UNIVERSAL
LIBRARY
OU_232387
UNIVERSAL
LIBRARY

(فهرسة الجزء الاول من التجريد على مختصر السعد على متن التلخيص)

صحيفة

٥٢ مقدمة

٥٧ مبحث الفصاحة

٥٩ مبحث البلاغة

١٢١ (الفن الاول علم المعانى)

١٣٧ تنبيه صدق الخبر الخ

١٤٨ أحوال الاسناد الخبرى

١٧٠ مبحث الحقيقة العقلية

١٧٥ مبحث المجاز العقلى

١٩٩ أحوال المسند اليه

٣١٩ أحوال المسند

٣٧٤ أحوال متعلقات الفعل

٣٩٠ القصر

(تمت)

الجزء الاول من تجريد العلامة البنانى على
مختصر السعد التفتازانى على متن
التلخيص فى علم المعانى لقدوهما
الله برحمته وأسكنهما
فسيح جنته
م

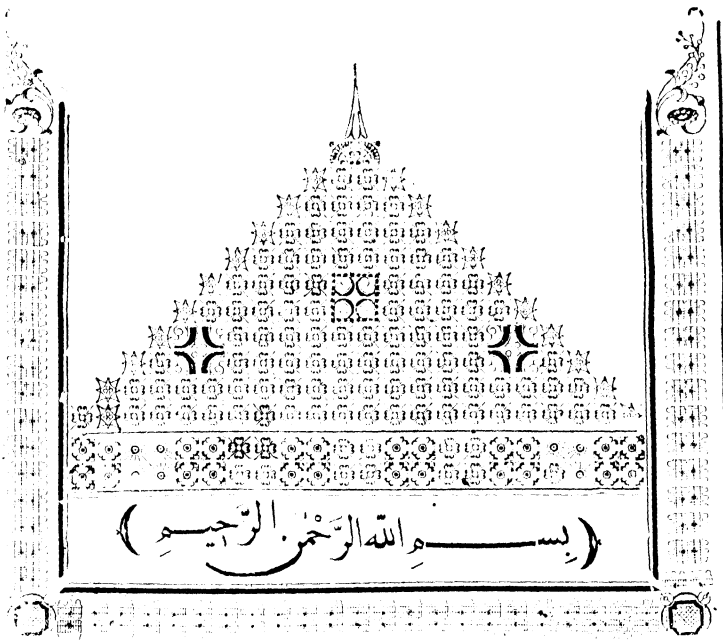

بسم الله الرحمن الرحيم

(نحمدك) يا من أبرزت للبلغاء عرائس المعانى فى حلل البيان وأحرزت للفصحاء قصبات السبق فى ميادين التبيان ونصلى ونسلم على نبيك محمد المخصوص بالفصاحة الباهرة للعقول والاذهان المعجز ببلاغته فرسان البلغاء فى كل ميدان وعلى آله وصحبه نزوع شجرة كمالاته الباسقة وفراقد سماء انعاماته البارقة صلاة وسلاما دائمين متلازمين مادام القلم منقادا للافكار جاريا بعنان البنان لبيان الاسرار * (أما بعد) * فيقول العبد الفقير الفانى مصطفى بن محمد البنانى غفر الله له ولوالديه ونظر بعين عنايته اليه هذه حواش شريفة وتعليقات لطيفة خلت عن الحشو والتعقيد وحوت كل عقد فريد تعبر عن حسن معانيها وتغبر فى وجه شانيها اذا وصل اليها خاطب معناها وأذن له فى كشف غطاها أسفرت عن كل مراده وأسعفته باسعاده كفؤها ذهن رائق وعقل فائق ومهرها صدق التأمل والانصاف وطرح التوغل والاعتساف على شرح التلخيص فى علم المعانى لسيد المحققين مولانا سعد الدين التفتازانى جردت غالبها من هوامش نسخة شيخنا العلامة الفاضل والهمام الكامل سيد المحققين وسند المدققين كشاف المشكلات ومزيل المعضلات لوذعى زمانه وألمعى عصره وأوانه أستاذنا فخر الاقران وتحفة الزمان المحفوف برعاية المنان سيدنا ومولانا الشيخ محمد الصبان لازالت الطروس ضاحكة ببكاء أقلامه ولابرحت رقائق العبارات تتبسم ببذ كاء أفهامه وانما عنيت بجمعها وان لم أكن من فرسان هذا الميدان لكونها الفريدة فى هذا الشان ورجاء للعفو والغفران بدعوة صالح من الاخوان وبالله أستعين على سلوك

سبيل

سبيل الرشاد فهو المعتزبه لتبليغ المراد قال نفعنا الله به (قوله نحمدك) فيه
أسئلة خمسة الاول ان ذكر نعمتي شرح الصدور وتنوير القلوب وان احتمل أن يكون
لمجرد تعيين المحمود به أو لمجرد براعة الاستهلال المتبادر منه انه لاجل كونهما المحمود عليه لان
الموصول مع صلته في معنى المشتق وتعليق الحكم بالمشتق يقصد به غالبا الاشارة الى علية
المشتق منه فهذا الحمد حمد وشكر فلم اختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر والجواب
ان ذلك لافتتاح القرآن المجيد بعبادة الحمد ولانه رأس الشكر كما في الحديث لانه أصرح
أنواعه ولذلك روى ما شكر الله عبد لم يحمده أي ما أظهر نعمته كل الاظهار عبد لم يثن
عليه باللفظ ولانه أقرب الى امتثال حديث كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم
على رواية ضم الدال وان قيل انها ضعيفة ولا يرد ان زيادة النعم مترتبة على الشكر لقوله
تعالى لئن شكرتم لأزيدنكم اذ ليس المراد في الآية خصوص الشكر بلفظه قطعا بل
ما يشمل الثناء بغير لفظه وخدمة الاركان واعتقاد الجنان في مقابلة النعمة ومن جميع
ذلك يعرف وجه عدم التعبير بالمدح ووجه أيضا اختيار الحمد على المدح بأن فيه تنبيها على
أنه فاعل مختار كما عليه المسلمون الاخيار الثاني لم اختار الجملة المضارعية على الجملة الاسمية
مع أنها تدل على دوام مضمونها ومع أنها المفتتح بها كتاب الله تعالى والجواب ان ذلك
لدلالة المضارعية على تجدد مضمونها دائما المشعر ذلك بتجدد ما يقابل بالحمد من النعم
دائما فهي أنسب هنا لان المحمود عليه متجدد ولما كانت الربوبية دائمة ناسبها الجملة
الاسمية المفتتح بها كتاب الله تعالى الثالث لم آثر النون التي هي للمتكلم مع غيره أو المعظم
نفسه وكلاهما لا يناسب أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان المقام مقام خضوع والجواب
بان ذلك للاشارة الى جلالة مقام الحمد وعظم خطره وانه لاتفي قوة شخص واحد به
أو لتشريكه اخوانه من العلماء معه في ثواب الحمد شفقة منه عليهم كما تقرر أشيأ وتهدي ثوابه
الي والديه فانه يحصل لك ولهم الثواب غاية الامر أنه نزل الشركة في الحمد منزلة الشركة
في الثواب اقامة للسبب مقام المسبب هكذا ينبغي تقرير هذا الجواب ومنه يعلم ان تنظيره
بنحو ما وقع في التشهد حيث قيل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين غير تام اذ فرق بين
الدعاء وغيره فالدعاء يجوز التشريك فيه نفسه بخلاف غيره فالتشريك انما هو في ثوابه
أو لجعله موارد الحمد من اللسان والاركان والجنان حامدة فتكون النون عبارة عن نفس
الشخص الحامد والموارد على طريق الجمع بين الحقيقة والمجاز كما يقال على طريق ذلك
فقطع باعتبار اسناد القطع الى القاطع وآلته هذا كله ان جعلنا النون للمتكلم مع غيره
فان جعلناها للمعظم نفسه فالتعبير بها لاظهار سبب مدلولها وهو تعظيم الله تعالى له
بتأهيله للعلم الرابع لم آثر كاف الخطاب على الاسم الظاهر والجواب ان ذلك للاشارة الى
قوة اقبال الحامد على جنابه تعالى حتى حمده على وجه المشافهة والى وقوع حمده على
وجه الاحسان المفسر بحديث أن تعبد الله كأنك تراه الخامس لم آثر تأخير المفعول

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك

مع أن تقديمه يفيد الاختصاص والجواب أن ذلك لان تأخيره هو الاصل وللاشارة الى استغناء هذا الاختصاص لشدة وضوحه عن البيان وكتب أيضا قوله نحمدك جملة خبرية لفظا انشائية معنى أو خبرية لفظا ومعنى ويحصل بها الحمد ضمنا فى ابتداء التصنيف لان الاخبار عن حمد يقع منه يستلزم ان ذلك المحمود أهل لان يحمد وهذا يستلزم اتصافه بالجميل فذلك الاخبار وان لم يكن حمدا صريحا فى ابتداء التصنيف يستلزم الوصف بالجميل الذى هو حقيقة الحمد أو يقال هو اخبار عن حمد واقع بنفس ذلك الاخبار كما قيل فى نحو أتكلم انه اخبار عن تكلم حصل به لكن هذا كما قال سم فى بعض تآليفه محل نظر تام وأما كون الاخبار عن الحمد حمدا فانما ينفع اذا كانت الجملة اسمية كما لا يخفى (قوله يا من شرح) أورد كلمة يا التى لنداء البعيد مع أنه تعالى أقرب الينا من حبل الوريد تعظيما وتبعيدا للحضرة المقدسة عن الحامد المكدر بالكدرات البشرية ولا ينافى هذا ما سلف فى نكتة الخطاب لان البعد الرتبى بين الحق والخلق يصاحبه قوة الاقبال وصدق التوجه اليه تعالى وقد ورد فى الكتاب والسنة اطلاق المبهمات عليه تعالى نحو سبحان الذى أسرى بعبده أفمن يخلق كمن لا يخلق وفى السنة يا من احسانه فوق كل احسان يا من لا يعجزه شئ فنع صاحب المتوسط اطلاقها عليه تعالى ممنوع والشرح فى الاصل الفتح والتوسعة والمراد هنا التهيئة لقبول العلوم والمعارف وهو وسيلة التنوير القلب فلذلك قدم عليه وعبر فى جانبه بالصدر والبيان وفى جانب التنوير بالقلب والتبيان ذكرا للاعلى مع الاعلى والادنى مع الادنى تدبر (قوله صدورنا) أى أرواحنا القائمة بقلوبنا التى محالها منا الصدور ففيه مجازان مرتبتان من اطلاق المحل على الحال فيهما وقوله لتلخيص البيان أى لعلم كيفية تلخيصه أى تنقيحه وتخليصه عن القصور فى افهام المراد مثلا والبيان مصدر بان المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير وقيل كشف الكلام النفسى بالكلام الحسى وقوله فى ايضاح متعلق بتلخيص وفى بمعنى مع أو على حالها متعلقة بتلخيص أو البيان أى التلخيص الكائن أو البيان الكائن فى وقت ايضاح المعانى وحالته قال ابن يعقوب أى نحمدك يا من علمتنا كيف نلخص البيان عند قصدنا الايضاح المعانى بذلك البيان اه قال الشيرامى والمعانى هى الصور العلمية من حيث انها تقصد باللفظ اه جمع معنى مصدر ميمى بمعنى المفعول أو اسم مكان العنى أى القصد لانه يتخيل فى المفعول كونه محلا لوقوع الحدث ويحتمل أن يراد بالبيان والمعانى خصوص العلمين ففى بمعنى مع وكتب أيضا قوله لتلخيص البيان الخ لا يخفى ما فى ذكر البيان والمعانى والفصاحة والبلاغة من براعة الاستهلال وما فى ذكر التلخيص والايضاح والتبيان ردا لائل الاعجاز واسرار البلاغة التى هى أسماء كتب فى هذا الفن الاولان للمصنف والثالث لطيبى والاخيران للشيخ عبد القاهر من التورية (قوله بلوامع التبيان) يحتمل ان المراد باللوامع المعانى المفهومة بالتبيان فالاضافة لادنى ملابسة أو المراد بالتبيان اللفظ المبين به من

نا من شرح صدورنا لتلخيص البيان فى ايضاح المعانى ونور قلوبنا بلوامع التبيان

اطلاق المصدر على اسم المفعول فالاضافة من اضافة المدلول للدال وعلى كل سمى المعانى لوامع تشبيها لها بالانجم اللوامع على طريق الاستعارة التصريحية والمطالع ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى بالتبيان الذى هو كالانجم اللوامع فى الاهتداء بكل فهو من اضافة المشبه به الى المشبه وعليه فأل فى التبيان للاستغراق ليلائم جمع اللوامع أو قصد المبالغة فى تشبيهه بجميع اللوامع والتبيان بكسر التاء على غير قياس وتفتح وهو مصدر بين ونظيره فى الكسر شذوذا التلقاء وغيرهما بالفتح على القياس كالتذكار والتكرار وهو أبلغ من البيان لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى فهو بيان مع برهان وقيل مع كد خاطر واعمال قلب والقولان متقاربان كذا فى خسرو (قوله من مطالع المعانى) حال من التبيان أو صفة له وشرط اتيان الحال من المضاف اليه موجود وهو هنا كون المضاف مثل الجزء من المضاف اليه فى صحة حذفه ومن سببية أى كائنا أو الكائن بسبب تدبر مطالع وهذا ان أبقى التبيان على مصدريته فان جعل بمعنى المبين به فمن بيانية وعلى الاحتمالين فقول يصح أن يكون الظرف لغوا متعلقا بلوامع فمن ابتدائية والمعانى بالمثلثة كما فى النسخة التى صححها الشارح والمراد بها القرآن لان السور والنقص والاحكام ثبت فيه أى كررت جمع مثنى كمفعل اسم مكان أو مثنى بالتضعيف من التثنية على غير قياس ومطالع القرآن ألفاظه شبهت بمواضع طلوع الشمس لان منها تبدو المعانى ففيه استعارة تصريحية والاضافة من اضافة الاجزاء الى الكل ويحتمل أن لا استعارة وان الاضافة من اضافة المشبه به للمشبه وعلى نسخة المبانى بالموحدة فالمطالع استعارة للعبارات أو الاضافة من اضافة المشبه به للمشبه (قوله ونصلى) لعله لم يات بالسلام خطا لكتفاء باتيانه لفظا لاندفاع الكراهة بجمعهما لفظا قال الشوبرى محشى التحرير وجمع بين الصلاة والسلام لنقل النووى عن العلماء كراهة افراد أحدهما عن الآخر أى لفظا لا خطا خلافا لمن عمم قيل والافراد انما يتحقق اذا اختلف المجلس أو الكتاب أى بناء على التعميم (قوله دلائل اعجازه) الاضافة لمجرد الملابسة اذ الاولى أن يجعل مدلول تلك الدلائل التى هى المعجزات الصدق لانه المقصود من الاتيان بها لكن لما كانت ملابسة الاعجاز الخلق أى اثبات عجزهم عن الاتيان بمثلها ودلت على الصدق بواسطته أى الاعجاز أضيفت اليه وقوله باسرار البلاغة أى الاسرار الواجبة فى البلاغة وهى مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته واسرارها الامور التى يقتضيها الحال كالتأكيد عند الانكار وتركه عند عدمه وغير ذلك مما سيأتى وسماها اسرارا لانها لا يعرفها الا أرباب تشبيها لها بالسر بين الاثنين لا يعرفه الا هما على طريق الاستعارة المصرحة فان قلت من جملة دلائل اعجازه انشقاق القمر مثلا فما معنى كونه مؤيدا باسرار البلاغة قلت المعجزات يؤيد بعضها بعضا فالتأييد ثابت له بهذا الاعتبار أى بواسطة تأييدها للقرآن المؤيد لبقية المعجزات لان مؤيد المؤيد لشئ مؤيد لذلك الشئ هذا ان جعلنا اضافة دلائل الى اعجازه

من مطالع المعانى ونصلى على نبينا محمد المؤيد دلائل اعجازه باسرار البلاغة وعلى آله وأصحابه

للاستغراق فان جعلناها للجنس لم يرد السؤال وكذا ان جعلناها للعهد وأردنا بدلائل اعجازه السور القرآنية فقط وامارات الاعجاز في القرآن وان كانت كثيرة من الاخبار بالغيوب والاساليب العجيبة وغيرهما لكن أقواها كمال البلاغة الحاصل بتلك الاسراء تأمل (قوله المحرزين قصبات السبق) القصبات جمع قصبة وهي سهم صغير تغرسه الفرسان في آخر الميدان ليأخذه من سبق اليه أولا ففي الكلام استعارة تمثيلية حيث شبه هيئة الآل والاصحاب في حوزهم أعلى مراتب الفصاحة والبراعة عند المحاورة بهيئة الفرسان في احرازهم قصب السبق في ميدان الخيل عند المسابقة أو استعارة مفردة مصرحة في قصب السبق بأن شبه ما اختصوا به من بديع العبارات الدالة على علو رتبهم في الفصاحة والبراعة بقصب السبق والمضمار ترشيح أو مكنية في الآل والاصحاب بأن شبههم بفرسان الميدان واحرازقصب السبق تخييل والمضمار ترشيح والفصاحة والبراعة على كل تجريد ويصح جعل المضمار استعارة تصريحية في المقام واجراء الاستعارة المكنية في الفصاحة والبراعة بتشبيههما في النفس بالخيل الجياد وكتب أيضا قوله المحرزين صفة للآل والاصحاب معا وقوله قصبات السبق أي القصبات الدالة على السبق أي الدال احرازها عليه (قوله في مضمار) أي ميدان (قوله والبراعة) في القاموس برع وتبلث براعة وبروعا فاق أصحابه في العلم وغيره أو تم في كل فضيلة وجمال فهو بارع وهي بارعة وبرع صاحبه غلبه اه (قوله فيقول) فيه التفات (قوله الفقير) فعيل بمعنى المفتقر فهو مما لا يستوي فيه المذكر والمؤنث لان استواءهما في فعيل بمعنى مفعول كقتيل وجريح وكتب أيضا قوله الفقير أي الينا لله حذف المفتقر اليه فيه ايذانا بالعموم (قوله الغني) بالجر صفة لله وبالرفع صفة للفقير أي الغني عما سواه تعالى والاول المتبادر (قوله المدعو بسعد) أي المسمى بسعد وكما أن التسمية تعدى بالباء كما تعدى بنفسها كذلك الدعاء الذي بمعناها يعدى بالباء قال الله تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها أي سموه كما في الكشاف كما يعدى بنفسه قال الله تعالى أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وعلى فرض عدم تعديته بالباء يكون تضمن الدعاء معنى الاشتهار تضمنا نحويا أو بيانيا فعداه بالباء أو معنى التسمية تضمنا بيانيا لا نحويا لان الدعاء بمعناها وضعا وعلى فرض عدم التضمين تجعل الباء زائدة للتأكيد لا للتقوية فاندفع ما نقل عن الشارح ان الاولى اسعد باللام الموجه بأن الدعاء بمعنى التسمية انما يتعدى الى مفعوله بنفسه والشائع زيادته للتقوية اللام لا الباء على ان الباء ترد للتقوية قليلا كما نقل عن الكافيجي ويقتضيه التعبير بالشيوع في اللام فتدبر وكتب أيضا قوله المدعو بسعد تبرأ منه مع أنه لم يشتهر الا به دفعا للمدحة عن نفسه وحذف المضاف اليه من اللقب الذي هو سعد الدين لجواز ذلك اختصارا للعلم به بواسطة الشهرة ومثله قولهم في عصام الدين العصام (قوله التفتازاني) بالجر تبعا لسعد وبالرفع تبعا للمسعود وهو أولى نسبة الى تفتازان بلد بخراسان

المحرزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة * (وبعد) * فيقول الفقير الى الله الغني مسعود ابن عمر المدعو بسعد التفتازاني

وثمانية اثنتى عشرة وسبعمائة وتوفى سنة احدى وتسعين وسبعمائة أخذ عن القطب والعضد بسمرقند وكان شافعى المذهب وممن نص على ذلك السيوطى فى تاريخه الذى ذكر فيه علماء العربية (قوله هداه الله سواء الطريق) آثره على الى سواء الطريق أو لسواء الطريق ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا تعدت أى الى المفعول الثانى بنفسها يراد بها معنى الايصال واذا وصلت بحرف الجر من اللازم أو الى يراد بها معنى الدلالة قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم وانك لتهدى الى صراط مستقيم اه جربى وهكذا فى الخطائى و بقولنا أى الى المفعول الثانى بطل نقض بعضهم بقوله تعالى وأما ثمود فهديناهم نعم يعكر على ذلك ما فى المصباح من أن لغة الحجازيين تعديتها الى الثانى بنفسها ولغة غيرهم تعديتها اليه باللام الا أن يدعى انها عند الحجازيين بمعنى الايصال وعند غيرهم بمعنى الدلالة ولا يخفى بعده و يعكر عليه أيضا قوله تعالى فاهدوهم الى صراط الجحيم وكتب أيضا قوله سواء الطريق أى الطريق السواء أى السوى أى المستقيم أو السواء من الطريق والمراد به الدليل على طريق الاستعارة المصرحة ولذا عطف على الهداية اليه بتوجيهها فقال وأذاقه حلاوة التحقيق هذا هو الانسب وان صح غيره (قوله وأذاقه حلاوة التحقيق) فى التحقيق استعارة بالكناية والحلاوة تخييل والاذاقة ترشيح وفى الترشيحة فى الحلاوة والاذاقة ترشيح وفى التعبير بالاذاقة اشارة الى أن التحقيق أمر صعب المرام لا ينال جميعه انما يصل الانسان الى طرف منه كما يصل الذائق الى طرف مما فيه (قوله فيما مضى) أتى به وان استفيد من شرحت الذى هو فعل ماض تأكيدا لدفع توهم التجوز فى شرحت الى معنى أشرح أو المراد فى زمن هنى مخال من الكدر والهم أى بخلاف هذا الزمن الذى سألونى فيه اختصار ذلك الشرح وربما يرشح هذا قوله بعيد فانتصبت لشرح الكتاب ثانيا الى أن قال مع جمود الخ و يوجه أيضا بان لفظة مضى تشعر بالبعد فيفهم منها بعد زمن تأليف المطول والمضى المفهوم من شرحت أعم من البعيد والقريب و يؤيد هذا التوجيه التعبير بثم فى قوله ثم رأيت الخ (قوله تلخيص المفتاح) للعلامة محمد بن عبد الرحمن القزوينى الخطيب بجامع دمشق اه مطول (قوله واغنيته) الضمير فيه وفى معانيه وفى أستاره راجع لتلخيص المفتاح و باقى الضمائر راجعة للشرح واتكل فى ذلك وان كان فيه تشتيت على ظهور المعنى هذا هو القريب الظاهر و يجوز عكل بعد وخفاء العكس فى غير ضمير اختصاره اما هو فللشرح قطعا فتأمل (قوله بالاصباح الخ) الاصباح هو الدخول فى وقت الصباح والاقرب أن المراد به هنا لازمه وهو الصبح ثم استعير لشرح الشارح والمصباح استعارة لشرح غيره وانما آثر لفظ الاصباح على لفظ الصبح موازنة للفظ المصباح وفى ذلك ايماء الى أنه ينبغى أن يسمى شرحه بالاصباح لكن لم يسم بذلك بل غلبت عليه التسمية بالمطول فتأمل (قوله واودعته) أى وضعت مجازا مرسلا عن قولهم أودعت فلانا

هداه الله سواء الطريق وأذاقه حلاوة التحقيق شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح وأغنيته بالاصباح وأودعته عن المصباح

كذا أى وضعت عنده كذا وديعة أوشبه شرحه بأمين توضع عنده النفائس على طريق الاستعارة المكنية وآثر لفظ أودعته اشارة الى حسن تلك الغرائب وعزتها عنده لانه يفهم منه انه ملتفت اليها وملاحظها كما هو شأن من يودع (قوله غرائب نكت) أى نبكا غرائب والنكت جمع نكتة من نكت فى الارض اذا بحث فيها بعود مثلا والنكتة فى الاصل اسم للقطعة المنكوت فيها ومن لازمها أنها مخالفة لما أحاط بها فى الهيئة ثم استعملت لكل مخالف لما أحاط به ثم استعيرت للطائف المعانى لمخالفتها لغيرها بزيادة الحسن (قوله سمحت) فى التعبير به اشارة الى أن شأنها أن يبخل بها فهو يفهم عزتها وحسنها أيضا واسناد السماح الى الانظار مجاز عقلى أو على تشبيهها بعاقل يسمح على طريق المكنية وهذه السجعة أعنى قوله رأودعته الخ تضمنت مدح الشرح باشتماله على المعانى اللطيفة الحسنة والتى بعدها تضمنت مدحه باشتماله على العبارات الرائقة والجمل الفائقة فقاد الثانية غير مفاد الاولى وكتب أيضا قوله سمحت بها الانظار أى انظارى والجمع باعتبار متعلقات النظر والنظر هو الفكر المؤدى الى علم أو ظن والفكر هو حركة النفس فى المعقولات (قوله ووشحته) أى زينته مجازا مرسلا عن الباس الوشاح وهو أديم مرصع بالجواهر تجعله المرأة من خلف بين عاتقها وكشحها (٣) ويحتمل أنه شبه الشرح بعروس على طريق المكنية والتوشيح تخييل وقوله بلطائف فقرا ما بالاضافة من اضافة الصفة للموصوف فلطائف مجرور بالكسرة وانما يتركها فلطائف مجرور بالفتحة وفقر صفة كما قاله الجربى أو بدل على الاوفق بالقواعد لان فقرا اسم جامد وكون المبدل منه فى نية الطرح أغلبى والفقر جمع فقرة بكسر الفاء وهى فى الاصل فقار الظهر أى سلسلته ثم استعير لحلى يصاغ على هيئته يسمى بالحياصة ثم استعير لنكت الكلام وأحاسنه وهو المراد هنا ويصح أيضا ارادة الحلى هنا فعلى الاضافة يكون من اضافة المشبه الى المشبه به وان كانت قليلة بخلاف عكسها أى لطائف كالفقر وعلى ترك الاضافة يكون فقر صفة للطائف على تقدير حرف التشبيه أى لطائف كالفقر (قوله سبكتها يد الافكار) أى صاغتها وصنعتها وفيه استعارة بالكناية وتخييل وترشيح فتشبيه الفكر فى النفس بالصائغ فيه استعارة بالكناية واثبات اليد استعارة تخييلية وذكر السبك ترشيح لان اليد من لوازم المشبه به والسبك من ملائماته اه جربى وكتب أيضا قوله الافكار أى افكارى والجمع باعتبار متعلقات الفكر (قوله ثم رأيت) ان كانت بصرية كانت جملة يسألونى حالا أو علمية كانت فى موضع المفعول الثانى والسؤال ان كان بمعنى الطلب كما هنا تعدى الى المفعولين بنفسه أو بمعنى الاستفهام تعدى الى الثانى بعن أو بما فى معناها نحو فاسأل به خبيرا ونحو

فان تسألونى بالنساء فانى * خبير بأحوال النساء طبيب

ولا يعكر على هذا قوله تعالى ويسئلونك ماذا ينفقون لان المعنى يسألونك عن جواب هذا

الاستفهام

غرائب نكت سمحت بها الانظار ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الافكار ثم رأيت كثيرا

(٣) قوله بين عاتقها وكشحها الذى فى الصحاح وتشده المرأة بين عاتقها وكشحيها اه

الاستفهام (قوله من الفضلاء) جمع فضيل ككريم وكرماء حال من الكثير أو صفة (قوله والجم) من الجوم وهو الكثرة والغفير الساتر لكثرته وجه الارض أو ماوراءه من الغفر وهو الستر والاذكياء أهل الذكاء وهو كمال العقل والخطب محل اطناب فلا يعترض بأن هذا بمعنى ماقبله وقد يمنع بأن الجم الغفير أبلغ فى الكثرة من لفظ الكثير والاذكياء أعم من الفضلاء بناء على أن المراد بالفضلاء من اتصف بكثرة العلم اه ملوى (قوله صرف الهمة) بفتح الهاء وكسرها لغة الارادة وعرفا حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث الى نيل مقصود ما فان كان عليا فهى علية وان كان دنيا فهى دنية وفى كلامه استعارة مكنية حيث شبه الهمة بناقة يدصاحبها زمامها يصرفها به الى أى جهة يريد والصرف تخييل (قوله نحو اختصاره) أى جهته أى الى جهته والمراد بها هنا تعاطيه فنحو استعارة مصرحة أو شبه الاختصار بقصد ذى جهة على طريق المكنية واثبات النحو تخييل (قوله والاقتصاد الخ) أتى به اشارة الى أنه ليس المراد بالاختصار المسؤل الاتيان بجميع مسائل المطول فى ألفاظ قليلة بل المراد به الاقتصار على بيان معانيه وحذف مازاد فهو تفسير للاختصار (قوله على بيان معانيه) المناسب أن يكون مصدر بان المتعدى بمعنى بين على ما فى القاموس حيث قال بان بيانا اتضح فهو بائن وجمعه أبناء وبنته بالكسر وبينته وتبيانه وأبنته واستبنته أوضحته وعرفته فبان وبين وتبين وأبان واستبان كلها لازمة متعدية والتبيان ويفتح مصدر شاذ اه وفى المصباح أن بان الثلاثى لا يكون متعديا فقد بر وكتب أيضا قوله على بيان أى تبيين (قوله وكشف أستاره) فيه استعارة بالكناية وتخييل وترشيح أو مصرحة بتشبيه الخفاء والغموض بالاستار ويحتمل أن تكون الاستار بمعنى المستورات (قوله لما شاهدوا) متعلق يسألونى أى علوا علما كالمشاهدة وما موصول اسمى أو نكرة موصوفة فالعائد محذوف ومن بيانية أو مصدرية فلا حذف ومن زائدة على مذهب من يجوز زيادتها فى الاثبات وكتب أيضا قوله لما شاهدوا الخ انما كان التقاصر والتقاعد عما ذكر والتقنيب والمذ المذكورين علة لطلب اختصاره لان فى اختصاره نفع المتقاصرين باعطائهم مقدورهم ووقع المتصلين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مدنوعهم فيتركون الانتهاب والمسح لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس اياهم (قوله من أن المحصلين) وغيرهم بالاولى والمراد المحصلون لغير ذلك الشرح أو من شأنهم التحصيل (قوله تقاصرت) ما تفيده صيغة التفاعل من التعنى والتكلف غير مراد بل المراد قصرت ومثله يقال فى قوله الآتى وتقاعدت وذكر بعضهم أن تفاعل يأتى للمبالغة وانها هنا كذلك أى قصرت قصورا تاما واسناد القصور الذى هو العجز الى الهمم والقعود الى العزائم بمجاز عقلى اذ المتصف بها حقيقة الاشخاص (قوله عن استطلاع طوالع أنواره) السين والتاء اما للطلب أى طلب طلوعها أى ظهورها أو زائدتان للتحسين اللفظ والاضافة فى طوالع أنواره من اضافة الصفة الى الموصوف

من الفضلاء والجم الغفير من الاذكياء يسألونى صرف الهمة نحو اختصاره والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع أنواره

قوله المذكورين لعله المذكوران بالتثنية فيكون صفة لشيئين التقاصر والتقاعد واحد والتقنيب والمذ واحد لكن هكذا فى أصل التأليف اه من هامش

والمراد بانوار الشرح علومه استعارلها لفظ الانوار استعارة تصريحية والطوالع ترشيح ويصح كون الطوالع استعارة لمعانى الشرح والانوار استعارة لالفاظه أى عن استخراج معانى ألفاظه فالاضافة من اضافة المدلول للدال وكون علومه أومعانيه طوالع بالنسبة الى الشارح أمّا بالنسبة اليهم ففى غاية الدقة فتحتاج الى استطلاع أو المراد بكونها طوالع أنّ استفادتها منه سهلة لخلوه عن التعقيد فاندفع الاعتراض بلزوم طلب تحصيل الحاصل وهو عبث على كون السين والتاء للطلب وتحصيله وهو محال على كونهما زائدتين (قوله عزائمهم) جمع عزيمة وهى الارادة على وجه التصميم (قوله عن استكشاف الخ) فى السين والتاء مامرّ والاضافة فى خبيات أسراره من اضافة الصفة الى الموصوف اى أسراره الخبيات وهذه السجعة بمعنى ماقبلها لكن الخطب محل اطناب على أنّ هذه أفادت اتصاف طوالع أنواره بكونها خبيات أسرارا أى بالنسبة الى غير الشارح أو أنها فى المسائل الشديدة الصعوبة وماقبلها فى المسائل الصعبة فقط لكن على هذا كان الاولى تقديم هذه على ماقبلها لعلها مما قبلها بالاولى لانهم اذا نجزوا عن الصعبة فقط فعن الشديدة الصعوبة بالاولى (قوله وأنّ المنتحلين) أى الآخذين لكلامهم غيرهم مظهرين أنه لهم (قوله أحداق الاخذ) الاضافة تأتى لادنى ملابسة والمعنى هنا قلبوا أحداقهم الملابسة للاخذ والانتهاب أى الملابس تقليبها ومثل هذا يجرى فى قوله أعناق المسخ فلا حاجة الى تكلف استعارة والمسخ تبديل صورة بصورة دون الاولى وشبهه به أخذهم على سبيل الاستعارة التصريحية اشارة الى قبح ماغيروا به عبارات الشارح من عباراتهم التى هى كالصورة تأمّل (قوله والانتهاب) عطف خاص على عام لان الانتهاب الاخذ قهرا التفسير المراد (قوله ومدّوا الخ) مدّ الاعناق تطويلها وهو كناية عن اكمال الميل كما فى الفنرى (قوله على ذلك الكتاب) على بمعنى الى متعلقة بمدّوا وآثر التعبير بها للطيفة هى أنّ على تستعمل فعلا ماضيا بمعنى ارتفع ففيه اشارة الى أنهم حين مدّوا الاعناق ارتفع عنهم فلم يصلوا اليه ويرشحه لام البعد وكافه فى ذلك (قوله وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا) أى أمسك نفسى عن هذا الامر العظيم امساكا كما فى الجلالين فى تفسير قوله تعالى أفنضرب عنكم الذكر صفحا ونصه أفنضرب نمسك عنكم الذكر القرآن صفحا امساكا اه أو أعرض اعراضا فالفعل على الاول متعد لحذف مفعوله وعلى الثانى لازم وعلى كل فصفحا مفعول مطلق وقيل مفعول لاجله والعلة فى الحقيقة أثره وهو الارتياح من القيل والقال اللذين لايخلو تأليف منهما ولا يلزم تعليل الشئ بنفسه وقيل حال مؤكدة بناء على مانقل عن المبرد من قياسه ووقوع المصدر حالا مطلقا كما فى الاشمونى وان كان المشهور رضه كما فيه التقييد بكون المصدر من أنواع ناصبه كجاء زيد مشيا (قوله وأطوى دون مرامهم) أى مطاوى هممهم كشحا والكشح هو مامن أسفل الخاصرة الى الضلع الاسفل وطيه معلوم أى وهو لى الجنب وعبر به عن لازمه وهو عدم وصول

وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيات أسراره وأنّ المنتحلين قد قلبوا أحداق الاخذ والانتهاب ومدّوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا وأطوى دون مرامهم كشحا

صاحبه

صاحبه به الى المطوى عنه أى بعده عنه ثم استعمل فى مطلق الامتناع من الشئ مجازا مرسلا بما هو موضوع لعدم الوصول بنئ مخصوص عن عدم الوصول مطلقا ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا لانه شبه حاله من الامتناع من الشئ المطلوب بحال من طوى كشحه عن مماسة الشئ فعبر بلفظ لثانى عن الاول والمراد أنه الغى النظر عن مطلوبهم اه ع ق وفى القاموس دون بالضم نقيض فوق وبمعنى امام ووراء وبمعنى غير اه وكتب أيضا قوله دون مرامهم أى قدام مطلوبهم وقبل الوصول اليه (قوله علما) علة لقوله أضرب عن هذا الخطب صفحا وأطوى دون مرامهم كشحا على التنازع واعترض هذا التعليل بأنهم لم يسألوه أن يكون ما يأتى به تستحسنه كل الطباع فكيف يجعل عدم القدرة على ذلك علة للامتناع ويجاب بأن المراد علما منى بأن الاختصار الذى آتى به لا يسلم من طعن الناس ولا يخلص من اعتراضهم لان الاختصار الذى تستحسنه كل الطباع أمر لا تسعه الخ فانا آثرت الراحة (قوله بأن مستحسن) أى ابراز مستحسن وقوله الطباع أى ذوى الطبائع (قوله بأسرها) أى بجميعها والاسر فى الاصل قيد الاسير يقال ذهب الاسير بأسره أى بقيده كناية عن ذهابه بكليته ثم كنى به عن الجميع مطلقا سواء كان ثم أسير أم لا كان ثم قيد أم لا (قوله ومقبول الاسماع) أى ذوى الاسماع (قوله عن آخرها) أى الى آخرها أى من أولها الى آخرها وهو تأكيد لان أل استغراقية فى الاسماع تفيد ذلك الشمول تأمل ويصح ابقاء عن على معناها أى قبولا ناشئا عن آخرها واذا نشأ عن الآخر نشأ عن غيره بالاولى (قوله مقدرة) مصدر ميمى أى قدرتهم فهى بضم الدال وفتحها وأما المقدرة من القضاء والقدر فبالفتح لا غير وبمعنى اليسار فبالضم لا غير ذكره فى المختار (قوله القوى) جمع قوة والقدر جمع قدرة وعطفها على القوى عطف خاص لصدق القوى بقوة السمع والبصر وغيرهما (قوله وأن هذا الفن الخ) أى فالتعب فى التأليف فيه والاختصار ليس له كبير فائدة لقلة المشتغلين به جدا وقوله قد نضب اليوم ماؤه شبه نفائس الفن بالماء ونضب ترشيح أو الفن بالنهر والماء تخييل فالاستعارة مصرحة على الاول مكنية على الثانى ومراده باليوم زمان الشارح وما قرب منه مما قبله وكتب أيضا قوله قد نضب من باب قعد أى غار (قوله فصار) أى الكلام فيه جدالا أو صار هو محل جدال أو صار هو جدالا حقيقة قصد المبالغة (قوله بلا أثر) أى بلا فائدة لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسراره فيتشدقون بظواهره اه ع ق (قوله وذهب رواؤه) بضم الراء منظره أو حسن وبفتحها حذبه استعارة للطائفة على الوجهين ويحتمل أنه شبه الفن بانسان حسن أو بنهر ورواء تخييل وذهابها بذهاب من يعرفها وقوله فعاد خلافا أى عاد الكلام فيه أو عاد هو محل خلاف أو فى الكلام مبالغة وقوله بلا ثمر أى بلا فائدة أو فى الكلام تشبيه بليغ أى كشجر الخلاف وهو المسمى بالصفصاف وهو لا ثمر له وعليه فقوله بلا ثمر بيان للواقع واعلم أن الخطب محل اطناب فلا يقال هذا يعنى ما قبله (قوله حتى طارت) أى

قوله بنئ لعل الاولى بشئ لانه ليس فى الكلام نفى اه من هامش

علما منى بأن مستحسن الطباع بأسرها ومقبول الاسماع عن آخرها أمر لا يسعه مقدرة البشر وانما هو شأن خالق القوى والقدر وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا بلا أثر وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر حتى طارت

وانتهى الامر الى أن طارت فحتى للانتهاء ويصح أن تكون تعليلية وطارت استعارة تبعية فى الذهاب (قوله بقية آثار السلف) أى فوائدهم أو من بقى من تلامذتهم والسلف من تقدمك من آبائك أطلق هنا على من تقدمك من العلماء المقررين لقواعد الفن لانهم آباء فى التعليم (قوله أدراج الرياح) جمع درج وهو الطريق وأدراج مفعول مطلق والمعنى طارت طيران أدراج الرياح أى طيران مافيها أو حال أى طارت حالة كونها مثل أدراج الرياح أى مثل مافيها فى سرعة ذهابه أو ظرف أى فى أدراج الرياح وفيه أن اسم المكان لا ينصب على الظرفية باطراد الا اذا كان مبهما والاجر بنى وأما قوله كما عسل الطريق الثعلب أى اضطرب فى الطريق فضرورة كما فى الاشمونى فاعرفه والكلام كناية عن اضمحلال هذه البقية (قوله وسالت الخ) هذا أيضا عبارة عن اضمحلال بقية السلف ويتوجه فى هذه العبارة أن يكون شبه تلك الاحاديث وهى تلك الابحاث بقوم مسرعين السير حتى غابوا فى عدم الوجدان بعد الحضور بسرعة فأضمر التشبيه فى النفس كناية وذكر المطايا والبطاح والاعناق تخييل ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا وانه شبه حال الابحاث فى ذهابها بالركب المسرعين واستعمل تركيب الثانى للاول وعلى هذا يكون ذكر الاحاديث تجريدا وهذا مأخوذ من قوله

أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * وسالت بأعناق المطى الاباطح

والاباطح جمع أبطح وهو المكان المنبسط فيه دقاق الحصى والمطى هى الابل ولما كان سيرها عند كثرتها يشبه سيل الماء فيه فى الاتصال والسرعة والحسن شبهوا سير الابل فيه بالسيلان ونسبوه للاعناق لان فيها تظهر السرعة فهذا الكلام مجاز فى أصله ويجوز فيه ثانيا بالاستعارة أو التمثيل كما قررنا فليفهم اه ع ق وقوله بالركب المسرعين أى بحالهم وقوله ونسبوه للاعناق الصواب ونسبوه للاباطح مبالغة كأنه من قوة السير وسرعته صارت أمكنة السير التى هى الاباطح وجعلوا سيرانها ملتبسا بالاعناق لان فيها الخ اللهم الا أن يبنى كلامه على أن الباء للآلة ويراد بالنسبة للاعناق الايقاع عليها ويصح أن يراد بالمطايا حملة تلك الابحاث من العلماء بها وبالبطاح مدارسهم وكتب ايضا قوله وسالت أى جرت وقوله البطاح جمع أبطح على غير قياس والجمع القياسى أباطح اه بجيرمى (قوله وأما الاخذ الخ) ان جعلنا أما للتجرد التأكيد فالامر ظاهر وعليه فالواو للاستئناف وان جعلناها للتفصيل كما هو الشائع كان مقابلها مأخوذا من مضمون الكلام السابق أعنى قوله علمنا منى الخ كما ذكر فى قوله تعالى فأما الذين فى قلوبهم زيغ الآية وعليه فالواو للعطف وكأنه قال أما ماذكرتم من تقاصر الهمم فذلك مما يرغب فى الاختصار ويحمل عليه لولا أنى أعلم أن مستحسن الخ مع على بترك الناس لهذا الفن فصار التأليف فيه تضييعا للوقت لعدم المشتغلين وأما الاخذ والانتهاب فليس مما يحمل على الاختصار أفاده ع ق وكتب أيضا قوله وأما الاخذ الخ سكت عن المسخ الصادر منهم لانه غير واقع

بقية آثار السلف أدراج الرياح
وسالت بأعناق مطايا تلك الاحاديث
البطاح وأما الاخذ والانتهاب

فى شرحه بل فى عباراتهم فلذا لم يحتج الى الاعتذار عنه (قوله يرتاح) أى ينشط ويفرح اه جربى (قوله اللبيب) أى الذى وقع الاخذ من كلامه لا الآخذ (قوله فللارض الخ) مأخوذ من قول بعضهم

شربنا شرابا طيبا عند طيب * بذا الشراب الطيبين يطيب
شربنا وأهرقنا على الارض جرعة * وللارض من كأس الكرام نصيب

لكن الشارح أبدل الواو بالفاء لكونه جعله علة لما قبله وفى الكلام تشبيه نفسه ونفس مطوله والمتحلين منه بالكرام والكأس والارض وكتب أيضا قوله فللارض الخ ففيه اشارة الى أن هؤلاء المتحلين كالارض فى التطفل والعارية تأمل (قوله وكيف ينهر الخ) أى فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء المتحلين الذين هم كالسائلين أى الشحاتين عن المطول الذى هو كالانهار فكلامه هذا متضمن لهذا التشبيه بعد التشبيه المار ولما كان المطول محتويا على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عديدة شبهه بالانهار لا بنهر واحد واختار الانهار على الابحار لعذوبتها واختار ينهر على يطرد مثلا لجانسته الانهار اشتقاقا وكتب أيضا قوله وكيف استفهام انكارى بمعنى النفى فى قوة تعليل ثان وقوله ينهر أى يمنع ويطرد (قوله ولمثل هذا فليعمل العاملون) هذه الفاء فى جواب شرط مقدر تقديره مهما يكن من شئ فليعمل العاملون لمثل هذا فحذف الشرط مع أدائه اختصارا اعتمادا على الفاء وقدم المعمول لافادة الاختصاص ونظير ذلك قوله تعالى وربك فكبر قال البيضاوى الفاء فيه لافادة معنى الشرط وكأنه قال ومهما يكن من شئ فكبر ربك اه ولا يرد قولهم ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لان محله اذا جاءت على أصلها من توسطها بين جملتى الشرط والجزاء لفظا وكتب أيضا قوله ولمثل هذا أى الاخذ والانتهاب وافراد اسم الاشارة باعتبار أنهما بمعنى أو باعتبار تأويلهما بالمذكور وتقديم الجار والمجرور للحصر الاضافى أى فليعمل العاملون لمثل هذا لا لاجل حظوظ النفس وهو اقتباس من الآية الكريمة ولا يضر مخالفة مرجع اسم الاشارة هنا للمرجع اسم الاشارة فى الآية (قوله ثم مازادتهم مدافعتى) عبر بثم لافادة تراخى زيادة الشغف والغرام عن ابتداء المدافعة الذى تضمنه قوله وكنت أضرب الخ فيكون فيه اشارة الى كثرة مدافعتهم بحيث ان زمن زيادة الشغف والغرام المتسببة عن تكرار المدافعة بكثرة تراخى جدا عن زمن ابتدائها اه (قوله شغفا الخ) الشغف العشق يقال شغفه الحب أى أحرق قلبه والغرام الولوع والظمأ العطش والهواجر جمع هاجرة وهى نصف النهار عند اشتداد الحر والاوام شدة العطش وحرارته اه جربى وأراد الشارح بالظما والاوام لازمهما وهو الميل والحب واضافة هواجر الى الطلب من اضافة المشبه به الى المشبه أى فى الطلب الذى هو كالهواجر بجامع أن فى كل منهما صعوبة على النفس أو شبه الطلب باليوم الطويل الصعب على طريق المكنية والهواجر تخييل (قوله فانتصبت) أى تهيئت وتفرغت مجازا عن الوقوف (قوله على

فأما يرتاح له اللبيب فللارض من كأس الكرام نصيب وكيف ينهر عن الانهار السائلون ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم مازادتهم مدافعتى الا شغفا وغراما وظمأ فى هواجر الطلب وأواما فانتصبت على شرح الكتاب على

وفق) أى اتصابا على وفق أو شرحا على وفق (قوله مقترحهم) الاقتراح طلب الشئ من غير روية وفكر ففى قوله مقترحهم دون مسؤلهم ومطلوبهم ونحوهما اشارة الى أنهم سألوه ذلك من غير روية وفكر وفيه مبالغة فى كونه مطلوبا لهم اه جربى (قوله ثانيا) أى اتصابا ثانيا أو شرحا ثانيا أو زمنا ثانيا فهو اما صفة لمصدر محذوف أو ظرف (قوله ولعنان العناية) اعترض بأن الاولى ترك الواو ليكون ثانيا الثانى حالا من فاعل اتصبت لعدم ظهور ما يصلح لعطفه عليه لان ثانيا الاول اما صفة لمصدر محذوف أو ظرف وعلى كل لا يصلح لعطف ثانيا الثانى عليه ولا مجال لجعلها واو الحال ويمكن أن يجعل ثانيا الثانى أيضا صفة للمصدر المحذوف على طريق الاسناد المجازى حيث أسند الصرف الذى هو معنى ثانيا الثانى الى المصدر المحذوف الذى هو موصوف ثانيا الاول أو يجعل ثانيا الاول حالا من فاعل اتصبت أى جاعلا للشرح ثانيا كما صرح الرضى بأنه اذا كان بمعنى التصيير فهو اسم فاعل حقيقة له فعل ومصدر فثانيا الثانى حال أخرى معطوفة على الاولى لكن يجوز فى جعل ثانيا الاول بمعنى جاعلا للشرح ثانيا لانه انما يقال شاه أى جعل له بنقيبه ثانيا لا جعل له شيا غيره ثانيا فاستعماله بهذا المعنى مجاز مرسل لعلاقة الاطلاق والتقييد أو استعارة تبعية بأن يشبه تصيير الشارح غيره ثانيا بتصييره نفسه ثانيا بجامع ترتب الزوجية على كل ويستعار الاول اللفظ الموضوع للثانى وهو الثنى ويشتق منه ثانيا على طريق التبع أو يقدر فى الاول حال يعطف عليها أى فانتصبت ثانيا مجتهدا ولعنان الخ أو العامل فى الثانى محذوف أى واجتهدت ثانيا لعنان العناية الخ على أن عطف الحال على المصدر جائز كما نقله يس فى حواشيه على الخفيد عن أمالى ابن الحاجب حيث جوز فيها فى الكلام على قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا أن يكون قوله تعالى أو من وراء حجاب عطفا على وحيا على تقدير حاصلا وان لم يكن ما قبله حاصلا كما تقول ما ضربته الا تأديبا وقائما يوم الجمعة اه وبتقرير هذا المقام على هذا الوجه يعلم ما فى كلام الخفيد من البحث (قوله نحو) ظرف لثانيا بعده (قوله مع جمود القريحة) أى عدم انبساطها فى المدارك مستعار من جمود الماء بجامع قلة الانتفاع الا بعد تكلف استعارة مصرحة أو شبه القريحة بالماء على سبيل الاستعارة المكنية والجمود تخييل والقريحة فى الاصل اسم لاول ما يستنبط من البئر استعير لاول ما يستنبط من العلم أو لما يستنبط منه مطلقا بجامع أن كلا منهما سبب للحياة فالماء سبب لحياة الجسم والعلم سبب لحياة الروح ثم أطلق على انه قل لانه حصل العلم أو بعضه أى بعض ضروريه على مذهب امام الحرمين مجازا مرسلا أو استعارة ثم صار اطلاقه عليه حقيقة عرفية وقوله بصر البليات أى بالبليات التى كالصر وهو برد شديد يضر بالنبات والحرث وقوله بصر صر النكبات أى بالنكبات التى كالصرصر وهى الريح العاصفة وفى قوله خمود الفطنة استعارة مصرحة أو مكنية وتخييل على ما مر فى جمود

وفق مقترحهم ثانيا ولعنان العناية نحو اختصار الاول ثانيا مع جمود القريحة بصر البليات وخمود الفطنة بصر صر النكبات

القريحة

القريحة ولا يخفى ما فى ذكر الجمود مع القريحة التى هى الماء فى الاصل وجعله بالصر الذى يحصل منه تجميد الماء وذكر الجمود مع الفطنة التى تشبه بالنار فى الزكاء وجعله بالصرصر التى تخمد النار من المناسبة الظاهرة واللطف البين فتدبر وكتب أيضا قوله مع جمود الخ فى وصف قريحته بالجمود وفطنته بالخمود اشارة الى أن عقله كالماء والنار وهو غاية اللطف والجودة اه جربى بعض تصرف (قوله القريحة) أى العقل (قوله الفطنة) هى فى الاصل الفهم والمراد بها الذهن وهو العقل (قوله النكبات) أى المصائب (قوله وترامى البلدان الخ) فيه استعارة مكنية وتخييل حيث شبه البلدان والاقطار بعقلاء وأثبت لها الترامى تخييلا أو المعنى وترامى أهل البلدان الخ وكتب أيضا قوله وترامى البلدان أى رمى كل بلدة بى الاخرى كناية عن عدم استقراره فى محل (قوله والاقطار) جمع قطر وهو مجموع بلاد كثيرة ولا يلزم من ترامى البلدان به ترامى الاقطار فلذا عطف عليه (قوله نبق) أى بعد (قوله والاوطار) أى المقاصد (قوله حتى طفقت) الظاهر أن حتى تفريعية على وترامى الخ لا انتهائية اذ ليس نهاية الترامى المذكور الشروع فى جوب كل أغبر الخ كما لا يخفى (قوله أجوب) أى أقطع (قوله أغبر) أى ذى غبرة (قوله قاتم الارجاء) أى مظلم النواحى جمع رجا بالقصر وألفه عن واو (قوله فى شطر) أى قطعة وقوله من الغبراء أى الارض (قوله يوما الخ) أى وصار حالى فى هذه الاسفار يوما مع التنقل كحال القائل يوما بجزوى الخ والاربعة أسماء مواضع بالحجاز (قوله بعون الله) الباء تصويرية لا سببية اذ لا صحة لقولنا وفقنا الله بتسبب عن عونه الا أن يجعل معنى وفقت وصلت أو تعلق الباء بالاتمام ومعمول المصدر يغتفر تقدمه اذا كان ظرفا كما يجىء تحقيقه عند قول المصنف للاصول جمعا وكتب أيضا قوله بعون اسم مصدر بمعنى الاعانة (قوله للاتمام) فيه اشارة الى تأخر الخطبة (قوله وقوضت) أى أزلت مجازا عن تقويض البناء أى نقضه من غير هدم واضافة خيام الى الاختتام من اضافة المسبب الى السبب أى الخيام المضروبة عليه بسبب الاختتام أى انتظار الاختتام لانه مستور لا يشتغل به الا بعد اختتامه وفى ضميره عنه استعارة بالكناية حيث شبه الشرح بشئ نفيس مضروب عليه الخيام بالاستار بجامع الحسن وخيام تخييل وقوضت ترشيح أو استعار الخيام على طريق التصريح لانواع التحجب والتستر وهذه النسخة هى المصححة بتصحيح الشارح ولو قال خيام الختام لكان فيه جناس التحريف وفى بعض النسخ وقوضت عنه خيامه بالاختتام أى بسبب حصول الاختتام بالفعل وفى بعضها وفضضت عنه ختامه بالافتتاح على تشبيهه قبل الاختتام بمكتوب ختم بنحو شمع فأزيل بسبب الاختتام ختامه ليطلع عليه الطالبون (قوله بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام الخرائد جمع خريدة وهى الخبيئة من النساء استعارها للدقائق والوجوه واللثام ترشيحان وكتب أيضا قوله اللثام أل جنسية فيصدق بالمتعدد ليناسب قوله وجوه خرائده (قوله ووضعت الخ) رضع

وترامى البلدان بى والاقطار ونبو الاوطان عنى والاوطار حتى طفقت أجوب كل أغبر قاتم الارجاء وأحتزر كل سطر منه فى شطر من الغبراء

يوما بجزوى ويوما بالعقيق وبا * لمذنب يوما ويوما بالخلصاء

ولما وفقت بعون الله تعالى لاتمام وقوضت عنه خيام الاختتام بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام ووضعت كنوز فرائده على طرف الثمام

الفرائد على طرف التمام وهو ثبت صغير يتناول باليد لقربه من الارض كناية عن تسهيل أخذها وتحصيلها وتيسر طريق الوصول اليها اهـ جربي وكتب أيضا قوله كنوز فرائده أي مكنوزات فرائده أي فرائده المكنوزة أو المراد بالكنوز الالفاظ وبالفرائد معانيها فحينئذ لا تأويل وقوله على طرف التمام أي وضعا آتيا على طرف التمام أي حالته من سهولة التناول أو المراد على حده الاعلى فيكون الكلام كناية عن تسهيل تحصيلها (قوله سعد الزمان) أي بظهور الخير فيه وهو جواب لما وساعد الاقبال أي اقبال مطالبي على بعد اباتها ودنا المنى أي قرب ما أتمنى بظهور أمارته وأجابت الآمال أني المأمولات أي أتت الى مرجواتي بعد الاباية ونسبة السعادة الى الزمان والمساعدة الى الاقبال مجاز عقلي أو في الكلام حذف مضاف أي أهل الزمان وتشبيه الاقبال بشخص على الاستعارة بالكناية وشبه الآمال بانسان يجيب بعد الطلب في حصول النفع بكل فأضمر التشبيه في النفس كناية وذكر الاجابة تخييلا أو شبه حصول المرجو باجابة المدعو على طريق المصرحة بجامع الانتفاع بكل وتبسم في وجه رجائي المطالب شبه المطالب بانسان مرغوب منه التناول متبسم وشبه الرجاء بانسان طالب استعارة بالكناية فيهما واضافة الوجوه الى الرجاء والتبسم المنسوب للمطالب تخييل والمراد اقبال المطالب بعد بعدها وكتب أيضا قوله الاقبال أي اقبال الخلق علي وقوله ودنا المنى جمع منية وهي ما يتمنى والآمال بمعنى المأمولات أي المرجوات كأنه يقول ودنا ما كنت أعتقد استحالته أو ما فيه عسر وأجاب ما أحبه مما هو ممكن ولا عسر فيه فليس معنى الجملتين واحدا لكن كان الاحسن فدنا بالفاء لتسببها تين الجملتين عما قبلهما (قوله بأن توجهت) سبب للافعال الخمسة قبل ويرد عليه أنه جعل السبب هو التوفيق المتقدم لتعليقها به حيث قال ولما وفقت الخ وأجيب بأن لما بمعنى حين وليست للتعليق أو سبب لقوله وتبسم الخ فقط فلا يرد شيء وهنالك وجوه أخر تأمل وكتب أيضا قوله بأن توجهت الخ لا يخفى ما فيه من حسن التخاص اهـ جربي (قوله مدين المآرب) أي مكان شبيه بمدين بالمد سيدنا شعيب في حصول المآرب فيه فهو استعارة من العلم بعد تأويله بكلي وفيه تلميح الى قصة سيدنا موسى عليه السلام وقوله حضرت من أي مكان حضور من أنام الخ كما في ع ق وهي بدل من مدين وقرر بعضهم أن الحضرة في الاصل مكان الحضور لكن صارت تستعمل بمعنى الذات وانها هنا بمعنى الذات وابدالها من مدين المآرب ظاهر لانها مكان لحصول المآرب وصدورها (قوله في ظل الامان) أي في الامان الذي كالظل في الاراحة أو شبه الامان بشجرة تشبيها مضمرا في النفس والظل تخييل (قوله وأفاض) المناسب تأخيره عن السجالين بعده (قوله سجال الخ) السجال جمع سجل وهو الدلو اذا كان فيه ماء قل أو كثر ولا يقال للدلو اذا لم يكن فيه ماء سجل بل يقال له غرب اهـ جربي وشبه العدل والاحسان بالماء بجامع الاحياء تشبيها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية والسجال تخييل وأفاض ترشيح

سعد الزمان وساعد الاقبال
ودنا المنى وأجابت الآمال
وتبسم في وجه رجائي المطالب بأن
توجهت تلقاء مدين المآرب
حضرة من أنام الانام في ظل الامان
وأفاض عليهم سجال العدل
الاحسان

وقوله وردبسياسته أى حسن تدبيره وتقويمه وحكمه الفرار وهو فى الاصل النوم القليل والمراد هنا النوم مطلقا الى الاجفان أى أجفان العيون وهو كناية عن الامن ويطلق أيضا الفرار على حد السيف والجفن على غمده ويصح ارادة ذلك هنا وانه أرجع السيوف الى أغمادها بعدما كانت مسلولة زمن الفتنة باطفائه نارها بحسن سياسته ففى الفرار والجفن ايهام وهو غير التورية عند متأخرى أهل البديع لارادة البعيد فيهما وتساوى المعنيين فيه وغيرها التوجيه أيضا وما أحسن قول بعضهم

بين السيوف وعينيه مشاكلة * من أجلها قيل للاغماد أجفان

كذا فى يس على الحفيد (قوله دون يأجوج الفتنة) أى عند الفتنة التى كيأجوج فى الانتشار وقوله طرق العدوان أى طرق أذاه أى سدها عليهم حتى لا يصلوا منها الى الرعية ويحتمل أن المراد بالسد المنع وبطرق العدوان أنواعه ووجوهه وممن فسر دون هنا بعند الجرجانى ولعله على سبيل التوسع فان الذى فى القاموس ان دون بمعنى تحت وبمعنى أمام وبمعنى وراء وبمعنى غير وقد زيد بعضهم أن دون بمعنى أمام أى سد قدام الفتنة التى كيأجوج طرقها الملابسة للعدوان فلم تصل الى الرعية تلك الفتنة ويصح على هذا أن يكون استعار يأجوج للقوم المفسدين فى زمنه وأضافهم الى الفتنة لما بين المتضايفين من الملابسة أى سد قدامهم طرق العدوان فلم يجدوا مسلكا أو فلم يتلبسوا بشئ منها على اختلاف المراد بالطرق (قوله وأعاد رميم الفضائل الخ) شبه الفضائل جمع فضيلة وهى ما يمدح بها الانسان من الاخلاق بالموتى فى ذهابها واضمحلالها منذ أزمان على طريق الاستعارة بالكناية وأضاف اليها العظام الرميمة أى البوالى تخييلا ونسب الى الممدوح أنه أعادها منشورة أى مبعوثة بعد موتها امعانى وقوله شبه الفضائل أى والكمالات ويصح أن تكون الاضافة على معنى من أى الرميم من الفضائل والكمالات ويكون الرميم استعارة للمضمحل من الفضائل والكمالات من الميت المجوز اليه بالرميم عن العظم البالى فيكون مجازا على مجاز وهذا أوفق بقوله منشورا فان النشر للميت جميعه لا لعظمه فقط ويصح أن يكون من اضافة الصفة الى الموصوف فالرميم استعارة كما مر أو المشبه به للمشبه فالرميم حقيقة (قوله والكمالات) عطف عام على خاص ان أريد بالفضائل معناها المتعارف الذى هو المنع القاصرة وتفسير ان أريد معناها اللغوى الاعم (قوله ووقع) أى كتب والمراد هنا مطلق التأثير مجازا وقوله باقلام الخطيات أى بالخطيات التى كالاقلام فى التأثير بها وضبطت الخطيات بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة أى الرماح وبضم الحاء المهملة وفتح الظاء المعجمة مخففة جمع حظية تصغير حظوة بفتح الحاء وقد تضم وهى سهم صغير قدر ذراع فان لم يكن لها نصل فهى حظية فالحظيات السهام الصغيرة التى لا نصال لها وقوله على صحائف الصفائح أى صفائح أعدائه جمع صفيحة وهى السيف العريض والمراد بصحائفها جوانبها كما فى الجربى أو اضافة الصحائف الى الصفائح من اضافة المشبه به الى

وردبسياسته الفرار الى الاجفان
وستر بيته دون يأجوج الفتنة
طرق العدوان وأعاد رميم
الفضائل والكمالات منشورا ووقع
بأقلام الخطيات على صحائف
الصفائح

المشبه اى الصفائح التى كالصحائف أى الاوراق فى التأثر وقوله لنصرة الاسلام متعلق بوقع أى لاجل نصرته وقوله منشورا مفعول مطلق أى كتابا منشورا أى كتابة منشورة أى تأثيرات منتشرة لكثرتها وفى نسخ منشورا بالمثلثة أى تأثيرات كتكتابه كلام منثور وتخصيص المنثور لانه الاغلب من النظم والكلام كناية عن ابطال آلاتهم واضعاف قواهم وعزمهم وفيه من المبالغة فى مدحه وذم أعدائه مالا يخفى حيث جعل لا ضعف آلاته التأثير فى أقوى آلات أعدائه فما بالك بأقوى آلاته وأضعف آلاتهم (قوله السلطان) من السلاطة وهى القهر اه فنرى (قوله مالك رقاب الامم) أى بالاحسان اليهم والقهر لهم وكتب أيضا قوله مالك رقاب الامم أى ذوات الامم من اطلاق الجزء وارادة الكل والامم الجماعات (قوله ملاذ) أى ملجأ (قوله صناديد) جمع صنديد وهو الشجاع المقدام (قوله ظل الله) تسميته ظلا لانه يلجأ اليه كما يلجأ الى الظل من الحر أى فهو استعارة مصرحة وفى الحديث السلطان ظل الله فى أرضه يأوى اليه كل مظلوم واضافته الى الله تعالى لانه هو البارئ له والمالك له اه ع ش زيادة (قوله وخليفته) الخليفة فى الاصل كل من خلف غيره فى أمر من الامور يخلفه بالضم والخليفى بكسر الخاء والمجمة وتشديد اللام مبالغة فيها لانفسها كما توهم من كلام الصحاح ثم جعل اسما لمن خلف غيره فى الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أو للتأنيث بتقدير الموصوف مؤنثا أى نفس خليفة وفى الصحاح الخليفة السلطان الاعظم وجمعها جاريا على الاصل خلائف ككريمة وكرائم وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على أنه لا يقع الا على مذكر اذ الفعيلة بالتاء لا تجمع على فعلاء اه فنرى (قوله حافظ البلاد وناصر العباد) بجعة واحدة مقابلة لقوله ماحى الخ لا بجعتان لئلا يلزم عدم الازدواج وكتب أيضا قوله حافظ البلاد أى من الشرور وقوله وناصر العباد يعنى المؤمنين (قوله ماحى ظلم الظلم) أى الظلم الذى كالظلم فهو من اضافة المشبه به الى المشبه وفى تشبيه الظلم بالظلم اشارة الى أن الظلم كان كثيرا أو شبه الظلم بالليل تشبيها مضمرا فى النفس والظلم تخييل (قوله والعناد) فسره خسرو بالميل عن الحق وعدم الانقياد اليه والفنرى بالمكابرة وفرق بعض أهل آداب البحث بين العناد والمكابرة بأن العناد النزاع فى المسئلة مع عدم العلم بكلامه وكلام صاحبه والمكابرة انكار الحق بعد العلم به (قوله رافع منار الخ) المنار العلم وشبه كلا من الشريعة والعلوم بالجيوش تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية ومنار تخييل فى الاولى ورايات تخييل فى الثانية ورافع ترشيح فى الاولى وناصب ترشيح فى الثانية والكلام كناية بعد ذلك عن اظهار الشريعة والعلوم وتأييدهما (قوله خافض جناح الرحمة) فى ضمير خافض استعارة بالكناية شبه الملك بطائر يخفض جناحه على أفراخه بجامع الشفقة والحنو تشبيها مضمرا فى النفس والجناح تخييل والخفض ترشيح واضافة جناح الى الرحمة لمجرد الملابسة اذ الرحمة التى هى سبب لخفض الجناح ملابسة

لنصرة الاسلام منشورا وهو السلطان الاعظم مالك رقاب الامم ملاذ سلاطين العرب والعجم ملجأ صناديد ملوك العالم ظل الله على بريته وخليفته فى خليقته حافظ البلاد وناصر العباد ماحى ظلم الظلم والعناد رافع منار الشريعة السنية ناصب رايات العلوم خافض جناح الرحمة

للجناح تأمل (قوله لاهل الحق) هو على أنه مصدر مطابقة الواقع للكلام أو الاعتقاد وعلى أنه صفة مشبهة ماطابقه الواقع من الكلام أو الاعتقاد والصدق كذلك الا أن المطابقة معتبرة فيه من جانب الكلام أو الاعتقاد ولبعض المحققين أنهما متحدان فى المفهوم غير أنه شاع استعمال الصدق فى الاقوال خاصة والحق يشمل غير الجازم وما عن تقليد فعطف اليقين عليه عطف خاص على عام وكتب أيضا قوله لاهل متعلق بخافض وقوله واليقين الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل ولذا لا يوصف به الله (قوله ماد سرادق) قال فى المختار المرادق واحد السرادقات التى تمد فوق صحن الدار أى الخيام التى تمد لاجل دفع حر الشمس ونحوه فوق صحن الدار قال وكل بيت من كرسف فهو سرادق يقال بيت مسردق اه والانسب هنا القول الشارح ماد المعنى الاول واضافته الى الامن من اضافة المشبه به الى المشبه والجامع اندفاع الضرر مع كل والمد ترشيح لتشبيه ويصح أن يكون فى الامن استعارة مكنية شبهه بالدار بجامع الحفظ واندفاع الضرر فى كل تشبيها مضمرا فى النفس وسرادق تخييل ومادترشيح (قوله بالنصر) أى الحاصل بالنصر (قوله المبين) أى البين (قوله كهف الانام) أى ملجؤهم قال فى المختار الكهف كالبيت المنقور فى الجبل والجمع كهوف وفلان كهف أى ملجأ اه وكتب أيضا قوله كهف الانام الخ هذا البيت مستفاد مدلوله مما تقدمه من قوله وهو السلطان الى آخر السجع الا أن الخطب محل اطناب سيما وهذا نظم (قوله جلال الحق والدين) أى عظمتهما فهو على حد زيد عدل (قوله السلطان) أعاده مع تقدمه فى قوله وهو السلطان تأدبا لانه يستقبح أن يؤتى باسم السلطان من غير أن يلصق بجانبه وصفه بالسلطنة كما هو العادة تأمل (قوله جانى بيك خان) لقب أعجمى له وفى بعض الحواشى جانى بالفارسية أى روح وبيك كبير وخان سلطان فمعناه روح كبراء السلاطين (قوله خلد الله) استعمل التخليد مجازا فى لازمه وهو اطالة البقاء (قوله سرادق) فيه ما مر والكلام كناية عن طول حياته وبقاء مملكته (قوله وجلاله) عطف مرادف (قوله وأدام رواه) بكسر الراء مع القصر أى ارتواء قال فى المختار روى من الماء بالكسر روى بوزن رضا وريا أيضا بفتح الراء وكسرها وارتوى وتروى كله بمعنى اه وفى نعيم استعارة بالكناية حيث شبهه بزرع أو انسان يروى وروى تخييل وسجال ترشيح وقوله الآمال على حذف مضاف أى نعيم أهل الآمال وقوله من سجال متعلق بروى وفى افضاله استعارة بالكناية حيث شبهه بالماء بجامع الاحياء وسجال تخييل أو بفتح الراء مع المد وهو الماء العذب ويظهر على هذا ان اضافته الى نعيم من اضافة المشبه به الى المشبه ومن سجال صفة لنعيم أى النعيم الذى كالماء العذب فى التغاذ النفس وانبساطها بكل الحاصل هذا النعيم من سجال افضاله أو بضم الراء مع المد بمعنى المنظر الحسن على تشبيه النعيم بشخص ذى منظر حسن على طريق الاستعارة المكنية فتكون من سبيبة متعلقة بادام وأقرب الوجوه الثلاثة الاول

لاهل الحق واليقين ماد سرادق
الامن بالنصر العزيز والفتح المبين
كهف الانام ملاذ الخلق قاطبة *
ظل الاله جلال الحق والدين *
أبو المظفر السلطان محمود جانى
بيك خان خلد الله سرادق عظمته
وجلاله وأدام رواء نعيم
الآمال من سجال افضاله

(قوله فحاولت) تفريع على ماقبله أى فحيث كان السلطان متصفا بهذه الصفات حاولت أى قصدت التشبث وهو كما فى الجربى التمسك من الادنى الى الاعلى ويصح أن يكون حاولت معطوفا على توجهت المتقدم كما قرره بعضهم أو على سعد الزمان وقوله بأذيال الاقبال أى اقباله على وشبه الاقبال بانسان من تمسك باذياله رصل على طريق الاستعارة بالكناية والاذيال تخييل والتشبث ترشيح (قوله والاستظلال) أى التظلل وليست السين والتاء للطلب وقوله بظل الرأفة يجرى فيه مايجرى فى قوله ظل الامان والرأفة أشد الرحمة على مافى الصحاح (قوله خدمة لسدته الخ) السدة عتبة الباب والاقبال جمع قيل وهو الملك من ملوك حمير والمراد هنا الملك مطلقا واذا وصف العتبة بكونها تلثم أو تستلم بشفاه الملوك فاظنك بغيرهم والسدة كناية عن الممدوح أى جعلت هذا الكتاب خدمة للممدوح والخدمة فى الاصل السعاية فى مراد المخدوم ولما كان هذا الممدوح راغبا فى العلم بزعم المادح كان التأليف خدمة له ففى الكلام مدحه بهذا المعنى وهو كونه راغبا فى الخيرات آمرا بها اه ع ق وعبارة الفنرى على المطول الخدمة مصدر خدمه يخدمه بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز والسدة باب الدار وجمعه سدد (قوله الاقبال) آثره على نحو الملوك للسجع والجناس (قوله ومعقل رجاء) أى المعقل عليه فى رجائى وقوله رجاء الآمال أى أهلها (قوله ومبوأ) أى منزل (قوله وعون الاسلام) أى بقاء صاحبها يخدم الاسلام ويشيده (قوله بالنبى) أى متوسلا بالنبى الخ ويوجد فى بعض النسخ عقب هذا مانصه فجاء بحمد الله كما يروق النواظر ويجلو صدأ الاذهان ويرهف البصائر ويضئ ألباب أرباب البيان ومن الله التوفيق والهداية وعليه التوكل فى البداية والنهاية وهو حسبى ونعم الوكيل وقوله فجاء أى حصل أوصار وهو عطف على قوله سابقا انتصبت الخ وقوله كما يروق أى على وجه يروق أى يعجب يقال راقنى الشئ أى أعجبنى وقوله صدأ الاذهان أى وسخها وغباوتها قال فى المختار صدأ الحديد وسخه وبابه طرب فهو صدئ بوزن كتف اه وقوله ويرهف البصائر أى يقويها مجازا عن ارهاف السيف أى ترقيقه والبصائر جمع بصيرة وهى قوة فى القلب يحصل بها التمييز التام وهى فى القلب بمنزلة البصر فى الرأس وقوله ويضئ ألباب أرباب البيان أى ينورها بازالة ظلمة جهل مايجهلونه واثبات فوائد الشرح فى تلك الالباب وفى ضمير يضئ استعارة بالكناية حيث شبه الشرح بالمصباح أو الشمس مثلا تشبيها مضمرا فى النفس والاثبات تخييل والارجح ان المراد بالبيان هنا جميع الفنون الثلاثة لان كلا يسمى الجميع علم البيان كما يأتى فى آخر المقدمة ويصح أن يراد به المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير ترله ومن الله التوفيق والهداية يصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى وأن تكون خبرية لفظا انشائية معنى وقوله وعليه الخ خبرية لفظا ومعنى فقط (قوله الحمد لله) لما كان لفظ الله علما للذات من حيث هى لاباعتبار صفة مخصوصة من صفاتها اختير فى عبارة الحمد تنبيها

حاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال والاستظلال بظلال الرأفة والافضال فجعلته خدمة لسدته التى هى ملتثم شفاه الاقبال ومعقل رجاء الآمال ومبوأ المعظمة والجلال لازالت محط رحال الافاضل وملاذ أرباب الفضائل وعون الاسلام وغوث الانام بالنبى وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام (الحمد)

على استحقاق الذات للحمد من حيث هي أي من غير ملاحظة صفة مخصوصة واعترض بأنه لا اشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد ان تعليق أمر باسم غير صفة يدل على منشئية مدلوله على أن هذا ان سلم فانما هو اذا لم يصرح بجهة للاستحقاق غير الذات كما في قول المصنف على ما أنعم والجواب ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم مع أنه أخصر من الحمد لله على ما أنعم أو الحمد لله المنعم لان من حيث ان تعليق أمر باسم يدل على منشئية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يضره على أن لفظ الله لما دل على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصافها بها بحيث تلاحظ كثيرا الصفات عند سماع هذا الاسم لم يبعد أن يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق الدال على منشئية جميع الصفات لكن هذا الجواب الثاني انما يلائم تفسير الاستحقاق الذاتي بالاستحقاق بجميع الصفات الكمالية كما أشار اليه الشريف في حواشي الكشاف وعليه فذكر صفة الانعام مع اندراجها في الاستحقاق الذاتي المشار اليه بالله ليكون كالتصريح بأنه أدى الواجب من شكر المنعم أو يقال المراد بالصفات في تفسير الاستحقاق الذاتي الصفات الذاتية فانها لما لم تكن غير الذات أعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام وقيل الاستحقاق الذاتي أنه تعالى يستحق الحمد لذاته بقطع النظر عن الصفات كما يستحقه للصفات اه فتدبر مع تصرف وايضاح ويظهر أن القول الاول الذي أشار اليه الشريف مبني على ما قيل ان الذات لا تستحق الحمد لذاتها بل لما لها من نوال أو كمال وهو ضعيف فقد قال الشريف الصفوي ان كمال الصفات دليل على كمال الذات ولولا أن للذات كمالا في ذاتها دون الذات المتصفة بصفات النقص لما اتصفت تلك بالصفات الكاملة دون الاخرى واذا كانت الصفات مقتضى الذات فالامر أجلى فلولا أن ذاته من حيث هي أكمل من غيرها لما اقتضت تلك الصفات أو اقتضتها الذوات الناقصة فايس مقتضى كمال الصفات الا كمال الذات وان كان ذلك من كمالها فهو دليل كمالها فهم من فهم ومن لم يفهم فلا يحمل القصور الا على نفسه وعن الرازي أن ذاته تعالى لم تحتج الى شيء من صفاته الذاتية وانما اقتضاها كمال الذات وفي الحكم الهي أنت الغني بذاتك عن أن يصل اليك النفع منك فكيف لا تكون غنيا عني ونقل الشيخ علي الاجهوري عن بعضهم اجماع أهل المكاشفة على عدم احتياج الذات الى الصفة الموجودة كذا في رسالة بعض الفضلاء على البسملة والحمدلة هذا وفرق في الاطول بين تعليق الحمد بالذات وتعليقه بالانعام بأن العلية المستفادة من الاول علية الذات لثبوت الحمد لله والعلية المستفادة من الثاني علية الانعام لانشاء الحمد لا لثبوته لعدم صحة ذلك وقد يمنع دعواه عدم الصحة فتأمل وكتب أيضا قوله الحمد لله هذه الجملة اما خبرية لفظا انشائية معنى استعملها المتكلم في الانشاء مجازا كما حققه الفنري أو انقلها شرعا اليه كما ذكره الحفيد واما خبرية لفظا ومعنى والحمد حاصل بها صراحة لانها اخبار

بمستحقية الحمد لله وهو عين الحمد اذ هو الثناء بجميل ولا شك ان ذلك الاخبار ثناء بجميل وقولهم الاخبار عن الشئ ليس ذلك الشئ محله اذا لم يكن الاخبار من جزئيات مفهوم المخبر عنه أما اذا كان كذلك فلا كما هنا وكما في قولنا الخبر يحتمل الصدق والكذب ولا حاجة الى تأويل الحمد بالمحمود به الذي هو الصفة المذكورة في صيغة الحامد أو بالمحمود عليه الذي هو الجميل الاختياري لان ذلك مجاز علاقته في الاول التعلق وفي الثاني التعلق أو المسببية والمجاز خلاف الاصل ولا بد له من قرينة ولا قرينة ظاهرة هنا على أن تأويله بالمحمود عليه لا يناسب هنا لان معنى قول المصنف على ما أنعم لاجل انعامه فيصير المعنى الانعام لله لاجل انعامه ولا يخفى تهافته الا أن يكون ذلك بقطع النظر عن قوله على ما أنعم (قوله هو الثناء باللسان) تضمن الاشارة الى الصيغة والى المحمود به وكونه جميلا لان لفظ الثناء يشعر بذلك اذ هو الذكر الجميل وأسقط ما يشير الى المحمود عليه وهو الجميل الاختياري اكتفاء بقوله سواء تعلق الخ لانه يدل عليه كذا في يس في دلالته على كون المحمود عليه اختياريا نظر فالاوجه أنه تعريف بالاعم والمراد بالجميل في المحمود به والمحمود عليه أعم مما في الواقع كالعلم والزهد مثلا أو عند الحامد أو المحمود بزعم الحامد بأن يزعم الحامد أن هذا جميل عند المحمود فيشمل الثناء بنحو ظلم أو على نحو ظلم اذ ربما أحدهما حسنه اذا المناط التعظيم وقد وجد وقد يقال ان هذا تعريف للحمد اللغوي فالمناسب أن يراد بالجميل ما عدته أهل اللغة جميلا والمراد بالاختياري الاختياري حقيقة بأن سبق بالاختيار أي القصد كالانعام أو حكما بأن ترتب عليه أفعال اختيارية كذات الله تعالى وصفاته فاندفع ايراد الحمد عليها على أنه قد يقال كما في الفنري ان الحمد عليها مجاز عن المدح كما في قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ومن قيد المحمود عليه بكونه فعلا أراد بالفعل ما يشمل الذات والصفة أو يذهب الى مجازية الحمد عليها كما مر وكتب على قوله بأن ترتب عليه الخ ما نصه أي كان له دخل بما فيها ولو بغير السببية فدخل نحو الحياة وصفات السلوب وكتب أيضا قوله هو أي لغة وقوله الثناء اسم مصدر أثنى (قوله باللسان) ان جرينا على أن الثناء يشمل فعل غير اللسان حقيقة وأنه الاتيان بما يدل على التعظيم فالاحتياج الى هذا القيد ظاهر وان جرينا على اختصاصه بفعل اللسان وانه الذكر بخير وذكره لدفع توهم المجاز في الثناء بجعله عاما وتنصيصا على ما يقابل به الحمد الشكر ليظهر التفريع الآتي والمحمود الحمد الحادث فلا يضر ذكر اللسان في الحد وعلى تسليم عموم المحمود يراد باللسان مطلق الكلام مجازا مرسلا بمرتبتين استعمال اللسان في الكلام اللساني لعلاقة الآلية ثم استعماله في مطلق الكلام لعلاقة الاطلاق والتقييد أو يجعل قيد اللسان من قبيل الكناية وهي لا يشترط فيها امكان المعنى الاصلي وما ذكر أحسن مما قيل في توجيه التعبير باللسان عن الكلام أنه أطلق عليه نظرا الى أن الغالب فيه أن يكون باللسان لما أورد عليه من أن كلام الله تعالى أكثر لقوله تعالى ما نفدت كلمات الله وان اعتذر عنه بأن

هو الثناء باللسان

وجه الغالبية تعتد الخلق وتفرد الحق (قوله على قصد التعظيم) ليس هذا القيد من ماهية الحمد بل شرط اما لتحققه أو للاعتداد به والظرف حال من الثناء على القول بجواز الحال من الخبر أى حال كون ذلك الثناء على قصد التعظيم وعلى للاستعلاء المجازى أى تمكن ذلك الثناء على ذلك القصد اه يس فلو كان الثناء لا على قصد التعظيم لم يتحقق الحمد أو لم يعتد به بأن كان على قصد التحقير أو لا على قصد تعظيم ولا تحقير كأن كان القصد مجرد الاخبار وطعن بعضهم فى اشتراط ذلك توهيم للأئمة بلا دليل بقى أنه لا يستغنى عن ذكره بالثناء على تعريف بعضهم له بما يدل على التعظيم لان الدلالة على التعظيم لا تستلزم قصده وكتب أيضا على قصد أى مع قصد (قوله سواء) اسم مصدر بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم ولا يثنى ولا يجمع على الصحيح وهو هنا خبر والفعل بعده أعنى تعلق فى تأويل مصدر مبتدأ كما صرح بمثله الزمخشرى فى قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالنعمة وتعلقه بغيرها بيان فتكون مادة الاستواء مغنية عن السابك نعم يحتاج الى جعل أو بمعنى الواو لان التسوية انما تكون بين المتعدد وكل ما يقتضى التعدد انما يعطف فيه بالواو كما صرح هذا وأبى وللرضى فى اعراب هذا التركيب وجه آخر لا يحتاج عليه الى جعل أو بمعنى الواو وملخصه أن سواء فى مثله خبر مبتدأ محذوف أى الامران سواء وهذه الجملة الاسمية دالة على جواب شرط مقدر ان لم تذكر همزة التسوية صريحا بعد سواء فان ذكرت كانت بمعنى ان وان كان العطف بأم كانت بمعنى أو والتقدير هنا ان تعلق الثناء بالنعمة أو بغيرها فالامران سواء أفاده السيرامى مع بعض زيادة وكتب أيضا قوله سواء الخ جملة مستأنفة لبيان عموم متعلق الثناء الذى هو المحمود عليه لا من تمام التعريف اذ التعريف لبيان ماهية المحدود لا بيان عمومه (قوله تعلق) أى الثناء (قوله بالنعمة) أى الانعام وقوله أو بغيرها أى كالفضائل وهى المزايا القاصرة أى التى تتحقق وان لم يتعد أثرها للغير كالعلم والشجاعة والكرم كما فى السيرامى ويقابلها الفواضل وهى التى لا تتحقق الا بذلك كالانعام والانفاق من مكروه وهذا بمعنى قول بعضهم الفضائل ما يلزم الانسان ولا ينتقل منه الى غيره والفواضل ما ينتقل منه الى غيره وهذا مجرد اصطلاح وأما المعنى اللغوى لكل منهما فأعم فانهما من الفضل وهو الزيادة مطلقا نبه عليه السيرامى ويدخل فى قوله أو بغيرها الذات فيدخل فى كلامه الحمد على الذات فعبارته أولى من قولهم سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل (قوله أو بغيرها) هذا على رأى الجمهور وذهب الامام الرازى الى أنه مختص بالنعمة وفرق بينه وبين الشكر بأنه لا يختص بالنعمة الواصلة الى الحامد وأما الشكر فهو مختص بها اه يس وكتب أيضا انظر لماذا أعاد الباء (قوله والشكر الخ) عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع أنه غير مذكور فى المتن لقربه من الحمد وكون حمد المصنف شكرا من حيث وقوعه فى مقابلة الانعام وان لم يكن شكرا من حيث وقوعه فى

على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها والشكر

مقابلة الذات والصفات المشار اليه بالله وكتب أيضا والشكر أى لغة (قوله فعل) أى أمر وشأن فظهر التعميم الآتى وقوله ينبئ عن تعظيم المنعم أى يدل على تعظيمه أى اعتقاد عظمته ودلالته عليه بحيث لو عرف المنبئ عرف المنبأ عنه وبهذا صحت دلالة فعل الجنان الذى هو اعتقاد خفى على التعظيم ومعرفة الاعتقاد المنبئ اما بالهام أو بقول الشاكر أو فعله فعلى الاول ثم شكر واحد وعلى الاخيرين شكران قول الشاكر أو فعله والاعتقاد والاول منبئ عن الثانى وكلاهما منبئ عن التعظيم لا يقال اعتقاد العظمة هو الشكر الجنانى فيكون منبئا عن نفسه لانا نقول ليس هو اعتقاد العظمة بل اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال وهذا يدل على اعتقاد آخر هو اعتقاد عظمته فتغايرا ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما أو راجحا ثابتا أم لا وقيل المراد الجازم كذا فى الفنرى (قوله ينبئ عن تعظيم الخ) اعترض بأن الانباء عن الشئ لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده مع أن قصد التعظيم معتبر فى الشكر فكان الاحسن أن يقول يقصد به تعظيم المنعم اه فنرى (قوله لكونه منعما) متعلق بمحذوف صفة لفعل أى صادرا أو صدر لكونه الخ لا بفعل لانه بمعنى الامر والشأن فليس فعلا ولا ما فيه رائحة الفعل حتى يتعلق به الجار ولا بتعظيم لان المقصود جعل الانعام علة للشكر الذى هو الفعل المنبئ لا لما ينبئ عنه الشكر ولذلك جعل متعلقا للشكر لا لما ينبئ عنه الشكر ولا بينبئ ولا بالمنعم لما هو ظاهر تأمل (قوله سواء كان باللسان) قدم اللسان لانه أظهر فى الانباء ووسط الجنان رمزا الى خير الامور أوسطها (قوله أو بالجنان) عطف بأو اشارة الى استقلال كل من الانواع الثلاثة بكونه شكرا ولا يدافعه ما أشير اليه فى حواشى شرح المطالع من وجوب مطابقة الاعتقاد فى الشكر اللسانى والاركانى وعدم مخالفة الاركان أيضا فى اللسانى لان ما ذكر شرط خارج كذا فى الفنرى (قوله أو بالاركان) المراد بالاركان ما عدا اللسان من الجوارح والاعضاء وانما أفرده بالذكر مع أنه داخل فى الجوارح لاختصاصه من بينها بالحمد فيه يتحقق اجتماع الحمد والشكر فيما اذا كان الثناء باللسان فى مقابلة الاحسان اه جربى (قوله فورد الخ) بدأ بالمورد فى جانب الحمد وبالمتعلق فى جانب الشكر تقديما للاخص فى جانب كل منهما افاده سم وظهر من كلام الشارح ان بين المواردين عموما وخصوصا مطلقا وكذا بين المتعلقين وأن بين مفهوم الحمد ومفهوم الشكر عموما وخصوصا وجهيا يجتمعان فى ثناء بلسان فى مقابلة احسان وينفرد الحمد فى ثناء بلسان لا فى مقابلة احسان وينفرد الشكر فى ثناء بغير لسان فى مقابلة احسان وكتب أيضا قوله فورد الحمد تفريع على التعريفين لان الظاهر من التعريفين هو النسبة بين المواردين وبين المتعلقين ويظهر من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر ففرع ما يظهر من التعريفين عليهما ثم ما يظهر من الظاهر عليه جريا على ما هو قاعدة التعليم اه جربى وكتب أيضا قوله فورد الحمد اعترض بأن الاولى أن يقول فمصدر الحمد لان مورد الشئ ما يرد عليه ذلك الشئ بعد وجوده وتحققه وصدوره

فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالاركان فورد الحمد لا يكون الا باللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون الا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره

عن غيره مع أن الحمد اللغوي لا يوجد ولا يتحقق الا بصدوره من اللسان وأجيب بأن تعبيره به للاشارة الى أن الحمد ينبغي أن يكون عن صميم القلب فكأنه صادر منه ثم يرد على اللسان (قوله أعم) أي مطلقا اه سم (قوله باعتبار) الباء سببية (قوله وأخص) أي مطلقا اه سم (قوله بالعكس) أي ملتبس بالعكس أي المخالفة (قوله هو اسم) مراده بالاسم ما قابل الكنية واللقب أو ما قابل الصفة وبهذا يندفع ما ذكره في المطول لما قابل الفعل والحرف وعليته بوضع منه تعالى علمه غيره بوحي أو الهام لقول الكمال بن الهمام في تحريره الخلاف في الوضع انما هو في أسماء الاجناس أما اسماء الله والملائكة فالواضع لها هو الله تعالى اتفاقا وأما اعلام الاشخاص كزيد وعمرو فالواضع لها البشر اتفاقا اه وبكونه الواضع يندفع الاستشكال بأن وضع العلم لذات يستدعي علمها وذاته غير معلومة لنا سواء كان العلم بها ممتنعا كما عليه الحكماء أو ممكنا غير واقع كما عليه المتكلمون أو واقعا بتصفية الباطن كما نقله البرماوي عن بعض الصوفية على ان التعقل بالوجه كاف (قوله الواجب الوجود الخ) ذكر هذين الوصفين تعيينا للموضوع له وتوضيحا له لا تقييدا له والا كان كما وآثرهما دون غيرهما لان وجوب الوجود مبنى سائر صفات الكمال واستحقاق جميع المحامد يقتضي اتصافه تعالى بجميع صفات الكمال ويشير الى وجه تخصيص الحمد به تعالى الدال عليه الحمد لله وفي يس وغيره ان معنى قولهم الله اسم جامع لصفات الكمال ان الذات الموضوع لها جمعتها لا انه لوحظ ذلك في وضعه وقيل لوحظ في وضعه مرجعا للتسمية به لتضمن الالوهية الدال عليها أصله وهو اله كل صفة كمال (قوله والعدول الخ) يريد ان قوله الحمد لله كان في الاصل جملة فعلية أي حمدت الله حمدا فحذف الفعل مع الفاعل وأقيم المصدر مقامه وجعلت الجملة اسمية للدلالة على الدوام والثبات كما قالوا في سلام عليك اه جربي فدلالة الاسمية على الدوام والثبات بسبب العدول اليها عن الفعلية التي هي الاصل في الاخبار عن الامور التي تتجدد كالحمد لا بسبب الوضع فلا ينافي قول الشيخ عبد القاهر لا دلالة في زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد على أن ظاهر كلام الكشاف والمفتاح ان الدوام أصل في الاسمية كما في الحفيد (قوله للدلالة الخ) ان قلت دلالتها عليه اذا لم يكن خبرها فعلا والادلت على التجدد كما في الله يستهزئ بهم أو ظرفا والا احتملتهما بحسب التقديرين كما هنا قلت الاصل في الخبر الافراد فيترجح تقديره اسما (قوله والثبات) هو بمعنى الدوام فالعطف مرادف فالثبات أخص من الثبوت (قوله وتقديم الحمد) اورد عليه ان النكتة انما تذكر للمزال عن محله الاصلي لا القار فيه والحمد هنا مبتدأ والاصل فيه التقديم وأجيب بأن أصل الحمد لله أحمد الله حمدا فحذف الفعل لدلالة المصدر عليه وبنيابته عنه وأدخل لام الجر في المفعول تقوية وعدل عن النصب لما ذكر فصار لله حمد فقدم وأجاب الفنري بأنه سيأتي في تقديم المسند اليه انك تعمد الى اسم فتقدمه تارة فتجعله مبتدأ أو تؤخره تارة فتجعله فاعلا وكل ذلك يستدعي نكتة فكون

فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس (لله) هو اسم لذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد

النكتة للتقديم للمزال عن محله لا القارّ فيه ممنوع اهـ يس (قوله باعتبار) الباء سببية (قوله نظرا الخ) أى فهو اهم لعارض المقام وقوله وان كان ذكر الله الخ أى لان الاهم الذاتى انما يقدم اذا لم يقتض الحال تقديم غيره كما هنا فان الحال يقتضى تقديم الحمد لكون المقام مقامه فانه بصدد حمد الله تعالى والبلاغة هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال وأورد عليه ان مقام الحمد لا يقتضى تقديم لفظه لان تحصيل معنى الحمد والثناء لله تعالى لا يتم الا بمجموع المبتدا والخبر فيقتضى تقديم المجموع على ما سواه لا أحد الجزأين على الآخر قال الحفيد والجواب ان لفظة الحمد من بين اللفظين أنسب بالتقديم نظرا الى ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا المعنى أى معنى الحمد وأورد عليه أيضا ان هذه النكتة معارضة بافادة تقديم لله الاختصاص والجواب ان الاختصاص مستفاد على تأخيره أيضا لتعريف المبتدا بلام الجنس وقيل لان اللام تفيده واورد أيضا تقديم الجار والمجرور فى نحو فلله الحمد رب السموات وله الحمد فى السموات والارض مع ان المقام مقام الحمد والجواب منع ان المقام فى نحو الآى المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى للحمد واختصاصه كما أشير اليه فى الكشاف وهذا يقتضى تقديم الظرف قاله الفنرى (قوله مقام الحمد) لم يضمر لان الحمد المتقدم بمعنى اللفظ (قوله فى تقديم) أى فى توجيه تقديم الخ وهو مبنى على ان باسم متعلق باقرأ الاول واليه ذهب صاحب الكشاف وجعله صاحب المفتاح متعلقا باقرأ الثانى واقرأ الاول منزل منزلة اللازم وعليه فلا تكون الآية نظير الممتحن فيه والى ذلك أشار الشارح بقوله على ما سيجىء (قوله وان كان ذكر الله) أى ذكر اسمه مقدما وقوله نظرا الى ذاته أى بقطع النظر عن المقام (قوله على ما أنعم) الظاهر انه ظرف مستقر خبر بعد خبر لمظهر تحقق الاستحقاقين الذاتى والوصفى لا لغو متعلق بالحمد لانه يلزم عليه الاخبار عن المصدر قبل استيفاء معموله وهو لا يجوز وقدم الاستحقاق الذاتى على الوصفى لانه أقدم من الوصفى اهـ يس ملخصا وفى عبد الحكيم ان على متعلقة بقوله الحمد لله باعتبار انه اثبات فهو علة له أى أثبت هذا الحمد أعنى الحمد لله لانعامه وكتب أيضا على هنا للتعليل (قوله أى على انعامه) جعل ما مصدرية لا موصولة ولا موصوفة كما فعل بعض الشارحين لاولويتها لفظا ومعنى اما لفظا فلانها لا تحتاج الى تقدير بخلافهما فانهما يحتاجان الى تقدير العائد فى أنعم أى أنعم به مع ان مسوغ حذفه لم يوجد هنا لعدم جره بما جر به الموصول ثم نقل السيوطى عن بعض النحاة ان الجار اذا تعين كما هنا جاز حذف العائد وان لم يجر بما جر به الموصول وفى علم أى وعلم به ويكون ما علم به كما قال عبد الحكيم عبارة عما يتوقف عليه التعاليم من الشعور وغيره وهو مع تكلفه لم يوجد فيه مسوغ أصلا وعلى كل حال ما يحتاج الى التقدير أولى وأما معنى فلان الحمد على الانعام الذى هو من أوصاف المنعم أمكن من الحمد على النعمة لان الحمد على الاول بلا واسطة وعلى الثانى بواسطة أن النعمة أثر الانعام

باعتبار انه أهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف فى تقديم الفعل فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما سيجىء وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته (على ما أنعم) أى على انعامه

وبهذا يعرف منع قوله فى المطول يتعذر تقدير العائد فى المعطوف وانه لا حاجة الى جعل مالم نعلم بدلا من ضمير المفعول المحذوف مع أن الجمهور على منع حذف المبدل منه فى غير الاستثناء المفرغ وابن الحاجب على منعه مطلقا ولا الى جعله خبر محذوف أو مفعوله (قوله ولم يتعرض) أى تفصيلا للمنعم به أى لا كلا ولا بعضا ولا اجمالا لبعض المنعم به فقوله ايهاما علة لترك التعرض لكل المنعم به تفصيلا أى ايقاعا فى الوهم أى الذهن قصورا الخ أى ليوقع فى ذهن السامع على سبيل الافادة أو التذكير أن العبارة تقصر عن الاحاطة بجميع ما أنعم الله به تفصيلا وليس المراد بالايهام ايقاع السامع فى توهم شئ غير ثابت حتى يرد أن القصور المذكور ثابت وقوله ولئلا يتوهم الخ علة لترك التعرض لبعض المنعم به تفصيلا كان يقال على انعامه بالعافية أو اجمالا كان يقال على انعامه ببعض الاشياء أى يتوهم لو تعرض لبعضه اختصاص الحمد بما تعرض له أى ان الحمد لا يكون الا عليه دون غيره من النعم لان أرجعنا ضمير اختصاصه للحمد او اختصاص المنعم به بما تعرض له أى ان المنعم به هو ما تعرض له دون غيره ان أرجعناه للمنعم به وهو الاقرب أو اختصاص الله بما تعرض له المصنف أى ان الله لم ينعم الا به دون غيره ان أرجعناه لله وفهم من هذا ان المصنف تعرض لكل المنعم به اجمالا وهو كذلك قال الحفيد لان ما أنعم فى تأويل انعام الله والمصدر المضاف مفيد للعموم وذكر الانعام فى قوة ذكر المنعم به اجمالا اه ثم قال لا يقال قد وقع التعرض لبعض المنعم به تفصيلا حيث قال وعلم الخ لانا نقول المراد بالتقليل ههنا حذف المنعم به فى ابتداء الكلام عند ذكر الانعام اه اى بأن يقول أنعم بكذا هكذا ينبغى تقرير هذا المحل (قوله ايهاما) مفعول له لفعل تضمنه لم يتعرض أى ترك التعرض ايهاما الخ كما سيجئ الكلام عليه عند قول المصنف ولم أبالغ فى اختصاره تقريبا فانظره (قوله بشئ) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وعلم) أى علما فالمفعول الأول محذوف (قوله من عطف الخاص) انما تصور كونه من عطف الخاص على العام بعد التأويل فى أنعم بانعامه وعلم بتعليمه اذ قبل التأويل ليس لانعم ولا علم دلالة على العموم اذ الفعل لا عموم فيه أى شمولى وانما عمومه بدلى ع س سم (قوله رعاية الخ) المفعول له قد يكون غاية مترتبة وقد يكون علة باعثة فالاول من الاول والثانى من الثانى فان الرعاية مترتبة على عطف الخاص على العام لاشتماله على لفظ البيان والتنبيه باعثة على العطف المذكور فاندفع ما قيل ان الرعاية انما تحصل بايراد لفظ البيان ولا مدخل للعطف المذكور فيه عبد الحكيم على المطول وأجاب بعضهم بأن عطف الخاص على العام يتضمن شيئين ذكر الخاص بعد العام وعلله بالرعاية وكونه بطريق العطف وعلله بالتنبيه ففى الكلام اف ونشر مرتب وكتب أيضا لقوله رعاية أى حفظا (قوله لبراعة الاستهلال) هو أول تصويت الصبى الشعير لاول كل شئ فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوى تفوق الابتداء سمى بها اصطلاحا كون الابتداء مناسبا للمقصود لانه سبب لتفوق الابتداء فهو من تسمية السبب

ولم يتعرض للمنعم به ايهاما للقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ (وعلم) من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال

باسم المسبب تنبيها على كماله فى السببية كذا فى الفنرى واضافة براعة للاستهلال مجاز بتنزيلى ان كانت لامية وكان الموصوف بالبراعة حقيقة المتكلم فان كانت بمعنى فى أو كان يوصف بها حقيقة الكلام فلا وكتب أيضا قوله لبراعة الاستهلال هى هنا حاصله بذكر البيان اما باعتبار ان هذا الكتاب فى فن البيان والبيانان وان اختلفا معنى لكن تشاركا فى الاسم واما باعتبار ان فن المعانى والبيان يتعلق بالبيان بمعنى المنطق الخ اه جربى بعض تصرف وقوله فى فن البيان المراد به جميع العلوم الثلاثة المعانى والبيان والبديع اذ هى كلها تسمى بالبيان كما سيأتى (قوله الاستهلال) أى الابتداء (قوله وتنبيها الخ) لان عطف الخاص على العام يدل على فضيلته على بقية أفراد العام (قوله من البيان) ان قلت ما علل به ترك التعرض للممنع به جار فى المعلم فلم ذكره قلت للفرق بين المذكورتين فى قوله رعاية الخ والنكات لا تتزاحم (قوله لقوله مالم نعلم) أى لما من قوله مالم نعلم (قوله مالم نعلم) ذكره وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم لان المراد مالم نكن نعلمه بقوتنا لو خلينا وأنفسنا العلوه عن كسب قوتنا ففيه اشارة الى كمال المنة حيث علمنا ما لسنا أهلا لعلمه ولان المقام مقام خضوع فيناسبه التنصيص على عدم العلم ولاجل السجع وللتنصيص على أن الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير ما نسى تجوزا اه من حواشى المطول (قوله قدم) أى البيان على المبين أى بعد ذكر العامل أولا كما هو الاصل فلا يرد حصول الرعاية بأن يقال ومالم نعلم من البيان علم ودفع سم هذا الايراد بلزوم تقديم معمول الصلة عليها وهو ممتنع مردود بأن الممتنع انما هو تقديم الصلة أو بعضها على الموصول (قوله هو المنطق) أى المنطوق به بدليل وصفه بالفصيح (قوله الفصيح) أورد عليه انه اما أن يكون بمعنى المظهر فالمعرب يستغنى عنه أو بمعنى الخالص من اللكنة فالاظهر تركه اذ المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الانسان ورب ما لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور ولعله أراد بمعنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له من الفنرى بعض تغيير (قوله عما فى الضمير) من تسمية المحل باسم الحال (قوله والصلاة) جملة خبرية لفظا انشائية معنى أتى بها معطوفة ايماء الى تبعيتها لجملة الحمد وعطفها عليها ظاهر ان جعلت الاولى انشائية وبتقدير أقول ان جعلت خبرية أو يجرى على الجواز (قوله على سيدنا) أى البشر أو العقلاء أو الخلق ولا يلزم النقص بالتفضيل على الناقص لانه عند التفضيل عليه بخصوصه (قوله محمد) أى من حمد كثيرا اشتق له من الحمد اسمان أحدهما يفيد المبالغة فى المحمودية والآخر المبالغة فى الحامدية واشتهر من بين الاسمين الاول أكثر وخصت به كلمة التوحيد لانه أنسب بمالها من مقام المحمودية قاله فى الاطول (قوله خير من نطق) آثر النطق على التكلم والقول مثلا موافقة للآية الشريفة وما ينطق عن الهوى ولانه أنسب بذكر البيان السابق لانه المنطق الخ ولعدم شموله للبارى تعالى فلا يحتاج الكلام معه الى تخصيص بخلاف مالو قال تكلم أو قال مثلا لدخوله تعالى فيحتاج الى ذلك

وتنبيها على فضيلة نعمة البيان (من البيان) بيان لقوله (مالم نعلم) قدم عليه رعاية للسجع والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير (والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق

لاخراجه تعالى بأن يقول قال أو تكلم من الخلق تأمل وكتب أيضا قوله من نطق في نسخة نطق وهي أنسب لفظا ومعنى بأوفى كما في يس (قوله خير من نطق بالصواب الخ) اختار هذين الوصفين لمناسبة ماذكر في الحد من البيان والصواب ماطابق الواقع فهو مرادف للصدق (قوله هي) قيل اتى بهي دون أي لافادة حصر معنى الحكمة فيما ذكره اشارة الى انه المرضي في معناها دون غيره (قوله علم الشرائع) الاضافة للبيان ان جعل العلم بمعنى المسائل ولامية ان جعل بمعنى الادراك وبمعنى من أوفى ان جعل بمعنى الملكة وكتب أيضا قوله علم الشرائع الخ وقيل انها العلم والعمل به والحكيم العالم العامل وقيل الحكمة النبوة والخشية والاصابة في القول وهي منحصرة في نوعين علمية وعملية والعملية تزكية وتحلية اه جربي (قوله وكل كلام الخ) عطف عام لشموله قام زيد المطابق للواقع (قوله وافق الحق) أي وافقت نسبته الكلامية النسبة الخارجية التي هي الواقع ونفس الامر فالمراد بالحق هنا الواقع (قوله لان هذا الفعل الخ) علة لمحذوف وتقدير الكلام لم يذكر الفاعل وهو الله تعالى لتعينه وظهوره لان هذا الفعل الخ اه يس وهو في خسرو ويدل عليه ماسيأتي ان من نكات حذف المسند اليه تعينه (قوله الا لله) أي مسندا لله (قوله وفصل الخطاب) قال في المطول هو اشارة الى المعجزة قال الفنري أراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام لان المراد به ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام والقول بالاعجاز في غير القرآن غير ظاهر لتصريحهم بأن باقي الكتب ليست منزلة للاعجاز واما مايعمها وسنتهم القولية فالامر أظهر اه وانما امتنع أن يراد به القرآن لاختصاص القرآن بنبينا ومفاد العبارة الاشتراك في فصل الخطاب لانه معمول صلة الموصول المضاف اليه أفعل التفضيل الذي هو بعض مايضاف اليه (قوله أي الخطاب المفصول الخ) فيه اشارة الى أن الفصل وان كان مصدرا في الاصل مستعمل هنا اما بمعنى المفعول أو بمعنى الفاعل وكذا المراد بالخطاب الكلام المخاطب به لا المعنى المصدري وذلك لان المراد الاشارة بفصل الخطاب الى معجزة القرآن كما في المطول ولا يناسبها المعنى المصدري في شيء منهما اه خسرو ويجوز بقاء الفصل على معناه المصدري على أن يكون الكلام من قبيل جرد قطيفة وصفا بالمصدر للمبالغة ثم الاضافة على جميع الاوجه من اضافة الصفة الى الموصوف ويحتمل أن لا يكون المراد الاشارة الى المعجزة فيبقى الفصل على معناه المصدري وتكون الاضافة حقيقية من اضافة المصدر لمفعوله (قوله البين) تفسير للمفصول ولو قال المبين لكان أنسب بالمفصول وقوله الذي الخ تفسير للبين (قوله الذي يتبينه) أي يعلمه ملما بينا فالتبين بمعنى العلم ولذا عدى بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو لازم وقوله ولا يلتبس عليه تفسير لقوله يتبينه اه فنري والاظهر انه عطف لازم وكتب

بالصواب وأفضل من أوتي الحكمة
هي علم الشرائع وكل كلام وافق
الحق وترك فاعل الاتيا الان هذا
الفعل لا يصلح الا لله تعالى (وفصل
الخطاب) أي الخطاب المفصول
البين الذي يتبينه من يخاطب به
ولا يلتبس عليه أو الخطاب الفاصل
بين الحق والباطل (وعلى آله

أيضا قوله يتبينه من يخاطب به أى من البلغاء أى يفهم مافيه من النكات والاسرار التى توجب بلاغته كالحذف والاضمار والعطف وتركه والتأكيد وتركه عند اقتضاء الحال لها وليس المراد فهم معانيه حتى يرد ان ذلك لايظهر فى جميع القرآن سيما المتشابهات خصوصا على رأى السلف هذا خلاصة مافى الحفيد وفى الجربى ان المراد فهم معانيه وأجاب عن الايراد بأن الكلام فى الخطاب المتعلق بالمكلفين كالمتعلق بالصلاة والصوم والزكاة ونحوها وهو بين لا التباس فيه والمتشابه لم يقصد به ذلك وحكمته تكثير الاجور للمجتهدين فيه من العلماء نحو يد الله فوق أيديهم اه وهذا يعنى قول عبد الحكيم فصل الخطاب وصف لبعض ما أوتوه لا لجملته حتى ترد المتشابهات وماذكر من السؤال والجواب انما هو من حيث فصل الخطاب الذى أوتيه نبينا وهو القرآن الذى هو جزئى من جزئيات فصل الخطاب الكلى الواقع فى عبارة المتن اذ ليس المراد بفصل الخطاب فى عبارته خصوص القرآن بل مايشمل كل ما أوتيه الانبياء (قوله أصله أهل) فأبدلت الهاء همزة توصلا الى الالف لالابقائها فلا يرد ان الهاء أخف من الهمزة ثم أبدلت الهمزة الفا وانما لم تقلب الهاء ابتداء الفا لان قلبها الفا لم يجئ فى موضع آخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فمحقق كما أصله ماه بدليل مياه واما قلب الهمزة الفا فشائع اه قرى بايضاح (قوله بدليل أهيل) لايخفى ضعفه باحتمال انه مصغر أهل كما جزم به فى الاطول ويؤيده مارووى عن الكسائى انه سمع أعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل وآل وأويل وبهذا يعرف مافى قول الحفيد لم يسمع أويل وكتب أيضا قوله بدليل الباء سببية والاضافة للبيان (قوله خص استعماله الخ) أى وان وضع عاما اه سم (قوله فى الاشراف) أى العقلاء الاشراف أى بأن لايضاف الا الى الاشراف من ذوى العقول فلا ينافى تصغير آل المقتضى للتحقير (قوله وأولى الخطر) فى المختار الخطر القدر والمنزلة فعطف أولى الخطر على الاشراف عطف مرادف (قوله الاطهار) أى الطاهرين من وصم الشقاوة وفيه ايماء الى قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس الخ وفى قوله الاخيار ايماء الى قوله تعالى كنتم خير أمة وبهذا تبين وجه تخصيص الاول بالاطهار والثانى بالاخيار اه ابن يعقوب (قوله جمع طاهر) أى بحسب المعنى لا أنه جمع حقيقى له فلا ينافى ماقاله فى حواشى الكشاف من أنه لم يثبت جمع فاعل على أفعال حتى قيل ان أصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار أو صحب بالسكون اسم جمع كنهر وأنهار اه يس وفى ع ق جمع طاهر على غير قياس اه وقيل جمع طهر وصفا بالمصدر للمبالغة وفيه أن المصدر يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فلا يجمع وقيل بل يجمع فاعل على أفعال كشاهد واشهاد وبار وابرار على أن المفرد بار كما جوزه الزمخشرى وأحسن من الكل انه جمع طهر كفرح بمعنى طاهر على مافى القاموس وقوله أو صحب بالسكون فيه أن فعلا لايطرد جمعه بافعال الا اذا اعتلت عينه كثوب وبيت وباب على

أصله أهل بدليل أهيل خص استعماله فى الاشراف وأولى الخطر (الاطهار) جمع طاهر كصاحب وأصحاب

الصحيح اه حلبي (قوله وصحابته) الصحابة في الاصل مصدر بمعنى الصحب كالصحابة بالكسر أطلق على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كالعلم بالغلبة عليهم فلا يطلق على غيرهم فهو أخص من الاصحاب ولكون الصحابة كالعلم صح النسبة اليه كالصحابي فسقط ماقيل الجمع لا ينسب اليه اه فتري بزيادة على أن الجمع الذي لا ينسب اليه هو الجمع اللفظي لا المعنوي كالصحابة (قوله جمع خير بالتشديد) اعترض بأنه يصح أن يكون جمع خير مخفف خير المشدد فما وجه التقييد بالتشديد وأجيب عن ذلك بأن المراد التشديد في الحال أو في الاصل فدخل خير مخفف خير المشدد وبأن الجمع في الحقيقة ليس الا لخير المشدد لان التكسير يرد الاشياء الى أصولها فاذا أريد جمع خير مخفف خير رد الى أصله من التشديد ثم جمع وبأن الاحتراز بالتشديد انما هو عن خير الذي هو أفعل تفضيل أصله أخير حذفت همزته تخفيفا لانه لا يثنى ولا يجمع لا عن خير مخفف خير والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به هذا ايضاح ماذكره الحفيد والجواب الثاني فيه نظر لان معنى رد التكسير الاشياء الى أصولها ان المفرد اذا دخله تغيير حرف منه بآخر او حذف منه حرف رد ذلك الحرف في جمعه كما في بيت وأموات وشفة وشفاه واعترض الثالث بأن أفعل التفضيل انما يمتنع جمعه اذا كان مجردا من أل والاضافة أو مضافا الى نكرة كما قال في الخلاصة وان لمذكور يضف البيت اما مع الاقتران بأل كما هنا فالمطابقة واجبة كما قال فيها أيضا وتلو أل طبق أو مع الاضافة الى معرفة فالوجهان جائزان الافراد والمطابقة كما قال فيها أيضا وما مع المعرفة الخ والجواب عن النظر في الثالث ان التفصيل المذكور في غير خير اما هو فقيل في الاطول انه لا يتغير في التأنيث والجمع والتثنية على مافي الصحاح اه وكذا في خسر وغيره وعلل الخطابي عدم تغييره كتغيير أفعل التفضيل بحسب ماقدمناه فقال ان خير الذي هو اسم تفضيل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لان صورته الحالية منعت من اجراء التصرف فيه على طريق جريانها في أفعل التفضيل وكونه في الاصل على أفعل من منع من اجرائها فيه على حسب صورته الحالية اه وفي الاطول وعبد الحكيم ان التقييد بالتشديد لدلالة المشدد على الخيرية في الدين والصلاح بخلاف المخفف فانه يدل على الخيرية في الحسن والجمال كما في القاموس والاول أليق بالمقام وهو حسن (قوله أما بعد) أما هنا الفصل الخطاب مع التأكيد لامع تفصيل المجمل والتزام ذلك يحوج الى تكلف تقدير مستغنى عنه هكذا في الاطول وغيره وقال الحفيد المناسب ان تجعل اما هنا لمجرد فصل الخطاب لا لتأكيد وقوع الجزاء فانه غير مقصود اه ووجهه ان مضمون الجزاء هنا ربط تأليفه بكون علم البلاغة وتوابعها بالاوصاف الآتية وليس في تأكيده كبير فائدة قال يس وفيه ان الجزاء في الحقيقة الاخبار والاعلام وكأنه قيل فاقول او فاعلم وبذلك أيضا يظهر جعل مضمون الجزاء بعد الحمد أي بناء على تعلق الظرف بالجزاء كما هو الراجح والا فمضمون المذكور ثابت حمدا ولم يحمد على انه أجيب عن هذا بان

(وصحابته) جمع خير (بالتشديد) (أما بعد)

البعدية رتبية اه وبذلك أيضا يظهر استقبال الجزاء المشروط فيه وكتب أيضا قوله أما بعد أي بعد البسملة والحمد والصلاة والمقصود منه تذكيرا بتداء تأليفه بهذه الامور المتبرك بها ليكون آن الشروع فيما بعدها غير ذاهل عنها فيزيد في التبرك أطول (قوله هو) أي ههنا (قوله المبنية) أي لشبهها بأحرف الجواب كنعم في الاستغناء بها عما بعدها كما في الفاكهي لا للافتقار لانه انما يوجب البناء اذا كان الى جملة وبني على حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت ضمة لتكمل لها الحركات الثلاث وجبر المافاته من الاعراب باعطائه أقوى الحركات (قوله المنقطعة) أي لفظا لا معنا بدليل قوله المبنية وانظر لم اقتصر على هذا الاحتمال مع ان عبارة المصنف تحتمله لتبعية لفظ المضاف اليه فتكون بعد معربة وهذا الاحتمال أظهر لان الاصل في الاسماء الاعراب فكان ينبغي ذكر دان لم يقتصر عليه اه يس وقد يقال ثبتت الرواية عند الشارح بالضم اما بالتلقي عن المشايخ أو لكونه رآها كذلك بخط المصنف أو أحد تلامذته فتأمل (قوله أي بعد الحمد والصلاة) فيه اشارة الى أن المضاف اليه نوي ثبوت معناه دون لفظه والا لقال أي بعد بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الخ والمراد بالحمد الثناء فدخلت البسملة وبالصلاة الدعاء فدخل السلام ولا احتياج لهذا على النسخ التي ليس فيها ذكر السلام وبذلك اندفع ما قيل ان الشارح لم يأت في تقدير المضاف اليه بالمضاف اليه جميعه تأمل (قوله والعامل فيه) أي في محله حال البناء كما هنا وفي لفظه حال الاعراب نصبا على الظرفية كقولنا أما بعد حمد الله وكتب أيضا قوله والعامل فيه اما صريح في انه من متعلقات الشرط والاوجه انه من متعلقات الجزاء اذ القصد تحقيق الجزاء والملائم له اطلاقا الشرط لا تقييده كذا في الفنري وكتب أيضا قوله والعامل فيه أما وقيل العامل فيه فعل الشرط المحذوف (قوله لنيابتها عن الفعل) أي فعملها بطريق النيابة ولم يقل وهما مع انها نائبة عنها أيضا الآن نيابتها عنه الامد خل له في العلة (قوله والاصل) أي ما حق التركيب أن يكون عليه وانما لم يستعمل هذا الاصل اختصارا وما ذكره من أن الاصل مهما يكن من شئ مبني على ان مراد سيبويه بقوله معنى أما زيد فمطلق مهما يكن من شئ فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصويران أما تفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا أنه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شئ فحذف الشرط وزيدت ما وأدغمت النون في الميم وفتحت الهمزة راجع التفصيل في الرضي اه فنري وقوله مهما في القاموس مهما بسيطة لا مركبة من مه وما ولا من ما ما خلافا لزاعمهما ولها ثلاثة معان الاول ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط نحو مهما تأتنا به من آية الثاني الزمان ز الشرط كقوله * وانك مهما تعط بطنك سؤله * وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا الثالث الاستفهام كقوله * مهما لي الليلة مهما ليه * وفي هذين خلاف وقوله يكن هي تامة وفاعله ضمير راجع لمهما ومن شئ بيان لمهما في موضع الحال لتأكيد العموم أو لادخال

هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الاضافة أي بعد الحمد والصلاة العامل فيه انابتها عن الفعل الاصل مهما يكن من شئ

الزمان

الزمان أيضا وان كان مهما للزمان والشرط ففاعله من شئ ومن زائدة لان الشرط في حكم غير الموجب اه عبد الحكيم وقوله وفاعله ضمير الخ أي ان كانت مهما هنا بالمعنى الاول من معانيها بدليل ما بعد ويصح أن تكون ناقصة على المعنيين واسمها الضمير أو شئ وخبرها بعد وقوله أو لا دخال الخ أي وادخال ما بعد قل أيضا تأمل وكتب أيضا قوله والاصل الخ جواب سؤال نشأ من قوله لنيابتها عن الفعل فهو استئناف بياني (قوله بعد الحمد) مبني على أن الظرف من متعلقات الشرط (قوله هنا) أي في هذا الاصل قال ع ق وانما قيدنا بالابتدائية مهما بها لانها قد تكون في غير هذا المكان مفعولا كقولنا مهما تعط من شئ أقبل اه ومحل كونها في هذا الاصل مبتدأ اذا لم نجعل للزمان والشرط كما جوزه عبد الحكيم والا كانت في محل نصب على الظرفية الزمانية وكتب أيضا قوله ومهما هنا مبتدأ اختلف في خبر هذا المبتدا ونحوه على ثلاثة مذاهب الاول أنه الشرط وحده والجزاء قيد فيه والثاني أنه الجزاء وحده والشرط قيد فيه والثالث أنه مجموع الشرط والجزاء اه جربي (قوله والاسمية لازمة للمبتدا) لم يقل له وان كان مقتضى الظاهر لئلا يتوهم رجوع الضمير لهما وليس مرادا لا يقال هلا راعى ذلك أيضا في قوله لازمة له لانا نقول الاضمار أصل ولزوم الاسمية للمبتدا من لزوم الصفة للموصوف لا من لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان كما زعم يس لان ذلك انما يصح في جعل اللازم للمبتدا الاسم (قوله والفاء لازمة له) أي لا تنفك عن الاتيان بعده متصلة بجوابه وقوله غالبا أي في غالب أحواله ومواضعه فلا ينافي اللزوم وكتب أيضا قوله غالبا أي في غالب أحواله وهو ما أشير اليه في هذا البيت

اسمية طلبية وبجامد * وبما ولن وبقد وبالتنفيس

واحترز بقوله غالبا كما قال يس عما اذا كان الجزاء ماضيا بغير قد أو مضارعا منفيا بلا وعن الحذف في غير ذلك للضرورة كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * (قوله فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط) أي أفهمتهما ودلت عليهما لوقوعها موضعهما والمراد بالابتداء المبتدا وبالشرط فعل الشرط فاضافة معنى الى الابتداء والشرط لبيان والمراد بالمعنى ما يعني ويقصد مطلقا لا ما قابل اللفظ ويصح قراءة الشرط بالنصب عطفا على معنى وعبارته في المطول فوقعت كلمة أما موقع اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما اه قال عبد الحكيم أي كتضمن نعم جملة الجواب وفي ذلك دلالة على ما مر للناظم عبارة الشارح هنا وبه يسقط ما يقال لم يعهد تضمين الحرف معنى اسم وفعل لانه مبني على أن القصد بالتضمين الاشراب وكتب أيضا قوله فحين تضمنت الخ قال الثنواني اعلم ان ظاهر ما ذكره هنا من كون أما واقعة موقع المبتدا وفعل الشرط مخالف لما ذكره في أحوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى وأما ثمود فهديناهم حيث قال ثم اعلم أن أما زيد فقائم مهما يكن من شئ فزيد قائم فحذف الملزوم الذي هو الشرط

بعد الحمد والصلاة ومهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدا ويكثر شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط

فالباحث عن حال جوهر اللفظ ومادته لغة وعن أصله وفرعه اشتقاق وعن هيئته تصريف وعن حال آخره اعرابا وبناء نحو وعن حال مطابقته مقتضى الحال المعانى وعن اختلافه فى التعبير به عن المعنى الواحد وضوحا وخفاء البيان وعن محاسنه البديع وعن وزنه العروض وعن آخر الموزون القافية وعن كيفية النظم وترتيبه قرض الشعر وعن كيفية ترتيب المنثور انشاء النثر من الخطب والرسائل وعن كيفية ايراده فى الكتابة علم الخط فهذه اثنا عشر علما ينقسم اليها علم العربية والفرق بين العروض وقرض الشعر أن العروض يتميز به الموزون من غيره وقرض الشعر يعرف به كيفية انشاء الموزون المقفى السالم من العيوب اه وكتب أيضا وعلم توابعها كالطباق والجناس (قوله من أجل الخ) لا يلزم من كون هذه العلوم من أجل العلوم كونها أجلها جميعها وانما يلزم كونها من الطائفة التى هى أجل العلوم فيصح أن يكون من تلك الطائفة ما هو أجل منها كعلم التوحيد والشرائع اه ع ق أى لان الاجل مقول بالتشكيك (قوله قدرا) أى رتبة ومنزلة وكتب أيضا قوله قدرا تمييز اما من نسبة الاجل الى العلوم فيكون أصله من أجل قدر العلوم أى اقدارها واما من نسبة الاجل الى علم البلاغة فيكون أصله من قدر أجل العلوم أى اقدارها وعلى التقديرين لابد من تقدير مضاف فى علم البلاغة ومعطوف عليه أى لما كان قدر علم البلاغة وسره من أجل قدر العلوم أو قدر أجلها اه أطول والاحتمالان اللذان فى قدرا يجريان فى سرا أى وأدق سرها أى أسرارها أو وسر أدقها أى اسراره على مامر اه وقال عبد الحكيم قدرا تمييز من نسبة الاجل الى العلوم مزال عن الفاعل أى من طائفة علوم أجل قدرها وكذا قوله سرا أى من طائفة علوم أدق سرها ولا يلزم عمل اسم التفضيل فى الظاهر فان التقدير اعتبارا لاستعمال كما وهم الفاضل الاسفرايني (قوله وأدقها سرا) أراد بسر العلم ما يدرك بذلك العلم اه ع ق كدقائق العربية المدركة بعلم البلاغة وتوابعها (قوله لا بغيره) اشارة الى الحصر المستفاد بتقديم به وقوله من العلوم اشارة الى أن الحصر اضافى والا فقد يكون ذلك بغير علم كالالهام اه سم وكالسليقة (قوله العربية) أى اللغة العربية (قوله فيكون الخ) فيه اشارة الى أن قوله يعرف الخ دليل للادقية لكن لا يتم الدليل الا بواسطة مقدمة مطوية مسلمة وهى ان دقائق العربية واسرارها من أدق الدقائق والاسرار ونظمه هكذا هذا الفن يعرف به دقائق العربية واسرارها وكل ما هو كذلك فهو من أدق العلوم سرا والدقائق والاسرار بمعنى كما فى ع ق والمراد الامور التى تقتضيها البلاغة كالتأكيد للمنكر وعدمه لخالى الذهن هذا ان أرجعنا ضمير اسرارها للعربية وهو المتبادر ويصح ارجاعه للدقائق ويراد بها تلك النكات وباسرارها فوائدها كدفع الانكار بالتأكيد ويمكن على هذا أن يراد باسرار الدقائق أدقها فلا يحتاج الى توسط مقدمة محذوفة كما فى يس (قوله ويكشف الخ) أى يزال علة الاجلية كما سيشير اليه الشارح فى كلام

(من أجل العلوم قدرا وأدقها سرا أى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو (يعرف دقائق العربية واسرارها) فيكون من أدق العلوم سرا (ويكشف

المصنف لف ونشر مشوش قال الفنري وانما بدأ بالاجلية في اللف لانها أدخل في المدح من الادقية وأخرها في النشر لان دليلها انما ينكشف بما ذكره في توجيه الادقية من أنه يعرف به دقائق العربية (قوله عن وجوه الاعجاز) أي طرقه وأسبابه وهي دقائق البلاغة واسرارها كما سيشير اليه الشارح وكتب أيضا قوله عن وجوه الاعجاز لم يقل عن الاعجاز لانه انما يعرف بالذوق المكتسب من كثرة مزاولة الوجوه المكشوفة بهذا العلم لابه كما في المفتاح اه أطول ملخصا (قوله في نظم القرآن) حال من وجوه أو من الاعجاز أو صفة لاحدهما بحسب تقدير المتعلق معرفة أو نكرة وكتب أيضا قوله في نظم القرآن هو في الاصل مصدر بمعنى الجمع يقال قرأت الشئ قرأ وقرآنا أي جمعته وبمعنى القراءة يقال قرأت الكتاب قراءة وقرآنا فنقل الى الكلام المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه هذا هو المفهوم من شرح الكشاف للشارح أو جعل أولا بمعنى المفعول ثم نقل الى الكلام المذكور وهذا هو المفهوم من عبارته في المطول ووجه الاول خفة المؤنة ووجه الثاني الانسبية وهو علم شخص ان قلنا بعدم اختلاف الكلام باختلاف المتكلم كما هو عرف أهل العربية وان لم يكن ذلك الاختلاف اختلاف محل فقط كما اشتهر بل اختلاف بالشخص عند التحقيق وعلم جنس ان لم نقل ذلك كما هو تدقيق الفلاسفة وكذا الكلام في سائر أسماء الكتب والتراجم وكذا أسماء العلوم لان اختلافها باختلاف التعقل كاختلاف ألفاظ مسمى الكتب باختلاف التلفظ (قوله أي به يعرف الخ) بيان لحاصل معنى مجموع قوله ويكشف الخ والمراد معرفة ذلك على وجه التفصيل والتحقيق فلا يرد ذكر اعجازه في كتب الكلام لانه على وجه الاجمال والتوسل لاثبات مسئلة النبوة على أن علم الكلام يعرف فيه ان القرآن معجز وهذا العلم يعرف به انه معجز وفرق بين ما يعرف فيه وما يعرف به فلا يرد من أصله (قوله لكونه في أعلى الخ) يصح تعلقه بيعرف على أن المعنى لانه يعرف به كونه الخ وتعلقه بمعجز فالمعرفة منصبة على الاعجاز وعلته وعلة علته لكن معرفة الاولين به بواسطة معرفة الدقائق والاسرار التي اشتمل عليها القرآن ومعرفة هذه به مباشرة فناسب حمل الشارح عبارة المصنف وكتب أيضا قوله لكونه في أعلى الخ أي لاكونه يخبر عن المغيبات ونحوه من الاقوال في وجه الاعجاز (قوله في أعلى مراتب البلاغة) المراد الاعلى النوعي وهو مرتبة من البلاغة يعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار أقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد أن الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى اه يس أي فالمراد الاعلى من نوع مقدور البشر لا مطلقا وبذلك أيضا يندفع ما أورد على كلامه من أنه يقتضي أن القرآن كله في مرتبة واحدة وليس بعضه أعلى من بعض وليس كذلك (قوله عن طوق البشر) مصدر طاقه اذا اقتدر عليه ويقال أطاقه اطاقة (قوله وهذا) أي ما ذكر من معرفة أن القرآن معجز وقوله وسيلة

عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن أسرارها) أي به يعرف أن القرآن معجز لكونه في أعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار الخارجة عن طوق البشر وهذا وسيلة

الى تصديق النبي أى لكون القرآن معجزته (قوله فيكون) أى هذا العلم (قوله لكون معلومه الخ) تعليل لتفريع كونه من الاجل على ماتقدم لا لكونه من الاجل لان علته المشرع عليه وكتب أيضا قوله لكون معلومه وهو الاعجاز كما هو ظاهر من كلام الشارح ووجه اجلية هذا المعلوم أنه حال أشرف الكلام الذى هو القرآن وقوله وغايته يجوز أن يراد بها الفوز ويجوز أن يراد بها تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وعلى كل فلا ينافى ذلك أن هذه الغاية تحصل بعلم الكلام أيضا من سم (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز) أى فى النفس قال الشارح فى مطوله وقد جرينا فى هذا على اصطلاح المصنف أى فى الاستعارة بالكناية فانها عنده التشبيه المضمر فى النفس اه وجرى على مذهبه مع ضعفه لانه المستعير وكتب أيضا قوله وتشبيه وجوه الاعجاز أى هذا المركب الاضافى اه يس أى معناه (قوله واثبات الاستار الخ) قال الحفيد هذا مبنى على ماهو العرف من اختصاص الستر بالمحسوس والافالستر يطلق فى اللغة على المعنوى أيضا اه والذى فى القاموس والصحاح والمصباح وغيرها أن الستر بكسر السين واحد الستور والاستار وهو مايستر به وأما بالفتح فمصدر وليس فى ذلك ما ادعاه بل قد يتبادر منه خلافه (قوله ايهام) أى توريه لان الوجه يستعمل فى معنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب والطريق أى المعنوى وهو البعيد وهو المراد هنا (قوله أو تشبيه الاعجاز الخ) وعليه يكون المراد بالاعجاز المجموز عنه وهو جعل القرآن اه عبد الحكيم أى ليتوافق المشبه والمشبه به فى الجمعية ولك أن تقول شبه الواحد بالجماعة لقصد المبالغة. وكتب أيضا قوله أو تشبيه الاعجاز أى المضاف اليه فقط اه يس (قوله بالصور) أى المصورات وجمع لملائم وجوه (قوله ترشيح) الترشيح أن يذكر شئ من ملائمات المشبه به سواء ذكر المشبه به كما فى المصرحة أو لم يذكر كما فى المكنية وماقيل من أنه لا يكون الا فى المصرحة لانه يجب أن يتقارن لفظ المشبه به فمردود وكتب أيضا ظاهره أنه لا ترشيح للاستعارة على الوجه الاول مع أن الكشف ترشيح (قوله ونظم القرآن الخ) قال خسرو والمراد بهذا الكلام بيان نكتة ايثار التعبير بالنظم على التعبير باللفظ وهى التنبيه على منشأ الاعجاز فان النظم تأليف الكلمات حالة كون معانيها مترتبة ودلالاتها متناسقة كذلك الترتيب والتناسق على حسب مايقتضيه العقل ولما كان الاعجاز باعتبار كمال البلاغة والبلاغة باعتبار هذا النظم لا بمجرد اللفظ كيف كان اختار النظم عليه مع مافيه من الاستعارة والمراد بتناسق الدلالات مطابقتها لمقتضيات الاحوال ومناسبتها اياها فلا ترد المتشابهات لان تشابهها مقتضى حال البلاغة فيها فيه كان ارتفاع شأنها وفى النشر النظم فى اللغة جمع اللؤلؤ فى السلك وفى الاصطلاح تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعانى الخ وقد يطلق على مطلق الترتيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ وكتب أيضا لم يقل والنظم لانه بلا اضافة للقرآن قد يستعمل فى أعم من المعنى المذكور

الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وهو وسيلة الى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجل العلوم قدرا لكون معلومه وغايته من أجل المعلومات والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز بالاشياء المحجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام أو تشبيه الاعجاز بالصور والحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح ونظم القرآن

كما فى القرى وكتب أيضا قوله ونظم القرآن تأليف كلماته أى المراد به هنا ذلك مجازا لان النظم فى الاصل ادخال الدر ونحوه فى السلك استعير هنا للتأليف على سبيل الاستعارة التصريحية ويصح أيضا اجراء الاستعارة فى القرآن بأن يكون شبهه بالدر على سبيل الاستعارة بالكناية والنظم تخييل (قوله تاليف كلماته) المراد الالفاظ مفردة أو مركبة لاخصوص المفردات (قوله مترتبة المعانى) أى الامور التى يقصدها البلغاء كالتاكيد وعدمه وتقديم المسند اليه أو المسند لاقتضاء الحال لذلك وترتيبها وضع كل منها فى محله المطلوب فيه قال عبد الحكيم وهذا اشارة الى علم المعانى وقوله متناسقة الدلالات قال عبد الحكيم أى فى الوضوح والخفاء وهذا اشارة الى علم البيان اه أى دلالاتها متناسقة فى وضوحها وخفائها وقوله على حسب ما يقتضيه العقل أى عقل البليغ راجع لكل منهما كما فى عبد الحكيم وسيأتى ان علم المعانى علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال والبيان علم يعرف به تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالات (قوله لاتوالبها فى النطق الخ) أى بخلاف نظم الحروف فانه توالبها فى النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما أدى الى فساد فى اللفظ اه مطول (قوله وضم الخ) عطف تفسير (قوله كيفما اتفق) أى على أى حالة وقع الضم ولو من غير مراعاة العلمين أى المعانى والبيان ويحتمل رجوع ضميرا اتفق للتوالى والضم وأفرده لتلازمهما (قوله وكان) عطف على كان الاولى (قوله القسم الثالث) هو الاخير وأما القسم الاول ففيه النحو والصرف والاشتقاق وأما القسم الثانى ففيه العروض والقوافى والمنطق وقوله من مفتاح العلوم فى العلوم استعارة بالكناية ومفتاح تخييل أو تصريحية فى مفتاح أصلية أو تبعية على الخلاف فى أسماء الزمان والمكان والآلة وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول سمى كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح العلوم التسعة التى اشتمل عليها أولانه مفتاح العلوم كلها لانه يورث الناظر فيه قوة يتمكن بها منها وكتب أيضا قوله من مفتاح أى الكائن من مفتاح أو كائنا من مفتاح فهو صفة للقسم أو حال منه وفيه أنه مبتدأ فى الاصل والحال لا يأتى من المبتدا الا أن يجرى على أن اسم كان فاعل حقيقة وهو قول الكوفيين أو على جواز اتيان الحال من المبتدا وهو قول سيبويه وعلى جعله صفة يكون كائن اسم فاعل بمعنى الصفة المشبهة لادلالته على الحدث والا كانت أل موصولة فيلزم حذف الموصول وبعض الصلة وهو غير سائغ وكتب على قوله أى الكائن من مفتاح ما نصه ولا يرد أن الظرف بعد المعرفة حال لان ذلك انما يمنع مانع كعدم ما يصلح لمجىء الحال منه على الراجح كما هنا أفاده يس وكضعف المعنى على الحالية (قوله الفاضل العلامة) وصفه بذلك لا ينافى ما وصف به من الاعتزال (قوله يوسف) فيه ست لغات تثليث السين مع الهمز أو الواو وكما فى شيخ الاسلام على البخارى (قوله السكاكى) نسبة الى سكاكة قرية بنيسابور وقيل بالعراق

تأليف كلماته مترتبة المعانى متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لاتوالبها فى النطق وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق (وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذى صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكى

وقيل باليمن (قوله أعظم ماصنف الخ) أفعل التفضيل بعض مايضاف اليه فيقتضى ان القسم الثالث كتاب مع انه بعض كتاب ويجاب بأنه كتاب باعتبار نقله على حدته مع انه كتاب لغة لانه من الكتب بمعنى الجمع فيصدق بالكل والبعض قال شيخ الاسلام زكريا فى حواشى المطول ماموصولة أونكرة موصوفة ولايجوز كونها موصولا حرفيا اذ المعنى أعظم التصنيف لان أفعل التفضيل بعض مايضاف اليه والقسم الثالث بعض المصنفات لا التصنيف فلا يجوز الا ادعاء اه وظاهره انه مع الادعاء يجوز كونها مصدرية والظاهر خلافه لانه بين مابقوله من الكتب اه يس وفيه ان تبيين مابقوله من الكتب لاينافى مصدريتها الادعائية لان المراد بالتصنيف عليها المصنف غاية الامر انه ادعى أنه عين التصنيف بالمعنى المصدرى مبالغة ويمكن وجه آخر لجواز المصدرية وهو جعل المصدر المؤول بمعنى اسم المفعول أى أعظم المصنفات كما قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ان أن يفترى فى تاويل افتراء بمعنى مفترى وحينئذ لا اشكال فى بيان ما بقوله من الكتب (قوله المشهورة) فغير المشهورة بالاولى اهع ق (قوله بيان لما) تعقب بأن من البيانية مع مدخولها فى موضع الحال وصاحب الحال هنا ليس فاعلا ولا مفعولا بل مضاف اليه فالاقرب أنه بيان للضمير المستتر فى صنف ولا يلزم مقارنة الاشتهار لزمن التصنيف لجعله من الحال المقدرة وفى ذلك البيان مزيد مبالغة فى نفعه اذ الاشتهار لايكون الا للنفع وصيانة عن تهمة الكذب اذ دعوى الاطلاع على جميع ماصنف فيه ودعوى اثبات النفع العظيم لجميع ماصنف فيه بعيدة عن مظنة التصديق اه يس وقوله اذ دعوى الاطلاع الخ ودعوى اثبات الخ أى اللازمتين لقوله أعظم ماصنف فيه نفعا مع حذف قوله من الكتب الخ وقوله قبل بل مضاف اليه أى والحال لايأتى من المضاف اليه الا اذا صلح المضاف لعمله فى الحال النصب كأن كان اسم فاعل أو مصدرا او كان جزأ من المضاف اليه نحو أعجبنى وجه زيد متبسما أو مثل جزئه فى صحة اسقاطه نحو أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا وهنا ليس كذلك (قوله من أعظم) أى من نسبة أعظم الى ماصنف فيه فلابد من تقدير مضاف فى القسم الثالث أى لما كان نفع القسم الثالث أعظم منافع ماصنف فيه ويحتمل انه تمييز من نسبة كان الى القسم الثالث فتقدير المضاف فيما صنف فيه وجعله تمييزا من المشهورة بعيد وان كانت أقرب أى المشهور نفعها لانه لايكون حينئذ نصا فى المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز أن تكون باعتبار آخر اه يس (قوله لكونه أحسنها ترتيبا الخ) فى تقدير لكون ترتيبه وتحريره وجمعه للاصول أحسن ترتيبات الكتب المشهورة وأتم تحريراتها وأكثر جموعها ففيه حينئذ مضاف ومعطوفين وكتب أيضا قوله لكونه أحسنها الخ قال فى الاطول وبين كونه أعظم نفعا بكونه جامعا للثلاثة أمور كل منها مشتمل على عظم النفع لا بكل من الثلاثة كما يشير اليه كلام الشارح حيث جعل قوله وأتمها تحريرا فى قوة ولكونه أتمها تحريرا وقوله

أعظم ماصنف فيه) أى فى علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لما صنف (نفعا) تمييز من أعظم (لكونه) أى القسم الثالث (أحسنها) أى أحسن الكتب المشهورة (ترتيبا)

واكثرها

وأكثرها للاصول جمعا فى قوة ولكونه أكثرها للاصول جمعا أما كون حسن الترتيب سببا لعظم النفع فلانه لما كان حسن الترتيب يوجد كل مقصد فى محله فلا يفوت الطالب وأما كون تمام التحرير سببا فلانه اذا خلا عن الزوائد ومالا نفع فيه لم يكن للناظر فيه تضييع وقت ويكون خالص النفع بعظم نفعه وأما كون كثرة الجمع للاصول سببا فظاهر اه يس وقوله كما يشير راجع للمتن على ما هو الظاهر تأمل وكتب أيضا قوله أحسنها ترتيبا فيه ان الترتيب وضع كل شئ فى مرتبته وهذا لا تفاوت فيه وأجيب بأنه يقبله من حيث ان المسئلة قد يناسبها مواضع عديدة لكنها يبعضها أنسب فالتفاضل بهذا الاعتبار وكتب أيضا قوله ترتيبا لا يخفى أن الترتيب والتحرير صفتان للمرتب الذى هو السكاكى لا للمرتب الذى هو القسم الثالث فوصفه بهما مجاز عقلى لملابسة بينهما وهى وقوعهما عليه أو هما مصدران للمبنى للمفعول فوصفه بهما حينئذ حقيقة ويحتاج عليه الى جعل المصدرين فى تفسير الشارح لهما كذلك تدبر (قوله أى أحسن الخ) لو قال أى الكتب لكان أخصر (قوله وضع كل شئ الخ) العموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شئ لئلا يرد الاعتراض المشهور اه عبد الحكيم وحاصله أنه لا يصح عود ضمير مرتبته الى كل لانه يلزم عليه أن يكون كل شئ فى مرتبة كل شئ وهو فاسد ولا الى شئ لانه يلزم عليه أن يكون كل شئ فى مرتبة الشئ الواحد وهو أيضا فاسد وأجيب عنه أيضا بأن الكلام من باب مقابلة الجمع بالجمع فهو على التوزيع أى وضع الاشياء فى مراتبها أى هذا فى مرتبته وهذا فى مرتبته وهكذا وأجاب الحفيد بما حاصله أن الضمير الراجع الى النكرة معرفة على الراجح واضافة المرتبة للعهد الخارجى والمعنى وضع كل شئ فى المرتبة اللائقة بهذا الشئ الموضوع فيها وفيه أن الاشكال باق بحاله عليه اذ المعنى حينئذ وضع جميع الاشياء فى مرتبة شئ معين قليق هى به فتدبر (قوله وأتمها تحريرا) فيه أن تمام الشئ نهايته فلا يقبل الزيادة ومالا يقبلها لا يصاغ منه التفضيل والجواب أن المراد بالتمام القريب اليه وهو يقبلها فالكتب قريبة الى تمام التحرير والقسم الثالث أقربها اليه أو يقال التمام من جهة الكم والزيادة من جهة الكيف أو بالعكس كما فى يس وفيه نظر وبهذا أيضا يندفع ما قيل ان تمام التحرير لا يجتمع مع وقوع الحشو والتطويل وكيف يقول بعد غير مصون الخ لان كونه أقرب الى تمام التحرير بالنسبة اليها لا ينافى اشتماله على الحشو والتطويل فى نفسه على أن توهم المنافاة اذا أريد بالتحرير التهذيب عن الزوائد لا التهذيب عن الخطا والالم تتوهم وفى الاطول ان معنى كون الكتاب أتم تحريرا كون أجزائه المحررة أكثر من محررات غيره فلا يرد الاعتراض وحاصله أن المراد بالاتمية الاكثرية وهو يرجع الى الجواب الاول (قوله هو تهذيب الكلام) قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما أن التقرير بيانه بالعبارة وليس له ههنا كبير معنى فلذا لم يلتفت اليه اه فترى (قوله وأكثرها) لم يقل

وهو وضع كل شئ فى مرتبته (و) لكونه (أتمها تحريرا) هو تهذيب الكلام (وأكثرها)

ولكونه أكثرها كما قال فى سابقه اكتفاء بالمقايسة وقوله أى أكثر الخ هلا حذفه كما فيما قبله اكتفاء بتفسير الضمير الاول وكتب أيضا قوله وأكثرها الخ جمع الاصول مقدم على الترتيب والتحرير عادة فكان المناسب تقديمه ذكرا الا أنه أخره رعاية للسجع (قوله للاصول) المراد بها اما الشواهد لانها أصل للقواعد واما القواعد لان الاصل يرادف القاعدة اه يس والاولى ارادة الثانى (قوله يفسره الخ) فيه أن مالا يعمل لا يفسر عاملا وأجيب بأن هذا مخصوص بباب الاشتغال أو أن مراد الشارح بالتفسير مطلق الدلالة والافهام قال فى الاطول فقوله جمعا عطف بيان للتمييز المحذوف اه يس (قوله لا يتقدم عليه) لانهم جعلوا عمله لتأويله بأن مع الفعل ان أريد الماضى أو المستقبل وما مع الفعل ان أريد الحال كما نص عليه ابن مالك فى الخلاصة ومعمول فعل الحرف المصدرى لا يتقدم عليه لانه ومعموله كحروف كلمة شرط الترتيب فيها اه يس وعبارة غيره ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول اه (قوله والحق جواز ذلك فى الظروف) أى لورودة فى التنزيل كقوله تعالى فلما بلغ معه السعى وقوله ولا تأخذكم بهما رأفة وتقدير عامل للظرف تكلف وليس كل مؤول حكمه حكم ما أول به فسقط ما قيل ان المصدر مؤول بأن والفعل أو ما والفعل وأن أو ما موصول حرفى والفعل صلته ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لانه كتقدم جزء الشئ المرتب الاجراء عليه على أن الذى فى كلام أئمة العربية أن المصدر انما يؤول بأن أو ما والفعل اذا كان بمعنى الحدوث فاذا كان بمعنى الثبوت كما هنا لم يؤول لمخالفته للفعل فلا يصح أن يؤول به ويعمل حينئذ فى الظرف نحو له ذكاء فى الطب ومعرفة فى النحو ويجوز تقديم معموله الظرفى عليه لعدم الحذور وهو تقديم ما فى حيز الحرف المصدرى عليه وقد ذكر ذلك فى المغنى فى الكلام على قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض يعلم سركم وجهركم وقوله تعالى أكان للناس عجبا ان أوحينا فجوز فى الظرف المتقدم على المصدر تعلقه به قال لانه لا يفصل لان ان والفعل أى ولا ما والفعل واشتراط التأويل انما هو للعمل فى غير الظرف من يس وكتب أيضا هذا مذهب الرضى والاول مذهب الجمهور (قوله لانها) أى الظروف مما أى من شئ يكفيه أى يكفى ذلك الشئ أى من المعمولات التى يكفيها رائحة من الفعل ومنها الحال فى قولهم تلك هند مجردة لان تلك فى قوة أشير والتمييز فى قولهم رطل زيتا أى والمصدر دال على الحدث الذى هو جزء معنى الفعل ففيه رائحة من الفعل فهو يكفى الظرف سواء تقدم أو تأخر (قوله ولكن) لدفع توهم نشأ من وصف القسم الثالث بما مر (قوله أى غير محفوظ) انظر لم أعاد لفظ غير وفى نسخ حذف غير (قوله وهو الزائد) أى اللفظ الزائد على أداء أصل المراد وقوله المستغنى عنه أى فى أداء أصل المراد سواء كان متعينا أم لا اه عبد الحكيم وكتب أيضا المستغنى عنه أى بلا فائدة (قوله وهو الزيادة) أى الزائد كما فى نسخ (قوله بلا فائدة يلزم) من كونها بلا فائدة أنها مستغنى عنها فليس فى كلامه احتباك كما قيل (قوله وستعرف الفرق بينهما)

أى أكثر الكتب (للاصول) هو متعلق بمحذوف يفسره قوله (جمعا) لان معمول المصدر لا يتقدم عليه والحق جواز ذلك فى الظروف لانها مما يكفيه رائحة من الفعل (ولكن كان) القسم الثالث (غير محفوظ) أى غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (والتطويل) وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما فى بحث الاطناب

هو أن الزائد فى الحشو متعين كقوله * وأعلم علم اليوم والامس قبله * فلفظ قبله زائد قطعا والزائد فى التطويل غير متعين كقوله * وألفى قولها كذبا وميناً * فالكذب والمين بمعنى واحد فيكون أحدهما زائدا قطعا لكن لا بعينه وهذا فرق من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فالحشو يكون مفسدا وغير مفسد والتطويل لا يكون مفسدا وفى قوله الفرق دون أن يقول فرقا آخر نوع اشعار بأن ما ذكره هنا ليس فرقا يعتد به وذلك أن هذا الفرق انما هو بحسب المفهوم فقط لان ما ذكر من المعنيين متساويان صدقا وأما الفرق الذاتى الذى وعد به فى بحث الاطناب فهو يفيد الفرق بينهما ذاتا وتباينهما صدقا على ما وقع عليه الاصطلاح اه جربى وجعل التطويل فى جانب الاختصار والحشو فى جانب التجريد لا يناسب الا الفرق الآتى قال الحفيد ما معناه ليت شعرى لم اقتصر على ما ذكر ولم يورد الفرق الآتى مع اختصاره ومع مناسبته للمصنوع هنا ومع أنه المعتد به وكتب أيضا قوله وستعرف الفرق أى المعتد به الاصطلاحى وما تقدم تقريبى لغوى (قوله وهو كون الكلام الخ) ينبغى أن يجعل متنا ولا لضعف التأليف نظرا الى أن مخالفة النحو توجب صعوبة فهم المراد على المقتفى لقواعده ويمكن أن يقال هذا القسم من التعقيد لم يوجد فى القسم الثالث وكتب أيضا لعله حمل التعقيد على أنه مصدر عقد مبنيا للمفعول ليكون وصفا للكتاب فلذا فسره بذلك لكن يرد أن التطويل ليس وصفا للكتاب فكان ينبغى تأويله أيضا الا أن يقال تركه اتكالا على المقايسة تأمل سم وكذا يقال فى الحشو وقد يقال ان تفسير الشارح الحشو والتطويل بالزائد يفيد حملهما على المحشو والمطول به لا المعنى المصدرى حتى يحتاج الى أن يؤولهما بما أول به التعقيد فالثلاثة فى الاصل مصادر هذا وبناء المصدر من المجهول لا يراه المحققون دفعا للبس لانه يتبادر منه أنه من المعلوم وقد يدفع بوجود القرينة كما هنا اه (قوله قابلا) اختار فى جانب الاختصار القبول وفى الاخيرين الافتقار ايماء الى أن الاحتراز عن الاخيرين أهم من الاحتراز عن الاول وأراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم فى اللف الحشو على التطويل لكونه أهم فى مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث وعكس ناظرهما فى النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصر وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع اه فنرى (قوله خبر بعد خبر) يحتمل أن سكوته عن تجويز الحالية من ضمير غير مصون بمعنى مغاير للمصون لان الخبرية أظهر وأقرب أو لانه يوهم أن مغايرته للمصون مشروطة بملاحظة قبوله الاختصار مع أنه ليس كذلك لانه فى نفسه مغاير للمصون وان لم يلاحظ ذلك حرر اه سم (قوله لما فيه الخ) أى فى كلام المصنف لف ونشر مختلط (قوله عما فيه من الحشو) لم يقل لما فيه من الحشو على طريقة ما قبله اذ لا يعلم حينئذ أن المجرد عنه ماذا بخلاف ما قبله لا يلزم فيه مثل ذلك فتأمله سم (قوله ألفت الخ) أى اقال ذلك دون اختصرته مع أنه أخصر للاشارة الى أنه ليس مطمح نظره

(والتعقيد) وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسبب خلل فى النحو
(قابلا) خبر بعد خبر أى كان قابلا (للاختصار) لما فيه من التطويل
(مفتقرا) أى محتاجا (الى الايضاح) لما فيه من التعقيد (و) الى (التجريد) عما فيه من الحشو
(ألفت) جواب لما (مختصرا

اختصار القسم الثالث لامر دعاه اليه بل محط نظره تأليف مختصر يتضمن ما فيه مما يحتاج اليه ويخلو عما يستغنى عنه اه سم وكتب أيضا قوله ألفت قال فى الاطول ولا يخفى أن من ثمة دواعى تأليف مختصر كذا أنه كان عنده فوائد تختص به لم يسبقه بها أحد فكان الانسب أن يضيفه الى ماذكر فى الشرط بأن يزيد واجتمع عندى فوائد كذا وكذا ألفت (قوله يتضمن) أى تضمن وكذا قوله ويشتمل ليناسب الفعل قبله وبعده قيل ويحتمل العكس ويؤيد الاول أنه تأويل عند الحاجة وأن الافعال الماضية أكثر بل يمنع العكس أن جواب لما يجب أن يكون ماضيا على الاصح وكتب أيضا قوله يتضمن الخ عبر فى جانب القواعد بالتضمن وفى جانب الامثلة والشواهد بالاشتمال لان المتضمن جزء من المتضمن فقصد أن القواعد مضمنة لانها أجزاء الكتاب والامثلة لما لم تكن ركنا من موضوعه جعل مشتملا عليها فان الشئ قد يشتمل على ما هو زائد على أجزائه الاصلية اه من يس (قوله حكم كلى) أى حكم على كلى فان كلية الحكم كون المحكوم عليه كليا والضمير فى ينطبق وجزئياته راجع الى الحكم الكلى ومعنى انطباقه صدقه عليه أى الجميع وهو احتراز عن القضية الطبيعية واللام فى ليتعرف لام العاقبة وذكر هذا القيد لكونه مأخوذا فى مفهوم القاعدة وما قيل من أن المراد قضية كلية تشتمل على أحكام جزئيات موضوعها اطلاقا لاسم الجزء على الكل وحذف المضافين أو أن الكلام محمول على الاستخدام بأن يراد بلفظ الحكم معناه الحقيقى وبضميرى ينطبق وجزئياته المعنى المجازى أعنى المحكوم عليه أو أن اطلاق الكلى والجزئى على حكم الاصل والفرع باعتبار التشبيه بالمعنى الكلى والجزئى من حيث الاشتمال والاندراج فتكلفات لا تليق بمقام التعريفات وان ذهب اليه الجم الغفير اه عبد الحكيم وقد تحصل من هذا أن فى تقرير هذا التعريف أربعة أوجه والقاعدة على الثانى اسم لنفس القضية وعلى الثلاثة الباقية اسم لنفس الحكم الذى هو جزؤها وحاصل الرابع أنه شبه حكم القضية العامة التى هى أصل لما تحتها من القضايا بالمعنى الكلى بجامع الاشتمال وحكم هذه الفروع بالمعنى الجزئى بجامع الاندراج فأطلق على حكم الاصل لفظ الكلى وعلى حكم الفرع لفظ الجزئى فلا يرد أن الشائع اطلاق الكلى والجزئى على المفهوم الكلى وأفراده لا على حكم القضية الكلية وما تحتها من القضايا المخصوصة بل الشائع اطلاق الاصل والفرع عليهما والحامل على الوجه الثانى قصد موافقة التعريف للمعروف من أن القاعدة اسم للقضية الكلية كما أشار اليه العلامة سم واضافة أحكامها على الاول والثالث للبيان تأمل (قوله كلى) كليته باعتبار موضوعه لا باعتبار ذاته وذلك لان القضية الواحدة لا تصدق على أخرى ولا الحكم الواحد على حكم آخر اه جربى وقوله لان القضية أى ان أردنا بالحكم القضية وقوله ولا الحكم أى ان أبقيناه على ظاهره (قوله ليتعرف الخ) وكيفية التعرف أن تأخذ الجزئى وتجعله

موضوعا

يتضمن ما فيه) أى فى القسم الثالث
(من القواعد) جمع قاعدة وهى
حكم كلى ينطبق على جميع
جزئياته لتعرف أحكامها منه
كقولنا كل حكم منكر

موضوعا وتأخذ موضوع القاعدة وتجعله محمولا ثم تجعل هذه القضية صغرى وتجعل القاعدة كبرى فيخرج حكم هذا الجزئى كأن تقول ان زيدا قائم كلام يلقى الى المنكر وكل كلام يلقى الى المنكر يجب توكيده ثم تحذف المكرر فيخرج الحكم بقى شئ آخر وهو أن ان التى فى موضوع الصغرى اما أن تكون من المحكى أو من الحكاية فان كان الاول لم يلتئم مع قوله يجب توكيده لانه يلزم تحصيل الحاصل والجواب أن معنى قولنا يجب توكيده أى لابد أن يكون مؤكدا وان كان الثانى لم يلتئم مع قوله يلقى الى المنكر اذ لا يلقى اليه الخالى عن التوكيد والجواب أن معنى قوله يلقى أى يراد القاؤه وان كان لا يلقى بالفعل وكتب أيضا فيه أنه يلزم الدور لتوقف معرفة الجزئيات على القاعدة وسيأتى أن الشاهد جزئى يذكر لاثبات القاعدة فتتوقف هى على معرفته والجواب أن الجهة منفكة لان توقف القاعدة على معرفة بعض جزئياتها أى بالسماع من الموثوق بعربيته بالنسبة الى المستنبط أى الذى استنبط القاعدة وتوقف معرفة الجزئيات على القاعدة بالنسبة الى غيره من المقلدين له اهـ من يس (قوله يجب توكيده) أى لابد أن يكون مؤكدا اهـ عبد الحكيم (قوله على ما يحتاج اليه من الامثلة) لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا اهـ مطول قال عبد الحكيم الحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث باشتماله على الحشو وفيه اشارة الى أن القسم الثالث حشوه بتكثير الامثلة والشواهد التى لا يحتاج اليها اهـ (قوله وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد) قال فى الاطول المثال جزئى لموضوع القاعدة يصلح لان يذكر لايضاح القاعدة وهو المراد بقولهم المثال جزئى يذكر لايضاح القاعدة اهـ فقوله المذكورة لايضاح القواعد أى الصالحة لان تذكر لايضاحها وكذا يقال فى تعريف الشارح للشواهد وبذلك يتضح أخصية الشواهد من الامثلة لان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس كلى لاشتراط كون الجزئى من كلام الموثوق به فى الشاهد دون المثال وليس المراد أنها تذكر بالفعل للايضاح أو الاثبات اذ لا يلزم للجزئى المثالى أو الشاهدى أن يكون مذكورا بعد الحكم الكلى فضلا عن كونه للايضاح أو للاثبات فكونه مذكورا للايضاح أو للاثبات عارض مفارق لا يمكن اعتباره فى حقيقتهما ولو اعتبر ذلك فان أريد للايضاح فقط أو للاثبات فقط فبينهما تباين كلى ويلزم أن ما قصد به معا واسطة وان أريد للايضاح مطلقا أى سواء كان للاثبات أيضا أولا وللاثبات مطلقا سواء كان للايضاح أيضا أم لا فبينهما عموم وخصوص من وجه (قوله فهى أخص من الامثلة) تفريع على ما علم التزاما من قوله لاثبات القواعد وهو أن الشاهد يجب أن يكون من كلام الله تعالى أو البلغاء وما علم من قوله لايضاح القواعد وهو أن المثال لا يجب فيه ذلك بل قد يكون جعليا وقد يكون من كلام من لا يوثق به (قوله آل) مضارع معتل مبدوء بهمزة المتكلم ماضيه ألا كعلا وأصل آل أألو بهمزتين أبدلت الثانية من جنس ما قبلها ألفا وحذفت الواو للجازم (قوله من الالو) ومثله الالى

يجب توكيده (ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة) وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد (والشواهد) وهى الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فهى أخص من الامثلة (ولم آل) من الالو

بالتشديد أيضا فهما مصدران لا آل كعتا عتوا وعتيا كما هو القاعدة في مثل هذه الافعال (قوله وهو التقصير) ذكر أولا المعنى الحقيقي للالو وهو التقصير ولم ينف صحة كون المراد ذلك ثم ذكر المعنى الذي يستعمل هو فيه بطريق المجاز المشهور أو التضمين وهو المنع ثم طبق عبارة المتن على هذا المعنى اشارة الى أن المعنى الاول وان أمكن أن يراد هنا بوجوه غير مشهورة ذكرها المحشي الا أن الانسب الثاني لان هذا الفعل اذا قرن بالجهد ونحوه قلما يوجد في الاستعمال الا متعديا الى مفعولين بأحد الاعتبارين اه خسرو والحاصل أن في لم آل جهدا أوجها أحدها ان آل بمعنى اقصر وجهدا اما حال من فاعله أي مجتهدا أو مصدر لحال مقدرة أي مجتهدا جهدا أو تمييز عن نسبة التقصير الى الفاعل فيكون في المعنى فاعلا مجازيا أي لم يقصر اجتهادي أو منصوب بنزع الخافض أي في اجتهادي ثانيها أن آل مضمن معنى المنع فجهدا مفعول ثان والاول محذوف وهذا هو الذي حل عليه الشارح الثالث أنه مضمن معنى الترك فجهدا مفعول ولا حذف حينئذ الرابع ما نقل عن أبي البقاء أن لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم أزل فجهدا خبر بمعنى مجتهدا وانما اختار الشارح الثاني لانه في غاية الشيوع وكأنه رجح المجاز المشهور كما في سم تأمل (قوله جهدا) بفتح الجيم لا غير على تفسير الشارح له بالاجتهاد وبالفتح والضم ان فسر بالطاقة وبالفتح لا غير ان فسر بالمشقة هذا ما نفيده عبارة المختار وفي المطول جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (قوله لم أمنعك) أي لم أمنع أحدا لان الخطاب مع غير معين فيعم اه ونكتة حذفه كونه غير مقصود اه يس (قوله في تحقيقه) أي ايراد مباحثه أولا محققة لا تحقيقه بعد فراغه كما قد يتوهم وكتب أيضا قوله في تحقيقه متعلق بآل لا بجهد لانه اذا جاء نهر الله بطل نهر معقل كما قاله الزمخشري في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون اه يس (قوله أي المختصر) جعل الضمائر راجعة للمختصر دون القسم الثالث ليفيد الكلام عموم هذه الاوصاف جميع المختصر ما أخذ من القسم الثالث وما هو زائد عليه وكتب أيضا قوله أي المختصر أي ما فيه اذ التحقيق للمعاني لا للالفاظ التي هي مسمى المختصر وأما التهذيب والترتيب فهما في الالفاظ فيجوز بالنسبة اليهما ارادة المختصر وارادة ما فيه أي بواسطة الالفاظ وارادتهما وقيل التهذيب للمعاني فهو كالتحقيق اه مي يس رسم (قوله تناولا) هو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ اه مطول فاطلاقه على نفس الاخذ من اطلاق اسم السبب على المسبب ان لم يجعل الاخذ من مفهوم التناول والكل على الجزء ان جعل جزأ منه وعلى كل حال فقوله تناولا استعارة مصرحة أو في ضمير أقرب استعارة مكنية (قوله أي أخذا) أي أخذا منه أي أخذ المعاني من ألفاظه (قوله أي ترتيب السكاكي) انظر لم أعاد لفظ ترتيب وكثيرا ما يفعل مثل ذلك (قوله اضافة المصدر الخ) أي فهو مضاف اضافة المصدر الخ أو فهو من اضافة الخ (قوله في اختصار

وهو التقصير (جهدا) أي اجتهادا وقد استعمل الالو في قولهم لا آلو جهدا معدى الى مفعولين وحذف هنا المفعول الاول والمعنى لم أمنعك جهدا (في تحقيقه) أي المختصر (وترتيبه) أي المختصر (ترتيبا أقرب تناولا) أي أخذا (من ترتيبه) أي ترتيب السكاكي أو القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل أو المفعول (ولم أبالغ في اختصار

لفظه)

لفظه) أنت تعلم أن المختصر عبارة عن الالفاظ المخصوصة وأن الاختصار تقليل اللفظ مع بقاء المعنى فقوله لفظه تصريح بما علم التزاما وكان نكتته أنه لو قال فى اختصاره لربما توهم عود الضمير للمختصر باعتبار معناه كما رجع اليه ضمير تحقيقه ثم الاضافة فى لفظه من اضافة العام للخاص كشجر أراك اه يس وكتب أيضا قوله فى اختصار لفظه قيد للنفى أو المنفى والمآل واحد وفائدة التقييد الاشارة الى أنه بالغ فى تجريده عن الحشو والتطويل والتعقيد وكل ما يعيبه أفاده فى الاطول (قوله تقريبا الخ) تعليل لقوله لم أبالغ وكذا قوله وطلبا كما هو صريح الشارح قال فى الاطول ان التعليل لترك المبالغة فى الاختصار لانه فى المتون مطلوب والمبالغة فيه شعار المهرة وأما عدم التقصير فى التحقيق والتهذيب والاتيان بأحسن الترتيب فمقبولان لانفسهما لا يستدعيان التعليل فتأمله اه من يس (قوله لما تضمنه) أى وهو علة لما تضمنه وعلى هذا يصح وقوع ما على فعل وعلى معنى وعلى الثانى يس أو وهو معمول لما تضمنه فما واقعة على فعل وكتب أيضا قوله لما تضمنه ما واقعة على معنى أى لمعنى تضمنه معنى لم أبالغ وذلك المعنى اثبات وهو قولنا تركت المبالغة والحاصل أن معنى لم أبالغ نفى وهو مستلزم معنى هو اثبات وهو معنى تركت المبالغة وهو المعلل بقوله تقريبا اه يس وكتب أيضا قوله لما تضمنه الخ لا للنفى لان المفعول له ما فعل لاجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا للمبالغة لان المعنى عليه أن المبالغة فى الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر مع أن المبالغة فيه منفية أصلا وهذا مبنى على ما فى دلائل الاعجاز أن من حكم النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما أن يتوجه الى ذلك للتقييد وأجيب بأن هذا مسلم لو كان التقييد ثابتا قبل النفى ثم ورد النفى على الكلام المقيد بذلك التقييد وهو غير لازم بل يجوز أن يكون القيد انما اعتبر ووجد بعد النفى فلا يأتى توجه النفى اليه حتى يقتضى الكلام وجود المقيد لا بقيده على أن توجهه الى التقييد الثابت قبله أغلبى لا كلى بل يجوز توجهه للمقيد فقط وللقيد فقط ولهما معا فيجوز أن يكون علة لا بالغ ويكون النفى للمقيد فقط وان قلنا التقييد معتبر موجود قبل النفى فالاولى تعليل عدم كونه علة للمبالغة بما قاله فى الاطول من أنه لا وجه لقصد أن المبالغة فى الاختصار لتقريب التعاطى وطلب تسهيل الفهم على الطالبين بل لو كان فى المبالغة فى الاختصار تقريب التعاطى وطلب تسهيل الفهم لوجب أن يلتزم ويتباذر من كلام الشارح أن المنصوبين فى كلام المصنف علتان للم أبالغ فقط لا لقوله ورتبته أيضا وهذا هو الاقرب الى كلام المصنف وان احتمل أن يكونا علتين لهما بل جوز الخطائى أن تكون الاولى للاول والثانية للثانى والعكس فتكون الصور أربعا اه ومنهم من علل عدم جعله علة للنفى بأن حرف النفى ضعيف لا يعمل فى المفعول له ولا فى الظرف عند جمهور النحاة كما صرح به ابن هشام فى الباب الثالث من المغنى فلذا أوله بفعل مثبت ونقل عن ابن الحاجب اعماله (قوله معنى لم أبالغ) أدرج المعنى للاشارة الى أن

(لفظه تقريبا) مفعول له لما تضمنه معنى لم أبالغ أى تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا (وطلبا لتعاطيه) أى تناوله (وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه)

ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبالغ لوجوب تغاير المتضمن والمتضمن ولو لم يذكر المعنى لصح أيضا الان اللفظ يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه معناه لان متضمن المتضمن لشئ متضمن لذلك الشئ لكن يصير الكلام خاليا عن افادة أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبالغ اه يزدى (قوله والضمائر) أى الاربعة (قوله وفى وصف الخ) قال فى المطول ولعمرى لقد أفرط المصنف فى وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا حيث صرح به أولا واوح به ثانيا وعرض به بوصف مختصره بأنه منقح سهل المأخذ ثالثا اه ملخصا وقوله حيث صرح به أولا أى فى قوله غير مصون الخ وقوله واوح به ثانيا أى فى قوله قابلا للاختصار الخ قال فى الاطول أقول لعل المبالغة ليست لتزييف المفتاح بل لبيان عذر شروعه فى التصنيف مع وجود المفتاح وقبول العذر منه يحتاج الى المبالغة فى تحقيق ذلك الوصف اه (قوله بأنه مختصر) أخذ من قوله ألفت مختصرا وقوله ولم أبالغ الخ (قوله منقح) مأخوذ من قوله وتهذيبه ويجوز أن يكون مأخوذا منه ومن قوله تحقيقه فيكون التحقيق والتهذيب يرجعان الى معنى التنقيح وقد يؤيد هذا سكوته عن التحقيق تأمل سم وقوله سهل المأخذ مأخوذ من قوله تقريبا لتعاطيه وطلبا الخ (قوله تعريض بأنه الخ) كان الظاهر أن يقول تعريض بأن القسم الثالث على الضد من ذلك كما تفيده عبارته فى المطول والا فنهم وصف كتابه بما ذكر ليس على طريق التعريض بل على طريق التصريح الا أن يقال مصب التعريض قوله كما فى القسم الثالث (قوله لا تطويل فيه الخ) فيه لف ونشر مرتب فقوله لا تطويل فيه راجع الى قوله مختصرا وقوله ولا حشو راجع الى قوله منقح وقوله ولا تعقيد راجع الى قوله سهل المأخذ (قوله المذكور) اشارة الى توجيه افراد اسم الاشارة فى قوله ذلك مع عوده على متعدد اه يس (قوله فوائد عثرت الخ) نبه بذلك على مزيد اطلاعه وكمال ممارسته لكتب الفن كنايه على وفور فطانته بقوله وزوائد الخ والقصد بذلك توفير الرغبة فى تعاطى كتابه وتسمية ملتقطاته من كتب القوم فوائد ومختار عاته زوائد اما تواضع منه حيث جعلها مستغنى عنها واما مبالغة فى كمالها حيث جعلها زوائد فى الفضل على غيرها من الفوائد أفاده فى الاطول (قوله عثرت أى اطلعت) قال فى المختار العثرة الزلة وقد عثر فى ثوبه يعثر بالضم عثارا بالكسر يقال عثر به فرسه فسقط وعثر عليه اطلع وبابه نصر ودخل وأعثره عليهم غيره ومنه قوله تعالى وكذلك أعثرنا عليهم اه وفى الحربى عثرت بفتح المثلثة بمعنى اطلعت ويضم بمعنى وقفت اه ثم رأيت فى القاموس ما نصه عثر كضرب ونصر وعلم وكرم عثرا وعثارا وتعثر كناصر قال والعثور الاطلاع كالعثر اه وقاعدة صاحب القاموس أنه اذا ذكر المصدر مطلقا فالفعل منه على مثال نصر كما قال فى خطبته وكتب أيضا قوله عثرت فى بعض الخ فى ذكر العثور الذى تفهم منه المصادفة اتفاقا وذكر البعض الذى يفهم منه عدم شيوعه فى كتب القوم اشارة الى العزة اه يس (قوله وزوائد لم أظفر الخ) فان قيل هى حينئذ أجنبية عنهم

والضمائر للمختصر وفى وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض بأن لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث (وأضفت الى ذلك) المذكور من الفوائد وغيرها (فوائد عثرت) أى اطلعت (فى بعض كتب القوم عليها) أى على تلك الفوائد (وزوائد لم أظفر

وعما قالوه فكيف تدخل فى فهم وتضاف الى ما قالوه ويجرى عليها حكمه قلت لمناسبتها لما قالوه وكونها على طريقته ومشابهتها له فى الفائدة (قوله أظفر) من باب طرب كما فى المختار (قوله فى كلام أحد) أى من المتصدين لتقرير هذا الفن واستنباطه وتدوينه فلا ينافى أنه قد يفهم بعض تلك الزوائد من كلام نحو مفسر اه يس (قوله بأن يكون الخ) تصوير للاشارة المنفية وقوله وان لم يقصدوها أى بالافادة بالتركيب أولا وبالذات فلا يرد أن الاشارة تستدعى قصدا تأمل وكتب أيضا الواو للحال وان زائدة (قوله تلخيص المفتاح) لانه تلخيص أعظم أجزائه اه سم فاندفع الاعتراض بأنه انما هو تلخيص لبعضه (قوله ليطابق اسمه) أى معنى اسمه العلمى وهو الالفاظ المخصوصة وقوله معناه أى الاصلى وهو التنقيح والتهذيب ووجه المطابقة والمناسبة أن التنقيح والتهذيب اللذين هما المعنى اللغوى للتلخيص متعلقان بتلك الالفاظ المخصوصة التى هى معنى الاسم العلمى وحاصلان بها فاندفع ما قيل ان تلخيص المفتاح علم فلا يدل الا على الالفاظ المخصوصة ولا يدل جزؤه على جزء معناه (قوله قدم المسند اليه الخ) اعلم أولا أن تقديم المسند اليه على المسند الفعلى اذا لم يدل حرف النفى قد يأتى للتخصيص وقد يأتى للتقوية على ما سيجىء وههنا لا يعرف لشىء منهما وجه حسن اذ لا حسن لقصر السؤال عليه بل التشريك فى السؤال حسن ليكون أقرب الى الاجابة لاجتماع القلوب وأبعد عن التحجر فى الدعاء ولا لتأكيد اسناد السؤال اذ لا انكار ولا تردد فيه للسامع وحاصل ما أجاب به الشارح توضيح أنه قصد أن يجعل الجملة حالا ليفيد مقارنة السؤال لجميع ما تقدم من التأليف والترتيب والاضافة والتسمية ولا يحصل هذا المعنى صريحا الا بايراد الجملة الاسمية مع الواو اذ لو أوردت الفعلية بدون الواو وكانت ظاهرة فى الاستئناف ولو أوردت مع الواو وكانت ظاهرة فى العطف مع أن الجملة المضارعية المثبتة الحالية لا تقترن بالواو وقال فى الخلاصة

وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من أن التقديم لا يكون الا لاحد الامرين ولا حسن لشىء منهما ههنا الا أن يقال القصد بذلك مجرد بيان لمنشأ اختيار الجملة الاسمية اه من عبد الحكيم وقال الفنرى قال بعض العلماء يجوز أن يكون التقديم للتخصيص الحقيقى بأن يكون معناه أنا أسأل الله لا غيرى لان ما ألفته لا يصلح لأن يلتفت اليه غيرى فضلا عن أن يسأل النفع به ويكون المراد استحقار مؤلفه ويجوز أن يكون القصر اضافيا أى أنا أسأل الله لا معارضى ولا حسادى من علماء الزمان وكلاهما ليس بشىء أما الاول فلان استحقار مؤلفه بحيث يدعى عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غير مناسب لما أسلفه من مدح مختصره وترجيحه على المفتاح لا يتكلف وأما الثانى فلانه ليس هنا من يعتقد شركه معارضيه وحساده له فى السؤال حتى يحتاج الى التخصيص اه وفى

أى لم أفز (فى كلام أحد بالتصريح بها) أى بتلك الزوائد (ولا الاشارة اليها) بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية (وسميته تلخيص المفتاح) ليطابق اسمه معناه (وأنا أسأل الله) قدم المسند اليه

السيرامي وخسرو والفنري ما ملخصه يجوز أن يكون التقديم لقصد التقوية لانه لما بالغ في مدح تصنيفه كان مظنة توهم الاعتماد في حصول النفع به على كمال تصنيفه فلا يدعو فقوى السؤال دفعا لهذا التوهم وان كان بعيدا اه وذكر في الاطول من وجوه التقديم أنه يجوز أن يكون للتخصيص اظهارا للوحدة في هذا الدعاء وعدم مشاركة له فيه بالتأمين ليستعطف به فكأنه قال في أثناء السؤال الهي أجبني وارحم وحدتي وانفرادي عن الاعوان اه وكتب أيضا وهو أنا (قوله قصدا الى جعل الواو للحال) أي وجعل الواو للحال يستدعي تقديم المسند اليه لتكون الجملة اسمية فيصح اقترانها بالواو بخلاف المضارعية فانها لا يصح اقترانها بالواو اذا كانت حالا (قوله حال من أن ينفع) قال الحفيد انما لم يجعله ظرفا للغو الا سأل اشارة الى أن النفع كائن بمجرد الفضل والكرم لان الحال وصف لصاحبها الا مرزاني في المختصر اه بايضاح وفيه أنه لا يظهر تعلق الظرف بأسال مع استيفائه مفعوليه حتى يحتاج الى نكتة العدول عنه على أنا لو سلمنا لم نسلم عدم حصول تلك الاشارة عليه فتأمل (قوله من أن ينفع) وأن ينفع في تأويل النفع مفعول ثان لاسأل فالعامل في الحال هو أسأل لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وليس هو حالا من فاعل ينفع أو ظرفا للغو امتعلقا بينفع حتى يكون العامل فيه ينفع فيلزم تقديم صلة الموصول الحرفي عليه تأمل وكتب أيضا أي كل طالب (قوله وهو المفتاح) وجعله أصلا له باعتبار أن أعظم أجزائه الذي هو القسم الثالث منه أصل له فهو أصل له بواسطة (قوله انه الخ) علة لاسأل (قوله ولي ذلك) أي موليه ومعطيه (قوله أي محسبي وكافي) اشار الى أن الحسب بمعنى المحسب أي الكافي وهو في الاصل اسم مصدر فيستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع فان ذكر بعد النكرة كان صفة لها نحو هذا رجل حسبك وان ذكر بعد المعرفة كان منصوبا على الحال نحو هذا عبد الله حسبك وقد ينطق بالفعل فيقال هذا رجل أحسبك أي كفاك ورجلان أحسباك ورجال أحسبوك وان قطع عن الاضافة ونوى معنى المضاف اليه بني على الضم تقول رأيت زيدا حسب اه من خسرو بتصرف وكتب أيضا قوله محسبي وكافي اي في جميع المهمات أو في ذلك النفع والاول أكثر فائدة والثاني أنسب بما قبله (قوله وكافي) عطف تفسير (قوله اما على جملة الخ) انما انحصر في هذين لان المذكور ثلاث جمل لا يصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع أي الرابط ولكونها حالا ولا على الثانية لانها معللة وهذه الجملة لا تصلح للتعليل فتعين الثالثة فاما على تمامها واما على جزئها اه عبد الحكيم (قوله والمخصوص الخ) والتقدير نعم الوكيل الله وتقديره متأخرا عن الفاعل واجب وهو مبتدأ خبره الجملة قبله أو خبر مبتدأ واجب الحذف أي هو الله أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا أو بدل من الفاعل أقوال (قوله واما على حسبي) وان لزم عطف الجملة على المفرد لانه يجوز اذا تضمن المفرد معنى الفعل اه سم (قوله فالمخصوص هو الضمير الخ) يعني هو في قوله وهو حسبي

قصدا الى جعل الواو للحال (من قوله) حال من (أن ينفع به) أي بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح أو القسم الثالث منه (انه) أي الله (ولي ذلك) النفع (وهو حسبي) أي محسبي وكافي (ونعم الوكيل) عطف اما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف واما على حسبي أي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم

وكون

وكون المخصوص مقدما على الفعل ليس بالاعرف ولذلك عزاه الى القائل به اه جربي
(قوله على ماصرح به صاحب المفتاح) وليس هو الضمير المتقدم عند الجمهور بل المخصوص محذوف والضمير المتقدم دليل عليه فاذا قلت زيد نعم الرجل فزيد المذكور دليل على المخصوص المحذوف لانفس المخصوص لانه مؤخر دائما والتقدير زيد نعم الرجل زيد فحذف المخصوص الذى هو زيد الثانى لدلالة زيد الاول عليه هذا مذهب الجمهور ومذهب صاحب المفتاح أنه نفس المخصوص (قوله قد عطف الخ) أما على الاول فظاهر وأما على الثانى فلان حسبى بمعنى محسبى وهو بمعنى يحسبنى فهو جملة خبرية فى المعنى فسقط ماقيل ان المعطوف عليه على الثانى مفرد فليس بخبر لان الخبر والانشاء انما يجريان فى الجملة وكتب أيضا قوله قد عطف الانشاء على الخبر أى وهو ممنوع عند البيانيين وأكثر النحاة فهو اعتراض على هذا التركيب وجوابه اما بمنع قوله الانشاء بجعل المعطوف خبرا كالمعطوف عليه مع تقدير مبتدأ أى وهو نعم الوكيل بمعنى هو مقول فيه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلق خبرها جملة فعلية انشائية وهذا أى قولنا بمعنى هو مقول فيه على القول بمنع وقوع الانشائية خبرا والاصح جوازه من غير تقدير قول ثم ان تقدير مقول على هذا القول لايختص بكون العطف على جملة هو حسبى بل يجرى على كونه على حسبى لان المعطوف على الخبر خبر كذا فى الاطول نعم لايحتاج الى تقدير المبتدا على كونه على حسبى واما بمنع قوله على الخبر بجعل المعطوف عليه انشاء كالمعطوف أى اللهم احسبنى واكفنى هذا كله على تقدير العطف على وهو حسبى واما بمنع امتناع عطف الانشاء على الخبر على تقدير العطف على حسبى لان له محلا من الاعراب لانه خبر عن هو ومحل امتناع عطف الانشاء على الخبر انما هو فى الجمل التى لامحل لها من الاعراب هذا ويحتمل أن غرض الشارح رحمه الله تعالى التنبيه على صحته لا الاعتراض وهذا هو المنقول عن الشارح كما فى الحفيد فتأمل وقال الشيخ يس الذى يفهمه الذوق السليم من عبارة الشارح الاعتراض على هذا التركيب لا التنبيه ثم قال واعلم أن مبنى الاعتراض على سبعة أمور كون نعم الوكيل جملة انشائية والواو للعطف وأنه ليس من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه قوله وهو حسبى وأنه جملة خبرية أوقوله حسبى وأن عطف الجملة على المفرد غير جائز الا باعتبار التضمن أى تضمن المفرد معنى الجملة وأن عطف الانشائية على حسبى باعتبار التضمن يستلزم العطف الممتنع وكل واحد من هذه الامور يمكن أن يتوجه عليه المنع وتفصيل ذلك فى الحواشى اه وحاصله أنا لانسلم كون نعم الوكيل جملة انشائية كما مر بيانه سلمناه لكن لانسلم كون الواو للعطف لم لايجوز أن تكون اعتراضية على القول بجواز الاعتراض آخر الكلام سلمناه لكن يجعل العطف من عطف القصة على القصة من غير ملاحظة انشائية أو اخبارية سلمنا أنه ليس من هذا القبيل لكن لانسلم أن المعطوف عليه هو حسبى أو حسبى لم لايجوز أن يكون وأنا أسأل الله على أنها

على ماصرح به صاحب المفتاح وعلى وغيره فى نحو زيد نعم الرجل وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار

انشائية أو اخبارية وعطف الانشاء على الاخبار جائز فيما له محل من الاعراب بحمله الحال سلمنا أن المعطوف عليه هو حسبي لكن لانسلم أنها خبرية لم لا يجوز أن تكون انشائية كما مر بيانه أو قوله حسبي لكن لانسلم أن عطف الجملة على المفرد لا يجوز الا باعتبار تأويله بالفعل لم لا يجوز مطلقا سلمناه لكن لانسلم أن العطف على حسبي بهذا الاعتبار يستلزم العطف الممتنع لجواز ذلك فيما له محل من الاعراب والمتعاطفان على هذا التقدير لهما محل لانهما خبر ولا يخفى أن المنع الثاني لا يتجه على مذهب الجمهور المانعين الاعتراض آخرا ولا يخفى بعد الثالث ولا يخفى ما في الرابع لان الانشاء لا يقع حالا وأما السادس فغير صحيح وان ذكره السيد لا يجابهم تأويل المفرد بالفعل في مثل ذلك ولهذا قال ابن مالك

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

فأحسن الاجوبة الثلاثة التي قدمناها والامور السبعة عشرة تفصيلا خمسة على العطف على هو حسبي وخمسة على العطف على حسبي ثم مامر من جواز عطف الانشاء على الخبر فيما له محل من الاعراب هو ما صرح به السيد وتبعه عليه جماعات وتعقبوا اطلاق قول صاحب المغني منعه البيانيون أي عطف الانشاء على الخبر وعكسه بل نسبوا الى البيانيين تجويز العطف المذكور فيما لا محل له اذا كان هناك ما يوجب كمال الاتصال كما في هذا التركيب اذ الثانية لبيان حال موضوع الاولى ومدحه فهي كالدليل على اثبات محمول الاولى لموضوعها فبينهما من الارتباط والمناسبة ما يوجب كمال الاتصال بينهما وأن اختلاف الجملتين اخبارا وانشاء لا يوجب كمال الانقطاع وبهذا أيضا صرح السيد هنا في حاشيته على المطول رادا على ما سيجيء للشارح من ايجاب ذلك كمال الانقطاع ونازع جماعة السيد في تجويزه العطف المذكور فيما له محل على الاطلاق وخصصوا الجواز بما اذا كان المعطوف عليه محكيا بالقول لكون المقصود من المتعاطفين حينئذ اللفظ كما يعلم بمراجعة حواشي المطول وعلى هذا لا يرد على الشارح قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ان جعلنا الواو من الحكاية أي كلام الله تعالى لا من المحكي أي كلام الصحابة نعم يرد عليه وقوع نظير هذا التركيب دون الحكاية بالقول في القرآن وهو قوله تعالى ومأواهم جهنم وبئس المصير وقد يقال الاعتراض على التركيب لا يقتضي رده والحكم بعدم صحته حتى يرد على الشارح ما ذكر لانه عبارة عن ايراد بحث في التركيب وان كان له دافع يصحح التركيب ويوجهه هذا غاية تحقيق المقام فاحفظه والسلام

(مقدمة)

(قوله رتب المختصر الخ) شرع يتكلم على خمسة مباحث الاول في انحصار الكتاب في أربعة أجزاء المقدمة والفنون الثلاثة وبيان أن الخاتمة ليست جزأ خامسا مستقلا بل هي من الثالث الثاني في وجه تنكير مقدمة وتعريف الفنون الثلاثة فيما سيأتي الثالث في تنوين مقدمة الرابع في بيان نقل المقدمة واشتقاقها الخامس في

(مقدمة) وترتيب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون

الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وبيان أنها هنا مقدمة كتاب وكتب أيضا قوله رتب المختصر ضمن الفعل معنى الاشتمال فعداه بعلى أى جعله مشتملا على ماذكر ان أريد التضمين النحوى أو رتبه مشتملا على ماذكر ان أريد التضمين البيانى والظرف لغو على الاول مستقر على الثانى فلا يرد أن الترتيب جعل كل شئ فى مرتبته فى اللغة وجعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر فى الاصطلاح وكل منهما لا يتعدى بعلى اه من يس لكن قوله ومستقر على الثانى فيه نظر لان الظرف المستقر هو الذى حذف متعلقه العام نحو زيد فى الدار أى كائن فى الدار والمتعلق هنا وهو مشتملا خاص فلا يكون مستقرا بل لغو وحذف المتعلق الخاص جائز اذا دلت عليه قرينة والقرينة هنا لفظة على فتأمل كذا بخط بعض الافاضل ويرده ما فى بسملة الشنوانى عن السيد أن الظرف المستقر هو ما استقر فيه معنى عامله وفهم منه سواء كان عاما أو خاصا نحو زيد على الفرس أو من العلماء أو فى البصرة أى راكب ومعدود ومقيم ولا يخرجه خصوص معنى عامله عن كونه مستقر الاستقراره أيضا فيه وجاز تقدير العامل العام لتوجيه الاعراب لكن لما كان تقدير العامل العام ضابطا مضطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام وكتب أيضا قوله رتب المختصر لا يخفى أن المختصر لفظ فيجب كون المقدمة والفنون كذلك والا لم تكن أجزاءه فقوله لان المذكور فيه ان كان مصدوقه المعانى كان فى قوله الثانى المقدمة حذف مضاف أى الثانى معنى المقدمة وهكذا التقدير فى الباقى وان كان مصدوقه الالفاظ والظرفية من ظرفية العام فى الخاص كان فى قوله قبيل المقاصد حذف مضاف أى قبيل دال المقاصد وفى قوله منه حذف مضاف أى من مدلوله وكذا الباقى بقى أن الفن عبارة عن العلم كما سيأتى فى قوله الفن الاول علم المعانى فلا يكون لفظا فلا يكون جزأ فكيف قال على مقدمة وثلاثة فنون ولعلهم يؤولون ما سيأتى أى الفن الاول دال علم المعانى أو يؤولون فيما هنا أى على مقدمة ودوال ثلاثة فنون فتأمل وكتب أيضا قوله رتب المختصرة الخ أورد على الحصر المذكور الخطبة فانها من المختصر بلاشك وهى خارجة عما ذكر وأجيب بأن المراد بالمختصر ماله دخل فى المسائل العلمية اطلاقا لاسم الكل على البعض اه يس وأجاب سم بأن المراد المقصود بالذات من الكتاب لا من العلم فدخلت المقدمة وخرجت الخطبة (قوله لان المذكور فيه) أى عمله دخل فى المسائل العلمية لتخرج الخطبة فيطابق الدليل المدعى وكتب أيضا قوله لان المذكور الخ دليل عقلى للحصر مستند فيه الى الاستقراء أى استقراء المختصر لان قوله أولا فى الاول أعم من المقدمة لكن حصره فيها الاستقراء وكذا قوله أولا فى الثانى أعم من الفن الثالث لكن حصره فيه الاستقراء وكتب على قوله أى استقراء المختصر مانصه أى استقرأ أجزاءه وقسمة ذلك استقراء جاز تشبيها لاستقراء الاجزاء باستقراء الجزئيات (قوله اما أن يكون) خبر أن بحذف

لان المذكور فيه اما أن يكون

مضاف امامع الاسم أى لان حال المذكور أومع الخبر أى لان المذكور ذو أن يكون أو يفرق بين المصدر الصريح والمؤول كما هو معروف للعالم بنحوه اه يس (قوله من قبيل المقاصد) أى المقاصد بالذات ومنها أمثلتها وشواهدها لانها وان قصدت لغيرها باعتبار ذكرها للايضاح أو الاثبات فهى ايضا مقصودة لذاتها باعتبار أنها من جزئيات قواعد الفن ومنها اعتراضات المصنف الآتية فيها لان فى ضمنها تحقيقا لها (قوله فى هذا الفن) أى علم البلاغة وتوابعها فدخل الفن الثالث (قوله الثانى المقدمة) أخره فى التقسيم لان مفهومه عدمى وقدمه فى البيان لبساطته اه فنرى (قوله والاول ان كان الخ) عبارة ع ق فان كان الغرض ادراك الاحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ليحترز بذلك عن الخطا فى تأدية المعنى الذى يراد زائدا على اصل المراد فهو الفن الاول (قوله فى تأدية المعنى المراد) أورد عليه أن التعقيد المعنوى خطأ فى التأدية فيشتبه الفن الثانى بالاول وأجيب بأن التعقيد المعنوى خطأ فى كيفية التأدية والافادة لا فى نفس التأدية اه يس ويجاب أيضا بأن المراد بالمعنى المراد مازاد على أصل المعنى من الاحوال التى يقصدها البليغ كما يؤخذ من ع ق فلا يتجه الايراد لان التعقيد المعنوى حاصل فى أصل المعنى والحاصل أن الفن الاول يحترز به عن الخطا فى نفس التأدية كالتأكيد عند اقتضاء الحال له وعدمه عند اقتضاء الحال عدمه وكالتعبير بالمجاز عند اقتضاء الحال له وبالحقيقة عند اقتضاء الحال لها فان عكست كنت مخطئا فى التأدية والفن الثانى يحترز به عن الخطا فى كيفية التأدية كالقاء المجاز الذى اقتضاء الحال على وجه بين يظهر المراد معه فان ألقيته على خلاف هذه الكيفية كنت مخطئا فى الكيفية كأن تقول رأيت أسدا تريد رجلا أبخر اذ لا يظهر هذا المعنى من هذا المجاز لخفاء وجه الشبه وبعده فتعبيرك بالمجاز من الفن الاول وكونه على وجه واضح وكيفية ظاهرة من الثانى (قوله وهم) بل داخلة فيه لانها راجعة الى المحسنات اللفظية فلا يحتاج الى جعلها جزأ مستقلا فهى خاتمة للثالث لا للكتاب (قوله كما سنبين) أى فى أول الخاتمة (قوله بطريق التعريف العهدى) لتقدم ذكرها وان لم يكن صريحا بعنوان الفن حيث قال فى آخر المقدمة ومايحترز به عن الاول علم المعانى الخ اذ من المعلوم أن ما يحترز به عن الاول الخ فنون ثلاثة أى ضروب وأنواع مختلفة فكونها فنونا ثلاثة لازم من كلامه فالعهد هنا كالعهد فى الذكر فى قوله تعالى وليس الذكر كالانثى اذ لم يتقدم صريحا بل بطريق الفهم من التحرير وسيأتى الكلام على قوله الفن الاول فى محله (قوله العهدى) أى الذكرى (قوله فانه لامقتضى الخ) أى والاصل فى الاسماء التنكير فلا يعدل عنه الا لمقتض ولا مقتضى هنا (قوله والخلاف) أى الواقع بين الزوزنى القائل بأنه للتعظيم وغيره القائل بأنه للتقليل وكتب أيضا قوله والخلاف الخ حاصله أن من نظر الى صغر حجمها قال ان تنوينها للتقليل ومن نظر الى كثرة نفعها قال ان تنوينها للتعظيم وهذا الاطائل تحته على أنه يصح

من قبيل المقاصد فى هذا الفن أولا الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطا فى تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا فهو الفن الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كما سنبين ان شاء الله تعالى ولما انجز كلامه فى آخر هذه المقدمة الى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدى بخلاف المقدمة فانه لامقتضى لايرادها بلفظ المعرفة فى هذا المقام والخلاف فى أن تنوينها للتعظيم أو للتقليل مما لا ينبغى أن يقع

اعتبارنا

اعتبارهما معا بالاعتبارين المذكورين وفى الاطول لعل وجه التعظيم أى فى خصوص ماهنا أنها فاقت المقدمات فى كونها مقدمة لعلوم ثلاثة ووجه التقليل أنها مقتصرة على بيان الحاجة دون تعريفه وبيان موضوعه بخلاف غيرها من المقدمات اه فان قلت التقليل لايقابله الا التكثير والتعظيم لايقابله الا التحقير قلت سلك الشارح رحمه الله تعالى فى هذا التعبير مسلك الاحتباك فكأنه قال للتكثير والتعظيم أو للتقليل والتحقير فاكتفى بذكر المقابل فى كل (قوله بين المحصلين) أى لمهمات العلوم لعلو همتهم عن الاشتغال بمعقولاتها وكلامه صالح لان يكون فيه تعريض فتدبر (قوله والمقدمة) أى من حيث هى لابقيد كونها مقدمة هذا المختصر ولذلك أظهر مع أن المقام للضمير تأمل (قوله مأخوذة من مقدمة الخ) أى منقولة منها أو مستعارة اه سم والاول أولى ويجوز كما فى الخطائى والفنرى أن يكون كل من المقدمة ومقدمة الجيش منقولا من المقدمة التى هى صفة والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وفى الفائق أن المقدمة استعيرت لاول كل شئ أى لالخصوص مقدمة العلم أو الكتاب وكتب أيضا قوله مأخوذة من مقدمة الخ هذا بيان لنقلها وقوله من قدم خبر ثان للمقدمة بيان لاشتقاقها وقرر به بعضهم أن المقدمة فى الاصل صفة لانها اسم فاعل ثم نقلت من الوصفية وجعلت اسما لمقدمة الجيش ثم نقلت من مقدمة الجيش الى مقدمة الكتاب أو العلم فقوله من قدم أى حالة كون مقدمة الجيش منقولة من اسم فاعل قدم ففى كلام الشارح اشارة الى مراتب النقل (قوله للجماعة) أى الموضوعة للجماعة (قوله المتقدمة منها) أى من الجيش لتأويله بالطائفة اه يس (قوله من قدم بمعنى تقدم) أى قدم اللازم لا المتعدى لان المباحث المذكورة مقدمة لا مقدمة شيأ آخر أى جعلته مقدما اه سم وقد يقال كان الاولى أن يقول من قدم اللازم لان تقدم يأتى متعديا تقول زيد تقدمه عمرو ويجاب بأن هذا ليس من باب التعدية بل من باب الحذف والايصال والاصل تقدم عليه (قوله يقال مقدمة العلم لما يتوقف) أى تطلق مقدمة العلم على ما يتوقف الخ (قوله لما يتوقف) ما واقعة على معان كبيان حده وموضوعه وغايته فمقدمة العلم اسم للمعانى المخصوصة وذكر الالفاظ لتوقف الابناء عليها لا أنها مقصودة لذاتها وبذلك تعلم أن النسبة بين المقدمتين المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب اسم للالفاظ كما يدل عليه قوله اطائفة من كلامه نعم بين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لايتوقف عليه الشروع وماذكر من العموم والخصوص المطلق انما يظهر على اعتبار تقدم مقدمة العلم وضعا فى مفهومها وجعل بعضهم العموم والخصوص وجهيا بناء على عدم اعتبار ذلك وهو مايقتضيه تعريف الشارح لها فتكون المادة التى تنفرد فيها مقدمة العلم ماتوقف عليه الشروع وكان فى الاثناء مثلا ثم لكون مقدمة الكتاب يجوز أن تكون معانيها مقدمة

بين المحصلين والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف الشروع عليه فى مسائله ومقدمة الكتاب

العلم أو بعضها قال الشارح رحمه الله تعالى فى شرح الشمسية مقدمة الكتاب هنا الامور ثلاثة هى التى سماها القوم مقدمة العلم وما نقل من أن عبارته فى شرحها مقدمة الكتاب هنا أمور ثلاثة فلم نجده فيما رأينا من النسخ وعلى تسليم وجوده فى نسخة يحمل على حذف المضاف أى دوال أمور أو من اطلاق ما هو اسم للفظ على المعنى تجوزا ثم تسمية هذه الطائفة بمقدمة الكتاب كتسمية طائفة من الكتاب فنا أو قسما أو بابا أو فصلا وجعلهم كتبهم مشتملة على هذه الامور اشتمال الكل على الاجزاء فمعنى مقدمة الكتاب مقدمة جعلت جزأ الكتاب فاطلاقها كاطلاق فن الكتاب وقسمه وبابه وفصله فلا يقال انه اصطلاح جديد لا دليل عليه من كلامهم على أن فى الفائق وفى المغرب التنصيص على هذا الاسم أعنى مقدمة الكتاب وبما ذكرناه يندفع ما اعترض به السيد هنا وكتب أيضا قوله لما يتوقف عليه الشروع فى مسائله أى لمعان يتوقف على معرفتها أصل الشروع فى مسائل العلم كرسمه المفيد تصوره بوجه وككونه له فائدة ما أو كماله بحيث يكون الشارع على بصيرة لحده وموضوعه وفائدته والمراد بالمعرفة مطلق الادراك وهو بالنسبة للرسم والحد بمعنى التصور وبالنسبة للموضوع والفائدة بمعنى التصديق فعلم أن أصل الشروع لا يتوقف على كل هذا بل على التصور بوجه ما والتصديق بأن له فائدة ما بكما فى يس وراجعه وكتب أيضا على قوله الشروع ما نصه أى أصله أو كماله فدخلت جميع المبادى فاندفع اعتراض الحفيد (قوله لطائفة) هى فى الاصل صفة لما طاف بالشئ ثم جعلت اسما قيل لجماعة أقلها ثلاث وقيل اثنان وعن مجاهد للواحد فما فوق اهـ من الفنرى (قوله من كلامه) من اضافة العام الى الخاص أو المعنى من كلام مؤلفه (قوله لارتباط له بها) أى سواء توقف عليها الشروع أم لا وانما اعتبر الارتباط فى جانب المقصود دون المقدمة نظرا الى أنه موقوف عليها اهـ يس (قوله بها) أى بمعناها وقوله وانتفاع بما فيه أى بمعناها سواء توقف عليها أم لا (قوله لبيان معنى الفصاحة والبلاغة) اللتين قصد معرفتهما من وضع هذا الفن اذ هما منشأ غايته التى هى معرفة اعجاز القرآن اهـ ع ق (قوله وانحصار الخ) يخالف ما قاله فى أواخر المقدمة فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا الى مجرد علمى المعانى والبيان ويمكن أن يقال المراد انحصار المسمى بعلم البلاغة أو علم له زيادة اختصاص بالبلاغة فى ذينك العلمين بدليل قوله فى أواخرها أيضا وسموهما علم البلاغة لكان مزيد اختصاص لهما بها فلا منافاة اهـ من خسرو وبعض زيادة من الفنرى (قوله علم البلاغة) أى وتوابعها وقوله فى علمى المعانى والبيان أى والبديع (قوله وما يلائم ذلك) عبارة المطول وما يتصل بذلك قال بعضهم عطف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة ولفظ ذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين ومرجع البلاغة وغيرهما ويصح عطفه على معنى وذلك اشارة اليه وما واقعة على النسبة ونحوها (قوله ولا يخفى الخ) يؤخذ منه أنها مقدمة كتاب لكن سيأتى فى ديباجة ذكر غايات العلوم الثلاثة حيث قال

لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بما فيه وهى ههنا البيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى المعانى والبيان وما يلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد

(مبحث الفصاحة)

في آخرها وما يحترز به الخ فهي مقدمة علم أيضا بهذا الاعتبار (قوله بذلك) أي بالبيان المذكور (قوله الفصاحة) أورد المصنف بحث الفصاحة والبلاغة أولا نظرا الى أنهما غاية العلمين والغاية متقدمة ذهنا وأوردهما صاحب المفتاح آخرا نظرا الى تأخر الغاية خارجا (قوله وهي في الاصل) أي اللغة تبني الخ لما كان الواقع في كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة وكلها تدل على معنى الظهور ولم يتحقق الشارح رحمه الله تعالى منها الحقيقي من المجازي لما وقع في ذلك من الاختلاف والاشتباه أتى في بيانها أي الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية وهو الانباء عن الظهور والابانة والمراد بالانباء الدلالة أعم من أن تكون بطريق المطابقة أو التضمن أو الالتزام فان كانت موضوعة للظهور والابانة كان انبأوها عنهما مطابقة أو لهما ولغيرهما كان تضمنا أو لشيء يلزمه الظهور والابانة كخلوص اللغة وانطلاق اللسان كان التزاما فهذه نكتة قول الشارح تبني عن الظهور والابانة دون أن يقول هي الظهور والابانة ومن هذا علم ان مراد الشارح بالاصل اللغة أي المعنى اللغوي سواء كان حقيقيا أو مجازيا لا الحقيقي فقط لكن قال في المثل السائر الذي عندي ان الفصاحة في اللغة الظهور والبيان انظر يس وكتب على قوله أو لهما ولغيرهما ما نصه هذا الاحتمال لم نجده في كتب اللغة فلعل ذكر الحفيد له لقصد التعميم لا الاشارة الى ما هو واقع بالفعل (قوله والابانة) عطف تفسير والابانة تجيء بمعنى البيان صرح به الجوهري فلا يرد على الشارح أنه فسر اللازم بالمتعدي اه يس (قوله مثل كلمة فصيحة) أي مخبرا بذلك عن جزئي معين من جزئيات المفرد كقائم والاشارة بمثل الى لفظة أخرى بدليل قوله مثل كلام فصيح فان المقصود منه ذلك لا الاخبار عن لفظ كلام لانه مفرد وقد بين أن المراد منه هذا قوله بعد والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يعول مثل متكلم فصيح مع انه قياس سابقيه قاله يس (قوله وقصيدة فصيحة) مثل بمثالين اشارة الى أنه لا فرق في الوصف بالفصاحة بين النثر والنظم وكتب أيضا قوله وقصيدة مأخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أو لتقدير الموصوف مؤنثا وقيل من أقصدت الكلام أي اقتطعته قيل لا تسمى الابيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك قطعة اه من الفنري (قوله قيل المراد الخ) لما كان اجراء المفرد والكلام على ظاهرهما يخرج منه بعض الالفاظ وهي المركبات الناقصة مع أن الفصاحة تتصف بها جميع الالفاظ لا يختص بها بعض دون بعض احتيج الى التأويل في المفرد أو في الكلام حتى يشمل هذا المركب فيتناوله فاختار البعض التأويل في الكلام بحمله على ما ليس بمفرد بقرينة مقابلته بالمفرد واختار الشارح رحمه الله تعالى التعميم في المفرد بحمله على ما ليس بكلام بقرينة مقابلته بالكلام ورجح على الاول بأنه قد عهد في المفرد اطلاقه على ما يقابل مقابله فاذا قوبل بالمركب يراد به ما ليس بمركب وبالمثنى والمجموع يراد به

بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما يخفى على كثير من الناس (الفصاحة) وهي في الاصل تنبئ عن الظهور والابانة (يوصف بها المفرد) مثل كلمة فصيحة (والكلام) مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة قيل المراد بالكلام

مالیس واحدا منهما والمضاف یرادبه مالیس بمضاف وبالکلام مالیس بکلام کما فی الشارح ولم یعهد فی الکلام ذلک بل انه انما یطلق علی المعنی الاصطلاحی أی المرکب التام أو اللغوی أی اللفظ مطلقا والثانی غیر مراد والا لم یقابله بالمفرد لشموله حینئذ له فتعین الاول ووافق السید ذلک البعض وأیده بأن تلک المرکبات قد تشتمل علی کلمات کثیرة فربما یوجد فی تلک المرکبات تنافر الکلمات بل ضعف التألیف والتعقید أیضا فتکون غیر فصیحة فیحتاج فی تفسیر فصاحة المفرد الی قیود أخر تخرجها بدونها یختل التفسیر فوجب تعمیم الکلام وابقاء المفرد علی حاله واما التزام کونها فصیحة مع اشتمالها علی ما یخل بفصاحة الکلام ففی غایة البعد وأبعد منه انقلابها غیر فصیحة بواسطة ضم کلمة فصیحة الیها تصیرها کلاما تاما واشنع من هذا انقلابها غیر فصیحة من غیر زیادة شیء ولا نقصه کما فی المرکب التوصیفی اذا حول عن التوصیف وقصد اسناد أحد جزأیه الی الآخر نحو زید الذی ضرب غلامه عمرا فی داره بناء علی أن ضمیر غلامه لعمرو لیکون فیه ضعف التألیف وأورد علیه ان المفرد مالم یقصد بجزء منه الدلالة علی جزء المعنی فیتناول الاعلام المرکبة مع جواز اشتمالها علی تنافر الکلمات کمدحه امدحه اذا سمی به فالاحتیاج المذکور باق الا أن یقال لا نسلم ان امدحه امدحه اذا سمی به کان کل من جزأیه کلمة حتی یوجد فیه تنافر الکلمات بل کل منهما بمنزلة حروف المبانی عند المحققین اذ لا یقصد بها فی هذا الموضع معنی أصلا وعلی ان المعتبر فی المفرد والکلمة وحدة اللفظ دون وحدة المعنی کما هو رأی المحققین من النحاة تخرج هذه الاعلام قطعا فلا یرد الایراد من أصله ومنهم من أبقاهما علی حالهما قال وأما المرکبات الناقصة فیعرف حکمها بطریق الدلالة لانه معلوم قطعا ان القیود المعتبرة فی فصاحة الکلام انما اعتبرت لاشتماله علی الترکیب ولا دخل للاسناد فی هذا المعنی وکتب أیضا قائله الخلخالی (قوله مالیس بکلمة) الانسب بالمقابل أن یقول مالیس بمفرد وان کان المؤدی واحدا (قوله وغیره) من المرکب الناقص (قوله فانه) أی الحال والشان (قوله بیت من القصیدة الخ) کقول الشاعر

اذا ما الغانیات برزن یوما * وزججن الحواجب والعیونا

(قوله وفیه) أی فی هذا القید مع تعلیله وکتب أیضا قوله وفیه نظر الخ عبارة ابن یعقوب ورد بأن وصفه بالفصاحة لا یستلزم تسمیته کلاما حتی یدخل فی مسماه وانما المقتضی لدخول المرکب الغیر المفید فی الکلام أن یقال فیه مثلا هذا کلام فصیح لا وصفه بالفصاحة فقط لان الوصف بالفصاحة أعم من التسمیة بالکلام والاعم لا یستلزم الاخص فیجوز أن یکون وصفه بالفصاحة لکون کلماته فصیحة لا لکونه کلاما مرکبا اه بتحریر وفه (قوله لانه انما یصح ذلک) أی جعل الکلام شاملا للمرکب الناقص (قوله أنه کلام فصیح الخ) أی وأما مجرد اتصافه بالفصاحة فلا یقتضی بدخوله فی الکلام (قوله یجوز أن یکون الخ) أی فوصفه بالفصاحة لا لذاته بل باعتبار مفرداته فدخل فی قوله یوصف بها المفرد من غیر تأویل أی

في المفرد سلمنا أنه لذاته فيحتاج اذن للتأويل لكن الحق فيه أي في التأويل خلاف ما قلت تأمل اهـ سم ببعض ايضاح وقوله فدخل في قوله الخ أي ولا قصور في كلام المتن (قوله باعتبار الخ) فيكون من وصف الشئ بوصف اجزائه (قوله على أن الخ) تركيب كثير الوقوع واختار ابن الحاجب ان الجار والمجرور في مثله خبر مبتدا محذوف أي والتحقيق على أن قال ودل ذلك على أن الجملة الاولى وقعت على غير تحقيق ثم جئ بما هو التحقيق فيها اهـ يس أو على بمعنى مع أي مع أن الحق الخ بل هذا هو المناسب هنا لان ما ذكر عن ابن الحاجب انما يظهر في عبارة ليس فيها لفظ الحق مثلا تأمل (قوله وعلى ما يقابل الكلام) فيه أن المشهور مقابلته بالجملة وهي أعم من الكلام فالاولى ترك على (قوله ومقابلته بالكلام الخ) لا يقال قد يعكس فيقال مقابلة الكلام به أي بالمفرد تدل على أنه ما ليس بمفرد لانا نقول اطلاق الكلام على ما ليس بمفرد انما هو بحسب اللغة بخلاف اطلاق المفرد على ما ليس بكلام فانه بحسب الاصطلاح والمتبادر من الالفاظ حملها على معانيها بحسب الاصطلاح فتأمل اهـ سم (قوله على أنه أريد الخ) يرد عليه لزوم دخول غير الفصيح من المركب الغير المفيد في تعريف فصاحة المفرد فيما سيأتي لانه قال فيه فالفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف الخ ولا شك أنه يصدق على مثل قوله في المثال الآتي وليس قرب قبر حرب انه خلص من تنافر الحروف الى آخر القيود اذ الموجود فيه تنافر الكلمات لا تنافر الحروف فيكون مفردا فصيحا وليس كذلك الا أن يقال تنافر الكلمات يرجع الى تنافر مجموع حروفها ثم على تقدير تعجل الجواب في هذا يدخل في التعريف ما لم يخلص من التعقيد اللفظي اهـ ع ق وتقدم تمام الكلام في ذلك (قوله أريد به المعنى الاخير) أي ويكون هذا الاطلاق حقيقة عرفية لان اطلاق المشترك على أحد معانيه حقيقة عرفية بخلاف التأويل في الكلام فانه مجاز مرسل والحمل على الحقيقة أولى (قوله أيضا) أتى به في جانب المتكلم دون الكلام لاختلاف الجنس هنا واتحاده هناك اذ المفرد والكلام من جنس اللفظ (قوله يقال كاتب الخ) هو منشئ النثر وليس المراد من يكتب بالقلم وقوله وشاعر أي منشئ الشعر (قوله وهي تنبئ الخ) في التاج والقاموس بلغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ بعبارته كنه مراده من حد كرم فهي في اللغة تنبئ عن الوصول والانتهاء لكونها وصولا مخصوصا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة ولم يقل في الاصل اكتفاء بما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الاصل لان معناها لغة واصطلاحا واحد وفيه أنه مع كونه خلاف الواقع يلزم أن يكون قوله تنبئ عن الوصول والانتهاء مستدركا لان القصد منه ابداء المناسبة بين المعنيين وعند اتحاد المعنى لا حاجة اليه اهـ عبد الحكيم (قوله والانتهاء) عطف تفسير (قوله فقط) هو اسم فعل بمعنى انته فكأنه يقول اذا وصفت بها الاخيرين فانته عن وصف الكلمة بها كذا في المطول وابن يعقوب وغيرهما وأورد عليه ابن كمال باشا بعد أن نقل عن المغني أنها تكون بمعنى

باعتبار فصاحة المفردات على أن الحق أنه داخل في المفرد لانه يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة على أنه أريد به المعنى الاخير أعني ما ليس بكلام (و) يوصف بها (المتكلم) أيضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء (يوصف بها الاخيران فقط) أي الكلام والمتكلم دون المفرد

(*(مبحث البلاغة)*)

حسب كقد واسم فعل بمعنى يكفى ان المناسب للمقام جعلها بمعنى حسب وعلى تقدير جعلها اسم فعل فهى بمعنى يكفى قال فجعلها هنا اسم فعل وانها بمعنى انه غلط مرتين وفيه انه لامانع هنا من جعلها اسم فعل بمعنى يكفى فالغلط فى تفسيرها بانه فقط واعترض أيضا بأنه لايحذف من أدوات الشرط الا ان كما فى يس فالاولى جعل الفاء زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب خبر لمحذوف قال السيرامى وجه تزيين الفاء للفظ قط انها على حرفين فاذا زيدت الفاء صارت ثلاثة أحرف فتكون على أعدل الابنية لاشتماله على الاول والوسط والآخر ثم على كون الفاء زائدة لتزيين اللفظ فهى لازمة كما فى يس عن ابن هشام فى حواشى التسهيل هذا ونقل بعضهم عن الرضى فى الكلام على الفاء العاطفة مايقتضى اطراد حذف اذا وفعل الشرط وعليه يمشى كلام الشارح وغيره (قوله اذلم يسمع كلمة بليغة) ان ادخل المركب الناقص فى المفرد كما هو رأى الشارح فلا يتم الاستشهاد الا أن يراد بالكلمة الاعم من الحقيقى والحكمى كما فى تعريف للكلام بما تضمن كلمتين بالاسناد ليشمل المركب الناقص وان أدخل فى الكلام كما هو رأى السيد أو أخرج عنهما كما هو عندى فلا اشكال أصلا اه عبد الحكيم (قوله وهى لاتتحقق فى المفرد) لانها انما تحصل برعاية الاعتبارات الزائدة على أصل المراد كما يأتى فلا تتحقق الا فى ذى الاسناد المفيد اه ع ق (قوله وهم) أورد عليه ان ملخص هذا التعليل ان العرب لاتطلق البلاغة الا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال فرجعه الى قولنا لم تسمع كلمة بليغة ويدفعه ان المتبادر من العبارة ان بناء التعليل على تعريف القوم لا على التتبع وتزييفه مبنى على المتبادر اه من الاطول (قوله لان ذلك الخ) يعنى ان ماذكر من التعليل لايتم الا اذا انحصر معنى البلاغة فيما ذكروه مع أنه يجوز لها معنى آخر يصح وجوده فى المفرد على تقدير أن يتصف بها كأن يقال معنى بلاغة المفرد وضعه فى مرتبة تليق به كما ان للفصاحة فى المفرد معنى آخر غير معنى فصاحة الكلام والمتكلم واذا جاز ذلك لم يتجه هذا التعليل تعليلا لعدم وصف المفرد بالبلاغة قال ابن يعقوب فان قال هذا المعلل لامعنى للبلاغة فى كلام العرب الا هذا وهو محال فى الكلمة عاد الى انتفاء السماع الذى علل به اه وكتب أيضا أى ولا دليل على انحصار البلاغة فى تلك المطابقة لا فى كلام العرب ولا فى كلام الادباء والمصنفين أيضا افاده الحفيد (قوله وانما قسم كلا الخ) قال ابن كمال باشا ولما كان تعريف الشئ مسبوقا بتعيين مرتميزه فى الجملة ناسب تقسيم كل من الفصاحة والبلاغة ثم تعريف أقسامهما ومن توهم أن ذلك لتعذر الجمع بين الحقائق المختلفة فى تعريف واحد فقد وهم فان اشتمال التحديد على أو والتنويعية غير مستنكر قال بعض المحققين ان أو فى الحدود التى ذكرت فيها ليست للترديد بل للتقسيم أى اما كان من القسمين المذكورين فى هذا الحد فهو من المحدود اه وحاصله منع تعذر الجمع المذكور المقتضى للتقسيم أولا وذكر كل على حدة لامكان الجمع

اذلم يسمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة انما هى باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهى لاتتحقق فى المفرد وهم لان ذلك انما هو فى بلاغة الكلام والمتكلم وانما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أولا لتعذر جمع المعانى المختلفة

في تعريف مشتمل على أوالتي للتقسيم كذا في يس وأقول يمكن الجواب بأن التعريف المشتمل على أوالتي للتقسيم ليس في الحقيقة تعريفا واحدا بل تعريفان أو أكثر بحسب تعدد أو كما صرح به بعضهم وان كان بحسب الظاهر تعريفا واحدا وكلام الشارح في الجمع في تعريف واحد في الحقيقة فاحفظه وكتب أيضا قوله وانما قسم كلا الخ أي وعرف كل قسم على حدته ثانيا التعذر جمع المعاني أي الاقسام المختلفة فقوله لتعذر علة لهذا المقدر وعلة التقسيم محذوفة أي قسم كلا لتحقق الاقسام المختلفة وتميز بعض التميز وكتب أيضا قوله قسم أي ضمنا لا صراحة حيث قال الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط فان هذا يستلزم انقسامهما الى فصاحة مفرد وفصاحة كلام وفصاحة متكلم والى بلاغة كلام وبلاغة متكلم ثم هذا التقسيم تقسيم لهما باعتبار محالهما (قوله الغير المشتركة الخ) هذا تفسير لقوله المختلفة وبيان لما هو مناط التعذر ولا خفاء ان المراد من أمر يعمهما أمر يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل منهما عما سواه والا فلا شك في وجود المفهومات العامة وهي تعم المعاني المختلفة وتشترك فيها تلك المعاني اهجربي بالمعنى ونحوه في الحفيد وعليه ففي كلام الشارح مؤاخذة لان كلامه يقتضي على هذا ان هنالك معاني مشتركة في أمر يعمها يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل عما سواه وهو مستحيل وقرر بعضهم ان المراد بأمر يعمهما الامر الذاتي لا بقيد كونه يصلح لما مر والمراد بالتعريف التعريف بذاتي لا بقيد كونه يميز كلا عما سواه يعني أن المعاني التي لم تشترك في أمر ذاتي يعمها كالفصاحة والبلاغة لا يمكن جمعها في تعريف واحد بأمر ذاتي يعمهما أما التي اشتركت في ذلك فجمعها في تعريف واحد بأمر ذاتي يعمهما ممكن كالانسان والفرس فيمكن تعريفهما بأمر ذاتي يعمهما فتقول هما حيوان (قوله في تعريف واحد) أي يخصها ويميز كلا منها عن غيره والا فالمعاني المختلفة يمكن جمعها في تعريف واحد لكن لا يخصها ولا يميز كلا عن غيره كقولنا في الانسان والحمار والفرس هي جسم نام حساس متحرك بالارادة وكقولنا في أقسام الفصاحة والبلاغة هي وصف ينتمي معه الخلل كذا قرر بعضهم وهو مبني على كلام الحفيد وقد عرفت ما فيه (قوله وهذا) أي تقسيم المصنف الفصاحة أولا الى أقسام ثلاثة والبلاغة الى قسمين ثم تعريف كل قسم كتقسيم ابن الحاجب الخ ويرد عليه انه يمكن جمع المتصل والمنقطع في تعريف واحد ولن لم يميز كلا عن أخيه بناء على تقرير غير الحفيد لاشتراكهما في أمر يعمهما وهو الذكر بعد الا واحدى اخواتها ولك أن تقول التشبيه في مجرد سبق التقسيمين وتأخر التعريف (قوله فالفصاحة في المفرد) لم يقل ففصاحة المفرد مع انه أخصر من قوله فالفصاحة في المفرد لاجتياجه حينئذ الى أن يقول بعد وفصاحة الكلام وفصاحة المتكلم والاخصر وفي الكلام والمتكلم تدبر وكتب أيضا قوله فالفصاحة الفاء فصيحة قال السيرامي المصدر يطلق تارة ويراد به المعنى المصدري وهو الايقاع والاحداث وأخرى ويراد المعنى الحاصل

الغير المشتركة في أمر يعمهما في تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى الى متصل ومنقطع ثم عرف كلا منهما على حدة (فالفصاحة في المفرد)

بالمصدر وهو ما حصل بالايقاع من هيئة أو صفة مثلا اذا قام زيد وسخن نفسه حصل له هيئة فى الاول وصفة فى الثانى وهى الحرارة فالقيام أو التسخين يطلق تارة ويراد به ايقاع الهيئة أو الصفة فى ذاته وأخرى ويراد به نفس الهيئة أو الصفة لكن هذه القاعدة جارية فى كل مصدر يحصل للفاعل بفعله معنى ثابت قائم به فما ليس بفعله كالطول والقصر أو بفعله لكن لم يحصل به معنى ثابت كالاعدام أو ثابت لكنه قائم بالغير كالتحريك وتسخين الغير لا تجرى فيه تلك القاعدة المذكورة بل المصدر فى هذه الصور يراد به المعنى المصدرى فقط اذا عرفت ذلك فنقول كل من الفصاحة والبلاغة فى الاصل مصدر مشتمل على تلك القيود فيجوز أن يراد به ايقاع المتكلم فى لفظه الكيفية المخصوصة الحاصلة بالسلامة عن الامور المذكورة وبالمطابقة لمقتضى الحال وأن يراد به نفس الكيفية لكن المقصود ههنا تفسير الكيفية فى اطلاقات أهل الفن فانهم يتعرضون للامور الموجودة المتعلقة بذوات المواد على وجه مخصوص وليس لهم كلام فى الايقاع لانه اعتبارى غير متحقق كما قرر فى موضعه فحقيقتهما الاصطلاحية هى تلك الكيفية وأما التعريف بكون اللفظ جاريا على القوانين كثيرا الاستعمال أو بالخلوص وبالمطابقة فتعريف بلوازم الماهية تسهيلا للامر على المتعلم لظهور تلك اللوازم وتيسر وصفها والتعبير بها عنها ولا كذلك الكيفية اه وفى بعض ذلك نظر فتأمل (قوله فى المفرد) الظرف اما مستقر متعلق بمعرفة صفة للفصاحة أى الكائنة فى المفرد وبه صرح فى المطول وهذا أنسب بجانب المعنى وانما لم يقدره نكرة على انه صفة مع تصريحه فى شرح المفتاح بأن المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهنى فى حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهنى ولا على انه حال بناء على جواز انتصابها من المبتدا ولا يرد عليه ان الحال قيد فى عاملها ولا معنى لتقييد الابتداء لان محل ذلك اذا كان عامل الحال لفظيا لا معنويا كالابتداء أو بناء على تأويل ان الفصاحة لكونها معرفة منزلة للتعريف معنى كأنه قيل تعريف الفصاحة أو تأويلها بالمسمى بالفصاحة لما قاله السعد من أن المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها فى المفرد وان كان المآل واحدا وقس على هذا أمثاله وراع جزالة المعنى وان أحوجتك الى زيادة تقدير فى الالفاظ واسم الفاعل المقدر فى مثل ذلك بمعنى الثبوت فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته واما ظرف لغو متعلق بالفصاحة كما جوزه السيد حيث قال وقد ذكر بعض الادباء ان نحو القصة والنبأ والحديث والخبر يجوز اعمالها فى الظرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدرى كقوله تعالى وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والسر فى جواز اعمالها تضمن معانيها الحصول والكون وعلى هذا يمكن ان يجعل قوله فى المفرد ظرفا لغوا للفصاحة وان لم يرد بها معناها المصدرى اه ومنع الفنرى ذلك وردّ

قياس الفصاحة على القصة وما معها بابداء الفرق فانظره أو متعلق بما اشتملت عليه الجملة وان كان جزآها جامدين من نسبة المسند الى المسند اليه وحمله عليه وكون المسند اليه هو المسند وذلك معنى للفعل كما في الخفيد والخطائي وغيرهما ويرد ذلك على حصر النحاة العامل المعنوي في الابتداء والتجرد قال السيرامي وأورد على من جعله ظرفا الغوا متعلقا بالنسبة هنا انه لا نسبة بين المعرف والمعرف لعدم الحكم بينهما والا كان قضية ولو سلم فهي أي النسبة غير مستقلة ولذا سمى أهل المنطق اللفظ الدال عليها رابطة واداة فلا يجوز اعمالها وأجيب بأن أهل الادب يجوزون اعمال غير المستقل حتى جوزوا اعمال حرف التنبيه في هذا يعلى شيخنا اه (قوله لتوقف معرفة البلاغة) أي من حيث على معرفة الفصاحة من حيث هي هي اذ بلاغة الكلام لا تتوقف على فصاحة المتكلم وبلاغة المتكلم لا تتوقف على فصاحته من حيث المفهوم اذ لم تؤخذ الملكة التي يقتدر بها على تأليف كلام فصيح في بلاغة المتكلم نعم تتوقف عليها بحسب التحقق اذ لا يمكن ان يقتدر على تأليف كلام بليغ ولا يقتدر على تأليف كلام فصيح اه يس (قوله لكونها الخ) أي فالتوقف المذكور من توقف معرفة الكل على معرفة الجزء (قوله لتوقفهما) اما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فبلا واسطة وأما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد فبواسطة أخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم اه يس وقد يقال المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم بل اللفظ الشامل للمفرد كما نبه عليه الشارح فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلا واسطة ايضا (قوله خلوصه من تنافر الحروف الخ) الكلام من باب عموم السلب لا من سلب العموم فلو أعاد من وادخلها على الغرابة ومخالفة القياس لكان أظهر في افادة العموم ووجه حصر فصاحة المفرد في الخلوص من الثلاثة ان كل مفرد له مادة هي حروفه وصورة هي صيغته ودلالة على معناه فعيبه اما في مادته وهو التنافر أو في صيغته وهو مخالفة القياس أو في دلالته على معناه وهو الغرابة ويمكن اجراؤه في الكلام أيضا لان له مادة هي كلماته وصورة هي التأليف العارض لها ودلالة على معناه التركيبي فعيبه اما في مادته وهو تنافر الكلمات أو في صورته وهو ضعف التأليف أو في دلالته على معناه وهو التعقيد اه خسرو (قوله القياس) أي الضابط (قوله اللغوي) انما لم يقل الصرفي وان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشأ القياس الصرفي استقراء اللغة اه فنري (قوله أي المستنبط الخ) أشار بذلك الى أنه ليس المراد حقيقة القياس في اللغة الذي هو الحاق شئ بشئ لجامع بينهما بل المراد القياس الذي منشؤه استقراء اللغة وهو القياس الصرفي كقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلهما قلبا الفا ويجري مجرى ما دخل في القياس ما ثبت عن الواضع التزاما ولو كان مخالفا للقياس كابدال الهاء همزة في ماء ممتلا اه ع ش فان أريد بالقياس الامر الثابت عن الواضع دخل فيه مثل ماء كما قال المولى عصام واليه يشير الشارح فيما يأتي (قوله لا يخلو عن

تقدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها (خلوصه) أي خلوص المفرد من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن

تسامح) نقل عن الشارح فى وجه التسامح ان الخلوص لازم غير مجعول لكون الفصاحة عندهم وجودية والخلوص عدميا لانها كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب مثناسب الحروف كثير الاستعمال والخلوص من الامور المذكورة عبارة عن عدمها من اللفظ فلا يصح ان الفصاحة هى الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص لان تصادق المشتقات كالناطق والفاضل لا يستلزم تصادق مأخذها كالنطق والفضل الا أن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر كالمتحرك والماشى فانه يصح المشى حركة مخصوصة وانما استقام فى الجملة تفسيرها بالخلوص لقصد المبالغة وادعاء أنها نفسه واعترضه السيد بأن هذا الوجه يقتضى عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين وقصد المبالغة والادعاء المذكور مما لا يلتفت اليه فى التعريفات وبأن كون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا لا يستلزم أن لا يحمل الخلوص عليها لجواز حمل العدميات على الوجوديات كما فى قولك البياض لا سواد وبمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص أنسب بالمعنى اللغوى حيث يقال فصح الاعجمى اذا خلصت لغته وانطلق لسانه وفصح اللبن اذا أخذت رغوته وذهب لبوه وأجيب عن الاول بأن كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالامور المباينة لاغراض كتعريف صاحب المفتاح علم المعانى بالتتبع والمعترض أيضا من المتفقين على جوازه بل ذلك واقع فى كتب المنطقيين كتعريفهم العلم بحصول صورة الشئ فى العقل ونقله السيد فى حواشيه على شرح المطالع وعن الثانى بأن مراد الشارح نفى الحمل التفسيرى ولا شك فى عدم صحة حمل العدمى على الوجودى بطريق التفسير وبأن للشارح أن يقول أردت بالوجودى الموجود لا ما يجعل العدم جزأ من مفهومه وبالعدمى المعدوم لا ما يجعل العدم جزأ من مفهومه ولا شك أن المعدوم لا يصح حمله بالحقيقة على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد فى الوجود على أن فيما ذكره من المثال مناقشة لانه اذا أريد بالسواد عدم السواد فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا للعدم وان أريد به معنى غير فهو ليس بعدمى قطعا وعن الثالث بأنه لا يخفى على من له قدم فى الصناعة العربية وذوق ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل فى هذا اللفظ فصاحة مراد أن فيه سلاسة وجزالة وما يؤدى معنى ذلك لا مجرد انه ليس فيه نقيصة كذا وكذا وان كان الثانى لازما للاول ومن أهل اللغة من يقول معناها الحقيقى الظهور والبيان فلا يتم على هذا ما ذكره من ان كونها فى الاصطلاح نفس الخلوص المذكور انسب بالمعنى اللغوى وبتسليم ان معناها اللغوى الخلوص المتقدم فيكون تفسيرها اصطلاحا بالخلوص من الامور المذكورة أنسب به نقول ان ذلك لا يقدح فى كون معناها اصطلاحا كون اللفظ جاريا الخ اذ تحقق الخلوص ولزومه لكون اللفظ الخ يكفى فيما تقرر عندهم من اعتبار المعنى اللغوى فى الاصطلاحى واورد على الجواب الاول ان المجاز انما يرتكب فى التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة

تسامح

كما صرح به الشارح والسيد في شرحيهما للمفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر أن الفصاحة ماذا حتى يبنى على ذلك مسامحة في التفسير بالخلوص كيف والمدعى انها عين الخلوص وعلى الجواب بأن للشارح أن يقول أردت بالوجودي الموجود وبالعدمي المعدوم أنه قد ينازع في كون الخلوص معدوما اه ملخصا من حواشي المطول (قوله فالتنافر) أي المراد هنا وسيأتي التنافر في الكلمات (قوله ثقلها) بالكسر والفتح ضد الخفة وبالكسر والسكون الشيء الثقيل والاول هو المناسب هنا بدليل عطف العسر عليه عطف تفسير (قوله امرئ القيس) لقب (قوله ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمز وأبدلت الهمزة الاولى في الجمع بالواو لاستثقالهم وقوع ألف الجمع بين الهمزتين اه عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه الذؤابة الشعر المسدل من الرأس الى الظهر اه سيرامي أي الذي شأنه الانسدال فلا ينافي أنه قد يلوى فوق وسط الرأس كما هنا (قوله غديرة) سمي الشعر بذلك لانه غودر أي ترك حتى طال اه فنري (قوله والضمير عائد الى الفرع) هو شعر الرأس وفي السيرامي أنه يروى غدائرها فالضمير حينئذ للمحبوبة (قوله في البيت السابق) أي على هذا البيت وهو قوله

وفرع يزين المتن أسود فاحم * أثيث كقنو النخلة المتعثكل

والواو عاطفة على مجرور ربما تقدم في كلام الشاعر وليست الواو واو رب كما توهم والفرع الشعر التام كذا في القاموس والصحاح وخسرو والسيرامي والخطائي والفنري فاضافة غدائره اليه من اضافة الاجزاء الى الكل ونقل الحفيد عن المهذب أنه الشعر مطلقا وجعل اضافتها اليه على هذا من اضافة الجزئي للكلي والمتن الظهر والفاحم الشبيه بالفحم لشدة سواده والاثيث بمثلثتين بينهما تحتية الكثير وهو صفة ثالثة للفرع وقنو النخلة بالكسر بمنزلة عنقود العنب فهو اسم للسباطة كلها ومثله العذق والكباسة والمتعثكل كثير العناكيل جمع عثكال بالكسر أو عثكول بالضم وهما ما عليه البسر من عيدان القنو وقد يجيء العثكول بمعنى القنو أيضا وعليه يكون في الكلام شدة مبالغة لان المعنى حينئذ كقنو النخلة صاحب القنوان المتعددة ففيه زيادة مبالغة في وصف الشعر بالكثرة وأما أصل المبالغة فمن التشبيه بالقنو (قوله أي مرتفعات) فالزاي مكسورة وقوله أو مرفوعات فالزاي مفتوحة (قوله الى العلا) جمع العليا تأنيث الاعلى أي الجهة العلا وهي بالمثناة (قوله تضل العقاص) يعني تلك الغدائر وأقام الظاهر مقام المضمر اشارة الى تسمية تلك عقاصا أيضا وظن بعض الشراح ان العقاص غيرها فرتب عليه ان الشعر أربعة أقسام وفي جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل لطيفة وهي الاشارة الى أن العقاص مع كثرتها تغيب في الاخيرين مع وحدتهما ففيه اشارة الى كثرة شعرها افاده الجربي وغيره وقال السيرامي أراد أن شعره ينقسم ثلاثة أقسام مفتول وعبر عنه بالمثنى وملوى كالخيط الملوى وعبر عنه بالعقاص ومرسل عن الفتل واللي وأن الملوى

(فالتنافر) وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها
(نحو) مستشزرات في قول امرئ القيس (غدائره) أي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق (مستشزرات) أي مرتفعات أو مرفوعات يقال استشزره أي رفعه واستشزر أي ارتفع (الى العلا)
* تضل العقاص في مثنى ومرسل *

غائب بين المقتول والمرسل والذوائب تتناول الاقسام الثلاثة وقد شد الجميع على الرأس بالخيوط فارتفعت الى أعالى الرأس ويقدر منها بعد العقاص وبعد المرسل أى تفضل العقاص منها فى مثنى ومرسل منها أى من الذوائب اه وعلى الاول مصدوق الغدائر والعقاص ههنا واحد وهو فقط الملوى المشدود على الرأس (قوله ومرسل) هو المسرح من غير فتل وعقص وكتب أيضا أى عن العقص والتثنية (قوله جمع عقيصة) ويحتمل أن يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف كرهمة ورهام صرح به فى الصحاح ويروى بدل العقاص المذارى وهى جمع مذرى خشبة ذات أطراف يذرى بها الطعام لتنقيته من نحو التبن والمراد بها فى البيت المشط وفى التعبير بالمذارى مبالغة لاتخفى كذا فى الفنرى (قوله وهى الخصلة) بالضم أى القطعة (قوله المجموعة من الشعر الخ) كانت عادة نساء العرب ان تجمع شيأ من شعر رأسها فى وسط الرأس وتشده بخيط وتجعله مثل الرمانة ويسمونه غديرة وذؤابة وعقيصة ثم يسترونه بارخاء المثنى والمرسل فوقه الى وراء كذا اقتر بعضهم وهو على غير ما مر عن السيرامى ويسمى المثنى والمرسل غديرة وذؤابة أيضا وكتب أيضا على قوله من الشعر ما نصه بفتح العين وسكونها والفتح أجود (قوله يعنى ان ذوائبه) أى الفرع (قوله مشدودة) ان قلت من أين يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم من مستشزرات خصوصا اذا قرئ على صيغة المجهول ويفهم أيضا من العقاص لان العقيصة شعر وعقاص وهو الخيط الذى يربط به أطراف الذوائب كذا فى المجمل وقول الشارح المجموعة دون المجتمعة يشعر بما ذكر وبالجملة العقاص على تفسير الشارح هى الغدائر بعد ان شدت لا غير فظهر أن مراد الشاعر ان شعر ممدوحه ينقسم الى ثلاثة أقسام لا الى أربعة كما توهم اه فنرى (قوله على الرأس) أى وسطه (قوله بخيوط) أى لا بخيط واحد بعونة ان المقام للمبالغة فى كثرة الشعر (قوله والغرض بيان كثرة الشعر) أى وان لم يكن لحقيقة هذا الكلام هنا لا وجود فالكلام كناية ان كان مستعملا فى كثرة الشعر التى هى لازمة لحقيقة الكلام أو تعريض ان كان مستعملا فى حقيقته ملتفتا فيه الى هذا اللازم (قوله والضابط) أى المعول عليه خلافا لمن قال المعول عليه بعد الخارج ولمن قال قربها لان كلا منهما لا يطرد لانا نجد عدم التنافر مع قرب الخارج كالجيش والشبحى ومع بعدها كعلم بخلاف ملع أى أسرع قال فى المطول وليس ذلك أى عدم التنافر فى علم ووجوده فى ملع بسبب أن الاخراج من الحلق الى الشفة أيسر من ادخاله أى اللفظ من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح اه (قوله ههنا) أى فى معرفة المتنافر من غيره اه جربى (قوله ان كل ما يعد الذوق الخ) واستشكله ابن جماعة بأن هذا رد الى أمر غير معلوم وغير مضبوط ومؤد الى معارضة الذوق بمثله اه والذوق قوة للنفس بها كمال الادراك وهو سليم كما للعرب العرباء وكسبى كما للمولدين الممارسين كلام بلغاء العرب المزاولين لنكاتهم وأسرارهم (قوله أو غير ذلك)

تفضل أى تغيب العقاص جمع عقيصة وهى الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول يعنى ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب فى الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر والضابط ههنا ان كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب الخارج أو بعدها أو غير ذلك

كتوسط الشين بين التاء والزاى كما يأتى (قوله ابن الاثير) هو الامام الفاضل الوزير ضياء الدين ابو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد اه سيرامى (قوله وزعم بعضهم) هو الخطابى وغيره (قوله توسط الشين الخ) أى فضارعت الشين ماقبلها من حيث انها رخوة والتاء شديدة وضارعت مابعدها من حيث انها مهموسة والزاى مجهورة وقد علمت من هذا أنه لاحاجة لوصف التاء بالهمس اذ لم يحصل بسببه مضارعة الشين للتاء فهو زائد فى البيان (قوله من الحروف المهموسة) المجموعة فى قول ابن الجزرى فحثه شخص سكت وقوله الرخوة هى ماعدا الحروف الشديدة المجموعة فى قوله أجد قط بكت وماعدا الحروف التى بين الرخوة والشديدة المجموعة فى قوله لن عمر وقوله من المهموسة الشديدة قد عرفتهما وقوله من المجهورة هى ماعدا المهموسة والهمس لغة الخفاء سميت حروفه مهموسة لضعفها بجريان النفس معها لضعف الاعتماد عليها فى مخارجها والجهر لغة الاعلان سميت حروفه مجهورة للجهر بها ولقوتها ومنع النفس أن يجرى معها لقوتها فى مخارجها والرخاوة لغة اللين سميت حروفه بذلك لجرى النفس معها حتى لانت عند النطق بها والشدة لغة القوة سميت حروفها شديدة لمنعها النفس أن يجرى معها لقوتها فى مخارجها وسميت حروف لن عمر بينهما لان النفس لم ينحبس معها انحباس الشديدة ولم يجر معها جريانه مع الرخوة اه ملخصا من الجزرية وشرحها للشيخ الاسلام (قوله من المهموسة) أى انتهاء وقوله الشديدة أى ابتداء أى أول النطق فلا تنافى بين الوصفين (قوله المجمة) لعله بيان للواقع أولان من لغاته الزاء بالمد كالراء وترسم على هذه اللغة بهمزة بعد الالف كما ترسم الزاء كما فى القاموس فيحتاج على هذا الى التقييد بالمجمة لتتميز من الراء (قوله التى هى من المجهورة) لم يقل من المجهورة الرخوة بل اقتصر على الصفة المشتركة بين الزاى والراء تزويجا للنظر الآتى فانه لا يتم الا بذلك لضعفه اذ اذكرت الصفة المختصة بالزاى وهى الرخاوة والمختصة بالراء وهى التوسط بين الرخاوة والشدة لتبين الفرق حينئذ بين الزاى والراء فاندفع ما فى الحفيد من أن وصف الزاى بالصفة المشتركة وهى الجهر دون الصفة المختصة وهى الرخاوة لغو كذا قيل وفيه نظر لان كون الراء بين الرخوة والشديدة بخلاف الزاى فانها رخوة مما يوجب زيادة ثقل مستشرف على ثقل مستشزر على مقتضى تعليل ذلك الزاعم لان معاندة الشين للراء من جهة همسها ورخاوتها اذ الراء مجهورة متوسطة بين الرخوة والشديدة ومعاندة الشين للزاى من جهة همسها فقط اذ الزاى مجهورة رخوة وهذا يقوى نظر الشارح الآتى ولا يضعفه فاعرف ذلك (قوله لان الراء الخ) أى فالثقل باق على مقتضى علتك أيها الزاعم وان حكمت بزواله وأجيب بما حاصله ان مراد هذا الزاعم زوال الثقل المخصوص لازواله مطلقا بدليل قوله لزوال ذلك الثقل وسلب الاخص لا يستلزم سلب الاعم والراء وان كانت مجهورة هى بين الشديدة والرخوة لا رخوة بخلاف الزاى فانها مجهورة رخوة ولكل وصف دخل وأجيب أيضا بأن وجود الراء

على ما صرح به ابن الاثير فى المثل السائر وزعم بعضهم ان منشأ الثقل فى مستشزرات هو توسط الشين المجمة التى هى من الحروف المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهموسة الشديدة والراى المجمة التى هى من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة أيضا من المجهورة

والفاء وهما من حروف الذلاقة التي يجمعها مر بنفل في مستشرف أو ورث عدم التنافر فيه بخلاف مستشزر وفي الجواب الاول نظر وان قاله الحفيد لان كون الراء بين الشديدة والرخوة مما له دخل في زيادة ثقل مستشرف على مستشزر على مقتضى تعليل ذلك الزاعم لا في خفته كما بيناه في القولة السابقة وكتب على قوله وهما من حروف الذلاقة ما نصه الذلاقة سرعة النطق (قوله وقيل) قائله الزوزني (قوله قريبا من المتناهي) أي لانه جمع بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهمزة والهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وأما المتناهي فنحو الهمخع فانه جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وما يخرج من أدناه وهو الخاء وهو بكسر الهاء وفتح الخاء وكسرها نبت أسود (قوله كما لا يخرج الخ) قاسه عليه في صحة وصف كل منهما بوصف ليس في جزئه بجامع الطول ووجود الوصف في الجملة اهع ق (قوله لان فصاحة الكلمات الخ) ناقشه ابن جماعة بأن الذي في فصاحة الكلمات جزء مفهومه انما هو فصاحة الكلام الفصيح المفردات لا مطلقا اه وعليه منع ظاهر (قوله في تعريف فصاحة الكلام) اعترض بأن الكلام يتحقق بالمسند اليه والمسند وما زاد عليهما من الفضلات خارج عن حقيقة الكلام فيتحقق فصاحة الكلام بتحقق فصاحتهما فقط والجواب أن الكلام يطلق على مجموعهما مع ما يتعلق بهما من الفضلات وهو المراد هنا على أن هذا القائل لما اشتمل على كلمة غير فصيحة في زعمه بما تلك الكلمة أحد ركنيه أعني ألم أعهد (قوله من غير تفرقة بين طويل وقصير) يعني هذا التوجيه الذي ذكره هذا القائل في معرض الاعتذار عما لزمه من قوله ان في ألم أعهد ثقلا الخ وهو كون القرآن يشتمل على كلام غير فصيح ليس بشيء لاشتراطهم في فصاحة الكلام مطلقا فصاحة كلماته من غير نظر الى طوله أو قصره فما ذهب اليه من التفرقة تحكم من عند نفسه اه جربي (قوله على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة) يعني ان مدخلية فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام على قوله أكثر منها على قول من فسر الكلام بالمركب التام لانه يلزمه اشتراط فصاحة المفردات في المركب التام والناقص لاجماعهم على اشتراط فصاحة المفردات في فصاحة الكلام وهو عنده يشمل المركب الناقص بخلاف المركب الناقص على تفسير غيره لان فصاحة المفردات انما شرطت في فصاحة الكلام والمركب الناقص على تفسير غيره ليس بكلام وحينئذ فالمحال اللازم لهذا القائل من وجود كلام فصيح بدون فصاحة كلماته أكثر على تفسيره لانه يلزمه الخلل في المركب التام والمركب الناقص لاجماع القوم على أنه يشترط في فصاحة الكلام فصاحة كلماته وهذا القائل يفسر الكلام بما يعم التام والناقص فلو كان هذا القائل فسر الكلام بالتام لكان الفساد الحاصل في قوله لكن الكلام الخ لازما له في المركب التام فقط وكتب على قوله من وجود كلام فصيح الخ ما نصه كذا قال الحفيد قال ع ق ومقتضى هذا أن صاحب هذا المذهب أي من يدخل المركب الناقص في الكلام يجعل

قيل ان قرب المخارج سبب للثقل
خل بالفصاحة وان في قوله تعالى
م أعهد اليكم ثقلا قريبا من
تناهي فخل بفصاحة الكلمة
كن الكلام الطويل المشتمل على
لة غير فصيحة لا يخرج عن
فصاحة كما لا يخرج الكلام
طويل المشتمل على كلمة غير عربية
ن أن يكون عربيا وفيه نظر لان
صاحة الكلمات مأخوذة في
ريف فصاحة الكلام من غير
رقة بين طويل وقصير على أن هذا
ائل فسر الكلام بما ليس بكلمة
القياس على الكلام العربي

غير

غير المفيد عنده فصيحا ولو اشتمل على كلمات غير فصيحة ولا أظنه يقول به ولو كان هو اللازم لتفسيره اه (قوله ظاهر الفساد) أي فساده ظاهر لوجود الفارق لانه اشترط فى فصاحة الكلام فصاحة أجزائه كلها وهى كلماته ولم يشترط فى عربية الكلام عربية أجزائه كلها لانه يكفى كون الاكثر على لغة العرب فى نسبة المجموع اليهم بدليل اتفاق النحاة على وجود العجمة فى ابراهيم ونحوه مع اجماع المسلمين على أن القرآن عربى كما نص عليه فيه ولو سلم الاشتراط فى عربية الكلام فاطلاق العربى عليه باعتبار الاسلوب لاجميع مفرداته أو أن ما وقع فيه مما يوهم انه غير عربى من توارد اللغات كما فى الصابون فان معناه فى جميع اللغات واحد لكن هذا لا ينفع فى نحو ابراهيم للاتفاق على عجمته وانما ينفع فى نحو المشكاة (قوله ولو سلم) أى بناء على تسليم ما ذكر من القياس اه يس وكتب أيضا قوله ولو سلم عدم خروج الخ أى الذى تضمنه القول بعدم خروج الكلام الطويل عن الفصاحة باشتماله على كلمة غير فصيحة لان السورة من الكلام الطويل وكتب أيضا قوله خروج السورة أى باشتمالها على كلمة غير فصيحة (قوله فمجرد اشتمال الخ) أى وان لم يخرجه ذلك الاشتمال عن الفصاحة على هذا التقدير اه سم (قوله على كلام غير فصيح) المراد بالكلام الكلمات فلا يرد ان هذا القائل لا يقول باشتمال القرآن على كلام تام غير فصيح لا يقال هو لم يقل أيضا باشتماله على كلمات متعددة لانا نقول تجويزه اشتمال الكلام الطويل على كلمة غير فصيحة يستلزم تجويزه اشتمال القرآن على كلمات عديدة فى مواضع مختلفة فكم كلام طويل فى القرآن (قوله بل على كلمة) أى واحدة (قوله مما يقود) أى يجر الى نسبة الجهل بأن المورد غير فصيح أو بأن الاولى ايراد الفصيح أو نسبة العجز عن ايراد الفصيح بدل غيره قال سم وأوردانه كان ينبغى أن يقول للعجز أو الجهل أو السفه لانه اذا كان عالما فان لم يكن قادرا لزم العجز وان كان قادرا لزم السفه وأجيب بأن السفه نتيجة الجهل أى بأنه سفه أو أنه غير لائق فنسبته تدخل فى نسبته اه وقد يقال يمكن أن القرآن يشتمل على كلمة غير فصيحة لحكمة يعلمها الله تعالى ويدفع بأن المقصود من القرآن اعجاز الفصحاء والبلغاء جميعهم فهذا يفيد أن جميع كلماته فصيحة والا كان لهم مساغ فى معارضته وكتب أيضا قوله يقود قلت فيه معنى لطيف زائد على يستلزم فاعلمه اه ابن جماعة هو تضمنه تشبيه من يقول بذلك بداية تفاد وتشبيه ذلك المقول بقائد (قوله والغرابة كون الكلمة الخ) قال خسرو ما ملخصه اعلم أن الغرابة والوحشية وما فى معناهما يعتبر تارة بالنظر الى جميع الاعراب الخلص من سكان البوادى وتارة بالنظر الى بعضهم وتارة بالنظر الى غيرهم من المولدين فاذا وصفوا اللفظ بالغرابة أو الوحشية مثلا فى مقام القدح يراد الاعتبار الاول واذا وصفوه بذلك فى مقام المدح يراد الاعتبار الثالث وأما الثانى فلا يلزم به قدح ولا مدح يشهد به استقراء موارد الاستعمال فمعنى التعريف كون الكلمة وحشية عند الاعراب الخلص أى غير ظاهرة المعنى لهم

ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل أو العجز الى الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا (والغرابة) كون الكلمة

ولا مأنوسة الاستعمال عندهم لان الكلام فى بيان مخلات الفصاحة اهـ وفى الاطول واعلم أن الغرابة مما تتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم فالمراد بالغرابة المخلة بالفصاحة أن يكون اللفظ بالنظر الى الفصحاء كلهم لا الى العرب كلهم فانه لا يتصور اذ لا أقل من تعارفه عند قوم يتكلمون به ولكون الغرابة أعم مما يخل بالفصاحة ثبت فصاحة غريب القرآن والحديث اهـ ومما تقرر علم أن قوله تعالى ان هذان لساحران فصيح لانه مأنوس الاستعمال عند قوم من فصحاء العرب وكتب أيضا ما نصه يعرف الغريب عند المولدين بالاحتياج فى معرفة معناه الى بحث وتفتيش فى مطولات كتب اللغة وبالاحتياج الى تخريجه على وجه بعيد فعلم من هذا أن الغريب قسمان فالاول نحو تكأكأتم والثانى نحو مسرّج كما أفاده الشارح فى المطول والثانى أغرب من الاول لان تخريجه على وجه بعيد فرع عدم وجوده فى كتب اللغة (قوله وحشية) انما وسطها فى البين ولم يقتصر على قوله كون الكلمة غير الخ تنبيها على تفسير الوحشية بأنها غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال وكتب أيضا ما نصه شبهت بالدابة الوحشية المنسوبة الى الوحش وهو الحيوان الذى يسكن القفار أو مفرده المؤنث كما أن الوحشى مفرده المذكر أفاده فى الاطول (قوله غير ظاهرة المعنى) أى الموضوع له فلا يرد المتشابه والمشكل والمجمل لانها غير ظاهرة الدلالة على المراد اهـ عبد الحكيم وكتب أيضا قوله غير ظاهرة المعنى الخ تفسير للوحشية وأعاد النفى المستفاد من غير كما فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على أن النفى متعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مأنوسية الاستعمال المخلان بالفصاحة بالنظر الى الأعراب الخلص من سكان البوادى لا بالنظر الى المولدين اهـ فنرى وكتب أيضا قوله غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال قيل العطف للتفسير وليس بظاهر وقيل من عطف السبب على المسبب وهو وجيه وذكر غير واحد أنه من عطف أحد المتلازمين على الآخر وفائدته المقصودة منه نصب علامتين على غرابة الكلمة ولفظة غير بمعنى لا بقرينة عطف ولا مأنوسة الاستعمال فالتركيب من قبيل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كما فى عبد الحكيم ويحتمل أن لا بمعنى غير بقرينة العطف على غير (قوله ولا مأنوسة الاستعمال) أى استعمال العرب فلا يرد غريب القرآن والحديث لكونه مستعملا لهم اهـ عبد الحكيم (قوله نحو مسرّج) أى نحو غرابة مسرّج (قوله العجاج) لقب (قوله ومقلة) عطف على واضحا فى البيت قبله وهو

أزمان أبدت واضحا مفلجا * أغر برّاقا وطرفا أبرجا

ومقلة الخ فازمان اسم امرأة أبدت أظهرت واضحا أى شيأ واضحا هو السن مفلجا أى مباعدا بينه أغر أى أبيض براقا أى لماعا وطرفا أى عينا أبرجا أى بين البرج بفتح الراء وهو أن يكون بياض العين محدقا بالسواد كله والمقلة بياض العين مع سوادها وقد

وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال (نحو) مسرّج فى قول العجاج
* ومقلة وحاجبا مزججا *

تستعمل

تستعمل فى الحدقة والمرسن بفتح الميم وكسر السين أو فتحها الأنف كما فى القاموس وفى غيره أنه أنف البعير أطلق على أنف الانسان على سبيل الاستعارة أو المجاز المرسل (قوله أى مدققا) أى خلقة لا بفعل فاعل وقوله مطولا أى مع تقوس (قوله أى شعرا الخ) هذا التعبير يشعر بأن الفاحم نسبة الى الفحم نسبة تشبيهية فيكون غريبا كمسرج ويحتمل أنه تشبيه بحذف الاداة أى كالفاحم فلا غرابة الا أنه كان المناسب لهذا أن يقال كالفاحم لا كالفحم تأمل سم وفى القاموس الفاحم الأسود بين الفحومة كالفحيم وقد فحم ككرم فحومة اه وعلى هذا الانسبة ولا تشبيه وكتب أيضا قوله أى شعرا أسود الخ ففاحما للنسبة كلابن وتامر نسبة المشبه الى المشبه به اه عبد الحكيم فقول الشارح أى شعرا أسود كالفحم بيان لحاصل المعنى والتفسير الجارى على مامر أن يقول شعرا منسوبا الى الفحم على معنى أنه كالفحم (قوله أى كالسيف السريجى الخ) هذا التفسير منقول عن ابن دريد وكتب أيضا قوله أى كالسيف السريجى الخ بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة أن يقال فعل قد يجىء لنسبة الشئ الى أصله نحو تمسمه أى نسبته الى تميم فمسرج بمعنى منسوب الى السريجى أو السراج أى بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد أن مجرد النسبة لا تدل على التشبيه فأخذه منها بعيد اه سم فهو من ثانى قسمى الغرابة وهو مما يحتاج الى تخريجه على وجه بعيد وتقرير المقام على هذا الوجه أولى مما صدر به الخفيد وارتضاه حيث قال ان فعل قد يجىء لصيرورة فاعله كأصله المأخوذ هو منه نحو قوس الرجل أى صار كالقوس فالمسرج مصدر سمى بمعنى الفاعل فيكون المعنى ومرسنا مسرجا بكسر الراء أى صائرا كالسريجى أو كالسراج لانه يرد على هذا أن المصدر الذى على صيغة اسم المفعول لا يكون الا للمتعدى على الصحيح كما فى اليزدى محشى الخطائى وقوس المذكور لازم ومثل ذلك يرد على تخريجه على أن فعل قد يجىء لصيرورة فاعله أصله كعجزت المرأة أى صارت عجوزا وعلى أنه قد يجىء لصيرورة فاعله ذا أصله نحو ورق الشجر أى صار ذا ورق (قوله اسم قين) أى حداد (قوله أو كالسراج الخ) هذا التفسير منقول عن ابن سيده (قوله واللمعان) عطف تفسير (قوله لم يجعلوه اسم مفعول الخ) أى ليخرج عن الغرابة أصلا وقوله قلت هو أى سرج بهذا المعنى أيضا الخ جواب على طريق المنع أى منع خروجه عن الغرابة بجعله اسم مفعول من سرج المذكور ومن وجهين أشار الى الاول بقوله هو أيضا من هذا القبيل أى من قبيل الغريب أى من القسم الاول من الغريب أعنى ما يحتاج الى تنقير عنه فى كتب اللغة وتفتيش لانه لم يشتهر بهذا المعنى فى كتب اللغة وأورد على هذا الوجه أنه ورد سرج الله وجهه بهذا المعنى فى الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة المهم الا أن يقال اشتهاره فى كتب اللغة من المتأخرين بعد الحكم من قدماء أهل المعانى بغرابة المسرج اه واذا ثبت أن سرج بهذا

أى مدققا مطولا (وفاحما) أى شعرا أسود كالفحم (ومرسنا) أى أنفا (مسرجا أى كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء) وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف (أو كالسراج فى البريق واللمعان) فان قلت لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه أى بهجه

المعنى غريب كان المأخوذ منه أعنى مسرّجا غريبا أيضا . الوجه الثانى ما أشار اليه بقوله أو مأخوذ وهو عطف على قوله من هذا القبيل وحاصله أن سرج بهذا المعنى غريب من القسم الثانى من الغريب أعنى ما يحتاج الى التخريج على وجه بعيد فان هذا يحتاج الى التخريج المذكور وبيانه أن المراد بسرّج الله وجهه على هذا التقدير أعنى تقدير أخذه من السراج جعله ذا سراج بالمشابهة والمعنى الظاهر لسرّج الله وجهه جعله ذا سراج على الحقيقة فحمله على معنى جعله ذا سراج بالمشابهة تخريج على وجه بعيد واذا كان سرّج بهذا المعنى غريبا كان المأخوذ منه أعنى مسرّجا كذلك فان قلت الكلام فى سرّج بمعنى بهج وحسن والذى بينت تخريجه على الوجه البعيد سرّجه بمعنى جعله ذا سراج بالمشابهة قلت هو هو فان معنى جعله ذا سراج بالمشابهة بهجه وحسنه فان قلت كيف قابل بين الوجهين مع أن الغرابة المحوجة الى التفتيش فى كتب اللغة تجامع الاخذ من السراج قلت جعلهما وجهين اشارة الى أن كلا منهما يكفى فى المقصود مع قطع النظر عن الآخر كما فى الخطائى وهذا أحد تقريرين لكلام الشارح وثانيهما أنهما جوابان متغايران الاول بتسليم وجود سرّج فى لغة العرب وحاصله أن سرج بهذا المعنى على تسليم أنه ورد عن العرب غريب اما من القسم الاول أو من القسم الثانى والجواب الثانى بمنع وجوده فى لغة العرب وحاصله أنه مولد مستحدث أخذه المولدون من السراج ولا وجود له فى لغة العرب فلا يتم كون مسرّجا اسم مفعول منه قال بعضهم وهذا ما يفيده المطول وحواشيه وأما ما فى الحفيد فليس بجيد وعلى ما قرّره هذا البعض كان الاولى تقديم الجواب الثانى على الاول ويجب على ما قرّره أن المستشهد عليه بكلام المرزوقى مجرّد كونه مأخوذا من السراج لانه هو الذى صرّح به وأما كون هذا الاخذ على وجه التوليد والاستحداث فأمر آخر لعل السعد فهمه من قول المرزوقى ما قيل أو من غيره تأمل (قوله وحسنه) عطف تفسير (قوله أو مأخوذ من السراج) ينبغى أن لا يكون المراد بكونه مأخوذا من السراج أنه مأخوذ منه على طريق النسبة التشبيهية حتى يكون معنى سرّج الله وجهه نسبه الى السراج بالمشابهة لان سرّج الله وجهه لا يقصد به هذا المعنى اذ الصادر منه تعالى ليس النسبة بل ايجاد وجهه على تلك الصفة فلعل المراد أنه مأخوذ من السراج على معنى سرّج الله وجهه أى جعله ذا سراج بالمشابهة اه سم وبهذا علم الفرق بين هذا الوجه والذى أشار اليه المصنف بقوله أولا او كالسراج الخ فان المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله حيث قال الخ) محل الشاهد قوله ومنه ما قيل الخ (قوله السريجى) أى السيف السريجى (قوله منسوب الى السراج) أى على غير قياس اذ القياس سراجى وأجيب بأنه منسوب اليه مصغرا وفيه أن القياس تشديد الياء فهو بتخفيفها غير قياسى أيضا (قوله ويجوز الخ) بيان لوجه وصف السيف بالسريجى وبعبارة بيان لوجه نسبة السيف الى السراج فالوصف على هذا بمعنى النسبة والباء بمعنى الى واسم

وحسنه قلت هو أيضا من هذا القبيل أو مأخوذ من السراج على ما صرّح به الامام المرزوقى رحمه الله حيث قال السريجى منسوب الى السراج ويجوز أن يكون

الاشارة

الاشارة راجع لى السراج (قوله وصفه) أى السيف وقوله بذلك أى بالسريجى (قوله لكثرة مائه) أى صفائه (قوله ومنه) أى من السراج (قوله ان تكون الكلمة الخ) المراد بالكلمة وبالمفردات مايشمل المركبات الناقصة التى فى حكمها لانه اذا قيل مسلموى بدون قلب الواو ياء وادغام الياء فى الياء كان غير فصيح ونوقش بأن مثل هذه المخالفة يقع فى المركب التام أيضا فانه اذا قيل من ابنك بسكون نون من وتحريك الهمزة كان غير فصيح والجواب أن هذا خارج من فصاحة الكلام بقيد الخلوص من ضعف التأليف لان الصورة المذكورة على خلاف القانون النحوى (قوله أعنى على خلاف مائبت الخ) تفرع على هذا التفسير قوله الآتى فنحو آل الخ اهسم وكتب أيضا مانصه يعنى أن المراد بالقانون مائبت عن الواضع لا القياس التصريفى (قوله نحو الاجلل) أورد عليه ان عدم الادغام لم لايجوز أن يكون لضرورة الشعر وأجيب بأن أقصى مائبت به الجواز وهو لا ينافى انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدوران على السنة العرب العرباء لا من عدم جواز ما ارتكبه الشاعر ألا ترى أن استعمال الحرشى جائز قطعا الا أنه مخل بالفصاحة لما ذكر اه سم وأجاب صاحب الاطول بأن الضرورة مقيسة وغير مقيسة وفك الادغام غير مقيس اه وكتب أيضا قوله نحو الاجلل فان قلت ليس الاجلل مفردا غير فصيح لان المفرد قسم من الموضوع والموضوع هو الاجل لا الاجلل قلت أصل كل مغير موضوع عندهم كالفرع الا أنه هجر الاصل اه أطول وكتب أيضا مانصه أى نحو مخالفة الاجلل (قوله فى قوله الحمد لله الخ) تمامه * أنت مليك الناس ربا فاقبل * قال فى الاطول ربا بالالف يريد يا ربى فيا محذوف والالف بدل عن الياء أى فاقبل الحمد اه وفى كلام غيره انه منون حال من الضمير فى مليك وأما من جعله منونا منصوبا على النداء ففيه ان المقصود منه معين فحقه الرفع وفى الفنرى ان تمامه * الواحد الفرد القديم الاول * ثم قال وقد روى غير ذلك وتعبير العصام فى أطوله بقوله تتمته كذا وخسرو والسيرامى والفنرى بقولهم تمامه كذا يخالف تعبير الحفيد بقوله أوله كذا وتعبير يس بقوله صدر البيت كذا وبنى على ذلك ان الحمد لله بالنصب مفعول اقبل وان فيه التفاتا (قوله فنحو آل الخ) أى وان كان ذلك على خلاف القياس التصريفى فان قلب الهاء همزة فى آل وماء الذين أصلهما أهل وموه على خلاف القياس وقياس مضارع أبى كسر عينه وقياس عور يعور قلب الواو ألفا ونحو ماذكر استحوذ أى غلب فان قياسه قلب الواو ألفا وقط شعره من باب علم أى اشتدت جعودته فان قياسه الادغام (قوله خلوصه مما ذكر الخ) فان قلت قد سبق ان تعريف الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده فى كلام الناس وانما أخذه من اعتبار اتهم واطلاقاتهم ولو كانت فصاحة المفرد معرفة بهذا التعريف أى المزيد فيه ومن البكراهة فى السمع لم يكن أخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتباراتهم واطلاقاتهم بل كان تنقيحا لتعريف وجد فى كلامهم بحذف ماهو

وصفه بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كان فيه سراجا ومنه ماقيل سرج الله أمرك أى حسنه ونوره (والمخالفة) أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة أعنى على خلاف مائبت عن الواضع (نحو) الاجلل بفك الادغام فى قوله (الحمد لله العلى الاجلل) والقياس الاجل فنحو آل وماء وأبى يأبى وعور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع كذلك (قبل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر

مستدرك منه قلت لعل القائل من معاصريه ويدعى وجوب زيادة قيد على التعريف الذى استخرجه المصنف اه أطول ومثل هذا السؤال والجواب يجرى فى قوله بعد تعريف فصاحة الكلام قيل ومن التكرار الخ وقيل المراد ناس معهودون كالشيخ عبد القاهر لاجميع علماء البيان فلا يرد السؤال وقد أجاب بهذا المصنف حين اعترض عليه خطيب اليمن بأنه اذا لم يوجد تعريف الفصاحة والبلاغة بما ذكر فى كلام الناس فأى مستند له فى أن ما ذكره هو معنى الفصاحة والبلاغة عندهم (قوله ومن الكراهة فى السمع) المراد بالسمع ههنا القوة السامعة لا معناه المصدرى وهو ظاهر اه سم (قوله ويتبرأ من سماعها) عطف تفسير على ماقبله (قوله فى قول أبى الطيب) يمدح سيف الدولة (قوله مبارك الاسم) اسمه على وانما كان مباركا لاشعاره بالعلو وموافقته لاسم أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه والعلة بمجموع الامرين فلا يرد انه لا اختصاص للاسم بهذه الموافقة بل كنيته أيضا وهى أبو الحسن كذلك قال فى الاطول ولا بعد أن تجعل البركة لموافقة اسم الله تعالى فتخص الاسم (قوله أغر اللقب) يعنى مشهور اللقب اه أطول وكتب أيضا مانصه وهو سيف الدولة فان قلت الاسم أيضا أغر قلت لو سلم فاللقب أكثر شهرة لان الملوك يشار اليها بالقابها دون أسمائها تعظيما لها تأمل سم (قوله شريف النسب) لكونه عباسيا (قوله من الخيل) حال من ضمير الابيض لامن الاغر والا لاقتضى ان الاغر من غير الخيل له معنى آخر مع أن الاغر حقيقة لا يكون الا من الخيل ومن تبعيضية وجعلها بيانية أورد عليه بس ان من البيانية لا تتقدم على المبين الا لضرورة وان ما بعدها مساو لما قبلها وهو هنا أعم (قوله ثم استعير) يحتمل أن المراد الاستعارة الاصطلاحية ويحتمل أن المراد الاستعارة اللغوية فيشمل المجاز المرسل لصحته هنا بملاحظة ان العلاقة السببية والمسببية (قوله انما هى من جهة الغرابة الخ) أى فالخلوص عنها يستلزم الخلوص عن الكراهة فلا حاجة الى زيادة هذا القيد لا يقال التنافر مع الغرابة كذلك فلم اشترط الخلوص عنه لانا نقول اغناء المتأخر عن المتقدم غير قبيح بخلاف العكس نعم يشكل ذكر الخلوص عن مخالفة القياس مع استلزام الخلوص عن الغرابة له وذكره قبله الا أن يقال ذكره لمزيد الاهتمام به أفاده فى الاطول (قوله ونحو ذلك) كاطلحم الليل أى أظلم (قوله وقيل) عبارة ع ق وأما توجيه النظر بأن الكراهة فى السمع ليست الا من قبح الصوت فلو احترز عنها خرج كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها بسبب نطق خشن الصوت بها فهو مردود بأنه لو كان المراد كذلك لزم كون الجرشى غير مكروه فى السمع الا عند نطق خشن الصوت به وليس كذلك فانا نقطع بكراهته دون مرادفه الذى هو النفس وان نطق به جميل الصوت (قوله النغم) فى بعض الحواشى نقلا عن الصحاح انه بالفتح جمع نغمة والامر عليه ظاهر وفى بعضها انه بالفتح مصدر وبالكسر جمع نغمة وانه على هذا المناسب ضبطه هنا بالكسر أى لان الذى يستطاب

(ومن الكراهة فى السمع) بأن تكون اللفظة بحيث يمجها السمع ويتبرأ من سماعها (نحو) الجرشى فى قول أبى الطيب
* مبارك الاسم أغر اللقب *
(كريم الجرشى) أى النفس (شريف النسب) والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر) لان الكراهة فى السمع انما هى من جهة الغرابة المفسرة بالوحشية مثل نكأكأتم وافرنقعوا ونحو ذلك وقيل لان الكراهة فى السمع وعدمها ترجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ

أو يستكره هو النغمة اه سم أى لا المعنى المصدرى الذى هو التصويت والنغمة الصوت يقال فلان طيب النغمة أى حسن الصوت فى القراءة أو غيرها وهذا الجمع أعنى جمع النغمة بفتح النون على نغم بكسرها غير قياسى لان فعلا بكسر الفاء انما يطرد جمعا لفعلة بكسرها أيضا كنعمة ونعم وقربة وقرب وسدرة وسدر وكذا جمعها على نغم بفتح النون كما هو القول الاول المنقول عن الصحاح فغير قياسى أيضا بل هو ليس جمعا قياسيا لشئ أصلا والجمع المطرد لفعلة بفتح الفاء فعال قال فى الخلاصة * فعل وفعلة فعال لهما * قال الاشمونى باطرادا سمين كانا أو وصفين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال اه والخدلة بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلئة الساقين والذراعين (قوله وفيه) أى هذا التعليل المحكى بقيل (قوله والفصاحة) أشار بتقديره المبتدا الى أن العطف من باب عطف الجمل لا عطف المفردات لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين وهما فى المفرد العامل فيه الكائنة المحذوفة أو معنى النسبة على ما مر وخلوصه من تنافر الحروف العامل فيه المبتدا وفى جوازه خلاف مبسوط فى محله نعم ان جعل فى المفرد ظرفا لغوا متعلقا بالفصاحة على ما مر بيانه لم يلزم ذلك (قوله وتنافر الخ) لم يلتفت الى أن العطف بالواو بعد النفى يحتمل نفى المجموع اه سم ولو كرر من فى المعطوف لدل من الايهام وكتب أيضا قوله وتنافر الكلمات أى الكلمتين فأكثر والا لكان الكلام المشتمل على تنافر الكلمتين الخالص عن جميع ما ذكر مع فصاحة كلماته فصيحا الصدق تعريف الفصاحة على خلوصه واحترز باضافة تنافر الى الكلمات عن تنافر المعانى فانه لا يخل بالفصاحة وعن تنافر الحروف لقصد درج الخلوص عنه فى قوله مع فصاحتها كذا فى الاطول (قوله مع فصاحتها) تأتى مع عند اضافتها لثلاثة معان لمكان الاجتماع نحو جلست مع زيد وزمانه نحو جئت مع زيد وبمعنى عند نحو جلست مع الدار وتصح الثلاثة هنا ويزاد بالموضع التركيب (قوله حال من الضمير فى خلوصه) فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقيد النفس الخلوص فهى هنا تقييد للنفى لا نفى للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير فى خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل فى الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بأن اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال فى الحقيقة متعلقه معه فان قلت اذا جعل حالا من الضمير يلزم أن يكون مثل زيد أجمل وشعره مستنشز فصيحا لانه كلام له حالان حال فصاحة كلماته كما فى زيد أجمل وشعره مرتفع وحال عدم فصاحتها كما اذا أقيم أجمل مقام أجمل ومستنشز مقام مرتفع فيصدق على هذا الكلام عند عدم فصاحة كلماته انه خالص فى حال فصاحة كلماته كما تقول الكريم من يسخو فى حال مكنته فيصدق على الفقير الذى لا مكنة له لكنه بحيث اذا حصل له مكنة يسخو قلت هذا انما يستقيم اذا كان ما ذكرته كلاما واحدا له حالان وليس كذلك بل

وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن النغم (و) الفصاحة (فى الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) هو حال من الضمير فى خلوصه واحترز به عن مثل

كلامان لاحدهما حال يخالف حال الآخر فلا يصدق على أحدهما انه كذا فى حال يكون للكلام الآخر لانها ليست حالا له بل للآخر مثلا بخلاف المثال فان الفقير حال المكنة وغير المكنة شخص واحد اه سم وقال فى الاطول قلت ليس لزيد أجمل خلوص حال فصاحة الكلمات لانه ليس ذلك الخلوص مقارنا لتلك الفصاحة فلو قيل زيد أجمل خالص حال فصاحة الكلمات لم يصدق نعم انه بحيث يخلص حال فصاحتها وهذا كقولك الكريم من يسخو حال مكنته فانه لا يصدق على الفقير لو أردت به من له السخاء حال المكنة ويصدق عليه لو أردت به من هو بحيث يسخو حال مكنته ومن لم يفرق بينهما أجاب بأن زيد أجمل ليس من أحوال زيد أجمل لانهما تركيبان مختلفان وليس واحد الحالان اه وقوله ليس لزيد أجمل خلوص الخ أى ليس ملتبسا الآن بخلوص مقارن لفصاحة كلماته لعدم مقارنة الخلوص فصاحة كلماته لعدم فصاحة كلماته وقوله فلو قيل زيد أجمل خالص الخ أى لان اسم الفاعل حقيقة فى المتلبس بالفعل وكتب أيضا ما نصه أو ظرف لغو للخلوص أى خلوصه زمن فصاحتها اه أطول أو صفة لمصدر محذوف أى خلوصا كائنا مع الخ اه فنرى (قوله زيد أجمل الخ) لم يرتب الالفاظ الثلاثة كما هى فى المتن لئلا يلزم الوصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة وهو خلاف الغالب ولم يرتكب عكس الترتيب المقتضى تقديم أنفه مسرج على شعره مستشزر اشارة الى أن أنفه مسرج أقبح من شعره مستشزرا لما قيل انها مولدة (قوله وفيه نظر لانه الخ) مبنى على أن النفى المستفاد من خلوص منصب على القيد أعنى قوله مع فصاحتها كما هو الغالب عند نفى المقيد بقيد فان جعلناه منصبا على المقيد فقط أعنى التنافر لم يلزم هذا القائل ما ألزمه به الشارح من لزوم فصاحة الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فيكون التعريف فاسدا ولكن يرد عليه بعد ذلك انه يلزمه على هذا التقدير أعنى تقدير انصباب النفى للمقيد فقط وقوع اللبس والابهام فى التعريف لقيام احتمال خلاف المقصود الذى هو أغلب وأرجح من المقصود ولعل الشارح أشار الى ذلك بقوله فى آخر كلامه فافهم (قوله ويلزم) الانسب فيلزم وكتب أيضا قوله ويلزم أن يكون الكلام الخ لم يذكر هنا لزوم أن يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة الغير المتنافرة فصيحا مع ذكره أيضا فى المطول لانه بنى كلامه هنا على الغالب من رجوع النفى الى القيد فقط وفى المطول على صلاحية النفى لانصبابه على القيد فقط وعلى القيد والمقيد معا ولكن حيث بنى الكلام على الاحتمال الغالب يلزم أن لا يصدق التعريف الا على غير المعرف وانه لا يكون فصيحا الا ما اشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة كما نبه عليه يس وغيره فقول الشارح ويلزم أن يكون الكلام الخ أى فقط بناء على ما ذكر وعبارة المطول ولا يجوز أن يكون حالا من الكلمات فى تنافر الكلمات لانه يستلزم أن يكون كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت أم لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم اه قال

زيد أجمل وشعره مستشزر وانفه مسرج وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره بينهما لسلم من الفصل بين الحال وذيها بالاجنبى وفيه نظر لانه حينئذ يكون قيد التنافر للخلوص ويلزم أن يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات

الخطائى فى حواشيه على المطول قوله ولا يجوز أن يكون حالا من الكلمات الخ أى لانه يكون قيد التنافر الذى هو العامل وانتفاء المقيد يكون بأحد الوجوه الثلاثة بانتفاء المقيد فقط أو القيد فقط أو كليهما فانتفاء التنافر المقيد بفصاحة الكلمات اما بانتفاء التنافر مع وجود قيده بأن تكون الكلمات فصيحة غير متنافرة أو بانتفاء قيده مع وجوده بأن تكون متنافرة غير فصيحة أو بانتفاء كليهما بأن لا تكون متنافرة ولا فصيحة فاذا جعل حالا من الكلمات يصدق الحد على الامور الثلاثة مع أن المحدود لا يصدق الا على أولها والراجح هو الوجه الثانى لان الغالب فى نفى المقيد رجوع النفى الى قيده فاحتمل التعريف أوجها ثلاثة المقصود ليس الا واحدا منها ولا يخفى ما فى احتمال خلاف المقصود لا سيما اذا كان راجحا لا سيما فى مقام التعريف اه ملخصا وكتب أيضا قوله ان يكون الكلام الخ قد يقال لا يلزم لان كون هذا الكلام غير فصيح مفهوم بالاولى ويجاب بأن مقام التعريف لا يكتفى فيه بمثل ذلك وكتب أيضا قوله أن يكون الكلام المشتمل الخ كقولك الاجلل قرب قبر حرب (قوله الغير الفصيحة) أى كلا أو بعضا (قوله على خلاف القانون النحوى الخ) قال فى الاطول يرد عليه أن العرب لم تعرف القانون النحوى فكيف يكون الخلوص عن مخالفة القانون النحوى معتبرا فى مفهوم الفصاحة فى لغتهم فالصواب أن يقال وعلامة الضعف أن يكون تأليف الكلام الخ اه وأقول يمكن دفعه بأن القانون النحوى هو قانون لغة العرب وهم يعرفونه وان كان بدون هذه النسبة فذكرها فى التعريف لا لاعتبارها فيه بل لبيان المراد بالقانون وأنه فى الواقع هو النحوى وانما نسبه الى النحو لان أهله هم المتكفلون ببيان حال تأليف الكلام تأمل (قوله المشهور بين الجمهور) أقول قد يكون قول غير الجمهور أقرب الى اللغة وشواهده اظهر فينبغى تقديمه على قول الجمهور وسكت عما لو استوى الفريقان المختلفان عرفا بحيث لا يصح وصف أحدهما بأنه الجمهور وينبغى حينئذ اعتبار ما هو أقرب الى اللغة ولو اختلف البصريون والكوفيون فقط فهل ينظر الى الترجيح أو يقدم قول البصريين كما هو الغالب على الناس فى هذه الازمان فلتحرر هذه المسائل اه سم وذكر فى المغنى أن بعضهم التزم جواز مجىء قراءة الاكثر على الوجه المرجوح وبين ذلك ثم قال والذى أجزم به أن قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة اه وهو يقتضى أن قراءة غيرهم تكون مرجوحة وبه صرح فى موضع آخر لكن لا يلزم من مرجوحية القراءة اشتمال القرآن على كلام غير فصيح لان مرجوحيتها لا تنافى تجويز الجمهور اياها ثم كثير من القراآت المشهورة اشتملت كما قاله السيرامى على وجوه غير جائزة عند الجمهور ولهذا ردها الزمخشرى فيلزم اشتمال القرآن على ضعف التأليف فيحتاج الى منع كونها قرآنا كما عليه الزمخشرى وكتب أيضا قوله المشهور بين الجمهور فما اتفق عليه الكل أولى اه سم ومثله فى الحفيد ويرد عليه أنه قدم أن طريق الاولوية غير ملتفت اليها فى

الغير الفصيحة فصيحا لانه يصدق عليه أنه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى المشهور بين الجمهور كالاضمار قبل الذكر

التعريفات ومنها هذا فالاولى أن يجعل داخلا تحت المشهور بين الجمهور (قوله لفظا ومعنى وحكما) الذكر اللفظى أن يكون المرجع ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان من حيث الرتبة والمعنى أيضا مقدما نحو ضرب زيد غلامه أولا نحو ضرب زيدا غلامه والذكر المعنوى أن لا يكون مصرحا به قبل الضمير لكن هنالك ما يقتضى ذكره قبله كأن يكون رتبة الفاعل التقديم على المفعول نحو ضرب غلامه زيدا وكأن يكون رتبة المفعول الاول التقديم على الثانى نحو أعطيت درهمه زيدا وكتضمن الكلام السابق للمرجع كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان الفعل متضمن لمصدره وكاستلزام الكلام السابق له استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه أى المورث فان الكلام السابق فى بيان الميراث وهو يدل على المورث أو بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب أى الشمس فان ذكر العشى سابقا يدل على الشمس والذكر الحكمى أن لا يكون مصرحا به قبل الضمير وليس هنالك ما يقتضى ذكره قبله الا أن حكم الواضع أن المرجع يلزم تقدمه لكنه خولف مقتضى حكم الواضع لاغراض تجىء فى وضع المضمر موضع المظهر فالمرجع المؤخر لغرض مقدم حكما كما أن المحذوف لعلة كالثابت والممتنع انما هو تأخره لا لغرض فظهر لماذكرنا أن قوله لفظا ومعنى وحكما متعلق بالذكر وبيان لاقسامه اه جربى بعض تصرف ومثال الذكر الحكمى نعم رجلا زيد وربه رجلا وضمير الشان كما فى قوله تعالى قل هو الله أحد فالمرجع وهو الشأن مذكور قبل حكما من حيث ان الاصل تقدم المرجع لكن خولف هنا لنكتة الاجمال فالتفصيل وكذا تجيء نعم رجلا زيد وربه رجلا ولا يخفى أن ما تقرر يقتضى فصاحة ضرب غلامه زيدا اذا قصدت النكتة وعدم فصاحة نعم رجلا زيدا اذا لم تقصد النكتة والذى عليه النحويون جميعا فصاحة الثانى وعدم فصاحة الاول من غير تفرقة (قوله نحو ضرب الخ) مثال للضعف بالنظر الى المتن وللاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما بالنظر الى الشارح قال ابن جماعة وللك أن تقول الضعف هنا انما حصل من استعمال الضمير فهو فى المفرد ولا خلل فى الكلام الحاصل من الفعل والفاعل أو هو فى الاضافة الواقعة بين الفاعل وما أضيف اليه فهو فى المركب الناقص الذى هو من قبيل المفرد لا فى الكلام اه وأقول الظاهر عدم اتجاهه لان حق التأليف تقديم المفعول هنا على الفاعل فخولف وقدم الفاعل فالضعف واقع فى نفس تأليف الكلام وقدمنا أن المراد بالكلام هنا مجموع المسند اليه والمسند مع الفضلات وكتب أيضا ما نصه فانه غير فصيح وان أجاز الاخفش وتبعه ابن جنى أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول به كما فى المطول وياء ابن جنى ساكنة وليست للنسبة معرب كنى كما فى شرح الدماميني على المغنى (قوله أن تكون الكلمات الخ) الانسب لما ذكره فى تنافر الحروف أن يقال وصف فى المركب يوجب ثقله على اللسان اه أطول (قوله وان كان الخ) قد يقال هذه الغاية تأتى فى ضعف التأليف أيضا فلا أى شئ لم يذكرها الشارح ثم أيضا وأجيب بأنه ذكرها هنا دون ثم لتصريحه

لفظا ومعنى وحكما (نحو ضرب غلامه زيدا والتنافر) أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحا (نحو

بالكلمات هنا دون ثم (قوله وليس) يحتمل الحال والعطف اه سم (قوله قرب) ظرف متعلق بخبر ليس أو بمعنى مقارب فاضافته لفظية فلم يلزم كون خبر ليس معرفة واسمها نكرة اه سم أي الذي هو ممتنع (قوله وصدر البيت) لم يدخل الشارح بصدر البيت على عجزه كما فعل في بيت أبي الطيب المتقدم حيث قال نحو كريم الجرشي في قول أبي الطيب مبارك الخ لانه لو قال هنا نحو وقبر حرب الخ لاوهم التنافر في الصدر ولو قال نحو وليس قرب قبر حرب قبر من قوله وقبر حرب الخ لكان فيه طول (قوله وقبر حرب الخ) ظاهر البيت خبر والمقصود هو التأسف والتحسر عن كون قبره كذلك ولهذا وضع الظاهر موضع المضمر في قوله قرب قبر حرب مع أن مقتضى الظاهر أن يقول قربه دلالة على زيادة التحسر والتوجع حيث اعتنى بذكره اه من الفنري وخسرو (قوله قفر) قيل نعت مقطوع وفيه أن محل صحة قطع النعت اذا تعين المنعوت بدون ذلك النعت وهنا ليس كذلك وأجاب الشيخ يس بأن هذا ضرورة ويمكن أن يقال أن قفر خبر قبر وقوله بمكان أي مع مكانه ومحله فانه أيضا قفر لا القبر فقط (قوله ذكر) أي المصنف في كتابه عجائب الخ (قوله وقوله) أي قول أبي تمام (قوله كريم متى أمدحه الخ) في استعمال متى الدالة على الكلية في المدح واذا الخالية عن هذه الدلالة بل هي في قوة الجزئية لطافة من حيث انه أشار الى أنه يضيق صدره ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكلية اه جربي قال في المطول وفي استعمال اذا والفعل الماضي ههنا أي في قوله واذا ما لمته الخ اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كأنه تحقق منه اللوم فلم يشاركه أحد اه وقصده بذلك الرد على الزوزني حيث عاب الشاعر بأن اتيانه باذا الدالة على القطع في جانب اللوم لا يناسب مقام المدح فلو أتى بان الدالة على الشك لكان أنسب بالمدح ثم ان اذا مع ذلك تفهم عدم وقوع اللوم بالفعل من جهة أنها تدل على الاستقبال وايهامها الوقوع لا يخل بذلك لانه من جهة أخرى فكلامه غاية في تنزيهه عن استحقاق اللوم قال في الاطول ومن لطائف تنزيهه عن الملامة أنه لم يقدر على ذكر ملامته الا في صورة النفي فزاد ما بعد اذا اه وكتب أيضا ما نصه أي أردت مدحه (قوله والواو في والورى للحال) لانه المنساق الى الفهم ولموافقة وحدى فانه حال ومشاركة الورى للشاعر مفهوم من لفظ معي مع احتياج العطف على الضمير المستتر في أمدحه الثاني لو جعلنا الواو للعطف الى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية لئلا يتحد الشرط والجزاء والى حمل معي على الاجتماع زمانا فان المشاركة في المدح مستفادة من العطف وكلاهما خلاف الظاهر اه عبد الحكيم وقوله ولموافقة وحدى فانه حال أي وعلى تقدير كون الواو للعطف لا يكون هنالك حال في مقابلة وحدى وهذا انما يتم على تقدير العطف من عطف الجمل وان المعطوف عليه جملة أمدحه الثانية اما على ما اقتصر عليه من تقديره من عطف المفردات وان المعطوف عليه الضمير المستتر في أمدحه الثانية فهي حال من الورى فقد حصلت المناسبة بل هو أقوى مناسبة لتوافق الحالين حينئذ

وليس قرب قبر حرب) وهو اسم رجل (قبر) وصدر البيت

* وقبر حرب بمكان قفر *

أي خال عن الماء والكلا ذكر في عجائب المخلوقات أن من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن أمية فمات فقال ذلك الجني هذا البيت (وقوله

كريم متى أمدحه أمدحه والورى *

معي) واذا ما لمته لمته وحدي والواو في والورى للحال وهو مبتدأ أخبره قوله معي وانما مثل بمثالين لان الاول مبتدأ في النقل والثاني دونه ولان منشأ التفصل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني

افرادا وقوله ومشاركة الورى للشاعر أى فى المدح دفع لما يقال تفوت افادة المشاركة فى المدح على تقدير الحالية وقوله مع احتياج العطف الخ حاصله مع زيادة أنه يضعف احتمال العطف على جملة أمدحه الثانية أو على الضمير المستتر فى أمدحه الثانى أنه بدون اعتبار العطف قبل الجزائية يلزم اتحاد الجزاء بالشرط فيحتاج فى تصحيحه الى اعتبار العطف قبل الجزائية فيكون الجزاء فى الحقيقة مجموع مدح الشاعر ومدح الورى وهذا مع كونه خلاف الظاهر يتوجه عليه أنه لا فائدة فى ضم الشاعر مدحه الى مدحهم لعله من فعل الشرط وأيضا يضعف احتمال العطف على كلا وجهيه أنه يقتضى أن يكون مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح الورى اياه وقد تمنع السببية وبتسليم صحتها ففيه من القصور فى شأن المدح ما لا يخفى وان أجيب عن المنع بأن المراد بالسبب فى باب الشرط عند النحاة ما له اقتضاء فى الجملة لا ما يلزم من وجوده الوجود ومدح الشاعر قد يقتضى الى مدح الورى بأن يشرع فى عد الاوصاف الجميلة ويوافقه فى ذلك العد حضار الجلاس وعن القصور بأنه لا يلزم من هذا توقف مدح الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز أن يكون لشئ أسباب كثيرة كما سيأتى فى بحث لو فلا محذور ويضعف خصوص احتمال العطف على الضمير المستتر أنه لا فائدة حينئذ فى معنى لاستفادة المشاركة فى المدح من العطف وان التمس له فائدة بحمل المعية على الاجتماع زمانا لانه خلاف الظاهر هذا وقد دفع بعضهم اتحاد الجزاء بالشرط بأن معنى متى أمدحه متى أردت مدحه لا متى أمدحه بالفعل حتى يلزم الاتحاد وفيه أن ترتيب مدحه على ارادته ليس له كبير جدوى وان ارادة الشاعر مدحه لا تصح سببا لمدح الورى لانها لا يطلع عليها وان أجيب عن هذا بأنها قد يطلع عليها بظهور أمارتها هذا ملخص ما قيل فى هذا المقام مع زيادة وكتب أيضا على قوله يلزم اتحاد الجزاء الخ ما نصه ولا يلزم ذلك على الحالية لان الحال قيد والمقصود من الكلام المقيد بقيد ذلك القيد (قوله حروف منها) المراد من الحروف مجموع الحاءين والهاءين وفى عد الهاء من الحروف مع كونه اسما تغليب اه فتدبر (قوله منها) أى من الكلمات والمراد بالجمع ما فوق الواحد فان منشأ الثقل فى الثانى حروف من كلمتين وهما أمدحه أمدحه وفى العبارة استخدام فان مصدوق الضمير غير مصدوق المرجع (قوله وهو فى تكرير أمدحه) أى المشتمل على الجمع بين الحاء والهاء بدليل قوله دون مجرد الجمع الخ فاندفع الاعتراض ولو قال وفى الثانى تكرير حروف منها لكان أخصر وكتب أيضا قوله وهو أى الثقل فى الثانى (قوله فلا يصح القول الخ) لانه يلزم عليه اشتمال القرآن على غير الفصيح (قوله بأن مثل هذا الثقل) نحو أعهد ولا تزغ قلوبنا فهذا وأمثاله وان كان فيه ثقل لكن لا يخل بالفصاحة ويبقى السؤال عن سبب وقوع هذا الثقل فى القرآن ولم لم ينزه عنه تأمل وكتب أيضا ما نصه أى ثقل مجرد الجمع بين الحاء والهاء (قوله ذكر الصاحب الخ) ساق هذه الحكاية تأكيدا لكون هذا التكرير ثقيلا مخرجا عن

حروف منها وهو فى تكرير أمدحه
دون مجرد الجمع بين الهاء والحاء
وقوعه فى التنزيل مثل فجعه فلا
يصح القول بأن مثل هذا الثقل
مخل بالفصاحة ذكر الصاحب

الفصاحة (قوله الصاحب اسمعيل بن عباد) قال الفنرى صحب ابن العميد فى وزارته وتولى الوزارة بعده لفخر الدولة ولقب بالصاحب الكافى ويقال كان هو أستاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما أقرانه الا أنه فاق عليه الصابى فى الكتابة قال الثعالبى كان الصاحب يكتب كما يريد والصابى كما يؤمر ويراد وبين الحالين بون بعيد (قوله من الهجنة) أى القبح (قوله نعم مقابلة المدح الخ) ويمكن أن يعتذر عن هذا بأنه عدل عن الذم اشارة الى أنه لا ينبغى أن يخطر بالبال لعلو مقام الممدوح عن أن يخطر ذمه ببال أحد (قوله نافر كل التنافر) المراد أن فيه تنافرا يخرجه عن الفصاحة فلا ينافى أن هناك أكمل منه تنافرا فلا يخالف ماسبق انه دون المتنافى فى الثقل كما قوله وليس قرب قبر الخ وكتب أيضا قوله نافر كل التنافر المناسب نافر كل النفور أو متنافر كل التنافر (قوله والتعقيد الخ) عرفه دون نظائره لان له سببين الخلل فى النظم والخلل فى الانتقال ولو اقتصر على مجرد التمثيل لم يعلم المراد اه يس (قوله أى كون الكلام معقدا) على أن المصدر من المبنى للمفعول وهو جواب سؤال مقدر وهو أن التعقيد صفة المتكلم فكيف جعله المصنف صفة للكلام فأجاب بقوله أى كون الكلام الخ اه سم وأجيب أيضا بأن المراد بالتعقيد حقيقته الاصطلاحية لا اللغوية التى هى المعنى المصدرى والايراد المذكور باعتبار حقيقته اللغوية وهذا سالم مما أورد على الاول من أن المصدر عند الجمهور لا يكون من المبنى للمفعول دفعا للالباس نعم قد يطلق المصدر ويراد به الحاصل به مجازا قال الفنرى نقلا عن جده صيغ المصادر تستعمل اما فى أصل النسبة وتسمى مصدرا واما فى الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت أو حسية وتلك الهيئة للفاعل فقط فى اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام أو للفاعل والمفعول وذلك فى المتعدى كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره يتسامح أهل العربية فى قولهم المصدر المتعدى قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا فكان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر فى المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشئ فى لازم معناه اه وقوله اما فى أصل النسبة الخ عبارة غيره اما فى المعنى المصدرى وهو الايقاع والاحداث واما فى المعنى الحاصل به الخ فلعل مراده بأصل النسبة الايقاع والاحداث وأراد بالهيئة ما يشمل نحو الحرارة الحاصلة من التسخين كما فى كلام غيره (قوله أن لا يكون الخ) قد تقرر أن النفى فى باب كان متوجه الى الخبر فمعنى ما كان زيد منطلقا كان زيد غير منطلق فتقديره ههنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالته فلا يتوجه لومه بأن فى كلامه حمل العدمى على الوجودى اه سم (قوله كخلل الخ) داخل فى التعريف لاخراج المتشابه والمجمل والمشكل فان عدم ظهور دلالتها ليس كخلل فى النظم والانتقال بل لارادة المتكلم اخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر فى محله وكلة

اسمعيل بن عباد انه أنشد هذه القصيدة بحضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاذ هل تعرف فيه شيأ من الهجنة قال نعم مقابلة المدح باللوم وانما يقابل بالذم أو الهجاء فقال له الاستاذ غير هذا أريد فقال لا أدرى غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرار فى أمدحه أمدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فأثنى عليه الصاحب (والتعقيد) أى كون الكلام معقدا (أن لا يكون) الكلام (ظاهر الدلالة على المراد بخلل) واقع

امالمنع الخلو اه عبد الحكيم وراجعه ومن المشكل للغز والمعمى فهما فصيحان وخفاء المراد منهما لايمنع فصاحتهما لماعرفت فاندفع مافى الحفيد (قوله اما فى النظم) أى فى التركيب ولو نثرا وذلك بأن لايكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى كما فى سم (قوله بسبب تقديم أو تأخير) ذكرهما اشارة الى أن كل واحد منهما مستقل بالاخلال وان كان كل منهما مستلزما للآخر اه عبد الحكيم (قوله أو حذف) أى بلا قرينة واضحة والا كان فى قوة الاثبات وكتب أيضا قوله أو حذف لم يذكره مثالا (قوله أو غير ذلك) كالفصل بين المبتدا والخبر وبين الصفة والموصوف وبين البدل والمبدل منه بالاجنبى فى الجميع ووقعت هذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتأخير فى بيت الفرزدق الآتى وكالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما وكتب أيضا قوله أو غير ذلك فى يس على الحفيد ما ملخصه الحق الذى لاشبهة فيه الاخذ بما يفيده كلام المطول من أنه لاتعقيد فى العطف على المحل ولا فى العطف على المعنى المسمى بالتوهم ولا فى جر الجوار اذا صحبها مشروطها عند المحققين لوقوع ذلك فى أفصح كلام وأبلغه وهو القرآن كما يدل عليه كلام الائمة خلافا لما فى الحفيد (قوله الفرزدق) لقب الشاعر المشهور همام بن غالب بن صعصعة (قوله ابن اسمعيل المخزومى) ذكر فى شرح المفتاح بدله المغيرة فكان اسمعيل اسم والمغيرة لقب اه حفيد وفى حواشى ابن جماعة على المطول ما نصه قوله وهو ابراهيم ابن هشام فى المهذب للشيخ أبى اسحق انه يمدح هشام بن ابراهيم بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة اه (قوله فى الناس) أى لا فى العرب فقط (قوله أبو أمه الخ) فى وصف الممدوح بكون ابى أمه أبا الممدوح اشارة لطيفة الى أن مشابهة الممدوح له انما جاءته من قبله بحكم ان الولد يشبه الخال ففيه مبالغة مدح (قوله يقاربه) يدل على أن مماثلة الممدوح ليست بكاملة وكان ابراهيم أميرا بالمدينة من قبل هشام وهو من خلفاء بنى أمية اه سيرامى (قوله أى ليس مثله الخ) يمكن حمل البيت على وجه لاتعقيد فيه وهو جعل مملكا مستثنى من الضمير المستقر فى الجار والمجرور بعد حذف المتعلق وأبو أمه مبتدأ وحى خبر أول وأبوه خبر ثان والجملة صفة مملكا يقاربه صفة ثانية والمراد بالحياة على هذا القوة الشبابية الكاملة وكثيرا ما تنزل منزلة الحياة المقابلة للموت وينزل الهرم منزلة الموت وغاية ما فى هذا الوجه ان فيه نصب مملكا مع أن المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفى (قوله وتقديم المستثنى الخ) ويلزم منه تأخير المستثنى منه عن المستثنى لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلا غير مقصود ويصح العكس والامر سهل (قوله بين البدل) هو بدل كل وأتى به توطئة لافادة نفى المقاربة الذى هو أعم بعد نفى المماثلة اه عبد الحكيم (قوله اسم ما) مقتضاه ان ما حجازية مع أن الشاعر الذى هو الفرزدق تميمى كما صرحوا به عند الكلام على قوله

فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر

(اما فى النظم) بسبب تقديم أو تأخير او حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد (كقول الفرزدق فى خال هشام) بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومى (وما مثله فى الناس الا مملكا أبو أمه حى أبوه يقاربه) أى ليس فى الناس مثله حى يقاربه) أى أحد يشبهه فى الفضائل (الا مملكا) أى رجلا أعطى الملك والمال يعنى هشاما (أبو أمه) أى أبو أم ذلك الملك (أبوه) أى أبو ابراهيم الممدوح أى لايماثله أحد الا ابن أخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر أعنى أبو أمه أبوه بالاجنبى الذى هو حى وبين الموصوف والصفة أعنى حى يقاربه بالاجنبى الذى هو أبوه وتقديم المستثنى أعنى مملكا على المستثنى منه أعنى حى وفصل كثير بين البدل وهو حى والمبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما فى الناس خبره والا مملكا

والاصل

والاصل حمل الكلام على لغة قائله تدبر (قوله منصوب) أى رجحانا لا وجوبا وقوله لتقدمه الخ أى والمستثنى فى النفى اذا تقدم على المستثنى منه يترجح نصبه لانه الفصيح الشائع كقول الشاعر

ومالى الا آل أحمد شيعة * ومالى الا مذهب الحق مذهب

ويجوز اتباعه للمستثنى منه على قلة والى ذلك أشار فى الخلاصة بقوله

وغير نصب سابق فى النفى قد * يأتى ولكن نصبه اختران ورد

وأما اذا تأخر عن المستثنى منه كان الراجح الاتباع نحو ما قام أحد الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت بأحد الا زيد ويجوز نصبه على الاستثناء بقلة والى ذلك أشار فى الخلاصة بقوله وبعد نفى أو كنفى انتخب * اتباع ما اتصل وبهذا تعلم أن المصنف رحمه الله تعالى ارتكب فى تفسير البيت الطريقة المرجوحة فانه نصب فى تفسيره المستثنى مع تأخره فيه عن المستثنى منه ولعله قصد بذلك موافقة ما فى البيت وفى بعض نسخ المتن رفعه فهو على الطريقة الراجحة فافهم (قوله قيل ذكر ضعف الخ) المتبادر انه أراد حكاية قول غير الخلخالى ممن قال ان ذكر ضعف التأليف يغنى عن ذكر التعقيد ولا ضرورة الى الحمل على حكاية قول الخلخالى ان ذكر أحد الامرين الضعف والتعقيد مغن عن ذكر الآخر حتى يعترض بأن دفعه لا يتم الا بانضمام بيان تحقق الضعف بدون التعقيد فى مثل جاءنى أحد منونا فيحتاج الى الجواب بأنه انما لم يتعرض لذلك لظهوره بخلاف عكسه الذى تعرض له فانه خفى على أن هذه الضميمة منظور فيها كما نقلناه بالهامش عن الاطول وكتب أيضا قوله قيل ذكر ضعف التأليف الخ هذا مبنى على أن التعقيد اللفظى لا يكون الا ناشئا من ضعف التأليف وقوله وفيه نظر لجواز الخ حاصله منع أن التعقيد اللفظى لا يكون الا من ضعف التأليف بل يجوز أن يكون من غيره مع انتفاء ضعف التأليف اه سم أى وقد يكون هناك ضعف تأليف ولا تعقيد فان قولك جاءنى أحد بالتنوين مشتمل على الضعف دون التعقيد فعلم انهما يجتمعان وينفترقان كذا قال غير واحد وسيأتى عن الاطول ما يخالفه (قوله اللفظى) هو الواقع فى النظم التركيبى وأما التعقيد المعنوى فسيأتى وهو الواقع فى الانتقال (قوله وان كان كل منها الخ) قال الحفيد فيه اشكال قوى وهو أن اجتماع تلك الامور اما أن يكون مخالفا للقانون النحوى المشهور أولا فعلى الاول لا يوجد التعقيد بدون ضعف التأليف وعلى الثانى لا يصح ما سيأتى فى آخر المقدمة من أن الاحتراز عن التعقيد اللفظى يحصل بالنحوى تأمل اه وفى الاطول ما يدفعه وعبارته المراد بالنظم تركيب الالفاظ على وفق تركيب أجزاء أصل المعنى والخلل فيه بأن يخرج عن هذا التركيب الى ما لا تشهد به قوانين النحو المشهورة أو الى ما تشهد به لكن تحكم بأنه على خلاف طبيعة المعنى فتخفى الدلالة لكثرة اجتماع خلاف الاصل الموجبة لتصير السامع قال المصنف فالكلام الخالى عن التعقيد اللفظى ما سلم نظمه من الخلل فلم يكن

منصوب لتقدمه على المستثنى منه قيل ذكر ضعف التأليف يغنى عن ذكر التعقيد اللفظى وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد اللفظى باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاريا على قانون النحو

فيه ما يخالف قوانين النحو المشهورة ولم يكن فيه ما يخالف الاصل من تقديم أو تأخير أو اضمار أو غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية كما يأتي تفصيل ذلك كله فالتعقيد اللفظي ربما كان لضعف التأليف وربما كان مع الخلوص عنه بأن يكون على قوانين هي خلاف الاصل فلا يكون اشتراط الخلوص عنه بعد ذكر الخلوص عن ضعف التأليف مستدركا كما توهم ولا يكون وجود التعقيد اللفظي بلا مخالفة لقانون نحوي مشهور مخالفا للحكم بأن مرجع الاحتراز عنه النحو كما سيجيء لما أنه حينئذ لا تمكن معرفته بالرجوع الى قواعد النحو لانطباقه عليها على ما توهم لان النحو يميز بين ما هو الاصل وبين ما هو خلاف الاصل والاحتراز عنه بالاحتراز عن جمع كثير من خلاف الاصل واما أنه هل يكون الضعف بدون التعقيد اللفظي أم لا فالحق الثاني وان توهم بعض الافاضل انه لا تعقيد في جاءني أحمد ممنونا الان جاءني أحمد بنيد مجيء أحمد مما لا الشخص المعين فلا يكون ظاهرا الدلالة على الشخص المعين المراد لكن لا يتجه ان ذكر التعقيد مغن عن ذكر ضعف التأليف كما توهم لانه لا بأس باغناء المتأخر عن المتقدم كما في العكس ويمكن دفع استدراك ذكر التعقيد لاغناء ضعف التأليف عنه أيضا بأن ضعف التأليف لا يغني عن التعقيد المعنوي وذكر التعقيد له لا للتعقيد اللفظي الا أن المصنف أراد استيفاء بيان التعقيد فذكر التعقيد اللفظي لاستيفائه لا لانه يشترط الخلوص عنه في الفصاحة بعد اشتراط الخلوص عن ضعف التأليف اه ومن نفى التعقيد عن جاءني أحمد ممنونا الحفيد وكتب أيضا قوله وان كان الخ قال ع في كتقديم المستثنى وتقديم المفعول وتأخير المبتدا مثلا اه ومثال ذلك قولك الا عمرا الناس ضارب زيد وكتب أيضا ما نصه للتعميم أي سواء كان كلها جاريا على قانون النحو أو بعضها كتقديم المستثنى في بيت الفرزدق (قوله وبهذا) أي بقولنا وان كان الخ (قوله اذ لا يخفى الخ) تعليل لفساد ما قيل الخ اه جربي (قوله يوجب زيادة التعقيد) أي وزيادة التعقيد تعقيد (قوله وهو مما يقبل الخ) تعليل لمحذوف تقديره وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح لانه مما يقبل الخ (قوله اى لا يكون) أي الكلام وكتب أيضا قوله أي لا يكون الخ بيان للملحوظ بعد واو العطف فيكون بالنصب بأن الداخلة على المعطوف عليه في قوله والتعقيد أن لا يكون الكلام الخ فاعرفه (قوله في انتقال الذهن) قال الخطابي ان أراد الخال الواقع للمتكلم في انتقال ذهنه فلا يصح أن يتسبب عن ايراد اللوازم اذ الامر بالعكس وان أراد الخال الواقع للسامع في انتقال ذهنه فلا يصح أن يعلل به عدم ظهور الدلالة اذ الامر بالعكس ويمكن أن يجاب بانه أراد الاول لمناسب قرينه أعني الخال الواقع في النظم ومسببيته عن الايراد باعتبار معنى العلم والظهور أي يعرف الخلل ويظهر بالايراد أو أراد الثاني وتعليل عدم ظهور الدلالة به باعتبار معنى العلم والظهور أيضا اه ومثله في الفنري ثم قال ويجوز أن يراد الاعم من كل منهما ولك أن تحمل قوله في انتقال الذهن على حذف المضاف أي في

وبهذا يظهر فساد ما قيل انه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له لان ذلك جائز باتفاق النحاة اذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف

(واما في الانتقال) عطف على قوما اما في النظم أي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود

طريق انتقال ذهن السامع اه والذى اختاره الحفيد أن المراد ذهن السامع وأن المراد بالخلل فى الانتقال بطء الانتقال من الاصلى الى المراد وبعدم ظهور الدلالة بطء انفهام المراد من اللفظ ولا شك أن بطء الانتقال مسبب عن ايراد المتكلم اللوازم البعيدة المذكورة وسبب بطء انفهام المراد من اللفظ ومبنى الاعتراض على أن المراد بعدم الظهور الخفاء (قوله وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة الخ) فان قلت اذا أورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد ولا تعرض له فى الكلام قلت عدم التعرض له لندوره ومثله اه سم وكذا يقال فيما اذا أريد باللفظ ما ليس بينه وبين معناه علاقة وكتب أيضا قوله اللوازم البعيدة أى جنس اللوازم فيصدق بالواحد أو الجمع باعتبار الموادوعلى هذا فتعدد اللوازم مفهوم بالاولى وقوله مع خفاء القرائن لا بد منه حتى لو اتضحت لم يضر وان كان اللازم بعيدا كما أنه لو كان اللازم قريبا والوسايط له لكن القرينة خفية يكون مضرا كما أورد واذلك عليه اه سم وكتب على قوله أى جنس اللوازم ما نصه ومثله يقال فى قوله القرائن أما قوله الوسايط فوصفه بالكثرة يمنع الحمل على ارادة الجنس ويضيع على أن الجمع باعتبار المواد وان أمكن أن يقال هو عليه بيان للواقع فالاولى الجواب بأن الجمع فى اللوازم والوسايط لان الغالب أن تحقق التعقيد عند تعدد اللازم والواسطة فوصف اللوازم البعيدة بالافتقار الى الوسايط الكثيرة أى ما فوق الواحد كاشف وكتب على قوله لم يضر وان كان اللازم بعيدا ما نصه كما فى كثير الرماد كناية عن المضياف اه خسرو وكتب أيضا ما نصه أى أو الملزومات. كما فى البيت الآتى فقوله اللوازم تمثيل لا تقييد نعم مذهب المصنف فى المجاز والكناية أن الانتقال من الملزوم الى اللازم فكان الاولى أن يقول بسبب ايراد الملزومات تأمل ويصح أن يكون المعنى بسبب قصد اللوازم وارادتها من الملزومات فلا اعتراض (قوله الى الوسايط) أى بينها وبين المقصود والوسايط من لازم بعدها لانها اذا كانت بعيدة عن المطلوب فلا بد من واسطة بينها وبينه اهيس (قوله الكثيرة) المراد بالكثرة ما فوق الواحد اه سم (قوله سأطلب) أشار السين الى أن البعد وان كان هنا وسيلة الى القرب الذى هو المطلب الاقصى للعشاق الا أنه من حيث انه فى نفسه بعد خليق بأن يسوء طلبه هذا ان حملت السين على ظاهرها فان جعلت لمجرد التأكيد فالاشارة الى ذلك باختيار العبارة الدالة وضعا على التسويف (قوله عنكم) متعلق ببعد والمعنى بعد دارى عنكم وفيه اشارة الى أنه لا يرضى بنسبة البعد الى دار المحبوب فضلا عن نفسه اه عبد الحكيم (قوله وهو الصحيح) أى رواية ودراية وكتب أيضا قوله وهو الصحيح اما لانه ثبت عنده بنقل صحيح واما لان الصحيح فى معنى البيت ما ذكره الشيخ وهو مبنى على الرفع اه بجربى (قوله وهم) لان نصبه اما عطف على تقربوا أو على بعد وكلاهما لا يصح اما الاول فلانه يقتضى أن سكب الدموع الذى جعل كناية عن الحزن علة لطلب البعد وهو لا يصح

وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر) وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق (سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب) بالرفع وهو الصحيح وبالنصب وهم (عيناى الدموع)

ذ علته القرب الذى يلزمه السرور كما قال لتقربوا وأما الثانى فلانه يقتضى أن السكب الذى جعل كناية عن الحزن مطلوب وحينئذ يقال ان كان الحزن حاصلا فلا معنى لطلبه وان كان غير حاصل قلنا ليس ذلك من عادة المحب ويمكن أن يختار الشق الاول ويوجه بأن المراد بطلب ذلك أنه راض به فلا يكون النصب وهما أو المطلوب زيادته لا أصله تأمل (قوله تجمدا) أى العينان (قوله جعل سكب الدموع الخ) عبارة ع ق فقد عبر بسكب الدموع لينتقل من معناه الى لازمه الذى هو وجود الحزن الذى يحصل كثيرا عن فراق الاحبة وهذا أمر سريع الادراك ولهذا يقال أبكاه الدهر كناية عن أحزنه وأضحكه كناية عن أسره وأصاب فى هذه الكناية لكن أخطأ الخ ومنه يعلم أن قول الشارح كناية عما يلزم فراق الاحبة أى كناية عما يلزمه ويلزم فراق الاحبة اذ الكآبة والحزن لازمان لكل من سكب الدموع والفراق لكن قول الشارح بعد وأتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع يقتضى أن الحزن ملزوم وسبب لسكب الدموع والكل صحيح فيصح أن يكون كل من الحزن وسكب الدموع لازما وملزوما وكون السكب ملزوما للحزن هو الموافق لمذهب المصنف من أن الكناية ذكر الملزوم وارادة اللازم (قوله عما يلزم) أى عرفا باعتبار الغالب (قوله من الكآبة والحزن) الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كعلم يعلم كآبة وكآبة مثل رأفة ورآفة اه فتري (قوله والحزن) عطف سبب على مسبب (قوله لكنه أخطأ) أى عند البلغاء والا فهو له وجه صحيح كما ذكر فى الشارح أنه استعمل الجمود فى خلو العين مطلقا مجازا استعمالا لا مقيدا فى المطلق ثم يكنى بالمطلق عن السرور اه جربى وكتب أيضا قوله لكنه أخطأ الخ تحقيقه أن كل حقيقة جرت عادة البلغاء بالتجوز عنها الى معنى دائما كما عن جمود العين الى بخلها بالدموع أو ان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة صحيحة كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وكما عنه الى السرور محتمل ليس بمقبول لانه غير منقول حتى يرد عليه أنه لا يشترط النقل فى آحاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات اليه كما فى فصول البديع وبه ظهر وجه تخطئة الشاعر وان جعله من استعمال المقيد فى المطلق لا يفيد اه فتري ملخصا (قوله جمود العين) الجمود فى الاصل انعقاد المائع وعدم سيلانه لعارض برد فهو انما يكون بالحقيقة فى المائع فوصف العين بالجمود على ارادة دمعها على طريق المجاز المرسل أو بالحذف ونقل الفتري فيما يأتى عن الصحاح أن العين الجمود ما لا دمع لها وعليه فجمودها خلوها من الدمع لكنه لا يناسب قول المصنف فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع لان المراد من بخلها بالدموع خلوها منها فلا يكون معنى جمود العين على كلام المصنف لتغاير المنتقل عنه والمنتقل اليه (قوله والسرور) ان كان مصدرا لازما كما هو المتبادر من تقرير الصحاح على ما فى الخفيد فلا مر ظاهر وان كان متعديا كما فى الحفيد عن كثير من كتب اللغة احتيج الى جعله هنا مبنيا للمجهول

نجمدا) جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن وأصاب لكنه أخطأ فى جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقى من الفرح والسرور

للمجهول لانه المناسب للمقام (قوله فان الانتقال) علة لقوله أخطأ والمراد فان الانتقال بلا واسطة أو من غير خلل أو نحو ذلك لا مطلقا اه سم وجعل الشيخ بس قوله فان الانتقال الخ علة لجعل البيت مثالا للخلل فى الانتقال والمعنى وانما كان فى ذلك خلل فى الانتقال لان الخ وبحث فى كلام سم بأن أخطأ من كلام الشارح لا من المتن فكيف يجعل كلام المتن علة لكلام الشارح اه وقد يقال يمكن أن الشارح أشار الى أن ذلك علة لمحذوف تقديره أخطأ الشاعر فى جعل جمود العين الخ ويكون الشارح أظهر ذلك المحذوف تأمل (قوله الى بخلها بالدموع) خبران يعنى خلوها من الدموع أى وينتقل منه الى بخلها بالدموع مطلقا ومنه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور (قوله حال ارادة البكاء) هذا القيد مفهوم من لفظة البخل والمذكور فى الصحاح أن العين الجمود ما لا دمع لها مطلقا اه فترى وعلى ما فى الصحاح فجمود العين خلوها من الدمع فينتقل منه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور فتكون الواسطة واحدة (قوله لا الى ما قصده من السرور) أى بل الانتقال الى ما قصده من السرور يحتاج الى وسايط ولم يبين ذلك لا هنا ولا فى المطول ويمكن أن يبين بأنه ينتقل من جمود العين الى انتفاء الدمع منها ومن انتفاء الدمع منها الى انتفاء الحزن ونحوه فان ذلك هو السبب غالبا فى الدمع ومن انتفاء الحزن ونحوه الى السرور اه سم وقوله الى انتفاء الدمع الخ المناسب لكلام الشارح أن يقال الى انتفاء الدمع منها حال ارادة البكاء ومنه الى انتفاء الدمع مطلقا ومنه الى انتفاء الحزن الخ وكتب أيضا ما نصه ولهذا يقال فى مقام الدعاء بالسرور لازالت عينك جامدة (قوله ومعنى البيت انى اليوم الخ) فيه اشارة الى أن السين ليست للاستقبال بل للتأكيد كما قاله فى المطول ونظر ذلك بقوله تعالى سنكتب ما قالوا ونحوه اهسم وايضاحه أن السين موضوعة للاستقبال والتأكيد معا فاستعمل هنا فى مجرد التأكيد استعمالا للشئ فى جزء معناه كما فى يس وغيره وقد أسلفنا أنه يصح أن تكون للاستقبال أيضا (قوله أطيب) بالتخفيف كما يدل عليه قوله فى المطول أراد بطلب طيب النفس وتوطينها عليه اه وان كان التشديد هو الانسب بقوله وأوطنها (قوله والاشواق) أخذ الاشواق بطريق اللازم لانه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشتياق اليه (قوله وأتجرع غصصها الخ) كل من ضمير غصصها ولاجلها راجع الى الاشواق لا لها ولا لاحزان لئلا يصير التقدير احتمل لاجل الاحزان والاشواق حزنا وقوله لاجلها هل هو علة الاحتمال أى لاجل اشتياقى احتمل ذلك لانه يتسبب عنه ما يزيله أو علة حزنا اه يس وكون الاشواق علة للتحمل غير ظاهر اذ الظاهر أن علته نيل الوصال والمسرة والظاهر أنه علة لحزنا تقدمت عليه وان قوله لاتسبب علة لجميع الافعال المتقدمة لا للتحمل فقط (قوله الى وصل يدوم) راجع لقوله لتقربوا وقوله ومسرة لاتزول راجع لقوله لتجمدا وكتب أيضا قوله الى وصل يدوم ومسرة لاتزول فيه أن المضارع لا يفيد الدوام وانما يفيد التجدد ويمكن أن يجاب بان

(فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع) حال ارادة البكاء وهى حالة الحزن (لا الى ما قصده) الشاعر (من السرور) الحاصل بالالتفاء ومعنى البيت انى اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق وأوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق وأتجرع غصصها وأتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عينى لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لاتزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا لكل بداية نهاية والى هذا أشار الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز وللقوم ههنا كلام فاسد أوردناه فى الشرح (قيل) فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر

المراد يدوم تجدده ولا يزول تجدّدها والمضارع يفيد الاستمرار التجددي بمعونة المقام أو أن المراد من المضارع هنا الدوام بقرينة المقام لا التجدد وفي الجواب الاول نظر لان تجدد الوصل والمسرة يقتضي تخلل البعد والحزن (قوله ومن كثرة التكرار) أي تكرار اللفظ الواحد فعلا كان أو حرفا أو اسما ظاهرا أو مضمرا اه جربي وانما شرط هذا القائل الكثرة لان التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة قطعا والاقبح التوكيد اللفظي (قوله وتتابع) أي ومن تتابع كما قاله ع ق فهو معطوف على كثرة لا على التكرار وحينئذ يكون صاحب هذا القيل مشترطا في فصاحة الكلام خلوصه من تتابع الاضافات وان لم يكثر ويرشح ذلك قول الشارح فيما يأتي وتتابع الاضافات مثل قوله ولم يقل وكثرة تتابع فتأمل وكتب أيضا قوله وتتابع الاضافات نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر أن الصاحب قال له اياك وتتابع الاضافات وذكر أنها تستعمل في الهجاء كقوله

يا علي بن حمزة بن عماره ● أنت والله ثلجة في خياره

ويتضح منه أن المراد بالاضافات ما فوق الواحد وان التتابع لا ينافي وقوع غير المضاف بين المضافين فلو قال المصنف ومن كثرة التكرار والاضافة كان أظهر وأخصر اه يس ومثله في الاطول قال الفنري عمارة بضم العين المهملة والخيار الثناء وليس بعربي أصيل ثم الاظهر أن المعنى على القلب أي أنت خيارة في ثلجة والمقصود وصفه بالبرودة التامة لان الخيار يارد بالطبع واذا وضع في وسط الثلج تضاعفت البرودة وأما زيادة برودة الثلج بالوضع في وسط الخيار حتى لا يكون ثم قلب فغير ظاهر نعم ان جعلت في بمعنى مع فلا قلب اه بعض تلخيص (قوله كقوله) أي أبي الطيب اه مطول وكتب أيضا قوله كقوله لو قال كما في المطول فكثرة التكرار كقوله الخ ليكون عديلا لقوله الآتي وتتابع الاضافات مثل الخ لكان أحسن (قوله وتسعدني) أي تعينني ولا يخفى ما في لطف ذكر الاسعاد في الغمرة مع السبوح لان الغمرة في الاصل ما يغمر الانسان من الماء ثم استعمل في الشدة مطلقا اه يس وكتب أيضا قوله وتسعدني قيل المراد أسعدتني لانه أراد الاخبار عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا لصورة الاسعاد والاقرب أن يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام اه فنري (قوله سبوح) فعول بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث من السبح وهو السباحة في الماء واطلاقه على جري الفرس مجاز كما صرح به العلامة في أساسه خلافا لما يقتضيه قول صاحب الصحاح سبح الفرس جرى به وهو فرس سابح اه والى التجوز أشار الشارح بقوله كأنها تجري في الماء (قوله حسن الجري) كان الواجب أن يقول حسنة الجري كما عبر به في المطول لان الفرس مؤنثة ويمكن أن يكون ذكرها باعتبار تأويلها بالمركوب مثلا وأما تأويلها بالخيل كما في الحفيد ففيه أن الخيل اسم جمع فلا يطلق على الواحد هذا وفي القاموس أن الفرس تقع على الذكر والانثى ومقتضى وقوعه عليهما مع عدم لحاق الهاء للمؤنث تذكير ضميره وصفته كبرغوث كما نص عليه أبو حيان وان أريد به

(ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات كقوله)
● وتسعدني في غمرة بعد غمرة ●
(سبوح) أي فرس حسن الجري لاتعب راكبها

مؤنث كما أن مالم يميزوا مذكره من مؤنثه وألحقوه الهاء مطلقا يؤنث مطلقا كملة والهذا قالوا الادليل على التأنيث فى قوله تعالى قالت نملة بتأنيث الفعل نعم فى المصباح ان ابن الانبارى قال ربما قالوا فرسة وحكاه يونس سماعا عن العرب وعليه فما جرد عن الهاء مذكر والمقرون بها مؤنث كذا فى يس ومانقله عن ابن الانبارى ويونس ذكره فى القاموس ولايخفى أنه يشكل ماذكر على تأنيث ضمير الفرس فى قوله لاتتعب راكبها كأنها الخ وتأنيث ضميره وصفته فى قول المطول وأراد أنها فرس حسنة الجرى الا أن يقال التأنيث باعتبار التأويل بالدابة ونوقش فى قوله حسن الجرى بأن المناسب لقوله وتسعدنى الخ أن يقول شديدة الجرى لان شدته هو الذى يترتب عليه الانقاذ من العدو وأجيب بأن المراد حسن الجرى لقوة جريها وسهولته لا لسهولته فقط (قوله كأنها تجرى الخ) فيه اشارة الى أن قوله سبوح مجاز لان السابح والسبوح من سبح فى الماء ففيه استعارة مصرحة تبعية (قوله حال من شواهد) أى لان نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا (قوله شواهد) أى دلائل كما أشار اليه الشارح بقوله علامات دالة فاندفع أن تعدية الشهادة بعلى للمضرة وأجيب أيضا بأن الشهادة بنجابة الفرس ضرر عليها لان هذه الشهادة توقعها فى المعارك والمهالك (قوله فاعل الظرف) لاعتماده على الموصوف وهو سبوح اه يس وفى سم ويجوز أن يكون مبتدأ والظرف خبره مقدما عليه اه (قوله من نفسها) من هذه ابتدائية (قوله قيل) قائله الزوزنى اه يس وكتب أيضا قوله قيل التكرار الخ حاصله أن التكرار ذكر الشئ مرتين فهو مجموع الذكرين ولا يتحقق بتثليث الذكر تعدده فضلا عن كثرته اذ لابد لتعدده من ترتيب الذكر فليس فى البيت كثرة التكرار ولئن جعل التكرار هو الذكر الاخير فتثليث الذكر وان تحقق به تعدده لكن الظاهر أنه لايكفى مجرد التعدد فى وجود الكثرة بل لابد من زيادة على مجرد التعدد بترتيب مثلا وحاصل ماأجاب به ان التكرار انما هو فى الذكر مرة بعد أخرى فهو الذكر الاخير والكثرة تقابل الوحدة فتتحقق كثرة التكرار بمجرد تعدده وانه حاصل بتثليث الذكر اه سم والاولى بظاهر صنيع الشارح أن يكون صاحب القيل والشارح متفقين على ان التكرار هو الذكر الثانى لامجموع الذكرين والخلاف بينهما فيما تحصل به الكثرة فصاحب القيل يقول الكثرة لاتحصل بذكره ثالثا بل بذكره رابعا والحاصل بذكره ثالثا التعدد لا الكثرة فالكثرة هى الزيادة على الوحدة باثنين فأكثر والشارح يقول بل تحصل بذكره ثالثا لان المراد بالكثرة هنا ما يقابل الوحدة ومما يدل على ماقلناه فى تقرير كلام الشارح ان الشارح لم يجعل كلامه مع صاحب القيل الا فى تفسير الكثرة دون تفسير التكرار ومما يدل عليه أيضا ان صاحب القيل لو كان يقول ان التكرار هو مجموع الذكرين لقال ولايخفى انه لايحصل تعدد بذكره ثالثا فضلا عن كثرته وعلى تقرير كلام الشارح بما ذكر درج خسرو وغيره من أرباب حواشى المطول وعبارة خسرو قال الزوزنى هنا تأمل وهو أن

كأنها تجرى فى الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد) فاعل الظرف أعنى لها يعنى ان لها من نفسها علامات دالة على نجابتها قيل التكرار ذكر الشئ مرة بعد أخرى ولايخفى أنه لايحصل كثرته بذكره ثالثا وفيه نظر

تكرارا للفظ ذكره ثانيا ولاشك ان كثرته لاتحصل بذكره ثالثا بل غاية مايحصل به تعدده وهو لايقتضى كثرته فردّه الشارح بأن المراد بالكثرة مقابل الوحدة ولاشك أنه يحصل بذكره ثالثا تكرار ان فتحصل كثرته اه (قوله لان المراد الخ) وعلى تسليم ان المراد الكثرة العرفية التى انما تتحقق بالزيادة على مجرد التعدد نقول هى أيضا حاصلة بذكر الشئ ثلاث مرات بناء على أن الذكر الثانى تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار آخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام فى الذكر الاول والثالث أو نقول الاضافة فى كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب أى كثرة الذكر الحاصلة من التكرار ولاشك فى حصول كثرة الذكر بتثليثه كذا فى النشرى وغيره (قوله حمامة) أى ياحمامة طائر معروف يألف البيوت أو كل ذى طوق يقع على الذكر والانثى والجنس حمام كما فى الاطول (قوله جرعا حومة الخ) اضافة جرعا الى حومة الجندل للبيان أى هى حومة الجندل أو الجزء للكل ان كانت الجرعا بعض حومة الجندل أو الكل للجزء ان كان العكس (قوله وهى أرض ذات رمل لاتنبت شيأ) هكذا فى الاساس والذى فى الصحاح انها نفس الرملة المستوية التى لاتنبت شيأ ولما فسر الشارح الجرعاء بنفس الارض جعل المراد من الجندل نفس الارض أيضا وان كان معناه الحقيقى الحجارة اطلاقا للاسم الحال على المحل ليكون أنسب بجرعا بالمعنى الذى ذكره الشارح اه من حواشى المطول (قوله أرض ذات حجارة) يخالفه ما فى الصحاح الجندل بسكون النون وفتح الدال الحجارة والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع الذى فيه الحجارة ويمكن التوفيق بينهما بأن ماذكره رحمه الله بيان للمراد اطلاقا للاسم الحجر على موضعه وأما أن يقرأ الجندل بكسر الدال ويكون تسكين النون لاجل الضرورة بناء على ان أصله جندل بفتح النون فليس بذاك اه سم (قوله ونحوه) أى نحو هدير كحنين الناقة فهو بالرفع ولا يجوز فى الهدير ويصح قراءته بالجر أى ونحو الحمام كالناقة فيكون الهدير مستعملا فى حقيقته وهو تصويت الحمام ومجازه وهو تصويت الناقة (قوله يشهد به العقل والنقل) أما النقل فما نقل عن الصحاح وأما العقل فلان المناسب أن يكون داعى الامر بالتصويت سماع غير المصوت له لاسماع المصوت لصوت الغير ويخدشه انه انما يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت اسماع الصوت وأما اذا كان الغرض اظهار النشاط كالبلابل تترنم بمشاهدة الانوار والازهار فلا وربما يؤيده انه لم يقتصر فى داعى الامر بالتصويت على السماع بل ضم اليه الرؤية بل قدمها وغاية مايمكن أن يقال معنى شهادة العقل بفساده أنه يحكم بفساد توجيهه يخالف النقل وعنه مندوحة اه جربى وقوله اظهار النشاط أى نشاط تلك الحمامة كما يدل عليه عبارة ابن يعقوب ونصها وأما اذا كان المقام مقام اظهار أن المأمور فى موضع النشاط والطرب برؤية المحبوب وسماع كلامه كان المناسب اسجعى أى اهتزى واطربى من شهود سعاد وسماع كلامها اه وقوله وربما يؤيده الخ أى لانه

لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا (و) تتابع الاضافات مثل (قوله * حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى *)

* فأنت بمرأى من سعاد ومسمع *

ففيه اضافة حمامة الى جرعا وجرعا الى حومة وحومة الى الجندل والجرعا تأنيث الاجرع قصرها للضرورة وهى أرض ذات رمل لاتنبت شيأ والحومة معظم الشئ والجندل أرض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فأنت بمرأى من سعاد اى بحيث ترانى سعاد وتسمع صوتى يقال فلان بمرأى منى ومسمع أى بحيث أراه وأسمع صوته كذا فى الصحاح فظهر فساد ماقيل ان معناه أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل

لو كان الغرض سماع الصوت لم يكن لذكر الرؤية وجه قال شيخنا الملوى فى شرح الفيته قد يقال الغرض الامر بفعل ما يرضى المحبوب لو يستعطفه ووقوع ذلك الفعل مع رؤيته وسماعه أتم وأقوى من وقوعه بدونهما اه أى فالجمع بين رؤية الحمامة وسماع صوتها اتم وأقوى فى طرب المحبوبة وانبساطها ورضاها تأمل ووجه السيرامى الفساد عقلا بأن المحب اذا رأى المحبوب انفعل واندهش فيفسد عليه طريق الكلام والفساد نقلا بأن من لابتداء الغاية فابتداء الرؤية من سعاد فهى الرائية لا المرئية اه وفيه أن من الابتدائية تدخل على المرئى أيضا نحو رأيت القوم من أولهم الى آخرهم ووجه عبد الحكيم شهادة العقل بأنه لو كان كما زعم هذا القائل لكان المعنى اسجعى اينها الحمامة فانك يمكن تسجعين فيه صوت سعاد مع انه لا يحسن فى نظر العقل طلب التصويت عند سماع صوت المحبوب بل اللائق طلب الاصغاء عند سماع صوته فكان الواجب على هذا الزعم أن يقول اسكتى وانصتى واصغى اه ومامر عن ابن يعقوب والسيرامى يفيدان سعاد محبوبة للحمامة كما انها محبوبة لغيرها ولا مانع منه وكتب أيضا قوله والنقل مستغنى عنه لانه قد تبين فساده من جهة النقل بكلام الصحاح والتفريع عليه بقوله فظهر فساد الخ فكان الاولى أن يقول والعقل يشهد أيضا بفساده (قوله لان كلا من كثرة التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة) اعترض عليه بأنه قد استضعف فى المطول كلام من وجه تنظير المصنف فى زيادة اشتراط الخلوص عن الكراهة فى السمع فى فصاحة المفرد بمثل هذا الكلام فرد ذلك مع قبول هذا مما لا وجه له وأجيب بأن الكراهة فى السمع معنى مناسب للاخلال لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره فى السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة فى السمع الى الثقل على اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف كثرة التكرار وتتابع الاضافات فانهما من حيث هما لا جهة لاخلالهما بها وانما اخلالهما لافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق لا يقال التكرار مثل الكراهة فى السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثانى يجب الاحتراز عن الاول صونا لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار مخل بالفصاحة أيضا لانا نقول ليس المراد من التكرار الذى ندعى اخلاله بالفصاحة أن يكون الثانى لغوا محضا يستفاد من الاول ما يستفاد منه كما يشهد به أمثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما يلتزمه الفصيح لنكتة فلا تختل فصاحته بخلاف الكريه فى السمع اه فترى بعض تصرف وبحث فيما يقتضيه كلام الشارح وصرح به الحشى الفنرى من حصر جهة اخلالهما بالفصاحة فى الثقل بانهما قد يؤديان الى الكراهة فى السمع دون الثقل فيحصل الاخلال بالفصاحة وأجيب بأن ذلك على تقدير تسليمه نادر بعيد فلم يلتفت اليه وبانه احال دفع الخدش بهما اذا حصل منهما كراهة فى السمع على ما تقدم من الاستغناء عن زيادة اشتراط الخلوص عن الكراهة فى السمع باشتراط الخلوص عن الغرابة افاده سم

(وفيه نظر) لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات يثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة

(قوله وقد وقع) فاعله قوله مثل دأب الى آخر الآيات فهى فى محل رفع كأنه قال وقد وقعت هذه التراكيب فى القرآن مع اشتمال التركيبين الاولين على كثرة الاضافة والثالث على كثرة التكرار أو الفاعل ضمير يعود على كل من كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقوله مثل الخ بدل من الضمير بدل بعض أو استئناف بيانى كأنه قيل ما مثاله فقال مثاله قوله تعالى مثل دأب قوم نوح الخ (قوله فى التنزيل) وفى السنة أيضا كقوله صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الاضافات (قوله ونفس وماسواها) أورد عليه ان التكرار فى جميع السورة فلم خص هذه الآية ويمكن أن يجاب بانه انما خصها لتتابع التكرار فيها زيادة على غيرها تأمل (قوله ملكة) واعلم ان الصفة الحاصلة للانسان فى أول أمرها تسمى حالا لان المتصف بها يقدر على ازالتها فاذا ثبتت فى محلها وتقررت بحيث لا يمكن المتصف بها ازالتها تسمى ملكة اه سم (قوله كيفية راسخة فى النفس) أفاد بذلك انها من الكيفيات النفسانية وهى أحد اقسام الكيف الاربعة وعبارة البوسى فى حواشى المختصر الكيفيات أنواع أربعة الكيفيات المحسوسة وهى اما راسخة كحلاوة العسل وصفرة الذهب وتسمى انفعالية أو غير راسخة كحمرة الخجل وتسمى انفعالات وكيفيات الكميات كالزوجية والفردية والاستقامة والانحناء والكيفيات النفسانية اى المختصة بذوات الانفس وهى الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياة والادراكات والجهالات واللذات والآلام ونحوها وهى اما راسخة فى النفس وتسمى ملكات كملكة العلم والكتابة واما غير راسخة وتسمى أحوالا كالمرض والقرح والكيفيات الاستعدادية أى المقتضية استعدادا أى انفعالا وتهيؤ القبول أثرما اما بسهولة كاللين وتسمى اللاقوة واما بصعوبة كالصلابة وتسمى القوة اه وكتب أيضا قوله راسخة فيه أن الكيفية عرض والعرض لا يبقى زمانين فكيف يقول راسخة وأجاب ع ق بقوله راسخة برسوخ أمثالها أى توالبها اه وخرج بقوله راسخة الحال كحمرة الخجل وصفرة الوجل وبقوله فى النفس الراسخة فى الجسم كالبياض (قوله والكيفية) أظهر فى محل الاضمار لان المقصود الكيفية من حيث هى سواء كانت راسخة أم لا أو لئلا يتوهم عود الضمير لو أضمر على النفس وان كان بعيدا (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير) أى وان استلزمه فى بعض الصور كالادراك والعلم والقدرة ونظائرها فانها لا تصور بدون متعلقاتها أعنى المدرك والمعلوم والمقدور لكن ليس تصوراتها متوقفة على تصور المتعلقات معلولة لها كما فى النسب بل تصوراتها مستلزمة لتصورات متعلقاتها وكذا الحال فى الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء والتثليث والتربيع فلا تخرج عن التعريف نعم يخرج عنه الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور الاجزاء وكذا الكيفيات النظرية لتوقف تصورها على القول الشارح اللهم الا أن يتكلف ويقال

كيف وقد وقع فى التنزيل مثل دأب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده زكريا ونفس وماسواها فالهمها فجورها وتقواها (و) النساخة (فى المتكلم ملكة) وهى كيفية راسخة فى النفس والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير

فى دفع الاول المراد بالغير الامر الخارج عن حقيقته فتدخل الكيفية المركبة ويقال فى دفع الثانى المراد بالتوقف التوقف الكامل وهو الثابت فى جميع الاحوال فيخرج النظرى لانه لا يتوقف بعد العلم ولا يخفى ان مقام التعريف يأبى ذلك وان صح فى نفسه اه خسرو وقوله الكيفية المركبة كمزازة الرمان المركبة من الحلاوة والحموضة وقوله الكيفيات النظرية أى المكتسبة بالنظر أى المدركة بواسطة الحد أو الرسم وقوله لانه لا يتوقف بعد العلم أى ولانه لا يتوقف على القول الشارح بحسب النفوس القدسية أى المطهرة كالملائكة ومن يفيض الله تعالى عليه علم الاشياء بلا واسطة حد أو رسم هذا وأورد الفنرى أن خروج الاعراض النسبية بهذا القيد لا يتم على المذهب المشهور وهو أن النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يقال حينئذ تصور تلك الاعراض يستلزم تصور غيرها ولا يتوقف عليه فتدخل فى تعريف الكيفية وانما يتم على المذهب الغير المشهور (قوله ولا يقتضى القسمة) المراد بالاقتضاء هنا الاستلزام أى لا يستلزم قسمة ولا عدمها بل تارة يكون منقسما كحمرة الخجل وتارة يكون غير منقسم كالعلم البسيط وليس المراد بالاقتضاء القبول والا لزم خلو الشئ عن النقيضين ولا يجوز (قوله واللاقسمة) كذا جرت عادة كثير بادخال أل على لا قسمة وهو خلاف العربية (قوله فى محله) متعلق بالقسمة واللاقسمة على طريق التنازع بناء على جوازه فى الجامد أو على انه حذف من الاول لدلالة الثانى وهو لبيان الواقع فلا سم كانه لان سائر الاعراض مع قطع النظر عن محلها لا يتصور عليها القسمة ويوضح ذلك ما ذكره شيخنا السيد البليدى فى رسالة المقولات ونصه والعرض صحة انقسامه انما هى باعتبار المحل كما هو معلوم فتقييدهم القبول بالذاتية مشكل والتفصى عنه بأن معنى كون القبول ذاتيا انه لا يحتاج الى أمر زائد على المحل بخلاف الكيف كالبياض فان قبوله القسمة باعتبار أمرين المحل والكم ألا ترى ان الجوهر الفرد الابيض لا ينقسم وما ذاك الا لفقد الكم المتوقف على اجتماع جوهرين مثلا الى آخر ما قال فراجعه وبه يندفع ما اعترض به يس على كلام سم فتدبر وكتب على قوله فتقييدهم الخ ما نصه أى فى قولهم الكم ما يقبل القسمة لذاته (قوله اقتضاء أوليا) أى ذاتيا وهو قيد للادخال كما سيأتى (قوله الاعراض النسبية) من نسبة الجزئيات الى كليها الان هذه الاعراض السبعة كلها نسب يتوقف تعقلها على تعقل الغير فالاضافة نسبة يتوقف تعقلها على تعقل نسبة أخرى والفعل نسبة يتوقف تعقلها على المؤثر والمؤثر فيه وهكذا ولما كان المتوقف عليه فى الاضافة نسبة دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الاضافة وان كانت كلها اضافات وكتب أيضا قوله الاعرض النسبية الخ مبنى على ان الامور النسبية لها وجود فى الخارج حيث أدخلها فى العرض واحتاج الى اخراجها والعرض موجود والحق عند أهل السنة انها أمور اعتبارية لا وجود لها فى الخارج وعلى هذا فهى خارجة بقوله عرض الا أن هذا التعريف للحكماء القائلين بأن النسب اعراض وأورده تنصيصا

ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقتضاء أوليا فيخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية

للاذهان اه وقال ع ق ومما ينبغي التنبيه له هنا ان وصف بعض الاعراض باقتضاء القسمة وعدمها ودخول النسب والاضافات في العرض وانقسام العلم باعتبار العرض اصطلاح فيلسوفي والا فالمعلوم في العرض اختصاصه بالموجود والنسب والاضافات اعتبارات والمعلوم في العرض مطلقا انه لا يقبل القسمة ومنه العلم ثم ان انقسامه على مذهبهم أيضا انما هو بناء على صحة تعلقه بمتعدد وأما ان قلنا ان كل علم يتعلق بغير منقسم لم يتصور ما ذكر اه بعض تغيير (قوله مثل الاضافة) وهي النسبة العارضة للشئ بالقياس الى نسبة أخرى كالابوة والبنوة وقوله والفعل هو كون الشئ مؤثرا في غيره كالقاطع مادام قاطعا وقوله والانفعال هو كون الشئ متأثرا عن غيره كالمنقطع مادام منقطعا اه سم (قوله ونحو ذلك) هو الاين والمتى والوضع والملك فالاين حصول الشئ في المكان ككون زيد في مكان كذا والمتى حصوله في الزمان ككون الخسوف في ساعة كذا والوضع هيئة حاصلة للشئ بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود والملك حالة تحصل للشئ بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله ككون الانسان متقمصا أو متعمما اه يس (قوله الكميات) الكم عرض يقبل القسمة لذاته كالاعداد والمقادير كالخط والسطح اه سم والمراد بقبول القسمة ما يشمل وجودها بالفعل كما في الكم المنفصل (قوله النقطة) وهي طرف الخط والخط مقدار ينقسم في جهة واحدة فقط والوحدة كون الشئ بحيث لا ينقسم الى أمور متشاركة في الماهية سم وقوله في جهة واحدة هي جهة الطول والسطح مقدار ينقسم طولا وعرضا والجسم مقدار ينقسم طولا وعرضا وعمقا ويسمى الجسم التعليمي والثلاثة اعراض من قبيل الكم وأما الجسم الطبيعي فهو الجوهر المعروض للامتدادات الثلاثة أعني الطول والعرض والعمق التي هي أي جملتها الجسم التعليمي فالطبيعي جوهر والتعليمي عرض عارض له فالشكل المربع مثلا ذاته أي جوهره جسم طبيعي وامتداداته الثلاث تعليمي وكون النقطة والخط والسطح والجسم اعراضا هو مذهب الحكماء واما عند أهل السنة فمن الجوهر فالنقطة هي الجوهر الفرد والخط جوهر ينقسم طولا والسطح جوهر ينقسم طولا وعرضا والجسم جوهر ينقسم طولا وعرضا وعمقا وكتب أيضا قوله النقطة والوحدة الاحتراز عنهما على مذهب من لم يجعلهما من الامور الاعتبارية أو من مقولة الكيف اه حفيدا ما من يجعلهما من الامور الاعتبارية فهما خارجان من الجنس وهو العرض لانه من قسم الموجود والامور الاعتبارية غير موجودة وأما من يجعلهما من مقولة الكيف فيجب ادخالهما في التعريف بأن يؤتى بتعريف يتناولهما لانهما من المعرف حينئذ اه سم وعلى أن النقطة من الكيف فهي من كيفيات الكم وأما الوحدة فلم يظهر رجوعها الى الكيفيات الاربع التي ذكروها اقساما للكيف فليحرر وفي بعض شروح الهداية أنه قد يمنع انحصار الكيف في الاقسام

مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا لا ينقسمى القسمة الكميات وبقولنا والاولى النقطة والوحدة

الاربعة اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وهو غير تام اه من يس وكتب على قوله على مذهب من لم يجعلهما الخ مانصه أى بل يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من المقولات التسع قائلا انا لم نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهما اليسا بجنسين لما تحتهما كذا فى الفنرى (قوله ليدخل فيه مثل العلم) أى بناء على الصحيح انه كيف وكتب أيضا قوله مثل العلم الخ أى فان اقتضاءه للقسمة فى محله الذى هو النفس وعدمها ليس اقتضاء أوليا أى لذاته بل ثانويا أى باعتبار متعلقه فان كان متعلقه بسيطا كالعلم بالجوهر الفرد كان مقتضيا اقتضاء ثانويا لعدم القسمة فى محله أو مركبا كالعلم بالجسم كان مقتضيا للقسمة فى محله اقتضاء ثانويا هذا تقرير كلام الشارح قال الحفيد ما ملخصه والانصاف ان العلم ان كان تفصيليا بأن تعلق بكل من ابعاض المعلوم على التفصيل فهنالك علوم متعددة بتعدد تلك الابعاض لا علم واحد يقتضى انقسام محله بالذات أو بتبعية المعلوم وان كان اجماليا بأن تعلق بالمجموع فهنالك علم واحد لكن لا يقتضى انقسام محله لا بالذات ولا بالتبع فالحاصل أن كلا من التفصيلى والاجمالى لا يقتضى انقسام محله لا بالذات ولا بالتبع فلا موقع لقول الشارح مثل العلم الخ وعبارة الاطول وقولهم اقتضاء أوليا على ما صرح به ائلا يخرج العلم بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضى اللاقسمة والعلم بمعلومين فانه لتعلقه بالمتعدد يقتضى القسمة ولا يخفى انهما لا يقتضيان القسمة واللاقسمة فى محلهما بل فى أنفسهما فمع قوله فى محله لا حاجة الى قوله اقتضاء أوليا لذلك وكأنه يحتاج اقتضاء القسمة واللاقسمة الى التقييد بالاولى يحتاج عدم توقف التعقل على تعقل الغير الى التقييد بالاولى لانه قد يعرض للكيف النسبة فيتوقف باعتبارها على الغير اه (قوله فقوله ملكة) أى دون أن يقول صفة وكتب أيضا قوله فقوله الخ تفريع على قوله أولا وهى كيفية راسخة الخ اه يس (قوله اشعار بانه الخ) يعنى ان لفظ ملكة يشعر بذلك ولا ينافى هذا أن يكون فى التعريف لفظ آخر صريح يخرج التعبير المذكور عن أن يكون فصاحة حتى يرد أن اللام فى المقصود للاستغراق فيخرج ذلك التعبير على أن لفظ المقصود ليس صريحا فى اخراجه لاحتمال اللام فى حد ذاتها للجنس بل هو الاصل وانما حملت هنا على الاستغراق بمعونة المقام وقرينته وقد تخفى هذه للقرينة فيكون لفظ الملكة أقوى اشعارا (قوله عن المقصود) أى جنس مقصوده لا كله اذ الظاهر انه لا تحقق للتعبير عن الكل بدون الرسوخ (قوله ملكة يقتدر بها الخ) قال فى المطول فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه أسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقى المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء اه قال الفنرى صدقه على الادراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لخروجه عن الملكة اذ لا شئ من المذكورات ملكة اه أى فالسؤال ساقط من أصله وكتب أيضا قوله يقتدر عبر به

وقولنا أوليا لندخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة فقوله ملكة اشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحا فى الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخا فيه وقوله (يقتدر بها على التعبير

دون يقدر لمناسبة الملكة لما فى الافتعال من المبالغة ويحتمل انه اشارة الى أنه يكفى ملكة القدرة بتكلف تأمل يس (قوله عن المقصود) اللام للاستغراق أى كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته اه مطول قال الفنرى فان قلت أى حاجة الى حمل اللام على الاستغراق مع أن لفظ الملكة يغنى عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز أن يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعانى كالمدح او الذم أو غيرهما ولو سلم ففى الحمل على الاستغراق اشعار صريح بأن الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف فى كون المتكلم فصيحا اه (قوله سواء وجد التعبير) أى عن المقصود أى جميعه أو لم يوجد ذلك التعبير عن جميع المقصود بأن لم يوجد التعبير عنه بالكلية أو وجد التعبير عن بعضه (قوله ليعم) متعلق بمحذوف خبر قوله والقول فى كلامه بالمعنى المصدرى فالمعنى وقال بلفظ فصيح ليعم الخ (قوله وأما المفرد) لما كان التعبير عن المقصود بلفظ فصيح مفرد خفى جدا اذ لا يتصور الا فى صورة واحدة مثل له بقوله كما تقول عند التعداد الخ اه جربى (قوله فكما تقول) أى من غير تقدير ما يصير به المفرد جملة (قوله مطابقته لمقتضى الحال) المراد المطابقة فى الجملة اذ لا يشترط فى أصل البلاغة المطابقة التامة اه فترى أى فاذا اقتضى الحال شيئين فرومى أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغا من هذا الوجه وان لم يكن بليغا مطلقا فأصل البلاغة يتحقق بمراعاة أحدهما فقط وان كانت مراعاتهما أزيد بلاغة وأعلى أفاده ع س قال سم ان أريد بالشيئين فى قوله فاذا اقتضى الحال شيئين التأكيد والتعريف مثلا فاذكره ظاهر وان أريد بهما تأكيدان مثلا لقوة الانكار فما قاله مشكل لان حصول المطابقة بالتأكيد الاول محل منع تأمل (قوله لمقتضى الحال) وهو الخصوصيات التى يبحث عنها فى علم المعانى كما يدل عليه بيان الشارح دون كيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان اذ قد تتحقق البلاغة فى الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات وضعية أى مطابقية غير مختلفة فى الوضوح والخفاء نعم اذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة فى الوضوح والخفاء لا بد فيه من رعاية كيفية الدلالات أيضا كما ستعرفه فما قيل ليس المقتضى مخصوصا بما يبحث عنه فى علم المعانى كما يشعر به كلام الشارح بل أعم من الخصوصيات التى يطلع عليها فى علم المعانى وكيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان فانه لا بد فى البلاغة من رعايتها ليس بشئ كيف وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفيات دلالة اللفظ اه عبد الحكيم وقوله كما يدل عليه بيان الشارح ويدل له أيضا كلام الشارح فى ترجمة الفن الاول فراجعه (قوله مع فصاحته) حال من الضمير فى مطابقته لانه فاعل المصدر المضاف وكتب أيضا ما نصه قيل الا اذا كان اقتضى الحال خلاف ذلك كالتعقيد فى المعميات فان

عن المقصود) دون أن يقول يعبر اشعار بأنه يسمى فصيحا اذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد وقوله (بلفظ فصيح) ليعم المفرد والمركب أما المركب فظاهر وأما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك (والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته) أى فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعى

رعاية

رعاية التطابق أولى حينئذ من رعاية الفصاحة ومنهم من منع بلاغة ذلك كما فى الفنرى وقد مثا بالهامش عند تفسير التعقيد ببيان فصاحة ذلك (قوله الى أن يعتبر الخ) أشار بهذا التفسير الى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم والى أنه لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا أورد كلمة مع دون فى الموهمة للجزئية اه عبد الحكيم وقال الخفيد فى توجيه ايثار مع على فى انما لم يقل فى الكلام لانه قيد الكلام بالذى يؤدى به أصل المراد فلا بد أن تكون الخصوصية خارجة عنه منضمة معه وانما قيد الكلام بذلك حتى احتاج الى ايثار مع على فى اشارة الى أن مقتضى الحال يجب أن يكون زائدا على أصل المعنى لا يقال قد يقتضى الحال الاقتصار فى الكلام على أصل المعنى فى خطاب البليد فليس مقتضى الحال هنا زائدا على أصل المعنى لانا نقول بل هذا الاقتصار أمر زائد على أصل المعنى مفيد للسامع البليغ بلادة المخاطب اه بايضاح وقوله فى خطاب البليد أى أو خالى الذهن وقوله بلادة المخاطب أى أو خلو ذهنه فافهم (قوله خصوصية ما) اعلم أن الافصح فى لفظ الخصوصية الفتح اذ حينئذ يكون الخصوص صفة ولما كان المعنى على المصدرية الحق الياء المصدرية لذلك والتاء للمبالغة كما فى علامة وأما اذا ضمت الخاء المعجمة فيحتاج الى أن يجعل المصدر بمعنى الصفة أو الى أن تجعل الياء للنسبة مبالغة اه فنرى ومثله الخطائى قال الخفيد والصواب هنا الضم فان المراد بها النكات والمزايا المختصة بالمقام والخصوص بالضم مصدر فألحقت به ياء النسبة اه أى فمعنى الخصوصية الخصلة المنسوبة للخصوص وهى ما اختص بالمقام اه سم أى فالنسبة من نسبة الشئ الى صفته (قوله وهو) أى تلك الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر اه عبد الحكيم ويؤيده قول الشارح بعد والتأكيد مقتضاها دون أن يقول واعتبار التأكيد مقتضاها وحمل الشارح فيما يأتى الاعتبار المناسب الذى جعله المصنف مقتضى الحال على الامر الذى اعتبره المتكلم الخ وان كان يصح أن يرجع الضمير الى الاعتبار المفهوم من يعتبر على طريق المبالغة فى اشتراط قصد الخصوصية بحيث جعل قصدها نفس مقتضى الحال وان كانت هى فى الحقيقة مقتضى الحال على هذا القول الذى سيأتى خلافه فى قوله وتحقيق ذلك الخ وكتب أيضا قوله وهو مقتضى الحال ليس جزأ من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تفسير المضاف اليه اه فنرى (قوله والتأكيد) الانسب التفريع (قوله كلام مطابق لمقتضى الحال) ومعنى مطابقته له على هذا اشتماله عليه بخلاف المطابقة على التحقيق الآتى فان معناها الصدق كما سيصرح به (قوله وتحقيق ذلك) أى ان قولك ان زيدا فى الدار مطابق لمقتضى الحال اه سم وكتب أيضا قوله وتحقيق ذلك أى بيانه على الوجه الحق وفيه اشارة الى أن ما ذكره أولا كلام ظاهرى وحاصله أن مقتضى الحال هو الكلام الكلى المشتمل على الخصوصية لا نفس الخصوصية كما هو المصرح به فيما قبل التحقيق ومعنى مطابقة الكلام لهذا المقتضى أنه من جزئيات ذلك المقتضى وأن

للمتكلم الى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون الخبر مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال بخلاف الخبر المجرد عن التأكيد فانه مقتضاها وقولك له ان زيدا فى الدار يقتضى تأكيد الحكم والتأكيد

ذلك المقتضى صادق عليه لاشتمال الكلام على تلك الخصوصية كما فيما قبل التحقيق
فمعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغايران معنا هما على ما قبله وأما معنى الحال فلم
يختلف بل هو على كليهما الامر الداعى للمتكلم الى أن يعتبر الخ وكتب أيضا قوله وتحقيق
ذلك استدل على هذا التحقيق بأمور ثلاثة الاول قول السكاكى فى تعريف علم المعانى
تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره فان المذكور الكلام لا الخصوصيات الثانى
قول المصنف فى تعريف علم المعانى علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال فلو جعل المقتضى نفس الخصوصيات التى هى الاحوال لزم أن يكون
الشئ سببا فى مطابقة الغير له الثالث أن المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح المعقول
ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام وبين تلك الاحوال وانما يعتبر بين الكلام الجزئى
والكلى وردّ الاول بأن كلا من الكلام الكلى والاحوال مستوفى عدم الذكر فان
المذكور حقيقة الكلام الجزئى وكذا يقال ان المذكور التأكيد الجزئى وهو فرد من
مقتضى الحال الذى هو مطلق التأكيد مثلا ويردّ الثانى لان اللفظ باشتماله على الجزئى
يطابق الكلى أى يوافقه بالاشتمال على جزئيه ويردّ الثالث بأنه لا حاصل لنا على اعتبار
المطابقة باصطلاح المعقول بل يراد معناها اللغوى الذى هو الموافقة وكتب أيضا قوله
وتحقيق ذلك الخ عبارة الاطول والبلاغة فى الكلام مطابقته أى مطابقة صفته لمقتضى
الحال فان مقتضى الحال خصوصيات وصفات قائمة بالكلام فالكلام لا يطابقه بل
يشتمل عليه والخصوصية من حيث انها حال الكلام ومرتبطة به مطابقة لها من حيث
انها مقتضى الحال فالمطابق والمطابق متغايران اعتبارا على نحو مطابقة نسبة الكلام
للواقع وعلى هذا النحو قول المصنف فى تعريف المعانى علم يعرف به أحوال اللفظ
العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى تطابق صفة اللفظ مقتضى الحال هذا هو
المطابق لعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر الى غير ذلك معللة بالاحوال ولما
هو اللائق بالاعتبار لان الحال عند التحقيق لا يقتضى الا الخصوصيات دون الكلام
المشتمل عليها والشارح أراد المحافظة على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال فوقع
فى الحكم بأن مقتضى الحال هو الكلام الكلى والمطابق هو الكلام الجزئى من مطابقة
الجزئى للكلى على عكس اعتبار الميزانيين مطابقة الكلى للجزئى فعدل عما هو ظاهر المنقول
وعما هو المعقول وارتكب كلفة مطابقة الجزئى للكلى مع أن المحمول بالطبع هو الكلى
والملائق اعتبار مطابقته للجزئى اه وقوله وعلى هذا النحو قول المصنف الخ أقول يلزم
عليه أن الاحوال سبب فى مطابقة نفسها لغيرها بالاعتبار ولا يخفى تهافته (قوله أنه) أى
المثال أعنى قولك ان زيدا فى الدار جزئى من جزئيات الخ والكلام الذى يقتضيه الحال
هو الكلام المؤكد وهذا المثال من جزئياته لصدقه عليه وعلى قولك لزيد قائم مثلا (قوله
ذلك الكلام) هو الكلام المؤكد وأشار اليه مع عدم تقدم ذكره لانفهامه من السياق

أنه من جزئيات ذلك الكلام
الذى يقتضيه الحال فان الانكار
مثلا يقتضى كلاما مؤكدا

ولعدم

ولعدم تقدم ذكره أتى بلام البعد (قوله وهذا) أى قولك ان زيدا فى الدار مطابق له أى للكلام المؤكد الذى هو الكلى (قوله بمعنى أنه) أى الكلام المؤكد الذى هو كلى صادق عليه أى على هذا الجزئى (قوله على عكس ما يقال الخ) أى على عكسه بحسب اللفظ والعبارة حيث أسند المطابقة الى الجزئى فى هذا المقام عكس قولهم ان الكلى مطابق للجزئيات فان المطابقة فيه مسندة الى الكلى لا بحسب المعنى اذ المسند اليه المطابقة هنا فى المعنى والحقيقة مقتضى الحال الذى هو الكلى اذ المراد بمطابقة الجزئى للكلى صدق الكلى عليه اه من سم بتصرف (قوله تحقيق هذا الكلام) أى اثباته بالدليل فقد ذكر ثم علة هذا الكلام أى قوله وتحقيق ذلك الخ فراجعه (قوله وهو مختلف فان الخ) حاصله ان مقتضيات الاحوال بالفتح مختلفة لان مقتضياتها بالكسر التى هى الاحوال المعبر عنها بالمقامات مختلفة فالحال والمقام متحدان ذاتا وانما يختلفان اعتبارا كما سيذكره الشارح وانما عبر فى العلة بالمقامات اشارة الى أنهما متحدان ذاتا ومن هذا ظهر انتاج العلة للمعلول (قوله متفاوتة) أى بحسب الاقتضاء لا من حيث الذات لئلا يرد عليه أن اختلاف المقتضى ذاتا لا يستلزم اختلاف المقتضى اذ قد تقتضى أمورا كثيرة شيأ واحدا ولذا تذكر لخصوصية واحدة دواع متعددة اه عبد الحكيم (قوله لان الاعتبار) أى المعتبر الذى هو الخصوصية وهو علة للعلية أى وانما أوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الاحوال لان الاعتبار الخ وقوله وهذا عين الخ من تمام العلة (قوله وهذا) أى التغاير المذكور وكتب أيضا قوله وهذا عين الخ فيه اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر كلام المصنف من عدم مطابقة الدليل المدعى ان كان المقام غير الحال والمصادرة ان كان عينه وحاصل الجواب أنهما متحدان بالذات لان كلا منهما عبارة عن الداعى الى ايراد الكلام على وجه مخصوص ومختلفان بالاعتبار كما بينه فبما اتحادهما ذاتا طابق الدليل المدعى وباختلافهما اعتبارا اندفع المصادرة فتأمل اه يس ولم يظهر وجه لحصول المصادرة على اتحادهما فان زعم أن وجهه أخذ الحال فى المدعى والمقام الذى يراد فهمه فى الدليل فمجرد ذلك لا يستلزم المصادرة تأمل (قوله تفاوت) لو قال اختلاف لكان أنسب بعبارة المصنف (قوله لان التغاير بين الحال والمقام الخ) ويختلفان فى الاستعمال أيضا فأكثر ما يستعمل المقام مضافا الى المقتضى بالفتح فيقال مقام التأكيد مثلا وأكثر ما يستعمل الحال مضافا الى المقتضى بالكسر فيقال حال الانكار مثلا على الاضافة البيانية (قوله بحسب الاعتبار) وأما بحسب الذات فهما واحد فاذا كان مقتضيات المقامات مختلفة كان مقتضيات الاحوال كذلك فان مقتضيات الاحوال عين مقتضيات المقامات لكون الاحوال والمقامات واحدا اه سم وكتب أيضا على قوله الاعتبار ما نصه أى التوهم (قوله وهو) أى الاعتبار (قوله أنه) أى الحال والشان (قوله يتوهم) أى مع ان الامر الداعى ليس مكانا ولا زمانا (قوله كونه

وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما يقال ان الكلى مطابق للجزئيات وان أردت تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرناه فى الشرح فى تعريف علم المعانى (وهو) أى مقتضى الحال (مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة) لان الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو أنه يتوهم فى الحال كونه

زمانا) لعله لان أحد الازمنة الثلاثة يسمى حالا وقوله وفى المقام كونه محلا له لعله لشيوع المقام فى محل القيام كشيوع المجلس فى محل الجلوس (قوله وفى المقام كونه محلا له) تخصيص ذلك الامر الداعى باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان مثلا اما باعتبار أن المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعى مقام التأكيد أى محل رواجه أو على تشبيه حسن التأكيد فى مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه أو لانه كان من عادتهم القيام فى تناشد الاشعار وأمثاله فأطلق المقام على الامر الداعى لانهم يلاحظونه فى محل قيامهم اه فنرى (قوله وفى هذا الكلام) يعنى قوله الآتى فمقام كل الخ (قوله اشارة اجمالية) وجه كونه اشارة أن صريحه تفصيل تفاوت المقامات لكنه يتضمن ضبط المضاف اليها الذى هو المقتضى ووجه كونها اجمالية أنه لم يبين محال تلك المقتضيات ومتعلقاتها واقسامها مثلا ذكر التنكير ولم يبين أن محله المسند اليه أو المسند وهكذا قوله الى ضبط أى عد وكتب أيضا قوله الى ضبط أى بأنها المذكورات من التنكير ومابعده اه سم وكتب أيضا قوله الى ضبط مقتضيات الاحوال وحاصله أنها ثلاثة أقسام مايخص أجزاء الجملة واليه الاشارة بقوله فمقام كل الخ وما يخص الجملتين فصاعدا واليه الاشارة بقوله ومقام الفصل الخ ومالا يخص شيأ بل يعم واليه الاشارة بقوله ومقام الايجاز الخ أفاده فى المطول ومثله فى الاطول (قوله مقتضيات الاحوال) أى أكثرها فان بعضها مما يتعلق بنفس الجملة كوقوع الخبر موقع الانشاء وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام التى ليست جزء الجملة كاكثر مباحث الانشاء اه عبد الحكيم (قوله وتحقيق لمقتضى الحال) أى تبيين وتعيين له على مايبغى اه سم وكتب أيضا قوله وتحقيق لمقتضى الحال أى فى قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب (قوله فمقام كل من التنكير الخ) أحسن المصنف فى تقديم ماهو الاصل والتصريح به وتأخير ما هو الفرع وبيانه اجمالا ألا ترى أن التنكير مثلا أصل والتعريف فرعه وكذا الفصل لكن المناسب حينئذ أن يقول ومقام المساواة يباين مقام خلافها ويمكن أن يعتذر عنه بأنه لما كان فى سلوك طريق الايجاز دعا اهتمامه بالايجاز الى ذكره قاله فى الاطول لكن قوله وبيانه اجمالا انما يأتى فى غير الوصل (قوله يباين الخ) المراد بالمباينة أن لا يكون مقام يناسب التنكير ومقابله مثلا ولهذا كان قوله أى خلاف كل منها على التوزيع اذ لو أجرى على ظاهره لزم أن يكون المقام المناسب للتنكير لا يناسب شيأ مما عداه مع أنه غير صحيح لجواز أن يكون مقام يناسب التنكير والتقديم وغير ذلك اه سم قال السيد ما معناه المقصود من هذه العبارة أن مقام التنكير يباين مقام خلافه ومقام الاطلاق يباين مقام خلافه الى آخر الكلام الا أنه أجمل هذا التفصيل طلبا للاختصار فوقع الخلل فى العبارة فالمقصود صحيح وان كانت العبارة مختلة قال العصام فى أطوله ونحن نقول لما تعورف هذا الاجمال فى افادة التفصيل وشاع فى محاورات البلغاء وأرباب التحصيل فالبيان

زمانا الورود الكلام فيه وفى المقام كونه محلا له وفى هذا الكلام اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال (فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه) اى خلاف كل منها يعنى أن المقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه أو المسند يباين المقام الذى يناسبه التعريف

أيضا

أيضا بيان جميل اه (قوله ومقام اطلاق الحكم) أى النسبة بين المسند اليه والمسند نحو زيد قائم أو جاء زيد وهى الاسناد الذى فسر به بس الحكم وكتب على قوله اطلاق مانصه أى عن التقييد بما يأتى (قوله أو التعلق) أى تعلق المسند بملابسه سواء كان المسند اليه نحو زيد قائم أولا كالمفعول به فى نحو ضربت زيدا فالتعلق أعم من الحكم أو تعلقه بعموله غير المسند اليه فالتعلق مغاير للحكم (قوله أو متعلقه) ظاهره رجوع الضمير الى المسند فقط وعليه مشى غير واحد مع أنه يصح رجوعه الى كل من المسند والمسند اليه فانه قد يكون له متعلق يطلق ويقيد (قوله تقييده) أى المذكور وكتب أيضا قوله تقييده بمؤكد راجع للحكم والتعلق أو أداة قصر راجع لهما أيضا أو تابع راجع للمسند اليه والمسند ومتعلقه وقوله أو شرط راجع للمسند اليه والمسند وقوله أو مفعول راجع للمسند اليه والمسند والمتعلق وقوله أو مايشبه ذلك كالحال والتمييز مثال التأكيد والقصر فى الحكم ان زيدا قائم ومازيد الا قائم ومثالهما فى التعلق والله ضرب زيد عمرا تريد بالقسم تأكيد تعلق الضرب بعمرو وماضرب زيد الا عمرا بقصر تعلق الضرب الصادر من زيد على عمرو ومثال تابع المسند اليه وتابع المسند قولك زيد الطويل رجل صالح ومثال تابع متعلق المسند قولك زيد ضرب عمرا الفاسق ومثال المسند المقيد بالشرط قولك أكرم زيدا ان جاء ومثال المسند اليه المقيد بالشرط القائم ان قام زيد عمرو ومثال مفعول المسند اليه قولك ضربى زيدا اذا كان قائما ومثال مفعول المسند قولك هذا ضربى زيدا ومثال مفعول متعلق المسند قولك زيد يعطى للضارب عمرا رغيفا وجعلنا فيما مر قول الشارح أو أداة قصر راجعا الى الحكم والتعلق ممثلين لقصر الحكم بما زيد الا قائم تبعا فيه الحفيد قال بس فيه أنه سيأتى أن القصر قد يكون من قصر الصفة على الموصوف كما فى ما قائم الا زيد ومن قصر الموصوف على الصفة كما فى مازيد الا قائم فكيف يكون مازيد الا قائم من قصر الحكم وكيف يختص قوله أو أداة قصر بالحكم والتعلق دون المسند والمسند اليه ويمكن أن يقال قولنا مازيد الا قائم وماقائم الا زيد يصح فيه اعتبار القصر بالنظر الى الحكم فانه مقصور وبالنظر الى المسند اليه فى الاول والى المسند فى الثانى ويجعل قوله أو أداة قصر راجعا للمسند والمسند اليه أيضا اه بتصرف وكتب أيضا على قوله أو تابع مانصه كالنعت (قوله وكذا مقام ذكره) أى ذكر المسند اليه أو المسند أو متعلقاته اه جربى وكتب أيضا قوله وكذا مقام الخ فصله لئلا يتوهم ابتداء أن مقام ذكر معطوف على مقام تأخيره فقد يفضى الى الاشتباه اه سم وقوله أعنى سم ابتداء أى قبل الوصول الى قول الشارح بيان مقام حذفه وبالوصول اليه يرتفع التوهم (قوله شامل) أى صالح وقابل له وهو

ومقام اطلاق الحكم أو التعلق أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه بيان مقام تقييده بمؤكد أو أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو مايشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه أو المسند أو متعلقاته بيان مقام تأخيره وكذا مقام ذكره بيان مقام حذفه فقوله مقام خلافه شامل لما ذكرنا وانما

فصل قوله الخ) أى دون أن يذكره مع الاربعة السابقة بأن يقول من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر والفصل (قوله هذا الباب) أى باب الفصل والوصل ولعظم خطره عرّف بعضهم البلاغة بمعرفة الفصل والوصل اه جربى (قوله لانه أخصر) أى لان ألف الوصل تحذف فى الوصل فهو أربعة أحرف فقط اه سم وقال ع ق لان خلافه كلمتان والوصل كلمة واحدة وحرف التعريف كالجزء (قوله لان خلاف الفصل الخ) علة للاظهرية أى لما كان الخلاف فى الواقع منحصرا فى الوصل كان ذكره بلفظ الوصل معينا له بحيث لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف لايهامه أن خلاف الفصل أعم من الوصل (قوله وكذا خطاب الخ) أى ومثل المقامين المذكورين فى التباين مقام خطاب الذكى مع مقام خطاب الغبى وحاصله تشبيه المقامين بالمقامين فى التباين ولو صرح بذلك المصنف لكان أوضح وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله فان مقام الاول الخ فلفظ مقام مقدر فى كلام المصنف اه سم ملخصا ويمكن حمل عبارة المصنف بوجه لا مؤاخذة فيه بأن يجعل اسم الاشارة راجعا الى الامور المذكورة التى لها تلك المقامات المتقدمة ووجه الشبه التباين فى المقامات وكتب أيضا قوله وكذا خطاب الخ فصله بكذا اختصارا والا ان كذا ولفظ مع أخصر من مقام مرتين ولفظ يباين ولان هذا متعلق بحال المخاطب وما قبله بحال الكلام ولانه أبلغ فى الفصل فهو أدل على عظم الشأن اه سم وكتب أيضا قوله وكذا خطاب الذكى أى كذا مقام مايخاطب به الذكى مع مقام خطاب الغبى أى مايخاطب به الغبى وهذا أيضا لايختص بأجزاء الجملة ولا بالجملتين فصاعدا وانما فصله عما سبق لان التفاوت فيه نشأ من قبل المخاطب لا من قبل نفس الكلام والمراد بالذكى الذكى بالاضافة الى غيره وكذا المراد بالغبى فيندرج فيه تفاوت مراتب الذكاء والغباوة فى القاموس الذكاء سرعة الفطنة والغباوة عدم الفطنة اذا عرفت هذا فالمقابل للغبى هو الفطن الا أنه أراد به الفطن واختاره لمزيد مناسبة لفظية بينه وبين الغبى ولذا لم يقل مع خلافه اه أطول وأشار بقوله مايخاطب به الى ماصرح به الفنرى من أن المراد من الخطاب المخاطب به لا المعنى المصدرى وأشار بقوله فى القاموس الخ الى اعتراض الشارح فى مطوله على المصنف بأنه كان الانسب أن يذكر مع الغبى الفطن لانه المقابل للغبى قال الفنرى انما لم يقل وكان الصواب لان الظاهر أن الذكاء على ماذكره الشارح أخص من الفطانة فجاز أن يريد به ذلك اطلاقا لاسم الخاص على العام بقرينة المقابلة وانما لم يقل أن يذكر مع الذكى البليد لان الفطن أنسب بالمخاطب لانه قد اعتبر فى مفهومها ورود الكلام من الغير اه وكتب أيضا على قوله خطاب الذكى مانصه من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله ولكل كلمة الخ) فان قيل قد فهم من قوله فمقام كل الخ أن لكل كلمة مع صاحبتها مقاما فما الفائدة فى التكرار قلنا ذا لبيان لما يفيد الخواص والمزايا لا بمجرد الوضع وهذا بيان لما يفيدها بالوضع فلا تكرار اه خسرو وقيل ان قوله

فصل قوله (ومقام الفصل يباين مقام الوصل) تنبيها على عظم شان هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه لانه أخصر وأظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل وللتنبيه على عظم الشأن فصل قوله (ومقام الايجاز يباين مقام خلافه) أى الاطناب والمساواة (وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى) فان مقام الاول يباين مقام الثانى فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعانى الدقيقة الخفية مالا يناسب الغبى (ولكل كلمة

ولكل كلمة الخ اشارة الى علم البديع كما أن قوله وكذا خطاب الذكى الخ اشارة الى علم البيان وما قبله اشارة الى مقاصد علم المعانى أما الاخير فظاهر وأما المتوسط فلان البيان يبحث عن أحوال الدلالات من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب وأما السابق فلان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس تاما وناقصا وغيرهما انما يتأتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى ويتوجه عليه أنه لا يطرد فى كثير من المحسنات كالتوجيه والايهام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين وأنه يلزم عليه أن تكون المحسنات البديعية من مقتضيات الحال والمقام فتطبيق الكلام عليها يكون داخلا فى البلاغة موجبا للحسن الذاتى وهو خلاف ما قالوا الا أن يقال الظاهر أن المحسنات أحوال ومقامات تقتضيها فتطبيق الكلام عليها عند اقتضاء الحال اياها يكون داخلا فى البلاغة ضرورة أنها ليست الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فينبغى المصير الى ما ذكره رحمه الله فى شرح المفتاح أن المحسنات داخلة فى علم البلاغة ان اقتضتها الاحوال خارجة عنه تابعة له ان لم تقتضها بل كان ايرادها فى الكلام وعدمه على السواء وأوجبت للكلام حسنا عرضيا والحاصل أنها داخلة فى علم البلاغة بعض من المعانى من جهة مطابقتها مقتضى الحال وايجابها الحسن الذاتى وخارجة عنه مباحث للبديع من جهة ايجابها الحسن العرضى الزائد على حصول البلاغة فان قلت لم يشتهر القول بأن المحسنات توجب الحسن الذاتى بل أطلقوا القول بأنها تابعة للبلاغة خارجة عنها توجب حسنا عرضيا وعلى ما ذكر يكون ايجابها الحسن الذاتى كايجابها الحسن العرضى فما دعاهم الى التزام السكوت عن الاول والتصريح بالثانى قلت يمكن أن يقال اقتضاء الحال اياها بعيد خفى فأسقطوه عن درجة الاعتبار فلم يطلقوا القول بايجابها الحسن الذاتى ولم يذكروا جملتها فى المعانى بل ذكروا فيه منها ما يكون اقتضاء الحال اياه غير نادر كالالتفات والاعتراض والتجاهل وكان ذلك منهم نوع تنبيه على أن سائر المحسنات يجوز دخولها فى البلاغة لانه علم مما فعلوا أن كونه محسنا لا ينافى الدخول فى البلاغة مع ما تقرر أن ما به يطابق اللفظ مقتضى الحال داخل فى البلاغة ومن المعلوم أن الاحوال قد تقتضى المحسنات اه من الخطائى على المطول وكتب أيضا قوله ولكل كلمة مع صاحبتها كالترقى بالنسبة الى ما قبله فانه لما ذكر أن لكل كلام مقاما ترقى الى أن لكل كلمة من أجزاء الكلام اذا قرنت بكلمة أخرى مقاما لم يكن لها اذا قرنت بكلمة أخرى غيرها اه جربى وكتب أيضا على قوله ولكل كلمة ما نصه أى لوضع كل كلمة وكتب أيضا قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام ليس الخ يفيد أيضا بمنطوقه أن لهذه الصاحبة مع تلك الكلمة مقاما ليس لتلك الصاحبة مع ما يشارك تلك الكلمة فى أصل المعنى لدخول هذه الصاحبة فى قوله ولكل كلمة ودخول تلك الكلمة فى الصاحبة والى هذا أشار الشارح حيث مثل لكلام المتن بالمثالين الآتيين كما سيظهر (قوله مع صاحبتها) لا يتوهم قاصر

مع صاحبتها

أن صاحبة الكلمة ما جاورتها اذ هي ما ارتبطت بها وتعلقت بها نوع تعلق مثلا مرفوعة في قوله تعالى فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة لها مع الموضوعة مقام ليس للمرتفعة معها مع الاكواب فنقول يكفي للاتيان بالكلمة أن يقتضيها مقام لها مع صاحبة وان لم يكن مقام يقتضيها مع عدة من صواحب أخرى بل تستوي هي وما يشاركها في أصل المعنى مع تلك الصواحب اه أطول وكتب أيضا قوله مع صاحبتها متعلق بمضاف محذوف أي لوضع كل كلمة كذا في شرحه للمفتاح أو حال من كل كلمة أو صفة لكلمة أو متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما كذا في يس (قوله أي مع كلمة أخرى) قيل الاظهر أن يقول أو ما في حكمها ليندرج فيه مقام المسند اليه مع المسند الذي هو جملة ولا يخفى أنه يجب التعميم أيضا في قوله ولكل كلمة ليندرج فيه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه على وجه لكن يبقى أنه يخرج مقام كل جملة مع جملة ليس لشيء منها محل من الاعراب فلا بد من الحكم بأنه ترك للمقايسة ولك أن تستغني عن تعميم الكلمة بالمقايسة اه يس (قوله مصاحبة لها) أي ذكرت وجمعت معها في كلام واحد اه سم (قوله مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى) أورد عليه أمران الاول أن هذا الكلام يستلزم أن يكون لكل كلمة مع لفظ مقام ليس لها مع المرادف لهذا اللفظ وأجيب بأن المفهوم من المشارك في أصل المعنى أن يكون بين اللفظين تغاير في المعنى في الجملة فخرج المرادف الثاني أنه لا وجه للتقييد بالمشاركة اذ لا شك أن لكل كلمة مع صاحبتها مقاما ليس لها مع كلمة أخرى سواء شاركت تلك الكلمة الاخرى تلك الصاحبة في أصل المعنى أو لا وقد أطلق في شرح المفتاح وأجيب بأنه قيد بها لغرابة صورتها واحتياجها للبيان وافهامها خلاف ما سواها منها وفي الاطول بعد ان قال تقديم الخبر في قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام للحصر ما نصه أي المقام لها الا لكلمة تشاركها في أصل المعنى فليس للبليغ أن يختار تلك الكلمة ما لم يدعه اليها هذا المقام بخلاف كلمة لا تشاركها في أصل المعنى فان اختيارها عليها ليس لاقتضاء المقام بل لتوقف معنى قصد افادته عليها ومن غفل أشكل عليه وجه تقييد الكلمة زاعما أن المقام ليس لكلمة لا تشاركها أيضا فاعتذر بأن هذا القسم أولى بالتعرض فخص بالتعرض واعتمد في معرفة المتروك على المقايسة اه (قوله في أصل المعنى) أي لا في جميعه فيكون بين الكلمتين تغاير في المعنى في الجملة كان واذا فانهما وان اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط اختلفا في أن الاولى للشك والثانية للجزم والتحقق (قوله بالشرط) أي بادائه اه سم (قوله فله مع ان مقام الخ) مقام الفعل مع ان الشك ومقامه مع اذا الجزم اه سم تقول ان جاءزيد آتيك وآتيك اذا احمر البسر ولا يصح العكس اه جربي وكتب أيضا قوله فله قرن الخبر بالفاء لان المبتدا موصوف بالموصول والمبتدا اذا كان موصوفا به فانه يقترن خبره بالفاء كما ذكره الاشموني (قوله وكذا الكل الخ) هو عكس

أي مع كلمة أخرى مصاحبة لها (مقام) ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا الكل من أدوات الشرط

ما قبله

ماقبله فان ماقبله بيان لمقام الفعل مع الادوات ر
الماضى مقام) وهو اظهار أن الشرط لتحقق وقوعه كأنه وقع اه سم كقولك ان قام زيد
قد وفيه أن ان للشك وكون مقامها مع الماضى التحقق ينافى أصل وضعها فالاولى أن
يقال لغلبة وقوعه وحينئذ لا تنافى ومقام الشرط مع المضارع اظهار عدم الغلبة واظهار
الاستمرار التجددى (قوله وعلى هذا القياس) كالمبتدا مثلا فان له مع الخبر المفرد مقاما
ليس له مع الخبر اذا كان جملة اه جربى (قوله وارتفاع) معطوف على قوله وهو مختلف
من عطف الجمل وقد مر أن الغرض منها بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى
من بعض ثم تعيين أعلاه وأسفله اه عبد الحكيم (قوله فى الحسن) أى فى باب الحسن وهذا
احتراز عن ارتفاعه فى غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه فيه بكثرة التأثير
وقلته انظر عبد الحكيم وكتب أيضا على قوله فى الحسن مانصه أى بالنظر لذاته اه يس
(قوله والقبول) أى بالنظر الى السامع والبلغاء اه يس (قوله الامر الذى اعتبره الخ)
فالاعتبار بمعنى المعتبر والمراد به اما الكلام المشتمل على الخصوصيات فمطابقة الكلام له
بمعنى اندراجه تحته أو نفس الخصوصيات فالمطابقة بمعنى الاشتمال على ما مر (قوله
بحسب السليقة الخ) لقائل أن يقول بقى قسم آخر وهو أن يكون بحسب ماعرف من
القواعد المدونة من غير أن يصدر منه تتبع لما ذكر ويمكن أن يجاب بدخول هذا فى القسم
الثانى بنوع مسامحة لان تلك القواعد مأخوذة من التتبع والاخذ منها أخذ منه بواسطة
واما عدم اعتبار مثله فبعيد اه يس وكتب أيضا على قوله بحسب السليقة مانصه ان كان
المتكلم من العرب العرباء (قوله أو بحسب تتبع خواص الخ) ان كان من غيرهم (قوله
وراعيت حاله) أى الامر الداعى اليه فعطفه على ماقبله من عطف السبب على المسبب لان
رعاية الامر الداعى كالانسب سبب لاعتبار الشئ أى التأكيد مثلا فتأمل (قوله وأراد
بالكلام الفصيح) أى لان الفصاحة عند المصنف معتبرة فى البلاغة وبحمل
الكلام على الكلام الفصيح لا البليغ يندفع ما أورد على كل من المقدمتين فى قول
المصنف وارتفاع الخ اما الاولى فلان ارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول انما هو
بزيادة المطابقة للاعتبار المناسب وكمالها لا بنفس المطابقة والثابت بنفس المطابقة انما هو
أصل الحسن وأما بالثانية فلان الانحطاط فى الحسن يوجب أصل الحسن واذا انتفت
المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يستقيم الانحطاط فى الحسن بعدم المطابقة وحاصل
الدفع أن أصل الحسن بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة والانحطاط بعدمها لكن يرد عليه
أنه لا يوافق حكم المصنف فيما سيأتى بأن غير المطابق للاعتبار المناسب ملتحق بأصوات
الحيوانات والجواب بأن المراد التحاقه بها فى مجرد عدم مراعاة الخواص بعيد فالحق أن
المراد الكلام البليغ ويجاب عن الايراد على المقدمتين بما ذكره المحشى وغيره اه يس
وحاصل جواب المحشى الخفيد أن كمال المطابقة مطابقة فصح أن يقال الارتفاع

مع الماضى مقام ليس له مع المضارع
وعلى هذا القياس (وارتفاع شأن
الكلام فى الحسن والقبول
بمطابقته للاعتبار المناسب
وانحطاطه) أى بعدمها (بعدمها) أى بعدم مطابقته
للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار
المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم
مناسبا بحسب السليقة أو بحسب
تتبع خواص تراكيب البلغاء
تقول اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه
وراعيت حاله وأراد بالكلام
الكلام الفصيح وبالحسن الحسن
الذاتى

بالمطابقة أى بجنس المطابقة فالاضافة للجنس كما أن أصل الحسن أيضا بذلك الجنس وكذلك اضافة عدم للجنس والمعنى الانحطاط بجنس عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة اه ويمكن الجواب أيضا بأن الاضافة للكمال أى الارتفاع بالمطابقة الكاملة والانحطاط بعدم تلك المطابقة الكاملة اه (قوله الداخل فى البلاغة) أى فى باب ليشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة فلا ينافى قوله الداخل فى البلاغة ثبوت أصل الحسن الذاتى بالفصاحة كما يفيده جواب الشرح عن الاعتراض على مقدمتى المصنف كما مر ولينفع الاعتراض بأن الداخل فى البلاغة الفصاحة لا الحسن بل هو من لوازمها فتدبر وكتب أيضا على قوله الداخل مانصه تفسير للذاتى (قوله لحصوله بالمحسنات البديعية) أى من حيث يبحث عنها فى علم البديع لعدم اقتضاء الحال اياها اذ هى من حيث يبحث عنها فى علم المعانى لاقتضاء الحال اياها موجبة للحسن الذاتى ولذا ذكر الالتفات الذى هو من المحسنات ونحوه فى علم المعانى كذا فى الحفيد وتقدم بسطه (قوله فمقتضى الحال) الفاء للتفريع على قوله وارتفاع شأن الخ والى ذلك الاشارة بقول الشارح يعنى اذا علم الخ ولم تجعل الفاء تعليلية لان المناسب حينئذ أن يقال فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال ولان التفريع أشيع (قوله على ما) أى بناء على ما الخ (قوله تفيده اضافة المصدر) أى باللزوم فان اضافة المصدر عند عدم قرينة الخصوص للعموم أى كل ارتفاع حاصل بالمطابقة ويلزمه أنه لا ارتفاع الا بها اذ لو حصل ارتفاع بغيرها لصادق أن كل ارتفاع حاصل بها وكتب أيضا على قوله المصدر مانصه لانه مفرد مضاف فيعم (قوله ومعلوم) لم يقل وعلم اشارة الى أن هذه المقدمة معلومة فيما بينهم وليست معلومة من كلام المصنف أى علما قريبا والى أن التفريع فى كلام المصنف عليهما معا لكن حذفت احداهما للعلم بها وحاصل كلام الشارح أن معنا مقدمتين مقدمة معلومة من كلامهم ومقدمة مأخوذة من كلام المصنف فاذا جعلت المقدمة المعلومة صغرى والمقدمة المأخوذة من كلام المصنف كبرى حصل قياس من الشكل الثالث نظمه أن يقال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج مطابقته لمقتضى الحال هى مطابقته للاعتبار المناسب بحذف المكرر وهو الموضوع فى كل من المقدمتين لكن هذا لا ينتج عين المدعى وان كان يستلزمه وهو أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب فاذا ردت القياس الى الشكل الاول أنتج عين المدعى بأن يقال مقتضى الحال شئ يرتفع بمطابقته شأن الكلام وكل ما يرتفع بمطابقته شأن الكلام هو الاعتبار المناسب ينتج مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب كذا قيل (أقول) ماذكر من أن نتيجة القياس المذكور المركب من الشكل الثالث ماذكر غير صحيح وكذا قول بعضهم ان نتيجته مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب والصواب أن نتيجة القياس المذكور هكذا الكائن بمطابقته لمقتضى الحال كائن بمطابقته للاعتبار

الداخل فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية

(مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام يعنى اذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ماتفيده اضافة المصدر ومعلوم أنه انما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال

المناسب وهذا أيضا غير المدعى فالذى ينبغى هو أن يجعل فى كلام الشارح اشارة الى قياس من الشكل الاول أشير الى صغراه بالمقدمة المعلومة لانها عينها والى كبراه بما قاله المصنف لانه عينها ونظمه مقتضى الحال شئ يرتفع بمطابقته الكلام وكل شئ يرتفع الى آخره ممتزفافهم (قوله فقد علم) جواب اذا (قوله والا) أى والا نقل ان المراد بهما واحد بأن قلنا انهما متباينان أو بينهما عموم وخصوص وجهى أو مطلق لما صدق أنه الخ أى لما صدق هذان الحصران بل يبطلان على الاولين واحدهما وهو الحصر فى الاخص على الاخير لتحقق الارتفاع فى فرد آخر من الاعم وفيه نظر لان الحصر فى الاعم من وجه أو مطلقا لا يوجب وجود المحصور فى جميع أفراد الاعم حتى يلزم تحقق المحصور فى الفرد الخارج عن الاخص فيبطل الحصران على تقدير الاخصية من وجه والحصر فى الاخص مطلقا على تقدير الاخصية مطلقا مثلا قولنا ما فى الدار الا الابيض وما فيها الا الحيوان حصر فى الاعم من وجه وليس باطلا لعدم تحقق المحصور فى جميع الافراد وكذا قولنا ما فى الدار الا الانسان وما فيها الا الحيوان صادق مع أن قولنا ما فيها الا الحيوان حصر فى الاعم فظهر أن الحصرين اللذين فى كلام الشارح صحيحان على تقدير الاعمية من وجه أو مطلقا لانهما باطلان على تقدير الاعمية من وجه والحصر فى الاخص باطل على تقدير الاعمية مطلقا ولئن سلم الايجاب فاللازم ليس الا بطلان أحد الحصرين لا كليهما ولا واحد بعينه فقوله بل يبطلان على الاولين واحدهما وهو الاخص مطلقا على الاخير فى حيز المنع لجواز انحصار الارتفاع فى نفس الامر فى كونه بالمطابقة للاعتبار المناسب بعينه أو لمقتضى الحال بعينه فيكون الباطل أحد الامرين وهو المقابل للثابت فى نفس الامر فلم يلزم بطلان كليهما على تقدير التباين أو العموم الوجهى وجواز أن يكون الباطل على تقدير الاعمية مطلقا انما هو الحصر فى الاعم باعتبار الجزء الثبوتى للحصر فيه المقابل للجزء السلبى للحصر فى الاخص فلم يلزم على هذا التقدير بطلان الحصر فى الاخص بعينه وبيان ذلك أن الحصر مطلقا يشتمل على اثبات ونفى فاذا قلت لا يتحرك الا الانسان ولا يتحرك الا الحيوان فالجزء الايجابى للحصر الاعم وهو ثبوت التحرك للحيوان مقابل للجزء السلبى للحصر الاخص وهو سلب التحرك عن غير الانسان لاثبات الجزء الايجابى للاعم التحرك للحمار مثلا ونفى الجزء السلبى للاخص اياه فافهم وأورد عليه أيضا أنه منقوض بصحة الحصرين فى لا صلاة الا بفاتحة الكتاب لا صلاة الا بالطهور ودفع هذا بأن الحصر فى الحديثين اضافى أى بالاضافة الى عدم فاتحة الكتاب وعدم الطهور والحصر هنا حقيقى لان مقصود أرباب التدوين بمثل قولهم لا ارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب أن الارتفاع يكون بكل مطابق له ولا يكون بغيرها اذ الغرض أن يتعلم المتعلم ما به يعرف الكلام المرتفع ويكون المقصود لارباب التدوين من مثل هذه العبارة ذلك يندفع الوجه الاول أيضا من وجوه النظر لوجوب وجود المحصور فى جميع

فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا لما صدق أنه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال

أفراد الاعم بهذا الاعتبار والجواب عن الوسط أن ماذكر من بطلانهما على الاولين والحصر فى الاخص على الاخير مبنى على مقتضى ظاهر لفظ الحصرين بقطع النظر عن الواقع وقبل أن نبين ذلك ينبغى أن يعرف أن الجزء الايجابى لكل حصر أمر مقرر عند القوم فالمعرض للابطال جزؤه السلبى اذا عرفت هذا فنقول الجزء الايجابى للحصر فى الاعم ينافى الجزء السلبى للحصر فى الاخص والجزء الايجابى للحصر فى الاخص لا ينافى الجزء السلبى للحصر فى الاعم حتى يتطرق للحصر فى الاعم البطلان فلذلك كان الباطل هو الحصر فى الاخص على التقدير الاخير أعنى تقدير الاعمية مطلقا وأما على تقدير التباين أو العموم الوجهى فالايجابى من كل منهما يبطل السلبى من الآخر فلهذا بطل كل منهما والحاصل أن الباطل الجزء السلبى من الحصر فى الاخص على تقدير الاعمية مطلقا والجزآن السلبيان من الحصرين على تقديرى التباين والعموم الوجهى اه هذا خلاصة ما فى الاطول وحواشى المطول فاحفظه وكتب أيضا قوله والالماصدق فى كلامه مسامحة حيث أدخل اللام فى جواب ان وانما تدخل فى جواب لو فكأنه أعطى ان حكم لو لانها اختها فى التعليق ووقع له ذلك كثيرا ولغيره من المصنفين اه يس (قوله فليتأمل) قاله لامكان المناقشة فى الملازمة بما مر ولان المطلوب بيان اتحادهما مفهوما كما هو مقتضى قصد تفسير مقتضى الحال بالاعتبار المناسب وماذكر على تقدير تمامه لا يفيد الا أحد الامرين اتحادهما فى المفهوم أو تساويهما فى الصدق لا خصوص اتحادهما فى المفهوم والمطلوب هو الاتحاد فى المفهوم فلو قيل ان التفريع للتنبيه على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجبه الذى يمتنع أن ينفك عنه كما يقتضيه لفظ المقتضى وانما أطلق عليه لفظ المقتضى للتنبيه على أن المناسب للمقام فى نظر البليغ كالمقتضى الذى يمتنع انفكاكه فلا يجد بدا منه أو ان الفاء فصيحة أى اذا عرفت هذا فاعلم أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب لئلا يشتبه عليك صحة هذا الحصر بما تقرر أنه لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال وينكشف لك أن العبارتين بمعنى واحد لم يتجه عليه شئ كذا فى الاطول (قوله فالبلاغة) تفريع على تعريف البلاغة لان المطابقة صفة المطابق اه سم ويصح جعله تفريعا على قوله وارتفاع شأن الكلام الخ وكتب أيضا قوله فالبلاغة الخ قصده دفع التنافى بين كلامى عبد القاهر حيث جعل البلاغة صفة للفظ وقال مرة ان البلاغة ترجع الى المعنى لا الى اللفظ وحاصل الدفع أن البلاغة ليست صفة للفظ باعتبار ذاته بل باعتبار افادته المعنى الثانى الزائد على أصل المراد أفاده ابن يعقوب (قوله الى اللفظ) أى الذى هو الكلام الفصيح اه سم (قوله يعنى) فى بعض النسخ بمعنى (قوله وصوت) عطف أعم (قوله باعتبار) متعلق براجعة والباء للسببية اه سم وكتب أيضا قوله باعتبار افادته المعنى أى المعنى الثانى وهو الخصوصية التى تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضاء

فليتأمل (فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ) يعنى أنه يقال كلام بليغ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل (باعتبار افادته المعنى) أى الغرض المسوق له الكلام

المقام

المقام اياها كالتأكيد بالنسبة للانكار وكالايجاز في الحجر وكالاطناب في المحبة وغير ذلك من الخصوصيات الزائدة على أصل المراد وليس اللفظ متصفا بالبلاغة باعتبار افادته المعنى الاول الذى هو مجرد افادة النسبة بين الطرفين على أى وجه كانت تلك النسبة فان هذا المعنى مطروح في الطريق يتناوله الاعرابى والعجمى والبدوى والقروى فلا ينظر اليه البليغ ملخص من ع ق فمراد الشارح بالغرض المصوغ له الكلام مقتضى الحال وقوله باعتبار المعانى والاغراض الخ أى المعانى الثانية والخصوصيات الزائدة على أصل المراد التى هى مقتضيات الاحوال وكتب على قوله باعتبار افادته المعنى الاول مانصه كما لا يتصف بها من حيث انه لفظ وصوت (قوله بالتركيب) بيان للواقع لا لاخراج شئ ضرورة استحالة افادة معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب نبه عليه ع ق (قوله متعلق بافادة) جوز في الاطول تعلقه بالمعنى مخففا أو مشددا والمراد مقصود البليغ (قوله وذلك) أى الرجوع باعتبار الافادة فقوله لان الخ علة راجعة الى اللفظ وقوله وظاهر الخ علة لقوله باعتبار الخ (قوله اعتبار المطابقة وعدمها) أما المطابقة فظاهر وأما عدمها فلانه لا يسلب الشئ الا عن شئ يصح أن يتصف به اذ لا يقال الحائط لا يبصر فظهر كونه لا يتصف بكونه غير مطابق اه سم وكتب أيضا قوله وعدمها أى الاعتبار واشاه لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه كذا قرره بعضهم وظاهر كلام سم انه راجع للمطابقة وكل صحيح (قوله باعتبار المعانى الخ) أى وجودا وعدما يطابق قوله اعتبار المطابقة وعدمها (قوله المفردة) أى عن اعتبار افادة المعانى وليس المراد الغير المركبة اذ المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقا مفردا كان أو مركبا وقوله المجردة أى عن اعتبار المعنى الزائد على أصل المراد كما فى ع ق (قوله نصب على الظرفية) يجوز أن يكون صفة مصدر يسمى فيكون مفعولا مطلقا أى تسمية كثيرا ولا يرد أن التسمية وضع الاسم على المسمى فلا تعدد فيها وانه كان يجب حينئذ تأنيث كثيرا لان التسمية هنا بمعنى الاطلاق كما يقال سمى زيد انسانا أى أطلق لفظ الانسان عليه والاطلاق يتعدد وهو مذكر فباعتبار تأويل التسمية به ذكرت الصفة وما أجاب به الحفيد عن الثانى من أن تأنيث المصدر قد لا يراعى فى صفته أى لتأويله بأن والفعل والفعل ليس مؤنثا الظاهر انه خاص بالمصدر المؤول بذلك وما هنا ليس كذلك وكتب على قوله على الظرفية مانصه أى لاجل الظرفية فعلى تعليلية (قوله لانه) أى هنا (قوله من صفة الاحيان) أى وصفة الظرف ظرف وكتب أيضا مانصه فالمعنى وحينئذ كثيرا والعامل فيه يسمى (قوله ومالتأكيد الخ) فيكون حرفا زائدا اه جربى (قوله والعامل فيه) اى فى الظرف (قوله يسمى ذلك فصاحة) أى تطلق عليه فالتسمية بمعنى الاطلاق كما فى سم (قوله الوصف المذكور) وهو مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال التى سميناها بلاغة وعلى هذا التقدير تكون الفصاحة والبلاغة مترادفتين اه

(بالتركيب) متعلق بافادته وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلم المجردة (وكثيرا ما) نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان ومالتأكيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحة أيضا) كما يسمى بلاغة فحيث يقال ان اعجاز القرآن من جهة كونه

سم وكتب أيضا على قوله الوصف ما نصه فيه اشارة الى أن تذكير الاشارة مع رجوعها الى المطابقة لتأويلها بالوصف (قوله في أعلى طبقات الخ) لا يرد عليه ما في المطول من ان بعض الآيات أعلى طبقة من بعض لان أعلى طبقات البلاغة أيضا متفاوت (قوله طرفان) أي فردان اه سم أو صنفان أو مرتبتان وسماهما طرفين لشبههما بطرفي الشئ الاعلى والاسفل (قوله وهو أن يرتقي) أي ذوان يرتقي فلا يرد أن حد الاعجاز من البلاغة وهي المطابقة المتقدمة وليست المطابقة ارتقاء (قوله الى أن يخرج الخ) قال في الاطول اعترض الشارح على كون الطرف الاعلى وما يقرب منه معجزا خارجا عن طوق البشر بأن البلاغة ليست سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة كافل بهذين الامرين فمن اتقنه وأحاطه لم يجوز أن يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو الطرف الاعلى ولو بمقدار أقصر سورة ولا يخفى أن الاشكال لا يختص بتكفل علم البلاغة بل تكفل سليقة العرب أقوى وأوجب للاشكال ثم أجاب بأجوبة ثلاثة الاول ان العلم لا يتكفل الا ببيان مقتضيات الاحوال وأما الاطلاع على كميات الاحوال وكيفياتها فأمر آخر ثم نقل الجوابين الآخرين وبحث فيهما فراجعه (قوله عن طوق البشر) أي طاقتهم ووسعهم وكتب أيضا قوله عن طوق البشر ذكر البشر بناء على أنه المشتهر بالبلاغة والمتصدي للمعارضة والا فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك اه سم (قوله ويعجزهم) عطف لازم على ملزوم (قوله عطف على قوله هو الخ) قال الفنري قد يعترض على توجيه الشارح بوجهين أحدهما أن سوق كلام المصنف يدل على أن مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما أن قوله وهو ما اذا غير الخ بيان للطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصود ويكون الحاصل تفسير حد الاعجاز بأنه الطرف الاعلى وما يقرب منه ثانيهما أن لا تفاوت في البلاغة القرآنية وسره ان الله تعالى عالم بكميات الاحوال وكيفياتها فيلزم أن يكون كلامه المشتمل عليها في أعلى المراتب الا أن بعضه لقلته يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع وتوجيهه يقتضي التفاوت فيها حيث جعل حد الاعجاز الطرف الاعلى وما دونه مما يقرب منه وأيد ذلك في المطول بان بعض الآيات القرآنية أعلى طبقة من بعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع المعارضة فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الآيات في البلاغة قلت التفاوت الحاصل فيها بالنظر الى أن الاحوال المقتضية للاعتبارات في بعضها أكثر فالمقتضيات المرعية فيها أوفر من المقتضيات المرعية في الاخرى وذلك لا يقدح في أن يكون كل منها في الطرف الاعلى أي في مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الاحوال التي في نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتأمل وفي بعض شروح الايضاح أن قوله وما يقرب منه عطف على حد الاعجاز والمراد بحد

في أعلى طبقات الفصاحة يراد بهذا المعنى (ولها) أي البلاغة الكلام (طرفان أعلى وهو حد الاعجاز) وهو أن يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته (وما يقرب منه) عطف على قوله هو والضمير في منه عائد الى أعلى يعني أن الاعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح وزعم بعضهم أنه عطف على حد الاعجاز والضمير عائد اليه

الاعجاز البلاغة فى مقدار سورة وبما يقرب منه البلاغة فى مقدر آية أو آيتين فكأنه قال ولها طرفان أعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا يتعين الطرف الاعلى بأنه البلاغة القرآنية كما هو المقصود اه بإيضاح وبعض تصرف قال سم فيما كتبه فى هامش الفنرى يمكن أن يجاب عن الوجه الاول بأن ظاهر السوق قد يترك لما هو أرجح منه معنى وههنا كذلك كما يظهر من احتجاج الشارح على أنه يمكن أن يمنع دلالة سوق كلام المصنف على أن مراده بيان الطرف الاعلى فقط بل بيان ذلك وبيان حد الاعجاز وقد أفاد كلامه ذلك لانه أفاد أن الطرف الاعلى هو أعلى افراد البلاغة وان حد الاعجاز أى مرتبته ونوعه هو ذلك الفرد وما قرب منه وعن الثانى بأن تفاوت البلاغة القرآنية بالنظر الى ماذكر هو مراد الشارح من تفاوتها فالبعض الذى مقتضياته واعتباراته أكثر أعلى طبقة مما ليس كذلك وان اشتركا فى أن كلا منهما روعى فيه جميع ما اقتضاه الحال فى نفس الامر على أنه يمكن أن يدعى تفاوت نفس البلاغة القرآنية بغير النظر الى ماذكر بأن يكون أحد الكلامين أبعد عن أسباب الاخلال بالفصاحة كان لا يكون فى أحدهما شائبة ثقل ويكون فى الآخر شائبة ثقل لا تخل بالفصاحة نحو فسبحه ولا شك أن انقطاع الشائبة بالكلية أدخل فى الفصاحة وموجب للاعلوية فى البلاغة فيندفع الامر الثانى من أصله وكتب أيضا قوله عطف على قوله الخ الاقرب أن يجعل قوله وما يقرب منه مبتدأ محذوف الخبر أى كذلك أى حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهو أولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته من العطف على المبتدا بعد مضى الخبر والعطف على أبعد المذكورين وأما حذف الخبر بعد قيام قرينته فشائع فنرى اه سم وناقشه يس فى قوله وان اتحد المؤدى بما لا يظهر ثم نقل عن شيخه الغنيمى التوقف فى كلام الشارح بلزوم توسط المعمول بين أجزاء عامله اذ الصحيح أن المبتدأ عامل فى خبره والمبتدأ هنا مجموع المتعاطفين وقد توسط بينهما الخبر وبلزوم عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر فى آن واحد اذا تحمل الخبر ضميرا وذلك محل نظر ثم نقل عن شيخه الدنوشرى انه لا مانع من تقديم المعمول على بعض عامله اذا كان العامل كلتين أو كلمات متفاصلة اذ هو أهون من تقديمه على جميعه وان عود الضمير فى هذه الحالة أهون من عوده على متأخر لا سيما والجزء المتأخر فى نية التقديم وفى أهونية الامرين نظر ثم نقل عن مغنى اللبيب تجويز ما أجازه الشارح محتجا فى زيد فى الدار وعمرو عطف عمرو على زيد وجعل الخبر المذكور لهما معا ثم قال فى المغنى فان قلت لو صح ماذكرته لصح زيد قائمان وعمرو قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده وكتب أيضا قوله عطف على قوله الخ وعليه فالمراد بالاعلى الاعلى الحقيقى وبحد الاعجاز مرتبته والاضافة بيانية اه سم وأما على زعم بعضهم الآتى فالمراد بالاعلى النوع الذى يحصل به الاعجاز وان كان تنظير الشارح فيه مبنيا على أن المراد به فى كلام هذا البعض الاعلى الحقيقى أى

الفرد الذى لافرد فوقه وبحد الايجاز نهايته والاضافة لامية ولابد من تقدير مضاف على هذا أى ذو حد الايجاز وكذا على الاول أى حد ذى الايجاز لان الاعلى فرد من البلاغة التى هى المطابقة لا الايجاز (قوله يعنى أن الاعلى الخ) فالعطف ملاحظ قبل الاخبار كما أشار اليه بقوله مع مايقرب منه فهو من باب الاخبار عن شيئين بشئ واحد (قوله مع مايقرب منه) عبر بمع مع أن عبارة المصنف الواو ومع أن الانسب بقوله كلاهما الواو اشارة الى اعتبار المعية وان حد الايجاز الاعلى ومايقرب منه معا فتنبه (قوله لايكون من الطرف الاعلى) مبنى على أن المراد الاعلى الحقيقى وهو الطرف الجزئى الذى لاينقسم ويمكن أن يراد به الكلى المقول بالتشكيك الصادق على مايقرب من الطرف الحقيقى فيندفع النظر وايضاحه أنه يصح أن يراد بالطرف الاعلى النوع الذى يحصل به الايجاز وهو ماهية كلية افرادها متعددة متفاوتة فيصدق الطرف الاعلى حينئذ بحد الايجاز أى نهايته التى لامرتبة للايجاز فوقها ومايقرب منه فيندفع النظر وأورد على هذا أنه يلزم عليه قصور البيان وعدم صحة الحصر فى قوله وهو حد الايجاز ومايقرب منه لان الطرف الاعلى على هذا الوجه ليس خصوص حد الايجاز أى نهايته ومايقرب منه بل مايشملهما ويشمل مبدأ الايجاز ومافوقه مما لم يقرب الى حده من المراتب الوسطى وليس فى البيان تعرض لهذين فيكون قد فسر النوع ببعض افراده على أن تفسير النوع بالافراد لايخلو عن ضعف اذ لايحسن أن يقال نوع الانسان زيد وعمرو الى غير ذلك هذا ايضاح مافى الحفيد وأجاب ع ق عن ذلك الايراد بأنه يجوز أن يراد أن نوع الاعلى يشمل صنفين حد الايجاز ومايقرب منه فيصح الاخبار عن نوع الاعلى بصنفيه كما يقال الانسان زنجى وغيره اه (أقول) يؤيد الشارح حسن المقابلة على ماذكره بين أعلى وأسفل اذ الاعلى على كلامه مراده الاعلى الحقيقى كما أن الاسفل مراده الاسفل الحقيقى بدليل تفسيره بأنه ماذا غير الخ (قوله وأسفل وهو ماذا غير الخ) أورد على هذا التعريف أنه يصدق بالاعلى لانه اذا غير الى مادون الاسفل التحق بأصوات الحيوانات ويصدق على مادون الاسفل انه دون الاعلى وأجيب بعموم مافى مادونه بمعنى ان كل مرتبة دونه غير اليها التحق والاعلى ليس كذلك اذ مادونه الوسط وبتغييره اليه لايلتحق بأصوات الحيوانات من سم وأجيب أيضا بأن المراد الى مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وكتب على قول سم بالاعلى مانصه أى وبالمراتب المتوسطة وكتب أيضا على قوله ماذا غير مانصه أى مرتبة كما يؤخذ من قول الشارح بعد أى الى مرتبة أخرى الخ (قوله التحق) أى فى عدم الاشتمال على المناسبات واللطائف كما أشار اليه الشارح (قوله وان كان صحيح الاعراب) الاحسن وان كان فصيحا سم (قوله عن محالها) هى الحيوانات (قوله بحسب مايتفق الخ) وليس من ذلك ترك مراعاة اللطائف والخواص فى مخاطبة من لاتناسبه لعدم فهمه لها بل ذلك

يعنى أن الاعلى مع مايقرب هو حد الايجاز ومايقرب من حد الايجاز وقيد نظر لان القريب من الطرف الاعلى وقد أوضحنا ذلك فى الشرح

(وأسفل وهو ماذا غير) الكلام محذوف (الى مادونه) أى الى مرتبة هى أدنى منه وأنزل (التحق) الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) التى تصدر عن محالها بحسب مايتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد (وبينهما) أى بين الطرفين (مراتب كثيرة)

الترك

الترك مما يجب على البليغ مراعاته على أن لك أن تقول ترك اللطائف حينئذ من اللطائف تأمل سم وكتب أيضا على قوله ما يتفق ما نصه ما مصدرية أو موصولة أي بحسب ما يتفق معها اه سم (قوله متفاوتة) لما كان يشكل التفاوت بأنه ان حصلت المطابقة حصلت البلاغة وان انتفت انتفت البلاغة بينه بقوله بحسب تفاوت المقامات أي كما في مقام يقتضي تأكيدا شديدا ومقام يقتضي مطلق التأكيد ورعاية الاعتبارات كالو روعي اعتبار واحد وروعي أكثر والبعد من أسباب الخ كالو انتفى النقل بالكلية في موضع وبقي منه شئ يسير لا يخرجه عن الفصاحة في موضع آخر اه سم بيعض تغيير ولا تغفل عما قدمناه من أنه لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة لجميع مقتضيات الحال بل المطابقة في الجملة (قوله بعضها أعلى الخ) بيان لما فيه التفاوت (قوله تفاوت المقامات) أي فيما تقتضيه بأن يقتضي بعض المقامات تأكيدا واحدا مثلا وبعضها أكثر أو في عدد ها قلة وكثرة بأن تكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر (قوله ورعاية الاعتبارات) هي والبعد معطوفان على المقامات (قوله أخر) يغني عنه قوله يتبعها فذكره بعده تكرار وهو الركاكة التي جعل الحفيد الكلام مشتملا عليها غير أنه أساء التصرف في جعل الاعتراض على قول الشارح سوى المطابقة الخ لان قصد الشارح بقوله المذكور تفسير أخر كما قاله سم فالاعتراض انما هو على قول المصنف أخر فتدبر (قوله سوى المطابقة والفصاحة) هو غير متعرف بالاضافة ولذا أوقع صفة للوجوه اه فنري وكتب أيضا على قوله سوى المطابقة الخ ما نصه تفسير لقوله أخر اه سم (قوله تورث) اختار لفظ تورث على تفيد للتنبيه على أن ليس النظر الا الى حسن في الكلام ولا نظر الى هذه الوجوه كأنها فنيت وبقي الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر اليها وهي الداعية الى التكلم وليس النظر الى حسن الكلام انما هو من توابعها اه أطول وقوله وليس النظر أي أولا (قوله حسنا) أي عرضيا زائدا على الحسن الذاتي الحاصل بالفصاحة والمطابقة (قوله والى أن هذه الوجوه الخ) والى أنه يجب تأخير علم البديع عن علم البلاغة اه أطول (قوله لانها ليست الخ) فيه نظر لانه كما يجعل المتكلم موصوفا بالبلاغة باعتبار ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ لم يجعل موصوفا بالتجنيس والترصيع مثلا باعتبار ملكة الاقتدار عليهما ونقل عن الشارح رحمه الله تعالى أن المراد أنه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع مجنس فلا يرد ان وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح اه سم قال الفنري وقد يقال يفهم من هذا الكلام ان هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة جاز أن تجعل تابعة للبلاغة المتكلم مع أنه ليس كذلك لان هذه الوجوه أصناف للكلام فلا محالة تكون تابعة لبلاغته

متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من أسباب الاخلال بالفصاحة (ويتبعها) أي بلاغة الكلام (وجوه أخر) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنا) وفي قوله يتبعها اشارة الى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حقيقة البلاغة والى أن هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة للبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما تجعل المتكلم متصفا بصفة (و) البلاغة (في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف

لا لبلاغة المتكلم سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة أم لا وأنت خبير بجواز تعدد المانع عن جعلها تابعة لبلاغة المتكلم (قوله كلام بليغ) أورد عليه أنه يصدق بملكة الاقتدار على تأليف كلام بليغ في نوع من أنواع الكلام فقط كالمدح مع أنها لا تسمى بلاغة وأجيب بأن النكرة في الاثبات قد تعم بقرينة المقام فالمعنى على تأليف كل كلام بليغ أي في وسع ذلك المتكلم فلا يرد على هذا الجواب أن من البليغ القرآن ولا قدرة للبشر عليه فيلزم أن لا بلاغة لهم وبأن المراد في كل نوع كالامر والنهي والمدح ونحو ذلك بأن يقدر على تأليف أمر بليغ ونهي بليغ وهكذا الى الآخر وان لم يقدر على سائر مراتب البلاغة في تلك الانواع قال الصفوي على أن عدم الاكتفاء بالنوع الواحد محل بحث وان ظاهر عبارتهم يخالفه وما المانع من حصول البلاغة بالنسبة لذلك النوع وان بعد بليغا بالنسبة اليه أيضا اه سم ثم ذكر أن هذه العناية أعني ارادة كل نوع مأخوذة من الملكة لان المتبادر منها هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر فعلى تلك العناية قرينة فلا يقال ان العناية لا تدخل التعاريف بغير قرينة اه بايضاح قال يس وفي قوله على أن الخ نظر لان المعرف البلاغة المطلقة والنوع الواحد لا يكفي في تحققها وقال في الاطول يقتدر بها على تأليف كلام بليغ أي لا يعجز بها عن تأليف كلام بليغ فالنكرة في سياق النفي عمت والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم وأراد بيانه (قوله فعلم) أي بالقوة القريبة من الفعل أو بالتأمل في التعريفات يعلم ذلك ولو قال فكل بليغ فصيح ولا عكس لاستغنى عن هذا التكلف والظاهر أن المراد تفريع المعلوم الا أنه فرع العلم مبالغة في ظهور تفرع المعلوم والمقصود بيان النسبة بعد التعريف تتميما للتعريف أي البيان كما هو العادة كأنه قال فالفصيح أعم مطلقا من البليغ ولو قال كذلك لكان أخصر وأوضح فيما هو مقصوده اه أطول وكتب أيضا قوله فعلم الى آخر المقدمة المقصود منه بيان النسبة بين البليغ والفصيح وبيان مرجع البلاغة وبيان الحاجة الى هذه الفنون الثلاثة وانحصارها في الثلاثة وبيان الخلاف في التسمية (قوله مما تقدم) من تعريف البلاغة والفصاحة اه سم (قوله المشترك) أي اللفظي (قوله أو على تأويل كل ما يطلق الخ) أي التأويل بمعنى يعم كل ما يطلق عليه لفظ البليغ فيكون من قبيل المشترك المعنوي ويسمى بالمتواطئ (قوله مطلقا) أي بلاغة كلام أو بلاغة متكلم (قوله باللغوي) أي لا بالمعنى الاصطلاحي لشبرته لان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية اه سم فيقال بعض الفصيح بليغ وكتب أيضا على قوله باللغوي ما نصه وهو عكس الموجبة الكلية كلية (قوله أي ليس كل فصيح بليغا) ان كان المراد نفي لزوم البلاغة لكل فصيح والمعنى لا يلزم أن يكون كل فصيح بليغا فالعلة ظاهرة لان مجرد الجواز كاف في نفي اللزوم وان كان المراد نفي وجود البلاغة مع كل فصيح احتيج الى جعل الجواز بمعنى الثبوت بالفعل تدبر وكتب أيضا قوله أي ليس كل تفسير

كلام بليغ فعلم) مما تقدم (أن كل بليغ) كلاما كان أو متكلما بناء على استعمال المشترك في معنييه أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ (فصيح) لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقا (ولا عكس) بالمعنى اللغوي أي ليس كل فصيح بليغا لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز أن يكون

للنفي أعني لاعكس ويتضمن تفسير العكس المنفي بكل فصيح بليغ (قوله لاحد) فيه استعمال أحد الملازم للنفي في الاثبات (قوله وأن البلاغة مرجعها الخ) بيان أن المرجع مأذكر تمهيد لبيان وجه الحاجة الى هذين العلمين لانه اذا علم مايحتاج اليه في حصول البلاغة وعلم أن بعضه مدرك بعلوم أخرى وبعضه بالحس وبعضه بهذين العلمين علم أن الحاجة ماسة اليهما أفاده ع ق (قوله في الكلام) تبع في هذا القيد الايضاح والاحسن تركه حتى يعم البلاغة في المتكلم أيضا ح ف وقال عبد الحكيم وانما خص الامر الثاني ببلاغة الكلام لان كونه مرجعا لبلاغة المتكلم بواسطة كونه مرجعا لبلاغة الكلام (قوله أي مايجب) أي احترازوتمييز للفصيح عن غيره وكتب أيضا قوله أي مايجب أن يحصل الخ هذا يدل على أن المرجع اسم مكان أو مصدر بمعنى اسم المفعول أي المرجوع اليه وردبأن المناسب للمتن أن يحمل على المعنى المصدري أي بقرينة كلمة الى اه سم وقوله اسم مكان جعل الاحتراز وما بعده مكانا للبلاغة باعتبار توقفها عليهما كتوقف الحاصل في المكان عليه وقوله أي المرجوع اليه أي ففيه على هذا الاحتمال حذف وايصال والاصل المرجوع اليه هي أي البلاغة أي الذي رجعت اليه البلاغة فحذف الجار فاتصل الضمير المجرور واستتر فاتصل بالمصدر ضمير البلاغة مضافا اليه المصدر فعندنا ضميران أحدهما المستتر عند الحذف والايصال وهو الراجع لال الموصولة الثابتة عند التقدير وثانيهما البارز وهو راجع الى البلاغة وبهذا يتضح أن من غلط الحفيد في تجويز اسم المفعول وجعله من باب الحذف والايصال لاختلاف الضمير مرجعا قبل حذف الجار وبعده هو الغالط وقوله وردأي ماصنعه الشارح بأن المناسب للمتن الخ أي لان مايجب أن يحصل الذي هو مكان الرجوع أو المرجوع اليه هو نفس الاحتراز فلا موقع لالى الا أن يجاب بأن هذا تفسير لمرجع البلاغة بحسب مآل مجموع الكلام فان القول بأن رجوع البلاغة الى الاحتراز يؤول الى أنه أمر ضروري فيها الا ان الانسب حينئذ أن يؤخر هذا المقال الى آخر الكلام وكأنه نظر الى أنه يقع الانتشار وعدم الربط لقوله والا لربما الخ كذا في كبرى الحفيد وكتب أيضا قوله أي مايجب أن يحصل الخ فالمرجع الذي هو الاحتراز والتمييز يحصلان أولا ثم تحصل البلاغة وهذا خلاف الغالب فان الغالب تأخر المرجع كما في قولهم مرجع الجدال الى فساد القلوب (قوله الى الغنى) أي يجب أن يحصل حتى يحصل الجود وأورد عليه قول الشارح * حتى تجود ومالديك قليل * وأجيب بأن المراد بالغنى وجود شئ يجود به وان لم يكن عنده مال كثير (قوله الى الاحتراز) أي وجود الاحتراز اه ع ف وكتب أيضا قوله الى الاحتراز الخ أخذ من قولنا في تعريف البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقوله والى تمييز الخ أخذ من قولنا فيه مع فصاحته وكتب أيضا قوله الى الاحتراز عن الخطا الخ ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي لانه خطأ في كيفية التأدية فالاحتراز عنه

لاحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال (و) علم أيضا (أن البلاغة) في الكلام (مرجعها) أي مايجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود الى الغنى (الى الاحتراز عن الخطا في تأدية

الاحتراز عن الخطا فى كيفية التأدية لا فى نفسها اه عبد الحكيم (قوله المعنى المراد) زائدا على أصل المراد اه ع ق (قوله والا لربما أدى الخ) فيه اشكال لان النفى ان كان للاحتراز والمعنى والا يوجد الاحتراز ورد أنه لا يصح حينئذ لفظ ربما لانه اذا لم يوجد الاحتراز كان الكلام غير مطابق قطعا وان كان نفيا لكون الاحتراز مرجعا للبلاغة والمعنى والا يكن الاحتراز المذكور مرجعا للبلاغة ورد أنه لا يصح حينئذ قوله فلا يكون بليغا اذ المناسب حينئذ فى التفريع أن يقول فيكون بليغا بمعنى واللازم وهو كونه بليغا باطلا فيبطل الملزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعا والجواب اما باختيار الشق الاول ويجعل ربما للتحقيق مجازا كما ذكره ابن الحاجب واما باختيار الشق الثانى ويجعل ربما للنفى مجازا لما بين النفى والقلة من المناسبة ويجعل هذا النفى منصبا على قوله فلا يكون بليغا ونفى النفى اثبات والتقدير والا يكن الاحتراز مرجعا فمن يؤدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلا يكون بليغا ومحصله والا يكن الاحتراز مرجعا أتى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغا أى مع أنه ليس بليغا أو يختار الشق الثانى بجعل قوله والا لربما الخ دليلا على علم كون الاحتراز مرجعا للبلاغة أى واجب الحصول فيهما سبق من تعريف البلاغة واستلزام ما سيق له ويجعل قوله فلا يكون بليغا متفرعا على قوله غير مطابق باعتبار الواقع المعلوم مما سبق لا على نفى كون الاحتراز مرجعا حتى يرد أن المتفرع على ذلك ثبوت البلاغة لا انتفاؤها والمعنى على هذا علم مما سبق وجوب حصول الاحتراز فى البلاغة لانه لو لم يجب لجاز أن يؤدى المراد بكلام غير مطابق أى ويكون بليغا وفى الواقع المعلوم مما سبق اذا كان غير مطابق فلا يكون بليغا لما مر فى تعريف البلاغة فما مر يبطل عدم وجوبه ويعين وجوبه الذى هو معنى كونه مرجعا وهذا الوجه الثالث بخلاف الوجهين الاولين فانه عليهما قوله والا لربما الخ دليل على رجوع البلاغة الى الاحتراز لا على العلم والاستلزام المذكورين كما هو على الوجه الثالث وقوله فلا يكون بليغا تفريع على النفى فى والا الخ مع ملاحظة كونه اثباتا لربما المجعولة للنفى فى الثانى لا على قوله غير مطابق كما هو على الثالث هذا ايضاح ما فى الحفيد ونظير ذلك يقال فى قوله والا لربما أورد الكلام الخ وكتب أيضا قوله والا لربما الخ أى والا يوجد الاحتراز بأن انتفى وأدى الكلام اتفاقيا كيفما حصل أمكن أن لا يطابق فتنتفى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اه من ع ق أى وأمكن أن يطابق اتفاقيا فتوجد البلاغة وبهذا يرد الاعتراض الذى فى الحفيد على احتمال رجوع النفى فى والا الى وجود الاحتراز بأنه اذا لم يوجد الاحتراز لم توجد المطابقة قطعا فلا محل لربما وحاصل الرد منع عدم وجود المطابقة قطعا عند عدم وجود الاحتراز لامكان حصول المطابقة اتفاقيا مع عدم وجود الاحتراز ويرد على هذا الرد أن المطابقة الاتفاقية غير معتبرة اذ لا تسمى المطابقة بلاغة الا اذا كانت مقصودة كما مر فقول الشارح غير مطابق أى مطابقة مقصودة تأمل (قوله والى تمييز) أى

(المعنى المراد) والا لربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا (والى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره)

معرفة كما أفاده فى المطول وكتب أيضا قوله والى تميز كان الاحسن أن يقول والى الاحتراز عن أسباب الاخلال بالفصاحة لفظا ومعنى أما لفظا فلانه الانسب بالمقابل لكونه احترازا وأما معنى فلان التميز يشمل التميز فى الذهن فقط بأن يعلم الفصيح من غيره دون تكلم بالفصيح وليس مرادا والتميز فى الخارج بأن يتكلم به فصيحا وهو المراد الا أن يقال المراد التميز فى الخارج بقرينة المقام ويشعر بهذا قول الشارح بعد يعنى به يعرف تميز السالم الخ اذ لو كان المراد بالتميز العلم لزم أن المعنى يعنى به يعرف معرفة السالم الخ وهو فاسد هذا ايضاح ما فى الحفيد لكن كلام الشارح فى مطوله بل وهنا حيث يقول بعد بمعنى أن من تتبع الى أن قال علم ان ما عداها الخ يفيد حمل التميز على العلم وكذا كلام الاطول وأما ما استدل به فيدفع بتقدير مضاف أى متعلق تميز وقال الحفيد فى حواشيه على المطول ولم يحمل التميز على التميز الفعلى أى ايراد الكلام فصيحا اشارة الى أن بلاغة الكلام تحتاج الى علم المتكلم وشعوره بذلك اه والوجه حمل التميز على مايعم التميزين (قوله والا لربما أورد الخ) أى وان لم يحصل التميز بأن لم يميز الفصيح وأتى بالكلام اتفاقيا أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنتفى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اه من ع ق وكتب أيضا قوله أورد عبر هنا بأورد وأولا بأدى لان الاداء يناسب المعنى والايراد يناسب الكلام (قوله ويدخل فى تميز الخ) ان قلت انما احتاج الى ذلك لكونه جعل موصوف الفصيح فى كلام المصنف الكلام ولو جعله اللفظ لم يحتج الى هذا الاعتذار قلت قد يذلك تبعا لما صنعه المصنف فى الايضاح اشارة الى أن البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام أولا وبالذات وعلى فصاحة الكلمات ثانيا وبالعرض (قوله والثانى الخ) قسمه ثلاثة أقسام قسم يدرك بالعلوم الآتية وقسم يدرك بالحس وقسم لا يدرك بتلك العلوم ولا بالحس فلذا احتجنا فى معرفته الى علم البيان فالاول فى الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظى والثانى فى التنافر والثالث فى التعقيد المعنوى وأما المرجع الاول أعنى الاحتراز عن الخطأ فى التأدية فلم يبين شئ منه فى علم ولم يدرك شئ منه بحس فلذا احتجنا فى معرفته الى علم المعانى (قوله أى تميز الخ) وهو بالتفصيل خمسة تميزات بعدد المخلات بالفصاحة (قوله منه) ظاهره أنه خبر مقدم لقوله ما يبين الخ وفيه أن كون ما يبين فى العلوم المذكورة منه أمر معلوم بخلاف كون بعضه يبين فى العلوم المذكورة فأمر مجهول والانسب هو الاخبار بالمجهول لا بالمعلوم فالاقعد من حيث المعنى أن يكون مبتدأ قال شيخنا الصفوى لا بمعنى أن لفظ منه اسم بل بمعنى أنها قائمة مقام مبتدا وهو بعضه لافادتها معناه كما أن لفظ نعم جملة بمعنى أنها قائمة مقام جملة وهذا معنى ما ينقل عن الزمخشرى ومن تبعه فى مثل ذلك اه سم قال يس ما ملخصه كون ذلك معنى ما ينقل عن الزمخشرى هو ما ذكره الشارح فى حواشى الكشاف حيث قال فى الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول فالوجه أن يجعل مضمون الجار

والا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب وجود الفصاحة فى البلاغة ويدخل فى تميز الكلام الفصيح من غيره تميز الكلمات الفصيحة من غيرها ووقفه عليها (والثانى) أى تميز الفصيح (منه) أى بعضه من غيره

والمجرور مبتدأ أي وبعض الناس أو وبعض من الناس ووقوع الظرف موقع المبتدا ليس بمستبعد ومنا دون ذلك ومامنا الا له مقام معلوم اه وذكره السيد عند قوله تعالى فأخرج به من الثمرات رزقا لكم لكن القطب والطيبي صرحا في هذا الموضع بأن من التبعيضية اسم كعن في قوله * من عن يميني مرة وأمامي اه (قوله ما يبين) أي تمييزات يبين متعلقها في علم متن اللغة الخ فكلمة ما لف مجمل وما بعده نشره والشائع في هذا النشر كلمة أو فصح الحمل في منه ما يبين الخ واندفع الاعتراض بأن الاولى الواو اه عبد الحكيم بالمعنى وقوله يبين متعلقها لك أن تقدر هذا المضاف بعد من أي والثاني من متعلقه ما الخ وان تقدر تمييز قبل ما أي والثاني منه تمييز ما يبين الخ وقوله فصح الحمل أي بتقدير المضاف وقوله واندفع الاعتراض الخ أي بجعل ما لفا مجملا وما بعده نشره وقوله الاولى الواو أي لان أولا حد الشيئين وهو غير مراد هنا فتأمل وفي سم اعتراض آخر وجوابه سيأتيان فيما نكتبه على قوله أو في علم الصرف (قوله في علم متن اللغة) أي أصلها اه سم وكتب أيضا قوله في علم متن اللغة عبارة ع ق منه ما يبين في العلم المسمى بعلم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات اللغوية وسمي هذا العلم علم المتن لان المتن هو ظهر الشئ ووسطه وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالنحو ومثلا تعلقت بالالفاظ لا من حيث المعنى الموضوع له اللفظ وما تعلق بالمعنى أقوى لان الناس الى ادراك المعنى أحوج اه (قوله كالغرابة) قال في المطول أعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وقال هنا يعني به يعرف الخ وأشار بذلك الى أن قوله كالغرابة يحتاج الى تقدير أي كتمييز ذي الغرابة عن غيره لان التمثيل لما يبين وهو تمييز وكذا لابد منه في قوله كمخالفة القياس وما بعده وكتب أيضا قوله كالغرابة الكاف استقصائية وكذا يقال في قوله الآتي كمخالفة وما بعده (قوله أي معرفة الخ) لو حمل العلم هنا على المسائل وقال أي مسائل أوضاع المفردات لكان أنسب بقول المصنف يبين في علم الخ (قوله لان اللغة) المراد لان علم اللغة لان العلم هو الذي يطلق على تلك الاشياء وأما اللغة فهي الالفاظ الموضوعة للمعاني اه سم وكتب أيضا قوله لان اللغة أعم من ذلك أي لانها قد تطلق على غير معرفة أوضاع المفردات من معرفة أحوال اللفظ العارضة له من الصحة والاعلال والاعراب والبناء وغير ذلك اه جربي وكتب أيضا على قوله أعم مما نصه لان علم اللغة يطلق على ما يشمل جميع علوم العربية كما في الاطول وعلى قوله من ذلك ما نصه أي من علم متن اللغة (قوله يعرف تمييز) ان أريد التمييز ذهنا وهو معرفة السالم من غيره احتيج الى تقدير مضاف أي متعلق تمييز والا كان المعنى به يعرف معرفة السالم ولا يخفى تهافته وان أريد التمييز خارجا وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بغير السالم فالامر ظاهر (قوله بمعنى الخ) هذا لا يخص علم اللغة بل يجري في الصرف والنحو فلعله ترك التنبيه عليه فيهما لعلمه بالمقايسة وكتب أيضا قوله بمعنى الخ أي ليست معرفة السالم من غيره بقولهم هذا سالم

(ما يبين) أي يوضح (في علم متن اللغة) كالغرابة وانما قال في علم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات لان اللغة أعم من ذلك يعني به يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة

هذا

هذا غير سالم أو هذا اللفظ غريب وهذا ليس بغريب أو هذا يحتاج فى معرفته الى تنقير أو تخريج وهذا لا يحتاج بل بمعنى الخ وكتب أيضا قوله بمعنى الخ لكن المناسب لهذا التقرير أن يقول المصنف منه ما يستفاد من علم متن اللغة الخ كما لا يخفى اه فترى (قوله علم أن ما عداها الخ) لان الاشياء تتبين باضدادها اه ع ق (قوله الى تنقير) أى زيادة بحث لعدم وجدانه فى الكتب المتداولة وقوله أو تخريج أى على وجه بعيد كسرج (قوله ما قيل) القائل الزوزنى وكتب أيضا قوله ما قيل أى اعتراضا على المصنف بناء على أن مراده بقوله يبين فى علم متن اللغة أنه يبين فيه أن بعض الكلمات يحتاج فى معرفته الخ اه سم (قوله أن بعض الالفاظ) أى لا يقال فى بعض معين من الالفاظ انه يحتاج الخ أى فكيف يقول ان تمييز السالم من غيره يبين فى علم متن اللغة (قوله الى أن يبحث عنه) أى أو أن يخرج على وجه بعيد (قوله أو فى علم الصرف) ظاهره أن هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول ههنا اذ الذى يبين فى علم متن اللغة مغاير لما يبين فى التصريف الخ والجواب ان أو للتقسيم والمراد بما يبين نوع كلى والمعنى أن هذا ينقسم الى قسم يبين فى علم متن اللغة وقسم فى التصريف الخ اه وكتب أيضا قوله أو فى علم الصرف اعترض عليه بأن المخل بالفصاحة هو مخالفة ما ثبت عن الواضع وأجيب بأنهم يذكرون الالفاظ الشواذ الثابتة فى اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه أن ما عداها هذه الالفاظ خلاف ما ثبت عن الواضع اه فترى (قوله اذ به يعرف الخ) لان من قواعدهم أن المثلين اذا اجتمعا فى كلمة وكان الثانى منهما متحركا ولم يكن زائدا لغرض وجب الادغام اه حرفى (قوله كضعف التأليف) مثل الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنا وحكما (قوله والتعقيد اللفظى) رد عليه بأن التعقيد اللفظى قد يكون سببه اجتماع أمور كل منها سائغ الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوى فكيف يبين فى علم النحو والجواب أن تسبب التعقيد اللفظى عن اجتماع تلك الامور انما هو لمخالفتها الاصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الاصل وان جازت توجب عسر الدلالة والنحويين فيه ما هو الاصل وما هو خلافه وحينئذ يعرف به التعقيد اللفظى الحاصل بكثرة مخالفة الاصل (قوله أو يدرك بالحس) عطف على يبين أى ومنه تميز يدرك متعلقه وهو التنافر بالحس كما يدل عليه قوله اذ به يعرف الخ فلا يرد أن التمييز عبارة عن المعرفة ولا يدرك الحس ذلك التمييز لانه لا يحصل به العلم ولا يحتاج الى القول بأن يدرك بمعنى يحصل بالحس أى بالذوق الصحيح الذى هو كالحس فى الادراك اه عبد الحكيم (قوله بالحس) أى الذوق السليم الذى هو مثل الحس فى الادراك أو مراده الحس الباطنى وقيل مراده بالحس السمع (قوله كالتنافر) أى تنافر الحروف (قوله ما يبين) أى التمييز الذى يبين متعلقه الخ (قوله أو يدرك) أو للتقسيم فاندفع ما فى الحفيد اه (قوله فقدسها الخ) لان ما يدرك بالحس ليس هو ما عدا التعقيد المعنوى بل بعضه اه سم

علم أن ما عداها مما يفتقر الى تنقير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابة وبهذا تبين فساد ما قيل انه ليس فى علم متن اللغة أن بعض الالفاظ يحتاج فى معرفته الى أن يبحث عنه فى الكتب المبسوطة فى اللغة (أو) فى علم (الصرف) كخفاء القياس اذ به يعرف أن الاجل مخالف للقياس دون الاجل (أو) فى علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظى (أو يدرك بالحس) كالتنافر اذ به يعرف ان مستنكرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات (وهو) أى ما يبين فى العلوم المذكورة أو يدرك بالحس فالضمير عائد الى ما ومن زعم أنه عائد الى ما يدرك بالحس فقد سها وظاهرا (ما عدا

التعقيد المعنوى) اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى عن غيره فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين فى العلوم المذكورة وبعضه يدرك بالحس وبقى الاحتراز عن الخطا فى تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوى فمست الحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعانى للاول وعلم البيان للثانى واليه أشار بقوله (ومايحترز به عن الاول) أى عن الخطا فى تأدية المعنى المراد (علم المعانى ومايحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان) وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه أشار بقوله (ومايعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر فى علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده فى ثلاثة فنون (وكثير) من الناس (يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى) الاول علم المعانى و(الاخيرين) يعنى البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا تخفى وجوه المناسبة

(قوله التعقيد المعنوى) أى تمييز التعقيد المعنوى اه سم (قوله اذ لا يعرف) تعليل لاستثناء التعقيد اه سم (قوله تمييز السالم) أى متعلق تمييز (قوله بعضه مبين فى العلوم المذكورة) أى مبين متعلقه وهو الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظى وقوله وبعضه يدرك بالحس أى يدرك متعلقه وهو التنافر سواء كان فى الحروف أو فى الكلمات وقوله وبقى أى من المرجع وكتب أيضا قوله وبقى الاحتراز الخ والاحتراز الخ أى غير مبينين فى علم ولا مدركين بحس فمست الخ (قوله الاحتراز عن الخطا الخ) أى الذى هو المرجع الاول بتمامه وقوله والاحتراز عن التعقيد المعنوى أى الذى هو بعض المرجع الثانى واحترز بالمعنوى عن اللفظى فانه لم يبق غير مبين فى علم بل هو مبين فى علم النحو كما صرح به قريبا (قوله لذلك) أى لمعرفة ذلك المذكور من الاحترازين كما فى الجربى (قوله علم المعانى) ان أريد القواعد فالامر ظاهر أو الملكة أو الادراك احتيج الى تقدير مضاف أى فوضعوا متعلق علم المعانى وكذا يقال فيما بعد (قوله أى عن الخطا الخ) أى لا عن الاحتراز عن الخطا كما قد يوهمه ظاهر اللفظ تأمل سم أى لان الاول من مرجع البلاغة هو الاحتراز عن الخطا لا نفس الخطا فيوهم ظاهر عبارة المصنف أن علم المعانى هو مايحترز به عن هذا الاحتراز وهو فاسد فلذلك قال الشارح أى عن الخطا فعالهذا التوهم ولو عبر بيعنى دون أى كما عبر فى المطول لكان أنسب هذا وقال الفنرى الاولى فى تأويل كلام المتن أن يكون على حذف مضاف أى ومايحترز به عن متعلق الاول ومتعلقه هو الخطا فى التأدية تأمل (قوله لمكان) أى لوجود اه جربى فهو مصدر ميمى من الكينونة (قوله مزيد اختصاص) أى تعلق فاندفع ماقيل ان الاختصاص لا يقبل الزيادة والنقص وكتب أيضا قوله مزيد اختصاص لهما بالبلاغة اعترضه الخفيد بما ملخصه أن مرجع البلاغة كما مر ثمانية الاحتراز عن الخطا فى تأدية المعنى المراد زائدا على أصل المراد وتمييز الفصيح من غيره فالشئ الاول لا يكون الا بعلم المعانى ولا يشاركه فيه غيره من العلوم فلا يظهر بالنسبة اليه التعبير بمزيد والشئ الثانى كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والنحو والصرف بلا زيادة له عن غيره وأجيب عن الاول بأن المراد بقوله مزيد اختصاص لهما أى لمجموعهما لا لكل منهما وعن الثانى بأن علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور بخلاف النحو مثلا فانه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز المذكور بل هو حاصل منه تبعا والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ اعرابا وبناء (قوله وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم) أى من حيث رجوعها الى تمييز الفصيح من غيره وانما كان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفها من هذه الحيثية على عدة علوم لان هذين العلمين لا يبحثان الا عما يتعلق بالبلاغة (قوله لمعرفة الخ) للتعليل لاصلة الاحتياج اه سم (قوله والثلاثة) أى وبعضهم يسمى الثلاثة علم البديع كما فى ع ش (قوله ولا تخفى وجوه المناسبة) اما وجه تسمية الاول بالمعانى فلانه يبحث عن كيفية تطبيق الكلام

لمقتضى الحال وهو متعلق بالمعانى لان مرجعه الاحتراز عن الخطا فى تأدية المعنى المراد والثانى بالبيان فتعلقه بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة فى الوضوح والثالث بالبديع فللبحث فيه عن المحسنات ولاخفاء فى بداعتها وطرافتها وتسمية الثلاثة بالبيان فلان البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير ولاخفاء فى تعلق الفنون به تصحيحا وتحسينا وأما تسمية الاخيرين بالبيان فلتعلقهما بالبيان أى المنطق الخ أو لتغليب الفن الثانى على الثالث وأما تسمية الثلاثة بالبديع فلبداعة مباحثها وحسنها ملخص من سم وبس وغيرهما

(الفن الاول علم المعانى)

قوله الفن الاول لما ذكر ما صدقات الفنون الثلاثة وأسماءها ناسب ذكرها فى التراجم بطريق العهد لان العهد يكفى فيه الذكر الضمنى كما تقدم فأشار الى الاول منها وهو ما يحترز به عن الخطا فى التأدية فقال الفن الاول علم المعانى والاخبار عنه بأنه علم المعانى ولو كان معلوما مما قبله ليناسب الفنين بعده المحتاج فيهما الى الاخبار لطول العهد فتجرى التراجم الثلاثة على نسق واحد من ع ف وكتب أيضا قوله الفن الاول علم المعانى فيه أن الفن الاول ألفاظ لانه جزء من المختصر الذى هو ألفاظ كما مر وعلم المعانى معان فكيف صح الحمل ويجاب بأن الحمل على طريق الاسناد المجازى من اسناد ما للمدلول للدال بناء على أن المجاز العقلى لا يختص باسناد الفعل أو ما فى معناه بل يكون فى غير المشتقات وهو مختار غير المصنف لان العلم وان كان فى الاصل مصدرا ليس المقصود به المعنى المصدرى أو فى الكلام حذف مضاف اتما فى الاول أى مدلول الفن الاول الخ أو فى الثانى أى دال علم المعانى وللمنع أن الفن الاول من قبيل الالفاظ وتقدير مضاف فى قول المصنف سابقا ورتبته على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة أى ودوال ثلاثة فنون كما سبق وفيه أيضا أن الخبر هنا وهو علم المعانى أعرف من المبتدا الاضافته للعلم فهو فى رتبته والمتعارف العكس والجواب عن هذا بجعل الفن الاول خبرا مقدما وعلم المعانى مبتدأ مؤخرا يمنعه أن تعريف الجزأين يمنع تقديم الخبر فالمناسب الجواب بمنع أن المتعارف العكس بدليل القائم زيد وانما الضابط جعل المحدث عنه مبتدأ والحديث عنه خبرا تأمل وكتب أيضا قوله علم المعانى من اضافة المسمى للاسم (قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب) كلمة من فى الموضعين ابتدائية الا أن الابتداء باعتبار الاتصال والانتساب والمعنى لكون المعانى حال كونه ناشئا من البيان أى متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئا من المركب اى متصلا به وملخصه أن اتصال المعانى بالبيان ونسبته اليه كاتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه كذا فى الفنرى ويصح أن تكون كلمة من متعلقة بمحذوف أى لكون قرب المعانى من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب كما ذكره فى شرح الكشاف فى قوله صلى الله عليه وسلم أنت منى بمنزلة هرون من موسى وكتب أيضا قوله بمنزلة المفرد يعنى أن علم المعانى ليس جزأ للبيان

(الفن الاول علم المعانى) قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب

حقيقة بل كالجزء لان رعاية المطابقة لم تعتبر فى البيان على وجه الجزئية بل معنى اعتبارها فيه أن الايراد الذى هو مقصود البيان انما يعتبر بعد رعاية المطابقة ولو على التقديم بمجرد هذه البعدية لكفى فقوله لكونه منه أى لاجل أن علم المعانى بمنزلة الجزء من علم البيان والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم علم المعانى لذلك وضعا كذا فى الجربى وكتب أيضا على قوله بمنزلة المفرد الخ مانصه بجامع التوقف على كل (قوله لان رعاية الخ) علة للعلة (قوله وهو) أى الرعاية المذكورة وذكره باعتبار الخبر اه جربى وكتب أيضا قوله وهو مرجع علم المعانى لعل المراد بالمرجع هنا الفائدة والثمرة لاما سبق اذ لا يتوقف علم المعانى وحصوله على تحقق الرعاية المذكورة تأمل سم (قوله معتبرة) أى على جهة الشرطية وكتب أيضا قوله معتبرة فى علم البيان المراد بالاعتبار مايشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فان رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان لا جزء منه ولا فائدة له والشئ الآخر الذى هو ايراد المعنى الخ فائدة لعلم البيان ومقصود منه اه بير (قوله المعنى الواحد) كثبوت الجود لزيد فانك تعبر عنه تارة بقولك زيد سخى وتارة تقول زيد جبان الكلب وتارة تقول زيد كثير الرماد وتارة تقول هو بخيل الفصيل اه سم (قوله فى طرق) أى بطرق (قوله وهو علم) الضمير الى علم المعانى وأسماء العلوم المدونة نحو المعانى تطلق على ادراك القواعد عن دليل حتى لو أدركها أحد تقليدا لا يقال له عالم بل حالك ذكره السيد السند فى شرح المفتاح وقد تطلق على معلوماتها التى هى القواعد لكن ان علمت عن دليل وان أطلقوا على الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد أخرى أعنى ملكة استحضارها متى أريد لكن اذا كانت ملكة ادراك عن دليل وان أطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالادراك عن دليل كما لا يخفى وكذلك لفظ العلم يطلق على المعانى الثلاثة لكن حقق السيد السند أنه فى الادراك حقيقة وفى الملكة التى هى تابع الادراك فى الحصول ووسيلة اليه فى البقاء وفى متعلق الادراك الذى هو المسائل امّا حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور وفى كونه حقيقة فى الادراك نظر لان المراد به الادراك عن دليل لا الادراك مطلقا حتى يكون حقيقة وبالجملة التعريف يحتمل أن يكون للمعانى بأى معنى يؤخذ اه أطول لكن الحمل على الادراك ههنا لا يناسب لضرورة المعنى عليه ادراك يدرك به ولا يخفى مافيه ولعل هذا هو الداعى لشارح الى تجويز الحمل على الملكة والقواعد دون الادراك فتأمل ثم قال ومما يرد أنه يصدق التعريف على ملكة مسائل العلوم الثلاثة مثلا لا يقال انها ملكات لا ملكة واحدة لان كل علم ملكات لابوابه بل مسائله ووحدة الملكة ليس أمرا منضبطا يمكن تعيينه واعتباره ويمكن دفعه بتكلف أن يراد يعرف به تلك الاحوال فقط وماذكرته من الملكة يعرف بها غيرها أيضا ومما يرد أنه يصدق التعريف على ملكة استحصال العلم من غير أن يحصل مسئلة منه كما اذا حفظ من شواهد المسائل ماينى باستنباط مسائله لا يقال لا تعرف

لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعانى معتبرة فى علم البيان مع زيادة شئ آخر وهو ايراد المعنى الواحد فى طرق مختلفة (وهو علم)

الاحوال بها بل بمسائل تستحصل بها لانها لا تعرف بملكة الاستحضار أيضا بل بمسائل تستحضر بها وجوابه أن العلم بمعنى ملكة الاستحضار لا الملكة المطلقة فملكة الاستحصال خارجة من قوله علم فهي ليست بعلم أصلا اه ببعض تصرف وكتب أيضا قوله وهو علم الخ قيل التعريف صادق على البلاغة والجواب أن البلاغة سبب لتأليفات جزئية لادراك الاحوال الجزئية اه حفيد على المطول ومراده بلاغة المتكلم (قوله أي ملكة) لا يقال اطلاق العلم على الملكة يقتضي أن من علم مسائل المعاني بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لانا نقول اثبات عالميته بالمعاني بمعنى حصول مسائله له لا ينافي نفيها بالمعنى الآخر أعني الملكة فتبصر وكتب أيضا قوله أي ملكة لا يقال تعريف علم المعاني بما ذكر فيه دور لتوقف معرفة تلك الاحوال على علم المعاني والعكس لانا نقول جهة التوقف مختلفة لان توقف الاحوال على العلم بمعنى الملكة من حيث الحصول فلا تحصل معرفتها بدونه وتوقف معرفة العلم على المعرفة من حيث التصور لاخذها في تعريفه فلا يتصور بدونها وكتب أيضا قوله أي ملكة يقتدر بها أي العلم يطلق على الملكة المخصوصة وهي الموصوفة بهذه الصفة لا أنها معتبرة في مفهومه حتى يرد أنه يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به والمراد بالادراكات الجزئية الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة كما في التلويح اه عبد الحكيم وقوله لا أنها معتبرة الخ أي في كلام المصنف وقوله المستخرجة بتلك الملكة أي بواسطة استفادتها من الاصول الكلية المقدور عليها بتلك الملكة كما في الفنري مثلا كل كلام يلقى الى المنكر يجب توكيده أصل كلي مستحضر بالملكة وفرعه المستفاد منه هذا الكلام الملقى الى هذا المنكر يجب توكيده وجوز الفنري أن يكون المراد بالادراكات الجزئية ادراكات الاصول أي الالتفاتات اليها وجعلها جزئيات باعتبار أن متعلقاتها جزئيات لمطلق الاصل فهي جزئيات اضافية ولا توسط على هذا * بقي شئ آخر وهو أن مقتضى هذا مغايرة الادراكات الجزئية التي قال الشارح يقتدر عليها بالملكة للادراكات الجزئية المذكورة في قوله الشارح الآتي أي هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية لان الاولى عبارة عن القضايا التي موضوعاتها جزئية كقولنا هذا التوكيد الملقى الى هذا المنكر واجب والثانية عبارة عن جزئيات الاحوال الكلية كالتأكيد في هذا التركيب والتأكيد في ذلك التركيب اللذين من جزئيات مطلق التأكيد فكلام الشارح أولا يقتضي أن المعروف بالملكة فروع القواعد وكلام المصنف مع كلام الشارح ثانيا يقتضي أن المعروف بها جزئيات الاحوال والجواب أن هذه الملكة يعرف بها جزئيات الاحوال بواسطة معرفة فروع القواعد بها الآن معرفتها وسيلة الى التصديق بأن هذا التأكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار لانه يلزم من معرفة كون هذا الكلام الملقى الى المنكر يجب توكيده ليطابق مقتضى الحال معرفة أن هذا التأكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار الذي هو الحال ويصح أن يراد بالادراكات

أي ملكة يقتدر بها

الجزئية الاولى أيضا جزئيات الاحوال الكلية فلا يكون هناك تغاير فاعرفه (قوله على ادراكات جزئية) وصف الادراكات بالجزئية تسامح من وصف الادراك بوصف المدرك بفتح الراء فهو مجاز عقلي أو في الكلام حذف وتأويل أي ادراك مدركات جزئية أي على استحضار ما كان منها معلوما واستحصال ما كان منها مجهولا ولو بواسطة كسب جديد اذ لا يلزم أن تكون الملكة سببا للاقتدار على معرفة الجميع بلا كسب فان بعض الفقهاء بالاتفاق قد يحتاج بعد الفقاهة الى أنظار دقيقة في استخراج بعض المسائل ولهذا سئل الأئمة الاربعة عن مسائل فتوقفوا في جوابها (قوله ويجوز الخ) بل هو أولى وعليه فالعلم بمعنى المعلوم وانما كان أولى لانه لا يحوج الى ارتكاب استخدام في قول المصنف الآتي وينحصر في ثمانية أبواب ولانه أشيع في العلوم المدونة وانما رجح الشارح الاول لانه أشهر في لفظ العلم اذ المشهور استعمال لفظ العلم في الملكة القائمة بالانسان (قوله المعلومة) أشار به الى ان الملاقة في اطلاق العلم على القواعد التعلق وانه من اطلاق المصدر على اسم المفعول لكن هذا بحسب الاصل ان قلنا انه صار حقيقة عرفية فيها (قوله ولاستعمالهم المعرفة الخ) علة تقدمت على المعلول (قوله في الجزئيات) أي في ادراكها تصورا لها أو تصديقا بقابلها أي واستعمالهم العلم في ادراك الكليات تصورا لها أو تصديقا بقابلها أفاده في الاطول (قوله قال يعرف) أي دون يعلم (قوله يعرف به أحوال الخ) ليس المراد بمعرفة هذه الاحوال بهذا العلم تصورها به وأنه كالتعريف لها بل المراد التصديق بأن هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي التصديق بأن هذا التأكيد الجزئي مثلا الذي في قولك ان زيدا قائم به طابق هذا الكلام الجزئي مقتضى الحال وهكذا وسيشير الشارح الى ذلك كله (قوله يستنبط منه) أي يستخرج منه ومن على بابها للتعدية ان جرينا على أن المراد بالعلم الاصول والقواعد وسببية ان جرينا على أن المراد به الملكة أي يستخرج بسبب هذه الملكة ادراكات الخ (قوله كل فرد فرد) لا حاجة لفرد الثاني الا أن يجعل صفة اه سم بمعنى منفرد عن الآخر وحاصل المعنى معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران ولا يصح جعله على تعدد المضاف اليه على حد تعدد الخبر في نحو هذا حلو حامض لانه لا يحل محلهما شيء واحد كحلول مزج محل حلو حامض ولا على ترك العاطف لاقتضائه التقييد بفردين فردين قال الفنري وقد يترك في مثله لفظ كل مع أن العموم مراد كأن يقال معرفة فرد فرد والظاهر أن العموم حينئذ مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم بالقرينة ويحتمل أن يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة اه بعض تلخيص (قوله بمعنى أن أي فرد) دفع به أن الاحاطة بكل الافراد مستحيلة اه سم (قوله يوجد منها) أي يرد علينا من هذه الاحوال اه جربي وقرر بعضهم أن المراد أي فرد حاولنا ايجاده أمكننا أن نحصله بذلك العلم تأمل (قوله بذلك العلم) أي بتلك الملكة اه جربي أو بالاصول والقواعد (قوله

على ادراكات جزئية ويجوز أن يراد به نفس الاصول والقواعد المعلومة ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات قال (يعرف به أحوال اللفظ العربي) أي هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم وقوله (التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال) احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب

وما

وما أشبه ذلك) كالتثنية والجمع والتصغير والنسبة وغيرها اه جربى وقوله مما لابد منه فى تأدية أصل المعنى المراد أى على نحو الوضع فاندفع الاعتراض بأن بعض هذه الامور لا يتوقف أداء اصل المعنى عليه كالادغام اذ لو قال زيد أجلل بالفك كان مؤديا الاصل المعنى تأمل وكتب أيضا قوله وما أشبه ذلك مما لابد منه الخ أى من حيث انه لابد منه فى تأدية أصل المعنى المراد فلا اعتراض بأن ثم أمورا لابد منها فى تأدية أصل المعنى المراد كأحوال اسم الاشارة وقد يبحث عنها علم المعانى لان بحثه عنها الامن حيث انه لابد منها فى تأدية أصل المعنى حتى يشملها كلامه لان ذلك وظيفة اللغة بل من حيث افادتها قصد المتكلم اياها واعتباره لها لاقتضاء الحال اياها وذلك أمر زائد على أصل المعنى فاذا أشار المتكلم بذا التى للقريب استفيد أن المتكلم قصد القرب لاقتضاء الحال اياه واذا أشار بذلك التى للبعيد استفيد أن المتكلم قصد البعد لاقتضاء الحال اياه فالبحث عن هذه الاحوال التى لاسم الاشارة من حيث افادتها أن المتكلم يقصدها لاقتضاء الحال اياها من علم المعانى (قوله وكذا المحسنات البديعية) هذا مبنى على المشهور وأما على ما حققه من أن المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال فلا تخرج عن التعريف حينئذ الا بالجزئية المرادة وكعلم البيان بعينه فترى اه سم وقوله فلا تخرج الخ ظاهر ان كان البحث عنها من حيث انها تورث الكلام حسنا لا من حيث ان بها مطابقة اللفظ مقتضى الحال والا لم تخرج من التعريف بالجزئية المرادة لانها حينئذ من أفراد المعرف كما حققه الشارح فى شرح المفتاح وكتب على قوله لانها حينئذ الخ مانصه أى لان علمها من أفراد الخ (قوله يعرف به هذه الاحوال الخ) أى يصدق بأن هذه الاحوال بها طابق اللفظ مقتضى الحال هذا محصل العبارة الذى يرشد اليه ما بعد لكن لو عبر بالتصديق لكان أصرح فى مقصوده (قوله من حيث الخ) أى لان علم المعانى معرفة هذه الاحوال مطلقا كما أشار اليه بقوله لطهوران ليس الخ اه جربى وكتب أيضا قوله من حيث الخ خرج بهذه الحيثية شيآن العلم الذى يعرف به معانى تلك الاحوال كالنحو واللغة وعلم البيان كما فى الشارح (قوله ان ليس علم المعانى الخ) أى كما توهمه عبارة المصنف ولهذا قال الشارح والمراد (قوله عبارة عن تصور الخ) اذ العلوم التصديقات لا التصورات لكن اللازم مما تقدم على هذا التقدير أن يكون علم المعانى ملكة يتصور بها معانى التعريف وغيره مما ذكر لا أن يكون نفس تصور المعانى المذكورة فكيف قال عبارة عن تصور معانى الخ والجواب أنه على حذف مضاف أى عبارة عن ملكة تصور أو المراد أنه عبارة عن نفس التصور حين يراد بالعلم ادراك المسائل كما أنه يكون عبارة عن نفس المعانى المذكورة حين يراد به المسائل اه سم وكتب على قوله على هذا التقدير مانصه أى تقدير أن المراد بمعرفة الاحوال تصورها (قوله وبهذا) أى بقولنا من حيث الخ (قوله من أحوال اللفظ) مثال أحوال اللفظ التى يبحث عنها فى علم البيان كون دلالة اللفظ بطريق الكناية مثلا (قوله من هذه

وما أشبه ذلك مما لابد منه فى تأدية أصل المعنى المراد وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد أنه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها بها توافق اللفظ مقتضى الحال بها والا فالمعلوم أن ليس علم المعانى عبارة عن تصور معانى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه

الحيثية) واذا اعتبرت من تلك الحيثية كانت من علم المعانى اه ع ق وكتب أيضا قوله من هذه الحيثية بل من حيث ما يقبل وما لا يقبل ومن حيث تحقيق تفاصيلها وشروط أصول المجاز منها ليحترز بذلك عن التعقيد المعنوى اه ع ق (قوله الامور العارضة الخ) أى فالمراد بأحوال اللفظ مقتضيات الاحوال وليس المراد بالاحوال الامور الداعية التى أضيف اليها المقتضى كالاذكار لان تلك ليست أحوالا للفظ بل للمخاطب (قوله على ما أشير اليه فى المفتاح) أى فى تعريف علم المعانى منه حيث قال هو تتبع خواص تراكيب الكلام الى أن قال ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره فهذا يقتضى أن مقتضى الحال هو الكلام المكيف بتلك الكيفيات لانه الذى يذكر دون نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والحذف والاثبات والتأكيد وتركه الى غير ذلك من الكيفيات فتأمل وأورد عليه أن الذى يذكر هو الكلام الجزئى لا الكلى ومدعى الشارح أن مقتضى الحال هو الكلام الكلى وأجيب بأنه شاع وصف الكلى بوصف جزئياته بخلاف وصف الكيفيات بالمذكورية التى هى من أوصاف الكلام كما فى عبارة المفتاح فليس شائعا ذلك الشيوع وقد تقدم أن التحقيق أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة خلافا للشارح فتدبر (قوله وصرح به فى شرحه) أى صرح به شارحه العلامة فى شرحه قال الحفيد لا يخفى أن تصريح المفتاح أولى بالقبول من تصريح الشارح اه ولعل وجه الاولوية كثرة المواضع التى صرح فيها صاحب المفتاح بأن مقتضى الحال الكيفية وقد يمنع التصريح فى كلام المفتاح غاية الامر أنه فى كثير من المواضع ظاهر فى أنه الكيفية كما ستعرفه (قوله والتنكير) أى وغير ذلك وانما تركه اتكالا على ظهور ارادته وعلى المقايسة على ما سبق (قوله على ما) هو راجع للمنفى وقوله عبارة المفتاح أى فى غير تعريفه لعلم المعانى كقوله فى بعض المواضع الحال المقتضية للتأكيد أو الذكر أو الحذف الى غير ذلك فان ظاهره أن مقتضى الحال هو نفس التأكيد والذكر والحذف وغير ذلك من الكيفيات كالتقديم والتأخير ونحوهما وانما كان ظاهره ذلك لاصريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف أى الحال المقتضية لذى التأكيد الخ (قوله والا لما صح الخ) فيه أن غاية ما يلزم أنها سبب فى مطابقة اللفظ لنفسها ولا نسلم استحالة ذلك ولا شك أن مطابقة شئ لشئ تتوقف على وجود الشئ الثانى فهو سبب لمطابقة الاول له قاله ع س اه سم وما قيل من أن اللازم على ذلك مطابقة الشئ لنفسه واتحاد المطابق والمطابق يرد بأنه لا يلزم ذلك أصلا بل المطابق بالكسر اللفظ والمطابق بالفتح الاحوال كما يصرح به التعريف فتأمل وبعضهم قال يلزم عليه اتحاد المطابق والمطابق به بفتح الباء فيه ما وهذا تعبير صحيح وهو بمعنى قول سم يلزم أنها سبب فى مطابقة اللفظ لنفسها وأجاب الحفيد فى حواشيه على المطول عن الشارح بأن هذا وان كان غير ممتنع عند العقل لكنه لا يصدر عن ذى عقل فانه لا يقال

الحيثية والمراد بأحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال فى التحقيق هو الكلام الكلى المتكيف بكيفية مخصوصة على ما أشير اليه فى المفتاح وصرح به فى شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره والا لما صح القول بأنها أحوال بما يطابق اللفظ مقتضى الحال

وجود الحسن فى زيد سبب لان يتصف به ويشتمل عليه اه (قوله لانها عين مقتضى الحال) قد يقال مقتضى الحال الكيفيات الكلية والمراد هنا بالاحوال الكيفيات الجزئية تأمل اهسم (قوله وأحوال الاسناد الخ) دفع لما قيل انه ذكر فى التعريف أحوال اللفظ فلا يندرج فيها أحوال الاسناد لانه ليس لفظا فلا يكون البحث عن أحواله من مسائل هذا الفن مع أنه منها ولما قيل ان موضوع العلم هو الكلام والاسناد جزؤه وموضوع المسئلة يجب أن يكون نفس موضوع العلم أو جزئيا من جزئياته كالخبر والطلب أو عارضا من عوارضه ككونه جملة اسمية أو استفهامية لا جزأ من أجزائه لان البحث عن أجزاء العلوم من مبادى العلوم لا من مسائلها لكن هذه المناقشة جارية فى كل من المسند والمسند اليه أيضا ووجه الدفع أن أحوال الاسناد أحوال للكلام لأن أحوال الجزء من أحوال الكل فصح اندراج أحوال الاسناد فى أحوال اللفظ العربى وصح أن موضوع مسائل أحوال الاسناد فى الحقيقة هو الكلام وان كان ذلك باعتبار الاسناد مع أن المحقق الطوسى صرح بأن موضوع المسئلة قد يكون جزأ من أجزاء موضوع الفن وبقى شئ آخر وهو أن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وتلك الاحوال كالتأكيد والتعريف ليست عوارض ذاتية للموضوع لانها ما لحق الشئ لذاته كالتعجب اللاحق للانسان بواسطة أنه انسان أو لجزئه كالحركة اللاحقة له بواسطة أنه حيوان أو لخارج مساو كالضحك العارض له بواسطة أنه متعجب بل هى عارضة للموضوع الذى هو اللفظ العربى لامر أعم منه وهو كونه لفظا والجواب أن رعاية مثل ذلك من تدقيقات الفلاسفة وأما علماء الفنون الادبية فلا يراعون مثل ذلك فان الفن الادبى قد يجعل عبارة عن عدة مسائل يبين فيها أحوال متعلقة بأمر واحد فى الجملة هذا ايضاح ما فى الحفيد ويرد عليه أن اللفظ جزء موضوع الفن فالبحث عنها بحث عن الاعراض الذاتية اللاحقة لموضوع الفن باعتبار جزئه اذ لا يخفى أن اللفظ بالنسبة للكلام العربى كالحيوان بالنسبة الى الانسان وقد جعلوا الحركة اللاحقة للانسان باعتبار جزئه وهو الحيوان عرضا ذاتيا للانسان والحاصل أن العموم لا يضر اذا كان العام جزأ من المعروض فتدبر هذا والاعراض الغريبة أيضا ثلاثة أقسام لانها ما لحق الشئ لخارج أخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه انسان أو لخارج أعم كالحركة العارضة للابيض بواسطة أنه جسم أو لخارج مباين كالحرارة اللاحقة للماء بواسطة النار (قوله الى نفس الجملة) لانه يصدق على أحوال الجزء أنها أحوال نفس الكل (قوله وتخصيص اللفظ بالعربى) أى اللفظ المبحوث عن أحواله فى هذا الفن باللفظ العربى والباء داخلة على المقصور عليه (قوله مجردا اصطلاح) أى اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب لان الاحوال المذكورة بها يطابق مطلق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شأن كل مقال ومعنى كونه اصطلاحا أنهم توافقوا على التعرض للبحث عن

لانها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك فى الشرح وأحوال الاسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربى مجردا اصطلاح

أحوال اللفظ العربى دون غيره فاندفع ما فى الحفيد (قوله لان الصناعة الخ) ينبغى جعله خبرا ثانيا عن تخصيص (قوله انما وضعت لذلك) وان كان يمكن جريانها فى كل لغة اه سم (قوله وينحصر فى ثمانية أبواب) ان كان العلم عبارة عن الملكة أو التصديق فالتقدير وينحصر العلم أى عبارة متعلقه الذى هو المسائل فان الابواب عبارة عن الالفاظ فلا بد أن يكون المنحصر فيها ألفاظا أيضا والا لم يكن من انحصار الكل فى الأجزاء وان شئت جعلت التقدير وينحصر متعلقه فى مدلول ثمانية ابواب أو المسائل فالتقدير وينحصر العلم أى عباراته لما مر وان شئت جعلت التقدير وينحصر فى مدلول ثمانية أبواب ولك ان تستغنى عن تقدير هذا المضاف وتقدير عبارة أو مدلول على الاحتمالين الاوليين بجعل المراد بالابواب المسائل وان كان المختار فى أسماء الكتب والتراجم أنها للالفاظ (قوله المقصود من علم المعانى) من تبعيضية والمراد بعلم المعانى هنا ما يشمل مسائله وتعريفه وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتى وبالمقصود منه مسائله التى اشتملت عليها هذه الابواب الثمانية فالمراد بالمقصود المقصود بالذات وهو بعض علم المعانى بالمعنى المذكور وليس المراد بالمقصود منه ثمرته وفائدته على أن من صلة المقصود حتى يقال ان المقصود من الشئ خارج عنه كما فى قولهم المقصود من النكاح النسل مثلا وبذلك اندفع ما فى الحفيد فتأمل ولك أن تجعل من بيانية وتبقى علم المعانى على ظاهره بحيث لا يشمل الا مسائله ويكون زيادة لفظ المقصود لكونه أظهر فى خروج التعريف وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتى من علم المعانى لانه قد يتوهم ادراج هذه الامور فى العلم لشدة الاتصال فاندفع ما فى الحفيد على هذا الوجه أيضا وأما جعل صلة المقصود محذوفة المقصود من الفن الذى هو الالفاظ المفيدة لمسائل العلم ولغيرها من الامور المذكورة والمعنى وينحصر المقصود من الفن الاول الذى هو أى المقصود علم المعانى فتكلف لا حوجه الى تقدير وجعل الضمير فى ينحصر الى الفن وهو خلاف الظاهر والى تأويل زائد فى قوله الفن الاول علم المعانى أى مقصود مدلول الفن الاول علم المعانى وكتب أيضا ما نصه قال الشارح ذلك تأسيا بالايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب اه فترى وكتب أيضا قوله المقصود بدل من الضمير فى ينحصر العائد على علم المعانى لانه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل (قوله انحصار الكل فى الاجزاء) لان العلم اسم للجملة لا للكل جزء (قوله أحوال الاسناد الخ) اما بدل من ثمانية بدل مفصل من مجمل أو خبر لمبتدا محذوف أى وهى أحوال الاسناد الخ وحذف العاطف جائز اختيارا وحسنه هنا دفع توهم صيرورة الثمانية أحد عشر أو هى مذكورة على سبيل التعداد وعلى هذا تكون مبنيات على السكون لكن بكسر لام أحوال الاسناد الخبرى ونحوه للتخلص من التقاء الساكنين ولا اشكال فى العطف على ما هو مذكور على سبيل التعداد فى قوله الفصل والوصل وقوله الايجاز والاطناب والمساواة وان استشكله فى الأطول لان الذى قصد عده مجموع

لأن الصناعة انما وضعت لذلك

(وينحصر) المقصود من علم المعانى

(فى ثمانية أبواب) انحصار الكل فى الاجزاء لان الكلى فى الجزئيات والاسند علم المعانى على كل باب

(أحوال الاسناد الخبرى أحوال المسند اليه أحوال المسند أحوال متعلقات

المعطوف

المعطوف والمعطوف عليه لانه صار كلمة واحدة وجعل اسما للجملة من المسائل وقيل سكون الاسماء قبل التركيب وقف لابناء اه يس (قوله الفعل) أى أو ما فى معناه واقتصر عليه لانه الاصل (قوله القصر) انما لم يذكر فيه وما بعده أحوال لانها فى أنفسها أحوال فلو ذكر لزم اضافة الشئ الى نفسه اه يس وما ذكره ينتقض بالانشاء (قوله وانما انحصر فيها) هذا حل معنى لا حل اعراب لان متعلق قوله لان قول المتن ينحصر وانما أعاد الشارح ذلك للبعد (قوله لا محالة) مصدر ميمى بمعنى التحول من حال الى كذا أى تحول اليه ويشتمل خبران وخبر لا فى قوله لا محالة محذوف أى موجودة والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة تأكيد الحكم اه فنرى (قوله يشتمل على نسبة تامة) اشتمال الكل على الجزء (قوله تامة) خرجت النسبة التقييدية كالتى فى غلام زيد والحيوان الناطق (قوله قائمة بنفس المتكلم) أى قيام علم وادراك لا قيام تحقق كقيام البياض بزيد مثلا فمعنى قيامها بنفس المتكلم أن النفس مدركة للنسبة لا أنها صفة لها متحققة فيها فاندفع ما يتراءى من التنافى بين قوله قائمة بنفس المتكلم المقتضى قيامها بنفسه وقوله وهو تعلق الخ المقتضى قيامها بأحد الطرفين هذا ما درج عليه الحفيد وقال الفنرى قوله قائمة بنفس المتكلم لاشك أن تلك النسبة فى الخبر هى ايقاع النسبة أو انتزاعها وفى اضرب مثلا هو طلب الضرب فمعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متأصلا كسائر صفات النفس لا أنها معقولة له حاصلة صورتها فى ذهنه للقطع بأنه لا احتياج فى التصديق الى تصور الايقاع أو الانتزاع وبأن الموجود فى نفس من قال اضرب طلب الضرب وايجاده لا مجرد تصوره كذا نقل عن الشارح ففى قوله هو تعلق احد جزأى الكلام بالآخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى قائمة بأحد الطرفين لا غير اه أى فلا بد من تأويل كلامه بأن يقال وهو ذو تعلق الخ وقوله بأحد الطرفين عبارة الاطول بالطرفين ومعنى كون النسبة بهذا المعنى بين الطرفين تعلقها بهما وليس هذا الوجه الذى نقل عن الشارح هو ما حكم عليه الشارح فيما بعد بأنه خطأ فى هذا المقام لان المحكوم عليه بالخطئية مقتصر فيه على الايقاع والانتزاع المختصين بالخبر لكن لا يخفى ان ما درج عليه الحفيد أقرب الى كلام الشارح ثم قال الفنرى والحق أن النسبة مطلقا لا يلزم أن توجد فى نفس المتكلم بل ذلك شأنها بدليل ما ذكره فى المطول ان قول النائم والساهى والمجنون كلام مع أنه لا قيام للنسبة بنفس واحد منهم اه بتصرف (قوله وهو) أى النسبة وذكر باعتبار الخبر (قوله تعلق) أريد به النسبة الحكمية أى ثبوت المحمول للموضوع اه يس وفيه نظر لان كون المراد بالتعلق النسبة الحكمية المفسرة بأنها ثبوت المحمول للموضوع غير مناسب هنا لان المراد بالتعلق ما يشمل النسبة الانشائية كما سيذكره الشارح وليس فى الانشاء ثبوت المحمول للموضوع اذ النسبة فى اضرب يا زيد عمرا تعلق الضرب بزيد على وجه طلبه منه وفى هل قام زيد تعلق القيام بزيد على وجه الاستفهام عن صدوره منه

الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة) وانما انحصر فيها (لان الكلام اما خبر أو انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهو تعلق أحد الشيئين بالآخر

وكتب أيضا قوله وهو تعلق أحد الطرفين بالآخر قد يشكل بأن تعلق أحد الطرفين وصف لاحد الطرفين فلا يلائم قوله السابق بين الطرفين ويمكن أن يجاب بأنه لا مانع من أنه أراد بتعلق أحد الطرفين بالآخر التعلق والارتباط بين الطرفين بمعنى مدلولهما اه سم على المطول (قوله عليه) أى التعلق (قوله سواء كان) أى ذلك التعلق ايجابا نحو زيد قائم أو سلبا نحو زيد ليس بقائم وهذا انما يكون فى الخبر بخلاف الانشاء لانه لا يتصف بايجاب ولا سلب لان الايجاب والسلب من أنواع الحكم والانشاء ليس بحكم بل هو ايجاد معنى بلفظ يقارنه فى الوجود اه جربى وكتب أيضا قوله ايجابا أى تعلق ايجاب ويحتمل ذا ايجاب والا فالتعلق المذكور ليس ايجابا ولا سلبا كما فى الفنرى وذلك لان الايجاب هو ادراك الثبوت والسلب ادراك الانتفاء ومثلهما الايقاع والانتزاع فالايقاع ادراك الوقوع والانتزاع ادراك أن لا وقوع (قوله كما فى الانشائيات) اذ لا سلب ولا ايجاب فيها بحسب معناها الوضعى وان لزمه الايجاب أو السلب فان اضرب أمر معناه طلب الضرب ويلزمه أن الضرب مطلوب وهو ايجاب اه ع س وكتب أيضا قوله كما فى الانشائيات الكاف استقصائية (قوله خطأ فى هذا المقام لانه الخ) أجيب بأن قول المصنف والانفى للمقيد أى للنسبة لا للقيد أى الخارج فالمعنى أنه ليس للانشاء نسبة وفيه أن القوم صرحوا بأن له نسبة مع أن الغالب رجوع النفى الى القيد اه حفيد على المطول (قوله فلا يصح) تفريع على النفى (قوله التقسيم) أى تقسيم الكلام باعتبار نسبته الى الخبر والانشاء وانما لم يصح التقسيم حينئذ لانعدام النسبة بهذا التفسير من الانشاء فلم يوجد فيه التقسيم باعتبارها (قوله ان كان لنسبته خارج) المراد بالخارج النسبة الخارجية الثابتة للطرفين مع قطع النظر عما يفهم من الكلام ولا ينافى أن المراد به النسبة الخارجية (قوله أى يكون بين الطرفين فى الخارج الخ) فان الخارج فى هذا القول أى قول الشارح أى يكون الخ بمعنى نفس الامر اه يس وسم وكتب أيضا قوله خارج أى عن الكلام سواء كانت فى الذهن أو فى خارجه اه جربى فدخلت القضايا الذهنية المحضة وكتب أيضا قوله ان كان لنسبته خارج الخ اعلم أن كل نسبة انشائية كانت أو اخبارية لها خارج اما الاخبارية فظاهرة وأما الانشائية فلان قولك اضرب مثلا له نسبة كلامية أى مفهومة من ذات الكلام وهى طلب الضرب من المخاطب وله نسبة خارجية وهى الطلب النفسى للضرب واذا كان للنسبة الانشائية خارج لم يمكن أن تخرج عن مطابقتها له بأن يتحقق من المتكلم ذلك الطلب النفسى أو عدم المطابقة بأن لا يتحقق منه ولذا نفى بعض ما اشتهر من اختصاص الصدق والكذب بالخبر واختصاص احتمالهما به وأثبت جميع ذلك فى الانشاء فلم يتميز الخبر من الانشاء بقول المصنف ان كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فخبر ولدفع هذا الاعتراض فسر الشارح قيد المطابقة واللامطابقة بقصد المطابقة واللامطابقة فالانشاء وان كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه

يجب بصم المكوت عليه سواء كان ايجابا أو سلبا أو غيرهما كما فى الانشائيات وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ فى هذا المقام لانه لا يشمل النسبة فى الكلام الانشائى فلا يصح التقسيم فالكلام (ان كان لنسبته خارج)

لكن لا يقصد ان بالانشاء بخلاف الخبر وفيه بحث لانه لا خبر يقصد به عدم مطابقة نسبته لان وضع الخبر للمطابقة وانما عدمها احتمال عقلي نعم ان أريد بالنسبة ثبوت أمر لامر وانه في الموجبة يقصد وقوعها أي مطابقتها للخارج وفي السالبة يقصد لا وقوعها أي عدم مطابقتها فالقصد في زيد قائم الى أن ثبوت القيام لزيد واقع وفي زيد ليس بقائم الى أن الثبوت المذكور لزيد غير واقع ثم كلام الشارح لكنه جعل اللا مطابقة ايماء الى الكذب وهو حينئذ لا يتم فالتحقيق ان النسبة التي لها خارج هي التي تكون حاكية عن نسبة أي حالة بين الطرفين في نفس الامر فمعنى ثبوت الخارج لها كونه محكيها ونسب الانشاآت ليست حاكية بل محضرة ليترتب عليها وجود أو عدم أو معرفة أو تحسر او غير ذلك اه ملخصا من الاطول مع زيادة من الجفيد قال بعضهم وما في الجفيد وغيره من أن لجميع الانشاآت خارجا ينبغي أن يستثنى منه نحو بعت واشتريت اذ لا يظهر ان لها خارجا قبل النطق بها اذ الحاصل قبل النطق هو ارادة الشيء والحاصل بعده نقل الملك مثلا اه وفي الآيات البينات عن الصفوي ما يؤيد ما في الاطول من التحقيق حيث قال اعلم أن معنى الخبر والانشاء بالمعنى الشامل لجميع ما عدا الخبر والتمييز بينهما مما دق واحتاج الى الايضاح وقد لخص ذلك شيخنا الشريف في شرح الفوائد حيث قال اعلم أن كل أمرين بينهما في حد ذاتهما مع قطع النظر عن اعتبار معتبر حالة اما بالثبوت أو الانتفاء ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين والخبر دال وضعا على صورة ذهنية على وجه الاذعان تحكي تلك الحال الواقعية وتبينها والحكاية تدل على المحكي دلالة غير قطعية فالخبر يدل عليه أيضا ويجوز تخلفه عن كلامدلوليه ثم ان كان الطرفان على ما حكى وفهم من تلك الصورة المعتبرة بالايقاع والانتزاع قبالضرورة تكون الصورة موافقة للحالة الواقعية في الكيفية موافقة الحكاية للمحكي فهما ثبوتيان أو سلبيان وان لم يكونا كذلك فهي مخالفة للحالة في الكيفية فالصدق مطابقة الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع لما في الواقع في الكيفية والكذب مخالفته اياه فيها ولك أن تقول الحالة المحكية المعتبرة بالوقوع واللاوقوع من حيث انها مدركة مفهومة من اللفظ ان طابقت في الكيفية ما في الواقع لذاته مع قطع النظر عن كونها مدركة فصدق والا فكذب والتغاير الاعتباري كاف في المطابقة وبه اعترف المحقق في الاطول الا أن فيه تكلفا فظهر صحة حمل الحكم على الايقاع والوقوع اه وفيه تصريح بأن المراد بالصورة الذهنية الايقاع والانتزاع وانها مدلول الخبر وكونها مدلوله موافق لقول ابن السبكي ومدلول الخبر الحكم بالنسبة وأن المطابقة معتبرة بين الحكم وبين الوقوع أو اللاوقوع سواء أريد بالحكم الايقاع والانتزاع أو الوقوع واللاوقوع وأن التغاير بين المتطابقين حقيقي على الاول اعتباري على الثاني والمراد بالموافقة في الكيفية الموافقة في الثبوت والسلب ثم قال فان قلت اضرب مثلا يدل على ثبوت نسبة الطلب أيضا فان تحققت كان صدقا

والا فكذا قلت هو موضوع لنسبة الطلب لا لما بين ثبوتها بالذات الا أنه يستلزم خبرا وهو أن الضرب مطلوب فيدل على نسبة تحتمل المطابقة لا أنه بالذات يدل على صورة تحكى ثبوت نسبته وحاصل الجواب أن الخبر موضوع لصورة تبين ثبوت النسبة وتحكى ذلك والانشاء موضوع لنفس تلك النسبة ويمكن أن يحمل على ما حققه شيخنا قول من قال الانشاء ما حصل مدلوله خارجا به لا بدونه أى على وجه أن يكون مدلوله ما هو حكاية عنه فلا ينافى أنه متحقق بدونه فقولنا اضرب والمقصود به نسبة طلب الضرب لا ما هو حكاية لها وهذه النسبة لم تحصل بدون اضرب على وجه أن يكون اضرب مدلوله ما يحكيها وان تحققت بدون اضرب فى نفس الامر وقوله والخبر ما حصل مدلوله خارجا بدونه يحمل على أن المراد بالمدلول المضمون الذى هو وقوع النسبة الحكمية على أن يكون مدلوله الحقيقى والمقصود به حكاية ذلك المضمون اه باختصار وكتب أيضا على قوله لنسبته ما نصه المفهومة منه (قوله فى أحد الازمنة الثلاثة) فيه دفع لما يتوهم من أن الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم أن تكون كلها كاذبة اذ لا نسبة خارجية لها فى الحال اه فنرى (قوله أى يكون الخ) تفسير لقوله كان لنسبته الخ فكان الظاهر أن يقول أى يكن لانه تفسير للمجزوم محلا اللهم الا أن يكون خفاء الاعراب المحلى مجوزا لمخالفة المفسر والمفسر ولو قال أى كان الخ لكان واضحا (قوله أو سلبية) أى تسلط عليها السلب كما فى النفى المحصل نحو زيد ليس بقائم أو دخل السلب فى مفهومها كما فى النفى المعدول نحو زيد هو ليس بقائم وبهذا التقرير يعلم أنه لا مخالفة فى كلام الشارح لما عليه المحققون من المتأخرين أن النسبة بين الطرفين دائما ثبوتية لان معنى كونها دائما ثبوتية انها دائما تتعلق أحدهما بالآخر ولا تكون عدم التعلق وهذا لا ينافى كونها تارة سلبية بالمعنى السابق تأمل (قوله بطابقه) بيان للواقع الا اذا أول بتقصد مطابقته اولا مطابقته وكتب أيضا قوله يطابقه أو لا يطابقه فى المطابقة صورتان وفى عدمها صورتان (قوله تلك النسبة) أى المفهومة من الكلام وقوله ذلك الخارج أى النسبة الخارجية اه جربى (قوله أى فالكلام خبر) صنع ذلك ليكون جواب الشرط الذى فى الاجملة وكتب أيضا قوله فالكلام خبرا أى من حيث احتماله للصدق والكذب كما أنه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم ومسؤل عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه اه فنرى ويسمى دعوى أيضا من حيث انه يدعى (قوله وان لم يكن لنسبته خارج كذلك) المقصود ارجاع النفى الى القيد الاول بقرينة ما اشتهر ان لا خارج للانشاء اه فنرى وهذا مجاراة لظاهر صنيع المصنف من أن مدار الفرق الخارج فى الخبر وعدمه فى الانشاء وأن قوله تطابقه أو لا تطابقه على ظاهره فهو بيان للواقع اما اذا جعل المراد تقصد مطابقته أو لا مطابقته وان مدار الفرق القصد فى الخبر وعدمه فى الانشاء فالنفى راجع الى القيد الثانى أعنى تطابقه الخ فتدبر (قوله وتحقيق ذلك) أى الفرق بين الخبر والانشاء أن

فى أحد الازمنة الثلاثة أى بكون بين الطرفين فى الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية (تطابقه) أى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن تكون ثبوتية ثبوتيتين أو سلبيتين (أو لا تطابقه) بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتى بينهما فى الخارج والواقع سلبية أو بالعكس (فخبر) أى فالكلام خبر (والا) أى وان لم يكن لنسبته خارج كذلك (فانشاء) وتحقيق ذلك أن الكلام اما أن تكون نسبته

الكلام الخ وحاصله ان للانشاء أيضا نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه فالفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقة واللامطابقة فى الخبر وعدم قصد ذلك فى الانشاء وفى قوله وتحقيق الخ رمز الى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج والانشاء لا خارج له كلام ظاهرى ليس بتحقيق وانه يمكن حمل كلام المصنف على هذا التحقيق بأن يكون معنى قوله تطابقه أو لا تطابقه أى تقصد مطابقته أو عدم مطابقته الخ (قوله بحيث تحصل) أى توجد فالعطف تفسيرى أو تفهم فغاير (قوله من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة فى الواقع بين الشيئين) أى تطابقه أو لا تطابقه فنصب نفى القصد هذا القيد المحذوف هذا هو الموافق لما فى الاطول عن الشارح والانسب بقوله بعد فى جانب الخبر تطابقه أو لا تطابقه ويحتمل أن المراد من غير قصد الى تلك الدلالة فضلا عن قصد المطابقة أو عدمها فيكون الفرق بين الخبر والانشاء قصد الدلالة على النسبة الخارجية وقصد المطابقة أو عدمها فى الخبر وعدم القصدين فى الانشاء تأمل (قوله لان النسبة المفهومة من الكلام الخ) ينبغى أن يكون متعلقا بقوله أو تكون نسبته بحيث يقصد الخ على أنه علة لما تضمنه من أن للخبر نسبتين لا يجمع التحقيق على أنه علة لما تضمنه من أن فى الكلام مطلقا نسبتين لانه وان كان صحيحا لما تقرر من أن فى الانشاء أيضا خارجا الا أنه لا يناسب قوله فانك اذا قلت الخ اه يس لكن قول الشارح المفهومة من الكلام دون أن يقول من الخبر يؤيد الاحتمال الثانى وتمثيل الشارح بما اذا قلت زيد قائم لا يخصص نعم قول الشارح بأن يكون هذا ذاك وقوله بأن لا يكون هذا ذاك يعينان الاحتمال الاول لان كون هذا عين ذاك أو غيره يختص بالخبر اذ النسبة فى اضرب مثلا تعلق الضرب بالمخاطب على وجه طلبه منه وكتب أيضا قوله لان النسبة الخ حاصله أن هنالك نسبة مفهومة من الكلام حاصلة فى الذهن بقطع النظر عن الخارج ونسبة فى الخارج بقطع النظر عن الذهن (قوله الحاصلة فى الذهن) قال يس لا يشمل الكواذب عمدا وفيه نظر اذ الذهن يتصور النسبة الكاذبة بل المستحيلة (قوله لا بد أن تكون الخ) لا فائدة فى هذا الاخبار ولو قال لان النسبة المفهومة من الكلام هى الحاصلة فى الذهن ومع قطع النظر الخ لكان أولى (قوله بين الشيئين) أى الموضوع والمحمول (قوله ومع قطع النظر عن الذهن الخ) اعترضه الحفيد بخروج القضايا الذهنية نحو شريك الباارى ممتنع ونحو ما سوى الواجب تعالى ممكن مما موضوعه مجموع المركب من الافراد الخارجية والذهنية لانه لا يقطع النظر فى القضايا الذهنية عن الذهن اذ لا وجود لها فى خارج الاعيان والجواب أن المراد بقطع النظر عن الذهن قطع النظر عن فهم الذهن النسبة الكلامية من الكلام وبالواقع نفس الامر لا خارج الاعيان فدخلت تلك القضايا (قوله لا بد وأن يكون) الواو زائدة فى متعلق اسم لا والاصل لا بد أن يكون أى لا بد من أن يكون أى لا غنى عن أن يكون الخ وخبر لا محذوف أى حاصل وجعل الخبر أن يكون غير ظاهر (قوله بأن يكون هذا ذاك) أى

بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة فى الواقع بين الشيئين وهو الانشاء أو تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية (تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر لان النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة فى الذهن لا بد أن تكون بين الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لا بد وأن يكون بين هذين الشيئين فى الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك

المحمول ذلك أي الموضوع كزيد قائم فقائم هو عين زيد وكتب أيضا قوله بأن يكون هذا ذاك أي مثلا لان المتبادر منه الحمل فلا يشمل الشرطيات فان النسبة فيها اللزوم لان هذا ذاك اه يس (قوله ألا ترى الخ) استدلال على النسبة الخارجية (قوله حاصل) أي في الواقع اذا كان صادقا أو المقصود ان هذا مقتضى الكلام فلا يرد عليه الكواذب اه يس وقرر بعضهم أن في كلام الشارح حذف شئ به يتم البيان والتقدير حاصل لزيد قطعا أوليس بحاصل له قطعا (قوله قطعا) يعني وان قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه اه يس فليس القطع بمعنى الجزم (قوله سواء قلنا الخ) هذا التعميم زيادة فائدة لا دخل له في هذا الاستدلال (قوله ان النسبة) أي الخارجية (قوله من الامور الخارجية) أي الموجودة خارج الاعيان كما عند الحكماء وقوله أوليست منها أي بل من الاعتباريات كما عند أهل السنة (قوله وهذا) أي ما ذكرنا من ثبوت النسبة في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر في الواقع عن الذهن معنى وجودا لخ أي معنى وجود النسبة الخارجية وجودها في الواقع بين الشيئين وليس المراد بوجودها أنها متحققة في الخارج والعيان كبياض الجسم فمعنى الخارج الذي نسبت اليه النسبة خارج الذهن أي الواقع ونفس الامر وليس بمعنى الاعيان أي الاشياء المعينة المشاهدة اه حفيد بايضاح وكتب أيضا قوله وهذا معنى وجود النسبة الخارجية قال في الاطول اطلاق الواقع والحاصل على النسبة مع أنها من الامور الاعتبارية باعتبار أنها حاصلة للطرفين والامر الاعتباري يصح أن يحصل لغيره كالمعمى الحاصل للاعمى وثبوت الشئ للشئ ليس مستلزما لثبوت المثبت بل لثبوت المثبت له وجعل الخارج ظرفا للنسبة ووصف النسبة بالخارجية لا يستدعي وجودها وذلك على ما حققوا للفرق بين كون الخارج ظرفا لنفس الشئ وبين كونه ظرفا لوجوده فان قولنا زيد موجود في الخارج جعل فيه الخارج ظرفا للوجود وهو لا يقتضي وجود المظروف وانما يقتضي وجود ما جعل ظرفا لوجوده فالموجود في هذه الصورة زيد لا وجوده ففي قولنا زيد قائم في الخارج جعل الخارج ظرفا للثبوت القائم لزيد فاللازم كون القائم ثابتا في الخارج لغيره لا الثبوت ونحن نقول الخارج اسم للامر الموجود في الخارج كالذهني الذي هو اسم للامر الموجود في الذهن فمعنى كون الشئ موجودا في الخارج والاعيان أنه واحد منها وفي عدادها فظرفية الخارج للوجود مسامحة اذ الوجود ليس في عداد الاعيان ومعنى زيد موجود في الخارج أن وجوده في وجود الخارج وفي عداد وجوداته فليس الخارج الا ظرفا لنفس الشئ لكنه اذا جعل ظرفا له حقيقة اقتضى وجوده واذا جعل ظرفا له مسامحة لم يقتض وجوده هكذا حقق الخارج والواقع واحفظه واجعله في سلك البدائع واعلم أن ما بسط من الكلام في الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى خارج تعقل المتكلم لا بمعنى الخارج المقابل للذهن والا لم يشمل الصادق والكاذب الذهنيين بل في

ألا ترى انك اذا قلت زيد قائم فان القيام حاصل لزيد قطعا سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية أو ليست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية

الخارج

الخارج المقابل للذهن لتكون على بصيرة فى القضايا الخارجية ويتضح عندك وجه تقييد النسبة فيها بالخارج وكتب أيضا قوله الخارجية أى المتحققة فى الخارج عن الذهن (قوله من مسند اليه ومسند واسناد) كان الاولى أن يقول من اسناد ومسند اليه ومسند ليوافق ترتيبه السابق فى عدة الابواب اجمالا والاحق فى ذكر الابواب تفصيلا وليكون ذكر متعلقات المسند بجانبه (قوله والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان الخ) فيه أمران الاول أن المتعلقات تكون للمسند اليه نحو الضارب زيدا جاءنى وضربى زيدا أحسن الثانى أن المسند لابد له من المتعلقات اذا كان فعلا أو فى معناه وظاهر قوله قد يكون الخ أنها لا تلزمه لانه وان لم يلزم أن يكون متعديا لكن لابد له من مفعول مطلق نعم قد يحذف وكلامه أعم من الذكر والحذف بدليل أنه سيقول أما حذفه الخ اه بس وأجيب عن الاول بأنه بنى كلامه هنا على الغالب وعن الثانى بأن فى العبارة حذفا والتقدير كما فى ع ق قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك أى كما اذا كان جامدا نحو زيد أخوك وانما يكون له ذلك اذا كان فعلا الخ (قوله اذا كان فعلا) أو ما فى معناه أراد بالفعل الفعل الاصطلاحى وبما فى معناه كل ما يفهم منه معنى الفعل سواء كان من تركيبه كالمصدر واسم الفاعل أولا كحروف التنبيه وأسماء الاشارة ولقصور شبه الفعل على القسم الاول لم يقل أو شبهه ولقصور معنى الفعل على القسم الثانى اصطلاحا لم يقل ومعناه اه ملخصا من الفنرى والاطول (قوله ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر) قال فى المطول لان الانشاء أيضا لابد له مما ذكره وقد يكون لمسنده أيضا متعلقات اه قال فى الاطول وفيه أن انتفاء الاختصاص لا ينفى وجه التخصيص اذ رب مشترك يخص فى البيان ببعض لنكتة والنكتة هنا أن القوم بحثوا عن المسند اليه والمسند الخبريين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الانشائيات على المقايسة ولذا قدموا هذه الابواب على الانشاء وانما فعلوا ذلك لان الخبر أكثر ومن اياه أوفر على أن بعض المحققين على أنه لا انشاء الا وهو فى الاصل خبر صار انشاء بنقل كما فى بعت أو حذف كما فى اضرب فان أصله تضرب أو بزيادة كما فى لتضرب ولا تضرب الى غير ذلك اه (قوله الاسناد) أى بين المسند والمسند اليه وقوله والتعلق أى بين المسند والفضلات المشار اليه بقوله قد يكون له متعلقات (قوله وكل جملة قرنت بأخرى) أى وكانت مما تقبل العطف فى أداء أصل المعنى فخرجت الجمل الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع على أن يسرع حال من ضمير يركب واندفع الاعتراض بتناول عبارته لها مع أنها ليست من الوصل والفصل فى شئ بل من متعلقات الفعل ولا يخفى عدم تناول عبارته تذنيب باب الفصل والوصل الا أن يقال انه من باب متعلقات الفعل ذكر فى باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له به اه من الاطول (قوله اما معطوفة) وهو الوصل وقوله أو غير معطوفة وهو الفصل (قوله اما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد) لا يخفى أن بيان الايجاز والاطناب على

(والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو فى معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر (وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر أو بغير قصر وكل جملة قرنت بأخرى اما معطوفة عليها أو غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على أصل المراد لفائدة) احترز به

ماذكره لايتناول الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها اه أطول (قوله عن التطويل) وكذا عن الحشو اه أطول (قوله على أنه لاحاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ) قال فى المطول لان مالافائدة فيه لايكون مقتضى الحال فالزائد لافائدة لايكون بليغا اه قال الحفيد فى حواشيه على الشرحين هذا مبنى على أنه يجب فى الكلام البليغ أن يطابق كل لفظ فيه مقتضى الحال وهو محل تأمل قال فى الاطول وفيه أى فيما ذكره الشارح بحث اذ بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال فى الجملة ولا يلزم منه أن لايكون فى الكلام مالا يقتضيه الحال نعم لافائدة فى تقييد الكلام بالبليغ لان الزيادة لفائدة اطناب سواء كان فى الكلام البليغ أولا يقال يستفاد من تقييد الزيادة بكونه على أصل المراد أنه لايكون زائدا على المراد فيكون لفائدة فيلغو قوله لفائدة بهذا الاعتبار لان الزائد على المراد زائد على أصله اه مع بعض حذف وزيادة وكتب أيضا قوله لاحاجة اليه الخ أجيب بأن الغرض التنبيه على أن هذا القيد مأخوذ فى مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة لم يفهم اعتبارها من مفهومه اه فنرى وقوله التنبيه أى لا الاحتراز (قوله أو غير زائد) المتبادر منه أن المراد أو غير زائد على أصل المراد لفائدة فيدخل التطويل والحشو لان غير الزائد لفائدة صادق بغير الزائد أصلا وبالزائد لا لفائدة فكان ينبغى أن يقول أو غير زائد على أصل المراد أصلا ويقيده بكونه لفائدة لان عدم الزيادة فى الايجاز والمساواة لابد أن يكون لفائدة اه يس (قوله هذا) أى قوله والخبر الخ وكتب أيضا قوله هذا أى دليل الحصر اه سم (قوله لاطائل تحته) عبارة ع ق ولما كان حاصل هذا الكلام حصر الابواب من غير بيان وجه افراد بعض الاحوال بالتبويب عن بعض وحصر الابواب استقرائى لم يفد الا ما يفيده عدها وقد تقدم كان لاطائل تحته مع ظهوره اه (قوله لان جميع ماذكر الخ) يظهر أنه علة لمحذوف أى وذكر سبب افراد بعض الاحوال بالتبويب عن بعض أهم لان الخ (قوله من أحوال الجملة) راجع للفصل والوصل والايجاز ومقابليه وقوله أو المسند راجع للقصر والايجاز ومقابليه وكذا قوله أو المسند وفيه أن المصنف لم يبوب باحوال الجملة حتى يقال هلا أدخل فيها الفصل والوصل والايجاز ومقابليه ويمكن أن يقال المراد هلا بوب باحوال الجملة وأدخل فيها ذلك وأحوال الاسناد بدل تبويبه باحوال الاسناد (قوله أو المسند) كان عليه أن يقول أو المتعلق (قوله مثل التأكيد) هو من أحوال الجملة وقوله والتقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين (قوله بيان سبب افرادها) أى عما سبق وذكر ع ق أن سبب افرادها صعوبة أمرها لكثرة مباحثها بخلاف التأكيد والتقديم (قوله وقد لخصنا ذلك فى الشرح) عبارته فيه فالاقرب أن يقال اللفظ اما جملة أو مفرد فأحوال الجملة هى الباب الاول والمفرد اما عمدة أو فضلة والعمدة اما مسند اليه أو مسند فجعل أحوال هذه الثلاثة أبوابا ثلاثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه

عن التطويل على أنه لاحاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ (أو غير زائد) هذا كما ظاهر لكن لاطائل تحته لان جميع ماذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هى من أحوال الجملة أو المسند اليه أو المسند مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك فالواجب فى هذا المقام بيان سبب افرادها وجعلها أبوابا برأسها وقد لخصنا ذلك فى الشرح

والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ماله مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر أفرد بابا خاصا وكذا من أحوال الجملة ماله مزيد شرف ولهم به مزيد اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والافهو من أحوال الجملة ولذا لم يقل أحوال القصر وأحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يخص مقردا ولا جملة بل يجرى فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها أحوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا (قوله تنبيه) عبارة ع ق ولما ذكر الخبر ومن وصفه المشهور الصدق والكذب مع الاشارة الى معناهما بقوله تطابقه أولا تطابقه وفى ذلك ذكر الصدق والكذب اجمالا وضع لذكرهما تفصيلا تنبيها فقال هذا تنبيه فى تفسير الصدق والكذب وفى ذكر ما يتعلق بهما من الاستدلال والرد والخلاف والتنبيه اصطلاحا اسم لتفصيل ما تقدم اجمالا وهو يحتمل أن يراد به المعنى أو اللفظ الدال على ذلك المعنى لا يقال فحينئذ لا يصح اطلاق التنبيه الاصطلاحى على هذا البحث لان المذكور فيما تقدم اجمالا بعد التعقل السابق انما هو مجرد الصدق والكذب لا الخلاف فى التفسير والاستدلال والرد والواسطة لانا نقول لا يجب الاقتصار فى الترجمة على مدلولها بل يجوز أن يضاف اليه ما يناسبه وقد اختلف الناس فى الخبر فقيل ينحصر فى الصدق والكذب وقيل لا ينحصر بل منه ما ليس بصدق ولا كذب وهو الواسطة ثم القائلون بالانحصار اختلفوا فى تفسير الصدق والكذب اللذين انحصر الكلام فيهما فقال الجمهور صدق الخبر مطابقته الخ اه بحروفه (قوله على تفسير الخ) يبقى تعلقه بمحذوف أى دال على تفسير الخ لا بتنبيه لانه وان كان فى الاصل مصدرا الا أنه هنا منسلخ عن المصدرية لانه ترجمة فهو اسم للالفاظ المخصوصة وكتب أيضا ما نصه أى مفسرهما ومعناهما (قوله اشارة مما اليه) حيث قال تطابقه أولا تطابقه فأفاد أن الكلام اما أن توجد فيه المطابقة أولا ولا شك أن المطابقة هى الصدق وعدمها هو الكذب فقد علم مما تقدم ذات الصدق والكذب وان لم تعلم تسميتها تين الذاتين بهذين الاسمين فقد سبق ذكرهما فى الجملة أى بذاتهما دون اسمهما ع س اه سم وفى قوله قد سبق اشارة مما اليه رمز الى وجه تسمية هذا المبحث تنبيها الان التنبيه يترجم به عما أشير اليه فيما سبق ولكون الاشارة هنا خفية زاد ما قال الحفيد فى حواشيه على المطول الاظهر أنه سماه تنبيها لانه فى حكم البديهى فليس له كبير احتياج الى الدليل اه (قوله فى الصدق والكذب) فيه أن الخبر ليس محصورا فى الصدق والكذب بل فى الصادق والكاذب وأجيب بتقدير مضاف قبل الخبر أى بانحصار صفة الخبر أو قبل الصدق أى فى ذى الصدق وذى الكذب تأمل (قوله صدق الخبر) قيد الصدق بالخبر تعيينا للمحدود اذ الصدق مشترك بين صدق المتكلم وصدق الخبر لا للاحتراز عن صدق غير الخبر من المركبات التقييدية والانشائية لاختصاص الصدق والكذب بالخبر من بين المركبات وان

(تنبيه)
على تفسير الصدق والكذب الذى قد سبق اشارة مما اليه فى قوله تطابقه أولا تطابقه * اختلف القائلون بانحصار الخبر فى الصدق والكذب فى تفسيرهما فقيل (صدق الخبر

أجراهما البعض فى الاضافى والتقيدى وقال النسبة فى غلام زيد وزيد الفاضل تحتملهما راجع الاطول وكتب أيضا قوله صدق الخبر الخ لم يذكر دليله كما صنع فى القوانين بعدها ايها ما لكثرة أدلته واشتهارها بحيث لا يحتاج لذكرها وأنه بلغ من الظهور بحيث لا يحتاج للدليل اهيس وكتب أيضا قوله صدق الخبر مطابقته للواقع اعترض بأن فيه دورا لان الخبر أخذ فى تعريف الصدق والكذب والصدق والكذب أخذا فى تعريف الخبر بقولهم ما احتمل الصدق والكذب بالنظر الى ذاته وأحسن الاجوبة أن الصدق والكذب بديهيا التصور وأن الصدق والكذب المأخوذين فى تعريف الخبر هما صفتا المتكلم وهما الاعلام بالشئ على ماهو عليه أو على خلافه والصدق والكذب المأخوذ فى تعريفهما الخبر صفتا الخبر أفاده فى الاطول وكتب أيضا قوله صدق الخبر الخ ولا يرد على هذا التفسير خبر الشاك لانه ان طابق الواقع فصدق وان لم يطابق فكذب فهو داخل اما فى الصدق واما فى الكذب بخلافه على التفسير الثانى كما سيأتى (قوله مطابقته) خرج باضافة المطابقة الى الخبر الذى أضيف اليه الصدق مطابقة خبر المتكلم التى هى صدق المتكلم فالقول بأنه يكفى أن يقال المطابقة للواقع وهم أفاده فى الاطول ويعكر عليه ما مر عن الاطول أيضا من أن صدق المتكلم الاعلام بالشئ على ماهو عليه فى نفس الامر لخروج صدقه عن المطابقة وكتب أيضا قوله مطابقته للواقع أورد على التعريف المبالغة كجئتك اليوم ألف مرة فانها يصدق عليها حد الكذب وليست بكذب والجواب أن المبالغ ان قصد ظاهر الكلام فكذب وان قصد معنى مجازيا كالكثرة فى المثال فصدق لمطابقة المعنى المراد للواقع فالمراد مطابقة المعنى المراد لا الوضعى اه يس (قوله أى مطابقة حكمه) انما فسر بذلك لان الخبر حينئذ عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة حقيقة ع س اه سم والمراد بحكمة النسبة الحكمية أى الكلامية المفهومة من الكلام وبالواقع الخارج أى النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين مع قطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الامر (قوله وهو الخارج الذى يكون الخ) أضاف الخارج الى نسبة الكلام الخبرى لانه متحد معها بالذات ان كان هناك مطابقة ونقيضها ان لم يكن اه سم (قوله يعنى الخ) زيادة توضيح للكلام السابق وأتى بالعناية لان ظاهر المتن أن المطابقة معتبرة بين نفس الخبر والواقع مع أنها بين حكم الخبر والواقع أى بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية (قوله أن الشيئين) الموضوع والمحمول (قوله وان يكون بينهما نسبة) هى النسبة الخارجية (قوله فى الواقع) أى نفس الامر لكن لما كان هذا يخرج ما لا ثبوت له فى الواقع كقولنا اجتماع الضدين ثابت أو غير ثابت قال أى مع قطع النظر عما فى الذهن فينبغى أن يكون هذا تفسيرا لقوله فى الواقع تفسير مراد لا تقييد اله ولما كان قوله مع قطع النظر عما فى الذهن قد يخرج الذهنيات المحضة أى التى لا ثبوت لها الا فى الذهن قال وعما يدل عليه الكلام اشارة الى أن المراد بقطع النظر عما فى الذهن

(مطابقته) أى مطابقة حكمة (للواقع) وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى (وكذبه) أى كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته للواقع يعنى أن الشيئين اللذين أوقع بينهما نسبة فى الخبر لابد وأن يكون بينهما نسبة فى الواقع أى مع قطع النظر

قطع النظر عما يدل عليه الكلام أى قطع النظر عما فى الذهن من حيث يدل عليه الكلام لا مطلقا فتدخل الذهنيات المحضة اه سم (قوله عما فى الذهن) أى النسبة الذهنية وعما يدل عليه الكلام أى النسبة الكلامية وهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا لانه ان اعتبر تقررها فى الذهن قبل النطق بها فذهنية وان اعتبر فهمها من الكلام بعد النطق به فكلامية (قوله فمطابقة الخ) فيه اشارة الى أن المراد بالحكم فى قوله مطابقة حكمه النسبة الكلامية وبالواقع فى قول المتن للواقع النسبة الخارجية واعلم أن أرباب المعقول صرحوا بأن أجزاء القضية أربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع أو اللاوقوع كذا فى الفنرى فكل من النسبة الحكمية التى هى تعلق المحمول بالموضوع على وجه الثبوت أو الانتفاء ومن الحكم الذى هو الوقوع أو اللاوقوع جزء من مدلول القضية والمتبادر من عبارة الشارح هنا أن النسبة الكلامية المطابقة والنسبة الخارجية المطابقة هما النسبة الحكمية المفسرة بما مر لكن قال الفنرى كلامه فى كتبه يدل على أنها وقوع النسبة أو لا وقوعها والشريف جزم فى شرح المفتاح بأن الموصوف بالصدق والكذب ليس الا الايقاع والانتزاع وكذا الموصوف باحتمالهما ووجهه أن الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعى فهو النسبة المفهومة والخارجية أيضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بأن الوقوع له اعتباران أحدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والآخر كونه فى الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع بأحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الآخر فيجوز أن تتحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبارين اه (قوله بأن تكون) أى مصورة بأن تكون وفيه اشارة الى أن المطابقة الموافقة فى الكيف وعدمها المخالفة فى الكيف قال يس وهذا انما يحتاج اليه على أن نسبة الكلام الايقاع والانتزاع والتى فى الخارج الوقوع وعدم الوقوع وهو مذهب السيد أما على أنها الوقوع واللاوقوع فيهما وهو مختار الشارح فالمطابقة بينهما من حيث ذاتهما ويكفى فى التغاير بين المطابق بالكسر والمطابق بالفتح اختلافهما بالاعتبار (قوله وقيل) قائله النظام من المعتزلة قال فى الاطول وأشار الى كمال سخافة المذهب الثانى بحذف قائله وتحقيره بجهوليته مع العلم بأنه النظام والى رجحان مذهب الجاحظ عليه بذكر القائل ووجه كمال سخافته ما أشار اليه السكاكى من أن تصديق اليهودى اذا قال الاسلام حق وتكذيبه اذا قال الاسلام باطل باجماع المسلمين يتاديان عليه بالبطلان والفساد ومع ذلك قدمه على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الاول حيث اجتمعا فى انحصار الخبر فى الصادق والكاذب اه بيعض تصرف (قوله مطابقته) أى مطابقة حكمه (قوله لاعتقاد المخبر) أى للنسبة المعتقدة للمخبر اه ع ق (قوله ولو خطأ) قيل الواو للعطف على محذوف نقيض لما بعدها أى لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ قال الحفيد على المطول واختار المحقق الرضى أن الواو فى مثل هذا

عما فى الذهن وعما يدل عليه الكلام فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التى فى الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق وعدمها بأن تكون احداهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب (وقيل) صدق الخبر (مطابقته لاعتقاد المخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ)

الموضع اعتراضية وأراد بالاعتراضية ما يتوسط أثناء الكلام أو يذكر آخره مستأنفة لفظا متعلقة به معنى ثم نقل أن لو في مثل هذا الموضع لا تكون لانتفاء شئ لانتفاء غيره ولا للماضي وكذا ان لا لقصد التعليق ولا للاستقبال فالمعنى فيهما ثبوت الحكم البتة اه قال يس وكلام المطول في التذنيب آخر الفصل والوصل يدل على أن للو هذه جوابا حذف للعلم به مما سبق وجوز في المطول كون هذه الواو للحال وبين ذلك الحفيد على المطول لكن هذا الوجه لا يخلو عن تكلف وغموض فالاولى طرحه وقوله ما يتوسط أثناء الكلام أي نحو زيد ولو كثر ماله بخيل وقوله أو يذكر آخره نحو زيد بخيل ولو كثر ماله وكتب أيضا قوله ولو كان خطأ وبالاولى ما لو كان صوابا فان الخبر اذا لم يطابق الاعتقاد وكان الاعتقاد صوابا أولى بكونه كذبا منه اذا كان الاعتقاد خطأ فكلام الشارح جار على القاعدة من أن ما قبل الغاية أولى بالحكم مما بعدها (قوله غير مطابق للواقع) تفسير لقوله خطأ (قوله غير معتقد ذلك) لو قال معتقدا خلافه لكان ثبوت الواسطة أظهر اه حفيد ووجهه أن قولنا معتقدا خلافه يخرج الشك فيظهر ثبوت الواسطة بخلاف قولنا غير معتقد ذلك فانه يشمل الشك فلا يظهر ثبوت الواسطة ذلك الظهور ووجه ثبوت الواسطة عليه أن المراد به المعنى الاول بدليل كلام المصنف وقوله ذلك أي الفوقية (قوله والمراد الخ) لما كان الاعتقاد مقابلا للعلم والظن عند الاصوليين بين أنه هنا يشملهما اه سم لان الاعتقاد عند الاصوليين الحكم الذهني الجازم لغير دليل فقوله الجازم يخرج الظن وقوله لغير دليل يخرج العلم (قوله وهذا) أي التفسير الثاني المحكي بقيل (قوله فتلزم الواسطة) أي وهذا القائل لا يقول بثبوتها لانه من جملة القائلين بالانحصار فمن عبد الحكيم وعق (قوله اللهم الا أن يقال الخ) قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكأنه يستعان في اثباته بالله تعالى ووجه الضعف ههنا أنه خلاف المتبادر وأنه موهم لجريان الكذب في الانشاآت وهو مخالف للاجماع فليتأمل اه فتري (قوله صدق عدم الخ) أي لان السالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله مطابقة الاعتقاد) من اضافة المصدر لمفعوله (قوله والكلام الخ) اشارة الى أن الاشكال على تقدير كونه خبرا فان قلنا انه ليس خبرا فلا اشكال اه سم أي لانه لم يدخل حينئذ في القسم الذي هو الخبر (قوله في أن المشكوك خبر أو غير خبر) الصحيح أنه خبر لصدق تعريفه عليه ولا يشترط أن تكون نسبته كائنة في اعتقاد المتكلم به (قوله ثمة) يوقف عليها بالهاء (قوله بدليل قوله) لا يقال التعريف من قبيل التصور والدليل لا يقام على التصور لانا نقول هذا استدلال على الحكم التصديقي الذي تضمنه حمل التعريف على المعرف وكتب أيضا مانصه أي مستدلا عليه بدليل والاضافة للبيان (قوله لعدم مطابقته لاعتقادهم الخ) فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد فاذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع فأحرى اذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا لانه بالكذب

غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقته فقول القائل لاعتقاد الخبر ولو كان خطأ السماء فوقنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح فيعم العلم والظن وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فتلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار اللهم الا أن يقال انه كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد والكلام في أن المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور في الشرح فليطالع ثمة (بدليل) قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد (ان المنافقين لكاذبون) فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع

قول المحشي قوله في أن المشكوك خبر أو غير خبر هكذا في النسخ التي بأيدينا والذي في نسخ الشرح التي بأيدينا في أن المشكوك خبر أو ليس بخبر اه

أجدر واذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مقابله لعدم الواسطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ماذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو الموجود فى الدليل اه ع ق (قوله وردّ بأن المعنى لكاذبون فى الشهادة) يحتمل وجوها أحدها ماذكره الشارح واقتصر عليه لانه الذى فى ايضاح المصنف الذى هو كالشارح للتلخيص والذى فى المفتاح الذى هو أصل التلخيص ثانيها أن يكون قولهم نشهد اخبارا بالشهادة فى الحال أو على الاستمرار لا انشاء لها والتكذيب راجع الى هذا الاخبار أما تكذيبهم على الثانى فظاهر وأما على الاول فلأن الشهادة هى الخبر القاطع ولا قطع عندهم أو انشاء لها ورجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبارا بصدورها عنهم كذا فى الفنرى وغيره ثالثها ماذكره العصام فى أطوله وهو أن الكذب يوصف به الخبر وتوصف به الشهادة وهو فيها عدم كون الشهادة عن مشاهدة وعيان فالصدق والكذب اللذان كلامنا فيهما صفتا الخبر والذى فى الآية صفة للشهادة فقد خلط القائل معنى بمعنى اه تدبر وكتب أيضا قوله وردّ هذا الاستدلال قال فى المطول وحاصل الجوابين الاولين منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا لهذين الوجهين والجواب على تقدير التسليم ما أشار اليه بقوله أو المشهود به الخ اه بتغيير وكتب أيضا قوله وردّ الخ حاصل ماذكره المصنف أجوبة ثلاثة وأجيب أيضا بأن التكذيب راجع الى نفى المنافقين أنهم قالوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا المبالغة عنهم ذلك واستدعاءهم وبأنه راجع الى قولهم ليخرجن الاعز منها الاذل وبأن المعنى أنهم قوم عادتهم الكذب وان صدقوا فى هذا القول فلا تعتمد عليهم ولا تصدقهم فيما يقولون وبأن المعنى لكاذبون فيما يضمرونه فى نفوسهم من خلاف مايظهرونه لك وبأن التكذيب راجع الى خبر تضمنه كثرة التأكيد فى انك لرسول الله وهو كون هذا القول عن اعتقاد تدبر (قوله فى الشهادة) أى المذكورة فى قولهم نشهد (قوله وفى ادّعائهم المواطأة) عطف على الشهادة من عطف الشئ على ماتضمنه للتوطئة لبيان أن هذا المعطوف هو مرجع التكذيب واعلم أن الفرق بين هذا الوجه والوجه الثانى الذى بعده معنوى خلافا لمن توهم أنه بمجرد اللفظ والعبارة وذلك لان التكذيب فى هذا الوجه راجع الى دعواهم أن شهادتهم هذه من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب فانها لم تكن من صميم القلب وفى الوجه الثانى راجع الى دعواهم ان اخبارهم يسمى شهادة التى تضمنها تسمية ذلك الاخبار شهادة فكأنهم قالوا اخبارنا هذا يطلق عليه الشهادة فقيل لهم كذبتم ليس اخباركم هذا مما يطلق عليه الشهادة لان شرط مايطلق عليه الشهادة أن يكون عن اعتقاد وهذا ليس كذلك اه سم وقوله من عطف الشئ على

* (وردّ) هذا الاستدلال (بأن المعنى لكاذبون فى الشهادة) وفى ادّعائهم المواطأة فالتكذيب راجع الى الشهادة

ماتضمنه يعنى أنه من عطف اللازم وقوله لبيان أن هذا المعطوف الخ يعنى أنه مرجع التكذيب فى الحقيقة كما يفيده قول الشارح راجع الى الشهادة باعتبار الخ ولولا قوله هذا لصح جعل العطف تفسيريا (قوله باعتبار تضمنها الخ) دفع به مايقال ان الشهادة انشاء فلا توصف بالكذب لان الصدق والكذب من أوصاف الخبر وحاصل الدفع أنه راجع اليها لا باعتبار نفسها بل باعتبار ماتضمنته الخ (قوله من صميم القلب) أى خالصه (قوله بشهادة الخ) لان تأكيد الشئ يدل على اعتقاده اه سم وبه يندفع ماقاله الحفيد من أن هذه المؤكدات مؤكدات للمشهود به لا للشهادة وحاصل الجواب أن التأكيدات وان دخلت على المشهود به لكنها تشعر بأن الشهادة به عن صميم القلب لان تأكيد الشئ يدل على اعتقاده فلا منافاة وكتب أيضا قوله بشهادة ان الخ اشارة الى ماسيأتى من أنه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازم فائدته اذا كان المخاطب منكرا له مسلما لاصل الحكم اه فترى وعبارة خسرو والحكم كما سيأتى تارة يؤكد بالنظر الى فائدة الخبر اذا كان المخاطب منكرا لاصل الحكم وأخرى بالنظر الى لازم الفائدة اذا كان المخاطب منكرا كون المتكلم معتقد المضمون ما أخبر به فكأن الرسول صلى الله عليه وسلم أنكر كونهم عالمين بكونه رسول الله فادعوا على وجه التأكيد أنهم عالمون به ومعتقدون له فكذبهم الله تعالى فى دعواهم هذه (قوله ان واللام الخ) أى فى قولهم انك لرسول الله (قوله والجملة الاسمية) أى والتعبير بالشهادة (قوله أو فى تسميتها) فيه أن الكذب لايدخل الا فى النسب الخبرية التامة والتسمية وصف من أوصاف المسمى فكيف يتصف بالكذب والجواب أن كون التسمية كذبا انما هو باعتبار تضمنها حكما خبريا وهو أن اخبارهم هذا يسمى شهادة وقد تقدمت الاشارة الى ذلك فى كلام سم بالهامش على قول الشارح وفى ادعائهم الخ فما أجرى فى قول المتن فى الشهادة يجرى فى قوله أو فى تسميتها (قوله لان الشهادة مايكون على وفق الاعتقاد) ومافى المطول من منع اشتراط موافقة الاعتقاد فى مطلق الشهادة غير مسلم كما فى حواشيه (قوله والاول محذوف) أى مع الفاعل أيضا (قوله لانهم يعتقدون أنه غير مطابق) أى لانهم المنافقون والذى يعرف نبوته أهل الكتاب كما يدل عليه القرآن المجيد فاندفع مافى العروس اه يس (قوله وحينئذ لايكون الخ) حاصله أن معنى الكذب عدم مطابقة الواقع لكن ثبوت هذه الصفة أعنى عدم مطابقة الواقع انما هو بحسب اعتقادهم لا بحسب نفس الامر اه سم (قوله الكذب) أى المذكور فى هذه الآية (قوله الا يعنى عدم المطابقة للواقع) أى بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله فليتأمل) اعلم أنه كما أن هذا الخبر غير مطابق للواقع فى اعتقادهم هو غير مطابق للاعتقاد فربما يشكل جعل كذبه بعدم مطابقة الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد ولكن يزول الاشكال بتقرير هذا الجواب الثالث على وجه المنع هكذا لانسلم أن كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لم لايجوز أن يكون لعدم مطابقته

باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو أن هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية (أو) المعنى انهم لكاذبون (فى تسميتها) أى تسمية هذا الاخبار شهادة لان الشهادة مايكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثانى والاول محذوف (أو) المعنى انهم لكاذبون (فى المشهود به) أعنى قولهم انك لرسول الله لكن لا فى الواقع بل (فى زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا فى نفس الامر فكأنه قيل انهم يزعمون أنهم كاذبون فى هذا الخبر الصادق وحينئذ لايكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتأمل

للواقع فى اعتقادهم ولو قرر هذا الجواب الثالث الذى هو على تسليم أن الكذب راجع للمشهود به على وجه المنع كما عملت لكان أولى من تقريره على الوجه الذى سلكه الشارح لما يرد عليه من أن المجيب حينئذ يصير مدعيا فيرد عليه المنع بأن يقال المشهود به كما يطابق الواقع فى اعتقادهم لم يطابق اعتقادهم فلم لا يجوز أن يكون كذبه بسبب عدم مطابقته لاعتقادهم ولا يمكن اتمام المطلوب وكتب أيضا ما نصه لتعرف صحة الجواب (قوله لئلا يتوهم الخ) أى من قولنا فى زعمهم واعتقادهم ويدفع التوهم أن الاعتقاد هنا ظرف لعدم مطابقة الخبر للواقع وفى كلام النظام هو نفس المخالف بفتح اللام (قوله راجعين الى الاعتقاد) بل هما راجعان الى الواقع لكن بواسطة الزعم (قوله الجاحظ أنكر الخ) بيان لحاصل المعنى وأما وجه التركيب فالظاهر أنه فاعل حذف فعله أى قال الجاحظ لان حذف المفرد أسهل من حذف الجملة اهـ فترى ويوافقه قول الاطول أى قال الجاحظ كما هو الشائع فى الكتاب وليس مرادا الايضاح حيث قال وأنكر الجاحظ انحصار الخبر فيهما أن الفعل المقدر أنكر لانه يفضى الى تكلفات بعيدة بل ذكر حاصل كلام المتن فى هذا المقام اهـ وبخط العلامة أبى بكر الشنوانى ما نصه قضية التقدير أن الجاحظ مبتدأ وخبره مقدر وكان يجوز أن يكون فاعلا لقال مقدرا وفى المغنى اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى أولى اهـ ولكن يبعد جعله مبتدأ خبره محذوف تقديره أنكر الخ أنه يحوج الى تكلفات كما مر وفى يس تعقب جعله فاعل فعل محذوف بأن ماهنا ليس واحدا من المواضع التى يطرد فيها حذف رافع الفاعل فيجب أن يكون من باب المبتدا والخبر كما صنع الشارح وجعله من باب الفعل والفاعل غير جائز فى سعة الكلام عند البصريين اهـ لكن ينبغى تقدير الخبر قال حذرا من التكلفات اللازمة على تقديره أنكر الخ وكتب على قوله ليس واحدا من المواضع ما نصه عدها يس أربعة فراجعه والجاحظ هو أبو مسلم ويقال هو أبو عثمان عمرو بن بحر الاصفهانى أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام ولقب بالجاحظ لان عينيه كانتا جاحظتين من جحظت عينه كمنع خرجت مقلته أو عظمت وكان قبيح الشكل جدا فلذا لما أحضره المتوكل ليعلم أولاده استشنع منظره فأمر له بعشرة آلاف وصرفه ولذا قيل فيه

لو يمسخ الخنزير مسخا ثانيا * ما كان الا دون قبح الجاحظ

رجل رنوب عن الجحيم بوجهه * وهو القذى فى عين كل ملاحظ

واليه تنسب الطائفة الجاحظية من المعتزلة وله التصانيف فى كل فن وأصابه الفالج فى آخر عمره وكان يطلى نصفه بالصندل والكافور لشدة حرارته والنصف الآخر المفلوج لو قرض بالمقاريض لم يحس به من خدره وشدة برودته وكان يقول أنا من جانب الايمن مفلوج فلو قرض بالمقاريض ما علمت ومن جانب الايسر مفقرس فلو مر به الذباب تألمت وكان ينشد

لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين الى الاعتقاد (الجاحظ) أنكر انحصار الخبر فى الصدق والكذب

أترجو أن تكون وأنت شيخ * كما قد كنت في زمن الشباب
لقد كذبتك نفسك أي ثوب * خليع كالجديد من الثياب

وكان موته بوقوع مجلدات العلم عليه وهو ضعيف بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين وقد جاوز السبعين (قوله وأثبت الواسطة) عطف مسبب على سبب أو لازم على ملزوم (قوله أن صدق الخبر) هذا حل معنى لا حل اعراب حتى يرد أنهم لم ينصوا على جواز حذف ان واسمها وبقاء خبرها (قوله مطابقته) أي مطابقة نسبته المفهومة منه للواقع أي النسبة الخارجية الثابتة بين الطرفين في نفس الامر ومثله يقال فيما بعد (قوله مع الاعتقاد) حال من المطابقة وهو قيد وقوله بأنه مطابق قيد آخر فخرج بالاول المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا كخبر الشاك وبالثاني المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان الصورتان من صور الواسطة فالصدق صورة واحدة وهي المطابقة مع اعتقادها وكتب أيضا قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق تبع الشارح في ذلك الايضاح وعليه فالظرف مستقر حال من الخبر ويتجه عليه أنه لا يصح ارجاع ضميره معه في تعريف الكذب اليه الا بتكلف فالاحسن جعل الظرف لغوا متعلقا بالمطابقة لتشريك الاعتقاد والواقع في مطابقة الخبر والمعنى صدق الخبر مطابقته للواقع والاعتقاد وكذا يقال في قوله وكذبه عدمها معه أي عدم مطابقة الخبر للواقع مع الاعتقاد ان الظرف لغو متعلق بضمير المطابقة في عدمها بناء على تصريحه في شرح المفتاح بجواز مثل ذلك لتشريك الاعتقاد والواقع في عدم مطابقة الخبر فالمعنى على السلب الكلي أي الكذب عدم مطابقة الواقع والاعتقاد معا قال في الاطول فيكون أي على هذا التوجيه جميع ما اعتبره الجمهور والنظام في الصدق معتبرا في الصدق عنده أي الجاحظ وكذا في الكذب بصريح التعريف بخلاف توجيه الشارح فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد في الصدق لازم ما اعتبره في مفهومه من اعتقاد أنه مطابق وجعل اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد في الكذب لازم ما اعتبره في مفهومه من اعتقاد أنه ليس بمطابق وبين اللازمين بأن الواقع والاعتقاد متوافقان حينئذ يعني متوافقان في التحقق والانتفاء فالمطابق لاحدهما مطابق للآخر وغير المطابق لاحدهما غير مطابق للآخر ويمكن بيان اللزوم بوجه آخر وهو أنه اذا اعتقد المخبر أن خبره مطابق للواقع فلا محالة اعتقد الخبر فقد طابق خبره اعتقاده واذا اعتقد أن خبره غير مطابق لم يعتقد خبره فلم يطابق خبره اعتقاده اه (قوله معه) حال من العدم أي مع اعتقاد ان غير مطابق فقولنا مع اعتقاد يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا وقولنا أنه غير مطابق يخرج عدمها مع اعتقادها وهاتان الصورتان من صور الواسطة أيضا فالكذب صورة واحدة وهي عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها (قوله أي مع اعتقاد أنه غير مطابق) فيه أن المرجع انما هو اعتقاد أنه مطابق كما مر لا اعتقاد أنه غير مطابق فقد اختلف الراجع والمرجع ويمكن أن يجعل من باب شبه الاستخدام بأن يجعل الضمير في معه راجعا الى

أثبت الواسطة وزعم أن صدق الخبر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بأنه مطابق (و) كذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقته للواقع (معه) أي مع اعتقاد أنه غير مطابق

الاعتقاد بدون قيد اضافته الى المطابقة بل بقيد اضافته الى عدم المطابقة وليس باستخدام حقيقي اذ ليس فيه اختلاف معنى بل اختلاف قيد فتدبر (قوله بالتفسيرين السابقين) أي تفسير الجمهور وتفسير النظام (قوله لانه) أي الجاحظ (قوله والاعتقاد) أي ومطابقة الاعتقاد (قوله بناء الخ) جواب اعتراض على قوله لانه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا حاصله أنه ليس كذلك لانه انما اعتبر اعتقاد المطابقة وهو غير مطابقة الاعتقاد وحاصل الجواب أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد لان الخبر اذا طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته له فقد توافق الواقع والاعتقاد فطابق أحدهما مطابق للآخر وانما لزم توافق الواقع والاعتقاد حينئذ لان من اعتقد مطابقة الخبر للواقع فلا محالة يعتقد الخبر ولو عمل الشارح الاستلزام الذي ذكره بهذه العلة من أول وهلة لكان أقصر مسافة وأوضح في انتاج المطلوب فتدبر وكتب أيضا قوله بناء على أن الخ راجع الى اعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها في الصدق والكذب وقوله على أن اعتقاد المطابقة أي المذكور في المتن في تفسير الصدق وقوله وكذا اعتقاد عدم المطابقة أي المذكور في تفسير الكذب وانما قال الشارح لانه اعتبر الخ كله لانه هو المنقول عن الجاحظ لكن تفسير المتن يستلزمه (قوله مطابقة الاعتقاد) أي مطابقة الخبر للاعتقاد (قوله ضرورة توافق الخ) اي في القدر المفهوم من الخبر فلا يرد مثل انك رأيت زيدا واعتقدت أنه عمرو وقلت رأيت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد اه فتري وكتب أيضا قوله ضرورة توافق أنت خبير بأن اعتقاد المطابقة يستلزم قطعا مطابقة الاعتقاد وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد توافق لان العاقل انما يعتقد الحكم الذي يعتقد أنه مطابق للواقع وكذا الحال في الكذب لانه اذا اعتقد أنه غير مطابق اعتقد خلافه اه سعيد ويجاب بأن ذلك ملاحظة للحال الراهنة واعتبار للامر الواقع هنا لان الكلام في الصدق الذي اعتبر فيه مطابقة الواقع والاعتقاد وفي الكذب الذي اعتبر فيه عدم مطابقتهما وكتب على قوله أنت خبير الخ ما نصه حاصله أنه لا حاجة في بيان الاستلزام الى اعتبار توافق الواقع والاعتقاد لحصول الاستلزام عند تخالفهما أيضا وكتب أيضا على قوله وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد توافق ما نصه كاعتقاد الفلسفي قدم العالم وكتب أيضا قوله ضرورة توافق الخ أي لضرورة توافق الخ أي لتوافقهما حينئذ ضرورة (قوله حينئذ) أي حين اذ اعتقد مطابقته أي الخبر للواقع والحال أن الخبر مطابق للواقع اه سم (قوله وقد اقتصر الخ) فالجمهور اقتصروا في تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام اقتصر في تفسيره على المطابقة للاعتقاد وكتب أيضا ما نصه جملة حالية من ضمير اعتبر (قوله بدليل) الاقرب أنه متعلق بالحال المحذوفة أي قال الجاحظ كذا مستدلا ببدليل اه فتري (قوله أفتري) بفتح الهمزة لانها استفهامية وأصله أافترى فحذفت الثانية لانها همزة وصل (قوله لان الكفار حصروا الخ) لا دخل للحصر في اثبات الواسطة بل بكثرة افراد الاخبار كانت أنفع

(وغيرهما) أي غير هذين القسمين وهي أربعة أعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا (ليس بصدق ولا كذب) فيقابل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بالتفسيرين السابقين لانه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما (بدليل أفتري على الله كذبا أم به جنة) لان الكفار حصروا

في اثباتها وانما ذكر الشارح الحصر لانه الواقع في الآية المستدل بها لا التوقف الاستدلال على الحصر فتدبر وكتب أيضا قوله حصروا أخذ الحصر من التعداد في مقام البيان لافادة الحصر (قوله اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر) قال الفنري عدل عما في الايضاح حيث قال فانهم قد حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم للرسالة الخ لما في ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا في الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق الآية وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار فتردد أحدهما بين الامرين يستدعي تردد الآخر فافهم (قوله بالحشر والنشر) الحشر سوق الخلق للحساب ثم لمقرهم والنشر احياؤهم بعد موتهم (قوله على مايدل الخ) مرتبط بالاخبار بالحشر والنشر (قوله على سبيل) أي حصر اجاريا على سبيل الخ وكتب أيضا قوله على سبيل منع الخلو أي الصادق بمنع الجمع أيضا فالقضية حقيقية تمنع الجمع والخلو اذ لا يمكن في خبره اجتماع الافتراء الذي هو الكذب عمدا مع الاخبار حال الجنة لان المجنون لا عمد له ولا خلوه عنهما بحسب زعمهم فليس المراد منع الخلو بالمعنى الاخص الذي هو الحكم بالتنافي في الكذب فقط بل المراد منع الخلو بالمعنى الاعم الذي هو الحكم بالتنافي في الكذب أعم من أن يكون هو الحكم بالتنافي في الصدق أيضا أولا وهو بهذا المعنى يتناول المنع الحقيقي وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيله في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفي اجتماع الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو كذا في الفنري وبهذا يسقط ما في الحفيد (قوله أي الاخبار الخ) أي المذكور في قوله ام به جنة أي أم اخبر حالة كونه به جنة وبهذا يعلم وجود شرط أم المتصلة من كونها بين متساويين فعلية واسمية على أن ابن مالك ومن تبعه لا يشترطون ذلك (قوله لا قوله أم به جنة) أي لانه من باب التصورات فلا تصديق فيه ولا تكذيب اهسم (قوله لانه قسيمه) قال الفنري قد يجاب عن الاستدلال بأن الترديد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة أخرى فليتأمل (قوله أم أخبر) فيه اشارة الى أن افترى تقديره أفترى بهمزة الاستفهام لانه شرط أم المتصلة اهسم أي وحذفت الهمزة الثانية المكسورة لانها همزة وصل لان أصله قبل همزة الاستفهام افترى على وزن اشترى (قوله لان الكفار لم يعتقدوا صدقه) بحث فيه بأن اللازم عدم اعتقادهم مطابقة خبره للواقع وأما انهم لا يعتقدون صدقه فغير لازم لجواز أن يعتقدوا صدقه بمعنى مطابقة خبره لاعتقاده بناء على أن الصدق مطابقة الخبر للاعتقاد وان لم يطابق الواقع كما هو مذهب النظام فلا تثبت الواسطة على هذا التقرير بنعم يكون قادحا في مذهب الجمهور ولو سلم فكونهم لا يعتقدون صدقه ولا يجوزونه لا يمنع أن يردد وا بينه وبين غيره لان الترديد في المحال جائز اذا قصد اثبات غيره والاستدلال على ثبوته باستحالته هو على طريق قول الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام فأي الفريقين أحق بالامن فان

اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر على مايدل عليه قوله تعالى اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو (و) لاشك (أن المراد بالثاني) أي الاخبار حال الجنة لا قوله أم به جنة على ماسبق الى بعض الافهام (غير الكذب لانه قسيمه) أي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى أكذب أم أخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره (وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه) أي لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون في هذا المقام الصدق

ونهم أحق بالامن محال عنده ومع ذلك رددته وكانه قال لا يجوز انه هم فتعين أنه نحن وماذكره السيد من أنه لا يجوز الترديد بين المحال وغيره فذاك اذا لم يكن المقصود اثبات غيره والاستدلال باستحالته على ثبوت ذلك الغير ضرورة أن مثل ذلك واقع في الكلام فلا يمكن منعه كذا في يس نقلا عن ع س (قوله الذي هو الخ) في معنى التعليل لقوله فلا يريدون الخ لان الموصول مع صلته في حكم المشتق المؤذن تعليق الحكم به بالعلية (قوله بمراحل) أي بعيد بمراحل (قوله أظهر) لان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم صدقه اه سم أي حتى لا يصح أن يكون أحد شقي الترديد وكتب أيضا مانصه أي وان امكن أن يقال أراد المصنف بعدم اعتقاد الصدق كونه في غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه أصلا أو عدم اعتقادهم الصدق ذاتا وامكانا لما في تلك الارادة من العبارة من الخفاء (قوله وهم عقلاء الخ) جواب عما يقال انما لزمت الواسطة من قول هؤلاء وهم كفار فلا اعتبار بهم فأجاب بأن المعول في مثل هذا على اللسان واللغة لا الاخبار وهؤلاء من أهل اللسان واللغة فيعول عليهم في مثله لانهم لا يحظون اه سم (قوله من أهل اللسان) أي اللغة (قوله فيجب الخ) تفريع على قوله فرادهم الخ (قوله حتى يكون) تفريعية أو تعليلية وقوله هذا أي الاخبار حال الجنة (قوله بزعمهم) أي وان كان اخباره صلى الله عليه وسلم جميعه صادقا في نفس الامر ولا جنة (قوله وعلى هذا) أي الذي قررناه بعد قول المصنف وغير الصدق وهو قوله فلا يريدون الخ اه سم (قوله لا يتوجه ماقيل) حاصله أن قول المصنف لانهم لم يعتقدوه لا يصلح علة لقوله وغير الصدق لانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق في الواقع وحاصل الجواب أن قوله لم يعتقدوه علة لعدم ارادة الصدق لان التقدير والمراد غير الصدق لانهم الخ فيكون علة لكون مرادهم غير الصدق أي وانما كان الصدق غير مرادهم لانهم الخ (قوله فليتأمل) يمكن أن يكون وجه التأمل ماوقع في تقرير استاذنا ع س من أن عدم الاعتقاد لا ينافي الارادة لان الشاك يردد بين المشكوك وغيره ويجاب بأن المراد لم يعتقدوه ذاتا ولا امكانا اه سم أي والشاك معتقد الامكان وقوله وغيره أي المجزوم بعدمه اذا كان ممكنا عنده ويمكن أن يكون وجه التأمل مانقلناه عن يس عن ع س (قوله ورد الخ) حاصله كما سيشير اليه الشارح منع أن المراد بالثاني غير الكذب ومنع أنه قسيم الكذب وبيانه أنا نختار أن المراد بالثاني الكذب وقوله انه قسيمه ان أراد أنه قسيم مطلق الكذب كما هو المتبادر فممنوع بل هو قسيم الكذب العمد خاصة وان أراد أنه قسيم الكذب عن عمد فسلم ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالثاني غير الكذب اذ لا يلزم من كون الشيء قسيما للاخص أن يكون قسيما للاعم وكتب أيضا قوله ورد الخ قال ع ق وعلى تسليم هذا الاستدلال فهو انما يدل على ثبوت الواسطة في الجملة لا ثبوتها على الوجه الذي ذكره الجاحظ (قوله فعبر عنه) أي مجازا مرسلا من اطلاق اسم الملزوم على اللازم والعلاقة اللزوم اه سم واعترضه الشيخ

الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر فرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا يتوجه ماقيل انه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق فليتأمل (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أي معنى أم به جنة (أم لم يفتر فعبر عنه) أي عدم الافتراء (بالجنة لان المجنون لا افتراء له) لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما

يس بأن القرينة ليست مانعة من ارادة المعنى الحقيقي وهو الجنون فالاولى أن يجعل من باب الكناية (قوله للكذب) أي مطلق الكذب أي الاخبار حال الجنون

(أحوال الاسناد الخبرى)

(قوله أحوال الاسناد) أي الامور العارضة للاسناد وهي أربعة التوكيد وتركه والحقيقة العقلية والمجاز العقلي وكتب أيضا ما نصه أي الباب الاول أحوال الخ (قوله الخبرى) ليس بقيد بل الانشائي أيضا يجري فيه الاحوال الآتية وانما خص الخبرى لان وقوعها فيه أكثر مثال التأكيد في الانشائي اضرب زيدا واتركه اضرب زيدا ومثال الحقيقة العقلية فيه قم يا زيد والمجاز العقلي قوله تعالى حكاية عن فرعون يا هامان ابن لي صرحا فان هامان ليس هو الباني حقيقة كما سيأتي ذلك في المتن (قوله وهو ضم) أطلق المصدر وأراد الاثر الناشئ عنه وهو الانضمام لانه الذي يتصف به اللفظ كما في خسر والمراد أيضا لازم الانضمام وهو النسبة الكلامية كما ستأتي الاشارة اليه في الشارح والاسهل أن في الكلام حذف مضاف أي أثر ضم أو لازم ضم والاثر هو النسبة وكذا اللازم وكتب أيضا قوله وهو ضم الخ عبارة الاطول والاسناد الخبرى ضم كلمة أو ما يجري مجراها الى أخرى بحيث يفيد ان مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى أو منتف عنه وهذا أولى من قولهم بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى أو منتف عنه لان مفاد الخبر هو الوقوع أو اللاوقوع لا الحكم بهما وهذا أوفق باطلاق المسند والمسند اليه على اللفظ من تعريفه بأنه أي الاسناد الحكم بمفهوم لمفهوم بأنه ثابت له أو منتف عنه لكن صاحب هذا التعريف أراد التنبيه على أن هذا الاطلاق على ضرب من المسامحة وتنزيل الدال منزلة المدلول لشدة الاتصال بينهما (قوله كلمة أو ما يجري مجراها) هذا هو المسند وقوله الى أخرى أي أو ما يجري مجراها وهذا هو المسند اليه هذا هو الانسب وان صح خلافه وكتب أيضا قوله أو ما يجري مجراها أراد به الجملة الواقعة في موقع المبتدا أو الخبر اه عبد الحكيم وقال الفنري المراد بما يجري مجرى الكلمة المركبات التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع المفردات (قوله الى أخرى الخ) أي أو ما يجري مجراها ففيه حذف من الثاني لدلالة الاول والحاصل أن الصور أربعة اما أن يكون المسند والمسند اليه مفردين نحو زيد قائم أو جملتين نحو زيد قائم يجب توكيده اذا ألقي الى المنكر أو المسند اليه مفردا والمسند جملة نحو زيد ضرب عمرا أو بالعكس نحو لاحول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة (قوله بحيث يفيد الحكم) المراد الافادة بحسب الوضع فلا يشكل بالصلة والجملة الواقعة صفة أو حالا اذ لم توضع لافادة الحكم والتعريف مبني على أن الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر في الحملي اه بس وكتب أيضا قوله بحيث يفيد الحكم المراد بالحكم المعنى المصدري

للكذب بل لما هو أخص منه أعني الافتراء فيكون حصر الخبر الكاذب بزعمهم في نوعه أعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد

(أحوال الاسناد الخبرى)

وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها الى أخرى بحيث يفيد الحكم

اللغوى وهو الادراك لا الاصطلاحى المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرهما اه فنرى وفى اخراجها بقيد الحيثية نظر والظاهر أنها خارجة بقوله ضم كلمة الخ فان اسم الفاعل مع فاعله سواء كان ضميرا نحو قائم أو ظاهرا نحو قائم أبوه فى حكم المفرد وجار مجرى الكلمة فلا ضم وقوله لا الاصطلاحى أى العلم والاذعان وكتب أيضا على قوله بحيث يفيد ما نصه أى الضم (قوله بأن مفهوم احداهما) أى المطابقى أو التضمنى للقطع بأن الثابت لزيد فى ضرب زيد انما هو الحدث الذى هو جزء المفهوم اه فنرى (قوله لمفهوم الاخرى) فيه أن المعتبر من الموضوع ما صدقه لا مفهومه فالاولى أن يقول لما صدق الاخرى دون مفهومها اه سم وأجاب الفنرى بأن المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ أى مدلوله لا مقابل الذات حتى يرد أن المراد من الموضوع هو الذات لا المفهوم اه وعبارة عبد الحكيم قوله لمفهوم الاخرى أما باعتباره فى نفسه كما فى الطبيعية أو باعتبار اتحاده وصدقه على شئ كما فى المتعارفة والطبيعية هى القضية المحكوم فيها على الطبيعة والماهية كقولك الحيوان جنس والانسان نوع اه وعبارة ع ق ثابت لمصدوق أو مفهوم الاخرى (قوله أو منفى عنه) أى منتف لان المحكوم به هو الثبوت والانتفاء اه بس (قوله بحث الخبر) أى المذكور فى هذا الباب والابواب الاربعة بعده (قوله لعظم شأنه) لان المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء أكثر وقوعها فيه ولان الخبر أصل للانشاء لان الانشاء خبر صار انشاء اما بحذف كما فى اضرب أو بزيادة كما فى لتضربن ولا تضرب والاستفهام والتمنى والترجى أو بنقل كم وعسى (قوله ثم قدم الخ) انما تعرض لتقديم أحوال الاسناد على مجرد أحوال المسندين دون القصر والفصل والوصل والايجاز والاطناب لان كون الاسناد نسبة يقتضى تأخر أحواله عن أحوال المسندين اه حفيد على المطول وكتب أيضا ما نصه ثم للترتيب فى الاخبار (قوله مع تأخر النسبة) فيه اشارة الى أن المراد بالاسناد النسبة فأظهر فى محل الاضمار لهذه الاشارة. (قوله الموصوف الخ) أى فالبحث عنه من حيث وصفه بالاسناد (قوله وهذا الوصف) أى كونه مسندا اليه أو مسندا (قوله لاشك) الى قوله الآتى فينبغى تمهيد لتفصيل أحوال الاسناد الخبرى كما فى ع ق وقوله فينبغى الخ شروع فى تفصيلها (قوله ان قصد الخبر) أى مقصوده (قوله أى من يكون بصدد الخ) أى لا الآتى بالجملة الخبرية مطلقا بدليل قوله والا فالجملة الخ اه سم (قوله والاعلام) عطف تفسير وكتب أيضا قوله والاعلام الاخبار فى اللغة الاعلام بمضمون الجملة الخبرية وفى العرف الاتيان بها مرادا بها معناها سواء حصل به العلم أو لا وكذا قال قدس سره فى شرح الكشاف فى قوله وبشر الذين آمنوا اه حفيد على المطول وعطف الاعلام على الاخبار لتفسيره والتنبيه على أن المراد به معناه اللغوى لانه المناسب لمقام حصر قصد الخبر الافادة فى قصد افادة الحكم وقصد افادة العلم به فقول ابن كمال باشا الخبر من هو بصدد الاخبار

بأن مفهوم احداهما أثبت لمفهوم الاخرى أو منفى عنه وانما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لان البحث فى علم المعانى انما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه أو مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنهما (لاشك أن قصد الخبر) أى من يكون بصدد الاخبار والاعلام

ولا يلزم أن يكون بصدد الاعلام كما سبق الى بعض الافهام لان الاخبار أعم من الاعلام والافهام فان قوله تعالى أنبؤني بأسماء هؤلاء صريح في صحة الاخبار لله تعالى دون صحة الاعلام اه خروج عن المناسب للمقام فتدبر (قوله والا) أي وان لم يكن المراد بالخبر في قول المصنف قصد المخبر من يكون بصدد الاخبار والاعلام بل من يتكلم بالجملة الخبرية كما هو ظاهر كلامه لم يستقم الحصر المذكور لانتقاضه بنحو ماذكرنا من الآتيين اه جربي (قوله لاغراض أخر) أي على سبيل المجاز فان وضع المركب الخبري للاخبار فاذا أورد لغرض آخر كان مجازا فقول امرأة عمران رب اني وضعتها أنثى مجاز مرسل من ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الشخص اذا أخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه لزمه اظهار التحسر والتحزن اه من الفنري (قوله مثل التحسر والتحزن) أي ومثل اظهار الضعف في قوله تعالى حكاية عن نبيه زكريا رب اني وهن العظم مني (قوله والتحزن) أي بعدم حصول مقصدها وخيبة رجائها حيث لم تضع ما في بطنها ذكرا فيتحرر لخدمة بيت المقدس ويكون من خدمته اذ لا يصلح لذلك الا الذكور ولا مجال للاناث في ذلك اه جربي وكتب أيضا ما نصه عطف تفسير (قوله في قوله تعالى الخ) اذ لم تقصد افادة الحكم أو لازمه اذ المخاطب سبحانه وتعالى عالم بكل منهما اه سم (قوله وما أشبه ذلك) أي وفيما أشبه ذلك أي قوله تعالى حكاية الخ كقول الشاعر * هو اي مع الركب اليمانين مصعد * الخ وكتب أيضا قوله وما أشبه ذلك أي من أمثلة التحسر والتحزن فليس مستدركا لان الاتيان بمثل ثم لادخال الانواع كاظهار الضعف وهذا ادخال باقي أمثلة التحسر والتحزن (قوله بخبره) المراد به اخباره لا الجملة اذ المقصود بالنفي والغرض منه الافادة لا المقصود بالجملة الخبرية فان المقصود بها نفس الحكم أو لازمه فلو أريد الجملة لما صح قوله افادة الخ اه أطول (قوله افادة المخاطب) لو حذف قوله المخاطب لكان أولى ليدخل ما اذا وجه المخبر الكلام الى شخص وقصد افادة غيره فلو قال افادة الحكم أو كونه عالما به لكان أحسن وأخصر تأمل (قوله اما الحكم) المراد بافادة المخاطب الحكم افادة التصديق بالنسبة واذعانها قطعا أو ظنا لا مجرد التصور لما صرح به السيد أنه لا يعد علما اه سم وكتب أيضا قوله اما الحكم الخ سواء كان مدلوله الحقيقي أو المجازي أو الكنائي اه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله اما الحكم الخ فان قلت قد يكون قصد المخبر احضار الحكم في ذهن المخاطب بعد ما غاب عنه قلت هو حينئذ ليس مخبرا لا بمعنى المعلم للنسبة الخبرية ولا بمعنى المتلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها معناها اذ لم يقصد بالخبر الحكم للاعلام وهو معنى الخبر بل للتذكير اه أطول وفيه نظر اذ لو كان المراد بمعنى الجملة الخبرية الاعلام لساوى المعنى الثاني للمخبر المعنى الاول فالظاهر أن المذكر مخبر بالمعنى الثاني وكذا الاول ان أريد بالاعلام ما يشمل الاحضار فتأمل وكتب أيضا قوله اما الحكم أو كونه عالما به أورد عليه أن افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا ولا مانع جمع

والا فالجملة الخبرية كثيرا ما ترد لاغراض أخر غير افادة الحكم أو لازمه مثل التحسر والتحزن في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها أنثى وما أشبه ذلك

(بخبره) متعلق بقصد (افادة المخاطب) خبر ان (اما الحكم) مفعول لافادة

وهو ظاهر ولا مانع خلو لانهم صرحوا بأن نقيض كل من الطرفين في منع الخلو يجب أن يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت أداة الانفصال داخلة على نفس القصد كأن يقال الثابت في الخبر اما قصد افادة الحكم أو قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما عمن يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده أجيب بأن ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبأن المنفصلة غير الحقيقية أقساما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رأيت اما زيدا واما عمرا اه فتدبر (قوله أو كونه) أي أو هما فأو مانعة خلو كما اذا سأل واحد عن أمر بحضرة جماعة فبادر كل واحد الى الجواب ليفيد الحكم وانه كان عالما به اه أطول وكتب أيضا قوله أو كونه عالما به اعترضه الحفيد بما ملخصه أن لوازم الحكم كثيرة كتكون المخبر حيا فلم خص هذا اللازم من بين اللوازم وهلا قال أو لازمه ككونه عالما به ويمكن أن يجاب بأن وجه ذلك كثرة قصد ما ذكر دون غيره وكتب أيضا على قوله أو كونه ما نصه واذا استعمل الخبر في افادة هذا الكون كان مجازا (قوله والمراد بالحكم هنا) أي عند أهل العربية واحترز به عن الحكم عند أهل المعقول فانهم يفسرونه بالايقاع والانتزاع اه جربي (قوله وقوع النسبة أو لا وقوعها) أي لا الايقاع والانتزاع لظهور أن ليس قصد المخبر افادة أنه أوقع النسبة أو أنه عالم بأنه أوقعها وأيضا لو أريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع أن يقال انه لم يوقع النسبة اه مطول وفي عبد الحكيم على المطول قوله لا الايقاع أي ليس المقصود الاصلي افادة الايقاع أي ادراك الوقوع وان كان مدلولا له اه وفي قوله وان كان مدلولا له مخالفة لما مر عن الاطول من أن الايقاع والانتزاع ليسا من مفاد الخبر والايقاع بمعنى ادراك الوقوع والانتزاع بمعنى ادراك الانتفاء قال يس ويجوز أن يكون الحكم هنا بمعنى النسبة أعني تعلق أحد الطرفين بالآخر على ما ذهب اليه فيما سبق اه بيعض تغيير (قوله وكونه مقصودا الخ) توطئة لقوله وهذا الخ اه سم (قوله لا يستلزم الخ) أي لان دلالة الالفاظ على معانيها وضعية وليست عقلية تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا يستحيل فيه التخلف اه سم (قوله وهذا) أي كونه لا يستلزم تحققه في الواقع وكتب أيضا قوله وهذا مراده من قال أي فليس مراده نفي دلالته على ثبوت الحكم كالقيام أو انتفاء الحكم (قوله لا يدل على ثبوت الخ) أي فالمراد أنه لا يستلزم تحققه في الواقع أو انتفاءه فيه (قوله المعنى) أي الحكم (قوله والا) أي وان لم يكن هذا مراده كان كلامه باطلا اذ لا يخفى أن مدلول الخ (قوله احتمال عقلي) نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال اه عبد الحكيم (قوله ويسمى الاول) أي الحكم الاول من حيث انه يستفيده المخاطب من الخبر لا من حيث انه يفيده المخاطب كما تشعر به عبارة الشارح المحقق وذلك لان الفائدة لغة ما استفدته من

(أو كونه) اي كون الخبر (عالما به) أي بالحكم والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أو لا وقوعها وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه في الواقع وهذا مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه والا فلا يخفى أن مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه أن القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلي لا مدلول ولا مفهوم للفظ فليتفهم (ويسمى الاول) أي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته (فائدة الخبر والثاني) أي كون المخبر عالما به (لازمها) أي لازم فائدة الخبر

علم أو مال فاللائق بوجه تسمية الحكم فائدة الخبر كونه مستفادا الا كونه مفادا اه أطول وكتب أيضا قوله ويسمى الاول فائدة الخبر اشار بلفظ التسمية الى أنه اصطلاح لاهل الفن فلا يرد عليه أن فائدة الشئ ما تترتب عليه والحكم أى الوقوع واللاوقوع ليس كذلك بل المترتب على الخبر علم المخاطب بذلك على أن فائدة اللفظ ما يستفاد أى يعلم منه وهو الحكم ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها الا محذور فيه كذا فى الفنرى لان غاية ما يلزمه التجوز وهو سائغ وكتب أيضا ما نصه انما سمى الاول فائدة الخبر والثانى لازم فائدة الخبر لان المستحق لاسم الفائدة ما وضع له اللفظ ولاسم لازم الفائدة ما هو غير الموضوع له أطول (قوله لانه كل ما أفاد الخ) أشار به الى أن التلازم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم لانه لا تلازم بينهما اذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقده المتكلم بل باعتبار الافادة بمعنى أن افادة الاول ملزومة لافادة الثانى وأورد على ذلك خبر الله فانه يفيد الحكم ولا يفيد أنه عالم به لان ذلك معلوم قبل الخبر وأجيب بأن المعلوم قبل الخبر ما يسمى مثله عندنا تصورا والمقصود افادته بالخبر ما يسمى مثله عندنا تصديقا وهو تعالى لا يعلم جميع الاشياء على الوجه المذكور بدليل الكواذب فانها معلومة له لا على هذا الوجه قطعا فعلمه بالشئ على وجه تسميه تصديقا لا نعلمه لامن خبره يمنع تحقق علمنا بأنه تعالى عالم بهذا الحكم بخصوصه قبل علمنا به بخصوصه وهذا الجواب للخطائى اه من يس ويرد على الجواب الاول أنه لا يلائم قول الشارح بعد والمراد بكونه عالما الخ وانما يلائم ما سيأتى عن السيد أن المراد بعلم المتكلم الحكم تصديقه به جزما أو راجحا مع أنا نمنع أن المعلوم قبل الخبر علم له تعالى يسمى مثله عندنا تصورا بل ما هو أعم منه وما يسمى مثله عندنا تصديقا ويرد على الثانى أنه يجوز أن يتصور الحكم بخصوصه قبل الخبر مع العلم بأنه تعالى يعلمه بخصوصه وحينئذ يثبت التحقق السابق ثم قال يس وأورد على قوله لانه كلما أفاد الخبر أفاد أنه عالم به ما لو قال أعلم قيام زيد مثلا لان علم المتكلم بقيام زيد هو فائدة الخبر فى هذا الكلام ولا لازم له اه وقوله ولا لازم له أى يقصد افادته بالخبر والا فله لازم وهو علمه بعلمه بقيام زيد اذ العلم يتعلق بالعلم وقد يجاب عن هذا بأن عدم اللازم المذكور لخصوص هذه المادة فلا يرد فتأمل (قوله وليس كل ما أفاد الخ) فاللازم أعم لا مساو لانه ليس من الجانبين (قوله لمن حفظ التوراة) أى والحال أنه يعلم أن ما حفظه هو التوراة والا فيمكن أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراة ولعل الشارح لم يقيد بذلك لان حفظ مثل التوراة لا ينفك عادة عن العلم به وان جاز فى المحقرات الا نفكاك (قوله وتسميته الخ) أى حيث قيل لازم فائدة الخبر وأشار بهذا الى الجواب عما يقال ان حفظ التوراة معلوم للمخاطب لم يستفد من الخبر ولم يقصد به فكيف يسمى فائدة فأجاب بأنه ليس المراد بالفائدة ما يستفاد من الخبر بالفعل بل ما من شأنه الخ وكتب أيضا ما نصه جواب عما يقال اذا كان الحكم يجوز أن يكون معلوما قبل الاخبار فما وجه تسميته بفائدة الخبر اه جرجانى (قوله

لانه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وليس كل ما أفاد أنه عالم به الحكم أفاد لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما فى قولنا لمن حفظ التوراة قد حفظت التوراة وتسميته

مثل هذا الحكم) يعني الحكم بحفظ المخاطب التوراة من كل حكم يكون معلوما قبل الاخبار (قوله والمراد بكونه) أي الخبر ولو قال والمراد بعلمه لكان أنسب بقوله حصول الخ وكتب أيضا قوله والمراد الخ أشار به الى دفع منع ورد على الملازمة في قوله سابقا لانه كل ما أفاد الخ ذكره في المطول بقوله فان قيل لا نسلم انه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به لجواز أن يكون خبره مظنونا أو مشكوكا أو موهوما أو كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة الحكم في ذهن المخبر وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار اه وقال السيد أراد حصول صورته مطلقا سواء كان معتقده جازما أو غير جازم أو لم يكن معتقده أصلا ليتناول جميع ما ذكر من أحوال المتكلم ثم نظر فيه بأن تصور الحكم على هذا الوجه لا يعتد به ولا يسمى علما ولا يعد المتصور علما ثم قال بل الحق أن المراد بالعلم هنا الاعتقاد مطلقا أي جازما أو راجحا وتسميته علما مستفيض لغة وظاهر أن استفادة المخاطب الحكم لا يحصل له من الخبر نفسه الا اذا اعتقد أن المتكلم معتقد للحكم ومصدق به وذلك معنى كونه عالما به فظهر أنه كل ما أفاد المتكلم الحكم أفاد أنه عالم به اه ملخصا وأجاب عنه الحفيد بأن اطلاق العلم على مطلق حصول الصورة اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس ثم ناقش فيما اختاره السيد بأنه انما يتم ما ذكره في وجه اللزوم على مختاره اذا كان اعتقاد المخاطب تقليدا أما في غيره فلا كما اذا كان الحكم بديهيا يحتاج الى أدنى التفات وسماع فان المخاطب يستفيده ولو لم يعتقد علم المتكلم ودفعه الصفوي بأن مثل هذا لا يسمى مستفادا من الخبر ولا تسمى تأديته افادة قال العصام في أطوله لا ينافي قول السيد اطلاق العلم على الاعتقاد المتقدم مستفيض لغة ما ذكره بعض المحققين ان اطلاق العلم على الظن والتقليد والجهل أي المركب يخالفه العرف والشرع واللغة لانه يجوز أن يكون مراده الاطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الاطلاق الذي ذكره السيد مجازيا (قوله حصول صورة الحكم) أي صورة الحكم الحاصلة في ذهنه فالعلم هو الصورة الحاصلة في الذهن وهذا اصطلاح الحكماء وانما قيل حصول صورة الحكم ولم يقل الصورة الحاصلة ليفيد أن العلم هو الصورة من حيث حصولها في الذهن (قوله وقد ينزل العالم بهما الخ) أي ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بهما لعدم جريه على موجب العلم بالفائدة والعالم باللازم منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم باللازم مثال المخاطب العالم بالفائدة قولك للعالم بوجوب الصلاة التارك لها الصلاة واجبة ومثال المخاطب العالم باللازم قولك ضربت زيدا لمن يعلم انك تعرف أنه ضرب زيد لكنه يناجي غيره بضربه عندك كأنه يخفى منك اه أطول أي وينزل العالم بهما معا منزلة الجاهل بهما معا فالصور ثلاثة (قوله وان كان) الواو للحال (قوله بالفائدتين) فيه تغليب اه سم (قوله لعدم جريه على موجب العلم) يتجه عليه أن هذا من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغي أن يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه

مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم في ذهنه وههنا ابحاث شريفة معنا في الشرح (وقد ينزل) المخاطب بهما في الشرح (العالم بهما) أي بفائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فلا يلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين (لعدم جريه على موجب العلم) فان من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهل

ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كما فى المفتاح ويمكن أن يجاب عنه بأنه قدم على قوله وكثيرا الخ لدفع ما يتجه على الحصر من أنه قد يكون قصد المخبر غيرهما فانه قد يلقيه على العالم بهما فحينئذ ينبغى أن يجعل الجاهل متناولا للخالى والشاك والمنكر ليتم الدفع ولا يخص بالخالى عن النسبة مطلقا كما فعله السيد السند بناء على أن تنزيل العالم منزلة المنكر داخل تحت قوله آى فيما بعد وغير المنكر كالمنكر وأن يؤيده أنه مثل لتنزيل غير المنكر منزلة المنكر بما هو تنزيل العالم منزلة المنكر على أن دخوله فيما سيأتى لبيان وقت تنزيله منزلة المنكر فلا يوجب التكرار وأن فى هذا التعميم اغناء عما احتاج اليه من حوالة تنزيل العالم منزلة السائل بالمقايسة اه أطول وكتب على قوله على موجب العلم ما نصه أى مقتضاه (قوله سواء) أى كالمستويين من حيث ان الغرة والمقصود بالذات من العلم قد انتفيا عنهما جميعا اه سم (قوله كما يقال للعالم) أى بفائدة الخبر (قوله الصلاة واجبة) أى لانه لما ترك الصلاة مع علمه بوجوبها نزل منزلة الجاهل الخالى الذهن فألقى اليه الخطاب أى من غير تأكيد ويجوز أيضا أن يعتبر متردد افيه فيلقى اليه الكلام مؤكدا استحسانا وأن يعتبر منكرا فيلقى اليه الكلام مؤكدا وجوبا لكن الظاهر هنا الاول اه من الجربى (قوله وتنزيل العالم بالشئ) أى سواء كان ذلك الشئ فائدة الخبر أو لازمها أو غيرهما فهو أعم مما تقدم والآية من تنزيل العالم بغيرهما كما فى يس وعبارته الآية ليست من قبيل تنزيل العالم باحدى الفائدتين منزلة الجاهل لانهم لم يخاطبوا بالآية ولم يقصد اعلامهم بها حتى يكون خبرا ملقى اليهم ومقصودا اعلامهم يضمونه وهم يعلمون فقد نزلوا منزلة الجاهلين لان المراد بالفائدتين حكم الخبر ولازمه بالنسبة لمن خوطب بالخبر أو قصد اعلامه بمضمونه وهم ليسوا كذلك كما تقرر اذ المخاطب بالآية انما هو النبى وأصحابه وهم المقصود ون بالاعلام بمضمونها هذا خلاصة الكلام فى أن الآية ليست من تنزيل العالم باحدى الفائدتين بل من تنزيل العالم مطلقا ولا حاجة لما أطال به سم فى الحاشية (قوله لاعتبارات) أى معتبرات أى أمور يعتبرها المتكلم حال مخاطبته كعدم الجرى على موجب العلم فيما ذكر اه (قوله خطابية) أى اقناعية تفيد الظن أى ظن غير المخاطب بكونه أى المخاطب غير عالم اه فنرى وكتب أيضا ما نصه نسبة الى الخطابة (قوله ولقد علموا الخ) وجه التنزيل فى الآية ان صدرها أى قوله ولقد علموا الخ يدل على ثبوت العلم لهم وآخرها أى قوله لو كانوا يعلمون ينفيه عنهم لان لولا امتناع الثانى لامتناع الاول الا ان نفى العلم عنهم لاعتبار خطابى نظرا الى أنهم لم يجروا على مقتضى العلم وكتب أيضا قوله ولقد علموا اللام داخلة على جواب قسم محذوف ولام لمن اشتراه ابتدائية كما فى علمت لزيد قائم ومن اشتراه مبتدأ خبره ماله فى الآخرة من خلاق أى نصيب والضمير فى اشتراه لكتاب السحر والشعبذة أى استبدله عن كتاب الله تعالى واختاره عليه ولبئس جواب قسم محذوف ان كان عطفا على مجموع القسم والجواب ولا حذف ان كان عطفا

سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة
الصلاة واجبة وتنزيل العالم بالشئ
منزلة الجاهل به لاعتبارات
خطابية كتردد فى الكلام منه قوله
لمن اشتراه ماله
ولقد علموا لمن اشتراه ماله
فى الآخرة من خلاق ولبئس
ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون

على الجواب فقط ماشروا أى باعوا به أنفسهم أى حظوظها وجواب لو كانوا يعلمون محذوف أى لم يبيعوا ويحتمل أن تكون لو للتمنى فيكون أيضا نفيا للعلم بطريق آخر واعلم أن كون الآية من تنزيل العالم منزلة الجاهل دفعا للتناقض فيها مبنى على ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله ولقد علموا الخ واتحاد متعلق العلم المثبت ومتعلق العلم المنفى كما هو الابلغ فيما له سوق الكلام من تقبيح حالهم وسفاهة رأيهم فتعلق يعلمون انتفاء الخلاق وذلك لما فيه من الاشارة الى أن علمهم بانتفاء الخلاق والثواب كاف فى الامتناع من البيع فكيف العلم بالذم والرداءة وان احتملت الآية ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله ولبئس الخ وان متعلق العلم المنفى غاية الذم والرداءة المستفادة من كلمة بئس الموضوعة للذم العام فلا اتحاد بينه وبين انتفاء الخلاق لوجوده دون هذه الغاية فى المباحات (قوله بل تنزيل الخ) للانتقال والترقى (قوله وجود الشئ الخ) فانه نزل وجود الرمى منه منزلة عدمه حيث قال ومارميت اذ رميت لانه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثار العجيبة كالعدم (قوله ومارميت اذ رميت) اعلم أنه انما يكون من قبيل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه لو كان المقصود نفى الرمى مطلقا فتفسير السيد السند حيث قال أى مارميت حقيقة اذ رميت صورة لان أثر ذلك الرمى كان خارجا عن طوق البشر يخرجه عما نحن فيه وكذا ما نقله من أنه مارميت تأثيرا اذ رميت كسبا وزيفه بأنه ليس بشئ لجريانه فى جميع الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره اه أطول ودفع بعضهم التزييف بأنه انما ذكر ما يجرى فى جميع الافعال لدفع اعجاب النبى صلى الله عليه وسلم بفعله هذا ثم الخروج فى هذين التفسيرين عما نحن فيه قد يدفع بان المراد منهما الاشارة الى وجه التنزيل منزلة العدم لا بيان المراد بالرمى المثبت وبالرمى المنفى كذا نقل عن خط العصام وقوله يخرجه عما نحن فيه اذ لا بد من اتحاد مورد الاثبات والنفى حتى يحتاج الى التنزيل (قوله فينبغى) أى يجب صناعة فلو لم يقتصر على قدر الحاجة عد مخطئا (قوله أى اذا كان) أشار الى أن الفاء فى جواب شرط حذف مع فعله وفيه أن الذى يحذف مع فعله من أدوات الشرط ان باطراد بعد الطلب وبدونه بعد غيره كما يدل عليه اقتصارهم على تقدير ان لكن فى كلام الرضى ما يؤخذ منه صلاحية تقدير اذا وعليه يتخرج كلام الشارح وغيره وأما حذف اداة الشرط فقط فقيل متفق على منعه ولو كانت ان وقيل جوز بعضهم حذف ان فيرتفع الفعل ان كان مضارعا وانظر لم يعد الشارح الفاء عند اعادة ينبغى ولو قدر الشرط وفعله بقبيل قوله فينبغى لم يحتج لاعادة ينبغى افاده يس وظاهر أن الجزاء يتسبب عن الشرط بملاحظة مقتضى البلاغة اذ يتسبب عن كون قصد المخبر على قانون البلاغة افادة المخاطب أن ينبغى اقتصاره على محصل الافادة فاندفع ما فى الحفيد وجعل الفنرى قوله اذا كان الخ اشارة الى أن الفاء تفريعية ويوضحه قول بعضهم ان فينبغى الخ لازم نتيجة قياس تركيبه مقصود المخبر بخبره افادة أحد الامرين وافادة أحدهما تحصل بقدر

بل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه كقوله قوله تعالى وما رميت اذ رميت (فينبغى) أى اذا كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب ينبغى

مايحتاج من التركيب ويلزم أن يقتصر على ذلك بمقتضى البلاغة وحاصله أنه تفريع على ماسبق من غير تقدير شرط بل بتقدير كبرى (قوله أن يقتصر) بالبناء للمفعول أو الفاعل وقوله من التركيب أى من المركبات (قوله على قدر الحاجة) أى لا يزيد ولا ينقص وقوله حذرا من اللغو أى ولو حكما كما فى الكلام الناقص فالتعليل شامل له اه من سم وكتب أيضا قوله على قدر الحاجة أى على مقدار حاجة المخبر فى افادة الحكم ولازمه أو حاجة المخاطب فى استفادتهما اه أطول (قوله حذرا عن اللغو) اعترضه الحفيد بأنه انما يظهر علة لعدم الزيادة على القدر المحتاج اليه لا لعدم النقصان عنه مع أن الاقتصار على قدر الحاجة معناه الاتيان بقدرها من غير زيادة ولا نقص فيكون التعليل أخص من المدعى وأجاب بأن الكلام اذا انقص عن قدر الحاجة كان غير مفيد فيصدق عليه أنه لغو فالعلة أيضا عامة وكتب أيضا ما نصه علة ليقتصر لا لينبغى لاختلاف الفاعل اه يس (قوله فان كان الخ) تفصيل لما أجمله بقوله فينبغى أن يقتصر الخ (قوله من الحكم) سكت عن لازم الحكم اتكالا على المقايسة اه ع س وقال فى الاطول قيد الخلو بالحكم وسكت عن لازمه لعدم ظهور جريان الاقسام الثلاثة فيه لانه انما يحسن حفظت التوراة لمن يخلو ذهنه عن أنك عالم أما المنكر والمتردد فى علمك فلا يحسن أن يقال له انك حفظت التوراة لانه ظاهر فى تأكيد الحفظ لا العلم به والظاهر حينئذ انى عالم بحفظك التوراة الى آخر ما قال فتأمله فانه قابل للمناقشة كيف وقد صرح بعد بأن المؤكد وان كان وضعه للحكم يستعمل للازمه أيضا (قوله أى لا يكون) تفسير لقوله خالى الذهن وقوله عالما بوقوع النسبة أولا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أولا وقوعها وقوله ولا متردد انى أن النسبة الخ أشار به الى أن ضمير فيه يرجع الى الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها ففى كلامه استخدام وقوله وبهذا تبين فساد ما قيل الخ ومبنى كلام هذا القائل واعتراضه على المصنف على أن الحكم فى الموضعين بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها هذا ويصح أن يكون الشارح أشار الى أن فى كلام المصنف مضافا مقدرا فى قوله من الحكم أى من علم الحكم أى ادراكه ولم يرتض جميع هذا عبد الحكيم على المطول وعبارته قوله خالى الذهن عن الحكم المراد بالحكم الوقوع واللاوقوع كما فى السابق أعنى قوله افادة الحكم واللاحق أعنى قوله والمتردد فيه فان التردد انما هو فى الوقوع واللاوقوع دون الايقاع والانتزاع وكذا الانكار ومعنى خلو الذهن عنه أن لا يكون حاصلا فيه وحصوله فيه انما هو الاذعان به فيكون المعنى خاليا عن الاذعان به والخلو عن الاذعان لا يستلزم الخلو عن التردد فان الاذعان والتردد متنافيان لا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر فظهر فساد ما سبق الى بعض الاوهام وأن مبناه عدم التنبه لمعنى الخلو عن الحكم وأن ما قيل ان مبنى كلام الشارح على الاستخدام بارادة الايقاع عن لفظ

(أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) حذرا عن اللغو (فان كان) المخاطب (خالى الذهن من الحكم والتردد فيه) أى لا يكون

الحكم والوقوع عن ضميره أو على ارادة الخلو عن ادراك الحكم وتخصيصه بالتصديق ليس بشئ كيف وانه صرف للمتن عن الظاهر مع أنه لا حاجة الى ذلك اه وهو نفيس الا أن الاضراب فى كلام الشارح على ماذكره غيره أو قع منه على ماذكره لان مدار التنافى المذكور بعد الاضراب على أن معنى حصول الحكم الاذعان به وهذا مفهوم مما قبل الاضراب على ماذكره عبد الحكيم فلا يكون كل مما قبله ومابعده مستقلا عن الآخر عليه بخلاف ماذكره غيره كما يظهر بالتأمل قال الفنرى ويرد على الشارح أن مراد هذا القائل أن المصنف كان يستغنى عن قوله والتردد فيه بذكر الحكم مرادا به وقوع النسبة أولا وقوعها بناء على أن خلو الذهن عنه يتناول باطلاقه عدم التصديق به وعدم تصوره اياه ولا يخفى أن ماذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه أن خلو الذهن عن تصور الحكم ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب الحكم ولم يتوجه الى حالته ولم يلتفت الى شئ وراء تصوره كان فى حكم خالى الذهن وماذكره ذلك القائل يقتضى أن الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلا الذهن عن تصوره أيضا وليس بصحيح اه مع بعض تصرف وأجاب غيره بأن المتبادر من خلو الذهن عن الحكم خلوه من التصديق به فجعله شاملا لخلوه عن تصوره ارتكاب لخلاف الظاهر من غير ضرورة والذى تعورف تعلق التصور به هو النسبة الحكمية وقوله كان فى حكم خالى الذهن استوجه الصفوى جعله كالمثال تدبر (قوله عالما بوقوع النسبة الخ) عبر بالمركب التقييدى مع أن المراد أن النسبة واقعة أوليست بواقعة للتنصيص على أن الخلو عن الحكم عبارة عن عدم تعلق العلم بالوقوع أو اللاوقوع سواء تعلق العلم بالنسبة أولا بخلاف الخلو عن التردد فانه لابد فيه من تصور النسبة ولذا قال فى أن النسبة هل هى واقعة أم لا بذكر الاستفهام بعد النسبة اه عبد الحكيم وفى كون الخلو عن التردد لابد فيه من تصور النسبة نظر ظاهر نعم التردد نفسه لابد فيه من تصورها كعلم الحكم (قوله أم لا) منقطعة كان المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكم الى الاستفهام عن حكم آخر فى الرضى قال سيبويه أم فى قولك أزيد عندك أم لا منقطعة كان السائل ظن أن زيدا عنده فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك الظن فى أنه ليس عنده فقال أم لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله أزيد عندك يعلم المخاطب أنه يريد أهو عندك أم ليس عندك فلابد أن يكون لقولك أم لا فائدة متجددة وهى تغيير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده وهذا اضراب اه واذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل فانها تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فافهم فانه قد زل فيه الاقدام اه من عبد الحكيم على المطول وكتب على قوله منقطعة مانصه فاندفع بهذا الاعتراض بأنه تقرر فى كتب النحو أن هل لا يؤتى لها بمعادل على أن ابن مالك جوز وقوعها موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل كذا فى الفنرى اه (قوله وبهذا) أى التقرير (قوله فلا حاجة الى ذكره) أى التردد (قوله بل التحقيق الخ) أى فلا يستلزم الخلو عنه الخلو عن التردد فيه وان أريد به واحد فى

عالما بوقوع النسبة أولا وقوعها ولا متردد فى أن النسبة هل هى واقعة أم لا وبهذا يتبين فساد ما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه

الموضعين اذ الخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن المنافي الآخر اه سم يعني انه لا يستلزم الخلو عن الحكم الخلو عن التردد فيه وان أريد به في الموضعين وقوع النسبة أولا وقوعها لان الحكم والتردد فيه متنافيان اذ لا يجتمعان لان حصول الحكم الاذعان به وهو ينافي التردد فيه والخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن الآخر فقول الشارح بل الخ جواب ثان قاله بعضهم وكان هذا تحقيق لما وضحه عبد الحكيم تنبه وكتب على قوله لان الحكم والتردد فيه متنافيان ما نصه لكن أن أريد بالحكم ما يتناول غير الجازم فالمنافاة ممنوعة اه يس وكتب أيضا قوله بل التحقيق الخ هذا الاضراب للانتقال والترقي من افساد ما قيل بارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أو تحقيق معنى الخلو عن الحكم على اختلاف التقارير السابقة الى افساده بوجه آخر هو تنافي الحكم والتردد فيه من غير احتياج الى استخدام أو تقدير مضاف أو ملاحظة معنى الخلو عن الحكم تدبر وكتب أيضا ما نصه أشار الى أن ما اقتضاه ما قيل من عدم تنافيهما غير تحقيق وقد حذف لفظ التحقيق من المطول (قوله متنافيان) أي لا يجتمعان حصولا قط (قوله استغنى) أي وجوبا اه سم (قوله على لفظ المبني للمفعول) كتب بخطه قدس سره على لفظ المبني للمفعول هو الرواية وكأنه أوفق بقوله حسن تقويته ووجب توكيده حيث لا يتعرض للمتكلم أو المخاطب أو الكلام ولو قيل استغنى لاحتمل عود الضمير للمخبر والمخاطب والكلام اه حفيد على المطول وكتب أيضا ما نصه نائب الفاعل الجار والمجرور (قوله عن مؤكدات الحكم) كان ونوني التوكيد واللام واسمية الجملة وتكريرها والقسم وأما الشرطية وحروف التنبيه والزيادة اه من يس وكتب أيضا قوله عن مؤكدات الحكم احترازا عن مؤكدات الطرفين كالتأكيد اللفظي والمعنوي فانها جائزة مع الخلو عما ذكر اه ع ش اه سم (قوله حيث) هي هنا تعليلية اه جربي (قوله وجده) أي الحكم الذهني (قوله متردد افيه) جعل الحفيد الظن الذي في عرضة الزوال كالتردد (قوله طالبا له) أي للحكم بمعنى الايقاع والانتزاع ففيه استخدام لانه في قوله فيه أي في الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع اه سم والطلب أعم من أن يكون بلسان المقال أو بلسان الحال (قوله بأن حضر الخ) تصوير لقوله متردد افيه (قوله طرفا الحكم) أي الوقوع واللاوقوع اه سم وطرفاه الموضوع والمحمول (قوله بمؤكد) أي واحد فلو زاد أو لم يؤكد لم يستحسن اه يس (قوله لكن المذكور) أي فيكون منافيا لما ذكره القوم وجمع بأن شرط الشيخ الظن في التأكيد بيان خاصة لانها في التأكيد كذا رعلى علم وعدم اشتراط القوم ذلك في غيرها فلا تنافي ويرد هذا الجمع آية انهم مغرقون فان فيها التأكيد بان للمتردد كما سيأتي (قوله ظن الخ) قيل أراد بالظن انه له ميلا ما الى الجانب الآخر من غير أن يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المتردد في المنكر اه فتري وكتب أيضا قوله ظن فان كان له شك أو وهم لم يحسن التأكيد فلا يؤتى به (قوله بحسب الانكار) قال في الاطول أي بقدر الانكار أي زائدا على قدر ما للسائل بالغا

متنافيان (استغنى) على لفظ المبني للمفعول (عن مؤكدات الحكم) لتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا (وان كان) المخاطب (متردد افيه) أي في الحكم (طالبا له) بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم وتعرض أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها (حسن تقويته) أي تقوية ذلك الحكم (بمؤكد) ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن الحكم لكن المذكور في دلائل الاعجاز أنه انما يحسن التأكيد اذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكمك (وان كان) المخاطب (منكرا) للحكم (وجب توكيده) أي توكيد الحكم (بحسب الانكار) أي بقدره

ما بلغ على حذو الانكار فله فائدتان احداهما اشتراط أن يكون زائدا على قدر تأكيد المتردد وثانيتهما أنه يتفاوت بحسب المقامات وان اقتصر الشارح على بيان الفائدة الثانية يرشدك الى ماذكرنا جواب أبي العباس المبرد لابي اسحق المتفلسف الكندي حين سأله قائلا انى أجد فى كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله لقائم والمعنى واحد وذلك ان قال بل المعانى مختلفة فقولهم عبد الله قائم اخبار عن قيامه وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وقولهم ان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر قيامه وماذكره المصنف فى قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون من أنه أكد اثبات البعث تأكيدا واحدا وان كان مما ينكر لانه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بأن لا ينكر بل غايته أن يتردد فيه فنزل الخاطبون منزلة المترددين فيه تنبيها على ظهور أدلته وسيزيد رشدك بالتأمل فى أجوبة رسل عيسى عليهم السلام وبهذا عرفت أن فى قوله وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر دفعا لما يقال نجد فى مقام الاخبار من غير الجواب ورد الانكار ان عبد الله قائم وفى مقام رد الانكار عبد الله قائم وفى جواب السائل عبد الله قائم فان قلت كيف صح اشتراط كون التأكيد على قدر الانكار وكيف يزول به الانكار لو لم يكن زائدا على قدره قلت اذا تعارض التأكيد والانكار تساقطا فبقى اصل الخبر مفيدا اه مع بعض حذف وأقول يمكن أن يكون قول الشارح يعنى يجب زيادة الخ اشارة الى اشتراط الزيادة على قدر تأكيد المتردد بأن يراد زيادته على قدره (قوله قوة وضعفا) أى لا عددا فقد يطلب للانكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللانكارين ثلاث مثلا لقوتهما وللثلاث أربع لقوة الثلاثة كما فى الآية الآتية فان التأكيدات أربع والانكارات ثلاث لقوتها قاله بعضهم وكتب على قوله فقد يطلب الخ مانصه يقتضى أن الاصل أن يطلب للانكار الواحد تأكيد واحد وهو ما أفاده الخفيد والفنرى وفيما نقلناه عن الاطول خلافه (قوله يعنى الخ) أشار بهذا الى تقدير مضاف فى المتن يتعلق به قوله بحسب والتقدير وجب زيادة توكيده وغرضه منه الفرار من تعلق قوله بحسب بقوله وجب لان الوجوب لا يتفاوت ولا يتعدد لانه اللزوم وهو شئ واحد وتعلقه به يقتضى تفاوته وتعدده وفيه نظر من وجهين الاول أن الوجوب يتفاوت ويتعدد بحسب المتعلق والثانى انه على صنيع الشارح يكون كلام المتن قاصرا عن افادة وجوب أصل التأكيد أى أول مرة منه فقد جلب لنا هذا التقدير اعتراضا وما قيل ان المراد زيادة التأكيد أى على أصل الكلام فيصدق بأصل التأكيد والزائد على أصل التأكيد يدفعه قوله ازدياد الانكار فلو علق قوله بحسب الانكار بقوله توكيده لاستغنى عن التقدير وسلم من هذا كله نعم ان مشينا على ما فى الاطول من وجوب زيادة التأكيد فى الانكار على التأكيد فى التردد كان المراد وجب زيادة توكيده على التوكيد فى التردد واندفع الوجه الثانى ولك أن تجعل قوله يعنى الخ بيانا لما تضمنه قوله

قوة وضعفا يعنى يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الانكار ازالة له

بحسب الانكار زيادة على ماتضمنه قوله وجب توكيده وعلى هذا لايرد على الشارح شئ فتامل (قوله كما قال الله تعالى) مثال للقسم الثالث (قوله عن رسل عيسى) هم يولش بفتح الياء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام والمعجمة ويحيى وشمعون وهو الثالث الذى عززهما بعد تكذيبهما وما فى الشارح أنهم شمعون ويحيى والثالث الذى هو يواش أو حبيب النجار غير موثوق به كما اعترف به الشارح ونبه فى حاشية الكتاب اه أطول (قوله اذ كذبوا) ظرف لقول مقدر مفعول حكاية والاصل حكاية عن رسل عيسى قولهم اذ الخ لا لقال ولا لحكاية اذ قول الله تعالى والحكاية ليساوقت التكذيب (قوله واسمية الجملة) أى كونها اسمية لاصيرورتها اسمية كما توهم فانه لايشترط فى التأكيد كونها معدولة اه عبد الحكيم (قوله مؤكدا بالقسم) لما ذكر فى الكشاف ان ربنا يعلم جار مجرى القسم فى التأكيد كشهد الله اه سم (قوله ما أنتم الا بشر مثلنا) نفوا رسالتهم باثبات البشرية لهم لاعتقادهم ان الرسول لايكون بشرا واستشكل ذلك بأن البشرية انما تنافى فى زعمهم الرسالة من عند الله لا من عند عيسى والرسل كانوا يدعون الرسالة من عند عيسى لا من عند الله ومعنى قولهم ما انا اليكم مرسلون انا اليكم مرسلون من عند عيسى كما يؤيده ما فى الحفيد على المطول عن القرطبى أنهم ما قالوا نحن رسول عيسى وأجيب بان الخطاب فى قولهم ان أنتم يتناول الرسل والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفى الرسالة عنهم تغليبا له عليهم كأنهم أحضروا عيسى عليه السلام وخاطبوه بنفى رسالته من الله تعالى ونظيره فى الاشتمال على التغليبين أن يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه الى أهل بلد فيقولوا فى ردهم ان حكمكم لايجرى علينا اذ فينا من هو أعلى يدا منكم وبأن المقصود نفى الرسالة من عند عيسى أى أنتم بشر مثلنا فلا مزية تفضيل لكم علينا فلا تستحقون لان تكونوا آمرين ناهين وقيل ان رسل عيسى أوهموا الكفار أنهم رسل من عند الله بناء على أن الرسالة من رسول الله رسالة من الله فى وجوب اعتقاد ما يبلغ والتصديق به كما يؤيده ما فى الكشاف حيث قال فدعاهما أى رسولى عيسى الملك أى ملك انطاكية فقال من أرسلكما قالا الله الذى خلق كل شئ فجواب الكفار مبنى على ما فهموه (قوله وقوله) أى المصنف اذ كذبوا أى بصيغة الجمع ولم يقل اذ كذبا بصيغة التثنية مع ان المكذب فى المرة الاولى اثنان فقط (قوله مبنى الخ) هذا التأويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف الثانى أعنى فى المرة الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدر هو فى موضع المفعول بحكاية أى حكاية عن رسل عيسى قولهم اذ كذبوا فى المقالة الاولى وأما اذا تعلق بقال كما دل عليه كلام الايضاح أو بحكاية فلا اذ ليس فى الكلام على هذين الوجهين دلالة على أن تكذيب الجميع فى المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل فى المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم لمرسلون والفرق فى اللفظ بين

(كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا فى المرة الاولى انا اليكم مرسلون) مؤكدا بانا واسمية الجملة (وفى المرة (الثانية) ربنا يعلم (انا اليكم لمرسلون) مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين فى الانكار حيث قالوا ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شئ ان أنتم الا تكذبون وقوله اذ كذبوا مبنى على أن تكذيب الاثنين

المرتين

المرتين لا ينافي ارادة هذا المعنى اه سم بحروفه وهو في الفتوى وقوله في المرتين أي في شأن المرتين وقال في الاطول المراد اذ كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقاتل واحد منهم اذ المكذب في المرة الاولى اثنان بدليل قوله تعالى اذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون وحمل الكلام وجه آخر للشارح المحقق وهو ان تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة ثم قال وللفاضل المحشي لشرح وجه آخر وهو ان في المرة الاولى وفي المرة الثانية متعلقان اما بقال أو بالحكاية لا بكذبوا فلا يلزم تكذيب الرسل في المرة الاولى ولا ينافي كون المكذب اثنين لا غير ولا يتجه عليه انه حينئذ لا يكون المحكي عنه رسل عيسى بل رسولين لان القول للرسل بعد تكذيب الاثنين فهم المحكي عنهم نعم يتجه أن المحكي عنهم ليس قولهم وقت تكذيب الثلاثة بل بعد تكذيب الاثنين ويحتاج الى اعتبار وقت تكذيب الثلاثة ممتدا من وقت تكذيب الاثنين الى وقت تكذيب الثلاثة كما يحتاج في توجيهنا الى اعتبار وقت تكذيب الاثنين ممتدا الى وقت قول الثلاثة وتوجيه الشارح وان استغنى عنه لكن احتاج الى جعل تكذيب الاثنين تكذيبا للثلاثة قبل اخبارهم فلكل وجهة هو موليها اه وقال بعضهم انما يحتاج الى البناء المذكور في الشرح لو اقتصر على قوله في المرة الاولى ولم يعطف عليه قوله في المرة الثانية فحيث عطف يجعل انصباب تكذيب الثلاثة على مجموع المرتين اه وقوله وتوجيه الشارح وان استغنى عنه غير ظاهر لانه يحتاج الى ما احتاج اليه توجيه السيد وبقي توجيه آخر وهو تعلق في المرة الاولى بقولهم المقدر الذي تعلق به اذ كذبوا وهذا مثل توجيه السيد فتأمل (قوله تكذيب الثلاثة) لان ما جاءوا به الثالث عين ما جاءوا به الاثنان فالحكم على ما جاءوا به الاثنان بأنه كذب حكم على ما جاءوا به الثالث أيضا بانه كذب لانه عينه (قوله الضرب الاول) أي الخلو عن التأكيد والثاني هو التأكيد استحسانا والثالث هو التأكيد وجوبا (قوله ابتدائيا) لكونه غير مسبوق بطلب أو انكار اه عبد الحكيم (قوله طلبيا) لانه مسبوق بالطلب وقوله انكاريا لانه مسبوق بالانكار (قوله في الاول) أي في الالقاء الاول كما في ع ش لان القاء الكلام خاليا من التأكيد يقال له القاء أول بالنسبة لالقائه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعي وليس المراد بالاول الضرب الاول لانه نفس الخلو عن التأكيد فيلزم ظرفية الشيء في نفسه وكذا يقال في قوله في الثاني وقوله في الثالث وبعضهم جعل المراد بالاول في كلامه أي الشارح خالي الذهن وبالثاني المتردد وبالثالث المنكر ويزول الاشكال عليه أيضا تأمل وفسر في الاطول الضرب الاول بالكلام الملقى الى الخالي سواء نزل منزلة المتردد أو المنكر أولا ويلزم أن الثاني الملقى الى المتردد والثالث الملقى الى المنكر وقد يؤيده هذا قول الشارح أي على الوجوه المذكورة دون أن يقول على الاضرب والمراد المذكورة سابقا الا في قوله ويسمى الضرب الاول الخ فلا يلزم على هذا ظرفية الشيء في نفسه اذا أريد بالاول في كلام الشارح الضرب الاول وهذا أحسن (قوله

تكذيب الثلاثة والا فالمكذب أولا اثنين (ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا) ويسمى (اخراج الكلام عليها) أي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التأكيد في الاول

والتقوية الخ) الانسب والاخصر والتأكيد استحسانا (قوله ووجوب التأكيد) الانسب والتأكيد وجوبا (قوله اخراجا على مقتضى الظاهر) قال الشريف الصفوى فى شرح الفوائد تحقيق المقام أن الحال بمعنى عرفته قد يكون أمرا محققا كما مر وقد يكون أمرا يعتبره المتكلم بتنزيل شئ منزلة غيره والاول يسمى ظاهر الحال والتطبيق عليه اخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال والثانى خلاف ظاهر الحال والتطبيق عليه اخراجه على خلاف مقتضاه (قوله مطلقا) أى خصوصا مطلقا (قوله كما فى صور الخ) هى المذكورة فى قول المصنف وكثيرا ما (قوله وكثيرا) لقد اعجب حيث وسم قسم المخرج على خلافه بالقلة حيث قال وقد ينزل العالم منزلة الجاهل والمخرج على خلافه بخلافها اه أطول وكتب أيضا قوله وكثيرا الخ يعنى أن وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا اه مطول وانما قال ذلك لبعد كون مواقع مقتضى الظاهر أقل من خلافه ونازع فى الاطول فى بعده وكتب أيضا على قوله وكثيرا ما نصه صفة لمفعول مطلق أو لظرف أو هو حال كما فى الاطول وكتب أيضا قوله وكثيرا ما يخرج الكلام الخ يلتبس كثيرا اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر باخراجه على مقتضاه فلا تظهر الفائدة فيحتاج الى قرينة تعين المقصود أو ترجحه فان لم توجد قرينة صح حمل الكلام على كل من الامرين بل بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر يلتبس ببعض كما فى التأكيد مع السائل فانه يلتبس بالتأكيد مع المنكر اذ الوجوب والاستحسان لا يفهمان من اللفظ وبعض صور اخراجه على خلافه يلتبس ببعض كما فى جعل الخالى بمنزلة السائل فانه يلتبس بجعله كالمنكر فان كان هناك قرينة عمل بها والاصح الحمل على كل أفاده يس نقلا عن شرح الفوائد لكن ماذكر من التباس بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ببعض والتباس بعض صور اخراجه على خلافه ببعض مبنى على أنه يكفى للانكار الواحد تأكيد واحد والذى حققه فى الاطول كما قدمنا خلافه وانه يجب زيادة تأكيده على قدر تأكيد السائل ولا التباس على هذا تدبر (قوله يخرج) المناسب لتعبير المصنف قبل بالاخراج دون التخريج أن يقرأ يخرج بضم الياء وسكون الخاء وفتح الراء مخففة (قوله فيجعل غير السائل) تفصيل لما أجمله فى قوله وكثيرا الخ لكن بقى من تفصيله جعل السائل كالخالى اذا كان معه ما ان تأمله ارتدع عن التردد وكأنه اعتمد على سهولة معرفته بالمقايسة ونحن سنجعله داخلا تحت قوله وهكذا اعتبارات التى فتقرب فانه من فوائدنا الشريفة اه أطول وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل هو راجع للضرب الثانى أعنى الطلبى وقوله ويجعل غير المنكر الخ راجع للثالث أعنى الانكارى وقوله ويجعل المنكر الخ راجع للاول أعنى الابتدائى وكتب أيضا قوله فيجعل الخ لا يخفى أن الجعل ليس متأخرا عن الاخراج فاما أن يجعل الاخراج مجازا عن ارادته أو تجعل الفاء للتفصيل اه

والتقوية بوجوب التأكيد بحسب الثانى ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الثالث (اخراجا على مقتضى الظاهر) وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما فى صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيرا ما يخرج) الكلام (على خلافه) أى على خلاف مقتضى الظاهر (فيجعل غير السائل

عبد

عبد الحكيم وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل متناولا للعالم والخالي والمنكر الا أنه ينزل العالم منزلة السائل بعد تجهيله فتنزيله منزلة الجاهل ودخوله في قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لا يغني عن ادخاله في هذا البحث لانه بعد تنزيله منزلة الجاهل ولتنزيله منزلة الخالي مقام ولتنزيله منزلة السائل مقام ولتنزيله منزلة المنكر مقام وقوله اذا قدم اليه ما يلوح له بالخبر مشترك بين الثلاثة لان تقديم الملوح يستدعي جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلا منزلة السائل وتقديم الملوح ربما يؤثر في المنكر فيجعله مترددا فقول السيد ان المراد بغير السائل الخالي لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس الى الخالي وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وداخل فيه وتنزيل المنكر منزلة السائل داخل في قوله والمنكر كغير المنكر فيه ابحاث لا تخفى على مثلك قاله في الاطول وقال أيضا مقتضى الظاهر أقسام ثلاثة الكلام مع الخالي والمتردد والمنكر وأقسام خلاف مقتضى الظاهر تسعة الكلام مع العالم ثلاثة لتنزيله منزلة الخالي أو المتردد أو المنكر والكلام مع الخالي المنزل منزلة المتردد أو المنكر لان الخطاب بنا في التنزيل منزلة العالم والكلام مع المنكر المنزل منزلة أخويه والكلام مع السائل المنزل منزلتهما اه وكتب على قوله فيه أبحاث ما نصه أي ثلاثة واحد في قوله لان تقديم الملوح الخ وواحد في قوله وأما تنزيل العالم الخ وهذان يؤخذان من كلام العصام قبل وواحد في قوله وتنزيل المنكر الخ وحاصله أن اللائق التعميم هنا وتخصيص ما يأتي لانه دفع للتكرار عند وقت الحاجة وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل مفهومه يتناول خالي الذهن والمنكر والعالم والمقصود هو الاول لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس الى الخالي وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وسيجيء الكلام على تنزيل المنكر منزلة السائل اه سم وقد علمت ما فيه مما نقلناه عن الاطول (قوله كالسائل) هو المتردد في الحكم الطالب له المتقدم في قول المصنف وان كان متردد الخ وهو القسم الثاني وتقدم أنه يؤكد له استحسانا (قوله اذا قدم اليه الخ) قال في شرح المفتاح هذا الاشتراط بالنظر الى ما هو الشائع في الاستعمال ولا يمتنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح اه كالاهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعدا أو التنبيه على غفلة السامع اه عبد الحكيم (قوله فيستشرف) أي يكاد يستشرف كما ستعرفه وكتب أيضا قوله فيستشرف الخ قال في الاطول ولما كان تقديم الملوح محتملا لان يكون موجبا لازالة التردد وأن يكون موجبا للتردد احتاج الى تقييده بقوله فيستشرف له استشراف المتردد الطالب أي بالقوة القريبة من الفعل لا أنه يصير متردد ا بالفعل والا لكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر اه (قوله أي للخبر) فاللام زائدة كما في ردف لكم كما في الفنري وعبد الحكيم وفي الشرح اشارة له قال الفنري أو الفعل مضمن معنى التهيؤ وكتب أيضا قوله للخبر أي لجنسه أو نوعه اه ع ش (قوله يعني ينظر اليه) عبر بيعني اشارة الى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل

كالسائل اذا قدم اليه (أي الى غير السائل (ما يلوح) أي يشير (له) أي لغير السائل (بالخبر فيستشرف) أي لغير السائل (له) أي للخبر يعني ينظر اليه بقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه ووسط كفه فوق الحاجب

هو مجموع رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فهو هنا من باب التعريد ومع ذلك فالمراد بالنظر هنا لازمه العرفي وهو التأمل (قوله كالمستظل من الشمس) أي من شعاعها وعبارة ع ق كالمتقي لشعاع الشمس وهي أوضح (قوله نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا) اكتفى المصنف في تعيين الملوح بقوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا وإيذكر واصنع الفلك مع أنه الذي يدور عليه الانتقال الى الاغراق اشارة الى أن قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا يكفي في التنزيل منزلة السائل لانه تكفي الاشارة الى جنس الخبر ولا تجب الاشارة الى خصوص الخبر اه أطول (قوله أي لا تدعني الخ) قال في الاطول ويحتمل والله أعلم النهي عن المخاطبة في طلب العذاب لهم كما قال رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا يعني لا تدعني بعد لعذابهم فانه قد حكم عليهم بالاغراق وبالجملة هذا الكلام يشير الى توجه العذاب اليهم فتكاد النفس تلتفت اليه وتتردد وبعد الجزم به أيضا يحتمل أن تتردد أيضا في أنه الاغراق لانه واحد من جنس العذاب سيما وقد سبق واصنع الفلك فلذلك قال انهم مغرقون مؤكدا اه والحاصل أنه اذا نظر الى ولا تخاطبني الخ فقط كان هناك اشارة الى جنس الخبر واذا نظر اليه مع واصنع الفلك كان هناك اشارة الى خصوص الخبر لا يقال في قوله واصنع الفلك دلالة ظاهرة على اغراقهم لانا نقول مرادنا بالتلويح ما قابل التصريح وقوله تعالى واصنع الفلك ليس صريحا في اغراقهم لانه يحتمل أن يكون الفلك لامر آخر غير عموم الماء الموجب لاغراقهم وأن يكون ذلك على سبيل التهديد فقوله واصنع الفلك لا يوجب علم اغراقهم (قوله واستدفاع) أي دفع فالسين والتاء زائدتان (قوله فهذا) أي قوله ولا تخاطبني الخ (قوله بالخبر) أي بجنسه وهو كونهم محكوما عليهم بالعذاب كما يشعر به كلام الشارح لا بخصوص الخبر وهو كونهم محكوما عليهم بالاغراق اذ ليس في قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا اشعار بخصوص ذلك نعم يشعر به مع ضميمة قوله تعالى قبل واصنع الفلك لكن المصنف والشارح هنا لم ينظرا الى ذلك أصلا تأمل لكن قد يتوقف حينئذ في جعل جنس الخبر ملوحا به لان التلويح هو الاشارة الخفية والاشارة الى جنسه بقوله ولا تخاطبني الخ ظاهرة وكذا الاشارة الى خصوصه بهذا القول مع ضميمة واصنع الفلك وأجيب بأن المراد بالتلويح ما قابل التصريح كما مر (قوله فصار المقام الخ) علم من هذا أن المراد بقوله يستشرف كون المقام مقام الاستشراف كما قررناه لا وقوع الاستشراف بالفعل والا كان المقام ظاهرا بالانتزيل وعلم من قولنا جنس الخبر أو نوعه أنه لا يجب أن يكون بحيث يتردد في شخص الخبر ونوعه بل يكفي كونه بحيث يتردد في الجنس في صحة الجواب بالشخص مؤكد التضمنه للجنس اه ع ق (قوله مقام أن يتردد) أي صالحا لان يتردد وكتب أيضا قوله مقام أن يتردد الخ لا يخفى أن هذه العبارة لا تقتضي حصول التردد بالفعل فانه قال المحقق الرضي في بحث وقوع المفعول المطلق لو قيل لزيد

كالمستظل من الشمس (استشراف)
(الطالب المتردد نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا) أي لا تدعني يانوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنهم هل صاروا محكوما عليهم

ضرب فهم ثبوت الضرب على القطع بخلاف مالو قيل لزيدان يضرب فان معناه صحة وقوع الفعل منه وليس قطعا بوقوعه اه حفيد على المطول زاد فى حواشيه على المختصر ثم المناسب أن يكون الاستشراف أيضا بحسب الصلاحية فقط والا فالظاهر أنه مستلزم للتردد بالفعل الا أن يقال الاستشراف الى جنس الخبر لا الى خصوصه وكتب أيضا على قوله أن يتردد الخ مانصه أى وليس هنا التردد بالفعل والا لكان اخراجا على مقتضى الظاهر اه سم (قوله بالاغراق) المناسب لما سبق له أن يقول بالعذاب ويمكن أن يقال خصوص الاغراق ليس مرادا بل المراد نوعه الذى هو العذاب (قوله غير المنكر) المراد به الخالى الذهن والسائل والعالم جميعا والظاهر أن المنزل من تنزيل العالم منزلة المنكر اه سم وكتب أيضا قوله غير المنكر أى انكارا يناسب التأكيد فدخل جعل المنكر الضعيف كالقوى كذا فى يس (قوله اذا لاح) وكذا اذا كان الحكم بعيدا عن القبول فالتقييد تقييد بما هو أكثر اه أطول (قوله من امارات الانكار) المراد بامارات الانكار هنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت تلك الامارات عليه كونه منكرا فى زعم المتكلم لا الامارات الموجبة لظن الانكار والا كان تأكيد الكلام ظاهرا بالاتنزيليا اه ع ق (قوله نحو جاء الخ) أى نحو قول جعل بن نضلة وهو بالفتح عم للنبى صلى الله عليه وسلم وأما جعل الشاعر بالتحريك فهو عبد لمازن كذا فى الاطول وفى القاموس ان اسم جعل عم النبى صلى الله عليه وسلم مغيرة وكون جعل هذا من أعمامه يوجب أن نضلة الذى نسبوا جعلا اليه اسما لامه أو لقب العبد المطلب (قوله على العرض) أى عرض الرمح أى جاء لاعرضه جهة الاعداء لطوله فلم يجعل سنانه جهة الاعداء لاعلى طوله جاء لاسنانه جهتهم بل جاء واضعا له على فخذيه وقيل المراد على عرض الفخذين الموضوع عليهما الرمح (قوله لكن مجيئه) أى للعرب (قوله امارة أنه يعتقد الخ) اى لانه على عادة من ليس متهيأ للعرب وكتب أيضا قوله امارة أنه يعتقد الخ كونه امارة على ذلك باعتبار حال شقيق فى زعم الشاعر كما أفاده ع ق والا فوضع الرمح على العرض قد يكون لشدة شجاعته وعدم مبالاته بالاعداء فيحتمل أنه ينكر وجود مقاوم له فيهم تعمل رماحه عمل رمحه فيكون المعنى أن فيهم رماحا تعمل عمل رمحك فيكون التأكيد ظاهرا بالاتنزيليا وقد يكون لعدم اعتقاده أن فيهم رماحا لا لاعتقاد ان لا رماح فيهم فيحتمل أنه منزل منزلة السائل لا منزلة المنكر فظهر اندفاع الاعتراض بهذين الاحتمالين على أن المثال يكفى فيه الاحتمال ويكفى احتمال الانكار مرجحا أنه أنسب بزيادة تعيير شقيق (قوله عزل) جمع أعزل وهو من لا سلاح معه كاحمر وحمر (قوله وخوطب خطاب التفات) أى من الغيبة الى الخطاب اذ الاصل أن يقول ان بنى عمه لان الاسم الظاهر ومنه شقيق من قبيل الغيبة وكتب أيضا قوله وخوطب خطاب التفات اعلم أنه ان كان شقيق حاضرا وقت القاء هذا الكلام ففى الكلام التفاتان أحدهما من الخطاب الى الغيبة فى قوله جاء

بالاغراق أم لا فقيل (انهم مغرقون) مؤكدا بان أى محكوم عليهم بالاغراق (و) يجعل (غير المنكر كالمنكر اذا لاح) أى ظهر (عليه) أى على غير المنكر (شئ من امارات الانكار نحو جاء شقيق) اسم رجل (عارضا رمحه*) أى واضعا الرمح على العرض فهو لا ينكر أن فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة أنه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله (ان بنى عمك فيهم رماح*)

شقيق على ماذهب اليه السكاكى اذ مقتضى الظاهر جئت ثانيهما على العكس فى قوله ان بنى عمك الخ وان لم يكن حاضرا فالثانى فقط وقيل لا التفات على هذا الاحتمال أصلا فان قوله ان بنى عمك الخ لا يرتبط بما قبله الا بتقدير فقلت له ان الخ فهو معتبر ولا بد فى الكلام منه وحينئذ فلا التفات أصلا والجواب أنه لا حاجة الى تقدير القول فانه قد يجعل الشخص بذكر أوصافه حاضرا مخاطبا ألا ترى الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فيحصل الارتباط بذكر الاوصاف (قوله مؤكدا بان) لم يقل واسمية الجملة لما استعرفه من أن مؤكدتيها عند قصد التأكيد بهما ولم يتحقق هنا (قوله تهكم واستهزاء) كان سياق الكلام من الشاعر يدل عليهما والا فالبيت يحتمل النصح والنهى عن عدم التهيئ لحرب الاعداء وعدم الجزم فى هذا الامر وكتب أيضا قوله تهكم واستهزاء لا يخرج الكلام بذلك عن التنزيل المذكور كما فى الحفيد وغيره لكن بذلك يصير التقييد بعرض الرمح لمجرد بيان الواقع لان حمل الرمح على أى وجه كان امارة على اعتقاده أن لا رماح فيهم على ما للمرزوقى فتدبر (قوله كانه يرميه) أى ينسبه (قوله لفت الكفاح) ظرف أى جانبه وجهته أى لما انصرف الى جانبه وجهته وكتب على قوله الكفاح مانصه أى المحاربة (قوله على طريقة) متعلق بقوله تهكم واستهزاء (قوله على طريقة قوله) أى قول أبى ثمامة البراء بن عازب الانصارى ومحرز الذى قال له لما التقوا تنكب رجل من بنى ضبة ومفعول تنكب محذوف والتقدير تنكب القتال مثلا أو المقاتلين أى اعدل عن طريقتهم لا يقطرك الزحام بجزم يقطرك فى جواب الامر أى يلقيك على أحد قطريك أى جانبيك لضعف بنائك وعدم غنائك يضحر منه ويرميه بأنه لم يباشر الشدائد الخ اه من شرح ديوان الحماسة وفى الحفيد التنكب التجنب والزحام المزاحمة اه أى مزاحمة الجيش بخيلها عند القتال وفى ع ق لا يقطرك الزحام أى لا يلقيك على قفاك اه وهو مخالف للتفسير المتقدم عن شرح الحماسة الموافق له ما فى الحفيد وغيره فتأمل (قوله أن يداس) هذه النسخة أولى من نسخة يدس (قوله لقلة غنائه) أى نفعه وقوله وضعف بنائه أى بنيته وبدنه (قوله ويجعل المنكر) ويجرى مجراه المتردد وكتب أيضا قوله ويجعل المنكر كغير المنكر ان نزل منزلة الخالى لم يؤكدوان نزل منزلة السائل أكد استحسانا ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم فى الفاء الخبر اليه اه سم أى لانه يقتضى عدم الخطاب اه يس فالمراد بغير المنكر الخالى والسائل وكتب أيضا قوله كغير المنكر يمكن أن يجعل متنا ولا لضعيف الانكار فيراد بالمنكر القوى الانكار وجعله كضعيفه بعدم زيادة التأكيد له كذا فى يس وكتب أيضا قوله كغير المنكر الظاهر كغيره ولا يظهر وجه لجعل الظاهر موضع الضمير اه أطول وكتب أيضا قوله ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه الخ بحث العصام فى أطوله أنه يحتمل أن يكون الكلام حينئذ من قبيل جعل ما معه من قبيل المؤكد فى ازالة الانكار فلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر لان الكلام مع

مؤكدا بان وفى البيت على ما أشار اليه الامام المرزوقى تهكم واستهزاء كأنه يرميه من الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح ولم تقو يده على حمل الرماح على طريقة قوله

فقلت لهم زلما التقينا
تنكب لا يقطرك الزحام

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ولم يدفع الى مضايق الجماجم كأنه يخاف عليه أن يداس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقلة غنائه وضعف بنائه (و) يجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه

المنكر لابد له من مزيل الانكار تأكيدا كان أو غيره (قوله تأمله) أى تأمل فيه لان التأمل النظر فى الامر اه أطول (قوله من الدلائل) من تبعيضية فيكفى بعضها ولو واحدا (قوله والشواهد) عطف مرادف بين به أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها لا ما لا يشملها فهو كالتفسير للدلائل كذا فى يس (قوله ارتدع عن انكاره) بأن ينتقل الى مرتبة المتردد أو خالى الذهن اه أطول (قوله أن يكون معلوما له) قال فى الاطول ولو بالقوة القريبة من الفعل اذ يكفى فى التنزيل ذلك ولا يجب كونه معلوما بالفعل وكتب أيضا على قوله معلوما له ما نصه من الادلة العقلية وقوله مشاهدا عنده من الادلة الحسية وكتب أيضا قوله معلوما مشاهدا عنده استشكل توقف الارتداع على التأمل حينئذ ويمكن دفعه بأن المراد بالدليل ما اصطلح عليه أرباب الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبرى قال فى شرح الفوائد والمراد بالتأمل أن يستنبط مقدمات صحيحة بوجه صحيح توصله الى الارتداع أو أن يتفطن للاندراج فينتقل اه من يس وكتب على قوله ما اصطلح عليه الخ ما نصه أى لما اصطلح عليه أرباب الميزان وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر (قوله كما تقول) ما مصدرية (قوله من غير تأكيد) يرد عليه أن اسمية الجملة تفيد التأكيد والجواب أن مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدات أنها مما يصلح أن يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام فليست للتأكيد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه الصفوى فى شرح الفوائد ورد الجواب بأنها انما تفيده اذا اعتبر تحويلها عن الفعلية لان بناءه تأكيديتها على افادة الثبات والدوام وهى انما تدل عليهما فى هذا المقام بأنه يعزل عن التحقيق لان كلا من مقدمتى دليله ممنوع وبعد التسليم لا مانع من أن يقصد من العدول الدوام دون التأكيد فلا يلزم افادة التأكيد فى مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلام المجيب ورد الجواب بأنها انما تفيده اذا انضمت الى غيرها من المؤكدات بخلافه لتصريح الايضاح بأن فى قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون تأكيدين ولتمثيلهم الكلام الطلبى بان زيدا قائم وأنه مؤكد تأكيدا واحدا أو لتصريح الفاضل الابهرى وغيره بان فى قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون تأكيدا واحدا اه وقد أسلفنا عن عبد الحكيم أنه لا يشترط فى كون الجملة الاسمية مؤكدة عدولها عن الفعلية وفى القنرى فى الجملة الاسمية اعتبارات اعتبار افادتها أصل الحكم الدوامى واعتبار تأكيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقاؤها الى خالى الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثانى بل لضرورة أداء الحكم الدوامى الذى هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثانى فلا منافاة (قوله وقيل الخ) وجه ثان فى معنى معه وقوله بعد وقيل معنى ما الخ وجه ثان فى معنى ما والحاصل ان فى معه وجهين وفى ما وجهين (قوله لان مجرد وجوده الخ) أى لان وجوده المجرد عن علمه لا يكفى فى الارتداع المرتب على التأمل لتوقف التأمل على علم المتأمل فيه

(ما ان تأمله) أى شئ من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشئ (ارتدع) عن انكاره ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له مشاهدا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لان دلائل ذلك المنكر دالة على حقية الاسلام وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا فى نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفى فى الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده وقيل معنى ما ان تأمله شئ من العقل وفيه نظر

وأجيب بأن اعتبار العلم مأخوذ من التأمل لاستلزامه علم المتأمل فيه وكتب أيضا قوله لان مجرد وجوده الخ لايخفى أن المفهوم من عبارة المصنف على هذا القيل أن التأمل فيه بعد وجوده كاف لا مجرد وجوده نعم لو قال لان مجرد وجوده لايكفى فى ترك التأكيد له كما يستفاد حينئذ من العبارة لكان تاما هذا حاصل كلام الحفيد وعبارة الجربى قوله لان مجرد وجوده لايكفى فى الارتداع لامكان أن يكون الشئ موجودا فى نفس الامر ولا يكون مشاهدا ولا معلوما له فلا يمكنه التأمل فيه لعدم حصوله بوجه فلا يكفى فى الارتداع وجوده فى نفس الامر اه وبه يجاب عن اعتراض الحفيد ثم رأيت سم نقله عن الخطابى ثم قال وكان حاصل توجيه الخطابى لاعتراض الشارح أنه ليس مراد الشارح الاعتراض على هذا القيل بأنه يلزم عليه أن يكون الارتداع مرتبا على مجرد الوجود فى نفس الامر حتى يرد عليه الاعتراض بأنه لايلزم عليه ذلك وانما اللازم عليه ترتب الارتداع على التأمل لانه الفرض كما قال المصنف ما ان تأمله ارتدع وانما مراد الشارح أن مجرد الوجود لايكفى فى الارتداع بل لابد فيه من التأمل والتأمل انما يكون فى المعلوم فلابد أن يكون ما يقع فيه التأمل معلوما له اه ثم نقل اعتراض استاذه ع س على هذا التوجيه فراجعه (قوله لان المناسب الخ) فيه اشارة الى صحة هذا القيل واعل وجهه الحذف والايصال والاصل ان تأمل به بحذف الباء وأوصل الضمير بالفعل اه يس (قوله نحو لاريب فيه) فى كونه غير مؤكد نظر لان لا التى لنفى الجنس للتأكيد وكذا اسمية الجملة كما صرحوا بذلك والجواب لانسلم أن لا التأكيد الحكم الذى الكلام فيه بل لتأكيد المحكوم عليه وليس الكلام فيه واسمية الجملة ليست للتأكيد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدا اه سم قال يس وما قاله من أن لا التأكيد المحكوم عليه هو الحق وبناء الاسم معها الافادة العموم لايقتضى الا ذلك فقول ابن مالك ومن تبعه لا التأكيد النفى كما أن ان لتأكيد الاثبات مشكل لان ان أكدت الاثبات المستفاد من الجملة قبل دخولها ولا نفى قبل لا حتى تؤكده وكتب على قوله لايقتضى الا ذلك مانصه لان العموم الذى تفيده فى المحكوم عليه (قوله ظاهر هذا الكلام) أى المتبادر من ايراده بعد القاعدة أعنى جعل المنكر كغير المنكر أنه مثال لها (قوله وترك التأكيد لذلك) وكان مقتضى الظاهر أن يقال انه لاريب فيه (قوله وبيانه) أى بيان كونه مثالا (قوله ليس القرآن بمظنة للريب الخ) أى وليس معناه على نفى الريب بالكلية أى أن أحدا لايرتاب فيه لان يلزم عليه الكذب لوقوع الريب فيه وكثرة المرتابين فانكار نفيه حق فلا يكون حقه التأكيد لرد هذا الانكار حتى يكون تركه للتنزيل بل المعنى أنه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه ولا ينبغى الارتياب فيه (قوله وهذا الحكم) أى كون القرآن ليس بمظنة للريب الخ (قوله من المخاطبين) أى من يتوجه اليه الكلام ويقصد منه وقد خوطب كل انسان بل الجن أيضا بهذا الكلام ليصدقوا بالقرآن

لان المناسب حينئذ أن يقال ان تأمل به لانه لايتأمل العقل بل يتأمل به (نحو لاريب فيه) ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك وبيانه أن معنى لاريب فيه ليس القرآن بمظنة للريب ولا ينبغى أن يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين

ويعلموا كونه من عند الله وان كان المخاطب بمعنى من يتلقى الكلام هو النبي عليه الصلاة والسلام كما تدل عليه الكاف في ذلك وفي قوله ما أنزل اليك وما أنزل من قبلك فاندفع ما قيل ان المخاطب بهذا الحكم هو النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين وهم غير منكرين له فلا يجب تأكيده فان منشأ عدم الفرق بين معنى المخاطب أعني من يتلقى الكلام ومن يتوجه اليه الكلام ويقصد منه كيف ولو كان المخاطب هو النبي وأصحابه صلوات الله عليهم أجمعين لم يكن هذا الكلام لافادة الحكم ولا لازمه اه عبد الحكيم على المطول رحمه الله تعالى (قوله لكن نزل الخ) أي فلذلك ألقي الخبر غير مؤكد (قوله تمام معهم من الدلائل) ككونه معجزا وكون من أتى به صادقا مصدوقا بالمعجزات الباهرة (قوله والاحسن الخ) اعلم أن حاصل الاول أن المنفي ليس نفس الريب بل كون القرآن محلا للريب ومظنة له خطابا للمنكرين ذلك وحاصل الثاني أن المنفي نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة به ويمايد على أحسنيته قول المصنف وهكذا اعتبارات النفي فانه مشعر بأن ما تقدم متمحض للاثبات اه سم وأيضا فهو لا يحوج زيادة على التنزيل الى تأويل بخلاف الاول فانه يحوج زيادة على التنزيل الى التأويل المتقدم أعني كون المراد نفي أن القرآن محل للريب ومظنة له (قوله انه نظير) أي لامثال أي نظير لما ضمن فيه أعني جعل المنكر كغير المنكر وقوله لتنزيل اللام فيه للاجل أي لاجل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه في كل منهما بناء على وجود ما يزيله أو اللام بمعنى في فاندفع الاعتراض على عبارة الشارح بناءه على جعل اللام صلة نظير بأن المراد من النظير ما قابل المثال بدليل مقابلته به مع أن ما هنا مثال للتنزيل المذكور حقيقة لا نظير بالمعنى المقابل للمثال (قوله تعويلا) أي اعتمادا (قوله لذلك) أي تعويلا واعتمادا على ما يزيل انكارهم لو تأملوه اه جربي (قوله وهكذا) عطف على مقدر ينبئ عنه السياق كأنه قيل هذا الذي ذكر اعتبارات الاسناد في صورة الاثبات اه حفيد وفيه اشارة الى معنى عبارة المصنف وهكذا اعتبارات الاسناد في صورة النفي وكتب أيضا قوله وهكذا اعتبارات النفي أشار في المطول الى اعتراض على هذا الكلام ودفعه حاصل الاعتراض أنه لا حاجة الى هذا الكلام لان الاعتبارات المذكورة فيما سبق لاخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عامة لا تخصيص لشئ منها بالاثبات حتى يحتاج الى ذكر اعتبارات النفي انما وقع التخصيص في الامثلة وحاصل الدفع أنه لما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه على وجه خيف توهم اختصاص تلك الاعتبارات بالاثبات سيما مع ايراد مثال النوع واحد من النفي فأتى بهذا الكلام لدفع هذا التوهم وقال في المطول الاظهر أن هكذا اشارة الى أمثلة الاثبات يعني كأمثلة الاثبات أمثلة النفي فمن أحاط بها سهل عليه استخراج أمثلة النفي وهذا أوفق بعبارة الايضاح ثم قال ولعبارة الكتاب احتمال في نفسه جدير بأن يقطع لاجله

لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه والاحسن أن يقال انه نظير لتنزيل وجود الشئ منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على وجود ما يزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح نزل التأكيد

(وهكذا) أي مثل

النظر عن رعاية مطابقته لما فى الايضاح والمفتاح فى هذا المقام وهو أن باقى اعتبارات النفى مع وجود الشئ مثل ما مر فان كل ما مر نفى لما تحقق وجوده فيندرج فيه تنزيل السائل منزلة الخالى كما أشرنا اليه وغير ذلك مثل لا ريب فيه على وجه ومثل وما رميت اذ رميت اه (قوله اعتبارات الاثبات) يعنى من ترك التأكيد مع الخالى والتأكيد استحسانا مع المتردد وجوبا بقدر الانكار مع المنكر (قوله من التجريد) وكذا اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اه سم ولعل الشارح أشار الى ذلك بقوله وعلى هذا القياس (قوله ما زيد بقائم) الباء فى خبر ليس من المؤكدات للحكم كما اقتضاه كلام السكاكى اه سم لكن قال يس الباء فى خبر ليس ليست من المؤكدات للحكم كما اقتضاه كلام السكاكى بل من مؤكدات المحكوم به لكن يؤيد الاول قول النحاة ما زيد بقائم جواب ان زيدا قائم تأمل اه بحروفه (قوله سواء كان انشائيا أو اخباريا) ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبرى اه مطول قال عبد الحكيم قوله لئلا يعود الخ يعنى لو ذكر المضمر لكان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد الخبرى لانه المذكور صريحا فعدل عنه الى الظاهر فيكون هذا العدول قرينة على أن المراد به غير الاول وقولهم المعرفة اذا أعيدت معرفة كان الثانى عين الاول ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا خلا عن قرينة المغايرة نص عليه فى التلويح ويجىء فى بحث التشبيه أيضا اه بحروفه وكتب أيضا قوله سواء كان انشائيا أو اخباريا اعترض بقصوره على الاسناد التام لاختصاص الاخبار والانشاء به مع أن الحقيقة والمجاز العقليين يجريان فى الناقص أيضا كاسناد المصدر الى ما أضيف هو اليه فى نحو أعجبنى انبات الله البقل وأعجبنى انبات الربيع البقل وأجاب الحفيد بأن المراد بالاسناد الانشائى والاسناد الخبرى ما فى الجملة الانشائية والاخبارية سواء كان تاما أولا اه بقى أن الحقيقة والمجاز العقليين لا يختصان بالاسناد بل يجريان فى التعلق نحو أجريت النهر كذا فى الاطول ويمكن أن يجاب بأن يراد بالاسناد ما يشمل التعلق تأمل وكتب أيضا ما نصه قال الفنرى لا يقال قول المصنف فيما بعد وهو يعنى المجاز غير مختص بالخبر يدل على أن مورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبرى لانا نقول بل هو ازالة لما عسى أن يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاولى غفولا عما استمر عليه دأب المصنف فى مثله فليفهم (قوله منه حقيقة عقلية) اختلف فى الحقيقة والمجاز العقليين قال المصنف المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلى على ما ذكره صاحب المفتاح هو الكلام وهو الموافق لظاهر كلام الشيخ عبد القاهر فى مواضع من دلائل الاعجاز وقول جار الله وغيره انه الاسناد وهو ظاهر ما نقله الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ عبد القاهر ونسبة الاسناد الى العقل لذاته ونسبة الكلام اليه بواسطة الاسناد فهو أحق بالتسمية بالعقلى فلذا اخترناه ووجه نسبة الاسناد الى العقل بما تنقيحه أن كون الاسناد فى أثبت

اعتبارات الاثبات (اعتبارات النفى) من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الانكارى تقول لخالى الذهن ما زيد قائما أو ليس زيد قائما وللطالب ما زيد بقائم وللمنكر والله ما زيد بقائم وعلى هذا القياس (ثم الاسناد) مطلقا سواء كان انشائيا أو اخباريا (منه حقيقة عقلية) لم يقل اما حقيقة واما مجاز

الله البقل الى ماهوله وفى أنبت الربيع البقل الى غير ماهوله مما يدرك بالعقل من دون مدخلية اللغة لان هذا الاسناد مما يتحقق فى نفس المتكلم قبل التعبير وهو اسناد الى ماهوله أو الى غير ماهوله قبل التعبير ولا يجعله التعبير شيأ منهما فالاسناد ثابت فى محله أو متجاوزا اياه بعمل العقل بخلاف المجاز اللغوى مثلا فان تجاوزه محله لان الواضع جعل محله غير هذا المعنى ولهذا يصير أنبت الربيع البقل من الموحد مجازا ومن الدهرى حقيقة لتفاوت عمل عقلهما لا لتفاوت الوضع عندهما أطول (قوله لان بعض الاسناد الخ) يعنى لو قال بكلمة اما لافاد حصره فى القسمين وليس كذلك فاقيل انه يجوز أن تكون كلمة اما لمنع الجمع فلا تمنع الخلو منشؤه عدم العلم بفائدة التقسيم على أنه يكفى فى العدول توهم منع الخلو ولا يجب أن يكون نصا فيه اه عبد الحكيم وكتب على قوله لافاد حصره الخ مانصه لان وضع التقسيم لضبط الاقسام فهو يمنع الخلو (قوله كقولنا الحيوان الخ) أى مما لم يكن المسند فعلا أو ما فى معناه اه سم بل اسناد الخبر الى المبتدا مطلقا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز سواء كان جامدا أو مشتقا كما فى ع ق ويدل عليه ماسيأتى فى كلام المصنف أن اسناد الفعل أو ما فى معناه الى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرهما فاسناد قائم الى زيد فى قولك زيد قائم ليس حقيقة ولا مجازا وأما اسناده الى ضميره فحقيقة تأمل (قوله باعتبار الاسناد) لانه الثابت فى محله بحسب الذات والمتجاوز عنه بحسب الذات فهو المتصف على الحقيقة بالحقيقة والمجاز (قوله من أحوال اللفظ) أى بواسطة أنهما من أحوال الاسناد الذى هو من أحوال اللفظ فهو من وصف الشئ بوصف جزئه كما فى سم والاضافة فى أحوال للفظ للعهد أى الاحوال المعهودة فى تعريف علم المعانى وهى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى فالبحث عنهما من حيث ان بهما تحصل المطابقة من علم المعانى وان كان البحث عنهما من حيث انهما من كيفية الدلالة من علم البيان وحاصل هذا التوجيه المذكور لايراد الحقيقة والمجاز العقليين فى علم المعانى أن لهما تعلقا به من حيث انهما قد يقتضيهما الحال ويرد عليه أن رعاية هذه الحيثية لاتوجب تخصيص العقليين بالايراد فى المعانى لشمولها للحقيقة والمجاز اللغويين والكناية وأجيب بأن الحقيقة العقلية مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من أحوال اللفظ كان ماهو قسم له من أحواله أيضا واليه نظر المصنف وأما اللغويان فهما نفس اللفظ لامن أحواله وكذا الكناية فهذا هو مناط الفرق أفاده الفنرى وقال فى الاطول ماملخصه ذكرهما فى المعانى عقب الكلام على حال الاسناد من التأكيد وتركه ليعلم أن اسناد الشئ الى شئ قد لايراد به ظاهره فيعلم أن من خاطب الموحد بقوله أنبت الربيع البقل لايحتاج الى التأكيد وليس ترك التأكيد مبنيا على التنزيل اذ ما أريد به ليس مما ينكره الموحد ويعلم أن مخاطبه من سمع عنه أنبت الربيع البقل بأنبت الله البقل لاتحوج الى التأكيد لان قوله أنبت الربيع البقل لايفيد انكاره أنبت الله البقل وحينئذ تصدير البحث بثم للتراخى الرتبى لانه ليس كسابقه

لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفتى الاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد وأوردهما فى علم المعانى لانهما من أحوال اللفظ فيدخلان فى علم المعانى (وهى) أى الحقيقة العقلية

مقصودا بل متطفلا اه وكتب على قوله للعهد مانصه فاندفع أن كونهما من أحوال اللفظ لايقتضى ايرادهما فى علم المعانى (قوله اسناد الفعل) اى نسبته مطلقا ناقصة كانت أوتامة خبرية أوانشائية محققة أومقدرة فتدخل نسبة المصدر والمشتقات الى فواعلها اه عبد الحكيم ولعل نسبة الفعل الناقصة نسبة الفعل فى جملة الصلة أوالصفة (قوله الفعل) أى الاصطلاحى النحوى وقوله أومعناه أى أودال معناه أى أوالدال على جزء معنى الفعل النحوى أعنى بهذا الجزء الحدث (قوله كالمصدر) ان أدخلنا أمثلة المبالغة فى اسم الفاعل والجار والمجرور فى الظرف وهو الاظهر كانت الكاف لادخال اسم الفعل والمنسوب فى نحو أتميمى أبوك على مافى الاول والا كانت لادخال الاربعة (قوله أى الى شئ) فسر ما بالنكرة لان التعيين غير معتبر ولذا قال فى المجاز الى ملابس له اه عبد الحكيم (قوله أى الفعل أومعناه) ظاهره حيث لم يؤول افراد الضمير مع عوده على متعدد بالمذكور مثلا أنه مع العطف بأو لايحتاج لذلك سواء كانت أو للابهام أوللتنويع كما هنا وذكر فى بحث الجملة المعترضة فى مغنى اللبيب أن الاكثر نص على أن حكم أو التى للتنويع حكم الواو وفى وجوب المطابقة قال وهو الحق اه يس (قوله كالفاعل) الكاف استقصائية لان الحقيقة العقلية خاصة عند المصنف بالاسناد الى الفاعل أوالمفعول كما سيأتى (قوله فيما بنى له) أى مع مسند صيغ وأسند ذلك المسند اليه وكذا يقال فيما بعد (قوله فان الضاربة لزيد) بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس لنهار اه مطول (قوله لزيد) خبران وكذا قوله لعمرو (قوله متعلق بقوله له) لنيابته عن عامله وقد يعتبرون العامل فى مثله عامل الظرف والحال واحد اه فترى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله له لنيابته عن العامل اه عبد الحكيم أى لانه ظرف مستقر ينوب عن العامل الذى هو متعلقه أى الظرف فهو أى الظرف عامل فيما بعده فلا حاجة لتقدير بعضهم مضافا فى كلام الشارح أى بمتعلق قوله له (قوله وبهذا دخل الخ) توضيح المقام أن قوله ماهو له يتبادر منه أن المراد ماهو له بحسب الواقع فيتناول مايطابق الواقع والاعتقاد معا ومايطابق الواقع فقط ولا يتناول مايطابق الاعتقاد دون الواقع ومالم يطابق شيأ منهما فاذا زيد قوله عند المتكلم دخل مايطابق الاعتقاد فقط وخرج مايطابق الواقع فقط فاذا زيد فى الظاهر دخل مالم يطابق الاعتقاد فقط ومالم يطابق شيأ منهما اه يس وكتب على قوله الاعتقاد مانصه أى فى نفس الامر (قوله فى الظاهر) أى ظاهر حال المتكلم كما أشار له الشارح (قوله مالا يطابق الاعتقاد) سواء طابق الواقع أم لا اه يس (قوله وذلك) أى ظاهر حاله مصور بأن لا (قوله بأن لا ينصب قرينة الخ) كأنه أراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فافهم اه فترى وكتب أيضا قوله بأن لا ينصب الخ مدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة وملاحظته اياها ولما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الامر على وجودها فلذا يعبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتى

(اسناد الفعل أومعناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف

(الى ما) أى الى شئ (هو) أى الفعل أومعناه (له) أى لذلك الشئ كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضاربة لزيد والمضروبة لعمرو (عند المتكلم) متعلق بقوله له وبه يدخل فيه مايطابق الاعتقاد دون الواقع (فى الظاهر) هو أيضا متعلق بقوله له وبه يدخل فيه مالا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل أومعناه الى مايكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بأن لا ينصب قرينة على أنه غير ماهو له فى اعتقاده

فى قوله لوجود القرينة اه عبد الحكيم على المطول وكتب على قوله آخر الامر مانصه أى النصب كما صرح به فى غير هذا الموضع (قوله ومعنى كونه له الخ) قال فى الاطول ومعنى كونه له ان حقه أن يسند اليه فى مقام الاسناد سواء كانت النسبة للنفى أو للاثبات لا أن يكون قائما به كما فى الشرح حتى لا يشكل بقولنا ما قام زيد لان القيام حقه أن يسند الى زيد فى مقام نفيه عنه بخلاف ما صام نهارى فان الصوم حقه أن يسند الى المتكلم فى مقام نفيه عنه لا الى نهاره نعم حقه أن يسند الى النهار فى مقام نفيه عنه وحينئذ ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فانه من الدقائق والشارح تفصى عنه تارة بأن دخوله فى التعريف بتأويل التعريف باسناد الفعل أو معناه الى ماهو له لو كان الكلام مثبتا وتارة بأن النفى اسناد الى ماهو له باعتبار لازمه ففى ماصام زيد لازمه أفطر زيد وفى ما ربح زيد لازمه خسر زيد والمراد بالاسناد الى ماهو له أعم من الاسناد الى ما هو له باعتبار نفسه أو لازمه وسمى الثانى جوابا تحقيقيا والاول ظاهريا ولا يخفى أن كليهما بمعزل عن التحقيق وخارج عن صناعة التعريف (قوله ووصف له) عطف لازم (قوله أو لغيره) يعنى على قول المعتزلة اه سم (قوله أولا) أى أولا يكون صادرا عنه باختياره بأن لا يكون صادرا عنه كمات أو يكون صادرا لا باختياره كحركة المرتعش اه سم وبهذا يسقط ما اعترض به الحفيد من أن المرض والموت ليسا صادرين عنه أصلا وكأنه غفل عن كون السالبة تصدق بنفى الموضوع فجعل معنى قوله أولا أى أو كان صادرا عنه لا باختياره على أنه قد يقال المراد بالصدور عنه الظهور منه ولا شك أن الصدور بهذا المعنى متحقق فى المرض والموت ونحوهما كما فى سم أيضا (قوله كقول المؤمن أنبت الله البقل) ان كان المخاطب مؤمنا أيضا وهو عالم بأن المتكلم مؤمن فكون هذا الاسناد حقيقة واضح وكذا لو كان المخاطب كافرا يعلم أن المتكلم مؤمن فان اعتقاد المؤمن نسبة الآثار كلها اليه تعالى اذ المفهوم من ظاهر حال المتكلم فى هذين الحالين كون الاسناد الى ماهو له وأما اذا كان المخاطب مؤمنا أو كافرا وكان يعتقد أن المتكلم كافر يضيف الانبات للربيع فينبغى أن يكون الاسناد مجازا لان المخاطب انما يفهم من ظاهر حال المتكلم كون الاسناد لغير من هو له لكن هل شرط ذلك أن يكون المتكلم عالما بأن المخاطب يعتقد ما ذكر ليكون علمه باعتقاد ذلك نصبا للقرينة الصارفة عن الحقيقة أو لا يشترط وقد يتجه الثانى لان الشرط وجود قرينة لا نصبها واعتقاد المخاطب ما ذكر قد يجعل قرينة صارفة ولعل الاوجه الاول الا أن يظهر خلافه فليتأمل ولو كان المخاطب متردد فى اعتقاد المتكلم هل هو اضافة الانبات لله أو لغيره فهل يكون الاسناد حقيقة أو مجازا يمكن أن يقال حقيقة اذ لا قرينة صارفة فظاهر حاله حينئذ أن الاسناد لمن هو له فليتأمل اه سم والمفهوم من كلام الفنرى وغيره وصرح به الشنوانى وغيره أنه يشترط نصب القرينة (قوله نحو قول الجاهل) المراد به الكافر كما يؤخذ من سم ويؤخذ أيضا

ومعنى كونه له أن معناه قائم به ووصف له وحقه أن يسند اليه سواء كان مخبرا فالله تعالى أو لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب أو لا كمرض وموت فاقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف أربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا (كقول المؤمن أنبت الله البقل) (و) الثانى ما يطابق الاعتقاد فقط نحو (قول الجاهل

من مقابلته بالمؤمن فالمراد الجاهل بالمؤثر القادر وهو الذي ينسب الفعل لغير الله تعالى وكتب أيضا قوله نحو قول الجاهل أنبت الربيع البقل هو واضح اذا كان المخاطب يعلم حاله كأن خاطب جاهلا يعرف حاله أو مؤمنا كذلك أما اذا كان المخاطب يعتقد خلاف حال المتكلم بأن اعتقد أنه مؤمن فينبغي أن يكون مجازا لانه المفهوم من ظاهر حاله وهل يشترط كون المتكلم عالما بما فيه ما تقدم ولو تردد المخاطب في اعتقاد المتكلم ففيه ما تقدم أيضا اه سم وعبارة الفنري ينبغي أن يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب لئلا يحمل على المجاز (قوله الربيع) يحتمل أن يراد به المطر وأن يراد به زمن الربيع وهو المتبادر (قوله فقط) أي لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا له في الظاهر كما يشهد به آخر كلامه اه عبد الحكيم (قوله لمن لا يعرف حاله) أي لمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلي وهو أي المعتزلي يخفيها منه أي من من لا الخ والمدار على الاخفاء كما وضحه الفنري فقوله لمن لا يعرف حاله ليس قيدا أما اذا لم يخف حاله بل أظهرها كان الاظهار قرينة على أن قوله مجاز عقلي من الاسناد الى السبب وهو الله تعالى في زعمه لا مجاز عن الاقدار والتمكين كما قيل اذ قوله حينئذ يكون فيه مجاز في الطرف وهو لا ينافي الحقيقة العقلية فالاولى ابقاء الخلق على معناه وجعله من باب الاسناد الى السبب ليكون مجازا عقليا فيصح الاحتراز عنه تأمل وكتب أيضا قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه قال الفنري لا يخفى أن القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا أخفى حاله عن المخاطب وقال خلق الله الافعال لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم في نفس الامر أم لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لا لمن لا يعرف حاله في نفس الامر اه وقوله سواء عرف الخ أقول كان وجه ذلك أن معرفة حاله مع قصده اخفاء حاله لا تصلح قرينة على عدم ارادة الظاهر اذ عدم ارادة الظاهر يناقيه قصد اخفاء الحال اه سم ثم قال بقي أنه اذا قال المعتزلي ذلك لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة ولا مانع منه بالنظر لشخصين وكتب على قوله في اعتقاده ما نصه أي المتكلم (قوله كلها) أي الاختيارية والاضطرارية (قوله متروك في المتن) فلا يتوهم من عدم ذكره أن الحقيقة العقلية منحصرة في الاقسام الثلاثة بكون المقام مقام البيان فان المصنف صرح في الايضاح بأن الحقيقة العقلية أربعة أضرب وأورد الامثلة الاربعة وعندي أن هذا المثال مندرج في المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله وأنت تعلم أنه لم يجئ وأنت تعتقد أنه لم يجئ سواء كان مطابقا للواقع أم لا فيكون مثالا للقسمين ما لا يطابق شيأ منهما وما يطابق الواقع دون الاعتقاد والشارح تبع الايضاح حيث صرح فيه بأن الرابع الاقوال الكاذبة التي يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وأنت تعلم أن اللائق بالمتن الاختصار والادراج اه عبد الحكيم (قوله نحو قولك جاء زيد الخ) أي فهو من الحقيقة ولو لم

أنبت الربيع البقل) والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه خلق الله الافعال كلها وهذا المثال متروك في المتن (و) الرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد نحو (قولك جاء زيد وأنت) أي والحال أنك

يطابق

يطابق واحدا منهما لانه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولا ينافي ذلك كونه كذبا لأن الكذب لا ينافي الحقيقة انظر ع ق (قوله خاصة) أخذه من تقديم المسند اليه لانه يفيد الاختصاص نحو أنا سعيت في حاجتك (قوله دون المخاطب اذ لو علمه الخاطب الخ) فيه أن المخاطب اذا لم يكن عالما بأنه لم يجئ يجوز أن يكون عالما بأن المتكلم اعتقد أنه لم يجئ ويجعل المتكلم ذلك الاعتقاد من المخاطب قرينة صارفة فالمثال حينئذ مجاز لوجود القرينة الصارفة أعني اعتقاد المخاطب علم المتكلم أنه لم يجئ ولا دخل في القرينة لكون المخاطب أيضا عالما بأنه لم يجئ موافقا للمتكلم أفاده الحفيد (قوله اذ لو علمه الخ) أي وعلم المتكلم أن المخاطب يعلم ذلك والا لم يجز أن يكون مجازا لعدم تأتي جعل المتكلم علم السامع قرينة (قوله لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع الخ) أي فيكون مجازا عقليا ان كان الاسناد الى زيد في هذا المثال للملابسة كما في المطول كأن كان زيد هذا سببا في مجيء الجاني حقيقة أي ويجوز أن المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة على ذلك فيكون من الحقيقة العقلية الكاذبة كما في صورة عدم علم المخاطب بأن زيدا لم يجئ أو جعله قرينة وليس ثم ملابسة فهو مما لا يعتد به ولا يعد من الحقيقة لهذا الجعل ولا من المجاز لعدم العلاقة (قوله فلا يكون الاسناد الخ) أي فيكون مجازا اه سم أي ان كان الاسناد للملابسة (قوله مجاز عقلي) لان التجوز في أمر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز اللغوي فانه في أمر نقلي وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى اه يس وقوله مجازا حكميا أي منسوبا الى حكم العقل أو الحكم الذي هو أشرف أفراده وأغلب أو الى النسبة بأن يراد بالحكم مطلق النسبة اه عبد الحكيم وكتب على قوله أفراده مانصه أي المجاز العقلي لانه كما يشمل الاسناد يشمل النسبة الاضافية والايقاعية أيضا وكتب على قوله مطلق النسبة مانصه أي لا خصوص النسبة التامة التي هي الاسناد (قوله ومجازا في الاثبات) أي الانتساب والاتصاف فيشمل الايجاب والنفي اه يس نحو فما ربحت تجارتهم أو خص بالاثبات لكونه في النفي فرعه في الاثبات كما في عبد الحكيم والفنري وقوله واسنادا مجازيا قال ع ق نسبة الى المجاز بمعنى المصدر لان الاسناد جاوز به المتكلم حقيقته وأوصله الى غيره (قوله الى ملابس) المناسب لقوله فيما يأتي يلابس الفاعل والمفعول الخ فتح الباء وان جاز الكسر أيضا لان الملابسة من الجانبين (قوله مبنى له) أي مسند له حقيقة (قوله يعني غير الفاعل) انما احتاج لذلك لان الضمير المجرور في كل من قوله وهو اسناده وقوله الى ملابس له وقوله ماهو له راجع للفعل أو معناه أي لاحد الامرين كما هو قضية أو فالمعنى اسناد أحد الامرين الى ملابس لاحدهما ذلك الملابس غير الملابس الذي أحد الامرين له فيصدق على الاسناد في ضرب زيد بالبناء للفاعل أنه اسناد لاحد الامرين وهو الفعل الى ملابس لاحد الامرين وهو زيد غير الملابس الذي له أحد الامرين وهو معنى الفعل في قولنا أمضروب عمرو فيلزم أن يكون مجازا وليس كذلك

خاصة (تعلم أنه لم يجئ) دون المخاطب اذ لو علمه المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجئ قرينة على أنه لم يرد ظاهره فلا يكون الاسناد الى ماهو له عند المتكلم في الظاهر (ومنه) أي من الاسناد (مجاز عقلي) ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا (وهو اسناده) أي اسناد الفعل أو معناه (الى ملابس له) أي للفعل أو معناه (غير ماهو له) أي غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه مبني له يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول

اه يس وكتب أيضا قوله يعني الخ أي فكلامه على التوزيع ولما كان في كلام المصنف خفاء وابهام كما بينه يس قال يعني وقوله سواء الخ يشمل الاقسام الاربعة المتقدمة فانها تجري في المجاز باعتبار حال المخاطب والمتكلم مثال ماطابق الواقع والاعتقاد قول المؤمن أنبت الله البقل لمن يعتقد أنه يضيف الانبات للربيع وعلم القائل بذلك ومثال ماطابق الاعتقاد فقط قول الجاهل أنبت الربيع البقل لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الانبات لله وعلم به القائل ومثال ماطابق الواقع فقط قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها لمن يعرف حاله على ماتقدم ومثال مالم يطابق شيأ منهما قولك جاءني زيد وأنت تعلم أنه لم يجئ وكذلك يعلم المخاطب أنه لم يجئ وجعل المتكلم علم المخاطب قرينة على أنه لم يرد حقيقة هذا الاسناد على ماتقدم فتدبر وكتب على قوله الفاعل مانصه أي الحقيقي (قوله وبهذا) أي التعميم في غير ماهو له اه سم وكتب أيضا قوله وبهذا سقط الخ فانه حيث أريد المعنى الاعم من الغير في الواقع والغير عند المتكلم صار قوله يتأول محتاجا اليه أي بالنسبة لبعض الافراد وهو الغير في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور اه سم أي مما كان المسند اليه فيه غيرا عند المتكلم في الظاهر (قوله فلا حاجة الخ) أي لانه انما يكون كذلك مع قرينة فهو يتضمن اعتبارها اه سم (قوله خرج عنه الخ) أي لانه نفس ماهو له (قوله الى السبب) أي وهو الله تعالى على زعمه لانه يعتقد أن الفاعل الحقيقي هو الربيع وان الله سبب (قوله يتأول) الباء بمعنى مع وكتب أيضا قوله يتأول التأول تفعل من آل الى كذا رجع اليه ومعناه تطلب المآل وهو حقيقة الكلام التي يؤل هو اليها والتطلب الشئ انما يكون بالدليل والامارة وذلك بنصب القرينة على أن المراد غير الظاهر يعني أن المجاز العقلي اسناد الشئ الى ملابس غير ماهو له مع كون الاسناد مصاحبا لكونه يتطلب السامع فيه حقيقة الكلام لظهور القرينة الدالة على ارادة خلاف الظاهر وهذا بناء على أن التأول من السامع اه ملخصا من ع ق ولما جعل ع ق المآل حقيقة الكلام لا حقيقة الاسناد لم يحتج الى زيادة الموضع المتطلب من جهة العقل لادخال الاسناد الذي لا حقيقة له نحو أقدمني بلدك حق لي على فلان كما صنع الشارح فان الكلام المشتمل على هذا الاسناد المجازي له حقيقة وهو قدمت بلدك حق لي على فلان ويحتمل كما في ع ق أيضا أن التأول من المتكلم بل هو أقرب الى قول الشارح بعد وحاصله أن ينصب الخ وأنسب بكون الاسناد المذكور في التعريف من المتكلم ومعنى تطلبه الحقيقة أو الموضع التفاته الى ماذكر لينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر (قوله متعلق باسناده) أي على الاستقرار بأن يكون صفة مصدر محذوف أي اسنادا ملتبسا بتأول اه حفيد على المطول (قوله تطلب) اختاره على طلب لازدواج التأول من عبد الحكيم (قوله مايؤل اليه) الضمير في يؤل راجع الى الاسناد المجازي وفي اليه راجع الى مافكان الواجب الابراز على مذهب البصريين لان الصلة جرت على غير ماهي له (قوله من الحقيقة) بيان لما أي فيما نحن فيه اذ لا يكون تأول

سواء كان ذلك الغير غيرا في الواقع أو عند المتكلم في الظاهر وبهذا سقط ماقيل انه أن أراد غير ماهو له عند المتكلم في الظاهر فلا حاجة الى قوله يتأول وهو ظاهر. وان أراد غير ماهو له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل أنبت الله البقل بجازا باعتبار الاسناد الى السبب (يتأول) متعلق باسناده ومعنى التأول تطلب مايؤل اليه من الحقيقة

كل شئ طلب حقيقته وهذا اذا كان للمجاز حقيقة كما فى أنبت الربيع البقل فان التأول فيه طلب حقيقة وهو الاسناد الى ماهو له أى أنبت الله البقل فى الربيع وقوله أو الموضع عطف على الحقيقة أى طلب مايؤل اليه ذلك الاسناد من جهة العقل وهذا اذا لم يكن له حقيقة كما فى أقدمنى بلدك حق لى عليك فانه لا حقيقة لهذا المجاز لعدم الفاعل للاقدام لانه موهوم لكن له محل من جهة العقل وهو القدوم للحق وسيجئ تحقيقه وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم للمجاز العقلى أن يكون له حقيقة اه عبد الحكيم وقوله عطف على الحقيقة الاولى عطف على مالثلا يلزم تكرار قوله الذى يؤل اليه على عطفه على الحقيقة وقوله الشيخ أى عبد القاهر وسيجئ هذا الكلام قبيل قول المصنف وأنكره السكاكى وعبارة الحفيد على المطول قبيل التفصيل اشارة الى أن المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشيخ وفيه أن الموضع الذى يؤل اليه الاسناد هو الحقيقة وان نظر الى أن طلب أمر لا يستلزم وجوده فاير اد القسم الاول كاف وقد أشار قدس سره فى الحاشية الى أن التفصيل باعتبار أن المآل المأخوذ فى تفسير التأول يحتمل أن يكون مصدرا ميميا بمعنى اسم المفعول ويحتمل أن يكون اسم مكان وأنت خبير بأن ذلك مبنى على أن يكون المآل مذكورا فى تفسير التأول على الاجمال والاحتمال لكن المذكور فى الصحاح والتاج وغيرهما ان التأول تطلب مايؤل اليه الشئ اه وقوله وفيه أن الموضع الخ أى فلا يصح أن يكون قوله أو الموضع لادخال المجاز الذى لا حقيقة له ولك أن لا تجعل الموضع هو الحقيقة بل مرتبة الاسناد عند العقل وأن حاله أن المسند فيه لغير المسند اليه كذا فى سم ولك أن تقول أيضا المراد بالحقيقة حقيقة اسناد المسند المذكور فى الكلام وذلك الموضع بمعنى الحقيقة كاسناد القدوم فى قدمنى بلدك حق لى عليك ليس حقيقة اسناد المسند المذكور فى الكلام وهو الاقدام بل حقيقة اسناد مسند آخر وهو القدوم فتأمل وكتب أيضا على قوله من الحقيقة مانصه أى حقيقة الاسناد (قوله أو الموضع) أى أو تطلب الموضع الذى الخ والمراد بالموضع المعنى المناسب لما اسناده مجازى الذى يؤل الاسناد المجازى اليه من جهة العقل أى يرجع اليه ويكون هو المقصود منه كالقدوم المناسب لاقدم فى قولك أقدمنى بلدك حق لى على زيد وهكذا كل اسناد مجازى لا حقيقة له لعدم تحقق الفاعل أى تحقق استعماله وقصده على ماسيأتى قريبا (قوله من العقل) من ابتدائية أى حال كون ذلك الموضع كائنا من جهة العقل اه فنرى (قوله وحاصله) أى التأول وكتب أيضا قوله وحاصله أى المتحصل على طريق اللزوم من التأول المفسر بما مر فان قلت لا لزوم لجواز ملاحظة الحقيقة من غير نصب قرينة قلت المراد ملاحظة معتدبها اه سم وكتب أيضا قوله وحاصله الخ أى ان معناه الحقيقى ماذكر وحاصله على سبيل الكناية نصب القرينة لان طلب مايؤل اليه رديف وتابع لنصب القرينة أى وجودها لما عرفت أن مدار النصب هو الوجود انظر عبد الحكيم وقوله أى

أو الموضع الذى يؤل اليه من العقل وحاصله

وجودها مناسب لكون التأول من السامع تأمل (قوله أن ينصب قرينة) ولا يتكرر معه قول المصنف الآتي ولا بد من قرينة لان ما يأتي توطئة لتقسيم القرينة الى لفظية ومعنوية ولم يدرج العلاقة في التأول لتقدم الاشارة اليها في قوله الى ملابس فاندفع ما في الحفيد (قوله أي للفعل) أي أو معناه واقتصاره على الفعل لانه الاصل فان قلت ما المانع من أن يراد الفعل اللغوي أي الحدث فيشمل الجميع قلت المانع مخالفته لما سبق من قوله اسناد الفعل أو معناه لانه صريح في أن المراد الاصطلاحي والا لزم استدراك قوله أو معناه لا يقال من جملة ما في معنى الفعل المصدر وقد عد المصنف المصدر من جملة الملابسات فيلزم حينئذ ملابسة المصدر للمصدر لانا نقول اللزوم ممنوع لجواز استثناء المصدر بقرينة ما سبق أو يكون الكلام على التوزيع فقوله أو المصدر أي في غير المصدر على أنه قد تحقق ملابسة المصدر للمصدر كما في قولك أعجبني قتل ضربك (قوله للتعريفين) لذكره الملابس الذي هو له والملابس الذي ليس هو له (قوله أي مختلفة) أي بعضها ما هو له وبعضها غير ما هو له اه أطول (قوله جمع شتيت) أي فطابقت الصفة الموصوف (قوله بلابس الفاعل) لقيامه به والمفعول لوقوعه عليه والمصدر لكونه جزء مفهومه والزمان لكونه جزء مفهومه أيضا أو لازم وجوده والمكان لكونه لازم وجوده والسبب لحصوله به اه سم وكتب أيضا على قوله يلابس الخ ما نصه استئناف بياني (قوله الفاعل) أي الحقيقي (قوله والمفعول به) ينبغي أن يستثنى منه المفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب أعلمت اه أطول والمراد بالمفعول به ما يشمل ما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر فان اسناد الفعل المجهول اليه حقيقة نحو مر بزيد أفاده في المطول وبحث فيه الفنري بلزوم اندراج الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بالواسطة ويلابسه الفعل بواسطة الحرف فأي حاجة الى افرادها الا أن يقال النكتة في التصريح ازالة الغفلة (قوله والمصدر) أي المفعول المطلق وبهذا ظهر أن المراد بالملابسات الملابسات الاصطلاحية انظر عبد الحكيم (قوله والسبب) أراد به ما هو أعم من المفعول له اه حفيد على المطول (قوله ونحوهما) من المستثنى والتمييز اه عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه أجاز الكسائي نيابة التمييز عن الفاعل لكونه في الاصل فاعلا يقال في طاب زيد نفسا طاب نفس كذا في الرضي اه حفيد على المطول (قوله لا يسند اليها) أي مع بقائها على معانيها المقصودة منها فان معنى المصاحبة المستفادة من نصب المفعول معه لا يفهم فيما اذا رفع وأسند اليه الفعل وقس عليه الباقي فلا يرد أنه قد يسند اليها الفعل كما اذا قلت في جاء الامير والجيش جاء الجيش ونحو ذلك (قوله فاسناده الى الفاعل) المراد بالفاعل هنا الفاعل الحقيقي أي الذي حق الاسناد أن يكون اليه لا النحوي والا لكان مثل أنبت الربيع البقل وبنى الامير المدينة حقيقة عقلية أفاده السيرامي (قوله يعني الخ) لما كان ظاهر كلامه غير صحيح لان ظاهره الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل أو المفعول أو الى المفعول به اذا كان

أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد الى ما هو له (وله) أي للفعل وهذا اشارة الى تفصيل وتحقيق للتعريفين (ملابسات شتى) أي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى (يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب) لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها (فاسناده الى الفاعل أو المفعول به اذا كان مبنيا له) أي للفاعل أو المفعول به يعني أن اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل أو الى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول (حقيقة كما مر)

مبنيا لاحدهما مطلقا فيقتضي أنه اذا أسند الفعل المبني للفاعل الى المفعول به أو العكس كان حقيقة مع أنه مجاز أشار بهذه العناية الى أن كلامه على التوزيع تأمل (قوله من الامثلة) للحقيقة لا للاسناد الى الفاعل أو المفعول حتى يرد عليه أي المصنف أنه لم يذكر سابقا مثالا الاسناد المبني للمفعول الى المفعول اه عبد الحكيم (قوله والى غيرهما الخ) قد ذكر المصنف أمثلة المجاز لاسناد الفعل المعلوم ولم يذكر من أمثلة المجاز لاسناد الفعل المجهول الا واحدا أعني سيل مفعم فانه أسند فيه معنى الفعل المجهول الى الفاعل فنقول اسناده الى المصدر لا يكون الا مجازا نحو ضرب ضرب شديد واسناده الى الزمان والمكان ان كان بتوسط في ملفوظة أو مقدرة فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان على الاتساع باجرائهما مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة والدار والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول واسناده الى السبب الغير المفعول له مجاز فلاجل اخراج اسناد المجهول الى المكان والزمان بتوسط في قيد قوله والى غيرهما بقوله للملابسة ولم يتعرض لدخوله في الحقيقة لظهوره وقد يقال ان في صورة الاسناد بتوسط في ملفوظة أو مقدرة الاسناد الى مصدر الفعل حقيقة فان معنى قولنا ضرب في يوم الجمعة أو في الدار أوقع الضرب فيه فافهم اه عبد الحكيم وكتب على قوله والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول ما نصه مالم يجر باللام نحو ضرب للتأديب والا كان مثل جلس في الدار (قوله يعني غيرا لخ) لما كان ظاهر كلامه يوهم أنه اذا أسند الفعل المبني للفاعل الى المفعول به أو العكس لا يكون مجازا بل حقيقة اذ لا يصدق على ذلك أنه أسند الى غيرهما مع أنه مجاز أشار بهذه العناية الى أن كلامه على التوزيع فتأمل (قوله غير الفاعل) من المفعول والاربعة بعده وقوله غير المفعول أي من الفاعل والاربعة الاخيرة فصور المجاز عشرة مثل لستة منها (قوله للملابسة) فيه اشارة الى أن علاقة هذا المجاز الملابسة أي المشابهة في الملابسة كما أشار له الشارح والقرينة في جميع الامثلة الآتية الاستحالة العقلية الا في بنى الامير المدينة فالقرينة فيه الاستحالة العادية لا يقال حيث كانت علاقته المشابهة كان من الاستعارة لانا نقول الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له والاسناد ليس بلفظ وما وقع من تسميته استعارة ليس المراد منه الاستعارة الاصطلاحية بل ذلك على سبيل النقل والاشتراك اللفظي كما قرره بعضهم وبعضه في عبد الحكيم وع ق وكتب أيضا على قوله للملابسة ما نصه أي لملاحظتها كما أشار اليه الشارح بقوله لاجل الخ وكتب أيضا ما نصه خرج الاسناد الى غير ما هو له لا للملابسة فهو غلط (قوله يعني لاجل أن ذلك الخ) ظاهره أن العلاقة الملابسة بين المسند اليه الحقيقي والمسند اليه المجازي وهو ما ذهب اليه صاحب الكشاف فيدخل في تعريف المجاز العقلي وصف الشئ بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم وظاهر كلام المصنف كما يتبادر من التعريف وقوله وله ملابسات شتى الخ أن المعتبر ملابسة المسند

من الامثلة (و) اسناده (الى غيرهما) أي غير الفاعل أو المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول (للملابسة) يعني لاجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل (مجاز)

للمسند اليه المجازي فيخرج ماذكر فان المبني للفاعل قد أسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من أفعاله مثل أنشأت الكتاب فيحتاج الى تعميم الملابسة وجعلها أعم من أن تكون بواسطة أولا وماذكر من قبيل الاول اذ يقال هو حكيم في كتابه وكان الاولى تفسير الملابسة بما هو ظاهر كلام المصنف كذا في يس ثم نقل عبارة المصنف في ايضاحه الموافقة لمذهب صاحب الكشاف ونصها واسناده الى غيرهما لما هانه لما هو له في ملابسة الفعل مجازاه ولا يبعد حمل كلام المصنف هنا عليه بل هو الاولى (قوله كقولهم) أي كالاسناد في قولهم (قوله كقولهم عيشة راضية) قال في الاطول ثم أشار الى أمثلة أقسام المجاز بل شواهدها على ترتيب ذكرها مما هو مستفيض دائر على السنة البلغاء اه وقوله الى أمثلة أقسام المجاز لعل المراد أمثلة غالب أقسامه اذ لم يمثل لجميع أقسام اسناد المبني للمجهول انما مثل لواحد منها فقط وهو سيل مفعم وكتب أيضا قوله عيشة راضية الشاهد في راضية لان المجاز انما يعتبر بين راضية والضمير المستتر فيها لا بين عيشة وراضية اذ المجاز لا يكون بين المبتدا والخبر ولا بين المنعوت والنعت عند المصنف بل واسطة لا حقيقة ولا مجاز كما مر وهكذا الامثلة بعده (قوله فيما) كائنة حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كائنا فيما بني مسنده للفاعل الخ على أن الظرفية من ظرفية الخاص في العام (قوله وأسند الى المفعول به) أي الحقيقي والا فالمسند اليه هنا فاعل نحو (قوله وأسند الى الفاعل) أي الحقيقي والا فالمسند اليه هنا نائب فاعل (قوله من أفعمت) راجع لقولهم مفعم والاحسن من أفعم الماء الاناء تدبر (قوله في المصدر) أي فيما بني للفاعل وأسند الى المصدر وكذا يقال فيما يأتي (قوله جد جده) لان حق جد أن يسند الى صاحب الجد لا الى الجد نفسه لكنه أسند له لملابسة الجد بكونه جزء معناه اه يس (قوله لان الشعر هنا بمعنى المفعول) أي بحسب المعنى المتعارف المتبادر وان صح بالمعنى المصدري أيضا فلذا قال الاولى اه عبد الحكيم (قوله بمعنى المفعول) أي فيكون داخلا في سلك نحو عيشة راضية اه جرجي (قوله وينبغي) شروع في بيان اعتراض على المصنف يكون تعريفه غير جامع (قوله يجري في النسبة الغير الاسنادية) واذا أجري في ذلك جرت الحقيقة العقلية فيه أيضا فلا تختص الحقيقة ولا المجاز بالنسبة الاسنادية كما يوهمه كلام المصنف اه يس (قوله والايقاعية) وهي نسبة الفعل الى المفعول فان الفعل المتعدي واقع على المفعول أي متعلق به (قوله انبات الربيع وجرى الانهار الخ) أي بناء على أن الاضافة بمعنى اللام ولو جعلت الاضافة بمعنى في فلا يكون مجازا بل حقيقة والحاصل أنه لابد من النظر الى قصد المتكلم ونفس الامر فان كان ما قصده مناسبا بحسب نفس الامر فحقيقة والا فمجاز اه يس (قوله شقاق بينهما) الاصل شقاق الزوجين بينهما وقوله ومكر الليل والنهار الاصل المكر فيهما وما تقدم أمثلة للنسبة الاضافية وأشار الى أمثلة النسبة الايقاعية

(كقولهم عيشة راضية) فيما بني للفاعل وأسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية (وسيل مفعم) في عكسه أعني فيما بني للمفعول وأسند الى الفاعل لان السيل هو الذي يفعم أي يملأ من أفعمت الاناء أي ملأته (وشعر شاعر) في المصدر والاولى التمثيل بنحو جد جده لان الشعر هنا بمعنى المفعول (ونهاره صائم) في الزمان (ونهر جار) في المكان لان الشخص صائم في النهار والماء جار في النهر (وبنى الامير المدينة) في السبب وينبغي أن يعلم أن المجاز العقلي يجري في النسبة الغير الاسنادية أيضا من الاضافية والايقاعية نحو أعجبني انبات الربيع البقل وجرى الانهار قال الله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار

بقوله

بقوله ونحو الخ ولهذا أعاد لفظ نحو وقوله نومت الليل وأجريت النهر الاصل نومته في الليل وأجريته في النهر وقوله ولا تطيعوا أمر المسرفين الاصل لا تطيعوا المسرفين في أمرهم فحذف في هذه الامثلة كلها ما حق الفعل أن يوقع عليه وأوقع على غيره تأمل (قوله اللهم الا أن يراد الخ) أي فيكون مجازا مرسلا من باب اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف فان الاسناد هو النسبة التامة بين المسند والمسند اليه فاستعمل في مطلق النسبة تامة أو ناقصة بين الطرفين أو بين المسند والمفعول (قوله الا أن يراد بالاسناد الخ) أو تؤول الاضافة والتعلق بالاسناد لتضمنهما اسنادا قال في الاطول والجوابان تكلف في التعريف (قوله مطلق النسبة) ولا يرد ما قيل انه يلزم أن تكون النسبة الايقاعية في ضربت زيدا مجازا لكونها نسبة المبني للفاعل الى المفعول لان تلك النسبة ليست للملابسة اه من عبد الحكيم (قوله وقولنا الخ) فان قلت ههنا سوء ترتيب وهو أنه أخر فائدة قيود الحد عن قوله وله ملابسات شتى قلت ليس كما زعمت اذ قوله وله ملابسات شتى تبيين للحد وتحقيق لمعناه فينبغي أن لا يتخلل بينه وبين الحد كلام آخر فلو لم يؤخر ذكر فائدة قيود الحد لحصل سوء الترتيب اه شيرازي اه سم (قوله لانه مراده ومعتقده) أي فيكون حقيقة لا مجازا اه سم (قوله وكذا شفى الخ) أي من الجاهل أيضا (قوله ونحو ذلك) مما يطابق الاعتقاد دون الواقع اه سم وكتب أيضا قوله ونحو ذلك أي كأروى الماء وأشبع الطعام وقطعت السكين ونحوها فالاسناد في الجميع اذا صدرت من الجاهل حقيقة عقلية لانتفاء التأول فيها كما بينه الشارح (قوله يخرج الاقوال الكاذبة) فانه لا تأويل فيها اه ـ طول فهي حقيقة لا مجازا اه سم وكتب أيضا قوله الاقوال الكاذبة أي التي يعتقد المتكلم بها أنه كاذب فيها فاندفع ما يقال ظاهر كلامه أن قول الجاهل المذكور ليس من الاقوال الكاذبة مع أنه منها وكتب أيضا قوله الاقوال الكاذبة بل والصادقة المخالفة لاعتقاد المتكلم كقول المعتزلي المخبر حاله خلق الله الافعال كلها كذا في الاطول (قوله وللتنبيه الخ) له تقدمت على المعلول (قوله ولهذا لم يحمل) قد يتبادر منه أن المعنى بل يحمل على الحقيقة وهو الموافق لقولهم الاصل في الكلام الحقيقة ولما تقدم في تعريف الحقيقة من اعتبارهم فيه أن يكون الاسناد لما هو له عند المتكلم في الظاهر لكن نقل عن شرح المفتاح للسيد أنه اذا لم يعلم ولم يظن يحتمل أن يكون مجازا صادقا وأن يكون حقيقة كاذبة وأن حمله على الحقيقة بعينها لتحكم ع س (قوله نحو قوله) أي الصلتان العبدي وهو متقارب محذوف العروض والضرب فالعشى بتخفيف الياء ساكنة ليوافق ضروب باقي الابيات (قوله ما دام) زيادة لفظ دام ليس بضروري لان ما المصدرية الظرفية يصح وصلها بالمضارع المنفي ويمكن أن يقال انما زادها لان فهم كونها مصدرية ظرفية مع دام أقرب منه في غيرها من سم وقال عبد الحكيم ليس مراده أن لفظ دام مقدر فانه لا يجوز حذف الافعال الناقصة سوى كان سيما حذف

ونحو نومت الليل وأجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسنادي اللهم الا أن يراد بالاسناد مطلق النسبة وههنا مباحث نفيسة وشعابها الشرح

(وقولنا) في التعريف (بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل) أنبت الربيع البقل راتما الانبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك فقوله بتأول يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة وهذا تعريض بالسكاكي حيث جعل التأول لاخراج الاقوال الكاذبة فقط وللتنبيه على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان اخراجه لنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الاقوال الكاذبة أيضا (ولهذا) أي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه (لم يحمل نحو قوله

أشاب الصغير وأفنى الكبير * ر

كر الغداة ومر العشى

على المجاز) أي على أن اسناد أشاب وأفنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز (ما) دام

الصلة بل بيان لحاصل المعنى بجعل ما مصدرية نائبة عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤولة هى وصلتها به (قوله لم يعلم الخ) هو صادق على ما اذا علم أنه يعتقد ظاهره أو ظن ذلك كصدقه على ما اذا لم يعلم ولم يظن حاله والتعليل بالاحتمال قاصر على هذا الثانى ولعله ترك تعليل الاول لظهوره والحاصل أن صور الحقيقة ثلاثة علم أو ظن اعتقاد المتكلم للظاهر والثالثة الشك والعلة قاصرة على الثالثة وكتب أيضا على قوله مادام لم يعلم الخ مانصه منطوق هذا القيد صور الحقيقة الثلاثة ومفهومه صورتا المجاز (قوله أو لم يظن) أعاد كلمة لم اشارة الى دخوله تحت النفى وأن المقصود انتفاؤهما لان انتفاء أحد الامرين بهما يستلزم انتفاءهما اه عبد الحكيم وعبارة الفنرى لم يعد المصنف حرف النفى فى يظن اشارة الى أن التركيب من قبيل عطف المنفى على المنفى اذ المعنى على عموم النفى للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما فى قوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا ولو أعاده لربما توهم أن مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وأن المعنى على أحد النفيين وأعادها الشارح اشارة الى أن يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد تجعل أو بمعنى الى كما فى قولك لالزمنك أو تعطينى حقى أو الا كما فى قولهم لاقتلنك أو تسلم فالمعنى أن الحمل منتف مادام انتفاء العلم الا ان يتحقق الظن أو الى أن يتحقق الظن فان الحمل لم يوجد حينئذ أيضا وكتب أيضا على قوله أو يظن الخ مانصه اذا قوبل العلم بالظن يراد به ماعدا العلم فاندفع أنه لا يكفى فى عدم الحمل انتفاء العلم والظن بل لابد من انتفاء التصديق مطلقا ولو عن تقليد اذ هو يكفى فى الحمل من الاطول (قوله لم يعتقد) الذى فى نسخ المتن وشرح المطول والاطول لم يردوهى أحسن قال فى الاطول لانه لا يكفى فى الحمل على المجاز العلم أو الظن بعدم اعتقاد الظاهر لجواز أن يعلم مع ذلك العلم أنه يخفى اعتقاده أى والمفهوم على نسخة يعتقد كفاية ذلك (قوله أى ظاهر الاسناد) لم يرجع الضمير الى القول مع أنه المتبادر من عبارة المصنف وأعاده الى الاسناد مع مايلزم عليه من تشتيت الضمائر لان الحقيقة والمجاز العقليين صفتان للاسناد لا للقول كما مر تأمل (قوله لانتفاء) علة لعلية قوله ولهذا الخ أى انما كان هو لانتفاء الخ من سم وكتب أيضا قوله لانتفاء التأول أى المشروط فى تعريف المجاز فان شك فالاصل الحقيقة فالامور الحالية خمسة علم أو ظن أن قائله أراد ظاهره فيكون حقيقة علم أو ظن أنه أراد خلاف ظاهره فيكون مجازا شك فيكون حقيقة اه نوبى (قوله حينئذ) أى حين اذ عدم العلم أو الظن بحال المتكلم أو مذهبه اه نوبى (قوله لاحتمال الخ) علة لانتفاء التأول وفيه أنه لا يترتب على هذا الاحتمال لان التأول نصب القرينة ويحتمل مع نصب القرينة أن يكون معتقد الظاهر لان نصب القرينة ليس دليلا قطعيا حتى ينفى الاحتمال الاول وأيضا انتفاء التأول لا ينحصر فى هذا الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر لانه قد لا يعتقد الظاهر ولا ينصب قرينة ويجاب عن

(قوله أو لم يظن) لم يظن أن قائله) أى فاعل هذا القول (لم يعتقد ظاهره) أى ظاهر الاسناد لانتفاء التأول حينئذ لاحتمال أن يكون هو معتقد الظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل لابنة الربيع البقل

الاول بأن المراد احتمال ذلك احتمالا معتبرا ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال وعن الثاني بأن المعتبر هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لا نفس الامر فلا أثر لذلك الاحتمال اه يس وكتب أيضا قوله لاحتمال أن يكون معتقد الظاهر هذا الاحتمال بعيد جدا الان كون كر الغداة ومر العشي موجد الشيب معدما للكبير مما لم يقل به أحد من المحقين والمبطلين لا يقال المراد الغداة الكارة والعشي المارلانا نقول وكذا الحكم بالنسبة الى الليل والنهار ثم قال بعض المبطلين ان الممكن مطلقا يوجد بنفسه وذهب الحكماء الى أن المؤثر في عالمنا العقل العاشر والمنجمون الى أن التأثيرات من الكواكب كذا في حواشي الحفيد على المطول ويخالفه ما سيذكره الشارح قبيل قول المصنف ومعرفة حقيقته الخ من أن كثيرا من العقلاء قائل بذلك وهذا هو الظاهر مما حكاه الله تعالى عن المبطلين من قولهم ما يهلكنا الا الدهر وان أجاب عنه الحفيد في حاشيته على المختصر بأن اسناد الاهلاك فيه الى الدهر على معنى وقوع الهلاك بلا تأثير من أحد لا من الله تعالى ولا من غيره بل لانتهاء مادة الحياة قال وأما اسناد الحوادث اليه في كلام العرب فلاظهار التحزن والشكوى في صورة الاسناد الى الدهر على سبيل الظرافة بدليل وقوع هذا الاسناد في كلام أهل الاسلام مع اعترافهم بانفراد الله تعالى بالتأثير اه ملخصا

(قوله كما استدل الخ) يتبادر من كلام المصنف مع كلام الشارح عدم الدليل على توحيد القائل مع أن كلامه بعد عدة أبيات يدل على أن القائل موحد لم يقصد باسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر العشي ظاهره وسيصرح بذلك المصنف فما يتبادر من كلامه هنا غير مراد بل المراد تقييد عدم الحمل على المجاز بعدة عدم العلم والظن بعدم اعتقاد الظاهر فلا ينافي العلم (قوله يعني ما لم يعلم ولم يستدل الخ) اعلم أن ظاهر قول المصنف كما استدل تشبيه العلم والظن المنفي كل منهما بالاستدلال والظاهر أنه صحيح لان كلا من العلم والظن والاستدلال صحيح للتجوز فحاصله أن ما ذكر لم يحمل على المجاز مالم يحصل العلم الصحيح للتجوز كما حصل هذا الاستدلال الصحيح له لكن الشارح زاد قوله ولم يستدل والظاهر انه ليس لأن زيادته أمر ضروري بل لان التشبيه حينئذ أحسن لانه يصير كل من المشبه والمشبه به الاستدلال ثم قوله ولم يستدل يجوز أن يكون من عطف اللازم فان نفي الاستدلال المنتج لازم لنفي العلم والظن اذ لو حصل استدلال منتج لم ينتف العلم والظن فليتأمل اه سم وجعله في الاطول متعلقا بانتفاء الحمل أي ولاخراج التأول قول الجاهل المار تحقق انتفاء حمل قول الشاعر على المجاز لعدم ظهور التأول كالاستدلال في شعر أبي النجم على مجازية الاسناد فيه اذ لولا اشتراط التأول لم يستدل على مجازيته بشئ بل يكتفي بأن المسند اليه فيه ليس ما هو له وكتب أيضا على قوله يعني ما لم يعلم أراد بالعلم ما يشمل الظن فلا تصور أفاده الحفيد (قوله ولم يستدل بشئ الخ) فقوله كما استدل مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه ما لم يعلم والمراد بالاستدلال المعنى اللغوي

(كما استدل) يعني ما لم يعلم ولم يستدل بشئ على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال

لا الاصطلاحى المقابل للبديهة فلا يرد أن عدم ارادة الظاهر قد يكون بديهيا لاستحالة قيام المسند بالمسند اليه المذكور اه عبد الحكيم على أنه لا يلزم من توقف الحمل فيما ذكر على الاستدلال توقفه عليه مطلقا حتى يرد الاعتراض (قوله على أن اسناد ميز) أى أزال بدليل قوله عنه اه سم (قوله ميز عنه الخ) قبله كما فى المطول

قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

* من أن رأت رأسى كرأس الاصلع * ميز الخ وبخط بعضهم نقلا عن تهذيب الاسماء واللغات أن التمزع بضم القاف وسكون النون وبضم الزاى أو فتحها لغتان (قوله عن قمزع) أى بعد قمزع اه مطول ويكون عن الثانية بمعنى بعد اندفع لزوم تعلق حرفى جر متحدين لفظا ومعنى بعامل واحد (قوله الليالى) المراد بالليالى مطلق الزمن كما اشتهر اه حفيد وكتب أيضا مانصه لم يقل الايام اشارة الى تشبيه عمره بالليالى فى السواد والشدة وقيل لان تاريخ العرب بالليالى (قوله أى مضيها واختلافها) الجذب لغة المد ومعنى الاكثر استعمل هنا فى مطلق المضى لكن اعتبار الاختلاف غير ظاهر لغة وان ناسب المراد وأشار الانبهرى الى أن المراد بجذب الليالى أى الازمنة طلب الليل النهار وبالعكس اه حفيد على المطول وكتب أيضا قوله واختلافها أى تعاقبها الآن بعضها يخالف بعضا اه سم (قوله أى مقولا فيها) أى من الناس فى حقها حين اليسر والرفاهية أبطئى وحين العسر والضيق أسرعى أو من الشاعر لانه لا يالى بعد التمييز المذكور بها كيف كانت من عبد الحكيم (قوله ويجوز أن يكون) أى مع كونه حالا والمعنى حال كونها تبطئ أو تسرع وانما عبر بصيغة الامر اشارة الى أن الليالى فى سيرها ومضيها مسخرات بأمر الله تعالى ويجوز أن يكون استئنافا فاكان الزمان قال له ما تقول فيما حدث فأجاب بأنه راض بما يفعل أسرع فيه أو أبطأ اه سيرامى أى فلا يالى بعد هرمه بها كيف كانت (قوله يعنى الخبر) أى أبطأت أو أسرعت (قوله مجازا الخ) ان قيل أى سر فى صرف الاول عن ظاهره وجعله مجازا وجعل الثانى وهو أفناه قرينة ولم يعكس مع ان الشخص الواحد اذا صدر عنه كلامان وأحدهما يدل على خلاف ما دل عليه الآخر ولم يعلم حال القائل صح جعل كل منهما قرينة على صرف الآخر وأجيب بأن صدق أحد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينة قائمة على صرف الآخر (قوله أى عقيب قوله ميز عنه) أى الى آخر البيت (قوله أفناه) أى جعله فانيا أى معدوما لتنزيله منزلة الفانى لاشرافه على الفناء أو فانيا بمعنى هرما اه أطول (قوله أى أبا النجم) هو كنية الشاعر وفيه أنه كان حيا فى حال التكلم بهذا الشعر وأجيب بتقدير مضاف أى أفنى شبابه (قوله وارادته) فيه اشارة الى أن المراد بالامر هنا التعلق لا أن الله تعالى قال للشمس اطلعى فهو تفسير مراد اه سم وعبارة عبد الحكيم قوله أى أمره وارادته فسر القبل أولا بالامر لقوله اطلعى فانه مفعول بقيل ان كان مصدرا وبدل أو عطف بيان منه ان كان اسما وكذلك لفظ

(على أن اسناد ميز) الى جذب الليالى (فى قول أبى النجم ميز عنه) أى عن الرأس (قمزعا عن قمزع) هو الشعر المجتمع فى نواحى الرأس (جذب الليالى) أى مضيها واختلافها (أبطئى أو أسرعى) حالان من الليالى على تقدير القول أى مقولا فيها ويجوز أن يكون الامر بمعنى الخبر (مجاز) مرسل جذب الليالى مجاز (بقوله) متعلق باستدل أى قول أبى النجم (عقيبه) أى عقيب قوله ميز عنه (قمزعا عن قمزع (أفناه) أى أبا النجم أو شعر رأسه (قبل الله) أى أمره وارادته

الامر يحتمل أن يكون مصدرا وأن يكون اسما بمعنى الصفة ثم بين المراد بعطف الارادة لعدم الامر حقيقة عند المحققين واما عند القائلين بخطاب كن بعد الارادة فالامر بمعناه الحقيقي لان اطلعي بمعنى كوني طالعة (قوله اطلعي) تمامه * حتى اذا وارا الأفق فارجعي * وكتب أيضا على قوله اطلعي أي تحركي ليصح قوله حتى اه سم عن الحفيد على المطول (قوله فانه) أي قوله أفناه قيل الله حيث أسند الافناء الى قيل الله وكتب أيضا على قوله فانه يدل الخ فان اسناد الافناء الى ارادته تعالى شأن الموحد وان كان هذا الاسناد أيضا مجازا ولا يجوز أن يكون اسناد أفناه مجازا واسناد ميز حقيقة لان جملة أفناه قيل الله مبينة لقوله ميز عنه اه عبد الحكيم وبما ذكره هذا الفاضل اندفع اعتراض الحفيد بما تنقيحه ان اسناد الافناء الى قيل الله تعالى لا يبتني على حقيقة اسناد التميز الى جذب الليالي لاحتمال أن يكون قائلا بتأثير الليالي بسبب خلق الله لها كما يقول المنجمون بتأثير الكواكب بسبب خلق الله لها وكتب على قوله شأن الموحد ما نصه وسيأتي ان الصدور من الموحد من القرائن (قوله على أنه) أي التمييز (قوله وأنه المبدئ والمعيد الخ) وجه الدلالة أن من قال بأمر الله وارادته وأن طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بأمره يكون مسلما والمسلم قائل بأن الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله تعالى اه فتري فاندفع ما يقال لا دلالة لقوله أفناه قيل الله الخ على ذلك ووجهت أيضا الدلالة بأنه لا قائل بالفرق بين الافناء واطلاع الشمس وبين غيرهما (قوله بناء على أنه زمان) فيه انه اذا كان المسند اليه جذب الليالي لا يكون زمانا لان الجذب ليس زمانا والجواب أنه من اضافة الصفة للموصوف والتقدير الليالي الجاذبة فالمسند اليه بالحقيقة الليالي الموصوفة بالجذب وهي زمان اه سم فقول الشارح بناء على أنه زمان أي ان جعلنا الاضافة من اضافة الصفة للموصوف وقوله أو سبب أي ان جعلناها حقيقية (قوله أو سبب) أي عادي (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) أي جميعهما أو مجموعهما ليدخل ما اذا كان أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا وقوله ومجازيتهما أي مجازية جميعهما وكتب أيضا قوله باعتبار حقيقة الخ وباعتبار الهيئة الدالة على المجاز أيضا قسمان لانها اما حقيقة نحو أنبت الربيع البقل واما مجاز نحو لينبت الربيع البقل بمعنى الخبر اه أطول (قوله أربعة الخ) والحقيقة أيضا تنقسم باعتبار طرفيها الى هذه الاقسام الا أنه لم يذكرها اعتناء بشأن المجاز لانه المقصود في هذا الباب اه ع س سم قال بعضهم ويمكن ادخالها أيضا في كلام المصنف بجعل الضمير في أقسامه راجعا الى الاسناد مطلقا والامثلة الاربعة تصلح أن تكون أمثلة لاقسام الحقيقة بأن يكون المتكلم بها جاهلا ليس مؤمنا فان محل كونها أمثلة للمجاز اذا كانت صادرة من المؤمن قال الشيخ يس ويؤيده انه لم يقل نحو قول المؤمن كما قال سابقا نحو قول الجاهل لكن يبعده عود ضمير وهو في القرآن كثيرا الى المجاز اه فلهذا جعل الشارح ضمير أقسامه راجعا الى المجاز ليلائم قوله بعد وهو في القرآن

(للشمس اطلعي) فانه يدل على أنه فعل الله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتأول بناء على أنه زمان أو سبب (وأقسامه) أي أقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما (أربعة لان طرفيه) وهما المسند والمسند اليه (اما حقيقتان) لغويتان (نحو أنبت الربيع البقل) فان الانبات والربيع حقيقتان والاسناد مجاز (أو مجازان) لغويان (نحو أحيا الارض

كثير فيكون الكلام على وتيرة واحدة تأمل وكتب أيضا قوله أربعة لان طرفيه الخ فيه أي في الحصر بحث لجواز كون طرفي المجاز العقلي أو أحدهما كناية والكناية عند المصنف قسيم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت من الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المصنف وأقسامه أربعة على قصد الحصر وأجيب بأن مراده حصرا قسامه باعتبار حقيقية الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا فالحصر اضافي ويدل على ذلك قول الشارح باعتبار الخ اه سم بتصرف وزيادة وجعل عبد الحكيم الكناية داخلة هنا في الحقيقة وأطال في ذلك فراجعه وذكر أن الحقيقة قسمان صريح وكناية فالكناية تقابل الصريح لا الحقيقة مطلقا وبحث في الحصر العصام أيضا في أطوله بقوله لك سرني ليلى وقد أردت هذا اللفظ حين سمعته فان الذي يسرك من تلفظ بها وليلى ليس بحقيقة ولا مجاز لان اللفظ اذا قصد نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالاشتراك صرح به الشارح في شرح الكشاف ويندفع أيضا بجواب سم المذكور (قوله شباب الزمان) في القاموس الشباب الفتاء وقد شب يشب وجمع شاب والمراد هنا الاول اذ لا وجه لارادته جماعة الفتيان واضافته الى الزمان لادنى ملابسة باعتبار حصوله للكائنات فيه فيصح حمل الازدياد عليه ولا يرد أن الشباب صفة الزمان والازدياد صفة القوى فكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج الى تكلف ارتكبه الناظرون والمعنى هيج قوى الارض وأحدث نضارتها ازدياد قواها النامية اه عبد الحكيم فعلى كلامه يكون الشباب والازدياد وصفين للقوى وهذا ظاهر على النسخة التي فيها وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وأما على النسخة التي فيها زيادة زمان قبل ازدياد فدفع اشكالها بأن تجعل شباب جمع شاب وتجعل اضافة شباب الى الزمان على معنى من أي الشباب من الزمان أي من الازمنة الشابة التي هي من مطلق الزمان أو بأن تجعل الاضافة من اضافة الصفة للموصوف بتأويل الشباب بالشاب أي الزمان الشاب أو تقدير المضاف أي الزمان ذو الشباب وهذا ان جعل الشباب بمعنى الفتاء وكتب على قوله ولا يحتاج الى تكلف الخ ما نصه من أحسنه ما للفنري أن الازدياد مصدر المتعدي مضاف الى المفعول أي ازدياد الزمان للقوى فيكون الشباب والازدياد وصفين للزمان (قوله فان المراد باحياء الارض الخ) فقوله احياء استعارة تبعية بان يشبه تهييج القوى وايجاد الخضرة وأنواع الازهار بايجاد الحياة ووجه الشبه كون كل منهما احداث ما هو منشأ المنافع اه ع ق (قوله تهييج القوى) مصدر مضاف للمفعول أي تهييج الله القوى الخ وقوله النامية الوجه أن يقول المنمية من يس وعلى كون المراد بالقوى النبات الامر ظاهر وكتب أيضا ما نصه ادخال تهييج القوى في تفسير الاحياء لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها اذ لا معنى لقولنا هيج القوى ازدياد القوى فالاولى أن يقتصر في تفسير الاحياء على احداث النضارة وما يناسبها مما يصلح أثرا لشباب

شباب الزمان) فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بأنواع النباتات والاحياء

الزمان

الزمان بالمعنى المذكور أفاده الفنرى ويمكن [illegible] ناف أى زمان ازدياد كما هو
فى نسخة وعبارة الاطول أحيا الارض أى [illegible] ا ينفع كالحى ومالا كالميت
(قوله فى الحقيقة) أى فى اللغة اه سم و [illegible] ياد (قوله تقتضى الحس)
أى الادراك بالحواس الخمس الظاهرة سم وكتب أيضا قوله تقتضى الحس زاد فى
المطول وتفتقر الى البدن والروح قال الناصر اللقانى والحق عندهم أن الروح ليس
شرطا فى الحياة بل للقادر المختار أن يوجد الحياة فى أى جسم أراد سواء كان فيه الروح
أولا وسواء كان فى صورة الحيوان أولا كما وقع فى الجذع الذى حن للنبى صلى الله عليه
وسلم اه ولك أن تقول يجوز أنه تعالى أوجد الروح فى الجذع ثم انصف بالحياة ثم لا يخفى
أن هذا تعريف للحياة فى حق الحادث من بس (قوله وكذا المراد الخ) الاولى أن يراد
بشباب الزمان كون الزمان يزيد قوى الارض المنمية (قوله زمان ازدياد الخ) فالمعنى هيج
قوى الارض وأحدث انتشارها زمان ازدياد قواها من بس (قوله قواها) أى الارض
وقوله النامية أى التى شأنها النمو فلا يتكرر مع قوله ازدياد (قوله فى الحقيقة) أى اللغة
(قوله عبارة عن كون الخ) وانما سمى هذا المعنى شبابا لان الحرارة الغريزية حينئذ تكون
مشبوبة مشتعلة من شب النار أوقدها وقد استعير لكون الزمان فى ابتداء حرارته
الملابسة له وفى ازدياد قواه ووجه الشبه كون كل من الابتداءين مستحسنا لما يترتب
عليه من نشأة الاخراج والمحاسن عكس الهرم الذى يكون فى آخر زمان الحيوان وآخر
زمان الازهار لحول تلك المحاسن واضمحلالها اه ع ق (قوله ووجه الانحصار الخ)
عبارة ع ق ووجه الحصر على مذهب المصنف واضح لانه جعل المجاز العقلى فى اسناد
الفعل أو معناه الى الفاعل أو غيره مما ليس مبتدأ كما تقدم فالحصر فيما بين كلمتين
والكلمتان لا يخلوان من هذه الاقسام فنحو زيد نهاره صائم المجاز عند المصنف انما هو
فى اسناد الصائم الى ضمير النهار وأما على مذهب السكاكى الذى يجعل الاسناد فيما بين
جملة نهاره صائم الى زيد لانه يفسر المجاز العقلى بالكلام المفاد باسناده خلاف ما عند
المتكلم بتأول فهو مشكل لان مجموع نهاره صائم وهو أحد طرفى الجملة لا يسمى مجازا
لغويا لان المجاز اللغوى فسره السكاكى بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له ومجموع
نهاره صائم ليس بكلمة فكان الحصر فى الاقسام الاربعة على مذهب السكاكى مشكلا
اه بحروفه وظهور وجه الانحصار من هذه الجهة لا ينافى البحث من المتقدمين فيه كسم
والعصام من جهة أخرى فلا تغفل هذا وقد دفع سم ذلك الاشكال بأن يراد الحصر
باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما فقط لا مطلقا كما أشار الى ذلك الشارح سابقا ودفعه
الفنرى بأن التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص أعنى الحقيقة والمجاز
المفردين لكثرة دورانهما على قياس ما قاله الشارح فى تعريف المجاز العقلى من أنه
تعريف للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة أو يقال المراد بالكلمة اللفظة الواحدة وما فى

فى الحقيقة اعطاء الحياة وهى
صفة تقتضى الحس والحركة
الارادية وكذا المراد بشباب
الزمان زمان ازدياد قواها النامية
وهو فى الحقيقة عبارة عن كون
الحيوان فى زمان تكون حرارته
الغريزية مشبوبة أى قوية مشتعلة
(أو مختلفان) بأن يكون أحد
الطرفين حقيقة والآخر مجازا
(نحو أنبت البقل شباب الزمان)
فيما المسند فيه حقيقة والمسند اليه
مجاز (وأحيا الارض الربيع)
فى عكسه ووجه الانحصار
فى الاربعة على ما ذهب اليه
المصنف ظاهر

حكمها والقرينة على كل من الامرين تقسيم المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها. بقي أن العصام استشكل في أطوله حصر الحقيقة العقلية في الاقسام الاربعة على مذهب المصنف بقولنا قيل جاء في زيد فانه حقيقة وطرفها جملة فهي خارجة من الاقسام الاربعة (قوله لانه اشترط الخ) ان قلت الامر الظاهر لا يحتاج للاستدلال أجيب بأن هذا من التنبيه لا من الاستدلال كما قاله سم (قوله مستعمل) قيد بذلك لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة ولا بالمجاز (قوله لمجرد الاهتمام) أي للاهتمام المجرد عن التخصيص وكتب أيضا قوله لمجرد الاهتمام أي لا للتخصيص حتى يلزم اختصاص كثرته بالقرآن دون السنة وكلام العرب مع أنه كثير في القرآن وغيره وكتب أيضا قوله لمجرد الاهتمام أي لانه محل النزاع لان هذا رد على من زعم عدم وجوده في القرآن لانه بحسب الظاهر كذب وكلام الله تعالى منزه عنه وأجيب بأنه لا كذب مع اعتبار القرينة يس وكتب على قوله على من زعم عدم وجوده الخ ما نصه أي في ضمن زعم عدم وجود المجاز مطلقا عقليا كان أو لغويا ولهذا قال في الاطول فيه رد على من أنكر وقوع المجاز في القرآن عقليا كان أو لغويا (قوله كقوله تعالى) تقدير هذا لا بينا في عدم العطف في يذبح وما بعده لان المقول حينئذ مجموع المذكورات يس (قوله واذ تليت عليهم الخ) لم يقل المصنف نحو أو كقوله مثلا ايهاما للاقتباس فكأنه حمل الآية على الاستدلال على مدعاه حتى كان المعنى زادتهم ايمانا بأنه في القرآن كثير سم وقوله ايهاما للاقتباس أي وليس اقتباسا حقيقة لان الغرض الحقيقي كما أشار له الشارح التمثيل لما وقع في القرآن والاستشهاد على وقوعه فيه بكثرة قال في الاطول نعم يتجه على ايهام الاقتباس أن زيادة الايمان كيف تتصور في شأن منكري وقوعه في القرآن ولا بد في الزيادة من سبق الثبوت ودفعه بأن تلاوة آية توجب الايمان وبتلاوة الآيات يزيد بقي أن ما عد من المحسنات البديعية هو الاقتباس لا ايهامه (قوله لكونها سببا) أي عاديا (قوله يذبح أبناءهم) فيه أنه يجوز كونه مجازا لغويا أي يأمر بذبح فلا يكون مما نحن فيه لا يقال لا يضر احتمال ذلك لان المثال يكفيه الاحتمال لانا نقول ليس المقصود هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد والاستدلال على كثرته ردا على من زعم خلافه فيضر الاحتمال ع س سم (قوله وسوسته) أي ابليس بواسطة وسوسته ليوافق جعل الآية من باب الاسناد الى السبب فابليس سبب للسبب بواسطة وسوسته (قوله انه لهما الخ) بكسر الهمزة وجوبا لوجود اللام وفي بعض النسخ من الناسخين بلا لام فيصح الفتح على اسقاط الخافض أي على أنه لهما الخ والكسر على جواب المقاسمة (قوله على أنه مفعول به لتتقون الخ) اعلم أن أصل تتقون توقون من الوقاية وهي فرط الصيانة متعد الى مفعولين والاول محذوف والثاني يوما على حذف المضاف أي عذاب يوم والمعنى فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر فيتعدى الى

لانه اشترط في المسند أن يكون فعلا أو ما في معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة أو مجازا

(وهو) أي المجاز العقلي (في القرآن كثير) أي في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم في القرآن على كثير لمجرد الاهتمام كقوله تعالى (واذا تليت عليهم آياته) أي آيات الله تعالى (زادتهم ايمانا) أسند الزيادة وهي فعل الله تعالى الى الآيات لكونها سببا (يذبح أبناءهم) نسب التذبيح الذي هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب آمر (ينزع عنهما لباسهما) سبب نزع اللباس عن آدم وحواء عليهما السلام وهو فعل الله تعالى لا ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ليوافق مقاسمته اياهما انه لهما من الناصحين (يوما) نصب على أنه مفعول به لتتقون

مفعول واحد ويحتمل أن يكون يوما مفعولا به لكفرتم والمعنى فكيف تحصل لكم الوقاية أو الحذران كفرتم وجحدتم يوما يجعل الولدان شيبا فى الدنيا من عبد الحكيم وكتب أيضا على قوله لكفرتم مانصه على تأويله بجحدتم كما يشير اليه وصرح به الفنرى (قوله أى كيف) مفعول مطلق على الصحيح وعامله تتقون أى تتقون أى اتقاء سم (قوله يوم القيامة) كان الاحسن تأخيره عن الآية فيكون تفسيرا لقوله يوما يجعل الخ كذا قال الحفيد وهو مبنى على أن يوم القيامة مفعول تتقون ويوما بدل لكن قال عبد الحكيم ان يوم القيامة منصوب على الظرفية ويوما يجعل الولدان مفعول به على حذف المضاف وليس بدلا من يوم القيامة كما وهم اذ لا دخل فى تفسير معنى المفعول به للابدال بخلاف الظرفية فانه بيان للاستقبال الذى فى تتقون اه وهذا هو الاوفق بقول الشارح نصب على أنه مفعول به لتتقون (قوله ان بقيتم على الكفر) فسر قوله تعالى ان كفرتم بان بقيتم على الكفر لئلا يحتاج الى المفعول به ولان الخطاب للكفار اه عبد الحكيم أى فكفرهم حاصل على القطع وان لا تدخل على ما هو كذلك (قوله يوما) بدل حمله عليه الدخول على بقية الآية سم (قوله شيبا) جمع أشيب والاصل فى شين شيبا الضم وكسرت لمجانسة الياء كما فى الجلالين (قوله وهذا) أى جعل الولدان شيبا وقوله كناية الخ فيه اشارة الى أن الكناية لا تنافى المجاز العقلى (قوله لان الشيب الخ) ظاهر فى تقرير الكناية على قول السكاكى ان الكناية اللفظ المستعمل فى ملزوم معناه فقوله تعالى يجعل الولدان شيبا لفظ موضوع للازم الذى هو تسارع الشيب وقد استعمل فى الملزوم وهو شدته وكثرة الهموم والاحزان وعلى الوجه الثانى اللازم الشيخوخة والملزوم الطول سم وكتب على قوله الشيخوخة مانصه أى المعبر عنها بقوله شيبا (قوله عند تفاقم الشدائد) أى تكاثرها وتراكمها وتعاظمها (قوله أو عن طوله) لا يخفى أن مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الاتقاء فى الدنيا وتأخيرهم له الى يوم القيامة لان الطول قد يشتمل على السرور فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب وأيضا طول ذلك اليوم أزيد من طول المدة التى يبلغ الاطفال فيها أوان الشيخوخة (قوله أوان الشيخوخة) أى فيشيبون سم وكتب أيضا مانصه وهو بعد الاربعين (قوله أى مافيها الخ) تفسير مراد لا ناقل لان جمع ثقل بفتحتين وهو متاع البيت ح ف وكتب أيضا مانصه دخل فى ذلك موتاها وكنوزها ع ق (قوله والخزائن) تفسير سم (قوله الى مكانه) أى مكان وقع منه الاخراج فهو نسبة الى المفعول به بواسطة من لا الى الظرف اذ المعنى وأخرجت من الارض لا فى الارض اه عبد الحكيم (قوله بالخبر) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله عطف على قوله كثير) أى بقطع النظر عن تقييده بقوله فى القرآن (قوله لان تسميته بالمجاز فى الاثبات) أى فى غير عبارة المصنف ع ق (قوله يوهم اختصاصه بالخبر) لا كلام فى ايهام ايراده فى أحوال الاسناد الخبرى اختصاصه بالخبر وأما ايهام التسمية

أى كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما (يجعل الولدان شيبا) نسب الفعل الى الزمان وهو لله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن أو عن طوله وأن الاطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة (وأخرجت الارض أثقالها) أى مافيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة (وغير مختص بالخبر) عطف على قوله كثيرا أى وهو غير مختص بالخبر وانما قال ذلك لان تسميته بالمجاز فى الاثبات وايراده فى أحوال الاسناد الخبرى يوهم اختصاصه بالخبر

ذلك فيقال فيه كما توهم الاختصاص بالخبر توهم الاختصاص بالمثبت فدفع التوهم قاصر أفاده فى الاطول وقد يقال لما كان توهم الاختصاص بالخبر أشد لتعدد منشئه خصه بالدفع أو يقال لما لم يتعرض لمنشأ توهم الاختصاص بالاثبات لم يتعرض لدفعه تدبر وكتب أيضا قوله يوهم اختصاصه بالخبر منشأ التوهم أى بالنسبة الى التسمية المذكورة وهو أن الاثبات لا يتحقق فى الانشاء اذ الاثبات مقابل الانتزاع وكل منهما حكم ولا حكم فى الانشاء لانه من قبيل التصورات فان قلت علم من هذا التوجيه أن الاثبات لا يمكن فى الانشاء فكان الموافق لذلك تصريحه بالجزم بدل قوله يوهم الخ اذ التسمية بالاثبات لا يمكن شمولها للانشاء قلت بل يمكن شمولها لانه يكفى فيها وجود المعنى فى بعض الافراد سيما والخبر أعظم من سم (قوله بل يجرى فى الانشاء) تصريح بما علم التزاما اه جربى أتى به للايضاح وتوطئة لقوله نحو الخ (قوله ابن لى صرحا) أى قصرا يجوز أن يكون نجارا لغويا أى أمر بالبناء (قوله وليجتد جدك) أى وليعظم عظمتك سم فالجد بفتح الجيم أو المعنى ليجتهد اجتهادك فهو بالكسر (قوله أو النهى) نحو لا يصم نهارك ولا ينم ليلك (قوله الى ما) اى مسند اليه ليس الخ (قوله صدور الفعل) أى فى الامر وقوله أو الترك أى فى النهى (قوله وكذا قولك الخ) فصلهما عما قبلهما لانهما نوعان من الانشاء غير الامر والنهى وأصل ليت النهر جار ليت الماء جار فى النهر لانه الذى يتفى جريه لا النهر لكن أسند الجرى المتفى الى النهر مجازا الملابسته للماء بالحلية وأصل أصلوا تك تأمرك أمرك ربك بسبب صلواتك أى بسبب تلبسك بها وملابستك اياها ع ق والمجاز فى اسناد جار الى ضمير النهر واسناد تأمر الى ضمير الصلوات لما تقدم (قوله ولا بد له من قرينة) أتى به توطئة للتقسيم اى لفظية أو معنوية والا فالقرينة علمت من قوله السابق بتأول فقوله ولا بد الخ بمنزلة البيان لقوله بتأول فكان ينبغى أن يذكر متصلا بما يتعلق به ولا يفصل بينهما ببيان الاقسام وما بعده من الاحكام (قوله صارفة الخ) أى ولا يشترط أن تكون معينة لما هو الحقيقة ولذا اختلف فى أنه هل يلزم أن يكون له حقيقة أم لا اه أطول ولا لما هو المجازى بخصوصه من كونه اسنادا الى السبب أو المفعول مثلا (قوله لان المتبادر الخ) علة لقوله لا بد (قوله فى قول أبى النجم الخ) لا يخفى ان أفناه قيل الله انما يصرف ما قبله عن ظاهره لدلالته على أنه كان موجودا فقابلة قوله صدوره عن الموجد له يقتضى أن يقيد الصدور عن الموجد بما اذا لم يعلم من لفظ يقارنه اه أطول (قوله أو معنوية) وقد يجتمع القرينتان (قوله كاستحالة قيام المسند بالمذكور) أى اتصافه به أو صدوره عنه والظاهر أنه يدخل قيام المبنى للمجهول بنائب الفاعل اذ معنى ضرب زيد اتصف زيد بالمضروبية فلا وجه لقول صاحب الاطول الاولى كاستحالة نسبة المسند الى المسند اليه المذكور ليتناول نسبة الفعل المجهول (قوله بالمذكور) أى فى عبارة المتكلم وليس المراد المذكور فى كلام المصنف سابقا (قوله المذكور)

(بل يجرى فى الانشاء نحو ياهامان ابن لى صرحا) فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا قولك ليت الربيع ماشاء وليصم نهارك وليجتد جدك وما أشبه ذلك مما أسند فيه الامر أو النهى الى ما ليس المطلوب منه صدور الفعل أو الترك عنه وكذا قولك ليت النهر جار وقوله تعالى أصلواتك تأمرك (ولا بد له) أى للمجاز العقلى (من قرينة) صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة (لفظية كما مر) فى قول أبى النجم من قوله أفناه قيل الله (أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور) أى بالمسند اليه المذكور مع المسند (عقلا)

أى لفظا أو تقديرا اه أطول (قوله أى من جهة العقل) أشار الى أن عقلا تمييز من نسبة الاستحالة الى القيام لكن على أنه فاعل لمتعدى الاستحالة وهو الاحالة كما فى قولهم امتلأ الاناء ماء فالماء ليس فاعلا لامتلأ بل للأ فان التمييز لا يلزم أن يكون فاعلا للفعل المذكور بل يصح أن يكون للازمه أو لمتعديه ويحتمل أن تكون الاستحالة متعدية بمعنى عد القيام محالا والحكم عليه بأنه محال مضافة الى المفعول وعقلا تمييز من النسبة الى الفاعل المحذوف كما جوز فى حاشية الكشاف ايراد الحال من الفاعل المحذوف للمصدر وأما جعله على نزع الخافض فبعيد أنه غير قياسى اه ملخصا من الحفيد على المطول والنثرى وقوله للازمه نحو وفجرنا الارض عيونا بناء على أن التمييز فيه محول عن الفاعل فان المحول عنه على هذا فاعل لازم فجر وهو تفجر وقوله أو لمتعديه نحو امتلأ الاناء ماء كما مر وقوله الى الفاعل المحذوف لعل تقديره استحالة شئ قيام الخ فعقلا تمييز لشئ مبين لابهامه هذا ولا حاجة الى تكلف شئ من الوجهين المذكورين لان تحويل تمييز النسبة اغلبى لا لزومى كما نقله سم وغيره عن ابن هشام ويجوز أن يكون عقلا مفعولا مطلقا بتقدير مضاف أى استحالة عقل (قوله يعنى الخ) اشارة الى جواب ما يقال اذا كانت الاستحالة عقلا قرينة فلم كان نحو قول الدهرى أنبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله وحاصل الجواب أن المراد بالاستحالة ما لو خلى العقل ونفسه حكم بها وانبات الربيع البقل ليس كذلك بل يحتاج العقل فيه الى دليل سم (قوله يكون) أى المسند (قوله والمبطلين) كالدهرية اه سم (قوله قيامه) أى المسند (قوله لان العقل الخ) تعليل لقوله يعنى الخ مع وكتب أيضا قوله لان العقل أى كل عقل أو عقل الفريقين من المحقين والمبطلين فالمراد بالمستحيل عقلا المستحيل بالضرورة أى لا يحتاج فى الحكم باستحالته الى نظر واستدلال وفى نسخة لأن العقل وألف عليها للجنس أى المراد ما تقدم لا كون جنس العقل اذا خلى الخ لئلا يرد قول الدهرى أنبت الربيع البقل فان عقل الموحد يعده محالا مع أنه حقيقة ولئلا يكون قول المصنف الآتى وصدوره الخ داخلا فى الاستحالة العقلية على ارادة جنس العقل فتأمل (قوله اذا خلى ونفسه) أى من غير اعتبار أمر آخر معه من نظر أو عادة أو احساس أو تجربة الى غير ذلك من عبد الحكيم وهذا التفسير على نسخة لأن أما على نسخة لا أن فمعنى خلى ونفسه أى من غير منازعة الوهم وغلبة الشيطان (قوله كقولك محبتك جاءت بى الى البلد) الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب المبرد فى نحو ذهبت بزيد من أن الفاعل صاحب المفعول فى الذهاب لا على مذهب سيبويه من أن المعنى جعلت زيدا ذاهبا لان الظاهر أن المعنى على هذا كنت حاملا وسببا فى ذهابه ولا يعنى بالسبب الا الحامل ولا شك فى صحة اسناد مثل ذلك الى المحبة لانها تثير المجىء وتحمل عليه فمعنى محبتك جاءت بى البلد على هذا جعلتنى جائيا من غير أن تشاركنى فى المجىء أى كانت سببا فى مجيئى ولا شك أنها سبب حقيقة فلا يكون اسناد المجىء اليها مجازا فلعل المثال مبنى

أى من جهة العقل يعنى يكون بحيث لا يدعى أحد من المحقين والمبطلين أنه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه يعده محالا (كقولك محبتك جاءت بى البلد) لظهور استحالة قيام المجىء بالمحبة (أو عادة) أى من جهة العادة (نحو هزم الامير الجند) لاستحالة قيام هزم الامير الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكنا عقلا

على مذهب المبرد اه سم بإيضاح وكتب أيضا قوله محبتك الخ أصله نفسي جاءت بي بسبب المحبة فالمحبة سبب داع للمجيء لا فاعلة قاله السيرامي والاولى أن أصله الله جاء بي بسبب المحبة (قوله قيامه به) هذا حكاية لكلام المصنف بالمعنى اه سم أي لان المصنف لم يقل ذلك بل قال قيام المسند بالمذكور (قوله وغيره) أي غير الصدور كالاتصاف (قوله وصدوره الخ) لا يقال هذا يخالف ما تقدم من أن البيت أعني أشاب الصغير الخ لم يعلم حال قائله وان البيت محمول على الحقيقة ما لم يعلم حال قائله لانا نقول المراد صدوره من غير هذا القائل من الموحدين كذا قرر بعضهم والحق أنه ليس فيما تقدم تصريح بأن قائل هذا البيت لم يعلم حاله كما ذكره ثم (قوله أي وكصدور الكلام) أوقعه في ذلك عبارة الايضاح في هذا المقام والاولى ارجاع الضمير الى المجاز لئلا يقطع سلك الضمائر عن الانتظام بس فان قلت على هذا يصير المعنى صدور المجاز قرينة على المجاز فيلزم معرفة أنه مجاز قبل قرينة أنه مجاز قلت المراد بالمجاز المضاف اليه في قوله صدور المجاز ما يؤول الى المجاز ففيه مجاز الاول ولعل وجه عدول الشارح عن ارجاع الضمير الى المجاز الفرار من هذا التكلف (قوله عن الموحد) أي الكامل والا فالموحد من يعتقد أن الله واحد وذلك يشمل المعتزلي ونحوه ممن يعتقد صدور بعض الافعال من غيره تعالى سم وكتب أيضا قوله عن الموحد لا بد من تقييده بغير المخفي حاله اه أطول (قوله فانه) أي الصدور (قوله لا يقال هذا) أي الصدور عن الموحد في مثل أشاب الصغير البيت وقوله داخل في الاستحالة لان الموحد يحيل قيام الاشابة والافناء بالمسند اليه المذكور أي فكيف يقابل بها (قوله لانسلم ذلك) أي لانسلم دخوله في الاستحالة العقلية التي أردنا بها كون الشيء محالا بالضرورة أي بضرورة العقل بحيث لا يتوقف على دليل بل يحكم مجرد العقل باستحالته وان كان حقيقة قوله اشاب الخ محالا النظريا يحتاج الى دليل ولذا قال كيف وقد ذهب الخ (قوله كيف وقد ذهب الخ) فهو من المحال الغير الضروري الذي الكلام فيه (قوله ومعرفة حقيقته) أي حقيقة متعلقه الذي هو المسند اليه الذي يكون الاسناد اليه حقيقة كما يدل عليه قول الشارح فمعرفة فاعله الخ كما في سم وسبب هذا التأويل سيأتي وكتب أيضا قوله ومعرفة حقيقته لم يقل وحقيقته للتنصيص على أن المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود عبد الحكيم وبه يجاب عن قول يس لو أسقط لفظ معرفة لكان أخصر وأظهر فان الظهور والخفاء انما ينسبان الى ما يعرف لا للمعرفة فني كلامه تسامح لا يخفى ثم قال والحاصل أنه أسند الظهور والخفاء للمعرفة باعتبار متعلقها الذي هو المسند اليه الحقيقي اه ملخصا ومتعلقها المذكور هو حقيقة المجاز العقلي أي حقيقة متعلقه وكتب على قوله بحسب العلم ما نصه أي بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقلته (قوله يعني أن الفعل) اقتصر عليه لانه الاصل والا فالمعنى مثله (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو أنبت الربيع البقل وقوله أو مفعول به نحو ضرب

وانما قال قيامه به ليعم الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد (وصدوره) عطف على استحالة أي وكصدور الكلام (عن الموحد في مثل أشاب الصغير) البيت فانه يكون قرينة معنوية على ان اسناد أشاب وأفنى الى كز الغدا رمر العشي مجاز لا يقال هذا داخل في الاستحالة لانا نقول لانسلم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوي العقول واحتجنا في ابطاله الى الدليل (ومعرفة حقيقته) يعني أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به اذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة

زيدا هم (قوله فعرفة فاعله أو مفعوله) لم يقل فعرفة اسناده الذى اذا استعمل يكون حقيقة كما يقتضيه السوق لان الاسناد لا يتصف بالظهور والخفاء الا باعتبار ظهور فاعله أو مفعوله وخفائه اه عبد الحكيم قال سم وأنت اذا تأملت قوله بعد وفى هذا تعريض بالشيخ الخ علمت أن النزاع فى الفاعل لا فى الحقيقة فيكون هذا سبب التأويل (قوله أى فما ربحوا فى تجارتهم) أى وأسند الربح للتجارة لكونها سببا فيه (قوله واما خفية) أى لكثرة الاسناد الى الفاعل المجازى وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقى اه عبد الحكيم (قوله وتأمل) عطف تفسير ان لم يرد النظر الاصطلاحى الذى هو ترتيب الخ وهو الاقرب وعطف لازم ان أريد (قوله سرتنى رؤيتك) هذا القول مجازا اذا أريد منه حصول السرور عند الرؤية أما اذا أريد أن الرؤية موجبة للسرور فهو حقيقة عبد الحكيم (قوله وقوله) أى أبى نواس الحسن بن هانئ الشاعر المشهور على ما فى الايضاح وقول ابن المعدل على ما قاله الشارح فى مطوله فمن قال لا تنافى بين قوليهما لجواز أن يكون له كينتان لم يأت بشئ وقبل هذا البيت

بريئا صفحتى قمر * يفوق سناهما القمرا

كذا فى الاطول (قوله حسنا) أى علم الحسن وظهوره اذ نفس الحسن موجود فى الوجه لا يزيد بتكرار النظر وبتقدير المضاف اندفع أيضا ما يقال ان المفعول الثانى لفعل الزيادة يجب أن يصح اضافته الى الاول وهاهنا ليس كذلك (قوله فى وجهه) أشار الى أن وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف وان الاسناد فى الكلام المذكور الى المفعول بواسطة (قوله يظهر) أى ذلك الحسن المزاد سم (قوله وفى هذا) أى فى قوله ومعرفة حقيقته الخ حيث اشترط فى المجاز العقلى أن يكون له فاعل حقيقى اما ظاهرا وخفى اه من سم (قوله فاعل يكون الخ) أى فاعل محقق فى الخارج أسند اليه الفعل حقيقة اسنادا يعتد به بأن يقصد فى العرف والاستعمال اسناد الفعل الى ذلك الفاعل واما أن موجدها هو الله تعالى فلا نزاع فيه انما النزاع فى الفاعل بالوجه المذكور فسقط الاعتراض الآتى وكتب على قوله أسند اليه الفعل ما نصه أى قبل اسناده للمجازى كما يؤخذ من سم فيما بعد (قوله فانه ليس لسرتنى الخ) أى فى الاستعمال لعدم وجود تلك الافعال المتعدية فى الاستعمال (قوله وكذا أقدمنى الخ) أى فهو مجاز عقلى وليس للاقدام فاعل حقيقى وحاصل توجيه المجاز العقلى فيه أنا نبالغ فى كون الحق له دخل فى القدوم فنفرض اقداما صادرا من فاعل متوهم ثم ننقله عنه ونسنده الى الحق مبالغة فى ملابسته كما ينقل اسناد الفعل من الفاعل الحقيقى الى الفاعل المجازى مبالغة فى ملابسة الفاعل المجازى للفعل فالمجاز حينئذ فى الاسناد فالفاعل الحقيقى ليس موجودا محققا فى الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد باسناد الفعل الى الفاعل المتوهم المفروض وعلى هذا يحمل قول الشيخ ليس لهذه الافعال فاعل أى محقق فى الخارج يعتد باسنادها اليه هذا ويحتمل أنه مجاز مرسل ان أريد بالاقدام الحمل على القدوم أو استعارة بالكناية ان شبه الحق بمقدم

فعرفة فاعله أو مفعوله الذى اذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة (اما ظاهرة كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم أى فما ربحوا فى تجارتهم واما خفية) لا تظهر الا بعد نظر وتأمل (كما فى قولك سرتنى رؤيتك أى سرنى الله عند رؤيتك وقوله

يزيدك وجهه حسنا

اذا ما زدته نظرا

أى يزيدك الله حسنا فى وجهه لما أودعه الله من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان وفى هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرتنى فى سرتنى رؤيتك ولا يزيدك فى يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة وكذا أقدمنى بلدك حق لى على فلان

شبيها مضمرا في النفس وطوى ذكر المشبه به وهو المقدم ورمز له بذكر لازمه وهو الاقدام تخييلا ملخصا من السيرامي وكتب على قوله يعتد باسنادها اليه مانصه بأن يقصد في العرف والاستعمال اسنادها اليه (قوله بل الموجود ههنا الخ) يعني الكلام في فاعل الفعل المتعدى لا في فاعل الفعل اللازم والفعل المتعدى غير موجود ههنا حتى يكون له فاعل حقيقي بل الموجود هو اللازم فانتفاء الفاعل الحقيقي أعني فاعل المتعدى لعدم وجود الفعل المتعدى فان قيل كيف يصح القول بانتفاء المتعدى مع تحققه قطعا فالجواب أن المراد أن المتكلم بهذه الافعال لم يقصد معنى المتعدى والاخبار عنه وان كان متحققا في الواقع الاعلى سبيل التخييل وما كان كذلك لا يحتاج الى فاعل فالحكم بانتفاء المتعدى بالنظر للمقصود من الكلام لا بالنظر للواقع هذا خلاصة ما في المقام وان وقع لبعضهم خبط وخلط لا يخفى على من له تدبر تام يسر ونقله سم عن شيخه ع س وعبارة ع ق وانما نبه المصنف على أن الحقيقة للمجاز قد تكون خفية تعريضا بالشيخ عبد القاهر في قوله ان نحو المنالين من المجاز في الاسناد الذي لا حقيقة له فبين المصنف ان له حقيقة خفيت على الشيخ وهي ما بين من أن الاسناد في الاصل لله تعالى وقد تبع في هذا الرد الفخر الرازي حيث قال كل فعل لا بد له من فاعل لاستحالة صدوره بلا فاعل فان كان ذلك الفاعل هو ما أسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره فاعتقد المصنف صحة هذا الكلام فقدر الفاعل في المثالين الله تعالى لانه الفاعل الحقيقي وهذا الرد يتجه ان كان مراد الشيخ ان ثم افعالا لا يتصف بها شيء على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف لها أصلا وليس ذلك مراده بل المراد أن نحو سرتني رؤيتك واقدمني بلدك حق لي على فلان ويزيدك وجها حسنا لا يقصد في الاستعمال العرفي فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السرور المتعدى ولا فاعل الزيادة المتعدية ولذلك لم يوجد في ذلك الاستعمال اسنادها لما يحق أن يتصف بها لانها لكونها اعتبارية الغي عرفا استعمالها الموصوفها الذي تعتبر في الواقع به ولو صح أن لها موصوفا لان الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجا من القدوم والسرور اللازم والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب في اسناده كالمجاز الذي لم يستعمل له حقيقة ولم يرد أن هذه الافعال الاعتبارية لا موصوف لها في نفس الامر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد انه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ولهذا كان ما ذهب اليه المصنف تكلفا وتطلبا لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب وهذا ان سلم اندفع به الرد على الشيخ والا فالرد وارد فليتأمل فان هذا المقام مما صعب فهمه على كثير اه بحروفه (قوله لا بد أن يكون له فاعل) أي موجد وهذا يسلمه الشيخ وليس مراده نفيه (قوله لامتناع صدور الفعل الخ) قيل لا يتناول مثل مرض ومات فيجب أن يراد بالصدور ما يشمل قيام الفعل واتصاف الفاعل به تجوزا أو يخصص بمثل اقدمني فانه محل النزاع والجواب أن المرض والموت وان كانا غير صادرين من المريض والميت لكنهما صادران عن غيرهما وحادثان

قال الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم واعترض عليه الامام فخر الدين الرازي بان الفعل لا بد أن يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل

فالمقصود أنه يستحيل أن يصدر الاثر بدون وجود الفاعل اه حفيد على المطول (قوله لا عن فاعل) أى موجد وهذا لم يقله الشيخ بل يسلم لزومه وليس هو الذى نفى وجوبه كما مر فاعتراض الامام عليه مدفوع (قوله والا فيمكن بتقديره) الاولى أن يقول والا فلا بد من تقديره ليكون مناسبا للدعوى (قوله وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى) فيه أنه جعل فاعل الاقدام النفس وفاعل سائر الافعال الله تعالى والحق أن الفاعل فى الجميع النفس على زعم المعتزلة فان العبد خالق لافعاله على زعمهم بعضها بالمباشرة وبعضها بالتولد كالعلم بالنتيجة المخلوق للعبد بالتولد عن النظر فينبغى أن يقولوا بتولد السرور والعلم بزيادة الحسن عن الرؤية أفاده الحفيد وفيه اشارة الى اعتراض على السكاكى لمخالفة كلامه مذهب جماعته المعتزلة وعلى الشارح فى نقله عنه انه زعم أن فاعل هذه الافعال هو الله تعالى ويمكن أن يجاب عن الشارح بأن اسم الاشارة راجع الى السرور يريد على أن الجمع مراده ما فوق الواحد أو بتغليبهما على أقدم تدبر (قوله حقيقتها) أى الافعال أى حقيقة متعلقها وهو المسند اليه (قوله فتبعه) أى تبع صاحب المفتاح (قوله تكلف) وذلك لان تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى فى مثل هذه الافعال السابقة تقدير لما لم يقصد فى الاستعمال ولا يتعلق به الغرض فى التراكيب كذا يؤخذ من ع ق (قوله والحق ما ذكره الشيخ) وذلك لانه ليس مراده نفى الفاعل رأسا بل مراده نفى وجوب فاعل أسند اليه المسند قبل اسناده الى المجاز يعنى أنه لا يشترط فى المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل الى الفاعل الحقيقى بل يجوز أن يكون من أول الامر الخ لا يسند ذلك المسند الا الى المعنى المجازى سم (قوله وأنكره) تقليلا للانتشار وتقريبا لضبط اعتبارات البلغاء (قوله فى سلك الاستعارة بالكناية) فى الاستعارة بالكناية استعارة بالكناية بأن تشبيه الاستعارة بالكناية بالدر المنظوم فى سلك تشبيها مضمرا فى النفس والسلك تخييل والنظم ترشيح (قوله بجعل الربيع) أى لفظ الربيع (قوله المبالغة فى التشبيه) الظاهر أن مراده بالمبالغة فى التشبيه ادخال المشبه فى جنس المشبه به وجعله فردا من افراده ادعاء راجع سم (قوله ذاهبا) لوح بلفظ ذاهبا الى قوله تعالى فأين تذهبون وكتب أيضا قوله ذاهبا الى أن مامر ونحوه الخ اعتراض على السكاكى بأن التشبيه لاجل المبالغة فى المدخلية انما يقصد فى بعض المواضع كما فى الاسناد الى السبب بخلاف نحو الاسناد الى المصدر فلا قصد للتشبيه معه فما ذهب اليه انما يتجه فى البعض دون البعض أفاده الحفيد (قوله ان تذكر المشبه) أى ذكر المشبه واعترض بأنها عند السكاكى لفظ المشبه لا ذكره وأجيب بأن اضافة ذكر المؤول به قوله ان تذكر من اضافة الصفة الى الموصوف أى المشبه المذكور الخ (قوله وتريد المشبه به) أى حقيقة فى اعتقاد المصنف بدليل جواب الشارح الآتى سم (قوله من اللوازم المساوية للمشبه به) اما مساواة اللازم الذى هو الاثبات للفاعل الحقيقى فظاهرة لان المراد به الاثبات بالقوة وهو مساو وأما

لا عن فاعل فهو ان كان ما أسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الامام حق وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقتها اخطأ بها فتبعه المصنف وظن أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ (وأنكره) أى المجاز العقلى (السكاكى) وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله (ذاهبا الى أن مامر) من الامثلة (ونحوه استعارة بالكناية) وهى عند السكاكى أن تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى أن تنسب اليه شيأ من اللوازم المساوية للمشبه به

الاظفار فى السبع فالمراد بها المخصوصة لا مطلق الاظفار وهو مساوية له لان غير أظفار السبع لا ينسب اليها فعل نشب على التحقيق اه ع ق وقوله لان المراد به الانبات بالقوة أى لا الانبات بالفعل اذ لا يتحقق الانبات بالفعل حيث تحقق القادر المختار فان الله موجود قبل وجود الانبات فأين المساواة قاله سم وقال بس المراد بالمساواة أنه لا يوجد الا منه ولا شك أن الانبات لا يوجد الا من الله تعالى وليس المراد بها عدم الانفكاك وكتب على قوله المخصوصة مانصه أى التى يترتب عليها النشب بقرينة المقام وكتب أيضا قوله المساوية أى التى تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب كالانبات فانه يصدق بصدق الفاعل الحقيقى وينتفى بانتفائه سم (قوله مثل أن تشبه المنية بالسبع) فى اغتيال النفوس سم (قوله ثم تفردها بالذكر) أى مرادا بها المشبه به لقوله وتريد المشبه به سم (قوله القادر المختار) بعنوان هذا المفهوم لا من حيث خصوصية ذاته تعالى فلا يرد ان ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركيك جدا عبد الحكيم (قوله بقرينة نسبة الانبات اليه) فيه أن السكاكى يجعل قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تخييلية بالمعنى الذى ذهب اليه فيها فالموافق لمذهبه أن يقول بقرينة استعارة ما هو خاصة من خواص المشبه به لصورة وهمية يتوهم فى المشبه تشبيهه بتلك الخاصة مثبتة للمشبه ويمكن أن يتكلف ويحمل كلامه على أن المراد بقرينة نسبة ما هو مشبه بالانبات اليه وربما يقال ان السكاكى وان اشتهر عنه ان قرينة الاستعارة بالكناية اثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخييلية الا أنه ذكر فى بحث جعل المجاز العقلى استعارة بالكناية ان قرينتها قد تكون أمرا محققا كما فى أنبت الربيع فهذا الكلام مستغن عن التأويل نعم فى قوله وعلى هذا القياس غيره نظر لانه لا يمكن قياس القرينة فى أكثر الامثلة عليه ونحن على أن ماذكر ليس نصا فى أن الانبات محمول على معناه الحقيقى وليس مستعارا لامر وهمى ونتبع ما اشتهر عنه وستطلع على معنى كلامه فى أنبت الربيع فى فن البيان فى مقامه ان شاء الله تعالى أطول بيعض تصرف وكتب على قوله الانبات مانصه أى بالقوة قسم (قوله وحاصله) أى جريان غير هذا المثال على قياسه فان معنى وعلى هذا القياس غيره وغير هذا المثال جار على قياسه سم (قوله فى تعلق وجود الفعل به) وان كان أحدهما على وجه الايجاد والآخر على سبيل السبب سم (قوله لانه يستلزم الخ) استلزام أن يكون المراد بعيشة صاحبها ليس مقابلا لعدم صحة الاضافة وأخويه كما يوهمه ظاهر العبارة بل استلزام مثل ذلك موجود فى الجميع اذ يستلزم أن يكون المراد بالنهار فلانا نفسه وأن يكون المراد بضميرها مان العملة وبالربيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وانما المقابل لها عدم صحة أن تكون العيشة ظرفا لصاحبها فالاولى أن يقال يستلزم أن لا يصح جعل العيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية ظرفا لصاحبها كذا فى الاطول (قوله بعيشة) اما أن يراد بضمير عيشة أى الضمير الراجع اليها المستتر فى راضية أى واذا كان هذا الضمير

مثل أن تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيأ من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان (بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى) للانبات بعنى القادر المختار (بقرينة نسبة الانبات) الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى (اليه) أى الى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) أى غير هذا المثال وحاصله أن تشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به ثم تفرد الفاعل المجازى بالذكر وتنسب اليه شيأ من لوازم الفاعل الحقيقى (وفيه) أى فى ذهب اليه السكاكى (نظر لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية صاحبها)

بمعنى صاحب العيشة كان مرجعه وهو عيشة المجرور بفي بمعنى صاحبها أيضا بناء على اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكره الشارح بقوله وهذا الخ فيلزم ظرفية الشئ في نفسه واما أن يراد بعيشة المجرورة بفي لان مذهب السكاكي عدم اختصاص المجاز العقلي باسناد الفعل أو معناه الى مرفوعه فيلزم ماذكر ولا يرد على هذا الاحتمال أن مذهبه أن يذكر الفاعل المجازي ويراد الفاعل الحقيقي والمجرور ليس فاعلا لانه فاعل في المعنى كالمبتدا في نهار صائم وحينئذ فجعل المصنف التجوز في الموصوف والمبتدا مبني على مذهب السكاكي لا على ماذهب هو اليه من الواسطة كما عرفت بس بتلخيص وقول الشارح وهذا مبني الخ انما يحتاج اليه على الاحتمال الاول اذ كون المراد بالضمير ما أريد بمرجعه على الثاني أمر لازم قطعا لا يحتاج الى تنبيه عليه ولزوم ظرفية الشئ في نفسه عليه لا يحتاج الى واسطة (قوله لما سيأتي) الاولى بحاله أن يذكر بعد قوله بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الانبات اليه اه أطول (قوله في الكتاب) أي المتن (قوله صاحبها) أي ويلزم ظرفية الشئ في نفسه لان ضميره وراجع الى من في قوله تعالى فأما من ثقلت موازينه الآية فهو نفس صاحب العيشة (قوله اذ لا معنى الخ) قيل بل له معنى صحيح يعني كائن في أصحاب العيشة ونازل معهم اهـ يس وردّ ع ق فقال وتأويله بمعنى هو مستقر في أصحاب العيش المرضي وكائن بينهم خلاف المتبادر بل لا يصح لان عيشة نكرة ولا يصح اطلاقها على الجمع وأيضا مثل هذا الكلام لا يستعمل في مثل هذا المعنى ولو كان من لوازم معناه اهـ قال في الاطول ويتجه أنه لا يجوز أن يكون فهو في عيشة راضية من قبيل لهم فيها دار الخلد فتأمله (قوله وهذا) أي الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد (قوله وهذا مبني على أن المراد الخ) فان أريد بالعيشة ما يتعيش به الانسان وبالضمير في قولنا راضية العيشة بمعنى صاحبها على سبيل الاستخدام فلا فساد اذ يصير المعنى حينئذ فهو في عيشة راض صاحبها وهو ظاهر ع ق وكتب أيضا قوله وهذا مبني الخ فان قيل اسناد مجموع راضية والضمير أيضا مجازي عند السكاكي لجعله مثل ذلك من المجاز العقلي لا واسطة كما عند المصنف فالمراد بعيشة الصاحب على تقدير الاستعارة قطعا فاما اذا جعل الضمير عبارة عن الصاحب فاسناد المجموع الى العيشة ليس مجازيا أفاده الحفيد وكتب على قوله عبارة عن الصاحب مانصه أي على طريق الاستخدام (قوله واحد) هو الصاحب أي صاحب العيشة (قوله في كل ما) أي تركيب أو التركيب الذي والرابط محذوف أي في كل ما أضيف فيه الفاعل الخ (قوله فلان نفسه) أي الذي هو مفاد الضمير في نهاره وفي ذلك اضافة الشئ الى نفسه وحمله على أنه من اضافة المسمى الى الاسم مما لا يلتفت اليه بلاغة مثل هذا الكلام وكثرة وقوعه في كلام الله تعالى وكلام العرب ع ق (قوله ولا شك) بمنزلة أن يقول واللازم باطل سم وكتب على قوله واللازم باطل مانصه أي عدم صحة الاضافة فيما ذكر فالمعنى يلزم على كلامه أن لا تصح الاضافة في كل ما أضيف الخ مع أنها

لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه وهو يقتضي أن يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي فيلزم أن يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى لقولنا فهو في صاحب عيشة راضية وهذا مبني على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد

(و) يستلزم (أن لا تصح الاضافة في كل ما أضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي (نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشئ الى نفسه) اللازمة من مذهبه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة وفي وقوعها

واقعة من غير شك فى كلام الله فوقوعها يرد عليه (قوله كقوله تعالى) . استدلال على صحة هذه الاضافة ووقوعها سم (قوله وهذا أولى فى التمثيل) لانه أدفع للشغب لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه باحتمال الاستخدام لان لنهار معينين الزمان المخصوص وهو الحقيقى والآخر الصائم وهو المعنى المجازى وقد أريد باسمه الظاهر المعنى الحقيقى وبضميره المعنى المجازى بخلاف نكون الاستعارة انما هى فى الضمير المستتر فى صائم لا فى نهاره حتى يلزم اضافة الشئ الى نفسه (قوله لان النداء له الخ) فيكون الامر أيضا له اذ لا يجوز تعدد المخاطب فى كلام واحد من غير تثنية أو عطف وما قيل انه يجوز أن يكون الامر لهامان بأن يأمر العمله بالبناء ففيه أنه خروج عما نحن فيه لانه حينئذ يكون من المجاز فى الطرف حيث أريد بابن الامر به عبد الحكيم أى فيخرج عن المجاز العقلى كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكى وكتب على قوله من غير تثنية مانصه أى أو جمع (قوله ويستلزم أن يتوقف الخ) ولا يجاب عن هذا الاستلزام بأن مذهب السكاكى ان أسماء تعالى غير توقيفية لان الرد عليه ليس باستعماله هو بل باستعمال غيره ممن يذهب الى غير ذلك مع عدم انكار غيره فصار استعماله صحيحا ولو كان كما ذكره السكاكى لتركه من يراها توقيفية أولانكر عليه ع ق وقد أشار الى ذلك الشارح بقوله عند القائلين الخ (قوله على السمع) الاولى على الاذن لان المتبادر من السمع فى هذا الفن السماع من البلغاء لا من الشارع اه أطول (قوله لان أسماء الله تعالى توقيفية) أى ما يطلق عليه تعالى سم وكتب أيضا قوله لان أسماء الله تعالى توقيفية أى ولم يرد اطلاق الربيع والطبيب والرؤية على الله تعالى (قوله توقيفية) أى لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد اذن من الشارع كالرحمن فانه مجاز اه سم (قوله كما ذكرنا) حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها عبد الحكيم (قوله بل المشبه به ادعاء الخ) فيه أنه اذا كان المراد بالمنية الموت بادعاء السبعية له لم يكن هذا مغنيا عن القول بكون الاسناد مجازيا لان حق الاثبات مثلا أن يسند الى القادر الحقيقى دون الزمان المشبه بالقادر المتصور بصورته فيلزم السكاكى ما هرب منه قال فى الاطول ويدفع بان المسند الى الاستعارة بالكناية عنده ليس ما هو للمشبه به بل صورة وهمية شبيهة بالمسند فهو للمشبه حقيقة وحقه أن يسند اليه ويزيف هذا الدفع بأن ما قيل ان قرينة الاستعارة بالكناية عنده استعارة تخييلية هى اللفظ المستعمل فى الصورة الوهمية لا غير خطأ لانه صرح فى بحث ردّ المجاز العقلى الى الاستعارة بالكناية أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون أمرا وهميا كما فى أظفار المنية وتطقت الحال وقد تكون أمرا محققا كما فى أنبت الربيع البقل وهزم الامير الجند وقد أخبرناك بأن معنى كلامه هذا شئ آخر ستطلع عليه وبما ذكرنا ظهر أن مبنى الاعتراضات على أن مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية أن يراد المشبه به حقيقة وأن المراد بما أسند الى المشبه به معناه الحقيقى فى هذه الامثلة لا على مجرد أن المراد المشبه به

حقيقة

قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
هذا أولى فى التمثيل (و) يستلزم
أن لا يكون الامر بالبناء) فى قوله
تعالى يا هامان ابن لى صرحا
لهامان) لان المراد به حينئذ هو
لعمله أنفسهم واللازم باطل
لان النداء له والخطاب معه (و)
يستلزم (أن يتوقف نحو أنبت
الربيع البقل) وشفى الطبيب
المريض وسرنى رؤيتك مما يكون
الفاعل الحقيقى فيه هو الله تعالى
(على السمع) من الشارع لان أسماء
الله تعالى توقيفية واللازم باطل لان
مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع
عند القائلين بأن أسماء الله تعالى
توقيفية وغيرهم سمع من الشارع
أولم يسمع (واللوازم كلها منتفية)
كما ذكرنا فتنتفى كونه من باب
الاستعارة بالكناية لان انتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم
والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات
على أن مذهبه فى الاستعارة
بالكناية أن يذكر المشبه ويراد
المشبه به حقيقة وليس كذلك بل
المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور ان
ليس المراد بالمنية فى قولنا مخالب
المنية نشبت بفلان

حقيقة حتى يكفي في دفعها الاشارة الى أن مراد نفس المشبه بادعاء كونه المشبه به كما ظنه الشارح وتبعه القوم اه ملخصا (قوله هو السبع حقيقة) بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء وحينئذ يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمة له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة وأيضا يكون الامر بالبناء لها مانعا كما أن النداء له لكن بادعاء أنه بان وجعله من جنس العقلاء فرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة في التشبيه وهذا الذي ادعينا انه مراده ظاهر مطول (قوله لم يطلع عليه) أي على ذلك (قوله ولانه ينتقض الخ) حاصل استدلال السكاكي كما أشار اليه الشارح بقوله والحاصل الخ ان كل مجاز عقلي فهو ذكر المشبه وارادة المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية فما مر ممنوع اصغراه مستندا بأنه يلزم المحال وهذا نقض له بالتخلف فان دليله يجري في المجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفان ولا استعارة بالكناية لاشتراطه لعدم ذكر المشبه به فتدبر فانه قد زل في تقريره الاقدام عبد الحكيم على المطول (قوله مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي) وهو الضمير في نهاره وليله لان المراد به الشخص والضمير في صائم ونائم هو الفاعل المجازي وهو المشبه (قوله على وجه ينبئ عن التشبيه) بأن يكون المشبه به خبرا أو صفة أو حالا ضرورة أن صدقه على ما جرى عليه لا يكون الا بتقدير أداة التشبيه والبيت والمثال المتقدم ليسا من هذا ونظيرهما قولك سيف زيد في يد أسد ولما التقيتني زيد رأيت السيف في يد أسد وكتب على قوله أو حالا ما نصه أو مضافا الى المشبه كلجين الماء كما في المطول (قوله قدزر الخ) صدره * لا تعجبوا من بلا غلالته * قدزر الخ والبلا بالكسر والقصر مصدر بلى الثوب صار خلقا واذا فتح مد والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قوله مع ذكر الطرفين) هما القمر وضمير ازراره أو ضمير غلالته عبد الحكيم

(أحوال المسند اليه)

(قوله أي الامور العارضة له) أي الامور العارضة التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي تكون سببا قريبا حتى لا يرد الرفع فانه عارض للمسند اليه من حيث انه مسند اليه فالاضافة في الترجمة للعهد وأخرج العصام في أطوله بعهدية الاضافة أحوال التعرض للمسند اليه بواسطة أنها أحوال الاسناد أو المسند كتكونه مسندا اليه لاسناد مؤكد ومسند اليه لمسند مؤخر لان ذلك ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تأكيد الاسناد وحال المسند اليه من توابعه وكتب على قوله التي بها الخ ما نصه والقرينة على ذلك ما تقدم في تعريف علم المعاني (قوله من حيث الخ) حيثية تقييد خرج ما يعرض له من حيث ذاته ككونه جوهرا أو عرضا كليا أو جزئيا أو من حيث عدد حروفه ككونه ثلاثيا أو رباعيا وغير ذلك (قوله وقدم المسند اليه) أي أحوال المسند اليه وكذا ما بعده (قوله لما سيأتي) أي

هو السبع حقيقة والسكاكي مصرح بذلك في كتابه والمصنف لم يطلع عليه (ولانه) أي ما ذهب اليه السكاكي (ينتقض بنحو نهاره صائم) وليله قائم وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي (لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي والجواب أنه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه بدليل أنه جعل قوله

* قدزر أزراره على القمر *

من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بريء عنه ورأيناتركه أولى

(أحوال المسند اليه)

أي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه وقدم المسند اليه على المسند لما سيأتي

قريبا من أنه الركن الاعظم سم (قوله أما حذفه) أى من غير اقامة شئ مقامه وحيث يكون لغرض معنوى كما هو اللائق بالفن لا لمجرد أمر لفظى وبهذا يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدا من المسند اليه لان الفاعل اذا حذف اما أن يقوم شئ مقامه كما فى باب النيابة ورافعه الفعل أو ثمه وباب الاستثناء المفرغ وباب المصدر ولا يحتاج حينئذ للقرينة بل للداعى الى الحذف أو لغرض لفظى كالتقاء الساكنين فى نحو اضربن ياقوم واضربوا الرجل فقول المطول وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول لا يناسب المقام مع أنه لا يجب اسناد الفعل ولا أن يكون المسند اليه المفعول كما عرفت اه يس وكتب أيضا قوله أما حذفه أى اعتمادا على القرينة المعينة له ولم يتعرض لها المصنف لانها مصححة للحذف والكلام فى المزايا المرجحة التى يختص البليغ بملاحظتها الان العامى أيضا يحذف لوجود القرينة أفاده فى الاطول وكتب أيضا مانصه أى انحذافه اذا الحذف فعل المتكلم فلا يكون من أحوال المسند اليه (قوله لكونه عبارة) أى فى الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه اللغوى أعنى الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الاتيان ولذا اختير على لفظ الترك اشارة الى كونه ركنا أعظم كأنه أسقط عبد الحكيم وبهذا يندفع مايتراءى فى كلام الشارح من التنافى وحاصله ان ماذكره فى هذه النكتة يدل على أن الحذف عدم الاتيان ابتداء وماذكره فى نكتة التعبير هنا بلفظ الحذف يدل على أنه الاسقاط بعد الاثبات وذلك تناف وتناقض فى معنى الحذف ودفعه الحفيد أيضا بما حاصله أن ماذكره فى النكتة الثانية مبنى على التخييل والنظر لما شاع من اطلاق الحذف على الاسقاط بعد الاثبات وماذكره فى الاول مبنى على ملاحظة الواقع فان المسند اليه المحذوف بحسب الواقع لم يؤت به أولا ثم زال بل ترك ابتداء (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أى فالحذف متقدم على الذكر أى والاثبات مقدم على باقى الاحوال لكونها كالتفصيل له كما قاله عبد الحكيم فاندفع مايقال هذه النكتة انما تقتضى التقديم على الذكر دون بقية الاحوال ويبحث فى الدفع بماذكر بأن باقى الاحوال الآتية تجرى فى المسند اليه المحذوف أيضا فهى تفصيل للحذف أيضا الا أن يجاب بأن جريانها فى المذكور أظهر من جريانها فى المحذوف فكونها تفصيلا للمذكور أقوى فتأمل وكتب على قوله أى فالحذف مقدم على الذكر مانصه فيكون بيان أحوال الحذف أيضا مقدما (قوله وذكره) أى عدم الاتيان به ويجوز عود الضمير على الحذف بتسامح أى معنى الحذف سم (قوله الركن الاعظم الخ) لانه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له والذات أقوى فى الثبوت من الوصف فالمسند اليه والمسند ولو افتقر فى الافادة الى كل منهما لكن الدال منهما على الذات أشد فى الحاجة عند قصد الافادة من الدال على الوصف لان الحاجة الى المضاف اليه المعروض أشد من الحاجة الى المضاف العارض ع ق (قوله فانه ليس بهذه المثابة) أى المنزلة وهى كونه الركن الاعظم الخ (قوله

(أما حذفه) قدمه على سائر احواله لكونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره ههنا بلفظ الحذف وعى المسند بلفظ الترك تنبيها على أن المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة

فكأنه ترك من أصله) تركه بمعنى عدم ذكره محقق فلا يناسب ايراد لفظ كان فالعمل المراد بتركه تركه مطلقا أى حقيقة وحكما بحيث لا يكون مقدرا ومرادا فليتأمل سم فصح أى الاتيان بكان أى فكأنه ترك حقيقة وحكما مع أنه مذكور حكما (قوله فللاحتراز الخ) اعلم أن من النكات الآتية ما يجتمع بعضه مع بعض لكن المدار على القصد والملاحظة (قوله بناء على الظاهر) حال من البعث أى حال كون البعث مبنيا على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه لا على الحقيقة ونفس الامر عبد الحكيم (قوله وان كان فى الحقيقة الخ) أى فذكره فى الحقيقة لا يكون عبثا وان قامت القرينة فان الاكتفاء بالقرينة ليس كالذكر فى التنصيص على ما هو المقصود الاهم من عبد الحكيم (قوله تخييل العدول) أى أن يخيل المتكلم للسامع بذلك الحذف أنه عدل الى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ وأقواهما هو العقل أى يوقع ذلك فى خيال السامع ووهمه أى وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجه كما فى الاطول (قوله من العقل واللفظ) كون الحرف موضوعا للجزئيات بوضع واحد ليستعمل فى واحد منها بخصوصه يمنع من عطف شئ على مدخوله لانه يستدعى أن يراد به فى تلفظ واحد معنيان بالنظر الى كل من المدخولين وهو بمنزلة أن يقال عسعس اليوم والليل ويراد أقبل اليوم وأدبر الليل ولهذا أكاد أحكم بأن العطف على مدخول الحرف ليس الا بتقديره لا باعتبار الاستصحاب أطول (قوله من حيث الظاهر) جواب سؤال وهو كيف يعتمد على اللفظ مع أنه لا بد من دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا فأجاب بأن الاعتماد على اللفظ انما هو بحسب الظاهر وان اعتمد بحسب التحقيق على العقل مع اللفظ وقوله وعند الحذف على دلالة العقل أى من حيث الظاهر أيضا بدليل قوله وانما قال تخييل لان الدال الخ بل هذا يدل على أن الدال حقيقة مطلقا انما هو اللفظ وان كان بمعونة العقل سم وكتب أيضا على قوله من حيث الظاهر ما نصه لانه يفهم من اللفظ لكن لا بقيد دلالة عليه ما لم يحكم العقل بصحة ارادته فالاعتماد بالآخرة على العقل عبد الحكيم (قوله لافتقارا الخ) أى فان اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شئ بدون واسطة العقل بخلاف العقل فانه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ وان كان بحسب العادة لا بد من تخييل الالفاظ سم وكتب أيضا قوله لافتقار عال فى الاطول كون العقل أقوى بأن الدلالة العقلية لا تتخلف بخلاف الدلالة الوضعية اه (قوله وانما قال تخييل العدول) يعنى أن العدول ليس محققا لان كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا فى الدلالة عليه وليس كذلك عبد الحكيم (قوله لان الدال حقيقة الخ) الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافى أى ليس الدال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافى ما أشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح فى نفسه لجواز أن يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان أمرا ممكنا فى نفسه الا أن ما ذكر بناء

فكأنه ترك من أصله (فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) الدلالة القرينة عليه وان كان فى الحقيقة ركنا من الكلام (أو تخييل العدول الى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى لافتقار اللفظ اليه وانما قال تخييل العدول لان الدال حقيقة عند الحذف

على ما استمر فى العادة من أن فهم المعانى قبل ينفك عن تخييل الالفاظ سم وقرر بعضهم أن الحصر حقيقى وأن الدال حقيقة اللفظ فقط ونسبة الدلالة الى العقل تسمح لانه آلة للعلم بالدلالة فقول الشارح هو اللفظ الخ أى فليس هنالك فى الحقيقة عدول عنه ولا دليل غيره اه وهذا هو الموافق لقول سم فيما كتبه على قوله من حيث الظاهر مانصه بل هذا أى قوله وانما قال تخييل لان الدال الخ يدل على أن الدال حقيقة مطلقا انما هو اللفظ وان كان بمعونة العقل اه (قوله هو اللفظ) بناء على أن المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المسند اليه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله هو اللفظ الخ أى فليس هنالك فى الحقيقة عدول عنه (قوله للاحتراز الخ) قال فى الاطول وأنا أقول لم يقل أنا عليل لئلا يتبدل ما عبر به السائل عن ذاته لاستلذاذه ما عبر به اه ملخصا (قوله والتخييل) فيه اشارة الى أن أو فى قول المصنف أو تخييل مانعة خلو فتجوز الجمع كذا قرر بعضهم وقد يقال ليست مانعة خلو أيضا اذ يجوز أن الحذف لنكتة أخرى غيرهما (قوله أو اختبار تنبه السامع) فان قلت الحذف يفتقر الى صلاحية المقام له بأن يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة فلا بد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف أنه يعرف المسند اليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف للاختبار قلت يكفى للحذف ظن المتكلم أن يعرف المخاطب المسند اليه بالقرينة فلم يكن الاختبار لتحصيل اليقين على أنه قال اختبار تنبه السامع ويكفى فى قابلية المقام كون المخاطب عارفا به لوجود القرائن اه أطول وكتب أيضا قوله أو اختبار الخ أقول أو اظهار اعتقاده أن السامع يتنبه أو اظهار اعتقاده أن له تنبها كاملا أو التنبيه على تنبهه أطول (قوله هل يتنبه أم لا) أم هذه منقطعة على ما مر تحقيقه فما قيل الصواب أيتنبه أم لا ليس بصواب على أن أم المتصلة تجىء مع هل على قلة كما فى الرضى عبد الحكيم وقد سبق ذلك عند شرح قول المصنف فان كان خالى الذهن من الحكم والتردد فيه (قوله أو اختبار مقدار الخ) كما اذا حضر شخصان أحدهما أقدم صحبة من الآخر فتقول أحسن للاحسان والله وتريد أقدمهما اختبارا لذكاء المخاطب هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التى معها خفاء وهى ان أهل الاحسان ذو الصداقة القديمة دون حادثها ع ق (قوله هل يتنبه بالقرائن الخفية) أى فيكون شديد النباهة أم لا يتنبه بالقرائن الخفية بل الا بالظاهرة فيكون ضعيفها (قوله أو ايهام صونه) عبر به هنا وفيما سلف بالتخييل كأنه لمحض التفنن ثم اذا كان قد ايهام الصون سببا للحذف فقصده حقيقة بالاولى من سم وكتب أيضا قوله أو ايهام صونه المراد بالصون التنزيه والتبعيد عن ذكره تعظيما للمصون أو المصون عنه لا مجرد ترك الذكر حتى يرد أن فى الحذف حقيقة الصون لا ايهامه ودفع هذا الايراد سم بقوله المراد منه صونه عن تنجسه بواسطة المرور على اللسان فصح ذكر الايهام اه وكتب أيضا قوله أو ايهام صونه الخ أقول أو ايهام صونه عن سمعك أو ايهام صون سمعك عنه أطول (قوله

هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن

(كقوله

* قال لى كيف أنت قلت عليل)*

لم يقل أنا عليل للاحتراز والتخييل

المذكورين (أو اختبار تنبه

السامع عند القرينة) هل يتنبه

أم لا (أو) اختبار (مقدار تنبهه)

هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا

(أو ايهام صونه) أى المسند اليه

(عن لسانك) تعظيما له أو عكسه أى

ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له

أوتأتى الانكار) أى انكار المتكلم (قوله لدى الحاجة) متعلق بتأتى كما فى الاطول (قوله أوتعينه) اما لان المسند لا يصلح الا له أو لكماله فيه بحيث لا يسبق الذهن الى غيره أو لكونه متعينا بين المتكلم والمخاطب وهذا وان كان يجامع الاحتراز عن البعث لكن مدار الدواعى والمقتضيات على القصد وقصد التعيين غير قصد الاحتراز فقد يقصد أحدهما وقد يقصدان معا وكذا الحال فى جميع الدواعى اذا لم يكن هناك تنافٍ من عبد الحكيم وبهذا يندفع اعتراض الشارح الآتى من أصله فتأمل (قوله والظاهر الخ) أجاب عنه الحفيد بما ملخصه ان العبث المحترز عنه قسمان عبث بسبب دلالة القرينة على المراد وهذا هو الذى ذكره المصنف بقوله فللاحتراز عن العبث وعبث بسبب عدم صلاحية المسند لغير المسند اليه المحذوف وهذا هو الذى ذكره بقوله أوتعينه وانما عبر فيه بالتعين للامرين اللذين ذكرهما الشارح ونظر فيه سم بأنه لا يدفع ما ذكره الشارح من اغناء الموضع الاول عن الثانى لصلاحية العبث فى قوله فللاحتراز عن العبث لشموله للقسمين (قوله الاحتراز عن سوء الادب فيما الخ) أى فلا يقال فى حذف الجلالة انه للاحتراز عن العبث لما فيه من سوء الادب بل يقال حذفه للتعين (قوله له) أى التعين (قوله أو ادعاء التعين) انظر لم أظهر فى محل الاضمار وما قيل انه أظهر لئلا يتوهم عود الضمير على الانكار بعده الاضمار فى تعينه مع أنه أقرب الى الانكار ويظهر ان نكتة الاظهار أنه لو أضمر لتوهم رجوعه الى المسند اليه كبقية الضمائر المتقدمة فتدبر (قوله أو نحو ذلك) افرد اسم الاشارة لكونها اشارة الى أحد الامور المستفادة من التردد أطول (قوله أو فوات) أى أو خوف فوات وكتب أيضا قوله أو فوات فرصة هو ومابعده عطف على قوله فجر وساعة فالجميع من أسباب ضيق المقام (قوله فرصة) أى قطعة من الزمان يفوت بها المقصود وقال ع ق هى مايغتنم تناوله (قوله على وزن) كما فى البيت السابق فانه لو قال أنا عليل لفات الوزن وقوله أو سجع نحو من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قال حمد الناس سيرته فات السجع وقوله أو قافية كقوله * ولا بد يوما أن ترد الودائع * فانه لو قال أن يرد الناس الودائع فاتت القافية وكتب أيضا قوله أو سجع أو قافية قال الحفيد هذان فيما اذا وجب تقديم المسند الذى به يحصل السجع أو القافية اه أى لانه اذا لم يجب وكان المسند يحصل به السجع والقافية فلا حاجة الى حذف المسند اليه بل لو قدم على المسند لكان السجع والقافية بحالهما وفيه بحث لانه انما يتم لو شرط فى النكات ان لا يحصل الشئ الا من هذه الخصوصية وهو ممنوع كما حقق فى محله ع س وكتب أيضا قوله أو قافية مقابلة الوزن بها لا تقتضى عدم تغير الوزن بذكر المسند اليه بل القافية فقط وان زعمه الحفيد لجواز أن يقصد تارة ذلك وتارة هذا وان كانا متحققين (قوله أو ما أشبه ذلك) عطف على فجر (قوله عن غير السامع) أى المقصود بالسماع اه سم أى فلا يرد أن الحاضرين اذا كانوا سامعين كان الاخفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح قوله

(أوتأتى الانكار) أى تيسره (لدى الحاجة) نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على أن المراد زيد لا تأتى لك أن تقول ما أردت زيدا بل غيره (أوتعينه) والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يغنى عن ذلك لكن ذكره لامرين أحدهما الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكروا له من المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد أى الله والثانى التوطئة والتمهيد لقوله (أوادعاء التعين) له نحو وهاب الالوف أى السلطان (أونحو ذلك) كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب فجر أو ساعة أو فوات فرصة أو محافظة على وزن أو سجع أو قافية أو ما أشبه ذلك كقول الصياد غزال أى هذا غزال وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء

من الحاضرين وان لم يكونوا سامعين فلا حاجة الى الاخفاء عنهم (قوله وكاتباع الخ) الفرق بين الاتباعين أن فى الاول يكون الكلام فى الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسا أولا وفى الثانى الكلام الثانى غير الاول ولا بد أن يكون الاول قياسا عبد الحكيم (قوله رمية من غير رام) أى هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطئ سيرامى وهذا مثل يضرب لمن صدر منه ما ليس أهلا للصدور منه ع ق (قوله أو ترك نظائره) أى نظائر المسند اليه المحذوف فى التركيب الذى تكلم به المتكلم وهو عطف على تركه بدليل قوله فى المطول أو على ترك نظائره وان أمكن أن يعطف على الاستعمال (قوله مثل الرفع على المدح) كقولنا الحمد لله أهل الحمد أى هو أهل للحمد أو الرفع على الذم كقولنا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أى هو الرجيم أو الرفع على الترحم كقولنا اللهم ارحم عبدك المسكين أى هو المسكين فالرفع على هذه الاوجه يوجب الحذف ع ق وبحث فى ذلك صاحب الاطول بأن الحذف هنا للاحتراز عن مخالفة القياس أو ضعف التأليف فهو من متعلقات البلاغة التى مرجعها غير علم البلاغة ولا تعلق له بمقتضى الحال الذى هو من وظيفة علم المعانى (قوله الاصل) أى الذى لا يعدل عنه الا لمقتض (قوله ولا مقتضى للعدول) ليكون مرجحا للذكر على الحذف والمراد عدم المقتضى فى قصد المتكلم على ما مر فلا يرد أن الكلام فيما أقام القرينة المعينة للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه والاحتراز عن العبث وتخييل العدول متحقق فى جميع صور الذكر وقوله لا مقتضى للعدول منصوب وسقوط التنوين لكونه مضافا واللام زائدة كما قال سيبويه فى لا غلامى لك واما تشبيهه بالمضاف كما قال ابن الحاجب عبد الحكيم أو جريا على تجويز البغداديين من النحاة عدم تنوين الشبيه بالمضاف وعليه قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما أعطيت وكتب على قوله ليكون مانصه أى الاصل وكتب أيضا قوله ولا مقتضى الخ أفاد بهذا القيد أن مجرد الاصالة لا تصلح نكتة بل لا بد معها من انتفاء المعارض المقتضى للحذف حتى اذا وجد رجع على الاصالة بخلاف بقية النكات فان كلا منها يصلح بمجرده نكتة أفاده الصفوى (قوله لضعف التعويل الخ) أورد أنه يقتضى أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية فيخالف ما سبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال أو تخييل العدول الى أقوى الدليلين وأجاب الشيخ فى شرح المفتاح بأن هذا بالنسبة الى قوم وذاك بالنسبة الى قوم وأجاب الصفوى بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ وعليه ينبغى ما تقدم وهذا لا ينافى أن يكون بعض افراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه ينبغى ماهنا اه يس (قوله أو التنبيه الخ) أو لغباوة السامع أو تنبيه بالغباوة اه أطول وكتب أيضا مانصه أى تنبيه الحاضرين على غباوة السامع أى المقصود بالسماع (قوله على غباوة السامع) اما لانها وصفه أو لقصد اهانته فيقال فى ماذا قال عمرو عمرو قال كذا ولو كان لا يجوز على السامع غفلة عن سماع السؤال

وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام أو ترك نظائره مثل الرفع على المدح أو الذم أو الترحم (وأما ذكره) أى ذكر المسند اليه (فلكونه) أى الذكر (الاصل) ولا مقتضى للعدول عنه (أو لاحتياط لضعف التعويل) أى الاعتماد (على القرينة أو التنبيه على غباوة السامع

ولاعدم الفهم منه تنبيها على أنه غبي لا ينبغي أن يكون الخطاب معه الاهكذا ع ق (قوله أوزيادة) أي أولزيادة الخ وكتب أيضا قوله أوزيادة الايضاح أي ايضاح المسند اليه وزيادة تنبيته في ذهن السامع فنفس الايضاح والتقرير حاصل عند الحذف أيضا لوجود القرينة المعينة له وفي الذكر زيادتهما لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية عبد الحكيم (قوله وعليه) أي على ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير وانما لم يقل كقوله تعالى لانه ليس من قبيل ما لولم يذكر لكان المسند اليه محذوفا فان هم المفلحون حينئذ معطوف على الخبر أعني على هدى أو معطوف على جملة أولئك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند اليه (قوله وأولئك هم المفلحون) فيه الشاهد (قوله أواظهار تعظيمه) عبارة القوم أو التعظيم فورد عليهم أن التعظيم لا يتوقف على الذكر بل يحصل بمجرد الاسناد الى المسند اليه المخصوص ذكرا وحذف فزاد المصنف اظهار وهو انما يحصل بالذكر أفاده سم والظاهر أن الاهانة والتبرك والاستلذاذ كالتعظيم فليجعل العطف على التعظيم لا الاظهار أفاده يس ولا يخفى أن تسليط الاظهار على التبرك يمنع منه قوله بذكره اذ مع حذف المسند اليه ليس هناك أصل التبرك بذكره الا أن يراد بالذكر الملاحظة تأمل (قوله نحو أمير المؤمنين حاضر) أي في جواب من قال هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده لان الكلام في ذكر المسند اليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف والا كان ذكره متعينا فلا يحتاج لنكتة (قوله أي اهانة المسند اليه) انظر لم ذكر هذا هنا دون سابقه ولاحقه ولعله للدفع توهم عود الضمير هنا على تعظيمه (قوله مثل السارق الخ) عبارة ع ق فاذا قيل هل حضر زيد فتقول حضر ذلك اللئيم (قوله مثل النبي صلى الله عليه وسلم الخ) عبارة ع ق فاذا قيل مثلا هل قال هذا القول رسول الله فتقول نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول ويكفي في الجواب لولا نحو هذا القصد أن يقال نعم أو قاله اه (قوله أواستلذاذه) أي وجدانه لذيذا أطول (قوله أوبسط الخ) لم يقل بعد ماذكره من نكات ذكر المسند اليه أو نحو ذلك كما قال بعد ماذكره من نكات حذفه اكتفاء بقوله ذلك في مبحث الحذف واتكالا على المقايسة أفاده في الاطول (قوله حيث الاصغاء مطلوب) أورد أن هذا القيد معتبر في غير هذه النكتة من النكات كالاستلذاذ فيقال حيث الاستلذاذ مطلوب وهكذا فما وجه التخصيص أجاب الاستاذ بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة لانه قد يكون قبيحا وانما يكون نكتة بهذا القيد فلا بد من ذكره لتحقق النكتة بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك سم وكتب أيضا مانصه لو عبر بالسماع لكان أولى لينا سب المثال يعني قوله تعالى هي عصاي الخ اذ لا يقال في جانبه تعالى اصغاء أفاده ع ق وذكره الحفيد أيضا وكتب على قوله لينا سب الخ مانصه أما الاصغاء فلا يناسبه لانه اماله الاذن للسماع وأجيب بأن الاصغاء مجاز في الاقبال على المتكلم اه (قوله مطلوب) أي محبوب (قوله أي في مقام الخ) فحيث ظرف مكان سم قال في

أو زيادة الايضاح والتقرير) وعليه قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون (أو اظهار تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر (أو اهانته) أي اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر (أو التبرك بذكره) مثل النبي صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول (أو استلذاذه) مثل الحبيب حاضر (أو بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب) أي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحباء

المطول ويجوز أن يكون حيث مستعارا للزمان (قوله نحو قوله تعالى الخ) لا يقال يناقى كون ذكر المسند اليه لأن المقام مقام بسط الاجمال فى قوله تعالى ولى فيها مآرب أخرى لانا نقول هذا الاجمال يقتضى أن يقع السؤال عن تفصيله فتحصل زيادة البسط أفاده الحفيد وحاصله أنه انما أجمل المآرب وان كان المقام مقام بسط لترقبه السؤال منه تعالى عن تفصيله فيتلذذ بخطابه تعالى وأجيب أيضا بأن موسى استشعر من الله تعالى ان يريه فى العصا عجائب وخوارق لم يعلم تفصيلها أو أنه كان عالما بتفصيلها لكن أخذته دهشة (قوله هى عصاى الخ) وكان يكفيه لولا ذلك أن يقول عصا لان ما للسؤال عن الجنس فزاد المبتدا والاضافة والاوصاف لذلك قال سم قوله هى عصاى فيه اشكال لان السؤال بما عن الجنس فكيف أجاب بالشخص والجواب من وجوهه انه أجاب عن نفس الجنس والماهية لكن فى ضمن هذا الفرد وفيه انه اذا كان السؤال عن الجنس والماهية فلم أتى بقوله أتوكأ عليها وأهش بها الخ فان هذه صفات والجواب أن ما عند السكاكى قد تكون للسؤال عن الصفة فلعل السيد موسى عليه السلام حملها على الجنس فأجاب ثم جوز أن يكون السؤال عن الصفة فأجاب بالصفة أيضا اه أى فجمع بين الجواب عن الجنس والجواب عن الصفة احتياطا لاحتمال السؤال لأن يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للتهويل) نحو أمير المؤمنين يأمرك بكذا تهويلا للمخاطب بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين ليمتثل أمره اه ع ق وقوله أو التعجب أى اظهار التعجب كقولك الصبى قاوم الاسد وانما قلنا اظهار لانه كما قال ع ق لا شك أن منشأ التعجب مقاومة الاسد لكن فى ذكر المسند اليه اظهار التعجب منه وكتب على قوله أى اظهار التعجب ما نصه الظاهر تقدير اظهار فى قوله للتهويل أيضا لحصول التهويل باسناد المسند الى المسند اليه المقتضى للتهويل ذكر أو حذف وقوله أو الاشهاد على قضية أى اشهاد المتكلم السامع على ثبوت المسند للمسند اليه وعبارة ع ق وقد يكون للتعيين عند الاشهاد لا بمعنى الاستشهاد كأن يقال لشاهد واقعة لينقل عنه ما وقع لصاحب الواقعة عند قصده اشهاد الناقل هل باع هذا بكذا فيقول المشهود على شهادته الذى قصد اشهاد الناقل زيد باع كذا ليتعين زيد فى قلب الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبيلا للانكار اه وقوله فى قلب الشاهد أى على الشهادة وقوله أو التسجيل أى الكتابة وعبارة ع ق وكتعيين الذى قصد التسجيل عليه أى كتابة الحكم عليه بين يدى الحاكم فاذا قال الحاكم هل أقر هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم أقر زيد هذا على نفسه بكذا لئلا يجد السامع السبيل الى أن يقول للحاكم عند التسجيل انما فهم الشاهد أنك أشرت الى غيرى فأجاب ولذلك لم أنكر ولم أطلب الاعذار فيه (قوله وأما تعريفه الخ) قال فى الاطول واعلم أنه فاتهم بيان الغرض من التعريف بالنداء وهو وان كان بمعزل عن تعريف المسند اليه والمسند لكن بحث التعريف لا يخص شيأ منهما الا صورة والباحث يتكل عليك فى معرفة

(نحو) قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام (هى عصاى) أتوكأ عليها وقد يكون الذكر للتهويل أو التعجب أو الاشهاد على قضية أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار (وأما تعريفه)

الغرض

الغرض منه فى غيرهما من أجزاء الكلام فنقول أما التعريف بالنداء فى قولك يا رجل فللاشارة الى حصة معينة من الجنس فهو بمنزلة اللام فى العهد الخارجى وربما يقصد به تعيين الجنس لاعتباره فى ضمن كل فرد نحو قوله تعالى يا أيها الانسان ما غرك بربك الكريم يا أيها الانسان انك كادح فهو بمنزلة اللام الاستغراقية (قوله أى ايراد المسند اليه معرفة) أى لاجعله معرفة اه سم أى لان جعله معرفة من شأن الواضع لا المتكلم (قوله لان الاصل الخ) أى الراجح الحكم على شئ معين عند السامع بخلاف المسند عند السامع فان المقصود ثبوت مفهومه لشئ والتعريف زائد عليه يحتاج الى داع عبد الحكيم (قوله فبالاضمار الخ) لم يذكر نكتة ترجيح مطلق التعريف ولا بد منها ولهذا ذكرها فى المفتاح والايضاح وكان المصنف هنا ظن أن نكتة الخاص تكفى لايراد العام لان العام لا يتحقق الا فى ضمن الخاص وليس كذلك لان طلب الخاص انما يكون بعد طلب العام وتحصيله من حيث هو من غير ملاحظة الخاص وان كان لا يحصل الا فى ضمنها ونكتته قصد المتكلم افادة المخاطب فائدة كاملة من بس وكتب أيضا قوله فبالاضمار قال الحفيد الاولى دخول الفاء فى لان كما لا يخفى اه أى لان المقصود الاخبار بسبب تعريف المسند اليه فهو الخبر الذى تدخل عليه الفاء بعد اما لا الاخبار بكون التعريف يكون بالاضمار وغيره لان ذلك حظ النحوى فليس هو الخبر حتى تدخل عليه الفاء بل حال وكتب أيضا قوله فبالاضمار أى فيكون بالاضمار الخ (قوله لان المقام للتكلم) أى ولا مقتضى للعدول عنه والا فقول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا فى مقام التكلم أطول (قوله للتكلم) أى ولا يشعر بخصوص التكلم الا ضميره أو الخطاب أى ولا يشعر بخصوصه الا ضميره أو الغيبة أى ولا يشعر بخصوصها الا ضميرها كذا فى ع ق (قوله نحو أنا ضربت) الشاهد فى أنا والتاء وجمع بينهما اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا تأمل وكذا يقال فيما بعد أيضا (قوله أو الغيبة) فيه أن كون الشئ غائبا لا يستدعى الاضمار لان الاسماء الظاهرة كلها غيب ولهذا عرف ضمير الغائب بما وضع لغائب تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما ولم يعرف بمجرد ما وضع لغائب والبيان الوافى ما فى المفتاح بدل قوله أو الغيبة أو كان المسند اليه فى ذهن السامع لكونه مذكورا أو فى حكم المذكور لقرائن الاحوال ويراد الاشارة اليه فلما اختصر كلامه اختل وبعد اعتبار قيد التقدم وارادة الاشارة اليه يتجه عليه أنه لا يتعين الاضمار لجواز المعرف بلام العهد الا أن يرجح الضمير بكونه موضوعا له بالوضع الافرادى والمعرف بلام العهد دخيل فى ذلك فمقام الضمير الغائب أن يتقدم الذكر ويراد الاشارة اليه من حيث انه حاضر فى ذهن السامع لذلك الذكر حتى لو لم تقدم ولم تقصد الاشارة اليه من هذه الحيثية لم يضمر نحو وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله وقولك ان جاءنى زيد جاءنى رجل فاضل أطول وكتب على قوله وبعد اعتبار قيد التقدم ما نصه وعلى قيد التقدم نبه الشارح بقوله لتقدم الخ (قوله لتقدم ذكره) أى

أى ايراد المسند اليه معرفة وانما قدم ههنا التعريف وفى المسند التنكير لان الاصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند التنكير (فبالاضمار لان المقام للتكلم) نحو أنا ضربت (أو الخطاب) نحو أنت ضربت (أو الغيبة) نحو هو ضرب لتقدم ذكره اما لفظا

ذكر مرجعه (قوله تحقيقا) نحو جاءني زيد وهو يضحك أو تقديرا بأن يكون المرجع في تقدير التقديم لان التقديم رتبته نحو في داره زيد فان المبتدأ في تقدير التقديم واما معنى بدلالة اللفظ عليه نحو قوله تعالى ما عدلوا هو أقرب للتقوى فالضمير للعدل وقد تقدم معناه في لفظ اعدلوا أو بدلالة قرينة عليه نحو قوله تعالى حتى توارت بالحجاب فان قرينة ذكر العشي والتواري وبالحجاب مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة تدل على أن المرجع للشمس واما حكما بأن لا يدل عليه شئ مما ذكر لكن قدم لنكتة كضمير ربه والشان فان التقدم فيهما لازم للضمير لنكتة وهي البيان بعد الابهام لكن حكم الضمير المتأخر فالمرجع في حكم التقدم ذكره ع ق وكتب أيضا قوله تحقيقا أو تقديرا راجعان الى التقدم لفظا (قوله وأصل الخطاب) أي اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع عبد الحكيم (قوله أن يكون لمعين) أي بالشخص وكتب أيضا قوله أن يكون لمعين والاصل أيضا أن يكون لمشاهد وقد يترك الى غيره لكونه كالمشاهد لغرض من الاغراض نحو ايانا نعبد أطول (قوله أو أكثر) فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الاستغراق كما في قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم وفي قوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم مسؤل عن رعيته فان الشمول الاستغراقي من قبيل التعيين عبد الحكيم (قوله لان وضع المعارف الخ) يرد المعرف بلام العهد الذهني فانه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين والجواب أنه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست في حكم النكرة أو نقول ان المعرف بلام العهد الذهني يستعمل في الجنس وان كان باعتبار وجوده في ضمن فرد ما غير معين والجنس معين في نفسه ولا يرد على هذا الثاني النكرة بناء على أنها موضوعة للجنس لا لفرد ما غير معين كما هو القول الآخر لان تعين الجنس معتبر في المعرف بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة وان كان متحققا فتأمل سم وكتب على قوله يرد المعرف الخ ما نصه وادخل السوق كما سيأتي فان المراد سوق أي سوق (قوله الى حاضر) أي والحاضر لا يكون الا معينا وفيه نظر اذ يمكن أن يحضر جماعة ويوجه الخطاب لاحدهم مبهما (قوله وقد يترك) ضمنه معنى يوجه ويمال فعلق به قوله الى غيره أو التضمين يأتي أي موجها وممالا الى غير الخ وكتب أيضا قوله وقد يترك الظاهر أن يرجع الضمير الى الاصل الا أن الشارح قرب المرجع عبد الحكيم وفيه أيضا انما جعل الشارح ضمير يترك راجعا الى الخطاب دون المعين لان الكلام فيه وضمير غيره راجعا الى المعين دون الخطاب لا يهامه أنه قد يترك الخطاب الى غير الخطاب كالغيبة والمقصود اما لة الخطاب المعين الى غير المعين فما قيل ان الانسب أن يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب أو يترك المعين الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأتي به ليس بشئ اه ويرد على جوابه أن المال الى غير المعين ليس هو الخطاب بقيد كونه مع معين بل الخطاب لا بهذا القيد الا أن

تحقيقا أو تقديرا واما معنى بدلالة لفظ عليه أو قرينة حال واما حكما (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) واحدا كان أو أكثر لان وضع المعارف على أن تستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر (وقد يترك)

يكون

يكون معنى قوله أى الخطاب مع معين أى الخطاب الذى وضعه أن يكون مع معين فتأمل وكتب على قوله والمقصود الخ مانصه مع أن عبارة المفتاح والايضاح تدل على رجوع ضمير غيره الى المعين كما فى الحفيد وكتب أيضا قوله وقد يترك الخ اعترض بأن هذا من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر الآتى ذكره آخر الباب فكان الاولى عدم ذكره هنا وأجاب عنه عبد الحكيم على المطول بانه ليس من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وأطال فى بيان ذلك وتحقيقه فراجعه تستفد وكتب ايضا على قوله وقد يترك الى غيره الخ قال فى الاطول ونحن نقول قصد الخطاب الى الماهية فى ضمن كل فرد كما فى يا أيها الانسان فهو خطاب للجميع فكما لا عدول لو قيل ترون لا عدول فى ترى وهما بمثابة واحدة فافهم اه (قوله أى الخطاب مع معين) الظرف حال أى كائنا مع معين نلا يناف ان الخطاب يتعدى بنفسه وانه اذا أريد تقويته قوى باللام لانها التى للتقوية (قوله أى غير معين) أى بالشخص (قوله كل مخاطب) أى كل من يصلح للخطاب كما فى الاطول (قوله على سبيل البدل) اى دون الشمول ولذا أفرد فقال ترى دون ترون سم وعبارة ع ق وانما قلنا على سبيل البدل اشارة الى أن الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالمذكرات فى العموم بل يصاحبه الافراد المناسب للتعيين واشارة الى أن العموم فيه هو العموم الذى كان فى أصل وضعه فان الضمير كما قيل انما وضع وضعا ما بدليا ويتعين بعض ما يصح استعماله فيه بتفسر ذلك الاستعمال والعموم البدلى فى الضمير المفرد والمثنى ظاهر وأما ضمير الجمع ان تصور فيه هذا العموم فالظاهر أن العموم فيه معى لا بدلى ويمكن اعتبار البدلى فيه بالنظر لكل جمع جمع تأمل اه بالحرف وكتب على قوله حتى يكون كالمذكرات فى العموم مانصه فيكون تارة للعموم الشمولى وتارة للعموم البدلى (قوله ولو ترى) الجواب محذوف أى لرأيت أمرا فظيعا (قوله الى تفظيع حالهم) أى بيان فظاعة حالهم من فظع الامر بالضم اشتدت شناعته عبد الحكيم (قوله أى تناهت حالهم) المراد به ما طرأ عليهم فى وقت نكس الرؤس لاجل الخجالة والخوف من أهوال القيامة من رثاثة الهيئة واسوداد الوجه وغبرته وبسرته وصفرته وغير ذلك انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله أى تناهت حالهم فى الظهور الخ أى شأنها ذلك فلا يناف فى قوله تعالى لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه وكتب أيضا قوله أى تناهت حالهم فى الظهور فان قلت التنبيه على عموم الرؤية ينافى ابرازها فى صورة الممتنع بدخول لو الامتناعية عليه قلت ادخال لو الامتناعية للاشعار بأنها مع عمومها تكاد تمتنع لفظاعة حالهم وعدم وفاء طاقة أحد بمشاهدتها أطول (قوله المحشر) بكسر الشين موضع الحشر مختار ومثله فى القاموس وكسرها غير قياسى اذ القياس الفتح هذا وفى لامية الافعال لابن مالك ان فيه الكسر والفتح (قوله واذا كان) أى حالهم وقوله كذلك أى لا يختص بها الخ سم (قوله فلا يختص به) الباء

أى الخطاب مع معين (الى غيره) أى غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب) على سبيل البدل (نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤسهم عند ربهم) لا يريد بقوله ولو ترى اذ المجرمون مخاطبا معينا قصد الى تفظيع حالهم (أى تناهت حالهم فى الظهور) لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك (فلا يختص به) أى بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من تتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ فلا يختص بها

داخلة على المقصور (قوله أى برؤية حالهم) فيكون الضمير راجعا للحال بتقدير مضاف (قوله على حذف المضاف) راجع للاحتمالين لكن حذفه على الاول من الاول ومن الثانى على الثانى وكتب على قوله المضاف مانصه احتيج الى تقديره لان حالهم لم يقم بالمخاطب حتى يصح أن يختص بها (قوله بايراده علما) أشار الى أن العلمية مصدر المتعدى ومعناه جعله علما والجعل بالايراد عبد الحكيم ولعل الفعل المتعدى علمه بالتشديد أى جعله علما واللازم علم بضم اللام أى صار علما وكتب أيضا قوله بايراده علما فسر العلمية بالايراد المذكور على وفق التعبير عن بقية الاحوال بنحو الذكر والحذف نعم المراد بالايراد وتظائره الحاصل بالمصدر لان ذلك هو حال المسند اليه بالحقيقة ولم يقل فيما تقدم أى بايراده ضميرا لان هذا أحوج الى البيان لان العلمية لكون علما وليس مرادا سم باختصار وقال يس التأويل بالايراد لانه الذى يصنعه البليغ وتركه فى الاضمار لقربه من التعريف وكتب أيضا على قوله بايراده مانصه الباء للتصوير (قوله وهو ما وضع الخ) أورد عليه أن من المشخصات حال التسمية ما يتبدل بعدها فيلزم أن يصير اللفظ مجازا عند تبدلها والجواب أن المراد المشخصات المشتركة بين سائر أحواله التى بها يتحقق جزئيته ويمتنع تصوره من وقوع الشركة فيه دون ما يتبدل لاشك أن له أحوالا لازمة له فى سائر أحواله مشخصة تمنع من الاشتراك فيه فتلك الاحوال هى المعتبرة فى الوضع دون غيرها مما ليس كذلك سم ملخصا وأورد على التعريف من سمى ولده قبل أن يراه لانه لا يعرف جميع مشخصاته وأجيب بأن معرفتها ولو اجمالا بوجه عام يكفى فى وضع العلم وكتب أيضا قوله وهو ما وضع الخ هذا التعريف وان تم على رأى الشيخ أن المعارف غير العلم كليات وضعا جزئيات استعمالا لا يتم على القول الآخر انها جزئيات وضعا واستعمالا لانه لا يكون مانعا فلا بد من زيادة دون غيرها فى ذلك الوضع يس وكتب على قوله وهو ما نصه أى لفظ (قوله مع جميع مشخصاته) ولو الذهنية فيدخل علم الجنس (قوله لاحضاره) أى تعريفه بالعلمية لاحضاره فالضميران للمسند اليه لكن الاول بالنظر للفظ والثانى بالنظر للمعنى لان العلم هو اللفظ والحضور فى ذهن السامع هو المعنى لانه هو المحكوم عليه فعلم جواز تعدد المراد بتعدد الضمير نوبى أى ففى الكلام استخدام لذكر المسند اليه سابقا بمعنى اللفظ واعادة الضمير عليه بمعنى المدلول وعبارة سم قوله لاحضاره أى المسند اليه قد سبق أن المسند والمسند اليه ههنا من أوصاف اللفظ ولا شك أن المحضر هو المعنى فقوله لاحضاره محمول على الاستخدام أو على حذف المضاف أى لاحضار مدلوله وكتب أيضا قوله لاحضاره فيه أنه قد يكون حاضرا فلا يصدق التعريف بالعلمية لاحضاره الخ وجوابه أن المراد باحضارا المسند اليه الالتفات والتوجه اليه ولا شك أن النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما صرح به فى حاشية المطالع أو المراد احضاره لو لم يكن حاضرا انظر سم (قوله بعينه) حال من مفعول المصدر أى ملتبسا بعينه

أى برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم
رؤية مخاطب على حذف المضاف
(وبالعلمية) أى تعريف المسند اليه
بايراده علما وهو ما وضع لشئ مع
جميع مشخصاته (لاحضاره) أى
المسند اليه (بعينه)

والمراد

والمراد به نفس الشئ وذاته المعينة انظر عبد الحكيم ويحتمل أن الباء زائدة وكتب أيضا قوله بعينه أى شخصه اعترض بأن الاحضار بالعين يشكل بما اذا لم يكن الموضوع له معلوما للسامع على الوجه المخصوص كما فى لفظ الله وحاصل الجواب أن المراد باحضاره بالشخص ما يشمل احضاره بوجه عام ينحصر فى الواقع فى الشخص والبارى تعالى يدرك بوجه عام ينحصر فى الواقع فيه والمراد بالوجه العام صفاته تعالى (قوله أى بشخصه) أورد أنه لا يصدق على علم الجنس اذ لا تشخص فيه وأجيب بثلاثة أوجه أحدها أن الكلام فيما علميته حقيقية بخلاف علم الجنس فعلميته حكمية ولهذا صرحوا بأنه انما حكم بثبوتها الضرورة الثانى أن قولنا يؤتى بالعلم لكذا لا يستلزم أن كل علم يفيد ذلك وحاصله أن العلم فى الجملة يفيد ذلك الثالث انا نعتبر تشخصات الماهية الذهنية فان الماهية تتشخص فى الذهن فيصدق عليه انه حضر شخصه بهذا الاعتبار سم وقوله لضرورة وذلك بسبب مجيئه ممنوعا من الصرف وترك ادخال اللام ومجىء الاحوال منه وبوصفه بالمعارف (قوله بحيث الخ) تفسير لاحضار المسند اليه بعينه (قوله عن احضاره باسم جنسه) أورد عليه أنه لا يخرج عنه اسم الجنس الموصوف بصفة خاصة نحو رجل حاكم القوم فى البلد اذا لم يكن لهم فيها الا حاكم واحد وان الرحمن ليس بعلم مع أنهما يفيدان الاحضار المذكور وأجيب بأن افادتهما الاحضار لا من حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض وكتب أيضا على قوله عن احضاره ما نصه أى المسند اليه وكتب أيضا قوله باسم جنسه المناسب فى المقابلة أن يقول بجنسه (قوله نحو رجل عالم) الشاهد فى قوله رجل وانما أتى بعالم لاجل صحة الابتداء بالنكرة وكتب أيضا ما نصه وان تعين بالقرينة لانه لم يحضر الا من جهة الجنسية المنافية من حيث هى للشخصية (قوله أى أول مرة) فيه اشعار بأن ابتداء منصوب على الظرفية وكتب أيضا قوله أى أول مرة لا يلزم من كون التعريف بالعلمية للاحضار ابتداء أن يكون كل علم له اذ لا يلزم من وجود المعلول وجود العلة المعينة لاحتمال وجود علة أخرى فلا يرد زيد الثانى فى نحو جاءنى زيد زيد (قوله عن نحو جاءنى زيد الخ) مما فيه الاحضار بضمير غائب عائد الى العلم وكتب أيضا قوله عن نحو جاءنى زيد وهو راكب انظر لم يقل عن احضاره بضمير الغائب نحو جاءنى الخ كما صنع فى سابقه ولاحقه تأمل (قوله وهو راكب) فان الاحضار بالضمير بعد الاحضار بالعلم فهو ثان لا أول وكتب أيضا ما نصه الشاهد فى وهو راكب (قوله مختص به) الباء داخلة على المقصور عليه بدليل قوله بحيث الخ نوبى (قوله باعتبار هذا الوضع) أى وضعه لهذه الذات المخصوصة فدخل فيه الاعلام المشتركة كزيد المسمى به جماعة كثيرة (قوله عن احضاره بضمير المتكلم الخ) أى فان احضارها ولو كان أول مرة الا أنه ليس باسم مختص لان اسمها يطلق على غيرها باعتبار ذلك الوضع بناء على أن الوضع فيها عام واحد كما هو مذهب الشارح وأورد عليه المعرف بلام العهد

أى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى (فى ذهن السامع ابتداء) أى أول مرة واحترز به عن نحو جاءنى زيد وهو راكب (باسم مختص به) أى بالمسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب أو اسم الاشارة والموصول والمعرف

الخارجي وكذا الموصول والمعرف بالاضافة وأجيب بان المراد الاحضار باللفظ والاحضار السابق في العهد الخارجي والموصول والمعرف بالاضافة ليس باللفظ فالاحضار باللفظ لم يوجد فيها الا أولا وفيه أن المعهود الخارجي قد يكون احضاره أولا باللفظ بأن يذكر اسم الجنس ثم يعرف بلام العهد الا أن يقال لما لم يكن المعتبر فيه تقدم الاحضار باللفظ بل تقدم الاحضار مطلقا ولو بلا لفظ كان جنس المعتبر فيه ليس من شرطه أن يكون باللفظ فحسن أن يقال احضاره أولا ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف ضمير الغائب فان جنس احضاره أولا باللفظ لانه اعتبر فيه تقدم ذكره غاية الامر أنه عم في الذكر فأريد الذكر مطلقا ولو حكما يس وكتب على قوله وأورد عليه المعرف الخ مانصه أي فان الاحضار في الثلاثة الاولى ابتدائي وكتب على قوله وكذا الموصول والمعرف بالاضافة مانصه أي المعهود ان خارجا (قوله بلام العهد) أي الخارجي فخرج المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الذهني فانهما في حكم النكرة قاله ع ق (قوله والاضافة) أي العهدية خارجا (قوله وهذه القيود) أي الثلاثة (قوله لتحقيق مقام العلمية) أي المقام الذي يؤتى فيه بالمسند اليه علما أي أتى بها لذلك لا للاحتياج اليها في الاخراج وكتب أيضا قوله لتحقيق مقام العلمية أي للاتيان بجميع ما يتعلل ويتضح به مقام العلمية (قوله والا) أي وان لم نقل ان هذه القيود لتحقيق ما ذكر بل قلنا انها محتاج اليها للاخراج فلا يصح لان القيد الاخير يغني عن الاولين فما خرج بهما يخرج به (قوله مغن عما سبق) أي من القيدين أعني بعينه وابتداء لانه يخرج به ما خرج بهما وكتب أيضا قوله مغن عما سبق لان احضار الشيء باسمه المختص به احضار له بعينه أول مرة فلا يكون الاعلم شيرازي وهذا مبني على أن الاسم المختص بشيء انما يكون في العلم وأورد عليه رحمن فانه خاص بالله تعالى مع أنه صفة وأجيب بأن الاختصاص عارض وكتب أيضا على قوله مغن مانصه فيه بحث للفنري فراجعه (قوله وقيل الخ) هذا مقابل قوله أي أول مرة في تفسير قول المصنف ابتداء سم (قوله كما في الضمير الغائب الخ) أي وكاسم الاشارة فانه يشترط معه الاشارة الحسية والمعرف بالاضافة العهدية فانه يشترط فيه تقدم العهد فتأمل (قوله وفيه نظر) هذا الرد ظاهر لو أريد بالشرط أي شرط كان ليشمل العلم بالوضع فلو أريد ما عدا العلم بالوضع بأن يكون معنى قوله ابتداء أي من غير توقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر كان الرد على هذا القائل بأنه يلزم على كلامه استدراك قوله باسم مختص به لان ما خرج به من بقية المعارف خرج بابتداء على أن معناه ما ذكر وان كان يجاب بأنه لتحقيق مقام العلمية (قوله كذلك) أي مشروطة بتقدم شيء حتى العلم أي فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم أيضا مع أنه المقصود (قوله نحو قل هو الله أحد) يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبره واحد خبرا ثانيا أو بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا أستفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي

بلام العهد والاضافة وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية والا فالقيد الاخير مغن عما سبق وقيل احترز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط كما في الضمير الغائب واللام والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع (نحو قل هو الله أحد) فانه

ويحتمل أن يكون ضمير الشأن والجملة خبره اه فنرى (قوله أصله) أى التقريب والا فالاصل الاصيل اله منكرا هذا اذا كانت أل فى قوله أصله الاله من المحكى فان كانت من الحكاية فالمراد الاصل الاصيل (قوله حذفت الهمزة) اما مع حركتها على خلاف القياس فيكون التزام الادغام قياسا لان الساقط الغير القياسى بمنزلة العدم فاجتمع حرفان من جنس واحد أولهما ساكن واما بنقل حركتها الى اللام فيكون التزام الادغام غير قياسى لان المحذوف القياسى كالثابت فلا يكون المتحركان المتجانسان فى كلمة واحدة من كل وجه عبد الحكيم وقوله على خلاف القياس لان الحرف المتحرك متعاص بحركته قال فى الاطول ونحن نقول لما جعل اللام عوضا عن الهمزة وصار بمنزلتها صار اجتماع المتجانسين فى كلمة واحدة فوجوب الادغام قياسى أو فليكن وجوب الادغام بعد العلمية لان الاجتماع حينئذ فى كلمة واحدة وكتب أيضا قوله حذفت أى تخفيفا (قوله وعوض عنها حرف التعريف) أى قصد جعله عوضا عنها فلا يرد أن حرف التعريف موجود قبل الحذف لا يقال لو عوض عنها حرف التعريف لم يصح أن يقال الاله بالهمز اذ يلزم فيه الجمع بين العوض والمعوض وهو لا يجوز لانا نقول الاله بالهمز ليس هو الذى وقع فيه التعويض حتى يمتنع بل هو اللفظ الذى قبل التعويض وأما ما وقع فيه التعويض فلا همز فيه على أن ظاهر كلام الرضى ان أل ليست عوضا بل تشبه العوض يعنى أنها ليست متعينة للعوضية بل للتعريف أيضا من سم باختصار وبعض ايضاح وكتب على قوله فلا يرد الخ ما نصه هذا ان كانت أل فى قوله أصله الاله من المحكى فان كانت من الحكاية والقصد ان الله أصله الاله منكرا وانما أدخل حرف التعريف فى خبر المبتدا افادة للحصر كما فى زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه أصله لاه من لاه يليه بمعنى ستر لكثرة دوران اله واستعماله فى المعبود واطلاقه على الله فالامر ظاهر ولا اشكال وكتب أيضا قوله وعوض عنها حرف التعريف العوض الالف واللام كما هو رأى الخليل أو اللام وحدها ويتبعها الهمزة كما هو رأى سيبويه كما فى التعريف حنيد على المطول وكتب أيضا قوله وعوض عنها الخ ولهذا يدخل عليه حرف النداء بدون التوسل بأى عبد الحكيم (قوله ثم جعل علما) أى بعد حذف الهمزة وأما قبله فقيل الاله معرفا باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو أيضا علم له بالغلبة لكن أريد تأكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بحق فالاله أى على هذا القول الثانى قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات المعينة الا أنه قبل الحذف أطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا فتكون الغلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره أصلا فتكون الغلبة تقديرية فنرى وقوله من الاسماء الغالبة أى على ذاته تعالى فلا ينافى قوله لا الى حد العلمية اذ صاحب هذا القول يقول الاله باللام علم بالغلبة على المعبود بحق أى هذا المفهوم الكلى كما قد يؤخذ من الخفيد وكتب أيضا

أصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما

قوله ثم جعل الخ أى لم يكن قبل التعويض والادغام علما للذات المخصوصة بل اسما للمفهوم الكلى أعنى المعبود بحق وقبل اللام اسما للمعبود مطلقا حقا كان أولا هذا ما اختاره الشارح فى شرح الكشاف وقال السيد انه قبل الادغام كان من الاعلام الغالبة لانه تعالى يطلق على غيره تعالى اطلاق النجم على غير الثريا وبعد الادغام من الاعلام المختصة لا يطلق على غيره أصلا عبد الحكيم وقوله بل اسما للمفهوم الكلى أى بطريق الغلبة فيه كما فى الحفيد وكتب أيضا قوله ثم جعل علما أى بالوضع على ما يتبادر من لفظ الجعل ومن مقابلة قوله بعلمية الله بزعم بعضهم انه اسم للمفهوم الكلى لا علم مع قول سم أى لا علم بالاصالة فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة اه وبالغلبة على ما اختاره فى شرح الكشاف واعترض جعل الله علما بالغلبة بأنه لم يوضع للكلى ولم يستعمل فى غيره تعالى حتى يكون بالغلبة التحقيقية ولا وضع لمفهوم كلى لكن لم يستعمل الا فى الفرد المعين حتى يكون بالغلبة التقديرية وأجيب بأنه مع أصله الذى هو الاله بمنزلة اسم واحد فكأنه أيضا بالغلبة فهو علم بالغلبة التحقيقية تنزيلا ومن قال الله علم بالغلبة التقديرية نظر فى قوله بالغلبة الى وضع أصله الكلى وفى قوله التقديرية الى عدم استعماله نفسه فى غير الذات العلية وفى الاطول الاله معرفا باللام من الاعلام الغالبة وبعد حذف الهمزة من الاعلام المختصة فالله علم بالغلبة نظرا الى اصله ومن الاعلام المختصة نظرا الى نفسه اه وكتب أيضا قوله ثم جعل علما أى بطريق الوضع أو الغلبة التقديرية وكتب أيضا قوله ثم جعل الخ الترتيب فى الاعتبار لا فى الوجود تأمل (قوله الواجب الخ) اشارة الى طريق احضار الذات المعينة انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله الواجب الوجود الخ الغرض من هذه التقييد بيان الذات المسمى لا بيان اعتبارها فى المسمى والا كان المسمى مجموع الذات والصفة وليس كذلك بل المسمى الذات وحدها اسم (قوله الواجب لذاته) هو الذى لا يحتاج الى غيره فى وجوده (قوله للعبودية له) أى لكون غيره عبدا له نوبى والظاهر أنه غير متعين (قوله فلا يكون علما) أى بالاصالة فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة سم (قوله كلمة التوحيد) أى كلمة تفيد التوحيد وتدل عليه وما قيل من أن الافادة بحسب الشرع ان أريد أن دلالتها على التوحيد بحسب وضع الشرع فليس بشئ للقطع بأن الشرع لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى اللغوى الى معنى آخر وان أريد أن افادتها لكون القائل موحدا بحسب الشرع فسلم لكن ليس كلامنا فيه عبد الحكيم (قوله لما افادت التوحيد) أى بحسب معناها اللغة وان أفادته من حيث انحصار الكلى فيه تعالى أو من حيث القرينة المعينة للفرد واللازم باطل أو بعيد (قوله من حيث هو كلى) أى بقطع النظر عن الوجود الخارجى والا فقد ينحصر فى فرد (قوله يحتمل الكثرة) كان الظاهر أن يقول يفيد الكثرة لان الكلى من حيث هو كلى يفيد الكثرة قطعا لا احتمالا وأجاب بعضهم بأن المراد الكثرة فى الخارج فلذا عبر بيحتمل فتأمله

للذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى وفيه نظر لانا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد أجمعوا على أن قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلى لما أفادت التوحيد لان الكلى من حيث هو كلى يحتمل الكثرة (أو تعظيم أو اهانة)

فتأمله (قوله كما فى الالقاب الخ) أى وكما فى الاسماء الصالحة لذلك نحو على ومعاوية اذا اعتبرناهما اسمين وكما فى الكنى الصالحة لذلك أيضا نحو أبو الخير وأبو الشر فتأمل وكتب أيضا قوله كما فى الالقاب نص عليها لانها الواضحة فى ذلك لان الغرض من وضعها الاشعار بالمدح أو الذم وقد يتضمنهما الاسماء وان لم يقصد بالوضع الا تمييز الذات لكونها منقولات من معان شريفة أو خسيسة كحمد وكلب أو لاشتهار مسمياها بصفة محمودة أو مذمومة كحاتم ومادر وبعد الالقاب فى ذلك الكنى كابى الفضل وأبى الجهل وانما قال تعظيم أو اهانة دون تعظيمه أو اهانته لانه قد يقصد تعظيم غير المسند اليه أو اهانته نحو أبو الفضل صديقك وأبو الجهل رفيقك اه أطول وكتب على قوله كما مانصه أى تعظيم أو اهانة (قوله الصالحة) هذا وصف كاشف للتوضيح لا للاحتراز عن غير الصالحة لعدم وجودها لان اللقب ما أشعر بمدح أو ذم فلا يكون الا صالحا للتعظيم والاهانة (قوله لذلك) أى التعظيم أو الاهانة (قوله مثل ركب على وهرب معاوية) يقولون لفظ على يشعر بالمدح من العلو واللفظ الآخر بالذم من العواء ففهم ما الاشعار بالمدح والذم مع قطع النظر عن ذكر الركوب والهروب قد ذكرهما ليس لتوقف الاشعار عليهما سم والمتبادر أن المراد بعلى ومعاوية صاحبا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ما فيه من سوء الادب فى حق سيدنا معاوية رضى الله عنه والجراءة عليه بما لا يليق بمنصبه بل لو حملناهما على غيرهما لم يخل من سوء الادب لما فيه من الايهام وكتب أيضا قوله مثل ركب على وهرب معاوية أى على اعتبار أنهما القبان فانهما كما يصح اعتبارهما اسمين يصح اعتبارهما القبين والتمثيل بهما على الاعتبار الثانى (قوله أو كناية) أى تعريف المسند اليه بالعلمية لقصد كنايته بالعلم تفوت لولا العلم نحو أبو لهب فعل كذا عبر عن المسند اليه بأبى لهب لينتقل منه الى كونه جهنميا باعتبار معناه الاصلى فان المعنى الاصلى الذى يقصد البليغ الاشارة اليه بهذا العلم من تولد منه النار وتولد النار منه باعتبار كونه وقود للنار والنار التى وقودها الناس نار جهنم وهذا وجه بديع وقال غيرنا معنى أبى لهب ملابس النار ملازمة وهو ملزوم الجهنمى لان اللهب الحقيقى لهب نار جهنم فان قلت لم يكتف فى المعنى الكنائى بكونه وقود نار جهنم أو ملابسها واعتبار الانتقال عنه الى كونه جهنميا قلت لان كونه جهنميا يفيد عذابه بالنار وغيرها مما فى جهنم فان قلت المعنى الاصلى المنتقل منه الى كونه جهنميا ليس معنى حقيقيا لابى اللهب لانه حيوان يتولد من نطفته اللهب قلت قد يكون الاصلى من الكناية معنى مجازيا أطول ملخصا (قوله يصلح العلم له) أى بحسب معناه الاصلى قبل جعله علما (قوله بالنظر الى الوضع الاول) أى بالنظر الى معناه المجازى بحسب الوضع الاول الذى هو الاضافى لا الحقيقى الذى هو أبو النار والنار بنته لعدم صحة قصده من هذا المركب الاضافى وكتب أيضا قوله بالنظر الى الوضع الاول أى لا الثانى أعنى العلمى وقوله أعنى الاضافى أى قبل جعله علما (قوله لان معناه) أى معنى هذا العلم أعنى أبا لهب بالنظر الى الوضع الاول

كما فى الالقاب الصالحة لذلك مثل ركب على وهرب معاوية (أو كناية) عن معنى يصلح العلم له نحو أبو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الاول أعنى الاضافى لان معناه ملازم النار وملابسها

قبل جعله علما والمراد معناه المجازى فان ملازم النار وملابسها بحسب الوضع الاول معنى مجازى له لان المعنى الحقيقى أنه أب للنار والنار بنته ولكن لم يقصد هذا المعنى الحقيقى بهذا التركيب أصلا لعدم صحته فيه والحاصل أن هذه الكناية مبنية على مجاز (قوله ويلزمه أنه) أى الشخص جهنمى أى لزوما عرفيا ومثله يكفى عند أهل هذه الفنون لانهم يكتفون باللازمة فى الجملة وهو أن يكون أحدهما بحيث يصلح للانتقال منه الى الآخر على أنه قال فى المطول واللهب الحقيقى لهب جهنم فهو اشارة الى الجواب عن منع الملازمة بأن اللهب أعم من لهب جهنم والخاص لا يلزم العام (قوله فيكون انتقالا الخ) فأبولهب باعتبار الوضع العلمى مستعمل فى الشخص المعين وينتقل منه باعتبار وضعه الاصلى الى ملابس اللهب لينتقل منه الى أنه جهنمى فهو كناية عن الصفة بالواسطة قال فى شرح المفتاح لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المسمى بأبى لهب لكن ينتقل منه الى معنى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمى وكذا أبوجهل كناية عن الجاهل وأبوالخير كناية عن الخير عبد الحكيم وقوله وينتقل منه أى بسبب التفات الذهن عند استعمال هذا اللفظ الى وضعه الاصلى (قوله من الملزوم) وهو ملازم النار وملابسها وقوله الى اللازم وهو الجهنمى (قوله وهذا القدر) أى الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وان لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ لان المستعمل فيه اللفظ الذات وفيه أن الانتقال فى الكناية من المعنى المستعمل فيه اللفظ ولو بواسطة أو بوسايط فان كان المعنى الاضافى لازما للمعنى العلمى فلا تكلف فى معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وان لم يكن لازما فلا انتقال فلا كناية أصلا وهنا ملازم النار غير ملازم للشخص المعين من حيث هو شخص معين وهذا مدلول العلم الا أن يقال المراد أنه يفهم عند استعمال اللفظ فى المعنى العلمى المعنى الاضافى لانه يلتفت الى المعانى الاصلية عند الاستعمال فى المعانى الحالية ثم ينتقل عن المعنى الاضافى الى لازمه وهذا كاف بس ملخصا (قوله وقيل فى هذا المقام) الحاصل أنه على الاول يكون العلم مستعملا فى معناه الاصلى لينتقل منه الى لازمه وعلى الثانى يكون مستعملا فى نفس اللازم بس وفى جعله العلم على القول الاول مستعملا فى معناه الاصلى نظر والمصرح به فى المطول وغيره أنه مستعمل فى معناه العلمى ملتفتا معه الى المعنى الاصلى ليتوصل به الى لازمه (قوله ويراد به لازمه) أى لازم معناه (قوله لا الشخص) أى المعين وهو حاتم طئ (قوله أى جهنميا) أى لا الشخص المسمى بأبى لهب ففى كلامه اكتفاء (قوله وفيه نظر الخ) رده بثلاثة أمور ذكر الاول بقوله لانه الخ والثانى بقوله ولو كان الخ والثالث بقوله ومما يدل الخ وكتب أيضا قوله وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية مبنى على أن مراد هذا القائل أن أبا لهب معناه حينئذ جهنمى آخر لا جهنمى هو مسماه وفسر البعض كلام هذا القائل بما لا يرد عليه هذا الاعتراض فقال قوله ويراد لازمه أى الذى اشتهر اتصاف المسمى به فى ضمن هذا اللفظ وحينئذ فلا يحتاج الى اعتبار

ويلزمه أنه جهنمى فيكون انتقالا من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف فى الكناية وقيل فى هذا المقام ان الكناية كما يقال جاءنى حاتم ويراد به لازمه أى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رأيت أبا لهب أى جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون

المعنى الاصلى والانتقال منه الى لازمه بل ينتقل الى ذلك اللازم من مسمى اللفظ الذى هو الذات المخصوصة لاشتهارا تصافها به فى ضمن هذا اللفظ وحاصله أن أبا لهب كناية عن صفة مسماه لا غير حتى يكون استعارة (قوله استعارة) أى لانه أطلق لفظ حاتم مثلا على جواد آخر لعلاقة المشابهة فى الجود ولفظ أبى لهب على رجل آخر كافر لعلاقة المشابهة فى الكفر والجهنمية بس ففيه استعارة تصريحية وهل هى أصلية أو تبعية خلاف ويجوز أن يكون مجازا مرسلا من اطلاق المقيد على المطلق الواقع فى ضمن مقيد آخر كاطلاق المشفر على مطلق الشفة الواقع فى ضمن شفة الانسان فاذا نظرت الى خصوص المقيد الآخر كان مجازا متفرعا على مجاز الاول من اطلاق المقيد على المطلق والثانى بالعكس (قوله على ماسيجىء) أى فى بحث الكناية (قوله لكان قولنا الخ) لصاحب هذا القيل أن يقول الجهنمى يفهم من أبى لهب بواسطة اشتهار الذات به فى ضمن هذا اللفظ بخلاف هذا الرجل وأبو جهل واشتهار الذات بالوصف فى ضمن لفظ لا يستدعى فهمه من أى لفظ عبر به عن الذات كذا فى الاطول ويمكن دفعه بأن مدار الكناية على وجود اللزوم لا الاشتهار تأمل (قوله فعل كذا هذا الرجل الخ) أى والقصد أن الفعل صدر من غير الرجل المشار اليه (قوله كناية عن الجهنمى) لان الجهنمى لازم للرجل الكافر ولابى جهل سم (قوله ولم يقل به أحد) يقال عليه اللازم على كون المراد ذلك صحة مثله فى المواضع الاخر المذكورة لا القول به بالفعل فان أريد به أى بقوله ولم يقل به أحد منع صحته فهو ممنوع أو أن أحدا لم يقله لم يضره سم وكتب أيضا قوله ولم يقل به أى بأنه كناية (قوله فى هذه الكناية) أى لهذه ففى بمعنى اللام (قوله تبت يدا أبى لهب) فان قلت الكلام فى العلم المسند اليه والآية ليست كذلك أجيب بأن اليد مقحمة لان غالب الاعمال باليد فاذا هلكت فقد هلك صاحبها وقيل المراد يده حقيقة لما روى أنه أخذ حجرا بيده ورمى به النبى صلى الله عليه وسلم فيكون ذكر الآية فى باب المسند اليه تعميما للفائدة كما هو دأب السكاكى سيرامى وقوله بأن اليد مقحمة أى فالمسند اليه فى الحقيقة أبو لهب (قوله لا كافر آخر) والا كان استعارة لا كناية (قوله أو ايهام) عبر بايهام اشارة الى أنه يكفى نكتة فى ايراد العلم وبه يعلم تحقق النكتة بالاستلذاذ بالفعل بالاولى ولو تركه لتوهم اعتبار الاستلذاذ بالفعل مع أنه غير معتبر ع س سم (قوله استلذاذه) لا ينبغى أن يقيد باستلذاذ المتكلم بل يعم استلذاذ المتكلم والمخاطب والسامع سم (قوله أى وحدان الخ) تفسير للاستلذاذ واشار به الى أن السين والتاء ليستا للطلب (قوله أم ليلى) هذا محل الشاهد (قوله أو التبرك به) عطف اما على ايهام أو على استلذاذ وهذا أحسن لما تقدم عن سم وان كان المناسب للمثال الاول (قوله نحو الله الهادى) أى عند ذكر الله تعالى وقوله ومحمد الشفيع أى عند ذكر المصطفى (قوله كالتفاؤل) نحو سعد فى دارك وقوله والتطير نحو السفاح فى دار صديقك (قوله والتسجيل) فى نسخة على السامع

استعارة لا كناية على ماسيجىء ولو كان المراد ماذكره لكان قولنا فعل كذا هذا الرجل مشيرا الى كافر وقولنا أبو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمى ولم يقل به أحد ومما يدل على فساد ذلك انه مثل صاحب المفتاح وغيره فى هذه الكناية بقوله تعالى تبت يدا أبى لهب ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبى لهب لا كافر آخر (أو ايهام استلذاذه) أى وجدان العلم لذيذا نحو قوله

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا
ليلاى منكن أم ليلى من البشر

(أو التبرك به) نحو الله الهادى ومحمد الشفيع (أو نحو ذلك) كالتفاؤل والتطير والتسجيل

ومعناه أن لا يقدر على انكار السماع بعد ع س وكتب أيضا العلم المراد بالتسجيل عليه الضبط عليه والاستحفاظ منه سم (قوله وغيره مما يناسب الخ) كالتنبيه على غباوة السامع (قوله وبالموصولية) قدمه على اسم الاشارة مع أنه أعرف منه لان فيه شبه الالقاب بافادته وصف الرفعة وعكسها وأما المعرف بأل العهدية فهو مع المعرف بالموصولية رتبة واحدة وانما صح وصف المعرف بأل بالموصول كما في قوله الخناس الذي ولكن قدم الموصول عليه لما ذكر أيضا والمضاف رتبته رتبة ما أضيف اليه فتأخره عن ذوات الرتب أنسب ع ق (قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة) الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف كما أشار اليه الشارح في مفتتح البحث فلا يرد أن يقال جاز أن تجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان في الجملة كاف في المقتضى فلا يتوجه أن ماذكر لا يقتضي كون المسند اليه موصولا لجواز أن يكون ما يجري عليه الموصول نحو الرجل الذي قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما فالاقتصار عليه مع افادة المقصود أرجح على أن اجراء الموصول لا محاله انما يكون على قسم من أقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم اذا اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه فتدبر فنري (قوله بالاحوال) كان الاولى بالامور المختصة ليشمل عدم العلم بالاسم أيضا ح ف (قوله المختصة به) المراد باختصاصها به عدم عمومها الغالب الناس لا عدم وجودها في غيره (قوله سوى الصلة) فيه أنه اذا علم الصلة أمكن أن يعبر بطريق غير الموصولية كالاضافة نحو مصاحبنا أمس كذا والجواب أنه لا يشترط في النكتة أن تختص بذلك الطريق ولا ان تكون أولى به بل يكفي مناسبة بينهما وحصولها به وان أمكن حصولها بغيره أيضا تأمل ع س سم وهذا السؤال والجواب يجريان في قوله أو استهجان الخ وقوله بعد أو تنبيه المخاطب على الخطا الخ وأمثال ذلك من النكات التي تحصل مع غير ما ذكرت له من الطرق فيما مر وفيما يأتي والحاصل أنه لا يجب اختصاص النكتة بما ذكرت له ولا كونها أولى به لكن يسئل حينئذ عن وجه ذكرها معه دون باقي الطرق فتأمل والذي في الفنري ما نصه قوله الذي كان معنا أمس رجل عالم ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا أمس رجل عالم فلا بد من أمر آخر يرجح طريق الموصولية اذ الظاهر أن المقتضى اما موجب أو مرجح ولا يكفي مجرد الملاءمة أو المناسبة اه وذكر نظير ذلك في قول المصنف أو استهجان الخ ثم نقل عن شارح المفتاح ما يؤيد ما مر عن سم وتعقبه (قوله لما لا يكون) ما موصولة اسمية والعائد محذوف أي لما لا يكون فيه للمتكلم الخ وما قيل من أن ما هنا مصدرية وجوبا ليس بشئ لمنافاته ظاهر التمثيل (قوله نحو الذين الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب قال الفنري والاولى أن يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك أمس لا أعرفهم اه ولعل وجهه انه أدل على معرفة المخاطب من مثال الشارح أعني الذين في بلاد الشرق

وغيره مما يناسب اعتباره في الاعلام (وبالموصولية) أي تعريف المسند اليه باراده اسم موصول (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة) كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم) ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم

لا أعرفهم (قوله لقلة جدوى الخ) أى لان المفروض أن المتكلم لا يعلم بشئ من الاحوال المختصة سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى لان الاغلب العلم بها بخلاف ما اذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة فان المتكلم يجوز أن يكون عالما بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى وما قيل ان فى قولنا الذين فى بلاد الشرق زهاد فائدة تامة فليس بشئ لان فيه علما للمتكلم بحال مختص بهم سوى الصلة وهو الزهد عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لقلة جدوى لم يقل لعدم لانه لا يخلو عن فائدة وأقلها افادة عدم المعرفة بذلك سم (قوله أو استهجان) أى استقباح وكتب أيضا قوله أو استهجان لكون المسند اليه عظيما أو حقيرا سيرامى (قوله بالاسم) أى العلم بأقسامه (قوله أى تقرير الغرض الخ) اختياره على تقرير المسند والمسند اليه اتباعا لما هو المفهوم من الايضاح حيث قال فانه مسوق لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء اه عبد الحكيم وقال سم وجه تقديمه على القولين أن المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره أولى وهو من النشرى (قوله والمراودة مفاعلة) أى على غير بابها كما سيظهر (قوله من راد) لم يقل من راود ايثارا للاصل الاصيل لان أصل راود راد وزيدت الواو لبيان المفاعلة (قوله جاء وذهب) مجموعهما تفسير لراد لا أحدهما فقط (قوله وكان المعنى) لم يجزم بذلك لانه لا قدرة له على القطع بأنه مراد الله تعالى سم (قوله وكان المعنى خادعته) أى أرادت به المكروه من حيث لا يعلم وفيه اشارة الى أن المراودة مجاز عن المخادعة اذ لم يكن مجئ وذهاب منها بطريق الاستعارة التبعية أو الاستعارة التمثيلية ومعنى عن نفسه لاجل نفسه يقال تخاصم فلان عن فلان عبد الحكيم ونظير عن هنا عن فى قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة وعدها اياه وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك (قوله وفعلت الخ) عطف تفسيرى وفيه اشارة الى أنه لم تتحقق المخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ما أرادته من المواقعة عبد الحكيم وقوله وفيه اشارة الى آخره وفيه أيضا اشارة الى أن المفاعلة ليست على بابها ويجوز أن تكون على بابها بمعنى أن كلا منهما وجد منه طلب لكن طلبها للوقاع وطلبه للامتناع وقوله الى أنه لم تتحقق الخ أى كلها لم تتحقق لعدم حصول مرادها والا فالمخادعة متحققة منها حقيقة وانما الذى لم يتحقق ثمرتها (قوله عن الشئ) متعلق بالمخادع أى لاجل الشئ الذى لا يريد صاحبه أن يخرجه عن يده عبد الحكيم (قوله يحتال الخ) جملة مبينة لقوله فعلت فعل المخادع ولذا تركت العاطف أى يحتال المخادع على صاحبه أن يغلبه ويأخذ ذلك من صاحبه عبد الحكيم (قوله أن يغلبه) فى موضع المفعول أى يحتال عليه لان يغلبه سم فهو كقوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الاعمى فاله يس (قوله وهى) أى المخادعة المفهومة مما قبله عبارة عن التعجل أى الاحتيال لمجامعة يوسف زليخا كما فى عبد الحكيم (قوله وطهارة ذيله) شبه عدم ارتفاع الذيل للزنا

لقلة جدوى مثل هذا الكلام (أو استهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير) أى تقرير الغرض المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير المسند اليه (نحو وراودته) أى يوسف عليه الصلاة والسلام والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد أن يخرجه من يده يحتال عليه أن يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن التعجل لمواقعته اياها والمسند اليه هو قوله تعالى (التى هو فى بيتها عن نفسه) متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وطهارة ذيله

بعدم تلوثه بالنجاسة على طريق الاستعارة المصرحة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملابسة صاحبه للزنا (قوله والمذكور) أى قوله التى هو فى بيتها (قوله أوزليخا) بفتح الزاى وكسر اللام كما فى القاموس وهذا هو المشهور وفى الشهاب على البيضاوى ضبطه أيضا بضم الزاى وفتح اللام (قوله وتمكن) أى بحسب الصورة الظاهرية والا فهو نبى معصوم وقوله من نيل المراد أى مراد ها الامراده (قوله تقرير للمراودة) أى أنها وقعت وثبتت وكتب أيضا قوله تقرير للمراودة أى التى هو المسند وقوله لما فيه أى فى الكون فى بيتها كما يدل عليه قوله قبل لانه اذا كان فى بيتها الخ (قوله من فرط الاختلاط) أى زيادته وشدته (قوله والالفة) قال فى القاموس الالفة بالضم الاسم من الائتلاف والالفة بالكسر المرأة تألفها وتألفك اه والتى هنا بالضم (قوله والاشتراك) أى اللفظى (قوله فى امرأة العزيز) راجع لقوله الابهام وقوله أوزليخا راجع لقوله الاشتراك فهو نشر على ترتيب اللف (قوله ولاستهجان) لان زليخا من المستقبح فى تركيب الحروف ومن المستزل فى كراهة السمع ونفرته ع ق أولان من به شرف اذا احتيج لنسبة ما صدر عنه مما لا يليق يكون التصريح به مستهجنا مستقبحا ح ف (قوله أى التعظيم والتهويل) اقتصر فى القاموس على التعظيم والمراد تعظيم المسند اليه وقد ذكر النحاة أن الصلة يشترط أن تكون معهودة الا فى مقام التعظيم والتهويل ومثلوا له بهذه الآية الشريفة فلا اعتراض (قوله والتهويل) أى التخويف (قوله من اليم) بيان لما غشيهم أو للتبعيض وهو حال على التقديرين (قوله ما غشيهم) والتعظيم من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه أنواعا من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعته فى الغشيان فان الماء المجتمع بالقسر اذا أرسل على طبعه كان فى غاية السرعة ولاحاطته بجميعهم بحيث لم يتخلص واحد منهم عبد الحكيم (قوله فان فى هذا الابهام) ولم يعين حيث لم يقل فغشيهم من اليم ثلاثون قامة مثلا (قوله من التفخيم) أى لما غشيهم حتى كأنه لا تحيط به العبارة ولا يعلم كنهه الا الله تعالى سم (قوله على الخطا) وفى بعض النسخ على خطاسواء كان خطأ المخاطب أو خطأ غيره ومثال الثانى ان الذى يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه (قوله ترونهم) من الاراءة التى تتعدى الى ثلاثة مفاعيل فاذا بنى للمفعول جرى مجرى الظن وانتصب اخوانكم على أنه المفعول الثانى كذا فى شرح الابيات حفيد على المطول (قوله أى تظنونهم) فيه اشارة الى أن ترونهم بضم التاء كما هو الرواية من أرى بضم الهمزة وفتح الراء مبنيا للمفعول لفظا وان كان مبنيا للفاعل معنى أى أظن لا بفتح التاء من أرى بفتح الهمزة بمعنى اعلم لانه خلاف الرواية ولانه خلاف الواقع اذ العلم هو الجزم المطابق للواقع عن دليل وهو منتف هنا وعبارة الفنرى الضم هو الرواية وهو الانسب درايه وان جاز الفتح بأن يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد وكتب أيضا قوله أى تظنونهم الخ أى لان مجهول هذا الباب تعورف فى الظن والمراد بالظن ماسوى اليقين كما قد يجىء بهذا المعنى

والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أوزليخا لانه اذا كان فى بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية فى النزاهة وقبل هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقبل هو تقرير للمسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك فى امرأة العزيز أوزليخا والمشهور أن الآية من قبيل لزيادة التقرير فقط وظنى أنها من قبيل لها ولاستهجان التصريح بالاسم وقد بينته فى الشرح (أو التفخيم) أى التعظيم والتهويل (نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم) فان فى هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى (أو تنبيه المخاطب على الخطا نحو ان الذين ترونهم) أى تظنونهم (اخوانكم * يشفى

فيدخل الجزم لا عن حجة فانه كالظن قد يخطئ فالناس أصناف مظنون الاخوة ومجزومها ومتيقنها أفاده في الاطول اه (قوله غليل صدورهم) الغليل والغل بالضم حرارة العطش والغليل أيضا الحقد والضغن كالغل بمحاح وفي القاموس الغليل العطش أو شدته أو حرارة الجوف اه (قوله أي تهلكوا الخ) الصرع الالقاء على الارض وهو اما كناية عن الهلاك أو الاصابة بالحوادث عبد الحكيم (قوله ما ليس في قولك ان القوم الفلاني) يتبادر منه أن كلام الشارح في قوم مخصوص والظاهر أنه تنبيه على خطا ظن الاخوة بالناس أيا كانوا وفي أي وقت كان أفاده في الاطول (قوله بناء الخبر) أي الى طريقه وعليه فقوله بناء الخبر من اضافة الصفة الى الموصوف أي الى وجه الخبر المبني كما يدل عليه قول الشارح بعد فان فيه ايماء الى أن الخبر المبني عليه الخ أي المبني على المسند اليه أي المتأخر عنه ففائدة الاضافة الاشارة الى تأخير الخبر لان الايماء المذكور لا يتحقق بدون تأخير الخبر فاندفع ما قيل انه يلزم على تفسير الشارح الوجه بالطريق والجنس أن يكون قول المصنف بناء مستدرك تأمل (قوله أي الى طريقه) أي جنسه كما يدل عليه قول الشارح بعد من جنس العقاب الخ (قوله وطريقته) عطف تفسير (قوله يعني) أشار به الى أن في كلام المصنف نوع مسامحة اذ مقتضاه أن الايماء حاصل بالموصول فقط مع أنه انما حصل بالموصول مع الصلة قاله بعضهم وفيه أن ذلك غير خاص بالايماء بل يجري في سائر نكات الموصولية وكلها انما تحصل بالموصول مع الصلة فكان على الشارح على هذا أن يأتي بالعناية في الجميع (قوله للاشارة الى أن الخ) أي الى جواب هذا السؤال (قوله عليه) أي الموصول وقوله من أي وجه أي جنس (قوله داخرين) أي صاغرين جلالين (قوله ومن الخطا الخ) عبارة ع ش فالمراد بالوجه كما تقدم طريق الخبر ونوعه الذي يأتي عليه وأما تفسيره بالعلة لان الاستكبار علة شرعية لدخول جهنم ففاسد لانتقاضه بقوله * ان الذي سمك السماء بنا لنا * بيتا اذ ليس سمك السماء علة لبنائه بيتهم وبقوله * ان الذين ترونهم اخوانكم * فان ظنهم اخوانهم ليس علة لشفاء غليل صدورهم اه وقوله وبقوله ان الذين ترونهم الخ أي بناء على أن هذا من الايماء فتأمل والحاصل أن تفسيره بالعلة غير صحيح لعدم اطراده في كل الامثلة هذا وانما يتم ما ذكره الشارح من خطا التفسير المذكور لو رجع قائله ضمير انه الى الايماء كما صنع الشارح وهو انما أرجعه الى جعل المسند اليه موصولا فلا يكون ان الذي سمك السماء الخ من أمثلة الايماء حتى يرد ما مر وقد يقال ارجاعه الى جعل المسند اليه موصولا مناف للسياق فهو خطأ والمبني على الخطا خطأ فتأمل (قوله والسبب) عطف تفسير (قوله ثم انه ربما جعل ذريعة الخ) فان قلت لم لم تجعل هذه الاغراض مقصودة من ايراد الموصول فلا حاجة الى جعلها تابعة للايماء متفرعة عليه قلنا لما كانت هذه

غليل صدورهم أن تصرعوا) أي تهلكوا أو تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني (أو الايماء) أي الاشارة (الى وجه بناء الخبر) أي الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته أي على طريقه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للاشارة الى أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي) فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله (سيدخلون جهنم داخرين) ومن الخطا في هذا المقام تفسير الوجه في قوله الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد استوفينا ذلك في الشرح (ثم انه) أي الايماء الى وجه بناء الخبر

الاغراض أمورا مهمة جعل الايماء توطئة لها واثبات الامر المهم بعد التوطئة والتمهيد له أولى من اثباته ابتداء فيكون تقريعها عليه أمرا مناسبا مستحسنا الا ترى وريا فلا اعتراض سيرامى ومراده دفع اعتراض السيد الآتى (قوله لا مجردا لخ) أى لان سياق الكلام ينافيه ولانه يفهم أن ما يذكر بعده يوجد من غير الايماء وهو فاسد كما يظهر ع ق وكتب أيضا قوله لا مجردا لخ لانه لو كان كذلك لقال أو جعله ذريعة على نسق ما قبله (قوله ربما جعل ذريعة الخ) أى فيكون المقصود من الايماء التعريض بالتعظيم مثلا ونفس الايماء غير مقصود بالذات كذا فى عبد الحكيم (قوله الى التعريض) هو دلالة الكلام على معنى ليس له فى الكلام ذكر نحو ما أقبح البخل يريد أنه بخيل وكتب أيضا قوله الى التعريض انما ذكر التعريض فى هذا الاغراض لانها ليست مستعملا فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر يثبت فى ضمنه هذه الاغراض لاستلزامه اياها استلزاما عقليا أو عاديا سيرامى بتغيير (قوله نحو ان الذى الخ) من كلام الفرزدق (قوله أو بيت الشرف والمجد) الاضافة بيانية أو المراد بيت الشرف نسبه وبدعائمه الرجال الذين فيه وكتب أيضا قوله أو بيت الخ أى فيكون بيتا معنويا لا حسيا وكتب أيضا قوله أو بيت الخ عبارة ع ق أى بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فان ما تضمنته القصيدة بعده (قوله دعائمه) أى قوائمه كما فى ع ق وقال سم جمع دعامة بكسر الدال وهى عماد البيت (قوله من دعائم كل بيت) أو من بيتك يا جرير وقيل من السماء وقيل عز يزطويل حفيد على المطول (قوله عند من له ذوق الخ) فانه اذا قيل ان الذى صنع هذه الصنعة الغريبة فهم منه عرفا ان ما بينى عليه أمر من جنس الصنعة والاتقان فاذا قيل صنع لى كذا كان كالتأكيد لما أشار اليه أول الكلام ع ق (قوله ثم فيه) أى فى هذا الايماء كما عبر به ع ق وكتب أيضا قوله ثم فيه تعريض بتعظيم الخ قال السيد لا نزاع فى كون هذا الكلام مشتملا على الايماء بالمعنى الذى ذكره وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر الا أن ذلك الايماء لا مدخل له فى افادة تعظيم الخبر أصلا فكيف يجعل ذريعة الى التعريض وانما نشأ التعظيم عن نفس الصلة بناء على تشابه آثارا لمؤثر الواحد ألا ترى أنك لو قلت بنى لنا بيتا من سمك السماء لكان التعريض بتعظيم البناء باقيا على حاله ولا ايماء فيه بالمعنى الذى ذكره قطعا وكذا يقال فى قوله تعالى الذين كذبوا شعيبا ان الذى يستفاد منه تعظيمه وتوسل به اليه هو نسبة الخسران الى مكذبيه وكذلك اهانة التصنيف مستفادة من عدم معرفة المصنف واهانة الشيطان من خسران من يتبعه وتحقيق زوال المحبة من ضرب البيت مهاجرة وأما كون فاتحة الكلام منبهة للفطن على خاتمته فهو مفقود فيما اذا أخر الموصول مع ان تلك الامور مستفادة منها أيضا اه وأجاب الفاضل الخطائى وتبعه الحفيد بأن التعظيم المستفاد من نفس الموصول والصلة يحتاج الى التوسل بالايماء والكلام فى هذا الان الكلام فى فوائد الموصول وأما التعظيم المدلول عليه بمجموع الكلام فلا يحتاج اليه كما يقال بنى لنا

بيتا

لا مجردا جعل المسند اليه موصولا
كما سبق الى بعض الاوهام (ربما
جعل ذريعة) أى وسيلة (الى
التعريض بالتعظيم لشأنه) أى
شأن الخبر (نحو ان الذى سمك)
أى رفع (السماء بنى لنا * بيتا) أراد
به الكعبة أو بيت الشرف والمجد
دعائمه أعز وأطول) من دعائم كل
بيت ففى قوله ان الذى سمك السماء
اشارة الى ان الخبر المبنى عليه أمر
من جنس الرفعة والبناء عند من له
ذوق سليم ثم فيه تعريض

بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء أعظم منها ولا أرفع (أو) ذريعة الى تعظيم (شأن غيره) أى غير الخبر (نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين) ففيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب صلى الله عليه وسلم وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو ان الذى يتبع الشيطان خامر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر أى جعله محققا ثابتا نحو

ان التى ضربت بيتا مهاجرة
بكوفة الجند غالت ودها غول

فان فى ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها ايماء الى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود فى مثل ان الذى سمك السماء اذ ليس فى رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر (وبالاشارة) أى تعريف المسند اليه باسم اشارة

بيتا من سمك السماء اذ لا ايماء فيه لتأخر المشير وتلخيصه أن فهم التعظيم من مجرد الموصول وصلته انما يكون بسبب الايماء فلا يفهم التعظيم من قوله الذين كذبوا شعيبا الا لان فيه اشارة الى أن الخبر من جنس العقاب حتى يكون تكذيبه قبيحا فيكون هو عظيما والا فلو كان الخبر من جنس المدح مثلا لم يفهم من اثبات تكذيبه انه هو عظيم وكذا يقال فى ان الذى سمك السماء الخ ان فهم تعظيم شأن الخبر انما يفهم بسبب الايماء الى أن الخبر من جنس البناء الرفيع اذ لولاه لاحتمل أن الخبر من جنس البناء الوضيع فيفوت التعظيم هذا وفى كون التعظيم فى بنى لنا بيتا من سمك السماء مستفادا من مجموع الكلام نظر والظاهر أن المفيد له الموصول مع صلته فقط لكن بلا ايماء (قوله بتعظيم بناء بيته) لا يقال انما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول به لا بتعظيم البناء الذى هو الخبر لانا نقول تعظيم البيت لتعلق بنائه من بنى السماء به فلا محيد عن اعتبار البناء فى التعظيم وهو الخبر ع ق (قوله لكونه فعل الخ) أى وآثار المؤثر الواحد متشابهة (قوله أو ذريعة الى تعظيم) كان الظاهر أن يقول أو ذريعة الى التعريض بتعظيم الخ (قوله والخسران) عطف تفسير (قوله وتعظيم لشأن شعيب) أى حيث أوجب تكذيبه الخسران فى الدارين وكان المناسب أن يقول وفى هذا الايماء تعظيم لشأن شعيب (قوله وربما يجعل) أى الايماء (قوله نحو ان الذى الخ) لان المبنى على الجهل شئ قبيح سم (قوله نحو ان الذى يتبع الخ) لما كان اتباعه أمرا قبيحا علم أنه هو قبيح نعم يقال تفهم اهانته من العلم بقباحة اتباعه مع قطع النظر عن جنس الخبر الا أن يقال تحصل بواسطة الايماء الى جنس الخبر اهانته أتم مما تحصل به أو لا سم ببعض تغيير (قوله وقد يجعل) أى الايماء (قوله ثابتا) أى فى الخارج وتنفس الامر ع ق (قوله ان التى ضربت بيتا مهاجرة الخ) لفظ البيت خبر والمعنى تأسف كما فى الحفيد على المطول وضرب البيت كناية عن الاقامة (قوله مهاجرة) حال من التاء فى ضربت وفيه أن هذه الحال لا مقارنة ولا منتظرة لان المهاجرة حصلت قبل الضرب الا أن يقال معنى قوله مهاجرة أى سابقا منها المهاجرة (قوله بكوفة الجند) نسب الكوفة الى الجند لانها قاعدتهم فيها وعنى جند كسرى وكتب أيضا قوله بكوفة الباء بمعنى فى متعلقة بضربت وقوله غالت ودها غول أى أخذت الغول ودها وأهلكته ع ق فودها مفعول غالت وغول فاعله وأنث الفعل لان غول مؤنث سماعا كالدرع والحرب والمراد بالغول المهلك كما فى الحفيد (قوله عن زوال المحبة) أى منها (قوله ثم أنه يحقق الخ) وذلك لان المهاجرة اما علة لزوال المحبة أو العكس وقد ذهب الى كل منهما طائفة وعلى التقديرين يحصل التحقيق فاثبات المراد على الاول ببرهان لمى وعلى الثانى ببرهان انى حفيد على المطول ملخصا ومقتضاه حذف كان فى قوله حتى كأنه برهان الا أن يقال انى بكان لانه لم يسق مساق البراهين المعتاد (قوله زوال المودة) أى منها وقوله ويقرره أى فى ذهن السامع (قوله فظهر الفرق الخ) اذ حاصل الايماء أن يشعر السامع بجنس الخبر

ولا يلزم من ذلك أن يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والانكار له وهو المراد بتحقيقه الاترى أن قوله ان التي ضربت الخ يحصل منه في ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة ويثبت فيه بحيث يزول عنه الشك والانكار اذ يلزم عادة من المهاجرة الى الكوفة وضرب البيت بها والانقطاع فيها زوال المحبة والمودة بخلاف ان الذي سمك السماء اذ لا يلزم عقلا ولا عادة من سمك السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الايماء فيه بدون التحقيق وهذا عين تغايرهما والا لم يوجد أحدهما بدون الآخر فتأمل سم والحاصل أنه كلما وجد تحقيق الخبر وجد الايماء ولا عكس فبينهما عموم وخصوص مطلق وكتب أيضا قوله فظهر الخ أشار بذلك الى الرد على المصنف حيث اعترض بأنه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه (قوله لتمييزه أي المسند اليه) ولا بد من ارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أي لتمييز معنى المسند اليه لما تقدم أن المسند اليه والمسند من أوصاف اللفظ والمميز أكمل تمييز انما هو الذات (قوله أكمل تمييز) فيه أنه يقتضي انه أعرف من سائر المعارف مع أنه مؤخر الرتبة في التعريف عن بعضها كما تقرر في محله والجواب اما أن المراد انه أكمل تمييز بالنسبة الى ما تحته من المعارف لا بالنسبة الى ما فوقه أيضا ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف واما أن المراد أنه أكمل من بعض الوجوه فانه من حيث ان فيه اشارة حسية أكمل في التمييز من غيره وان كان غيره أكمل منه من غير ذلك الوجه وتلك الحيثية غاية الامر أن يقال اذا كان غيره أكمل منه من وجه آخر فلا تختص هذه النكتة به ولا يضر ذلك اذ ليس الغرض انحصار النكتة فيه بل حصولها به وان حصلت بغيره أيضا سم وفي الاطول اشارة الى الجواب الاول حيث قال أكمل تمييز مما يمكن من المعارف التي يسعها المقام والا فأكمل التمييز انما يتصور بأعرف المعارف وهو المضمر على المذهب المنصور والقول بأنه اسم الاشارة مهجور فلا يليق أن ينبني عليه هذا الحكم المذكور ولم يتعين المصنف المقام الصالح لاسم الاشارة لان مثله مما يعرف من علم آخر وهو المقام الذي يتأتى للمتكلم أن يحضره في ذهن السامع بالاشارة الحسية المفسرة باشارة الجوارح وذلك بأن يكون المسند اليه مبصر الهما ء يكون للمتكلم اشارة حسية فاستعمال اسم الاشارة في كلامه تعالى سواء كان الى المبصر أو غيره مجازا لتنزهه تعالى عن الاشارة بالجوارح وكذا استعماله في غير المبصر سواء كان مما يدرك بالبصر أولا ولكن يكون مدركا بالحس أو لا بل مدركا بالعقل الصرف فغير المبصر بالفعل من المبصرات يحتاج الى تنزيله منزلة المبصر بالفعل والمحسوس الغير المبصر الى تأويله بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل والمعقول الى تأويله بالمحسوس ثم بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل فاذكره السيد السند أن غير المحسوس يحتاج الى تأويلين تنزيله منزلة المحسوس ثم تنزيله منزلة المشاهد والمحسوس الغير المشاهد الى تأويل واحد وهو تنزيله منزلة المشاهد فليس بذاك اه ملخصا (قوله أبو الصقر) خبر اسم الاشارة أو عطف بيان وخبره قوله من نسل شيبان (قوله نصب على المدح)

(لتمييزه) أي المسند اليه (من الاغراض) (أكمل تمييز) (نحو هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح

المدح) أى بفعل محذوف ولا يشترط تقديره من مادة المدح بل أن يخلو عن الذم فيصح تقدير أعنى (قوله أو على الحال) قيل العامل فى الحال معنى الفعل فى اسم الاشارة أو حرف التنبيه أى أشير اليه أو أنبه عليه فى حال كونه منفردا فى محاسن ذاته ومكارم صفاته وقيل الاولى أن يجعل حالا مؤكدة بناء على اشتهاره بذلك ادعاء ومن نسل شيبان أيضا حال بعد حال أى متولدا من نسل شيبان وقيل خبر ثان بيان لنسبه بعد ذكر حسبه والنسل الولد وشيبان قبيلة من قبائل العرب وبين الضال والسلم قيل حال من شيبان وقيل من نسل شيبان وهو الاوجه وقيل حال من أبو الصقر والضال بتخفيف اللام جمع ضالة وهى شجرة السدر البرى والسلم جمع سلمة وهى شجرة العضاه وهى كل شجر له شوك عظيم وقوله وهما شجرتان الانسب أن يقال شجران لكونهما نوعين من الشجر والشجرة واحدة الشجر على حد تمر وتمرة فترى على المطول ويجاب بأن التاء للنوعية كما فى قولهم تمرة خير من جرادة تأمل وقوله قيل العامل الخ عبارة ريس والعامل اسم الاشارة لما فيه من معنى الفعل أو ها التنبيه لذلك ولا يلزم على هذا كون عامل الحال غير عامل صاحبها الا ان الخبر فى المعنى مفعول لمعنى الهاء اهـ وقوله وقيل الاولى أن يجعل حالا مؤكدة أى لصاحبها وهو أبو الصقر وقوله ومن نسل شيبان أيضا حال الخ وقيل حال من ضمير فرد اوأما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفرد أى ممتازا منهم فلا يناسب مقام المدح المقتضى ثبوت الفردية بالقياس الى كافة الناس لا نسل شيبان فقط الا أن ينبنى الكلام على ادعاء اشتهار أن نسل شيبان ممتاز عن سواهم فى المحاسن (قوله فى محاسنه) جمع حسن على خلاف القياس (قوله شيبان) بن ثعلبة أبو قبيلة صار اسما للقبيلة وما فى البيت يحتملهما وذكر شرف النسب المشار اليه بقوله من نسل شيبان والفصاحة أو صيانة العز المشار اليها بقوله بين الضال والسلم وان دخل ذلك فى المحاسن لان المتبادر منها غير ذلك أطول ملخصا (قوله يعنى الخ) أى فقوله بين الضال الخ كناية عن اقامتهم بالبادية (قوله لان فقد العز فى الحضر) لان عزهم بفصاحتهم وكمال فصاحتهم فى اقامتهم بالبادية اذ لو تركوها وأقاموا فى الحضر وقع الاختلاط بينهم وبين أهل الحضر الذين فيهم أعاجم وغير أعاجم فيختلط كلامهم بكلامهم فيكون مخلا بفصاحتهم فيكون عزهم مفقودا لان الاختلال فى الفصاحة مستلزم للاختلال فى العز ولان الحضر ينالهم ذل الحكام ومشقتهم بخلاف البادية (قوله أولئك آبائى) فلو قال فلان وفلان وفلان آبائى لم يكن فيه تعريض بذلك وقوله فجئنى أمر تعجيز على حد فأتوا بسورة من مثله أى لا تقدر على الاتيان بمثلهم فى مناقبهم اذا جمعتنا بجامع الافتخار يوما ما (قوله فجئنى بمثلهم) أى اذكر لى مثلهم من آبائك (قوله ياجرير) فى النداء بصيغة نداء البعيد تربية غباوته كأنه قيل لا تعرف أنك المخاطب مالم تنادولا تحسب قريبا لبلادتك ولا تزال تعد بعيدا وفى التعبير بالجامع المفيدة كثرة حاضريها اشارة الى أنه بعيد عن الانصاف مكابر جدا حتى لو لم تكن كثرة الشاهدين بالحق لادعى ما شاء فاله فى الاطول

أو على الحال (فى محاسنه) من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان فقد العز فى الحضر (أو التعريض بغباوة السامع) حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس

(كقوله)

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم
اذا جمعتنا ياجرير المجامع

أو بيان حاله) أى حال المسند اليه (فى القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا أو ذلك أو ذاك الرجل)

(قوله وأخر ذكر التوسط) أى فى قوله فى القرب الخ أى مع أن الترتيب الطبيعى يقتضى توسطه (قوله وأمثال هذه المباحث الخ) جواب سؤال وهو أن كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذا للمتوسط مما تبينه اللغة لانه بالوضع فلا ينبغى أن يتعلق به نظر علم المعانى لانه انما يبحث عن الزائد على أصل المراد سم وحاصل جواب الشارح أن لاسماء الاشارة جهتين فاللغة تبحث عنها من جهة أن هذا موضوع للقريب الخ وعلم المعانى يبحث عنها من جهة أنه يؤتى بها اذا قصد المتكلم بيان قرب المشار اليه الخ وهذا القرب زائد على أصل مراد المتكلم فان أصل مراده من الكلام الحكم على ذات المسند اليه معبرا عنه بأى لفظ كان سواء كان علما أو موصولا أو اسم اشارة أو غير ذلك قال السيد وفيه بحث لانهم أرادوا بالزائد على أصل المراد المعنى الزائد على أصل المعنى الوضعى للفظ الذى عبر به عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن أن يعبر به فى هذا المقام اذ ربما كان هذا الزائد من المعانى الوضعية لما وقع التعبير به فيكون بحثا عن المعانى الاصلية للالفاظ فان قلت لعله أراد أن لفظ هذا مثلا يدل بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة القرب وأما ان المتكلم قصد بذكر هذا بيان قربه فأمر خارج عن مفهومه الوضعى قلت هذا جار فى الالفاظ كلها فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين وأما ان المتكلم قصد بذكره تفهيمه للمخاطب فانه خارج عن مدلوله وضعا وأيضا يلزم أن يكون قوله وهو زائد على أصل المراد الخ مستدركا فى البيان اه أى فانه معلوم من قوله بيان قرب المسند اليه لانه يفهم منه زيادته على أصل المراد قاله سم قال عبد الحكيم على قول السيد هذا جار فى الالفاظ كلها الخ مانصه المقتضيات والدواعى التى تبين فى علم المعانى بعضها مدلولات وضعية للالفاظ كالتكلم والخطاب والغيبة والاحضار بعينه وبعضها من مستتبعات التركيب تدل عليها الالفاظ بدلالات عقلية ولو بتوسط الذوق السليم فاذا قصد البليغ افادة المعانى الوضعية أورد الالفاظ الدالة عليها بالوضع وجرد الكلام عن الكيفيات الزائدة وكان الداعى اليها افادة معانيها الاصلية وحينئذ زيادتها على أصل المراد اختياره هذا اللفظ بخصوصه على لفظ آخر شريك له فى افادة الحكم على ذات المسند اليه والمسند مثلا لاجل افادة ذلك المعنى المخصوص بعينه واذا قصد افادة الخصوصيات الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة فى الالفاظ كالتعظيم والتحقير والتنبيه على الغباوة وغير ذلك كان معنى زيادتها على أصل المراد ان اختياره هذا اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة على تجريده عنها لافادة تلك الخصوصية فظهر أن ماذكره الشارح لا يجرى فى الالفاظ كلها وأن قوله وهو زائد على أصل المراد الخ ليس مستدركا فتدبر فانه من النفائس وكتب على قوله جواب سؤال الخ مانصه وأجيب أيضا بأن الامور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ اذا لم يكن المقام يقتضى أزيد منها القصور المخاطب فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع لها وأهل المعانى من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال فتدبر وكتب أيضا على قوله فان قلت لعله أراد

وأخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث انها تبين ان هذا

الخ

الخ مانصه الحاصل أن الزائد على هذا الاحتمال بيان القرب والزائد على الاول الذى أورد عليه البحث السابق نفس القرب (قوله مثلا) كهذه وهذان (قوله وذاك) أى مثلا نحو ذيك وأولئك وقوله وذلك أى مثلا كذلك وذلكم (قوله وعلم المعانى من حيث الخ) لايخفى أن ذلك يحصل من علم اللغة أيضا فانه اذا عرف أن هذا للقريب عرف أنه اذا قصد قرب المشار اليه يؤتى بهذا حفيد ويجاب بأن معرفة أنه اذا قصد الخ من علم المعانى مما يقصد فيه بالذات وأما معرفة ذلك من اللغة فبالتبع (قوله وهو زائد) أى القرب الذى أتى بهذا لبيانه سم (قوله أو تحقيره بالقرب) فان القرب هنا عبارة عن دنو رتبته وسفالة درجته ووجهه أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة فاحتياج الوصول اليه الى الوسايط أكثر وأشد عرفا وعادة فارتفاع الوسايط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره كما لايخفى وصلوح اشارة القرب للتحقير بناء على انحطاط المشار اليه وللتعظيم بناء على مخالطته النفس وأنه لايغيب عنها فهو حاضر سم وكتب أيضا قوله أو تحقيره بالقرب أو تعظيمه بالبعد كما أن القرب نفسه قد يطلق على قرب المرتبة ودناءة المحل فيقال فلان قريب المحل دانى المرتبة والبعد قد يطلق على ضد ذلك فيقال فلان بعيد المحل بعيد الهمة اجراء للامور العقلية مجرى الامور المحسوسة كذلك قد يطلق مايدل عليهما أعنى اسماء الاشارة على هذين المعنيين هذا ماذكره صاحب الكشاف وأشار اليه الشارح بقوله تنزيلا للبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة اذ يفهم منه تنزيل قرب الدرجة ووضعة المحل منزلة قرب المسافة ولك أن تقول الامر الحقير لايمتنع على الناس بل يكون قريب الوصول سهل التناول واقعا بين أيديهم وأرجلهم فالحقارة تناسب القرب المكانى وتستلزمه بوجه ما والامر العظيم يتأبى عليهم ويبعد عنهم لجلالته ورفعة شأنه فالعظم يناسب البعد المكانى ويستلزمه بوجه ما سيد على المطول وقوله اجراء للامور العقلية الخ فيكون استعمال أسماء الاشارة فيها بطريق الاستعارة المبنية على تشبيه الامور العقلية بالامور الحسية فى تفاوت المراتب وقوله ولك أن تقول الخ وحينئذ يكون استعمالها فى رفعة المرتبة ودناءتها بطريق المجاز قاله عبد الحكيم (قوله أهذا الذى الخ) قاله أبو جهل مشيرا الى المصطفى صلى الله عليه وسلم وأول الآية واذا رآك الذين كفروا ان يتخذونك الا هزوا أهذا الذى الخ أى قائلين أهذا الذى الخ (قوله لبعد درجته) أى عظم درجته (قوله كما يقال ذلك اللعين الخ) أى والحال أنه قريب (قوله تنزيلا لبعده) أى حقارته (قوله تنزيلا لبعده عن ساحة عز الخ) أقول يعلم من ذلك أنه قد يقصد التعظيم بالقرب بأن ينزل قربه عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى ربنا ماخلقت هذا باطلا ويمكن أن يقال الامر العظيم من شأنه أن تتوجه اليه الهمم وتتطلب القرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه يناسب التعظيم القرب المكانى ويستلزمه والامر الحقير من شأنه أن لاتلتفت الناس اليه ويبعدوه عنهم فمن هذا الوجه

مثلا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وعلم المعانى من حيث انه اذا أريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره على أى وجه كان (أو تحقيره) أى تحقير المسند اليه بالقرب نحو أهذا الذى يذكر آلهتكم أو تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب) تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة (أو تحقيره) بالبعد (كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك

تكون الحقارة مناسبة للبعد المكانى ومستلزمة له سيد (قوله صالح للاشارة الخ) أى على سبيل المجاز لان أصل أسماء الاشارة أن يشار بها الى محسوس مشاهد فخرجت المعقولات وما يحس بغير البصر وقوله الى كل غائب أى عن حس البصر عينا أى كقولك جاءنى رجل فقال لى ذلك الرجل كذا تحكى أمره بعد غيبته أو معنى كقولك قال لى رجل كذا فسرنى ذلك القول كذلك وفى الاطول عن الرضى أن اسم الاشارة المستعمل فى غير الحاضر عينا كان أو معنى كضمير الغائب يحتاج الى تقدم ذكر (قوله أو معنى) أراد به ما ليس ذاتا محسوسة فيشمل اللفظ (قوله وكثيرا الخ) كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم الآية فان ذلك اشارة الى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريبا ومنه ذلك الكتاب (قوله المعنى الحاضر) أراد بالمعنى ما يقوم بغيره وبالحاضر ما يعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان حضوره ليس الا للتلفظ به وعدم انفصاله عما بعده عبد الحكيم (قوله المتقدم) أى على اسم الاشارة (قوله غير مدرك بالحس) أراد به حس البصر دون السمع لما مر ولان المراد بالمعنى هنا ما يشمل اللفظ فانه المراد بالمعنى بالنسبة لقوله الم ذلك الكتاب واللفظ مدرك بحس السمع فلا يصح نفى الادراك به عنه يس (قوله أو للتنبيه) أى تنبيه المتكلم السامع وأعاد الجار للبعد (قوله بأوصاف) ليس المراد بالاوصاف خصوص النعوت النحوية (قوله وتقول عقبه الخ) المناسب فتقول كما فى نسخة (قوله اذا جعلت الشئ على عقبه) فالباء فى حيز التعقيب تدخل على المتأخر (قوله وبهذا ظهر الخ) أى بما ذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة من أن الباء فى حيزه انما تدخل على المتأخر فلا وجه لتكلف تأويل المشار اليه باسم الاشارة (قوله ظهر فساد ما قيل الخ) أى ظهر فساده بحسب اللغة وان كان المعنى الذى قيل حاصلا فى المثال (قوله أن معناه عند جعل الخ) فحمل المشار اليه على اسم الاشارة وجعل الباء داخلة على المتقدم وفى ذلك تعسف ومخالفة للغة (قوله جدير بما) أى بمستند يرد الخ (قوله لاجل الاوصاف) قال العصام لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا على كونها عقب المشار اليه فانه يصح أن تكون قبله كأن تقول جاءنى الفاضل الكامل زيد وهذا يستحق الاكرام ولا على أن يكون ما هو جدير به واردا بعده كأن تقول ويستحق الاكرام هذا وحينئذ فلو اقتصر أن يقول أو التنبيه عند الاشارة الى موصوف على أن المشار اليه جدير بما أسند لاسم الاشارة من أجل كونه موصوفا (قوله أولئك على هدى من ربهم) شاهد أول وقوله وأولئك هم المفلحون شاهد ثان قاله النووى (قوله وهو الذين يؤمنون) أى الذوات معهودة بهذوان هذه الصلة قال الصلة داخلة فى الصفات خارجة عن المشار اليه فلا ينافى ذكر الصلة ههنا عدة الايمان من الاوصاف والناظرون لم يتنبهوا لهذه اللطيفة فقالوا ذكر الصلة ههنا استطرادى لقبح ذكر الموصول بدون الصلة والمراد هو الموصول فقط عبد الحكيم وقوله فلا ينافى ذكر الصلة ههنا أى فى قول الشارح وهو الذين يؤمنون

صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان أو معنى وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك لان المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد

(أو للتنبيه) أى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه بأوصاف) أى عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء الى المفعول الثانى وتقول عقبته بالشئ اذا جعلت الشئ على عقبه وبهذا ظهر فساد ما قيل ان معناه عند جعل اسم الاشارة بعقب أوصاف (على أنه) متعلق بالتنبيه أى للتنبيه على أن المشار اليه (جدير بما يرد بعده) أى بعد اسم الاشارة (من أجلها) متعلق بجدير أى حقيق بذلك لاجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه (نحو) الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة الى قوله (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلاة

وكتب أيضا قوله وهو الذين يؤمنون لم يقل وهو المتقون لان قوله تعالى الذين يؤمنون يحتمل أن يكون منقطعا عن المتقين مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه بأولئك على هدى وأن يجعل جاريا عليه كما فى الكشاف فعلى التقدير الاول لايحسن جعل المتقين مشارا اليه (قوله وغير ذلك) كالانفاق مما رزقوا (قوله تنبيها) وجه التنبيه ان اسم الاشارة اشارة الى الذات بملاحظة تلك الصفات وتحقيق ذلك أن يقال ان المقام يقتضى ذكر الضمير لتقدم الذكر فلما أوثر اسم الاشارة الدال على زيادة التميز دل ذلك على ملاحظة تلك الصفات كأنه قيل أولئك المخصوصون الموصوفون بهذه الصفات من جهة اتصافهم بها استحقوا هذه المرتبة العلية والدرجة الرفيعة السنية سم وقال العصام لان ايراد اسم الاشارة يجعله كالمحسوس باعتبار التميز الحاصل بالاتصاف وتعليق الحكم بمشتق يشعر بعلية مأخذه اه (قوله عاجلا) أى فى الدنيا وقوله آجلا أى فى الآخرة (قوله من أجل اتصافهم) بخلاف ما لو أتى بالضمير فانه لا يفيد ملاحظة هذه الاوصاف وان كانت موجودة لان اسم الاشارة لكمال التميز فيلاحظ معه الوصف بخلاف الضمير (قوله وباللام الخ) حاصل ما مشى عليه المصنف ان اللام قسمان لام العهد الخارجى ولام الحقيقة فلام العهد تحتها أقسام ثلاثة لان معهودها اما صريحى أى تقدم ذكره صريحا أو كنائى أى تقدم ذكره كنايه أو على أى لم يتقدم له ذكر لكن للمخاطب علم به ولام الحقيقة تحتها أربعة لان مدخولها اما الحقيقة من حيث هى هى وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة أو من حيث وجودها فى ضمن فرد غير معين وتسمى لام العهد الذهنى أو من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب اللغة وتسمى لام الاستغراق الحقيقى أو بحسب العرف وتسمى لام الاستغراق العرفى وسيأتى الجميع واختلف فى الاصل والحقيقة فقيل لام الحقيقة أصل ولام العهد الخارجى أصل آخر وهو الذى أشار اليه المصنف والشارح وقيل الاصل لام العهد الخارجى قال الحفيد وهو المفهوم من الكشاف وسائر كتب القوم وقيل لام الاستغراق وقيل الجميع أصول وقال الحفيد التحقيق أن معنى اللام الاشارة الى معنى مادخلت هى عليه فان كان اسم الجنس موضوعا بازاء الحقيقة فالاصل لام الحقيقة وسائر الاقسام من فروعها حتى العهد الخارجى ولهذا احتاج الى القرينة أعنى تقدم الذكر أو علم المخاطب وان كان موضوعا بازاء فرد ما فالاصل لام الذهن وسائر الاقسام من فروعه بحسب المقامات والقرائن اه ملخصا (قوله أى تعريف المسند اليه باللام) لم يقل بايراده معرفا باللام كما قاله فيما تقدم لعدم الاحتياج اليه هنا سم (قوله للاشارة الى معهود) أى فى الخارج وقدم لام العهد على لام الحقيقة مع أنه أخره السكاكى لان المعرف به أعرف ولكثرة ابحاث لام الحقيقة كذا فى الاطول (قوله أى الى حصة الخ) يعنى أن المراد بالمعهود الحصة المعهودة لانها الكاملة فى المعهودية لوقوعه فى مقابلة نفس الحقيقة والا فالاشارة الى المعهود تحقق فى لام الجنس

وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها على أن المشار اليهم أحقاء بما يرد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من أجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة (وباللام) أى تعريف المسند اليه باللام (للاشارة الى معهود) أى الى حصة

أيضا والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد والفرق بينهما انما هو اصطلاح المنطق ولذا قال فى شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا أو فردين أو أكثر وانما اختار لفظ الحصة لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارجى قد يكون نوعا وقد يكون أكثر من واحد اه عبد الحكيم وقوله والفرق بينهما الخ هو أن الفرد المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص كما فى الفنرى والحصة الطبيعة من حيث انها مقيدة بقيد هو خارج عنها اه كما فى خط العلامة الشنوانى عن سلم عن السيد فى حواشى شرح المطالع والظاهر أن القيد الخارج هو التشخص (قوله من الحقيقة) أى من افرادها (قوله واحدا كان الخ) كما اذا قيل لك جاء رجل أو رجلان أو رجال فتقول اكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل كذا فى شرح المفتاح عبد الحكيم (قوله يقال) أى لغة والمراد به هنا لازمه وهو التعيين قال السيرامى ادراك الشئ وملاقاته يستلزم تعينه فالمراد بالمعهود المعين (قوله وذلك) أى العهد فى الحصة أو كون اللام لاشارة الى معهود سم (قوله لتقدم ذكر الخ) وهذا التقدم شرط لصحة استعماله كما فى المضمر الغائب لأنه قرينة على ارادة الحصة كما وهم لانه يستلزم أن يكون استعمال المعرف فيه مجازا مع كمال التعريف فيه والمراد بالكناية ما يقابل الصريح لا المعنى المصطلح عليه عبد الحكيم وقيل المراد الكناية بالمعنى المصطلح عليه على رأى المصنف من أنها اللفظ المراد به لازم ما وضع له لان الذكر لازم للمعرف وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة أفاده الفنرى (قوله أى الذى طلبت الخ) لما كان فى الآية وجهان أحدهما ما ذكره المصنف والثانى ليس جنس الذكر كجنس الانثى وكان التمثيل بها للعهد انما يأتى على الوجه الاول فسر المصنف الآية بقوله أى الخ أفاده فى الاطول وكتب أيضا قوله أى الذى طلبت هذا يشعر بأنه جعل الذكر معهود التعيين باعتبار طلبها لا باعتبار ذكره فيكون مثالا للعهد التقديرى أطول ولك أن تقول طلبها بقولها رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا وهو متضمن لذكر الذكر كناية فاعتبار طلبها اعتبار لذكره فتدبر والعهد التقديرى ما تعين فيه المدخول وعلم لا لتقدم ذكره والتحقيقى ما تقدم فيه ذكر المدخول صريحا أو كناية وجعل الرضى وصف المنادى المبهم نحو يا أيها الرجل ووصف اسم الاشارة نحو هذا الرجل للعهد لكونه معلوما بالحضور وتبعه الشارح المحقق وخالفهما العصام فى أطوله فاستظهر أنه لبيان الجنس دفعا للالتباس وكتب أيضا قوله الذى طلبت امرأة عمران أى طلبته ضمنا لا صريحا فى قولها رب انى نذرت الخ (قوله كالتى وهبت لها) لعل التشبيه مقلوب (قوله فالانثى) أى فأل التى فى الانثى اشارة الخ ليوافق ما مر وهكذا يقال فيما بعد أيضا أفاده سم (قوله رب انى وضعتها أنثى) تأنيث الضمير مع كونه راجعا الى ما لانه دار بين المرجع والحال التى بمنزلة الخبر أعنى أنثى فرعاية الخبر أولى عبد الحكيم (قوله لكنه ليس بمسند اليه) لانه مجرور فهو تنظير مناسب ع ق (قوله وان كان يعم الذكور والاناث) أى

من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية (نحو وليس الذكر كالانثى أى) ليس الذكر (الذى طلبت) أى (كالتى) أى امرأة عمران (وهبت) من الانثى كالانثى التى (وهبت) أى امرأة عمران فالانثى (لها) أى لامرأة عمران فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها أنثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله تعالى رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث

بحسب وضعها وان كانت واقعة هنا على الذكر (قوله لكن التحرير الخ) يعني بضم الحاء أعني محررا كان مختصا بالذكر لا ان المراد من كلمة ما الذكر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لكن التحرير الخ الانسب بقوله محررا ان يكون التحرير في كلام الشارح مصدر حرر المبني للمفعول فقوله يعتق مبني للمفعول (قوله وهو مسند اليه) لانه اسم ليس (قوله وقد يستغنى الخ) كأنه مقابل قوله السابق لتقدم ذكره صريحا أو كناية تسم (قوله اذا لم يكن في البلد الخ) فالقرينة حالية وهي انفراده في البلد (قوله أولا للاشارة الى نفس الحقيقة) اعلم أن المذكور في كلام الشارح المحقق والايضاح أن لام الجنس ولام الحقيقة بمعنى والمذكور في حواشي السيد السند نقلا عن بعض الافاضل أن لام الحقيقة ولام الطبيعة بمعنى وهو قسم من لام الجنس يقابل العهد الذهني والاستغراقي أطول (قوله الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الخ) ومن ذلك اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد لان التعريف للماهية واللام الداخلة على موضوع القضية الطبيعية نحو الحيوان جنس والانسان نوع (قوله ومفهوم المسمى) عطف تفسيري للتنبيه على أنه ليس المراد بالحقيقة ههنا المعنى المشهور أي الماهية الموجودة واضافة المفهوم الى المسمى بيانية لان المفهوم قد يكون مسمى بأن وضع له الاسم والمسمى قد لا يكون مفهوم الاسم بل ما صدق عليه وقد يجتمعان فهو من قبيل خاتم فضة عبد الحكيم وقوله أي الماهية الموجودة أي الهوية الخارجية كما في سم (قوله من غير اعتبار الخ) تفسير لقوله الى نفس الحقيقة وكتب أيضا قوله من غير اعتبار الخ أورد عليه أن لام العهد الذهني ولام الاستغراق من أقسام لام الحقيقة كما سيأتي في الشارح مع اعتبار الماصدق فيهما وأجاب عنه الحفيد بما هو فاسد والصواب أن يجاب بأن المراد من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد بالنظر الى ذات اللام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بأن لا يعتبر الماصدق أصلا أو يعتبر بعضا أو كلا بواسطة القرائن ويدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتي فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو للاستغراق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة (قوله كقولك الخ) ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله الرجل خير من المرأة) أي هذا الجنس خير من هذا الجنس ولا ينافي كون بعض افراد جنس المرأة خيرا من بعض افراد جنس الرجل فان العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس (قوله وقد يأتي الخ) قد للتحقيق لا للتقليل وكتب أيضا قوله وقد يأتي الخ بقي من أقسام لام الحقيقة قسم آخر لام الحقيقة معتبرا فيها الماصدق غير مقيد بالبعضية أو الكلية كما في القضية المهملة كذا في الحفيد (قوله لمطابقة ذلك الواحد) معنى المطابقة حمل تلك الحقيقة وصدقها على ذلك الواحد هذا معناها عند الشارح ومعناها عند ابن الحاجب اشتماله عليها وعلى الوجهين فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة

لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا أمير واحد (أو) للاشارة (الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد (كقولك الرجل خير من المرأة وقد يأتي) المعرف بلام الحقيقة (لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن) لمطابقة ذلك الواحد

المعلومة صار كأنه معهود أي معلوم فله عهدية بهذا الاعتبار فيسمى معهودا ذهنيا القانى سم ومثله عبد الحكيم ومنه يعلم سقوط ما أورده الخفيد هنا وقيل فى قوله عهدية حذف مضاف أي باعتبار عهدية حقيقته فالموصوف بالعهد انما هو الحقيقة والى هذا مال الصفوى كما يعلم مراجعة سم واليه مال العصام أيضا فى أطوله بل أرجع الضمير فى قول المصنف باعتبار عهديته الى الحقيقة وذكره باعتبار أنها مسمى ومفهوم وعبارته باعتبار عهديته أي عهدية ذلك المسمى فى الذهن لا باعتبار عهدية الواحد أي حرف التعريف لتعين المسمى لا الفرد اه (قوله الحقيقة) أي المعهودة (قوله يعني يطلق الخ) أشار به الى أن قوله يأتي بمعنى يطلق واللام فى قوله لواحد بمعنى على (قوله الذى هو موضوع للحقيقة) أي من غير نظر الى الفرد لان النظر الى فرد ما أو جميع الافراد بالقرينة لا بالوضع (قوله للحقيقة المتحدة فى الذهن) أي الموصوفة بالوحدة فى الذهن فالوحدة خارجة عن الموضوع له وفائدة هذا القيد الاشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعرف بلام الحقيقة أعني ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه فان الماهية الحاصلة فى الذهن أمر واحد لا تتعدد فيه فى الذهن انما يلحقها التعدد بحسب الوجود عبد الحكيم وكتب أيضا قوله المتحدة أي المتعينة (قوله على فرد) ظاهره انه يستعمل فى الفرد نفسه لكن حقق فى المطول ما حاصله انه مستعمل فى الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو فى الحقيقة انما أطلق على الحقيقة فى ضمن الفرد للقرينة واليه يشير قوله الآتي وهذا معناه نفس الحقيقة الخ وقوله هنا على أن ليس القصد الخ سم وعبارته فى المطول ما نصه تحقيقه أنه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اه وقد يقال قوله هنا باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لها بمنزلة قوله فى المطول باعتبار وجود الحقيقة فيه اذ معنى اعتبار كونه جزئيا من جزئياتها اعتبار وجودها فيه فتقيد عبارته هنا أيضا أن الاستعمال فى الحقيقة انما هو فى الحقيقة فى ضمن فرد تأمل (قوله من الحقيقة) أي من أفرادها اذ الحقيقة لا تتجزأ (قوله باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا الخ) أي لا باعتباره بخصوصه والا لكان مجازا من اطلاق المطلق على المقيد من حيث انه مقيد عبد الحكيم (قوله وجزئيا الخ) عطف سبب على مسبب أو تفسير (قوله تلك الحقيقة) أي المعهودة (قوله كما يطلق الكلى الخ) أي المجرد من أل وكتب أيضا قوله كما يطلق راجع لقوله يطلق أي يطلق اطلاقا كاطلاق الكلى الطبيعي أي المنسوب للطبيعة أي الماهية لقصدها منه كالحيوان فى قولك الفرس حيوان والانسان فى قولك زيد انسان لان الكلى الطبيعي هو الذى يراد به المفهوم بأن يكون محمولا كما فى المثالين (قوله وذلك) أي اطلاق المعرف بلام الحقيقة على الفرد المذكور سم (قوله من حيث هى هى) أي من حيث هى نفسها مقصودة لا الافراد فهى الثانية

الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد ما موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لها كما يطلق الكلى الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل بعضها (كقولك ادخل السوق

توكيد والخبر محذوف ويحتمل غير ذلك (قوله حيث لا عهد) بأن تتعدد أسواق البلد ولا تعيين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب (قوله في الخارج) أي لا مطلقا كما يوهمه اطلاق النفي يس اذ العهد الذهني موجود كما قدمه في قوله باعتبار عهديته في الذهن فلو كان المراد نفي العهد مطلقا لنافى ما هنا ما سبق (قوله وهذا) أي المعهود في الذهن (قوله كالنكرة) أي بعد اعتبار القرينة مطول أما قبل اعتبارها فلا اذ هو للحقيقة المتحدة في الذهن سم وبه يندفع اعتراض الحفيد وكتب أيضا قوله كالنكرة أي باعتبار الشائع الغالب فلا يرد أن المصادر النكرات التي ليس فيها شائبة وحدة ليس القصد فيها الا الى الحقيقة كما نص عليه في المفتاح وسيأتي عن السيد مثله يس وهذه المصادر كذكرى ورجعى وبشرى (قوله تجري عليه أحكام المعارف) أي غالبا كما سيأتي (قوله ونحو ذلك) كعطفه بيانا من المعرفة والعكس وككونه اسم كان أو معمولا أول لظن (قوله من تفاوت ما) حاصل الفرق أن المعرف بلام العهد الذهني مدلوله الجنس في ضمن فرد ما والنكرة مدلولها فرد ما منتشر هذا ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر فان قلنا أيضا انها للمفهوم كالمعرف بلام الجنس فالفرق أن تعين الجنس وعهديته معتبر في مدلول المعرف بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة وان كان حاصلا قال الاستاذ سواء قلنا ان النكرة للمفهوم أو للفرد المنتشر فانما تستعمل في الفرد المنتشر وانما الخلاف فيما وضعت له أقول انظر هل يرد عليه نحو لا رجل في الدار سم قال يس وجه الورود أن النكرة هنا لم تستعمل في الفرد بل في الجنس لان لا نافية له اه (قوله وهو أن النكرة معناها) أي الوضعي وقوله من جملة الحقيقة أي افرادها (قوله وهذا معناه) أي الوضعي (قوله كالدخول) فانه انما يتصور في الافراد الخارجية سم أي ولا يتصور في الحقيقة (قوله فالمجرد) أي من أل (قوله بالنظر الى القرينة) قيد للواو واللام عبد الحكيم (قوله سواء) أي في افادة كل منهما بعضا غير معين وان كان في النكرة بالوضع وفي ذي اللام بالقرينة (قوله مختلفان) فان المجرد موضوع للفرد المنتشر وذو اللام للحقيقة المتحدة في الذهن وانما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه سم (قوله ويوصف بالجملة) الاولى فيوصف بالفاء (قوله يسبني) صفة للئيم فان قيل بل هو حال منه وهو أظهر لما فيه من الاستغناء عن بيان العذر في توصيف المعرف بالجملة قلنا ليس المعنى على أنه يسبه حال المرور بل الغرض ان ذلك دأبه وهذا هو السر في أن القوم يمنعون الحالية ويثبتون الوصفية ولا يخفى عليك أنه ان جعل الحال مؤكدة فلا محذور وكونه لئيما يلائم ذلك اذ الظاهر المتبادر منه الى الفهم دوام سبه لا تقييده بحال المرور فقط سم قال اليعقوبي بعد نقله ما تقدم كذا قيل والمناسب لقوله ثمة قلت لا يعنيني كونها حالية وانما قلنا المناسب الخ لان التحمل بتأنيس النفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد اظهار دوام السب ولان قوله لا يعنيني انما يتبادر منه أنه قاله في حال سماع السب حال المرور لانه قاله فيمن

حيث لا عهد) في الخارج ومثله قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب (وهذا في المعنى كالنكرة) وان كان في اللفظ تجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما وهو أن النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وانما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والاكل فيما مر فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى أنفسهما مختلفان ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة المنكر ويوصف بالجملة كقوله

* ولقد أمر على اللئيم يسبني *

(وقد يفيد)

دأبه السب ولو فى غير حال المرور تأمله اه بحروفه وكتب أيضا مانصه تمامه * فضيت ثمة قلت لا يعنينى * والمعنى فامضى ثم أقول لكن عدل الى الماضى دلالة على التحقق وثم حرف عطف اذا لحقتها علامة التأنيث تختص بعطف الجمل وقوله لا يعنينى بمعنى لا يريدنى بل يريد غيرى من عناه أى قصده وأراده أو لا يهمنى الاشتغال به والاتقام منه من عنانى الامر أى أهمنى فتدبر والظاهر أن ثم لمجرد الجمع (قوله أى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة) قال هذا هنا وقال فى قوله وقد يأتى المعرف بلام الحقيقة للتفنن أو للتنبيه على أن اضافة لام الى الحقيقة على معنى اللام المشار بها الى الحقيقة قال فى الأطول واعلم أن التعريف باللام والنداء والاضافة جاء لمدلول اللفظ من الخارج وأما تعريف باقى المعارف فمن جوهر اللفظ لوضعه لامر المأخوذ مع التعين وماذكره السيد السند من أن تعريف الموصول واسم الاشارة والضمير من الخارج كالمعرف باللام والنداء والاضافة مزيف لان الخارج فى الموصول وتظيريه قرينة المراد من اللفظ لا للاشارة الى تعينه اه ملخصا (قوله الاستثناء) أى المتصل فى قوله الا الذين امنوا الخ وكتب أيضا مانصه فهذا هو القرينة (قوله فى المستثنى منه) وهو الانسان (قوله فاللام الخ) تفريع على ارجاع الضمير فى وقد يأتى وقد يفيد للمعرف بلام الحقيقة أى فعلم أن اللام الخ اذ المتفرع على الارجاع علم ذلك لا نفسه بل الامر بالعكس أعنى أنه يتفرع ويتسبب عن كون اللام التى الخ الارجاع المذكور ولهذا قال الشارح فيما سيأتى ولهذا قلنا ان الضمير الخ وبهذا يندفع ما يتراءى من التنافى بين التفريع هنا وقوله بعد ولهذا الخ فتدبر (قوله التى لتعريف العهد) أى المعهود فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وقوله أو للاستغراق أى المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله هى لام الحقيقة) أى هى من افراد لام الحقيقة .(قوله لدخول) أى مدخولها وقوله على ماذكرنا أى من الفرد المبهم فى الاول وجميع الافراد فى الثانى (قوله ولهذا) أى لكون لام العهد الذهنى ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقة (قوله باللام المشار بها الى الحقيقة) أى لاطلاق اللام وايضا يدل على أنها لام الحقيقة تغير الاسلوب حيث قال وقد يأتى وقد يفيد ولم يقل وللاشارة الى واحد غير معين وللاشارة الى الاستغراق (قوله ولا بد الخ) جواب عن اشكال صاحب المفتاح وهو أن تعريف الحقيقة ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هى هى لم يتميز عن أسماء الاجناس التى ليست فيها دلالة على البعضية والكلية وان قصد باعتبار حضورها فى الذهن لم يتميز عن تعريف العهد الخارجى (قوله عن أسماء الاجناس) فان الاشارة اليها لا باعتبار كونها حاضرة فيه وان كانت حاضرة فيه ضرورة أنه موضوع لها ولا يوضع الا لما هو حاضر فالحضور جزء المسمى فى لام الحقيقة دون أسماء الاجناس النكرات فهو ملاحظ فى الاول ومصاحب فى الثانى اه فان قلت ما الفرق بين علم الجنس واسم الجنس المعرف فان كلا ملاحظ فيه الحضور الذهنى جزأ من الموضوع له قلت الفرق أن الواضع اعتبر فى دلالة اسم الجنس على الحضور قرينة خارجية عن اللفظ الدال على الجنس وهى أل فكأنه قال رجعى

أى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة (الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر) أشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التى لتعريف العهد الذهنى أو للاستغراق هى لام الحقيقة حمل على ماذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير فى قوله وقد يأتى وقد يفيد عائد الى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة ولا بد فى لام الحقيقة من أن يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها فى الذهن ليتميز عن أسماء الاجناس

مثلا وضعته للدلالة على الماهية المقيدة بملاحظة الحضور بشرط اقترانه بأل بخلاف علم الجنس فانه لم يعتبر فيه ذلك فتدبر (قوله النكرات) اعترضه الغنيمي بأنه كيف يوصف الجنس بالنكرة عند من يفرق بينهما وأجاب بأن المراد من قوله النكرات التي يمر فيها أل (قوله مثل الرجعي) مثال للمعرف بلام الحقيقة وقوله ورجعي مثال لاسماء الاجناس النكرات منه (قوله واذا اعتبر الحضور في الذهن) أي في لام الحقيقة (قوله فوجه امتيازه) أي تعريف لام الحقيقة وكتب أيضا قوله فوجه امتيازه الخ يريد التمييز بين التعريفين الذي استشكله صاحب المفتاح كما يعلم من المطول قال السيد اذا كان تعريف الجنس عبارة عن حضور الماهية في الذهن وتعريف العهد عبارة عن حضور فرد معين أو أفراد منها لم يكن اختلاف فيما هو معنى التعريف حقيقة أعني الحضور في الذهن واما ان الحاضر في أحدهما هو الماهية وفي الآخر هو الفرد أو الافراد فهو اختلاف راجع الى معروض التعريف أعني الحاضر لا اليه نفسه وأطال في بيان ذلك فراجعه منه ويس (قوله عن تعريف العهد) أي الخارجي المذكور في قوله وباللام للاشارة الى معهود (قوله معينة) أي في الخارج (قوله من غير نظر الى الافراد) أي بقطع النظر عن القرائن والافقد ينظر في مدخول لام الحقيقة الى الافراد وذلك ارادة العهد الذهني والاستغراق الا أن النظر اليهما من القرينة فقوله ولام الحقيقة اشارة اى بسائر أقسامها أي فالقصد الفرق بين لام العهد الخارجي بأقسامه ولام الحقيقة بأقسامها تأمل كذا بخط ح ف (قوله وهو أي الاستغراق) من حيث هو لا في خصوص المسند اليه فلا يرد عليه ان الغيب في المثال الاول مجرور والصاغة مفعول به في المثال الثاني ولا بخصوص اللام كما سيذكره الشارح فكان الاولى أن يقول والاستغراق كما ذكر في الاطول (قوله وهو ضربان) لا يخفى عليك ان التقسيم الى الحقيقي والعرفي لا يخص الاستغراق بل هو تخصيص من غير مخصص اذ اتيان المعرف باللام أيضا لواحد منهم يكون عرفيا وحقيقيا اذ دخول السوق عرفي اذا المراد سوق من أسواق البلد لا اسواق الدنيا بل الاشارة الى الحقيقة من حيث هي ايضا كذلك لانك ربما تقول في بلد البطيخ خير من العنب لان بطيخه خير من عنبه فالاشارة في كل من البطيخ والعنب الى جنس خاص منهما بمعونة العرف ولذا قد يعكس ذلك في بلد آخر فان قلت لم تجعل الصاغة عهدا تقديريا قلت لانزاع في صحته وانما الكلام فيما اذا أريد بها كل صاغة ولو نازعت في الارادة تقطع نزاعك بالعدول الى التمثيل بقولنا جمع الامير كل الصاغة اه أطول (قوله وهو أن يراد الخ) فيه ان الارادة فعل المتكلم والاستغراق وصف للفظ وأجيب بأن الارادة سبب للاستغراق الذي هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب وكتب أيضا قوله وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة المناسب لهذا التفسير أن يقال وهو لغوي وعرفي وفسر في شرح المفتاح والسيد السند أيضا الحقيقي بما كان

النكرات مثل الرجعي ورجعي واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد أن لام العهد اشارة الى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين أو جماعة ولام الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد فليتأمل (وهو) اى الاستغراق (ضربان حقيقي) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ

شموله للافراد على سبيل الحقيقة بأن لا يخرج فرد والعرفى بما يعد شمولا فى عرف الناس وان خرج عنه كثيرون من افراد المفهوم كذا فى الاطول (قوله بحسب اللغة) أى أو الشرع ولو قال بحسب الوضع لشملهما لكن اقتصر على اللغة لانها الاصل (قوله أى كل غيب) أى غائب وقوله وشهادة أى مشاهد (قوله وعرفى) الظاهر ان المراد بالعرف هنا أعم مما كان بحسب العرف العام أو الخاص سم والمتبادر مما نقلناه عن شرح المفتاح والسيد من تفسير العرفى أن المراد العرف العام وان ما كان بحسب العرفى الخاص داخل فى الحقيقى تأمل (قوله بحسب متفاهم العرف) أى ما يفهمه أهل العرف (قوله الصاغة) جمع صائغ وأصل صاغة صوغة ككامل وكملة (قوله أى صاغة بلده) هذا اذا كان الامير أمير بلد وقوله أو أطراف مملكته أو اطراف مملكته اذا كان الامير أمير بلاد وكتب أيضا قوله أو اطراف مملكته كناية عن المملكة بتمامها وكتب على قوله مملكته ما نصه أى ما فى تصرف الملك من البلاد (قوله على مذهب المازنى) القائل بأن اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول حرف تعريف مطلقا سواء كانا بمعنى الحدوث أم لا لا موصولة (قوله دون غيره الخ) ومن ذلك الصائغ فهو كالصفة المشبهة فاللام فى هذه المذكورات حرف تعريف اتفاقا هذا ما يقتضيه صنيع الشارح وفيه أنه اختلف فى أل الداخلة على الصفة المشبهة هل هى موصولة أو معرفة وان كان الصحيح أنها معرفة فليكن مثلها أل الداخلة على اسم الفاعل الذى ليس بمعنى الحدوث والجواب أن مراد الشارح بالخلاف الخلاف بين المازنى والقائلين بموصولية أل الداخلة على اسم الفاعل وان كانوا يقولون بحرفية أل الداخلة على الصفة المشبهة وحينئذ فالمفهوم أن اللام الداخلة على اسم الفاعل الذى ليس بمعنى الحدوث حرف اتفاقا من المازنى والقائلين بموصولية أل فى اسم الفاعل الذى بمعنى الحدوث وان قال بموصولية أل فى اسم الفاعل الذى ليس بمعنى الحدوث من يقول بموصولية أل فى الصفة المشبهة فتدبر (قوله نحو المؤمن الخ) مثال للغير (قوله لانهم) أى غير المازنى (قوله هذه الصلة) أى صلة أل التى بمعنى الحدوث (قوله فعل الخ) ولهذا يعمل وان كان بمعنى المضى (قوله ولو سلم) أى شمول الخلاف للجميع وان لا فرق وقوله فالمراد الخ أى فالكلام صحيح لان المراد الخ (قوله تقسيم مطلق الخ) وعليه فقوله وهو أى الاستغراق لا يفيد كونه مفادا بأل ففيه استخدام (قوله والموصول أيضا الخ) من تتمة قوله ولو سلم الخ (قوله مما يأتى للاستغراق) فان الموصول كالمعرف باللام يجىء لمعان أربعة لا أصل فيه العهد والجنس عبد الحكيم (قوله واستغراق المفرد أشمل) أى استغراق ما هو مفرد فى المعنى سواء كان مفردا فى اللفظ أولا كالجمع المحلى باللام الذى بطل فيه معنى الجمعية أشمل من الجمع بحسب المعنى سواء كان جمعا صورة أو مفردا نحو قوم ورهط ولم يقصد بذلك الحكم الكلى والاظهر منه عبارة المفتاح واستغراق المفرد يكون أشمل والاظهر

بحسب اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة أى كل غيب وشهادة وعرفى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو جمع الامير الصاغة أى صاغة بلده أو) أطراف (مملكته) لانه المفهوم عرفا لاصاغة الدنيا قيل المثال مبنى على مذهب المازنى والا فاللام فى اسم الفاعل عنده غير موصولة وفيه نظر لان الخلاف انما هو فى اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصلة تفعل فى صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضا مما يأتى للاستغراق نحو أكرم الذين يأتونك الا زيدا أو اضرب القائمين الا عمرا (واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف

منهما

منهما قد يكون فلا يتجه أن قوله بدليل صحة لا رجال الخ لا يتم لان الصورة الجزئية لا تثبت الدعوى الكلية ولانه معارض بأنه يصح لا يطيق حمل هذا الحجر رجل حيث يطيقه رجلان أو رجال دون لا يطيقه رجال ويساق الفهم مما ذكره الى أن استغراق المثنى أشمل من استغراق الجمع واستغراق جمع القلة أكثر من استغراق جمع الكثرة واستغراق كل جمع محصور أشمل مما فوقه فتقول لا عشرة رجال أشمل من لا عشرين رجلا حتى انه كان الواضح أن يقول واستغراق المشمول أشمل من استغراق الشامل أطول ثم قال اعلم أن من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد كذلك فى جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما فى جانب القلة اذ لا يصلح أن يراد بالجمع الجنس فى ضمن الواحد اتفاقا بخلاف المفرد فانه يصلح أن يراد به الجنس فى ضمن أى بعض الى الواحد وهذا لا ينافى ما تقدم أن الجمع المستغرق تبطل جمعيته لانه من خواص الجمع المستغرق للزوم التكرار مع بقاء الجمعية والمعرف بلام الجنس لا يستدعى بطلان الجمعية لعدم الموجب لا يقال من حلف لا يتزوج النساء يحنث بتزوج واحدة وعليه قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فقد أريد بالجمع المعرف باللام الجنس فى ضمن أى بعض الى الواحد لانا نقول هذا من قبيل المعرف بلام الاستغراق أى لا أتزوج واحدة من النساء فهو نظير ولا تكن للخائنين خصيما أى لا تخاصم عن خائن وكتب على قول الاطول أولا كالجمع المحلى باللام الخ ما نصه بدخوله فى المفرد اندفع اعتراض الشارح الآتى كما نبه عليه العصام آخرا وكتب أيضا قوله واستغراق المفرد أشمل أورد عليه أن الجمع قد يكون أشمل كما فى قولنا ليس كل رجال يحملون الصخرة وهذا الخبز يشبع كل رجال اذ يلزم من عدم حمل كل رجال للصخرة عدم حمل كل رجل لها بالاولى ومن اشباع الخبز لكل رجال اشباعه لكل رجل بخلاف قولنا ليس كل رجل يحمل الصخرة وهذا الخبز يشبع كل رجل اذ لا يلزم من ذلك عدم حمل الجمع ولا اشباع الجمع وأجيب بأن الشمول فى نحو هذين المثالين انما هو باللزوم لا بالوضع واشمولية المفرد بحسب الوضع والكلام هنا بحسب الوضع فتأمل وكتب أيضا قوله واستغراق المفرد الخ اعتمد المصنف على تنبه الفطن من هذا الان استغراق المثنى يكون أشمل من الجمع أطول وكتب أيضا ما نصه هذه مسئلة مستقلة وفائدة جديدة (قوله أو غيره) كحرف النفى فى النكرة ولذا لم يقل واستغراق المحلى باللام (قوله يتناول كل اثنين) ولا ينافى خروج الواحد مطول (قوله يتناول كل جماعة) ولا ينافى خروج الواحد والاثنين مطول وكتب أيضا قوله يتناول كل جماعة لان الاستغراق معناه شمول افراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع الجماعة عبد الحكيم (قوله بدليل صحة لا رجال الخ) أورد البيان بلا التى لنفى الجنس لانها نص فى الاستغراق بيان ذلك أن النكرة فى سياق النفى والنهى والاستفهام ظاهرة فى الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءنى رجل بل رجلان فانه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق

أو غيره (أشمل) من استغراق المثنى والجموع بمعنى أنه يتناول كل واحد من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين والجموع يتناول كل جماعة (بدليل صحة لا رجال فى الدار اذا كان فيها رجل)

والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات أي للعريري يا أهل ذا الغي وقيتم شرا * وأما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل أو مقدرة نحو لا رجل في الدار فهي نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل أو لا رجل في الدار بل رجلان مطول قال في الاطول وذلك يعني قوله أورد البيان الخ يحتمل وجهين أحدهما ما ذكره السيد السند أنه يعني أورد بيان الدعوى فيما هو نص في الاستغراق لانه اذا لم يشمل نفي الجمع مع كون النفي نصا في الاستغراق الواحد والاثنين فعدم شمول جمع ليس نصا فيه بطريق الاولى فيتضح بذلك ثبوت المدعى ويعارضه أن المفرد فيما ليس نصا في الاستغراق اذا كان شاملا لما لا يشمله الجمع كان شموله فيما هو نص فيه بطريق الاولى وثانيهما أنه يعني أنه لا ريبة في صحة قوله دون لا رجل بالفتح لانه نص في الاستغراق بخلاف لا رجل بالرفع فان عدم صحته خفي اذ يصح أن يقال لا رجل في الدار بل رجلان ولو جعل لا رجال بالفتح ولا رجل بالرفع لكان عدم شمول لا رجال بالرفع وشمول لا رجل بالفتح بطريق الاولى وأورد على كون زيادة من موجبة للاستغراق القطعي قول الائمة ما من عام الا وقد خص منه البعض فانه ليس نصا في العموم والا لم يكن مخصوصا بالبعض فيكذب نفسه وأجيب بأنه مبالغة وادعاء لا يقبل الكذب وكتب أيضا قوله بدليل الخ وبدليل صحة كل رجال جاؤني مع تخلف رجل أو رجلين دون كل رجل جاءني ولا يضر صحة كل رجل تسعه الدار دون كل رجال فتذكر أطول وكتب على قوله صحة ما نصه أي صدق (قوله أو رجلان) هذا على القول بأن أقل الجمع ثلاثة دون القول بأنه اثنان وقد اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانفهام حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما بخلاف العكس تو بي (قوله وهذا في النكرة المنفية مسلم وأما المعرف الخ) قد يقال كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفية بدليل قوله بدليل صحة الخ فالاعتراض مدفوع من أصله فتعميم الشارح كلام المتن بقوله سواء كان بحرف التعريف أو غيره في حيز المنع ولهذا قال في الاطول وانما لم يتعرض المصنف في بيان كون استغراق المفرد أشمل للمعرف باللام مع أن عقد البحث له لان استغراق الجمع المعرف باللام في الاكثر لاحاطة كل فرد من الجنس لا لاحاطة كل جمع جمع قال السيد كأنه بطلت الجمعية في المحلى باللام لانه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات اذ ما من جماعة الا وهي داخلة في جماعة فوقها ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على آحاد الجنس أيضا اذ ما من واحد الا وهو داخل في جماعات متعددة (فان قلت) جعل الجمع مستغرقا للمجموع لا يمكن بدون التكرار فهو ضروري فيعفى عنه (قلت) قولنا كأنه بطلت الجمعية لذلك ولا يخفى أن المستغرق المستغرق أيضا يستلزم التكرار اذ قولنا كل رجلين يستلزم دخول زيد مثلا مرارا غير متناهية في الحكم ولم يثبت أنه بمعنى كل رجل اه ملخصا وكتب أيضا قوله

أو رجلان دون لا رجل) فانه لا يصح اذ كان فيها رجل أو رجلان وهذا في النكرة المنفية مسلم

وهذا فى النكرة المنفية مسلم الخ عبارة المطول ولقائل أن يقول لو سلم كون استغراق المفرد أشمل فى النكرة المنفية فلا يسلم ذلك فى المعرف باللام الخ فأشار بقوله ولو سلم الى منع ان استغراق المفرد فى النكرة المنفية أشمل لان رجال فى لا رجال يدل على الجنس والجمعية فربما يقصد بنفيه نفى الجنس مطلقا كان الجمعية قد بطلت على قياس المعرف باللام فلا يكون حينئذ فرق بينه وبين لا رجل سم وجوابه أن القصد المذكور على خلاف المعهود فى الاستعمال لا بد له من قرينة فلا يرد (قوله وأما المعرف الخ) لعل غيره كالموصول والمضاف كذلك والاقتصار على المعرف لان أصل السياق فيه سم وكتب أيضا قوله وأما المعرف بالالف واللام نحو قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات الآية فان المراد كل فرد (قوله بل الجمع المعرف بلام الاستغراق الخ) قال فى المطول ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءنى القوم أو العلماء الا زيدا أو الا الزيدين مع امتناع قولك جاءنى كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل قال الفنرى فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قولهم له على عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الا رأسه من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا أنه لا يشترط فى الاستثناء المتصل كون المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفى كونه من أجزائه فلا تبعد صحة استثناء الواحد من الجمع المعرف باللام الاستغراقية على ارادة كل واحد واحد وان امتناع جاءنى كل جماعة من العلماء الا زيدا ممنوع اذ هو كالمثالين المذكورين الا أن يفرق بأن الحكم اما بالنظر الى أجزاء المستثنى منه أو الى جزئياته فالاستثناء المتصل فى الاول بالنسبة الى كون المستثنى جزأ وفى الثانى بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له على عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح أن يقال الا واحدا على الاستثناء المتصل وقولك جاءنى كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لان جزئى الجماعة جماعة اه ملخصا (قوله يتناول كل واحد من الافراد) أى فيكون مساويا للمفرد فى الشمول فلا يصح دعوى اشمليته المفرد على الجمع المعرف باللام وأجيب بأن كلام علماء البيان على تقدير أن لا يبطل معنى الجمعية أى بدخول أل الجنسية فانها اذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية التى أقلها ثلاثة أفراد وتقدير بقاء الجمع على معناه الاصلى وكلام علماء الاصول والنحو والتفسير فيما اذا بطل منه معنى الجمعية تأمل (قوله مظنة اعتراض) قيل هذا الاعتراض انما يظهر على تقدير أن الاسم موضوع للفرد المنتشر أما على تقدير أنه موضوع للماهية فلا لانه لا تنافى بين الماهية والتعدد لانها كما تتحقق فى ضمن الفرد تتحقق فى ضمن الجماعة وردّه الحفيد وغيره وعبارة ع ق قوله ولا تنافى الخ دفع لبحث يرد وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه لان اسم الجنس النكرة ان قلنا بوضعه للفرد الشائع فدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للحقيقة فالغرض منها ما تتحقق به وأقله ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق ينافى ذلك فأجاب بما ذكر فقوله مجردا عن معنى الوحدة أى التى

وأما المعرف باللام فلا بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكره أكثر أئمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وأشار اليه أئمة التفسير وقد أشبعنا الكلام فى هذا المقام فى الشرح فليطالع ثمة ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق ينافى ذلك

وضع لها أو التي اقتضاها ما يتبادر في أصل استعماله كما بيناه ثم قال ولا يخفى لزوم المجاز على القول بأن النكرة موضوعة للواحد دون الآخر اه بعض تغيير وكتب على قوله فالغرض منها ما تحقق به الخ ما نصه لأن أكثر الأحكام المستعملة في اللغة والعرف جارية على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد منها لا عليها من حيث هي سيد وبحث في دلالة مثل لا رجل بالفتح على نفي الجنس عند من يجعل الاسم موضوعا للفرد المنتشر بأن مقتضى وضعه للفرد المنتشر دلالة النفي على نفي الوحدة لا على نفي الجنس وأجيب بأن الدلالة على نفي الجنس بوضع آخر للمجموع بأن يدعى أن المجموع من لا واسمها وضع بازاء نفي الجنس وكتب أيضا قوله مظنة اعتراض نشأ من قوله واستغراق المفرد (قوله وهما متنافيان) أي الوحدة والتعدد (قوله ولا تنافي الخ) الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بافراده على وحدة معناه بمعنى أن لا يكون آخر معه مثله واستغراقه وان كان مستفادا بالقرينة يدل على تعدده وان معه آخر مثله فبينهما تنافي التنافي مقتضاهما فلا يجتمعان وحاصل الجواب الثاني منع التنافي بينهما بناء على أن استغراق المفرد بمعنى الكل الافرادي أي كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اجتماع آخر معه لا الكل المجموعي أي كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر فيكون منافيا للوحدة لاعتبار أمر آخر مثله معه وهذا الجواب مبني على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمر آخر معه لا اعتبار عدم أمر آخر مثله وانما ذلك لعدم الدليل عليه وحاصل الجواب الاول انا سلمنا التنافي بينهما لكن لام الاستغراق المفيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة الجمع في نحو مسلمين انما تلحقه بعد تجريده عنها وهذا مبني على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم أمر آخر معه وهو الظاهر لانه في مقابلة المثنى والمجموع فكما يعتبر فيهما أن يكون آخر معهما كذلك يعتبر في المفرد أن لا يكون آخر معه وبما ذكرنا ظهر لك أن ترتيب البحث تقديم الجواب الثاني على الاول وانما قدمه اشارة الى رجحانه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله ولا تنافي بين الاستغراق الخ جعل التنافي بين الاستغراق الذي هو مدلول حرف الاستغراق والافراد الذي هو الدال على الوحدة والانسب أن يجعل التنافي اما بين الدالين وهما حرف الاستغراق الدال على التعدد والافراد الدال على الوحدة واما بين المدلولين وهما الاستغراق والوحدة سم (قوله لان الحرف) فيه تغليب والواضح لان الاسم انما يعتبر مفهومه في ضمن جميع الافراد مجردا عن معنى الوحدة كيف وتنافي الاستغراق يجري في المضاف والموصول والمضاف اليه كل أيضا اه أطول (قوله الدال على الاستغراق) فيه أن مدلول حرف التعريف ليس الا التعريف والاستغراق انما يجيء من القرينة أطول (قوله مجردا الخ) أي فيصير محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به الجنس وبدخول حرف الاستغراق تعين للتعدد وكتب أيضا قوله مجردا الخ فتنوين المنون لمجرد التمكن أطول (قوله عن معنى الوحدة) أي عن

وهما متنافيان أجاب عنه بقوله (ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف) الدال على الاستغراق كحرف النفي والتعريف (انما يدخل عليه) أي على الاسم المفرد حال كونه (مجردا عن) الدلالة على (معنى الوحدة)

اعتبار الدلالة عليها والا فاللفظ يدل بالوضع عليها اسم (قوله وامتناع الخ) جواب سؤال وهو أن يقال حيث جرد عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد واذا دل على متعدد فيلزم أن يجوز وصفه بالجمع فأجاب بما ذكر واقتصاره على التعليل بالمحافظة مبني على قطع النظر عن قوله ولانه الخ وكتب أيضا قوله وامتناع وصفه أى مطردا والا فقد وصف بالجمع فى أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض عبد الحكيم ولم يطرد وا ذلك نظرا الى جواز مراعاة المعنى كما جاز ذلك فى من لان دلالة المفرد على التعدد عارضة بخلاف من فان دلالتها على الواحد والمتعدد بطريق الوضع (قوله على التشاكل اللفظى) يعنى دلالة كل من الصيغتين على الجماعة لفظا فلا يرد أسماء الجموع سم أى كالقوم والرهط فانها توصف بالجمع الصيغى (قوله ولانه الخ) الاولى أو لانه الخ فان هذا جواب ثان مناف لما قبله لاقتضائه بقاء معنى الوحدة واقتضاء الاول سلبها ع ق وكتب أيضا قوله ولانه بمعنى كل فرد أنت خبير بأنه لا يجرى فى مثل لا رجل بالفتح لان معناه نفى الجنس وأجيب بأن هذا الجواب خاص بالمعرف باللام كما فى الحفيد وذكر بعضهم أن المراد بقولهم لا التى لنفى الجنس أنها النافى الحكم عن جميع افراد الجنس وعليه لا يرد البحث من أصله (قوله بمعنى كل فرد) يريد أن الاستغراق المنافى لافراد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو مجموع المدلس فيه ملاحظة فردية أصلا بخلاف شمول كل فرد فانه لا ينافيه نوبى وكتب أيضا قوله بمعنى كل فرد يعنى ولا ينافى الوحدة الا مجموع الافراد دون كل فرد لاتصاف كل فرد بها سم فحاصل الجواب الاول منع أن يكون ثم وحدة وحاصل الثانى منع أن المراد بالاستغراق مجموع الافراد حتى ينافى الوحدة بل الشمول لكل فرد فلا ينافى (قوله لا مجموع الافراد) أى لا كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر (قوله ولهذا) أى لاجل أن معناه كل فرد لا مجموع الافراد وكتب أيضا ما نصه أى لا لمجرد المحافظة على التشاكل اللفظى (قوله امتنع وصفه بنعت الجمع) بأن يجعل الجمع نعتا له وكذا امتنع جعله حالا منه وخبرا له فالاولى ترك نعت ليعم الكل أطول (قوله وان حكاه الاخفش) أى وقاس عليه (قوله فى نحو الدينار الخ) أى فى نحو قولهم أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض وكتب أيضا قوله نحو الدينار الصفر الدينار أصله الدنانير بالتصغير بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج أصله الدباج ولذا يجمع على دبابيج وقد أشار اليه فى الصحاح ومن قواعدهم قلب أحد حرفى التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع فى بناء ممتد وبهذا ظهر أن السينات فى قول عمر بن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف طول الباء وأظهر السينات ودور الميم جمع سنة لا سين بناء على القاعدة الممهدة ولما لم يتنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى المجاز وأنت خبير بأن المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق فتدبر وكتب أيضا ما نصه فيه أن الدينار ليس بمعنى كل دينار بل المراد مجردا عن الوحدة نعم مذهب الاخفش ينافى وجوب المحافظة على التشاكل

وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى (ولانه) أى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لا بمجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور وان حكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض

اللفظى لكنه لم يذكره المصنف هنا فلا يليق التعرض لمذهب الاخفش فى شرح المتن أفاده السيد (قوله وبالاضافة أى تعريف الخ) لا يذهب عليك أن الاضافة من أحوال المسند اليه ولا تختص بالتعريف بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم بين تحقير فى ولد حجام حضر أو يا صاحبك وتحقير فى ولد الحجام الآن القوم أهملوها من غير ظهور جهة أطول (قوله لانها) أى الاضافة قال فى الاطول لانها أى الاضافة أى المعرف بالاضافة فافهم (قوله أخصر طريق) ظاهره أنها أخصر طرق التعريف وليس كذلك اذ لا يظهر ذلك الا فى الموصول وأما العلم والضمير واسم الاشارة والمعرف باللام فقد يكون الامر بالعكس وأجيب بأن المراد أنها أخصر الطرق التى تفيد مقصود المتكلم أو السامع بحسب المقام كما هنا فان مقصود المتكلم افادة أنه محبوب له تأمل (قوله أى مهوى) أصله قبل الاضافة الى ياء المتكلم مهووى اجتمعت الواو والثانية مع الياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسرت الواو الاولى للمناسبة ويصح أن لا يؤول الهوى بالمهوى وأن يراد محل هوى وهو القلب يعنى أن القلب سار بسير الحبيبة وجعلى موثق بمكة أو يراد أن نفس الهوى سار بسير القلب السائر بسير الحبيبة هذا ولكن المناسب أن يقول أى مهوتى بناء التأنيث قبل ياء المتكلم كما أشرنا اليه يدل عليه ما بعد هذا البيت من الطويل

عجبت لمسراها وأنى تخلصت * الى وباب السجن دونى مغلق
ألمت فحيت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهق

ولا يريبك تذكير مصعد لانه للفظ هوى (قوله ونحو ذلك) كأن أهواء أو الذى يميل اليه قلبى (قوله والحبيب على الرحيل) أى عازم عليه والجملة حالية (قوله مع الركب) اسم جمع للراكب ويمانين جمع يمان أصله يمنى حذفت الياء المدغمة وعوض عنها الالف على خلاف القياس فصار يمانى حذفت الياء لالتقاء الساكنين كذا قالوا والاظهر أنه حذف ياء النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال والتخفيف ومصعد من أصعد فى الارض مضى فالصلة محذوفة بقرينة المقام انظر عبد الحكيم (قوله اليمانين) جمع يمان بمعنى يمنى حذفت احدى الياءين وعوض عنها الالف المتوسطة (قوله أى مبعد) من أبعد اللازم بمعنى بعد (قوله المستتبع) الذى تتبعه الرقباء أو الحراس أو قومه فلا ينفلت عنهم لموافاة محبه (قوله وتحزن) أى على بعد الحبيب (قوله أو لتضمنها الخ) لا يخفى أن هذا التضمن قد يوجد فى غير صورة الاضافة كما فى قولك الذى هو عبد للسلطان عندى وكذا فى نظيره فالوجه أن لا تترجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليها مع أنت خير مما مر غير مرة أنه لا يشترط فى النكتة اختصاصها بما ذكرت له ولا كونها أولى به بل يكفى أن يكون بينهما مناسبة كما قدمه هو أيضا (قوله لشأن المضاف اليه) قدمه على المضاف لانه مقدم عليه فى الاعتبار وان أخر عنه فى الذكر سم (قوله

(وبالاضافة) أى تعريف المسند اليه بالاضافة الى شئ من المعارف (لانها) أى الاضافة (أخصر طريق) الى احضاره فى ذهن السامع (نحو هواى) أى مهوى (وهو أخصر من الذى أهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه فى السجن والحبيب على الرحيل (مع الركب اليمانين مصعد*) أى مبعد ذاهب فى الارض وتمامه

جنيب وجثمانى بمكة موثق

الجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تحسر وتحزن (أو لتضمنها) أى لتضمن الاضافة (تعظيما لشأن المضاف اليه أو المضاف أو غيرهما كقولك) فى تعظيم المضاف اليه

عبدى حضر) الالطاف عبدى عندى أطول (قوله تعظيما للمتكلم) وفيه أيضا تعظيم للعبد الا أنه ليس مقصودا ولا ملاحظا (قوله وهذا معنى قولنا أو غيرهما) أى وليس معناه غير المضاف اليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثالث ليس غيرهما بل منهما اذ يصدق على اليا فى عندى أنها مضاف اليها (قوله أو تحقيرا للمضاف) أى للمسند اليه المضاف لان الكلام فيه سم (قوله أو لاغنائها عن تفصيل) هذا يغنى عنه قوله لانها أخصر طريق يس ويدفع بأن الملحظ هنا وهناك مختلف (قوله أو لانه الخ) الضمير للشان (قوله مثل تقديم البعض الخ) أى المؤدى ذلك الى منافسة وحقد أو نحوهما (قوله وأما تنكيره) أى ايراده نكرة وكتب أيضا قوله وأما تنكيره أى تنكير المسند اليه يشمل المثنى والجمع ولا ينافيه قوله فللافراد لان الافراد فى المثنى القصد الى بعض افراده معناه زهوا ثنان مما صدق عليه مفهومه وفى الجمع القصد الى بعض افراد معناه وهو جماعة مما صدق عليه مفهومه من حاشية سم وكتب أيضا ما نصه قدم التنكير على التوابع والفصل احترازا عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبهما والمفتاح قدم التوابع والفصل على التنكير لاختصاص الفصل بالمعارف ومزيد اختصاص التوابع بها أطول (قوله فللافراد) وذلك لان النكرة ان كانت موضوعة للفرد فواضح أو للجنس فالغالب استعماله فى الفرد فتذكر النكرة لتحمل على الغالب الذى هو الفرد بقرينة المقام سم وكتب أيضا ما نصه الفرد قد يكون شخصا وقد يكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعله مقابلا للنوعية مع أن المفتاح جعل الافراد شاملا لهما أطول (قوله أى للقصد الخ) عبارة الاطول أى لجعل المسند اليه فردا من شئ بافادة فرديته فان جعل الشئ شيأ يكون بحسب الحقيقة وبحسب القول وبحسب الاعتقاد وعليها قوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا أى لا تعتقدوا أو لا تذكروا له ندا (قوله الى فرد) أى غير معين (قوله وجاء رجل) هو مؤمن آل فرعون من أقصى المدينة أى آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهى منف كما فى الجلالين وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن بل التى كانت بناحية الجيزة فخربت بدعوة موسى عليه السلام (قوله أو النوعية) الاظهر أو التنويع مكان قوله أو النوعية أى جعل المسند اليه نوعا الا أنه تفنن فى ذكر الاسباب فأبرز بعضها فى صورة الغرض المترتب وبعضها فى صورة الحامل المتقدم أطول (قوله أى للقصد الى نوع منه) لعله أخذ القصد من ياء المصدر بجعله مصدر المتعدى أى الجعل نوعا والجعل بالقصد كما تقدم نظير ذلك فى قوله وبالعلمية (قوله وعلى أبصارهم غشاوة) جعل تنوين غشاوة للنوعية محوج الى جعل غشاوة من المجاز الاعم من الحقيقة ليصير التعامى نوعا منها ادخلا تحتها يس (قوله أى نوع) أى غير متعارف اذ كما يفيد التنكير النوعية يفيد الابهام المؤدى الى عسر الازالة لعدم المعرفة بذلك النوع حتى يعرف طريق ازالتها فاندفع ما قالوا ان الاقضى لحق المقام حمله على التعظيم كما فعله

(عبدى حضر) تعظيما لك بأن لك عبدا (و) فى تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) تعظيما للعبد بأنه عبد الخليفة (و) فى تعظيم غير المضاف والمضاف اليه (عبد السلطان عندى) تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله أو غيرهما (أو) لتضمنها (تحقيرا) للمضاف (نحو ولدا الحجام حاضر) أو المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو ولدا الحجام جليس زيد أو لانها عن تفصيل متعذر نحو اتفق أهل الحق على كذا أو متعسر نحو أهل البلد فعلوا كذا أو لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو علماء البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتبارات (وأما تنكيره) أى تنكير المسند اليه (فللافراد) أى للقصد الى فرد مما يقع عليه اسم الجنس (نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أو النوعية) أى للقصد الى نوع منه (نحو وعلى أبصارهم غشاوة) أى نوع من الاغطية

المفتاح أى غشاوة عظيمة تحول بين أبصارهم والحق المبين بالكلية كذا فى الاطول (قوله وهو غطاء التعامى) الاضافة للبيان (قوله التعامى) عبر به اشارة الى تكلفهم العمى عن الآيات وأن ليس بهم عمى حقيقة بل يعرفون الآيات ويفهمونها لكن يظهرون أنهم لم يعرفوها بهم (قوله وفى المفتاح الخ) والاول ذكره الزمخشرى ورجح ماذهب اليه الزمخشرى بأنه يعلم منه أن أولئك الكفار يجحدون بآيات الله الظاهرة التى يراها كل بصير عنادا أو انكارا للمحسوس لان التعامى تكلف العمى والمعاند شأنه أن ينكر كل ظاهر ويبعد عنه بكل وجه فالآية عليه مفيدة لعنادهم ومكابرتهم على أبلغ وجه والمقصود بيان بعد حالهم عن الادراك النافع وكتب أيضا قوله وفى المفتاح الخ لاتنافى بينهما لان الغشاوة العظيمة نوع من الغشاوة تم وكتب على قوله لاتنافى بينهما الخ مانصه لكن المقصد مختلف (قوله أو التعظيم أو التحقير) بأن يكون بلغ فى ارتفاع الشأن أو انحطاطه الى حد لايمكن معه أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه فى الاول ولعدم الاعتداد به والالتفات اليه فى الثانى فلهذا نكر وكذا يقال فى التكثير والتقليل (قوله له حاجب الخ) الحجب يستعمل بعن قال تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون فقوله له حاجب صلته محذوفة وفى كل أمر ظرف مستقر صفة لحاجب أى له حاجب عن الارتكاب فى كل أمر يشينه وهو الشين وفيه اشارة الى أن المانع له هو كونه شينا لا أمر آخر عبد الحكيم أو أن فى بمعنى عن وبعبارة قوله له حاجب يعنى النفس الانسانية وهى كما قال الغزالى غريزة ربانية هى المخاطبة وهى التى تثاب وتعاقب ولها تعلق بالقلب اللحمانى الصنوبرى الشكل تعلق العرض بالجوهر (قوله وليس له عن طالب العرف حاجب) أورد عليه أن اللائق حذف طالب لان الحجب للطالب عن العرف لا للممدوح أو عرفه عن الطالب على ماهو المناسب وأجيب بتقدير مضاف أى عن احسان طالب العرف أى الاحسان اليه أى ليس له حاجب للطالب عن احسانه اليه وقال عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحاجب عن طلاب المعروف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة الى التقدير أى عن احسانه كما قيل اه وكتب أيضا قوله وليس له كان الاولى الفاء لدلالة ماقبله عليه اذ لو كان له مانع عن طالب العرف كان من جملة مايشينه فتأمل أفاده فى الاطول (قوله أى مانع حقير) وهذا أولى من القول باعتبار عموم النكرة المنفية ليطابق الاول أى يكون بينه وبين الاول الطباق وليكون فيه اثبات الشئ بدليل لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالاولى وكتب أيضا قوله أى مانع حقير قال الحفيد يمكن أن يكون التنوين للفردية الشخصية أى ليس له حاجب واحد فكيف بالمتعدد لكن يفوت على هذا الطباق بين التنوينين (قوله نحو ورضوان من الله أكبر) أى رضوان قليل أكبر من كل نعيم فى الجنة لان كل ماسواه من ثمراته وهذا المعنى أولى مما قيل أى رضوان عظيم من الله أكبر من كل نعمة كائن لهم لعدم حصول الرضوان

وهو غطاء التعامى عن آيات الله وفى المفتاح أنه للتعظيم أى غشاوة عظيمة (أو التعظيم أو التحقير كقوله * له حاجب) أى مانع عظيم (فى كل أمر يشينه *) أى يعيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب) أى مانع حقير فكيف بالعظيم (أو التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما أو التقليل نحو ورضوان من الله أكبر) والفرق بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشان

العظيم

العظيم الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتضمن الاشارة الى كمال كبريائه والوعد لا بطريق الجزم كما هو شأن الملوك اشارة الى أنه غنى عن العالمين عبد الحكيم وكتب أيضا مانصه فالتنكير فى رضوان للتقليل وأطلق عليه التقليل مجازا باعتبار تنزيل الرضا منزلة المعدودات نظرا الى تعدد متعلقاته والا فالرضا فى نفسه لا يقبل القلة والكثرة حقيقة (قوله وعلو الطبقة) أى المرتبة (قوله باعتبار الكميات) أى فى المعدودات وقوله والمقادير أى فيما عدا ذلك من المكيلات والموزونات والممسوحات (قوله أو تقديرا كما فى الرضوان) لان الكميات والمقادير فيه انما هى باعتبار متعلقاته لا باعتبار نفسه فالكميات والمقادير فيه تقديرية فالتمثيل به من حيث ان الكميات والمقادير فيه تقديرية فلا ينافى أن التنوين فيه للتقليل كما مثل المصنف فتأمل وكتب أيضا قوله كما فى الرضوان لكن هذا المثال ليس من التكثير انما هو من التقليل وسهل التمثيل به عدم اختصاص اعتبار المقادير المقسمة بالفرق بين التكثير والتعظيم وتعديه فارقا الى التقليل والتحقير (قوله وكذا التحقير والتقليل) لان التحقير بحسب انحطاط الشأن ودنو المرتبة والتقليل بحسب الكمية تأمل (قوله وللاشارة الخ) أى لان العطف يقتضى المغايرة وقوله الى أن بينهما أى بين التعظيم والتكثير (قوله هذا ناظر الى التكثير) التكثير المستفاد بالتنكير قدر زائد على التكثير المستفاد من جمع الكثرة الذى هو رسل فبالتنكير حصلت المبالغة فى الكثرة فلا اعتراض (قوله أى كل فرد الخ) فيه أن الحمل على الفرد لا يناسب التفصيل بعده وهو قوله فمنهم من يمشى الخ فان الظاهر أنه تفصيل للانواع وحمله على الافراد تكلف سم وكتب أيضا قوله أى كل فرد الخ حاصل التفسير الاول أن خلق الشخص من الشخص فالتنكير فى دابة وماء للوحدة الشخصية وحاصل التفسير الثانى خلق النوع من النوع فالتنكير فى دابة وماء للوحدة النوعية والكلام محمول على الغالب فلا يرد آدم وحواء وعيسى وما يتولد من التراب كالفأرة والعقرب والبرغوث ونحو ذلك قال الفنرى ومما ينبغى أن ينبه له أن اعتبار الافراد أو النوعية فى الطرفين هو للملاءمة بينهما والا فيجوز اعتبار الافراد فى جانب الدابة والنوعية فى جانب الماء بمعنى أن كل فرد من أفراد الدابة مخلوق من نوع من الماء أى مختص بذلك الفرد اه وبقى وجه رابع لا يصح وهو اعتبار النوعية فى جانب الدابة والافراد فى جانب الماء بمعنى ان كل نوع من أنواع الدواب مخلوق من فرد من افراد الماء وعدم صحته ظاهر فتأمل ومنع فى الاطول اعتبار الافراد فى الدابة والنوعية فى الماء وعلله بأنه خلاف الواقع وكتب على قوله فلا يرد آدم الخ مانصه أى على الاحتمالين كما فى الاطول (قوله هى نطفة أبيه الخ) تخصيص الاب لكونه المنسوب اليه الولد فلا ينافى أن التخلق من نطفة الاب والام قاله عبد الحكيم ويحتمل أن مراده بالاب مطلق الاصل مجازا مرسلا (قوله أو كل نوع الخ) والنوع يصح خلقه والخلق منه باعتبار افراده لكن ليس الغرض الاشعار بالفردية بل بالنوع فى ضمن

وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كما فى الابل أو تقديرا كما فى الرضوان وكذا التحقير والتقليل وللاشارة الى أن بينهما فرقا قال (وقد جاء التنكير (للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل) من قبلك (أى ذوو عدد كثير) هذا ناظر الى التكثير (و) ذوو (آيات عظام) هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل معا نحو حصل لى منه شئ أى حقير قليل (ومن تنكير غيره) أى غير المسند اليه (للافراد أو النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء) أى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة هى نطفة أبيه المختصة به أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه

الفرد ع ق وكتب أيضا قوله أو كل نوع من أنواع الدواب الخ أورد عليه البغل فانه لم يخلق من نوع النطفة المختصة به التي هي نطفة البغل وأجيب بأن نوع النطفة المختصة بالبغل هو المركب من نطفة الحمار ونطفة الفرس (قوله وهو نوع النطفة) قال في الاطول واصاحب المفتاح تفسير آخر للماء وهو نوع الماء يعني النطفة اذهي نوع من الماء ولم يلتفت اليه المصنف لانه خلاف سوق النظم لان الظاهر تخصيص كل دابة بماء اه أي كل نوع من الدواب بماء أي بنوع من النطفة (قوله فأذنوا بحرب) ويحتمل النوعية أي نوع حرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب لايدرك حربهم حتى يدفع ضرره اه أطول (قوله أي حرب عظيم) لان الحرب القليل يؤذن بالتساهل في النهي عن موجب الحرب فكان المناسب في المقام الحرب العظيم ع ق (قوله ان نظن) أي بالسامعة (قوله للتأكيد) أي لا لمجرد التأكيد والا فالمفعول المطلق لاينفك عنه نوبي (قوله وبهذا الاعتبار الخ) أي بكون المفعول المطلق هنا للنوعية لا التوكيد وهو جواب عن اشكال يورد على مثل هذا التركيب وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وبما ذكره الشارح يحل الاشكال ولا حاجة لما ذكره بعض النحاة من أنه محمول على التقديم والتأخير أي ان نحن الا نظن ظنا (قوله مفرغا) أي استثناء مفرغا فمفرغا نعت لمصدر محذوف وهو مصدر نوعي ولا يصح جعله حالا من الاستثناء لفقدان شرط مجيء الحال من المضاف اليه المعتبر عند النحاة فتدبر (قوله على أن يكون المصدر للتأكيد) فان كان للنوع لم يمتنع وكذا ان كان للعدد بأن كان المنوعين فيه للوحدة أو للتكثير (قوله والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا) أي والا يلزم استثناء الشئ من نفسه وكذلك يلزم التناقض لان ما نضربه يقتضي نفي الضرب والاضربا يقتضي اثباته (قوله فكذلك صريح لفظ البعض) أي يفيد التعظيم بل هو من باب أولى (قوله ففي هذا الابهام) أي حيث أريد المقيد بالمطلق حتى كان هذا المطلق لا يصلح الا له اه سم (قوله من تفخيم فضله) أي لان ابهامه يدل على أن المعبر عنه أعظم في رفعته وأجل من أن يعرف حتى يصرح به والذوق السليم شاهد صدق مع القرائن الدالة على المراد ع ق (قوله وأما وصفه) قدم من التوابع الوصف لانه اذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالنعت (قوله أي وصف المسند اليه) أي سواء كان منكرا أو معرفا فالوصف من جملة أحوال المسند اليه مطلقا (قوله والوصف قد يطلق الخ) قد للتحقيق هنا وفيما بعد (قوله وهو أنسب ههنا) أي بالتعليل أي لان الذي يعلل هو الافعال وكتب أيضا قوله أنسب ههنا وأوفق الظاهر أن أفعل التفضيل ليس على بابه (قوله وأما بيانه) فيه أنه يجوز أن يراد بالبيان التابع المخصوص فلا يتعين للمصدر وأجاب الاستاذ بأنه أغلب في المصدر سم وأما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف البيان فتدبر (قوله أي اماذكر الخ) تفسير للمعنى المصدري سم (قوله بمعنى المصدر) أي ذكر الصفة

وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب (و) من تكبير غيره (للتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله) أي حرب عظيم (وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا) أي ظنا حقيرا ضعيفا اذا الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع ما ضربته الا ضربا على أن يكون المصدر للتأكيد لان مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب به والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا ليشمل المستثنى وغيره وكما أن التنكير الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظ البعض كما في قوله تعالى ورفع بعضهم درجات أراد محمدا عليه الصلاة والسلام ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى (وأما وصفه) أي وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله وأما بيانه وأما الابدال منه أي أما ذكر النعت له (فلكونه) أي الوصف بمعنى المصدر

(قوله

(قوله والاحسن أن يكون الخ) أى لان النعت هو المبين الكاشف أولا وبالذات والمعنى المصدرى انما يتصف بهما ثانيا وبالعرض بسم (قوله وبضميره الخ) فيكون فيه استخدام (قوله فى البديع) قد يستغنى عن ذلك بجعله راجعا الى الصفة المفهومة من الوصف لانه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى سم لكن رجح الشارح احتمال الاستخدام لانه من المحسنات للكلام (قوله كاشفا عن معناه) ذكره بعد قوله مبينا له لان التبيين له قد يكون ببيان لازم له أو صفة مع أن المراد به كشف معناه فيكون قوله كاشفا عن معناه تفسيرا لمراد من قوله مبينا له قال فى الاطول بين بقوله كاشفا عن معناه ما أراد بقوله مبينا له فجعل عبارة الحكم مثالا له وهذا من البدائع (قوله عن معناه) أى ما عنى به ولو مجازيا (قوله الجسم الطويل الخ) أراد به الجسم الطبيعى لا التعليمى اذ هو لا يحتاج الى فراغ لكونه عرضا لانه عبارة عن الامتدادات الثلاث الطول والعرض والعمق من رسالة شيخنا السيد البليدى وكتب أيضا قوله الجسم الطويل الخ هذا عند المتزلة وعند الحكماء هو المركب من الهيولى والصورة وعند المتكلمين هو المركب من جزأين فصاعدا سم أى من جوهرين فردين فأكثر وعند أهل اللغة البدن (قوله الطويل) استشكل بأن كل واحد صفة على حدته مع أن ليس كاشفا والجواب أن كل واحد ليس صفة على حدته وليس كاشفا والصفة الكاشفة مجموعها أو الاول مقيدا بما بعده فتدبر سم وعبارة السيد الظاهر أن الوصف الكاشف هو المجموع لانه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان هنا لتعدد بحسب اللفظ والاعراب كأنه قيل الجسم الذاهب فى الجهات كما أن قولك حلو حامض خبر واحد معنى كأنه قيل مز مع تعدد اللفظ والاعراب ثم قال ومنهم من قال الوصف الكاشف هو الطويل الموصوف بما بعده فالعريض العميق صفتان مخصصتان للطويل اه قال يس وانظر هلا قيل ان الاضافة فى قوله وأما وصفه للجنس الصادق بالواحد والمتعدد ويؤيد هذا قول الشارح فان هذه الاوصاف بصيغة الجمع اه أقول جوز هذا الوجه فى الاطول وعليه لا اشكال لافادته أن الكشف يكون بالمتعدد كما يكون بالواحد ولا يخفى أن هذا كله انما يحتاج اليه اذا المراد بالكاشف الكاشف ولو من وجه فلو أريد ذلك فلا قال فى الاطول ولا يجب فى الكشف أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا للكنه أو مميزا له عن جميع ما عداه بل ربما يكون الكشف بوجه أعم ثم قال كل من الاوصاف الثلاثة وصف كاشف بين الجسم بوجه والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد الخ ما قال وكتب أيضا ما نصه الطول الامتداد المفروض اولا والعرض الامتداد المفروض ثانيا والعمق ما يقاطعهما وتفسير الطول بأزيد الامتدادين والعرض بأنقصهما لا يشمل الاجسام المتساوية الاضلاع (قوله يحتاج الخ) خبر قوله الجسم وكتب أيضا قوله يحتاج الخ فيه أن الاحتياج الى الفراغ ليس خاصا بالجسم الطويل العريض العميق بل الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج الى

والاحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره معناه الآخر على ما سيجىء فى البديع ان شاء الله تعالى (مبينا له) أى للمسند اليه (كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله) فان هذه الاوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له

الفراغ خصوصا والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعترفون بالجوهر الفرد ويخالفون الحكماء في انكاره فلا وجه للتخصيص والجواب أنه أراد الاحتياج الى فراغ ممتد ولا يخفى أنه من خصائص الجسم الطبيعي الطويل الخ من رسالة شيخنا السيد البليدي (قوله ونحوه) مبتدأ خبره قوله الآتي (قوله وان لم يكن وصفا الخ) فيه اشارة الى حكمة فصله عما قبله وزاد في الاطول أن فيه التنبيه على التفاوت بينهما في الكشف فان السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه تفصيل معنى الالمعي لان معناه الذكي المتوقد وان استلزمه (قوله الالمعي الخ) من المنسرح وأجزاؤه مستفعلن مفعولات مفتعلن مرتين (قوله الذي يظن بك الظن) قيل مفعولا الظن محذوفان أي يظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن وكأن قدر أي الخ حال من فاعل يظن أي يظن مشبها للرائي والسامع ونحو أولى من جعله حالا من الظن أي يظن الظن مشبها بالمرئي والمسموع سم وقوله للرائي والسامع الاوضح أن يقول للرؤية والسمع أي الرائي والسامع لكنه قصد المسافة وقوله بالمرئي والمسموع الاولى بالرؤية والسمع الا أن يكون الظن بمعنى المظنون وجوز الخفيد كونه صفة للظن بجعل أل للعهد الذهني فهو في حكم النكرة (قوله الذكي المتوقد) فقوله الذي يظن بك الظن الخ تفسير لالمعي اذ يلزم من كون الشخص ذكيا متوقدا أنه اذا ظن بك ظنا كان ظنه موافقا للواقع كأنه رآه ان كان من المرئيات أو سمعه ان كان من المسموعات وكتب أيضا قوله المتوقد كناية عن شدة فهمه فشبهه بالنار المشتعلة (قوله مما يكشف معناه) أي باللازم (قوله لكنه ليس بمسند اليه) أعاده توطئة لما بعده والا فقد تقدم ذلك (قوله لانه مرفوع الخ) لو قال لانه خبر ان لكان أخصر لكنه أتى به لما قبل قوله بعد أو منصوب صفة لاسم ان أو بتقدير أعني تأمل (قوله على أنه خبر ان) الذي يساعده السوق أن الخبر قوله بعد خمسة أبيات

أودى فلا تنفع الاشاحة من * أمر لمن قد يحاول البدعا

أودى هلك والاشاحة الحذر والبدع جمع بدعة بمعنى الامر الغريب أي لا ينفع طالب الامور الغريبة الحذر من أمر كائن لا محالة بس (قوله والنجدة) أي القوة والشجاعة وقوله جعا جمع جمعاء تأنيث أجمع فهو من ألفاظ التوكيد بمعنى جميعا (قوله أو مخصصا) الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض فيه تخصيص اللفظ بالمراد وفي الوصف المبين كشف المعنى (قوله أي مقللا اشتراكه) أي في النكرات أو رافعا احتماله أي في المعارف فالتخصيص يدخل المعارف والنكرات عند البيانيين بخلافه عند النحويين فانه عندهم في النكرات فقط وأما رفع الاحتمال في المعارف فهو توضيح لا تخصيص كما ذكره الشارح وكتب أيضا ما نصه أي الاشتراك المعنوي على ما هو الظاهر فلا تكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يحمل على الاعم من المعنوي واللفظي فتكون جارية صفة مخصصة لانها قالت الاشتراك برفعها احتمال غير الماء

(ونحوه في الكشف) أي مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا للمسند اليه (قوله الالمعي الذي يظن بك الظ

ن كأن قد رأى وقد سمعا)

فالالمعي معناه الذكي المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه لكنه ليس بمسند اليه لانه مرفوع على انه خبر ان في البيت السابق أعني قوله

ان الذي جمع السماحة والن

جدة والبر والتقى جمعا

او منصوب صفة لاسم ان أو بتقدير أعني (أو) لكون الوصف (مخصصا) للمسند اليه أي مقللا اشتراكه أو رافعا احتماله

من المعانى المشتركة فى لفظ عين فلم يبق الا الاشتراك المعنوى بين افراد الما أفاده السيد قال سم وعلى الاول يخرج مثل هذا الوصف عند النحاة عن الموضح والمخصص جميعا اه وناقش العصام السيد فى جعله قصد الاشتراك المعنوى هو الظاهر ثم قال فالوصف فى عين جارية مخصص عند النحاة لانه يزيل اشتراك العين فى هذه الحالة بين معان اه ببعض تغيير ويرد على جعل الاشتراك شاملا للفظى دخول اشتراك الاعلام مع تخصيصهم تقليل الاشتراك بالنكرات الا أن يقال المراد تقليل الاشتراك فى النكرات بقرينة الاصطلاح على أن الوصف فى النكرات تقليل الاشتراك وفى المعارف رفع الاحتمال تأمل (قوله وفى عرف النحاة) جمع ناحٍ من نحا ينحو اذا نظر فى علم النحو وتكلم فيه سم (قوله عن تقليل الاشتراك فى النكرات) ان كانت النكرة موضوعة للمفهوم الكلى فهذا ظاهر لان فى المفهوم الكلى اشتراكا حقيقة وان كانت موضوعة لفرد مّا ففيها اشتراك على سبيل البدل لصدقها على كل فرد على البدل اذ لا تعيين فى مفهوم النكرة بحيث يمنع من الاشتراك لان التعيين الذى فيه بمعنى انه فرد الرجل لا فرد غيره لا بمعنى أنه مشخص معين للمخاطبين سم وكتب أيضا قوله عن تقليل الاشتراك أى أو ازالته بالكلية الا أنه اقتصر على التقليل لان الغالب فى التخصيص أفاده فى الاطول (قوله عن رفع الاحتمال الخ) لا يتأتى فى المعرف بلام الجنس لان مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه بل يخصصه كالنكرات ولا فى المعرف بلام العهد الذهنى لصدقه على كثيرين على سبيل البدل فوصفه للتخصيص لا للتوضيح فلعل مرادهم المعارف ما عدا هذين سم وعبارة ع ق رفع الاحتمال فى المعارف التى لا اشتراك فى استعمالها ليخرج المعرف بلام الجنس والمشار بها الى فرد مّا باعتبار عهدية جنسه فان فيهما تقليل الاشتراك كالنكرة (قوله أو مدحا أو ذما) أى ذا مدح أو ذا ذم (قوله حيث يتعين) اما لعدم شريك له فى ذلك الاسم أو لمعرفة المخاطب له بعينه قبل ذكر الوصف وكتب أيضا قوله حيث يتعين يقتضى أنه لا يكون للمدح الا اذا انتفى التخصيص وفيه نظر سم ويأتى جوابه وكتب أيضا قوله حيث يتعين الخ المتبادر أنه متعلق بالمثال فالمعنى حيث يتعين زيد ونفس النكتة أحق بالتقييد وجعله قيدا لها بارجاع ضمير يتعين الى الموصوف بعيد ومخالف للايضاح كذا فى الاطول (قوله والا لكان الخ) قيل لم يرد أن كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر أن لا مانع فى امثال هذه الاعتبارات بل أراد أنه اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح أن المراد المعانى المذكورة سم أى وهى المدح والذم وكتب أيضا مانصه أى كان القصد بالوصف التخصيص والمدح والذم حاصلان غير مقصودين (قوله أو لكونه تأكيدا) ليس المراد التأكيد الاصطلاحى لا اللفظى ولا المعنوى بل المراد المقرر ع س سم (قوله أمس) مثلثة الآخر كما فى القاموس (قوله فان لفظ الامس مما يدل على الدبور) أى فوصفه

وفى عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك فى النكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال فى المعارف (نحو زيد التاجر عندنا) فان وصفه بالتاجر يرفع احتمال كونه التاجر وغيره (أو) لكون الوصف (مدحا أو ذما نحو جاءنى زيد العالم أو الجاهل حيث يتعين) اى الموصوف أعنى زيدا (قبل ذكره) أى ذكر الوصف والا لكان الوصف مخصصا (أو) لكونه (تأكيدا نحو أمس الدابر كان يوما عظيما) فان لفظ الامس مما يدل على الدبور

بالدار تأكيد وقد يقال أى فائدة لهذا التوكيد ويجاب بأن ذلك انما يقال اذا اقتضاه المقام كما اذا وقع فى أمر كرب وغم فيكون ذكره اشارة للفرح بزواله أو وقع فيه سرور فيكون فيه الاشارة للتأسف عليه قاله بعضهم وهو فى الاطول (قوله وقد يكون الوصف لبيان المقصود) الفرق بين هذا والصفة الكاشفة أن الغرض هنا بيان أحد المحتملين للفظ أو المحتملات بأن يحتمل اللفظ معنيين فأكثر فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما فى الدابة فى المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود به ايضاح المعنى لا بيان أحد المحتملات ع س سم والفرق بينه وبين المؤكد أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصلى بل مجرد التأكيد بخلاف هذا الوصف اه حفيد وقول سم بيان أحد المحتملين الخ يلزم عليه أن يكون الوصف هنا من أحد قسمى الوصف المخصص وهو ما رفع احتمال الموصوف والجواب أن هذا الاحد مخصوص بالمعارف كما مر وما هنا فى النكرات وحينئذ فاللازم المذكور ممنوع (قوله وتفسيره) عطف تفسير (قوله ومامن دابة فى الارض) أى سواكم بقرينة قوله امثالكم اذ المماثل غير المماثل أفاد فى الاطول (قوله بما هو من خواص الجنس) ولا يخص الفرد سم (قوله لبيان أن القصد منهما الى الجنس دون الفرد) توجيه ذلك أن النكرة فى سياق النفى تفيد العموم لكن يجوز أن يراد بها هنا دواب أرض واحدة وطير جو واحد فيكون استغراقا عرفيا فاذكر وصف نسبته الى جميع دواب أى أرض كانت وطير أى جو كان على السواء فاتضح أن الاستغراق حقيقى يتناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق وظهر معنى زيادة التعميم والاحاطة ويرد على ذلك أن النكرة المفردة فى سياق النفى تدل على كل فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله أمم أمثالكم لان كل فرد لا يكون أمما وكذا ان أريد بها كل نوع لان كل نوع أمة واحدة لا أمم وجوابه أنها هنا محمولة على المجموع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقرينة الخبر هذا ولم يرد بالفرد الواحد حتى يرد عليه أن الفرد ليس بمحتمل هنا أصلا لما سبق من أن النكرة المنفية مع من نص فى الاستغراق بل أراد مطلق العدد الذى يقارنه الاستغراق العرفى سم وقوله ان الفرد ليس بمحتمل الخ أى حتى يحتاج الى نفيه بقوله دون الفرد (قوله الى الجنس) أى المتحقق فى كل فرد وكتب أيضا قوله الى الجنس أى متوجه اليه فهو متعلق بمحذوف (قوله دون الفرد) أى دون طائفة من الافراد مخصوصة ويكون التعميم المأخوذ من وقوع النكرة فى سياق النفى فى تلك الطائفة المخصوصة (قوله وبهذا الاعتبار) هو أن الوصف لبيان أن القصد الى الجنس سم (قوله أفاد هذا الوصف زيادة الخ) بسبب تحقق الجنس فى جميع الافراد فلا تنافى بين قصد الجنس وافادة زيادة التعميم (قوله زيادة التعميم الخ) واما أصل التعميم والاحاطة فحاصل من وقوع النكرة فى سياق النفى مقرونة بمن (قوله أى تحقيق الخ) تفسير للتقرير وكتب أيضا قوله أى تحقيق الخ أى ليس المراد

وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كقوله تعالى ومامن دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (وأما توكيده) أى توكيد المسند اليه (فللتقرير) أى تقرير المسند اليه أى تحقيق

بالتقرير

بالتقرير انه ذكر أولا ثم يذكر ما يقرره سم (قوله ومفهومه) عطف تفسير (قوله أعني جعله الخ) تفسير للتحقيق وكتب أيضا مانصه أى ليس المراد تحقيقه فى نفسه وازالة الخفاء عنه بل تحقيقه بازالة احتمال الغير عبد الحكيم (قوله مستقرا) أى قارا فى ذهن السامع وقوله محققا أى متيقنا سم (قوله بحيث لا يظن الخ) المراد بالظن المعنى الاعم الشامل للتوهم (قوله أو عن حمله) يحتمل الضمير السامع وهو الظاهر أى غفلة السامع عن حمله المسند اليه على معناه ويحتمل المتكلم أى غفلة السامع عن حمل المتكلم المسند اليه على معناه فلا يحمله على معناه سم ويحتمل أن الضمير راجع الى لفظ المسند اليه على أن الاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف الفاعل الذى هو المتكلم أو السامع وكتب أيضا قوله أو عن حمله على معناه لا يخفى حصول هذا الغرض بالتأكيد المعنوى أيضا نحو جاءنى زيد نفسه قال فى المطول ومثل هذا وان أمكن حمله على دفع توهم التجوز أو السهو ولكن فرق بين هذا القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم مع التقرير سم (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله أى تقرير المسند اليه وحاصله أنه ليس مراد المصنف تقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذى هو المسند اليه (قوله نحو أنا عرفت) اذ فيه تكرير الاسناد مرتين يس (قوله وحدى) فى قصر الافراد وقوله أو لا غيرى فى قصر القلب وكتب أيضا قوله وحدى أو لا غيرى أى فان كلا منهما تأكيد للمحكوم عليه يس (قوله وفيه نظر الخ) عبارة ع ق ولا يصح فى مثل هذا المقام لان المراد التأكيد الاصطلاحى والتأكيد الاصطلاحى لا يفيد الاسناد مرتين حتى يتقرر به الحكم وانما قلنا أنا عرفت ليس من التأكيد الاصطلاحى للعلم الضرورى بأن الفاعل لا يكون تأكيدا للمبتدا ولو اتحدا مصدوقهما وانما قلنا فى المثال الثانى لا يصح لعدم كونه من التأكيد الاصطلاحى أيضا لان وحدى حال ولا غيرى عطف اه ملخصا وقوله عطف أى عطف نسق (قوله لانه) أى ماذكر من المثالين (قوله ليس من تأكيد المسند اليه) رد لقوله أو المحكوم عليه الخ ووجهه أن نحو أنا سعيت الخ لتأكيد التخصيص الحاصل من التقديم لا تأكيد للمسند اليه وقوله وتأكيد المسند اليه رد لقوله تقرير الحكم نحو أنا عرفت ووجهه أن المفيد لتقرير الحكم هو التقديم لا التكرير بدليل أنه ليس فى نحو عرفت أنا تقرير الحكم هكذا يستفاد من المطول فى هذا المحل سم وهذا مبنى على أن التأكيد هنا بالمعنى الاعم من الاصطلاحى بأن أريد مطلق تكرير المسند اليه الداخل فيه نحو أنا عرفت فضمير لانه يرجع للمثال الاخير لكن يلزم عليه أن يكون فى قوله وسيصرح المصنف به هذا مسامحة لان المصنف انما صرح به فى التأكيد الاصطلاحى لكن يعلم منه غيره فالمراد أنه صرح بما يعلم منه هذا لكن المتبادر والذى أراده المصنف الاصطلاحى كما يعلم من المطول وتقرير نظر الشارح على هذا الوجه أن يقال ضمير لانه يرجع الى ماذكر من المثالين فقوله ليس من تأكيد الخ رد للمثالين وقوله وتأكيد

مر لوله ومفهومه أعني جعله مستقرا محققا أنا تيقن بحيث لا يظن به غيره نحو جاءنى زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو عن حمله على معناه وقيل المراد تقرير الحكم نحو أنا عرفت أو المحكوم عليه نحو أنا سعيت فى حاجتك وحدى أو لا غيرى وفيه نظر لانه ليس من تأكيد المسند اليه فى شئ وتأكيد المسند

المسند اليه الخ ردّ لقول صاحب القيل تقرير الحكم لانه اذا كان الغرض انه تأكيد للمسند اليه لم يكن مفيد التقرير الحكم أفاده يس وكتب على قول سم بدليل أنه ليس فى نحو عرفت أنا تقرير الحكم مانصه أى مع أن فيه تكرير المسند اليه مرتين ولك أن تقول المفيد لتقرير الحكم تكرير الاسناد المترتب على التقديم لا تكرير المسند اليه كما فى عرفت أنا (قوله لا يكون لتقرير الحكم قط) وقع له مثل هذا التركيب فى غير هذا الموضع وفيه اعمال المضارع المستقبل فى قط وقد عدّ من الخطا قولهم لا أكلمه قط لما فيه من التناقض لان قط ظرف الماضى من الزمان فلا يصح عمل المستقبل فيه وقد عدّ ذلك ابن هشام من اللحن وتعقبه ابن جماعة قال وقصاراه استعمال اللفظ فى غير ما وضع له فيكون مجازا الا لحنا اه وفيه نظر لا يخفى يس (قوله أو دفع توهم التجوز) أى أو حذف المضاف اليه ويمكن جعل التجوز شاملا له ويرد أن زيد نفسه جاء لدفع توهم التجوز العقلى على مذهب غير المصنف لا على مذهبه فبيان النكتة قاصر على مذهبه أفاده فى الاطول وكتب أيضا قوله أو دفع توهم التجوز دفع التأكيد المجاز المتوهم لا يوجب دفع المجاز المحقق بل يجامعه فقولنا رماني الاسد نفسه تأكيد للاسد المجاز عن الشجاع لدفع توهم أن الرامى بعض غلمانه وكتب أيضا قوله أو دفع توهم التجوز ان قلت جعل دفع توهم التجوز مقابلا للتقرير يدل على أن لا تقرير فى هذه الصورة مع أن التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول قلت التقرير وان كان لازما فى التأكيد الا أن القصد الى مجرد التقرير يفارق القصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فلا تقرير أى فلا قصد الى مجرد التقرير فلا اشكال اه فتدبر أو يقال التقرير حاصل غير مقصود (قوله نحو قطع اللص الامير الامير) اعترض بأن التأكيد هنا انما يفيد دفع توهم التجوز فى المسند اليه بأن يراد بالامير غيره كغلمانه وهذا لا يستلزم دفع التجوز فى الاسناد اللهم الا أن يقال ان دفع التجوز فى الاسناد يفهم من ذلك عرفا سم (قوله لئلا يتوهم الخ) أى فيكون مجازا عقليا ويصح أن يحمل على المجاز المرسل من اطلاق السبب وهو الامير على المسبب كما فى ع ق أو استعارة بأن شبه بعض الغلمان بالامير بجامع ملابسة الفعل لكل واستعار الامير لبعض الغلمان فيكون مجازا فى الطرف (قوله أو لدفع توهم السهو) أى توهم السامع السهو من المتكلم أى أن المتكلم سها فى ذكر زيد مثلا وكتب أيضا قوله أو لدفع توهم السهو ترك النسيان مع أنه مذكور فى المفتاح لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغة فى القاموس سها عنه نسيه وغفل عنه والمفتاح جرى على اصطلاح أهل الحكمة من جعل السهو لزوال الصورة من المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج فى حصولها الى تحصيل ابتداء بل يكفى الاستحضار والنسيان لزوال الصورة عن الحافظة حتى يحتاج الى تحصيلها ابتداء ودخل سبق اللسان لان فيه زوال صورة اللفظ الذى يراد ذكره عن المدركة والصورة الحاصلة فيها صورة المفهوم من الاطول (قوله نحو جاءنى زيد زيد) اقتصر على التأكيد اللفظى لان المعنوى

لا يكون لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بهذا (أو دفع توهم التجوز) أى المتكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير أو نفسه أو عينه لئلا يتوهم أن اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه (أو) لدفع توهم (السهو) نحو جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم أن الجائى غير زيد وانما ذكر زيد على سبيل السهو (أو) لدفع

لايدفع هذا التوهم كما صرح به فى المطول لانه اذا قال جاءنى زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاءنى عمرو نفسه فسها وتلفظ بزيد مكان عمرو وبنى التأكيد على سهوه بخلاف توهم التجوز فيندفع به (قوله توهم عدم الشمول) أى فى المسند اليه أو فى النسبة أى الاسناد وقد أشار الشارح الى الاول بقوله الا أنك لم تعتد بهم والى الثانى بقوله أو انك جعلت الخ فيندرج التجوز اللغوى والتجوز العقلى فى كلامه وقول المصنف أو دفع توهم التجوز خاص بالتجوز العقلى كما يفهم من المطول فيكون قوله أو عدم الشمول من عطف العام على الخاص ويصح اعتبار العموم فى الاول بحيث يتناول التجوز اللغوى والعقلى ولكن يقيد بغير صورة الشمول فيكون قوله أو عدم الشمول على هذا أيضا من عطف الخاص على العام وبهذا يجاب عن بحثه فى المطول حيث قال وههنا بحث وهو أن ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والافهو من قبيل دفع توهم المجاز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل المجاز والا لكان تأسيسا انتهى أيده بكلام الشيخ عبد القاهر ولا يخفى أن البحث أقوى وأجيب عنه أيضا بأن كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فلعل المصنف منهم وكتب أيضا قوله أو توهم عدم الشمول مما ينبغى أن ينبه عليه أن التأكيد لدفع توهم عدم الشمول اذا كان فى المتبوع مجال التوهم ولذا منع النحاة اختصم الرجلان كلاهما دون جاءنى الرجلان كلاهما لاحتمال جعلهما كالواحد أطول وكتب أيضا ما نصه لو ذكره عقب دفع توهم التجوز لكان أنسب كما أفاده فى الاطول (قوله الا انك لم تعتد بهم) أى أطلقت القوم وأردت بهم من عدا ذلك البعض كأنهم هم القوم فالتأكيد يدفع توهم عدم الشمول فى لفظ القوم سم فالمجاز المدفوع على هذا لغوى (قوله أو انك جعلت الخ) قال السيد وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول فى لفظ القوم اذ علم انه أريد به الكل لكن توهم أن الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى كلهم لما ذكر ففى الكلام حينئذ مجاز اسنادى وفى كون التأكيد بكل وأخواته دفعا لتوهم هذا المجاز بحث قائل اذا قلت جاءنى القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول فى آحاد القوم قطعا ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة وشمولها لتلك الآحاد ألا ترى أن قولك كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول الآحاد ومع ذلك يحتمل أن يكون الفعل المنسوب الى جميع الآحاد صادرا عن بعضهم ويمكن أن يجاب بأن احاطة الافراد تستلزم عرفا احاطة النسبة نظير ما مر عن سم فى نحو قطع اللص الامير الامير (قوله كالواقع من الكل) فأسندت ما هو للبعض الى الكل (قوله بناء على أنهم فى حكم شخص واحد) لتعاونهم وتوقف فعل بعضهم على رضا كلهم وكتب أيضا قوله بناء على أنهم فى حكم شخص واحد فلا تفاوت فى أن تنسب الفعل الى بعضهم أو الى كلهم وما يقال الاظهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزلة المجموع فانما يناسب المجاز اللغوى عبد الحكيم أى مع أن المجاز على هذا الوجه الثانى فى الشرح

توهم (عدم الشمول) نحو جاءنى القوم كلهم أو أجمعون لئلا يتوهم أن بعضهم ليجىء الا انك لم تعتد بهم أو انك جعلت الفعل الواقع من الكل بناء على البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم فى حكم شخص واحد

عقلى (قوله وأما بيانه) بالمعنى المصدرى أى كشفه وايضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام فقول الشارح أى تعقيب المسند اليه الخ بيان لحاصل المعنى عبد الحكيم (قوله فلايضاحه) المراد بالايضاح رفع الاحتمال سواء كان فى المعرفة أو النكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لانه على الصحيح يكون فى النكرات نحو من ماء صديد يس (قوله باسم مختص به) المراد به مايقابل الفعل والحرف أطول (قوله نحو قدم صديقك خالد) اعلم أنه لاخلاف فى أن كل موصوف أجرى على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان كما يحتمل أن يكون بدلا وانما النزاع فى الاحسن فاختار الشارح كونه عطف بيان لان الايضاح له مزيد اختصاص به ولك أن ترجح البدل بما وجه به السيد ترجيح الكشاف له من أن فيه تكرير العامل حكما ويتفرع عليه تأكيد النسبة وربما يمكن أن يقال حق الصفة أن تجرى على الغير ويفاد بها معنى فيه لا أن يعبر بها عن الذات فى حال نسبة شئ الى الذات فالاولى أن تجعل الذات بعدها مقصودة بالنسبة ويكتفى بما يحصل به من الايضاح وان ليس قصدا الايضاح فى البدل كقصده فى عطف البيان وكان المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان فمثل به أطول مع حذف (قوله ولا يلزم الخ) شروع فى الاشارة الى اعتراضات ثلاثة على المصنف فى قوله فلايضاحه الخ والجواب فى كل من الثلاثة أن كلام المصنف مبنى على الغالب (قوله لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما) وذلك فيما اذا فرض أن كنية رجل كأبى حفص مشتركة بين عشرة واسمه كعمر مشترك بين عشرين مغايرين لاولئك العشرة فاذا اتبع اسمه كنيته عطف بيان لها وقيل جاء فى أبو حفص عمر أفاد ايضاحها عند الاجتماع وان كانت الكنية أوضح من الاسم حال الانفراد وكذا لا يلزم كون الثانى أشهر من الاول فانه اذا اشتهر بكنيته أكثر من اشتهاره باسمه العلم مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان لها حصل الايضاح وان كان المتبوع أشهر لكن ذكر السكاكى فى علم النحو أن عطف البيان يكون أعرف البتة فنرى على المطول (قوله وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) حمل فى الاطول الاختصاص على مايطرد فى كل عطف بيان حيث قال مختص به فى التركيب وان كان لا اختصاص له بانفراده فانه وقت ذكره بعد متبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل غيره فلا يرد ان عطف البيان لا يلزم أن يكون مختصا بالمتبوع اه مع حذف وكتب أيضا قوله بغير اسم مختص به أى على الاطلاق وأما الاختصاص بوجه فلا بد منه وأقله بالقياس الى بعض مايطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به دفع ابهام مقدر قال السيد نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص أصلا لا مطلقا ولا من وجه بس وكتب على قوله وأقله بالقياس الخ مانصه كالطير فانه مختص ببعض مايطلق عليه العائذات وذلك البعض هو طير الحرم وان لم يختص بالبعض الآخر وهو وحش الحرم فالقصد بالطير ازالة ابهام محقق وكتب على قوله ان

(واما بيانه) أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان (فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد) ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله

قصد به دفع ابهام مقدر مانصه كقوم هود فى قوله تعالى ألا بعدا لعاد قوم هود فانه جعل عطف بيان لعاد مع كون عاد علما مختصا بهم لا بهام له لدفع ابهام تقديرى أى حاصل من تقدير اشتراك الاسم بينهم و بين غيرهم أو من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العتو والعناد كثمود كذا فى الاطول (قوله والمؤمن) قسم بالله عزوجل أى والله الذى آمن العائذات أى الملتجئان الى الحرم الساكنات به احتماء من الصياد والطير عطف بيان على العائذات وهو اسم غير مختص بالعائذات لانه يشملها وغيرها كما أن العائذات يشمل الطير وغيره فبينهما عموم وخصوص وجهى وجواب القسم قوله فى البيت بعده ما ان أتيت الخ وكتب أيضا قوله العائذات اما منصوب على المفعولية للمؤمن أو مجرور باضافة المؤمن اليه فنصب الطير على هذا باعتبار محل العائذات والاول أظهر وكتب أيضا تمامه يمسحها * ركبان مكة بين الغيل والسند * وبعده

ما ان أتيت بشئ أنت تكرهه * اذن فلا رفعت سوطا الى يدى

والغيل والسند موضعان فى جانبى الحرم فيهما الماء وقوله فلا رفعت الخ دعاء على نفسه (قوله جئ به للمدح الخ) يمكن أن يكون عطف البيان مجرد البيت فان البيت معرف باللام علم الكعبة كالنجم ويكون المدح فى وصف عطف البيان بالحرام لا فى جعل الموصوف بالحرام عطف بيان أطول وكتب أيضا قوله جئ به للمدح لا للايضاح على هذا يشكل اعتبارهم فى تعريف عطف البيان الايضاح الا أن يقال ان غالبى ع س سم (قوله لا للايضاح) لان الكعبة اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشاركه فيه شئ اه عبد الحكيم (قوله وأما الابدال منه) جعل المبدل منه هو المسند اليه بحسب الصورة وان لم يكن القصد بالذات الى الاسناد اليه بل الى الاسناد الى البدل * (فائدة) * قولهم المبدل منه فى حكم الساقط ليس كما قال الرضى ولا كلام فى أن المبدل منه ليس فى حكم الطرح افظا لوجوب عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال وأيضا فى بدل الكل قد يعتبر الاول فى اللفظ دون الثانى وقال فى المفصل قولهم البدل فى حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومنافرته التأكيد والصفة فى كونهما تابعين لما يتبعانه لأن اهدار الاول واطراحه واجب ألا ترى أنك تقول زيدا رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يستقم كلامك ومثله زيدا رأيت غلامه عمرا (قوله فلزيادة التقرير) كونه كذلك لا ينافى أنه المقصود بالنسبة لان المعنى أنه انما أورد بدلا ليحصل بواسطة ايراده كذلك زيادة التقرير حيث يذكر بعد ذكر شئ سابق فيحصل بذلك التقرير ع س سم (قوله من اضافة المصدر الخ) أى ان جعلت الزيادة مصدر زاد المتعدية (قوله الى المفعول) أى بعد حذف الفاعل والتقدير فلزيادة المتكلم التقرير أى على أصل المعنى أو لزيادة الابدال التقرير أى على أصل المعنى أيضا تأمل وكتب أيضا قوله الى المفعول فى كثير من النسخ أو أكثرها الى المعمول وهى عبارة المطول وكتب عليها عبد الحكيم ما ملخصه الزيادة تجئ مصدرا وبمعنى الحاصل بالمصدر

* والمؤمن العائذات الطير يمسحها * فان الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسما يختص بها وقد يجئ عطف البيان لغير الايضاح كما فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جئ به للمدح لا للايضاح كما تجئ الصفة لذلك

(وأما الابدال منه) أى من المسند اليه (فلزيادة التقرير) من اضافة المصدر الى المفعول

وعلى الاول الاضافة لامية الى الفاعل أو الى المفعول لان الزيادة لازمة ومتعدية ولذا اختار لفظ المعمول وعلى الثانى بيانية تأمل (قوله أو من اضافة البيان) أى ان جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله ومع هذا) أى الاقتنان (قوله لا يخلو عن نكتة وهى الايماء الخ) لان ذكر لفظ الزيادة يشعر بأن التقرير ليس هو المقصود من أصل الكلام سم وكتب أيضا قوله ومع هذا الخ كيف يكون تفننا وهو لا يخلو عن نكتة ويجاب بأن كونه تفننا بحسب بادى الرأى لا عند التحقيق وامعان النظر (قوله وهى الايماء الخ) ويمكن أن يجاب أيضا بأن فى البدل تقريرا للمتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم أيضا لكونه بتكرير العامل وأما فى التأكيد ففيه تقرير المتبوع فقط وهو المؤكد لا غير فى البدل زيادة تقرير ليس فى التأكيد فتدبر (قوله فصل تبعا وضمنا) أى بحسب أصل الكلام والا فهو المقصود بهذا الفن اذ هو انما يبحث عن المعنى الزائد على أصل الكلام سم (قوله نحو جاءنى أخوك زيد) مثل جاءنى زيد أخوك لكن التقرير فى الاول أكمل وكذا كل ما كان المبدل منه المجمل والبدل المعين فلذلك اختاره ومن البدل عند البصريين ضربتك اياك وضربته اياه والكوفيون يجعلونهما تأكيدين كما يجعل الكل بك أنت وبه هو وضربت أنت تأكيدات وجعل الرضى الفرق بحكم قوله فى الاطول (قوله فى بدل الكل) الاحسن تسمية هذا النوع بالبدل المطابق كما سماه ابن مالك لا بدل الكل لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فمن قرأ بالجر لان المتبادر من الكل التبعيض والتجزى وذلك ممتنع هنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الادب وان حمل الكل على معنى آخر فتدبر (قوله ويحصل التقرير) أو فى هذا النوع أعنى بدل الكل وكتب أيضا قوله ويحصل التقرير بالتكرير الخ عبارة عن زيد فقد كرر زيد بمعناه واستشكل قولهم ان مدلولهما واحد المبنى عليه هذا بتغايرهما مفهوما قطعا وأجيب بأن المراد أن ماصدقهما واحد وفيه أنهما قد يختلفان بالعموم والخصوص فلا يكون ماصدقهما واحدا والصواب أن يجاب بأن المراد أن المراد بهما واحد وان لم يكن الماصدق واحدا ع س سم وبحث يس فى قوله المبنى عليه هذا أى التقرير بمنع البناء بدليل حصوله بالبعض والاشتمال فكان ينبغى الجواب بمنع ذلك أولا (قوله وجاءنى القوم أكثرهم فى بدل البعض الخ) اعلم أن كلا من بدل البعض وبدل الاشتمال انما ينال المرتبة العليا اذا كان الحكم على البدل بمنزلة الحكم على المبدل فلا يعلو جاءنى القوم أكثرهم أو بعضهم وقطع زيد يده الا اذا كان مجىء البعض بمنزلة الكل وقطع يده بمنزلة استئصاله لمزيد حاجته اليها لكون اقتنائه بعملها ولا يعلو سلب عمرو ثوبه الا اذا كان سلب ثوبه بمنزلة سلب نفسه لكثرة تأثره بسلبه اما لكمال فقره أو غيره أفاده فى الاطول (قوله وسلب زيد ثوبه) قال فى العروس فيه نظر لان سلب يتعدى لمفعولين تقول سلبت زيدا ثوبا فثوبا هو الثانى فاذا بنيته للمفعول فقلت سلب زيد ينبغى أن تقول ثوبه منصوبا

ومن اضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير وهذا من عادة اقتنان صاحب المفتاح حيث قال فى التأكيد للتقرير وههنا الزيادة التقرير ومع هذا لا يخلو عن نكتة وهى الايماء الى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاءنى أخوك زيد) فى بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير (وجاءنى القوم أكثرهم) فى بدل البعض (وسلب زيد ثوبه) فى بدل الاشتمال

فان قلت سلب زيد ثوبه على أن يكون ثوبه بدل اشتمال صار المعنى سلب ثوب زيد فيحتاج حينئذ للمفعول ثان ويصير المعنى سلب ثوب زيد بياضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيدا هو يس وأقول الاظهر أنه يتعدى الى مفعول واحد وان زيدا من سلبت زيدا ثوبا منصوب بنزع الخافض والاصل سلبت من زيد ثوبا بدليل صحة سلبت ثوب زيد فلا يلزم على هذا احتياج حينئذ الى أن يقال سلب ثوب زيد بياضه فتدبره (قوله وبيان التقرير الخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير (قوله فيهما) أى بدل البعض وبدل الاشتمال (قوله أن المتبوع يشتمل الخ) يؤخذ منه أن فى بدل البعض اشتمالا وانما لم يسم أيضا بدل الاشتمال فرقا بين القسمين وانما جعلت التسمية بذلك لبدل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه الى التنبيه عليه بخلافه بخلاف الاشتمال فى بدل البعض فانه ظاهر جلى (قوله اما فى البعض فظاهر) لاشتمال الكل على بعضه (قوله لا كاشتمال الظرف الخ) أى لا يشترط خصوص ذلك بل أعم لأن ذلك لا يكفى بدليل قتال فيه سم فان الشهر ظرف للقتال (قوله متشعرا به اجمالا ومتقاضيا له) أى من حيث نسبة الفعل اليه كما فصله السيد ناقلا عن المبرد لا من حيث ذاته فان ذات زيد لا تتقاضى الثوب عبد الحكيم وانما كانت نسبة الفعل واسطة فى اشعار المتبوع لعدم صحة نسبة الفعل الى نفس ذلك المتبوع وكتب أيضا قوله اجمالا احترازا من التفصيل نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير عماله فانه من المعلوم عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه ومن قولك بنى الوزير أن البانى عماله فهما من بدل الغلط لا بدل الاشتمال اذ شرطه ان لا يستفاد هو من المبدل منه مفصلا معينا بل تبقى النفس مع ذكر المبدل منه متشوفة الى البيان للاجمال الذى فيه ولا اجمال فى نحو هذين المثالين كما بين وكتب أيضا قوله ومتقاضيا له أى طالبا للبدل اى لنوعه (قوله يجب أن يكون المتبوع فيه) أى فى بدل الاشتمال (قوله بحيث يطلق الخ) أى من غير ذكر التابع وكتب أيضا قوله بحيث يطلق قال ع واعلم أن بدل الاشتمال مع المبدل منه لا بد أن يكون بحيث يصح افادة المعنى بكل منهما فى التركيب ولو كانت الافادة بالاول على وجه الاجمال لان ما يقتضى الشئ قد يستغنى به عنه وهذا معنى قولهم بحيث يصح اطلاق الاول على الثانى للقطع بأنه ليس المراد بزيد من قولنا سرق زيد ثوبه نفس الثوب ولو قيل سرق ثوب زيد صح المعنى (قوله ويراد به التابع) ليس المراد أنه مستعمل فى التابع حتى يكون مجازا بل المراد أنه يشعر بالتابع أى بنوعه وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل اليه أن المراد نسبة الفعل الى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله بخلاف ضربت الخ) أى فقولك ضربت زيدا حماره من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتمال ومثله رأيت زيدا عمامته أو ثوبه واستبعد الصفوى أن نحو هذا من بدل الغلط ومال الى أنه من بدل الاشتمال والى أنه لا يشترط فى الاشتمال أن لا يصح الاسناد الى المبدل منه ظاهرا وكتب أيضا قوله بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره بخلاف ركبت زيدا حماره فيما يظهر لان اسناد الركوب الى زيد

وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع اجمالا حتى كأنه مذكور أولا وأما فى البعض فظاهر وأما فى الاشتمال فلان معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوفة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو أعجبنى زيد اذا أعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره ولهذا صرحوا

يقتضى غيره مما يناسبه المركوب ليسند اليه كالحمار فهو يطلبه اجمالا عرس وكتب أيضا قوله اذا ضربت حماره أى أو غلامه كما فى السيد (قوله بأن نحو جاءنى زيد أخوه) كضربت زيدا حماره وقوله بدل غلط من اضافة المسبب الى السبب (قوله لا بدل اشتمال) أى لعدم صحة السكوت على المبدل منه لعدم تقاضى المبدل منه للبدل وكتب أيضا ما نصه أى ولا بدل كل لاشتماله على ضمير المبدل منه سم (قوله كما زعم بعض النحاة) هو ابن الحاجب وجوز العصام فى أطوله أن يكون الشرط المتقدم شرطا لاعتبار بدل الاشتمال عند البليغ لا لتحققه (قوله ثم بدل البعض الخ) اعتراض على قول المصنف واما الابدال منه فلزيادة التقرير ويجاب بأن التقرير يستلزم الايضاح (قوله لا يخلو عن ايضاح وتفسير) أى لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام أى فكان الاحسن أن يقول فلزيادة التقرير والايضاح كما وقع فى المفتاح (قوله ولم يتعرض الخ) قال فى الاطول سكت عن بدل الغلط لانه ليس من أحوال المسند اليه لانه ذكر المبدل منه سهوا بطريق سبق اللسان أو النسيان اما قصدا أو ادعاء كما فى قولك البدر الشمس هذا فهو ليس بمسند اليه فى قصد المتكلم لا صورة ولا حقيقة بل لم يقصد اليه أصلا أو ترك بالمرة فى وقت ذكر البدل فاعرفه فانه بديع دقيق (قوله لبدل الغلط) أى البدل لاجل الغلط أى لتدارك الغلط أو بدل المغلوط أعنى المبدل منه عبد الحكيم (قوله لا يقع فى فصيح الكلام) أورد أن هذا ممنوع فى بعض أقسام بدل الغلط وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة وانما يكون فيه تغالط بأن تركب عمدا صورة الغلط فلا مانع من وقوعه فى الفصيح ثم ههنا اشكال قوى وهو أنه لا يظهر فرق من جهة المعنى بين بدل الغلط والمعطوف بل حتى اجيز وقوع الثانى فى الفصيح دون الاول فليحرر الفرق سم وقد يفرق بقوة المعطوف بل بسبب تعلق القصد به أولا وضعف بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصد به وكتب على قوله وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة الخ ما نصه قال فى الاطول بدل الغلط نوعان ما هو لسبق اللسان أو النسيان وما هو لدعوى أحدهما وايهام أنه ذكر غلطا نحو بدر شمس جاءنى فانك وان عمدت الى بدر ترى أنه سبق به لسانك والثانى يقع فى كلام البلغاء وهو معتمد الشعراء وشرطه الترقى من الادنى الى الاعلى وهو أبلغ من العطف بل ويسمى غلط بداء (قوله وأما العطف) أى عطف النسق (قوله أى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه) فيه أمران الاول أن الجعل ليس من أحوال المسند اليه ولا المعطوف بل من أحوال العاطف أى المتكلم ولو أريد من الجعل أثره وهو كون الشئ معطوفا على المسند اليه كان ذلك حالا للمعطوف لا للمسند اليه الثانى انه كان الظاهر تنكير الشئ بأن يقال جعل شئ معطوفا الخ اذ لا معنى للام ههنا والجواب أن المراد من الجعل أثره كما ذكرت لكن هذا الاثر وهو الكون معطوفا جار مجرى النسب التى لا تكون الا بين شيئين فله ارتباط بكل من المعطوف والمعطوف عليه ففيه تعرض لاحوال المسند اليه فى الجملة وانما عرف الشئ

بأن نحو جاءنى زيد أخوه بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع فى فصيح الكلام (وأما العطف) أى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه

تنبيها

تنبيها على أن العطف لا يحسن في كل شئ بل انما يعطف الشئ المستوفي للشروط فأل للعهد الذهني أي جعل الشئ المصطلح فيما بينهم على صحة عطفه فتدبر ع س وكتب أيضا قوله أي جعل الخ وقال في الاطول يعني جعل المسند اليه معطوفا عليه فالاولى ذكر قولنا عليه على نحو وأما الابدال منه اه وتفسير الشارح أوفق بحذف المصنف عليه (قوله فلتفصيل المسند اليه) اما الاتيان بخصوص كل من المتعدد مقصودا بفوت بالاجمال أو بيان خصوص بعض مقصود كذلك مثال الاول جاءني زيد وعمرو فانه لا يعلم خصوصهما لو قيل جاءني رجلان ومثال الثاني جاءني زيد ورجل آخر واما القصد التعريض بغباوة السامع وأنه لا يفهم المتعدد من صيغة التثنية نحو جاءني رجل ورجل آخر فكل من هذه الصور لتفصيل المسند اليه الذي هو رجلان في جاءني رجلان فلذا لم يقل اما العطف فلتفصيله لئلا يتبادر الذهن الى المسند اليه المتبوع في الذكر فان عمرو ليس لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا حقق لئلا يشكل عليك ان المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه اه أطول ببعض تصرف وكتب أيضا قوله فلتفصيل المسند اليه أي ذكره منفصلا بعضه عن بعض في العبارة لكن هذا لا يظهر في تفصيل المسند اذ كلا المجيئين في جاءني زيد فعمرو ذكرا بقولك جاءني فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصية في كل لم تفهم من ذكر المسند الا أن يقال العطف أفاد تذكر المسند في المعطوف فكأنه ذكر بعبارة منفصلة عن عبارة ذكرها للمعطوف عليه أطول ملخصا ولك أن تجيب بالتزام اختلاف معنى التفصيل وأنه في المسند اليه ذكره منفصلا بعضه عن بعض في العبارة وفي المسند بيان خصوصية في كل لم تفهم من ذكر المسند (قوله مع اختصار) لم يقل مع الاختصار لئلا يتبادر اختصار المسند اليه أطول (قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل) لان الواو انما هي للجمع المطلق مطول قال الفنري الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بقيد الاطلاق كما في قولهم الماهية من حيث هي هي والمفعول المطلق فلا يرد ما في مغني اللبيب من أن قول بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد اه فنري وكتب أيضا قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل فليس فيه تفصيل المسند سم (قوله كانا معا) هذا استطرادي زائد على المقام اذ ليس لنا حرف عطف يفيد المعية وضعا حتى ينفي هنا الدلالة به على تفصيل الفعل (قوله واحترز بقوله الخ) لا يخفى أن هذا ليس من عطف المسند اليه الذي الكلام فيه كما قال الشارح أي جعل الشئ معطوفا على المسند اليه فليس المراد بالاحتراز هنا أنه لولا هذا القيد لدخل ذلك لانه لا يصدق عليه عطف المسند اليه بل المراد أنه بهذا القيد حصل الاحتراز وهذا لا يستلزم أنه لو لم يذكر القيد لم يخرج ذلك لجواز أن يخرج بشئ آخر كما كون الكلام في العطف على المسند اليه مع بعض اختصار وكتب أيضا قوله واحترز بقوله مع اختصار الخ قال في شرحه للمفتاح وقد نبهت

(فلتفصيل المسند اليه مع اختصار) نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو

فيما مضى أنه لو لم يقيد فى الصورتين يعنى فى تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا أنه مع التقييد أقوم وأبعد عن الاشتباه وقد أشار به الى ماذكره فى أول أحوال المسند اليه من ذلك الشارح من أن المناسبة هى المعتبرة فى هذا الباب وليس بلازم أن لايحصل ذلك الغرض الابهذه الخصوصية ولاينحصر المقتضى لها فيما ذكر من الوجوه ثم قال مامعناه فاحفظ هذا الاصل فبه يندفع اعتراضات عديدة منهم والحاصل أن الاحتراز غير واجب بل جواز وجود النكتة فى طرق متعددة وكتب أيضا قوله واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو قال فى الاطول احترز به عن تفصيل المسند اليه بالوصف أو عطف البيان نحو جاءنى رجلان أحدهما زيد والآخر عمرو وجاءنى رجلان زيد وعمرو وليس احترازا عن تفصيل المسند اليه فى قولنا جاءنى زيد وجاءنى عمرو على ماقالوا فانه وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكنه ليس لتفصيل المسند اليه وانما الغرض منه تفصيل القصص الواقعة والنسب الجملة فى نحو قولك وقعت أمور وعما يختلج فى القلب أن العطف لتفصيل المسند اليه لايخص العطف على المسند اليه الذى هو فى الكلام متبوع محض بل يعم العطف على المسند اليه التابع كما فى جاءنى اثنان زيد وعمرو وهكذا العطف لتفصيل المسند بأن تقول جاءنى اثنان زيد فعمرو أو ثم عمرو وعليك أن تعود بهذا التحقيق على الوصف والتأكيد وعطف البيان ولاتحبس فطنتك على مايفصله البيان اه مع بعض تلخيص (قوله فان فيه تفصيلا للمسند اليه) أى لكن لامع اختصار (قوله مع أنه ليس من عطف المسند اليه) أى الذى الكلام فيه بل من عطف الجمل وهذا ترق فى خروج نحو ماذكر (قوله اذليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه) أى فكيف يؤتى به لتفصيله اذ البليغ لايأتى عند ارادة شئ الا بما هو نص أو ظاهر فيه وكتب أيضا قوله اذليس فيه الخ أى فهو خارج من قوله فلتفصيل المسند اليه وكتب أيضا قوله اذليس فيه وأيضا لتقييده بقوله من غير عطف يرد عليه أنه مع العطف كذلك الا أن يكون التقييد من كلام الشارح منهم (قوله بل يحتمل أن يكون اضرابا عن الكلام الاول) لكأنه لم يذكر فيكون الحكم فيه مرجوعا عنه فلم يبق فيه المسند اليه مسندا اليه وكتب أيضا مانصه أى كما يحتمل التفصيل (قوله أولتفصيل المسند) فان قلت ما الفائدة فى العطف فى نحو جاءنى الآكل فالشارب فالنائم فانه ليس لتفصيل المسند اليه ولا تفصيل المسند لعدم تعدد المجئ ولا الجائى قلت قال الشارح هو فى التحقيق من عطف الصلات أى جاءنى الذى يأكل فيشرب فينام وتوجيهه أن اللام وصلته لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة فيدخل عاطف الصلة على اللام كما يدخل اعراب اللام على الصلة ولو قدرت الموصوف وجعلته من عطف الصفة على الصفة أى جاءنى الرجل الآكل فالشارب فالنائم لاستغنيت عن هذا التكلف أطول ملخصا وكتب على قوله قلت الخ مانصه أى فيكون لتفصيل المسند (قوله عن نحو جاءنى زيد الخ) اذليس فيه

فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه وما يقال من أنه احتراز عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو من غير عطف فليس بشئ اذليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل أن يكون اضرابا عن الكلام الاول نص عليه الشيخ فى دلائل الاعجاز (أو) لتفصيل (المسند) بانه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك) أى مع اختصار واحترز بقوله كذلك عن نحو جاءنى زيد وعمرو

باعتبار

باعتبار تفصيل المسند اختصار وان كان فيه تفصيل المسند اليه مع اختصار من سم (قوله بعده بيوم أو سنة) لم يرد بهما تعيين المدة بل المهلة فكأنه قال بعده بمهلة وفي شرحه للمفتاح بعده متعاقبا أو متراخيا فلا يرد ما قيل ان المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه كيف وشئ من الفاء وحتى وثم لا يفيد التعقيب بيوم أو سنة فلا فادة التعقيب بالمهلة مقام يقتضي الفاء ولا فادة التعقيب بيوم أو سنة مقام يقتضي هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه للاختصار اه عبد الحكيم وكتب على قوله بل المهلة ما نصه يمكن أن يكون أراد بقوله بيوم التعقيب وبقوله أو سنة التراخي بل هذا أكثر فائدة ولا يرد أن البعدية بيوم تراخ لا تعقيب لانا نقول هو تعقيب بالنسبة الى البعدية بسنة والتعقيب مما يقبل التفاوت تدبر (قوله فالثلاثة) أي الحروف الثلاثة (قوله على أن اجزاءها قبلها) التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر في حتى كما صرح به في المغني وغيره أن يكون معطوفها بعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو كالجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها وبالجملة يشترط أن يكون متبوعها اذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه تقض اه فتري ويمكن ادراج الابعاض وما كالاجزاء في عبارة الشارح بان يراد بالاجزاء ما يشمل الاجزاء الحقيقية والتنزيلية والابعاض (قوله مترتبة في الذهن الخ) حاصله أن تعلق الحكم بالاول أولى من تعلقه بالثاني وبالعكس كذا في سم وتبعه يس وأقول ينبغي حذف قوله وبالعكس لان أولوية تعلق الحكم بما قبلها دائم في حالتي كون التابع أقوى وكونه أضعف كما يؤخذ من قول الشارح أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا الخ حيث جعل تعلق الفعل بالمتبوع معتبرا أولا في كلتا الحالتين وما اعتبر تعلقه به أولا الا لكونه أولى به وكتب أيضا قوله مترتبة في الذهن يقتضي أن مدلولها ترتيب تلك الاجزاء في الذهن بسبب التفاوت بالضعف والقوة الى أن ينتهي الى أقواها أو أدناها وهو المعطوف مع أن مدلولها الغاية قوة أو ضعفا والجواب أن دلالة حتى على ذلك الترتيب بطريق اللزوم لا الوضع وليس في كلامه تصريح بأن ذلك بالوضع حتى يعترض عليه مع أن جعل المعترض معناها الاشارة الى أن تلك الاجزاء بحيث اذا لاحظها العقل وجدها كذلك انما هو باللازم لما عرفت فليس لما ذكره المعترض فضل على ما ذكره الشارح تأمل (قوله ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي) لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل أب حتى آدم أو في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤا معا ويكون خالد أضعفهم أو اقواهم مطول (قوله قلت فرق الخ) بقي أنهما قد يقصدان معا الا أن يجاب بأنه انما ترك ذلك لعلمه مما ذكره لانه اذا بين ما يكون لتفصيل المسند اليه وما يكون لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيلهما معا وهو مجموع ما لتفصيل المسند اليه وما لتفصيل

بعده بيوم أو سنة (نحو جاءني زيد فعمرو أو ثم عمرو أو جاءني القوم حتى خالد) فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند الا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخي وحتى على أن اجزاءها قبلها مترتبة في الذهن من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس فعلى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا من حيث انه أقوى اجزاء المتبوع أو أضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي فان قلت في هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل أو لتفصيلهما معا قلت فرق بين أن يكون الشئ حاصلا من شئ وبين أن يكون مقصودا منه وتفصيل المسند اليه في هذه الثلاثة وان كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لاجله لان الكلام اذا اشتمل

المسند سم وكتب أيضا قوله قلت فرق الخ أجاب في الاطول بأن تفصيل المسند اليه في هذه الصور ليتوسل به الى تفصيل المسند وكثيرا ما يطوى في البيان ذكر الوسيلة ويكتفى بذكر المتوسل اليه كما يقال تعريف المسند اليه بالاشارة لتحقيره مع أنه لبيان القرب ليتوسل به الى التحقير ثم نظر في جواب الشارح بأن كون العطف لتفصيل المسند اليه أو المسند أعم من الكون له مقصودا لذاته أو لغيره ولا خفاء في كون تفصيل المسند اليه مقصودا بالعطف ليتوسل به الى تفصيل المسند ولولا اعتباره أعم لم يتم جعلنا نكتة العطف في قولنا جاءني زيد وعمرو بعده يوم تفصيل المسند اليه ليتوسل به الى تفصيل المسند فان المقصود فيه بالذات بيان الترتيب والتعقيب حتى كان مجيئهما معلوم والجهل انما وقع بالترتيب والتعقيب اه وقد يجاب عنه بأن مراد الشارح بكون المقصود في هذه الامثلة تفصيل المسند أنه هو المقصود بالذات فلا ينافي قصد تفصيل المسند اليه للتوسل (قوله على قيد زائد) والقيد هنا الترتيب بين المجيئين مثلا بعهلة أو لا سم وكتب أيضا قد يقال يمكن مثل هذا القيد في جانب المسند اليه لان أصل المسند اليه مطلق الجاني وأما كونه متعددا أو لا فقد رزائد وكتب أيضا ما نصه فيه دلالة على أن يكون النفي منسحبا على التقييد ولا يكون التقييد متعلقا بالنفي وهذا هو الاصل وقد يراد نفي المقيد فقط والمقيد والقيد معا بواسطة القرينة اه عبد الحكيم (قوله على مجرد الاثبات) من قبيل الاثبات المقيد ضرب زيد عمرا فالغرض الخاص تقييد ضرب زيد بوقوعه على عمرو (قوله فليتأمل) أمر بالتأمل في هذا البحث لكثرة فوائده وللامر بالمحافظة عليه كما أشار اليه بقوله وهذا البحث الخ اه نوبي وقال سم اشارة الى أن هذه القاعدة أي قوله لان الكلام اذا اشتمل على قيد الخ أغلبية لا كلية فقوله فليتأمل أي لئلا يظن أنها كلية اه ويظهر أن كلام النوبي مبني على أن المأمور بالتأمل فيه قوله في أول البحث قلت فرق بين أن يكون الشيء الخ (قوله وهذا البحث) أي أن الشيء قد يكون حاصلا ولا يكون مقصودا وكتب أيضا ما لفظه أي أنه اذا اشتمل الكلام على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام اه سم (قوله أو رد السامع الخ) لا يرد أن الرد يأتي بغير العطف نحو انما جاءني زيد وما جاءني الا زيد لما علمت سابقا من عدم وجوب اختصاص النكتة أو يقال المراد رد السامع صريحا فلا يرد ما ذكر ولا أن الرد يأتي بطريق عطف الجمل نحو ما جاءني زيد لكن جاءني عمرو لما علمت وانفقدان الاختصار (قوله عن الخطأ في الحكم الخ) أراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قوله أي في المطول نفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع والخطأ في المحكوم به من حيث نسبته الى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطأ والصواب في النسبة والحكم بمعنى الايقاع نفسه خطأ أو صواب فمن قال ان الصواب أن يفسر الخطأ والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق لكونهما قسمين له لا بالخطأ في الحكم لانه يشعر بأن الخطأ والصواب صفتان لم يتدبر حق

على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ففي هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كأنه أمر كان معلوما وانما سيق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر فليتأمل وهذا البحث مما أورده الشيخ في دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة عليه (أو رد السامع) عن الخطأ في الحكم

التدبر

التدبر اه عبد الحكيم وقوله صفتان أى للحكم مع انهما قسمان له كما علمت ويصح أن يراد بالحكم المحكوم عليه وخطؤه من حيث نسبة المحكوم به اليه (قوله نحو جاءنى زيد لا عمرو) يفهم من كلام الشارح فى بحث القصر أنه يخاطب به من اعتقد مجىء أحدهما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس لرد السامع الى الصواب بل لحفظه عن الخطا فلتكن هذه نكتة أخرى للعطف أطول وبهذا تعرف أن مثل هذا التركيب يقال لقصر التعيين وهو وجيه وان كان فى عبد الحكيم خلافه وكتب أيضا قوله نحو جاءنى زيد لا عمرو ومن أمثلة رد السامع الى الصواب ماجاءنى زيد بل عمرو على ما قال ابن مالك ان بل بعد النفى والنهى كلكن وجعل ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال ماجاءنى زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجىء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وعلى ذلك ماسيأتى فى بحث القصر ان ماجاءنى زيد بل عمرو للقصر أطول (قوله لمن اعتقد أن عمرا جاءه دون زيد) فيكون قصر قلب وكتب أيضا مانصه المراد بالاعتقاد مايتناول الضعيف بل الوهم أيضا على ماقاله السيد اه عبد الحكيم وقال سم قوله لمن اعتقد أى أو ظن ولا عبرة بالوهم هنا وقوله أن عمرا جاءه دون زيد أى فيكون قصر قلب وقوله أو انهما جاآ جميعا أى فيكون قصر افراد وهذا بناء على أن لا تستعمل فى قصر الافراد والقلب وفى دلالة الاعجاز أنها تستعمل فى القلب فقط ولم يذكر قصر التعيين لان المخاطب فيه لا حكم عنده من اعتقاد أو ظن حتى يرد الى الصواب فالشك أيضا خارج بالاعتقاد هذا احاصل مافهمناه من تقرير الاستاذ لكن رأيت عن الفنرى أن المراد بالاعتقاد مايشمل الوهم وأنه سكت عن قصر التعيين لان المخاطب شاك فلا حكم له حتى يرد عن الخطا اه وفيه تأمل فانه كيف يرد الواهم عن الخطا ولا يرد الشاك اه بعض تلخيص والذى يظهر أن كلا من الشاك والواهم يقال له هذا التركيب لكن لا لرده عن الحكم الخطا بل لدفع الشك والوهم ويمكن الجمع بذلك بين الرأيين (قوله أو انهما جاآ جميعا) يعنى أن لا تجىء لقصر القلب والافراد ولكن لقصر القلب فقط وأما قصر التعيين فلا يجىء له شىء من حروف العطف عبد الحكيم (قوله لا أنه لا يقال لنفى الشركة) فلا يكون لقصر الافراد (قوله وفى كلام النحاة مايشعر الخ) لانهم قالوا الاستدراك رفع مايتوهم من الكلام السابق كما فى نحو ماجاءنى زيد فيتوهم نفى مجىء عمرو أيضا لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فيقال لكن عمرو فهذا يدل على أن المتوهم الاشتراك فى النفى والله تعالى أعلم سم والغرض من نقل مايشعر به كلام النحاة المعارضة بينه وبين ماقرره أولا الذى هو كلام المفتاح والايضاح لان حاصل ماقرره أولا أن لكن لقصر القلب فقط وحاصل مانقله عن النحاة ان لكن لقصر الافراد أى نفى الشركة فى الانتفاء ويكون لكن عند البيانيين لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم لان المخاطب فى قصر القلب يعتقد العكس أو يتردد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال فى اعتقاده وهو منشأ التوهم الذى يستدرك بلكن وبهذا يحل استشكال لكن فى قوله تعالى ما كان محمد

(الى الصواب نحو جاءنى زيد لا عمرو) لمن اعتقد أن عمرا جاءه دون زيد أو انهما جاآ جميعا ولكن أيضا للرد الى الصواب الا أنه لا يقال لنفى الشركة حتى ان نحو ماجاءنى زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءه دون عمرو لا لمن اعتقد أنهما جاآ جميعا وفى كلام النحاة مايشعر

أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله بأن نفى الابوة لابوهم نفى الرسالة لعدم الاتصال بينهما عند المخاطب فكيف يستدرك وبيان انحلاله أن لكن لمجرد قصر القلب من غير استدراك والمشركون يعتقدون فيه الابوة ونفى الرسالة فقلب عليهم اعتقادهم كذا فى يس (قوله بانه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجىء عنهما جميعا) أى على تقدير استعماله فى القصر انما يقال لمن اعتقد الشركة فى عدم المجىء قبل القاء الكلام المشتمل عليه فيكون لقصر الافراد لا لقصر القلب على ما قال المصنف والسكاكى موافقين لابن مالك من أن لكن لقصر القلب قال بعضهم هو الصحيح راجع عبد الحكيم وكون لكن على ما يشعر به كلام النحاة لنفى الشركة فى عدم المجىء فيكون فيه قصر افراد أى افراد المتبوع بذلك العدم لا ينافيه قول سم بعدم قول الشارح بانه انما يقال لمن اعتقد الخ وأما انه يقال لمن اعتقد أنهما جاآ جميعا على ان يكون قصر افراد فلم يقل به أحد كما هو ظاهر فتأمل وانما لم يقل به أحد لانه لم يظفر به فى الاستعمال ولانه يلزم عليه استدراك الاثبات الذى بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب ونقض السيد هذا بقولنا جاءنى زيد لا عمرو فى قصر الافراد مدفوع بأن الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ماجاءنى زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءنى زيد لغوا وأما صحة أن يقال من أول الامر ماجاءنى عمرو فلا يضر لانه طريق أخرى لتأدية المراد لا تقضى باستدراك الجزء من الطريق الاولى والاكتفاء بجزئية الاخرى ولعل المتكلم لم يختر الطريق الاخرى لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفى أو لغير ذلك من القرى (قوله ومعنى الاضراب الخ) فعلى هذا يخرج العطف بل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب وأما المعطوف بلا ولكن فلا يرد كما توهمه الرضى لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان أحدهما بالاثبات والآخر بالنفى فترى (قوله أن يجعل فى حكم المسكوت عنه) أى عند الجمهور سم وكتب أيضا ما لفظه نعم اذا أتى بلا قبل بل أبطلت الايجاب قبلها وقررت النفى وأكدته فاذا قلت جاءنى زيد لا بل عمرو أبطلت مجىء زيد واذا قلت ماجاءنى زيد لا بل عمرو وقررت النفى كذا فى الاطول (قوله خلافا لبعضهم) هو ابن الحاجب سم (قوله ومعنى صرف الحكم فى المثبت ظاهر) لان المتبوع فيه اما فى حكم المسكوت عنه أو متحقق النفى على الخلاف الذى ذكره الشارح قبل (قوله أو متحق الحكم له) أى المحكوم به المنفى (قوله كما هو مذهب المبرد) متعلق بقوله ان جعلناه بمعنى نفى الحكم (قوله كما هو مذهب الجمهور) وضبط المذاهب ان بل اذا كان فى الاثبات فحكم المتبوع أنه كالمسكوت عنه كما هو عند الجمهور أو انتفاء الحكم عنه قطعا عند ابن الحاجب كما نقله الشارح عنه وحكم التابع الجزم بالثبوت له عند الكل واذا كان فى النفى فحكم المتبوع حكم الاثبات فى أنه كالمسكوت عنه عند الجمهور والجزم بالانتفاء على ما هو رأى ابن مالك

بأنه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجىء عنهما جميعا (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (الى) محكوم عليه (آخر نحو جاءنى زيد بل عمرو أو ما جاءنى عمرو بل زيد) فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل فى حكم المسكوت عنه لان ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم ومعنى صرف الحكم فى المثبت ظاهر وكذا فى المنفى ان جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع فى حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى ماجاءنى زيد بل عمرو ان عمرا لم يجئ وعدم مجىء زيد ومجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ماجاءنى زيد بل عمرو ان عمرا جاء كما هو مذهب الجمهور

وبالاثبات على ما توهمه الشارح وحكم التابع الجزم بالثبوت له كالاثبات على رأى الجمهور والجزم بالانتفاء على رأى المبرد والتردد على رأى السكاكى وعضد الملة والدين صرح به السكاكى فى قسم النحو وعضد الملة والدين فى الفوائد الغياثية اه فنرى على المطول (قوله ففيه اشكال) أى فنى مذهب الجمهور اشكال لان الصرف لم يوجد عن المتبوع الى التابع مثلا اذا قلت ما جاءنى زيد بل عمرو فأردت أن عمرا جاء فلم يوجد صرف الحكم الذى هو النفى المذكور كما فى سم عن زيد الى عمرو اذ لم يوجد نفى المجىء عن عمرو ويمكن أن يجاب عن هذا الاشكال بأن يقال المراد من صرف الحكم تغييره فقد وجد هنا لان فى قولنا ما جاءنى زيد بل عمرو تغيير الحكم النفى الى الاثبات وهذا القدر كاف (قوله أو الشك أو التشكيك) نبه المصنف بترك عد التفسير مقاما للعطف على قلته فى الواو والفاء وعلى أن ما بعد أى وأن عطف بيان لما قبله كما عليه الجمهور لا معطوف كما عليه المفتاح ولم يذكر العطف بأم لاختصاصه بالانشاء الآتى عدم التعرض له فى باب الانشاء أيضا يوجب اهمال الفن لما يهمه اه أطول (قوله أو التشكيك للسامع) وان كان المتكلم غير شاك (قوله أو للابهام) الفرق بينه وبين التشكيك أن المقصود فى التشكيك ايقاع المخاطب فى الشك وايقاع الشبهة فى قلبه والمقصود فى الابهام الاخفاء عنه وترك التعيين وان لزم أحدهما الآخر لكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد سم (قوله نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) المذكور فى مغنى اللبيب أن الشاهد فى أو الاولى ووجه التخصيص غير ظاهر فتنبه وكتب أيضا قوله أو اياكم عطف على اسم ان الذى هو نا من انا والاصل انا (قوله ان فى الاباحة يجوز الجمع) بقرينة خارجية سم (قوله بخلاف التخيير) أى لا يجوز فيه الجمع وفيه أن أو فى آية الكفارة للتخيير مع أنه يجوز الجمع الا أن يجاب بأنه اذا فعل الجميع لا يقع الجميع كفارة واجبة بل الواجب أحدها ولا يجوز الجمع على أن الجميع واجب سم (قوله أى تعقيب الخ) أى فالمراد بالفصل المعنى المصدرى وعبارة عبد الحكيم قوله أى تعقيب الخ بيان لحاصل المعنى وكلام المتن على حذف مضاف أى ايراد الفصل اه يشير الى أن الفصل فى كلامه بمعنى ضمير الفصل لا المعنى المصدرى وأن الشارح انما قال أى تعقيب الخ ملاحظة للمضاف المقدر فهو بيان لحاصل المعنى وبهذا يندفع قول الاطول تلويحا للاعتراض على الشارح وجعل الفصل مصدرا بمعنى تعقيب المسند اليه غير ثابت وعنه مندوحة وكون أخواته مصادر لا يحمل به مثل هذا التكلف (قوله لانه يقترن به أولا) أى اقترانا أولا أى قبل ذكر المسند ولدلالته على كونه مخصصا به المسند وكتب أيضا قوله لانه يقترن به أولا قد يقال دخول لام الابتداء عليه كما فى قولك ان زيدا لهو القائم يدل على أنه من أحوال المسند وقائم مقامه ويدفع بأنه بناء على كونه توطئة وتمهيدا للخبر لا أنه قائم مقامه فتنبه (قوله عبارة عنه) انما يأتى على قول مرجوح ان ضمير الفصل ضمير حقيقة له مرجع لكن الصحيح أنه صيغة ضمير لا مرجع له وليس بضمير بل حرف سم أى واطلاق الضمير

ففيه اشكال (أو التشكيك) من المتكلم (أو التشكيك) للسامع أى ايقاعه فى الشك (نحو جاءنى زيد أو عمرو) أو للابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين أو للتخيير أو للاباحة نحو ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما أن فى الاباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير (وأما فصله) أى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من أحوال المسند اليه لانه يقترن به أولا ولانه فى المعنى عبارة عنه

عليه مجاز مرسل علاقته المشاكلة (قوله وفى اللفظ مطابق له) أى فى الافراد والتثنية والجمع نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون وقد يقال المطابقة حاصلة لكل من المسند اليه والمسند وأجاب بعضهم بقوله وفى اللفظ مطابق له أى باطراد بخلاف المسند فانه قد لا يطابقه نحو زيد هو القائمة أمه والزيدان هما أفضل من عمرو (قوله فلتخصيصه) ينبغى أن يحمل كلامه على أن التخصيص من نكاته لا حصر نكاته فى التخصيص فلا ينافى أنه قد يكون للتمييز بين كون ما بعده خبرا أو نعتا ولتأكيد الحصر اذا حصل الحصر بغيره نحو ان الله هو الرزاق سم وكان اقتصاره على التخصيص لانه أهم نكاته وفى بس توجيهه بغير ذلك فراجعه (قوله بالمسند) الباء داخلة على المقصور كما يدل له قول الشارح يعنى الخ (قوله يعنى لقصر المسند على المسند اليه الخ) دفع أن السابق الى الفهم بحسب اللغة من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند كما أوضحه فى المطول وحاصل الدفع أن هذا مسلم لغة الا أن الاصطلاح غالبا على ما ذكرنا سم وكتب أيضا قوله لقصر المسند الباء داخلة على المقصور ودخولها عليه قال الشارح انه غالب الاستعمال فى الاصطلاح وخالف السيد فجعل الغالب دخولها على المقصور عليه وباتفاقهما جواز الامرين لغة والنزاع فى الغالب فى الاصطلاح سم وقوله وخالف السيد الخ ناقش فيه يس بأن الذى فى حواشى الكشاف للسيد وحواشى المطول له أن دخولها على المقصور أكثر فى الاستعمال بناء على أن تخصيص شئ بآخر فى قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كأنه حقيقة فيه أو طريق التضمين وان كان التخصيص يقتضى بحسب مفهومه الاصلى دخولها على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد أى صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوزه الى غيره وهذا عربى جيد الا أن الاكثر فى الاستعمال دخولها على المقصور كما بين (قوله كأنك جعلته) التعبير بكان فيه شئ الا أن يقال انها للتحقيق (قوله من بين ما يصح الخ) أى عقلا أى ما يمكن (قوله بان يثبت له المسند) لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر فى الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وما وقع فى كلام السيد مما يقتضى خلاف ذلك غير مرضى فتدبر ببعض اختصار (قوله وأما تقديمه) المراد بتقديمه ايراده ابتداء أول النطق فاندفع اعتراض المطول بأنه كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بأنه انما يقال مقدم أو مؤخر للمزال عن مكانه اللائق به فى مكانه اهـ والحاصل ان فى لفظ التقديم تجوزا وكتب أيضا قوله وأما تقديمه أى على غيره من أجزاء الكلام فيشمل تقديم الفاعل على المفعول ففى ترك المصنف قول المفتاح على المسند تكثيرا للمعنى بايجازا للفظ فتقديره على المسند تفويت لما قصده المصنف أطول باختصار (قوله أهم) أى من ذكر باقى أجزاء الكلام لا من ذكر المسند لانه قاصر كما عرفت ومعنى كون ذكره أهم أن العناية به اكثر من العناية بذكر غيره أطول

وفى اللفظ مطابق له (فلتخصيصه) أى المسند اليه (بالمسند) يعنى لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال فى توكيده لا عمرو فالباء فى قوله فلتخصيصه بالمسند مذلها فى قولهم خصصت فلانا بالذكر أى ذكرته دون غيره كأنك جعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر أى منفردا به والمعنى ههنا جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بأن يثبت له المسند كما يقال فى اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك (واما تقديمه) أى تقديم المسند اليه (فلكون ذكره أهم)

(قوله

(قوله ولا يكفي في التقديم) أي في بيان نكتة التقديم كما يدل عليه ما بعد أي لا يكفي صاحب علم المعاني أن يقتصر على أن التقديم للاهتمام بل ينبغي أن يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجهات المعتبرة عند البلغاء المقتضية للاهتمام والا فيكفي أن يقال في التقديم الواقع من البليغ انه للاهتمام اذ لا خفاء في أن ما دعاه الى الاهتمام أمر معتبر في البلاغة أطول ملخصا (قوله وبأي سبب) العطف تفسيري سم (قوله اما لانه) ظاهره اما لان المسند اليه الاصل وهو موجبه لان كل ما يذكر من غيره متطفل على ذكره ولمعرفته ببيان حاله وحينئذ يحتاج قوله ولا مقتضى للعدول عنه الى تكلف بارجاع الضمير الى كونه الاصل أي ولا مقتضى للعدول عن كونه الاصل أي عن مقتضاه وفي المفتاح اما لان أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا فسر الشارح المحقق ضميره بتقديم المسند اليه ولا يخفى أن كون تقديم المسند اليه الاصل بلا مقتضى عدول يوجب التقديم من غير أن يلاحظ أنه يوجب الاهمية وكون المسند اليه أو تقديمه الاصل ليس لكونه محكوما عليه بل لكونه مسندا اليه حتى يستحق التقديم في الانشائية أيضا اه أطول مع بعض حذف (قوله لانه أي تقديم المسند اليه) بمعنى اللفظ وقوله لانه المحكوم عليه أي المسند اليه بمعنى المعنى ففي كلامه استخدام (قوله ولا بد من تحققه الخ) أورد عليه السيد انه ان أريد بالحكم وقوع النسبة أولا وقوعها فهو مسبوق بتحقق المسند اليه والمسند معا في الذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل الا بعد تعقلهما لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعني تقديم المسند اليه على المسند وان أريد به المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل المحكوم به نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف كان الاولى أن يلاحظ قبل المحكوم به واما انه يجب ذلك فلا هذا ان أريد بتحققه قبل الحكم تحققه في التعقل وان أريد تحققه في الخارج فلا نزاع فيه اذا كان من الموجودات الخارجية الا أن ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج فلا نسلم في التعليل أن يعتبر التحقق في الذهن اه وقد أجاب عن ذلك الحفيد وغيره كالفنري وعبارته مع بعض اختصار الاقرب أن المراد بقوله لا بد الاولوية التي هي في حكم الواجب في نظر البلغاء بقرينة أن الغرض اثبات الاصالة التي هي بمعنى الرجحان ووجه الاولوية يشعر به العبارة لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا بالجملة فالاولى أن يلاحظ قبله فالحكم بمعنى المحكوم به فاندفع ما أورده الفاضل الحشي اه وحاصل ما دفع به أن المراد بقوله ولا بد الاولوية وبالتحقق التحقق في الذهن وبالحكم المحكوم به وكتب سم قوله ولا بد من تحققه الخ أي ولا بد من وجوده قبل وجود الحكم أي المحكوم به ان خارجا فخارجا وان ذهنا فذهنا لان المحكوم عليه موصوف والحكم صفة والموصوف يجب تحققه قبل تحقق صفته اذ ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف ان كان ثبوتها له خارجيا فهو وفرع ثبوت الموصوف الخارجي أو ذهنيا

ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لا بد أن يبين أن الاهتمام من أي جهة وبأي سبب فلذا فصله بقوله (اما لانه) أي تقديم المسند اليه (الاصل) لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا أن يكون في الذكر أيضا مقدما

ففرع ثبوته الذهنى نعم على قولهم ثبوت شئ لشئ فرع ثبوت الشئ الثانى اشكال لانه لا يأتى فى ثبوت الوجود لشئ فانه لو كان ثبوت الوجود لزيد فرع وجود زيد اقتضى وجودا آخر وثبوت ذلك الوجود الآخر لزيد فرع وجوده فيقتضى وجودا آخر وهكذا الى غير نهاية فيتوقف وجود زيد على وجودات غير متناهية فلذلك منع بعضهم قولهم المذكور وقال بل ثبوت شئ لشئ يستلزم ثبوت المثبت له ولو بذلك الثبوت فاثبات الوجود لزيد يستلزم وجود زيد بذلك الوجود ثم قد يرد على قوله ولا بد من تحققه الخ نحو قولنا المنطلق زيد مما كان المحمول فيه الذات والموضوع الوصف والجواب اما بأن يؤول فى مثل ذلك الوصف بالذات والذات بالوصف بناء على أن الجزئى الحقيقى لا يقع محمولا فالتقدير فى المثال الذات الموصوف بالانطلاق هو المسمى بزيد فرجع الى ما سبق واما بأن المراد أنه لا بد من تحققه أى غالبا وهذا كاف فى المقصود اهـ مع بعض اختصار وكتب على قوله أى لا بد من وجرده الخ ما لفظه حمل سم الوجوب على ظاهره والتحقق على ما يعم الذهنى والخارجى مخالفا للامرين لما قلناه قبل (قوله ولا مقتضى للعدول) فيه أنه اذا كان مقتض للعدول ففايته أنه نكتة أخرى معارضة لنكتة الاصالة فلم تقدمت عليها بمجردها اللهم الا أن يقال الاصالة نكتة ضعيفة فرجح غيرها عليها بمجرده أو يقال ليس المراد مقتضيا للعدول من النكات بل المراد مقتضى العدول بحسب النحو كون المحمول عاملا اسم وكتب على قوله بل المراد الخ ما نصه وبهذا يشعر كلام الشارح (قوله كما فى الفاعل) وكاسم الاستفهام (قوله واما ليتمكن الخبر) أراد الخبر فى وقت ما ولو فى غير الحال ليشمل البيان تقديم المفعول الاول من باب علمت على الثانى نحو قولك علمت الذى حارت البرية فيه حيوانا مستحدثا من جماد الكن تناوله لذلك ولغيره من الاخبار كخبر المبتدا وخبر كان وخبران وخبرما وخبرلا على سبيل عموم المجاز لان تسمية المفعول الثانى خبرا مجاز وتسمية البواقى حقيقة ولو قال واما ليتمكن المسند لكان واضحا الا أنه أراد التنبيه على أن المسند فى باب تقديم المسند اليه ما سوى مسند الفاعل وقوله لان فى المبتدا الخ يحتاج الى تعميم المبتدا فالاولى لان فى تقديم المسند اليه أفاده فى الاطول (قوله لان فى المبتدا تشويقا اليه) لما معه من الوصف الموجب لذلك أو الصلة كذلك وكتب أيضا ما لفظه فيه أن كون المبتدا مشوقا الى الخبر يدعو الى التقديم لا الى كونه أهم أطول (قوله والذى حارت البرية فيه) أى فى أنه يعاد أو لا يعاد (قوله مستحدث الخ) المراد باستحداث الحيوان من الجماد البعث والمعاد للاجسام الحيوانية يوم القيامة ويدل عليه قوله بان أمر الاله الخ مع ما تقدم وتأخر عنه ع ق وقرر بعضهم أن المراد استحداثه من النطفة بناء على أنها جماد أو من التراب باعتبار الاصل (قوله يعنى تحيرت الخ) حيرة البرية اما بمعنى الاضطراب والاختلاف لان الحيرة فى الشئ يلزمها الاختلاف فى بعض الصور فيكون من اطلاق الملزوم على اللازم واما بمعنى أن مذهب الهادى يحتاج الى دفع

(لا مقتضى للعدول عنه) أى عن ذلك الاصل اذ لو كان أمر يقتضى العدول عنه فلا يقدم كما فى الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المعمول (واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع لان فى المبتدا تشويقا اليه) أى الى الخبر (كقوله والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد) يعنى تحيرت الخلائق

الشبه وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لا يخلو غالبا من حيرة فكأنه قال والذى وقع فيه تحير أولا ولم يقع استقرار فى أمر الابعد دفع الشبه فعلى هذا لا يرد ان يقال قد استقر العالم على مذهبين فلا حيرة تأمل ع ق وأجيب أيضا بأن الحيرة فى كيفيته لا فى أصله (قوله فى المعاد) المعاد على اسم المفعول بمعنى العود والنشور تفترق الخلائق فى الذهاب الى المحشر فترى وقوله بمعنى العود أى فيكون مصدرا على صيغة اسم المفعول ويصح أن يكون المعاد بفتح الميم مصدرا ميميا (قوله والنشور الذى ليس بنفسانى) أى ليس متعلقا بالنفوس أى الارواح وحدها بل بها مع الاجسام (قوله بان أمر الاله) أى بالادلة وكتب أيضا قوله بان أمر الاله ان قلت كيف بان أمر الاله مع أنهم اختلفوا فداع الى ضلال وهادى وأجيب بأن المراد بان أمره بالنسبة الى من دعا الى الهدى (قوله وهادى) عطف على داع (قوله يعنى بعضهم يقول بالمعاد) هو الهادى وبعضهم لا يقول به هو الداعى الى الضلال وكتب أيضا قوله يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد أن يكون تقديم القول بالمعاد فى تفسير البيت مع أن الظاهر هو الف والنشر المرتب ايماء الى أن مراد الشاعر بالداعى الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر فى التواريخ من أن أبا العلاء ملحد منكر للحشر ويومئ اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله

يد بخمس مئين عسجد وديت * ما بالها قطعت فى ربع دينار

وتنه در من رد عليه بقوله

عز الامانة أغلاها وأرخصها * ذل الخيانة فافهم حكمة البارى

فترى (قوله للتفاؤل) أى لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير كما فى الايضاح فلفظ المسند اليه لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير يفيد المسرة أو المساءة وتقديمه لتجيلهما عبد الحكيم وقوله أى لكونه صالحا الخ يظهر انه انما يحتاج اليه على جعل قوله للتفاؤل الخ علة للمسرة والمساءة فان جعل علة لتجيل فلا يل المعنى حينئذ لحصول التفاؤل أو التطير بالفعل وقوله يفيد المسرة أو المساءة أى قدم أو اخر (قوله علة لتجيل المسرة) ويصح أن يكون علة لنفس المسرة كما فى الفنرى وكذا ما بعده وصنيع الشارح أحسن لافادته أن التفاؤل والتطير انما يكونان بمستهل الكلام وبه صرح فى الاطول وكتب أيضا قوله علة لتجيل المسرة ليس المراد بالعلة هنا العلة الباعثة ولا الغرض المترتب بل السبب والمنشأ وذلك لان اللفظ الذى افتتح به الكلام اذا كان دالا على ما تميل اليه النفس أو تنفر عنه تفاءل منه السامع أو تطير أى تبادر الى فهمه حصول الخير أو الشر فينشأ من ذلك أى من التفاؤل أو التطير من اللفظ المفتتح به تجيل المسرة أو المساءة ولا فادة تلك العلية لم يقتصر المصنف على تجيل المسرة أو المساءة أو على التفاؤل أو التطير مع أنه يكفى فى التقديم مجرد تجيل المسرة أو المساءة ومجرد التفاؤل والتطير وان استلزما الاولين (قوله سعد فى

فى المعاد الجسمانى والنشور الذى ليس بنفسانى بدليل ما قبله
بان أمر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهادى
يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به (وما التجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل) علة لتجيل المسرة (او التطير) علة لتجيل المساءة (نحو سعد فى

دارك) لايخفى أن سعدا هنا علم والا لم يجز الابتداء به لانه نكرة بلا مسوغ يسر (قوله والسفاح) أى للدماء مأخوذ من السفح وهو اما علم أو صفة وهو لقب أول خليفة من بنى العباس رضى الله تعالى عنه (قوله واما لايهام) أى ايهام المتكلم السامع انه أى المسند اليه لايزول عن الخاطر وذلك لان مالا يزول عن الخاطر يجرى على اللسان أولا والخاطر يجوز أن يراد به خاطر المتكلم وهو ظاهر وخاطر المخاطب لان المتكلم اذا توهم أن المسند اليه لايزول عن خاطر المخاطب لكونه مطلوبا فيقتدمه لذلك والمراد بالخاطر القلب تعبيرا عن المحل باسم الحال وهو الهاجس اه نوبى وأتى بلفظ ايهام لان المراد عدم الزوال أصلا ولاشك أن هذا أمر وهمى لانه يزول عن الخاطر فى بعض الاحيان (قوله أو انه يستلذ به) أى لذة حسية فلذا زاد الايهام (قوله اظهار تعظيمه الخ) نحو رجل فاضل أو جاهل فى الدار وانظر فان هذا الغرض حاصل مع التأخير اللهم الا أن يراد تعجيله سم وقال الفنرى قوله اظهارا لتعظيمه بناء على أن التقدم فى الذكر للسانى يشعر بالتقدم والشرف فى الرتبة اه وقال عبد الحكيم فى حواشيه التعظيم مستفاد اما من جوهر لفظ المسند اليه نحو أبو الفضل أو من الاضافة نحو ان السلطان أو بوصفه نحو رجل فاضل واظهاره يحصل بتقديمه لانه يدل على أن الكلام سيق له نفسه وكذا الحال فى التحقير فلذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل مثل تعظيمه أو تحقيره ثم اعترض على توجيه الفنرى السابق الذى تبع فيه السيد بأنه انما يتم فى التعظيم دون التحقير (قوله وقد يقدم) هذا مقابل للاهتمام لانه من جملة تكلانه يس (قوله بالخبر الفعلى) أى بنفى الخبر الفعلى على حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه المتقدم فى المثال الذى ذكره نفى القول كما فى أنا ماقلت لكن هذا الكلام من المصنف قرينة على عبد القاهر كما يشير اليه الشارح فى أثناء البحث اه فنرى وقوله أى بنفى الخبر الفعلى أى والمخصص بالخبر الفعلى نفسه هو غير المسند اليه ومن هذا تعرف صحة وجه آخر فى تصحيح كلام المصنف بتقدير المضاف وهو أن يقدر مضاف فى قوله تخصيصه أى تخصيص غيره وان كان تقدير المضاف فى الثانى أولى لانه وقت الحاجة تدبر وقوله كما فى أنا ماقلت اى فى مطلق افادة التخصيص والا فسيأتى الفرق بينهما وقوله كما يشير اليه الشارح أى فى مطوله وكتب أيضا قوله بالخبر الفعلى المراد بالخبر الفعلى الخبر الذى أوله فعل وفاعله ضمير المبتدا لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بأن الصفة المشبهة فى قوله تعالى وما أنت علينا بعزيز ليست خبرا فعليا فنرى وفى الاطول ان المشتقات كلها متشاركة فى سبب افادة التخصيص (قوله أى قصر الخبر الفعلى عليه) فالباء داخلة على المقصور (قوله ان ولى الخ) أشار فى المطول الى أن قوله ان ولى حرف النفى شرط محذوف الجزاء أعنى فهو يفيد التخصيص قطعا أى من غير احتمال للتقوى ومجموع الشرطيتين بيان للجملة السابقة عليهما أعنى وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى وليس جزاؤه مادل عليه قوله وقد يقدم اذ لا معنى لقولنا ان ولى المسند اليه حرف النفى

دارك) لتعجيل المسرة (والسفاح فى دار صدبقل) لتعجيل المساءة (واما لايهام أنه) أى المسند اليه (لايزول عن الخاطر) لكونه مطلوبا (أو أنه يستلذ به) لكونه محبوبا (واما نحو ذلك) مثل اظهار تعظيمه أو تحقيره وما أشبه ذلك قال (عبد القاهر وقد يقدم) أى المسند اليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلى) أى قصر الخبر الفعلى عليه (أن ولى) المسند اليه (حرف النفى)

فقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي لان المقصود ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو للتخصيص ولان افادته التخصيص غير مختص بصورة الولي من عبد الحكيم (قوله أي وقع بعدها) أشه باعتبار أنه كلمة سم (قوله بلا فصل) ليس قيدا هنا وانما أتى به لانه معتبر في حقيقة الولي اصطلاحا وان لم يعتبر في حقيقته لغة اصدق الولي لغة مع الفاصل فلا يضر الفصل ببعض المعمولات مثلا نحو ما زيدا أنا ضربت وما في الدار أنا جلست وكذلك ما ان أنا قلت لزيد فهذا كله مما يفيد التخصيص ولهذا لم يجعل الشارح رحمه الله تعالى صور الفصل المذكورة من جملة الصور الداخلة تحت قوله الآتي والا كما ستقف عليه كذا قرر بعضهم وبعضه في سم ثم رأيت في الاطول عند قول المصنف والا فقد يأتي الخ ما يخالف بعض هذا وستراه (قوله مع أنه مقبول لغيري) فيه أن المخاطب قد ينسب الفعل الى المتكلم من غير تعرض لغيره فيقول المتكلم ذلك لنفي ما زعمه المخاطب ع س سم وقد يقال ما في المتن هو الاصل وقد يخالف لقرينة تأمل وكتب أيضا ما لفظه هذا محقق للاختصاص سم (قوله على الوجه الذي نفي عنه) كان الظاهر أن يزيد قوله عليه بعد عنه فكان يقول الذي نفي عنه عليه لان عائد الموصول أو موصوف الموصول اذا كان مجرورا لا يحذف الا بشروط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بما جر العائد وان يتحد متعلقاهما ولم يتحدا هنا لان متعلق أحدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفي (قوله من العموم والخصوص) أي ان كان النفي عاما كان الثبوت عاما وان كان خاصا كان خاصا سم (قوله لان التخصيص الخ) هذا اذا قصد قصرا اضافيا أما لو قصد قصر حقيقي فينبغي أن يكون جميع من عدا القائل به ولا يجب أن يكون هنالك اعتقاد مشوب بصواب وخطأ أطول (قوله انما هو بالنسبة الخ) القصر المستفاد من قوله انما الخ اضافي كما يدل عليه قوله في المطول لا بالنسبة الى جميع من في العالم فلا يقدح فيه جواز أن يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في القائل كما في قصر التعيين ولم يتعرض له هنا وفيما سيأتي في مواضع لقلته بالنسبة الى مقابليه فتبصر وقد يقال عبارته تشمل المتردد في قصر التعيين لان المتردد يجوز الانفراد والاشتراك فهو يتوهمهما فالحصر في قوله لان التخصيص انما هو الخ حقيقي لا اضافي فتأمله سم (قوله الى من توهم المخاطب اشتراكه معه) فيكون القصر في كلامه قصر افراد أو انفراد به دونه فيكون قصر قلب وكتب أيضا قوله من توهم الظاهر أن المراد بالتوهم الوقوع في الوهم بمعنى الذهن ليشمل الظن والاعتقاد وكتب أيضا ما لفظه أي لا بالنسبة الى جميع من في العالم سم (قوله ونفي الحكم عن المذكور) عطف تفسير (قوله مع ثبوته للغير) أي على الوجه الذي نفي عليه عن المتكلم لا بد من اعتبار هذا في العلة لتوقف انتاج عدم صحة المثالين الاخيرين على ذلك تدبر (قوله لم يصح) أي اذا قصد التخصيص لا مطلقا حتى اذا قامت قرينة على عدم ارادة التخصيص صح ويمكن أن يجعل من القرينة قوله ولا غيري سم (قوله وهما ممتنعا قضان)

أي وقع بعدها بلا فصل (نحو ما أنا قلت هذا) أي لم أقله مع أنه مقبول لغيري) فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواه لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكه معه أو انفراده به دونه (ولهذا) أي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما أنا قلت) هذا (ولا غيري) لان مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفيها عنه وهما ممتنعا قضان

(ولاما انا رأيت احدا) لانه يقتضى أن يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد من الناس لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب أن تثبت لغيره على وجه العموم فى المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى (ولاما أنا ضربت الا زيدا) لانه يقتضى أن يكون انسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عاما فعام وان خاصا فخاص وفى هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح (والا) أى وان لم يل المسند اليه حرف النفى بأن لا يكون فى الكلام حرف نفى أو يكون حرف النفى متأخرا عن المسند اليه (فقد يأتى) التقديم (للتخصيص) ردا على من زعم انفراد غيره) أى غير المسند اليه المذكور (به) أى بالخبر الفعلى (أو) زعم (مشاركته) أى مشاركة الغير (فيه) أى فى الخبر الفعلى (نحو أنا سعيت فى حاجتك) لمن زعم انفراد الغير بالسعى فيكون قصر قلب أو زعم مشاركته لك فى السعى فيكون قصر افراد (ويؤكد على الاول) أى على تقدير كونه ردا على من زعم انفراد الغير (بنحو لا غيرى) مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواى لانه الدال صريحا على نفى شبهة ان الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثانى) أى على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة (بنحو وحدى)

(قوله)

ذلك أن تقول ان العطف دال على أنه لم يقصد الحصر بالتقديم فليس اللازم التناقض بل كون التقديم لغوا ان لم يكن له داع غير التخصيص والا لم يلزم كونه لغوا أيضا فظهر أنه يجوز التقديم لغير قصد التخصيص اذا كان ثم غرض آخر ومما يجب التنبيه عليه أن هذا التخصيص فيما اذا لم يكن المسند اليه دالا على العموم نحو * ما كل ما يتمنى المرء يدركه * فانه لنفى الشمول خاصة والظاهر أن التقديم لانه مناط الفائدة المقصودة بالكلام من توجه النفى الى الشمول خاصة أطول ملخصا (قوله ولاما أنا رأيت أحدا) أى لا يصح هذا المثال أيضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقى وان أمكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة فى سياق النفى على الاستغراق العرفى وكذا ذكره فى المفتاح بلفظ الاستيعاب فترى سم وقوله على الاستغراق العرفى أى بأن يحمل الاحد على الاحد الذى يمكن رؤيته (قوله على وجه العموم فى المفعول) لان النكرة فى سياق النفى تعم (قوله ليتحقق الخ) فيه بحث لان هذا التحقق لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت رؤية غيره ولو واحدا فقط سم أى لان السالبة الكلية نقيضها موجبة جزئية وحينئذ فيصح هذا المثال ودفع الخفيد وغيره ذلك بما حاصله أن التركيب المفيد تخصيص المتكلم بالنفى انما يقال فى اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذى وقع عليه النفى من العموم والخصوص والخطأ فى تعيين الفاعل كما يشهد بذلك الذوق والسليقة السليمة فمنع ذلك بأن يقال يمكن أن يقال لمن اعتقد رؤية غير المتكلم لبعض الآحاد لكفاية ذلك فى تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفى غير ناهض (قوله ولا ما أنا ضربت الا زيدا) فيه ما مر اذ يكفى فى صحة التخصيص ثبوت ضرب زيد وعمرو فقط لغيره من سم (قوله والا) نفى للشرط السابق أعنى ولى حرف النفى يعنى ان لم يقع بعد حرف النفى بلا فصل فدخل مثل ما ان أنا قلت هذا مع أنه مما يفيد التخصيص قطعا فيفسد الحكم الا ان لا يعتد بما هو من توابع حرف النفى فاصلا بينه وبين مدخوله فحينئذ ما لم يل حرف النفى ما تقدم ولم يكن فى الكلام حرف نفى أو كان وقد تقدم على حرف النفى نحو أنا ما قلت أو تقدم حرف النفى ولكن فصل بينه وبين المسند اليه نحو ما زيدا أنا ضربت فانه لتخصيص نفى الفعل بالمفعول مع ايقاعه على غيره لا لتخصيص نفى الخبر بالمسند اليه واثباته لغيره وجزاء قوله والا قوله فقد يأتى ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وقد يتقدم لفيد تخصيصه بالخبر الفعلى ان ولى حرف النفى اه أطول مع بعض تلخيص (قوله فقد يأتى للتخصيص) ويلزمه التقوى وان كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله فيه أى فى الخبر الفعلى) زاد فى الاطول أو على من زعم مشاركته فى احتمال كون المسند له فيه وقصر تعيين (قوله ويؤكد) أى المسند اليه (قوله مثل لا زيد الخ) ومثل لا غيرك ولا غيره (قوله لانه) أى نحو لا غيرى سم وقوله الدال صريحا الخ أى وان كان وحدى يدل عليه التزاما وقوله على نفى شبهة أن الفعل صدر عن الغير أى والشبهة تدفع بالصريح

(قوله مثل منفردا الخ) ومثل وحدك ووحده (قوله لانه) أى نحو وحدى وقوله الدال الخ أى وان كان لاغيرى يدل عليه التزاما (قوله انما يكون لدفع الخ) عبارة ع قد لان الغرض نفى الشبهة المخالطة لقلب السامع وماهو فى دفعها أصرح كالانفراد أولى بالتأكيد بخلاف مالو قيل فى الاول وحدى وفى الثانى لاغيرى ولو كان ذلك يفيد ماذكر فليس كما ذكر فى الصراحة (قوله خالجت) أى خالطت (قوله لتقوى الحكم) لم يقل لتقوية الحكم مع أن مناسبة لفظ التخصيص تقتضى ذلك رعاية لما هو المشهور فيما بينهم عبد الحكيم (قوله نحو هو يعطى الجزيل) من كل مسند اليه مقدم على خبر مسند الى ضميره اسنادا تاما لان التقوية من جهة تكرار الاسناد التام عند السكاكى وتبعه المصنف وأما عند الشيخ ففى كل مبتدا مقدم على خبره الجملة تقوية اذ بارتباطه بالمبتدا بسبب العائد ونحوه يتقرر اسناده الى المبتدا فعلى هذا زيد ضربته للتقوى بخلافه على ماذهب اليه المصنف هذا ماذكره الشارح المحقق ونازعه السيد فى ذلك وذهب الى موافقة السكاكى للشيخ والظاهر مع السارح وكما أن التخصيص لابد له من داع اليه كذلك التقوى وهو ازالة الشك أو الانكار حقيقة أو ادعاء الا أنه لما تقرر هذا فى أحوال الاسناد دون فوائد التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوائد التخصيص أطول ملخصا (قوله قصدا الى تحقيق الخ) أى لا أن غيره لا يفعل ذلك سم (قوله وسيرد عليك) أى فى بحث المسند عند قوله وأما كونه جملة فللتقوى (قوله وكذا اذا كان الخ) عطف على محذوف أى هذا اذا كان الفعل مثبتا والمشار اليه بكذا البيان المذكور فى أنا سعيت وفى هو يعطى الجزيل لانه عند عدم الولى للتخصيص والتقوى حتى يرد أن المذكور فيما سبق لم يكن مختصا بما اذا كان مثبتا فلا يحسن ايراد هذا الكلام عبد الحكيم فالمعنى وكهذا التمثيل الذى الفعل فيه مثبت التمثيل اذا كان الفعل الذى فيه منفيا وقال الفنرى فى دفع الاعتراض قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدر والمعنى فقد يأتى لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا (قوله منفيا) أى بحرف نفى مؤخر عن المسند اليه كما هو فرض المسئلة (قوله فقد يأتى الخ) تفسير لمعنى التشبيه المذكور فى قول المصنف وكذا اذا كان الفعل منفيا لكن قول المصنف المذكور مستفاد من قوله السابق والا لخ لشموله له فكان يكفيه ههنا ذكر الامثلة فقط لما اذا كان الفعل منفيا ولعله انما ذكر ذلك لزيادة الايضاح سم وتقدم دفع ذلك عن عبد الحكيم (قوله الى تخصيصه بعدم السعى) لكن ينبغى أن يفرق بين تخصيص أنا ما سعيت المتعرض له هنا وتخصيص ما أنا سعيت المتعرض له سابقا بأن تخصيص أنا ما سعيت عند قصده منه انما يراد به الرد على من اعتقد عدم سعى فى حاجته وأصاب لكنه أخطأ فى الذى لم يسع فزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركة الغير وتخصيص ما أنا سعيت انما يراد منه الرد على من اعتقد وجود السعى وأصاب لكنه أخطأ فى الذى سعى فزعم أنه أنت انفرادا أو مشاركة ولابد فيه من ثبوت الفعل على الوجه الذى ذكر فى النفى

مثل منفردا أو متوحدا أو غير مشارك لانه الدال صريحا على ازالة شبهة اشتراك الغير فى الفعل والتأكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع (وقد يأتى لتقوى الحكم) وتقريره فى ذهن السامع دون التخصيص (نحو هو يعطى الجزيل) قصدا الى تحقيق أنه يفعل اعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى (وكذا اذا كان الفعل منفيا) فقد يأتى التقديم للتخصيص وقد يأتى للتقوى فالاول نحو أنت ما سعيت فى حاجتى قصدا الى تخصيصه بعدم السعى والثانى (نحو أنت لا تكذب) وهو

ان عاما فعام وان خاصا فخاص كذا فى الحفيد (قوله لتقوية الحكم) الاولى لتقوية نفى الحكم وكتب أيضا قوله الحكم المنفى الاولى حذفه لان الحكم المنفى هو الكذب وليس المراد تقوية الكذب المنفى وانما المراد تقوية نفى الكذب أو ثبوت نفى الكذب بدل لذلك قول المصنف فانه أشد لنفى الكذب ولم يقل أشد للكذب المنفى فتأمل ح ف (قوله أشد) ليس على بابه نوبى (قوله لما فيه الخ) قال ع ق وقد فهم من بيان علة التقوى أن التخصيص لا يخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشئ مقصودا وحاصلا بالتبع (قوله واقتصر المصنف على مثال التقوى) أى لم يبين التمثيل الا بالتقوى لانه لم يورد مثال التخصيص فان المثال المذكور يصلح لهما عبد الحكيم (قوله ليفرع عليه الخ) قد يقال التفريع المذكور متأت مع ذكر مثال التخصيص أيضا بأن يذكر مثال التخصيص ثم مثال التقوى ثم يفرع عليه ذلك الا أن يقال انه قصد الاقتصار على أحد المثالين اختصارا فلما دار الامر بين أحدهما اقتصر على مثال التقوى ليفرع عليه فالمعنى اقتصر المصنف على مثال التقوى أى ولم يقتصر على مثال التخصيص وليس المعنى ولم يذكر الجميع اه وكتب أيضا الاوجه أن مراد الشارح أن كلا مما معلوم من أول الكلام لانه شامل للنفى فترك مثال التخصيص وذكر مثال التقوى لما ذكر (قوله التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه) فان محل الاشتباه باعتبار أن كلا فيه عدم الكذب وفيه ضمير المخاطب مرتين سم (قوله مع أن فيه) أى فى لا تكذب أنت وقوله تأكيدا أى للمسند اليه (قوله لعدم تكرر الاسناد) أى الموجب لتأكيد الحكم (قوله هذا الخ) اشارة الى تعيين ما عطف عليه قوله وان بنى الخ فترى (قوله الذى ذكر) أى فى قوله وقد يقدم الخ (قوله من أن التقديم للتخصيص) أى نصا أو احتمالا ليوافق ارجاع اسم الاشارة الى ما قبل قوله والا أيضا كما تدل عليه عبارته فى الايضاح أفاده عبد الحكيم (قوله وان بنى الفعل على منكر) أى أو ما فى حكمه من الضمير الراجع الى النكرة فاذا قلت ضربت رجلا وهو جاءنى كان قولك وهو جاءنى لتخصيص جنس الرجل أو الرجل الواحد أطول (قوله تخصيص الجنس) أى ما يعم القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صح وقوع النكرة مبتدأ فانه فى معنى التخصيص بالصفة عبد الحكيم وكتب أيضا قوله تخصيص الجنس أو اريد ما يشمل النوع والصنف وقوله أو الواحد أو لمنع الخلو فقد يجتمعان نحو رجل جاءنى أى لا امرأة ولا رجلان سم (قوله أو الواحد) الاولى أن يقول أو العدد المعين ليشمل المثنى والجمع وأجيب بأن المراد بالواحد العدد المعين من باب اطلاق الخاص وارادة العام أو يقال اقتصر على الواحد لانه أقل ما توجد فيه الحقيقة وبينهم غيره بطريق المقايسة وفى الاطول ما ملخصه لم يقل بدل أو الواحد أو العدد لان التثنية والجمع نص فى العدد فلا يحتمل تخصيص الجنس اه أى والكلام فى المحتمل وقد يقال الكلام فيما التخصيص الجنس وما التخصيص العدد نصا أو احتمالا فلا تتجه هذه

لتقوية الحكم المنفى وتقريره (فانه أشد لنفى الكذب من لا تكذب) لما فيه من تكرير الاسناد المفقود فى لا تكذب واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه كما أشار اليه بقوله (بوكذا من لا تكذب أنت) يعنى أنه أثبت لنفى الكذب من لا تكذب أنت مع أن فيه تأكيدا (لانه) أى لان لفظ أنت أو لان لا تكذب أنت (لتأكيد المحكوم عليه) بأنه هو ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهو أو التجوز أو النسيان (لا) لتأكيد (الحكم) لعدم تكرر الاسناد (هذا) الذى ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة والتقوى أخرى ان بنى الفعل على معرف (وان بنى الفعل على منكر أفاد) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد به) أى بالفعل (نحو

العلة بدليل ماقاله هو أعني صاحب الاطول من أن المصدر المنكر غير المرة لتخصيص الجنس دون الواحد ولو كان الكلام في المحتمل فقط لكان اطلاق المصنف المنكر غير مستقيم لدخول ماهو نص في العدد وماهو نص في الجنس وعلى اطلاقه اعترض صاحب الاطول بناء على دعوى أن الكلام في المحتمل فتأمل (قوله رجل جاءني) المجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلا في المعنى لان المعنى ماجاءني الا رجل كما بين في كتب النحو فتدبر وكتب أيضا قوله رجل جاءني بقي عليه مارجل جاءني ورجل ماجاءني على نحو ماتقدم في المعرف تدبر سم (قوله الجنسية والعدد) أي فقد يقصد تخصيص الجنس فيبقى الجنس الآخر وقد يقصد العدد فيبقى مقابله سم (قوله أعني الواحد ان كان) أي العدد وكذا فيما بعده ويكون الواحد يسمى عددا الا يتأتى الا على اصطلاح أهل هذه الصناعة دون الحساب فانهم لايطلقون على الواحد عددا (قوله أو الزائد عليه) أي على الاثنين وأفرد الضمير باعتبار أنهما عدد معين وعبارة الشارح تقتضي أن الزائد عليهما عدد معين مع أنه لانهاية له الا أن يقال انه معين باعتبار أنه لايتناول الواحد والاثنين فتعيينه اضافي وجعل سم الضمير راجعا الى العدد المعين كما صوب عليه بالقلم وهو غير ظاهر وان اندفع به الاشكال المذكور فتأمل (قوله فأصل النكرة الخ) تفريع على قوله حاصل المعنيين الجنسية والعدد المعين ولم يتعرض في التفريع للنكرة المثنى والجمع اعتمادا على المقايسة وكتب أيضا قوله فأصل النكرة الخ قد يتبادر منه أنه بناء على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر ويحتمل أنه بناء على أنه للمفهوم لكنه أراد هنا ان أصل المفردة أن تستعمل في الفرد المنتشر وان كانت موضوعة للمفهوم سم وكتب أيضا قوله فأصل النكرة أي المعبر عنها باسم الجنس لانهما مترادفان عند البيانيين (قوله أن تكون لواحد من الجنس) أي ويلاحظ كونه من الجنس فتدل على أمرين الواحد والجنس (قوله وقد يقصد به الجنس فقط) أي ولا يقصد به الواحد للعلم به كما اذا اعتقد المخاطب برجل جاءني أنه قد أتاك آت ولم يدر جنسه أرجل أم امرأة وقوله وقد يقصد به الواحد فقط ولا يقصد الجنس للعلم به كما اذا عرف أنه قد أتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان سم (قوله والذي يشعر الخ) تورك على المصنف في النقل المذكور عن عبد القاهر (قوله قد يكون للتخصيص الخ) أي نصا أو احتمالا باعتبار تقدم النفي وعدم تقدمه فيكون البناء قد وقد صادق مع تعين بعض الاقسام للتخصيص أعني صورة تقدم النفي (قوله أي على أن التقديم يفيد التخصيص) اقتصر عليه لانه الذي فيه النزاع سم أي لان التقوي موجود في جميع صور التقديم وان كان غير ملحوظ في بعضها (قوله في شرائط الخ) الشرائط ثلاثة أشار الى اثنين منها بقوله ان جاز وقدر والى الثالث بقوله وشرطه أن لايمنع الخ فهذه الشروط لايقول بها عبد القاهر اذ المدار عنده على تقدم حرف النفي فمتى تقدم على المسند اليه حرف النفي كان التقديم للتخصيص والتفاصيل ترجع الى ثلاثة مايكون للتخصيص فقط

رجل جاءني أي لا امرأة) فيكون تخصيص جنس (أو لا رجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك لان اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والعدد المعين أعني الواحد ان كان مفردا والاثنين ان كان مثنى أو الزائد عليه ان كان جمعا فاصل النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الاعجاز أنه لافرق بين المعرفة والنكرة في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى (ووافقه) أي عبد القاهر (السكاكي على ذلك) أي على ان التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ أنه ان ولي حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى

ومايكون للتقوى فقط وما احتملهما وقد أشار الشارح اليها بقوله ومذهب السكاكى الخ وفيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الاول والثالث فلعل المراد أنه خالفه فى مجموعها أو فى بعضها أى ان السكاكى قال بتفاصيل لم يقل بها كلها عبد القاهر فتامل (قوله مضمرا كان الاسم أو مظهرا) هذا التعميم شامل لما قبل الا أيضا سم (قوله معرفا أو منكرا) هذا على ماذكره الشارح فى قوله السابق والذى يشعر به كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز الخ لا على ماذكره المصنف لان ظاهر كلامه انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا سم (قوله مثبتا كان الفعل أو منفيا) هذا التعميم مخصوص بما تحت قوله والا ولا حاجة اليه لانه مفهوم من قوله والا (قوله ومذهب السكاكى الخ) اعلم أن حاصل الصور على المذهبين تسع لان المسند اليه المقدم امانكرة واما معرفة مضمرا أو مظهرا فهذه ثلاث وكل منها اما بعد حرف نفى أو قبله أو فى الاثبات ولا نفى أصلا ثلاثة فى ثلاثة بتسعة ثم ان عبد القاهر فصلها تفصيلين الاول مايتعين فيه التخصيص وهو ثلاث صور النكرة والمظهر والمضمر اذا وقع كل بعد حرف النفى الثانى مايحتمل التخصيص والتقوى وهو ست صور هذه الثلاثة اذا وقعت قبل حرف النفى وهى أيضا اذا وقعت فى الاثبات وأما السكاكى ففصلها ثلاث تفاصيل مايتعين فيه التخصيص وهو النكرة اذا لم يمنع منه مانع على ماسيأتى وتحتها ثلاث صور ما اذا وليت حرف النفى وما اذا سبقته وما اذا لم يكن هناك نفى أصلا الثانى مايتعين فيه التقوى وهو المظهر وتحته أيضا هذه الثلاث صور الثالث مايحتملهما وهو المضمر وتحته أيضا هذه الثلاث صور فالصور عند الشيخين تسعة اتفقا فيها على ثلاثة أحدها النكرة التى وليت حرف النفى نحو ما رجل قال هذا اتفاقا على أن التقديم هنا يفيد التخصيص لاغير الثانية المضمر السابق على حرف النفى نحو أنا ماقلت هذا محتمل للتخصيص والتقوى عندهما الثالثة المضمر فى الاثبات نحو أنا قلت هذا محتمل لهما أيضا عندهما واختلفا فى ستة أحدها وثانيها النكرة السابقة على حرف النفى نحو رجل ماقال هذا والنكرة فى الاثبات نحو رجل قال هذا كل منهما يفيد التخصيص فقط عند السكاكى ويحتمله والتقوى عند عبد القاهر ثالثها ورابعها وخامسها المظهر بصوره الثلاث المتأخر عن حرف النفى والمتقدم عليه والذى فى الاثبات كل منها يفيد التقوى لاغير عند السكاكى والاول منها يفيد التخصيص عند عبد القاهر لاغير نحو ما زيد قال هذا والثانى نحو زيد ماقال هذا والثالث نحو زيد قال هذا محتملان للتخصيص والتقوى عنده سادسها المضمر الذى ولى حرف النفى يفيد التخصيص لاغير عند عبد القاهر ويحتمل لهما عند السكاكى مثاله ما أنا قلت هذا هذا ملخص ماتى هذا المقام فاحفظه (قوله فهو للتخصيص) أى نصا وكتب أيضا قوله فهو للتخصيص للزوم الشرطين الآتيين لكل منكر ح ف (قوله فليس الا للتقوى) لعدم جواز تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط الذى هو من شروط التخصيص عنده وكتب أيضا قوله فليس الا للتقوى لايخفى أن ارتكاب الاحتمال المرجوح من غير ضرورة

مضمرا كان الاسم أو مظهرا معرفا أو منكرا مثبتا كان الفعل أو منفيا ومذهب السكاكى انه ان كان منكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان مضمرا سابقة فان كان مظهرا فليس الا للتقوى وان كان مضمرا

وهو اعتبار التقديم والتأخير في المظهر المعرف على أنه فاعل معنى في مقابلة الراجح أعني الحمل على الابتداء كما مر فاذن حكم بأنه لا يحتمل التخصيص وان كان في نفسه محتملا فلا ينافي هذا ما في المفتاح وشرحه من أن زيدا عرف يحتمل الاعتبارين لكن لا على السواء كهو عرف عبد الحكيم (قوله فقد يكون للتقوى) نحو أنا عرفت فانه ان اعتبر كون أنا مؤخرا في الاصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص دون التقوى وان لم يعتبر ذلك كان مفيدا للتقوى (قوله وقد يكون للتخصيص) أي عند وجود الشرطين (قوله من غير تفرقة الخ) راجع للتفاصيل الثلاثة قبله (قوله ان جاز تقدير كونه الخ) ذكر الجواز شرطا على حدة مع ان التقدير يستلزمه لئلا يحمل التقدير على مجرد الفرض وللتفصيل المذكور بقوله والا الخ عبد الحكيم (قوله لا للفظ) أي بل يكون في اللفظ تأكيدا أو بدلا كما سيظهر (قوله فيكون أنا فاعلا لمعنى) لانه مرادف للفاعل (قوله أحدهما جواز التقدير) ويعلم السامع أنه قدر بالقرائن سم (قوله أي يقدر الخ) تفسير للتقدير لا الاعتبار (قوله أنه كان في الاصل مؤخرا) أي على أنه فاعل معنى فقط ولم يقل هذا الظهور مما تقدم سم (قوله فلا يفيد الا التقوى الحكم) أي لا التخصيص اذ ليس هنالك تقديم معنوي ليستفاد منه التخصيص عبد الحكيم (قوله تقدير التأخير) أي على أنه فاعل معنى فقط ولم يقله لظهوره مما تقدم سم (قوله أو لم يجز تقدير التأخير) أي ولو قدر بالفعل جهلا بالقواعد وقوله أصلا أي قدر بالفعل جهلا أو لم يقدر (قوله لما سنذكره) من أنه يكون اذا أخر فاعلا لفظا لا معنى فيلزم على كون أصل زيد قام قام زيد تقديم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز (قوله أن لا يكون نحو رجل جاءني) من كل مسند اليه اذا أخر يكون فاعلا لفظا لا معنى وكان منكرا كما يؤخذ من عبارة المصنف من سم (قوله لا معنى) قد يقال هو فاعل لفظا ومعنى ويجاب بأن المراد لا معنى فقط وأجاب الاستاذ بأن الفاعل معنى انما يطلق عندهم فيما ليس فاعلا لفظا الا فيما هو فاعل لفظا كهذا سم (قوله استثناه السكاكي) أي من قوله والا فلا يفيد الا تقوى الحكم فانه يدل على أن ما لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى انما يفيد التقوى فيدخل فيه المنكر بحسب الظاهر قبل التخريج على الوجه البعيد أعني البدلية وجعل الفاعل الضمير مثل رجل قام فانه لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى بحسب الظاهر فيكون مفيدا للتقوى لا للتخصيص فأخرجه وجعله مفيدا للتخصيص فاندفع اعتراض سم ههنا (قوله وأخرجه الخ) اشارة الى أن الاستثناء بالمعنى اللغوي أي أخرج السكاكي المنكر عن حكم افادة التقوى بأن أخرجه عن عدم جواز التأخير فيه بأن جعله بدلا من الضمير المستكن وارتكب الوجه البعيد عبد الحكيم (قوله من هذا الحكم) وهو امتناع التخصيص حيث لم يجز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط ويقدر ذلك سم (قوله بأن يكون بدلا من الضمير الخ) وان عاد حينئذ ذلك الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان ذلك في باب البدل سائغ فانه من الابواب المستثناة سم (قوله

فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره والى هذا أشار بقوله (الا أنه قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه) أي المسند اليه (في الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط) لا لفظا (نحو أنا قلت) فانه يجوز أن يقدر أن أصله قلت أنا فيكون أنا فاعلا معنى تأكيدا لفظا (وقدر) عطف على جاز يعني ان افادة التخصيص مشروطة بشرطين أحدهما جواز التقدير والآخر أن يعتبر ذلك أي يقدر أنه كان في الاصل مؤخرا (والا) أي وان لم يوجد الشرطان (فلا يفيد) التقديم (الا تقوى الحكم) سواء (جاز) تقدير التأخير (كما مر) في نحو أنا قلت (ولم يقدر أو لم يجز) تقدير التأخير أصلا (نحو زيد قام) فانه لا يجوز أن يقدر أن أصله قام زيد فقدم لما سنذكر ولما كان مقتضى هذا الكلام أن لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للتخصيص لانه اذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناه السكاكي وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله في الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا بأن يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا

وهذا معنى قوله الخ) أى المراد بالاستثناء المعنى اللغوى والاخراج عن حكم افادة التقوى بالاخراج عن ضابطه فالمعنى واستثنى السكاكى المنكر عن حكم افادة التقوى باخراجه عن عدم جواز التأخير بجعله بدلا من الضمير والمراد المنكر الذى لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره فانه المحتاج الى اعتبار التخصيص وأما المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو بقرة تكلمت وكوكب انقض الساعة ووجوه يومئذ ناضرة الى غير ذلك فلا حاجة فيه الى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره عبد الحكيم والحاصل أن المراد المنكر الخالى عن مسوغ الابتداء به هذا هو الذى يجب فيه اعتبار التخصيص بالتقديم والتأخير تأمل قال الفنرى وحاصل الكلام أن ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر فى الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى أنه قليل جدا فى كلام العرب فلا وجه لحمل الكلام الشائع الكثير النظائر عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا يحكم بعدم الجواز وأما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه اه وأراد بما فيه ضرورة المنكر الخالى من المسوغ (قوله أى على القول الخ) ذكر فى الآية أنه يحتمل أن يكون الذين ظلموا مبتدأ وأسروا خبرا مقدما وقيل الذين ظلموا فاعل والواو فى وأسروا حرف زائد لبوذن من أول وهلة أن الفاعل جمع وهذا الوجه هو المروى عن سيبويه سم وقيل الذين ظلموا خبر مبتدا محذوف وقيل منصوب على الذم (قوله لئلا ينتفى التخصيص) المراد بالتخصيص ما به يصح وقوع النكرة مبتدأ أو المراد به الحصر أعنى اثبات الحكم للمذكور ونفيه عن غيره وهو أنسب كذا فى عبد الحكيم لكن الاول أوفق بما سينقله الشارح عن السكاكى أنه قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء أى بالنكرة ويرد المصنف فيما يأتى انتفاء التخصيص على عدم تقدير الجعل من الباب المذكور بحصول التخصيص بغير هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير فتدبر (قوله ولولا أنه مخصص الخ) عبارة المطول واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد اه قال عبد الحكيم فيه اشارة الى أن قوله بخلاف المعرف متعلق بما يفهم من الكلام السابق وليس متعلقا بقوله لئلا ينتفى التخصيص أو بقوله اذ لا سبب الخ اذ لا معنى لقولنا بخلاف المعرف فان التخصيص فيه غير منتف أو سبب التخصيص فيه متحقق سوى التقديم اه بحروفه (قوله من غير اعتبار التخصيص) اذ لا شيوع فى المعرف حتى يخصص بل هو معين معلوم (قوله فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد الخ) أى جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال المظهر منه فانه قليل فى كلامهم سيما الابدال فى المستتر والآية تحتمل وجوها أخر كأن يكون مبتدأ قدم عليه الخبر عبد الحكيم (قوله فيلزمه ابراز الضمير الخ) أى يلزم السكاكى أو يلزم هذا الوجه البعيد وحاصل السؤال أنه يلزم من جعل أصل رجل جاءنى جاءنى رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير وجوب ابراز الضمير واطراده

(المنكر يجعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا أى على القول بالابدال من الضمير) يعنى قد رأى أصل رجل جاءنى جاءنى رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير فى جاءنى كما ذكر فى قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله من هذا الباب (لئلا ينتفى التخصيص الخ لانه سبب له) أى للتخصيص (سواه) أى سوى تقدير كونه مؤخرا فى الاصل على أنه فاعل معنى ولولا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعرف) فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد فى المنكر دون المعرف فان قيل فيلزمه ابراز الضمير فى مثل جاءنى رجلان وجاءنى رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس مراده أن المرفوع فى قولنا جاءنى رجل بدل

فى مثل جا آنى رجلان وجاؤنى رجال على أن رجلان ورجال بدلان من الضميرين البارزين قياسا على المفرد مع أن الاستعمال الكثير الافصح بخلافه وان ورد الابراز فى مثل ذلك أيضا وحاصل الجواب منع الملازمة بتحرير مراد السكاكى وحاصله أنه ليس المراد أن المرفوع فى قولك جانى رجل بدل لافاعل حتى يلزمه وجوب الابراز فى جا آنى رجلان وجاؤنى رجال وجعل رجلان ورجال بدلين بل مراده أنه يقدر فى قولك رجل جانى أن الاصل جانى رجل على أن رجل بدل لافاعل ولا يلزم من تقدير ذلك فى رجل جانى القول بالبدلية بالفعل فى جانى رجل الذى أخر فيه المنكر لفظا ومعنى حتى يلزم القول بالبدلية بالفعل ووجوب الابراز فى جا آنى رجلان وجاؤنى رجال أيضا فالذى قاله السكاكى أنه فى صورة تقديم المنكر يقدر المنكر مؤخرا فى الاصل وانه فاعل معنى فقط بدل لفظا ففى مثل رجل جانى يقدر الاصل جانى رجل على أن رجلا بدل لافاعل وفى رجلان جا آنى جا آنى رجلان كذلك وفى مثل رجال جاؤنى جاؤنى رجال كذلك كل ذلك على سبيل التقدير والاعتبار ولا يلزم من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما أخر فيه المنكر لفظا ومعنى وكتب أيضا قوله فيلزمه ابراز الضمير انظر هل المراد فيلزمه جواز ابراز الضمير فيرد أنه لا مانع من جوازه فيصح التزامه وكون الاستعمال بخلافه لا ينفى جوازه أو وجوب الابراز فيرد منع هذه الملازمة اذ يكفى بناء التقدير المذكور على أحد الامرين الجائز وهو الابدال فى نحو جانى رجل فليتأمل سم ويجاب باختيار الشق الثانى وما ذكره من المنع جواب آخر عن السؤال غير ما أجاب به الشارح فلا يضر هذا المنع (قوله لافاعل) أى بل هو فاعل لان نفى النفى اثبات (قوله بقدر الخ) أى كما يقدر المستحيلات فلا يلزم منه وقوع تأخره على أنه فاعل معنى فقط بدل لفظا ح ف (قوله فليتأمل) انما قال فليتأمل لانه مجرد اعتبار لا أنه بالفعل نوبى (قوله ثم قال) ثم ههنا وفى جميع ما سيأتى لمجرد الترتيب فى الذكر والتدرج فى مدارج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى دون اعتبار التراخى والبعد بين تلك المدارج ولا أن الثانى بعد الاول فى الزمان كما فيما نحن فيه فان قول السكاكى اذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) أى باب وأسروا النجوى سم (قوله واعتبار الخ) عطف سبب على مسبب (قوله أن لا يمنع من التخصيص مانع) لوظيفة لبيان انتفاء التخصيص فى قولهم شر أهر ذا ناب وبيان وجه التوفيق والا فكون التخصيص مشروطا بعدم المانع أمر بين مستغنى عن البيان عبد الحكيم وكتب أيضا قوله مانع هو انتفاء فائدة القصر من رذا عتقاد المخاطب فى قيد الحكم مع تسليم أصله أطول (قوله كقولك رجل جانى) أى فليس فيه مانع فهو مثال للنفى (قوله شر أهر ذا ناب) الهرير صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه عبد الحكيم وقيل مطلق الصوت وعليه فالتقديم للتخصيص (قوله لان المهر لا يكون الا شرا) اذ ظهور الخير للكلب لا يهزه ولا يفزعه مطول أى فلا معنى للنفى اذ الشئ انما

لافاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد أن فى مثل قولنا رجل جانى يقدر الاصل جانى رجل على أن رجل بدل لافاعل ففى مثل رجال جاؤنى يقدر الاصل جاؤنى رجال فليتأمل (ثم قال) السكاكى (وشرطه) أى وشرط كون المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه (أن لا يمنع من التخصيص مانع) كقولك رجل جانى على ما مر أى ولا معناه رجل جانى لا امرأة ولا رجلان (دون قولهم شر أهر ذا ناب) فان فيه مانعا من التخصيص (أما على التقدير الاول) يعنى تخصيص الجنس (فلامتناع أن يراد المهر شرا لاخير) لان المهر لا يكون الا شرا (وأما على) التقدير (الثانى) يعنى تخصيص الواحد

ينتفي عن شئ اذا أمكن ثبوته له والاخلا النفي عن الفائدة فان قلت كون المهر لا يكون الا شيرا انما يقتضي عدم الاحتياج الى التخصيص لأنه ممنوع كما ادعاه المصنف قلت اللازم وان كان عدم الاحتياج فقط الا أن ما لا يحتاج اليه ممنوع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن فان قلت يفهم من كلام السكاكي في مباحث القصر ان اختصاص الصفة بالموصوف لا يمنع القصر بل يجامعه فكيف منع هنا أن يراد أن المهر شر لا خير بناء على الاختصاص المذكور قلت لعل ما يفهم من كلام السكاكي محمول على ما اذا لم يكن الاختصاص معلوما لكل عاقل اذ يتوهم حينئذ غفلة المخاطب عنه وهنا الاختصاص معلوم لكل عاقل كما دل عليه كلام السيد وصرح به الفنري فالمنع هنا ليس مبنيا على مجرد الاختصاص بل على الاختصاص المعلوم (قوله فلنبوه) أي بعده (قوله لانه لا يقصد الخ) لان هذا الكلام انما يقال في مقام الحث على شدة الحزم لهذا الشر والتحريض على قوة الاعتناء به وكون المهر شر الاشرين مما يوجب التساهل وقلة الاعتناء فلا يصلح قصده من هذا الكلام (قوله واذ قد الخ) متعلق بمحذوف أي لزم طلب وجه له والفاء في فالوجه تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها للهابان في الحركة والسكون وعددا لحروف على ما صرح به بعض النحاة فتدبر وذكره عبد الحكيم أيضا (قوله حيث تأولوه) أي فسروه (قوله فالوجه تفظيع الخ) يتجه عليه أنهم جعلوا التخصيص في قولهم شر أهر ذاناب مقابلا للتفظيع كما في العباب والاقليد فلا يجوز حمل التخصيص عليه وانه حينئذ يكون راجعا الى التخصيص بالوصف ولا يكون وجها آخر مصححا لوقوع المبتدا نكرة مع أنهم أفردوه بالذكر من المصححات عبد الحكيم (قوله أي جعل التنكير الخ) تفسير التنكير في عبارة المصنف بجعل التنكير للتعظيم والتهويل غير ظاهر ولو جعل الجعل المذكور سببا لدلالة التنكير على التفظيع لكان واضحا ولهذا قال في الاطول تفظيع شأن الشر بتنكيره بجعل التنكير للتعظيم والتهويل (قوله فيكون المعنى شر عظيم الخ) أي فيصح قولهم ما أهر ذاناب الا شر أي الا شر عظيم فظيع (قوله اذ الفاعل الخ) رد لقوله التقديم يفيد الاختصاص ان جاز الخ فانه يفهم منه أنه يجوز تقديم الفاعل المعنوي دون اللفظي (قوله كالتأكيد) في أناقت وقوله والبدل في رجل جاءني سم (قوله سواء في امتناع التقديم) أي على العامل (قوله أولى) وجه الاولوية أن اذا قدم بدون الفاعل فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمتنع تقدم متبوعه عليه وهو الفعل فلامتناعه جهتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل له جهة واحدة وتكفي هذه الصورة في الاولوية وان لم تتحقق الاولوية فيما اذا قدم مع الفاعل مؤخرا عنه على الفعل وله أيضا وجه الاولوية أن التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا ما دام تابعا بخلاف الفاعل جوز تقديمه بعض الكوفيين وله أيضا قوله أولى وذلك لان الفاعل اذا فسخ عن الفاعلية وقدم يخلفه ضمير بخلاف التابع لا يخلفه شئ سم (قوله فتجويز الخ) كان الاولى أن يقول فمنع تقديم

(فالوجه عن مظان استعماله) أي انبوه تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به أن المهر شر لا شران وهذا ظاهر (واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذاناب الا شر فالوجه) أي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وبين ولنا بالمانع من التخصيص (تفظيع شأن الشر بتنكيره) أي جعل التنكير للتعظيم والتهويل فيكون المعنى شر عظيم فظيع أهر ذاناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يكون من تخصيص الجنس والواحد (وفيه) أي فيما ذهب اليه السكاكي (نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي) كالتأكيد والبدل (سواء في امتناع التقديم ابقاء على حالهما) أي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع أولى (فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي

الفاعل

الفاعل اللفظى دون المعنوى تحكم لمناسب قوله سواء فى امتناع التقديم الخ لان المدعى استواؤهما فى الامتناع ولو قال سواء فى تجويز الفسخ الخ فتجويز الخ لمناسبا أيضا تأمل ح ف وكتب أيضا قوله فتجويز تقديم الخ أى فتجويز السكاكى تقديم المعنوى مع بقائه على التابعية دون اللفظى مع بقائه على الفاعلية تحكم هذا ما يقتضيه التفريع وفيه أن ما مر عن السكاكى لا يستلزم تجويز تقديم المعنوى مع بقائه على التابعية بل مفاده فسخ المعنوى عن التابعية عند تقديمه حيث جعل رجل فى نحو رجل جاءنى مبتدأ اللهم الا أن يجعل التفريع على محذوف والتقدير وفى جوازه أى التقديم اذا لم يبق ما على حاله ما ويكون المعنى فتجويز السكاكى تقديم المعنوى غير باق على حاله دون اللفظى غير باق على حاله تحكم فتدبر (قوله تحكم) بل ترجيح للمرجوح على ما أفاده الشارح بقوله بل امتناع الخ (قوله وكذا تجويز الفسخ فى التابع) هذا جواب أن يقال الفرق بينهما جواز الفسخ عن التابعية فى التابع فلهذا قدم بخلاف الفاعل لا يفسخ عن الفاعلية فلم يتقدم سم وكتب أيضا قوله وكذا تجويز الفسخ فى التابع أى عن التابعية وقوله دون الفاعل أى عن الفاعلية (قوله تحكم) اذ الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية فالفرق تحكم عبد الحكيم (قوله مما أجمع عليه النحاة) يجب تقييده بتقديم التابع حتى على عامل المتبوع وأما بدون التقديم على العامل بل على المتبوع فقط فقد حكى تقديم التوكيد على المؤكد للضرورة كقوله

بنيت بها اقبل المحاق بليلة * فكان محاقا كله ذلك الشهر

وفى الارتشاف أن بدل البعض والاشتمال يتقدمان نحو أكلت ثلثه الرغيف وأعجبنى حسنه زيد لكن الاحسن الاضافة نحو أكلت ثلث الرغيف وأعجبنى حسن زيد (قوله الا فى العطف فى ضرورة الشعر) كقوله

ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام

(قوله فمنع هذا مكابرة) أى عناد (قوله والقول الخ) كأنه جواب سؤال يرد على قوله تحكم بأن يقال فرق بينهما الان تقديم الفاعل يخل بالجملة ويخرجها عن كونها جملة بخلاف تقديم التابع سم (قوله حالة تقديم الخ) أى فى هذه اللحظة التى وقع فيها التحويل فقط (قوله بخلاف الخلو عن التابع) أى فليس محالا (قوله لان هذا) أى الفسخ اللازم عليه الخلو المذكور اعتبار محض أى فلا يضر فيه لزوم الخلو المذكور لانه انما يضر عند التركيب اللفظى وكتب أيضا قوله لان هذا اعتبار محض أى الفسخ ليس أمرا محققا بل اعتبار يا وأيضا بقاء الفعل بلا فاعل يندفع باعتبار الضمير مقارنا لاعتبار الفسخ سيد وكتب أيضا قوله اعتبار محض أى والاعتبارات الوهمية المحضة لا تجرى فى الاحكام العربية المبنية على القواعد الاستقرائية اللفظية دون الاعتبارات الوهمية فنقول ان امتناع خلو الفعل من الفاعل انما هو عند التركيب اللفظى والخلو فى هذه الحالة غير لازم

(قوله تحكم) وكذا تجويز الفسخ فى التابع دون الفاعل تحكم لان امتناع تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع فى أن يقال فى نحو زيد قام انه كان فى الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدا كما يقال فى جرد قطيفة ان جردا كان فى الاصل صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة الا فى العطف فى ضرورة الشعر فمنع هذا مكابرة والقول بأن حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ فيلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا اعتبار محض

(ثم لا نسلم انتفاء التخصيص) فى نحو رجل جاءنى (لو لا تقدير التقديم لحصوله) أى التخصيص (بغيره) أى بغير تقدير التقديم (كما ذكره) السكاكى من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكى وان لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواه لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ومن العجائب أن السكاكى انما ارتكب فى مثل رجل جاءنى ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكاكى بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية ويتمسك فى ذلك بتلويحات بعيدة عن كلام السكاكى وبما وقع من السهو للشارح العلامة فى مثل زيد قام وعمرو قعد من أن المرفوع المتقدم يحتمل أن يكون فاعلا أو بدلا مقدما ولا يلتفت الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح فى هذا المقام ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه ما وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم واما الاعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم

انما يلزم عند التقدير الوهمى الذى لا يناسب الاحكام العربية على أنا لا نسلم الخلوع ومع بعض تغيير وقوله والخلو فى هذه الحالة أى حالة التقديم (قوله ثم لا نسلم الخ) عطف على مدخول اذ بحسب المعنى كأنه قال فيه نظر اذ لا نسلم جواز تقديم الفاعل المعنوى ثم لا نسلم الخ فتدبر وكتب أيضا قوله ثم لا نسلم الخ منع لقول السكاكى لئلا يلتفى التخصيص على ما هو المتبادر قال فى الاطول والجواب عنه أنك ان أردت منع انتفاء التخصيص فى النكرة مطلقا ولو لا تقدير التأخير فلم يدع أحد أن المسند اليه اذا كان نكرة لا يفيد التخصيص بدون تقدير التأخير وان أردت منع انتفاء التخصيص فى نكرة من النكرات لو لا تقدير التأخير فالمنع مكابرة لان النكرة التى لم تخصص بشئ من المخصصات اذا قدمت يلتفى تخصيصه لو لا تقدير التأخير اه وانظر هل فى قول الشارح فى نحو رجل جاءنى دفع للجواب وكتب أيضا قوله ثم لا نسلم انتفاء التخصيص لو لا تقدير التقديم أجيب بأن مراد السكاكى تخصيص مخصوص لا يحصل بدون التقديم وهو تخصيص الجنس أى رجل لا امرأة أو الواحد أى لا رجلان والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على ذلك الاعتبار البعيد ولا يحصل بغيره فان قيل ينافى هذا الجواب ما تقدم من أن الاحتياج الى التخصيص ليس الا لصحة الابتداء بالنكرة فانه يدل دلالة ظاهرة على أن المراد مطلق التخصيص لان صحة الابتداء لا تتوقف على تخصيص الجنس أو الواحد بل على تخصيص بوجه ما فالجواب أن المراد أن صحة الابتداء مع كون الغرض والمطلوب تخصيص الجنس أو الواحد تتوقف على ذلك التخصيص لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص سم مع بعض حذف وكتب أيضا قوله لو لا تقدير التقديم الاظهر لو لا تقدير التأخير اذ المقدر التأخير لا التقديم وصحته أن المراد بالتقديم القسم المتبادر منه وهو ما يكون فى الاصل مؤخرا ثم قدم ولا شك أن فرض هذا التقديم انما هو لغرض التأخير فتدبر عبد الحكيم (قوله لحصوله بغيره) سند للمنع ولا يخفى أن سند المنع انما يتوقف فيه بنحو لجواز كذا ولا يجزم فيه بشئ والاصار المانع مدعيا ولزم الغصب يس (قوله لفوات شرط الابتداء) يوجد فى بعض النسخ عقب هذا ما نصه ومن العجائب أن السكاكى انما ارتكب فى مثل رجل جاءنى ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكاكى بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية ويتمسك فى ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكى وبما وقع من السهو للشارح العلامة فى مثل زيد قام وعمرو قعد من أن المرفوع المتقدم يحتمل أن يكون فاعلا أو بدلا مقدما ولا يلتفت الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح فى هذا المقام ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه ما وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم واما الاعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم وقوله ومن العجائب لا يخفى أن الذى من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكى

بدل الخ لا أن السكاكى انما ارتكب ذلك الوجه البعيد فيما ذكر لما ذكر فكان حق العبارة أن يقال ومن العجائب زعم بعضهم أنه عند السكاكى بدل الخ مع أن السكاكى الخ فتأمل ح ف والاحسن أن يقرأ وبعضهم بالنصب عطفا على السكاكى ويجعل الذى من العجائب المجموع وقوله وبما رقع الخ محل التمثيل قوله أو بدلا مقدما وقوله للشارح العلامة أى الشيرازى وقوله يحتمل أن يكون فاعلا مقدما قد عرفت أن هذا وقع منه على سبيل السهو فلا يعارض قول الشارح العلامة الآتى ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه وقوله حتى قال غاية فى السهو والسهو فى هذا من حيث فرقه بين الفاعل والتابع وتجويزه الفصح فى الثانى دون الاول فهذا أيضا سهو ويحتمل أن يكون غاية فى تصريحاتهم فيكون محل الاستشهاد قوله واما الاعلى طريق الخ وقوله وأما التوابع الخ من كلام الشارح العلامة وقوله فافهم اشارة الى التناقض الواقع بين كلامى العلامة حيث قال اولا يحتمل أن يكون فاعلا مقدما وقال ثانيا ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه وحيث قال أولا بدلا مقدما وثانيا واما الاعلى طريق الخ (قوله ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) وجهه أن المهر بمطلق الصوت والكلب بصوت تارة للشر وتارة للخير والتحقيق ما ذكره السكاكى من أن المهر لا يكون الا شرا قال السيد لان المتبادر من قولهم شر أهر ذا ناب كون الشر بالنسبة اليه فالخيرية أيضا بالنسبة اليه وظاهر أن لا يكون الخير مهرا له ولان الهرير صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه (قوله ثم قال) عطف على قال الاولى أو الثانى وقد عرفت أن ثم فى أمثال هذه المواضع لمجرد الترتيب فى الذكر والتدرج فى مدارج الارتقاء ولا يلزم أن يكون الثانى بعد الاول فى الزمان بل ربما يكون متقدما فلا يرد أن قوله ويقرب الخ متقدم على بيان التخصيص فى كلام السكاكى وأما ما قيل انه للترتيب فى الاخبار فلا يقبله الطبع السليم اذ لا فائدة فى ذلك عبد الحكيم (قوله ويقرب الخ) يعنى أن هو قام فيه تقوم من غير شبهة وزيد قائم فيه تقوم مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه فى افادة التقوى وانما قال من هو قام مع أن المناسب زيد قام لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه نص فى التقوى عنده فاعتبار القرب اليه أولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل للتخصيص أيضا فانه يوهم أن زيدا قائم يحتمل التخصيص لان المذكور فى كلامه أى السكاكى قبل قوله ويقرب بيان التقوى فى المضمر المقدم عبد الحكيم (قوله زيد قائم) لا يذهب عليك أن جعل زيد قائم مشتملا على التقوى يقتضى أن لا يقال فى مقام الاخبار عن قيام زيد ويخص بمقام جواب السائل أى المتردد كزيد قام ويكذبه ما نقله المفتاح عن أبى العباس فى جواب الكندى حين قال انى أجد فى كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم وان عبد الله قائم وان عبد الله لقائم والمعنى واحد من أنه قال بل المعانى مختلفة فعبد الله قائم اخبار عن قيامه وان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر فالحق أنهم لم يلتفتوا الى التقوى فى زيد قائم أصلا وجعلوه كزيد انسان مطلقا اه

(ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) ردف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذى أهره من جنس الشر لا من جنس الخير (ثم قال) السكاكى (ويقرب من) قبيل (هو قام زيد قائم)

أطول (قوله فى التقوى) انما اقتصر على التقوى ولم يقل والتخصيص لانه قد شرطه عنده فى هذا المثال أعنى زيد قائم وهو جواز تقديره كونه فى الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط لانه لو أخر تعين كونه مبتدأ عند من يشترط فى رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد وفاعلا لفظا أيضا عند غير دنوبى (قوله فيه يحصل للحكم تقوّ) اى لتكرير الاسناد (قوله وشبهه) فى قوة التعليل لاحد الامرين اللذين تضمنهما يقرب وهو انحطاطه فى التقوى عن هو قائم كما أن قوله لتضمنه تعليل للامر الآخر وهو أن فيه شيأ من التقوى هذا على ضبط شبهه بصيغة الماضى اما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهه الخ تعليل لاحد الامرين السابق لا فى قوة التعليل له (قوله من جهة عدم تغيره) الضمير للضمير أو لقائم (قوله وبهذا الاعتبار) وهو شبهه بالخالى عنه فيكون قوله وشبهه متضمنا للتعليل على هذه النسخة كما هو صريح فى التعليل على النسخة الآتية فى كلام الشارح تأمل (قوله وفى بعض النسخ وشبهه) أى بفتح الشين والباء مصدر مضاف لفاعله لا بكسر الشين وسكون الباء كما توهم لانه بهذا الضبط بمعنى مثل ولا يتعدى بالباء (قوله بلفظ الاسم) أى مضبوطا بالقلم بضبط لفظ الاسم فسقط اعتراض يس (قوله يعنى أن قوله الخ) عبارة المطول يعنى ان قوله يقرب يشتمل على أمرين أحدهما المقاربة فى التقوى والثانى عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثانى (قوله وليس) أى ذلك الشئ الذى فيه من التقوى (قوله فالاول لتضمنه الضمير) أى لاجل تضمنه وقوله والثانى لشبهه أى لاجل شبهه الخ (قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا) نحو زيد قائم أبوه فقائم أبوه ليس جملة ولا معاملا معاملتها وكتب أيضا قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا جعل هذا فى حيز التعليل بقوله ولهذا مع أن هذا التعليل لا يأتى فيه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عنده الاسناد الى الظاهر والى ضميره وانما وجه ذلك أنه حمل على المسند للضمير وقد أوضح كل ذلك فى المطول فانظره وسم وقوله وانما وجه ذلك أى الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالافراد وعبارة المطول فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب فى قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالى لوجب أن لا يحكم بالافراد والاعراب فيما أسند الى الظاهر نحو زيد قائم أبوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عنده الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه فى حكم الافراد اه ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جملة صورتان قال السيد فى حواشى شرح المفتاح الكلام ما اشتمل على نسبة أصلية مقصودة والجملة ما اشتمل على نسبة أصلية فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة اللام فانه يقدر بالفعل فتكون نسبة أصلية أو وقع فى مثل أقائم الزيدان فانه مع كونه كلاما جملة اه وفيه أن المقرر فى النحو أن صلة أل شبه جملة لا جملة فتقدير من يس (قوله ولا عومل قائم مع الضمير) أى وكذا مع فاعله الظاهر ففيه حذف من الثانى لدلالة الاول وكتب أيضا قوله ولا عومل قائم مع الضمير الخ أى بل أعرب ومقتضاه أن الاعراب لمجموع

فى التقوى لتضمنه) أى لتضمن قائم (الضمير) مثل قام فانه يحصل للحكم تقوّ (وشبهه) أى شبه السكاكى مثل قائم المتضمن للضمير (بالخالى عنه) أى عن الضمير (من جهة عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة) نحو أنا قائم وأنت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالى عن الضمير نحو أنا رجل وأنت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال يقرب ولم يقل نظيره وفى بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه يعنى أن قوله يقرب مشعر بأن فيه شيأ من التقوى وليس مثل التقوى فى نحو زيد قام فالاول لتضمنه الضمير والثانى لشبهه بالخالى عن الضمير (ولهذا) اى ولشبهه بالخالى عن الضمير (لم يحكم بأنه) اى مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر أيضا (جملة ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) أى معاملة الجملة

قائم مع مرفوعه وهو مادرج عليه صاحب الاطول حيث قال الجملة اذا لم تقع فى محل مفرد لا اعراب لها أصلا لا محلا ولا لفظا ولا تقديرا واذا وقعت موقع مفرد فهى معربة محلا واسم الفاعل مع فاعله معرب الا أنه أجرى اعرابه على جزئه الاول لاشتغال جزئه الثانى باعراب له من جهة اسم الفاعل كما أجرى اعراب عبد الله علما على جزئه الاول لاشتغال الجزء الثانى باعراب اقتضاه الجزء الاول (فان قلت) مجموع اسم الفاعل مع فاعله ليس باسم ولا مضارع فلا اعراب له قلت من المعرب ما هو منزل منزلة الاسم نحو قائمة وبصرى (فان قلت) اسم الفاعل لو لم يكن معربا باعراب نفسه بل كان معربا باعراب استحقه المجموع المركب منه ومن فاعله لوجد اسم خال عن مقتضى البناء مركب مع الغير ولم يكن معربا قلت مطلق التركيب لا يوجب اعراب الاسم بل تركيب يستدعى حصول معنى فيه يقتضى الاعراب لا يقال كيف يحكم بأنه لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لانا لا يجوز أن يكون مبنيا ويكون الاعراب الذى أجرى على الجزء اعرابا استحقه الكل محلا واذا جاز اجراء الاعراب المحلى للمبنى على كلمة مقارنة له كما فى لام الموصول وصلته فجوازه على جزء المركب أولى قلت لم تجعل النحاة اسم الفاعل مع فاعله مبنيا كما يعلم من علم النحو والمراد بعدم المعاملة عدم معاملة النحاة دون العرب حتى يقبل ذلك المنع اه مع بعض تصرف (قوله فى البناء) المراد بعدم التغير لا البناء الاصطلاحى المقابل للاعراب لان الجملة لا توصف بالبناء ولا بالاعراب على الراجح وقيل مبنية كما فى يس (قوله ومما يرى) على صيغة المتكلم المعروف أو الغائب المجهول أطول وكتب أيضا قوله ومما يرى تقديمه كالملازم الخ لا يذهب عليك أن هذا الحكم لا ينبغى أن يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجرى فى المجاز أيضا فيرى تقديم المسند اليه فى أنت تقدم رجلا وتؤخر أخرى كالملازم لكونه أعون على المراد وهو ايراد الحكم على وجه أبلغ اذ المجاز أبلغ من الحقيقة أطول (قوله كالملازم) أى مثل الملازم فى القياس فانه ليس بلازم فيه بل مثله من حيث انه لازم فى الاستعمال هكذا يفهم من تقرير الشارح الآتى ع ق وقال فى الاطول كالملازم لقوة مقتضى التقديم فيقدم أبدا لانه لا يليق أن يترك البليغ ما هو كالملازم وان كان ليس لازما لان الاعون على المراد ليس لازما لا يجوز لعاقل تركه (قوله لفظ مثل وغير) خصهما بالذكر لانهما المستعملان فى كلامهم والقياس يقتضى أن يكون ما هو بمعناهما كالمماثل والمغاير والشبيه والنظير كذلك عبد الحكيم وقال فى الاطول فرق بين مثل ومماثل فى الكناية عن الحكم على المضاف اليه بالحكم المذكور فانه يلزم الحكم على المضاف اليه الحكم على المثل بطريق الاولى لان المثل هو الادنى وفى المماثل يلزم الحكم على المضاف اليه لا لانه الاولى بل لانهما متساويان فى منشأ الحكم لان المماثل هو المشارك المساوى بخلاف المثل فانه الادنى الملحق اه والمجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصيصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها التوغلهما فى الابهام

(فى البناء) فى مثل رجل قائم ورجلا قائما ومما يرى تقديمه) أى ومن المسند اليه الذى يرى تقديمه على المسند (كالملازم لفظ مثل وغير) اذا استعملا على سبيل الكناية (فى نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود

فنرى (قوله من غير ارادة تعريض الخ) فان أريد انسان معين بالمثل والغير لم يكن التقديم كاللازم كما صرح به في المطول وكان وجهه أن وجه التقديم كونه أعون على الاثبات بالطريق الابلغ وهو طريق الكناية واذا أريد التعريض فلا كناية تسم وكتب أيضا قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب أي غير مراد به التعريض بغير المخاطب فقوله من غير الخ حال من النحو المضاف الى المثالين ولفظ من زائد في الاثبات لتضمنه النفي لانه في قوة لا مع ارادة تعريض بغير المخاطب ونظيره ضربتني من غير جرم أي غير ذي جرم وهذا أظهر مما قالوا برمتهم في توجيهه ان الغير بمعنى لا أي ضربا ناشئا من عدم جرم وهو كناية عن ضرب لم ينشأ عن جرم وينبغي أن تحمل الارادة على القصد بالذات والا فالكناية لا تستلزم نفي ارادة الحقيقة فقوله من غير ارادة الخ تأكيد لقوله بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود لا قيد ثان حتى لو كان مع ارادة المخاطب تعريض بغير المخاطب لم يكن التقديم كاللازم على ما وهم كيف وقوله لكونه أعون على المراد بهما يقتضي لزوم التقديم في الكل اطول وقوله حتى لو كان الخ تفريع على المنفي أعني قوله قيد ثان (قوله بأن يراد الخ) تصوير للمنفي فالمراد التعريض بالمعنى اللغوي وهو الاشارة الاجمالية وعدم التصريح لانك لم تصرح بالمعرض به بل أبهمته وأجملته لا الاصطلاحي الآتي بيانه حتى يرد أنه غير متحقق هنا لانه اذا كان الكلام مقصودا به الغير أو المثل كان الكلام على الحقيقة لا التعريض (قوله انسان آخر) أي معين (قوله مماثل للمخاطب أو غير مماثل) راجعان لكل من المثل والغير والاربع صور داخلة في قول المتن ارادة تعريض بغير المخاطب وبهذا تبين ان التعريض بغير المخاطب في مثلك لا يبخل لا يتوقف على كون ذلك الغير مماثلا للمخاطب والا لكان الواجب أن يقال من غير ارادة التعريض بمثل المخاطب أو غيره أي على المثالين والحاصل أنه يصح عند قصد التعريض بغير المخاطب في مثلك لا يبخل ايقاع المثل على غير المماثل وارادة مطلق الغير من المثل وليس كلامه لفا ونشرا بأن يكون مماثل متعلقا بمثلك وغير مماثل متعلقا بغيرك حتى يرد أن الغير في غيرك لا يختص بغير المماثل فالصواب مماثل له أو غير المخاطب مماثلا أو غيره عبد الحكيم بايضاح (قوله بل المراد نفي البخل عنه الخ) أي في مثلك لا يبخل (قوله على طريق الكناية) لم يجعل على طريق المجاز من ذكر الملزوم وارادة اللازم لجواز ارادة المعنى الحقيقي أيضا (قوله لانه اذا نفى الخ) توجيه للكناية وبيان لزوم المحقق لها مم وكتب أيضا ما نصه اذ معنى مثلك لا يبخل من كان على الصفات التي أنت عليها لا يبخل وهو من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم أنه هو لا يبخل لزوم حكم الخاص لحكم العام (قوله من غير قصد الى مماثل) بخلاف ما اذا أريد بالمثل معين أي انسان آخر غير المخاطب لا يقال التعليق بالمشتق يشعر بعلية المشتق منه والمشتق منه موجود في المخاطب فيلزم أنه لا يبخل لانا نقول اذا أريد معين ولم يرد العموم لا يفهم منه عرفا علية الوصف فلا يلزم منه أن يكون المخاطب

من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) بأن يراد بالمثل والغير انسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية لانه اذا نفى عن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه

لا يبخل لان الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعين بسم يتصرف (قوله واثبات) معطوف على قوله نفى البخل لا على قوله نفيه عنه أى والمراد فى غيرك لا يجود (قوله بنفيه عن غيره) أى عن كل مغاير له بخلاف ما اذا أريد غير معين لا يلزم انحصار الجود فى المخاطب لانه يتحقق فى شخص آخر غير المخاطب سم (قوله محلا يقوم به) أى وليس الا محلان الغير والمخاطب فاذا انتفى عن الغير تعين أن يوجد فى المخاطب سم (قوله وانما يرى التقديم الخ) ايضاح دعاه اليه بعد العهد بتعلق اللام وقوله فى مثل هذه الصورة لو قال فى هاتين الصورتين لكان أظهر (قوله أعون) من الاعانة وبناء أفعل التفضيل من باب أفعل قياسى عند سيبويه وقيل سماعى لامن العون على ما قيل لانه اسم على ما فى القاموس لكن وقع فى شرح التسهيل للمصرى ناقلا عن بعض الكتب أنه مصدر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله أعون قد يرد أنهم لم التزموا هذا الاعون وفى مواضع كثيرة لم يلتزموا الاعون سم وكتب أيضا قوله أعون على المراد بهما الخ فيه دفع لما يرد على قوله يرى تقديمه كاللازم من أن المخاطب ان كان منكرا أو متردد افتقديمهما واجب أو حسن وان كان خاليا فتقديمهما غير جائز وحاصل الدفع أن التقديم ليس المقصود منه تقوية الحكم للرد بل لكونه أعون على ما هو المراد من لفظة غير ومثل من افادة الحكم بالطريق البليغ وليس للرد ومعنى كون التقديم أعون أن لفظة مثل وغير مع التقديم أعون منهما على المراد بهما مع التأخير لا أن التقديم أعون من التأخير اذ لا اعانة فى التأخير عبد الحكيم (قوله لان الغرض منهما اثبات الحكم الخ) فهما من الكناية المطلوب بها نسبة لا المطلوب بها صفة ولا المطلوب بها غير صفة وغير نسبة سم مثال المطلوب بها صفة قولك طويل النجاد فان المطلوب فيها طول القامة ومثال المطلوب بها غير صفة وغير نسبة قولك حى مستوى القامة عريض الاظفار فى الكناية عن الانسان فانه غير صفة وغير نسبة (قوله التى هى أبلغ) أى لانها كدعوى الشئ ببينة (قوله بل المراد الخ) عبارة ع ق وانما قال كاللازم ولم يقل لازما مع أنه لم يسمع التأخير اذا أريد بالتركيبين معنى الكناية اشارة الى أن القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اتفق ان لا يستعمل الا مع التقديم فاشبه ما اقتضت القواعد تقديمه كالمحصور بالا حتى لو استعملت خلافه عند قصد الكناية وقلت لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك كان كما قال الشيخ عبد القاهر كلاما منبوذا طبعا ولو اقتضت القواعد جوازه (قوله مقتضى القياس) وذلك لان المطلوب وهو أنت تبخل أو أنت تجود حاصل بالكناية وهى حاصلة مع التأخير كالتقديم سم (قوله أنه يجوز التأخير) أى الحال والشأن وفى نسخة أن وكتب أيضا ما نصه لحصول المقصود معه (قوله قيل) قائله ابن مالك ومن تبعه سم وحكاه بقيل للبحث فى دليله والا فالحكم مسلم ف وكتب أيضا قوله قيل وقد يقدم الواو ومن وقد من المحكى وهى اما للعطف على ما قبله فى كلام القائل او للاستئناف عبد الحكيم وقد للتحقيق وكتب أيضا قوله قيل وقد يقدم لانه دال على العموم تضمن هذا المقول أنه قد

واثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم فى مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه) أى التقديم (أعون على المراد بهما) أى بهذين التركيبين لان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ والتقديم لافادة التقوى أعون على ذلك وليس معنى قوله كاللازم أنه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد أنه كان مقتضى القياس أنه يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص عليه فى دلائل الاعجاز (قبل وقد يقدم) المسند اليه

يقدم لانه لايدل على العموم كما فى انسان لم يقم بخلاف لم يقم انسان فانه يدل على العموم ويستفاد منه نكتتان للتأخير احداهما الدلالة على العموم والاخرى الاحتراز عنها أطول وهو انما يأتى اذا قطع النظر عن قول الشارح المسور بكل (قوله المسور بكل) أى أو مايجرى مجراها فى افادة العموم لجميع الافراد وانما اشترط أن يكون مقرونا بكل اذ لو لم يكن كذلك لايجب تقديمه نحو زيد لم يقم ولم يقم زيد لعدم فوات العموم اذ لا عموم فيه وكذلك اذا لم يكن المسند مقرونا بحرف النفى لايجب تقديمه نحو قام كل انسان وكل انسان قام لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير بقى شرط آخر وهو أن يكون المسند اليه بحيث لو أخر كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقم أبوه فانه لايفوت العموم لو قيل لم يقم أبو كل انسان كذا فى عبد الحكيم (قوله نحو كل انسان لم يقم) من البين ان كل انسان لم يقم يشتمل على تكرير الاسناد فيفيد التقوية لامحالة فلا يتجعل النكتة فيه افادة العموم دون تأكيد الحكم من سبب وذلك السبب أن تقوية الحكم تأكيد وافادة العموم تأسيس وترجيح التأكيد على التأسيس كترجيح الخسيس على النفيس فلا يظن بالمليغ أطول (قوله بخلاف مالو أخر) أى بخلاف التأخير على أن ما مصدرية ولا تعرف فائدة الكلمة لو بل لاتقدر على تصحيحه وتعيين جوابه وكان الاوضح بخلاف التأخير أطول ويظهر أنها زائدة (قوله فانه يفيد نفى الحكم) أى رفع الايجاب الكلى لا النفى عن الكل المجموعى بدليل كل وكتب أيضا مانصه أى الحكوم به أطول (قوله عن جملة الافراد) أى عن الافراد الجملة أى التى لم تفصل ولم تعين بكونها كلا او بعضا بل بقيت على شمولها للامرين (قوله لا عن كل مرد) أى فقط فلا ينافى ان رفع الايجاب الكلى يصدق بالنفى عن كل فرد كما سيأتى (قوله يفيد عموم السلب) لما كان عموم السلب مستلزما لسلب العموم ترك أداة الحصر بخلاف سلب العموم فانه لايستلزم عموم السلب فأورده بطريق الحصر عبد الحكيم (قوله وشمول النفى) عطف تفسير (قوله والتأخير لايفيد الخ) هذا كما صرح به بناء على الغالب والافقد يتوجه التيد فى مثله الى النفى فيفيد عموم السلب كما فى والله لايحب كل مختال فخور كذا فى الفنرى وهو جمعى قول بعضهم هذا عند الاطلاق والتجرد عن الصارف الى عموم السلب والا كان له كما فى الآية (قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) أى بجعل الكلام عليه دون التأسيس وكتب أيضا مانصه أى لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير بأن يكون مفاد الاول نفى الشمول ومفاد الثانى شمول النفى وكتب أيضا قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس هذا بيان الداعى الى الاستعمال لا اتمام الدعوى بالاستدلال حتى يرد أن اثبات المنقول بمحض المعقول بعيد عن القبول أطول (قوله لان الافادة خير من الاعادة) فان عورض بأن استعمال كل فى التأكيد أكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ماذكرنا لانه أقوى لان وضع الكلام على الافادة مطول وقوله قلنا ممنوع أى كثرة استعماله فى التأكيد

المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى (لانه) أى التقديم (دال على العموم) أى على نفى الحكم عن كل فرد (نحو كل انسان لم يقم) فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد من أفراد الانسان (بخلاف مالو أخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفى والتأخير لايفيد الا أحد العموم ونفى الشمول (وذلك) أى كون التقديم مفيدا للعموم دون التأخير (للزم يلزم ترجيح التأكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو أن يكون لافادة معنى جديد مع أن التأسيس راجح لان الافادة خير من الاعادة

فانه

فانه مشروط بأن يكون مضافا الى الضمير غير مجرد من العوامل اللفظية عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لان الافادة خير من الاعادة أى غالبا فلا يرد أن المخاطب اذا كان منكرا وليس معه ما يزيل انكاره وجب التأكيد والاعادة فليست الافادة خيرا حينئذ (قوله وبيان) خبره محذوف تقديره ظاهر ونحو ذلك وكتب أيضا قوله وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أى ان لم يفد تقديم كل فى هذا التركيب عموم السلب وتاخيرها سلب العموم (قوله فلان قولنا انسان لم يقم) أى فى المثال الاول قبل دخول كل (قوله لان حرف السلب الخ) هذا وجه لفظى للفرق بين المعدولة والسالبة كما تقرر فى موضعه لكنه جار فى لم يقم انسان أيضا مع أنها سالبة على ما سيجىء والتحقيق أن الحكم ان كان بسلب الربط فهى سالبة وان كان بربط السلب فهى معدولة فالمحكوم به فى انسان لم يقم نسبة سلب القيام الى الفاعل فهى معدولة وفى لم يقم انسان سلب نسبة القيام عن انسان فهى سالبة انظر عبد الحكيم والفرق المعنوى بين السالبة والمعدولة أن الاولى لا تقتضى وجود الموضوع والثانية تقتضى وجوده لانها موجبة (قوله وقع جزأ من المحمول) اذ لا يمكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب الذى هو لم لان لم شديدة الاتصال بالفعل فلا يفصل بينهما بالرابطة فاندفع ما قال لا يتعين أن تكون معدولة المحمول تأمل (قوله مع أن الحكم) من جملة التعليل وأتى به لئلا ترد القضية الطبيعية نحو الانسان حيوان فانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد مع أنها لا تسمى مهملة لان الحكم فيها على الطبيعة لا على ما صدق عليه الانسان (قوله واذا كان انسان لم يقم الخ) مرتبط بقوله فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة (قوله يكون معناه) أى اللازمى لا المطابقى يؤيد هذا قوله نفى القيام اذ لو كان المراد المعنى المطابقى لقال ثبوت انتفاء القيام ليوافق ما قدمه ويؤيده أيضا قوله عن جملة الافراد دون أن يقول عن الماصدق اذ المعنى المطابقى لانسان لم يقم ثبوت انتفاء القيام عن الماصدق بقطع النظر عن كونه جملة الافراد ويؤيده أيضا دخول الشارح بقوله واذا كان انسان لم يقم الخ على قول المصنف لان الموجبة الخ (قوله لا عن كل فرد) أى فقط فلا ينافى قوله الآتى أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها (قوله لان الموجبة المهملة) أى التى هى قولنا انسان لم يقم وكتب أيضا قوله لان الموجبة المهملة هى ما لم تشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد أو كلها وقوله المعدولة المحمول هى ما جعل النفى جزأ من محمولها وقوله فى قوة السالبة الجزئية هى التى ذكر فيها ما يدل على أن السلب عن البعض وهو قسمان ما يدل على السلب عن الجملة المستلزمة للسلب عن البعض وما يدل على السلب عن البعض المستلزمة للسلب عن الجملة فالسالبة الجزئية مطلقا لا تقتضى أى صراحة السلب عن الجملة بل ما كانت مشتملة على رفع الايجاب الكلى فلذا وصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله المستلزمة نفى الحكم عن الجملة ولم يقل المقتضية نفى الحكم عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فانها مطلقا صريحة فى نفى الحكم

وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أما فى صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة أما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان نفى القيام عنه لان حرف السلب وقع جزأ من المحمول وأما الاهمال فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية افراد الموضوع مع أن الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية)

عند وجود الموضوع محمول يقم
بعض الانسان بمعنى أنهما
متلازمان فى الصدق لانه قد حكم
فى المهملة بنفى القيام عما صدق
عليه الانسان أعم من أن يكون
جميع الافراد أو بعضها وأيا
ما كان يصدق نفى القيام عن
البعض وكلما صدق نفى القيام عن
البعض صدق نفيه عما صدق عليه
الانسان فى الجملة فهى فى قوة
السالبة الجزئية (المستلزمة نفى
الحكم عن الجملة) لان صدق
السالبة الجزئية الموجودة
الموضوع امابنفى الحكم عن كل
فرد واما بنفيه عن البعض مع ثبوته
للبعض وأيا ما كان يلزمها نفى
الحكم عن جملة الافراد (دون كل
فرد) لجواز أن يكون منتفيا عن
البعض ثابتا للبعض واذا كان
انسان لم يقم بدون كل معناه نفى
القيام عن جملة الافراد لا عن كل
فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا
معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى
الاول فيجب أن يحمل على نفى
الحكم عن كل فرد ليكون كل
لتأسيس معنى آخر ترجيحا للتأسيس
على التأكيد وأما فى صورة التأخر
فلان قولنا لم يقم انسان سالبة
مهملة لاسور فيها (والسالبة
المهملة فى قوة السالبة الكلية
المقتضية للنفى عن كل فرد) نحو
لاشئ من الانسان بقائم ولما كان
هذا مخالفا لما عندهم من أن المهملة
فى قوة الجزئية بينه بقوله

عن كل فرد فلذا يصفها بالاقتضاء وقد بعد عن المرام الشارح المحقق فى هذا المقام فقال فى
بيان الاستلزام لان صدق السالبة الجزئية اما بانتفاء الحكم عن كل فرد أو عن البعض
فقط ويلزم التقديرين الانتفاء عن الجملة لان الكلام فى مفهوم القضية دون مناط صدقها
لانه مدار التأكيد والتأسيس ثم بنى عليه استعمال الاستلزام والاقتضاء وغفل عن أن
قولنا لم يقم كل انسان سالبة جزئية يصدق فى حقها أن صدقها اما بالسلب عن كل فرد واما
بالسلب عن بعض فقط دون بعض مع أنها مقتضية للنفى عن الجملة كاقتضاء السالبة
الكلية النفى عن كل فرد أطول وقوله ثم بنى عليه استعمال الاستلزام الخ أى نكتة استعمال
المصنف الاستلزام فى قوله المستلزمة نفى الحكم عن الجملة واستعمال الاقتضاء فى قوله بعد
المقتضية للنفى عن كل فرد وسيأتى عن المطول (قوله عند وجود الخ) دفع لما يقال ان
السالبة تصدق بنفى الموضوع فهى أعم وحاصل الدفع أن محل كونها فى قوة السالبة عند
وجوده وضوع السالبة أما عند عدمه فليست فى قوتها بل أعم وكتب أيضا قوله عند
وجود الموضوع أى فى الخارج (قوله بمعنى أنهما متلازمان فى الصدق) بيان للواقع والا
ففى ثبوت المدعى يكفى استلزام الموجبة المعدولة للسالبة فقط عبد الحكيم (قوله بنفى
القيام) أى باتفاقهم على أن يكون مصدرا من المبنى للمفعول أو نقول معناه قد حكم بهذا
الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفى والاثبات فليس مدخول الباء محكوما به فتدبر
أى على هذا الوجه الثانى أما على الوجه الاول فدخول الباء محكوم به وكتب أيضا قوله
بنفى القيام أى بثبوت نفى القيام الخ على ما سبق (قوله وأيا ما كان يصدق الخ) الا أنه على
التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى التقدير الثانى يكون بالمطابقة نوبى (قوله يصدق نفى
القيام الخ) أى الذى هو مدلول السالبة الجزئية (قوله وكلما صدق الخ) بين أن التلازم
من الجانبين فبين أولا أن المهملة المعدولة تستلزم السالبة الجزئية وبين هنا العكس
(قوله فهى فى قوة الخ) تفريع على الدليل بشقيه (قوله نفى الحكم عن الجملة) بمعنى رفع
الايجاب الكلى كما يشير اليه تقرير الشارح لا بمعنى نفى الحكم عن المجموع فلا يرد أنه قد
تصدق السالبة مع كذب كل أهل البلد لا تحمل السخرة لان رفعها ليس رفع الايجاب
الكلى لان الايجاب الكلى الحكم فيه على كل فرد وليس الحكم فى كل أهل البلد تحمل
السخرة على كل فرد بل على المجموع من حيث هو ومجموع فلا يكون رفعه رفع الايجاب
الكلى سم أى فلا تستلزم السالبة الجزئية نفى الحكم عن الجملة بمعنى المجموع من حيث هو
مجموع (قوله لان صدق الخ) دليل لقوله المستلزمة نفى الحكم الخ (قوله واذا كان
انسان لم يقم معناه الخ) مرتبط بقوله سابقا واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب
أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (قوله معناه نفى القيام الخ) أى
اللازم لا المطابقى اذ هو اثبات عدم القيام نوبى ويلزمه نفى القيام (قوله المقتضية)
انما قال فى الاول المستلزمة وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفى الحكم عن كل

فرد

(لورود موضوعها) أى موضوع المهملة (فى سياق النفى) حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل فانه يفيد نفى الحكم عن كل فرد واذا كان لم يقم انسان بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل تأكيدا المعنى الاول فيجب أن يحمل على نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل لتأسيس معنى اخر وذلك لان لفظ كل فى هذا المقام لا يفيد الا أحد هذين المعنيين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم ونفى الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفى فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجح دون التأكيد المرجوح (وفيه نظر لان النفى عن الجملة فى الصورة الاولى) يعنى الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد فى) الصورة (الثانية) يعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (انما أفاده الاسناد الى ما أضيف اليه كل) وهو لفظ انسان (وقد زال ذلك) الاسناد المفيد لهذا المعنى (بالاسناد اليها) أى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه (فيكون) أى على تقدير أن يكون الاسناد الى كل أيضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل (تأسيسا لا تأكيدا لان التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى حينئذ انما أفاده الاسناد الى لفظ كل لا شئ آخر حتى يكون كل تأكيدا له وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد

فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفى الحكم عن جملة الافراد فأشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضى بصريحها نفى الحكم عن كل فرد مدخول أى فالاقتضاء يشعر بالصراحة بخلاف الاستلزام (قوله لورود موضوعها فى سياق النفى الخ) أى وما عندهم من أن المهملة فى قوة الجزئية انما هو فى غير ما موضوعها فى سياق النفى وهى نكرة غير مصدرة بلفظ كل (قوله حال كونه نكرة الخ) أشار بذلك الى أن حكم المصنف بأن ورود الموضوع فى حيز النفى يفيد عموم السلب مقيد بقيدين أن يكون الموضوع نكرة وأن لا يصدر بلفظ كل والا كان مفيدا سلب العموم ح ف (قوله وذلك) أى وجوب الحمل على نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل للتأسيس ثابت لان الخ (قوله الا أحد هذين المعنيين) أى نفى القيام عن كل فرد ونفيه عن جملة الافراد (قوله لسلب العموم) أى باعتبار لازم معناه والا فمعناه الصريح ثبوت اللاقيام لما صدق عليه الانسان لكنه يستلزم السالبة الجزئية عبد الحكيم (قوله والتأخير) أى بدون كل (قوله وفيه نظر) لم يمنع المصنف شيأ من هذا الحكم بل انما نازع فى صحة دليله كما يدل عليه كلامه فى الايضاح سم (قوله يعنى الموجبة المهملة) انما قال يعنى لان الصورة الاولى فى كلامه محتملة لها مع كل أو بدونها والمراد الثانى فلذا قال يعنى وكذا يقال فيما بعد (قوله الى ما أضيف اليه كل) أى فى التركيب الآخر المأتى فيه بكل (قوله بالاسناد اليها) هذا بحسب الظاهر لا يناسب قواعد المنطقيين لان المسند اليه عندهم دائما هو المضاف اليه كل وأما نفس كل فانما هى سور لبيان كمية افراد الموضوع نعم هذا يوافق قواعد النحويين وأقره مع سم وعبارة عبد الحكيم قيل فيما ذكره المصنف بحث لان المسند اليه هو ما أضيف اليه كل وكل لبيان كمية الافراد للمسند اليه ولذا لا توصف بل المضاف اليه فالنفى عن الجملة أو عن كل فرد لا يستفاد الا من الاسناد الى ما أضيفت اليه وأيضا ما ذكره لا يجرى لو وضع لام الاستغراق فى موضع كل لان المفيد فى الصورتين الاسناد الى أمر واحد فاللام لتأكيد ما يفيده الاسناد وتقريره أقول ما ذكره من أن المسند اليه هو ما أضيف اليه كل ان أراد أن ذلك مسند اليه فى المعنى فسلم لكن مراد المصنف أن كل مسند اليه فى اللفظ وان أراد أنه مسند اليه فى اللفظ فهو خلاف الواقع لان المرفوع بالابتدائية لفظ كل لا ما أضيف اليه كل ولذا يقال كل الرجال جاءنى دون جاؤنى وان ما ذكره لا يجرى فى المعرف المستغرق غير مضر اذ هو مانع يكفيه عدم جريان الدليل أعنى لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس فى صورة أعنى المسند اليه المسور بكل على أن المعلل وجهه فى ذلك اه وقوله دون جاؤنى ممنوع بل هذا أفصح من جاءنى وقوله اذ هو أى المصنف (قوله أى الى كل) وتأنيث الضمير لان المراد اللفظة (قوله ما يفيده لفظ آخر) أى فى تركيب واحد واسناد واحد وما هنا ليس كذلك (قوله لان هذا المعنى حينئذ) أى حين حول الاسناد الى لفظ كل (قوله لانسلم أنه لو حمل الكلام الخ)

أى لانه ليس هنا لفظان فى تركيب واحد أكد أحدهما الآخر بل الموجود اسنادان اسناد الى كل واسناد الى انسان فلا تأكيد أصلا حتى يلزم ترجيحه على التأسيس (قوله ولا يخفى أن هذا) أى عدم تسليم كون كل للتأكيد لو حمل الكلام بعدها على المعنى الذى كان حاصلا قبلها أو اسم الاشارة راجع الى تنظير المتن فى كلام صاحب القيل بهذا المنع الذى أشار اليه المتن بقوله لان النفى الخ قوله كان حاصلا بدونه) أى ولو فى تركيب آخر (قوله فاندفاع المنع) أى الذى هو حاصل كلام المصنف سم أى حاصل تنظيره أو أن مراد الشارح بالمنع تنظير المصنف (قوله وحينئذ يتوجه) أى حين أريد المعنى الثانى للتأكيد وكتب أيضا قوله وحينئذ يتوجه أى على الصورة الثانية يعنى لما كان يمكن ان يراد بالتأكيد هذا الثانى فيندفع المنع الاول أشار الى منع آخر على تقدير أن يراد به هذا الثانى بدليل حمل المصنف فيه أى فى هذا المنع الثانى المشار اليه بقوله ولان الثانية الخ كلا على التأكيد ولا يكون كذلك الا اذا أردنا بالتأكيد المعنى الثانى الغير الاصطلاحى والحاصل أن المصنف أورد منوعا ثلاثة أولها مشترك بين الصورتين ومابعده مختص بالثانية والشارح دفع المنع الاول المشترك واعترف بتوجه مابعده (قوله ولان الثانية اذا أفادت الخ) أجاب الشارح بأن افادة النفى فى الجملة فى ضمن افادة النفى عن كل فرد خلاف افادته على الوجه المحتمل لان يكون فى ضمن النفى عن كل فرد وفى ضمن النفى عن بعض مع الثبوت لبعض وكل تفيد الثانى والمفاد قبل كل هو الاول فيكون تأسيسا (قوله فقد أفادت النفى) الصادق بالنفى عن كل فرد والنفى عن بعض الافراد يس وكتب أيضا وجه الملازمة أن الخاص يتضمن العام (قوله فاذا حمات) أى بعد دخول كل سم (قوله لان هذا المعنى) أى نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد سم (قوله كان حاصلا بدونه) أى دون كل (قوله لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) أى كما ادعاه صاحب القيل السابق وقوله اذ لا تأسيس أصلا أى لان لفظ كل للتأكيد على كل حال (قوله ترجيح أحد التأكيدين) أى تأكيد النفى عن كل فرد والنفى عن الجملة اذ كل من النفى عن كل فرد والنفى عن الجملة كان مفادا قبل دخول كل فبعد دخولها تكون للتأكيد سم وكتب أيضا قوله ترجيح أحد التأكيدين وهو تأكيد النفى عن الجملة (قوله ومايقال الخ) وارد على قوله فيما تقدم لا يكون كل تأسيسا بل تأكيدا وهو من طرف صاحب القيل السابق الذى هو ابن مالك ومن تبعه (قوله بطريق الالتزام) لان مدلوله المطابقى السلب الكلى وهو مستلزم رفع الايجاب الكلى عبد الحكيم (قوله فلا يكون تأكيدا) أى للنفى عن الجملة لعدم اتحاد الدلالتين (قوله لم يكن الخ) أى وقد جعل فيما سبق تأكيدا فهذا الجواب وان نفعه هنا الا أنه لا ينفعه فيما تقدم فلم يأت بما يحسم مادة الشبهة فى المطلوب بالكلية يس (قوله لنفى الحكم) أى لثبوت نفى الخ (قوله التزام) اذ مدلوله المطابقى انما هو النفى عن انسان ما ويلزمه النفى عن الجملة

ولا يخفى أن هذا انما يصح على تقدير أن يراد التأكيد الاصطلاحى اما لو أريد بذلك أن يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما أشار اليه بقوله (ولان) الصورة (الثانية) يعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (اذا أفادت النفى عن كل فرد فقد أفادت النفى عن الجملة فاذا حمات) كل (على الثانى) أى على افادة النفى عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون) كل (تأسيسا) بل تأكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه وحينئذ فلو جعلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس أصلا بل انما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر ومايقال ان دلالة لم يقم انسان على النفى عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا ففيه نظر اذ لو اشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين لم يكن كل انسان لم يقم على تقدير كونه لنفى الحكم عن الجملة تأكيدا لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى التزام

سم وقوله عن انسان ما أي بعض مبهم وكون مدلوله المطابقي ماذكر غير ظاهر بل مدلوله المطابقي ثبوت النفي عن الماصدق ويحتمل أن يكون المراد بالماصدق كل فرد أو بعض الافراد لكن اللازم والمحقق البعض فتأمل حف (قوله ولان النكرة الخ) هذا لا يضر صاحب القيل في مقصوده لانه مناقشة معه في التسمية فقط واعتراض عليه بمخالفته اصطلاح القوم (قوله والبيان) أي التبيين سم (قوله ولا محالة) المناسب فاء التفريع (قوله ههنا شئ) هو هنا وقوع النكرة في سياق النفي وكتب أيضا قوله ههنا شئ خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وخبر لا محذوف وعبارة المطول أظهر من هذه وهي ولا بد لهذا البيان من شئ يبين (قوله سوى هذا) أي الدال على أن الحكم على كلية الافراد قال في المطول والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شئ ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية اه وقال شيخنا الملوي في شرح التلخيص وقول بعض المناطقة ان السور هو اللفظ الدال على ذلك تعريف للسور اللفظي أو مراده اللفظ المذكور أو ما يقوم مقامه اه وقال عق ومتى وجد ما يفيد العموم ولو قرينة حال كان ذلك المفيد سورا العموم ولا يختص بلفظ مخصوص اتفاقا (قوله وقال عبد القاهر) فان قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره صاحب القيل السابق فما فائدة اعادته قلت فائدة ذلك الاشارة الى أن ما ذكره صاحب القيل حق وان الباطل دليله وفي هذا الجواب نظر لان ذلك معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراض على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعبارة مختصرة بأن يقول واليه ذهب عبد القاهر أو وهو الصحيح فالاولى الجواب بأن ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل لان تقديم النفي على كل يفيد النفي عن الجملة عند صاحب القيل وهو صادق بالنفي عن كل فرد وبالنفي عن البعض فقط ويفيد النفي عن بعض الافراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما سيأتي فبينهما العموم والخصوص فلا يرد السؤال من أصله على أن في كلام عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وأمثلة ليست في كلام صاحب القيل السابق اذ كلام صاحب القيل السابق فيما اذا كانت كل مسندا اليها وكلام الشيخ أعم من ذلك كما سيقف عليه فلو سلم عدم المخالفة كان في اعادته هذه الفوائد الآتية (قوله كلمة كل) لفظ كلمة ثابت في أكثر نسخ الشارح وعليه ففي كلامه تغيير اعراب المتن (قوله بأن أخرت عن أداته) أي لفظا أو رتبة وقد مثل للثاني بقوله كل الدراهم لم آخذ لان كل رتبتها هنا التأخير وكتب أيضا ما نصه أي بلا فاصل أطول (قوله نحو ما كل الخ) يحتمل أن تكون مجازية وأن تكون تميمية سم فهو يصلح مثالا لكل المعمولة لاداة النفي بجعلها مجازية ويصلح مثالا لغير المعمولة لاداة النفي بجعلها تميمية (قوله تشتهي السفن) أي أصحاب السفن (قوله شامل لذلك) أي فلا يحسن عطفه بأو ومطول فاندفع ما يقال انه من عطف الخاص على العام ولا محذور فيه وحاصل الدفع أن عطف الخاص على العام

(ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة) كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لا بد له من مبين ولا محالة ههنا شئ يدل على أن الحكم فيها على كلية افراد الموضوع ولا نعني بالسور سوى هذا وحينئذ يندفع ما قيل سماها مهملة باعتبار عدم السور (وقال عبد القاهر ان كانت) كلمة (كل داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداته) سواء كانت معمولة لاداة النفي أولا وسواء كان الخبر فعلا (نحو) قول الشاعر

(ما كل ما يتمنى المرء يدركه) تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

أو غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا (أو معمولة للفعل المنفي) الظاهر أنه عطف على داخلة وليس بسديد لان الدخول في حيز النفي شامل لذلك

لايكون باو بل بالواو وكون أو بمعنى الواو تكلف تأمل (قوله وكذا لو عطفتها الخ) أى ليس ببعيد أيضا (قوله بمعنى أو جعلت معمولة) يحتمل أن المراد أن معمولة بمعنى جعلت معمولة فهو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل كما تقرر فى النحو ويحتمل ان جعلت المقدر هو المعطوف حذف وبقى معموله سم وعلى الاحتمال الثانى يكون فيه فساد ثان لان حذف المعطوف وابقاء معموله مخصوص بالعطف بالواو كما فى قول الشاعر * علفتها تبنا وماء باردا * كما ذكره فى الخلاصة (قوله اللهم الخ) وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخلة وأخرت سم (قوله بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل فى كل) والمعنى بان أخرت عن اداة النفى الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو جعلت معمولة للفعل المنفى مطول هذا على تقدير عطف معمولة على أخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخلة ان كانت كل داخلة فى حيز النفى بأن أخرت عن أداة النفى الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو كانت معمولة للفعل المنفى واذا خص التأخير فقد خص الدخول لانه تصوير للدخول (قوله أو غير ذلك) كان يكون ظرفا أو مجرورا أو تأكيدا لاحدهما نحو ما مررت بكل القوم أو بالقوم كلهم أو ما سرت كل اليوم أو اليوم كله (قوله أو ما جاء كل القوم) لم يقل أو ما جاء كلهم تنبيها على أن كل المضاف الى الضمير لا يكون الا تأكيدا أطول ويرد عليه قول الشاعر قد أصبحت أم الخيار الخ وقول الشاعر * ثلاث كلهن قتلت عمدا * فكان الاولى أن يقول لا يكون فاعلا (قوله لان كلا أصل فيه) أى فى التأكيد وان كان الفاعل أصلا فى نفسه سم وكتب أيضا ما نصه قيل ان العبارة مقلوبة والاصل لان التأكيد أصل فيها اذ ليس المراد أن كلا أصل فى التأكيد وغيرها كاجمعين فرع عنها بل المراد أن التأكيد هو الاصل فى كل وغيره كالفاعلية ليس أصلا فيها ولك أن تقول المعنى ان كلا أصل فى التأكيد دون الفاعلية فلا قلب (قوله أو كل الدراهم لم آخذ) قال فى المطول جعل الفعل منفيا لم لان المنفى بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين فى النحو اه وهذا بناء على ما نقل الرضى عن سيبويه أنه حكى عمرا لن يضرب زيد فأجاز تقديم معمول معمولها ومنعه الاخفش يس قال الفنرى الوجه الذى ذكره انما يناسب وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم ما أخذت فى الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم لان المقرر فى النحو امتناع الاول لا الثانى والفرق أن ما النافية لها الصدارة لمشابهتها حرف الاستفهام فى الدخول على الاسم والفعل بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء منه فيجوز تقديم ما فى حيزهما عليهما لجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليه وأما لا فانها وان كانت كما فى الدخول على القبيلين الا أنها حرف كثر تصرفهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها فى قولك ضربنى بلا ذنب وعزمت عليك أن لا تضربنى يعمل ما بعدها فيما قبلها اه ملخصا (قوله وكذا لم آخذ الخ) أشار الى أن المصنف ترك مثالى التأكيد اعتمادا على فهمهما مما سبق كما فى المطول (قوله لوجه النفى الخ) جواب ان

وكذا لو عطفتها على أخرت بمعنى أو جعلت معمولة لان التأخير عن أداة النفى أيضا شامل له اللهم الا أن يخصص التأخير بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل فى كل على ما يشعر به المثال والمعمول أعم من أن يكون فاعلا أو منصوبا لا أو تأكيدا لاحدهما أو غير ذلك (نحو ما جاءنى القوم كلهم) فى تأكيد الفاعل (أو ما جاء كل القوم) فى الفاعل وقوله تأكيد على الفاعل لان كلا أصل فيه (أو لم آخذ كل الدراهم) فى المفعول المتأخر (أو كل الدراهم لم آخذ) فى المفعول المتقدم وكذا لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ ففى جميع هذه الصور (توجه النفى الى الشمول خاصة) لا الى أصل الفعل (وافاد) الكلام

فقول

فقول الشارح فنفي جميع الخ حل معنى (قوله ثبوت الفعل) أي ثبوت مدلوله وكذا قوله أو الوصف ففي كلام الشارح توسع باقامة الدال مقام المدلول فاندفع ما قيل ان أراد بالفعل المصطلح عليه فلا ثبوت له الا على التجوز وان أراد به الحدث فلا حاجة لقوله أو الوصف عبد الحكيم وكتب أيضا قوله ثبوت الفعل أو الوصف كان الاولى أن يقول ثبوت الحكم لاجل أن يشمل الاسم الجامد كما في ما كل سوداء تمرة وما كل بيضاء شحمة قال في الاطول ولا يشمل نحو ما كل القوم كاتبا أبوه أو يكتب أبوه فانه ليس فيه ثبوت الفعل أو الوصف لبعض بل المتعلق ببعض اه وقد يدفع عدم شموله هذا بجعل البعض في كلام المصنف شاملا لبعض مدخول كل وبعض من يتعلق به (قوله في المعنى) اى فقط أو واللفظ وكتب أيضا قوله في المعنى قيد به ليشمل ما اذا كانت كل فاعلا وتأكيدا للفاعل مم أو مبتدا او اسما للناسخ (قوله أو تعلقه به) اطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل أو التعلق على نسبته للمفعول اصطلاح شائع عق (قوله بدليل الخطاب) أي مفهوم المخالفة مثلا ما جاء القوم كلهم نفي لمجيء الكل فيفهم منه ثبوت مجيء البعض تأمل سم (قوله والحق أن هذا الحكم) أي قوله توجه النفي الى الشمول وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض وكتب أيضا قوله والحق أن هذا الحكم اكثري لا كلي قد يقال بل هو كلي ولا دلالة فيما ذكره لجواز أن يعتبر فيه دخول كل بعد النفي لا قبله فيكون قيدا في النفي دون المنفي فيكون من شمول النفي لان القيد اذا اعتبر بعد النفي كان قيدا فيه لا في المنفي فيكون النفي نفيا مقيدا لا نفي مقيدا اه مم وفيه تأمل وقال الحفيد قوله والحق أن هذا الخ يمكن أن يقال كلام الشيخ مبني على الوضع وافادة تلك الامثلة لشمول النفي بواسطة القرائن اه وقوله مبني على الوضع أي باعتبار الوضع وقطع النظر عن القرائن (قوله والله لا يحب كل مختال) أي متكبر معجب وقوله فخور أي كثير الفخر على الناس بغير حق وقوله والله لا يحب كل كفار أي جاحد بتحريم الربا فتري وقوله أثيم أي كثير الاثم وقوله ولا تطع كل حلاف أي كثير الحلف في الحق والباطل وقوله مهين أي قليل في الرأي والتمييز أو حقير عند الناس لاجل كذبه اه فتري وكتب أيضا قوله ولا تطع كل حلاف مهين أورد هذه الآية وان لم تكن من قبيل المنفي الذي الكلام فيه اشارة الى أن النهي كالنفي في الحكم السابق (قوله بأن قدمت الخ) اشارة الى أن النفي المستفاد من لفظة الا يتوجه الى القيد اعني الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقديم كل عليه فلا يرد أن انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفائه في الكلام أصلا فلا يصح حينئذ قوله عم النفي على اطلاقه فتري (قوله ولم تقع معمولة الخ) قيد به ليخرج كل الدراهم لم آخذ فانها مقدمة على النفي لكنها معمولة للفعل المنفي ولو زاد ورتبة بعد قوله لفظا لاستغنى عن قوله ولم تقع الخ تأمل (قوله اسم واحد) أي لقبه وأما اسمه فقيل الخرباق وقيل العرباض (قوله اقصرت الصلاة) اما الظهر واما العصر على ما رواه

(ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) مما أضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور في الكلام (أو) أفاد (تعلقه) أي تعلق الفعل أو الوصف (به) أي ببعض ما أضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي بدليل قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين (والا) أي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بأن قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي (عم) النفي كل فرد مما أضيف اليه كل وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد (كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين) اسم واحد من الصحابة رضي الله عنهم (أقصرت الصلاة)

البخارى ومسلم كذا فى الطيبى والقول بأنها احدى العشاءين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه احدى صلاتى العشى والمراد صلاتى وقت العشى وهو من الزوال الى الغروب اه عبد الحكيم (قوله بالرفع) دفع به توهم ان الصلاة مفعول أقصرت كأكرمت بدليل أم نسيت سم أو كأضربت (قوله فاعل) هذا على رواية أقصرت بالبناء للفاعل وروى أيضا بضم القاف وكسر الصاد على البناء للمفعول وعليه فالصلاة نائب فاعل (قوله كل ذلك لم يكن) فان قيل لا يجوز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن فى نفس الامر لانه يلزم عليه الكذب فان بعضه قد كان فى نفس الامر والكذب عليه لا يجوز وان أريد فى ظنى لم يرد عليه الاعتراض بأن بعضه كان فى نفس الامر فكيف قال ذو اليدين ذلك فالجواب أن المراد كل ذلك لم يكن فى نفس الامر بحسب ظنى فبين ذو اليدين أن الظن لم يطابق نفس الامر ع س سم واعتقاد خلاف الواقع بارادته تعالى للتشريع ليس نقصا قاله ع ق * (فائدة) * ذكر العارف ابن أبى جمرة فى شرح مختصره أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يسه الا أربع مرات سلم من اثنتين وقام من ثانية وقام الى خامسة وأسقط آية من سورة اه وقوله وقام من ثانية أى بلا تشهد أول وكتب أيضا قوله كل ذلك لم يكن فيه دليل على أن من قال ناسيا لم أفعل وكان قد فعل أنه غير كاذب كذا فى الكرمانى فكلام النامى ليس بصادق ولا كاذب راجع عبد الحكيم وكتب أيضا مانصه سالبة كلية (قوله هذا قول النبى الخ) هذا ايضاح فان كونه قوله عليه الصلاة والسلام معلوم من قوله كقول النبى الخ (قوله أو بنفيهما جميعا) أى وليس فى الجواب تعيين أحد الامرين فيلزم أنه أراد نفى كل منهما سم وكتب ايضا قوله أو بنفيهما جميعا لم يقل أو باثباتهما جميعا مع أن الظاهر أن جواب أم قد يكون باثبات الامرين جميعا الا ان هذا غير متأت فى الحديث بخلاف اثبات أحدهما ونفيهما جميعا (قوله تحظئة للمستفهم) أى فى اعتقاد ثبوت أحدهما سم (قوله لا بنفى الجمع بينهما) أى ولم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب أن يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما سم (قوله لانه عارف) أى المستفهم (قوله بعض ذلك قد كان) موجبة جزئية (قوله برفع كله) اعترض على الرفع بأن المذكور فى مغنى اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم ودفع بأن ما نقله الشارح فى مطوله عن سيبويه من قول الشاعر * ثلاث كلهن قتلت عمدا * برفع كلهن يدل على جواز التركيب المذكور أفاده الفنرى (قوله شيأ مما تدعيه على من الذنوب) أشار الى أن المراد من الذنب فى قوله تدعى على ذنبا الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت أن ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا قاله السيرافى فنرى وعبارة عبد الحكيم اشارة الى أن النكرة أعنى ذنبا للعموم وان كانت فى الاثبات اه (قوله ولا افادة الخ) فيه بحث فلا نسلم أن العدول عن النصب لذلك لجواز أن يكون لفظ كل المضاف الى الضمير لا يقع مفعولا لانه لا يجوز رأيت كلهم ولا رأيت كلكم وانما يقع تأكيدا أو مبتدأ عم صرح بذلك فى المطول ونقله

بالرفع فاعل قصرت (أم نسيت يارسول الله) عليه الصلاة والسلام (كل ذلك لم يكن) هذا قول النبى عليه الصلاة والسلام والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفى وعمومه لوجهين أحدهما أن جواب أم اما مثبت لأحد الامرين أو بنفيهما جميعا تحظئة للمستفهم لا بنفى الجمع بينهما لانه عارف بأن الكائن أحدهما والثانى ما روى أنه لما قال النبى صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم أن الثبوت للبعض انما ينافى النفى عن كل فرد لا النفى عن المجموع (وعليه) أى على عموم النفى عن كل فرد (قوله أى قول أبى النجم)

(قد أصبحت أم الخيار تدعى
على ذنبا كله لم أصنع)

برفع كله على معنى لم أصنع شيأ مما تدعيه على من الذنوب ولا فادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار الى الرفع المفتقر اليه أى لم أصنعه

عن ابن الحاجب وأطال فى هذا المحل فراجعه فانه مهم سم وفى يس عن المغنى أنها تقع مفعولا قليلا فراجعه (قوله وأما تأخيره) أى عن المسند (قوله فلاقتضاء المقام تقديم المسند) يعنى أن تأخيره ليس من مقتضيات الاحوال وانما هو من ضرورات مقتضى الحال فلذا لا يبحث عنه أطول وكتب أيضا مانصه ككونه عاما لا أوله صدر الكلام (قوله هذا كله) لقد أعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر من وجوه حيث وضع اسم الاشارة موضع الضمير والمفرد موضع الجمع تنبيها على أنه جعل الاحوال المتقدمة بنهاية الانضاح كالمحسوس وبحسن البيان ولطف المزج واحدا أطول ببعض تقديم وتأخير (قوله أى الذى ذكر) أشار الى أن افراد اسم الاشارة مع أن المشار اليها متعددة تأوله بالمذكور (قوله كله مقتضى الظاهر) مبنى على التغليب والا فترك الخطاب مع معين الى غيره الذى ذكر فى مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر فترى وتقدم عن عبد الحكيم مايخالفه وكتب أيضا قوله كله نبه بايراد كله تأكيدا أو مبتدأ على أن المشار اليه متعدد أطول وكتب أيضا مانصه تقدم أن مقتضى الظاهر أخص من مقتضى الحال فان كل مقتضى ظاهر مقتضى حال ولا عكس لان مقتضى الحال يصدق بمقتضى باطن الحال (قوله وقد يخرج الكلام) أتى بكلمة قد مع المضارع اشارة الى قلته بالنسبة الى مقابله وبدأ فيه بوضع المضمر موضع المظهر على خلاف بدء المفتاح بوضع اسم الاشارة موضع المضمر لانه يقوق ما وراءه كذا فى الاطول (قوله لاقتضاء الحال) أى باطن الحال (قوله كقولهم) أى العرب ابتداء من غير جرى ذكر المسند اليه لفظا أو تقديرا وفى كلام المصنف أيضا وضع المضمر موضع المظهر على ماقاله الفنرى وفيه ان ثم قرينة تدل على أن المرجع العرب فهو على حد حتى توارت بالحجاب فلا يكون من وضع المضمر موضع المظهر (قوله كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل) ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ونعم رجالا مكان نعم الرجال فقد أشار الى أن الضمير عبارة عن متعقل مبهم يفسره التمييز وهو مع تمييزه بمنزلة الرجل أطول (قوله وهذا الضمير الخ) عبارة المطول وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود فى الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر فى نحو نعم الرجل ليحصل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذى هو للمدح العام أو الذم العام أعنى من غير تعيين خصلة اه قال السيد هذا يشعر بأن اللام فى الرجل للعهد الذهنى كما اختاره بعضهم وزعم أن اللام ههنا كاللام فى قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك ورد كونها للجنس بفوات الابهام المقصود فى هذا الباب وبجواز أن تفسره بزيد مثلا وبجواز تثنيته وجمعه وأجيب بأن المراد هو الجنس ادعاء لا حقيقة فالابهام موجود كما فى المعهود وصح تفسيره بمخصوص أيضا وأما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه شئ أولا وجمع ثم عرف بلام الجنس وفى الحمل على الجنس زيادة مبالغة تناسب المقام وعلى هذا فالضمير

(وأما تأخيره) أى تأخير المسند اليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيجئ بيانه (هذا) أى الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك من المقامات المذكورة (كله مقتضى الظاهر) من الحال (وقد يخرج الكلام على خلافه) أى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه (فيوضع المضمر موضع المظهر (كقولهم نعم رجلا) (زيد) (مكان نعم الرجل) فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير

فى نعم رجلا عائد الى الجنس أيضا اه وقال الفنرى جاء بثم لتراخى التفسير وتباعده فى الرتبة عن الابهام هذا ووجه المناسبة المذكورة هو أن المراد بالمدح والذم العامين فى هذا الباب هو المبالغة فلما أراد زيادة المبالغة والتعميم أبهموا الفاعل أولا لتتشوف النفس اليه وترغب فى طلبه اه (قوله عائدا الى متعقل الخ) فى كلام غيره واحد من النحاة كالدماميني أنه عائد الى التمييز وعليه يكون التمييز مفسر الضمير بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون مفسره الواسطة تفسيره لمرجعه وكتب أيضا قوله الى متعقل أى الى شئ مطلق متعقل معهود باطلاقه فى الذهن (قوله معهود) اقتصر الشارح على أحد القولين فى الضمير والقول الثانى انه للجنس والقولان مبنيان على القولين فى أل من قولنا نعم الرجل فقيل انها للعهد وقيل انها للجنس (قوله بنكرة) أى لا بمعرفة ليعلم جنس المتعقل أى فقط أى دون شخصه ليحصل الابهام ثم التعيين الحاصل بالمخصوص بخلاف المعرفة فان بها يعلم شخص المتعقل كما يعلم جنسه فيفوت الابهام ثم التعيين (قوله أى قول الخ) تفسير لاحد القولين لا للقولين (قوله خبر مبتدا محذوف) لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر السؤال عنه بمن هذا فأجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو أن يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف أى زيد ممدوح ولعل وجهه أن الحذف بآخر الجملة أنسب لكن المناسب للتفسير هو الاول لان هذا اذا الغرض تخصيص الممدوح باسمه فى جواب السؤال عنه مع أنه معارض بأن الخبر محط الفائدة فلا يناسبه الحذف وأيضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شئ مسده صرح به ابن هشام فى الباب الخامس من مغنى اللبيب فتنبه (قوله فيحتمل عنده) أى فليس من هذا الباب على القطع ويحتمل أن يكون الضمير عائدا الى المتعقل الذهنى ويكون من هذا الباب والعائد الرابط كونه عبارة عنه فى الخارج سم ونظر يس فى قوله ويكون من هذا الباب بأنه على هذا الاحتمال الثانى من وضع المضمر المبهم موضع المضمر المعين لا من وضع المضمر موضع المظهر وفى الاطول ما يوافقه (قوله ويكون التزام الخ) جواب عما يقال اذا كان الضمير عائدا الى المخصوص فيلزم تثنية الضمير وجمعه اذا كان المخصوص مثنى أو جمعا سم وأورد أيضا على احتمال عود الضمير الى المخصوص أن الضمير حينئذ متعين لا ابهام فيه ففات الابهام ثم التفسير وأنه لم يبق لايراد التمييز فائدة وأجيب بأن الابهام والتفسير يكفى فيه تأخير المرجع لفظا والتمييز للتأكيد كما فى نعم الرجل رجلا وقوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا (قوله نعما ونعموا) عبارة المطول نعمار جلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون (قوله لكونه من الافعال الجامدة) يرد عليه أن ليس من الافعال الجامدة مع أنه يجب مطابقة الضمير المتصل بها لمرجعه تدبر (قوله وقولهم هو أو هى زيد عالم) اختاره على زيد قائم لان الجملة المفسرة لضمير الشأن يجب أن تكون أمرا عظيما يعتنى به ويستحق أن يحتال لتمكينه فى نفس السامع وذكر الجملة الاسمية لان الفعلية لا تقع مفسرة له مالم يدخل عليه مثل

عائدا الى متعقل معهود فى الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر (فى أحد القولين) أى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا ويكون التزام افراد الضمير حينئذ لم يقل نعما ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة (وقولهم هو أو هى زيد عالم

من الفوائح اه أطول وكتب أيضا مانصه ولم يحتج الخبر الجملة هنا الى رابط لانه عين المبتدا فهو فى حكم المفرد أى الشأن أى الحديث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج اليه فى كل جملة تكون عين المبتدا نحو قولى زيد منطلق أى مقولى هذا اللفظ (قوله مكان الشأن أو القصة) يشير الى أن التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة فتدبر وكتب أيضا مانصه فهو راجع الى الشأن المعقول وهى القصة المعقولة يفسرهما الجملة بعد أطول (قوله غير فضلة) ولا كالفضلة صرح به الرضى بخلاف الفضلة نحو انها بنيت غرفة وما هو كالفضلة نحو انها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات فلا يختار التأنيث فى ذلك بل يقال انه فى المثالين قال الرضى لان الضمير مقصود مهم فلا تراعى مطابقته للفضلات يس (قوله فقوله هى زيد عالم مجرد قياس) يمكن أن المصنف نبه به على أن مقتضى القياس أن يستوى المذكر والمؤنث فى كل جملة لان كل جملة شأن وقصة من غير فرق وتخصيص المؤنث بما عمدته مؤنث بحكم الاستعمال على خلاف القياس كذا فى الاطول لكن هذا لا ينهض عذرا للمصنف بعد قوله وقولهم المقتضى استعمال هى زيد عالم (قوله مجرد قياس) أى قياس مجرد عن الاستعمال والسماع فلا يصح قوله وقولهم الخ المقتضى أن ذلك مسموع وكتب أيضا قوله مجرد قياس أى على قولهم هى هند مليحة بجامع عود الضمير فى كل على القصة ولذلك قال الرضى وتأنيثه وان لم تتضمن الجملة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع اه (قوله أى يجىء على عقبه) ان قلت لا حاجة لذكر على فالجواب أنه انما أتى به تأكيدا للتعقيب والالصاق لانها تشعر بالاستعلاء والتمكن وبيانه أن عقب حال جرها بعلى ليست ظرفا بل اسم بمعنى الآخر والطرف فالمعنى على آخره وطرفه فتفيد على اتصال المتعاقبين والتصاقهما وان لا فاصل بينهما (قوله أعز من المساق) وجه الاعزية أن فيه أمرين لذة العلم ودفع ألم الشوق بخلاف المساق بلا تعب فان فيه الاول فقط ولا يخفى أن اللذة المشتملة على دفع الالم أحلى من اللذة الموجودة بدونه ح ف (قوله ولا يخفى الخ) انما يرد اذا جعل التعليل أعنى ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على ما ذكره وهذا هو الظاهر لان صرف التعليل الى القاعدة هو الوجه وأما اذا تكلف وجعل تعليلا لقوله وقولهم هو أو هى زيد عالم فلا ورود له فتدبر وكتب أيضا مانصه يمكن أن يقال مراد المصنف ليتمكن فى ذهن السامع مايعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر فى سماع المفسر لجواز أن يعلم بالقرينة ولعله لذلك لم يقل لا يصح فى باب الخ أفاده عبد الحكيم (قوله فى باب نعم) وكذا فى ضمير الشأن المستتر نحو كان زيد قائم أفاده فى الاطول (قوله لان السامع الخ) لا يخفى أنه بمجرد سماع الفعل تتنظر النفس للفاعل لانه لا بد لكل فعل من فاعل لكنهم لم يعتدوا بهذا الانتظار لعدم تمامه من حيث ان النفس تعلم أنه لا بد من مجيئه وكان الانتظار التام انما يتحقق اذا وجد محل ما ينتظر ولم يجئ كما فى ضمير الشأن فان حق الضمير أن يتقدم مرجعه ولو تقديرا

مكان الشأن أو القصة) فالاضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن انما يؤنث اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هى زيد عالم مجرد قياس ثم عال وضع المضمر موضع المظهر فى البابين بقوله (ليتمكن مايعقبه) أى يعقب الضمير أى يجىء على عقبه (فى ذهن السامع لانه) أى السامع (اذا لم يفهم منه) أى من الضمير (معنى انتظره) أى انتظر السامع مايعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان الحصول بعد الطلب أعز من المساق بلا تعب ولا يخفى أن هذا لا يحسن فى باب نعم لان السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا

فاذا وجد محله ولم يوجد يتحقق الانتظار التام حينئذ وحاصله ان الانتظار انما يتحقق فيما وجد مرجعه ولم يوجد ع س سم وبقوله من حيث ان النفس الخ يندفع منافاة قوله لعدم تمامه لحكم النحاة بتمام الانتظار الى الفاعل وقوله فيما وجد مرجعه أى محل مرجعه (قوله فلا يتحقق فيه التشوق الخ) أى فلا يستقيم تعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بما ذكره (قوله لاختصاصه) أى اختصاص مدلوله وكتب أيضا قوله لاختصاصه بحكم بديع أى لكونه مختصا فى العبارة بحكم بديع أوردله والاحسن لكونه محكوما عليه بأمر بديع أفاده فى الاطول (قوله كم عاقل) كم الخبرية المضافة الى مميزها المفرد فى موضع الرفع على الابتداء والجملة أعنى أعيت خبرها وكتب أيضا قوله كم عاقل الخ المقابل الحقيقى للعاقل المجنون وللجاهل العالم ففى ايقاع جاهل مقابلا لعاقل رمز الى أن العقل بلا علم لا يعتد به وأن الجهل يلزمه الجنون فالعاقل يجب عليه أن يتحلى بالعلوم لئلا يتعطل عقله والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات وأراد بقوله عاقل وزيد بقا نفسه فأخطأ فى الاول وأصاب فى الثانى أما فى الاول فلان مقتضى العقل أن لا يتوغل فى الامور الالهية ولا يعترض على الله فيها وأما فى الثانى فلانه زيد بن ملحد يس وأخطأ أيضا فى وصف نفسه بالعالم النحرير لانه لو كان عالما نحريرا ما اعترض على الله فى ذلك وغفل عن كون الرزق رزقين حسيا ومعنويا وأن الثانى أفضل لانه رزق العلوم والمعارف والحكم وكتب أيضا ما نصه وأين هذا من قول بعض العارفين

كم عاقل يسكن بيتا بالكرا * وجاهل له قصور وقرى
لما قرأت قوله سبحانه * نحن قسمنا بينهم زال المرا

وقول بعضهم

كم من أديب فهم قلبه * مستكمل العقل مقل عديم
ومن جهول مكثر ماله * ذلك تقدير العزيز العليم

(قوله هو وصف الخ) أى وليس بتأكيد كما سبق الى الوهم اذ لا محل للتأكيد ومغايرته للموصوف بحمل الابهام المستفاد من التنكير على الكمال فكأنه قيل كم عاقل كامل العقل عبد الحكيم (قوله وأعجزته) تفسير وقوله أو أعيت عليه فأعيت على هذا لازم وعلى الاول متعد والوجه الاول أحسن لان حذف العائد المفعول أهون من حذف العائد المجرور كذا فى الاطول وقوله وصعبت تفسير (قوله ترك) أى صير فان ترك اذا عدى لاثنين يكون بمعنى صير على ما فى التسهيل أطول (قوله الاوهام) أى العقول أى أهل العقول فسمى المحل باسم الحال وحذف المضاف (قوله وصير العالم النحرير زنديقا) فان قلت اذا كان هذا يصير الاوهام ذوات حيرة فغاية أمر العالم أن يتحير فمن أين يصيره جازما بنفى الصانع قلت جعله الغضب المستولى عليه من حرمانه مع استحقاقه منكرا للصانع معاندا أطول ويجاب أيضا بأن الزندقة لا تتوقف على الجزم بنفى الصانع بل تحصل بالتردد فيه اللازم لذلك التحير غالبا (قوله من نحر الامور علما) تمييز محول عن المفعول والاصل نحر علم

فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (وقد يعكس) وضع المضمر موضع المظهر أى يوضع المظهر موضع المضمر (فان كان) أى المظهر الذى وضع موضع المضمر (اسم اشارة فلكمال العناية بتميزه) أى تميز المسند اليه (لاختصاصه بحكم بديع كقوله * كم عاقل عاقل) هو وصف عاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه (أعيت) أى أعيته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت (مذاهبه) أى طرق معاشه (وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا * هذا الذى ترك الاوهام حائرة * وصير العالم النحرير) المتقن من نحر الامور علما أتقنها (زنديقا) أى كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا

الامور أى أتقنه وتفسير النحر بالاتقان تفسير مجازى علاقته المشابهة فى ازالة مابه الضرر فان القتل والذبح الذى هو معنى النحر الحقيقى يزيل الدماء والرطوبات التى بالحيوان والاتقان يزيل الشكوك والشبهات (قوله فكان القياس فيه الاضمار) لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس والاشارة حقيقة فى المحسوس سم (قوله فالحكم البديع) اشارة لرد ما قاله بعضهم ان الحكم البديع كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع أنه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا أن ضد ما كان ينبغى قال فى المطول ولا يخفى ما فيه من التعسف سم (قوله هو الذى أثبت الخ) وهو جعل الاوهام حائرة الخ (قوله عطف على كمال العناية) لا على اختصاصه ولا على العناية اذ التهكم بمن لا بصر له مثلا انما يقتضى ايراد اسم الاشارة لاقصد كمال العناية بتميزه وان كان اسم الاشارة مفيدا له وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث جعل التهكم داخلا تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم البديع اه عبد الحكيم (قوله أولا يكون ثمة مشار اليه) أى محسوس فالمنفى المشار اليه المحسوس لا المشار اليه مطلقا فلا يقال اذا لم يكن ثمة مشار اليه لم يكن هنالك مرجع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمر تأمل من سم بالمعنى والاحسن أن معنى ثمة فى حضرة المتكلم أى لا يكون فى حضرة المتكلم مشار اليه أصلا أى لا محسوس ولا غيره بأن كان المعبر عنه غائبا (قوله أو على كمال فطانته) زاد فى الاطول أو التنبيه على كمال حدة بصره (قوله تعاللت الخ) قبل هذا البيت

فنى قبل وشك البين يا ابنة مالك * ولا تحرمينى نظرة من جمالك

وبعده فان ساءنى ذكرالك لى بساءة * فقد سرنى أنى خطرت ببالك

قوله فنى أمر للمخاطبة من الوقوف ووشك البين قرب البعد والواو فى ومابك علة حالية وتريدين قتلى فى موضع الحال أو الاستئناف أو البدل وقد ظفرت استئناف جواب هل ظفرت بهذا المراد فترى وقوله والواو فى ومابك علة حالية قال فى الاطول الجملة حال مؤكدة لانه يفهم من التعالل عدم العلة أو جملة دعائية معترضة اه وقوله أو البدل أى بدل الاشتمال من تعاللت (قوله أشجى) على صيغة المعروف كما هو المعروف من باب علم لازما أى أحزن ويحتمل صيغة المجهول من باب نصر متعديا أى أحزن أطول (قوله بمعنى نشب) أى العظم (قوله تريدين) الظاهر أردت الا أنه أراد حكاية الحال الماضية أطول (قوله الى أن قتله ظهر ظهور المحسوس) أى وظهور المعانى كالقتل كماله أن تكون كالمحسوس فظهورها ظهور المحسوس كمال فى ظهورها فكلام الشارح مطابق لما نحن فيه وهو ادعاء كمال ظهور المسند اليه سم بالمعنى (قوله أى غير اسم الاشارة) فان قيل اسم الاشارة فيه أيضا زيادة التمكين فالجواب نعم الا أنه يختص من بين المظهرات بكونه لكمال العناية بالتمييز وبكونه المقصود منه ذلك سم قال يس وقد يقال جعل الشارح قوله أو التهكم عطفا

فكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لكمال العناية بتميزه ليرى السامعين أن هذا الشئ المتميز المتعين هو الذى له الحكم العجيب وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذى أثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة (او التهكم) عطف على كمال العناية (بالسامع كاذا كان) السامع (فاقد البصر) ولا يكون ثمة مشار اليه أصلا (أو النداء على كمال بلادته) أى بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس (او) على كمال (فطانته) بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس (أو ادعاء كمال ظهوره) أى ظهور المسند اليه (وعليه) أى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور (من غير هذا الباب) أى باب المسند اليه (تعاللت) أى أظهرت العلة والمرض (كى أشجى) أى أحزن من شجى بالكسر أى صار حزينا لا من شجا بالعظم بمعنى نشب فى حلقه (ومابك علة * تريدين قتلى قد ظفرت بذلك) أى بقتلى كان مقتضى الظاهر أن يقول به لانه ليس بمحسوس فعدل الى ذلك اشارة الى أن قتله ظهر ظهور المحسوس (وان كان) المظهر الذى وضع موضع المضمر (غيره) أى غير اسم الاشارة

على كمال العناية يقتضى أن التهكم ومابعده من نكات وضع اسم الاشارة موضع المضمر فهلا جعلت زيادة التمكين منها اه (قوله فلزيادة التمكين) يحتمل أن تكون الاضافة فيه للبيان أى لزيادة هى التمكين أى جعل المسند اليه متمكنا فى ذهن السامع ويحتمل أن تكون على أصلها لان المضمر لايخلو من تمكن معناه فى ذهن السامع فى الجملة والمظهر أقوى فى التمكين وعلى الاول يكون تسمية التمكين زيادة لان المسند اليه فى الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهرا فى موضع المضمر يفيد زيادة على ذلك وهى ذلك التمكين اه ع ق وفى كلامه اشارة الى أن قول الشارح أى جعل المسند اليه الخ مبنى على الاحتمال الاول ويظهر أن الاحتمال الاول مبنى على أن معنى التمكين قوة الحصول فى الذهن والثانى على أن معناه الحصول وكتب أيضا قوله فلزيادة التمكين الاضافة للبيان أى زيادة هى التمكين فيوافق قوله فى ضمير الشأن ليتمكن وزيادة الزيادة هنا فى اللفظ تفنن اه يس وكتب أيضا قوله فلزيادة التمكين وذلك اما لان فى ذلك الاسم الظاهر تقليل الاحتمال واما لان الظاهر لما وقع غير موقعه كان لحدوث غير متوقع فأثر فى النفس تأثيرا بليغا وتمكن فيه زيادة تمكن وفى اختصاصه بغير اسم الاشارة نظر أطول وجواب هذا النظر كتبناه عن سم (قوله نحو قل هو الله أحد الله الصمد) قال فى الاطول وعندى ان ترك الاضمار لانه يتبادر الذهن منه الى الشأن الذى ذكر آنفا ولا يبعد أن يكون من نكات وضع غير اسم الاشارة موضع الضمير التنبيه على بلادة السامع حيث لا يفهم الضمير وادعاء الخفاء بحيث لا ينفع الا بتكرار البيان الواضح اه وكتب أيضا قوله قل هو الله أحد الله الصمد لم يورد العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير أحد لعلمهم بصمديته بخلاف أحديته اه فنرى (قوله ويقصد فى الحوائج) عطف تفسير (قوله وبالحق أنزلناه وبالحق نزل) كونه من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا فسر الحق الثانى بما فسر به الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرف معرفا وأما اذا فسر بالاوامر والنواهى على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلا من الحقين له حينئذ معنى على حدة كذا فى شرحه للمفتاح قيل الحق أنه لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير أيضا ليكون من باب الاستخدام وأنت خبير بأنه مردود لان الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير فى الظاهر والكلام فيه اه فنرى (قوله أى بالحكمة المقتضية للانزال) هى اشتماله على صلاح المعاش والمعاد وسماها حقة لانها حق ثابت فى الواقع وتقديم الجار والمجرور للحصر قال القاضى ولعله أراد به نفى اعتراض البطلان له أول الامر وآخره عبد الحكيم (قوله وبالحق نزل) لايخفى أن الظاهر فيما الحق نزل لانه لازم الانزال بالحق الا أن يقال المراد بالانزال تقدير النزول قال السيد السند فى شرحه للمفتاح لو فسر الحق أى الثانى بالاوامر والنواهى لم يكن مما نحن فيه قلت وحينئذ يكون الواو فى موقعه أطول (قوله ادخال الروع

(فلزيادة التمكين) أى جعل المسند اليه متمكنا فى ذهن السامع (نحو قل هو الله أحد الله الصمد) أى الذى يصمد اليه ويقصد فى الحوائج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكين (وتطهيره) أى تطهير قل هو الله أحد الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين (من غيره) أى من غير باب المسند اليه (وبالحق) أى بالحكمة المقتضية للانزال (أنزلناه) أى القرآن (وبالحق نزل) حيث لم يقل وبه نزل (أو ادخال الروع) عطف على زيادة التمكين

وتربية المهابة) اعتبارا جتماعهما وان كان أحدهما يكفي نكتة ملاحظة لكون الباعث على الاظهار قويا (قوله في ضمير السامع) يعني قلبه (قوله هذا كالتأكيد) بيانه أن الروع الخوف والمهابة وان كانت لذلك الخوف لكن المفهوم منها عرفا هي الحالة التي تكون في القلوب الناشئة من الخوف فيكون عطف تربية المهابة من عطف اللازم وهو بمنزلة التأكيد لانه يدل على الملزوم اه ملخصا من عبد الحكيم وسلم وردما فهمه السيدان الجرجاني والصفوي في هذه العبارة وفي قوله فيكون عطف تربية المهابة من عطف اللازم نظر لان المعطوف التربية لا المهابة وتربية المهابة غير لازمة لادخال الخوف انما اللازم نفس المهابة وكتب أيضا قوله كالتأكيد انما لم يكن تأكيدا لان تربية المهابة أي زيادة الحالة المذكورة تستلزم ادخال خوف والملزوم يدل على اللازم فكان كالتأكيد بهذا الاعتبار (قوله أو تقوية داعي المأمور) أي ما يكون داعيا من أمرته بشيء الى الامتثال والاتيان به مطول فيؤخذ منه ان اضافة داعي الى المأمور من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ولذا اضافه بقوله الى داعي أي تقوية الشيء الذي يدعو المأمور الى الامتثال فذات الخليفة ممثلا تقتضي الداعي الى ذلك والتعبير عنه بأمير المؤمنين الدال على السلاطة والتمكن من فعل المكروه بالمأمور لو خالف تقوي ذلك الداعي وكتب أيضا مانصه كظن الانتقام عند المخالفة (قوله لتقوية داعي المأمور) قال في الاطول وعليه أي على وضع المظهر موضع المضمر للنكتتين قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله حيث لم يقل علي لان في سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقهر ادخال روع في قلب السامع ما ليس في سماع ضمير المتكلم وتقوية الداعي الى التوكل ما لا يخفى ولا وجه لتخصيصه بالتقوية كما فعله الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح اه ووجه ما صنعه الشارح بأنه يدل عليه افراد ضمير عليه والرجوع لآخر المذكورات أقرب مع كون سياق الآية للترغيب والمناسب له تقوية الداعي دون ادخال الروع (قوله فاذا عزمت فتوكل على الله) فلذات العلية تقتضي الداعي والاوصاف المدلول عليها بلفظ الجلالة تقوي ذلك ع س سم وكتب أيضا مانصه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأي مطول (قوله والرحمة) عطف تفسير اهنوبي (قوله الهي عبدك العاصي أتاكا الخ) يوجد في بعض النسخ بعده

فان تغفر فأنت لذاك أهل * وان تطرد فمن يرحم سواكا

وقوله فمن يرحم بسكون الميم على اجراء الوصل مجرى الوقف كذا في شرحه للمفتاح اه عبد الحكيم (قوله واستحقاق الرحمة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقة وهي بمعنى الاستعطاف المذكور في المتن وانما زاد الشارح التخضع واستحقاق الرحمة ليبين سبب الاستعطاف بلفظ العبد فظهر توافق كلامي المصنف والشارح (قوله أعني نقل

(في ضمير السامع وتربية المهابة) هذا كالتأكيد لادخال الروع (أو تقوية داعي المأمور مثالهما) أي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية (قول الخلفاء أمير المؤمنين بأمرك بكذا) مكان انا أمرك (وعليه) أي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور (من غيره) أي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت (فتوكل على الله) لم يقل على انا في لفظ الله من تقوية الداعي الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالاوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها (أو الاستعطاف) أي طلب العطف والرحمة (كقوله الهي عبدك العاصي أتاكا * مقرا بالذنوب وقد دعاكا * لم يقل أنا لما في لفظ عبدك من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال (السكاكي هذا) أعني نقل

الكلام الخ) فسر السكاكى اسم الاشارة بهذا التفسير فهو اشارة الى ما فهم ضمنا أيضا من ايراد قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله ومن قوله * الهى عبدك العاصى أتاكا * مثالا لوضع المظهر موضع المضمر ويفهم ضمنا أيضا من قوله فتوكل على الله أنه غير مختص بالمسند اليه والتصريح بما علم ضمنا ليس من التكرار فما قيل انه لا فائدة فى قوله غير مختص بالمسند اليه لا فى كلام المصنف ولا فى كلام السكاكى لانه علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس بشئ لان المفهوم صريحا مما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر لا عدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة اه عبد الحكيم وقوله ومن قوله الهى عبدك العاصى أتاكا أى وكذا قول الخلفاء السابق وكتب أيضا قوله أعنى الخ هذا التفسير صرح به فى كلام السكاكى ولولاه لأمكن جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتسامح الآتى فترى سم فالشارح نقل عبارة السكاكى وتفسيره ولذا قال أعنى ولم يقل يعنى (قوله عن الحكاية) أى التكلم وقوله الى الغيبة أى الاسم الظاهر سم (قوله ولا النقل مطلقا) أى عن التقييد بالنقل عن الحكاية الى الغيبة وان كان التقييد ظاهر العبارة وهذا وجه التسامح ويدل على المراد قوله بل كل من التكلم الخ اذ لو أريد النقل المقيد بما ذكر لصار التقدير وليس النقل عن الحكاية الى الغيبة مختصا بأن يكون عن الحكاية الى الغيبة ولا يخفى فساده لاستلزامه سلب اختصاص الشئ بنفسه وهو باطل لان نفس الشئ يمتنع أن يوجد فى غيره سم وليس بقى شئ آخر وهو أن عبارة المصنف والشارح قاصرة عن افادة عدم اختصاص باقى أقسام النقل بالمسند اليه الا أن يجعل عدم اختصاصه مستفادا من العبارة بطريق المقايسة فتدبر (قوله ولا تعلق العبارة) أى عبارة المتن بقطع النظر عن اصلاح الشارح لان معناه الظاهر أن النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بهذا القدر أعنى النقل عن الحكاية الى الغيبة بل يوجد عند عدمه وهو باطل نوبى (قوله وسواء كان كل منها الخ) فسر العصام فى أطوله الاطلاق فى كلام المصنف بقوله اى واحدا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فى المسند اليه أو غيره ثم اعترض على الشارح فى قوله وسواء الخ بما لا يظهر كما لا يخفى على من وقف على كلامه مع تأمل وتنبه ولا يعكر على تفسير الشارح الاطلاق بما ذكره قوله بعد عند علماء المعانى لانه من جملة مقول السكاكى فهو بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعانى فتدبر (قوله واردا فى الكلام) بأن عبر به سم (قوله من ضرب الثلاثة فى الاثنين) لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين فالثلاثة هى التكلم والخطاب والغيبة والاثنين ما بقى من الثلاثة بعد اعتبار أى واحد منها منقولا الى غيره منها سم (قوله بحسب ما علم من مذهبه الخ) أى لانه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند اليه وان كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضا (قوله بالنظر الى الامثلة) لانه مثل بالمسند اليه وغيره ما سبقه تعبيرا وما لا وكتب أيضا قوله بالنظر الى الامثلة متعلق بعلم سم ويوجد فى بعض النسخ وبالنظر عطف

الكلام عن الحكاية الى الغيبة (غير مختص بالمسند اليه ولا) النقل مطلقا مختص (بهذا القدر) أى بأن يكون عن الحكاية الى الغيبة ولا تعلق العبارة من تسامح (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا) أى سواء كان فى المسند اليه أو غيره وسواء كان كل منها واردا فى الكلام أو كان مقتضى الظاهر ايراده (ينقل الى الآخر) فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين ولفظ مطلقا ليس فى عبارة السكاكى لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه فى الالتفات بالنظر الى الامثلة

على بحسب أي بحسب ماعلم من مذهبه أنه لا يشترط تقدم التعبير وبالنظر الى الامثلة حيث مثل بالمسند اليه وغيره وبما تقدمه التعبير ومالم يتقدمه فيكون الاطلاق مأخوذا من مجموع الامرين ماعلم من مذهبه والامثلة تأمل (قوله عند علماء المعاني) انما قال عند علماء المعاني مع أن بيان التسمية في علم المعاني يغني عنه لئلا يتوهم أن التسمية اصطلاح منه حيث اشتهر خلافه بين الجمهور أطول (قوله التفاتا) ذكر الالتفات في علم المعاني صحيح لان المقام قد يقتضي كثرة الاصغاء الى الكلام واستحسانه فيتوصل الى ذلك بالالتفات فان أريد مجرد تحسين الكلام من غير مراعاة المطابقة كان من البديع اه ع ق فعلى هذا يشكل تخصيص تسميته بعلماء المعاني الا أن يقال كونه يسمى عندهم بالالتفات لا ينافي تسميته عند غيرهم بذلك أيضا تأمل وكتب على قوله كان من البديع مانصه فهو من مباحث العلمين من جهتين مختلفتين وفي يس انه من مباحث البيان أيضا من حيث انه من افراد خلاف مقتضى الظاهر الذي هو من افراد الكناية المبحوث عنها في البيان لان التصريح بايراد لفظ ظاهر الدلالة من غير اعتبار معتبر والكناية بخلافه ومقتضى الظاهر من الاول وخلافه من الثاني (قوله وبالعكس) الواو بمعنى أو (قوله تطاول ليلك) بفتح الكاف وان كان خطابا للنفس بجعلها بمنزلة مكروب أو مستحق للعقاب ألا ترى أنه وقع لم ترقد بالتذكير وباقي البيت * ونام الخلي ولم ترقد * انظر عبد الحكيم وضبطها بالفتح ع ق أيضا وصاحب الاطول وخسرو وعبارته قوله خطاب لنفسه أراد بنفسه شخصه وذاته يعني أن الخطاب ليس على حقيقته اذ لم يرد بالمخاطب من يغايره بل أراد ذاته وقد غرّ ظاهر اللفظ من ليس له من اسرار التركيب حظ حتى ارتكب الاعتساف فكسر من ليلك الكاف اه وكتب أيضا قوله تطاول ليلك يحتمل أنه تجريد وليس التفاتا وهو مانقله الفاضل اليمني عن أبي علي وابن جني وابن الاثير وماقيل من أنه لا منافاة بينهما مردود بأن مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه ماقصد به من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ماأريد به من ارادة المعنى في صورة أخرى غير مايستحقه بحسب الظاهر فالصواب أن ليلك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا اه فنري ملخصا (قوله بفتح الهمزة وضم الميم) في القاموس أثمد كأحمد موضع وتضم الميم اه (قوله اسم موضع) زاد في الاطول ويروى بكسرهما (قوله والمشهور الخ) هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكي ويسمى الخ قال الفنري في حواشيه على المطول اعلم أنه تلخص مما ذكره الشارح أن في الالتفات أربعة مذاهب ووجه الضبط أن يقال لا يخلو اما أن يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر ام لا الثاني مذهب الزمخشري والسكاكي ومن تبعهما وعلى الاول لا يخلو اما أن يشترط أن يكون التعبيران في كلام واحد أولا الاول مذهب بعض الناس وعلى الثاني لا يخلو اما أن يشترط كون المخاطب في التعبيرين واحدا أولا الاول

(ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا) مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله وبالعكس (كقوله) أي قول امرئ القيس (تطاول ليلك) خطابا لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلي (بالاثمد) بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع (والمشهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق (الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة

مذهب صدر الافاضل والثانى مذهب الجمهور (قوله أى عن ذلك المعنى) صريح فى أنه لابد من اتحاد معنى الطريقين سم (قوله على خلاف ما يقتضيه الظاهر) أى ظاهر الكلام لا المقام ولذلك صرح البيضاوى على وفق اشارة صاحب الكشاف بوجود الالتفات فى قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى فان العدول فيه عن مقتضى ظاهر الكلام حيث كان سياقه وهو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى على صيغة الغيبة لا عن مقتضى ظاهر المقام لان مقتضاه الخطاب فى الموضعين ونكتة العدول عن مقتضاه التعظيم للنبى صلى الله عليه وسلم والتلطف فى مقام العتاب بالعدول عن مواجهة الخطاب اه يس (قوله ولابد من هذا القيد) وانما تركه المصنف لفهمه من المقام لان كلامه فى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله أنا نزيد) فانه عبر أولا عن الذات بطريق التكلم وهو أنا وثانيا بطريق الغيبة وهو زيد لان الاسم المظهر حكمه حكم الغائب وكذا بقيه الامثلة سم وكتب أيضا قوله أنا نزيد وأنت عمرو فان الاخبار بالظاهر ولو كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم أو المخاطب جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام فلم يجر على خلاف ما يترقبه السامع لصحة الاخبار بالظاهر عن المضمر مطلقا فلا يكون من الالتفات اه ع ق (قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا) آخره * يوم النخيل غارة ملحاحا * قال ابن مالك فى شرح التسهيل اعراب الذين فى لغة طيئ مشهور وهى لغة هذيل أيضا والسر فى أن اللذون على هذه اللغة تكتب بلامين بخلافه فى لغة من ألزمه الياء دائما أنه حالة بنائه شبيه بالحرف والى التعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه لعهد الصلة فآثروا عدم ظهورها خطا فى حالة البناء لئلا يرى حرف التعريف أو شبهه فيما يشبه الحرف وأظهروها فى حالة الاعراب لالغاء شبه الحرف ثم الظاهر أن الصباحا تصريح بجزء معنى صبحوا تأكيدا من صبحه اذا أتاه صباحا ويجوز أن يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه فى الوجهين على الظرفية ويحتمل أن يكون الصباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل أنبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف أى صبحوهم والنخيل بضم النون وفتح الخاء المعجمة موضع بالشأم والغارة اسم مصدر نصب على التعليل أى لاجل الاغارة ونصبه على الحال بمعنى مغيرين يمنعه افراد ملحاحا والملحاح صيغة مبالغة من الالحاح اه مختصرا من الفرى وغيره (قوله وقوله تعالى) أى ومثل قوله تعالى وإياك الخ مما فيه تكرير الطريق الملتفت اليه سم (قوله والباقى جار على أسلوبه) وان صدق عليه أنه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر لانه لما التفت الى الخطاب صار الاسلوب للخطاب اه سم (قوله فقدسها الخ) وذلك لان حق العائد الى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب ولا يتم المنادى الموصول الا بصلته لانها جزء منه فلا يراعى فيه حكم الخطاب العارض بالنداء الا بعد تمامه بالصلة وأما قوله * أنا الذى سمتنى أمى حيدره * فقبيح شاذ

(بعد التعبير عنه) أى عن ذلك المعنى (بآخر منها) أى بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولابد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا أنا نزيد وأنت عمرو

* نحن اللذون صبحوا الصباحا *

وقوله تعالى وإياك نستعين واهدنا وأنعمت فان الالتفات انما هو فى إياك نعبد والباقى جار على أسلوبه ومن زعم أن فى مثل يا أيها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو وهذا) أى الالتفات بتفسير الجمهور (أخص منه) بتفسير السكاكى لان النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل الى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد عنده وعند الجمهور مختص بالاول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى تطاول ليلك

(مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالى لا أعبد الذى فطرنى واليه ترجعون)

عند النحويين كما قاله المرزوقي على ما في المطول لكن في المغني أن نحو أنت الذي فعلت مقيس لكنه قليل اه لكن مقيسيته على هذا القول لا تنافي كونه خلاف مقتضى الظاهر لان قلته تفيد كونه خلافه (قوله ومقتضى الظاهر أرجع) يجري على كل من التحقيق الآتي وعلى خلافه خلافا لمن قال هو مقابل التحقيق الآتي تأمل (قوله والتحقيق الخ) عبارة المطول فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا أعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي أن لا يغير أسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق اه وكتب أيضا قوله والتحقيق مقابله أن المراد بقوله ترجعون المتكلم نفسه والاصل ارجع فعبر عنه بصيغة خطاب الجماعة وان قوله مالي لا أعبد جار على ظاهره من أن المراد المتكلم نفسه ولا تعريض فيه بالمخاطبين ولما كان الالتفات حاصلا على كلا الوجهين بينه الشارح على الوجه التحقيقي والحاصل أنه لا بد من كون المعنى المعبر عنه بالطريقين واحدا كما مر فلا بد في كون الآية من الالتفات من صرف أولها الى آخرها أو العكس والتحقيق الاول وعليه يكون في ومالي لا أعبد التفات على مذهب السكاكي وكتب أيضا قوله والتحقيق أن المراد مالكم لا تعبدون لان القائل حبيب النجار وهو من المؤمنين الا أنه أقام نفسه مقام المخاطبين ليكون أدخل في النصح لما انه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وكونه من باب التعريض لا ينافي ذلك لان التعريض عند المصنف والشارح اما مجازا وكناية وههنا مجاز لامتناع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا نعم على ما حققه السيد قدس سره أن المعنى التعريضي من مستتبعات التركيب واللفظ ليس بمستعمل فيه بل هو بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه اما حقيقة أو مجازا وكناية ردا أن اللفظ ليس مستعملا في المخاطبين فلا يكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا اه عبد الحكيم وقوله وهو من المؤمنين اي فالعبادة حاصلة منه بالفعل (قوله فيكون) أي العدول المذكور (قوله فصل لربك) من فوائد الالتفات في الآية أن في لفظ الرب حثا على فعل المأمور به لان من يربيك يستحق العبادة (قوله ومقتضى الظاهر فصل لنا) قال في المطول وقد كثر في الواحد المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم اه ونوقش بقوله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء وأجيب بأنه من تغليب المخاطب على الغائب أي اذا طلقت أنت وأمتك وبأن صاحب الكشاف والقاضي جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم

ومقتضى الظاهر ارجع والتحقيق أن المراد مالكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين (و) تمثال الالتفات من التكلم (الى الغيبة انا أعطيناك الكوثر فصل لربك) ومقتضى الظاهر فصل لنا

واستشهد له الزمخشري بقول الشاعر * فان شئت حرمت النساء سواكم * وبأن القاضي ذكر في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون أن ضمير يسطرون الى القلم والجمع للتعظيم ان أريد بالقلم القلم الذي خط اللوح اه ملخصا من الفنري ويرد عليه أيضا قوله تعالى حكاية رب ارجعون (قوله أي ذهب بك) الباء للتعدية أي اذهبك واتلفك قلب طروب في طلب الحسان والكاف مفتوحة على الظاهر وان كانت لخطاب النفس على ما مر وفي الاطول جواز التذكير والتانيث (قوله طروب) الطرب خفة تعتري الانسان لشدة سرور أو حزن اه من سم (قوله ومعنى طروب في الحسان) فيه اشارة الى تعلق في الحسان بطروب سم (قوله ونشاطا في مراودتهن) عطف تفسير على ما قبله فنشاطا تفسير لطربا تفسير مراد وقوله في مراودتها اي مطابقتها بالوصال تفسير لقوله في طلب الحسان (قوله وكاد يتصرم) أي بالكلية وفيه اشارة الى بقاء بعض آثاره وأن قول الشاعر بعيد الشباب أي بعيد معظمه بقرينة قوله حان مشيب فقول الشارح أي حين ولى الشباب بيان لظاهر المعنى وقوله وكاد الخ بيان للمراد وهذا على ان الشباب والمشيب متصلان بلا فصل بزمن الكهولة وجعله من المشيب أما على الفصل وجعله واسطة فاصلا بين الشباب والمشيب كما هو مذهب الجمهور فلا احتياج الى التقدير المار بل يحمل الكلام على ظاهره وان المراد بعيد الشباب وذهابه وتصرمه بالكلية وزمن هذه البعدية هو زمن الكهولة ولا ينافيه قوله حان مشيب لان زمن الكهولة قريب من زمن المشيب وعلى هذا فقول الشارح وكاد يتصرم غير ظاهر اه ملخصا من الحفيد وغيره (قوله عصر) بدل من بعيد الشباب (قوله الى التكلم) أي في تكلفني لان ياء تكلفني للمتكلم (قوله وليلى مفعوله الثاني) أي بتقدير الباء لقول صاحب القاموس التكليف الامر بما يشق عليك كذا في الاطول والى تقديرها يشير قول الشارح والمعنى يطالبني الخ (قوله والمعنى يطالبني الخ) فالتكليف على هذا المعنى المطالبة أي الطلب فالمفاعلة على غير بابها (قوله وروى تكلفني) والالتفات حاصل على هذا أيضا من الخطاب الى التكلم (قوله والمفعول محذوف) وقال العصام الانسب حينئذ أن يكون بين تكلفني وشط تنازع في قوله وليلى ويكون المعنى تكلفني ليلى أي حبها المفرط وليلى وقد شط وليلى وكتب أيضا ما نصه والتكليف على هذا الثاني بمعنى التحميل (قوله أو على أنه خطاب للقلب) والمفعول على هذا أيضا الليلى أي وصل ليلى والتكليف على هذا الثالث بمعنى المطالبة أي الطلب وكتب أيضا قوله أو على أنه خطاب للقلب الخ قيل اعتبار الالتفات في تكلفني بالنظر الى طعابك لا يجامع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفني لم يكن ابتناء الكلام على أسلوب طعابك اذ يكون التقدير حينئذ تكلفك على أن يكون الخطاب في تكلف للقلب وفي الكاف للنفس وهو ممتنع وأجيب بأن الشرط صحة اجرائه على الاصل في الجملة وهنا يمكن ذلك على تقدير رجع التفات القلب الى أصله وان لم يمكن بدونه فافهم اه فنري (قوله

(و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طحا) أي ذهب (بك قلب في الحسان طروب) ومعنى طروب في الحسان أن له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتهن (بعيد الشباب) تصغير بعد للقرب أي حين ولى الشباب (كاد يتصرم) ظرف مضاف الى الجملة الفعلية أعني قوله (حان) أي قرب (مشيب * يكلفني ليلى) فيه التفات من الخطاب في بك الى التكلم ومقتضى الظاهر يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى وروى تكلفني بالتاء الفوقانية على أنه مسند الى ليلى والمفعول محذوف أي شدائد فراقها أو على أنه خطاب للقلب

فيكون التفاتا آخر) أى غير المقرر أولا فيكون فى البيت على هذا الاحتمال الاخير التفاتان وقوله من الغيبة أى فى قلب وقوله الى الخطاب أى فى تكلفنى اى أنت ياقلب (قوله وقد شط) حالية وقوله وليها أى أيام وليها (قوله عواد) جمع عادية وهى ما يصرفك عن الشئ ويشغلك على ما فى القاموس أطول (قوله وخطوب) جمع خطب وهو الامر العظيم سم (قوله فاعلات) فالاصل عادوت تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت الفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله كان الصوارف) تفسير للعوادى والمراد بها العوائق وقوله صارت تعاديه أى ويعاديها فتحققت المفاعلة من الجانبين (قوله وعوائق) تفسير (قوله الى ما كانت عليه قبل) من الحيلولة بيننا (قوله والقياس) انظاهر أن تعبيره تارة بقوله ومقتضى الظاهر وتارة بقوله والقياس تفنن (قوله مالك يوم الدين) هو وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهر أيضا ع ف (قوله ووجهه أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك الكلام أحسن تطرية الخ) هذه الفائدة التى ذكرت للالتفات لاتنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة البارى جل وعلا لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر شيأ مما يصح فى حقه تعالى أيضا لكان أنسب وقد يقال المراد أن الكلام الالتفاتى أيما وقع صالح لان يقصد به هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فترى على المطول وقوله يكون السامع فيها حضرة البارى أى كما فى اياك نعبد (قوله أى وجه حسن الالتفات) أشار الى أن ضمير وجهه يرجع الى الالتفات بحذف المضاف (قوله أحسن تطرية) هذه الفائدة فى النقل الحقيقى كما هو مذهب الجمهور فى غاية الظهور وكذا فى النقل التقديرى كما هو مذهب السكاكى توجد هذه الفائدة فانه اذا سمع خلاف ما يترقبه من الاسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة فى الاصغاء الى الكلام سم (قوله من طريت الثوب) اذا عملت به عملا صار كأنه جديد فقوله تجديدا بيان للمعنى اللغوى وقوله احداثا بيان للمراد فان احداث هيئة أخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر هنا ما فى شرحه للمفتاح من كونه من طرأ بالهمز بمعنى الورود فالمعنى ايرادا واحداثا لان بناء التطرية من طرأ مجردا قياس غير مذكور فى الكتب المشهورة من اللغة واللام فى قوله لنشاط التقوية العمل لان التطرية متعد بنفسه وفى قوله للاصغاء للتعليل ومفعول الايقاظ محذوف أى السامع ولك أن تجعلها فى الموضعين بمعنى واحد اما التعليل فيكون مفعول التطرية محذوفا أى تطرية الكلام لاجل نشاط السامع أى تحريك سروره أو للتقوية ويقدر المضاف فى الاصغاء أى ايقاظا لاهل الاصغاء اليه اه من عبد الحكيم ببعض تصرف وقوله ولم يذكر الخ منه يعلم اندفاع قول الفنرى مانصه قد سبق أن التطرية مهموزة اللام تكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة تكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بين اه وعلى ثبوت التطرية مهموزة يجوز جعل كلام الشارح على التوزيع والاشارة الى جواز همز التطرية وعدمه والمعنى تجديدا ان كانت

فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب (وقد شط) أى بعد (وليها) أى قربها (وعادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقى عادت يجوز أن يكون فاعلات من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز أن يكون من عاد يعود أى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل (و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة) قوله تعالى (حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم) والقياس بكم (و) مثال الالتفات (من الغيبة الى التكلم) قوله تعالى (والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) ومقتضى الظاهر ساقه أى ساق الله ذلك السحاب وأجراه الى بلده ميت (و) مثال الالتفات من الغيبة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم الدين اياك نعبد) ومقتضى الظاهر اياه (ووجهه) أى وجه حسن الالتفات (أن الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان ذلك الكلام (أحسن تطرية) أى تجديدا واحداثا من طريت الثوب (لنشاط السامع و) كان (أكثر ايقاظا للاصغاء اليه) أى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة

ناقصة واحدا ان كانت مهموزة أفاده سم وبعده اقتصاره على قوله من طريت الثوب (قوله على الاطلاق) أى فى كل موضع سم (قوله وقد تختص) بصيغة المعلوم والمجهول فانه يجيء لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص اه عبد الحكيم (قوله مواقعه بلطائف) الباء داخلة على المقصور فترى وهو من مقابلة الجمع بالجمع كركب القوم دوابهم أى قد يكون لكل موقع لطيفة مختصة به سوى الوجه العام اه سم ومنع فى المطول الكلية ويظهر أن قد حينئذ للتحقيق لا للتقليل وقال فى الاطول أى قد يختص بعض مواقعه ببعض اللطائف لا أنه يختص كل التفات بلطيفة سوى هذا الوجه العام كما فسره به الشارح والا لاوجب ذلك أن لا يكتفى فى التفات بالنكتة العامة اه قال يس وفيه نظر لا يخفى وأى مانع من أن يكون لكل موقع نكتة تختص به ونكتة تعمه وغيره اه والظاهر أن وجه النظر أن الملازمة التى ذكرها بقوله والا لاوجب الخ ممنوعة فتأمل (قوله كما فى الفاتحة) أى كالالتفات الذى فى الفاتحة أو كاللطيفة التى فى الخ (قوله اذا ذكر) الاولى اذا حمد لان الحمد أقوى فى التحريك من مجرد الذكر اه أطول وقوله الحقيق أخذه من كون لام لله فى الحمد لله للاستحقاق (قوله يعنى مالك يوم الدين) وصح جعله نعتا للمعرف اما على مذهب الجمهور أن اضافة الوصف الى الظرف معنوية خلافا للرضى واما لان الوصف أريد به الثبوت والذى اضافته لفظية ماهو بمعنى الحدوث اه ع س أقول الوصف هنا بمعنى الاستمرار فى جميع الازمنة على ماحرر فى حواشى الكشاف وله اعتباران فباعتبار دلالته على الماضى اضافته معنوية فيصح جعله وصفا للمعرفة وباعتبار دلالته على الحال والاستقبال اضافته لفظية فيعمل النصب ويصح اتباع معموله على المحل وبهذا يندفع التناقض عن الكشاف فى جعل مالك يوم الدين صفة وجعل الشمس عطفا على محل الليل فى قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس اه يس بتصرف وبملاحظة الاعتبار اندفع ماكنت أستشكله وهو أن غاية كون اسم الفاعل بمعنى الثبوت والاستمرار أن يصير صفة مشبهة أو ملحقا بالصفة المشبهة على القولين والصفة المشبهة اضافتها لفظية لكن حدث لى بحث آخر وهو أنه يمكن اجراء اختلاف الاعتبار فى الصفة المشبهة أيضا فيلزم أن تكون اضافتها معنوية باعتبار دلالتها على الماضى ولم أر أحدا ذكره ويمكن دفعه بأن اسم الفاعل يتمحض للماضى فتكون اضافته معنوية لعدم عمله حينئذ فلهذا يحسن اعتبار دلالته على المضى لتكون اضافته معنوية اذا كان للدوام بخلاف الصفة المشبهة فلا تتمحض للمضى فتكون اضافتها معنوية حتى يحسن اعتبار دلالتها على المضى لتكون اضافتها معنوية لانها تدل على الدوام دائما تدبر (قوله على طريق الاتساع) أى حيث أجرى الظرف مجرى المفعول به سم فأضيف اليه اسم الفاعل (قوله والمعنى على الظرفية الخ) حاصله أن التوسع فى مجرد حذف فى سم (قوله والمفعول محذوف) أى نسيا منسيا كما فى قولهم فلان يعطى أى يفعل الاعطاء فلا يرد ما قيل ان المحذوف المقدر كالملفوظ كأنه قيل

وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق (وقد تختص مواقعه بلطائف) غير هذا الوجه العام (كما فى) سورة (الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد) ذلك العبد (من نفسه محركا للاقبال عليه) أى على ذلك الحقيق بالحمد (وربما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى أن يؤل الامر الى خاتمتها) أى خاتمة تلك الصفات يعنى مالك يوم الدين (المفيدة أنه) أى ذلك الحقيق بالحمد (مالك الامر كله فى يوم الجزاء) لانه أضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية أى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف

مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فى النسبة الايقاعية انظر عبد الحكيم ومراده بالحقيقة المفعول به الحقيقى الذى هو قولنا جميع الامور وبالمجاز المفعول به المجازى الذى هو يوم الدين لانه فى الحقيقة مفعول فيه لكن شبه بالمفعول به فأوقعت عليه النسبة فقيل مالك يوم الدين مجازا عقليا والايراد وجوابه مبنيان على أن الاضافة مجازية بمعنى اللام فلو جعلناها حقيقية على معنى فى والتوسع انما هو فى مجرد حذف فى لم يرد السؤال أصلا وهو ظاهر كلام سم وظاهر المتن والشارح تأمل وفى الفنرى ما يوافق رأى عبد الحكيم وعبارته قوله على طريق الاتساع هو أن يجرى الظرف مجرى المفعول به كقوله * ويوما شهدناه سليما وعامرا * وفى شرح الكشاف للقطب ليت شعرى لم لم تجعل هذه الاضافة حقيقية بمعنى فى كضرب اليوم قلت ليحصل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان أبلغ من قولك مالك فى الدهر وصاحب فى الزمان وهذا ظاهر اهـ وكتب على قول عبد الحكيم فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز الخ مانصه قال فى الاطول أقول * ياسارق الليلة أهل الدار * مشتمل على هذا المجاز مع ذكر المفعول الحقيقى ووجهه جعل المفعول بدلا والجمع بين الحقيقة والمجاز غير عزيز فى البدل كما فى قطع زيد يده وسلب زيد ثوبه فقول هذا القائل والمفعول محذوف يريد به أى ألم تجعله نسيا منسيا ما كان مفعولا قبل الاتساع وصار بعده أى عند التصريح به وجعله ياسارق الليلة أهل الدار مشتملا على ماذكره انما يتم على اضافة سارق الى الليلة ولعله رواية فى البيت والا فالمعروف فيه نصب الليلة على الظرفية واضافة سارق الى أهل ولهذا استشهد النحاة به على الفصل بين المتضايفين بالظرف (قوله دلالة على التعميم) أى مع الاختصار فلا يرد أنه لو صرح بالامر كله لحصل التعميم سم (قوله فحينئذ) أى حين اذ يفيد الخاتمة أنه مالك الخ سم أو حين ازدياد قوة المحرك كما قاله النوبى (قوله والخطاب) عطف على لزوم (قوله والاستعانة) أورد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره تعالى وأجاب الاستاذ بأوجه أحدها انه اضافى أى بالاضافة الى الاصنام ونحوها الثانى أن المراد بالاستعانة طلب تحصيل الاسباب وتيسيرها والتحصيل والتيسير مختصان به تعالى والثالث أن المقصود بالاستعانة انما هو الله تعالى وان حصلت بالغير صورة حتى ان قوله يافلان أعنى بمنزلة يا الله أعنى بواسطة فلان سم وكتب أيضا قوله والاستعانة فى المهمات قد ظهر لك ان اياك نستعين ليس من الالتفات فى شئ لانه مقتضى الظاهر بعد العدول الى الخطاب فى اياك نعبد فلا يلتفت الى ما يوهمه سوق بيان النكتة من أن فيه التفاتا دعت اليه قوة محرك الاقبال أطول (قوله فى المهمات) أو فى خصوص العبادة لتناسب الجمل وكتب أيضا مانصه تخصيص المهمات بالذكر للاهتمام والا فغيرها المهمات كهى (قوله يقال الخ) قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالباء (قوله خاطبته بالدعاء) اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بدل على ذلك الحقيق بالحمد (الاقبال عليه) أى اقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب) بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات) فالباء فى تخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة

دلالة على التعميم (فحينئذ يوجب)

تخصيصه بأن العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره مطول (قوله من حذف مفعول نستعين) أي الثاني (قوله فاللطيفة المختص بها) أشار الى أن ما ذكره المصنف قاصر لان حاصله أن اجراء تلك الصفات موجب لوجود المحرك الذي يوجب أن يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا يفهم نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهي أن العبد مأمور بقراءة الفاتحة ففيه تنبيه على أن العبد ينبغي أن تكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها تبعا لحكيم ولعل مراده بنكتة الخطاب الفائدة المترتبة عليه لا سببه الموجب له لان كلام المصنف يفهمه وقال في الاطول فالطيفة الداعية الى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة من تفصيل الصفات لا التنبيه على أن القارئ ينبغي أن يأخذ في القراءة كذلك لان القرآن نزل على لسان العباد والعبد في قراءته لا يقصد أن القارئ ينبغي له أن يكون كذلك فنعم البيان بيان المتن حيث أسقط ما في المفتاح من أن اللطيفة هي ذلك التنبيه ولم ينبه له الشارح المحقق فظنه مقصرا في تقرير كلام المفتاح وقال تتميما لشأنه واللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات الخ اه وأقول فيه أن نزوله على لسان العباد لا يمنع قصد منزله بايراد بعض جمله على أسلوب مخصوص تنبيه العباد على أمر من الامور ونكات القرآن المعتبرة بحال المنزل أكثر من أن تحصى فتدبر (قوله يجب أن تكون قراءته) أي يتأكد عليه ذلك وقوله على وجه أي مشتملة على وجه وهو حضور القلب والتفاته وقوله يجد من نفسه أي فيه أو معه فالرابط محذوف (قوله ولما انجر الكلام الخ) أي لما كان كلامه في أحوال المسند اليه على مقتضى الظاهر وانجر ذلك الى خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه أورد عدة أقسام منه وان لم تكن من المسند اليه هذا ما يفيده كلامه وفيه أنه تقدم أيضا ما جرى على خلاف مقتضى الظاهر من غير المسند اليه فتأمل (قوله أورد عدة أقسام) هي ثلاثة وكتب أيضا قوله عدة أقسام منه اشارة الى أن أقسامه لا تنحصر فان المجاز والكناية أيضا من خلافه عبد الحكيم (قوله تلقي المخاطب) بكسر الطاء وفتحها والكسر أنسب قال السيرامي المخاطب هو المتكلم أولا صار مخاطبا بالكلام الثاني كما أن المتكلم بالكلام الثاني كان مخاطبا بالكلام الاول اه أي فيصح وصف كل منهما بالمخاطب أي المتكلم والمخاطب فقول الشارح أي تلقي المتكلم المخاطب ان جعلنا الطاء مكسورة فالمخاطب مجرور صفة للمتكلم ويكون الشارح ليس قصده بيان الفاعل المحذوف بل ايضاح المخاطب بكونه هو المتكلم وان جعلنا الطاء مفتوحة فالمخاطب منصوب مفعول التلقي والمتكلم فاعله ويكون قصد الشارح بيان الفاعل المحذوف وهذا هو ظاهر الصنيع والمعنى على هذا تلقي المتكلم بالكلام الثاني المخاطب به وهو المتكلم بالكلام الاول (قوله وفي بحمل كلامه للسببية) أي فلا يلزم تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد (قوله على خلاف مراده)

وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هي أن فيه تنبيها على أن العبد اذا أخذ في القراءة يجب أن تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك ولما انجر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال (ومن خلاف المقتضى) أي مقتضى الظاهر (تلقي المخاطب) من اضافة المصدر الى المفعول أي تلقي المتكلم المخاطب (بغير ما يترقب) المخاطب والباء في بغير للتعدية وفي (بحمل كلامه) للسببية أي انما تلقاه بغير ما يترقبه بسبب أنه حمل كلامه أي الكلام الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) أي مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده

مراد الحجاج بالادهم القيد وخلافه هو الفرس الادهم (قوله أى ذلك الغير) هو خلاف مراده ولو عبر به لكان أوضح لانه العنوان المذكور فى المعلل وان لم يشترط فى العهد الذكرى اتحاد العنوان وانما فعلنا ذلك ولم نحمل الغير على غير ما يترقبه المخاطب كما يتبادر ليوافق قول الشارح فيما بعد فنبه على أن الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بأن يقصده الامير لدلالته على أن المنبه على كونه أولى بالقصد هو الحمل على الفرس الادهم الذى هو خلاف مراد الحجاج وهو مغاير لغير ما يترقبه كما يفهم من جعل الشارح حمل الكلام على خلاف المراد سببا لتلقى المخاطب بغير ما يترقب تأمل (قوله الاولى بالقصد) أقول أو هو الواجب أن يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه أولى اما بالنظر الى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما أطول (قوله لاحملنك على الادهم) سبب قول الحجاج له ذلك أن القبعثرى كان جالسا مع جماعة فى بستان عنب وكان الاوان أوان حصرم العنب فذكر الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقنى من دمه فأخبر الحجاج بذلك فأرسل اليه وهدده على قوله المذكور فقال له انما اردت بقولى المذكور العنب الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك على الادهم فقال له مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فقال له الحجاج انما أردت الحديد فقال لان يكون حديدا خير من أن يكون بليدا فقال الحجاج لاعوانه احملوه فلما حملوه قال سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين فقال الحجاج اطرحوه فلما طرحوه قال منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى فأعجب منه وعفا عنه وقوله انما أردت العنب الحصرم أى والمراد تسويد وجهه استواؤه وبتقطع عنقه قطعه وبدمه الخمر المتخذ منه وقوله لان يكون حديدا الخ فيه أيضا حمل الحديد فى كلام الحجاج على خلاف مراده لان مراده المعدن المعروف وحمله هو على ضد البليد من الحدة والقبعثرى هذا رأس من رؤس العرب وفصحائهم وكان من الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على رضى الله تعالى عنه وكتب أيضا قوله لاحملنك على الادهم فان قلت كان المناسب لغرض الحجاج لاحملن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال أمر وضعى يقال حمل على الادهم أى قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه أو تشبيه التقييد بالمركب على طريق الاستعارة بالكناية والحمل تخييل والجامع مطلق التمكن من الفنرى (قوله وتلقاه بغير ما يترقب) يجوز أن يفسر ما يترقبه الحجاج بوقوع العقوبة به سم والاظهر أن المراد بما يترقبه الكلام الدال على طلب ترك العقوبة وبغيره الكلام الدال على مدح الامير وعلى أن السابق من الامير وعد لا وعيد (قوله بأن حمل الادهم) الباء سببية بدليل ما مر (قوله حتى ذهب البياض) يقتضى أن البياض كان موجودا ثم ذهب ولا مانع من ذلك بأن ينقلب البياض سوادا كما أن السواد ينقلب بياضا فى مثل الشعر أو المراد ذهب فى رأى العين وبادئ الرأى لقلته (قوله وضم اليه الاشهب) وانما ضمه اليه ليبين القبعثرى مراده هو (قوله أى الغلبة) فالمراد بالسلطان

(تنبيها) للمخاطب (على أنه) أى ذلك الغير هو (الاولى بالقصد) والارادة (من قول القبعثرى للحجاج وقد قال) الحجاج (له) أى للقبعثرى حال كون الحجاج (متوعدا) اياه (لاحملنك على الادهم) يعنى القيد هذا مقول قول الحجاج (مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب) هذا مقول قول القبعثرى فأبرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بأن حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم أى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض وضم اليه الاشهب أى الذى غلب بياضه على سواده ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بأن يقصده الامير (أى من كان مثل الامير فى السلطان) أى الغلبة (وبسطة اليد)

السلطنة (قوله اى الكرم) تفسير لبسطة اليد وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لا من بقية التفسير وذكر النعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص وعبارة الحربى على المطول قوله فى السلطان المراد به الولاية العامة وقوله وبسطة اليد أى سعة اليد أى العطاء اه وهذا يؤيد ما قدمناه من أن قوله والمال والنعمة ليس من جملة تفسير بسطة اليد وهو موافق لما فى كتب اللغة أيضا مد ابغى (قوله لا أن يصفد) فى المختار أنه من باب ضرب وفيه أيضا الصفد بفتحتين القيد واعلم أن صفد فى الشر وأصفد فى الخير على عكس وعد وأوعد (قوله أو السائل) هذا أخص من الاول أعنى قوله تلقى المخاطب الخ لان فيه سؤالا واعم باعتبار أنه ليس فيه حمل الكلام على خلاف ظاهره يس وقوله ليس فيه حمل الكلام الخ أى ليس فيه اشتراط حمل الكلام الخ والالم تظهر الاعمية بل تكون النسبة حينئذ التغاير لاعتبار الحمل المذكور فى الاول واعتبار عدمه فى هذا فافهم (قوله بغير ما يتطلب) فى الصحاح التطلب مرة بعد أخرى فالاولى بغير ما طلب لان ذلك التلقى لا يختص بمن يبالغ فى الطلب وكأنه أوقعه حسن الازدواج بين يتطلب ويترقب فريج رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى * بقى أنه أورد أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال وأجيب بأن السؤال ضربان جدلى وتعليمى والاول يجب أن يطابقه جوابه والثانى يبنى فيه الامر على حال السائل كالطبيب يبنى علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه وسؤال الاهلة والنفقة من هذا القبيل يس (قوله أى ذلك الغير) أى غير سؤاله فانه بمنزلة خلاف المراد فيما مر لا غير ما يتطلب (قوله أو المهم له) قال يس والاولى أو لا هم له ولا يخفى سقوطه وفى الاطول ما يرده حيث قال والفرق بين الاولى والمهم هو الفرق بين الاهم والمهم فالمهم هو الواجب (قوله سألوا) فى الكشاف وغيره ان السائل اثنان معاذ بن جبل وثعلب بن غنم الانصارى والاثنان أقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشرى فلذا قال سألوا بلفظ الجمع فتدبر وكتب أيضا قوله سألوا عن سبب الخ حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا مطول وفيه اشكال لامكان حمله على السؤال عن الفائدة أى ما شأنه وفائدته الا أن يقال ما انما تستعمل فى السؤال عن السبب الفاعلى لا السبب الغائى ع س ـم وقوله لامكان حمله على السؤال عن الفائدة أى فيكون على مقتضى الظاهر وعبارة عبد الحكيم ما يسأل بها عن الجنس فالمسؤل عنه بها ههنا حقيقة أمر الهلال وشأنه لاى شئ اختلاف تشكلاته النورانية ثم عوده الى ما كان عليه وذلك الامر المسؤل عن حقيقته يحتمل أن يكون غايته وحكمته وأن يكون سببه وعلته فسبب النزول لا اختصاص له بأحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز أن يقدر عن سبب اختلاف الاهلة وأن يقدر عن حكمة الاهلة فاختار صاحب الكشاف والراغب والقاضى أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل واختار السكاكى

أى الكرم والمال والنعمة

(لجدير بأن يصفد) أى يعطى من أصفده (لا أن يصدد) أى يقيد من صفده (أو السائل) عطف على المخاطب أى تلقى السائل (بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره) أى غير ذلك السؤال (تنبيها) للسائل (على أنه) أى ذلك الغير (هو الاولى بحاله أو المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج) سألوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه

أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الاسلوب الحكيم اه ويرد على السكاكي أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الاولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف عال العدول الى الجواب بالحكمة بالتنبيه على أن السؤال عنها أولى بحالهم (قوله فأجيبوا ببيان الغرض) اطلاق الغرض على الحكمة لفعله تعالى على سبيل الشبه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والا فافعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض عند ناع س سم (قوله يوقت بها) أي يعين بها الناس أمورهم فهو بيان للمواقيت التي باختيارهم والحج اشارة الى المواقيت التي عينها الله للعبادة الوقتية الا أنه خص الحج بالذكر لكونه أدخل شئ الى الوقت لانه يحتاج اليه اداء وقضاء بخلاف الصلاة ونحوها عبد الحكيم (قوله وغير ذلك) كمدة الحمل والحيض والنفاس والعدة (قوله لانهم ليسوا الخ) فيه سوء أدب لا يخفى لان السائل بعض الصحابة وهم لذكائهم يطلعون على ذلك ويدفع بقول الشارح بسهولة وعبارة عبد الحكيم الصواب أن يعلل بقوله لانه يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم والنبي عليه الصلاة والسلام انما بعث لبيان ذلك لانه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة وهو باطل عند أهل الشريعة فانه مبني على أمور لم يثبت شئ منها في الشرع غاية الامر أنهم تخيلوها موافقة لما أبدعه الحكيم المطلق اه بحروفه (قوله وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون) قال في عروس الافراح ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن جاء عمرو بن الجموح وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا ننفق من أموالنا واين نضعها فنزلت هذه الآية فعلى هذا ليست الآية مما نحن فيه لان السائل لم يتلق بغير ما يتطلب بل أجيب عن بعض ما سأل عنه اه بس ومنه يعرف أن السائل واحد فيكون في قوله سألوا تسامح (قوله عن بيان ما ينفقون) يحتمل أن يكون عن بيان مقداره أو جنسه أو كليهما ح ف (قوله لان النفقة الخ) ان أريد بها صدقة الفرض أشكل ذكر الوالدين لانه تجب نفقتهما ولا يجزى دفع الصدقة اليهما وان حملا على من لا تجب نفقتهما ففيه بعد لعموم اللفظ وعموم المخاطب وان أريد صدقة النفل أشكل نفي الاعتداد اذ هي معتد بها مطلقا الا أن يراد نفي كمال الاعتداد سم (قوله الا أن تقع موقعها) أي بخلاف المنفق أي كونه قليلا أو كثيرا فانه يعتد به مطلقا غاية الامر أنه اذا وقع دون الواجب عليه في صدقة الفرض لا تبرأ ذمته مطلقا بل مما دفعه ويبقى الباقي في ذمته مع اجزاء ما وقع مطلقا ع س سم وكتب أيضا قوله الا أن تقع موقعها زاد في المطول وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا أعني قوله ما أنفقتم من خير على سبيل التضمن دون القصد اه وبهذا يندفع ما يقال ان في الآية بيان ما ينفقون وهو الخير فثبت ما سألوا عنه وزيادة فأجاب بما ذكر وأيضا لم في الآية بيان ما ينفق بخصوصه بل بوجه عام فهو ذكر توطئة لما بعده تأمل (قوله ومنه التعبير الخ) أقول في كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف

فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو أن الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على أن الاولى والاليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض (وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا أن تقع موقعها (ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضي)

مقتضى الظاهر مطلقا نظر لانه اذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضى على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر عنه ثانيا بلفظ الماضى فذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق الاسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الاسلوب وأظن بك الفابهذا التحقيق بعد أن صرت فى بحث الالتفات على التوثيق فتبين أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضى بلفظه خلاف مقتضى الظاهر أطول (قوله تنبيها على تحقق وقوعه) فيه اشارة الى أن التعبير عن المستقبل بالماضى لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضى فى تحقق الوقوع وظيفة البيان لكنه من حيث ان الداعى اليه التنبيه المذكور من وظيفة المعانى لكن بقى أن هذا استعارة فى المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم فى مباحث الاستعارة عبد الحكيم (قوله فصعق) هكذا فى النسخ والصواب ففزع مطول لان لفظ هذه الآية ففزع والآية التى بلفظ فصعق لفظ صدرها ونفخ فى الصور فصعق الخ قال الفنرى وقد يقال مراده مجرد التمثيل لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله ومثله) المثلية فى التعبير عن المستقبل بغيره لا بالماضى وبه يعلم حكمة فصلهما عما قبلهما (قوله وان الدين) أى الجزاء يوم القيامة (قوله لواقع مكان يقع) لام الابتداء هنا لمجرد التاكيد لا له ولتخليص المضارع للحال على تقدير ايقع وان كانت تفيدهما بحسب أصلها افاده عبد الحكيم (قوله ونحوه) عبر مع احدى الآيتين بمثل ومع الاخرى بنحو اشارة الى اختلاف معنى الوصفين فيهما أفاده فى المطول (قوله وههنا بحث الخ) هذا البحث وجوابه الآتى يأتيان فى الماضى المعبر به عن المستقبل فاوجه تخصيصهما باسمى الفاعل والمفعول (قوله فيكون الخ) أى فاذا كان يأتى بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله والجواب الخ) عبارته فى المطول قلت لا خلاف فى أن اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضى عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر اه وقوله وكذا الماضى عند الاكثرين أى وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز فى الماضى عند الاكثرين وقيل حقيقة واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القاهر وأبو هاشم فنرى وكتب سم لعل المراد بعض الشافعية والا فالذى استقر عليه الحال بين الشافعية أنه مجاز فى الماضى اه قال عبد الحكيم وحاصله أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق فاذا استعملا فيه كان استعمالا فى غير ما وضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر وأورد عليه أنه يلزم أن يكونا دالين على الزمان بحسب الوضع فينتقض تعريف الاسم والفعل طردا ومنعا وأنه يلزم من ذلك أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر والجواب انهما موضوعان لما وقع فى الحال والماضى لا انهما موضوعان له مع الحال والماضى وشتان وان الشاح نص فى شرح المفتاح على أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر

تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارض) يعنى يصعق (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى (وان الدين لواقع) مكان يقع (ونحوه) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) مكان يجمع وههنا بحث وهو أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا فى موقعه وواردا على حسب مقتضى الظاهر والجواب أن كلا منهما حقيقة

أن يعبر عن كل معنى بما وضع له وخلاف مقتضى الظاهر أعم من المجاز لشموله الكناية وجريانه فى بعض افراد الحقيقة كما مر من عبد الحكيم وفيه جريان على أن معنى قوله وكذا الماضى عند الاكثرين أنه فى الماضى حقيقة عند الاكثرين وهو خلاف ما قاله الفنرى وكتب على قوله والجواب أنهما موضوعان الخ ما نصه الذى ارتضاه الصفوى فى الجواب أن معنى قولهم حقيقة فى الحال أى فى الحدث المتحقق الحاصل بالفعل وقولهم مجاز فى الاستقبال أى فى الحدث الغير الحاصل بالفعل بل سيحصل فاذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لا ان الزمان حاضر بل لان الحدث متحقق وان لزمه حضور الزمن وفرق بين الزمن المعتبر فى المفهوم واللازم للمفهوم واذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وحصوله بالفعل فى الحال (قوله فيما) أى موصوف (قوله مجازا الخ) أى والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر فحصل الجواب أنه وان جاز استعمال ما ذكر بمعنى الاستقبال لكنه على وجه المجاز الذى هو خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله ان يجعل الخ) بأن يثبت لاحد الجزأين حكم الجزء الآخر وعكسه لا مجرد تبديل المكان كما فى عكس القضية وذلك كما فى المثال فان الناقة والحوض يشتركان فى حكم مطلق العرض الا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا وللناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة وبالعكس ع س سم وعلم من قوله بأن يثبت الخ أنه لا ينتقض قوله هو أن يجعل الخ بقولنا فى الدار زيد وضرب عمرا زيد لانه لم يثبت لاحد الجزأين حكم الآخر بل كل منهما باق على حكمه وعلم منه أيضا أن القلب من المجاز العقلى وعلم من قوله لا مجرد تبديل المكان الخ أن القلب أخص من العكس وقال ابن جماعة القلب أعم مطلقا من العكس المستوى عند أهل المنطق من يس (قوله والآخر مكانه) خرج به نحو ضرب عمرو بالبناء للنائب الفاعل (قوله مكان عرضت الخ) لان المعروض عليه ههنا يجب أن يكون له ادراك يميل به الى المعروض أو يرغب عنه مطول قال الفنرى انما قال ههنا اشارة الى أن المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازى أعنى مجرد الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه لا معناه الحقيقى واعلم أن كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهرى والسكاكى والزمخشرى وفى كتاب التوسعة ليعقوب بن السكيت ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخر لا قلب فى واحد منهما واختاره أبو حيان اه وفى هذا القلب اعتبار لطيف وهو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض الى المعروض عليه فحيث أتى بالناقة الى الحوض جعلت كأنها معروضة والحوض معروض عليه اه سيد (قوله أى أظهرته عليها) أى أريتها اياه

فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه (ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو ان يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه (نحو عرضت الناقة على الحوض) مكان عرضت الحوض على الناقة أى أظهرته عليها التشريب (وقيل) أى القلب (السكاكى مطلقا) وقال انه

(قوله مما يورث الكلام ملاحة) لان قلب الكلام مما يحوج الى التنبه للاصل وذلك يورث الكلام ملاحة ع ق وكتب أيضا قوله مما يورث الكلام ملاحة فيه أنه حينئذ يكون من مسائل البديع ويجاب بأنه يكون من فن المعانى ان قصد به المطابقة كما فى ع ق (قوله كقوله ومهمه الخ) انظر هلا جعل هذا من عكس التشبيه وهل ينطبق عليه تعريف القلب بالمعنى المتقدم وبتقدير أن ينهما فرقا فلم ذكر أحدهما فى المعانى والآخر فى البيان ثم رأيت ابن جماعة قال فى حواشى التبريزى اعلم أن القلب ذكر فى اماكن خمسة هذا وهو فى المعانى والثانى فى البيان فى بحث التشبيه وهو التشبيه المقلوب والثالث فى البديع فى التجنيس والرابع فى البديع فى غير التجنيس والخامس فى الخاتمة فى بحث السرقة ولك أن تقول أى فرق بين هذه الصور القلبية حتى صار بعضها من قبيل المحسن الذاتى ومن صميم البلاغة وبعضها من المحسن العرضى ومن توابع البلاغة يس (قوله أى مفازة) اسم للمكان الذى لا ماء فيه ولا كلا فتسميته مفازة من باب أسماء الاضداد لان هذا مهلكة لا مفازة (قوله والاعتبار اللطيف الخ) عبارة الاطول والاعتبار اللطيف فيه ما شاع فى كل تشبيه مقلوب من المبالغة فى كمال المشبه الى أن استحق جعله مشبها به و يمكن تفسير قوله كان لون أرضه سماؤه بما لا يكون فيه قلب ولا حذف أى ارتفع الغبار فيها مترا كما واتصل بالسماء بحيث صار السماء متصلا بالارض اتصال اللون بالجسم كان لون الارض نفس السماء (قوله حتى كأنه صار) أى لون السماء (قوله فى ذلك) أى الغبرة سم (قوله يعتدبها) اشارة الى عدم الاعتداد بالملاحة المذكورة سم (قوله فلما) جوابها

أمرت بها الرجال لياخذوها * ونحن نظن ان لن تستطاعا

وقوله جرى شبه السمن بالماء الجارى وأثبت له شيأ من خواصه وهو الجرى (قوله بالفدن السياعا) الفدن بالتحريك القصر والسياع بفتح السين وكسرها الطين مع التبن وقيل بالكسر الآلة عبد الحكيم (قوله أى الطين بالتبن) أى المخلوط بالتبن (قوله يقال طينت السطح والبيت) أى أصلحته وسويته بالطين (قوله لا يهامه) أى القلب (قوله قد بلغ من العظم الخ) ولا يقال ان كثرة تطيين القصر لا لطف فى الوصف بها لانا نقول هو وان لم يكن فيه لطف فى نفسه لكن فيه لطف بالنسبة الى المقصود المترتب عليه وهو افادة المبالغة فى وصف الناقة بالسمن كما اشار الى ذلك الشارح بقوله انه يتضمن من المبالغة الخ (قوله بمنزلة الاصل) فيدل على عظم سمنها المشبه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للاصل من العظم وغيره كأنه الاصل سم * (تنبيه) * أهمل المصنف أمورا كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها الانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر نحو قالوا أجئتنا لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء فى الارض يا أيها النبى اذا طلقتم النساء فمن ربكما يا موسى وأوحينا الى موسى وأخيه الآية يا معشر الجن والانس الآية ووجه حسنه ما ذكر فى الالتفات لانها قرينة منه ومنها التعبير بواحد من المفرد

والمثنى

مما يورث الكلام ملاحة (وردّه غبره) أى غير السكاكى (مطلقا) لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود (والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا) غير الملاحة التى أورثها نفس القلب (قبل كقوله ومهمه) أى مفازة (مغبرة) اى متلونة بالغبرة (ارجاؤه) اى اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا (كأن لون أرضه سماؤه) على حذف المضاف (أى لونها) يعنى لون السماء فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون أرضه والاعتبار اللطيف هو المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الارض فى ذلك لغبرتها مع أن الارض أصل فيه (والا) أى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها (كقوله) فلما ان جرى سمن عليها (كما طينت بالفدن) أى القصر (السياعا) أى الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع يقال طينت السطح والبيت ولقائل أن يقول انه يتضمن من المبالغة فى وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لا يهامه أن السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى أن صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن

والمثنى والمجموع والمراد الآخر وهذا بخلاف الاول لان الاول فيه استعمال كل فى معناه وفى هذا استعماله فى غير معناه وأمثلته فى يس ومنها تذكير المؤنث وتأنيث المذكر وأمثلته فى يس قال وقد جرت عادة التوم بذكر هذه الاقسام هنا وان كان أكثرها مجازا محله علم البيان لان تداخل العلمين كثير

(أحوال المسند)

(قوله أمسى بالمدينة رحله) أمسى اما مسند الى ضمير من وجله بالمدينة رحله خبره ان كانت ناقصة وحال ان كانت تامة واما مسند الى رحله مجازا وبالمدينة خبره أو حال عبد الحكيم (قوله فانى وقيار بها لغريب) علة لمحذوف مع الجواب والتقدير ومن يك أمسى بالمدينة رحله حسن حاله مع ردادة حالى لانى الخ (قوله اسم فرس أو جمل) فى نسخة أو غلام (قوله ضابى) بضاد معجمة وبعد الالف باء موحدة فياء ساكنة مكسور ما قبلها نونى وهو صريح فى أنه غير مهموز ومقتضى كلام غيره أنه مهموز قال القرمى على المطول فى الصحاح ضبأت فى الارض ضبأ وضبوءا اذا اختبأت فيها والموضع مضبأ ومثله فى غيره أيضا (قوله فالمسند الى قيار محذوف) أى وغريب خبران لاقيار لاقترانه باللام وخبر المبتدا الغير المنسوخ لا يقترن بها (قوله مع ضيق المقام) ان قلت لم يسبق فى المتن فى حذف المسند اليه ذكر لضيق المقام فكيف يمثل المصنف للحذف لما مر بها قلت ضيق المقام مندرج تحت قول المصنف فيما مر أو نحو ذلك والسؤال والجواب يجريان فى قوله الآتى مع اتباع الاستعمال الخ وانظر لم يذكر هنا مع النكات تخييل العدول مع تأتيه (قوله لامتناع العطف) لما يلزم عليه من توجه عاملين المبتدا وان الى معمول واحد وهو الخبر وهذا عند البصرية وأما عند الكوفية فالعامل فى خبران ما كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم فى العطف المحذور المذكور اه ملخصا من الفنرى وسم وكتب أيضا قوله لامتناع العطف على عدم الجواز بذلك لا بكونه مفردا والمبتدأ شيآن لانه وصف على فعيل سم أى والوصف على فعيل صالح للواحد والمتعدد وظاهره ولو كان بمعنى فاعل كما هنا (قوله وأما اذا قدرنا له) أى لقيار (قوله على محل اسم ان) هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم المعطوف عليه فى مثله محل ان واسمها فتنبه وكتب أيضا على قوله على محل اسم ان ما نصه أى على اسم ان محلا ويكون خبره عطفا على خبران لفظا فهو من عطف المفردات لكن يلزم عليه العطف على معمولى عاملين مختلفين لان قيار معطوف على محل اسم ان والعامل فيه الابتداء وخبره معطوف على خبران والعامل فيه ان وهو غير جائز على الصحيح فى مثل هذه الصورة قال السيرامى وقد يقال يجوز أن يكون خبران معمولا للابتداء محلا كاسمها فيكون الخبر معطوفا على الخبر محلا اه وكتب سم قوله وقد يقال الخ أراد به الجواب عن لزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين وفيه نظر لان اسم ان باعتبار محله معمول للابتداء وخبره باعتبار محله معمول له أعنى لنفس المبتدا على الصحيح لا للابتداء أيضا كالمبتدا فالمبتدا

(أحوال المسند)

(اما تركه فلما مر) فى حذف المسند اليه (كقوله)

ومن يك أمسى بالمدينة رحله

(فانى وقيار بها لغريب)

الرحل هو المنزل والمأوى وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر وهو ضابى بن الحرث كذا فى الصحاح واللفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ولا يجوز أن يكون قيار عطفا على محل اسم ان وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر لفظا أو تقديرا وأما اذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم ان

وخبره معمولان لعاملين مختلفين بناء على المذهب الصحيح وماذكره مبنى على قول مرجوح عندهم فعلى الصحيح يبقى الاشكال (قوله لان الخبر) أى المذكور الذى هو لغريب مقدم أى على المعطوف تقديرا أى وان كان فى اللفظ متأخرا (قوله فلا يكون مثل ان زيدا الخ) أى مما فيه العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر وقوله بل مثل ان زيدا الخ أى مما فيه العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر أى تقديرا اذ يقدر لعمرو خبر فيكون خبر الاول المذكور فى نية التقديم على المعطوف سم (قوله قيام مبتدا والمحذوف خبره) توطئة لما بعده (قوله وكقوله) من المنسرح (قوله فالمحذوف ههنا خبر الاول) وقد تكلف بعضهم فزعم أن نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب فى الخبر المطابقة فى مثله أيضا نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون وأمارب ارجعون فأفرد ثم جمع لان غير المبتدا والخبر لا يجب له من التطابق ما يجب لهما عبد الحكيم وكتب أيضا مانصه وهذا هو نكتة ذكر هذا المثال بعد الاول (قوله بالعكس) لانه لا يجوز فيه كون المذكور خبر الثانى لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا غير المنسوخ سم قال الفنرى الأأن يجعل من قبيل * أم الحليس لعجوز شهربه * أعنى يقدر المبتدا ويقال المعنى لهو غريب فتكون فى المعنى داخلة على المبتدا الكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة (قوله أى وعمرو منطلق) جوز الشارح فى شرح المفتاح بعد تقدير المسند أن يكون من عطف الجملة على الجملة وأن يكون من عطف المفردات ولا يخفى أن الثانى لا يتأتى على مذهب سيبويه لان العامل فى المبتدا معنوى وفى الخبر هو المبتدا عنده فحينئذ يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين فى غير صورة الجواز فتنبه (قوله من غير ضيق المقام) وهذا وجه ذكر هذا المثال بعد ما قبله (قوله فاذا زيد) قال فى المطول والفاء فى فاذا قيل هى للسببية التى يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها أى مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى أى خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل فى اذا هو فاجأت فحينئذ يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز أن يكون العامل هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز أن يكون هو خبر المبتدا أى فبالمكان زيد والتزم تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب اه وقوله والفاء للسببية الخ وعن الزيادى أنها جواب شرط محذوف وعن المبرد أنها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها الا جوازا لحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام فى مغنى اللبيب وقوله فحينئذ يكون مفعولا به مبنى على القول بعدم لزومها للظرفية أما على مذهب الجمهور من لزومها الظرفية فهى ظرف للخبر المقدر لا مفعول به أصلا وقوله لا ظرفا أى وان كان اسم زمان وقوله ويجوز أن يكون العامل هو الخبر الخ أى على القولين كون الفاء للسببية وكونها للعطف بناء على أن اذا اسم ومنهم من قال انها حرف فلا عمل لها وقوله فحينئذ لا يكون مضافا الى

لان الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيدا وعمرو لذاهب وهو جائز ويجوز أن يكون قيام مبتدا والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها (وكقوله

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرأى مختلف)

فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكر أى نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا خبر الاول بقرينة الثانى وفى البيت السابق بالعكس (وقولك زيد منطلق وعمرو) أى وعمرو منطلق فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام (وقولك خرجت فاذا زيد) أى موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك

الجملة لئلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه فى المضاف وقوله وقال المبرد الخ ماذكره المبرد هو مذهب البصريين ومن تبعه وقال الزجاج هى ظرف زمان وعليه يجوز أن يكون اذا فى فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف أى فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة وقوله لكنه لا يطرد الخ أورد عليه أنه يجوز أن يكون بدلا من بالمكان بدل كل من كل وأجيب بأن الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدا غير جائز نعم قد يجوز أن يكون خبرا بعد خبر أو حالا وبأن هذا الكلام يشعر باطراد الوجهين الاولين من الاعراب وهو مسلم فى المثال المذكور امامع ان فلا اذ لا يجوز فى قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره مقدما اه من الفنرى مع بعض زيادة من يس (قوله فحذف لما مر) أى فى المثال الذى قبله (قوله مع اتباع الاستعمال) وهذا وجه زيادة هذا المثال (قوله اذا المفاجأة) بالجر باضافة اذا اليه من اضافة الدال للمدلول كما تقول لام الابتداء نوبى وكتب أيضا قوله لان اذا المفاجأة الظاهر أنه تعليل لكون الحذف لما مر لان الحذف لما مر يتضمن وجود القرينة فبينها بهذا التعليل وليس تعليلا لاتباع الاستعمال لانه لا يتجه كما هو ظاهر سم (قوله وقد ينضم الخ) فيه اشارة الى أنه اذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تجعل قرينته مجرد اذ الفجائية لانها انما تدل على مطلق الوجود فلا بد للخصوصية مما يدل عليها يس (قوله أو نحو ذلك) كواقف (قوله وقوله) من المنسرح (قوله ان محلا) مصدر ميمى وكذا مر تحلا ولفظ البيت خبر ومعناه تحسر كما بينه فى الاطول (قوله فى السفر) أى فى غيبتهم والسفر جمع سافر كركب جمع راكب سم وقوله جمع سافر هو فى المطول قال عبد الحكيم قوله جمع أى اسم جمع لان فعلا ليس من أبنية الجمع (قوله اذ مضوا) ان جعلت اذ اسما غير ظرف بمعنى الوقت جعلته بدلا من السفر أى فى السفر فى زمان مضيهم وان جعلته ظرفا أبدلته من قوله فى السفر والمعنى واحد سم وهو بدل اشتمال على الاول ويمكن على الثانى أن يكون بدل اشتمال وبدل كل (قوله مهلا) أى بعدا وطولا (قوله والمسافرون) أى الموتى ع ق وهو مأخوذ من قوله ران فى السفر الخ (قوله لا رجوع لهم) أى الى مواطنهم عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لا رجوع لهم لعل عدم الرجوع مستفاد من حمل المهل على المهل الكامل بقرينة الواقع فان هذا المهل لا رجوع معه ع س سم (قوله ونحن على اثرهم) يفهم ذلك من قوله ان محلا لان الحلول يدل على عدم الاقامة فيه كثيرا عبد الحكيم (قوله فحذف المسند) أى لنا (قوله ظرف قطعا) وأما فيما قبله فيحتمل أن يكون المسند المحذوف ظرفا كما اذا قدر بالباب وأن يكون غير ظرف (قوله أعنى المحافظة الخ) كأنه تفسير لضيق المقام من حيث سببه لا نفسه ويمكن أن يكون تفسيرا للمقام تأمل سم (قوله ولاتباع الاستعمال) أى الوارد على ترك نظيره لانه اطرد حذف الخبر مع تكرار ان وتعدد اسمها سواء كانا نكرتين كما مثل أو معرفتين كان زيدا وان عمرا

فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فاذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك (وقوله ان محلا وان مرتحلا) وان فى السفر اذ مضوا مهلا (واذا (اى ان لنا فى الدنيا) حلولا فنحن عنها) أى الى الآخرة ارتحالا والمسافرون قد توغلوا فى المضى لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند الذى هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول الى أقوى الدليلين أعنى العقل وضيق المقام أعنى المحافظة على الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى مثل ان مالا وان ولدا

ع ق (قوله وقد وضع الخ) تأييد لكون الحذف مطردا عبد الحكيم (قوله قل لو أنتم تملكون) جواب لو إذا الامسكتم خشية الانفاق أي الفراغ لغفلتكم عن عدم تناهي خزائنها باستيلاء الحرص عليكم (قوله والاصل لو تملكون تملكون) قال في الاطول الحق أن أصل التركيب لو تملكون فلما حذف تملك بقي الضمير منفصلا ففسر بتملكون فلو ذكر المحذوف لكان التفسير عبثا فالعبث هنا بذكر التفسير وفيما سبق بذكر نفس المسند فليكن هذا أيضا من موجبات ايراد هذا المثال اه ملخصا وكتب أيضا قوله والاصل لو تملكون تملكون اعترض بأن فيه جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب أن يقول تقديره لو تملكون والجواب أن الجمع بينهما في عبارته لحاجة بيان الفعل المقدر والممتنع انما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظا على وجه الابقاء والتقرير لا على وجه بيان المقدر تأمل (قوله ثم أبدل) أي عوض لا الابدال المصطلح عليه وقوله من الضمير المتصل هو الواو في تملكون المحذوف وقوله ضمير منفصل هو أنتم (قوله فالمسند الخ) المقصود أن سبب ايراد هذا المثال هو هذا يس (قوله وفيما سبق) هو ان محلا وان مرتحلا (قوله اسم) ان قدر المتعلق اسما وقوله أو جملة ان قدر فعلا (قوله وقوله تعالى فصبر جميل الخ) الصبر الجميل الذي لا شكاية معه والهجر الجميل الذي لا اذاية معه والصفح الجميل الذي لا عتاب معه واعلم أن الصبر كما في الصحاح هو حبس النفس عن الجزع اه وقوله لا شكاية معه أي الى الخلق وان كان فيه شكاية الى الخالق كما قال يعقوب عليه السلام انما أشكو بثي وحزني الى الله والصبر الغير الجميل ما فيه شكاية الى الخلق وقوله عن الجزع فسر الامام الغزالي في الاحياء الجزع باطلاق داعي الهوى فيترسل برفع الصوت وضرب الخدود وشق الجيوب والمبالغة في الشكوى واظهار الكآبة وتغيير العادة في الملبس والمطعم عبد الحكيم (قوله أي فصبر جميل أجمل) أي فصبر جميل في هذه الواقعة أجمل من صبر غير جميل واذا كان أجمل من الصبر الغير الجميل فهو أجمل من الجزع من باب أولى وأورد أن التفضيل يقتضي مشاركة المفضول في أصل الجمال مع أنه قيد بأنه غير جميل وأجيب بأن عدم الجمال بالنسبة الى الآخرة وثبوته باعتبار تسكين القلب في الدنيا وبأن التفضيل على سبيل الفرض كزيد أفضل من الحمار (قوله أو فأمري) أو للتنويع والتفصيل لا التردد وكتب أيضا قوله أو فأمري صوابه الواو لان مفعول الاحتمال لا يكون مرددا والاحسن في جعله محذوف المسند تقدير صبر جميل لي لانه مصدر والاصل فيه النصب وقد قرئ فصبرا جميلا فالاصل فاصبر صبرا جميلا عدل الى الرفع لافادة الدوام والثبات والشائع في العدول جعل معمول الفعل خبرا عن المصدر كما في الحمد لله أطول ورجح الشارح في مطوله كون المحذوف المسند اليه بوجوه ستة فراجعه وكتب أيضا قوله أو فأمري أي شأني الذي ينبغي أن اتصف به صبر جميل ويحتمل أن يكون من حذفهما معا أي فلي صبر وهو جميل ع ق (قوله بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين) في المقام اشكال لان كل

وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا (وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي) فقوله أنتم ليس بمبتدإ لان لو انما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة (وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين) حذف المسند أو المسند اليه أي فصبر جميل (أجمل أو فأمري) صبر جميل فني الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في أحدهما

حذف لابد له من قرينة تدل على عين المحذوف فحذف المسند اليه يحتاج الى قرينة دالة عليه وحذف المسند كذلك فالقرينة ان دلت على المسند اليه لم تدل على المسند وبالعكس والجواب أنه يجوز أن يكون هناك قرينتان احداهما تدل على حذف المسند اليه لمناسبة بينها وبينه والاخرى على حذف المسند كذلك غاية الامر ان احداهما كاذبة ولا يضر ذلك اذا القرينة أمر ظني والظني يجوز تخلف مدلوله عنه فالبس وأقول ما المانع من أن المتكلم يقصد تجويز حذف كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل قرينة صادقة ويشهد لذلك وان لم يكن في خصوص المسند اليه والمسند ما سيأتي في بحث الايجاز في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه من أنه يحتمل أن المراد في مراودته بدليل تراود فتاها أو في حبه بدليل قد شغفها حبا فكذب احدى القرينتين غير لازم وكتب أيضا قوله على كل من المعنيين بل الثلاثة كما مر (قوله ولا بد للحذف من قرينة) لا يخفى أن وجوب قرينة الحذف لا يخص حذف المسند وكأنه لم يذكر في المسند اليه اما لانه يحذف بلا قرينة كما اذا أقيم مقام المفعول واما لان وجوب القرينة على المحذوف مما يعرفه العاقل الا أنه لما عبر عن حذف المسند بالترك الموهم للاعراض عنه بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة تداركه بقوله ولا بد للحذف من قرينة أطول وقوله لا يخص حذف المسند اى بل يجرى في المسند اليه أيضا (قوله دالة عليه) ظاهره أن ضمير عليه المجرور راجع الى الحذف والاولى رجوعه الى المحذوف المستفاد من الحذف نوبي ويصح جعل الحذف في كلامه بمعنى المحذوف ويدل له قوله ليفهم منه المعنى فان المفهوم منه المعنى هو المحذوف ويمكن اجراء الاستخدام في الموضعين تأمل (قوله لان هذا الكلام) أي قولهم الله (قوله عند تحقق الخ) جواب سؤال وارد على قوله السؤال محقق وحاصله أن السؤال في الآية ليس محققا لانه لم يقع بدليل جعله شرطا لان وحاصل الجواب أن السؤال محقق عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء أي وقوع ذلك بالفعل بأن تقول لهم من خلق الخ ويقولون الله فحين هذا التحقق يكون قولهم الله جوابا للسؤال محقق وهذا ان أريد بالمحقق الواقع بالفعل فان أريد به المذكور صورته فلا حاجة الى التأويل المذكور على أن ابن يعقوب ضعف التأويل المذكور بأن مثله يلزم في المقدر فيقال فيه عند تحقق ما قدر من السؤال يكون هذا الكلام جوابا عنه فلا يظهر فرق بين المحقق والمقدر بذلك (قوله من الشرط) أي سألتهم من خلق الخ وقوله والجزاء أي ليقولن الله (قوله والدليل الخ) جواب عما يقال هلا جعلت لفظ الجلالة في الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهن ويكون من حذف المسند أيضا وما المرجح لكونه فاعلا بقي أن جملة الجواب على ما ذكره الشارح فعلية فلم يطابق جملة السؤال التي هي اسمية مع أن مطابقتهما مطلوبة وأجاب السيد بأن جملة السؤال فعلية في الحقيقة لان من قام في قوة أقام زيد أو عمرو أو بكر أو خالد الى غير ذلك ولارادة الاختصار وضع كلمة من الدالة

(ولا بد للحذف (من قرينة) دالة عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) أي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل

على تلك الذوات اجمالا المتضمنة للاستفهام ولهذا التضمن قدمت فصارت الجملة اسمية صورة فعلية معنى فايراد الجواب جملة فعلية تنبيه على المطابقة المعنوية وبحث فيه الحفيد بأن المقرر أنه يجب أن يقترن بالهمزة ماهو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنهما ماهو محقق ولاشك ان خلق السموات والارض محقق والمحتاج الى الاستفهام تعيين الفاعل الخالق فليس السؤال الا جملة اسمية فالمتجه ماعلل به فى الاطول ترك المطابقة من أن فى رعاية المطابقة ايهام قصد التقوية وهو لايليق بالمقام اه أى لان التقوية شأن مايشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام وأما ماذكره الحفيد فى حكمة ترك المطابقة فغير ظاهر وكتب أيضا قوله والدليل الخ عورض بأنه كما جاء جملة فعلية جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم منها أجاب عنه الفاضل المحشى بأن فيه مانعا من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يأتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه وأما على مذهب السكاكى فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص فى أمثال الصورة المذكورة كما تقدم سم وأجاب ع ق بأن وقوع الاول أكثر وبان الحمل على الفاعل لكونه أقوى العمد أولى وانما كان أقوى العمد لانه أصلها على الصحيح قال يس وهذا مما يدل على أن للخلاف فى أصل المرفوعات فائدة كما قال البدر الدماميني خلافا لابى حيان اه وقال فى الاطول ربما يرجح تقدير الفعل بأن فى تقدير الجملة زيادة حذف وتقليل الحذف أولى وردّه السيد السند بأن الزيادة المشتملة على فوائد لاترد وتلك الزيادة تشتمل على تقوية الاسناد ومطابقة الجواب للسؤال وهو مردود بأن المقام ليس مقام التقوية والمطابقة للفعلية كما عرفت (قوله على أن المرفوع فاعل) أى لامبتدأ والمحذوف خبره (قوله يرثى الخ) عبارة المطول فى مرثية يزيد بن نهشل قال القنرى المرثية على وزن محمدة مصدر رثاه وتشديد الياء خطأ (قوله يزيد بن نهشل) هو أخو ضرار (قوله ليبك يزيد) ليس من الحذف والايصال حتى يكون الاصل ليبك على يزيد لان بكى يتعدى بنفسه أيضا قال فى الصحاح بكيته وبكيت عليه بمعنى سم واعلم أنه لايجوز ان يكون فى البيت حذف مع كون يبكى مبنيا للمفعول بأن يكون يزيد منادى حذف منه حرف النداء فالجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام أن يدعى أن الضارع والمخبط لما وقعا فى شدة ونقمة بسبب موتك ناسب أن يبكى عليهما دونك لانك فى رخاء ونعمة يس وكتب أيضا مانصه البكا بالقصر الدموع وخروجها وبالمد الصوت الذى يكون عند خروجها سيرامى (قوله كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع أى يبكيه ضارع) جوز فى الاطول أن يكون السؤال الناشئ من ذكر ليبك من المأمور بالبكاء فيكون المقام مقام حذف المسند اليه أى المأمور ضارع (قوله أى يبكيه ضارع) فى الحاصل أن التقدير ليبكه ضارع وهو ألبق بالمعنى كما أن يبكيه ضارع أوفق للسؤال أعنى من يبكيه كذا فى شرح المفتاح عبد الحكيم (قوله لخصومة) اللام للتعليل أو هى

على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعل أى أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قل من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة (أو مقدر) عطف على محقق (نحو) قول ضرار بن نهشل يرثى يزيد بن نهشل (ليبك يزيد) كأنه قيل من يبكيه فقال (ضارع) أى يبكيه ضارع ذليل (لخصومة) لانه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء تمامه

* ومختبط مما تطيح الطوائح *

والمختبط الذى يأتى البيت للمعروف

لام الوقت أى لاجل خصومة الغير معه أو وقتها متعلقة بضارع قال فى المطول وتعليقه يبكى المقدر ليس بقوى من جهة المعنى اه قال السيرامى اذا البكاء حينئذ يكون للخصومة دون يزيد (قوله من غير وسيلة) أى اخفى عن الناس سؤاله لانه كان أهل ثروة وائلى بالسؤال لاجل اهلاك المهلكات ماله أطول وكتب أيضا قوله من غير وسيلة أى من غير علقة وسابقة عبد الحكيم أو المراد من غير شفيع وواسطة (قوله والطوائح جمع مطيحة الخ) على حذف الزوائد كما يقال أعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس عبد الحكيم (قوله على غير القياس) لان فواعل لا يكون جمعا قياسيا لمفعلة بل لفاعلة وفعيلة فلو كان جمعا لطائحة بمعنى هالكة لكان قياسيا (قوله كلواقح جمع ملقحة) يقال رياح لواقح أى للسحاب عبد الحكيم (قوله أو يبكى المقدر) قال المولى الجامى فى حواشيه على شرح الكافية وتعليقه يبكى المقدر يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضا عبد الحكيم (قوله لاجل اذهاب المنايا) أى المعبر عنها بالطوائح وكتب أيضا قوله اذهاب المنايا قد سبق أن ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا تجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الا منية واحدة والجواب أن المراد بالمنايا أسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها فترى وقوله قد سبق أى فى المطول بعد قول المتن واستغراق المفرد أشمل (قوله وفضله الخ) لما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال لماذا عدل الشاعر الى هذا التركيب مع امكان الاصل ويستقيم الوزن به وذلك بأن يجعل يزيد مفعولا وضارع فاعلا أجاب عنه بأن ما عدل اليه له فضل عما عدل عنه فقال وفضله الخ ق وكتب أيضا قوله وفضله على خلافه ليس المقصود ترجيحه من سائر الوجوه حتى يعترض بأن فى خلافه أيضا مرجحا كالسلامة عن الحذف بل ترجيحه من حيث ما ذكره المصنف فلا ينافى أن لخلافه أيضا مرجحا آخر فيكون لكل منهما مرجح فللبليغ أن يختار كلا منهما يس ملخصا (قوله بأن أجمل أولا الخ) انما فعل ذلك دفعا لما توهمه العبارة من لزوم تكرار الاجمال والتفصيل مع أنه خلاف الواقع ودفعه فى الاطول بقوله بتكرار الاسناد أى بذكره مرتين فقوله اجمالا تم تفصيلا تفصيل للذكر الضمنى لا للتكرر فلا يلزم المحذور وكتب أيضا قوله بأن أجمل جعل اجمالا مفعولا مطلقا لفعل محذوف ويلزم عليه حذف عامل المؤكد مع أنه ممتنع لكنه أجازه بعضهم اه وجعله ق على تقدير مضاف أى اسناد اجمال ثم اسناد تفصيل فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله فظاهر) أى فانه أسند الى ظاهر وهو ضارع سم (قوله وبوقوع نحو يزيد غير فضله) انما صح الترجيح بذلك لانه مناسب للمقام لان مدلول يزيد هو المقصود بالذات لان المرثية فى بيان أحواله فالمناسب أن يكون اسمه عمدة ومقصودا كذلك حفيد بالمعنى وكتب أيضا ما نصه أشار بادراج نحو الى أن الكلام ليس فى خصوص البيت أطول (قوله غير فضله) لم يقل مسندا اليه مع أن المسند اليه أرجح من

من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط ومما مصدرية أى سائل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو يبكى المقدر أى يبكى لاجل اذهاب المنايا يزيد (وفضله) أى رجحان نحو ليبك يزيد ضارع مبنيا للمفعول (على خلافه) يعنى ليبك يزيد ضارع مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لضارع (بتكرر الاسناد) بأن أجمل أولا (اجمالا ثم) فصل (تفصيلا) أما التفصيل فظاهر وأما الاجمال فلانه لما قيل ليبك علم أن هنالك باكيا يسند اليه هذا البكاء لان المسند الى المفعول لابد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ولا شك أن المتكرر أوكد وأقوى وأن الاجمال ثم التفصيل أوقع فى النفس (وبوقوع نحو يزيد غير فضله) لكونه مسندا اليه لا مفعولا كما فى خلافه

المسند والمسند من الفضلة اشارة الى كونه فى خلافه فضلة وقوله مسندا اليه عاد عن هذا الاشارة (قوله وبكون معرفة الفاعل الخ) ان قلت المناسب بعد الطلب أعز من المناسق بلا تعب قلت هذه النكات ترجح بعضها على بعض بقصد المتكلم واعتباره وملاحظته فلا مزاحمة وكتب أيضا قوله وبكون معرفة الفاعل الخ قال فى الاطول لا يخفى أنه ينافى كونه جوابا للسؤال مقدرا لان السائل مترقب للجواب اه والجواب أن المراد غير مترقبة فى الجملة الاولى أعنى ليبك يزيد لا مطلقا (قوله غير مترقبة) أى وغير المترقبة غير مشوبة بألم الانتظار وتعب الطلب فهى لذة صرفة فتكون ألذ وهذه المقدمة ناقض فيها المصنف والشارح أنفسهما حيث ذكر المصنف فى بحث التشبيه أن نيل الشئ بعد طلبه ألذ وتبعه الشارح أطول أقول ألذية نيل الشئ بعد طلبه من حيث شفاء النفس من تعب الطلب وألم الانتظار وألذية النعمة غير المترقبة من حيث عدم سبقها بألم انتظارها (قوله غير مطمع فى ذكره) بل مؤيس (قوله مثل خلقهن العزيز العليم) قال ابن يعقوب وقد مثل هنا بقوله تعالى خلقهن العزيز العليم وورد عليه أن السؤال هنا كهو فى قوله تعالى ليقولن الله فكيف يضعف التعويل على القرينة فى أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل والسائل بل ذكر المسند لزيادة التقرير وأجيب بما لا تظهر صحته ولا مناسبة له بهذا المقام ولك أن تقول فى الجواب لما كان المسؤلون أغبياء الاعتقاد لكفرهم جاز أن يتوهموا أن السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال أو تجوز على من معه ممن يقصد اسماعه أو ينزلوه منزلة من تجوز عليه فيأتون بالجواب تاما لقصد التقرير الذى أصله ضعف التعويل بزعمهم الفاسد ووهمهم الكاسد فيذكرونه بالمنصوصية ولو كان السائل ليس كذلك فذكرهم الجواب مختلفا باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المحاورة والسؤال فتأمله اه وعبارة عبد الحكيم قوله لضعف التعويل على القرينة يعنى أن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب فان عول على دلالتها حذف وان لم يعول عليها احتياطا بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكر وان كان المخاطب والكلام فى الحالين واحدا اه وقوله فى الحالين أى حالة التعويل وحالة عدمه (قوله أو أن يتعين الخ) قال فى الاطول يرد أن قوله أو أن يتعين الخ داخل فيما مر لان الذكر حينئذ للاحتياط لضعف التعويل على القرينة لان قرينة الحذف تعين المحذوف فيتعين كونه اسما أو فعلا (قوله اسما أو فعلا) أى بلا خفاء وكتب أيضا قوله اسما أو فعلا فى المفتاح والايضاح أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد انظر الاطول (قوله فيفيد الثبوت) أى صريحا على ما فى المفتاح فلا يرد ما قيل ان قامت القرينة على كونه اسما أو فعلا فعند الحذف أيضا افادة الثبوت أو التجدد متحققة وان لم تقم القرينة على ذلك فلا يجوز الحذف أصلا والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان وبالتجدد الحصول واقترانه بالزمان من عبد الحكيم (قوله فلكونه غير سببى الخ) اعترض عليه بأن الجملة الواقعة خبر ضمير

(وبكون معرفة الفاعل كصول نعمة غير مترقبة لان أول الكلام غير مطمع فى ذكره) أى ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام به بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع فى ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل من شئ يسند هو اليه (وأما ذكره) أى ذكر المسند (فلما مر) فى ذكر المسند اليه من كون الذكر هو الاصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد هينا فى جواب من قال من ربيكم وغير ذلك (أو) لاجل (أن يتعين) بذكر المسند (كونه اسما) فيفيد الثبوت (أو فعلا) فيفيد التجدد (وأما افراده) أى جعل المسند غير جملة (فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم)

الشان نحو قل هو الله أحد غير سببي ولا تفيد تقوى الحكم فتدخل في ضابط الافراد مع كونه جملة وأجيب بأنه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما مر وان كانت جملة صورة فتدبر (قوله اذ لو كان سببيا) حاصله أن سبب كونه جملة أحد الامرين كونه سببيا وكونه مفيد التقوى وأن سبب الافراد انتفاؤهما جميعا سم (قوله فهو جملة قطعا) لا يرد عليه نحو زيد قائم أبوه بناء على أن المسند ههنا سببي مع أنه ليس بجملة لما سيجيء في الضابط الآتي في كلام الشيخ للسببي من أنه ليس معدودا من المسند السببي وان كان القياس يقتضي ذلك وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء سببية المسند لكونه جملة فتدبر (قوله وأما نحو الخ) جواب عما يقال المسند فيه مفرد ولم ينتف فيه الامر الثاني بأنه ملحق بما ليس فيه التقوى لضعفه فيه كما تقدم سيرامي والسؤال وارد على المفهوم أعني قوله اذ لو كان الخ (قوله فليس بمفيد للتقوى) أي المعتبر والا فلا يخلو عن افادة التقوى في الجملة ويؤيده قوله بل هو قريب الخ (قوله مع عدم افادة نفس التركيب) أي بحذف فاعل المصدر اه سم وكتب أيضا قوله مع عدم افادة نفس التركيب الخ يشمل صورتين ما اذا لم تكن افادة التقوى أو كانت بغير نفس التركيب فكل منهما من المفرد (قوله فيخرج الخ) لم يرد خروجه عن ضابط الافراد اذ المقصود ادخاله فيه بل خروجه عن القيد الذي أضيف اليه العدم أعني افادة التقوى ولو قال فيدخل في عدم افادة التقوى لكان أظهر في المعنى وأنسب بسياق كلامه لكنه انما تعرض لخروجه عن الافادة دفعا لما يتوهم من أنه بواسطة افادته تقوى الحكم بالتكرير يندرج في افادة التقوى فيخرج عن عدمها بل عن الضابط أيضا سم (قوله أو نقول الخ) وعلى هذا فلا حاجة الى أن التقدير مع عدم افادة نفس التركيب الخ لخروج ما ذكر بدون ذلك سم (قوله بالطريق المخصوص) وهو تكرير الاسناد مع وحدة الفعل سم فيخرج القسمان المذكوران (قوله فان قلت الخ) وارد على منطوق المتن (قوله عند قصد التخصيص) راجع للامثلة الثلاثة لكن لا يظهر التقييد به بالنسبة للامثال الاخير الا على مذهب السكاكي القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى اما على مذهب عبد القاهر فلا لان مذهبه أن المسند اليه اذا تقدم وولي حرف النفي لا يكون الا للتخصيص ولا يظهر التقييد به بالنسبة للمثال الثاني الا على مذهب عبد القاهر القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى أما على مذهب السكاكي فلا لان مذهبه أن النكرة المسند اليها المتقدمة ليست الا للتخصيص كما مر ذلك كله تدبر (قوله سلمنا الخ) تشعر عبارته بأن لمنع عدم قصد التقوى في هذه الصور مجالا ولعل وجهه ان قصد التخصيص لا ينافي قصد التقوى لاحتمال قصدهما معا (قوله أنها لا تفيد التقوى) أي والشرط عدم افادة التقوى مقصودة أولا (قوله ولو سلم) أي كونه عند قصد التخصيص لا يفيد التقوى أصلا فالمراد أن افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى أي أن افراد المسند

اذ لو كان سببيا نحو زيد قام أبوه أو مفيد التقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا وأما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل قريب من زيد قام في ذلك وقوله مع عدم افادة نفس التركيب معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت أو بحرف التأكيد نحو ان زيدا لعارف أو تقول ان تقوى الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام * فان قلت المسند قد يكون غير سببي ولا مفيدا التقوى ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا أنا سمعت في حاجتك ورجل جاءني وما أنا فعلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور الى التقوى لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ضرورة حصول تكرر الاسناد الموجب للتقوى ولو سلم فالمراد أن افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى

مشروط بكونه غير سببي ولا مفيد للتقوى فهو لا يكون مفردا الا بتحقق هذا الشرط ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط نوبي ويجعل كونه غير سببي ولا مفيد للتقوى شرطا الافراد المسند اندفع ما أورد على جعله علة الافراد من أنه يلزم من وجود العلة وجود المعلول لكن جعله شرطا مناف لظاهر كلام المصنف والشارح فالاولى الجواب بأنها علة ناقصة أو حكمة غير لازمة (قوله ثم السببي والفعلي) سواء كانا في المسند أو في الوصف كما يعلم مما يأتي (قوله من اصطلاحات صاحب المفتاح) لا يقال بل هو من اصطلاحات النحويين فانهم يسمون النعت في نحو رجل كريم أبوه سببيا لانا نقول كلامنا في السببي نعتا كان أو لا فعلا كان أو اسما فتسميته على هذا الوجه سببيا خاص بصاحب المفتاح ولو سلم فتسميته المسند فعليا ليس من اصطلاحاتهم والمراد أن المجموع من اصطلاحات صاحب المفتاح فليتأمل سم (قوله الوصف بحال الشئ) أي صفته والوصف هو فعل الواصف وليس هو المسمى بالوصف الفعلي أو الوصف السببي بل نفس اللفظ نحو كريم وكريم أبوه والجواب أن في الكلام حذف مضاف أي أثر الوصف وهو اللفظ أو المراد بالوصف اللفظ والباء في بحال للملابسة من ملابسة الدال للمدلول (قوله نحو رجل كريم) أي في قولنا جاء رجل كريم ليكون كريم وصفا فيلائم قوله وصفا فعليا (قوله وصفا فعليا) مراده بالوصف الفعلي الجاري على من هو له وتسميه النحاة وصفا حقيقيا (قوله والوصف بحال ما) أي شئ كالاب في المثال هو أي ذلك الشئ من سببه أي الموصوف (قوله من سببه) لعل المراد بالسبب هنا مطلق المتعلق فيدخل نحو كريم غلامه كريمة جاريته ونحو ذلك (قوله نحو رجل كريم أبوه) أي في قولنا مثلا جاء رجل كريم أبوه وهذا الوصف مفرد سببي وشرط كون السببي جملة اذا كان مسندا كما سيأتي في قول الشارح ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة الخ فلا منافاة بين ما هنا وما سيأتي كما هو ظاهر (قوله وفسرهما) أي وفسر السكاكي السببي والفعلي (قوله نحو زيد أبوه منطلق) اعلم أن المسند السببي أربعة أقسام جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلا نحو زيد أبوه انطلق أو اسم فاعل نحو زيد أبوه منطلق أو اسما جامدا نحو زيد أخوه عمرو أو جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهرا نحو زيد انطلق أبوه عبد الحكيم وهذا ما يفيده كلام السكاكي وأما نحو زيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد ضربته فغير داخل في المسند السببي كما أنه غير داخل في الفعلي كما في الاطول وان صرح الشارح بدخول ذلك فيه ولهذا اعترض عليه سم وغيره في ادخال ذلك فيه مع أن السكاكي الذي بنى الشارح تعريفه على مذهبه واستنبطه من تتبع كلامه لم يجعل ذلك من المسند السببي فعلى هذا يكون تعريف الشارح غير مانع تأمل (قوله ويمكن أن يفسر المسند السببي) أي تفسير الاصوبية فيه ولا انغلاق وكتب أيضا قوله ويمكن أن يفسر المسند السببي أي على قاعدة السكاكي وكتب أيضا قوله ويمكن أن يفسر الخ اعترضه

ثم السببي والفعلي من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى في قسم النحو الوصف بحال الشئ نحو رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم أبوه وصفا سببيا وسمى في علم المعاني المسند في نحو زيد قام مسندا فعليا وفي نحو زيد قام أبوه مسندا سببيا وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال فقال (والمراد بالسببي نحو زيد أبوه منطلق) وكذا زيد انطلق أبوه ويمكن أن يفسر المسند السببي

السيد بأن فيه دور التوقف كون المسند سببيا على كونه جملة حيث أخذت فى تفسيره وتوقف كونه جملة على كونه سببيا كما هو صريح قول المصنف بعد وأما كونه جملة فللتقوى أو لكونه سببيا ويستفاد من كلامه هنا فهو مما لان مفهوم قوله أما افراده الخ أن كونه سببيا علة لكونه جملة كما صرح به الشارح وأجيب بأن كونه سببيا المفهوم من الضابط السابق ومن كلامه فيما يأتى علة لايراد المسند جملة لا علة لتصور كونه جملة فالمتوقف على كونه سببيا ايراده جملة لا تصورها والمتوقف على كونه جملة تصور كونه سببيا لا ايراده فاختلفت جهة التوقف فلا دور تأمل (قوله بعائد) اى ملتبسة بعائد أو الباء متعلقة بعلقت (قوله ليس بعائد) أى ليس ملتبسا بعائد وكتب أيضا قوله ليس بعائد لاتحاد المبتدا والخبر فلا يحتاج الى الربط وكذلك ليس بسببى ولا فرق لانهما فيما اذا تغاير المبتدأ والخبر فلا يرد أنه اذا لم يكن سببيا كان فعليا فيدخل فى ضابط الافراد مع أنه جملة عبد الحكيم (قوله وزيد مررت به الخ) فى ادخال الامثلة الثلاثة الاخيرة نظر يعلم مما قدمناه ومما سيأتى أيضا (قوله تتبع كلام السكاكى) اعترض بأن مقتضى هذا التفسير أن يندرج فى السببى نحو زيد ضربته أو ضربت عمرا فى داره لصدق هذا التفسير على ذلك مع أن السكاكى لم يجعل ذلك من السببى فكيف يكون العمدة فى ذلك كلام السكاكى سم (قوله فللتقييد بأحد الازمنة الثلاثة الخ) قال فى الاطول ومما ينبغى أن ينبه عليه ان هذه النكتة انما تارج الفعل فيما اذا لم يكن للفعل اسم يرادفه وأما بعد وأمهل وأمثالهما فلا ترجح بهذه النكتة على الاسم لانه يغنى هيهات ورويدا وأمثالهما غناءها الا أن يقال هذه الاسماء النحوية معدودة فى هذا الفن فى عداد الافعال يرشد لذا اليه ما سيأتى من جعل رويد زيدا من أمثلة الامر اهـ وكتب أيضا قوله فللتقييد بأحد الازمنة الثلاثة فيه مسامحة لانه جعل المسند هو الفعل وحكم بأنه يقيد بأحد الازمنة الثلاثة مع أن المقيد بأحد الازمنة الثلاثة ليس هو الفعل بل جزء معناه وهو الحدث سم اذ لو كان المقيد الفعل حدثا وزمانا للزم تقييد الشئ بنفسه وهو تقييد الزمن بالزمن فتأمل وجوز فى الاطول أن يكون الزمان قيد النسبة فراجعه (قوله قبل زمانك) ههنا بحث مشهور وهو أن قبل ظرف زمان فان كان عين الزمان الذى جعل ظرفا له لزم ظرفية الشئ فى نفسه وان كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر وكلاهما باطل وكذلك أخذه فى تعريف المستقبل يترقب وهو يدل على زمان مستقبل فان كان عين المعرف لزم تعريف الشئ بنفسه وان كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر وان حمل على الحال لزم ذكر الحال فى تعريف المستقبل وقد ذكر المستقبل فى تعريف الحال فيلزم توقف كل منهما على الآخر وجوابه أن القبلية فى أجزاء الزمان ذاتية لا زمانية فظرفية قبل فيها باعتبار ذاتها لا باعتبار زمان آخر فيها فسقط الترديد الدائر بين العينية والغيرية فانه يتوقف على ملاحظة زمان آخر على أن هذا تدقيق فلسفى لا ينظر اليه أهل اللغة والعرف لابنائهم مباحثهم على الظواهر دون تلك

بجملة علقت على مبتدا بعائد لا يكون مسندا اليه فى تلك الجملة فخرج عنه المسند فى نحو زيد منطلق أبوه لانه مفرد وفى نحو قل هو الله أحد لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد وفى نحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد فيهما مسند اليه ودخل فيه نحو زيد أبوه قائم وزيد قام أبوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التى وقعت خبر مبتدا ولا تفيد التقوى والعمدة فى ذلك تتبع كلام السكاكى لانا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله (وأما كونه) أى المسند (فعلا فللتقييد) أى تقييد المسند (بأحد الازمنة الثلاثة) الماضى وهو الزمان الذى قبل زمانك

التدقيقات التي لم يخطر ببالهم شئ منها على أنه يجوز أن تكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزئية بمعنى أن كل زمان هو في أجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض سيرامي مع بعض زيادة من الفنري وفي الفنري أيضا ما نصه وينبغي أن يعلم أنه لو حمل يترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترقب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعيد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتأمل اه والظاهر أن ما عدا الجواب الاوسط لا يحل الاشكال في يترقب بوجوهه المتقدمة ويمكن دفعه بما صرح به السيد من أن الافعال المأخوذة في التعاريف مجردة عن الزمان فتدبر ثم رأيت ما يفيد ذلك بخط العلامة الشنوانى عن سم فلله الحمد (قوله قبل زمانك الذي أنت فيه) أي حين التكلم وعبارة المطول وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك قال يس وعبارته هنا أولى اذ مدلول التكلم فعل غير المتكلم (قوله والمستقبل) على صيغة اسم الفاعل كالماضي أو اسم المفعول وكلاهما المنقول الموافق للمعقول لان الزمان يستقبلك كما تستقبله أطول (قوله يترقب وجوده) معناه من شأنه أن يترقب فاندفع ما قيل كم من شئ لا يترقب وجوده ومع هذا يكون مستقبلا سم (قوله أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل) ينبغي مع الآن الحاضر سم وكتب أيضا قوله وهو أجزاء الخ قال الفنري ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآتية الا أن يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها وقوع في الحال وكتب أيضا قوله وهو أجزاء أي آنات وهذا تعريف للحال العرفي وهو الزمان الذي يقع فيه الفعل ويتقدر بقدره فيختلف حسب اختلافه مثل يصلي ويحج وأما الحال الحقيقي فالآن الذي لا يتجزأ سيرامي واعلم أن الزمان أمر موهوم عند المتكلمين موجود عند الحكماء (قوله من غير مهلة وتراخ) اى بين كل جزء وما يليه لا بين أول الاجزاء وآخرها اذ المهلة بينهما لازمة اذا طالت المدة كشهر وهذا ايضاح لقوله متعاقبة لا قيد آخر وكتب أيضا ما نصه كما يقال زيد يصلي والحال أن بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال فليس الحال زمن التكلم فقط (قوله أمر عرفي) أي مبني على عرف أهل العربية فما يعدونه حالا فهو حال كما جعلوا الزمن في زيد يصلي حالا مع كونه في أثناء الصلاة فرع منها شطر وبقي شطر وليس أمرا مبنيا على التضييق من ق با لمعنى وكتب أيضا ما نصه لا مضبوط بحد معين بل تارة يكون طويلا وتارة يكون قصيرا بحسب العرف في ذلك الفعل (قوله دال بصيغته) أي بهيئته (قوله بخلاف الاسم الخ) جواب عما يقال ان التقييد بأحد الازمنة يوجد في الاسم فكيف يجعل علة لكون المسند فعلا فأجاب بأن العلة هو التقييد مع الاخصرية وكتب أيضا قوله بخلاف الاسم الخ لا يقال قد سبق أن اسم

الذي أنت فيه والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا أمر عرفي وذلك لان الفعل دال بصيغته على أحد الازمنة الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم

الفاعل حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال فينبغى أن لا يحتاج لقرينة اذا أريد الحال واحتياجه لها اذا أريد غيره كاحتياج الفعل لها اذا أريد غير الزمان الذى هو حقيقة فيه وحينئذ فلا فرق بين الفعل واسم الفاعل لانا نقول معنى كونه حقيقة فى الحال أنه حقيقة فى الحدث الحال لا فى الزمان الحال ضرورة أن الزمان ليس جزأ من مدلوله بخلاف الفعل فانه جزء من مدلوله وذلك ظاهر وفيه نظر لان من لازم كونه حقيقة فى الحدث الحال دلالته على الزمان الحالى لانه لازم معناه فلا يحتاج فى الدلالة عليه لقرينة والجواب أن المراد الدلالة على أحد الازمنة صريحا واسم الفاعل لا يدل عليه صريحا بل التزاما فاذا أريد الدلالة عليه صريحا احتاج الى قرينة ع س سم بتصرف (قوله فانه انما يدل عليه) أى دلالة صريحة مطول (قوله على أخص وجوه) كان ينبغى أن يؤخره عن قوله مع افادة التجدد ليتعلق بافادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع اذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى الا بقصد الاختصار فان قلت لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لان تقييده بأحد الازمنة يتوقف على القرينة لاشتراكه قلت يحصل به التقييد بدون القرينة بأحد الازمنة بمقتضى الوضع لا بحالة وانما يحتاج الى القرينة لتعيين المراد فان قلت فما الفائدة حينئذ فى الايراد فعلا ولا مندوحة عن القرينة الا أن القرينة هنا لتعيين المراد وفى الاسم للتقييد قلت فائدته التدريج فى التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير بقى أنه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية التقييد على اخص وجوه اذا القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطناب أطول (قوله ولما كان التجدد الخ) التجدد يطلق على معنيين أحدهما الحصول بعد ان لم يكن والثانى التقضى شيأ فشيأ والمعتبر فى مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الاول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثانى فالموافقة فى الاسم لا فيه وفى المسمى وان اقتضاه كلام الشارح لان التجدد بالمعنى الثانى غير لازم للفعل ولا معتبر فى مفهومه حتى اذا أريد لا بد له من قرينة تقرير رم ف وهو ملخص ما فى الحواشى فقول المدرسين معنى احمد الله أنه يحمد الله حمدا بعد حمد الى ما لا نهاية له تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع ح ف وظاهر كلام الشارح بل صريحه والمتن أيضا أن الفعل مطلقا سواء كان مضارعا أو غيره يفيد التجدد اللازم للزمان الذى هو التقضى شيأ فشيأ بالالتزام وليس كذلك بل انما يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام والقرينة وفى يس الجواب بأن مراده أن هذا الجزء الذى هو الزمان لما كان متجددا بالمعنى الثانى ناسب أن يعتبر التجدد فى الجزء الثانى لكن لا بالمعنى الثانى بل بالمعنى الاول اهـ (قوله أى لا تجتمع الخ) تفسير لقوله غير قارة الذات (قوله والزمان جزء الخ) اعترضه السيد بأن هذا انما يدل على تجدد مجموع معنى الفعل المركب من الحدث والزمان لا على المطلوب الذى هو تجدد الحدث فالمناسب أن يضم الى ذلك أن الزمان المتجدد معتبر فى مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينه وبين

فانه انما يدل عليه بقرينة خارجة كقولنا زيد قائم الآن أو أمس أو غدا وإذا قال (على أخص وجوه) ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كغير قارة الذات أى لا تجتمع اجزاؤه فى الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد بأحد الازمنة الثلاثة

الحدث فيلزم تجدده ولذا لم يقل أحد بأن الفعل القديم زمانى كما فى علم الله فان الفعل هنا مجرد عن الزمان (قوله مفيد للتجدد) أى الحصول بعد ان لم يكن فانه مدلول الفعل لا التقضى شيأ فشيأ عبد الحكيم (قوله أو كلما) الهمزة للتقرير والواو عطف على مقدر أى أحضروا وبعثوا وكلما ظرف لبعثوا سيرامى (قوله عكاظ) فى القاموس كغراب سوق بصحراء بين نخلة والطائف كان يقوم هلال ذى القعدة ويستمر عشرين يوما تجتمع فيه قبائل العرب فيتعاكظون أى يتفاخرون ويتناشدون عبد الحكيم (قوله هو متسوق للعرب) أى سوق اسم مكان من تسوق القوم أى باعوا واشتروا (قوله بعثوا الخ) يعنى ان لى على كل قبيلة جناية فاذا وردوا عكاظ طلبنى الكافل بأمرهم وهذا مدح فى العرب للعجرى منهم وقيل انما بعثوا اليه لانه لا يتم لهم اظهار مفاخرهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل شريف والقاضى على كل مجد منيف (قوله يتوسم) الشاهد فيه (قوله وتأتلها شيأ فشيأ الخ) تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع فلا ينافى ما مر من أن اللازم للفعل التجدد بمعنى الحصول بعد أن لم يكن لا بمعنى التقضى شيأ فشيأ وعبارة عبد الحكيم بيان للمعنى المراد المستفاد بمعونة المقام والمضارع انما يدل على حدوث التوسم مطلقا اه وعبارة الفنرى قوله شيأ فشيأ يشعر بأن المراد بالتجدد فيما سبق التقضى والحق أنه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث أو المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددى بحسب المقام كما سينقل عن الشيخ ويمكن أن يقال غرض الشارح بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذى هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان يفهم فى ضمن التقضى فلا غبار (قوله وافادة التجدد) ذكر افادة ليس كما ينبغى اذ عدم الافادة لا يكون مقصودا بالافادة للبليغ فلو حذف لفظ افادة كما فى عبارة الايضاح حيث قال فلا فادة عدم التقييد والتجدد لاستقام كذا فى الاطول (قوله لافادة الدوام والثبوت) أما الثبوت والمراد به تحقق المحمول للموضوع فبحسب أصل الوضع وأما الدوام فمن خارج لا بحسب الوضع واشار الى ذلك الشارح بقوله الآتى قال الشيخ عبد القاهر الخ فانه أفاد أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع فهو اشارة الى أنه ينبغى أن يحمل كلام المصنف على الدوام من خارج جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعا للتنافى بينهما فهو اشارة الى الجمع لا الاعتراض على المصنف سم (قوله والثبوت) الاولى تقديمه على الدوام لانه يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس (قوله لا غراض) كما فى مقام المدح والمبالغة ونحوه مما يناسب الدوام والثبوت سم (قوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا الخ) اعلم أن فى اضافة الصرة الى ضمير المتكلم مع الغير نكتة دقيقة وهى أن صرته مشتركة بينه وبين غيره والمشهور نصب صرتنا على أنه مفعول لا يألف والاحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الالفة من جانب صرته ولو اكتفى فى التمثيل لكون المسند فعلا واسما بهذا المثال لكفاه لان يمر عليها كيتوسم ولا يخفى أن قوله وهو منطلق حال دائمة أطول وقوله الى

مفيد التجدد واليه أشار بقوله (مع افادة التجدد كقوله) أى قول طريف بن تميم (أو كلما وردت عكاظ) هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع (قبيلة * بعثوا الى عريفهم) وعريف القوم القيم بأمرهم الذى يشهر بذلك وعرف (يتوسم) أى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيأ فشيأ ولحظة فلحظة (وأما كونه) اى المسند (اسما فلا فادة عدمهما) أى عدم التقييد المذكور وافادة التجدد يعنى لافادة الدوام والثبوت لاغراض تتعلق بذلك (كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا) وهو ما يجمع فيه الدراهم

ضمير المتكلم مع الغير أي يكون للمتكلم مع الغير فلا ينافي أنه هنا للمعظم نفسه (قوله لكن الخ) فيه تكميل حسن اذ قوله لا يألف الخ ربما يوهم أنه لا يحصل له جنس الدرهم فأزاله فتنبه (قوله ثابت للدرهم دائما) لان مقام المدح يقتضي دوام ذلك بدليل قوله قبل هذا

انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا * ظلت الى طرق الخيرات تستبق

(قوله من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيأ فشيأ) فيه أن الفعل أيضا كذلك اذ لا يدل بالوضع على التجدد والحدوث شيأ فشيأ وان كان ذلك قد يستفاد من خارج نعم الفعل يدل وضعا على الحدوث أي الحصول بعد أن لم يكن والاسم لا يدل عليه وضعا بل قد يستفاد منه ذلك من خارج والفعل يفيد التجدد والحدوث شيأ فشيأ بمعونة المقام والاسم لا يمكن أن يقصد منه لانه مفيد لعدم التجدد افاده عبد الحكيم وبما علم من كلام الشيخ وغيره من أن الاسم لا يدل وضعا على الحدوث وان استفادته منه من خارج يعلم ان ما اشتهر من دلالة اسم الفاعل على الحدوث انما هو باعتبار الخارج لا الوضع قال بعضهم في توجيه الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة بدلالة الاول على الحدوث والثانية على الدوام ان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ على الفعل جاز أن يقصد به الحدوث بمعونة القرائن بخلاف الصفة المشبهة ولما كانت لا تدل على زمان معين وليس بعض الازمنة أولى من البعض حمل على الجميع لا باعتبار أنه يستفاد من لفظها وقال آخر جعل اسم الفاعل للحدوث والصفة المشبهة للدوام باعتبار الاستعمال لا الوضع وكتب أيضا قوله من غير اقتضاء أنه يتجدد أي ومن غير اقتضاء للدوام وان كان قد يستفاد من الاسم بمعونة المقام ومن غير اقتضاء للحدوث أي الحصول بعد أن لم يكن وان كان قد يستفاد من خارج أيضا والحاصل أن الاسم لا يدل على أكثر من الثبوت أفاد ذلك عبد الحكيم (قوله لا كثر من اثبات الانطلاق) أي وأما افادته الدوام فمن خارج فلا منافاة بينه وبين كلام الشارح المتقدم (قوله كما في زيد طويل وعمرو قصير) تنظير للنفي فانه لا تعرض فيه لاكثر من اثبات الطول صفة لزيد ومن اثبات القصر صفة لعمرو ولا تجدد فيه واستفادة الدوام منه انما هي من خارج بمعونة ان الطول والقصر وصفان لازمان (قوله وأما تقييد الفعل الخ) لا يلزم من كونه من مباحث متعلقات الفعل أن لا يكون من أحوال المسند حتى يكون ذكره هنا من ذكر الشيء في غير موضعه فلا اعتراض وكتب أيضا ما نصه لا يخفى أن تقييد المسند لا ينحصر في تقييد الفعل بل منه هذا غلام رجل وغلام عاقل وأن في رفع نحوه عطفا على تقييد الفعل رفعه فاغتنمه ولا تحرم نفعه قاله في الاطول فرفع النحو يرفع كل قصور وان كان خلاف المتبادر (قوله ومايشبهه من اسم الفاعل الخ) واقتصر المصنف على الفعل لانه الاصل ولك أن تجعل الفعل في كلامه بالمعنى اللغوي (قوله مطلق) أي غير مؤكد لان المؤكد ليس فيه تربية الفائدة كما لا يخفى ف

(لكن يمر عليها وهو منطلق) يعني أن الانطلاق من الصفة ثابت للدرهم دائما قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيأ فشيأ فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلاله كما في زيد طويل وعمرو قصير (وأما تقييد الفعل) ومايشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما (بمفعول) مطلق أو به أو فيه أو له أو معه (ونحوه) من الحال والتمييز

(قوله والاستثناء) أى المستثنى قال الرضى ان المنسوب اليه الفعل أوشبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وانما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاعظم والمستثنى صار بعد فى حيز الفضلات فاعرب بالنصب اه وبهذا ظهر كونه قيدا للفعل واندفع ما قيل ان المستثنى من تتمة المستثنى منه فهو من تتمة الفاعل أو المفعول أو غيرهما فلا معنى لتقييد الفعل به عبد الحكيم (قوله فلتربية الفائدة) أى تكثيرها فان قلت هذا مشكل فى المفعول به لان الفعل المتعدى يتوقف تعقله على تعقل المفعول به فالتقييد به لاصل الفائدة لا لتربيتها وأى فرق بينه وبين الفاعل فان تعقله يتوقف على كل منهما قلت الفعل المتعدى يتوقف تعقله على تعقل مفعول ما وهو معقول لكل أحد لا على تعقل الخصوص بخلاف الفاعل فان تعقل الفعل يقتضى تعقل خصوصه لانه اعتبر فى مفهومه النسبة الى الفاعل الخاص فتأمله سم (قوله زاد غرابة) أى بعدا عن الذهن وقلة خطور بالبال (قوله وكلما زاد غرابة) أى بالنسبة للسامع (قوله لان منطلقا هو نفس المسند) لانه الدال على الحدث بخلاف كان فانها لا دلالة لها على الحدث كما قال السيد وغيره بل هى انما تدل على الزمان والى ذلك أشار الشارح بقوله وكان قيدا الخ وهذا بخلاف ما اختاره الرضى من دلالة كان على الحدث وأنها المسند حتى ان معنى كان زيد حصل شئ لزيد وقوله بعد منطلقا أو نحوه تفصيل وتبيين لذلك الشئ المبهم من سم (قوله وكان قيدله) مبتدأ وخبر وهو صريح فى أن المقيد نفس المسند وهو مقتضى كلام المصنف ويحتمل أن فى العبارة مسامحة والمراد أن المقيد النسبة والامر قريب لان تقييد كل يؤل لتقييد الآخر سم. (قوله للدلالة على زمان النسبة) هذا الوجه جار فى الافعال وأما المشتقات والمصادر فتوابع لها عبد الحكيم وعبارة الاطول ولم يدخل فى نحو كان زيد منطلقا كون زيد منطلقا ولا زيد كائن منطلقا اذ لا تقييد فيه بل لا يدل الكون والكائن الا على أصل النسبة بخلاف أخوات كان فان فى فروعها تقييدا لا محالة لان فى الاخوات تقييدين تقييدا بالزمان وتقييدا بخصوص النسبة تضمنه مصادرها والفروع لم يفتها الا الزمان اه (قوله فلمانع منها) المراد بالمانع هنا المانع بالمعنى اللغوى وهو ما لا يتأتى تحصيل الشئ معه وجودا كان أو عدميا منافيا كان أولا فلا اعتراض على عدم العلم بالمقيدات من الموانع تأمله (قوله مثل خوف انقضاء الفرصة) نحو غزال وقع (قوله بالمقيدات) أى لذلك الفعل الواقع فى عبارة المتكلم ومعنى عدم العلم بعقيدا نه جهل المتكلم بمفعوله وزمانه ومكانه ونحو ذلك (قوله وأما تقييده بالشرط) كان ينبغى أن يقدم هذا على حالة ترك التقييد ويؤخر ترك التقييد ليجرى القيود الوجودية على سنن واحد كيف والتقييد بالشرط فى قوة المفعول فيه كما يعلم من قوله الآتى بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك اياى بس وأجيب بأنه لما كان محتاجا الى بسط أخره عن الترك وقوله فى قوة المفعول فيه فى عبد الحكيم ليس التقييد بالشرط مثل

والاستثناء (فلتربية الفائدة) لان الحكم كلما ازداد خصوصا ازداد غرابة وكلما ازداد غرابة زاد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شئ ما موجود وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا فى بلد كذا ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم افادته بدونه أشار الى جوابه بقوله (والمقيد فى نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا كان) لان منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق فى الزمان الماضى (وأما تركه) أى ترك التقييد (فلمانع منها) أى من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة أو ارادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك (وأما تقييده)

التقييد بالظرف لان الظرف قيد لنفس المسند دون النسبة أعني ثبوت المسند للمسند اليه فانه مطلق فالمسند المقيد بالزمان والمكان ثابت للمسند اليه فقولنا اضرب زيدا يوم الجمعة اخبار بثبوت الضرب الواقع في يوم الجمعة للمتكلم فلابد في صدقه من تحقق المقيد والقيد معا وأما الشرط فهو قيد لثبوت المسند فمعنى قولنا ان ضربني زيد ضربته الاخبار بثبوت ضرب المتكلم لزيد في وقت ثبوت ضرب زيد له وصدقه لايتوقف على تحقق الشرط والجزاء بل على أن يكون ثبوته في وقت ثبوته وان لم يثبتا قال الشارح في شرح المفتاح فقولك ان يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو على تقديره وفي موضع آخر فان قيل قد سبق أن مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فما معنى ذلك في الانشاء وكيف امتنع في الشرط دون الجزاء قلنا الحصول قد يكون لثبوت شئ لشئ أو نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطلب أو التمني أو نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء فيعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق فمن ههنا امتنع كونه انشاء فحاصل ان جاءك زيد فأكرمه اني على تقدير صدق أنه جاءك أطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشائه اه كلامه فهو صريح في أن الشرط قيد لثبوت شئ لشئ أو نفيه عنه في الخبر ولطلب شئ أو نفيه أو ترجيه في الانشاء وعلى هذا ففي جعل المصنف الشرط تقييدا للمسند مسامحة وكذا في قول الشارح ان جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك اياي تأمل (قوله أي الفعل) أي وما يشبهه وأراد بالفعل الجزاء تقدم على الشرط أو تأخر وبالشرط فعل الشرط (قوله بالشرط) أي جملة فعل الشرط (قوله أكرمك ان تكرمني) اشارة الى أنه لا فرق بين صورتي التقديم والتأخير في كونه قيدا سواء قلنا ان المقدم جزاء لفظا كما هو رأي الكوفيين أو أن المقدم دال على الجزاء كما هو رأي البصريين عبد الحكيم وعبارة الاطول قصد الشارح المحقق أي بتمثيله بالمثالين أن الشرط كما يكون قيدا للجزاء المتقدم يكون قيدا للجزاء المتأخر فان علماء المعاني لا يجعلون المتقدم على الشرط دالا على الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح نفسه في بحث الايجاز والاطناب والمساواة وقال حذف جزاء الشرط في مثل هذا التركيب كحذف المستثنى منه في المستثنى المفرغ لرعاية أمر لفظي لا يعتبره علماء هذا الفن فان قلت لو جعل أكرمك ان تكرمني من تقديم الجزاء على الشرط كان فيه مخالفة القانون النحوي المشهور فلا يكون بليغا لانتفاء الفصاحة قلت لا شبهة في قوة هذه الشبهة ولا تندفع الا بتخصيص قولهم مخالفة القانون النحوي المشهور بقانون لم يدع اليه أمر لفظي (قوله فلا عتبارات) أي معتبرات ويدل عليه قوله وحالات لان الحالات معتبرات لا اعتبارات والحالات هي تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى اما في الماضي كما في لو واما في الاستقبال اما مع الجزم كما في اذا أو مع الشك

أي الفعل (بالشرط) مثل أكرمك ان تكرمني وان تكرمني أكرمك (فلاعتبارات)

وحالات) تقتضي تقييده (لا تعرف الا بمعرفة ما بين أدواته) يعني حروف الشرط وأسماءه (من التفصيل وقد بين ذلك) التفصيل (في علم النحو) وفي هذا الكلام اشارة الى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك اياي ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والانشائية بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتني أكرمك وان كان انشاء فانشائية نحو ان جاءك زيد فأكرمه وأما نفس الشرط فقد أخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما يقال من أن كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للاول فانما هو اعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود

كما في ان اه ص سم وكتب أيضا قوله فلا عتبارات لا تعرف الخ أي فيعتبر في كل مقام ما يناسبه من معاني تلك الادوات فاذا كان المخاطب مثلا يعتقد أنه ان كرر المجيء اليك مللت منه فتقول نفيا لذلك كلما جئتني ازددت فيك حبا وكذا اذا كان يعتقد أن الجاني في وقت كذا لا يصادف طعاما عند زيد مثلا قلت متى جئت زيدا وجدت عنده طعاما أو يعتقد انك لا تجالسه الا بالمسجد مثلا قلت أينما تجلس أجلس معك اه ع ق (قوله وحالات) عطف تفسير (قوله ما بين أدواته) أي الشرط بمعنى التعليق ففيه استخدام (قوله من التفصيل) أي مما ذكر مفصلا أطول (قوله وفي هذا الكلام) أي قول المصنف وأما تقييده بالشرط حيث جعل الشرط قيدا (قوله قيد لحكم الجزاء الخ) فالكلام هو الجزاء وانما الشرط قيد له لكن ينبغي أن يستثنى من ذلك ما اذا كانت اداة الشرط اسما مبتدأ وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملتين كما صرح به في شرح الكشاف لان الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب أولى فان جعل الخبر فعل الشرط كما هو الاصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء وكتب أيضا ما نصه الاضافة بيانية (قوله بمنزلة قولك الخ) الذي ارتضاه في الاطول انه بمنزلة قولك أكرمك على تقدير مجيئك فراجعه (قوله أكرمك وقت مجيئك اياي) استفيد الوقت من التعليل لان الشرط علة للجزاء وزمان المعلول زمان العلة فالمعنى في هذا أكرمك لاجل مجيئك اياي وفي زمانه سم (قوله ولا يخرج الكلام) وهو الجزاء ح ف وقوله عما كان عليه اي قبل التقييد بالشرط (قوله بل ان كان الجزاء الخ) قيل عليه ان الجزاء في قولك أن ضربتك تضربني خبر مع أن الجملة انشائية ورد بأن حرف الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء كما صرح به الرضي فليس بخبر يس (قوله فالجملة الشرطية) وهي جملة الجزاء مع قيده الذي هو فعل الشرط وقوله خبرية أي بسبب خبرية الجزاء (قوله فانشائية) أي بسبب انشائية الجزاء (قوله عن الخبرية) لانه ليس كلاما أصلا وقوله في المطول لان الحرف قد أخرجه الى الانشاء على حذف مضاف أي الى حكم الانشاء من حيث انه لا يحتمل صدقا ولا كذبا فصار كالمفعول والافهو فليس انشاء أيضا (قوله واحتمال الخ) عطف لازم (قوله كلا من الشرط والجزاء) أي كلا منهما على حدته لا مجموعهما كما هو ظاهر (قوله فالمحكوم عليه هو النهار الخ) عبارة المطول والتحقيق في هذا المقام أن مفهوم الشرط بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار أهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند أهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية أن الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر أن الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حينئذ وكذبها بعدمها وأما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم

الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها اشتركت الحملية فى انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بأن طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبأن الحكم فيها ليس بأن أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة أن التقدير النهار موجود فى كل وقت طلوع وظاهر أنه جملة خبرية قيد مسنده مفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث اه قال عبد الحكيم فان قلت فما الفرق بين مذهبى أهل العربية والميزانيين فان المآل واحد قلت الفرق أن الشرط عند أهل العربية مخصص للجزاء ببعض التقديرات حتى انه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذى فى الجزاء عاما لجميع التقديرات فيكون التقييد مفهومه مفهوم مخالفة كما ذهب اليه الشافعية وعند الميزانيين كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الحملية لا يفيد الحكم أصلا فلا يكون الشرط مخصص الجزاء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم المخالفة بل هو ساكت عنه كما هو مذهب الحنفية اه (قوله وباعتبار المنطقيين) معنى الاختلاف المذكور ان المنطقيين قالوا ان الجملة الشرطية الواقعة فى استعمال العرب معناها الحكم بلزوم شئ لشئ وقال أهل العربية معناها ثبوت الجزاء على تقدير ثبوت الشرط وليس معناه أن الميزانيين وضعوا الشرط بهذا المعنى حتى يرد ما ذكره السيد بقوله كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملات عند الحكيم (قوله والمحكوم به وجود النهار) أى لزوم وجود النهار (قوله فكم من فرق الخ) فبينهما فرق فى المحكوم عليه وفرق فى المحكوم به وفرق فى الحكم وغير ذلك ونازع السيد الشارح فى فرقه بين المذهبين ذاهبا الى موافقة أهل العربية لاهل الميزان واطال فى ذلك بما أطيل فى رده كما بسط فى حواشى يس وقد وافق العصام الشارح رادا على السيد فراجع يس تعرف (قوله فى ان واذا ولو) ولا بد من النظر فى من وما أيضا لان أحدهما للعاقل والآخر لغير العاقل وفى استعمال أحدهما مقام الآخر اعتبارات لطيفة محتاجة الى البيان أطول (قوله للشرط فى الاستقبال) أى لتعليق حصول مضمون جملة الجزاء على حصول مضمون جملة الشرط فى الاستقبال فقوله فى الاستقبال متعلق بالحصول الثانى الذى يتضمنه لفظ الشرط لا الاول لانه معلق بالثانى ولا بالتعليق لانه فى الحال لا فى الاستقبال عبد الحكيم وقوله لانه معلق بالثانى أى الذى هو مستقبل فيلزم أن الاول أيضا مستقبل (قوله لكن أصل ن الخ) أى حقيقتها اللغوية يس وقدمها على اذا مع أن أصل ان عدمى وأصل اذا وجودى لان ان الاصل فى الشرط ولسبق العدم وكتب أيضا قوله لكن أصل ان مثل ن بقية أدوات الشرط غير اذا كما يدل عليه كلام الجامى تبعا للعرضى أنظر يس (قوله

وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين (ولكن لا بد من النظر هو نافى ان واذا ولو) لان فيها ابحاثا كثيرة لم يتعرض لها فى علم النحو (فان واذا للشرط فى الاستقبال لكن

أصل ان عدم الجزم الخ) هو صادق بالشك فى الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه أما الظن الوقوع والجزم بعدمه فليسا موقعا لها فى الاصل ولو شملتهما عبارة المصنف وأما الشك والتوهم فقيل هما معا موقع لها وقيل الشك فقط ق وقيل تدخل على المظنون وكتب أيضا ما نصه أى جزم المتكلم (قوله عدم الجزم بوقوع الشرط) وأما قولهم ان مات زيد افعل كذا مع أن الموت مجزوم الوقوع فوجهه الزمخشرى بأن وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليه فترى (قوله بوقوع الشرط) أى تحققه ليدخل ما اذا كان الشرط سببا (قوله الاحكاية) كقوله حكاية عن زليخا ولئن لم يفعل أما آمره ليسجنن الخ وعن يوسف وان لا تصرف عنى كيدهن الخ وعن اخوته قالوا ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وقوله أو على ضرب من التأويل كالنظر الى حال المخاطب الغير الجازم بوقوع الشرط كما سيأتى وكتب أيضا قوله أو على ضرب من التأويل مثل سوق المعلوم مساق المشكوك لنكتة تقتضيه أو كون المخاطب غير جازم فان ان قد تستعمل فى شك المخاطب كما تستعمل أما لتفصيل المجمل الواقع فى ذهنه فترى (قوله بوقوعه) أى فى المستقبل بحسب اعتقاده لان الشرط مطلقا مقدر الوقوع فى المستقبل (قوله فلم يتعرض له) لك ان تقول المتبادر من عدم الجزم بالوقوع فى العرف التردد عبد الحكيم (قوله لكونه مشتركا الخ) حاصل ذلك أنه كما أن لعدم الجزم بوقوع الشرط كذلك هى لعدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بأنها انما تستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة وان اذا كما انها للجزم بوقوع الشرط كذلك هى لعدم الجزم بلا وقوعه بل ذلك لازم للجزم بوقوعه فعدم الجزم باللا وقوع مشترك بينهما فلم يتعرض له فى مقام الفرق بينهم العدم مدخليته فيه فتأمل سم لكن يبقى هنا شئ وهو أن عدم الجزم بلا وقوع الشرط فى اذا بمعنى أنه منتف وفى ان بمعنى أنه يجوز فلا اشتراك فى الحقيقة تأمل يس أى فعدم الجزم بلا وقوع الشرط فى ان لوجود الشك وفى اذا الوجود الجزم بوقوعه فبينهما فرق (قوله أى ولان أصل الخ) عبارة الاطول ولذلك المذكور من الامرين وهو كون الاصل فى ان عدم الجزم بوقوع الشرط والاصل فى اذا الجزم كان الخ اه وهذا الصنيع أولى مما صنعه الشارح فافهم (قوله النادر) أى النادر الوقوع سم (قوله فى الغالب) انما قيد به لان النادر قد يقطع بوقوعه كيوم القيمة فانه نادر الوقوع لانه انما يقع مرة مع أنه مقطوع بوقوعه فان النادر هو ما يقل وجوده جدا امابأن يكون الغالب عدم وقوعه وقد يقع وقد لا يقع واما بأن يكون وقوعه لا بد منه لكنه مرة أو مرتين ع س سم (قوله موقعا لان) أى حقيقة وتجوزا فانه مع ندرته اما مشكوك فيه فيكون موقع ان حقيقة واما مجزوم به فهو لكونه ملحقا موقع لان أى تجوزا أطول بأدنى تغيير (قوله لفظ الماضى) أى اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضى سواء كان الفعل الماضى أو المضارع مع لم ولذا قال لفظ الماضى ولم يقل الماضى لئلا يتبادر منه الفعل الماضى أطول (قوله

أصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط) فلا تقع فى كلام الله تعالى على الاصل الاحكاية أو على ضرب من التأويل (وأصل اذا الجزم) بوقوعه فان واذا يشتركان فى الاستقبال بخلاف لو ويفترقان فى الجزم بالوقوع وعدم الجزم به وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين ان واذا والمقصود بيان وجه الافتراق (ولذلك) أى ولان أصل ان عدم الجزم بالوقوع (كان الحكم النادر) لكونه غير مقطوع به فى الغالب (موقعا لان و) لان أصل اذا الجزم بالوقوع (غلب لفظ الماضى) لدلالته على الوقوع قطعا نظرا الى نفس اللفظ وان نقل

ههنا

ههنا) أى مع اذا (قوله نحو فاذا جاءتهم الحسنة الخ) أورد آية من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا فى المقطوع وان فى المحتمل والمراد القطع وعدمه بالنظر الى حال الشئ فى نفسه وفرد عن الكلام على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع أو اللاوقوع فتنبه (قوله أى قوم موسى) هو فرعون وجماعته وسماهم قوم موسى لانه مبعوث اليهم (قوله كالخصب والرخاء) أورد الكاف فى بيان الحسنة اشارة الى شمولها الخصب والرخاء وغيرهما وأورد كلمة أى فى تفسير سيئة اشارة الى أن المراد منها نوع منها عبد الحكيم (قوله والرخاء) عطف لازم (قوله أى هى مختصة الخ) وقال العصام أى لاجلنا هذه لا لغيرنا يعنى لا سبب لهذه الحسنة الا نحن فاللام للتعليل لا للاختصاص لانه مقتضى يطيروا بموسى ومن معه أى يقولون هذه بشامتهم وسبب حدوثها هم فتفسير الشارح قوله لنا هذه بأنها مختصة بنا محل نظر اه ملخصا (قوله ونحن مستحقوها) اشارة الى أنهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم عبد الحكيم (قوله أى يتشاءموا) التشاؤم ترقب حصول المكروه وقوله بموسى أى بسبب موسى ومن معه (قوله أى الحقيقة) أى فى ضمن فرد غير معين فأل فى الحسنة للعهد الذهنى (قوله كالواجب) لم يقل واجب لان هناك من الاجناس ما لم يقع أصلا كالعنقاء (قوله بخلاف النوع) فيه بحث لانه انما يصح فى نوع معين لا فى نوع ما لانه أيضا كالواجب الوقوع فلعل المراد بقوله فيما تقدم الجنس أى أو ما هو بمنزلته كالنوع اذا أريد به نوع تام فقوله بخلاف النوع أى المعين كما فى سيئة (قوله لتدل على التقليل) فيه اشكال لان المطلوب تقليل الوقوع والتنكير انما يدل على تقليلها فى نفسها بمعنى أنها شئ يسير واحد لا كثير وقد يجاب بأن المراد بالدلالة ما يكون على سبيل المناسبة وتقليلها فى نفسها يناسب تقليل وقوعها فهو امارة فى الجملة عليه يس (قوله وقد تستعمل) هذا مقابل للاصل فى قوله السابق لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط ولم يذكر نظير ذلك فى اذا بأن يبين أنها قد تستعمل فى مقام الشك لنظير ما استعملت له ان فى مقام الجزم مع أن قوله السابق وأصل اذا الجزم يدل على أنها قد تستعمل فى غير الجزم والا فلا يتجه ذكر الاصل وحينئذ فينبغى ان يقال انها قد تستعمل فى الشك لما يناسب ذلك من الاغراض كالاشارة الى أن مثل ذلك الشرط لا ينبغى أن يكون مشكوكا بل لا ينبغى الا أن يكون مجزوما به وكعدم شك المخاطب وكتنزيله منزلة الجازم وكتغليب الجازم على غيره فليتأمل يس (قوله فى مقام الجزم) أى حالته وقدر مقام تبعا لعبارة المفتاح والايضاح قال فى الاطول وهى الصواب لان ان لم تستعمل فى الجزم (قوله بوقوع الشرط) قيد به نظرا الى الامثلة المذكورة والا فقد تستعمل فى الجزم بعدم وقوعه أيضا الذى هو خلاف أصلها أيضا لان أصلها ان تستعمل فى الامور المحتملة (قوله خوفا من السيد) لكونه أوصاه ان لا يعلم أحدا بوجوده فى الدار وهذا

ههنا الى معنى الاستقبال (مع اذا نحو فاذا جاءتهم) أى قوم موسى (الحسنة) كالخصب والرخاء (قالوا لنا هذه) أى هى مختصة بنا ونحن مستحقوها (وان تصبهم سيئة) أى جدب وبلاء (يطيروا) أى يتشاءموا (بموسى ومن معه) من المؤمنين جئ فى جانب الحسنة بلفظ الماضى مع اذا (لان المراد الحسنة المطلقة) التى حصولها مقطوع به (ولهذا عرفت) الحسنة (تعريف الجنس) أى الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه فى كل نوع بخلاف النوع وجئ فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان الماضى ذكره بقوله (والسيئة نادرة بالنسبة اليها) أى الى الحسنة المطلقة (ولهذا نكرت) السيئة لتدل على التقليل (وقد تستعمل ان فى مقام (الجزم) بوقوع الشرط (تجاهل) كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول ان كان فيها أخبرك فيتجاهل خوفا من السيد

التجاهل بعد من علم المعانى اذا اقتضاه المقام كما فى المثال فان كان ايراده لمجرد الظرافة كان من البديع فلا يرد ما قيل انه من البديع فيكون ذكره هنا تطفلا (قوله أو لعدم جزم المخاطب) عطف على تجاهلا وأتى باللام لان شرط نصب المفعول له أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل والتجاهل فعل المستعمل فنصب وعدم الجزم للمخاطب فجر يس وكتب أيضا قوله أو لعدم جزم الخ هذا وما بعده اعتبر فيه ما حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعد تأمل (قوله كقولك لمن يكذبك الخ) المثال يحتمل التجاهل للملابسة وقطع المنازعة وعدم جزم المخاطب فلذلك اكتفى به الا أن عدم تنبيهه على كونه محتملا كما نبه عليه فى قوله تعالى وان كنتم فى ريب ربما يشعر بأنه خصه بالثانى فلذلك خصه الشارح المحقق فى الشارح بالثانى وان جعله فى شرح المفتاح لهما أطول (قوله لمن يكذبك) المراد به من لا يصدقك أى لا يعتقد صدقك فكنى بالتكذيب عن عدم التصديق وهو صادق بمن يشك فى صدقك أو يتوهمه وليس المراد من يجزم بكذبك والا كان مدخول ان مجزوما بعدم وقوعه عند المخاطب كما أنه مجزوم بوقوعه عند المتكلم فلا يصح جرى الكلام على حال المتكلم ولا على حال المخاطب أو يقال المراد بالتكذيب قول المكذب كذبت فانه يقال صدقت فلانا أى قلت له صدقت وكذبته أى قلت له كذبت والتكذيب بهذا المعنى لا يستلزم جزم القائل بكذب المتكلم (قوله فما تفعل) للتقرير أى لا تقدر على ما يدفع بخلتك أطول (قوله العالم بوقوع الشرط) أى أو بلا وقوعه واقتصر على العلم بالوقوع نظرا للمثال (قوله لخالفته مقتضى العلم) لك أن تجعل نكتة التنزيل جريه على موجب الجهل بفرق بين النظرين ذو الفضل اه أطول (قوله كقولك لمن يؤذى اباه الخ) لك أن تعتبر فى هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة السائل لان فعل المخاطب من ايذاء أبيه كأنه أوقعه فى الشك وفى هذا الاعتبار لاحظة حال المتكلم كما هو الاصل فان فتدبر (قوله أى لتعيير المخاطب) التقييد بالمخاطب منظور فيه الى المثال والا فقد يكون التعيير لغير المخاطب نحو ان كان هذا أبا زيد فلا يؤذه (قوله على الشرط) أى على وقوع الشرط منه أو اعتقاده اياه كما فى الاطول (قوله وتصوير) عطف سبب أى تصوير المتكلم للمخاطب أى تفهيم وتبيين وقوله ان المقام أى الذى فى شأنه أورد الكلام ع ق وكتب أيضا قوله وتصوير أن المقام الخ وربما يتحقق التصوير بدون التوبيخ كما فى قولك ان كان أبالك فلا تؤذه لان فيه اشتمال المقام على صدور الايذاء من المخاطب وهو يقلع الشرط عن أصله لكن لا توبيخ على وقوع الشرط من عبد الحكيم اه (قوله كما يفرض المحال) يعنى كما ان استعمال ان فى المحال المحقق شائع كثيرا استعمل ههنا فى المحال المقدر عبد الحكيم (قوله لغرض من الاغراض) كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك سم وكتب أيضا ما نصه يسوى بينه وبين الممكن فى الاستعمال أطول (قوله أى انهم ملكم فتضرب الخ) أشار بذلك الى أن الفاء عاطفة على فعل مقدر كما هو مذهب صاحب الكشاف رعاية

(أو لعدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجرى الكلام على سنن اعتقاده (كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل) مع علمك بأنك صادق (أو تنزيله) أى لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذى اباه ان كان أبالك فلا تؤذه (أو التوبيخ) أى لتعيير المخاطب على الشرط (وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح الا لفرضه أى فرض الشرط (كما يفرض المحال) لغرض من الاغراض (نحو أفنضرب عنكم الذكر) أى أنهملكم فنضرب عنكم القرآن

لجزالة المعنى وليس مذهبه وجوب التقدير فى أمثال هذه العبارة وان صرح بذلك الرضى بدليل أنه جزم فى قوله تعالى أفأمن أهل القرى انه عطف على أخذناهم فهو أكثرى عنده عبد الحكيم وسيبويه والجمهور على أن الهمزة من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها فى التصدير فان اخواتها تتأخر عن العاطف على القياس نحو فأين تذهبون فأنى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون من الفنرى (قوله ومافيه الخ) عطف خاص (قوله أى اعراضا الخ) على الاول مفعول مطلق من غير لفظه وعلى الثانى مفعول له أى اعتبار الاعراضكم فيتحد فاعله وفاعل الفعل المعلل وعلى الثالث حال بمعنى الفاعل عبد الحكيم (قوله ان كنتم) فان قلت هذا شرط فأين جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل ماقبلها دليل الجزاء سم أى فجزاؤها محذوف لدلالة ماقبلها عليه وقيل ماقبلها نفسه هو الجزاء كما ذكره عبد الحكيم (قوله فمن قرأ ان بالكسر) وأما من قرأ بالفتح فالمعنى لان كنتم الخ فهو تعليل بتقدير اللام وقراءة الفتح تدل على أن الاولى جعل المكسورة لمجرد السببية بتجريدها عن الشك لان الاولى توافق القراءتين كذا فى يس (قوله والمحال وان كان الخ) جواب سؤال تقديره اذا كان بمنزلة المحال فلا تستعمل فيه ان لما مر من أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بعدم وقوعه سم (قوله لكنهم الخ) فان قلت ما الفائدة فى أنه ينزل أولا منزلة المحال ثم ينزل منزلة مالا قطع بعدمه ولا بوجوده قلت لان التدريج أبلغ فانه لو نزل ابتداء كذلك فات اعتبار محاليته وهى نكتة مطلوبة ع س سم. وقوله أبلغ أى فى التوبيخ (قوله لتنزيله الخ) حاصله ان فى مثل ذلك تنزيلين الاول تنزيل المقطوع به منزلة المحال الثانى تنزيل المحال منزلة المحتمل المشكوك (قوله لقصد التبكيت) أى اسكات الخصم والزامه من جهة أن الخصم اذا تنزل معه الى اظهار مدعاه فى صورة المشكوك اطمأن لاستماعه فحينئذ ترتب عليه لازما مسلم الانتفاء كما فى آية وان كنتم فى ريب أولا زما قاطعا رجاء يمكنه فى ذهنه كما فى آية قل ان كان للرحمن ولد بناء على أن المراد فأنا أول النافين للولد الموحدين لله والوجه الآخر أن المراد فأنا أول المطيعين لذلك الولد لو كان لكنه لم يكن فأعبد ربى وحده ع ق (قوله أو تغليب غير المتصف الخ) كيف يغلب العدمى على الوجودى الا أن يقال يجوز ذلك باعتبار قلة الافراد وكثرتها أو باعتبار الاصالة وعدمها نوبى (قوله غير المتصف) أى غير محقق الاتصاف على ما فى المطول لكنه لا يناسب ماسيقرره فى الآية الآتية وكتب أيضا مانصه أى الذى هو موقع لان (قوله على المتصف) أى بالفعل فيما اذا كانت أداة الشرط داخلة على كان أو من تحقق أنه سيتصف فى المستقبل فيما اذا لم يكن مدخول الشرط كان (قوله غير قطعى لعمرو) بمعنى أن عمرا مشكوك فى قيامه (قوله للمخاطبين المرتابين) جعلهم مرتابين وان كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغليب الذى سيبينه (قوله أى يحتمل أن يكون للتوبيخ) الظاهر أن

ومافيه من الامر والنهى والوعد والوعيد (صفحا) أى اعراضا أو للاعراض أو معرضين (ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر) فكونهم مسرفين أمر مقطوع به لكن جىء بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصوير أن الاسراف من العاقل فى هذا المقام يجب أن لا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الاسراف مما لا ينبغى أن يصدر عن العاقل أصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة مالا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت كما فى قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين (أو تغليب غير المتصف به) أى بالشرط (على المتصف) به كما اذا كان القيام قطعى الحصول لزيد غير قطعى لعمرو فتقول ان قمتما كان كذا (وقوله تعالى) للمخاطبين المرتابين (وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما) أى يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور

ع ق (قوله وقد وضع الخ) تأييد لكون الحذف مطردا عبد الحكيم (قوله قل لو أنتم تملكون) جواب لو اذا لامسكتم خشية الانفاق أى الفراغ لغفلتكم عن عدم تناهى خزائنها باستيلاء الحرص عليكم (قوله والاصل لو تملكون تملكون) قال فى الاطول الحق أن أصل التركيب لو تملكون فلما حذف تملك بقى الضمير منفصلا ففسر بتملكون فلو ذكر المحذوف لكان التفسير عبثا فالعبث هنا بذكر التفسير وفيما سبق بذكر نفس المسند فليكن هذا أيضا من موجبات ايراد هذا المثال اه ملخصا وكتب أيضا قوله والاصل لو تملكون تملكون اعترض بأن فيه جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب أن يقول تقديره لو تملكون والجواب أن الجمع بينهما فى عبارته لحاجة بيان الفعل المقدر والممتنع انما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظا على وجه الابقاء والتقرير لا على وجه بيان المقدر تأمل (قوله ثم أبدل) أى عوض لا الابدال المصطلح عليه وقوله من الضمير المتصل هو الواو فى تملكون المحذوف وقوله ضمير منفصل هو أنتم (قوله فالمسند الخ) المقصود أن سبب ايراد هذا المثال هو هذا ليس (قوله وفيما سبق) هو ان محلا وان مر تحلا (قوله اسم) ان قدر المتعلق اسما وقوله أو جملة ان قدر فعلا (قوله وقوله تعالى فصبر جميل الخ) الصبر الجميل الذى لا شكاية معه والهجر الجميل الذى لا اذاية معه والصفح الجميل الذى لا عتاب معه واعلم أن الصبر كما فى الصحاح هو حبس النفس عن الجزع اه وقوله لا شكاية معه أى الى الخلق وان كان فيه شكاية الى الخالق كما قال يعقوب عليه السلام انما أشكو بثى وحزنى الى الله والصبر الغير الجميل ما فيه شكاية الى الخلق وقوله عن الجزع فسر الامام الغزالى فى الاحياء الجزع باطلاق داعى الهوى فيترسل برفع الصوت وضرب الخدود وشق الجيوب والمبالغة فى الشكوى واظهار الكآبة وتغيير العادة فى الملبس والمطعم عبد الحكيم (قوله أى فصبر جميل أجمل) أى فصبر جميل فى هذه الواقعة أجمل من صبر غير جميل واذا كان أجمل من الصبر الغير الجميل فهو أجمل من الجزع من باب أولى وأورد أن التفضيل يقتضى مشاركة المفضول فى أصل الجمال مع أنه قيد بأنه غير جميل وأجيب بأن عدم الجمال بالنسبة الى الآخرة وثبوته باعتبار تسكين القلب فى الدنيا وبأن التفضيل على سبيل الفرض كزيد أفضل من الحمار (قوله أو فأمرى) أو للتنويع والتفصيل لا التردد وكتب أيضا قوله أو فأمرى صوابه الواو لان مفعول الاحتمال لا يكون مرددا والاحسن فى جعله محذوف المسند تقدير صبر جميل لى لانه مصدر والاصل فيه النصب وقد قرئ فصبرا جميلا فالاصل فاصبر صبرا جميلا عدل الى الرفع لافادة الدوام والثبات والشائع فى العدول جعل معمول الفعل خبرا عن المصدر كما فى الحمد لله أطول وربح الشارح فى مطوله كون المحذوف المسند اليه بوجوه ستة فراجعه وكتب أيضا قوله أو فأمرى أى شأنى الذى ينبغى أن اتصف به صبر جميل ويحتمل أن يكون من حذف هما معا أى فلى صبر وهو جميل ع ق (قوله بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين) فى المقام اشكال لان كل

وقد وضع سيبويه فى كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا

(وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى) فقوله أنتم ليس بمبتدا الان لو انما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة

(وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين) حذف المسند أو المسند اليه أى فصبر جميل (أجمل أو فأمرى) صبر جميل ففى الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا فى أحدهما

كنتم قوما مسرفين (قوله والالزام) أى بما لا يقوله المنكر سم (قوله كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا) فان الايمان بمثل القرآن محال لعدم وجوده بفرض المذاكرة والتبكيت فى فرض المحال يكون من جهة أن الخصم اذا تنزل معه الى اظهار مدعاه فى صورة المشكوك اطمأن لاستماعه ع ش (قوله والتغليب يجرى الخ) قال فى المطول وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له ألا ترى أن القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له قال الحفيد ووجه كونه مجازا فى تغليب جانب المعنى نحو بل أنتم قوم تجهلون أن صيغة تجهلون موضوعة للخطاب مع جماعة لم يذكروا بلفظ الغائب ولم تجر هى صفة لهم والظاهر أن علاقة المجاز المجاورة فى الذهن أو فى الذكر أو غيرهما فان قلت أى فرق بين هذا وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز فانه يتبادر أنه منه قلت أجاب السعد نفسه وتبعه السيد بأن الجمع أن يراد باللفظ كل منهما وههنا أريد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقى والمجازى ولم يستعمل اللفظ فى كل واحد منهما بل فى المجموع مجازا وللبحث فيه مجال (قوله فى فنون) أى فى أساليب واعتبارات أحوال ولا يختص بالنوع السابق وليس المراد بالفنون العلوم سم (قوله كقوله تعالى وكانت من القانتين) مبنى التغليب على أن من للتبعيض فان جعلت ابتدائية أى ناشئة من القوم القانتين لانها من ذرية هرون أخى موسى فلا تغليب لكن جعلها للتبعيض هو الوجه لان الغرض مدحها بأنها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين كما فى المطول يعنى فالغرض مدحها بالحسب لا بالنسب قاله سم (قوله غلب الذكر الخ) ويحتمل أن يكون لفظ القانتين صفة لجمع أى من الجمع القانتين ولفظ الجمع مذكر فيوصف حقيقة بوصف الذكور وان كان واقعا على مؤنث فلا تغليب ع ش سم (قوله الصفة المشتركة) وهى القنوت ونكتة هذا التغليب الاشعار بأن طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت من جملتهم يس (قوله بل أنتم قوم تجهلون) قال يس قال فى العروس فى تسمية هذا تغليبا نظر انما فيه مراعاة المعنى وفى المغنى فى بحث التغليب وزعم جماعة أن منه يا أيها الذين آمنوا ونحو بل أنتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ اه وقضيته أن ضمير تجهلون يرجع لقوم باعتبار معناه وهو ما ذكره الشارح هنا وقال فى أوائل الباب السابع وان كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل خبر موطئ كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله

كفى بجسمى نحولا انى رجل * لولا مخاطبتى اياك لم ترنى

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما اه وفى رسالة الالتفات لمولانا كمال پاشازاده ومما يظن أنه من قبيل الالتفات وليس منه قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون لان فى لفظ القوم جهتين غيبة وخطاب لانه اسم ظاهر غائب وقد حمل على أنتم فصار عبارة عن المخاطب ثم انه وصف بتجهلون اعتبارا لجانب خطابه المستفاد من حمله على أنتم

والالزام كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين (والتغليب) باب واسع (يجرى فى فنون) كثيرة (كقوله تعالى وكانت من القانتين) غلب الذكر على الانثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة اجرائها على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث لكن لفظ قانتين انما يجرى على الذكور فقط (ونحو (قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون)

وترجيحه له على جانب غيبته الثابت له فى نفسه لان الخطاب أشرف وأدل وجانب المعنى أقوى وأكمل فهو فى الحقيقة اعتبار لجانب المعنى وتغليب له على جهة اللفظ وبهذا القدر لا يتغير الاسلوب ولا يتحقق النقل من طريق الى آخر اه وبه يتضح صحة أنه من التغليب فتأمل اهبحروفه وفى عبد الحكيم ليست الآية من الالتفات من الغيبة التى فى قوم الى الخطاب على ماوهم اذ ليس المراد بقوم قوم موسى حتى يكون المعبر عنه فى الاسلوبين واحدا بل معنى كلى حمل على قوم موسى (قوله غلب جانب المعنى) أى الخطاب وقوله على جانب اللفظ أى الغيبة نظرا الى قوم (قوله لكنه فى المعنى) لاتحاده معهم بالحمل عليهم عبد الحكيم (قوله ومنه) فصله بمن عن النوعين السابقين تنبيها على أن بينه وبينهما تفاوتا وذلك لشهرة كثير منه وتداوله فى مقامات عديدة كالابوين والعمرين فكانه قال ومنه ما اشتهر من أبوين ونحوه وكتب أيضا قوله ومنه أبوان اعلم أن هذا التغليب يسمى تغليب التثنية وظاهر كلام القوم أنه سماعى بل صرح بذلك غير واحد كابن ظفر فى شرح التسهيل حيث قال ماورد من تثنية مختلفى اللفظ كالقمرين يحفظ ولا يقاس عليه فان قلت التغليب مجاز وهو لا يتوقف على السماع بل على العلاقة والقرينة قلت قالوا مما يعرف به المجاز عدم وجوب الاطراد بأن لا يطرد كما فى واسأل القرية أى أهلها ولا يقال اسأل البساط أى صاحبه أو يطرد لا وجوبا كما فى الاسد للرجل الشجاع فيصح فى جميع جزئياته من غير وجوب لجواز أن يعبر فى بعضها بالحقيقة فقولهم ذلك يدل على أن اللفظ يستعمل فى محل لوجود العلاقة ثم لا يجوز استعماله فى محل آخر لوجود تلك العلاقة الا ترى أن النخل تطلق على الانسان لطوله ولا تطلق على طويل آخر غير الانسان وأن الراوية تستعمل فى المزادة للمجاورة ولا تستعمل الشبكة فى الصيد للمجاورة ليس ببعض اختصار (قوله كالعمرين) قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ورد أنه قيل لعثمان رضى الله عنه نسألك سيرة العمرين نعم قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر فترى (قوله والقمرين) للشمس والقمر وعليه قول المتنبى

واستقبلت قمر السماء بوجهها * فأرتنى القمرين فى وقت معا

أراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعنى أن وجهها الشدة صقالته انطبعت فيه صورة القمر لما استقبلته كما تنطبع الصورة فى المرآة فرأى برؤية وجهها الشمس والقمر فى آن واحد وقال التبريزى يجوز أنه اراد قمرا وقمر لانه لا يجتمع قمران فى ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر وماذكرناه أمدح وأيضا القمران فى العرف للشمس والقمر فترى بعض اختصار (قوله وذلك) أى كيفية التغليب (قوله بأن يجعل الآخر متفقا له فى الاسم ثم يثنى) ظاهره أن مجرد الاتفاق فى اللفظ يكفى فى التثنية وأن باب التغليب مثنى حقيقة وفى ذلك خلاف والاصح عندهم أنه لا يكفى الاتفاق فى اللفظ ولو كان حقيقة فى كل

غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم وانظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه فى المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة (ومنه) اى من التغليب (أبوان) للاب والام (ونحوه) كالعمرين لابى بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر وذلك بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر متفقا له فى الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا فمثل أبوان ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لان الابوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت فالحاصل أن مخالفة الظاهر فى مثل القانتين من جهة الهيئة

فلا يقال قرآن لحيض وطهر ولذلك تأولوا الزيدين بالمسميين بزيد فما جمع من ذلك هو ملحق بالمثنى وان باب التغليب ملحق بالمثنى وكتب أيضا نصه ينبغي أن يعلم أنه يغلب الاكثر على الاقل والاشرف على الاخس الا أن يكون لفظ الاقل أو أثقل أو يكون مؤنثا مع تذكير الادنى فيغلب ما لفظه أخف كالعمرين أو يكون مذكرا كالقمرين ويغلب المتكلم على المخاطب والغائب والمخاطب على الغائب من غير عكس وان كان الغائب أكثر أو أشرف من المخاطب والمخاطب أكثر أو أشرف من المتكلم أطول ولا تخالف تلك القاعدة الا لنكتة كقوله في الحديث بأحد العمرين فتغليب عمر مع أن عمر أخف منه لتعلق رغبته بعمر وقد حققتها الله تعالى وكتسمية الشخص الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بعمل يديه جميعا ذا الشمالين وليس هو ذا اليدين وان وهم الزهري في ذلك لان ذا اليدين اسمه الخرباق وذا الشمالين اسمه عمير فتغليب الشمال مع أن اليمين أشرف لان مخالفة العادة انما حصلت بعمل الشمال اه من يس وقد يقال لفظ الشمال أخف من لفظ اليمين لان الالف اخف من الياء فلا يراد (قوله والصيغة) عطف تفسير أي دون المادة فان مادة التثنية تكون في الذكر والانثى (قوله وفي مثل أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ) أي وفي الهيئة أيضا اذ هيئة التثنية موضوعة للمشتركين لفظا ومعنى على مذهب الجمهور أو لفظا فقط على مذهب ابن الحاجب وانما اقتصر على جهة المادة لانها جهة الافتراق بين مثل أبوين ومثل القاتلين اذ كان ارتكاب المجاز في المادة في مثل أبوين لضرورة الهيئة اذ هيئة التثنية هنا لا تمكن الا بعد تغيير مادة أحد الشيئين الى مادة الآخر فهذا بايضاح وزيادة ويظهر أنه لا مخالفة للظاهر من جهة الهيئة على مذهب ابن الحاجب الا لو اشترط في التوافق لفظا كون اللفظ حقيقة في كلا الشيئين فان يكتف بكون اللفظ في أحدهما حقيقة والآخر مجازا لم يكن تجوز في نفس هيئة التثنية انما التجوز فيما بني عليه التثنية فتأمل (قوله وجوهر اللفظ) عطف تفسير وقوله بالكلية تأكيد (قوله ولكونهما الخ) علة مقدمة على المعلول (قوله بغيره) الباء بمعنى على (قوله متعلق بغيره) أي ظرف لغو متعلق بغير ويحتمل الحالية منه والوصفية له بتقدير المتعلق نكرة أو معرفة فيكون مستقرا كذا في الفنري وكتب أيضا قوله متعلق بغيره لانه بمعنى حصول فهو وان كان جامدا الا أنه بمعنى الحصول وهو حدث فهو كالمصدر وقد أشار الى ذلك الشارح بقوله على معنى الخ والحاصل أنه أعطى ما هو بمعنى المصدر حكم المصدر (قوله ولا يجوز الخ) نوقش بأن التعليق جعل الشيء متعلقا فالجعل في الحال والمتعلقية في الاستقبال وتعلق الظرف بالمتعلق الذي تضمنه التعليق لا بالجعل اه ملخصا من الاطول والفنري (قوله فعلية) أي لا اسمية وقوله استقبالية أي لا ماضوية ولا حالية وكتب أيضا قوله فعلية استقبالية كأنه لم يقيد بالخبرية ذهابا الى جواز انشائية الجزاء بلا تأويل الى الخبر كما صرح به الشارح المحقق وان خالفه السيد قال في الاطول وههنا بحث شريف لا ينبغي

والصيغة وفي مثل أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية (ولكونهما) أي ان واذا (لتعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) بمعنى حصول مضمون الشرط (في الاستقبال) متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى أنك اذا قلت ان دخلت الدار فأنت حر فقد علقت في هذه الحال حريته على دخول الدار في الاستقبال (كان كل من جملتي كل) من ان واذا يعني الشرط والجزاء (فعلية استقبالية) أما الشرط فلانه مفروض الحصول في الاستقبال

قوله وهو أنه هل يصح كون الطلب جزاء بلا تأويل الى الخبر أولا كما ادعاه السيد السند وادعى أن الوجدان الصحيح يحكم بأن الانشاء لا يقبل الارتباط بالشرط بدون التأويل الى الخبر فكل جملة شرطية محتملة للصدق والكذب وان جعل الجزاء انشاء والحق أن الشرط فى قولك ان جاءك زيد فأكرمه مثلا قيد للمطلوب لا للطلب والطلب تعلق بالاكرام المقيد وكيف لا والطلب فى الطلبى كالاخبار فى الخبرى فكما أن القيد فى أضرب زيدا غدا لم يتعلق بالاخبار بل بالمخبر عنه فكذا فى الطلبى فالشرطية التى جزاؤها انشاء لا تحتمل الصدق والكذب نعم لو كان المقصود بالافادة فى الشرطية النسبة بين المركبين على خلاف ما ذهب اليه المفتاح وتبعه المصنف كان الامر على ما ذكره السيد السند فكان هذا الخلاف متفرعا على الاختلاف فى النسبة التامة فى الشرطية من أنها بين المركبين أو فى الجزاء أطول (قوله فيمتنع ثبوته) فيه أن هذا لا يقتضى الفعلية بل يقتضى ما يدل على الحدوث ومنه الاسمية التى خبرها فعل نحو زيد ينطلق لانها تفيد الاستمرار التجددى تأمل أجاب الاستاذ بأن الاسمية من حيث هى اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد سم وكتب أيضا قوله ثبوته أى المفيد له الاسمية وقوله ومضيه أى المفيد له الماضوية سم (قوله ويمتنع الخ) لقائل أن يقول ان أريد بتعليق الجزاء على الشرط وقوعه بعد وقوعه فلا يسلم أن معنى التعليق ذلك وان أريد به وقوعه لاجل وقوعه فلا يسلم الامتناع وما المانع من أن يكون الحصول الآن لاجل ما سيحصل بس ولا يرد أنه يجب تقدم العلة لان العلة هنا علة باعثة وهى انما يجب تقدمها اذا لم يوجد اخارجيا (قوله حصول الحاصل) أى فيما مضى أو الآن بس (قوله ولا يخالف ذلك) أى كون جملتى الشرط والجزاء استقبالية لا يقال يرد عليه قوله الآتى وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال الخ فانه اذا جاز استعمالها قليلا لغير الاستقبال من غير نكتة لم يصح قوله ولا يخالف ذلك الا لنكتة والتعليل بقوله لامتناع مخالفة الخ لانا نقول الكلام هنا حيث أريد الاستقبال بدليل أن هذا مرتب على قوله سابقا ولكونهما التعليق أمر بغيره فى الاستقبال وقوله وقد تستعمل الخ حيث أريد غير الاستقبال فهو مسئلة أخرى من سم باختصار (قوله اسمية) استشكل بأن جملة الشرط لا تكون الا فعلية لا اسمية وجوابه أن بعضهم أجاز ان تكون اسمية فيكون مبنيا على هذا القول ع س وانظر هل يجوز أن يكون بالنظر لاذا على القول بأنها لا تختص بالافعال سم (قوله معناه ان تعتد باكرامك اياى) أى ان تعد اكرامك اياى على وتمن به على (قوله الآن) هو وامس ظرفان للاكرام لا للاعتداد من سم (قوله فاعتد باكرامى اياك) أى أعده انا وكتب أيضا ما نصه بصيغة الامر أو المضارع كما فى سم (قوله وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال) أى وقد استعملت اذا للماضى حتى اذا ساوى بين الصدقين وللاستمرار نحو واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا مطول وكتب أيضا قوله فى غير الاستقبال أى لفظا ومعنى وعلم من هذا الاستعمال أن قوله سابقا أما الشرط

فيمتنع ثبوته ومضيه وأما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل (ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة) لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا اشارة الى أن الجملتين وان جعلت كلتاهما أو احداهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس معناه ان تعتد باكرامك اياى الآن فاعتد باكرامى اياك أمس وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو

فلانه مفروض الحصول فى الاستقبال مبنى على الغالب (قوله وان كنتم فى ريب) ان كان المعلق عليه حقيقة هذا الفعل فهو مشكل لان المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه بالماضى وان كان التقدير وان ثبت أى فى المستقبل كونكم فيما مضى كذلك فلم تستعمل ان حقيقة الامع المستقبل تأمل سم وأجيب بأن المعنى وان كنتم فى ريب أى واستمر الى وقت الخطاب للعلم بأن من أمر بطلب المعارضة هو المرتاب فى الحين لا الذى سبق منه الريب وهو الآن مؤمن فليفهم ح ف (قوله لمجرد الوصل والربط) ولا يذكر له حينئذ جزاء معلوم وفيه أن ان حينئذ ليست شرطية والكلام فى الشرطية الا أنه أراد افادة أنها تخرج عن الشرطية سم قال بس وربما يشعر قوله ولا يذكر بأن له جزاء محذوفا وهو ما يقتضيه كلامه فى تذنيب الباب السابع لكنه فى بحث المساواة من الباب الثامن نقل عن كثير من النحاة التصريح بعدم احتياج مثل ذلك الى الجزاء اه ملخصا (قوله وفى غير ذلك قليلا) أى وتستعمل فى غير الاستقبال قليلا مع كونها للشرط سم (قوله فياوطنى الخ) المعنى ان كان زمان سبق من الدهر فوت على المقام فى وطنى فليطب به قلوب ساكنيه اه حفيد وفى الفنرى ما نصه قوله فليتم دال على الجزاء وهو محذوف أى لم يبق خاليا واشتقاقه من نعم الشئ بالضم أو نعم كعلم أى صار ليننا والبال القلب اه وفى بس أن البال هنا بمعنى الحال وكتب أيضا قوله فليتم على صيغة المجهول سيرامى والبال نائب فاعل بس (قوله فى معرض) أى فى صورة سم وكتب أيضا ما نصه على وزن مسجد موضع عرض الشئ أى اظهاره لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب يضرب على مفعل بفتح الميم وكسر العين انظر بس (قوله الحاصل) أى فى الحال أو الماضى (قوله لقوة الاسباب) أل للجنس فيشمل ما له سبب واحد ونوبى (قوله المتأخذة) أى المجتمعة التى أخذ بعضها بعضد بعض فان الشئ اذا قويت اسبابه يعد حاصلا (قوله انعقاد) أى انتظام سم (قوله للوقوع) أى آيل للوقوع سم (قوله كالواقع) أى فى ترتب ثمرة الوقوع فى الجملة على كل ع ق (قوله هذا عطف على قوة الاسباب) أى من عطف العام على الخاص لان كون الشئ للوقوع اما لقوة الاسباب واما للعلم بوقوعه من جهة أخرى ع ق والذى يظهر أن فى عطف العام على الخاص بأو ما فى عكسه من الخلاف والمشهور فيه المنع (قوله على ما أشار اليه) أى المصنف فى قوله الآتى فان الطالب الخ فان محصله أن فى اظهار الرغبة تقدير غير الحاصل حاصلا وتخيله كذلك ولو كان العطف على ابراز لما تأتى هذا البيان سم (قوله فقد سها سهوا بينا) لانه خلاف ما اشار اليه المصنف فى اظهار الرغبة من أنها أى المعطوفات علل له أى للابراز ولان المعنى عليه لا يستقيم لان كون ما هو للوقوع كالواقع لا يصلح بمجرده سببا فى المخالفة والا لزم المخالفة فى كل تركيب كان فيه ذلك مع أنه ليس كذلك وانما السبب قصد ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لذلك سم وأيضا يلزم عليه انحصار سبب الابراز فى قوة الاسباب وليس

وان كنتم فى ريب فان كنت فى شك كما مر وكذا اذا جئ بها فى مقام التأكيد وبعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان أعطى جاها لئيم وفى غير ذلك قليلا كقوله

فياوطنى ان فاتنى بك سابق
من الدهر فليتم لساكنك البال

ثم اشار الى تفصيل النكتة الداعية الى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله (كابرازغير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب) المتأخذة فى حصوله نحو ان اشتريتنا كان كذا حال انعقاد أسباب الاشتراء (أو كون ما هو للوقوع كالواقع) هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك بأو لانها كلها عال لابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل على ما أشار اليه فى اظهار الرغبة ومن زعم أنها كلها عطف على ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل فقد سها سهوا بينا

كذلك يس ولان ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل مشتمل على المعطوفات فلا تكون قسما له قاله النوبى (قوله أو التفاؤل) هو أن يذكر ما يسر به السامع فان المخاطب اذا كان يتمنى شيأ فعبر له عنه بما يشعر بحصوله وهو معنى ابرازه فى معرض الحاصل أدخل عليه ذلك الابراز السرور فيكون بذلك مناسبا للمقام ع ق (قوله أو اظهار الرغبة) قال فى الاطول أو للرغبة (قوله أى وقوع الشرط) يجوز عود الضمير على غير الحاصل والمعنى واحد يس (قوله فهو المرام) أى الظفر (قوله هذا يصلح مثالا الخ) لكن اللفظ يختلف فاذا أردت التفاؤل فتحت التاء لان حصول التفاؤل انما يكون للمخاطب بخلاف اظهار الرغبة فانه يكون للمتكلم يس بالمعنى ونزر بعضهم أنه على جعله مثالا لاظهار الرغبة تصح قراءته بفتح التاء وضمها اه و يؤيده قول الاطول أو التفاؤل من السامع أو اظهار الرغبة فى وقوعه من المتكلم نحو ان ظفرت بحسن العاقبة على صيغة المتكلم مثال لاظهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثال لهما اه (قوله فان الطالب) علة لكون اظهار الرغبة علة لابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل وهى لا تتأتى فى حق الله تعالى مع أن الابراز لاظهار الرغبة يقع فى كلام الله تعالى فلا بد من التسامح وارادة معنى يناسب فى حقه تعالى قاله يس (قوله فى حصول أمر) أى مستقبل سم (قوله يكثر تصوره) أى حصول صورته فى الذهن (قوله فربما) لعلها للتكثير أى فبسبب الكثرة الخ سم (قوله اليه) أى الى الطالب (قوله حاصلا) أى فيما مضى (قوله وعليه) انما قال وعليه لتفاوت بينهما لان الله تعالى منزه عن الرغبة والمراد هنا لازمها وهو كمال الرضا وأيضا لا يجرى فيه البيان المذكور أطول (قوله لاظهار الرغبة فى الوقوع) معنى اظهار الرغبة فى حقه تعالى اظهار شدة رضاه بارادة التحصن فهو مجاز فى لازمه وقيل المراد اظهار كون الشئ مرغوبا فيه فى نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة بالمتكلم كذا فى الفنرى (قوله فتياتكم) أى اماءكم وقوله على البغاء أى الزنا (قوله يشعر بجواز الخ) أحسن من تعبيره فى المطول بيقتضى أى يستلزم اذ لا اقتضاء كما يعلم مما يأتى (قوله أجيب بأن القائلين الخ) وأيضا نزلت الآية فيمن كن يردن التحصن ويكرههن الموالى على الزنا وأيضا اذا لم يردن التحصن لم يكرهن الزنا فلا يتصور اكراههن عليه اه سيد أى فالشرط موافقة الواقع لان الاكراه انما هو حال ارادة التحصن اه ع ق (قوله فائدة أخرى) أى سوى اخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم اه ع ق (قوله المبالغة فى النهى عن الاكراه) أى لما فى ذلك من التوبيخ للموالى بذكر ما يظهر به فضيحتهم (قوله اذا أردن العفة) أى مع شدة ميلهن وشهوتهن ومع نقصهن وقوله فالموالى أحق بارادتها أى لكماله وقلة ميله بالنسبة اليهن سم أى فالمقصود من القيد توبيخ الموالى فلا مفهوم له وكتب أيضا قوله فالموالى أحق بارادتها أى فيكون نهيهم عن الاكراه قويا أكيدا (قوله وأيضا دلالة الشرط الخ) أى وأقول فى الجواب ايضا فهذا جواب ثان مقابل لقوله أجيب بأن القائلين

(أو التفاؤل أو اظهار الرغبة فى وقوعه) أى وقوع الشرط (نحو ان ظفرت بحسن العاقبة) فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل ولاظهار الرغبة ولما كان اقتضاء اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل يحتاج الى بيان ما أشار اليه بقوله (فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول أمر يكثر تصوره) أى الطالب (اياه) أى ذلك الامر (فربما يخيل) ذلك الامر (اليه حاصلا) فيعبر عنه بلفظ الماضى (وعليه) أى على استعمال الماضى مع ان لاظهار الرغبة فى الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء (ان أردن تحصنا) حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط أجيب بأن القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفى الحكم عند انتفائه انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ويجوز أن يكون فائدته فى الآية المبالغة فى النهى عن الاكراه يعنى أنهن اذا أردن العفة فالمولى أحق بارادتها وأيضا دلالة الشرط

الخ

الخ لا بيان فائدة أخرى للشرط وليس فى قوله والاجماع الخ دعوى النسخ بالاجماع ويكفيه ما صرحوا به من أنه يتضمن ناسخا وان لم يكن ناسخا بنفسه فاندفع اعتراض للحفيد تدبر (قوله على انتفاء الحكم) أى عند انتفائه (قوله انما هو بحسب الظاهر) مراده ما قابل النص (قوله بأن ينسب الفعل الخ) لابد أن تكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصدوا الا فقولك جاءنى زيد مريدا ابنه ليس من التعريض فى شئ يس (قوله ولقد أوحى اليك الخ) فى التعريض فائدتان الاولى أن من هو أعلى مرتبة عند الله اذا كان الاشراك محبطا لعمله فما حال غيره وهذا بالنسبة الينا فلا يرد أن الكفار لا يقولون بنبوة النبى صلى الله عليه وسلم على أنهم يقولون بنبوة غيره فيصح بالنسبة اليهم أيضا والثانية ان الكفار لا يستحقون الخطاب كالبهائم ففى ذلك غاية الاذلال لهم يس (قوله فالمخاطب هو النبى) الحصر على تقدير حصوله اضافى أى لا امته والا فغيره من الانبياء مخاطب بدليل قوله والى الذين من قبلك وانما أفرد الخطاب باعتبار كل واحد كما قاله البيضاوى سم ويس وقيل استعمل ضمير المخاطب المفرد فيما يشمل الغائب مجازا وكتب على قوله باعتبار كل واحد ما نصه لان الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدته (قوله مقطوع به) أى فى جميع الازمنة (قوله لكن جئ الخ) يفهم أنه لولا التعريض لجئ بلفظ الاستقبال وكانت تصح ان الشرطية وفيه أنه اذا كان عدم اشراكه مقطوعا به لا تصح لانها للامور المشكوكة وجوابه يؤخذ مما سبق أنهم يستعملون فى مثل ذلك ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان سم (قوله بلفظ الماضى) وان كان المعنى على الاستقبال عبد الحكيم (قوله الغير الحاصل) أى من النبى وقوله فى معرض الحاصل أى منه (قوله على سبيل الفرض والتقدير) متعلق بقوله الحاصل أى الاشراك الحاصل على سبيل الفرض والتقدير (قوله بأنه قد حبطت أعمالهم) لتحقق سببه فيهم (قوله ان شتمنى الا أميرا لاضربنه) تعريضا بأن من شتمه يستحق الضرب (قوله ولا يخفى الخ) رد لما زعمه الخلخالى من ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك فى الماضى ولغيرهم وذا يحصل بصيغة المضارع أعنى لئن تشركن ووجه الرد ان من لم يشرك لم يستحق التعريض فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته فتدبر سم وقوله لما زعمه الخلخالى أى بناء على توهم أن التعريض نشأ من اسناد الفعل الى من يمتنع منه ذلك الفعل لا من صيغة الماضى وعبارة غيره ووجه الرد أنه لا يتعارف التعريض بالنسبة لمن يصدر عنه الفعل فى المستقبل لان القصد من التعريض التوبيخ وهو انما يكون على ما وقع لا ما سيقع وان التعريض انما نشأ من صيغة الماضى لانه على خلاف الاصل فلا بد من طلب وجه لارتكابه وهو هنا التعريض وأما المضارع فهو على أصله فلا معنى لافادته التعريض (قوله لكونه على أصله) أى الشرط وانما يفهم التعريض مما خالف مقتضى الظاهر فلا يقال ما المانع من التعريض بالمضارع بمن صدر منهم الاشراك فيما

على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا قد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع (قال السكاكى أو للتعريض) أى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اما لما ذكر واما للتعريض بأن ينسب الفعل الى أحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى اليك والى الذين من قبلك (لئن أشركت ليحبطن عملك) فالمخاطب هو النبى صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جئ بلفظ الماضى ابرازا للاشراك الغير الحاصل فى معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بأنه قد حبطت أعمالهم كما اذا شتمنى الامير فتقول والله ان شتمنى الامير لاضربنه ولا يخفى أنه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله ولما كان فى هذا الكلام

مضى باعتبار أنه اذا رتب العقوبة على فرض اشراكه فى المستقبل فهم منه أن كل اشراك كذلك وان من صدر منه فى الماضى يستحق العقوبة يس ملخصا (قوله نوع خفاء) أى دقة سم وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أى عند المصنف فنرى وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أما الخفاء فظاهر وأما الضعف فالمايوهم من أن التعريض يحصل بصيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه عند الشارح واما الذى ذكره بعضهم من أن اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا لما تقرر فى النحو من أن الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام قصد أن لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل فى التعريض لكون الشرط ماضيا وهذا أيضا مدفوع بما ذكر مرارا من أنه لا تنافى بين المقتضيات فجاز تعددها على أنه قد يقال المقصود من الاتيان باللام واللزام المضى فى الشرط هو التعريض فنرى وسم (قوله فى التعريض لا فى الخ) عبارة الاطول ونظيره فى التعريض مع مابينهما من التفاوت لفظا فان أحدهما شرط دون الآخر وأحدهما ابراز فى معرض الحاصل دون الآخر ومعنى من حيث ان قوله لئن أشركت ليس محض تعريض بل للمخاطب منه نصيب لان هذا الحكم فى حقه متحقق بخلاف ومالى لا أعبد الذى فطرنى فانه محض تعريض اه (قوله قوله تعالى ومالى الخ) اعترض بأنه يجوز أن يكون من الالتفات ولهذا تقدم التمثيل به للالتفات وأما الاستدلال بقوله واليه ترجعون فغير تام لاحتمال الالتفات والجواب أنه صالح للالتفات بأن يكون قوله ومالى لا أعبد الذى فطرنى مستعملا فى المخاطبين بأن يكون عبر عنهم بطريق التكلم مجازا وصالح للتعريض بأن يكون مستعملا فى حقيقته من المتكلم المخصوص فلا منافاة بين ما فى الموضعين وأما الاستدلال بقوله تعالى واليه ترجعون فهو استدلال ظنى فى الجملة ووجهه أنه على التعريض يبقى قوله تعالى ومالى لا أعبد الذى فطرنى على حقيقته لان التعريض لا يكون الا بالمعنى الحقيقى وعلى الالتفات يكون مجازا والحمل على الحقيقة أولى نعم على القول بجواز أن يكون التعريض باعتبار المعنى المجازى يجوز حصول التعريض هنا مع استعمال ومالى لا أعبد الذى فطرنى فى المخاطبين مجازا فان قيل كيف يمكن التعريض حينئذ مع أن التعريض كما تقدم قريبا أن ينسب الفعل الى أحد والمراد غيره وعلى التجوز يتحد المنسوب اليه والمراد قلت قال الاستاذ يكفى صدق ذلك بحسب اللفظ فانه بحسب اللفظ منسوب الى المتكلم والمراد غيره وهو المخاطب سم ملخصا (قوله أى ومالكم الخ) ليس المراد بيان المعنى الذى استعمل فيه ومالى الخ بل بيان المراد به وأما المستعمل فيه فهو المتكلم حقيقة الا على جواز التعريض فى المجاز كما مر سم (قوله أى حسن هذا التعريض) يفهم من هذه الاشارة أن المراد التعريض الاخير المذكور بقوله ونظيره الخ ويعين ذلك قوله الآتى حيث لا يريد المتكلم الخ وانظر ما قبل قوله وبعين الخ فانه يأتى فى التعريض السابق أى فى قوله قال السكاكى أو التعريض الخ فهلا عم تأمل سم وعبارة

نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكى والافهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال (ونظيره) أى نظير لئن أشركت (فى التعريض) لا فى استعمال الماضى مقام المضارع فى الشرط للتعريض قوله تعالى (ومالى لا أعبد الذى فطرنى أى ومالكم لا تعبدون الذى فطركم بدليل) قوله تعالى (واليه ترجعون) اذ لولا التعريض لكان المناسب أن يقال واليه أرجع على ماهو الموافق للسياق (ووجه حسنه) أى حسن هذا التعريض (اسماع) المتكلم (المخاطبين) الذين هم أعداؤه

عبد الحكيم قوله هذا التعريض لا مطلق التعريض اذ لا يجرى ذلك فى قوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك فان المقصود منه نسبة الحبط اليهم على وجه أبلغ (قوله الحق) الاولى المطلوب لجواز أن يكون المتكلم مبطلا يريد ترويج باطله واسماعه على الوجه الآتى أطول وهذا الرد على ماصنعه الشارح من ارجاع ضمير حسنه الى التعريض فى ومالى الخ اذ الامر المسمع فيه حق فى الواقع فالتقييد لموافقة الواقع (قوله هو المفعول الثانى لاسماع) لعله دفع بذلك توهم ان الحق صفة اسماع (قوله حيث لا يريد الخ) لانه نسب ترك العبادة الى نفسه فبين أنه على تقدير تركه العبادة يلزمه من الانكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم فى هذا الامر فلا يريد لهم فيه الا ما يريده لنفسه ع ق (قوله فرضا) متعلق بحصول الشرط أى حصول فرض أو مفروضا أو من حيث الفرض لا بالتعليق لكونه محققا وكذا فى الماضى متعلق به عبد الحكيم (قوله فى الماضى) متعلق بحصول مضمون الشرط الذى تضمنه لفظ الشرط فى كلام المصنف لا بالتعليق ولا بحصول مضمون الجزاء اللذين تضمنهما أيضا لفظ الشرط فى كلامه اما الاول فلان التعليق فى الحال لا فى الماضى وأما الثانى فلان حصول الجزاء غير مقيد بالماضى بل معلق على حصول الشرط وان لزم تقييده بالماضى لان المعلق بأمر مقيد بالماضى يلزم تقييده بالماضى وقد سبق نظير ذلك من سم وتصرف (قوله بانتفاء الشرط) أى حقيقة فى الواقع فلا ينافى فرض حصوله وكتب أيضا قوله بانتفاء الشرط المراد بالشرط هنا جملة الشرط فعناه هنا غير معناه فى قوله ولو للشرط لانه ثم بمعنى التعليق كما صرح به الشارح ولا يرد أن المعرفة اذا أعيدت كانت عينا الا ان ذلك أغلبى من سم بزيادة (قوله فيلزم انتفاء الجزاء) فيه بحث لانه لا يتفرع على القطع بانتفاء الشرط انتفاء الجزاء لجواز أن يكون للجزاء سبب آخر غير الشرط ويمكن الجواب بأن قوله فيلزم انتفاء الجزاء ليس تفريعا على ماقبله بل من جملة الموضوع له فهى للقطع بانتفاء الشرط وانتفاء الجزاء بمعنى أنه لما كان المتبادر انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط وان أمكن أن يكون له سبب آخر اعتبر الواضع هذا التبادر فقوله فيلزم الخ أى مع القطع بانتفاء الشرط الذى يتسبب عنه انتفاء الجزاء بمقتضى اعتبار الواضع بناء على التبادر المذكور ع س سم باختصار وعبارة عبد الحكيم قوله مع القطع الخ اى الحصول المفروض للشرط المقارن للعلم بانتفائه اللازم منه انتفاء الجزاء المسبب عنه مدلول لو فدلولها التعليق المذكور مع الامتناعين وهو مذهب الجمهور وقال الشلوبين وابن عصفور واختاره القاضى فى تفسير قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم انه لمجرد التعليق بين الحصولين فى الماضى من غير دلالة على امتناع الجزاء بل يستفاد ذلك من قرينة كالمساواة كذا فى المغنى اه وكتب أيضا قوله فيلزم الخ هذا التفريع لا يوافق قوله الآتى بل معناه الخ فلعله بالنظر لما فهمه ابن الحاجب تأمل سم (قوله فهى لامتناع الخ) أى مفيدة لامتناع الخ فلا ينافى قوله سابقا التعليق حصول الخ فصريح معنى لو هو

(الحق) هو المفعول الثانى لاسماع
(على وجه لا يريد) ذلك الوجه
(غضبهم وهو) أى ذلك الوجه
(ترك التصريح بنسبتهم الى
الباطل ويعين) عطف على لا يريد
وليس هذا فى كلام السكاكى اى
على وجه يعين (على قبوله) أى
قبول الحق (لكونه) أى لكون
ذلك الوجه (أدخل فى المحاض
النصح حيث لا يريد) المتكلم (لهم
الا ما يريد لنفسه ولو للشرط) أى
لتعليق حصول مضمون الجزاء
بحصول مضمون الشرط فرضا (فى
الماضى مع القطع بانتفاء الشرط)
فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتنى
أكرمتك معلقا الاكرام بالمجىء مع
القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام
فهى لامتناع الثانى أعنى الجزاء
لامتناع الاول أعنى الشرط

ذلك التعليق وما له امتناع الثانى لامتناع الاول كذا فى الاطول ثم نقل عن السيد مايخالف ذلك وبحث فيه فراجعه (قوله يعنى الخ) هذا يوافق ما يأتى عن الشارح دون ابن الحاجب سم (قوله لجواز أن يكون للشئ أسباب متعددة) أى أسباب تامة كل واحد منها كاف فى وجوده وحينئذ يكون السبب كلا منها على البدل سم أى بناء على جواز تعدد العلل لمعلول واحد كالارث فان له أسبابا ثلاثة (قوله يدل على انتفاء جميع أسبابه) لان السبب التام يستحيل وجوده بدون مسببه (قوله فهى لامتناع الاول الخ) الحاصل ان فى لو أربع استعمالات أحدها أنها لاتقتضى الامتناع أصلا بأن تستعمل لمجرد الوصل والربط كان الوصلية نحو زيد ولو كثر ماله بخيل ثانيها أنها للترتيب الخارجى فتكون لامتناع الثانى لامتناع الاول ثالثها أنها للاستدلال العقلى فتكون لامتناع الاول لامتناع الثانى على العكس مما قبله رابعها انها للبيان استمرار شئ يربطه بأبعد النقيضين كقوله لو لم يخف الله لم يعصه سيرامى (قوله انما يتبع الخ) أى لان المعلوم هو امتناع الفساد لكونه مشاهدا وانما يستدل بالمعلوم على المجهول دون العكس سم (قوله واما لان الاول ملزوم الخ) كأنهم عدلوا الى ذلك لان ما قاله ابن الحاجب لا يأتى كليا لانه لا يتأتى فى نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة اذ وجود النهار ليس سببا لطلوع الشمس بل الامر بالعكس ولا فى نحو لو كان لى مال لحججت اذ وجود المال ليس سببا للحج بل شرط لكن كل من وجود النهار ووجود المال ملزوم لطلوع الشمس والحج فعدلوا الى اللازم والملزوم الا أنه أيضا لا يتم فى نحو لو كان الماء حارا لكانت النار موجودة لان الحرارة ليست ملزومة للنار لانه قد توجد بالشمس فان ادعى أن المراد اللزوم ولو جعليا أو ادعائيا فلابن الحاجب أن يريد السببية ولو جعلية أو ادعائية فلا تفاوت الا أن يجاب بأنه يعلم من تتبع اللغة ان الشرطية اعتبر فيها اللزوم ولم يعتبر فيها السببية حتى يصح أن يعتبر كونها جعلية أو ادعائية سم (قوله أعم) نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا سم (قوله أنه يستدل بامتناع الاول الخ) أى كما فهم ابن الحاجب وكتب أيضا قوله أنه يستدل بامتناع الاول الخ فان كلا الانتفاءين معلومان فى نحو قولنا لو جئتنى لاكرمتك عبد الحكيم (قوله بل معناه انها للدلالة على أن انتفاء الثانى الخ) حاصله انها للدلالة على أن الامر فى الواقع كذلك أى ان انتفاء الثانى فى الواقع سببه انتفاء الاول امتناء على انحصار سببه فى الاول أو غير ذلك ويرد عليه أنه يلزم أن لا تصدق الشرطية حينئذ الا اذا كان الواقع كذلك بأن يكون انتفاء الثانى فى الواقع لانتفاء الاول وأن تكذب اذا لم يكن كذلك بأن لم يكن انتفاء الاول علة لانتفاء الثانى مع أنه ليس كذلك فلا يكون ماذكره أيضا كليا فلا فائدة فى العدول اليه كما فهمه ابن الحاجب الا أن يقال غرض الشارح تحقيق المقام وبيان الواقع سم ملخصا ومما لم يكن فيه انتفاء الاول علة لانتفاء الثانى فى الواقع قولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا اذ ليس انتفاء الحيوانية علة لانتفاء الانسانية وبكل صورة يكون

يعنى أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بأن الاول سبب والثانى مسبب وانتفاء السبب لايدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون للشئ أسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه فهى لامتناع الاول لامتناع الثانى ألا ترى أن قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى كاد يجمعون على أنها لامتناع الاول لامتناع الثانى اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثانى لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللازم أعم * وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الاول أنه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثانى حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج انما هو

الشرط معلولا والجزاء علة نحو لو أضاءت الدار لطلعت الشمس ويمكن أن يقال امثال هذه واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة كما في سم عن الفنري وكتب أيضا قوله بل معناه الخ قال شيخنا مغوش المغربي معنى ذلك أنها تستعمل فيما اذا علم انتفاء أمرين في الخارج للدلالة على انتفاء أحدهما وهو الثاني بسبب انتفاء الآخر وهو الاول وأما اذا جهل انتفاء شئ وعلم انتفاء سببه فلا يستدل على انتفاء ذلك الشئ بانتفاء ذلك السبب وهذا ما نفاه الشارح وهو منشأ الاعتراض ويوافقه السيرامي سم (قوله بسبب انتفاء الاول) أي في الخارج (قوله هي انتفاء مضمون الشرط) أي في الخارج ونقض بنحو لو كان هذا انسانا كان حيوانا وقد قدمنا ذلك مع الجواب (قوله من غير التفات) أي لم يلتفت الجمهور لما ذكر في قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول كما زعمه ابن الحاجب حيث فهم أن مرادهم ان انتفاء الاول علة في العلم بانتفاء الثاني ودليل عليه فاعترض عليهم بما مر (قوله ألا ترى الخ) هذا تنظير أتى به توضيحا للمقام (قوله ان وجود على سبب) أي في الخارج (قوله لا أن وجوده دليل الخ) اذ لم يقصد افادته للعلم بعدم الهلال وانما المراد بيان السبب المانع من الهلال بعد العلم بالامتناع ع ق (قوله ولهذا) أي لكون معناها الدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول لا الاستدلال اذ لو كان كذلك لما صح استثناء نقيض المقدم اذ هو لا ينتج لجواز أن يكون اللازم أعم فلا يلزم من رفع المقدم رفع التالي فتعين أن يكون ذلك الاستثناء اشارة الى علة انتفاء الجزاء (قوله صح مثل قولنا الخ) ولو كانت للاستدلال لم يصح القول المذكور للزوم الاستدلال برفع المقدم على رفع التالي مع أنه لا ينتج وكتب أيضا قوله صح مثل قولنا الخ فيه نظر لانه ينافي ما قالوا ان في لو امتناع عن امتناع نقيض التالي وفي لما عن وضع المقدم أطول وقد يقال الاستغناء عنه لا ينافي صحته فيكون تأكيدا (قوله قال الحماسي) البيت الحماسي منسوب الى الحماسة وهي في اللغة الشجاعة والمراد بها هنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام أبي تمام حبيب بن أوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي يراد أنه مذكور في ذلك الكتاب واذا أطلق الحماسي بأن قيل قال الحماسي فالمراد به أحد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب فنري على المطول في غير هذا المحل وقيل الحماسي من ينظم في الشجاعة (قوله يعني ان عدم طيران الخ) فعدم طيران الفرس معلوم والغرض بيان السبب في عدم طيرانها ع ق (قوله ولو دامت الخ) الظاهر أن معنى البيت أنهم لو بقوا كانوا رعايا للممدوح لاستحقاقه الامارة عليهم لما فيه من الفضائل (قوله الدولات) أي أهل الدولات الماضية قال في المختار الدولة في الحرب أن تغلب احدى الفئتين على الاخرى يقال كانت لنا عليهم الدولة والجمع الدول بكسر الدال والدولة بالضم في المال يقال صار الفئ دولة بينهم يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا والجمع دولات

بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم أن انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعني انها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ماهي الا ترى أن قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه أن وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجئ أعني عدم الاكرام بسبب عدم المجئ فقال

الحماسي

ولو طار ذو حافر قبلها
لطارت ولكنه لم يطر

يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر وقال

المعري

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم

ودول وقال أبو عبيد الدولة بالضم اسم الشيء الذي يتداول به بعينه والدولة بالفتح الفعل وقال بعضهم هما لغتان بمعنى واحد وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بالضم في المال وبالفتح في الحرب وقال عيسى بن عمر كلتاهما في المال والحرب وقال يونس والله ما أدري ما بينهما اه (قوله كانوا) أي أهل دولة زماننا (قوله كغيرهم) خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكر صدر الافاضل فتدبر ويصح أن يكون رعايا خبرا بعد خبر أو خبرا أول وكغيرهم حال مقدمة (قوله وأما المنطقيون) هذا مقابل لمحذوف أي هذه قاعدة اللغويين وكتب أيضا قوله وأما المنطقيون الخ قال السيرامي استعمال لو على قاعدة اللغة أكثر في القرآن والحديث واشعار العرب ومنثورهم وعلى قاعدة المنطقيين أكثر في استعمالات أرباب التأليف خصوصا في كتب المنطق والحكمة لان المقصود عندهم تحصيل العلوم لا بيان أن سبب الثبوت أو الانتفاء في الواقع ماذا وثمرة الخلاف بين الطريقين تظهر في استثناء نقيض المقدم فانه جائز عند أهل العربية دون الميزانيين وفي استثناء عين المقدم فانه بالعكس وأما استثناء نقيض التالي فجائز اتفاقا واستثناء عينه باطل اتفاقا اه ببعض تغيير (قوله فقد جعلوا الخ) موافق لما قاله ابن الحاجب سم وكتب أيضا قوله فقد جعلوا الخ أي جعلوا هذا الاستعمال اصطلاحا وأخذوه مذهبا عبد الحكيم (قوله ان ولو) زاد في المطول ونحوهما (قوله وانما يستعملونها) أي اداة اللزوم سواء كانت ان أو لو أو غيرهما كاذا وكلما (قوله لحصول العلم) أي لا كتسابه (قوله فهي عندهم للدلالة الخ) قد يفهم منه أن معناها نفس الدلالة المذكورة والظاهر أنه غير مراد وأن المراد ان معناها لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم المعلوم فيستدل به على انتفاء الملزوم المجهول كما عبر بذلك السيرامي في بيان هذا المعنى نقلا عن غيره سم (قوله ان العلم بانتفاء الثاني الخ) أي كما اذا استثنى نقيض التالي نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة فهي هنا للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول وكتب أيضا قوله بانتفاء الثاني فيه بحث لانها قد تكون عندهم للدلالة على أن العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثاني كما اذا استثنى عين المقدم نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود الا أن يقال اقتصر على ما ذكره لانه أغلب أو على سبيل التمثيل سم (قوله من غير التفات) أي كما التفت الى ذلك علماء اللغة سم (قوله وقوله تعالى الخ) انما كان واردا على ذلك لان المقصود به تعليم الخلق الاستدلال على الوحدانية بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على التصديق بانتفاء التعدد وليس المقصود بيان أن انتفاء الفساد في الخارج علة لانتفاء التعدد سم (قوله وارد على هذه القاعدة) من الورود بمعنى الاتيان والمجيء لا من الايراد أي أن هذه الآية آتية وجارية على قاعدة المنطقيين (قوله على قاعدة اللغة) أي الاصل الكثير في اللغة والا فالاستعمال الثاني

* رعايا ولكن مالهن دوام *

وأما المنطقيون فقد جعلوا ان ولو أداة للزوم دائما وانما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ماهي وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله افسدتا وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من اسرار الفن وفي هذا المقام مباحث أخر شريفة أوردناها في الشرح

أيضا لغوى وليس مراده أنه اصطلاحى وانما مراده أن ههنا استعمالين أحدهما كثير والآخر قليل وان المنطقيين يستعملون القليل سم أى فاضافته الى المنطقيين لاستعمالهم له كثيرا وجريانهم عليه يس وبهذا يندفع ماقيل لا وجه لحمل الآية على اصطلاح المنطقيين المخالف لوضع اللغة التى نزل بها القرآن (قوله فيلزم) أى غالبا كما يستفاد من قول الشارح بعد وهو مع قلته ثابت الخ وقوله عدم الثبوت أى عدم الحصول فى الخارج وكتب أيضا قوله فيلزم عدم الثبوت أى عدم الاستمرار والمقصود به نفى اسمية شئ من جملتيها وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء كما ظنه السيد السند لان كون لو للامتناع أفاد ذلك بلا خفاء والمقصود هنا بيان أنه يلزم جعل لفظى الجملتين على طبق المعنى ولا يعدل عنه الا لنكتة كما سبق فى ان وكأنه أوقعه فى هذا الظن أنه لو كان المراد بعدم الثبوت عدم الاستمرار لاغنى عن ذكره قوله والمضى فى جملتيها أطول أى مع أن اغناء الثانى عن الاول غير معيب ثم قال لكن لا يعدل فى الشرط الا الى المضارع للزوم أداة الشرط الفعل ولا يعدل فى جزائها أيضا الى الاسمية بخلاف ان على ما قاله الرضى وأما قوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا المثوبة من عند الله خير فعلى تقدير القسم وذهب جار الله الى أن الاسمية فى الآية جواب لو فقال انما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء وكان المصنف والمفتاح لم يتعرضا للعدول عن عدم الثبوت للتردد فيه أو ايثار الما اختاره الرضى اه ملخصا (قوله والمضى) بالرفع وقوله فى جملتيها تنازعه عدم الثبوت والمضى سم (قوله اذ الثبوت الخ) راجع لقوله للشرط لان الشرط هو التعليق وقوله والاستقبال الخ راجع الى قوله فى الماضى (قوله ينافى التعليق) أى والحصول الفرضى مطول وكتب أيضا قوله ينافى التعليق أى المتقدم الذى هو تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا وانما كان منافيا للتعليق لان الحصول الفرضى المأخوذ فى تعريف التعليق يلزمه القطع بالانتفاء والقطع بالانتفاء يلزمه عدم الثبوت كما قاله السيد على المطول فاندفع ما لابن قاسم هنا (قوله استعمال ان) أى فى المستقبل فلا يحتاج الى نكتة (قوله نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخ) ظاهره أنها فى ذلك شرطية فيقدر لها جزاء والتقدير ولو يكن العلم بالصين وقت طلبكم له فاطلبوه وقيل انها وصلية فلا جواب لها على ما صرح به كثير من النحاة وان أفهم كلام المطول فى تذنيب الباب السابع أن لها جوابا مقدرا وقد مر نظير ذلك فى ان أيضا (قوله اطلبوا الخ) فان الشرط فى هذين مستقبل بدليل أنه فى حيز اطلبوا وأباهى الذى هو مستقبل يس وكتب أيضا قوله اطلبوا العلم ولو بالصين هذا الحديث قال ابن حبان لا أصل له من كتاب الغماز (قوله وانى أباهى الخ) حديث آخر صدره تناكحوا تناسلوا فانى الخ (قوله جهد) بفتح الجيم أى مشقة وقوله وهلا لك الواو بمعنى أو كما قاله النووى وفى الاطول ما يفيده (قوله لقصد استمرار) أى الاشارة الى استمرار الفعل عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لقصد استمرار الفعل أى الاستمرار التجددى والمراد

(فيلزم عدم الثبوت والمضى فى جملتيها) اذ الثبوت ينافى التعليق والاستقبال ينافى المضى فلا يعدل فى جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد أنها تستعمل فى المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه الصلاة والسلام اطلبوا العلم ولو بالصين وانى أباهى بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسقط (فدخولها على المضارع فى نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم) أى لوقعتم فى جهد وهلا لك (لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا)

قوله ولو يكن الصواب يكون اه

الفعل النفوى وهو الحدث (قوله والفعل هو الاطاعة) وعليه فنى كلام المصنف حذف مضاف أى لقصد امتناع استمرار الخ بدليل قوله يعنى أن امتناع عنتكم بسبب الخ هذا ويمكن الاستغناء عن تقديره فى كلام المصنف بأن يكون المعنى لقصد الاستمرار المذكور أى من يطيعكم بقطع النظر عن لو ويفهم امتناع الاستمرار من لو وليس المعنى لقصد الاستمرار من لو يطيعكم المحوج لتقدير المضاف المتقدم تأمله وكتب أيضا قوله والفعل هو الاطاعة الخ حاصله أن الكلام مشتمل على نفى وهو لو وقيد وهو الاستمرار فيجوز أن يعتبر نفى القيد كما فى الوجه الاول ويكون المعنى لو استمر على اطاعتكم لوقعتم فى المشقة فيفيد أن أصل الاطاعة موجود وان يعتبر تقييد النفى بالاستمرار كما فى الوجه الثانى فالمعنى امتناع الاطاعة ونفيها مستمرا فيفيد الامتناع بكونه مستمرا أى فى الكثير فلا ينافى انه أطاعهم فى القليل فيكون النفى على الثانى منصبا على المقيد والمراد بالنفى هنا الامتناع كما قاله ع ف (قوله بسبب امتناع استمراره) أى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله ويجوز أن يكون الفعل الخ) ذكر الجواز اشارة الى رجحان الوجه الاول فى المراد بالفعل وهو كذلك أما بحسب اللفظ فظاهر وأما بحسب المعنى فلان عنتهم أى وقوعهم فى المشقة والهلاك انما يلزم من استمراره عليه الصلاة والسلام على اطاعتهم فيما يستصوبونه كأنه مستتبع فيما بينهم ويستعملونه فيما يعن لهم وفى ذلك من اختلال أمر الرسالة وانعكاس تدبير ما يتعلق بالرسالة ما لا يخفى على احد وأما موافقته اياهم فى بعض ما يرونه ففيها استجلاب قلوبهم واستمالتهم بلا مضرة اه سيد وقوله فظاهر أى لان النفى فى الغالب اذا توجه الى مقيد يقيد كان مورد النفى هو القيد وهو هنا الاستمرار لكن قوله واما بحسب المعنى الخ فيه مناقشة لان موافقته اياهم فى بعض ما يرونه حاصله أيضا على الوجه الثانى ومفهومة منه بسبب القيد المذكور فى الآية أعنى فى كثير والمعنى على الوجه الثانى امتنع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم فى كثير فيفهم من ذلك اطاعتهم فى القليل وقرر بعضهم ان بعضهم رجح الثانى لما يلزم على الاول من ثبوت اطاعتهم فى الكثير لان المنفى عليه الاستمرار على اطاعتهم فى كثير فينبت نفس اطاعتهم فى كثير وفى ثبوته توقف وكتب أيضا قوله ويجوز الخ قد يتبادر تعين هذا الوجه حينئذ فضلا عن كونه مرجوحا المشار اليه بتعبيره بالجواز وذلك لانه على هذا الوجه يكون مضمون الكلام ان علة انتفاء العنت هى استمرار امتناع الاطاعة وهو صحيح بخلافه على الوجه الآخر لان العلة عليه نفى استمرار الاطاعة وهو لا ينافى ثبوت أصلها ومع ثبوته لا ينتفى العنت والجواب ما أشار اليه السيد فيما تقدم وهو أن الاطاعة فى البعض لا يترتب عليها عنت فلا حاجة لنفى أصل الاطاعة كما هو مقتضى الوجه الثانى بل الواجب نفى استمرارها فقط كما هو حاصل الوجه الاول سم وفيه ما تقدم فان أصل الاطاعة فى البعض موجود على الوجه الثانى أيضا كما قدمته تأمل وكتب أيضا قوله ويجوز الخ فأصل الفعل وهو الاطاعة

والفعل هو الاطاعة يعنى أن امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان المضارع بقيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار ويجوز أن يكون الفعل امتناع الاطاعة يعنى أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما أن المضارع المثبت يقيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى استمرار النفى والداخل عليه لو يفيد

منفى على هذا دون الاول سم (قوله استمرار الامتناع) أى الذى هو معنى لو (قوله كما أن الجملة الاسمية الخ) تنظير للفعلين المثبت والمنفى وهذا بالنسبة الى الوجه الثانى لان المعتبر فيه تأكيد النفى وكذا هنا المعتبر تأكيد الثبوت (قوله والمنفية تفيد الخ) من هذا يخرج جواب عن النفى فى قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد بأن ترجع المبالغة الى نفى الظلم تأمل سم (قوله لانفى التأكيد) لا يقال قضية قاعدة أن النفى يتوجه الى القيد فى الكلام انها تفيد نفى التأكيد لان ذلك اذا اعتبر القيد سابقا على النفى انظر سم (قوله كقوله تعالى وما هم بمؤمنين) فالمراد منه تأكيد النفى لانفى التأكيد والدوام لانه يفيد أن المنفى انما هو ايمانهم المؤكد الدائم فلا ينافى ثبوت الايمان لهم فى الجملة وليس كذلك ولانه لو أريد نفى التأكيد لم يكن ردا لقولهم آمنا لان دعواهم حدوث الايمان وحدوث الايمان لا ينافيه عدم استمراره الذى هو مقتضى التأكيد من سم وغيره (قوله الله يستهزئ بهم) بعد قوله حكاية عنهم انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى استمرار الاستهزاء أى حدوثه وتجدده وقتا فوقتا أى كما أريد بالمضارع الاستمرار فى هذه الآية فيكون مطابقا لقول المنافقين انما نحن مستهزؤن لانه جملة اسمية دالة على الثبوت والاستمرار والفرق بين الاستمرارين ان الاستمرار فى الاسمية فى الثبوت والاستمرار فى وضع المضارع موضع الماضى فى التجدد وقتا فوقتا وهكذا كان استهزاء الله تعالى بالمنافقين والمراد به لازمه وهو انزال الهوان والحقارة بهم ألا ترى الى قوله تعالى أولا يرون أنهم يفتنون فى كل عام مرة أو مرتين وما كانوا يخلون فى أكثر أوقاتهم من نزول بلية وتهتك ستر وتكشف سر نوبى قال عبد الحكيم والله مستهزئ وان كانت دالة على الدوام بمعونة المقام الا أن الاستمرار التجددى أبلغ وكتب أيضا قوله الله يستهزئ بهم قال فى المطول والاستهزاء السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم قال السيد أى معناه المقصود ههنا فيكون من اطلاق اسم الشئ على غايته لعلاقة السببية والمسببية لان غرض المستهزئ من استهزائه ادخال الهوان على المستهزإ به اه أى فيستهزئ مجاز مرسل وفى المقام غير ذلك أيضا فليراجع (قوله حيث لم يقل مستهزئ بهم) أى مع أنه مقتضى الظاهر لانه فى مقابلة انما نحن مستهزؤن ويحتمل أن يكون ايرادا الفعل لتقوية الحكم كذا فى الاطول (قوله وتجدده) عطف تفسير (قوله فى نحو قوله تعالى الخ) مما لم يقصد به الاستمرار أطول وكتب أيضا قوله فى نحو قوله تعالى الخ وقيل لو للتمنى فلا استشهاد لان لو التى للتمنى تدخل على المضارع اه (قوله أروها الخ) قال الزجاج قوله تعالى اذ وقفوا على النار يحتمل ثلاثة أوجه الاول أن يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى أن يدخلوها الثانى أن يكونوا قد وقفوا عليها وهى تحتهم يعنى أنهم وقفوا للنار على الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا من وقفت الدابة والثالث انهم عرفوها من وقفت على كلام فلان عرفت معناه عبد الحكيم فأما الوجه الثانى فى كلام

ا الاستمرار متناع كما ان الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تأكيد النفى ودوامه لانفى التأكيد والدوام كقوله تعالى وما هم بمؤمنين ردا لقولهم انا آمنا على أبلغ وجه وآكده (كما فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم) حيث لم يقل مستهزئ بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا (و) دخولها على المضارع (فى نحو قوله تعالى ولو ترى) الخطاب لمحمد عليه الصلاة والسلام أو لكل من يتأتى منه الرؤية (اذ وقفوا على النار) أى أروها

الزجاج فهو عين الوجه الثانى فى كلام الشارح وأما الوجه الاول فى كلام الزجاج فهو غيره فى كلام الشارح وأما الوجه الثالث فى كلام الشارح ففيه مسامحة كما يعلم من كلام الزجاج اذلم يرد الوقوف بمعنى الدخول فلو حذف قوله ادخلوها وقال أوعرفوا مقدار عذابها لخلص من هذه المسامحة التى فى قوله أوادخلوها فعرفوا الخ تأمل ومما يدل على هذه المسامحة قوله فى المطول أوادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته اهفقوله من قولك الخ دليل على ماقلنا ويدل هذا أيضا على أن قول الشارح فعرفوا الخ راجع للتفسير الاخير فقط تأمل (قوله حتى يعاينوها) تعليلية (قوله أواطلعوا) تفسير ثان لوقفوا وهو أولى من الاول لعدم احتياجه الى تكلف تضمين أو نيابة حرف عن حرف بخلاف الاول وكون الوقف بمعنى الاطلاع مما ذكره فى القاموس وفى نسخ واطلعوا بالواو والاولى أولى وعلى النسخة الثانية العطف للتفسير ومعنى اطلعوا عليها رفعوا فوقها وهى تحتهم كما ذكره الشارح وفى الاطول اذوقفوا أى حبسوا أواطلعوا أوأقيموا من وقفته بمعنى أقفته أوحبسته أواطلعته على ما فى القاموس (قوله هى تحتهم) جملة حالية والضمير عائد على النار (قوله فعرفوا) راجع للتفاسير الثلاثة وهى الارادة والاطلاع والادخال ع س (قوله وجواب لو محذوف) وكذا مفعول ترى أى لو ترى الكفار فى وقت وقوفهم ولا يجوز أن يكون اذ مفعولا لانه اخراج لاذ والرؤية عن الاستعمال الشائع أعنى الظرفية والادراك البصرى من غير ضرورة عبد الحكيم وقيل ان ترى منزل منزلة اللازم أى لو صدر منك الرؤية (قوله لرأيت أمرا فظيعا) تقصر العبارة عن تصويره (قوله لتنزيله الخ) علة لدخول لو وكتب أيضا قوله لتنزيله منزلة الماضى لصدوره الخ فيه بحث لان اخبار الصادق بشئ يدل على تحققه لا محالة وأما فرضه شيأ فلا يدل على تحققه ويمكن التفصى عنه بان فرض الرؤية انما هو بالنسبة الى المخاطب وأما أصل الرؤية فأمر مذكور لا على وجه الفرض فكأنه قيل يرى أهل النار موقوفين على النار ولو ترى أنت لترى أمرا عجيبا فدخول لو تجعل ترى بمنزلة الماضى فى تحقق أصل الرؤية الذى يشعر به قوله ولو ترى ومن هذا يمكنك التفصى عن بحث آخر وهو أن تنزيل المضارع منزلة الماضى فى التحقق ينافى دخول لو الدالة على الامتناع فلك أن تقول الامتناع باعتبار الاسناد الى المخاطب والتحقق لاصل الفعل فذكر لو للاشعار بأن الرؤية بمثابة من الهول يظن معها أنه يمتنع من المخاطب هكذا حقق المقام أطول ملخصا ثم ناقش الشارح فى قوله فهذا الامر مستقبل الخ بما فيه مجال للمناقشة فراجعه (قوله لصدوره الخ) علة للتنزيل (قوله عن لاخلاف) أى تخلف وهو الله تعالى (قوله فهذه الحالة) أى رؤية الكفار فى تلك الاوقات بدليل قوله فاستعمل فيها لو عبد الحكيم (قوله لكن عدل الخ) لعل هذا فائدة زائدة عما فى المتن لا بيان لقول المتن لصدوره الخ والا كان كلام الشارح غير مستقيم تأمل وكتب أيضا ما نصه يعنى أن فى العدول الى المضارع تنبيها على

حتى يعاينوها أواطلعوا عليها اطلاعا هى تحتهم أوادخلوها فعرفوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف أى لرأيت أمرا فظيعا (لتنزيله) أى المضارع (منزلة الماضى لصدوره) أى المضارع أواخباره (عن لاخلاف فى القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق فاستعمل فيها لو واذ المختصتان بالماضى لكن عدل

أن لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف فى اخباره بمنزلة الماضى المعلوم تحقق معناه وأيضا لما كانت تلك الامور ماضية تأويلا مستقبلة تحقيقا روعى الجانبان معا فاتى بلو وصيغة المضارع وكتب أيضا مانصه فالمضارع حينئذ باق على معناه وهو المستقبل لكن دخلت عليه لو لكونه بمنزلة الماضى فى تحققه لصدوره الخ (قوله عن لفظ الماضى) أى الانسب بحسب الظاهر حيث جعلت تلك الحالة بمنزلة الماضى سم (قوله ماض بحسب التأويل) حيث نزل لتحققه منزلة الماضى (قوله هذا الامر) أى رؤيتهم فى تلك الاوقات عبد الحكيم (قوله لكنك مارأيته) اشارة الى معنى لو سم (قوله كما فى ربما يود) لايخفى أن توضيح التنزيل فيما هو بصدده بهذه الآية مع مافيها من الخلاف المبين بعضه فيما بعد توضيح بما هو أخفى ولو قال ومثله ربما يود لكان أولى أفاده فى الاطول (قوله لانه قد التزم ابن السراج الخ) أى فيكون الاصل هو الماضى بناء على هذا القول وأما على مقابله القائل بعدم الالتزام وانه يجوز وقوع الفعل المستقبل بعدها والجملة الاسمية وهو مذهب الجمهور فلا يتأتى ذلك واختاره ابن هشام وقال فى المغنى ان فى المذهب الاول تكلفا فراجعه ومن دخولها على الفعل المستقبل ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقيل هو مؤول بالماضى على حد قوله تعالى ونفخ فى الصور ونحو تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن مستقبل (قوله يجب أن يكون ماضيا) أى معنى نوبى (قوله لانها للتقليل فى الماضى) أى لان التقليل انما يمكن فيما عرف حده والمستقبل مجهول (قوله ومعنى التقليل الخ) دفع لما يقال ان وداداتهم الاسلام تحصل منهم كثيرا فما معنى التقليل وقد يوجه التقليل أيضا بأن وداداتهم وان كانت كثيرة بمنزلة القليل لعدم نفعها وكتب أيضا قوله ومعنى التقليل ههنا الخ فى الحديث لايزال الرب يرحم ويشفع اليه حتى يقول من كان من المسلمين فليدخل الجنة فيتمنون الاسلام عبد الحكيم (قوله وقيل هى مستعارة للتكثير) بل هى عند بعضهم حقيقة فيه وعليه تختص أيضا بالماضى عند ابن السراج وأبى على فان التكثير كالتقليل انما يكون فيما عرف حده كما قاله فى المغنى والتكثير باعتبار أن الكفار حال افاقتهم دائما يودون كونهم مسلمين فالتكثير نظر اللتمنى فى نفسه والتقليل نظرا الى أن أكثر أحوالهم الغيبوبة والدهشة وكتب أيضا قوله مستعارة للتكثير أى مستعارة بالنسبة الى أصل الوضع وان شاع استعمالها فى التكثير حتى التحق بالحقيقة عبد الحكيم ويظهر أن المراد بالاستعارة هنا مطلق النقل والتجوز لا المصطلح عليها والعلاقة هنا الضدية (قوله أو للتحقيق) فان التقليل فى الماضى يلزمه التحقيق عبد الحكيم وهو اشارة الى أن العلاقة فى الثانى اللازومية (قوله محذوف) تقديره الاسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك سم وجملة لو كانوا مسلمين فى موضع الحال أى قائلين لو كانوا مسلمين ويجوز أن تكون لو للشرط والجواب محذوف أى لنجوا من العذاب عبد الحكيم وكتب أيضا قوله محذوف أى لالو كانوا مسلمين كما قدروهم لان لو التى للتمنى للانشاء

عن لفظ الماضى ولم يقل ولو رأيت اشارة الى أنه كلام من لا خلاف فى اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضى فى تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل فى التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك مارأيته ولو رأيته لرأيت أمرا فظيعا (كما) عدل عن الماضى الى المضارع (فى ربما يود الذين كفروا) لتنزيله منزلة الماضى لصدوره ممن لا خلاف فى اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضى لانه قد التزم ابن السراج وأبو على فى الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيا لانها للتقليل فى الماضى ومعنى التقليل ههنا انه تدهشهم أهوال القيامة فيبهتون فان وجد منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هى مستعارة للتكثير أو للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمنى

ولا يعمل ما قبل الانشاء فيما بعده اهـ يس ولانه لا معنى لكونهم يودون التمنى (قوله حكاية لودادتهم) قد يقال كان الظاهر حينئذ يقال لو كانا مسلمين لان هذه هى الوادادة التى تصدر عنهم الا أنه لما عبر عنهم بطريق الغيبة عبر بطريق الغيبة فى ضميرهم كما تقول حلف فلان ليفعلن كذا وانما الواقع فى حلفه لافعلن ع س سم (قوله من جعل لو للتمنى حرفا مصدريا) فيه اشكال لانها اذا كانت حرفا مصدريا على هذا الرأى فكيف تكون للتمنى فلعل المعنى من جعل لو للتمنى أى لو التى نجعلها للتمنى جعلها هذا حرفا مصدريا ع س سم وكتب أيضا ما نصه أى الواقعة بعد فعل يفيد التمنى كما هنا وهو يود كذا فى المطول (قوله أو لاستحضار) السين والتاء ليستا للطلب بل للتأكيد أى لاحضارها ويجوز أن يكونا للطلب كان المتكلم يطلب من نفسه الاحضار تو بى وكتب أيضا قوله أو لاستحضار عطف خاص على عام بناء على جوازه بأو لان استحضار الصورة فيه التنزيل أو هو عطف مغاير نظرا الى أن المعطوف عليه من تنزيل الماضى حقيقة والمعطوف من تنزيل الماضى تقديرا كذا بخط شيخنا المدابغى (قوله يعنى أن العدول الى المضارع الخ) والحاصل أن المضارع فى هذه الامثلة على حقيقته لان مضمونها انما يتحقق فى المستقبل لكن نزل منزلة الماضى سعيا فى قضاء حق ما دخلت عليه لو واذ وانما نزل منزلته لكونه محقق الوقوع أو يجعل كأنه كان ماضيا ثم عبر عنه بالمضارع استحضارا لصورته العجيبة تفخيما لشأنها وهو حكاية الحال الماضية سيرامى وعلى هذا لابد فى الاستحضار من تنزيل المستقبل منزلة الماضى وقد صرح ابن يعقوب بذلك بناء على ما قيل ان الاستحضار للمستقبل لم يوجد فى كلامهم وانه خاص بالماضى وعلى هذا فى الكلام مجاز على مجاز (قوله مما يدل على الحال الحاضر) ان قلت قوله مما يدل يقتضى أنه لا يتعين العدول الى خصوص المضارع بل كان يجوز أيضا الى اسم الفاعل مع أن المقام مقام تعديل العدول الى خصوص المضارع قلت هذا مبنى على ما صرح به فى المطول من أن شرط لو لا يكون الا فعلا فلما اقتضى المقام العدول عن الماضى لم يبق مما يجوز دخوله فى حيز لو مما يناسب المقام الا المضارع وكتب أيضا قوله على الحال أى الشأن والامر (قوله الحاضر) ان كان المراد بالحاضر الحاصل الآن لم يتم اطلاق قوله الذى من شأنه أن يشاهد وان كان المراد به ما فى حضرة المتخاطبين لم يسلم دلالة المضارع عليه ويمكن اختيار الشق الاول والمراد من شأن موجوده أى الموجود منه أى المتصف بالوجود منه (قوله الذى من شأنه أن يشاهد) بخلاف الشئ الماضى والشئ المستقبل (قوله الصورة) أى صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار (قوله السامعون) أى للفظ المضارع (قوله لغرابة) أى ندرة (قوله أو نحو ذلك) كطرافة (قوله فتثير سحابا) يمكن أن يكون التعبير هنا بالمضارع لكون الاثارة مستقبلة بالنظر للارسال ع س سم (قوله والانقلابات المتفاوتة) أى اختلاف أحواله من اتصال بعض أجزائه ببعض وانفصالها ورقته وثخنه وتلونه بالالوان المختلفة وغير ذلك سم (قوله

حكاية لودادتهم وأما على رأى من جعل لو للتمنى حرفا مصدريا فمعمول يود هو قوله لو كانوا مسلمين

(أو لاستحضار الصورة) عطف على قوله لتنزيله يعنى أن العدول الى المضارع فى نحو ولو ترى اما لما ذكر واما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذى من شأنه ان يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يغفل ذلك الا فى أمر جرى عليهم مشاهدته لغرابة أو فظاعة أو نحو ذلك (كما قال الله تعالى فتثير سحابا) بلفظ المضارع بعد قوله والله الذى أرسل الرياح

(استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) يعنى صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة

(وأما تنكيره) أى تنكير المسند

فلا رادة عدم الحصر الخ) أى ارادة افادة عدم الحصر الخ أى ارادة افادة السامع ذلك وكتب أيضا قوله فلا رادة عدم الحصر والعهد فيه أن ارادة عدم الحصر والعهد يمكن مع التعريف لانه يكون لغير الحصر والعهد فهذه النكتة لا تختص بالتنكير والجواب أن ذلك لا يضر لانه لا يجب فى النكتة الانعكاس فيجوز أن تجعل سببا للتنكير وان أمكن حصولها بغيره أيضا اه ع س سم و بحث فيه يس بأن التعريف وان جامع عدم الحصر والعهد لا يأتى له وكتب على قوله لانه يكون لغير الحصر والعهد مانصه كما اذا كان لتعريف الجنس فانه لا يستلزم الحصر بل انما يفيده فى الكلام الخطابى كذا فى الاطول وكتب ايضا قوله فلا رادة عدم الحصر والعهد لو كان التنكير لارادة عدم الحصر والعهد لكان انحصار الكتابة فى زيد أو كون زيد كاتبا معهودا سببا لكذب زيد كاتب فى الجملة ولم يكذب أحد هذا التركيب بواحد منهما فالصواب فلعدم ارادة الحصر والعهد وهو المطابق لما فى المفتاح وبعد فيه نظر لانه وان انكر مع ارادة الحصر فتقول مازيد الا كاتب الا أن يراد عدم ارادة الحصر بنفس المسند وفى صورة التعريف قصد الحصر بنفس المسند أطول (قوله زيد كاتب) أى يلقى الكلام نثرا وقوله وعمرو شاعر أى يلقى الكلام نظما (قوله أو للتفخيم) كان المراد التفخيم على وجه مخصوص وهو الاشارة الى أن هذا الفرد بلغ من العظمة بحيث صار مجهولا لا يدرك كنهه والا فيمكن التفخيم بالتعريف بأن يجعل المعهود هو الفرد العظيم على أن حصول التفخيم مع التعريف لا يضر لان النكتة لا يجب انعكاسها كما تقدم ع س سم (قوله هدى) فالتنكير للدلالة على فخامة هداية هذا الكتاب وكمالها وقد أكد ذلك التفخيم بكونه مصدرا مخبرا به عن الكتاب المفيد أنه نفس الهداية مبالغة ع ق (قوله على أنه خبر مبتدا الخ) فان أعرب حالا فهو خارج عن الباب ولو كان التنكير فيه للتفخيم أيضا ع ق (قوله أو للتحقير) كقولك الحاصل لى من هذا المال شئ أى حقير وقد مثل بنحو مازيد شيأ والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفى الشيئية ع ق (قوله وأما تخصيصه) الى قوله فظاهر مما سبق كان الاخصر ان يقول وأما تخصيصه بالاضافة أو الوصف وتركه فظاهر ان مما سبق أطول (قوله نحو زيد رجل عالم) اعترض بأن الوصف هنا محصل للفائدة لا أن الفائدة تكون به أتم اذ لا يقصد الاخبار عن زيد بالرجولية وربما كانت فائدة الخبر فى صفته لا فى نفسه وفيه نظر لان زيدا قد يكون صبيا والرجل البالغ بل قد يكون علم مؤنث والرجل الذكر يس (قوله فلكون الفائدة أتم) قال فى الاطول وقد يكون التخصيص لتوقف الفائدة عليه كما اذا كان المخاطب يعلم أن زيدا غلام ولا يعرف أنه غلام عمرو فتقول زيد غلام عمرو ولا يبعد أن يقال لم يتعرض له لانه ليس زائدا على أصل المراد (قوله وجعل الاضافة والوصف من المخصصات) أى مع أن تسميه مجموع المضاف والمضاف اليه ومجموع الموصوف والصفة مركبا تقييديا يقتضى جعلهما من المقيدات افاده فى الاطول (قوله انما هو مجرد اصطلاح)

فلا رادة عدم الحصر والعهد) الدال عليهما التعريف (كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر او للتفخيم نحو هدى للمتقين) على أنه خبر مبتدا محذوف أو خبر ذلك الكتاب (أو للتحقير) نحو ما زيد شيأ (وأما تخصيصه) أى المسند (بالاضافة) نحو زيد غلام رجل (أو الوصف) نحو زيد رجل عالم (فلكون الفائدة أتم) لما مر من أن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة واعلم ان جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لان

والا فلو جعل معمولات الفعل من المخصصات والاضافة والوصف من المقيدات أو جعل كل منهما من المخصصات أو المقيدات لكان صحيحا مع وكتب أيضا مانصه أى اصطلاح مجرد عن المناسبة قال فى الاطول ونحن نقول انما عدل عن التقييد الى التخصيص ليخص بحثه بالنكرات على مايقتضيه مقابلته بقوله وأما تعريفه فلو قال وأما تقييده بالاضافة أو الوصف لكان شاملا للاضافة الى معرفة والوصف بها فلما قال وأما تخصيصه خص بالنكرة اذ التخصيص فى النكرات والتوضيح فى المعارف اه وفيه ان أهل هذا الفن لا يفرقون بين التوضيح والتخصيص ويجعلون الوصف فى المعارف مخصصا كما مر فى بحث المسند اليه بس (قوله انما يدل على مجرد المفهوم) وهو الحدث أى والمفهوم معنى مطلق (قوله وفيه نظر) فى المطول وهذا وهم لانه ان أراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر أن النكرة فى الايجاب ليست كذلك فيجب أن لا يكون الوصف فى نحو رجل عالم مخصصا وان أراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففى الفعل أيضا شيوع لان قولك جاءنى زيد يحتمل أن يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا طاب زيد يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها ففى الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص ألا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف اه فقد علمت وجه النظر سم وحاصله أنه ان أراد بالشيوع العموم الشمولى فهو منتف فى النكرة الموجبة فلا يكون وصفها مخصصا وان أراد به العموم البدلى فهو موجود فى الفعل وأجيب باختيار الشق الاول وان الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشمولى فى الجملة ناسبه التخصيص الذى هو بعض الشيوع الشمولى بخلاف الفعل فانه لا يوجد فيه باعتبار ذاته ذلك وانما يدل على معنى مطلق فناسبه التقييد (قوله فلا فادة السامع حكما على أمر الخ) لاخفاء فى أن المقصود بالافادة الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا ووقوعها لا الايقاع والانتزاع كما يفيده تعدية الحكم بعلى ففى كلامه مسامحة والمراد متعلق حكم كذلك وتقدير المفعول به وجعل حكما مفعولا له بعيد أطول (قوله يعنى الخ) عبارة ع ق وأشعر قوله حكما على أمر معلوم أن تعريف المسند انما يكون عند تعريف المسند اليه والا فلو صح الحكم به معرفا على منكر لكان الصواب ليشمل الامرين أن يقول حكما بأمر معلوم على آخر وهذا الذى أشعر به اللفظ يجب أن يكون مراد اله لانه هو المطابق لما فى الخارج اذ ليس فى كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة فى الجملة الخبرية التى كلامنا فيها وان كان فى الانشائية نحو من زيد ومن القائم اه وعبارة سم قوله يعنى الخ وجه أخذ ذلك من كلام المصنف أنه لما جعل سبب تعريف المسند الافادة المذكورة وكان ظاهرا طلاقه والمقام أنه لا سبب الا ذلك دل على أنه لا يعرف الا حيث يعرف المسند اليه أو يقال لم يأخذه من كلامه بل بين مراده بما ذكر (قوله اذ ليس فى كلامهم الخ) أفاد ابن مالك فى تسهيله جواز ذلك فى باب كان وان وحمل بعضهم ما ورد من ذلك على القلب

انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف يجىء فى الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر (وأما تركه) أى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف (فظاهر مما سبق) فى ترك تقييد المسند المانع من تربية الفائدة (وأما تعريفه) أى المسند (فلافادة السامع حكما على أمر معلوم له بأحدى طرق التعريف) يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اذ ليس فى كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة

(قوله

(قوله فى الجملة الخبرية) بخلاف الانشائية نحو من أبولؤ وكم درهما مالك ومثلها جملة الصفة فى نحو مررت برجل أفضل منه أبوه وهذا عند سيبويه فانه يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة المتضمنة للاستفهام أو أفعل التفضيل فى جملة هى صفة وغيره يجعل النكرة وأفعل التفضيل خبرين مقدمين افاده فى الاطول (قوله بآخر) اشارة الى أنه يجب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا ولو اتحدا فى المصدوق الخارجى وأما نحو قوله * انا أبو النجم وشعرى شعرى * فعلى تقدير شعرى الآن مثل شعرى القديم أى لم يتبدل عن الصفة التى اشتهر بها من الفصاحة والبلاغة ع ق ولا يكفى فى الافادة مجرد التغاير لو جوده مع عدمها فى الحيوان الناطق حيوان بل لابد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به يس (قوله مثله) غير محتاج اليه (قوله أو لازم حكم) وذلك اذا كان المخاطب عالما بالحكم أطول وكتب أيضا قوله أو لازم حكم المراد به لازم فائدة الخبر السابق سم (قوله وفى هذا تنبيه) أى قوله وأما تعريفه سم وكتب أيضا مانصه دفع به شبهة أنه لا فائدة فى الحكم على الشئ بالمعرفة لانه من قبيل افادة المعلوم أطول (قوله حال كون الخ) يشير الى أن الجار والمجرور وقع حالا من عمرو المنطلق لكنه منعول به لمعنى المماثلة المفهومة من لفظ نحو عبد الحكيم وجعله حالا من عمرو المنطلق يستدعى حذف الواو والتقدير حال كون المنطلق منه معرفا الخ أى من عمرو المنطلق تدبر وكتب أيضا قوله حال كون المنطلق خص قوله باعتبار الخ بالمثال الثانى مع امكان جريانه فى الاول لان المضاف ينقسم انقسام ذى اللام وذلك لان الاصل فى الاضافة اعتبار العهد لا الجنس سم وهذا يقتضى استواء العهد والجنس بالنسبة الى ذى اللام وأنه ليس الاصل فيه أيضا الاضافة وسيأتى عن السيد خلافه والاسلم التعليل بأنه فى الاضافة اشد تأصلا منه فى ذى اللام وجوز فى الاطول تعلقه بالمثالين وهو أحسن (قوله باعتبار تعريف العهد) ليس المراد بالعهد هنا ما هو المتبادر منه وهو الاشارة الى حصة معلومة للمتخاطبين لانه لا يوافق التقرير الآتى بل المراد به فى نحو المنطلق الاشارة الى شخص هنالك معين فى الخارج ثابت له الانطلاق وان لم يكن معينا عنده مشخصا له كما أن المراد بالجنس فى ذلك الحقيقة التى تعرفها بأنها المنطلق من غير اشارة الى منطلق معين فى الخارج من سم (قوله وظاهر لفظ الكتاب) أى المتن أى قوله بآخر مثله (قوله بعض المحققين) مراده شيخه الرضى (قوله فلم يكن الخ) تفريع على النفى (قوله فما فى الكتاب الخ) حاصله كما قاله السيد أن غلام زيد وان كان بحسب أصل وضع الاضافة لغلام معهود باعتبار تلك النسبة المخصوصة حتى لو كان له غلمان فلابد أن يشاربه الى غلام له مزيد خصوصية بزيد لكونه أعظم غلمانه وأشهرهم بكونه غلاما له أو لكونه معهودا بين المتكلم والمخاطب لكن قد يقال جاء فى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين كما ان ذا اللام فى أصل الوضع لواحد معين ثم يستعمل بلا اشارة لواحد معين كما فى قوله * ولقد أمر على اللئيم يسبنى *

فى الجملة الخبرية (بآخر مثله) أى حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله فى كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق أو يختلفان نحو زيد هو المنطلق (أو لازم حكم) عطف على حكما (كذلك) أى على أمر معلوم بآخر مثله وفى هذا تنبيه على أن كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافى افادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لان العلم بنفس المبتدا والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما الى الآخر (نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق) حال كون المنطلق معرفا (باعتبار تعريف العهد أو الجنس) وظاهر لفظ الكتاب أن نحو زيد أخوك انما يقال لمن يعرف أن له أخا والمذكور فى الايضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف أن له أخا أو لم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة أن أصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والا لم يفرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة فما فى الكتاب ناظر الى أصل الوضع وما فى الايضاح الى خلافه (وعكسهما) أى نحو عكس المثالين المذكورين وهو أخوك زيد والمنطلق عمرو

والضابط فى التقديم أنه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحداهما دون الاخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالاخرى يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك واذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده قلت أخو من زيد ولا يصح زيد أخوك ويظهر ذلك فى نحو قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب (والثانى) يعنى باعتبار تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا نحو زيد الامير) اذا لم يكن أمير سواه (أو مبالغة لكماله فيه) أى لكمال ذلك الشئ فى ذلك الجنس أو بالعكس (نحو عمرو الشجاع) أى الكامل فى الشجاعة كأنه لاعتداده بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدا نحو الامير زيد والشجاع عمرو

وذلك على خلاف وضعه يس (قوله والضابط الخ) هذا الضابط قاصر لانه لم يبين ما اذا عرف المخاطب كلا من الصفتين للذات ولم يعرف أن الذات متحدة فيهما كما اذا عرف المخاطب ان له أخا وعرف زيدا بعينه ولم يعرف أن زيدا وأخاه متحدان فيريد أن تفيده ذلك الاتحاد فأنت حينئذ بالخيار فاجعل أيهما شئت مسندا اليه أطول (قوله صفتان) كالاخوة وكونه مسمى بزيد فى المثال الآتى وفى الاطول أراد بالصفة ما يعم الاسم لانه كالصفة فى التعيين وكتب أيضا قوله صفتان المراد صفتان تعلم كل واحدة منهما بوجه من وجوه التعريف سم (قوله فأيهما) أى شرطية وجوابها قوله يجب أن تقدم الخ لكن يصح قراءته بالجزم والرفع كما قال فى الخلاصة * وبعد ما ض رفعك الجزا حسن * (قوله فاذا عرف السامع الخ) والحاصل أن السامع على كل تقدير يعرف أن له أخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها لكن تارة يعلم اتصاف تلك الذات بذلك الاسم ويجهل اتصافها بالاخوة وتارة بالعكس من سم وقوله لكن تارة يعلم الخ أى فتقول زيد أخوك وقوله وتارة بالعكس فتقول أخوك زيد (قوله ولا يصح زيد أخوك) لا يقال ينبغى أن يصح لحصول المقصود عليه من افادة السامع أن الاخ متصف بأنه مسمى بزيد غاية الامر أن غيره أولى فكيف جعل واجبا الا نا نقول الامر المستحسن فى نظر البلغاء لا تجوز مخالفته الا لنكتة فهو واجب بلاغة وان لم يكن واجبا عقلا ع س سم (قوله ولا يصح الخ) لان المعلوم للاسود هو الغاب دون الرماح والمراد بالاسود هنا الشجعان يس ففيه استعارة تصريحية وغابها الرماح قرينة (قوله والثانى) فهم منه أن الاول وهو المعهود لا يفيد الحصر لان الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيصح فى بعض الافراد وأما المعهود الخارجى فلا عموم فيه فلا حصر لكن هذا فى قصر الافراد وأما قصر القلب فيأتى فى المعهود أيضا فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق هو عمرو المنطلق زيد أى لا عمرو كما تعتقده اه ع ق ومثل قصر القلب قصر التعيين كما فى السيد على ان المعهود يصح أن يكون نوعا فتقول زيد المنطلق مريدا النوع الفلانى من المنطلق فيصح حصره افرادا فالاولى أن يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لانه فرع قصد الاستغراق على ما يقتضيه المفتاح أطول (قوله تعريف الجنس) أى المحلى بأل (قوله قصر الجنس) أى جنس معنى الخبر نوبى وكتب أيضا ما نصه المراد بالجنس هنا ما عدا المعهود الخارجى فيتناول الاستغراق وغيره يس (قوله تحقيقا) اى قصرا محققا لعدم وجود معنى الجنس فى غير ذلك المقصور عليه فى الواقع أو اعتقاد المتكلم وقوله أو مبالغة أى قصرا غير محقق بل للمبالغة وكتب أيضا قوله تحقيقا الخ القصر الحقيقى أعم من أن يكون مبنيا على الاستغراق الحقيقى أو العرفى فزيد الامير يحتمل أن يراد به كل أمير البلد فيكون استغراقا عرفيا فيفيد قصر امارة البلد تحقيقا وأن يراد به كل الامير فيفيد قصر الامير مطلقا لكنه كاذب أطول (قوله لكماله فيه) جواب عما يقال

كيف صح قصر الجنس على فرد منه نوبى (قوله ولا تفاوت الخ) هذا انما يصح على مذهبه أن الجزئى الحقيقى يكون محمولا اما على مذهب السيد أنه لا يكون محمولا حق ان قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى بزيد فلا بد من التفاوت لاختلاف المفهوم حينئذ لان مفهوم زيد الامير غير مفهوم الامير زيد أى الامير المسمى بزيد لان موضوع الاول جزئى حقيقى ولا تأويل فيه لانه يكون موضوعا ومحمولة كلى وموضوع الثانى ومحموله كلاهما كلى ولا شك ان ذلك يوجب التغاير فيلزم التفاوت لان المقصور عليه الامارة حينئذ على الاول هو الذات المشخصة المعبر عنها بزيد وعلى الثانى هو المفهوم الكلى وهو مفهوم المسمى بزيد ع س سم وكتب أيضا قوله لا تفاوت بينهما فى شرحه للمفتاح وميل صاحب الكشاف الى التفرقة حيث ذكر فى الفائق ان قولك الله هو الدهر معناه انه الجالب للحوادث لا غير الجالب وقولك الدهر هو الله معناه ان الجالب للحوادث هو الله لا غيره عبد الحكيم (قوله وبين ما تقدم) من زيد الامير وعمرو والشجاع (قوله والحاصل أن المعرف بلام الجنس الخ) خلاصته أن المعرف بلام الجنس هو المقصور سواء جعل مبتدأ أو جعل خبرا (قوله سواء كان الخبر معرفة الخ) أخذ هذا التعميم من قول المصنف على شئ نحو التوكل على الله والامام من قريش مثل بذلك فى المطول وكتب أيضا قوله معرفة يستثنى منه الخبر المعرف بلام الجنس على ما سيأتى (قوله وان جعل خبرا) بأن لا يكون المبتدا معرفا بلام الجنس والخبر معرفا بها من سم وكتب أيضا قوله وان جعل خبرا الخ بقى ما اذا عرف كل من المبتدا والخبر بلام الجنس وحينئذ يحتمل أن يكون المبتدا مقصورا على الخبر وان يكون الخبر مقصورا على المبتدا قال السيد قلت هنالك قصر المبتدا على الخبر أظهر لان القصر مبنى على قصد الاستغراق وشمول جميع الافراد وذلك بالمبتدا أنسب اذ القصد فيه الى الذات وفى الخبر الى الصفة من سم وفى عبد الحكيم أنه لا تنافى بين الاحتمالين فليكن الكلام مفيد الكلا القصرين وناقش السيد فى قوله هنالك قصر المبتدا على الخبر أظهر فقال لا يخفى أنه يصح ذلك فيما اذا كان المبتدا أعم من الخبر كقولنا الناس العلماء وأما اذا كان الخبر أعم كما فى قولنا العلماء الناس فلا اذ لا وجه لقصر الخاص على العام فلا تتجه الاظهرية والصواب أن يقال انه ان كان أحدهما أعم فهو المقصور واذا كان بينهما عموم من وجه يفوض الى القرائن وان لم توجد قرينة فالاظهر قصر المبتدا فى الخبر (قوله والجنس) أى المقصور (قوله وقد يقيد بوصف الخ) فيكون حصره باعتبار ذلك القيد (قوله أو نحو ذلك) كالمفعول به (قوله هو الرجل الكريم) أى انحصرت الرجولية الموصوفة بالكرم فيه لا توجد فى غيره بخلاف مطلق الرجولية ع ش (قوله وهو السائر راكبا) أى انحصر فيه السير حال الركوب دون مطلق السير (قوله وهو الامير فى البلد) أى انحصرت فيه امارة البلد دون مطلق الامارة فهى لغيره أيضا ع ش (قوله وهو الواهب

ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو والحاصل أن المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا والجنس قد يقيد على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الامير فى البلد وهو الواهب

ألف قنطار) أى اختص بالهيبة للالف بخلاف مطلق الهيبة فهى لغيره أيضا ع ق (قوله اشارة الخ) لان قدسور للقضية الجزئية نوبى (قوله ان ليس المعنى ههنا على القصر) لان هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرثى قبيح كغيره فالرد على ذلك المتوهم بمجرد اخراج بكائه من القبح الى كونه حسنا وليس هذا الكلام واردا فى مقام من يسلم حسن البكاء الا أنه يدعى أن بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون معناه أن بكاءك هو الحسن الجميل فقط اذ لا يلائمه اذا قبح البكاء الخ وانما الملائم له اذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ فان بكاءك فقط هو الحسن الجميل ع ق (قوله وان أمكن ذلك) أى بتكلف (قوله الظاهر) وهو ان التعريف فى قوله الحسن الجميل لا يؤتى به بدلا من التنكير الا لفائدة (قوله وقيل الخ) قائله الامام الرازى والجملة عطف على مافهم من قوله فلا فادة السامع حكما على أمر معلوم الخ فانه يفهم منه أن الامر المعلوم بأحد طرق التعريف سواء كان اسما أو صفة يكون محكوما عليه بآخر مثله اسما كان أو صفة فكأنه قيل هذا أى صحة كون الاسم والصفة المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء الخ والمراد بالصفة هنا ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى قائم به بقابلة الاسم ما يدل على الذات فقط أو المعنى فقط أو الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والآلة من عبد الحكيم اه (قوله للابتداء) الاولى للاسناد اليه لتندرج فيه معمولات النواسخ أطول (قوله على أمر نسبى) وهو المعنى القائم بالذات عبد الحكيم (قوله ورد) تقرير الرد أن المنطلق اذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد به مفهومه المشتمل على معنى نسبى أعنى ثبوت الانطلاق لشئ بل أريد به ذاته أعنى ما صدق عليه وزيد اذا أخر وجعل خبرا أريد به مفهوم مسمى بزيد مثلا فيكون الوصف مستندا الى الذات دون العكس وانما أول زيد بصاحب الاسم لان الجزئى الحقيقى لا يصح حمله على شئ بل هو أمر يحمل عليه المفهومات الكلية يشهد بذلك تأملك فى المعنى مع قطع النظر عما توهمه الالفاظ على أن مذهب الكوفيين أن الخبر يجب أن يكون مشتقا أو فى معناه سيد على المطول وهو مبنى على مذهبه أنه لا يصح حمل الجزئى الحقيقى على شئ ومذهب الشارح صحة ذلك وعليه فلا يحتاج الى تأويل زيد اذا أخر بالمفهوم المسمى بزيد فيكفى تأويله بالذات المشخصة المسماة بزيد فمعنى قولك المنطلق زيد الذات التى ثبت لها الانطلاق هى الذات المشخصة المسماة بزيد وعبارة المصنف محتملة للمذهبين لان الاضافة فى صاحب الاسم تحتمل العهد والجنس تأمل وكتب أيضا قوله ورد بأن المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم قيل المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم فى دلالته على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة فى دلالته على معنى قائم بغيره فالمبتدا هو الاسم أو ما فى تأويله وهذا هو مراد القائل المذكور لامتناع كون المنطلق ونحوه مبتدا وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق أن النزاع لفظى فتدبر (قوله الشخص الذى الخ) لان الصفة

ألف قنطار جميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء

وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى أنه قد لا يفيد القصر كما فى قول الخنساء

اذا قبح البكاء على قتيل
رأيت بكاءك الحسن الجميلا

فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب فى معرفة معانى كلام العرب ان ليس المعنى ههنا على القصر وان أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر (وقيل) فى نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم متعين للابتداء) تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات والصفة) متعينة (للخبرية) تقدمت أو تأخرت (لدلالتها على أمر نسبى) لان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هى المنسوب اليها والصفة هى المنسوبة فسواء قلنا زيد المنطلق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا وهذا رأى الامام الرازى قدس الله سره (ورد بأن المعنى الشخص الذى له الصفة

المبتداة

المبتدأة لها موصوف مقدر لا محالة أطول (قوله صاحب الاسم) أول بتقدير المضاف لا بتأويل العلم بمسمى به كما هو المشتهر لئلا يصير نكرة فيخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين أطول (قوله والاسم يجعل الخ) وقد سبق الى الوهم أن تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط فى الخبر أن يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه أن الاحتياج اليه انما هو من جهة أن السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى وأما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعا لان الجزئى الحقيقى لا يكون محمولا البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلى وان كان فى الواقع منحصرا فى شخص اه بحروفه وبحث الفنرى فى عدم صحة حمل الجزئى الحقيقى بما هو فى حواشيه على المطول (قوله فللتقوى) أى تتقوى ثبوت المسند للمسند اليه أو سلبه عنه نحو زيد قائم وما زيد قائم وكتب أيضا قوله فللتقوى أى فلحصول التقوى بها ولو لم يكن مقصودا فتدخل صور التخصيص نحو أنا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى لحصول التقوى فيهما وان كان القصد التخصيص وسيذكر ذلك الشارح فاللام للسببية لا للغرض كما فى عبد الحكيم (قوله كما مر) أى مثل مثال مر حيث قال والمراد بالسببى مثل زيد أبوه قائم فقوله كما مر حوالة المثال على سابق الكلام وفسره الشارح بقوله من أن افراده لكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم ولا يخفى ما فيه من التعسف (قوله هو ان المبتدا الخ) لو قال هو أن المسند اليه لكونه مسندا اليه يستدعى أن يسند اليه شئ لكان أعم وأوضح ثم المستفاد من كلامه أن السامع أولا يصرف الجملة الصالحة الى المبتدا مع قطع النظر عن اسناد فيها وثانيا يصرفها اليه باعتبار اسناد فيها والاظهر أنه يصرفها الضمير أولا لان كونها صالحة للصرف اليه بملاحظة الضمير ثم يصرفها المبتدا الى نفسه لكونها صالحة أطول مع بعض تغيير (قوله ما يصلح) أى لفظ (قوله لضميره) أى المبتدا (قوله بأن لا يكون الخ) أى وبأن لا يكون ذلك الضمير فضلة فانه حينئذ غير معتد به فى الاسناد لصحته بدونه وبذلك اندفع الاعتراض الآتى على قوله فعلى هذا يختص الخ وكتب أيضا ما نصه أى فى عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة (قوله كما فى زيد قائم) مثال للمنفى ومثال الضمير المعتد به ما فى قولك زيد قام (قوله صرفه ذلك الضمير الخ) لانه مسند اليه وهو عين المبتدا فقد أسند الى المبتدا بواسطة اسناده الى الضمير الذى هو عبارة عن المبتدا وهذا الكلام يفيد أن المسند الى المبتدا الفعل وحده لا الجملة التى هى مجموع الفعل والضمير الذى فيه سم وتحقيق هذا الكلام وما فيه يطلب من المطول وعبد الحكيم عليه قبيل قول المصنف تنبيه كثير من هذا الباب الخ (قوله ثانيا) فيتكرر الاسناد مرتين (قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ) لانه اذا كان مسندا الى غير ضمير المبتدا لا يصلح لان يسند الى المبتدا ولا يكسى الحكم به قوة فان الحكم الاول على المبتدا والمستفاد من الضمير

صاحب الاسم) يعنى ان الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على أمر نسبى ومسندا (وأما كونه) أى المسند (جملة فللتقوى) نحو زيد قام (أو لكونه سببيا) نحو زيد أبوه قائم (كما مر) من أن افراده يكون لكونه غير سببى مع عدم افادة التقوى وسبب التقوى فى مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدا لكونه مبتدا يستدعى أن يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح أن يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا الضمير المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما فى زيد قائم صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكسى الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا

الحكيم على غيره انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ يرد عليه أن تخصيص الضمير المذكور فى التعليل بما يسند اليه الفعل تقييد للمطلق بلا دليل كما وقول السكاكى فى زيدا عرفت ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على أن ماذكره فى تعليل التقوى محمول على اطلاقه فتقول فى المثال المذكور زيد صرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك نظائره فترى باختصار وكذا فى الاطول (قوله ويخرج عنه) أى عن التقوى المسند فى نحو زيد ضربته لانه لم يسند الى ضمير المسند اليه نوبى بل أسند الى ضمير المتكلم وكتب أيضا قوله ويخرج عنه نحو زيد ضربته اذ ليس الضمير المسند اليه ضمير المبتدا حتى يصرف الحكم اليه سم (قوله ويجب أن يجعل سببيا) لان المسند الجملة اما للتقوى أو لكونه سببيا فاذا انتفى أحدهما تعين الآخر (قوله وأما على ماذكره الشيخ الخ) كان الشارح سكت عن رد ماذكره الشيخ بأن وجوده فيما لا يفيد التقوى وهو المسند المفرد يدل على أنه ليس وجه التقوى لوضوحه سم (قوله معرى عن العوامل) فى الحال أو فى الاصل ليدخل فيه ما دخله النواسخ نحو ان زيدا قام وما زيد قام عبد الحكيم (قوله لحديث) أراد بالحديث المحكوم به (قوله دخل) أى الاسناد عبد الحكيم (قوله ليس الاعلام بالشئ بغتة) أى الذى هو مقتضى تقديم المسند اذا كان فعلا (قوله فان ذلك) أى الاعلام بعد التنبيه وقوله يجرى مجرى تأكيد الاعلام أى الاخبار كما فى قام زيد قام زيد وقوله فى التقوى أى التثبت وقوله والاحكام أى الاتقان (قوله فيدخل فيه الخ) جواب أما فى قوله واما على ماذكره الشيخ الخ (قوله ومما يكون الخ) شروع فى سؤال وارد على المصنف وجوابه (قوله لشهرة أمره) أى حكمه وهو أنه لا يخبر عنه الا بجملة سم (قوله مما سبق) من قوله فى الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر وقولهم هو أو هى زيد عالم مكان ضمير الشأن أو القصة فانه يعلم من هذا أن خبر ضمير الشأن جملة مع ظهور أنه لا يفيد التقوى وعدم سببيته يس (قوله على مامر) أى من أن التقوى أعم من أن يكون مقصودا أو حاصلا ضمنا فصور التخصيص تكرر الاسناد متحقق فيها فيستفاد منها التقوى وان لم يقصد فكأنه قال للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص أولا ولو قال وأما كونه جملة للتقوى أو لكونه سببيا أو لضمير الشأن أو للتخصيص لكان أولى نوبى (قوله واسميتها الخ) أى المقتضى لايراد الجملة مطلقا اما التقوى أو كونه سببيا والمقتضى لخصوص كونها اسمية افادة الثبوت ولكونها فعلية افادة التجدد ولكونها شرطية افادة التقييد بالشرط عبد الحكيم (قوله وكون تلك الجملة اسمية) ينبغى أن تقيد بما خبرها اسم لا فعل والا لم تفد الدوام والثبوت بل التجدد كما هو ظاهر سم (قوله وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الخ) نحو زيد ان تلقه يكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالاكرام الذى يحصل على تقدير اللقى المشكوك فيه وزيد

ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب أن يجعل سببيا وأما على ماذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل فى قلبه دخول المأنوس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجرى مجرى تأكيد الاعلام فى التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوى خبر ضمير الشان ولم يتعرض له لشهرة أمره وكونه معلوما مما سبق وأما مصورة التخصيص نحو أنا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى فهى داخلة فى التقوى على مامر (واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر) يعنى أن كون المسند جملة للسببية أو التقوى وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الازمنة الثلاثة على أخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط

اذا القيته بكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالاكرام الحاصل على تقدير وقوع اللقى المحقق وعلى هذا فقس ع ق (قوله وظرفيتها) أى الجملة أى كونها ظرفا وقوله اذ هى أى الظرفية بمعنى الجملة الظرفية لا الكون ظرفا اذ الكون ظرفا ليس مقدرا بالفعل ففهم استخدام وفى قول الشارح بعد يقتضى أن الجملة الظرفية الخ اشارة اليه وكتب أيضا قوله وظرفيتها الاختصار الفعلية التحقيق أنه ليس لظرفية الجملة نكتة داعية اليها بالذات انما تصير ظرفية بالضرورة الملجئ من دواعى حذف المسند فتأمل أطول (قوله لان الفعل هو الاصل فى العمل) وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل أشد افتقارا لانه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس فى الاسم الا الثانى فترى (قوله ورجح الاول بوقوع الخ) حاصله أنه قد يتعين تقدير الفعل وذلك اذا كان الظرف صلة فيحمل غير الصلة الذى تردد نا فى أنه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة فيقدر بالفعل حملا للمشكوك على المتيقن لان الحمل عند الشك على المتيقن أولى وقوله وأجيب الخ حاصل الجواب أن قياس غير الصلة عليها قياس مع وجود الفارق ولا نسلم أن الحمل على المتيقن أولى كما ع س سم وأجاب غير الشارح بالمعارضة وذلك لانه قد يتعين تقدير الاسم وذلك فى موضع لا يصلح للفعل نحو أما فى الدار فزيد اذ الهم مكرر فى آيا تنا لان أما لا تنفصل من الفاء الا باسم مفردا وجملة شرط دون جوابه واذا الفجائية لا تليها الافعال على الاصح (قوله لكان أصوب) انما قال أصوب لامكان تأويل عبارة المصنف على معنى اذ هى أى كلمة الظرف ع س سم أو يرجع الضمير الى الظروف المفهومة من الظرفية (قوله يقتضى الخ) أى ويقتضى أيضا أن نفس الظرف جملة لانه قال اذ هى أى الظرفية مقدرة بالفعل فجعل الجملة نفس الظرف والفعل شيأ آخر ولا يخفى فساده أيضا لان الظرف لا يقال له جملة الا باعتبار متعلقه وتأوله ع ق على أن معنى مقدرة بالفعل أى متحققة ومتصورة بالفعل (قوله ولا يخفى فساده) لان الظرف عليه مفرد لا جملة (قوله فلتخصيصه بالمسند اليه) الباء داخلة على المقصور وكان الظاهر أن يقول فلكون ذكره أهم ثم يفصل أسباب الاهمية على طبق بيان تقديم المسند اليه ومن جهات التقديم اشتمال المسند اليه على ضمير يلابس المسند نحو فى الدار صاحبها فانه لا يجوز صاحبها فى الدار وتضمنه الاستفهام مع افراده لا مطلقا ولم يذكر المصنف أمثال ذلك لانها مفروغ عنها فى النحو وان كان لذكرها فى هذا الفن من حيث انها مقتضى الحال وجه كذا فى الاطول (قوله أنه مقصور الخ) أى نهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله لا فيها غول) الغول ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الاعضاء (قوله أى بخلاف خمور الدنيا) فيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به فى بحث المساواة ردا على من زعم أن تقديم الخبر على المبتدا فى نحو لكم فى القصاص حياة للاختصاص من أن تقديم الخبر على المبتدا المنكر فى مثل فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله تعالى لا فيها

(وظرفيتها الاختصار الفعلية اذ هى) أى الظرفية (مقدرة بالفعل على الاصح) لان الفعل هو الاصل فى العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل فى الخبر أن يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو الذى فى الدار أخوك وأجيب بأن الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف مقدر بالفعل على الاصح لكان أصوب لان ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فساده (وأما تأخيره) أى المسند (فلان ذكر المسند اليه أهم كما مر) فى تقديم المسند اليه (وأما تقديمه) أى المسند (فلتخصيصه بالمسند اليه) أى لقصر المسند اليه على المسند على ما حققناه فى ضمير الفصل لان معنى قولنا تميمى انا هو أنه مقصور على التميمية لا يتجاوزها الى الفيسية (نحو لا فيها غول أى بخلاف خمور الدنيا) لان فيها غولا فان قلت المسند هو الظرف أعنى فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه أعنى الضمير المجرور الراجع الى خمور الجنة

غول معدولة بل سالبة لامكن أن يفرق بين المثالين بأن المفيد للاختصاص تقديم ماحقه التأخير كما صرح به الشارح في بحث القصر وحق الخبر في نحو في الدار رجل التقديم ليختص المبتدا المنكر به فلا يفيد الاختصاص وأما فيما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة مبتدا بالوقوع في سياق النفي فكان حق الخبر التأخير ولذا أفاد تقديمه الاختصاص لا يقال الغول مصدر فصح وقوعه مبتدا وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم وثبت أن في الآية تقديم ماحقه التأخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعو به على ما في اللب أو المراد به التعجب أيضا على ما في مغني اللبيب فان قلت التنوين في غول للتنويع اذ ليس المراد الغول المطلق كما نبهت عليه فبهذا القدر صح وقوعه مبتدا بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التأخير مفيد للتخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اذ مصحح وقوع رجل مبتدا تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنويع والا فلا نسلم عدم افادته الحصر أيضا قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل للتخصيص عدم افادة قوله تعالى ولكم في القصاص حياة اذ قد صرح بأن التنوين في حياة للتنويع فيندفع النظر الذي أورده في بحث المساواة فتدبر (قوله قلت الخ) جواب بالمنع (قوله مقصور على الاتصاف بني خمور الجنة) أي بالكون والحصول في خمور الجنة فالمقصور عليه الظرف باعتبار متعلقه لان الحكم الثابت للظرف ثابت له باعتبار متعلقه ولم يصرح بالمتعلق لظهوره وأما قوله على الاتصاف فذكر الاتصاف لان قصر الموصوف على الصفة معناه قصره على الاتصاف بها فصرح بالاتصاف اشارة لذلك سم وفي عبد الحكيم قوله على الاتصاف بني خمور الجنة أي بظرفية خمور الجنة واستوجهه عن الوجه السابق أعني تقدير الكون والحصول في خمور الجنة فراجعه (قوله وان اعتبرت النفي الخ) أي هذا ان اعتبرت النفي في جانب المسند اليه وجعلته جزأ منه وان الخ وكتب أيضا ما نصه فتكون معدولة المحمول لجعل حرف النفي وهو لا جزأ منه فتكون القضية موجبة لا سالبة وعلى الوجه الاول تكون القضية معدولة الموضوع لجعل حرف النفي وهو لا جزأ منه فهي عليه أيضا موجبة وباعتبار العدول في الوجهين يندفع ما يرد أنه اذا كان تقديم المسند في الآية للحصر فيفيد نفي حصر الغول في خمور الجنة لانفي الغول عنها وقد اعترض الاول بأنه اذا كانت لا جزأ من الموضوع كيف فصل بالمسند بين حرف النفي والغول مع التركيب وأجاب ع ق بأن الظرف يتوسع فيه أكثر من غيره فلا يضر الفصل به (قوله فالمعنى أن الغول الخ) فيه اشكال لان المتبادر من الحصر في صفة نفي مقابلها فالمتبادر من حصر الغول في عدم الحصول في خمور الجنة أنه لا يتصف بمقابل ذلك وهو الحصول فيها ألا ترى أن المفهوم من قولنا انما زيد قائم نفي قعوده لانفي قيام عمرو وكذا المتبادر من حصر عدم الغول في الحصول فيها نفي اتصافه بعدم الحصول فيها لا بالحصول في خمور الدنيا

قلت المقصود ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بني خمور الجنة لا يتجاوزه الى الاتصاف بني خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا

وقرر الاستاذان فى جعل الشارح الحصر اضافيا اشارة الى دفع هذا الاشكال (قوله فالمسند اليه مقصور الخ) أى على الاحتمالين (قوله قصر اغير حقيقى) بل اضافى لانه فى مقابلة خور الدنيا دون سائر المشروبات حتى يلزم أن عدم الغول لا يتجاوز الى ابن الجنة مثلا (قوله لكم دينكم ولى دين) والقصر فيه أيضا اضافى لا حقيقى حتى يلزم من كون دينى مقصورا على الاتصاف بلى أن لا يتجاوزه الى غيرى وكذا قوله لكم دينكم مطول (قوله ونظيره ماذكره الخ) أى فى كونه قصر موصوف على صفة فى باب الظرف لا نظيره فى التقديم (قوله الى الاتصاف بعلى الخ) اشارة الى أن القصر اضافى وان أمكن الحقيقى الا أن السياق للاضافى وفى نسخة بعلى غير ربى ووجهها واضح لان الاتصاف بعلى غير ربى غير ثابت فى الواقع سواء فى ذلك الغير النبى صلى الله عليه وسلم أو غيره ووجه الاولى انه الذى يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدى للدعوة الى الله تعالى والجهاد سم (قوله فجميع ذلك من قصر الخ) سواء اعتبرت النفى فى جانب المسند اليه أو المسند (قوله من قصر الموصوف) كعدم الغول وكدينكم ودينى وكحسابهم وقوله على الصفة كنى خور الجنة ولكم ولى وعلى ربى أى كالكينونة فى خور الجنة والكينونة لكم الخ (قوله من قصر الموصوف على الصفة دون العكس) لان الحمل على العكس يستدعى كون التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون أنه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل الحشى أيضا فجواب مولانا يوسف المعين بناء على أن التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات فنرى وبهذا يندفع ما يقال العكس صحيح أيضا والمعنى أن الكينونة فى خور الجنة مقصورة على عدم الغول لا تتجاوزه الى الغول فالقصر اضافى حكما فيما اختاره من أنه من قصر الموصوف على الصفة وليس حقيقيا حتى يلزم أنه ليس لخورها صفة الا عدم الغول وهو باطل لان لها صفات اخر كالصحة والسلامة وقس على ذلك حال بقية الامثلة وقول الفنرى ان كلام المعين مما لا يعتد به مبنى على ماهو المتبادر من أنه أراد أنه قد يفيد القصر وضعا فان أراد أنه قد يفيد بمعونة المقام فلا شك أن كلامه معتد به بدليل قول على كرم الله وجهه انما علم والاعداء مال * فتأمل بس أى فان معنى كلام على أن الاتصاف بلنا مقصور على العلم والاتصاف بالاعداء مقصور على المال أى ليس لنا الا العلم وليس للاعداء الا المال فهو من قصر الصفة على الموصوف لا العكس اذ ليس المراد أن العلم مقصور على الاتصاف بلنا وان المال مقصور على الاتصاف بالاعداء اذ السياق يأباه (قوله لئلا يفيد الخ) فيه أن التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص بل قد يكون لغيره كالاهتمام الا أن يقال المراد لئلا يتوهم افادة ثبوت الخ سم وكتب أيضا مانصه وجود المانع المعنوى من تقديم الخبر لا ينافى وجود المانع اللفظى وهو عدم التكرير وكذا كون الاصل تقديم الاسم على الخبر عبد الحكيم وقوله وهو عدم التكرير اى لانه اذا فصل بين لا واسمها بالخبر وجب التكرير وكذا

فالمسند اليه مقصور على المسند قصر اغير حقيقى وكذلك القياس فى قوله تعالى لكم دينكم ولى دين ونظيره ماذكره صاحب المفتاح فى قوله تعالى ان حسابهم الا على ربى من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربى لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى لجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم (ولهذا) أى ولان التقديم يفيد التخصيص (لم يتقدم الظرف) الذى هو المسند على المسند اليه (فى لا ريب فيه) ولم يقل لا فيه ريب (لئلا يفيد) تقديمه عليه (ثبوت الريب

يجب الرفع أيضا (قوله فى سائر كتب الله تعالى) أى مع انتفائه عنها الان المراد بالريب هنا كونها مظنة له لا بالفعل لوقوعه فى القرآن والكون مظنة منتف عن سائر كتب الله تعالى لما فيها من الاعجاز بنحو الاخبار عن المغيبات سم (قوله بناء الخ) علة للمنفى (قوله وانما قال فى سائر كتب الله تعالى) أى دون أن يقول فى سائر الكتب وقوله لانه المعتبر فى مقابلة القرآن أى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان التخصيص انما هو باعتبار النظير الذى يتوهم فيه المشاركة وهو هنا باقى الكتب السماوية فقط فالحصر اضافى كما هو الغالب (قوله أو التنبيه الخ) اعلم أن حاجة النكرة الى النعت أشد من حاجتها الى الخبر فهى تطلب النعت طلبا حثيثا وبذلك يندفع أنه مع التقديم تتوهم الحالية وانهم لم يقدموا فى نحو زيد القائم مع عدم العلم من أول الامر بأنه خبر لا نعت مع أن مثل هذا اذا قدم فالمقدم هو المسند اليه لان الحكم بابتدائية المقدم من المستويين تعريفا واجب كذا فى يس وكتب أيضا قوله أو التنبيه من أول الامر على أنه أى المسند خبر لا نعت فالتقديم فى خبر النكرة بمنزلة ضمير الفصل فى خبر المعرفة هذا فى مقام يمكن أن يعرف فيه الخبر من النعت بالتأمل وتتبع القرينة وفى مقام لا يمكن أن يعرف فيه الا بالتقديم فالتقديم ليعلم أنه خبر لا ليعلم من أول الامر اطول (قوله لا نعت) فالتقديم هنا مطلوب للتنبيه المذكور اعم من أن يجب للتسويغ أولا فان قلت لصانع من النعتية فى مثال المصنف والاخبار بجملة لا منتهى لكارها قلت المثال يكفيه الاحتمال وأيضا فالاخبار به أظهر وافيد سم وقوله لا مانع من النعتية أى لو أخر له لا فى هذه الحالة أعنى حالة التقديم كما هو ظاهر فلا يرد عليه أن التابع لا يتقدم على المتبوع كما تقرر فى محله تأمل وعبارة عبد الحكيم ولو قيل هم له لتوهم أنه صفة له توهما قويا بالاستدعاء النكرة فى مقام الابتداء التخصيص وصلاحية الظرف لذلك وكون لا منتهى لكارها خبرا له أو صفة بعد صفة والخبر محذوف كلاهما خلاف المقصود وهو اثبات الهم الموصوفة له صلى الله عليه وسلم لا اثبات الصفة المذكورة له همه ولا اثبات صفة أخرى للهم الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام مسوقا لمدح همه عليه الصلاة والسلام لا لمدحه صلى الله عليه وسلم ولا يصح أن يكون التقديم ههنا للحصر اذ ليس المقصود حصر الهم الموصوفة عليه وان كان مستعملا بل اثباتها له كما يقتضيه الذوق السليم (قوله بالتأمل فى المعنى) ويعلم بغير ذلك أيضا كونه لا يصلح للنعت لكونه نكرة والجزء الآخر معرفة فالشارح لم يرد الحصر يس (قوله كقوله) أى حسان يمدح النبى صلى الله عليه وسلم كما فى الاطول (قوله وهمته) الهمة الارادة كما فى المختار ويمدح ان تعلقت بمعالى الامور (قوله أجل) أى باعتبار متعلقها من الدهر الذى كانت العرب تضرب بهممه المثل لانه لوقوع العظائم فيه كان له هممها تتعلق بتلك العظائم فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن همم غيره أو فى الكلام حذف مضاف أى أجل باعتبار متعلقها من هم الدهر أى باعتبار متعلقها أو حذف

مضافين

فى سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال فى سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر فى مقابلة القرآن كما أن المعتبر فى مقابلة خمور الجنة هى خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها (أو التنبيه) عطف على تخصيصه أى تقديم المسند للتنبيه (من أول الامر على أنه) أى المسند (خبر) لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من أول الامر لانه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى وبالنظر الى أنه لم يرد فى الكلام خبر للمبتدا (كقوله)

له هم لا منتهى لكبارها) وهمته الصغرى أجل من الدهر حيث لم يقل هم له (أو التفاؤل)

نحو * سعدت بغرة وجهك الايام * (أو التشويق الى ذكر المسند اليه) بان يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب (كقوله ثلاثة) هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله (تشرق) من أشرق بمعنى صار مضيأ (الدنيا) فاعل تشرق والعائد الى الموصوف هو الضمير المجرور في (بهجتها) أي بحسنها ونضارتها أي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها والمسند اليه المتأخر هو قوله (شمس الضحى وأبو اسحق والقمر)

* (تنبيه * كثيرا ما ذكر في هذا الباب) يعني باب المسند (والذي قبله) يعني باب المسند اليه (غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما) من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثيرا لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند وكون المسند فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما وقيل هو اشارة الى أن جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتمييز وكالتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه وفيه نظر لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي أن يجري شئ من المذكورات في كل واحد من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند

مضافين أي من هم أهل الدهر أي باعتبار متعلقها أيضا وانما قلنا باعتبار متعلقها لان الهمة هي الارادة ولا تفاضل فيها باعتبار نفسها وهذا البيت من كلام حسان يمدح به النبي صلى الله عليه وسلم وبعده

له راحة لو أن معشار جودها * على البر كان البر أندى من البحر

(قوله نحو سعدت الخ) حيث اختير على تركيب آخر وهو الايام سعدت بغرة وجهك وتمامه وتزينت بقلائد الاعوام * وكتب أيضا قوله سعدت الخ ان قيل هذه الجملة فعلية فتقديم المسند واجب فكيف يقال قدم المسند للتفاؤل مع أنه لا يمكن تأخيره أصلا والجواب أنه يمكن تأخيره في تركيب آخر بأن يقال الايام سعدت الخ سم (قوله هذا هو المسند الخ) ولا يجوز كونه مبتدا وان تخصص بالوصف لانه يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة وهو لا يجوز في غير الانشاء نحو من زيد نم يجوز كونه خبر مبتدا محذوف وشمس الضحى الخ بدل لكنه تكلف يس (قوله من أشرق) ضبطه بضم التاء من أشرق احترازا عن كونه من شرق بمعنى طلع فيكون مفتوحا سم (قوله شمس الضحى) أضاف الشمس الى الضحى لانه ساعة قوتها مع عدم شدة ايذائها (قوله وأبو اسحق) كنية المعتصم ولا يخفى حسن توسطه بين الشمس والقمر للاشارة الى انه خير منهما لان خير الامور أوساطها ح ف ولما فيه من ايهام توليده بين الشمس والقمر وأن الشمس أمه والقمر أبوه (قوله كثيرا مما ذكر في هذا الباب الخ) لو قال كثير مما ذكر في المسند والمسند اليه لكان أخصر وأوضح أطول (قوله وغير ذلك مما سبق) كالابدال والتأكيد والعطف ع ق (قوله لان بعضها الخ) فلو قال جميع ما ذكر غير مختص بالبابين ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا لان نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية (قوله مسند دائما) مالم يكف بما نحو قلما وطالما (قوله وقيل الخ) قائله الشارح الزوزني وحاصل كلامه أنه لو قال المصنف وجميع ما ذكر غير مختص بالبابين أي بل يجري في غيرهما اقتضى أن كلا مما يجري في كل فرد فرد مما يغايرهما وكان يرد عليه التعريف والتقديم فان كلا منهما لا يجري في سائر افراد الغير اذ من افراده الحال والتمييز والمضاف اليه والتعريف لا يجري في الحال والتمييز والتقديم لا يجري في المضاف اليه ولا يخفى أن ما ذكره انما يصح لو كان معنى قولنا جميعها غير مختص بالبابين أي بل يجري في غيرهما ان كل واحد من تلك الاحوال المذكورة في البابين يجري في كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك بل معناه أن كلا منها يجري في بعض ما يصدق عليه الغير لانه يكفي في سلب الاختصاص بالبابين عن الجميع تحقق كل منها في بعض ما يصدق عليه الغير فلا يلزم جريان واحد من تلك الاحوال في كل ما يصدق عليه الغير فضلا عن جريان كل واحد منها في كل ما يصدق عليه الغير فغاية الامر أنه يرد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا وهذا هو الذي حمل المصنف على العدول عن جميع الى كثير كما قال الشارح هذا ملخص تنظير الشارح والحاصل ان

الزوزنى حمل غير المبابين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما فقال ما قال فرده الشارح بما حاصله أن المراد الغير فى الجملة فليس الحامل على العدول عن جميع الى كثير ماذكره الزوزنى بل ماذكرته أنا بقولى وانما قال كثير لان بعضها مختص بالمبابين الخ وبعض الناظرين لم يفهم مقصود الشارح فاعترض عليه بما ليس فى محله فتأمل (قوله فضلا عن أن يجرى الخ) فيه اشارة الى أن مراد هذا القيل أنه لو عبر بقوله بجميع ماذكر فى المبابين غير مختص بهما أفاد أن كل واحد مما ذكر يجرى فى كل واحد من غيرهما سم (قوله شبونه فى شئ) ولو واحدا كما عبر فى المطول (قوله لا يخفى عليه الخ) مثلا اذا عرف أن تعريف المسند اليه بالعلمية لاحضاره بعينه فى ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما اذا كان المقام مقام مدح فأريد افراده لئلا يخالج قلب السامع غير الممدوح من أول وهلة عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك كقولك خصصت زيدا بالثناء لشرفه على أهل وقته واذا عرف أن الابدال من المسند اليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف أن الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الايقاعية كقولك أكرمت زيدا أخاك وعلى هذا فقس ح ف (قوله والملحقات بها) كالمجرور والحال والتمييز

فضلا عن ان يجرى كل منهما فيه اذ يكفى لعدم الاختصاص بالمبابين شبونه فى شئ مما يغايرهما فافهم (والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما) أى فى المبابين (لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما) من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه

(أحوال متعلقات الفعل)

(قوله أحوال الخ) ذكر فى هذا الباب ثلاثة مطالب الاول نكات حذف المفعول به الثانى تقديمه على الفعل الثالث تقديم بعض معمولات الفعل على بعض قال فى الاطول والمراد بجميع أحوال متعلقات الفعل لان وضع الباب لها الا أنه اقتصر على ذكر البعض للاستغناء عن ذكر الباقى بما سبق فى غير هذا الباب لظهور جريانه فيه كما نبه عليه وتفسيره ببعض أحوال المتعلقات حيث لم يذكر الا البعض كما ذكره الشارح المحقق أى فى مطوله وهم وكيف لا ولو لم يكن المراد جميع الاحوال لم ينحصر الفن فى الابواب الثمانية والبعض الذى يفصل هنا لا يقتصر على ما أشير اليه اجمالا كما وهمه الشارح اذ لم يذكر فى السابق الحذف لتنزيل المتعدى منزلة اللازم وكتب أيضا قوله أحوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام فى المتعلق وان صح الفتح أيضا اذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف أن المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره أن التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوى فتدبر (قوله قد أشير) لم يقل قد صرح لانه لا يلزم من جريان الكثير فى غيرها أن يجرى فى تلك المتعلقات لصدق الغير بغيرها سم أى كمتعلقات اسم الفاعل والحاصل أنه لم ينص فى التنبيه على جريان تلك الاعتبارات فى متعلقات الفعل خصوصا (قوله ومهد لذلك) أى لذلك البعض أى لبعض ذلك البعض لان قول المصنف الفعل مع المفعول الى قوله لافادة وقوعه مطلقا توطئة لبحث حذف المفعول به المذكور فى قوله فاذا لم يذكر الخ (قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) الظرف معمول لمضاف مقدر

قد أشير فى التنبيه الى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة تجرى فى متعلقات الفعل لكن ذكر فى هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث عنه ومهد لذلك مقدمة فقال (الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل

أى ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وأدخل كلمة مع على التابعين اللذين كل منهما قيد للفعل مريدا بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل فى هذا المعنى كما صرح به الشريف فى حواشى المفتاح وان كان الشائع دخولها على المتبوع قترى أو يقال اشارالى أن القيد هو مناط الفائدة فكانه المتبوع فى نظر البليغ وفى الاطول التركيب من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا وفى مثله يتقدم الحال على العامل المعنوى فقوله مع المفعول حال من الضمير فى قوله كالفعل والعامل فيه الكاف لتضمنه معنى التشبيه وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل فيه معنى الفعل أيضا أعنى الكاف اه فالعامل فى الحالين حرف التشبيه (قوله مع المفعول) أى المفعول به بدليل قول الشارح فمن جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل ولكثرة حذفه كثرة شائعة وسائر المتعلقات تعلم بالمقايسة يس (قوله من ذكره معه) المراد بذكره معه أعم من الذكر لفظا أو تقديرا أطول (قوله أى ذكر الخ) الوجه الاول جار على الشائع من دخول مع على المتبوع بخلاف الوجه الثانى ووجهه الموافقة لقول المصنف الفعل مع المفعول الخ وما مشى عليه الشارح هنا من احتمال الوجهين وصحتهما هو المتجه دون ما مشى عليه فى المطول من رد الوجه الثانى وقد وافق صاحب الاطول على ما هنا وزيف ما رد به الوجه الثانى (قوله افادة تلبسه به) نفيا أو اثباتا أطول فدخل ما ضرب زيد وما ضربت زيدا (قوله أى تلبس الفعل بكل منهما) فى العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول أى تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح فتدبر (قوله فمن جهة وقوعه منه) لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم الى ما يقع منه الفعل وما يقوم به لان الكلام فى الفعل المتعدى الى المفعول به (قوله وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه) ومن هذا يعلم أن المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك مطول وانما خص البحث بحذف المفعول به لقربه من الفاعل وأيضا يكثر الحذف فيه كثرة شائعة وأما أحوال غيره من المفاعيل وسائر المتعلقات فتعلم بالمقايسة سم (قوله لا افادة وقوعه) نفيا أو اثباتا أطول وكتب أيضا قوله لا افادة وقوعه مطلقا عار عن الفائدة اذ كل أحد يعلم أنه مع ذكر شئ منهما لا يكون الغرض افادة الوقوع فقط من غير تلبس بالفاعل أو المفعول افاده فى الاطول (قوله اذ لو أريد ذلك لقيل الخ) لا يقال ذكر الفاعل أو المفعول حينئذ غايته أنه يفيد زيادة على المقصود فان ذكر الفعل معهما يفيد وقوعه الذى هو المقصود مع زيادة من وقع منه أو عليه فكيف يكون عيثا لانا نقول هو عبث

(قوله فى أن الغرض من ذكره معه) أى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما (افادة تلبسه به) أى تلبس الفعل بكل منهما أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه (لا افادة وقوعه مطلقا) أى ليس الغرض من ذكره معه افادة وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير ارادة أن يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو أريد ذلك لقيل وقع الضرب أو وجد أو ثبت من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا

بالنسبة الى البليغ لان قضية البلاغة عدم الزيادة على الغرض المطلوب ولا يرد ما سيأتي في جواب قول الشارح لا يقال افادة التعميم الخ لان الزيادة هنا لم تفهم من لفظ زائد على التركيب الذي هو بقدر المحتاج اليه بخلاف هنا تسم (قوله فاذا لم يذكر) متفرع على قوله الفعل مع المفعول الخ وكتب أيضا قوله فاذا لم يذكر المفعول به جعل الشارح ضمير يذكر راجعا للمفعول به لا لواحد من الفاعل والمفعول أو للفعل وضمير معه لواحد منهما مع أن ذلك مقتضى ما قبل لانه يدل على ما صنعه قول المصنف فالغرض الخ نعم لا يمنع قول المصنف المذكور ارجاع ضمير يذكر للفعل وضمير معه للمفعول به تأمل (قوله المتعدى) أخذ من كون الكلام في المفعول به وهو لا ينصبه الا المتعدى (قوله أي من غير اعتبار عموم أو خصوص) فيه أنه لا مدخل لاعتبار العموم أو الخصوص في التنزيل بل يجوز أن يقصد التعميم وينزل منزلة اللازم ع س وأقول وجه هذا مطابقة قول المصنف الآتي ثم ان كان المقام خطابيا أفاد ذلك مع التعميم فانظر ما كتبناه بهامش ذلك اه سم والذي كتبه هو ما نصه أفاد ذلك مع التعميم لاخفاء أنه اذا لم يكن المقام خطابيا كان مدلول الفعل الحقيقة دون العموم وانما يفيد العموم بمعونة المقام الخطابي وهذا يدل على أن المصنف أراد بالاطلاق في قوله السابق فالغرض ان كان اثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه أيضا فلذلك أدخل الشارح ذلك في تفسير الاطلاق لهذا الدليل لان تنزيل الفعل منزلة اللازم يتوقف على تفسيره الاطلاق بذلك فلا اعتراض عليه (قوله بأن يراد بعضها) تصوير لاعتبار الخصوص المفهوم من عطف خصوص على عموم لا للخصوص كما هو ظاهر (قوله لان المقدر كالمذكور) بواسطة دلالة القرينة مطول (قوله فان قولنا) استدلال على فهم السامع ما ذكر سم (قوله يكون لبيان جنس الخ) نوقش بأنه لو كان المراد ذلك فلا حاجة للفاعل ع س سم ويجاب بأن ذكر الفاعل لكونه ضروريا لانه أحد ركني الاسناد فلا مفر منه (قوله ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير) أي فيكون ملقى الى منكر وكان ينبغي أن يزيد أو مع من يتردد ان قيل المنكر يجب توكيد الكلام الملقى اليه والمتردد يحسن له ذلك وأين التأكيد هنا قلت يكفي في التوكيد كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعلي تقوية أو تخصيصا كما تقدم قاله ع ق وقوله لا مع من نفى الخ يفيدان فلانا يعطي يلقى الى من نفى الاعطاء وفيه السؤال والجواب السابقان وكتب أيضا قوله مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير أي دون الدنانير فيكون قلبا لما عند السامع (قوله اما أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه الخ) جعل المطلق كناية عن المقيد مع أنها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على أن مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها فتدبر (قوله كناية عنه) أي معبرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريق الكناية وسيتضح ذلك في المثال الذي سيمثل به المصنف وكتب أيضا قوله كناية عنه الاقتصار على الكناية يشعر بنفي صحة التجوز ولم يقم عليه دليل

(فاذا لم يذكر) المفعول به (معه) أي مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله (فالغرض ان كان اثباته) أي اثبات ذلك الفعل (لفاعله أو نفيه عنه مطلقا) أي من غير اعتبار عموم في الفعل بأن يراد جميع افراده أو خصوص بأن يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه (نزل) الفعل المتعدى (منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور) في أن السامع يفهم منهما أن الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطي الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى أن يوجد منه اعطاء (وهو) أي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم (ضربان لانه اما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أي من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول (كناية عنه) أي عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بمفعول مخصوص

ولا دليل على نفي جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام فتقول فلان يعطي بمعنى يعطي كل أحد لان العطاء اذا صدر عن مثله لا يخص أحدا وقوله تعالى والله يدعو الى دار السلام يحتمله لانه بمعنى يوجد منه الدعوة ودعوته ملزومة لدعوة كل أحد لتقرر عموم لطفه أطول (قوله دلت عليه الخ) ولا بد للمعنى المكنى أيضا من قرينة أطول (قوله أي من يوجد له حقيقة العلم الخ) اذ المعنى نفي المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم المخصوص نوبي (قوله ذكر في بحث افادة اللام الاستغراق الخ) الغرض من سوقه مع أن المتعلق بالمقام انما هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر الخ الحوالة عليه بقوله فيما بعد بالطريق المذكور تأمل سم وكتب أيضا ما نصه مخالفا لعبد القاهر حيث لم يعترف الا بكونه لمجرد اثبات الفعل أو نفيه ولم يقل بافادة التعميم على ما في الايضاح أطول (قوله خطابيا) أي يكتفي فيه بمجرد الظن فالنبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن وسوء ظنه بالمنافق لا لدليل قطعي وكتب أيضا قوله خطابيا بالنسبة الى الخطابة (قوله لا استدلاليا) أي يطلب فيه اليقين والبرهان (قوله كقوله الخ) مثال للخطابي (قوله عز) بكسر الغين أي غالب من دقائق الامور ودسائس الناس وحيلهم لعدم صرفه العقل الى حل أمور الدنيا فينقاد ويلين لما يراد منه لكرم طبعه وحسن خلقه لا للجهل والغباوة وقوله كريم أي جيد الاخلاق (قوله والمنافق) أي نفاقا عمليا وقوله خب أي خادع يخدع الناس بقوله أو فعله والئيم ضد الكريم وكتب أيضا قوله خب الخب بفتح الخاء وكسرها الرجل الخداع لكن الرواية بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير فتدبر باختصار (قوله بعلة ايهام) الباء سببية متعلقة بحمل واضافة علة الى ايهام بيانية والمراد بالايهام الايقاع في الوهم أي الذهن وفي سم اقحام الايهام اياه الى جواز وجود مرجح للعمل على البعض في الواقع وان تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه ح ف (قوله ان القصد) أي الالتفات أي التفات السامع (قوله ايهاما للمبالغة) أي التعميم وقوله بالطريق المذكور الخ الباء سببية (قوله فجعل المصنف) اشارة الى أن غير المصنف خالفه وجعله اشارة الى شيء آخر كما بينه في المطول ثم قال والظاهر ما ذكره المصنف سم (قوله قوله) أي السكاكي (قوله الى قوله) أي السكاكي (قوله واليه أشار) أي الى الجعل أو الطريق المذكور (قوله خطابيا بالفتح) كما نقل عن بعض تلامذة الشارح المحقق ممن يوثق به لانه منسوب الى الخطابة بالفتح مصدر خطب أي أنشأ الخطب سمي خطابيا لان الخطب معادن الظنون والاقناعات أطول (قوله يكتفي فيه الخ) على تقدير أي كالذي بعده فهذا تفسير للمقام الخطابي والآتي تفسير للمقام الاستدلالي (قوله لا استدلاليا) لانه اذا كان استدلاليا لم يفد ذلك مع التعميم لان التعميم ظني فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين سم (قوله أفاد المقام أو الفعل ذلك) أي كون الغرض ثبوته لفاعله

دلت عليه قرينة أولا) يجعل كذلك (الثاني كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) أي من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما بحاله (السكاكي) ذكر في بحث افادة اللام الاستغراق أنه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعلة ايهام أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا الى نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه أشار بقوله (ثم) أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية (اذا كان المقام خطابيا) يكتفي فيه بمجرد الظن (لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين البرهاني (أفاد) المقام أو الفعل (ذلك) أي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا

قيل فيه بحث من وجهين الاول أن الظاهر كون المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثاني أن أثر المقام الخطابي افادة مجرد التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة الجزء الاول وكل من الامرين هين اذ المقصود افادة التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابي وماذكره من كون الغرض كذا من قبيل مستتبعات التركيب التي يفيدها وان لم يستعمل فيها وبهذا تبين سقوط الثاني أيضا فافهم فنرى وأرجع في الاطول اسم الاشارة في قوله أفاد ذلك الى الثبوت أو النفي مطلقا (قوله مع التعميم) أنكر الاصوليون من الحنفية افادة التعميم لانهم لا يعتبرون كون القصد الى نفس الفعل ولا كون المقام خطابيا لان نظرهم بحسب الاستدلال كذا في خسرو (قوله وتحقيقه) أي تحقيق ماذكر من افادة التعميم أي اثباته بالدليل وكتب أيضا قوله وتحقيقه أن معنى الخ والسر في ذلك أنه اذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة أن يعرف مصدره بلام الحقيقة كما أشار اليه بقوله يفعل الاعطاء سيد (قوله حينئذ) أي حين اذ يكون الغرض ثبوته لفاعله مم (قوله لانا نقول الخ) اعترض السيد هذا الاعتذار بأنه ركيك جدا قال فان المعتبر عند أرباب البلاغة كما مر هو المعاني المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة وما لا يكون مقصودا لا يعتد به ولا يعد من خواص التراكيب ولا يمدح به التراكيب ثم قال والاظهر في الاعتذار ان يقال ان المفيد للعموم في افراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابي وذلك لا ينافي كون الغرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور غاية ما في الباب أن لا يكون العموم بنفس الفعل بل به مع معونة المقام اه قال الاستاذ وحاصله أنه يقصد المطلق ليجعل بمعونة المقام وسيلة الى جميع الافراد أي افراد الفعل على سبيل الكناية فالمطلق ليس مقصود الذاته بل لينتقل منه بمعونة المقام الى جميع الافراد على سبيل الكناية لا يقال هذا ينافي ماسبق في هذا القسم انه لم يعتبر فيه الكناية لان ذاك في الكناية في المفعول وهذا في افراد الفعل قال أعني الاستاذ وجواب الشارح يمكن حمله على جواب السيد بمسامحة فقوله عدم كون الشئ معتبرا في الغرض وقوله غير مقصود أي أولا فانه قد يقصد أولا المطلق ثم يقصد ثانيا التعميم وان كان التعميم هو المقصود بالذات سم وكتب على قوله بأنه ركيك جدا ما نصه قال خسرو ولا يخفى على الخبير المنصف انه لا ركاكة فيه بل هو راجع الى ما اختاره بأدنى عناية بأن يقال معنى كلامه لا يلزم من عدم كون الشئ معتبرا في الغرض المقصود من نفس الكلام عدم كونه مفادا من الكلام بمعونة المقام انتهى وعبارة ع ق بعد تقرير الاعتراض المذكور ما نصها ويمكن أن يحمل على معنى أن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود أولا مطلق الثبوت الذي ليس فيه عموم ليتوصل به الى العموم بواسطة دفع التحكم فيكون الفعل المطلق عن العموم كناية عنه عاما بواسطة المقام لانه كما صح أن يجعل كناية عن نفسه متعلقا بمفعول خاص كما يأتي يصح أن يجعل كناية عن عمومه في نفسه من غير تقدير مفعول فعلى هذا

(مع التعميم) في افراد الفعل (دفعا للتحكم) اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه أن معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر لا يقال افادة التعميم في افراد الفعل تنافي كون الغرض الثبوت أو النفي مطلقا أي من غير اعتبار عموم ولا خصوص لانا نقول

بصح

لانسلم ذلك فان عدم كون الشئ معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود ولبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم نتعرض لها (والاول) وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص (كقول البحتري في المعتز بالله) تعريضا بالمستعين بالله (شجو حساده وغيظ عداه * ان يرى مبصر ويسمع واع) أي أن يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك) بالبصر (محاسنه و) بالسمع (أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا) نصب عطف على يدرك أي فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة (الى منازعته الامامة (سبيلا) فالحاصل أنه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم أي من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا تلك الآثار ولا يسمع الواعي الا تلك الاخبار فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية فترك المفعول والاعراض عنه اشعارا بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره (والا) أي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور (وجب التقدير

يصح الجواب فليتأمل وعليه يكون معنى قولنا فلان يعطي يوجد جميع أشخاص الاعطاآت ويلزم انحصارها فيه بحيث لا يوجد لغيره وهو واضح اه وبهذا الحمل اندفع أيضا التعارض بين كلام الشارح وكلام السكاكي السابق أعني قوله ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فان قوله ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور يقتضي أن المبالغة مقصودة وهي التعميم تدبر (قوله لانسلم ذلك) أي التنافي (قوله لا يستلزم الخ) أي لان عدم اعتبار الشئ ليس هو اعتبار العدم (قوله متعلقا بمفعول مخصوص) قال في الاطول وههنا اشكال قوي لم يسبق ممن سبق منه دوي وهو أنه اذا جعل كناية عن المتعلق المخصوص خرج عن أن يكون الغرض منه اثباته أو نفيه مطلقا نعم لو لم يجعل كناية وجعل معنى معروفا به لاستقام انتهى ويجاب بأن المعنى ان كان الغرض أولا فلا ينافي جعله ثانيا كناية عما ذكر (قوله كقول البحتري) من شعراء الدولة العباسية (قوله تعريضا الخ) فراده بالحساد والاعداء المستعين بالله ومن وافقه (قوله بالمستعين بالله) هو والمعتز بالله ولدا المتوكل على الله (قوله شجو) أي حزن (قوله ان يرى الخ) من اقامة السبب مقام المسبب لان الرؤية والسماع المذكورين ليسا نفس الشجو ونفس الغيظ بل سببهما (قوله واع) الاصح الوقف على المنقوص بلا اعادة ما حذف بسبب التنوين ولهذا لا تكتب الياء في قاض على الاصح أطول أي فلا يكتب واع بالياء وان ثبتت لفظا لاجل الوزن (قوله أي أن يكون الخ) تفسير للجملة بتقدير مضاف أي أن يكون رؤية ذي رؤية وسمع ذي سمع لا للفعل فقط بدليل قوله ذو ولو قال أي أن تكون رؤية مبصر ويكون سمع واع لكان أوضح ليكون تفسيرا للفعل فقط الذي الكلام فيه تأمل (قوله الامامة) مفعول ثان للمنازعة (قوله سبيلا) مفعول يجدوا (قوله أي من يصدر) لو حذف من لكان مستقيما كما يظهر بأدنى تأمل (قوله بادعاء الملازمة) أي بواسطة ادعاء الخ وكتب أيضا قوله بادعاء الملازمة أي لتصح الكناية والدليل على هذه الكناية جعلهما خبرا عن الشجو والغيظ ف (قوله بل لا يبصر الراقي الخ) أي من المزايا والمحاسن وكتب أيضا قوله بل لا يبصر الخ اعترض بأنه ليس هنا ما يدل على الحصر اذ لا يلزم من كون رؤية آثاره وسماع أخباره لازمين لمطلق الرؤية والسماع أن لا يكون غيرا آثاره وأخباره كذلك اذ يجوز حصول الامرين معا وأجيب بأنه علم بقرينة السياق ومقام أنه مستحق للامامة دون غيره فان هذا لا يتم الا اذا كان فيه من المزايا ما ليس في غيره من سم وغيره (قوله فذكر الملزوم) هو مطلق الرؤية ومطلق السماع سم (قوله وأراد اللازم) هو رؤية آثاره وسماع أخباره سم (قوله والاعراض عنه) انما قال ذلك للاشارة الى أن ترك المفعول ليس عن سهو بل عن قصد لتأتي التنزيل (قوله حتى يعلم) أي ذو السمع وذو البصر وقوله انه المنفرد بالفضائل أي فيستحق الخلافة دون غيره (قوله بل قصد تعلقه بمفعول الخ) لم يقل أو اعتبر فيه عموم

بحسب القرائن) الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين انه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فأشار الى تفصيل الغرض بقوله (ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام كما فى فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكن انما يحذف (مالم يكن تعلقه به) أى تعلق فعل المشيئة بالمفعول (غريبا نحو فلو شاء لهداكم أجمعين) أى لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هنالك شيأ علقت المشيئة عليه لكنه مبهم فاذا جىء بجواب الشرط صار مبينا وهذا أوقع فى النفس (بخلاف) ما اذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا فانه لا يحذف حينئذ كما فى (نحو) قوله (ولو شئت ان أبكى دما لبكيته) * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به (وأما قوله * فلم يبق منى الشوق غير تفكرى * فلو شئت ان أبكى بكيت تفكرا * فليس منه) أى مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب اليه صدر الافاضل فى ضرام السقط من أن المراد لو شئت ان أبكى تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا الان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل (لان المراد بالاول البكاء الحقيقى) لا البكاء التفكرى لانه أراد أن يقول أفنانى التحول فلم يبق منى غير خواطر تجول فى حتى لو شئت البكاء لغرابته

أو خصوص لتتم مقابلته للاطلاق السابق لانه لا يترتب على اعتبار ذلك وجوب التقدير وقد تقدم انه لا مدخل لعدم اعتبار العموم والخصوص فى التنزيل وانه انما ذكره فى تفسير الاطلاق وأدخله فيه لاجل قول المصنف فيما تقدم ثم ان كان المقام خطابيا الخ تأمل (قوله بحسب القرائن) الجمع باعتبار المواد وللاشارة الى أن قرائن الحذف كثيرة متنوعة (قوله ان عاما فعام) أى ان كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام وكذا يقال فيما بعده وكتب أيضا قوله فعام كما فى قوله والله يدعو الى دار السلام (قوله فخاص) كقول عائشة ما رأيت منه ولا رأى منى (قوله ثم الحذف) أى حذف المفعول وقوله اما للبيان بعد الابهام أى الاظهار بعد الاخفاء (قوله كما فى فعل المشيئة) أى كالحذف الذى فى فعل سم وكتب أيضا قوله كما فى فعل المشيئة خص الفعل لان الكلام فى أحوال متعلقاته يس (قوله ونحوهما) كالمحبة (قوله اذا وقع شرطا) انما اقتصر على ذلك لانه أظهر ما يكون فيه كما عبر به ع ق والا فقد يكون فى غير الشرط كقولك بمشيئة الله تهتدون (قوله مالم يكن تعلقه به غريبا) يوهم أن كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابة فى تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس مرادا بل المقيد به الحذف أطول ولهذا قال الشارح لكنه انما يحذف الخ (قوله علقت المشيئة عليه) أى به ولو قال تعلقت المشيئة به لكان أوضح (قوله بخلاف) متعلق بالمثال أى عدم غرابة التعلق نحو فلو شاء لهداكم أجمعين بخلاف الخ هذا هو المناسب فى المتن والمناسب لقول الشارح بخلاف ما اذا كان الخ أن يتعلق بقوله مالم يكن تعلقه الخ (قوله فانه لا يحذف) أى لا يحسن حذفه كما صرح به الشيخ فى دلائل الاعجاز سم (قوله ولو شئت ان أبكى دما الخ) يعنى ان بى ما يوجب بكاء الدم عليه لكن أعان على ترك ذلك الصبر سم (قوله عليه) متعلق بأبكى وقوله أوسع أى من ساحة البكاء سيرامى (قوله فذكره الخ) أى وان كان الجواب دالا عليه (قوله ويأنس به) حيث يتكرر عليه سم (قوله فليس منه) أى ولا من الحذف للبيان بعد الابهام بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المفعول وهو ان أبكى المتبادر منه البكاء الحقيقى سم قال فى بليس مسلط على القيد أعنى قوله بناء على غرابة الخ (قوله صدر الافاضل) تلميذ الزمخشرى وضرام السقط شرحه لسقط الزند سيرامى (قوله فلم يحذف) قد يقال قد حذف متعلق المفعول الذى هو السبب فى الغرابة وهو تفكرا فكان مقتضى كون الغرابة تقتضى عدم الحذف أن لا يحسن حذف المتعلق وان كان هناك ما يدل عليه الا أن يقال ان فى الكلام تنازعا لان كلا من الشرط والجزاء طالب للتفكرا المذكور ففعول أبكى اما مذكور ان أعملنا الاول أو مقدر ان أعملنا الثانى والمقدر كالمذكور انظر سم ويرد على الشق الاول انه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير فى الثانى الا أن يجرى على مذهب من يجوز الحذف من الثانى كالاول تأمل (قوله لان المراد بالاول البكاء الحقيقى لا البكاء التفكرى) أى فليس البيت مما ذكر فيه مفعول المشيئة

لغرابته لان مفعول المشيئة فيه ليس غريبا حينئذ لكن يرد حينئذ أنه اذا لم يكن مفعول المشيئة غريبا فلم ذكروها حذف ويمكن تقرير المتن على وجه غير ما شرح عليه الشارح لا يرد عليه هذا بأن يقال المعنى فليس من فعل المشيئة الذى يحذف مفعوله للبيان بعد الابهام لان البيان بعد الابهام انما يتصور اذا كان المبين عين المبين وما فى البيت ليس كذلك لان المراد بالاول البكاء الحقيقى فلا يصح بيانه بالثانى والحاصل أن المصنف لما ذكر أن مفعول فعل المشيئة يحذف للبيان بعد الابهام ما لم يكن غريبا ورد عليه هذا البيت فان المفعول فيه غير غريب ولم يحذف فأجاب بأنه ليس مما فيه بيان بعد ابهام وكلام دلائل الاعجاز يرشد الى ذلك ويحصل عليه أيضا الرد على صدر الافاضل وفى الاطول بعد قول المصنف

ولو شئت ان أبكى دما لبكيته * فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا يصح فيه حذف مفعول المشيئة ولا حذف مفعول مفعوله لانه ملبس لحذفه فتوهمه عليه انه كيف حذف الشاعر البليغ من مفعول المشيئة فى مقام غرابة التعلق به ما جعله ملبسا فدفعه بقوله وأما قوله

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى * فلو شئت ان أبكى بكيت تفكرا

فليس منه أى ليس مما تعلق فعل المشيئة فيه بمفعول غريب حتى يكون حذف مفعول مفعوله ملبسا اذ ليس التقدير ولو شئت ان أبكى تفكرا بكيت تفكرا اذ البلاغة فى مقام المبالغة فى أنه لم يبق فيه غير التفكر ان يقول لو شئت البكاء بكاء أى شئ كان لبكيت تفكرا لا أن يقول فلو شئت ان أبكى تفكرا بكيت تفكرا (قوله فريت) أى مسحت (قوله بكاء مطلق) أى غير معتبر فيه تعلقه بمفعول سم وكتب أيضا قوله بكاء مطلق يحتمل أن يقال المراد ان أبكى دما فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذى أراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلقا فتدبر (قوله مبهم) أى لم يبين فى اللفظ وكتب أيضا قوله مبهم أى بحسب اللفظ وان كان المقصود به البكاء الحقيقى فلا ينافى ما سبق من أن المراد به البكاء الحقيقى (قوله مقيد) أى حيث اعتبر فيه تعلقه بمفعول وهو تفكرا سم (قوله معدى الى التفكر) تفسير لتقييده ح ف (قوله فلا يصلح الخ) أى فذكره لعدم القرينة لا لغرابته مع وجود القرينة سم وجربى (قوله كما اذا قلت لو شئت الخ) فلو حذف درهما توهم أن المراد لو شئت أن تعطى درهمين أعطيتهما والحاصل أن مفعول المشيئة يحذف بشرطين أحدهما وجودى وهو أن يكون له بيان والآخر عدمى وهو أن لا يكون فى تعلق الفعل به غرابة والشرط الاول مفقود هنا وكتب أيضا قوله كما اذا قلت الخ الانسب أن يقال لو شئت أن تعطى عطاء ما أعطيت درهمين لان البكاء فى البيت ليس مقيدا بالمفعول به فالانسب أن لا يقيد الاعطاء فى التنظير به (قوله ومما نشأ فى هذا المقام الخ) عبارة الاطول ومنهم من جعل قوله وأما قوله ناظرا الى قوله كما فى فعل المشيئة لا الى قوله بخلاف وجعل المراد منه ان حذف مفعول أبكى ليس للبيان بعد الابهام بل لامر آخر لان قوله بكيت تفكرا لا يصلح بيانا للمفعول أبكى لانه ليس التفكر ولا يرد ما التأمل فى سابق الكلام والتدبر فيه الا أنه ليس مما تتداوله

فريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع أحمره ونحو ذلك منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذى أراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسير الاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهمين كما فى دلائل الاعجاز ومما نشأ فى هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام فى مفعول أبكى

والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل انما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا أي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة للغرابة وفيه نظر لان ترتب هذا الكلام على قوله

* لم يبق مني الشوق غير تفكري *

يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق لان القدرة على بكاء التفكر لا تتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر فافهم (واما لدفع توهم ارادة غير المراد) عطف على اما للبيان (ابتداء) متعلق بتوهم (كقوله وكم ذدت) أي دفعت (عني من تحامل حادث) يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم خبرية مميزها قوله من تحامل قالوا واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول ومحل كم النصب على أنها مفعول ذدت وقيل المميز محذوف أي كم مرة ومن في من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه (وسورة أيام) أي شدتها وصولتها (حززن) أي قطعن اللحم (الى العظم).

الا الحسن في هذا المقام فقول الشارح انه ناشئ من سوء التأمل وقلة التدبر ليس بذاك (قوله والمراد) أي بقول المصنف فليس منه (قوله ان البيت ليس من قبيل الخ) انما كان هذا القول ناشئا من سوء الفهم وقلة التدبر لانه لا يناسب السياق لان الكلام في مفعول المشيئة وتفصيله والمقصود الرد على من زعم أنه ذكر هنا للغرابة كذا قيل وللبحث فيه مجال اذ لا مانع من أن يكون قوله وأما قوله فلم يبق الخ مرتبطا بأصل المبحث وهو الحذف للبيان بعد الابهام ويكون القصد دفع توهم أن المراد أبكي تفكرا فحذف تفكرا للبيان بعد الابهام اللهم الا أن يثبت عن المصنف أن قصده الرد على من زعم أن ذكر مفعول المشيئة هنا للغرابة (قوله لغرض) كالاختصار (قوله وقيل يحتمل الخ) قال الاستاذ ليس هذا قولا آخر بل توجيه أي توضيح لكلام صدر الافاضل وتنظير فيه بغير الرد السابق الذي حاصله أنه لا يوافق المقصود اه بايضاح قال سم بعد نقله ذلك أقول يمكن أن يكون قولا آخر غير قول صدر الافاضل لتغاير المعنى عليهما تأمل وقال في قولة أخرى انظر ما الفرق بين هذا وما تقدم عن صدر الافاضل ويحتمل أنه اعتبار عدم بقاء مادة الدمع حتى صار يقدر على بكاء التفكر هنا وعدم اعتباره هناك فليحرر اه وقد يفرق أيضا بأن معنى القضية الشرطية على هذا القول فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فأخرج القضية الشرطية عن معناها الحقيقي وأما معناها على قول صدر الافاضل لو اردته لفعلته فلم يخرج عن معناها الحقيقي فاتضح تغايرهما بهذا الاعتبار واتضح ورود نظر الشارح على هذا القول دون غيره فتدبر (قوله بكيت تفكرا) على أنه من باب التنازع مثل ضربت وأكرمت زيدا مطول (قوله لان القدرة على بكاء التفكر الخ) قد يقال المراد فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فقط أي دون بكاء الدمع والدم ونحوهما وهذا يتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر وقد يدفعه تخصيص الدمع بعدم البقاء في قول هذا القائل أي لم يبق في مادة الدمع الا أن يقال المراد ولا غيره فتدبر (قوله متعلق بتوهم) ويجوز تعلقه بدفع لكن الاول هو المناسب لما يأتي في المتن (قوله وكم ذدت) قد روي بصيغة الخطاب والمعنى ظاهر وقد يروى بصيغة التكلم فحينئذ يصف نفسه بالتثبت على المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الوقائع والبلايا فتدبر (قوله وكم خبرية) وجعلها استفهامية محذوفة المميز أي كم مرة أو زمانا لادعاء الجهل بعدده لكثرته تعسف (قوله لئلا يلتبس بالمفعول) لانه اذا فصل بالفعل نصب فيلتبس بمفعول ذلك الفعل قال في الاطول وفيه أنه انما يندفع به الالتباس على مذهب غير الاخفش والكوفيين فانهم لما جوزوا زيادة من مطلقا لا يعلم انه زيد على المفعول أو التمييز وبهذا يعلم أن الضابط لزيادة من ليس مجرد عدم الايجاب بل هو أو كون المزيد فيه تمييزا لكم الخبرية المفصول بينها وبينها بفعل متعد (قوله زائدة) أي زائدة في الاثبات على قول سم (قوله حززن) انما قال حززن بلفظ الجمع وان كان راجعا الى السورة لان الكل يوم سورة فترى ولانه ذكر الرضي أن المضاف يكتسب من المضاف اليه

الجمع كما فى نحو * وماحب الديار شغفن قلبى (قوله فحذف المفعول) فيه ان هذا الغرض من دفع التوهم ابتداء لايتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول لكن مع تأخيره عن قوله الى العظم وجوابه أنه لايجب فى النكتة أن تكون مطردة منعكسة فحصولها مع شئ لاينافى أن تحصل مع شئ آخر وأيضا تأخر المفعول بلا واسطة عن المفعول بالواسطة خلاف الظاهر ع س سم (قوله ثانيا) جعل الذكر ثانيا بناء على أن المقدر كالمذكور أطول (قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) سواء كان الفعل المقصود ايقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله كما فى قولك ضرب زيد وضربت عمرا أوغيره كما فى البيت الآتى فترى (قوله ايقاع الفعل على صريح لفظه) لايشمل الحذف فى مثل عرفت وعرفنى زيد لانه ليس ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه بل اسناد الفعل الى صريح لفظه فالاولى على وجه يتضمن تلبس الفعل بصريح لفظه أطول (قوله على صريح لفظه) ردبأن ذكر المفعول أولا لاينافى ذكره ثانيا غايته انه وضع المظهر موضع المضمر لكمال العناية به وأجيب بأن الحذف فى المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه يوهم تعدد المثل لانه نكرة أعيدت نكرة سيرامى (قوله اظهار الكمال العناية) علة ارادة الاتيان بصريح الاسم ثانيا وأما نكتة الحذف أولا فلانه مع الاتيان بصريح الاسم ثانيا يلزمه التكرار ع س سم (قوله بوقوعه عليه) الاولى بتلبسه به أطول وقدمر وجهه (قوله كأنه) كأن هنا للتحقيق (قوله والمكارم) جمع مكرمة بفتح الميم وضم الراء أطول (قوله أى قد طلبنا لك مثلا الخ) ففيه تنازع واعمال للثانى (قوله لايطلب) أى طلبا مقترنا بالسعى والتفحص ولوادعاء وليس المراد بالطلب فى كلام الشارح مايشمل مجرد المحبة القلبية حتى يرد أن التمنى طلب وهو يتعلق بالمحال تأمل (قوله أى جميع عباده) لانه لايحبه منهم الا السعداء أطول (قوله فالمثال الاول) أى قد كان منك مايؤلم وكتب أيضا قوله فالمثال الاول الخ هذا بيان من الشارح للتفاوت بين المثالين المشار اليه بقول المصنف وعليه الخ (قوله والثانى) أى والله يدعو الى دار السلام (قوله قرينة) أى على المفعول هذا ما ارتضاه الشارح (قوله تذكر لما سبق) من قول المصنف وجب التقدير بحسب القرائن ويتجه عليه أن تذكير ماسبق أيضا لايخص بمجرد الاختصار أطول (قوله لان هذا المعنى معلوم) أى من خارج اذ لم يتقدم فى المتن مايفيد ذلك وفيه أنه لايعترض بالعلم من الخارج فكان الاولى الاقتصار على الوجه الثانى أعنى قوله جار فى سائر الاقسام وكتب أيضا قوله لان هذا المعنى معلوم يفيد أنه لابد من قرينة على أن الحذف للنكتة الفلانية كالاختصار وهو كذلك ع س سم قال يس انظره مع قول المطول ولا امتناع فى أن يجتمع فى مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة وأشار اليه هنا بعد التمثيل للرعاية على الفاصلة بالآية الشريفة بقوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر فتأمل فقد صرح به المصنف فى قوله ويجوز أن

يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) لاعلى الضمير العائد اليه (اظهارا لكمال العناية بوقوعه) أى الفعل (عليه) أى المفعول حتى كأنه لارضى أن يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه (كقوله قد طلبنا فلم نجد لك فى السو

ددوا لمجد والمكارم مثلا) أى قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا اذ لوذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض أعنى ايقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل (ويجوز أن يكون السبب) فى حذف مفعول طلبنا (ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له) قصدا الى المبالغة فى التأدب حتى كأنه لايجوز وجود المثل له ليطلبه فان العاقل لايطلب الا مايجوز وجوده (وأما للتعميم) فى المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان منك مايؤلم أى كل أحد) بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ (وعليه) أى وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى (والله يدعو الى دار السلام) أى جميع عباده فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا (وأما لمجرد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم

وغيره وفى بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكر لما سبق فلا حاجة اليه وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا المعنى معلوم ومع هذا جار

يكون السبب ترك مواجهة الخ (قوله فى سائر الاقسام) أى باقيها كالحذف للبيان بعد الابهام (قوله فلا وجه لتخصيصه الخ) قد يقال له وجه وهو أن مجرد الاختصار نكتة ضعيفة لا يصار اليها الا اذا تعينت نظير ما مر فى ذكر المسند اليه للاصالة حيث قيد بعدم المقتضى للعدول عنه كذا فى يس (قوله وعليه) انما قال وعليه لتفاوت بين قرينتى المثالين فان القرينة فى الاول لفظ الفعل الذى هو أصغيت وفى الثانى جواب الطلب كذا فى الاطول (قوله أرنى أنظر اليك) فان قلت أرنى من أراه كذا جعله يراه فكأنه قال اجعلنى أراذا تك أنظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل فى الكلام ويمنع ترتب أنظر على أرنى قلت بل عبر بالارادة عن مجرد كشف الحجاب عن الرأى لان الرؤية متسببة عنه فترتب عليه قوله أنظر اليك فكأنه قال رب اكشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عنى لانى المحجوب حقيقة انظر اليك ع ق (قوله وههنا بحث) وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار الخ قال السيد افادة التعميم فى المفعول مع حذفه يتصور على وجهين أحدهما أن يكون هناك قرينة تدل على تعيين مفعول مدلوله عام مثل أن يذكر فى الكلام لفظ كل أحد ثم يقال قد كان منك ما يولم أى كل أحد ولا شك أن العموم حينئذ مستفاد من حيث المقدر ولا دخل للحذف فيه بل الحذف لمجرد الاختصار والثانى أن يقصد العموم فى المفعول ويتوصل بحذفه الى تقديره عاما وذلك بأن لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول فى المقام الخطابى الى تقديره عاما بناء على أن تقدير خاص دون آخر ترجيح لاحد المتساويين على الآخر فللحذف أعنى عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل فى تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول فلذلك حكموا بأن حذف المفعول قد يكون لمجرد الاختصار وقد يكون للتعميم مع الاختصار اه واعترض عليه بأن المقام الخطابى قرينة على العموم حذف أولا فانه لو ذكر المفعول حمل على العموم فى ذلك المقام مالم يدل دليل على الخصوص فلا مدخل للحذف والجواب أن حصوله مع غير الحذف لا يمنع حصوله مع الحذف لان النكتة لا يجب انعكاسها من سم وعبارة ع ق بعد ذكر جواب البحث السابق لا يقال التعميم المستفاد من الحذف على هذا مستفاد بدون الحذف أصلا لان ماخذه وهو الفرار من التحكم اللازم على تقدير عدم عمومه تقدم أنه يفيد العموم فى المقام الخطابى مع جعل الفعل لازما لانا نقول النكتة لا يلزم انعكاس موجبها فتستفاد عند الحذف وعدمه على أن استفادتها عند تقدير الفعل لازما بالنظر الى مجرد الفعل والعموم فى المفعول فيه لزومى وعند تقديره متعديا يجىء العموم من ذلك المقدر الذى اقتضى الحذف تقديره عاما وفرق بين الاعتبارين ولو كان المآل واحدا اه قال الفنرى وقد دفعه أى دفع الشارح البحث السابق فى شرحه للمفتاح بما فصله الفاضل المحشى يعنى السيد (قوله فالحذف لا يكون الخ) أى ولا دخل له فى افادة التعميم (قوله للرعاية) أى المحافظة وقوله على الفاصلة فيه أن

فى سائر الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار (نحو أصغيت اليه أى أذنى وعليه) أى الحذف لمجرد الاختصار قوله (أرنى أنظر اليك أى ذاتك) وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم تكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء أحذف أولم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار (وأما للرعاية على الفاصلة نحو) قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى (ما ودعك ربك وما قلى) أى ما قلاك

الفاصلة

الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثله لا الحرف الاخير منه فقط الذى هو الروى الا أن يقال فى الكلام حذف مضاف أى على روى الفاصلة وكتب أيضا قوله واما للرعاية على الفاصلة عدى الرعاية بعلى لتضمين معنى المحافظة أطول (قوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر) ولا امتناع فى أن يجتمع فى مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة مطول (قوله كقول عائشة رضى الله عنها ما رأيت الخ) الاحسن أن الحذف لتأكيد أمر ستر العورة حتى انه يستر لفظها عن السامع بس (قوله وتقديم مفعوله) لم يعبر بمعموله ويستغنى عن ونحوه لان الكلام السابق مفروض فى المفعول لانه الاصل فى المعمولية ولم يقل وتقديمه مع أن المقام مقامه ليتضح ضمير عليه بس (قوله من الجار والمجرور الخ) لكن لا يذهب عليك ان ماذكر من التأكيد لا يجرى فى الكل اذ لا يقال قائما جئت وحده ولا لاغيره ولا يوم الجمعة جئت وحده أطول (قوله فى التعيين) أى تعيين من يعرفه المتكلم مثلا (قوله أى تأكيد هذا الرد) قال فى الاطول أى تأكيد هذا التقديم لا لتأكيد رد الخطا لان المؤكد فى المتعارف هو المفيد الاول لا مفاده الا ترى انك تجعل فى جاءنى زيد زيد الثانى تأكيدا للاول فلا يغرنك قول الشارح المحقق أى تأكيد هذا الرد (قوله وقد يكون لرد الخطا الخ) أى وقد يكون للتعيين كقولك لزيد اعرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا ولكن جاهل بعينه وسأل فى ذلك ويقال له قصر تعيين كذا يستفاد من المطول (قوله وكان الاحسن الخ) أى ليدخل فيه القصر بأنواعه الثلاث ويدخل نحو زيدا أكرم وعمرا لا تكرم فان اعتبار رد الخطا فيه لا يخلو عن تكلف مطول وقوله عن تكلف أى لان الانشاء لا حكم فيه فلا يناسب الخطأ لان الخطأ من أوصاف الحكم نعم الانشاء يتضمن خبرا فقولك أكرم زيدا يتضمن خبرا وهو أن زيدا مأمور باكرامه أو مستحق للاكرام ونحو ذلك واعتبار الحكم المتضمن تكلف ويرد عليه كما فى الاطول أن افادة الاختصاص أيضا لا تجرى فى الانشاء لا بتكلف لانها افادة ثبوت شئ لشئ ونفيه عن غيره ولا يقبله الانشاء وكتب أيضا ما نصه يقتضى أن فى صنيع المصنف حسنا ولعل وجهه ما قاله السيد معتذرا به عن اعتراض الشارح أنه لم يذكر الانشاء لان كلامه فى مبحث الخبر وبحث رد الخطا فى الاشتراك وما يتعلق به يعلم بالمقايسة اه قال سم وهذا الاعتذار لا يدفع دعوى الاحسنية اه لكن يتضح به حسن ما صنيع المصنف تأمل ورد صاحب الاطول اعتذار السيد عن عدم ذكر بحث رد الخطا فى الاشتراك حيث قال ما ملخصه كما يكون لرد الخطا فى التعيين يكون لرد الخطا فى اعتقاد الشركة أو لازالة التردد فكان عليه ذكر ذلك وأيضا يدعو الى ذكره قوله بعد ولهذا الخ لانه يجب ادخاله فى المشار اليه ليتم التعليل فاعتذار السيد بأن المصنف لم يذكر رد الخطا فى الاشتراك وما يتعلق به من التأكيد بوحده اعتمادا على المقايسة بما سبق ضعيف أوجبه الغفلة عن التعليل (قوله لمعنى الاختصاص) أى اختصاص نفى الضرب بزيد مع (قوله

وحصول الاختصار أيضا ظاهر (وامالاستهجان ذكره) أى ذكر المفعول (كقول عائشة رضى الله عنها ما رأيت منه) أى من النبى عليه الصلاة والسلام (ولا رأى منى) أى العورة واما لنكتة أخرى) كاخفائه أو التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة أو تعيينه حقيقة أو ادعاء ونحو ذلك (وتقديم مفعوله) أى مفعول الفعل (ونحوه) أى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه ذلك (عليه) أى على الفعل (لرد الخطا فى التعيين كقولك لزيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا) وأصاب فى ذلك (و) اعتقد (انه غير زيد) وأخطأ فيه (وتقول لتأكيده) أى تأكيد هذا الرد زيدا عرفت (لا غيره) وقد يكون لرد الخطا فى الاشتراك كقولك لزيد اعرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده وكذا فى نحو زيدا أكرم وعمرا لا تكرم أمرا ونهيا وكان الاحسن أن يقول لافادة الاختصاص (ولذلك) أى ولان التقديم لرد الخطا فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما (لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره) لان التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفى ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لا غيره نعم

لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره

(ولا ما زيدا ضربت ولكن أكرمته) لان مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى ترده الى الصواب بأنه الاكرام وانما الخطأ في تعيين المضروب فرده الى الصواب أن يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا (وأما نحو زيدا عرفته فتأكيدان قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب) أي عرفت زيدا عرفته (والا) أي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده (فتخصيص) أي زيدا عرفت عرفته لان المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في افادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين والرجوع في التعيين الى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون آكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفي بعض النسخ (وأما نحو وأما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص) لامتناع أن يقدر الفعل مقدما نحو وأما فهديناهم ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء بل التقدير أما ثمود فهديناهم فهديناهم بتقديم المفعول وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه قد يكون مع الجهل

(لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص) قال في الاطول قلت ألا يكفي قوله ولا غيره وقوله ولكن أكرمته قرينة على ذلك (قوله وكذا زيدا ضربت وغيره) أي كما زيدا ضربت ولا غيره في المنع عند قصد التخصيص وفي الجواز عند قصد غيره (قوله وأما نحو زيدا عرفته) مرتبط بقوله كقولنا زيدا عرفت وفي قوة وأما زيدا عرفته فمحتمل للامرين وفيه رد على الكشاف حيث جزم بأنه للتخصيص أطول (قوله فتأكيد) أي ذو تأكيد وكتب أيضا أي فمضمون الكلام مؤكد بالتكرير سم (قوله والا فتخصيص) اقتصر على التخصيص لانه لازم للتقديم غالبا فنزل التأكيد مع التقديم هنا منزلة العدم أطول وكتب أيضا أي ذو تخصيص (قوله محتمل للمعنيين) في المطول يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد ويفهم منه أنه اذا كان للتأكيد لا يكون للتخصيص واذا كان للتخصيص يكون للتأكيد تأمل سم (قوله آكد) يقتضي أن في زيدا عرفت تأكيدا وهو كذلك لان التخصيص فيه تأكيد فبالتكرار حصل تأكيد على تأكيد (قوله لما فيه من التكرار) المفيد للتأكيد وان كان غير مقصود منه التأكيد بل التفسير من سم وكتب أيضا قوله لما فيه من التكرار ظاهر كلامه أن التكرار مؤكد للتخصيص الذي اشتمل عليه التركيب مع أن التكرار انما يفيد الاثبات والتخصيص مشتمل على الاثبات والنفي والتأكيد موافق للمؤكد في المعنى ويمكن أن يجاب بأنه لما كان مؤكد الجزئه الاول وهو الاثبات كان مؤكدا له في الجملة أو يقال التكرار مؤكد للتخصيص بجزأيه بأن يجعل الاثبات الاحق مفيدا للاختصاص كالاثبات السابق بدليل أنه تفسير للسابق (قوله وأما نحو وأما ثمود) مقابل لنحو زيدا عرفته (قوله فلا يفيد الا التخصيص) أي لا مجرد التأكيد فالحصر بالنسبة الى مجرد التأكيد فلا يرد أن مع كل تخصيص تأكيدا (قوله لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء) ولا يجوز تقدير الفعل مقدما بدون الفاء لان المقدر هو الجواب والمذكور انما هو مفسر والجواب لا بد من اقترانه بالفاء فلا يجوز تقديره مقدما بدونها (قوله وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر الخ) في عقود الجمان وشرحه للجلال السيوطي ان شرط افادة التقديم التخصيص أن لا يكون لاصلاح التركيب مثل وأما ثمود فهديناهم وحينئذ ففي كون هذا التقديم للتخصيص نظر من هذا الوجه أيضا على أنه اعترض كون التقديم في الآية للحصر بان الهداية المذكورة أعني الدلالة على ما يوصل الى المطلوب غير مخصوصة بثمود وما أجيب به عنه من أن المخصوص هو الدلالة وما عطف عليها من استحبابهم العمى على الهدى لا يجدي نفعا لان ذلك أيضا غير مخصوص بهم كما لا يخفى يسر (قوله قد يكون مع الجهل الخ) ومع الجهل بذلك لا معنى للقصر سم وفي قوله قد يكون اشعار بأنه قد يكون مع العلم أيضا وعلى هذا فما نازعته في كلية كونه للتخصيص وكتب أيضا قوله لانه قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل فيه بحث لان هذا مبني على كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بالنظر الى المخصوص به كل واحد من الجنسين بالقياس الى الآخر لان

كون القصر مبنيا على حال السامع انما هو فى الاضافى كما صرحوا به فحينئذ لا يكون هذا التعليل نافيا للحقيقى اللهم الا أن يدعى أنه لا يجىء تقديم متعلقات الفعل عليه الا للحصر الاضافى كما ينبئ عنه ظاهر قول المصنف سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطا وان احتمل بناؤه على الاكثر فتدبر (قوله بثبوت أصل الفعل) فيكون المقصود بالكلام اثبات أصل الفعل (قوله فليتأمل) اشارة الى دقته وحسنه (قوله لمن اعتقد انك مررت بانسان) أى وأصاب فى ذلك وقوله وانه غير زيد أى وأخطأ فى هذا (قوله والتخصيص الخ) والذى عليه الجمهور ان التخصيص هو الحصر وقال تقى الدين السبكى هو غيره فالتخصيص قصد المتكلم افادة السامع خصوص شئ من غير تعرض لغيره باثبات ولا نفى بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشئ وتقديمه له فى كلامه فاذا قلت زيدا ضربت كان المقصود الاهم افادة خصوص وقوع الضرب على زيد لا افادة حصول الضرب منك ولا تعرض فى الكلام لغير زيد باثبات ولا نفى وأما الحصر فمعناه نفى غير المذكور واثبات المذكور ويعبر عنه بما والا وبانما فهو زائد على الاختصاص ولا يستفاد بمجرد التقديم فان قوله تعالى أفغير دين الله يبغون لو جعل فى معنى ما يبغون الا غير دين الله وهمزة الانكار داخلة عليه لزم أن يكون المنكر الحصر لا مجرد بغيهم غير دين الله مع أن مجرد ذلك منكر وكذلك أغير الله تأمرونى أعبد وقع الانكار فيه على عبادة غير الله من غير حصر وكذلك أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون أفتكما آلهة دون الله تريدون وانما جاء الحصر فى اياك نعبد واياك نستعين للعلم بأنه لا يعبد غير الله ولا يستعان بغيره فهو من خصوص المادة لا من وضع اللفظ بس بتصرف وتقى الدين موافق فى القول بعدم افادة التقديم الحصر لابن الحاجب وأبى حيان وابن جماعة مستدلين بهذه الآيات ونحوها ويمكن أن يجاب من طرف الجمهور بأنهم لم يقولوا بلزوم التخصيص للتقديم كليا بل غالبا فتكون هذه الآيات ونحوها من غير الغالب (قوله والتخصيص لازم للتقديم غالبا) قال فى الاطول أى لتقديم المعمول على الفعل وشبهه لا لمطلق التقديم اذ لا يصح فى تقديم بعض المعمولات على بعض كما سيظهر ولا فى تقديم المسند اليه اذ التخصيص والتقوى سواء فى نحو هو يأتينى وكان الاخصر الاعذب والتقديم للتخصيص غالبا اذ فى تقييد اللزوم بالغالب حزازة أطول وفى المطول أن المراد تقديم ما حقه التأخير (قوله والاستلذاذ) نحو الحبيب رأيت (قوله وموافقة كلام السامع) كقولك زيدا أكرمت جوابا لمن قال من أكرمت (قوله ورعاية السجع) أى السجع من النثر غير القرآن وقوله والفاصلة أى من القرآن لان ما يسمى فى غير القرآن سجعة يسمى فى القرآن فاصلة رعاية للادب اذ السجع فى الاصل هدير الحمام (قوله ونحو ذلك) كتعجيل المسرة (قوله قال الله تعالى الخ) كلها أمثلة لما كان التقديم فيه لغرض آخر غير التخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) من المعلوم أنه ليس فيه تقديم المعمول على عامله بل أحد المعمولين على الآخر فان عليكم خبر ان ولحافظين اسمها فكأنه مبنى على

بثبوت أصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما فتقول اما زيدا فضربته واما عمرا فأكرمته فليتأمل (وكذلك) أى ومثل زيدا عرفت فى افادة الاختصاص (قولك بزيد مررت) فى المفعول بواسطة لمن اعتقد أنك مررت بانسان وانه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفى المسجد صليت وتأديبا ضربته وما شابه ذلك (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) أى لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه فى أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق وانما قال غالبا لان اللزوم الكلى غير متحقق اذ التقديم قد يكون لاغراض أخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وقال وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون الى غير ذلك

أن المصنف لم يرد بالتقديم هنا تقديم المعمول على عامله فقط بل تقديم ما حقه التأخير وان لم يتقدم على عامله ويؤيده قول المطول فى شرح قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعنى أن التخصيص لا ينفك فى الغالب عن تقديم ما حقه التأخير اه فقوله تقديم ما حقه التأخير يشعر بما ذكرنا ثم رأيته صرح بذلك فيما يأتى فى قول المصنف ومنها التقديم اسم وهذا بظاهره يقتضى حصول التخصيص بتقديم المفعول الثانى على الاول فى نحو أعطيت درهما زيدا وظاهر ما كتبناه عن الاطول على قول المصنف والتخصيص الخ خلافه فحرره (قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص) نفى الحسن لا يستلزم نفى الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضى قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص أى لا تصلوه الا الجحيم ويمكن حمل آية وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون عليه بتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم أنفسهم منزلة العدم فتدبر (قوله ولهذا يقال فى اياك نعبد) كون تقديم اياك للاختصاص لا ينافى أنه لرعاية الفاصلة كما علم مما مر (قوله أى جميع صور التخصيص الذى فى الاطول أى فى جميع صور تقديم متعلقات الفعل ثم اعترض على قول المصنف وراء التخصيص فقال فيه انه لا وجه لتخصيص الاهتمام بكونه وراء التخصيص اذ لا ينفك التقديم عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الاهم اه فالذى الجأ الشارح الى حمل الجميع على جميع صور التخصيص قول المتن وراء التخصيص (قوله أى بعده) انظر لم لم يقل أى غيره مع أنه المراد وقد يقال اشارة الى تأخره فى الاعتبار عن الاختصاص بحسب المرتبة تأمل سم قال يس ولا يخفى ما فيه لان ما فسر به أى الشارح هو مدلول وراء (قوله اهتماما بالمقدم) سواء كان ذلك من جهة الاختصاص أو من غيره ولا ينافى هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل أعنى قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى فتدبر (قوله ولهذا) أى للاهتمام والاولى ولهذا أيضا الثلاثة وهم اختصاص تقدير المؤخر بنكتة الاهتمام لانه لمجموع الامرين من التخصيص والاهتمام أطول ويمكن ارجاع اسم الاشارة فى كلام المصنف الى ما ذكر من الامرين (قوله فقصد الموحد تخصيص اسم الله) أى على طريق قصر الافراد لان معتقد الكفار أنه يبتدأ باسم الله تعالى وباسم غيره من آلهتهم الباطلة وكتب أيضا قوله فقصد الموحد تخصيص اسم الله تعالى الخ لو قال تخصيص اسم الله بالابتداء والاهتمام للرد عليهم لكان أوضح وأنسب بما قدمه (قوله وأورد) أى على أن التقديم يفيد التخصيص والاهتمام (قوله أول سورة نزلت) فيه مسامحة لان السورة بتمامها لم تنزل أول الامر بل الذى نزل أولا هو أولها وهو قوله اقرأ باسم ربك الى ما لم يعلم حتى انه نزل هذا مجردا عن البسملة والبسملة انما نزلت بعد ذلك فلو قال لانها أول آية نزلت لسلم من تلك المسامحة وكتب أيضا ما نصه وقيل المدثر وقيل الفاتحة ووفق بأن اقرأ الى ما لم يعلم أول ما نزل مطلقا والمدثر أى أولها أول ما نزل من الآيات بعد فترة الوحى والفاتحة أول ما نزل من السور (قوله فكان الامر بالقراءة أهم) دون بيان ملابسها

مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام (ولهذا) أى ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال فى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين غيرك (وفى لا الى الله تحشرون معناه اليه) تحشرون (لا الى غيره ويفيد) التقديم (فى الجميع) أى جميع صور التخصيص (وراء التخصيص) أى بعده (اهتماما بالمقدم) لانهم يقدمون الذى شأنه أهم وهم بيانه أعنى (ولهذا يقدر) المحذوف (فى بسم الله مؤخرا) أى بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون بسم اللات بسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم (وأورد اقرأ باسم ربك) يعنى لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب رعايته (وأجيب بأن الاهم فيه القراءة) لانها أول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله أهم فى نفسه

هذا جواب الكشاف (وبأنه) أي باسم ربك (متعلق باقرأ الثاني) أي هو مفعول اقرأ الذي بعده (ومعنى) اقرأ (الاول أوجد القراءة) من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما في فلان يعطي كذا في (وتقديم بعض معمولاته) أي معمولات الفعل (على بعض لان أصله) أي أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضى للعدول عنه) أي عن الاصل (كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا) لانه عمدة في الكلام وحقه أن يلي الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد عمرا لان في نحو ضرب زيدا غلامه مقتضيا للعدول عن الاصل (والمفعول الاول في نحو أعطيت زيدا درهما) فان أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه غاط أي آخذ للعطاء (أو لان ذكره) أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم (أهم) جعل الاهمية ههنا قسما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملة له ولغيره من الامور المقتضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيأ يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشئ يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم فراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم والسامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض (كقولك قتل الخارجي فلان) لان

المتوقف على العلم بأصلها (قوله هذا جواب الكشاف) حاصله أنه رعيت الاهمية باعتبار العارض وقدمت على الاهمية باعتبار الذات لقوة ذلك العارض وشدته بكونه كالناسخ (قوله أي هو مفعول اقرأ الذي بعده) أي مفعول به بواسطة الحرف على أن الباء للاستعانة أو المصاحبة ونظير التركيب بالقلم كتبت أو بثيابي ذهبت هذا هو المتجه وقيل مفعول به بلا واسطة في الاصل فالمعنى اقرأ اسم ربك وانما أدخلت الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام ونظير التركيب بالخطام أخذت أي أخذت الخطام انظر المطول وحواشيه ويس (قوله كذا في المفتاح) فيه اشارة الى أن في الجواب الثاني شيأ ولعل وجهه أن المتبادر والمناسب أن المطلوب من المطلق قراءة مخصوصة لا ايجاد مطلق القراءة (قوله لانه عمدة في الكلام) أي لا يتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فسقط ما في الحفيد (قوله مقتضيا للعدول عن الاصل) وهو التباس الفاعل بضمير المفعول المقتضي تقدم المفعول لانه مرجع الضمير تأمل سم (قوله جعل الخ) لان العطف يقتضي المغايرة وكتب أيضا قوله جعل الاهمية الخ حاصله اعتراض على المصنف بأن كلامه هنا مخالف لكلامه في أحوال المسند اليه الموافق لكلام القوم وفي ضمن بيان هذا الاعتراض اعتراض آخر فهم من كلام عبد القاهر هو ان الاهمية لا تكفي سببا للتقديم وقد دفعهما بقوله فراد المصنف الخ (قوله شاملة له) أي لكون الاصل التقديم وكتب أيضا قوله شاملة له ولغيره من شمول المسبب لاسبابه والمعلول لعلله لا الكلي لجزئياته (قوله في التقديم) أي في علة التقديم (قوله مجرى الاصل) أي القاعدة الكلية فجعل العناية قاعدة كلية تشمل جميع اغراض التقديم سم أي كالقاعدة الكلية في مطلق الشمول وان كان شمول القاعدة لجزئياتها وشمول الاهتمام لاسبابه يدلك على ذلك قول الشيخ يجري مجرى الاصل ولم يقل شيأ هو الاصل (قوله وجه العناية) أي سببها وقوله يعرف له أي لذلك الشئ معنى أي مزية واعتبار (قوله فراد المصنف) تفريع على قوله وهو الموافق الخ وقوله العارضة الخ اى لا الاهمية بحسب نفس الامر الشاملة لكون الاصل تقديم ذلك ولغيره المرادة للمصنف في بحث المسند اليه ولذا جعلها شاملة له ولغيره فلا تخالف بين ما ذكره هنا وهناك لانه حيث لم يعمها أراد بها ما يكون بحسب اعتبار المتكلم والسامع وافق نفس الامر أم لا سم واندفع بهذا أيضا ما يرد على جعل الاهمية هنا شاملة من أن عطف العام على الخاص لا يكون بأو (قوله الخارجي) من خرج على السلطان من نسبة الجزئي للكلي (قوله لان الاهم في تعلق القتل هو الخارجي الخ) يعني ان افادة وقوع القتل على الخارجي أهم من افادة أن وقوعه من فلان لان قصد الناس وقوع القتل على الخارجي لا وقوع القتل من فلان (قوله نحو وقال رجل مؤمن الخ) قد يقال تقديم من آل فرعون لان الاصل تقديم الوصف بالجار والمجرور على الوصف بالجملة ولا مقتضى للعدول عن الاصل ويجاب بأن النكات لا تتزاحم ويرجح بعضها عن

الاهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول ليتخلص الناس من شره (أو لان في التأخير اخلالا لابيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو أخر) قوله (من آل فرعون) عن قوله يكتم ايمانه (لتوهم انه من صلة يكتم) أي يكتم ايمانه من آل فرعون

(فلم يفهم انه) أي ذلك الرجل كان (منهم) أي من آل فرعون والحاصل أنه ذكر رجل ثلاثة أوصاف قدم الاول أعني مؤمن لكونه أشرف ثم الثاني وهو من آل فرعون لئلا يتوهم (٣٩٠) خلاف المقصود (أو) لان في التأخير اخلالا (بالتناسب كرعاية

بعض اعتبار المتكلم (قوله فلم يفهم أنه منهم) أي مع أن المراد افهام انه منهم لافادة ذلك مزيد عناية الله به

* (القصر) *

(قوله تخصيص شئ بشئ بطريق مخصوص) اما على الاطلاق أو على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف في شرحه للمفتاح فكلا معنيي القصر حقيقة اصطلاحية فتبرى (قوله بطريق مخصوص) كأحد الطرق الاربعة الآتية (قوله بالشئ) الباء داخلة على المقصور عليه في الاظهر (قوله وفي نفس الامر) عطف تفسيري سم (قوله بأن لا يتجاوزه) أي لا يتجاوز الشئ الاول المقصور الشئ الثاني المقصور عليه الى غيره هذا الشئ الثاني (قوله وان امكن الخ) أي امكانا وقوعيا لا مجرد الامكان والا فلو كان في الواقع لم يوجد لغيره لكن يمكن أن يوجد له كان حقيقيا ع ش سم وكتب أيضا قوله وان أمكن الخ فيه اشارة الى أنه قد لا يمكن فالحقيقي والاضافي بحسب اعتبار المعتبران اعتبر التخصيص بالنسبة الى جميع الصفات الباقية فهو حقيقي سواء وجد الجميع أو لم يوجد شئ منه أو الى بعضها فهو اضافي وان لم يكن موجودا الا لذلك البعض سم (قوله في الجملة) أي في بعض أمثلة القصر لا في كلها اذ قد لا يتجاوزه الى شئ آخر كما اذا اعتبر القصر الذي في لا اله الا الله بالنسبة الى آلهة بعض البلدان فهو اضافي مع عدم التجاوز لشئ آخر أصلا (قوله وانقسامه الخ) جواب عن سؤال مقدر (قوله لا ينافي كون التخصيص) الذي هو القصر (قوله مطلقا) أي حقيقيا واضافيا (قوله من قبيل الاضافات) أي النسب التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لتوقف كل من الحقيقي والاضافي على تعقل المقصور والمقصور عليه (قوله لكن يجوز الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر بل قد يمنع كذا في الاطول وقوله بل قد يمنع نحو انما الله اله واحد وذكر مثل ذلك في الجواز الآتي في قصر الصفة لكن لم يظهر كون الجواز في قصر الصفة قد يمنع (قوله صفات أخر) جمع هنا الصفات وأفرد في نظيره السابق الموصوف اشارة الى تعدد صفات الموصوف الواحد (قوله أعني المعنى القائم بالغير) سواء دل عليه بلفظ النعت النحوي كقائم أو غيره كالفعل نحو ما زيد الا يقوم قال يس وهل يدخل في ذلك أسماء الزمان والمكان والآلة (قوله لا النعت النحوي) أي المراد اخراج النعت النحوي لانه لا يكون مقصورا على منعوته ولا العكس وقائم في ما زيد الا قائم ليس نعتا نحويا كما هو ظاهر وان صلح في غير هذا التركيب أن يكون نعتا نحويا (قوله الذي يدل على معنى في متبوعه) أي على حصول معنى في متبوعه وثبوته له بخلاف البدل في نحو صه زيد علمه فان لفظ العلم وان دل على معنى حاصل في زيد وثابت له الا أنه لا يدل بنفسه على أن ذلك المعنى حاصل لزيد بل استفادة ذلك من اضافته الى ضمير زيد وأما العالم في جاءني زيد العالم فانه يدل بالوضع على حصول العلم لزيد مع قطع النظر عن ضميره فاندفع الاعتراض وأورد على التعريف أنه غير جامع لعدم شموله النعت الكاشف لانه لا يدل على معنى في متبوعه بل يبين ماهيته لان مدلوله نفس المرصوف نحو هذا الجوهر القائم بنفسه

* (القصر) *

في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق مخصوص وهو (حقيقي وغير حقيقي) لان تخصيص الشئ بالشئ اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بأن لا يتجاوزه الى غيره أصلا وهو الحقيقي أو بحسب الاضافة الى شئ آخر بأن لا يتجاوزه الى ذلك الشئ وان أمكن أن يتجاوزه الى شئ آخر في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الا قائم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام الى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوزه الى صفة أخرى أصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات (وكل منهما) أي من الحقيقي وغيره (نوعان قصر الموصوف على الصفة) وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الى صفة أخرى لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو أن لا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخر

(والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية) أعني المعنى القائم بالغير (لا النعت) النحوي أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه ويمكن

ويمكن دفعه بأنه وان دل على نفس الموصوف مطابقة فقد دل على معنى فيه تضمنا فالقائم بنفسه يدل على معنى فى الجوهر وهو القيام بالنفس وأورد عليه ايضا أنه غير مانع لانه يدخل فيه مثل جاءنى زيد أخوك لانه يدل على معنى فى المتبوع وهو الاخوة ويمكن دفعه بأن المراد الدلالة المقصودة وليس فى أخوك دلالة مقصودة على الاخوة بل الغرض الاصلى تكرير النسبة وقوله غير الشمول أى المعهود فى باب التأكيد وهو الذى بالالفاظ المخصوصة نحو كل وأجمعين فلا اعتراض بأنه يخرج عن التعريف نحو جاء القوم الشاملون لزيد (قوله لتصادقهما الخ) فيه اشكال قوى لان النعت النحوى اسم للفظ والصفة المعنوية اسم للمعنى وظاهر أن اللفظ والمعنى متباينان فكيف يتصادقان الا أن يقال الكلام على المسامحة والمراد أن التصادق بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوى الا أنه لشدة الارتباط بين اللفظ ومعناه نسب ما للمعنى الى اللفظ على المسامحة سم (قوله فى مثل أعجبنى هذا العلم) فى دلالة العلم على معنى فى متبوعه حتى يكون نعتا نحويا نظر لان مدلوله نفس الموصوف وما فى يس من الجواب عنه غير ظاهر تأمل (قوله العلم حسن) صورة انفراد الصفة المعنوية وقوله ومررت بهذا الرجل صورة انفراد النعت النحوى (قوله ومررت بهذا الرجل) استشكله الغنيمى مع قول الشارح وأما نحو قولك مازيد الا أخوك الخ حيث أول الاخ وجعل صفة فحينئذ المراد الصفة المعنوية حقيقة أو حكما فليكن رجل صفة معنوية حكما وكتب أيضا قوله بهذا الرجل فيه أن الرجل جامد فكيف يكون نعتا نحويا الا أن يؤول بالكامل فى الرجولية فهو مشتق تقديرا وفى سم جواب آخر فراجعه (قوله وأما نحو الخ) جواب ما يقال ان هذه ليست صفة معنوية فأجاب بأنها مؤولة بها سم وقد يقال كان ينبغى ترك المثال الاول لعدم احتياج الاخ الى التأويل لانه يدل على معنى هو الاخوة فهو مما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وان لم يكن مشتقا فتدبر (قوله تقديرا) حال من الصفة أى مقدرة سم (قوله من الحقيقى) حال من المبتدا والخبر سم أى على القول بالجواز فيهما (قوله اذا أريد أنه الخ) فان أريد أنه لا يتصف ببعض ما عداها فاضافى فهو يختلف باعتبار المستعمل سم (قوله بغيرها) أى بكل مغاير لها (قوله لا يكاد يوجد) أى من البليغ المتحرى للصدق وكتب أيضا ما نصه لفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلة وجود الشئ فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى أنه لا يوجد الا نادرا تنزيلا للنادر منزلة الذى لا يقارب الوجود وتارة عن نفى الوقوع والبعد عنه أى لا يقرب ذلك الشئ الى الوجود أصلا وهذا الثانى هو المناسب لقوله لتعذر وان فسر التعذر بالتعسر غالبا ناسب الاول ع ق وكتب أيضا قوله وهو لا يكاد يوجد مبالغة فى نفى وجوده والمراد ما نفى وجوده صادقا فهو نفى لصدق هذا القصر فلا ينافى تقسيم الحقيقى اليه لانه يكفى للتقسيم وجود الكاذب على أنه لا كلام فى وجود الادعائى منه وما نفى وجوده بين التراكيب وحينئذ معنى قوله لتعذر الاحاطة لظهور تعذر الاحاطة بصفات الشئ ظهورا لا يخفى على أحد فلا يأتى بهذا

لتصادقهما فى مثل أعجبنى هذا العلم وتفارقهما فى مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل وأما نحو قولك مازيد الا أخوك وما الباب الا ساج وما هذا الا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا اذا المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخا أو ساجا أو زيدا (والاول) أى قصر الموصوف على الصفة (من الحقيقى نحو مازيد الا كاتب اذا أريد أنه لا يتصف بغيرها) أى غير الكتابة (وهو لا يكاد يوجد

القصر عاقل وحينئذ التعويل فى التقسيم على ما يقصد به المبالغة ووجه تعذر الاحاطة الكثرة وخفاء الكثير بحيث لا يعلمها الا العليم الخبير أطول ببعض تصرف (قوله لتعذر الاحاطة) أى احاطة المتكلم وكتب أيضا قوله لتعذر الاحاطة بصفات الشئ لان منها ما هو خفى فلا يقع من العاقل المتحرى للصدق اثبات البعض ونفى ما سواه (قوله حتى يمكن الخ) تفريع على الاحاطة (قوله بل هذا محال) أى قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا وهذا اضراب عن قوله لا يكاد يوجد وكتب أيضا قوله بل هذا محال ظاهره أن المحالية لم تستفد من المتن وهو كذلك لان المتعرض له فى المتن انما هو كون هذا القصر غير واقع بالكلية وكم من أمور غير واقعة وليست محالة ولا دلالة للتعذر على المحالية لان المراد التعذر عادة لا عقلا على أنه كثيرا ما يراد به التعسر وكتب أيضا على قوله محال ما نصه فيه نزاع انظره فى يس وع ق (قوله على معنى أن الحصول) أى حصول انسان لا حصول مطلق شئ فلا يرد ان الدار لا تخلو عن شئ غير زيد أقله الهواء كذا قيل ويلزم عليه صحة هذا فى قصر الموصوف على الصفة الذى جعل متعذرا أو محالا اذ يصح قولك ما هذا الثوب الا ابيض بتقدير أنه لا يتصف بشئ من الالوان غير البياض فالاولى التمثيل بنحو لا اله الا الله وما خاتم الانبياء الا محمد من ع ق (قوله أى بالثانى) قيل ارجاع الضمير الى مطلق القصر أشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائى الاضافى اللهم الا أن يقال لم يقع مثله فى كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلا فتدبر (قوله المبالغة) أى فى كمال الصفة فى ذلك الموصوف فتنفى عن غيره على العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير ولو كانت فى نفس الامر للغير أيضا ع ق (قوله فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا) كما يكون القصر الادعائى حقيقيا يكون اضافيا بأن يدعى ذلك بالنسبة الى بعض من عداه لكن الاول هل يسمى قصرا حقيقيا حقيقة أو مجازا قال الاستاذ الظاهر الثانى ويدل عليه قول الشيخ أول الباب بحسب الحقيقة ونفس الامر سم وفى العروس أنه من المجاز المركب وفى الاطول ومن البدائع الدقيقة انه قد يقصد المبالغة بالقصر الاضافى فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وعمرو ما ضرب الا زيدا لا لرد اعتقاده بل لتنزيل ضرب عمرو منزلة العدم وكتب على قول سم بأن يدعى ذلك الخ ما نصه فالفرق بين الحقيقى الادعائى والاضافى الادعائى أن الاول يجعل فيه ما عدا المذكور بمنزلة العدم والثانى يجعل فيه ما يكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم نحو ما فى الدار الا زيد بمعنى أن الحصول فى الدار مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد فهذا القصر الاضافى ادعائى اذا جعل عمرو بمنزلة العدم والحاصل أن الاول ينزل فيه من سوى المذكور منزلة العدم والثانى ينزل فيه بعض من سواه وهو ما يكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم (قوله فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم) يعنى ان لم يقصد المبالغة كما صرح به المحشى يس (قوله من غير الحقيقى) منه يعلم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب فى الحقيقى انظر يس وقد نازع فى الاطول عنه

(لتعذر الاحاطة بصفات الشئ) حتى يمكن اثبات شئ منها ونفى ما عداها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التى لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب وأردنا أنه لا يتصف بغيرها لزم أن لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال (والثانى) أى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقى (كثير وما فى الدار الا زيد) على معنى أن الحصول فى الدار المعينة مقصور على زيد (وقد يقصد به) أى بالثانى (المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور) كما يقصد بقولنا ما فى الدار الا زيد أن جميع من فى الدار ممن عدا زيد فى حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا وأما فى القصر الغير الحقيقى فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد أن الحصول فى الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد (والاول) أى قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقى

قول المصنف الآتي ويسمى قصر تعيين في عدم جريان الاقسام الثلاثة في القصر الحقيقي (قوله تخصيص أمر) هو الموصوف المقصور وقوله بصفة الباء داخلة على المقصور عليه وكتب أيضا قوله تخصيص أمر بصفة الخ اعلم أن دون تقتضي تجاوز صاحب ما أضيفت اليه عما أضيفت اليه في عامله وتجعل تعلق العامل مخصوصا بصاحبه وتنفي الاشتراك بينه وبين ما أضيفت اليه فقولك جاء زيد دون عمرو يقتضي تجاوز زيد عن عمرو في تعلق المجيء به وينفي اشتراك التعلق بينهما اذا تمهد هذا ففي التعريفين اشكال قوي لانه يفيد أن في القصر الاضافي اثبات التخصيص لامر ونفيه عن آخر ومن البين فساده ولو جوز التجوز بالتخصيص عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا اثبات صفة لامر دون آخر يكون مجرد اثبات الصفة قصرا لان قوله دون أخرى لا يفيد سلب صفة أخرى بل لا يفيد الا عدم اثبات صفة أخرى وهو متحقق مع السكوت عنها وكذا الحال في قوله أو مكانها كذا في الاطول (قوله أو مكانها) هذا قصر القلب وما قبله قصر الافراد وأما قصر التعيين فداخل في قوله أو مكانها على طريقة المصنف وفيما قبله على طريقة السكاكي كما سيأتي (قوله معناه الخ) ذكره ليتبين به المراد من قوله دون أخرى فانه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لانتفائها مع أنه ليس مرادا سم أي فالمراد بقوله دون أخرى متجاوزا الصفة الاخرى من الاثبات الى النفي وبهذا يحصل الجواب عن بحث الاطول المذكور فيكون حاصل الجواب ان المراد بالتخصيص الاثبات وبقوله دون أخرى نفي الصفة الاخرى (قوله متجاوزا الصفة الاخرى) قال الفنري اشارة الى أن دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ به واما مكانها فقيل حال ومعناه أو واضعا تلك الصفة مكان أخرى وقيل منصوب على الظرف أي بصفة واقعة في مكان صفة أخرى واحدة كانت أو أكثر اه أقول جعله حالا من الفاعل هو الذي يدل عليه قول الشارح والمتكلم يخصصه باحداهما ويتجاوز الاخرى مع أن في جعله حالا من المفعول اتيان الحال من النكرة (قوله اشتراكه في صفتين) في العبارة قلب والاصل اشتراك صفتين فيه (قوله ومعنى دون الخ) عبارة ابن يعقوب وأصل دون ان تستعمل في أدنى مكان من الشيء حسا يقال هذا دون ذاك اذا كان في مكان قريب من ذاك وربما تستعمل في المكان المعنوي مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخفض مرتبة من الآخر فيقال زيد دون عمرو في الشرف وربما تستعمل للمكان المعنوي من غير مراعاة الشرف في غيره كما في المتن ونقلها للمكان المعنوي اما على سبيل الاستعارة بتشبيه المعنوي بالحسي أو على سبيل المجاز المرسل مراعاة لمطلق المحلية التي هي أعم من المحلية الحسية فهو من استعمال اسم الاخص في الاعم في الجملة وقيل نقل الى مطلق تخطي حكم الى حكم وتجاوز حد الى حد بعد نقله الى المكان المعنوي المراعى فيه شرف

تخصيص أمر بصفة دون) صفة (أخرى أو مكانها) أي تخصيص أمر بصفة مكان أخرى (والثاني) أي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي (تخصيص صفة بأمر دون) أمر (آخر أو مكانه) وقوله دون أخرى معناه متجاوزا الصفة الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحداهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل

غيرصاحبه على سبيل الاستعارة بتشبيه التجاوز بالمكان بجامع ملابسة التفاوت فى الجملة والاولى على هذا وهو أن يراد به المصدر الذى هو تجاوز شئ الى شئ أن يكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم المحل على المصدر الملابس له فى الجملة وعلى هذا يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل فيكون التقدير تخصيص المتكلم أمرا بصفة حال كونه متجاوزا صفة أخرى اعتقد فيها المشاركة اه (قوله أدنى مكان من الشئ) الجار متعلق بأدنى باعتبار أصل المعنى كما يقال دنا منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلى فلا يلزم استعمال أفعل التفضيل بالاضافة ومن فترى (قوله اذا كان أحط منه) أى فى الحس والشهادة (قوله استعيرت) أى نقلت أو المراد الاستعارة التصريحية وقوله للتفاوت المناسب للمرتبة المتحطة كما يؤيده عبارة ع فيكون دون استعمل فى المكان المعنوى بالنقل أو الاستعارة من المكان الحسى (قوله فى الاحوال والرتب) نحو زيد دون عمرو فى الفضل والرتبة (قوله ثم اتسع فيه) بطريق النقل أو المجاز المرسل من استعمال المقيد فى المطلق أو المراد بالاتساع فيه صيرورته حقيقة عرفية وقوله فى كل تجاوز أى فى كل ذى تجاوز حد الى حد وذى تخطى الخ والمراد بالحكم المحكوم به ثم يحتمل أن المراد بالحد الحكم فالعطف للتفسير لكن لا يتناول كلامه حينئذ دون التى فى قصر الصفة على الموصوف أو الامر المحكوم عليه فالعطف مغاير فيدخل فى قوله فى كل تجاوز حدا الى حد دون فى قصر الصفة على الموصوف وفى قوله وتخطى حكم الى حكم دون فى قصر الموصوف على الصفة أشار الى ذلك بعضهم وفى ع وجه آخر فانظره بالهامش (قوله فاستعمل فى كل تجاوز حد الخ) وان لم يكن هنالك تفاوت (قوله كقولنا ما زيد الا كاتب) فى قصر الموصوف على الصفة وقوله وقولنا ما كاتب الا زيد فى قصر الصفة (قوله وان أريد الخ) لنا أن نختار هذا الشق ونريد الاعم من الواحد والاثنين والثلاثة مثلا على التفصيل والتعيين فالمنفى فى قصر الموصوف على الصفة قصر اضافيا كما يؤخذ من ع فى صفة أخرى واحدة اعتقد المخاطب وجودها فى الموصوف أو صفات أخر معينة مفصلة اعتقد وجودها فيه وكذا يقال فى قصر الصفة الاضافى بخلاف الحقيقى فان المنفى فيه هو ما عدا الصفة المذكورة أو الموصوف المذكور على الاطلاق والاجمال أشار اليه بعضهم (قوله ومن استعمال الخ) من عطف السبب على المسبب وكتب أيضا قوله ومن استعمال لفظة أو بناء على أنها للتنويع (قوله ويعنى) انما أتى بالعناية هنا وفى قوله وبالثانى لخفاء المراد بالاول والثانى لانه لم يبين الاول من الضربين والثانى منهما لكن بداءة المصنف فيما تقدم بالتخصيص بشئ دون شئ وتثنيته بالتخصيص بشئ مكان شئ قرينة على المراد أفاده سم (قوله من يعتقد الشركة) ظاهره الحصر وفيه أنه قد يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركة فيخاطبه المتكلم بذلك ردا عليه مع أن المخاطب لم يعتقد الشركة الا أن يقال لم يعتبره لكونه نادرا ع س سم وكتب أيضا قوله من يعتقد الشركة قال فى الاطول هكذا اتفقت كلمتهم وينبغى أن يصح خطاب من يعتقد

أدنى مكان من الشئ يقال هذا دون ذلك اذا كان أحط منه قليلا ثم استعيرت للتفاوت فى الاحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى حكم ولقائل أن يقول ان أريد بقوله دون أخرى ودون آخر دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان أريد أعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر الحقيقى وكذا الكلام على قوله مكان أخرى ومكان آخر (فكل منهما) أى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف (ضربان) الاول التخصيص بشئ دون شئ والثانى التخصيص بشئ مكان شئ (والمخاطب بالاول من ضربى كل) من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف يعنى بالاول التخصيص بشئ دون شئ (من يعتقد الشركة) أى شركة صفتين فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين فى صفة واحدة فى قصر الصفة على الموصوف

فالمخاطب بقولنا مازيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة (ويسمى) هذا القصر (قصر افراد القطع الشركة) التي اعتقدها المخاطب (٢٩٥) (و) المخاطب (بالثاني) أعني التخصيص بشئ مكان شئ من ضربي كل من القصرين (من يعتقد العكس) أي عكس الحكم الذي أثبته المتكلم فالمخاطب بقولنا مازيد الا قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من اعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد (ويسمى) هذا القصر (قصر قلب لقلب حكم المخاطب أو تساويا عنده) عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح أي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران أعني الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف واتصاف الامر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا مازيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين وقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد أن الشاعر امازيد او عمرو من غير أن يعلمه على التعيين (ويسمى) هذا القصر (قصر تعيين) لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل أن التخصيص بشئ دون شئ قصر افراد والتخصيص بشئ مكان شئ ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه تطر لانا لو سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شئ بشئ مكان آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شئ بشئ دون آخر فان قولنا مازيد الا قائم لمن يرتدد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشئ دون شئ مشتركا بين قصر الافراد والقصر

اتصاف المسند اليه بالمقصور عليه ويجوز اتصافه بالغير فيقصر قطعا لتجويز الشركة (قوله فالمخاطب بقولنا مازيد الخ) أي في قصر الموصوف وقوله وبقولنا ما كاتب الا زيد في قصر الصفة (قوله ويسمى هذا القصر الخ) قال ع ق لا يخفى أنه لو عبر في قصر الافراد بلفظة مكان وفي قصر القلب والتعيين بلفظة دون أمكن تصحيح كل منهما لان الصفة المثبتة تقررت مستقلة في مكان مشاركة الاخرى في الاشتراك ومستقلة دون ثبوت الاخرى في الانفراد والتعيين لكن فيه تكلف اه مع مخالفته لما هو كالاصطلاح (قوله من يعتقد العكس) قال في الاطول هكذا كلهم وينبغي أن يجوز أن يكون المخاطب به من اعتقد ثبوت الحكم لمن نفاه وجوز ثبوته للآخر فتثبته للآخر وتنفيه عما أثبته له لقلب الحكم اه وكتب أيضا المراد بالعكس ما ينافي ذلك الحكم ع ق (قوله لقلب حكم المخاطب) أي تبديل حكمه كله بغيره بخلاف قصر الافراد فليس فيه تبديل كله بل فيه اثبات البعض ونفي البعض ع ق (قوله أو تساويا عنده) ينبغي أن يدخل في قصر التعيين ما اذا كان التردد بين أمرين هل الثابت أحدهما أو كلاهما وكذا ما لو جزم بثبوت صفة على التعيين وأصاب وبثبوت أخرى معها لا على التعيين بخلاف ما لو أخطأ في الصفة التي اعتقدها على التعيين فان القصر حينئذ يكون بالنسبة اليها قصر قلب وبالنسبة الى ما تردد فيه قصر تعيين وأقره ع س بقي أيضا ما اذا تردد هل الثابت أحدهما أو كلاهما أو غيرهما سم ملخصا (قوله على ما يفصح عنه لفظ الايضاح) أي فالاولى حمل كلامه هنا عليه ليتطابقا وان احتمل أن يكون راجعا للتعريفين قصرا الافراد والقلب معا وحذفه من الاول لدلالة هذا عليه قاله ع ق (قوله الامران الخ) أشار بذلك الى أن ضمير تساويا راجع الى معلوم من السياق وهو الامران الشاملان للصفتين في قصر الموصوف وللامرين في قصر الصفة (قوله وغيرها) أي والاتصاف بغيرها أي على البدل لا الاجتماع وكذا يقال في قوله وغيره (قوله حتى يكون الخ) تفريع على قوله أو تساويا (قوله مازيد الا قائم) في قصر الموصوف وقوله وبقولنا ما شاعر الا زيد في قصر الصفة (قوله أن التخصيص) أي تخصيص المتكلم شيأ بشئ فشاعل المصدر ومفعوله محذوفان والمفعول المحذوف الذي هو الشئ ان كان واقعا على الصفة فالمراد بقوله بشئ الموصوف فيتحقق قصر الصفة على الموصوف وان كان واقعا على الموصوف فالمراد بقوله بشئ الصفة فيتحقق قصر الموصوف على الصفة فالباء داخلة على المقصور عليه على كلا الامرين (قوله لانا لو سلمنا الخ) فيه اشارة الى منع كونه من تخصيص شئ بشئ مكان آخر لان المخاطب في قصر التعيين لم يثبت الصفة الاخرى في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما يثبته وكتب أيضا قوله لو سلمنا أي بأن يراد مكان آخر ولو احتمالا سم (قوله فلا يخفى أن فيه تخصيص شئ الخ) أي لجعله من تخصيص شئ بشئ مكان شئ لا من تخصيص شئ بشئ دون آخر تحكم (قوله ولهذا جعل السكاكي) أي لكونه فيه تخصيص شئ بشئ دون آخر وان كونه من تخصيص شئ بشئ

الذى سماه المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص بشئ مكان شئ قصر قلب فقط (وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافى الوصفين) ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما فى الموصوف حتى تكون الصفة المنفية فى قولنا مازيد الا شاعر كونه كاتبا أو منجما لا كونه مفحما أى غير شاعر لان الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافى الشاعرية (و) شرط قصر الموصوف على الصفة (قلبا تحقق تنافيهما) أى تنافى الوصفين حتى يكون المنفى فى قولنا مازيد الا قائم كونه قاعدا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما ينافى القيام ولقد أحسن صاحب المفتاح فى اهمال هذا الاشتراط لان قولنا مازيد الا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به فى المفتاح مع عدم تنافى الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن اقسام القصر على ما ذكره المصنف لا يقال هذا شرط الحسن أو المراد التنافى فى اعتقاد المخاطب لانا نقول اما الاول فلا دلالة للفظ عليه مع أنا لا نسلم عدم حسن قولنا مازيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا غير شاعر وأما الثانى فلان التنافى بحسب اعتقاد المخاطب

دون آخر أظهر من كونه من تخصيص شئ بشئ مكان آخر جعل السكاكى الخ أى فعلى المصنف مؤاخذة من جهة تخالفته لمن تقدمه بلا موجب أيضا وقال فى الاطول ما ملخصه خالف المصنف المفتاح لجامع بين قصر القلب وقصر التعيين هما انهما من اعتقاد الانصاف بالنظر الى أحد الامرين لا بالنظر اليهما وانهما لردا عتقاد المخاطب العكس بيانه أن المخاطب فى قصر التعيين فى عرضة الخطا فى التعيين وعلى تقدير خطئه فى التعيين يرده القصر الى العكس فقصر التعيين لرد الخطا بالقوة كما أن قصر القلب لرد الخطا بالفعل (قوله الذى سماه المصنف) ربما يشعر بأن تسميته بذلك مما انفرد بها المصنف عن السكاكى أو عن القوم فانظره (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) قد يقال هذا الاشتراط ضائع لعلمه من أن المخاطب بقصر الافراد من يعتقد الشركة وظاهر كلامه أنه لا اشتراط فى قصر الصفة على الموصوف افراد امع أنه يشترط فيه عدم تنافى الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الافراد نحو لا أب لزيد الا عمرو فانه لا يجتمع موصوفان فى وصف الابوة لزيد اذ المراد الاب الاعلى فلا يتأتى فيه قصر الافراد وأجيب بأن المصنف تركه اما لندرة ذلك واما للتعويل على ظهور المقايسة كذا فى يس (قوله افرادا) أى للافراد أو قصر افراد فهو مفعول لاجله أو مصدر مؤكد لمطلق محذوف هذا هو الاظهر (قوله عدم تنافى الوصفين) عدم تنافيهما صادق بأن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه أو مطلق نحو مازيد الا ماش لا أبيض أو لا ضاحك يس (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) سكت عن قصر الصفة على الموصوف قلبا نحو انما الكاتب زيد لا عمرو لان اعتقاد ان الكاتب عمرو لا زيد لانه لا يشترط فيه تحقق التنافى ألا ترى أن وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين فيه فان قلت قد تقدم أن المخاطب بالثانى من يعتقد العكس فى كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه فيكون المصنف قائلا باشتراط تحقق التنافى فى كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه قلت ليس الامر كذلك على طريق المصنف فان اعتقاد العكس تارة يتحقق مع تحقق التنافى كما زعمه وذلك فى قصر الموصوف وهذا نص عليه وتارة يتحقق مع عدم التنافى كما فى أحد قسمى قصر الصفة على الموصوف كذا فى يس (قوله وقلبا) عطف على قوله افرادا وقوله تحقق عطف على قوله عدم ففيه العطف على معمولى عاملين مختلفين وفيه الخلاف المشهور كذا فى الفنرى والاطول وهو مبنى على كون افرادا مفعولا مطلقا أى قصر افراد أو مفعولا لاجله أو تمييزا فان جعل حالا من قصر أى حالة كون القصر افرادا فالالزم انما هو العطف على معمولى عامل واحد من يس (قوله مع عدم تنافى الشعر والكتابة) لصحة اجتماعهما فى موصوف واحد (قوله ومثل هذا خارج عن اقسام القصر) أى مع أن القصر لا يخرج عن هذه الاقسام الثلاثة قطعا (قوله التنافى فى اعتقاد المخاطب) من حيث اعتقاده ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر لا بحسب نفس الامر بأن لا يمكن اجتماعهما ع س سم (قوله للفظ) أى

لفظ المتن (قوله معلوم مما ذكره الخ) يقال عليه اشتراط عدم التنافي في الافراد معلوم من قوله والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة فكان اللائق ترك الاشتراط فيهما لهذا المعنى ولهذا لم يتعرض في المفتاح لهذين الشرطين المذكورين في قصر الافراد وقصر القلب (قوله وأيضا) عطف على قوله فيكون هذا الاشتراط الخ وكتب أيضا ما نصه أي وأيضا لو قلنا المراد بالتنافي التنافي في اعتقاد المخاطب لا في نفس الامر لم يصح قول المصنف الخ أي لان التنافي في اعتقاد المخاطب موجود في كلام السكاكي لعلمه من قوله المخاطب بقصر القلب من يعتقد العكس وهو المراد بالتنافي على ذلك التقدير من سم (قوله قول المصنف) أي في الايضاح (قوله وعلل المصنف) أشار به الى بطلان دليله بعد ما أبطل مدعاه سم (قوله وفيه نظر بين في الشرح) حاصله انه ان أراد ان اثبات المتكلم الصفة هو المشعر بنفي غيرها فادأة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وان أراد أن اثبات المخاطب هو المشعر فلا يتوقف أيضا على التنافي بل يفهمه منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كأن يقول ما زيد الا كاتب فيقول المتكلم ردا عليه ما زيد الا شاعر اه لكن في الاطول ان في الايضاح ليكون اثبات المخاطب الصفة المنفية في كلام المتكلم مشعرا بانتفاء غيرها (قوله وقصر التعيين أعم) أي من كل منهما على انفراده وليس المراد أنه أعم من المجموع بأن يتحقق بدون هذا المجموع لانه لا يمكن لان الوصفين اما متنافيان أولا ولا واسطة وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله فكل مثال يصلح الخ وفيه اشارة الى أن الاعمية والاخصية انما هي باعتبار التحقق قال في الاطول الاعمية بحسب التحقق بمعنى أن كل ما يصلح لاحدهما يصلح للتعيين وربما يصلح للتعيين ما لا يصلح للافراد وربما يصلح له ما لا يصلح للقلب كما صرح به في الايضاح اه ونظر ابن جماعة في كون قصر التعيين أعم قال اذ اللازم في قصر التعيين كون المخاطب شاكا في اتصاف زيد باحدى الصفتين وليس على التعيين وفي قصر الافراد من يعتقد اتصافه بهما وفي قصر القلب من يعتقد اتصافه باحداهما على التعيين فيكون بينهما مباينة ويمكن أن يقال العموم من حيث شرط شئ فيهما وعدم شرط شئ فيه لا أن قصر التعيين يصدق على كل ما يصدق عليه أحدهما اه ملخصا من يس ولعل في قول الشارح من أن يكون الوصفان الخ اشارة الى جواب سؤال ابن جماعة (قوله وللقصر طرق) أي سواء كان حقيقيا أو غيره وفي الاطول أن طريق العطف مخصوص بغير الحقيقي لكن ما في الاطول انما يظهر فيما اذا كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا عمرو فان كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقي ثم رأيت في يس ما يؤيدنا (قوله وغيرها) وهو ضمير الفصل وتعريف المسند وكذا جعل المسند اليه معرفا بلام الجنس وكذا مجرد الاستثناء على ما في الشرح العضدي على مختصر الاطول من أن الاستثناء من الاثبات نفي اتفاقا حقيقة وسيأتي عن الاطول ما يخالف ما في الشرح العضدي (قوله منها العطف) كأنه شاع العطف في هذا المبحث في العطف بلا وبل مع النفي في المعطوف

معلوم مما ذكره في تفسيره ان قصر القلب هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا وأيضا لم يصح قول المصنف ان السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعلل المصنف اشتراط تنافي الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين في الشرح (وقصر التعيين أعم) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أولا فكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس (وللقصر طرق) والمذكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا (منها العطف كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة (افرادا زيد شاعر لا كاتب

عليه فلذا أطلق والا فليس غيرهما سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرقه العامة لاختصاصها بقصر القلب وقال السيد السند في شرح المفتاح عدم ذكره لسبقه في بحث العطف أطول وكتب أيضا قوله العطف قدمه لانه أقوى الطرق للتصريح فيه بالنفي والاثبات بخلاف غيره فان النفي فيه ضمني ثم النفي والاستثناء أصرح من انما وأخر التقديم عن الكل لان دلالته على القصر وقتية لا وضعية كذا في الفنري (قوله أو مازيد كاتبا بل شاعر) انما ذكر بل بعد النفي دون الاثبات لانها بعد النفي تفيد الاثبات للتابع فتفيد القصر وبعد الاثبات لا ترفعه عن المتبوع بل تجعله في حكم المسكوت عنه فلا تفيد القصر فنحو ما زيد كاتبا بل شاعر معناه نفي الكتابة عن زيد واثبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل شاعر معناه اثبات الشعر لزيد مع السكوت عن نفي الكتابة واثباتها لزيد اه سيرامي وكتب أيضا ما نصه ما نافية حجازية وشاعر معطوف على محل كاتب باعتباره قبل دخول الناسخ ويكون من عطف المفردات قال الفنري وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند البصريين ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر اه ولا يصح نصبه عطفا عليه بعد دخول الناسخ لانه مثبت وهي لا تعمل فيه ولا انه خبر لمبتدا محذوف هنا وان نص عليه النحويون لان بل حينئذ حرف ابتداء فتخرج عن العاطفة التي كلامنا فيها واعلم أن افادة بل القصر مبني على أن ما قبل بل في النفي متقرر نفيه كما عليه الجمهور اما على أنه مسكوت عنه كما عليه البعض فلا وقع للتقييد مخالفة في النقل لما ذكرنا فاحذرها (قوله وقلبا زيد قائم لا قاعد) اقتصاره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الاعجاز جريانه فيه فالاقتصار لما سيصرح به الشارح فنري (قوله اذا تحقق) أي ثبت سواء كان شرطا كما قال المصنف أو لا فالاشكال عام (قوله التنبيه على رد الخطا الخ) أي لا من جوهر اللفظ بل من حيث وجود هذه الزيادة في كلام البلغاء الخالي عن التطويل بلا فائدة وانما قال التنبيه على رد الخطا الخ لان كلامه في قصر القلب ولان الايراد فيه أقوى فلا ينافي أنه قد يكون فائدة النفي التنبيه على تردد المخاطب اذا كان قصر تعيين تدبر (قوله بحسب المقام) فان كان هنالك اعتقاد اشتراك حمل على الافراد وان كان هنالك اعتقاد عكس حمل على القلب ولا تغفل عن كون تنافي الوصفين انما يشترط عند المصنف في قصر القلب اذا كان قصر موصوف على صفة لا قصر صفة على موصوف لئلا يشكل عليك صحة كون زيد شاعرا لا عمرو قصر قلب (قوله بتقديم الخبر) نبه بذلك على أن جواز ما شاعر عمرو وعلى اعراب شاعر خبرا مقدما وعمرو مبتدأ مؤخرا على ان شاعر امبتدأ وعمرا فاعل اذ حينئذ لا يجوز كما في الاطول قال لانه بطل النفي فيما بعد بل فيلزم عمل الصفة من غير اعتماد اه وقد يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله لبطلان العمل) أي بتقديم الخبر كما في المطول وهذا عند الجمهور والا فقد جوز قوم الاعمال مع تقدم الخبر ظرفا كان أو غيره وجوزه ابن عصفور اذا كان ظرفا

أو مازيد كاتبا بل شاعر) مثل بمثالين أو لهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف والثاني بالعكس (وقلبا زيد قائم لا قاعد أو مازيد قائما بل قاعد) فان قلت اذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فاثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفي الغير واثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطا فيه وان المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد قائم وان دل على نفي القعود لكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد (وفي قصرها) أي قصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا بحسب المقام (زيد شاعر لا عمرو أو ما عمرو شاعرا بل زيد) ويجوز ما شاعر عمرو قبل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه

كذا فى الفنرى (قوله أورد للقلب مثالا) ظاهره مثالا واحدا مع أنه أورد للقلب مثالين واحدا فى الاثبات وواحدا فى النفى ويمكن جعل التنوين للجنس أو يقال جعلهما واحدا نظرا لاتحاد متعلقهما (قوله ومنها النفى والاستثناء) فى الاطول لا الاستثناء مطلقا اذ الاستثناء من الايجاب ليس القصد فيه الى الحصر بل الى تصحيح الحكم الايجابى فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما ان جاءنى الرجال العلماء ليس قصرا كذلك جاءنى الرجال الا الجهال ليس قصرا بخلاف نحو ما جاءنى الا زيد فان المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم فقط والا لقيل جاءنى زيد فتأمل اه ببعض اختصار (قوله ما زيد الا شاعر وما زيد الا قائم) ليس لتعداد الامثلة هنا كبير فائدة اذ المثال الواحد نحو ما زيد الا قائم يضاف لما لا ينافيه كالكاتب فيكون قصر افراد ولما ينافيه كالقاعد فيكون قصر قلب فكان الاولى الاقتصار على مثال واحد كما صنع فى قصر الصفة ولا يقال مثله فى العطف لانه متوقف على التصريح بالطرفين فلا يتطرق له الاحتمال فى الاضافة (قوله افرادا وقلبا) أى بحسب المقام (قوله ما شاعر الا زيد) ليس التقدير ما أحد شاعرا لوجوب نصب شاعر حينئذ لان نقض النفى بالا لا يوجب ابطال عمل ما الا فيما بعد الا وليس التقدير أيضا ما شاعر أحد الا زيد على أن يكون زيد فاعلا لانه يشكل عمل شاعر فى زيد لانه لما بطل نفيه فيما بعد الا لم يبق معتمدا على النفى فيما بعد الا فيتعين أن يكون المبتدا مؤخرا أفاده فى الاطول (قوله والكل) أى من الامثلة المذكورة لقصره أو قصرها (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) كان المناسب أن يقول بحسب حال المخاطب اذ لا اعتقاد فى قصر التعيين (قوله ومنها انما الخ) كان الاولى أن يقدم على هذه الدعوى ودليلها أعنى قوله لتضمنه الخ بيان وجه كون النفى والاستثناء يفيد القصر فذكره بعد ذلك كما فعله فوت لترتيب الكلام والتقديم أيضا من طرق القصر لتضمنه معنى ما والا ولهذا فسر الائمة قولهم شر أهر ذا ناب بما أهر ذا ناب الاشر فتخصيص انما بهذا التعليل تخصيص بلا مخصص الا أن يقال خصه بالتعليل للاشارة الى رد ما ذكره بعض الاصوليين من أن وجه افادته القصر أن ما نافية وان للاثبات ولا يرجع النفى والاثبات الى ما بعده لظهور التناقض فأحدهما راجع الى ما بعده والآخر الى ما عداه وكون ما راجعا الى ما بعده خلاف الاجماع فتعين الاثبات لما بعده والنفى لما عداه وانما رده لكونه تكلفا بعيدا عن الاختيار أطول (قوله انما زيد كاتب وانما زيد قائم) فى تعداد أمثلة قصره مامر (قوله افرادا وقلبا) أى بحسب المقام ولم يذكر المصنف ولا الشارح قصر التعيين فى انما ولعله اعتمادا على المقايسة (قوله انما يستعملان الخ) ان كان الشارح نقل عبارة دلائل الاعجاز بالمعنى ولفظ انما من الشارح ورد عليه انه استعمل انما فى قصر الافراد الا أن يقال انه قصد تبيين المذهبين لا افساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بأنه استعمله فى قصر الافراد وان كانت فى عبارة دلائل الاعجاز وورد الاعتراض على صاحب الدلائل تدبر (قوله المعتد به) أى البليغ (قوله لقصر القلب دون الافراد)

أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا للقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا فى سائر الطرق (ومنها النفى والاستثناء كقولك فى قصره) افرادا (ما زيد الا شاعر و) قلبا (ما زيد الا قائم وفى قصرها) افرادا وقلبا (ما شاعر الا زيد) والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب (ومنها انما كقولك فى قصره) افرادا (انما زيد كاتب و) قلبا (انما زيد قائم وفى قصرها) افرادا وقلبا (انما قائم زيد) وفى دلائل الاعجاز أن انما ولا العاطفة انما يستعملان فى الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد وأشار الى سبب افادة انما القصر بقوله (لتضمنه معنى ما والا) وأشار بلفظ التضمن الى أنه ليس بمعنى ما والا

حتى كأنهما لفظان مترادفان اذ فرق بين أن يكون فى الشئ معنى الشئ وأن يكون الشئ الشئ على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما ولا يصلح فيه انما صرح بذلك الشيخ فى دلائل الاعجاز ولما اختلفوا فى افادة انما القصر وفى تضمنه معنى ما والا بينه بثلاثة أوجه فقال (لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة و) هذا المعنى (هو المطابق لقراءة الرفع) أى رفع الميتة وتقرير هذا الكلام أن فى الآية ثلاث قراآت حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة كذا فى تفسير الكواشى فعلى القراءة الاولى ما فى انما كافة اذ لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى الثانية موصولة والعائد محذوف لتكون الميتة خبرا اذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذى حرمه الله عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر (لما مر) فى تعريف المسند من أن نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية والا لم تكن مطابقة لها لافادتها القصر فراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية ولهذا لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ حرم بل فى لفظ الميتة رفعا ونصبا وأما على القراءة الثالثة أعنى رفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل أن تكون ما كافة أى ما حرم عليكم الا الميتة وأن تكون موصولة أى ان الذى حرم عليكم هو الميتة ويرجح هذا بقاء ان عاملة على ما هو أصلها وبعضهم توهم أن مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب فى اختيار

أى على خلاف ما مشى عليه المصنف فانه صرح باستعمال لا فى قصر الافراد فى بحث العطف السابق قريبا وأما انما فليس فى كلام المصنف تصريح باستعمالها القصر الافراد لكن شرحه الشارح على أنها تستعمل له (قوله حتى كأنهما لفظان مترادفان) تفريع على المنفى وانما قال كأنهما ولم يقل حتى انهما لانه اذا كان بمعنى ما والا لا يكونان مترادفين بل كالمترادفين لان من شرط المترادفين أن يتحدا معنى وافرادا فى اللفظ وهنا ليس كذلك لان انما مفرد وما والا مركب ولهذا لا يقال الانسان مرادف للحيوان الناطق (قوله على الاطلاق) أى من غير قيد وكتب أيضا أى من كل وجه (قوله فليس كل كلام الخ) تفريع على قوله ليس بمعنى ما والا وكتب أيضا ما نصه لان انما تستعمل فيما من شأنه أن لا ينكره المخاطب وما والا بالعكس فهذا دليل على أنه ليس المعنى المعنى على الاطلاق اهع ق وسيأتى هذا فى قول المصنف وأصل الثانى أن يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث ومراده بالثانى ما والا وبالثالث انما (قوله لقول المفسرين) أى من العرب العارفين بموضوعات الالفاظ كابن عباس وابن مسعود ومجاهد فالاستدلال بقولهم من حيث ذلك فصح الاستدلال واندفع الاعتراض بأن التفسير مستمد من هذا الفن فكيف يتمسك صاحب هذا الفن بقول أصحاب التفسير وهو مرجعهم فى تصحيح دعاويهم (قوله لبقى ان بلا خبر) وجعلها موصولة والعائد ضميرا مستترا يعود على الذى والخبر محذوفا والتقدير ان الذى حرم أى هو الميتة الله تعالى عكس للمعنى المقصود وهو بيان المحرم بالفتح لان الكلام حينئذ بيان للمحرم بالكسر مع ما فيه من التكلف وايقاع ما على العالم وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوفا والميتة بدلا منه أو مفعول محذوف والخبر محذوف أى ان الذى حرمه الله الميتة ثابت تحريمه تكلف لا ينبغى ارتكابه فى كلام الله تعالى (قوله والعائد محذوف) لانه منصوب بحرم (قوله وهذا يفيد القصر) أى هذا المعنى يفيد قصر التحريم على الميتة وما عطف عليها الآن ما حرم فى قوة المحرم فهو كالمنطلق فى المنطلق زيد وزيد المنطلق (قوله من أن نحو المنطلق زيد الخ) أى من الجمل المعرفة الطرفين (قوله وزيد المنطلق) ذكر على وجه الاستطراد والا فالمسئلة من الاول فان قلت تعريف المسند اليه بلام الجنس ليس بلازم أن يكون للحصر قلت انما يحتمل عدم افادته لذلك اذا ظهر له فائدة أخرى وهنا لم يظهر له فائدة أخرى فيحمل على القصر المتبادر بس والسؤال والجواب فى الاطول (قوله كانت مطابقة للقراءة الثانية) كما هو الواجب فى القراآت من التطابق لكن جهة التطابق مختلفة لان القصر فى الاولى من انما وفى الثانية من التعريف الجنسى (قوله والا) أى والا تكن انما متضمنا معنى ما والا لم تكن أى الاولى مطابقة لها أى للثانية لافادتها أى الثانية القصر دون الاولى (قوله وحرم) عطف على رفع ومبنيا حال من حرم وفى نسخة وحرم مبنى فتكون الواو للحال (قوله وأن تكون موصولة) وعلى كل فالقصر حاصل بانما على الاول والتعريف على الثانى (قوله فى اختيار

كونهما موصولة) أى حيث قالا وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر فانه مبنى على أن ما موصولة اذ لو كانت كافة لم تستند فى افادة القصر الى ما مر فى تعريف المسند بل الى تضمنه معنى ما والا كما فى قراءة النصب تأمل سم وكتب أيضا مانصه وعلى تسليمه يقال السبب ابقاء ان عاملة (قوله وانقول النحاة) صح الاستدلال بكلام النحاة لانه مستنبط من كلام العرب (قوله انما للاثبات مايذكر بعده الخ) أى الحكم الذى يذكر بعده وكتب أيضا مانصه والاثبات والنفى المذكوران معنى ما والا فانما متضمنة لمعناهما ولاشك أن سائر طرق القصر فيها الاثبات والنفى وانما صرحوا به فى انما لخفائهما فيها بخلاف العطف وما والا وأما التقديم فلا يفيد القصر عند النحاة (قوله أى سوى مايذكر بعده) أى مما يقابله كما سيظهر وصرح به فى الاطول (قوله ونحوه) كالاضطجاع (قوله ونفى ماسواه) من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده فى كل من القصرين مخصوص بالظهور أنه لا ينتفى كل حكم سواه مطول ولا ينافى هذا كون قصر الصفة قد يكون حقيقيا لان كونه حقيقيا باعتبار عموم المنفى عنه وان كان الحكم المنفى خاصا (قوله وصحة انفصال الضمير) لم يقل ولوجوب انفصال الضمير مع أن الحق ماعليه ابن مالك من وجوبه اذا أريد الحصر فى الضمير بنظر الى الحالة الثانية وهى اتصال الضمير اذا أريد الحصر فى الفعل نحو انما قلت وقول سيبويه ان الفصل ضرورة بناه كما فى يس على أن انما ليس للحصر كما هو المنقول عنه وهو خلاف ما عليه الجماعة وقول الزجاج بجواز الفصل والوصل بناه على أنه يجوز وجود قرينة ظاهرة غير الفصل على الحصر فى الضمير فيوصل اتكالا على تلك القرينة ولا يخفى بعد ذلك فتبين أن الحق ماقاله ابن مالك ولا عبرة بتشنيع أبى حيان عليه فانه فى غير محله وكتب أيضا قوله وصحة الخ فيه دور لان صحة الانفصال متوقفة على التضمن كما قال الشارح وتوقف معرفة التضمن على صحة الانفصال لاستدلالنا بها عليه وقد يجاب باختلاف الجهة فالتوقف الاول توقف حصول والثانى توقف معرفة وكتب أيضا على قوله ولصحة انفصال الضمير مانصه فى مقام لا يصح الفصل فيه بدون انما (قوله الا بأن يكون المعنى الخ) أى وعند الاتصال بأن تقول انما أقوم يفوت هذا المعنى فالمانع من الاتصال معنوى لا لفظى (قوله وعامله) انظره مع أن يقوم للغائب وأنا للمتكلم الا أن يقال الفاعل فى الحقيقة محذوف أى مايقوم أحد الا أنا (قوله ثم استشهد الخ) لا يقال لا شاهد فيه على ذلك لجواز أن يكون الضمير ليس فاعلا بل تأكيدا للفاعل الذى هو ضمير مستتر ليصح العطف عليه لانا نقول يمنع من كونه تأكيدا بداءة الفعل بغير الهمزة مع أن صحة العطف يكفى لها فاصل ما وهو هنا عن احسابهم على أنه لو كان الامر كذلك لم يفهم كون الغرض حصر المدافع كما بينه الشارح (قوله ولهذا صرح باسمه) تقوية للشاهد (قوله أى العهد) وعليه فالمراد بالحماية الوفاء بالعهد والمراد بالعهد ولو ضمنا كالعهد بحفظ الزوج زوجته وماله وولده (قوله وانما يدافع) ليست

كونهما موصولة مع أن الزجاج اختار أنهما كافة (ولقول النحاة انما للاثبات مايذكر بعده ونفى ماسواه) أى سوى مايذكر بعده أما فى قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيامه ونفى ماسواه من القعود ونحوه وأما فى قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفى ماسواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما (ولصحة انفصال الضمير معه) أى مع انما نحو انما يقوم أنا فان الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا الا بأن يكون المعنى مايقوم الا أنا فيقع بين الضمير وعامله فصل الغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو ممن يستشهد بشعره ولهذا صرح باسمه فقال (قال الضرر زدق أنا الذائد) من الذود وهو الطرد (الحامى الذمار) أى العهد وفى الاساس هو الحامى الذمار اذا حمى مالو لم يحمه لعيب عليه وعنف من حماه وحريمه (وانما يدافع

الواو بها طفة لان الجملة تذييلية والواو في مثلها اعتراضية وفيها معنى التعليل كأنه قيل أنا الذائد الحامي لاني شجاع مطاع قال السيرامي والقصر في انما محتمل للاقسام الثلاثة بحسب اعتقاد المخاطب بس (قوله عن احسابهم) جمع حسب وهو في الاصل المفخرة والمراد العرض ونحوه (قوله لما كان غرضه الخ) وعلما أن ذلك غرضه من خارج وهو قرينة المدح فاندفع ما قد يقال في كلامه مصادرة لانه أخذ الدعوى في الدليل لان كون المراد حصر المدافع لا المدافع عنه وكونه لو قال انما أدافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود ولا يجوز أن يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح أن يقال انما أدافع عن احسابهم أنا على أن يكون أنا تأكيدا وليت ما موصولة وأنا خبرها اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما (ومنها التقديم) أي تقديم ما حقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدا والمعمولات على الفعل (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف (تميمي أنا) كان الانسب ذكر مثالين لان التميمية والقيسية

(قوله عن احسابهم أنا أو مثلي) لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره اذ لو قال وانما أدافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود ولا يجوز أن يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح أن يقال انما أدافع عن احسابهم أنا على أن يكون أنا تأكيدا وليت ما موصولة وأنا خبرها اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما (ومنها التقديم) أي تقديم ما حقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدا والمعمولات على الفعل (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف (تميمي أنا) كان الانسب ذكر مثالين لان التميمية والقيسية

النسبة الى قبيلتين فان النسبة تكون بالولاء وبالنسب كذا فى يس فتعبير الشارح بالانسب لامكان صلاحية المثال لهما على ماذكر (قوله ان تنافيا) أى اذا جعلنا المعتبر فى النسب طرف الاب فقط كما هو المعروف وقوله والا أى وان لم يتنافيا أى اذا جوزنا فى النسب اعتبار الام (قوله أنا كفيت مهمك) ان قلت الكلام فى تقديم ما حقه التأخير وأنا مبتدأ حقه التقديم قلت يلاحظ أنه فى الاصل تأكيد فقدم وجعل مبتدأ كما سبق عن السكاكى والمصنف لم يرتض به فليس فيه تقديم ما حقه التأخير عنده وان أفاد التخصيص كما قررناه آنفا كذا فى يس (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) الاولى بحسب حال المخاطب اذ المخاطب فى قصر التعيين لا اعتقاد له بل هو شاك (قوله فدلالة الرابع) وكذا دلالة زيد المنطلق (قوله بالنحوى) كسلمى وحمراء وعشراء هو مفهوم الكلام ومذهبه أطول (قوله أى بمفهوم الكلام) وهو مخالف لاصطلاح أهل الاصول لان النحوى عندهم مفهوم موافقة وما نحن فيه مفهوم مخالفة (قوله بمعنى الخ) بيان لطريق فهم القصر من التقديم (قوله والباقية) بالجر عطفا على الرابع كما نبه عليه الشارح ففيه عطف معمولى عاملين مختلفين قاله فى الاطول (قوله بالوضع) الا أن أحوال القصر من كونه افرادا أو قلبا أو تعيينا انما تستفاد منها بمعونة المقام وهى المقصود من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع (قوله وضعها لمعان تفيد القصر) أى اثبات المذكور ونفى ماسواه فى كل من الثلاثة وهذا يفيد القصر أى يستلزم القصر الاختصاص وكتب أيضا قوله وضعها لمعان تفيد القصر فان حرف النفى وضع للنفى وحرف الاستثناء للاخراج عن حكم النفى ويلزم من اجتماعهما قصر وهكذا غيره أطول ومنه يعلم ما فى كلام الحفيد هنا فتدبر (قوله كما مر) من الامثلة فان فى لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفى وفى بل بالعكس مطول (قوله الاكراهية الاطناب) أى فى مقام الاختصار أو لتأتى الانكار عند الحاجة أو قصد الابهام أو نحو ذلك كما فى يس (قوله كما اذا قيل زيد يعلم النحو الخ) قد يقال فى هذا المثال نص عليهما لان لفظ غير ونحوها عبارة عن المنفى ويجاب بأن المراد بالنص التصريح وليس فى ذكر غير ونحوها تصريح بالمنفى بل هو مذكور مفهما اجمالا لعدم دلالتها على المنفيات بخصوصها فليتأمل سم وقال فى الاطول وربما يكون زيد يعلم النحو لا غير نصا على المثبت والمنفى كما اذا قصد القصر الحقيقى فلذا قيده بقوله اذا قيل فاعرفه اه (قوله فتقول فيهما) أى رد اعلى القائل مامر (قوله لا غير) فيه جرى على القول بجواز حذف ما أضيف اليه غير اذا وقعت بعد غير ليس وهو الصحيح المؤيد بالسماع خلافا لمن زعم أن قولهم لا غير لحن واعلم أن كلمة غير فى ليس غير فى محل نصب عند المبرد على انه خبر ليس واسمه محذوف تقديره ليس معلومه غير النحو وفى محل رفع عند الزجاج على أنه اسم ليس وخبره محذوف تقديره ليس غير النحو معلومه وأما غير فى لا غير فعلها بحسب المعطوف عليه اهسم باختصار (قوله أى لا التصريف) فيكون من قصر الموصوف (قوله

ان تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب (وفى قصرها أنا كفيت مهمك) افرادا أو قلبا أو تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب (وهذه الطرق) الاربعة بعد اشتراكها فى افادة القصر (تختلف من وجوه فدلالة الرابع) أى التقديم (بالنحوى) أى بمفهوم الكلام بمعنى أنه اذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء فى ذلك (و) دلالة الثلاثة (الباقية بالوضع) لان الواضع وضعها لمعان تفيد القصر (والاصل) أى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف أن الاصل (فى الاول) أى طريق العطف (النص على المثبت والمنفى كمامر فلا يترك النص عليهما (الا كراهية الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض أو زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما) أى فى هذين المقامين (زيد يعلم النحو لا غير) أما فى الأول فبمعناه لا غير النحو أى لا التصريف ولا العروض

أى لاعمرو) فيكون من قصر الصفة (قوله وبنى على الضم) هذا هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فيبنونه على الفتح نحو لا رجل فيه يس (قوله وذكر بعض النحاة) المراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضى فترى وكتب أيضا قوله وذكر الخ ايراد على عدّ المصنف لها من طرق العطف سم وكتب أيضا قوله وذكر بعض النحاة الخ وعليه فهى معطاة حكم العاطفة من افادة القصر وعبارة سم قوله ليست عاطفة ينبغى على هذا أن القصر حاصل أيضا لحصول العطف فى المعنى اه وفى يس أن الكلام على هذا ليس من طرق القصر ونقله عن الاطول لكن الوجه الاول (قوله بل لنفى الجنس) والخبر محذوف أى لاغيره عالم أو معلوم له (قوله أونحوه) معطوف على مقول القول وهو جملة زيد يعلم الخ وكان الظاهر أن يقول الشارح أى نحو زيد يعلم النحو لا غير وهو زيد يعلم النحو لا سواه لكن لما كان الغرض الاهم من قول المصنف أونحوه بيان أنه لا اختصاص للنفظ لا غير هنا فانه قد يتوهم اقتصر فى التفسير على رجوع ضمير نحوه للا غير تدبر يس (قوله مثل لا ماسواه) فى الاول وقوله ولا من عداه فى الثانى (قوله والاصل فى الثلاثة الخ) قال الفنرى وكما يترك الاصل الاول كراهة الاطناب يترك هذا أيضا فى مثل قولك مازيد اضربت وما أنا قلت اذا قصد به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفى لا بما يثبت اه بقى أنه يرد عليه ما قاله ع س انه يلزم منه أن يكون نحو ماجاء القوم الا زيد على خلاف الاصل لانه نص فيه على المنفى والمثبت جميعا ولم يقل بذلك أحد الا أن يمنع أنه نص فيه على المنفى لانه القوم ولم ينص فيه على الافراد واحدا واحدا وأجاب بعض الافاضل بأن الكلام فى الاستثناء المفرغ كما صرح به المصنف وأقول انما خص المصنف الكلام بالمفرغ لانه محل خفاء كما سينبه عليه يس وفى الاطول الاقتصار على المثبت فى النفى والاستثناء واجب كما ستعرف فلا يصح فى حقه أن الاصل فيه ذلك (قوله بلا العاطفة) يعنى لاطلاق النفى كما توهمه بعض الشارحين اذ لا دليل على امتناع مازيد الا قائم وليس هو بقاعد يس وكتب أيضا قوله النفى بلا العاطفة ليس المراد ان هذا الحكم مختص بالنفى بلا بل العطف بيل كذلك لكن المدعى هنا خصوص النفى بلا بقرينة الدليل والا فلا خفاء فى امتناع مازيد الا قائم بل قاعد لكن بدليل آخر لا بما ذكره اه وكأن الدليل الآخر هو ماذكروه من ان بل تنقل حكم ماقبلها الى مابعدها فى المثبت وتقرر حكم ماقبلها فى المنفى وتثبت ضده لما بعدها على ما فيه يس بتصرف وانما كان المدعى هنا خصوص النفى بلا لان المقصود هو الفرق بين الثانى وبين الاخيرين وكما لا يصح مازيد الا قائم بل قاعد لا يصح انما زيد قائم بل قاعد وتعمى أنا بل قيسى كما فى الاطول (قوله لا قاعد) انظر هل يصح بدل لا قاعد لا عمرو ومثلا شيخنا وأقول الظاهر أنه لا يصح لانه وان لم يكن المعطوف بها منفيا قبلها لكنه يوهم أن النزاع فى قيام زيد وعمرو لا فى قيام زيد وقعوده الذى هو فرض الكلام يس (قوله وقد يقع مثل ذلك فى كلام المصنفين) لا فى كلام الله

وأما فى الثانى فمعناه لا غير زيد أى لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبنى على الضم تشبيها بالغايات وذكر بعض النحاة أن لا فى لا غير ليست عاطفة بل لنفى الجنس (أونحوه) أى نحو لا غير مثل لا ماسواه ولا من عداه وما أشبه ذلك (و) الاصل (فى) الثلاثة (الباقية النص على المثبت فقط) دون المنفى وهو ظاهر (والنفى) أى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفى بلا العاطفة (لا يجامع الثانى) أعنى النفى والاستثناء فلا يصح مازيد الا قائم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك فى كلام المصنفين (لان شرط المنفى بلا) العاطفة (أن لا يكون) ذلك المنفى (منفيا قبلها بغيرها) من أدوات النفى لانها موضوعة

أعني يكن من شئ وأقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد لانه يدل على ان أما لم تقع الا موقع أداة الشرط ويمكن دفعه ببناء كلامه على المذهبين اه وقد أشار ش كما في الخفيد الى أن الظرف بين أما والفاء من معمولات الجزاء بخلاف ما مشى عليه هنا قال الخفيد في كبراء المحققون على هذا مطلقا سواء كان ما بعد الفاء يجب له الصدر كان وما النافية أو لا اه (قوله لزمتها الفاء) في الحواشي الخسروية فان قيل اذا كان علة لزوم الفاء لما تضمنها معنى الشرط وكانت الفاء لازمة للشرط غالبا لزم أن يكون لزومها لما أيضا غالبا والا يلزم مزية الفرع على الاصل قلنا لما تضمنت أما معنى الشرط ولم يكن الشرط مصرحا به وجعل الفاء دليلا عليه وجب لزوم الفاء كليا بخلاف ظاهر الشرط فانه لا يحتاج الى دليل لذلك فلزوم الفاء كليا لضعفه لا لمزيته اه وفي كون اللزوم كليا نظر لانه قد تحذف اذا دخلت على قول حذف وبقي مقوله نحو فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أي فيقال لهم أكفرتم الا أن يقال هذا قليل وقد تحذف في الضرورة كقوله * أما القتال لا قتال لديكم * وفي نذور ك قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كأني أنظر اليه وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله فيحتمل أن التقدير فأقول ما بال رجال فهو من قبيل الآية تدبر اه يس وحاصل الجواب ان حذف الفاء لما لم يطرد اختيارا الا في موضع واحد وهو موضع حذف القول قالوا بكلية لزومها بخلاف حذفها مع الشرط فطرد في مواضع وكتب أيضا قوله لزمتها الفاء الخ ينبغي أن يكون بمعنى ألزمت الفاء والصوق أو جعلت الفاء والصوق لازمين ونحو ذلك ليتحد الفاعل فيصح نصب اقامة على انه مفعول لاجله اذ شرطه اتحاده وقوله لزمتها الفاء راجع لقوله والشرط وقوله ولصوق الاسم راجع لقوله الابتداء وكتب أيضا قوله لزمتها الخ اعلم ان الحروف يجوز تذكيرها وتأنيثها باعتبار اللفظ والكلمة فلذا قال لزمتها الفاء ولو قال لزمها صح لكن ينبغي أن يعلم أنه عطف على الفاء الصوق وهو مذكر فقد اجتمع مذكر ومؤنث لكنه مجازي وأسند الفعل اليهما والحكم في ذلك لما سبق منهما فاحفظه اه يس (قوله ولصوق الاسم) لما كان اللازم للمبتدا نفس كونه اسما كان المناسب أن يكون اللازم لنائبه أيضا كذلك ولما لم يمكن لتعين حرفية أما جعل لصوق الاسم أي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ ما لا بد له كله لا يترك كله واعترض على لصوق الاسم بقوله تعالى فأما ان كان من المقربين وأجاب الشارح في الحواشي بأن التقدير فأما التلوث فالاسم لاصق تقديرا والرضى قال انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما أم لا اه يس (قوله اقامة للازم) هو الفاء والاسمية وقوله مقام الملزوم هو المبتدا والشرط (قوله في الجملة) يرجع الى ما قبل قوله وايجاء أيضا وذلك لان الفاء وان قامت في مقام الشرط وهو ما قبل الجزاء الا أنها ليست في مقامه حقيقة لانه مقامه حقيقة ما قبل الظرف لانه معموله وكذا الصوق الاسم لم يقم في مقام المبتدا الا مقامه

لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم مقام الملزوم وايجاء لازم في الجملة (قلبا)

حقيقة

عن غيره مع أن الحمد اللغوي لا يوجد ولا يتحقق الا بصدوره من اللسان وأجيب بأن تعبيره به للاشارة الى أن الحمد ينبغي أن يكون عن صميم القلب فكأنه صادر منه ثم يرد على اللسان (قوله أعم) أي مطلقا اه سم (قوله باعتبار) الباء سببية (قوله وأخص) أي مطلقا اه سم (قوله بالعكس) أي ملتبس بالعكس أي المخالفة (قوله هو اسم) مراده بالاسم ما قابل الكنية واللقب أو ما قابل الصفة وبهذا يشعر كلامه في المطول لا ما قابل الفعل والحرف وعليته بوضع منه تعالى علمه غيره بوحي أو الهام اقول الكمال بن الهمام في تحريره الخلاف في الوضع انما هو في أسماء الاجناس أما اسماء الله والملائكة فالواضع لها هو الله تعالى اتفاقا وأما اعلام الاشخاص كزيد وعمرو فالواضع لها البشر اتفاقا اه وبكونه الواضع يندفع الاستشكال بأن وضع العلم لذات يستدعي علمها وذاته غير معلومة لنا سواء كان العلم بها ممتنعا كما عليه الحكماء أو ممكنا غير واقع كما عليه المتكلمون أو واقعا بتصفية الباطن كما نقله السيرامي عن بعض الصوفية على ان التعقل بالوجه كاف (قوله الواجب الوجود الخ) ذكر هذين الوصفين تعيينا للموضوع له وتوضيحا له لا تقييدا له والا كان كليا وآثرهما دون غيرهما لان وجوب الوجود مبنى سائر صفات الكمال واستحقاق جميع المحامد يقتضي اتصافه تعالى بجميع صفات الكمال ويشير الى وجه تخصيص الحمد به تعالى المدلول عليه الحمد لله وفي يس وغيره ان معنى قولهم الله اسم جامع لصفات الكمال ان الذات الموضوع لها لجمعها لا لانه لوحظ ذلك في وضعه وقيل لوحظ في وضعه مرجحا للتسمية به لتضمن الالوهية الدال عليها أصله وهو اله كل صفة كمال (قوله والعدول الخ) يريد ان قوله الحمد لله كان في الاصل جملة فعلية أي حمدت الله حمدا فحذف الفعل مع الفاعل وأقيم المصدر مقامه وجعلت الجملة اسمية للدلالة على الدوام والثبات كما قالوا في سلام عليك اه جربي فدلالة الاسمية على الدوام والثبات بسبب العدول اليها عن الفعلية التي هي الاصل في الاخبار عن الامور التي تتجدد كالحمد لا بسبب الوضع فلا يناقي قول الشيخ عبد القاهر لا دلالة في زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد على أن ظاهر كلام الكشاف والمفتاح ان الدوام أصل في الاسمية كما في الخبيصي (قوله للدلالة الخ) ان قلت دلالتها عليه اذا لم يكن خبرها فعلا والا دلت على التجدد كما في انه يستهزئ بهم أو ظرفا والا احتملتها بحسب التقديرين كما هنا قلت الاصل في الخبر الافراد فيترجح تقديره اسما (قوله والثبات) هو بمعنى الدوام فالعطف مرادف فالثبات أخص من الثبوت (قوله وتقديم الحمد) اورد عليه ان النكتة انما تذكر للمزال عن محله الاصلي لا القار فيه والحمد هنا مبتدأ فلا اصل فيه فالتقديم وأجيب بأن أصل الحمد لله أحمد الله حمدا فحذف الفعل لدلالة المصدر عليه وبنابته عنه وأدخل لام الجر في المفعول تقوية وعدل عن النصب لما ذكر فصار لله حمد فقدم وأجاب الفنري بأنه سيأتي في تقديم المسند اليه انك تعمد الى اسم فتقدمه تارة فتجعله مبتدأ أو تؤخره تارة فتجعله فاعلا كل ذلك يستدعي نكتة فكون

فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق وأخص (لله) هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد

تعالى بل ولا فى كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم مطول وفيه أنه قد وقع فى كلام الزمخشرى وهو ممن يستدل بتراكيبه عند الشارح والسيد وغيرهما الا أن يقال لعل هذا منه مذهب له مخالف للجمهور فلا يستدل به فانه انما يستدل بكلامه فيما لم يخالف الجمهور ع رس سم وفى الاطول ومما ينبغى أن ينظر فيه نظر من يسلك فى المزلقة ما يكاد يشتبه بالجمع بين لا والنفى والاستثناء وهو ما يؤكد به النفى والاستثناء وهو فى صورة العطف بلا وهو جملة مستقلة جىء بها للتأكيد ليس الا ومنه قول الكشاف وما هى الا شهوات لا غير فانه لم يقصد عطف الغير على شهوات بل جعل لا غير جملة مستقلة تأكيدا للقصر وأراد به لا غير الشهوات موجودة فكأنه قيل ما هى الا شهوات ما هى الا شهوات وكيف لا يسمى هذا المسلك مزلقة وقد عده الشارح المحقق من الجمع الذى يقع فى كلام المصنفين وأوضح به دعوى أنه مما يكثر فى الكشاف ونكاد أن نجترئ بانكار الوقوع فيه ولا نخاف اهم مع حذف (قوله لان تنفى بها ما أوجبته للمتبوع) هذا ظاهر فى مثل جاءنى زيد لا عمرو لكنه يشكل بمثل زيد قائم لا قاعد لان المنفى بها القاعد وهو لم يوجب للمتبوع أى القائم والجواب أنه نفى بها ثبوت القاعد لزيد بعد ايجاب ثبوت القائم لزيد فقد وقع للمتبوع ايجاب الثبوت لزيد وهذا الثبوت منفى بلا عن التابع كذا فى الحفيد وغيره وقال فى الاطول كان مرادهم نفى ما أوجب للمتبوع عما بعدها أو نفى ما بعدها عما أوجب له المتبوع أو نفى التعلق بما بعدها بعد التعلق بالمتبوع ليشمل جاءنى زيد لا عمرو وزيد قائم لا قاعد وضربت زيدا لا عمرا لأنهم تسامحوا فى البيان واكتفوا بذكر المعنى فى العطف على المسند اليه واعتمدوا على المقايسة لظهور الحال بعد هذا القدر من البيان (قوله ونحو ذلك) كالمستثنى (قوله هو منفى قبلها بما النافية) فلزم التكرار (قوله وكذا الكلام فى ما يقوم الا زيد) نفيت القيام عن عمرو وبكر وغيرهما فلا يصح أن تقول ما يقوم الا زيد لا عمرو وكتب أيضا ما نصه من قصر الصفة على الموصوف والاول أعنى ما زيد الا قائم من قصر الموصوف على الصفة (قوله لا يقال الخ) حاصله أن مراد المصنف بقوله بغيرها غير نوع لا وحينئذ يكون المثال المذكور صحيحا وقوله لانا نقول الخ حاصله أن المراد غير شخص لا ومنه لا أخرى قبلها فلا يصح المثال (قوله هذا يقتضى جواز الخ) لان المصنف لم يشترط الا أن لا يكون ذلك المنفى منفيا قبلها بغيرها لا بها (قوله أى بغير لا العاطفة الخ) وفى المثال المذكور نفى بغير شخص لا الأولى هذه الداخلة فى جملة النساء المنفية فيفيد كلام المصنف بطلان هذا المثال لا جوازه (قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال على هذا الجواب يقتضى كلام المصنف جواز أن يكون منفيا قبلها بشخصها الان الممتنع أن يكون منفيا قبلها بغير شخصها وحاصل الجواب أن هذا مدفوع لانه معلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بشخصها (قوله وهذا كما يقال الخ) مرتبط بقوله الضمير لذلك الشخص واستدل عليه (قوله فان المفهوم منه أنه لا يؤذى غيره) لان الضمير فى لا يؤذى غيره راجع لشخص الكريم لا الى نوعه حتى

لان تنفى بها ما أوجبته للمتبوع لا لأن تعمد بها النفى فى شىء قد نفيته وهذا الشرط مفقود فى النفى والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صنة وقع فيها التنازع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيأ هو منفى قبلها بما النافية وكذا الكلام فى ما يقوم الا زيد وقوله بغيرها يعنى من أدوات النفى على ما صرح به فى المفتاح وفائدته الاحتراز عما اذا كان منفيا بنحو الكلام أو علم المتكلم أو السامع أو نحو ذلك كما سيجىء فى انما لا يقال هذا يقتضى جواز أن يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى نحو جاءنى الرجال لا النساء لا هند لانا نقول الضمير لذلك الشخص أى بغير لا العاطفة التى نفى بها ذلك المنفى ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع أن ينفى شىء بلا قبل الاتيان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم أن لا يؤذى غيره فان المفهوم منه أنه لا يؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما أو غير كريم

يكون المعنى لا يؤذى غير الكريم أى هذا النوع فيصدق بأذيته لغير الكريم (قوله ويجامع الاخيرين) بقى أنه حينئذ يسند القصر الى أيهما وفيه تفصيل ففى لامع انما نحو انما ضربت زيدا لاعمرا يسند الى انما اتفاقا من الشارح والسيد لانها أقوى وفى لامع التقديم نحو زيدا ضربت لاعمرا يسند الى التقديم اتفاقا أيضا منهما واختلف فى التقديم وانما فذهب الشارح الى أنه يسند الى التقديم لانه أقوى وعكس السيد لان انما أقوى من سم والفنرى وقوله لانه أى التقديم أقوى هذا ما ذكره الشارح فى شرح المفتاح وذكر فى المطول ان انما أقوى وقال فى الاطول الاظهر أن النفى لا يجامع التقديم الذى للقصر ولا انما للقصر بل تحمل انما على التأكيد كما هو أصل وضع ان المتأكد بما ومنه انما زيدا ضربت فان انما فيه ليس للقصر كقول أبى الطيب * انما الذكرناها * ويحمل التقديم على مجرد الاهتمام فلذا جاز الجمع بين التقديم ولا وانما ولا والنفى والاستثناء نص فى القصر فيلغو العطف معه فلذا لا يجامعه اه (قوله وهو يأتينى لاعمرو) قال فى المطول والتمثيل بنحو زيدا ضربت لاعمرا أحسن قال السيد لاحتمال أن يقال هو يأتينى من باب التقوى دون التخصيص فلا يكون هنالك الا طريق العطف فقط الا أن هذا الاحتمال مرجوح لان قوله لاعمرو يدل على أن المقام مقام تخصيص فكان التمثيل به حسنا الا أن التمثيل بما ليس فيه احتمال أحسن (قوله كما فى النفى والاستثناء) راجع للمنفى وكتب أيضا قوله كما فى النفى والاستثناء فان نفيه مصرح به وان لم يكن المنفى مصرحا به أطول (قوله ايجاب) المراد به الوجوب أى الثبوت (قوله امتناع المجىء عن زيد) فى العبارة قلب والاصل امتناع زيد عن المجىء كما فى المتن فتدبر (قوله نفيا لذلك الايجاب) أى من التابع (قوله والتشبيه الخ) عبارة الاطول بعد قول المصنف كما يقال امتنع زيد عن المجىء لاعمرو ما نصه فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز لم يجئ زيد لاعمرو للفرق بين النفى المصرح به وغير المصرح به جاز مجامعة النفى الاخيرين دون الثانى فلا يرد أنه لا يصلح نظيرا لما سبق لان المنفى بلا ليس منفيا قبلها فيه بخلاف ما سبق (قوله من جهة أن النفى الضمنى الخ) فيه أن المشبه به بل والتشبيه لا يفيد أن النفى الضمنى ليس فى حكم الصريح فكان الاولى والاظهر أن يقول من جهة أن النفى الذى فيه غير مصرح به بل ضمنى ويؤيده قوله قبل فانه يدل على نفى المجىء عن زيد الخ فتدبر (قوله شرط مجامعته الثالث أن لا يكون الوصف مختصا) ظاهره أن هذا لا يشترط فى صورة التقديم فيصح أن تقول من يسمع تسمع لا غير من يسمع ثم هذا الشرط فى قصر الصفة على الموصوف قال السيد وقد يقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة النفى بلا العاطفة لطريق انما أن لا يكون الموصوف فى نفسه مختصا تلك الصفة فلا يجوز أو لا يحسن أن يقال انما المتقى يسلك مناهج السنة لا طريق البدعة اه وفى الاطول يشترط أيضا أن لا يكون الموصوف مختصا بالوصف فلا يقال انما الزمن قاعد لا قائم فترك بيانه لظهوره بالمقايسة اه (قوله

(ويجامع) النفى بلا العاطفة (الاخيرين) أى انما والتقديم (فيقال انما أتانى لا قيسى لا عمرو) أى انما أتانى قيسى لا عمرو لان النفى فيهما (غير مصرح به) كما فى المنفى بلا العاطفة منفيا بغيرها من أدوات النفى وهذا (كما يقال امتنع زيد عن المجىء لا عمرو) فانه يدل على نفى المجىء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجىء عن زيد فيكون لا نفيا لذلك الايجاب والتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجىء من جهة أن النفى الضمنى ليس فى حكم النفى الصريح لا من جهة أن المنفى بلا العاطفة منفى قبلها بالنفى الضمنى كما فى انما أتانى لا قيسى اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجىء على نفى مجىء عمرو لا ضمنا ولا صريحا قال (الثالث) أى مجامعة النفى بلا العاطفة (الثالث) أى انما

أن لا يكون الوصف مختصا الخ) قال فى الاطول ولا يذهب عليك انه لا يتصور القصر فى الوصف الظاهر الاختصاص الا لتنزيل المخاطب منزلة المخطئ أو المتردد لداع (قوله بالموصوف) الباء داخلة على المقصور عليه بقرينة المثال أطول (قوله لان الاستجابة) قيل عليه اذا صح قصره بانما فالمانع من صحة العطف ليس (قوله كما تحسن) قيد فى تحسن المنفى فيفيد كلامه أن فى مجامعته الوصف المختص أصل الحسن (قوله اذ لا دليل الخ) فيه انه تقدم منع مازيد الا اقائم لا قاعد فلم لا يجوز عند قصد التحقيق والتأكيد ليس (قوله وأصل الثانى الخ) وجه الاقتصار فى هذا الاختلاف على الثانى والثالث كأنه لان الاول والرابع مستويا النسبة بالمعلوم والمجهول فوجه الاختلاف انقسام الطرق ثلاثة أقسام فلا يرد أنه فى هذا الوجه ليس اختلاف الطرق بل الطريقين أطول (قوله أى الحكم) عبارة الاطول أن يكون ما استعمل من الاسناد والتعلق يدل عليه قوله فيما سبق وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر أو غير قصر وفسره الشارح بالحكم (قوله الذى استعمل فيه الخ) أشار الى أن اللام بمعنى فى وان ضمير استعمل لغير ما فهى صلة جرت على غير ما هى له ولم يبرز لأمن اللبس وأيضا عدم الابراز مع الفعل جائز اتفاقا وانما الخلاف مع الوصف على ما نقل عن الرامى لكن رأيت فى التصريح وهمع الهوامع حكاية الخلاف مع الفعل أيضا (قوله مما يجهله المخاطب وينكره) ان قلت جهل المخاطب مما لابد منه فى جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثانى قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام كما يظهر من تحقيق كلام الشيخ فتدبر وكتب أيضا ما نصه الجهل ظاهر فى جميع أقسام القصر وأما الانكار فليس ظاهرا فى قصر التعيين اذ المتردد لا انكار عنده ثم رأيت فى الاطول ما نصه مما يجهله المخاطب وينكره فاستعماله فى قصر التعيين على خلاف الاصل اذ لا انكار فيه ولو اكتفى بقوله ينكره لكفاه اهو قوله ولو اكتفى الخ انظره مع قول سم ظاهر كلام المصنف أنه لابد من الجمع بين الجهل والانكار وأنه لا يكفى الثانى وعليه فلعله اذا وجد الثانى فقط كان من التنزيل الآتى اه (قوله وفيه بحث) اعتراض على قوله بخلاف الثالث قال فى الاطول لا اشكال لانه يصح أن تكون انما غالبا فيما ينزل منزلة المجهول دون النفى والاستثناء ويكون النفى والاستثناء غالبا فى المنكر وربما يستعمل فى معلوم منزل منزلة المجهول كما انه ربما تستعمل انما فى مجهول منزل منزلة المعلوم وما آل تنزيل المجهول منزلة المعلوم فيها تنزيل المجهول الحقيقى منزلة المجهول الادعائى كما أن ما آل تنزيل المعلوم منزلة المجهول فى النفى والاستثناء تنزيل المجهول الادعائى منزلة المجهول الحقيقى ولا يخفى كمال لطافة هذين التنزيلين ودقتهما (قوله سوى لازم الحكم) هو العلم بأن المتكلم يعرف الحكم (قوله من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره) ولكنه جاهل له ومنكره بالفعل كما يدل عليه قوله حتى ان انكاره الخ (قوله وعلى هذا) أى التأويل المذكور (قوله كقولك الخ) تمثيل لاصل الثانى أعنى

(أن لا يكون الوصف مختصا بالموصوف) لتحصل الفائدة (نحو انما يستجيب الذين يسمعون) فانه يمتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا تكون الا ممن يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال (عبد القاهر لا تحسن) مجامعته للثالث (فى) الوصف (المختص كما تحسن فى غيره وهذا أقرب) الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد (وأصل الثانى) أى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفى والاستثناء (أن يكون ما استعمل له) أى الحكم الذى استعمل فيه النفى والاستثناء (مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أى انما فان أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا فى الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز وفيه بحث لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطإ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه أن مراده أن انما تكون لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما فى المفتاح (كقولك لصاحبك)

النفي والاستثناء وكتب أيضا قوله كقولك الخ قال في المطول دخولا على تمثيل المصنف مانصه ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فأشار الى أمثلة الاصلين وتركهما بقوله كقولك الخ أي الى قول المصنف الآتي مؤكدا بما ترى (قوله وقد رأيت) الانسب رأيتما (قوله شبحا) بالتحريك وقد يسكن أي شخصا كذا في الصحاح أطول (قوله من بعيد) وشأن البعيد أن يجهل وينكر (قوله اذا اعتقده غيره) فهو قصر قلب وكتب أيضا قوله اذا اعتقده غيره أي غير زيد بأن يكون زيدا وعمرا أو يكون عمرا فالمثال يحتمل القسمين أطول (قوله وقد ينزل المعلوم) أي الحكم المعلوم منزلة الحكم المجهول وكتب أيضا قوله وقد ينزل المعلوم مقابل لقوله وأصل الثاني الخ (قوله لاعتبار مناسب) بتنوين اعتبار أي لامر معتبر مناسب للمقام (قوله فيستعمل له) أي فيه على ماصنع الشارح ويحتمل رجوع الضمير للتنزيل فتكون اللام للتعليل (قوله أي حال كونه) أي كون الثاني وقوله قصر افراد أي دال قصر افراد وكتب على قوله أي حال كونه مانصه أو لاجل الافراد (قوله أي مقصور على الرسالة) فهو من قصر الموصوف على الصفة وفي قوله لا يتعداها الخ اشارة الى أن القصر اضافي (قوله من الهلاك) أي الموت (قوله نزل استعظامهم الخ) أي فلزم تنزيل علمهم منزلة الجهل فلا يرد أن الملائم لدعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول تنزيل علمهم منزلة الجهل لا تنزيل استعظامهم منزلة انكارهم أطول وكتب أيضا قوله نزل استعظامهم لانشك أن المعلوم هو عدم التبري من الهلاك فالمناسب لقوله وقد ينزل المعلوم الخ أن يقول فنزل المعلوم وهو عدم التبري منزلة المجهول لاستعظامهم هلاكه فكأنهم منكرون ليجري الكلام على سنن واحد فتأمل (قوله فاستعمل له) أي فيه أي في ذلك الحكم المعلوم وهو اثبات الرسالة مع نفي التبري عن الهلاك (قوله والاعتبار المناسب الخ) قال في الاطول ونحن نقول الاعتبار المناسب التنبيه على مفاسد الاستعظام حتى لحق بالجهل في الفساد وتحذيرهم عنه كما يحذر عن الجهل والاقرب عندي أنه قصر قلب أي وما محمد الا رسول لا اله نزل استعظامهم هلاكه منزلة دعوى ألوهيته لان البقاء يخص الاله وكل شيء هالك الا وجهه واعتقاد الالوهية ينافي اعتقاد الرسالة اه وهذا كله على أن معتمد القصر ليس الصفة أعني قد خلت من قبله الرسل وفي الكشاف كما قال السيد اشارة الى أنها معتمده فكأنه قيل وما محمد الا يخلو كما خلت الرسل قبله نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه فخوطبوا على طريق قصر القلب (قوله ان أنتم الا بشر مثلنا) خاطبوهم بهذا الخطاب ولم يقولوا ما أنتم رسل الذي هو مرادهم لانه في زعمهم أبلغ اذ كأنهم قالوا أنكرتم ما هو من الضروريات وهو ثبوت البشرية وأنتم لا تتعدون الاتصاف بها الى الاتصاف بنقيضها الذي ثبت معه الرسالة ولهذا كان قصر قلب وقيل انه يمكن أن يكون قصر افراد جريا على الظاهر من غير تنزيل فكأنهم قالوا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تزعمون وقصر القلب بلا تنزيل

رأيت شبحا من بعيد ما هو الا
ذا اعتقده غيره) أي اذا اعتقد
ـك ذلك الشبح غير زيد
ـرا) على هذا الاعتقاد (وقد
المعلوم منزلة المجهول لاعتبار
ب فيستعمل له) أي لذلك
لوم (الثاني) أي النفي
ستثناء (افرادا) أي حال
قصر افراد (نحو وما محمد الا
ل أي مقصور على الرسالة
تداها الى التبري من الهلاك)
اطبون وهم الصحابة رضي
عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا
الرسالة غير جامع بين الرسالة
بري من الهلاك لكنهم لما
يعدون هلاكه أمرا عظيما
ل استعظامهم هلاكه منزلة
كارهم اياه) أي الهلاك
ستعمل له النفي والاستثناء
عتبار المناسب هو الاشعار
م هذا الامر في نفوسهم وشدة
هم على بقائه عليه
لاة والسلام (أو قلبا) عطف
قوله افرادا (نحو ان أنتم الا
مثلنا) فالمخاطبون وهم الرسل
م الصلاة والسلام لم يكونوا
ين بكونهم بشرا ولا منكرين
لكنهم نزلوا منزلة المنكرين

أيضا بأن يكون المراد ما أنتم الا بشر مثلنا لا بشرا على منابا لرسالة ع ق وكتب أيضا ما نصه قال السيد السند فرق بين هذا المثال والمثال السابق بأن المنشأ في التنزيل فيه هو حال المتكلم والمخاطب وفي السابق حال المخاطب فقط ولا يخفى أنه وهم لان المنشأ في التنزيل مطلقا مخالفة علم المتكلم لما عليه المخاطب الا أنه في السابق علمه مطابق للواقع وهنا غير مطابق ونأتيك ببحث شريف نظمه موهبة رؤف لطيف وهو ان ما جعلوه تنزيلا يحتمل أن يكون على مقتضى الظاهر ويكون الكلام من قبيل الكناية فيكون ان أنتم الا بشر بمعنى ان أنتم الا غير رسل لاستلزام البشرية نفي الرسالة فذكر البشرية وأريد انتفاء الرسالة ففي الكلام قصر قلب من غير تنزيل وانما اختار المصنف في مقام التمثيل ان أنتم الا بشر مثلنا تريدون أن تصدونا الآية دون ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شئ لما في الاول من الاشكال الذي أجاب عنه بقوله وقولهم الخ أطول بيعض تلخيص (قوله لاعتقاد القائلين الخ) هذا هو الاعتبار المناسب (قوله على دعوى الرسالة) المنافية للبشرية على زعم القائلين (قوله لما اعتقدوا الخ) فبنى القصر هنا على حال المتكلم والمخاطب وفي المثال السابق على حال المخاطب فقط (قوله من التنافي الخ) بيان لما (قوله فقلبوا) أي القائلون (قوله المخاطبين) أي بان أنتم الا بشر مثلنا (قوله من باب مجاراة الخصم) أي الجري معه وعدم مخالفته في السلوك (قوله بتسليم بعض مقدماته) هو كونهم بشرا لا يقال لا معنى للمجاراة هنا لانها انما تكون فيما يخالف الواقع عند المجاري فيسلمه على سبيل التنزل وهنا ليس كذلك اذ بشريتهم موافقة للواقع بلا خلاف لانا نقول المجاراة تكون بوجهين أحدهما الاعتراف بمقدمة مخالفة للواقع على سبيل التنزل ثانيهما الاعتراف بمقدمة موافقة للواقع والتبكيت في هذا باعتبار الاشارة بتسليمها الى أنها لا دخل لها في المطلوب كالبشرية هنا سم باختصار وكتب أيضا قوله بتسليم بعض مقدماته لانه اذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيلة الى أصغائه لما يلقى اليه بعد ذلك فيعتريه مما يلقى اليه بعد ذلك وينفعه وأما اذا عورض من أول وهلة فربما كان ذلك سببا لنفرته وعدم اصغائه وعناده (قوله من العثار) أي لان العثور هو الاطلاع (قوله اسكات الخصم والزامه) بأن يترتب على التسليم المذكور بعد اسماع الخصم له وطماعيته في الظفر ما ينقطع به اما باظهار ان ما سلم له لا يستلزم مطلوبه كما هنا أو انه يستلزم ما ينافض المطلوب كما تقدم في آية قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين (قوله على وفق كلام الخصم) أي في الصورة فانه أقوى في المجاراة ولم يقصد بذلك تسليم الحصر لأترى الى قولهم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده سيد وحاصل توجيه الشارح أن الرسل لم يريدوا القصر بل أصل الاثبات على سبيل التجريد وانما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم والاحسن التوجيه بأن مرادهم القصر أعني اثبات البشرية ونفي الملكية لا نفي الرسالة فمرادهم ما نحن الا بشر مثلكم لا ملائكة كما تقولون لكن لا ملازمة بين البشرية وانتفاء الرسالة

(لاعتقاد القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا مع اصرارهم المخاطبين على دعوى الرسالة) فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافي بين الرسالة والبشرية فقلبوا هذا الحكم وقالوا ان أنتم الا بشر مثلنا أي مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار الى جوابه بقوله (وقولهم) أي قول الرسل المخاطبين (ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم) وارخاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته (ليعثر الخصم) من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك (حيث يراد تبكيته) أي اسكات الخصم والزامه (لا لتسليم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا ان ما ادعيتم من كوننا بشرا لخصي لا ننكره ولكن هذا لا ينافي أن يمن الله تعالى علينا بالرسالة فلهذا أثبتوا البشرية لانفسهم وأما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم (وكقولك)

ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه اذ لا يلزم من الكون على وفق كلام الخصم عدم ارادة الحصر لكن يرد على هذا أن المخاطبين أعني الكفار لا ينكرون بشرية الرسل حتى يرد عليهم بهذا الحصر أعني ان نحن الا بشر مثلكم الا أن يجاب بان القصر قد يكون لنكتة غير الافراد والقلب والتعيين ملخصا من سم (قوله عطف على قوله الخ) ولم يعطفه على قوله نحو وما محمد الخ فيتخلص من الاعتراض الآتي لانه ليس من أمثلة التنزيل منزلة المجهول المستعمل فيه النفي والاستثناء حتى يعطف على مثاله السابق ولان ذلك لا يلائم قول المصنف بعد وقد ينزل الخ فاندفع ما لسم (قوله وهذا الخ) هذا جرى مع المتن وسيأتي القدح فيه بقول الشارح والاولى الخ (قوله والاولى بناء الخ) أي عقب قول المصنف بخلاف الثالث من أن انما لا تستعمل الا في مجهول بالفعل لكنه شأنه أن لا يجهل وانما قال الاولى ولم يقل والمتعين أو والصواب لامكان تأويل قول المتن يعلم ذلك ويقر به أي شأنه أن يعلمه ويقر به وهو جاهل به بالفعل فيكون من الاخراج على مقتضى الظاهر (قوله لا على مقتضى الظاهر) أي لانه يعلم أنه اخوه لكن لما لم يشفق عليه نزل منزلة الجاهل فخوطب بالقصر (قوله المجهول) أي عند المخاطب (قوله منزلة المعلوم) أي ما من شأنه أن يعلم عند المخاطب بحيث لا يصر على انكاره لا المعلوم بالفعل لان المعلوم بالفعل ليس محلا للقصر سم (قوله من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره) وان كان هو جاهلا له ومنكرا له بالفعل (قوله بماترى) أي بما تعلمه محققا أو بما تبصره لظهوره كما له أطول (قوله من ايراد الجملة الاسمية) أي من الجملة الاسمية الموردة لان المؤكد الجملة الاسمية لا ايرادها سم فهي من اضافة الصفة (قوله الدال على الحصر) أي حصر المسند في المسند اليه فالمعنى لا مفسد الا هم لما تقرر من أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه وتأكيد الرد على الكفار حاصل به أيضا وان كان قصر المسند اليه على المسند هنا أبلغ في ذلك (قوله ثم تعقيبه الخ) عبارة الاطول وهنا تأكيد آخر لم يشر اليه المصنف وهو توبيخهم وتقريعهم بقوله ولكن لا يشعرون وجعله داخلا في قوله ماترى كما يشعر به كلام الشارح بعيد عن السوق ويأباه بيان الايضاح (قوله والتوبيخ) تفسير (قوله ومزية انما) أي شرفها وفضلها (قوله على العطف) وأما النفي والاستثناء والتقديم ففيهما تعقل الحكمين أيضا معا فلم تظهر هذه المزية لانما عليهما ولذلك لم يتعرض لها مع أن لها على التقديم مزية من حيث احتمال كون المقدم معمولا لشيء آخر وعلى النفي والاستثناء من حيث توقف الاستثناء في الافادة على المستثنى منه والفرق بين الاستثناء والعطف أن صورة العطف تحتمل الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فيفيد الحكمين بواسطة ذلك الارتباط ع ق والحاصل أن الاستثناء هو الاخراج فلا بد من ملاحظة المخرج منه فيعقل الحكمان معا لكن تعقلهما معا في انما أقوى منه في النفي والاستثناء لعدم التوقف على شيء فلذا خصت في المتن بالذكر والاحسن أن يقال غير انما لا يعقل فيه الحكمان اجمالا

عطف على قوله كقولك لصاحبك وهذا مثال لاصل انما أي الاصل في انما أن تستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك (انما هو أخوك لمن يعلم ذلك ويقربه وأنت تريد ان ترفقه عليه) أي ان تجعل من يعلم ذلك رفيقا مشفقا على أخيه والاولى بناء على ماذكرنا أن يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر (وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) أي انما (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصلحون) ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره (ولذلك جاء الأنهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بماترى) من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتحريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية ثم التأكيد بان ثم تعقيبه بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون (ومزية انما على العطف أنه

أولا ملوى وكتب على قوله ففيه ما تعقل الحكمين أيضا معا ما نصه يؤخذ منه أنه كان الاحسن أن يقول ومزية غير العطف عليه الا أن يقال انما أكمل فى هذه المزية منهما كما يفيده ع فى بقوله مع أن لها الخ (قوله يعقل منها الحكمان) أى بحسب الوضع يعنى أن الواضع وضعها للجمع فلا يرد أنه قد يلاحظ أحدهما قبل الآخر مع (قوله معا) أى وتعقل الحكمين معا أرجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما فى المعطوف مطول (قوله وأحسن مواقعها) أى مواضعها (قوله التعريض) أى الكلام الذى يراد به التعريض وهو كما يأتى أن يستعمل الكلام فى معنى ليلوح بغيره أى يفهم منه معنى آخر ع ق (قوله انما يتذكر أولو الالباب) فأنا نجزم بأنه ليس المراد ظاهره فقط وهو حصر التذكر أى تعقل الحق فى أولى الباب أى أرباب العقول فانه معلوم بل هو تعريض الخ أى فمناط الفائدة هو المتوسل اليه (قوله على ما مر) أى من كونه حقيقيا أو اضافيا قصر صفة على موصوف أو عكسه (قوله بين الفعل والفاعل) فيقصر الفعل على الفاعل وبالعكس وقوله كالفاعل والمفعول فيقصر الفاعل على المفعول وبالعكس وهكذا (قوله وغيرهما) من سائر المتعلقات سوى المفعول معه فلا يقال ماسرت الا والنيل مثلا لانه لم يسمع وكذا لا يقع القصر بين الفعل ومصدره المؤكد اجماعا فلا تقول ماضربت الا ضربا وأما قوله تعالى ان نظن الا ظنا فمعناه الا ظنا ضعيفا فهو مصدر نوعى وذكر فى المطول أنه يقع القصر بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ماجاءنى رجل الا فاضل وماجاءنى أحد الا أخوك وماضربت زيدا الا رأسه وماسلب زيد الا ثوبه اه وماصرح به من جواز التفريغ فى الصفات أحد قولين للنحاة عليه الزمخشرى وأبو البقاء والقول الثانى عدم الجواز وعليه الاخفش والفارسى كذا فى يس (قوله وغير ذلك من المتعلقات) كالحال والتمييز (قوله ومعنى قصر الخ) جواب سؤال وهو أن يقال ان الفاعل ذات وكذا المفعول به فكيف يقصر أحدهما على الآخر نوبى أى مع أن القصر اما قصر صفة على موصوف أو العكس (قوله مثلا) أى أو قصر المفعول على الفاعل أو أحد المفعولين على الآخر أو صاحب الحال عليها (قوله قصر الفعل) هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلا أعنى قصر الفاعل على المفعول (قوله وعلى هذا) أى على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواقى أى قياس معنى البواقى ومنها القصر بين الفاعل والحال فمعناه قصر الفاعل فى وقت الفعل على الحال نحو ماجاءنى زيد الا راكبا فمعناه المتبادر أن زيدا فى زمان المجىء مقصور على صفة الركوب فهو من قصر الموصوف على الصفة على المتبادر فقول الشارح فيرجع الخ تفريع على مجموع قوله ومعنى قصر الفاعل الخ وقوله وعلى هذا الخ فقوله الى قصر الصفة ناظر الى نحو قصر الفاعل على المفعول وقوله أو قصر الموصوف ناظر الى نحو قصر ماجاءنى زيد الا راكبا الداخل فى قوله وعلى هذا قياس البواقى غاية ما فيه أنه اقتصر فى البيان على الظاهر

(يعقل منها) أى من انما (الحكمان) أعنى الاثبات للمذكور والنفى عما عداه (معا) بخلاف العطف فانه يفهم منه أولا الاثبات ثم النفى نحو زيد قائم لا قاعد أو بالعكس نحو ما زيد قائما بل قاعد (وأحسن مواقعها) أى مواقع انما (التعريض ص وانما يتذكر أولو الالباب فانه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه منها) أى كطمع النظر من البهائم (ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل) نحو ما قام الا زيد (وغيرهما) كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيدا الا عمرا أو ما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما أعطيت زيدا الا درهما وما أعطيت درهما الا زيدا وغير ذلك من المتعلقات (فمتى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء) حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمرا الا زيد ولو أريد القصر على المفعول قيل ما ضرب زيدا الا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف

اوقصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقا وغير حقيقي افرادا وقلبا وتعيينا ولايخفى اعتبار ذلك (وقل) أي جاز على قلة (تقديمهما) أي تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونهما (بحالهما) وهو أن يلي المقصور عليه الاداة (نحو ماضرب الاعمرا زيد) في قصر الفاعل على المفعول (و) ماضرب (الازيد عمروا) في قصر المفعول على الفاعل وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بأن تؤخر الاداة عن المقصور عليه كقولك فيما ضرب زيد الاعمرا ماضرب عمرا الازيد فانه لايجوز ذلك لمافيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بحالهما (لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس وانما جاز على قلة نظرا الى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر (بوجه الجميع) أي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك

المتبادر فلا يناني أن في قصر الفاعل على المفعول مثلا وجها آخر يقتضي أنه من قصر الموصوف على الصفة كما بين فيما سيأتي ملخصا من سم مع زيادة (قوله أوقصر الموصوف الخ) فيه أن المفرع أعم من المفرع عليه الا أن يقال قوله قصر الفعل الخ أي أوقصر الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول ويكون قوله أوقصر الخ راجعا له وبيان ذلك أن في معنى قصر الفاعل على المفعول وجهين أحدهما ماذكره الشارح والآخر قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول فقول الشارح فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة تفريع على ماذكره فمعنى ماضرب زيد الاعمرا مامضروب زيد الاعمرو وقوله أوقصر الموصوف على الصفة يرجع الى الآخر فمعنى ماضرب زيد الاعمرا مازيد الاضارب عمرو لكن الاظهر الاول لانه يلزم على الثاني كما في سم عن ع س الفصل بين الصفة المقصور عليها وقيدها وتقدم المقصور عليه على الاوان تأخر قيده عنها ولتصحيح التفريع وجه آخر قدمناه وقوله وعلى هذا قياس البواقي أي فمعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فمعنى ماضرب عمرا الازيد ماضارب عمرا الازيد فيرجع لقصر الصفة على الموصوف أوقصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل فمعنى ماضرب عمرا الازيد ماعمرو الامضروب زيد فيرجع لقصر الموصوف على الصفة لكن الاظهر الاول (قوله ولايخفى اعتبار ذلك) فاذا قلت في قصر الفاعل ماضرب زيد الاعمرا ان أريد ماضروب زيد الاعمرو دون كل ماهو غير عمرو كان حقيقيا وان أريد دون خالد كان اضافيا ثم ان أريد الرد على من زعم أن مضروب زيد عمرو وخالد مثلا كان افرادا أوعلى من زعم أن مضروبه خالد دون عمرو كان قلبا أوعلى من شك في مضروبه منهما كان تعيينا وقس سائر المتعلقات على هذا من ع ق (قوله بحالهما) الباء للملابسة (قوله لاستلزامه الخ) هذا التعليل قاصر لانه لايجري في قصر الموصوف كما اذا جعل قولك ماضرب الاعمرا زيد من قصر الموصوف لتأوله بمعنى مازيد الاضارب عمرو فهذا لايتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها وانما فيه حال التقديم تأخير الموصوف عن جميعها وكذا في قولك ماضرب الازيد عمرا فانه اذا جعل من قصر الموصوف بتأوله على معنى ماعمرو الامضروب زيد لم يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها انما يلزم عليه حال التقديم تأخيره عن جميعها فافهم ملخصا من ع ق (قوله قبل تمامها) أي في المثالين المذكورين والاقرب أن يحمل على حذف المضاف أي لايهام استلزامه والافلا استلزام في نفس الامر لان الكلام انما يتم بآخره نوبي وكذا الفنري (قوله لان الصفة المقصورة على الفاعل) أي في قصر المفعول على الفاعل وقوله مثلا أي أوعلى المفعول في قصر الفاعل على المفعول وهكذا وقوله هي الفعل الخ هو بالنظر لما قبل مثلا أعني الصفة المقصورة على الفاعل في قصر المفعول على الفاعل وقوله وعلى هذا أي البيان المذكور للصفة المقصورة على الفاعل (قوله وعلى هذا فقس) فتقول في قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق

بالفاعل

بالفاعل فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا (قوله أن النفي في الاستثناء المفرغ الخ) انما اقتصر على بيان الوجه في النفي والاستثناء لان وجه القصر في العطف بين وانما راجع الى النفي والاستثناء والتقديم اما راجع الى النفي والاستثناء أو الى العطف فزيدا ضربت في معنى ما ضربت الا زيدا أو زيدا ضربت لا غيره واقتصر على البيان في المفرغ لان البيان فيه يجعله مردودا الى غير مفرغ فاذا بين فكأنه بين غير المفرغ أيضا أطول (قوله يتوجه الى مقدر) قال في الاطول القول بتقدير المستثنى منه يأتي في ما سيجيء في بحث الايجاز والاطناب من أن قوله تعالى ولا يحيق المكر السيء الا بأهله من أمثلة المساواة وما وجهه الشارح به من أن تقدير المستثنى منه اعتبار نحوي دعا اليه أمر لفظي هو بمعزل عن نظر صاحب المعاني الا أن يراد بالمقدر في هذه العبارة ما يتساق الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير في نظم الكلام فتأمل (قوله عام) وفي مثل ما اشتريت الا نصف الجارية يقدر المستثنى منه جزأ منها وهو مفهوم كلي عام فبطل ما قيل أراد بالعام ما يتناول الكل ليشمل نحو هذا المثال اذ المقدر فيه الجارية وكتب أيضا قوله عام أي ولو عموما نسبيا اذ الشرط انما هو عمومه لبعض غير المستثنى فدخل القصر الاضافي والحاصل أن المراد بعمومه في الحقيقي تناوله جميع الافراد وفي الاضافي تناوله المستثنى والبعض الذي أريد الاختصاص بالنسبة اليه وحينئذ فالاستدلال على عمومه يتناول المستثنى وغيره ليتحقق الاخراج فيه بحث لان التناول ليتحقق الاخراج يكفي فيه شمول المستثنى وشيء آخر وان لم يكن جميع ما خص المستثنى باعتباره بقي أنه في نحو ما زيد الا يقوم يحتمل أن يقدر ذلك العام يفعل الا يقوم بس ملخصا (قوله مناسب للمستثنى في جنسه) ظاهره يقتضي أن الجنس غير المقدر مع أنه المقدر فظاهر العبارة غير مراد والمراد أن يكون المستثنى داخلا في الجنس الذي هو المستثنى منه المقدر وعبارة الاطول لا يخفى أن في قوله في جنسه مسامحة لان المقدر يجب أن يكون جنس المستثنى لا مشاركه في الجنس فلا تصح المناسبة في جنسه كما صحت في صفته فالمراد مناسب له في كونه جنسه وأن القصر لا يتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لو قدر اعم الاشياء حصل القصر وأيضا المستثنى فيما ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاءني أحد الا زيدا ليس مناسبا له في صفته مع افادته القصر اه وكتب على قوله فالمراد الخ ما نصه أقول كون المستثنى منه جنسا للمستثنى لا ينافي اشتراكهما في جنس أعلى من المستثنى منه فانتفاء المسامحة في كلامه ممكن وكتب أيضا قوله مناسب للمستثنى في جنسه بأن يقدر فيما جاءني الا زيدا أحد لا حيوان أو شيء حتى لا ينافي القصر مجيء حمار وفيما أعطيته الا جبة لباسا حتى لا ينافيه اعطاء درهم فالمراد بالجنس ما يعد في العرف جنسا ويقال للشيء المشارك للمستثنى فيه انه من جنسه ألا ترى أنه لا يقال للحمار انه من جنس زيد مع أنه حيوان كزيد ويقرب منه ما يفهم من قولهم الجنس الى الجنس يميل فمن فسره بما يصدق على المستثنى فقد بعد أطول (قوله

(أن النفي في الاستثناء المفرغ) الذي حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد الا بحسب العوامل

(يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه) لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه (عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج (مناسب للمستثنى في جنسه) بأن يقدر في نحو ما ضرب الا زيدا ما ضرب أحد وفي نحو ما كونه لباسا وفي نحو ما جاءني الا راكبا ما جاءني كائنا على حال

من الاحوال) أى من أحوال المجىء (قوله وعلى هذا القياس) نحو ماصليت الا فى المسجد (قوله فاذا اوجب منه شئ بالا) لشئ أو أوجب لشئ منه بالا كما فى ماجاءنى الا زيد فانه لم يوجب من العام شئ بل أوجب لشئ منه أطول (قوله القيد الاخير) أى من قيدى الفعل لما سبق من أن كلا من الفاعل والمفعول قيد للفعل (قوله ولا يجوز تقديمه) ههنا نظر وهو أن تقديم المقصور عليه جائزا ذا كان نفس التقديم مفيد اللقصر كما فى قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد ويمكن الجواب بأن الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك أى بل هو مستفاد من التقديم وتقدم أن هذا عند الشارح وأن مختار السيد أنه مستفاد من انما لا من التقديم سم ويس زادىس وفى العروس يرد على قولهم المحصور فيه هو الاخير أمور منها ان قولك انما قت معناه لم يقع الا القيام فهو حصر للفعل وليس الاخير فان الاخير هو الفاعل وهو الضمير ولو قصد حصره لفصل الضمير كما سبق ومنها قوله صلى الله عليه وسلم انما يأ كل آل محمد من هذا المال فان المراد ليس لهم فيه الا الاكل لانهم لا يأكلون الا من هذا المال كما يقتضيه قواعدهم ومنها قوله تعالى انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر فان المراد ما يريد الا أن يوقع العداوة فى الخمر والميسر ومقتضى ماذكروه أن يكون المراد ما يريد أن يوقع العداوة الا فيهما ومنها قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آباؤنا من قبل فان المعنى لم يقع الا أن أشرك آباؤنا من قبل ومقتضى قواعدهم ما اشرك آباؤنا الا من قبل أى لم يشركوا من بعدنا بل من قبلنا ومنها قوله تعالى يا قوم انما فتنتم به مقتضى ما قالوه ان المعنى ما فتنتم الا به وليس المراد فانه لا يصح فيه تصر القلب ولا تصر الافراد لانهم لم يكونوا يدعون أنهم فتنوا به وبغيره ولا انهم فتنوا بغيره فقط فتعين أن يكون المعنى لم يقع الا أنكم فتنتم به ومنها قوله تعالى واذا قضى أمرا فانما يقول له كن فيكون فيلزم على ما قالوه ان التقدير ما يقول له الا كن وليس المعنى عليه انما المعنى لا يقع شئ الا قوله كن ومنها قوله تعالى قال انما يأتيكم به الله ان شاء فالمعنى على ما قالوه ما يأتيكم به الله الا ان شاء وهذا وان كان صحيحا لكنه ليس المراد بل المراد ما يأتيكم به الا الله بدليل أنه جواب لقولهم فأتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين اه بعض تلخيص وكتب على قول سم وليس بل هو مستفاد من التقديم ما نصه فيه ان فى الحكم بأن انما فى هذا التركيب لا قصر فيه وفى انما جاءنى زيد لا عمرو للقصر بحثا طول (قوله للالباس) وذلك لتقرر تأخير المقصور عليه (قوله وغير كالا) خص غير لانها لا يستعمل فى التفريغ من أدوات الاستثناء غير الاغيرها لكن هذا بناء على أن سوى ملازمة للنصب على الظرفية والا فهى كغير سم (قوله فى افادة الخ) تبع المفتاح فى تخصيص وجه الشبه والاولى الاقتصار على قوله وغير كالا اذ فيه تكثير المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد المشاركة فى جميع أحكام الا أطول (قوله قصر الموصوف على الصفة الخ) قال فى الاطول ولك ان تريد بالقصرين القصر

من الاحوال وفى نحو ما سرت اليوم الجمعة ما سرت وقتا من الاوقات وعلى هذا القياس (و) فى (صفته) يعنى الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك واذا كان النفى متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى فى جنسه وصفته (فاذا أوجب منه) أى من ذلك المقدر (شئ بالا جاء القصر) ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء (وفى انما يوخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا) فيكون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه (ولا يجوز تقديمه) أى تقديم المقصور عليه بانما (على غيره للالباس) كما اذا قلنا فى انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد بخلاف النفى والاستثناء فانه لا الباس فيه اذا المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم أو أخر وههنا ليس لفظ الا مذكورا فى اللفظ بل متضمنا (وغير كالا فى افادة القصرين) قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف

بين المتبدا والخبر والقصر بين غيرهما وهو أقرب (قوله افرادا وقلبا وتعيينا)
ظاهره أن ذلك خاص بغير الحقيقي لان هذه أقسامه وليس
كذلك فكان الاحسن أن يقول ويكون حقيقيا
وغير حقيقي افرادا وقلبا وتعيينا (قوله
لما سبق) أي من أن شرط المنفي
بلا أن لا يكون منفيا
قبلها بغيرها
والله أعلم

تم

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني أوله الانشاء)

افرادا وقلبا وتعيينا (و) في
(امتناع مجامعة لا) العاطفة لما
سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر
لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد
لا عمرو والله أعلم

(فهرسة الجزء الثانى من التحبير على مختصر السعد على متن التلخيص)

صحيفة

٢ الانشاء

٧ مبحث الاستفهام

٣٠ مبحث الامر

٣٦ مبحث النهى

٤٤ الفصل والوصل

١١١ الايجاز والاطناب والمساواة

١٤٦ (الفن الثانى علم البيان)

١٦١ التشبيه

٢٢٠ (خاتمة) فى تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف الخ

٢٢٣ الحقيقة والمجاز

٢٧١ مبحث المجاز المركب

٢٧٤ (فصل) فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

٢٧٩ (فصل) فى مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

٢٩٥ (فصل فى شرائط حسن الاستعارة

٢٩٨ (فصل) فى بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه

٣٠٠ الكناية

٣١٢ فصل أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح

٣١٤ (الفن الثالث علم البديع)

٣١٦ مبحث الجناس المعنوى

٣٦٤ مبحث الجناس اللفظى

٣٩٣ (خاتمة للفن الثالث) فى السرقات الشعرية وما يتصل بها وغير ذلك

٤٢٤ (فصل) من الخاتمة فى حسن الابتداء والتخلص والانتهاء

(تمت)

الجزء الثانى من تجريد العلامة البنانى على
مختصر السعد التفتازانى على متن
التلخيص فى علم المعانى تغمدهما
الله برحمته وأسكنهما
فسيح جنته
م

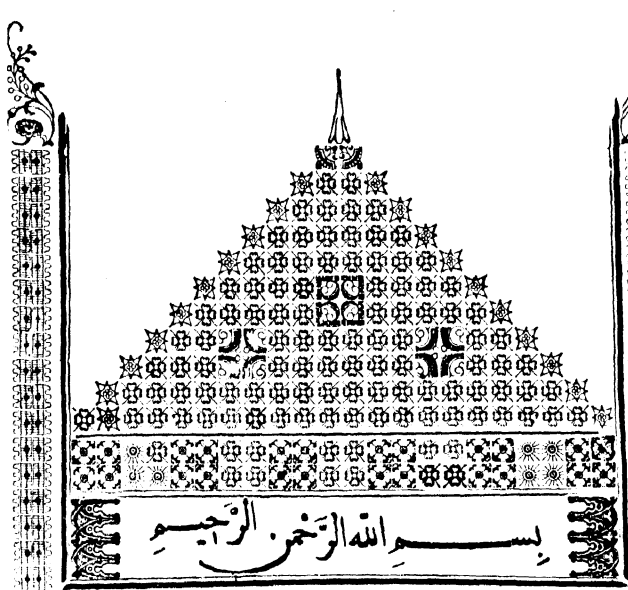

(قوله الانشاء) أى هذا باب الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام كما لايخفى أطول وكتب أيضا قوله الانشاء ترجمة فالمقصود به المعنى وقول الشارح قد يطلق أى الانشاء أى هذا اللفظ أعنى لفظ الانشاء فى كلام الشارح استخدام (قوله تطابقه اولا تطابقه) أى تقصد مطابقته أولا مطابقته وهذا محط النفى والافهو لنسبته خارج (قوله مثل) زائدة وكان الاوضح أن يسقطها كما فى المطول اه (قوله كذلك) أى يطلق على الكلام وعلى فعل المتكلم فترى (قوله والاظهر أن المراد ههنا هو الثانى) فيه اشارة الى صحة ارادة الاول أى نفس الكلام على ارتكاب الاستخدام فى قوله ان كان طلبا أو تقدير المضاف أى ان كان مدلوله مثلا وبحث الفنرى فى دعوى الشارح أظهرية ارادة الثانى بأنه قد عد سابقا الانشاء من الابواب الثمانية المحصور فيها هذا الفن وقد جعل هنا لعبارة عن نفس الكلام فالمناسب أن يراد به هنا أيضا نفس الكلام وكذا بأقسامه التى هى التمنى وغيره ويؤول فى ضمير قوله والظاهر الموضوع له قال سم لايخفى أن المراد بالانشاء بالمعنى الاول الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهى وان المراد بالانشاء الذى جعل أحد الابواب الالفاظ المبنية لحكم الكلام المخصوص لانها هى التى تكون جزأ من الكتاب فكيف يكون من الابواب اذا حمل على الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهى مع ظهور ان هذا الكلام المخصوص ليس أحد الابواب فلا وجه لهذا البحث (قوله والمراد بها) أى بالتمنى والاستفهام وغيرهما وكتب أيضا قوله والمراد بها الخ هذا فى معنى العلة أى لان المراد بها الخ أى انما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ماذكر لان المراد الخ أى

(الانشاء)

قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه وقد يقال على ماهو فعل المتكلم أعنى القاء مثل هذا الكلام كما أن الاخبار كذلك والاظهر أن المراد ههنا هو الثانى بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب الى التمنى والاستفهام وغيرهما والمراد بها معانيها المصدرية

واذا

واذا كانت هذه الاقسام بمعانيها المصدرية كان المقسم كذلك لئلا يكون بين المقسم والاقسام تباين وسياقه يقتضي أن التمني بالمعنى المصدري القاء عبارة التمني والاستفهام كذلك القاء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التمني والاستفهام وغيرهما تطلق على القاآت التراكيب المخصوصة كما تطلق على الاحوال القلبية ولا مانع من ذلك لكن الاولى أن يراد بالانشاء في الترجمة نفس الكلام وبضميره المستتر في قول المتن ان كان طلبا المعنى القلبي المتعلق بالنسبة التي اذا ذكر معها اللفظ المشعر بذلك المعنى صارت النسبة انشاء على الاستخدام وانما كان هذا أولى لما استعرفه من احتياج كلام الشارح الى تكلف ومن الضعف وكتب على قوله ولا مانع من ذلك ما نصه قال في الاطول التمني مثلا لم يأت بمعنى القاء الكلام المفيد للتمني مثلا حتى يجعل الانشاء بهذا المعنى منقسما اليها ومادعا الشارح اليه من تصحيح مثل قوله واللفظ الموضوع له ليت لم يدعه لحق فان القاء كلام التمني ليس الموضوع له ليت كما أن نفس الكلام ليس كذلك (قوله لا الكلام المشتمل عليها) أي على أدواتها (قوله بقرينة قوله الخ) لا يصلح ذلك لان يكون قرينة الا ان حملت اللام في قول المصنف واللفظ الموضوع له على الغاية والتعليل لظهور ان ليت ليست موضوعة لالقاء الكلام المخصوص وانما هي موضوعة للطلب القلبي أو لحالة يلزمها الطلب على ما فيه بس وقد يقال لا يصلح قرينة على ماذكره حتى مع حمل اللام على التي للتعليل اذ مع حملها على التعليل يصح أن يراد من الانشاء نفس الكلام وكذا من أقسامه أي واللفظ الموضوع لاجل هذا الكلام أي لاجل تحصيله كما ذكره صاحب الاطول (قوله لمعنى التمني) أي في معنى التمني الذي هو بالمعنى المصدري أعني القاء نحو ليت زيدا قائم هذا ما يقتضيه سياقه وهو غير مسلم فان ليت لم توضع لفعل المتكلم الذي هو القاء هذا الكلام وانما وضعت لنفس التمني الذي هو الحالة القلبية ولذلك يقال ان ليت تتضمن معنى أتمنى فان تأول كلام الشارح على معنى أن لفظ ليت موضوع لاجل أن يلقى أي يوجد ويحقق به الكلام الانشائي فتكون اللام للعلة الغائية صح كلامه لكن فيه تكلف (قوله لا لقولنا ليت الخ) أي لا في قولنا أي مقولنا (قوله فالانشاء) أي القاء الكلام الانشائي بس (قوله ان لم يكن طلبا) أشار الى أن قسم قول المصنف ان كان طلبا محذوف لعدم البحث عنه ههنا (قوله كأفعال المقاربة) أي كالقاء أفعال المقاربة وكتب أيضا قوله كافعال المقاربة ظاهر فيما يدل منها على الترجي كعسى وحرى واخلولق لا ما لا يدل منها عليه تأمل (قوله ونحو ذلك) مثل فعلي التعجب وكم الخبرية على ما في المطول قال السيد ولا ينافي ذلك أي كون رب وكم للانشاء كون ما دخلا عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبة الظرف الى الرجال في كم رجال عندي ورب رجل عندي مثلا وانما باعتبار استكثارك اياهم فلا يحتملها لانك استكثرتهم ولم تخبر عن كثرتهم اه وفي العروس بعد نقل نحو هذا عن ابن الحاجب ما نصه هذا الكلام ضعيف والذي نقطع به

لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور أن لفظ ليت مثلا يستعمل لمعنى التمني لا لقولنا ليت زيدا قائم فافهم فالانشاء ان لم يكن طلبا كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا

أن هذا خبر لأن التكثير ليس المعنى به جعل القليل كثيرا حتى يكون انشاء بل معناه اعتقاد الكثرة الواقع فى النفس والتعبير عن ذلك بكم اخبار عن هذا الاعتقاد فقولنا كم رجال عندى من جهة التكثير اخبار عن اعتقاد الكثرة كقولك اعتقدت هذا كثيرا فليس من الانشاء فى شئ وتعليل ابن الحاجب كونه انشاء من جهة التكثير بأن المتكلم عبر عما فى باطنه من التكثير يستلزم أن يكون نحو أبغضت زيدا وعزمت على كذا انشاء ولا قائل به وقوله عقب ذلك والتكثير معنى ثابت فى النفس لا وجود له من خارج صحيح لكن لا ينفعه (قوله البيانية) أطلق البيان على مايعم المعانى (قوله ان كان طلبا) المراد بالطلب معناه الاصطلاحى أعنى القاء الكلام المخصوص لا اللغوى الذى هو فعل القلب فترى (قوله غير حاصل وقت الطلب) فان قلت ربما يطلب شئ حاصل وقت الطلب لعدم العلم بحصوله فالصحيح أن يقال استدعى مطلوبا غير معلوم الحصول وقت الطلب قلت المراد استدعاء صحة الطلب لا استدعاء نفسه أو المراد عدم الحصول فى زعم المتكلم فاذا لم يوجد شرط الطلب أو صحته حمل كلام من يوثق به على معنى مناسب لذلك الطلب أطول (قوله لامتناع طلب الحاصل) ليس المراد من امتناعه استحالته فانه غير مستحيل بل هو عبث فقط والمحال تحصيل الحاصل بل المراد بامتناعه أنه لا يليق (قوله فلو استعمل صيغ الطلب) كما فى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا (قوله لمطلوب) أى لطلب مطلوب (قوله ما يناسب المقام) أى كطلب المداومة (قوله وهو طلب الخ) مخالف لما اقتضاه سياقه السابق وموافق لما حققناه سابقا من أن المراد بالطلب القلبى اللهم الا أن يحمل الطلب فى التعريف على القاء كلام يدل على حصول شئ الخ (قوله حصول شئ) ولو على وجه النفى (قوله على سبيل المحبة) أى على طريق يفهم منه المحبة فتخرج البواقى من أنواع الطلب وقيل ينبغى أن تقيد المحبة بالمجردة عن الطمع احترازا عن الامر والنهى ونحوهما التى وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المرادة يكفى فى اندفاع النقض وقيل هو تعريف بالاعم وقد أجازه المتقدمون كذا فى يس (قوله امكان المتمنى) اى عدم استحالته فالمراد الامكان العام الذى هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للنسبة أو جواز الوجود والعدم فالمراد الامكان الخاص الذى هو سلب الضرورة عن الجانبين ولا يرد على كلا الاحتمالين أنه يصدق بالواجب مع أنه لا يتمنى لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب وكتب أيضا قوله امكان المتمنى ولا امتناعه وخص الامكان بالنفى لانه يتبادر الوهم الى اشتراط امكانه لما تقرر أنه لا يصح طلب المحال وعدم تمييز الوهم بين طلب على وجه التمنى وطلب لا على هذا الوجه أطول (قوله بخلاف الترجى) يقتضى أن بين التمنى والترجى مشاركة فى مطلق الطلب وأن لا فارق بينهما الا اشتراط امكان المترجى دون اشتراط امكان المتمنى وليس كذلك اذ الترجى ليس من أقسام الطلب بل هو ترقب الحصول وكتب أيضا قوله بخلاف الترجى وأما الامر والنهى والاستفهام والنداء فقال

لقلة المباحث البيانية الانشائية المتعلقة بها ولان أكثرها فى الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء (ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب) لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية وتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام (وأنواعه) أى الطلب (كثيرة منها التمنى) وهو طلب حصول شئ على سبيل المحبة (واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى) بخلاف الترجى

بعضهم

بعضهم لا تستعمل الا فيما كان ممكنا ولعل مراده أن الاصل ذلك والا فالامر بالمحال بل التكليف به واقع اه يس وقوله الا فيما كان ممكنا أي ولو بحسب الزعم كما في الاطول (قوله تقول ليت الشباب يعود) مع أن عوده محال عادة بناء على أن المراد به عود قوة الشبوبية بالجنس أو النوع لا عودها بالشخص ولا عود السن المعين فان ذلك محال عقلا يس (قوله لكن اذا كان المتمنى الخ) لا حاجة لهذا الان الترجي ليس طلبا كما ينبه في المطول فيما سيأتي فلا يشتبه بالتمني الذي هو طلب حتى يحتاج للتمييز بينهما بما ذكر تأمل سم (قوله ان لا يكون لك توقع وطماعية) يؤخذ من كلامه التباين بين التمني والترجي وعلى ما في المطول من أن الترجي ليس بطلب فالتباين أظهر يس (قوله توقع) التوقع أبلغ من الطماعية يس (قوله وطماعية) هو بتخفيف الياء على وزن كراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها فتري (قوله لصار ترجيا) فيؤتى فيه بلعل في التوقع وبعسى في الطماعية وفي العبارة ادخال اللام في جواب ان يس (قوله وقد يتمنى بهل) قال في المطول ولما ذكر ما هو موضوع للتمني أشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل الخ اه وبه يندفع ما قيل المناسب ايراده في المعاني المجازية للاستفهام وكتب أيضا قوله وقد يتمنى بهل أي على سبيل الاستعارة التبعية أو المجاز المرسل بمرتبتين بأن يتجوز بها الى مطلق الطلب ثم الى طلب حصول شئ على سبيل المحبة وكتب أيضا قوله بهل مثلها الهمزة كما في قوله

ألا سبيل الى خمر فاشربها * ألا سبيل الى نصر بن حجاج

أطول (قوله حيث يعلم الخ) هذا العلم قرينة المجاز (قوله في صورة الممكن) فيه ان ليت لا تنافي أن يكون ممكنا فانها تستعمل في الممكن أيضا فكيف يكون ذلك نكتة للعدول عنها ويجاب بأن المراد في صورة الممكن نصا لان المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكنا لا جزم بانتفائه بخلاف المتمنى فانه قد يكون مجزوما بانتفائه تامل (قوله وقد يتمنى بلو) لم يذكر الشارح نكتة العدول عن التمني بليت الى التمني بلو كما ذكر في هل ويظهر لي أن نكتته الاشعار بعزة متمناه حيث أبرزه في صورة مما لو يوجد لان لو بحسب أصلها حرف امتناع لامتناع (قوله لو تأتيني فتحدثني) أي ليت اتيانا فحديثا فتري (قوله بالنصب) فلو رفع فان كانت هنا قرينة تدل على التمني عمل بها والا فلا وما استفيد من كلام المصنف من نصب المضارع في جواب التمني بلو نقل السيوطي في نكته عن ابن هشام عن السفاقسي خلافه كذا في يس وكتب أيضا قوله بالنصب قال الفنري ولا تحتاج لو حينئذ الى الجزاء لخروجها عن معنى التعليق اه وهو مبني على أن لو التي للتمني قسم برأسه والذي يدل عليه كلام المصنف أنها لو الشرطية أشربت معنى التمني فلا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه والخلاف مبسوط في كتب النحو يس وقيل لو مصدرية بتقدير أود لو تأتيني كما في الاطول (قوله بعد الاشياء الستة) بادخال العرض في التحضيض والدعاء في الامر والنهي

(تقول ليت الشباب يعود) ولا تقول لعله يعود لكن اذا كان المتمنى ممكنا يجب أن لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا (وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم أن لا شفيع) لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه (و) قد يتمنى (بلو نحو لو تأتيني فتحدثني) بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على أن لو ليست على أصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها الا باضمار أن وأن انما تضمر بعد الاشياء الستة والمناسب ههنا هو التمني

واسقاط الترجي كما يأتي (قوله كان حروف) لو قال أحرف لكان أحسن (قوله التنديم) أي جعل المخاطب نادما وهذا مع الماضي وقوله والتحضيض أي حث المخاطب وهذا في المستقبل (قوله وهي هلا الخ) ذكر من حروف التحضيض أربعة وبقي اثنان لو ولا بالتخفيف لان لهما خصوصية بأنهما للطلب لا توبيخ فيه أبدا بخلاف الاربعة بس (قوله حال كونهما مركبتين) في العبارة تسامح لا يخفى لان ظاهرها ان هلا مثلا أخذت من هل في حال تركيبها مع لا وهل في حال تركيبها مع لا هي نفس هلا فقد أخذ الشيء من نفسه وهكذا البواقي ولكن المراد ان هلا مثلا ركبت من هل ولا وتركيبها هو أخذها بالفعل فمادة الاخذ هي هل ولو ولا وما في حال افرادها وتركيبها هو نفس الاخذ اه ع ق ويمكن دفع التسامح بجعل الحال مقدرة والمعنى انها مأخوذة من هل ولو حال كونهما مقدري التركيب مع ما ولا المزيدتين قاله الفنري وأجاب سم بأن هلا المجعولة الآن كلمة واحدة لمعنى واحد مأخوذة من هل ولا غير المجعولتين كلمة واحدة لمعنى واحد فاختلف المأخوذ والمأخوذ منه بالاعتبار اه وحاصل الجواب الاول أن المأخوذ محقق التركيب بالفعل والمأخوذ منه مقدر التركيب وحاصل الثاني أن المأخوذ مركب تركيبا جعل الكلمتين كلمة واحدة لمعنى واحد والمأخوذ منه مركب تركيبا ليس بهذه المثابة بل هو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى تأمل (قوله لتضمنهما معنى التمني) فيه أنهما قبل تركيبهما مع لا وما للتمني فما معنى كون تركيبهما لاجل أن يضمنا معنى التمني ويجاب بأنهما قبل التركيب للتمني جوازا واحتمالا وبعده للتمني وجوبا ونصا فكأنه قال لتضمنهما معنى التمني على التنصيص واللزوم من ع ق (قوله والتضمين الخ) عبارة ع ق لاجل تضمنهما أي جعلهما متضمنتين أي دالتين على معنى التمني فالمراد بالتضمين هنا جعل الشيء مدلولا للفظ لا جعله جزأ من المدلول الذي هو التضمن اصطلاحا ونظيره قولك ضمنت هذا الكتاب كذا بابا فليس المراد انى جعلت الابواب جزأ من أجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس أجزاء الكتاب لا مع زائد اه (قوله متضمنتين) أي مستلزمتين (قوله ليس افادة التمني) فالتمني ليس مقصودا بالذات بل ليتوصل به الى التنديم أو التحضيض (قوله بل أن يتولد منه الخ) ولم يجعل تركيبهما لنفس التنديم والتحضيض من أول وهلة بل بتوسط التمني لان التنديم متعلق بالماضي والتحضيض بالمستقبل فكأنهما مختلفان فاركب معنى التمني واسطة لانه طلب في المعنى ليكون كالجنس لهما فيكون في الحروف شبه تواطؤ لا شبه اشتراك لان التواطؤ أقرب من الاشتراك وانما قلنا شبه لان التواطؤ الحقيقي انما يتصور في غير الحروف ع ق وقوله لان التواطؤ الحقيقي الخ انما يظهر على القول بأن الحروف موضوعة لمعان جزئية لا على انها موضوعة لمعان كلية لكن انما تستعمل في جزئية كما عليه السعد والجمهور وكتب أيضا ما نصه وجه التولد ان التمني مرغوب فيه ومطلوب فيندم على فواته ويحث على فعله قال في الاطول فان قلت التمني

قال (السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا وألا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما) خبر كان أي كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما (مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمنهما) علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني أن الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين (معنى التمني ليتولد) علة لتضمنهما يعني أن الغرض من تضمنهما معنى التمني ليس افادة التمني بل أن يتولد (منه) أي من معنى التمني المتضمنتين هما اياه (في الماضي التنديم نحو هلا أكرمت زيدا) ولوما أكرمته على معنى ليتك أكرمته قصدا الى ملامة نادما على ترك الاكرام

طلب الشئ على سبيل المحبة ومحبة المتكلم للشئ لا توجب ندامة المخاطب على تركه أو حرصه على فعله فكيف يتوسل به الى التحضيض والتنديم قلت التمنى لا لنفسه بل للشفقة على المخاطب فيوجب ذلك بلا خفاء (قوله وفى المضارع) أى فى الاستقبال لا فى مطلق صيغة المضارع فانها قد تكون للمضى المفيد للتنديم ع ق (قوله ووقع الخ) وعليه فالتضمن علة حاملة على التركيب بعد وجودها الامترتبة فيكون التقدير ان التركيب حمل عليه كون معناهما التمنى ع ق أى وقوله ليتولد علة مترتبة (قوله وهو لا يوافق الخ) لان ما فى بعض النسخ يفيد انه أمر أصلى والقصد انه طارئ بفعل الفاعل (قوله لعدم القطع بذلك) لان أكثر النحويين على ان الحروف وضعت كذلك فى أصلها ولا تصرف فيها فيحتمل أن تكون غير مأخوذة مما ذكر ع ق (قوله وينصب فى جوابه المضارع الخ) تفريع النصب على كونها للتمنى واعطائها حكم ليت ظاهر على مذهب البصريين الذين لا ينصبون المضارع فى جواب الترجى امّا على مذهب الكوفيين فلانهم ينصبون المضارع بعد الترجى (قوله بالنصب) ذهب الكوفيون الى النصب فى جواب لعل بدليل قوله تعالى لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع بالنصب ومذهب البصريين أن الترجى ليس له جواب وتأولوا النصب فى الآية بأن لعل اشربت معنى التمنى وفى الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجى يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين ومن أحسن ما أجيب به عن النصب أنه فى جواب الطلب فى قوله ابن لى صرحا وبه يندفع الايراد المشهور أن الترجى انما يكون فى الممكن واطلاع فرعون الى الهموسى وبلوغه اسباب السموات غير ممكن اه ملخصا من يس ويندفع أيضا بالجواب الاول الذى هو تأول البصريين اه (قوله لبعد المرجو) أى لبعد ما من شأنه أن يترجى لا المرجو بالفعل كما يتبادر والا لم تكن لعل مستعملة فى التمنى بل فى الترجى وقال السيد ان المراد المرجو بلعل ومعنى التمنى به جعل الترجى به فى حكم التمنى ولا يخفى انه بعيد والاقرب أنه يتمنى بلعل لقرب المتمنى من الحصول فكأنه قريب من الرجاء أطول وفى الفنرى ما يوافق كلام السيد حيث جعل المقام مقام الترجى (قوله يشبه) أى المرجو (قوله فيتولد منه) أى من البعد أو من لعل (قوله طلب حصول الخ) نقض بنحو علمنى أمرا ويمكن دفعه بان المراد طلب ذلك بأدوات مخصوصة (قوله طلب حصول صورة) أى حصول صورة الشئ المستفهم عنه فى ذهن المستفهم وكتب أيضا قوله حصول أى ادراك (قوله فان كانت وقوع نسبة) أى فى الخارج وقوله فحصولها أى لا على سبيل مجرد التصور بل المراد بحصول الوقوع ادراكه انه محقق خارجا أو ليس محققا اذ مجرد تصور الوقوع ليس تصديقا بل هو تصور (قوله فحصولها) أى ادراكها (قوله الهمزة وهل الخ) لم يذكر أم المنقطعة نحو أم اتخذوا من دونه أولياء وهى لطلب التصديق كما يأتى (قوله وأيان) بفتح الهمزة وبالكسر قليلا فى لغة سليم يس (قوله لطلب التصديق) قدم

(وفى المضارع التحضيض نحو هلا تقوم) ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام والمذكور فى الكتاب ليس عبارة السكاكى لكنه حاصل كلامه وقوله لتضمنهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمنى مفعوله الثانى ووقع فى بعض النسخ لتضمنهما على لفظ التفعل وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا بلفظ كان لعدم القطع بذلك (وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت) وينصب فى جوابه المضارع على اضمار أن (نحو لعلى أجّ فأزورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول) وبهذا يشبه المحالات والممكنات التى لا طماعية فى وقوعها فيتولد منه معنى التمنى (ومنها) أى ومن أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشئ فى الذهن فان كانت وقوع نسبة بين أمرين أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور (والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن وأى وكم وكيف وأين وأنى ومتى وايان فالهمزة لطلب التصديق)

طلبه لانه لا طلب فى التحقيق الا للتصديق واما طلب التصور فكلام ظاهرى كما ستعرفه كذا فى الاطول (قوله واذعانه) عطف تفسير والمراد بالاذعان عند أهل المنطق الادراك فالتصديق ادراك وقوع تلك النسبة أو لا وقوعها وادراك ماسوى ذلك من موضوع ومحمول ونسبة هى مورد الايجاب والسلب تصور كما فى ع ق (قوله تامة) فادراك وقوع النسبة الناقصة تصور (قوله أقام زيد) فقد تصورت القيام وزيدا والنسبة بينهما وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجا فاذا قيل قام حصل ذلك التصديق ع ق (قوله فى الجملة الفعلية) وقدمها لان الاستفهام أحق بها أطول (قوله أو التصور) لايخفى أن التصديق موقوف على التصور فانتفاؤه يستلزم انتفاء التصديق لكن لما كان التصديق بغير المعين حاصلا والمقصد حصوله بالمعين والتفاوت بينهما ليس الا فى تعيين المسند اليه مثلا توسعوا فقالوا الهمزة لطلب التصور دون التصديق والا فالهمزة فى التحقيق لطلب التصديق المعين سواء دخلت على المسند اليه أو المسند أو المفعول أونحوها من سائر قيود الفعل من السيرامى (قوله أى ادراك غير النسبة) أل للعهد والمعهود النسبة المتقدمة التى هى التامة وكتب أيضا قوله أى ادراك غير النسبة أى غير وقوعها فدخل فيه ادراك ذاتيهما قال ابن يعقوب فطلب التصور ثلاثة أقسام طلب تصور النسبة بين الطرفين من غير طلب وقوعها أم لا وهذا القسم لم يمثل له لان طلب تصور الطرفين يغنى عنه وطلب تصور المسند اليه وطلب تصور المسند اه (قوله أدبس) هو شراب حلو يتخذ من التمر أو العنب ع ق وكتب أيضا قوله أدبس الخ فهذا الكلام يدل على انك عالم بوقوع النسبة وهى الحصول فى الاناء وجهلت الحاصل الذى هو المسند اليه لانه هو المتصف بكونه حاصلا فسألت عنه فاذا قيل مثلا عسل تصورت المسند اليه بخصوصه وانه عسل (وههنا نكتتان) ينبغى التنبه لهما احداهما أن ظاهر ماهنا تأخر التصور عن التصديق والمعهود العكس وجوابه أن التصور المتأخر تصور خاص كما أشرنا اليه وأما مطلق التصور أعنى تصور المسند اليه فهو متقدم لانك تعلم أن ثم شيا حاصلا دائرا بين العسل والدبس والاخرى أن المسؤل عنه فى الحقيقة ولو كان الذى يتبادر هو التصور فقط انما هو التصور مع التصديق فان نفس حقيقة الدبس أو العسل المجاب بأحدهما معلومة قبل الجواب والمستفاد من الجواب كون الواقع فى الاناء خصوص العسل مثلا لا حقيقة العسل فالسؤال فى الحقيقة عن حصول مخصوص ويتبين ببيان خصوص الحاصل فالسؤال عن التصديق الخاص الكائن بالتصور الخاص لا عن مطلق التصور لكن لما حصل معه تعيين المسند اليه أو المسند سموه تصورا توسعا ع ق (قوله أفى الخابية الخ) فيه النكتتان السابقتان فههنا أيضا تصور سابق هو الموقوف عليه التصديق وهو كون المحصول فيه أحد هذين وتصور خاص متأخر هو المسؤل عنه وهو كونه نفس الخابية بخصوصها أو الزق بخصوصه ثم الظرفان متصوران

أى انقياد الذهن واذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشيئين (كقولك أقام زيد) فى الجملة الفعلية (وأزيد قائم) فى الجملة الاسمية (أو) لطلب (التصور) أى ادراك غير النسبة (كقولك) فى طلب تصور المسند اليه (أدبس فى الاناء أم عسل) عالما بحصول شئ فى الاناء طالبا لتعيينه (و) فى طلب تصور المسند (أفى الخابية دبس أم فى الزق) عالما بكون الدبس فى واحد من الخابية والزق طالبا لتعيين ذلك

لذاتيهما

لذاتهما أيضا وانما سئل عنهما من حيث الحصول فيهما بالخصوص ففي هذا التصور تصديق كما في المسند اليه لان التصديق المعلوم مطلق الحصول في احدهما ثم سئل عن حصول خاص يتبين بذكر المحصول فيه الخاص ولكن قبح الامثلة وعدمه مع هل انما بنوا عللها على ما يتبادر من افادة التصور فيما ذكر على ما يأتي تأمل ع ق (قوله وذلك) أي القبح في صورة هل دون صورة الهمزة (قوله لان التقديم يستدعي الخ) لان التقديم يفيد الاختصاص فقولك أعمرا عرفت مثلا السؤال عن خصوص المفعول أي الذي اختص بالمعرفة دون غيره بمعنى أنه يسئل عن الذي يصدق عليه انه هو المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على عمرو أو غيره فأصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما حاصل وانما يسئل عن المفعول الذي اختص بوقوع الفعل عليه فالسؤال لطلب التصور ع ق وكتب أيضا قوله لان التقديم الخ هذا التعليل يفيد المنع لا القبح كما ذكر وقد يجاب عنه بأنه لا يتعين التخصيص فلذلك لم يمنع أصل التركيب ع ق (قوله حصول التصديق) اى وجوده من المتكلم (قوله لطلب حصول الحاصل) أي وطلب حصول الحاصل عبث ولا يصح أن تجعل لطلب تصور المفعول لانها لا تجيء لطلب التصور (قوله وهذا) أي الفرق المذكور (قوله وهذا ظاهر في أعمرا عرفت) لان تقديم المنصوب يفيد الاختصاص مالم تقم قرينة على خلافه فالغالب فيه الاختصاص وقوله لا في أزيد قام أي لان تقديم المرفوع ليس في الغالب للاختصاص وانما قال فليتأمل لان تقديم المنصوب يكون أيضا لغير الاختصاص كالاهتمام فيساوي تقديم المرفوع من حيث ان كلا قد يكون للاختصاص ولغيره ويجاب عنه بأن النظر للغالب كما مر تأمل (قوله والمسؤل الخ) قال ع ق ولما كانت الهمزة للتصديق والتصور ناسب أن يذكر ما يعلم به أنه أريد بها السؤال عن كل متصور خاص من المسند أو المسند اليه أو شئ من متعلقاتهما فأشار الى ذلك بقوله والمسؤل الخ (قوله بها) أي بالهمزة ومثلها غيرها كما ذكره الطيبي في التبيان يس (قوله هو ما يليها) قال الدماميني وفي كتاب سيبويه ان التقديم في نحو أزيدا لقيت أم عمرا أحسن وانك لو أخرت فقلت ألقيت زيدا أم عمرا لكان جائزا حسنا ونحوه في مقرب ابن عصفور أفاده يس وكتب أيضا قوله هو ما يليها هذا انما يظهر اذا كان المطلوب بها تصور بعض طرفي الجملة أو فضلاتها لا التصديق بوقوع نسبتها اذ ليس له لفظ واحد يلي الهمزة بل دائر بين المسند والمسند اليه فليس أحدهما اولى بالايلاء من الآخر قال في العروس الا أن يقال المعتبر فيه هو الفعل وقال ع ق والمسؤل عنه بها أي بالهمزة عند قصد السؤال عن اجزاء الجملة تصور ما يليها من تلك الاجزاء وذلك كالفعل في قول القائل أضربت زيدا فان هذا الكلام يقوله الشاك في وقوع ضرب منك على زيد بمعنى أنه يشك هل وقع منه ضرب على زيد أو لم يقع أصلا كذا قيل ولكن على هذا تكون للتصديق في أصل الفعل فلا يكون بعض اجزاء الجملة اولى بايلائها من بعض اه ولا يخفى

(ولهذا) اى ولمجيء الهمزة لطلب التصور (لم يقبح) في طلب تصور الفاعل (أزيد قام) كما قبح هل زيد قام (و) لم يقبح في طلب تصور المفعول (أعمرا عرفت) كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهذا ظاهر في أعمرا عرفت لا في أزيد قام فليتأمل (والمسؤل عنه بها) أي بالهمزة (هو ما يليها كالفعل في أضربت زيدا)

ان الجواب المتقدم لا يأتي في الجملة الاسمية نحو أزيد قائم وبالجملة كان ينبغي للشارح حمل كلام المصنف على ما اذا كان المطلوب بالهمزة التصور وحمل مثال المصنف على الاحتمال الثاني فيكون معناه أضربت زيدا أم أكرمته أي ما الواقع منك منهما فيكون تقديم الفعل جريا على الاصل ولهذا قال في الاطول كالفعل في أضربت زيدا أم أكرمته واما مجرد أضربت زيدا فالمطلوب فيه التصديق والمتبادر أن الواقع بعدها الجملة اذ ليس تقديم الفعل لتعلق الاستفهام به بل على ما هو الاصل فيه ولعل الحامل للشارح على حمله مثال المصنف على طلب التصديق وجعله كونه لطلب التصور احتمالا لان ذلك هو المتبادر من عدم ذكر المعادل (قوله اذا كان الشك في نفس الفعل) من غير أن يكون لك علم بحصول فعل منه لكن لم يتعين عندك فأردت تعيينه (قوله ويحتمل أن يكون الخ) بقي احتمال أن يكون لطلب تصور المسند اليه وقد صرح بذلك في عروس الافراح وعبارته هذا كله أي التفصيل في الامثلة مع أم اذا ذكرت أم فان لم تذكر فقلت أقائم زيدا حتمل أن يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند وان يكون لطلب تصور المسند اليه لان ذلك قد يصدر من متردد في وقوع قيام زيد ومن جازم بوقوع قيام وشك في المسند اليه ومن جازم بوقوع فعل من زيد وشك في انه القيام أو لا فالمعنى على الاول أقام زيد أولا وعلى الثاني أقام زيد ام عمرو وعلى الثالث أقام زيد أم قعد وكذلك أزيد قائم غير أن الظاهر ان الاستفهام عن التصديق لان النسبة هي الجديرة بالاستفهام ولذلك كان ايلاء الفعل لهمزة الاستفهام وتأخير الاسم أولى من العكس اهـ يس (قوله والفاعل) عطف على قوله كالفعل وينبغي أن يحمل الفاعل هنا على المعنوي لا الصناعي اذ هو لا يجوز تقديمه على فعله نوبي (قوله اذا كان الشك في المضروب) ولا يذهب عنك ما نبهنا عليه آنفا من أن الاستفهام الذي ذكروا أنه يراد به التصور هنا لا يخلو عن مراعاة التصديق المخصوص ولهذا صح اطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل والمفعول مع أن الشك انما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل أو المفعول من حيث ذاتهما فافهم ع ق (قوله سائر المتعلقات) نحو أفي الدار صليت وأيوم الجمعة سرت وأتأديبا ضربته وأراكبا جئت ونحو ذلك مطول (قوله لطلب التصديق) أي الايجابي قال الرضي هل لا تدخل على النافي أصلا قلت كأنه لرعاية أصله لانه في الاصل بمعنى قد وقد لا تدخل على النافي أطول (قوله فحسب) أي اذا عرفت انه لطلب التصديق فحسبك هي أي هذه المعرفة فحسب مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا لانه يبنى بعد حذف المضاف اليه على الضم وما آله القصر على طلب التصديق وان كان ليس من طرقه أطول (قوله امتنع هل زيد قام أم عمرو) قد سبق منا في أوائل أبحاث الاسناد الخبري أن ابن مالك رحمه الله استشهد بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا أم ثيبا على أنه تقع هل موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل وأشرنا هناك الى الجواب بجواز كون أم في هذا الحديث النبوي منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا وكتب أيضا ما نصه اي حيث

اذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب أو اكرم (والفاعل في أأنت ضربت) اذا كان الشك في الضارب (والمفعول في أزيدا ضربت) اذا كان الشك في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات (وهل لطلب التصديق فحسب) وتدخل على الجملتين (نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد) اذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو (ولهذا) أي ولاختصاصها بطلب التصديق (امتنع هل زيد قام أم عمرو)

لان وقوع المفرد ههنا دليل على أن أم متصلة وهي لطلب تعيين أحد الامرين ١١ مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل انما تكون لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قائم بدون أم عمرو يقبح ولا يمتنع لما سيجيء (و) لهذا أيضا (قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل) فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر (دون) هل زيدا (ضربته) فانه لا يقبح (لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أي هل ضربت زيدا ضربته (وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك) أي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أن الاصل عرف رجل على أن رجل بدل من الضمير في عرف فقدم للتخصيص (ويلزمه) أي السكاكي (أن لا يقبح هل زيد عرف) لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح باجماع النحاة وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعلة أخرى (وعلل غيره) أي غير السكاكي (قبحهما) أي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف (بأن هل بمعنى قد في الاصل) وأصله أهل

لم تقدر أم منقطعة اذ هي تجامع هل بل لا تقع بعد هل الا منقطعة لانه يشترط في اتصالها أن يكون قبلها استفهام بالهمزة أو لفظ سواء يس (قوله لان وقوع المفرد ههنا دليل الخ) لان أم المنقطعة لا يليها الا جملة وان وقع بعدها مفرد فهو خبر لمبتدا محذوف نحو انها لابل أم شاة وهي بمعنى بل فعلم أن أم مطلقا لا تعادل هل (قوله وهل انما تكون لطلب الحكم) يعني التصديق وكتب أيضا قوله وهل انما تكون لطلب الحكم أي فتقتضي الجهل به وهو مناف لما اقتضته أم من العلم به اذا حققت هذا علمت رد ما قيل ما المانع من طلب كل من التعيين وأصل الحكم وحينئذ يسوغ الجمع بينهما (قوله لما سيجيء) أي في قوله ولهذا أيضا قبح الخ (قوله لان التقديم يستدعي) اي غالبا (قوله وهو محال) أي حصول الحاصل لا طلبه اذ هو عبث لا محال يس وحصول الحاصل المحال هو حصوله عن عدم (قوله لاحتمال أن يكون الخ) لا يخفى ان زيدا ضربت على هذا ليس متعينا للقبح بل هو دائر بين أن يكون قبيحا أو ممتنعا الا أن يقال الدائر بين الامتناع والقبح متعين للقبح أطول (قوله فعل محذوف) يفسره الظاهر أي ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال الضمير بالمفسر مطول يعني ان في جعله مفعولا لمحذوف بعد الان فيه حذف عامل المفعول الاول وحذف مفعول الثاني بخلاف صورة الاشتغال ففيها الحذف الاول فقط وكتب على قول المطول لعدم الخ بانصه أي ففيه التهيئة والقطع سم (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) راجع للاحتمالين فان قامت قرينة على ان التقديم للاهتمام لم يقبح وكذا اذا قامت قرينة على انه مفعول لمحذوف (قوله لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أي جواز ذلك جوازا راجحا لاعتضاده بكون الاصل تقديم العامل فاندفع ما يقال كما يجوز ذلك يجوز تقديره مؤخرا فهلا قلتم بالتوقف الى تبين أحدهما (قوله أي لان التقديم الخ) يقال عليه مقتضى ذلك الامتناع لا القبح لان مذهبه ان رجل عرف يفيد التخصيص قطعا (قوله لما سبق الخ) فيه بحث لان اعتبار التقديم والتأخير في رجل عرف لانه لا سبب سواه لكون المبتدا نكرة وهو منتف مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوع نكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ صرح به الرضي اه أطول (قوله وفيه نظر) أي في كلام المصنف واعتراضه على السكاكي قال في الاطول ويمكن دفعه بأن مراد المصنف أنه يلزم السكاكي ان لا يقبح هل رجل عرف ٢ لهذا الوجه يعني يلزمه أن لا يكون وجهه جاريا في جميع مواد القبح والمقصود ترجيح وجه الغير باطراده لا ابطال وجهه أو ابطال حكم ينسب اليه بمقتضى وجهه (قوله لان ما ذكره) أي المصنف (قوله لعلة أخرى) هي كون هل في الاصل بمعنى قد وقد يقال يفهم من كلام المصنف ان السكاكي حصر القبح في العلة السابقة فان كان الامر كذلك فاعتراض المصنف وارد (قوله بمعنى قد) قيل المراد بمعناها المذكور التقريب وقيل التحقيق وقيل التوقع كما بسطه يس (قوله وأصله) اي أصل هل بمعنى قد أهل مع الهمزة ملفوظة أو مقدرة والاستفهام مستفاد من الهمزة

اه قوله هل رجل عرف والصواب زيد

(وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام) فأقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقدم من خواص الافعال فكذا ما هي بمعناها وانما لم يقبح هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل في حيزها ذهلت عنه وتسلت بخلاف ما اذا رأته فانها تذكرت العهود وحنت الى الالف المألوف فلم ترض باقتران الاسم بينهما (وهي) أي هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح هل تضرب زيدا) في أن يكون الضرب واقعا في الحال على ما يفهم عرفا من قوله (وهو أخوك) كما يصح أتضرب زيدا وهو أخوك) قصدا الى انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي أن يكون ذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة وقولنا في أن يكون الضرب واقعا في الحال ليعلم ان هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قرينة على أن المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك أتضرب زيدا وهو أخوك أو لا كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك أتؤذي أباك وأنشتم الامير ولا يصح وقوع هل في هذه المواقع ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وانما له فيها وانعمري ان هذه

ع س سم وقد سمع هذا الاصل كما في الاطول (قوله لكثرة وقوعها في الاستفهام) وقد تقع في الخبر كقوله تعالى هل أتى على الانسان أي قد أتى اطول (قوله فكذا ما هي بمعناها) ولما كان الفرع لا يعطى حكم الاصل من كل وجه جاز دخول هل على غير الفعل بقبح اذا كان في الجملة فعل واتى القبح في نحو هل زيد قائم لما ذكره الشارح (قوله وانما لم يقبح هل زيد قائم) أي مع أن قضية ما ذكره أن يقبح ذلك (قوله في حيزها) أي في قرب حيزها والا فحيزها مشغول بها (قوله ذهلت) ذهل كمنع وبكسر الهاء يقال ذهله وذهل عنه نسيه وغفل عنه كذا في يس (قوله فانها تذكرت) المناسب فانها تتذكر العهود وتحن الى الالف المألوف ولا ترضى الخ لان اذا للاستقبال فالمترتب على فعلها المستقبل مستقبل (قوله وحنت) بالتخفيف بمعنى مالت وبالتشديد بمعنى اشتاقت سم (قوله المألوف) تأكيد (قوله باقتران الاسم بينهما) أي توسطه وفي نسخة بافتراق وهي غير ظاهرة اذ لا يقال افترق زيد بين بكر وخالد بل فرق بينهما أو افترق منهما (قوله وهي أي هل) أي الاستفهامية فلا ينافي صحة دخول التي بمعنى قد على الحال كما في سم (قوله تخصص المضارع) دون الماضي واستظهر بعضهم ان الجملة الاسمية كالمضارع وتوقف الصفوي كما في يس (قوله في أن يكون الخ) أي في مقام أن يكون الخ أي في مقام انكار الضرب الواقع في الحال بدليل التقييد بقوله وهو أخوك على ما سيتضح (قوله على ما يفهم عرفا الخ) أي وهو هنا كذلك على ما يفهم الخ وكتب أيضا ما نصه أي لان المتبادر أن الاخوة حالية فكذا الضرب لان الحال قيد في عاملها والاصل اتحاد زمن القيد والمقيد (قوله قصدا الى انكار الفعل) أي لا الى الاستفهام عن وقوع الضرب اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكونه أخا قاله السيد (قوله بمعنى انه لا ينبغي) أي وليس معنى انكاره زعم أنه لم يوجد ولم يحصل بل المراد بالانكار التوبيخ (قوله لان هل) تعليل للصحة في الثاني وعدمها في الاول وقوله وقولنا مبتدأ وقوله ليعلم خبر (قوله في كل ما يوجد فيه قرينة) بل في كل ما أريد به الحال وان لم تكن قرينة غاية الامر أنا لا نطلع على البطلان بدون القرينة الا أنه في نفسه غير صحيح لا يسوغ للمستعمل وكلامه يوهم انحصار الامتناع في القرينة سم (قوله الواقع في الحال) المنافي لمقتضى هل من الاستقبال (قوله كقوله تعالى الخ) قرينة الامثلة الثلاثة حالية كما في المطول (قوله أتقولون الخ) في كون المراد هنا انكار الفعل الواقع في الحال بعد اذ القول وقع فيما مضى قبل التكلم الا أن يقال لما كان الكلام عقب هذا لقول كان كالحال أو انه حال من حيث المداومة عليه أي الاصرار عليه وعدم العزم على تركه (قوله ما وقع لبعضهم) هو القطب وقوله في شرح هذا الموضع أي من المفتاح (قوله لا يجوز تقييده بالحال) لعدم المقارنة (قوله ولعمري) أي حياتي (قوله فرية) أي كذبة وكتب أيضا قوله فرية في تسمية ذلك فرية تسمح فان الافتراء تعمد الكذب وهو غيره وجود ههنا (قوله

مرية

فرية

مرية) أى شك (قوله سأغسل الخ) القضاء أصله الحتم والايجاب ثم يستعمل فى كمال الصنع والفراغ من الشئ وقضاء يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا بجالبا ومفعوله ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى سأغسل العار عن نفسى باستعمال السيف فى الاعداء فى حال جلب حكم الله على الشئ الذى يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا بجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت جالبه اه فنرى والمقصود المبالغة فى أن لا يترك دفع العار فى حال من الاحوال (قوله أكثر من أن تحصى) أى من ذى أن تحصى (قوله وأعجب من هذا انه الخ) انما كان أعجب لان هذا استدلال على تلك القرينة وهو متضمن لها ففيه القرينة وزيادة تقويتها وقال الحفيد انما كان أعجب لان دليل فساده يظهر مما جعله دليلا على دعواه أعنى قول النحاة فان ذلك فى الجملة الحالية لا فى عاملها (قوله بحسب الظاهر) وأما فى نفس الامر فلا منافاة اذ المراد الحال النحوية وهى لا تنافى الاستقبال بل يكون زمنها ماضيا وحالا ومستقبلا لان الواجب انما هو مقارنتها لعاملها فزمنها زمن عاملها أيا كان وكتب أيضا ما نصه واعتبار اللفظ (قوله على ماسنذكره) أى فى بحث الحال من الفصل والوصل (قوله وأورد هذا المقال) أى قول النحاة يجب تجريد صدر الخ كما تصرح به عبارة المطول وفى نسخة هذا المثال والاولى أحسن (قوله فى صدر هذا المقال) أى قولهم تجريد صدر الجملة الحالية وفى نسخة هذا المثال وهى واضحة كذلك فان صدر المثال أعنى يأتينى زيد سيركب مجرد عن علم الاستقبال وانما هو فى الجملة الحالية وصدر قول النحاة المذكور انما يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا عاملها (قوله ولاختصاص الخ) علة تقدمت على المعلول (قوله أى لكون هل مقصورة) فالباء داخلة على المقصور (قوله بالاستقبال) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله مزيد اختصاص) أى اختصاص زائد والمراد بالاختصاص التعلق والا فحقيقته لا تقبل التفاوت على انها تدخل على الاسم كما سبق أى أن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم أو المراد به الاستدعاء أى أن استدعاءها الفعل أزيد وأشد من استدعاء غيرها له والكاف فى كالفعل استقصائية ولم يعبر بالفعل من أول وهلة اشارة الى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهريته زمانيته ويحتمل انها تمثيلية باعتبار الافراد العقلية لما كونه زمانيا أظهر فان مفهومه أعم من الفعل وان انحصر فى الخارج فيه وكونه اشارة الى اسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ الفعل يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وان لها مزيد اختصاص به دون بقية الجمل الاسمية اه ملخصا من سم مع زيادة وكتب أيضا قوله مزيد انما قال مزيد لان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل سم وفنرى (قوله وما موصولة) ويجوز أن تكون موصوفة والجملة صفة فنرى (قوله الذى زمانيته أظهر) أى من

مافيها مرية اذلم ينقل عن أحد من النحاة امتناع مثل سيجئ زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدى الامير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفى الحماسة سأغسل عنى العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وأمثال هذا كثير من أن تحصى وأعجب من هذا انه لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافى الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ماسنذكره حتى لا يجوز يأتينى زيد سيركب أولن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل العامل فى الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل تضرب وستضرب ولن تضرب بالحال وأورد هذا المقال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر فى صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال (ولاختصاص التصديق بها) أى لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر) وما موصولة وكونه مبتدأ خبره أظهر وزمانيا خبر الكون أى بالشئ الذى زمانيته أظهر

زمانية غيره (قوله بعروضه) أى الزمان له أى للاسم وعروضه للاسم من جهة عروضه لمدلوله فالعروض فى الحقيقة للمدلول (قوله لمزيد اختصاصها) اللام للتقوية متعلقة باقتضاء لانها ليست زائدة محضة حتى لاتتعلق بشئ (قوله فظاهر) أى لان تأثيرها فى المضارع دليل على ان لها مزيد تعلق بجنس الفعل والا لما أثرت فى بعض انواعه فاندفع ما فى سم (قوله بالثبوت) أى بوقوع الثبوت أو وقوع الانتفاء والثبوت والانتفاء هما نفس النسبة والمراد بالحكم الادراك وفى حواشى الحفيد لسم مانصه يحتمل ان يريد بالثبوت والانتفاء الوقوع واللاوقوع للنسبة الحكمية ويحتمل ان يريد بهما نفس النسبة الحكمية بناء على أنها فى السلب سلبية فيكون على حذف مضاف أى بوقوع الثبوت الخ أولا حاجة لذلك لان المتعلق بالمتعلق متعلق (قوله والنفى والاثبات) الاولى أن يقول والثبوت والانتفاء لان الاصح عندهم ان النفى والاثبات ادراك الانتفاء وادراك الثبوت اللذان هما نفس الحكم وتوجه ادراكهما الى المعانى والاحداث انما هو بواسطة توجههما اليها ويحتمل أن المراد بهما الانتفاء والثبوت تأمل (قوله والاحداث) عطف تفسير ومراده بالحدث مايشمل الصفة الثابتة كما فى حسن (قوله التى هى مدلولات الافعال) أى بطريق الاصالة وأما فى الاسماء المشتقات فبالعارض والتبع فلا يرد أنه يلزم ان لاتدخل هل على الجملة الاسمية كذا فى الحفيد وعبارة المطول والنفى والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التى هى مدلولات الافعال الخ فقال السيد المراد بالذوات مايستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهى النسب الحكمية والافعال تتضمن هذه النسب الحكمية الصالحة لان يتوارد عليها النفى والاثبات بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لاتصلح لذلك وبحث فيه بأن توجيه الاثبات والنفى الى النسب الحكمية الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاص بالفعل بالنظر للمشتقات لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسب وأجيب بأن النسبة لاتتحقق الا بين الطرفين فاذا دخلت هل على الجملة الاسمية لزم الفصل بينها وبين مطلوبها فى الجملة لان مطلوبها الطرفان لتعلق النسبة بهما فالطرف الثانى مطلوبها والاول فاصل بينها وبينه ودخولها على الفعل لايلزم فيه فصل بينها وبين مطلوبها بل تدخل عليه حقيقة لان جزء مفهوم الفعل (قوله أدل على طلب الشكر) أى طلب حصوله فى الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب فترى فهل هنا مستعملة فى معنى مجازى قال فى الاطول عقب قول المصنف أدل على طلب الشكر مانصه علم منه أن الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم سابقا أنه يكون بمعنى النفى فلما علما لم يتعرض له ما فيما سيجىء من بيان المعانى المجازية (قوله وفهل أنتم تشكرون مع أنه مؤكد الخ) لايقال قد سبق فى أوائل أحوال المسند أن بروز قوله تعالى لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى فى صورة الجملة الاسمية أفاد الاختصاص كما تفيده الجملة الاسمية حقيقة فلم لايكون بروز

(كالفعل) فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والنفى والاثبات انما يتوجهان الى المعانى والاحداث التى هى مدلولات الافعال لا الى الذوات التى هى مدلولات الاسماء (ولهذا) أى ولان لها مزيد اختصاص بالفعل (كان فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل أنتم تشكرون) مع أنه مؤكد بالتكرير اذ أنتم فاعل فعل محذوف

فهل أنتم تشكرون فى تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيد الابرازما يتجدد فى معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه أعنى فهل أنتم تشكرون لاتفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعليـة فكذا ماهو فى صورتها فظهر الفرق بقى هنا بحث آخر وهو أن هل أنتم تشكرون يفيد الاستمرار التجددى اما البروزه فى صورة المبتدا والخبر أو لكونه اياهما فى الحقيقة على رأى والاستمرار التجددى أمس بالمقام من الاستمرار الثبوتى لدلالتـه على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشق على النفس المستدعى لزيادة الثواب كما مرت اليـه الاشارة فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم فاوجه العدول الى مايفيد الاستمرار الثبوتى ولك ان تقول ماذكر فى النظم أدل على كمال عنايته تعالى بعباده حيث رضى منهم بما هو أهون عليهم والله أعلم فتدبر (قوله مع أنه) أى فهل أنتم تشكرون (قوله ماسيتجدد) هو هنا الشكر فال فى الاطول لم يقل ابراز المتجدد لان ماسيتجدد زمانيته أظهر (قوله فى معرض الثابت) أى فى صورة الثابت (قوله من ابقائه) أى ابقاء ماسيتجدد وقوله على أصله أى الذى هو ابرازه فى صورة المتجدد وهى الجملة الفعلية أو الاسمية التى خبرها فعل (قوله لكونها داخلة على الفعل الخ) أى فليس معها ابراز المتجدد فى صورة الثابت (قوله أدل على ذلك) أى من تركه مع الهمزة اه أطول وكتب أيضا مانصه لان العدول عن الاصل يستدعى نكتة وهى الاشارة الى قوة طلب الشكر (قوله لايحسن هل زيد منطلق الا من البليغ) يدل على انه لايحسن من غيره وان قصد النكتة وأرادها لانه لااعتداد به من مثله لانتفاء بلاغته فهو كما يجرى على سبيل الموافقة هكذا قرره الاستاذ وعلى هذا فقوله لانه الذى يقصد الخ أى الذى شأنه ذلك سم والاظهر حسن ذلك من غير البليغ عند قصده النكتة ثم رأيت فى الاطول التنظير فى كلام المصنف بما يؤيد ماقلنا ثم قال بناء على كلام المصنف مانصه وكان ينبغى ان يقول لايحسن الا من البليغ مع البليغ اذ كما لايحسن من غير البليغ لايحسن من البليغ مع غير البليغ وكما لايحسن هل زيد منطلق الا منه لايحسن أزيد منطلق الا منه لانه يدعو الى الفعل وان كانت دعوته دون دعوة هل الا أن نقصان الحسن معها أقل فكأنه للتنبيه على هذا خص الحكم بهل والاحسن بيان المفتاح حيث قال والخطب مع الهمزة فى أزيد منطلق أهون (قوله وهى قسمان) لايخفى أن هذا التقسيم لايخص هل لان الهمزة الطالبة للتصديق أيضا قسمان الا أنه جرى الاصطلاح بتسمية هل بسيطة ومركبة فلذا خص بها التقسيم واعتمد على ان الطالب بعد معرفة هل مستغن فى الهمزة عن التعليم أطول (قوله بسيطة) باعتبار المتعلق (قوله وهى التى يطلب بها وجود الشئ) يخرج عنه نحو قولك هل النسبة واقعة هل العمى ثابت أطول أى مع ان هل فى مثل ذلك بسيطة ويخرج أيضا عنه هل الشريك معدوم (قوله وجود الشئ) أى التصديق بوقوع وجود الشئ ليوافق مامر من أن هل لطلب التصديق (قوله ومركبة) باعتبار المتعلق

(لان ابراز ماسيتجدد فى معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله) من ابقائه على أصله كما فى هل تشكرون وهل أنتم تشكرون لان هل فى هل تشكرون وهل أنتم تشكرون على أصلها لكونها داخلة على الفعل تحقيقا فى الاول وتقديرا فى الثانى وفهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر (من أفأنتم شاكرون) أيضا (وان كان للثبوت) باعتبار كون الجملة اسمية (لان هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها) أى ترك الفعل مع هل (أدل على ذلك) أى على كمال العناية بحصول ماسيتجدد (ولهذا) أى ولان هل أدعى للفعل من الهمزة (لايحسن هل زيد منطلق الا من البليغ) لانه الذى يقصد به الدلالة على الثبوت وابراز ماسيوجد فى معرض الوجود (وهى) أى هل (قسمان بسيطة وهى التى يطلب بها وجود الشئ) أولا وجوده (كقولنا هل الحركة موجودة) أولا موجودة (ومركبة وهى التى يطلب بها

(قوله وجود شئ) هو المحمول اشئ هو الموضوع وكتب أيضا قوله وجود شئ المراد بالوجود هنا الثبوت الذى هو النسبة بخلافه فى الاول فان المراد به التحقق فى الخارج والمراد وجود شئ غير الوجود فخرجت البسيطة والقرينة على ذلك المقابلة والا فالمطلوب بالبسيطة أيضا وجود شئ هو الوجود لشئ كما ذكره النوبى اه أى فان نظر الى غير الوجود فى الامرين ففى أولهما شئ واحد وهو الحركة وفى ثانيهما شيآن هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود مع ذلك ففى الاول شيآن وفى الثانى ثلاثة وعلى كل حال فالاعتبار الاول فيه بساطة بالنسبة الى الثانى بمعنى قلة المعتبر وكثرته فافهم ع ق أقول فيه بحث لانه اذا اعتبر الوجود فى الامرين كان فى الاول ثلاثة أيضا الحركة والوجود بمعنى التحقق خارجا والوجود بمعنى الثبوت الذى هو النسبة تأمل ثم ذكرت ذلك لشيخنا ص فقال لى بعد المراجعة ان هذا البحث مذكور وانه أجيب عنه بجوابين أحدهما انه فى الاول لما اتحد الوجودان لفظا عد شيأ واحدا ثانيهما أن الوجود عين الموجود على مافيه فالوجود بمعنى التحقق فى الخارج هو عين الحركة على مافيه تأمل ثم رأيت البحث والجوابين فى سم (قوله أو لا دائمة) فى الاطول التصريح بمنع أن يسئل بهل عن السلب وعليه فنحو قولك هل زيد لا قائم أو ما قائم تركيب فاسد لانهم لم ينطقوا به وحينئذ فقول الشارح أو لا دائمة غير سديد وقد صرح ابن السبكى فى جمع الجوامع بالمسئلة فى مبحث الحروف فراجعه مع شرحه للمحلى وحواشيه وحرر اه حفناوى ويمكن ان يقال ليس مراد الشارح انه يفرد هذا السلب فى السؤال بل قصده بيان اعتبار مقابل المذكور فى السؤال على أنه يمكن اعتبار النية غير سلبية بجعل القضية معدولة المحمولة تأمل (قوله شيآن) هما الحركة والدوام كما فى سم (قوله غير الوجود) أى النسبة التى هى ثبوت الدوام (قوله شئ واحد) هو الحركة وفيه ان اعتبار المحمول هنا لا شيأ ثانيا وعدم اعتباره فى الاولى تحكم الا أن يتكلف بما مر وكتب أيضا قوله شئ واحد أى غير الوجود سم أى غير الوجود بمعنى النسبة وغير الوجود بمعنى التحقق خارجا (قوله فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى الخ) أشار الى أن البسيط هنا بمعنى ما كان أقل أجزاء من مقابله والمركب بمعنى ما كان أكثر أجزاء من مقابله لا بمعنى الجوهر الفرد والجسم المركب (قوله والباقية) هى تسعة وكلها اسماء (قوله من الفاظ الاستفهام) أى السابقة فلا يرد أم المنقطعة لا تكون الا للتصديق كما بين فى محله يس (قوله تصور شئ آخر) أى غير المطلوب بغيره بمعنى ولو بالاطلاق والتقييد كما فى متى وأيان فانهما يشتركان فى مطلق الزمان الا أن الاول لمطلقه والثانى للمستقبل (قوله فيطلب بما شرح الاسم) أو ماهية المسمى ويتعين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أى شرح مفهومه وأنه لاى معنى وضع وكتب أيضا قوله شرح الاسم أى تبيين معناه فى اللغة أو فى الاصطلاح وكان الاولى أن يقول الكلمة ليعم الفعل والحرف لكنه ذكر الاسم لمشاكلته للمسمى من عروس الافراح

وجود شئ لشئ) أولا وجوده له (كقولنا هل الحركة دائمة) أولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة أولا وجوده لها وقد اعتبر فى هذا شيآن غير الوجود وفى الاولى شئ واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى وهى بسيطة بالنسبة اليها (والباقية) من ألفاظ الاستفهام تشترك فى أنها (لطلب التصور فقط) وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شئ آخر (قيل فيطلب بما شرح الاسم

أو يقال المراد الاسم اللغوى (قوله ما العنقاء) حكى الزمخشرى فى ربيع الابرار ما حاصله أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شئ وكانت فى زمن أصحاب الرس تأتى الى أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فشكوا ذلك الى نبيهم عليه الصلاة والسلام فدعا الله عليها فأهلكها وقطع نسلها وعقبها فسميت عنقاء مغرب لذلك يس (قوله طالبا) أى كل منا أو ان نالواحد المعظم نفسه وهذا وان صح به افراد الحال لكن الانسب طالبين (قوله وبين مفهومه) أى الاجمالى الذى لا يعرف منه الماهية هذا هو المناسب لقول الشارح فيجاب بايراد لفظ اشهر وان كان قد يطلب بما الشارحة تفصيل المعنى كما يأتى (قوله بايراد لفظ أشهر) كأن يقال طائر أو طائر عجيب وكتب أيضا قوله بايراد لفظ أشهر أى لفظ مرادف له أشهر منه كقوله ما الانسان فيقال بشر لمن يعرف معنى البشر دون الانسان فليس المطلوب الا بيان المفهوم بأن تلاحظ ذاتياته لا على التفصيل على طريقة الحد ولهذا اذا لم يوجد لفظ أشهر يؤتى بما يدل على التفصيل من غير أن يقصد التفصيل سم وكتب أيضا قوله بايراد لفظ اشهر وهذا هو التعريف اللفظى والمقصود منه تمييز المعنى الحاصل عنده عن غيره بأنه الموضوع له اللفظ وأنه المعنى الذى يريده فالمعنى حاصل غير ملتفت اليه وكان المعرف يقول للطالب المعنى الذى تريده هو هذا المعنى الحاصل عندك ولهذا استشكلوا كونه يفيد التصور فان التصور حاصل كما قد علم والحاصل لا يحصل فالذى يفيده هو التصديق بأن هذا الاسم موضوع لهذا المعنى وأقول يمكن الجواب بأن مرادهم بكونه يفيد التصور أنه يفيده على وجه ان المعنى المتصور يفهم لفظ كذا أى انه يلتفت النفس ويوجهها الى تصوره على هذا الوجه وهذا غير حاصل قبل (قوله أى حقيقته الخ) تفسير للماهية وفيه تنبيه على ما هو المختار عنده من أن الحقيقة والماهية شئ واحد هو ما به الشئ هو هو وقد يفرق بأن ما به الشئ هو هو باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن ذلك ماهية سم وفى الفنرى قوله أى حقيقته التى هو بها هو أشار الى أن المراد بالماهية هنا الحقيقة أعنى ما به الشئ هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذى لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة عليه اه وكذا فى سم عن ع س (قوله التى هو) أى المسمى بها أى بالحقيقة أى بسببها هو أى ذلك المسمى فالنوع المخصوص من الحيوان مثلا انسان بسبب الحيوانية والناطقية فالمسمى ملاحظ اجمالا والحقيقة ملاحظة تفصيلا فاختلف السبب والمسبب باعتبار الاجمال والتفصيل وأما اختلاف المبتدا والخبر فباطلاق المبتدا وتقييد الخبر بالسبب أو بملاحظة المبتدا نوعا مخصوصا مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بكذا (قوله بايراد ذاتياته) الجنس والفصل وقد تذكر الرسوم مقام الحدود توسعا يس وكتب أيضا قوله بايراد ذاتياته وهى السكون الاول فى الجزء الثانى والسكون عكسها أو الحركة كونان

(قولنا ما العنقاء) طالبا أن يشرح هذا الاسم وبين مفهومه فيجاب بايراد لفظ أشهر (أو ماهية المسمى) أى حقيقته التى هو بها هو (كقولنا ما الحركة) أى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته

في مكانين في زمانين والسكون كونان في زمانين في مكان واحد (قوله وتقع هل) أي يقع السؤال بهل بين السؤال بما التي هي لشرح الاسم وبين التي لطلب الماهية وكتب أيضا قوله وتقع هل البسيطة الخ في هذا الكلام بحث من وجهين ولذلك حكاه بصيغة التمريض أحدهما ان ماذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على أن الاصل في اللفظ وضعه لمفهوم ثم اثم على تقدير تسليمه فانما ذلك اذا لم يعرف أن له مفهوما أصلا كما قررنا وأما ان عرف أن له مفهوما ولم يوقف على ما يعينه في الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده وثانيهما ان شرح الاسم لا يتعين أن يكون بالاجمال حتى تتوسط هل البسيطة بينه وبين التفصيل الحقيقي لجواز أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ ثم يسئل عن وجوده فلا يحتاج بعد الى سؤال آخر الا بهل المركبة التي يسئل بها عن أحوال الشئ الزائدة على حقيقته وهي التي تقع في الرتبة الرابعة بناء على ماذكره المصنف اللهم الا أن يكون شرح الاسم مخصوصا اصطلاحا بالسؤال عن مدلول الاسم في الجملة وأنه لا يسئل اصطلاحا عن التفصيل الا عند تحقق الوجود من ع ق وقوله لجواز أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ أي مع قطع النظر عن كون هذا المفهوم حقيقة وماهية أولا فاذا سئل ثانيا عن وجوده وأجيب بالوجود عرف انه حقيقة وماهية أما مع ملاحظة أنه حقيقة وماهية فلا يكون الا بعد العلم بالوجود لاختصاص الحقيقة والماهية بالموجودات فلا يكون البحث الثاني متجها تدبر وفي سم عن ع س الجواب عن البحث الاول بما ملخصه أن المراد انه يستحسن السؤال أولا عن المفهوم اجمالا بما ثم السؤال ثانيا عن وجوده بهل البسيطة وان تعبير الشارح بالاستحالة في قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال الخ تسمح فتدبر (قوله في الترتيب) أي في حال الترتيب أي ترتيب الطلب (قوله الطبيعي) هو توقف الثاني على الاول لا على سبيل العلية وكتب أيضا قوله الطبيعي أي العقلي نسبة للطبع بمعنى العقل اذ هو المراعى للمناسبات ح ف وفي ع ق ما يدل عليه (قوله ثم وجود المفهوم في نفسه) أي بهل البسيطة (قوله ثم ماهيته وحقيقته) وترك الرابع وهو السؤال عن حاله بهل المركبة بعد السؤال عن ماهيته وحقيقته والحاصل أنك تقول مثلا ما البشر فتجاب بانسان ثم تقول هل هو موجود أولا فتجاب بموجود ثم تقول ما ماهيته وحقيقته فتجاب بحيوان ناطق ثم تقول هل يمشي على أربع أو رجلين ونحو ذلك من الاحوال العارضة له (قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ) أي الاجمالي علة للترتيب (قوله ولا ماهية له) لان الماهية المرادة هنا ما به الشئ بالمعنى المتعارف أعني الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية أيضا بالمعنى المراد هنا فتنبه (قوله والفرق الخ) لما كان الحد والمحدود متحدين ذاتا مختلفين من جهة الاجمال والتفصيل فربما يتوهم متوهم عدم الفائدة في التحديد سواء كان حقيقيا أو اسميا دفعه بقوله والفرق الخ اه سيرامي (قوله بين المفهوم) أي للعالم باللغة كما يأتي وقوله بالجملة أي الاجمال

(وتقع البسيطة هل في الترتيب بينهما) اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف أنه موجود استحال منه أن يطلب حقيقته وماهيته اذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل

والباء للملابسة (قوله غير قليل) أى حقير بل هو عظيم أو المراد بالقلة الخفاء (قوله فهم) أى الماشية سم (قوله ووقف الخ) أى اجمالا فيعلم ان سمع لفظ انسان أنه موضوع لنوع مخصوص من الحيوان (قوله المرتاض بصناعة المنطق) فيه ان الذاتيات انما تعرف بالعقل أو محض فرض العقل على الاصح فالارتياض فى صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال المرتاض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاءها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم النقل تأمل (قوله فالموجودات) مرتبط بقوله سابقا ومن لا يعرف انه موجود الخ وكتب أيضا قوله فالموجودات أى فى نفس الامر وقوله لها حدود حقيقية أى ان علم وجودها واسمية ان لم يعلم (قوله لها حقائق) وهى الماهيات المركبة من الذاتيات مأخوذة باعتبار التحقق والوجود سم (قوله ومفهومات) أى صور فى العقل مدركة من اللفظ بواسطة توضيح كتب اللغة سواء كانت مع الوجود أولا (قوله فلها حدود حقيقية) أى تدل على الحقائق وقوله واسمية أى لفظية تدل على المفهومات (قوله وأما المعدومات) أى أسماء المعدومات (قوله بحسب الذات) أى الحقيقة (قوله حتى الخ) تفريع على قوله لا يكون الا بعد أن يعرف الخ (قوله فى أول التعاليم) هى بمنزلة الابواب (قوله انما هى حدود اسمية) فى المحشى ما ملخصه مع الايضاح انه كان عليه أن يتعرض فيما سبق لبيان انه قد يطلب بما الشارحة للاسم تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا أى تفصيل الموضوع له وأن جوابها حينئذ حد له بحسب الاسم ليتضح بذلك ما ذكره هنا من أن الحدود الاسمية تصير حدودا حقيقية فان هذا لا يتضح بما تعرض له سابقا من انه يطلب بما الشارحة بيان مجمل المعنى فيجاب بما يراد لفظ اشتهر اذ لا بد من التفصيل فى الحد الاسمى اه (قوله وأثبت وجودها) أى الخارجى (قوله صارت الخ) هذا كلما غير مسلم لان الحد الاسمى عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع فى مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضا للافراد لا ذاتيا فلا يمكن بعد اثبات الوجود أن يكون حدا حقيقيا لان الحد الحقيقى عبارة عن جميع ذاتيات الشىء الموجود فلا بد من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد اثبات الوجود يمكن أن يصير حدا حقيقيا بأن يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد ع س سم (قوله تلك الحدود) أى التعاريف وقوله حدودا حقيقية أى بحسب الحقيقة فانقلب الاسمى حقيقيا (قوله وبمن العارض المشخص لذى العلم) قال فى الاطول الاظهر ان المطلوب بمن المشخص من ذى العلم كقولنا من فى الدار فيجاب بزيد فاذا لم يكن الجواب بالمشخص يعدل الى مفهوم كلى منحصر فى الشخص وفى المقام بحث لان السائل يعرف مشخص زيد ويردد الكون فى الدار بينه وبين غيره وانما يطلب تصديقا خاصا فهو كالهمزة وأم فى سؤال متردد بين الاشخاص فى الكون فى الدار اه ملخصا والجواب عنه انه ليس مطلوب السائل تصور مشخص زيد باعتبار خصوصه حتى يعترض بأنه

(قوله) بالعقل صوابه بالنقل اه من هامش

غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشىء الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة وأما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لها حقائق ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية وأما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد أن يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى أول التعاليم من حدود الاشياء التى يبرهن عليها فى اثناء التعاليم انما هى حدود اسمية ثم اذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية جميع ذلك مذكور فى الشفاء (و) يطلب

(بمن العارض المشخص) أى الامر الذى يعرض

متصورله بل تصور مشخص من فى الدار زيد أوغيره وهو يجهل مشخص من فى الدار باعتبار هذا العنوان ولما كان التصديق بثبوت شئ لصاحب هذا المشخص بخصوصه تابعا لتصور المشخص حكموا بأن هذه الكلمات لطلب التصور فقط تدبر (قوله العارض) سواء كان ذلك العارض علما أوغيره كوصف ع ق فالمراد بالعارض الامر المتعلق به كما فى الحفيد (قوله المشخص) خرج العارض العام كالضاحك والكاتب (قوله لذى العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول البارى جل اسمه نحو فمن ربكما يا موسى (قوله وتعيينه) عطف تفسير (قوله فيجاب بزيد) ولاشك ان زيدا عارض للذات (قوله ونحوه مما يفيد تشخصه) كقولك الرجل الطويل الذى لقيته بالامس فصحة الجواب بهذا من جهة أن المخاطب يفهم منه التشخص بسبب انحصار مجموع الاوصاف فى شخص وان كانت تلك الاوصاف بالنظر الى مفهوماتها كليات كذا فى الاطول (قوله وقال السكاكى) أى فى الفرق بين ما ومن وهو مقابل للقيل السابق وهل هو قائل بما سبق ويزيد عليه هذا أولا حرر سم وعبارة الاطول عقب قوله تقول ما عندك الخ مانصه وهذا سؤال عن الجنس اجمالا وقد يسئل عنه تفصيلا فيقال ما الكلمة فيجاب بلفظ وضع لمعنى مفرد أوهذا سؤال عن الجنس مع قطع النظر عن انه مسمى الاسم وقد يسئل عنه من حيث هو كذلك كما سمعت وهو يقال ما الانسان فيقال بشر فلم يزد المصنف بما ذكره على ماذكره السكاكى الا تفصيلا لما اندرج فى بيانه اه فقابلته لما قبله بالنسبة الى من فقط (قوله أى أى أجناس) فيه تسمح لان ما للجنس وأى لتمييزه لكن لما كان مميز الجنس يستشعر منه الجنس فسر ما عندك بأى جنس عندك تسامحا لتلازم جوابهما والا فالمجاب به عن أى هو أن يقال شئ مكتوب أوشئ عاقل أوشئ ملبوس ونحوه مما فيه ذكر المميز للجنس الموجود فافهم اه من ع ق أى والمجاب به عن ما كتاب ونحوه كفرس وانسان (قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية) عبارة السكاكى وأما ما فللسؤال عن الجنس تقول ما عندك الى أن قال وكذلك ما الكلمة وما الاسم وما الفعل وما الحرف وما الكلام فقد فصل بين قوله تقول ما الكلمة وبين ما قبله بقوله كذلك ولا بد لذلك من نكتة والذى يلوح من الشارح أنها للتنبيه على أن ما بعده سؤال عن الماهية والحقيقة تفصيلا بالحد وما قبله سؤال عنها اجمالا كذا فى السيد فأشار الشارح بقوله ويدخل الخ الى أن المراد بالسؤال بما عن الجنس ما يشمل السؤال عنه اجمالا والسؤال عنه تفصيلا وكتب أيضا قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية أى تفصيلا بالحد اذ ليس المراد بالجنس الجنس المنطقى حتى لا يشمل النوع بل اللغوى وهو مادل على متعدد (قوله أى أى أجناس الالفاظ هى) أى أى جنس من أجناس الالفاظ أى أى نوع من أنواع الالفاظ هى (قوله عن الجنس من ذوى العلم) أوغيرهم كما فى الاطول وكتب أيضا منه أراد بالجنس الجنس اللغوى الشامل للنوع لا المنطقى فقط (قوله وفيه) أى فى كلام السكاكى بالنظر

(الذى العلم) فيفيد تشخصه
وتعينه. (كقولنا من فى الدار)
فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد
تشخصه (وقال السكاكى يسئل
بما عن الجنس تقول ما عندك أى
أى أجناس الاشياء) عندك
(وجوابه كتاب ونحوه) ويدخل
فيه السؤال عن الماهية والحقيقة
نحو ما الكلمة أى أى أجناس
الالفاظ هى وجوابه لفظ مفرد
موضوع (او عن الوصف تقول
ما زيد وجوابه الكريم ونحوه و
يسئل (بمن عن الجنس من ذوى
العلم تقول من جبريل اى ابشر
هو ام ملك ام جنى وفيه نظر) اذ
لانسلم انه للسؤال عن الجنس وانه
يصح فى جواب من جبريل أن
يقال ملك

الى من فقط فان المنقول انه يسئل بمن عن العارض المشخص كما مر وأرجع بعضهم النظر الى قوله أو عن الوصف فان المنطقيين قالوا لا يسئل بما عن الصفات المميزة بل بأى وأجاب بأن مراد السكاكى انها قد تخرج عن حقيقتها فيستفهم بها عن الصفات من يس (قوله بل جوابه الخ) ولا يرد قوله

أتوا نارى فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

لان السائل اعتقد أنهم من جنس البشر وسأل عما يميزهم ككونهم من أى قبيلة فأجابوا بالجنس اشارة الى ان الاعتقاد خطأ وانه لا ينبغى السؤال بمن قال فى الاطول وهنالك نظر أقوى وهو أنه لو كان للسؤال عن الجنس لما صح لمن قال لك جاءنى انسان من هو مع شيوعه وصح السؤال عمن جهل جنسه وهو يحضرتك بمن هو اه (قوله عما يميز) يظهر ان المراد عن موصوف مايميز أى موصوف وصف يميز الخ لقوله بعد أى انحن ام اصحاب محمد الخ فالمسؤل عنه بأى الاشخاص الموصوفون بالكون كافرين أو الكون أصحاب محمد فقول الشارح بعد وسألوا عما يميز أى موصوف مايميز وقوله مثل الكون تمثيل لما يميز تأمل (قوله المتشاركين) الاقتصار على الاثنين بيان للاقل وأخذ به والا فهى تميز أحد المتشاركين أيضا مع بل واحدى المتشاركين والمتشاركان (قوله يعمهما) تأكيد للاشتراك اذ للامر المتشارك فيه لا يكون الا كذلك هكذا فى الفنرى وغيره وقال فى الاطول احترز به عن المتشاركين فى مال أو دار فانه لا يسئل بأى عما يميزهما مالم يجعلا تحت مايعمهما ولو كان مفهوم المتشاركين فى هذا المال ولم يتنبه له السيد فقال فى شرح المفتاح هو لتأكيد التشارك ولابد فى معرفة مايعم فى بعض المواضع من فطانة ففى قولك جاءنى زيد وعمرو لا أدرى أيهما تقدم الامر الاعم الجائى أى لا أدرى أى الجائيين تقدم اه (قوله أى الفريقين الخ) هو حكاية كلام المشركين لليهود وقد أجابهم اليهود بقولهم أنتم كذبا وافتراء (قوله وسألوا) أى الكافرون وكتب أيضا قوله وسألوا عما يميز عبارة ع ق فسألوا عما يميز الفريق الذى ثبتت له الخيرية (قوله قائلين لهذا القول) حال من الكافرين ولا حاجة اليه بل الاوضح حذفه راجع ع ق (قوله عن العدد) أى العدد المعين كما فى الرضى فلا يصح أن يجاب عن قولك كم رجلا فى البلد بألوف كذا فى الاطول (قوله نحو سل بنى اسرائيل الخ) الآية ليست على حقيقة الاستفهام فلا ينبغى التمثيل بها لان المقام مقام بيان المعانى الحقيقية كما لا يخفى أطول وأقول قول الشارح فكم ههنا للسؤال الخ صريح فى بقاء كم على حقيقتها من الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ فهو وسيلة اليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات ففيه توبيخهم بعدم انعاظهم مع كثرة الآيات فلا يرد اعتراض الاطول (قوله فمن أية تميز كم) وكم مفعول آتيناهم الثانى (قوله بزيادة من) أنكر الرضى زيادة من فى مميز كم الاستفهامية وقال لم أجده فى نظم ولا نثر ولا كتاب من كتب النحو ومن لطائف الشارح أنه قال

بل جوابه ملك يأتى بالوحى كذا وكذا مما يفيد تشخصه

(و) يسئل (بأى عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما) وهو مضمون ما أضيف اليه أى (نحو أى الفريقين خير مقاما أى أنحن أم أصحاب محمد) صلى الله عليه وسلم فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا فى الفريقية وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر مثل الكون كافرين قائلين لهذا القول ومثل الكون أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم (و) يسئل (بكم عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) أى كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلاثين فمن آية تميز كم بزيادة من

فى مقابلته وأقول سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة ويندفع كلام الشارح بأنه تحتمل الآية كم الخبرية على ماذكره الزمخشرى فلا يتم تمسكا عليه ونحن نقول يجوز أن تكون من زائدة فى المفعول وتكون كم مصدرية أى كم مرة آتيناهم آية بينة اهـ أطول وأجاب الفنرى بأن مراد الرضى عدم العثور على جره بمن اذ الم يفصل بينه وبين كم بفعل متعد كما دل عليه سياق كلامه وكتب أيضا قوله بزيادة من ظاهر فى القول بأن من هذه زائدة ويحتمل ان المراد انه أتى بها لغرض الفصل وهى للبيان أو التبعيض كما قيل بهما أيضا كذا فى يس (قوله لما وقع من الفصل الخ) فلو لم تزد من لالتبس مميز كم بمفعول الفعل المتعدى (قوله كما ذكرنا فى الخبرية) الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية أن كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب فى ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول فى كليهما فلذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل وأن الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وأن المتكلم مع الخبرية لا يستدعى من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور فى مغنى اللبيب وغيره اهفنرى (قوله ولكن الغرض الخ) يجوز أن يراد به الاستفهام على حقيقته من غير استحالة لان المقصود أمر النبى صلى الله عليه وسلم بالسؤال وسؤاله لا يستحيل سم (قوله عن الحال) أى عن الصفة فهو أبدا سؤال عن المسند أو عن الحال مثال الاول كيف زيد ومثال الثانى كيف يقوم زيد أطول وكتب أيضا قوله عن الحال قال السيد والصفوى وحفظى ان السيد الجرجانى قيده بالحال الثابتة دون المنتقلة تسم (قوله وبأين عن المكان) فاما أن يسئل به عن المسند نحو أين زيد واما عن الظرف نحو أين يسكن أطول وكذا فى متى نحو متى القتال ومتى يقدم زيد وكذا ايان وأنى (قوله ماضيا كان أو مستقبلا) أى أو حالا وان أوهم اقتصار المصنف خلافه (قوله وبأيان عن الزمان المستقبل) قيل أصل أيان أى أوان فحذف احدى الياءين من أى والهمزة من أوان فصار أيوان فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصار ايان وردبأن كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يأبى أن يكون أصله ذلك لانه تثقيل فى مقام التخفيف اللهم الا أن يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق أن كون الاسم غير متمكن يأبى التصرف المذكور فنرى (قوله قيل وقد تستعمل الخ) يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل الا فى مواضع التفخيم كما قيل ويحتمل أن المراد انها تستعمل للتفخيم كما تستعمل فى غيره وهو ظاهر كلام النحويين اهع ق (قوله أيان يوم القيامة) ولا يضر الاخبار بأيان عن يوم القيامة لان المراد السؤال عن زمان وقوعه اذ الكلام على تقدير المضاف أى أيان وقوع يوم القيامة فليس اخبارا بالزمان عن اليوم الذى هو كالجثة هنا وكذا الاشكال فى السؤال عن زمان وقوع اليوم الذى هو من أسماء الزمان لانه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص كما يقال

لما وقع من الفصل بفعل متعد بين كم وميزه كما ذكرنا فى الخبرية فكم ههنا للسؤال عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ (و) يسئل (بكيف عن الحال وبأين عن المكان وبمتى عن الزمان) ماضيا كان أو مستقبلا (وبأيان عن الزمان المستقبل قيل وقد تستعمل فى مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم القيامة

متى يوم لقائى بفلان لان المراد ما يقع فيه وأيضا يجوز أن يعتبر الاخص ظرفا للاعم والعكس والتفخيم هنا ولو كان هذا الكلام حكاية عن الكافر الذى لا يعتقد وجود يوم القيامة فضلا عن تفخيمه انما تحقق لان هذا السؤال يقوله بناء على اعتقاد المخاطب استهزاء وانكارا اه ع ق وقوله استهزاء أى بالمخاطب (قوله وأنى تستعمل الخ) يحتمل أن تكون حقيقة فى الاستعمالين فتكون من قبيل المشترك وأن تكون مجازا فى أحدهما ع ق وسيأتى فى الشارح (قوله تارة) أى مرة بعد مرة على ما فى الصحاح فالتقييد بتارة كالتقييد بكثير أطول (قوله بمعنى كيف الخ) ويجىء بمعنى متى أيضا وهو كما جاء بمعنى كيف قال الرضى وفسر الآية بالمعانى الثلاثة أطول (قوله نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم) كان الاحسن التمثيل بقوله تعالى أنى يحيى هذه الله بعد موتها للنظير صاحب العروس فى تمثيل المصنف بأن انى فيه لو كانت استفهامية لاكتفت بما بعدها الان من شرط الاستفهامية ان تكتفى بما بعدها قال والذى اختاره شيخنا أبو حيان أنها فى هذه الآية شرطية وأقيمت فيها الاحوال مقام الظروف المكانية وجوابها محذوف وفى كونها استفهامية أو شرطية اشكال لان كلا من الاستفهامية والشرطية لها الصدارة فلا يعمل فيها ما قبلها من بس وكتب أيضا ما نصه سبب نزولها أنهم كانوا يقولون من جامع امرأته من جهة دبرها فى قبلها كان الولد أحول سم (قوله على أى حال) أى من الاستلقاء وغيره (قوله بعد أن يكون الخ) لان فى تعليق الامر بالاتيان بالحرث المناسب لمشروعيته ما يشعر بعليته له فيقتضى ان تعميم حال الاتيان انما هو بعد ان يكون المأتى موضع الحرث فيقتضى عدم الاذن فى اتيان الادبار اذ ليست محلا للحرث الذى هو طلب النسل ويؤيد ذلك أن الله تعالى قال فى الآية الاخرى فأتوهن من حيث أمركم الله اذ يفهم أن ثم موضعا لم يؤمر بالاتيان منه وغير الدبر مأمور به اجماعا فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر اه ع ق وكتب أيضا قوله بعد أن يكون المأتى موضع الحرث أى وهو الفرج دون الدبر ففى ذكر الحرث اشارة الى ذلك والمنع من الدبر خلافا للشيعة حيث أجازوا الاتيان فى دبرها سم (قوله المأتى) بفتح التاء وبكسرها وتشديد الياء (قوله موضع الحرث) فيه اشارة الى ان فى الآية حذف مضاف أى موضع حرثكم شبه الفرج بالارض التى تحرث والجماع بالحرث والمنى بالبذر والولد بالزرع (قوله ولم يجىء أنى زيد الخ) محترز قوله ويجب أن يكون بعدها فعل (قوله وقوله تستعمل) أى دون أن يقول وضعت (قوله ويحتمل أن يكون الخ) هذا يتعلق بقوله وأخرى الخ فقط سم وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه الخ عطف على يحتمل الاولى اى واشارة الى أنه يحتمل أن يكون معناه الخ كما يؤخذ من المطول وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه أين أى لا مجموع من أين كما هو ظاهر كلام المتن وعبارة الاطول عقب قوله بمعنى من أين نحو أنى لك هذا ذهب جماعة الى أنها فى معنى من أين وآخرون الى أنها فى معنى أين ومن مقدرة فلذا قال بمعنى من أين ليمكن تطبيقه على أى

وأنى تستعمل تارة بمعنى كيف) ويجب أن يكون بعدها فعل (نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم) أى على أى حال ومن أى شق أردتم بعد أن يكون المأتى موضع الحرث ولم يجىء أنى زيد بمعنى كيف (وأخرى بمعنى من أين نحو أنى لك هذا) أى من أين لك هذا الرزق الآتى كل يوم وقوله تستعمل اشارة الى انه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن يكون فى أحدهما حقيقة وفى الآخر مجازا ويحتمل أن يكون معناه أين الا أنه فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما فى قوله

مذهب يرادفن قال الباء بمعنى فى فقد خرج عن المصطلحة ويؤيد كونها بمعنى أين مجىء من أنى كما فى قوله * من أين عشرون لنا من أنى * وههنا بحث شريف خفى عن البصائر لانه لطيف وهو أنه ليس شئ مما ذكر ويذكر من مباحث الاستفهام مما يتعلق بفن المعانى فان حقائقه وظائف لغوية ومجازاته من مباحث البيان وفروع قواعد المجاز نعم انه يتفرع على حقائقه من ايا يتوقف معرفتها على معرفة الحقائق لكن لم يذكر شيأ منها وينبغى أن يقول وأما الاستفهام فلا عتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل وقد بين ذلك فى النحو كما قاله فى بيان اعتبارات تقييد المسند بالشرط اذا الفرق بينهما تحكم اه وقوله فلذا قال بمعنى من أين ليمكن الخ أى فقول المصنف انه يستعمل بمعنى من أين أى سواء كان ذلك من جهة اضمار من قبل أنى أو من جهة ان معنى أنى من أين بجملتها (قوله من أين) خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولنا صفة عشرون وقوله من أنى الظاهر أنه خبر حذف مبتدؤه وصفته بدليل ما قبله أى من انى عشرون لنا وهل يحتمل أن يكون تأكيدا بالمرادف لمن أين مع وجود الفصل من يس (قوله على ماذكره الخ) متعلق بقوله أن يكون معناه الخ وفى ع ق ما ملخصه ان أنى التى ليست بمعنى كيف تكون بمعنى من أين كما فى الآية فتتضمن الظرفية والابتدائية وتكون بمعنى أين فقط كما فى البيت فتتضمن الظرفية دون الابتدائية ويحتمل أن انى تكون بمعنى أين فقط دائما الا أنها تارة يصرح بمن معها كما فى البيت وتارة تقدر كما فى الآية على ماذكره بعض النحاة (قوله تستعمل) أى على سبيل المجاز المرسل (قوله بحسب الخ) متعلق بتستعمل أو بمحذوف أى ويتعين ذلك الغير بحسب الخ (قوله كالاستبطاء) فالاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة الدعوة اذ يبعد جهل القليل وهى عن الاستبطاء فأطلق المسبب وأراد السبب ولو بوسايط وقوله والتعجب فالتعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام (قوله نحو كم دعوتك) مثل فى الايضاح بقوله تعالى متى نصر الله (قوله فى عدم ابصاره اياه) من ظرفية المطلق فى المقيد اذ المراد فى وقت عدم الخ وعلى كل فالمتعجب منه عدم ابصاره اياه وفيه أن التعجب منه يستدعى خفاء سببه فيصح الاستفهام عنه فلا محل لقوله ولا يخفى الخ لان ذلك فى حال لا يخفى وكانه مبنى على ان المستفهم عنه عدم ابصاره وليس كذلك اذ معنى العبارة أى شئ ثبت لى فى حال كونى لا أرى الهدهد أى أى حالة حصلت لى منعتنى الرؤية (قوله عن حال نفسه) كان المراد فى مثل هذا المقام والا فقد يخفى على الشخص حال نفسه فيسأل عنه كالمريض يسأل الطبيب ع س سم وكتب أيضا قوله عن حال نفسه أى التى هو أدرى بها كالقيام فلا يرد أن المريض يسأل الطبيب عن حاله وكتب أيضا قوله عن حال نفسه هى هنا الحالة التى قامت به وقت عدم رؤيته الهدهد مع حضوره بحسب ظنه أولا فكانت سببا لعدم الرؤية هل هى غفلة بصره أو ستر شئ له عن بصره أو نحو ذلك كما يشير اليه قول الكشاف على معنى أنه لا يراه وهو حاضر الخ كما سيأتى بيانه تأمل (قوله

وقول

* من أين عشرون لنا من أنى *
أو مقدرة كقوله تعالى أنى لك هذا أى من أنى أى من أين على ماذكره بعض النحاة (ثم ان هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام) مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن (كالاستبطاء نحو كم دعوتك والتعجب نحو مالى لا أرى الهدهد) لانه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام الا باذنه فلما لم يبصره فى مكانه تعجب من حال نفسه فى عدم ابصاره اياه ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه

(قوله) اذ المراد صوابه أو كما هو بهامش عن الشيخ البولاقى اه

وقول) مبتدأ خبره قوله يدل الخ (قوله على معنى الخ) حاصله انه جازم بعدم رؤيته مع حضوره متردد فى سبب عدم رؤيته مع حضوره (قوله وهو حاضر) اظنه حضوره (قوله أو غير ذلك) ككونه خلفه (قوله ثم لاح له أنه غائب) أى لاعلى وجه القطع بدليل قوله بعد كأنه يسأل عن صحة مالاح له سم (قوله فأضرب عن ذلك) نبه على أن أم منقطعة (قوله يدل) فى بعض النسخ لايدل والمراد عليها لايدل قطعا لاحتمال حمله على معنى التعجب سم (قوله على ان الاستفهام على حقيقته) لايخفى أنه ان كان الاستفهام من نفسه فهو مجاز ويمكن أن يحمل عليه نسخة لايدل وان كان من الحاضرين ليبينوا سبب عدم رؤيته اياه فهو حقيقة كما هو الظاهر وكتب أيضا مانصه أى وقولهم لامعنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه غير مطرد لان ذلك فى حال لاتخفى على صاحبها دون حال تخفى ولا يبعد خفاء الحال التى قامت بسيدنا سليمان فكانت سببا لعدم الرؤية على أن الاصوب كما فى سم تقرير الكشاف بأن المسؤل عنه وجود حائل منع الرؤية أو غيبته وذلك ليس حالا لنفسه فأمكن السؤال عنه (قوله والتنبيه الخ) أى لان الاستفهام عن الشئ يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا سلك طريقا واضح الضلالة بزعم المتكلم كان هذا غفلة من المخاطب عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه كان تنبيها له على ضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالا فاله السيد (قوله فأين تذهبون) اذليس القصد منه استعلام مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وانه لامذهب لهم يحجون به وكثيرا مايؤكد هذا الاستعمال بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق القصد ياهذا الى أين تذهب قد ضللت فارجع وبهذا يعلم أن التنبيه على الضلال لايخلو من الانكار والنفى ع ف وكتب أيضا قوله فأين تذهبون فى استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان احداهما أن كونه ضلالا أمر واضح يكفى فى العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية ايهام أن المخاطب اعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج الى السؤال عنه أطول (قوله والوعيد) أى لان الاستفهام ينبهه على جزاء اساءة الادب وهو يستلزم وعيده لاتصافه بها وقوله والتقرير أى لان الاستفهام يلزمه الحمل على الاقرار بالمستفهم عنه المعلوم للمخاطب أو يقال الاستفهام طلب الاقرار بالمستفهم عنه مع سبق الجهل من المتكلم فاستعمل فى مطلق الطلب ثم فى الطلب مع العلم وهو نفس التقرير (قوله الم أؤدب فلانا) فى العدول عن الاستفهام عن الاثبات بأن يقول أدبت فلانا الى الاستفهام عن النفى ايهام ان المخاطب اعتقد نفى التأديب فلذلك أقدم على الاساءة وفيه من المبالغة مالايخفى أطول (قوله اذا علم المخاطب ذلك) وأنت تعلم أنه يعلم ذلك أطول (قوله فلا يحمله) أى الاستفهام على السؤال أى الحقيقى وكتب أيضا مانصه فعلم المخاطب بذلك قرينة على ماأريد بالاستفهام صارفة عن الحقيقة اه (قوله أى حمل الخ) أى وليس

وقول صاحب الكشاف تطر سليمان الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال مالى لاأراه على معنى انه لايراه وهو حاضر لستره أو غير ذلك ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل عن صحة مالاح له بدل على أن الاستفهام على حقيقته (والتنبيه على الضلال نحو فأين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسىء الادب الم أؤدب فلانا اذا علم) المخاطب (ذلك) وهو أنك اذبت فلانا فيفهم معنى الوعيد والتخويف فلا يحمله على السؤال (والتقرير) أى حمل المخاطب على الاقرار

التقرير هنا بمعنى التحقيق والتثبيت كما هو الاستعمال المشهور بدليل قول المصنف المقرر به وان صح كون الاستفهام للتقرير بهذا المعنى كما سيذكره الشارح اذ يصح أن يكون الاستفهام ليتقرر ويثبت الحكم المعلوم للمتكلم فى ذهن المخاطب لان الاستفهام يستدعى توجهه اليه واحضاره والجواب به (قوله بما يعرفه) فيه اشارة لما يأتى فى أأنت قلت للناس وأليس الله بكاف عبده (قوله ما حمل) أى اللفظ وقوله على الاقرار به أى بمدلوله (قوله فى تقريره) أى المخاطب (قوله وعلى هذا القياس) أى قياس بقية المتعلقات نحو أرأيتك جئت فى التقرير بالحال والانكار له وهكذا (قوله وقد يقال الخ) أى ولكن المراد أول بدليل قوله المقرر به (قوله بمعنى التحقيق) أى للنسبة وقوله والتثبيت عطف تفسير (قوله بمعنى الخ) ينبغى أن يكون المراد أنه ان كان ضرب المخاطب مجهولا لنفسه فالمقصود اخباره به على وجه التثبيت أو معلوما فالمقصود تنبيه اعلامه بكونه معلوما كأنه يقول هذا معلوم قطعا فلا تطمع فى انكاره تأمل سم (قوله والانكار) قال فى الاطول العلاقة بين الاستفهام والانكار بمعنى نفى اللياقة أن مالا ينبغى مما لا يصدق بوقوعه فى الماضى أو المستقبل بل يشك فيه والشك يستدعى الاستفهام فأفيد بالاستفهام أنه مما لا ينبغى وكذا بين الاستفهام والانكار بمعنى التكذيب فان الخبر الكاذب وان ادعاه أحد لا ينبغى أن يصدق به غاية الامر الشك فيه فأفاد المستفهم ان غاية الامر فيه الشك دون الدعوى وقال السيد السند انكار الشئ بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه فى أحد الازمنة وادعاء أنه مما لا ينبغى أن يقع يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعى للجهل به المفضى الى الاستفهام عنه أو نقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب لكراهته والنفرة عنه وادعاء أنه مما لا ينبغى أن يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب (قوله كذلك) حال من الانكار واسم الاشارة راجع للتقرير (قوله أغير الله تدعون) فالدعاء مسلم والمنكر كون المدعو غير الله (قوله أى بايلاء الخ) بيان للمراد من التشبيه (قوله فى قوله) أى امرئ القيس وتمامه * ومسنونة زرق كانياب أغوال * المشرفى سيف قال أبو عبيدة نسب الى مشارف وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفى ولا يقال مشارفى لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا فى الصحاح وقيل المشرفى منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا فى ضرام السقط والمسنونة المحدودة وصفها بالزرقة لدلالتها على صفائها وكونها مجلوة فترى (قوله والفاعل) أى للغوى (قوله أغير الله أتخذ وليا) فالمنكر كون المتخذ غير الله واما أصل الاتخاذ فلا يتعلق به انكار (قوله وأما غير الهمزة الخ) جواب عما يقال ما الحكمة فى تقييد المصنف بالهمزة (قوله لكن لا تجرى الخ) أى لكونه انما يستعمل فى شئ مخصوص مثلا هل انما هى لطلب التصديق فاذا استعملت للانكار أو التقرير فانما هى لانكار النسبة

بما يعرفه والجائه اليه (بايلاء المقرر به الهمزة) أى بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به (كما مر) فى حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤل عنه الهمزة تقول أضربت زيدا فى تقريره بالفعل وأأنت ضربت فى تقريره بالفاعل وأزيدا ضربت فى تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال أضربت زيدا بمعنى انك ضربته البتة (والانكار كذلك نحو أغير الله تدعون) أى بايلاء المنكر الهمزة كما فعل فى قوله

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى *

والفاعل فى قوله تعالى أفهم يقسمون رحمة ربك والمفعول فى قوله تعالى أغير الله اتخذ وليا واما غير الهمزة فيجئ للتقرير والانكار لكن لا يجرى فيه

أو التقرير بها ولا تكون لانكار نحو الفاعل أو التقرير به لكونهما لا تستعمل في التصور كما سبق (قوله هذه التفاصيل) أي كون المقرر به أو المنكر الفعل أو الفاعل الخ (قوله ومنه الخ) فصله عما قبله بمن لطول الكلام عليه بعض طول (قوله أي الله كاف) قال في المغني ولهذا عطف ووضعنا هلي ألم نشرح لما كان معناه شرحنا ومثله ألم يجدك يتيما فآوى اه أي ولو كان الاستفهام على حقيقته لم يصح العطف لازوم عطف الخبر على الانشاء (قوله لان انكار النفي نفي) هذه صغرى للكبرى التي ذكرها المصنف بقوله ونفي الخ (قوله للتقرير بما دخله النفي) قال الحفيد وهذا لا ينافي ما سبق من أن المقرر به يجب أن يلي الهمزة لان معناه اذا أريد تقرير الفعل مثلا يلي الهمزة الفعل لا الفاعل أو المفعول وقس على ذلك تقرير غيره اه واذا حل وجوب ايلاء المقرر به الهمزة على هذا المعنى كان كلاما فلا حاجة الى كونه غير كلي كما فعل سم (قوله فالتقرير لا يجب الخ) أي وقول المصنف سابقا والتقرير بايلاء المقرر به الهمزة ليس كليا وكذا قوله والانكار كذلك كما سيجيء سم (قوله من ذلك الحكم) أي الحكم الداخلة عليه الهمزة أي مما يتعلق به اثباتا كما في الآية السابقة أو نفيا كما في الآتية (قوله اثباتا أو نفيا) راجع لقوله بما يعرفه (قوله وعليه) أي على التقرير بما يعرفه المخاطب نفيا (قوله أي بما يعرفه عيسى) هو أنه لم يقل اتخذوني الخ (قوله لا بأنه قد قال ذلك) ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع أن الذي ولي الهمزة الفاعل فعلى مقتضاه كان الظاهر أن يقول لا بأنه قد قال ذلك دون غيره بس (قوله صورة أخرى) ضابطها أن يليها معمول الفعل المنكر ثم يعطف عليه بأم أو غيرها (قوله نحو أزيدا الخ) هذا المثال فيه المتقدم المفعول ومثله الفاعل المعنوي نحو أزيد ضربك أم عمرو وكذا غيرهما نحو أفي الليل كان هذا أم في النهار والمدار على انحصار الفعل في الملابس المنكر سواء كان واحدا أو متعددا مرددا كذا في الاطول (قوله لمن يردد الخ) أي مقولا لمن الخ (قوله من غير أن تعتقد) على صيغة الخطاب دون الغيبة والا لكان لغوا لانه لا زم التردد بالهمزة وأم وافادت شرط اعتقاد المتكلم الحصر أيضا مع أنه لا بد منه اذ لا يلزم من انكار المذعولية انكار الفعل بدونه أطول وكتب أيضا ما نصه المراد أنه يعتقد عدم تعلقه بغيرهما (قوله فاذا أنكرت تعلقه بهما) فيه اشارة الى ان المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل وأن انكارهما من هذه الحيثية يستلزم انكار الفعل لانهما محله ونفي المحل يستلزم نفي الحال فانكارهما من هذه الحيثية للتوسل الى المقصود بالذات وهو انكار الفعل كذا في سم (قوله لانه لا بد له من محل يتعلق به) أي وقد انحصر في زيد وعمرو وقد نفيته عنهما فلزم نفي الفعل من أصله وبهذا الاعتبار صار انكار المتعلق كناية عن انكار أصل الفعل فالهمزة استعملت هنا استعمال الكنايات وعلى هذا قوله تعالى قل آلذكرين حرم أم الانثيين أم ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار أصل التحريم لما في بطون الانعام وليس فيما يطنون الانعام

هذه التفاصيل ولا تكثر كثرة الهمزة فلهذا لم يبحث عنه (ومنه) أي من مجيء الهمزة للانكار (أليس الله بكاف عبده أي الله كاف) لان انكار النفي نفي له (ونفي النفي اثبات وهذا) المعنى (مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير) أي لحمل المخاطب على الاقرار (بما دخله النفي) وهو الله كاف (لا بالنفي) وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم اثباتا أو نفيا وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دل على أن صورة انكار الفعل أن يلي الفعل الهمزة * ولما كان له صورة أخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة أشار اليها بقوله (ولانكار الفعل صورة أخرى وهي نحو أزيدا ضربت أم عمرا لمن يردد الضرب بينهما) من غير أن تعتقد تعلقه بغيرهما فاذا أنكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن أصله لانه لا بد له من محل يتعلق به

محال ومحرم كما عليه الكفرة من ع ق وراجعه (قوله والانكار اما للتوبيخ) ظاهره أن الانكار لا يخرج عن هذه الاقسام فتكون الامثلة السابقة داخلة في هذه الاقسام كقوله أغير الله تدعون فيجوز أن يكون للتوبيخ أي لا ينبغي أن يكون ونحو قوله أيقتلني الخ للتكذيب في المستقبل أي لا يكون هذا وهكذا سم (قوله أي ما كان ينبغي) هذا في الماضي (قوله فان العصيان واقع) أي فلا يكون الانكار فيه للتكذيب (قوله فمعناه التحقيق) أي تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم في هذه الجملة سم وكتب أيضا مانصه لما سبق من ان التقرير يطلق بهذا المعنى وكتب أيضا قوله فمعناه التحقيق والتثبيت أقول ما المانع من أن يقصد به التقرير بمعنى الحمل على الاقرار اذا اقتضى المقام اعتراف المخاطب واقراره بالعصيان لغرض من الاغراض (قوله أولا ينبغي أن يكون) أي هذا الامر الذي أنت أيها المخاطب بصدد عمله وقصد ايقاعه ع ق وكتب أيضا مانصه هذا في الحال والاستقبال والتوبيخ على المستقبل من حيث التصميم عليه وان كان ليس واقعا وأما في الحال والماضي فظاهر (قوله أن يكون) يشمل الحال والاستقبال لان أن اذا دخلت على ناسخ لا تخصه بالاستقبال (قوله أوللتكذيب الخ) قال ابن يعقوب بعد توضيحه المقام وقد تبين بما تقرر ان التوبيخ يشارك التكذيب في النفي ويختلفان في أن النفي في التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزة وهو الانبغاء ومدخولها واقع أو كالواقع وفي التكذيب يتوجه لنفس مدخولها فمدخولها غير واقع فافهم اه وكتب أيضا قوله أوللتكذيب أي تكذيب مدعي الشيء المنكر وقولنا مدعى أي ولو على سبيل الفرض والتنزيل كما في ع ق (قوله أفأصفاكم) أي خصكم (قوله أي لم يفعل ذلك) أي لم يخصكم بالبنين ويتخذ من الملائكة بنات كما هو معتقدكم لتعاليه عن الولد مطلقا ع ق (قوله أو في المستقبل) أي والحال كما في الاطول وكأنه سكت عنه لانه أجزاء من الماضي والمستقبل (قوله أنلزمكموها) بضم ميم الجمع مشبعة لاتصالها بضمير متصل وهل ضمها حينئذ واجب أو راجح مع جواز السكون الاصح الثاني وعليه سيبويه ويونس وقرئ أنلزمكمها بالسكون أفاده يس (قوله على قبولها) أي قبول الهداية باتباع الشرع أو قبول الحجة بالعمل بالشرع التي دلت عليه فالكفرة اذ دعوا أنهم يلزمون ما يكرهون أو نزلوا منزلة من ادعى ذلك لنسبتهم للرسل حرصا لا ينبغي في زعمهم من ع ق (قوله ونقسركم) من باب ضرب مرادف لنكره (قوله والحال الخ) الظاهر انها مؤكدة لما استلزمه العامل اعني أنلزمكم المفسر بأنكرهكم اذ الالزام على الشيء يقتضي كراهته (قوله بمعنى لا يكون هذا الالزام) لان هذا حكاية عن نوح عليه السلام وهو لم يؤمر بقتال قومه وعبارة ع ق بمعنى انا معشر الرسل لا يقع منا ذلك الالزام وانما علينا البلاغ لا الاكراه اذ لا اكراه في الدين وهذا يناسب عدم الامر بالجهاد فالمراد نفي الالزام بالجهاد لانفي التكليف بالقبول اذ التكليف به واقع فلا يصح نفيه اه ملخصا ولكونه واقعا لا يصح نفيه قال الشارح

(والانكار اما للتوبيخ أي ما كان ينبغي أن يكون) ذلك الامر الذي كان (نحو أعصيت ربك) فان العصيان واقع لكنه منكر وما يقال انه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت (أولا ينبغي أن يكون) أي ان يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل (نحو أتعصى ربك) بمعنى لا ينبغي أن يتحقق العصيان (أوللتكذيب) في الماضي (أي لم يكن نحو أفاصفاكم ربكم بالبنين) أي لم يفعل ذلك (او) في المستقبل أي (لا يكون نحو أنلزمكموها) أي أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة بمعنى انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاسلام والحال انكم لها كارهون بمعنى لا يكون هذا الالزام

بمعنى أنكر هكم الخ وكتب أيضا قوله بمعنى لا يكون الخ وفى هذا تأليف لهم (قوله والتهكم) وهو الاستهزاء والسخرية ع ق وكتب أيضا قوله والتهكم اذا الاستفهام يتسبب عن الجهل والجهل بالشئ قد يتسبب عنه التهكم والسخرية (قوله اختلفوا الخ) التحقيق من الخلاف انه ان كان العطف بحرف مرتب كثم والفاء وحتى فعطف كل على ماقبله وان كان بحرف غير مرتب كالواو وأو وأم فعطف الجميع على الاول وكتب أيضا مانصه قال شيخ مشايخنا السيد على الحنفى الضرير وفائدة الخلاف تظهر فى نحو زيد مررت به وبعمرو وخالد فان جعلت خالدا معطفا على ضمير الخفض وجب اعادة الجار عند غير ابن مالك وان جعلته عطفا على عمرو لم تجب اعادة الجار اتفاقا (قوله اصلواتك تأمرك) فى هذا التركيب مجاز لغوى فى الهمزة وعقلى فى اسناد تأمرك الى ضمير صلواتك ع ق (قوله أن نترك مايعبد آباؤنا) وبقية الآية أوأن نفعل فى أموالنا مانشاء وهو عطف على مايعبد لا على ان نترك لانه لم يأمرهم أن يفعلوا فى أموالهم مايشاؤن نعم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء فالعطف على ان نترك من يس (قوله الهزء والسخرية) أى بشعيب أو بالصلاة كذا فى الاطول وكتب أيضا مانصه فكأنهم يقولون لاقربه لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهينا لاهذه الصلاة التى تلازمها وليست هى ولا أنت بشئ ع ق (قوله والتحقير) لان الاستفهام يقتضى الجهل والجهل بالشئ ربما يتسبب عنه تحقيره والتحقير جعل الشئ حقيرا والاستهزاء عدم المبالاة به وان كان كبيرا وربما يتحد محلهما وان اختلفا مفهوما والمباينة بينهما من الارتباط فى الجملة لصحة نشأة أحدهما من الآخر كما فى ع ق (قوله مع أنك تعرفه) أى تعرف هذا المشار اليه (قوله والتهويل) أى التفظيع والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الاغراض ع ق وكتب أيضا قوله والتهويل قالوا الان التهويل يقتضى العظمة وشأن العظيم المهال عدم ادراكه ويلزمه أن يجهل بالفعل ويتسبب عنه الاستفهام (قوله بل المراد الخ) عبارة ع ق وانما المراد تفظيع أمر فرعون والتهويل بشأنه وهو مناسب هنا لانه لما وصف عذابه بالشدة زيادة فى الامتنان على بنى اسرائيل بالانجاء منه هول بشأن فرعون وبين فظاعة أمره ليعلم بذلك ان العذاب المنجى منه غاية فى الشدة حيث صدر ممن هو شديد الشكيمة عظيم العتو فكأنه يقول نجيناهم من عذاب من هو غاية فى الشدة والعتو والفساد وناهيك بعذاب من هو مثله ولما كان الغرض من التهويل بشأن فرعون هو غاية تأكيد شدة العذاب الذى نجا منه بنو اسرائيل أكد أمره زيادة فى تعريف حاله وتهويل عذابه بقوله تعالى انه كان الخ اه (قوله وصف الله) أى فى قوله ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين لدلالة ذلك على شدته وفظاعته (قوله العذاب) أى عذاب فرعون (قوله زادهم) أى المخاطبين (قوله أى هل تعرفون من هو) أى هل تعرفون الذى هو فى ذلك غاية نخبر هو محذوف فليس القصد حقيقة الاستفهام وقوله فى فرط عتوه أى فى حال اتصافه

(والتهكم) عطف على الاستبطاء أو على الانكار وذلك أنهم اختلفوا فى انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف على الاول أو كل واحد عطف على ماقبله

(نحو اصلواتك تأمرك أن نترك مايعبد آباؤنا) وذلك ان شعيبا عليه السلام كان كثير الصلاة وكان قومه اذا رأوه يصلى تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصلواتك تأمرك الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام (والتحقير نحو من هذا) استحقارا بشأنه مع انك تعرفه (والتهويل كقراءة ابن عباس رضى الله عنه ولقد نجيناهم من اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام) أى من فرعون (ورفع فرعون) على أنه بفتح الميم مبتدأ ومن الاستفهامية خبره أو بالعكس على اختلاف الرأيين فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيها وهو ظاهر بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه

بفرط العتو والشكيمة جلد يجعل على أنف الفرس وهو كناية عن شدة غلمه وتكبره وتجبره (قوله فما ظنكم بعذاب الخ) هو أخوف وأشد وقد نجيتكم منه فلتشكروا وكتب أيضا مانصه لانه اكتسب الفظاعة من افعاله من العذاب ونحوه فما بالكم بالعذاب نفسه (قوله ولهذا) أى للتهويل (قوله من المسرفين) فى عتوة فكيف حال العذاب الذى يصدر من مثله ع ق (قوله زيادة الخ) تعليل للقول المذكور بعد تعليله بقوله ولهذا فالعلة الاولى علة له مطلقا والعلة الثانية علة له مقيدا بالعلة الاولى (قوله وتهويل عذابه) أشار به الى أن تعريف حاله من حيث تهويله (قوله والاستبعاد) أى عد الشئ بعيدا ع ق وكتب أيضا مانصه اذ البعد يقتضى الجهل وهو يقتضى الاستفهام وكتب أيضا مانصه الفرق بينه وبين الاستبطاء ان الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع غايته أنه بطئ فى زمن انتظاره اه ولا تنحصر معانى الاستفهام المجازية فيما ذكره المصنف فان منها مالم يذكره كالامر نحو فهل أنتم مسلمون أى أسلموا والزجر نحو أتفعل كذا أى انزجر والعرض نحو ألا تنزل كما فى سم (قوله بقرينة قوله وقد جاءهم الخ) اذ الجملة الحالية تنافى الحمل على الاستفهام الحقيقى ع ق (قوله أى كيف يذكرون الخ) كيف هنا ليست مستفهما بها عن الحال حتى يرد أن مقتضاه أن أنى هنا بمعنى كيف مع أنه يليها فعل حينئذ ولم يليها هنا فعل بل هى بمعنى من أين ولو قاله لكان أوضح وقد عبر ع ق بذلك فقال كأنه قيل من أين لهم التذكر والرجوع الى الحق والحال أنه جاءهم رسول يعلمون أمانته فتولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذكرى بعيدة عن حالهم اه ثم تكلم على تفسير الشارح بأنه تفسير معنوى أى بيان لحاصل المعنى وأقول يصح أن يكون وليها فعل تقديرا أى كيف يكون لهم الذكرى فلا اعتراض (قوله من كشف الدخان) الذى هو من علامات القيامة وكتب أيضا مانصه روى ان حذيفة قال يارسول الله ما الدخان فقال يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث أربعين يوما وليلة أما المؤمن فيصيبه كهيئة الزكام وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه وأذنه ودبره اه فترى (قوله الامر) هو بالمعنى المراد هنا يجمع على أوامر وبمعنى الفعل اللغوى على أمور وكتب أيضا قوله الامر المناسب هنا أن يراد بالامر الامر اللفظى لان الكلام فى الانشاء لغة وهو لفظى لا الامر النفسى على ما عند الاصوليين والتعريف المذكور للفظى لا النفسى اذ لا يحتاج عليه الى زيادة قوله غير كف لان الطلب النفسى للفعل هو الامر اصطلاحا ولو دل عليه لا تدع الفعل ونحوه وطلب الترك نهى ولو دل عليه كف واترك ونحوه وزيادة من زاد بناء على ارادة النفسى مدلول عليه بغير كف اصطلاح منه غير مسلم من ع ق (قوله طلب) جنس خرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وقوله فعل خرج به النهى بناء على انه طلب ترك وقيل هو طلب الكف فزاد غير كف ليخرجه وقوله على جهة الاستعلاء خرج به الدعاء والالتماس والمراد غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة فدخل نحو

وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون العذاب به مثله (ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين) زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه والاستبعاد نحو أنى لهم الذكرى) فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) أى كيف يذكرون ويتعظون ويفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات من الكتاب المعجز وغيره فلم يتذكروه وأعرضوا عنه (ومنها) أى من أنواع الطلب (الامر) وهو طلب فعل غير كف

(قوله) الذى هو من علامات القيامة الخ فيه أن الدخان المذكور هنا ليس المراد به الذى هو من علامات الساعة بل هو الدخان الذى وقع لقريش حين دعا عليهم صلى الله عليه وسلم بالجدب

كف عن القتل لانه كف عن غير الفعل المأخوذة منه الصيغة وكذا نحو كف عن الكف عن القتل لانه غيره متعلقا فتدبر راجع ع ق وقوله لانه غيره متعلقا فى سم عن ع س توجيه المغايرة بأن الكف الذى اشتقت منه الصيغة مطلوب حصوله وهذا الكف الثانى مطلوب عدمه فيكون غير الاول وان أشبهه فى جنس الكفية فيصدق أن الكف لطلب فعل غير كف عن الفعل الذى اشتقت منه صيغة الاقتضاء اه ولو قيدوا الاخراج النهى طلب الفعل بكونه بغير لابدل التقييد بكون الفعل غير كف بأن قالوا طلب فعل بغير لا لم يرد ماورد على قولهم غير كف وكتب أيضا قوله طلب فعل الخ لا يرد عليه التحضيض اذا وقع على جهة الاستعلاء لعدم شرطه فيه وان صحبه (قوله على جهة) أى طريق الاستعلاء أى عد نفسه عاليا سواء كان عاليا حقيقة أولا والتقييد ليكون التعريف للأمر بلا نزاع والا فالمختار عند الاشعرى وأتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعلو وبه قال أكثر الشافعية وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء فى حقيقة الامر كما فى يس (قوله واختلفوا فى حقيقته الخ) هل هى الطلب الجازم أو مطلق الطلب او غير ذلك انظر ع ق (قوله اختلافا كثيرا) فقيل للوجوب وقيل للندب وقيل لهما وقيل للقدر المشترك بينهما وقيل بالتوقف وقيل لكل منهما وللاباحة وقيل للاذن المشترك بين الثلاثة والاكثر على أنها حقيقة فى الوجوب كذا فى المطول والاطول (قوله قال المصنف الخ) أى ولم يجزم بشئ وأشار الى ما هو أظهر عند العقل لقوة امارته (قوله أن صيغته) اى الامر والاضافة بيانية أى الصيغة التى هى الامر لان الكلام فى الصيغة كما تقدم لا فى الكلام النفسى على ما عند الاصوليين اذ لا يناسب هنا ع ق (قوله من المقترنة باللام) قضيته ان الصيغة الفعل لا اللام وعليه فقولهم لام الامر أى اللام المقترنة بصيغة الامر فالاضافة لادنى ملابسة قال ع ق ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال (قوله رويد بكرا) رويد هنا اسم فعل مبنى على الفتح بمعنى أمهل ويكون مصدرا منصوبا بنصب المصادر المأمور بها مصغرا تصغير الترخيم والاصل ارواد امصدر أرود فيقال رويد عمرا أى أرود ه أى أمهله وقد يكون صفة نحو سار واسيرا رويدا وقد يكون حالا نحو سار القوم رويدا واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى أمهل لاغير أفاده الفنرى (قوله مادل الخ) أى لا خصوص فعل الامر والمضارع المقرون بلام الامر على ما اشتهر (قوله اسما) كرويد وكالمصدر فى نحو ضربا زيدا كذا فى يس (قوله موضوعة لطلب الفعل) ظاهره ولو ندبا مع أن الجمهور على أنه حقيقة فى الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف هذا الظاهر عدم عده الندب من الاعتبارات الآتية مع أنه أحق بالعد من غيره فيكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب كذا فى الفنرى (قوله استعلاء) قال ع ق فيما سيأتى وأورد على اشتراط الاستعلاء فى مسمى الامر قوله تعالى حكاية عن فرعون

على جهة الاستعلاء وصيغته تستعمل فى معان كثيرة فاختلفوا فى حقيقته الموضوعة هى له اختلافا كثيرا ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ قال المصنف (والاظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو أكرم عمرا او رويد بكرا) فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما أو فعلا (موضوعة لطلب الفعل استعلاء)

ماذا تأمرون فقد استعمل الامر فى طلب ليس فيه استعلاء لان فرعون لا يرى استعلاء فى الطلب المتعلق به من غيره لادعائه الالوهية (قوله أى على طريق طلب العلو) كان فيه اشارة الى نصب استعلاء بنزع الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل أنه مفعول مطلق على حذف مضاف أى طلب استعلاء (قوله طلب العلو) هذا على أن السين والتاء للطلب وقوله وعدا لخ اشارة الى أنهما للعد كما تقول استحسنت هذا الامر أى عددته حسنا ففى كلامه اشارة الى صحة الوجهين وكان الاوضح فى هذه الاشارة العطف بأو تدبر ثم رأيته فى الاطول عبر بأو وهو يؤيدنا (قوله لتبادر الفهم) يرد عليه أن المجاز الراجح يتبادر ولا يدل ذلك على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال ويجاب بأن التبادر فى المجاز ان افتقر فيه الى قرينة مصاحبة فلا يراد لان التبادر فى الحقيقة لا يفتقر الى القرينة وان لم يفتقر فيه الى ذلك فهو حقيقة عرفية ع ق وكتب أيضا قوله لتبادر الفهم الخ لا يقال تبادر الفهم يتوقف على معرفة الوضع ففى الاستدلال به على الوضع دور لانا نقول هو لا يتوقف الا على معرفة مطلق الوضع لا على خصوص الوضع الذى يتضمن الفرق بين الحقيقة والمجاز ولا نسلم أن معرفة مطلق الوضع تفيد معرفة الحقيقة لصحة أن تدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولو لم نعلم كون الوضع بالقرينة أولا فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلا حقيقة دون ذا فتأمله من ع ق (قوله وقد تستعمل لغيره) لعلاقة بينه وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر فمجاز والا فكناية ولا يخفى عليك أن مباحث الامر كالاستفهام ليس من فن المعانى وليس منه الا نكات العدول من الحقيقة الى التجوز بالامر ولا أثر لها فيما ذكره أطول (قوله كالاباحة) وتفارق التخيير الذى له نحو هذا التركيب بأن لا يجوز الجمع بين الامرين فى التخيير دون الاباحة وظاهر كلامه أن مفيد الاباحة هو الصيغة لا حرف او وكأنه على هذا قرينة وعند النحويين أن مفيد الاباحة أو والتحقيق أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن فى أحد الشيئين مثلا وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما وتركهما فبالقرائن تأمله والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها مطلق الاذن العام فهو من استعمال الاخص فى الاعم مجازا مرسلا وهذه العلاقة ولو كانت عامة يتقوى اعتبارها فى المباح بالقرائن اه ع ق (قوله جالس الحسن أو ابن سيرين) قد اشتهر هذا المثال فى الاباحة وسره غير ظاهر لانه بالندب أشبه اذ لا يتوهم منع مجالستهما حتى يحتاج الى الاباحة أطول (قوله والتهديد) العلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد لا يصدق الا مع المحرم والمكروه ع ق (قوله وهو أعم) أى بحسب الوجود مع تباين الحقيقتين على تفسيره بالابلاغ وبحسب الحقيقتين على كلام السماح تأمل وكتب ايضا قوله وهو أعم من الانذار انما نص على الانذار لان جماعة جعلوه قسما آخر ومثاله قل

أى على طريق طلب العلو وعد الامر نفسه عاليا سواء كان عاليا فى نفسه أم لا (لتبادر الفهم عند سماعها) أى سماع الصيغة (الى ذلك المعنى) أعنى الطلب استعلاء والتبادر الى الفهم من أقوى امارات الحقيقة (وقد تستعمل) صيغة الامر (لغيره) أى غير طلب الفعل استعلاء (كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين) فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما وان لا يجالس أحدا أصلا (والتهديد) أى التخويف وهو أعم من الانذار لانه ابلاغ مع التخويف

تمتعوا

تمتعوا فان مصيركم الى النار فقوله تعالى ذلك أمر بابلاغ هذا الكلام المخوف الذى عبر عنه بالامر وهو تمتع فيكون أمرا بالانذار من يس (قوله وفى الصحاح الخ) الذى فى الصحاح فى باب الراء الانذار هو الابلاغ ولا يكون الا فى التخويف هذا كلامه وعبارة بعضهم الانذار ابلاغ التخويف تأمل من يس وعبارة المصباح أنذرت الرجل الشئ أبلغته اياه يتعدى الى مفعولين وأكثر ما يكون فى التخويف كقوله تعالى وأنذرهم يوم الآزفة ثم قال وأنذرته بكذا فانذر به مثل أعلمته به فعلم وزنا ومعنى فالصلة فارقة بين الفعلين اه وفى القاموس انذره بالامر أعلمه وحذره وخوفه فى ابلاغه اه وفى المحلى على جمع الجوامع بعد التمثيل للانذار بقوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار ما نصه ويفارق التهديد بذكر الوعيد اه قال شيخ الاسلام أى لوجوب ذكره مع الانذار وفرق أيضا بأن التهديد التخويف والانذار ابلاغ المخوف منه وبعضهم لم يفرق بينهما اه (قوله مع دعوة) أى صريحة والا فالتهديد يتضمن الدعوة الى ما يهدد عن المخالفة فيه (قوله اعملوا ما شئتم) أى فسترون منا ما أمامكم فهو يتضمن وعيدا مجملا ع ق (قوله والتعجيز) أى اظهار العجز والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من نسبة التضاد فى متعلقهما فان التعجيز فى المستحيلات والطلب فى الممكنات ع ق (قوله بسورة) صادق بأقل سورة وأقل سورة سورة الكوثر فهى أقل ما وقع به التحدى وهى ثلاث آيات فيكون أقل ما يقع به التحدى ثلاث آيات هكذا نصوا قال استاذنا وهو لا يجرى على مذهب الشافعى القائل ان البسملة من السورة فعليه يكون أقل المتحدى به أربع آيات لا ثلاثة لان سورة الكوثر حينئذ أربع آيات لا ثلاثة وقد يقال لعل العلماء حتى من يقول ان البسملة من السورة ثبت عندهم ان أقل ما تحدى به أقصر سورة بدون بسملتها سم (قوله لكونه محالا) انظره مع جواز التكليف بالمحال وعبارة ع ق لا يقال لم لا يكون من التكليف وغايته أن يكون من التكليف بالمحال وهو جائز أو واقع لانا نقول القرائن هنا تعين ارادة التعجيز لاقامة الحجة عليهم فى ترك الايمان اه (قوله متعلق بفأتوا) فيكون ظرفا لغوا (قوله والضمير لعبدنا) أى مثل عبدنا فى كونه اميا لا يقرأ ولا يكتب ومن على هذا ابتدائية وقوله أو صفة لسورة فيكون مستقرا وقوله والضمير لما نزلنا ومن عليه تبعيضية مشوبة ببيان وقوله أو لعبدنا ومن عليه ابتدائية من ع ق (قوله أو لعبدنا) ولكن يراد على هذا بمثل عبدنا مثله فى مطلق البشرية أى من غير شرط الامية لعجز الكل انظر ع ق (قوله يقتضى الخ) فلهذا يتعين على هذا التقدير الاول أن يكون الضمير عائد العبدنا ولا يخفى ان هذا انما يتم بناء على أن اعجاز القرآن لكونه خارجا من طوق البشر واما ان بنينا على أنه فى طوقهم وصرفوا عنه لم يفتقر لهذا ع ق (قوله ثبوت مثل القرآن الخ) لان معنى العبارة على هذا التفسير ائتوا من مثل القرآن بسورة (قوله بشهادة الذوق) أى واستعمال البلغاء واعتباراتهم (قوله اذ التعجيز)

وفى الصحاح الانذار تخويف مع دعوة (نحو اعملوا ما شئتم) لظهور ان ليس المراد الامر بكل عمل شاء (والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله) اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله لكونه محالا والظرف أعنى قوله من مثله متعلق بفأتوا والضمير لعبدنا أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الاول أن يكون الضمير لما نزلنا قلت لانه يقتضى ثبوت مثل القرآن فى البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز

أى على هـذا الاحتمال وقوله عن المأتى به هو السورة أى عن الاتيان بها أى مع وجود المأتى به والمأتى منه أيضا على ما يقتضيه هذا الاحتمال (قوله باعتبار انتفاء الوصف) هو كونها من المثل أى انتفاء ذلك الوصف فى الواقع لانتفاء المثل فالمعنى أنهم عاجزون عن الاتيان بسورة متصفة بكونها من مثله لكون هـذا الوصف غير ثابت لسورة ما فى الواقع وليس ذلك الا لانتفاء المثل من أصله اذ لو ثبت لثبت الوصف لسورة منه تأمل واعلم ان جعل العجز عن السورة باعتبار انتفاء الوصف لانه الواقع والا فالعجز عن الشئ الموصوف صادق مع انتفاء كل من الشئ والوصف ومع انتفاء أحدهما (قوله فليكن) أى عند جعله متعلقا بفأتوا وترجيع الضمير لما نزلنا (قوله فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتى منه) كما تقول ائتنى برجل أوجناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها من ع ق بخلاف قولك ائتنى من العنقاء برجل فانه يقتضى بحسب الاستعمال وجود العنقاء وكتب أيضا مانصه أى فلا يقتضى ثبوت المثل (قوله احتمال عقلى لا يسبق الى الفهم الخ) اى بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف فانه سائغ كثير بل القيود محط القصد كما سبق وعبارة ع ق لان المعجوز عنه حينئذ أى حين اذ جعل الجار والمجرور وصفا للسورة هو السورة الموصوفة بصفة هى كونها من مثل المنزل أو من مثل عبدنا ومعلوم ان الذى يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال ائتنى بثوب ملبوس للامير فلبوس الامير موجود وامتنعت القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه فيلزم امتناع الاتيان به بذلك القيد كما يقال ائتنى بثوب فيه أربعون ذراعا والفرض أن لا ثوب موصوف بهذا الوصف بخلاف ما تقدم يعنى تعليق الجار والمجرور بفأتوا وارجاع الضمير لما نزلنا فيتعين أن يكون لعدم القدرة عليه مع وجود كليهما (قوله والتسخير) فيه أيضا اهانة لكن لما كان المقصود فيه حصول الفعل لا الاهانة سمى بالتسخير دون الاهانة أفاده سم وكتب أيضا مانصه التسخير نقل الله الشئ من حالة الى حالة أخرى فيها مهانة ومذلة وقد كان موجودا والتكوين ابرازه من العدم الى الوجود ويحتمل أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبديل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أى التبديل من حالة الى أخرى فيها مهانة وذل ع ق (قوله خاسئين) أى مطرودين (قوله والاهانة) العلاقة بين الامر والتسخير والاهانة مطلق الالزام فان الوجوب الزام المأمور به والتسخير والاهانة الزام الذل والهوان والصيغة فيهما يحتمل أن تكون انشاء أى اظهارا لمعناهما أو اخبارا بالحقارة والمذلة فكأنه قيل على هذا هم بحيث يقال فيهم انهم اذلاء محتقرون ممسوخون وكونها للاخبار فى الاهانة أظهر منه فى المسخ فتأمله ع ق (قوله اذ ليس الغرض الخ) تعليل لمحذوف أى ليس الامر فى الآيتين على حقيقته اذ ليس الخ (قوله

انما يكون عن المأتى به فيكون عن مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا من أن يأتوا منه بسورة بخلاف ما اذا كان وصف السورة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتى منه قلت احتمال عقلى لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له ساغ فى اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته (والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة أو حديدا) اذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك

لكن فى التسخير يحصل الفعل أعنى صيرورتهم قردة وفى الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة بهم (والتسوية نحو اصبروا أولا تصبروا) فى الاباحة كأن المخاطب توهم ان الفعل محظور عليه فأذن له فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك وفى التسوية كأنه توهم ان أحد الطرفين من الفعل والترك انفع له وأرجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما (والتمنى نحو ألا أيها الليل الطويل الا انجلى) بصبح وما الاصباح منك بأمثل * اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل اذ ليس ذلك فى وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له فى الليل من تباريح الجوى ولاستطالته تلك الليلة كأنه لاطماعيته له فى انجلائها فلهذا يحمل على التمنى دون الترجى (والدعاء) أى الطلب على سبيل التضرع (نحو رب اغفر لى والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء) والتضرع فان قيل أى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من المساوى بل من الادنى أيضا (ثم الامر قال السكاكى حقه الفور لانه الظاهر من الطلب)

(لكن فى التسخير الخ) استدراك على قوله لعدم قدرتهم فانه يفهم منه الاشتراك فربما يتوهم الاشتراك من كل وجه (قوله اذ المقصود قلة المبالاة بهم) أى لا حصول الفعل (قوله فى الاباحة) التى تقدم ان الامر يستعمل فيها أيضا قال ع ق والاقرب ان الصيغة فى التسوية اخبار دون الاباحة وتحتمل انشاء التسوية واخبارا بالاباحة على بعد والعلاقة بينهما وبين الامر نسبة المضادة لان التسوية بين الفعل والترك واباحة كل منهما تضاد ايجاب أحدهما وتزيدا لاباحة بعلاقة مطلق الاذن وكتب أيضا قوله فى الاباحة شروع فى الفرق بين التسوية والاباحة كان سائلا سأله وقال له أحدهما لازم للآخر فما الفرق (قوله والتمنى) العلاقة فيه وفيما بعده مطلق الطلب (قوله ألا انجلى) المراد بالانجلاء الانكشاف وبالاصباح ظهور ضوء الصباح ع ق وكتب أيضا قوله الا انجلى لا يبعد أن يقال الياء رد لما هو أصل اذ الضرورة ترد الكلمة الى أصلها ولا يصح أن يكون اشباع الكسرة كياء أمثل لانه لا تكتب الياء الحاصلة من الاشباع أطول (قوله بأمثل) أى أفضل لان الهجر دائم ليلا ونهارا (قوله اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل الخ) لا يبعد أن يجعل من ظرافة الشعراء بجعل الليل بمنزلة انسان متعصب يجرى على البخل بالنفع للشاعر فلا ينجلى لاعتقاده ان الانجلاء أنفع له فيقول له انجل بصبح فانك أخطأت وليس الاصباح أى الصبح منك بأمثل أى أفضل فلا تجاوز عادتك لاعتقادك الخطأ أطول (قوله من تباريح) بالحاء المهملة أى شدائد والجوى هو الحرقة وشدة الوجد من حزن أو عشق (قوله ولاستطالته تلك الليلة) أى عده تلك الليلة طويلة جدا (قوله على سبيل التضرع) المراد به الخضوع والاف هو الطلب بخضوع فيحصل تكرار (قوله والالتماس) ويسمى بالسؤال أيضا يس (قوله لمن يساويك) هل المراد فى نفس الامر أو ولو بحسب زعم المتكلم وهل المرجع العرف يس أى على أن المراد فى نفس الامر (قوله قد سبق ان الاستعلاء الخ) أى عند قول المصنف موضوعة لطلب الفعل استعلاء (قوله من المساوى) أى فى نفس الامر (قوله بل من الادنى أيضا) قال ع ق وظاهر ما تقرر ان مناط الامرية فى الطلب هو الاستعلاء ولو من الادنى ومناط الدعاء فيه التضرع والخضوع ولو من الاعلى كالسيد مع عبده ولا يكاد يتصور على حقيقته ومناط الالتماس فيه التساوى مع نفى التضرع والاستعلاء لكن ذكر فى المطول ان الالتماس يكون معه تضرع وتخضع لا يبلغ الى حده فى الدعاء وعلى ما تقرر اذا صدر الطلب من الاعلى الى الادنى كالسيد مع عبده من غير استعلاء ولا تخضع لم يسم بواحد منها وهو بعيد اه وقوله من الاعلى الى الادنى مثله العكس كالعبد مع سيده (قوله حقه الفور) المراد من الفور وجوب تعجيل المأمور به فى أول أوقات الامكان ومن التراخى جواز تأخيره عنه لا وجوبه حتى لو أتى به فيه لا يعتد به اذ لا قائل به فالتقابل

باعتبار القيدين جميعا فتدبر وكتب أيضا ما نصه صرح السكاكي بذلك في النهي فيكون كذلك الدعاء والالتماس كذا في الاطول ولم ينقل المصنف عنه ذلك في النهي لان الفورية فيه مسلمة (قوله عند الانصاف) لا عند الحمية والجدال (قوله كما في الاستفهام والنداء) فان حقهما بالنظر الى الاستفهام انما يراد الجواب بالمستفهم عنه فورا وفي النداء انما يراد اقبال المنادى كذلك وهذا مقول لا مثبت اذ اللغة انما تثبت بالنقل لا بالقياس (قوله ولتبادر الفهم الخ) هذا على اطلاقه لا يصح لانه اذا كان بالعطف يتبادر الفهم الى الجمع والتراخي كأن يقال قم واقعد أو ثم اقعد أو فاقعد ويحتمل أن يكون داخلا في قوله وفيه نظر أطول (قوله بعد الامر بخلافه) أي وقبل فعل خلافه (قوله بخلافه) أي بضده كما يظهر من التمثيل ع ق (قوله الى تغيير الامر الاول) أي تغيير المتكلم الامر الاول بالثاني ع ق (قوله دون الجمع وارادة التراخي) أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وبهذا يعلم أن الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع فأحد الامرين أو كلاهما على التراخي ويلزم تغيير الاول كونه على الفور حيث غيره بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور ع ق ثم قال بعد وانما قدرنا جواز التراخي لان القول المقابل للفور جواز التراخي بارادة مطلق الطلب لا أن حقه الدلالة على التراخي فالذي يقول به المقابل هو أنه لمطلق الطلب الصادق بالفور والتراخي اه وعبارة غيره قوله وارادة التراخي أي ودون جواز ارادة التراخي (قوله وارادة التراخي) أي تراخي أحد الامرين اللازم للجمع (قوله فان المولى الخ) علة لتبادر الفهم الى التغيير (قوله حتى المساء) أي الى المساء فهي غاية والغاية لا بد لها من مبدا والمناسب هنا ان مبدأها عقب ورود الصيغة (قوله وفيه نظر) أي في قوله حقه الفور والنظر فيه راجع الى النظر في دليله أو في كل من دليليه نظر أطول (قوله لانسلم ذلك) أي الظهور والتبادر (قوله عند خلو المقام عن القرائن) واما المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية وهي قوله حتى المساء المقتضي مبدأ وهو عقب ورود الصيغة أعني قول السيد اضطجع (قوله النهي) الاصل فيه الفورية والدوام الا لقرينة ونازع السكاكي في الدوام (قوله طلب الكف عن الفعل) لم يقل أو تركه مراعاة للقول الثاني الآتي اشارة الى ضعفه بقطع النظر عنه هنا ثم ان التعريف شامل لنحو كف مع انه أمر فلا بد من زيادة مدلول عليه بغير لفظ نحو كف أو مراعاة الحيثية في التعريف راجع ع ق (قوله وله حرف واحد) نبه بتقديم الظرف على حصر الا لجازمة في النهي أطول وكتب أيضا قوله وله حرف واحد الاولى وله صيغة واحدة ليعلم ان ليس له صيغة أخرى كما انه ليس له حرف آخر أطول (قوله وهو لا الجازمة) فيه اشارة الى رد من قال

عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء (ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر) الاول (دون الجمع) بين الامرين (وارادة التراخي) فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل أن يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما (وفيه نظر) لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن (ومنها) أي من أنواع الطلب (النهي) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء (وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء) لانه المتبادر الى الفهم

(مبحث النهي)

ان لا النافية تجزم اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة واليه ذهب ابن مالك للسماع من العرب قال ابنه تقول العرب ربطت الفرس لا ينفلت وأوثقت العبد لا يفر حكى الفراء أن العرب ترفع هذا وتجزمه قال وانما جزم لان تأويله ان لم أربطه فر فجزم على التأويل قال أبو حيان وما ادعياه خالفاه الخليل وسيبويه وسائر البصريين بس (قوله الجازمة) أي لفظا أو محلا نحو لا تفعلن يا زيد لا تضربن يا هندات (قوله في غير طلب الكف) الاضافة للعهد أي لغير الطلب استعلاء بأن يكون لا طلب أصلا أو طلب بدون استعلاء وكلامه يقتضي ان النهي حقيقة في الطلب المذكور الاعم من التحريم والكراهة كما اقتضى كلامه سابقا ان الامر حقيقة فيما يعم الايجاب والندب والجمهور على أن النهي حقيقة في التحريم والامر حقيقة في الايجاب (قوله أو الترك) أي عدم الفعل بناء على انه يكلف بعدم الفعل بناء على القدرة عليه بسبب القدرة على التلبس بضد المنهي لان العدم متحقق حينئذ ولا يستدعي تقدم الشعور بخلاف الاول فانه يستدعي تقدم الشعور بالمكفوف عنه فلا يفعل مقتضى النهي الا من استشعر المنهي فتركه فلا يمتثل النهي من لم يفعل المنهي ذاهلا عنه وحينئذ فيلزم انه الآن يقال الامتثال شرط للثواب وأما انتفاء الاثم فيكفي فيه عدم الفعل وعلى الثاني وهو ان المكلف به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهي آتيا بمقتضى النهي ولكن لا بد في الثواب من النية المستلزمة للشعور ثم قولهم ان كف دواعي النفس يحصل بشغلها بالضد يبطل بمن لا داعية له كالانبياء وأيضا حاصل كف الدواعي عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالضد وذلك هو حاصل القول الآخر فقد عاد الامر الى أن القدرة في النهي بسبب التلبس بالضد مطلقا والاثم ساقط بعدم التلبس بالفعل المنهي ولو بلا شعور والثواب لا بد فيه من النية على كلا القولين ولذلك قيل ان القول الاول قريب من الثاني وان الخلف بينهما لا يظهر له ثمرة بينة تأمله من ع ق وقوله أي عدم الفعل أي وما يشعر به الترك من القصد غير مراد لكن في العروس عن الاصوليين ان الترك فعل هو الكف فينبغي التعبير بغير الترك وقوله ثم قولهم ان كف الخ وارد أيضا على من قال كالشارح كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد اضداده تأمل وكتب أيضا مانصه فيحصل الامتثال بالترك غافلا على الثاني دون الاول وينبغي على الاول أن لا يكون الغافل مخالفا للنهي بل واسطة ولا اثم أو هو مخالف والاثم لا يحصل على المخالفة مطلقا بل بشرط أفاده سم (قوله وهو نفس أن لا تفعل) أي عدم الفعل يقدح فيه ماقدمناه عن العروس (قوله كالتهديد) أي التخويف (قوله وكالدعاء والالتماس) أورد عليه انه لا يصح التمثيل بهما لاستعمال صيغة النهي في غير طلب الكف أو الترك لان في كل منهما طلب الكف أو الترك الا انه ليس على وجه الاستعلاء وأجيب بأن الاضافة في قول المصنف طلب الكف أو الترك للعهد أي الطلب الذي مع الاستعلاء وغيره صادق بما لا طلب فيه كما قال المصنف

(وقد يستعمل في غير طلب الكف) عن الفعل كما هو مذهب البعض (أو) طلب (الترك) كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في أن مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد اضداده أو ترك الفعل وهو نفس أن لا تفعل (كالتهديد كقولك لعبدك لا يمتثل أمرك لا تمتثل أمري) وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر

ومافيه طلب لاستعلاء معه كمثال الشارح كذا فى سم والعلاقة بين النهى والدعاء والالتماس مطلق الطلب (قوله وهذه الاربعة) أى ماصدقاتها الامفهوماتها (قوله يجوز تقدير الشرط بعدها) فيه بحث لانه ان أريد به جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقية دخل الدعاء والالتماس فى قوله ويجوز فى غيرها القرينة مع أنهما فى سلك الامر لان النحاة جعلوا التقدير فى جواب الامر والنهى وهما يشملانهما عندهم وان أريد انه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل أطول وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها بأن يقصد السببية فيتعين الجزم فان لم تقصد وجب الرفع على الصفة أو الحال أو الاستئناف على حسب مايليق كذا فى يس وكتب أيضا مانصه انما قال يجوز لانه يجوز أن يرفع مابعدها على الاستئناف ولوصح كونه جوابا ثم الشرط المقدر اما نفس مضمون المذكور واما لازمه وقد مثل لما قدر فيه اللازم فى التمنى بقوله كقولك ليت لى الخ ع ق وكتب أيضا قوله تقدير الشرط بعدها أى مع اداته ولابد من ذكر هذا القيد لان تقدير الشرط قد ينفك عن تقدير اداته نحو الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا ولو قال تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذ لايكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط واعلم ان هذه الاربعة قرائن للحذف فاطلاق جواز التقدير معها وتقييده مع غيرها بوجود القرينة فى قوله بعد وفى غيرها القرينة ليس للاستغناء معها عن القرينة بل لان الحذف معها لاينفك عن القرينة لانها نفسها قرائن ولايذهب عليك ان حذف الشرط من مباحث الايجاز وليس له تعلق بهذا المقام والبحث عنه هنا من فضول الكلام أطول ملخصا وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها أى ان وقع بعدها مايصلح جزاء لذلك الشرط المقدر كما يؤخذ من الامثلة (قوله بان المضمرة) وقيل الجواب مجزوم بنفس التمنى والاستفهام والامر والنهى من غير حاجة لتقدير شرط أصلا لان كلا منها فى معنى الشرط وقيل مجزوم به لنيابتها عن ذلك الشرط وهما مستقربان من ع ف وقوله وقيل الجواب مجزوم بنفس التمنى الخ هذا القول هو ماصرح به فى العروس وعزاه لابن مالك ونسبه للخليل وسيبويه يس (قوله أى ان أرزقه) الاولى أى ان يكن لى لانه المفهوم من الطلب وقوله أى ان تعرفنيه الاظهر أى أن أعرف لان السبب هو المعرفة سواء كان تعريف المخاطب أو بدونه لايقال هذا التقدير لايعم كل استفهام فانه لايجرى فى قولك أتكرمنى أكرمك فانه لايصح أن التقدير ان تعرفنى أو أن أعرف اكرامك أكرمك بل ان تكرمنى أكرمك لانا نقول السببية بين مابعد الطلب والمطلوب فى الاستفهام الفهم فلو لم يتفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لايقدر الشرط وان تفرع على المفهوم أطول وقوله لانه المفهوم من الطلب أى الجملة الطلبية اذ معناها ليت مالا

(وهذه الاربعة) يعنى التمنى والاستفهام والامر والنهى (يجوز تقدير الشرط بعدها) وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط (كقولك) فى التمنى (ليت لى مالا أنفقه اى ان ارزقه) انفقه (و) فى الاستفهام (اين بيتك ازرك أى ان تعرفنيه) ازرك (و) فى الامر (اكرمنى اكرمك اى ان تكرمنى) أكرمك (و) فى النهى

كائن لى (قوله لاتشتمنى) من باب ضرب ونصر كما فى القاموس (قوله وذلك) أى التقدير (قوله على الكلام الطلبى) بخلاف الكلام الخبرى فان الحامل عليه افادة المخاطب مضمونه أولازم مضمونه (قوله مقصود للمتكلم لذاته) أى وهذا نادر وقوله أولغيره أى وهذا هو الغالب من ع ق فان قيد بجواب نحو أكرمنى أكرمك كان مقصودا لغيره فاكرام المخاطب للمتكلم مقصود لاجل اكرام المتكلم للمخاطب وان عرى عن القيد احتمل واحتمل (قوله لتوقف) علة لقوله أولغيره أى أو مقصودا للمتكلم لغيره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) أى لازم له اذ الشرط هو التعليق ويلزمه التوقف والتعلق (قوله الطلب) أى الكلام الطلبى قوله مايصلح توقفه على المطلوب بخلاف قولك أين بيتك أضرب زيدا فى السوق فان ضرب زيد فى السوق لايصلح أن يتوقف على معرفة البيت اللهم الا أن يكون المراد اضرب زيدا فى السوق امام بيتك (قوله المذكور) أى بعد الطلب (قوله فيكون اذن) أى اذ ذكرت وغلب الخ (قوله ظاهرا) أى فناسب تقدير الشرط وقد يقال الكلام حينئذ مستغن عن تقديره لتضمن الكلام الطلبى الشرط تأمل (قوله خمسة) بل أكثر فان عبارتهم تشمل الدعاء والالتماس وهما خارجان عن الخمسة على تعريف المصنف الامر وتشمل التحضيض وقد يشمله تعريف المصنف الامر والترجى وقد سمع الجزم بعده كما حكاه أبو حيان وصرحوا بالجزم بعد الخبر بمعنى الطلب نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اه سم وقوله على تعريف المصنف الامر أى ضمنا فى قوله والاظهر ان صيغته موضوعة الخ والا فهو لم يعرفه صريحا (قوله الى ذلك) أى الى جواب الاعتراض على كلامه بذلك بقوله (قوله وأما العرض الخ) يعنى وكذا التحضيض وهو طلب الشئ مع حث وتأكيد والعرض طلبه بلا حث وتاكيد ع ق وكتب أيضا قوله وأما العرض الخ وكان ينبغى له أن يذكر أن الترجى اذا جزم الجواب بعده فلالحاقه بالتمنى كما تقدم فهو داخل فى التمنى حكما ع ق (قوله فهو لدمن الاستفهام) لانه لايكون الامع آلة الاستفهام فهو داخل فى الاستفهام ع ق (قوله لان الهمزة الخ) عبارة ع ق وانما قلنا ان العرض داخل فى الاستفهام لانك اذا قلت الاتنزل تصب خيرا مثلا فالهمزة فيه للاستفهام فى الاصل ومنع فى الحال من ارادة الاستفهام كون عدم النزول فى الحال وفى الاستقبال معلوما بقرينة من القرائن أو نزل منزلة المعلوم أو كون السؤال عنه لايتعلق به الغرض والاستفهام انما يكون عن المجهول حالا أو استقبالا مع تعلق الغرض به ولما تعذر الاستفهام الحقيقى للعلم أو لعدم تعلق الغرض حمل على الانكارى بقرينة اظهار محبة ضد مدخولها ومعلوم ان انكار النفى يتولد منه طلب ضده ومحبته فتضمن الكلام طلب النزول وعرضه على المخاطب ولكن يرد على هذا ان الطلب الذى هو العرض لم يتولد من الاستفهام الحقيقى الذى نحن بصدده وانما تولد من مجازيه الذى لم يذكر أن الجواب

(لاتشتمنى يكن خيرا لك اى ان لاتشتمنى يكن خيرا لك وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام الطلبى كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده مايصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لانفسه فيكون اذن معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشئ ظاهرا * ولما جعل النحاة الاشياء التى يضمر الشرط بعدها خمسة أشار المصنف الى ذلك بقوله (واما العرض كقولك الاتنزل تصب خيرا) أى ان تنزل تصب خيرا (فهو لدمن الاستفهام) وليس شيأ آخر برأسه لان الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفى امتنع حملها على حقيقة الاستفهام

يجزم بعده تأمله اه ويجاب بأنه يصدق بأن العرض تولد من الاستفهام الحقيقي بالواسطة تدبر (قوله للعلم) مراده به ما يشمل الظن (قوله وتولد عنه الخ) أي بواسطة الحمل على الانكار كما بينه ع ق (قوله قرينة الحال) هي العلم بعدم النزول والاضافة للبيان (قوله في غيرها) أي بعد غيرها وقوله نحو أم اتخذوا الخ لان الاستفهام الحقيقي لا يصح هنا وانما المراد به الانكار بمعنى لا ينبغي أن يتخذوا غير الله وليا ولاجل أن هذا معنى الكلام قيل لم لا يصح أن يترتب فالله هو الولي على هذا المعنى فتكون الفاء للتعليل والتسبب ع ق أي فلا حاجة لتقدير الشرط (قوله في غيرها القرينة) قلت وكذا معها القرينة لو لم يقدر من جنس المذكور من الخمسة أطول (قوله لقرينة) وهي في الآية وجود الفاء الجوابية في الجملة مع دلالة الاستفهام في الجملة قبلها على انكار اتخاذ سواه وليا (قوله أي ان أرادوا أولياء بحق) الاظهر ان الشرط المقدر ان أرادوا وليا لان قوله هو الولي للحصر وتنزيل غيره منزلة العدم لا لحصر الولي بحق والظاهر أنه قصر قلب بدليل أم اتخذوا من دونه أي متجاوزين الله فانه ظاهر في ترك الله واتخاذ غيره وليا لكن الشارح جعله قصر افراد أطول أي كما يؤخذ من قوله وحده وضعف دليل العصام على ما استظهره بأن دون تستعمل في الافراد أيضا كما في يس على أن المتبادر من قولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى انهم يتخذون الله وليا أيضا (قوله فالله هو الولي) هذه الجملة دليل الجواب أي فليتخذوا الله وليا لانه هو الولي اي لانفس الجواب اذ الولاية ووجوبها موجود مطلقا أرادوا أولا (قوله وقيل لاشك الخ) حاصله منع وجود القرينة في المثال المذكور لصحة تفرع فالله هو الولي على ما قبله لان الاستفهام المستفاد من قوله أم اتخذوا للانكار فيؤول الى النفي أي لا يليق أن يتخذوا من دون الله وليا فالله هو الولي (قوله وحينئذ يترتب عليه الخ) أي ترتب العلة على المعلول (قوله اذ ليس كل ما) أي لفظ كالهمزة وقوله معنى الشئ كالنفي في لا (قوله والطبع) أي العقل وكتب أيضا ما نصه الغاشئ ذوقه من تتبع الاستعمال وتراكيب البلغاء (قوله على صحة قولنا لا تضرب زيدا الخ) نوقش هذا التنظير بأن أتضرب زيدا انكار لنفس الضرب وقولك لا تضرب زيدا بمعنى لا ينبغي أن تضربه انكار للانبغاء وهما مختلفان فلم يتحقق كونهما بمعنى حتى يتحقق بذلك أن الكلامين قد يكونان بمعنى ويختلفان في اللوازم والاستدلال حيث بطل فيه هذا التنظير يعود دعوى من ع ق وفي الاطول مناقشة أيضا بأن النفي المذكور غير حرحق لان ما فيه معنى الشئ حكمه الذي يقتضيه المعنى حكم ذلك الشئ بلا شبهة وبأن ورود منع القرينة لا يتوقف على أن يكون حكم ما فيه معنى الشئ حكم ذلك الشئ لامحالة بل يكفيه جواز أن يكون كذلك اه أقول في كون أتضرب زيدا انكار نفس الضرب مجال للمناقشة اذ لا مانع من أن يكون لانكار الانبغاء كما فعل ذلك في الاستفهام في قوله تعالى ام اتخذوا من دونه أولياء فتدبر وكتب أيضا قوله

للعلم بعدم النزول مثلا وتولد عنه بقرينة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه (ويجوز) تقدير الشرط (في غيرها) أي في غير هذه المواضع (لقرينة) تدل عليه (نحو) أم اتخذوا من دونه أولياء (فالله هو الولي) أي ان أرادوا أولياء بحق) فالله هو الذي يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسيد وقيل لاشك ان قوله أم اتخذوا انكار وتوبيخ بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذوا من دونه أولياء وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي أن يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو أخوك بالفاء

لا تضرب

لاتضرب زيدا بصيغة النفي على معنى لا ينبغي ان تضربه والفاء في التركيبين للتعليل لا للعطف كما قيل لعدم مناسبته في تنظير التركيبين السابقين بهذين التركيبين ولانها لو كانت للعطف لكان المحكم في صحة لاتضرب زيدا فهو أخوك دون أتضرب زيدا فهو أخوك لا بمجرد الطبع لان في الاول عطف جملة خبرية على جملة خبرية وهو صحيح وفي الثاني عطف جملة خبرية على انشائية وهو غير صحيح (قوله فانه لا يصح الا بالواو الحالية) وأما قول أبي تمام

أحاولت ارشادي فعقلي مرشدي * ام اشتقت تأديبي فدهري مؤدبي

فتقديره ان أردت ان تعلم مرشدي فعقلي مرشدي وكذا ما بعده حفناوي وعبارة الفنري بعد ايراد النقض بالبيت ما نصه وجوابه ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا أتضرب زيدا فهو أخوك على أن تكون الفاء تعليلا للنفي الضمني فلا نقض لذلك بقول أبي تمام لجواز أن تكون الفاء فيه تعليلا للمقدر أي لا حاجة لي الى ارشادك لان عقلي مرشدي اه وكتب أيضا قوله فانه لا يصح عبارة المطول فانه لا يحسن اه (قوله النداء) بكسر النون وبجوز ضمها يس (قوله وهو طلب الاقبال) أي طلب المتكلم اقبال المخاطب وقوله بحرف الباء للآلة وقوله لفظا نحو يا الله أو تقديرا نحو يوسف أعرض عن هذا (قوله وقد تستعمل الخ) بيان حقيقة النداء وظيفة لغوية ومجازاته بيانية ونكات اختيار الحقيقة أو مجاز من مجازاته رظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث أطول وكتب أيضا ما نصه أي مجازا (قوله وهو طلب الاقبال) أي الطلب المتقدم فالاضافة للعهد (قوله كالاغراء) العلاقة بين النداء والاغراء المستعمل هو فيه ان الاغراء ملزوم للاقبال اذ لا معنى لاغراء غير المقبل يعني بأن يكون بحيث لا يسمع ع ق (قوله يتظلم) أي يشتكي من ظلم أحد له (قوله وحثه الخ) عطف تفسير (قوله على زيادة التظلم) عبر بالزيادة لان أصل التظلم حاصل منه وقوله لان الاقبال الخ علة لمحذوف أي لحقيقة النداء غير مرادة لان الخ (قوله والاختصاص الخ) ظاهره انا استعملنا صيغته في الاختصاص وليس كذلك كما هو ظاهر اذ الاختصاص كنداء دون يا الفظا وتقديرا (قوله أصله تخصيص الخ) أي الاصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص الخ (قوله تخصيص المنادى الخ) ولو كان هو المتكلم عند قصد تجريده منادى من نفسه مبالغة كما هو الاصل في هذا المثال (قوله ثم جعل الخ) أي بنقله لمطلق التخصيص كما قال ونقل الخ وحينئذ فالعلاقة بين النداء والاختصاص الاطلاق والتقييد حفناوي وكتب أيضا قوله ثم جعل مجردا الخ فهو خبر مستعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصورة الامر نحو أحسن بزيد والامر بصورة الخبر نحو والوالدات يرضعن (قوله بما نسب اليه) هو الفعل المذكور قبل النداء (قوله ووصفه) هو الرجل بمعنى الكامل المختص (قوله بل مادل الخ) فمراد المتكلم بالرجل نفسه (قوله فأيها) أي أي من أيها وكتب

بخلاف أتضرب زيدا فهو أخوك استفهام انكار فانه لا يصح الا بالواو الحالية (ومنها) أي من أنواع الطلب (النداء) وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا أو تقديرا (وقد تستعمل صيغته) أي صيغة النداء (في غير معناه) وهو طلب الاقبال (كالاغراء في قولك لمن أقبل عليك يتظلم يا مظلوم) قصدا الى اغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبال حاصل (والاختصاص في قولهم انا أفعل كذا أيها الرجل) فقولنا أيها الرجل أصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه اذ ليس المراد بأي ووصفه المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فأيها

أيضا قوله فأيها الخ عبارة ع ق ولما نقل من النداء التزم فيها حكم المنقول عنه من بناء أي على الضم كالنكرة المقصودة واتباع المحلي بأل اياها بالرفع على أنه صفة من جهة المعنى فهذا مما يتبع فيه الرفع البناء ولو كان محله في الحالة الراهنة النصب على المفعولية بتقدير فعل هو أخص على ان الجملة حالية ولما كان اسم الاختصاص في محل النصب على المفعولية وعامله جملة حالية صح ان يفسر معنى تلك الجملة مع معمولها بقوله أخص مخصصا الخ (قوله مضموم) أي مبني على الضم نظرا لكونه منادى في الاصل أو هو منقول بحاله في النداء منه الى الاختصاص فلا يقال لا مقتضى للبناء هنا وفي شرح التوضيح للشيخ خالد الثالث عشر من الفروق بين النداء والاختصاص ان اياها اختلف ضمها هل هي اعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف اه فانظر على القول بأنها اعراب هل هو مبني على مذهب السيرافي من انها مبتدأ أو خبر اذ لا يظهر الرفع على رأي الجمهور يس (قوله والرجل مرفوع) صفة لاي اعتبارا للفظ وكتب أيضا قوله مرفوع أي اتفاقا كما في الارتشاف بخلاف النداء فان بعضهم أجاز نصبه يس والمراد بالرفع الضم لا رفع الاعراب نعم على قول السيرافي ان أي مبتدأ وخبر يكون رفع اعراب ولا يخفى ان هذا الضم ضم اتباع لابناء (قوله والمجموع في محل نصب على انه حال) نظر فيه بأن الحال انما هي جملة الاختصاص لا أيها الرجل اذ أيها في محل نصب بفعل محذوف وجوبا بتقديره أخص أيها الرجل كما يشير الى ذلك قوله ولهذا قال الخ واعتذر عنه بأن العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر في متعلقه حكم على متعلقه بأنه في محل نصب على الحال هذا وكون الجملة في محل نصب على الحال ليس بلازم فقد تكون اعتراضية كما في نحن العرب أقرى الناس للضيف أفاده يس (قوله ولهذا قال متخصصا الخ) أي مفسر المراد من الجملة الواقعة حالا (قوله في الاستغاثة الخ) والعلاقة مشابهته النداء في مطلق التوجه أو نحو من استعمال ما للاعم في الاخص حيث استعمل مطلق طلب الاقبال الذي هو النداء في طلب الاقبال بخصوص الاغاثة والعلاقة في التعجب مشابهة المتعجب منه المنادى في انه ينبغي الاقبال على كل منهما والعلاقة فيما بعد كون ما بعد يا فيه ينبغي الاقبال عليه بالخطاب كالمنادى للاهتمام بها وامتلاء القلب بشأنها من ع ق (قوله باللهاء) عند شهود كثرته أو ظهور حلاوته (قوله كما في نداء الخ) أمثله للتحسر ولا يظهر كل الظهور ان شيأ منها مثال للتوجع وان أوهم صنيعه خلافه ولذلك عبر ابن يعقوب بما نصه ومنها التحسر والتحزن كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوجع منه والمتفجع عليه اه ومثال التوجع يا مرضي يا سقمي تأمل (قوله وما يشبهه ذلك) كالتفجع فهو معطوف على الاستغاثة ومثال التفجع يا لابي (قوله قد يقع) أي مجازا (قوله الحرص في وقوعه) عداه بفي دون على لتضمنه معنى الرغبة (قوله كما مر في بحث الشرط الخ) يتبادر من عبارة الشارح حمل الكاف على التعليل وقال في الاطول كما مر أي

مضموم والرجل مرفوع والمجموع في محل نصب على انه حال ولهذا قال المصنف (أي متخصصا من بين الرجال) وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو يا لله من ألم الفراق والتعجب نحو يا للماء والتحسر والتوجع كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا وما يشبهه ذلك (ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل) بلفظ الماضي دلالة على انه كأنه وقع نحو رفقك الله للتقوى (أو لاظهار الحرص في وقوعه كما مر) في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت

من قوله ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فهو تظير (قوله حاصلا) أى فى الزمن الماضى ومستمرا حتى الآن وانما قلنا ذلك لمناسب قوله نحو رزقنى الله لقاءك (قوله من البليغ) المراد به من يراعى ماذكر بأن كان له قوة عليه ولو لم تكن له قوة فى سائر الابواب بناء على تجزى البلاغة كالاجتهاد ع ف فيكفى لاعتبار النكتتين معرفتهما وقصدهما ولا يلزم أن يكون لقاصدهما ملكة يقتدر بها على كل كلام بليغ كما فى يس (قوله يحتملهما) أى يحتمل كلا منهما على حدته أو معا (قوله عن هذه الاعتبارات) المناسب عن هذين الاعتبارين الا أن يقال أراد أن غير البليغ ذاهل عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ (قوله أو للاحتراز عن صورة الامر) الاولى أو للاحتراز عن صورة الاستعلاء ليشمل الاحتراز عن صورة النهى أيضا وفيه ان الدعاء بصيغة الماضى يحتمله أيضا فلم يخص الاحتمال بما سبق ولك ان تجيب بأن صيغة الماضى لا مدخل لها فى الاحتراز عن صورة الامر والعود مجال اذ النكتة لا يجب ان ترجع الشئ على جميع الاغيار ولك أن تقول يكفى هذا القدر من الفرق نكتة لتخصيص الاحتمال بالسابقين تأمل أطول (قوله لانه فى صورة الامر) المقتضى للاستعلاء فيكون فيه اساءة أدب بحسب الصورة (قوله أو الشفاعة) أى شفاعة العبد لنفسه عند سيده وكتب أيضا قوله أو الشفاعة لا يظهر بالنسبة الى ذلك القاصد فرق بين الدعاء والشفاعة فان كلا منهما بالنسبة اليه طلب من الادنى الى الاعلى مع خضوع فلم يتغايرا بالنسبة اليه حتى يقال انه قصد هذا او هذا ولعل الفرق باعتبار ان الشفاعة لا يلاحظ فيها الخضوع والدعاء يلاحظ فيه الخضوع تأمل (قوله من حيث الظاهر) لا فى نفس الامر لان كلا منهما فى المعنى انشاء فلا يتصف بصدق ولا بكذب (قوله تنبيه الخ) ان قلت هذا التنبيه هو الذى يتعلق بعلم المعانى لانه هو الذى أشير فيه الى الاحوال التى تراعى لمطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما جميع ما بسط فى هذا الباب مما سوى ذلك وكذا فى باب القصر فرجعه الى بيان أصل المعنى فى البابين والى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الاصل وذلك وصف للنحو أو اللغة قلت قد تقدم مثل هذا البحث مرارا وجوابه ان معرفة اصل الاستعمال المعتبر تتعلق بعلم المعانى من جهة أن ذلك هو الملتزم ولا يخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو فائدة ماذكر وهو ظاهر ولم يذكره لوضوحه وعلمه من غيره وهذا القدر من علم المعانى اه ع ق وفيه جواب آخر فانظره (قوله فى كثير) انما قال فى كثير لان بعض ما تقدم لا يجرى فى باب الانشاء كتكون التأكيد لظن خلاف الحكم أو الانكار ففى الفنرى وسم من غير الكثير ان المسند الخبرى يكون مفردا ويكون جملة والمسند الانشائى لا يكون الا مفردا اه قال ع ق وفيه نظر لصحة أن يقال هل زيد أبوه قائم فان قيل هو فى تأويل هل قام أبو زيد قلنا وكذا فى الخبر وعبارة الاطول بعد قول المصنف فى كثير الخ لا فى الجميع فان التأكيد فى الانشاء ليس للشك والانكار من المخاطب ولا لترك

رغبته فى شئ يكثر تصوره اياه. فربما يخيل اليه حاصلا نحو رزقنى الله تعالى لقاءك (والدعاء بصيغة الماضى) من البليغ (كقوله رحمه الله يحتملهما) أى التفاؤل واظهار الحرص وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات (أو للاحتراز عن صورة الامر) كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون انظرنى ساعة لانه فى صورة الامر وان قصد به الدعاء أو الشفاعة (أو لحمل المخاطب على المطلوب) بان يكون المخاطب (ممن لا يجب أن يكذب الطالب) أى ينسب اليه الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يجب تكذيبك تأتينى غدا مقام اتنى تحمله بألطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر ليكون كلامك فى صورة الخبر * (تنبيه الانشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الابواب الخمسة السابقة) يعنى أحوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر

التأكيد لخلوه من الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامتثال أو قريب منه (قوله أى ذلك الكثير) عبارة الاطول فليعتبره أى فليقس الناظر الانشاء على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره الى الكثير أى فليعتبر وايراع ذلك الكثير الناظر فى الانشاء (قوله اما مؤكد) كاضرب اضرب (قوله محذوف) كأن يقال فى السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم (قوله الى غير ذلك) من كونه مقدما أو مؤخرا معرفا أو منكرا وكذا المسند اسم أو فعل مطلق أو مقيد بمفعول وقس على ذلك

(الفصل والوصل)

(قوله بدأ بذكر الفصل الخ) وفى الاطول أورد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره فى تفصيل الابواب الثمانية وقدم تعريف الوصل على خلاف المفتاح لانه وجودى سابق على العدمى فى المعرفة (قوله بمنزلة الملكة) هى ما يقوم بالشئ مما شأنه قيامه به باعتبار الجنس كالبصر لافراد الحيوان أو باعتبار الشخص فلها فردان ولاشك ان الجملتين شأنهما الوصل جنسا وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصا بأن كان بينهما كمال الانقطاع فبالنظر الى الفرد الثانى زاد لفظة منزلة وبالنظر الى الاول اسقطه فى المطول لكن هذا انما يتم اذا كان المراد بما من شأنه ان اللائق به ذلك لكن المتبادر من كلامهم ان المراد امكان ذلك فتكون اللتان بينهما كمال الانقطاع من شأنهما الوصل شخصا أى يمكن فيهما ذلك وان لم يجز بلاغة فلا معنى لزيادة منزلة ولذا حذفها فى المطول الا أن يقال أشار به الى ان الملكة فى الامور الموجودة خارجا فى الاعتبارية كالوصل فتأمل كذا فى سم وأقول قد لا يمكن فى الجملتين الوصل لفساد المعنى به كما فى آية انا معكم اى فلا يكون الوصل ملكة لهما باعتبار شخص ما فتكون زيادة الشارح هنا لفظ منزلة نظرا الى شخص الجملتين فى بعض الصور فاحفظه (قوله بمنزلة العدم) أى عدم الملكة (قوله انما تعرف بملكاتها) أى بعد معرفة ملكاتها (قوله بدأ فى التعريف الخ) مع ما فيه من اللف والنشر المشوش وهو أولى من المرتب (قوله عطف بعض الجمل على بعض) لم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما لا تتناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل على ما قبلها بل تتناسب الاولى والاخريان فيعطف فى كل اثنتين أولا ويعطف الاخريان على الاولين لان مجموع الاخريين يناسب مجموع الاوليين ونظيره فى المفردات هو الاول والآخر والظاهر والباطن فانه عطف أولا الآخر على الاول والباطن على الظاهر بجامع التضاد ثم عطف مجموع الظاهر والباطن على مجموع الاول والآخر لتناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما أطول وكتب أيضا قوله عطف بعض الجمل أى جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط وبين جمل وقوله والفصل تركه أى ترك عطف بعض الجمل على بعض وهذا يفهم منه عرفا وجود ما يمكن أن يعطف ويعطف عليه فترك فيه العطف فلا يرد أن يقال يصدق الترك فى جملة واحدة ثم قد تقدم أن الترك مشعور بالقصد وهو

(فليعتبره) أى ذلك الكثير الذى يشارك فيه الانشاء الخبر (الناظر) بنور البصيرة فى لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائى أيضا اما مؤكدا وغير مؤكد والمسند اليه فيه اما محذوف أو مذكور الى غير ذلك

(الفصل والوصل)

بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طارئ عليه عارض حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة العدم والاعدام انما تعرف بملكاتها بدأ فى التعريف بذكر الوصل فقال

(الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه) أى ترك عطفه عليه

المناسب للامور البلاغية لانها لاتحصل الا بالقصد فجعله فيما تقدم كقابل الملكة للابسة العدم في الجملة وظاهر تعريفهما انهما أعني الفصل والوصل لايجريان في المفردات واتحاد شرط العطف وعدمه في المفردات والجمل يقتضي تساويهما في جريان الفصل والوصل وقد صرح بذلك خلاف ظاهر عبارة المصنف ع ق وقوله وهذا يفهم منه عرفا وجود الخ أي فاستغنى بذلك عن زيادة قيد فيما من شأنه ذلك العطف لانه يفيد ما يفيده هذا القيد وقال في العروس لايخفى أن الفصل والوصل يكونان بين المفردات كما يكونان بين الجمل وعقد لذلك فصلا ومشى فيه على اصطلاح القوم في الجمل وذكر الاحوال الستة وقال الظاهر أن القوم تركوا التعرض لذلك لانه في الغالب واضح أولانه يعلم حكمه من الجملتين ثم قال واذا علمت حكم الفصل والوصل بالنسبة الى الجملتين والى المفردين فلا يخفى عليك حالهما بالنسبة الى جملة ومفرد اه وكتب أيضا قوله الجمل اختاره على الكلام تتدخل الصفة والصلة ونحوهما مما لايشمله الكلام بناء على أنه لابد أن يكون مقصودا لذاته (قوله فاذا أتت الخ) رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى أن معرفة الحكم بعد معرفة الشئ أطول (قوله فالاولى) يعني السابقة عن الآتية ليشمل كثرة الجمل فان كلا منها سابقة عما بعدها ولولم تكن أولى ع ق (قوله ان يكون لها محل من الاعراب) أي من محال ذي الاعراب بأن يكون في محل لو كان فيه مفرد لكان معربا وكتب أيضا مانصه بأن تكون في محل رفع كالخبرية أو نصب كالمفعولية أو جر كالمضاف اليها ع ق وكتب أيضا قوله اما أن يكون لها محل من الاعراب أو تكون صلة أطول (قوله أولا) كالاستئنافية (قوله مثل كونها) يقتضي ان المراد بحكم الاعراب مقتضيه ويحتمل كلام المتن ان الاضافة في حكمه بيانية مع تقدير المضاف والمعنى في مقتضى حكم هو الاعراب ومرادنا المقتضى مباشرة لابواسطة وذلك ان مقتضى الاعراب مباشرة الفاعلية والمفعولية والخبرية والحالية ونحو ذلك وللفاعلية مقتض وهو جاء مثلا وللمفعولية مقتض وهو رأى مثلا وللخبرية مقتض وهو زيد مثلا فهذه المقتضيات بكسر الضاد مقتضيات للامور المذكورة أعني الفاعلية ونحوها مباشرة ومقتضيات للاعراب بواسطة فتنبه (قوله أو نحو ذلك) ككونها مضافا اليها ع ق (قوله كالمفرد) يحتمل أن يكون مشبها به للمعطوف أي عطفت كما يعطف المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف عليه مفردا أو جملة وأن يكون مشبها به للمعطوف عليه أي عليها كما يعطف على المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف مفردا أو جملة وأن يكون مشبها به لعطف الجملة على الجملة وهذا هو الاحسن وبه يشهد ما في الايضاح (قوله أو نحو ذلك وجب الخ) أي نحو الفاعل والمفعول كالمبتدا فيجب أن تقول جاء زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا وزيد وعمرو قائمان ولعل كلامه بالنظر الى الغالب والا فقد لايجب العطف عند قصد التشريك كما في نحو زيد كاتب شاعر وجاء زيد الكاتب الشاعر فلا ينافي

(فاذا أتت جملة بعد جملة فالاولى اما أن يكون لها محل من الاعراب أولا وعلى الاول) أي على تقدير أن يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد تشريك الثانية لها) أي للاولى (في حكمه) أي حكم الاعراب الذي كان لها مثل كونها خبر مبتدا أو حالا أو صفة أو نحو ذلك (عطفت) الثانية (عليها) أي على الاولى لبدل العطف على التشريك المذكور (كالمفرد) فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا أو نحو ذلك وجب عطفه عليه

ماذكره النحاة فى نحو هذين المثالين من جواز العطف وعدمه وذلك لان التشريك مفهوم بدون العطف فتأمل ثم رأيته فى ابن يعقوب وعبارته وجب عطفه عليه فى الاستعمال الاغلب والمواقع الكثيرة وانما قلنا فى الاستعمال الاغلب لانهم جوزوا ترك العطف فى الاخبار وكذا فى الصفات المتعددة مطلقا بل هو الاحسن فيها مالم يمكن فيها ايهام التضاد فالقسم الاول كقوله تعالى الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر والثانى كقوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن وانما استحسن العطف عند ايهام التضاد كما فى المثال الثانى ليفهم الجمع وننى التناقض (قوله فشرط) دخل عليه ع ق بقوله ثم أشار الى شرط قبول العطف بعد قصد اعطاء الحكم للثانية فقال ان أردت شرط قبول العطف فشرط الخ اه وقال فى الاطول ولما كان عطف المفرد على المفرد يشترط فى قبوله الجهة الجامعة فرع على التشبيه قوله فشرط الخ (قوله أى كون عطف الثانية) أى المأخوذ من عطفت (قوله مقبولا) أى فى باب البلاغة ع ق (قوله جهة جامعة) أى وصف خاص يجمعهما ويقرب أحدهما من الآخر ولا يكفى مطلق ما يجتمعان فيه لان كل شيئين لابد أن يجتمعا فى شئ حتى الضب والنون فانهما يجتمعان فى الحيوانية وعدم الطائرية مثلا ولا يكفى فى قبول عطفهما حتى يراعى ما هو أخص كالضدية بينهما وياتى تحقيق ذلك ان شاء الله ع ق (قوله نحو زيد يكتب) أى ينثر وقوله ويشعر أى يقول الشعر وهو بضم العين فى المضارع وضمها وفتحها فى الماضى كما فى القاموس وكتب أيضا قوله نحو زيد يكتب الخ ونحو قولك فى المفرد جاء زيد وابنه وتكلم عمرو وأبوه بخلاف جاءنى زيد وحمار أو زيد وعمرو حيث لا صداقة بينهما ولا عداوة فلا يقبل ع ق (قوله من التناسب الظاهر) أى الناشئ عن حصول الجهة الجامعة وكتب أيضا مانصه اذ كل منهما تأليف كلام (قوله من التضاد) أى الموجب للتلازم خطورا بالبال اذ ضد الشئ أقرب خطورا بالبال عند خطور ضده فهما متناسبان وعبارة ع ق فالعطاء والمنع بينهما جهة جامعة لهما فى القوة المذكورة هى ما بينهما من التضاد الموجب للتلازم العادى بينهما (قوله وذلك) أى الاشتراط المذكور (قوله كالجمع بين الضب والنون) أى فى عدم التناسب (قوله وحتى) أى على القول بأنها تعطف الجمل أيضا كما فى قولك فعلت معه كل ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى (قوله حشو مفسد) الاأن يقال المراد بالنحو ما انسلخ من حروف العطف عن معناه واستعمل فى مجرد الجمع والتشريك مجازا كالواو التى بمعنى الواو على أنه يكفى فرض وجود حرف كذلك وان لم يوجد ولا حاجة الى ما تكلفه السيد من جعل نحو منصوبا عطفا على مقبولا والمراد بنحو المقبول المستحسن والقريب من الطبع أو مجرورا عطفا على الضمير فى كونه من غير اعادة الجار على حد ما فيها غيره وفرسه ويراد بنحو عطف المفردات فان حكمه حكم عطف الجمل فى أن شرط قبوله وجود الجهة الجامعة كما فى ع ق وسيأتى فى الشارح (قوله لان هذا الحكم) اى الشرط (قوله معنى محصلا) هو الترتيب مع التعقيب

(فشرط كونه) أى كون عطف الثانية على الاولى (مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما) أى بين الجملتين (جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر (او يعطى ويمنع) لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع أو يعطى ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله ونحوه أراد به ما يدل على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا

في الفاء والترتيب مع التراخي في ثم وترتيب الاجزاء ذهنا في حتى (قوله غير التشريك) أي زائدا عليه وقوله والجمعية عطف على مرادف (قوله فان تحقق هذا المعنى) أي وقصد التشريك (قوله عيب على أبي تمام قوله) أي نسب العيب الى أبي تمام في قوله ع ق (قوله والذي هو عالم الخ) جواب هذا القسم البيت الذي بعده وهو قوله

مازات عن سنن الوداد ولا غدت * نفسي على الف سوالف نحوم

(قوله صبر) بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا تسكن الباء الا في ضرورة الشعر اه فتري نقل هذا في الاطول عن الصحاح ثم قال وفيه نظر اذ لغات كتف لا تخص الشعر (قوله اذ لا مناسبة الخ) علة لقوله عيب وكتب أيضا قوله اذ لا مناسبة قد يمنع بأنه لما كان الكرم الموصوف به أبو الحسين حلوا ويدفع بسببه ألم احتياج السائل والصبر مرا ويدفع به بعض الآلام كان هناك مناسبة التضاد وجهة جامعة هي دفع الالم في كل تأمل وقد يقال المراد لا مناسبة ظاهرة وما ذكر بعيد فلم يعتبر وتكلف في الاطول الجواب عن أبي تمام بأن مراده ان مرارة النوى وكرم أبي الحسين مما لا يعلمه الا الله كما يتبادر اليه العرف من حوالة علم الشئ الى الله وفيه كمال المبالغة في عظمة الشئ بحيث لا تدركه العقول فالجامع بينهما انهما مما لا يحيط به علم أحد وقال الفنري الاقرب أن يقال الجهة الجامعة بينهما يجوز أن تكون خيالية بأن يتخيل أبو تمام ممن كان في خياله هذان الامران (قوله كما هو الظاهر) لان أن تؤول مع مدخولها بمفرد ع ق (قوله وقوعه موقع مفعولي عالم) وسدة مسدهما والمفعولان أصلهما المبتدا والخبر وعلى هذا يكون في تأويل عطف الجملة على الجملة باعتبار الاصل ع ق (قوله لان وجود الخ) علة للتعميم (قوله بدلالة البيت السابق) هو قوله

زعمت هوالك عفا الغداة كما عفا * عنها طلال باللوى ورسوم

والضمير في زعمت للحبيبة والخطاب في هوالك للنفس ومعنى عفا اندرس وعنها أي الديار حال مقدمة والطلال الآثار واللوى اسم موضع والرسوم الآثار أيضا وكتب على قوله الغداة ما نصه أي غداة الهجر أطول (قوله والافصلت الثانية عنها الخ) حاصله أن الجملة التي لها محل من الاعراب ان لم يقصد تشريك الثانية الاولى في حكم اعرابها وجب ترك العطف في الواو وفيما يشبهها وان قصد فان وجد الجامع عطفت والا وجب الترك أيضا في باب البلاغة فآل الامر الى أن المعتبر في باب البلاغة في الحقيقة هو وجود الجامع فلو جعله محل التقسيم كان أنسب لان منع العطف لعدم قصد التشريك تكفل به النحو فافهم ع ق وكتب أيضا ما نصه تحصل من المتن والشارح على الاول أعني كون الاولى لها محل من الاعراب خمس صور لانه اما أن يقصد التشريك أولا وان قصد التشريك فاما أن يكون هناك جهة جامعة أولا وفي كل اما أن يكون العطف بالواو أو بغيرها فان قصد التشريك ووجدت جهة جامعة صح العطف بالواو وغيرها وان لم توجد صح بغير

غير التشريك والجمعية فان تحقق هذا المعنى حسن العطف وان لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو (ولهذا) أي ولانه لابد في الواو من جهة جامعة (عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم) اذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي عالم لان وجود الجامع شرط في الصورتين وقوله لانتفى لما ادعته الحيثية عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق (والا) أي وان لم يقصد تشريك

الواو وقبح بها وان لم يقصد فالفصل (قوله الثانية للاولى) يعنى اللاحقة للسابقة (قوله فصلت) المراد بالفصل ترك العطف لا ترك الحرف الذى يكون عاطفا والا فلا مانع من الاتيان بالواو على أنها للاستئناف فانها تكون له ع س سم وكتب أيضا قوله فصلت الاولى أن يقابل فصلت بوصلت أو عطفت بلم تعطف أطول (قوله الذى ليس بمقصود) اذ القصد الاستئناف (قوله نحو واذا خلوا الى شياطينهم) ضمنه معنى الافضاء فعداه بالى (قوله الله يستهزئ بهم) من باب المشاكلة والمراد يطردهم عن رحمته (قوله على انا معكم) مقتضى كلامه أن انا معكم له محل من الاعراب وهو مبنى على أن جزء المقول له محل اذا كان مفيدا وهو ضعيف (قوله لانه ليس من مقولهم) أى حتى يعطف على مقولهم (قوله وليس كذلك) أى ليس الواقع كونه مقولا لقولهم ويظهر أن الكاف زائدة تأمل ويصح أيضا أن الضمير للكون وامم الاشارة راجع للواقع ونفس الامر (قوله على انا معكم) أى ولم يقل على انما نحن مستهزؤن ويحتمل أن المراد اى ولم يقل على انا معكم انما نحن مستهزؤن فقوله بعد فحكمه حكمه يحتمل أن المراد فالعطف على الاول يغنى ولا يقال هلا عكس لانا نقول المتبوع أولى ويحتمل أن المراد فالعطف على الاول بمثابة العطف على المجموع باعتبار الاحتمالين السابقين وكذلك قوله بعد هو الاصل يحتمل دون التابع أو دون المجموع وفى بعض النسخ وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن وظاهر هذه النسخة يؤيد الاحتمال الاول (قوله بيان الخ) أى بالمعنى اللغوى أى ايضاح اما لانه تأكيد من حيث ان الاستهزاء مستلزم لكونهم باقين معهم على الكفر أو استئناف بيانى جواب عما يقال كيف تقولون انكم معنا مع انكم تجتمعون بمحمد وأصحابه وتعظمون دينهم وطريقتهم أو بدل اشتمال لان الاستهزاء بالاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انا معكم وكل من المذكورات فيه بيان كما بينه ع ق وعبارته وتبعية انما نحن مستهزؤن لانا معكم اما على التأكيد نظرا الى أن الاستهزاء بالاسلام نفى له ونفى الاسلام يقتضى الثبات على الضد الذى هو الكفر وهو معنى انا معكم واما على البدلية الاشتمالية لان من استهزأ بالاسلام فقد حقره وتحقير الاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انا معكم ويحتمل أن تكون الجملة استئنافية الى أن قال وقد علم ان التأكيد فيه دفع توهم التجوز أو السهو أو غير ذلك والبدل فيه بيان المشتمل عليه بالصراحة والاستئناف فيه بيان المسؤل عنه فى السؤال المقدر فان أراد من قال انها بيان ان فيها مطلق البيان اللغوى فذاك وان أراد عطف البيان الاصطلاحى فليس بظاهر لتوقفه على وجود الابهام الواضح فى الجملة الاولى ولم يوجد فيها ظاهرا تأمله اهـ أى ولا أثر لوجوده فيها خفيا الذى بسببه كانت الجملة الثانية بيانا لغويا للاولى قال الفنرى فان قلت البيان يجب أن يكون أوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ابهام فى انا معكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديرى بناء على احتمال أن يتوهم أن

الثانية للاولى فى حكم اعرابها (فصلت) الثانية (عنها) امتنع بلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود (نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم) يعطف لانه ليس من مقولهم) فلو معكم عطف عليه لزم تشريكه له فى كونه مقول قول المنافقين وليس كذلك وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لان قوله انما نحن مستهزؤن بيان لقوله انا معكم فحكمه حكمه

معناه

معناه انا معكم ظاهرا (قوله وأيضا) وجه آخر فى الاعتذار يس (قوله وعلى الثانى الخ) حاصله انه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب جاز غير الواو وعند تحقق معناه وارادته مطلقا وأما الواو فتجوز عند كمال الانقطاع مع الايهام وعند التوسط بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وتمنع فيما عدا ذلك من بقية الاقسام الآتية فتأمله فانه فى غاية الظهور من كلام الشارح سم (قوله على معنى عاطف سوى الواو الخ) فى عروس الافراح ليت شعرى هلا فصل بين الواو وغيرها فيما اذا كان للاولى محل وأى فرق ثم قال والصواب ان غير الواو يقترب الجامع من الذهن سواء كان للاولى محل أم لا وأن غير الواو فى التى لها محل كغير الواو فى التى لا محل لها اه مع بعض حذف (قوله سوى الواو) وأما الواو فان كان للاولى حكم فان قصد التشريك فيه فصل فى الاربع الاول من الست الآتية ووصل فى الثنتين الاخيرتين وكذا ان لم يكن لها حكم أصلا وان كان ولم يقصد فصل فى الست فهذه ثمانية عشر (قوله عطفت) سواء كان للاولى حكم أولا فى الست صور الآتية فهذه اثنتا عشرة (قوله اذا قصد التعقيب أو المهلة) لو قال اذا قصد الترتيب بلا مهلة أو الترتيب بمهلة لكان أحسن (قوله وذلك) أى عدم اشتراط أمر آخر فى العطف بغير الواو (قوله بخلاف الواو) فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك عبارة الاطول بخلاف الواو فانه لا يفيد الا اشتراك الجملتين فى حكم الاعراب ان كان لهما محل من الاعراب فان لم يكن لهما محل لم تفد الواو الا اشتراكهما فى التحقق ولا توجه للنفس الى اشتراكهما فى التحقق بعد معرفة تحققهما لانه ليس معنى يجب النفس وانما يجبها ويجعلها طالبة له بشرائط لا تتيسر معرفتها الا لاوحدى فلهذا حصر بعضهم البلاغة فيه مبالغة فى كونه مدارها لا يقال لو لم تعطف الجملتان لأوهم أن الجملة الثانية رجوع عن الاولى لانا نقول لا كلام فى صحة العطف فى مقام التوهم وهو عطف لرفع الايهام وسيأتى نظيره لكن لا يغنى عن الشرائط فى مقام لا مجال فيه للايهام لوضوح الامر اه بتصرف (قوله وهذا انما يظهر الخ) أى افادة الواو مجرد الاشتراك يس والاظهر رجوعه الى مجرد الاشتراك وكتب أيضا ما نصه عبارة ع ق فتقرر بهذا أن العطف بغير الواو موجب لحصول فائدة تغنى عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين وتلك الفائدة هى حصول معانى تلك الحروف بخلاف العطف بالواو فليس فيه الا مجرد الاشتراك فان كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر المشترك فيه وهو الحكم كما فى المفردات فيتقرر للعطف بها فائدة وان لم يكن لها محل لم يظهر المشترك فيه فاحتيج الى جامع مخصوص يكون مشتركا بين الجملتين جامعا لهما وانما قلنا مخصوص لانه لا يكفى مطلق الجامع والاصح العطف فى كل شئ وذلك الجامع يتوقف على معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط والتفريق بين هذه من أخفى الامور ولذلك قيل ان باب الفصل والوصل هو مرجع

وأيضا العطف على المتبوع هو الاصل (وعلى الثانى) أى على تقدير أن لا يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد ربطها بها) أى ربط الثانية بالاولى (على معنى عاطف سوى الواو وعطفت) الثانية على الاولى (به) أى بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر (نحو دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب أو المهلة) وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معانى محصلة مفصلة فى علم النحو فاذا عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة أعنى حصول معانى هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابى وأما فى غيره

البلاغة بمعنى ان فى قوة مدركه الصلاحية لادراك ماسواه واصعوبته قيل انّ فيه تسكب العبرات ولكن هذا الكلام مشتمل على مايقتضى كون الجملة التى لها محلّ من الاعراب غير مفتقرة الى جامع وقد تقدّم مايخالف ذلك وقد يجاب بأنّ مقتضاه عدم الافتقار الى الجامع الذى يحتاج فيه الى معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال ونحوهما كما أشرنا اليه فى التقرير وهو صحيح لانّ الجملة التى لها محل بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها الا الى جامع واحد كالمفرد بخلاف التى لا محل لها فقد تعتبر نسبتها وما يتعلق بها من المفردات ويراعى فى تلك النسبة ماذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصوا التفصيل الآتى بالجملتين اللتين لا محل لهما فلو كان ذلك التفصيل جاريا فى القسمين لم يكن وجه لتخصيصه بما لا محل له فافهم اه (قوله ففيه خفاء واشكال) أى دقة من حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقفة على النظر بين الجملتين بما يأتى من الاحوال الستة وما له حكم اعرابىّ وان توقف على الجهة الجامعة أيضا فليس فيه الخفاء والاشكال لانّ الجامع فيه لا يحتاج فيه الى معرفة ما يأتى كما وضحه ع ق (قوله حتى حصر بعضهم علم البلاغة الخ) مراده التنبيه على دقة هذا الباب لا حقيقة الحصر (قوله والا) شروع فى جواز الواو وامتناعه سم (قوله أى وان لم يقصد ربط الخ) بأن لم يقصد ربط أصلا وحكمه الفصل فى اثنى عشر فى الستة الآتية كان لها حكم أولا أو قصد ربط بالواو وعبارة ع ق وذلك صادق بصورتين أن لا يقصد ربط أصلا وذلك بأن لا يراد اجتماعهما فى الحصول الخارجى كما اذا أخبر بجملة ثم تركت فى زاوية الاهمال وأخبر بأخرى وهذه الصورة أمرها ظاهر فلم يتعرض لها فى الجواب والاخرى أن يقصد الربط بينهما بأن يقصد اجتماع حصول مضمونهما خارجا لكن على معنى عاطف هو الواو ثم قال والاشرط وجوابه الشرط الثانى مع جوابه اه (قوله فان كان للاولى محل الخ) قال فى العروس ليت شعرى هلا فصل هذا التفصيل اذا كان للاولى محل ولاشك أنه يجرى فيه قطعا لو قلت زيد ان قام فأكرمه وهو آيلك عطفا على الجواب لم يجز وقال أيضا ينبغى أن يقول اذا كان لاحدى الجملتين لانه اذا كان فى الجملة الثانية قيد كان الامر كذلك نحو أكرم المسلمين وأهن الكافرين ان رأيتهم فالشرط يعود الى الجملتين على الاصح عند النحويين والاصوليين والفقهاء وحينئذ فلو أريد أنّ الشرط عائد الى الاخيرة فقط امتنع العطف بس (قوله حكم) أى زائد على مفهوم الجملة كما سيصرّح به الشارح كالاختصاص والتقييد بحال أو ظرف أو شرط (قوله فالفصل واجب) فى الستة الآتية (قوله نحو واذا خلوا الخ) هذه الآية قد تقدّم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف جملة الله يستهزئ بهم على جملة انا معكم وذكرت هنا لبيان وجه امتناع عطفه على جملة قالوا المناسبة المحلين اذ المحل هنا بالنسبة لما لا محل له وهو قالوا وهناك لما له محل وهو انا معكم اذ هو معمول لقالوا كما تقدّم ع ق (قوله فان قيل الخ) عبارة ع ق وأورد أنه

ففيه خفاء واشكال وهو السبب فى صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم علم البلاغة على معرفة الفصل والوصل (والا) أى وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو (فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب) لئلا يلزم من الوصل التشريك فى ذلك الحكم (نحو واذا خلوا) الآية (لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف لما مرّ) من أنّ تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك فان قيل اذا

انما يكون الاختصاص المذكور في الكلام اذا كانت ظرفا فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر المعمولات وأما اذا كانت شرطا فتقديمها لاقتضائه الصدرية فلا يتحقق الاختصاص فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصحة الدوام في الاولى أيضا وقد أجيب بجوابين مما لهما واحد أحدهما أن اذا الشرطية هي الظرفية في الاصل وانما توسع فيها باستعمالها شرطية نظرا للاصل وحاصله التزام كون التقديم فيها للاختصاص ولو كانت شرطية نظرا لاصلها وثانيهما انا بعد أن نسلم شرطيتها وعدم كون الظرفية أصلا لها نقول انهم اولو كانت شرطية هي اسم فضلة تحتاج الى عامل وهو هنا قالوا واذا كان معمولا له وقد تقدم عليه لشرطيته أفاد بمفهومه أن النزول ليس الا في وقت الخلوة فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقيدا بحكم المعطوف عليه بشهادة الذوق والاستعمال فانك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيدا على ان ضربت معطوف على سرت أفاد اختصاص الفعلين بالظرف بخلاف ما اذا أخر المعمول وقيل سرت يوم الجمعة وضربت زيدا فلا يدل على اشتراك الفعلين في الظرف فضلا عن اختصاصهما به ولكن لا يخفى أن الجواب الثاني تحقيق لكون تقديم الشرط يفيد الاختصاص نظرا الى أنه معمول كالظروف فآل أمره الى اعتبار ظرفيته فهو قريب من الاول وانما يفترقان في رعاية اصالة الظرفية فيه ثم نقل واستعمل شرطا على الاول أو وضعه شرطا ولكن وقع فيه العمل كالظرف وهذا التفريق لا تظهر له ثمرة اه بعض تصرف لتحريف في النسخة وقوله معمول كالظرف أي لانه وان قلنا شرط وضعا اسم معناه الوقت وقوله الى اعتبار ظرفيته أي اعتبار ما فيه من معنى الوقت المحتاج الى العامل قال في العروس لا نسلم أن المعمول السابق اذا كان وضعه سبق عامله يؤذن بالاختصاص وانما يتأتى ما ذكروه في اذا المجردة عن الشرط اه فهذا يعكر على ما مر (قوله شرطية) أي فتقديمها لا يفيد الاختصاص لانها ليست كالمفعول ونحوه اه (قوله لانه اسم معناه الوقت) فيه انه حينئذ ظرف مع أن هذا جواب بتسليم منع كونه ظرفا فكان الاولى أن يقول لانه اسم فضلة ويدفع بأن المراد ولو سلم انها شرطية وضعا وعدم كون الظرفية أصلا لها فلا ينافي ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل فالظرفية لازمة له ولو قلنا انه وضع شرطا ولم يوضع في الاصل ظرفا ثم استعمل شرطا فتقديمه يفيد على كل حال الاختصاص وهذا غير الجواب الاول وان كان قريبا منه كما بينه ع ق (قوله وهو قالوا) أي الذي هو الجزاء قال الفنري المشهور أن اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم كابن الحاجب عدم اضافتها كمتى فيصح أن يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقا والتي هي ظرفية مجردة مضافة الى ما بعدها معمولة لغيره وتفيد هذه بتقديمها الحصر واستفادته من الشرطية بالتعليق ويجوز أن يعتبر تقديمها عوضا للتعليق في افادة الحصر بناء على أنها معمولة للجزاء باعتبار انها معمولة له

شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافي ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل وهو قالوا انا معكم

وحق المعمول التأخير وهذا لا ينافي التزامهم تقديمها لنكتة أخرى كذا في الفنري ويرد عليه ان التعليق ليس من طرق القصر فتدبر (قوله بدلالة المعنى) وهو ان قولهم مقيد بوقت الخلوة لانهم منافقون وليس العامل خلوا لعدم صحة المعنى (قوله اختصاص الفعلين) أي لأحدهما فقط لكن هذا اليس بقطعي كما بينه في المطول وقد استفيد من كلام الشارح ان القيد اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره في المعطوف أيضا وهل اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يعتبر في المعطوف صرح الشارح في حاشية الكشاف في عطف المفردات بأن القيد اذا تقدم المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره في المعطوف نحو جاءني يوم الجمعة أو راكبا أو نحو ذلك زيد وعمرو ولا يجوز في الاستعمال خلافه بخلاف ما اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يكون معتبرا في المعطوف فهل عطف الجمل الذي الكلام فيه كذلك محل تردد من سم مع زيادة وفي الاطول ما نصه العطف على المقيد انما يفيد المشاركة في القيد المتقدم دون المتوسط أو المتأخر يدل عليه كلام الشارح المحقق اه وهذا يخالف ما نقلناه عن عروس الافراح (قوله وذلك بأن لا يكون الخ) اسم الاشارة راجع للنفي المذكور (قوله أيضا) أي كما قصد اعطاؤه للاولى (قوله والا فان كان بينهما كمال الانقطاع) اعترض بانه دخل في كمال الانقطاع ما اذا كان للاولى حكم قصد اعطاؤه للثانية فظاهره وجوب القطع كقولك جاء زيد وقت الصلاة مرورها وعليه ينبغي معه المقصود من اعطاء الحكم قيل ويجمع بينهما بأن يصرح بالحكم في الثانية فيقال في المثال المذكور مرورها فيه أي في الوقت ولك أن تقول يدخل هذا القسم في كمال الاتصال وفي الشبهين أيضا كقولك في كمال الاتصال ارحل الساعة لا تقم فيها فيجمع بين القطع وذكر الحكم كما قيل في كمال الانقطاع تأمل ع ف واعترض أيضا بأن العطف التفسيري سائغ شائع مع أن فيه كمال الاتصال الا أن يقال الواو في العطف التفسيري غير مستعملة في معنى العطف بل هي لمجرد معنى حرف التفسير مجازا ع س سم (قوله بلا ايهام) انظر ما حكمة تركه في كمال الاتصال وفي الشبه مع ان الايهام يوجد في كل منهما كما يأتي والحكم الوصل عند الايهام نحو لا مدحت فلن قال ما مدحت رد النفي الذي قاله فانه يحتمل الدعاء عليه فيتعين العطف فتقول لا ومدحت وعدمه عند عدمه وكتب على قوله انظر الخ ما نصه قال بعضهم تعرض له مع كمال الانقطاع لكثرته فيه عن كمال الاتصال والشبه (قوله فكذلك) أي بالنظر للبلغاء أما في النصو فقيه خلاف والتحقيق جوازه نقل عن سيبويه جواز جاء زيد ومن عمرو وكلا منافيما لا محل له من الاعراب اما ان كان لها محل فيجوز العطف نحو وهو حسبي ونعم الوكيل وكتب أيضا قوله فكذلك يتعين الفصل فيه انه مع شبه كمال الانقطاع لا يتعين الفصل بل الفصل أولى للاحتياط على ما سمعت مما نقلناه من المفتاح الا أن يقال فرق بين المتعين والواجب والاولى أيضا متعين عند البليغ أطول (قوله مغايرة) أي وهي لا تناسب

بدلالة المعنى واذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه بفهم اختصاص الفعلين به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى والذوق (والا) عطف على قوله فان كان للاولى حكم أي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة أو يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية أيضا (فان كان بينهما) أي بين الجملتين (كمال الانقطاع بلا ايهام) أي بدون أن يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود (أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما) أي أحد الكمالين (فكذلك) يتعين الفصل لان الوصل يقتضي مغايرة

ومناسبة (والا) أى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولاشبه أحدهما (فالوصل)

كمال الاتصال ولاشبهه وقوله ومناسبة أى وهى لاتناسب كمال الانقطاع ولاشبهه فهى علة موزعة (قوله أى وان لم يكن الخ) بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الايهام فى الفصل أو التوسط بين الكمالين (قوله لوجود الداعى) هو دفع الايهام فى كمال الانقطاع مع الايهام وقصد التشريك فى التوسط والمانع أحد الاربعة السابقة فلا توزيع (قوله فأخذ المصنف) أى اذا أردت تحقيقها فنقول أخذ الخ (قوله فى تحقيق الاحوال الستة) أى اثباتها على الوجه الحق (قوله فلا اختلاف فهما خبرا وانشاء) لو اكتفى بقوله خبرا أو انشاء لكفاه لان اختلاف الجملتين فى الخبرية ان تكون احداهما خبرا دون الاخرى والجملة اذا لم تكن خبرا فلا محالة تكون انشاء وكذا الانشائية أطول (قوله خبرا وانشاء لفظا ومعنى) هذه منصوبات على التمييز أو الاخيران بنزع الخافض (قوله بأن تكون احداهما الخ) فيه قصور لان كلام المصنف صادق بأربع صور الاولى أن تكون الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية لفظا ومعنى الثانية عكسه الثالثة أن تكون الاولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا خبرية معنى الرابعة عكسه اذ يصدق على الجميع الاختلاف فى اللفظ والمعنى قال ع ق بعد كلام قرره فتحصل مما تقرر أن منع العطف بين الانشاء والخبر له ثلاثة شروط أن يكون بالواو وان يكون فيما لا محل له من الاعراب من الجمل وأن لا يتوهم خلاف المراد اه وفى يس ان الاحوال الستة المذكورة مفروضة فيما لا محل له وان العطف فيما فيه الوصل انما هو بها والفصل فيما فيه الفصل انما هو بتركها كما أن الفصل مع كمال الانقطاع انما هو حيث لا ايهام فتنبه لذلك كله فقد يقع فيه الغلط اه (قوله نحو وقال رائدهم الخ) بحث فى التمثيل به بأن نزاولها اما تعليل لما قبله فهو جواب لسؤال مقدر فليس الفصل لكمال الانقطاع بل لشبه كمال الاتصال واما حال أى أقيموا فى حال مزاولة الحرب فكذلك ليس الفصل لكمال الانقطاع بل لان الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به وأجيب بأنه لا تزاحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال ولا بين كمال الانقطاع وكون الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به فيجوز أن يكون الفصل للامرين (قوله لطلب الماء والبكلا) للنزول عليه (قوله حبستها بالمرساة) فتفسير الارساء بالاقامة تفسير باللازم لان الاقامة لازمة للحبس (قوله بالمرساة) هى حديدة تلقى فى الماء متصلة بالسفينة فتقف والمرساة بفتح الميم البقعة التى رست فيها السفينة من ع ق (قوله نزاولها) بالرفع ولم يجزمه فى جواب الامر لانه لم يقصد الجزاء (قوله فان موت الخ) أشار به الى أن فى البيت قلبا وكل داخلة على امرئ لا على الحتف لانها لاتضاف الا لمتعدد والحتف أى الموت شئ واحد والمتعدد هو امرؤ ويمكن جعل الموت متعددا باعتبار المتعلق أو السبب فلا حاجة للقلب بل اعتبار الاسباب هو المناسب لمقام الحرب حيث يكون فيه اسباب مختلفة من السيف والرمح ونحوهما تأمل (قوله وهذا مثال لكمال الخ) جواب عن سؤال نشأ من التمثيل

متعين لوجود الداعى وعدم المانع فالحاصل أن للجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة أحوال كمال الانقطاع بلا ايهام كمال الاتصال شبه كمال الانقطاع شبه كمال الاتصال كمال الانقطاع مع الايهام التوسط بين الكمالين فحكم الآخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل فأخذ المصنف فى تحقيق الاحوال الستة فقال (أما كمال الانقطاع) بين الجملتين (فلا اختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى) بأن تكون احداهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى (نحو وقال رائدهم) هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلا (ارسوا) أى أقيموا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة (نزاولها) أى نحاول تلك الحروب ونعالجها * فكل حتف امرىء يجرى بمقدار أى أقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه لم يعطف نزاولها على أرسوا لانه خبر لفظا ومعنى وأرسوا انشاء لفظا ومعنى وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الاعراب

حاصله ان كلامنا الآن فيما لامحل له من الاعراب والمثال مما له محل (قوله والا فالجملتان في محل النصب الخ) مبني على ان جزء المقول له محل اذا كان مفيدا وقد سبق للمصنف في قوله انا معكم الآية والحق خلافه فاعل الشارح قال ذلك الزاما للمصنف لانه فيما سبق جعل جزء المقول مقولا فيكون جزء المقول هنا مقولا فيكون له محل من الاعراب ومبني أيضا على الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الحاكي للكلام أما اذا كان الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الرائد فالجملتان لامحل لهما قطعا واختلف في المحكي بالقول هل هو في محل المفعول المطلق أو المفعول به ورجح بعض المحققين الثاني (قوله بأن تكون احداهما الخ) أي الاولى أو الثانية فهاتان صورتان تضربان في الصورتين المفهومتين من قوله وان كانتا الخ فالصور أربع (قوله وان كانتا الخ) الواو للحال وان وصلية لانها ئية والا كان هذا القسم أعم من الاول فلا تتباين الاقسام (قوله وان كانتا جميعا خبريتين لفظا) ولم يمثل للانشائيتين لفظا المختلفتين معنى لقلة وجوده وذلك كقولك عند ذكر من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ليتبوأ مقعده من النار قل له أيها الصاحب من ع ق (قوله على اختلافهما) في نسخة على لاختلافهما وهي الصواب وفي الاولى تسمح سم (قوله لانه لاجامع بينهما) يعني مع كونهما لم يختلفا في معنى الخبرية والانشائية بل هما خبريتان معا معنى او انشائيتان معا وانما قلنا ذلك لئلا يدخل القسم الاول في هذا أيضا كما تقدم فيما قبل ثم ما لا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع اما لانتفائه عن المسند اليهما فقط كقولك زيد طويل عمرو قصير حيث لاجامع بين زيد وعمرو من صداقة وغيرها ولو كان بين الطول والقصر جامع التضاد كما يأتي واما عن المسندين فقط كقولك زيد طويل عمرو عالم حيث كان بين زيد وعمرو جامع واما عن المسند اليهما والمسندين كهذا المثال حيث لاجامع بينهما من ع ق (قوله فلكون الثانية مؤكدة للاولى) قال ع ق في آخر مبحث كمال الاتصال ما نصه ثم ان ظاهر أول كلام المصنف في كل مما ذكر من التوابع ان الجملة الثانية هي من جنس ذلك التابع حقيقة وظاهر قوله في كل منها فوزانه وزان كذا انها ليست توابع حقيقة بل ما يفاد منها يفيده ذلك اتابع من جهة القصد فالحق بذلك التابع في عدم صحة العطف وهو الاقرب وذلك لان التابع اصطلاحا يستدعي اعرابا يقع فيه التبعية مع أن بعض تلك التوابع مخصوص بألفاظ معلومة وقد أشرنا الى هذا فيما تقدم في التأكيد اه وقال الفنري بعد أن ذكر نحو ما مر والحق ان كون التابع ما يتلو السابق في أحوال آخره على الاكثر فالتقييد بذلك بناء على الغالب صرح به في اللب وشرحه للسيد ويؤيده ان الدماميني صرح في شرح المغني بأن قوله تعالى أمدكم بانعام وبنين بدل اصطلاحي من قوله تعالى أمدكم بما تعلمون مع أنه لامحل له من الاعراب كما سنحققه (قوله تأكيدا معنويا) بان يختلف مفهوما ومهما ولكن يلزم من تقرر معنى احداهما تقرر معنى الاخرى وسيأتي مقابله وهو التأكيد اللفظي والقسمان تأكيد

والا فالجملتان في محل النصب مفعول قال (أو) لاختلافهما خبرا وانشاء (معنى فقط) بأن تكون احداهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين أو انشائيتين لفظا (نحو مات فلان رحمه الله) لم يعطف رحمه الله على مات لانه انشاء معنى ومات خبر معنى وان كانتا جميعا خبريتين لفظا (أو لانه) عطف على اختلافهما والضمير للشان (لاجامع بينهما كما سيأتي) بيان الجامع فلا يصح العطف في مثل زيد طويل وعمرو قائم (واما كمال الاتصال) بين الجملتين (فلكون الثانية مؤكدة للاولى) تأكيدا معنويا

بالمعنى اللغوى وأما التأكيد الاصطلاحى فلا يأتى هنا لان المعنوى منه بالفاظ معلومة وليس ما يأتى منها واللفظى منه تكرار اللفظ ويسمى التأكيد المعنوى فى الجمل بالمعنوى لانه بمنزلة المعنوى الاصطلاحى الذى هو فى المفردات والتأكيد اللفظى فى الجمل باللفظى لانه بمنزلة اللفظى الاصطلاحى الذى هو فى المفردات اه ملخصا من ع ق مع زيادة

(قوله أو غلط) اعترضه السيد بأن التأكيد المعنوى كما فى نحو جاء زيد نفسه لا يكون لدفع النسيان والغلط فكذا ما هو بمنزلته من حيث هو بمنزلته نحو لا ريب فيه وأجاب الاستاذ ع س بأن التأكيد المعنوى يفيد دفع الغلط بالنسبة للاختلاف افرادا وغيره وان لم يفد بالنسبة للآحاد مثلا جاء زيد نفسه يفيد دفع الغلط بالنسبة لمن توهم ان الجائى الزيدان لا بالنسبة لمن توهم انه عمرو وهكذا تأمل سم ولذا جعل العلامة ابن يعقوب قول المصنف لدفع توهم تجوز للتأكيد المعنوى وقوله أو غلط للفظى مخالفا لصنيع الشارح فى جعلهما للمعنوى واللفظى الموجب للاشكال المذكور وتكلف الجواب عنه وعبارته على قول المصنف لدفع توهم تجوز أو غلط أى لاجل أن يدفع به المتكلم توهم السامع التجوز فى الاولى فتنزل الثانية منزلة التأكيد المعنوى فى المفردات لانه انما يؤتى به لدفع التجوز أو توهم السامع فى الاولى الغلط فتنزل الثانية منزلة التأكيد اللفظى فى المفردات فانه انما يؤتى به لدفع توهم السهو أو الغلط اه ثم قال بعد ذلك بورقتين أو أكثر ويمكن على بعد أن يكون كل منهما لدفع الغلط أو التجوز فى الاول يراد دفع التجوز فى ذكر زيد أن الجائى رسول زيد مثلا أو الغلط فى ذكر زيد بدلا عن رسوله المقصود وفى الثانى دفع التجوز فى ذكر زيد دون رسوله أو الغلط بذكره دون عمرو اه (قوله بالنسبة الى ذلك الكتاب) أى حالة كون لا ريب فيه منسوبا الى ذلك الكتاب (قوله اذا جعلت الم الخ) واما ان جعل الم مبتدأ وذلك الكتاب خبرا بناء على انه اسم للقرآن أو طائفة من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب مبتدأ ولا ريب فيه خبر فلا يناسب كلام المتن (قوله طائفة من الحروف) فلا يقدر لها مبتدأ ولا خبر لان القصد على هذا مجرد تعداد الحروف وعليه فقيل هى مما اختص الله بعلمه وقيل الهمزة مقتطعة من الله واللام من جبريل والميم من محمد وكأنه قيل الله نزل جبريل على محمد بالقرآن وقيل المراد الاشارة الى أن الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف (قوله أو جملة مستقلة) بجعل الم مبتدأ خبره هذه مقدرا أو العكس وهذا بناء على انه اسم للسورة فان بنيته على انه اسم للقرآن قدرت هذا ويجوز أن يكون تقدير الخبر الم مؤلف من جنس هذه الحروف (قوله فانه) الضمير لشأن (قوله بجعل الخ) المبالغة بمجموع الجعل والتعريف لكن محطها بالتعريف أذ جعل المبتدا ذلك ليس فيه أزيد من الوصف ببلوغ الدرجة القصوى حتى يكون بذلك الجعل مبالغة فى هذا الوصف فافهم (قوله الدال) صفة لجعل أو ذلك وهو أقرب وعليه يدل كلام ع ق لكن الاول أليق بقول الشارح والتوسل وكتب أيضا قوله

(لدفع توهم تجوز أو غلط نحو لا ريب فيه) بالنسبة الى ذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة (فانه لما بلوغ فى وصفه) أى وصف الكتاب (ببلوغه) متعلق بوصفه أى فى أن وصف بانه بلغ (الدرجة القصوى فى الكمال) وبقوله ببلوغ تتعلق الباء من قوله (بجعل المبتدا ذلك) الدال على كمال العناية بتميزه

الدال على كمال العناية بتميزه أي باعتبار اسم الاشارة وقوله والتوسل الخ أي باعتبار اللام (قوله والتوسل ببعده الخ) لو قال وعلى البعد المتوسل به الى التعظيم لكان أولى وأوضح ثم ظهر ان هذا انما يرد على جعل الدال صفة لذلك لا على جعله صفة لجعل (قوله الدال على الانحصار) لان تعريف الجزأين في الجملة الخبرية يدل على الانحصار ع ق (قوله حاتم الجواد) أي لا جواد الا حاتم اذ جود غيره بالنسبة الى جوده كالعدم ع ق (قوله فمعنى ذلك الخ) أي المراد منه انه الخ اذ معناه حقيقة انه الكتاب لا سواه لكنه غير مراد لانه محال (قوله الكامل) أي في الهداية كما يأتي (قوله يستأهل) في الصحاح يقال فلان أهل لكذا ولا يقال مستأهل والعامة تقوله لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الاساس فتنبه (قوله في مقابلته) ولو كان كتابا كاملا في نفسه وقوله ناقص في ظاهره سوء أدب في حق بقية الكتب السماوية ولو قال ليس بكامل لكان أولى لعدم التصريح بالنقصان كما عبر ابن يعقوب (قوله بل ليس بكتاب) كما يعطيه معنى ذلك الكتاب حقيقة وما قيل بل بيان لمعناه المجازي المراد غير ظاهر (قوله جاز أن يتوهم الخ) فيه شيء لان توهم كون الكلام مما يرمى به جزافا غير متصور مع العلم بأنه كلام الله ويمكن أن يجاب بأن المراد ان هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكر أتسع بلا ريب فيه دفعا لذلك التوهم على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العرفية باعتبار المخلوق لان القرآن ولو كان كلام الله جار على القاعدة العرفية الجارية من الخلق تأمل من ع ق (قوله قبل التأمل) أي في كمالات الكتاب أطول (قوله مما) أي من المدح الذي يرمى به أي يتفوه به جزافا وكتب أيضا قوله مما يرمى به جزافا أي من الكلام الذي يرمى به جزافا أي على وجه المجازفة بمعنى انه مما يؤتى به من غير ملاحظة مقتضياته ومراعاة لوازمه ومفاده أجزائه بروية وبصيرة فان المجازفة في الشيء عدم الاحاطة بأحواله وانما كانت المبالغة المذكورة مما يجوز زعمه توهم المجازفة لما جرت به العادة غالبا من ان المبالغ في مدحه لا يكون مدحه على ظاهره بل يخرج على خلاف مقتضى ظاهره اذ لا تخلو المبالغة غالبا من تجوز وتساهل ع ق وكتب أيضا قوله مما يرمى به جزافا هي مثلثة بمعنى ما يقال بلا تأمل ولا يخفى انه كناية عن كونه غلطا لان القول بلا تأمل في عرضة الغلط دون التجوز وجعله بمنزلة جاء في زيد نفسه يستدعي أن لا يدفع به الغلط على ما ذهب اليه الشارح المحقق والسيد السند لكن خالفهما وشيدنا صحة دفع الغلط به في بحث التأكيد وأيضا الكلام المؤكد به مجاز عن الكمال حقيقة في نفي غيره من الكتب والتأكيد المعنوي يدفع التجوز فلا يصح اتباعه المجاز لئلا يوجب كونه حقيقة على خلاف المقصود ودفع الجزاف انما يتحقق لو اريد بلا ريب فيه نفي الريب في الكمال اما لو اريد نفي الريب في كونه من عند الله كما هو المشهور المتبادر فلا يندفع به الجزاف لان غيره من الكتب يشاركه في ذلك النفي اه أطول وأقول يمكن جعله لدفع توهم تجوز آخر غير التجوز المراد من ذلك الكتاب فلا يرد ما ذكره بقوله وايضا

والتوسل ببعده الى التعظيم وما الدرجة (وتعريف الخبر باللام) الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد بمعنى ذلك الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتابا كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص بل ليس بكتاب (جاز) جواب لما أي جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة (أن يتوهم السامع قبل التأمل انه اعني قوله ذلك الكتاب (مما يرمى به جزافا)

الكلام الخ وأما قوله ودفع الجزاف الخ فيندفع بما قرره ع ق وكتبناه عنه فى قول المصنف فأتبعه نفيا لذلك التوهم تدبر (قوله من غير الخ) على تقدير أى (قوله وبصيرة) عطف تفسير (قوله فأتبعه نفيا لذلك التوهم) وذلك لان كمال الكتاب كما تقدم باعتبار ظهوره فى الاهتداء وذلك بظهور حقيته وهو مقتضى الجملة الاولى ونفى الريب أى نفى كونه مظنة الريب بمعنى انه بعيد عن الحالة التى توجب الريب فى حقيته لازم لكماله فى ظهور حقيته ولو اختلف مفهوما ولازم معنى الثانية معنى الاولى فكانت الثانية بمنزلة التأكيد المعنوى لا اللفظى اه ع ق وبهذا يندفع قول الاطول ودفع الجزاف انما يتحقق لو أريد الخ ما كتبناه ويعلم ان قول ع س كما فى سم معنى لاريب فيه على هذا أى على جعله تابعا لذلك الكتاب لاريب فى أنه بلغ الدرجة القصوى فى الكمال غير متعين (قوله فوزانه) قال الفنرى الوزان مصدر قولك وازن الشئ أى ساواه فى الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشئ اذا كان مساويا الشئ آخر فى أمر من الامور وهو المراد ههنا (قوله فظهر) أى من جعل وزان بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله مع ذلك الكتاب وقوله مع زيد وأنه ليس بمعنى موازن حتى يحكم بزيادة وزان فى قوله وزان نفسه اه ولما كان الموازن للشئ فى مرتبة ذلك الشئ أطلق المصدر على مطلق المرتبة مجازا مرسلا أو حقيقة عرفية ع ق (قوله أو تأكيدا لفظيا) بأن يكون مضمون الثانية هو مضمون الاولى ع ق (قوله ونحو هدى للمتقين) وأما التأكيد بنفس تكرار اللفظ فلا يتعرض له اذ لا يتوهم فيه صحة العطف ع ق (قوله أى هو هدى) اشارة الى ان هدى خبر لمبتدا محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة اه فنرى وقال فى الاطول ولك ان تجعل هدى للمتقين فى تقدير فيه هدى للمتقين مريدا به حصر الهداية فى كونها فيه فيكون كذلك الكتاب فى حصر الهداية وتكون المماثلة أتم والتأكيد اللفظى أقرب اه وهذا توجيه آخر غير توجيه المصنف وما مشى عليه الشارح من انه خبر لمبتدا محذوف هو المناسب لتوجيه المصنف (قوله الضالين الصائرين الى التقوى) به يندفع اشكال وهو أن المتقين مهتدون فما معنى هدايتهم وحاصل هذا الجواب ان المراد المتقون بالقوة أى المشرفون على التقوى وأجيب أيضا بأن المراد زيادة هدى فالمتقون على ظاهره وأجاب الاستاذ ع س بان المراد المتقون فى علم الله تعالى سم (قوله الصائرين الى التقوى) ففيه مجاز الاول (قوله فى الهداية) متعلق بما بعده أطول (قوله أى غايتها) لم يحمل الكنه على الحقيقة لعدم ملاءمته قوله حتى كانه هداية محضة كذا فى سم (قوله لما فى تنكيره الخ) هذا غير مناسب لما يفهم من قول المتن حتى كانه الخ فانه يفهم منه أن البلوغ بسبب الحمل أعنى حمل الهدى على القرآن والتعبير بالهدى بدلا عن الهادى فهو كزيد عدل (قوله والتفخيم) عطف مدلول على دال (قوله حتى كانه) الاولى حتى انه اذ فى حمل الشئ

من غير صدور عن روية وبصيرة
(فأتبعه) على لفظ المبنى للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى لاريب والمنصوب البارز الى ذلك
فيه الكتاب أى جعل لاريب فيه
تابعا لذلك الكتاب (نفيا لذلك)
التوهم (فوزانه) أى فوزان
لاريب فيه مع ذلك الكتاب
(ووزان نفسه) مع زيد (فى جاءنى
زيد نفسه) فظهر أن لفظ وزان
فى قوله وزان نفسه ليس بزائد
كما توهم أو تأكيدا لفظيا
كما أشار اليه بقوله (ونحو
هدى) أى هو هدى (للمتقين)
أى الضالين الصائرين الى التقوى
(فان معناه أنه) أى الكتاب
(فى الهداية بالغ درجة لا يدرك
كنهها) أى غايتها لما فى تنكير
هدى من الابهام والتفخيم (حتى
كانه هداية محضة) حيث قيل
هدى ولم يقل هاد

على الشئ فى مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والاولى هداية عظيمة محضة لان تنوين هدى للتعظيم فالمبالغة فى جعل الهدى المنوّن خبرا له أطول (قوله وهذا) أى أنه فى الهداية بالغ الخ (قوله معنى ذلك الكتاب) بناء على أنه جملة مستقلة ع ق (قوله لان الكتب السماوية الخ) أى المعتبرة فى مقابلته لتحقيق الحصر المستفاد من ذلك الكتاب لانها التى من جنسه (قوله فى درجات الكمال) لايخلو من اطناب كبير قريب من الحشو لان المراد كما تقدم الكمال فى الهداية فكأنه قال انما تتفاوت بحسب الهداية فى درجات الكمال فى الهداية الا أن يراد به مطلق الكمال والشرف فى العقول تأمل ع ق (قوله لا بحسب غيرها) أى فتقديم الجار والمجرور للحصر مبالغة فى الاعتناء بشأن هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر باسناد أنه قد تتفاوت بجزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق الكتب باعجازه والشارح دفع المنع بان هذا التفاوت أيضا داخل فى الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما يندفع به لو كان السند مساويا أطول وفى سم قوله لا بحسب غيرها اشارة الى أنه لابد من اثبات الحصر فى ثبوت المطلوب اذ لو أمكن أن يكون الكمال بحسب غير الهداية لم يتعين أن يكون كماله فى الهداية فلا يكون قوله لاريب فيه تأكيدا ع س (قوله لانها المقصود الاصلى) أى الذى ينبنى عليه كل غرض دنيوى أو أخروى (قوله فوزانه وزان زيد الثانى) اعترض بأن الانسب حينئذ عطف هدى للمتقين على لاريب فيه لاشتراكهما فى التأكيد لذلك الكتاب قال فى الاطول وهو غفلة عن انه لايعطف تأكيد على تأكيد فلا يقال جاء القوم كلهم وأجمعون على أنه يكفى فى فصل التأكيد عن التأكيد ايهام العطف على المؤكد فلم يزد فى اسباب الفصل ما غفلوا عنه وهو كون الجملتين المتواليتين تأكيدين لشئ (قوله مع اتفاقهما فى المعنى) عبارة ع ق ولما كان مدلول ذلك الكتاب أنه الكتاب لاغيره وظاهره محال بل الغرض وصفه بالكمال فى الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضا وانما الغرض كونه كاملا فى افادة الهداية اتحدا فى عدم ارادة الظاهر وفى ارادة الكمال فى الهداية فلذا صار هو هدى كالتأكيد اللفظى اه وقوله كالتأكيد اللفظى أى الذى فى المفردات (قوله فانه يخالفه معنى) وان كان معنى ذلك الكتاب مستلزما لنفى الريب عنه فكان من التأكيد المعنوى (قوله أو لكون الجملة الخ) فقوله بدلا معطوف على قوله مؤكدة للاولى فكونها بدلا من موجبات كمال الاتصال ثم البدل الذى يتحقق به الاتصال ثلاثة أقسام القسم الاول بدل الكل من الكل ولم يعتبره فى الجمل التى لامحل لها من الاعراب لانه لايفارق الجملة التأكيدية الا باعتبار قصد نقل النسبة الى مضمون الثانية فى البدلية دون التأكيدية وهذا المعنى لايتحقق فى الجمل التى لامحل لها من الاعراب اذ لا نسبة تنقل وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة فأدخله فى كمال الاتصال ومثل له بقول القائل قنعنا بالاسودين قنعنا بالتمر والماء

(وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كامل الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله فى الهداية لان الكتب السماوية بحسبها) أى بقدر الهداية واعتبارها (تتفاوت فى درجات الكمال) لابحسب غيرها لانها المقصود الاصلى من الانزال (فوزانه) أى وزان هدى للمتقين (وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد) لكونه مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما فى المعنى بخلاف لاريب فيه فانه يخالفه معنى (او) لكون الجملة الثانية (بدلا منها) أى من الاولى

القسم

القسم الثانى بدل البعض من الكل القسم الثالث بدل الاشتمال وقد اشترك هذان الاخيران فى كون المبدل منه غير واف بالمراد حتى فى البدل الافرادى فانك اذا قلت أعجبنى زيد لم يتبين الامر الذى منه أعجبك واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل البعض واذا قلت أعجبتنى الدار وحسنها فكذلك والحسن ليس بعضا فكان بدل اشتمال على ما تقرر وبهذا يعلم ان البدل الاتصالى لا يخلو من بيان ووفاء ولم يقتصر على البدل فى جميع الاقسام دون المبدل منه مع أن الوفاء بالبدل لان مقام البدل يقتضى الاعتناء بشأن النسبة وقصدها مرتين أو كذا يقال اذا كان فى البدل بيان التبس بعطف البيان لانا نقول البيان فى البدل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المعنى به فيه هو التفسير والايضاح لا تقرير النسبة من ع ق وفيه جواب آخر فيه تحريف فى النسخة فراجعه وحرره واختار فى الاطول ان اسقاط بدل الكل لاغناء البيان عنه لان التباس البيان بالبدل مشتهر ولهذا تصدى النحاة لنصب علامة للتمييز بينهما دون البدل والتأكيد (قوله غير وافية بتمام المراد) كما فى بدل البعض والاشتمال فان المراد فى الجمل الاخبار بالبعض أو بالمشتمل عليه والاجمال والعموم الاول لا يفى بالمراد وقد تقدم وجه عدم الاقتصار على البدل دون المبدل منه كما أن المراد فيهما فى المفردات تحقق النسبة الى البعض أو الى المشتمل عليه والاول غير واف به على الخصوص وقوله أو كغير الوافية كما فى بدل الكل فان الغرض منه فى المفردات تحقيق النسبة لمدلول اللفظ الثانى وتقويت ذلك بالنسبة للاول لغرض من الاغراض ولما كان المقصود بالذات هو الثانى صار الاول كغير الوافى وتخصيصنا ما هو كغير الوافى بالمفرد يفيد أن قوله أو كغير الوافية مستدرك لان الكلام فى الجمل وبدل الكل لا يجرى فيها كما مشى عليه المصنف وقد يجاب بأن قوله أو كغير الوافية حيث اختص ببدل الكل كما أشرنا اليه من التكميل لاقسام الشئ استطرادا بالنسبة الى غير مذهبه وأما اذا بنينا على أنه يجرى فى الجمل كما تقدم فنقول الغرض منه فى الجمل الاخبار بالتفصيل وتقويته بالاجمال ع ق وهذا خلاف ما يأتى للشارح كما ستعرفه (قوله أو كغير الوافية) والمثالان الآتيان لهذا الثانى كما يقتضيه كلام الشارح ولم يمثل لغير الوافية وفى ابن يعقوب خلاف ذلك فانظره ما كتبناه هنا وفيما يأتى (قوله حيث يكون فى الوفاء قصور ما أو خفاء) راجع لقوله كغير الوافية وكان الاولى أن يقول بسبب خفاء ويمكن جعله من عطف السبب لان القصور فيما كغير الوافية باعتبار الخفاء ويدل على ذلك كلام الشارح قبيل قول المتن أو لكون الثانية بيانا الخ فتأمل وكتب أيضا ما نصه عبارة الاطول لكونها مجملة أو خفية الدلالة (قوله والمقام الخ) قال ع ق ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال هب ان الاولى غير وافية كل الوفاء بالمراد والثانية وافية به كل الوفاء فلم يقتصر عليها أشار الى أن البدل انما يؤتى به فى مقام يقتضى الاعتناء بشأنه فتقصد النسبة مرتين فى الجمل والمنسوب اليه من حيث النسبة

(لانها) أى الاولى (غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية) حيث يكون فى الوفاء قصور ما أو خفاء بخلاف الثانية) فانها وافية كل الوفاء (والمقام يقتضى اعتناء بشأنه) أى بشأن المراد

مرتين فى المفردات وبهذا يعلم أن مقام البدل لابد أن يشتمل على ما يقتضى الاعتناء كما أشرنا اليه فيما تقدم فقال والمقام الخ والمراد بالمقام هنا حال المراد ولذلك قال وانما يقتضى حال المراد الاعتناء بشأنه لنكتة فيه وتلك النكتة ككونه مطلوبا فى نفسه ففى الحقيقة المراد بالمقام الذى يقتضى الاعتناء هو تلك النكتة ولكن تساهل فى بسط العبارة (قوله لنكتة) الاولى حذفه اذ النكتة نفس المقام كما فى الاطول وع ق (قوله ككونه مطلوبا الخ) سيأتى مثاله فى كلام المصنف فى قوله تعالى أمدكم الخ وقوله أوفظيعا مثاله قولك لامرأة تزنى وتتصدق لا تجمعى بين الامرين لا تزنى وتتصدقى ولا يخفى فظاعته ولكن هذا المثال بناء على وروده فى الجمل فى بدل الكل وقوله أوعجيبا مثاله قال زيد قولا قال أنا أهزم الجند وحدى وهو مثال لبدل الكل بناء على ما تقدم (قوله فى نفسه) الاولى تركه فانه يكفى كونه مطلوبا سواء كان مطلوبا فى نفسه أو ذريعة الى غيره أطول (قوله أولطيفا) أى ظريفا مستحسنا ع ق (قوله بدل البعض) أى فى المفرد والافهى بدل حقيقة وكذا قوله أو الاشتمال وفيه ما تقدم (قوله نحو أمدكم بما تعلمون الخ) هذه الجملة صلة الذى فى قوله تعالى واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون ولا محل لمجرد الصلة من الاعراب بل للموصول دون الصلة على ما قاله ابن هشام ولمجموع الصلة والموصول على ما قاله السيد كذا فى سم (قوله لكونه مطلوبا فى نفسه) لانه تذكير للنعم لتشكر وقوله وذريعة الى غيره كالايمان والعمل بالطاعة ع ق (قوله والثانى أوفى الخ) ههنا شئ لابد من التنبيه عليه وهو أن قوله أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون انما هو المراد فقط من الجملة الاولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومة لهم وان أريد ما هو أعم لم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكر الخاص بعد العام فلا تكون أوفى لان الاولى أوفى من جهة افادة العموم والثانية أوفى من جهة التفصيل تأمل ع ق (قوله بالتفصيل) حيث سميت بنوعها ع ق (قوله من غير احالة على علم المخاطبين) أى من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين اذ ربما نسبوا تلك النعم الى قدرتهم جهلا منهم وانما ينسبون نعما أخرى مثلا اليه تعالى كالاحياء والتصوير ع ق (قوله يشمل الانعام وغيرها) كان الاولى أن يقول يشمل المذكورات فى الآية وغيرها كالسمع والبصر والعافية (قوله فان المراد به الخ) ومعلوم أنه ليس المراد أن ارحل موضوع لكمال اظهار كمال الكراهة وانما وضع لطلب الرحيل لكن لما كان طلب الشئ عرفا يقتضى غالبا محبته ومحبة الشئ تستلزم كراهة ضده وهو هنا الاقامة فهم منه كراهة الاقامة والدليل على أن الامر أجرى على مقتضى هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم كراهة الضد قوله والافكن فى السر الخ فانه يدل على كراهة اقامته لشره لانه مأمور بالرحيل مع عدم المبالاة باقامته وعدم كراهتها بل لمصلحة له فيه مثلا ولما كان اظهار الكراهة يحصل بغير اللفظ كالاشارة وعدل الى اللفظ الاقوى دل ذلك على كماله ولهذا كان ارحل

(لنكتة ككونه) أى المراد (مطلوبا) فى نفسه (أوفظيعا أو عجيبا أولطيفا) فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال فالاول (نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى) والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا فى نفسه وذريعة الى غيره (والثانى) أعنى قوله أمدكم بأنعام الى آخره (أوفى بتأديته) أى (لدلالته) أى الثانى (عليها) أى على نعم الله تعالى (بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه فى أعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول) لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها (و) الثانى أعنى المنزل منزلة بدل الاشتمال (نحو أقول له ارحل لا تقيمن عندنا والافكن فى السر والجهر مسلما فان المراد به) أى بقوله ارحل

وافيا بالمراد وان لم يكن أوفى ولما كانت هذه الكراهة مدلولة لقوله ارحل التزاما كان لاتقيمن أوفى دلالة عليها الان دلالته عليها بالمطابقة القصدية العرفية مع مافيه من التأكيد بالنون وانما زدنا القصدية العرفية لما أشرنا اليه فى قوله ارحل من أنه لم يوضع لذلك فكذا لاتقيمن فانه انما وضع للنهى لكن يكون مع قصد الكراهة دائما باعتبار الاستعمال العرفى ويدل على الكمال فى الكراهة التاكيد بالنون فانك انما تقول لاتقيمن عندى اذا أردت ارتحاله وبعده على وجه الكراهة الشديدة لا على وجه مطلق النهى الصادق بعدم المبالاة بالاقامة والحاصل ان الغرض من قوله ارحل ولاتقيمن اظهار الكراهة على وجه الكمال لا مطلق كفه عن الاقامة الصادق بعدم الكراهة بل الكراهة هى المقصودة بالذات سواء وجد معها ارتحال أولم يوجد لعارض كما اذا منع منه مانع والدليل على ذلك فى ارحل الاستعمال الغالب مع قوله والافكن الخ وفى لاتقيمن الاستعمال العرفى دائما مع زيادة نون التوكيد وقوله والافكن الخ ولما كانت دلالة لاتقيمن على هذا المقصود أوفى لما ذكر وهو مع ذلك ليس بعض مدلول ارحل ولا نفسه بل هو ملابسه للملازمة بينهما صار بدل اشتمال منه فوزانه وزان حسنها فى أعجبتنى الدار حسنها من ع ق وكتب أيضا قوله فان المراد به أى الغرض من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لاما استعمل فيه اللفظ أطول (قوله اظهار الكراهة) أى اظهار كمال الكراهة قاله ع ق وهكذا فى الاطول حيث قال أى كمال اظهار كمال الكراهة (قوله أوفى بتأديته) أى تأدية الغرض من الاستعمال (قوله لدلالته عليه) أى على الكراهة وتذكير الضمير لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر وبما قرنا لم يلزم كون اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كما لزم على من جعل ضمير عليه لكمال اظهار الكرهة أطول وفيه تعريض بالشارح ولهذا بحث ع س بأن مدلول لاتقيمن الكراهة وكمالها الاكمال اظهار ذلك بل هذا انما استفيد من ذكر اللفظ الدال على الكراهة وكمالها فى العبارة تسمح (قوله باعتبار الوضع العرفى) أى لا باعتبار الوضع الاصلى ولو كان تسميتها بالبدل الاشتمالى باعتبار أن مدلولها الاصلى ليس بعضا ولا كلا كما قرر المصنف (قوله حيث يقال الخ) للتعليل (قوله ولا يقصد كفه عن الاقامة) أى سواء كان مع كراهية أم لا (قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره) والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى مطول وكتب أيضا قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره أى سواء وجد معها ارتحال أولم يوجد لمانع ع ق (قوله فلا يكون تأكيدا) ولا يبانا أطول وكتب أيضا قوله فلا يكون تأكيدا قد يقال المغايرة لا تنافى التأكيد المعنوى كما سبق فى ذلك الكتاب لاريب فيه الا أن يقال المغايرة المشترط نفيها هى ما لا يؤول المعنيان فيها لمعنى واحد وان تلازما كما هنا وأما مغايرة يؤول المعنيان فيها الشئ واحد فلا يضر وهو ما سبق فى ذلك الكتاب سم وجوابه مبنى على ما قدمه من ان معنى لاريب فيه على جعله تأكيدا لذلك الكتاب لاريب فى بلوغه الدرجة القصوى

(قوله كمال اظهار الكراهة لاقامته) أى المخاطب (وقوله لاتقيمن عندنا أوفى بتأديته لدلالته) أى دلالة لاتقيمن (عليه) أى على كمال اظهار الكراهة (بالمطابقة مع التاكيد) الحاصل من النون وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفى حيث يقال لاتقم عندى ولا يقصد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهية حضوره (فوزانه) أى وزان لاتقيمن عندنا (وزان حسنها فى أعجبتنى الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون تأكيدا

فى الكمال فى الهداية وتقدم مافيه (قوله وغير داخل فيه) أى عدم الاقامة غير داخل فى مفهوم الارتحال مطول وكتب أيضا قوله وغير داخل فيه هو ظاهر بناء على أن الامر بالشئ لا يتضمن النهى عن الضد وهو الاقرب والا فيه بحث ع ق وأقول لا بحث لان الدخول المنفى الدخول بالبعضية لا باللزوم المراد لمن قال الامر يتضمن الخ وفى الفنرى انه على هذا القول فى حكم بدل البعض من الكل (قوله ولم يعتد الخ) بحث فيه بأن هذا البيان يجرى فى عطف البيان مع أنهم ذكروه ولم يهملوه وأجيب بأن هذه نكتة فلا يلزم اطرادها لانها توجيه لما وقع على خلاف الاصل وما ذكره الشارح أخذه من الايضاح وانما وسط هذا الكلام ولم يقدمه عند قوله منزلة بدل البعض والاشتمال ولم يؤخره عن بقية التوجيه لانه من تتمة التوجيه اذ لا بد من نفيه أيضا حيث نفى التأكيد وبدل البعض من بس وكتب أيضا قوله ولم يعتد الخ وترك بدل الغلط لانه لا يقع فى الفصيح الا أن بدل الغلط قسمان أحدهما أن يكون غلط حقيقة والثانى أن لا يكون غلط حقيقة لكنه يتغالط بأن يفعل فعل الغالط لغرض من الاغراض والذى لا يقع فى الفصيح هو الاول دون الثانى وكأنه لكونه نادرا لم يتعرض لذكره سم (قوله بمغايرة اللفظين) أى دائما فى البدل والتوكيد ليس كذلك لانه تارة مغاير وتارة لا (قوله وهذا) أى التمييز المذكور لا يتحقق الخ اذ المغايرة موجودة فيهما فى الجمل ولا يأتى قصد النسبة بالبدل الجملة وكلامه صريح فى أنه لا يتحقق فى الجمل التى لها محل من الاعراب كون المقصود الذاتى هو الجملة الثانية وفيه نظر اذ لا مانع منه فيها كقولك قلت لها جمعت بين الامرين تزين وتصدقين على أن المقصود الذاتى بايقاع القول الجملة الثانية ولهذا خصص ابن يعقوب عدم تحقق ذلك بالجمل التى لا محل لها كما يعلم بمراجعته فتأمل منصفا ثم رأيت فى كلام سم ما يؤيد ما قلنا حيث قال فى حواشيه على الحفيد متعقبا قول الحفيد ما لا محل له لا يتصور فيه القصد بالنسبة ما نصه هذا الكلام انما يمنع التمييز عن التأكيد فى الجمل التى لا محل لها على انه قد يبحث فى هذا فانه يمكن أن يراد بالنسبة ما يشمل الاخبار بمضمون الجملة وهذا ممكن فيما لا محل لها بأن يكون المقصود بالذات الاخبار بالثانية والاخبار بالاولى لمجرد التوطئة له ولا يمنع التمييز فيما له محل فلم لم يعتبر بدل الكل فيما له محل الا أن يقال لما كان الكلام فيما لا محل له ولم يتميز فيه بدل الكل لم يلتفت اليه اه ويمكن تقرير الشارح على وجه لا يرد عليه تنظيرنا السابق بان يكون المراد وهذا أى التمييز بالامرين معا لا يتحقق الخ فلا ينافى وجود الامر الثانى فيما له محل فقوله لا سيما التى الخ أى فانها لم يوجد فيها الامران معا ولا أحدهما وكتب أيضا قوله وهذا لا يتحقق فى الجمل الخ لان التأكيد المعتبر فى الجمل لا بد أن يكون لفظه غير لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأكيد الجمل تكريرها وحينئذ لا يتميز أحدهما عن الآخر بهذا القيد ثم الجمل التى ليس لها محل من الاعراب لا يتصور فيها القصد بالنسبة كذا فى الحفيد قال صاحب العروس ومن الغريب ان

(وغير داخل فيه) فلا يكون بدل البعض ولم يعتد ببدل الكل لانه انما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثانى وهذا لا يتحقق فى الجمل

اهل هذا الفن لم يذكروا من أقسام كمال الاتصال أن تكون الثانية صريحة فى تأكيد الاولى باعادتها بلفظها مثل قام زيد قام زيد مع أنها أجدر بأن يحكم عليها بكمال الاتصال مما هو فرع عنها وملحق بها ولعلهم انما تركوا ذلك لان المؤكد الصريح هو نفس المؤكد فكأنهما جملة واحدة فلا تعدد اه وفى قول الحفيد ثم الجمل الخ كلام لم قدمناه فانظره (قوله لاسيما التى ليس لها محل من الاعراب) فانه لا يتصور فيها أن تكون الثانية هى المقصودة بالنسبة اذ لا نسبة هناك بين الاولى وشئ آخر حتى تجعل الثانية بدلا عن الاولى فى ذلك (قوله أى بين عدم الاقامة) أى الذى هو مدلول الثانية وقوله والارتحال أى الذى هو مدلول الاولى (قوله والكلام الخ) جواب عن سؤال مقدر وقد تقدم بيانه مع ما فيه عند قوله أرسوا نزاوالها فراجعه وكتب أيضا قوله والكلام فى أن الجملة الاولى الخ قال شيخنا الكلام هنا ليس كالكلام فى قوله أرسوا لان الجملة الثانية بدل وقد تقرر أن البدل على نية تكرار العامل فالعامل حينئذ فى الجملة الثانية وهى قولنا لا تقيم عندنا مقدر تقديره أقول له لا تقيم عندنا فالجملة وهى القول ومقوله بدل من جملة أقول له ارحل لا من مقولها كما ذكروه وكل منهما على ما قررناه لا محل له فهما مما نحن فيه والعجب كل العجب من غفلتهم عن هذا وجوابهم عن المصنف بأنه بالنظر الى الجملتين قبل الحكاية اه يس (قوله وانما قال فى المثالين ان الثانية أولى الخ) عبارة ع ق وفهم من قوله أولى أن الاولى فى القسمين أعنى بدل البعض وبدل الاشتمال وافية أيضا لكن الثانية أولى أما القسم الاول فظاهر لان الاولى دالت على المذكور بالعموم وانما فاتتها الثانية بالخصوص وأما فى القسم الثانى فلما أشرنا اليه من أن افهام الكراهية يكون بغير اللفظ كالاشارة فافادة ذلك باللفظ واف لكن الثانية وهى لا تقيم أوفى وهذا يقتضى أن المصنف لم يمثل لغير الوافية والاولى حمل الكلام على ما قررنا أولا من أن غير الوافية هى التى أعقبت ببدل البعض والاشتمال لانه لا يفهم المراد الا بالبدل اذ لا اشعار للاعم بالاخص ولا للمجمل بالمبين وأن التى هى كغير الوافية هى التى أتبعت ببدل الكل بناء على اعتباره فى الجمل لان مدلول الاولى هو مدلول الثانية مصدوقا ولو اختلف المفهوم وذلك لان المصدوق أكثر رعاية من المفهوم وعليه يكون قوله أوفى تفضيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء المقصود فى الحالة الراهنة وانما قلنا حمل الكلام على هذا أولى لان غير الوافية هى التى صدر بها فينصرف التمثيل لها وتكون التى هى كغير الوافية كالمستطردة باعتبار ما لم يذكر هو وذكره الغير وأيضا لو كان التفضيل عاما لبدل البعض والاشتمال على أن التمثيل ليس لغير الوافية بل للوافية التى كغير الوافية لاقتضى أن بدل الاشتمال والبعض منهما ما الاولى فيه لا وفاء فيها أصلا ولا يكاد يوجد ذلك فيهما لان الوفاء بالعموم والاجمال لازم لهما تأمل ثم قد علم مما تقدم ان وجه منع العطف فى التأكيد كون التأكيد مع المؤكد كالشئ الواحد وبمثله علل

لاسيما التى ليس لها محل من الاعراب (مع ما بينهما) أى بين عدم الاقامة والارتحال (من الملابسة) اللزومية فيكون بدل اشتمال والكلام فى أن جملة الاولى أعنى ارحل ذات محل من الاعراب مثل ما مر فى أرسوا نزاولها وانما قال فى المثالين ان الثانية أولى لان الاولى وافية مع ضرب من القصور

المنع فى بدل البعض والاشتمال والاولى كما قيل أن المنع فيهما لكون المبدل منه فى نية الطرح عن القصد الذاتى فصار لو عطف عليه كالعطف على ما لم يذكر وأما التعليل بالاتحاد فلا يتم مع كون المبدل منه كالمعدوم اذ لا يتحد ما هو بمنزلة المعدوم بالموجود مع أن البعض من حيث هو المشتمل عليه من حيث هو لا اتحاد بينه وبين ما قبله ولكن على هذا لا يكون هذا مما يتحقق بينهما كمال الاتصال كما هو فرض المسئلة تأمل ع ق وقوله فى صدر العبارة فافادة ذلك باللفظ واف أى فافادة ذلك الافهام والاظهار أى افادة كمال ذلك من حيث العدول الى اللفظ الاقوى مع حصوله بغيره كالاشارة تأمل (قوله باعتبار الاجمال) أى فى الآية وقوله وعدم مطابقة الدلالة أى فى البيت (قوله لخفائها) أى مع اقتضاء المقام ازالته مطول وكتب أيضا قوله لخفائها والفرق بين البدل والبيان مع وجود الخفاء فى كل من المبدل منه والمبين أن المقصود فى البدل هو الثانى لا الاول والمقصود فى البيان هو الاول والثانى توضيح له فالايضاح حاصل فى البدل غير مقصود منه بالذات وحاصل مقصود من البيان (قوله أى الاولى) من غير أن يقصد استئناف الاخبار بنسبتها كما فى البدل وانما المقصود بيان الاولى لما فيها من الخفاء ع ق (قوله نحو فوسوس اليه) ضمن وسوس معنى ألقى فعدى بالى فكأنه قيل ألقى اليه الشيطان وسوسته ع ق وكتب أيضا قوله نحو فوسوس اليه الشيطان الخ نظر فيه بأن الظاهر أن له محلا وهو الجر فانه معطوف على قلنا الذى أضيف اليه اذ كذا فى بس وقال صاحب الاطول كون الجملة الثانية بيانا للاولى أعم من أن تكون بتمامها بيانا لتمام الاولى أو تكون بتمامها بيانا لجزء الاولى أو يكون جزء منها بيانا لجزء الاولى ثم قال وما قاله الشارح المحقق من أنه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان لم يصلح تفسيرا للقوله وسوس لانها القول الخفى لاضلال وقال أعم فلا بد من تقييده بالفاعل حتى يصلح تفسيرا له لانه بالتقييد بالشيطان يفهم كونه للاضلال وكونه خفيا لا يتم لان البيان يكفى فيه كونه يفيد الوضوح مع أنه يزيد عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما مزيد ايضاح كما تقرر فى النحو وكذا ما قاله السيد السند حيث قال بل نقول لا بد فى الثانى من ملاحظة التعلق بالمفعول أيضا حتى يصلح بيانا للاولى ولا شبهة ان القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا لوسوسة الشيطان بل لوسوسته لآدم عليه السلام فالنسبة بالبيانية بين الجملتين دون مجرد الفعلين فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق بالمخصوص فيصح أن يكون القول المقيد بالمفعول بيانا للوسوسة المطلقة والقول المقيد بالمفعول ايس جملة فلا يلزم أن تكون النسبة بين الجملتين بالبيانية اه ولا يخفى أن الاظهر ما للشارح والسيد ولم يعتبر التبعث فى الجمل التى لا محل لها لان المنعوت يستدعى كونه متصورا محققا وحده بحيث يصح الحكم عليه بالنعت والجملتان من حيث انهما جملتان بأن لا ينقلا الى باب التصور لا يصح الاخبار باحداهما عن الاخرى لان المخبر به

باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية (أو) لكون الثانية (بيانا لها) أى للاولى (لخفائها) أى الاولى (نحو فوسوس اليه الشيطان

لا يستقل بالافادة وكل جملة تستقل بالافادة ع ق وقال فى الاطول بعد أن نقل مثل ذلك عن الشارح والسيد مانصه ونحن نقول ليس التنزيل أى تنزيل الجملة الثانية منزلة النعت مثلا الا مقتضيا النوع مناسبة ولا يقتضى رعاية خصوصية صاحب المنزلة فى المنزل والا لم يصح التنزيل منزلة البدل لان البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هى جملة لا تصلح لذلك على ان الجملة ربما تدل على حال جملة كان تقول زيد قائم عملت فتفصل علمت عن زيد قائم لانه يدل على انه معلوم فيكون بمنزلة النعت اه وأطال الفنرى أيضا فى رد ما مر عن الشارح والسيد فراجعه (قوله على شجرة الخلد) اضاف الشجرة الى الخلد لادعائه ان الاكل منها سبب لخلود الآكل (قوله لا يبلى) أى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال (قوله فان وزانه) الملائم لما سبق فوزانه أطول (قوله من نقب) هو ضعف أسفل الخف فى الابل والحافر فى غيرها من خشونة الارض والدبر معلوم ع ق وهو أعنى الدبر جرح فى ظهر البعير (قوله وظاهران ليس لفظ قال بيانا الخ) اذ القول أعم من الوسوسة كما بين (قوله وأما كونها كالمنطقة عنها) فيجب فصلها عنها وكان المناسب لما سبق وأما شبهه كمال الانقطاع الخ (قوله موهما الخ) أى مع المغايرة الكلية فلا يرد كمال الاتصال وكذا يقال فى قول الشارح باعتبار اشتماله على مانع من العطف أى مع المغايرة الكلية فلا يرد أن ما ذكره من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع أفاده الفنرى (قوله مما ليس بمقصود) اى مما ليس بمقصود العطف عليه وعبارة المطول مما يؤدى الى فساد المعنى أى مما يؤدى العطف عليه الى فساد المعنى ومثل ما فى المطول فى الاطول ثم قال لو كان مطلق ايهام غير المقصود مردودا لما صح الفصل لدفع ايهام غير المقصود مع أنه مع الفصل يحتمل الاستئناف ففيه ايهام الاستئناف الغير المقصود والمراد بالايهام اما الدلالة الضعيفة فحينئذ تبادر العطف على الغير أو الشك فيه بكون معلوما بطريق الاولى واما التعبير بالايهام لكون المدلول ضعيفا فاسدا وحينئذ يشمل الكل اه وعلى الثانى يراد بالايهام الايقاع فى الوهم بمعنى الذهن (قوله وشبهه) أى المصنف هذا أى كون عطفها على السابقة موهما تشبيها ضمنيا مأخوذا من جعله علة لتشبيه الجملة بالمنقطعة وقوله باعتبار اشتماله على مانع هو الايهام فعلم أنه يقتضى الفصل باعتبار ما اشتمل عليه لا باعتبار ذاته (قوله الا انه لما كان) أى المانع وقوله خارجيا أى عن هذا الا نه قيده (قوله ويسمى الفصل) أى ترك العطف لاجل ذلك قطعا اما من تخصيص الخاص باسم العام اصطلاحا لان كل فصل قطع واما لان فيه قطع توهم خلاف المراد ع ق وقال فى الاطول ويسمى الفصل لذلك قطعا لان الجملتين كانتا متصلتين لوجود التناسب والجامع فقطع لمانع فالفصل فيه كأنه قطع متصل (قوله أراها) على صيغة المجهول شاع فى الظن أى أظنها وانما جعل ضلالها مظنونا مع ان المناسب دعوى التيقن تحرزا عن دعوى التيقن فى ضلالها واشعارا بأن غاية الجراءة دعوى الظن أطول

قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه) أى وزان قال يا آدم (وزان عمر فى قوله أقسم بالله أبو حفص عمر)

ما مسها من نقب ولا دبر

حيث جعل الثانى بيانا وتوضيحا للاول وظاهر ان ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ وسوس حتى يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجملة بل المبين هو مجموع الجملة (وأما كونها) أى الجملة الثانية (كالمنقطعة عنها) أى عن الاولى (فلكون عطفها عليها) أى الثانية على الاولى (موهما لعطفها على غيرها) مما ليس بمقصود وشبهه هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف الا انه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع (ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله

(وتظن سلمى انني أبغي بها
بدلا أراها فى الضلال تهيم)

(قوله فبين الجملتين مناسبة ظاهرة) ربما ينافي قوله في الاحوال الستة لان الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة أي والمناسبة لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه وأجيب بأن المناسبة التي لا تناسبه هي المصححة للعطف بخلاف التي معها الايهام المنافي للعطف فيصح وجودها فيه (قوله لان معنى أراها أظنها) هكذا شاع في الاستعمال والا فمعناه الاصلي أجعل رائيا اياها أي ظانا اياها فأرى المجهول بمعنى أظن المعلوم من استعمال الشيء في لازم معناه أفاده الفنري (قوله وكون المسند اليه في الاولى محجوبا الخ) فبينهما تضايف أو تقارن في الخيال أطول (قوله لئلا يتوهم الخ) لا يقال لا مناسبة بين مسند ابغي وأراها وكفى بذلك في نفي التوهم لانا نقول كفى للمناسبة كونه متعلق الظن وفيه ان اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتمشى لو لم يكن في الفصل أيضا ايهام خلاف المقصود ولا خفاء في احتمال كون أراها حالا من فاعل أبغي وخبرا بعد خبر لان الاصل أن يقال الاصل في الجملة أن لا تخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع من العارض الذي هو العطف يختار الاصل يرجع الاصالة وان لم يحل عن مانع كان مع العطف فليتأمل وفي المفتاح ولا يصح جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هناك أي ليس في مرتبة الداعي المعنوي مع وجوده لا يستند صنيع البليغ الى الامر اللفظي ويعلم منه ان من نكات الفصل رعاية الوزن أطول (قوله ويحتمل الاستئناف) فيكون من شبه كمال الاتصال وكتب أيضا قوله ويحتمل الخ ندخل عليه ع ق بقوله ثم أشار الى وجه آخر مانع من العطف في قوله أراها في الضلال تهيم بقوله ويحتمل الاستئناف يعني ان قوله أراها يحتمل أن يكون غير استئناف بأن يقصد الاخبار به كما قبله من غير تقدير سؤال يكون جوابا عنه فيكون المانع من العطف هو الايهام السابق ويحتمل أن يكون استئنافا بأن يقدر سؤال ويكون هو جوابا عنه فكأنه قيل وكيف تراها في ذلك الظن فقال أراها مخطئة تتحير في أودية الضلال والغلط فيكون المانع كون الجملة كالمتصلة بما قبلها لاقتضائه السؤال أو تنزيله منزلة السؤال والجواب ينفصل عن السؤال كما قال واما كونها كالمتصلة الخ (قوله كالمتصلة) أي كمال الاتصال (قوله اقتضته الاولى) لكونها مجملة في نفسها باعتبار الصحة وعدمها أو مجملة السبب أو غير ذلك مما يقتضي السؤال ع ق (قوله ومقتضية له) عطف تفسير (قوله فتفصل الثانية عنها الخ) وقد رد على منع العطف على الجملة التي هي كالسؤال قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه بعد قوله ما كان للنبي والذين آمنوا الخ اذ هو في تقدير ولم استغفر ابراهيم لابيه وقد عطف الجواب بعد تقديره وأجيب بأن الواو للاستئناف لا للعطف وبغير ذلك تأمله ع ق (قوله لما بينهما من الاتصال) أي الاتصال الشبيه فكما أن الجملة الاولى في الاقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتبعة للثانية ولم توجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلا صورة الجواب والسؤال

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان معنى أراها أظنها وكون المسند اليه في الاولى محجوبا وفي الثانية محجبا لكنه ترك العطف لئلا يتوهم انه عطف على أبغي فيكون من مظنونات سلمى (ويحتمل الاستئناف) كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال أراها تتحير في أودية الضلال (واما كونها) أي الثانية (كالمتصلة بها) أي بالاولى (فلكونها) أي الثانية (جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته) أي السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له (فتفصل الثانية عنها) أي عن الاولى (كما ينفصل الجواب عن السؤال) لما بينهما من الاتصال

والاستئناف من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من التشبيه اه عبد الحكم وفى الاطول بعد تقرير قول المصنف كما ينفصل الجواب عن السؤال مانصه وهذا يشعر بان من موجبات كمال الاتصال كون الجملتين سؤالا وجوابا وانما لم يعد ذلك فى تفصيل كمال الاتصال لان الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتباره لانهما يكونان فى كلام متكلمين فالجواب أبدا ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم يحتج الى اعتبار اتصاله بالسؤال ولك أن تقول اتصال الجواب والسؤال داخل فى قولهم أو بيانا لها لان الجواب بيان مبهم السؤال اه وكتب أيضا قوله لما بينهما من الاتصال وبعضهم يجعل منع العطف بين الجواب والسؤال لما بينهما من كمال الانقطاع اذ السؤال انشاء والجواب اخبار ع ق (قوله قال السكاكى) الحاصل ان المصنف ينزل الاولى منزلة السؤال فالثانية جوابها والسكاكى يقدر السؤال واقعا فالثانية جوابه قاله فى العروس من بس وكتب أيضا قوله قال السكاكى الخ قال ع ق وهذا أى كلام السكاكى يقتضى ان موجب المنع كونه جوابا لسؤال مقدر وما تقدم يقتضى أن الموجب هو تنزيل الاولى منزلة السؤال ويمكن أن يحمل الكلام على معنى ان السؤال يقدر كالواقع للنكتة المذكورة بعده واما الفصل فلتنزيل الاولى منزلة السؤال وان كان كلاهما يصلح سببا للقطع اه وبقوله ويمكن الخ عرفت أن قول المصنف قال السكاكى الخ فائدة مستقلة وسيأتى ان شاء الله تعالى زيادة تحقيق لهذا (قوله بالفحوى) أى بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال ع ق (قوله ويطلب الخ) أى يقصد ولو قال ويجعل الكلام الثانى جوابا له لكان أخصر وأوضح وبه عبر ابن يعقوب تأمل (قوله لذلك) أى التنزيل وعبارة ع ق فحينئذ يقطع عن الكلام الاول اذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر (قوله كاغناء السامع عن أن يسأل) تعظيما له أو شفقة عليه ع ق (قوله أو مثل) أشار به الى انه عطف على اغناء لا على أن يسأل وانما قدر مثل لان الكاف لا تدخل الا على حرف واحد يستكره من وجهها من الشارح بالمتن بس لكن مثل فى كلام المصنف معطوف على كاغناء (قوله كلامك) ايهام المتكلم وقوله بكلامه أى السامع (قوله بتقليل اللفظ) الباء بمعنى مع (قوله وهو تقدير الخ) فيه تسمح اذ التقدير وعدم التصريح سبب للتقليل لا نفسه اه (قوله أو غير ذلك) كالتنبيه على فطانة السامع وان المقدر عنده كالمذكور وكتب أيضا ما نصه عطف على اغناء (قوله وليس فى كلام السكاكى الخ) أى كما فى كلام المصنف وكتب أيضا قول وليس فى كلام الخ قصده التنبيه على أنه ليس فى كلام السكاكى وأنه من زيادات المصنف وبيان وجه هذه الزيادة فتأمل (قوله وكان المصنف نظر الخ) عبارة ع ق وكان المصنف رأى أن قطع الثانية عن الاولى لما كان كقطع الجواب عن السؤال لزم كون الاولى منزلة بمنزلة السؤال لان الحاق القطع بالقطع يقتضى الحاق المقطوع عنه الذى هو الاولى بالمقطوع عنه الذى هو

قال (السكاكى فينزل) ذلك السؤال الذى تقتضيه الاولى وتدل عليه بالفحوى (منزلة السؤال (الواقع) ويطلب له فيقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزيله منزلة الواقع انما يكون لنكتة (كاغناء السامع عن أن يسأل أو) مثل (ان لا يسمع منه) أى من السامع (شيئ) تحقيرا له وكراهة لكلامه أو مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه أو مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف أو غير ذلك وليس فى كلام السكاكى دلالة على ان الاولى تنزل منزلة السؤال وكان المصنف نظر انى ان قطع الثانية عن الاولى

السؤال والا كان القطع لا من جهة الاتصال المنسوب للجواب والسؤال بل من جهة أخرى وفيه بحث لان تشبيه القطع بالقطع لا يقتضى تشبيه المقطوع عنه بالمقطوع عنه لصحة أن يكون القطع من وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه فى احد الربطين سببا والآخر سبب السبب مثلا ولا ينزل أحدهما منزلة الآخر الا فى مجرد الربط وهو مستشعر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه أحد المقطوع عنهما بالآخر ولهذا يصح هنا أن تجعل كون الجملة الاولى منشأ السؤال الذى هو سبب الجواب كافيا فى القطع لانها سبب السبب من غير حاجة لزيادة تنزيلها منزلة السؤال وتشبيهها به كما أشار اليه صاحب الكشاف لا يقال الاكتفاء بمجرد كونه منشأ السؤال فصار سبب السبب ينافيه جعل السؤال كالمذكور على ما قاله السكاكى لانا نقول تقدم أن جعل السؤال كالمذكور ليس للقطع بل لنكتة أخرى تقدمت ولك أن تقول تنزيل الاولى منزلة السؤال للقطع أو كونها منشأ للسؤال للقطع أو تقدير السؤال كالمذكور للقطع ما آلها واحد والاختلاف فى الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل فى الكل فأى فائدة لهذا الاختلاف تأمل فى هذا المقام اه (قوله مثل قطع الخ) حال من قطع وقوله انما يكون خبران (قوله لحاجة الى ذلك) أى التنزيل المذكور وهو تنزيل الاولى منزلة السؤال وقوله كاف فى ذلك أى فى القطع وأما تنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فللنكت المتقدمة كما ذكره ابن يعقوب فراجعه (قوله الفصل) أى ترك العطف لذلك أى لاجل ذلك (قوله تسمى استئنافا) تسمية للازم باسم الملزوم (قوله لان السؤال الخ) أى لان المتبهم على السامع اما سبب الحكم الكائن فى الجملة الاولى على الاطلاق بمعنى انه جهل السبب من اصله واما سبب خاص بمعنى انه تصور نفى جميع الاسباب الا سبب خاص تردد فى حصوله ونفيه واما غير السبب بأن يتبهم عليه شئ مما يتعلق بالجملة الاولى ع ق (قوله الحكم) المراد به هنا المحكوم به (قوله مطلقا) أى عن الالتفات والنظر الى سبب خاص متردد فيه لجهله بصورة السبب أصلا فالجواب أى سبب كان (قوله عليل) اى أنا عليل ولا شاهد فى هذا لانه جواب لسؤال ملفوظ بل فى قوله سهر دائم الخ أى سبب علتى سهر الخ (قوله أى ما بالك الخ) أى ما حالك عليلا والسؤال عن حال العليل بعد العلم بعلته يوجب كون المعنى ما سبب علتك اذ لا يبقى ما يسئل عنه بعد العلم بها الا سببها فيقدر هذا السؤال المفيد لهذا المعنى أو يقدر ما سبب علتك اه ع ق فأو للتنويع فى العبارة اذ معنى التركيب الاول يرجع الى معنى الثانى (قوله بقرينة العرف والعادة الخ) أى وانما كان السؤال عن السبب المطلق لا الخاص بقرينة الخ وكتب أيضا ما نصه وبقرينة عدم التأكيد فى الجواب ولا يقال ان اسمية الجملة من المؤكدات لانها وحدها لا تكفى فى مقام التردد (قوله فانما يسأل) أى فانما يسأل سامع هذا القول عن مرضه وكتب أيضا قوله فانما يسأل الخ فيؤتى بالجواب خاليا عن التأكيد وقوله حتى

يكون

نزيل قطع الجواب عن السؤال انما
يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة
السؤال وتشبيهها به والاظهر انه
لحاجة الى ذلك بل مجرد كون
الاولى منشأ السؤال كاف فى ذلك
أشير اليه فى الكشاف (ويسمى
الفصل لذلك) أى لكونه جوابا
لسؤال اقتضته الاولى (استئنافا
وكذا) الجملة (الثانية) نفسها تسمى
استئنافا ومستأنفة (وهو) أى
الاستئناف (ثلاثة أضرب لان
السؤال) الذى تضمنته الاولى
(اما عن سبب الحكم مطلقا نحو
قال لى كيف أنت قلت عليل
سهر دائم وحزن طويل
أى ما بالك عليلا أو ما سبب علتك)
بقرينة العرف والعادة لانه اذا قيل
فلان مريض فانما يسأل

يكون السؤال الخ فيؤتى بالجواب مؤكدا قال ع ق نعم اذا وقع المرض فى جهة غلب فيها سبب خاص فيمكن أن يتردد فى ثبوته فيقال فيه هل سبب مرضه أكل الفاكهة الفلانية أو لا مثلا فيكون الجواب هو أن يقال مثلا ان سببه أكل تلك الفاكهة اه (قوله عن مرضه) أى سبب مرضه فقوله وسببه تفسير للمراد من المعطوف عليه ولو اقتصر على قوله عن سبب مرضه لكان أوضح كذا قيل واستشهد له بعبارة المطول وهى لان العادة اذا قيل فلان عليل أن يسئل عن سبب علته وموجب مرضه اه ويحتمل أن يكون المعنى عن نوع مرضه وسببه لانه بعد العلم بمطلق المرض يسئل عن خصوص نوعه وسببه أى والسؤال عن خصوص النوع منتف فى البيت غير محتمل لان الجواب بالسبب لا بالنوع ولا شاهد فى عبارة المطول لعدم الحصر فيها بخلاف عبارة المختصر (قوله لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا) أى على وجه التردد فى ثبوت سبب خاص (قوله لا سيما السهر والحزن) لانهما أبعد الاسباب فى احداث المرض فهما جديران بأن لا يتردد فى ثبوتهما ويسئل عن حصولهما من ع ق (قوله حتى يكون الخ) تفريع على المنفى (قوله واما عن سبب خاص لهذا الحكم) فيكون المقام مقام أن يتردد فى ثبوته ع ق ولهذا يؤتى بالجواب مؤكدا (قوله لهذا الحكم) أى الكائن فى الجملة الاولى (قوله كأنه قيل الخ) لان الحكم بنفى تنزيه النفس من طهارتها وتبعيدها عن شهواتها ولذاتها يتبادر منه أن ذلك لانطباعها فى أصلها على طلب ما لا ينبغى وأمرها به فكان المقام مقام أن يتردد فى ثبوت أمرها بالسوء بعد تصوره فكأنه قيل هل لان النفس أمارة بالسوء ع ق ومنه يعلم أن قوله هل النفس أمارة بالسوء معناه هل لان النفس الخ أى هل سبب عدم التبرئة ان النفس الخ لان الفرض ان السؤال عن سبب خاص (قوله بقرينة التأكيد) أى تقدير السؤال بهل الدالة على طلب التصديق بثبوت السبب الخاص بقرينة الخ وكتب أيضا قوله بقرينة التأكيد أى لانه انما يحسن اذا كان المخاطب متردد ا ولا يكون كذلك الا عند السؤال عن السبب الخاص لانه يسئل هل هو السبب فهو متردد وفى المطول فالتأكيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص فان السؤال عن مطلق السبب لا يؤكد قال الفنرى هذا أيضا مبنى على سوق الكلام مساق مقتضى الظاهر المتبادر والا فللتأكيد معان غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وليست فائدته منحصرة فيهما حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان سؤالا عن تصوره الذى لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكد فى الجواب اه سم (قوله بقتضى تأكيد الحكم) أى الجواب لانه تردد فى السنة بعد تصور الطرفين ع ق وقد قيل فى هذا الباب حيث دات الجملة الاولى على سؤال تصديق تأتى الثانية مؤكدة والا فلا لان التأكيد لا يكون الا للنسبة لا لاحد الطرفين كذا فى يس (قوله كما مر) الكاف للتعليل (قوله من ان المخاطب الخ) لو قال من أن غير السائل ينزل منزلة السائل اذا قدم ما يلوح له بالخبر فيستشرف استشراف

عن مرضه وسببه لا أن يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص (واما عن سبب خاص) لهذا الحكم (نحو وما أبرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء كأنه قيل هل النفس امارة بالسوء) بقرينة التأكيد (وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم) الذى هو فى الجملة الثانية أعنى الجواب لان السائل متردد فى هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا (كما مر) فى أحوال الاسناد الخبرى من ان المخاطب اذا كان طالبا متردد ا حسن تقوية الحكم

المتردد الطالب لكان أولى لان المخاطب غير متردد فى الحكم طالب له بل هو منزل منزلة المتردد فتأمل سم (قوله بمؤكد) انما أتى بتأكيدين مع أن المتردد يكفيه واحد لاستبعاد كون نفوس الانبياء أمارة بالسوء يس (قوله ولا يخفى أن المراد الخ) بدليل أن المذكور فيما مر الحسن لا الوجوب (قوله بمنزلة الواجب) أى فى طلب مراعاته والاتيان به وكتب أيضا ما نصه أى فسياق التعبير بالاقتضاء سم (قوله واما عن غيرهما) أما مطلقا فلا تقتضى تأكيدا وأما عن غير خاص فيقتضى التأكيد على ما مر وكأنه اكتفى بانسياق الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك أشار الى القسمين بالمثالين الا أنه أورد من الخاص مثالا لا يقتضى التأكيد وكان ينبغى أن يأتى بمثال يقتضى التأكيد وستعرف حقيقة الحال فى المثال الثانى اه أطول وعبارة المطول ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب أيضا اما أن يكون على اطلاقه كما فى المثال الاول واما أن يشتمل على خصوصية كما فى المثال الثانى فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه (قوله نحو قالوا سلاما قال سلام) يحتمل أن يكون تقاولهم بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر فى اللغة العربية ويحتمل أن يكون بها لانهم كانوا كما قيل عالمين باللغة العربية نعم شيوع هذه اللغة العربية انما كان من اسمعيل فترى (قوله قالوا سلاما) أى نسلم سلاما مطول (قوله قال سلام) أى عليكم سلام أو سلام عليكم (قوله أحسن لكونها بالجملة الخ) قد يقال الفعلية تدل على الحدوث والاستمرار التجددى فهى توازن الاسمية فلا أحسنية (قوله زعم) أكثر استعماله فى الاعتقاد الباطل وقد يستعمل فى الحق على ما فى القاموس ومنه ما هنا بدليل صدقوا (قوله بمعنى جماعة عاذلة) ولم يجعله جمع عاذلة واحدة من المؤنث لقوله صدقوا بضمير المذكور ولم يجعله جمع عاذل لان فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل بل هو مسموع وانظر ما المانع من جعله من جملة ما سمع وقولنا لان فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل أى اذا كان صفة لمذكر عاقل بخلاف ما اذا كان جامدا كعاتق وعواتق أو صفة لمؤنث كطالق وطوالق أو لمذكر غير عاقل كعامل وعوامل فانه يطرد وعبارة الاطول العواذل أى الجماعات العواذل أما الرجال كما هو ظاهر صدقوا أو الرجال والنساء فصدقوا تغليب اه قال الفنرى والقول بأنه جمع عاذلة على أن التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقياس اه (قوله بخلاف أكثر الخ) اشارة الى توجيه الاستدراك وحاصله انه لما كان يتوهم أن غمرته مما ستنكشف كما هو شأن أكثر الغمرات والشدائد استدرك بقوله ولكن الخ (قوله كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا) لان الزعم مطية الكذب فيفهم ان مازعموه يحتمل الصدق والكذب فكأنه قيل الخ ولقائل أن يقول اذا تصور من الكلام الاول الصدق فيما زعموا وتردد هل واقع ذلك الصدق أم لا وكان المقام مقام التردد يجب التأكيد بأن يقال انهم لصادقون مثلا وقد يجاب بأن السؤال لما كان فعلا أتى

بالجواب

بمؤكد ولا يخفى أن المراد بالاقتضاء استحسانا لا وجوبا والمستحسن فى باب البلاغة بمنزلة الواجب (واما عن غيرهما) أى غير السبب المطلق والخاص (نحو قالوا سلاما قال سلام) أى فماذا قال ابراهيم فى جواب سلامهم فقيل قال سلام أى حياهم بتحية أحسن لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت (وقوله زعم العواذل) جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة (انى فى غمرة*) وشدة (صدقوا) أى الجماعات العواذل فى زعمهم أنى فى غمرة (ولكن غمرتى لا تنجلى) ولا تنكشف بخلاف أكثر الغمرات والشدائد كأنه قيل صدقوا أم كذبوا فقيل صدقوا

بالجواب مطابقا والتأكيد تقديرى بمثل القسم أى صدقوا والله مثلا من ع ق وفيه جواب آخر نظر فيه فراجعه وكتب أيضا قوله كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا قال فى المطول السؤال ههنا يشتمل على خصوصيته لان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه اه وقضيته كما فى يس أن السؤال عن التصديق لا عن التصور وحينئذ فكان مقتضى الظاهر التأكيد على حد ان النفس الخ وقال فى الاطول كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا هكذا فى المفتاح فحينئذ وجه عدم التأكيد أن السؤال عن التصور والتصور لا يطلب التأكيد ونازع السيد السند فى كون الهمزة وأم سؤالا عن التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيد ثم بعد تزييفه لما ذكره السيد قال بناء على أن المطلوب التصديق اذا دار الكلام بين النفى والاثبات لا معنى السؤال بالهمزة وأم اذ لا معنى لاظهار حصول التصديق بأحدهما لانه مفروغ عنه معرفة كل أحد ألا ترى انه لا يقال أزيد قام أم لم يقم والمتعارف فى مثله السؤال عن جانب يهتم به فيقال أصدقوا وحينئذ يجب التأكيد للتردد فيه ويكون ترك التأكيد لان ظهور حاله يدفع التردد والشك والاوجه أن المراد زعم العواذل أننى فى غمرة تنكشف فالزعم حينئذ فى معناه المشهور ولما كان زعمهم مركبا سأل أنهم هل صدقوا فأجاب بأنهم صدقوا فى البعض وكذبوا فى البعض فقوله صدقوا اشارة الى صدقهم فى كونه فى الغمرة وقوله ولكن غمرتى لا تنجلى اشارة الى كذبهم فى اعتقاد الانجلاء أطول (قوله وأيضا) قال ع ق ونعود أيضا الى تقسيم آخر فى الاستئناف باعتبار اعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث والاتيان بوصفه المشعر بالعلية وان كان الاستئناف فى ذلك لا يخلو أيضا من كونه جوابا عن السؤال عن السبب أو عن غيره الذى هو حاصل التقسيم السابق فنقول منه الخ (قوله باعادة اسم الخ) الباء للملابسة أو بمعنى مع والمراد بالاسم ما قابل الصفة (قوله أى أوقع عنه الاستئناف) أى لاجله (قوله وأصل الكلام استؤنف الخ) أى بعد بنائه للمفعول (قوله فحذف المفعول) أى فى الاصل الاول الذى هو نائب فاعل فى هذا الاصل الثانى وهو لفظ الحديث وقوله ونزل الفعل منزلة اللازم أى فأنيب المجرور أو المصدر المفهوم من استؤنف لتأويله بأوقع عنه الاستئناف وهذا هو المشار اليه بقول الشارح أى أوقع الخ كذا يؤخذ من ع ق فيكون من قبيل حميل بين العير والنزوان قال فى الاطول ولا داعى الى ذلك بل نقول مفعوله الاول ضمير مستتر راجع الى ما رجع اليه ضمير منه أى ما استؤنف الاستئناف عنه اذ مفعوله الاول يكون الحديث لان الاستئناف حديث اه ومنه يعلم أن الاستئناف الراجع اليه ضمير منه بمعنى الحديث (قوله نحو أحسنت أنت) ضبط أحسنت بتاء الخطاب مع أنه يصح هنا أن تكون التاء للمتكلم ليتناسب مع أحسنت فى المثال الثانى لانه يتعين فيه أن تكون التاء للخطاب والاقال

(وأيضا منه) اى من الاستئناف وهذا اشارة الى تقسيم آخر له

(ما يأتى باعادة اسم ما استؤنف عنه) أى أوقع عنه الاستئناف وأصل الكلام استؤنف عنه الحديث فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم (نحو أحسنت أنت (الى زيد زيد حقيق بالاحسان) باعادة اسم زيد

صديق القديم الخ (قوله ومنه مايبنى) لم يعبر بالاعادة لان الصفة لم تذكر أولا حتى تعاد (قوله لترتب الحديث عليه) أى الصفة وذكر باعتبار أنها وصف (قوله لماذا أحسن اليه) بصيغة الماضى وهذا راجع الى المثال الاول ويقدر السائل فيه غير المخاطب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغة الماضى لعدم اشتمال الجواب فيه على خطاب وليس بصيغة المضارع ويقدر السائل المخاطب لانه لامعنى لسؤال الشخص عن سبب فعله الا أن يقال السؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام وقوله وهل هو الخ راجع الى المثال الثانى وتقدير السؤال فيه من المخاطب لاشتمال الجواب فيه على الخطاب ففى كلام الشارح اشارة الى أنه لا يتعين تقدير السؤال من المخاطب كما فى المثال الاول ففى كلام الشارح توزيع على طريق اللف والنشر المرتب على ما فى الفنرى لكن لا يخفى صحة تقدير هل هو الخ فى المثال الاول أيضا وكتب أيضا قوله لماذا أحسن اليه سؤال عن السبب المطلق فناسب عدم التأكيد فى الجواب وعدم مايغنى عنه وهل هو حقيق بالاحسان سؤال عن السبب الخاص فناسب ذكر مايغنى عن التأكيد فى الجواب وهو موجب الاستحقاق يس (قوله لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم) الحكم هنا هو الاحسان وقد يقال فى الاول أيضا بيان السبب وهو كونه حقيقا بالاحسان كما يدل عليه كونه جوابا عن السؤال المقدر عن السبب نعم فى الثانى زيادة بيان سبب السبب فهو أبلغ من هذه الجهة وهذا حاصل البحث الآتى وجوابه وقال فى الاطول أى لاشتماله على بيان سبب الحكم الذى فى الجواب وفرق بين بيان سبب الحكم الذى فى الجواب وبيان سبب الحكم المتضمن للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان بيان لسبب الاحسان الى زيد مع أنه لا يشتمل على سبب استحقاقه للاحسان وبهذا ظهر ضعف ماقاله الشارح انه ان كان السؤال فى الاستئناف عن السبب فالجواب لا محالة يشتمل على بيانه فلا يترجح جواب على جواب بالاشتمال عليه اذ الكل يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب ثم ناقش فيما أجاب به الشارح فراجعه (قوله انه) أى الوصف وهو بدل من ما (قوله وههنا بحث) أى فى قوله أبلغ لاشتماله الخ (قوله ان كان عن السبب) أى كما فى المثالين المذكورين (قوله فالجواب) أى سواء بنى على الاسم أو الصفة يشتمل على بيانه لا محالة فكيف يخص بما بنى على الصفة دون الاسم (قوله على بيانه) أى السبب لا محالة أى سواء كان الجواب بالاسم أو الصفة فما بالهم خصوه بالصفة وقوله والا أى والا يكن السؤال عن السبب فلا وجه لاشتماله عليه وصفا أو اسما وقوله كما فى قوله الخ تشبيه فى عدم الاشتمال وقوله مذكور فى الشرح قال فيه وجهه أنه اذا ثبت الشئ حكم ثم قدر السؤال عن سببه وأريد أن يجاب بأن سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا وتارة باعادة صفة فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا

(ومنه مايبنى على صفته) أى صفة ما استؤنف عنه دون اسمه والمراد صفة تصلح لترتب الحديث عليه (نحو) أحسنت الى زيد (صديقك القديم اهل لذلك) والسؤال المقدر فيهما لماذا أحسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان (وهذا) الاستئناف المبنى على الصفة (أبلغ) لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة فى المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية انه علة له * وههنا بحث وهو أن السؤال ان كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة والا فلا وجه لاشتماله عليه كما فى قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل انى ووجه التقصى عن ذلك مذكور فى الشرح

الحكم هو هذا الوصف وليس يجرى فى جميع صور الاستئناف فليتأمل اه بحروفه وحاصله ان الاول بين سبب الحكم فقط والثانى بين سبب سبب الحكم فهو متضمن لسبب الحكم ومبين فيه سبب ذلك السبب فكان أبلغ من الاول (قوله وقد يحذف صدر الخ) أى أو عجزه نحو نعم الرجل زيد على أن المخصوص مبتدأ محذوف الخبر فلو قال وقد يحذف بعض الاستئناف لكان أحسن (قوله أى يسبحه رجال) وحذف الفعل اعتمادا على يسبح الاول لا على المذكور فى السؤال المقدر لانه لا يجوز كما فى دلائل الاعجاز فلا مخالفة بينه وبين الشارح (قوله وعليه) نبه به على التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف فى أحدهما المسند وفى الآخر المسند اليه وكون الحذف فى الاول جائزا وفى الثانى واجبا وله وجه آخر يكشف عنه قوله على قول أطول (قوله أى على قول من يجعل الخ) اما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا فليس مما نحن فيه اذ ليس على ذلك الا جملة واحدة وكذا على انه مبتدأ حذف خبره لا يكون من حذف صدر الاستئناف الذى الكلام فيه بل من حذف عجزه وكذا ان جعل بدلا أو عطف بيان فلا حذف أصلا من بس (قوله ويجعل الجملة الخ) عطف لازم (قوله وقد يحذف الاستئناف كله الخ) أى ويكون النصل تقديرا (قوله نحو قول الحماسى) يهجو بنى أسد فى انتمائهم لقريش وزعمهم انهم اخوتهم ونظائرهم (قوله قريش) خبران وقوله لهم الف الخ منقطع عما قبله قائم مقام الاستئناف وكتب أيضا قوله لهم الف مصدر قولك ألف فلان هذا المكان بالكسر يألفه بس (قوله أى مؤالفة الخ) قال فى الاطول أى مؤالفة كالقتال بمعنى المقاتلة والمراد نفى مطلق الالاف عنهم فتفسير الشارح بقوله أى مؤالفة فى الرحلتين المعروفتين ليس كما ينبغى ويدل على ما ذكرنا قوله بعده

أولئك أومنوا جوعا وخوفا * وقد جاعت بنو أسد وخافوا

اه (قوله لدلالته عليه) دلالة العلة على المعلول وكتب أيضا قوله لدلالته عليه من حيث انه يدل على نفى المزعوم من الاخوة والتناظر (قوله أى نحن) هذا هو المخصوص المحذوف وانما قدرنا السؤال لان نعم مع فاعلها لا يهامه يصدد أن يسأل معها عن المخصوص كما قررنا آنفا فيجاب بالمخصوص واذا دلت عليه القرينة حذف كما هنا ع ق (قوله على قول) أى انما يكون مما حذف فيه المجموع على قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدا محذوف فيكون التقدير هم نحن وأما على قول من يجعله مبتدأ وما قبله خبر فليس من الباب ع ق وكتب أيضا قوله على قول الاولى على القول لئلا يتوهم من تنكير قول مخالفته للقول السابق اه أطول وأقول لا وجه لتخصيص حذف الاستئناف مع عدم قيام شئ مقامه بقول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف بل يجرى على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف فكان على المصنف أن يقول على قولين اللهم الا أن يكون اقتصاره على ذلك القول لانه المشهور بين النحاة فتدبر (قوله فكقولهم لا وأيدك الله)

(وقد يحذف صدر الاستئناف) فعلا كان أو اسما (نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فمن قرأها مفتوحة الباء كأنه قيل من يسبحه فقيل رجال أى يسبحه رجال (وعليه نعم الرجل زيد) أو نعم رجلا زيد (على قول) أى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف أى هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا لسؤال مقدر عن تفسير الفاعل المبهم (وقد يحذف) الاستئناف (كله امع قيام شئ مقامه نحو قول الحماسى زعمتم ان اخوتكم قريش * لهم الف) أى ايلاف فى الرحلتين المعروفتين لهم فى التجارة رحلة فى الشتاء الى اليمن ورحلة فى الصيف الى الشام (وليس لكم الاف) أى مؤالفة فى الرحلتين المعروفتين كأنه قيل أصدقنا فى هذا الزعم أم كذبتنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله وأقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه (أو بدون ذلك) أى قيام شئ مقامه اكتفاء بمجرد القرينة (نحو فنعم الماهدون) أى نحن على قول) أى قول من يجعل المخصوص خبر المبتدا أى هم نحن * ولما فرغ من بيان الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع فى بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال (وأما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وأيدك الله) فقولهم لا رد للكلام سابق كما اذا قيل هل الامر كذلك فقالوا لا أى ليس الامر كذلك

أى عند عدم ارادة السكوت على لا والابتداء بما بعدها والا كان السكوت دافعا للايهام قال فى الاطول لا يقال لا الداخلة على الماضى يلزمها التكرير فلا ايهام مع عدم التكرير لانا نقول ذلك اذا لم تدخل فى الدعاء كما تقرر فى محله (قوله فهذه) أى ليس الامر كذلك التى تضمنها الا (قوله فبينهما كمال الانقطاع) قال فى العروس ولك أن تقول الايهام كما يدفع الفصل بين الجملتين اللتين بينهما كمال الانقطاع يدفعه بين اللتين بينهما كمال الاتصال وكذا غيره من الاقسام السابقة واللاحقة فليعتبره الناظر والايهام مشروط بأن لا يعارضه ايهام اخر كما سبق اه (قوله لكن عطفت الخ) صريح فى أن الواو عاطفة وقد نازع فى العروس فى كونها عاطفة وادعى زيادتها الدفع الوهم وأنها جاءت فى القرآن كذلك ونقله عن الكوفيين وابن مالك وأطال بما لا يخلو عن نظر وابهاب بس وقال فى الاطول ثم الواو فى مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل أو زائدة لدفع الوهم كما زيد فى ربنا ولك الحمد فى رواية على ما فى الصحاح مع انه لا ايهام أو واو اعتراضية والجملة الدعائية معترضة كما فى قوله * ان الثمانين وبلغتها * لى فيه تردد وفى ثبوت الوصل لدفع الايهام توقف فتأمل (قوله فأينما وقع) تفريع على قوله لكن عطفت عليها (قوله هذا الكلام) أى وما يشبهه نحو لا وهدا لك الله (قوله هو مضمون قولهم لا) أى ما تضمنه لا من الجملة وعبارة ع ق فالمعطوف عليه هو الكلام المنفى مضمونه بلا اه (قوله وبعضهم) هو الزوزنى (قوله مشتملة على قوله الخ) من اشتمال الكل على الجزء (قوله وزعم) أى ذلك البعض (قوله ولم يعرف انه) أى وأيدك الله لو كان كذلك أى معطوفا على قلت أو الضمير فى انه وكان للعال والشان (قوله لم يدخل الدعاء الخ) اظهار فى محل الاضمار أى مع ان المقصود انه من جملة المقول (قوله لو لم يحك الحكاية) المراد بالحكاية قلت أى لو لم يأت بها وضمير يحك للثعالبى وقوله فحين جواب لو وما مصدرية وضمير قال للثعالبى والفاء فى فلا بد زائدة أو الجواب فلا بد والفاء فى فحين زائدة والوجه الاول أولى وكتب أيضا قوله وانه لو لم يحك الخ يعنى ان العطف فى مثل هذا الكلام واجب ولو لم يتقدم قلت ولا قدر أصلا لانتفاء تعلق الغرض به لعدم مناسبته للمقام فلا بد من معطوف عليه وهو مضمون لا فلو كان كما زعم هذا الزاعم اختص العطف بما فيه جملة وهو باطل من ع ق وعبارة سم قوله وانه لو لم يحك الحكاية الخ رد آخر على هذا القائل حاصله ان هذا الذى قاله انما يفيد بالنظر لحكاية هذه الحكاية وأما اذا لم يحك وقيل لا وأيدك الله احتيج للمعطوف عليه ولم يبد عليه هذا القائل اه (قوله فلا بد له من معطوف عليه) أى واين هو فتعين ما قلنا (قوله واما للتوسط) أى لاجل التوسط (قوله وقد صحف بعضهم اما الخ) هو الزوزنى (قوله فركب الخ) لانه ارتكب تكلفات ساقطة وتعسفات سافلة وبيان ذلك انه أحوجه الامر الى تقدير معطوف عليه قبلها فصار تقدير الكلام هكذا وأما الوصل فاما لدفع الايهام واما للتوسط فبقيت الفاء فى قولهم

فوله الايهام كما يدفع الفصل الخ المناسب العكس لان الفصل هو الدافع للايهام اه

فهذه جملة اخبارية وأيدك الله جملة انشائية دعائية فبينهما كمال الانقطاع لكن عطفت عليها لان ترك العطف يوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد مع ان المقصود الدعاء له بالتأييد فأينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم لا وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه فى هذا الكلام نقل عن الثعالبى حكاية مشتملة على قوله قلت لا وأيدك الله وزعم ان قوله وأيدك الله عطف على قوله قلت لم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول وانه لو لم يحك الحكاية فحين ما قال للمخاطب لا وأيدك الله فلا بد له من معطوف عليه (وأما للتوسط) عطف على قوله اما الوصل لدفع الايهام أى اما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد صحف بعضهم اما بكسر الهمزة فركب

وفى قوله فاذا اتفقتا ضائعة وبقيت اذا بلا جواب ان كانت شرطية أو بلا متعلق ظاهر ان كانت لمجرد الظرفية فاحتاج الى جعل الفاء فى قوله فكقوله مؤخرة عن تقديم وأن المعطوف عليه المحذوف زحلقت عنه الفاء فأدخلت على كقولهم والى تقدير الجواب أو متعلق الظرف وفى ذلك من التعسف والخبط لما فيه من الحذف الغير المعهود مع المخرفة مالا يخفى ع ق وقوله مؤخرة من تقديم أى وانها داخلة على أما المحذوفة الداخلة على لدفع (قوله متن عياياء) أى ظهر ناقة عياياء وقوله وخبط بابه ضرب وقوله عشواء تأنيث الاعشى أى ناقة لا تبصر بالليل (قوله فاذا اتفقتا الخ) أى فكائن اذا الخ (قوله لفظا ومعنى) راجعان لكل من خبرا وانشاء وكذا قوله أو معنى فقط (قوله والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام) فيه ان القسم الاول والرابع متفقتان معنى ولفظا فيكون التقسيم من باب تقسيم الشئ الى أنواعه والى ما هو خارج عنه والجواب ان فى العبارة حذفا والدلالة ما قبله عليه والاصل والمتفقتان خبرا أو انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مرتبط بالمحذوف لا بقوله المتفقتان فتنبه لذلك فقد غفل عنه الناظرون (قوله أورد للقسمين الاولين) أى الجملتين المتفقتين خبرا لفظا ومعنى والجملتين المتفقتين انشاء كذلك سم (قوله كقوله تعالى يخادعون الله الخ) أورد عليه ان هذه آية سورة النساء فالجملة لها محل من الاعراب لانها خبر ان من قوله تعالى ان المنافقين يخادعون الله الخ وليست آية البقرة لانه ليس فيها وهو خادعهم والكلام الآن فيما لا محل له وقد علمت الجواب عن ذلك من كلام الشارح فيما سبق من نظيره وحاصله هنا ان القصد بيان التوسط بقطع النظر عن كون الجملة لها محل أولا وكتب أيضا قوله كقوله تعالى الخ الجامع فيها ظاهرا لان المسندين متناسبان من حيث ان كلا منهما من المخادعة والمسند اليهما كذلك لان المسند اليه فى الاولى مخادع باعتبار الاولى مخادع باعتبار الثانية والمسند اليه فى الثانية مخادع باعتبار الثانية مخادع باعتبار الاولى تدبر (قوله وقوله تعالى ان الابرار الخ) الجامع فيها التضاد فى الطرفين المسند اليه والمسند (قوله وقوله تعالى كلوا الخ) الجامع بين هذه الجمل الثلاث الانشائية اتحادها فى المسند اليه مع ما بين الاكل والشرب والاسراف من المناسبة بس (قوله للاتفاق معنى فقط) انظره مع انه يصح كونه مثالا للمتفقتين لفظا ومعنى وبأن يكونا خبريتين لفظا انشائيتين معنى كما صرح به الشارح بعد غير مرة وسيأتى فى المتن ويمكن أن يجاب بأن المراد الاتفاق التحقيقى لا الاحتمالى والتحقيقى هو الاتفاق معنى فقط كذا أجابنى بعض المحققين حين أوردت عليه ذلك ثم ظهر لى ان المراد للاتفاق انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مرتبط بانشاء المحذوف لا بالاتفاق على وزان ما أسلفناه فلا يراد (قوله اشارة) الاظهر من جهة المعنى أن يكون حالا بتأويله بمشيرا (قوله يمكن تطبيقه على قسمين الخ) أحدهما الانشائيتان معنى واللفظان الاول خبر والثانى انشاء وثانيهما الانشائيتان معنى واللفظان خبران فتأمل بس (قوله وكقوله تعالى واذ

متن عياياء وخبط خبط عشواء (فاذا اتفقتا) أى الجملتان (خبرا أو انشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط بجامع) أى مع تحقق جامع (بينهما) بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن جامع فبينهما كمال الانقطاع ثم الجملتان المتفقتان خبرا أو انشاء لفظا ومعنى قسمان لانهما اما انشائيتان أو خبريتان والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام لانهما ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران أو الاولى خبر والثانية انشاء أو بالعكس وان كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما انشآن أو الاولى انشاء والثانية خبر أو بالعكس فالمجموع ثمانية أقسام والمصنف أورد للقسمين الاولين مثاليهما (كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم) فى الخبريتين لفظا ومعنى الاأنهما فى المثال الثانى متنا سبتان فى الاسمية بخلاف الاول (وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا) فى الانشائيتين لفظا ومعنى وأورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا اشارة الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه الستة الباقية وأعاد فيه لفظ الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال (وكقوله تعالى واذ أخذنا

أخذنا ميثاق بنى اسرائيل الخ) الجامع بين هذه الجمل أما باعتبار المسند اليه فواضح لاتحاده فيها وأما باعتبار المسندات فلان تخصيص الله تعالى بالعبادة والاحسان للوالدين ومن معهما وقول الحسن للناس اتحدث فى الامر بها وأخذ الميثاق عليها ع ق (قوله لاتعبدون) أى قائلين لاتعبدون أو ان أخذ الميثاق كالقسم وهذا جواب قيل فى لاتعبدون التفات وفيه نظر وكتب على قوله أى قائلين لاتعبدون مانصه فيه ان الكلام فى الجمل التى لامحل لها وتقديم مايؤخذ منه الجواب (قوله أى وتحسنون الخ) قوة كلام المتن حيث قدم هذا الاحتمال والشارح حيث بينه أتم بيان يعطى رجحانه لما فيه من المبالغة وان كان الظاهر الاحتمال الثانى (قوله فتكون الجملتان) أى لاتعبدون وتحسنون (قوله وفائدة الخ) أى ظاهرة لفظا ومعنى اما لفظا الخ (قوله فهو يخبر عنه) اى عن المأمور به المفهوم من الامتثال (قوله تريد الامر) ولكن عبرت بتذهب اظهارا لكمال الرغبة حيث عد الذهاب كالواقع المتسارع اليه أو كالموعود بوقوعه وذلك ان المرغوب يتخيل واقعا أو سيقع وفى ذلك من المبالغة فى طلب وقوع الذهاب مالايسر فى قولك اذهب الى فلان من ع ق (قوله أو يقدر الخ) يجوز أن يعطف قولوا على الفعل المقدر أى تحسنون أو أحسنوا فيكون المعطوفان على الاحتمال الاول متفقين فى الانشائية معنى ومختلفين خبرا وانشاء وعلى الثانى متفقين فى الانشائية لفظا ومعنى اه سم وهو مبنى على أحد قولين وهو أن المعطوفات اذا تكررت يكون كل منها على مايليه والصحيح خلافه فى غير الحرف المرتب على أن صاحب العروس قال فى الكلام على الجامع العقلى كما نقله يس مانصه قلت قد اتفقوا على ان وقولوا للناس حسنا معطوف على لاتعبدون الا الله لا على قوله وبالوالدين احسانا (قوله على ماهو الظاهر) لان الاصل فى الطلب أن يكون بصيغته الصريحة لا يقال وبقرينة وقولوا الا تقول يعارضها قرينة لاتعبدون (قوله فتكونان) أى لاتعبدون واحسنوا وكتب أيضا قوله فتكونان الصواب فتكونا لانه منصوب عطفا على يقدر المنصوب عطفا على يقدر السابق ونصب ماهو من الافعال الخمسة بحذف النون ويمكن جعله مستأنفا أى اذا تقرر ذلك فتكونان الخ وان كان فيه تكلف فتدبر وكتب أيضا قوله فتكونان انشائيتين الخ ولنمثل للاقسام الاربعة الباقية ولو لم تكن الامثلة كلها من شواهد العرب تكميلا للفائدة لقصد التوفر أمامثال الجملتين مع كونهما معا انشائيتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقولك قم الليل وأنت تصوم النهار ومثالهما مع كونهما خبريتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقوله تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لايقولوا على الله الا الحق ودرسوا مافيه فان درسوا معطوف على ألم يؤخذ وهو ولو كان انشاء لوجود الاستفهام فى تأويل أخذ اذ الاستفهام للانكار والجامع بين المسندين اتحادهما اذ معنى أخذ ميثاق الكتاب اعلامهم بما فيه مع التزامهم اياه وذلك مرجع الدرس ويحتمل أن يكون الجامع

ميثاق بنى اسرائيل لاتعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا) فعطف قولوا على لاتعبدون مع اختلافهما لفظا لكونهما انشائيتين معنى لان قوله لاتعبدون الا الله اخبار فى معنى الانشاء (أى لاتعبدوا) وقوله وبالوالدين احسانا لابد له من فعل فاما ان يقدر خبرا فى معنى الطلب أى (وتحسنون بمعنى أحسنوا) فتكون الجملتان خبرا لفظا انشاء معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء أما لفظا فالملاءمة مع قوله لاتعبدون وأما معنى فللمبالغة باعتبار أن المخاطب كأنه سارع الى الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر أى اذهب الى فلان فقل له كذا وهو أبلغ من الصريح (أو) يقدر من أول الامر صريح الطلب على ماهو الظاهر أى (وأحسنوا) بالوالدين احسانا فتكونان انشائيتين معنى مع ان لفظ الاولى اخبار ولفظ الثانية انشاء (والجامع بينهما)

التلازم بين الاخذ والدرس كتلازم المتضايفين واما المسند اليهما فظاهر اتحادهما ومثالهما مع كونهما انشائيتين لفظا خبريتين معنى قولك ألم آمرك بالتقوى والم آمرك بترك الظلم ومثالهما مع كونهما خبريتين معنى والاولى خبرية لفظا فقط أمرتك بالتقوى وألم آمرك بترك الظلم ع ق وقوله وأما المسند اليهما فظاهر اتحادهما انظر ما وجهه (قوله أى بين الجملتين) سواء كان لهما محل أولا وكتب أيضا قوله أى بين الجملتين قال شيخنا رحمه الله تعالى ظاهره عدم اشتراط الجامع بين المفرد والجملة مثلا اذا قلت زيد كاتب أبوه والشاعر عمرو فى داره يصح وان لم يكن بين الاب وعمر ومناسبة ونحو زيد شاعر أخوه وعمرو جالس فى داره كذلك والظاهر انهم لا يسمحون بذلك لما يعطيه قوة كلامهم فليحرر بالنقل فانى ما رأيته يس (قوله يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما الخ) ظاهره أنه لا يجب الجامع بين المتعلقات ولعله كذلك ان لم يكن القيد مقصودا بالذات فى الجملتين فانظره ع ق وفى الاطول لا يخفى ان رعاية المناسبة بين الفضلات أيضا مما لا بد منها وأطال فى ذلك (قوله اليهما) الضمير راجع لال الموصولة باعتبار المعنى أى اللذين اسند اليهما فى الجملتين (قوله جميعا) أى لا باعتبار المسند اليهما فقط أو المسندين فقط كما وقع فى عبارة السكاكى فى بعض المواضع يس (قوله للمناسبة) أى مع اتحاد المسند اليهما (قوله أصحابهما) أى لا مطلقا (قوله لتضاد الاعطاء والمنع) نظر فيه يس بأنهما ليس بينهما تقابل التضاد وانما بينهما تقابل العدم والملكة وكأنه مبنى على أن المنع عدم الاعطاء والظاهر انه كف النفس عن الاعطاء فهو أمر ثبوتى فالتضاد ظاهر (قوله هذا) أى ما سبق من المثالين المذكورين (قوله عند اتحاد المسند اليهما) أى والاتحاد مناسبة بل اتم المناسبة (قوله فلا بد من تناسبهما) أى أن يكون بينهما مناسبة وعلاقة (قوله لمناسبة بينهما) أى خاصة معتبرة فى المقام (قوله أو نحو ذلك) كاشتراكهما فى امارة أو تجارة يس (قوله وبالجملة) أى ونقول قولا ملتبسا بالاجمال (قوله بسبب من الآخر) أى يتعلق من سم والباء للملابسة ومن بمعنى الباء وفى نسخة اسقاطه وعلى اثباته ينبغى أن يكون قوله وملابسا عطفا على بسبب ولعله تفسيرى فتأمل وكتب أيضا ما نصه بقى ان يناسب المسند اليه فى احداهما مع المسند فى الاخرى مثل الايمان حسن والقبيح الكفر فالجامع هنا انما هو بين المسند اليه والمسند فى الاولى والمسند اليه والمسند فى الثانية ولم يذكره المصنف ولا السكاكى قال فى العروس وهو وارد عليهم أجمعين يس (قوله ملابسة لها نوع اختصاص) فلا يكفى الاشتراك فى النوعية كالانسانية (قوله فانه) أى هذا التركيب أى نحو هذا التركيب لاجل قوله وان اتحدا الخ وقوله وان اتحد غاية والمراد وان اتحد فى غير خصوص هذا التركيب كما فى نحو خاتمى ضيق وخفى ضيق ويمكن جعل الكلام على تقدير بل أى هذا ان لم يتحدا كما فى المثال بل وان اتحدا الخ (قوله ولهذا) أى لعدم المناسبة بين المسند اليهما (قوله

أى بين الجملتين (يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا) أى باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الجملة الثانية وكذا المسند فى الاولى والمسند فى الثانية (نحو يشعر زيد ويكتب) للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما فى خيال أصحابهما (ويعطى) زيد (ويمنع) لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما وأما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما كما أشار اليه بقوله (وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما) أى بين زيد وعمرو كالاخوة أو الصداقة أو العداوة ونحو ذلك وبالجملة يجب أن يكون أحدهما بسبب من الآخر وملابسا له ملابسة لها نوع اختصاص (بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها) أى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان اتحد المسندان ولهذا

حكموا بامتناع الخ) لانه لامناسبة خاصة بين الخف والخاتم ولا عبرة بمناسبة كونهما معا ملبوسين لبعدها مالم يوجد بينهما تقارن فى الخيال لذلك أولغيره أو بقصد ذكر الاشياء المتفقة فى الضيق من حيث هى أشياء ضيقة فيجوز العطف لان المعنى حينئذ هذا الامر ضيق وذلك الامر ضيق فقد عاد الامر الى الاتحاد فى الركنين وبهذا الاعتبار صح الجمع بالاتحاد فى المسند أو فى المتعلق حيث يكون القصد بالذات الى الاتحاد فى ذلك المسند وذلك المتعلق لعوده لما ذكر كقولك ضرب زيد عمرا وكلمه خالد وقعد معه بكر لان المعنى حينئذ هؤلاء الاشخاص استووا فى تعلق فعلهم بعمرو فعاد ذلك الى الاتحاد فى الاركان وبه يفهم قول من قال يكفى الجامع الذى هو المسند أو المتعلق تأمله ع ق وقوله أو بقصد ذكر الاشياء الخ مثله ما اذا قصد ذكر الاشياء المتفاوتة فانه يقبل منك قولك الشجر طويل والنملة قصيرة والسماء متعالية وماء البحر را كد فمجرد الشيئية يكفى هنا جامعا للمسند اليهما ومجرد الكون مفيدا للتفاوت يكفى جامعا للمسندين كذا فى الاطول (قوله عند القوة المفكرة) الآخذة من غيرها ما تتصرف فيه بالحل والتركيب كما سيأتى (قوله من جهة العقل) أى بواسطة حكم العقل ومثله يقال فيما بعد وكتب أيضا قوله من جهة العقل أى بأن يقتضى سببية جمعهما فى المفكرة أخذا من قوله الآتى اما عقلى وهو أمر الخ وقوله أو من جهة الوهم أى بأن يحتال الوهم بسببيه فى اجتماعهما فى المفكرة أخذا من قوله الآتى أو وهمى وهو أمر الخ وقوله أو من جهة الخيال أى بأن يقتضى الخيال بسببيه اجتماعهما فى المفكرة أخذا من قوله الآتى أو خيالى وهو أمر الخ هذا هو المناسب لكلامه سم وكتب على قوله أى بأن يحتال الوهم الخ مانصه بأن يبرزه فى نظر العقل فى صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل (قوله وهو الجامع العقلى) أى ما يجمعهما من جهة العقل فى المفكرة وعبارة الاطول المراد بالجامع العقلى ما هو سبب لاقتضاء العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمى ما لا يكون سببا الا باحتيال الوهم وابرازه له فى نظر العقل فى صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل وبالخيالى ما يكون سببا بسبب تقارن أمور فى الخيال حتى لو خلى العقل ونفسه غافلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين بفى الجمع بين أمرين سببيه التقارن فى الحافظة التى هى خزانة الوهم والتقارن فى خزانة العقل وهو المبدأ الفياض على مازعموا الالف وعادة فان الالف والعادة كما يكون سببا للجمع فى الخيالات يكون سببا للجمع بين الصور العقلية والوهمية فاحتمال السيد السند يحمل الخيال على مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال أصلا فى الاجتماع اذ تجتمع فيه الصور التى منها تنتزع المعانى الجزئية والكليات أطلق الخيال على الخزانة مطلقا والاقرب أن يجعل التقارن فى غير الخيال ملحقا بالخيال متروكا بالمقايسة اذ جل ما تستعمله البلغاء مبنيا على التقارن هو الخيالى فاقتصر على بيانه وان أردت القصر فالجامع اما التقارن

حكموا بامتناع نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق (و) بخلاف (زيد شاعر وعمر وطويل مطلقا) أى سواء كان بين زيد وعمر ومناسبة أولم تكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة (السكاكى) ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلى أو من جهة الوهم

فى الخزانة مطلقا فهو الخيالى والملحق به أولا وهذا اما أن يكون سبب أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلى والا فهو الوهمى اه وقوله بقى الخ سيأتى أول مبحث الخيالى ما يرد هذا ويفيد أن المدار فى الجوامع انما هو على المدرك وانما عدلوا فى الخيالى عن الحس المشترك الى الخيالى مع أنه خزانة لتكلف تأتى ثم (قوله وهو الجامع الوهمى) أى ما يجمعهما من جهة الوهم فى المفكرة (قوله أو من جهة الخيال) هو خزانة الحس المشترك كما يأتى والمدرك هو الحس المشترك وكذا العقل والوهم مدركان فأنت تراهم لم يجعلوا الجمع من جهة المدرك دائما ولا من جهة الخزانة دائما فهل لذلك من سر انظره وفى تذكرة داود ان الحس المشترك خزانة للخيال وعليه فالقوم انما جعلوا الجمع من جهة المدرك دائما فلا يرد السؤال وهذا يناسب أن المتصرفة تنظر فيما يليها وتركب وتحلل فالذى يليها ينبغى أن يكون المدرك بن أو الخزانتين لا مدرك وخزانة أفاده يس ويؤخذ منه أن مرادهم بأول التجويف الذى فى مؤخر الدماغ أوله من جهة وسط الرأس لا من جهة القفا فتكون أوائل التجاويف مما يلى الجبهة (قوله وهو) أى ما يجمعهما من جهة الخيال الجامع الخيالى (قوله والمراد بالعقل الخ) قال السيد فى حاشية المطول المفهوم اما كلى واما جزئى والجزئى اما صور وهى المحسوسة بأحد الحواس الخمس الظاهرة واما معان وهى الامور الجزئية المنتزعة من الصور المحسوسة ولكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرك وحافظ فمدرك الكلى وما فى حكمه من الجزئيات المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظه على ما زعموا هو المبدأ الفياض ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعانى هو الوهم وحافظها الذاكرة ولا بد من قوة أخرى متصرفة وتسمى مفكرة ومتخيلة وبهذه الامور السبعة تنتظم أحوال الادراكات كلها (قوله المدركة) أى بالذات وكذا يقال فى بقية تعاريف القوى قال شيخنا الملوى فى شرح الفيته وانما قلنا بالذات فى التعاريف لان كلا من المذكورات يدرك غيره بالواسطة كالعقل مثلا فانه يدرك الجزئى بواسطة الالات الحسية كالحكم بأن زيدا انسان والحاكم يجب أن يدرك الطرفين اه وكادراك الواهمة عداوة الذئب فان العداوة أمر اضافى يتوقف ادراكه على ادراك المضاف اليه وهو الذئب وهو صورة فلا يتأتى الا بالحس المشترك وحاصل الجواب أن ادراكها للعداوة بذاتها وادراكها للذئب بواسطة الحس المشترك ويجاب أيضا بأن التحقيق أن المدرك حقيقة هو النفس وهذه كلها حتى العقل آلات للادراك فلا اشكال تأمل وكتب أيضا ما نصه ايضاح هذا المقام أن تقول زعم الحكماء أن القوى الباطنية المدركة أربعة القوة العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فاما القوة العاقلة فزعموا أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصور والابعاد كالطول والعرض والعمق لانها مجردة ولا يقوم بها الا

وهو الجامع الوهمى أو من جهة الخيال وهو الجامع الخيالى والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات وبالوهم القوة المدركة للمعانى الجزئية

المجرد وزعموا ان لها خزانة هى العقل الفياض الذى هو فلك القمر واما الوهمية فهى القوة المدركة للمعانى الجزئيات الموجودة فى المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئيات لا تتأدى الى مدركها من طرق الحواس وذلك كادراك الصداقة والعداوة وكادراك الشاة معنى هو الايذاء فى الذئب مثلا ولهذا يقال ان البهائم لها وهم تدرك به كما أن لها حسا وتحكم تلك القوة بأحكام كاذبة ثم تلك القوة أعنى الوهمية قائمة بأول التجويف الآخر من الدماغ وذلك أن للدماغ تجاويف أى بطونا واحدها فى مقدم الدماغ وآخر فى مؤخره وآخر فى وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الآخر وله خزانة تسمى الذاكرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم وأما الحس المشترك وهو الذى تتأدى اليه الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فهو قوة قائمة بأول التجويف الاول من الدماغ وتحكم بين تلك الصور المتأدية اليها كالحكم بأن هذا الاصفر هو نفس هذا الحلو مثلا ويعنون بالصور ما يمكن ادراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعا ويعنون بالمعانى الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن ادراكه بها وخزانته الخيال وهو قوة قائمة بآخر ذلك التجويف أعنى تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك وأما المفكرة فهى قوة تتصرف فى الصور الخيالية وفى المعانى الجزئية الوهمية وهى دائما لا تسكن يقظة ولا مناما واذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعانى فان كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا أو الوهم أو الخيال كان غالبا كاذبا كالحكم بأن رأس الحمار ثابت على جثة الانسان والعكس ولا ينتظم تصرفها بل تتصرف بها النفس كيف اتفق وهى انما تسمى مفكرة فى الحقيقة ان تصرفت بواسطة العقل وحده أو مع الوهم وان تصرفت بواسطة الوهم وحده أو بالخيال وحده أو بهما خصت باسم المتخيلة أو المتوهمة ولم يذكروا لها خزانة بل خزانتها خزائن القوى الاخر وقد تقرر بهذا ان هنالك فى الباطن سبعة أمور القوة العاقلة وخزانتها والوهمية وخزانتها والحس المشترك وخزانته والمفكرة وبهذه السبعة ينتظم أمر الادراك وقد صرح بعض الحذاق من المحققين أن النفس هى المدركة بواسطة هذه القوى وأن نسبة الادراك اليها كنسبة القطع الى السكين فى يد صاحبها وهذا كله عند الحكماء وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك هى القوة الواحدة وتسمى بهذه الاسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الاحكام فهى من حيث حكمها بالاحكام الكاذبة وادراك المعانى الجزئية وهم ومن حيث ادراك الصور الظاهرة من الحواس حس مشترك وخيال ومن حيث التصرف الصادق متعقلة ومن حيث التصرف الكاذب متخيلة ومتوهمة اه ع ق وقوله فيجوزون هذا التفصيل أى ما عدا العقل الفياض الذى جعلوه خزانة القوة العاقلة لانه عندهم عبارة عن العقل العاشر المفيض على الكائنات ما تقبله

وقوله

وقوله وقد تقرر بهذا ان هنالك فى الباطن الخ غير ظاهر بالنسبة الى خزانة القوة العاقلة وقوله العقل الفياض الذى هو فلك القمر أى عقل فلك القمر اذ الافلاك عندهم حية درّاكة لها نفوس وعقول (قوله الموجودة فى المحسوسات) أى الاشياء المحسوسات باحدى الحواس الظاهرة (قوله ان تتأدى) أى تصل (قوله كادراك الشاة الخ) مثال للمعانى اى كالمدرك فى ادراك الخ (قوله وبالخيال الخ) وليس من المدركات بل هو خزانة الحس المشترك (قوله عن الحس المشترك) أى المدرك لها فتى التفت اليها الحس المشترك وجدها حاصلة فى الخيال وكتب أيضا ما نصه وهو من المدركات بواسطة التأدية من طرق الحواس (قوله وهو القوة التى تتأدى اليها صور المحسوسات) أى تدرك بها صورا الخ قال فى المطول وهى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بأن هذا الاصفر هو هذا الحلو اه قال الفنرى فيه بحث لان النسبة التى بين الطرفين فى المثال المذكور معنى جزئى مدرك بالقوة الوهمية عند المنبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لابد أن يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن من الحكم وبهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز أن يكون الحكم فى المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب أن يكون هنالك قوة يرتسم فيها صورها كلها فالحس المشترك فى المثال المذكور آلة للنفس فى الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لا يجب أن يكون بالاجتماع فى قوة واحدة له بل ربما يكفيه الارتسام فى آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على أن الاقرب ان الحكم فى المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عندهم مثبتها كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منها ما ارتسم فى الاخرى والوهمية هى سلطان تلك القوى فلها تصرف فى مدركاتها بل لها تسلطات على مدركات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف أحكامها اه وقوله فلا يجوز أن يكون الحكم فى المثال المذكور للحس المشترك أى كما ذكره فى المطول لانه لا يدرك النسبة لانها من المعانى الجزئية التى تدرك بالوهم ولا يدرك المحمول أيضا لوجوب كليته والكلى لا يدركه الا العقل وبهذا يعرف ما فى قوله والطرفان محسوسان ويرد على جعل الحاكم الوهم كما فى المواقف أنه لا يدرك المحمول لما مر كذا فى سم وفيه نظر اذ المحمول فى المثال جزئى محسوس بناء على مذهب الشارح من جواز جعل الجزئى الحقيقى فتأمل وكتب أيضا قوله وهو القوة الخ فهو كحوض يصب فيه من أنابيب خمسة هى الحواس الظاهرة (قوله التفصيل) أى التحليل والتفكيك لحكمها بأن زيدا منقسم نصفين أو بلا رأس والتركيب لحكمها بأن زيدا برأسين أو ان رأس الفيل مثلا متصلة به (قوله بين الصور) أى بعضها مع بعض

الموجودة فى المحسوسات من غير أن تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك الشاة معنى فى الذئب وبالخيال القوة التى تجتمع فيها بعد صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهو القوة التى تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس وبالمفكرة القوة التى من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك

ففيه حذف من الاول لدلالة الثانى عليه أعنى قوله الآتى بعضها مع بعض ويحتمل ان قوله بعضها مع بعض أى بعض المذكورات مع بعض فيصدق بالصور مع بعضها ومع المعانى وبالمعانى مع بعضها فالاول كان تتصور لزيد رأسين فى التركيب أو انه بلا رأس فى التفصيل والثانى كان تتصور أن لزيد علما فى التركيب أو انه بلا علم فى التفصيل والثالث كان تتصوران للعلم علما أو عداوة فى التركيب أو انه لا علم له فى التفصيل (قوله المدركة بالوهم) الظاهر أن قوله هنا المدركة بالوهم وقوله قبل المأخوذة عن الحس المشترك تفنن (قوله وبالمعانى ما لا يمكن) فيدخل فى المعانى الكليات المدركة بالعقل اه حفيد انظر هذا مع أن المعانى المدركة بالوهم التى كلامه فيها لا تكون الا جزئية ومع ان المعانى التى شأن المفكرة التفصيل والتركيب بينها هى المدركة بالوهم وهى جزئية سم (قوله فى تصورما) أى متصورما كما سيذكره (قوله مثل الاتحاد الخ) يفهم منه ان الاتحاد فى واحد من المخبر عنه أو به أو قيد من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين وفساده واضح وهذا حاصل الاعتراض المشار اليه بقول الشارح ولما كان الخ ويجيب عنه الشارح بعد بأن كلامه هنا فى بيان الجامع فى الجملة لا فى بيان القدر الكافى بين الجملتين لانه ذكره فى موضع آخر وسيأتى البحث فيه وفى ع ق أجوبة أخرى (قوله فى المخبر عنه) نحو زيد قائم زيد قاعد وقوله أو فى الخبر نحو زيد قائم عمرو قائم وقوله أو فى قيد من قيودهما مثاله فى قيد المسند اليه زيد الراكب قائم عمرو الراكب قائم ومثاله فى قيد المسند زيد أكل راكبا عمرو ضرب راكبا وكتب أيضا قوله فى المخبر عنه أو فى الخبر الاولى فى المسند اليه أو المسند ليظهر ذلك فى كل من الخبر والانشاء (قوله وهذا ظاهر الخ) اذ كل من الخبر ومامعه أمور متصورة لا تصورات (قوله غير) حيث أبدل الجملتين بالشيئين الشاملين للركنين وعبر بالتصور معبرا فما مر اراد منه الادراك المتصور وكتب أيضا قوله غير المصنف أى لاجل الاصلاح على ما زعمه المصنف قال سم لعل وجهه كون هذا التغيير اصلاحا أن الشيئين عام لكل شيئين مثل المسندين والمسند اليهما ويقتضى أنه لا بد من الجامع بين كل من المسندين والمسند اليهما فى تصور كل منهما بخلاف الجملتين مع تنكير تصور فانه يقتضى الاكتفاء بتصور واحد يتعلق بهما وكتب ايضا قوله غير المصنف الخ عدل المصنف عن الجملتين الى الشيئين لان الجامع يجب فى المفردات أيضا فنبه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين وعن تصور الى التصور لان المتبادر منه كفاية الاتحاد فى متصور واحد فعدل الى المعرف ليفيد أن الجامع الاتحاد فى جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصور واحد اه أطول وهذا التوجيه غير توجيه الشارح وكتب أيضا قوله غير الخ وفى هذا التغيير من الفساد والخلل ما سيذكره الشارح عقب بحث الخيالى (قوله الجامع بين الشيئين) أى كل شيئين من الجملتين فأل للاستغراق فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنين وكتب أيضا ما نصه

والمعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض ونعنى بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعانى ما لا يمكن فقال السكاكى الجامع بين الجملتين اما عقلى وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور ما مثل الاتحاد فى المخبر عنه أو فى الخبر أو فى قيد من قيودهما وهذا ظاهر فى أن المراد بالتصور الامر المتصور ولما كان مقررا أنه لا يكفى فى عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردى من مفرداتهما باعتراف السكاكى أيضا غير المصنف عبارة السكاكى (و) قال (الجامع بين الشيئين اما عقلى)

يقال

يقال الجامع ان كان هو الاقتران فى الخيال فهو خيالى لان أصل التقارن كثرة ورود الصور على الحس المشترك والا فان طابق ما فى نفس الامر بأن كان الجمع فيه حقيقيا فهو عقلى والا فهو وهمى ع ق (قوله فى المفكرة) التى هى المتصرفة الآخذة كما تقدم من غيرها ما تتصرف فيه بالتركيب والحل على وجه الصحة أو البطلان ع ق (قوله بأن يكون) أى يتصور بأن كما يدل عليه كلام ع ق فى نظيره الآتى وسيأتى ما فيه ثم وأن الوجه تقدير يحصل من باب حصول اللازم بالملزوم فالجامع هو الاتحاد وهو لازم للمكون بينهما اتحاد وكتب أيضا قوله بأن يكون الخ قد مثلوا الاتحاد فى المسند اليه بقولك زيد يضع ويرفع وهو صحيح والاتحاد فى المسند بقوله زيد كاتب وعمرو كاتب وهو فاسد لان كتابة زيد وكتابة عمرو ليستا متحدتين بالشخص حقيقة فى التصور بل اتحادهما بمعنى التماثل فهو من القسم الآتى بس (قوله فى التصور) أى عند تصور العقل لهما (قوله أو تماثل) أى فى الحقيقة والماهية على ما يأتى وكتب أيضا قوله أو تماثل اى بأن يتحدا فى الحقيقة ويختلفا فى العوارض كزيد وعمرو فى تماثل المسند اليهما وكالابوة لعمرو والابوة لخالد فى تماثل المسندين فى قولك زيد أب لعمرو وبكر أب لخالد (قوله فان العقل الخ) راجع لقوله أو تماثل أشار به الى وجه كون التماثل جامعا عقليا وكتب أيضا قوله فان العقل الخ أشار به الى أن العقل شأنه ادراك الكليات وانما يتحقق كون المعنى كليا بتجريده عن المشخصات الخارجية وذلك لان العقل على زعم الحكماء مجرد عن المادة أعنى العناصر الاربعة ولو احقها فلا يرتسم فيه الا الكلى المجرد عن الامور الخارجية أو الجزئى المجرد كما تقدم فهو بذاته لا يدرك الجزئى الجسمانى لانه معروض بعوارض تنافى التجريد فلا تناسب العقل المجرد بخلاف الكلى والجزئى المجرد وانما يدرك الجزئى الجسمانى بواسطة آلة الحس أو الوهم وانما قلنا يدركه بواسطة الآلة لانه يحكم على الجزئيات بالكليات والحكم فرع التصور وعند أهل السنة أن العقل يدرك كل شئ بواسطة وبغيرها ع ق واندفع بقوله يدركه بواسطة الآلة ما يقال ان التجريد فرع الادراك والعقل لا يدرك الجزئى على انه تقدم ان التحقيق ان المدرك حقيقة هو النفس والقوى آلات فهى تدرك الجزئى بواسطة الحس ثم تجرده فتدركه كليا بواسطة العقل تأمل وكتب أيضا قوله فان العقل بتجريده المثلين الخ هذا انما يأتى فى بيان الجامع بين قولنا زيد قائم وعمرو قاعد أما فى بيان الجامع بين قولنا الرومى أبيض والحبشى أسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد الرومى والحبشى بالتجريد عن التشخص بل عن وصف الرومية والحبشية اللتين هما كليان والجواب انه كلام على وجه التمثيل وتصوير للمقصود فيما هو أكثر تداولا بين البلغاء ومن هذا القبيل تقييد التشخص بالخارجى لما قال الشارح المحقق والسيد السند ان ذلك لان تجريد العقل للحاصل فيه عن التشخص العقلى غير ممكن لان معنى التجريد عدم ملاحظة التشخص ونسبته الى الذهنى كنسبته الى الخارجى اه أطول وفيه

وهو أمر يسير بمقتضى العقل اجتماعهما فى المفكرة وذلك (بأن يكون بينهما اتحاد فى التصور أو تماثل فان العقل

أيضا ما نصه ولا يخفى عليك ان جعل الامرين المعتبرين فى مقام العطف واحدا بهذا الاعتبار تصوير من الوهم للاثنين فى صورة الواحد وابرازه فى معرضه ويليق بأن يجعل من الوهمى (قوله بتجريده) الباء سببية متعلقة بقوله بعد يرفع (قوله عن التشخص) يعنى عن المشخصات لهما فى الخارج مثل اللون المخصوص والمكان المخصوص والمقدار المخصوص (قوله يرفع) خبر ان أى فان العقل يرفع التعدد بينهما بسبب تجريدهما عن مشخصاتهما خارجا أى فحينئذ يصيران شيأ واحدا عند المفكرة كالمتحدين وانما يصيران متحدين ان كان المجرد مشتركا واما ان انتزع من هذا كالى ومن هذا آخر لم يرتفع التعدد ع ق وراجعه وحاصله ان رفع العقل للتعدد بالتجريد عن التشخص اذا كان التعدد عنده من قبل التشخص لا اذا كان بعوارض كلية مثل ان يعلم من زيد انه رجل أحمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل (قوله وذلك) أى التجريد المذكور حاصل لان الخ (قوله وينتزع الخ) ففى مثل زيد كاتب وعمرو شاعر يجرد زيدا وعمرا عن مشخصاتهما خارجا وينتزع منهما معنى كليا فكأنه قيل الانسان كاتب والانسان شاعر (قوله على ما تقرر فى موضعه) أى فى كتب الحكمة والظاهر انه متعلق بمجرد (قوله وانما قال فى الخارج) أى ولم يطلق التشخص (قوله عن المشخصات العقلية) كالناطقية والناهقية (قوله وههنا بحث) أى فى جعل التماثل جهة جامعة (قوله مثلا) تأكيد لمثل (قوله والجواب ان المراد بالتماثل الخ) قال السيد فيه بحث لان ما ذكره السكاكى من أن العقل بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدد عن الشيئين انما يناسب التماثل بمعنى الاتحاد فى الحقيقة لا بمعنى الاشتراك فى وصف له نوع اختصاص بهما اللهم الا أن يجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة وما عداه بمنزلة الوصف المشخص لها اه (قوله ههنا) أى فى كلام المصنف (قوله اشتراكهما فى وصف) أى مع اشتراكهما فى الحقيقة وكتب أيضا ما نصه اى لا مجرد الاشتراك فى النوع كما هو عند المناطقة (قوله أو تضايف) نحو ابو زيد يشعر وابنه يكتب وزيد أبو عمرو وعمرو ابنه (قوله كما بين العلة والمعلول) أى كالتضايف الذى بين الخ ثم التضايف فى العلة والمعلول انما هو بين مفهوميهما لا بين ذاتيهما الا أن تعتبر الذات بالنسبة الى كونها علة والاخرى معلول فيجوز أن تعطف جملة العلة على جملة المعلول فيقال مثلا العلة أصل والمعلول فرع أو يقال هذه العلة موجودة وذلك المعلول موجود عنها ع ق وفيه جواب آخر راجعه وعبارة الحفيد كما بين العلة والمعلول أى بين هذين المفهومين أو الذاتين لكن مع حيثية الوصفين اه (قوله فان كل أمر) لعل الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر أى اذا أردت ان تعرف الفرق بين العلة والمعلول فنقول لك ان كل الخ وكذا ما بعده تأمل (قوله بالاستقلال او بواسطة الخ) الاولى العلة التامة كحركة الاصبع لحركة الخاتم والثانية الناقصة كالنجار للسرير وجزء العلة المركبة (قوله انضمام الغير) جزأ كما فى المركبة او شرطا كما فى غير التسامة يس (قوله أو الاقل

بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدد) بينهما فيصيران متحدين وذلك لان العقل يجرد الجزئى الحقيقى عن عوارضه المشخصة الخارجية وينتزع منه المعنى الكلى فيدركه على ما تقرر فى موضعه وانما قال فى الخارج لانه لا يجرده عن المشخصات العقلية لان كل ما هو موجود فى العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات وههنا بحث وهو ان التماثل هو الاتحاد فى النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا فى الانسانية واذا كان التماثل جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على اخوة زيد وعمرو أو صداقتهما أو نحو ذلك لانهما متماثلان لكونهما من افراد الانسان والجواب ان المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما فى وصف له نوع اختصاص بهما على ما يستفاد فى باب التشبيه (أو تضايف) وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر (كما بين العلة والمعلول) فان كل أمر يصدر عنه امر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والآخر معلول (او الاقل

والاكثر فيجوز أن يقال هذا العدد الاقل لزيد وذلك الاكثر لصاحبه وانما يسمى جميع الاتحاد والتماثل والتضايف عقليا لان العقل يدرك الامور على حقائقها ويثبتها على مقتضاها والجمع بهذه محقق فى نفس الامر لا يبطله التأمل فنسب الى العقل بخلاف الجمع بالامر الوهمى ع ق (قوله أو وهمى) بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشياء الملتبسة وتنسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا فى نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر مما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبههما مناسبة لتلك الاسباب المقتضية فى نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التى منها تنتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت أو جزئية موهومة أو محسوسة الى الخيال والضابط فى الجامع ان الجمع ما بسبب التقارن فى خزانة الصور أولا فالاول هو الخيالى والثانى اما أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلى والا فالوهمى اه فتدبر (قوله بأن يكون) أى يصور بأن الخ كما يدل عليه قول ع ق والمراد أن كون المتصورين بينهما شبه التماثل هو نفس الجامع اه او المعنى وذلك يحصل بأن الخ كما قدر ع ق وقال لحصول الجامع بهذا الكون لحصول الجنس بالنوع اه لكن مقتضى قول الشارح فيما يأتى فظهر ان ليس المراد بالجامع العقلى الخ وقوله ثم ان الجامع الخيالى هو تقارن الخ يدل على ان الجامع فى المواضع الثلاثة هو اسم يكون فيقدر يحصل على انه لحصول اللازم بالملزوم تأمل (قوله بين تصوريهما) سيأتى الاعتراض على هذه العبارة فى الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله شبه تماثل) الظاهر ان المراد بالتماثل الاتحاد فى النوع لا فى وصف له نوع اختصاص (قوله كاونى بياض وصفرة) عد البياض والصفرة من غير المتضادين بناء على اعتبار قيد أن يكون بينهما غاية الخلاف فان كان كذلك فلم اسقط المختصر هذا القيد مع ان الموافق لتمثيل المصنف بهذا المثال لغير المتضادين وعدم جعل الاول والثانى من المتضادين كما سيأتى قريبا يناسبه اعتبار القيد المذكور كما اعتبره فى المطول اه سم وكتب أيضا ما نصه فيجوز أن يقال هذا الاصفر حسن وذلك الابيض أحسن منه لوجود الجامع الوهمى فان قيل فهل يمتنع العطف عند الملاحظة العقلية أو يجوز تغليبا للملاحظة الوهمية مطلقا قلت الاقرب الجواز عند الغفلة العقلية والمنع عند عدمها كدخول اللام على العلم بلمح الاصل ومنعها عند عدمه فانظره ع ق (قوله فان الوهم) تعليل للتمثيل أو توجيه لكون هذا القسم وهميا أطول (قوله فى معرض المثلين) أى فى صفة وفى حال المثلين (قوله زيد فى أحدهما عارض) ان جعل الصفرة فالعارض الكدرة وان جعل البياض فالعارض الاشراق والصفاء (قوله ولذلك) أى للجامع الوهمى أو للابراز المذكور أطول (قوله

والاكثر) فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر والآخر أكثر منه (أو وهمى) وهو أمر يسبيه يحتمال الوهم فى اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فانه اذا خلى ونفسه لم يحكم بذلك وذلك (بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كاونى بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين) من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد فى أحدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون (ولذلك) أى ولان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين (حسن الجمع بين الثلاثة

ثلاثة) خبر مقدم وكتب أيضا ما نصه وهذا المثال ولو كان من عطف المفردات يصح الاستشهاد به لانه يشترط الجامع فيها أيضا والجامع الوهمي موجود فيها ويصح أن يكون الجامع بين الشمس والقمر خياليا ع ق (قوله وابو اسحق) المعتصم بالله (قوله من نوع واحد) لاشتراكهما في الاهتداء بها وعموم النفع بها في زعم الشاعر وعبارة الفنري بسبب اشتراكهما في اشراق الدنيا اشراقا حسيا بالاول والثالث وعقليا بالثاني لافاضته أنواع العدل والاحسان اه (قوله وهو التقابل بين أمرين وجوديين الخ) خرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر أعني الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينها اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما خامسا من مطلق التقابل مسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهورا وينحصر التقابل في الاربعة اه فنري وقوله اعتبر الموضوع بدل المحل أي والمحل أعم من الموضوع والموضوع مختص بالاعراض والمحل لا يختص وكتب أيضا قوله وجوديين المراد بالوجودي هنا ما ليس العدم داخلا في مفهومه فيشمل الامر الاعتباري وحينئذ يدخل المتضايفان فلا بد من زيادة مع عدم توقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر ليخرجا ومما يدل على ان المراد بالوجودي ما يشمل الاعتباري ما يأتي للشارح في لفظ الاول والثاني (قوله كالسواد والبياض الخ) فيجوز أن يقال السواد قبيح والبياض محبوب والايمان محبوب والكفر قبيح (قوله ان بينهما تقابل العدم والملكة) أي فالمناسب جعل ذلك في شبه التضاد أفاده في الاطول (قوله والاذعان له) عطف مرادف (قوله عند المحققين) كقطب الدين الشيرازي وقيل المراد به الادراك (قوله مع الاقرار به باللسان) أي ولو مرة في العمر (قوله والكفر عدم الايمان الخ) فالشاك والجاهل ونحوهما من الكفار (قوله عما من شأنه الايمان) خرج الجمادات والحيوانات العجم (قوله وقد يقال) هذا مقابل قوله والحق ان بينهما الى آخره ولعل قد للتحقيق ويصح كونها للتقليل لان هذا القول قليل ويرد على هذا ثبوت الواسطة فمن لم ينكر ليس بمؤمن ولا كافر كالشاك والجاهل قال ع ق ويجاب بأن من لم تبلغه الدعوة ليس كلامنا فيه ومن بلغته فان دعى للاعتقاد فان جحد فلا اشكال وان شك فهو جاحد للجزم اى لوجوبه اذ كانه يقول لا أجزم أي لا يجب الجزم فلا واسطة على هذا ولو على القول بأن الكفر بجحود ولكن على هذا يلزم دخول الاعتراف بوجوب الجزم في حقيقة الايمان تأمله اه والذي قرره بعضهم ان المراد الانكار حقيقة أو حكما ومن دعى وشك منكر حكما وكتب أيضا قوله وقد يقال الخ مما يترتب على الخلاف ان كلا من الايمان والكفر مخلوق على القول بأنهما وجوديان

وان

في قوله
ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها
شمس الضحى وابو اسحق والقمر)
فان الوهم يتوهم ان الثلاثة من
وع واحد وانما اختلفت بالعوارض
والعقل يعرف انها أمور متباينة
(او) يكون بين تصورهما (تضاد)
وهو التقابل بين أمرين وجوديين
يتعاقبان على محل واحد
(كالسواد والبياض) في
المحسوسات (والايمان والكفر)
في المعقولات والحق أن بينهما
تقابل العدم والملكة لان الايمان
هو تصديق النبي صلى الله عليه
وسلم في جميع ما علم مجيئه به
بالضرورة أعني قبول النفس
ذلك والاذعان له على ما هو تفسير
التصديق في المنطق عند المحققين
مع الاقرار به باللسان والكفر
عدم الايمان عما من شأنه الايمان
وقد يقال الكفر انكار شئ من
ذلك

وان الايمان فقط دون الكفر مخلوق على القول بأن الوجودى هو الايمان والكفر عدمى لان الخلق كالارادة لا يتعلق الا بالامور الوجودية كذا فى يس (قوله فيكون وجوديا الخ) أى وكلام المصنف مبنى على هذا القول (قوله كالاسود والابيض الخ) فيصح الاسود ذهب والابيض جاء والمؤمن حضر والكافر غاب (قوله بعد) خبر لمحذوف أى وماذكر بعد وفى بعض النسخ فانه بعد (قوله باعتبار الاشتمال الخ) أى اشتمالا على وجه الدخول فى المفهوم لما يأتى وكتب أيضا مانصه لا باعتبار ذاتيهما لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام لا الاعراض ولعدم العناد بينهما بقطع النظر عن وصفيهما (قوله أو شبه تضاد) وذلك بأن لا يكون أحدهما ضد الآخر ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر ولكن يشتمل ويستلزم كل منهما معنى ينافى ما يستلزمه ويشتمل عليه الآخر ع ق (قوله فى غاية الارتفاع الخ) لعل المراد بالغاية فى كلامه الشدة اذ فوق السموات أشياء كالعرش والكرسى وتحت الارضين أشياء كالماء والحوت تأمل (قوله وهذا) أى المذكور من كون أحدهما فى غاية الارتفاع وكون أحدهما فى غاية الانحطاط وقوله معنى شبه التضاد أى الذى بين السماء والارض ووجه ذلك ان بينهما بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض) ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو فى الاعراض وفيه نظر لما عرفت من أن المحل أعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثانى لا الاول فتدبر (قوله ولا من قبيل الخ) اندفع به ما قد يقال لم نجعلهما كالاسود والابيض المتضادين باعتبار وصفيهما لا باعتبار ذاتيهما (قوله ليسا بداخلين الخ) فان السماء جرم مخصوص تنوسى فيه معنى السمو والارض جرم مخصوص فلم يشعر أحدهما بوصف اشعر الآخر بضده كالاسود والابيض فان قلنا ان السماء لا اشعار فيها بالسمو فلا اشكال وان اعتبرنا الاشعار فالارض لا تشعر بالمقابل ع ق وكتب أيضا قوله ليسا بداخلين الخ يعلم من هذا انه كان الاولى أن يقول ومايشتق منها مكان قوله ومايتصف بها كما فى الاطول (قوله والاول والثانى) أى معنى لفظ الاول ومعنى لفظ الثانى (قوله قد يشترط الخ) أشار بقد الى قلة هذا الاشتراط لقلة القائلين به والى ضعف القول به وكتب أيضا مانصه لقائل أن يقول هذا القيد اما أن يكون معتبرا هنا أو لا فان كان الاول وجب زيادته فى تعريف التضاد السابق مع أنه قد أسقطه منه وان كان الثانى لم يتجه عدم جعلهما متضادين ملاحظة للاشتراط فليتأمل كذا فى سم وقال فى الاطول الفرق بينهما وبين الاسود والابيض بأن السلب جزء مفهومى وصفيهما دون الاسود والابيض فان عدم المسبوقية جزء مفهوم الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهوم الثانى اه (قوله مع ان العدم الخ) أى فهما خارجان من الضدين حتى على عدم الاشتراط السابق (قوله انما جعل التضاد الخ) أى والاتصاف بالمتضادين (قوله ينزلهما) أى التضاد وشبهه وقوله منزلة التضايف أى عند العقل ع ق (قوله الا ويحضره الآخر) كما ان العقل

فيكون وجوديا فيكونان متضادين (ومايتصف بها) أى بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر وأمثال ذلك يعد من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادين (أو شبه تضاد كالسماء والارض) فى المحسوسات فانهما وجوديان أحدهما فى غاية الارتفاع والآخر فى غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد وليسا متضادين لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ولا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا بداخلين فى مفهومى السماء والارض (والاول والثانى) فيما بين المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذى يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثانى هو الذى يكون مسبوقا بواحد فقط فأشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا متضادين كالاسود والابيض لانه قد يشترط فى المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للاول أكثر من مخالفة الثانى له مع ان العدم معتبر فى مفهوم الاول فلا يكون وجوديا (فانه) أى انما جعل التضاد وشبهه جامعا وهما لان الوهم (ينزلهما منزلة التضايف) فى انه لا يحضره أحد المتضايفين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر

لايخطر عنده أحد المتضايفين الاوخطر الآخر وبذلك الارتباط جعلهما عند المفكرة ع ق وكتب أيضا قوله الاويحضره الآخر أى غالبا فبسبب أن خطور أحدهما عنده يستلزم غالبا خطور الآخر حكم باجتماعهما عند المفكرة تنزيلا لغلبة الخطور مع الآخر منزلة عدم الانفكاك كالمتضايفين ع ق ولعله بهذا يندفع بحث صاحب الاطول حيث قال بعد قول الشارح الاويحضره الآخر فيه أنه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهم اياه منزلة المتضايفين اه (قوله ولذلك) الارتباط الوهمى ع ق اواسم الاشارة راجع للتنزيل (قوله بالبال) أى الوهم بدليل مابعد يس (قوله من المتغايرات الغير المتضادة) أى بعضها مع بعض ع ق وقوله يعنى الخ تفسير لقوله ولذلك وقوله ان ذلك أى أقربية خطور الضد مع ضده وقال عبد الحكيم يعنى ان ذلك أى كون التضاد وشبهه جامعا (قوله على حكم الوهم) أى ادراكه وتصوره لاتساعه ومجازفته فيلحق الضدين بالمتضايفين (قوله أوخيالى) قد عرفت فيما تقدم ان الحس المشترك هو القوة المدركة للصور الحسية وان الخيال خزانته فكان المناسب حيث جعل القوة التى جمعت بين الشيئين عند المفكرة هى القوة المدركة فى العقلى والوهمى ان يجعلها كذلك فى الخيالى فيسميه حسيا لكن تساهل فجعلها هى الخيال التى هى الخزانة للحس اشارة الى أن هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدركة منها الى خزانتها والعكس من جهة ان هذه القوى كما قيل بمنزلة المرآة لبعضها ببعض فهى يرتسم فى كل منها ما ارتسم فى الآخر اه ع ق ومن هنا علم أن قول الشارح يقتضى الخيال فيه مسامحة أى يقتضى الحس المشترك الذى خزانته الخيال تأمل ويمكن أن يقال لم ينسب الى الحس المشترك لان النسبة الى الخيال أخف من النسبة الى المشترك ان نسب الى الصفة ولم ينسب الى الموصوف ويقل حسى مخافة اللبس بالنسبة الى احدى الحواس الخمس الظاهرة تأمل (قوله بين تصوريهما) سيأتى الاعتراض على هذه العبارة فى الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله فى الخيال) أى خيال المخاطب على ما فى الاطول وهو مبنى على الغالب من مراعاة حال المخاطب (قوله سابق على العطف) اذ لا يكفى مطلق التقارن والا فالعطف لاينفك عن التقارن وليس التقارن بأن يكونا ثابتين فى الخيال اذ الصور المتقاربة والمتباعدة كلها ثابتة فى الخيال معا والخيال خزانتها بل المراد تقارنهما عند التذكر والاحضار أطول (قوله لاسباب الخ) متعلق بتقارن (قوله واسبابه مختلفة) لانها وان كانت راجعة الى مخالطة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة فى الخيال تختلف أسباب تلك المخالطة بينها فيلزم صحة وجودها الشخص دون آخر مثلا اذا تعلقت همة انسان بصناعة الصياغة أوجب له ذلك مخالطة أمورها من سبائك الذهب والفضة وآلاتها ع ق وفى يس قوله وأسبابه الخ فمن أسباب تجمع بين صومعة وقنديل وقرآن ومن أسباب تجمع بين حانوت وابريق (قوله مختلفة) أى باختلاف الاشخاص والازمان والامكنة ع ق (قوله الثابتة) أى التى من

(ولذلك تجد الضد أقرب خطورا
بال مع الضد) من المتغايرات الغير
المتضادة يعنى أن ذلك مبنى على
كم الوهم والا فالعقل يعقل كلا
هما ذاهلا عن الآخر (أوخيالى)
وهو أمر بسببه يقتضى الخيال
اجتماعهما فى المفكرة وذلك (بان
يكون بين تصوريهما تقارن فى
الخيال سابق) على العطف لاسباب
مؤدية الى ذلك (واسبابه) اى
واسباب التقارن فى الخيال
(مختلفة ولذلك اختلفت الصور
الثابتة فى الخيالات

شانها

شأنها ان تثبت فى الخيال ع ق (قوله ترتبا ووضوحا) تميزان محولان عن الفاعل وكتب أيضا قوله ترتبا أى فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالترتب الاجتماع على وجه التلازم وقوله ووضوحا أى فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالوضوح عدم الغيبوبة يدل على ذلك كله كلام الشارح فقوله بعد فكم من صور الخ راجع لحصول الترتب وقوله وهى فى خيال آخر الخ راجع لعدم حصول الترتب وقوله وكم من صور الخ راجع لحصول الوضوح وقوله وهى فى خيال آخر راجع لعدم حصول الوضوح فنى كلامه لف ونشر مرتب قاله بعض المحققين وفسر ع ق الترتب والوضوح بغير مامر واعترض على تفسيرهما بما مر فراجعه وكتب أيضا قوله ترتبا ووضوحا اعترض على تفسيرا الترتب بالتلازم والوضوح بعدم الغيبوبة كما أشار اليه الشارح بأنهما حينئذ متلازمان فأحدهما يغنى عن الآخر وقد يمنع بأن المراد بالترتب والتلازم أنه يلزم من حصول احدى الصورتين فى الخيال الاخرى ولا يلزم من هذا عدم غيبوبتهما معا عن الخيال تأمل (قوله فكم من صور الخ) كالدواة والقلم عند الكاتب وقوله لا انفكاك بينهما فى خيال أى لكثرة الف هذا الخيال اياها وقوله وهى فى خيال آخر مما لا يجتمع أى لعدم الفه اياها (قوله ولصاحب الخ) قال فى الاطول ولا يليق بك أن تظن انه كان اللائق ولطالب علم المعانى فتقع فى الاعتذار بأن العدول الى الصاحب للتفاؤل للطالب لان المراد بالجامع جزئياته الواقعة فى التراكيب فى مقام رعاية الفصل والوصل (قوله لان معظم الخ) فيه وقفة فالاولى لكثرة وقوع الفصل والوصل اه حفيد وفى ع ق توجيهه وعبارته وذلك لان علم المعانى معياره باب الفصل والوصل بمعنى أن من أدركه كما ينبغى لم يصعب عليه شئ من سائر الابواب بخلاف العكس ولذلك يقال فيه على وجه المبالغة هو معظم ابواب علم المعانى اه أو المراد بالمعظم الاصعب كما قرره بعضهم (قوله لاسيما الخ) أى لامثل الجامع الخيالى فى التأكيد بمعنى أنه أوكد أنواع الجامع ع ق (قوله فان جمعه) أى الجمع بسببه وقوله على مجرى الخ أى انما يأتى ويدرك على مجرى ع ق (قوله على مجرى الالف والعادة) أى على جريان الشئ المألوف والمعتاد ومعنى الجريان وقوع ذلك المألوف من الصور والمعتاد منها وقوعا متكررا فى الخيالات والنفوس فبذلك يحصل الاقتران الذى هو الجامع وقد تقدم ان ذلك الوقوع حاصل بالمخالطة وان لها أسبابا وأن الاسباب تختلف باختلاف الاشخاص والاغراض والازمنة والامكنة فلا تنضبط ولا تنحصر تلك الاسباب اه من ع ق ثم قال كلاما يتعلق بقول المتن ولذلك اختلفت الصور الخ ونصه فالصور التى من شأنها حصولها فى الخيال اختلف حضورها فى الخيال بمعنى أنها وجدت فى خيال دون آخر فاذا عطفت باعتبار من لم يوجد عنده اقترانها كان العطف فاسدا الا أنه يبقى النظر هنا فى المعتبر خياله هل المتكلم أو السامع أو هما معا والاقرب أن المعتبر السامع لانه هو الذى يراعى حاله فى غالب الخطاب اه وكتب أيضا قوله على مجرى الالف أى الصور المألوفة الجارية فمجرى مصدر

لا انفكاك بينهما فى خيال وهى فى خيال آخر مما لا يجتمع أصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهى فى خيال آخر مما لا يقع قط (ولصاحب علم المعانى فضل احتياج الى معرفة الجامع) لان معظم أبواب الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع (لاسيما الجامع الخيالى فان جمعه على مجرى الالف والعادة)

بمعنى اسم الفاعل من اضافة الصفة الى الموصوف وكتب أيضا قوله على مجرى الألاف والعادة أى المألوف والمعتاد أى مبنى على وجود شئ مألوف معتاد وقوله بحسب انعقاد الاسباب تفسير لمجرى الالف والعادة فالمراد بالانعقاد الجريان والوجود وبالاسباب تلك المألوفات والمعتادات اللتان عبرعنهما بالالف والعادة سم أقول هذا التقرير يعارضه قول الشارح فى اثبات الصور اذ الصور هى تلك المألوفات والمعتادات فيصير المعنى بحسب انعقاد المألوفات فى المألوفات والذى يظهر أن بحسب متعلق بمجرى وأن الاسباب على ظاهرها وليس المراد بها تلك المألوفات والمعنى ان وجود تلك الصور المألوفة بحسب وجود أسباب اثبات تلك الصور فى الخيال (قوله الاسباب) أى أسباب الاقتران كصنعة الكتابة فانها سبب فى اقتران القلم والدواة (قوله فى خزانة الخيال) الاضافة للبيان (قوله وتباين الاسباب) من اضافة الصفة للموصوف أى والاسباب المتباينة وكتب أيضا قوله وتباين الاسباب الخ أى واذا كانت أسبابه متباينة لاتحصر كان هو أكثر الجوامع وقوعا فالاحتياج اليه أشد وهو المراد (قوله مما يفوته الحصر) أى يتجاوزه ولا يتسلط عليه وكتب أيضا مانصه الاوضح مما يفوت الحصر سم أى باسناد الفوت الى التباين (قوله فظهر أن ليس المراد الخ) أى من تعريفنا الاقسام الجامع وكتب أيضا قوله فظهر أن ليس المراد الخ بل المراد بالجوامع فى هذه القوى ما تتوصل به كل قوة الى جمع عند المفكرة لا مايدرك بتلك بالخصوص وهو ظاهر غير أنه يرد عليه أن يقال التوصل الى الجمع انما يكون بادراك المتوصل به وكيف تتوصل قوة من تلك القوى الى جمع المتعاطفات بشئ لا يدرك بها والجواب أن هذه القوى لا يختص ادراكها بما اختصت به بل تدرك غيره لكن بعد أن تأخذه عن السابق اليه وهو قوته المختصة بادراكه أولا ولذلك يحكم العقل على الجزئيات ويحكم الوهم على الكليات أو الحسيات ويحكم الخيال على المعانى بعد تصويرالوهم اياها بصور المحسوسات والحكم على الشئ فرع تصوره فالجامع العقلى على هذا ما يقتضى بسببه العقل الجمع ولو سبق اليه الوهم لكونه مدركا له بالخصوص أولا فأخذه منه العقل والجامع الوهمى ما يحتال بسببه الوهم ولو سبق اليه الخيال لكونه مخصوصا بادراكه اولا أو سبق اليه العقل لكونه كذلك بالنسبة اليه ثم أخذه الوهم من أحدهما والجامع الخيالى هو ما يتعلق بالصور الخيالية ولو كان عقليا أو وهميا فى أصله ولا يخفى ان هذا الجواب يخالف ظاهر ما قرروا الحكماء فى مدركات تلك القوى اه ع ق (قوله مايدرك بالعقل) أى خصوص مايدرك بالعقل وهكذا بل المراد بالعقلى أمر بسببه يقتضى العقل الاجتماع فى المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وبالوهمى أمر بسببه يقتضى الوهم الاجتماع فى المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وكذا الخيالى (قوله لان التضاد الخ) لم يلتفت فى التعليل الى الجامع العقلى لصحة ادراك العقل ماذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضايف وان كان الجامع العقلى قد يكون مدركا للوهم كما

بحسب انعقاد الاسباب فى اثبات الصور فى خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر فظهر ان ليس المراد بالجامع العقلى مايدرك بالعقل وبالوهمى مايدرك بالوهم وبالخيالى مايدرك بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعانى التى يدركها الوهم وكذا التقارن فى الخيال

ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد حكى هذا على كثير من الناس فاعترضوا بان السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما مضادا (٩١) للا خر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم

في ع ق وغيره (قوله ليس من الصور) بل هو وصف للصور (قوله بل جميع ذلك معان معقولة) انما حكم بكون التماثل جامعا عقليا والتضاد وهميا مع كونهما معقولين لأن التماثل في نفسه صالح للجمع بلا احتيال فاذا التفت العقل وجد الجمع بينهما بخلاف التضاد فانه في نفسه غير صالح لذلك يحتاج الى احتيال فنسب الى الوهم الذي من شأنه الحيلة اه حفيد (قوله معقولة) أي مدركة للعقل (قوله فاعترضوا الخ) وهذا الاعتراض عند التأمل ضعيف لان الجامع ليس هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى يصح هذا الاعتراض من ع ق (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لانه ممنوع) اذ لا نسلم ان هذا معنى جزئي بل هو كلي لان التضاد المأخوذ مضافا الى كلي كلي (قوله وان أرادوا أن تضاد الخ) ينبغي أن يعلم أن التضاد المضاف الى الجزئي ليس بجزئي كما ذكروا أن امكان زيد كلي وان كان هذا الامكان جزئيا اه حفيد وقوله ليس بجزئي أي فالاولى رد ذلك بالمنع لا بما ذكره الشارح المفيد أنه جزئي وأجيب بأنه مبني على تسليم جزئيته جدلا وقوله ان امكان زيد كلي أي لانه يتعدد بتعدد الازمنة والامكنة (قوله فتماثل) أي فنقول تماثل هذا الخ أي فالاخذ بهذا المراد يؤدي الى فساد كلام المصنف والى التحكم (قوله ثم ان الجامع) من جملة ما يبطل به فهم المعترضين السابق ذكرهم (قوله وظاهر أنه ليس بصورة) أي بل وصف لها (قوله فان قلت الخ) اعتراض على السكاكي (قوله يشعر بأنه يكفي) أي لان تصور بمعنى متصور وتنوينه يدل على الافراد (قوله محدثة) خبر بعد حذف من الاوائل فهو عطف جمل تقديرا (قوله قلت الخ) أورد على الجواب أنه اذا قيل الجامع بين الجملتين انما يفهم منه عرفا ما يصح عطف احداهما على الاخرى ولا يفهم منه بعض الجامع بين الجملتين الذي هو حاصل الجواب فالاولى أن يجاب كما تقدم بأن الاتحاد فيما ذكر مثلا يكفي في الجمع ان تعلق الغرض والقصد الذاتي بالاتحاد فيه فاذا قلت خفي ضيق وخاتمي ضيق وكان القصد ذكر الاشياء الموصوفة بالضيق من حيث هي أشياء ضيقة كفى الاتحاد المذكور اذ حاصل المعنى هذا الشيء وهذا الشيء ضيقان وأما ان كان القصد الى الجملة الاولى برأسها ثم عرض ارادة عطف الاخرى عليها فلا بد من الجامع في الركنين اه ع ق (قوله ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين) أي بيان حقيقته من حيث هو سم (قوله أي قدر) مبتدأ ويجب خبره والجملة خبر أن واسمها ضمير الشأن (قوله سهو) خبر أن وقوله منه أي السكاكي (قوله فوقع الخلل في قوله الخ أي ولزم أيضا استدراك قول المصنف في الجامع العقلي في التصور لانه يكفي أن يقال بأن يكون بين الشيئين اتحاد ولا حاجة الى أن يزاد في التصور كما فعل من ع ق (قوله أعني العلم بهما) اذ التصور في عبارة المصنف بمعنى العلم اذ لو أريد به المتصور كان المعنى بين المفردين اتحاد في المفردين وهو بعيد بخلاف قول السكاكي بين الجملتين اتحاد في التصور فانه لو حمل على المتصور لم يبعد لان المتصور غير الجملتين بل جزء منهما وجزء الشيء غيره كذا في سم

وفيه نظر لانه ممنوع وان أرادوا أن تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه أيضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبههما في أنها ان أضيفت الى الكليات كانت كليات وان أضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر أنه ليس بصورة ترسم في الخيال بل هو من المعاني * فان قلت كلام صاحب المفتاح يشعر بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب والف باذنجانه محدثة قلت كلامه هنا ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين وأما أن أي قدر من الجامع يجب لصحة العطف فمفوض الى موضع آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند اليهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه وأراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين ومكان قوله اتحاد في تصور ما اتحاد في التصور فوقع الخلل في قوله الوهمي أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد وفي قوله والخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما أعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو

(قوله بين نفس الصور) والمفاهيم لا بين التصورات وهذا انما يظهر على التغاير بين العلم والمعلوم والتحقيق أنهما متحدان بالذات وانما يختلفان بمجرد الاعتبار كما تقرر في محله كذا في يس (قوله فلا بد من تأويل كلام المصنف) بأن يراد بتصوريهما متصوراهما وتكون الاضافة بيانية والمعنى بين متصورين هما هما أي نفس الشيئين المتقدمين على أن التصور عند المناطقة هو صورة الشيء الذهنية أي الحاصلة في الذهن فتحمل عبارة المصنف على اصطلاحهم ويستقيم كلامه قاله بعضهم وكتب على قوله فتحمل عبارة المصنف الخ ما نصه هذا التأويل لا يجري في الوهمي اذ لا تضاد بين التصورين في الذهن كالا تضاد بين حصولهما فيه انما التضاد بين الشيئين أنفسهما فالا ليق هو التأويل الاول ليكون لكلامه وجه صحة في الوهمي والخيالي معا كذا في السيد وانما قال وجه صحة لان عبارة المصنف توهم خلاف المقصود وأيضا ذكر التصور يستغنى عنه اذ يكفيه أن يقول في الوهمي بأن يكون بينهما شبه تماثل الخ وفي الخيالي بأن يكون بينهما تقارن الخ كذا في سم (قوله وبالتصور مفردا الخ) أي بعد تأويله بالمتصور (قوله غلط) لان المصنف قصد الفرار من عبارة السكاكي وقصد بتغييره لعبارته الاصلاح وصرح بالبحث في عبارة السكاكي وحملها على السهو من المطول وع ق (قوله ومن محسنات الخ) قضيته صحة عطف الاسمية على الفعلية والعكس وفي المسئلة أقوال ثالثها الجواز في الواو فقط وأضعفها المنع مطلقا كما في المغني يس وكتب أيضا ما نصه ومنها الاتفاق في الاطلاق والقيد والاتفاق في طريق ذلك القيد بأن يكون فيهما جملة أو مفردا من ع ق (قوله بعد وجود المصحح) قال في الاطول قلت الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني دون البديع فهو أيضا من المجوزات التي لا بد للبليغ منها اه (قوله تناسب الجملتين الخ) قال ع ق ويتبين لك امكان التناسب وعدمه بأن تعلم أن النسبة بين المسندين على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المقصود تجريدها عن الخصوصية ثانيها أن يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت أو خصوص التجدد ثالثها أن يكون المقصود نفس النسبة في ضمن أي خصوصية فيتعين في الاول الاسمية في جملتيها فيقال زيد قائم وصديقه جالس لان الاسمية لا تدل الا على مطلق الحصول بناء على انها لا تفيد الدوام الا بالقرائن أو تتعين الفعلية فيهما بناء على أن الفعلية لا تدل على أكثر من مطلق الثبوت فيقال قام زيد وقعد صاحبه فهذا الوجه لا محل للاستحسان فيه وفي الثاني ان قصد التجدد فيهما معا تعينت الفعلية فيهما أو الدوام فيهما معا تعينت الاسمية أو التجدد في الاولى والدوام في الثانية تعينت الفعلية في الاولى والاسمية في الثانية أو العكس تعين العكس وهذا أيضا لا محل للاستحسان فيه فهذان القسمان فيهما مانع من مراعاة التناسب المستحسن لانه تارة يجب التوافق وتارة يجب التخالف فلا استحسان وأما الثالث وهو الذي

بين نفس الصور فلا بد من تأويل كلام المصنف وحمله على ما ذكره السكاكي بأن يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور مفردا من مفردات الجملة غلط مع أن ظاهر عبارته يأبى ذلك وليحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها في الشرح وأنه من المباحث التي ما وجدنا أحدا حام حول تحقيقها (ومن محسنات الوصل) بعد وجود المصحح (تناسب الجملتين)

يقصد

يقصد فيه النسبة فى ضمن أى خصوصية فهو الذى يتصور فيه الاستحسان فتقول زيد قائم وصاحبه قاعد أو قام زيد وقعد صاحبه اه ملخصا وراجعه (قوله فى الاسمية والفعلية) أى فى كونهما اسميتين أو فعليتين مطول (قوله والفعليتين الخ) قال فى الاطول والمضارعيتين فى الحالية والاستقبالية (قوله فى المضى والمضارعة) قال عقبه فى المطول وماشا كل ذلك ككونهما شرطيتين اه وكان ينبغى ذكره فى هذا الشرح ليكون توطئة لقوله الآتى أو يراد فى احداهما الاطلاق الخ يس (قوله من غير تعرض الخ) أى تعرض لخصوص كل فلا ينافى أنه قصد أحدهما لا بعينه أما ان قصد التجريد عن كل منهما فالتناسب واجب كما وضحه ع ق وكتب أيضا قوله من غير تعرض للتجدد أى مثلا بدليل قوله فى تفسير المانع أو يراد فى احداهما الاطلاق الخ سم (قوله للتجدد فى احداهما الخ) أى ومن غير تعرض للتجدد فيهما أو الثبات فيهما والاوجب التخالف فى الصورة المفهومة من الشرح والتوافق فى هاتين (قوله قلت قام زيد وقعد عمرو الخ) بحث فى المثال الاول بأن فيه تعرضا للتجدد وفى الثانى بأن فيه تعرضا للثبوت وأجيب بان المراد التعرض فى القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ على انه قد يمنع البحث فى الثانى بأن المسند فيه اسم فاعل وقد قال ابن الحاجب انه موضوع للحدوث كذا فى سم (قوله الالمانع) هو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه أطول (قوله أو يراد فى احداهما الاطلاق الخ) يؤخذ منه ان التوافق فى الاطلاق والتقييد من المحسنات وهو كذلك كما يرشد اليه من التبعيضية فى المتن (قوله التقييد بالشرط) أى فعل الشرط اى مثلا (قوله كقوله تعالى وقالوا لولا أنزل) الآية فان جملة ولو أنزلنا ملكا لقضى الامر معطوفة بشرطها وجزائها على جملة قالوا بمتعلقها ولا يخفى الجامع بينهما لان الاولى تضمنت ان نزول الملك فيما يقولون يكون على تقدير وجوده سبب نجاتهم وايمانهم وتضمنت الثانية ان نزوله سبب هلاكهم وعدم ايمانهم وسوق الجملتين لافادة غرض واحد وهو بيان ما يكون نزول الملك سببا له فقد اشتركا فى هذا المعنى وان كان الصحيح ما أفادته الثانية فى نفس الامر من ع ق (قوله ومنه قوله تعالى) وهذه بعكس تلك الآية السابقة من ع ق (قوله فعندى) الفاء تعليلية (قوله عطف على الشرطية قبلها) وافادة التقديم الاشتراك فى القيد انما هى عند عدم القرينة على التخصيص (قوله لا على الجزاء) وقيل انه معطوف عليه وانه مقيد بالشرط والغرض تأكيد عدم الاستنجار عند الاجل حيث سوى بينه وبين المعلوم وهو عدم التقدم ع ق أى فكما يستحيل التقدم بعد مجىء الاجل يستحيل التأخر حينئذ وقيل انه استئناف (قوله اذ لا معنى لقولنا الخ) لانه لا يتصور التقدم بعد مجىء الاجل فلا فائدة فى نفيه فقوله اذ لا معنى له أى معتد به فى اللغة يصح الاخبار به فيها فلا ينافى أنه صادق

(تذنيب)

فى الاسمية والفعلية و) تناسب (الفعليتين فى المضى والمضارعة) فاذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد فى احداهما والثبوت فى الاخرى قلت قام زيد وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو قاعد (الالمانع) مثل أن يراد فى احداهما التجدد وفى الاخرى الثبوت فتقول قام زيد وعمرو قاعد أو يراد فى احداهما المضى وفى الاخرى المضارعة فيقال قام زيد وعمرو يقعد أو يراد فى احداهما الاطلاق وفى الاخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضى الامر ومنه قوله تعالى فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فعندى أن قوله ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء أعنى قوله لا يستأخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء أجلهم لا يستقدمون

(تذنيب)

(قوله ذنابة) بضم الذال وكسرها وهي مؤخر الشيء ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان ع ق (قوله ذكر بحث الجملة) أي ثم أطلق وأريد منه متعلقه أعني المذكور لانه اسم من أسماء التراجم فيجري فيه ما فيها والاصح أنه اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله لمكان التناسب) أي وانما ذكره عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب أي لوجوده اذا اقتران الحالية بالواو يشبهه بالوصل وعدمه يشبهه بالفصل (قوله أي الكثير الراجح) وليس المراد بالاصل القاعدة أو الدليل أو غير ذلك مما يراد به في غير هذا الموضع راجع ع ق (قوله عن المؤكدة المقررة) الانسب التعبير باللازمة لانها هي التي تقابل المنتقلة واما المؤكدة فتقابل المؤسسة وباللازمة عبر ع ق ثم قال ولو قال أي المصنف غير المؤكدة ليخرج نحو لاتعث في الارض مفسدا مما تكون مؤكدة ولو لم تكن لازمة كان أحسن لان هذه أيضا الظهور ارتباطها بالمؤكد لا يحتاج فيها الى ربط بالواو فلا يبحث عنها هنا اه ومن هذا يؤخذ الجواب عن عدول الشارح الى التعبير بالمؤكدة وهو الاشارة الى ان المراد بالمنتقلة مقابل المؤكدة الشامل للازمة ويشير اليه كلام المطول أيضا (قوله لمضمون الجملة) نحو زيد أبوك عطوفا فانه يلزم من الابوة العطف وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها (قوله اثبات الركوب) أي ذو اثبات وفي نسخة فان في قولك الخ وهي واضحة (قوله الا أنه في الحال على سبيل التبعية وانما المقصود الخ) فيه مخالفة لما تقرر أن الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي كان ذلك القيد هو الغرض الاصلي والمقصود بالذات من الكلام ويمكن أن يقال الحكم عليه هنا بأنه على سبيل التبعية وأنه غير مقصود بالذات من حيث انه فضلة يستقيم الكلام بدونه والمسند هو المقصود بالذات من حيث انه مسند وركن لا يستقيم الكلام الا به وذلك لا ينافي أن المقصود بالذات من التركيب للبليغ هو القيد تدبر (قوله هذا المعنى) أي اثبات الركوب (قوله أي ولانها في المعنى وصف لصاحبها) فالحال ذات جهتين لها شبه بالخبر في أنها تفيد حكما بما لا يعلمه المخاطب قبل سماعها ولها شبه بالنعت في دلالتها على معنى في الصاحب وكونها بحيث لو اسقطت لم يختل الكلام (قوله وبيان) أي مبين (قوله فانه لا يقصد به ذلك) وان لزم ما قصد به اه سم وعندي في هذا اللزوم نظر اذ كثيرا ما يبين النعت كيفية وقوع الفعل من المنعوت والهيئة التي كان عليها حين مباشرته بأن يحدث معنى النعت بعد وقوع الفعل كما في قولك جاء في أمس زيد العالم الآن فتأمل (قوله المصدرة بالواو) صفة للاخبار والنعوت (قوله كالخبر في باب كان) كقول الحماسي فأمسى وهو عريان وقوله والجملة الخ كقوله تعالى أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها وكقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم وفي ع ق جواب آخر غير ما أجاب به الشارح وهو ان يقال في نحو أمسى انها تامة بمعنى دخل في المساء والجملة بعدها حال وفي جملة وهي خاوية وجملة وثامنهم كلبهم انهما حاليتان بناء على ورود

هو جعل الشيء ذنابة للشيء شبهه به

ذكر بحث الجملة الحالية وكونها

لواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث

الفصل والوصل لمكان التناسب

(أصل الحال المنتقلة) أي الكثير

الراجح فيها كما يقال الاصل في الكلام

هو الحقيقة (أن تكون بغير واو)

واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة

المقررة لمضمون الجملة فانها يجب

أن تكون بغير واو البتة لشدة

ارتباطها بما قبلها وانما كان

الاصل في المنتقلة الخلو عن الواو

(لانها في المعنى حكم على صاحبها

كالخبر) بالنسبة الى المبتدا فان

قولك جاء زيد راكبا اثبات الركوب

لزيد كما في زيد راكب الا أنه في الحال

على سبيل التبعية وانما المقصود

اثبات المجيء وجئت بالحال لتزيد

في الاخبار عن المجيء هذا المعنى

(ووصف له) أي ولانها في المعنى

وصف لصاحبها (كالنعت)

بالنسبة الى المنعوت الا أن المقصود

في الحال كون صاحبها على هذا

الوصف حال مباشرة الفعل فهي

قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه

بخلاف النعت فانه لا يقصد به

ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به

واذا كانت الحال مثل الخبر

والنعت فكما أنهما يكونان بدون

الواو فكذلك الحال وأما ما أورده

بعض النحويين من الاخبار

والنعوت المصدرة بالواو كالخبر

في باب كان

الحال من النكرة مطلقا وهو ضعيف أو بتقدير مسوغ فلا يرد ما ذكره لكن في الفنري رد كون جملة وثامنهم كلبهم حالا وقال الحق انه صفة سبعة كما يشهد به أخواه أعني ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام (قوله التي تسمى واو تأكيد الخ) أي الواو المزيدة لتأكيد الخ كما يؤخذ من المغني (قوله فعلى سبيل التشبيه الخ) لورودها بعد ما قد يستقل كالفعل والفاعل والمبتدا والخبر فلم تخرج عن الاصل لذاتها ع ق أي فلا ترد نقضا (قوله فانها من حيث الخ) تعليل للمخالفة والحيثية للتقييد وقوله مستقلة خبران (قوله من حيث هي جملة) وهذه الجهة هي الاصل في تلك الجملة الحالية وجهة كونها حالا عارضة من ع ق (قوله من غير أن تتوقف الخ) تفسير للاستقلال (قوله فتحتاج الى ما يربطها بصاحبها) أي فهي من هذه الجهة أي جهة كونها جملة تحتاج الخ وروعيت هذه الحالة المحوجة الى الربط لانها ألزم وجهة كونها حالا عارضة ع ق (قوله وكل من الضمير والواو الخ) واختلف في أيهما أقوى في الربط فقيل الواو لانها موضوعة لذلك اذ هي في أصلها للجمع كما قيل ان أصل هذه الواو الحالية هي العاطفة وقيل الضمير لدلالته على المربوط به والبه أشار بقوله والاصل الخ ع ق (قوله والاصل) أي الكثير ع ق (قوله الى زيادة ارتباط) فيعدل عنه حينئذ الى الواو لانها وضعت لذلك وقد يقال كون لو اوتدل على مزيد الارتباط ربما يدافعه كون الضمير هو الاصل والاكثر مواقع اللهم الا أن يلتزم أن كثرة المواقع لا تدل على تأكد الربط على أنا نقول ان كان معنى الحاجة الى مزيد ارتباط ان الجملة الحالية قد يكون ارتباطها بما هي قيد له مظنة الانكار فتستعمل الواو لافادة تأكيد الربط لوضعها لذلك عمت صحة وجودها جميع الجمل فيشكل الامر حينئذ بالنسبة الى الجمل التي يجب فيها الواو والتي يجب فيها الضمير لان الصواب حينئذ اسقاط الوجوب في موضع مخصوص بأن يقال ان احتيج الى تأكيد الربط جيء بالواو مطلقا والا فلا مطلقا وهم لا يقولون ذلك وأيضا قد يحتاج الى مزيد ارتباط فيما فيه الضمير فلم يعدل الى الواو وحدها لقرض وجود الضمير وهذا قد يجاب عنه بأن المراد لا يعدل عن الاقتصار على الضمير الى الواو وحدها أو مع الضمير الا للحاجة الى مزيد الربط وان كان معنى الحاجة المذكورة أن بعض الجمل يتأكد الربط فيها دون بعض لذاتها فمعلوم ان التي فيها الضمير أدنى من التي لا ضمير فيها فتتعين لهذه الحاجة فحينئذ يكون صواب العبارة أن يقال ان وجد الضمير فذاك والا عدل الى الواو ويرد عليه أن يقال ما من جملة الا ويمكن تقدير الضمير فيها ولا فرق عندهم بين وجود الضمير وتقديره فلا محل للواو وعلى هذا وأيضا يبطل هذا المعنى في الجمل التي يجتمع فيها الواو والضمير تامل في هذا المقام اه ع ق وقوله فتتعين لهذه الحاجة لعل المراد فتتعين التي لا ضمير فيها أن تكون محلا لهذه الحاجة تأمل ودخل ع ق على قول المصنف فالجملة الخ بقوله ثم أشار الى تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما وقد تقدم أن ذلك

والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال (لكن خولف) هذا الاصل (اذا كانت) الحال (جملة فانها) أي الجملة الواقعة حالا (من حيث هي جملة مستقلة بالافادة) من غير أن تتوقف على التعليق بما قبلها وانما قال من حيث هي جملة لانها من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها (فتحتاج) الجملة الواقعة حالا (الى ما يربطها بصاحبها) الذي جعلت حالا عنه (وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل) الذي لا يعدل عنه مالم تمس حاجة الى زيادة ارتباط

يعكر على تعليل كون وجود الواو لمزيد الارتباط فقال فالجملة الخ اه وسيأتي عند قول المصنف لان الاصل الخ كلام يتعلق بذلك أيضا عن ع ق وعبارة بعضهم قوله لايعدل عنه الخ لعل ذلك بلاغة لامطلقا والافيصح الربط بالواو وحدها بدون مساس حاجة اه وفي سم نحو ذلك وفي يس مانصه قوله مالم تمس حاجة الخ يشكل بمواضع وجوب الواو اذ يلزم أنها ابدا تمس الحاجة فيها الى الزيادة وبمواضع وجوب الضمير اذ يلزم انها أبدا لاتمس الحاجة فيها الى الزيادة واثبات ذلك فيهما مشكل اه وفي سم أيضا ذلك (قوله في الحال المفردة) ظاهره ان الحال المفردة مربوطة بالضمير وقيل لاتفتقر الى ربط لانها دالة على صاحبها بالوضع فالضمير فيها أدى اليه الاشتقاق الموجب لتحمل الضمير ع ق (قوله والخبر والنعت) أي وان كانا جملتين (قوله فالجملة ان خلت الخ) أي لفظا وتقديرا ع ق (قوله وجب فيها الواو) أي لفظا أو تقديرا كما في قول الشاعر يصف غائصا لطلب اللؤلؤ اتصف النهار وهو غائص وصاحبه لايدري ماحاله

نصف النهار الماء غامره * ورفيقه بالغيب مايدري

فالواو مقدرة أي والماء غامره لكن قال الدماميني الربط يحصل بالواو وبالضمير فحيث لاواو ولاضمير يقدر أحدهما فلم قدرت الواو وهنا على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو الاولى لانه الاصل في الربط فيقال التقدير الماء غامره فيه اه ولايخفى أن كون الضمير هو الاصل هنا ليس متفقا عليه لان الجملة في البيت اسمية وسيجيء عن عبد القاهر أنه لايجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل فروعي مذهبه وهل يصح أن يورد نظير هذا على تقدير خصوص الضمير في نحو مررت بالبر ففيز بدرهم أي ففيز منه أفاده يس (قوله أن أي جملة الخ) عبارة المطول أن أي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو اه ومنها يعلم مرجع اسم الاشارة هنا وكتب أيضا قوله ان أي في بعض النسخ حذف أن وهي أوضح والمعنى جواب هذا الاستفهام تدبر (قوله وكل جملة) لما بين وجوب الواو في الخالية عن الضمير اذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن الضمير تقع حالا فيجب الواو فيها بل من الجملة الخالية عن الضمير مايصح أن تقع حالا ومنها مالايصح اشار الى بيان ذلك فقال وكل الخ اه ع ق ثم قال وكان يكفيه عن هذا التطويل والتعقيد أي بقوله وكل الخ أن يقول وورود الجملة حالا بالواو ووحده جائز الا في كذا وكذا ع ق (قوله بأن يكون فاعلا) كقولك جاء زيد فزيد اسم يصح ان تجيء منه الحال فاذا اتيت بجملة خلت عن ضميره كقولك عمرو يتكلم جاز أن تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زيد أي جاء حال كون عمرو يتكلم (قوله أو مفعولا) ولو بواسطة حرف الجر وكتب أيضا قوله أو مفعولا حقيقة نحو رأيت زيدا أو تقديرا نحو هذا زيد اذ هو في تقدير أعني زيدا بالاشارة فزيد اسم يصح أن تجيء منه الحال اه ع ق ومنه هذا يعلى شيخنا (قوله لانكرة محضة الخ) خرج بقوله يجوز ان ينتصب الخ

(هو الضمير بدليل) الاقتصار عليه في الحال (المفردة والخبر والنعت) فالجملة (التي تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها) الذي تقع هي حالا عنه وجب الواو ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت زيد قائم والمذكر أن كل جملة خلت عن الضمير (وجب) فيها (الواو) أراد أن يبين ان أي جملة يجوز ذلك فيها وأي جملة لايجوز فقال (وكل جملة خالية عن ضمير ما) أي الاسم الذي (يجوز أن ينتصب عنه حال) وذلك بان يكون فاعلا أو منه ومفعولا ممرفا أو منكرا مخصوصا لانكرة محضة ولامبتدأ أو خبرا فانه لايجوز أن ينتصب عنه حال على الاصح

وكتب

وكتب أيضا قوله لانكرة محضة ذهب ابن مالك تبعا لسيبويه الى أن صاحب الحال يقع نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا وليس بيضا تمييزا لان تمييز المائة لا يكون جمعا وكتب أيضا قوله لانكرة محضة ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا تقدم عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا أن يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير الجائية بالواو لا يجوز تقدمها على ذي حال رعاية لاصل الواو الذي هو العطف لكن نص ابن اصبع على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني تأمل اه فتري أقول الاولى أن يراد بالمنكر المخصوص في عبارة الشارح المنكر المحبوب بمسوغ لتدخل النكرة العامة الواقعة في النفي ونحوه لا خصوص المنكر المخصوص باضافة أو وصف لما فيه من القصور كما عرفت وحينئذ تدخل المنكر المتأخر عن الحال فلا احتياج الى تقييد قوله لانكرة محضة اه (قوله وانما لم يقل عن ضمير الخ) أي مع أنه أخصر ع ق (قوله لان قوله الخ) أي فالاخبار في هذا التركيب انما هو بالصحة التي لا تستلزم الوقوع ومادام وقوعها حالا لم يحصل لا يسمى صاحب حال الا مجازا اه ع ق ولذا قال الشارح ومالم الخ وكتب أيضا قوله لان قوله الخ قال في الاطول وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لانه ربما يمتنع أن يصير صاحبها بامتناع جعلها حالا كما في المصدرة بالمضارع المثبت وما وجهه به الشارح المحقق شاهد على غفلته فانه يشعر بأنه يصح صاحب الحال مجازا والمصنف اجتنبه تحرزا عن التجوز وقد عرفت أنه لا يصح تجوزا أيضا في نحو جاء زيد ويتكلم عمرو اه ملخصا (قوله يصح أن تقع الخ) لا يقال هذا من الاخبار بمعلوم لان جواز انتصاب الحال عن الاسم هو جواز وقوع الحال الذي هو الجملة المذكورة عن ذلك الاسم لانا نقول جواز ورود الحال عن الاسم في الجملة أعم من جواز وقوع الجملة الحالية عن الضمير حالا عن ذلك الاسم بالواو وفهو مفيد فائدة خاصة اه ع ق وقوله أعم الخ أي لصدقه بما اذا كانت جملة الحال مشتملة على الضمير وبما اذا كانت خالية عنه بخلاف الخبر فانه خاص بالثاني (قوله بالواو) أي مع الواو كما في المطول (قوله ومالم يثبت هذا الحكم له الخ) من تتمة العلة (قوله أعني الخ) لما كان المتبادر عود الاشارة الى صحة وقوعها حالا مع أنه ليس مرادا قال أعني الخ (قوله لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه) أي وهنا لم يثبت له ذلك الحكم اذ لا يلزم من الصحة الوقوع (قوله الا مجازا) باعتبار ما يؤول (قوله ليدخل فيه) أي في ذلك القول أعني قوله وكل جملة الخ بخلاف ما لو قال يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه فانه لا يدخل فيه ما ذكر لعدم جواز وقوعه حالا (قوله فيصح استثناؤها) أي استثناء متصلا (قوله الا المصدرة بالمضارع الخ) قال في الاطول يجب أن يستثنى المصدرة بالماضي الخالي عن قد لفظا وتقديرا أيضا اه أقول سيأتي عند مبحث اقتران الماضي بقد جوازا نفراد الواو فيما ذكر على قلة (قوله ربط مثلها) أي في كونها مضارعية

وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان قوله كل جملة مبتدأ خبره قوله (يصح أن تقع تلك الجملة حالا عنه) أي عما يجوز أن ينتصب عنه حال (بالواو) ومالم يثبت له هذا الحكم أعني وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه الا مجازا وانما قال ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز أن ينتصب عنه حال في الجملة وحينئذ يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله (الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو) فانه لا يجوز أن يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد (المسياتي) من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط ولا يخفى ان المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية

مثبتة لا فى الخلو عن الضمير لان ما يأتى انما هو فى المضارع المتحمل للضمير لكن التعليل الآتى يقتضى امتناع ربط المضارع المثبت مطلقا بالواو تأمل من ع ق بزيادة (قوله فى الجملة) زادها لادخال الجملة المصدرة بالمضارع المثبت فانها تصلح للحالية فى حال اشتمالها على الضمير فان قلت الجملة فى قوله وكل جملة مقيدة بالخلو عن الضمير فكيف تدخل المصدرة بالمضارع المثبت مع أن صلاحيتها عند اشتمالها على الضمير قلت المراد انها اذا جعلت غير حالية عنه بل مشتملة عليه صلحت لذلك فتأمل وبهذا يعلم انه لو قال فيما سبق يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه لصح اذ المراد تقع فى الجملة فلا يندفع السؤال السابق فتأمل وكان المناسب أن يقول ولو فى الجملة أى بعض الاحوال لكمال الارتباط بالضمير فى المضارعية المثبتة (قوله فانها لا تقع حالا الخ) أى الا بتقدير القول لان الحال كالنعت وهو لا يكون انشاء فان قلت هو كالخبر أيضا والخبر يكون انشاء على الاصح قلت غلب شبهه بالنعت لانه قيد والقيود ثابتة باقية مع ما تقيد بها والانشاء ليس كذلك بل يوجد باللفظ ويزول بزواله أفاده يس (قوله أى وان لم تخل الخ) بأن اشتملت على ذلك فهى حينئذ اما أن تكون اسمية أو فعلية والفعلية اما ماضوية أو مضارعية والمضارعية اما مصدرة بالمضارع المثبت أو بالمضارع المنفى وبعض هذه الاقسام يتعين فيه الواو ومع ذلك الضمير وبعضها يجب فيها الضمير فقط وبعضها يستوى فيه وجود الواو وانتفاؤها وبعضها يترجح فيه أحدهما فأشار الى تفصيل ذلك والى بيان سببه فقال فان كانت الخ اه ع ق (قوله والفعل مضارع) لفظا ومعنى كما هو واضح وقال سم ظاهره وان كان ماضيا فى المعنى تحرقت واصلد وجهه قال شيخنا يرد هذا الظاهر قوله فى المتن فى التعليل وأما المقارنة الخ تأمل اه يس (قوله تستكثر) أى على قراءة الرفع وأما على قراءته بالجزم على أنه بدل اشتمال من تمنن فليس مما نحن فيه من يس ولا يصح أن الجزم لكونه جوابا للنهى لان شرط الجزم فى جوابه صحة تقدير ان الشرطية قبل لا على الراجح وهذا الشرط مفقود هنا (قوله لان الاصل الخ) قال ع ق بعد فراغه من الكلام على هذه العلة ما نصه ثم اذا نظرنا الى التعليل المشار اليه فيما تقدم للربط بالواو وهو انه انما يعدل عن الضمير اليه عند وجود الحاجة الى مزيد الربط لم ينطبق مع هذا الكلام الا اذا فسرت الحاجة الى مزيد الربط بعدم مشابهة الحال المفردة وفسر عدم الحاجة بالمشابهة والتفصيل الآتى يمكن حمله على ما يساعد ذلك وقد تقدم البحث فى مقتضى ذلك التعليل فليراجع وانما قلنا لم ينطبق مع هذا الكلام الخ لان مقتضى ما تقدم ان الواو يؤتى بها مع الحاجة الى الربط سواء شابهت تلك الجملة المفرد أولا اذ لا تنافى الحاجة مشابهة المفرد ومقتضى هذا الكلام سقوط الواو عند المشابهة كانت الحاجة الى الربط أولا فلم يطابق ما تقدم هذا الا أن يرد الى ما ذكر بأن تفسر الحاجة بعدم المشابهة وعدم الحاجة بالمشابهة اه وبتفسير الحاجة وعدمها بما ذكر اندفع أيضا ما ذكره سم بقوله قوله امتنع دخولها قد يقال ان

فى الجملة بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا البتة لا مع الواو ولا بدونها (والا) عطف على قوله ان خلت أى وان لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها (فان كانت فعلية والفعل مضارع منفى امتنع دخولها) أى الواو (نحو) قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر) أى ولا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا

كانت هذه الصورة لاتمس الحاجة فيها الى زيادة الربط أبدا فيحتاج ذلك الى بيان وتوجيه وان كانت قد يحتاج فيها الى ذلك فينبغي جواز الواو وفيها حينئذ ومشابهتها المفردة معارضة بالاحتياج الى الزيادة اه (قوله لان الاصل المفردة) قال ع ق واصالة المفردة اما بمعنى كثرة ورودها دون الجملة واما بمعنى ان الحال فضلة وكونها فضلة يقتضي اعرابها بالنصب والاعراب يقتضي الافراد لعراقة المفرد أي تأصله في الاعراب اه (قوله لعراقة المفرد) أي تأصله في الاعراب وانما تعرب الجملة محلا لتطفلها على المفرد بوقوعها موقعه ع ق ثم قال وانما تاصل المفرد في الاعراب لانه هو المحتاج اليه للتمييز كما تقرر في محله اه (قوله وهي تدل الخ) أي في أصل وضعها ع ق (قوله لانها لبيان الهيئة) قال السيد فينبغي أن تكون على صيغة الاثبات فيقال جاءني زيد راكبا لا غير ماش لعدم دلالته على الهيئة الا التزاما وبذلك أي بكونها على صيغة الاثبات يظهر أنها تدل على حصول صفة اه وأورد على قوله فينبغي أن تكون الخ اعرابهم غير حالا في نحو جاء القوم غير زيد الا أن يفرق بامكان الاثبات هنا لا هناك وقال بعضهم المنفي قد لا يدل على الهيئة كما في هذا المثال وقد يدل كما في المتقابلين اللذين ليس بينهما واسطة كالزوج والفرد لكن دلالته في ذلك ليست بحسب الوضع فلا عبرة بها والاولى أن يتمسك فيه باستقراء الاستعمالات وقد يتوقف في موافقة النحاة على المنع فيما ذكر وعليه فيفرق بينه وبين الجملة المنفية بامكان العدول هنا الى المشتق الدال اه سم مع حذف (قوله التي عليها الفاعل) أي حال التلبس بالفعل (قوله أو المفعول) ولو بواسطة حرف الجر فدخل المجرور (قوله غير ثابتة) بأن تنفك عن صاحبها (قوله وهذا معنى المقارنة) أي اللازمي اذ معناها المطابق تشارك وقوعي المضمونين في زمان واحد (قوله كما في المفردة) لا يقال هذا قياس في اللغة وقد منعه كثير من المحققين لانا نقول هو من قبيل الحمل على النظير لا القياس فهو مقبول اذ قد صرحوا بأن مثل هذه التعليلات لبيان المناسبة والافاصل الدليل الاستعمال اه يس (قوله على التجدد) كان الاولى حذفه اذ لا دخل له في كون المضارع كالمفرد في دلالته على حصول صفة الخ ويمكن أن وجه الاتيان به الاشارة الى أن سبب الدلالة على عدم الثبوت الدلالة على التجدد على ما فيه ويؤيد ذلك قول ع ق فمن جهة كون المضارع مثبتا يفيد الحصول لمضمونه ووقوعه لانفي ذلك المضمون لعدم النافي ومن جهة كونه فعلا يفيد عدم ثبوت ذلك الحصول وعدم دوامه وذلك لان الفعل في أصل وضعه يدل على التجدد المقتضي للعدم اه ثم ناقش في كون التجدد يقتضي العدم وكون الفعل يدل على عدم الثبوت بما سنذكره فتأمل وكتب أيضا قوله على التجدد أي الوجود بعد العدم لا التجدد وقتا فوقت لان ذلك ليس أصلا في الفعل بل الدلالة عليه بالقرائن اه ع ق وقوله لا التجدد الخ أي تعاقب الامثال ويعبر عنه بالاستمرار التجددي اه يس (قوله وعدم الثبوت) فيه أنه لا يدل على ذلك من

(لان الاصل) في الحال هي الحال (المفردة) لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه (وهي) أي المفردة (تدل على حصول صفة) أي معنى قائم بالغير لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول والهيئة معنى قائم بالغير (غير ثابتة) لان الكلام في الحال المنتقلة (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) أي الحال (قيدا له) يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة (وهو) أي المضارع المثبت (كذلك) أي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فتمتنع الواو فيه كما في المفردة (أما الحصول) أي أما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة (فلكونه فعلا) فيدل على التجدد وعدم الثبوت (مثبتا) فيدل على الحصول (وأما المقارنة فلكونه مضارعا)

جهة كونه فعلا لان التجدد الذى يدل عليه الفعل وضعا انما هو الوجود بعد العدم والمطلوب انما هو الانتفاء بعد الوجود والفعل لا يدل على ذلك وقد يجاب بأنه يدل على ذلك بمعونة ان شأن المتجدد والغالب عليه عدم الثبوت فبنى الامر على ذلك من ع ق (قوله فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال) فيه انه حينئذ لا يفيد المقارنة على التعيين بل يحتملها كما يحتمل التأخر ولو قال بعد قول المصنف مضارعا وهو حقيقة فى الحال لكان أولى (قوله وفيه) أى فى هذا التعليل نظر وما أجيب به عن هذا النظر من أن الحال فى الجملة يستروح منه معنى المقارنة لا يفيد لان التعليل يصيرهو هو الا حقيقيا فلا تثبت به مشابهة المضارع المثبت للحال الذى علة بنائه امتناع الواو وفيه اه ع ق (قوله من أواخر الخ) أى مع الآن الحاضر أفاده سم (قوله المقيد بالحال) اظهار فى محل الاضمار للابهام (قوله بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا) لانه كعدد حروف اسم الفاعل والساكن فيه فى مقابلة الساكن فيه والمتحرك كذلك أى فيمتنع فيه الواو ومثله وقد يقال هذه العلة أيضا موجودة فى المنفى مع أن الواو تجوز فيه الا أن يقال هو تعليل بعد الوقوع فهو فى معنى الحكمة وهى لا يلزم اطرادها تأمل (قوله وبتقدير معنى) لان كلا منهما يصح أن يستعمل مكان الآخر مضارعا وحالا واستقبالا ولو كان قديميا فى أحدهما أنه فى ذلك المعنى مجازا اه ع ق (قوله فلما خشيت أظافيرهم) البيت الاظافير جمع الاظفار وهى جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال ثعلب الرواة كلهم على ان أرهنهم ماض على أن أرهنته بمعنى رهنته الا الاصمعى فانه رواه وأرهنهم على أنه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا مرهونا عندهم ومقيما لديهم اه فنرى وقوله ومالك اسم رجل عبارة ع ق هو اسم رجل كما قيل أو اسم فرس (قوله لتكون الجملة اسمية) فيندفع الايراد لكن يرد أن الجملة الاسمية اذا وقعت حالا خرجت عن الثبوت وصارت للتجدد فاذكر فى تعليل المضارع جار فيها اه يس (قوله كما فى قوله تعالى الخ) وقيل الآية ليست على تقديره بناء على أن الواو يجب دخولها على المضارع المدخول لقد فلا يحتاج للتقدير اه ع ق (قوله وقيل) أى فى الجواب عن ذلك وكتب أيضا قوله وقيل الاول شاذ يرد عليه قوله تعالى قالوا نؤمن بما انزل علينا ويكفرون بما وراءه أى قالوا ذلك والحال انهم كافرون بما وراءه وقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله أى كفروا حال كونهم صادين عن سبيل الله فيتعين الجواب بتقدير المبتدأ أو بجعل الفعلين بمعنى المضى على أن الواو عاطفة كما يأتى فى الجواب الثالث اه ع ق وقال عبد الحكيم قوله شاذ أى واقع على خلاف قياس النحو فلا ينافى الفصاحة ولا الوقوع فى كلام الله تعالى كما مر فى تعريف الفصاحة اه (قوله وقال عبد القاهر) أى فى الجواب عن ذلك (قوله عدل عن لفظ الماضى) اعتذار عن عطف المضارع على الماضى (قوله ومعناها أن يفرض الخ) وانما يفعل هذا فى الماضى

نيصلح للحال كما يصلح للاستقبال وفيه نظر لان الحال التى يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل والحال التى نحن بصددها يجب أن يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا فلا دخل للمضارعة فى المقارنة فالاولى أن يعلل امتناع الواو فى المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى (وأما ما جاء من نحو) قول بعض العرب (قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم*) أى أسلحتهم (ونجوت وأرهنهم مالكا فقيل انما جاءت) الواو فى المضارع المثبت الواقع حالا (على) اعتبار (حذف المبتدأ) لتكون الجملة اسمية (أى وأنا اصك وأنا أرهنهم) كما فى قوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله اليكم أى وأنتم قد تعلمون (وقيل الاول) أى قمت واصك وجهه (شاذ والثانى) أى ونجوت وارهنهم (ضرورة وقال عبد القاهر هى) أى الواو (فيهما للعطف) لا للحال اذ ليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضى (والاصل) قمت (وصككت) ونجوت (ورهنت عدل) عن لفظ الماضى (الى لفظ المضارع حكاية للحال) الماضية ومعناها أن يفرض ما كان واقعا فى الزمان الماضى واقعا فى هذا الزمان

المستغرب حصوله كأنه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذى الكلام فيه والا فقد يعبر عنه باسم الفاعل كما صرحوا به فى قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولهذا عمل باسط فى المفعول مع أنه يشترط فى عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وبالجملة فحكاية الحال الماضية تكون بالمضارع وباسم الفاعل هذا وما ذكره الشارح فى معنى حكاية الحال الماضية مأخوذ من كلام صاحب الكشاف واستحسنه الفاضل الرضى وذكر الاندلسى أن معناها أن تقدر نفسك كأنك موجود فى ذلك الزمان أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن كذا فى الفنرى (قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع) الدال على الحضور لانه يدل فى الاصل على أن المعنى موجود حال التكلم اه ع ق وهو موافق للقول بأن المضارع حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وهو الذى اختاره السيوطى فى جمع الجوامع له فى النحو (قوله منفيا) أى بما أو بلا لا بلن لانها تخلص الفعل للاستقبال والجملة الحالية يجب تجريدها عن علم الاستقبال لحرف التنفيس ولن لئلا يحصل تنافى بحسب الظاهر بين كونها حالية وبين علم الاستقبال وان كان فى الحقيقة لا تنافى راجع ع ق وحاصل هذا التوجيه انهم استثنوا واتصدير الحال بعلم الاستقبال لما بينهما من التنافى بحسب الظاهر واعتبارا للفظ قال الفنرى وقد يوجه بأن عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد هناك عن حرف الاستقبال وفيما عداه طردا للباب اه وقول ع ق بما أو بلا قال أبو حيان القياس كون ان بمنزلة ما النافية وصرح ابن هشام فى التوضيح بامتناع الواو فى المضارع المنفى بما أو لا اه يس (قوله فالامران جائزان) أى على السواء وبعضهم رجح الترك اه ع ق (قوله بالتخفيف) والمعنى فاستقيما غير متبعين (قوله دون النهى لثبون النون) قال أبو البقاء فى القراءة بالتخفيف وجهان أحدهما أنه نهى أيضا وحذفت النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت حذفت متحركة فاحتيج الى تحريك الساكنة فحذف الساكنة أقل تغييرا الثانى أن الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان أحدهما أنه خبر فى معنى النهى كقوله تعالى لا تعبدون الا الله والثانى أن يكون فى موضع الحال هذا ويجوز أن تتبعان لحقته نون التوكيد الخفيفة وكسرت لالتقاء الساكنين على ما ذهب اليه يونس ويكون انشاء ويصح العطف فالآية مثال لا شاهد اه كذا فى الفنرى (قوله فلا يصح عطفه الخ) لعدم صحة عطف الخبر على الانشاء (قوله قراءة العامة) أى عامة القراء أى جميعهم أى ما عدا ابن ذكوان (قوله فانه نهى مؤكد) ولا يجوز أن يكون نفيا ونون الرفع حذفت لتوالى الامثال لان المنفى لا يؤكد (قوله أى شئ ثبت لنا) فكان مانعا لنا من الايمان ع ق (قوله فالفعل المنفى حال) والعامل فى الحال هو العامل فى لنا المقدر وصاحب الحال هو الضمير المجرور اه ع ق وهو معمول محلا للعامل فى الحال فهو على القاعدة من أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها (قوله

فيعبر عنه بلفظ المضارع (وان كان) الفعل مضارعا (منفيا فالامران) جائزان الواو وتركه (كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف) أى بتخفيف النون فتكون لا للنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامة الرفع فلا يصح عطفه على الامر قبله فتكون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهى مؤكد معطوف على الامر قبله (ونحو ومالنا) أى أى شئ ثبت لنا (لا نؤمن بالله) أى حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفى حال بدون الواو وانما جاز فيه الامران

لدلالته على المقارنة) أى فكان فيه طرف من مشابهة المفرد فجاز الترك وقوله دون الحصول أى فكان فيه طرف من عدمها فجاز الاتيان فان نظر الى المشابهة سقطت الحاجة الى مزيد الربط فسقطت الواو وان نظر الى عدمها جاءت الحاجة فجاءت الواو وهذا هو المنظور اليه فيما يأتى من التفصيل ولما تكافأت الجهتان جاز الامران على السواء على أن الذى ينبغى على هذا أن لا تخيير بل يرتكب أحد الوجهين باعتبار النظر ولكن لم يراع ذلك لان القصد تعليل ما وجد بما ينضبط به لا التعليل الموجب للايجاد اه ع ق (قوله لكونه مضارعا) انظر لم جعل السبب هنا فى المقارنة كونه مضارعا وفيما يأتى فى الماضى المنفى استمرار النفى مع أن الفعل فى الموضعين منفى ومع أن المقارن فى الحقيقة النفى لا الفعل فى الموضعين اه سم قال يس ويمكن أن يجاب عنه بأن لم ولما كانا كالجزء من الفعل وقلبا معناه كان المجموع كأنه صيغة ماض اه (قوله انما يدل مطابقة) وان كان نفى الشئ يدل التزاما على حصول ضده لان المعتبر فى التعليل المطابقة التى هى الاصل اه ع ق (قوله وكذا) أى لجواز الامرين فى المضارع المنفى (قوله ماضيا لفظا) يشمل المثبت كضرب والمنفى نحو ما ضرب اه سم وشمل نحو ليس اه يس (قوله أنى يكون لى غلام) أى يوجد والسؤال ليس على وجه الشك فى المقدور بل سؤال فرح وتعجب اه ع ق (قوله وقد بلغنى الكبر) فالحال بلوغ الكبر وقد يحصل وقد لا يحصل وان كان بعد حصوله لازما فصح كونه منتقلا وقال حسن جلبى البلوغ المذكور كما يتحقق يضمحل (قوله حصرت صدورهم) أى ضاقت عن قتالكم مع قومهم أو قتال قومهم معكم اه ع ق (قوله المنفى بلم أو لما) وأما المنفى بغيرهما فان كان ذلك النافى يخلص المضارع للاستقبال كان لم تقع الجملة حالا وان كان ما أو لا فيجوز الامران كما تقدم وعند ابن هشام يجب ترك الواو اه يس (قوله على مثال) أى مما يستشهد به اه ع ق فلا يقال المثال لا تشترط صحته وكتب أيضا ما نصه وقد استشهد له بقوله

فقالت له العينان سمعا وطاعة * وحدرتا كالدر لما يثقب

اه ع ق أى دموعا كالدر قبل تثقيبه (قوله ولم يمسسنى بشر) فان قلت لم ينتقل عدم مساس البشر اياها فكيف عد من الاحوال المنتقلة قلت ليس فى اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك زيد أبوك عطوفا وهذا القدر يكفى فى عده من الاحوال المنتقلة اه فترى وكتب أيضا قوله ولم يمسسنى بشر أى والحال انى أعلم حينئذ انى لم يمسسنى بشر فيما مضى وبهذا التقدير يعلم أن العامل فى الحال ان قيد بحال يعلم مضيها أى سبقها ذلك العامل وجب تاويلها بما يفيد المقارنة اه ع ق (قوله أما المثبت) أى أما الماضى المثبت وقضيته عدم جواز الوجهين فى المنفى نحو جاء زيد وما ركب لكن تقدم عن سم أن المنفى كالمثبت ويوافقه قول بعضهم ترك الشارح فى المطول التفصيل فى الماضى بين كونه مثبتا أو منفيا لان حاله لا يختلف بالاثبات والنفى كذا فى يس وكتب أيضا قوله أما

(لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا) والمنفى انما يدل مطابقة على عدم الحصول (وكذا) يجوز الواو وتركه (ان كان) الفعل (ماضيا لفظا أو معنى كقوله تعالى) اخبارا عن زكريا (أنى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر) بالواو (وقوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم) بدون الواو وهذا فى الماضى لفظا وأما الماضى معنى فالمراد به المضارع المنفى بلم أو لما فانهما يقلبان معنى المضارع الى المضى فأورد المنفى بلم مثالين أحدهما مع الواو والآخر بدونه واقتصر فى المنفى بلما على ما هو بالواو فكأنه لم يطلع على مثال ترك الواو الا انه مقتضى القياس فقال (وقوله تعالى أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم اما المثبت) أى أما جواز الامرين فى الماضى المثبت

المثبت الخ خاص بالماضى لفظا ولا يبعد أن يدخل فيه الماضى المستعمل فى موضع المضارع لنكتة كالمبالغة فى نحو اتى أمر الله وانظر لو استعمل الماضى فى الاستقبال مجازا اه سم وفيه أن الصورة التى أمر بنظرها هى الصورة التى لم يستبعدها فلعل صواب العبارة الثانية وانظر لو استعمل المضارع فى الماضى مجازا (قوله فلدلالته على الحصول) أى فيشبه الحال المفردة وبهذا جاز ترك الواو وقوله دون المقارنة أى فلم يشبهها فيها وبهذا جاز الاتيان بها (قوله يعنى حصول الخ) فاللام للعهد (قوله لكونه فعلا مثبتا) فمن كونه ثابتا لا منفيا يفيد الحصول ومن كونه فعلا والفعل يقتضى التجدد المستلزم للعدم يفيد عدم الثبوت اه ع ق وفيه ما تقدم (قوله تقرب الماضى من الحال) المقتضية للمقارنة وفيه أن المطلوب فى الحال المقارنة بالنون لا المقاربة بالباء والاصح ذلك فى الماضى المجرد عن قد لانه انما يدل على التقدم عن الحال لا على البعد منها نعم وجود قد آكد فى تلك المقاربة بالباء لكن التأكيد لا يدل على الوجوب ويشترط فى الماضى الموالى لقد أن لا يكون موالى لا لا ولا معطوفا بأو فلا يقال ما جاء الا قد ضحك ولا لا ضربته قد ذهب أو مكث من ع ق وقال يس بعد كلام قرره فالحاصل أن الواو وقد يمتنعان فى الماضى التالى لا لا والمعطوف بأو ويجبان عند فقد الضمير نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ويجوز مجيئهما وتركهما وانفراد كل منهما فى الباقى واجتماعهما خير من تركهما وتركهما خير من انفراد الواو وهذا خير من انفراد قد وذكر الرضى أن الواو وقد قد يجتمعان بعد الا نحو ما لقيته الا وقد أكرمنى ومذهب سيبويه عدم جواز حذف قد وتأول حصرت بأنه صفة لموصوف محذوف أى جاءكم قوم حصرت صدورهم وحملها بعضهم على الدعاء اه ملخصا وقوله ويجوز مجيئهما وتركهما نقل قبل ذلك أن البصريين الا الاخفش قائلون بأن الماضى لفظا لا يقع حالا الا ومعه قد ظاهرة أو مقدرة فجوز ترتركهما مبنى على مذهب غيرهم وكتب على قول ع ق وفيه أن المطلوب فى الحال المقارنة بالنون الخ ما نصه دفعه بعضهم بأن المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشئ فى حكمه ولذا أطلق الآن على الزمان القريب من الحال قال الفنرى ولا يخلو عن شوب لان الظاهر أن المعتبر فى الحال حقيقة المقارنة لا ما هو فى حكمها ولذا قال الفاضل المحشى اذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من المجئ وتفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجئ لكن قارنه أى قارن الركوب لا ابتداؤه المجئ (قوله وهو أن الحال التى نحن بصددها) وهى الحال النحوية المقارن وقوعها وقوع العامل (قوله فتجوز المقارنة الخ) تفريع على مغايرة الحالين (قوله اذا كان الحال والعامل ماضيين) أى فقولك فلا يقارن الحال غير مناسب (قوله كما فى قولك الخ) فان مجيئه فى السنة الماضية فى حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمن التكلم الذى هو

(فلدلالته على الحصول) يعنى حصول صفة غير ثابتة (لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا) فلا يقارن الحال (ولهذا) أى ولعدم دلالته على المقارنة (شرط أن يكون مع قد ظاهرة) كما فى قوله تعالى (أو مقدرة) كما فى قوله تعالى حصرت صدورهم لان قد تقرب الماضى من الحال والاشكال المذكور واردهنا وهو ان الحال التى نحن بصددها غير الحال التى تقابل الماضى وتقرب قد الماضى منها فتجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين ولفظ قد انما يقرب الماضى من الحال التى هى زمان التكلم وربما تبعده عن الحال التى نحن بصددها كما فى قولك جاءنى زيد فى السنة الماضية وقد ركب فرسه

مفاد قد اه ع ق (قوله والاعتذار الخ) قال فيه وغاية ما يمكن أن يقال فى هذا المقام ان حالية الماضى وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضى والحالية للنافى الماضى والحال فى الجملة فأتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد فى السنة الماضية وقد ركب فظهر أن تصدير الماضى المثبت بلفظ قد لمجرد الاستحسان اللفظى اه وحاصله أن المراد أن المضى والحال فى الجملة متنافيان فأتى بقد المقربة للحال فى الجملة وفيه أنه يصير التعليل حينئذ وهميا محضا كما قاله ع ق قال والاولى الجواب بأن المضى باعتبار العامل فى الحال والتقريب بقد باعتباره وتقدم أن فيه أيضا خفاء اه فاذا قلت جاءنى زيد ركب ربما يفهم منه أن الركوب ماض بالنسبة للمجىء فيؤتى بقد لتقربه منه تأمل (قوله فى الماضى) أى لفظا أو معنى أعنى المضارع المنفى بلم أو لما (قوله دون الحصول) وبهذا خالف المفردة (قوله أى لامتداد النفى) فلا يجوز أن يقال لما يقدم زيد بالامس وقدم الآن اه ع ق (قوله من حين الانتفاء الى زمان التكلم) قال سم قد يكون زمان العامل مستقبلا فلا يكون امتداد النفى لزمان التكلم مفيدا للمقارنة فليتأمل اه وسيأتى الاعتذار عنه فى كلام ع ف فتنبه وكتب أيضا قوله من حين الانتفاء اظهار فى محل الاضمار وقوله الى زمان التكلم بادخال الغاية بدليل ما بعده فاندفع ما أوردهنا (قوله وغيرها الخ) قال فى الاطول الفرق بين لم ولما كما بين لا النفى الجنس ولا بمعنى ليس فى أن الاول نص فى الاستغراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لا رجل بل رجلان والثانى ظاهر فيه ويجامع الاثبات فى البعض فلذا لا يصح لما يضرب زيد أمس بل ضرب الا آن ويصح لم يضرب أمس بل ضرب الآن اه (قوله وما) فيه انها النفى الحال كليس فالاولى حذفها كذا قرر بعضهم وأقول مراد الشارح مع الماضى بدليل تخصيصه فيما مر المضارع المنفى بلم ولما وليست مع الماضى لنفى الحال بل مع المضارع تأمل (قوله لانتفاء متقدم) بالتنوين وبالاضافة (قوله مع أن الاصل استمراره) أى الكثير الراجح (قوله أى استمرار ذلك الانتفاء) قال فى الاطول أى استمرار الانتفاء لا استمرار الانتفاء المتقدم كما يستفاد من الشرح لان تحققه يؤدى الى أن الاصل استمرار النفى مطلقا اه (قوله لما سيجىء) أى فى التحقيق الآتى (قوله حتى تظهر الخ) عبارة ع ق هذا اذا لم يظهر مغيرا أما اذا ظهر فلا يقال الاصل بقاؤه كما اذا شوهد انتفاء ذلك النفى فلا يدل على المقارنة ويعلل حينئذ جواز الامرين بعلة اخرى ولاجل صحة وجود المغير فى غير لما لا يكون قولك مثلا فيما اذا لم يضرب زيد بالامس وعلم ضربه الآن لم يضرب زيد بالامس لكنه ضرب اليوم تناقضا بل يكون تخصيصا لذلك الاصل اه (قوله فيحصل الخ) قال ع ق وانما حصلت المقارنة بالاستمرار الى زمان التكلم لانا بنينا على أن الدلالة على حال التكلم كما فى المضارع تدل على المقارنة وقد علمت ما فيه فاذا قلت جاء لم يتكلم أفاد المقارنة للنفى بسبب كون الاصل استمراره اه (قوله أى بالنفى) الموصوف بأن الاصل

والاعتذار عن ذلك مذكور فى الشرح (وأما المنفى) أى وأما جواز الامرين فى الماضى المنفى فلدلالته على المقارنة دون الحصول (أما الاول) أى دلالته على المقارنة (فلان لما للاستغراق) أى لامتداد النفى من حين الانتفاء الى زمان التكلم (وغيرها) أى غير لما مثل لم ولما (لانتفاء متقدم) على زمان التكلم (مع أن الاصل استمراره) أى استمرار ذلك الانتفاء لما سيجىء حتى تظهر قرينة على الانقطاع كما فى قولنا لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم (فيحصل به) أى بالنفى أو بأن الاصل فيه الاستمرار (الدلالة عليها) أى على المقارنة (عند الاطلاق) وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء

بقاؤه اه ع ق وكتب أيضا قوله أي بالنفي أي الانتفاء ولو عبر به لكان أوضح لانه الذي تقدم ذكره صريحا (قوله بخلاف المثبت) فلا يفيد الاستمرار المقتضى للمقارنة لا وضعا ولا استصحابا اه ع ق (قوله على افادة التجدد) أي مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من غير أن يكون الاصل الخ) لما سيأتي في التحقيق وكتب أيضا قوله من غير أن يكون الاصل الخ انظره مع قولهم الاصل في كل ثابت دوامه حتى انه وجه افادة الاسمية الدوام بذلك (قوله واذا قلت ما ضرب الخ) هذا يدل على استمرار النفي في جميع أجزاء الماضي ولا يدل على بقائه في الحال لتحصل المقارنة فالوجه أن يقال في بيان المقارنة ان الاصل استمرار النفي اه سم (قوله استغراق النفي لجميع) أي النفي للحدث في جميع الخ اما بمراعاة الاصل كما تقدم واما لان الفعل حينئذ كالنكرة في سياق النفي اه ع ق (قوله وذلك) أي كون النفي يفيد الاستمرار والاثبات لا يفيده ثم ان هذا لا يتم الا بكلام المتن في التحقيق والا فالتناقض يتأتى بالعكس (قوله في طرفي نقيض) المراد بالنقيض الجنس الشامل للمتعدد والمراد طرفان هما نقيضان أو المراد بالنقيض التناقض وفي على كل زائدة تأمل (قوله ولا يخفى أن الاثبات في الجملة) أي في زمن ما فلا يكذب الاثبات في بعض الازمنة الا اذا صدق النفي في جميعها (قوله انما يتأتى فيه النفي دائما) اذ لو كان النفي كالاثبات مقيدا بجزء من أجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزأين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق كذا في المطول قال السيد ظاهر هذا الكلام يشعر بأن نحو لم يضرب زيد يدل على استغراق النفي للزمان الماضي وضعا وما تقدم يدل على أن الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على أن الاصل استمراره وهذا هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع وما ذكره ههنا انما يفهم منه اذا قوبل الاثبات بالنفي وقيل في رد من قال ضرب زيد انه لم يضرب اه (قوله أي تحقيق هذا الكلام) عبارة الاطول أي تحقيق أن الاصل استمرار النفي (قوله لا يفتقر الى سبب) أي الى وجود سبب اذ سببه عدم السبب والا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذ ما لا يفتقر عدمه الى سبب هو الممتنع لذاته اه أطول واليه أشار الشارح بقوله في شرح كلام المصنف الى سبب موجود وقوله الى وجود سبب (قوله يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود الخ) مبني على أن الوجود غير الموجود وأنه من الاحوال التي هي من الاعراض التي هي من متعلقات القدرة وعلى أن العرض لا يبقى زمانين أما على القول بأن الوجود عين الموجود والقول بأن العرض يبقى زمانين فليس هنالك وجود عقيب وجود ولا للوجود الحادث احتياج الى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث الى سبب لانه على ما ذكر لا تتعلق القدرة بالذوات الاحال ايجادها ثم هي بعد ذلك في قبضة القدرة ان شاء المولى أبقاها وان شاء أعدمها وابقاؤها على هذا بقاء العرض الاول (قوله ولا بد للوجود الحادث من السبب) هو امداد الذات بالاعراض المقتضية استمرار وجودها (قوله

(بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد) من غير أن يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي لكن لا قطعا بخلاف لما وذلك لانهم قصدوا أن يكون الاثبات والنفي في طرفي نقيض ولا يخفى أن الاثبات في الجملة انما يتأتى فيه النفي دائما (وتحقيقه) أي تحقيق هذا الكلام (ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود) يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ولا بد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم حتى توجد عللها فلما في الجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار

حصل من اطلاقه) أى عما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله حصل من اطلاقه) الدلالة على المقارنة قال فى المطول وقد عرفت مافيه اه أى من أن المطلوب فى الحال مقارنة حصول مضمونها الحصول مضمون العامل ولو كان فى الاستقبال لازمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم فأين هذا من ذاك فتدبر اه سم (قوله هذا) أى ماذكر من التفصيل (قوله فالمشهور) أى عند علماء العربية اه ع ق (قوله جواز تركها) أى والاتيان بها وانما نص على جواز الترك لانه هو المختلف فيه وأما الاتيان فلم يقل أحد بامتناعه ع ق (قوله لعكس الخ) بين المصنف أن علة الجواز تخلف أحد الامرين المعلل بهما منع الواو فى المضارع المثبت فقول الشارح لدلالة الاسمية على المقارنة ناظر لجواز الترك وقوله لاعلى حصول الخ ناظر لجواز الدخول (قوله أى لدلالة الخ) أورد على التعليل ان نحو جاءنى زيد وعمرو يتكلم مما أخبر فيها بالمضارع المثبت يدل كما تقدم على الحصول والمقارنة معا فينتقض ماذكر فى الجملة الاسمية وقد يجاب بأن التعليل ناظر الى أصل الجملة الاسمية وذلك كاف لان هذه الامور بيان لعلل ماوقع لمجرد الضبط بالمناسبة لا بيان الامور المبينة للاحكام والا فكل ماذكر المصنف محتمل عند التحقيق كما تقدم وورد أيضا أن كون الجملة الاسمية للدوام والثبوت يقتضى خروج الكلام عما نحن بصدده لان الكلام فى الحال المنتقلة وأما غيرها فقد تقدم امتناع الواو فيها مطلقا وقد يجاب أيضا بما أشير اليه من أن ذلك منظور فيه الى الاصل واكتفى بذلك على وجه التوسع والا فكونها منتقلة يمنع ذلك الاصل اه ع ق (قوله لكونها مستمرة) حتى فى زمن التكلم وقد بنينا على أن المقارنة يقتضيها الحصول زمن التكلم على مافيه من البحث السابق بيانه ع ق (قوله نحو كلمته فوه الى فى) أى ويجوز أن يقال وفوه الى فى وأما وجوب سقوطها فى الاسمية المعطوفة على المفردة كقوله تعالى فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون فلعروض كراهية الجمع بين واو الحال التى أصلها العطف اذ هى للربط الذى هو كالعطف وحرف العطف الذى هو أو اه ع ق وكتب أيضا قوله فوه الى فى ويروى فاه الى فى وفى تخريجه أقوال منها أنه على تقدير جاء لا انظر يس (قوله بمعنى مشافها) فيه اشارة الى أنها حال من التاء ولذا قال ع ق مشافها له (قوله على عدم الثبوت) بل دلالتها على الثبوت قال السيرامى فى هذا التعليل نظر لان الدلالة على الثبوت المقتضى للمقارنة يقتضى ترك الواو وكما تقدم أى فى قوله لعكس مامر فى الماضى المثبت اه ومثله فى الاطول حيث قال لعدم دلالتها على عدم الثبوت هذا علة جواز الترك ومدار الاولوية على قوله مع ظهور الاستئناف فيها فالاولى الاكتفاء به اه وقال الفنرى يريد أنه اذا انتفت الدلالة على عدم الثبوت بل دلت على الثبوت لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة فكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستئناف فكان دخول الواو

حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة (وأما الثانى) أى عدم دلالته على الحصول (فلكونه مثبتا) هذا اذا كانت الجملة فعلية (وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها) أى الواو (لعكس مامر فى الماضى المثبت) أى لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات (نحو كلمته فوه الى فى) بمعنى مشافها (و) أيضا المشهور (أن دخولها) أى الواو (أولى) من تركها (لعدم دلالتها) اى الجملة الاسمية (على عدم الثبوت

أولى اه وحاصل البحث تعارض التعليلين وحاصل الجواب اختلافهما بالحيثية (قوله مع ظهور الخ) فالعلة مجموع الامرين وكتب أيضا قوله مع ظهور الاستئناف فيها دون الفعلية لان الاسمية قد يكون جزآها جامدين فلا يكون فيهما ما في المفردة من الاشتقاق فبعدت عن المفردة بخلاف الفعلية فانها دائما مشتقة فقربت منها فلا يظهر فيها استئناف كما يظهر في الاسمية والحاصل أنها بعدت عن المفردة من دلالتها على الثبوت ومن ظهور الاستئناف (قوله أي وأنتم من أهل العلم) أي ومن شأن العالم التمييز بين الاشياء فلا يدعي مساواة الحق للباطل اه ع ق وكتب أيضا قوله وأنتم من أهل العلم والمعرفة أي فيكون الفعل بمنزلة اللازم وقوله أو وأنتم تعلمون ما بينهما الخ أي فيكون مفعوله مقدرا (قوله ما بينهما) أي الله والانداد (قوله وقال عبد القاهر) هذا مقابل المشهور لان المشهور معم وهذا مفصل (قوله سواء كان خبره فعلا) ظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره وانظر اذا كان خبره ظرفا اه يس (قوله لان الجملة) أي الحالية أطول (قوله حتى تدخل الخ) غاية في النفي وقوله في صلة العامل أي فيما يتصل بالعامل أي يتعلق به بأن تكون قيدا من قيوده ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو وكتب أيضا قوله حتى تدخل في صلة العامل قال الفنري المراد من الدخول في صلة العامل أن تجعل قيدا من قيوده تابعا له في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستئناف اللغوي الذي ذكره عكسه اه قال سم فعلم أنه ليس المراد بالدخول في صلة العامل مطلق كونه قيدا له بل كونه قيدا له على الوجه المذكور فلا ينافي عدم الدخول في صلة العامل بهذا المعنى كونه قيدا له في الجملة كما هو صريح كلام الشيخ في نحو جاء في زيد وهو يسرع الخ فانه اعترف بأن هذه الجملة حال كما نقله عنه المصنف واعترف بأنه يمتنع دخولها في صلة العامل فكان الحاصل أن الحال تارة تتبع العامل في الاثبات بأن تثبت لذي الحال ابتداء لا بواسطة اثبات الحال لضميره المنفصل أو صريح اسمه وتارة تستقل الحال بالاثبات بأن تثبت لضمير ذي الحال المنفصل أو لصريح اسمه كما في يسرع ومسرع في مثال المصنف فالاولى تكون بدون الواو والثانية لا تكون الا بالواو اه وكتب أيضا على قوله في صلة العامل ما نصه اي عامل الحال اه أطول (قوله وتنضم اليه الخ) عطف لازم أو تفسير مراد (قوله وتقدر تقديرا المفرد) فاذا قلت جاء زيد يركب فالمثبت هو المجيء حال الركوب لا مجيء مقيد باثبات مستأنف فهو في تقدير جاء زيدا راكبا (قوله وهذا) أي ما ذكر من الدخول في صلة العامل والانضمام اليه في الاثبات وتقديره تقدير المفرد مما يمتنع الخ أي وهذا المذكور المقتضي للترك يمتنع فالاتيان بها واجب وهو المطلوب (قوله والا) بأن أعدته بدون قصد الاستئناف وعبارة ع ف ولو لم نقصد الاستئناف لوجب ان تقول مسرعا أو يسرع لان المضارع كالوصف في أول وهلة فيكون داخلا في ثبوت العامل ولو قصدت هذا المعنى أعني ضمها اليه ضم المفردة لكنت قد تركت المبتدأ الخ (قوله بمضيعة)

مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابط نحو) قوله تعالى (فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون) أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة أو وأنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت (وقال عبد القاهر آن كان المبتدا) في الجملة الاسمية الحالية (ضمير ذي الحال وجبت الواو) سواء كان خبره فعلا (نحو جاء زيد وهو يسرع أو) اسما نحو جاء زيد (وهو مسرع) وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع لانك اذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في أنك لا تجد سبيلا الى أن تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة

بكسر الضاد كما فى الحفيد أى مكان الضياع (قوله وجعلته لغوا فى البين) أى ملغوا عن الاعتبار ومزيدا فى البين وهو تفسير لقوله تركت الخ وكتب أيضا ما نصه لحصول الفائدة بدون الضمير فالاتيان به بشعر بقصد الاستئناف المنافى للاتصال فلا يستقل بافادة الربط فنجب الواو (قوله فى البين) أى فيما بين الحال وعاملها لان القصد حينئذ الى نفس تلك الحال المفردة التى ليس لها فى صيغة التركيب اثبات زائد على اثبات عاملها اه ع ق (قوله وجرى) معطوف على قوله كنت وضمير جرى يرجع الى المبتدا أى وجرى ذلك المبتدا مجرى عمرو فى أن تقول الخ أو الى قولك جاء زيد وزيد يسرع (قوله ثم تزعم الخ) أى وهذا لا يصدر من العقلاء (قوله ولم تبتدئ للسرعة) فيه اشارة الى ان الحال فى الحقيقة يسرع ومسرع فى المثالين اه سم (قوله لانجيء الجملة الاسمية الخ) شامل لكل جملة اسمية فلا تتقيد بما المبتدا فيها ضمير ذى الحال كما هو ظاهر كلام المصنف ويدل على ذلك تمثيله لما خرج عن القياس والاصل بنحوفوه الى فىّ اه سم (قوله بضرب من التأويل) كما فى قوله تعالى بياتا أوهم قائلون بترك الواو فيها بتأويل ان الواو لحرف العطف فلا تجتمع مع حرف عطف آخر أو بضرب من التشبيه بالمفرد كما فى قولك كلمته فوه الى فىّ لانه يتبادر منه أن المعنى مشافها وكذلك قوله تعالى قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو أى متعادين وهذا التأويل لا يحسن فى نحو جاء زيد وهو يسرع ولذلك قيل ان اسقاط الواو فيه خير لان التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجملة يعبر عنه بالمفرد قد باح به السياق فعدل عنه لمعنى فى الجملة كالتصريح بعداوة بعضهم بعضا المفيد للتقريع على التعادى من الابعاض مع شمول الجنس لهم بخلاف قولنا متعادين فليس صريحا فى ذلك ولو اقتضاه وانما التأويل باسقاط الضمير اه ع ق وقد علم بهذا وجه العدول عن المفرد الى الجملة مع أنها فى موضع الحال المفردة راجع ع ق (قوله وهو مشعر الخ) اعتراض على المصنف وكتب أيضا قوله وهو مشعر الخ وافقه السيد على ذلك وللعصام معهما كلام انظره فى أطوله (قوله وجاء زيد وعمرو يسرع الخ) بل جاء زيد وعمرو الخ أولى وأولى (قوله بالطريق الاولى) أى وظاهر كلام المصنف خلافه اه ع ق ووجه الاولوية أنه جعلهما مشبهابهما حيث قال أولا كان بمنزلة الخ وقال ثانيا جرى مجرى الخ ولا ريب أن المشبه به أقوى وعلل بعضهم الاولوية بأن الاستئناف هنا أظهر لان الضمير أقرب الى الاسم من الظاهر أو من الاجنبى (قوله نحو على كتفه سيف) مما تقدم فيه الظرف أو المجرور على اسم مرفوع (قوله اذا أنكرتنى بلدة الخ) على حذف مضاف أى أهل بلدة أو على الاسناد المجازى وأنكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته والبازى بسكون الياء طائر معروف وجمعه بزاة والبازلغة فى البازى وجمعه أبزاز وبيزان اه فنرى * (تنبيه) * بقى من الاقسام الجملة الشرطية والنحاة على منع وقوعها حالا فلا يقال جاءنى زيد ان يسأل يعط وزعموا أنه اذا

وجعلته لغوا فى البين وجرى مجرى أن تقول جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس أن لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشئ الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه هذا كلامه فى دلائل الاعجاز وهو مشعر بوجوب الواو فى نحو جاء زيد وزيد يسرع أو مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع أمامه بالطريق الاولى ثم قال الشيخ (وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كنرفيها) أى فى تلك الحال (تركها) أى ترك الواو (نحو) قول بشار

* اذا أنكرتنى بلدة أو نكرتها *
(خرجت مع البازى على سواد)

أى بقية من الليل يعنى اذا لم يعرف قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مصاحبا للبازى الذى هو أبكر الطيور مشتملا على شئ من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد حال ترك فيها الواو

أريد ذلك لزم أن تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ذى الحال نحو جاءنى زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال الاسمية لا الشرطية كذا فى المطول والاطول وأصاحب الاطول معهم مناقشة فراجعه وفى يس أن أبا حيان جوز وقوعها حالا وأنها اذا وقعت حالا لزمت الواو خلافا لابن جنى وأن صاحب العروس قال ينبغى تقييد الجملة الشرطية الواقعة حالا بما اذا كان جوابها خبرا فانها حينئذ تكون خبرية وأما اذا كان جوابها انشاء فان الشرطية تكون انشائية والانشاء لا يقع حالا ثم قال فى المطول وأما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور أولى باللزوم لما قبل الشرط المذكور الذى هو كالعوض عن الجزاء كقولك أكرمه وان يشتمنى واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى أنها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقيل للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور أى أكرمه ان لم يشتمنى وان شتمنى واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقيل اعتراضية والجملة معترضة اه وعلى كونها للحال خرج الشرط عن طلب الجزاء فلا جواب له كما فى الاطول والدماميني وعلى كونها اعتراضية يكون من الاعتراض القليل وهو ما يجىء بعد تمام الكلام ومثل له فى المطول بقوله عليه الصلاة والسلام أنا سيد ولد آدم ولا فخر (قوله أن يكون الاسم) كسواد (قوله فاعلا للظرف) لاستلزام هذا الوجه نفى تقديم ما أصله التأخير ع ق (قوله لاعتماده على ذى الحال) أى صاحبها كالتاء فى خرجت (قوله ههنا) أى فى مقام الحالية خصوصا أى بالخصوص أى لا الخبرية والوصفية (قوله أن الظرف) نائب فاعل يقدر (قوله فى تقدير اسم الفاعل) أى فهو فى تأويل المفرد فكثر الترك فيه وقوله الا أن يقدر فعل ماض أى لان الترك كثير فيه أيضا ولا يقدر مضارعا لان الواو يجب تركها معه (قوله وفيه بحث) وجهه أنه ان كان سبب قوله خصوصا كون الاصل فى الحال الافراد فيقال كذلك الخبر والوصف وان كان غيره فلم يبينه ويرد عليه أيضا ان تجويز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو لانه عند وجود الواو يقدر بالماضى لا بالمضارع وعند انتفائه يقدر بالمضارع ان شئنا ولو كان تجويز تقدير ما يمتنع معه الواو مانعا من الواو لمنع تجويز تقدير اسم الفاعل لان الواو ممتنعة مع وجوده بالاحرى وقد تبين بما ذكر أن لا مانع من تقدير المضارع فى نحو على كتفه سيف ان جعل الاسم مرفوعا على أنه فاعل اه ع ق وقوله ان كان سبب قوله الخ عبارة سم ان كان سبب تقدير اسم الفاعل ههنا خصوصا الخ وقوله وان كان غيره فلم يبينه قال الفنرى اذا جعل قوله خصوصا احترازا عن الظرف الواقع صلة للموصول لم يرد الخبر والنعت (قوله والظاهر الخ) لا يخفى عليك أن هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ فانه لم يتبين من هذا وجه اختيار الافراد فى الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شئ اه فنرى ووافقه قول بعضهم ان قول الشارح والظاهر أى فى توجيه كثرة ترك الواو (قوله فى تقدير المفرد) وهذا

ثم قال الشيخ الوجه أن يكون الاسم فى مثل هذا فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال لا مبتدأ وينبغى أن يقدر ههنا خصوصا أن الظرف فى تقدير اسم الفاعل دونه الفعل اللهم الا أن يقدر فعل ماض هذا كلامه وفيه بحث والظاهر أن مثل على كتفه سيف يحتمل أن يكون فى تقدير المفرد وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها وأن يكون فعلية مقدرة بالماضى أو المضارع فعلى تقديرين يمتنع الواو وعلى تقديرين لا تجب الواو

أولى لنزوعه الى الاصل ع ق (قوله فمن أجل هذا) أى امتناع الواو على تقديرين وعدم وجوبها على تقديرين كثر تركها ورجح لانه جار فى الاربعة وجوبا أو جوازا (قوله وقال الشيخ الخ) هذا يخصص ما تقدم فى الشرح وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجملة الاسمية الا بضرب من التأويل فتأمل سم (قوله ويحسن الترك الخ) قال فى الاطول ولقد أعجب حيث ختم بحث التذنيب بحسن الترك كما ختم بحث الاصل بحسن الوصل (قوله لدخول حرف) أى غير الواو وقال فى العروس ويدخل فيه غير كأن من الحروف مثل ان كقوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ولا التبرئة كقوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه اه وانظر بقية الحروف أماليت ولعل فهما من قبيل الانشاء فلا يقعان حالا كذا فى يس (قوله يحصل بذلك الخ) فيه اشارة الى أن العلة فى حسن الترك فى ذلك ان دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط وقيل لكراهة اجتماع حرفين فى الجملة الحالية ورجحه ع ق وعبارته وانما حسن ترك الواو فيها حينئذ لكراهة اجتماع حرفين فيها وقيل لان دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط فان عنى أن بعض الاحرف فى أصلها يفيد معنى الارتباط كتشبيه ما قبلها بما بعدها فى كأن مثلا أو تعليل ما قبلها بما بعدها فهذا لا يتم الحرف لورود حسن الترك فيما ليس فيه ذلك كلا التبرئة كما فى قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه على أن هذا المعنى منتف عن هذه الاحرف حال كون جملها أحوالا اذ لا يخفى أن الجملة الحالية لا تشبه بها وان عنى أنها اسدت مسد الواو الرابطة فكأنها ربطت فقد عاد ذلك فى التحقيق الى الاكتفاء بالحرف عن الواو كراهية لاجتماعهما فالتعليل الاول أقرب اه (قوله كقوله) أى الفرزدق ع ق (قوله الحوارد) جمع حادر اه ع ق (قوله من حرد) بكسر الراء حردا بتسكين الراء وتحريكها فهو حارد وحردان والجمع حواردمثل صاهل وصواهل وطالع وطوالع لان فاعلا اذا كان صفة لغير عاقل كان جمعه على فواعل قياسيا (قوله وجوانبى) تفسير (قوله لما فى حرف التشبيه الخ) أى والعامل فيه كأنما فى قوله الخ وقولهم الحال لا تأتى من المبتدا محله اذا لم يكن هناك عامل غير الابتداء كما يرشد له تعليلهم ذلك بقولهم لان العامل فيها هو العامل فى صاحبها والابتداء ضعيف لا يعمل عملين اه ولا يعترض بمخالفة عامل الحال لعامل صاحبها الجوازه عند بعض المحققين أو يقال يكفى طلب حرف التشبيه فى المعنى لصاحب الحال وان أهمل عنه (قوله من معنى الفعل) اذ هو بمعنى أشبه (قوله برداله) أى ملبوسك وثناه باعتبار لفظى التبجيل والتعظيم المخبر بهما عنه مبالغة ولو كان معناهما واحدا واستعارة لفظ الملبوس للوصف معروف للظهور فى كل منهما اه ع ق (قوله حال) اما من الاحوال المترادفة بأن تكون الاحوال صاحبها واحدا كالكاف فى يقيمك أو المتداخلة بأن يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذى تشتمل عليه الحال السابقة مثل أن يجعل برداله تبجيل وتعظيم حالا من ضمير سالما

فمن أجل هذا كثر تركها وقال الشيخ أيضا (ويحسن الترك) أى ترك الواو فى الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف على المبتدا) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط (كقوله فقلت عسى أن تبصرينى كأنما * بنى حولى الاسود الحوارد) من حرد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرينى ولولا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حولى أى فى أكناف وجوانبى حال من بنى لما فى حرف التشبيه من معنى الفعل (و) يحسن الترك تارة (أخرى لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالا (بعقب مفرد حال (كقوله والله يقيك لنا سالما برداله تبجيل وتعظيم) فقوله برداله تبجيل حال

كذا

كذا فى المطول لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود انما يأتى على الاحتمال الاول كما فى المطول فليس البيت نصا فى المقصود لقيام الاحتمال الثانى وأيضا يحتمل أن يكون برد الفاعلا سالما ويكون تجهيلا بدلا من برد الخ واذا سلم تبجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل كما فى الاطول (قوله ولو لم يتقدمها قوله سالمالم يحسن الخ) فتركت الواو فى الجملة لمناسبة ما قبلها أعنى الحال المفردة من ع ق

(الايجاز والاطناب والمساواة)

الثلاثة مقولة بالتشكيك قال الفنرى قدم الايجاز تنبيها على أنه يناسبه التقديم فى الكلام وأردفه بالاطناب لكونه مقابلا له (قوله قال السكاكى) أى فى الاعتذار عن ترك تعريف الايجاز والاطناب من هذه الثلاثة تعريفا يعين القدر لكل منهما بحيث لا يزيد ولا ينقص اه ع ق (قوله أما الايجاز والاطناب الخ) لم يذكر أن المساواة من الامور النسبية والاقرب أنها منها اذ لا تعرف الا بالنسبة الى نفى الاطناب والايجاز اه ع ق وقال الفنرى لم يتعرض للمساواة مع أنها نسبية أيضا لانه لا فضيلة لكلام الاوساط فلا يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتنى بها كذا فى شرح الشريف للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التجريد عن النكت وليس بمتعين لجواز أن يكون فى المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ وأما البليغ فمن حقه أن يراعيها ويشير اليها مع كون لفظيهما مطابقين ويؤيده ما أشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا لمتعارف الاوساط مع بداهته اللهم الا أن يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه مساو لمتعارفهم ان قلت فكذا فى الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث انه أقل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه أقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف المساواة اه (قوله فلكونهما نسبيين) علة لقوله الآتى لا يتيسر الخ قدمت عليه أى والمنسوب اليه مختلف القدر لا بد من هذا حتى ينتج عدم امكان التعيين من ع ق والمنسوب اليه هو كل منهما بالنظر الى الآخر فكل منهما منسوب ومنسوب اليه تأمل (قوله بالقياس) أى بالنسبة (قوله الى كلام أزيد منه) يشير الى أنه لا يقدح فى كون الكلام موجزا كونه زائدا على كلام آخر وكذا الكلام فى كونه أنقص وقد يجعلان من قبيل الشتاء أبرد من الصيف والعسل أحلى من الخل اه فنرى (قوله لا يتيسر الكلام فيهما) أى تعريفهما (قوله الا بترك التحقيق) لم يقتصر على قوله الا بناء على أمر عرفى لعدم التصريح فيه بترك التحقيق فقد يكون الامر العرفى على وفقه اه سم (قوله والتعيين) أى تعيين القدر المخصوص لكل منهما فى التعريف وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع فى كلام السكاكى غير ما فهمه المصنف وأورد عليه النظر الآتى كما سيتضح لك أن نظره مبنى على تفسيره بتحقيق معناهما وتعريفهما

ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو

*(الباب الثامن
الايجاز والاطناب والمساواة)*

قال (السكاكى أما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين) اى من الامور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شئ آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام أزيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالنسبة الى ما هو أنقص منه (لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين)

(قوله أى لايمكن الخ) أشار به الى أن المراد بعدم التيسر عدم الامكان لا أنه ممكن بعسر (قوله على أن هذا المقدار من الكلام ايجاز) ظاهره اطلاق لفظ الايجاز على نفس الالفاظ وهو يخالف ما سيأتى فى قوله قريبا فالايجاز أداء المعنى بأقل الخ فان كان يطلق عليهما كما فى لفظ الخبر والانشاء فالامر واضح وان كان لايطلق الا على أحدهما فقط فيؤول أحد الموضعين ليرجع الى الآخر اه يس (قوله أدرب) للتكثير وقرر بعض المحققين أنها هنا للتحقيق (قوله والبناء على أمر عرفى) لانه لابد من تعيين منسوب اليه لتمايز الاقسام وتضبط وكلام الاوساط أولى بذلك (قوله على أمر عرفى) أى متعارف بين أهل العرف فى أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية اه أطول وكتب أيضا قوله على أمر عرفى وهو متعارف الاوساط أى فيكون المنسوب اليه الذى هو ذلك الامر العرفى مضبوطا فى الجملة لان أفراده وان تفاوتت متقاربة فيكون المنسوب أيضا الذى هو الايجاز والاطناب مضبوطا فى الجملة (قوله وهو متعارف الاوساط) قيل قد يختلف متعارفهم بأن يتعارفوا عبارتين عن معنى واحد احداهما أزيد من الاخرى من غير زيادة فى المعنى فالمعتبر منهما وان اعتبر التمايز الاقسام فليتأمل فان ذلك قد يندفع بقوله الآتى لايقدرون فى تأدية المعنى على اختلاف العبارات الخ كذا فى سم (قوله ولا فى غاية الفهاهة) أى العجز (قوله أى كلامهم الخ) وربما يشتمل كلامهم على الحذف ومع ذلك لايسمى اختصارا وايجازا لأنه متعارفهم فان عرفهم فى طلب الاقبال يازيد وهو مشتمل على الحذف وفى التحذير اياك والاسد اه أطول (قوله فى مجرى عرفهم) الظاهر أن يقال ان كان مجرى مضموم الميم اسم مفعول فالاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وان كان مفتوحها مصدرا ميميا فهو بمعنى اسم الفاعل والاضافة كما فى الاول أيضا وقال ع ق أى عند جريانهم على عادتهم اه (قوله والمحاورات) أى المخاطبات فهو أعم مما قبله (قوله لايحمد من الاوساط) قال فى الاطول ولايحمد أيضا من البليغ معهم لانه لايقصد معهم بكلامه مزية سوى التجريد عن المزايا اه وكتب أيضا مانصه ويحمد من البلغاء ان وقع منهم لانهم لايأتون به الا لنكتة ولكن حينئذ لايكون متعارف الاوساط الذى يقاس به الايجاز والاطناب اه ع ق (قوله ولايذم أيضا منهم) قال فى الاطول ولا من البليغ معهم وأما التكلم بمتعارفهم اذا عرى عن المزية فلا يحمد ولايذم من البليغ معهم ويذم منه مع البليغ واذا اشتمل على المزايا التى هم غافلون عنها كما فى اياك والاسد فعنهم لايحمد من البليغ ولايذم ومع البليغ يحمد لان البليغ يقصد به مزايا تتعلق بالايجازات التى فيها اه وكتب أيضا قوله ولايذم أيضا منهم وان كان يذم من البلغاء اذا لم يقتضه الحال من ع ق ثم قال فعلم أن الكلام انما ينحصر فى الممدوح والمذموم بالنسبة الى صدوره من غير أهل العرف الذين ليسوا من البلغا اه (قوله عن حكم النعيق) النعيق تصويت الراعى فى غنمه وصوت الغراب والمراد به هنا

أى لايمكن التنصيص على أن هذا المقدار من الكلام ايجاز وذلك اطناب اذ رب كلام موجز يكون مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس (والبناء على أمر عرفى) أى والا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف (وهو متعارف الاوساط) الذين ليسوا فى مرتبة البلاغة ولا فى غاية الفهاهة (أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعانى) عند المعاملات والمحاورات (وهو) أى هذا الكلام (لايحمد) من الاوساط (فى باب البلاغة) لعدم رعاية مقتضيات الاحوال (ولايذم) أيضا منهم لان غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق

أصوات الحيوانات والمراد بحكمه عدم دلالته (قوله من عبارة المتعارف) العبارة بمعنى المعبر به والاضافة بيانية (قوله والاطناب الخ) الاطناب على اصطلاح السكاكى يعم المساواة كما سيجىء وهذا التفسير لا يلائمه اللهم الا أن يقال هذا اصطلاح آخر اه فترى وكتب أيضا مانصه والمساواة أداؤه بقدر المتعارف (قوله الاختصار) وهو الايجاز وعبر به تفننا لانه لافرق بينهما عند السكاكى كما فى يس (قوله يرجع فيه تارة الى ماسبق) من رجوع المنسوب الى وصف المنسوب اليه أى ينظر فيه الى ذلك (قوله سبق) أى لزوما وضمنا اذ كون عبارة المتعارف أكثر لم يسبق صريحا ولم يقل الشارح أى الى كونه أقل من عبارة المتعارف لانه نفسه فلا معنى لرجوعه له ولينا سب قول المصنف بعد وأخرى الى كون المقام الخ حيث اعتبر فيه الكون المتعلق بالغير وهو المقام وفسر ع ق ماسبق بمتعارف الاوساط وعبارته يرجع فى تعريفه تارة أى فى بعض الاحيان الى اعتبار ماسبق وهو متعارف الاوساط فيقال كما تقدم الايجاز أن يؤتى بالكلام لمعنى هو أى ذلك الكلام أقل من المتعارف فى ذلك المعنى ويرجع فى تعريفه تارة الى اعتبار كون المقام الذى أورد فيه الكلام الموجز خليقا أى حقيقا وجديرا بحسب الظاهر بكلام أبسط مما ذكره اه (قوله أى من الكلام الذى ذكره المتكلم) أى سواء كان الذى ذكره المتكلم نفس عبارة المتعارف أو أقل أو أكثر (قوله وهو غلط لا يخفى الخ) لان المعنى عليه أن الموجز ما كان أقل من مقتضى المقام الابسط من المتعارف وهذا صادق بما اذا كان فوق المتعارف ودون مقتضى المقام أو مساويا للمتعارف ودون مقتضى المقام أو أقل منهما ولا يشمل ما اذا كان المقتضى مساويا للمتعارف أو أنقص ففيه قصور وعبارة ع ق ويلزم عليه ان ما كان أقل من المتعارف أى أو مساويا له وقد اقتضاه المقام لا يكون موجزا ولم يعرف له قائل اذ هو تحكم محض فالتفسير الاول متعين اه بتصرف (قوله على من كان له قلب) ى عقل أو ألقى السمع أى أصغى وأمال وهو شهيد أى حاضر وفى كلامه اقتباس (قوله ظاهرا) وان كان باطن المقام يقتضى الاقتصار على ماذكر ليتفرغ لطلب المقصود اه ع ق (قوله فينبغى أن يبسط فيه الكلام الخ) أى بناء على الظاهر كأن يقال وهن أعظم اليد والرجل وضعفت جارحة العين الى غير ذلك اه ع ق (قوله فلا يجاز معنيان) عبارة الاطول فللاختصار معنيان كونه أقل من عبارة المتعارف وكونه أقل مما يقتضيه ظاهر المقام وهل الايجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح صريحا نعم يفهم من قوله فى ذكر أمثلة الايجاز ومن أمثلة الاختصار أنه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله ثم الاختصار لكونه من الامور النسبية فى مقام تحقيق الايجاز أنه لا يفرق بين العبارتين اه وفى المطول بعد كلام قرره نعم لو قيل الايجاز أخص فى اصطلاحه من الاختصار لانه لم يطلقه على ماهو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب اه فقول الشارح فللايجاز معنيان مبنى على مايفهم من ظاهر كلام السكاكى من أنه لافرق

(فالايجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف والاطناب أداؤه بأكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ماسبق) أى الى كون عبارة المتعارف أكثر منه (و) يرجع تارة (أخرى الى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر) أى من الكلام الذى ذكره المتكلم وتوهم بعضهم أن المراد بما ذكر متعارف الاوساط وهو غلط لا يخفى على من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد يعنى كما أن الكلام يوصف بالايجاز لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر لانه لو كان أقل مما يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا لم يكن فى شىء من البلاغة مثاله قوله تعالى رب انى وهن العظم منى الآية فانه وهن العظم من الاطناب بالنسبة الى المتعارف أعنى قوله يارب شخت وايجاز بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهرا لانه مقام بيان انتقاض الشباب والمقام المشيب فينبغى أن يبسط فيه الكلام غاية البسط فللايجاز معنيان

بينهما عنده وكتب أيضا قوله فللايجاز معنيان هذا مبني على ما ذكره الرندي وغيره من أنه لافرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكي فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار أخرى وقوله أي الشارح في المطول نعم لو قيل الايجاز أخص الخ بيان لما مال اليه الشارح نفسه اه فنري وكتب أيضا قوله فللايجاز معنيان ويلزمهما ان للاطناب معنيين (قوله بينهما عموم من وجه) يجتمعان فيما لو قيل رب شخت فانه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه لكونه مقام التشكي من المام الشيب وانقراض الشباب وأقل من عبارة المتعارف أيضا وهو يارب شخت بزيادة حرف النداء وياء الاضافة وينفرد الثاني وهو كونه أقل مما يقتضي المقام في الآية المذكورة مثلا اذ يقتضي المقام كما تقدم أكثر منه والمتعارف أقل منه كما لايخفى وينفرد الاول وهو كونه أقل من المتعارف بنحو قول الصياد غزال عند خوف فوات الفرصة فانه أقل من المتعارف وهو هذا غزال وليس أقل مما يقتضي المقام لانه يقتضي هذا الاختصار كما تقدم أول الكتاب ولا يخفى عليك اجراء هذه النسبة أعني نسبة العموم من وجه على التفسيرين في الاطنابين أيضا اه ع ق (قوله وفيه نظر) أي في كلام السكاكي أولا وآخرا بدليل مابعده وكتب أيضا قوله وفيه نظر قد قصر نظر المصنف وفات عنه أمران ظاهران أحدهما أنهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من الاطناب ولا عبارة للاوساط غيره وثانيهما أنه لم يحفظ تعريف الايجاز عن دخول الاخلال وتعريف الاطناب عن الحشو والتطويل اه أطول (قوله والجواب الخ) عبارة المطول وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه أنه لايمكن أن يحقق ويعين أن هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر وبينهما تفاوت لانه اعتبر في المختصر تعسر التحقيق وفي المطول عدم امكانه وفي الفنري ما نصه نوقش فيه أي في الجواب بأن قول السكاكي لكونهما نسبيين لايتيسر الكلام فيهما يدل على أنه يستدل على مدعاه بطلق النسبة ولاشك أن مطلق النسبة لايقتضي ذلك كما ذكره اه وحاصل المناقشة أن مقصود المتن أن مطلق الكون نسبيا لايقتضي عدم التيسر المذكور كما يعطيه تعليل السكاكي به وهذا الاشكال بحاله على ما ذكره الشارح أيضا لان مجرد كونه نسبيا لايقتضي عدم امكان تعيين المقدار أيضا قال سم وقد يندفع هذا عن عبارة المختصر لانه لم يعتبر عدم الامكان الا أن يقال ان مجرد كون نسبيا لايقتضي العسر أيضا تأمل اه (قوله لان ماذكره بيان لمعناهما) فيه انه لمعناهما بما ذكر دليل على عدم هذه الارادة وبحث في ذلك بأنه لايدل اذ لايلزم من تعسر المعنى عدم بيانه وكثيرا ما يبينون المعاني التي هي في غاية الاشكال الا أن يجاب بأنه لاحظ في الاستدلال بما ذكر سياق السكاكي فانه ساق عدم التيسر للاعتذار عن ترك التحقيق فلو أراد عدم التحقيق في معناهما لتركه تأمل سم (قوله بل أراد تعسر التحقيق الخ) عبارة ع ق بل مراده تعسر التعريف المقتضي تعيين المقدار بحيث لايزاد عليه ولا ينقص لتوقف ذلك كما تقدم على اتحاد المنسوب اليه اه وكتب

بينهما عموم من وجه (وفيه نظر لان كون الشئ نسبيا لايقتضي تعسر تحقيق معناه) اذ كثيرا ما تحقق معاني الامور النسبية وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والاخوة وغيرهما والجواب أنه لم يرد تعسر بيان معناهما لان ماذكره بيان لمعناهما بل أراد تعسر التحقيق والتعيين في ان هذا القدر ايجاز وذاك اطناب

أيضا مانصه وقد علمت ان مجرد الكون نسبيا لا يقتضى هذا التعسر بل مع كون المنسوب اليه مختلفا (قوله والبسط) أى ذى البسط أى الكلام صاحب البسط الموصوف اذ الموصوف انما هو الكلام لا البسط فالموصوف صفة للمضاف المقدر للبسط اه ح ف وقال بعضهم المراد بالبسط المبسوط (قوله الموصوف) بكونه أزيد من الكلام المذكور (قوله بأن يقال الايجاز الخ) تصوير للبناء وبأن يقال فى الاطناب ان بنى على المتعارف هو أداء المقصود بأكثر من عبارة المتعارف وان بنى على البسط هو أداء المقصود بأكثر مما يقتضيه المقام (قوله أو مما يليق بالمقام الخ) أى فى البناء على البسط (قوله ردّا الى الجهالة) أى والمطلوب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا الرد اليها ع ق (قوله وكيفيتها) أى المتعارف وأنث لاكتساب التأنيث من المضاف اليه أو باعتبار الكلمات وكتب أيضا قوله وكيفيتها أى من تقديم وتأخير وغير ذلك فيزداد بذلك الجهل ولو كان الكيف لا يتعلق به الغرض ههنا الا أن الجهل به يزداد به جهل الشئ فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا من ع ق أو المراد بالكيفية طول الكلمات وقصرها (قوله أى مقدار) مفعول يقتضى قدم عليه (قوله والجواب الخ) قال فى الاطول فيه بحث لان متعارف أوساط العرب لا يتيسر للعجم فالتعريف لا ينفع الا المتتبع لغة العرب والتصنيف عام لكل محصل فهو ردّ الى الجهالة الكثير من المخاطبين وان البليغ لا يحتاج الى علم المعانى فتعريفات الفن لطالبى البلاغة لا للبلغاء فالتعريف بما تخص معرفته بالبلغاء ردّ الى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان ما سبق فى الابواب السابقة تكفل من معرفة المقامات ما يكفى فى معرفة البسط اللائق بالمقام اه وقوله لان متعارف الخ قدح فى ردّ الشارح جهالة متعارف الاوساط وقوله وان البليغ الخ قدح فى رده جهالة البسط الموصوف تدبر (قوله قوالب المعانى) أى فهى على قدرها فمن عرف الوضع عرف أىّ معنى يفرغ فى هذا القالب من اللفظ للعلم بأن المعنى الذى يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة وذلك سهل مدرك لمدرك الوضع وان كان عاميا فان ادراك هذا المقدار شأن كل أحد يتعلق بالمحاورات لانه لا دقة فيه اه ع ق وكتب أيضا قوله قوالب المعانى لانها مفهومة من الالفاظ وعكس بعضهم نظرا الى ان المعنى يستحضر أولا ثم يؤتى باللفظ على طبقه وجمع بأن الاول باعتبار السامع والثانى باعتبار المتكلم (قوله والاقرب الخ) يقتضى ان ما قاله السكاكى قريب الى الصواب مع أن غرض المصنف انه ليس بصواب لانه نظر فيه ولم يجب عنه وعدل الى غيره ويقتضى أيضا ان هذا ليس بصواب بل أقرب اليه وأجيب بأن افعل التفضيل ليس على بابه وأن المراد بالقرب الى الصواب الممكن منه وكثيرا ما يعبر بالقرب من الشئ عن كونه اياه كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان العدل داخل فى التقوى (قوله المقبول) أى المعتبر من طرق التعبير عن المعنى المراد ثلاثة المساواة والايجاز والاطناب كما أن غير المعتبر ثلاثة الاخلال والتطويل والحشو اه

(ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف) بأن يقال الايجاز هو الاداء بأقل من المتعارف أو مما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور (ردّا الى الجهالة) اذ لا تعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف أن كل مقام أىّ مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب ان الالفاظ قوالب المعانى والاوساط الذين لا يقدرون فى تأدية المعانى على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبارات لهم حدّ معلوم من الكلام يجرى بينهم فى المحاورات والمعاملات وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا وأما البناء على البسط الموصوف فانما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط (والاقرب) الى الصواب (أن يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد

يس (قوله تأدية أصله) أى أصل المراد وأصل مقحم أى تأديته وقال بعضهم اضافته بيانية على مذهب من يجوزها فى الضمير اه حفنى وبه يجاب عما قاله فى الاطول الاولى تاديته لان المراد بالمراد أصله بل الاولى المقبول من طرق التعبير عن أصل المراد تأديته اه (قوله بلفظ مساوله) بأن يؤدى بما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق وكتب أيضا مانصه اعتمد فى معرفة أن الاول مساواة والثانى ايجاز والثالث اطناب على اشعار المفهومات بذلك كما لايخفى اه أطول وكتب أيضا مانصه لقائل ان يقول ماأنكره المصنف على السكاكى يرجع اليه كلامه لان التأدية بلفظ مساو يتعين أن يكون المراد بمساواته المساواة الوضعية وهى انما تعرف بالعرف اللغوى الذى يعلمه الاوساط لانهم انما يتحاورون بمقدار مايفيده الوضع فقد عاد الامر الى الاحالة على العرف وقد يجاب بأن معرفة الوضع لاتتوقف على العرف فانظره ع ق وقال فى الاطول وههنا ابحاث الاول أنه ان اراد بالمقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ أومن الاوساط فالزائد والناقص غير مقبولين من الاوساط لانهما خروج عن طريقهم للداع وان أراد المقبول من البليغ فليس المساوى والناقص الوافى مقبولين مطلقا بل اذا كانا للداع والثانى ان قولنا جاءنى انسان وقولنا جاءنى حيوان ناطق كلاهما تأدية أصل المراد بلفظ مساو فينبغى أن لايكون أحدهما اطنابا والآخر ايجازا وبالجملة لايشمل تعريف الايجاز ايجاز القصر والثالث ان قولنا حمد الله ونظائره مساواة بتعريف السكاكى ايجاز بتعريفه فنزاعه مع السكاكى فى نقل اصطلاح القوم ومثله لايسمع منه بدون سند قوى ولو قيل المراد المساوى بحسب عرف الاوساط فتعريفه يؤل الى ماذكره السكاكى ويرد عليه ماأورد عليه الرابع أن الايجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الايجاز والاطناب مالم يقيدا بالبلاغة لجواز أن يكون الناقص الوافى غير فصيح وكذا الزائد لفائدة اه وقوله فى البحث الاول فليس المساوى والناقص الوافى الخ يقتضى أن الاطناب مقبول من البليغ مطلقا وليس كذلك ويمكن الجواب عن أصل البحث الاول باختيار الشق الثانى وان المصنف انما كل فى عدم التقييد بالداعى على العلم به من كون الكلام فى أساليب البلاغة التى هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال وعن الثانى بأنا لانسلم ان جاءنى حيوان ناطق تأدية بلفظ مساو وعن الثالث بأنا لانسلم ان حمد الله ايجاز لان التقدير فيه لرعاية أمر لفظى واللفظ المساوى لاصل المراد هو متعارف الاوساط لكن لما لم يأخذه المصنف بعنوان متعارف الاوساط لم يرد عليه ماأورده على السكاكى الذى أخذه بهذا العنوان وعن الرابع بأنه اتكل فى عدم التقييد على ماسيأتى فتدبر (قوله أو بلفظ ناقص) بأن يؤدى بأقل مما وضع لاجزائه وقوله أو بلفظ زائد بأن يكون بأكثر مما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق (قوله فالمساواة أن يكون الخ) المتبادر من هذا التقرير أن قول المتن لفائدة قيد فى الاطناب فقط وهو صريح الاحتراز

تأدية اصله بلفظ مساوله) أى لاصل المراد (او) بلفظ (ناقص عنه واف و) بلفظ (زائد عليه لفائدة) فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد والايجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به والاطناب أن يكون زائدا عليه لفائدة

الآتى

الآتى فى المتن أيضا وقد نظر فى ذلك فى العروس بأنه يقتضى أن المساواة مقبولة مطلقا وان كان المقام يقتضى الايجاز والاطناب قال والذى يظهر ان قوله لفائدة يتعلق بالثلاثة من جهة المعنى وان كانت عبارته تقتضى ان لفائدة يتعلق بالناقص والزائد اه وما صرح به من اقتضاء عبارته ان لفائدة يتعلق بالناقص والزائد غير مسلم بدليل أخذ محترزه فيما يأتى فتدبر (قوله غير واف به) بحيث يحتاج فى دلالته على المراد الى تكلف وتعسف فلا يرد أن يقال اذا وجدت قرائن الدلالة اعتبرت فتكون مقبولة وان لم توجد فلا دلالة أصلا حتى تكون مقبولة أولا والجواب أن القرائن لا بد منها لكن قد يكون الفهم منها تعسفا وتكلفا لخفائها وبعد الاخذ منها كما يشهد صادق الذوق بذلك فى شاهد الاخلال المشار اليه بقوله والعيش الخ اه ع ق (قوله كقوله) من مجوزات الكامل (قوله خير) أى لان الجاهل الاحمق ينعم بما وجد ولا يضيق على نفسه بشئ والثانى يتأمل فى العواقب والآفات وخوف العناء فلا يجد للعيش لذة (قوله فى ظلال) حال من ضمير خير (قوله النوك) بالضم والفتح الحمق اه أطول (قوله والجهالة) عطف تفسير (قوله ممن عاش) أى من عيش من عاش مطول (قوله أى مكدودا) جعل كدا مصدرا بمعنى اسم المفعول حالا ويحتمل انه مفعول مطلق على تقدير مضاف أى عيش كد (قوله أى الناعم الخ) بيان لما أخل به وكتب أيضا قوله الناعم تقييد للعيش المذكور وقوله فى ظلال العقل تقييد لمن عاش (قوله وفى ظلال العقل) قال فى الاطول لا يخفى انه لا يلائم تقييد العيش الشاق بكونه فى ظلال العقل وينبغى أن يقول فى شدة احراق اشراقات العقل وكأنه أوقعه فى التعبير بظلال العقل المشاكلة اه (قوله فيكون مخلا) قال فى المطول وفيه نظر لانه قد اشتهر فى العرف ان العيش المعتد به أعنى العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتأملين فى عواقب الامور فجعل مطلق العيش فى ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحرين فى أمورهم وأشار بألطاف وجه الى ان العيش فى ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وأن العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفى ظلال العقل لكان كالتكرار وبنبه على ذلك لفظ الظلال اه أى فيفهم من البيت على هذا أن العيش الناعم اللازم للجهل والحماقة خير من عيش العاقل المستلزم للكد والمشقة وهذا مقصود الشاعر أو بمعنى مقصوده وقال الجلال السيوطى فى شرح منظومته انه لا اخلال فى البيت بل فيه النوع البديعى المسمى بالاحتباك (قوله الاديم) أى الجلد أى جلد الذراعين وقوله لراهشيه أى انتهى التقديد الى راهشيه فاللام بمعنى الى التى لنهاية تأمل (قوله وبينا) فى رواية مبينا فلا شاهد فيه (قوله واحد) فلا فائدة فى الجمع بينهما مطول لا يقال الفائدة التأكيد لان التأكيد انما يكون فائدة اذا قصد لاقتضاء المقام اياه وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك لان المراد منه الاخبار بمضمون القصة ولا يقال يتعين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لان الاول جاء فى محله

(واحترز بواف عن الاخلال) وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف به (كقوله* والعيش خير فى ظلال النوك) أى الحمق والجهالة (ممن عاش كدا) أى مكدودا متعوبا (أى الناعم وفى ظلال العقل) يعنى أن أصل المراد ان العيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا فلا يكون مقبولا (واحترز) بفائدة عن التطويل) وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة ولا يكون الزائد متعينا (نحو) قوله وقددت الاديم لراهشيه (وألفى) أى وجد (قولها كذبا ومينا) والكذب والمين واحد فقوله قددت أى قطعت

والثانى معطوف لان المراد بعدم التعين كما تقدم ان أيهما استعمل فى موضع الآخر فى ذلك التركيب كفى من جهة المعنى ولا عبرة بالتقديم والتأخير والا لم يوجد تطويل أصلا ولا بما يحتاج اليه للقافية والوزن وانما العبرة بأصل المعنى فى التركيب وهو يصح بكل منهما اه ع ق (قوله العرقان فى باطن الذراعين) يتدفق الدم منهما عند القطع ع ق (قوله لجذيمة) قرر بعضهم انه بالتكبير لا غير وضبطه بعضهم به وبالتصغير وفى الاطول جذيمة بالجيم والذال ككريمة اه (قوله الابرش) البرش فى الاصل نقط تخالف لون شعر الفرس ثم نقل للابرص وسمى به ذلك الرجل ولعله لذلك اه ع ق وفى الفنرى الابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه اه (قوله والبيت فى قصة قتل الزباء الخ) ملخصها ان جذيمة الابرش قتل أباها فسكتت حتى تقوى ملكها فبعثت اليه بأن ملك النساء لا يحلو من ضعف فأردت رجلا أضيف اليه ملكى وأتزوجه فلم أجد كفؤا غيرك فاقدم الى لذلك فقدم مصدقالها غير مستعد للحرب وقد أعدت لاخذه فرسانا فلما حضر أحاطوا به فأدخلته بيتها وأمرت بشد عضديه كما يفعل بالمنصود فقطعت راهشيه وأمرت باحضار طشت يسيل فيه الدم فاسترسل به الدم حتى مات وغرضها فى موته بهذا الوجه التمكن من اشفاء الغيظ فيه باللوم وهو فى سبيل الموت اه ع ق (قوله كالندى) وردهنا أن الندى ليس زيادة لفظ لمعنى مدلول لغيره حتى يكون حشوا بل اتيان بلفظ لمعناه الا انه فاسد فى المقام والحشو من القبيل الاول كالتطويل لما تقدم من أنه لا يفرق بينهما الا بالتعيين وعدمه وقد يجاب بأن المراد بالزيادة بالنسبة للحشو أن يؤتى بما لا يحتاج اليه سواء كان ذلك المأتى به مدلولا على معناه بغيره أم لا اه ع ق وكذلك الاطناب لا يجب أن يكون مستفادا مما قبله بل اذا أتى بالشئ لمعناه وفيه دقيقة فى المقام مناسبة لا يأتى به لاجلها الاوساط من الناس وانما يتفطن له البلغاء وأهل الفطنة وقصد الاتيان به لذلك كان اطنابا ولو أوجبنا فى الاطناب أن يكون معناه مدلولا لما قبله خرج كثير مما أوردوه فى هذا الباب عن معنى الاطناب وبهذا يجاب عن كل ما أورد فى هذا الباب من هذا النمط فيما يذكره المصنف بعد قاله أيضا ع ق فيما سيأتى (قوله فى قوله) أى المتنبى (قوله لولا لقاء شعوب) أى لولا يتقن لقاء المنية لم يكن للامور المذكورة فضل (قوله هى علم) أى علم جنس (قوله للمنية) سميت بذلك لتفريقها الاجتماع (قوله صرفها للضرورة) عبارة الاطول كسرت للضرورة وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لان الجر بالكسر يحصل لجميع باب ما لا ينصرف باللام والاضافة مع أن البعض غير منصرف بالاتفاق فمجرد الكسر بلا تنوين لا يدل على الانصراف اه وفيه نظر (قوله وعدم الفضيلة على تقدير الخ) أى الذى هو مفهوم البيت المعبر فيه بلولا وأما منطوقه فهو ثبوت الفضيلة على تقدير وجود الموت لان لولا حرف امتناع لوجود أى حرف يدل على امتناع جوابها لوجود شرطها وقوله لا فضل فيها هو الجواب أى دليله وهو منفى ونفى النفى اثبات فيصير منطوق الكلام

والراهشان العرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه وفى ألفى لجذيمة الابرش وفى قددت وفى قولها للزباء والبيت فى قصة قتل الزباء لجذيمة الابرش وهى معروفة

(و) احترز أيضا بقائدة (عن الحشو) وهو زيادة متعينة لا لفائدة (المفسد للمعنى (كالندى فى قوله ولا فضل فيها) أى فى الدنيا (للشجاعة والندى * وصبر الفتى لولا لقاء شعوب) هى علم للمنية صرفها للضرورة وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت انما يظهر فى الشجاعة والصبر

ثبوت الفضل على تقدير وجود الموت (قوله لتيقن الشجاع بعدم الهلاك) أى فلا يكون له فضل اذا قدم على المعركة (قوله وتيقن الصابر بزوال المكروه) وعدم الهلاك بتلك الشدة فلا فضل له لان الناس كلهم اذا تيقنوا ذلك صبروا حرصا على الفضيلة اه ع ق وكتب أيضا ما نصه لعله بعدم موته بتلك الشدة وكتب أيضا قوله وتيقن الصابر لا يقال ذلك التيقن على تقدير الموت وعدم الخلود أشد لانا نقول هذا مسلم لكن بدون التلذذ من منافع الدنيا بخلاف تقدير الخلود اه حفيد (قوله فان بذله حينئذ أفضل) لان الخلود يزيد الحاجة الى المال (قوله وغاية اعتذاره الخ) أى الاعتذار عنه بحيث يخرجه عن الفساد قال الحفيد ليس بشئ فانه على تقدير الخلود خوف الابتلاء بالشدة والاحتياج أكثر وعلاقة القلب بمحبة المال أشد وأما رجاء البذل المالى بتنقل الاحوال ففى غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم الخلود ولذا كان ترك الشاب للمال أفضل من ترك الشيخ الفانى اياه تأمل (قوله علم) مفعول مطلق مبين للنوع أو مفعول به بمعناه المعلوم (قوله فلفظة قبله حشو) لان القبلية مفهومة وقد تعين للزيادة اذ لا يصح عطفه على اليوم كما عطف الامس فيكون التقدير وأعلم علم قبله بالاضافة الا بالتعسف اه ع ق وقال فى الاطول الظاهر أن تقول اللام للاستغراق أى كل أمس ووصفه بالقبلية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تبيينا للعموم وتنصيصا عليه كما ذكر فى قوله تعالى ومامن دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه (قوله وهذا بخلاف الخ) دفع لما قد يقال هلا جعل قبله بمنزلة بعينى فى قوله أبصرته بعينى مثلا فيكون تأكيدا وايضاح الجواب أن التأكيد لا يكون الا عند خوف الانكار أو وجوده أو تجويز الغفلة أو نحو ذلك ولا يصح شئ من ذلك هنا فزيادته ليست لقصد التأكيد بل قصد التأكيد انما يكون فائدة عند اقتضاء المقام له والا كان حشوا وكتب أيضا قوله وهذا بخلاف الخ فليس من الحشو (قوله الى التأكيد) أى لدفع المجاز لانه يحتمل أبصرته بقلبى وسمعته بقلبى وأمرت بكتابته (قوله قدمها) أى فى التمثيل (قوله لانها الاصل) أى أصل يقاس عليه الايجاز والاطناب لان تصورهما من حيث ذاتها لا يتوقف على شئ بمعنى ان ادراك ان هذا دال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لاكثر من هذا لا يتوقف على شئ ومن هذا الوجه يقاس عليها فلا ينافى أنها نسبية أيضا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لان ذلك من حيث وصفها بالمساواة المعتبرة اصطلاحا وهى أنها لفظ ليس فيها ايجاز أى نقصان عن الاصل ولا اطناب أى زيادة عليه ولا يقاس عليها من هذا الوجه فتأمل اه ع ق وكتب أيضا قوله قدمها لانها الاصل المقيس عليه قيل الاولى أن يذكر وجه تقديمها فى الضبط الاجمالى السابق أعنى قوله والاقرب أن يقال الخ فانه المقتضى لبيان فائدة العدول عن أسلوب قوله الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وأما التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم فى الضبط الاجمالى وقد يجاب بأن التفصيل هو المقصود والاجمال

لتيقن الشجاع بعدم الهلاك
وتيقن الصابر بزوال المكروه
بخلاف الباذل ماله اذا تيقن
بالخلود وعرف احتياجه الى
المال دائما فان بذله حينئذ أفضل
بما اذا تيقن بالموت وتخلف المال
وغاية اعتذاره ماذكره الامام
ابن جنى وهو أن فى الخلود وتنقل
الاحوال فيه من عسر الى يسر
ومن شدة الى رخاء ما يمكن
النفوس ويسهل البوس فلا يظهر
لبذل المال كثير فضل (و) عن
الحشو (غير المفسد) للمعنى
(كقوله
وأعلم علم اليوم والامس قبله
ولكنى عن علم ما فى غد عم
فلفظة قبله حشو غير مفسد وهذا
بخلاف ما يقال أبصرته بعينى
وسمعته بأذنى وكتبته بيدى فى مقام
يفتقر الى التأكيد
(المساواة)
قدمها لانها الاصل

توطئة له فلهذا ذكر وجه التقديم في التفصيل اه وقال في الاطول قدمها مع تأخرها عن الايجاز والاطناب في مقام التصوير لقلة مباحثها وأما في مقام التصوير فراعى علو شأنهما في باب البلاغة وقال الشارح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه أن المقيس عليه للمساواة والايجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف (قوله المقيس عليه) أي المنسوب اليه (قوله ولا يحيق) أي ينزل (قوله المكر السيئ) هو من جانب الحق أن يفعل بالعبد ما يهلكه قيل في الاية اطناب بذكر السيئ بعد المكر فان المكر لا يكون الا سيئا اه وفي الفنري ولا يحيق المكر السيئ الا بأهله حاق به الشئ أي أحاط به ووصف المكر بالسيئ ايماء الى أن بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيئ وجزاء السيئ ليس بسيئ (قوله الا بأهله) أي يستحقه (قوله وقوله) أي النابغة يخاطب أبا قابوس النعمان بن المنذر (قوله المنتأى) اسم مكان من انتأى عنه أي بعد (قوله أي موضع البعد عنك) فيه اشارة الى أن عنك متعلق بالمنتأى وهو مبني على أن اسم المكان يعمل في الظرف والمنهور أنه لا يعمل فيه ولا في غيره وعليه فالجار والمجرور متعلق بواسع على معنى البعد من سم ويس (قوله شبهه بالليل) أي في عمومه الاماكن ويلوغه كل موطن لسعة ملكه وبسطة يده فلا يفلت منه أحد (قوله حذف المستثنى منه) تقديره بأحد (قوله وفي البيت حذف جواب الشرط) زاد في الاطول وحذف المعطوف عليه الشرط ثم قال بعد ذكر الجواب الذي في الشرح على أنه قد صرح كثير من النحاة بأن مثل هذا الشرط أعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء هذا ولا يخفى عليك أن ذكر المستثنى منه اذا لم يكن لفائدة يكون حشوا وأنه يشكل كون البيت مثالا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف أيضا الا أن يقال التحقيق أنه لا حذف والتقدير لامر لفظي حتى ان ذكر متعلق خبر الظرف يكون حشوا مفسد الوجوب حذفه اذ الافساد أعم من أن يكون افساد القاعدة اللفظ أو المعنى فما ذكره الشارح من أنه لو ذكر لكان تطويلا لا وثوق عليه اه مع بعض حذف وقوله فما ذكره الشارح أي في الكلام على ولكم في القصاص حياة وكتب أيضا قوله حذف جواب الشرط بناء على مذهب البصريين أن الجواب لا يتقدم اه يس (قوله لامر لفظي) المراد بالامر اللفظي ما لا يتوقف افادة المعنى عليه في الاستعمال وانما جرا الى تقديره مراعاة القواعد النحوية الموضوعة لاصل تراكيب الكلام وسماه أمرا لفظيا لعدم توقف تبادر المقصود على تقديره والحاصل أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأتي به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه ايجازا والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهما في ذلك التركيب غير محتاج اليهما في الافادة فلا يكون حذفهما ايجازا وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه في نفس التركيب الا لقرينة خارجية فيكون حذفه ايجازا للحاجة اليه

المقيس عليه (نحو ولا يحيق المكر السيئ الا بأهله وقوله فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت أن المنتأى عنك واسع) أي موضع البعد عنك ذو سعة شبهه في حال سخطه وهوله بالليل قيل في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون كل منهما ايجازا لامساواة وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظي لا يفتقر اليه تأدية أصل المراد

فى المعنى اه ع ق وكتب أيضا قوله رعاية لامر لفظى الخ ان قلت لو سلم ذلك فى الآية فلا يسلم فى البيت اذ الشرط يفتقر الى الجزاء البتة فاذا لم يذكر وجب تقديره والا اختل أصل المعنى فليس تقديره لامر لفظى بل لتأدية أصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقديره بحسب تأدية أصل المراد كذا فى الفنرى (قوله بل تطويلا) بل حشوا كما فى الاطول وغيره لتعين الزائد وقد يجاب بأن المراد التطويل اللغوى الشامل للحشو (قوله ايجاز القصر الخ) الفرق بين ايجاز الحذف الآتى والمساواة ظاهر وكذا الفرق بين مقاميهما كما تقدم وأما الفرق بين ايجاز القصر والمساواة وبين مقاميهما فهو أن المساواة ما جرى به عرف الاوساط الذين لا ينتبهون لادماج المعانى الكثيرة فى لفظ يسير والايجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل أن يكون المخاطب ممن لا يفهم بالايجاز أولا يتعلق غرضه بادماج المعانى الكثيرة ومقام الايجاز كتعلق الغرض بالمعانى الكثيرة ويكون المخاطب مع من يتنبه لفهمهما ولا يحتاج معه الى بسط من ع ق (قوله وهو ما ليس بحذف) أى ملتبسا بحذف (قوله ما ليس بحذف نحو قوله تعالى الخ) هو ان أريد بالقصاص الحكم به مجازا واما ان أريد ولكم فى مشروعية القصاص حياة وهو المتبادر فهو مما فيه ايجاز الحذف اه ع ق (قوله لان معناه الخ) أى ما يقصد أن يفيده ولو بالالتزام (قوله اذا علم الخ) يؤخذ منه أن المراد ولكم فى علم القصاص أى العلم به فيكون من ايجاز الحذف فتدبر ثم رأيته فى الاطول قال بعد قول المصنف ولا حذف فيه ما نصه أورد عليه أن ما ذكره المصنف فى بيان كثرة معناه يفيد أن الحياة فى شرع القصاص أو العلم به ففيه الحذف ويدفعه أن معنى النظم أن القصاص منشأ الحياة غايته ان منشئيته مبينة بأن العلم به أو شرعه يوجب الحياة اه وقوله ما ذكره المصنف أى فى الايضاح والذى ذكره فيه هو ما ذكره الشارح بقوله لان معناه الخ (قوله واعتبار الفعل الخ) جواب اشكال والمراد بالفعل الفعل اللغوى على حذف مضاف أى دال الفعل أى الحدث فيشمل الاسم كذا فى سم (قوله الظرف) أل للجنس اذ هنا ظرفان لكم وفى القصاص (قوله كان تطويلا) الاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين فترى اه سم وانما قال الاحسن لامكان الجواب بما قاله بعضهم ان المراد التطويل اللغوى الشامل للحشو (قوله ولكم) لم يسقط لكم مع انها ليست من المناظر ليستقيم قول المصنف ما يناظره منه (قوله عندهم) أى فى اعتقادهم ولعل نكتة التقييد به انه ليس كذلك فى الواقع ولعل أو جزئى فى هذا المعنى فى الواقع القصاص حياة (قوله أو جز كلام فى هذا المعنى) ليس فى كلامه ما يدل على أن قولهم المذكور من ايجاز القصر فلا ينافى ما يأتى من احتياج قولهم الى تقدير محذوف (قوله بقلة حروف الخ) خبر فضله (قوله يناظره قولهم) كذا فى نسخ وعليه فالضمير المستتر فى يناظره يرجع الى قولهم القتل أنفى للقتل والبارز فيه يرجع الى ما الواقعة على فى القصاص حياة

حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا وبالجملة لانسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد (والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم فى القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير) وذلك لان معناه أن الانسان اذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى أن لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان فى ارتفاع القتل حياة لهم (ولا حذف فيه) أى ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به أصل المراد واعتبار الفعل الذى يتعلق به الظرف رعاية لامر لفظى حتى لو ذكر كان تطويلا (وفضله) أى رجحان قوله ولكم فى القصاص حياة (على ما كان عندهم أوجز كلام فى هذا المعنى وهو قولهم القتل أنفى للقتل بقلة حروف ما يناظره) أى اللفظ الذى يناظره قولهم القتل أنفى للقتل (منه) أى من قوله ولكم فى القصاص حياة وما يناظره منه هو قوله فى القصاص حياة لان قوله لكم زائد على معنى قولهم القتل أنفى للقتل لحروف فى القصاص حياة

وفى نسخ يناظر قولهم باسقاط الهاء قال يس قال بعض أهل الحواشى هذا الذى تلقيته عن الاستاذ سلمه الله اه وعليه فالضمير المستتر يرجع الى ما وكل صحيح من جهة المعنى لان المناظرة مفاعلة من الجانبين (قوله مع التنوين) وقد لا يعتبر التنوين لحذفه فى الوقف (قوله لا بالكتابة) والا لكانت حروف الآية اثنى عشر بحذف التنوين واثبات ياء فى وهمزة أل (قوله والنص الخ) يعارضه كون سلوك طريقة البرهان فنا من البلاغة فترى سم ويمكن دفعه بأن ذلك اذا لم يقتض المقام التصريح والتنصيص لغرض فى ذلك والمقام هنا يقتضى التصريح والتنصيص ليرغب العام والخاص فى تلك الحياة ويحافظ الجميع عليها (قوله والنص على المطلوب) بخلاف قولهم فانه انما يدل على المطلوب باللزوم من جهة أن نفى القتل يستلزم ثبوت الحياة المنفية بوجوده (قوله يعنى الحياة) اذ انتفاء القتل ليس مطلوبا بالذات بل لطلب الحياة والنص على المطلوب أعون على القبول اه أطول (قوله لمنعه) علة لعظم الحياة الحاصلة فى القصاص (قوله بواحد) أى بسبب قتل مقتول واحد قتله قاتل واحد (قوله فحصل لهم الخ) قال فى الاطول ولك أن تريد بتعظيم الحياة الحياة مع سلامة الاعضاء اذ القصاص يعم العضو والنفس اه (قوله فى هذا الجنس) فى سببية وقوله من الحكم بيان للجنس (قوله أو النوعية) عطف على التعظيم وكتب أيضا قوله من النوعية حيثية النوعية غير حيثية التعظيم وان كانت الحياة العظيمة نوعا ولذا ذكرهما فترى اه سم (قوله وهى الحياة الحاصلة الخ) قال فى الاطول لا وجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاول بل كل من الوجهين يصلح أن يكون وجها لكل منهما اه ويمكن دفعه بأن يجعل فى كلامه احتباك (قوله أى الذى يقصد قتله) أى لا المقتول بالفعل لانه لا حياة له (قوله بخلاف القتل الخ) هذا بحسب ظاهر اطلاق عبارتهم وان كان المراد بالقتل القصاص لكن يكفى لرجحان الآية عدم اطراد قولهم بحسب ظاهر اطلاقه بخلاف الآية الكريمة (قوله وخلوه عن التكرار) ورد بأن فيه نوعا من المحسنات وهو رد العجز على الصدر وأجيب بأن الحسن ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر ولهذا قالوا الاحسن فى رد العجز على الصدر أن لا يؤدى الى التكرار بأن لا يكون كل من اللفظين بمعنى الآخر فقولهم وان اشتمل على جهة حسن مشتمل على جهة مرجوحية ويكفى لرجحان الآية أن ليس فيها جهة مرجوحية أفاده فى المطول وهو يشعر بأن المعنى هنا متحد وهو كذلك من جهة أن كلا بمعنى ازهاق الروح وان كان الاول على وجه القصاص والثانى على وجه الظلم وكتب أيضا قوله عن التكرار أى فى الجملة اه يس والا فالقتل الاول أريد به القتل قصاصا والقتل الثانى أريد به القتل ظلما لكن لما كان كل ازهاقا للروح كان هناك تكرار (قوله فان تقديره الخ) اعترضه الحفيد بأن الظاهر أن الاحتياج الى تقدير محذوف انما هو لامر لفظى كما فى قوله تعالى ولا يحيق المكر السيئ الا بأهله وأجاب عنه سم فقال

مع التنوين احدى عشر وحروف القتل أنى للقتل أربعة عشر أعنى الحروف الملفوظة اذ بالعبارة يتعلق الايجاز لا بالكتابة (والنص) أى وبالنص (على المطلوب) يعنى الحياة (وما يفيده تنكير حياة من التعظيم لمنعه) أى منع القصاص اياهم (عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فحصل لهم فى هذا الجنس من الحكم أعنى القصاص حياة عظيمة (أو) من (النوعية) أى لكم فى القصاص نوع من الحياة وهى الحياة (الحاصلة للمقتول) أى الذى يقصد قتله (والقاتل) أى الذى يقصد القتل (بالارتداع) عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص (واطراده) أى ويكون قوله ولكم فى القصاص حياة مطردا اذ الاقتصاص مطلقا سبب للحياة بخلاف القتل فانه قد يكون أنى للقتل كالذى على وجه القصاص وقد يكون أدعى له كالقتل ظلما (وخلوه عن التكرار) بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل ولا يخفى ان الخالى عن التكرار أفضل من المشتمل عليه وان لم يكن مخلا بالفصاحة (واستغنائه عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم فان تقديره القتل أنى للقتل

أقول قد يمنع ما قاله بأن تفضيل القتل على تركه لا على غيره كالضرب والجرح لا يفهم من غير هذا المحذوف فليس لمحض أمر صناعي اهـ وحاصله أن هذا الاعتراض انما يتجه لو كان المقدر من غيره لا من تركه وأجاب بعضهم بان المحذوف هنا لم يستدع شيئا مستدا اهـ (قوله من تركه) لا يخفى أن الترك لا ينفى القتل حتى يصلح لان يكون مفضلا عليه فالمراد أنفى من كل زاجر اهـ أطول (قوله والمطابقة) فيه أن القتل ونفيه أيضا متضادان اهـ أطول (قوله فى الجملة) المعنى على لو أى ولو فى الجملة وكتب أيضا قوله فى الجملة أى سواء كان التقابل على وجه التضاد أو السلب والايجاب أو غير ذلك كما سيأتى فى محله قاله سم وقال يس أى سواء كان التقابل بحسب الذات أم لا كالقصاص والحياة فان القصاص انما كان مقابلا للحياة ومضادا لها باعتبار أن فيه قتلا والقتل يقابل الحياة فجعل ما يشتمل عليه مقابلا فى الجملة اهـ والظاهر أن مقابلة القتل للحياة ليست أيضا ذاتية بل باعتبار اشتماله على الموت المقابل للحياة فتكون مقابلة القصاص للحياة بواسطة اشتماله على القتل المشتمل على الموت المقابل للحياة وان شئت قلت مقابلة القصاص للحياة باعتبار اشتماله على الموت (قوله وايجاز الحذف) من اضافة المسبب الى السبب (قوله اما جزء جملة) المراد بجزء الجملة ما ليس مستقلا كالشرط وجوابه وبالجملة المستقل واشار الشارح بقوله عمدة كان أو فضلة الى أنه ليس المراد بالجزء هنا أحد ركنى الجملة بل ما يشمل الفضلات على أن كون حقيقة الكلام الذى ترادفه الجملة على قول هى المسند اليه والمسند وما عداهما خارج عن حقيقته مذهب ابن الحاجب وذهب البعض الى أن حقيقة الكلام ما اشتمل عليه من عمدة وفضلة تدبر (قوله بدل من جزء جملة) بدل كل وانما لم يجعله نعتا لانه عطف عليه ما لا يصلح نعتا وذلك قوله صفة أو شرط لعدم اشتقاقهما فجعل الكل بدلا ليصح الاعراب فيهما جميعا لان المعطوف على البدل بدل وعلى النعت نعت (قوله نحو واسأل القرية) بناء على أنه لم يرد بالقرية أهلها مجازا مرسلا والا فلا حذف وكذا على القول بأنها على حقيقتها والسؤال على وجه الايجاز كما قاله التاج السبكى قال لا يقال الاصل عدم هذا الاحتمال لانا نقول هذا معارض بأن الاصل عدم المجاز وقال العضد انه ضعيف ونقل داود الظاهرى ان اسم القرية مشترك بين المكان وأهله كذا فى يس (قوله متى أضع العمامة تعرفونى) يحتمل أن المعنى متى أضع عمامة الحرب وهى البيضة أو المغفر على رأسى تعرفونى وشجاعتى ويحتمل أن المعنى متى أضع العمامة عن وجهى الساترة له عرفتمونى ولا تجهلوا وجهى لشهرتى من ع ق (قوله أى ركاب لصعاب الامور) الظاهر أنه معنى مجازى وأن المعنى الحقيقى صعاد العقبات (قوله وقعت صفة لمحذوف) بناء على جواز حذف الموصوف بالجملة من غير اشتراط كون الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كقولك ما منهم تكلم أو ما فيهم نجا (قوله أى انكشف أمره) فيكون جلا لازما (قوله أو كشف الامور) فيكون جلا متعديا (قوله

من تركه (والمطابقة) أى وباشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين معنيين متقابلين فى الجملة كالقصاص والحياة (وايجاز الحذف) عطف على ايجاز القصر (والمحذوف اما جزء جملة) عمدة كان أو فضلة نحو (مضاف) بدل من جزء جملة نحو واسأل القرية) أى أهل القرية (أو موصوف نحو انا ابن جلا) وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا أى ركاب لصعاب الامور وقوله جلا جملة وقعت صفة لمحذوف أى أى) أنا ابن (رجل جلا) أى انكشف أمره أو كشف الامور .

وقيل جلا ههنا علم وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة أعنى الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده (أو صفة نحو قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أى كل سفينة (صحيحة أو نحوها) كسليمة أو غير معيبة (بدليل ما قبله) وهو قوله فأردت أن أعيبها الدالة على أن الملك كان لا يأخذ المعيبة (أو شرط كما مر) فى آخر باب الانشاء (أو جواب شرط) وحذفه يكون (اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا الآية) فهذا شرط حذف جوابه (أى أعرضوا بدليل ما بعده) وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين (أو للدلالة على أنه أى جواب الشرط شئ (لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن منالهما ولو ترى اذ وقفوا على النار)

وقيل جلا ههنا علم (قوله مع الضمير) أى المستتر (قوله لا عن الفعل وحده) والا لكان مصروفا لان هذا الوزن لا يختص بالفعل (قوله وكان وراءهم) أى امامهم على بعض التأويل (قوله أو شرط كما مر) نحو قوله تعالى فالله هو الولى أى ان أرادوا وليا فالله هو الولى (قوله فى آخر باب الانشاء) فى قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها الخ اه ع ق (قوله أو جواب شرط) لا يخفى أنه لو كان الحكم فى جزاء الشرط وكان الشرط قيدا كما دل عليه كلام المصنف فى أول بحث أحوال المسند وشرطه الشارح المحقق ووافقه السيد السند فى أنه مذهب المفتاح والمصنف لكان حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وابقاء قيدها كما فى قوله تعالى ليحق الحق فانه لا فرق بينهما فى حذف أصل الجملة وابقاء متعلقه اه أطول وكتب أيضا ما نصه الفرق بين حذف الجواب هنا وحذفه فى قوله وان خلت الخ حيث جعل ذلك من المساواة وهذا من الايجاز أنه هناك تقدم ما يدل عليه فكأنه ذكر بخلافه هنا فانه تأخر أى فضعفت الدلالة وكأنه لم يذكر اه ع ق وقوله فكأنه ذكر بل قيل ان المتقدم هو الجواب (قوله اما لمجرد الاختصار الخ) انظر حكمة ذكر النكت فى هذا دون غيره وما حكمة الاقتصار على هذه النكت مع أنها قد تكون غيرها كاختبار مقدار تنبه السامع اه وفى يس نقلا عن سم فى حواشى المطول خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون غيره مما قبله للاهتمام به لان فيه حذف كلام برأسه واقتصر على ما ذكره من النكت للاعتناء بما ذكره من هاتين النكتتين لكثرة قصد الحذف لهما حتى كأنه لا يكون الا لهما ولذا أوردهما بالعبارة المشعرة بالحصر (قوله نحو واذا قيل الآية) ناقش فيه فى العروس فقال يمكن أن يكون ذلك من القسم الثانى بأن يكون حذف اشارة الى أنهم اذا قيل لهم ذلك فعلوا شيأ لا يحيط به الوصف وما المقصد أن تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن اه (قوله لا يحيط به الوصف) وذلك عند قصد المبالغة لكونه أمرا مرهوبا أو مرغوبا فى مقام الوعيد أو الوعد والقرائن تدل على هذا المعنى ويلزم من كونه بهذه الصفة فيما يظهره المتكلم ذهاب نفس السامع ان تصدى لتقديره كل مذهب فما من شئ يقدره فيه الا ويحتمل أن يكون ثم أعظم من ذلك وهذان المعنيان أعنى كونه لا يحيط به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب فتحيره مفهومهما مختلف ومصدوقهما متحد فقد يقصد هما البليغ معا وقد يخطر له أحدهما فقط ولتباينهما مفهوما عطف الثانى بأو فقال أو لتذهب نفس السامع فى تقديره كل مذهب فيحصل الغرض من كمال الترغيب أو الترهيب اه ع ق (قوله كل مذهب) أى كل ذهاب فهو مفعول مطلق أو فى كل مذهب فهو مفعول فيه (قوله منالهما ولو ترى) أى المثال الصالح للاحظة كل منهما على البدل أو معا (قوله ولو ترى الخ) قال فى الاطول فان قلت هل يقدر فى النظم جزاء بلا قرينة فيكون عبثا لعدم فهم السامع فهو بمنزلة التكلم بما لا يفهم أولا يقدر فيكون القاء الشرط القاء ما لا يصح

السكوت عليه قلت هذا اشكال قوى وأظن أنه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص يقدر مبهم فالتقدير افعل شيأ هو الغاية فى ذلك وحذف مثل هذا الجزاء لتذهب النفس كل مذهب ممكن بخصوصه أو للاشارة الى أنه لا يحيط به الوصف اه (قوله فحذف جواب الشرط) وتقديره لرأيت أمرا فظيعا مثلا وهو يحتمل أن يكون مثالا لهما على البدلية أو مثالا لاجتماعهما حيث تقصد افادتهما معا ثم تقدير الجواب بما ذكر فيه شئ وهو أن عظمة الجواب وفظاعته موجودة ولو مع التصريح وقد يجاب بأن الجواب شئ مخصوص حذف لاظهار فظاعته والتهويل على السامع وأما ما ذكر فهو تقدير معنوى فان السيد اذا قال لعبده والله لئن قمت يا فاجر وسكت عظم عليه الامر وذهبت نفسه كل مذهب فى التقدير ومعلوم أن الجواب الذى يقدره السيد عذاب مخصوص حذفه لما ذكر اه ع ق وانظره مع كلام الاطول الذى نقلناه عنه (قوله أو غير ذلك) معطوف على مضاف وقوله فى المطول عطف على جواب الشرط لا يجرى على القول الصحيح من أنه اذا تعددت المعطوفات كان العطف فى الجميع على الاول وقد يقال مقصوده مجرد الاحتراز عن كونه عطفا على مجرد الاختصار كذا فى سم وقوله اذا تعددت المعطوفات أى وكانت غير حرف مرتب كما هنا فان أو غير مرتب (قوله والمفعول اى غير المضاف) اذ هو قد سبق فى عموم المضاف المذكور سابقا (قوله نحو قوله تعالى لا يستوى منكم) الآية قال فى الاطول وتحتمل الآية والله أعلم أن لا يكون فيه حذف ويفسر بأنه لا يستوى منكم جماعة أنفقوا من قبل الفتح فهم مع اشتراكهم فى الانفاق قبل الفتح متفاوتون لتفاوتهم فى الانفاق والاخلاص فيه ويكون قوله أولئك أعظم درجة بيان أنهم مع تفاوت درجاتهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا (قوله حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة) أى مع أن كلا منهما جملة (قوله قلت أراد الخ) أى هنا وان كان الذى سبق له أن الكلام المقصود هو الجزاء والشرط قيده (قوله مسببة) بدل من جملة لانعت لعطف مالا يصلح للنعتية عليه على ما مر فى قول المصنف مضاف الخ (قوله ليحق الخ) ومنه قول أبى الطيب

أتى الزمان بنوه فى شبيبته * فسرهم وأتيناه على الهرم

أى فسأءنا اه أطول وكتب أيضا قوله ليحق الخ وقيل قوله ليحق متعلق بيقطع أى فى قوله قبل يريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون الآية مما نحن فيه ويصح أن يقال فى مثله أيضا انها جملة سبب لمذكور لان الفعل سبب لحقية الحق وبطلان الباطل وكل علة غائية يصح أن يقال عليها اسم السبب واسم المسبب لانها علة فى الاذهان معلولة فى الاعيان كذا فى عروس الافراح اه يس (قوله أى فعل ما فعل) من تقوية المؤمنين ونصرتهم وتضعيف الكافرين وخذلانهم لهذا السبب وهذه الغاية التى هى احقاق الحق أى اثبات الحق الذى هو دين الاسلام وابطال الباطل وازالته الذى هو دين الكفر اه ع ق (قوله فضربه بها) فالحذف للعاطف والمعطوف عليه

قوله افعل شيأ الخ هذا لا يناسب تركيب الآية والمناسب له ما سيذكره عن ع ق

فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (أو غير ذلك) المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول كما مر فى الابواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف (نحو قوله تعالى لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أى ومن أنفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده) يعنى قوله تعالى أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعده وقاتلوا (وأما جملة) عطف على اما جزء جملة فان قلت ماذا أراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة قلت أراد الكلام المستقل الذى لا يكون جزأ من كلام آخر (مسببة عن) سبب (مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل) فهذا سبب مذكور حذف مسببه (أى فعل ما فعل أو سبب مذكور نحو) قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر (فانفجرت ان قدر فضرب به بها) فيكون قوله فضرب به بها جملة محذوفة هى سبب لقوله فانفجرت (ويجوز ان يقدر فان ضربت بها

(قوله فقد انفجرت) تقدير قد لاجل الفاء الداخلة على الماضي اذ الماضي الواقع جوابا لا يقترن بالفاء الامع قد (قوله فيكون المحذوف جزء جملة الخ) ولكن كون الجواب ماضيا ينافي استقبال الشرط الذي هو الاصل فاما أن يؤول على معنى المضارع أو يؤول على تقدير الحكم كما قال ابن الحاجب ترتب الجواب على الشرط اما باعتبار معناه كان قام زيد يقم عمرو واما باعتبار الحكم كان تعتد علي باكرامك الآن فقد أكرمتك بالامس أي فاحكم الآن باكرامك أمس أي فاثبت اكرامي لك معتدا به ولهذا قالوا فيما تحقق مضيه كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل انه على تأويل فهو مساو أخاله من قبل أي فيحكم بمساواة أخيه في السرقة الكائنة منه قبل اه ع ق وقوله فاما أن يؤول على معنى المضارع أي وفائدة قد التحقيقية تحقق ترتب الانفجار على الضرب وقوله أو يؤول على تقدير الحكم أي والحكم التنجيزي متأخر عن الضرب (قوله جزء جملة وهو الشرط) قال في الاطول وجزء من الجزاء أيضا وكلمة قد اه (قوله وهو الشرط) ظاهره اطلاق الشرط على مجموع أداة الشرط ومدخولها كذا في يس (قوله ومثل هذه الفاء) أي مما يقتضي الترتب (قوله تسمى فاء فصيحة) سميت فصيحة لافصاحها عن المحذوف أو لانها الافصح عن معناها في الاكثر الا للفصيح أو لانها لاترد الا من الفصيح لعدم معرفة غيره بموردها اه سم وكتب أيضا قوله فصيحة لافصاحها بما يقدر قبلها قيل يجب ان سميت فصيحة أن تكون عاطفة على محذوف كما في التأويل الاول وقيل انما تسمى فصيحة على تقدير الشرط لافصاحها أي دلالتها على الشرط وقيل تسمى بذلك على التقديرين أي تقدير الشرط وتقدير المعطوف عليه اه ع ق وهو ايضاح لما في الشارح فقول الشارح قيل الخ راجع لقوله تسمى الخ (قوله وقيل على التقديرين) هذا هو الذي رجحه السيد في شرح المفتاح (قوله في بحث الاستئناف) من باب الفصل والوصل (قوله على حذف المبتدا والخبر) أي هم نحن (قوله على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف) أي أو مبتدأ والخبر محذوف وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا فالكلام مما حذف فيه جزء الجملة اه ع ق وقوله أو مبتدأ والخبر محذوف انما تأتى لهذا القول لما في مغني اللبيب من رده بأن الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شئ مسده كما في يس (قوله عطف على اما جملة) الاولى على اما جزء جملة لان المعطوفات اذا تكررت بالواو كانت على الاول (قوله أي فارسلون الى يوسف الخ) فالمحذوف من النظم أربع جمل بمتعلقاتها ومتعلق أرسلون وحرف النداء القائم مقام جملة لكن قال في الاطول ومما ينبهك عليه البصيرة الوقادة أن المراد بالاكثر من جملة جملتان أو أكثر لا جملة وبعضها أيضا كما يوهم ما ذكره في بيان تقدير الآية لان الجملة وبعض الجملة من اجتماع القسمين فالمقصود بالتمثيل حذف ففعلوا فاتاه فقال له ولا يخفى أن التقدير أكثر مما ذكره اذ التقدير ارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا وأخبركم بتعبيره ففعلوا الخ اه (قوله

فقد انفجرت) فيكون المحذوف جزء جملة وهو الشرط ومثل هذه الفاء تسمى فاء فصيحة قيل على التقدير الاول وقيل على الثاني وقيل على التقديرين (أو غيرهما) أي غير المسبب والسبب (نحو وهم الماهدون على ما مر) في بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدا والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف (واما أحد أمرين) عطف على اما جملة أي أكثر من جملة واحدة (نحو قوله تعالى أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون يوسف أي) فأرسلون (الى يوسف

لاستعبره

لاستعبره الرؤيا) أى لاطلب منه تعبيرها (قوله على وجهين) أى يأتى على وجهين أى أنه تارة يكون مع عدم قيام شئ مقامه وتارة يكون مع قيام شئ مقامه (قوله أن لا يقام) أى ذو أن لا يقام (قوله كامر) يشعر كلامه بأن مامر من الامثلة كله مما لم يقم فيه شئ مقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف فى قوله واسال القرية مما قام فيه القرية مقام المحذوف فمثال القسمين مر لكن مثال القسم الثانى مر على المصنف اه أطول أى غفل المصنف عنه (قوله وان يقام) أى وذو أن يقام (قوله لان تكذيب الرسل الخ) قال فى الاطول ونحن نقول اذا تقدم زمان الجملة الحالية على زمان عاملها تجعل القصة حالا ولا يخفى أنه جار فى هذا المقام اه (بل هو سبب لمضمون الجواب) هو ترك الحزن والصبر وكان سببا له لان المكروه اذا عم طاب وهان (قوله لمضمون الجواب المحذوف) اعترض بأن الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعا وأجيب بأن هذا مذهب البصريين والفراء وأجاز ذلك قياسا بقية الكوفيين على أن الشمنى قال ردا على الدماميني محل هذا الاشتراط مالم يقم مقام الجزاء شئ والا كما هنا لم يكن الحذف ضرورة اه كذا فى يس (قوله أى فلا تحزن واصبر) قال فى الاطول الاظهر أن التقدير فلا يقدح فى رسالتك فانه قد كذبت الخ (قوله وأدلته كثيرة) هذا بالنسبة الى القسم الاول وهو أن لا يقام شئ مقام المحذوف وكتب أيضا قوله وأدلته كثيرة اعلم أن الدليل فى الحقيقة على أصل الحذف شئ واحد وهو العقل والتعدد انما هو فى دليل التعيين أى تعيين المحذوف كما ستقف عليه (قوله والمقصود الاظهر على تعيين الخ) أى ويدل المقصود الخ وفيه أن المحذوف هو نفس المقصود الاظهر فيتحد الدليل والمدلول الا أن يقال المراد وأظهر بالنسبة قصده على تعيين الخ فاختلفا ثم الدلالة على خصوص المحذوف وبتلك الدلالة يحصل التعيين ويمكن جعل تعيين بمعنى معين والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف نبه على هاتين المسامحتين صاحب الاطول وكتب أيضا قوله على تعيين الخ فيه ان الدلالة على تعيين المحذوف تتضمن الدلالة على الحذف فالدليل على التعيين دليل على الحذف والمدرك لذلك هو العقل ويدفع بأن المراد ان العقل قد يدل وحده على الحذف ويفتقر فى الدلالة على التعيين الى شئ آخر وقد يستقل فى الامرين على ما فيه كما سيأتى انظر ع ق (قوله فالعقل دل الخ) جعل الدليل العقل ولا يبعد أن العقل مستدل لا دليل وان الدليل عدم تصور تعلق الحرمة بالاعيان اذ الحرمة عبارة عن طلب الترك ولا معنى لطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة تناولها ونحوه فتأمله سم (قوله انما تتعلق بالافعال) أى على الحق اذ لا معنى لتعلق التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله دون الاعيان أى كما يقول الحنفية من ع ق وقال الفنرى المسئلة أصولية مذكورة فى كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين من أهل السنة وأما على مذهب جمهور أهل السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما اه وفى الاشباه والنظائر للتاج السبكى اتفق

لاستعبره الرؤيا فتعلموا فاتاه فقال له يا يوسف والحذف على وجهين أحدهما أن لا يقام شئ مقام المحذوف) بل يكتفى بالقرينة (كامر) فى الامثلة السابقة (وان يقام نحو قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) فقوله فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف أقيم مقامه (أى فلا تحزن واصبر) ثم الحذف لابد له من دليل (وأدلته كثيرة) منها ان يدل العقل عليه) أى على الحذف

أثمتنا من طوائف أهل السنة على ان الحل والحرمة وسائر الاحكام الشرعية ليست من صفات الاعيان وذهب من ينتمي الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى من علماء الكلام الى أنها صفات للاعيان قال وينبني على المسئلة ان حرمت عليكم أمهاتكم ونحوه هل هو مجمل فمن قال بالثاني نفى الاجمال ويلزمه الوقوع فيه لان الذات اذا كانت محرمة فينبغي أن يضاف التحريم الى كل ما لاقاها من الافعال حتى يحرم النظر الى الام وغير ذلك مما لم يقل به أحد ومن قال بالاول أثبت الاجمال غير أنه يدعي في اللفظ عرفا عاما يقضي بأن المراد الفعل المقصود من الذات لا نفسها وعندنا أن المعقود عليه في النكاح منفعة البضع ولا نقول انها في حكم الاجزاء وقال أبو حنيفة عين المرأة توصف بالحل فالخلوة لا تقرر المهر عندنا لعدم استيفاء المنفعة والخلوة لا تقتضيها والحر لا يدخل تحت اليد وهم لما قالوا المعقود عليه عينها جعلوا تسليمها نفسها من التمكن بالخلوة كافيا اه ملخصا فظهر أن الخلاف معنوي لا لفظي كذا في يس (قوله والمقصود الاظهر الخ) وانما كان أظهر لانه المفهوم من هذا الكلام بحسب العرف والاستعمال انظر ع ق (قوله من هذه) لو أسقط من هذه لكان أوضح اذ لم يتقدم التنصيص على شئ منها (قوله المذكورة في الآية) أي التي يمكن تقديرها في الآية كالاكل والانتفاع بها وقربانها (قوله وفي قوله منها أن يدل أدنى تسامح) وكذا في قوله بعد ومنها أن يدل الخ (قوله أدنى تسامح) وهو جعل الدلالة من الادلة واضافة أدنى تسامح من اضافة الصفة الى الموصوف أي تسامح أدنى أي قريب (قوله فكأنه على حذف مضاف) والتقدير منها ذو أن يدل والمراد من ذو العقل نفسه أو من دلالتها ان يدل الخ ولم يجزم الشارح لاحتمال العبارة أن يكون قوله ان يدل مفعم والاصل منها العقل وان يجعل المصدر المنسبك من أن يدل بمعنى الفاعل فكأنه يقول منها دليل العقل فتكون الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف ولا يخفى ما فيه من التعسف اه من ع ق ببعض زيادة (قوله أي أمره) الشامل للعذاب وكتب أيضا قوله أمره أي ما أمر به وقوله أو عذابه أي ما يعذب به فلا يرد أن الامر والعذاب أمران معنويان لا مجيء لهما كذا في الاطول (قوله أو عذابه) لانه هو الموجب للتهويل والتخويف المقصود من الآية اه ع ق (قوله هو أحد الامرين) في هذا الكلام شئ من وجهين أحدهما ان ادراك العقل لكون المقدر أحد هذين لا تستقل فيه دلالة التعيين تحتاج الى قرائن كون هذا يوم القيامة الذي لا يناسبه الا ما ذكر فهذا مما دل فيه غير العقل لما تقدم لنا ان المدرك هو العقل في الكل لكن ان كانت دلالته لا تستقل نسبت الدلالة لذلك الشئ المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا والآخر انا ان جوزنا تقدير الاخص مع صحة تقدير الاعم لم ينحصر المقدر فيما ذكر لصحة أن يقدر وجاء جند ربك القائم بتعذيب العاصي أو عبيده القائمون بذلك كالملائكة وأيضا تقدير الامر أولى وأظهر لشموله كما في آية حرمت عليكم الميتة ع ق (قوله عليه) أي على الحذف

(والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة) فالعقل دل على أن ههنا حذفا اذ الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الآية تناولها الشامل للاكل وشرب الالبان فدل على تعيين المحذوف وفي قوله منها أن يدل أدنى تسامح فكأنه على حذف مضاف (ومنها أن يدل العقل عليهما) أي على الحذف وتعيين المحذوف (نحو وجاء ربك) فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدس ويدل على تعيين المراد أيضا (أي أمره أو عذابه) فالامر المعين الذي دل عليه العقل هو أحد الامرين لا أحدهما على التعيين (ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه) فان العقل يدل على أن فيه حذفا

(قوله اذ لا معنى للوم على ذات الشخص) اذ لا يلام الشخص الا على أفعاله ولم يقل فى ذات الشخص مع أنه المطابق لقوله فيه اشارة الى أن فى بمعنى على (قوله حبا) تمييز محول عن الفاعل أى قد شغفها حبه أى أصاب شغافها وهو غلاف القلب أو وسطه وعبارة الاطول أى خرق شغاف قلبها (قوله والعادة) أى المتقررة عند المحبين ع ق ثم قال وانما يلام عليه عند غير المحبين غفلة عن كونه ليس بنقص فان لام عليه المحبوب فللوازمه وأما من كف عن لوازمه الرديئة فلا لوم عليه (قوله لكونه شاملا له) يؤخذ منه ما صرح به فى الاطول من انه اذا جعلت الاضافة فى شأنه عهدية بأن أريد به المراودة فقط صح تقدير شأنه (قوله ويتعين) المناسب التفريع وفى بعض النسخ فيتعين (قوله يعنى من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف ع ق (قوله لا من أدلة الحذف) أى كما هو ظاهر كلام المصنف حيث كان سياقه فى بيان أدلة الحذف اه سم ولهذا أتى بالعناية وقد يتخلص عن هذا بما قاله فى الاطول ان قول المصنف وأدلته أى أدلة لابد للمحذف منها اما للتنبيه على أصل الحذف واما للتنبيه على خصوص المحذوف اه (قوله لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار الخ) عبارة ع ق فان الجار يدرك بالعقل بعد ادراك وصفه انه لا بد له من متعلق اه فقول الشارح هو ان الجار الخ فيه حذف أى هو العقل بسبب ادراكه ان الجار الخ (قوله هو ان الجار والمجرور الخ) فيه ان المخاطب كثيرا ما يكون غير نحوى فلا يعرف ذلك فينبغى أن يجعل الدليل طالب معنى حرف الجر له بمقتضى الفعل المشروع فيه قاله فى الاطول ويمكن تطبيق ما ذكره الشارح على ما ذكره تأمل (قوله دل على أنه ذلك الفعل) أى دال ذلك الفعل (قوله فيقدر ما جعلت) أى دال ما جعلت الخ (قوله فنى القراءة يقدر بسم الله اقرأ) وتقدير خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأه هو الاقرب للقرينة وينسب الى البيانيين وقيل يجوز تقديرا بتدئ فى الكل وينسب الى النحويين اه ع ق (قوله ومنها الاقتران) قال ع ق لا يخفى أن المقارنة أعم من جعل البسملة مبدأ الشئ فلو اقتصر على المقارنة وجعل مسئلة البسملة من أمثلتها كان أوضح اه وقال فى الاطول ومنها الاقتران أى الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع والا فالشروع أيضا اقتران اه (قوله اى من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف اه ع ق ولم يبين دليل الحذف هنا لان دليله هنا عين دليله فى سابقه (قوله الاقتران) أى مقارنة الكلام الذى وقع فيه الحذف لحال من الاحوال ع ق (قوله كقولهم للمعرس) أى المتزوج اه ع ق وكتب أيضا قوله كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يحترزون بالبنين عن البنات وقد ورد النهى عنه اه فتدبر (قوله أو مقارنة المخاطب الخ) الحاصل أن فى معنى الاقتران وجهين لانه اما بين الكلام وحال المخاطب أو بين المخاطب وحاله وفى نسخة اى مقارنة وهى لا تناسب (قوله والرفاء هو الالتئام والاتفاق) والمراد به الدعاء

اذ لا معنى للوم على ذات الشخص وأما تعيين المحذوف (فانه يحتمل أن يقدر (فى حبه لقوله قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفى شأنه حتى يشملهما) أى الحب والمراودة (والعادة دلت على الثانى) أى مراودته (لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره) أى الحب المفرط (اياه) أى صاحبه فلا يجوز أن يقدر فى حبه ولا فى شأنه لكونه شاملا له فيتعين أن يقدر فى مراودته نظرا الى العادة (ومنها الشروع فى الفعل) يعنى من أدلة تعيين المحذوف لا من أدلة الحذف لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار والمجرور ولا بد أن يتعلق بشئ والشروع فى الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذى شرع فيه (نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأه) فنى القراءة يقدر بسم الله اقرأ وعلى هذا القياس (ومنها) أى من أدلة تعيين المحذوف (الاقتران كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين) فان مقارنة هذا الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف (اى اعرست) اذ مقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك والرفاء هو الالتئام والاتفاق والباء للملابسة (والاطناب

أى جعلك الله مع زوجك ملتئما والدا للبنين ع ق (قوله اما بالايضاح) سيأتى مقابله فى قوله واما بذكر الخاص الخ والحاصل أن الاطناب يحصل بأمور ذكر المصنف منها ثمانية بالصريح وأحال على الباقى بقوله بعدها واما بغير ذلك كما ستراه وكتب أيضا قوله اما بالايضاح بعد الابهام فانهم ذكر عكس ذلك ولعله اجمالا بعد التفصيل لانه اما بعد الايضاح اذ لا يصير ما يعقب الايضاح مبهما كقوله تعالى فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة اه أطول (قوله ليرى المعنى) أى يدرك ع ق وكتب أيضا قوله ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين عند كون المقام مقام ادراك الشئ على حقيقته والاحاطة بجوانبه كمقام الافتخار بالعلم أو مقام التعلم والتعليم بحيث لا يقع فيه جهل بوجه ما ولا خطأ من المتكلم أو السامع فيناسبه تعلق علمين به ان قلنا ان هنا علمين من جهتين أو ابهام علمين ان قلنا بخلاف ذلك وليس هذا من باب التمكين ولا من باب كمال اللذة الآتيين على ما يتبين اه ع ق وكتب أيضا ما نصه فهو كعرض الحسناء فى لباسين (قوله وعلمان خير من علم واحد) أى لا باعتبار التمكن فى النفس ولا تكمل اللذة والارجع هذا الوجه الى الوجهين الآتيين بل العلمان فى نفسهما مع قطع النظر عن الاعتبارين المذكورين خير من العلم الواحد لزيادتهما عليه وزيادة العلم مستحسنة فى نفسها فليتأمل اه سم (قوله أو ليتمكن فى النفس) أى نفس السامع فضل تمكن وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن لكون المعنى ينبغى أن يملأ به القلب لرغبة أو لرهبة أو أن يحفظ لتعظيم وعدم استهزاء أو عمل به أو نحو ذلك ع ق (قوله كان أوقع عندها) لان الاشعار به اجمالا يقتضى التشوق له والشئ اذا جاء بعد التشوق يقع فى النفس فضل وقوع وتمكن أى تمكن ع ق (قوله أو لتكمل لذة العلم به) أى للسامع (قوله بعد الشوق) أى الحاصل من اشعار الاجمال بالشئ والفرق بين التمكن واللذة فى العلم بحسب مفهوميهما واضح ولو كان الشوق بالاجمال سبب كل منهما ومقام الاول كما تقدم ومقام الثانى كمالة نفس السامع الى ما يلقيه المتكلم حيث يأتى به بهذا الطريق فيكون حديث المتكلم مما يراد ويرغب لا مما يكره وينفر عنه فتأمل هذا فان المقام سهل يمتنع اه ع ق (قوله نحو رب الخ) تمثيل للايضاح بعد الابهام بما يحتمل المعانى الثلاثة المتقدمة اه ع ق وكتب أيضا قوله نحو رب اشرح لى صدرى فى التمثيل به شئ لان المخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس ولا يناسب أن يخاطب بعلمين على أنهما بالنسبة اليه كما تقدم خير من علم واحد ولا ان الخطاب بما فيه التمكن فى قلب السامع ولا بما فيه كمال لذة العلم للمخاطب ولا يقال المراد أن الكلام لو خوطب به غير الرب تعالى أمكن فيه ذلك لان الاصل فى الكلام أن يؤتى به لما أراده المتكلم به والا لم يوثق بمراد الكلام لامكان تحويله الى مقصود آخر بل الجواب ان المراد هنا لازم المتقدم لعدم امكان ظاهره فان من لازم سوق الكلام لعلمين الاهتمام به فان طلبا لزمه

اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين) احداهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد (أو ليتمكن فى النفس فضل تمكن) لما جبل الله النفوس عليه من أن الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين كان أوقع عندها (أو لتكمل لذة العلم به) أى بالمعنى لما لا يخفى من أن نيل الشئ بعد الشوق والطلب الذ (نحو رب اشرح لى صدرى

التأكيد فى السؤال وكمال الرغبة فى الاجابة وكذا سوقه للتمكن واللذة كان من لازمه الاهتمام المستلزم لكمال الرغبة فى الاجابة وكمال الرغبة والتأكيد فى السؤال مناسبان فى المقام اه ع ق وقوله ولا يقال الخ أجاب بذلك غير واحد كالفنرى ومر مثله (قوله فان اشرح لى يفيد الخ) قال فى الاطول فان اشرح لى يفيد طلب شرح شئ ما له لا ان لى صفة نكرة مقدرة أى اشرح شيأ لى وصدرى بدل منه لانه خلاف ما يتبادر من النظم بل لانه يفهم من قوله لى أى لاجلى أن المطلوب شرح شئ ما له من غير تقدير فالابهام أعم من الابهام المقدر أو المذهوم فان قلت فى فهم شئ ما له نظر لجواز أن يقال اشرح لاجلى صدر معلمى قلت لاخفاء فى تبادر ماذكره وان كان ماذكرته محتملا فان قلت يكفى فى فهم المبهم الفعل ولا حاجة الى قوله لى لان اشرح يدل على طلب شرح شئ ما قلت لا اعتداد بما يفهم من الفعل والا لكان كل فعل مع مفعوله المتأخر ابهاما وتفسيرا ثم نقول لا اطناب فى ذكر الظرف فان اللام للنفع فهو تقييد للشرح احترازا عن الشرح بما يضره اه (قوله أى من الايضاح بعد الابهام) لم يقل أى من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع أنه الانسب للسياق اختصارا اه فنرى (قوله باب نعم) يشمل ما هو للمدح كنعم الرجل زيد وما هو للذم كبئس الرجل أبو جهل لان الباب صادق عليهما اه ع ق وكتب أيضا قوله باب نعم لا يخفى ان عد باب نعم منه على ما هو الاغلب والا فقد يتقدم المخصوص اه أطول (قوله خبر مبتدا محذوف) والجملة مستأنفة للبيان وكتب أيضا قوله خبر مبتدا محذوف أى أو مبتدأ خبره محذوف لا على قول من يجعله مبتدأ قدم عليه خبره فلا يكون على هذا من الايضاح بعد الابهام لان زيدا الذى هو المخصوص يكون مقدما فى التقدير تأمل (قوله اذ لو أريد الاختصار كفى نعم زيد) فيه بحثان أحدهما أنه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف التأليف لما ثبت فى النحو ان فاعله معرف باللام أو مضاف اليه أو مضمر مميز بنكرة منصوبة أو بما وثانيهما أنه لو قيل نعم زيد لكان اخلا لان نعم للمدح العام فى جنس من الاجناس لا مطلقا فمعنى نعم الرجل زيد ان زيدا اجيد فى جميع ما تعلق بالرجولية لا مطلقا حتى يكون ممدوحا بجميع ما يتعلق بالعالمية أيضا ويمكن دفعهما بأن المقصود بنعم مدح زيد مثلا فى جنس وقد أمكن فيه الاختصار بأن يقال نعم زيد فى الرجولية ويقدر قولنا فى الرجولية بقرينة الا أنه التزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الابهام لانه يناسب غرض الباب وهو المبالغة فى المدح فامتنع الاختصار وقد أشار الى هذا الامتناع بقوله لو أريد الاختصار فمن وجوه حسنه سوى ما ذكره اتباع الاستعمال الواجب وبهذا ظهر أن المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على ان نعم زيد من المساواة كما ظنه الشارح المحقق وصوبه السيد السند فقال لا فيه اشعار باطلاق الاختصار على ما يعم المساواة موافقا لاصطلاح السكاكى على أن فى اثبات الاصطلاح للسكاكى صعوبة وما تمسك به فيه غير ناهض بقى أن نعم الرجل زيد مدح عام لزيد

فان اشرح لى يفيد طلب شرح شئ ما له) أى للطالب (وصدرى يفيد تفسيره) أى تفسير ذلك الشئ (ومنه) أى من الايضاح بعد الابهام (باب نعم على احد القولين) أى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف (اذ لو اريد الاختصار)

في الرجولية فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب في الكلام بذكرهما كذا في الاطول (قوله أي ترك الاطناب) الصادق ذلك الترك بالمساواة (قوله وفي هذا) أي قوله اذ لو أريد الخ (قوله قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا) اذ لا ايجاز في نعم زيد بل هو مساواة وكتب أيضا ما نصه وهو موافق لاصطلاح السكاكي اه مطول ووافقه السيد والعصام معهما كلام انظره في أطوله (قوله ووجه حسنه) الاضافة للعموم فصح الاستثناء بسوى (قوله أي حسن باب نعم) أي حسن الاطناب فيه اه يس (قوله من الايضاح بعد الابهام) الذي له العلل الثلاثة المتقدمة (قوله في معرض الاعتدال) أي ذي الاعتدال أي الكلام المعتدل اه حفني (قوله من جهة الاطناب الخ) فليس فيه ايجاز محض وقوله والايجاز بحذف المبتدا ليس فيه اطناب محض (قوله الايجاز والاطناب) ولك ان تدخل في المتنافيين الانشاء والاخبار كما في الاطول وهذان الوجهان أعني بروز الكلام في معرض الاعتدال وايهامه الجمع بين المتنافيين مفهومهما مختلف متلازمان صدقا اه ع ق (قوله وقيل الاجمال الخ) وجه ضعفه ان هذا الوجه أعني ايهام الجمع على هذا التفسير يكون عين ما ذكر من الايضاح بعد الابهام لا سواه فينافي قول المصنف ووجه حسنه سوى ما ذكر ولك أن تقول المراد سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلاثة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من فوائد أخرى غيره باعتبار الامور الثلاثة ولك أن تقول هو على هذا القيل أيضا غير ما تقدم لان ايهام الجمع بين الاجمال والتفصيل غير نفس الاجمال والتفصيل كذا في سم (قوله من الامور المستغربة الخ) اذ الجمع بين متنافيين كابقاع المحال فهو مما يستغرب والاعتدال مما يستحسن فان قيل فهما حينئذ من البديع أو المعاني قلت يمكن الامران بمناسبة المقام بأن يقتضي المقام مزيد التأكيد في امالة قلب السامع أو يقصد مجرد الظرافة والحسن اه ع ق (قوله على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة) والجهة هنا ليست كذلك اه يس لان الايجاز بحذف المبتدا والاطناب بذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه فقد انفكت الجهة اه ع ق (قوله وهو في اللغة لف القطن المندوف) ووجه المناسبة ان في الاصطلاح لفا ونشرا فأي تفرقة وتفصيلا وان كان فيه اللف سابقا على النشر عكس اللغوي (قوله أن يؤتى) ظاهره أن مسماه نفس الاتيان وعليه فقوله نحو يشيب الخ على المسامحة أي نحو الاتيان في يشيب الخ اه سم قال الشيخ يس والاقرب أن التوشيع يطلق على المعنى المصدري وعلى الكلام وانما حمله الشيخ على المعنى المصدري لان المصنف جعله من الايضاح بعد الابهام والايضاح مصدر اه (قوله في عجز الكلام) قال ع ق وينبغي أن يزاد أو في أوله أو في وسطه اذ لم يظهر لتخصيص التوشيع بالعجز وجه وكان التقييد به لانه أكثر ما يقع به التوشيع في التركيب (قوله بمثنى) أو جمع اه ع ق نحو ان فلانا ثلاث خصال جميلة الكرم والشجاعة والحلم (قوله ثانيهما معطوف الخ) والزائد على الاول في الجمع اه ع ق وكتب

أي ترك الاطناب (كفى نعم زيد) وفي هذا اشعار بأن الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا (ووجه حسنه) أي حسن باب نعم (سوى ما ذكر) من الايضاح بعد الابهام (ابراز الكلام في معرض الاعتدال) من جهة الاطناب بالايضاح بعد الابهام والايجاز بحذف المبتدا (وايهام الجمع بين المتنافيين) الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان ايهام الجمع بين المتنافيين من الامور المستغربة التي تستلذها النفس وانما قال ايهام لان حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهو محال (ومنه) أي ومن الايضاح بعد الابهام (التوشيع وهو) في اللغة لف القطن المندوف وفي الاصطلاح (ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول

أيضا قوله ثانيهما معطوف الخ يخرج به عن التوشيع مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان احداهما الحرص والاخرى طول الأمل مع أن اللائق جعله منه تأمل اه أطول (قوله نحو يشيب الخ) وكقوله

سقتني في ليل شبيه بشعرها * شبيهة خديها بغير رقيب
فمازلت في ليلين شعر وظلمة * وشمسين من خمر ووجه حبيب

اه أطول وكتب أيضا قوله نحو يشيب الخ لم يقل نحو قوله صلى الله عليه وسلم يشيب الخ لانه نقل الحديث بالمعنى فان متن الحديث يهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وعبارة السيوطي كقوله صلى الله عليه وسلم يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان الحرص وطول الامل رواه البخاري من حديث أنس اه حفني قال الفنري وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر اه (قوله ويشب) أي ينمو وهو بالكسر على ما في الصحاح (قوله بذكر الخاص بعد العام) انظر عكسه فانه يتجه انه اطناب والظاهر أنه ليس المراد بالعام هنا ما اصطلح عليه أهل الاصول بل المراد به ما يشمل الخاص أي يصح أن يندرج فيه كما هو مصطلح أهل النحو فيشمل نحو جاءني رجال وزيد اه يس (قوله والمراد الذكر الخ) أي ليغاير ما تقدم في الايضاح بعد الابهام لانه ليس في الذكر بطريق العطف ايضاح بعد ابهام اه يس (قوله على سبيل العطف) لا على سبيل الوصف أو الابدال ولو قال بعطف الخاص على العام كان أوضح اه مطول قال في الاطول وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال من قبيل ذكر الخاص بعد العام بلا شبهة مع أن جبريل وميكال عطفان على الله على ما هو الاصح فلا يصح أن يقال واما بعطف الخاص على العام اه (قوله للتنبيه على فضله) جعل العلة التنبيه على الفضل ويصح أن تكون نفس الفضل (قوله يعني الخ) تفسير لقوله تنزيلا للتغاير الخ (قوله من الاوصاف الشريفة) أي أو الخسيسة والتقييد بالشريفة نظرا للمثال أو الغالب من يس (قوله ولا يعرف حكمه منه) وبذلك صح ذكره على سبيل العطف المقتضى للتغاير اه ع ق (قوله نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) قال ع ق هذا اذا ذكر عام ثم ذكر فرد منه كما في المثال وأما اذا ذكر ما يتناول المعطوف بالبداهة كان يقال جاءني رجل وزيد أو رجال وزيد وعمرو وخالد فهل يكون من هذا الباب أو لا فيه نظر (قوله وهي صلاة العصر عند الاكثر) اختلف السلف فيها فذهب الى كل صلاة سوى صلاة العشاء طائفة منهم ولم ينقل عن أحد من السلف انها صلاة العشاء وذكره بعض المتأخرين لانها بين صلاتين لا يقصران وقال بعضهم هي احدى صلاة الخمس لا بعينها أبهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على أداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة اه فنري وفي القاموس الصلاة الوسطى المذكورة في التنزيل الصبح أو الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء أو الوتر أو الفطر أو الاضحى أو الجماعة

نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل واتما بذكر الخاص بعد العام) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمراد الذكر على سبيل العطف (للتنبيه على فضله) أي مزية الخاص (حتى كأنه ليس من جنسه) أي العام (تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات) يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كأنه شئ آخر مغاير للعام لاشتماله العام ولا يعرف حكمه منه (نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) أي الوسطى من الصلوات أو الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلاة العصر عند الاكثر

أو جميع الصلوات المفروضة أو الصبح والعصر معا أو صلاة غير معينة أو العشاء والصبح معا أو صلاة الخوف أو صلاة الجمعة في يومها وفي سائر الايام الظهر أو المتوسطة بين الطول والقصر أو كل من الخمس لان قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سيده من قال هي غير صلاة الجمعة فقد أخطأ انظر الاطول (قوله وامابالتكرير لنكتة) قال ع ق ولظهور التطويل في عدم النكتة في التكرار نبه عليها فيه والا فلا يباح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام لابد في كل منهما من نكتة كمكل اطناب (قوله ليكون اطنابا لاتطويلا) ولهذا قيد كل ماذكر اطنابا بنكات الا أنه أجمل هنا النكتة لانه عرف سابقا نكات التأكيد الا أنه قد تكون النكتة فيه غير ماسبق كالتنبيه على نفي التهمة في تكرار ياقوم في قوله تعالى وقال الذي آمن ياقوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد ياقوم انما هذه الحياة الدنيا متاع كذا في الاطول (قوله كما كيد الخ) قال ع ق ومن نكت التكرار زيادة تأكيد ما تنتفي به التهمة في النصح كقوله تعالى حكاية عن صاحب قوم فرعون ياقوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد ياقوم انما هذه الحياة الدنيا متاع فتكرار ياقوم لما كانت فيه اضافة لياء النفس أفاد بعد القائل عن التهمة في النصح حيث كانوا قومه وهو منهم فلا يريد لهم الا ما يريد لنفسه فتضمن تكراره زيادة تأكيد نفي التهمة ومن نكته أن يكون معنى متعلق الفعل المذكور مختلفا واللفظ الدال على ذلك المتعلق واحدا لان في تكراره افادة تنبيه على كل معنى بخصوصه والمقام يقتضيه كقوله تعالى فبأي آلاء ربكما تكذبان فانه كرر اثر ذكر النعم في السورة والنعم المذكورة مختلفة والمقام يقتضي التنبيه على كل نعمة ليقام بشكرها بخصوصها وأما ذكره بعد ذكر جهنم وارسال الشواظ من النار فبالنظر الى انها مما انذاكر للزجر عن المعصية فعاد النعمة من حيث الانزجار بها ولذلك عقبا بقوله تعالى فبأي آلاء ربكما تكذبان كسائر النعم اه وكتب أيضا قوله كأكيد الانذار بل والردع كما يفيده كلام الشارح اه سم (قوله للردع) زيادة على ما في المتن صريحا وان كانت الكاف تدخله اه يس (قوله وفي ثم الخ) قال في الاطول ولما استشعر أن يستبعد كون الكلام تكريرا لان العاطف يستدعي كون المراد بالثاني غير الاول قال في دفعه وفي ثم الخ فان قلت اذا كان الانذار الثاني أبلغ لم يكن تكريرا قلت كونه أبلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذر به لا بأنه زاد في المفهوم شئ اه (قوله تنزيلا لبعد المرتبة الخ) الظاهر أنه علة لقوله وفي ثم دلالة الخ أي انما كان فيها دلالة للتنزيل والاستعمال المذكورين لانه اذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت فيه كان فيها دلالة على أن ما بعدها أبلغ وأعلى كذا في سم (قوله منزلة بعد الزمان) أي الذي هو الاصل في ثم فاستعيرت هنا لبعد المرتبة (قوله في مجرد التدريج) أي في التدريج المجرد عن اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج في الزمان وعن اعتبار كون تاليها أي تالي ثم بعد متلوها في الزمان وكتب أيضا قوله في مجرد التدريج أي عن اعتبار

(واما بالتكرير لنكتة) ليكون اطنابا لاتطويلا وتلك النكتة (كتأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) فقوله كلا ردع عن الانهماك في الدنيا وتنبيه وسوف تعلمون انذار وتخويف أي سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه اذا عاينتم ماقدامكم من هول المحشر وفي تكريره تأكيد للردع والانذار (وفي ثم دلالة على أن الانذار الثاني أبلغ) من الاول تنزيلا لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا للفظ ثم في مجرد التدريج في درج الارتقاء (واما بالايغال) من أوغل في البلاد

التراخي والبعد بين تلك الدرج وعن كون الثاني بعد الاول في الزمان كما أفصح بذلك في المطول لا يقال فقوله واستعمالا للفظ ثم في مجرد الخ ينافي ما قبله لانا نقول لا ينافيه لان الظاهر لبعد المرتبة بعدها مسافة وقدرا لازما ناوباعتبار التراخي والبعد المعنى في المطول التراخي والبعد زمانا اه سيم (قوله اذا أبعد فيها) أي قطع كثيرها (قوله فقيل هو ختم البيت الخ) صريح في أن مسماه المعنى المصدري لا اللفظ المختوم به وقوله الآتي في التذييل وهو تعقيب الخ صريح في أن التذييل مسماه المعنى المصدري أيضا لكن قوله هنالك وهو ضربان أنسب بكون مسماه الكلام المذيل به ولعله يطلق عندهم على كل من المعنى المصدري والكلام فان كان أراد هنالك المعنى الاول ففي قوله وهو ضربان مسامحة وان كان أراد الثاني ففي قوله تعقيب الكلام مسامحة وعلى ارادة المعنى الثاني يشكل قول الشارح هنالك فهو أعم من الايغال بناء على ما دلت عليه عبارته هنا من أن الايغال مسماه المعنى المصدري اذ قضية ذلك ان بينهما المباينة الا أن يتسمح في هذا الكلام وكذا يقال في التكميل والتتميم والاعتراض فان ظاهر تفاسيرها ان مسماها المعاني المصدرية وظاهر تمثيلها ان مسماها الكلام والظاهر أنها تطلق على كل فلا بد من المسامحة اما في التفسير واما في التمثيل اه سيم وكتب أيضا قوله هو ختم البيت الخ يشمل التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل سائر أقسام الاطناب اذا كانت كذلك اه أطول (قوله يتم المعنى) أي أصل المعنى وانما قال يتم الخ اشارة الى أن النكتة في الجملة لا تختص بما يتم المعنى بدونه بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف أحيانا على بعض الفضلات وهذا التعريف يدل على أن الايغال اسم للمعنى المصدري لا للفظ المختوم به وقد يطلق عليه ولذا يقال هذا اللفظ أو هذه الجملة ايغال اه ع ق (قوله كزيادة المبالغة) أي زيادة المبالغة في التشبيه ثم اضافة زيادة الى المبالغة اما على أصلها فتكون المبالغة حاصلة من تشبيهه بالجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاهتداء به والزيادة من وصف العلم بقولها في رأسه نار فتخرج المبالغة الى المشبه واما أن تكون بيانية أي كزيادة هي المبالغة بناء على أن التشبيه لا مبالغة فيه اذ هو حقيقة لا مجاز والخطب في مثل هذا سهل فالمبالغة في التشبيه ترجع الى الاتيان بشيء يفيد كون المشبه به غاية في كمال وجه الشبه الكائن فيه فيخرج ذلك الكمال الى المشبه الممدوح بوجه الشبه وأما تحقيق التشبيه الآتي فيرجع الى زيادة ما يحقق التساوي بين المشبه والمشبه به حتى كأنهما شيء واحد لظهور الوجه فيهما بتمامه بسبب ذلك المزيد فصار من ظهوره فيهما كأنه حقيقتهما وما سواه عوارض من غير اشعار بكون المشبه غاية في الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه في المشبه به ليخرج ذلك الى عظمته في المشبه من ع ق (قوله الهداة) أي الذين يهدون الناس الى المراشد والمعالي فكيف بالمهتدين اه ع ق (قوله أي خيامنا) فالمراد بالخباء جنس الخيام الصادق بالكثير

اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره (فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها) كزيادة المبالغة في قولها) أي قول الخنساء في مرثية أخيها صخر (وان صخرا التأتم) أي تقتدي (الهداة به * كأنه علم) أي جبل مرتفع (في رأسه نار) فقولها كأنه علم واف بالمقصود أعني التشبيه بما يهتدى به الا أن في قولها في رأسه نار زيادة مبالغة (وتحقيق) أي وكتحقيق (التشبيه في قوله كأن عيون الوحش حول خبائنا * أي خبائنا (وأرحلنا الجزع الذي لم يثقب)

كان غير مثقوب كان أشبه بالعين قال الاصمعى الظبى والبقرة اذا كانا حينين فعيونهما كلها سواد فاما اذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعنى مما أكلنا كثرت العيون عندنا كذا فى شرح ديوان امرئ القيس فعلى هذا التفسير يختص الايغال بالشعر (وقيل لا يختص بالشعر) بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (ومثل) لذلك فى غير الشعر (بقوله تعالى قال ياقوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون) فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة الا أن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب فى الرسل (واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها) أى معنى الجملة الاولى (للتأكيد) فهو أعم من الايغال من جهة أنه يكون فى ختم الكلام وغيره وأخص منه من جهة الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التوكيد (وهو) أى التذييل (ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل) بأن لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ماقبله (نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازى الا الكفور على وجه) وهو أنه يراد وهل يجازى ذلك الجزاء

بدليل قوله وأرحلنا فهو من عطف التفسير اه ع ق (قوله بالفتح) أى للجيم وسكون الزاى (قوله الخرز اليمانى) وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد ع ق (قوله وأتى بقوله الخ) أى لما كان الجزع المثقب يخالف العيون مخالفة تامة فى الشكل زاد قوله الذى لم يثقب لتحقق التشابه فى الشكل بتمامه فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه أى التساوى فى وجه الشبه وليس هذا من المبالغة السابقة كما يتوهم اذ لم يقصد علو المشبه به فى وجه الشبه ليعلو بذلك المشبه الملحق به فقد ظهر الفرق بينهما كما تقدم اه ع ق (قوله كان أشبه بالعين) لو قال كان أشبه به العين لكان أوفق (قوله كلها سواد) أى بحسب الظاهر وهى لا تخلو فى نفس الامر من بياض اه ع ق (قوله بدا بياضها) أى الذى كان غطى بالسواد زمن حياتهما اه ع ق وكتب أيضا قوله بدا بياضها فاشبهت الجزع حينئذ (قوله موتت) أى كثر موتها (قوله يعنى مما أكلنا الخ) لانهم كثيرا ما يأكلون الوحوش ويتركون أعينها حول أخبيتهم (قوله كذا فى شرح الخ) وبه يتبين بطلان ماقيل ان المراد قد طالت مسايرتهم فى المفاوز حتى ألفت الوحوش رحالهم وأخبيتهم اه مطول قال الفنرى وجه التبين أن عيون الظباء حال حياتها سود فلا تشبه الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض اه (قوله مما يتم المعنى بدونه) أى بدون ذكره (قوله مهتد لا محالة) قد يقال وغير سائل الاجر لا محالة اه سم أى فينبغى أن يجعل المثال مجموع اتبعوا من لا يسألكم أجرا الخ ولهذا قال فى الاطول بعد ذكره كلام الشارح قلت المثال اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون بكليته لان الرسول لا يكون الا كذلك وفيه مزيد الحث فتأمل (قوله الا أن فيه زيادة حث) أما أصل الحث والترغيب فحاصل بقوله اتبعوا الخ الدال على اهتدائهم اه سم (قوله وهو تعقيب الجملة الخ) لا يرد عليه التكرير نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون لان قوله تعقيب الجملة الخ يشعر بتغاير الجملتين بحسب الذات كذا فى يس نقلا عن شارح الايضاح وقال فى الاطول ولا يخفى أنه يشمل الجملة المؤكدة نحو ان زيدا قائم ان زيدا قائم وجاء زيد جاء زيد فبينه وبين التكرير عموم من وجه اه وكتب أيضا ما نصه انظر تعقيب الجار والمجرور بجملة أو مثله اه يس (قوله بجملة) أى لا محل لها من الاعراب كما سيأتى فى الشرح (قوله تشتمل على معناها) ولو مع الزيادة كما فى ان الباطل كان زهوقا اه يس (قوله للتأكيد) عند اقتضاء المقام التأكيد (قوله فهو أعم من الايغال الخ) حاصله انهما يجتمعان فيما هو بجملة للتأكيد فى ختم الكلام وينفرد الايغال فيما هو بالمفرد وفيما هو لغير التأكيد سواء كان بجملة أو بمفرد وينفرد التذييل فيما هو فى غير ختم الكلام (قوله وهو أى التذييل) بمعنى الكلام المذيل به لا بالمعنى المصدرى المتقدم (قوله بأن لم يستقل الخ) أى فلم يخرج مخرج المثل لان المثل وضعه الاستقلال لانه كلام تام نقل عن أصل الاستعمال لكل ما يشبه حال الاستعمال الاول كما يأتى فى الاستعارة التمثيلية كقولهم الصيف

ضعت اللين فانه مستقل فى افادة المراد وهو مثل يضرب لمن فرط فى الشئ فى أوانه وطلبه فى غير أوانه ع ق وكتب أيضا قوله بأن لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ماقبله لابد فيه من قيود أخر نظرا الى ماقسر به الخارج مخرج المثل وهو مايكون حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال فهذا الضرب المقابل له ينبغى أن يتحقق بأن لايستقل أو يكون حكما جزئيا أو كليا لم يفش استعماله وكان حسن الترتيب أن يقدم الضرب الثانى لانه ثبوتى الا أن يقال الضرب الاول أشد ارتباطا بالمقصود من الثانى فلذا قدم اه أطول واذا جعلت الباء فى كلام الشارح بمعنى الكاف اندفع عنه القصور (قوله الجزاء المخصوص) وهو ارسال سيل العرم وتبديل الجنتين المذكورتين بقوله قبل فأرسلنا عليهم سيل العرم الخ (قوله فيتعلق بماقبله) وهو قوله فأرسلنا عليهم الخ وكتب أيضا قوله فيتعلق بماقبله أى فلا يجرى مجرى المثل فى الاستقلال (قوله وهو أن يراد وهل يعاقب) أى مطلق العقاب الا الكفور فيه أنه يلزم عليه نفى مطلق المعاقبة عن غير الكفور أى المبالغ فى الكفر مع أنه يكفى فى مطلق المعاقبة مطلق الكفر الا أن يقال الحصر ادعائى أفاده فى الاطول وكتب أيضا قوله وهل يعاقب الا الكفور قيل تخصيص الجزاء بالعقاب انما يفهم من قوله جزيناهم الذى هو بمعنى عاقبناهم فعلى هذا التقدير أيضا ليس مستقلا بافادة المراد والحق أن كونه قرينة على المطلوب لاينافى الاستقلال بالافادة على أن ذلك يفهم من الكفور أيضا اه سم (قوله بناء على أن المجازاة الخ) فيه أمران الاول أن التعميم المذكور أعنى قوله المكافأة ان خيرا الخ لاتصح ارادته فيما نحن فيه لان المكافأة هنا فى مقابلة الكفر فالمراد خصوص المكافأة بالشر قطعا الثانى أن كلامه يقتضى أن الوجه الاول مبنى على أن الجزاء يراد به العقوبة فقط وأنه لا يأتى على أن المراد به المكافأة وأن الوجه الثانى لا يأتى على أن المراد بالجزاء العقاب وكل هذا ليس بصحيح بل كل من الوجهين يأتى على كل من التفسيرين اذ المدار على خصوص الجزاء واطلاقه فيصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب المتقدم فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب فيكون من الثانى ويصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء المكافاة فى الجملة وهل يكافأ بتلك المكافأة المخصوصة المتقدمة فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل يكافأ بالشر مطلقا فيكون من الثانى وغايته أن المكافأة على الثانى تتقيد بالشر لدلالة المقابلة بالكفر عليه ولا محذور فى ذلك أصلا اه ملخصا من ع ق (قوله تنبيها الخ) وجه التنبيه أن معنى أيضا رجوع الى التقسيم وهو مع اتحاد المقسم فيهما أتم وان أمكن أنه تقسيم للثانى ومعنى أيضا كما انقسم التذييل المطلق (قوله لتأكيد منطوق) والمراد بالمنطوق هنا أن تشترك ألفاظ الجملتين فى مادة واحدة ولو كانت احداهما اسمية مؤكدة والاخرى فعلية من ع ق (قوله كقوله) أى النابغة (قوله لاتلمه) من باب رد يرد كما فى

المخصوص الا الكفور فيتعلق بماقبله وأما على الوجه الآخر وهو أنه يراد وهل يعاقب الا الكفور بناء على أن المجازاة هى المكافأة ان خيرا فخير وان شرا فشر فهو من الضرب الثانى (وضرب أخرج مخرج المثل) بأنه يقصد بالجملة الثانية حكم كلى منفصل عما قبله جار مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال (نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو أيضا) أى التذييل ينقسم قسمة اخرى وأتى بلفظ أيضا تنبيها على أن هذا التقسيم للتذييل مطلقا لا للضرب الثانى منه (اما) ان يكون (لتأكيد منطوق كهذه الآية) فان زهوق الباطل منطوق فى قوله وزهق الباطل (واما لتأكيد مفهوم كقوله واست) على لفظ الخطاب (بمستبق أخا لاتلمه)

المختار (قوله لعمومه) أى فعمومه سوغ مجىء الحال منه وان كان نكرة (قوله أو عن ضمير المخاطب فى لست) اقتصر عليه ع ق ثم ذكر أن دلالة هذا الكلام بمفهومه على نفى الكامل المهذب انما يتضح على هذا الاعراب ولا يأتى على غيره الا ببعد وعدم وضوح قال لانا لو جعلناها نعتا الخ أو حالا منه كان المعنى حينئذ كل أخ موصوف بأنه على شعث أو كان على حال كونه على شعث لا تقيمه لنفسك ان لم تقمه على شعثه ولا شك أن هذا المعنى لا يقتضى أن لا مهذب وانما يقتضى أن غير المهذب لا بد معه من الصبر وأما غيره فلا يحتاج معه الى الصبر فيصح ولو لم يبق غير المهذب أن يبقى المهذب وانما قلنا ولا يأتى على غيره الا ببعد وعدم وضوح لانه قد يدعى أنه مفهوم باعتبار ما جرت به العادة فى حال الرجال فتكون العادة قرينة على افادة اللفظ هذا المفهوم اه (قوله فى لست) قيل لا وجه لتخصيص الضمير فى لست بجواز الحالية عن الضمير فى مستبق وأجيب بأن وجهه أن الفعل أقوى فى العمل من الاسم كذا فى يس (قوله على شعث) هو فى الاصل انتشار الشعر لعدم تعاهده بالاصلاح والدهن فتكثر أوساخه واستعير هنا للاوساخ المعنوية وهى الاوصاف الذميمة اه ع ق وقوله واستعير الخ أى بعد نقله الى اللازم الذى هو الاوساخ الحسية على طريق المجاز المرسل فيكون فيه مجازان مرتبتين هذا ما يظهر (قوله وذميم خصال) عطف تفسير للمراد من تفرق (قوله على نفى الكامل من الرجال) لانه لو وجد لم يصدق انه ان كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أخا (قوله لان فيه التوقى الخ) وأما تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع خلاف المقصود عنه اه ع ق (قوله فى كلام) قال فى الاطول ان أريد بكلمة فى الجزئية يشكل بتكميل لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان أريد الظرفية لا يشمل ما فى آخر الكلام فتأمل اه أقول اذا جعلت فى بمعنى مع انحل الاشكال (قوله بما يدفعه) لا فرق فيه بين الجملة والمفرد فان قلت التذييل أيضا لدفع الوهم لانه للتأكيد فما الفرق قلت التذييل بالجملة وفى الآخر ولدفع الوهم فى النسبة والتكميل لا يختص بشئ منها اه بيرمى (قوله قد يكون فى وسط الكلام الخ) فبينه وبين الايغال عموم من وجه اه ع ق وانظره (قوله أى نزول المطر الخ) فالمراد بالصوب نزول المطر وبالربيع الزمن والاضافة لادنى ملابسة (قوله ووقوعه) عطف تفسير (قوله وديمة) هى المطر المستمر وأقله مقدار ثلث يوم وأكثره ثمانية أيام (قوله قد يؤول الى خراب الديار) أى فربما يقع فى الوهم أن ذلك دعاء بالخراب ومعظم الايهام من قوله وديمة تهمى وتقديم ديار له دون زرعك مثلا لا يقال غير مفسدها متقدم على وديمة تهمى لانا نقول هو مؤخر عنه تقديرا اه (قوله دفعا لذلك) أى ايهام خلاف المقصود (قوله نحو أذلة على المؤمنين الخ) فى مدح فريق من المؤمنين وهم قوم أبى موسى الاشعرى كما ورد فى الحديث اه ع ق (قوله فانه لما كان مما يوهم الخ) قال فى الاطول ونحن نقول الآية استنبرهم عن الرجوع عن الايمان والمقصود أنكم لو ترجعون

حال عن الخالعمومه أو عن ضمير المخاطب فى لست (على شعث) أى تفرق وذميم خصال فهذا الكلام دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال وقد أكده بقوله (أى الرجال المهذب) استفهام انكارى أى ليس فى الرجال منفح الفعال مرضى الخصال (واما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا) لان فيه التوقى والاحتراز عن توهم خلاف المقصود (وهو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) أى يدفع خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره فالاول (كقوله فسقى ديارك غير مفسدها) نصب على الحال من فاعل سقى وهو (صوب الربيع) أى نزول المطر ووقوعه فى الربيع (وديمة تهمى) اى تسيل فلما كان المطر قد يؤول الى خراب الديار وفسادها أتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك (و) الثانى (نحو أذلة على المؤمنين) فانه لما كان مما يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله (أعزة على الكافرين) تنبيها على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين

عن الايمان سيأتي الله بقوم أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين فينقلب حالكم من كون هؤلاء القوم متواضعين لكم الى كونكم أذلة لهم ولا بد في افادة هذا المعنى من ذكر قوله أعزة على الكافرين فهو داخل في أصل المقصود وليس من الاطناب في شئ والله تعالى أعلم اه (قوله ولهذا تعدى الذل بعلى) أو لمشاكلة ما بعده (قوله لتضمنه معنى العطف) فالتوسع بتضمين الذل معنى العطف وعلى على بابها وقوله ويجوز الخ أي فالفعل لا تضمين فيه وعلى بمعنى اللام فالتوسع باستعمال حرف موضع آخر ونكتة العدول الى على الاشارة الى شرفهم وفضلهم على المؤمنين كذا يؤخذ من ع ق (قوله ويجوز أن يقصد الخ) كان وجهه أن على لما كانت تدل على الاستعلاء جاز أن يشار بها الى استعلائهم عليهم في الشرف اه سم (قوله واما بالتتميم) تسمية هذا بالتتميم وما قبله بالتكميل مجرد اصطلاح اذ هما شئ واحد لغة وقال في عروس الافراح يمكن أن يفرق بينهما لغة بأن التكميل استيعاب الاجزاء التي لا توجد الماهية المركبة الا بها والتتميم قد يكون بما وراء الاجزاء من زيادات يتأكد بها ذلك الشئ الكامل ثم قال فان تم هذا ظهر وجه تسمية الاول بالتكميل لانه يدفع ايهام خلاف المراد وذلك كالجزء من المراد (قوله وهو أن يؤتى في كلام الخ) يتناول بعض صور الايغال وكتب أيضا قوله وهو أن يؤتى في كلام الخ يخرج عنه تتميم ذكر في كلام يوهم خلاف المقصود فان الفرق بين التتميم والتكميل بأن النكتة في التتميم غير دفع وهم خلاف المقصود لا بأنه لا يكون في كلام يوهم خلاف المقصود اذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل اه أطول (قوله في كلام) أو في الاخر أو في الاثناء (قوله أو نحو ذلك) لحاجة اليه (قوله مما ليس بجملة مستقلة) بأن كان مفردا أو جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة لتأولها بالمفرد (قوله ما يتم أصل المعنى بدونه) حتى تدخل الجملة الزائدة على أصل المراد كما قيل اه ع ق (قوله كلام المصنف في الايضاح) حيث مثل له بما تحبون في قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون مع انه لا يتم المعنى الا به وفيه بحث لانه اذا لم يجعل مما تحبون ما يتم أصل المعنى بدونه لم يكن اطنابا أصلا فيكون التمثيل به فاسدا من أصله فلا يستشهد به فيجب حينئذ جعل اطنابا بأن يدعى ان أصل المعنى حتى تنفقوا أي يقع منكم انفاق وزيادة مما تحبون ولو كان باعتبار القصد محتاجا اليه لا تكون من المساواة لانها زيادة على أصل المراد لاجل نكتة لا يدركها الاوساط وقد تقدم ان ذلك هو مناط الاطناب وانما قلنا ان المقصود به أمر لا يدركه ويراعيه الا البلغاء لان فيه الاشارة الى أن نيل البر لا يكون الا بغلبة النفس وتحميلها المشاق بالانفاق من المحبوب المشتهى بخلاف مطلق الانفاق ولو كان فيه أجر لا يبلغ لهذا المعنى وبه يعلم ان كون الشئ مقصودا في الكلام لا يتم المراد من حيث انه مراد المتكلم الا به لا ينافي كونه اطنابا فليفهم اه ع ق (قوله وأنه لا تخصيص لذلك بالتتميم) يعني أن كون الشئ مما يتم أصل المعنى بدونه ونعني بالمعنى متعارف الاوساط

ولهذا تعدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف ويجوز أن يقصد بالتعدية بعلى الدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم

(واما بالتتميم وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة) مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف في الايضاح وأنه لا تخصيص لذلك بالتتميم

لا يختص اشتراطه بالتتميم فتى كان هو المراد بالفضلة كانت مستدركة لان كلام الاطناب كله أتى فيه بفضلة على هذا التفسير من ع ق وكتب أيضا قوله وأنه لا تخصيص الخ فيه أن المصنف غير متحاش عن ذكر ما لا يختص بقسم يشهد له قوله فى تعريف الايغال بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها اه أطول ويشهد له أيضا قوله هنا النكتة (قوله لنكتة) زيادة بيان فان النكتة شرط فى كل ما حصل به الاطناب من ع ق (قوله وهو أن يكون الضمير الخ) اذ المقصود حينئذ مدحهم على السخاء باطعام الطعام وهو متحقق مع حبهم واحتياجهم للطعام وبدونهما لكنه معهما أبلغ اه سم (قوله فهو لتأدية أصل المراد) لان المعنى حينئذ يطعمون لاجل الله وهذا نفس المراد فلما لم يكن اطعام الطعام لاجله محمودا يستحق الثناء عليه لم يمكن أن يجعل زائدا على أصل المراد لنكتة المبالغة (قوله سوى دفع الايهام) جعل صاحب المغنى من فوائده التقوية والتشديد والمتبادر من تقرير الكشاف فى آخر سورة الزمر أنه للتأكيد ولولا أنه يكون للتأكيد ما صح قول الشارح الآتى لكنه يشمل بعض صور التذييل لان التذييل اعتبر فيه أن يكون للتأكيد كذا فى سم وسيأتى فى كلام سم أن التأكيد غير دفع الايهام فجعل الاعتراض يكون للتأكيد لا ينافى كلام المصنف بل التأكيد داخل فى سوى دفع الايهام وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول ينتقض التعريف بمعطوف لا محل له من الاعراب بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فان قوله ويؤمنون به جملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى مع أنها لا تسمى اعتراضا كما لا ريبة فيه اه (قوله لم يرد بالكلام) أى فى قوله أثناء الكلام اه يس (قوله مجموع المسند اليه والمسند فقط) أى والا لم يشمل المثال الآتى (قوله بيانا للاول) قضيته أن عطف البيان يكون فى الجمل ويوافقه ما مر فى الفصل والوصل وفى المغنى فى الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل أنه لا يكون جملة بخلاف البدل اه يس (قوله أو بدلا) أو معطوفا اه من ع ق وكذا فى الاطول ومثل له بقوله تعالى انى وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم قال فان ما بين قوله انى وضعتها أنثى وقوله وانى سميتها مريم اعتراض كما اعترف به الشارح ثم قال والظاهر أن الصفة المقطوعة مما تتصل معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشأ من الجملة السابقة اه (قوله لان قوله ولهم ما يشتهون عطف الخ) فهما معمولان للجعل كالمعطوف عليهما لا يقال يلزم أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشئ واحد وهو ممتنع فى غير أفعال القلوب لانا نقول هو جائز فى المفعول بواسطة نحو وهزى اليك على أنه انما يراد اذا جعل الظرف لغوا متعلقا بالجعل بمعنى الاختيار فان جعل مستقرا وبالجعل بمعنى التصيير أى يصيرون البنات مستحقة لله وما يشتهون من البنين مستحقا لهم فلا لان الامتناع اذا كان الضميران معمولين لفعل واحد لا اذا كان أحدهما

معمولا

(لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه فى وجه) وهو أن يكون الضمير فى حبه للطعام (أى) يطعمونه (مع حبه) والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى أى يطعمونه على حب الله تعالى فهو لتأدية أصل المراد (واما بالاعتراض وهو أن يؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام) لم يرد بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثانى بيانا للاول أو تأكيدا أو بدلا (كالتنزيه فى قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت فى اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات (والدعاء

معمولا لمعموله وكذا اذا كان الجعل بمعنى الاعتقاد لان الفعل حينئذ قلبي تأمل (قوله في قوله) أي في قول عوف الشيباني يشكو ضعفه اه ع ق (قوله ترجمان) بفتح التاء وضم الجيم أو ضم التاء مع ضم الجيم أو فتح التاء مع فتح الجيم اه مختار ويجمع على تراجم كزعفران وزعافر اه ع ق (قوله لقصد الدعاء بطول العمر) قيل ليتحقق ما ادعى الشاعر من ثقل السمع لانه اذا بلغها المخاطب صدقه في ذلك تصديقا حسيا واعترض بأنه موهم للدعاء عليه بالصيرورة الى ضعف سمعه والاحتياج الى ترجمان اه فنري وكتب أيضا قوله لقصد الدعاء لا يقال في هذا الدعاء دعاء بالضعف فلا يناسب ما سيق لاجله من ادخال السرور على المخاطب لانا نقول ان الغبطة في طول العمر يترجح معها ذلك الضعف لعدم امكانه الا به اه ع ق (قوله ولا حالية) اعلم ان الواو والاعتراضية قد تلتبس بالحالية فلا يعين احداهما الا القصد فان قصد كون الجملة قيدا للعامل فهي حالية والا فاعتراضية فيحتملهما قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون ثم عفونا عنكم فان قدر أن المعنى حال كونكم ظالمين بوضع العبادة في غير محلها كانت الواو حالية وان قدر وأنتم قوم عادتكم الظلم فيكون تأكيدا لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه في وقته كانت اعتراضية فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى من ع ق (قوله هذا اعتراض) يستفاد من ذلك ان الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو وبدونهما قال في المطول والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية كذا في يس (قوله وضمير الشأن محذوف) هذا على مذهب الجمهور ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب هو المأمور بالعلم أي أنك سوف يأتيك كل ما قدر كما جوزه سيبويه وجماعة في قوله تعالى أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا اه فنري (قوله يعني أن المقدور الخ) تفسير لحاصل المعنى (قوله وفي هذا) أي في قوله واعلم الخ (قوله وتسهيل للامر) يعني الصبر والتفويض وترك منازعة الاقدار كما يؤخذ من ع ق (قوله فالاعتراض بيان التتميم الخ) انظر بقية النسب بين الاقسام في يس (قوله والفضلة لا بد لها من اعراب) والاعتراض لا محل له فهذا تباين في اللوازم وهو يؤذن بالتباين في الملزومات اه ع ق وكذا يقال فيما بعد (قوله لانه انما يقع لدفع الخ) والاعتراض لا يكون لذلك الدفع (قوله لانه لا يكون الا في آخر الكلام) والاعتراض لا يكون الا في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين ومن هنا علم أن الكلام الذي يختمه الايغال لا بد أن لا يرتبط بما بعده ارتباط كلامي الاعتراض اه ع ق (قوله لكنه يشمل الخ) قد يتوهم اشكال ذلك بناء على توهم أن دفع الايهام تأكيد وقد اشترط في الاعتراض ان لا يكون لدفع الايهام وفي التذييل ان يكون للتأكيد ولا اشكال لان التأكيد غير دفع الايهام لان التأكيد يقتضي كون الجملة الثانية متضمنة لمعنى الاولى ولا كذلك دفع الايهام على أن التأكيد أعم من دفع الايهام لحصوله مع غيره وكفى هذا في صحة الاعمية اذ لا يلزم من نفي دفع الايهام نفي التأكيد مطلقا اه سم (قوله وقعت بين جملتين) أي

في قوله ان الثمانين وبلغتها ه قد أحوجت سمعي الى ترجمان) أي مفسر وه كرر فقوله وبلغتها اعتراض في اثناء الكلام لقصد الدعاء والواو في مثله تسمى واوا اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية (والتنبيه في قوله واعلم فعلم المرء ينفعه) هذا اعتراض بين اعلم ومفعوله وهو (أن سوف يأتي كل ما قدرا) أن هي المخففة من الثقيلة وضمير الشأن محذوف يعني أن المقدر آت البتة وان وقع فيه تأخير ما وفي هذا تسلية وتسهيل للامر فالاعتراض بيان التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب وبيان التكميل لانه انما يقع لدفع ايهام خلاف المقصود وبيان الايغال لانه لا يكون الا في آخر الكلام لكنه يشمل بعض صور التذييل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لا به كما

لاجل التأكيد (قوله لم يشترط أن لا يكون بين كلامين) متصلين فبين الاعتراض والتذييل عموم وخصوص من وجه اه ع ق ثم قال وبينه أي الاعتراض وبين الايضاح والتكرير عموم من وجه أيضا راجعه (قوله حتى يظهر لك فساد ما قيل الخ) أي لان عدم اشتراط الشئ ليس هو اشتراط العدم فقولنا التذييل لا يشترط كونه بين كلام أو كلامين ليس شرطا لكونه ليس بين كلام او كلامين (قوله بناء على أنه لم يشترط فيه ان يكون الخ) أي واشترط ذلك في الاعتراض (قوله ومن الاعتراض) أي لا بالمعنى السابق بل هو بمعنى المعترض فصح قوله وهو أكثر من جملة (قوله وهو أكثر من جملة أيضا) ففيه تمثيلان تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو أكثر من جملة اه أطول (قوله هو بينه) أبرز لجريان الصلة على غير من هي له فضمير هو للاعتراض وضمير بينه لال الموصولة (قوله فهذا) أي قوله ان الله الخ وكتب أيضا قوله فهذا اعتراض أكثر من جملة قال في الاطول لاخفاء في أن الاعتراض هنا جملة واحدة خبره جملتان وليس أكثر من جملة لا محل له من الاعراب والمثال الواضح قالت ربي اني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم اه قال الفنري ولك أن تقول عطف الثانية على خبران ليس بمتعين لجواز كونها خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنفة فيحتمل أن يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والآية مثال لا دليل اه قال سم قوله لجواز كونها خبر مبتدا محذوف أقول لا حاجة اليه بل يجوز كونها جملة فعلية مستقلة معطوفة على الجملة الاسمية وكون مرجع فاعلها في تلك الاسمية لا ينافي ذلك فليتأمل اه وفي يس قال شيخنا الغنيمي الذي في المتن أن الاعتراض بأكثر من جملة ولا شك في صدقه على هذه الآية لان الجملة هي المسند والمسند اليه وهي متحققة بقوله ان الله يحب التوابين وقوله ويحب المتطهرين زائد عليها فيكون المجموع أكثر من جملة وان كان قد يعد جملة واحدة وهذا كاطلاق الكلام على نحو ضربت زيدا وعلي ضربت فقط والامر سهل اه أقول المتبادر أن المراد بأكثر من جملتان فأكثر لا محل لهما من الاعراب لا ما زاد على مجرد المسند والمسند اليه كما يؤخذ من كلام العصام وغيره فجواب الغنيمي لا يلاقي الاعتراض (قوله بيان لقوله الخ) لان مكان الاتيان فيه مبهم فبين أنه موضع الحرث وكتب أيضا قوله بيان الخ لانه يفهم منه أن الموضع الذي يطلب الاتيان منه هو موضع الحرث الذي هو الفرج فكانه قال فأتوهن من مكان الحرث وكتب أيضا قوله بيان لقوله الخ أي فهو متصل به معنى وهو حينئذ اما ان يجعل عطف بيان له حقيقة بناء على جواز وروده في الجمل التي لا محل لها من الاعراب أو يجعل مثله في افادته ما يفيده كما تقدم في باب الفصل والوصل اه ع ق (قوله وهو) أي حيث أمركم الله (قوله فان الغرض الاصلي) أي فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى هذا الغرض اه سم (قوله لا قضاء الشهوة) بل لخلق الشهوة لذلك اه أطول (قوله الترغيب الخ) لان الاخبار

لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط أن لا يكون بين كلامين فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل انه يباين التذييل بناء على انه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى (وما جاء) أي ومن الاعتراض الذي وقع (بين كلامين وهو أكثر من جملة أيضا) أي كما ان الواقع هو بينه أكثر من جملة (قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) فهذا اعتراض أكثر من جملة لانه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله وثانيهما قوله (نساؤكم حرث لكم) والكلامان متصلان معنى (فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث أمركم الله) وهو مكان الحرث فان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما أمر وابه

والتنفير عما نهو اعنه (وقال قوم قد تكون النكتة فيه) أى فى الاعتراض (غير ماذكر) مما سوى دفع الايهام حتى انه قد يكون لدفع ايهام خلاف المقصود (ثم) القائلون بأن النكتة فيه قد تكون لدفع الايهام افترقوا (١٤٣) فرقتين (جوز بعضهم وقوعه) أى الاعتراض (آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها) وذلك بان لا تلى الجملة جملة أخرى أصلا فيكون الاعتراض فى آخر الكلام أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع من الكشاف فالاعتراض عندهؤلاء أن يؤتى فى أثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الايهام أو غيره (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذييل) مطلقا لانه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وان لم يذكره المصنف (وبعض صور التكميل) وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية قد تكون ذات اعراب وقد لا تكون لكنها تباين التتميم لان الفضلة لا بد لها من اعراب وقيل لانه لا يشترط فى التتميم أن يكون جملة كما يشترط فى الاعتراض وهو غلط كما يقال ان الانسان يباين الحيوان لانه لم يشترط فى الحيوان النطق فافهم (وبعضهم) أى وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد تكون لدفع الايهام (كونه) أى الاعتراض (غير جملة) فالاعتراض عندهم ان يؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة مما

بجمبة الله للتائب عما نهى عنه الى ما أمر به والمتطهر من أدران الالتباس بالمنهى بسبب التلبس بالتوبة الى المأمور بما يؤكد الرغبة فى الاوامر وترك النواهى اه ع ق ثم قال ومن نكت الاعتراض الاستعطاف والمطابقة كما فى قول أبى الطيب

وخفوق قلبى لو رأيت لهيبه * ياجنتى لرأيت فيه جهنما

فان ياجنتى اعتراض بين الشرط والجواب للمطابقة بين الجنة وجهنم ولاستعطاف محبوبه بالاضافة اليه وتسميته جنة ليرق له فينجيه من جهنم التى فى فؤاده بالوصال (قوله الترغيب فيما أمر وابه) الذى من جملة اتيانهن من مكان الحرث وقوله والتنفير عما نهوا عنه الذى من جملته اتيانهن فى غير ذلك المحل (قوله غير ماذكر) الاوضح دفع الايهام اه أطول (قوله مما سوى دفع الايهام) بيان لما ذكر (قوله حتى انه) أى الاعتراض وحتى للتفريع (قوله عندهؤلاء ان يؤتى الخ) قال فى المطول لانهم لم يخالفوا الاولين الا فى جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز أن لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط أن لا يكون لها محل من الاعراب بحاله (قوله لنكتة) زادها للتصوير والتصريح بالتعميم لا للاخراج لان الاطناب كله لنكتة من ع ق (قوله فيشمل التذييل وبعض صور التكميل) كان عليه أن يقول وبعض صور الايغال وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب لا يقال استغنى عنه بذكر التذييل والتكميل لانا نقول يشمل الاعتراض بهذا التفسير صورا من الايغال لا تجامع التذييل ولا التكميل وهى ما كانت نكتتها غير التأكيد وغير دفع الايهام تدبر (قوله مطلقا) أى بجميع صوره (قوله وان لم يذكره) أى يذكر وجوب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب لانه لم يقيد فى تعريفه الجملة بكونها لا محل لها نعم أشار الى اشتراطه بالامثلة لان جملة التذييل فيها لا محل لها فقول الشارح وان لم يذكره أى صراحة كما فى ع ق (قوله وهو) أى البعض (قوله فان التكميل قد يكون بجملة الخ) فيكون بين الاعتراض على هذا وبين التكميل عموم من وجه يجتمعان فيما يكون بجملة لا محل لها وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير دفع الايهام من الجملة والتكميل بغير الجمل وبما لها محل وأما النسبة على هذا بينه وبين التتميم فالتباين بينه وبين الايغال فالعموم من وجه وكذلك بينه وبين الايضاح والتكرار كما يؤخذ ذلك من النظر فى تعاريفها السابقة من ع ق (قوله لكنه) أى الاعتراض وفى نسخ لكنها أى جملة الاعتراض يدل على ذلك عبارة المطول ونصها والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب افاده سم (قوله وهو غلط) فان عدم الاشتراط لا يستلزم اشتراط العدم وغاية أمره أنه يوجب التغاير فى المفهوم وهو لا يمنع التصادق فى الافراد الذى هو المراد اه سم (قوله كما يقال) أى كقول ان الانسان الخ فما صدرية ووجه الشبه ان كلا غلط (قوله غير جملة) لو قال غير الجملة بلام العهد أى غير الجملة التى لا محل لها من الاعراب لكان أحسن ليشمل جملة لها محل من الاعراب افاده فى المطول (قوله

فيشمل بعض صور التتميم) لايقال فيه بحث لان التتميم لا يكون الا بفضلة ومن لازمها أن يكون لها محل من الاعراب والاعتراض لا يكون الا بما لا محل له كما تقرر أولا وهذا البعض انما خالف فى كونه قد يكون غير جملة فيبقى اشتراط أن لا يكون له محل من الاعراب بحاله لانا نقول الظاهر ان هذا البعض يخالف فى هذا الاشتراط أيضا ويؤيد ذلك أمور منها قوله وبعضهم كونه غير جملة فان غير الجملة شامل للمفرد ومن شأنه ان يكون له محل من الاعراب ومنها تقييد الشارح الجملة على قول البعض الاول بكونها لا محل لها من الاعراب حيث قال فالاعتراض عند هؤلاء الى أن قال بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب وعدم التقييد بذلك على قول هذا البعض حيث قال فالاعتراض عندهم الى أن قال بجملة أو غيرها لنكتة فلم يقيد بل تفريع المصنف المذكور كاف فى الاستدلال على عدم التقييد على هذا القول ثم رأيته فى المطول فى شرح قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل ذكر ما يصرح بأن الاعتراض على قول هذا البعض لا يشترط أن لا يكون له محل كذا بخط سم وفى حواشيه ما ملخصه ان الاعتراض اذا وقع غير جملة على هذا القول يكون معمولا لشئ من الكلام المعترض به فيه وأن ذلك لا ينافى كونه اعتراضا اه وفيه بعد لا يخفى وكتب أيضا قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان أصل تفسير الاعتراض على مذهب الجمهور شاملا له وكان الغرض هنا ذكر ما يخص تفسير البعض دون تفسير الجمهور لم يتعرض له اه فتدبر مع ايضاح (قوله وهو) أى البعض بقسميه (قوله ما يكون واقعا فى اثناء الكلام الخ) فحينئذ يكون بينه وبينهما عموم من وجه لاجتماعه معهما فيما ذكروا انفراده عنهما بما يكون لغير دفع الايهام وهو غير فضلة وانفرادهما عنه بما يكون آخرا وهو جملة لدفع الايهام بالنسبة للتكميل أو فضلة بالنسبة للتتميم وأما النسبة بينه على هذا التفسير وبين الايغال فالتباين واما بينه وبين التذييل فعموم من وجه وكذا بينه وبين الايضاح والتكرار كما يؤخذ من تفاسيرهما اه ع ق ثم قال ولم أتعرض فيما تقدم لذكر الخاص بعد العام لظهور أمره بالنسبة الى سائرها وذلك لظهور مخالفته غير التتميم والايغال والاعتراض وملاقاته لهذه الثلاثة فى بعض الصور اه (قوله وكذا بما بعده) لا حاجة اليه (قوله بحمدربهم) أى متلبسين بحمدربهم (قوله لم يذكر ويؤمنون به) فلو لم يذكر كان مساواة اه ع ق (قوله لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم) وأيضا تسبيحهم وحمدهم يدلان على ايمانهم به اه فتدبر وكتب أيضا قوله لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم لا يقال كما لا مجال لانكار ايمانهم لا مجال لانكار تسبيحهم وحمدهم فهو ايضا أطنب لاظهار شرف التسبيح والحمد لانا نقول يجوز أن لا تكون عبادتهم التسبيح والحمد اه أطول (قوله اى لا يجهله) لما كان نفى الانكار لا يستلزم العلم المراد فسره بما يستلزمه وهو نفى الجهل اه سم (قوله وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر الخ) اما أنه ليس من الايضاح بعد

(فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التتميم و) بعض صور (التكميل) وهو ما يكون واقعا فى اثناء الكلام أو بين الكلامين المتصلين (واما بغير ذلك) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا (كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر) أى ترك الاطناب فان الاختصار قد يطلق على ما يعم الايجاز والمساواة كما مر (لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره) أى لا يجهله (من يثبتهم) فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما (وحسن ذكره) أى ذكر قوله ويؤمنون به (اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه) وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهر بالتأمل فيها

الايهام

الايهام ولامن التكرار فواضح واما أنه ليس من الايغال فلانه ليس ختما للشعر ولا للكلام اذ قوله ويستغفرون لمن فى الارض معطوف على ماقبله واما أنه ليس من التذييل فلعدم اشتمال جملته وهو يؤمنون به على معنى ماقبلها بل معناها لازم لماقبلها ومقتضاه ان ذكر اللازم بعد الملزوم من الاطناب ولك ان تلتزمه حيث يكون اللازم ظاهر النكتة كما فى هذا المثال واما انه ليس من التكميل فانه ليس لدفع الايهام واما انه ليس من التتميم فلانه ليس فضلة كما هو ظاهر واما انه ليس من الاعتراض فمشكل اذا بنينا على ماتقرر من ان من جملة الاتصال بين الكلامين أن يكون الثانى معطوفا على الاول ولاشك ان جملة يستغفرون لمن فى الارض معطوفة على جملة يسبحون فيكون مابينهما اعتراضا والانفصال عن ذلك بأن الواو للعطف لا يتم الا بتعيين كونها كذلك وليس بمتعين لاحتمال أن تكون اعتراضية نعم المتبادر كونها للعطف فيخرج عن الاعتراض على هذا فافهم اه ع ق وقوله اذ قوله ويستغفرون لمن فى الارض الخ التلاوة ويستغفرون للذين آمنوا (قوله قد يوصف الكلام) فى اصطلاح القوم اه ع ق (قوله بالايجاز الخ) قال فى الاطول هذا الايجاز قد يكون ايجازا بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة وكذا هذا الاطناب اه وكتب أيضا قوله بالايجاز والاطناب ولا يوصف بالمساواة بهذا الاعتبار اذ ليست المساواة بهذا الاعتبار مما يدعو اليه المقام بخلاف الايجاز والاطناب اه أطول (قوله باعتبار الخ) الباء سببية (قوله بالنسبة الخ) راجع للكثرة والقلة (قوله فى أصل المعنى) انما قيد المعنى بالاصل لعدم امكان المساواة فى تمام المراد فان للايجاز مقاما ليس للاطناب وبالعكس اه أطول (قوله وللاقل انه موجز) وان تساويا فى أصل المعنى (قوله يصد عن الدنيا الخ) هذا البيت فيه ايجاز بنصفه الاول واطناب بنصفه الثانى كما فى بس (قوله اذا عن سودد) قال فى الاطول ولا يخفى ان السيادة أيضا من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد الا أن يراد سيادة الآخرة والاول أظهر اه (قوله بنظار) المبالغة راجعة الى النفى دون المنفى (قوله يعنى أن السيادة الخ) أتى بالعناية لانه حمل الغنى على مسببه وهو الراحة والفقر على سببه وهو التعب وهذا خلاف المتبادر قال فى الاطول ولا ضرورة الى العدول عن الظاهر ثم قال والمساواة انما تتحقق اذا حمل قوله ولست الخ على المبالغة فى نفى النظر لا على نفى المبالغة فى النظر كما يفيده أول النظار اه (قوله فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق) أى يصد عن الدنيا اذا عن سودد وفى تساويهما فى أصل المعنى وقفة اذ المصراع السابق يفهم الصد عن الدنيا اذا ظهر سودد ولو فى جانب الغنى بأن يكون منظوره السودد دون ما صاحبه من الغنى اذ لم يقيد فيه ظهور السودد بجانب الفقر بخلاف البيت الآتى يقال المراد بتساويهما فى أصل المعنى تساويهما فى الصد عن الدنيا عند ظهور السودد تأمل (قوله أى من هذا القبيل) أى الايجاز والاطناب بالاعتبار المذكور (قوله قولهم) أى كل قول لهم كما يقتضيه

(واعلم انه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له) أى لذلك الكلام (فى أصل المعنى) فيقال للاكثر حروفا انه مطنب وللاقل انه موجز (كقوله يصد) أى يعرض (عن الدنيا اذا عن) اى ظهر (سودد) أى سيادة * ولو برزت فى زى عذراء ناهد * الزى الهيئة والعذراء البكر والنهود ارتفاع الثدى (وقوله ولست) بالضم على أنه فعل المتكلم بدليل ماقبله وهو قوله وانى لصبار على مايؤذينى * وحسبك ان الله أثنى على الصبر (بنظار الى جانب الغنى * اذا كانت العلياء فى جانب الفقر) يصفه بالميل الى المعالى يعنى ان السيادة مع التعب أحب اليه من الراحة مع الخمول فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق (ويقرب منه) أى من هذا القبيل (قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسى ونشكر ان ثقنا على الناس قولهم ولا يشكرون القول حين نقول) بصف رياستهم ونفاذ حكمهم أى نحن نغير ما نريد من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب

المقام وقوله ولا ينكرون القول أى جنسه الصادق بالواحد هذا هو الموافق للمقام قال فى الاطول لايخفى مافى ختم المعانى بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكى وغيره اه (قوله لان مافى الآية) أى لان الذى فى الآية يشمل كل فعل لان مافى الآية مصدرية أى لايسئل عن فعله أى عن علة فعله الباعثة له عليه وان كان قد يسئل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه ويحتمل ان مافى كلام الشارح مراد منها لفظ ما الواقعة فى الآية أى لان لفظ مافى الآية يشمل كل فعل فتكون مافى الآية موصولة والعائد محذوف أى لايسئل عن الذى يفعله أى عن مفعوله الذى هو الحاصل بالمصدر كما ان الاعيان مفعوله أيضا ونظير ذلك ماصرح به الشارح فى شرح العقائد فى قوله تعالى والله خلقكم وماتعملون فانه رد على من عين فى ما ان تكون مصدرية ليتم الدليل وقال ان الدليل فى الآية تام على كونها موصولة أى معمولكم فيشمل الافعال بمعنى الحاصل بالمصدر اذهى المخلوقة على ماحرره هناك كذا فى يس (قوله وكيف لا والله أعلم) أى وكيف لايكون أجل وأعلى والله أعلم بكل شئ ومن شأن العالم الحكيم ان لايصدر عنه الا ماهو الامر المتقن الفائق على غيره وتامل لطف تعبير الشارح بقوله والله أعلم حيث أتى بها فى ختم الفن ففيه شبه تورية اه يس وفيه أيضا براعة اختتام والحمد لله على توفية المعانى للاخوان والصلاة والسلام الاتمان الاكملان على سيدنا محمد الذى أسس بنيان الشريعة على تقوى من الله ورضوان وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان قال المجرد قد تم الجزء الاول من هذه الحاشية على يد مجردها الفقير الفانى مصطفى بن محمد البنانى يوم الثلاثاء المبارك السادس والعشرين من شهر ربيع الآخر من شهور سنة تسع وتسعين ومائة وألف من هجرة من له العزة والشرف وأحسن الله تمام باقيها وبارك لنا فى غيرها وما يليها بالقاهرة المعزية المباركة المرضية حماها الله وجعلها دار اسلام الى يوم الزحام بجاه سيدنا محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(الفن الثانى علم البيان)

ان جعل الفن عبارة عن الالفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب ورتبته على مقدمة الخ وعلم البيان عبارة عن المسائل احتيج الى تقدير مضاف أى مدلول الفن الثانى علم البيان أو الفن الثانى دال علم البيان وان جعل علم البيان عبارة عن الملكة أو الادراك احتيج الى تقدير مضاف آخر وهو متعلق وكتب أيضا قوله علم البيان اعلم أن الكلام موضوع لعلم المعانى من حيث المطابقة لمقتضى الحال ولعلم البيان من حيث انه مختلف فى وضوح دلالته على المراد وقد توهم أن موضوعه الدلالات من حيث انها مختلفة فى مراتب الوضوح حذرا من اشتراك العلمين فى موضوع واحد وهو باطل لما تقرر أن علوم الادب باحثة عن أحوال اللفظ العربى ولان علم البيان يبحث عن أحوال المجاز والكناية

وهما

لان مافى الآية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول فالكلام لا يتساويان فى أصل المعنى بل كلام الله تعالى أجل وأعلى وكيف لا والله أعلم حيث أتم الفن الاول بعون الله وتوفيقه واياه أسأل فى اتمام الفنين الآخرين هداية طريقه

(الفن الثانى علم البيان)

وهما من قبيل الالفاظ والاختلاف بالجهتية كما بينا كاف في تمايز الموضوعات انتهى سيرامي (قوله قدمه على البديع الخ) وتقدم في أول الفن الاول وجه تقديمه على البيان (قوله للاحتياج اليه الخ) يريد انه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لانه لاتتم بلاغة كلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقية لايحتاج في تحصيل بلاغته الا الى علم المعاني اذ لاحاجة الى البيان للدلالات المطابقية كما ستعرف وبهذا التحقيق ظهر وجه آخر لتقدم علم المعاني اذ لابد منه في بلاغة الكلام أصلا بخلاف البيان اه أطول وكتب أيضا قوله للاحتياج اليه الخ لانه بقيد الاحتراز عن التعقيد المعنوي وهو شرط في الفصاحة وهي شرط في البلاغة (قوله اي ملكة) جوز ارادة هذين المعنيين من معاني العلم الثلاثة وظاهر تركه للادراك عدم جواز ارادته هنا وليس كذلك ولهذا قال في الاطول وهو علم أي مسائل معلومة عن الادلة أو تصديقات بها حاصلة عن الادلة أو ملكة هذه التصديقات أعني كيفية راسخة يتمكن بها من التصديق بمسئلة مسئلة تفصيلا من غير حاجة الى تجشم كسب جديد وانما قيدنا بمعاني العلم بالحصول عن الدليل وان أطلقها الناظرون في هذا المقام لما حققت من أن من جمع مسائل العلم بالتقليد لايسمى عالما وتصديقاته بها الاتسمى علما واستعمال لفظ العلم في التعريف محتمل لما عرفت من اشتراكه ومايدفع به هذا الخلل من أن استعمال اللفظ المشترك في مقام يصح أي معنى يراد مما لايعاب خلوه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود محتمل لانه وان خلا عن هذا الخلل لم يخل عن تحير السامع انه ماذا أريد اه وقيل تركه المعنى الثالث لاحتياجه الى تقدير المتعلق من غير ضرورة داعية الى التقدير قال الفنري ولك ان تلتزم هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلي للعلم وهو في المعاني الاخر اما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور اه وقد تبين مما نقلناه عن الاطول ان علم الاعراب الخاص بالايراد المذكور ليس من علم البيان فهو خارج عن قوله في التعريف علم تدبر (قوله يقتدر بها الخ) الاتيان به نظرا الى شأن الملكة في ذاتها وان كان متروكا في الملكة في التعريف لئلا يلزم التكرار مع قوله يعرف به الخ (قوله يعرف به الخ) شاع استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات تصورا كان أو تصديقا واستعمال العلم في ادراك الكليات كذلك فالمعنى علم يعرف به ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم على ان اللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته اذ لولم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف ايراده وهذا هو المتعارف في وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها اه أطول وكتب أيضا قوله يعرف به ايراد الخ الغرض من معرفة هذا الايراد أن يحترز المتكلم عن الخطا في كيفية ايراد الكلام حتى لايورد من الكلام مايدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضائه دلالة خفية اهيم (قوله ايراد المعنى الواحد) تقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو أورد معان متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان في شيء (قوله أي المدلول عليه

قدمه على البديع للاحتياج اليه في نفس البلاغة ونعلق البديع بالنوابع (وهو علم) أي ملكة يقتدر بها على ادراك جزئية أو أصول وقواعد معلومة (يعرف به ايراد المعنى الواحد) أي المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال

الوضع فى المطابقة أعم من الشخصى والنوعى هذا محصل كلام الشارح فى المطول وشرح الشمسية وهو المتجه وان اعترضه السيد فى حاشية المطول بما أجاب عنه الفنرى وبين ان هنالك دلالتين على كل من الجزء واللازم احداهما مطابقية وهى فهمه من اللفظ قصدا بواسطة القرينة لانه بهذا الاعتبار ليس فى ضمن فهم الكل ولا فى ضمن فهم الملزوم والاخرى تضمنية فى الاول والتزامية فى الثانى وهى فهم الجزء فى ضمن فهم الكل المفهوم عند سماع اللفظ وان لم يكن مرادا منه للقرينة وفهم اللازم فى ضمن فهم الملزوم المفهوم عند سماع اللفظ كذلك كذا فى سم (قوله لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له) أى فيفهم عند فهمه (قوله كلفظ الشمس) لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه اذ الكل المجموع والشعاع غير لازم له بل للجرم وجوابه انه اذا كان لازما للجرم كان لازما للمجموع فطعا تأمل اه سم قال يس وفيه تأمل وأقول مبنى الاشكال على رجوع ضمير لازمه الى المجموع وهو غير متعين بل يصح رجوعه الى الجزء وعليه فلا اشكال وعبارة الاطول ولو فرضت لفظا مشتركا بين اللازم والملزوم وبين المجموع دخل فى تعريف كل من الدلالات الثلاث الأخريان اه وهى أوفق بما قلنا (قوله والشعاع التزاما) أى لا باعتبار هذا الوضع أعنى الوضع للمجموع اذ هو باعتباره جزء لا لازم بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم فقط ولو قال بعد قوله على الجرم تضمنا وأطلق على الجرم مطابقة واعتبر دلالته على الشعاع التزاما أو بعد قوله على المجموع أو الجرم وجعل كلامه بعد ذلك على التوزيع لكان واضحا ويمكن تقدير هذا فى عبارته فافهم (قوله على تمام الموضوع له) أى فيكون تعريف المطابقة غير مانع (قوله على جزء الموضوع له أو لازمه) أى فيكون تعريفا التضمن والالتزام غير مانعين (قوله وحينئذ ينتقض الخ) اما معرفة انتقاض تعريف المطابقة بالتضمن والالتزام مما مر ومعرفة انتقاض تعريفى التضمن والالتزام بالمطابقة مما مر فواضحان وأما معرفة انتقاض تعريف التضمن بالالتزام وتعريف الالتزام بالتضمن فلانه علم مما مر أن دلالة لفظ الشمس على الشعاع تكون مطابقة وتضمنا والتزاما فمن أجل كونها تكون تضمنا والتزاما ينتقض تعريف كل منهما بالآخر (قوله تعريف كل الخ) أى الحاصل من التقسيم (قوله بالاخريين) أى بالدلالتين الاخريين لا بتعريفهما كما قد يتوهم (قوله ان قيد الحيثية مأخوذ الخ) قال فى الاطول فيه ان قيد الحيثية المعتبرة فى الامور الاضافية الحيثية التقييدية التى توجب الفرق بالاعتبار والحيثية المعتبرة فى مفهوم الدلالات للتعليل وتوجب التمييز بين افراد الاقسام بالذات وفيه أيضا أن اعتبار قيد الحيثية وان دفع به خلل التعريف لكن يختل به ما اشتهر أن تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى الدلالات الثلاث عقلى حاصر لان دلالة اللفظ الموضوع لمجموع المتضايفين على أحدهما بواسطة انه لازم الآخر ليست دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث

لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له (والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا فرضنا اللفظ امشتركا بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما فاذا أطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالته على الجرم تضمنا والشعاع التزاما فقد صدق على هذا التضمن والالتزام انهما دلالة اللفظ على تمام الموضوع له واذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة صدق عليهما انهما دلالة اللفظ على جزء الموضوع له أو لازمه وحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالاخريين فالجواب أن قيد الحيثية مأخوذ فى تعريف الامور التى تختلف باعتبار الاضافات حتى ان المطابقة هى الدلالة على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له والتضمن الدلالة على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع له والالتزام الدلالة على لازمه من حيث انه لازم ما وضع له وكثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق الذهن اليه

انه لازم جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج ثم قال هذا ونحن نقول دلالة اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على انفراده اما على تمام ما وضع له أو على جزئه أو على الخارج عنه اذ المعنى الوضعي باعتبار الوضع الواحد لا يكون الا أحدهما فالحصر عقلي والتعريفات تامة اه ملخصا اذ المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع الذي اعتبر لاجل تلك الدلالة والتضمن دلالته على جزء ما وضع له بذلك الوضع والالتزام دلالته على خارج ما وضع له بذلك الوضع واذا أخذ المقسم باعتبار الوضع الذي هو سبب تلك الدلالة ينساق الذهن الى تلك التعريفات التامة فالدلالة على الجزء مطلقا تضمنية سواء كان لازم جزء آخر أو لا اذ لم تتقيد الدلالة على الجزء بكونها لاجل أنه جزء بل بكونها على جزء الموضوع له بذلك الوضع كذا بخط صاحب الاطول وقوله فيه ان قيد الحيثية المعتبرة في الامور الاضافية الحيثية التقييدية قد يمنع اختصاص ذلك بالتقييدية أو تجعل الحيثية هنا للتعليل (قوله أي كون المعنى الخارجي) نسبة الى الخارج عن معنى اللفظ من نسبة الجزئي الى الكلي لا الى الخارج بمعنى الواقع لان اللازم قد لا يكون خارجا بهذا المعنى اه سم (قوله المعتبر) أي في دلالة الالتزام وكتب أيضا قوله المعتبر عند المنطقيين هو اللزوم البين بالمعنى الاخص المفسر بما ذكره بقوله عدم الخ فتوهم عبارته أنه لو أريد في الاشتراط اللزوم البين بالمعنى الاعم لم يخرج كثير من معاني المجازات وليس كذلك بل يخرج كثير منها على ارادة هذا أيضا فكان الاولى أن يقول وليس المراد باللزوم اللزوم البين عند المنطقيين سواء كان بالمعنى الاعم أو بالمعنى الاخص واللزوم البين بالمعنى الاعم هو ما يكفي تصور اللازم والملزوم في جزم العقل باللزوم والبين هو ما لا يحتاج في فهم اللزوم الى دليل وغير البين ما يحتاج كلزوم الحدوث للعالم (قوله من معاني المجازات والكنايات عن أن يكون مدلولات التزامية) يقتضي أن دلالة المجاز على معناه بالالتزام وهو مخالف لما صوب به في شرح الشمسية من أن دلالة المجاز على معناه المجازي بالمطابقة وأن المراد بالوضع في تعريف الدلالات أعم من الشخصي والنوعي حتى تدخل المجازات والمركبات اه يس أقول يمكن دفعه بأن المراد عن أن تكون مدلولات التزامية بحسب الوضع الاصلي فلا ينافي انها بحسب الوضع المجازي مدلولات مطابقية (قوله ولما تأتى الاختلاف الخ) لانه اذا كان معنى اللزوم عدم الانفكاك فكل لازم بهذا المعنى لا ينفك عن الملزوم فيكون كل واحد من لوازم الشيء مساويا للآخر في الوضوح والخفاء لان كل واحد من اللوازم لا ينفك عن الملزوم بهذا المعنى اه سم وكتب أيضا قوله ولما تأتى الاختلاف الخ اعترضه السيد بأن لازم لازم الشيء وان كان لازما لذلك الشيء لكن دلالة اللفظ على لازمه أظهر من دلالته على لازم لازمه وبحث في هذا الاعتراض الفنري بأنه انما يتم اذا كان لازم لازم الشيء لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم أو الاخص ثم احتج على ذلك فراجعه قال الحفيد والجواب عن

(وشرطه) أي الالتزام (اللزوم الذهني) أي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور أو بعد التأمل في القرائن والامارات وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى في الذهن أصلا أعني اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين والا لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن أن يكون مدلولات التزامية ولما تأتى الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام أيضا

الاعتراض أن المراد عدم التفاوت فى دلالة الالتزام على الاطلاق وان كان بغير واسطة كما هو الواقع المعتبر عند القوم أو أن المراد باختلاف الوضوح التفاوت فى الانتقال بحسب الزمان لا بالذات والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازمه وبين دلالة اللفظ على لازم لازمه من قبيل الثانى فلا اعتداد بهذا التفاوت كما لا يخفى نعم بقى النقض حينئذ باعتبار التفاوت لا بحسب الدلالات التضمنية اه قال سم قوله نعم بقى النقض أى نقض الملازمة التى فى قوله ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضا ووجه ذلك النقض أن اللزوم فى دلالة التضمن بمعنى عدم الانفكاك المذكور ضرورة امتناع تخلف تعقل الجزء عن تعقل الكل مع اختلافهما بالوضوح كما اعترف به الشارح فيما سيأتى هكذا يظهر فى مراده من هذا الكلام اه (قوله اشارة الخ) يعنى أن التقييد لغرض الاشارة ولو أطلق فلا اشارة الى ما ذكر وان كان المفهوم عند الاطلاق وهو مطلق اللزوم الاعم من الذهنى والخارجى صحيحا كذا فى سم وفيه نظر يعلم من قول الاطول وشرطه اللزوم الذهنى لا الاعم الشامل للخارجى اذ اللزوم الخارجى لا يوجب انتقال الذهن من المسمى الى اللازم حتى يترجح به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه اه (قوله فكأنه أراد باللزوم) أى الذى لم يقل باشتراطه (قوله بعرف) أى بأمر معروف فيما بين الجمهور كما بين الاسد والجراءة اه بس (قوله اذ هو المفهوم الخ) تعليل لحمل العرف فى كلام المصنف على العرف العام وهو مما يتعين فيه الثانى فليس المباعث للشارح على الحمل المذكور أنه لو لا هذا الحمل لم يكن لقوله أو غيره فائدة لدخول العام والخاص فى قوله بعرف حتى يعترض بأنه لو عم فى العرف لكان قوله أو غيره اشارة الى دلالة المقام والتأمل فى القرينة ومن هنا يظهر أن المناسب أن يقرأ قول الشارح وغير ذلك بالنصب عطفا على العرف الخاص ويراد بغير ذلك دلالة المقام والتأمل فى القرينة فافهم (قوله كالشرع) كما اذا قيل بلغ الماء قلتين لانه يستلزم أن لا يحمل الخبث وقوله واصطلاحات الخ كما بين التسلسل والبطلان عند المتكلمين اه بس (قوله لا يتأتى بالوضعية) اندرج فيها سائر المجازات لانها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع النوعى بناء على أن المراد بالوضع فى تعريف المطابقة ما يعم الشخصى والنوعى كما صرح به الشارح فى شرح الشمسية واذا كان جميع المجازات دلالتها وضعية مطابقة أشكل بأن مدار هذا الفن عليها فكيف يتأتى حينئذ قولهم ان الايراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ويتأتى بالعقلية الا أن يقال ان أهل هذا الفن يمنعون أن دلالتها وضعية أو يراد بالوضعية والمطابقية ما كان بطريق الحقيقة فقط فليتأمل كذا فى سم اما على ما فى السيرامى وغيره من أن الوضع المعتبر سواء كان شخصيا أو نوعيا تعيين اللفظ بنفسه بلا واسطة القرينة بازاء المعنى لا تعيينه مطلقا بازائه وبه صرح الشارح فى التلويح وهذا الوضع منتف فى المجاز فدلالته تضمنية أو التزامية نظرا الى تحقيق الفهم ضمنا فتكون عقلية فلا اشكال وكتب أيضا قوله

وتقييد اللزوم بالذهنى اشارة الى أنه لا يشترط اللزوم الخارجى كالعمى فانه يدل على البصر التزاما لانه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا مع التنافى بينهما فى الخارج ومن نازع فى اشتراط اللزوم الذهنى فكأنه أراد باللزوم اللزوم البين بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى والمصنف اشار الى انه ليس المراد باللزوم الذهنى اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين بقوله (ولو لاعتقاد المخاطب بعرف) أى ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام اذ هو المفهوم من اطلاق العرف (أو غيره) يعنى العرف الخاص كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك (والايراد المذكور) أى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح (لا يتأتى بالوضعية)

لا يتأتى بالوضعية فان قلت التفسير أوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يختلفان بكون أحدهما دالا على الماهية التفصيلية والآخر على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة اه فتري أي فلا يكون مما الكلام فيه لان الكلام في اختلاف نفس الدلالة مع اتحاد المدلول (قوله أي بالدلالات) عبر بالجمع لان الاختلاف انما يتحقق فيه اه سم (قوله لان السامع الخ) هذا الدليل انما يفيد عدم تأتيه بين الدلالات المطابقية لا بينها وبين غيرها وقضية كلام القوم أن المطابقة غير معتبرة مطلقا واعلم أنهم اختلفوا في الكناية فقيل انها حقيقة وقيل انها مجاز وقيل لا حقيقة ولا مجاز وعلى الاول والاخير يشكل قولهم والايراد المذكور لا يتأتى بالوضعية فليتأمل اه يس (قوله لذلك المعنى) الواحد للكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال اه أطول (قوله لم يكن بعضها أوضح) لاستواء الجميع في الدلالة (قوله بوضع الالفاظ) أي بوضع جميع الالفاظ سواء كان عالما بوضع البعض أولا كما سيذكره (قوله لم يكن كل واحد دالا عليه) فيه بحث من وجهين أحدهما ان عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكلمة الموضوعة علم الوضع أولا وثانيهما أن عدم كون البعض أوضح لازم لشق الترديد فانه اذا لم يكن كل واحد دالا لم يكن بعضها أوضح لان كون الشئ أوضح في الدلالة فرع دلالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بأن المراد بالدلالة هنالك فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطئه والثاني بأنه نبه بما ذكره على منشأ لزوم عدم كون البعض أوضح على التقدير الثاني وهو انتفاء الدلالة فكأنه قال والالم يكن كل واحد دالا فلا يكون بعضها أوضح فان قلت العلم بوضع جميع الالفاظ لا يكفي في العلم بالمعنى اذ لا بد من العلم بوضع الهيئة أيضا فالتعرض لوضع الالفاظ لا يكفي في اثبات أن الايراد المذكور لا يتأتى في الوضعية لجواز أن يتأتى دلالة الهيئة قلت العلم بوضع الالفاظ على ما بينته لا يكون بدون العلم بالهيئة اذ الهيئة جزء من اللفظ فتأمل اه أطول (قوله لتوقف الفهم الخ) أورد أنه يلزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين وأجيب عنه الشيخ في الشفاء بأن فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا وبعض المتأخرين بأن فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول وبأن فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم المعنى لا من هذا اللفظ وبأن فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع اه أطول مع اسقاط التنظير في جواب الشيخ في الشفاء فراجعه (قوله أن يكون) أي يوجد قال السيرامي يعلم من هذا أن دلالة الالفاظ على الخواص المستفادة بالذوق عقلية

أي بالدلالات المطابقية (لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ) لذلك المعنى (لم يكن بعضها أوضح) دلالة عليه من بعض (والا) أي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالا عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خذه يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام يؤدي هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة أوضح أو أخفى لانه اذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع ان علم الوضع فلا تفاوت في الفهم والالم يتحقق الفهم وانما قال لم يكن كل واحد لان قولنا هو عالم بوضع الالفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ

لا طبيعية وهو ظاهر ولا وضعية والا أدركها عالم الوضع وان لم يكن له ذوق ولم يدركها جاهله وان كان له ذوق واللازمان منتفيان اتفاقا فان قلت من الخواص التأكيد وقد وضع بازائه ان قلت ماهو من الخواص انما هو التأكيد الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال وهو أمر يدرك بالذوق والتأمل فى القرائن وما وضع بازائه ان مطلق التأكيد وهو ليس من الخواص فقيس على سائر الخواص اه ملخصا (قوله يكون سلبا جزئيا) وهو أعم من السلب الكلى لصدقه معه ومع الايجاب الجزئى (قوله بعض الالفاظ) أى كفظ أسد وقوله بخلاف البعض كضنفر (قوله والجواب الخ) حاصله أن المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة التزام قد تكون واضحة كما فى اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما فى اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقى واجب قطعا عند العلم بالوضع والتفاوت فى سرعة الحضور وبطئه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وفيه بحث لان الانتقال من المسمى الى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقية وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة وبطأ اختلافا فى ذات الدلالة دون الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك تحكم على أنه يقتضى أن لا يعتبر اختلاف الطرق فى الوضوح والخفاء باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التأمل فى القرائن فانه اختلاف لا لذات الدلالة بل من جهة سرعة التنبه للقرينة وبطئه لاختلاف القرائن وضوحا وخفاء ولذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الاشخاص فالوجه أن يقال ولا يتأتى الاختلاف المذكور فى الدلالات الوضعية لان المراد اختلاف بالنسبة الى البلغاء والاختلاف فى المعانى الوضعية بسرعة التذكر وبطئه يستوى فيه العامة والخاصة اه أطول (قوله وبعد تحقق العلم بالوضع) أى تحقق حضور الوضع فى الذهن وحصوله فيه بالفعل فالفهم ضرورى فلا تفاوت فيه حينئذ قال الحفيد وفيه ان العلم بالمدلول الالتزامى لازم بعد حصول العلم بالعلاقة فالاولى أن يقال المراد الاختلاف فى الوضوح بالنظر الى نفس الدلالة بأن يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الواسطة والبعض الآخر بالعكس اه أى أو بعضها واضح القرينة والبعض الآخر خفيها (قوله بالعقلية) أى السابقة فى كلام المصنف فأل عهدية احترازعن العقلية غير اللفظية أفاده سم (قوله ومراتب لزوم اللوازم) أى التى هى المدلول الالتزامى لان دلالة الالتزام هى دلالة اللفظ على الخارج اللازم كما تقدم لكن يشكل عليه قوله الآتى فيمكن تأدية الملزوم الخ لاقتضائه ان المدلول هو الملزوم مع أنه لا يكون كذلك فى دلالة الالتزام وجوابه انه أراد بالملزوم هنا المتبوع وباللازم التابع معتبرا فى كل منهما اللازمية فوافق كلام الشارح هنا ما مر من ان

فتقضه المشار اليه بقوله والا يكون سلبا جزئيا أى لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ ويحتمل أن يكون البعض منهما الاحتمال أن يكون عالما بوضع البعض والقائل أن يقول لانسلم عدم التفاوت فى الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز أن يحضر فى العقل معانى بعض الالفاظ المخزونة فى الخيال بأدنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض فانه يحتاج الى التفات أكثر ومراجعة أطول مع كون الالفاظ مترادفة والسامع عالما بالوضع وهذا مما نجده من أنفسنا والجواب أن التوقف انما هو من جهة تذكر الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضرورى (وبتأتى) الايراد المذكور (بالعقلية) من الدلالات (لجواز أن تختلف مراتب اللزوم فى الوضوح) أى مراتب لزوم الاجزاء للكل فى التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم فى الالتزام

دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللازم وفى الفنرى مانصه قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة الخ فيه مناقشة وهى ان دلالة الالتزام هى دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ولا دلالة للازم من حيث هو لازم على الملزوم فتأدية الملزوم بألفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا أن يراد باللزوم التبعية و بالملزوم المستتبع و باللازم التابع ويلاحظ فى كل منهما الملزومية بالمعنى المعتبر فى دلالة الالتزام عند أهل هذا الفن فتأمل قال يس وأجاب بعضهم بأن هذا الكلام من الشارح اشارة الى ان الكناية على رأى السكاكى فيها الانتقال من اللازم الى الملزوم بعكس المجاز واعترض عليه المصنف بان اللازم من حيث هو لازم لا يدل على ملزومه وأجاب عنه الشارح بأن مراد السكاكى باللازم هو التابع والرديف مثلا طول النجاد تابع لطول القامة دون العكس واذا حمل اللازم والملزوم فى كلام الشارح على هذا الاصطلاح لم يتوجه ماذكر فتأمل (قوله وهذا فى الالتزام الخ) أى اختلاف مراتب اللزوم (قوله لقلة الوسايط) المراد بالقلة مايشمل العدم وكتب أيضا قوله لقلة الوسايط أو يكون ذلك البعض لازما بذاته والبعض الآخر بسبب عرف أو اصطلاح أو قرينة واضحة أو خفية كما فى الاطول (قوله فيمكن تأدية الملزوم) أى المعنى الملزوم كالكرم وقوله لهذه اللوازم ككثرة الضيافات ثم كثرة احراق الحطب ثم كثرة الرماد اه يس وكتب أيضا قوله فيمكن تأدية الملزوم الخ يرد عليه ان اللازم مالم يكن ملزوما لا ينتقل منه الى اللازم المراد كما صرح به المصنف فى غير هذا الموضع أفاده فى الاطول وجوابه ماسبق (قوله وأما فى التضمن) أى فيحتاج الى بيان فنقول لانه الخ فظهرت معادلته لقوله وهذا فى الالتزام ظاهر وكتب أيضا قوله وأما فى التضمن فلانه يجوز الخ لا يخفى عليك ان الدلالة على الجزء من حيث هو مرادا نما هو بالقرينة فاختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء لا يقتضر على ماذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون بتفاوت القرائن وضوحا وخفاء اه أطول (قوله فدلالة الشئ) أى دلالة دال الشئ (قوله ودلالة الجدار على التراب أوضح الخ) أى لكونها بغير واسطة (قوله فان قلت الخ) حاصل الاعتراض أنه ينبغى أن يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فتساوى الانسان والحيوان فى الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما أولا هو الجسم وليس لك أن تجعل الاعتراض انه ينبغى أن تكون دلالة الانسان على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه أوضح من دلالته المطابقية ودلالة الانسان عليه أوضح من الاوضح من دلالته المطابقية والاوضح من الاوضح من الشئ أوضح من ذلك الشئ لانا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقية لشئ أوضح من الدلالة المطابقية له لا من الدلالة المطابقية لشئ آخر فتأمل على ان كون الامر بالعكس أيضا مما يثبت المطلوب

وهذا فى الالتزام ظاهر فانه يجوز أن يكون للشئ لوازم متعددة بعضها أقرب اليه من بعض وأسرع انتقالا منه اليه لقلة الوسايط. فيمكن تأدية الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا وخفاء وكذا يجوز أن يكون للازم ملزومات لزومه لبعضها أوضح منه للبعض الآخر فيمكن تأدية اللازم بالالفاظ الموضوعة للملزومات المختلفة وضوحا وخفاء وأما فى التضمن فلانه يجوز أن يكون المعنى جزأ من شئ وجزأ لجزء من شئ آخر فدلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه فان قلت

ولا يضر فلا طائل تحته ولا اختصاص للاشكال ببيان التضمن لانه لا يطرد القول بأن فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم لجواز أن يكون فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم اه أطول (قوله بل الامر بالعكس) وهو ان دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء منه عليه اه سم (قوله فان فهم الجزء سابق الخ) فالمفهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان وحاصل السؤال اعتبار حال التركيب والجواب اعتبار حال التحليل فانه عند التركيب يفهم جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل وعند التحليل على العكس اه سم وكتب أيضا قوله فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قال السيد فيكون فهم جزء الجزء سابقا عليه بمرتبتين فتكون دلالة لفظ الكل عليه أوضح من دلالته على الجزء اه ويصح أن يراد بالجزء ما يشمل جزء الجزء وبالكل ما يشمل الجزء بالنسبة الى جزء الجزء لانه كل بالنسبة اليه (قوله نعم) أى فهم الجزء سابق على فهم الكل (قوله ولكن المراد) أى بالتضمن وقوله ههنا أى فى مقام بيان تأتى الايراد المذكور بالدلالة العقلية وكتب أيضا قوله ولكن المراد ههنا انتقال الذهن والدليل على ذلك ما فى المفتاح من ان ايراد المعنى على صور مختلفة لا يتأتى الا فى الدلالات العقلية وهى الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما ويوافقه ما فى شرح القسطاس لكن شارح المطالع رد هذا القول الا أنه من أهل الميزان اه سيد وبما أشير اليه من مخالفة اصطلاح أهل هذا الفن لاصطلاح أهل الميزان يندفع ما اعترض به السيد على جواب الشارح وقد ناقش صاحب الاطول السيد فى ذلك من ثلاثة أوجه فراجعه (قوله انتقال الذهن الى الجزء) أى المراد من اللفظ اذا المعتبر عند أهل هذا الفن انما هو فهم المراد لا الفهم مطلقا كما فى خط سم (قوله بعد فهم الكل) أى لا على انه مقصود من اللفظ (قوله وكثيرا الخ) دفع لما يرد على الجواب من انه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته أبدا سابق اه سم (قوله ان يخطر النوع بالبال) أى على طريق الاجمال لا التفصيل اذ خطوره بالبال منفصلا بدون خطور الجنس محال كما فى الفنرى (قوله ثم اللفظ المراد به الخ) أشار بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى آخر فانه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه فى الفن وفاته قيدان لا بد منهما وبدونهما يختل تعريف كل من المجاز والكناية أحدهما قيد اصطلاح التخاطب حتى لا ينتقض تعريف الكناية بلفظ استعمل فيما وضع له فى اصطلاح التخاطب وهو غير ما وضع له فى اصطلاح آخر فانه لا يضر ههنا قرينة على عدم ارادة ذلك الموضوع له وتعريف المجاز بلفظ مشترك بين لازم وملزوم فانه يصدق عليه اذا استعمل فى أحد معنييه انه اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له ويمكن أن يدفع بأن المراد اللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له وثانيهما قيد على وجه يصح لئلا يدخل فى تعريفهما ذكر الاب وارادة الابن فانه لا يصح مع

بل الامر بالعكس فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قلت نعم ولكن المراد ههنا انتقال الذهن الى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما ينفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس فى الشفاء انه يجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس (ثم اللفظ المراد به لازم ما

اللزوم

اللزوم بينهما فهو غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له لعلاقة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله فى جنس المشبه به فان ذلك غلط لا يعد من المجاز ولا من الكناية اه أطول وكتب أيضا قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له فيه ان اللفظ المراد به ذلك اما مجاز واما كناية كما سيأتى وقد حقق الشارح فى شرح الشمسية وغيره ان دلالة المجاز على معناه المجازى مطابقية فينافى قولهم السابق ان المراد هنا الدلالة العقلية لانها المختافة وضوحا وخفاء وقد أسلفنا الكلام فى ذلك وأن الفنرى حقق ان هنا لدلالتين احداهما فهم الجزء واللازم وان لم يكونا مرادين فى ضمن فهم الكل والملزوم عند سماع اللفظ فقد تحققت فى المجاز والكناية الدلالة العقلية وان لم يكن الكلام عليهما فى هذا الفن من جهتها فراجع ما قدمناه وفى سم ما نصه قوله المراد به لازم ما وضع له من هذا مع ما يأتى من قوله فانحصر فى الثلاثة يعلم ان المعتبر فى هذا الفن ليس الا المعنى المراد دون غيره وان افاده اللفظ فالجزء واللازم اذا لم يكونا هما المراد من اللفظ غير معتبرين وان أفادهما اللفظ ومعلوم ان دلالة التضمن والالتزام تتحقق وان لم يكن الجزء واللازم مرادا وحينئذ لا تكون معتبرة فليس تقسيم الدلالة فيما سبق لاعتبار دلالة التضمن والالتزام مطلقا لما علم انهما انما تعتبر حيث يكون المراد هو الجزء واللازم وانما ذلك التقسيم للتوطئة لبيان ما هو المعتبر وذلك بأن يكون الجزء واللازم هو المراد لكن الدلالة عليهما حينئذ ليست تضمنية ولا التزامية بل مطابقية كما قرره الشارح وحينئذ يشكل الحال جدا فى التقسيم المذكور اذ لم يظهر له فائدة فليتأمل اه وما ذكره بعد لكن منافٍ لما يقتضيه ما قبله من كون الدلالة حين ارادة الجزء واللازم تضمنية أو التزامية وموافق لما أسلفه عن الفنرى من عدم كونها حينئذ تضمنية أو التزامية فلعل قصده بقوله لكن الخ الاضراب عما قبله ليوافق ما أسلفه عن الفنرى تأمل وكتب أيضا قوله المراد به لازم ما وضع له أى بأن استعمل فيه بقرينة جعل المجاز من أقسامه والمجاز قطعا مستعمل فى اللازم وان كانت الكناية قد تطلق أيضا على اللفظ المستعمل فى معناه الحقيقى لينتقل منه الى اللازم فليتأمل اه سم فى حواشى المطول قال يس قال شيخنا ولك أن تحمل المراد فى المتن على أعم من أن يكون مستعملا فيه كما فى المجاز أو غير مستعمل فيه كما فى الكناية بالاطلاق الثانى لكن مذهب المصنف ان الكناية لا حقيقة ولا مجاز كما نقله السيوطى فى الاتقان اه ملخصا وكتب أيضا قوله المراد به لازم ما وضع له أى ارادة صحيحة جارية على قانون اللغة كما سيأتى والا فاكل لازم يراد باللفظ اذ لا يصح اطلاق لفظ الاب على الابن والعكس كذا فى يس (قوله وضع له) صلة أو صفة جرت على غير ما هى له لعدم اللبس (قوله سواء كان اللازم الخ) فالمراد باللازم ما لا ينفك عما وضع له فى الجملة اه أطول (قوله ان قامت قرينة) لم يقل ان أقيمت قرينة ليخرج ما قامت فيه قرينة من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم مما لا يطلع عليه بجعل القرينة دليل

سواء كان اللازم داخلا كما فى التضمن أو خارجا كما فى الالتزام (ان قامت قرينة على عدم ارادته) أى ارادة ما وضع له (فمجاز والا فكناية)

الاقامة اه أطول ولايخفى انه يفيد اشتراط قصد القرينة (قوله فعند المصنف الخ) وعند السكاكى الانتقال فى الكناية من اللازم الى الملزوم وسيأتى بيانه (قوله اذ لادلالة للازم) لجواز كونه أعم وفيه رد على السكاكى اه سم وهو تعليل لمحذوف أى لامن اللازم الى الملزوم اذ لادلالة الخ (قوله من حيث) اشارة الى ان دلالته فيما اذا كان مساويا لكونه ملزوما لانه مع التساوى يكون كل لازما وملزوما اه سم (قوله لان ارادة الموضوع الخ) أى بالتبع لا بالذات (قوله وقدم المجاز عليها) أى فى البحث فيما يأتى وفى التقسيم المتقدم وقال فى الاطول المقصود وجه التقديم فى البحث لا فى التقسيم فالتقديم فى التقسيم لتقدمه فى البحث على ان مفهومه وجودى ومفهوم ها عدمى اه أى والوجودى أشرف (قوله مقدم على الكل طبعا) أى يحتاج اليه الكل فى الوجود مع انه ليس بعلة الكل اه مطول (قوله فان معنى الكناية) أى معناها الذى لابد من ارادته منها فلا تنافى بين هذا وبين قوله سابقا ومعنى الكناية يجوز الخ وكتب أيضا قوله فان معنى الكناية الخ ولان معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزء مدلول الكناية من حيث هو مدلول الكناية ومن وجوه تقديم المجاز أنه أهم لكثرة مباحثه ومزيد دقائقه وكثرة مباحث ما يتوقف عليه وينبنى عليه وانه أبعد عن الحقيقة اه أطول (قوله التى كان أصلها التشبيه) فذكر المشبه به وأريد به المشبه فصار استعارة اه مطول قال فى الاطول فجعل أى الشارح معنى الانبناء على التشبيه أن حقيقته التشبيه ولك ان تجعل معناه ان علاقته التشبيه اه وكتب أيضا مانصه احترز عن التخييلية والمكنية على مذهب المصنف (قوله فتعين التعرض له) يقتضى ان التعرض للتشبيه لا لذاته بل لانبناء الاستعارة عليه فيناقى ماسيأتى من جعله مقصدا برأسه لاشتماله على مباحث كثيرة وفوائد جمة لانه يقتضى ان التعرض له لذاته وقد تمنع المنافاة ويجعل التعرض له لذاته من حيث اشتماله على ماذكر ولغيره من حيث توقفه عليه تدبر (قوله أيضا) أى كالتعرض للمجاز والكناية (قوله قبل التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه الاستعارة) يعنى أن تقديم التشبيه على جميع أقسام المجاز لتوقف بعضها عليه ولم يقدم على ذلك البعض فقط دون البعض الآخر الذى هو المجاز المرسل لان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما بابا واحدا ووجه تقديم التشبيه على الكناية ان المجاز متقدم عليها أفاده فى الاطول (قوله ولما كان الخ) جواب عما يقال قضية ماتقرر أن يكون مقدمة فلم جعل مقصدا اه سم (قوله بل جعل مقصدا برأسه) قال السيد الحق ان التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن وفيه من النكت واللطائف البيانية مالا يحصى وله مراتب مختلفة فى الوضوح والخفاء لكن لا اشكال فى اختلافه فى ذلك ان قلنا أن دلالات التشبيهات عقلية وانه ليس المقصود بها معانيها الوضعية فان قولك مثلا وجهه كالبدر لاتريد به ماهو مفهومه وضعا بل تريد أن ذلك الوجه

فعند المصنف الانتقال فى المجاز والكناية كليهما من الملزوم الى اللازم اذ لادلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم الا ان ارادة الموضوع له جائزة فى الكناية دون المجاز (وقدم) المجاز (عليها) أى على الكناية (لان معناه) أى (كجزء معناها) أى الكناية لان معنى المجاز هو اللازم فقط ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل طبعا فلهذا قدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا وانما قال كجزء معناها الظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة فان معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم بل هو اللازم مع جواز ارادة الملزوم (ثم منه) أى من المجاز (ما ينبنى على التشبيه) وهى الاستعارة التى كان أصلها التشبيه (فتعين التعرض له) أى للتشبيه أيضا قبل التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه ولما كان فى التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل مقصدا برأسه

فى غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافى ارادة المفهوم الوضعى كما فى الكناية وهذا ما ارتضاه السيد فى شرح المفتاح اما ان قلنا ان دلالات التشبيهات وضعية وان المقصود بها معانيها الوضعية كما اختاره الشارح فى شرح المفتاح وصدر به السيد فى حواشيه على المطول فالامر مشكل لما تقدم من ان الاختلاف فى الوضوح والخفاء انما يتأتى بالدلالات العقلية لا الوضعية اه ملخصا من الفنرى وغيره (قوله فانحصر فى الثلاثة) أورد على الحصر الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف لانها ليست مما يدخل فى المراد بالتشبيه ههنا ولا مجازا ولا كناية اه أطول وفى يس نقلا عن بعض المحققين ممن كتب على المطول أنها داخلة فى التشبيه وأن افرادها عنه للاختلاف فى حقيقتها واشتمالها على لطائف ودقائق اه وأقول يرده قول المصنف فيما يأتى والمراد ههنا الخ فتأمل

(فانحصر) المقصود من علم البيان (فى الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية)

(التشبيه)

أى هذا باب التشبيه الاصطلاحى المبنى عليه الاستعارة (التشبيه) أى مطلق التشبيه أعم من أن يكون على وجه الاستعارة أو على وجه تبنى عليه الاستعارة أو غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور الذى هو أخص وما يقال ان المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاول فليس على اطلاقه يعنى أن معنى التشبيه فى اللغة (الدلالة)

(التشبيه)

(قوله المبنى عليه الاستعارة) فيه أن المبنى عليه الاستعارة ما يكون وجه الشبه فى المشبه به أقوى والتشبيه الاصطلاحى المتكلم عليه فى هذا الباب لا يخص ذلك كذا فى الاطول ويمكن الجواب عنه بأن المراد المبنى عليه فى الجملة فافهم (قوله أى مطلق التشبيه) وهو التشبيه بالمعنى اللغوى كما يفيده كلام المطول وكما يفيده قوله الآتى يعنى ان التشبيه فى اللغة اه سم قال فى الاطول وانما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحى لان كلا مما فى تعريف التشبيه الاصطلاحى عبارة عن التشبيه ويتضمن ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحى واللغوى (قوله أن يكون على وجه الاستعارة) فى السيرامى على المطول قوله على وجه الاستعارة مثل رأيت أسدا يرمى وقوله أو على وجه تبنى عليه الاستعارة مثل زيد كالاسد وقوله أو غير ذلك مثل شبهت زيدا بالاسد اه وفى الحفيد قوله أو غير ذلك الظاهر ان المراد به التجريد مثل قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فانه ليس بتشبيه مصطلح ولا استعارة عند المصنف ولا مما تبنى عليه الاستعارة ولذلك ذكره المصنف فى البديع وذلك التشبيه ليس بمقصود فى الآية اه فعلى هذا يكون نحو شبهت زيدا بالاسد داخلا فى قوله أو على وجه تبنى عليه الاستعارة ولعل هذا أقرب اه (قوله أو على وجه الخ) وهو المقصود اه سم (قوله لئلا يعود الى التشبيه الخ) أى كما هو الظاهر المتبادر وعوده الى المطلق الذى فى ضمن المقيد خلاف الظاهر والحمل على الاستخدام أيضا خلاف الظاهر (قوله الذى هو أخص) فاللام فى التشبيه الاول للعهد وفى الثانى للجنس اه مطول وقوله للعهد يعنى ان مدخولها نوع من جنس التشبيه اللغوى معهود متعارف بين القوم وكونها للعهد بهذا المعنى لا ينافى أنها للجنس بمعنى النوع (قوله اذا أعيدت معرفة) أى بلفظها الاول قال يس وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك (قوله فليس على اطلاقه) وكذا ما يقال ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى

ألا ترى قولى تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله مع امتناع المغايرة ههنا اه سم (قوله هو مصدر الخ) لا يقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمعرف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب لانا نقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبيه على أن المراد به ليس الدلالة التى هى صفة اللفظ كما يتبادر فى هذا المقام فان قلت لم تحمل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ أيضا يدل على مشاركة أمر لامر كالمتكلم قلت فى عرف القوم لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم اه أطول وكتب أيضا قوله هو مصدر قولك الخ انما قال ذلك لتكون الدلالة صفة المتكلم كما أن التشبيه كذلك وان كانت بالمعنى المشهور الذى هو كون اللفظ الخ صفة للفظ (قوله اذا هديته) ظرف لقولك وفى نسخ أى (قوله على مشاركة أمر) هو المشبه وقوله لامر هو المشبه به وقوله فى معنى هو وجه الشبه وأما الدال والمشبه فهو المتكلم (قوله وهذا شامل الخ) أى التعريف المذكور للتشبيه اللغوى وكتب أيضا قوله وهذا شامل لمثل قاتل الخ قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى بشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه ظاهر كلام الفاضل المحشى اذ دخولها فى تعريف التشبيه اللغوى ليس بمحذور بل مستلزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحى الذى استفيد من كلام المصنف كما سيشير اليه بقوله أى فى المطول وينبغى أن يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا أو تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجانى زيد عمرو ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحى يتوقف على أن هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التى هى لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على أنهم عدوا قوله تعالى اتخذ الهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول أبى الطيب

فان تفق الانام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

وسموا أمثالهما تشبيها ضمنيا فالظاهر منه أن مثل قاتل زيد عمرا اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحى الضمنى اه فنرى قال يس فهو اذا لم يقصد به اللازم لا يرد على الاصطلاحى حتى يحتاج الى اخراجه عنه لاعتبار القصد فيه وان قصد به اللازم فلا نسلم حينئذ أنه ليس من التشبيه الاصطلاحى حتى يخرج عنه اه وقد أطال الحفيد الكلام ههنا ثم قال فى آخره ثم ان قولنا جانى زيد وعمرو وقاتل زيد عمرا لا يصير تشبيها لغة واصطلاحا الا بأن يجعل مستعملا فى المشاركة وأما بمجرد القصد بالتبع كما فى الاسرار القرآنية المفهومة تبعا فلا اه (قوله أى الدلالة الخ) أقرب ما ظهر لى فى تقريره أنه تفسير لما وأن قوله بحيث لا تكون تفسير لقوله لم تكن وكأنه حمل ما على أنها موصولة وأن تقدير عبارته أى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى التى بحيث لا تكون الا أنه أسقط التى فتأمله ولو قال أى تشبيه لم تكن كما فى الاطول لكان أخصر وأحسن (قوله على وجه الاستعارة التحقيقية الخ) لاهمال فى التعريف بترك التقييد بان لا تكون على

هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته اليه (على مشاركة أمر لامر فى معنى) وهذا شامل لمثل قاتل زيد عمرا وجانى زيد وعمرو (والمراد) بالتشبيه المصطلح عليه (ههنا) أى فى علم البيان (ما لم تكن) أى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستعارة التحقيقية)

وجه

وجه التمثيل لان الاستعارة التمثيلية داخلة فى التحقيقية وأن يوهم قول المصنف فيما بعد وحسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه أن التمثيل يقابل التحقيقية اه أطول (قوله نحو رأيت أسدا) ان كان مثالا للاستعارة التحقيقية فالمعنى نحو أسدا فى رأيت الخ وان كان مثالا للتشبيه فالمعنى نحو التشبيه المدلول عليه بقولك رأيت الخ وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه التجريد) قيد به ليخرج تشبيه يتضمنه التجريد فيما اذا لم يكن تجريد الشئ عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه نحو لهم فيها دار الخلد فانه لا تنزاع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لا شبيهة بها بخلاف نحو لقيت بزيد أسدا فانه لتجريد أسد من زيد وأسد مشبه به لزيد لا عينه ففيه تشبيه مضمر فى النفس فمن احترز به عن نحو لهم فيها دار الخلد فلم يجرد عقله عن غواشى الوهم وكأنه توهم أن فى كل تجريد تشبيها اه أطول (قوله لا يسمى تشبيها اصطلاحا) قال فى المطول خلافا لصاحب المفتاح فى التجريد فانه صرح بأن نحو رأيت بفلان أسدا ولقيني منه أسد من قبيل التشبيه اه (قوله وانما قيد الخ) الاخصر والاحسن أن يقول وانما ترك التخييلية اه يس (قوله ليس فى شئ من الدلالة الخ) أى فهى غير داخلة فى المراد بما حتى يحتاج الى أن يقول ولا على وجه الاستعارة التخييلية ومقتضى الظاهر ليست بالتأنيث الا أنه ذكر نظرا الى معنى الاستعارة التخييلية الذى هو اثبات لازم المشبه به للمشبه والظرفية من ظرفية المقيد فى المطلق على حذف مضاف أى ليس فى شئ من ملابس الدلالة أو ليس فى ملابس شئ من الدلالة ولو قال ليس فيها شئ من الدلالة لكان أوضح وعبارة المطول ليس فيه دلالة الخ وهى تؤيد ما قلنا (قوله اذ المراد بالاظفار الخ) مجرده غير تام لانتقاضه بالاستعارة بالكناية اه حفيد أى فانها كالمنية مستعملة فى معناها الحقيقى وأجيب بأن المنية مثلا تدل على التشبيه بسبب قرينتها كذا فى يس والذى يظهر ان الانتقاض بها لا يتجه على مذهب الجمهور لانها عندهم لفظ المستعار منه المطوى وهو لم يرد منه معناه الحقيقى ولا على مذهب السكاكى لانها عنده لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به فهو مجاز نعم قد يتجه على مذهب المصنف لانها عنده كالتخييلية فى أن كلا فعل فيقال كما أريد بالاظفار فى التخييلية معناها الحقيقى أريد بالمنية فى المكنية معناها الحقيقى (قوله على ما سيجىء) أى من الخلاف بين السكاكى وغيره (قوله فالتشبيه الاصطلاحى الخ) اعاده لاجل ايضاح ربط قوله فدخل الخ بما قبله وكان يكفيه أن يقول فالتشبيه الاصطلاحى مما مر (قوله فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد) مما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا أو ما فى حكمه لمشبه مذكور ونحو قوله تعالى صم بكم عمى مما جعل المشبه به مع حذف الاداة خبر المشبه محذوف أو جاريا مجرى الخبر من الحال والمفعول الثانى من باب علمت والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللبن أى ماء هو اللبن ولا يذهب عليك أنه يجوز أن يجعل المشبه به مبتدأ نحو الاسد زيد لان المبالغة فى التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل

نحو رأيت أسدا فى الحمام (و) لا على وجه (الاستعارة بالكناية) نحو أنشبت المنية أظفارها (و) لا على وجه (التجريد) الذى يذكر فى علم البديع نحو لقيت بزيد أسدا ولقيني منه أسد فان فى هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى مع أن شيأ منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكناية لان الاستعارة التخييلية كاثبات الاظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فى شئ من الدلالة على مشاركة أمر لامر على رأى المصنف اذ المراد بالاظفار معناها الحقيقى على ما سيجىء فالتشبيه الاصطلاحى هو الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد (فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد) بحذف أداة التشبيه (و) نحو (قوله تعالى صم بكم عمى) بحذف الاداة والمشبه جميعا أى هم صم فان المحققين

المشبه به مبتدأ وجعله خبر سيان فى ذلك ويقرب منه بلجين الماء فانه فى معنى بلجين هو الماء فخذه ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون اه أطول (قوله على انه) أى ما ذكر من نحو زيد أسد ونحو صم بكم عمى كما فى يس (قوله لا استعارة) لكن الشارح جوز أن يكون من الاستعارة كما سيأتى (قوله حيث يطوى ذكر المستعار له) هو المشبه وهذا فى الاستعارة التصريحية اذهى التى يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكنية كما يأتى فى محله فانه فيها لا يطوى الا ذكر المشبه به وأما المشبه فيذكر فيها وانما اقتصر هنا على ذلك لان ما فى الآية بتقدير كونه استعارة انما يكون استعارة تصريحية لا مكنية اه سم وكتب أيضا ما نصه أى على وجه ينهى عن التشبيه لا مطلقا اه فتدبر (قوله بالكلية) أى لفظا وتقديرا (قوله ويجعل الكلام خلوا عنه) وههنا ليس كذلك لان المستعار له مراد ههنا لان قوله صم الخ لا بد له من مبتدأ تقديره هم صم الخ وهو ضمير المستعار له اه سم (قوله صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو نحوى الكلام) أراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبنحوى الكلام القرينة المقالية ثم الكلام مبنى على ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به حتى كأنه من افراده يصلح له لفظه كما يصلح لافراده الحقيقية واشتراط فى القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقى فلا يرد أن كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازى على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بأن عدم القرينة يوجب عدم الارادة لاعدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن دليل وهذا لا ينافى افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما فى الاصول اه قدرى وقوله ونحوى الكلام القرينة المقالية تسمية القرينة المقالية بنحوى الكلام على خلاف ما نسربه الاصوليون النحوى من أنها مفهوم الموافقة أى المفهوم الموافق حكمه حكم المنطوق ويظهر تسميتها بذلك على تفسيرها الغة ففى القاموس نحوى الكلام معناه ومذهبه اه اذ القرينة المقالية معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازى يمنع عن ارادة الموضوع له فاحفظه والعبارة المذكورة فى الشرح عبارة الكشاف ولو قدم فيها المنقول اليه على المنقول عنه لكان أولى ليتصل كل شرط بمشروطه وبيانه أن خلو الكلام عن المستعار له أى المنقول اليه صحيح لأن يراد بالمستعار منه المعنى المجازى أى المستعار له وعدم القرينة صحيح لان يراد المعنى الاصلى أى المستعار منه فيكون مجموع الخلو والعدم المذكورين متعلقا بصلاحية المعنيين على التوزيع كذا فى الحفيد وكتب أيضا قوله المنقول عنه وهو المستعار منه والمنقول اليه وهو المستعار له (قوله أى البحث فى هذا المقصود الخ) أقول فيه تنبيه على أن التشبيه الذى هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوع مسائله بل أحد أركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لا أركانه وبهذا علم أن البحث عن الشئ قد يكون بالحمل على أجزائه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباط

على أنه تشبيه بليغ لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو نحوى الكلام (والنظر) ههنا (فى أركانه) أى البحث فى هذا المقصود عن أركان التشبيه المصطلح عليه

أحوال محمولة عليه اه أطول (قوله وأدانه) المراد بها امامعنى الكاف ونحوه فيلائم المقصود بطرفيه ووجهه واما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول اه أطول (قوله واطلاق الاركان على الاربعة) أى مع أن التشبيه الدلالة المخصوصة وليس واحد من الاربعة جزأ داخلا فيها فكيف تكون أركانا كذا فى الاطول (قوله باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه) قال سم فى حواشى المطول وهذا يشبه عد الفقهاء العاقدين والمعقود عليه والصيغة اركانا للبيع لانها ليست جزأ من حقيقة البيع لان البيع نقل الملك وهذه الاشياء ليست داخلة فى حقيقة النقل لكنها أجزاء لتعريف البيع لان البيع نقل البائع المبيع الى ملك المشترى بعوض بايجاب وقبول فدخلت فى حقيقة التعريف وان لم تدخل فى حقيقة المعرف وكتب أيضا قوله باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه لا يقال أخذها فى تعريفه يقتضى أنها أجزاء له لان التعريف نفس المعرف بحسب الذات لانا نقول لم تؤخذ فى التعريف على أنها جزء محمول على المعرف بل المحمول شئ آخر لكن باعتبار القياس اليها وتعلقه بها كذا فى سم على أن التعريف قد يكون بالامور الخارجية (قوله أعنى الدلالة) يقال عليه هلا عد الدلالة نفسها من الاركان بل كانت أولى اه يس ويدفعه أنها نفس الشئ ذى الاركان فكيف تعد منها (قوله بالكاف ونحوه) أى لفظا أو تقديرا وكتب أيضا قوله بالكاف ونحوه مبنى على ادعاء أنه مراد فى التعريف اه حفيد أى مراد فى تعريف التشبيه الاصطلاحى لاخراج نحو قاتل زيد عمرا وتقدم ما فى ذلك (قوله أن التشبيه) اه يس (قوله يطلق) أى مجازا اه يس (قوله على الكلام الدال الخ) وهو يشتمل على مايدل على الاركان الاربعة فقول سم قضية هذا الوجه أن يكون الركن لفظ المشبه به والمشبه غير ظاهر تأمل وكتب أيضا مانصه فنزل الدال منزلة المدلول والدال على التشبيه وأن ليس الا واحدا منها لكنه كثيرا مايكون حرفا لا يؤدى معناه الا بمعونة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فجعل دال المجموع المشتمل على الاربعة وايالك وأن تجعل ضمير أركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور بطريق الاستخدام أو الى تعريف التشبيه وضمير الغرض منه وأقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة فانه بعيد عن مقام التفهيم اه أطول (قوله ولما كان الطرفان هما الاصل الخ) قال فى الاطول ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لان البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستعارة التى هى أحد طرفى التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف فى الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلى وان خفى الى الآن ولا يبعد أن يقال قدم ليكون البحث عن الطرف فى طرف فتأمل (قوله طرفاه أما حسيان) وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيا لانه تصديق على الصحيح خلافا لمن قال هو انشاء وليس شئ من التصديقات حسيا كذا فى يس (قوله كالخد والورد) أى الجزئيين اذ الكليان غير حسيين فاذا جعل التشبيه من تشبيه الكلى بالكلى كان فى جميع

(وهى) أربعة (طرفاه) أى المشبه والمشبه به (ووجهه وأدانه وفى الغرض منه وفى أقسامه) واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه أعنى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار أن التشبيه فى الاصطلاح كثيرا مايطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كالاسد فى الشجاعة * ولما كان الطرفان هما الاصل والعمدة فى التشبيه لكون الوجه معنى قائما بهما والاداة آلة فى ذلك قدم بحثهما فقال (طرفاه) أى المشبه والمشبه به (أما حسيان كالخد والورد) فى المبصرات (والصوت الضعيف والهمس) أى الصوت الذى أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم فى المسموعات (والنكهة) وهى ريح الفم (والعنبر) فى المشمومات

ماذكر تسامح لافى أكثره فقط وكتب أيضا مانصه فى القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الحوجم يريد الورد الاحمر اه أطول (قوله والريق) أى ماء الفم وكتب أيضا قوله والريق والخمر قال فى المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد فى شرحه يريد القوم المولعين بشربها وفيه دفع لما يقال من أن طعم الخمر مكروه فليس لها لذة طعم والاشبه انه أراد زعم علماء البيان حيث جعلوا التشبيه فى لذة الطعم وأشار الى ان الاشبه أن تشبيه الريق بالخمر ليس فى الطعم بل فى التلذذ روحانى اه أطول (قوله وفى أكثر ذلك تسامح) اشارة الى أن بعضها الاتسامح فيه كالصوت الضعيف والهمس فانهما مسموعان حقيقة وكالنكهة فانها مشموم حقيقة اه سم ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار تقدير المضاف أى لون الخد ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق وطعم الخمر وملاسة الجلد المناعم وملاسة الحرير واذا جعل التشبيه بين لون الخد ولون الورد كان وجه الشبه بينهما استمالة الانفس لهما وعلى هذا القياس فى بقية الامثلة (قوله انما هو لون الخد) مبنى على مذهب الحكماء والمتكلمون على أن المرئى هو الجسم واذعى بعضهم الضرورة فى ذلك بل الشارح نفسه فى شرح العقائد ممن ادعى الضرورة كذا فى يس (قوله لكن اشتهر فى العرف الخ) أى فكلام المصنف مبنى على العرف فلا تسامح وبحث فيه الفنرى بأنه ليس المراد تشبيه النكهة التى هى رائحة الفم بنفس العنبر الذى هو مشموم عرفا بل برائحته فلا يكفى التشبث بالعرف فى دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال قال سم ولقائل أن يقول ليس مقصود الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بان العرف جرى به اه وأنت خبير بأن التسامح المقصود دفعه بالبناء على العرف انما هو التسامح فى جعل العنبر محسوسا بحاسة الشم ولا يخفى أنه منى دفع بالبناء على العرف لا التسامح فى جعل العنبر مشبها به فان هذا شئ آخر لم يتعرض له الشارح أصلا لا باثبات ولا بدفع فتبين أن بحث الفنرى مندفع فتدبر (قوله وشممت العنبر) بالكسر أشم بالفتح ويقال شممت بالفتح أشم بالضم كذا فى الفنرى والاول أفصح (قوله جهتى ادراكى) أى طريقى ادراكى وان كان العلم بمعنى الملكة سببا والحياة شرطا له كما فى المطول (قوله لانفس الادراك) اذ لا يقال فى الادراك انه جهة ادراك لان المراد به مطلق الادراك لا الادراك الذى هو العلوم المخصوصة فكل ادراك مندرج تحته فليس هناك ادراك لا يندرج تحته ليكون هذا سببا له اه سم قال فى الاطول لا يخفى أن الملكة كما أنها سبب لادراكات مسببة عن ادراكات فان الادراكات اذا تكررت وترسخت تصير ملكة والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فالادراك أولا سبب لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فالادراك أيضا سبب للادراك فلا صحة لنفى ارادة نفس الادراك اه ملخصا ثم قال والاوجه ان وجه الشبه كونهما سببى انتفاع بالموافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحياة اه (قوله

قال المجد والحوجة الورد الاحمر الجمع حوجم اه

(والريق والخمر) فى المذوقات (والجلد الناعم والحرير) فى الملموسات وفى أكثر ذلك تسامح لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير وبينهما لا نفس هذه الاجسام لكن اشتهر فى العرف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير (أو عقليان كالعلم والحياة) ووجه الشبه بينهما كونهما جهتى ادراك كذا فى المفتاح والايضاح فالمراد بالعلم ههنا الملكة التى يقتدر بها على الادراكات الجزئية لا نفس الادراك

وطريق)

وطريق) عطف تفسير (قوله على ماهو شرط فى وجه الشبه) فان شرطه أن يكون مشتركا بين الطرفين اه سم (قوله بل ليس فى ذلك كبير فائدة) أى بل لو فرض قصده لم يكن فيه كبير فائدة (قوله بأن يكون المشبه عقليا الخ) فى تقديم هذا القسم تنبيه على انه أكثر (قوله والسبع) بفتح الباء وضمها وسكونها المفترس من الحيوان اه طول (قوله عما من شأنه) قال السيد وقيل عدم الحياة عمن اتصف بها وهو الاظهر اه وكان وجهه صدق الاول بالنطفة ولا تتصف بالموت تأمل اه سم وفى السيرامى قوله عما من شانه منقوض بالجنين فالاولى أن يقال عمن اتصف بها اه وفى الفنرى انما لم يقل عدم الحياة عمن اتصف بها مع انه الظاهر والمذكور فى عامة الكتب لانتقاضه بقوله تعالى وكنتم أمواتا فأحياكم والاصل الحقيقة وأما انتقاض التفسيرين بقوله تعالى لنحيى به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز باتفاق أهل اللغة (قوله والعطر الخ) قال فى العروس وقد يعترض عليه بأمرين أحدهما أن العطر نفس الطيب لا رائحته الثانى ان هذا من قلب التشبيه فانه انما يشبه خلق الكريم بالعطر اه وسيدفع الشارح الثانى بقوله والوجه الخ (قوله وخلق كريم) اما باضافة الخلق الى الكريم أى خلق شخص كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية أطول (قوله تصدر عنها الافعال) أى الحميدة وقوله بسهولة أى برفق (قوله والوجه الخ) جواب سؤال أشار اليه بقوله الآتى والا فالمحسوس أصل للمعقول (قوله والا فالمحسوس أصل للمعقول) قال الحفيد اصالة المحسوس باعتبار العلم والادراك به لا مطلقا كما يشعر به تعليله والتشبيه لا يقتضى الا أصالة المشبه به فى وجه الشبه لا مطلقا فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقدير المعقول محسوسا نعم تشبيه العطر بالخلق هنا ان اعتبر فى الرائحة الملائمة للشامة فالمشبه أصل وفى الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير ولكن ان اعتبر التشبيه فى الحسن والتذاذ الغير فالمشبه به أصل كما هو المعهود فلا حاجة الى التكلف اه (قوله مستفادة من الحواس) ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعنى المستفاد من ذلك الحس اه أطول ومطول وكتب أيضا قوله مستفادة من الحواس لان النفس فى مبدا الفطرة خالية من العلوم لكن لها آلات بها تدرك الامور المحسوسة وهى الحواس الخمس فاذا أحست بها انتبهت لامور مشتركة بينها ولامور يخالف بعضها بعضا وهى أمور كلية والعلم بها عقلى فادراك العقل متاخر عن الحس مستفاد منه وللنفس قوة بها يحدث ما ينفع النفس وهى القوة العقلية وقوة بها يحدث ما ينفع البدن وهى الشهوة وقوة يدفع بها ما يضر البدن وهى الغضب اه سيرامى (قوله ومنتهية اليها) لان العلوم ترجع الى الاوليات لئلا يلزم التسلسل والمحسوسات أصل الاوليات اه سم (قوله وذلك لا يجوز) أى بدون الطريق السابق (قوله ما لا يدرك بالقوة العاقلة) فيه ميل الى مذهب الحكماء والا فلا مدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليست الحواس الباطنة بمثبتة عند المتكلمين

ولا يخفى أنها ههنا جهة وطريق الى الادراك كالحياة وقيل وجه الشبه بينهما الادراك اذ العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس الذى هو نوع من الادراك وفساده ظاهر لان كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما فى الادراك على ماهو شرط فى وجه الشبه وأيضا لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة والجهل كالموت أن العلم ادراك كما أن الحياة معها ادراك بل ليس فى ذلك كبير فائدة كما فى قولنا العلم كالحس فى كونهما ادراكا (او مختلفان) بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا (كالمنية والسبع) فان المنية أى الموت عقلى لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسى أو بالعكس (و) ذلك مثل (العطر) الذى هو محسوس منشوم (وخلق كريم) وهو عقلى لانه كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة والوجه فى تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة والا فالمحسوس أصل للمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها فتشبيهه بالمعقول بكون جعلا للفرع أصلا والاصل فرعا وذلك لا يجوز * ولما كان من المشبه والمشبه به ما لا يدرك الا بالقوة العاقلة

اه حفيد (قوله مثل الخياليات) ليس المراد هنا بالخيالات ما اصطلح عليه الحكماء وتقدم في بحث الوصل والفصل من الصور المحفوظة في الخيال المدركة بالحس المشترك المتأدية اليه من الحواس الظاهرة فان الاعلام الياقوتية التي جعلها أهل هذا الفن من الخياليات ليست من الصور المحسوسة المدركة بالحس المشترك اذ لم يتعلق بها احساس قط بل المراد بها ما سيأتي في قول الشارح وهو المعدوم الخ وكذا ليس المراد بالوهميات هنا ما اصطلح عليه الحكماء وتقدم في بحث الفصل والوصل من المعاني الجزئية المدركة بالوهم كصداقة زيد المخصوصة لان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست أيضا مما تحقق كصداقة زيد بل المراد بالوهميات ما سيأتي من قول المصنف فدخل فيه الوهمي أي ما هو الخ لكن في جعل الخياليات مما لا تدرك بالقوة العاقلة نظر لا يخفى فان الخيالي يدرك بها وأما ما تدركه بالحواس على ما سيجيء اه ملخصا من يس وغيره (قوله والوجدانيات) أي المدركة بالوجدان أي القوى الباطنة كالالم والجوع واللذة اه يس (قوله تسهيلا للضبط الخ) قد يقال هذا الغرض حاصل على تقدير تفسير الحسي بمعناه المشهور أعني المدرك باحدى الحواس وتفسير العقلي بما عداه فيدخل فيه الخيالي مع أن هذا أولى من حيث ان فيه تجوزا في تفسير العقلي فقط بخلاف ما سلكه فان فيه تجوزا في تفسير كل منهما وكان الحامل له على ما ذكر أن ادخال الخيالي في الحسي أنسب لقربه منه من حيث انه يدرك من حيث مادته بالحس وقد يقال ادخاله في الحسي نظر اللعينية المذكورة ليس أولى من ادخاله في العقلي من حيث نفسه فان العقل يدرك نفس الخيالي اه سم وفي الفنري انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات لانهما يشتركان في ادراك الصور غير أن الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها (قوله وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا الخ) انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك الذي يتأدى اليه جميع المدركات الحسية اه فنري (قوله كما في قوله) أي كما شبه به في قوله (قوله الشقيق) هو شقائق النعمان بضم النون أضيفت الى النعمان بمعنى الدم أو الى النعمان بن المنذر لانه انتهى الى أرض فيها من الشقائق ما أعجبه فقال ما أحسن هذه الشقائق احموها وكان أول من حماها الى نعمان بالفتح وهو واد في طريق الطائف يقال له نعمان الاراك وكأنه رد الشاعر الشقائق الى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق بل الشقائق للواحد وللجمع اه اطول (قوله من باب جرد قطيفة) أي من اضافة الصفة الى الموصوف وقال سم في حواشي المطول أي من اضافة الاعم الى الاخص لان مجردا أعم من شقيق ومن قطيفة وهي التي يسميها بعضهم بيانية اه (قوله اذا تصوب أو تصعد) قيد المشبه بهذا القيد لان أوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل

ولا بالحس أعني الحس الظاهر مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات أراد أن يجعل الحسي والعقلي بحيث يشملانها تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فقال

(والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة) أعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخل فيه) أي في الحسي بسبب زيادة قولنا أو مادته (الخيالي) وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس (كما في قوله وكأن مجر الشقيق) هو من باب جرد قطيفة والشقيق ورد أحمر في وسطه سواد ينبت بالجبال (اذا تصوب) مال الى السفل (أو تصعد) مال الى العلو

الى السفل والعلو اه أطول (قوله اعلام) جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح اه أطول (قوله لكن المركب الخ) قال فى الاطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليا بأن يجعل أعلام ياقوت بمعنى أعلام كالياقوت فى الحمرة فيكون تشبيها بليغا ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (قوله ولا مادته) أى بتمامها سواء أدرك بعض مادته بالحس أولا كذا فى الاطول (قوله لا يكون للحس مدخل فيه) بأن لا يدرك هو ولا مادته بالحس (قوله ولكنه بحيث لو أدرك لكان مدركا بها) اعترض عليه مولانا حيدر رحمه الله تعالى بأن المراد بالادراك المذكور فى الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة غير مسلمة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك فى الخارج اتحد الشرط والجزاء وجوابه أن المراد منه الادراك الحال كونه موجودا أو الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار اه فنرى وقوله فلا غبار أى لا يرد عليه أن المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس لان المحسوس المدرك على هذا الوجه لا وجود له بل هو أمر يتوهمه العقل وليس المدرك بالعقل نفسه بل صورته ولا يرد عليه اتحاد الشرط والجزاء وفيه شئ الا أن يكتفى باختلاف العنوان أفاده يس وكتب أيضا قوله لو أدرك الخ أى لو أدرك على الوجه الجزئى فلا ينافيه كون أنياب الاغوال متصورة اذ ما لا يتصور لم يتصور جعله مشبها به وبهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجدان ويصح قوله وما يدرك بالوجدان عديلا له قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن العقلى يعنى به تميز الخاص عن العام والا لم يصح الحكم بدخوله فيه وربما يقال أراد التميز عن العقلى الصرف وما ذكرنا أحسن اه أطول (قوله كما فى قوله) أى كمشبه به فى قول امرئ القيس اه أطول (قوله أيقتلنى) يريد الرجل الذى أوعده فى حب سلمى اه مطول (قوله والمشرفى) صفة لمحذوف أى والسيف المشرفى كما سيشير اليه الشارح (قوله مضاجعى) أى ملازمى كما فى المطول فجعل المضاجعة كناية عن الملازمة قال فى الاطول ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقته ويكون فيه اشعار بان قصد أحد قتلى لا يمكن الا فى حال اضطجاعى ونومى (قوله كأنياب أغوال) الانياب جمع ناب وهو السن خلف الرباعية والاغوال جمع غول وهى ساحرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس أو دابة رأتها العرب وعرفتها وقتلها تأبطشرا اه أطول (قوله والحال أن مضاجعى الخ) جعل مضاجعى مبتدأ والمشرفى خبرا ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدا لانه يجوز فيما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هنا لانه يعلم من استبعاد القتل أن له ملازما يمنع القتل فالائق تعيينه بالمشرفى لا تعيين المشرفى به ومن الناس من توهم أن الشارح جعل الكلام قلبا وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد اه أطول (قوله الى مشارف اليمن) هى قرى وجعل فى القاموس مشارف من الشأم وانما رد المشارف الى المشرف لان الجمع لا ينسب اليه ما لم يرد الى المفرد اه أطول (قوله وسهام الخ) أشار

(أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد) فان كلا من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذى هذه الامور مادته ليس بمحسوس لانه ليس بموجود والحس لا يدرك الا ما هو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة (و) المراد (بالعقلى ما عدا ذلك) أى ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة (فدخل فيه الوهمى) أى الذى لا يكون للحس مدخل فيه (أى ما هو غير مدرك بها) أى باحدى الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) وبهذا القيد يتميز عن العقلى (كما فى قوله) أيقتلنى والمشرفى مضاجعى * (ومسنونة زرق كأنياب اغوال *) أى أيقتلنى ذلك الرجل الذى توعدنى والحال أن مضاجعى سيف مذوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال صافية مجلوة

الى أن مسنونة صفة لسهام محذوفة وان معنى مسنونة محددة النصال والا فالسن في الحقيقة وصف لنصالها وان معنى زرق صافية مجلوة والانسب بقوله كأنياب أغوال ان المراد رماح مسنونة الاسنة لان الاسنة هي الاشبه بأنياب الاغوال لانها أعظم من النصال والانسب بقوله زرق تفسير السن بالتحديد والصقل على ما في القاموس أفاده في الاطول وأقول يلزم على تفسير السن بالتحديد والصقل أن لا يكون لقوله زرق كبير فائدة لاستفادة الصفاء والجلاء على هذا من مسنونة فما صنعه الشارح أولى تأمل (قوله وأنياب الاغوال مما لا يدركها الحس) أي ولا يدرك مادتها قال في الاطول وفي كون أنياب الاغوال مما لا تدرك مادته بالحس نظر لان مادته العظم وكأنه مبني على توهم أنياب لا من جنس العظم لانها تفعل ما لا يمكن للعظم بل لا يعلم أن مادته أي شئ لانه لا مناسبة لها بشئ من القواطع ولا تخترع على صورة الناب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهيأة له مناسبة في الجملة لصورة الناب اه أقول مادة المشبه به الانياب والاغوال فعلى تسليم أن الانياب موجودة وهو الظاهر ليست الاغوال موجودة فلا يخرج بوجود بعض مادته عن أن يكون وهميا وانما قلنا وهو الظاهر لان الانياب عند التحليل انما تعتبر غير مقيدة بالاضافة الى الاغوال كما فعل في أعلام ياقوت والانياب لا بقيد تلك الاضافة موجودة فاحفظه (قوله أن من قوى الادراك) أي القوى التي يتم بها أمر الادراك فلا يقال هذا يقتضي أن المفكرة مدركة والمتن يخالفه ثم هذا توطئة لقوله والمراد بالخيالي الخ وذكره مع أنه مفهوم مما تقدم لان معه زيادة تحقيق (قوله ما يسمى متخيلة ومفكرة) أي قوة واحدة تسمى متخيلة اذا استعملتها النفس بمعونة الوهم ومفكرة اذا استعملتها بمعونة العقل ولو مع الوهم وفي الحفيد هنا كلام غير ظاهر (قوله ومن شأنها تركيب الصور) أي المدركة بالحس المشترك وقوله والمعاني أي المدركة بالواهمة (قوله والتصرف فيها) أي بالتركيب والتفصيل فهو عطف لازم وكذا ما بعده (قوله واختراع أشياء لا حقيقة لها) كانسان له جناحان أو رأسان أو لا رأس له (قوله ما اخترعته المتخيلة) أي على صورة المحسوس فهو بحيث لو وجد كان مدركا بالحس الظاهر (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة) قال في الاطول فسروا الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركاتها لا تخرج عن الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمة وهي لا تدرك الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس ما يدرك بالوجدان بعد الخيالي والوهمي السابقين الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء اذ المشهور في الوجداني ما يجده كل أحد من نفسه عقليا صرفا كان كاحوال نفسه أو مدركا بواسطة قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجداني من بين سائر مدركات القوى تخصيص بلا مخصص اه وهذا يفيد أن المراد بالقوى الباطنة الحواس الخمس الباطنة وكذا كلام

قوله الناب المتعارف في القاموس الناب مؤنثة اه

وانياب الاغوال مما لا يدركها الحس لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب أن يعلم في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها والمراد بالخيالي المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي أدركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع أن الغول شئ يهلك الناس كالسبع فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كالسبع (وما يدرك بالوجدان) أي دخل أيضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيا كاللذة وهو ادراك

المطول والحفيد وقوله مايجده كل أحد من نفسه أى دون مايدركه من غيره كما يقتضيه عموم تفسيره بما يدرك بالقوى الباطنة وقوله عقليا صرفا الخ أى وتفسير الوجدانى بما ذكر يخرج هذا العقلى الصرف فتحصل أن تفسيره بذلك غير جامع وغير مانع وسيأتى عن الحفيد الاعتراض بأن اللذة والالم المجعولين من الوجدانيات غير مدركين بالقوى الباطنة ويمكن دفع ذلك كله بأن المراد بالقوى الباطنة فى التفسير ماهو أعم من الحواس الخمس الباطنة وبالادراك فيه ادراك الشخص من نفسه وكأنه قيل الوجدانيات هى مايدركه الشخص من نفسه باحدى قواه الباطنية الشاملة للحواس الخمس وغيرها هذا ماتيسر لى فى بيان هذا المقام فتأمله وفى ابن يعقوب مانصه القوى الباطنة مثل القوة التى يدرك بها الشبع والتى يدرك بها الجوع والتى يدرك بها الغضب والتى يدرك بها الغم والتى يدرك بها الفرح والتى يدرك بها الخوف ونحو ذلك فهذه الاشياء تدرك بقوى باطنة بسبب تكيف تلك القوى بها فتدركها النفس بها وتسمى تلك القوى وجدانا وسميت عقلية لخفائها وعدم ادراكها بالحواس وليست من العقليات الصرفة لانها جزئيات موجودة فى الخارج لا كلية تدرك بالعقل كالعلم والحياة فان اعتبرت من حيث انها كلية تتصور بالعقل خرجت عن معنى كونها وجدانية لكن تسمى بذلك باعتبار أصل ادراكها اه (قوله ونيل) انما زاد النيل بمعنى الوجدان لان اللذة لاتحصل بمجرد ادراك اللذيذ بل لابد معه من وصول اللذيذ الى المستلذ اه حفيد ولم يكتف بالنيل عن الادراك لان مجرد النيل من غير احساس وشعور بالمدرك لايكون التذاذا اه ع ق (قوله لماهو الخ) أى لامر لائق بالمدرك كالتكيف بالحلاوة للذائق اه حفيد (قوله عند المدرك) انما قيد بذلك لان المعتبر كماليته وخيريته بالقياس الى المدرك لا فى نفس الامر لانه قد يعتقد الكمالية والخيرية فى شئ فيلتذ به وان لم يكونا فيه وقد لا يعتقدهما فيما تحققتا فيه فلا يلتذ به اه حفيد على المطول (قوله من حيث هو كذلك) أى كمال وخير وانما قال ذلك لان الشئ كما لك قد يكون كمالا وخيرا من وجه دون وجه والالتذاذ به انما يكون من ذلك الوجه (قوله وليسا أيضا من العقليات) أى حتى يدخلا فى العقلى (قوله الصرفة) أى التى لايتعلق بها احساس أصلا (قوله لكونهما من الجزئيات) اذ الكلام فى لذة هذا الشئ المخصوص وفى ألم هذا الشئ المخصوص اه سم (قوله المستندة الى الحواس) أى الباطنة اه يس (قوله بل من الوجدانيات الخ) لايخفى أن اللذة ليست من المحسوسات الظاهرة ولا من المعانى المتعلقة بها فلا تكون من مدركات القوى الباطنة فالاولى أن يجعل الوجدان قوة أخرى غير القوى المشهورة كما أشار اليه قدس سره فى بحث القوى من شرح المقاصد اه حفيد على المطول (قوله والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان) أى الناشئان عن الحس قال الفنرى محصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية مايكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس وأما العقلية فهى مايكون المدرك فيه العقل

ونيل لماهو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك (والالم) وهو ادراك ونيل لماهو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك ولا يخفى أن ادراك هذين المعنيين ليس بشئ من الحواس الظاهرة وليسا أيضا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وماشاكل ذلك والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان والا فاللذة والالم العقليان

والمدرك من العقليات كالادراك وقس على هذا الفرق بين الألمين وكتب أيضا قوله اللذة والألم الخ اعلم أن حد كل من اللذة والالم يشمل عقلي كل منهما وهو ما يكون ادراكه بمجرد العقل والمدرك عقلي محض كاللذة التي هي ادراك الانسان شرف علمه المحض والتألم الذي هو ادراكه نقصان جهله الخالص لكن المقصود اللذة والالم الحسيان لانهما هما المحتاج لادخالهما في العقلي وذلك كاللذة والالم الحاصلين للنفس بنيل الذائقة لمذوقها الحلو أو المر وبنيل الباصرة لمبصرها الجميل أو الخبيث وبنيل اللامسة لملموسها اللين أو الخشن وبنيل السامعة لمسموعها المطرب أو المنكر وبنيل الشامة لمشمومها الطيب أو المنفر وفهم من قولنا كاللذة الحاصلة للنفس وجه كونها باطنية ولو كانت أسبابها حسية فالذوق مثلا انما يدرك به حلاوة الحلو وليست الحلاوة نفس اللذة بل هي معنى حصل عن ادراك الحلاوة في قوة باطنية نفسانية وقد تكون اللذة وهمية كما يوجد من استطابة صورة المرجو عند توهم الاتصاف به وعلى هذا لا يقال اللذة حسية كسائر المحسوسات فما معنى كونها وجدانية باطنية لانا نقول معناها قائم بالنفس ولو كان سببه الحس اه ع ق (قوله من العقليات الصرفة) كالعلم والحياة قال في المطول فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة اه (قوله أي المعنى الذي الخ) وهو في زيد كالاسد الجراءة كما سيأتي لا الشجاعة لانتفائها في الاسد اذ هي الاقدام عن روية وذلك يختص بالنفس العاقلة اه سم وكتب أيضا قوله أي المعنى الخ قال في العروس وما حيث وقعت في الحدود نكرة موصوفة بمعنى شئ لكنها في هذا المحل ليست بمعنى شئ لانه عند أهل السنة الموجود ووجه الشبه قد يكون عدميا اه (قوله أي المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه) أي لزيادة اختصاص له بهما كما في المطول وغيره (قوله وذلك) أي هذا التفسير المراد به القصد اه سم (قوله مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه) أي فلابد من زيادة القصد في تفسير وجه الشبه لتخرج هذه المذكورات وكتب أيضا قوله مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه اللهم الا أن تعرض فائدة لقصد المتكلم كالتعريض بمن لا يفهم المشابهة في وجه من الوجوه (قوله وذلك الاشتراك يكون الخ) يؤخذ منه أن تحقيقا وتخييلا منصوبان على الخبرية ليكون المحذوف مع اسمها وليس ذلك ببعد ان ولو يبعد كما في العروس أن يكونا منصوبين على المفعول من أجله لانهما لم يشتركا من أجل ذلك ولا حالا لان مجيء الحال مصدرا لا ينقاس على الصحيح ولا تمييزا لأن الاشتراك ليس من جهة تحقيق ولا تخييل والاظهر أنهما مصدران مؤكدان اه يس والاظهر أنهما مبينان للنوع (قوله الاعلى سبيل التخييل) أي التوهم بأن يثبته الوهم ويقرره بتأويل غير المحقق محققا كعادة الوهم في أحكامه الغير الواقعة في نفس الامر وذلك كاف في هذا الباب وفي كلام سم تفسير التخييل بالفرض والتقدير كما سيأتي وكتب أيضا قوله الاعلى سبيل التخييل لو سمي تخيلا لكان احسن لان المشبه متخيل لا متخيل لكنه سمي تخييلا

من العقليات الصرفة (ووجه) أي وجه الشبه (ما يشتركان فيه) أي المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه وذلك ان زيدا والاسد يشتركان في كثيرين الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه وذلك الاشتراك يكون (تحقيقا أو تخييلا والمراد بالتخييلي) أن لا يوجد ذلك المعنى في احد الطرفين أو كليهما الا على سبيل التخييل

باعتبار

باعتبار تخييله لغيره كذا في يس (قوله والتأويل) العطف تفسيري اه سم (قوله نحوما) أي وجه الشبه في قوله الخ (قوله جمع دجية) كغرفة وغرف (قوله والضمير لليل) أي في قوله

رب ليل قطعته بسدود * وفراق ما كان فيه وداع
موحش كالثقيل تقذى به العين وتأبى حديثه الاسماع

اه فتري (قوله والضمير للنجوم) واضافة الدجى اليها للملابسة اه سم (قوله فان وجه الشبه الخ) قال في العروس وتحرير العبارة أنه شبه النجوم بالسنن والجامع حصول النور وهو خيالي في السنن وشبه الدجى بالابتداع وهو خيالي في الابتداع وجعل في ضمن ذلك تشبيه الهيئة بالهيئة اه يس (قوله في جوانب شئ مظلم) المناسب أن يقول بين الظلمة اه حفيد وقال في الاطول في جوانب شئ مظلم هي الظلمات وقصد بجعل الظلمة مظلمة أنها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضيء بذاته اه ملخصا ومثله يقال في أسود (قوله أعني السنن بين الابتداع) أشار الى أن في البيت قلبا وسيصرح به (قوله الاعلى طريق التخييل) أي الاعلى طريق الفرض والتقدير لان البياض والاشراق والظلمة من أوصاف الاجسام ولا توصف السنة والبدعة بهما لكونهما من المعاني اه سم (قوله أنه) أي لانه اه أطول (قوله لما كانت البدعة الخ) قال في العروس كونه جعل التشبيه أولا بين الابتداع والظلمة وأنه لزم عنه تشبيه الهدى بالنور فيه نظر والاولى العكس كما هو نص البيت فان الذي دخلت عليه أداة التشبيه هو الاجدر بأن يجعل المقصود ونحوه لازم عنه الا أن يكون لاحظ في ذلك تقدم الظلمة في الخلق على النور أو لقوله تعالى يخرجهم من الظلمات الى النور اه وقال في الاطول ووجه جعل تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس ان العلم قد يكون مع الضلال كما في العالم الغير العامل والجهل لا ينفك عن الضلال أو ان التنفير عن البدعة متقدم على الترغيب في السنة فالتشبيه في البدعة أسبق أو ان ظلمة الكفر كانت سابقة قدارتفعت بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة يستحق أن يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكي كلا منهما مستقلا اه (قوله وكل ما هو جهل) أي وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التي عطف عليها الان البدعة ناشئة عن الجهل لانها جهل بنفسها ويعلم من هذا ان نفس الجهل يجعل صاحبه في ظلمة بالاولى ومثل هذا يقال في قوله السنة وكل ما هو علم أي كل فعل ارتكابه علم أي ناشئ عن العلم (قوله ولا يأمن من أن ينال مكروها) أي من الوقوع في مهلكة أو العثور على داهية مهلكة (قوله شبهت) جواب لما (قوله ولزم بطريق العكس الخ) فانه اذا شبه البدعة بالظلمة لزم تشبيه ما يقابلها وهو السنة بالنور اه سم وكتب أيضا قوله ولزم بطريق العكس أي المقابلة فيه نظر لانه لا يلزم من تشبيه أحد الضدين بشئ تشبيه الضد الآخر بضد ذلك الشئ اذ ما ثبت لاحد الضدين لا يلزم أن يثبت ضده للآخر قال في العروس ولعله يريد انجرار الذهن من تشبيه البدعة بالظلمة الى تشبيه السنة بالنور اه

والتأويل (نحوما في قوله وكأن النجوم بين دجاه) جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليل وروى دجاها والضمير للنجوم (سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه) أي في هذا التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شئ مظلم أسود فهي) أي تلك الهيئة (غير موجودة في المشبه به) أعني السنن بين الابتداع (الاعلى طريق التخييل وذلك) أي وجودها في المشبه به على طريق التخييل (انه) الضمير للشأن (لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن من أن ينال مكروها شبهت البدعة بها) أي بالظلمة (ولزم بطريق العكس) اذا أريد التشبيه

يس (قوله ان تشبيه السنة الخ) لانها تجعل صاحبها كمن يمشى فى النور فيهتدى للطريق ويأمن المكروه ولم يقل ذلك اكتفاء بفهمه من المقابلة (قوله وشاع ذلك) أى على ألسنة الناس وتداولوه فى الاستعمال حتى تخيله الوهم (قوله ان الثانى) قدم الثانى على خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق لقوة شاهده وشرفه اه أطول (قوله واشراق) أى اضاءة (قوله بالحنيفية) أى بالملة الحنيفية المنسوبة الى الحنيف أى الثابت على الاسلام اه أطول (قوله البيضاء) يصح كون اطلاق البيضاء على الشريعة حقيقة بلا تشبيه بناء على ان الاطلاق لتوهم وجود البياض كما أشار اليه المصنف ويصح أن يكون تشبيها بليغا أى كالذات البيضاء ويصح أن يكون استعارة على مذهب من جوزها فى زيد أسد وعلى هذين فلا تخييل ومثله يقال فى قوله شاهدت سوادا الكفر الا أنه على احتمال التشبيه يكون من باب لجين الماء وكتب أيضا قوله البيضاء هذا الايدل الا على ثبوت البياض دون الاشراق كما هو المدعى ولو أريد بالبيضاء الشمس وجعل صفة للحنيفية بتأويلها بالمشرقة كقولك مررت بزيد الاسد أى الجرى لم يدل الا على تخيل الاشراق اه أطول (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين العين والاذن الى جهة الرأس ولكل انسان جبينان يكتنفان الجبهة وخص بالذكر لانه أول ما يبدو عند الالتفات حيث يقصد تتبع الشخص ليظهر وجهه (قوله فصار تشبيه النجوم الخ) هذا هو الموافق لنظم البيت ولكنه ليس موافقا لما سبق من قوله شبهت البدعة بالظلمة الخ فان تفريع ذلك ان يقال فصار تشبيه الهدى بين الابتداع بالنجوم بين الظلام ولعل الجمع بين كلاميه انه أراد أولا التشبيه الاصلى ثم أراد هنا التشبيه المقلوب اه يس (قوله كتشبيهها) أى أصار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخييلى صحيحا كما أن تشبيهها صحيح بواسطة وجه محقق كما فى تشبيه النجوم بين الدجى بياض الشيب الخ (قوله أى النجوم) أى بين الدجى (قوله بياض الشيب) أى بالشعر الابيض الكائن فى وقت الشيب فى سواد الشباب أى الكائن بين الشعر الاسود الكائن فى وقت الشباب الباقى على سواده ضرورة أن النجوم لم تشبه بنفس البياض فى السواد بل بالابيض فى الاسود ولذلك قال الشارح أى أبيضه فى أسوده (قوله أو بالانوار) جمع نور بفتح النون وسكون الواو وقد اشترك تشبيهها بياض الشيب وتشبيهها بالانوار الخ فى كون الوجه فيهما محققا فى الطرفين لكن وجه الشبه فى التشبيه بالشيب الخ الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بيض فى جنب شئ أسود والوجه فى الثانى الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالف للون ما حصلت فى جانبه اذ الانوار لا تتقيد بوصف البياض (قوله أى لامعة) ولو لم تكن بيضاء فقد يحصل اللمعان فى غير الابيض (قوله بين النبات الشديد الخضرة) الذى يرى أسود فنبه به على أن المحقق أعم من المحقق فى الواقع أو فى المرأى وبادى النظر اه أطول (قوله ولا يخفى) أى من قولنا السابق أعنى السنن بين الابتداع وقولنا ظهر اشتراك النجوم الخ (قوله

(أن تشبيه السنة وكل ما هو علم بالنور) لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك) أى كون السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل كالظلمة (حتى تخيل ان الثانى) أى السنة وكل ما هو علم (مماله بياض واشراق نحو أتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك) أى وتخيل ان البدعة وهى كل ما هو جهل مماله سواد وظلام (كقولك شاهدت سوادا الكفر من جبين فلان فصار) بسبب تخيل ان الثانى مماله بياض واشراق والاول مماله سواد وظلام (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) أى النجوم (ببياض المشيب فى سواد الشباب) أى أبيضه فى أسوده (أو بالانوار) أى الازهار (مؤتلقة) بالقاف أى لامعة (بين النبات الشديد الخضرة) حتى يضرب الى السواد فبهذا التأويل أعنى تخييل ما ليس بمملوء مملوءا ظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيأ ذا بياض بين شئ ذى سواد ولا يخفى ان قوله لاح بينهن ابتداع

من باب القلب) لانه جعل فى جانب المشبه النجوم التى هى نظير السنن فى جانب المشبه به بين الدجى فلتجعل السنن فى جانب المشبه به بين الابتداع ليتوافق الجانبان قال فى المطول وكان اللطيفة فى القلب بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هى التى تلمع من بينها وفيه نظر صاحب العروس فى القلب بأنه لا ينقاس لغة وهذا الشاعر ليس ممن يحتج بقوله اه يس (قوله لان المشبه أعنى النحو الخ) يفيد ان المشبه به أعنى الملح ثابت له هذا المعنى وهو ظاهر ان أريد بالقليل القدر الصالح منه وبالكثير مازاد على ذلك وهذا غير مناسب لقوله الآتى فانه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل فى الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر والمناسب له أن يراد بالقليل مالم يزد على القدر الصالح منه وبالكثير مازاد فيكون قوله القدر الصالح منه أو أقل راجعا الى قوله يحتمل القلة وقوله أو أكثر راجعا الى قوله والكثرة فان قلت الاقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم بكونه مصلحا قلت الاصلاح بالنسبة اليه بمعنى تخفيف الفساد هذا ما ظهر لى هنا فتدبره (قوله لا يحتمل القلة والكثرة) أى لا يحتمل شيأ منهما لانه ليس مرددا بينهما ويتعين فيه أحدهما اه أطول (قوله رعاية قواعده) أى بتمامها وقوله واستعمال أحكامه أى جميعها (قوله وهذا ان وجدت فى الكلام الخ) ولو سلم أنه برعايته فى بعض أجزاء الكلام يحصل النحو فالفساد بقلته لفوته فى البعض لا بكثرته اه أطول (قوله اما غير خارج عن حقيقتهما) أى حقيقة شئ من الطرفين وقوله أو خارج أى عن حقيقة واحد منهما أو المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين أو خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى ان قوله غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثانى مع كونه سلبا له وغير عريق فى لطائف التشبيه بل لا يجرى فيه الحاق الناقص بالكامل الذى هو العمدة فى باب التشبيه اذ هو مبنى الاستعارة وكيف وقد تقرر انه لا تتفاوت الاشياء فى الذاتيات وهى فى الامور المشاركة فيها سواء التقسيم الثانى وتذييله بتفصيل فلو قدم لاقتضى لفصل قسم عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك ان دخول بعض المفهومات الكلية فى حقائق الاشخاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلاسفة وهم معترفون مع طول باعهم بالعجز عن تمييز أجزاء الحقيقة عن غيرها التعسر تمييز الجنس عن العرض العام وتعسر تمييز الخاصة عن الفصل اما أهل العرف واللسان فالداخل عندهم فى الانسان مثلا ما كان مثل الرأس واليد والرجل والخارج ما ليس كذلك وهم برآء عن التشبيه فى مفهوم داخل فى الحقيقة وليس التشبيه عندهم الا فى المعانى القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع عندهم الا الاخص والاعم فالماشى نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فأمثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكى كذا فى الاطول وكتب أيضا ما نصه فان قلت قد تقدم فى وجه الشبه أن المراد به المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه حتى جعل الشارح فيما سبق أن الاشتراك فى كثير من الذاتيات ليس من وجه الشبه فى شئ فهل

من باب القلب أى سنن لاحت بين الابتداع (فعلم) من وجوب اشتراك الطرفين فى وجه الشبه (فساد جعله) أى وجه الشبه (فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا) لان المشبه أعنى النحو لا يشترك فى هذا المعنى (لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة) اذ لا يخفى ان المراد به ههنا رعاية قواعده واستعمال أحكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه ان وجدت فى الكلام بكمالها صار صالحا لفهم المراد وان لم توجد بقى فاسدا ولم ينتفع به (بخلاف الملح) فانه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل فى الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر بل وجه الشبه هو الصلاح باعمالهما والفساد باهمالهما (وهو) أى وجه الشبه (اما غير خارج عن حقيقتهما) أى حقيقة الطرفين

ذلك يشكل على قوله هنا اما غير خارج عن حقيقتهما قلت قال الفنرى نقلا عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه أمرا خارجا أما اذا كان داخلا أو تمام ماهية الشئ فلا ينبغى أن يشترط هذا القيد أعنى زيادة الاختصاص اه وقد قدمنا لك عن الاطول ان أهل اللسان لا يشهون فى المفهوم الداخل وان التقسيم المذكور من تفلسف السكاكى وقيل معنى الخصوصية السابقة كونه فى قصد المتكلم مما ينبغى أن يشبه فيه لافادته ولو باعتبار ما يعرض فى الاستعمال من نحو تعريض كما تقرر فلا تنافى بين ماهنا وماسبق اه (قوله بأن يكون تمام ماهيتهما) وهو النوع (قوله أو جزأ منهما) جنسا أو فصلا (قوله تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما أو جنسهما أو فصلهما كما يقال الخ) يعلم منه أنه ليس المراد بالنوع والجنس والفصل ما تقصده المناطقة بكل منها بل ما يقصد عرفا (قوله أو جنسهما أو فصلهما) أى أو فى الجنس والفصل معا أو هذه مانعة خلو (قوله فى كونهما كذلك) أى ثوبى كذان ليكون من التشبيه فى النوع وقوله أو ثوبا تمثيل للتشبيه فى الجنس وقوله أو من القطن تمثيل للتشبيه فى الفصل الذى هو الجارّ والمجرور ولا يخفى صحة اعتبار الشارح ثوب الكتان نوعا والكتان من القطن فصلا وان كان اعتبار ثوب القطن نوعا والكتان من الكتان فصلا صحيحا ايضا كما هو شأن الامور التى يكفى فيها جعل الجاعل واعتبار المعتبر (قوله أى معنى قائم بهما الخ) قال فى الاطول أى الخارج لابدّ أن يكون معنى قائما بالطرفين والخارج الذى ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبه اه (قوله اما حقيقة) أى متحققة فى الموصوف على حيالها بمعنى انها موجودة به استقلالا أى لا بالقياس الى شئ آخر (قوله متمكنة فى الذات) أى بحيث تستقل الذات فى الاتصاف بها وقوله متقررة فيها تفسير لما قبله (قوله باحدى الحواس) أى الظاهرة (قوله كالكيفيات) الكيفية نسبة الى الكيف كالمائية الى الماء والكمية الى كم وضعت لما يجاب به عن السؤال بكيف وخصها المتكلمون ببعض الاحوال وكيفيته فتكيف من مصنوعاتهم صرح به أهل اللغة وليس المقدار والحركة منها عندهم كما يعلم من فنهم فلذا قال الشارح وفى جعل الخ وقيل أراد بالكيفيات مطلق الصفات ولو جعل قوله كالكيفيات الجسمية مثالا للصفة الحسية وقوله مما يدرك بأيا نالها واشارة الى تعيينها لم يرد شئ كذا فى الاطول (قوله أى المختصة بالاجسام) فيه تنبيه على أن نسبتها الى الجسم بسبب اختصاصها به (قوله وهى قوة مرتبة الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فهو حاسة العين ونفسها كذا فى الاطول وكتب أيضا قوله وهو قوة مرتبة الخ فيه نظر لانه لا يصدق على بصر بعض الحول فان الحول قد يكون بتقاطع العصبتين الى العينين وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصبتاه ولا يخفى أنه يدرك بالبصر غايته أنه لا يدرك مطابقا اذا لم يكن حوله فطريا بل يكون عارضا ويرى الواحد اثنين ويصدق على قوى أخرى مودعة فيهما كذا فى الاطول وقوله لانه لا يصدق على بصر

بأن يكون تمام ماهيتهما أو جزأ منهما (كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما أو جنسهما) أو فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك فى كونهما كتانا أو ثوبا أو من القطن (أو خارج) عن حقيقة الطرفين (صفة) أى معنى قائم بهما ضرورة اشتراكهما فيه وتلك الصفة (اما حقيقية) أى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها (واما حسية) أى مدركة باحدى الحواس (كالكيفيات الجسمية) أى المختصة بالاجسام (مما يدرك بالبصر) وهى قوة مرتبة

بعض الحول الخ بل لا يصدق على بصر الاعور وقوله ويصدق على قوى أخرى الخ كاللمس وقد يدفع الثانى بأن هنا قيدا حذف لظهوره أى تدرك بها المبصرات (قوله مرتبة) أى مقررة مثبتة (قوله فى العصبتين المجوفتين الخ) وذلك انه قام من جهة طرف الدماغ اليسرى عصبة مجوفة كالقصبة الصغيرة ومن اليمنى عصبة كذلك فذهبت اليسارية الى العين اليمنى واليمينية الى العين اليسرى فتلاقت العصبتان قبل الوصول الى العينين على التقاطع فصارتا على هيئة الصليب وقام معنى البصر بالعصبتين وهذا رأى الحكيم وقيل البصر معنى قائم بالحدقة يتعلق بالالوان والاكوان التى هى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق اه ع ق وكتب أيضا قوله فى العصبتين ظاهره أن البصر لا يختص بما اتصل منهما بالعينين ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوطهما بل هو مبثوث فى الجميع وليس فى ذلك قيام المعنى بمحلين لان ذلك محمول على ان فى كل محل مثل ما فى الآخر ويحتمل اختصاص البصر بمحل مخصوص ولكن جرت العادة بأن العصبة اذا أصابها آفة فى موضع منها ذهب البصر من جميعها اه ع ق (قوله اللتين تتلاقيان) أى فى مقدم الدماغ (قوله من الالوان) لو زاد الاضواء لكان أحسن لانها مبصرة بالذات كالالوان وكانه أدخلها فى الالوان كما زعمه بعضهم وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب قربها فى الابصار من المبصر بالذات اه حفيد على المطول (قوله والاشكال) هى كالشكول جمع شكل وهو فى اللغة الصورة المحسوسة والمتوهمة وفى عرف الحكمة هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة أو أكثر مما لا يليق تفصيله بالمقام وما فى عبارة الشارح من أن الشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة أو نهايتين كنصف الدائرة يجب تأويله بأن قوله بالجسم صفة هيئة لاصلة احاطة ذكر تنبيها على أن الشكل مطلقا كيفية جسمانية كانه قال هيئته احاطة نهاية واحدة متعلقة بالجسم ونبه على ذلك بالتمثيل بالدائرة ونصفها فليس كلامه دائرا بين السهو والاقتصار على تعريف شكل الجسم وجعل كالدائرة تنظيرا كما ظنه السيد اه من الاطول وزيادة من خط صاحب الاطول وأصل الاعتراض أنه كان الظاهر أن يقول بدل قوله بالجسم بالمقدار ليتناول اشكال المجسمات وأشكال المسطحات فتكون الدائرة ونصفها مثالا للمسطحات أو يقول بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة أو نصف الدائرة فتكون الكرة ونصفها مثالا للمجسمات والدائرة ونصفها مثالا للمسطحات وجواب الاطول هو بمعنى ما قيل ان قوله كالدائرة تمثيل ولا خطأ أصلا فقد صرح فى شرح التجريد وغيره بأن الجسم يتصف بالشكل بعد اتصاف المقدار به وعبارة بعضهم بعد ان قرران الشكل من الكيفيات المختصة بالمقادير ما نصه ولا شك انها تعرض على المقادير أولا وبالذات وتعرض بسبب المقدار على الجسم بخلاف اللون فانه يعرض للجسم أولا اه فقد استفدنا منه أن الشكل مطلقا من عوارض الاجسام وان

(قوله فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال)

كان روض المسطح للجسم ثانيا وبالعرض فصح أن يكون مثالا فى كلام الشارح ولا خطأ بل يكون كلامه من الحسن بمكان لما فيه من الاشارة الى هذا التحقيق التام وهذا الجواب أيضا بمعنى ماذكره الحفيد بقوله ويمكن أن يقال الاحاطة فى كلام الشارح أعم من أن تكون بالذات والحقيقة أو بالعرض والمدخلية فى الجملة فتدخل أشكال المسطحات أيضا واختيار الجسم لاظهار كون الشكل من الصفات الجسمية اه وقوله من الصفات الجسمية أى ولو ثانيا وبالعرض فلا ينافى مامر (قوله نهاية واحدة الخ) المراد بالنهاية الخط المحيط فى المسطحات كالدائرة ونصفها والسطح المحيط فى المجسمات كالكرة ونصفها (قوله كالدائرة) أى كشكل الدائرة مثال لذى النهاية الواحدة والدائرة سطح مستو محيط به خط واحد يفرض فى وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه مستوية وقوله ونصف الدائرة مثال لذى النهايتين بوقوله والمثلث مثال لذى الثلاثة وهكذا (قوله وهو كم متصل الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فمعناه مبلغ الشئ كذا فى الاطول قال فى المطول ونعنى بالكم عرضا يقبل التجزى لذاته وبالاتصال أن يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات أن تكون أجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمى ان قبل القسمة فى الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها بالطول والعرض فقط وخط ان قبلها فى الطول فقط اه وقوله أن يكون لاجزائه الخ يعنى ان كل جزء فرض فيه تكون نهايته متحدة مع مبدا الآخر بخلاف العدد فان الاربعة اذا قسمت الى نصفين مثلا لم تكن نهاية نصف منها مبدأ نصف آخر وهذا هو الاتصال الذاتى الذى هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضى كاتصال خط بخط فانه متصل بالقياس الى الغير لا فى حد ذاته وبهذا اندفع أنه لا نهاية لسطح الكرة فلا يكون كما متصلا لان الحد هو الحد العرضى اللازم بعد فرض القسمة لا النهاية الموجودة اه أطول وقول المطول ثابتة أى فى آن اوحد وكتب على قوله متصل مانصه خرج العدد فانه كم منفصل الاجزاء اذ لا تجامع الوحدة الاثنينية مثلا وخرج بقار الذات الزمان فان اجزاءه سيالة أى لا تجتمع فى الوجود وكون المقدار حسيا انما هو باعتبار ما قام به من الجسم الذى فرض متصفا به ورأى غير الحكيم أن المقدار كون أجزاء الشئ على كثرة مخصوصة أو قلة مخصوصة متصلة أو منفصلة وكونه على هذا حسيا واضح (قوله والسطح) أى والجسم التعليمى (قوله هى الخروج الخ) هذا عند الحكماء وأما عند المتكلمين فهى حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان آخر أعنى مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الأينية كذا فى المطول قال بعضهم يعنى لا تطلق الحركة على غير الأينية عند المتكلمين وهى المتبادرة فى استعمالات أهل اللغة قال بعضهم والمناسب لما يذكر بعد من حركة السهم والدولاب والرحى تفسير الحركة برأى المتكلمين ونقول على رأى الحكماء كان الانسان فى حركته من شبابه الى الهرم الزرع الاخضر فى حركته من الخضرة

والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغير ذلك (والمقادير) جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات كالخط والسطح (والحركات) والحركة هى الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج

الى اليبوسة وفى الحفيد انما لم يعرفها بتعريف المتكلمين لان اثبات المقادير يلائم رأى الحكماء اه وكتب أيضا قوله الخروج الخ كخروج الخضرة وقتا نوقتا الى اليبوسة التى كانت الخضرة فى قوتها أى قابلة لان تؤل اليها وخرج بقوله على سبيل التدريج الخروج دفعة كتبدل صورة النار بصورة الهواء فانه لا يسمى حركة بل كونا وفسادا اه (قوله تسامح) لان المقادير من مقولة الكم والحركات من مقولة الاين نعم هى عند بعضهم من مقولة الكيف وهذا كاف فى التمثيل بل يكفى فيه فرض أن المقادير والحركات من الكيفيات (قوله وما يتصل بها) أى يحصل من اجتماع بعض منها ببعض آخر (قوله التى هى مجموع الشكل واللون) أى هيئة حاصلة من مجموع ذلك وكتب أيضا قوله التى هى مجموع الشكل واللون قال فى شرح التجريد واعلم أن كلامهم متردد فى أن الخلقة مجموع الشكل واللون أو الشكل المنضم الى اللون أو كيفية حاصلة من اجتماعهما وهذا أقرب الى جعلها نوعا على حدة اه (قوله عطف على قوله بالبصر) ينبغى أن يعلم أن قوله من الالوان وقوله من الاصوات وظائرهما بيان لما يدرك لكن كل واحد على تقدير قيد ولذا ذكرت منفصلة متصلا كل منها بقيده للاشارة الى المقصود أى التوزيع فلا يلزم أن يكون ما يدرك بالبصر منيئا بالاصوات ولا حاجة الى تقدير موصول آخر فى المعطوف كذا فى الحفيد (قوله والسمع قوة الخ) أى عند الحكماء وفى اللغة حاسة الاذن وعند المتكلمين صفة قائمة بباطن الصماخ تدرك بها الاصوات بمحض خلق الله (قوله قوة رتبت) أى أثبتت وكتب أيضا قوله رتبت الخ فيه نظر لانه لا يصدق على قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن صماخ واحد أفاده فى الاطول (قوله الصماخين) تثنية صماخ وهو ثقب الاذن (قوله من الاصوات القوية الخ) انما وصف الاصوات تنبيها على أن أنواعها أمور اعتبارية لا تمايز بينها الا باعتبار أوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان واخواتها والطعوم والروائح وفى كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط من الصفات الحقيقية نظر لانها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليك أن للاصوات أيضا أمورا متصلة بها تدرك بالسمع كحسنها وقبحها والكيفيات الحاصلة من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنثورة وكذا الطعوم والروائح فتخصيص مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها اتفاقى لا موجب له اه أطول وقوله وفى كون الخ قد يدفع بأن محط البيان الموصوف دون الصفة (قوله من التموج) أى تموج الهواء أى مصادمة بعضه لبعض ومدافعة بعضه لبعض والتموج المذكور يشتمل على سكون بعد سكون لان أحد المصطدمين انتقل عن سكون كان قبل الصدم ثم عراه سكون بعد الصدم وكتب أيضا ما نصه لانه اذا تموج الهواء لا يزال التموج الى أن يصل الى الهواء الراكد فى الصماخ فيقرع هذا الهواء الجلدة فيدرك السمع الصوت وعلى هذا فالصوت قائم بالهواء اذ لو قام بالقارع والمقروع لزم كونه نسبيا (قوله الذى هو تفريق عنيف) أى المتصلين

وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات تسامح (وما يتصل بها) أى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة (أو بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات (من الاصوات القوية والضعيفة والتى بين بين) والصوت يحصل من التموج المعاول للقرع الذى هو امساس عنيف والقلع الذى هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع

اصالة كقطع خشبة أو عروضا كجذب غائص فى الطين ونحوه (قوله والمقلوع) أى المقلوع منه (قوله أو بالذوق) هو فى اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم (قوله وهو قوة منبثة الخ) فيه أنه يخرج عنه القوى المودعة فى أبعاض هذا العصب وتدخل فيه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيه كالملاسة وأجيب عن الاول بأن المراد تعريف كل القوة فلا نقض وعن الثانى بأن هنا قيدا حذف لظهوره وهو يدرك بها الطعوم (قوله على جرم اللسان) اختيارا لجرم هنا والسطح فى سابقه للتفنن (قوله وغيرذلك) كالعنوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة وهذه التسعة هى أصول الطعوم قاله فى المطول قال الحفيد فى حواشيه على المطول واعلم أن التفاهة المعدودة فى الطعوم هى مثل ما فى اللحم والخبز وقد يقال انه لما لا طعم له أصلا كالبسائط ولما لا يحس بطعمه كالحديد اه وقال أيضا والفرق بين العنوصة والقبض أن العنوصة تؤثر فى ظاهره وباطنه أى اللسان والقبض يقبض ظاهره فقط اه وفى التحرى على قول المطول وأصولها تسعة الخ ما نصه الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما واذا ضرب أقسام الفاعل فى أقسام القابل حصل أقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت فى اللطيف حدثت الحرافة وفى الكثيف حدثت المرارة وفى المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت فى اللطيف حدثت الحموضة وفى الكثيف حدثت العنوصة وفى المعتدل حدث القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت فى اللطيف حدثت الدسومة وفى الكثيف حدثت الحلاوة وفى المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكروا والحق أن مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولوجوه أخرى لا يحتمل المقام ذكرها وقوله كالعنوصة والقبض الفرق بينهما أن القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعنص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض بأن الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعى فالانواع غير منحصرة فى التسعة وان لم يقتض فلا معنى لعدهما نوعين وقوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقة وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة أجزائه فلا يتحلل منها ما تخالطه الرطوبة اللعابية فاذا احتيل فى تحليله أحس معه بطعم والمعدود من الطعوم من الثانى على ما هو المختار اه وقوله والمعدود من الطعوم الخ مخالف لما مر عن الحفيد على المطول (قوله وهو قوة فى زائدتى الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فهو حس الانف كذا فى الاطول (قوله الشبيهتين بحلمتى الثدى) فهما بالنسبة لمجموع الدماغ بخريطته كالحلمتين بالنسبة للثدى فالقوة الشمية قائمة بهما وكل واحدة منهما تقابل ثقبة من ثقبتى الانف وعلى هذا فلا ادراك فى الانف بدليل أنه اذا انسد من داخل انقطع الشم ولو سلم الانف من الآفة

والمقلوع للقالع ويختلف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها (أو بالذوق) وهى قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان (من الطعوم) كالحرافة والمرارة والملوحة والحموضة وغير ذلك (أو بالشم) وهو قوة فى زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى (من الروائح

(قوله أو باللمس) لم يراع فى ذكر الحواس الترتيب الذى راعوه اذ قدموا اللامسة لانها يحتاج اليها الحيوان أشد حاجة ولهذا ثبت فى جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطين الفاقد للاربعة لان التشبيه أكثر ما يقع فى المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ماسوى اللامسة بجامع الاختصاص بعضو الرأس الا أنه ينبغى أن تؤخر الذائقة عن الشلاثة لتتصل باللامسة لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازى لولا كثرة مباحث المبصرات لقدمنا المذوقات لتكون ذريعة للملموسات اه أطول (قوله وهى قوة سارية الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فهو المس باليد كذا فى الاطول ولم ينقل منبئة كسابقه تفننا (قوله سارية فى البدن) أى كله إلا الكبد والرئة والطحال والعظم فان حاسة اللمس لم تخلق فى هذه الاربعة فصلح التعريف وقيل المراد فى ظاهر البدن كما فى بعض كتب الحكمة فلا ترد الاربعة وفيه قصور وأورد أنه لا يصدق على لامسة عضو عضو وأجيب بأن المقصود تعريف كل القوة فلا ضرر فى عدم صدقه على لامسة كل عضو عضو ويعلم منه لامسة كل عضو وأورد أنه اذا أريد بالملموسات فى التعريف الممسوسات باليد كما عليه اللغة كان قاصرا أو المدرك باللامسة لزم الدور اه أقول يمكن أن يجاب عن هذا الايراد باختيار الشق الاول على أن المراد ما يمكن أن يمس باليد لا خصوص الممسوس باليد بالفعل فلا قصور وتأمل (قوله الحرارة) هى قوة شأنها تفريق المختلفات وجمع المؤتلفات ولهذا اذا أوقد حطب ذهب الجزء الهوائى وهو المتكيف بصورة الدخان صاعدا لاصله الهواء والجزء الترابى وهو المتكيف بصورة الرماد مبتراكما الى الارض وانعزل المائى والنارى وكل ذلك بالمعاينة وقوله البرودة هى قوة شأنها جمع المؤتلفات وغيرها ولذلك اذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصافيه ولاجل كونهما يؤثران ماذكر من التفريق والجمع سميتا فعليتين وقوله الرطوبة هى كيفية تقتضى سهولة التشكل والاتصال والتفريق فى الجسم القائمة هى به وقوله اليبوسة هى بعكس الرطوبة ولاجل اقتضائهما ما أثر موصوفيهما سميتا انفعاليتين اه وقوله الحرارة قوة شأنها تفريق المختلفات قال السيرامى ليس على اطلاقه بل فى المركب الذى يكون شديد الالتحام وأما فى البسيط فبعكس الامر كالماء فانه بالحرارة تنفصل عنه اجزاء مائية تتصاعد فتختلط بالهواء اه (قوله أوائل الملموسات) لانها تدرك أولا وبالذات بقوة اللمس بخلاف غيرها مما يأتى فانه يدرك بتوسطها وما قيل من أن الخشونة والملاسة ملموسان بلا توسط فقد يجاب عنه بأنهما من الوضع عند بعضهم كذا فى شرح التجريد اه بس واعلم أن الخشونة والملاسة مبصران أيضا ومنه يعلم أن الكيفية قد تدرك بحسين (قوله فعليتان) قال السيد لما كان الفعل فى الاوليين أظهر من الانفعال والانفعال فى الاخريين أظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والاخريان انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال فى كل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار

أو باللمس) وهى قوة سارية فى البدن يدرك بها الملموسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه الاربعة هى أوائل الملموسات والاوليان منها فعليتان والاخريان انفعاليتان

سورة كيفياتها الاربع فى حدوث المزاج وتولد المركبات منها اه وقوله يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية أى العناصر الاربعة فهو من نسبة الجزئيات للكلى وقوله كيفياتها الاربع يعنى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والمراد انكسار سورة بعضها ببعض وتأثر بعضها ببعض وقوله فى حدوث المزاج هو هيئة اتحاد فى الاجسام المركبة من العناصر سميت مزاجا لحصولها عن مزاج الاجزاء البسيطة أعنى العناصر ومما يدل أيضا على أن للحرارة والبرودة انفعالا أنك اذا كببت الماء الحار على الماء البارد انفعلت كيفية كل منهما بالاخرى فافهم وكتب أيضا ما نصه فى شرح التجريد للاصفهانى الكيفية الملموسة اما فعلية تفعل الصورة بواسطتها فى المادة واما انفعالية تجعل المادة مستعدة لان تنفعل عن الغير والحرارة والبرودة فعليتان والرطوبة واليبوسية انفعاليتان والبواقى مثل اللطافة والكثافة والهشاشة واللزوجة والبلة والجفاف والخفة والثقل تابعة لهذه الاربعة اه (قوله ويكون للشئ الخ) احترز به عن الماء (قوله والصلابة) قال فى المطول وكون هذه الاربعة يعنى الخشونة والثلاثة بعدها من الملموسات مذهب بعض الحكماء اه وقال فى الاطول فى المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء فى ظاهر الجسم والخشونة عدمه فهما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كيفيتان ملموستان قائمتان بالجسم وفى شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم ثم قال فى المواقف ان اللين عدم الصلابة عما من شأنه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها يطيع الجسم للغامز وفى شرحه قال الامام الرازى هما أى الصلابة واللين من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات المستوية اه وفى الفنرى أن الصلابة هى الاستعداد الشديد نحو الانفعال على هذا المذهب (قوله وهى تقابل اللين) أى تقابل التضاد فتكون الصلابة كيفية تقتضى عدم قبول الغمز هذا هو الاقرب الى سياقه (قوله والخفة والثقل) قال فى المطول وكل منهما أى من الخفة والثقل مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا أسكنه فى الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه اه قال الحفيد فى حواشيه على المطول أى ليست الخفة والثقل من الملموسات فى التحقيق وان عدهما منها بعض الحكماء فان المحققين على أنهما مبدأ المدافعة الصاعدة والهابطة اه (قوله الى صوب المحيط) أى الفلك المحيط بالعالم وهو الفلك التاسع المسمى بالاطلس قالوا وهو العرش بلسان الشرع كما ان الثامن الذى هو فلك الثوابت الكرسى بلسان الشرع وأراد بصوبه جهته وهى جهة العلو (قوله كالبلة) هى هنا كيفية تقتضى سهولة الاتصاق وتطلق على الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتل وهو بهذا المعنى جوهر لا كيفية وكالبلة الرطوبة فانها تطلق على معنى البلة كما تطلق على احدى الكيفيات الاربع أوائل الملموسات والجفاف يقابل البلة واللزوجة من اللزوج

(والخشونة) وهى كيفية حاصلة من كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع (والملاسة) وهى كيفية حاصلة من استواء وضع الاجزاء (واللين) وهى كيفية تقتضى قبول الغمز الى الباطن ويكون للشئ بها قوام غير سيال (والصلابة) وهى تقابل اللين (والخفة) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق (والثقل) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق (وما يتصل بها) أى بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة

أى اللزوم وهى كيفية تقتضى الامتداد وسهولة الاتصال وعسر التفرق كما فى اللبان الممضوغ والهشاشة تقابلها كما فى الخبز المعجون بالسمن اذا يبس واللطافة تطلق بالاشتراك على معان أربعة رقة القوام كما فى الماء وسرعة الانقسام الى أجزاء صغيرة كما فى النقد وسرعة الانفعال من الملاقى كما فى الورد والشفافية كما فى الهواء والفلك والكثافة تطلق على مقابلات هذه المعانى والمشهور أن اللطافة التى تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التى تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة اه ملخصا من الفنرى ويس وغيرهما (قوله وغير ذلك) كاللذع الذى هو كيفية سارية فى الاجزاء يحس بها عند مس اللاذع اه ع ق (قوله أو عقلية) تقسيم الخارج من وجه الشبه الى الحسى والعقلى لمزيد اهتمام به والا فغير الخارج منه أيضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا اذ المراد بالحسى ما تكون افراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثيرا تدور عليه الاستعارة لم يتعلق به اهتمام يدعو الى تقسيمه وتفصيله وأيضا تقسيمه الى الحسى والعقلى عائد الى حسية الطرف وعقليته بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين اه أطول (قوله أى المختصة بذوات الانفس) الاختصاص بالنظر الى النبات والجماد فلا يرد أن بعضها كالعلم ثابت لبعض المجردات كالواجب تعالى على رأيهم على أن القائلين بثبوت العلم للواجب لا يجعلونه من جنس الاعراض كذا فى الحفيد على المطول وقال فى الاطول كالكيفيات النفسانية نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسمانى فى النسبة الى الجسم والكيفية النفسانية ما تختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما تختص بذوات الانفس حيوانية كانت أو نباتية كذا يستفاد من المواقف (قوله وهى شدة قوة للنفس) قال الحفيد الاولى بالعرف تفسيرها بأن تكون للنفس ملكة تحصل المطالب بسرعة وقوله معدة بكسر العين على صيغة اسم الفاعل أى مهيئة النفس لاكتساب الآراء ويصح فتح عين معدة على انه اسم مفعول أى هيأها الله سبحانه لاكتساب النفس الآراء وهى مرفوعة صفة لشدة كما يؤخذ من الاطول (قوله معدة لاكتساب الآراء) أى العلوم أورد عليه ان الذكاء يجامع اكتساب الرأى فكيف يكون معدا والمعد عندهم لا يجامع المعد له وأجيب بأن المراد بالمعد هنا المهيئ لا معناه الاصطلاحى المقتضى ما مر أى قوة تهيئ النفس لاكتساب الآراء او يراد به المعد اصطلاحا ولا نسلم ان شدة القوة تجامع اكتساب الرأى بل حين حصول الاكتساب تفتر القوة على أن السؤال انما يرد على جعل معدا على صيغة اسم الفاعل أفاده فى الاطول (قوله المفسر بحصول صورة الشئ الخ) هذا تفسير الحكماء وقضيته أن العلم من مقولة الاضافة والاولى أن يقال الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل لان المذهب المنصور أن العلم من مقولة الكيف وأن الفرق بينه وبين المعلوم بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها فى الذهن علم وفى الخارج معلوم وصورة الشئ

وغير ذلك (أو عقلية) عطف على حسية (كالكيفيات النفسانية) أى المختصة بذوات الانفس (من الذكاء) وهى شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء (والعلم) وهو الادراك المفسر بحصول صورة الشئ عند العقل

مايؤخذ منه بعد حذف مشخصاته ولان المتبادر من عبارته كون الصورة مطابقة للواقع بخلاف قولنا من الشئ فيشمل مالو رأى شيأ ظنه انسانا وهو فرس وقوله عند العقل أولى من في العقل لتناوله ادراك الجزئيات على القول بالارتسام في الآلات اه يس (قوله وقد يقال على معان أخر) هي الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وادراك الكلي أو المركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئي أو البسيط والملكة وهذه الثلاثة أيضا يصح ارادتها هنا لانها كيفيات نفسانية وكان تخصيصه الادراك بالذكر لانه اشهر والاصول والقواعد وهذه لا يصح ارادتها هنا لانها ليست كيفية نفسانية (قوله وهي حركة للنفس) قد يشكل تفسيره بالحركة فان الشارح قد تقدم له الاعتراض على المتن في عده الحركات من الكيفيات وقد عرفه في العروس بأنه كيفية نفسانية تقتضي ارادة الانتقام اه يس ومافي العروس يقتضي تسبب ارادة الانتقام عن الغضب عكس مايقتضيه كلام الشارح ومافي العروس أظهر وكتب أيضا قوله وهي حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا يلائم قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على أن الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على التسامح والمراد أنه حالة توجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام أو يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها أسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد أن الحلم اطمئنان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا تجعلها متحركة بحركة أخرى اه فنري (قوله مبدؤها) أي سببها وعلتها (قوله وهي ان تكون الخ) وعرفه بعضهم بانه كيفية نفسانية تقتضي العفو عن الذنب مع القدرة وبعضهم بأنها طمأنينة النفس عند صدور الغضب (قوله ولا تضطرب الخ) أي بسهولة والعطف لازم (قوله جمع غريزة) قيل الفرق بين الغريزة والخلق ان الغريزة صفة طبيعية جبلت النفس عليها والخلق ملكة نفسانية حصلت بسبب العادة (قوله صفات ذاتية) ليدخل نحو البلادة التي يصدر عنها عدم الادراك وكتب أيضا قوله صفات ذاتية قال الحفيد كانه أراد بالذاتية ما تقوم بصاحبها لا بالغير وان تعلق بذلك الغير تعلقا كتعلق الاضافيات اه بايضاح (قوله مثل الكرم) مثال للملكة والصفة الذاتية الناشئة عن ايثار الغير بالخير اه حفيد (قوله بل تكون معنى) كالابوة والبنوة فانه ليس شئ منهما متصورا في ذات بقطع النظر عن الغير بل بالقياس الى الغير وكالازالة فانها انما تتصور متعلقة بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة لكن لم يظهر الفرق بين الازالة والايثار الذي هو أثر ملكة الكرم حيث جعل صفة ذاتية قائما بصاحبه دون الازالة مع أن كلا نسبة بين شيئين اه حفيد مع زيادة وايضاح وكتب أيضا ما نصه والوهمي على هذا ليس داخلا في القسمين لانه ليس باضافي بهذا المعنى ولا بحقيقي كذا في الحفيد على المطول (قوله كازالة الحجاب الخ) قيل وجه الشبه هنا في الحقيقة الظهور والا فانهم تسامحوا وجعلوا

وقد يقال على معان أخر (والغضب) وهي حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الغرائز) جمع غريزة وهي الطبيعة أعني ملكة تصدر عنها صفات ذاتية مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقية ونعني بالاضافية ما لا تكون هيئة مقررة في الذات بل تكون معنى متعلقا بشيئين (كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس)

لازمه وهو ازالة الحجاب وجه الشبه والحجاب بالنسبة الى الحجة هو الشبهة الحائلة بين البصيرة وبين ما ينبغي لها الاطلاع عليه وبالنسبة الى الشمس الظلمة الحائلة بين البصر وبين مدركه (قوله فانها) أي الازالة (قوله ولا في ذات الحجاب) غير محتاج اليه لان الكلام في الطرفين وهو ليس منهما حتى لو فرض أنها هيئة متقررة فيه لم يضر وكانه أراد المبالغة في كونها أمرا اعتباريا (قوله وقد يقال الخ) عبارة الاطول واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية وكاشف عن المراد فان الحقيقي له معنيان الصفة الثابتة للشئ مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت أو معدومة ويقابله الاضافي بمعنى الامر النسبي الثابت للشئ بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتباري الذي لا تحقق له سواء كان معقولا بالقياس الى غيره أو مع قطع النظر عن الاغيار وقد نبه على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقي مقابلا لما هو اعتباري ونسبي لان الحقيقي ليس له معنى يقابل الاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتباريا ولا نسبيا اه (قوله على ما يقابل الاعتباري الخ) فيكون الحقيقي بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الاول لشموله معنى ليس هيئة متقررة في الذات لكنه لا يتوقف تحققه على اعتبار العقل اه يس وهو لا يناسب استدلال الشارح كلام المفتاح كما ستطلع عليه لان مقتضاه دخول الاضافي في مقابل الحقيقي وهو الاعتباري والذي يناسبه ان الحقيقي على هذا مساو للحقيقي بالمعنى السابق وان تبادر من كلامه خلاف ذلك وانما الاختلاف في المقابلة فتارة يقابل بالاضافي فلا يكون الوهمي المحض داخلا فيما قوبل به الحقيقي كما يدخل في الحقيقي وتارة يقابل بالاعتباري فيدخل فيما قوبل به الحقيقي فالمصنف سلك المسلك الاول والمفتاح سلك المسلك الثاني فلو قال الشارح وقد يقابل الحقيقي بالاعتباري الذي لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل كما صنع في المفتاح حيث قال الخ لكان أوضح فتدبر (قوله الذي لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل) ومنه الاضافي اذ لا وجود له عند المتكلمين (قوله وفي المفتاح الخ) المفهوم من كلامه أنه حمل الاعتباري الواقع في عبارة المفتاح على الاعتباري المحض والنسبي على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وبين اعتباري محض واعتباري نسبي اه فتدبر وكتب أيضا قوله وفي المفتاح اشارة الخ اعلم أن المفهوم من عبارة المفتاح تقسيم الوصف العقلي الى ثلاثة أقسام حقيقي واعتباري ونسبي وقضية ذلك أن الحقيقي ما ليس باعتباري ولا نسبي فلا يشمل النسبي وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال الحقيقي الخ اذ قضيته تناوله النسبي اه سم وأجيب بأن استدلاله بكلام المفتاح مبني على رأي المتكلمين أن الامور الاضافية لا وجود لها في الخارج وأنها اعتبارية أي موجودة بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتباري ونسبي من عطف الخاص على العام ويكون قوله قبيل الاعتباري الذي الخ شاملا للاضافي والوهمي وانما قال وفي المفتاح اشارة اليه لان قوله ونسبي يحتمل أن يكون

فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب وقد يقال الحقيقي على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل وفي المفتاح اشارة الى أنه مراد هنا حيث قال الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي

معطوفا على اعتبارى أى وبين اعتبارى غيرنسبى ونسبى اعتبارى أيضا فيكون الوصف العقلى قسمين فقط ويحتمل أن يكون قوله ونسبى عطفا على حقيقى فتكون الاقسام ثلاثة وحينئذ فلا دليل فيه كما قاله سم (قوله كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود أو العدم) مثال للنسبى فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا مقررا فى ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس اه فنرى أى ولهذا كان اعتباريا نسبيا يعنى أن كون الشئ مطلوبا أمر نسبى لا يتعقل الا بين مطلوب وطالب (قوله أو كاتصافه بشئ تصورى وهمى محض) مثال للاعتبارى المحض وفى هذا التمثيل تنبيه على أن العقلى فى وجه الشبيه يتناول الوهم كما يتناوله فى الطرفين اه فنرى (قوله وهمى) كعنقاء المغنية (قوله وأيضا اما واحد الخ) لا يخفى أن هذا التقسيم يجرى فى الطرفين أيضا فان المشبه أو المشبه به قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعددا والقول بأن تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا دون تعدد وجه الشبه لو تم لم يوجب التخصيص اه أطول (قوله اما واحد) ليس المراد بالواحد فى باب التشبيه ما ليس له جزء أصلا بل ما يعد واحدا فى متعارف اللغة سواء كان حقيقة لا جزء لها أصلا كالجوهر أو لها جزء لكن اعتبر مجموع الاجزاء من حيث هو ووضع بازائه مفرد كالانسان أو كان وصفا لا جزء له كالوحدة أو له جزء لكن اعتبر المجموع ووضع بازائه مفرد كالحمرة فانها مركبة من الجنس والفصل فالمركب على هذا هيئة منتزعة من عدة حقائق أو أوصاف لم يوضع بازائها مفرد اه سيرامى (قوله بأن يكون) أى ذلك المركب وكتب أيضا قوله بأن يكون حقيقة الخ كحقيقة الانسان قوله بأن يكون هيئة الخ كالهيئة المنتزعة فى قول الشاعر كأن مثار النقع الخ قال فى المطول وبهذا أى شمول ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة من أمور مختلفة يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه اه وحاصله أن الحقيقة الملتئمة كالانسانية من قبيل الواحد دون المنزل منزلته (قوله من أمور مختلفة) صار مجموعها حقيقة واحدة (قوله من عدة أمور) وتلك الامور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقى (قوله عطف على قوله اما واحد الخ) يتبادر منه أن العطف على مجموع المتعاطفين الاولين وليس قولا من القولين المشهورين فى المعاطيف المتكررة ويمكن أن تجعل الواو فى قوله واما الخ بمعنى أو التى للتخيير ففيه اشارة الى القولين (قوله بل فى الهيئة المنتزعة) أى فى التركيب الاعتبارى وقوله أو فى الحقيقة الملتئمة منها فى التركيب الحقيقى (قوله كذلك) خبر لمبتدا محذوف أى وهو كذلك أى مثل المذكور من الواحد ومابمنزلته فى التقسيم الى حسى وعقلى هذا هو الانسب بما قبله وجعله فى الاطول صفة لمتعدد (قوله أو مختلف) اقتضى كلامه أن الاختلاف لا يتاتى فى القسمين السابقين وأورد عليه أنه قد يتاتى فى الثانى باعتبار الاجزاء المنتزع منها الهيئة وأجيب بأنه لا نظر فيه الى الاجزاء كالنظر اليها فى المركب انما المنظور اليه

كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشئ تصورى وهمى محض (وايضا) لوجه التشبيه تقسيم آخر وهو أنه (اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد) تركيبا حقيقيا بأن يكون حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة أو اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور (وكل منهما) أى من الواحد وما هو بمنزلته (حسى أو عقلى واما متعدد) عطف على قوله اما واحد واما بمنزلة الواحد والمراد بالمتعدد أن ينظر الى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل منها ليكون كل منها وجه الشبه بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراك الطرفين فى كل من تلك الامور بل فى الهيئة المنتزعة أو فى الحقيقة الملتئمة منها (كذلك) أى المتعدد أيضا حسى أو عقلى (أو مختلف) بعضه حسى وبعضه عقلى (والحسى) من وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا

في الثاني الهيئة الاجتماعية وهي اما حسية فقط أو عقلية فقط كذا في العروس وأيضا المركب من الحسي والعقلي عقلي كما حققه الشارح والسيد وان نازعهما صاحب الاطول فراجعه (قوله أو بعضه) بأن كان متعددا مختلفا وفي كلامه تنبيه على أن الحسي هنا مأخوذ بالمعنى الاعم من الحسي فيما قبل لانه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه هنا (قوله طرفاه حسيان) لابد أن يراد بحسية الطرفين أعم من الحسية حقيقة أو تنزيلا ليشمل نحو قوله

وكأن النجوم نحودجاها * سنن لاح بينهن ابتداع

فان وجه الشبه حسي مع أن السنن والابتداع ليست حسية لكنها نزلت منزلة الحسي اه أطول (قوله أن يدرك) ضمن يدرك معنى يوجد فعداه بمن وقوله من غير الحسي أي من الطرف غير الحسي وقوله شيء هو وجه الشبه (قوله والموجود) أي ومن وجه الشبه وقوله في العقلي أي الطرف العقلي (قوله الاجسما) وهو الجوهر المركب وظاهر أن الجوهر الفرد لا يدرك بالحس وقوله أو قائما بالجسم يعني من نحو السواد والبياض وكلامه يحتمل أن المقصود افاده أن الجسم يحس وما قام به من الالوان ونحوها يحس ويحتمل أن المقصود افادة الخلاف بين الحكماء القائلين بأن المرئي لون الجسم لا هو والمتكلمين القائلين بأنه الجسم فتكون أو لتنويع الخلاف (قوله أعم) أي أوسع مجالا وأكثر افرادا وليس المراد الاعمية الا مطلقا حتمية لعدم صحتها اذ لا يتصور تصادق الحسي والعقلي لتباينهما ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف أي طرفا العقلي أعم من طرفي الحسي (قوله لجواز أن يدرك الخ) بل قد حقق في غير هذا العلم أن النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم كلها ويحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس اه أطول (قوله بمعنى يجوز الخ) تفسير لاعمية (قوله اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس) كقيام العلم بزيد (قوله ولذلك يقال) أي لكون الوجه العقلي أعم (قوله بالوجه العقلي) أي كائنا بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي أي كائنا بالوجه الحسي (قوله بمعنى أن كل ما) أي طرف يصح الخ وليس المراد العموم والخصوص بالمعنى المنطقي وكتب أيضا قوله بمعنى أن كل الخ يعني أنه أعم تحققا اذ كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسي يتحقق فيهما بوجه عقلي ولا عكس ويحتمل كلام المصنف تقدير المضاف أي طرفا التشبيه بالوجه العقلي أعم من طرفي التشبيه بالوجه الحسي اذ كل ما يصلح طرفا للثاني يصلح طرفا للاول دون العكس وفي الكلام نظر اذ ما صح فيه التشبيه بالوجه الحسي يحتمل أن لا يكون فيه أمر عقلي له مزيد اختصاص بأحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه الحسي دون العقلي كذا في الاطول (قوله فان قيل الخ) وارد على أن الوجه قد يكون حسيا وكتب أيضا قوله فان قيل الخ حاصله قياس من الشكل الاول هكذا وجه الشبه مشترك وكل مشترك كلي ينتج وجه الشبه كلي فنأخذ النتيجة صغرى لقوله والحسي ليس بكلي فيكون قياسا من الشكل الثاني هكذا وجه الشبه كلي ولا شيء من الحسي بكلي ثم نعكس الكبرى ليرتد الى

أو بعضه (طرفاه حسيان لا غير) أي لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا (لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسي شيء) فان وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما والموجود في العقلي انما يدرك بالعقل دون الحس اذ المدرك بالحس لا يكون الا جسما أو قائما بالجسم (والعقلي من وجه التشبيه (أعم) من الحسي (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء) يعني يجوز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين أو أحدهما حسيا والآخر عقليا اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس وادراك العقل من المحسوس شيأ (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم) من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي من غير عكس (فان قيل هو) أي وجه التشبيه (مشترك فيه) ضرورة اشتراك الطرفين فيه

(فهو كلى) ضرورة أن الجزئى يمتنع وقوع الشركة فيه (والحسى ليس بكلى) قطعا ضرورة ان كل حسى فهو

الشكل الاول فيصير وجه الشبه كلى ولاشئ من الكلى بحسى ينتج وجه الشبه لايكون حسيا اه سم هذا هو الانسب بعبارة المتن وان شئت جعلت السؤال قياسا من الشكل الثانى هكذا وجه الشبه مشترك ولاشئ من الحسى بمشترك ينتج لاشئ من وجه الشبه بحسى (قوله فهو كلى والحسى ليس بكلى) فيه تطويل ويكفى هو مشترك فيه والمشترك فيه ليس بحسى بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر من منافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه اه أطول (قوله فهو موجود فى المادة) أى الجسم (قوله قلنا) أى على وجه التسامح (قوله المراد) يعنى المراد المصطلح عليه فى لفظ الحسى اه أطول (قوله جزئياتها الحاصلة فى المواد) كالحمرة الجزئية الحاصلة فى خد زيد وأما الحمرة الكلية فغير مدركة بالحس لان الماهية من حيث هى أمر معقول كلى لامدخل للحس فيه وانما يدركه العقل (قوله أو مركب) هو المعبر عنه فيما مر بالمنزل منزلة الواحد (قوله اما حسى أو عقلى) فهذه أربعة (قوله والثلاثة العقلية) أى الواحد العقلى والمركب العقلى والمتعدد العقلى والمراد العقلية الصرفة والا فوجه الشبه المركب من أشياء بعضها عقلى وبعضها حسى عقلى لان مجموع الحسى والعقلى من حيث هو مجموع لايكون الا مدركا بالعقل ومع ذلك يجب أن يكون طرفاه حسيين كما صرح بذلك الفنرى نعم لايرد وجه الشبه المتعدد الذى بعضه حسى وبعضه عقلى لادراج الشارح له فى الحسى فى قول المصنف والحسى طرفاه حسيان لاغير وان كان غير حسى بجميعه وغير عقلى بجميعه وبهذا التحرير يعلم ما فى كلام يس هنا من التخليط فافهم وكتب أيضا قوله والثلاثة العقلية أما الثلاثة الحسية المختلف طرفا كل من الاربعة لايكونان الا حسيين وكذا وجه الشبه المركب من حسى وعقلى الذى هو أحد صور ما هو بمنزلة الواحد فانه عقلى وواجب حسيه طرفيه كما فى الفنرى (قوله الواحد الحسى الخ) شروع فى تمثيل الاقسام الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم اه أطول (قوله فيما مر) أى فى تشبيهات مرت (قوله تسامح) وجهه ان الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الصوت الخفى والطيب ليس بمشموم بل المشموم الرائحة واللذة ليست مذوقة بل المذوق الطعم فالوجه أن يجعل الخفاء بمعنى الخفى وان تجعل اضافة الطيب الى الرائحة واللذة الى الطعم من اضافة الصفة الى الموصوف على أن الحق أنه لاتسامح بالنسبة الى الخفاء لان المراد به هنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله كذا فى الفنرى ونظر سم فى قوله على أن الحق الخ بأن الظاهر أن الجهر أيضا صفة للصوت غير مسموعة وانما المسموع هو الصوت فيكون الخفاء مثله (قوله على وزن الجرعة) وقد تترك همزته فيقال جزة مثل كرة كما قالوا للمرأة مرة فنرى ويقال فيها الجراءة كالكراهة والجرائية كالكراهية والجراية بالياء على وزن الكراهة شاذ (قوله أى الشجاعة) لافرق بين الشجاعة والجراءة فى اللغة والفرق بينهما بأعمية الجراءة لاختصاص الشجاعة بما صدر عن رويه فتختص بالعقلاء انما هو عرف الحكماء كذا فى الاطول (قوله أى الدلالة الخ)

موجود فى المادة حاضر عند المدرك ومثل هذا لايكون الاجزئيا ضرورة فوجه الشبه لايكون حسيا قطعا (قلنا المراد) بكون وجه الشبه حسيا (ان أفراده) أى جزئياته (مدركة بالحس) كالحمرة التى تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة فى المواد فالحاصل أن وجه الشبه اما واحد أو مركب أو متعدد وكل من الاولين اما حسى أو عقلى والاخير اما حسى أو عقلى أو مختلف فتصير سبعة والثلاثة العقلية طرفاها اما حسيان أو عقليان أو المشبه حسى والمشبه به عقلى أو بالعكس فصارت ستة عشر قسما (الواحد الحسى كالحمرة) من المبصرات (والخفاء) يعنى خفاء الصوت من المسموعات (وطيب الرائحة) من المشمومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما مر) أى فى تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير وفى كون الخفاء من المسموعات والطيب من المشمومات واللذة من المذوقات تسامح (و) الواحد (العقلى كالعراء عن الفائدة والجرأة) على وزن الجرعة أى الشجاعة وقد يقال جرأة وجراءة بالمد (والهداية) أى الدلالة الى طريق يوصل الى المطلوب

وقالت المعتزلة هى الدلالة الموصلة (قوله واستطابة النفس) من الاضافة الى الفاعل يقال استطاب الشئ وجده طيبا اه أطول (قوله فى تشبيه وجود الشئ) هذا الظرف متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلى اه اطول (قوله العديم) فعيل بمعنى مفعول من عدمه كعلمه أى فقده أو بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدم والانعدام لحن فى اللغة من المتكلمين ولم يثبت فى اللغة العدم وانما تكلم به المتكلمون والعديم تعارف فى اللغة فى الاحمق والنفع فاعل العديم أو نائبه اه أطول (قوله فيما طرفاه عقليان) هذا وما يأتى فى الامثلة من نظائره اشارة لنكتة تعداد الامثلة (قوله والرجل الشجاع) نبه على معنى الجراءة فلذا لم يقل والرجل الجرىء كما هو الظاهر اه أطول (قوله ويفصل) أى يميز (قوله بخلق شخص كريم) حمل الشارح التركيب على الاضافى مع احتماله للوصفى لعدم احتياجه الى التجوز بخلاف حمله على الوصفى لانه حينئذ من باب عيشة راضية (قوله كالعراء عن الفائدة مثلا) أى واستطابة النفس لما فيه من شائبة التركيب اه مطول وفى دعوى التسامح مع قوله الآتى ان التقييد لا ينافى الافراد نظر قال السيرامى ولان المراد بالواحد ما لم يكن هيئة منتزعة من عدة أمور ولم يكن أمورا كل منها وجه الشبه لما ليس فيه تركيب أصلا اه سم (قوله والمركب الحسى الخ) المركب الحسى من وجه الشبه لا يكون طرفاه الاحسيين فلا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكن ينقسم باعتبار افراد الطرف وتركه ولم يشر الى تقسيم الطرف الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل فى ضمن تقسيم الوجه باعتباره ولم يكتف بذلك فى تقسيم الطرف الى الحسى والعقلى والمختلف تنبيها على أن الطرف أيضا مقصود بالبحث كالوجه وليس أحدهما تبعا للآخر وفى الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم أى التقسيم باعتبار الافراد والتركيب دون وجه الشبه الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه أن يكون هيئة منتزعة من أشياء يشترك فى تلك الهيئة هيئتان منتزعتان كذلك بأن يعمهما تلك الهيئة وهما الطرفان المركبان فلا يمكن تشبيه المركبين الا بالاشتراك فى مركب يعمهما فلا يمكن أن يكون طرفا وجه الشبه الواحد مركبين أو مختلفين هذا تنقيح كلامه ولا بد من بيان أنه لا يجرى هذا التقسيم فى وجه الشبه المتعدد حتى يتم وجه التخصيص على أنه يمكن أن يكون تشبيه الهيئتين المنتزعتين فى غير الهيئة من كونهما معجبتين أو مرغوبتين أو مكروهتين الى غير ذلك فيصح أن يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردان ومركبان ومختلفان اه أطول ملخصا (قوله ههنا) أى فى الطرفين اذا كان وجه الشبه مركبا اه يس (قوله ان تقصد الخ) أى فالمراد به هنا أحد قسمى ما هو بمنزلة المفرد وهو الذى تركيبه اعتبارى (قوله ههنا) أى فى الطرفين والوجه اه يس (قوله فى الانسانية) انظر ما الوجه عبر عن معنى الانسانية بالنظين كأن يقال زيد كعمرو فى الحيوانية والناطقية ويقصد اشتراكهما فى

طرفاه عقليان اذا الوجود والعدم من الامور العقلية (و) تشبيه (الرجل الشجاع بالاسد) فيما طرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم بالنور) فيما المشبه عقلى والمشبه به حسى فيا العلم يوصل الى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء فوجه الشبه بينهما الهداية (و) تشبيه (العطر بخلق) شخص (كريم) فيما المشبه حسى والمشبه به عقلى ولا يخفى ما فى هذا الكلام من اللف والنشر وما فى وحدة بعض الامثلة من التسامح كالعراء عن الفائدة مثلا (والمركب الحسى) من وجه الشبه طرفاه اما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر مركب ومعنى التركيب ههنا أن تقصد الى عدة أشياء مختلفة فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبها به ولهذا صرح صاحب المفتاح فى تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن تعمد الى عدة أوصاف لشئ واحد فتنتزع منها هيئة وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به فى قولنا زيد كالاسد مفردين لا مركبين ووجه الشبه فى قولنا زيد كعمرو فى الانسانية واحدا لا منزلا منزلة الواحد فالمركب الحسى (فيما) أى فى التشبيه الذى (طرفاه مفردان كما فى قوله

المجموع هل يكون الوجه من المركب المنزل منزلة الواحد أو من الواحد الاظهر الثانى
(قوله لاح) هو كلاح بمعنى بدا والصبح ضوء الصباح وهو حمرة الشمس فى سواد الليل
والثريا تصغير ثروى مؤنث ثروان كسكرى مؤنث سكران للمرأة المتمولة سميت بتصغيرها
النجم الكثرة كواكبه مع ضيق المحل اه أطول (قوله كمائرى) الكاف فى مثله ليست
للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد أن اتصاف الثريا بمشابهة العنقود أمر جلى لاخفاء فيه ولو
كان قوله كمائرى متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان أظهر فى افادة المعنى وفى اعراب
كمائرى وجوه أقربها أنه فى موضع المصدر أى ظهر ظهورا مثل ماتراه اه فنرى وفى الحفيد
أن الكاف بمعنى على والظرف صفة أو حال من الثريا يعنى أن مشابهة الثريا بالعنقود
لى تقدير الحالة المرئية وباعتبارها لانها فى نفس الامر كواكب كبارفلا تثبت المناسبة
بينهما الا على ماذكرنا (قوله كعنقود ملاحية) الاضافة للبيان (قوله من تقارن)
ابتدائية (قوله الصور البيض الخ) هى النجوم المتعددة فى الثريا وأفراد النور المتعددة فى
العنقود (قوله المستديرة) الظرهل الواقع استدارة صور النور (قوله فى المرأى) أخذه
من قول الشاعر كمائرى وهو قيد للتقارن لانه لاتقارن فى الحقيقة وللبياض لانه لالون فى
الفلكيات أولا علم بلونها وللصغر اذ هى فى الواقع كبار فما يشعر به قول الشارح وان كانت
كبارا فى الواقع من تعلقه بالصغار تخصيص بلا مخصص كذا فى الاطول (قوله أى لامجتمعة
الخ) عبارة الاطول على الكيفية المخصوصة من كون البياض على نسبة معينة واحدة
بين الاجزاء وكذا الاستدارة والصغر والتقارن ثم قال وجعل الكيفية المخصوصة تنبيا
للتلاصق والتضام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف
فى شرح المفتاح مشتمل على لغو اذ لاتنطوى شدة الافتراق تحت التقارن عرفا اه (قوله
منضمة الى المقدار المخصوص) فيه اشعار بأن قوله الى المقدار المخصوص حال من الكيفية
ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية فى الجملة الظرفية منصوبة بالواسطة فيصح نصب
الحال عنه ويصح جعله حالا من التقارن كذا فى الاطول قال يس وما اقتضاه كلامه من أن
الحال لاتأتى من الحال صحيح كما هو مقتضى متن الكافية وكذا لاتأتى من التمييز ولا من
المفعول المطلق نعم تأتى من المفعول معه كما فى المتوسط اه (قوله فى حال اخراج النور)
قول فى الاطول أقول بعد تحقيق المركب دخول حين النور فى المشبه به أيضا
لايوجب التركيب اذ لامعنى للتركيب الا انتزاع الهيئة من عدة أمور (قوله والتقييد
لاينافى الافراد) أى لكن لما كانت تلك المقيدات لها وضع مخصوص ولون مخصوص
ومقدار مخصوص وكل منها كالمستقل عن الآخر تأتى اعتبار هيئة مأخوذة من تلك
الاجرام (قوله أى والمركب الحسى) أى الوجه المركب الخ (قوله كان) ان جعل كان
للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان أداة التشبيه
أيضا محذوفة ويكون كقولك أظن زيدا أسدا فيكون أبلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على

وقد لاح فى الصبح الثريا كمائرى*
كعنقود ملاحية) بضم الميم
وتشديد اللام عنب أبيض فى حبه
طول وتخفيف اللام أكثر
(حين نورا*) اى تفتح نوره (من
الهيئة) بيان لما فى قوله كما فى
قوله (الحاصلة من تقارن الصور
البيض المستديرة الصغار المقادير
فى المرأى) وان كانت كبارا فى
الواقع حال كونها (على الكيفية
المخصوصة) أى لامجتمعة اجتماع
التضام والتلاصق ولاشديدة
الافتراق منضمة (الى المقدار
المخصوص) من الطول والعرض
فقد نظر الى عدة أشياء وقصد الى
هيئة حاصلة منها والظرفان مفردان
لان المشبه هو الثريا والمشبه به هو
العنقود مقيدا بكونه عنقود
الملاحية فى حال اخراج النور
والتقييد لاينافى الافراد كما سيجىء
ان شاء الله تعالى (وفيما) أى
والمركب الحسى فى التشبيه الذى
(طرفاه مركبان كما فى قول بشار كان

كان اه أطول (قوله مثار النقع) اسم مفعول والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وجعلها فى الاطول بيانية (قوله واسيافنا) بالنصب عطفا على المثار بواو المقارنة كما فى كل رجل وضيعته وهذا معنى قول الشيخ ان أسيافنا فى حكم الصلة لمثار لئلا يقع فى التشبيه تفرق يعنى أنه متصل بالمثار ومنضم معه ومن تتمته وليس مستقلا فى الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف اه أطول (قوله تهاوى كواكبه) أى طائفة بعد طائفة لا واحدا بعد واحد كما فى الاطول (قوله والاصل تهاوى) وجعله ماضيا ليؤنث لجواز ترك تأنيث المسند الى ظاهر الجمع الغير السالم يخل بالطائف كاستحضار الصورة العجيبة المستفادة من جعل الماضى فى معرض الحال وكالاستمرار التجددى قال فى الاطول وأيضا صيغة الماضى تفيد وصف الليل بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تتهاوى فانه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل كما يحكم بذلك الذوق الصائب (قوله حذفت احدى التاءين) وهل المحذوفة الاولى أو الثانية خلاف (قوله بفتح الهاء) أى وكسر الواو وتشديد الياء قال النشرى وأما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود وفى الاطول ما يخالف ذلك فراجعه (قوله مستطيلة) حقيقة فى السيوف وتخييلا فى النجوم فانه يتخيل فيها الاستطالة عند هويها (قوله فى جوانب الخ) فالسيوف فى ظلمة الغبار والكواكب فى ظلمة الليل (قوله تشبيه الليل الخ) فيه قلب وحقه أن يقول تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب (قوله بل عمد الى تشبيه هيئة السيوف الخ) كلامه يعطى أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل وصريح البيت خلافه ويمكن دفع المنافاة بأن المراد تشبيه الهيئة المشتملة على السيوف الخ قوله وكذا فى جانب المشبه به فان للكواكب أى التى اشتملت عليها هيئة المشبه به (قوله وترسب) أى تسفل (قوله وعلى أحوال) الى قوله والانخفاض لم يظهر له كبير فائدة بعد قوله وهى تعلو وترسب الى قوله مختلفة فتأمل (قوله تنقسم بين) أى أقساما دائرة بين الاعوجاج والاستقامة ولعل المراد بالاعوجاج الذهاب يمنة ويسرة وخبلنا وبالاستقامة الذهاب أماما (قوله والارتفاع والانخفاض) هما الدخول لهما فى حيز التحرك بسرعة يفيدان ما لا يفيده قوله تعلو وترسب اه سم (قوله وكذا فى جانب المشبه به) أى مثل ما ذكر يقال فى جانب المشبه به فى الجملة فلا يرد ان مما ذكر ما لا يجرى فى جانبه كالارتفاع (قوله مبسوطة الخ) المراد ما فى أجزائه اتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالخيط فلذا ذكر مبسوطة مع قوله نشر أجرام اه يس (قوله فالمشبه مفرد) قال فى الاطول وههنا بحث وهو أنه يظهر ان المقصود بالتشبيه الشقيق لا الهيئة الحاصلة من نشر اوراق الشقيق المحمرة على ساقانه الخضر بل الظاهر من قوله اذا انصوب أو تصعدان النظر فى المشبه والمشبه به الى الحركات أيضا اه قال يس ويمكن أن يقال ان ذلك النظر

مثار النقع) من أثار الغبار أى هيجه

(فوق رؤسنا * وأسيافنا الليل تهاوى كواكبه) أى يتساقط بعضها اثر بعض والاصل تتهاوى حذفت احدى التاءين (من الهيئة الحاصلة من هوى) بفتح الهاء اى سقوط (اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقادير متفرقة فى جوانب شئ مظلم) فوجه التشبيه مركب كما ترى وكذا الطرفان لانه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف بل عمد الى تشبيه هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهى تعلو وترسب وتجىء وتذهب وتضرب اضطرابا شديدا وتتحرك بسرعة الى جهات مختلفة وعلى أحوال تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاقى والتداخل والتصادم والتلاصق وكذا فى جانب المشبه به فان للكواكب فى تهاويها تواقعا وتداخلا واستطالة لاشكالها (و) المركب الحسى (فيما طرفاه مختلفان) أى أحدهما مفرد والآخر مركب (كما مر فى تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب وهو ظاهر وعكسه تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر

حاصل مع كونه من تشبيه المفرد المقيد فتامله اه (قوله على ما سيجيء) أى فى تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (قوله ما يجيء فى الهيآت) من مجيء العام فى الخاص كما يقال الحيوان يجيء فى الانسان فلا ينافى أن وجه الشبه نفس الهيئة كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول فى الموضعين بالهيئة كذا فى يس (قوله التى تقع عليها الحركة) أى هيئة الجسم عند حركته وحاصله أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب حركته وهى قسمان هيئة حاصلة بسبب الحركة فقط كما فى حركة المصحف فانه لم يعتبر معها شئ من صفات المصحف وهيئة حاصلة بسبب الحركة وما قرن بها من صفات الجسم كالشكل واللون كما فى المرآة فى يد الاشل فقول الشارح من الاستدارة بيان للهيئة فى القسم الثانى وقد جعله المصنف من أوصاف الجسم فالاولى حذفه ليعم القسمين سيرامى اه سم وكتب أيضا قوله التى تقع عليها الحركة أى توجد معها أعم من أن تكون هيئة مجرد الحركات أو هيئة الحركات وغيرها فيشمل القسمين اه سم ومنهم من جعل فى العبارة قلبا والاصل التى تقع على الحركة فهى العارضة للحركة مع غيرها فى الوجه الاول وللحركة وحدها فى الثانى واليه أشار فى الاطول (قوله من الاستدارة الى آخره) بيان للهيئة (قوله ويعتبر فيها تركيب) أى من الحركة وأوصاف الجسم كما فى الوجه الاول أو من الحركات مختلفة كما فى الثانى اه يس (قوله أحدهما أن يقترن الخ) لابد أن يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من أن المصدرية باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا الذى هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم فى عبارة الشيخ ايضا لكن لزومه فى الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وان كلا منهما قسم من الهيئة نفسها أما اذا كان بمعنى أنه مشتمل على صنفين فلا لزوم لان من الاقتران والتجرد صفة للهيآت اه فنرى (قوله أن يقترن) أى يوصل والمراد أن يقترن فى اعتبار العقل وتركيبه اه أطول (قوله والاوضح الخ) وجه الاوضحية أن المجعول وجه الشبه هو الهيئة وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها والى هيئة الحركة المجردة وعبارة أسرار البلاغة أظهر فى ذلك من عبارة المصنف كذا فى الحفيد على المطول ويس وغيرهما وعبارة الاطول عقب نقله عبارة الاسرار فجعل الشيخ الهيآت ظرف التشبيه لا وجه الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لا ما يجيء فى الهيآت التى تقع عليها الحركة فبرئ كلامه عن شائبة اضطراب ولم يحتج الى تكلف اه (قوله مما يزداد) اى من الاحوال التى يزداد الخ وليست ما عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم فى عبارة المصنف اه فنرى (قوله والهيئة المقصودة) أى المعتبرة وجه الشبه وكتب أيضا ما نصه أى الهيئة الحركية ولو مع غيرها (قوله كما فى قوله) أى كوجه الشبه فى قوله (قوله فى كف الاشل) أى الرجل الاشل والشلل اليبس فى اليد أو ذاهبها والمراد ههنا المرتعش لان عديم اليد أو يابسها لا يكون فى كفه مرآة وقد صرح به السيد فى شرحه للمفتاح اه أطول ولان

على ما سيجيء ان شاء الله تعالى

(ومن بديع المركب الحسى ما) أى وجه الشبه الذى (يجيء فى الهيآت التى تقع عليها الحركة) أى يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب

(ويكون) ما يجيء فى تلك الهيآت

(على وجهين أحدهما أن يقترن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون) والاوضح

عبارة أسرار البلاغة حيث قال

اعلم أن مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا أن يجيء فى الهيآت التى تقع عليها الحركة والهيئة المقصودة فى التشبيه على وجهين أحدهما أن تقترن بغيرها من الاوصاف والثانى أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول

(كما فى قوله * والشمس كالمرآة فى كف الاشل * من الهيئة) بيان لما فى كما فى قوله (الحاصلة من الاستدارة

المرآة انما تؤدى الهيئة المقصودة فى كف المرتعش اه فنرى (قوله مع الاشراق) الظاهر أن يضم اليه تموجه فيقول وتموجه الآتى أخره عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه مسبب عنها اه أطول (قوله مع تموج الاشراق) التموج اضطراب موج البحر وأراد به الاضطراب مجازا وفى كلامه وضع الظاهر موضع المضمر والظرف حال من الحركة أى كائنة زمن تموجه اه من الاطول والفنرى (قوله حتى يرى الشعاع) بالضم الذى تراه من الشمس كالخيال مقبلا عليك اذا نظرت اليها أو الذى تراه ممتدا كالرماح بعيد الطلوع وما أشبهه اه أطول (قوله كأنه يهم) كيهم وقوله أن ينبسط أى يريد الانبساط (قوله حتى يفيض) بفتح الياء أى يسيل وبضمها أى يخرج كما فى فاذا أفضتم من عرفات (قوله يقال بداله اذا ندم) ومصدره بمد وهو يقال بداله بداء وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة الى أن فاعل بدا ضمير راجع الى الرائى المعلوم بدلالة المقام اه فنرى (قوله فان الشمس الخ) تعليل لمعنى الكلام اى شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس الخ اه فنرى (قوله ليتبين) أى ليعلم (قوله وجدها الخ) أى لانه يجدها شديدة الاضطراب والتحرك وشكلها استدارة وشعاعها كأنه يفيض الى جوانب الدائرة حتى اذا كاد أن يتعدى تلك الجوانب رجع الى وسط الدائرة رجوعا وذهابا خياليا بليل وذلك الاضطراب والتحرك خيالى أيضا لان حركة الشمس ليست على الاضطراب اه قال فى الاطول وهذه الهيئة انما تظهر فى الشمس بعد تحديد النظر اليها ليتبين جرمها بخلاف المرآة فانها بؤديها بادى النظر اليها فلذا جعلت مشبها بها الشمس (قوله وبعضه الى أسفل) قال فى الاطول أو يتحرك تارة الى اليمين وتارة الى الشمال مثلا اه (قوله ليتحقق التركيب) قضيته توقف التركيب على جميع تلك الحركات وفيه نظر فانه يتحقق بمطلق تعدد كذا فى بس (قوله وهو الحركة) أى بدون اختلاط واختلاف جهات (قوله بحذف الهمزة) أى بعد قلبها الانكسار ما قبلها كما قلب فى بادى النظر لذلك كما ذكر فى التفسير اه أطول (قوله فانطبقا فامرة الخ) وذلك عند جمع طرفيه لقلب الورقة المقروءة احدى صفحتيها ليقرأ ما فى الصفحة الاخرى مع التى يليها وينفتح انفتاحا مرة أخرى وذلك عند قراءة ما فى الصفحة الاخرى من تلك الورقة بعد قلبها وكثيرا ما تكون هذه الهيئة اذا كان المصحف خفيفا يسهل جمع طرفيه وتفريقهما وأما ان كان ثقيلا فالغالب أنه ليس فيه الا انفتاح أولا وانطباق آخرا وانما يوجد فى أثناء القراءة قلب الورقات والمقصود فى التشبيه هو الاول لان تكرر ما يعنى بالانطباق والانفتاح فى البرق هو الموجود فيه كثيرا وكتب أيضا قوله فانطبقا فامرة وانفتاحا الفاء للسببية كأنه جواب للسائل عن وجه الشبه بين المصحف والبرق اه فنرى قال فى العروس ولك أن تقول الوجه هنا واحد وهو اختلاف الحركة لا مجموع الحركات المتعددة (قوله لان المصحف يتحرك) أى طرفاه فى حالتى الانطباق الخ ووجه الشبه هيئة هذه الحركات مع تكررها وهى فى المصحف حسية حقيقة وفى البرق تخييلية وذلك لان الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل أن اشراقه لانفتاح أظهر باطنه واذا انعدم تخيل

مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق حتى يرى الشعاع كأنه يهم أن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له) يقال بداله اذا ندم والمعنى ظهر له رأى غير الاول (فيرجع) من الانبساط الذى بداله (الى الانقباض) كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا أحد الانسان النظر اليها يتبين جرمها وجدها موذية لهذه الهيئة وكذلك المرآة فى كف الاشل (و) الوجه (الثانى أن تجرد) الحركة (عن غيرها) من الاوصاف (فهناك أيضا) يعنى كما لابد فى الاول من أن يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا فى الثانى (لابد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة) له كأن يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة (كحركة الرحى والسهم لاتركيب فيها) لاتحادها (بخلاف حركة المصحف فى قوله وكان البرق مصحف قارئ) بحذف الهمزة أى قارئ (فانطبقا فامرة وانفتاحا) أى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا أخرى فان فيه تركيبا لان المصحف يتحرك فى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين

ان ثم باطنا خفي الانطباق كما في المصحف (قوله في كل حالة الى جهة) ففي حالة الانطباق الى جهة العلو وفي حالة الانفتاح الى جهة السفل لكن يتحرك في كل من الحالتين باعتبار اليمين والشمال الى جهتين ففي حالة الانطباق الطرف الايمن الى جهة الايسر والطرف الايسر الى جهة الايمن وفي حالة الانفتاح الطرف الايمن الى اليمين والايسر الى الشمال فمن جعل في كل حالة جهة واحدة كالشارح اعتبر العلو والسفل ومن جعل في كل حالة جهتين اعتبر اليمين والشمال (قوله وقد يقع التركيب) أي التركيب في الطرف كان أو في الوجه والاشبه أن تجعل اللام للعهد اشارة الى التركيب البديع ويؤيده كلام الايضاح قاله في الاطول وقال في العروس يعني أن الوجه قد يكون حسيا مركبا من هيئة السكون ثم قال بقي أنه يقال كون الاقعاء هيئة سكون فيه نظر لان الحركة السكون في الحيز بعد السكون في غيره والجلوس كذلك نعم دوام سكون اه (قوله في هيئة السكون) أي وحده كما في البيت أو مع اعتبار غير السكون معه على قياس ما تقدم في الحركة كما في قوله في صفة مصلوب

كانه عاشق قد مد صفحته * يوم الوداع الى توديع مرتحل

فقد اعتبر هيئة سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت لان تلك الهيئة موجودة في العاشق المادّ عنقه وصفحته لوداع المعشوق اه ع ق (قوله كما في قوله) أي كتركيب في قوله وهذا هو الموجود دون قول الشارح كما أي كوجه الشبه الذي في قوله يشاهد سوق التركيب وبيان المصنف لكلمة ما فانه ذكر في بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه اذ الاقعاء والهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في اقعائه هي المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوي المصطلي وموقع كل عضو منه في جلوسه المشبه به اه أطول ثم قال من الهيئة أي من تركيب الهيئة الخ ثم قال أي ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من البدوي المصطلي في جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهيئتين (قوله جلوس البدوي) منصوب بيقعي كقعدت جلوسا أو بمحذوف أي يجلس جلوسا اه يس (قوله البدوي) خصه بالذكر لكثرة ذلك منه (قوله من اصطلى بالنار) أي استدفأ بها (قوله من موقع) أي ووقوع اه أطول (قوله وكذلك صورة جلوس الخ) أي التي هي المشبه به (قوله لحرمان الانتفاع) من اضافة المصدر الى مفعوله وكتب أيضا قوله لحرمان الانتفاع مصدر حرمه الشئ كعلمه وضربه منعه الشئ فاضافته الى الانتفاع من اضافة المصدر الى مفعوله الثاني اه أطول (قوله مثل الذين الخ) المثل القصة العجيبة (قوله ثم لم يحملوها) أي لم يعملوا بما فيها فعبر عن عدم العمل بعدم الحمل لان حملهم كلا حمل (قوله فانه) أي وجه الشبه الذي هو حرمان الانتفاع امر عقلي الخ (قوله او عية العلوم) أي وهي شئ مخصوص أيضا (قوله وأن الحمار جاهل بما فيها) أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه

في كل حالة الى جهة (وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله في صفة كلب يقعي) أي يجلس على أليتيه (جلوس البدوي المصطلي) من اصطلى بالنار (من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه) أي الكلب (في اقعائه) فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض والمركب (العقلي) من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع بالبغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه أمر عقلي منتزع من عدة أمور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول أوعية العلوم وأن الحمار جاهل بما فيها

لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم وأراد اللازم وهو المعنى فى جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع ما يقال ان الذين حملوا التوراة عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا الخ اه فتدبر وقوله أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه أى لان الجهل عدم العلم عما من شأنه أن يعلم فلا يتصف به الحمار ونحوه (قوله وكذا فى جانب المشبه) الذى هو اليهود فانه روعى منهم فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول أو عينه العلم وانهم جاهلون بما فيها أى غير عالمين به علما نافعا ومن المعلوم ان الطرفين مركبان لان المثل اما بمعنى القصة أو الصفة والمراد هنا تشبيه القصة أو الصفة المركبة بأخرى مثلها فى التركيب ومن البين ان الطرفين اذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه مركبا مراعى فيه ما يشير الى ما اعتبر فى الطرفين فاخذ من الطرفين ما يجمع بينهما وتحمل اليهود لما كان معنويا واعتبر فى حمل الحمار الحمل الفعلى وجب أن يكون وجه الشبه معنويا جامعا للطرفين فأخذ من مان الانتفاع الذى اشترك فيه الطرفان لاقتضاء عدم العلم وجوده فيهما وكون ما حرم الانتفاع به أبلغ نافع لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول فيهما أوعية العلم وكون من حرم الانتفاع تحمل التعب فى استصحاب ما حرم الانتفاع به لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول غير خفيف ويجب أن يؤخذ التعب عقليا بمعنى مطلق المشقة فالطرفان ان اعتبر كونهما صفتين أو وصفتين لم يخل عن اعتبار العقلية فيهما ويمكن أن يراد بالطرفين الحمار واليهود موصوفا كل بصفة مخصوصة فمدعى حسية الطرفين فذكر المثل للتأكيد ولا يخلو عن بعد اه ع ق (قوله واعلم الخ) أشار به الى أن وجه الشبه قد يقتضى تمام التشبيه أو حسنه انتزاعه من مجموع أشياء بحيث يكون هيئة منتزعة روعى فيها جميع تلك الاشياء فيقع الخطأ بانتزاعها من أقل من مجموع تلك الاشياء وكتب أيضا قوله واعلم أنه قد ينتزع من متعدد أى يجعل المتعدد منتزعا منه سواء كان المنتزع طرفا أو وجه شبه فلا ضمير فى ينتزع وجعل الشارح فيه ضمير وجه الشبه ويؤيده الضمير فى قوله فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر ونحن نجعل الضمير للمنتزع المفهوم من الفعل هذا والمقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بأنه فى الاول لا يمكن اسقاط شئ من متعدد بخلاف الثانى فانه لا يخل بالتشبيه الاكتفاء بالبعض منه وهذا أنسب مما يستفاد من الايضاح ان المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بأنه يمكن الاسقاط فى الثانى دون الاول فانه لو حذف شئ من التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية وان اختل الغرض من الكلام كما فى زيد كالماء يصفو ويكدر فانه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد بالماء الصافى بحاله وان اختل الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالتغير بخلاف التشبيه المركب فانه لو حذف شئ مما يؤخذ منه المركب لم يبق التشبيه بحاله كذا فى الاطول وما يستفاد من الايضاح هو ما يأتى فى قول الشارح وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة الخ وكتب أيضا قوله قد ينتزع أى ينتزعه المتكلم أو السامع وقوله من متعدد أى والحال أنه لا يكفى انتزاعه من ذلك المتعدد فقط فى

وكذا فى جانب المشبه (واعلم انه قد ينتزع) وجه الشبه (من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر) من ذلك المتعدد (كما اذا انتزع) وجه الشبه من الشطر الاول من قوله

كما أبرقت قوما عطاشا) فى الاساس أبرقت لى فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالكلام ههنا على حذف الجار وايصال الفعل أى أبرقت لقوم عطاش جمع عطشان (غمامة * فلما رأوها أقشعت وتجلت) أى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) أعنى جميع البيت (فان المراد التشبيه) أى تشبيه الحالة المذكورة فى الابيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها وبقائهم متحيرين (باتصال) أى باعتبار اتصال فالباء ههنا مثلها فى قولهم التشبيه بالوجه العقلى اذ الامر المشترك فيه هو اتصال (ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس) وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة كما فى قولنا زيد كالاسد والسيف والبحر فان القصد فيها الى التشبيه بكل واحد من الامور على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقى فى افادة معناه بخلاف المركب فان المقصود منه يختل باسقاط بعض الامور (والمتعدد الحسى كاللون والطعم والرائحة فى تشبيه فاكهة بأخرى و) المتعدد (العقلى كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء الفساد) أى نزو الذكر على الانثى (فى تشبيه طائر بالغراب و) المتعدد (المختلف) الذى بعضه حسى وبعضه عقلى

حصول الغرض الذى ينبغى أن يراد ان كان المقتصر المتكلم أو الذى أريد ان كان السامع لاعتقاده الانتزاع من الاول (قوله كما) مصدرية (قوله أبرقت لى فلانة الخ) ويقال أيضا أبرقت السماء أى صارت ذا برق نقله فى الاطول (قوله وتعرضت) أى ظهرت (قوله فالكلام ههنا الخ) جعل فى الاطول نصب قوما للتضمين معنى الاطماع ثم قال وأما ماذكره الشارح أن فى الاساس أبرقت لى فلانة الخ ففيه ان الحذف والايصال سماعى لا يتجه بناء الكلام عليه مالم يثبت السماع وان أبرقت لى لتضمين الابراق معنى التعرض كما يفيده قوله وتعرضت واكتفاء الصحاح والقاموس فى تفسير أبرقت بتزينت ولا يصح الحذف والايصال فيما يحتاج للتضمين لان الجار قرينة التضمين وحذفه اخلال بالقرينة فتأمل (قوله وايصال الفعل) أى بنفسه الى المفعول (قوله فلما رأوها) لابد ههنا من تجريد لما عن معنى السببية وجعله لمجرد الظرفية اه أطول (قوله أقشعت) الفعل لازم وهمزته للصيرورة أى صارت منقشعة والفعل المتعدى قشع يقال قشعت الريح السحاب فهو تطير كبه فأكب (قوله أى تفرقت وانكشفت) فيه لف ونشر مرتب (قوله فانتزاع وجه الشبه الخ) وكذا جعل المشبه به مجرد ذلك اه أطول (قوله الحالة المذكورة) وهى كون الشاعر أو من هو فى وصفه ظهر له شئ وهو فى غاية الحاجة الى ما فيه وبنفس ظهور ذلك الشئ انعدم وذهب ذهابا أوجب الاياس مما رجا منه اه ح ف (قوله فالباء ههنا مثلها الخ) أى فى الدخول على وجه التشبيه وهى للالة ويصح أن تكون بمعنى فى كما فى الاطول وكتب أيضا مانصه أى وليست صلة التشبيه (قوله بالوجه العقلى) أى بسبب اعتبار الوجه العقلى (قوله ابتداء مطمع) بالتركيب الوصفى فالابتداء ظهور الغمامة والانتهاء تفرقها وانكشافها أو بالتركيب الاضافى فيراد بالمطمع ظهور الغمامة وبابتدائه أوله وبالمؤيس تفرقها وبانتهائه تمام ذلك واتصال الابتداء بالانتهاء اشارة الى السرعة وقصر ما بينهما اه يس (قوله وهذا) أى التشبيه المركب المذكور (قوله بخلاف المركب) أى التشبيه المركب واعاده لاجل قوله فان المقصود الخ (قوله فى تشبيه فاكهة بأخرى) كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل فى اللون والطعم والرائحة وكتب أيضا قوله فاكهة هى الثمر كله على الاصح ومنهم من أخرج منها التمر والعنب والرمان مستدلا بقوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت تمام دعواه مع أنه جعل علماء التفسير عطف الخاص والرمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة اه أطول (قوله فى تشبيه طائر بالغراب) انما قال طائر لان الانسان أخفى منه سفادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قدير فى تلك الحالة والغراب قيل انه لم ير عليها قط حتى قيل انه لا سفاد له معتاد وانما له ادخال منقاره فى منقار الانثى وأما حدة نظر الغراب فانه يرى تحرك أى طرف من الانسان ولو كان بغاية السرعة وكمال حذره مشهور حتى يقال ان الغراب قال لابنه اذا رأيت انسانا أهوى الى الارض فطر اذ لعله يأخذ حجرا فيضربك به فقال له ابنه بل أطير اذا رأيته مقبلا اذ ربما يكون

(لحسن الطلعة) الذى هو حسي (ونباهة الشأن) أى شرفه واشتهاره الذى هو عقلى (فى تشبيه انسان بالشمس) ففى المتعدد يقصد اشتراك الطرفين فى كل من الامور المذكورة ولا يعمد الى انتزاع هيئة منها تشترك هى فيها (واعلم أنه) ١٩٧ الضمير للشان (قد ينتزع

أتى بالجر معه وهذا من مبالغة الناس فى وصفه بالحذر اه ع ق (قوله لحسن الطلعة) أى الوجه اه أطول وتقدم ان الحسن مأخوذ من مجموع الشكل واللون وهما حسيان (قوله ونباهة الشأن) مصدر نبه مثلثة رواه ابن طريف اه أطول (قوله أى شرفه واشتهاره) مجموعهما تفسير نباهة على ما استوجهه سم (قوله يقال بينهما شبه بالتحريك الخ) وأما الشبه كالعلم فهو الشبيه أى المثيل ومقتضاه ان الشبه بالتحريك لا يكون بمعنى الشبيه وهو خلاف تصريح القاموس والصحاح كذا فى الاطول (قوله من نفس التضاد) أى بجعل التضاد وسيلة لجعل الشئ وجه شبه لا أنه يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنتزعة من أشياء فيما تقدم فانه لا يصح وكتب أيضا قوله من نفس التضاد أى التنافى سواء كان تضادا أو تناقضا أو شبهه تضادا اه أطول (قوله لاشتراك الضدين فيه) أى فاعتبار الاشتراك فى التضاد الذى لم يقصد جعله وجه شبه كالاشتراك المقتضى للتشبيه فى غير الضدين (قوله ثم ينزل الخ) ثم للترتيب الذكرى والا فالتنزيل قبل الانتزاع الا أن يقال المعنى قد يقصد الانتزاع ثم ينزل أى وبعد التنزيل ينتزع بالفعل (قوله بواسطة تمليح) يعنى انما أعان على صحة ما ذكر وأوجب قبوله قصد التمليح أو التهكم (قوله وقال الامام المرزوقى) فى نقل كلام المرزوقى الذى هو قدوة فيما يفهم من أساليب كلام العرب استدلال على ان قصد التمليح واقع فى كلامهم حيث بينه المرزوقى فى كلام الحماسى بقوله هذا البيت قصد قائله الهزء بأبى أنس والتمليح أى الاتيان بشئ مليح يستظرفه السامعون ومعنى سل ذاب والمراد بالضحاك أبو أنس وعبر به دون الضمير بيانا لكنى المستهزئ به تحقيرا له وقيل الضحاك اسم ملك سماه به زيادة فى التهكم لتضمنه تشبيهه به على وجه الهزء فكانه قال سل جسمى لغيظ هذا الذى هو كالملك الفلانى ولا يخفى ما فيه من الهزء (قوله فسل) مجهول أى ذاب أو ابتلى بالسل وهو مرض مخصوص وفى بعض النسخ فسل تغير وعليه سل على زنة المعلوم اه من الفنرى وغيره (قوله قصد بها الهزء والتمليح الخ) حيث أتى بالسخرية فى قالب ضده من التعظيم وكتب أيضا قوله قصد بها الهزء والتمليح منه يعلم ان أو فى قول المصنف أو تهكم مانعة خلو فيجوز الجمع ولهذا قال فى الاطول وقد يجتمعان ثم استشهد بهذا البيت (قوله صالح للتمليح والتهكم) أى لكل منهما بل ولهما معا كما مر فقول الشارح فان كان القصد الى ملاحة الخ محل نظر والقسمة الصحيحة ثلاثية كذا فى الاطول (قوله والا) بان قصد الاستهزاء والسخرية دون الملاحة والظرافة وان كانا حاصلين أو قصد الجميع هذا هو ظاهر عبارته والاولى قصره على الصورة الاولى فقط ليتأتى ما تقدم من صحة الجمع بين التمليح والتهكم فتدبر (قوله نظرا الى ظاهر اللفظ) يعنى قول المصنف لاشتراك الضدين فيه كما يصرح به كلام المطول (قوله باعتبار الوصفين) اى لا باعتبار حقيقتى الموصوفين (قوله لا يكون هذا الخ) ولا حاجة حينئذ

الشبه) أى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك أى تشابه والمراد ههنا ما به التشابه أعنى وجه الشبه

(من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه) أى فى التضاد لكون كل منهما مضادا للآخر (ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة تمليح) أى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا أتى بشئ مليح وقال الامام المرزوقى فى قول الحماسى

أنانى من أبى أنس وعيد
فسل لغيظه الضحاك جسمى

ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح وأما الاشارة الى قصة أو مثل او شعر فانما هو التمليح بتقديم اللام على الميم وسيجئ ذكره فى الخاتمة والتسوية بينهما انما وقعت من جهة العلامة الشيرازى رحمه الله تعالى وهو سهو (أو تهكم) أى سخرية واستهزاء (فيقال للجبان ما أشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم) كل من المثالين صالح للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان القصد الى ملاحة وظرافة دون استهزاء وسخرية باحد فتمليح والا فتهكم وقد سبق الى بعض الاوهام نظرا الى ظاهر اللفظ ان وجه الشبه فى قولنا للجبان هو أسد وللبخيل هو حاتم هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين وفيه نظر لانا اذا قلنا الجبان كالاسد فى التضاد أى فى كون كل منهما مضادا للآخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم فى شئ

الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له أصلا وأيضا وجه الشبه حينئذ نفس التضاد لا ما ينتزع منه كذا فى الاطول وكتب أيضا مانصه قال فى الاطول ولعل المقصود فى امثال هو حاتم للبخيل انه فى جانب الضد نهاية كما أن حاتما نهاية فى الجانب الآخر والتمليح فى أنه كمال بخله فى صورة كمال الكرم والتهكم فى أنه مبالغ فى كمال بخله مع ارادة أنه مبالغ فى كرمه (قوله كما اذا قلنا الخ) تنظير (قوله ومعلوم الخ) وجه آخر فى رد ماسبق الى بعض الاوهام حاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح به فى قولك تمليحا أو تهكما للجبان هو الاسد اذ لو قلت فى التضاد لخرجت عن مقام التمليح والتهكم وانما تقول فى مقامهما فى الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ دفع لما يرد من ان وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه وحاصل الدفع اننا نزلنا تضادهما منزلة تناسبهما وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة فالجبان شجاع تنزيلا لفحواء الاشتراك فاحفظه (قوله وأداته) أى آلته والاداة فى اللغة الآلة تسمى بها ما يتوسل به الى التشبيه اسما كان أو فعلا أو حرفا وقد بعد كل البعد من قال اطلاق أداة التشبيه من خلط العربية بالفلسفة ومن فروعهم تسميتهم الحرف أداة على عكس تسمية المنطقيين أداة السلب بحرف السلب اه أطول (قوله الكاف) حرفا كانت أو اسما والثانى يكون فى الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولى ويخصه سيبويه بالضرورة وتلزم الكاف اذا دخلت على ان المفتوحة كما فى قيل كما ان زيدا قائم ولا يقال كان زيدا قائم لئلا يلتبس بكلمة كان اه أطول (قوله وكان) جمعهما مع الكاف متابعة لمذهب غير الخليل من ان كان كلمة موضوعة للتشبيه لان ما فى مذهبه من ان كان زيد أسد فى الاصل ان زيدا كاسد غيرت صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وان المفتوحة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكلفات عنها عند وحة اه أطول (قوله مما يشتق من المماثلة والمشابهة) اسما أو فعلا ولا يراد ان الفعل ليس فى معنى مثل الذى هو اسم لان المراد ما فى معناه فى الجملة أى ولو بطريق التضمن وكتب أيضا قوله مما يشتق الخ فيه قصور لانه لا يشمل نحو وشبهه هذا ان عطف قوله وما يؤدى على المماثلة وهو الاقرب فان عطف على ما يشتق فلا قصور وقال فى الاطول وما فى معناه نحو شبه واشبه ونحو وادراج ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدى معناها فيه يحتاج الى جعل ما فى معناه أعم مما فى معناه باعتبار المعنى المطابقى والتضمنى والا فلا يشمل شبه ونحوه اه (قوله وما يؤدى هذا المعنى) كالمضاهاة والمحاكاة (قوله فى نحو الكاف) المراد بنحو الكاف ما لا يدخل الاعلى أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخل عليه مجرورا لا غير واحترز به عن نحو كان ويشبهه ويشابهه بل عن مماثل فان قولنا زيد مماثل عمرو ليل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا المجرور بقولنا لا غير اذ عمرو فى المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح أراد بنحو الكاف

كما اذا قلنا السواد كالبياض فى اللونية أو فى التقابل ومعلوم انا اذا أردنا التصريح بوجه الشبه فى قولنا للجبان هو أسد تمليحا أو تهكما يتأتى لنا الا أن نقول فى الشجاعة لكن الحاصل فى الجبان انما هو ضد الشجاعة فنزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والهزء (وأداته) أى أداة التشبيه (الكاف وكان) وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا نحو كان زيدا أخوك وكأنه قدم (ومثل وما فى معناه) مما يشتق من المماثلة والمشابهة وما يؤدى هذا المعنى (والاصل فى نحو الكاف

مايدخل على المفرد بخلاف كان ومماثل ويشابه وفيه أن مماثل ويشابه لايدخلان على الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الا أن يتكلف بأنه أراد بالمفرد الواحد ومماثل ويشابه ونحوهما تدخل على المتعدد اه أطول (قوله أى فى الكاف ونحوها) يريد ان الكلام على طريق الكناية كما تقرر فى قولك مثلك لايبخل لان فى الكلام مقدرا اه فترى (قوله بخلاف كان الخ) الاصل فى كان ان يليها المشبه ويكون المشبه به الخبر وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون خبرها المشبه نحو كان الاسد زيد وفى الافعال وأشباهها أن يليها المشبه ويكون مفعولا بها المشبه به وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون مفعولا بها المشبه نحو يشابه الاسد زيدا (قوله أو كصيب) فعل من صاب يصوب أى نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب أيضا اه فترى (قوله أو كمثل ذوى) تقدير ذوى لاقتضاء الضمائر فى يجعلون أصابعهم فى آذانهم مرجعا وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أعنى كمثل الذى استوقد نارا (قوله وقد يليه غيره) مما يكون له مدخل فى المشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ماتنتزع منه الهيئة ولاخفاء فى كثرته فالتقليل باعتبار الاضافة اه أطول (قوله واضرب) أى بين لهم وصف اه فترى وقوله مثل أى حال (قوله كماء) أعربه ابن عطية خبر مبتدا محذوف أى هى ماء واختار أبو حيان أنه فى موضع المفعول الثانى لاضرب أى صير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء بناء على أن اضرب مع المثل تتعدى لاثنين والصحيح أنها تتعدى لواحد اه يس (قوله ولابمفرد آخر كالنبات (قوله وبهجتها) عطف تفسير (قوله ولاحاجة الى تقدير كمثل ماء) أى حتى يكون المشبه به واليا للكاف تقديرا وعبارته توهم ان هذا التقدير جائز وان كان مستغنى عنه وقد يقال يلزم عليه أن يكون المشبه به حال الماء فيخالف قوله سابقا بحال النبات وأجيب بأن حال الماء الموصوف بما ذكر يؤل الى حال النبات فلا اشكال من يس وكتب أيضا قوله ولاحاجة الى تقدير الخ عبارة الاطول لايخفى أنه يمكن رعاية الاصل فى جميع ماهو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال والشأن لكنهم رأوهم مستغنين عن الحذف لو أهملوا رعاية هذا الاصل فأهملوه وراعوا أصلا آخر أهم هو عدم الحذف وقد راعونه اذا كان لابد فى المقام من حذف شئ لانه بعد الوقوع فى الحذف لضرورة يهون ارتكابه فيرتكب لادنى داع ومنه قوله تعالى أو كصيب الآية لان حذف ذوى ضرورى لرجوع الضمائر وحذف المثل لانه أنسب بجعل المشبه المثل وأشد ملاءمة له ولهذا العذر لايقدمون على التقدير فيما الاتقدير فيه ضرورة اه مع بعض حذف (قوله ولاحاجة الى تقدير الخ) فلهذا كان سهوا لكنه انما يتم ان وافق هذا الزاعم على تعميم قول المصنف ان يليه المشبه به بما يشمل المقدر ولم يخصه بالملفوظ اه يس (قوله واعتبارها الخ) أى لفهمها من ذلك المضموم (قوله وأن هذا مما يلى الكاف الخ) بهذا أغار قوله ومن زعم الخ (قوله فعل ينبئ عنه) الاولى وقديذكر ما ينبئ عنه ليتناول انا عالم ان زيدا أسد وزيد أسد حقا أو بلا شبهة

أى فى الكاف ونحوها كافظ نحو ومثل وشبه بخلاف كان وتماثل وتشابه (أن يليه المشبه به) لفظا نحو زيد كالاسد أو تقديرا نحو قوله تعالى أو كصيب من السماء على تقدير أو كمثل ذوى صيب (وقد يليه) أى نحو الكاف (غيره) أى غير المشبه به (نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه) الآية اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتعجل تقديره بل المراد تشبيه حالها فى نضارتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضرا ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن ولاحاجة الى تقدير كمثل ماء لان المعتبر هى الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير ومن زعم ان التقدير كمثل ماء وان هذا مما يلى الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف فقد سها سهوا بينا لان المشبه به الذى يلى الكاف قد يكون ملفوظا به وقد يكون محذوفا على ماصرح به فى الايضاح (وقد يذكر فعل ينبئ عنه) أى عن التشبيه (كما فى قولهم علمت زيدا أسدا ان قرب) التشبيه

وادعى كمال المشابهة لما في علمت من معنى التحقيق (وحسبت) زيدا أسدا (ان بعد) التشبيه لما في الحسبان من الاشعار بعدم التحقيق والتيقن وفي كون مثل هذه الافعال منبئا عن التشبيه نوع خفاء والاظهر أن الفعل ينبئ عن حال التشبيه في القرب والبعد (والغرض منه) أي من التشبيه (في الاغلب يعود الى المشبه وهو) أي الغرض العائد الى المشبه (بيان امكانه) أي المشبه يعني أن المشبه أمر ممكن الوجود وذلك اذا كان أمرا غريبا يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه (كما في قوله فان تفق الانام وأنت منهم

فان المسك بعض دم الغزال)

فانه لما ادعى ان الممدوح فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه وكان هذا في الظاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين امكانها بأن شبه هذا الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم وهذا التشبيه ضمني ومكني عنه لاصريح (أو حاله) عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بأنه على أي وصف من الاوصاف (كما في تشبيه ثوب باخر في السواد) اذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه (أو مقدارها)

وكان زيدا أسدا اذا كانت كان للظن اه أطول وكتب أيضا قوله ينبئ عنه الظاهر ينبئ به أو ينبئ اياه في القاموس أنبأه اياه وبه فكلمة عن متعلقة بالكشف المضمن للانباء اه أطول أقول في شرح الشذور لابن هشام ان الافعال الخمسة حدث وانبأ ونبأ وأخبر وخبر عند تعديتها الى مفعولين الثاني بواسطة تتعدى بالباء وعن ومثل للتعدية بعن بقوله تعالى ونبئهم عن ضيف ابراهيم وهو يعكر على ما في الاطول (قوله وادعى كمال المشابهة) عطف تفسير والمراد ادعى على وجه التيقن (قوله من معنى التحقيق) أي التيقن (قوله والتيقن) عطف تفسير (قوله نوع خفاء) اذ لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه بل الدال عليه عدم صحة الحمل فان العقل يحكم بأنه لا يمكن هذا الحمل تحقيقا وان لم يكن فعل (قوله والاظهر ان الفعل الخ) قال في الاطول هذا هو المراد كما هو المتبادر من قولنا أنبأ فلان عن فلان اذ المتبادر منه انه أظهر حالا من أحواله لا أنه افاد تصوره لاسيما مع قوله ان قرب وقوله ان بعد (قوله في الاغلب) انما قال ذلك لما سيأتي من أنه قد يعود الى المشبه به فان قلت فيما سيأتي ما يدل على أنه قليل وقوله في الاغلب يدل على أنه غالب قلت القلة بالاضافة لا تنافي الغلبة اه أطول (قوله بيان امكانه) أو وجوده أو امتناعه أو وقوعه فالاقتصار على بيان الامكان من ضيق البيان اه أطول (قوله وذلك) أي الغرض المذكور وقوله اذا كان اي المشبه (قوله كما في قوله) أي كبيان امكان المشبه في قوله (قوله وأنت منهم) أي بحسب الاصل فلا ينافي دعوى صيرورته جنسا برأسه (قوله فان المسك الخ) ليس هو جواب الشرط بل علة الجواب المحذوف المقامة هي مقامه تقديره فلا استبعاد فيه وكتب أيضا ما نصه وقد فاقه فحالك كحال المسك (قوله فانه) أي الشاعر (قوله في الظاهر) أي بادئ الرأي قبل النظر في الادلة والالتفات الى النظائر وقوله كالممتنع الظاهر أنه يغني عن الكاف قوله في الظاهر (قوله احتج لهذه الدعوى) أي لهذا المدعى بدليل قوله وبين امكانها (قوله وبين امكانها) قال في الاطول الانسب بمقام المدح الاحتجاج لما بين الوقوع اذ الامكان كثيرا ما يعرى عن الوقوع (قوله بأن شبه هذه الحال الخ) فهو تشبيه مركب بمركب (قوله وهذا التشبيه ضمني) اذ هو مدلول عليه باللازم وقوله ومكني عنه لانه ذكر لازم التشبيه وهو وجه الشبه أي التفوق على الامثال فاذكر التشبيه صريحا بل كناية بذكر لازمه اه سيرامي وقوله أي التفوق اي المأخوذ من قوله فان تفق الانام وقوله فان المسك بعض دم الغزال أي وقد فاقه (قوله كما في تشبيه الخ) أي كبيان الحال في تشبيه الخ قال في الاطول ويتجه أنه هل البليغ يختار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد فان هذا أسود أوضح وأخصر من هذا كهذا في السواد ويمكن ان يقال في التشبيه تستفاد خصوصية السواد ولا تستفاد في الاخبار ولا يدخل بهذا في بيان المقدار لان بيان المقدار مسبوق بمعرفة الحال وبيان اللون من أول الامر مثلا وان كان على وجه يتضمن معرفة المقدار لا يعد من بيان المقدار وفي كلام السند السند في شرحه للمفتاح اشعار

بذلك اه (قوله أى بيان مقدار الخ) أى مرتبته فى القوة الخ (قوله أى تقرير حال الخ) قال فى الاطول لايخفى أنه يصح أن يكون لتقرير الامكان أو تقرير مقدار الحال فالاقيد أن يجعل ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله أو تقريرها بتقرير شئ منها اه (قوله وتقويه شأنه) عطف تفسير (قوله على طائل) أى فائدة من الطول بالفتح وهو الفضل وعلى زائدة وطائل فاعل يحصل أو ليست زائدة ويحصل مضمن معنى يطلع والفاعل ضمير يعود على من كذا فى الفنرى وقوله وعلى زائدة كما فى قوله

ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل

(قوله بمن يرقم على الماء) وقيد المفتاح الرقم بكونه فى حضور المخاطب اذ التقرير فيه أقوى لاعانة المشاهدة فى ذلك كما لايخفى ولك أن تستفيده من صيغة الحال فى عبارة المصنف اه أطول (قوله تجد) أى تعلم (قوله من تقرير عدم الفائدة) ربما يفيد أن الوجه هنا عدم الفائدة وليس كذلك بدليل مايأتى عند قوله أو مقيد ان بل الوجه هو التسوية بين الفعل وعدمه فى عدم الفائدة ففيما هنا تامل تامل (قوله لان الفكر الخ) أى الجزم اه يس قال فى الاطول وفيه ان هذا المثال لايختص بتقرير حال غير الحسى بل يشمل تقرير بعض حسيات لاتقرر لعدم نفعها كتقرير عدم نفع الرقم على الماء اه (قوله اتم منه بالعقليات) أى فالتشبيه بالحسيات فيه من تقرير المطلوب مالايس فى غيره (قوله لتقدم الحسيات الخ) لان النفس فى مبدا الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها الجزئيات بواسطة آلات وتنبهها للمباينها من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كلية هى العقليات اه فنرى (قوله وهذه الاغراض الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص بالكامل فقد فات المصنف فى ضبط الاغراض وفى بيان مقتضاها وفى ادراجه فى تقرير الحال لان الحاق الناقص بالكامل يستلزمه تكلف ومخالفة لما فى المفتاح حيث جعله مقابلا له اه أطول (قوله وهو به أشهر) أى عند السامع وان لم يكن أشهر فى الواقع وكتب أيضا قوله أشهر الشهرة وضوح الامر فتعلم الناس به وهذه الاغراض لاتطلب الا أن يكون المخاطب أعلم بحال المشبه به بل بيان الامكان والحال والمقدار لايقتضى علم المخاطب بوجه الشبه فى المشبه حتى يصح صيغة التفضيل بل يجب فى بيان الحال أن يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وكذا فى بيان الامكان والمقدار اه أطول (قوله أى وأن يكون المشبه به الخ) فيه اشارة الى أن وهو عطف على اسم يكون وأشهر عطف على خبرها (قوله وأعرف) تفسير لاشهر (قوله ظاهر هذه العبارة الخ) قال السيد أى ظاهرها يقتضى ذلك ولكن المقصود منها ان مجموعها يقتضى ذلك على التفصيل المذكور فى الشرح (قوله أن يكون المشبه به على حد الخ) أى وأن يكون أشهر ولو صرح به لكان أحسن ليتضح قوله ليتعين مقدار المشبه كل الاتضاح وليوافق صنيعه هنا صنيع ماقبله وصنيع مابعده فافهم (قوله وأما تقرير الحال فيقتضى

أى بيان مقدار حال المشبه فى القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما فى تشبيهه) أى تشبيه الثوب الاسود (بالغراب فى شدة) أى شدة السواد (أو تقريرها) مرفوع. عطفا على بيان امكانه أى تقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقويه شأنه (كما فى تشبيهه من لايحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء) فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقويه شأنه مالاتجده فى غيره لان الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها (وهذه) الاغراض (الاربعة تقتضى أن يكون وجه الشبه فى المشبه به أتم وهو به أشهر) أى وان يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضى الاتمية والاشهرية لكن التحقيق ان بيان الامكان وبيان الحال لايقتضيان الا الاشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج فى الاول ويعلم الحال فى الثانى وكذا بيان المقدار لايقتضى الاتمية بل يقتضى أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص ليتعين مقدار المشبه على ماهو عليه وأما تقرير الحال فيقتضى

الامرين جميعا) قال فى الاطول فى اقتضاء التقرير الامرين نظر اذ فى تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير لحال المعقول لان الف النفس بالمحسوس أكثر وان لم يكن المحسوس أتم فى وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة الا أن يراد بالاقتضاء اقتضاء أولوية وفى عبارته ارشاد اليه اه (قوله لان النفس) الى قوله أجد يدل على عدم توقف التقرير على الائمة والاشهر بخلاف مايدل عليه قوله وأما تقرير الحال فيقتضى الامرين جميعا من توقفه عليهما اللهم الا أن يتسامح فى ذكر الاقتضاء أو يصرف التفضيل عن ظاهره فليتأمل (قوله بعقلة الظبى) أى التى سوادها مستحسن طبعا وكتب أيضا قوله بعقلة الظبى المقلة نقطة العين التى تجمع السواد والبياض أو هى السواد والبياض أو الحدقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة التشبيه مبنية على مانقله الشارح عن الادمى فى بحث الاطناب فى شرح قوله * كان عيون الوحش حول خبائنا * ان عين الظبى والبقر الوحشيين انما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فعيونهن سود كلها اه أطول (قوله بسلمة) أى عذرة وقوله جامدة أى لا طراوة فيها (قوله أو استطرافه) بالطاء المهملة (قوله حديثا بديعا) تفسير طريفا بالطاء المهملة (قوله كما فى تشبيه فحم الخ) وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شئ مضطرب مائل للحمرة فى وسط شئ أسود مضطرب ومما ازداد به استطراف المشبه هنا كونه شيئا نافها محتقرا أظهر فى صورة شئ رفيع لاتصل اليه الاثمان (قوله جمر موقد) فى القاموس الجمرة النار المتقدة فلا حاجة الى قوله موقد اه أطول (قوله أى انما استطرف الخ) جعل قوله لابرازه متعلقا بمحذوف (قوله لابراز المشبه فى صورة الممتنع الخ) أى مع كونه مبتذلا وكتب أيضا مانصه أى فى وصفه حيث ألحقه به قال فى الاطول ولا يخفى أنه فات القوم من وجوه الاستطراف ابراز الشئ فى صورة الممتنع عقلا وكأنهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه فى كلام البلغاء اه (قوله وان كان ممكنا عقلا) لامكان ذوبان المسك مع كثرته جدا حتى يعد بحرا (قوله وللاستطراف) أى المطلق لاخصوص الاستطراف فى المثال المذكور ولهذا لم يأت بالضمير لتبادر الذهن منه الى الاستطراف فى المثال اه أطول (قوله اما مطلقا) أى عند حضور المشبه فى الذهن أو عند عدمه (قوله كما مر فى تشبيه فحم الخ) منه يعلم أن الاستطراف فى هذا التشبيه له جهتان ابرازه فى صورة الممتنع وابرازه فى صورة النادر الحضور اذ لا منافاة بين الجهتين كما لا يخفى اه يمن (قوله واما عند حضور المشبه) أى لا مطلقا لكون المشبه به مشاهدا معتادا ممتنعا ولكن مواطنه غير مواطن المشبه لكون كل منهما من وادغير وادى الآخر فيبعد حضور أحدهما عند حضور الآخر (قوله ولا زوردية) كسر الزاى هو الظاهر الثابت فى نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند فى شرحه اه أطول وفى الحفيد حكاية الفتح بقيل وكتب أيضا مانصه أى رب ازهار من البنفسج لازوردية نسبها الى الحجر المعروف لكونها بلونه (قوله بزرقتها)

الامرين جميعا لان النفس الى الاتم والاشهر أميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر (أو تزيينه) مرفوع عطفا على بيان امكانه أى تزيين المشبه فى عين السامع (كما فى تشبيه وجه أسود بعقلة الظبى أو تشويهه) أى تقبيحه (كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة) جمع ديك (أو استطرافه) أى عد المشبه طريفا حديثا بديعا (كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد بجمر من المسك موجه الذهب لابرازه) أى انما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لابراز المشبه (فى صورة الممتنع عادة) وان كان ممكنا عقلا ولا يخفى ان الممتنع عادة مستطرف غريب (وللاستطراف وجه آخر) غير الابراز فى صورة الممتنع عادة (وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا كمر) فى تشبيه فحم فيه جمر موقد (واما عند حضور المشبه كما فى قوله ولا زوردية) يعنى البنفسج (تزهو) قال الجوهرى فى الصحاح زهى الرجل فهو مزهو اذا تكبر وفيه لغة أخرى حكاها ابن دريد زهى يزهو زهوا (بزرقتها *

بين الرياض على حمر اليواقيت) يعني الازهار والشقائق الحمر (كأنها فوق قامات ضعفن بها

اذا كانت الزرقة راجحة على الحمرة عند القائل وفي التعبير عن البنفسج بلازوردية نوع اشعار اليه كان الباء في قوله بزرقتها للسببية واذا كانت مرجوحة فالباء بمعنى مع وكان البيت تعجيبا من تكبرها اه أطول (قوله بين الرياض) حال من فاعل تزهو وكتب أيضا قوله بين الرياض لا يبعد أن يقصد به معنى علانية يعني تزهو علانية لا على وجه الخفاء اه أطول (قوله على حمر اليواقيت) أي الازهار الحمر التي كاليواقيت (قوله والشقائق) عطف خاص على عام والحمر نعت للازهار والشقيق (قوله ضعفن بها) أي بسببها لثقلها وطول مكثها فوقها نزل العظم المعنوي منزلة الجسامة الحسية أفاده في الاطول (قوله أوائل) انما قيد بأوائل لان النار متى طال مقامها احمرت وزال عنها الزرقة ولهذا قيد بقوله في اطراف أيضا ولم يقل في كبريت لان أوائل النار الواقعة في أواسط الكبريت لا زرقة فيها اه يس (قوله لكن يندر حضورها عند حضور الخ) أي لان البنفسج جرم ندي ونو رو رياضي فلا يخطر معه الا ما هو من جنسه دون النار لا سيما في اطراف الكبريت فانها جرم حار يابس دياري فبينهما غاية البعد (قوله عناق) أي معانقة أي ضم (قوله الى المشبه به) أي لفظا وان كان مشبها معنى (قوله وهو ضربان) أي الغرض العائد الى المشبه به (قوله أحدهما) وهو الكثير الشائع اه أطول (قوله ايهام) أي ايقاع المتكلم في وهم السامع أن المشبه به أتم مع انه ليس كذلك في الواقع اه يس (قوله وذلك في التشبيه المقلوب) قال في العروس وليس منه أي التشبيه المقلوب قوله تعالى مثل نوره كمشكاة وان كان نوره أتم من المشكاة (قوله الذي يجعل فيه الناقص الخ) لا يخفى أنه يجوز أن يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم أنه أتم من المشبه اذا كان بينك وبين مخاطبك نزاع في ذلك وأنت جاريت معه وأنه يصح التشبيه المقلوب في تشبيه التزيين والتشويه والاستطراف لادعاء ان الزينة في المشبه به أتم أو القبح أكثر او ادعاء ان المشبه به أندر وأخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص بالكامل اه أطول (قوله كقوله وبدا الخ) قال في الاطول يجوز أن يكون الشعر تشبيها غير مقلوب بأن يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى أن سرعة انتشار الطلاقة في وجه الخليفة أتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح اه (قوله كان غرته) أي غرة هي هو ان أريد بالصباح الضياء التام عند الاسفار ويحتمل أن المراد به مطلق الضياء فتكون اضافة الغرة التي هي الضياء التام من اضافة الخاص الى العام وهذا كله ان حمل الصباح على الضوء وعليه فوجه على حذف مضاف أي ضوء وجه ليناسب المشبه فان حمل على أول النهار كما هو أحد معنييه كما في الاطول فالاضافة من اضافة الصفة المبنية على المبالغة الى الموصوف كما يقال عدل رجل (قوله بالرغيف) في الاستدارة واستلذاذ النفس به (قوله اظهار المطلوب) فلا يحسن الا في مقام الطمع في شيء كما قاله السكاكي (قوله اذا أريد الحاق الناقص الخ) قال في الاطول قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لان

فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة يحرم من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين (وقد يعود) الغرض من التشبيه (الى المشبه به وهو ضربان أحدهما ايهام أنه أتم من المشبه) في وجه الشبه (وذلك في التشبيه المقلوب) الذي يجعل فيه الناقص مشبها به قصدا الى ادعاء انه أكمل (كقوله وبدا الصباح كان غرته) هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعيرت لبياض الصبح (وجه الخليفة حين يمتدح) فانه قصد ايهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كماله في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح (و) الضرب (الثاني) من الغرض العائد الى المشبه به (بيان الاهتمام به) أي بالمشبه به (كتشبيه الجائع رغيفا كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا) أي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (اظهار المطلوب هذا) الذي ذكر من جعل

أحد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون (اذا أريد الحاق الناقص) في وجه الشبه (حقيقة) كما في الغرض العائد الى المشبه

ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص فى وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق هذا ويمكن دفعه بأن المراد أن هذا الذى ذكر من جعل أحد الطرفين مشبها والآخر مشبها به لكون أحد الطرفين أتم حقيقة أو ادعاء اذا أريد الخ اه وقوله لان ما تقدم كله ليس مما يقصد الخ أى بل بعضه لما تقدم من أن التحقيق أن الاغراض الثلاثة الاول لا تستدعى أتمية المشبه به فى وجه الشبه وقال الفنرى ربما يتكلف ويقال المراد بالناقص الناقص فى الجملة ولو فى الاعرفية أو الاتمية لا الناقص فى وجه الشبه فقط لعم يرد أن يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر اه (قوله بالزائد) حقيقة أو ادعاء (قوله الى الحكم بالتشابه) أى ذهابا الى الحكم أى الى افادة التشابه ولو بغير لفظ التشابه كالتماثل والتشاكل والتساوى والتضارع مما لا مفعول له بخلاف شابه ومائل ونحوهما فان فيه الحاق الناقص بالزائد (قوله ليكون الخ) علة للحكم بالتشابه وكتب أيضا قوله ليكون كل من الشيئين مشبها ومشبها به يعلم من هذا ان التشابه أخص من التشبيه المعروف فيدخل فى تعريفه وان المراد بقوله ترك التشبيه ترك التشبيه الذى هو غير التشابه وهو ما يكون أحد الشيئين مشبها ليس غير والآخر مشبها به كذلك وهو والتشابه قسمان للتشبيه المعرف اه سم (قوله احترازا الخ) علة للاحسنية (قوله من ترجيح) أى من ايهام ترجيح أحد المتساويين والا لوجب ترك التشبيه فيخيل قوله فالاحسن ويبطل تجويز التشبيه ولك أن تجعل وجه ترجيح التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة المشبه به ونوقى البيان عن الالتباس لان ظاهر العبارة الالحاق لا التشارك اه أطول (قوله المتساويين) أى بحسب القصد وان لم يتساويا فى الواقع (قوله اذ جرى) أى فى كل وقت جرى ففائدة الظرف التعميم يؤيده صيغة تسكب المفيدة للاستمرار اه أطول (قوله وأسبلت السماء) أى بالمطر وأسبلت الجفون بالدمع فهو اذا تعدى يتعدى بالباء (قوله وليست بزائدة) أى والفعل متعد بنفسه لكن فى القاموس أسبل الدمع أرسله وعليه فالباء زائدة فجعل الزيادة وهما مطلقا وهم لا يقال زيادة الباء فى غير النفى والاستفهام وفى غير خبر المبتدا سماع ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال باء التعدية لانا نقول باء التعدية أيضا سماعية على أن من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما ما لم ينف السماع والاحاطة بالنفى متعذرة اه أطول (قوله أم من عبرتى) هى متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية كما قرر فى قول الشاعر

ولست أبالى بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع

(قوله ويجوز) الجواز مستفاد من قوله فالاحسن وكانه تعرض له ليوضحه بالتمثيل ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الاحسن الذى هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائز الذى هو التشبيه حيث اشتمل على قوله * فمن مثل ما فى الكأس عينى تسكب * وكانه أراد

(أو ادعاء) كما فى الغرض العائد الى المشبه به (بالزائد) فى وجه الشبه (فان أريد الجمع بين شيئين فى أمر) من الامور من غير قصد الى كون أحدهما ناقصا والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم توجد (فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه) ليكون كل من الشيئين مشبها ومشبها به (احترازا من ترجيح أحد المتساويين) فى وجه الشبه (كقوله تشابه دمعى اذ جرى ومدامتى * فمن مثل ما فى الكأس عينى تسكب فوالله ما أدرى بالخمر أسبلت * جفونى) يقال أسبل الدمع والمطر اذا هطل وأسبلت السماء فالباء فى قوله أبالخمر للتعدية وليست بزائدة على ما توهمه بعضهم (أم من عبرتى كنت أشرب) لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر ترك التشبيه الى التشابه (ويجوز) عند ارادة الجمع بين شيئين فى أمر (التشبيه أيضا)

لانهما وان تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم الا انه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه (٢٠٥) (كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه) أي تشبيه الصبح بغرة الفرس

التمثيل للتشبيه بما أحد الطرفين أكمل مع انه لم يقصد الالحاق بل التشابه بعد التمثيل له بما لامزية لاحد الطرفين على الآخر فتأمل اه أطول وفي الفنري فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيتنافضان قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه كما لايخفى على المتأمل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر فأول الكلام أسلوب والثاني أسلوب آخر فلا محذور اه وجعل بعضهم في الكلام حذفا والاصل فمن مثل ما في الكأس تسكب عيني ومن مثل ما تسكب يميني أشرب فيكون ذلك بيانا لقوله تشابه الخ (قوله لانهما الخ) وقال في الاطول لان أداة التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد التشريك (قوله متى اريد الخ) يرجع لكل من تشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه (قوله اذ لو قصد ذلك) أي ماذكره من المبالغة في وصف الغرة لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به أي لوجب الحكم بذلك تحقيقا لامجرد جعل الغرة والصبح كذلك في العبارة لوجود هذا عند عدم القصد أيضا بأن أريد مجرد ظهور ونير في مظلم أكثر منه والمراد وجب ذلك اذا المراد قلب التشبيه أي ووجب عكس ذلك اذا أريد ولو صرح بذلك لكان أوضح فتأمل (قوله وهو الخ) شروع في أقسام التشبيه بعد الفراغ من الاركان والغرض منه (قوله باعتبار الطرفين) أي افرادا وتركيبا وتقدم تقسيمه باعتبارهما حسية وعقلية (قوله أربعة أقسام) أولها قسمه المصنف الى أربعة أقسام والثالث والرابع كل منهما قسمان يعلم انقسامهما اليهما من بيان تقسيم الاول الى الاقسام الاربعة فاكتفى به ولم يذكر تقسيمهما وأما الثاني فيحتمل القسمة الى الاربعة عقلا وكأنه لم يوجد بهذه الاقسام ولعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث وقسمان من القسم الرابع فالاقسام العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب أربع في أربع والواقعة تسعة ومن البين أن تقسيم الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الحال في الوجه والاداة والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرف مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتباره وتارة يعكس اعمالا للطريقين وتجديدا للسلوك وتفننا في البيان وأما تقسيم التشبيه باعتبار الطرف هنا مع أنه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلمزيد الاهتمام بالتشبيه الذي وجهه مركب فانه مأبه التفاضل بين البلغاء والتناضل بين الخطباء وللتنبيه على الفرق بين المركب والمفرد المقيد فانه أحوج شيء الى التأمل واعمال الذكاء كذا في الاطول (قوله أو مقيدان) قال في الاطول ولا نعني بالمقيد ماذكر معه قيد بل ما لقيده مدخل في التشبيه ألا ترى أنه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن مع أن اللباس موصوف لانه لادخل في وجه الشبه لهذا الوصف انتهى في الاطول ثم جوز أن يكون الطرف في الآية من المفرد المقيد فراجعه (قوله هو التسوية الخ) الاوضح هو استواء الفعل وعدمه (قوله بخلاف المشبه) فان قلت المشبه هو الشمس لامطلقا بل حال

(متى أريد ظهور ونير في مظلم أكثر منه) اي من ذلك المنير من غير ان يقصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به (وهو) أي التشبيه (باعتبار الطرفين) المشبه والمشبه به أربعة أقسام لانه (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما) أي المفردان (غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد أو مقيدان كقولهم) لمن لايحصل من سعيه على طائل (هو كالراقم على الماء) فالمشبه هو الساعي المقيد بأن لايحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين (أو مختلفان) أي أحدهما مقيد والآخر غير مقيد (كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل) فالمشبه به أعني المرآة مقيد بكونه في كف الاشل بخلاف المشبه أعني الشمس (وعكسه) أي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد دون المشبه به (واما تشبيه مركب بمركب) بأن يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا

حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما تلاحظ فى وجه التشبيه فلا تعتبر قيدا للمشبه فتدبر اه فنرى وفيه نظر لان ملاحظة الحركة فى وجه التشبيه تستدعى ملاحظتها فى الطرف والاحسن الجواب بأن الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها أبدا كانت كأنها جزء من مفهومها وليست بقيد خارج تأمل (قوله بيت بشار) الاضافة للعهد (قوله والفرق) أى التمييز بين المفرد والمركب فى التركيب المخصوص أى بيان أن ما فيه مفرد مقيد أو مركب وليس المراد الفرق من حيث التصور اسهولته كذا فى سم وكتب أيضا قوله والفرق بين المركب الخ اذ يلتبس التقييد بالتركيب فان كان هناك أمر واحد هو الاصل فيما يقصد من المشبه أو المشبه به وكان ما عداه تتمة وتبعا له فى الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا اه حفيد (قوله كيف تصور) أى قائلين تعجبا كيف تصور مضارع التصوير مجهول يقال صوره فتصور والشارح جعله مضارعا محذوف التاء اه أطول (قوله أى تتصور) أى تتشكل (قوله تريانها رأى العين الخ) بدل من تريا وجوه الارض بدل مفصل من مجمل أو عطف بيان كذا فى يس (قوله زهر) كعمر جمع زهرة ككثرة وبركة اه أطول والظاهر من قوله لان الازهار باخضرارها أنه حمل الزهر على النبات مجازا مرسلا أو استعارة قاله الفنرى (قوله الربا) جمع ربوة بالضم وجاءت كرحمة اه أطول وفى الحفيد الربوة بفتح الراء وبالكسر التل فتلخص أن راءها مثلثة (قوله خصها) أى زهر الربا (قوله لانها أنضر الخ) قال فى الاطول ويمكن أن يقال خصها لانها تتخالطها الشمس فى أول طلوعها وتشبيه أول النهار بالليل المقمر أظهر لان نور الشمس فيه أضعف (قوله ولانها المقصود بالنظر) أى فى قول الشاعر * تقصيا نظريكما * تريا وجوه الارض هذا مراده فيما يظهر كذا بخط شيخنا البرلسى اه سم وكتب أيضا قوله ولانها المقصود بالنظر لان الشخص يبدأ بالنظر العالى (قوله أى ليل ذوقر) لا يقال هذا يستلزم أن المشبه به مركب فنى جعله مفردا تسامح كما قال فى المطول لانا نقول الوصف أو الاضافة لاتمنع الافراد لما سبق أن المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة أشياء والمشبه به ههنا ليس كذلك أفاده الفنرى (قوله قد نقصت من ضوء الشمس) من زائدة فى المفعول أو التقدير نقصت شيئا من ضوء الشمس (قوله يضرب) أى يميل (قوله فالمشبه مركب) وهو النهار الموصوف بما مر (قوله وأيضا الخ) لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما من الاقسام السابقة فى قوله وهو باعتبار الطرفين اما تشبيه مفرد بمفرد الخ بأن يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه كتشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيما له اه فنرى قال سم لك أن تقول الظاهر أن الواحد فى المتعدد قد يكون مفردا مقيدا وغير مقيد ومركبا فهذا قال لانه لا يخرج عن الاقسام السابقة لانه كتشبيه مفرد بمفرد حقيقة أو كتشبيه مركب بمركب حقيقة أو كتشبيه مختلفين وكتب أيضا ما نصه هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الاخر لانها كانت

(كما فى بيت بشار) كأن مثار النقع الخ على ما سبق تحقيقه (واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق) وهو مفرد باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد وهو مركب من عدة أمور والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شئ الى التأمل فكثيرا ما يقع الالتباس (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله ياصاحبى تقصيا نظريكما) فى الاساس تقصيته بلغت أقصاه أى اجتهدا فى النظر وابلغا أقصى نظريكما (تريا وجوه الارض كيف تصور) أى تتصور فحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور (تريانها رأى العين مشمسا) أى ذا شمس لم يستره غيم (قد شابه) أى خالطه (زهر الربا) خصها لانها أنضر وأشد خضرة ولانها المقصود بالنظر (فكأنما هو) أى ذلك النهار المشمس الموصوف (مقمر) أى ليل ذوقر لان الازهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد فالمشبه مركب والمشبه به مفرد وهو المقمر (وايضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين

تقسيمات

تقسيمات للتشبيه الواحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا يتعدد طرفاه فاتشبيه واحد وأيضا ليس من وظائف البيان بل هو من افراد اللف والنشر الذى هو من الصنائع البديعية وكان وجه التعرض له أن الملفوف ربما يلتبس بتشبيه مركب جرى وبتبعيته يتعرض للمفروق وأن لا التباس فيه ولا يخفى أن الملفوف والمفروق لا يختصان بالطرف بل يجريان فى الوجه أيضا اه أطول (قوله وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات الخ) تبع فيه الشارح المصنف ويجب أن يقال أو بالعكس لئلا يخرج نحو كالغناب والحشف البالى قلوب الطير رطبا ويابسا وقوله أو غيره كأنه أراد به مثل قولنا كالقمرين زيد وعمرو اذا اريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقرينة اه أطول (قوله فى صفة العقاب) أى وصفه وهو مؤنث (قوله رطبا بعضها ويابسا بعضها) لا يخفى أن رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كأن فالمتجه أن الحال يجب أن تكون مطابقة لصاحبها فى التذكير والتأنيث وقد انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فأشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضى حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجيزه البصريون وبعض الكوفيين اللهم الا أن يريد أن تفصيل الحال لفظا يستدعى تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك ثانيتها فان الرطوبة بالنسبة الى البعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر أن يقال التقدير قسما رطبا وقسما يابسا اه فترى وقد يحمل صنيع الشارح على بيان المعنى فلا يناقى فى هذا الاظهر (قوله وكرها) هو عش الطائر وان لم يكن فيه اه أطول (قوله اذ ليس الخ) تعليل لمحذوف أى وليس هذا من المركب اذ ليس الخ (قوله الا أنه الخ) الاقرب انه راجع الى قوله شبه الرطب الخ (قوله النشر) أى نشر تلك النساء (قوله أى الطيب) أى طيب الرائحة وذكاؤها وقوله والرائحة أى الذكية الطيبة (قوله مسك) أى نشر مسك اه أطول أو المراد نفس المسك فيكون فيه مبالغة حيث جعل الرائحة ذات رائحة كالمسك (قوله أطراف البنان) فالاضافة بيانية اه أطول (قوله فتشبيه التسوية) للتسوية فيه بين مشبهات (قوله وحالى) كأنه أراد أحوالى فصح أن حاله والصدغ كالليالى اه أطول (قوله فتشبيه الجمع) للجمع فيه بين مشبهات (قوله مجدول مكان الوشاح) أى ضامر الخاصرتين والبطن لان ذلك موضع الوشاح وهو جلد يرصع بالجواهر ونحوها يشد فى الوسط كذا فى ع ق (قوله الوشاح) بالضم والكسر كما فى القاموس ويقال اشاح واشاح (قوله كأنما يبسم) بسم يبسم كضرب يضرب وابتسم وتبسم وهو أقل الضحك وأحسنه اه أطول وضمن يبسم معنى يكشف فعداه بعن (قوله أى الناعم البدن) الانسب ذكر هذا التفسير بعد قوله أغيد (قوله أواقاح) بفتح الهمزة أصله أقاحى بحذف الالف والنون وقد لا تشدد الياء جمع اقحوان بالضم ويقال قحوان وهو البابونج كذا فى الاطول وكان حذف الياء وقفا جار على ترك تشديد الياء فيكون

وهو انه (ان تعدد طرفاه فاما ملفوف) وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات على طريق العطف أو غيره ثم بالمشبه بها كذلك (كقوله) فى صفة العقاب بكثرة اصطياد الطيور (كأن قلوب الطير رطبا) بعضها (ويابسا) بعضها (لدى وكرها العناب والحشف) هو أردأ التمر (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها الا أنه ذكر أولا المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب (أو مفروق) وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله النشر) أى الطيب والرائحة

(مسك والوجوه دنانا * نير واطراف الاكف) وروى اطراف البنان (عنم) هو نجر أحمرين (وان تعدد طرفه الاول) يعنى المشبه به دون الثانى (فتشبيه التسوية كقوله

صدغ الحبيب وحالى * كالليالى وان تعدد طرفه الثانى) يعنى المشبه به دون الاول (فتشبيه الجمع كقوله)

بات تدعى حتى الصباح
أغيد مجدول مكان الوشاح
(كأنما يبسم) ذلك الاغيد اى الناعم البدن (عن لؤلؤ منضد) أى منظم (أو برد) هو حب الغمام (أواقاح) جمع اقحوان

كالوقف على قاض (قوله وهو وردله نور) اعلم ان الثغر ما تقدم من الاسنان كما في الصحاح والاقحوان نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر كما في الصحاح فتشبيه الاسنان بالاقحوان باعتبار لون ما حواليه من الورق وحسن انتظامه مع قطع النظر عما في الوسط من الاصفر هذا هو الاقرب (قوله شبه ثغره) أي أسنانه بثلاثة أشياء الا أنه أورد كلمة أو تنبيها على أن كلا مشبه به على حدة وكلمة أو للتسوية لا للابهام حتى يرد أنه ينبغي الواو فيوجه بأن أو بمعنى الواو وكيف تجعل بمعنى الواو وهي أحسن من الواو وخلوه عن وصمة ايهام جعل المجموع مشبها به وتظر في كونه من باب التشبيه بأن المشبه أعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا وأجيب بأن تشبيهه بثلاثة أشياء ضمني لان تشبيهه التبسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الثغر بأحدها كذا في الاطول (قوله وباعتبار وجهه) يعني باعتبار وجهه له ثلاثة تقسيمات أوليات الاول هو تمثيل وغير تمثيل والثاني هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد (قوله اما تمثيل واما غير تمثيل) لا يرد أنه تقسيم للشئ الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص منه وما هو نفس المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو أخص فلا اشكال وبهذا اندفع أيضا أن تعريفه بقوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد غير منعكس لخروج بعض أفراد التمثيل عنه اه اطول (قوله منتزع من متعدد) لا يخفى أن الانتزاع من المتعدد لا يقتضي كون التعدد في طرف التشبيه ولو سلم فلا يستلزم التعدد التركيب فلا يرد على الشارح شئ في تمثيله التمثيل بما طرفاه غير مركبين كتشبيه الثريا بالعنقود اذ يجوز أن يكون وجه الشبه الهيئة الحاصلة من متعدد هو أجزاؤه ويؤيد ذلك ما ذكره بعضهم أن الخلقة الهيئة الحاصلة باجتماع الشكل واللون وأما قول المصنف ان التمثيل يستلزم التركيب فلا يضر لان مراده الاستعارة التمثيلية المفسرة بالمركب الذي شبه معناه المقصود بالاصالة على ما صرح به المصنف في الايضاح نعم الفرق بينها وبين التشبيه التمثيلي بدون الاستعارة خفي والظاهر الموافقة بينهما في افراد الطرفين وتركيبهما اه ملخصا من حواشي الحفيد على المطول والمختصر وفي الاطول ما نصه وتقييد مثال التمثيل على كلام السكاكي حيث قال كما في تشبيه مثل اليهود واطلاقه على كلام الجمهور حيث قال كما مر حمل الشارح المحقق على أن جعل ما مر عبارة عن جميع أمثلة ذكرت لوجه الشبه المركب بأقسامها من مركب الطرفين ومفردهما ومختلفهما وخالفه السيد السند بدعوى أن التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى أن تعريفه بما وجهه منتزع من متعدد يتبادر منه المنتزع من متعدد في طرفي التشبيه لا المركب من متعدد هو أجزاؤه والا لقال مركبا من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما مر الا ما تركب طرفاه ونوزه بأن المصنف رد على السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من

وهو وردله نور شبه ثغره بثلاثة أشياء (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين (اما تمثيل وهو ما) أي التشبيه الذي (وجهه) وصف (منتزع من متعدد)

الاستعارة التحقيقية بأن التمثيل يستلزم التركيب المنافى لاندراجه تحت الاستعارة التحقيقية المدرجة تحت المجاز المفرد ومبانى المخالفة غير سديدة أما حديث التبادر فممنوع وانما اختير الانتزاع على التركيب ليعلم أن المدار على التركيب الاعتبارى والهيئة الانتزاعية لا على التركيب الحقيقى وليتناول المركب من متعدد وأجزاؤه ومن متعدد فى الطرف وكذا استدرك المصنف على السكاكى ضعيف لانه رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد فى كلام السكاكى تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرفاه مركبان نعم جعل الشارح فى تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احترازا عن الاستعارة فى المفرد فلو لم يخص التمثيل بما طرفاه مركبان كيف يحترز به عنها فمبنى كلامه تنافر لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه هنا بل ينبغى أن يحمل ما سيأتى على أن الاحتراز بارادة تشبيه تمثيل خاص اذ لا بد اما من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب او تقييد تشبيه التمثيل بقيد والفصل بالتخصيص أولى من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بما طرفاه مركبان لانتقض تعريف المجاز المركب باستعارة لفظ مركب لمعنى مفرد شبه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب اذ قد سبق أن التشبيه بهذا الوجه يجيء لمفرد بمركب اه (قوله أمرين أو أمور) فيه اشارة الى نكتة اختيار متعدد على أمور (قوله وقيده الخ) الحاصل أن التمثيل عند الجمهور هو التشبيه الذى يكون وجه الشبه فيه مركبا سواء كان حسيا أو عقليا أو اعتباريا وهميا وقد تقدمت أمثلته مفصلة وذهب الشيخ الى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب حسيا والسكاكى الى أنه يشترط فيه أن لا يكون حسيا ولا عقليا فينحصر التمثيل عنده فى المركب الاعتبارى الوهمى اه سيرامى وفى اثبات المخالفة بين الشيخ والجمهور كلام لصاحب الاطول فراجعه وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول ولما استشعر المصنف الاشكال على تعريفه بأنه غير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه فى الوصف المنتزع الحقيقى مع أنه ليس بتمثيل أشار الى دفعه بقوله وقيده الخ ووجه الدفع ان هذا التقييد لم يثبت فى غير كلام السكاكى فجرينا فى التعريف على وفاق الجمهور اه (قوله أى المنتزع من متعدد) كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفسره بالوجه أى قيد الوجه بكونه غير حقيقى كما قيده بكونه منتزعا من متعدد لانه قال السكاكى التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المنتزع من متعدد اه أطول (قوله غير حقيقى) بأن يكون اعتباريا وهميا فراده هنا بالحقيقى ما يقابل الاعتبارى الوهمى والمراد بالاعتبارى الوهمى ما يشمل النسبيات لعدم وجودها عند المتكلمين وكتب أيضا قوله غير حقيقى هل المراد غير حقيقى فى كل من الطرفين أو يكفى أن يكون كذلك فى أحد الطرفين هذا مما لم يتضح لكن المتبادر الاول

أمرين أو أمور (كما مر) من تشبيه الثريا وتشبيه منار النقع مع الاسياف وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وغير ذلك (وقيده) أى المنتزع من متعدد (السكاكى بكونه غير حقيقى) حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل (كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى

لانه الفرد الكامل اه أطول (قوله عائد الى التوهم) أى الاعتبار اه سم (قوله يعنى مالا يكون الخ) يحتمل صنيع الشارح حمل قوله وهو بخلافه على بيان غير التمثيل عند الجمهور خاصة ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكى وعلى هذا الحمل درج صاحب الاطول وقال انه أولى ويحتمل حمله على بيان غير التمثيل على المذهبين وهذا أقرب الى عبارة الشارح كما أفاده صاحب الاطول فتأمل (قوله واعتباريا) عطف تفسيرى اه سم (قوله بل يكون حقيقيا) قال فى الاطول المراد بالوصف الحقيقى ما يكون ما انتزع عنه أوصافا حقيقية والا فالهيئة الانتزاعية أمر اعتبارى لا وجود له (قوله تمثيل عند الجمهور) لعدم اشتراطهم أن لا يكون الوجه حقيقيا (قوله اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه) ولما يستتبعه ولما كان للمجمل تقسيمان عقبه بهما وفصل بينه وبين قسمه والانسب بمقام التعليم تقديم المفصل لانه وجودى ولانه يندفع طول الفصل بين القسمين بتقديمه وكأنه نظر الى أن المجمل أجمل اه أطول (قوله ما لم يذكر وجهه) أى ذكرا صريحا فلا يمنع الاجمال ذكر ما يشعر به نحو هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها فان قوله المفرغة الخ مشعر بالوجه كما سيأتى (قوله ظاهر وجهه) حل معنى أشار به الى تقدير مضاف فى المتن لاحل اعراب فلا يقال يلزم حذف الفاعل وهو لا يجوز (قوله يفهمه) أى يفهم وجهه اه أطول (قوله خفى) لا يخفى أن المراد الخفى فى حد ذاته فلا يخرجه عن الخفاء عروض ما يوجب ظهوره كما فى هذا الكلام فان وصف الحلقة أظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجرى فى المفصل أيضا اه أطول ولعل تخصيصه به لظهور الخفاء فيه بحذف وجه الشبه تأمل (قوله لا يدركه) أى لا يدرك وجهه اه أطول (قوله الا الخاصة) سواء أدركوه بالبداهة أو بالتأمل فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالظاهر والخفى تسمية له بحال الوجه وجوز الشارح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه وبأباه كون قوله وأيضا منه تقسيما للتشبيه قطعا اه أطول وقد يوجه التجويز بأن تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الوجه (قوله قول من وصف الخ) أى لما سأله عنهم الحجاج أيهم انجد اى أشجع (قوله وذكر جار الله) لا تنافى بين ما ذكره وما ذكره الشيخ بل هما يجتمعان على الصدق تواردا أو بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم اه أطول (قوله عن بنيها) هم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس فهم أربعة ومنه تعلم أنه كان على الشارح أن يزيد لا بل فلان مرة ثالثة (قوله ثكلتهم) أى فقدتهم (قوله ان كنت أعلم أيهم أفضل) أى استفهامية فالمعنى ان كنت أعلم جواب هذا الاستفهام أو موصولة مبنية على الضم لوجود الاضافة وحذف صدر الصلة لكن الاول هو المناسب لايهم التى فى السؤال (قوله المفرغة) قال فى القاموس حلقة مفرغة مصمتة وقال فيه المصمت الذى لا جوف له اه وقال بعضهم المفرغة اى المصبوبة فى قالب بعد ان

بل هو عائد الى التوهم (واما غير تمثيل وهو بخلافه) أى بخلاف التمثيل يعنى مالا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكى مالا يكون منتزعا من متعدد أو لا يكون وهميا واعتباريا بل يكون حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكى (وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فنحو زيد كالاسد ومنه خفى لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم) ذكر الشيخ عبد القاهر أنه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل عنهم وذكر جار الله انه قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب وذلك انها سئلت عن بنيها أيهم أفضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل (هم كالحلقة المفرغة

لايدرى أين طرفاها أى هم متناسبون فى الشرف) يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم أفضل منه (كما انها) أى الحلقة المفرغة (متناسبة الاجزاء فى الصورة) يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة (وأيضا منه) اى من المجمل وقوله منه دون أن يقول وأيضا اما كذا واما كذا اشعار بأن هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه أى ومن المجمل (مالم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) يعنى الوصف الذى يكون فيه ايماء الى وجه الشبه (نحو زيد أسد ومنه) اى المجمل (ماذكر فيه وصف المشبه به وحده) أى الوصف المشعر بوجه الشبه كقولهم كالحلقة المفرغة لايدرى أين طرفاها (ومنه ماذكر فيه وصفهما) أى المشبه والمشبه به كليهما (كقوله صدقت عنه) أى أعرضت (ولم تصدق مواهبه* عنى وعاوده ظنى فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك) أى أتاك (ريقه) يقال فعله فى روق شبابه وريقه أى أوله وأصابه ريق المطر وريق كل شئ أفضله (وان ترحلت عنه لج فى الطلب) وصف المشبه أعنى الممدوح بأن عطاياه فائضة عليه أعرض أولم يعرض وكذا وصف المشبه به أعنى الغيث بأنه يصيبك جئته أوترحلت عنه والوصفان مشعران بوجه الشبه أعنى الافاضة حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال عليه والاعراض عنه (واما مفصل) عطف على قوله اما مجمل (وهو ماذكر

أذيب ماهى منه وفى سم قوله المفرغة أى المزوجة وكأنه عبر بالافراغ الذى هو صب أصل الحلقة المذاب فى قالب لان ماهو كذلك يكون ممتزجا لا خلل بين أجزائه ولا انفراج (قوله طرفاها) المراد طرفها الاعلى والاسفل الملائمان للافضل والادنى واذا لم يعلم الاعلى والادنى لم يعلم الوسط اه أطول وكتب أيضا قوله طرفاها قال فى العروس ويرد عليه أن الحلقة المفرغة ليس لها طرفان وجوابه أن السالبة المهملة لاتستلزم وجود موضوعها اه يس (قوله مصمتة الجوانب) أى والجوف وهو تفسير لقوله مفرغة قال سم ولعل التقييد بالجوانب لدفع توهم أن يراد بالمصمتة مصمتة الجوف فقط فان ذلك صادق مع وجود انفصال فى بعض جوانبها فبين بهذا القيد أن الاتصال شامل لجميع أجزائها فلا يتبين لها طرف لانها اذا لم تكن مصمتة الجوانب كان موضع الانفراج منها طرفا ومقابله وسطا اه وقوله ولعل التقييد بالجوانب أى حيث قال مصمتة الجوانب ولم يقل مصمتة بدون ذكر مضاف اليه (قوله وأيضا) قال فى الاطول أيضا جملة معترضة بين المعطوف والعاطف تقديره أعم تقسيم للمجمل أيضا أى عاد عودا وفائدته التنبيه على أنه استئناف تقسيم للمجمل وليس تقسيما للخفى ومنه يعلم أن المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف وأما ماقال الشارح ان اختيار منه ومنه دون اما واما للاشعار بأنه من تقسيمات المجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لامجال لتوهم أنه تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط تقسيم بين قسمى تقسيم بل الوجه أن لاحصر فيما ذكره اذ يمكن قسم آخر هو ماذكر فيه وصف المشبه فقط فلذا لم يأت بأداة الحصر ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الظفر به فى كلامهم ولايخفى جريان هذا التقسيم فى المفصل وكأنه لم يتعرض له لانه لم يوجد اذ لا معنى لايراد مايشعر بوجه الشبه مع ذكره اه (قوله لامن تقسيمات مطلق التشبيه) أى فلفظ منه يدفع مايوهمه لفظ أيضا المأتى به فى صدر تقسيمات مطلق التشبيه من أن هذا تقسيم لمطلق التشبيه (قوله مالم يذكر الخ) انما قدم العدمى على ماهو وجودى فى الجملة وقدم ماهو وجودى فى الجملة على الوجودى الصرف مع أن حق التعليم يقتضى العكس حفظا للاقسام عن وقوع فاصل بينها ولو بالمثال اه أطول (قوله يعنى الوصف الخ) كما يومئ اليه اضافة الوصف الى أحد الطرفين لاشعارها بأن المراد وصف يذكر له من حيث انه طرف أشار الى ذلك فى الاطول وخرج بما ذكر زيد العالم أسد اذ لا ايماء فى العالم الى الجراءة (قوله نحو زيد أسد) تمثيل لما لم يذكر الخ (قوله كقولهم هم كالحلقة الخ) فان قولهم المفرغة لايدرى أين طرفاها مشعر بالوجه كما بينه سم (قوله ولم تصدق) من حد ضرب اه أطول (قوله مواهبه) بفتح الباء وضمها مفعولا أو فاعلا لقوله لم تصدق فانه جاء متعديا ولازما كذا فى يس لكن النصب انما يتأتى على قراءة يصدق بالتحتية (قوله ريقه) أصله ريوق (قوله وريق كل شئ أفضله) والاحسن هنا ارادة هذا المعنى أعنى الافضل (قوله وهو ماذكر

وجهه) قال فى الاطول لما كان فى هذا التعريف تسامح بجعل ماذكر مما يستتبع وجهه مكان الوجه داخلا فيما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح آخر نبه على هذا التسامح وعلى منشئه اخرا للتعريف عن الايهام فقال وقد يتسامح الخ والشارح جعله اشارة الى التقسيم بعد التعريف يعنى المفصل قسمان ماذكر فيه وجه الشبه حقيقة وماذكر فيه وجه الشبه تسامحا (قوله وأدمعى) وصف أدمعه بالصفاء مبنى عن كثرة بكائه لاشعاره بانغسال المنبع وزوال مايكدر الدمع منه بسبب كثرة مايترل من المدامع وبهذا اندفع انه لا كبير مدحة فى وصف الادمع بالصفاء (قوله وقد يتسامح) أى بتجوز اما على طريق مجاز الحذف أو المجاز المرسل اه لكن قال فى الاطول ان ارتكاب طريق المجاز ليس تسامحا (قوله بذكرها) أى ملزوم (قوله مكانه) أى فى مكانه بأن يؤتى به على طريقته من ادخال فى علمه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه (قوله للكلام) أى فى شأنه (قوله لا الحلاوة) قال فى الاطول ولا يبعد أن يجعل وجه الشبه نفس الحلاوة ويجعل ثبوته فى المشبه على سبيل التخييل كما فى تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة (قوله مبتذل) تفسير لقريب وكذا قوله الآتى غريب تفسير لبعيد كما هو صريح الايضاح على مافى بس وكتب أيضا قوله مبتذل الابتذال الامتهان وهو يقتضى كثرة الاستعمال فيفيد انه لو كان الانتقال فيه من غير تدقيق نظر لكن اتفق انه لم يكثر استعماله ليس منه وليس مراد ابدليل تعريفه فالحق ان القريب المبتذل شامل لصورتين ما كثر استعماله ومالم يكثر بقيد أن يسهل الانتقال فى كل منهما من المشبه الى المشبه به فذكر الابتذال ليس للاخراج بل نظرا للغالب اذ يغلب فى القريب الابتذال اه وفى الاطول تفسير الابتذال بعدم الصيانة بأن ينالة كل أحد بمجرد توجهه اليه فلا يمنع منه احتياج الى تدقيق نظر وهو بهذا التفسير لا يقتضى كثرة الاستعمال فلا يرد ما مر (قوله وهو ما ينتقل فيه) والمنتقل هو المتكلم الذى هو مريد التشبيه ويلزم قرب انتقاله قرب فهم السامع (قوله لظهور وجهه) فيه بحث لانه ان أريد بظهور الوجه ظهوره فى نفسه يرد عليه ان ذلك لا يستلزم ظهور الانتقال من المشبه الى المشبه به فانه يجوز أن يكون ثبوته للطرفين غير ظاهر وان أريد ظهور ثبوته للطرفين ففيه أن كونه جليا لا يستلزم ذلك ويمكن أن يقال قوله لظهور وجهه تعليل على وجه التقييد أى التشبيه المبتذل ما ينتقل الذهن فيه من المشبه الى المشبه به بشرط أن يكون الانتقال بظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان الوجه الظاهر ظاهر الثبوت للطرفين أيضا كذا فى الحفيد على المطول والمختصر وعبارة الاطول قوله لظهور وجهه قيد للتعريف وتحقيقه أن يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلى الذى هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفتت النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكتف بما ظهر وجهه فى بادئ الرأى لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لا يكفى فى الابتذال بل لابد أن يكون

وجهه كقوله وثغره فى صفاء * وأدمعى كاللآلى * وقد يتسامح بذكر مايستتبعه مكانه) أى بأن يذكر مكان وجه الشبه مايستلزمه أى يكون وجه الشبه تابعا له لازما فى الجملة (كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة فان الجامع فيه لازمها) أى وجه الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة (وهو ميل الطبع) لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة نفسها التى هى من خواص المطعومات (وأيضا) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (اما قريب مبتذل وهو ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه

انتقال

انتقال من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه ثم قال ولا ينتقض التعريف بتشبيه يكون المشبه به لازما ذهنيا للمشبه مع خفاء وجهه لانه ليس انتقالا لظهور وجهه فى بادئ الرأى اه (قوله فى بادئ الرأى) جعل القاضى تقديره فى آية هود فى وقت حدوث بادئ الرأى على حذف مضافين ولك أن تجعله ظرفا تنزيليا فيستغنى عن حذف المضاف اه أطول (قوله مهموزا) أى فى الحال أو بحسب الاصل بأن تكون الهمزة قلبت ياء لانكسار ماقبلها كذا فى الاطول (قوله جليا) أى عاما (قوله فان الجملة) أى المجمل اه يس وكتب أيضا قوله فان الجملة الخ قال الحفيد هذا يتم بالنظر الى المفصل الذى ذلك المجمل جزء منه تأمل قال سم وكانه اشارة الى منع أن الجملة أسبق كلما ذرب مفصل يكون أكثر تكررا على النفس من مجمل فيكون أسبق اليها وجوابه ان المراد المفصل لذلك المجمل بأن يكون جزأ منه والجزء أسبق فليتأمل (قوله من التفصيل) أى المفصل اه يس (قوله من حيث انه شئ الخ) هذه الثلاثة كلها مجملة لكنها متفاوتة الرتب فى الاجمال (قوله أسهل وأقدم الخ) أما كونه أسهل فلانه ادراك من وجه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم فلان التفصيل بتحليل أمر مجمل أو بجمع أمور مجملة وأيا كان فالجملة أسبق (قوله حساس) أى مدرك بالحواس وقوله ناطق أى مدرك للكليات (قوله مع غلبة حضور الخ) فيه نوع مصادرة لان الغلبة هو الانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر بجعل الغلبة جزء علة للظهور الذى هو علة الانتقال من المشبه الى المشبه به مصادرة والجواب ان حضور الطرفين فى الازمنة السابقة على التشبيه وهو المراد بغلبة حضور المشبه به مستلزم للانتقال من المشبه الى المشبه به عند التشبيه (قوله عند حضور المشبه) لايخفى ان غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه يجامع غلبة حضور المشبه به مطلقا فلا تقابل بينه وبين قوله مطلقا الا أن تقيد الغلبة عند حضور المشبه بقيد فقط لكن لايساعده المثال أو يجعل الترديد لمنع الخلو اه أطول (قوله لقرب المناسبة) أى مثلا اذ قد تكون غلبة الحضور اتفاقا اه أطول (قوله اذ لايخفى أن الشئ الخ) قيل يشكل على ذلك قولهم الضد أقرب خطورا بالبال من غيره قلنا لا اشكال اه يس ولعل وجه عدم اشكاله ان التضاد من وجوه المناسبة (قوله أسهل حضورا الخ) أى فيسهل الانتقال من أحد المتناسبين الى الآخر لاقترانهما فى الخيال (قوله كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز) أورد عليه أن الكوز أيضا كثير الحضور مطلقا فى الذهن فلا وجه لجعله مما غلب حضوره عند حضور المشبه لا مما غلب مطلقا والجواب ان كلا من الكوز والجرة مما يغلب حضوره عند حضور المشبه ومما يغلب حضوره مطلقا فصح التمثيل للقسمين بأيهما شئت فتمثيل كل قسم باحدهما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا مما لاضنة فيه كذا فى الاطول (قوله لتكرره) أو لكونه لازما لما يتكرر على الحس أو نحو ذلك (قوله أسهل حضورا الخ) أى عند سماع لفظ

فى بادئ الرأى) أى فى ظاهره اذا جعلته من بدا الامر يبد واذا ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه فى أول الرأى وظهور وجهه فى بادئ الرأى يكون لامرين اما (لكونه أمرا جليا) لاتفصيل فيه (فان الجملة أسبق الى النفس) من التفصيل الاترى ان ادراك الانسان من حيث انه شئ أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق (او) لكون وجه الشبه (قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به فى الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به اذ لايخفى ان الشئ مع ما يناسبه أسهل حضورا منه مع مالا يناسبه (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز فى المقدار والشكل) فانه قد اعتبر فى وجه الشبه تفصيل ما أعنى المقدار والشكل الا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (أو مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه ثم غلبة حضور المشبه به فى الذهن مطلقا تكون (لتكرره) أى المشبه به (على الحس) فان المتكرر على الحس كصورة القمر غير المنخسف أسهل حضورا مما لايتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) أى كتشبيه الشمس (بالمرآة المجلوة فى الاستدارة والاستنارة) فان فى وجه الشبه تفصيلا مالكن المشبه به أعنى المرآة

غالب الحضور فى الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل) أى وانما كان قلة التفصيل فى وجه الشبه مع غلبة

حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرار على الحس سببا للظهور المؤدى الى الابتذال مع ان التفصيل من أسباب الغرابة لان قرب المناسبة فى الصورة الاولى والتكرار على الحس فى الثانية يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كأنه امر جملى لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال

(واما بعيد غريب) عطف على اما قريب مبتذل (وهو بخلافه) أى ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أى لخفاء وجهه فى بادئ الرأى وذلك أعنى عدم الظهور (اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة) فى كف الاشل فان وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق ولذا لا يقع فى نفس الرائى للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد أن يستأنف تأملا ويكون فى نظره متمهلا (أو ندور) أى أو لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر) فى تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا) عطف على اما عند حضور المشبه أى وندور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه عميا) كانياب الاغوال (أو مركبا خياليا) كاعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد (او) مركبا (عقليا) كمثل الحمار يحمل أسفارا

قرر لان النفس انما تنتقل بسرعة للمألوف المعتاد مع أن لفظ قراسم لذلك الجرم فى حالتيه

(قوله غالب الحضور فى الذهن) أى لكثرة مشاهدتها فلزم ابتذال التشبيه بها لسرعة الانتقال اليها وظهور وجه الشبه فيها وهو الاستدارة والاستنارة (قوله لمعارضة كل الخ) الاخصر والاوضح لمعارضة غلبة الحضور التفصيل اه أطول (قوله التفصيل) اى فى مقتضاه (قوله وانما كان الخ) فيه اشارة الى ان قوله لمعارضة متعلق بمحذوف (قوله بسبب قرب المناسبة) أى فى الصورة الاولى وقوله أو التكرار على الحس أى فى الصورة الثانية (قوله فى الصورة الاولى) هى غلبة حضور المشبه به فى الذهن عند حضور المشبه (قوله فى الثانية) هى غلبة حضور المشبه به مطلقا (قوله وهو بخلافه) أى يعرف بخلافه (قوله الى المشبه به) أى من حيث انه مشبه به فلا ينافى ذلك ان تحصل الغرابة فى تشبيه الملزوم باللازم البين حيث يحتاج فى استخراج الوجه بينهما الى دقة نظر وان كان الانتقال الى اللازم من حيث انه لازم بسرعة على ان هذا خارج بقوله لعدم الظهور لاعتباره قيدا كما مر فى نظيره (قوله لكثرة التفصيل) أى فى اجزاء وجه الشبه وظاهره ولو مع الغلبة اه يس (قوله ما قد سبق) وهى الهيئة المشتملة على كثرة التفصيل (قوله ولذا) أى لكثرة التفصيل فى وجه تشبيه الشمس بالمرآة وقوله لا يقع أى الوجه (قوله الدائمة الاضطراب) انما قيد بالدائمة ليمضى زمان يتمكن فيه من التأمل والتمهل أى الثانى اه سم (قوله الا بعد ان يستأنف) أى يحدث ولو قال الا بعد أن يتأمل لكان أخصر وأوضح وكتب أيضا ما نصه أى لا بمجرد نظره اليها (قوله أو ندور حضور المشبه به) لا يقال ادراك الوجه فى المشبه يزيل غرابته لانا نقول لا يزيلها من حيث تعلق الوجه بالمشبه به الذى هو مناط الانتقال فهو غريب من تلك الحيثية وكتب أيضا ما نصه أى واذا اندر حضور المشبه به اندر حضور الوجه من حيث اتصاف المشبه به بذلك الوجه (قوله اما عند حضور المشبه) قد عرفت وجه التردد بينه وبين الندور مطلقا فتذكر اه أطول (قوله لبعد المناسبة) فلا يحصل الانتقال بسرعة (قوله لكونه وهميا) أى فلا يدركه لشبهه به الا المتسع فى المدارك فيستحضره فى بعض الاحيان فيكون ادراك تعلق وجه الشبه نادرا غير مألوف وكذا القول فى المركب الخيالى وكتب أيضا قوله لكونه وهميا أو مركبا خياليا أو عقليا أى ولو كان جمليا لا تفصيل فيه وبه يعلم ان قوله فيما سبق لكونه جمليا أكثرى لا كلى (قوله أو عقليا) عطف على قوله خياليا اعلى قوله مركبا خياليا والا لاكتفى به ولم يذكروهما فتدبر فانه دقيق والظاهر أن المركب العقلى اذا كان قليل التفصيل ليس نادر الحضور اه أطول (قوله كمثل الحمار الخ) فان المراد تشبيه القصة بالقصة والقصة اعتبر فيها كما سبق كون الحمار حاملا لشئ وكون المحمول أبلغ نافع وكونه محروم الانتفاع به وكون الحمل بمشقة وهذه الاعتبارات المدلولة للقصة عقلية وان كان متعلقها حسيا ويحتمل أن يكون سماه مركبا عقليا باعتبار الوجه كما سلف وانما ندر حضور المركب مطلقا

لان

لان الاعتبارات المشار اليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة الا الخواص فلا يحصل سرعة الانتقال الا نادرا فيكون غريبا (قوله كما مر) متعلق بقوله مطلقا وتمثيل له بجميع أقسامه السابقة ولا يخفى أن كلامه هنا يدل على أن ندور حضور المشبه به مطلقا موجب لخفاء الوجه سواء كان الوجه جليا أو لا وكلامه سابقا يدل على أن كونه جليا مطلقا موجب لظهور وجهه فبينهما تنافٍ والتحقيق أن التشبيه القريب المتداول ما يكون وجهه ظاهرا لكونه جليا أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا والبعيد الغريب ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله أو لتفصيل ما مع ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا اه أطول (قوله أو لقلة تكرره على الحس) أو عدم تكرره عليه أو عدم تعلق الاحساس به كالعرش والكرسي وسائر الثواب والعقاب واستغنى بتذكر قلة التكرر عنهما لانهما أولى بعلية الندور مطلقا ولك أن تجعل قلة التكرر كناية عن عدم كثرته وتجعل النفي شاملا للجميع اه أطول (قوله سببا لعدم ظهور وجه الشبه) أي مع أنه يجوز أن يكون وجه الشبه أعم من المشبه به الغريب بأن يوجد مع غيره كما يوجد معه فلا تلزم غرابته لعدم ندرته وحاصل الجواب أن فرض الكلام فيما إذا كان وجه الشبه مختصا بالمشبه به الغريب دون غيره مما قد يطلب التشبيه به أو لم يكن مختصا به لكن انما يوجد فيه أو في مثله في الغرابة وأما ان وجد فيما لا يندر حضوره وان كان يوجد أيضا في نادر الحضور كان العدول الى نادر الحضور مع ابتذال الوجه ووجوده في غيره عديم الفائدة فلا يكون مستحسنا ولا يدخل في جملة الغريب فتأمل لو قلت والشمس كالمرآة في كف الاشل في كونها جرما لم يكن من الغريب لوجود الجرمية في الجبل مثلا فلا يندر حضورها ولا يكون من الغريب فتدبر اه ع ق وقوله وحاصل الجواب الخ الظاهر أن هذا جواب آخر وأما حاصل جواب الشارح فهو ان وجه الشبه بين الطرفين من حيث انه وجه بينهما فرع عنهما فلا يعقل الا بعد تعقلهما وان كان من حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سببا لخفاء وجه الشبه لان ذلك لا من حيث انه وجه شبه جامع بين هذين الطرفين (قوله لانه فرع الطرفين الخ) فان قلت فلم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما علللوه بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه اه فنري (قوله انما يطلب بعد حضور الطرفين الخ) فتعقله بعد تعقلهما فان قلت ما سبق من أن ظهور الوجه في بادئ الرأي سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعي أن يكون تعقل الوجه قبل تعقل المشبه به فينافي هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي اه أطول (قوله فاذا ندر حضورهما) أي حضور مجموعهما لان النادر حضوره هو المشبه به وقوله ندر التفات الذهن الخ أي من حيث تعلق الوجه الجامع بالمشبه به (قوله والمراد بالتفصيل

وقوله (كما مر) اشارة الى الامثلة التي ذكرناها آنفا (أو لقلة تكرره) أي المشبه به (على الحس كقوله والشمس كالمرآة) في كف الاشل فان الرجل ربما يتفق عمره ولا يتفق له أن يرى مرآة في يد الاشل (فالغرابة فيه) أي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل (من وجهين) أحدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة التكرار على الحس فان قلت كيف يكون ندرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه قلت لانه فرع الطرفين والجامع المشترك بينهما انما يطلب بعد حضورهما وندرة التفات الذهن الى حضورهما وبصلح سببا للتشبيه بينهما (والمراد بالتفصيل

أى فى وجه الشبه (قوله أن ينظر) أى يتأمل (قوله لشئ واحد) أى فى تشبيه مفرد بمفرد وقوله أو أكثر أى فى غير تشبيه المفرد بالمفرد وكتب أيضا قوله لشئ واحد أى كالوجه فى تشبيه الثريا بالعنقود فانه أشياء اعتبر تضامها من شكل أجرامها ولونها ومقدار مجموعها والموصوف شئ واحد وقوله أو أكثر أى اثنين كما فى الوجه فى تشبيه منار النقع مع السيوف فقد اعتبرت فيه أوصاف تضامت والتأمت من لون الغبار والسيوف وحركات السيوف المختلفة وشكلها من استقامة واعوجاج والموصوف بذلك المجموع اثنان واما أكثر من اثنين كما فى آية كماء أنزلناه من السماء الآية فان الوجه متعلق بأكثر من اثنين (قوله بمعنى ان يعتبر الخ) تفسير لقوله ان ينظر الخ (قوله وجودها) أى جميعا وقوله أو عدمها اى جميعا وكتب أيضا قوله وجودها أى كما فى الوجه فى تشبيه الثريا بعنقود الملاحية والوجه فى بيت بشار كأن مثار النقع الخ وقوله أو عدمها أى كما فى تشبيه وجود عديم النفع بالعدم فى نفى كل وصف نافع وقوله أو وجود البعض الخ أى كما فى تشبيه سنان الرمح بسنا اللهب اه ع ق (قوله كل من ذلك) أى المذكور من الاعتبارات الثلاثة (قوله على وجوه) أى اثنى عشر حاصلة من ضرب الاعتبارات الثلاثة فى أحوال الموصوف الاربعة الواحد والاثنين والثلاثة والاكثر اه يس وكتب أيضا قوله على وجوه كثيرة أى فى الوجود اما ان يعتبر أوصاف مختلفة من غير رعاية شئ آخر كما فى تشبيه الثريا بالعنقود وكما فى بيت بشار واما باعتبار جنس فأكثر مع اعتبار خصوصية فى جنس منها كما فى تشبيه عين الديك بشرر النار فى المقدار والشكل والحمرة فانك لا تريد جنس الحمرة بل تعتبر فيها خصوصية بها حسن التشبيه أو جنسين مع خصوصيتين كما فى تشبيه الشمس بالمرآة فى الاستدارة والاستنارة فانك تريد استدارة واستنارة مخصوصتين بكونهما فى المرآة وأما العدم فاما عدم كل وصف كما فى تشبيه وجود عديم النفع بالعدم فى نفى كل وصف نافع واما عدم وصفين مخصوصين كتشبيه زيد وعمرو فى عدم الاعطاء وعدم النصح أو عدم وصف واحد وكذا اعتبار البعض عدما والبعض وجودا اما أن يكون العدم عدم وصف واحد أو عدم وصفين اما مع مطلق وجود الوصف أو مع وجوده ووجود خصوصية الى غير هذا مما تقرر فى التفصيل اه ع ق (قوله أعرفها) أى أحسنها وأشدها قبولا عند أولى المعرفة وجهان ولم يتعرض لغير الاعرف كاعتبار نفى الجميع ولم يتعرض لاعرف هذين الوجهين ويحتمل انه الاول ولذا بدأ به كذا فى يس (قوله أى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها) أى وليس معنى ان تدع بعضا ان تسقطه وتعرض عنه بالكلية والا فلا يكون المعتبر فى التشبيه الا البعض المأخوذ فان كان واحدا كان وجه شبه واحدا لا تفصيل فيه وان كان متعددا كان وجه الشبه أمورا نظر فيها واعتبر الجميع وتكون ملاحظة ما تركته كالعدم فى باب التشبيه اه أطول وكتب أيضا قوله وعدم بعضها فان قلت فاذا كان المشبه به مما لا يتعدم فيه ذلك الوصف فكيف

أن ينظر فى أكثر من وصف) واحد لشئ واحد أو أكثر بمعنى ان يعتبر فى الاوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك فى أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا قال (ويقع) أى التفصيل (على وجوه) كثيرة (أعرفها أن تأخذ بعضا) من الاوصاف (وتدع بعضا) أى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كما فى قوله جلت رزيتنا)

يشبه به فى الهيئة الملتئمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجريد عن الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالمشبه به حينئذ أمر وهمى فان قلت فيكون وجه الشبه أمرا نظريا فيه فى أكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الا قسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق الا انه قسم نظرا الى بادئ الرأى وميز بين القسمين لان فى القسم الاول مزيد دقة وفضيلة اعتمال ولذا قدمه اه أطول (قوله ردينة) امرأة كانت تحسن صنع الرماح وهى امرأة السميدع كان أيضا يحسن ذلك (قوله سنا لهب) أى لهب له منافهو من اضافة الصفة للموصوف ليصح التشبيه وقوله لم يتصل بدخان انما ترك الاتصال بالدخان بنفاه لانه لا يتم معه التشبيه وظاهر كلامه انه متى اعتبر فى الوجه عدم بعض الاوصاف ووجود بعضها كان أعرف حتى انه اذا قيل زيد كعمرو فى مجموع الجبن وعدم الكرم كان من الاعرف وليس كذلك بل انما يكون أعرف اذا كان فيه دقة تحتاج لمزيد تنبيه وحينئذ يكون معنى الكلام ان التفصيل يزداد حسنا عند تدقيق النظر فى اسقاط بعض الاوصاف وذلك لان الاقرب اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم اه ع ق وكتب أيضا ما نصه اللهب شعلة نار يعلوها دخان كذا فى حواشى السيد (قوله فاعتبر فى اللهب) يشعر بأن المشبه به اللهب وان قوله سنا لهب بمعنى لهب ذو سنا فهو من اضافة الصفة الى الموصوف كذا فى سم (قوله ونفاه) عطف تفسير أى اعتبر عدمه (قوله وان تعتبر الجميع) أى ان تعتبر وجود جميع الاوصاف وهذا أيضا انما يكون أعرف ان اعتبر اجتماع هيئة تحتاج الى تنبه وتدقيق نظر كما فى تشبيه الثريا بعنقود الملاحمة قال الفنرى فان قلت جميع أوصاف الشئ ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأتى أن تعتبرها فى التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة فى المشبه به بحيث لا يشذ منها شئ بل المراد اعتبار جميع الاوصاف الملحوظة فى وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات اه (قوله وكلما كان التركيب) أى فى وجه الشبه ولو قال وكلما كان التفصيل أكثر كان أوضح وأخصر اه أطول ومامصدرية ظرفية (قوله من أمور) خبر كان (قوله ابعد) أى عن الاشذال لبعد تناوله لمطلق الناس بل انما يتناوله حينئذ الاذكياء وذلك بشرط كون التفصيل فيه دقة وغرابة كما فى قوله تعالى كماء أنزلناه الى قوله بالامس فان الوجه يؤخذ من هذه الجمل كلها فيحتاج الى مزيد دقة فكون هيئته تركيبية غاية فى اللطافة والغرابة (قوله والتشبيه البليغ) المراد بالبليغ هنا الذى يتخاطب به أذكياء البلغاء أو البليغ بمعنى الواصل الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وليس المراد به المطابق لمقتضى الحال فان المبتذل قد يطابق لسوء فهم السامع فاندفع ما قال البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم والتشبيه ليس شيا منهما فكيف وصف بها ولو حمل على الكلام الذى فيه التشبيه فالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا أو قريبا فربما كان

يعنى ردينة منسوبا الى ردينة (كان سنا لهب له يتصل بدخان) فاعتبر فى اللهب الشكل واللون واللمعان وترك الاتصال بالدخان ونفاه (وان تعتبر الجميع كما مر فى تشبيه الثريا) بعنقود الملاحمة المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك (وكلما كان التركيب) خياليا كان أو عقليا (من أمور أكثر كان التشبيه أبعد) لكون تفاصيله أكثر (و) التشبيه (البليغ ما كان

الخطاب مع مخاطب يستدعى تشبيها قريبا فلا يكون الغريب بليغا كذا فى الاطول اه (قوله من هذا الضرب) لم يقل منه لان الظاهر حينئذ عوده الى ما كان تركيبه من أمور أكثر (قوله ولان ينال الشئ بعد طلبه ألذ) أى والغريب المذكور لا ينال الا بعد التأمل والطلب وكتب أيضا قوله ولان ينال الشئ بعد طلبه الذ ولا تنافى بينه وبين ما يستعملونه من ان حصول نفسه غير مترقبة الذ فان الطلب لا ينافى الحصول الغير المترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه ويترقب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة اه أطول (قوله اذا كان سببه لطف المعنى) أى لا خلل فى النظم أو فى الانتقال فانه اذا كان سببه ذلك كان التعقيد المعنوى المخل بالفصاحة فقوله وانما يكون الخ دفع الاعتراض (قوله أو ترتيب) أى كما فى آية انما مثل الحياة الدنيا الآية وقوله وبناء ثان على أول تفسير أى لان المعانى الشريفة يقوى بعضها بعضا ويلائم أولها آخرها فاذا كان سبب الحاجة الى التأمل رد الآخر لما قبله وعرضه عليه ليقوى به ويتم بهما المعنى ويدرك حسن الهيئة الاجتماعية وتسر النفس بعد ظفرها بالمعنى كان غاية فى الحسن (قوله ورد تال الى سابق) أى من حيث بناؤه عليه فهو ايضاح لما قبله (قوله بما يجعله غريبا) فيكون هذا التصرف مانعا من سببية ظهور الوجه للابتذال (قوله هذا الوجه) مفعول مقدم وقوله شمس نهارنا فاعل مؤخر هذا هو المتبادر ولو جعل هذا الوجه فاعلا كناية عن الشمس وشمس نهارنا مفعولا كناية عن الممدوح لكان غاية فى اللطف حيث عزل الشمس عن كونها شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار أمرا مقررا (قوله الا بوجه) استثناء مفرغ من الحال تقديره لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا متلبسة بشئ الا متلبسة بوجه ليس فيه حياء اه فترى (قوله فتشبيه الوجه الخ) أى الذى تضمنه جعل الوجه أعظم من الشمس لدلالته على المشاركة فى أصل الحسن وهذا الجعل تضمنه الحكم بعدم حيائها حيث لقيته ولم تستتر منه فالتشبيه المذكور مدلول عليه بطريق الكناية الاصطلاحية والذى منع من التصريح به شدة زيادة الوجه فى الحسن عن الشمس بحيث لو كان عندها حيا لسترت وجهها منه اذ ابدا فكأنه يقول هذا الوجه كالشمس فى أصل الحسن فقط وهذا كله على الاحتمال الاول فى لم تلق (قوله الا أن حديث الحياء) أى نفى الحياء عن الشمس فى لقيها وجه المحبوب (قوله أخرجه الى الغرابة) لان ادراك وجهه على وجه زيادته فى وجه المحبوب وبلوغه النهاية فيه غريب (قوله غير مصرح) تفسير لمكنى (قوله وعارضته) تفسير (قوله فهو فعل بنى عن التشبيه) أى فيكون التشبيه مصرحا اه أطول وغيره (قوله عزماته) جمع عزمة للمرة من العزم وهو ارادة الفعل مع القطع عليه وقوله ثواقبا من ثقبه بمعنى خرقه أى نوافذ فى الامور كالنجم الذى يخرق الظلمة وينفذ فيها وقال الشارح أى لوامعا وكأنه جعله من ثقبت النار أى اتقدت اه أطول

(قوله من هذا الضرب) أى من البعيد الغريب دون القريب المبتذل (لغرابته) أى لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل (ولان ينال الشئ بعد طلبه ألذ) وموقعه فى النفس ألطف وانما يكون البعيد الغريب بليغا حسنا اذا كان سببه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعانى على بعض وبناء ثان على أول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وقد يتصرف فى) التشبيه (القريب) المبتذل (بما يجعله غريبا) ويخرجه عن الابتذال (كقوله)

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا
الا بوجه ليس فيه حياء

فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل الا أن حديث الحياء وما فيه من الدقة والخفاء أخرجه الى الغرابة وقوله لم تلق ان كان من لقيته بمعنى أبصرته فالتشبيه مكنى غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل بنى عن التشبيه أى لم تقابله فى الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء (وقوله عزماته مثل النجوم)

(قوله ثواقبا) حال لان مثل بمعنى مماثل اه - مفيد أى فصح اتيان الحال من المضاف اليه لان المضاف عامل معنى (قوله أى لوامعا) أى لمعانا بحيث تنفذ أشعتها فى خلال الظلم وكتب أيضا قوله أى لوامعا بالصرف محاكاة للمفسر المصروف فى البيت للضرورة (قوله فتشبيه العزم) أى الارادة بالنجم أى فى الثقوب وهو النفوذ الذى هو فى كليهما تخييلى لانه فى العزم بلوغه المراد وفى النجم نفوذه فى الظلمات باشراقها وذلك التشبيه مبتذل مشهور لكن ادعى أن مع ثقوب الارادة وصفا زائدا وهو عدم الافول أى عدم الغيبة فصار غريبا (قوله ما حذفت أداته) أى تركت بالكلية بحيث لا تكون مقدرة فى نظم الكلام فزيد فى جواب من قال من يشبه الاسد على تقدير أنه تشبيه هو من المرسل لا من المؤكد لان التقدير يشبهه زيد فهو لا يشعر بأن المشبه عين المشبه به فحذف الاداة تركها بالكلية بحيث لا تقدر فى نظم الكلام بل يجعل الكلام خلوا عنها مشعرا بأن المشبه عين المشبه به فى الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا مثل وهى تمر مر السحاب اذا كان فى تقدير مثل مر السحاب تشبيه مرسل وبدعوى أن مرور الجبال عين مر السحاب تشبيه مؤكد قاله فى الاطول وكتب ايضا قوله وهو ما حذفت اداته سمى مؤكدا قال سم لاشعاره بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبه به كما ستأتى الاشارة اليه لكن هذا التوجيه لا يأتى فيما اضيف فيه المشبه به الى المشبه الا أن يلاحظ أن الاضافة للبيان (قوله وهى) أى الجبال يوم القيامة (قوله أى من المؤكد) قال فى الاطول أى قريب من هذا المثال فنبه بكلمة منه على التفاوت بينهما بأن المشبه به وضع فى الاول موضع أداة التشبيه وهنا لم يوضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا الى المشبه أو نقول فى الاول بحيث يمكن تقدير أداة التشبيه وفى الثانى بحيث لا يمكن اذ لا يصح أن يقال مثل لجين الماء وجعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد كما ذهب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين افادة واضحة (قوله والريح) الواو حالية وقوله وقد جرى اما عطف حال على حال واما تعقيب حال بحال مترادفة أو متداخلة اه أطول بحروفه (قوله أى تميلها) برفق لا بعنف ففيه مدح للريح بالاعتدال اه أطول (قوله والجوانب) لعله تفسيرى اه سم (قوله بعد الخ) ولهذا خصه بالذكر اه سم (قوله كقوله الخ) استشهاد لوصفه بالصفرة (قوله متناسب) أى فى الصفرة (قوله فذهب الاصيل) فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة الاضافة الى الاصيل اه أطول (قوله وشعاع الشمس فيه) اما عطف تفسيرى اشارة الى أن صفرته هى شعاع الشمس الملقى فيه أو جملة حالية أى والحال أن شعاع الشمس واقع فيه لان اصفرار شعاعها فى هذا الوقت يوجب اصفراره أفاده سم (قوله على لجين الماء) هذا محل التمثيل كما فى الاطول (قوله بين لجين الكلام) استعار اللجين واللجين للبعيد من الكلام والردىء منه واللهجان ككتاب له معان منها الخيار والهجين ككريم له معان منها الرجل اللئيم استعاره هنا للردىء من الكلام ولك أن تجعل المواضع الثلاثة من اضافة المشبه به

نواقبا) أى لوامعا (لو يكن للثاقبات أفول) فتشبيه العزم بالنجم مبتذل الا أن اشتراط عدم الافول أخرجه الى الغرابة (ويسمى) مثل (هذا التشبيه) التشبيه (المشروط) لتقييد المشبه أو المشبه به أو كليهما بشرط وجودى أو عدمى يدل عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام (وباعتبار) أى والتشبيه باعتبار (أداته اما مؤكد وهو ما حذفت أداته مثل وهى تمر مر السحاب) أى مثل مر السحاب (ومنه) أى من المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة (نحو والريح تعبث بالغصون) أى تميلها الى الاطراف والجوانب (وقد جرى * ذهب الاصيل) هو الوقت بعد العصر الى الغروب يعد من الاوقات الطيبة كالسحر ويوصف بالصفرة كقوله

ورب نهار للفراق أصيله
ووجهى كلا لونيهما متناسب

فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه (على لجين الماء) أى على ماء كاللجين أى الفضة فى الصفاء والبياض وهذا تشبيه مؤكد ومن الناس من لم يميز بين لجين الكلام ولجينه ولم يعرف هجانه من هجينه

الى المشبه (قوله حتى ذهب بعضهم) هو الخلخالى ومخالفته فى اللجين وقوله وبعضهم هو الزوزنى ومخالفته فى الاصيل وذهبه (قوله وفساد هذين الوجهين الخ) أما الاول فلانه لامعنى لتشبيه وجه الماء بطلق الورق الساقط من الشجر وأما الثانى فلانه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذى له أصل وعروق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصيل حينئذ وأما ماذكره الشارح فمعنى لطيف مشتمل على صفة مراعاة النظير أعنى الجمع بين الذهب والفضة كذا فى الفنرى (قوله أى ماذكر أداته) أى لفظا أو تقديرا فان قلت ان زيدا كالاسد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل مرسلا قلت اعتبر فى المؤكد والمرسل التأكيد بالنظر الى نفس أركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه اه أطول وفى كلام الشارح مايدفع السؤال (قوله المشعر) انظر أى اشعار فيما اذا اضيف المشبه به الى المشبه ألا أن يكون بمراعاة الاصل اه سم وتقدم جواب آخر (قوله اما مقبول) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط مجردا صطلاح والافتى انتفى شرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه أو الطرف فهو مردود كذا فى الاطول (قوله كان يكون المشبه به أعرف شئ) قال فى الاطول الاولى أعرف الطرفين اه يعنى فالشرط الاعرفية بالنسبة الى المشبه فقط (قوله فى بيان الحال) أى حال المشبه أى فيما اذا كان الغرض بيان الحال وكتب أيضا مانصه ظرف مستقر حال من المشبه به وقال سم يظهر أنه متعلق بيكون أو بمحذوف أى هذا فى بيان الحال وكذا يقال فيما بعده (قوله أو أتم شئ) الاولى أو أتم الطرفين والظاهر الواو وقد مر اه أطول (قوله فى الحاق الخ) وفى التقرير أيضا اه أطول (قوله معروفه) تفسير مسلم الحكم فيه اه سم (قوله عند المخاطب) ينبغى تقييد قسيميه أيضا به كما لايخفى فلو أخر عن قوله فى بيان الامكان لامكن تعلقه بالاقسام الثلاثة من غير بعد اه أطول (قوله فى بيان الامكان) وكذا فى التزيين والتشويه انظر الاطول (قوله بان لايكون على شرط المقبول) بأن لايكون اعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم فيه (قوله كما سبق ذكره) يحتمل أن يريد ماقدمه عند قوله * كما أبرقت قوما عطاشا غمامة من أنه لايجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشطر الاول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود كذا فى سم (قوله خاتمة فى تقسيم الخ) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات بحث لانه لابحض الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع أنه لامدخل للغرض فيه لان شدة مناسبته للاستعارة فى تضمنه المبالغة فى التشبيه دعت الى أن لايفصل بينه وبين الاستعارة من ما أمكن اه أطول (قوله باعتبار ذكر الاركان) المراد بذكر الوجه والاداة هنا مايشمل التقدير وبحذفهما تركهما لفظا وتقديرا فان مدار المبالغة فى زيد أسد فى الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لايجامع التقدير فى

النظم

حتى ذهب بعضهم الى أن اللجين
هو بفتح اللام وكسر الجيم
نى الورق الذى يسقط من الشجر
تشبيه به وجه الماء وبعضهم
لى أن الاصيل هو الشجر الذى له
صل وعروق وذهبه ورقه الذى
اصفر ببرد الخريف وسقط منه على
جه الماء وفساد هذين الوجهين
نى عن البيان (أو مرسل) عطف
لى اما مؤكد (وهو بخلافه) أى
اذكر اداته فصار مرسلا من
لتأكيد المستفاد من حذف
لاداة المشعر بحسب الظاهر بأن
لمشبه عين المشبه به (كامر) من
الامثلة المذكورة فيها أداة
تشبيه (و) التشبيه (باعتبار
الغرض اما مقبول وهو الوافى
افادته) أى افادة الغرض (كان
يكون المشبه به أعرف شئ بوجه
التشبيه فى بيان الحال أو) كأن
يكون المشبه به (أتم شئ فيه) أى
وجه التشبيه (فى الحاق الناقص
الكامل أو) كان يكون المشبه به
مسلم الحكم فيه) أى فى وجه
التشبيه (معروفه عند المخاطب
فى بيان الامكان أو مردود) عطف
على مقبول (وهو بخلافه) أى
بأن يكون قاصرا عن افادة الغرض
بأن لايكون على شرط المقبول
كما سبق ذكره

(خاتمة)

فى تقسيم التشبيه بحسب القوة
والضعف فى المبالغة باعتبار
ذكر الاركان وتركها

النظم ومدارها فى زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لايجامع التقدير فى النظم وبذكر المشبه الاتيان به لفظا وبحذفه تركه لفظا قاله فى الاطول وكتب أيضا قوله باعتبار ذكر الاركان لايخفى ان ماذكر فيه جميع الاركان لامبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة اه أطول (قوله باعتبار ذكر الاركان) أى كلها وقوله وتركها أى ترك بعضها (قوله والمشبه به مذكورقطعا) أورد عليه جواز حذفه فى جواب من يشبه الاسد حيث يجاب بقولنا زيد وحينئذ تزيد المراتب على الثمانية وأجاب عنه الشارح والسيد فى شرحيهما للمفتاح بمنع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبعد تسليمه يمنع وقوعه فى كلام البلغاء ولايخفى ضعفه لانه لولم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد فى جواب من قال اخبرنا بل تعيينا للقلم ولامعنى لمنع الوقوع فى كلام البلغاء لانه حذف قياسى لايوقف وقوع مثله فى كلام البلغاء على السماع بل الجواب أنه نادر بالقياس الى سائر المراتب فلذا لم يلتفت اليه أو ان الجواب فى حكم السؤال ومطابق له فحكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو أردت بوجوب ذكر المشبه به مايشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا اه أطول (قوله تصير ثمانية) ولك فى ضبط المراتب الثمانية أن تقول ان الوجه والاداة اما مذكوران معا أو محذوفان معا أو المذكور الوجه فقط أو الاداة فقط وعلى التقادير الاربعة اما أن يذكر المشبه أولا (قوله باعتبار ذكر أركانه) من البين أنه لامبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام ايماء الى ان أعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة باعتبار أحد الذكرين كذا وكذا وذا لايتوقف على أن يكون لكل من الذكر مدخل فى ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لامدخل له فى هذا الحكم تكلف جدا وان حذف أحدهما من مراتب قوة التشبيه لامن أعلى مراتبها لانه لاقوة فيما دونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة أيضا لانه ليس فيما دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس حذفهما أيضا أعلى المراتب فى قوة المبالغة بل أعلى المراتب فى المبالغة ولو قال وأعلى مراتب التشبيه فى المبالغة لم يتجه هذا اه أطول (قوله فقوله) تفريع على قوله اذا كان الخ (قوله متعلق بالاختلاف الخ) لعل مراده بيان تحصيل المعنى لا التقدير فى نظم الكلام والافلاشك أن قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى وأعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام كذا فى الفنرى وقوله لعل مراده الخ أو يقال مراده الرد على من زعم تعلقه بقوة المبالغة كما يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ وكتب أيضا مانصه وقال فى الاطول قوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من إضافة المراتب الى التشبيه فانه فى معنى مراتب ثبتت للتشبيه وهو أقرب مسافة مما ذكره الشارح اه (قوله باختلاف المشبه به) أى قوة وضعفا (قوله وكأن زيدا الاسد) فيه مبالغة ليست فى الكاف لايهام كان لظن الاتحاد

وقد سبق أن الاركان أربعة والمشبه به مذكور قطعا فالمشبه اما مذكورا ومحذوف وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكورا ومحذوف وعلى التقادير فالاداة اما مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية (وأعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة) اذا كان اختلاف المراتب وتعددها (باعتبار ذكر أركانه) أى أركان التشبيه (أو بعضها) أى بعض الاركان فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان أعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة وانما قيد بذلك لان اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالذئب فى الشجاعة وقد يكون باختلاف الاداة نحو زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد

بين زيد والاسد أو الشك فيه فالقول بأن في لفظ كأن افادة الشك الموهن أمر التشبيه وهم اه فتري وأيضا هو بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا ترى بعض النحاة ان كأن مركبة من كاف التشبيه وان المكسورة وان أصل كأن زيدا أسد ان زيدا كأسد كما تقدم بيانه كذا في الاطول (قوله وقد يكون باعتبار الخ) وقد يكون باعتبار اختلاف وجه الشبه نحو زيد كالاسد في كمال الشجاعة فانه أقوى من قولنا في الشجاعة ولم يتعرض المصنف لهذه الاختلافات الثلاثة لاستواء العامة والخاصة فيها ولخروج اللغة والنحو عن عهدتنا انما المتعلق بفننا الاختلاف بالذكر والحذف افاده في الاطول (قوله بأنه ان ذكر) الباء سببية متعلقة بيكون بعد تقييده بقوله باعتبار او بدل من باعتبار (قوله والا) أي والا يحذف الوجه والاداة معا بأن حذف أحدهما فالنفي راجع الى حذف الوجه والاداة معا فقط لا لجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة والقرينة على ذلك ما سيأتي فلا يقال يصدق هذا النفي على قولنا كالاسد في الشجاعة مع أنه سيذكر أنه مما لا قوة له أصلا وكتب على قوله يصدق هذا النفي الخ مانصه أي كما يصدق على صورتين من المتوسط زيد كالاسد زيد أسد في الشجاعة (قوله فاعترض الخ) فيه أن هذا الاعتراض غير مندفع بما سلكه الشارح بل هو وارد على المتن مطلقا لان كلامه في مراتب التشبيه في قوة المبالغة فالاختلاف باعتبار ذكر الاركان أو بعضها في كلامه انما هو في تلك المراتب تدبر (قوله حذف وجهه وأداته فقط أو مع حذف المشبه) هاتان الصورتان متساويتان كما في المطول وكتب أيضا قوله أو مع حذف المشبه أي مع اعتباره في نظم الكلام اذ لو اعرض عنه وتركه بالكلية لترقى من التشبيه الى الاستعارة اه أطول (قوله ثم الاعلى بعد هذه المرتبة) فثم للتراخي في الرتبة وكون التقدير ذلك هو المتبادر وقد عرفت ما فيه ولك أن تفسره بان بعد هذه المرتبة العليا حذف الخ بقرينة قوله ولا قوة لغيرهما فلا يرد عليه ما عرفت من لزوم كونها أعلى بعد المرتبة الاولى فينافيه قوله ولا قوة لغيرهما كذا في الاطول وقال الفنري ينبغي أن يجرد الاعلى أي في عبارة الشارح هذه عن معنى التفضيل ويراد به العالي اذ لا علو فيما بعد هذه المراتب الاربع اه أي لا علو في قوة المبالغة كما هو فرض الكلام بل ولا في المبالغة (قوله لغيرهما) أي غير حذف الوجه والاداة معا بصورتيه وحذف أحدهما فقط بصوره الاربع وفي بعض النسخ لغيرها أي غير الصور الست اه والحاصل أن المراتب الثمانية منها اثنتان فيهما مزيد مبالغة في التشبيه هما ما حذف وجهه وأداته مع حذف المشبه وبدونه وأربع فيها مبالغة في التشبيه هي ما حذف وجهه أو اداته مع حذف المشبه أو ذكره وفرق الشارح بين حذف الوجه والاداة في شرح المفتاح بأن المبالغة في الاول أقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفي الشرح بأن الثاني أقوى واختاره السيد السند وأنكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه ان في حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم وجه الشبه

وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها بأنه ان ذكر الجميع فهو أدنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فأعلاها والا فالوسط وقد توهم بعضهم ان قوله باعتبار متعلق بقوله بقوة المبالغة فاعترض بأنه لا قوة للمبالغة عند ذكر جميع الاركان فالاعلى (حذف وجهه وأداته فقط) أي بدون حذف المشبه نحو زيد أسد (أو مع حذف المشبه) نحو أسد في مقام الاخبار عن زيد (ثم الاعلى بعد هذه المرتبة (حذف أحدهما) أي وجهه أو أداته (كذلك) أي فقط (أو مع حذف المشبه) نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد عند الاخبار عن زيد ونحو زيد أسد في الشجاعة ونحو أسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد (ولا قوة لغيرهما) وهما الاثنان الباقيان أعني ذكر الاداة والوجه جميعا مع ذكر المشبه أو بدونه نحو زيد كالاسد في الشجاعة أو كالاسد في الشجاعة خبرا عن زيد

وفيه نظر لان الشركة فى جميع الامور أيضا تنفى المغايرة وتوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة يوجب المغايرة لانا نقول صحة الحمل أيضا توجب المغايرة ويمكن أن يقال تكفى المغايرة بحسب التعقل فى صحة الحمل دون التشبيه فعموم الوجه يخصص بما يجامع الاثنينية اه أطول (قوله وبيان ذلك) أى ان الاعلى حذف الوجه والاداة ثم حذف أحدهما وانه لا قوة لغيرهما اه سم (قوله امّا بعموم وجه الشبه) أى وذلك حاصل عند حذفه اذ عند حذف الوجه تذهب النفس الى كمال الشبه بين الطرفين براسى اه سم (قوله ظاهرا) أى فى ظاهر الحال واما فى نفس الامر فالوجه الصفة المخصوصة التى قصد اشتراك الطرفين فيها (قوله أو بحمل المشبه به على المشبه) أى ظاهرا وأما فى الحقيقة فلاحمل ففى كلامه حذف من الثانى لدلالة الاول وقوله بأنه الخ تصوير للحمل وقوله هو هو هو الاول ضمير فصل والثانى خبر ان

(الحقيقة والمجاز)

(قوله أى هذا الخ) اشارة الى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ والمضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه اه فنرى (قوله كالاصل للمجاز) المناسب لقوله فرع الاستعمال أن يقول لما كانت أصلا باسقاط الكاف أو يقول كالفرع بزيادة الكاف ويمكن توجيهه زيادة الكاف فى كالاصل بأنه قد يوجد المجاز بدون الحقيقة فلم يكن المجاز لازم الابتناء على الحقيقة فلا تكون أصلا على الحقيقة بل بمنزلته لان الغالب ابتناؤه عليها وعدم زيادتها بعد لان قوله فرع الاستعمال معناه فرع صحة الاستعمال أو يقال المراد الاستعمال بالفعل حقيقة والكلام على تقدير الكاف أو المراد فرعه غالبا (قوله فرع الاستعمال فيما وضع له) ظاهره يدل على أنه يشترط فى المجاز استعماله فى الموضوع له أولا وليس كذلك فينبغى أن يحمل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو على الاعم الاغلب اه حفيد وقوله بحسب صحة الخ أى فيكون المعنى فرع صحة الاستعمال وكتب أيضا مانصه وقال فى الاطول ذكر الحقيقة تنبيها على أن بحث المجاز يستتبع التعرض للحقيقة لانها ضده لان والاشياء انما تتبين باضدادها وقدمها لان مدار الحقيقة وهو الموضوع له أصل لما هو مدار المجاز أعنى لازم الموضوع له اه (قوله لئلا يتوهم أنه) أى القيد وانما قال يتوهم لانه فى التحقيق لا يقابلهما اذ المراد بالمعنى ما اللغة فيه مدخل وهما كذلك لا يقال الاطلاق يوهم ادخال العقليين لانا نقول الحقيقة والمجاز عند الاطلاق لا يتناولهما اذ لابد من تقييدهما بالعقلى (قوله مقابل للشرعى والعرفى) فيخرجان بالتقييد مع أن القصد ادخالهما (قوله الحقيقة) آثرها على الضمير تنبيها على اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم المبحث اه أطول (قوله من حق) بابه ضرب ونصر (قوله والتاء فيها للنقل الخ) معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أن اللفظ اذا صار بنفسه اسما بالغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا هكذا كانت اسميته فرعا

وبيان ذلك أن القوة اما بعموم وجه الشبه ظاهرا أو بحمل المشبه به على المشبه بأنه هو هو فى اشتمل على الوجهين جميعا فهو فى غاية القوة وما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط والله أعلم

(الحقيقة والمجاز)

هذا هو المقصد الثانى من مقاصد علم البيان أى هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصد الاصلى بالنظر الى علم البيان هو المجاز اذ به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة الا انها لما كانت كالاصل للمجاز اذ الاستعمال فى غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولا (وقد يقيدان باللغويين) ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما فى الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعى والعرفى (الحقيقة) فى الاصل فعيلة بمعنى فاعل من حق الشئ ثبت أو بمعنى مفعول من حققته أثبته نقل الى الكلمة الثابتة أو المثبتة فى مكانها الاصلى والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية

لوصفيته كما أن المؤنث فرع المذكر فتجعل التاء علامة للفرعية كما جعلت علامة في رجل علامة لكثرة العلم بناء على أن كثرة الشيء فرع تحقق أصله اه فنري وكتب أيضا قوله للنقل الخ هذا ما عليه الجمهور وقيل للتأنيث أما على كونها بمعنى فاعل فواضح لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء جرى على موصوفه أولا وأما على كونها بمعنى مفعول فتقدر منقولة من الوصف المؤنث المحذوف موصوفه لان استواء المذكر والمؤنث فيه اذا ذكر موصوفه لا اذا حذف (قوله الكلمة) لا يشمل التعريف الحقيقة المركبة كقام زيد الا أن تؤول الكلمة بأن يراد بها ما يشمل الكلمة حكما ولو قسم الحقيقة الى مفردة ومركبة وعرف المفردة بما ذكره كما فعل في المجاز لكان أحسن وقال في المطول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل أعني الحقيقة المفردة (قوله في اصطلاح التخاطب) أي في مصطلحاته وفي بعض النسخ في اصطلاح به التخاطب وكتب عليها الاطول ما نصه في تقديم الظرف يعني قوله به اشارة لطيفة الى أن التخاطب لا يكون باصطلاحين وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول ثم استعمال الاصطلاح يوجب اخلال التعريف اذ لا يطابق في الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى في وضع به التخاطب وأما ما يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بأن الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشيء لان وحدة الواضع في جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح التخاطب وقوله فالاولى الخ فيه اشارة الى امكان تصحيح التعريف بأن يراد بالاصطلاح مطلق العرف المتناول للغة والشرع والعرف العام لا المختص بطائفة فقط وهو العرف الخاص وقوله وأما ما يقال الخ قال الحفيد بعد ذكره الايراد والجواب أن المراد بوضع كل طائفة واصطلاحهم أعم من أن يكون صادرا عنهم بنفسهم أو ينسب اليهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة الوحي أو العلم الضروري وهم متمكنون به ومتخاطبون به في محاوراتهم اه وقوله لا يصح على مذهب الخ أي لان ظاهر قولنا وضعت في اصطلاح التخاطب ان الواضع أهله (قوله التخاطب بالكلام الخ) عدول عن المتبادر من غير قرينة اذ المتبادر التخاطب بتلك الكلمة بل عدول مع الزاجر وهو أنه يلزم أن لا تدخل في الحقيقة الحقائق المورودة من غير تركيب وكلام ولا يدخل مثل قولنا أريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة اه أطول (قوله مما لا معنى له) أي صحيح لان الاستعمال اذا عدي بفي يتبادر أن مجرور في هو معنى اللفظ المستعمل فيه فيلزم أن يكون الاصطلاح هو معنى الحقيقة وهو فاسد اه سم وقد يقال يدفع هذا التبادر (قوله فيما) أي معنى وضعت له وكتب أيضا قوله مما لا معنى له صححه في الاطول حيث قال متعلق بوضعت أو بالمستعملة بعد التقييد بقوله فيما وضعت له ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح أي المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به التخاطب

وهي في الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما) اي في معنى (وضعت) تلك الكلمة (له في اصطلاح التخاطب) أي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة فالظرف أعني في اصطلاح متعلق بقوله وضعت وتعلقه بالمستعملة على ما توهمه البعض مما لا معنى له فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن الغلط

ونظرا اليه فجعل الشارح تعلقه بالمستعملة مما لا معنى له غير معتمد اه (قوله نحو خذ هذا الفرس الخ) فان لفظ الفرس هنا قد استعمل فى غير ما وضع له وليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز ولا يخفى أن اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا أيضا ينبغى أن يخرج عن التعريف كان يتلفظ بالانسان موضع البشر غلطا فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد بالاستعمال من غير شعور فينبغى أن يراد بالمستعملة المستعملة قصدا كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية فخروج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له اه أطول وهو مندفع بحمل الحفيد الغلط فى كلام الشارح على الخطا على سبيل القصد لا السهو بأن يزعم أنه على قانون الوضع من القوم بلا اثبات وضع من عنده اه فيكون الغلط على سبيل السهو خارجا بالمستعملة وعلى سبيل القصد خارجا بقولنا فيما وضعت له فغاية الامر ان الشارح لم يتعرض لخروج الغلط على سبيل السهو بقيد المستعملة هذا وكلام الحفيد يدل على أن اللفظ المستعمل قصدا فى غير ما وضع له وهو ما وضع له فى زعم المستعمل غير حقيقة وسيأتى عن سم فى تعريف المجاز خلافه وان الذى ليس بحقيقة هو الخطأ قصدا الذى لم يبن على اعتقاد فاسد ويمكن حمل كلام الحفيد عليه بأن يراد بقوله بأن يزعم أنه الخ أى بأن يظهر انه الخ تأمل (قوله وعن المجاز) قال بعضهم ان الكناية يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج بما يخرج به المجاز ولم يتعرض الشارح له فكأنه أراد بالمجاز ما يتناول الكناية واعلم أنها اختلف فيها فقيل حقيقة وعليه فيجب ادخالها فى التعريف وقيل مجاز فيجب خروجها وقيل واسطة فيجب خروجها عن تعريفهما (قوله لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل) وذلك التأويل كما سيأتى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وكونه فردا من افراده بأن تجعل أفراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذى له غاية الجراءة فى ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذى له تلك الجراءة لكن لا فى ذلك الهيكل اه فنرى وكتب أيضا قوله لان الاستعارة الخ لا يخفى أن التعليل أخص من المدعى الا أن يراد بالاستعارة مطلق المجاز (قوله واحترز بقوله فى اصطلاح التخاطب) قال الحفيد أقول يجوز أن يكون لفظ موضوعا لمعنيين فى اصطلاح التخاطب وقد استعمل فى أحدهما لا من جهة أنه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين فى شرح الكشاف حيث جوزوا استعارة العمى لعمى البصيرة من عمى البصر مع أنه حقيقة فيهما كما يستفاد من الاساس وانما اعتبروا الاستعارة للمبالغة فى أن ذلك الامر المعقول بمنزلة المحسوس فالاحتراز عن ذلك المجاز بقيد الحيثية فيلغو قيد فى اصطلاح التخاطب كما لا يخفى تأمل اه وقوله بقيد الحيثية أى قولنا من حيث انها وضعت له وقوله فيلغو قيد فى اصطلاح التخاطب أى لخروج ما احترز به عنه بقيد الحيثية (قوله والوضع الخ) عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والمجاز على معرفته لاخذه فى تعريفهما ولا يخفى أنه فوت المصنف مصلحة التعليم

نحو خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له فى اصطلاح التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل الا أن المدعوم من اطلاق الوضع انما هو الوضع بالتحقيق واحترز بقوله فى اصطلاح التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذى به التخاطب كالصلاة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها تكون مجازا لاستعماله فى غير ما وضع له فى الشرع أعنى الاركان المخصوصة وان كانت مستعملة فيما وضع له فى اللغة (والوضع)

والتعلم حيث أخر تعريف الوضع الى هذا المقام وأول ما يحتاج اليه فى هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعرى لماذا أخره اه أطول (قوله أى وضع اللفظ) أى لا مطلقا والا كان تعريفه تعريفا بالاخص لان الوضع المطلق تعيين الشئ للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان أو غيره كالخط والعقد والاشارة والنصب والهيآت ولا وضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والا لكان تعريفا بالاعم وحمل اللفظ فى التعريف على الكلمة بجعل اللام للعهد يصلحه لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة المجاز الذى هو المقصد هنا اه أطوله (قوله اللفظ) ولو بالقوة لتدخل الضمائر المستترة اه يس (قوله للدلالة على معنى بنفسه) لا يقال الاولى للدلالة على شئ لان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشئ لا اللفظ والمعنى لانا نقول نعم لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع اللفظ والمعنى لكن الاخصر والاولى تعيين اللفظ لشئ بنفسه أما كونه أخصر فظاهر وأما كونه أولى فلان الوضع اضافة بين اللفظ والشئ والاضافة انما تتضح حق الاتضاح بتعيين طرفيها وللاستغناء حينئذ فى معرفة الوضع عن تعريف الدلالة وكان صاحب التعريف أراد ابداع العلل الاربع فان التعيين لا بد له من معين فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هى العلة الغائية كذا فى الاطول (قوله على معنى) أى ولو لفظا كمدلول الكلمة (قوله أى ليدل بنفسه) اشارة الى أن قوله بنفسه متعلق بالدلالة لا بالتعيين والا لقدمه على قوله للدلالة دفعا للبس ويدل على ما أشار اليه قول المصنف فى المجاز لان دلالته بقرينة كذا فى الفنرى (قوله بل تحتاج الى الغير) أما على انها كليات وضعا فلان معنى الحرف من حيث هو معناه معتبر وملحوظ على وجه تعلقه بالغير وارتباطه به واما على انها جزئيات وضعا فظاهر (قوله والفعل) فيه نظر ظاهر فان الفعل يحتاج الى الفاعل اه يس (قوله عند من يجعل الخ) فقولهم فى غيره على هذا بمعنى بغيره والجار والمجرور متعلق بدل وأما على الاول ففى على بابها والجار والمجرور صفة لمعنى أى كائن ذلك المعنى فى غيره فأل مثلا دالة على التعريف بنفسها لكن التعريف واقع على مدخول ال هذا على الاول وأما على الثانى أعنى مذهب من يجعل معنى قولهم الخ فأل لا تدل على التعريف الا بشرط ذكر مدخولها (قوله انه مشروط الخ) حاصل الامر ان المتوقف على ذكر المتعلق على هذا أصل الدلالة وعلى الاول الدلالة على المعنى التام فهو يدل دون ذكر المتعلق يدل على المعنى اجمالا لكنه لا يتم ولا يتعين الا بذكر المتعلق اه سم (قوله على معناه الافرادى) قيد المعنى بالافرادى لان اشتراط الغير فى الدلالة على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد فى قولك جاءنى زيد على الفاعلية بواسطة جاءنى اه فنرى والمعنى التركيبى هو الذى يدل عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله فخرج المجاز عن أن يكون موضوعا) ويحتمل أن المراد

أى وضع اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) اى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه ومعنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافيا فى فهم المعنى عند اطلاق اللفظ وهذا شامل للحروف أيضا لانا نفهم معانى الحروف عند اطلاقها بعد علمنا بأوضاعها الا ان معانيها ليست تامة فى أنفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف الاسم والفعل نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره انه مشروط فى دلالته على معناه لافرادى ذكر متعلقه (فخرج المجاز) عن أن يكون موضوعا

بالنسبة الى معناه المجازى (لان دلالته) على ذلك المعنى انما تكون (بقرينة) لابنفسه (دون المشترك) فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لاينافى ذلك فالقرء مثلا عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه فيكون موضوعا وفى كثير من النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو لانه ان أريد أن الكناية بالنسبة الى معناها الاصلى موضوعة فكذا المجاز ضرورة أن الاسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى موضوع للحيوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان أريد أنها موضوعة بالنسبة الى معنى الكناية أعنى لازم المعنى الاصلى ففساده ظاهر لانه لايدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لايقال معنى قوله بنفسه أى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فعلى هذا يخرج عن الوضع المجاز دون الكناية لانا نقول أخذ الموضوع فى تعريف الوضع فاسد للزوم الدور

خرج تعيين المجاز عن أن يكون وضعا ويحتمل أيضا أن المراد خروج المجاز عن تعريف الحقيقة وكتب أيضا قوله لخروج المجاز فيه نظر لان المعنى المجازى اذا كان جزأ أو لازما بينا لاتنفك الدلالة عليه عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقا ويندفع هذا بأن المراد بالدلالة الدلالة المعتبرة وهى ما معها ارادة المدلول وكتب أيضا قوله لخروج المجاز عن أن يكون موضوعا أى بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فيوجد فى المجاز وضع نوعى لثبوت قاعدة من الواضع دالة على أن كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى معين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ومدلول عليه بمعنى انه مفهوم منه بواسطة القرينة لابواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ فى المعنى المجازى لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالهما والوضع النوعى بهذا المعنى ليس هو المعتبر فى كون اللفظ حقيقة بل المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بأن كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح فى التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين اه فتدبر (قوله بالنسبة الى معناه المجازى) أما بالنسبة الى معناه الحقيقى فلم يخرج (قوله بقرينة) أى بواسطة قرينة فالدال هو اللفظ بواسطتها (قوله دون المشترك) حال من المجاز (قوله فانه لم يخرج) فهو حقيقة ولو استعمل فى معنييه كما هو المنقول عن الامام الشافعى ثم نقل بعضهم عن كثيرين أنه فى هذه الحالة مجاز فان كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما اذا استعمل فى أحدهما (قوله للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) أى لفهمهما منه بدون القرينة وقوله وعدم الخ يعنى غاية ما فى المشترك ان أحدهما ليس بمتعين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعين المراد مما لا مدخل له فى تحقق الدلالة بالنفس وعدم تحققها قطعا لان الارادة أمر آخر فالقرينة المحتاج اليها فى المشترك انما هى لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف قرينة المجاز فهى محتاج اليها فى نفس الدلالة على المعنى المجازى (قوله احد المعنيين) أى على أنه مراد وقوله بالتعيين أى ملتبسا ذلك الاحد بالتعيين (قوله فالقرء) بفتح القاف وضمها والفتح أفصح اه فتدبر (قوله أى من غير قرينة الخ) المناسب اسقاط أى (قوله أخذ الموضوع) أى اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وكتب أيضا قوله أخذ الموضوع فى تعريف الوضع فاسد أى لانه يوجب الدور لكن يقال اذا فسر قوله بنفسه بقولنا أى من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى أو من غير قرينة مانعة عن ارادة ما يعين له فلا دور على أن لك أن تدفع الدور ولو صرح بالموضوع فى التعريف فضلا عن كونه مضمرا فيه بأن يراد به ذات الموضوع لامع الوصف بالوضع نظير ما قالوه فى تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم الخ وكتب على قوله لانه

يوجب الدور مانصه ويمكن تعيين المعنى الاصلى بما لايحتاج فهمه من اللفظ الى قرينة فلايرد أنه لايمكن تعيين المعنى الاصلى الا بالموضوع له فيدفع الدور كما ذكره السيد (قوله وكذا حصر القرينة فى اللفظى) أى الذى هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لاخراج المجاز دون الكناية فانه يقتضى أن قرينة المجاز دائما لفظية وهو باطل بل ويقتضى أيضا أن قرينة الكناية دائما معنوية وهو أيضا باطل كما فى الفنرى (قوله فانها أيضا حقيقة) لاستعمالها فى الموضوع له (قوله لان الكناية) أى عند المصنف (قوله والقول الخ) قائله عباد الصيمرى ومن تبعه فى جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى مانصه لايشترط مناسبة اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصيمرى حيث أثبتها بين كل لفظ ومعناه قال والالم اختص به فقيل بمعنى أنها حاملة على الوضع على وفقها فيحتاج اليه وقيل بل بمعنى أنها كافية فى دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصه الله تعالى به كما فى القاقة ويعرفه غيره منه قال القرافى حكى أن بعضهم يدعى أن يعلم المسميات من الاسماء فقيل له ما مسمى آذناغ وهو من لغة البربر فقال أجد فيه بياضا شديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك قال الاصفهانى والثانى هو الصحيح عن عباد اه فأنت ترأه كيف نقل عن الاصفهانى تصحيح القول الثانى عن عباد وهو يعارض تأويل السكاكى الآتى وكتب أيضا قوله والقول الخ قال فى الاطول لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وينافيه ماذهب اليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلغو الوضع بل فى تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تحصيل الحاصل عقبه بقوله والقول الخ فقول الشارح أى فى المطول هذا ابتداء بحث ليس بذاك اه (قوله لذاته) أى لاوضعه اذ لاوضع (قوله كدلالته على اللافظ) جعل دلالة اللفظ على اللافظ لذاته محل بحث لانه لعلاقة عقلية الا أنه لوضوحها لاتنفك عنه الدلالة وكأنه أراد بالدلالة لذاته أن نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك عنها ولا تكون دائرة على اعتبار معتبر اه أطول (قوله لوجب أن لاتختلف اللغات باختلاف الامم وأن يفهم الخ) عبارة المطول ولوجب أن يفهم الخ قال الفنرى الظاهر ان كلا منهما وجه مستقل فنى الوجه الاول بحث لانه ان أراد أن دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه فى كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فممنوع لجواز أن يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان أراد به لايجوز أن تتعدد اللغات حينئذ بل يجب أن يتحد الدال على المعنى الواحد فهو أيضا ممنوع لجواز أن يتعدد الاسماء بحسب الذات على معنى واحد وان أراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره اه قال سم يمكن أن يصور بأن المراد عدم اختلاف اللغات بحيث يختص أهل كل لغة بمعرفتها ويفارق ما بعده بأنه بالنسبة للغة الواحدة وكأنه ترقى عن هذا فكأنه قال لوجب أن لايختص أهل كل لغة بمعرفتها بل ولوجب أن يعرف كل أحد جميع ألفاظ

وكذا حصر القرينة فى اللفظى لان المجاز قد تكون قرينته معنوية لايقال معنى الكلام انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها أيضا حقيقة على ماصرح به صاحب المفتاح لانا نقول هذا فاسد على رأى المصنف لان الكناية لم تستعمل فيما وضع له بل انما استعملت فى لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وسيجىء لهذا زيادة تحقيق (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) يعنى ذهب بعضهم الى أن دلالة الالفاظ على معانيها لاتحتاج الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة كل لفظ على معناه لذاته فذهب المصنف وجميع المحققين الى أن هذا القول فاسد مادام محمولا على مايفهم منه ظاهرا لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب أن لاتختلف اللغات باختلاف الامم

لغته مع أنه ليس كذلك فليتأمل اه وعدم اعادة اللام هنا فى قوله وأن يفهم الخ دون بقية المعطوفات يشعر بأن قوله وان يفهم الخ من تتمة ما قبله فهو تفسير له فلا اعتراض أصلا (قوله وان يفهم الخ) كما أن كل واحد يفهم من كل لفظ أن له لافظا اه مطول وكتب أيضا قوله وأن يفهم الخ قد يقال عدم فهم من لم يفهم لعدم تنبهه للمناسبة كما لا يفهم من لم يعلم بالوضع على القول به (قوله ولا امتناع أن يجعل الخ) هذا كلام ذكره السكاكى وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هى فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم وفهم المعنى الحقيقى ضرورى فى كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل فى المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا تسلم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى بحيث لا يدل على المعنى الحقيقى أصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى لا عدم دلالته على المعنى الحقيقى ومعنى قول الشارح دون الحقيقى متجاوزا عن المعنى الحقيقى لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازى أيضا قلت هذا أيضا لا يتم لان مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالته على المعنى الحقيقى لا مطلق دلالته فليتأمل اه فنرى (قوله بحيث لا يفهم منه الخ) كما فى الاعلام المنقولة (قوله وقد تأوله السكاكى) ذكر فى الاطول لهذا القول تأويلات أخر منها أنه أراد بجعل الدلالة لذات اللفظ نفس توقف الدلالة على ارادة المعنى به (قوله على ما عليه أئمة علمى الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على أن كلا منهما علم مستقل وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيآتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا فى شرح المفتاح للسيد وفيه بحث ذكره الفنرى فى حواشيه على المطول فراجعه (قوله كالجهر الخ) النفس الخارج الذى هو بكيفية حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف مجهورا وان بقى بعضه بلا صوت يجرى معه كان مهموسا والشدة ان ينحصر صوت الحرف عند اسكانه فى مخرجه انحصارا تاما فلا يجرى والرخاوة أن يجرى الصوت جريانا تاما والتوسط بينهما أن لا يتم الانحصار والجرى اه فنرى (قوله اذا أخذ فى تعيين الخ) قال فى الاطول بعد فراغه من سوق تأول السكاكى ما نصه ولا يخفى أن ما أول به كلام عباد يخرجه عن أن يكون من المخالفين فى اختصاص بعض الكلم ببعض المعانى للوضع وأن يكون مدعيا لان الاختصاص لذات اللفظ كما دل عليه أول كلام السكاكى على طبق ما فى كتب الاصول وكان السكاكى يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه اه بعض ايضاح (قوله لا يهمل التناسب بينهما) لا يخفى عليك أن اعتبار المناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات فى بعض الكلمات كما ذكره وأما اعتباره فى جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر فضلا عن اعتباره فى

وأن يفهم كل واحد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ولا امتناع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا امتناع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى (وقد تأوله) اى القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكى) أى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه أئمة على الاشتقاق والتصريف من أن للحروف فى أنفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضى أن يكون العالم بها اذا أخذ فى تعيين شئ مركب منها المعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ

كلمات جميع اللغات اه فنرى (قوله من غير أن يبين) أى ينفصل ذلك الشئ (قوله كالنزوان) هو ضراب الفحل والحيدى صفة مشبهة من جاد أى مال يقال حمار حيدى اى مائل عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيوان والخفقان والجولان اه فنرى (قوله وكذا باب فعل بالضم) قوة الضم فى فعل تناسب أن يوضع لافعال الطبائع اللازمة كذا فى شرح المفتاح الشريفى وقيل الضم يحتاج الى انضمام الشفتين فناسب أن يكون مدلوله مضموما مع الشخص أى لازماله اه حفيد على المطول (قوله والمجاز) أصله مجوز قلبت واوه الفا بعد نقل حركتها الى الجيم لان المشتقات تتبع الماضى المجرد فى الصحة والاعلال (قوله نقل الى الكلمة الجائزة) ليس المراد أن هذا المفهوم هو المنقول اليه اللفظ بل أراد بذكر ذلك بيان المناسبة فقدر اه سم فكانه قال نقل الى الكلمة المستعملة الخ لانها جائزة مكانها الاصلى (قوله الجائزة) فهو مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل (قوله أو المجوز بها) فهو مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول وكتب أيضا قوله أو المجوز بها فيه تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه بالاحتمال الاول وكان الحامل للشيخ على الالتفات الى هذا الاحتمال أن يكون المجاز نظيرا للحقيقة فى كونها بمعنى الفاعل أو المفعول كذا فى الاطول (قوله وذكر المصنف الخ) أشار الشارح فى المطول الى ضعفه حيث سماه زعما ووجهه أنه لا يلائم ماذكر فى الحقيقة لتوات التقابل (قوله أن الظاهر) لعل وجه الظهور ان استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف ما اذا كان اسم مكان فلا مجاز فيه (قوله سلكه) أى لا بمعنى تعداه وان كان السلوك ملزوما للتجاوز (قوله وهما مختلفان) أى حقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد فلهذا عرفوا كلا على حدة كذا فى المطول قال فى الاطول وهذا انما يصح لو لم يكن لهما حقيقة مشتركة وكان المجاز مشتركا لفظيا بين مفهوم المجاز المفرد ومفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وماقدمه من تقسيم اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له الى المجاز والكناية دال على أن المجاز هو اللفظ المستعمل فى لازم ما وضع له مع قرينة عدم ارادة الموضوع له اه ملخصا وفى الفنرى مايعتذر به عن الشارح حيث قال قوله فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد أى بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها والا فيجوز جمع الانسان والفرس فى تعريف الحيوان بأنه الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة اه (قوله فى غير ما وضعت له) ان أريد الوضع الشخصى خرج عن المجاز ما كان الوضع لمعناه الاصلى نوعيا كالمشتقات وان أريد النوعى خرج عنه ما كان الوضع لمعناه الاصلى شخصيا كالاسد وان أريد الاعم من الشخصى والنوعى لم يشمل شيأ من افراد المجاز ثم انه يشمل اللفظ المستعمل فى حقيقته ومجازه معا فانه مجاز أو حقيقة ومجازا باعتبارين على الخلاف فى ذلك كما يعلم من جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى كذا فى يس (قوله مرتجلا كان أو منقولا) المذكور

من غير أن يبين والقصم بالقاف الذى هو حرف شديد الكسر الشئ حتى يبين وأن لهما تركيب الحروف أيضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك لما فيه حركة كالنزوان والحيدى وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة (والمجاز) فى الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة أى المتعدية مكانها الاصلى أو المجوز بها على معنى انهم جازوا بها وعدوها مكانها الاصلى كذا فى أسرار البلاغة وذكر المصنف ان الظاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى أى طريقا لها على أن معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه فالمجاز (مفرد ومركب) وهما مختلفان فعرفوا كلا على حدة (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة) احترز بها عن الكلمة قبل الاستعمال فانها ليست بمجاز ولا حقيقة (فى غير ما وضعت له) احترز به عن الحقيقة مرتجلا كان أو منقولا

فى شروح المنهاج وشرح المطالع للمحقق الرازى أن المرتجل ما نقل الى المعنى الثانى بلا مناسبة للمعنى الاول كجعفر علما بعد وضعه للنهر والمنقول ما نقل لمناسبة والمشترك ما وضع لمعان متعددة بلا ملاحظة لوضع فى وضع آخر فى زمان أو ازمنة مع مناسبة أولا وقال العلامة الابهرى ان المرتجل فى المشهور ما يكون وضعه ابتداء من غير سبق وضع وصرح بعضهم بدخول المرتجل تحت المشترك كذا فى الحفيد على المطول ومن هذا يعلم أن فى اخراج المنقول بل والمرتجل على القول الاول والمشترك الداخل فى قوله أو غيرهما بحثا لانه يصدق على كل أنه مستعمل فى غير ما وضع له وهو المعنى الآخر والجواب أن يعم ما أى فى غير كل ما وضع له (قوله كان) أى الحقيقة وذكر لانها لفظ (قوله أو غيرهما) أى غير المرتجل والمنقول كالمشترك والمشتقات فانها حقائق ولا يقال فيها مرتجلة ولا منقولة اه يس (قوله متعلق بقوله وضعت) ليس المراد من تعلقه به أن يعتبر حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح والا لزم أن لا يكون لفظ الاسد الذى وضع فى اللغة وقرر عليه فى الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوى أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فى ذلك أولا اه فنرى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله وضعت قال فى الاطول أو بالغير لاشتماله على معنى المغايرة أو بالمستعملة بعد تقييده بقوله فى غير ما وضعت له على ما مر اه (قوله ليدخل الخ) قال فى الاطول كذا جعله المصنف لادخال ما ذكر وتبعه من جاء بعده وفيه نظر لانه داخل فى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له كما انه داخل فى الكلمة المستعملة فيما وضعت له اه وقد يلزم مثل ذلك فى اخراجه بهذا القيد الحقيقة التى لها معنى آخر باصطلاح آخر كما سيفعل الشارح فانها أيضا داخلة فى الامرين باعتبارين فالمتجه التخلص من جميع ذلك أن يجعل معنى قولهم ليدخل وليخرج أى نصا فكأنه قيل للتنصيص على الدخول والخروج فتدبر (قوله فليس بمستعمل الخ) يعنى فيكون مجازا شرعيا ولو وقع الاستعمال من لغوى جرى على اصطلاح الشرع فهو شرعى على الظاهر أفاده يس (قوله وليخرج) فاعله ما الآتية وقوله من الحقيقة حال مما بعدها اه سم (قوله مع قرينة الخ) هذا عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أما من جوزه كالاصوليين فلم يشترط فى القرينة أن تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى كما صرح بذلك المحقق المحلى فى شرحه على جمع الجوامع اه يس قال ع ق نخروج الكناية وبقاء الحذف سالما للمجاز بناء على عدم جواز الجمع وعلى جوازه يخرج المجاز أيضا الذى هو المحدود لعدم منع قرينته على هذا ولو أسقطنا القيد المذكور لادخال المحدود دخلت معه الكناية أيضا اه ملخصا (قوله فلا بد من العلاقة) لا بد من ملاحظة العلاقة أيضا حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظها المستعمل لم يكن مجازا بل غلطا وقيد الشارح العلاقة بالمعتبر نوعها ولا يعد أن يقال العلاقة فى الاصطلاح ليست الا المعتبر نوعها والعلاقة بالفتح والكسر فى الاصل الحب

أو غيرهما وقوله (فى اصطلاح التخاطب) متعلق بقوله وضعت قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له فى الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى به وقع التخاطب أعنى الشرع وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلاة المستعمل بحسب الشرع فى الاركان المخصوصة فانه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة لا بحسب اصطلاح التخاطب وهو الشرع (على وجه يصح) متعلق بالمستعملة (مع قرينة عدم ارادته) أى ارادة الموضوع له (فلا بد) للمجاز (من العلاقة) ليتحقق الاستعمال على وجه يصح وانما قيد بكونه على وجه يصح

اللازم للقلب أو بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر في السوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس اه أطول وفي سم هي بكسر العين وفتحها سواء كانت في المعاني كما هنا أو المحسوسات كعلاقة الحبل كما قاله بعضهم ومنهم من فرق بينهما وكتب أيضا قوله من العلاقة هي علقة بها الارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وبها الانتقال من الاول للثاني فان قيل الانتقال في المرسل قد يدعى ظهوره لان فيه الانتقال من ملابس لملابسه وليس ذلك في الاستعارة فانك اذا استعملت الاسد في الرجل الشجاع لم ينتقل اليه من حيث انه رجل شجاع اذ ليس لازما للاسد ولا ملابسا له وانما ينتقل منه الى وصف الشجاع ولم يقصد ذلك ولو قصد لكان من المجاز المرسل قلت الانتقال من الاسد الى لازمه وعارضه الذي هو نفس الشجاع ولما كان عارضا للرجل أيضا انتقل منه الى الرجل الموصوف فصار وجه الشبه كالعلة للانتقال (قوله واشترط العلاقة) تفسير لقوله قيد الخ بين به ان معنى قولهم على وجه يصح أنه لابد من العلاقة فيكون فيه دفع لبحث أورده في الاطول وعبارته وههنا بحث وهو أنه أي قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط يخرج مجازا لم تنصب معه قرينة فان استعماله على هذا الوجه لا يصح الا أن يدعى أن عرفهم خصص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما تحقق فيه العلاقة اه (قوله ليخرج الغلط) ينبغي أن يزاد به الخطأ قصدا كما قاله شيخ الاسلام فيما سبق وذلك لان الخطأ باعتبار فساد الاعتقاد ينبغي أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز لانه انما استعمل في الموضوع له أو في غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده فمن أشار الى كتاب بهذا الفرس لاعتقاده أنه فرس انما استعمل الفرس في معناه لا في غيره وان أخطأ في اعتقاده أن المشار اليه فرس في الواقع ومن أشار الى كتاب بهذا أسد لاعتقاده أنه رجل شجاع فانما استعمله في معناه المجازي مع وجود العلاقة فيكون مجازا وان أخطأ في اعتقاده وأما الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حكم لهذا ولا اعتداد به كذا في سم أو يقال الغلط باعتبار اللسان خارج بقيد المستعمل كما مر وقوله الخطأ قصدا أي بقصد استعمال اللفظ في غير ما وضع له مع علمه انه مخطئ (قوله ليخرج الكناية) يعني بناء على انها واسطة لا حقيقة لاستعمالها في غير ما وضعت له ولا مجازا لعدم منع قرينتها عن ارادة المعنى الحقيقي كذا في يس (قوله أي من الحقيقة والمجاز) قال في الاطول أي من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف في الايضاح فتفسير الشارح اياه بالحقيقة والمجاز خلاف الايضاح اه (قوله وعرفي خاص) الخاص صفة العرف والمقصود النسبة الى العرف الخاص وتوجيه العبارة ان الخاص وصف للعرفي بحال العرف وقس عليه قوله أو عرفي عام ولا حاجة الى تقييد العرفي بالعام كما احتاجه الى التقييد بالخاص لانه اذا أطلق العرف والعرفي انصرفا الى العام اه أطول (قوله يتعين ناقله) المراد بتعينه أن يكون غير خارج عن طائفة مخصوصة كطائفة النحاة وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل

واشترط العلاقة (ليخرج الغلط) من تعريف المجاز كقولنا اخذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح (و) انما قيد بقوله مع قرينة عدم ارادته ليخرج (الكناية) لانها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادة ما وضعت له (وكل منهما) أي من الحقيقة والمجاز (لغوي وشرعي وعرفي خاص) يتعين ناقله كالنحوي والصرفي وغير ذلك (أو) عرفي (عام)

وبعدم تعينه أن لا يختص بطائفة مخصوصة كطائفة النحاة وكتب أيضا قوله يتعين ناقله أي عن المعنى اللغوي ومن أدلة النقل كثرة الاستعمال وكتب أيضا قوله يتعين ناقله ينبغي أن يقيد بغير الشرع بقرينة المقابلة اه حفيد وكتب أيضا قوله ناقله أي الذي نقله عن معناه الاول الى معناه الثاني وهذا موجود في كل منهما اذ في المجاز نقل لمناسبة اه سم (قوله لا يتعين ناقله) قال الحفيد لا يخفى أنه لا يمكن أن يكون لفظ موضوعا بتعيين الناس جميعا بل يكون عرف طائفة فيكون مما يتعين ناقله وكأنهم أرادوا بذلك أنه لا يختص النقل فيه بجماعة مخصوصة كالنحويين والصرفيين والشرعيين بل يكون الناقل من الجميع (قوله وهذه النسبة) أي في لغوي وشرعي وعرفي وكتب أيضا قوله وهذه النسبة الخ أفاد في الاطول أنه يصح أن تكون النسبة في الحقيقة أيضا باعتبار اصطلاح التخاطب كما أنه يجوز أن تكون في المجاز باعتبار الواضع فان الوضع معتبر في مفهوم المجاز باعتبار غير ما وضعت له واعتبار العلاقة بين المعنى المجازي وما وضع له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة ما وضعت له اه فأسد للسبع المخصوص حقيقة لغوية أي ان الواضع لها اللغة اذا لاحظنا في النسبة الواضع أو ان التخاطب بها اصطلاح اللغة اذا لاحظنا فيه اصطلاح التخاطب وأسد للرجل الشجاع مجاز لغوي أي ان مجازيته باعتبار اصطلاح اللغة اذا لاحظنا الاصطلاح أو ان الواضع لمعناها الحقيقي اهل اللغة اذا لاحظنا الواضع (قوله كأسد) نكر اللفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين واللفظ بهم دائر بين المعنيين فتدبر اه أطول وقوله نكر اللفظ أي اتى به في صورة النكرة والا فكل كلمة أريد لفظها فهي معرفة بالعلمية لكونها موضوعات لالفاظ معينة عند الشارح كذا في الفنري وفي الحفيد على المطول ان تنكير اللفظ لعدم وجوب التعريف وأما تعريف المعنى فبالنظر الى كون المعنى معلوما للمتكلم سمع اللفظ لاشتهاره في ضمن اللفظ اه (قوله للسبع) قال في الاطول أي الحيوان يصيد (قوله وفعل للفظ والحدث) الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر اسم بمعنى الامر والشان في اللغة فنقل في النحو للكلمة المخصوصة لاشتمالها عليه فاذا استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه أعني الحدث كان مجازا نحويا وليس حقيقة لغوية في الحدث كما يتوهم من حال سائر الامثلة كذا في الحفيد على المطول والمختصر (قوله لذي الاربع) أي باعتبار خصوص كونه ذا أربع والا فلو استعملوها في ذي الاربع باعتبار أنها من افراد مايدب كان حقيقة لغوية كما يظهر من كلامهم لبقائها في الاستعمال على موضوعها كذا في سم وكتب أيضا قوله لذي الاربع أي المعهود أي الحمار والبغل والخيل اه أطول (قوله والمجاز) مطلقا سواء كان مفردا أو مركبا اه أطول ثم قال ويتجه عليه أي على المصنف أنه لا وجه لتوسط المجاز بين قسمي التقسيم الاول له اه ومراده بالتقسيم الاول للمجاز تقسيمه الى مفرد ومركب (قوله مرسل) لانه غير مقيد بعلاقة واحدة هي المشابهة بل أرسل وورد بين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف

لا يتعين ناقله وهذه النسبة في الحقيقة بالقياس الى الواضع فان كان واضعها واضع اللغة فلغوية وان كان الشارع فشرعية وعلى هذا القياس وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح فان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام أو خاص (كاسد للسبع المخصوص (والرجل الشجاع) فانه حقيقة لغوية في السبع مجاز لغوي في الشجاع (وصلاة للعبادة المخصوصة (والدعاء) فانها حقيقة شرعية في العبادة ومجازي شرعي في الدعاء (وفعل للفظ) المخصوص أعني ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة (والحدث) فانه حقيقة عرفية خاصة أعني نحوية في اللفظ مجاز نحوي في الحدث (ودابة للذي الاربع والانسان) فانها حقيقة عرفية عامة في الاول مجاز عرفي عام في الثاني (والمجاز مرسل

الاستعارة وفيه أنهم قالوا المجاز مطلقا أبلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البينة اه أطول ويمكن دفعه بحمل المبالغة على الكاملة (قوله ان كانت العلاقة) أى علاقته المقصودة أخذا مما يأتى (قوله والا فاستعارة) الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين لئلا تقع فى الغلط اذا رأيت مجازا مرسلا أطلق عليه الاستعارة اه فتبرى (قوله وكثيرا ما) أى فى نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق أقل وقوله تطلق الاستعارة لم يضمر نائب فاعل يطلق مع سبق ذكره لانه سبق مرادا به معناه والمراد هنا نفس اللفظ اه أطول (قوله ليسم المشبه به) أى لفظه كما اشار اليه بقوله بعد واللفظ مستعار ليشمل استعارة الفعل والحرف فرادة بالاسم ما قابل المسمى لما قابل الفعل والحرف (قوله فعلى هذا) أى اطلاقها بمعنى المصدر دون اطلاقها بمعنى اللفظ (قوله ويصح منه الاشتقاق) أى اشتقاق المستعار منه والمستعار له والمستعار والمستعير (قوله كاليد فى النعمة والقدرة) قال فى الاطول بعد كلام قرره والحاصل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة المادية أو الصورية للقدرة فبهذا علم أن علاقة السببية والمسببية أعم من الحقيقية والتنزيلية ولو جعلت اليد آلة لهما لم يبعد اه وكتب أيضا قوله كاليد فى النعمة فى المطول يشترط أن يكون فى الكلام اشارة الى المنعم يقال اتسعت ايادى فلان عندى ولا يقال اتسعت اليد فى البلد كما يقال اتسعت النعمة فيها قال فى الاطول وينبغى أن يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف فى استعمال اليد فى النعمة لا على وقف كونه مجازا عليه والا لانتقض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة فى النعمة من غير اشارة الى المنعم بها اه وفى الفنرى أن اشتراط ذلك لئلا يخل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوى المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا فيما سبق ان الايادى حقيقة عرفية فى النعم فيظهر منه أنه لا احتياج الى ذكر المنعم اه وفى ع ق ان هذا الاشتراط يرد بصحة أن يقال عندى الايادى التى لا يقام لها بالشكر اه (قوله لكونها بمنزلة العلة الفاعلية) وليست فاعلية حقيقة لان الفاعلية حقيقة هى الشخص اه سم قال فى المطول وأيضا بها تظهر النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية لها وكتب أيضا قوله لكونها بمنزلة الخ أى فى مدخلية الوجود (قوله الى المقصود) هو المنعم عليه (قوله لان أكثر ما يظهر الخ) فاليد بمنزلة العلة الصورية للقدرة فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه وكتب أيضا ما نصه ما مصدرية (قوله سلطان القدرة) أى سلاطتها وتأثيرها وقوله يكون فى اليد أى باليد (قوله وبها تكون الافعال) أى غالبا بدليل قوله السابق أكثر اه سم (قوله اسم للبعير الذى يحمل المزادة) عبارة غيره اسم للبعير أو البغل أو الحمار الذى يستقى عليه (قوله أى المزود الخ) موافق لتفسير صاحبى المهذب والاساس وغيرهما فالحكم على الشارح بالسهو فى هذا التفسير وان الصواب تفسير المزادة بظرف الماء الذى يستقى به على الدابة

ان كانت العلاقة) المصححة (غير المشابهة) بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى (والا فاستعارة) فعلى هذا الاستعارة هى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى لعلاقة المشابهة كأسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى (وكثيرا ما تطلق الاستعارة) على فعل المتكلم أعنى (على استعمال اسم المشبه به فى المشبه) فعلى هذا يكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق (فهما) أى المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) أى لفظ المشبه به (مستعار) لانه بمنزلة اللباس الذى استعير من أحد فألبس غيره (والمرسل) وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة (كاليد) الموضوعة للجارحة المخصوصة اذا استعملت فى النعمة فيها لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة لان النعمة منها تصدر وتصل الى المقصود بها (و) كاليد (فى القدرة) لان أكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون فى اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك (والراوية) التى هى فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة اذا استعملت فى المزادة) أى المزود الذى يجعل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر

غير مسلم نعم اطلاق الراوية عليه بشرط ظرفية الماء دون الطعام كالحفيد والسيد فالمناسب هنا تفسير المزادة بظرف الماء وتوقف سم فى عدم اطلاق الراوية على المزود من حيث انه ظرف الزاد مع وجود المجاورة للراوية التى هى الحيوان فان كانوا لا يكتفون هنا بمطلق المجاورة بل يقولون لابد أن يكون المعنى المجازى من شأنه أن يجاور بأن يكون الحيوان معدا لحمله اقتضى ان الحيوان لو كان معدا لنقل الزاد وحمله صح حينئذ أن يتجوز بالراوية الى وعاء الزاد فليحرر (قوله والعلاقة كون البعير حاملا لها) أى فالعلاقة المجاورة اهسم وعبارة الاطول والعلاقة كون البعير حاملا لها فكأنه علة فاعلية لازمة تصل المزادة الى المستقى اه (قوله وبمنزلة العلة المادية) يحتمل أنه تأكيد فى بيان العلاقة ويحتمل أنه اشارة الى علاقة أخرى هى السببية فى الجملة والعلة المادية الاجزاء التى معها الشئ بالقوة كالخشب بالنسبة الى السرير ولما كان لبعيره تحصل المزادة لكأنها معه بالقوة كان بمنزلة العلة المادية لها وليست علة مادية حقيقة اذ ليس البعير جزأ من المزادة اهسم بتصرف (قوله ولما أشار بالمثال) الجنسية (قوله أخذ فى التصريح بالبعض الآخر) فيه انه مما سيأتى صريحا السببية وقد تقدمت الاشارة اليها بتمثيل باليد فى النعمة والقدرة ويمكن دفعه بأن المتقدم السببية التنزيلية والآتى السببية الحقيقية أفاده فى الاطول (قوله نوع من التسامح) لان المجاز هو اللفظ المسمى به لا التسمية كما هو ظاهر عبارته لكن لما كانت التسمية سببا لكونه مجازا معتبرا يتجوز فى جعل التسمية من انجاز (قوله والمعنى الخ) يمكن أن يوجه أيضا بحذف المضاف أى من وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح (قوله كالعين فى الربيئة) قال ابن كمال باشا مقتضى البلاغة أن يكون هذا من المجاز العقلى وأيده بقول البيضاوى فى تفسير قوله تعالى ويقولون هو أذن سمى بالجارحة لانه من قبل فرط سماعه صار جملته آلة السماع كما سمى الجاسوس عينا لذلك قال فهذا صريح فى أنه نظير قوله هى اقبال وادبار ومن لم يتنبه لهذا قال انه مجاز مرسل اهـ ليس (قوله فى الربيئة) من ربأت القوم اذا كنت طليعة لهم فى مكان عال اه أطول والتاء للمبالغة اهـ فتدبر (قوله ويجب أن يكون الخ) ذكر فى المطول قبيل قول المصنف والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية أنه يشترط فى اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان وأما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين اهـ وقوله فان الانسان لا يوجد بدونهما ان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه قلت المراد بالاستلزام الاستتباع لان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على ان كلا منهما ملزوم وأصل يفتقر اليه الانسان ويتبعه فى وجوده هذا خلاصة ما ذكره السيد وقوله فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان أى من حيث انه انسان وأما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم

والعلاقة كون البعير حاملا لها وبمنزلة العلة المادية ولما أشار بالمثال الى بعض أنواع العلاقات أخذ فى التصريح بالبعض الآخر من أنواع العلاقات فقال (ومنه) أى من المرسل (تسمية الشئ باسم جزئه) فى هذه العبارة نوع من التسامح والمعنى ان فى هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشئ عند اطلاقه على نفس ذلك الشئ (كالعين) وهى الجارحة المخصوصة (فى الربيئة) وهى الشخص الرقيب والعين جزء منه ويجب أن يكون الجزء الذى يطلق على الكل

الافعال منه فى موضع يناسب هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق الرقبة على العين ولذا جوز الزمخشرى فى قوله تعالى تبت يدا ابى لهب ان يراد باليد النفس اه فترى وفى الاطول فان قلت اذا اكتفى بالعلاقة واللزوم فى الجملة فاوجه اشتراطهم فى الجزء أن يكون ملزوما للكل كالرقبة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغى أن يعلم أن مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف فى المجاز بل كونه متبوعا للكل حتى لا يوجد الكل بدونه فهذا هو معنى الملزوم عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الا وشأنه ان الكل لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل وان أجابوا عنه بأن مبنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء مما لا يمنع فوته اطلاق اسم الكل عرفا كاليد فانها مع انتفائها يسمى الشخص انسانا بخلاف الرأس لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان ما لم يعتبر فيه اليد مثلا لانه مع اعتباره جزأ جوز وجود الانسان بدونه واطلاق الانسان اه مع بعض حذف وبحث الفنرى فى كون الملزوم بمعنى المتبوع بأنه يستلزم أن يكون الانتقال فى جميع أنواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكى ولا يخفى ان ادعاءه على تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون (قوله مما يكون له من بين الخ) كالعين هنا وذلك لان العين هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء لا يغنى شيأ بدونها إلهسم (قوله كالاصابع) جمع اصبع بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة فى حركات الباء ومن لغاتها أصبوع وجمعها أصابيع كذا فى القاموس اه أطول (قوله فى الانامل) جمع انملة بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة فى حركات الميم وهى من الاصبع ما فيه الظفر كذا فى القاموس (قوله يجعلون أصابعهم فى آذانهم) اذ ما يجعل فى الاذن أنملة السبابة هذا اذا أريد بأصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور أما لو أريد جعل كل منهم أصابعه فى أذنه ففيه ذكر الاصابع الخمس وارادة انملة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الاصابع فى الاذن لئلا يسمع من الصواعق شيأ اه أطول وكتب أيضا ما نصه قال بعض الافاضل لا يجاز هنا لان نسبة بعض الافعال الى ذى أجزاء يقسم يكفى فيه تعلقه ببعض أجزائه كما يقال دخلت بلد فلان ودخلت ليلة فلان ومسحت بالمنديل وغير ذلك فلا تجوز فى ايقاع الجعل على الاصابع اه يسر (قوله أو مسببه) لم يقل وعكسه تفننا واذ ذكروا فى الاقسام تارة وذكرا وأخرى اه أطول (قوله وهو سهو) غاية ما وجه به ان المقصود بالتمثيل الاكل الذى هو مجاز عن سببه أعنى الاخذ ويرد عليه ان الاولى حينئذ التعرض لبيان ذلك لان هذا السبب غير متعين وترك التعرض لقوله أى الدية المسببة عن الدم فانه لا فائدة فى ذكره حينئذ كذا فى الحفيد وقال فى الاطول يمكن توجيه كلامه بأنه جعل الدية داعية الى القتل حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل ولا تنافى بينه وبين تفسيره لان المعلول من وجه قد يكون علة من وجه ألا ترى أن الغاية مسببة عن ذى الغاية فأشار الى

بيان

مما يكون له من بين الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مشعر لا يجوز اطلاق اليد أو الاصبع على الربيئة (وعكسه) أى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله (كالاصابع) المستعملة (فى الانامل) التى هى أجزاء من الاصابع فى قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم (وتسميته) أى ومنه تسمية الشئ (باسم سببه نحو رعينا الغيث) أى النبات الذى سببه الغيث (أو) تسمية الشئ باسم (مسببه نحو أمطرت السماء نباتا) أى غيثا لكون النبات مسببا عنه وأورد فى الايضاح فى أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان أكل الدم أى الدية المسببة عن الدم وهو سهو بل هو من تسمية المسبب باسم السبب

بيان مسببية الدية عن الدم يعني أنها مسببة عنه لانه سببها في الخارج (قوله ما كان عليه) أي عند الجمهور خلافا لمن جعل وجود المعنى فيما مضى كافيا في كون الاطلاق حقيقيا اه ع ق (قوله الذي كان هو عليه) أي على صفته أو على بمعنى من (قوله وآتوا اليتامى) اليتيم في الانسان من لا أب له مالم يبلغ الحلم وفي البهائم ما فقد الام قبل استغنائه عنها اه أطول وفي الفنري يقال يتم الصبي بالكسر يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما (قوله أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك) اذ لا يؤتون أموالهم الا بعد البلوغ (قوله أو تسمية الشيء باسم ما يؤل ذلك الشيء اليه) أي يقينا أو ظنا الا احتمالا وكتب أيضا ما نصه زاد بعضهم في أنواع العلاقات اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة وربما عبر عنه بمجاز الاستعداد كاطلاق الخمر على العصير في الدن قبل أن يتخمر واطلاق كاتب على العارف بالكتابة حال تركها وهي غير علاقة ما يؤل على التحقيق لان المستعد للشيء قد لا يؤل اليه بأن يكون مستعدا له ولغيره فالعصير قد لا يؤل الى الخمرية وان كان مستعدا لها لكن هذا يعكر على من شرط في مجاز الايلولة القطع أو الغلبة لا مطلق الاحتمال غايته انه عنده مطلق الاحتمال لا يسمى مجاز الايلولة ويسمى مجازا لقابلية فان أريد ذلك فالتسمية اصطلاح ولا أثر له مع وجود أصل التجوز قاله البرماوي كذا في يس (قوله نحو اني أراني أعصر خمرا) وقيل لا مجاز في الآية لان أهل اللغة قالوا الخمر بلغة أهل عمان اسم للعنب اه يس (قوله أي عصيرا يؤل الى الخمر) كان عليه أن يقول أي عنبا يؤل الى الخمر لاحواج ما ذكره الى تكلف في نسبة العصر الى العصير كنسبة القتل الى القتيل فانه لا يصح الا بتكلف التزام ان الفعل يقارن تعلقه وصف المفعول بما يشتق منه كالمفعول المطلق والحق ان المفعول يتعلق به الفعل قبل وصفه بالمشتق ويترتب عليه صحة الاشتقاق وكتب أيضا ما نصه وقال في الاطول أي عنبا يؤل الى الخمر اذ المعصور ليس خمرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله والبيضاوي وقال الشارح أي عصيرا يؤل الى الخمر وفيه خفاء اذ العصر لا يتعلق بالعصير كما لا يتعلق بالخمر الا أن يؤول العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعي اليه اه فالمعنى على هذا التأويل استخرج بالعصر خمرا أي عصيرا يؤل خمرا كذا في السيد (قوله أو محله نحو فليدع ناديه) ويحتمل أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسأل القرية لانه لا يشبه بالتمثيل اه فنري (قوله أي أهل ناديه) أي لينصروه مع أنهم لا ينصرونه في ذلك اليوم (قوله والنادي المجلس) قال في الاطول النادي مجلس القوم نهارا أو المجلس ما داموا فيه وفي التعبير عن أهل النادي به المبالغة في عجزهم عن الجواب كالنادي (قوله أي في الجنة) وفي التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة نفسها اه أطول (قوله التي تحل فيها الرحمة) المراد بها الاحسان والانعام وهو أمر اعتباري اذ هو تعلق القدرة بايجاد النعم وليس حالا في الجنة وانما الحال فيها أثره ففي الرحمة تجوز على تجوز (قوله أو آلته) فرق بين الآلة والسبب

(أو ما كان عليه) أي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي لكنه ليس عليه الآن (نحو قوله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم) أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ (أو) تسمية الشيء باسم (ما يؤل) ذلك الشيء (اليه) في الزمان المستقبل (نحو اني أراني أعصر خمرا) أي عصيرا يؤل الى الخمر (أو) تسمية الشيء باسم (محله نحو فليدع ناديه) أي أهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس (أو) تسمية الشيء باسم (حاله) أي باسم ما يحل فيه ذلك الشيء (نحو وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله أي في الجنة) التي تحل فيها الرحمة (أو) تسمية الشيء باسم (آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين)

بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة الذكر لا سببه وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول ولا يذهب عليك ان العلاقة بتفصيلها معتبرة في الكناية أيضا اذ لا فرق بين الكناية والمجاز عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقي في المجاز دون الكناية (قوله أي ذكرا حسنا) واللسان اسم لآلة الذكر وما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد اللزوم قلنا ليس معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج بل تلازم واتصال ينتقل بسببه من أحدهما الى الآخر في الجملة وفي بعض الاحيان وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط (والاستعارة) وهي مجاز تكون علاقته المشابهة أي قصد ان الاطلاق بسبب المشابهة فاذا أطلق المشفر على شفة الانسان فان قصد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان أريد انه من اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مرسلا والاستعارة (قد تقيد بالتحقيقية)

أطول (قوله في الاخيرين) أي في مجازية المثالين الاخيرين (قوله صرح به) أي بتنزيله (قوله فان قيل الخ) لا حاجة للسؤال والجواب مع قوله في المقدمة ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره اه فتدبر وكأنه تذكير لما سبق (قوله بل أكثرها لا يفيد اللزوم) أي فهما لانه لا يتحقق الا في نحو الكل مع جزئه والملزوم مع لازمه الذهني (قوله بل تلاصق) أي تعلق وقوله واتصال أي ارتباط (قوله وفي بعض الاحيان) تفسير (قوله أي قصد ان الاطلاق الخ) اشارة الى أنه لا يكفي وجود المشابهة في الواقع بدون أن يقصد ان الاطلاق بسببها بأن يكون بسبب علاقة أخرى غيرها مع تحققها أيضا اه سم (قوله وان أريد أنه الخ) ويبنى على ذلك ما ذكره في الاطول حيث قال ولا يخفى انك اذا قلت رأيت مشفر زيد وقصدت الاستعارة وليس مشفره غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسلا (قوله من اطلاق المقيد) وهو المشفر الذي هو في الاصل اسم لشفة البعير (قوله على المطلق) أي شفة الانسان لا بقيد كونها شفة الانسان بل من حيث كونها مطلق شفة وأما لو قصد التقييد بشفة الانسان كان المنقول اليه مقيدا فيعتبر ابتداء مجازا على مجاز (قوله كاطلاق المرسن) بفتح الميم مع كسر السين وفتحها وربما يوهم كلامه ان اطلاق المرسن على الانف يتعين أن يكون من المجاز المرسل وليس كذلك بل يجوز أن يكون استعارة فالمرسن والمشفر يجوز فيهما الامران بالاعتبارين اه يسر (قوله على الانف) أي أنف الانسان مثلا لا بقيد كونه أنف الانسان بل من حيث كونه من مطلق أنف وكتب أيضا ما نصه سواء كان موضع رسن أولا (قوله فاللفظ الواحد الخ) يعني ان اللفظ الواحد اذا أطلق على شيء واحد يجوز أن يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وأن يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد أن يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق منفوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعددهما اه فتدبر (قوله الى المعنى الواحد) هو ههنا شفة الانسان وله اعتباران أحدهما خصوص كونه شفة الانسان والآخر عموم كونه شفة فالاستعارة بالاعتبار الاول والمجاز المرسل بالاعتبار

الثانى اه يس (قوله لتتميز عن التخييلية والمكنى عنها) لان معنى التحقيقية محققة المعنى فتخرج التخييلية لانها عند المصنف ليست لفظا فلا تكون محققة المعنى وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمر فى النفس فلا تكون محققة المعنى اه أطول وقوله لانها عند المصنف أى كالسلف وأما السكاكى فانها عنده وان كانت لفظا الا أنها غير محققة المعنى لان معناها عنده أمر وهمى ثم قال فى الاطول والاستعارة بالكناية داخلة فى الاستعارة التحقيقية عند السلف لانها اللفظ المستعار المضمر فى النفس وهو محقق المعنى (قوله حسا) بأن يكون مدركا باحدى الحواس أو عقلا بأن لا يكون مدركا بها بل بالعقل بحيث لا يصح للعقل تفهيمه فى نفس الامر والحكم ببطلانه فخرجت الامور الوهمية فان العقل يتفهمها (قوله ويشار اليه الخ) تفسيرى (قوله كقوله) أى قول زهير بن أبى سلمى بضم السين وليس فى العرب غيره أى بضم السين اه فنرى وكتب أيضا قوله كقوله لدى أسد الخ * تمامه له لبد أظفاره لم تقلم * قال فى الاطول اللبد كعنب جمع لبدة وهى الشعر المتراكب بين كتفى الاسد ويقال للاسد ذو لبدة وفى المثل هو امنع من لبدة الاسد والتقليم مبالغة القلم بمعنى القطع والمناسب ان تجعل المبالغة راجعة الى النفى ولا يجعل النفى داخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما أنا بظلام للعبيد وتقليم الظفر كناية عن الضعف فى حواشى الكشاف فلان مقلوم الاظفار أى ضعيف وفى المصراع مبالغات جعل ذا لبدة فكانه أسد اذ لا تكون للاسد الا لبدة وحصر اللبد فيه كما يفيده تقديم الظرف والمبالغة فى نفى الضعف اه (قوله شاكى) مقلوب شائك وقد تحذف الهمزة بالكلمة فيقال شاك السلاح بضم الكاف (قوله أى تام السلاح) فى القاموس شاك السلاح بتشديد الكاف وشائكه وشوكه وشاكيه حديده وفى الصحاح شاك السلاح اللابس السلاح التام وشائك السلاح وشاكيه حديده فقول الشارح شاكى السلاح أى تام السلاح لا يوافق شيأ منهما اه أطول (قوله قذف باللحم) المناسب للتفريع بعده أن تكون الباء للتعدية أى القى اللحم فيه أى زيد فى لحمه أى زاد الله أجزاء لحمه فكثرت كذا فى حواشى سم على الحفيد اعتراضا على استظهار الحفيد ان الباء سببية أى رمى الى الوقائع بسبب كثرة لحمه (قوله جسامة) أى سمن (قوله ونبالة) أى عظم وضخامة وغلظ (قوله وهو ملة الاسلام) من اضافة الاعم الى الاخص (قوله قال المصنف) أى فى الايضاح (قوله فالاستعارة) أى مطلقا لا التحقيقية فقط (قوله ما تضمن الخ) أى ما أفاد ذلك بواسطة القرينة وكتب أيضا قوله ما تضمن الخ أخذ منه أنه لا يصح تشبيه معناها بمعنى مجازى لانه ليس ما وضع له وهو ظاهر ان لم يصر حقيقة عرفية بالشهرة اه ع ق وهذا أولى من قول الاطول وقد أفاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى المجازى وان كان مشهورا فيه اه (قوله فعلى هذا الخ) هذا تفريع على التعريف واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا أو حملا بحذف الاداة لا على قوله والمراد بمعناه ما عنى من اللفظ حتى يتوهم ركاكته لدلالته على انه لولا ارادة ذلك

لتتميز عن التخييلية والمكنى عنها (لتحقق معناها) أى ما عنى بها واستعملت هى فيه (حسا أو عقلا) بأن يكون اللفظ قد نقل الى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فالحسى (كقوله لدى أسد شاكى السلاح) أى تام السلاح (مقذف) أى قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم رمى به فصار له جسامة ونبالة فالاسد هنا مستعار للرجل الشجاع وهو أمر متحقق حسا (وقوله) أى والعقلى كقوله (تعالى اهدنا الصراط المستقيم أى الدين الحق) وهو ملة الاسلام وهذا أمر متحقق عقلا قال المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا

المراد لم يخرج ماذكر مع خروجه قطعا على كل حال كذا فى الفنرى (قوله يخرج من تفسير الخ) ويخرج أيضا نحو رأيت به أسدا فانه ليس استعارة ولا تشبيها بل هو تجريد وسيأتى الكلام عليه اه يس (قوله وان تضمن تشبيه شئ به) أى لكن ذلك الشئ ليس معينا به (قوله وذلك) أى خروج ماذكر (قوله لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه) قال فى الاطول فيه نظر لانه لا يتم فى اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه معناه بما وضع له لا يجب فيه أن يكون معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشئ بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ما وضع له اه قال يس ويمكن أن يجاب عن النظر بأن المشترك موضوع بأوضاع متعددة فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ما عداه غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعا له بوضع آخر (قوله على ان ما الخ) ترق أى فهو خارج عن المقسم فلا يحتاج فى اخراج ماذكر الى كون التشبيه يقتضى المغايرة بين المعنى المراد وما وضع له (قوله وفيه بحث) أى فيما قاله المصنف فى الايضاح وقد ضعف السيد هذا البحث باتكفل بردة أرباب الحواشى فالوجه مع الشارح (قوله أنه مستعمل) أى وجوبا كما يزعم القوم وقوله بل فى معنى الشجاع أى بل يختار ويرجح أنه مستعمل فى معنى الرجل الشجاع فالشارح لا يمنع جواز أن يكون مستعملا فيما وضع له وأن يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام لاثبات شبه زيد بالاسد (قوله بل فى معنى الشجاع فيكون مجازا) فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الحمل ههنا قرينة لا يقال لا دلالة فى الحمل على ذلك لجواز أن يراد الموضوع له وتقدر الاداة لانا نقول بل يكفى فى القرينة ماهو الظاهر ونسج الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها فى الذهن اذ لا يصلح تشبيهه بالاسد قطعا مع أنه معتبر فى الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازى بقى الكلام فى ان قولك زيد أسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد أو لاثبات أن زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز فى الاسد وان كان الثانى فهو استعارة على ماحققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد أسد وأسد زيد وان ادعاه السيد اه فنرى (قوله فيكون مجازا) لاستعماله فى غير ما وضع له وقوله واستعارة لان علاقته المشابهة وكتب أيضا قوله فيكون مجازا الخ ولا يقال فيه جمع بين الطرفين والمجاز يجب فيه بعد المشبه لانا نقول المشبه رجل شجاع ولم يذكر وقد ذكر لفظ المشبه به مكانه وأخبر بمعناه عن زيد وأما زيد فليس مشبها الا من حيث كونه من افراد الرجل الشجاع وبتلك الحيثية أخبر عنه وأما من حيث كونه شخصا عينا بهذا العلم فليس مشبها فالمنقول له الاسد رجل شجاع أى ذات معروضة للشجاعة قال فى المطول وتحقيق ذلك انا اذا قلنا فى نحو رأيت أسدا يرمى ان أسدا استعارة فلا نعنى

يخرج من تفسير الاستعارة نحو زيد أسد ورأيت زيدا أسدا ومررت بزيد أسد مما يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له وان تضمن تشبيه شئ به وذلك لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على أن ما فى قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز الى استعارة وغيرها وأسد فى الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه بحث لانا لا نسلم أنه مستعمل فيما وضع له بل فى معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما فى رأيت أسدا يرمى بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على أن هذا على حذف أداة التشبيه وان التقدير زيد كأسد واستدلالهم على ذلك بأنه قد أوقع الاسد على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون أسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف أداته قصدا الى المبالغة فاسد لان المصير الى ذلك انما يجب اذا كان أسد مستعملا فى معناه الحقيقى وأما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد صحيح

انه

انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما معنى أنه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد أصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به فى معناه فيكون استعارة (قوله ويدل على ماذكرنا الخ) اعترضه السيد بأنه كما يجوز التعلق بالاسد المستعمل فى معناه المجازى باعتبار وصفه أعنى الشجاعة يجوز تعلقه بالاسد المستعمل فى معناه الحقيقى باعتبار لازمه المشهور أعنى الشجاعة والجواب من وجهين الاول انه وان صح أن يجعل الاسد المستعمل فى معناه الحقيقى عاملا باعتبار ملاحظة معنى الشجاعة معه كما ان عمل الاسد المستعمل فى معناه المجازى بهذا الاعتبار الا ان الاسب الثانى لما يلزم على الاول من كون المعمولات كالجار والمجرور فى البيت قيودا للمشبه به مع أنها ليست قيودا له بل للمشبه الثانى ان معنى الشجاعة الذى التعلق باعتباره قيد للمشبه دون المشبه به وهذا يرجح كون اللفظ مستعملا فى معناه المجازى حتى يكون استعارة دون المعنى الاصلى حتى يكون تشبيها الان التعلق بشئ باعتبار قيده أقوى منه باعتبار ما ليس قيدا له اذا تقرر ذلك فقول الشارح كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور أى الذى هو فى المعنى من قيود المشبه به دون المشبه به فالمناسب أن يكون مستعملا فى معناه المجازى ليكون القيد متعلقا بقيده فى المعنى والمراد كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور باعتبار معنى الشجاعة الذى هو قيد المشبه دون المشبه به فقصود الشارح ان التعلق على هذا الوجه أولى والاولوية كافية له فلا يلزمنا فى أنه يمكن التعلق بالاسد المستعمل فى معناه الحقيقى باعتبار معنى الشجاعة التابع للمعنى الحقيقى (قوله وفى الحروب نعامة) أى خال عن الشجاعة اه سم * ونعامة فتحاء تنفر من صفير الصافر * والفتحاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله تنفر من صفير الصافر أنه ينزعج من مجرد الصدا اه فنرى (قوله والطير أغرب عليه) بعض من بيت وهو

والطير أغرب عليه باسمها * فتح السرات وساكنات لصاف

الفتح بالضم جمع فتحاء من الفتح وهو اللين يقال عقاب فتحاء لانها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون الا من اللين والسرات بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هذا بل وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشأم واصاف جبل طى والمعنى ان كل الطيور من الجازن على المرئى مثلى الاغربة الباكية عليه اه فنرى (قوله أى باكية) اما من بكى الغراب ظهر الدابة جرحه أو من بكى صاح لان الاغربة اذا سقط واحد منهم اجتمعت على شجرة تصيح عليه اه سم (قوله مجاز لغوى) أى غير عقلى سواء كان عرفيا أو شرعيا أو لغويا اه سيد (قوله وهذا) أى كونه ليس موضوعا للرجل ولا للمعنى الاعم منه ومن السبع (قوله وفى هذا الكلام دلالة الخ) حيث قال ولا لاعم منهما اه سم وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول وانما احتاج الى نفى كونه أعم منهما فى اثبات كونه مجازا لغويا لانه لو كان موضوعا لاعم لصح استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة بأن يطلق العام بعمومه ويقع

ويدل على ماذكرنا ان المشبه به فى مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله

* أسد على وفى الحروب نعامة *

أى مجترئ صائل على وكقوله

* والطير أغرب عليه * أى باكية

وقد استوفينا ذلك فى الشرح

واعلم أنهم قد اختلفوا فى أن الاستعارة مجاز لغوى أو عقلى فالجمهور على أنها مجاز لغوى بمعنى أن اللفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة (ودليل أنها) أى الاستعارة (مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما) أى من المشبه والمشبه به فأسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا للمعنى أعم من السبع والرجل كالحيوان المجترئ مثلا ليكون اطلاقه عليهما حقيقة كاطلاق الحيوان على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة فوضعها اطلاقه على الرجل الشجاع اطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له فيكون مجازا لغويا وفى هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام اذا أطلق على الخاص

على الخاص بمعونة القرينة من غير أن يستعمل فى الخاص كما اذا قلت رأيت انسانا فيما اذا أردت زيدا ولم ترد بالانسان الا مفهومه فان العام حينئذ مستعمل فيما وضع له لكنه قد وقع على الخاص من غير استعمال فيه ومن اشتبه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه ظن أنه مجاز واعترض عليه بأنه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على أن اعتراضه مما يتعجب منه لان الدلالة المعتبرة فى المجاز تشمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه بحث لانه اذا جوز أن لا يكون نعم ما فعلت مجازا فى مقابلة من قال أكرمت زيدا بأن يكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل بعمومه لزم أن لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا فى الخاص اذ لا يوجد فى عام قرينة صارفة عن الموضوع له اذ كل ما تظنه قرينة صارفة يحتمل أن يكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها مستعملا على عمومه فلا يكون قرينة صارفة اه (قوله لا باعتبار خصوصه) يفيد أنه اذا أطلق على الخاص باعتبار خصوصه مجاز وهو كذلك اه سم ونظير العام أى الكلى اذا أطلق على الخاص أى الجزئى من حيث خصوصه العام الذى أريد به الخصوص فهو مجاز مرسل نحو الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم أريد بالناس الاول نعيم ابن مسعود الاشجعى وبالثانى أبو سفيان وأصحابه (قوله بل باعتبار عمومه) أى القدر الذى فيه يعمه وغيره وهل ذلك شرط حين الاطلاق أو الشرط انما هو اطلاقه من غير ملاحظة خصوص اه يس (قوله مجاز عقلى) لا بمعنى اسناد الفعل أو معناه الى ملابس له غير ما هو له بتأول بل بمعنى ان التصرف فى أمر عقلى لا لغوى وهذا النفى أى لا لغوى مدار النزاع والا فلا ينكر من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا لغويا وكونه مجازا عقليا فتارة أطلق عليها المجاز اللغوى وتارة المجاز العقلى لا لالتباس حقيقة الامر عليه فانه مما لا يتوهم فى شأنه ذلك بل للتنبيه على أنها ليست بمجرد نقل اسم بل فيه احتمال عقلى اه أطول وقال بعضهم الخلف لفظى لان الادعاء الذى بنى عليه أنها مجاز عقلى لا ينكره من يقول انها لغوى وكون اللفظ مستعملا فى الغير فى نفس الامر لا ينكره من يجعلها مجازا عقليا وانما النزاع فى أنها هل تسمى عقليا نظرا للاول أو لغويا نظرا للثانى فالخلف فى اللفظ اه ومافى الاطول هو الاظهر فتأمل (قوله بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى) أشار بهذا البيان الى أن المراد بالمجاز العقلى ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمى وهو ظاهر فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد أو الكلام اه فتدبر (قوله ان التصرف) أى وهو الادعاء المذكور اه سم (قوله فى أمر عقلى) وهو جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد حقيقة اه يس (قوله بأن جعل) الباء سببية اه سم (قوله استعمالا) حمل الشارح كان على الناقصة لكن الاقرب الى القواعد النحوية تقدير متعلق خبرها الجار والمجرور

لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا لقيت زيدا فقلت لقيت رجلا أو انسانا أو حيوانا بل هو حقيقة اذ لم يستعمل اللفظ الا فى معناه الموضوع له (وقيل انها) أى الاستعارة (مجاز عقلى بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى لا لغوى لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله) أى دخول المشبه (فى جنس المشبه به) بأن جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد (كان استعمالها) أى الاستعارة فى المشبه استعمالا (فيما وضعت له) وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به

لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسدا وأراد زيدا أنه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمى ولده أسدا انه جعله أسدا اذ لا يقال جعله أميرا الا وقد أثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا للنقل معناه اليه بمعنى أنه أثبت له معنى الاسد الحقيقى ادعاء ثم أطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس (٢٤٣) الاسد وجعل ما ليس فى الواقع واقعا

والمجرور كائنا أو نحوه ويصح أن تكون تامة فالظرف لغو متعلق بقول المصنف استعمالها (قوله كذلك) أى مطلقة على المشبه بعد الادعاء المذكور (قوله لان مجرد نقل الاسم) أى بدون الادعاء المذكور وكتب أيضا قوله لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة الخ فيه ان عديم الادعاء المذكور لا يستلزم ان اللفظ لم يبق فيه الا مجرد النقل حتى يلزم كون الاعلام المنقولة استعارة وذلك لان نقل الاسم فى الاستعارة بواسطة المشابهة وان لم يوجد ادعاء ولا كذلك الاعلام المنقولة قال الفنرى نعم يلزم أن تكون معانى المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ يكون مجردا صطلاحا لا رعاية لمعنى الاستعارة اه (قوله لكانت الأعلام الخ) قد يفرق بأن لا وضع فى الاستعارة بخلاف الاعلام المنقولة (قوله ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة) فيه ان أبلغيتها لمجرد أنها بمنزلة دعوى الشئ ببينة كما فى سائر المجازات على ما سيأتى وللادعاء دليل آخر وهو أنه لولاه لما امتنع استعارة العلم اه أطول . (قوله المجرد) أى عن الادعاء (قوله عاريا عن معناه) أى الاصلى (قوله أنه جعله أسدا) لان معنى جعله أسدا صيره أسدا وأثبت فيه صفة الاسدية (قوله فى قوله) أى قول أبى الفضل بن العميد فى غلام قام على رأسه يظلله اه مطول (قوله تظللنى) جملة حالية وقوله نفس فاعل قامت (قوله من نفسى) بالاضافة الى ياء المتكلم أو بتنكير نفس واشباع كسرته أى من كل نفس وهو أبلغ اه أطول وثبوت الياء خطأ منع الثانى (قوله ومن عجب) خبر مقدم وقوله شمس مبتدأ مؤخر وقوله تظللنى صفة شمس (قوله لما كان لهذا التعجب معنى الخ) فيه نظر لانه يجوز أن يكون التعجب من استخدامه من بلغ فى الحسن درجة الشمس أو من انقياد له وخدمته اه أطول (قوله لا تعجبوا الخ) تقدم الكلام على هذا البيت فى بحث المجاز العقلى (قوله هى شعار الخ) عبارة الاطول هى ثوب يلاقى البدن (قوله وهو الضمير فى غلالته الخ) أى وفى زراذا قرئ بالهاء للفاعل (قوله لانسلم ان الذكر الخ) فيه تسليم ان المشبه مذكور وقياس ما ذكره فى المطول من ان المشبه فى زيد أسد ليس هو زيدا بل هو الرجل الشجاع أن يكون المشبه هنا ليس الشخص المعين العائد اليه الضمائر بل الشخص الحسن فتدبر (قوله سيف زيد فى يد أسد) فاسد استعارة مع أن المشبه الذى هو زيد مذكور (قوله وتحقيق ذلك) أى ان الادعاء المذكور لا يقتضى كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له (قوله بطريق التأويل)

مجاز عقلى (ولهذا) أى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به (ضحك التعجب فى قوله قامت تظللنى) أى توقع الظل على (من الشمس * نفس أعز على من نفسى قامت تظللنى ومن عجب * شمس) أى غلام كالشمس فى الحسن والبهاء (تظللنى من الشمس) فلولا انه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقى وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب فى أن يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر (والنهى عنه) أى ولهذا صح النهى عن التعجب (فى قوله لا تعجبوا من بلى غلالته) هى شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قد زرت ازراره على القمر) تقول زررت القميص عليه أزره اذا شددت ازراره عليه فلولا أنه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهى عن التعجب معنى لان الكلام انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقى لا علابسة انسان كالقمر فى الحسن لا يقال القمر فى البيت ليس

باستعارة لان المشبه مذكور وهو الضمير فى غلالته وازراره لانا نقول لانسلم ان الذكر على هذا الوجه ينافى الاستعارة كما فى قولنا سيف زيد فى يد أسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك (ورد) هذا الدليل (بأن الادعاء) أى بادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به (لا يقتضى كونها) أى الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) للعلم الضرورى بأن أسدا فى قولنا رأيت أسدا يرمى مستعمل فى الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنى على أنه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين أحدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجراءة

في مثل تلك الجثة المخصوصة والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص

متعلق بجعل فالذي بطريق التأويل هو جعل افراد الاسد قسمين لانه مبني على كونه موضوعا للقدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما وكونه موضوعا لذلك ليس بتحقيقي وهذا لا ينافي ان أحد القسمين وهو المتعارف تحقيقي وان التأويلي هو القسم الغير المتعارف (قوله في مثل) أي المودعين في مثل الخ اه سم (قوله والقرينة مانعة عن ارادة الخ) أي لا عن ارادة الجنس بقسميه (قوله وبهذا يندفع ما يقال) أي ببيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين الغير المتعارف يندفع الخ وجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة اه فنري (قوله وأما التعجب الخ) قال في الاطول ولما اراد الاستدلال أشار الى وجه التعجب والنهي عنه بحيث لا يقتضي ارادة المعنى الحقيقي فقال وأما التعجب الخ ثم قال ولا يخفى أن الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والنهي عنه لم يجعلا دليلين على كونه مستعملا فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضاؤه كون الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي مبنيين على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافي المجاز اللغوي اه وذكر هذا البحث أيضا الفنري وأجاب سم بأن المصنف أراد الاشارة هنا الى منع الادعاء المذكور والجواب بناء على هذا المنع وحينئذ يحتاج الى الاعتذار بما ذكر فيكون قوله الآتي والاستعارة تفارق الكذب الخ مبنيا على تسليم الادعاء وأجاب بوجه آخر فانظره (قوله على تناسي التشبيه) أي اظهارا نسيانه كما يقال تجاهل أي أظهر الجهل كذا في يس (قوله والاستعارة تفارق الكذب) أي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق اه فنري وقال في الاطول ولما كان في الاستعارة توهم كذب وذلك يوجب أن لا تقع في القرآن وكلام الرسول أشار الى أنها تفارقه فقال والاستعارة أي الذي تتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به تفارق الكذب ولا تلتبس به بوجهين بالبناء أي بسبب بناء الاستعارة أي ما تتضمنه على التأويل والصرف عن الظاهر الذي هو افادة تلك الدعوى واعتقادها الى جعل افراد الاسد متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابرازه في هذه الصورة ليتوسل به الى المبالغة في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكفي في المفارقة عن الكذب جعل الافراد قسمين لان الجعل عن اعتقاد هو الكذب اه وكأن في قوله ولا يكفي الخ اشارة الى الاعتراض على الشارح (قوله في دعوى) كان وجه الظرفية أن الدعوى تشتمل على التأويل وتتضمنه اه سم (قوله ولا تكون علما) قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفى أن المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد أن يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالنحاة لانه علم اضطراري دعا الى القول به أحكام نحوية فحينئذ يدخل علم

الجنس

ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة المعنى المخصوص (وأما التعجب والنهي عنه) كما في البيتين المذكورين (فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عن التعجب يترتب على المشبه أيضا (والاستعارة تفارق الكذب بالبناء على التأويل) في دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به بأن يجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف كما مر ولا تأويل في الكذب (ونصب) أي ونصب (القرينة على ارادة خلاف الظاهر) في الاستعارة لما عرفت أنه لا بد للمجاز من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له بخلاف الكذب فان قائله لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره (ولا تكون) الاستعارة (علما) لما سبق من أنها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف

الجنس فى اسم الجنس فيدخل فى الاستعارة الاصلية بلا كفة تعمل فى بيانه والجار عطف على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على اسمية وذلك أن تجعله عطفا على قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعيا اه أطول (قوله ولا تكون الاستعارة) يشعر بجريان المجاز المرسل فى العلم ولا مانع منه لصحة أن يكون للعلم لازم يستعمل فيه لفظ العلم (قوله لمنافاته الجنسية) لقائل أن يقول الجنسية التى ينافيها انما هى الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاء فما المانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل فى العلم حتى كأنه موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة أعنى الجامع لا للذات المعينة المشخصة واذا صح التأويل فى المتضمن نوع وصفية فليصح فى غيره اذ لا فرق الا فى الاشتهار بالجامع وعدمه وذلك لا يقتضى امكان التأويل فى الاول وامتناعه فى الثانى اه سم (قوله نوع وصفية) الاولى نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج فى أدائه المعنى المصدرى الى الحاق ياء المصدرية اه أطول (قوله بواسطة اشتهاره الخ) متعلق بتضمن وعبارة الاطول والمراد بتضمن الوصف أن يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته أو بسبب اشتهاره بالوصف فان الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له ويجعل الموصوف فردا متعارفا له والمستعار له فردا غير متعارف هكذا ذكروه وفيه انه تكلف لا يوافقه الاستعمال فان استعمال العلم فى المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخاله ما تحت جنس وقد بينه الشارح بهذا فى التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضى وجود لازم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه به فان وجد ذلك فى مدلول الاسم سواء كان علما أو غيره علم جاز استعارته والا فلا هذا كلامه اه وفى قول الاطول أن يكون الوصف لازما الخ مخالفة لقول الشارح هنا بواسطة اشتهاره الخ وقوله فى التلويح وجود لازم مشهور لا قتضاء كلام الشارح اشتراط شهرة الوصف واقتضاء كلام الاطول عدم اشتراطه وان الشرط انما هو لزوم الوصف والتوفيق ان المراد بالشهرة فى كلام الشارح الشهرة ولو عند المخاطب بالاستعارة فقط وفى كلام الاطول الشهرة بالمعنى المتبادر منها لكن التوفيق بذلك يستلزم قول الجميع بجواز استعارة العلم مطلقا (قوله لحاتم) اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعل اسما لحاتم ابن عبد الله بن الحشرج الطائى العلم فى الكرم ومادر اسم فاعل من مدر اذا طان سمى به رجل من بنى هلال بن عامر بن صعصعة لانه سقى ابلا له من ماء حوض فبقى فى الحوض قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا أن يسقى منه وسحبان بوزن عطشان اسم بليغ يضرب به المثل ومعناه فى الاصل صياد يصيد ما مر به والمناسبة ظاهرة وباقل اسم رجل يضرب به المثل فى العى والفهاهة من يوم اشترى ظبيا بأحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه يشير بذلك الى أحد عشر فانفلت الظبى (قوله بالفهاهة) أى عجزا للسان عن البيان (قوله وقرينتها) يتبادر منه ما أشار اليه الشارح أن المراد القرينة المانعة لانها السابقة فى تحقيق المجاز قال فى الاطول لكن الانفع أن يراد

ولا يمكن ذلك فى العلم (لمنافاته الجنسية) لانه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضى العموم وتناول الافراد (الا اذا تضمن) العلم (نوع وصفية) بواسطة اشتهاره بوصف من الاوصاف (كحاتم) المتضمن الاتصاف بالجود ومادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة فحينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم فى الجود ويتأول فى حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره كما مر فى الاسد فبهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف ويكون اطلاقه على المعهود أعنى حاتما الطائى حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو رأيت اليوم حاتما (وقرينتها) يعنى ان الاستعارة لكونها مجازا لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وقرينتها (اما امر واحد كما فى قولك رأيت أسدا يرمى أو اكثر) أى أمران أو أمور يكون كل واحد منها قرينة

قرينة الاستعارة مطلقا مانعة كانت أو معينة ومن البين انه لا اختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة بل يجرى فى المجاز المرسل والكناية أيضا ولا ينكشف الداعى الى جعلهم قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة والزائد عليها ترشيحا وأيضا لا يظهر فرق بين استعارة قرينتها متعددة وبين الاستعارة المجردة الا أن يلتزم اه (قوله وان تعافوا) يقال عافه يعافه ويعيفه عيفا وعيفانا محركة وعيافة وعيافا بكسرهما كرهه كذا فى الاطول (قوله العدل) مقابل الظلم ولا يبعد أن يحمل على التوحيد كما فسر به قوله تعالى ان الله يامر بالعدل خص بالذكر لانه أول الايمان اه أطول (قوله لدلالته الخ) فان قلت لم لا يجوز أن يراد بالنيران حقيقتها بأن يقصد تخويفهم بالاحراق قلت القائل يدعى الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كاره العدل والايمان وأما عدم حمل النيران على الرماح فلتعاهد العرف وغلبة الاستعمال فى السيوف اه فنرى (قوله على أن جواب هذا الشرط تحاربون) أى محذوف تقديره تحاربون الخ فقوله فان فى ايمانا نيرانا علة للجواب أقيمت مقامه ولو حذف النون من تحاربون وتلجؤن لكان حسنا لان رفع الجواب اذا كان الشرط مضارعا ضعيف (قوله مربوط الخ) تفسير (قوله يكون الجميع) أى المجموع وكتب أيضا قوله يكون الجميع قرينة لا كل واحد تظهرت مقابلته لقوله أو أكثر وصح كونه قسيما له وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ولا يصح حمل الواحد على البسيط لانه يبقى أكثر من واحد هى مركبات واسطة وعلى أى تقدير يبقى واسطة هى معان غير ملتئمة يكون المجموع قرينة وحمل الالتئام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعيد اه أطول (قوله وصاعقة) هى نار تسقط من السماء اه أطول (قوله من نصله) بيان صاعقة أى صاعقة هى نصله جعله صاعقة فى الاشتعال والتأثير أو المراد صاعقة ناشئة من نصله فهى وهمية تخييلية فكان لنصله صاعقة تحرق الاعداء والاول أظهر والى الثانى ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من الصحاح ونفس السيف عالم يكن له مقبض على ما فى القاموس اه أطول (قوله أى نصل سيف الممدوح) ويحتمل أن يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى تلبس اه فنرى (قوله والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها) أشار الى أن صاعقة مجرورة برب أو واو رب على الخلاف وجوز صاحب الاطول أن تكون مرفوعة موصوفة بالظرف مبتدأ خبره ينكفى بها ثم رأيت الشارح فى المطول قال انها رويت بالرفع (قوله يقلبها) الضمير للصاعقة (قوله على أرؤس الاقران) الارؤس جمع قلة لرأس يراد به الكثرة لداعى مقام المدح والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفء فى الشجاعة أو عام اه أطول (قوله خمس) فاعل ينكفى (قوله أى أنامله الخمس) قال فى الاطول المسطور تفسير السحائب بالانامل والظاهر أن المراد بها الاصابع فكأنه أريد مزيد المبالغة فى الشجاعة حيث يكفى للاقران أنامله ولا يحتاج فى هلاكهم الى اعمال

الاصابع

(قوله وان تعافوا) أى تكرهوا (العدل والايمانا * فان فى ايماننا نيرانا) أى سيوفا تلمع كشعل النيران تتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمانا قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجؤن الى الطاعة بالسيوف (أو معان ملتئمة) مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا تظهر فساد قول من زعم ان قوله أو أكثر شامل لقوله معان فلا يصح جعله مقابلا له وقسيما (كقوله وصاعقة من نصله) أى نصل سيف الممدوح (ينكفى بها * انكفأ أى انقلب والباء للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها (على أرؤس الاقران خمس سحائب) أى أنامله الخمس

الاصابع ولهذا عبر عن رؤس الاقران مع كثرتها بجمع القلة وعن أنامله الخمس بجمع الكثرة اشارة الى أن الرؤس مع كثرتها كأنها قليلة بالنسبة الى أنامله الخمس لاحاطة أنامله اياها وشمولها لها اه أطول قال الفنرى ويحتمل أن يريد الشارح بالانامل الاصابع مجازا اه ومافى الاطول من ان جمع القلة مستعمل فى الكثرة هو مافى المطول وقيل هو باق على القلة اشارة الى قلة اكفائه فى الحرب وكتب أيضا قوله أى أنامله الخمس أى العلما والافالانامل كثيرة برلنبى اه سم (قوله التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب) ففى البيت استتباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء ومن لم يدرك توهم انه لايلائم ذكره المقام ولك أن تجعل أنامله سحائب العذاب فى نزول الصاعقة والنار اه أطول (قوله أى يصبها) أى الصاعقة (قوله ذكر ان هنالك صاعقة الخ) بيان للمعانى الملتئمة التى جعل مجموعها قرينة لارادة الانامل بالسحائب وكان عليه أن يذكر معها خيمة مقام المدح فان قطع النظر عنه يجعل المراد بها الاصابع كذا فى الاطول فان أريد بالانامل الاصابع فلا اشكال (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لك أن تقول اضافة الصاعقة لنصل السيف كاف فى القرينة المذكورة فيخالف مامر من قوله مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة الخ اه سم (قوله باعتبار الطرفين) أى طرفى الاستعارة ففيه مسامحة أو طرفى التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المعدوم للموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهكمية والتمليحية وهما مما استعمل فى ضده يدل على أن المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكأنه نبه على أن الاستعارة بالمعنيين سيان فى هذه التقسيمات اه أطول وانظر وجه المسامحة (قوله استعارة الاحياء) أى لفظ الاحياء وانما قال استعارة الاحياء مع ان المستعار الفعل أعنى أحييناه لان استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعنى الاحياء قال السيرامى وجه الشبه هو الايصال الى المطلوب اه سم (قوله مما يمكن) أى من الشيئين اللذين يمكن الخ (قوله فى شئ) هو الله تعالى فانه هادومحى (قوله وهذا أولى من قول المصنف) أى فى الايضاح ووجه الاولوية أن المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال أولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطأ لاحتمال أن يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمى الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية فى كلامه ماهو مصدر المبنى للمفعول وهو الاهتداء اه فنرى وقوله المبنى للمفعول أى لان الهداية التى تشبه الحياة ليست هى الدلالة التى تصدر من الدال بل أثرها الذى يقوم بالمهتدى (قوله وانما قال نحو أحييناه) أى ولم يقل نحو أو من كان ميتا فأحييناه حتى يكون ميتا داخلا فى التمثيل أيضا اه سم (قوله لا يوصف بالضلال) لانه سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب وهو لا يكون الامع الحياة وفى عروس الافراح لان الضلال هو الكفر الذى شرطه الحياة اه فان قلت من مات كافرا فهو كالكفر يعدمونه فالميت يتصف بالضلال أى الكفر قلت الميت كافر حكما لا حقيقة اه سم

التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب أى يصبها على اكفائه فى الحرب فيهلكهم بها ولما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هنالك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على أرؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه أراد بالسحائب الانامل (وهى) أى الاستعارة (باعتبار الطرفين) المستعار منه والمستعار له (قسمان لان اجتماعهما) أى اجتماع الطرفين (فى شئ اما ممكن نحو أحييناه فى قوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه أى ضالا فهديناه) استعار الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ وهذا أولى من قول المصنف رحمه الله ان الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ واحد لان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال نحو أحييناه لان الطرفين فى استعارة الميت للضال مما لايمكن اجتماعهما لان الميت لايوصف بالضلال

(ولتسم) الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شئ (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (واما ممتنع) عطف على اما ممكن (كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) هو بالفتح النفع أي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم في شئ ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه (ولتسم) الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شئ (عنادية) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنها) أي من العنادية الاستعارة (التهكمية ٢٤٨ والتمليحية وهما ما استعمل في ضده) أي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي (أو نقيضه لما مر) أي لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه (نحو فبشرهم بعذاب أليم) أي أنذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك رأيت أسدا وأنت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجبن (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أي ما قصد اشتراك الطرفين فيه (قسمان لانه) أي الجامع (اما داخل في مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلما سمع هيعة طار اليها) أو رجل في شعفة له في غنيمة له يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جاء والله الهيعة الصيحة التي ينفزع منها وأصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله تعالى أو رجل اعتزل الناس وسكن في رؤس بعض الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في أمر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أي في العدو والطيران لانه في الطيران أقوى منه في العدو والاظهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة له في الاكثر لا داخلة في مفهومه

(قوله ولتسم) في قوله ولتسم دون أن يقول وتسمى أو وسميت اشعار بأن هذه التسمية من جهة المصنف (قوله لعدم غنائه) قال في الاطول ولا يتوقف ذلك أي ما ذكر من استعارة اسم المعدوم للموجود على عدم نفعه أصلا بل يمكن الاستعارة للنافع في أمر غير النافع في أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله هو بالفتح النفع) وأما بالكسر مع القصر فهو اليسار ومع المد التغني ورفع الصوت (قوله لتعاند الطرفين) أي تنافيهما (قوله التهكمية) أي الغرض منها التهكم أي الاستهزاء والسخرية وقوله والتمليحية أي الغرض منها ايراد القبيح بصورة شئ مليح لمجرد الاستملاح والاستظراف (قوله استعيرت البشارة) أي اسمها (قوله في المخبر به) أي في الشخص المخبر بما يظهر سرورا (قوله الذي هو ضده) أي ضد البشارة وتذكير الضمير لانها اخبار (قوله على سبيل التمليح والظرافة) اقتصر على ذلك لانه المحتاج اليه في التمثيل فلا ينافي صحة أن يكون ذلك على سبيل الاستهزاء فتكون استعارة تهكمية كالآية (قوله وباعتبار الجامع) يرادبه وجه الشبه وسمي في باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا جامعا لانه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع افراد المشبه به تحت مفهومه اه أطول (قوله قسمان لانه اما داخل الخ) يستغنى عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر من أن وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين أو خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعارة اه أطول (قوله طار اليها) اسناد طار الى الرجل مجازي أي طار فرسه بسعيه اليها اه أطول (قوله أو رجل) لعل أو لتقسيم خير الناس اه سم (قوله في غنيمة) أي مع غنيمة والتصغير للتقليل اه سم (قوله وأصلها من هاع يهيع اذا جبن) كان وجه المناسبة أن الفزع منها جبن في الجملة تأمل سم أي فاستعمال الهيعة في الصيحة التي يفزع منها من استعمال اسم الشئ في ملزومه (قوله قليل) أخذ التقليل من التصغير (قوله للعدو) أي المشي بسرعة قال الحفيد والصواب للذهاب بسرعة اذ العدو لا يناسب الراكب كما يشعر به أول الحديث اه أقول الشارح قصد مطابقة قول المصنف الآتي فان الجامع بين العدو الخ اه سم والظاهر أن الاعتراض مندفع بجعل الاسناد في طار مجازا عقليا كما مر عن الاطول (قوله والاظهر) لعل التعبير بالاظهر اشارة الى أن كون الطيران ما ذكر ليس قطعيا وفي الفهري أجيب بأن الطيران قطع المسافة بسرعة متحرك الجناحين

الجناحين الاختيارى فى الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطى على الارض ولايخفى أن الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن أئمة اللغة اه سم (قوله فالاولى) عبر بالاولى اشعارا بأن المشاحة فى الامثلة ليست من دأب المحققين لانها انما تذكر لايضاح القواعد على تقدير صحتها لكن الاولى أن تكون صحيحة ولان مبنى الاعتراض ليس قطعيا اه سم (قوله أن يمثل) أى للاستعارة التى فيها الجامع داخل فى مفهوم الطرفين (قوله وابعاد الخ) تفسيرى اه سم (قوله وهى فى القطع أشد) أى لتأثيرها فى الاتصال الاشد (قوله والفرق بين هذا) اى اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة حيث جعل استعارة (قوله وبين اطلاق المرسن على الانف) حيث جعل مجازا مرسلا وكلامه يوهم أن كون المرسن مجازا مرسلا لازم وليس كذلك كما أسلفناه والمدار الملحوظ من التشبيه أو الاطلاق والتقييد (قوله خصوص وصف ليس الخ) أما فى المرسن فكونه أنف ذى رسن وموضعا للرسن وأما فى التقطيع فكونه فى الاجسام الملتزقة كذا فى سم (قوله والحاصل) أى حاصل الفرق أن التشبيه أى الضمنى اه سم وبه يندفع مايقال الاستعارة مبنية على تناسى التشبيه ويحتمل أن يراد بالتشبيه المشابهة التى هى علاقة الاستعارة (قوله ههنا) أى فى استعارة التقطيع (قوله منظور) أى ملحوظ ضمنا فكان استعارة بخلافه ثمة فكان مجازا مرسلا اه سم (قوله قد تقرر فى غير هذا الفن الخ) قال الحفيد هذا هو المشهور عند القدماء لكن الدليل على ذلك ليس بتام ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف بالشدة والضعف فى الذاتيات أيضا اه (قوله يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى) قال فى المطول لتكون الاستعارة مفيدة اه قال سم ومن قوله لتكون الاستعارة مفيدة يظهر الفرق بين الاستعارة والتشبيه حيث لم يعتبر فى الجامع فيه أن يكون أقوى على الاطلاق وذلك لانه قد يقصد به نحو بيان الحال الكافى فيه المساواة فليتأمل اه (قوله فى الماهية الحقيقية) كالانسان والحيوان وكتب أيضا قوله فى الماهية الحقيقية ووجه الشبه انما جعل داخلا فى مفهوم الطرفين لا فى الماهية الحقيقية للطرفين اه مطول (قوله بل قد يكون أمرا مركبا من أمور الخ) كمفهوم الاسود المركب من الذات والسواد (قوله واما غير داخل) غير الداخل فى مفهومهما يحتمل أن يكون داخلا فى مفهوم أحدهما كما فى تشبيه العدو بالطيران فى قطع المسافة بسرعة فانه داخل فى مفهوم العدو دون الطيران كما حققه الشارح وقد خالف المصنف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه وبين تقسيم الاستعارة فقال فى تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين أو خارج عنهما فجعل الخارج عن أحد الطرفين داخلا فى القسم الاول وهنا جعله داخلا فى القسم الثانى ولو أردت تطبيقهما فاجعل الداخل فى الطرفين فى تأويل الداخل فى أحدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو اه أطول (قوله المتملل) أى المتلألئ المتنور اه سم (قوله

فالاولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى وقطعناهم فى الارض أمما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة فى مفهومها وهى فى القطع أشد والفرق بين هذا وبين اطلاق المرسن على الانف مع أن فى كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس فى الانف وتفريق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن فى التقطيع مرعى فى استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف فى المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة فان قلت قد تقرر فى غير هذا الفن أن جزء الماهية لايختلف بالشدة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف انما هو فى الماهية الحقيقية والمفهوم لايجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين مع كونه فى أحد المفهومين أشد وأقوى ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الاسود أعنى المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف (واما غير داخل) عطف على اما داخل (كما مر) من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك

لظهور أن الشجاعة عارض للاسد لا داخل فى مفهومه وكذا التهال للشمس (وأيضا) للاستعارة تقسيم اخر باعتبار الجامع

لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدا يرمى أو خاصية وهى الغريبة) التى

وهو أنها (اما عامية وهى المبتذلة لايطلع عليها الا الخاصة الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة (والغرابة قد تكون فى نفس الشبه) بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابة (كما فى قوله) فى وصف الفرس بأنه مؤدب وأنه اذا نزل عنه وألقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه الى أن يعود اليه (واذا احتبى قربوسه) أى مقدم سرجه (بعنانه) * علك الشكيم الى انصراف الزائر * الشكيم والشكيمة هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس وأراد بالزائر نفسه شبه هيئة وقوع العنان فى موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب فى موقعه من ركبتى المحتبى ممتدا الى جانبى ظهره ثم استعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان فى قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه (وقد تحصل) الغرابة (بتصرف فى) الاستعارة (العامية كما فى قوله) أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * (وسالت باعناق المطى الاباطح) جمع أبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى استعار سيلان السيول الواقعة فى الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا فى غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابة (اذا اسند الفعل) أعنى سالت (الى الاباطح دون المطى) أو اعناقها حتى أفاد أنه امتلأت الاباطح من الابل كونها

لظهور أن الشجاعة عارض للاسد) أى وصفة خارجة عن المستعار له الذى هو الرجل الموصوف بالشجاعة كذا فى الاطول (قوله وكذا التهال للشمس) أى والوجه المتهلل (قوله وهى الغريبة) أى البعيدة عن العامة (قوله فى نفس الشبه) أى فى التشبيه نفسه لا فى وجه الشبه ويدل عليه قول الشارح بأن يكون تشبيها اه سم (قوله قربوسه) يحتمل أن يكون فاعل احتبى بتنزيله منزلة الرجل المحتبى وكان القربوس ضم اليه فم الفرس بالعنان كما يضم الرجل ركبتيه الى ظهره بثوب مثلا ويحتمل أن يكون مفعولا وفاعل احتبى ضمير يعود للفرس مضمنا معنى جمع أى جمع الفرس قربوسه بعنانه الى نفسه كما يضم المحتبى ركبتيه فعلى الاول ينزل خلف القربوس منزلة الظهر من المحتبى وفم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثانى ينزل القربوس منزلة الركبتين والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثانى أتم لان القربوس أعلى وكذا الركبتان والفم أسفل وكذا موضع ما يحتبى به من الظهر فتدبر والقربوس بفتح الراء ولا تسكن الا فى الشعر لان فعلولا نادر لم يأت غير صعفوق وهو اسم أعجمى غير منصرف للعلمية والعجمة وأما خرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصيح الضم وكذا مصحون وهو أول الربع اه فنرى وقوله ولا تسكن الا فى الشعر عبارة الاطول ولا تسكن الا للضرورة اه (قوله أى مقدم سرجه) فالقربوس مقدم السرج وعبارته فى المطول توهم أنه السرج وأن الكلام على حذف مضاف حيث قال أى مقدم سرجه وفى الصحاح القربوس السرج اه والذى رأيناه فى الصحاح المعتمد القربوس للسرج اه كذا فى الاطول (قوله نفسه) أى نفس القائل فالاصل الى انصرافى عبر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شأن الزائر للحبيب يدل عليه البيت قبله اه أطول (قوله شبه هيئة الخ) أى لازم هيئته ليوافق ما يأتى ولان الكلام فى الاستعارة المفردة (قوله من قربوس) بيان لموقع أو من تبعيضية لان الموقع بالفعل بعض القربوس وكذا ما بعد (قوله ممتدا الى جانبى ظهره) فى الاطول ممتدا منحدرا الى جانبى ظهره اه والذى يظهر أن هذا الانحدار غير لازم (قوله وهو جمع الرجل الخ) فعلى هذا الاستعارة لضم وجمع مخصوص لازم للهيئة لا نفس الهيئة فقوله فيما مر شبه هيئة الخ أى شبه ضما وجمعا مخصوصا لازما للهيئة المذكورة بضم وجمع مخصوص آخر لازم لهيئة أخرى لان معنى الاحتباء الجمع لا الهيئة اه من حواشى الحفيد على المطول والمختصر (قوله لوقوع العنان) متعلق باستعار (قوله أخذنا بأطراف) أى شرعنا فى أطراف الخ والاطراف جمع طرف (قوله فيه دقاق الحصى) أى حال كونه فيه الخ وكتب أيضا قوله دقاق الحصى بضم الدال بمعنى الدقيق قاله سم والظاهر جواز الكسر جمع دقيق كظريف وظراف (قوله وسلاسة) أى سهولة (قوله قد تصرف) أى الشاعر (قوله اذ أسند الخ) حاصله أنه حصلت الغرابة بتصرفين حيث أسند السير الى الاباطح اسنادا مجازيا لفظيا والى الاعناق اسنادا مجازيا تقديريا لان مقتضى

كونها فى سيرها ملابسة للاعناق أن تكون نفس الاعناق أيضا سائرة (قوله كما فى قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) لايخفى أنه أسند فى الآية الفعل القائم بالجال أى الشعر الى المحل أى الرأس لاستغراق الحال وشيوعه فى المحل فالتشبيه بالآية يقتضى أن يكون هنا السيلان للعال أعنى المطى لكنه أسند مجازا الى المحل أى الاباطح فالباء ليست للتعدية بمعنى الاذهاب لانه ليس فعل المطى بل فعل الله تعالى بل الباء للملابسة أو بمعنى فى لان الكلام على القلب فأصله سالت المطى بالاباطح اه حفيده (قوله فى الهوادى) جمع هادية وهى العنق يقال أقبلت هوادى الخيل اذا بدت أعناقها اه فنرى وفى يس نقلا عن الصحاح ان الهادية مقدم العنق وان هذا هو المناسب لكلام الشارح (قوله فى الثقل والخفة) أى ثقل السير وخفته (قوله لان المستعار منه الخ) قال فى الاطول ولايخفى أن استعارة العقلى للحسى ينبغى أن لايجوز عند من لايجوز تشبيه المحسوس بالمعقول وكفى شاهدا عليه وقوعه فى القرآن على ماسيذكره المصنف وان ماجعله تقسيما باعتبار الثلاثة تقسيمان تقسيم باعتبار الطرفين رباعى وهو أن الطرفين اما حسيان أو عقليان أو مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثى وهو أن الاستعارة جامعها اما حسى أو عقلى أو مختلف جمعهما وسماه تقسيما باعتبار الثلاثة ووجهه خفى اه (قوله لما سبق) من أن الحسى لايقوم بأمر عقلى ووجه البشبه لابد أن يكون قائما بالطرفين اه سم (قوله ثم وفأخرج لهم عجلا جسدا له خوار) فى كون الآية استعارة بحث اذ جسد اله خوار صريح فى انه لم يكن عجلا اذ لايقال للبقر انه جسد له صوت البقرة وقد أبدل من العجل بدل الكل وظاهر أنه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو تظير حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان بيان الخيط بالفجر أخرجه من أن يكون استعارة الى التشبيه فكذا ابدال جسد اله خوار من عجلا أخرجه من أن يكون استعارة فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحذف به ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ماذكر فيه وصف المشبه وحذفه بناء على عدم الظفر به فى كلامهم كما ذكره الشارح اه أطول (قوله له خوار) الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والنعام اه أطول (قوله الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط) وذلك أن السامرى كشف له عن أثر فرس جبريل عليه السلام فسولت له نفسه أن تراب ذلك الاثر يكون روحانيا ألقى فيه وقد كان بنو اسرائيل استعاروا حليا من القبط لعرس لديهم فقال لهم ائتونى بالحلى أجعل لكم الاله الذى تطلبونه من موسى حيث قالوا اجعل لنا الها كما لهم آلهة فصنع منه صورة العجل وألقى فيه ذلك التراب فصار حيوانا بدنا ولحما له خوار كالعجل فقال هو واتباعه لبنى اسرائيل هذا الهكم واله موسى الذى تطلبونه من موسى نسيه هنا وذهب يطلبه وكان ذلك فى وقت ذهاب موسى ببنى اسرائيل للمناجاة وسبقهم موسى طلبا للمناجاة فوقعت تلك الفتنة (قوله من حلى القبط) قال

كما فى قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا (وادخل الاعناق فى السير) لان السرعة والبطء فى سير الابل يظهران غالبا فى الاعناق ويتبين أمرهما فى الهوادى وسائر الاجزاء تستند اليها فى الحركة وتتبعها فى الثقل والخفة (و) الاستعارة (باعتبار الثلاثة) المستعار منه والمستعار له والجامع (ستة أقسام) لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان أو عقليان أو المستعار منه حسى والمستعار له عقلى أو بالعكس فتصير أربعة والجامع فى الثلاثة الاخيرة عقلى لاغير لما سبق فى التشبيه لكنه فى القسم الاول اما حسى أو عقلى أو مختلف فتصير ستة والى هذا أشار بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسى نحو فأخرج لهم عجلا جسدا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط)

فى الاطول الحلى كقفل وبالفتح مايزين به من مصنوع المعدنيات أو الحجارة جمعه حلى كدلى أوهو جمع والواحد حلية كظبية والقبط بالكسر أهل مصر واليهم تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس اه وقال الفنرى قوله من حلى القبط بضم الحاء المهملة وكسر الياء المشددة جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كندى وندى وقد تكسر فاء الجمع لمكان الياء مثل عصى والقبط أهل مصر اه (قوله التى سبكتها الخ) هذا انما يناسبه ضبط حلى بصيغة الجمع كما صنعه الفنرى (قوله السامرى) حداد منسوب الى سامر وهو اسم قبيلة اه سم (قوله والجامع الشكل) لاوجه لترك الحوار اه أطول أى لانه أيضا حسى مدرك بالسمع (قوله والمستعار له كشف الضوء الخ) جعل المستعار له كشف الضوء لاكشف النهار لان النهار زمان كون العالم مضيئا والليل زمان كونه مظلما ولا يسلخ أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على أن تعلق السلخ بالنهار تجوز تحقيقا سلخ الضوء لكن كان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره فى مقام البيان وان كان يمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة اه أطول (قوله كشف الضوء) أى ازالته اه سم (قوله عن مكان الليل) أى مكان ظلمته لان الليل من الزمان والزمان لا يكون فى مكان ولاجل ذلك فسره الشارح بقوله وهو الخ اه سم (قوله القاء ظله) قال الحفيد المناسب ظلمته بدل ظله (قوله وهما حسيان) لا يخفى ان كلا من الكشط والكشف ليس حسيا بل هو عقلى اذ لا يدرك بالحس المعنى المصدرى الذى هو معناهما ضرورة أنه معدوم فى الخارج اللهم الا أن يراد بحسيتهما ان الحاصل بالمصدر فيهما حسى فليتأمل ثم رأيت الفنرى استشكله وأجاب بأن المراد الهيئة الحاصلة عند الكشط والانكشاف اه سم وقيل حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء بناء على أنه اجرام لطيفة تتصل بالمحسوس فتوجب ابصاره عادة كما أن الظلمة اجرام كذلك توجب عدم ابصار ما اتصلت به (قوله دائما) كما فى ترتب حصول العلم بالنتيجة على حصول العلم بالمقدمتين عند من يقول بلزوم ذلك كالحكماء وقوله أو غالبا كما فى ترتب ظهور اللحم على الكشط فانه ليس دائما لانه قد يكشط الجلد عن اللحم بدس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصير لازقا به من غير ازالة له عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم اه ملخصا من سم وكتب أيضا قوله دائما أو غالبا هذا الترديد لاجل بيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام اه فيرى (قوله وبيان ذلك) أى بيان التشبيه بين كشط الجلد وكشف الضوء عن مكان الليل أى الظلمة اه سم (قوله ان الظلمة هى الاصل الخ) منهم من عكس (قوله يستر بها بضوئه) هذا مبنى على جعل الظلمة وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين اه حفيد على المطول (قوله فقد سلخ النهار) أى ازيل ضوء النهار وقوله من الليل أى عن مكان ظلمة الليل (قوله فجعل ظهورا الخ) الانسب فجعل الظهار

التى سبكتها نار السامرى عند القائه فى تلك الحلى التربة التى أخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام (والجامع) لهما (الشكل) فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة (والجميع) من المستعار منه والمستعار له والجامع (حسى) مدرك بالبصر (واما عقلى نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه) معنى السلخ وهو (كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وهو وضع القناع ظله (وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر) أى حصوله عقيب حصوله دائما أو غالبا كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل والترتب امر عقلى وبيان ذلك أن الظلمة هى الاصل والنور طارئ عليها يستر بها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار عن الليل أى كشط وأزيل كما يكشف عن الشئ الشئ الطارئ عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ

الظلمة كاظهار المساوخ فان السلخ متعد اه حفيد على المطول (قوله اهابه) أي جلده (قوله وحينئذ صح الخ) لعل التعرض للصحة دون الحسن لانتفائه بناء على ما يأتي عن العلامة اه سم أي في قوله ولو جعلنا السلخ الخ (قوله هم مظلمون) أي داخلون في الظلام (قوله لان الواقع عقب اذهاب الضوء الخ) قد يقال بل زمان الاذهاب هو زمان الاظلام فلا تعقيب هناك لان الزمان الذي يتحقق فيه الاذهاب هو بعينه الزمان الذي يتحقق فيه الاظلام فهذا يشكل على المفاجأة ويقتضي أنها لا تحسن ويؤيد ما قلنا ما يأتي عن العلامة من قوله ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع الخ اذ النزع هو الاذهاب المذكور هنا اه سم ويجاب بأن مدعي الشارح الصحة لا الحسن ويكفي للصحة التعقيب الرتبي وهو هنا متحقق لان الاظلام معلول لاذهاب الضوء فهو عقبه رتبة وان اتحدا زمانا كما سيذكره سم عند قول العلامة لم يستقم أو لم يحسن (قوله ففيه اشكال) يمكن أن يجاب عنه بأن النهار عبارة عن مجموع المدة من طلوع الفجر الى غروب الشمس أو من طلوعها الى غروبها الا عن بعضها فالواقع عقب هذه المدة كلها الدخول في الظلام اه حفيد على المطول أي فالمعنى يظهر منه جميع النهار فعقب هذا الاظهار الدخول في الظلام ولعل ما أجاب به مستفاد مما يأتي عن العلامة فليتأمل فالله سم (قوله انما هو الابصار) فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقيل فاذا هم مبصرون اه سم (قوله كلام المفتاح) أي قوله ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله أي ظهور ظلمة الليل) قد يشكل هذا على المفاجأة لان ظهور الظلمة يكون معه الاظلام لا عقبه حتى تتأتى المفاجأة الا أن يراد بظهور الظلمة ابتداؤها وبالاظلام التوغل في الظلام والاستمرار فيه اه سم (قوله من النهار) يحتمل التضمين أي منفصلة من النهار أي بفراغه والابتداء أي ان الظهور مبتدأ من مكان النهار فليتأمل اه سم (قوله أو بأن المراد من الظهور التميز) أي ومن بمعنى عن والمعنى أن المستعار له تميز النهار عن ظلمة الليل والواقع بعد ذلك التميز هو الاظلام وفيه أنه ان أريد بالتميز ازالة النهار عن مكان الليل باعدامه في مرأى العين فهو بعينه الوجه الذي بعده وان أريد تميز مع بقاء وجوده في مكان الليل فلا معنى له تأمل ع ق (قوله أو بأن الظهور بمعنى الزوال) فالمعنى أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فأقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيره (قوله وذلك عار الخ) عجز بيت صدره * اعيرتنا البانها ولحومها * اه قدري وريطة امرأة وقوله ظاهر أي زائل وقوله ألبانها أي الابل (قوله وتلك شكاة) بفتح الشين المعجمة الشكاية اه قدري وصدره * وعيرها الواشون أني أحبها * (قوله وذكر العلامة الخ) أقول كان المقصود من نقل كلام العلامة جواب آخر لتصحيح المفاجأة اه سم وفي بس الاظهر أن يقال المقصود منه تصحيح ما ذكر في المفتاح ودفع الاشكال من غير احتياج لدعوى قلب في كلامه ولا تأويل الظهور بالتميز أو الزوال لان الكلام انما هو موقوف لهذا

اهابه عنه وحينئذ صح قوله فاذا هم مظلمون لان الواقع عقب اذهاب الضوء عن مكان الليل هو الاظلام وأما على ما ذكر في المفتاح من أن المستعار له ظهور النار من ظلمة الليل ففيه اشكال لان الواقع بعده انما هو الابصار دون الاظلام وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام المفتاح على القلب أي ظهور ظلمة الليل من النهار أو بأن المراد من الظهور التميز او بأن الظهور بمعنى الزوال كما في قول الحماسي

* وذلك عار يا بن ريطة ظاهر
وفي قول أبي ذؤيب
* وتلك شكاة ظاهر عنك عارها *

أي زائل وذكر العلامة في شرح المفتاح ان السلخ يكون بمعنى النزع مثل سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب

صريحا وان لزم من ذلك صحة المفاجأة اه وقال الفنري كلام العلامة يخالف كلام الشارح في أن الظلمة هي الاصل والمظروف والنور طارئ عليها وظرف فان الظاهر على تقرير العلامة أن يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا اه (قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثاني) أي تبعا لعبد القاهر كما في المطول وذهب غيرهما الى الاول ومن الغير المصنف لان الكشف الذي عبر به المصنف هو النزع وقول بعضهم لا يلزم أن يكون المصنف من غيرهما للفرق بين الكشف والنزع فان الاول تدريجي والثاني دفعي فيه نظر ظاهر أفاده سم (قوله الى الثاني) وبنى عليه قوله السابق ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله بالفاء لان التراخي الخ) يعني صح الاتيان بالفاء لانها موضوعة لما يعد في العادة متراخيا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وربما يطول الزمان بين أمرين ولا يعد الثاني متراخيا لان العادة كانت تقتضي أطول من هذا فيستقصره المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثاني غير متراخ ويستعمل الفاء كما في هذه الآية على تقرير المفتاح فان الاظلام وان تراخى عن الاخراج بساعات النهار الا أن العادة تقتضي أن لا ينقضي مثل هذه الاضاءة الا في أضعاف هذه الساعات ولا يأتي الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لاتيانه على خلاف العادة كأنه فاجأ عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة كذا في الاطول وكتب أيضا قوله لان التراخي وعدمه الخ هو يعني قولهم التراخي والتعقيب في كل شئ بحسبه ودفع بذلك ما يقال كيف صح قوله فاذا هم مظلمون مع وجود التراخي بين اخراج النهار من الليل الذي هو الاصباح وبين الاظلام بمدة النهار (قوله بين اخراج النهار من الليل) الذي هو الاتيان بالضوء وهو الاصباح وقوله لكن لعظم شأن الخ يعني ان دخول الظلام عظيم الشأن حتى ان حقه أن لا يوجد الا بعد مضي اضعاف النهار في وجوده بعد النهار فقط كأنه وجود قبل وقته فعد النهار لذلك قليلا فمعنى ظهور النهار من ظلام الليل تميز النهار عن مكان الظلام بأن يزال ضوء النهار عن مكانه اه سم (قوله وكونه مما ينبغي الخ) كأنه من عطف المسبب على السبب (قوله عد الزمان قريبا) أي فحسنت الفاء (قوله كأنه يفاجئهم عقيب الخ) أي يحصل لهم من غير توقع له حينئذ (قوله وعلى هذا حسن الخ) لان دخول الظلام غير خروج النهار ومفاجئ له بهذا الاعتبار اه سم (قوله عن الهواء) الذي هو مكان الظلمة (قوله لم يستقم أو لم يحسن) انما قال أو لم يحسن لأن نزع الضوء ودخول الظلام وان اتحدا زمانا لكنهما يختلفان رتبة بالعلية والمعلولية اذ النزع علة لدخول الظلام فأمكن أن تعتبر المفاجأة باعتبار الترتب الرتبي لا الزماني لكنه لا يحسن اه سم (قوله اذا قلنا كسرت الكوز الخ) أي لان الانكسار مع الكسر لا عقبه اه سم (قوله كقولك رأيت شمسا وأنت تريد انسانا كالشمس) الاولى بعلاقة انه كالشمس لانك لو تريد بقولك شمسا مفهوم انسانا كالشمس لم يكن استعارة بل تشبيها

فذهب صاحب المفتاح الى الثاني
وصح قوله فاذا هم مظلمون بالفاء
لان التراخي وعدمه مما يختلف
باختلاف الامور والعادات
وزمان النهار وان توسط بين
اخراج النهار من الليل وبين دخول
الظلام لكن لعظم شان دخول
الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما
ينبغي أن لا يحصل الا في اضعاف ذلك
الزمان عد الزمان قريبا وجعل
الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج
النهار من الليل بلا مهلة وعلى
هذا حسن اذا قلنا المفاجأة كما يقال
في اخراج النهار من الليل فاجأه
دخول الليل ولو جعلنا النزع بمعنى
النزع وقلنا نزع ضوء الشمس عن
الهواء ففاجأه الظلام لم يستقم
أو لم يحسن كما اذا قلنا
كسرت الكوز ففاجأه الانكسار
وربما مختلف) بعضه حسي
وبعضه عقلي (كقولك رأيت شمسا
وأنت تريد انسانا كالشمس

ولو تريد السنا هو فى الواقع كالشمس لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثالا لما نحن فيه وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد فى القرآن ولا فى كلام من يوثق به فلذا تركه المفتاح اه أطول (قوله فى حسن الطلعة) أى الوجه وقوله ونباهة الشان أى رفعته وشهرته (قوله أى النوم الخ) عبارة الاطول المعنى اما من أيقظنا من رقادنا فالاستعارة فى المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفاء واما من أيقظنا من مكان رقادنا فالمستعار له القبر والمستعار منه المقام ولا خفاء فى أنهما حسيان فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على أن مدار التقسيم فى الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية التى الاستعارة التبعية مبنية عليها اه (قوله الموت) أى على كون المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له القبر على كون المرقد بمعنى مكان الرقاد (قوله عدم ظهور الفعل) لان كلا من النائم والميت لا يظهر منه فعل اه سم وكتب ايضا قوله عدم ظهور الفعل أى الاختيارى أى المعتد به فلا يرد أن النائم يصدر منه فعل (قوله والجميع عقلى) أما الموت وعدم الظهور فأمرهما واضح وأما النوم فلان المراد به انتفاء الاحساس الذى يكون فى اليقظة لا آثار ذلك من الغطيط وانسداد العين مثلا ولا شك أن انتفاء الاحساس عقلى (قوله وقيل الخ) يمكن دفعه بأن المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر به نفى الظهور وهو بالنوم أخص لانه فى الموت لتنزيله منزلة النوم خيالى لا تحقيقى اه أطول (قوله فالحق) من جملة القيل قال فى المطول ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال أى كالمصنف زعم أن القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا أيقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار له اه قال الفنرى يمكن أن يقال البعث المطلق فى صدد ذكر القيامة وأحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح أن يكون قرينة الاستعارة على انه لا يبعد أن يدعى كون البعث حقيقة شرعية فى البعث من الموت اه (قوله هو البعث) أى على أنه موضوع للقدر المشترك بين الايقاظ من النوم والاحياء من الموت وهو ورد الاحساس السابق (قوله وأقوى) فيه بحث وتعليله لا يقتضى ذلك اه حفيد (قوله مما لا شبهة فيه لاحد) بخلافه فى الموت فقد أنكره قوم (قوله كلام الموتى) اذ لا يريدون الرقاد بمعنى النوم لانه لم يكن حاصلا لهم اه سم وقوله مع قوله هذا الخ أى لان الذى وعده الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره أولا القائلون هو البعث من الموت (قوله فان المستعار منه كسر الزجاجة) هذا اذا كان الصدع كسر الزجاجة لكن فى القاموس ان الصدع الشق فى الشئ الصلب وقوله والمستعار له التبليغ هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر بأظهر ما تؤمر أى أظهر الامر اظهارا لا يتمحى كما لا يلتئم شق الزجاجة اما اذا فسر بالجهر بالقرآن فالمستعار له أيضا حسى وله تفسيرات أخر جمعها القاموس اه أطول وكتب أيضا قوله فان المستعار منه الخ منه ايضا يعلم ان حسنية ما يتعلق بالاستعارة التبعية وعقليته فى حسن الطلعة) وهو حسى (ونباهة الشأن) وهى عقلية (والا) عطف على قوله ان كانا حسيين أى وان لم يكن الطرفان حسيين (فهما) أى الطرفان (اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد) أى النوم على أن يكون المرقد مصدرا وتكون الاستعارة أصلية أو على أنه بمعنى المكان الا أنه اعتبر التشبيه فى المصدر لان المقصود بالنظر فى اسم المكان وسائر المشتقات انما هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات واعتبار التشبيه فى المقصود الاهم أولى واستمع لهذا زيادة تحقيق فى الاستعارة التبعية (والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى) وقيل عدم ظهور الافعال فى المستعار له أعنى الموت اقوى ومن شرط الجامع أن يكون فى المستعار منه أقوى فالحق أن الجامع هو البعث الذى هو فى النوم أظهر وأشهر وأقوى لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون (واما مختلفان) أى أحد الطرفين حسى والآخر عقلى (والحسى هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر

باعتبار أصلها لا باعتبار نفسها كذا فى الاطول (قوله كسر الزجاجة) أى ونحوها مما لا يلتئم بعد الكسر وقوله وهو حسى أى باعتبار متعلقه (قوله والمستعار له التبليغ) فيه أن التبليغ لا يتعدى بالباء أصلا فالمناسب أن المستعار له الفرق بين الحق والباطل كما يشعر به قوله والمعنى أبن الامر الخ ثم ما فى قوله بما تؤمر مصدرية أو موصولة والعائد محذوف أى بما تؤمر به من الشرائع وينبغى أن يعلم ان التعدية بالباء فى طريقة التجوز والا فالصدع بمعنى الشق والكسر يتعدى بنفسه كما فى كتب اللغة اه حفيد وقوله الفرق الخ أى أو الجهر كما فى حواشيه على المطول وفى المغنى قال ابن الشجرى فى قوله تعالى فاصدع بما تؤمر خمسة محذوف والاصل بما تؤمر بالصدع به فحذف الباء فصار بالصدع به فحذفت أل لامتناع اجتماعها مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف كما فى واسأل القرية فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معديكرب * أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فصار تؤمره ثم حذفت الهاء كما حذفت فى أهذا الذى بعث الله رسولا اه وبه يعلم أن العائد انما حذف منصوبا لا مجرورا فلا يرد أن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا ويحتاج الى الجواب بان اصدع بمعنى أؤمر وممن جوز كون ما مصدرية الزمخشرى واستظهره فى المغنى وكأنه اشارة الى رد تضعيف أبى حيان له بأنه مبنى على مذهب من يجيز أن يكون المصدر يراد به أن والفعل المبنى للمجهول والصحيح ان ذلك لا يجوز اه وذلك لانهم صرحوا فى باب اعمال المصدر بأن مذهب البصريين جواز رفعه نائب الفاعل على انه لا يلزم من عدم جواز كون المصدر الصريح من المبنى للمفعول عدم جواز تأويل فعل مبنى للمجهول وحرف مصدرى بالمصدر لان علة منع الاول على القول به الالتباس وذلك مفقود فى الثانى فتدبر كذا فى يس (قوله والجامع التأثير) أى وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه تأثير هو بيان لا يعود معه المؤثر فيه أى المبين الى الحالة التى كان عليها قبل التأثير فان المبين لا يعود الى الخفاء الذى كان عليه قبل البيان ولذا فسره بقوله أبن الامر اباتة لا تنمحى أى لا تعود الى الخفاء (قوله وهما عقليان) فى كون التبليغ عقليا بحث فانه تكلم بكلام مخصوص محسوس على ما فهم من شرح المفتاح ويمكن أن يقال جعل المصدر حسيا باعتبار الحاصل بالمصدر تارة كما فى السابق وهنا اعتبر نفسه كذا فى حواشى الحفيد على المطول (قوله والمعنى أبن الامر) أى أظهره وأوضحه هذا هو المناسب لقول المصنف والمستعار له التبليغ وفى الفنرى قوله والمعنى أبن الامر اباتة لا تنمحى أى افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم أحدهما بالآخر كالا تلتئم الزجاجة المكسورة اه ولعل قوله أى افرق الخ تفسير باللازم (قوله كما لا يلتئم) أى يجتمع (قوله ما طغا الماء) فى القاموس طغا يطغو طغوا وطغيانا بضمهما كطغى يطغى كرضى يرضى طغيانا وطغيانا بالضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا فى الكفر وأسرف فى المعاصى

فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى أبن الامر اباتة لا تنمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة (واما عكس ذلك) أى الطرفان مختلفان والحسى هو المستعار له (نحو انا لما طغا الماء)

والظلم

والظلم اه أطول (قوله حملناكم) أى حملنا آباءكم وأنتم فى ظهورهم اه سم (قوله فى الجارية) أى فى السفينة الجارية على وجه الماء. (قوله وهو حسى) ذكر الضمير لاكتساب الكثرة التذكير من المضاف اليه وحسيتها باعتبار متعلقها (قوله الاستعلاء) أى طلب العلو المفرط لكن الطلب اعتبارى فى الماء كما ترى فان قلت السين والتاء فى الاستعلاء ليستا للطلب بل للتأكيد قلت يلزم أن الجامع حينئذ حسى لا عقلى لان العلو مشاهد اه يس وكتب أيضا قوله الاستعلاء المفرط المشترك بين الاستعلاء الحسى والمعنوى اه أطول (قوله والاستعارة) ان كانت بمعنى اللفظ كان فى قوله باعتبار اللفظ المستعار وضع الظاهر موضع المضمر وكأنه قال باعتبار نفسها وان كانت بالمعنى المصدرى فالامر ظاهر (قوله ان كان اسم جنس) اسم الجنس فى عرف النحاة لا يشمل أسامة ويشمل الاسماء المشتقة فلا يصح أن يقصد هنا ما هو عرفهم لظهور أن أسامة يرمى استعارة أصلية والحال ناطقة استعارة تبعية فلذا قال السيد السند والشارح المحقق فى شرحى المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس اسما لمفهوم غير مشخص ولا مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل وأسد وقيام ويخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة اه أطول وكتب أيضا قوله اسم جنس هو ما دل على ذات بما من غير اعتبار وصف فخرج بقولنا من غير اعتبار الخ المشتقات والمراد بالذات فى هذا المقام ما يستقل بالمفهومية عينا كان أو معنى (قوله كما فى الاعلام الخ) وانما ألحقت تلك الاعلام بأسماء الاجناس دون المشتقات لان تلك الاوصاف خارجة عن الاعلام كما فى أسماء الاجناس لا داخلة كما فى المشتقات كذا فى الحفيد وبه يندفع تظير صاحب الاطول فيما ذكره الشارح وتبعه السيد من أن استعارة تلك الاعلام أصلية بان نحو حاتم مؤول بالمتناهى فى الجود فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهى فى الجود لمن له كمال جود فهو كاستعارة شئ من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شئ من المشبه والمشبه به لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغى أن يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ويجعل حاتم فى حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الاصلية (قوله فاصلية) اى فاستعارة أصلية لانها ليست تابعة لامر آخر أولانها أصل للاستعارة التبعية اه أطول (قوله كاسد وقتل) مثالان لاسم الجنس أو للاستعارة الاصلية على تقدير استعمالهما فى الرجل الشجاع والضرب الشديد اه أطول والثانى هو المتبادر فلذا سلكه الشارح (قوله والا فتبعية) القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصرحة والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما فى قولك أحيانى اراقة الضارب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها فى كلام البلغاء اه فتدبر (قوله وما يشتق منه) أى من الفعل وهذا على قول أو على المسامحة اه سم (قوله وغير ذلك) كاسم

حملناكم فى الجارية (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان و) الاستعارة (باعتبار اللفظ المستعار (قسمان لانه) أى اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) حقيقة أو تأويلا كما فى الاعلام المشتهرة بنوع وصفة (فأصلية) أى فالاستعارة أصلية (كأسد) اذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثانى اسم معنى (والا فتبعية) أى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية (كالفعل وما يشتق منه) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك (والحرف) وانما كانت تبعية

التفضيل نحو حاله أنطق من العبارة وأسماء الزمان والمكان والآلة نحو مقتل زيد لزمان ضربه أو مكانه ومقتاله لآلة ضربه (قوله لان الاستعارة الخ) اعترض الشارح هذا الدليل بثلاثة أمور صرح بواحد منها ورمز الى اثنين بقوله بعد استقامته بنفسها في الحواشي المنقولة عنه كما تعرف واعترض عليه السيد أيضا بأنه يصح جعل الصفات محكوما عليها لان المعتبر فيها حدث ونسبة وذات ما من حيث نسب اليه ذلك الحدث نسبة تقييدية غير مقصود بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الامور بحيث صارت كشئ واحد فجاز أن يلاحظ تارة جانب الذات اصالة فتجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف فتجعل محكوما بها هذا ولا يخفى ان جعل الصفة محكوما عليها بملاحظة ما صدق عليه مفهومها وجعلها محكوما بها باعتبار نفس مفهومها كما في سائر المفهومات الكلية فدوران الحكم عليه وبه على الذات المعتبر فيه والحدث المعتبر فيه كما ذكره غير ظاهر ولك أن تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمني ويرد سوى ما ذكره الشارح والسيد أمور أحدها أنه وصف في هذا معاني الافعال والصفات بكونها متجددة غير متقررة الى غير ذلك فلا يكون عدم الثبوت مانعا عن الوصف وثانيها أنه لا معنى لكون البياض متقررا حين التعبير عنه بلفظ البياض غير متقرر حين التعبير عنه بالابيض وثالثها أن معاني المصادر أيضا معروضة للزمان رأيضا لم يظهر وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم يدخل فيها ولم يعرض لها زمان اه أطول (قوله تعتمد التشبيه) أي أصلها ومبناها التشبيه وقوله أو بكونه الخ اشارة الى أنه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود اه سم (قوله وانما يصلح للموصوفية الحقائق الخ) أنت خبير بأن المجاز المرسل لا يتحقق الا اذا اتصف المعنى الحقيقي بالملزومية فلا يجري ذلك أيضا في المشتقات الا تبعا ولم يقل ذلك عن القوم اه حفيد (قوله وبياض صاف) انما يظهر كونه من الحقائق المتقررة على مذهب بقاء العرض زمانين وهو التحقيق عند كثيرين (قوله دون معاني الافعال والصفات) كأنه أشار بالقيام لفظ المعاني الى اندفاع البحث الذي أورده نفسه في شرح المفتاح وهو أن الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز أن يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظهما للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكره في ذلك الشرح أن المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لبيت صماء عن الخبر كان المستعار منه مفهوم الصم تبعا لمفهوم الصمم لا ذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم أنه أمن الحقائق أم من تأليفات العقل اه فتدبر (قوله بواسطة دخول الزمان الخ) فيه أن التعبير عن الماضي بالمستقبل أو عكسه من باب الاستعارة حفيد أي مع دخول الزمان في مفهوم الماضي والمستقبل وهذا يقتضي أن الاستعارة هنا أصلية لكن صرح السيرامي بأنها

لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق أي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم أبيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال

تبعية كذا بخط سم وكتب أيضا قوله بواسطة دخول الزمان الخ اعترض السيد نحو هذا الدليل في بحث المسند بأن دخول الزمان انما يقتضي تجدد المجموع لا الحدث الذي هو المقصود فراجعه اه سم (قوله وعروضه للصفات) فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغي أن لا يجري في المصادر أيضا لان عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا أن يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر ومالم يلاحظ نسبة الضرب الى شئ لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتأمل أو يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطارئ على أصل الوضع اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر عن الفاضل المحشي في توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ماذكرته فارجع اليه اه فنري (قوله وهو ظاهر) لان الحرف لا يقع موصوفا اه سم وكتب أيضا ما نصه زاد في المطول وأما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف أي رجل شجاع (قوله كذا ذكروه) لا يخفى أن هذا الدليل يفيد أن لا يعتبر التشبيه أصلا في الافعال والمشتقات والحروف بل يكتفى بالتشبيه والاستعارة الاصلية في المصادر والمتعلقات لكنهم اعتبروا التشبيه والاستعارة تبعا في الافعال والمشتقات والحروف وقد عرف الاستعارة فيما سبق باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي الا ان يؤول ويقال المراد تشبيه جزء المعنى أو متعلقه كذا في الحفيد على المطول وقد يجاب بمنع افادة الدليل ماذكره للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة القصديين والتشبيه والاستعارة الحاصلتين ضمنا بطريق السراية (قوله بعد استقامته) فيه اشارة الى منع الاستقامة من وجهين أحدهما ان كلا من الحركة والزمان ليس من الامور المتقررة مع أنه يقع موصوفا كقولك زمان طويل وحركة سريعة أو بطيئة وثانيهما أن مقتضى المدعى هو أن الافعال والصفات والحروف لا تقع مشبها بها ومقتضى الدليل هو أنه امتنع أن يكون شئ منها مشبها الا مشبها به فالدليل لا يطابق المدعى وانما قلنا مقتضى الدليل ذلك لانه قال يقتضي كون المشبه موصوفا دون أن يقول كون المشبه به موصوفا وأجيب عن هذا بأن اقتضاء كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه أقول لا يخفى انه لا يلتفت الذهن قصدا وتفصيلا الى اتصاف المشبه به بوجه الشبه كما يظهر له منصفين فلا يلزم أن يكون المشبه به معنى مستقلا بالمفهومية صالحا للحكم عليه تأمل اه حفيد بايضاح والمجيب هو السيد وقول الحفيد أقول الخ مناقشة في الجواب وقد أجاب السيد عن الوجه الاول أيضا بمنع أن مرادهم بالحقائق الامور المتقررة وادعاء أن مرادهم بها المعاني المستقلة بالمفهومية ولم يسلم له ذلك راجع الفنري قال في الاطول ويندفع الاعتراض الثاني بما حققناه لك أن المستعار له في الاستعارة التبعية يجب أن يكون من جنس المستعار منه فيكفي في ايجاب الاستعارة التبعية

وعروضه للصفات ودون الحروف وهو ظاهر كذا ذكروه وفيه بحث لان هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة

فى الافعال والحروف دعوى أنها تقع مشبهة (قوله لانها تصلح للموصوفية) نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب اهـ مطول وقد يقال الزمان عارض لها أيضا فدليلهم يجرى فيها أفاده فى الاطول (قوله وهم أيضا صرحوا الخ) فلا تدخل فى المشتق من الفعل فلا يتناولها المدعى أيضا كما لم يتناولها الدليل اهـ سم وأقول لا يخفى أن تصريحهم بأن المراد بالمشتقات ما عدا اسم الزمان والمكان والآلة يدفع الاعتراض على دليلهم بعدم تناوله الثلاثة لدلالته حينئذ على جميع مدّعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم والقصور انما هو فى مدعاهم تأمل (قوله الصفات الخ) مما فرق به بين الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة أن الذات المدلولة للصفات فى غاية الابهام والذات المدلولة لتلك الاسماء لها تعين الزمانية والمكانية والآلية كذا فى الاطول وراجعه (قوله فان المعنى على تشبيه الضرب الخ) أى لا على تشبيه الموضع المذكور والقبر بالمقتل والمرقد بل شبه الضرب مثلا بالقتل فأطلق عليه اسمه ثم اشتق منه المقتل فكان المقتل استعارة تبعية (قوله بل التحقيق) يعنى ينبغى أن يغير الدليل على هذا الوجه ليتناول اسم الزمان والمكان والآلة فكأنه قال فالتحقيق فى الاستدلال على أنها تبعية أن يقال ان الاستعارة الخ اهـ سم والاحسن أن يكون المراد بل التحقيق فى الدعوى والاستدلال لانه كما حقق الدليل بقوله لان المصدر الخ حقق الدعوى بقوله ان الاستعارة فى الافعال وجميع المشتقات الخ فأتى بالدليل شاملا لاسم الزمان والمكان والآلة وأتى بالدعوى كذلك (قوله وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والآلة لانها من المشتقات حقيقة ولا ينافيه ما تقدم لانه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة اهـ سم (قوله لان المصدر الخ) تعليل لتبعية استعارة غير الافعال فى سائر المشتقات كما يدل عليه عبارة المطول وأما تبعية استعارة الافعال فتحقيق تعليلها أن معنى الفعل لما اشتمل على النسبة الغير المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل وغير المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية اعتبرنا التشبيه والاستعارة أولا فى المصدر فتأمل وبسط ذلك أن الفعل لا يصلح للموصوفية اللازمة للتشبيه الذى هو مبنى الاستعارة ونفى اللازم يقتضى نفى الملزوم لان الفعل وان دل على الحدث الذى يصح أن يحكم به ويوصف به لا يصح أن يحكم عليه لان وصفه اعتبر فيه نسبته الى الفاعل لا لذاتها بل ليتوصل بها الى حال الفاعل المخصوص فلم يمكن الحكم عليه كما أن الحرف لما وضعه الواضع ليفيد معنى نسبيا كالابتداء فى من مثلا ليتوصل به الى حال متعلقه المخصوص كالسير والبصرة لا يصح الحكم على مدلوله لقصده لغيره وانما يحكم على الابتداء عند قطعه عما اعتبر فى الحرف لانه لازم للمقصود بالحرف لزوم الاعم للاخص فالفعل والحرف لما كان الغرض من معناهما التوصل الى معنى خاص لم يحكم على معناهما ولا به مادام كذلك لعدم استقلالهما بالمفهومية لان النظر فيه لغيره وانما صح وقوع

لانها تصلح للموصوفية وهم أيضا صرحوا بأن المراد بالمشتقات هو الصفات دون اسماء الزمان والمكان والآلة فيجب أن تكون الاستعارة فى اسم الزمان ونحوه أصلية بأن يقدر التشبيه فيه نفسه لا فى مصدره وليس كذلك للقطع بأنا اذا قلنا هذا مقتل فلان للموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا أو مرقد فلان لقبره فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد وان الاستعارة فى المصدر لا فى نفس المكان بل التحقيق أن الاستعارة فى الافعال وجميع المشتقات التى يكون القصد بها الى المعانى القائمة بالذوات تبعية لان المصدر الدال على المعنى القائم بالذات

الفعل مسندا ومحكوما به باعتبار الحدث المقصود الدلالة عليه على وجه الاستقلال فقد تبين بهذا وجه تبعية استعارة الفعل والحرف وأما المشتقات فالمقصد بالذات فيها ذات موصوفة بحدث خاص فدلالته على الذات المقصودة صح الحكم عليه وعلى الحدث المنسوب صح الحكم به ونسبته الى الفاعل لتقييده بتلك الذات فلم تمنع من الحكم عليه لانها كالعارض فوجه كون الاستعارة فيها تبعية أن الذات المقصودة فيه فى غاية الابهام والمخصوص الحدث فاعتبرا التشبيه فيه لان المبهم لا يطلب التشبيه فيه للجهل باوصافه وأيضا المقصود الاهم بالدلالة ذلك الحدث فهو الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه كما حققه الشارح فتدبر وكتب أيضا قوله لان المصدر الدال الخ قال فى الاطول ونحن نقول الاولى أن يقال ان ما سوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقى والمجازى فى المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الا من معنى مصدرى لمعنى مصدرى فالاحق بالاعتبار أن تعتبر هذه الاستعارة فى المصدر اخراجا لما لا دخل له فى الاستعارة عين الاستعارة أو يقال اعتبر الاستعارة فى المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق كتحصيل حقائقها ويكون التناسب بين الحقائق والمجازات مرعيا اه (قوله هو المقصود الاهم) لخصوصه بخلاف الذات فانها مبهمة ولان الشئ اذا اشتمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله والا) بأن كان المقصود الذات (قوله لذكرت الالفاظ الدالة الخ) مثل مكان فيه الرقاد اه سم (قوله فالتشبيه فى الاولين الخ) قال الفاضل المحشى فان قلت هل تجرى فى نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح أن يجعل وجه الشبه فى الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة لها أحوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذى يرجع اليه معانى نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها أوصاف وخواص يصح بها الاستعارة فاذا أسند الضرب الى المحرض دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة تمكن الاستعارة فى الافعال باعتبار نسبتها بان يشبه بما يرجع نسبتها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا مما يرجع اليه نسب أخرى كذلك كمطلق الآلية مثلا فيقال قتلنى السوط أو السيف فالتبعية فى الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق اه فنرى وقال فى الاطول فان قلت هل تجرى الاستعارة فى الافعال باعتبار التشبيه فى متعلق النسب المعتبرة فيها والاستعارة فيها فتسرى فى الافعال قلت لا لكن لا لما قاله السيد ونقل ما مر عن السيد وناقشه بما مر فى الفنرى ثم قال بل لان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشتق منه الفعل ولا يمكن مثله فى النسبة اه وكتب ايضا قوله فالتشبيه فى الاولين الخ قال فى الاطول القوم زعموا أن استعارة المشتقات

هو المقصود الاهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه والا لذكرت الالفاظ الدالة على نفس الذوات

باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق بحكم سراية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق بشئ ومن غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لما يستعاره باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه آلة لوضع الحرف لمعانيه الغير المتناهية كالعلية فانه وضع اللام لكل علية مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول بملاحظتها بمفهوم العلية فيستعار لفظ العلية لمفهوم ترتب شئ على شئ لتشبيه الترتب بالعلية فتسرى تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة أولا في متعلق معنى الحرف وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعير لمشتق أو حرف أنه لا يتكلم أولا بالمصدر أو متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيأ منهما وهذا هو الذى يليق بالسكاكى أن يجعله وجها لرد التبعية الى المكنية اه وأجيب عن هذا الاشكال بأنه ليس مرادهم جريان الاستعارة في المصدر والمتعلق بالفعل بل المراد جريانها فيهما اعتبارا وتقديرا ويدل عليه قول المصنف فيقدر في نطقت الحال الخ فتدبر وقال في موضع آخر وبالجملة يتجه ان جعل معانى الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة بملاحظتها الا بألفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار أهون من الحكم بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساعدها الواقع اه وقد عرفت الجواب (قوله فالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر) فيه ان التشبيه في الاولين بمعنى المصدر لانه الفعل مستعار فيجب أن يعتبر في استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال في قوله وفي الثالث لمتعلق معناه ودفعه ظاهر مما حققناه لك من أن المستعار له في الاستعارة التبعية كالمستعار منه ومما يعد في الافعال من الاستعارة التعبير عن الماضى بالمضارع وبالعكس بأن يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضى بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ أحدهما للآخر قال السيد السند فعلى هذا الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثانى أن يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضى في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى موجودا في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فصح التشبيه لذلك وفيه أن الضرب حقيقة في كل من الضرب في الماضى والضرب في المستقبل فكيف تتحقق استعارة من أحدهما للآخر حتى يلزم الاستعارة بتبعيته في الفعل اه أطول (قوله معانى الحروف) كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص اه سم (قوله ما يعبر بها عنها) أى معان كلية يعبر بها أى يبدو بها عن معانى الحروف (قوله ابتداء الغاية) المراد بالغاية المسافة اطلاقا للاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية

دون ما يقوم بها من الصفات
(فالتشبيه في الاولين) أى الفعل
وما يشتق منه (لمعنى المصدر وفى
الثالث) أى الحرف (لمتعلق
معناه) قال صاحب المفتاح المراد
بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر
بها عنها عند تفسيرها مثل
قولنا من معناها ابتداء الغاية
وفى معناها الظرفية وكى معناها
الغرض

الغاية كذا ذكره الشارح في التلويح واعترض عليه بأن نهاية الشئ ما ينتهي به ذلك الشئ والشئ انما ينتهي بضده فنهاية الشئ ضده فكيف يكون جزأ منه بل انما تطلق على آخر جزء منه لمجاورة بينه وبين النهاية ولك أن تقول غاية ما في الباب أن تكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله غير عزيز اه فتدبر (قوله وهذه) أي الابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق (قوله والا لما كانت حروفا بل أسماء) قال في شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما تمنع الملازمة بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى أن يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة أحد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا أن هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح وقد أبطله الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فلينظر فيه اه فتدبر (قوله بنوع استلزام) لان الخواص تستلزم العوام اه سم (قوله كالمجرور) أي كمعنى المجرورية لان تقدير التشبيه في معناه أفاده في الاطول (قوله ليس بصحيح) قد يوجه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف أي كمتعلق المجرور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس المخصوص والتمثيل للمتعلق المصطلح بالمتعلق اللغوي ويوضحه أن مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع أنها ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بأن يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه أولا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به الضمني وهو الظرفية المخصوصة في المشبه أعني تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ في مستعار فلا خلل في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلائم سياق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس المجرور كما لا يخفى اه فتدبر (قوله فيقدر) أي اذا كان التشبيه في الاولين لمعنى المصدر وفي الثالث لمتعلق معناه فيقدر الخ اه سم (قوله وان أطلق الخ) قال في الاطول احتمال المجاز المرسل يغني عن تكلف الاستعارة التبعية الذي لا يرضى به أحد من غير اضطرار مع أن في استعارة النطق للدلالة استبشاعا آخر وهو أن ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة لدلالته فالمشبه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق أن يشبه به الحال والناطق يستحق أن يشبه به ذو الحال اه ملخصا (قوله بل باعتبار أن الدلالة لازمة له) قد أشرنا في أول هذا الفن الى أن اللزوم أمر لازم في جميع أنواع المجاز استعارة أو مجازا مرسلا فاعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفي في بيان العلاقة بل لا بد من بيان أنها من أي نوع من أنواعها اه فتدبر أقول يمكن دفعه بأن اللزوم المعتبر في جميع أنواع المجاز هو اللزوم بالمعنى العام لسائر العلاقات وهذا هو الذي لا يكفي ذكره في بيان

وهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها أي اذا أفادت هذه الحروف معاني ردت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحروف (كالمجرور في زيد في نعمة) ليس بصحيح واذا كان التشبيه لمعنى المصدر ولمتعلق معنى الحرف (فيقدر) التشبيه (في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) اي بجعل دلالة الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به ووجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وان أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلا وقد عرفت أنه لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا بالنسبة الى المعنى الواحد

العلاقة واللزوم المعدود علاقة مخصوصة هو اللزوم بالمعنى الخاص وهو عدم الانفكاك ويشهد لما قلناه عدهم في أنواع العلاقات الملزومية واللازمية فاحفظه فانه نفيس (قوله باعتبار العلاقتين) المشابهة وغيرها كاللزوم اه سم (قوله وفي لام التعليل) عطف على قوله في نطقت الحال وقوله للعداوة عطف على قوله للدلالة وقوله بعلته الغائية عطف على قوله بالنطق ولا يخفى أن التشبيه في لام التعليل مطلقا لا يقدر للعداوة بعلته فالاول أن يقول وفي لام التعليل في نحو فالتقطه الخ فاعرفه كذا في الاطول وكتب أيضا قوله في لام التعليل أي في استعارة لام التعليل للعاقبة فتوله في لام ليس متعلقا بيقدر لان التشبيه المقدر ليس في اللام بل في متعلقها اه سم (قوله كالمحبة) أراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى عليه الصلاة والسلام أو أراد آثارها الآن محبة الملتقط وهو آل فرعون علة للالتقاط متقدمة عليه اه فنري (قوله والتبني) أي أخذه ابنا (قوله والحصول بعده) تفسيري اشارة الى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط واللزوم فانه لا لزوم هنا اه سم (قوله ثم استعمل في العداوة) أي في ترتب العداوة الخ (قوله ما كان حقه) أي اللام (قوله في العلة الغائية) أي في ترتب العلة الخ (قوله فتكون الاستعارة فيها) الضمير يرجع الى ما كان رأسه باعتبار وقوع ما على كلمة اللام (قوله مأخوذ من كلام صاحب الكشاف) حيث قال معنى التعليل في اللام في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم رشحه شبهه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله اه مطول وفي الاطول وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشاف حيث قال وساق عبارة الكشاف المذكورة ثم قال لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى كونه استعارة بالكناية اه (قوله غير مستقيم على مذهب المصنف الخ) حاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد أن في مدخول اللام هنا استعارة تصريحية وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحمل على الاستعارة لانه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه ويمكن أن يجاب بأن المصنف لم يرد أن في مدخول اللام استعارة بالفعل بل أن فيه تشبيها يصح أن يترتب عليه استعارة وان لم تقع بالفعل اه سم وأجاب الحفيد بأن المصنف لم يدع الاستعارة التبعية في اطلاق الداعي ولفظه بل أنه يقدر التشبيه بين العداوة والداعي ثم تستعار اللام الموضوعة لترتب العلة لترتب غير العلة فالمذكور لفظ المستعار منه لا المستعار له اه (قوله على مذهب المصنف) انما قيد بذلك لان السكاكي اختار رد التبعية الى المكنية كما سيجيء اه حفيد على المطول (قوله أو تبعية) غاية ما في الباب أن التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ اه مطول أي الذي هو الفعل والمشتق والحرف اه سم (قوله أنه شبه ترتب الخ) قال في الاطول فيه بحث لان الترتب هو المعلولية لا العلية فلا مشابهة بينه وبين العلية حتى

باعتبار العلاقتين (و) يقدر التشبيه (في لام التعليل نحو فالتقطه) اي موسى (آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) أي يقدر تشبيه العداوة (والحزن) الحاصلين بعد الالتقاط (بعلته) أي علة الالتقاط (الغائية) كالمحبة والتبني في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشاف ومبني على أن متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف في الاستعارة المصرحة لان المتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية وعلى هذا الطريق المشبه أعني العداوة والحزن مذكور لا متروك بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به أعني ترتب علة الالتقاط الغائية عليه فجرت الاستعارة أولا في العلية والغرضية

تستعار له اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للمعلولية والترتب ومدخول لام الغرض وان كان معلولا من وجه وعلة من وجه لكن لم يقل أحد ان وضع اللام للمعلولية بل اتفقوا على أن اللام للعلية ولان متعلق اللام على ما يقتضيه هذا التحقيق العلية مطلقا لا علية العلة الغائية للالتقاط اه وكتب أيضا ما نصه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى أنه اشهر في ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكره من التشبيه اه فتدبر (قوله وتبعيتها الخ) أي وجوت بتبعيتها (قوله كما مر في نطقت الحال) فكما أن استعارة نطقت تابعة لاستعارة النطق للدلالة كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلية والغرضية للعداوة والحزن اه سم (قوله حيث استعيرت لما يشبهه العلية) كما استعير الاسد للرجل الشجاع والحاصل أنه ان قدر التشبيه في أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والغرضية وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية اه مطول (قوله ومدار) أي دوران اه سم وكتب أيضا قوله ومدار قرينتها أي الشائع الكثير فنبه بلفظ المدار على ان القرينة تكون لغير هذه الامور كقرينة الحال ولك أن تجعل القرينة النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لا نفسها اه أطول (قوله في الاولين) انما قال في الاولين لما يجيء من أن قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة اه فتدبر قال في الاطول ولانه لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مدارا (قوله نحو نطقت الحال بكذا الخ) فان قلت حاصل القرينة في هذه الامثلة استحالة قيام المسند بالمسند اليه وتقدم أن ذلك من قرائن المجاز العقلي قلت لا يضر ذلك لان المقصود بالقرينة ما يصرف عن ارادة المعنى الحقيقي وهذه كذلك وان صلحت للمجاز العقلي اه سم (قوله جمع الحق الخ) هذا قول ابن المعتز في مدح أبيه حين خلع المقتدر لفساده من الخلافة ونصب أي المعتز وقام بالخلافة كما ينبغي اه أطول وابن المعتز هو عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد (قوله السماحا) أي الجود وهو بفتح السين وكسرها كما في القاموس (قوله فان القتل الخ) ولا يخفى أن الفاعل أيضا قرينة في أحيا اذ لا يتأتى الاحياء الا من الله تعالى فجعل كل من القتل والاحياء مما القرينة فيه المفعول فقط مبني على الغفلة اه أطول وكتب أيضا ما نصه فليس قتل على معناه الاصلي بل بمعنى أزال وكذا أحيا ليس على معناه الاصلي بل بمعنى أثبت وأكثر وكذا نقريهم ليس على معناه الاصلي بل بمعنى نضربهم فالكل استعارة تبعية والجامع بين القتل والازالة هو الاعدام وبين الاحياء والكثار السماح هو الاظهار وبين القرى والطعن هو اتصال شيء من الخارج الى الباطن اه سم (قوله ونحو نقريهم الخ) نبه بهذا المثال

وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبهه العلية وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور على ما ذكره المصنف

أوردناها في الشرح (ومداره قرينتها) أي قرينة الاستعارة التبعية (في الاولين) أي الفعل وما يشتق منه (على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا) فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال (أو المفعول نحو) جمع الحق لنا في امام (قتل البخل وأحيا السماحا) فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود (ونحو نقريهم لهذميات) نقتلها * ما كان خاط عليهم كل فرد. الهذميات من الاسنة القواطع فأراد بلهذميات طعنات.

الثانى على أن القرينة تدور على المفعول الثانى أيضا كذا فى الاطول وأشار اليه فى المطول وقبل هذا البيت

لم تلق قوما هم شر لاخوتهم * مناعشية يجرى بالدم الوادى

فضمير تقريعهم للاخوة كما فى الاطول وكتب أيضا قوله تقريعهم لهذميات من القرى وهو الضيافة فى القاموس قراه اضافه والظاهر أنه لا يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه وان البيت على إسقاط الباء (قوله منسوبة الى الاسنة القاطعة) فهو من نسبة الشئ الى آلته (قوله والنسبة) أى على الثانى من نسبة الشئ الى نفسه للمبالغة (قوله كاجرى) لشديد الحمرة (قوله تبعية تهكمية) الظاهر عدم دخول هذين الوصفين فى حيز القرينة اه سم وكان عدم دلالته على انها تهكمية لانه لا يمنع كونها تلميحية (قوله وانما قال ومدار قرينتها) أى ولم يقل وقرينتها وكان معنى قوله ومدار قرينتها الاصل فيها والاكثر فلذا لم يقتض الانحصار اه سم (قوله باعتبار آخر) أى آخر خاص والا فالاقسام باعتبار آخر مطلقا لا تنحصر فى الثلاثة فان لها أقساما باعتبار القرينة فانها اما حالية أو لفظية واما واضحة أو خفية اه أطول (قوله يلائم المستعار له أو المستعار منه) أى بحسب اللفظ أو المعنى اه سم (قوله أو تقترن الخ) أى بأن يذكر ذلك الملائم مع الاستعارة التامة بذكر قرينتها اذ هى مما يلائم المستعار له فى المصرحة والمستعار منه فى المكنية فلو اعتبرت لم توجد مطلقة وقيل المقترنة بالقرينة اللفظية مجردة فى المصرحة مرشحة فى المكنية فتكون صورة المطلقة الاستعارة التى قرينتها حالية (قوله الاول مطلقة) هذا وقوله بعد والثانى مجردة والثالث مرشحة يشعر بأن الثلاثة أخبار لمقدرات ثلاثة وهو بعيد ويمكن انه حل معنى والقريب ان الثلاثة خبر مبتدا محذوف أى هى مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار ليصح جعلها خبرا عن ضمير الاقسام الثلاثة كذا فى الاطول بتلخيص ولعل الاقرب الابدال فتأمل (قوله ولا تفريع) قال السيرامى هو ذكر حكم ينبنى على المستعار له أو منه اه أى وان لم يكن بصيغة تفريع وبذلك يندفع ما أورده الفنرى هنا وان أجاب عنه تأمل اه سم وعبارة الفنرى واعلم أن السكاكى ذكر فى لطائف يا أرض ابلعى الآية أن الخطاب فى ماء ترشيح وليس الخطاب وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمنى بالمخاطبة تعسف لا يصار اليه فكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر فتأمل اه (قوله مما يلائم) بيان لكل من الصفة والتفريع اه سم (قوله التى هى معنى قائم بالغير) قال فى الاطول الصفة المعنوية تحتمل ما قام بالغير ومادل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود اه (قوله لا النعت النحوى) والفرق بين ذاتيهما التباين لان النحوى من قبيل اللفظ والمعنوية من قبيل المعنى وبين دال المعنوية والنحوى أو بين المعنوية ومدلول النحوى عموم من وجه لتصادقهما فى أعجبنى هذا العالم وتفارقهما فى العلم حسن

منسوبة الى الاسنة القاطعة أو أراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاجرى والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثانى أعنى لهذميات قرينة على أن تقريعهم استعارة (أو المجرور نحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم) فان ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة تبعية تهكمية وانما قال ومدار قرينتها على كذا لان القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية كقولك لمن قد رأيت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا (و) للاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ (ثلاثة أقسام) لانها اما أن لا تقترن بشئ يلائم المستعار له أو المستعار منه أو تقترن بما يلائم المستعار له أو تقترن بما يلائم المستعار منه الاول (مطلقة وهى ما لم تقترن بصفة ولا تفريع) أى تفريع كلام مما يلائم المستعار له أو المستعار منه نحو عندى أسد (والمراد) بالصفة (المعنوية) التى هى معنى قائم بالغير (لا النعت) النحوى الذى هو أحد التوابع

فان حسن صفة معنوية لانعت نحوى وفى مررت بهذا الرجل فاق الرجل نعت نحوى لاصفة معنوية (قوله مجردة) لتجريدها عن بعض مبالغة لان ذكر ما يلائم المشبه أبعد دعوى الاتحاد التى هى مبنى كل استعارة وبها المبالغة (قوله بما يلائم المستعار له) ينبغى أن يقيد ما يلائم المستعار له بأن يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وترييف لدعوى الاتحاد اذ ذكروا ان فى التجريد كسر المبالغة فى التشبيه فعلى هذا لايكون فى قوله

قامت تظللنى ومن عجب * شمس تظللنى من الشمس

تجريد من اسناد التظليل لان التعجب من التظليل أخرجه عن أن يوجب خللا فى دعوى الاتحاد أذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله اه أطول وكتب أيضا قوله بما يلائم المستعار له لم يقل بما يلائم المشبه ليشمل التجريد فى الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف فيها لان كلامه فى الاستعارة التى هى قسم من المجاز وكذا يقال فى قوله بعد ومرشحة وهى ما قرن بما يلائم المستعار منه قال فى الاطول وههنا نكتة لابد من التنبيه عليها وهو أنه اذا اجتمع ملائمان للمستعار له فهل يتعين أحدهما للقرينة أو الاختيار الى السامع يجعل ايهما شاء قرينة والآخر تجريدا قال بعض الافاضل ماهو أقوى دلالة على الارادة للقرينة والآخر للتجريد ونحن نقول أيهما سبق فى الدلالة على المراد قرينة والآخر تجريد كيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة على المراد وبعد سبق أحد الامرين فى الدلالة لامعنى لنصب اللاحق فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر والاوجه ان كلا من الملائمين المجتمعين ان صلح قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل متعددة القرينة مجردة اه (قوله ثم وصفه بالغمر) الذى يناسب العطاء لان الغمر الاحاطة بالشئ والتراكم عليه فهو يناسب العطاء دون الرداء لانه يوصف بالستر دون الغمر اذ لاتراكم فيه برلسى اه سم وقال فى الاطول قد ذكر فى القاموس الغمر من الثياب السابغ والغمر المطلق الماء الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشيح أشبه على أنه لو حمل على الكثرة لاحتيج الى التجريد من الماء اه (قوله أى شارعا فى الضحك آخذا فيه) يعنى أنه قد يجاوز حد التبسم الى الضحك كذا فى الكشاف فالتبسم غير الضحك على ما فى الصحاح فتصحيح حالية ضاحكا بالتوسعة فى زمان التبسم كما مر أو بجعل الحال مقدرة وأما اذا كان التبسم من مراتب الضحك كما هو المفهوم من الاساس والمقدمة فالحال مؤكدة اه حفيد على المطول وقوله بالتوسعة الخ أى بأن يجعل ممتدا حتى وقت الشروع فى الضحك بأن يكون آخر التبسم أول الضحك فتحصل المقارنة بهذا الاعتبار هكذا يظهر فى مراده (قوله آخذا فيه) تفسير (قوله أى اذا تبسم الخ) يعنى اذا تبسم أخذوا أمواله وتملكوها لانه لايمنعها أحد حينئذ فكأنها اباحت لهم بضحكه (قوله يقال غلق الخ) هذا من المجاز المشهور فى عرف اللغة وكان من أفاعيل الجاهلية أن الراهن اذا لم يوف ما عليه

(و) الثانى (مجردة وهى ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله غمر الرداء) أى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعنى قوله (اذا تبسم ضاحكا) أى شارعا فى الضحك آخذا فيه وتمامه

غلقت لضحكته رقاب المال

أى اذا تبسم غلقت رقاب اموال فى أيدى السائلين يقال غلق الرهن فى يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه

في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن اه حفيد على المطول قال المصنف في الايضاح وعليه أي على التجريد قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وذكر في بيانه ما تنقيحه أن الاذاقة تجريد للباس المستعار لشدائد الجوع والخوف بعلاقة العموم لجميع عموم اللباس ولهذا اختاره على طعم الجوع الذي هو أنسب بالاذاقة وانما كانت الاذاقة من ملائمات المستعار له مع أنه ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت الاذاقة في البلايا والشدائد وجرت مجرى الحقيقة في اصابتها فيقولون ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب شبه ما يدرك من أثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه وقد اقتفى في ذلك أثر الزمخشري فقوله شبه ما يدرك من أثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع بيان لوجه تعارف الاذاقة والذوق في اصابة الشدائد وما ينشأ منه هذا التعارف لا بيان أن في الآية استعارتين احداهما تصريحية وهي أنه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهي أنه شبه ما يدرك من أثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى أوقع عليه الاذاقة فتكون الاذاقة استعارة تخييلية لا تجريدا كما ظنه الشارح فنسب الى القوم والزمخشري اعتبار تينك الاستعارتين في الآية لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضي ارادة حقيقتها وجعلها تجريدا يقتضي ارادة ما تعارفت فيه من اصابة الشدائد ولا يجتمعان وان قال بعض انه لا بأس بارادة حقيقة الاذاقة لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية لا لاعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف في نظم الكلام لانه خال عن التحصيل على ان ارادة حقيقة الاذاقة هنا يحتاج لقرينة فكيف يجعل قرينة على الاستعارة بالكناية اه أطول (قوله والثالث مرشحة) الترشيح تربية الولد باللبن قليلا قليلا حتى يقوى على المص ويقال أيضا ترشح للوزارة تربى وتأهل لها اه حفيد فالتقوية لازمة للترشيح فالمرشحة المقواة لان فيها تقوية ادعاء الاتحاد (قوله استعير الاشتراء للاستبدال) أي بقرينة أن الاشتراء الحقيقي لا يقع على الضلالة (قوله من الربح) أي المنفي (قوله وقد يجتمعان) الظاهر انه ليس من الاجتماع الوصف الشامل لكل من المشبه والمشبه به اه سم وكتب أيضا قوله وقد يجتمعان نبه به على ان التقسيم اعتباري أو على دفع ما يتوهم من التنافي بين التجريد والترشيح فان أحدهما يدعو الى الاتحاد والآخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقترن بالصفة والتفريع والمشبه به حتى تستمر دعوى ثبوت الملائم للمشبه به أيضا اه أطول ثم قال وربما يوجه بأن التجريد متابعة الواقع والترشيح متابعة الادعاء فلكل

(و) الثالث (مرشحه وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم) استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ملائم الاشتراء من الربح والتجارة (وقد يجتمعان) أي التجريد والترشيح (كقوله لدى أسد شاكي السلاح)

وجهة هو مولها وما قدمناه أعذب وأنسب اه (قوله هذا تجريد لانه وصف الخ) مبنى على أن قرينة الاستعارة حالية أو فى البيت السابق والافشاكى السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد اه فتدبر (قوله هذا ترشيح) المشار اليه هو ما بعد مقذف اما هو فلا ترشيح ولا تجريد لانه يصلح للاتصاف به كل من المشبه والمشبه به هذا ان فسر بكثير اللحم ضخم الجسم فان فسر بمن رمى به كثيرا فى الحروب والوقائع كان تجريدا على الظاهر ثم كون أظفاره لم تقلم ترشيحا مبنى على ان المراد انه ليس من عادة جنسه وشأنه التقليم والافقد يوجد فى بعض أفراد الانسان ذلك أيضا قال فى الاطول ولو أريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما فى شروح الكشاف من انه يقال فلان مقلوم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشئ من الاسد والرجل القوى الشجاع الا أنه يقال الوصف بعدم الضعف أخص بالاسد اه (قوله والترشيح أبلغ) أى أعظم بلوغا ووصولا الى المقصود من الاتحاد وكتب أيضا قوله والترشيح أبلغ ويليه الاطلاق وجعل التجريد والترشيح فى مرتبة الاطلاق لتساقطهما بالتعارض مالم يغلب جانب أحدهما فيكون الحكم له (قوله على تناسى التشبيه) أى اظهارا لنسيانه ومعاملته معاملة المنسى وكتب أيضا قوله على تناسى التشبيه أى على شدة تناسيه والافاصل الاستعارة مبنى على تناسيه أيضا (قوله وادعاء الخ) تفسيرى للتناسى اه سم (قوله نفس المستعار منه) أى من افراده (قوله حتى انه) تفريعية (قوله يبنى على علو القدر) أى يجرى وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية اه أطول (قوله حتى لظن) قال الجفيد باللام وصيغة الماضى هو الرواية واللام لام الابتداء على ما يفهم من شروح المفتاح لكن دخول تلك اللام على الماضى المتصرف بدون قد مما لا يجوزه الجمهور ويمكن أن تجعل اللام فى جواب قسم محذوف مع قد اه وقال الفنرى اللام فى لظن لام الابتداء أدخلت على الماضى بتقدير قد ويروى يظن اه (قوله ثم بنى عليه ما يبنى الخ) قال المصنف وتبعه الشارح فى مطوله فلو لا ان قصده أن يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظر اذ لو توقف الترشيح على تناسى التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فاذا صح البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم أنه لولا تناسى التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه اه أطول (قوله انما يظنه الجهول) لانه الذى لا كمال عقل له (قوله لاتصافه بسائر الكمالات) أى مما يمكن للبشر فلا يحتاج الى شئ فلا حاجة له فى السماء (قوله فتوهم أن فى البيت تقصيرا الخ) كأن حاصل هذا التوهم ان المقصود الاشارة بمزيد صعوده الى المشار اليه بالغاية المذكورة أعنى قوله حتى الخ الى علو قدره فاذا كان مزيد الصعود المشار اليه بالغاية المذكورة انما هو فى ظن كامل الجهل بمعرفة الاشياء فلا ثبوت له فلا كبير مدح بذلك وكان حاصل رد هذا التوهم أن مزيد الصعود مجزوم به وانما الذى يتعلق به ظن الجهول ان له حاجة فى السماء والعاقل يعرف

الجهول بمعرفة الاشياء (ونحوه) أى نحو

هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعنى الاسد الحقيقى واللبد جمع اللبدة وهى ما تلبد من شعر الاسد على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع (والترشيح أبلغ) من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح (لاشتماله على تحقيق المبالغة) فى التشبيه لان فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية (ومبناه) أى مبنى الترشيح (على تناسى التشبيه) وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شئ شبيه به (حتى انه يبنى على علو القدر) الذى يستعار له علو المكان (ما يبنى على علو المكان كقوله

ويصعد حتى لظن الجهول

بان له حاجة فى السماء) استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء من ظن الجهول أن له حاجة فى السماء وفى لفظ الجهول زيادة مبالغة فى المدح لما فيه من الاشارة الى أن هذا انما يظنه الجهول وأما العاقل فيعرف أن لا حاجة له فى السماء لاتصافه بسائر الكمالات

المعنى مما خفى على بعض

فى البيت تقصيرا

حيث أثبت

مايبنى على علو المكان لتنافى التشبيه (مامر من التعجب) فى قوله * فامت تظللنى ومن عجب * شمس تظللنى من الشمس (والنهى عنه) أى عن التعجب فى قوله لاتعجبوا من بلاغلانه

قدزرت أزراره على القمر اذلم يقصد تنافى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهة على ماسبق ثم أشار الى زيادة تقرير لهذا الكلام فقال (واذا جاز البناء على الفرع) أى المشبه به (مع الاعتراف بالاصل) أى المشبه وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه أقوى وأعرف الا أن المشبه هو الاصل من جهة أن الغرض يعود اليه وانه المقصود من الكلام بالنفى والاثبات (كما فى قوله هى الشمس مسكنها فى السماء * فعز فعز الفؤاد عزاء جميلا * أمر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر (الفؤاد عزاء جميلا فان تستطيع) أنت (اليها) أى الى الشمس (الصعود * وان تستطيع) الشمس (اليك النزولا) العامل فى اليها واليك هو المصدر بعدهما ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر والا فمحذوف يفسره الظاهر فقوله هى الشمس تشبيه لا استعارة وفى التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به أعنى الشمس وهو واضح فقوله اذا جاز البناء شرط جوابه قوله (فمع جحده) أى جحد الاصل كما فى الاستعارة البناء على الفرع (أولى) بالجواز لانه قد طوى فيه ذكر المشبه أصلا وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به

منه

انه لاحاجة له لاتصافه بكل كمال اه سم (قوله مايبنى) معجول البناء اه سم (قوله تظللنى) ينبغى انه تجريد لملاءمته المستعار له وكذا ماقبل لفظ القمر فى المثال الآتى اه سم (قوله جهة) أى وجه اه سم (قوله على ماسبق) الا أن مذهب التعجب على عكس مذهب النهى عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهى عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه اه مطول (قوله لهذا الكلام) أى لما تضمنه هذا الكلام من صحة البناء على تنافى التشبيه تأمل اه سم (قوله واذا جاز البناء الخ) حاصل ذلك انه اذا جاز البناء على الفرع أعنى المشبه به فى التشبيه ففى الاستعارة أولى وأقرب لان وجود المشبه الذى هو الاصل كأنه ينافى ذلك البناء فاذا جاز البناء مع وجود منافيه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب اه سم (قوله من جهة أن الغرض الخ) أى من التشبيه كبيان الامكان والحال وغيرهما مما سبق فى باب التشبيه اه سم (قوله كما فى قوله هى الشمس الخ) فان قلت الاستشهاد على ماذكر بهذا البيت لايصح لجواز أن يحمل الضمير المنفصل أعنى هى على ضمير القصة قلت قوله * فعز الفؤاد عزاء جميلا * يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وأيضا شرط ضمير القصة أن يكون مابعده من الفسب المشكوكة فى الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقية فى السماء جلى لكل أحد اه فنرى وقوله على ضمير القصة أى فيكون الكلام اخبارا عن حال الشمس الحقيقية ويجاب أيضا بأن الغرض التمثيل وهو يكفى فيه الاحتمال وكتب أيضا مانصه قال فى الاطول ولايخفى أن فى قولنا هى الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى الاتحاد لا اعتراف بالاصل نعم فى الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجعله امرا مقررا فينبغى أن يقال واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل فمع تقرره أولى اه (قوله ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر) وهو الحق كما تقدم فى الخطبة (قوله فمع جحده) متعلق بالبناء المقدر الذى يشير اليه الشارح وكتب أيضا قوله فمع جحده أى جحد الاصل الخ فان قيل معنى البناء على الفرع ذكر مايخصه وذلك ظاهر فى صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان المراد من اللفظ المستعار الاصل أى المشبه فاثبات خاصة المشبه به للمشبه غير ظاهر قلنا المستعار فى صورة الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء أن الاصل أى المشبه عين المشبه به فلا يرد عليه انه ينافى ماسبق من أنه يبنى على علو القدر مايبنى على علو المكان كذا فى الحفيد وحاصل السؤال ان ذكر مايخص الفرع أى المشبه به فرع عن ذكره وهو غير مذكور فى صورة الاستعارة وحاصل الجواب منع ذلك وانه يتصور بدون ذكره بأن يستعار مجموع لفظ المستعار منه مع تقييده بخاصة وقوله مع ادعاء أن الاصل الخ دفع لما يقال اذا كان المستعار اللفظ المقيد فلا معنى للبناء المذكور لانه انما يناسب المستعار منه والكلام خلو عنه اه سم (قوله أى جحد الاصل) وهو المشبه (قوله وجعل الكلام خلوا عنه) لانه تنوسى التشبيه وادعى دخول المشبه فى جنس المشبه به وانه فرد

منه (قوله وقد وقع الخ) فيه انه ينافى ماسبق من انه لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهة اللهم الا أن يقال المراد التناسى فى نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة أو التشبيه اه حفيد وكتب أيضا قوله وقد وقع الخ هذا أيضا مما يقرر ذلك الكلام المتقدم لان فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل لذكر أداة التشبيه المانع من تناسى التشبيه اه سم (قوله وأما المجاز المركب) مقابل قوله السابق أما المفرد (قوله فهو اللفظ) أى المركب كذا فى الايضاح فكأنه اشارة الى أن المراد باللفظ المركب وترك التقييد اعتمادا على أن تقييد المعرف بالتركيب يفيده فخرج المجاز المفرد بوضوح قيد التركيب اه أطول (قوله فيما شبه بمعناه الاصلى) بهذا تم تعريف المجاز المركب الا انه أراد التنبيه على ان التشبيه الذى ينبنى عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيليا وتوضيح انه لا يكون تشبيه صورة منتزعة من متعدد بمثلها الا فى وجه منتزع من متعدد كما اتفقت كلمتهم عليه وان نبهنا على انه لا يتم فتذكر فزاد قوله تشبيه التمثيل ولم يحترز به عن الاستعارة المفردة فيغنى عن اعتبار التركيب فى التعريف لانه قد سبق منه أن طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضى صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وزعم السيد السند أن طرف التمثيل لا يصح أن يكون مفردا وما اشتهر فى كلامهم كلام ظاهرى مبنى على التسامح فكلما يذكر الطرف مفردا فمعه ألفاظ مقدرة ينساق الذهن اليها فلم يذكر الا مفردا قيل ان الطرف مفرد مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافقه فى هذا فى بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد اه أطول (قوله بمعناه الاصلى) أى بالمعنى الخ مثله فى الاطول ثم قال بقى أن كون الصورة المنتزعة معنى مطابقيا للمستعار منه غير ظاهر اه (قوله بالمطابقة) يقتضى أن دلالة اللفظ على المعنى المجازى ليس بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح فى شرح الشمسية وغيره كما مر ذلك مبسوطا فى أول فن البيان فراجعه وأجيب بان مراده المطابقة التى لا يحتاج معها الى توسط قرينة وهذا انما يكون فى الحقيقة (قوله منتزعا الخ) فيه انه يفيد أن عنقود الملاحية لو استعير للثريا لم يكن من المجاز المفرد لان وجهه منتزع من متعدد ولا قائل به فى تعريف المجاز المركب تسامح الا أن يقال يخرج نحو ماذكر بقوله كما يقال الخ فكأنه قال بشرط أن يكون كهذا المثال بأن لا يكون مفردا وان كان خلاف الظاهر (قوله واحترز بهذا الخ) يعنى كما احترز بقوله فيما شبه عن المجاز المفرد المرسل اه سم (قوله للمبالغة) متعلق بالمستعمل وكتب أيضا قوله للمبالغة فى التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية فى الاستعارة فى المفرد والمركب وحاصله أن يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها اه مطول (قوله انى اراك الخ) بيان لكلمة

وقد وقع فى بعض أشعار العجم النهى عن التعجب مع التصريح بأداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من قصر ذوائبه فانها كالليل ووجهه كالربيع والليل فى الربيع مائل الى القصر وفى هذا المعنى من الغرابة والملاحة بحيث لا يخفى

(واما) المجاز (المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى) أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة فى المفرد (للمبالغة فى التشبيه) (كما يقال للمتردد فى أمر انى أراك

ماوليس مقول القول فافهم والمشهور ارادته على صيغة المعروف وللمجهول أيضا مساغ وهو حينئذ بمعنى الظن ولكل منهما مقام اه أطول (قوله تقدم رجلا) أى مرة وقوله وتؤخر أخرى اى تؤخرها أى تلك الرجل مرة أخرى فحذف من الاول مرة ومن الثانى المفعول وموصوف أخرى اه سم وكتب أيضا قوله انى أرا تقدم رجلا وتؤخر أخرى قال الشارح فى شرح المفتاح ينبغى أن يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذى يقدم رجلا لا يؤخر أخرى بل تلك الرجل الاولى نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث أما أولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع فى مقابلته خلفه أيضا ومن البين ان هذا ليس هيئة للتردد وأما ثانيا فلان اعتبار التقديم فى الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لانها حاصلة مقررة تقدم تارة وتؤخر أخرى وأما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذى انصاف وعلى ماذكره الشارح لا يكونان واقعين على شئ واحد فالوجه أن يقال أخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة أخرى فيتحد متعلق التقديم والتأخير اه فتدبر وقوله ليس هيئة المتردد أى لان تأخيره الخطوة المقدمة الى موضع ابتدامنه الاولى لا الى خلف المتردد وفى الحفيد على المطول بعد نقله ماللشارح فى شرح المفتاح مانصه وحاصله انه اذا ذهب المتردد خطى خطوة الى قدامه وخطوة الى خلفه فان الموضع الاول خلف له بالنظر الى قدامه وخطوة الى خلفه فان الموضع الاول خلف له بالنظر الى الحالة التى عندها الخطوة الاولى ولاشك انه اذا كان التقديم والتأخير فى رجل واحدة فهما بالحقيقة متعلقان بأمر واحد فلا يردان معنى المثل تعلق التقديم والتأخير بأمر واحد وانه لا يتحرك المتردد من قدام وخلف مقابله اه قال فى الاطول وتبعه السيد السند فى التكلف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التى قدمها جعلها رجلا أخرى لانها من حيث انها أخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت اه (قوله فى الصورة الاولى) أى العقلية (قوله على الصورة الثانية) أى الحسية (قوله لكون وجهه الخ) يفيد انه لابد من ذلك فى التمثيل اه سم (قوله المشبه به) أى لفظه (قوله وقد يسمى) أى المجاز المركب (قوله وعيا نزعن التشبيه) أى التمثيلى كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وغير ذلك مما جاء واضحا (قوله بأنه يقال له) أى للتشبيه تشبيه تمثيل فلا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا بل مقيدا (قوله وفى تخصيص المجاز المركب) أى المستفاد من تعريف الطرفين باللام قال فى الاطول اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بأنه غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها المشابهة كالاخبار المستعملة فى الدعاء أو الحصر أو التحزن أو نحو ذلك ولا يبعد أن يقال ماسوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض والمجازات بالاصالة أجزاؤها الداخلة فى المجاز المفرد فعند اللفظ الذى صار

تقدم رجلا وتؤخر أخرى) شبه صورة تردده فى ذلك الامر بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى فاستعمل فى الصورة الاولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى (وهذا) المجاز المركب (يسمى التمثيل) لكون وجهه منتزعا من متعدد (على سبيل الاستعارة) لانه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأنه يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلى وفى تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر

مجازا للتجوز فى جزئه قسما على حدة من المجاز لكان جاء فى أسد وقوله تعالى وأما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله وأمثالهما مجازات مركبة ولم يقل به أحد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها استعارة تمثيلية لا تجوز فى شئ من أجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف فى شئ من أجزائه فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الاصلى ولا شئ مما ليس علاقته المشابهة كذلك بقى أن قولنا حفظت التوراة لمن حفظها استعمل فى لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة الا أن يتكلف ويقال حفظت التوراة لم يستعمل فى لازم معناه بل أفيد اللازم على سبيل التعريض وفيه بحث فتأمل ثم انه يشكل استعارة المركب المشتمل على النسبة وهى غير مستقلة لانه ينبغى أن لا تجرى فيه الاستعارة بالاصالة كما فى الحرف فهل هى كالاستعارة التبعية أولا وبعد كونها تبعية اعتبرت الاستعارة أولا فى أى شئ اه وقوله أجزاؤها الداخلة فى المجاز المفرد جعل من الاجزاء هيئة المركب الخبرى أو الانشائى لكن دخولها فى المجاز المفرد المفسر بالكلمة محل بحث الا أن يتجوز فى الكلمة المأخوذة فى تعريفه وتجعل شاملة للهيئة وحاصل الجواب ان التجوز اصالة فى الهيئة والتجوز فى المركب سار اليه من التجوز فى هيئته وقوله من غير تصرف فى شئ من الاجزاء أى بل هى باقية على ما كانت عليه قبل هذا النقل من كونها حقائق أو مجازات أو مختلفات وقوله وفيه بحث أى لان ظاهر كلام القوم ومنهم المصنف أنها مستعملة فى اللازم على أنه يؤدى الى الغاء اللفظ وكونه غير مستعمل فى شئ لانه لم يستعمل فى الموضوع له ولا فى غيره حينئذ اه كذا كتب قدس سره بهامش الاطول وقد يمنع عدم استعمال اللفظ فى الموضوع له فتدبر وقوله فهل هى كالاستعارة التبعية أولا الخ ذكر فى شرحه على الرسالة السمرقندية أن التمثيلية تبعية وأنها تابعة لاعتبار التشبيه فى مضمون الجملة أو فى الهيئة المنتزعة فراجعه مع حواشيه (قوله لانه كما أن المفردات الخ) حاصله ان ما ثبت للمفرد القياس أن يثبت لقسيمه المركب لان المفردات موضوعة شخصا والمركبات موضوعة نوعا فاذا نقل كل عما وضع له فان كان لعلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل بلا فرق بينهما (قوله فالمركبات موضوعة بحسب النوع) مثلا هيئة التركيب فى نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات اه مطول (قوله والا فغير استعارة) بل مجاز مرسل اه سم (قوله كالجمل الخبرية الخ) كقوله

هوای مع الركب اليمانين مصعد * جنيب وجثمانی بمكة موثق

فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر اه مطول قال المفيد فى حواشيه على المطول قوله كقوله هوای الخ وجه الاستدلال أن البيت مستعمل قطعا فى غير الموضوع له بلا علاقة المشابهة ولا مانع من أن تعتبر القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له تبعا ليصير مجازا مرسلا ولا وجه لأن يدعى التزام البليغ أن لا تعتبر

لانه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع فاذا استعمل المركب فى غير ما وضع له فلا بد من أن يكون ذلك لعلاقة فان كانت هى المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة وهو كثير فى الكلام كالجمل الخبرية التى لم تستعمل فى الاخبار

القرينة المانعة ليكون كناية قطعا فحصر المجاز المركب فى الاستعارة غير صحيح فلا يرد انه يجوز أن يكون البيت كناية فلا يتم الاستدلال ولا يجاب بأن البيت مثال لاشاهد اذ ادعاء نص من الواضع على مجازية كلام خروج عن الانصاف وكل تركيب يجعل شاهدا يحتمل الكناية اه بعض تغيير وكتب أيضا ما نصه لعل العلاقة فى استعمال الخبر فى معنى انشائى الاطلاق والتقييد بعد تبتين بأن ينتقل من الافادة الاخبارية الى مطلق الافادة ثم منها الى الافادة الانشائية (قوله كذلك) متعلق باستعماله اه سم ويظهر انه لا فائدة له لرجوع ضمير استعماله الى المجاز المركب وقد جعله المصنف كالقوم نفس الاستعارة التمثيلية ثم رأيت فى الاطول ما ملخصه فسر الشارح كذلك بكونه على سبيل الاستعارة وجعله احترازا عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو فى معناه الاصلى ويرد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو فى المعنى الاصلى غير داخل فى نفس المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله كذلك فالوجه أن المراد به عدم التغيير أى متى فشا كذلك من غير تغيير تذكيرا وتأنيثا وافراد اوتثنية وجعا ولم يعدل عن هيئته فى المورد لاجل المضرب وحينئذ يكون أشد اتصالا بما بعده اه (قوله فلو غيرالخ) فان قلت هذا يشكل بما اذا وقع التغيير بذكر لفظ بدل لفظ آخر مرادف له قلت المراد هنا على ما فهم من شرح المفتاح تغيير صفة اللفظ من التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ويدل على ذلك أنه لا دخل لكون المثل استعارة فى امتناع ما ذكره السائل بل هو باعتبار أنه لا يكون غير اللفظ الذى صار مثلا ولا يتهم اه سيد على المطول (قوله ولهذا) أى لكونها لا تغير اه سم (قوله الى مضاربها) جمع مضرب وهو الموضع الذى يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظ المثل وهو المستعار له اه سم (قوله الى مواردها) وهى الامور المشبه بها اه سم (قوله كما يقال للرجل الخ) قال فى الاطول ومما ينبغى أن لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما فى ضيعت اللبن على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به الحكم بعدم تغيير الامثال اه (قوله بالصيف ضيعت اللبن) الباء بمعنى فى كما فى قولك جلست بالمسجد قال الميدانى ويروى فى الصيف مكان بالصيف فكل من الباء وفى مقبول رواية ودراية اه فترى وفى الحفيد انه ذكر فى الصحاح المثل بدون الباء وجعل الصيف منه وباء على الظرفية اه فتلخص أن فى المثل ثلاث روايات (قوله لانه فى الاصل لامرأة) هى رسوس بنت لقيط كانت تحت شيخ موسر فسألته الطلاق فطلقها فتزوجت شابا فقيرا فلما ثبتوا أرسلت الى الشيخ تستقيه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها فقالت هذا ومذقه خير منك ومن ابنك الكثير يعنى أن هذا الشاب الجميل مع اللبن القليل الممذوق أى الممزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير وانما خص به الصيف لان سؤالها الطلاق كان فى الصيف أه فترى مع بعض حذف

(فصل فى بيان الاستعارة بالكناية)

(ومعنى فشا استعماله) أى المجاز المركب (كذلك) أى على سبيل الاستعارة (يسمى مثلا ولهذا) أى لكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير الامثال) لان الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ولهذا لا يلتفت فى الامثال الى مضاربها تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجعا بل انما ينظر الى مواردها كما يقال للرجل بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لانه فى الاصل لامرأة

(فصل)

فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

ولما كانتا عند المصنف أمرين

أى على مذهب المصنف (قوله معنويين) أى ليسا من اللفظ (قوله غير داخلين فى تعريف المجاز) لانه من عوارض الالفاظ (قوله ليستوفى المعانى) هذا الدليل لا ينتج كون المورد فصلا على حدة اللهم الا أن يقال انه دليل الايراد لا بهذا القيد اه سم (قوله التى يطلق عليها لفظ الاستعارة) أى على طريق الاشتراك اللفظى (قوله فلا يصرح بشئ من أركانه سوى المشبه) يشمل زيدا فى جواب من يشبه الاسد فأجرجه بقوله ويدل عليه الخ اه أطول (قوله وأما وجوب الخ) جواب ما يقال هذا ينافى ما مر فى التشبيه من وجوب ذكر المشبه به (قوله ذكر المشبه به) أى باقيا على معناه الحقيقى فلا يرد وجوب ذكره فى التصريحية لان لفظ المشبه به غير مستعمل فى معناه الحقيقى كذا قيل وهو انما يحتاج اليه اذا كان المراد ذكر لفظ المشبه به فان أريد ذكر نفس المشبه به فلا اذ المذكور فى التصريحية المشبه وان كان بلفظ المشبه به (قوله وقد عرفت) أى من تعريفه حيث قال والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد اه سم (قوله بأن يثبت الخ) أى لانه من البين أن اثبات خاصة الشئ لغيره يدل على انه الحق به ونزل منزلته (قوله أمر مختص) الاختصاص بالاضافة الى المشبه اه حفيد فالمراد باختصاصه بالمشبه به أن لا يعم المشبه (قوله من غير أن يكون هنالك أمر متحقق) أى للمشبه كما فى أظفار المنية تثبت بفلان فانه ليس للمنية أظفار متحققة حسا أو عقلا يطلق عليها لفظ الاظفار اه سم وكتب أيضا ما نصه احترازا عن الاستعارة التحقيقية اه سم أى على ما جوز صاحب الكشاف فى قرينة المكنية (قوله أو مكنيا عنها) أى أو استعارة مكنيا عنها اه أطول (قوله ولوازمه) تفسيرى (قوله فمجرد تسمية) فيه أن التسمية مجموع استعارة بالكناية أو استعارة مكنى عنها لا استعارة فقط ويجاب بأنه أطلق التسمية على جزئها فكأنه قال فمجرد ضم جزء فى التسمية بلا مناسبة (قوله خالية عن المناسبة) قد توجه بأن التسمية بالاستعارة لشبه ذلك الاثبات بالاستعارة فى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به أفاده الفنرى ووجهها فى الاطول بأنه استعير للدلالة عليه ذكر لازم المشبه به وما هو حقه تلك الدلالة أداة التشبيه اه (قوله قد استعير) بالمعنى اللغوى (قوله ذلك الامر) أى اثبات ذلك الامر (قوله وبه يكون كمال المشبه به) كما فى المثال الاول الآتى وقوله أو قوامه كما فى المثال الثانى الآتى وقوام الشئ ما يقوم به ذلك الشئ كاجزائه (قوله واذا المنية) من منى الشئ اى قدر سمى الموت بها لانه مقدر اه فنرى (قوله ألفيت) أى وجدت (قوله تجعل معاذة) المعاذة والتعويذ والعوذة كلها بمعنى وهى شئ يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين أو الجن على زعمهم اه فنرى وفى حاشية السيرامى على المطول قيل لا يجوز تعليق التمائم لدفع العين كما توهمه العرب وأما تعليق ما كتب فيه القرآن أو اسم من أسمائه تعالى فلا بأس به اه (قوله فى اغتيال) أى اهلاك (قوله

معنويين غير داخلين فى تعريف المجاز أو ورد لهما فصلا على حدة ليستوفى المعانى التى يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال (قد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشئ من أركانه سوى المشبه) وأما وجوب ذكر المشبه به فانما هو فى التشبيه المصطلح وقد عرفت انه غير الاستعارة بالكناية (ويدل عليه) أى على ذلك التشبيه المضمر فى النفس (بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به) من غير أن يكون هنالك أمر متحقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الامر (فيسمى التشبيه) المضمر فى النفس (استعارة بالكناية أو مكنيا عنها) اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة تخييلية) لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى يختص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به وقوامه فى وجه الشبه لتخيل أن المشبه من جنس المشبه به (كما فى قول الهذلى واذا المنية أنشبت) أى علقت (أظفارها) ألفيت كل تميمة لا تنفع التميمة الخرزة التى تجعل معاذة أى اذا علق الموت مخلبه فى شئ لم يذهب به بطلت عنده الحيل (شبه) الهذلى فى نفسه (المنية) بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر

والغلبة) تفسير للقهر اه أطول (قوله ولا بقيا على ذى فضيلة) أى لا رحمة وشفقة اسم من أبقيت على فلان اذا رحمته اه حفيد (قوله بشكر) متعلق بقوله منصحا اه سم (قوله فلسان حالى بالشكاية أنطق) يعنى ضرلئ أكثر من بر لئ ويحتمل شكاية لسان الحال عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن اداء حقه ففيه التوجيه فافهم فانه البديع النبيه ولا يذهب عليك أن البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية لو لم يكن لسان حالى من قبيل لجين الماء اه أطول (قوله بانسان متكلم) قد يقال مثله فى المثال الاول بأن يعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالاظفار فيكون المثال الاول ايضا مما الامر المخيل به فيه مقوما لا مكملا الا أنه تكلف كذا فى الاطول (قوله أى قوام الدلالة) لانه لو لم يكن للانسان لسان لم تحصل الدلالة على المقصود اه سم (قوله أى فى الانسان المتكلم) اشارة الى أن كونه قواما للدلالة انما هو فى المتكلم لا مطلق الانسان لانه قد تحصل الدلالة بالاشارة وفيه أن الدلالة بالاشارة تكون فى المتكلم الا أن يقال المراد الدلالة الكاملة أو التى هى الاصل بالنسبة للمتكلم أو المراد أنه شبه بانسان متكلم من حيث انه متكلم وقوام الدلالة فى الانسان المتكلم من حيث انه متكلم انما هو باللسان ولعل هذا أوجه اه سم (قوله فعلى هذا) أى ماذكره المصنف من تعريفى الاستعارة بالكناية والاستعارة التصريحية (قوله وليس فى الكلام مجاز لغوى) بل عقلى وهو اثبات ما ليس للمشبه له (قوله فعلان) أى لالفظان والمجاز اللغوى من عوارض الالفاظ (قوله اذ التخييلية يجب الخ) فلا توجد التخييلية بدون المكنية (قوله والمكنية يجب الخ) فلا توجد المكنية بدون التخييلية (قوله فمثل قولنا الخ) أى مما صرح فيه بالتشبيه وكتب أيضا قوله فمثل قولنا الخ جواب سؤال يرد على قوله متلازمان بأن يقال قد وجد ههنا التخييلية بدون المكنية فأجاب بالمنع وأن الموجود هنا ترشيح لتخييل اه سم (قوله يكون ترشيحا للتشبيه) أى لا للمكنية لانتفاء شرطها كالمصرحة لعدم التصريح بالتشبيه (قوله أسرعكن) خطاب للزوجات الحاضرات فى مرض الموت اه حفيد (قوله لحوقا) أى وصولا أى قريبا تأمل اه سم (قوله أطولكن) أى أكثركن من الطول بالضم وهو الامتداد ليكون ترشيحا أما اذا كان من الطول بالفتح وهو الاعطاء فلا يكون ترشيحا ولا تجريدا لتعلقه بكل من الطرفين (قوله ترشيح للمجاز) أى المرسل فى الاطول وهو من غرائب السوانح وعجائب اللوائح أن الاستعارة بالكناية فيما يجرى الاستعارات استعارة مقلوبة مبتنية على التشبيه المقلوب لكمال المبالغة فى التشبيه فهو أبلغ من المصرحة فكما أن قولنا السبع كالمنية تشبيه مقلوب يعود الغرض منه الى المشبه به كذلك أنشبت المنية أظفارها استعارة مقلوبة استعيرت بعد تشبيه السبع بالمنية المنية للسبع الادعائى وأريد بالمنية معناها بعد جعلها سببا تنبيها على أن المنية بلغت فى الاغتيال مرتبة ينبغى أن يستعار السبع عنها اسمها دون العكس فالمنية وضعت موضع

والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار) ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذى فضيلة (فأثبت لها) أى للمنية (الاظفار التى لا يكمل ذلك الاغتيال (فيه) اى فى السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار لها استعارة تخييلية (وكما فى قول الآخر

ولئن نطقت بشكر برك مفصحا
فلسان حالى بالشكاية أنطق

شبه الحال بانسان متكلم فى الدلالة على المقصود) وهو استعارة بالكناية (فأثبت لها) أى للحال (اللسان الذى به قوامها) أى قوام الدلالة (فيه) أى فى الانسان المتكلم وهذا الاثبات استعارة تخييلية فعلى هذا كل من لفظى الاظفار والمنية حقيقة مستعملة فى معناهما الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية فعلان من أفعال المتكلم متلازمان اذ التخييلية يجب أن تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب أن تكون قرينتها تخييلية البتة فمثل قولنا أظفار المنية المشبهة بالسبع أهلكت فلانا يكون ترشيحا للتشبيه كما أن أطولكن فى قوله صلى الله عليه وسلم أسرعكن لحوقا بى أطولكن يدا أى نعمة ترشيح للمجاز هذا

السبع لكن هذا على ما جرى عليه السكاكى اه (قوله هو أن لا يصرح الخ) هو بمعنى قول صاحب الكشاف الآتى أن يسكتوا الخ وظاهره أن الاستعارة المكنية عدم التصريح باللفظ المستعار لا نفس اللفظ المستعار ولعل فى العبارة مسامحة أى وهو ذو أن لا يصرح (قوله ولازمه) تفسيرى (قوله كما هو شأن الكناية) أقول فيه اشارة الى أنه لا تحقق هنالك الكناية الاصطلاحية كما هو الظاهر من تقرير الكشاف والمحقق الشريف بل للكلام شبه بالكناية فى الاشعار بالمقصود بلا تصريح وذلك لانه يجب أن تستعمل الكناية فى المعنى الكنائى قطعا سواء كان الملزوم معنى حقيقيا أولا وسواء استعملت فى المعنى الحقيقى أيضا أولا ولا شك أنه لا يستعمل النقض هنا فى ابطال العهد اه حفيد على المطول (قوله قال صاحب الكشاف الخ) استدلال لما نقله عن السلف فالمراد بهم صاحب الكشاف ومن قبله أو معه اه سم وناقش صاحب الاطول فى حكم الشارح والسيد بأن فى كلام الكشاف تصريحا بما مر عن السلف فراجعه (قوله ان من أسرار البلاغة الخ) يعنى أن المقام اذا اقتضى الاستعارة دون الحقيقة لقصد المبالغة فى مدح أو ذم أو لكون الخطاب مع ذكى فن لطائف تلك البلاغة أن يسكتوا الخ (قوله عن ذكر الشئ) أى اللفظ (قوله ثم يرمزوا) من باب قتل وفى لغة من باب ضرب اه مصباح (قوله من روادفه) أى روادف معناه (قوله على مكانه) أى كونه أى وجوده وقال بعضهم أى مرتبته قال سم وظاهر السياق أى سياق عبارة الكشاف أن المراد مكان المستعار وظاهر قوله على أن الشجاع أسد أن المراد مكان المستعار له فليحرر اه ورجوع الضمير للمستعار يناسب تفسير المكان بالكون أى الوجود ورجوعه بالمستعار له يناسب تفسيره بالمرتبة فتدبر (قوله أى سلا) من السلو وهو زوال العشق والحزن اه فنرى (قوله مجازا) أى بالاستعارة بجامع انتفاء ما يغيب عن الرشد والمصالح (قوله عن سلى) أى معرضا عنها كذا فى الاطول (قوله باطله) أراد بباطل القلب ميله الى الهوى اه سم (قوله أى امتنع باطله عنه وتركه بحاله) فيه اشارة الى ما قاله فى المطول من أنه لا حاجة الى ما قيل ان فى البيت قلبا أى أقصر هو عن باطله لصحة أن يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله قال الفنرى فيه بحث لان المذكور فى الصحاح وغيره من كتب اللغة أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال فى الصحاح اقصرت عنه أى كففت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت عنه بلا ألف والباطل ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفى للحمل على القلب اللهم الا أن يريد أنه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز أن يراد بالاقصار معناه المجازى وهو مطلق الامتناع اه وفى الاطول وأقصر باطله أى انتهى باطله من لوازم حب سلمى يقال أقصر وقصر وتقاصر اه وحينئذ لا حذف فى الكلام والمعنى ظاهر ويقال أقصر عنه أى عجز فالتقدير اقصر عنه باطله فحينئذ لا محالة فى الكلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا ينسب

ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شئ لا مستند له فى كلام السلف ولا هو مبنى على مناسبة لغوية ومعناها المأخوذ من كلام السلف هو أن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا أظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع الا أنا لم نصرح بذكر المستعار أعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو الاظفار لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية قال صاحب الكشاف ان من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شئ من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو صريح فى أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه وسيجئ الكلام على ما ذكره السكاكى (وكذا قول زهير صحا) أى سلا مجازا من الصحو خلاف السكر (القلب عن سلمى وأقصر باطله) يقال أقصر عن الشئ اذا أقلع عنه أى تركه وامتنع عنه أى امتنع باطله عنه وتركه بحاله

العجز الا الى ما من شأنه الاختيار وفى كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان الخ اشعار بذلك اه (قوله وعرّى) كأن المراد أذيل عن الافراس سروجها وعن الرواحل رحالها التى هى آلات ركوبها للاعراض عن السير المحتاج اليها فيه (قوله ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة) لادلالة فى الكلام على تركه ما كان يرتكبه زمن المحبة مطلقا على مايقتضيه السوق فتنبه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه فى حب سلمى الا أن يراد بسلمى جنس المحبوبة كما قدر اد بحاتم السخى ثم لادلالة على الاعراض عن معاودته الا أن يؤخذ ذلك من أبيات أخر اه أطول ويمكن دفع الاول بأن ال فى المحبة للعهد أى محبة سلمى ودفع الثانى بأن قوله وأقصر باطله يدل على الاعراض عن المعاودة (قوله والغىّ) هو خلاف الرشد (قوله وأعرض عن معاودته) هو مأخوذ من قوله وأقصر باطله (قوله فبطلت آلاته) أى فلما أعرض بطلت آلاته وليس قوله بطلت آلاته تفسيرا لقوله وعرّى الخ والا لزم كون الافراس والرواحل وتعريتها استعارة تحقيقية كما يأتى فى الوجه الثانى باحتماليه المقتضى لخروج الكلام عن وجود الاستعارة المكنية فيه بل لما كان ترك معاودة الشئ يستلزم بطلان آلاته رتبه عليه وأما الافراس والرواحل وتعريتها فعلى حقيقتها لانها تخييل وهو عند المصنف حقيقة وبهذا يندفع بعض ماذكره العصام فى أطوله حيث قال بعد قول المصنف فبطلت آلاته وههنا بحث وهو أنه لم يقصد على مذهب المتن الحقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على أنه بطلت آلاته انما يلائم ذلك لو أراد بافراس الصبا آلات مايلزمه فتجعل الاستعارة التحقيقية قرينة للمكنية كما سمعته فى قوله تعالى ينقضون عهد الله أو يتوهم له آلات كما هو شأن السكاكى ولو سلم فلا دلالة فى تعرية افراس الصبا والرواحل على بطلانها بل على اهمالها الى وقت الحاجة كما هو شأن السائر مسيرة اذا فرغ من سلوكها اه (قوله بجهة من جهات المسير) جهة المسير هى التى يسير السائر اليها ولاجلها اه سم (قوله الوطر) أى الحاجة (قوله ووجه الشبه الخ) قال فى الاطول ومن البين أن وجه الشبه فى هذا المثال هيئة مركبة من عدة أمور فيحتمل أن يكون التنبيه على أن وجه الشبه فى الاستعارة بالكناية أيضا قد يكون مركبا أيضا من فوائد هذا التمثيل اه (قوله غير مبال) حال من فاعل المصدر المحذوف والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبة الخ (قوله التى بها قوام جهة المسير والسفر) أى قوام المسير الى الجهة فان قلت كثيرا ماتقطع المسافات بدون الافراس والرواحل بل بالمشى قلت الكلام فى المسير المعتدّ به ولا تقطع عادة بدون ذلك ولو باعتبار رجل زاده ومائه ولو مع غيره أو الكلام باعتبار الغالب بمعنى أنه فى الغالب لا يتأتى قطعها الا بما ذكر اه سم (قوله والفتوة) قوة اتباع الهوى (قوله كذا فى الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على الالسنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح

(وعرّى افراس الصبا ورواحله أراد) زهير (أن يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغىّ وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته) الضمير فيه معاودته وآلاته لما كان يرتكبه (فشبه) زهير فى نفسه (الصبا بجهة قضى منها) أى من تلك الجهة (الوطر فأهملت آلاتها) ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية (فأثبت له) أى للصبا بعض مايخص تلك الجهة عنى (الافراس والرواحل) التى بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية (فالصبا) على هذا التقدير (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة) يقال صبا يصبو صبوة وصبوا أى مال الى الجهل والفتوة كذا فى الصحاح

وبعضهم

لامن الصباء بالفتح يقال صبئ صباء مثل سمع سماعا أى لعب مع الصبيان (ويحتمل أنه) أى زهيرا (أراد) لابافراس والرواحل (دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات أو) أراد بها (الاسباب التى قلما تتأخذ فى اتباع الغى الى اوان الصبا) وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان (فتكون الاستعارة) أى استعارة الافراس والراحل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلا اذا أريد بها الدواعى وحسا اذا أريد بها أسباب اتباع الغى من المال والمنال (٢٧٩) مثل المصنف بثلاثة أمثلة الاول

وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا أن يقال انه ثبت رواية عن مصنفه أنه سماه الصحاح بالفتح ولبعض الادباء فى استعارة هذا الكتاب مخاطبا البعض الرؤساء

مولاى ان وافيت بابك طالبا * منك الصحاح فليس ذا بمنكر
انت البحر وهل يلام فتى سعى * للبحر كى يلقى صحاح الجوهر

اه فنرى (قوله لامن الصباء بالفتح) أى مع المد (قوله ويحتمل الخ) يستفاد منه أنه لايعاب على البليغ عدم التنصيص على مقصوده فيما زاد على أصل المقصود بعد وضوحه ولاضعف معه فى ايراده كلامه محتملا لطرق متعددة يسلك المخاطب أيها شاء بل ايراده كذلك مما يزيد فى قدره ويدل على طول باعه ويزيد فى نشاط المخاطب حيث نزله ذلك المتكلم منزلة نفسه فى معرفة طرق البيان والتنبيه للمقصود بوجوه بمجرد اشارة البنان اه أطول (قوله دواعى النفوس الخ) ووجه الشبه بين الدواعى الخ وبين الافراس والراحل كون كل له دخل فى تحصيل مالا يخلو الانسان عن المشقة فى تحصيله (قوله أو الاسباب الخ) قال فى الاطول ولا يذهب عليك انه لا بأس بأن يراد بالافراس والراحل جميع ماذكره على سبيل الترديد فكأنه قصد بكلمة أو منع الخلو اه (قوله تتأخذ) أى تجتمع وتتفق اه سم (قوله وعنفوان الشباب) أى أوله اه سم (قوله والمنال) أى مايطلب وينال أه سم (قوله تحقيقية) أى فلا يكون فى الكلام مكنية حينئذ عند المصنف وأما كونها تحقيقية فلا ينافى وجود المكنية عند السلف اه ع ق (قوله والكلام عليها) أى وفى الكلام عليها (قوله أى غير العقلية) أى وليس المراد باللغوية ماقابل الشرعية والعرفية (قوله على أصح القولين) متعلق باحترز اه سم ويصح أن يكون حالا من الاستعارة (قوله مستعملة فيما وضعت له بتأويل) فخرج قولنا المستعملة فيما وضعت له لايخرج الاستعارة بل لابد من التقييد بقولنا من غير تأويل اه مطول وكتب أيضا قوله بتأويل أى وضعا ملتبسا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى أنه كما قيد الدعوى بقوله على أصح القولين يجب أن يقيد الدليل الا أن تقييد أحدهما يستوق الذهن الى تقييد الآخر فيكتفى به اه أطول (قوله اللغوى) أى غير العقلى (قوله الى نوع حقيقتها) أراد بنوع حقيقة الكلمة مطلق اللفظ الحقيقى فى اللغة أو فى الشرع أو فى العرف (قوله متعلق بالغير) تعلقا معنويا ونحويا لانه بمعنى المغاير وكتب أيضا قوله متعلق بالغير قال السيد ولم يذكر السكاكى قوله استعمالا فى الغير لكانت الباء فى قوله بالنسبة متعلقة بغير فى قوله فى غير ماهى موضوعة له وكان المقصود حاصلا ولعله انما أعاد الغير ليظهر تعلق الجار به وعرفه ليعلم أن المراد هو الاول وأما اعادة الاستعمال فبالتبعية اظهارا لتعلق فى الغير اه (قوله للعهد) أى الذكرى

ماتكون التخييلية اثبات مابه كمال المشبه والثانى مايكون اثبات مابه قوام المشبه به والثالث مايحتمل التخييلية والتحقيقية

(فصل)

فى مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

وقعت فى المفتاح مخالفة لماذكره المصنف والكلام عليها (عرف السكاكى الحقيقة اللغوية) أى غير العقلية (بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع واحترز بالقيد الاخير) وهو قوله من غير تأويل فى الوضع (عن الاستعارة على أصح القولين) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقى فيجب الاحتراز عنها وأما على القول بأنها مجاز عقلى واللفظ مستعمل فى معناه اللغوى فلا يصح الاحتراز عنها (فانها) أى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفا وغير متعارف (وعرف) السكاكى (المجاز اللغوى بالكلمة المستعملة) فى غير ماهى موضوعة له بالتحقيق استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها فى ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام فى للغير للعهد أى المستعملة فى معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعة له فى اللغة أو الشرع أو العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها الغويا تكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس * ولما كان قوله استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها

بمنزلة قولنا فى اصطلاح به التخاطب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود اقامه المصنف مقامه آخذا بالحاصل من كلام السكاكى فقال (فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته) أى ارادة معناها فى ذلك الاصطلاح (وأنى) السكاكى (بقيد التحقيق) حيث قال موضوعة له بالتحقيق (ليدخل) فى تعريف المجاز (الاستعارة) التى هى مجاز لغوى (على ما مر) من أنها مستعملة (٢٨٠) فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هى فى التعريف لانها ليست مستعملة فى غير ما وضعت له بالتأويل وظاهر عبارة المفتاح ههنا فاسد لانه قال وقولى بالتحقيق احترازا عن أن لا تخرج الاستعارة وظاهر أن الاحتراز انما هو عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب أن تكون لا زائدة أو يكون المعنى احترازا لئلا تخرج الاستعارة (ورد) ما ذكره السكاكى (بأن الوضع) ومايشتق منه كالموضوعة مثلا (اذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل) لان السكاكى نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه احترازا عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولاشك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع انما هو بالقرينة فحينئذ لا حاجة الى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا أن يقصد زيادة الايضاح لا تتميم الحد ويمكن الجواب بأن السكاكى لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما فى الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا فالمراد بالوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو أن يقال لو سلمنا تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعارة أيضا لانه يصدق عليها أنها مستعملة فى غير ما وضعت له فى الجملة أعنى الوضع بالتحقيق اذ غاية ما فى الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل

(قوله بمنزلة قولنا فى اصطلاح به التخاطب) لانه يؤدى مؤداه ويفيد مفاده وان كان مضمون قولنا استعملا الا فى الغير الخ تقييد الغير بكونه غير نوع ذلك الحقيقة الذى هو الحقيقة فى اصطلاح التخاطب ومضمون قولنا فى اصطلاح به التخاطب تقييد الوضع ويؤدى الى تقييد الغير أفاده سم (قوله وأدل على المقصود) عطف مسبب على سبب (قوله فى غير ما) أى معنى (قوله فى اصطلاح) يظهر أنه يجوز كل من تعلقه بغير وتعلقه بوضعت اه سم (قوله لم تدخل هى) أى الاستعارة (قوله لانها ليست مستعملة فى غير ما وضعت له بالتأويل) بل هى مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهى مستعملة فيما وضعت له فى الجملة فجرد قولنا فى غير ما وضعت له لا يخرجها اه سم (قوله احترازا عن أن لا تخرج الاستعارة) كذا فى بعض النسخ باثبات عن وفى بعضها باسقاطها (قوله أو يكون المعنى احترازا) لئلا تخرج الاستعارة فيكون الحرف المقدر اللام لا عن هذا على نسخة اسقاط الحرف اما على نسخة اثبات عن فيكون قول الشارح أو يكون المعنى الخ اشارة الى جعل عن بمعنى اللام التعليلية (قوله لان السكاكى الخ) عامل فى الاطول بدلالة موارد الاستعمال على ذلك وناقش فى تعليل الشارح المذكور التابع فيه للمصنف بأنه يجوز أن يكون تفسير السكاكى تفسير الاحد معنييه ولا يلزم من تفسير أحد المعنيين نفى الآخر (قوله بنفسه) أى بنفس اللفظ أى لا مع قرينته (قوله اللهم الا أن يقصد زيادة الايضاح لا تتميم الحد) قد يقال اذا كان القصد ذلك لم يصح جعله القيد الاخير احترازا عن الاستعارة لعدم دخول الاستعارة فى قوله ما وضعت له حتى يحترز عنها بزيادة القيد الاخير والجواب أن فى ذكر الاحتراز تسامحا والمراد ايضاح الاحتراز فليتأمل (قوله ويمكن الجواب بأن السكاكى الخ) الفرق بين هذا الجواب وبين ما أشار اليه بقوله اللهم الخ أن الملحوظ فى هذا مطلق الوضع ودفع أن يحمل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق وفيما أشار اليه الوضع بالتحقيق ودفع أن يجعل ذلك مساويا للوضع بالتأويل أيضا اه حفيد (قوله بل مراده أنه قد عرض الخ) ناقش فيه فى الاطول بأن انصرافه عند الاطلاق الى ما ليس بتأويل ينفى عروض الاشتراك (قوله لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا) أى بطريق عروض الاشتراك اللفظى (قوله وبهذا) أى بهذا الجواب (قوله يخرج) أى يحصل (قوله لو سلمنا الخ) فيقال فى جواب ذلك لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال ما ذكر بل أراد أنه عرض له الاشتراك المذكور وقيد بالتحقيق ليكون قرينة على المراد به اه سم (قوله فلا تخرج الاستعارة) أى عن تعريف المجاز أى على تقدير عدم زيادة القيد الاخير (قوله أيضا) أى كما لا تخرج

لكن لاجهة لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة البتة (وردّ) أيضا ماذكره (بأن التقييد باصطلاح به التخاطب) أو مايؤدّى معناه كما لابد منه فى تعريف المجاز يدخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعمله الشارع فى الدعاء مجازا كذلك (لابد منه فى تعريف الحقيقة) أيضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه (٢٨١) مستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن ماوضع

عند زيادة القيد الاخير (قوله لكن لاجهة) أى لاوجه لتخصصه أى فى قولنا غير ماوضعت له (قوله ماذكره) أى السكاكى فى تعريف المجاز (قوله وبأن) عطف على قوله بأن فى قوله وردّ بأن واعادة الجار تدل على أن كلا من المعطوف والمعطوف عليه مستقل فى الرد عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه يرد تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف يخص بالحقيقة فرد ماذكره بمجموع الامرين فالاولى ترك اعادة الجار اه أطول وقد يقال استقلال كل من المتعاطفين فى الرد على تعريف الحقيقة يكفى نكتة لاعادة الجار تأمل (قوله أو مايؤدى معناه) كالذى عبر به السكاكى (قوله ويمكن الجواب الخ) فان قلت هلا اكتفى بقيد الحيثية بالنسبة للمجاز أيضا قلت الاصل ذكر القيد وأيضا اذا اعتبرت الحيثية فى تعريفه يصير المعنى ان المجاز الكلمة المستعملة فى غير ماوضعت له من حيث انه غير ماوضعت له واستعمال المجاز فى غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث ان بينه وبين الموضوع له نوع علاقة (قوله فالمراد أن الحقيقة الخ) فيه بحث وهو أنه لو أريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ماوضعت له أن كونه موضوعا له مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لان استعمال المتكلم اللفظ فيما وضع له لاجل أنه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع وان اكتفى فى الحيثية التعليلية بمجرد أن لها مدخلا فلا خفاء فى عدم دخلية كون الشئ غير ماوضع له فى استعمال المجاز الا أنه لايكفى بل لابد من ضميمة التعلق مع كونه غيرا اه أطول (قوله أن تعليق الحكم بالوصف) المراد بالحكم هنا الاستعمال وبالوصف الوضع اه سم (قوله فيد لهذا المعنى) لانه يشعر بالحيثية وكتب أيضا قوله لهذا المعنى أى أن الحقيقة هى الكلمة الخ (قوله وفى كليهما نظر) أما فى الاول فظاهر لما فيه من نوع خفاء وجهالة وذلك لايجوز فى التعريفات وكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فى هذا الفن لايوجب جواز ذلك فى تعريفها وأما فى الثانى فقال فى المطول لانا نقول المعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هى موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذى وقع فيه التخاطب اذ لادلالة عليه اه وقوله هو الوضع الذى الخ أى الوضع اللغوى الذى هو عبارة عن تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقوله اذ لادلالة عليه أى اذ لادلالة للوضع المدلول عليه بوضعت عليه لانه عام والعام لايدل على الخاص اه سم (قوله واعترض) أى المصنف فى الايضاح اه سم (قوله بأنه يتناول الغلط) أى الخطأ اللسانى وكتب أيضا قوله بأنه يتناول الغلط فلابد من التقييد بقولنا عمدى وجه يصح اه مطول (قوله والاشارة الخ) ردّ بذلك مما أجيب به من خروج الغلط بقوله مع قرينة مانعة عن ارادته اذ لاينصب فى الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له اه سم وقال فى الاطول وفيه أى

له فى هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بأن قيد الحيثية مراد فى تعريف الامور التى تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات ولايخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين فالمراد أن الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث انها موضوعة له لاسيما أن تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لايخيب سائله أى من حيث انه جواد وحينئذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة المستعمل فى عرف الشرع فى الدعاء لان استعماله فى الدعاء ليس من حيث انه موضوع للدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجاب بأن قيد اصطلاح التخاطب مراد فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود فى هذا الفن وبأن اللام فى الوضع للعهد أى الوضع الذى وقع به التخاطب فلا حاجة الى هذا القيد وفى كليهما نظر واعترض أيضا على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط

لان الفرس فى خذ هذا ٣٦ يد فى الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه مستعمل فى غير ماوضع له والاشارة الى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقى (وقسم) السكاكى (المجاز) اللغوى

فى رد الشارح هذا الجواب أنه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم يعتده المخاطب ساهيا بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ارادة التلفظ به وفرق بين المانعة عن ارادة التلفظ والمانعة عن ارادة المعنى لان المانعة عن ارادة المعنى أن ينتقل الذهن منها الى عدم ارادته لا الى عدم ارادة التلفظ المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير أن يلتفت الذهن اليه اه (قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة) انقيد الاول أعنى الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما فى قوله تعالى وجاء ربك والاصل وجاء أمر ربك فالحكم الاصلى انقوله ربك هو الجر وأما الرفع فجاز ومداره أن يكتسى اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لابد من معناها أو لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ والقيد الثانى أعنى المتضمن للفائدة احتراز عن استعمال المقيد فى المطلق كالمرسن فى أنف الانسان اه فنرى (قوله وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفى التشبيه) لاخفاء فى أن أحد الطرفين بالحقيقة هو المعنى وفى أن الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ وهو المراد بالذكر هنا فيجب أن يراد بأن تذكر اسم أحد طرفى التشبيه ولا يجوز أن يراد بأن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لانه يقتضى أنه أريد به معناه وليس كذلك وانما أريد به الطرف الآخر وكذا يقال فى قوله الآتى عن السكاكى وعنى بالمصرح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أى اسم الطرف المذكور هو اسم المشبه به تأمل اه سم ثم قال وقوله وتريد به الآخر أى نفس الآخر وهو المعنى سواء كان هو الآخر حقيقة كالرجل الشجاع فى المثال الاول أو ادعاء كالمنية فى الثانى فانه اذعى السبعية لها اه (قوله بأن تذكر الخ) مقتضاه أن مسمى الاستعارة نفس ذكر أحد الطرفين وهو وان وافق قولهم السابق وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به فى المشبه لكنه غير مناسب لكون الاستعارة قسما من المجاز الذى هو لفظ كذا فى سم (قوله أحد طرفى التشبيه) هو المشبه به فى المصرحة والمشبه فى المكنية (قوله كما تقول فى الحمام أسد) أى فى المصرحة وقوله وكما تقول أنشبت الخ أى فى المكنية (قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها) حاصله أن المراد بلفظ المنية السبع الادعائى وهو الموت اه سم (قوله ويسمى اسم المشبه به مستعارا) صريح فى أن المستعار فى الاستعارة بالكناية عند السكاكى هو لفظ السبع المتروك فى المثال المذكور وهو مايدل عليه بعض عبارات السكاكى وبعض عباراته يشعر بأن المستعار هو الاظفار مثلا وبعضها يدل على أنه لفظ المنية قال الفنرى وسيجىء توفيق الشارح بين أقواله اه (قوله الطرف المذكور) أى المذكور اسمه (قوله وجعل منها أى من الاستعارة المصرح بها) لم يقسم المكنى عنها الى تحقيقية وهى ما كان المشبه به فيها الذى استعمل فيه لفظ المشبه محققا حسا أو عقلا وتخييلية وهى ما لم يكن ذلك فيها محققا لا حسا ولا عقلا لان المكنية على مذهبه أعنى السكاكى لا تكون

الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة (الى الاستعارة وغيرها) بأنه ان تضمن المبالغة فى التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة (وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به) أى بالطرف المذكور (الآخر) أى الطرف المتروك (مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به) كما تقول فى الحمام أسد وأنت تريد الرجل الشجاع مدعيا أنه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنس وكما تقول أنشبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الاظفار ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له (وقسمها) أى الاستعارة (الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) أى من الاستعارة المصرح بها (تحقيقية وتخييلية)

وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر سماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير (وفسر التحقيقية بما مر) أي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا (وعد التمثيل) على سبيل الاستعارة كما في قولك انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى (منها) أي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى (وبرد) ذلك (بأنه) أي التمثيل (مستلزم للتركيب المنافي للافراد) فلا يصح عده من الاستعارة التي هي من أقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والالزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم والجواب أنه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد وقسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا كقولنا الابيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون على أن لفظ المفتاح صريح في أن المجاز الذي جعله منقسما الى أقسام ليس هو المجاز في المفرد المقسم بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له

الاتخييلية لان المشبه به فيها الذي استعمل فيه لفظ المشبه هو المشبه به بالادعاء كالسبع الادعائي أعني الموت المدعى سبعيته وهذا لا يكون الا وهميا اه ملخصا من يس (قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ) اشارة الى أنه كان يصح أن يقول وقسمها بناء على غير المتبادر لصدقهما بالقسم الآخر اه حفيد وكتب أيضا قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ عبارة الاطول وجعل منها تحقيقية سواء كان على سبيل القطع أو الاحتمال وتخييلية كذلك وانما لم يقل قسمها اليهما مع أنه قال والمصرح بها تنقسم الى تحقيقية وتخييلية تفننا وما قاله الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليهما لانه أراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم يقسمها اليهما بل اليهما والمحتملة للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس بشئ لان الظاهر من قوله وفسر التحقيقية بما مر أي ما يكون المشبه متحققا حسا أو عقلا التحقيقية السابقة والمفسر بما مر مطلق التحقيقية لا التحقيقية على القطع اه (قوله وعد التمثيل) أي الاستعارة التمثيلية وقد عرفت أنها قد تسمى التمثيل مطلقا كما تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة فلا وجه لتقدير على سبيل الاستعارة كما يوهمه تقرير الشارح اه أطول وقد يقال قصد الشارح بزيادة على سبيل الاستعارة الايضاح بذكر الاسم الاعرف (قوله وصف احدى صورتين) أراد بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة المشبه بها وانما عبر عنها به لان اللفظ كوصف بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثاني معنى البيان فكأنه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى اه حفيد (قوله وبرد ذلك) أي العد (قوله فلا يصح عده من الاستعارة الخ) والالزم كون مباين الشئ مندرجا تحته اه أطول (قوله اللوازم) كالافراد والتركيب (قوله الملزومات) كالاستعارة والتمثيل هنا (قوله المتنافيين) الافراد والتركيب (قوله كقولنا الابيض اما حيوان أو غيره الخ) لا يقال هذا يدل على أن محصل الجواب أن قسم الشئ قد يكون أعم منه من وجه كما في هذا المثال فيكون الجواب ظاهريا لا تحقيقيا لان التحقيق أن قسم الشئ لا يكون أعم منه بل يجب أن يكون أخص منه مطلقا والحيوان المنقسم الى الابيض وغيره ليس قسم الابيض في المثال بل مطلق الحيوان ضرورة أنه يجب اعتبار المقسم في كل قسم لانا نقول ليس غرضه الاستدلال بأن قسم الشئ قد يكون أعم ولا في كلامه ما يقتضي ذلك بل غرضه أن تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا يقتضي حصر الاستعارة في المجاز المفرد كما أن تقسيم الابيض الى الحيوان وغيره لا يقتضي انحصار الحيوان في الابيض فلا يقال ان هذا الجواب ظاهري لا تحقيقي اه ملخصا من سم والفنري (قوله على أن لفظ المفتاح الخ) حاصل هذا الجواب ان المجاز الذي قسمه السكاكي غير ما عرفه وان وقع التقسيم عقب التعريف بل هو المجاز بالمعنى الاعم منه بقرينة أنه جعل من أقسامه المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهما لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة

في غير ما وضعت له وفيه انه قال المجاز عند السلف قسمان لغوي وهو ما تقدم ويسمى مجازا في المفرد وعقلي ويسمى مجازا في الجملة وينقسم اللغوي قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكمها في الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن المبالغة في التشبيه ومتضمن لها وانه يسمى الاستعارة فالمجاز المقسم وان كان أعم لجعل المجاز العقلي قسما منه لكن المقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوي بالمعنى المتقدم فلا ينفع في منع كون الاستعارة عنده قسما من المجاز المفرد كون المقسم في هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لا بد من جعل المجاز اللغوي في تقسيمه حيث قال واللغوي قسمان أعم من المجاز اللغوي الذي جعله قسيما للمجاز العقلي والا لم يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة قسما منه فالمراد ما يطلق عليه المجاز لانا نقول هذا مع كونه تكلفا في غاية السماجة يرده أن ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر في المجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والا لم تكن الاستعارة أعم من المجاز المفرد فالوجه أن يقال المقسم هو المجاز اللغوي بمعنى تقدم وجعل الراجع الى حكم الكلمة قسما منه لكونه ملحقا به كما صرح به السكاكي نفسه بعد ذلك في بحث المجاز الراجع الى حكم الكلمة اه أطول (قوله على أن لفظ المفتاح) جواب ثان ترقى اليه وكان الاولى تقديم هذا الجواب على الذي قبله كما هو قاعدة الجدليين في تقديم جواب المنع على جواب التسليم (قوله راجع الى معنى الكلمة) بأن يقصد معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ اه سم (قوله وراجع الى حكم الكلمة) بأن يخالف الاعراب الاصلي للكلمة بسبب حذف أو زيادة (قوله خال عن الفائدة) كاستعمال اسم المقيد كالمسافر الموضوع لشفة البعير في المطلق كمطلق السفة فان العدول عن اسم المطلق الى اسم المقيد مع ارادة المطلق به مما لا فائدة فيه اه سم وفيه أن المجاز مطلقا كدعوى الشئ ببينة فكيف يكون بعض صوره خاليا عن الفائدة ويمكن أن يقال المراد فائدة يعتد بها فتأمل ثم رأيت في يس عن ابن كمال باشا أن دعوى خلو المجاز عن الفائدة ممنوعة لان في المجاز فائدة عامة تشمل جميع افراده وربما اشتمل بعضها على فائدة أخرى فيزداد حسنه والفائدة العامة تقرير المعنى في ذهن السامع لان المجاز يحتاج في الوصول الى المعنى المراد منه الى ملاحظة المعنى الحقيقي والعلاقة بينه وبين المعنى المجازي والاستعانة بالقرينة الحالية أو المقالية وكلما كانت الحاجة الى الوصول أكثر يكون التأمل أوفر وتقرير المعنى في الذهن أزيد قال والعجب أنهم يجعلون التصرف والافنان في وجوه الكلام فائدة عامة لانواع الالتفات وهذه الفائدة توجد في المجاز فكيف لا يجعلونها من فوائده اه (قوله وظاهر أن المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) أي فيجب كون المقسم أعم من المجاز بالمعنى المذكور بأن يراد به أعم من الكلمة المخصوصة ليشمل الراجع الى حكم الكلمة ومن اللفظ ليشمل المجاز العقلي فانه

انه قد قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر أن المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة

ليس بلفظ وقوله فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر فى القسمين تفريع على مالزم من قوله وظاهر الخ من وجوب كون المقسم اعم أى اذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمة أو غيرها كما ذكر وجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح حصر المجاز بالمعنى الاعم فى القسمين العقلى واللغوى اذ لو أريد بالراجع الى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر فى القسمين المذكورين باطلا لان اللغوى حينئذ لا يشمل الراجع الى معنى الكلمة اذا كان مركبا فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوى الراجع الى معنى الكلمة المركب فيكون الحصر باطلا ولقائل أن يقول الواجب لخروج المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة عن المجاز بالمعنى المذكور تعميم المقسم بحيث يشملهما لا تعميم مطلق حتى يجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب بل يجوز على هذا أن يراد بالراجع المذكور المفرد فقط غاية الامر أن يصير المراد حصر المجاز بمعنى يشمل هذين القسمين أعنى العقلى واللغوى والراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها فى العقلى واللغوى الشامل للراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها وهو صحيح فى تفريع قوله فيجب أن يريد الخ على مالزم من قوله وظاهر الخ فتأمل واضح اه سم (قوله خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) وذلك لان العقلى هو الاسناد فهو ليس بلفظ فضلا عن كونه كلمة وأما الراجع الى حكم الكلمة فالاعراب ليس كلمة وهذا ظاهر على أنه معنوى وأما على أنه لفظى فهو وان صدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى مفرد لكن المراد فى تعريف الكلمة باللفظ المستقل بخلاف ما لا تحقق له الا باللفظ آخر كهذا اه سم وعبارة الاطول وأما الثانى يعنى الراجع الى حكم الكلمة فلانه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة باعتبار الاعراب فهى غير مستعملة فى غير ما وضعت له اه (قوله بالمعنى المذكور) أى الكلمة المستعملة الخ (قوله ليصح الحصر) أى حصر المجاز عند السلف (قوله فى القسمين) أى العقلى واللغوى (قوله نحو كلمة الله) أى قول الله (قوله والثانى أنا لا نسلم الخ) فالصورة المنتزعة من متعدد لا تستدعى الا متعددا ينتزع منه ولا تقتضى للدلالة عليها الفظا مركبا فلم يعبر عن الصورة المنتزعة بمفرد مثل المثل والسيد أثبت استلزام التمثيل للتركيب أولا بالنقل عن المفتاح وثانيا بأن مبنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلى وهو لا يكون الا بين طرفين مركبين وأطال فى بيان ذلك وتكفل برد جميعه العصام فى أطوله ثم قال وقد فرع السيد الثانى فى بين الاستعارة التبعية والتمثيل على وجوب تركيب الطرف فى التمثيل ووجوب افراده فى التبعية لانها تعتبر فى المصادر ومتعلقات الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح فى جعله كلمة على فى قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم استعارة تبعية وتمثيلا ومتابعته ظاهر عبارة الكشاف وقد وقع بينهما مناظرة فيه وأطنب

خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر فى القسمين وأجيب بوجوه آخر الاول أن المراد بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله والثانى انا لا نسلم

في هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بايراده فأعرضنا عنه وان كان لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوي الاحساس بعد قياس البناء على الاساس فتبصر اه (قوله أن التمثيل) أي الاستعارة التمثيلية (قوله وهو) أي التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين أي فكذا الاستعارة المبنية عليه لانه اذا اقتصر في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة اه سم (قوله مثلهم) مفرد وقوله كمثل مفرد أيضا (قوله ان اضافة الكلمة) المراد الاضافة اللغوية (قوله واقترانها) تفسير (قوله هو التقديم المضاف الى الرجل) فيه اشارة الى أن المراد الاضافة اللغوية اه سم (قوله وفي الكل نظر أوردناه في الشرح) هما أورده أما في الأول فلان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة وأما في الثاني فلانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ولا شك أنه ليس مما عبر به عن المشبه به بمفرد ولا بمتجوز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي وأما في الثالث فللقطع بأن لفظ تقدم في تقدم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي أعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى اه سم قال الفنري قوله لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ يمكن أن يجاب عنه بأنه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل المركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه أنه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى أن ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بأن يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب دفعا للتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد اه وقال في الاطول لا يخفى أن هذا المنع أي المشار اليه بقوله لانسلم أن التمثيل يستلزم التركيب لا يضر المصنف لانه يكفيه كون التمثيل مركبا ولا يتوقف رد عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية على استلزامه التركيب لانا نقول عد السكاكي التمثيل منها مطلقا حيث مثل لتلك الاستعارة المعدودة بأراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ثم قال في الاطول وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح أي في المطول حيث قال وفيه نظر لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ (قوله بما لا تحقق) أي استعارة لا تحقق الخ فلا يرد القول وتطائره فانه ليس معناه الا أمرا وهميا لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان ما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا شاملا لما لم يتعلق به توهم أيضا أضرب عنه بقوله بل هو الخ اه طول (قوله صورة) أي ذو صورة فان الصورة

أن التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي وهو قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية الثالث أن اضافة الكلمة الى شئ أو تقييدها واقترانها بالف شئ لا يخرجها عن أن تكون كلمة فالاستعارة في مثل أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير أخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وفي الكل نظر أوردناه في الشرح (وفسر) السكاكي الاستعارة (التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو) أي معناه (صورة

وهمية محضة) لايشوبها شئ من التحقيق العقلي والحسي (كالفظ الاظفار في قول الهذلي)

* واذا المنية انشبت أظفارها *

(فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها) أي المنية (بصورته) أي السبع (واختراع لوازمه لها) أي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص مايكون قوام اغتيال السبع للنفوس به (فاخترع لها) أي للمنية صورة (مثل صورة الاظفار) المحققة (ثم أطلق عليه) أي على ذلك المثل أعني الصورة التي هي مثل صورة الاظفار (لفظ الاظفار) فتكون استعارة تصريحية لانه قد أطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو أظفار المنية المشبهة بالسبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية في المنية وقال المصنف انه بعيد جدا الا يوجد له مثال في الكلام (وفيه) أي في تفسير التخييلية بما ذكر (تعسف) أي أخذ على غير طريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لايدل عليها دليل ولاتمس اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه هو أنه لو كان الامر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانه يكفي في التسمية أدنى مناسبة على أنهم يسمون حكم الوهم تخييلا

جاءت بهذا المعنى أيضا اه أطول (قوله وهمية) أي اخترعتها المتخيلة باعمال الوهم اياها فان للانسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل تسمى مفكرة واذا استعملها الوهم تسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعارله باعمال الوهم اياها سميت استعارة تخييلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ أن تسمى وهمية وعد التسمية تخييلية من امارات تعسف السكاكي في تفسيره وانما وصف الوهمية بقوله محضة أي لايشوبها شئ من التحقق العقلي والحسي للفرق بينه وبين اعتبار السلف فان أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنية فهناك اختلاط توهم وتحقق بخلاف ما اعتبره فانه أمر وهمي محض لاتحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته اه أطول (قوله لايشوبها الخ) تفسير محضة (قوله في قول الهذلي) أي المعهود السابق اه أطول (قوله في الاغتيال) أي الاهلاك (قوله أخذ الوهم) باعمال المتخيلة اه أطول (قوله واختراع لوازمه) كالاظفار وكتب أيضا ناصه أي مثل لوازمه بحسب الصورة لابحسب الحقيقة فان الاظفار لاتلزم حقيقة السبع اه أطول (قوله وعلى الخصوص الخ) اشارة الى أن المراد ليس مطلق اللوازم بل اللوازم المخصوصة المتعلقة بوجه الشبه ثم يبقى النظر في كيفية عطفه فيحتمل أن مايكون عطف على لوازمه وعلى الخصوص حال منه أي مما يكون ثم رأيت بخط شيخنا الشهاب البرلسي مانصه معطوف على مقدر تقديره الكلام لوازم السبع لها على العموم وعلى الخصوص الخ اه وفيه نظر اه سم (قوله قوام) أي حصول اه سم (قوله استعارة تصريحية) أي تصريحية تخييلية بدليل أن الكلام في تفسير التخييلية اه سم (قوله والتخييلية عنده الخ) عبارة الاطول فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير أن تجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا تستلزم الاستعارة بالكناية بخلاف تفسير السلف فانها لاتنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية وقد صرح به حيث مثل للتخييلية باظفار المنية الشبيهة بالسبع والسلف اما أن ينكروا المثال ويجعلوه مصنوعا أو يجعلوا الاظفار ترشيحا للتشبيه لا استعارة تخييلية اه (قوله ولهذا مثل لها) أي للتخييلية المنفكة عن الممكنية عنها (قوله فصرح بالتشبيه) والتصريح بالتشبيه يدل على كونه غير استعارة فضلا عن أن يكون استعارة بالكناية اه سم (قوله في الكلام) أي كلام البلغاء (قوله من كثرة الاعتبارات) الظاهر أن ذلك باعتبار المواد اه حفيد وقال الفنري أي الامر المتخيل ثم تشبيهه باللازم ثم استعارة لفظ اللازم اه وفي سم قوله الاعتبارات هي أخذ الوهم في تصوير المنية بصورة السبع الخ (قوله وقد يقال) أي في وجه التعسف (قوله أدنى مناسبة) وهي ان كلا من الخيال والوهم قوة باطنة متعلقة بما لا يتحقق حسا وعقلا اه حفيد قال سم وكأن حاصل هذا التوجيه انها سميت تخييلية لان المتعلق بها وهو الوهم مناسب للخيال فسميت باسم يناسب المتعلق

ذكر في الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا (ويخالف) تفسيره التخييلية بما ذكره (تفسير غيره لها) أي غير السكاكي للتخييلية (بجعل الشيء للشيء) كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في أن اليد استعارة ثم انك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على أنه شبه شيأ باليد بل المعنى على (٢٨٨) أنه أراد أن يثبت للشمال يدا وبعضهم في هذا المقام كلمات واهية يناقشها

في الشرح ثم يتجه أن يقال ان صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأن ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره (ويقتضي) ما ذكره السكاكي في التخييلية (أن يكون الترشيح) استعارة (تخييلية للزوم مثل ما ذكره) السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية (فيه) أي في الترشيح لان في كل من التخييلية والترشيح اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما أثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا أيضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح حتى يكون الربح والتجارة بالنسبة اليهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي أثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو في المشبه مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكم والجواب أن الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قارن في التخييلية المشبه كالمنية مثلا جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه

بها تأمل اه سم (قوله ذكر) أي ابن سينا (قوله ذكر في الشفاء) الاولى التمسك بما في كتب العربية حيث قال صاحب الصحاح يقال خيل اليه أنه كذا على ما لم يسم فاعله من التخيل والوهم وصاحب الاساس افعل كذا على ما خيلت على ما أرتك نفسك وشهيت وأهمتك اه حفيد (قوله ويخالف تفسير غيره لها) عطف على فيه تعسف عطف فعلية على اسمية ولو قال ومخالفة لتفسير غيره على أنه عطف مفرد على مفرد لكان أحسن قال جلال الدين الشاشي في شرح الايضاح يشكل على قول السكاكي ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقول أظفار المنية والسبع نشبت بفلان فان أظفار المنية مجاز عنده وأظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وأما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز في اثباتها للمنية واضافتها اليها اه كلامه والجواب أن السكاكي يقدر في مثله اظفارا أخرى بأن يقول التقدير اظفار المنية وكذا اظفار السبع كما تقرر في نظائره اه فنري (قوله بجعل الشيء للشيء) يصدق على كل مجاز عقلي ودفعه بجعل أل للعهد أي جعل الشيء الذي هو لازم المشبه به للشيء الذي هو المشبه كذا في الاطول (قوله كجعل اليد للشمال) أي في قول الشاعر

وغداة ريح قد كشفت وقرة * اذ أصبحت بيد الشمال زمامها

أي ورب غداة ريح أزالت برودته عن الناس بالاطعام والكسوة واياقاد النيران والقرة بالكسر البرد معطوف على غداة أو ريح واذ ظرف لكشفت اه من الفنري والشمال بالفتح ريح مشهورة (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) استدلال على المخالفة (قوله في أن اليد) أي اثبات اليد لموافق التفسير بالجعل وقوله الآتي اذ ليس الخ (قوله عن شيء) كالجارحة الى شيء كالصورة الوهمية الشبيهة باليد (قوله نعم يتجه أن يقال الخ) فيه أن تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به اه فنري (قوله الذي هو المشبه) صفة اختيار (قوله الذي هو) صفة المشبه به (قوله وفي الترشيح بغير لفظه) الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد أن الترشيح قد يقرن بلفظ المشبه كما في قولك مخالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا الاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الآن اه فنري (قوله الذي هو المشبه) صفة الاختيار والاستبدال اه سم (قوله فاعتباره في أحدهما) أي التخييلية دون الآخر أي الترشيح وكتب أيضا قوله فاعتباره في أحدهما الخ وان اعتبره فيهما لزمه مزيد تعسف ومخالفة للغير اه أطول (قوله والجواب أن الامر الخ) كالاظفار

في صورة التخييلية والربح والتجارة في صورة الترشيح وكتب أيضا قوله والجواب أن الامر الذي هو من خواص المشبه به الخ فيه بحث وهو أن هذا الكلام مبني على أن لا ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت بفلان فافترسته اللهم الا أن يقال التخييلية تكسير سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية أخرى فتأمل هذا وقد ردّ الجواب المذكور بأن خاصة المشبه به في التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه هو المشبه به عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فثبت الاحتياج اليه على أن مجرد اقتران اللازم في التخييلية بلفظ لا يلائم بحسب الظاهر والترشيح بلفظ يلائم بحسبه كاف له فيما ذهب اليه اه فتدبر (قوله بلفظ المشبه به) كالاشتراء (قوله كأنه هو هذا المعنى) أي الذي هو الاشتراء (قوله حتى ان المشبه به الخ) فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع فالمشبه به هو الموصوف المقيد بالصفة والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وأيضا معنى زيادته أن الاستعارة تامة بدونه اه مطول وكتب أيضا قوله حتى ان المشبه به في قولنا الخ فيه بحث وهو أن هذا التوجيه وان صح في المثال الذي أورده أعني رأيت أسدا يفترس أقرانه لكن لا مساغ له في قوله تعالى اعتصموا بحبل الله للقطع بأن اعتصموا طلب شيء يتعلق بالمعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للمعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائره فتأمل اه فنري قال سم وحاصله أن الترشيح هنا أريد به معنى مجازي لا المعنى الحقيقي اه ومثله في الاطول ثم قال الفنري هذا وقد ردّ الفاضل المحشي الجواب المذكور بأنه حينئذ يكون ذلك الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا سببا على تناسيه كما هو شأن الترشيح ويمكن أن يقال مراده أن المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لا أنه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالظاهر أن خروج الوصف عن معلول المستعار منه كاف في كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا بذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج في افادة المبالغة المطلوبة اه (قوله المذكور) أي المذكور اسمه (قوله ويراد المشبه به) ذكره تمييزا للاستعارة المكنى عنها عند السكاكي عنها عند المصنف لكن لا حاجة اليه لأن قوله على أن المراد بالمنية الخ يفيد أن المشبه المذكور يجب أن يراد به المشبه به كذا في الاطول (قوله على أن الخ) هذا هو محل الخلاف بين المصنف والسكاكي فان المصنف

وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لان المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخواصه حتى ان المشبه به في قولنا رأيت أسدا يفترس أقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي من غير احتياج الى توهم صورة واعتبار مجاز في الافتراس بخلاف ما اذا قلنا رأيت شجاعا يفترس أقرانه فانا نحتاج الى ذلك ليصح اثباته للشجاع فليتأمل ففي الكلام دقة تأمل (وعني بالمكنى عنها) أي أراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها (أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه) ويراد المشبه به (على أن المراد بالمنية) في مثل انشبت المنية أظفارها هو (السبع بادعاء السبعية لها) وانكار أن يكون شيأ غير السبع (بقرينة اضافة الاظفار) التي هي من خواص السبع (اليها) أي الى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية وأراد المشبه به وهو السبع

يقول المراد بالمنية الموت الحقيقي (قوله بمعنى أنه) أي الحال والشأن (قوله لان في اضافة خواص المشبه به) أي الاظفار مثلا (قوله من تفسير الاستعارة المكنى عنها) عبارة الاطول وبدأ ي ماذكره السكاكي من تفسير الاستعارة بالكناية وجعلها قسما من الاستعارة التي هي قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة الاستعارة بأن لفظ المشبه فيها أي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا فلا يصح تفسير الاستعارة بالكناية بأن يكون الطرف المذكور هو المشبه وبراد به المشبه به والاستعارة ليست كذلك فلا يصح جعلها قسما منها واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ولا يدل على أكثر من التشبيه فلا يصح ماذكره أنه قرينة الاستعارة وليس ضمير ردّ الى مجرّد تفسير الاستعارة بالكناية كما ظنه الشارح المحقق فانه حينئذ يلغو قوله والاستعارة ليست كذلك وقوله واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج في دفع الاخير الى ماذكره بقوله وهذا كأنه جواب سؤال مقدر وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها اه (قوله بأن لفظ المشبه فيها) لفظ المشبه على مذهب السكاكي نفس الاستعارة بالكناية فلا يصح أن تجعل الاستعارة ظرفا له فلو قال بأن لفظ المشبه الذي ادعى أنه استعارة لكان أحسن كذا كتب عن شيخنا ناصر الدين وفيه نظر يؤخذ مما قدمناه قبيل قوله وقسمها الى المصرح بها الخ اه سم وحاصل النظر الذي يؤخذ مما قدمه أن كون لفظ المشبه نفس المكنية عند السكاكي وجه من وجوه ثلاثة دل على كل منها كلام السكاكي (قوله والاستعارة ليست كذلك) أي عنده (قوله ولما كان ههنا الخ) قال الحفيد الاظهر أن يجعل كلام المصنف منعا لكون تلك الاضافة دليلا على استعمال لفظ المشبه في المشبه به حقيقة اه وقوله لكون تلك الاضافة الخ أي الذي ادعاه السكاكي في قوله السابق على أن المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها بقرينة اضافة الاظفار اليها اه سم (قوله المضمر في النفس) أي على مذهب المصنف (قوله وكان) يحتمل أنه حرف أو فعل كما في سم (قوله وقد يجاب عنه بأنه) أي الحال والشأن (قوله الا أن المراد به السبع ادعاء) أي فليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا فيتأتى كونه استعارة (قوله من أنا الخ) بيان لما في كما اه سم (قوله مرادفاله) أي لاسمه وكتب أيضا قوله مرادفاله فيه بحث لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع اسم للماهية المطلقة فهما كرومي وانسان فكيف يجتمع اذا الترادف مع ارتكاب ذلك التأويل اللهم الا أن يراد بالترادف التصادق اه فتري ومراده التصادق في الجملة والا ورد أن المتصادقين هما الامران المختلفان مفهوما المتساويان ماصدقا أي في سائر الماصدقات وهنا ليس كذلك وأجاب في الاطول عن البحث بما نصه قلت ليس الدعوى أن جنس المنية من افراد السبع بل ان المنية المخصوصة التي يخبر عنها تحت السبع وحينئذ لا يبعد دعوى الترادف نعم لا يتعين لكنه أبلغ فيما هو المقصود من الادعاء اه (قوله بأن

فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية بمعنى أنه لا يوجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية لان في اضافة خواص المشبه به الى المشبه استعارة تخييلية (ورد) ماذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها (بأن لفظ المشبه فيها) أي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير (والاستعارة ليست كذلك) لانه قد فسرها بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر * ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها الحقيقي أشار الى جوابه بقوله (واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه) المضمر في النفس يعني تشبيه المنية بالسبع وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكي وقد يجاب عنه بأنه وان صرح بلفظ المنية الا أن المراد به السبع ادعاء كما أشار اليه في المفتاح من أنا نجعل ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بأن

ندخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نخيل أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتأتى لنا بهذا الطريق دعوى السببية للمنية مع التصريح بلفظ المنية وفيه نظر لان ماذكر لا يقتضي كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى تدخل في تعريف الاستعارة للقطع بأن المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع بالتحقيق وجعله مرادفا للفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضي ان يكون استعماله في الموت استعارة ويمكن الجواب بأنه قد سبق أن قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة أي الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ولا نسلم أن استعمال لفظ المنية في الموت في مثل أظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق مثله في قولنا ماتت منية فلان بل من حيث ان الموت جعل من أفراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل وبهذا الجواب وان كان مخرجا له عن كونه حقيقة الا أن تحقيق كونه مجازا ومرادا به الطرف الآخر غير ظاهر بعد

ندخل المنية الخ) ومن لازم هذا الادخال كون لفظ المنية صار اسما للسبع فلذا ذكر أنه وضع للسبع في قوله الآتي كلفظ المنية والسبع اهسم (قوله ثم نخيل) أي نوقع في الخيال وكتب أيضا قوله ثم نخيل الخ لاحاجة اليه في اثبات ما أجاب به وانما ذكره لانه كلام واحد أورده صاحب المفتاح جوابا عن سؤال آخر أورده كما يعلم من المطول على أن فيه تأكيد الجواب لان تخييل المرادفة مما يوضح صحة كون اللفظ ليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا حتى ينافي الاستعارة اهسم (قوله كيف يصح) انكاري اهسم (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله للقطع بأن المراد بها الموت) وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق قال في المطول وبهذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا حقيقة فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به أي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه به الذي هو المنية وهو ظاهر اهـ (قوله لا يقتضي الخ) أي لتصريح السكاكي بأن ثبوت الشيء ادعاء لا ينافي نفيه حقيقة ولهذا لم يتناقض نصب القرينة على أن المراد غير الموضوع له مع دعوى أن المراد داخل تحت الموضوع له كذا في الاطول (قوله ويمكن الجواب الخ) نقل في الاطول عن الشارح أنه زيف هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل في المعنى الا لكونه موضوعا له أو لكونه لازما للموضوع له فاستعمالها في الموت لكونها موضوعة له اهـ ثم أجاب صاحب الاطول عن أصل الاعتراض على السكاكي بان المنقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصرحة ليست استعارة هي قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة فتكون الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه المجاز الى المجاز العقلي والمجاز اللغوي بعد تعريفه المجاز بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب ولا شبهة أن المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز بالمعنى المذكور اهـ (قوله مثله) أي مثل استعمال لفظ المنية (قوله ومرادا به الطرف الآخر) عطف لازم (قوله غير ظاهر بعد) اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بأن اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة أو كناية يجب أن يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح أن تعريف المجاز الذي يذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن لم يعرفه بذلك اهـ فتدبر (قوله واختار السكاكي الخ) فان قيل يجوز العكس أيضا وفي كل منهما تقليل الاقسام فلا يرجح أحدهما على الآخر قلنا لا يجوز اعتبار التبعية في مثل أحمر بني لسان الحمال اهـ حفيد (قوله بجعل قرينتها مكنيا عنها) فيه بحث لان هذا لا يتأتى في مثل قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة ههنا استحالة الترجي عليه تعالى وكذلك في قوله تعالى ربما يود لان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الودادة

التبعية استعارة (مكنيا عنها) بجعل قرينتها (الى) الاستعارة (المكنى عنها) أي قرينة التبعية (ومن) ما تكون في الافعال والحروف وما يشتق منها

قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح توجيهها الارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الآيتين المذكورتين بجعل الانقاء استعارة بالكناية عن المرجوّ ويجعل ذكر لعل قرينة لها وتجعل الولادة الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر ربما قرينة لها وفيه أيضا بحث لان مدلول تتقون الانقاء الخاص أعني المأخوذ من حيث النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكي في المرجو فهذه الاستعارة بالكناية لابد أن تكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي في رفع التبعية من البين وكذا الكلام في ربما يودّ الآية والاوجه ان يقال طريقة الرد ههنا أن يقال المخاطبون استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة الانقاء المرجوّ اليهم بذكر لعل وتتقون وهكذا الحال في ربما يودّ فتأمل اهـ فترى وعبارة الشارح في شرح المفتاح ليت شعري ماذا يفعل المصنف في كل استعارة تبعية تكون قرينتها عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة تمكنية اهـ قال في الاطول ويمكن أن يقال لما كان مدار قرينة التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور على ما صرح به السكاكي بين الرد بجعل قرينة التبعية مكنية وأما في نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا فيجعل زيد مكنيا عنها باستعماله في المقتول ادعاء واثبات القتل تخييلية ولا تجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكي لو وجد مثال لتبعية قرينتها حالية ولم يكن هناك ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها اهـ والحاصل أن رد التبعية الى المكنية تارة يكون بجعل قرينة التبعية مكنيا عنها والتبعية قرينة تلك المكنية وعلى هذا اقتصر السكاكي في بيان الرد فاعترض عليه بعدم اطراده فيما اذا كانت قرينة التبعية حالية وغاية ما يمكن في الاعتذار عنه ما مرّ عن الاطول وتارة يكون بجعل جزء من الكلام غير قرينة التبعية مكنية وجعل التبعية قرينتها وهذا اذا كانت قرينة التبعية مقالية (قوله وردّ ما اختاره السكاكي الخ) دفعه العصام بوجهين أحدهما أنه يعترض على القوم بأنهم لو قلبوا الاعتبار في التبعية لصارت استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لانهم يجعلون الاستعارة التخييلية اثبات لازم المشبه به للمشبه مع استعماله في حقيقته ولا يشعر كلامه بأنه يردها الى الاستعارة بالكناية والتخييلية على مذهبه بل من ينظر في كلامه يعرف أنه كلام مع القوم وثانيهما أنه جعل الاستعارة التخييلية للصورة الوهمية لتكون حقيقة باسم الاستعارة في الغاية قبل ردّ التبعية فله أن يعدل عن القول به لمصلحة الرد المذكور لان النفع فيه أكثر من رعاية شدة المناسبة في اطلاق الاستعارة اهـ وقال في الاطول بعد قول المصنف واختار ردّ التبعية الخ ما نصه في كون ذلك مختار السكاكي نظر لانه قال في آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما أمكن من تلخيص كلام الاصحاب في هذا الفصل ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان قلبوا الجعل في قولهم نطقت الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح

و) جعل الاستعارة (التبعية قرينتها) أي قرينة الاستعارة المكنى عنها (على نحو قوله) أي السكاكي (في المنية أظفارها) حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت بقرينة الحال والحال حقيقة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة وهكذا في قولهم نقريهم لهذه مميات بجعل اللاهذه مميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة القرى اليها قرينة وعلى هذا القياس وانما اختار ذلك ايثارا للضبط وتقليل الاقسام (وردّ) ما اختاره السكاكي

(بأنه ان قدر التبعية) لنطقت في نطقت الحال بكذا (حقيقة) بان يراد بها معناها الحقيقي (لم تكن) التبعية استعارة (تخييلية لانها) أي التخييلية (مجاز عنده) أي عند السكاكي لانه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا ٢٠٩٣ بل وهما فتكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق فتكون مجازا واذا لم تكن التبعية تخييلية (فلم تكن) الاستعارة (المكنى عنها مستلزمة للتخييلية) بمعنى أنها لا توجد بدون التخييلية وذلك لان المكنى عنها قد وجدت بدون التخييلية في مثل نطقت الحال بكذا على هذا التقدير (وذلك) أي عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية (باطل بالاتفاق) وانما الخلاف في أن التخييلية هل تستلزم المكنى عنها فعند السكاكي لا تستلزم كما في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع وبهذا ظهر فساد ما قيل ان مراد السكاكي بقوله لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية أن التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف نعم يمكن أن ينازع في الاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية لان كلام الكشاف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح في المفتاح أيضا في بحث المجاز العقلي بأن قرينة المكنى عنها قد تكون أمرا وهميا كأظفار المنية وقد تكون أمرا محققا كالانبات في انبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند الا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكي لانه قد صرح في المجاز العقلي بأن نطقت في نطقت الحال بكذا أمر وهمي جعل قرينة للمكنى عنها وأيضا فلما جاز وجود المكنى عنها بدون التخييلية كما في أنبت الربيع البقل ووجود التخييلية بدونها كما في أظفار المنية الشبيهة بالسبع فلا جهة لقوله ان المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية (والا) أي وان لم يقدر التبعية التي جعلها السكاكي قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا (فتكون التبعية كنطقت مثلا (استعارة) ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية (فلم يكن مذهب

استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة المبالغة في التشبيه وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما فعلوا في اظفار المنية لكان أقرب الى الضبط اه وكلامه هذا صريح في أنه رد الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فحينئذ لا حاجة له الى استعارة قرينة المكنية لشئ حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها ولا تنقلل الاقسام بهذا فلا يتم ما رد به المصنف رده اه بيضاوي تلخيص (قوله بأنه) أي السكاكي ان قدر هو فقدر بالبناء للفاعل أو بأنه أي الشأن فقدر بالبناء للمفعول ولا يخفى أن هذا الترديد قبيح لانه لما قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله في المنية أظفارها لم يبق احتمال تقديرها حقيقة والا لم يكن على نحو قوله في المنية وأظفارها فكان عليه أن يقول على نحو المنية وأظفارها ليحسن هذا الترديد وأيضا ينبغي أن يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم تكن تخييلية لانها استعارة عنده لئلا يتجه المنع على قوله والا أي وان لم يقدر التبعية حقيقة فتكون استعارة لجواز أن تكون مجازا مرسلا وان لا يضر هذا المنع لان الكون مجازا مرسلا أيضا يشارك الكون حقيقة في الفساد وأما اثبات الملازمة بأن العلاقة بين المعنيين هي المشابهة كما تصدى له الشارح المحقق فدونه خرط القتاد اه أطول ملخصا (قوله لم تكن تخييلية) أي على مذهب السكاكي (قوله مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف (قوله الا أن المشبه فيها) أي في التخييلية (قوله بمعنى الخ) اشار به الى أنه ليس المراد الاستلزام في التعقل بل في الوجود ولا بمعنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم من أن التخييلية عند السكاكي قد تكون بدون المكنية (قوله على هذا التقدير) أي تقدير أن التبعية حقيقة اه سم (قوله وبهذا ظهر الخ) أي باعتبار السكاكي التخييلية بدون المكنية في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله لا على العكس) عطف على مستلزمة للمكنية أي لا كائنة على العكس أي انها تستلزمها المكنى عنها وفي بعض النسخ اسقاط على وهو ظاهر (قوله كما فهمه المصنف) أي في الايضاح (قوله لان كلام الكشاف) سيذكر بعد (قوله عن السكاكي) أي في عدم قوله بالاستعارة التبعية وان دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل بالاتفاق اه سم (قوله لانه قد صرح الخ) وحيث جعل نطقت مستعملا في أمر وهمي كان استعارة تخييلية في الفعل والاستعارة في الفعل ليست الا تبعية فقد اضطر الى اعتبار الاستعارة التبعية (قوله وأيضا) اعتراض بوجه آخر لزم السكاكي من كلامه اه سم (قوله فلا جهة) أي لا وجه (قوله ان المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية) لانها قد انفكت عنه في أنبت الربيع البقل وهزم الامير الجند (قوله فلم يكن مذهب

اليه مغنيا الخ) وقال صاحب الكشف فى رده على السكاكى رده الاستعارة التبعية الى المكنى عنها انه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود بالاصالى والواضح الجلى ويكون ذكر المتعلقات تابعا ومقصودا بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما فى قوله

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا

فان التشبيه هنا انما يحسن بين هبوب الرياح عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعا لشئ من هذه التشبيهات فلا يصح هنا رد التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه فى المتعلق غرضا أصليا وأمرا جليا ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا فحينئذ يحمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه فى مصدر الفعل وفى متعلقه على السوية فحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية وأن يجعل مكنية كما فى نطقت الحال فان كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن فظهر أن ماذكره السكاكى من الرد مطلقا مردود اه أطول (قوله تكون علاقته المشابهة) أى بالصلاحية أى فيه مشابهة تصلح للعلاقة بدليل بقية الكلام (قوله لا يجب الخ) لقائل أن يقول عدم الوجوب لا يمنع الصحة واذا صح جعله استعارة فالاشكال على السكاكى بحاله اه سم (قوله وفيه نظر) أى فى هذا الجواب (قوله لان السكاكى الى آخر الفصل) حاشية بخط الشارح قدس سره أدرجه فى الشرح كما ذكره الحفيد (قوله فى جميع الامثلة) لان بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة اه سم (قوله ولو سلم) أى جريانه فى جميعها اه سم (قوله وهو وجود المكنى عنها بدون التخييلية) مع أن المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية (قوله ويمكن الجواب الخ) لا يخفى ان الجواب لا يطابق الاعتراض لان الاعتراض بلزوم وجود المكنية بدون التخييلية وذلك باطل وهذا لا يدفعه أن المراد بعدم انفكاك المكنية عن التخييلية أن التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع وانما يظهر الدفع بذلك لو كان الاعتراض بلزوم وجود التخييلية بدون المكنية وهو عكس ما ذكر لكن الاعتراض الا أن يكون محط الجواب قوله وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع لكن هذا مضمون قوله السابق نعم يمكن أن يتنازع فى الاتفاق الخ فهلا قال يمكن أن يجاب بما تقدم من منع الاتفاق الخ تأمل اه سم وكتب أيضا قوله ويمكن الجواب الخ جواب عن قوله ولو سلم الخ لا عن أصل الاعتراض لانه قد سبق أنه صرح بأن نطقت أمر وهمى فاضطر آخرا الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية كذا فى الحفيد (قوله وانما الكلام) أى النزاع فى الصحة أى فى صحة مثل أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله فى قوله تعالى ينقضون عهد الله) فى العهد استعارة بالكناية فالعهد مشبه والمشبه به هو الحبل

ليه) السكاكى من رد التبعية الى المكنى عنها (مغنيا عما ذكره غيره) من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية وقد يجاب بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن يكون له علاقة أخرى باعتبارها وقع الاستعمال كما بين النطق والدلالة فان الازمة للنطق بل انما تكون استعارة اذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة فى التشبيه وفيه نظر لان السكاكى قد صرح بأن نطقت ههنا أمر مقدر وهمى كاظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار الحقيقية ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان أمرا محققا عقليا على أن هذا لا يجرى فى جميع الامثلة ولو سلم فحينئذ يعود الاعتراض الاول وهو وجود المكنى عنها بدون التخييلية ويمكن الجواب بأن المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية ان التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء اذ لا نزاع فى عدم شيوع مثل أظفار المنية الشبيهة بالسبع وانما الكلام فى الصحة وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع على ما قرره صاحب الكشاف فى قوله تعالى ينقضون عهد الله وصاحب المفتاح فى مثل أنبت الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبه ان قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخييلية مثل أظفار المنية ونطقت الحال

فوزان العهد وزان المنية فى أنشبت المنية أظفارها والنقض قرينة هذه الاستعارة والمستعار له النقض هو ابطال العهد وهو أمر محقق لا وهمى فقرينة المكنية استعارة تحقيقية (قوله استعارة عن غور الماء) شبه الغور بادخال الغذاء الجوف فاستعار له لفظه وهو لفظ البلع (قوله وقد تكون حقيقة كما فى أنبت الربيع) فالربيع استعارة مكنية والانبات قرينتها وهو أمر محقق

(فصل فى شرائط حسن الاستعارة)

أى فى بيان ما به أصل الحسن وما يزيد فى حسنها ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو أهمل لخرج من الحسن الى القبح اه اطول (قوله من التحقيقية) أى غير التمثيل (قوله على سبيل الاستعارة) زاده الشارح ايضا حالا ليحترز به عن مجرد التشبيه التمثيلى وان ذكره مع لما عرفت من أن التشبيه التمثيلى لا يسمى التمثيل على الاطلاق (قوله برعاية جهات حسن التشبيه) لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه فى الحسن والقبح اه سم وفيه أنه غير مطرد ألا ترى أن قوة وجه الشبه توجب قبح التشبيه دون الاستعارة وكتب أيضا قوله برعاية جهات حسن التشبيه أى سوى ما يأتى من أنه لا يقوى التشبيه بحيث يتخيل الطرفان متحدين فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة أن توجد فيها جهة حسن التشبيه هذه وكأنه أراد بالجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة بما لم تسبق ولا يخفى أنه كما تدور الاستعارة على التشبيه لحسنها برعاية جهات حسنه تدور على القرينة أيضا لحسنها برعاية حسن القرينة بأن تكون فى الخطاب مع الذكى غير واضحة جدا ومع البليد فى غاية الوضوح ومع المتوسط بين بين وكأنه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها اه أطول (قوله كأن يكون وجه الشبه الخ) الاولى تركه لانه شرط الصحة لا شرط الحسن اه حفيد وقد يجاب بأن شروط الصحة الشمول ادعاء لا فى نفس الامر وعذر الشارح فى ذكره أن الحسن انما يتصور بعد وجود الصحة اه سم وعبارة الاطول وكأنه أراد ظهور الشمول أو الشمول تحقيقا والافشمول وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لا حسنه اه (قوله من الغرض) أى الغرض من التشبيه كبيان حال المشبه أو امكانه (قوله ونحو ذلك) من كون وجه الشبه غير مبتذل اه حفيد (قوله وأن لا يشم رائحته لفظا) انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكر اشمام الرائحة المنبئ عن القلة لانه لو زيد عليه بأن يبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه صريحا كما فى الخط الابيض حيث بين بالفجر أو ضمنا كما فى الخط الاسود فان تبين الخط الابيض بالفجر يتضمن تبين الخط الاسود بالليل أو بأن يذكر وجه الشبه كما فى رأيت أسدا فى الشجاعة أو الاداة كما فى زيد كالاسد لم يكن هناك استعارة أصلا بل مثل ذلك تشبيه ومثال اشمام رائحة التشبيه قوله * قد زرت أزواره على القمر * فان فيه ذلك الاشمام فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر بكونه مشبها به بل فيه رائحة

وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكره فى قوله تعالى يا أرض ابلعى ماءك البلع استعارة عن غور الماء فى الارض والماء استعارة بالكناية عن الغذاء وقد تكون حقيقة كما فى أنبت الربيع

*(فصل فى شرائط حسن الاستعارة

(حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية والتمثيل) على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك (وأن لا يشم رائحته لفظا) أى وبأن لا يشم شيئ من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ

الاشعار بذلك اه ملخصا من الفنري والسيرامي قال في الاطول وأظن ان في التجريد أيضا اشمام رائحته اه (قوله لان ذلك يبطل الغرض) ابطاله بنافي أنه من شرائط الحسن لا من شرائط الصحة فلعل المراد كمال الغرض اه سم (قوله على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه) أي فلا يتأتى ادعاء ماذكر (وأقول) فيه نظر بدليل المشكك فان بعض أفراده أقوى من البعض مع شمول الجنس لجميعها فلا منافاة بين التفاوت في القوة وبين الاشتراك في الجنس اه سم (قوله ولذلك يوصى الخ) وجه ترتب التوصي المذكور على أن شرط الحسن ذلك أنه اذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفيا فاذا انضم الى خفائه خفاء وجه الشبه زاد اخفاء واشتد فتصير الاستعارة الغازا بخلاف ما اذا كان وجه الشبه جليا اذ ليس فيه من الخفاء ما في ذاك اه سم قال في الاطول وتلك الوصية مخصوصة بالتحقيقية المصرحة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به في المفتاح قبل ذلك لان في المكنية تصير كجاء باسم المشبه فلا تصير لغزا وجه الشبه سبب تعمية والغاز اه (قوله أي ولان شرط حسنه) أي حسن كل (قوله أو بواسطة عرف) أي عام (قوله الغازا وتعمية) أي سبب الغاز وتعمية أي اخفاء اه أطول (قوله ان روعي شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه) شرط قوله لئلا تصير الاستعارة الغازا وعطف قوله ولم يشم الخ على روعي من عطف الخاص على العام بناء على أن المتبادر أن المراد بالحسن حسن الاستعارة وبه صرح في المطول لا حسن التشبيه لان ترك الاشمام المذكور من جملة مراعاة شرائط حسن الاستعارة نبه عليه مع دخوله فيها اهتماما به وقوله وان لم تراع ان ضبط بالفوقية فالضمير فيه لشرائط الحسن التي منها ترك الاشمام ونفي مراعاتها صادق مع انتفاء مراعاة جميعها بأن لم توجد مراعاة شئ منها ومع انتفاء مراعاة بعضها وحصول مراعاة البعض الآخر فان انتفى مراعاة الجميع فاتت الحسن ولم تصر الاستعارة الغازا لان من الشروط عدم الاشمام فاذا أهمل بأن حصل الاشمام انتفى الالغاز وان كان وجه الشبه خفيا كما هو الفرض وعلى هذا فقوله فات الحسن أي مع تحقق الالغاز في بعض التقادير كما تقرر وان ضبط بالتحتية فالضمير فيه لعدم الاشمام أي وان لم يراع عدم الاشمام بأن حصل الاشمام فات الحسن والالغاز لعدم تحقق الامرين اه سم باختصار (قوله اللغز) أي بضم اللام وفتح الغين لقوله مثل رطب وأرطاب وجاء بضم الغين كعنق واسكانها كفلس حكاهما الحملاوي (قوله رأيت ابلا مائة الخ) وانما صار الغازا لان مشابهة الناس بالابل المائة التي لا توجد فيها راحلة في عزة وجود مرضي منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة ولذا صرح النبي صلى الله عليه وسلم بالتشبيه فيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي رواية تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها الراحلة وقوله كالابل مفعول ثان لتجدون وقوله ليست فيها راحلة حال أو جملة مستأنفة اه أطول (قوله يرتحله) كان معناه يعده للارتحال عليه اه سم وقال في الاطول أي يحط رحله عليه (قوله التي لا توجد في كثير

لان ذلك يبطل الغرض من الاستعارة أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه (ولذلك) أي ولان شرط حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه لفظا (يوصى أن يكون الشبه) أي ما به المشابهة (بين الطرفين جليا) نفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح خاص (لئلا تصير) الاستعارة (الغازا) وتعمية ان روعي شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه وان لم تراع فات الحسن يقال ألغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب (كما لو قيل) في التحقيقية (رأيت أسدا وأريد انسان أبخر) فوجه الشبه بين الطرفين خفي (و) في التمثيل (رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة وأريد الناس) من قوله عليه الصلاة والسلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان أو ناقة يعني ان المرضي المنتخب من الناس في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير

من الابل) فيه اشارة الى أن العدد للتكثير لا للحصر (قوله أعم محلا) الاعم اذا أطلق ينصرف الى الاعم المطلق ولم يظهر بما سبق الا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضميمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة ما لم يظهر ان الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافه من أنه قد تتعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فبينهما عموم من وجه وليس لك أن تحمل العموم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق ولا فى عبارته هذه من الخلل غير ما فى الايضاح الى قوله وبهذا ظهر أنهما لا يجتمعان فى كل ما يجىء فيه التشبيه اه أطول (قوله اذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة الخ) اعترض بأنه ان أراد بالتأتى التأتى على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدا وان أراد مجرد التأتى على وجه الحسن أولا فلا نسلم ان ليس كل ما يتأتى الخ فانه اذا كان وجه الشبه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكن لا على وجه الحسن اه سم (قوله ويتصل به) أى يلتحق اه سم (قوله بما ذكرنا) أى ضمنا من قوله ولذلك الخ فلا يرد أنه لم يصرح فيما تقدم بأنه اذا خفى التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه أفاده سم (قوله حتى اتحدا) أى حتى كانهما اتحدا فالكلام محمول على المبالغة اه فنرى (قوله وتعينت الاستعارة) أى اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لانه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه فلا تنافى بين كلاميه اه فنرى (قوله لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه) قال فى الاطول ومن هذا علم أن من فوائد الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشئ بنفسه ولا ينحصر الغرض منه فى المبالغة فى التشبيه (قوله فى أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه) لا بأن لا تشم رائحة التشبيه لظهور انها تشبيه مضمر فى النفس فلا ينافى رائحة التشبيه نعم ينبغى أن يتعاشى عما يوجب ظهور التشبيه اه أطول وقال سم لم يرد بأن لا تشم رائحة التشبيه لفظا لان من لازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواص المشبه به وذلك يدل على التشبيه كما سبق عن شرح المفتاح للسيد فان قيل فيلزم أن يكون فى الترشيح فى التحقيقية اشمام رائحة التشبيه لانه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ قلنا الفرق ان المذكور فى المكنية لفظ المشبه فذكر خاصة المشبه به يدل على التشبيه والمذكور فى التحقيقية لفظ المشبه به فذكر ما هو من خواصه يبعد التشبيه فضلا عن أنه يدل عليه فليتأمل اه (قوله لانه لم تكن الا تابعة للمكنى عنها) أى عند المصنف وأما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكره فى التحقيقية والمكنى

من الابل (وبهذا ظهر ان التشبيه أعم محلا) اذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلى فتصير الاستعارة الغازا كما فى المثالين المذكورين فان قيل قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه ومن جملتها أن يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه فى الاستعارة ينافى ذلك قلنا الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير الغازا ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتذلا (ويتصل به) أى بما ذكرنا من انه اذا خفى التشبيه لم تحسن الاستعارة وتعين التشبيه (انه اذا قوى التشبيه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة) لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل فى قلبى نور ولا تقول علم كالنور واذا وقعت فى شبهة تقول وقعت فى ظلمة ولا تقول فى شبهة كالظلمة (و) الاستعارة (المكنى عنها كالتحقيقية) فى أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر (و) الاستعارة (التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها) لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها وليس لها فى نفسها تشبيه

عنها اه مطول قال فى الاطول يريد أى صاحب المفتاح قول أبى تمام

لا تسقنى ماء الملام فانى * صب قد استعذبت ماء بكائى

ويريد بالاستهجان ما نقل ان بعض أصحاب الطائى بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا فيها ماء الملام فقال فى جوابه ابعث لينا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعنى أن ماوقع منى مثل واخفض لهما جناح الذل ولم يلتفت الى ماذكره فى الجواب وجعل الاستهجان بمكان لان الآية ليست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على أولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطأطئ من رأسه ويخفض من بدنه فيشبه ذله وتواضعه باحدى حالتى الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليها قرينتها فانه من الامور الملابسة للحالة المشبه بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكنية جدا اذ لا يوجد له مثال فى كلام البلغاء وقال قول الطائى ليس فيه دليل على وقوعه لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على مايكرهه الملوم كما أن الظرف قد يشتمل على مايكرهه الشارب لبشاعته ومرارته فتكون التخييلية فى قوله تابعة للمكنى عنها أو بالماء نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الاوام فيكون تشبيها على حد تجلين الماء فيما مر لا استعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغى له أن يشبهه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه هذا كلامه يعنى تشبيهه بمطلق الظرف أو بمطلق الماء ليس على ماينبغى وليس المراد أن عبارته لا تفى بما قصده من التشبيه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه على ماينبغى الشارح لانه خلاف عبارته ويمكن أن يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالظرف المكروه أو الماء المكروه فلا استهجان على أنا لا نسلم أن التشبيه بالمكروه لجواز أن تقول للائم على سبيل المجاراة انى لا أسيء تعذب ماء الملام مع عذوبته وانما أستعذب ماء بكائى اه (قوله بل هى حقيقة) أى عند المصنف والسلف بخلاف السكاكى

(فصل فى بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز)

(قوله على سبيل الاشتراك) فيكون حقيقة فى كل (قوله أو التشابه) أى مشابهة الكلمة التى تغير اعرابها للكلمة المستعملة فى غير معناها الاصلى فيكون اطلاق المجاز على هذه الكلمة مجازا اه سم (قوله بحذف لفظ أو زيادة لفظ) خرج بهذا القيد تغير حكم اعراب غير فى جاءنى القوم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا بحذف لفظ أو زيادته بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه أداة استثناء لكنه يخرج عن التعريف ما ينبغى أن يكون مجازا وهو جملة حذف ما أضيف اليها وأقيمت مقامه نحو مارأيته مذ سافر فانه فى تقدير مذ زمان سافر الا أن يؤول قوله كلمة بما هو أعم من الكلمة حقيقة أو حكما ويدخل فيه ما ليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيد قائم فانه تغير اعراب زيد عن النصب الى الرفع

بحذف

بل هى حقيقة فحسنها تابع لحسن متبوعها

(فصل)

فى بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه

(وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها) أى حكمها الذى هو الاعراب على أن الاضافة للبيان أى تغير اعرابها من نوع الى نوع آخر (بحذف لفظ أو زيادة لفظ) فالاول (كقوله تعالى وجاء ربك) أى امر ربك والثانى مثل ليس مثله

بحذف احدى نونى ان وغير ذلك فالصحيح كلمة تغير حكم اعرابها الاصلى الى غيره أى الى غير الاصلى فان ربك فى وجاء ربك تغير حكم اعرابه الاصلى أى اعرابه الذى يقتضيه بالاصالة لا بتبعية شئ وهو الجر فى المضاف اليه الى غير الاصلى الذى حصل بمتابعة أمر آخر كالرفع الذى حصل فيه بفرعية مضافه المحذوف وبنيابته وليس ما غير اليه الاعراب الاصلى فى الامثلة المذكورة الى غير الاصلى بل الى أصلى آخر وكذلك يدخل فيه نحو وليس زيد بمنطلق ومازيد بقائم مع أن المفتاح صرح بأنهما ليسا بمجازين وزاد قيدا آخر لاخراجهما بأن قال أو زيادة لفظ مستغنى عنه استغناء واضحا نحو كفى بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم ومازيد بقائم وفسر شارحو المفتاح الاستغناء الواضح بما لم يظهر لزيادته فائدة أصلا وزيادة الباء فى النفى لتأكيد النفى اه أطول (وأقول) يخرج عن التعريف أيضا نحو قطعت أيدى القرية فان القرية اعرابها لم يتغير مع أنها من مجازا لحذف اذا لوحظ المضاف المحذوف فتدبر ثم رأيت ما يأتى عن سم من أن مثل هذا لا يكون من مجاز الحذف مخالفا فى ذلك لما يأتى عن الفنرى الموافق لما قلنا (قوله أى جاء أمر ربك لاستحالة المجى على الله تعالى) فيه أمران الاول أن المقصود بهذا الدليل نفى ما هو الظاهر من العبارة لا اثبات أنه من قبيل الحذف وأن المراد أمره لانه لا يثبته لجواز ان يكون هذا الاسناد من قبيل الاسناد العقلى فالحاصل ان هذا الظاهر ممتنع ثم بعد الصرف عنه لامتناعه يحتمل الحمل على أمور منها حذف المضاف والتمثيل بلى باعتبار هذا الوجه والثانى أنه قد يقال مجى الامر أيضا مستحيل ويجاب بأن له فى نفسه معنى مجازيا كبلوغه المخاطبين بل قد يدعى أنه حقيقة عرفية لان المتبادر عرفا من قولنا جاء أمر السلطان بكذا بلوغ أمره الينا بخلاف الذات العلية لا يظهر وصفها نفسها بالمجى ولو على وجه مجازى بل مهما نسب لها رجع الى ما يتعلق بها كرسولها أما الامر فانه يوصف نفسه بنفس المجى ولو بمعنى تجوزى كبلوغه الينا اه سم (قوله للقطع بأن المقصود الخ) اذ ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبرا بفناء أهل القرية حتى يقال اسأل القرية وقل لها ما صنع أهلك كما يقال سل الارض من شق أنهارك فانه لا يحذف فى أمثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وسر ذلك ان التصرف هنا فى السؤال والقصد من الامر بالسؤال الامر بالتأمل فى القرية الخالية عن أهلها والاعتبار بها والتذكر لما آل ما تعلق به المخاطب من المنازل والمآرب اه أطول وكتب أيضا قوله للقطع بأن المقصود الخ لم يقل للقطع باستحالة سؤالها لعدم صحة ذلك لامكان سؤالها لحكمة أو بعد خلق الله الادراك فيها لكنه خلاف المقصود قطعا فلا بد من الصرف عن الظاهر ولذلك وجوه منها تقدير المضاف وعليه التمثيل فقوله للقطع الخ استدلال على الصرف عن الظاهر لا على خصوص تقدير المضاف كذا فى سم (قوله لم يكن من هذا القبيل) بل من المجاز اللغوى (قوله والحكم للاصلى فى مثله هو النصب لانه خبر ليس) فان قلت اذا كان مثله خبر ليس

(قوله تعالى ليس كمثله شئ أى) جاء (أمر ربك) لاستحالة المجى على الله تعالى (و) اسئل (أهل القرية) للقطع بأن المقصود هنا سؤال أهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن أهلها لم يكن من هذا القبيل (وليس مثله شئ) لان المقصود نفى أن يكون شئ مثل الله تعالى لا نفى أن يكون شئ مثل مثله فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير فى الاول الى الرفع وفى الثانى الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الاصلى فى مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر

ولا شك ان اسمه شئ لزم ان يكون ما هو فى موضع المبتدا نكرة وما وقع فى موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف فى الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها فى الابهام لا تتعرف فلا محذور اه فتدبر (قوله بسبب زيادة الكاف) وقيل الزائد مثل لان الزيادة نشأت منه ورجح الاول بأن الحكم بزيادة الحرف أنسب وبأن القول بزيادة مثل يؤدى الى دخول الكاف على الضمير والى الحاجة الى تقدير متعلق للجار أفاده فى الاطول (قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ) حيث قال فى قوله تعالى وجاء ربك الحكم الاصلى فى الكلام لربك هو الجر وأما الرفع فمجاز وصرح أيضا بأن النصب فى القرية من قوله تعالى واسئل القرية والجر فى كمثله مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تأويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا وأن يقال المراد ان الرفع حكم مجازى لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازى فى المجاز المعنوى كما ان الجر حكم لها بمنزلة المعنى الحقيقى هناك ويدل على التأويل سياق كلام السكاكى كما يظهر لمن ينظر فيه وفى شروحه اه فتدبر (قوله وماذكره المصنف أقرب) لان ما يفهم من المفتاح لا يتم فى المجاز بالزيادة نحو ليس كمثله اذ لم يتعد فيه الجر عن محله اذ لا محل للجر فى التركيب أفاده فى الاطول قال الفنرى يشعر هذا بالتمام فى المجاز بالحذف مطلقا مع انه غير ظاهر فى نحو أعجبنى سؤال القرية الا أن يقال هذا الجر هو الجر الذى كان فى المضاف المحذوف لاجره الاصلى ولا يخفى أنه تعسف اه ملخصا قال سم أقول قوله ولا يخفى أنه تعسف يرده ما فى بعض نسخ المطول حيث قال فان كان الحذف أو الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما مر فى قوله تعالى أو كصيب من السماء أى كمثل ذوى صيب وقوله فيما رحمة من الله أى فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز اه (قوله لان الله تعالى موجود) أى ولا يمكن نفى الموجود اه سم (قوله فاذا نفى الخ) ايضاحه ما فى المطول من أنه نفى للشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم كما تقول ليس لاخى زيد أخ فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخى زيد من أخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفى ملزومه أى ليس لزيد أخ اذ لو كان له أخ لكان ذلك الاخ أخ هو زيد فكذا انتفيت أن يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير أنه موجود اه (قوله نفيا للملزوم) هو أخو زيد وقوله بنفى لازمه هو أخ الاخ وكتب أيضا قوله نفيا للملزوم بنفى لازمه أى ونفى الملزوم لازم النفى لازمه فقد أريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكناية اه سم

(الكناية)

(قوله مصدر كنيت بكذا) والمضارع على هذا أكنى فهو كرمى يرمى وقوله وكنوت والمضارع أكنو فهو على هذا كدعا يدعو (قوله لفظ أريد به الخ) جرى على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز * واعلم ان المهم فى اللفظ الكنائى طريقتين الاولى أنه مستعمل فى غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وعليها كلام

بسبب زيادة الكاف فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصلى كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن اعرابها الاصلى وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الاعراب وماذكره المصنف أقرب والقول بزيادة الكاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ أخذا بالظاهر ويحتمل أن لا تكون زائدة بل تكون نفيا للمثل بطريق الكناية التى هى أبلغ لان الله تعالى موجود فاذا نفى مثل مثله لزم نفى مثله ضرورة انه لو كان له مثل لكان هو أعنى الله تعالى مثل مثله فلم يصح نفى مثل مثله كما تقول ليس لاخى زيد أخ أى ليس لزيد أخ فيما للملزوم بنفى لازمه والله أعلم

(الكناية)

فى اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وفى الاصطلاح (لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته

المصنف الثانية أنه مستعمل فى الموضوع له لكن لا ليكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له المقصود بحيث يكون غير الموضوع له متعلق الاثبات والنفى ومرجع الصدق والكذب فيتضح الكلام وان فقد المعنى الحقيقى بل وان استحال كما فى قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه وقوله الرحمن على العرش استوى فامثال ذلك كنايات عند المحققين من غير لزوم كذب لأن استعمال اللفظ فى معناه الحقيقى وطلب دلالته عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى اللازم واختار هذه الطريقة فى التلويح قال وحينئذ لا حاجة الى ما قيل ان الكناية مستعملة فى المعنى الثانى لكن مع جواز ارادة المعنى الاول ولو فى محل آخر وباستعمال آخر بخلاف المجاز فانه مشروط بالقرينة المانعة اه قال فى الاطول ولنا بحث نذكره ثمة فلعله سيجىء لأولى الالباب وهو أنه يمكن أن تجعل الكناية كلها حقائق صرفة ويكون قصد ما يجعل معنى كنائيا من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماد حقيقة صرفة ذكرت دليلا على أنه مضياف فيكون التقدير فهو مضياف ولا يكون هناك استعمال كثير الرماد فى المضياف اه (قوله معه) فائدته التنبيه على أن ارادة اللازم أصل وارادة المعنى بتبعية ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه يكونان مقصودين استقلالا لا على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ووسيلة الى قصده وفهمه لكن يرد أن استعمال مع فى قوله مع جواز ليس كما ينبغى لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز ارادته معه الا أن يقال ان مع تدخل على المتبوع من المتشاركين وجواز ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم فى الارادة فتأمل اه أطول وقال سم ما نصه أقول لا يشكل ارادة المعنيين فى الكناية بمنع استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه عند هؤلاء لان محل ذلك اذا استعمل فيهما على أن كلا مقصود لذاته وما هنا أحدهما مقصود تبعا تأمل قال قال فى التلويح فان قيل اللفظ فى مجموع المعنى الحقيقى والمجازى مجاز والمجاز مشروط بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيكون الموضوع له مرادا وغير مراد وهذا محال قلنا الموضوع له هو المعنى الحقيقى وحده فتجب قرينة على أنه وحده ليس بمراد وهو لا تنافى كونه داخلا تحت المراد اه (قوله المراد به طول القامة) سيأتى جعله ملزوما لمناسبة كلام السكاكى الآتى فى الفرق وهو صحيح لان كل لازم ملزوم تأمل اه سم قال يس وفى قوله لان كل لازم ملزوم نظر لان اللازم قد يكون أعم اه (قوله فظهر الخ) قال فى الاطول وقد أشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهى اخراج المجاز عن التعريف بقوله فظهر الخ الا أنه لم يقل نخرج به المجاز مع أنه أخصر وأوضح فى المقصود ليكون مع الاشارة الى هذه الفائدة تنبيها على أن العمدة فى الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذى هو الوجه الاول للفرق الذى ذكره السكاكى والوجه الثانى من الفرق الذى ذكره المشار

معه) أى ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طويل النجاد أيضا (فظهر أخرا تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى) الحقيقى

اليه بقول المصنف وفرق بأن الانتقال فيها من اللازم الخ ليس بشئ اه مع بعض تلخيص (قوله مع ارادة لازمه) أقول هذا القيد انما يكون فصلا لاخراج المجاز عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز والمصنف منهم اه سم (قوله فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي) وان وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقي لينتقل منه الى المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال (قوله معناه من جهة الخ) قال في الاطول ومعنى قوله تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي أن ارادة المعنى الحقيقي فارق بينهما فانها جائزة في الكناية كما ذكره في التعريف وممتنعة في المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وحينئذ لا يتجه الاعتراض بمنافاة كلامه للتعريف وبأن الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي ولا حاجة الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح اه ملخصا (قوله وجبان الكلب) أي عن الهرير لكثرة الضيفان (قوله ومهزول الفصيل) لكثرة حلب أمه للضيفان (قوله وان لم يكن له نجاد) بحث فيه في الاطول بأن انتفاء النجاد قرينة مانعة عن ارادته اه وفي سم قيل سبق أن المحققين جوزوا استحالة المعنى الحقيقي في الكناية وحينئذ لا يعلم الفرق بينها وبين المجاز فان استحالة المعنى الحقيقي من أقوى قرائن المجاز فاذا جوز ذلك في المجاز ولم تجعل مانعة من ارادة المعنى الحقيقي لم تتميز الكناية عن المجاز في صورة استحالة المعنى الحقيقي نحو نطقت الحال بكذا ويمكن أن يجاب بصحة ارادة المعنى الحقيقي لو كان ممكنا بحيث يكون مناط الاثبات والنفي أيضا في الكناية دون المجاز فليتأمل اه ملخصا وفي سم أيضا قوله وان لم يكن له نجاد ولا كاب ولا فصيل أورد أنه اذا لم يكن له ما ذكر لم تكن ارادة المعنى الحقيقي جائزة في هذا الاستعمال فلم تكن كناية بل مجازا وأجيب بالمنع بل هي جائزة ولو استحال المعنى الحقيقي لقصد الانتقال الى اللازم كما مر عن التلويح وورد بأن ما في التلويح مفرع على أن الكناية مستعملة في معناها الحقيقي لقصد الانتقال وكلامنا هنا مبني على أنها مستعملة في المعنى المجازي فلا حاجة لارادة المعنى الحقيقي للانتقال منه بعد كون اللفظ مستعملا في المعنى المجازي الذي هو المنتقل اليه فاذا كان منعدما لم تجز ارادته لانها انما تجوز اذا كان وسيلة للانتقال ومع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لا معنى للتوسل الا أن يقال لا مانع من أن يراد باللفظ كلا المعنيين المجازي على أنه المقصود والحقيقي للانتقال منه فقوله الآتي لكن قد يمتنع ذلك الخ محمول على ما اذا كان المعنى الحقيقي مقصودا بالنفي والاثبات اما اذا قصد للانتقال منه فلا يمتنع فليتأمل اه ملخصا (قوله هو ان الكناية من حيث الخ) اعترضه في الاطول بأنه يوجب الدور في تعريف الكناية (قوله لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة) أي وان جاز من حيث انها كناية بمعنى أن كونها كناية لا ينافي ارادة المعنى الحقيقي وان منعها خصوص المادة فتعريف الكناية صادق على هذه الصورة أيضا (قوله اذا نفوه) أي المثل (قوله اترابه) جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق أي اقرانه في السن بأن يكونوا

(مع ارادة لازمه) كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي وقوله من جهة جهة ارادة المعنى معناه من جهة جواز ارادة المعنى ليوافق ما ذكره في تعريف الكناية ولان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وجبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل ومثل هذا في الكلام أكثر من ان يحصى وههنا بحث لا بد من التنبيه له وهو أن المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية من حيث انها كناية لا تنافي ذلك كما أن المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ليس كمثله شئ أنه من باب الكناية كما في قولهم مثلك لا يبخل لانهم اذا نفوه عمن يماثله لا يبخل وعمن يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون بالغت أترابه

يريد ون بلوغه فقولنا ليس كالله شئ وقولنا ليس كمثله شئ عبارتان معتقبتان ٣٠٣ على معنى واحد وهو نفى المماثلة عن ذاته

ابتداء ولادة الجميع زمانه واحد اه سم (قوله يريدون بلوغه) فانه يلزم من بلوغ اترابه بالسن بلوغه بالسن اه سم (قوله معتقبتان) أى واردتان (قوله ولا يخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة) لاستحالة ثبوت مماثله اه سم (قوله وفرق) لم ينسبه الى السكاكى مع أنه ذكره فى كتابه لانه لا يخصه كما صرح به فى الايضاح اه أطول (قوله كالانتقال من طول النجاد الخ) ماذكره هنا من كون طول النجاد لازما وطول القامة ملزوما عكس ما قاله فى شرح التعريف السابق ولا تنافى لان كلا لازم وملزوم اه سم (قوله ومن الاسد الى الشجاع) هذا لا يظهر لان الاسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا كثير من المجازات المرسلة ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكناية أيضا ملزومة بالقرينة كذا فى الاطول (قوله لم ينتقل منه الى الملزوم لأن اللازم الخ) فيه أنه ان عرف علاقة اللازم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لا محالة وان لم تعرف لا ينتقل من الملزوم أيضا اه أطول (قوله معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما الخ) ملزومية اللازم بأن يكون أخص أو مساويا فان قلت ان اللازم كيف يكون أخص والعام يوجد بدون الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت أراد باللازم التابع الرديف كطول النجاد التابع لطول القامة اه أطول وقال السيد فى شرح المفتاح اراد باللازم التابع والرديف كما مر ثم ان الانتقال من اللازم الى الملزوم يحتاج الى جعله مساويا لملزومه أو أخص منه اه وكتب عليه سم مانصه قوله مساويا لملزومه أو أخص هلا استغنى عن ذلك لان الاعم فى الجملة بعيد فليتأمل اه (قوله من خواص الكناية دون المجاز) أى فالانتقال فيها أيضا من الملزوم (قوله فما الدليل عليه) الظاهر أن المراد لا دليل عليه من حيث صحته فى نفسه لا من حيث كونه مراده مع صحته فى نفسه تأمل اه سم (قوله ما يكون وجوده على سبيل التبعية) أى واللازم بهذا المعنى ملزوم فالانتقال منه بمنزلة الانتقال من الملزوم اه سم (قوله ولهذا جوز كون اللازم أخص) أى اكون المراد باللازم ماذكر لا ما هو المتعارف اذ ذاك لا يكون أخص والا لكان الملزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهو ممتنع اه يس وكتب أيضا قوله ولهذا جوز كون اللازم أخص مع ان اللازم بغير هذا المعنى لا يكون أخص وانما يكون مساويا أو أعم اه سم (قوله فالكناية ان يذكر من المتلازمين الخ) اشارة الى أنه وان آل الامر الى ان الانتقال فى الكناية أيضا من الملزوم لان ذلك التابع والرديف ملزوم الا أن الفرق مع ذلك حاصل بينهما وهو أن الانتقال فى الكناية باعتبار كون المنتقل منه لازما وان كان ملزوما أيضا وهو فى المجاز على العكس اه سم (قوله وفيه نظر) قال فى المطول لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث فى النبت واستعمال النبت فى الغيث اه وقد يقال انه بحسب الحيثية والاعتبار مختلف كما مر فى اعتبار العلاقتين فى الفرق بين المجاز المرسل والاستعارة فى لفظ واحد فاذا أطلق النبت على الغيث من حيث انه لازم لا من حيث انه رديف وتابع فهو بهذا الاعتبار مجاز مرسل

لا فرق بينهما الا ما تعطيه الكناية من المبالغة ولا يخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة وهو نفى المماثلة عمن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه (وفرق) بين الكناية والمجاز (بان الانتقال فيها) اى فى الكناية (من اللازم) الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الى طول القامة (وفيه) أى فى المجاز الانتقال (من الملزوم) الى اللازم كالانتقال من الغيث الى النبت ومن الاسد الى الشجاع (ورد) هذا الفرق (بأن اللازم ما لم يكن ملزوما) بنفسه أو بانضمام قرينة اليه (لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز أن يكون أعم ولا دلالة للعام على الخاص (وحينئذ) أى اذا كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم) الى اللازم كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى أيضا معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه وما يقال ان مراده أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه فما الدليل عليه وقد يجاب بأن مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوز كون اللازم أخص كالفعل للانسان فالكناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر

ولا يخفى عليك أن ليس المراد باللزوم ههنا امتناع الانفكاك (وهي) أي الكناية (ثلاثة أقسام الاولى) تأنيثها باعتبار كونها عبارة عن الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فيها) أي من الاولى (ما هي معنى واحد) مثل أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف (كقوله) الضاربين بكل أبيض مخذم (والطاعنين مجامع الاضغان) المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هي مجموع معان) بأن تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه (كقولنا كناية عن الانسان حي مستوى القامة عريض الاظفار) وتسمى هذه خاصة مركبة (وشرطهما) أي شرط هاتين الكنايتين (الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل الانتقال وجعل السكاكي الاولى منهما أعني ما هي معنى واحد قريبة بمعنى سهولة المأخذ والانتقال فيها ببساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر والتفيق بينهما والثانية بعيدة بخلاف ذلك وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيجيء (الثانية) من أقسام الكناية

اطلاقا للازم على الملزوم واذا أطلق على الغيث من حيث هو ورد فيه وتابعه كان من هذه الحيثية كناية فلا اشكال اه سم وقال في موضع آخر يجاب بأن الانتقال وان كان فيه ايضا أي في المجاز من اللازم لكن باعتبار كونه ملزوما اه تأمل وكتب أيضا قوله وفيه نظر حاصله منع كون الانتقال في المجاز من المتبوع دائما اذ ربما يتعوز بالنبت عن الغيث ويمكن دفعه بان ذلك الفرق مبني على أن الموضوع له مراد أبدا في الكناية لكن لينتقل منه الى ملزومه فالموضوع له في الكناية تابع في الارادة والانتقال من التابع في الارادة الى المتبوع وفي المجاز الانتقال من الموضوع له الذي هو المتبوع المحض للمعنى المجازي لانه الاصل بالنسبة الى الخارج ولم تعرضه التبعية بحسب الأرادة ولو بنى الكلام على جواز ارادة الموضوع له في الكناية يكون الفرق بينهما في الجملة اه أطول (قوله أن ليس المراد باللزوم ههنا الخ) بل معنى اللزوم ههنا الانتقال في الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلي أو عادي أو اعتقادي أو اتفاقي اه سم (قوله باعتبار كونها الخ) وقال في الاطول الاولى أي القسم الاول وتأنيثه باعتبار الخبر لانه الكناية المطلوب بها الخ اه (قوله غير صفة ولا نسبة) كني بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فكانه قال المطلوب بها الموصوف كما في عبارة المفتاح لتظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين كذا في الاطول (قوله ولا نسبة) أي نسبة صفة الى موصوف (قوله اختصاص بموصوف) المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضيافة مثلا وصار تاما فيه بحيث لا يعتد بمضيافية غيره اه سم (قوله بكل أبيض) أي سيف أبيض (قوله مخذم) بالخاء المعجمة الساكنة والذال المعجمة المفتوحة اه سم (قوله بأن تؤخذ صفة) لم يعبر بالصفة دون اللازم ولم يعبر فيما بعده باللازم دون الصفة اه سم (قوله لتصير جملتها مختصة) أي لا كل واحد كما في المثال فان الحي لا يختص بالانسان وكذا طول القامة لوجوده في النخل ونحوه وكذا عرض الاظفار لوجوده في الفرس ونحوه (قوله حي) بدل أو بيان من قولنا بمعنى مقولنا وكناية حال منه اه حفيد (قوله ويسمى) أي في اصطلاح العلوم العقلية اه سم (قوله مركبة) كما يسمى الذي قبلها خاصة بسيطة اه سم (قوله وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه) اعترض بأنه مستدرك لان الكناية الانتقال فيها من الملزوم والملزوم مختص قطعا بالمكنى عنه اه سم وفي الاطول من البين ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلاثة من غير مخصص اه (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ما هو اعم من الحقيقي والحكمي كما مر (قوله ليحصل الانتقال) أي منهما الى المكنى عنه (قوله بمعنى سهولة المأخذ) دفع الشارح بقوله بمعنى سهولة المأخذ وقوله وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيجيء تنظير المصنف في جعل السكاكي المذكور الذي وجهه الشارح في المطول بأن السكاكي فسر القريبة بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة والكناية

(المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب (بواسطة فقريبة) والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد والاولى) أي طويل نجاده كناية (ساذجة) لايشوبها شئ من التصريح (وفي الثانية) أي طويل النجاد (تصريح ما تضمن الصفة) أي طويل (الضمير) الراجع الى الموصوف ضرورة (٣٠٥) احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على تضمنه الضمير انك تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة البتة لاسنادها الى ضمير الموصوف بخلاف هند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم وانما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح ولم نجعلها تصريحا للقطع بأن الصفة في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير رعاية لامر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها (أو خفية) عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية (كقولهم كناية عن الابله عريض القفا) فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على البلاهة فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لايطلع عليه كل أحد وليس الخفاء بسبب كثرة الوسايط والانتقالات حتى تكون بعيدة (وان كان) الانتقال من الكناية

التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان خالية عن الواسطة وحاصل الدفع أن القرب والبعد هنا بمعنى آخر اه سم ملخصا (قوله المطلوب بها صفة) بمعنى ما قام بالغير والمكنى عنها في طويل النجاد عند التحقيق طول القامة لاطويل القامة وكلام المصنف حيث قال كقولهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى فلا يتجه أنه ان أريد بالصفة ما قام بالغير يخرج طويل النجاد وان أريد مدلول الصفة المفسرة بما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين خرج نحو أعجبني طول نجاد فلان فانه كناية عن طول قامته لا عن طويل القامة اه أمول (قوله وهي ضربان) على سبيل التقسيم في القسم الاول اه سم أقول في الاطول بعد تقسيم الثانية الى قريبة وبعيدة وتقسيم القريبة الى الواضحة والخفية ما نصه ومن البين جزيان هذين التقسيمين في القسم الاول من الكناية وكأنهما أهملا فيه لعدم الاطلاع على أمثلتهما في كلام البلغاء اه (قوله لتضمن الصفة أي طويل الضمير) وأما الضمير في نجاده فليس في نفس الصفة اه سم (قوله أي طويل) فالصفة في هذه العبارة بمعنى ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين (قوله فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له) أي وفي ذلك تصريح ما بالمكنى عنه وهو طول القامة اه سم (قوله أو خفية) لايخفى ان الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان فيه نحو عريض قفاه وعريض القفا اه أطول (قوله عريض القفا) فان قلت الانتقال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة أنه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ماذكرته تدقيق لايلاحظه أهل العرف بل ينتقلون منه أولا الى تلك البلاهة فلا محذور اه فتدبر (قوله وعظم الرأس بالافراط) ادراج لفائدة زائدة على شرح المثال (قوله بالافراط) انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه مالم يفرط دليل على عظم الهمة وحسن الفهم ولذا وصفت بنت أبي هالة النبي صلى الله عليه وسلم بأنه كان عظيم الهامة اه فتدبر (قوله نوع خفاء) كان ذلك بالنظر الى الاصل والا فاستلزامه لها في عرفنا أظهر من أن يخفى نعم سبب كون البلاهة لازمة له في الخارج خفي اه سيد (قوله فانه ينتقل الخ) في المفتاح أنه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومنها الى كثرة الاحراق فتكون الوسايط خمسا وعلى ماذكره المصنف تكون أربعا اه سم (قوله أي من كثرة الاحراق) وكذا كل ضمير يأتي فهو راجع الى كثرة قبله (قوله وهو المضياف) أي مضيافية المضياف بدليل أن الكلام

---

٣٩ سيد ني

الى المطلوب بها (بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها) أي من كثرة الاحراق (الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الآكلة) جمع آكل (ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الضاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضياف وبحسب قلة الوسايط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء

(الثالثة) من أقسام الكناية (المطلوب بها نسبة) اى اثبات أمر لامر أو نفيه عنه وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام (كقوله ان السماحة والمروءة) هى كمال الرجولية (والندى * فى قبة ضربت على ابن الحشرج) فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أى ثبوتها (له فترك التصريح) باختصاصه بها (بأن يقول انه مختص بها أو نحوه) مجرور عطفا على أن يقول أو منصوب عطفا على أنه مختص بها مثل أن يقول سماحة ابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج أو سمح ابن الحشرج أو حصلت السماحة له أو ابن الحشرج سمح كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر (الى الكناية) أى ترك التصريح ومال الى الكناية (بأن جعلها) أى تلك الصفات (فى قبة) تنبيها على أن محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة (تتخذها الرؤساء (مضروبة عليه) أى على ابن الحشرج فأفاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا أثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له (ونحوه) أى مثل البيت المذكور فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه (قوله هم الامر

فى المطلوب بها صفة (قوله الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتنفرد الكناية فى النسبة أو أحدهما مذكورا صريحا والآخر كناية فتجتمع الكناية فى النسبة مع الكناية عن الموصوف أو الصفة أو كلاهما مذكورين كناية فتجتمع الاقسام الثلاثة اه أطول وراجعه (قوله وهو) أى لا الحصر وقوله فى هذا المقام أى القسم الثالث من الكناية فى هذا الكتاب كقوله أن يثبت اختصاص الخ وفى غيره كقول المفتاح المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف اه سم ملخصا (قوله ان السماحة) أى الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلا فانه الجود اه أطول وقال الحفيد السماحة بمعنى الندى أى الجود ثم نقل عن الحكيم الطوسى أن السماحة بذل شئ عن طيب النفس مع أنه ليهون بذله واجبا والندى سهولة الانفاق للمال الكثير فى أمور جليلة النفع للعامة على وجه تقتضيه المصلحة والمروءة حصول رغبة صادقة فى التحلى بالافادة وبذل مالا بد أو أزيد اه (قوله هى كمال الرجولية) بفتح الراء وضمها كما فى القاموس وكتب أيضا نصه يتبادر أن الرجولية لا تثبت للمرأة فيلزم أن لا تثبت لها المروءة والوجه ثبوتها لها أيضا ولهذا يقال رجل ورجلة أفاده سم ويمكن الجواب بأن المراد بالرجولية الانسانية وكتب أيضا قوله هى كمال الرجولية وذكر جمهور الفقهاء الشافعية أن المروءة السير بسير أمثاله فى زمانه ومكانه اه حفيد (قوله أى ثبوتها) تفسير للاختصاص قال فى الاطول وجه ارادة الثبوت بالاختصاص أن الاختصاص هو الثبوت لشئ والنفى عن غيره فأريد هنا بعض معناه ثم قال بقى هنا أنه اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات بمنزلة أن يقال أراد أن يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماجته والعبارة الصحيحة أراد أن يثبت هذه الصفات له ولا يخفى أنه لو جعل التعريف فى السماحة والمروءة والندى للجنس الاستغراقى أفاد حصر هذه الصفات فى ابن الحشرج لان جميع أفرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره اذ الصفة لا تقوم بمحلين ويكون مبالغة فى كمال ابن الحشرج فى هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات فى غيره بالعدم فلا يبعد أن يكون قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشرج على ظاهرهما وحينئذ يكون فى البيت كنايتان احداهما جعل اثبات جميع أفراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص وثانيتهما جعل جعلها فى قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت له اه (قوله وبه يعرف أن ليس المراد الخ) ليس استدراكا مع قوله السابق وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام لان المقصود الاستدلال على ان المقصود ذلك اه سم (قوله ومال الى الكناية) فيه اشارة الى تضمين ترك معنى مال اه سم (قوله وهى تكون فوق الخيمة) أى أكبر منها وليس المراد أنه يجعل خيمة ويجعل فوقها شئ آخر هو القبة كما قد يتوهم اه سم (قوله تتخذها الرؤساء) يقال بنى مقبب جعل فوقه قبة اه أطول (قوله فقد أثبت له) لان ثبوت هذا

الامر الذى هو صفة يقوم بمحل يقبلها فى المكان بتبعية ثبوت محلها وهو الرجل فى المكان فقد استفيد محلية الرجل لذلك الامر قال فى الاطول ولهذا أى لثبوت الصفات فى المكان تبعا كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات فى المكان لامتنع ارادة الحقيقة ولم يكن كناية بل مجازا ونحن نقول لا يبعد أن كون هذه الصفات فى قبة ضربت على ابن الحشرج كناية عن كونها عين ابن الحشرج حيث جعل فى مكان ابن الحشرج والمتبادر من الكون فى المكان الكون بالذات ولا يكون فى مكان الرجل بالذات الا نفسه فكأنه قيل ابن الحشرج هو السماحة والمروءة والندى اه (قوله المجد) أى نيل الشرف والكرم ولا يكون الا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم والحسب أعم من أن يكون من جهة الآباء أو نفس الرجل اه أطول (قوله بين ثوبيه) يريد بالثوبين الرداء والازار وكذا المراد بالبردين فى قوله والكرم فى برديه اه (قوله فى ساحة زيد) الساحة قدام البيت اه مع (قوله بل كنايتان) وقد تجتمع الثلاثة كقولك كثير الرماد فى ساحة العالم وكنى به عن موصوفه وهو زيد مثلا لاشتهاره اه مع (قوله فى هذين القسمين) انما خصهما بالذكر لامتناع ذكر الموصوف فى القسم الاول لانه مكنى عنه اه سيرامى (قوله قد يكون غير مذكور) لكن القسم الثانى حينئذ يستلزم القسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثانى فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة اه أطول (قوله كما يقال الخ) هذا المثال الذى مثل به لعدم ذكر الموصوف من الكناية عن النسبة وقوله فى عرض بالضم أى ناحية فكأنك فى المثال المذكور أشرت من ناحية هى لمن سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحية أخرى هى للمؤذى ومثال عدم ذكر الموصوف من الكناية عن الصفة قولك فى عرض من يعتقد حل الخمر وأنت تريد تكفيره أنا لا أعتقد حل الخمر تكنى باعتقاده حل الخمر المستفاد من تقديم المسند اليه الضمير عن كفره ولا ضرر فى كون هذا كناية عن نسبة الكفر له أيضا لما تقرر من استلزام الكناية عن الصفة عند عدم ذكر الموصوف الكناية عن النسبة (قوله فانه كناية الخ) لان حاصله المسلم من لا يؤذى فيكون من قبيل المنطلق زيد فيفيد حصر المبتدا فى الخبر وقد كنى بحصره فيه عن لازمه وهو انتفاؤه عن المؤذى وهذا من القسم الثالث لانه كنى بنسبة الاسلام الى غير المؤذى على وجه الاثبات عن نسبته الى المؤذى على وجه النفى وهو موصوف غير مذكور اه سيرامى ملخصا قال فى الاطول فان قلت حصر الاسلام فى غير المؤذى عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذى فيكون نفى الاسلام عن المؤذى مصرحا قلت الحصر أمر اجمالى يلزمه تفصيل النفى بحسب المقام فيجوز أن يكنى بهذا المجمل عن هذا المفصل على أنه لو كان معنى الحصر الاثبات والنفى تفصيلا يجوز أن يكنى بالكل عن الجزء ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء ويجعل

الجديين ثوبيه والكرم بين برديه) حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه فان قلت ههنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا كثير الرماد فى ساحة زيد قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احداهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد كناية عن المضيافية والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية الى زيد وهو جعلها فى ساحته لتفيد اثباتها له (والموصوف فى هذين القسمين) يعنى الثانى والثالث (قد يكون) مذكورا كما مر وقد يكون (غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمون المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فانه كناية

الجزء مقصودا بالافادة اه (قوله عن نفي صفة الاسلام الخ) وهذا النفي نسبة (قوله وأما القسم الاول) أي من هذين القسمين اه سم فهو ثاني الاقسام الثلاثة (قوله وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحا بها) يتبادر أن هذا تفسير للقسم الثاني بجملته وأنه يجب فيه التصريح بالنسبة وكلام المطول والسيد صريح في عدم وجوب التصريح بها في جملته فيتعين حمل كلامه هنا على أنه اشارة الى قسم للقسم الثاني لا الى جملة القسم الثاني وقسمه المشار اليه هنا هو ما اذا كان الموصوف فيه مذكورا وحينئذ لا تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لامكان التصريح حينئذ بالنسبة فلا يتصور كناية عنها كقولك زيد يعتقد حل الخمر كناية عن كفره فقد انفردت في هذا المثال الكناية عن الصفة عن الكناية عن النسبة وقسمه الآخر ما اذا كان الموصوف غير مذكور وحينئذ تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لانه اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه مصرحا بها فلا تكون الا مكنيا عنها دون العكس لجواز كون الصفة مصرحا بها وان لم يكن موصوفها مصرحا به فلا كناية حينئذ الا في نسبتها اليه كما تقدم في قوله المسلم من سلم الخ فان الصفة وهي الاسلام مصرح بها والكناية انما هي في النسبة ولا يشكل بأن المصرح به الاسلام والمكنى عن نسبته نفي الاسلام لان المراد بالكناية عن نسبة الصفة المصرح بها أعم من الكناية عن نسبة نفسها أو نسبة نفيها كما صرح بذلك قول السيد في هذا المثال قد صرح فيه بالصفة أعني الاسلام وكنى عن نسبتها بالانتفاء الى المؤذي كذا في سم ومثال ما اذا كان الموصوف غير مذكور قولك في عرض من يعتقد حل الخمر مريدا تكفيره أنا لا أعتقد حل الخمر كما مر شرح ذلك (قوله أو تقديرا) فليس المراد بكونه مذكورا كونه منطوقا به بالفعل فقط اه سم ومثال ذكره تقديرا قولنا نعم كثير الرماد اخبارا عن مضيافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله أزيد كثير الرماد أم لا أي هو كثير الرماد فقد ذكر الموصوف تقديرا أفاده الفنري (قوله بالضم) أي بضم العين مع اسكان الراء وضمها كعسر وعسر كما في الصحاح (قوله وفيه نظر) وجه النظر أن كون التعريض وأمثاله أعم لا بين في كونه قسما من أقسام الكناية باعتبار كما يقال الابيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد يكون أسود مع أنه قد وقع قسما من الابيض فلو قال تنقسم على هذا الاعتبار لكان مستقيما لانه قسمه باعتبار وقال الخفيد ويمكن أن يوجه النظر بأن التفاوت لا يتعدى بكلمة الى الا بتضمين أمر آخر والمناسب ههنا الانقسام فيرد عليه ما يرد على الانقسام تأمل اه سم وبين في الاطول وجه النظر بأن التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفها ليس أعم من الكناية ثم بحث فيما استقربه الشارح ثم قال والاظهر انه قال تتفاوت لما فيه من التنبيه على تفاوت تلك الاقسام في الدقة والبلاغة دون تنقسم اه (قوله قد تتداخل) أي فلا يصح جعلها أقساما لان شأن الاقسام أن تكون متبايئة اه يس (قوله وتختلف الخ) من

عطف

عن نفي صفة الاسلام
عن المؤذي وهو غير مذكور
في الكلام وأما القسم الاول
وهو ما يكون المطلوب بالكناية
نفس الصفة وتكون النسبة
مصرحا بها فلا يخفى أن الموصوف
فيها يكون مذكورا أو تقديرا وقوله في عرض من يؤذي
معناه في التعريض به يقال نظرت
اليه من عرض بالضم أي من جانب
وناحية قال (الكناية
تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز
وايماء واشارة) وانما قال تتفاوت
ولم يقل تنقسم لان التعريض
وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام
الكناية فقط بل هو أعم كذا في شرح
المفتاح وفيه نظر والاقرب أنه
انما قال ذلك لان هذه الاقسام
قد تتداخل وتختلف باختلاف
الاعتبار من الوضوح والخفاء
وقلة الوسايط وكثرتها

عطف السبب على المسبب أى أن تداخلها بسبب اختلافها باختلاف الاعتبار أى المعتبر بين الاعتبار بقوله من الوضوح الخ فقد تكون الوسايط بحيث يمكن اعتبارها قليلة أو كثيرة بالنسبة لغيرها أو فى نفسها والملزوم بحيث يمكن اعتباره خفيا أو غير خفى فى المادة الواحدة قد تعتبر الوسايط فيها كثيرة فيكون تلويحا وقد تعتبر قليلة مع اعتبار خفاء اللزوم فيكون رمزا ومع اعتبار عدم خفائه فيكون ايماء واشارة فقد صدقت هذه الاقسام فى مادة واحدة فقد تداخلت فى تلك المادة بسبب اختلاف الاعتبار تأمل اه سم (قوله والمناسب) أى وقال السكاكى ما خلاصته المناسب الخ وبين قول السكاكى الكناية تتفاوت الخ وبين قوله والمناسب فصل طويل وكلام المصنف يوهم الاتصال بينهما فكان حق البيان أن يقول ثم قال والمناسب الخ (قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور) فى موضع التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل الحشى فى شرح المفتاح عرضية أى مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى أن فيه نوع تقصير لجواز أن تساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير أن يقصد به التعريض كما اذا قالت المؤمن هو غير المؤذى وأردت نفى الايمان عن المؤذى مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذ معين اه فنرى (قوله اذا قالت قولا وأنت تعنيه) يعنى لا يكون القول مستعملا فيه وانما تعنيه من عرض الكلام ولهذا لم يقل وأنت تعنيه به (قوله فكأنك أشرت به الخ) فى المثال السابق أى المسلم الخ كأنك أشرت به الى اثبات الاسلام لمن يتلك الصفة وأردت نفى الاسلام عن المؤذى المعين اه سم وكتب أيضا قوله فكأنك أشرت به الى جانب وأنت تريد جانبا آخر الجانب المشار اليه هو مدلول العبارة والآخر هو المعنى المعرض به والتعبير بكان باعتبار أن المعنى لا يوصف بالجانب حقيقة وقد يقال قضيته هذا التوجيه تسمية الكناية تعريضا مطلقا من غير تقييد بكونها عرضية لوجود هذا المعنى فى الجميع ويجاب بأنه لما كان الموصوف غير مذكور كان معنى التعريض أتم حيث أشير بالكلام الى غير مذكور ولا مقدر فكان اطلاق اسم التعريض عليه أنسب اه سم ملخصا (قوله ان كثرت الوسايط) بأن زادت على الواحدة كما فى شرح المفتاح للسيد قاله فى الاطول (قوله ان قلت الوسايط) المراد بقلتها عدم كثرتها فيشمل ما لا واسطة فيه أصلا كما يأتى على ذلك الشارح حيث جعل عريض القفا مثالا له وصرح به تفسير السيد الرمز بالكناية التى لا واسطة فيها أو فيها واسطة واحدة وبهذا يندفع ما يتراءى من التنافى بين جعل الشارح منها عريض القفا قليل الوسايط المشعر ذلك بوجود الواسطة وجعله اياه فيما مر مما لا واسطة فيه اه ملخصا من الاطول والفنرى (قوله وعريض الوسادة) هو أيضا كناية عن الابله لكن الانتقال منه الى الابله بواسطة فانه ينتقل منه الى عريض القفا ومن عريض القفا الى الابله كما فى المطول (قوله ثم قال) أى انتقل السكاكى من الكناية فى التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكلامه ثم للتباعد بين البحثين والافلا تراخى بين كلامى السكاكى واعلم

(والمناسب للعرضية التعريض) أى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور وكان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض لانه اما لة الكلام الى عرض يدل على المقصود يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وأنت تعنيه فكأنك أشرت به الى جانب وتريد به جانبا آخر (و) المناسب (لغيرها) أى غير العرضية (ان كثرت الوسايط) بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل (التلويح) لان التلويح هو أن تشير الى غيرك من بعد (و) المناسب (لغيرها ان قلت) الوسايط (مع خفاء) فى اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة (الرمز) لان الرمز هو أن تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة أو الحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسايط (بلا خفاء) كما فى قوله

أما ورأيت المجد ألقى رحله ... فى آل طلحة ثم لم يتحول

(الايماء والاشارة ثم قال) السكاكى

ان السكاكي بعد ما سمى أحد أقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تلك الاقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز فاذا قلت آذيتني فستعرف وأردت المخاطب ومع المخاطب انسان آخر معتمدا على قرائن الاحوال كان من القبيل الاول وان لم ترد الا غير المخاطب كان من القبيل الثاني فتأمل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نبهتك فالمراد بالتعريض ليس ماهو أحد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو على ما قال الكشاف أن تذكر شيأ تدل به على شئ لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لأسلم عليك فكانه اماله الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده فأفاد أنه لا يراد المعنى التعريضي باللفظ بل ينتقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه بخلاف المجاز والكناية فلا يكون التعريض مجازا ولا كناية ولهذا أدرج لفظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز ولم يقل وتارة يكون كناية وتارة يكون مجازا وأوصى بالتأمل لما رأى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ما هو ظاهر كلامه ظن ان اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكي التنبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز فاختصر كلام السكاكي فقال والتعريض قد يكون مجازا الخ وهو اختصار مخل وقد نبه العلامة على مراد السكاكي حيث قال في شرحه معناه أن عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب في غير ما هي موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مراد منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر اذ حاصل ما ذكره أن التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع في أثناء تقريره بعض ما لا يتضح فتأمل وقد صرح ابن الاثير أيضا بأن التعريض لا يستعمل في المعنى التعريضي بل يستفاد من عرض اللفظ ومما يقضي منه العجب أنه بعد ما نقل الشارح كلام الكشاف وابن الاثير في هذا المقام زيف كلام العلامة بأن هذا مذهب لم يذهب اليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى أو مجازا أو كناية بل الحق أن الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه أن قولنا أذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب فان استعملته في تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وان أردت تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكهم للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا وتم التوضيح تمثيل السند للدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الحذف مثلا على تعظيم المحذوف أو اثباته فانه افادة من غير استعمال فيه فجعل كلام

الشارح

الشارح مبنيا على الغفلة عن مستتبعات التراكيب اه أطول ببعض تلخيص وحذف
وفي السيد نقلا عن صاحب الكشف مانصه والتحقيق أن اللفظ المستعمل فيما وضع له
فقط هو الحقيقة المجردة ويقابله المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ
المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مراد تبعا وفي التعريض هما مقصودان
الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازا أو كناية والمعرض به من السياق وفي الكناية
العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر فالاول بمنزلة الحقيقة في كونه مقصودا والثاني
هو المعرض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق اه قال السيد وقيد أي صاحب
الكشف الحقيقة بالمجردة أي المفردة احترازا عن الكناية اذ قد تسمى حقيقة غير مفردة
حيث يراد منها المعنى الحقيقي أيضا أو تجوزا رادته ثم قال وحاصله أن المعتبر هو أن المعنى
التعريضي مقصود من الكلام اشارة وسياقا لا استعمالا فيجاز أن يكون اللفظ مستعملا
في معناه الحقيقي أو المجازي أو المكنى عنه وقد دل به أي بالمعنى المستعمل فيه من تلك
المعاني على مقصود آخر بطريق الاحالة الى عرض فالتعريض يجامع كلا من الحقيقة
والمجاز والكناية وقوله وفي الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر يريد أن
الكناية اذا كانت تعريضية كان هناك وراء المعنى الاصلي والمعنى المكنى عنه معنى آخر
مقصود بطريق التلويح والاشارة وكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي
في كونه مقصودا من اللفظ مستعملا هو فيه فاذا قيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
وأريد به التعريض بنفي الاسلام عن مؤذ معين فالمعنى الاصلي هنا انحصار الاسلام فيمن
سلموا من لسانه ويده ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقا وهذا هو المعنى المكنى عنه
المقصود من اللفظ استعمالا وأما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي
الاسلام عن المؤذي المعين هكذا ينبغي أن يحقق الكلام ويعلم أن الكناية بالنسبة الى
المكنى عنه لا تكون تعريضا قطعا والا لزم أن يكون المعنى المعرض به قد استعمل اللفظ
فيه وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز والحقيقة أيضا ثم قال واذا تقرر ان اللفظ بالقياس الى
المعنى المعرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان استعمال اللفظ في ذلك
المعنى واشتراطه في تلك الامور فقول السكاكي ان التعريض قد يكون تارة على سبيل
الكناية وأخرى على سبيل المجاز لم يرد به أن اللفظ في المعنى المعرض به قد يكون كناية
وقد يكون مجازا كما يتبادر الوهم اليه مما نقله المصنف عنه وصرح به الشارح وأيده بأن
اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد أن يكون حقيقة فيها أو مجازا أو كناية وقد غفل
عن مستتبعات التراكيب فان الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها
ولا مجازا ولا كناية لانها مقصودة تبعا لا أصالة فلا يكون مستعملا فيها والمعنى المعرض
به وان كان مقصودا أصليا الا أنه ليس مقصودا من اللفظ حتى يكون مستعملا فيه
انما قصد اليه من السياق بجهة التلويح والاشارة الى أن قال بل أراد السكاكي أن

(والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وأنت تريد) بتاء الخطاب (انسانا مع المخاطب دونه) أي لا تريد المخاطب ليكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فقط فيكون مجازا (وان اردتهما) أي المخاطب وانسانا آخر معه (جميعا كان كناية) لانك أردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا وانجاز يناف ارادة المعنى الاصلي (ولا بد فيهما) أي في الصورتين (من قرينة) دالة على أن المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وتحقيق ذلك أن قولك آذيتني فستعرف كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الايذاء فان استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا مع قرينة دالة على عدم ارادة المخاطب كان مجازا

(فصل)

أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح

التعريض قد يكون على طريقة الكناية في أن يقصد به المعنيان معا أحدهما باللفظ والآخر بالسياق وقد يكون على طريقة المجاز في أن يقصد به المعنى التعريضي فقط وللتنبيه على هذا المعنى زاد لفظ السبيل اه مع بعض حذف (قوله وأنت تريد بتاء الخطاب) أي في آذيتني فستعرف (قوله ليكون اللفظ الخ) علة لتريد (قوله وان أردتهما) أي بتاء الخطاب بقرينة قوله قبل وأنت تريد بتاء الخطاب وظاهره استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وهو ممتنع عند هؤلاء الا أن يقال ارادة المعنى الحقيقي هنا للانتقال الى غيره وان كان كل منهما هنا مقصودا بالاثبات والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك كما في سم وقال الفنري لم يرد بما ذكره أنه يجوز ذلك ان تريد تارة بضمير المخاطب في آذيتني فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا وأن تريد به أخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية أو المجاز بل أراد أن الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فاذا أردت تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان أريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا اه وقول الشارح وتحقيق ذلك الخ يدل على ما قاله الفنري (قوله أطبق) أي أجمع من قولهم أطبق القوم على الامر أجمعوا اه أطول (قوله أطبق البلغاء) قال الشارح المحقق والسيد السند في شرحي المفتاح يراد بالبلغاء علماء البيان على ما هو الظاهر لانهم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن أن يراد جميع البلغاء ويجعل اجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات اه أطول (قوله على أن المجاز الخ) يرد على كون المجاز أبلغ من الحقيقة أن منه المجاز الغير المفيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق فانه اذا نظر الى ما أريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام أحد المترادفين فكما أن أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة أعني العضو المخصوص فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهرها او المجاز الغير المفيد لا يكون أبلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه أنه كدعوى الشئ ببينة فيجب أن يحمل المجاز على المجاز المفيد اه أطول مع بعض تلخيص (قوله أبلغ) يقال بناء أبلغ أي مبالغ فيه كثيرا فالمعنى أن المجاز والكناية مما يبالغ فيه مبالغة أكثر حيث يبالغ في تقرير معنييهما وتحقيقهما فقوله أبلغ شامل من وجهين أحدهما انه أخذ من المزيد كقولهم هو أعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما أنه بمعنى المفعول ولك أن تتجاوز الشذوذ الثاني الى التجوز في وصف اللفظ بكونه مبالغا في تقرير معناه وتحقيقه وانما لم يجعلوا الابلغ من البلاغة فيكون المعنى ان كلا منه كناية أو مجاز أبلغ من كلام فيه الحقيقة الصرفة ويكون

وجه الابلغية كونه أكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة مطلقا بل
فى مقام يستدعى المبالغة فرب حقيقة أبلغ من مجاز لوقوعها فى مقام لا يستدعى المبالغة
اه أطول ولا يرد على أخذ ابلغ من المبالغة أن المجاز والكناية المفردين لا مبالغة فيهما
فى حد أنفسهما اذ مالم يحمل المفرد على غيره لا يفهم منه معنى مفيد لان الابلغية والمبالغة
اذا نسبت الى الحقيقة أو المجاز أما الكناية فانما هو بملاحظة التركيب الذى تضمن ذلك
أفاده سم (قوله لان الانتقال فيهما من الملزوم) مبنى على مختار المصنف فى الكناية
لا على مختار السكاكى أن الانتقال فى الكناية من اللازم اه يس وفيه ان اللازم بمعنى
التابع فيكون هو الملزوم كما مر ذلك (قوله وعلى أن الاستعارة أبلغ من التشبيه) لانها
نوع من المجاز (أقول) بعد وضوح كون الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا
الاطباق بعد ذكر الاطباق الاول الا تطويلا ثم كون التشبيه حقيقة ردة ما حقق أن زيدا
كالبدر عبارة عن كونه فى غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية
الى المجاز اه أطول مع حذف (قوله وقد علم أن المجاز الخ) أى وقسم الابلغ أبلغ من
غير الابلغ اه سم (قوله وليس معنى كون المجاز الخ) شروع فى دفع اعتراض
المصنف على الشيخ عبد القاهر كما بسط ذلك فى المطول وعبارته قال الشيخ عبد القاهر
وليس السبب فى كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ أن واحدا من هذه الامور يفيد
زيادة فى نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيد اثبات المعنى لا يفيده خلافه
فليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء فى الشجاعة أن
الاول أفاد زيادة فى مساواته للاسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى بل الفضيلة هى أن
الاول أفادنا تأكيد اثبات تلك المساواة له لم يفده الثانى وليست فضيلة قولنا كثير الرماد
على قولنا كثير القرى أن الاول أفاد زيادة لقراه لم يفدها الثانى بل هى أن الاول أفاد
تأكيدا لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثانى واعترضه المصنف بأن الاستعارة أصلها
التشبيه والاصل فى وجه الشبه أن يكون فى المشبه به أتم منه فى المشبه وأظهر فقولنا
رأيت أسدا يفيد للمرئى شجاعة أتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول
يفيده شجاعة الاسد والثانى يفيده شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بأن
ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لا يفيده خلافه ثم أجاب بأن مراد
الشيخ أن السبب فى كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب فى شئ ليس من
الصور فهذا يتحقق فى قولنا رأيت أسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة
الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد أو زائدا عليه فى الشجاعة ولا يتحقق أيضا فى كثير
الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ أن شيئا من
هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له فى الواقع زيادة فى المعنى مثلا اذا قلنا رأيت أسدا
فهو لا يوجب أن يحصل لزيد فى الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا

لان الانتقال فيهما من الملزوم
الى اللازم فهو كدعوى
الشئ بينة) فان وجود الملزوم
يقتضى وجود اللازم لامتناع
انفكاك الملزوم عن لازمه
(و) أطبقوا أيضا (على أن
الاستعارة أبلغ من التشبيه لانها
نوع من المجاز) وقد علم أن المجاز
أبلغ من الحقيقة وليس معنى
كون المجاز والكناية أبلغ أن شيئا
منهما يوجب أن يحصل فى الواقع
زيادة فى المعنى لا توجد فى الحقيقة
والتصريح بل المراد أنه يفيد زيادة
تأكيد للاثبات وينبهم من الاستعارة
أن الوصف فى المشبه به وليس بقاصر
فيه كما يفهم من التشبيه والمعنى
لا يتغير حاله فى نفسه بأن يعبر عنه
بعبارة أبلغ وهذا مراد الشيخ
عبد القاهر بقوله ليست مزية قولنا
رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا
هو والاسد سواء فى الشجاعة أن
الاول أفاد زيادة فى مساواته
للاسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى
بل الفضيلة هى أن الاول

كما ذكره الشيخ من أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أنا قاطعون بأن المفهوم من الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفي وقد بينا ذلك في بحث الإسناد الخبري اهـ وحاصل جواب المصنف أن مراد الشيخ رفع الإيجاب الكلي ورفع الإيجاب الكلي لا ينافي الإيجاب الجزئي وأن السلب في كل صورة تأكيد لإثبات المعنى ورد السيد جواب الشارح بأن ما حمل عليه الشارح كلام الشيخ معنى ركيك لأن ما نفاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب إليه وهم حتى يدفع فإن شيأ من ذلك لا يوجب ثبوت أصل الشجاعة أو أصل القرى مثلا في الواقع فكيف يتوهم إيجابه لزيادة فيها بل نفي إيجابها لثبوت الزيادة يوهم إيجابها لثبوت أصل المعنى فيه والإنصاف أن المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف ولصاحب الأطول وجه آخر في كلام الشيخ فانظره (قوله أفاد تأكيد الإثبات تلك المساواة) كأن وجهه أنه دل على اتحادهما مع الأسد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ من دلالة الحكم بالمساواة بينهما لاحتمال التفاوت وأن المساواة باعتبار بعض الوجوه اهـ سم

هذا آخر ما كتبه أستاذنا الصبان عليه سحائب الرحمة والغفران

أفاد تأكيد الإثبات تلك المساواة

تم هذا القسم الثاني والحمد لله على كل نواله * والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

* (الفن الثالث علم البديع) *

(وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام)

أول من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي قال في صدر كتابه وما جمع قبلي فنون البديع أحد ولا سبقني إلى تأليفه مؤلف وكان ذلك سنة أربع وسبعين ومائتين فمن أحب أن يقتدي بنا ويقتصر على هذه الفنون فليفعل ومن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيأ إلى البديع وارتأى غير رأينا فله اختياره قال الشيخ صفي الدين وكان جملة ما جمع منها سبعة عشر نوعا وعاصره قدامة بن جعفر الكاتب فجمع منها عشرين نوعا ثم أردف عليه على سبعة منها وسلم له ثلاثة عشر فتكامل لها ثلاثون نوعا ثم اقتدى الناس بهما في التأليف فكان غاية ما جمع منها أبو هلال العسكري سبعة وثلاثين نوعا ثم جمع منها ابن رشيق القيرواني ضلها وتلاها شرف الدين التيفاشي فبلغ بها السبعين ثم تصدى لها الشيخ زكي الدين بن أبي الإصبع فأوصلها إلى التسعين وأضاف إليها من مستخرجاته ثلاثين سلم له منها عشرون وباقيها مسبوق إليه ومداخل عليه وذكر ابن أبي الإصبع أنه لم يؤلف كتابه المسمى بالتحرير في هذا الفن الا بعد الوقوف على أربعين كتابا في هذا الفن وعدها في صدر كتابه المذكور قال ابن معصوم وكنت أظن أن أول من نظم أنواع البديع على هذا الاسلوب البديع الشيخ صفي الدين الحلي حتى وقفت في ترجمة الشيخ علي بن عثمان بن علي الاربلي الصوفي على قصيدة لامية له نظم فيها جملة من أنواع البديع وضمن كل بيت منها نوعا منها أولها الجناس التام والمطرف وهو

بعض هذا الدلال والادلال * حال بالهجر والتجنب حالي

ثم قال في الجناس المحرف والمركب

جرت اذ حزت ربع قلبي واذلا * لي صبرا كثرت من اذلالي

فعلمت ان الشيخ صفي الدين ليس أبا عذرة هذا المرام ولا أول من اخترع نظم هذه الجواهر في نظام فان الشيخ الاربلي المذكور توفي قبل أن يولد الشيخ صفي الدين بسبع سنين وذلك أن وفاة الشيخ الاربلي المذكور في سنة سبعين وستمائة وولادة الشيخ صفي الدين في سنة سبع وسبعين وستمائة وايضا الشيخ صفي الدين كان معاصرا للشيخ محمد بن أحمد بن جابر الاندلسي الاعمى صاحب البديعية المعروفة ببديعية العميان ولا أعلم من السابق منهما الى نظم بديعيته على هذا الاسلوب وان كان الشيخ صفي الدين قد حاز قصبات السبق في مضمار براعة هذا المطلوب اه من أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم قال ع ق والبديع في اللغة الغريب من بدع الشيء بضم الدال اذا كان غاية فيما وقع فيه من علم أو غيره حتى صار غريبا فيه لطيفا ومنه أبدع أتى بشيء لم يتقدم له مثال ومنه اسمه تعالى البديع بمعنى المبدع أي الموجد للاشياء بلا مثال تقدم ولا تختص مادته بالله تعالى كما قيل اه (قوله أي يتصور) فهم العلامة الحفيد أنه تفسير لعلم فاعترض بأن العلم يطلق على الملكة وعلى الادراك الكلي وعلى القواعد وتصور تلك المعاني عبارة عن تعاريفها وحدودها والحدود والتعاريف ليست من جملة ما يطلق عليه العلم أصلا فكيف يصح قوله أي يتصور وأجاب بأن العلم لا يختص باطلاقه على واحد من تلك الثلاث بل يطلق ايضا على التعاريف والحدود ولا حاجة لذلك فان قوله أي يتصور تفسير لقوله يعرف واما قوله علم فلم يفسره والانسب حمله على الملكة كما في سم (قوله بقدر الطاقة) أشار به الى ان البديعيات لا تنحصر (قوله والمراد بالوجوه) لعل فيه اشارة الى أنه لا جهل في التعريف لان الاضافة للعهد وفيه أنه يحتاج لقرينة الا أن يدعى شهرة وجوه تحسين الكلام في ذلك المراد اه سم (قوله ما مر الخ) فتكون اضافة الوجوه الى تحسين الكلام اضافة عهدية فكأنه يقول علم يعرف به الاوجه المشار اليها فيما تقدم وهي الوجوه التي تحسن الكلام وتورثه قبولا بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة ويكون قوله على هذا بعد رعاية الخ تأكيدا وبيانا لما تقدم ويحتمل أن يريد بوجوه تحسين الكلام ما يحسن به الكلام مطلقا سواء كان داخلا في البلاغة أو خارجا عنها وأخرج ما يدخل في الفنين السابقين بقوله بعد رعاية الخ اه ع ق (قوله بعد رعاية المطابقة) وهي المعبر عنها بعلم المعاني وقوله ورعاية وضوح الدلالة وهي المعبر عنها بعلم البيان (قوله أي الخلو عن التعقيد المعنوي) كأنه خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوي مع أنه بحسب مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد اللفظي أيضا ليكون اشارة الى علم البيان على ما ذكره في صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة اشارة الى علم المعاني فيكون تنبيها على أن رتبة هذا العلم بعد هما اه سم وبعبارة واما الخلو عن التعقيد اللفظي فداخل في قوله رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر الا بعد الفصاحة وهي تتوقف على الخلو من التعقيد اللفظي (قوله انما تعد محسنة الخ) قال في المطول والا كانت كعليق الدر في اعناق

أي يتصور معانيها ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة والمراد بالوجوه ما مر في قوله وتتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا وقبولا

وقوله (بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال و) رعاية (وضوح الدلالة) أي الخلو عن التعقيد المعنوي اشارة الى أن هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين

الخناز بر (قوله والظرف متعلق بقوله تحسين الكلام) أي فهو ظرف لغو فالواقع بعدهما هو التحسين فى الملاحظة لا فى الوجود فانه مقارن فيه واما اذا جعل ظرفا مستقرا فالذى بعدهما هو الحصول فيقتضى انه متأخر عنهما فى الوجود والتقدير حال كون التحسين حاصلا بعدهما (قوله وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضا) أى ثانيا وبالتبع كما فى المشاكلة اذ هى ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته ذلك الغير كقوله

قالوا اقترح شيأ نجد لك طبخه * قلت اطبخوا لى جبة وقميصا

فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها فى صحبته فاللفظ حسن لما فيه من ايهام المجانسة اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الاصلى جعل الخياطة كطبخ المطبوخ فى اقتراحها لوقوعها فى صحبته وكما فى العكس كما يأتى فى قوله عادات السادات سادات العادات فان فى اللفظ شبيه الجناس اللفظى لاختلاف المعنى ففيه التحسين اللفظى والغرض الاصلى الاخبار بعكس الاضافة مع وجود الصحة اه ع ق (قوله كذلك) أى أولا وبالذات وان كان بعضها قد يفيد تحسين المعنى أيضا اه سم وعبارة ع ق ولفظى أى منسوب الى اللفظ لان تحسين اللفظ بالذات وان تبع ذلك تحسين المعنى لانه كلما عبر عن معنى بلفظ حسن استحسن معناه تبعا وان شئت قلت فى التحسين المعنوى أيضا ان كونه بالذات معناه أن ذلك هو القصد ويتبعه تحسين اللفظ دائما لانه كلما أفيد باللفظ معنى حسن تبعه حسن اللفظ الدال عليه اه (قوله اما المعنوى) ذكر منه فى هذا الكتاب تسعة وعشرين نوعا (قوله والالفاظ توابع) من حيث ان المعنى يستحضر أولا ثم يؤتى باللفظ على طبقه وقوله وقوالب لها من حيث ان المعانى تتلقى منها وتفهم منها (قوله للطباقة) قال صاحب المفتاح المطابقة مأخوذة من طابق الفرس أى وضع رجله مكان يده وكونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقى الوجوه اه فنرى (قوله بين متضادين) هذا أخذ بالاقل كما فى قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والافالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين اه فنرى (قوله أى معنيين الخ) لما كان يتوهم أنهما ضدان حقيقيان وهما الامران اللذان بينهما غاية الخلاف وليس ذلك شرطا قال المصنف أى معنيين الخ (قوله فى الجملة) أى من غير تفصيل فى ذلك التقابل والتنافى اه ع ق وكان الاولى أن يقول ولو فى الجملة بدليل قوله ولو فى بعض الصور (قوله وتناف) تفسير (قوله ولو فى بعض الصور) كما فى الاعتبارى فان التنافى باعتبار المتعلق (قوله سواء كان التقابل حقيقيا) كتقابل القدم والحدوث وقوله أو اعتباريا كتقابل الاحياء والاماتة فانهما لا يتقابلان الا باعتبار أى باعتبار بعض الصور وهو ان يتعلق الاحياء بحياة جرم فى وقت والاماتة باماتته فى ذلك الوقت والا فلا تقابل بينهما باعتبار أنفسهما ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت اه ع ق وعبارة سم قوله أو اعتباريا كالتقابل بين الشيئين باعتبار المتعلق كالسكون والتحرك فضل كما يأتى كذا فى السيرامى وقوله

الظرف أعنى قوله بعد وعبارة متعلق بقوله تحسين الكلام (وهى) أى وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوى) أى راجع الى تحسين المعنى أولا وبالذات وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضا (ولفظى) أى راجع الى تحسين اللفظ كذلك (أما المعنوى) فقدمه لان المقصود الاصلى والغرض الاولى هو المعانى والالفاظ توابع وقوالب لها (فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضا وهو الجمع بين متضادين أى معنيين متقابلين فى الجملة) أى بكون بينهما تقابل وتناف ولو فى بعض الصور سواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا

كما يأتي أي في شرح قول المصنف أشداء على الكفار من قول الشارح ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون اه (قوله وسواء كان) أي التقابل الحقيقي كما في ع ق فقوله وسواء راجع لقوله حقيقيا فقط لأن الحقيقي يكون في الضدين والنقيضين وفي العدم والملكة وفي التضايف (قوله تقابل التضاد) كتقابل الحركة والسكون بناء على أنهما وجوديان وقوله أو تقابل الايجاب والسلب هو تقابل النقيضين كتقابل مطلق الوجود وسلبه وقوله أو تقابل العدم والملكة كتقابل العمى والبصر وقوله أو تقابل التضايف كتقابل الابوة والبنوة وبحث فيه السيد بأنه ليس فيه مقابلة فهو أنسب بأن يكون من باب مراعاة النظير واجاب عبد الحكيم بأنهما من باب مراعاة النظير من حيث تلازمهما في الذهن والخارج ومن باب المطابقة من حيث انهما لا يجتمعان في محل واحد (قوله أو ما يشبه الخ) أي أو تقابل ما يشبه الخ كالبرودة والحرارة الكائنين في قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا فادخلوا نارا فان الغرق يستلزم الماء المشتمل على البرودة غالبا والنار مشتملة على الحرارة والبرودة والحرارة متقابلان وكالقرب والبعد الحاصلين في اسمي الاشارة في قوله

مها الوحش ان هذا أوانس * قفا نبك الا أن تلك ذوابل

(قوله من نوع) قدمه لان لطف التضاد فيه اتم كيف والمتكلم كما جمع الضدين في تركيب جعلهما في نوع واحد من الكلمة وهذا أغرب من القسم الثاني ولأنه أكثر دورانا على ألسنتهم يشهد بذلك أنه لم يهمل شيأ من أمثلة أقسامه بخلاف أقسام ما يقابله فانه لم يمثل الا لقسم واحد من أقسامه وقد حكم الشارح بأنه لا يوجد الا هو اه أطول (قوله من أنواع الكلمة) الاسم والفعل والحرف (قوله ايقاظا) جمع يقظ ككتف أو كعضد بمعنى يقظان (قوله وهم رقود) أي نيام جمع راقد فان اليقظة تشتمل على الادراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبه العدم والملكة باعتبار لازمهما والتضاد باعتبار نفسهما لان اليقظة عرض يقتضي الادراك بالحواس والنوم عرض يمنع الادراك وقد دل على كل منهما بالاسم (قوله يحيي ويميت) فان الاحياء والاماتة ولو صح اجتماعهما في ذات الهي والمميت بين متعلقيهما العدم والملكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي فالتنافي بينهما اعتباري وكأنه لم يجعلهما من الملحق الآتي لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملحق كما يأتي اه ع ق (قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) أي للنفس جزاء وثواب ما كسبته من الطاعات وعليها عقاب ما اكتسبته من المعاصي قال الفخري قال ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على زيادة لطف الله تعالى في شأن عباده بتيسيرهم على الخير كيفما وقع ولا يجبرهم على الشر الا بعد الاهمال والتصرف اه (قوله فان في اللام الخ) لان اللام تشعر بالملكية المؤذنة بالانتفاع

وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الايجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايف أو ما يشبه شيأ من ذلك (ويكون ذلك الجمع (بألفاظ من نوع واحد) من أنواع الكلمة (اسمين نحو وهم رقود أيقاظا وهم رقود أو فعلين نحو يحيي ويميت أو حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر

وعلى تشعر بالعلو المشعر بالتحمل أو النقل المؤذن بالتضرر فهما متقابلهما كمتقابل النفع والضرر وهما ضدان وبين ذلك لما فى تقابل اللام وعلى من الخفاء بخلاف ما قبله فان التقابل فيه ظاهر فلذا لم يبينه (قوله أى لا ينتفع بطاعتها الخ) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمرة الطاعة لا بنفسها (قوله ميتا) أى ضالا فاخبيناه أى هديناه (قوله والموت) أى المعتبر فى ميتا (قوله مما يتقابلان) وهو من تقابل التضاد ان جعل الموت وجوديا ومن تقابل العدم والملكة ان جعل الموت عدميا أى عدم الحياة (قوله كما مر) أى من الامثلة (قوله فعلى مصدر واحد) الفعلان هما يعلمون ولا يعلمون ومصدرهما هو العلم وبينهما تقابل الايجاب والسلب قال سم ظاهر التقييد به اخراج غير الفعلين وفعلى المصدرين فليراجع اه (قوله لا يعلمون) أى الامر الاخروى ويعلمون أى الامر الدنيوى وحينئذ فالتنافى بحسب الظاهر أى بالنظر للفعلين فى حد ذاتهما بقطع النظر عن متعلقهما وكذا يقال فيما بعده وقوله ظاهرا من الحياة الدنيا أى ظاهرا هى الحياة الدنيا ويغفلون عن الباطن الذى هو الحياة الآخرة فمن بيانية أو يعلمون ظاهرا الحياة الدنيا التى هى وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذى هو الحياة الابدية لانها مزرعة للآخرة فمن ابتدائية (قوله فلا تخشوا الناس واخشونى) نهى للحكام أن يخشوا غير الله فى حكوماتهم ويداهنوا فيها خشية ظالم أو مراقبة كبير اه أطول (قوله تدبيجا) بالدال المهملة والجيم من الديباج اه حفيد (قوله أو غيره) كالرثاء والتغزل (قوله لقصد الكناية أو التورية) أى بالكلام المشتمل على الالوان بخلاف ما اذا قصد المعنى الحقيقى فلا يكون من المحسنات لان الحقيقة يقصد منها المعنى الاصلى وأما اذا قصد المعنى المجازى فلا يكون من المحسنات المعنوية بل اللفظية (قوله وأراد) أى ذلك البعض (قوله بقرينة الامثلة) كالمثال الاول (قوله نحو قوله) أى قول أبى تمام يرثى أبا نهشل محمد بن حميد حين استشهد وقبله

غزا غزوة والحد نسج ردائه * فلم ينصرف الا وأكفانه الاجر

وبعده

كأن بنى نبهان يوم وفاته * نجوم سماء زال من بينها البدر

وقد كانت البيض القواضب فى الوغى * قواطع فهى الآن من بعده بتر

(قوله ترتدى) أى لبس وقوله ثياب الموت أى ثياب الحرب وحمرا حال من ثياب وهى حال مقدرة اذ الحمرة حين اللبس لتأخر تلطخها بالدم عنه اه سم قال يس وفيه نظر والاظهر ان المراد بثياب الموت الثياب التى كفن بها اه وفيه أنه يكفن فى الثياب التى مات فيها وهو كان لابسا لها قبل حصول الدم (قوله من سندس) هو مارق من الديباج (قوله خضر) خبر بعد خبر لان القصيدة مضمومة الروى كما سبق بيانه (قوله وقصد بالاول) هو ارتدى بالثياب حمرا وقوله وبالثانى هو قوله الا وهى الخ (قوله كقول الحريرى) أى فى المقامة الثالثة عشرة المعروفة بالبغدادية (قوله فذا غبر) أى فمن حين

أى لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها (أو من نوعين نحو أو من كان ميتا فأحييناه) فانه قد اعتبر فى الاحياء معنى الحياة والموت والحياة مما يتقابلان وقد دل على الاول بالاسم وعلى الثانى بالفعل (وهو) أى الطباق (نوعان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب) وهو أن يجمع بين فعلى مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفى أو أحدهما امر والآخر نهى فالاول (نحو ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون) ظاهرا من الحياة الدنيا (و) الثانى (نحو فلا تخشوا الناس واخشونى ومن الطباق) ما سماه بعضهم تدبيجا من ديج المطر الارض زينها وفسره بأن يذكر فى معنى من المدح أو غيره ألوان لقصد الكناية أو التورية وأراد بالالوان ما فوق الواحد بقرينة الامثلة فتدبيج الكناية (نحو قوله ترتدى) من ترديت الثوب أخذته رداء (ثياب الموت حمرا فما أتى * لها) أى لتلك الثياب (الليل الا وهى من سندس خضر) يعنى ارتدى الثياب الملطخة بالدم لم ينقض يوم قتله ولم يدخل فى ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة وقد جمع بين الحمرة والخضرة وقصد بالاول الكناية عن القتل وبالثانى الكناية عن دخول الجنة وتدبيج أو تورية كقول الحريرى فذا غبر

متعلق بقوله اسود بعده أى اسود مذ الخ (قوله العيش الاخضر) وصف العيش بالاخضر كناية عن طيبه ونعومته وكماله فيكون كناية عن لازمه لان اخضرار العود والنبات يدل على طيبه ونعومته فيكنى به عن لازمه فى الجملة الذى هو الطيب والحسن والكمال والاغبرار كناية عن ضيق العيش ونقصانه وكونه فى حال التلف لان اغبرار النبات والمكان يدل على التغير والرثاثة فيكنى به عن معنى هذا اللازم. وقوله وازور أى بعد وأعرض ومال وقوله اسود كناية عن الحزن فيه وقوله الابيض كناية عن السرور فيه (قوله فودى) بفتح الفاء وسكون الواو وهو شعر جانب الرأس مما يلى الاذن وابيضاض الشعر كناية عن كثرة الهم والحزن أو أريد به الحقيقة وقوله رنى أى رقى وعطف على وقوله العدو الازرق أى شديد العداوة وأراد به الروم وهم اعداء العرب وقوله فيا حبذا الموت الاحمر يا فيه زائدة للتنبيه لا للنداء أى فيا نعم الموت الاحمر اذا أتى اليه والموت الاحمر الشديد ومنه الحسن أحمرى من أحب الحسن احتمل المشقة وفى الحديث كنا اذا احمر البأس اتقينا برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن احد أقرب الى العدو منه وقيل معنى الموت الاحمر القتل سمى أحمر لما فيه من الدم وهو الاظهر من مقصد الحريرى لانه علق غيره من الصفات باللون مثل العدو الازرق والروم زرق العيون فكذلك الموت الاحمر وقال أبو عبيدة الموت الاحمر أن يتغير بصر الرجل من الهول فيرى الدنيا فى عينه حمراء وسوداء والموت الاغبر هو الموت بموعا لانه يغبر فى عينه كل شئ والموت الاسود هو الموت فى غمة الماء والموت الابيض هو موت العافية اه من ع ق ومن الشريشى شارح المقامات وغيرهما (قوله انسان له صفرة) وردأن الصفرة جمال أهل الجنة فليست مذمومة كما قد يتوهم لان فيها حمرة وبياضا وهو معنى الذهبى (قوله فيكون توريه) لانها كما يأتى أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اه سم أى وباقى الالوان كذلك (قوله لا يقتضى أن يكون فى كل لون توريه) أى بل قد تجتمع الالوان لقصد التوريه بواحد منها كما هنا (قوله ويلحق به أى بالطباق) أى فما كان التقابل فيه باعتبار المعنيين المدلول عليهما باللفظ المذكور من غير واسطة يقال له طباق حقيقى وأما اذا كان التقابل بين معنيين اللفظ يدل عليهما بواسطة كان ملحقا بالطباق قاله الفخرى قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل فى تعريفه لان منافى اللازم منافى الملزوم فبين المذكورين تناف فى الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بأن معنى قوله فى الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل الذى فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين أحدهما ولازم الآخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وأنت خبير بأن هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المصنف واما عن الشارح فلا لانه عمم التقابل فى الجملة لغير الاربعة فتأمل اه وقوله وأما عن الشارح فلا لانه الخ أى لانه قال أو ما يشبهه شيأ من ذلك قال سم أقول قول الشارح

العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود ويومى الابيض وابيض فودى الاسود حتى رنى للعدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر انسان له صفرة والبعيد الذهب وهو المراد ههنا فيكون توريه وجمع الالوان لقصد التوريه لا يقتضى أن يكون فى كل لون توريه كما توهمه البعض (ويلحق به) أى بالطباق شيأن أحدهما الجمع بين معنيين

أو ما يشبه شيئا من ذلك يجوز أن يريد بما يشبه معنى لا يشمل مثل هذا اه أى فيندفع الاعتراض عنه أيضا تامل (قوله يتعلق أحدهما) كالرحمة فى المثال وقوله نوع تعلق مفعول يتعلق (قوله السببية) المناسب المسببية فانه الموافق للمثال (قوله مسببة عن اللين) اذ اللين فى الانسان كيفية قلبية تقتضى الانعطاف لمستحقه وذلك الانعطاف هو الرحمة فهى مسببة عن الكيفية (قوله غير متقابلين) ولا يستلزم ما أريد بأحدهما ما يقابل الآخر وبه فارق ما قبله (قوله نحو قوله) اى قول دعبل بكسر الدال وسكون العين المهملتين وكسر الباء الموحدة شاعر خزاعى رافضى قال صحت باسمى فى اذن مصروع ثلاث مرات فشفى وأصل الدعبل الناقة المسنة وقبل هذا البيت

يا سلم ما بالشيب منقصة * لاسوقة يبقى ولا ملكا

(قوله لا تعجبى الخ) الفرق بين هذا وقوله السابق نحو قوله ترتدى الخ أن المقابلة ثم بين ما أريد باللفظ من الحمرة والخضرة وان كان كناية عن المقصود بالذات بخلاف المقابلة هنا ليست باعتبار ما أريد باللفظ اذ لم يرد هنا بضحك حقيقة الضحك بل الظهور بل باعتبار المعنى الحقيقى الذى لم يرد باللفظ اه سم (قوله سلم) مرخم سلمى (قوله فبكى ذلك الرجل) أى بتذكر الموت أو التأسف على زمان الشباب اه أطول (قوله عبر عنه بالضحك) أى على سبيل المجاز المرسل لان الضحك يلزمه عادة الظهور أى ظهور الاسنان فعبر به عن مطلق ظهور البياض فى ضمن الفعل فكان فيه تبعية المجاز المرسل (قوله ايهام التضاد) أى فهو معنوى باعتبار ايهام الجمع بين المتضادين فلا يرد أنه جمع فى اللفظ فيكون لفظيا (قوله ودخل فيه أى فى الطباق الخ) قال العلامة الحفيد يمكن أن يقال انه داخل فى مراعاة النظير بل الاظهر أن المطابقة انما هى جمع الضدين والمراعاة جمع الاشياء المتناسبة المتوافقة وأما المقابلة فهى المركب منهما فهى أخص من كل منهما بحسب التحقق لا الحمل اه وانما أخر المقابلة الداخلة فى الطباق عن الملحق به مع ان المتبادر ذكر الداخل قبل الملحق للخلاف فى هذا الداخل هل هو من الطباق أولا والاتفاق على الملحق به فناسب ذكر المتفق عليه قبل المختلف فيه (قوله بالتفسير الذى سبق) وهو الجمع بين أمرين متضادين أى معنيين متقابلين فى الجملة اه جربى (قوله باسم المقابلة) الاضافة بيانية (قوله وان جعله السكاكى الخ) الواو للحال أى فهذا الجعل غفلة منه (قوله قسما برأسه) أى مستقلا والاحسن ما صنعه السكاكى لان الطباق لا يخفيه من حصول التوافق ولذا سمى بالطباق والمقابلة موجبة للتنافى بعد التوافق فالانسب أن يجعل قسما برأسها لان حقيقة كل مباينة للاخرى أفاده عبد الحكيم (قوله ثم يؤتى بما يقابل ذلك) هذا محل الادخال (قوله على الترتيب) بأن يؤتى بما يقابل الاول أولا وبما يقابل الثانى ثانيا وهكذا اه سم (قوله فى الجملة) أى من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر لان ذلك لا يشترط فى الطباق حتى تخرج

يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم (نحو أشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة) وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها (مسببة عن اللين) الذى هو ضد الشدة (و) الثانى الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان (نحو قوله لا تعجبى يا سلم من رجل) يريد نفسه (ضحك المشيب برأسه) أى ظهر ظهورا تاما (فبكى) ذلك الرجل فظهور المشيب لا يقابل البكاء الا أنه قد عبر عنه بالضحك الذى معناه الحقيقى مقابل البكاء (ويسمى الثانى ايهام التضاد) لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر (ودخل فيه) أى فى الطباق بالتفسير الذى سبق (ما يختص باسم المقابلة) وان جعله السكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية (وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ثم) يؤتى (بما يقابل ذلك) المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعانى المتوافقة (على الترتيب) ويدخل فى الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين فى الجملة

المقابلة عن الطباق فصدق حده عليها (قوله والمراد بالتوافق خلاف التقابل) أى عدم التنافى وليس المراد به مايقابل التنافى مفهوما حتى يقصر على المتماثلين ولا ما كان بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدقا ومفهوما حتى يقصر على المتناسبين بل المراد ماذكر فيشمل المتماثلين والمتناسبين والمختلفين كالانسان والطائر (قوله متناسبين) أى بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدقا ومفهوما كالشمس والقمر والعبد والفقير وقوله أو متماثلين أى فى أصل الحقيقة وان اختلفا مفهوما فقط كانسان وقائم (قوله نحو قوله) أى قول أبى دلامة بضم الدال المهملة زند بالنون ابن الجون كان صاحب نوادر وملح فاسد الدين ردىء المذهب وحكاياته مشهورة فى كتب الادب (قوله اذا اجتمعا) أى بالرجل وقوله بالرجل أى اذا اجتمعا بالرجل ففى البيت احتباك والرجل وصف طردى ولو قال بالبشر لكان أعم ليشمل المرأة وعبارة الاطول وذكر الرجل تغليب أو خبث المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع قبح الكفر والافلاس كمال الرجل برجولايته كيف يدفعه نقصان المرأة بكونها امرأة انتهى (قوله والغنى) أى المعبر عنه بالدنيا اهسم (قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة الخ) قال الفنرى فيه بحث فانه فات فى الآية قسيم الرابع لان لفظة فسنيسره تكررت فى الآيتين ولم تختلف فماتت مقابلة الاربعة بالاربعة ويحتمل أن يكون فسنيسره فى معنى فسنعسره لانه اذا تيسر تعسيره كان معسرا لكن ذلك غير صريح وأما المقابلة الرابعة بين نفش اليسرى والعسرى فيقدح فيه ماسنقله عن الايضاح هذا وقد ذكر الواحدى من مقابلة الخمسة بالخمسة بيت المتنبى

أزورهم وسواد الليل يشفع لى * وانثنى وبياض الصبح يغرى بى

وفيه نظر لان لى وبى صلة ليشفع ويغرى فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى فى قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا فى الايضاح وأما مقابلة الستة بالستة فمن قول غيره

على رأس حرتاج عزيز به * وفى رجل عبد قيد ذل يشينه

قال الصفدى فى شرح اللامية هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم فى هذا المعنى اه (قوله فأما من أعطى) أى حق الله واتقى أى الله وقوله بالحسنى أى بالكلمة الحسنى وهى كلمة التوحيد أو بالخصلة الحسنى وهى الايمان أو بالملة الحسنى وهى ملة الاسلام وقوله فسنيسره أى نهيؤه واليسرى الجنة (قوله وأما من بخل) أى بالنفقة فى الخير واستغنى عن ثواب الله عز وجل فلم يرغب فيه والمراد بالعسرى النار قيل نزلت فى أبى بكر الصديق رضى الله عنه اشترى بلالا من أمية بن خلف ببردة وعشرة أواق فأعتقه فأنزل الله تعالى والليل اذا يغشى الى قوله ان سعيكم لشتى سعى أبى بكر وأمية اه بغوى اه سم (قوله والتقابل بين الجميع ظاهر) لايعد أن للمقابلة الرابعة بين مجموع سنيسره لليسرى ومجموع سنيسره للعسرى لابين الجزأين الاولين منهما لاتحادهما وعدم المقابلة ولابين المجرورين فى

(والمراد بالتوافق خلاف التقابل) حتى لايشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين فمقابلة الاثنين بالاثنين (نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) أتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما (و) مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله

ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا * وأقبح الكفر والافلاس بالرجل)

أتى بالحسن والدين والغنى ثم بما يقابلهما من القبح والكفر والافلاس على الترتيب (و) مقابلة الاربعة بالاربعة (نحو فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) والتقابل بين الجميع ظاهر الا بين الاتقاء والاستغناء فيبينه بقوله (والمراد باستغنى

(استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى أشداء على الكفار رحماء بينهم (وزاد السكاكي) في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما (وإذا شرط ههنا) أي فيما بين المتوافقين أو المتوافقات (أمر شرط ثمة) أي فيما بين ضديهما أو أضدادهما (ضده) أي ضد ذلك الامر (كما تين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده) أي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى (مشتركا بين اضدادها) وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله ما أحسن الدين والدنيا من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) أي من المعنوي (مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق) والائتلاف والتلفيق (أيضا وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين أمرين (نحو الشمس والقمر بحسبان) جمعا بين أمرين (و) نحو (قوله) في صفة الابل (كأنهن)

الجزأين الثابتين لما نقل عن الايضاح أنهما لا تكون بين المستقلين وبما ذكرنا يندفع بحث الفنري فراجعه وبفهم من كلامه أن المستقل ما لا يكون تماما لغيره كان يكون الحرف صلة لغيره فراجعه اهسم وقوله وبما ذكرنا يندفع بحث الفنري أي في الآية بأنها ليست من مقابلة الاربع بالاربع وقد قدمناه عنه (قوله أنه زهد الخ) يقال زهد في الشئ وعن الشئ اذا رغب عنه ولم يرده ومن فرق بينهما فقد أخطأ كذا في المغرب اه حفيد أي وليس المراد به كثرة المال (قوله بشهوات الدنيا) أي المحرمة (قوله مستتبعا) أي مستلزما (قوله فيكون هذا من قبيل الخ) وهو الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق وحينئذ فجعل الآية من الطباق الحقيقي أي المقابلة نظرا للعالب أي فالآية من الملحق بالطباق باعتبار استغنى واتقى ومن الطباق أي المقابلة باعتبار الثلاثة (قوله من قبيل قوله تعالى أشداء الخ) لكن بين الآيتين فرق وهو أن الاولى أقيم فيها المسبب وهو الرحمة مقام السبب وهو اللين والثانية أقيم فيها السبب وهو استغنى مقام المسبب وهو عدم الاتقاء عكس الاولى (قوله وضديهما) الاولى أن يزيد أو اضدادها بضمير الجماعة لاجل قوله أو أكثر وفي بعض النسخ أو اضدادهما بضمير التثنية (قوله واذا شرط ههنا أمر) أي اعتبر فيه قيداه عبد الحكيم وعبارة ع ق المراد بالشرط هنا ما يجمع فيه المتوافقان أو المتوافقات لا الشرط المعروف لان التيسير والتعسير الممثل بهما لذلك ليسا شرطين وحاصله أن شرط المقابلة أن يذكر في طرف منه معنى يشترك المتوافقان فيه أو المتوافقات ان ذكر مقابله كذلك في الطرف الآخر وفي التعبير عما يشترك فيه المتوافقات بوجه من الوجوه بالشرط نوع خفاء اه (قوله واذا شرط الخ) وأما اذا لم يشترط أمر في الاول فلا يشترط شئ في الثاني كما في قوله تعالى فليضحكوا قليلا الخ (قوله ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده) وهو الافتراق بل الظاهر أنه مبني على الاجتماع اذ الافلاس مع الاسلام ليس قبيحا فضلا عن كونه غاية في القبح (قوله وما يناسبه) أعم من أن يكون واحدا أو متعددا (قوله لا بالتضاد) أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحبته في ادراك أو لمناسبة في شكل أو لترتب بعض على بعض أو ما أشبه شيأ من ذلك ولما كان في هذا الجمع رعاية الشئ مع نظيره أو شبيهه أو مناسبه سمي مراعاة النظير اه ع ق (قوله أن يكون كل منهما مقابلا للآخر) أي منافيا له لانه تقدم أن المراد بالتضاد مطلق التقابل والتنافي في الجمع (قوله وبهذا القيد) وهو قوله لا بالتضاد (قوله وذلك) أي الجمع لا بالتضاد (قوله نحو الشمس والقمر) أي فهما متناسبان من حيث تقارنهما في الخيال لكون كل جسما نورانيا سماويا (قوله بحسبان) أي يجريان في بروجهما بمقدار معلوم فالشمس تقطع الفلك في سنة والقمر يقطعه في شهر فهو أسرع سيرا منها (قوله جمعا بين أمرين) لا حاجة له مع قوله قد يكون بالجمع بين أمرين فهو تأكيد له (قوله ونحو قوله) أي البحتري وقوله في صفة الابل أي بالهزال والضعف

(قوله جمع قوس) فان قلت فعل يجمع على فعول كفلس يجمع على فلوس قلت هو كذلك الا أنهم تصرفوا فيه هنا فقالوا أصلى قسى قووس فكرهوا اجتماع ضمتين وواوين فقدموا السين على الواوين فقيل قسووفوقعت الواو متطرفة فقلبت ياء فقيل قسوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت ضمة السين كسرة لمناسبة الياء ثم قلبت ضمة القاف كسرة لعسر الانتقال من الضمة الى الكسرة هذا ملخص ما فى الفنرى (قوله المعطفات) وصف كاشف لان القوس لا يكون الا كذلك اهـ ع (قوله المنحنيات) من الانحناء قال فى المطول من عطف العود وعطفه حناه اهـ سم وقوله من عطف أى بالتشديد وقوله وعطفه أى بالتخفيف أو بالعكس (قوله بل الاسهم) أى بل هى كالاسهم وبل اضراب عن تشبيه الأبل بالقسى وقوله بل الاوتار اضراب عن هذا التشبيه الثانى ووجه التشبيه فى الاخيرين هو الاستواء الا أن الاستواء فى الوتر اكمل وأتم ولهذا أضرب اليه قال الحفيد ومحصل معنى البيت أن الابل المهازيل فى شكلها ورقة أعضائها شابهت تلك القسى بل أدق منها وهى الاسهم المنحوتة بل أدق وهى الاوتار اهـ أفاده سم (قوله مبرية) وصف كاشف (قوله منحوتة) من براه نحته اهـ سم (قوله بل الاوتار) أى بل هى كالاوتار فهى هزيلة جدا (قوله جمع وتر) هو الخيط الجامع بين طرفى القوس (قوله جمعا بين ثلاثة أمور) ولا تخفى المناسبة بينهما فان كلا من السهم والوتر له تعلق بالقوس اهـ سم (قوله ما يسميه) أى قسم يسميه الخ (قوله وهو أن يختم الكلام) أى كان جملة أو أكثر (قوله بما يناسب ابتداءه) كان يكون علة له كما فى الآية أو العكس أو كالدليل عليه أو نحو ذلك قال الفنرى لو قال بما يناسب ما قبله لكان أولى لان قوله لا تدركه الابصار الذى يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذى يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام اهـ (قوله بما يناسب ابتداءه) فهو أخص من مراعاة النظير لانها الجمع بين متناسبين مطلقا أى كانا فى الابتداء أو الانتهاء أو التوسط أو أحدهما فى الابتداء والآخر فى الانتهاء وهذا الجمع بين متناسبين أحدهما فى الابتداء والآخر فى الانتهاء (قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار) أى باعتبار المتبادر منه وهو الدقة اذ شأن الدقيق الخفاء وان كان ذلك محالا فى حقه تعالى اذ اللطيف فى حقه بمعنى الرفيق بعباده الرؤف بهم وعبارة الفنرى قوله فان اللطيف يناسب الخ فيه تأمل اذ المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد هنا وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبته له اللهم الا أن يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفى فى المناسبة اهـ (قوله أن يجمع بين معنيين غير متناسبين) أى لعدم وجود شئ من أوجه التناسب من تقارن أو علية مثلا (قوله وان لم يكونا مقصودين) أى بل المقصود غير المتناسبين وعبارة سم قوله وان لم يكونا مقصودين ههنا أعم من أن

جمع قوس (المعطفات) المنحنيات (بل الاسهم) جمع سهم (مبرية) منحوتة (بل الاوتار) جمع وتر جمعا بين ثلاثة أمور (ومنها) أى من مراعاة النظير (ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير) فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للابصار لان المدرك للشئ يكون خبيرا عالما (ويلحق بهذا) أى بمراعاة النظير أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا

لا يقصد واحد منهما كما شمله كلامه أو يكون أحدهما مقصودا دون الآخر كما في هذا المثال اه (قوله نحو الشمس والقمر بحسبان الخ) التمثيل بذلك بالنظر للنجم مع الشمس والقمر (قوله والنجم) فيه بالنسبة الى الشجر مراعاة النظير وبالنسبة الى الشمس والقمر ايهامها (قوله ينجم) بفتح الياء التحتية (قوله يسجدان لله) فالسجود مجاز عن الانقياد وقوله فيما خلقاله أي من الانتفاع بهما (قوله ويسمى ايهام التناسب) أي فنسبته للمراعاة كنسبة ايهام التضاد للطباق (قوله بمثل ما مر في ايهام التضاد) أي بوجه يتوجيه مثل الذي وجه به ايهام التضاد بقوله فيما مر لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد فيقال هنا لان المعنيين عبر عنهما بلفظين يوهمان التناسب (قوله نصب الرقيب في الطريق) أي ليدل عليه أو على من يأتي منه قافلة سم كما ينصب القطاع من ينظر القافلة ليعرفوا هل يقاومونهم وهل معهم شر أولا ومناسبة هذا المعنى للاصطلاحي ظاهرة لان ما قبل العجز يدل عليه فهو كالرقيب عليه اه (قوله التسهيم) هو جعل البرد ذا خطوط كان فيه سهاما قال ع ق وجه تسميته تسهيما ان ما وضع كذلك مزيد في البيت أو الفقرة ملازم له ليزينه بدلالته على المقصود من عجزه فصار بمنزلة الخطوط في الثوب المزيدة فيه لتزيينه اه (قوله وبردمسهم الخ) أي وهو مأخوذ من البرد المسهم لان الابيات والفقر متساوية المقدار غالبا فهي كالخطوط المستقيمة اه سم (قوله من الفقرة) بكسر الفاء وفتحها كما في الاطول (قوله بمنزلة البيت) أي شطره في وجوب رعاية الروي فيهما الا أن الفقرة لا تسمى فقرة بدون أخرى والبيت يسمى بيتا بدون آخر (قوله فقوله) أي الحريري في المقامة الاولى مبتدأ أخبره فقرة (قوله هو) أي أبو زيد السروجي وقوله يطبع الاسماع أي يصوغ الفقر وقوله بجواهر لفظه أي بلفظه الشبيه بالجواهر (قوله ويقرع الاسماع الخ) قرع الاسماع بزواجر الوعظ اسماع الموعظة على وجه محرك للمقصود (قوله بزواجر وعظه) أي بالزواجر من وعظه أي بالامور المانعة للسامع مما لا ينبغي أنه يرتكب (قوله في الاصل) أي الثاني والا فالاصل الاول احدى فقار الظهر (قوله على شكل فقرة الظهر) أي فيكون اطلاقها على فقرة النثر مجازا مرسلا أو استعارة وقوله في الاصل يشعر بذلك فقول سم فتكون في الاصل مشتركة بين ذلك وفقرة الظهر محل نظر اه بس (قوله مايدل عليه) أي على مادته وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الروي فالمتوقف على معرفة الروي هو الصورة فقط وعبارة سم قوله مايدل عليه ليس المراد مجرد الدلالة على مادته كما في الآية التي ذكرها الشارح فان قوله فاختلفوا يدل على الاختلاف ولا شك أن الدلالة على المادة لا تتوقف على معرفة حرف الروي بل الذي يتوقف عليه خصوص نوع اللفظ الذي تؤدي به تلك المادة وتتحقق به الفقرة باعتبار آخره كما يظهر لي في الآية وهذا غرض المصنف من قوله اذا عرف الروي اه (قوله آخر كلمة) أي الكلمة الاخيرة (قوله اذا عرف الروي) أي السابق مع ما يلازمه من الحرف الذي قبله (قوله فاعل) أي نائب

(نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم) أي النبات الذي ينجم أي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول (والشجر) الذي له ساق (يسجدان) أي ينقادان لله تعالى فيما خلقاله فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (ويسمى ايهام التناسب) بمثل ما مر في ايهام التضاد (ومنه) أي من المعنوي (الارصاد) وهو نصب الرقيب في الطريق (ويسميه بعضهم التسهيم وبرد مسهم فيه خطوط مستوية (وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة) هي في النثر بمنزلة البيت من النظم فقوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة أخرى والفقرة في الاصل تحلى يصاغ على شكل فقرة الظهر (أو) من (البيت مايدل عليه) أي على العجز وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت (اذا عرف الروي) فقوله مايدل فاعل يجعل وقوله اذا عرف متعلق بقوله يدل والروي الحرف الذي بني عليه أو اخر الابيات أو الفقر ويجب تكرره في كل منها وقيد بقوله اذا عرف الروي لان من الارصاد

فاعل لانهم يعبرون عن نائب الفاعل بالفاعل (قوله مالا يعرف به العجز) أى صورته أى ولو فرضا كما فى الآية (قوله كما فى قوله تعالى وما كان الناس الخ) أى لو فرض ان الآية لم يعرف فيها الروى والا فالآية عرف فيها حرف الروى ويدل على ذلك عبارة اليعقوبى وان كان ظاهر كلام الشارح خلافه وعبارته ومن أجل أن الشرط هو أن يجعل هنا لك ما يفهم العجز مع الحاجة الى معرفة الروى كان من الارصاد قوله تعالى وما كان الناس الآية فقد عرف أن العجز هو يختلفون من معرفة الروى وأنه نون بعد الواو وكما كان ذلك قبل هذه الآية وفيما بعدها ولولا تلك المعرفة لتوهم أن العجز هو فيما اختلفوا فيظابق قوله فاختلفوا اه (قوله نحو وما كان الله ليظلمهم) الثلاثة فى أول سورة الروم وفى التوبة فما كان بالفاء (قوله ليظلمهم) هذا هو الارصاد فهو يدل على مادة العجز وبعين كون المادة التى من الظلم مختومة بنون بعدها ومعرفة الروى فيما قبل الآية (قوله نحو قوله) أى قول عمرو بن معد يكرب اه مطول (قوله اذا لم تستطع) هو الارصاد لذا لالته على تستطيع الذى هو العجز (قوله ومنه المشاكلة) اعلم أنه اذا وجد علاقة بين الشئ وذلك الغير كما فى قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها فتلك المشاكلة مجازا فان السيئة الاولى عبارة عن المعصية والثانية عبارة عن جزاء المعصية وبينهما علاقة السببية فاطلق المسبب وأراد السبب وهو الجزاء وأما اذا لم يكن هناك علاقة كما فى قول الشاعر

* قلت اطبخوا لى جبة وقميصا * فانه ليس هنا لك علاقة بين الطبخ والخياطة فليست تلك المشاكلة حقيقة ولا مجازا فينتقض حصرهم المتقدم من أن اللفظ لا يكون الا حقيقة أو مجازا أو كناية قال الشارح فى شرح المفتاح ولا محيص عن هذا الاشكال الا بأن يلتزم أن هذا النوع من المشاكلة خارج عن الحصر أو يقال ان الوقوع فى الصحبة هو العلاقة فيكون مجازا ورده عبد الحكيم بأمرين الاول ان جعل ذلك الوقوع علاقة ينافى عده من المحسنات البديعية فكان عليهم أن يذكروه فى فن البيان الامر الثانى انهم قالوا لابد فى المجاز من اللزوم ولو تأويلا وهذا لا يسر بهذه المثابة فالمتعين هو الاول وهو انه قسم رابع خارج عن الحصر قال الفنرى فان قيل كان ينبغى أن يذكر المشاكلة فى القسم الثانى أى اللفظى لانها تتعلق باللفظ أجيب بأنها انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما ومن ثمة سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة فى قوله ان الله لا يستحيى الآية اه وأجيب أيضا بأن المقصود أولا وبالذات هو المعنى لان فيها ذكر معنى بلفظ غيره وان كان فيها تغيير لفظ ذلك المعنى الا أن هذا تابع كما تدل عليه عبارة ع ف (قوله وهى ذكر الشئ) أى المعنى كالخياطة (قوله لوقوعه فى صحبته) فان قلت الوقوع فى صحبته متأخر عن الذكر فكيف يكون علة للذكر قلت المراد بالوقوع فى الصحبة قصد المتكلم الوقوع فى الصحبة والقصد متقدم على الذكر (قوله تحقيقا) أى بأن ذكر هذا الشئ عند ذكر الغير وقوله أو تقديرا أى بأن ذكر الشئ عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ

ما لا يعرف به العجز لعدم معرفة حرف الروى كما فى قوله تعالى وما كان الناس الأمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما هم فيه يختلفون فلو لم يعرف أن حرف الروى هو النون لربما توهم أن العجز هنا فيما هم فيه يختلفوا أو فيما اختلفوا فيه فالارصاد فى الفقرة (نحو وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) فى البيت نحو (قوله اذا لم تستطع شيأ فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه)

الدال على الغير مقدرا والمقدر كالمذكور (قوله تحقيقا) كما لو قيل لك اسقيك ماء فقلت بل اسقني طعاما أي أطعمني طعاما وقوله تقديرا كما لو رأيت انسانا يغرس شجرا فقلت لآخر اغرس الى الكرام كهذا أي اصنع المعروف الى الكرام فكأنك قلت هذا يغرس الانصار فاغرس أنت الاحسان مثله (قوله أي وقوعا الخ) دفع به ما يتوهم أن تحقيقا راجع للذكر (قوله اقترح شيأ) أي اطلب شيأ من المطبوخات طلبا الزاميا (قوله اذا سألته) أي تقول ذلك اذا سألته الخ (قوله من غير روية) أي تأمل في حال المسؤل (قوله وطلبته الخ) تفسير وقوله على سبيل التكليف أي الالزام وقوله والتحكم تفسيري (قوله وجعله) مبتدا خبره غير مناسب (قوله ابتدعه) أي حصله وأوجده أولا (قوله غير مناسب على ما لا يخفى) أي لان قوله نجد لذلك طبخه مناف له اذ على تقديره كذلك يصير المعنى ابتدع شيأ وأوجده نجد لذلك طبخه ولا معنى لايجاد المطبوخ ليطبخ وان حمل على معنى أوجد أصله ليطبخ نافاه السياق أيضا لان المراد اطلب ما تريد من الاطعمة المطبوخة تعطاه وليس المراد اثتنا بطعام نطبخه لك وقال سم لانه حينئذ بمنزلة افعل شيأ نفعله أي ذلك الشيء الذي فعلته لك ولا معنى له اه (قوله نجد) مضارع متكلم اه حفيد وهو بضم النون وكسر الجيم اهسم (قوله أي خيطوا) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء التحتية (قوله حيث أطلق النفس الخ) اعلم أن النفس تطلق على الذات وعلى القلب وهي بالمعنى الاول يجوز اطلاقها على الله تعالى لكن على سبيل المشاكلة لا على الانفراد لايهام أن المراد بها القلب فاندفع قول بعضهم لا يحتاج للمشاكلة الا اذا كان المراد بالنفس القلب لا يقال انه ورد في الحديث تعلم ما في نفسك كما أثبت على نفسك وفي القرآن ويحذركم الله نفسه كتب ربكم على نفسه الرحمة لانا نقول وان أطلق من غير مشاكلة في ذلك لا يجوز الاطلاق من غير مشاكلة في غير ما ورد للايهام هذا وفي الفنري الظاهر أن مراده أن المعنى ولا أعلم ما في ذاتك فعبر عن الذات بالنفس لقوله ما في نفسي وأنت خبير بأن لا أعلم ما في ذاتك وحقيقة ذلك ليس بكلام مرضي بل الوجه أن يقال عبر عن لا أعلم معلومك بلا أعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي كذا في شرح الكشاف اه وقوله ليس بكلام مرضي يحتمل أن وجه كونه ليس مرضيا أنه لا يظهر كون المعلوم في الذات الا اذا كان مطبوعا فيها منتقشا والله تعالى منزه عن ذلك بخلاف المخلوق فانه تنطبع المعلومات في نفسه وتنتقش فيها اه سم (قوله في محبة الغير) أي كصبغتنا أو صبغتكم في حل الآية الآتي (قوله صبغة الله) نصب بعامل محذوف وجوبا دل عليه قوله آمنا بالله تقديره صبغنا الله بالايمان صبغة أي طهرنا الله تطهيرا (قوله لانه فعلة) أي وزنه فعلة بكسر الفاء وسكون العين المهملة فهو اسم للهيئة لا للمرة وان قال الشارح وهي الحالة الخ (قوله وهي الحالة الخ) أي الهيئة المخصوصة التي يقع الخ الاولى الحالة الناشئة من الصبغ الآن يقال المراد الهيئة المخصوصة التي يقع عليها أي يتحقق فيها مطلق المصدر الذي هو مطلق الصبغ من

أي وقوعا محققا أو مقدرا (فالاول
كقوله قالوا اقترح شيأ من اقترحت
عليه شيأ اذا سألته اياه من غير
روية وطلبته على سبيل التكليف
والتحكم وجعله من اقتراح الشيء
ابتدعه غير مناسب على ما لا يخفى
(نجد) مجزوم على أنه جواب
الامر من الاجادة وهي تحسين
الشيء (لك طبخه * قلت طبخوا
لي جبة وقميصا) أي خيطوا وذكر
خياطة الجبة بلفظ الطبخ
لوقوعها في صحبة طبخ الطعام
(ونحو تعلم ما في نفسي ولا أعلم
ما في نفسك) حيث أطلق النفس
على ذات الله تعالى لوقوعه
في صحبة نفسي (والثاني) وهو
ما يكون وقوعه في صحبة الغير
تقديرا (نحو) قوله تعالى قولوا
آمنا بالله وما أنزل الينا الى قوله
صبغة الله) ومن أحسن من الله
صبغة ونحن له عابدون (وهو) أي
قوله صبغة الله (مصدر) لانه فعلة
من صبغ كالجلسة من جلس وهي
الحالة التي يقع عليها الصبغ (مؤكد

تحقق

تحقق العام فى الخاص (قوله لآمنا بالله) أى لعامل دل عليه آمنا (قوله أى تطهير الله) باضافة تطهير الى الله تفسير لصبغة الله ولم يقدمه على قوله مؤكد لئلا يكون فيه فصل بين الصفة والموصوف قال ع ق ثم ان اطلاق مادة الصبغ على التطهير من الكفر مجاز تشبيهى وذلك أنه شبه التطهير من الكفر بالايمان بصبغ المغموس فى الصبغ الحسى ووجه الشبه ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا ومعنى بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه ولا ينافى ذلك كونه مشاكلة اه (قوله لان الايمان الخ) علة لمؤكد (قوله مشتملا على تطهير الله الخ) من اشتمال الملزوم على لازمه (قوله لمضمون) أى لما تضمنه قوله آمنا بالله وهو الفعل الذى قدرناه (قوله ثم أشار الى وقوع) أى الى وجه وقوع الخ (قوله مايعبر عنه) أى المعنى الذى يعبر عنه الخ وهو الغمس (قوله تقديرا) راجع لوقوع (قوله يغمسون أولادهم) أى يدخلونهم أى فهذا الغمس يستحق أن يقال له صبغة الا أنه لم يذكر ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى فى الآية الا أننا نفرض أنه وجد ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى (قوله فى ماء أصفر) يوكل به القسيس منهم ويضع فيه الملح لئلا يتغير بطول الزمان فتغر عامتهم بعدم التغير ويقولون ان ذلك من بركة القسيس كما يغترون باظهاره الزهد فجعلوا استغفاره موجبا للمغفرة وفوضوا اليه أمر الفساء فيما شرا سرارهن ان شاء وهم راضون بذلك أخزاهم الله اه ع ق (قوله أصفر) أى بمنى يجعلونه فيه كالزعفران (قوله يسمونه) أى ذلك الماء (قوله المعمودية) هى اسم للماء الذى غسل به عيسى عليه السلام يوم ثالث ولادته فزاده النصارى ماء وصاروا يغمسون فيه أولادهم وكلما نقض زادوه وهو باق الى الآن (قوله تطهيرلهم) أى من غير دينهم المحمود عندهم لعنة الله عليهم (قوله نصرانيا حقا) أى وتطهرمن سائر الاديان اه من ع ق (قوله فأمر المسلمون) أمر المسلمين مفهوم من السياق (قوله قولوا) أى يانصارى أى ان شئتم التطهير الحقيقى والايمان المعتبر الذى يستأهل أن يسمى تطهيرا فقولوا آمنا بالله الخ اه ع ق (قوله وصبغنا الله الخ) أى غمسنا فى الايمان الشبيه بالماء الطهور من صبغ يده فى الماء غمسها فيه أولونا الله من صبغه لونه وقوله لامثل صبغتنا باحد المعنيين وهذا اللفظ هو المقدر وكذا يقال فى الوجه الثانى (قوله ولم نصبغ صبغتكم) هذا هو اللفظ المفروض (قوله فعبر عن الايمان الخ) حاصله أن الصبغ ليس بمذكور لا فى كلام الله ولا فى كلام النصارى ولكن غمسهم الاولاد عبارة عن الصبغ وان لم يتكلموا به والآية نازلة فى سياق هذا الفعل فكان لفظ الصبغ مذكورا هاسم (قوله عن الايمان بالله) أى عن لازمه وهو التطهير من رذيلة الكفر (قوله للمشاكلة) أى مناسبة المعنى المعبر عنه للمعنى الذى يستحق أن يعبر عنه بلفظ الصبغة (قوله من غمس النصارى) بيان للقرينة (قوله أى توقع المزاوجة) غرضه من ذلك أن المبنى للمفعول اذا لم يكن مفعول جعل ضميرا المصدر نائب الفاعل قال سم

لآمنا بالله أى تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس) فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فتكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله ثم أشار الى وقوع تطهير الله فى صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله (والاصل فيه) أى هذا فى المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ (ان النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه) أى الغمس فى ذلك الماء (تطهير لهم) فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فأمر المسلمون بأن يقولوا للنصارى قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لامثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لامثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب فى قولوا قالوا آمنا بالله للكافرين وان كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى (فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة) لوقوعه فى صحبة صبغة النصارى تقديرا (بهذه القرينة) الحالية التى هى سبب للتنزل من غمس النصارى أولادهم فى الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا (ومنه) أى من المعنوى (المزاوجة وهو أن يزاوج) أى توقع المزاوجة على أن الفعل مسند

قضية عبارته الاحتياج لهذا التأويل على تقدير الاسناد الى الظرف أيضا فيه نظر ثم قال وقد يقال لا حاجة الى ذلك لجواز أن يقرأ قوله تزاوج على لفظ الخطاب اه (قوله الى ضمير المصدر) وهو المزاوجة لانها مصدر زاوج فيكون التقدير يزواج هو أى المزاوجة أى توقع الخ (قوله أو الى الظرف) أى على قول من يقول انه غير لازم للظرفية كما فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم بضم النون وعليه فبين فى المصنف مبنى على الضم (قوله فى الشرط والجزاء) صفة لمعنيين أو حال منه أى حال كون المعنيين واقعين فى الشرط والجزاء فأحدهما واقع فى مكان الشرط بأن جىء به بعد أداته والآخر واقع فى موضع الجزاء بأن ربط بالشرط وسيق جوابا له (قوله واقعان فى الشرط والجزاء) فيه صرف للعبارة عن ظاهرها (قوله مزدوجين) أى مجتمعين (قوله معنى) وهو مطلق اللجاج وان كان المرتب على الشرط لجاج هوى والمرتب على الجزاء لجاج هجر (قوله كقوله) أى قول البحترى اه مطول (قوله ومعنى) تفسير (قوله فلج بى الهوى) أى اذا نهيت عن الحب فترتب على النهى لجاج الهوى أى لزومه وأصل اللجاج كثرة الكلام والخصومة والتزامها ثم عبر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا مرسلا من التعبير بالملزوم عن اللازم بل من التعبير بالمقيد عن المطلق اه ع ق (قوله فلج) عطف على نهى وجواب الشرط أصاخت وقوله فلج بها عطف عليه وفى ترتب لجاج الهوى على انهى عن حبها مبالغة فى الحب لاقتضائه ان ذكرها ولو على وجه العيب يزيد حبها ويثيره وفى ترتب لجاج الهجر على وشى الواشى مبالغة فى ادعاء كون حبها ضعيفا اذ يزيله مطلق الوشى فكيف لو سمعت أو رأت عيبا (قوله ولزمنى) تفسير لقوله فلج (قوله أصاخت الى الواشى الخ) قيل الصواب رواية ودراية أصاخ بالتذكير لان ماقبله

كأن الثريا علقت فى جبينه * وفى نحره الشعرى وفى خده البدر

وفى شرح التبيان أن فى قوله فلج بى الهوى وقوله فلج بها الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق فى العشق لا من المعشوق فيه ومن العشق فى الهجر لا من الهجر فى المعشوق اه فتدبر وقوله الصواب أصاخ بالتذكير الخ الذى فى شواهد العباسى أنه فى مؤنث وأنشد قبله

على انها ماعندها لمواصل * وصال ولا عنها المصطبر صبر

وقوله قلبا لان اللجاج الخ أى فالمعنى فلجيت فى الهوى ولجت فى الهجر (قوله أى استمعت) أى قبلت لان الغالب ان من سمع شيأ قبله (قوله ويزينه) تفسير (قوله فيما افترى على) أى كذب متعمدا (قوله زاوج) أى جمع (قوله وقد يتوهم من ظاهر العبارة) أى عبارة المصنف فان ظاهرها تعلق قوله فى الشرط بقوله يزاوج وحينئذ ففيهم منه ماقاله وقد علمت أنه مرتبط بقوله معنيين (قوله اذ لا قائل بالمزاوجة الخ) أى لان المرتب على المجىء ليس هو المرتب على الاجلاس (قوله اذا جاءنى الخ) فقد جمع هنا بين معنيين فى الشرط وهما مجىء زيد وسلامه عليه ومعنيين فى الجزاء وهما اجلاسه

الى ضمير المصدر أو الى الظرف

أعنى قوله (بين معنيين فى الشرط والجزاء) والمعنى يجعل معنيان واقعان فى الشرط والجزاء مزدوجين فى أن يرتب على كل منهما معنى مرتب على الآخر (كقوله اذا ما نهى الناهى) ومعنى عن حبها (فلج بى الهوى) ولزمنى (أصاخت الى الواشى) أى استمعت الى النمام الذى يشى حديثه ويزينه تصدقه فيما افترى على (فلج بها الهجر) زاوج بين نهى الناهى واصاختها الى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى أن ترتب عليهما لجاج شئ وقد يتوهم من ظاهر العبارة أن المزاوجة هى أن يجمع بين معنيين فى الشرط ومعنيين فى الجزاء كما جمع فى الشرط بين نهى الناهى ولجاج الهوى وفى الجزاء بين اصاختها الى الواشى ولجاج الهجر وهو فاسد اذ لا قائل بالمزاوجة فى مثل قولك اذا جاءنى زيد فسلم على أجلسته وأنعمت عليه وماذكرناه هو المأخوذ

وانعامه عليه اهسم (قوله من كلام السلف) أى من أهل البيان (قوله والتبديل) تفسير (قوله والعبارة الصريحة) أى بالنظر لما قاله المصنف (قوله وظاهر عبارة المصنف الخ) حيث لم يشترط أن يكون تأخير المتقدم عن الجزء الذى كان التقديم عليه اهسم (قوله وظاهر عبارة المصنف صادق الخ) أى بقطع النظر عن اصلاح الشارح له بقوله على جزء وبقوله ذلك المتقدم على الجزء المؤخر (قوله صادق على نحو الخ) أى لان قوله ثم يؤخر ظاهره سواء عن المؤخر أولا وعن غيره (قوله على نحو عادات السادات الخ) مما قدم فيه جزء على جزء آخر ثم اخر المقدم لكن لا على الذى قدم هو عليه أولا اهسم (قوله وليس من العكس) أى بل هو من رد العجز على الصدر (قوله ويقع العكس على وجوه) أى يعبى من مجىء العام فى الخاص أى يتحقق فى تلك الوجوه وبهذا اندفع ما يقال مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه وتلك الاوجه فسرها بوقوع العكس بقوله منها أن يقع فهو من باب وقوع الشئ فى نفسه (قوله أن يقع بين) أى يقع العكس متعلقا بهما أى الطرف وما أضيف اليه لا بينهما (قوله أحد طرفى جملة) أى ويكون العكس هو الخبر فى تلك الجملة كما فى المثال فيكون اطلاق الجملة عليها باعتبار الاول لان العكس انما وقع فى عادات السادات وهو مفرد لكن لما عكس وحملنا عليه عكسه صار المجموع جملة كما يؤخذ ذلك من عق (قوله عادات السادات الخ) أى الامور المعتادة للسادات أفضل الامور المعتادة للناس وأشرفها وسيدتها قال عق لا يقال ان هذا العكس ينبغى أن يعد من البديع اللفظى لان حاصله تقدم لفظ على لفظ ثم تأخر ذلك اللفظ المقدم وتقدم ذلك المؤخر لانا نقول استتبع ذلك حدوث معنى آخر وبذلك صح الاخبار به عن الاول اه ولعل مراده أنه راجع للمعنى أولا وبالذات وان كان راجعا للفظ أيضا كما تقدم وفيه تأمل لان الظاهر أن العكس راجع للفظ أولا وبالذات ويلزمه تغير المعنى فيكون رجوعه للمعنى بطريق التبع (قوله فعلين) الاولى عاملين ليتناول نحو مخرج فى قوله تعالى ان الله فالق الحب الآية وكون المصنف لم يحصر الاقسام بل قال منها لا يدفع الاولوية (قوله فى جملتين) أى فعلين كائنين فى جملتين لا فى جملة واحدة (قوله نحو يخرج الحى) كالدجاجة من الميت كالبيضة ويخرج الميت من الحى كالبيضة من الدجاجة (قوله بين لفظين فى طرفى جملتين) أى لفظين كائنين فى طرفى كل من جملتين أى طرفى كل واحدة منهما (قوله لاهن حل لهم الخ) أى فهاتان جملتان فى كل منهما لفظان هما الضميران أحدهما ضمير جمع الذكور وهو هم والآخر ضمير الاناث وهو هن (قوله فى جانب المسند اليه) فى الظرفية تسمح اذ هن هو المسند اليه فالاولى أحدهما المسند اليه وقوله فى جانب المسند صحيح لان هن ليست مسندا بل المسند يحل (قوله لنكتة) أى والا كان غلطا (قوله كقوله) أى قول زهير اهمطول (قوله الارواح) الريح واحدة الرياح والارياح وقد تجمع على أرواح لان أصلها الواو وانما

(ثم يؤخر) ذلك المتقدم على الجزء المؤخر أولا والعبارة الصريحة ماذكره بعضهم وهو أن تقدم فى الكلام جزأ ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو عادات السادات أشرف العادات وليس من العكس (ويقع) العكس (على وجوه منها أن يقع بين أحد طرفى جملة وما أضيف اليه) ذلك الطرف (نحو عادات السادات سادات العادات) فالعادات أحد طرفى الكلام والسادات مضاف اليه ذلك وقد وقع العكس بينهما بأن قدم أولا العادات على السادات ثم السادات على العادات (ومنها) أى من الوجوه (أن يقع بين متعلقى فعلين فى جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى) فالحى والميت متعلقان بيخرج وقد قدم أولا الحى على الميت وثانيا الميت على الحى (ومنها) أى من الوجوه (أن يقع بين لفظين فى طرفى جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن) قدم أولا هن على هم وثانيا هم على هن وهما لفظان وقع أحدهما فى جانب المسند اليه والآخر فى جانب المسند (ومنه) أى من المعنوى (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) أى بنقضه وابطاله (لنكتة كقوله قف

جاءت بالياء لانكسار ما قبلها فاذا رجعوا الى الفتح عادت الى الواو كقولك أروح الماء وتروّحت بالمروحة صحاح اهسم (قوله والديم) جمع ديمة وهى المطر الذى ليس معه برق ولا رعد اه سم وعبارة عق وهى السحابة ذات المطر الكثير سميت بذلك لدوامها غالبا (قوله بما لا تحقق له) أى لغيبة عقله فى الحب (قوله بلى عفاها القدم) اشارة الى ان ذلك مقدر بعد بلى وان الواو فى قوله وغيرها للعطف عليه (قوله التورية) تقول وريت الخبر توريه اذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان كأنه يجعله وراءه بحيث لا يظهر اه صحاح اه سم (قوله لفظه معنيان) أى سواء كانا حقيقتين أو مجازين أو مختلفين قال الفنرى قيل أراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين أو اكثر والاقرب انه أخذ بالاقل كما بينا فيما سبق منله اه (قوله قريب وبعيد) أى قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه لقلة استعماله فيه (قوله اعتمادا على قرينة خفية) كاستحالة الاستقرار الحسى فى الآية الاولى وكاستحالة اليد بمعنى الجارحة فى الآية الثانية فان كانت ظاهرة صار المعنى البعيد قريبا بها فيخرج عن معنى التورية فان لم تكن قرينة أصلا لم يفهم الا القريب فيبطل حكم الارادة ويخرج اللفظ عن التورية أيضا (قوله وهو استولى) أى ارتفع بالقهر والغلبة (قوله الذى هو الاستقرار) أى حسا على سطح من السطوح (قوله وهو القدرة) وجمع الايدى لافادة كمالها (قوله اذ البناء يلائم اليد) لا يخفى أنه يناسب القدرة أيضا لكنه أنسب باليد عرفا تأمل (قوله وهذا مبنى) أى ما ذكر من التمثيل بالآيتين للتورية (قوله على ما اشتهر الخ) وهو مذهب الخلف المؤولين لان الاستواء واليد مستحيلان على الله فيؤولان (قوله والا فالتحقيق) أى بأن جرينا على مذهب من يوصف بالتحقيق ممن يمارس مقتضى تراكيب البيان (قوله ان هذا) أى ما ذكر من الآيتين (قوله تمثيل) أى استعارة تمثيلية بأن شبهت هيئة ايجاد الله السماء بالقدرة الازلية بهيئة البناء الذى هو وضع لبنة على أخرى بالايدى الحسية ثم استعير مجموع بنيانها بأيد وفى الآية الاولى شبهت هيئة استيلاء الرحمن على العرش بهيئة ملك مستقر على سرير بجامع أن كلا ينبئ عن الملك التام (قوله وتصوير) قال عبد الحكيم تفسير للتمثيل وليس المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلى لعدم علاقة التشبيه (قوله وتصوير لعظمته) حيث شبه المعقول بالمحسوس الذى هو أقوى عند السامع (قوله وتوقيف على كنه جلاله) أى الكنه الذى يمكن أن يدرك وهو الكنه الاجمالى (قوله حقيقة) معمول ليتحمل أى يتكلف لها معنى حقيقى أو مجازى بل تبقى المفردات على ما كانت عليه فى الاصل من حقيقة أو مجاز (قوله الاستخدام) يعنى بالمعجمتين من خذمت الشئ قطعته ومنه سيف مخذم وقد قطع هنا الضمير عما هو حقه ويروى بالحاء المهملة والذال المعجمة من حذمت أى قطعت أيضا ويروى بالخاء المعجمة والدال المهملة كأنه جعل المعنى الذى لم يرد أولا تابعا فى الذكر للمعنى المراد فردّ اليه الضمير اه

ثم عاد الى ذلك الكلام ونقضه بقوله (بلى وغيرها الارواح والديم) أى الرياح والامطار والنكتة اظهار التحير والتوله كأنه أخبر أولا بما لا تحقق له ثم افاق بعض الافاقة فنقض الكلام السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم (ومنه) أى من المعنوى (التورية) وتسمى الايهام ايضا وهى ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد) اعتمادا على قرينة خفية (وهى ضربان) الاولى (مجردة وهى) التورية (التى لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى) فانه أراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شئ مما يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار (و) الثانية (مرشحة) وهى التى تجامع شيأ مما يلائم المعنى القريب (نحو والسماء بنيناها بأيد) اراد بالايدى معناها البعيد وهو القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها اذ البناء يلائم اليد وهذا مبنى على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين والا فالتحقيق ان هذا تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير أن يتحمل للمفردات حقيقة أو مجاز (ومنه) أى من المعنوى (الاستخدام وهو أن يراد

بلفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره) أي بالضمير العائد الى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد باحد ضميريه أحدهما) أي أحد المعنيين (ثم يراد بالآخر) أي بضمير الآخر (معناه الآخر) وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقتين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (فالاول) وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر (كقوله

اذا نزل السماء بأرض قوم
رعيناه وان كانوا غضابا)

جمع غضبان أراد بالسماء الغيث. وبضميره في رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازي (والثاني) وهو أن يراد باحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر (كقوله

فسقى الغضا والساكنيه وان هم
شبوه بين جوانحي وضلوعي)

أراد باحد ضميري الغضا أعني المجرور في الساكنيه المكان الذي فيه شجر الغضا وبالآخر أعني المنصوب في شبوه النار الحاصلة من شجر الغضا وكلاهما مجازي (ومنه) أي من المعنوي (اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الاجمال ثم) ذكر (ما لكل واحد) من آحاد هذا المتعدد (من غير تعيين ثقة) أي الذكر بدون التعيين لاجل الوثوق (بان السامع يرده اليه) أي يرد ما لكل الى ما هو له لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية (ضربان

سيد (قوله له معنيان) أي أو معان (قوله ثم يراد بضميره) قال مم الظاهر أن غير ضميره كاشارته كذلك اه أي كما في قوله

رأى العقيق فاجرى ذا لناظره * متيم لج في الاشواق خاطره

فانه أراد بالعقيق أولا المكان ثم أعاد اسم الاشارة اليه بمعنى الدم (قوله او يراد باحد ضميريه الخ) أي أو يراد باللفظ معنى ويراد باحد ضميريه (قوله أي أحد المعنيين) أي اللذين لم يرادا باللفظ بل أريد به غيرهما معا (قوله معناه الآخر) أي الذي هو من جملة المعنيين اللذين لم يرادا باللفظ (قوله وفي كليهما) أي كلا وجهي التفسير (قوله اذا نزل السماء الخ) قال في الاطول الظاهر أن الشاعر وصف قومه بالقوة والغلبة على من عداهم من الاقوام حتى يرعوا كلاهم وماهم من غير رضاهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهار القدرة الله تعالى وانعامه في حق عباده وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعني يقول الله تعالى اذا نزل السماء بأرض قوم نربيه ونجعله صالحا لان يرعوه وان كانوا غضابا غير شاكرين اه (قوله أراد بالسماء الغيث) أي لانه النازل من جهة السماء (قوله النبت) أي لانه هو المرعى (قوله وكلا المعنيين مجازي) أي لان السماء حقيقة في ابلرم المعروف واطلاقه على الغيث مجاز والعلاقة الحالية وعلى النبت مجاز أيضا علاقته السببية بواسطة الغيث (قوله كقوله) اي قول البحتري اه مطول (قوله فسقى الغضا الخ) الغضا بالغين والضاد المعجمتين مقصورا نوع من الشجر معروف اذا وقع فيه النار تشتعل سريعا وتبقى زمانا أي اللهم اسق شجر الغضا والساكنيه أي الغضا بمعنى مكانه وهم أحبابه فدعى لاحبته النازلين بجنب ذلك الشجر وان حرقوا قلبه بنار الجوى (قوله شبوه) أي أوقدوه أي الغضا بمعنى النار المتعلقة به أي وان أوقدوا النار بين أجزاء قلبي الشبيهة تلك النار بنار الغضا والجوانح جمع جانحة وهي عظام تلي الصدر والضلوع عبارة عن عظام في الظهر مقابلة للجوانح (قوله اللف والنشر) كأن وجه تسمية الاول باللف انه طوى فيه حكمه لانه اشتمل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطويا فسمي نشرا اهسم (قوله وهو ذكر متعدد الخ) الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية اه فتدبر (قوله على التفصيل) أي على وجه التفصيل بأن يعبر عن كل من أفراد المتعدد من المعاني بلفظه الخاص به بفصله عما عداه وقوله أو الاجمال أي أو على وجه الاجمال بأن يعبر عن مجموع المعاني بلفظ يجتمع فيه ذلك المتعدد (قوله من غير تعيين) أي من غير أن يعين اشيء مما ذكر أولا ما هو له مما ذكر ثانيا والمراد من غير تعيين في اللفظ وان كان هناك تعيين في المعنى والواقع كما في الآية الآتية (قوله بالقرائن اللفظية) كأن يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة فتأنيث عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة والضاحك الرجل وقوله أو المعنوية كأن يقال لقيت الصاحب والعدو فأكرمت وأهنت فالقرينة هنا معنوية وهي

(فالاول) وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل (ضربان

لان النشر اما على ترتيب اللف) بان يكون الاول من المتعدد فى النشر للاول من المتعدد فى اللف والثانى للثانى وهكذا الى الآخر نحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل ٢ ٣ ٣ والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر الليل وهو المسكون فيه والنهار وهو الابتغاء من فضل الله تعالى فيه على الترتيب فان قيل عدم التعيين فى الآية ممنوع فان المجرور من فيه عائد الى الليل لاستحالة قلنا نعم ولكن باعتبار احتمال أن يعود الى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين (واما على غير ترتيبه) أى ترتيب اللف سواء كان معكوس الترتيب (كقوله كيف أسلو وأنت حتف) وهو النقا من الرمل (وغصن * وغزال لحظا وقدا وردفا) فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف أو مختلطا كقوله هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة (والثانى) وهو أن يكون ذكر المتعدد على الاجمال (نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى) فان الضمير فى قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على سبيل الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم ذكر ما لكل (أى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا و) قالت (النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف) بين الفريقين أو القولين اجمالا (لعدم الالتباس) والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) واعتقاده أن اهل الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور فى هذا الضرب الترتيب وعدمه

ومن غريب اللف والنشر أن يذكر متعددان أو أكثر ثم يذكر فى نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعددين (التعب) أو المتعددات كانشاده لما الراحة التعب والعدل والظلم قدست من أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان مسدودا

أن المستحق للاكرام اصاحب والاهانة العدو (قوله لان النشر الخ) فالترتيب قام أولا باللف وبعد ذلك النشر اما أن يكون على نمط ذلك الترتيب أولا (قوله لتسكنوا فيه) أى ايا النوم وقوله ولتبتغوا من فضله أى لتطلبوا فيه رزقكم بالتجارة ونحوها (قوله ممنوع) أى فلا يصح التمثيل بالآية للف والنشر لانه يشترط فيه عدم التعيين (قوله عائد) أى فى الواقع وقوله لاستحالة أى قطعا اه (قوله قلنا نعم) أى مسلم انه راجع لليل نظرا للواقع وأما بالنظر للفظ فيحتمل رجوعه للنهار وحينئذ فلا تعيين فيه بحسب اللفظ وعدم التعيين المشترط انما هو بحسب اللفظ وذلك موجود فى الآية لا بحسب المعنى (قوله معكوس الترتيب) بأن يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثانى لما قبله وهكذا كما فى المثال فان اللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف شبه به الكفل فى العظم والاستدارة اه سم (قوله كقوله) أى قول ابن حيوش اه مطول وهو بفتح الحاء المهملة بعدها مثناة تحتية مشددة ثم شين معجمة بوزن تنور (قوله كيف أسلو الخ) من الخفيف أى كيف أترك المحبة مع وجود دواعيها وهو استفهام انكارى بمعنى النفى (قوله وأنت حتف) بكسر التاء لانه خطاب لامرأة كما فى ع ق (قوله وهو النقا من الرمل) تفسير بالاعم اذ النقا هو الرمل المتراكم كان معه اعوجاج أم لا والحقف الرمل المتراكم الذى معه اعوجاج (قوله النقا) بالقصر وأما بالمد فمعناه النظافة كما فى السراج (قوله لحظا) تمييز محول عن المبتدا وكذا ما بعده أى وردفا مثل الحقف وقدا كالغصن ولحظا كالغزال واللحظ مؤخر العين والمراد به العين بتمامها مجازا (قوله أو مختلطا) أى مختلط الترتيب بأن لا يكون كذلك وهو عطف على قوله معكوس الترتيب (قوله جودا وبهاء وشجاعة) فالجود للبحر والبهاء للشمس والشجاعة للاسد (قوله أو نصارى) أو بمعنى الواو كما يستفاد من الحل (قوله بين الفريقين) أى المعبر عنهما بالواو فى قالوا كما حل به الشارح أولا وقوله أو القولين أى المستفادين من قالوا وهذا لم يحل به الشارح أولا وعبارة ع ق فلف فى قوله قالوا الفريقين اذ لم يميز كل فريق باسمه الخاص به أو بقول لف بين قولى الفريقين اذ لم يتبين فيه مقول كل فريق اه (قوله للعلم) علة لعدم الالتباس (قوله ولا يتصور فى هذا الضرب) وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال لعدم وجود الترتيب فى اللفظ (قوله ومن غريب اللف والنشر الخ) قال سم وانظر ما الفرق بين هذا وما قبله (قوله الراحة والتعب الخ) فالراحة والتعب متعدد واحد والعدل والظلم متعدد آخر فقد ذكر متعددان لكل منهما فردان ثم للجميع نشر واحد وهو قوله قدست الخ (قوله قدست الخ) يحتمل وهو ظاهر العبارة أن كلا من ضمير أبوابها وطرقها عائد الى كل من الاربعة المذكورة ولا تنافى بين الحكم بسد باب الراحة مثلا وفتح طريقها لان المراد أن لها أبوابا فسد واحد وفتح آخر فهو أبدا موجود وكذا الباقى ويحتمل أن ضمير أبوابها للراحة والعدل وطرقها للتعب والظلم ويكون الغرض الاخبار بأمر عظيم وهو سد باب الراحة والعدل وفتح طريق

اللعب والطلم ولا ينافى هذا قوله نشر واحد لانه احتراز عن أن يكون مالكل من المتعددين أو المتعددات بعقبه اه سم (قوله ومنه الجمع) اعلم أن الاقسام سبعة ذكر منها ستة وأسقط التقسيم مع التفريق ووجهه السبعة أن الموجود اما الجمع فقط أو التفريق فقط أو التقسيم فقط أو الجمع مع التفريق أو مع التقسيم أو التفريق مع التقسيم أو الجمع مع التفريق والتقسيم (قوله بين متعدد) زاد لفظ بين اشارة الى أن المتعدد لابد أن يكون مصرحا به فى اللفظ بخلاف ما لو كان المتعدد لفظا واحدا كأن كان جمعا مثل قولك البنون زينة الحياة الدنيا فليس من الجمع (قوله فى حكم) أى محكوم به كالزينة (قوله زينة الحياة الدنيا) أى يتزين بها الانسان فى الدنيا وتذهب عنه عن قريب ومنه قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان أى يجريان بحسبان معلوم مقدر فى بروجهما ينتظم به أمور الكائنات والنجم والشجر يسجدان أى النبات الذى ينجم أى يطلع من الارض ولا ساق له والنبات الذى له ساق ينقادان لما يراد بهما طبعا انقياد الساجد من المكلفين طوعا (قوله أبى العتاهية) فى القاموس وأبو العتاهية ككراهية لقب أبى اسحق اسمعيل بن أبى القاسم ابن سويد لا كنيته وهشام الجوهرى اه قال فى الاطول وهو غريب مخالف للمشهور من أن اللقب لا يصدر بالاب والابن والبنت وكل علم كذلك فهو كنية اه قال يس وقد يقال المشهور تقييد ما اذا لم يشعر ما صدر باب أو ابن بمدح أو ذم أو وضع للذات ابتداء فان الاول يصدق حتما اللقب عليه والثانى اسم قطعا ولذا قال بعض المحققين ان الفرق بينهما اعتبارى وحيث كنى هذا الشاعر بأبى اسحق لاداعى لتعدد كنيته خصوصا ولم يقصد من اطلاق أبى العتاهية عليه الا الذم لان العته الخفة والجنون فالذى ينبغى أن يكون أبو العتاهية لقبا له فتأمل اه وبما نقلناه عن القاموس تعلم خطأ يس فى نقله عن القاموس أن أبا العتاهية لقب أبى اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد (قوله علمت يا مجاشع الخ) من مشطور الرجز فكل شطر بيت مشطور وقوله ابن سعدة اسم رجل وقوله ان الشباب بفتح الهمزة وبكسرها على الحكاية والشباب حداثة السن مصدر شب الغلام يشب شبابا وقوله والفراغ أى الخلو عن الشواغل (قوله مفسدة) فتد جمع بين الثلاث فى المفسدة اه سم (قوله أى مفسدة) صفة لمفسدة قال السيرامى وأقول الحكم فى هذا الباب يجوز أن يتعلق بكل واحد كما فى الآية وبالمجموع كما فى البيت فسقط الاعتراض بان المفسدة الكاملة المجموع فلا يكون البيت من قبيل الجمع (قوله تباين) أى افتراق بين أمرين مشتركين فى نوع فليس المراد بالتباين المصطلح عليه بل المعنى اللغوى (قوله فى المدح) كما فى قوله

حسبت جماله بدرا منيرا * واين البدر من ذاك الجمال

(قوله كقوله) أى قول الوطواط بفتح الواو وسكون الطاء المهملة لقب على شاعر معروف وهو الامام رشيد الدين قال فى الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخطاف قال أبو عبيدة هذا أشبه القولين عندى بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال ولا أراه

(ومنه) أى من المعنوى (الجمع وهو أن يجمع بين متعدد) اثنين أو أكثر (فى حكم واحد كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا) وكقول أبى العتاهية

علمت يا مشاجع بن مسعده
(ان الشباب والفراغ والجده)

أى الاستغناء (مفسدة) أى داعية الى الفساد (للمرء أى مفسدة

ومنه) أى من المعنوى (التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع فى المدح أو غيره كقوله

مانوال الغمام وقت ربيع * كنوال الامير وقت سخاء * فنوال الامير بدرة عين) وهي عشرة آلاف درهم (ونوال الغمام قطرة ماء)
أوقع التباين بين النوالين (ومنه) ٤٣٣ أي من المعنوي (التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة مالكل اليه على التعيين) وبهذا القيد

سمي به لانتشارها بالطائر (قوله مانوال الغمام الخ) مانافية والغمام السحاب ووقت الربيع زمن سلطان نزول الغيث والسخاء اعطاء ما ينبغي بحسب الطبيعة أي بسهولة وهو آكد من الجود لانه اعطاء ما ينبغي ولو بمعالجة النفس فكل سخي جواد وليس كل جواد سخيا والفاء من قوله فنوال تعليلية والنوال والنول مصدر نال من باب قال اذا اعطى (قوله وهي عشرة آلاف درهم) قال سم الظاهر انه تفسير للمضاف فقط والعين من أسماء الذهب اه وغرضه انه لا يصح أن يكون تفسيرا لمجموع المضاف والمضاف اليه لاقتضائه أن البدرة من العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لان العين الذهب والدراهم من الفضة فان قلت فما معنى الاضافة حينئذ في كلام الشارح قلت القصد الى أن نواله من العين قدر البدرة من الدراهم فعطاؤه من الذهب يعادل بدرة من الدراهم اه يس وقوله لان العين الذهب والدراهم من الفضة أي فلا تكون العين شاملة للدراهم وقد يقال العين تطلق على الفضة أيضا (قوله أوقع التباين بين النوالين) أي حيث أسند للاول بدرة عين وللثاني قطرة ماء (قوله وبهذا القيد) هو قوله على التعيين (قوله وقد أهمله السكاكي) أي أهمل هذا القيد (قوله أعم) لانه حينئذ شامل للتعيين وعدمه (قوله وأقول الخ) أي في الجواب عن السكاكي وفي الاعتراض على هذا التوهم (قوله وبرده) تفسير (قوله كقوله) أي قول المتلمس بضم الميم الاولى وكسر الثانية مشددة أخرج ابن عساكر عن الاصمعي قال قال الخليل بن أحمد أحسن ما قاله المتلمس

واعلم علم حق غير ظن * تقوى الله خير في المعاد
وحفظ المال خير من فناه * ورطرب في البلاد بغير زاد
واصلاح القليل يزيد فيه * ولا يبقى الكثير مع الفساد

(قوله ولا يقيم على ضيم الخ) أي لا يتوطن في مواطن الظلم أحد الا الاذلان اه عبد الحكيم (قوله عائد الى المستثنى منه الخ) هو أحد (قوله عير) بفتح العين المهملة وسكون الياء (قوله على الخسف) بفتح الخاء أي مع الخسف وهو حال من مربوط (قوله برمته) بضم الراء (قوله أي يدق) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه تفسير بحسب الاصل (قوله فلا يرثى له) أي للمذكور من العير والوتد وهو من باب رمى كما في المختار (قوله الربط على الخسف) عبارة المطول مع الخسف وهي تدل على أن على بمعنى مع كما قدمناه (قوله لانا لا نسلم التساوي الخ) أقول وان كانا متساويين في الاشارة الى القريب لكن يتعين الاول الى الاول والثاني الى الثاني بقرينة خبر كل منهما ولا تنحصر اضافة مالكل منهما على التعيين في ايسم الاشارة فيتحقق التعيين حينئذ لا يكون من قبيل اللف والنشر ج س قال الفناري وأما ما ذكره البعض من أن تعيين المقصود يحصل من الخبر ولو نسلم تساوي الاشارتين فقد عرفت أنه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد في اللف والنشر أيضا كما حققته تأمل اه سم (قوله الجمع مع التفريق)

وأمثال هذه الاعتبارات لا ينبغي أن تهمل في عبارات البلغاء بل ليست البلاغة الا برعاية أمثال ذلك (ومنه) أي من أورد المعنوي

أورد كلمة مع اشارة الى أن المحسن اجتماعهما وكذا فيما سياتى وانما لم يذكر اجتماع بعض المحسنات الاخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة فاجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما اه عبد الحكيم (قوله أن يدخل شيآن) أى فأكثر وقوله فى معنى هو المحكوم به كالمشابهة بالنار فالمراد بالدخول فى معنى أن يحكم عليهما بشئ واحد كما يرشد اليه قوله ادخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار تدبر (قوله ثم فرق) أى بين التشبيهين (قوله وفى القلب الحرارة والاحتراق) أى حرارة القلب واحتراقه وفيه اشارة الى أن المراد بحرارة النار حرارتها فى نفسها لا بالغير ها اه (قوله ومنه الجمع مع التقسيم) الفرق بينه وبين التقسيم أن ذكر المتعدد هنا على الاجمال وثمة على التفصيل وأما الفرق بينه وبين اللف والنشر فباعتبار تعيين الاضافة الى كل متعدد هنا بخلاف اللف والنشر اه حفيد قال سم والفرق الذى ذكره بين الجمع مع التقسيم وبين التقسيم يقتضى أن قولنا الكلمة اسم وفعل وحرف ليس من التقسيم المجرد مع انهم يقولون انه تقسيم فلعله بغير هذا المعنى المذكور هنا فليراجع اه (قوله وهو جمع متعدد) كالروم فى البيت الآتى فانه شامل للنساء والاولاد والمال والزرع وقوله تحت حكم أى كالشقاء وقوله ثم تقسيمه أى الحكم (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب فى سيف الدولة (قوله عداها بعلى) أى والا فالاقامة تتعدى بالباء أو بفى (قوله خرشنة) بضم الخاء والشين المعجمتين وفتحهما (قوله تشقى به الروم الخ) الشاهد فى الروم وأما الصلبان والبيع فلا شاهد فيهما (قوله صليب النصارى) اى صنمهم (قوله جمع بيعة) بكسر الباء وسكون الياء اه مطول (قوله متعلق بالفعل) أى مرتبط به من حيث انها عطفت الفعل الذى بعدها عليه وليست جارة لان حتى الجارة لا يجوز دخولها على الفعل الغير المؤول (قوله قاد المقانب) تمامه أقصى شربها نهل * على الشكيم وادنى سيرها سرع * والضمير لسيف الدولة والمقانب بالقاف والنون جمع مقنب بكسر الميم وهو ما بين الثلاثين الى الاربعين من الخيل والمراد بها العساكر كما قاله الشارح والنهل انشرب الاول ويقابله العلل وهو الشرب ثانى مرة والشكيم والشكيمة الحديدة المعترضة فى فم الفرس والسرع بوزن عنب مصدر بمعنى السرعة (قوله جمع فى هذا البيت شقاء الروم الخ) الاظهر أن يقال جمع الروم تحت حكم وهو الشقاء وأضيف ما لكل مما اندرج تحته اليه الا ترى أنه أضيف الى ما نكحوا كونه للسبى وهكذا وأما ما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض لحاله فى التقسيم حتى يقال انه من المتعدد المجموع فى الحكم اه يس (قوله للسبى ما نكحوا) أى النساء التى نكحوها كائنة للسبى والاولاد التى ولدوها كائنة للقتل والمال الذى جمعوه كائن للنهب والزرع الذى زرعوه كائن للنار (قوله ذكرما) أى فى الموضعين الاولين (قوله وملامسة) عطف على قوله اهانة (قوله كقوله) أى قول حسان بن ثابت فى حق الصحابة (قوله قوم) قد ذكر

وهو أن يدخل شيآن فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله فوجهك كالنار فى ضوئها * وقلبى كالنار فى حرّها) أدخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان وجه الشبه فى الوجه الضوء واللمعان وفى القلب الحرارة والاحتراق (ومنه) أى من المعنوى (الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو بالعكس) أى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالاول) أى الجمع ثم التقسيم (كقوله حتى أقام) أى الممدوح ولتضمين الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال (على أرباض) جمع ربض وهو ما حول المدينة (خرشنة) وهى بلدة من بلاد الروم (تشقى به الروم والصلبان) جمع صليب النصارى (والبيع) جمع بيعة وهو متعبدهم وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق أعنى قاد المقانب أى العساكر جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالممدوح ثم قسم فقال (للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا) ذكرما دون من اهانة وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم من غير ذوى العقول وملامسة قوله (والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا والثانى) أى التقسيم ثم الجمع (كقوله قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم * أو حاولوا) أى طلبوا (النفع فى أشياعهم) اتباعهم وأنصارهم (نفعوا سحبة) أى غريزة وخلق

فيه المتعدد ثم أضاف بعد ذلك فى قوله اذا حاربوا الخ ثم جمع الاحوال فى قوله تلك بحيث فقد جمع الخصلتين وهما نفع أوليائهم وضر أعدائهم فى محكوم به وهو المحبة (قوله تلك الخصلة) التى هى ضر الاعداء أو نفع الاولياء وتلك مبتدأ والخبر محبة اه سم (قوله فيهم) أى فهى فيهم غير الخ (قوله ان الخلائق) أى لان الخ علة لغير محدثة (قوله فاعلم) اعتراض بين اسم ان وخبرها اه سم (قوله البدع) قال ع ق لا يقال كون الصفة فى الشئ بدعة ينافى كونها خليقة للزوم الخليقة لانا نقول قد تسمى خليقة باعتبار دوامها بعد حدوثها فتكون خليقة دواما وبدعة ابتداء اه (قوله فى الاول) أى فى البيت الاول (قوله الاولياء) أى الاتباع والانصار (قوله فى الثانى) أى فى البيت الثانى (قوله أى أمره) هذا التأويل واجب لصحة المعنى لاستحالة الاتيان على الله تعالى (قوله أى هوله) هذا التأويل واجب لا لصحة المعنى لاستقامة الظاهر فى نفسه بل للمحافظة على المقصود لان المقصود تعظيم الامر والمناسب له مجىء الهول لا مجرد الزمان اه سم (قوله لا تكلم) أى لا تتكلم نفس وقوله بما ينفع من جواب أو شفاعة قال سم الاقتصار على الجواب والشفاعة اما لعدم المنع من غيرهما على الاطلاق أو لانه الانسب بالسياق الذى منه ان أحدا لا ينفع أحدا بل والنظر ما قبل الآية من نحو فما أغنت عنهم آلهتهم التى يدعون من دون الله الخ ولانه الموجب لزيادة الشدة فان المنع من الكلام بغير ذلك لا يوجب تلك المشقة بخلاف المنع من الشفاعة وجواب السؤال تأمل اه (قوله الا باذنه) أى اذن الله كما قال لا يتكلمون الا من أذن له الرحمن وقال صوابا وقوله فى الآية الاخرى لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون لا ينافى ما تقدم لان المأذون فيه هو الجواب الحق المقبول والممنوع هو العذر الباطل الغير المقبول أو الاول فى موقف وهذا فى آخر اه ع ق (قوله فمنهم) أى الانفس الكائنة يوم القيامة وهى أهل الموقف ولذا قال الشارح أى من أهل الخ (قوله شقى) شامل لشقى الايمان وهو الكافر وشقى الاعمال وهو العاصى بدليل ما قرره فى قوله الا ما شاء ربك وقوله وسعيد شامل لسعيد الايمان فقط وللسعيد على الاطلاق بدليل ما قرره فى قوله الا ما شاء ربك اه سم (قوله اخراج النفس الخ) ينبغى أن يكون المراد اخراج النفس ورده على وجه خاص كتتابع الاخراج والرد وتوالهما وارتفاع النفس فيهما اه سم (قوله أى سموات الآخرة الخ) يدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان أهل الآخرة لا بد لهم من مظل ومقيل وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف أكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على الثواب والعقاب فلا يجدى له التشبيه اه فتدبر ع ق ولكن يرد عليه أن ذلك لا يفهمه الا من يعتقد وجود السموات الآخرة والمعتقد لذلك لا يفتقر الى أن يخبر بأن الخلود بخلود السموات الاخروية لان ذلك معتقده ومن لا يعتقدها لا يفيد التأبيد بها الا بدية باعتباره وان حملت على سموات الدنيا والارض كذلك لزم انها غير دائمة

(تلك) الخصلة (فيهم غير محدثة * ان الخلائق) جمع خليقة وهى الطبيعة والخلق (فاعلم شرها البدع) جمع بدعة أى المبتدعات المحدثات قسم فى الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها فى الثانى تحت كونها محبة (ومنه) أى من المعنوى (الجمع مع التفريق والتقسيم) وتفسيره ظاهر مما سبق فلم يتعرض له (كقوله تعالى يوم يأتى) يعنى يأتى الله أى أمره او يأتى اليوم أى هوله والظرف منصوب باضمار اذكر أو بقوله (لا تكلم نفس) بما ينفع من جواب أو شفاعة (الا باذنه فمنهم) أى من أهل الموقف (شقى) مقضى له بالنار (وسعيد) مقضى له بالجنة (فأما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير) اخراج النفس (وشهيق) رده (خالدين فيها مادامت السموات والارض) أى سموات الآخرة وأرضها

والحوان

والجواب أن التأبيد بها كناية عن الابدية كما يقال لا أفعل كذا ما طلع نجم والمراد لا أفعله أبدا وهذا وارد في لسان العرب كثيرا اه (قوله وهذه العبارة كناية الخ) أي فالمراد سموات الدنيا وارضها ولا بد في التأبيد بها اذنا وهما قبل الدخول فضلا عن الخلود لانه على تقدير الكناية المراد التقدير بلازم الكلام من الطول والمراد طول لا نهاية له على ما جرى به استعمال اللغة في مثل ذلك اه يس (قوله ونفى الانقطاع) تفسير (قوله أي الا وقت مشيئة الله) يحتمل أنه حمل ما على المصدرية الظرفية فيكون الوقت داخلا في معناها لانها نائبة عنه ويحتمل تقديرها بمجرد المصدرية فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت مقدر في الكلام اه سم (قوله من تخليد الخ) بيان لما (قوله كالكفار) التكاف باعتبار الافراد الذهنية أو استقصائية (قوله عطاء) مصدر مؤكد أي أعطوا عطاء بيضاوي أو حال من الجنة اه سم (قوله ومعنى الاستثناء الخ) حاصله أنه استثنى الفساق من المخلدين في النار باعتبار الانتهاء ومن المخلدين في الجنة باعتبار الابتداء لانهم لم يدخلوا مع السابقين فالخلود في حقهم ناقص بحسب المبدا وظهر أن ما صدق الاستثناء في الاستثنائين واحد (قوله الذين سعدوا بالايمان) وان شقوا بسبب المعاصي وهذا بيان لان اطلاق السعادة عليهم بهذا الاعتبار لا يقال فعلى هذا كيف يكون قوله فمنهم شقي وسعيد تقسيما صحيحا لان من شرطه أن تكون صفة كل قسم منافية عن قسيمه لانا نقول ذلك الشرط من حيث التقسيم لانفصال حقيقي أو مانع من الجمع وههنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وأن حالهم لا يخلو عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص باعتبارين اه سم أي فتكون أما في قوله وأما الذين سعدوا المنع الخلو فيجوز الجمع وعبارة ع ق فعلم أن المراد بالشقاوة ما يعم الكبرى والصغرى وكذا المراد بالسعادة في قوله وأما الذين سعدوا ما يعم الصغرى والكبرى فدخل في الشقاوة بعض ما دخل في السعادة والعكس ولا يضر ذلك في التعبير بآلة الانفصال وهي أما لان الانفصال يكون بمنع الخلو وهو موجود هنا اذ لا يخلو أحد من أهل الموقف من الشقاوة والسعادة ولو اجتمعا في العاصي المؤمن باعتبارين اه وفيه أن آلة الانفصال المذكورة في المنعاق هي اما بالكسر لا أما بالفتح الا أن تكون للانفصال أيضا كما يدل عليه هذا الكلام راجع (قوله والتأبيد الخ) جواب سؤال تقديره كيف نفى عن ذلك البعض التخليد في الجنة مع أنهم اذا دخلوها لا يخرجون منها قط اه سم (قوله من مبدا معين) هو وقت الدخول في الجملة وقوله كما ينقض أي يستثنى منه وقوله باعتبار الانتهاء أي كما في الآية الاولى وقوله فكذلك باعتبار الابتداء أي كما في الآية الثانية (قوله ثم فرق) فيه أنه تقدم أنه يشترط في الجمع مع التفريق أن يكون التفريق في جهتي الادخال والتفريق هنا ليس في جهتي الادخال فتدبر اه يس اللهم الا أن يراد بالتفريق مطلق ذكر الفصل بين شيئين وحينئذ لا يستفاد تفسيره صراحة مما تقدم اه ع ق (قوله وقد يطلق التقسيم الخ) قضيته أن التقسيم بالمعنى السابق لا يطلق على

وهذه العبارة كناية عن التأبيد ونفى الانقطاع (الا ما شاء ربك) أي الا وقت مشيئة الله تعالى (ان ربك فعال لما يريد) من تخليد البعض كالفساق والخراج البعض كالكفار والخراج البعض كالفساق (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ) أي غير مقطوع بل ممتد لا الى نهاية ومعنى الاستثناء في الاول أن بعض الاشقياء لا يخلدون كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان وفي الثاني أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل يفارقونها ابتداء بعد أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالايمان والتأبيد من مبدا معين كما ينقض باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء فقد جمع الانفس في قوله تعالى لا تكلم نفس ثم فرق بينهم بان بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد ثم قسم بان أضاف الى الاشقياء مالهم من عذاب النار والى السعداء مالهم من نعيم الجنة بقوله فاما الذين شقوا الخ (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أحدهما أن تذكر احوال الشئ

واحد من هذين الامرين وهو ظاهر فى غير الاول اذ يصدق عليه أنه ذكر متعدد وهو الثقال والخفاف الخ واضافة مالكل اليه على التعيين كما أضاف الى الثقال حال الملاقاة وهكذا فليتأمل وجوابه أن المتعدد هنا نفس الشئ وهنا حاله تأمل وفيه أن المتعدد ثم شامل للاحوال تأمل اللهم الا أن يخصص المتعدد فيما سبق بغير أحوال الشئ ثم رأيت بخط شيخنا البرلسى بازاء قوله مضافا الى كل من تلك ما نصه من هنا فارق التقسيم بالمعنى السابق حيث اشترط فيه كما مر أن تكون الاضافة بعد ذكر المتعدد وهنا يذكر الواحد من الاحوال ويضاف اليه ما يليق به قبل ذكر الحال الآخر وما يليق به اه سم تصرف (قوله مضافا) حال من أحوال والمراد بالاضافة معاملق النسبة (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب المتنبى (قوله سأطلب حقى بالقنا ومشايخ) القنا جمع قناة وهى الرمح وفى بعض النسخ بالفتى وهو المناسب لمشايخ قال الواحدى أراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه والالتئام وضع اللئام على القسم والانف فى الحرب وكان ذلك من عادة العرب اه فنرى (قوله لشدة وطأتهم) أى صولتهم (قوله ملم) أى نازل (قوله اذا شدوا) أى صالوا وحملوا على العدو (قوله مقام الجماعة) أى فى النكاية (قوله وهكذا الى الآخر) أى والى الكثرة حال الشدة والى القلة حال الدعة (قوله والثانى الخ) التقسيم بهذا المعنى ينطبق على تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف اهسم (قوله يهب لمن يشاء اناثا الخ) قال فى المطول وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتى هن من جملة ما لا يشاؤه الانسان أهم لكنه أى الله تعالى لجبر تأخير الذكور عرفهم لان فى التعريف تنويها بالذكور كأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم أى لشرفهم ثم أعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور وأخر الاناث تنبيها على أن تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتض آخر اه فقد بين رحمه الله سر تقديم الاناث وتعريف الذكور ثم تقديم الذكور وقوله تنويها بالذكر أى تعظيما له ورفعة له يقال نوه به اذا رفعه ونوه باسمه أيضا اذا رفع ذكره فالذكر بفتح الذال والكاف وقوله حقهما من التقديم حقه أن يقول من المرتبة أو أن فى عبارته حذفا أى والتأخير وقوله بل لمقتض آخر وهو أن يفعل ما يشاء (قوله أو يزوجهم) أى يجعل لهم الزوج أى الذكور والاناث معا يعنى يجعل لهم الاثنين اه سم ووجه العطف بأو وفى هذا القسم مع أن العطف فى الما بق واللاحق بالواو أنه لما ورد الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين أو احدا هما وجب العطف بأو والا لفسد المعنى ولزم أن يكون لكل واحد منهما مع الاناث فقط أو الذكور فقط ذكور واناث معا فالمعنى أو يزوجهم بدل الاناث فقط والذكور فقط ذكورا واناثا معا ان شاء ذلك وفائدة العدول عن التصريح بمن يشاء فى الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام عن أسلوبه الاشارة الى عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح أفاده يس نقلا عن السيد (قوله مبالغة) علة للانتزاع أى لاجل افادة المبالغة أى افادة أن ذلك بالغ فى وصف المنتزع منه

مضافا الى كل) من تلك الاحوال (ما يليق به كقوله)

سأطلب حقى بالقنا ومشايخ

كأنهم من طول ما التثموا مرد

(ثقال) أى لشدة وطأتهم على الاعداء (اذا لاقوا) أى حاربوا (خفاف) أى مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا) الى كفاية مهم ودفاع ملم (كثير اذا شدوا) لقيام واحد مقام الجماعة (قليل اذا عدوا) ذكر أحوال المشايخ وأضاف الى كل حال ما يناسبها بان أضاف الى الثقل حال الملاقاة والى الخفة حال الدعاء وهكذا الى الآخر (والثانى انتفاء أقسام الشئ كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما) فان الانسان اما أن لا يكون له ولد أو يكون له ولد ذكر أو أنثى أو ذكر وأنثى وقد استوفى فى الآية جميع الاقسام (ومنه) أى من المعنوى (التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذى صفة أمر آخر مثله فيها) اى مماثل لذلك الامر ذى الصفة فى تلك الصفة (مبالغة) اى لاجل المبالغة

بتلك الصفة (قوله وذلك) أى المبالغة وقدره اشارة الى دفع ما قد يتوهم من أن فيه متعلق بمبالغة وانما هو متعلق بكمالها اه يس (قوله لكمالها) أى لادعائك كمال تلك الصفة كانت كاملة فى الواقع أم لا وهو علة للعلة (قوله الى حيث) أى الى مرتبة يصح الخ (قوله وهو أقسام) أى سبعة لان الانتزاع اما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف اما من أو الباء أو فى والباء اما داخلة على المنتزع منه أو على المنتزع ومايكون بدون حرف اما أن يكون لا على وجه الكناية أو على وجه الكناية ثم هو اما انتزاع من غير المتكلم أو من المتكلم نفسه (قوله بمن التجريدية) والمناسب لها حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء لان المنتزع مبتدؤه ونشأته من المنتزع منه الذى هو مدخول من وأما من جعلها للبيان فلا تفيد المبالغة فان بيان شئ لشئ لايدل على كمال التبين فى الوصف بخلاف جعله مبدأ ومنشأ فكانه قيل خرج من فلان لى وأتانى منه صديق آخر اه ع ق (قوله أى قريب الخ) تفسير للعميم لقول الصحاح حميك قريبك الذى تهتم لامره اه مطول (قوله حدا) أى خريتة وقوله صح معه أى صح بمصاحبته للاتصاف بذلك القدر من الصداقة (قوله أن يستخلص) أى يستخرج (قوله ومنها مايكون بالباء التجريدية) والظاهر أنها للمعية وفيما يأتى رمز اليه اه سم (قوله لتسألن به البحر) أى لتسألن البحر معه أى شخصا كريما كالبحر مصاحبا له (قوله وشوهاء) أى وربب شوهاء (قوله لسعة اشداقها) جمع شدق وهو جانب الفم وقوله ولما أصابها من شدائد الحرب أى من الضربات والطعنات وفى نسخة صحيحة أو لما أصابها بالعطف بأو وفيه اشارة الى قولين مع الاشعار بترجيح الاول للبداءة به وهو الموافق للمطول حيث قال عقب قوله وشوهاء مانصه من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل أرادبها فرسا قبيح الوجه لما أصابها من شدائد الحرب اه ملخصا من الفنرى وسم (قوله الى صارخ الوغى) الصارخ هو الذى يصيح وينادى بحضور الحرب والاجتماع اليه واضافة صارخ على معنى فى كما أشار له الشارح والوغى الحرب أى صارخ فى مكان الوغى (قوله بمستلئم) حال من المجرور فى بى والباء للمصاحبة كما قال فهو ليس بدل من المجرور كما قد يتوهم اذ لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر الا اذا دل على احاطة وشمول فاذا كان تجريدا بخلاف البدل على تقدير صحته لا يكون تجريدا (قوله أى لابس لأمة) هى بالهمز وقد تسهل (قوله والمصاحبة) تفسير مراد للملابسة والاولى حذف الملابسة (قوله مثل الفنيق) الظاهر انه صفة لمستلئم لقربه منه اه سم وجعله ع ق صفة لشوهاء وعبارته ثم وصف الشوهاء بأنها مثل الفنيق وهو الفحل من الابل الذى ترك أهله ركوبه تكرمة له المرحل أى المزعج والمرسل عن مكانه شبهه الفرس به فى القوة والعلو وعدم القدرة على مصادمتها اه والفنيق بفاء مفتوحة فنون فياء فقاف (قوله وهو الفحل) أى الذكر من الابل وقوله المكرم أى الذى يكرمه صاحبه بعدم ركوبه (قوله من رحل البعير) بتشديد الحاء وقوله أشخصه أى أطلقه

وذلك (لكمالها) اى تلك الصفة (فيه) اى فى ذلك الامر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة (وهو) أى التجريد (أقسام منها) مايكون بمن التجريدية (نحو قولهم لى من فلان صديق حميم) أى قريب يهتم لامره (أى بلغ) فلان (من الصداقة حدا صح معه) أى مع ذلك الحد (ان يستخلص منه) أى من فلان صديق (آخر مثله فيها) أى فى الصداقة (ومنها) مايكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه (نحو قولهم لان سألت فلانا لتسألن به البحر) بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا فى السماحة (ومنها) مايكون بدخول باء المعية فى المنتزع (نحو قوله وشوهاء) أى فرس قبيح المنظر لسعة اشداقها أو لما اصابها من شدائد الحرب (تعدو) تسرع (بى الى صارخ الوغى) أى مستغيث فى الحرب (بمستلئم) أى لابس لأمة وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة (مثل الفنيق) وهو الفحل المكرم (المرحل) من رحل البعير أشخصه عن مكانه

وقوله وأرسله تفسير (قوله أى فى جهنم) تفسير للضمير المجرور بفى وقوله وهى أى جهنم نفسها (قوله تهويلا الخ) علة لانتزع (قوله ومبالغة فى اتصافها بالشدة) فالصفة هى الشدة وعبارة ع ق لكنه يوغل فى اتصافها بكونها دار عذاب مخلد حتى صارت بحيث يصدر عنها دارا أخرى هى مثلها فى الاتصاف بكونها دارا ذات عذاب مخلد اه (قوله ما يكون بدون توسط حرف) أى ويفهم التجريد من المقام (قوله نحو قوله) أى قول قتادة بن مسلمة الحنفى بنسبة لبنى حنيفة (قوله فلئن بقيت) أى حيا وقوله لارحلن أى لأسافرن وقوله بغزوة أى بسبب غزوة وفى نسخة لغزوة وقوله نحو الغنائم فى المطول الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بأرحلن اه (قوله أى الا أن يموت) فأو بمعنى الا أى لكن ان مات كريم فلا تحوى الغنائم (قوله من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة) أى وحينئذ فلا يكون من قبيل التجريد لان الالتفات مبنى على الاتحاد والتجريد على التعدد اذ المعبر عنه بالطريق الاول والثانى فى الالتفات واحد والمعبر عنه باللفظ الدال على المنتزع منه وباللفظ الدال على المنتزع متعدد بحسب الاعتبار اذ يقصد أن المجرد شئ آخر غير المجرد منه (قوله على ما ذكرنا) أى على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد فانه يقتضى أنه قد يجامعه الالتفات اذا المراد بالاتحاد فى الالتفات الاتحاد فى نفس الامر لا الاتحاد فيه وفى الاعتبار والتعدد فى التجريد تعدد بحسب الاعتبار لا فى نفس الامر أيضا حتى ينافى الالتفات والحاصل أنه تجريد نظرا للتغاير الادعائى والتفات نظرا للاتحاد الواقعى (قوله أو يموت منى) أى فن مقدرة فى كلامه (قوله فيكون من قبيل لى من فلان) أى من قبيل التجريد الحاصل بواسطة من الداخلة على المنتزع منه لان المقدر كالمذكور (قوله بدون هذا التقدير) ولا قرينة عليه اه مطول (قوله بطريق) أى معهود بطريق الكناية أى تجريد معه كناية بأن ينتزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية كما أنه يعبر عنه بصريح (قوله نحو قوله) أى قوله الاعشى (قوله المطى) جمع مطية وهى المركوب من الابل والكاس اناء من خمر (قوله أى يشرب الكاس الخ) هذا هو المعنى الكنائى قال سم ذكر السيد ما حاصله أن مقصود الشاعر وصف الممدوح بنفى البخل واثبات الجود فكنى بنفى الشرب بكف البخيل عن نفى ملزومه من كونه بخيلا ويفهم من نفى كونه بخيلا كونه جوادا وبه يتم المقصود ولا دليل على أنه جعل نفى الشرب عن كف البخيل كناية عن اثبات الشرب له بكف كريم منتزع منه مغاير له ادعاء ليكون تجريدا نعم كونه كناية عن اثبات شربه بكف كريم منتزع منه يجامعه فصح ما ادعاه البعض وأما قوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ فانما يرد عليه اذا كان مراده توجيه ما فى الكتاب وأما اذا أراد رده فلا اه وقوله فظهر أن كونه كناية عن كون الخ أى كما قرره هذا البعض ويجاب بأن قول الشارح الكناية لا تنافى التجريد أى

وأرسله اى تعدوبى وهى من نفسى مستعدة للحرب بالغ فى استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر (ومنها) ما يكون بدخول فى المنتزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد أى فى جهنم وهى دار الخلد) لكنه انتزع منها دارا أخرى وجعلها معدة فى جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة فى اتصافها بالشدة (ومنها) ما يكون بدون توسط حرف (نحو قوله فلئن بقيت لارحلن بغزوة نحوى) أى تجمع (الغنائم أو يموت) منصوب باضمار أن أى الا أن يموت (كريم) يعنى نفسه انتزع من نفسه كريما مبالغة فى كرمه فان قيل هذا من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة قلنا لا ينافى التجريد على ما ذكرنا (وقيل تقديره أو يموت منى كريم) فيكون من قبيل لى من فلان صديق حميم فلا يكون قسما آخر (وفيه نظر) لحصول التجريد وتمام المعنى بدون هذا التقدير (ومنها) ما يكون بطريق الكناية (نحو قوله

ياخير من يركب المطى ولا
يشرب كأسا بكف من بخلا)

أى يشرب الكاس بكف الجواد انتزع منه جوادا يشرب هو بكفه

الكناية فى نفسها أو على الوجه الذى قررناه ويدل عليه قوله على ما قررنا لا على الوجه الذى قرره هذا البعض لعدم تعينه قال الحفيد ينبغى أن يعلم أن قوله ولا يشرب عطف على يركب والضمير لمن فالتجريد أولا فى جنس الممدوح وثانيا فى الممدوح ففيه مزيد مبالغة اه (قوله على طريق الكناية) أى فقد جرى فى افادة هذا المعنى على طريق الكناية حيث أطلق اسم الملزوم الذى هو نفى الشرب بكف البخيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم ومعلوم أن المراد بالكريم نفسه ففيه تجريد (قوله ومعلوم أنه يشرب بكفه) أى غالبا (قوله وقد خفى هذا) أى كونه انتزع منه جوادا على طريق الكناية الذى يفهم منه اجتماع التجريد والكناية (قوله على بعضهم) هو الخلخالى (قوله أن الخطاب) أى بقوله يا خير (قوله والا) أى بأن كان خطابا لغيره (قوله بل كناية الخ) أى فى قوله ولا يشرب الخ (قوله وأقول الكناية لا تنافى التجريد) رد لقوله والا فليس الخ وقوله ولو كان الخطاب الخ رد لقوله ان كان الخطاب لنفسه فهو تجريد وحاصل كلام الشارح اختيار أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل وكونه كناية لا ينافى التجريد وأن كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه الا أنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حينئذ قسما برأسه والمصنف جعله قسما برأسه أفاده سم (قوله مخاطبة الخ) أى ما تدل عليه المخاطبة اذ المخاطبة ليست من أنواع التجريد ففى كلامه مسامحة ولذا قال الشارح وبيان التجريد فى ذلك الخ (قوله مثله فى الصفة الخ) كفقد الخيل والاموال فى البيت (قوله فليسعد النطق ان لم يسعد الحال) أى ان لم يكن عندك ما تواسى به المادح فواسه بحسن النطق اه سم وقال ع ق أى وحيث لم يوافق فى تحصيل الغرض الحال أى الغنى لامتناعه وعدم وجدانه فليوافق النطق بالمدح والثناء ليكون ذلك مكافأة للمادح بما أمكن اه (قوله المبالغة المقبولة) أى النوع المسمى بذلك وهى الاغراق والتبليغ والغلو فى بعض صوره (قوله لان المردودة لا تكون من المحسنات) وهى بعض صور الغلو كقول المتنبى

كأنى دحوت الارض من خبرتى بها * وكان بناها الاسكندر السد من عزمى

(قوله وفى هذا) أى التقييد بالمقبولة (قوله أن المبالغة مقبولة مطلقا) أى سواء كانت تبليغا أو اغراقا أو غلوا اذ حاصلها أن يثبت للشئ من القوة والضعف ما ليس له فى الواقع وأغذب الكلام أكذبه مع ايهام الصحة وظهور المراد فتكون من المحسنات مطلقا (قوله أنها مردودة مطلقا) اذ لا خير فى كلام أوهم كذبا أو حققه (قوله والمبالغة) لم يقل وهى لئلا يعود الى المبالغة المقبولة اه سم (قوله مطلقا) أى مقبولة أو مردودة (قوله أن يدعى) أى أن يثبت لوصف بالدعوى لا بالتحقيق ولتضمين يدعى معنى الاثبات عدى باللام اه ع ق (قوله فى الشدة) فى بمعنى من والامثلة المذكورة كلها للشدة ولم يمثل للضعف (قوله حدا مستحيلا) أى عقلا وعادة كما فى الغلو أو عادة لا عقلا كما فى الاغراق

على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هذا على بعضهم فزعم أن الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد فى شئ بل كناية عن كون الممدوح غير بخيل وأقول الكناية لا تنافى التجريد على ما قررنا ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه بل داخلا فى قوله (ومنها مخاطبة الانسان نفسه) وبيان التجريد فى ذلك أن ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى الصفة التى سيق لها الكلام ثم يخاطبه (قوله لا خيل عندك تهديها ولا مال) فليسعد النطق ان لم تسعد الحال اى الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى فقد الخيل والمال وخاطبه (ومنه) أى من المعنوى (المبالغة المقبولة) لان المردودة لا تكون من المحسنات وفى هذا اشارة الى الرد على من زعم ان المبالغة مقبولة مطلقا وعلى من زعم انها مردودة مطلقا ثم انه فسر مطلق المبالغة وبين أقسامها والمقبول منها والمردود فقال (والمبالغة) مطلقا (أن يدعى لوصف بلوغه فى الشدة والضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا) وانما يدعى ذلك (لئلا يظن أنه) أى ذلك الوصف

وقوله أو مستبعدا بأن كان ممكنا عقلا وعادة الا أنه مستبعد كما فى التبليغ (قوله غير متناه) أى بالغ فيه النهاية (قوله وتذكير الضمير) أى فى فيه (قوله باعتبار عوده الى أحد الامرين) فكأنه قيل فى أحد الامرين والاحد مفرد مذكر اه سم (قوله فى التبليغ الخ) المناسبة بين معانيها الاصلية والاصطلاحية أن التبليغ فى الاصل مد الفارس يده بعنان فرسه ليزيد فى جريه والاغراق استيفاء النازع فى القوس مدها والغلو مجاوزة الحد فى الامر اه حفيد (قوله لا بمجرد الاستقراء) أى الخالى عن الدليل العقلى وقوله بل بالدليل القطعى أى مع الاستقراء وفى نسخة العقلى (قوله لان المدعى) وهو بلوغ الوصف النهاية فى الشدة او الضعف وقوله فتبليغ أى فدعوى بلوغه ماذكر يسمى تبليغا (قوله كقوله) أى قول امرئ القيس يصف فرسه بأنه لا يعرق وان كثر العدو اه مطول (قوله فعادى) أى والى وقوله عداه بالكسر كما فى الصحاح (قوله بصرع أحدهما) اى القائه على وجهه الارض يقال صرع أى ألقى الصيد أو غيره على وجه الارض اه سم (قوله فى طلق واحد) الطلق بفتح العين الشوط اه فنرى (قوله دراكا) بكسر الدال ولعله تاكيد فان معنى التتابع يفهم من الموالاة خصوصا مع اعتباره فيها أن تكون على الاثر تأمل سم وقال ع ق وينبغى أن يحمل هنا قوله دراكا على معنى أن الموالاة بين الصيدين اتبع بعضها بعضا فى القتل ليفيد أنه قتل الكثير فى طلق واحد ولئلا يكون تأكيدا لقوله عداه اه (قوله ينضح) نضح ان كان بمعنى رشح كان بابه قطع كما هنا وان كان بمعنى رش كان بابه ضرب (قوله فيغسل) يحتمل أن يراد بالغسل المنفى غسل العرق ويكون تأكيدا لنفى العرق ويحتمل أن يراد به الغسل بالماء القراح أى لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء (قوله مجزوم) كأن اختيار الجزم لموافقة الرواية أو التوافى والا فالظاهر جواز نصبه بجعل الفاء للسببية فى جواب النفى اه سم (قوله فى مضمار) أراد به الشوط (قوله وهذا ممكن) أى ما ادعاه (قوله كقوله) أى قول عمر بن الاهيم الثعلبى (قوله مادام فينا) أى مقيما معنا وفى مكاننا (قوله الكرامة) المراد بها الاحسان اللائق به الدافع حاجته وحاجة عياله فى أى سفر كان مع أى حال كان عليه وظاهر تعذر ذلك من سم أى فهو مستحيل عادة لانطباع النفوس على الشح فان حملت الكرامة على اعطاء الجار زاده حال الارتحال الى جهة أخرى فهذا لا يستحيل عادة لوقوع مثل ذلك من الاكابر اه ع ق (قوله وسار) تفسير (قوله يكاد يلحق بالممتنع عقلا) أى لانطباع النفوس على الشح وعدم مراعاة غير المكافأة (قوله مقبولان) أى لعدم ظهور الامتناع الكلى فيهما الموجب لظهور الفساد والكذب واعلم أن ماذكر من المقبول والمردود بالنظر الى البديع واعتبارات الشعر وأما بالنظر الى البيان فالكل مقبول لانها ليست مجراة على معانيها الحقيقية بل كنايات أو مجازات مرسلة كانت أو استعارة بالنظر الى المواد والامثلة فقوله تعالى يكاد زيتها يضىء

(غير متناه فيه) أى فى الشدة أو الضعف وتذكير الضمير وافراده باعتبار عوده الى أحد الامرين (وتحصر) المبالغة (فى التبليغ والاغراق والغلو) لا بمجرد الاستقراء بل بالدليل القطعى وذلك (لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله فعادى) يعنى الفرس (عداه) هو الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما على اثر الآخر فى طلق واحد (بين ثور) يعنى الذكر من بقر الوحش (ونعجة) يعنى الانثى منها (دراكا) أى متتابعا (فلم ينضح بماء فيغسل) مجزوم معطوف على ينضح أى لم يعرق فلم يغسل ادعى ان فرسه أدرك ثورا ونعجة فى مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة (وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا مادام فينا * ونتبعه الكرامة حيثما سارا) أى نرسل من الاتباع أى نرسل (الكرامة) على اثره (حيثما سار) وسار وهذا ممكن عقلا لا عادة بل فى زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلا (وهما) أى التبليغ والاغراق (مقبولان والا)

مجاز مركب عن كثرة صفائه وقول أبي الطيب مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجياد وقول القاضي مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب (قوله أي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة) هذا نفي للقسم الاول أعني قوله ان كان ممكنا عقلا وعادة وترك نفي القسم الثاني أي قوله وان كان ممكنا عقلا لا عادة بان يقول أي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة أو عادة لا عقلا لانه لا يتصور أن يكون شئ ممكنا عادة ممتنعا عقلا كما أشار اليه الشارح بقوله لامتناع الخ فهو علة لمحذوف أي وترك نفي القسم الثاني لامتناع الخ وقال سم قوله لامتناع الخ تعليل لاقتصاره في تفسيره الاعلى ماذكره اه (قوله ولا ينعكس) أي ليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة لان دائرة العقل أوسع من العادة (قوله كقوله) أي قول أبي نواس يمدح الرشيد بأنه أخاف الكفار جميعا من وجد منهم ومن لم يوجد (قوله وأخفت أهل الشرك) أي أدخلت الرعب في قلوبهم بهيبتك وبطشك وقوله حتى انه يتعين فتح كسر همزة ان لدخول اللام في خبرها فتكون حتى ابتدائية وقوله لتخافك النطف جمع نطفة وهي الماء الذي يخلق منه الآدمي قال سم يجوز تقييدها بنطف أهل الشرك ويجوز الاطلاق اه وقوله التي لم تخلق أي لم يخلق منها الانسان بعد أو لم تخلق هي بنفسها أي لم توجد (قوله ممتنع عقلا وعادة) وهو من الغلو المردود لعدم اشتماله على شئ من الامور الآتية الموجبة للقبول (قوله الى الصحة) أي الامكان أي امكان وقوعه ولو قال الى ما يخرجه عن الامتناع لكان أصوب والى الادب أقرب نظرا الى تمثيله بالآية اهـ ش (قوله نحو لفظة يكاد) كاو ولولا وحرف التشبيه كما في المصباح (قوله يكاد زيتها الخ) فلو قيل في غير القرآن هذا الزيت يضيء بلا نار ردّ وحيث قيل يكاد يضيء أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع مبالغة ومعنى قربه من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة اذ قد تكثر اسباب الوهم المتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع فان قيل قرب المحال من الوقوع محال في نفسه فيحتاج في ادعائه المفاد بكاد الى ما يقربه وذلك يؤدي الى التسلسل قلنا قرب المحال من الوقوع لما فسر بما ذكر صار ليس بمحال وعلى تسليمه فيجعل كأنه أمر ضروري في بعض الصور اه ع ق (قوله يضيء) فاضاءة الزيت كاضاءة المصباح من غير مس نار مستحيلة عقلا أي بالنسبة لعقل العوام وأما الخواص فهو ممكن عندهم لان قدرة الله تعالى صالحة لذلك (قوله من التخييل) أي تخييل الصحة وتوهمها لكون ما اشتمل على الغلو يسبق الى الوهم امكانه لشهود شئ يغالط الوهم فيه فتتبادر صحته كما يذاق من المثال وقيد بقوله حسنا اشارة الى أن تخييل الصحة لا يكفي وحده اذ لا يخلو عنه محال حتى اخافة النطف فيما تقدم وانما المعتبر ما يحسن لصحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يدوا تنفاؤه للوهم بأدنى التفات كما في اخافة النطف فليس التخييل فيه على تقدير وجوده حسنا فلا يقبل لعدم حسنه اه ع ق (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله سنا بكها)

أي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا اذ كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينعكس (قوله وأخفت أهل الشرك حتى انه*) الضمير للشان (لتخافك النطف التي لم تخلق) فان خوف النطف الغير المخلوقة ممتنع عقلا وعادة (والمقبول منه) اي من الغلو (أصناف منها ما أدخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو) لفظة (يكاد في يكاد زيتها يضيء) ولو لم تمسسه نار ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله عقدت سنابكها) اي حوافر الجياد (عليها) يعني فوق رؤسها

جمع سنبك وهو طرف مقدم الحافر فقول الشارح أى حوافر الجياد أى أطراف مقدم حوافر الخيل الجياد (قوله عشيرا) مفعول عقدت (قوله بكسر العين) أى وسكون الشاء المثلثة وفتح الياء المثناة من تحت (قوله ومن لطائف العلامة) أى الشيرازى لما فيه من التورية أو التوجيه (قوله ولا تفتح فيه العين) أشار به الى ضبط عشير بنوع لطيف يتضمن الايهام أو التوجيه لان قوله ولا تفتح فيه العين يحتمل ولا تفتح فى لفظ العشير حرف العين ويحتمل لا تفتح فى الغبار العين أى الجارحة المخصوصة لئلا يؤذيها بدخوله فيها ولكن المراد الاول لان قصده ضبط الكلمة فان قلنا انه أبعد المعنيين كان فيه تورية وان قلنا انه مساو كان فيه توجيها الا أن التوجيه يبعده قصد الضبط بالقرينة الا أنه يجوز تعيين القرينة فى التوجيه (قوله وألطف من ذلك) أى مما ذكره العلامة وهذه حكاية ذكرت هنا لمناسبتها وهى اشتمالها على هذه النكتة وهى فتح العين لارادة معنى خفى فيكون تورية أو مساووها والاقرب فيكون توجيها وانما كانت ألطف مما ذكره العلامة لما فيها من التفطن الغريب والهجو بوجه لطيف لمن يستحقه بدعوى القائل فقول بس الظاهر ان اللطافة فيهما على حد سواء لاتحاد حسن التورية أو التوجيه فيهما ليس بظاهر كما علمت (قوله البغالين) أى اللذين يسوقون البغال (قوله عدول دار القضاء) هم شهود المحاكم (قوله فضرطت البغلة) أى تنفست بصوت قال فى المصباح ضرط يضرط من باب تعب ضرطا مثل كتف وفخذ فهو وضرط وضرط ضرطا من باب ضرب لغة والاسم الضراط بالضم اه (قوله فقال البغال) أى تنزيها عن أن تقابله بذلك الفعل وقوله على ما هو دأبهم أى عادتهم عند فعل البغلة ذلك (قوله بلحية العدل) أى ما فعلت يقع بلحية العدل لا فى وجه السائق وفيه تشبيه العدل برجل ذى لحية على طريق الاستعارة بالكناية (قوله الوقر) بكسر الواو أى الحمل وفى المختار الوقر بالفتح ثقل الاذن وبالكسر الحمل وأكثر ما يستعمل الوقر فى حمل البغل والحمار والوسق فى حمل البعير وأوقرت النخلة كثر حملها والوقار بالفتح الحلم والرزانة وقد وقر الرجل يقر بالكسر وقارا وقرة بوزن عدة فهو وقور والتوقير التعظيم وقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا أى لا تخافون لله عظمة اه (قوله افتح العين) يحتمل أن المراد الجارحة وأراد بالمولى من يستحى منه ويحتمل أن المراد افتح حرف العين وقل فى لحية العدل بفتح العين وأراد بالمولى المستحق لذلك وهو الشاهد (قوله ومن هذا القبيل) أى ما فيه تورية أو توجيه فى مادة فتح العين (قوله فى قصيدة) أى فى مدح ملك (قوله علا) أى ارتفع وقوله يدعوه الورى أى الخلق وقوله ملكا أى سلطانا وقوله وريثما أى حينما افتحوا عينا أى عين ملك وهو اللام فصار ملكا بفتح اللام وله معنى آخر وهو أن يراد بالعين الجارحة ولو فتحوا أعينهم وتأملوه علموا أنه ملك بفتح اللام لا ملك بالكسر فيتجه فيه التورية والتوجيه على ما تقدم والمعنى البعيد فتح عين الكلمة (قوله ومما يناسب) أى لكونه فيه الاشارة بضم العين الى معنى خفى ولو لم تكن الاشارة باللفظ

(عشيرا) بكسر العين اى غبارا
ومن لطائف العلامة فى شرح
المفتاح العشير الغبار ولا تفتح فيه
العين وألطف من ذلك ما سمعت ان
بعض البغالين كان يسوق بغلته
فى سوق بغداد وكان بعض عدول
دار القضاء حاضرا فضرطت
البغلة فقال البغال على
ما هو دابهم بلحية العدل بكسر
العين يعنى احدشى الوقر فقال
بعض الظرفاء على الفور افتح
العين فان المولى حاضر ومن هذا
القبيل ما وقع لى فى قصيدة
علا فأصبح يدعوه الورى ملكا
وريثما فتحوا عينا غدا ملكا
ومما يناسب هذا المقام ان بعض
اصحابى ممن الغالب

باللفظ ولا فيه توريه ولا توجيه ولذا قال وما يناسب ولم يقل ومنه (قوله على لهجتهم) أى لغتهم (قوله كالمتعرف) أى الطالب لمعرفة سبب ضحكهم (قوله المسترشد) أى طالب الرشاد (قوله وضم العين) تفسير (قوله فتفطن للمقصود) وهو ضم عين عمر (قوله واستطرف ذلك الحاضرون) أى اعتبروا بظرافة المشير وفهم المشار له (قوله لو تبتغى) أى تطلب وقد سبق أن لو من الالفاظ التى تقرب الى الصحة فحينئذ يكون هذا البيت مما اجتمع فيه الامران (قوله هو نوع من السير) وهو السير السريع وعبارة ع عنقا أى سيرا مسرعا (قوله وهذا) أى مشى الخيل على الغبار (قوله لكنه تخييل حسن) نشأ من ادعاء كثرته وكونه كالجبال فى الهواء (قوله ما يقرب الى الصحة) كالفاظ يخيل (قوله فى قوله) أى قول القائل الارجانى يصف طول الليل اه مطول ومن كلامه

اقرن بر أيك رأى غيرك واستشر * فالحق لا يخفى على إثنين
المـــرء مرآة تريه وجهه * ويرى قفاه بجمع مرآتين

(قوله الشهب) هى النجوم وقوله فى الدجى أى ظلمة الليل متعلق بسمر وقوله وشدت أى علقت أى ويخيل لى مع ذلك إن شدت الخ فالذى يخيل له شيئان وقوله اليمن أى مائلة اليمن والظاهر أن الى بمعنى فى ليكون بيانا للمشدود فيه (قوله محكمة بالمسامير) أى فى ظلم الليل وهذا مستحيل لان الظلمة عرض والنجوم اجرام لكن المتكلم لما رأى اجراما بيضا كالجواهر سمرت فى اجرام سوده كمساط تخيل الوهم أن النجوم فى الظلمة كذلك قبل الالتفات الى دليل استحالة ذلك (قوله قد شدت باهدابها الخ) شد الاجفان باهدابها فى النجوم مستحيل لكن لما رأى المتكلم اجراما معلقة بأحبال فى اجرام تخيل الوهم إن الاجفان مع الاهداب كذلك (قوله وهذا تخييل حسن) يدرك حسنه الذوق (قوله ومنها) أى من أصناف الغلو المقبول (قوله مخرج الهزل) الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذى لا يراد به الا المطايبة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خلع العذار أى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق اه سم (قوله أسكر بالامس الخ) فسكره بالامس عند عزمه على الشرب غدا محال حيث أريد بالسكر ما يترتب على الشرب الذى هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزيين المجالس وللتضاحك وعلى سبيل الخلاعة قبل قال ع ق فان قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف قول المصنف أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم مما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى جميعه موصوفا بما فى العام لوجوده فيه صحيح اه (قوله ان ذا من العجب) أى سكره بالامس اذا عزم على الشرب غدا (قوله ومنه المذهب الكلامى وهو ايراد حجة الخ) قال العلامة الحفيد لا يخفى انه شاع فى عرف العرب وسائر الناس الاستدلال لا سيما بالخطابة والجدل لكن الشائع فى الكلام الاستدلال البرهانى فلا يناسب أن يسمى بالمذهب الكلامى الاستدلال بالمقدمات المستلزمة للمطلوب على تقدير

على لهجتهم امالة الحركات نحو الفتحة أتانى بكتاب فقلت لمن هو فقال لمولانا عمر بفتح العين فضحك الحاضرون فنظر الى كالمتعرف عن سبب ضحكهم المسترشد لطريق الصواب فرمزت اليه بغض الجفن وضم العين فتفطن للمقصود واستطرف ذلك الحاضرون

(لو تبتغى) ذلك الجياد (عنقا) هو نوع من السير (عليه) أى على ذلك العثير (لامكنا) أى العنق ادعى تراكم الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤسها بحيث صار أرضا يمكن سيرها عليه وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن (وقد اجتمعا) أى ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن التخييل الحسن (فى قوله

يخيل لى أن سمر الشهب فى الدجى
وشدت باهدابى اليمن اجفانى

أى يوقع فى خيالى ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان أجفان عينى قد شدت باهدابها الى الشهب لطول ذلك الليل وغاية سهرى فيه وهذا تخييل حسن ولفظ يخيل يزيده حسنا (ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله

أسكر بالامس ان عزمت على
الشرب غدا إن ذا من العجب

ومنه) أى من المعنوى (المذهب الكلامى وهو ايراد حجة

التسليم كما لايخفى اه (قوله المذهب الكلامى) أى النوع المسمى بذلك وانما نسب طريق الاستدلال الى المتكلمين وان كان المتكفل ببيانه أهل الميزان لكمال اجتهادهم فى استعمال القواعد الاستدلالية فى المطالب الكمالية بحيث صاروا يضرب بهم المثل فى البحث والزام الخصوم بأنواع الاستدلال (قوله للمطلوب) متعلق بحجة واللام بمعنى على وقوله على طريقة متعلق بايراد، وفى نسخة على طريق وعليها فتذكير الضمير فى قول الشارح وهو ظاهر (قوله وهو) أى طريقة أهل الكلام وذكر الضمير لان طريقة مضافة للمذكر فاكتسب التذكير وفى نسخة وهى وهى ظاهرة (قوله أن تكون) بالتاء المثناة فوق كما فى بعض النسخ أى الحجة وهو ظاهر وفى بعضها بالياء المثناة تحت والتذكير باعتبار كون الحجة بمعنى الدليل أو البرهان (قوله مستلزمة للمطلوب) ولكن لايشترط هنا الاستلزام العقلى بل ما هو أعم من ذلك اه ع ق (قوله لو كان فيهما) أى فى السماء والارض آلهة الا الله اى غير الله فهى صفة لآلهة لانها اسم بمعنى غير وقوله لفسدتا أى لما تقرر عادة من فساد المحكوم فيه عند تعدد الحاكم فعلى هذا تكون الملازمة عادية ويكون الدليل اقناعيا لحصوله بالمقدمات المشهورات أى لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة غير الله فهو قياس استثنائى حذف منه صغراه والنتيجة للعلم بهما (قوله عن النظام) أى وهذا النظام محقق مشاهد اه سم (قوله فكذا الملزوم) أى باطل أيضا (قوله من المشهورات الصادقة) أى بحسب العادة فانه قد اشتهر فى العرف أن المملكة لاتنتظم بملكين (قوله فى الخطابيات) أى الامور الخطابية المفيدة للظن (قوله دون القطعيات) لانه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا وقد صرح الشارح فى شرح العقائد بأن الحجة اقناعية والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطابيات وأطال فى تقرير ذلك واعترض عليه بعض المعاصرين له وانتصر له بعض تلامذته ومن أراد تفصيل المقام فعليه بحواشى شرح العقائد وحواشى المطول اه يس (قوله فى البرهانيات) أى الادلة المفيدة لليقين (قوله وقوله) أى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك اه مطول وقوله فتنكر أى تغير واغتم منه لان آل جفنة أعداؤه (قوله حلفت الخ) أى حلفت لك بالله ما أبغضتك ولا خنتك ولا كنت لك فى عداوة اه ع ق قال يس فى هذه الابيات مناقشة من وجهين الاول انه ادعى انه اذا مدح أقواما أحسنوا اليه كان أقواما أحسن اليهم فمدحوه وهذا عكس ما فعله هو وانما يحصل الالزام أن لو قال لملوك حكموني فى أموالهم فمدحتهم والا فهو قد جعل مدحه لهؤلاء الملوك سابقا على احسانهم فلا يحصل الالزام اذ لم يكن داعى الى الابتداء بمدحهم الثانى فى قوله * فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا * وهل أحد يرى أن ما مدحه مذنب وانما كان ينبغى أن يقول فلم ير هم غيرهم مذنبين بمدحهم لك فلا رى شيئ ترانى مذنبا بمدحى لغيرك اه ويجاب عن

للمطلوب على طريقة أهل الكلام) وهو ان تكون الحجة بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب (نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) والاالزم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التى يكتفى بها فى الخطابيات دون القطعيات المعتبرة فى البرهانيات (وقوله

الاول بأن المراد انك اصطفيتهم بسبب مدحهم اياك وأحسنت اليهم بسبب المدح اذ لو رأيت المدح ذنبا لما كافأت عليه وعن الثانى بأن المراد لم يرهم أحد مذنبين وأنت من جملة من لم يرهم مذنبين وعبر عن هذا العموم بالخطاب كما يقال لا ترى فلانا الا مصليا أى لا يراه أحد الا مصليا أنت وغيرك والخطب فى مثل هذه الابحاث سهل اه ع ق (قوله فلم أترك لنفسك) أى بسبب ذلك اليمين (قوله أى شكا) أى فى أنى لست ببغيض لك (قوله وليس وراء الله الخ) أى لا ينبغى للمحلوف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق سوى اليمين بالله اذ ليس وراء الله أعظم منه يطلب الصدق بالحلف به لانه أعظم من كل شئ اه ع ق (قوله لتوطئة القسم) أى للدلالة على القسم المحذوف (قوله خيانة) أى غشا وبغضا (قوله اللام جواب القسم) أى فى جوابه وجواب ان محذوف دل عليه جواب القسم (قوله الواشى) هو الساعى بالكلام على وجه الافساد (قوله أغش) أفعل تفضيل والمفضل عليه محذوف يريد أغش من كل غاش وأكذب من كل كاذب اه سم (قوله ولكننى الخ) اشار به الى سبب مدح آل جفنة ليكون ذلك ذريعة لنفى اللوم عنه اى ما كنت امرأ قصدت بمدحهم التعريض بنقصك ولكننى كنت الخ أفاده ع ق (قوله أى فى ذلك الجانب) وأراد به الشأم اه مطول (قوله مستراد) بضم الميم وسكون السين المهملة والظاهر أن السين زائدة وأصله مرتاد اى محل الرود الذى هو طلب الرزق وفى المختار وراد الكلأ طلبه وبابه قال ورياك ايضا بالكسر وارتياده ارتياده منه وفى الحديث اذا مال احدكم فليرتد أى فليطلب لبوله مكانا لينا أو منحدرا والرائد الذى يرسل فى طلب الكلأ اه (قوله من راد الكلأ) بالقصر اى طلبه والكلأ الحشيش (قوله ملولك) مبتدأ خبره محذوف كما اشار له الشارح بقوله اى فى ذلك الجانب وهى جواب سؤال مقدر وكأنه قيل من فى ذلك الجانب الذى تطلب الرزق فيه فقال فيه ملولك ويحتمل ان يكون بدلا اما من مستراد ومذهب أو من جانب لكن يكون حينئذ على حذف مضاف اى مكان ملولك الخ (قوله واخوان) اى لتواضعهم فلا ينافى وصفهم بالاخوة وصفهم بالملولك (قوله أحكم) بضم الهمزة وتشديد الكاف أى اجعل حاكما (قوله اصطفيتهم) فى نسخة اصطنعتهم اى اخترتهم لصنعتك وتفضيلك (قوله آل جفنة) قال سم ذكر فى الصحاح فى فصل الجيم ان جفنة قبيلة من اليمن ولم يذكر فى فصل الحاء جفنة بالحاء بمعنى قبيلة اه (قوله وهذه الحجة) اى المأخوذة من الابيات (قوله على طريق التمثيل) يحتمل ان هذا اشارة الى الاعتراض على هذا المثال بأن هذا ليس من المذهب الكلامى لان المذهب الكلامى من أنواع القياس والتمثيل قسيم القياس عند أهل الميزان ثم بين تقرير آخر يكون المثال عليه من المذهب الكلامى بقوله ويمكن رده الخ ويحتمل أنه اشارة الى أن المصنف أراد بالمذهب الكلامى ما يشمل التمثيل اه سم وعبارة ع ق وهذه الحجة ان قصد الشاعر أن تؤخذ على هذا الوجه كانت على طريق التمثيل الذى هو ان يحمل معلوم على معلوم لمساواته اياه فى علة الحكم

حلفت فلم أترك لنفسك ريبة) أى شكا

(وليس وراء الله للمرء مطلب) فكيف بحالف به كاذبا (لئن كنت) اللام لتوطئة القسم (قد بلغت عنى خيانة * لمبلغك) اللام جواب القسم (الواشى أغش) من غش اذا خان (وأكذب * وأكذب من كل كذبت امرأ الى جانب * من الارض فيه) أى فى ذلك الجانب (مستراد) أى موضع طلب الرزق من راد الكلأ (ومذهب) أى موضع ذهاب للحاجات (ملولك) أى فى ذلك الجانب ملولك (واخوان اذا ما مدحتهم * أحكم فى أموالهم) أتصرف فيها كيف شئت (وأقرب) عندهم وأصير رفيع المرتبة (كفعلك) أى كما تفعل أنت (فى قوم أراك اصطفيتهم) أى وأحسنت اليهم (فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا) أى لا تعاتبنى على مدح آل جفنة المحسنين الى المنعمين على كما لا تعاتب قوما أحسنت اليهم فمدحوك فكما ان مدح أولئك لا يعد ذنبا فكذلك مدحى لمن احسن الى وهذه الحجة على طريق التمثيل الذى تسميه الفقهاء

وتقريره هنا انه حمل مدحه آل حفنة على مدح القوم للمخاطب فى حكم هو نفى العتاب لمساواة الاولى الثانى فى علة الحكم وهى كون المدح بالاحسان فان أراد المصنف بالمذهب الكلامى مطلق الاستدلال كان المثال مطابقا للمراد على هذا الوجه وان أراد به الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الاقترانى أو الاستثنائى لم يكن المثال مطابقا لما ذكر وانما يطابقه بردّه الى صورة الاقترانى أو الاستثنائى فيقرر الاقترانى هكذا مدحى صدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه ينتج مدحى لا عتب فيه دليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك فى مادحيه اه باختصار (قوله قياسا) أى قياسا أصوليا وهو حمل أمر على أمر فى حكمه لجامع بينهما (قوله ويمكن ردّه) أى ما ذكر من الابيات (قوله لكان مدح ذلك القوم الخ) بيان الملازمة اتحاد الموجب للمدحين وهو وجود الإحسان (قوله واللازم) وهو التالى وقوله فكذا الملزوم وهو المقدم أى فمثبت المطلوب وهو انتفاء الذنب عنى بالمدح ولزم منه نفى العتب اذ لا عتب الا عن ذنب (قوله حسن التعليل) أى النوع المسمى بذلك كقول ابن قنوح يذم أجرودا

لحيـة أجرو داذا حصلت * لم تبلغ المعشار من ذرّه
تطلعت فاستقبلت وجهه * فأقسمت لا انبتت شعره

(قوله باعتبار لطيف) متعلق بيدّعى والمراد بالاعتبار النظر وباللطف الدقة كما أشار اليه الشارح بقوله أى بان ينظر الخ أى يثبت لوصف علة حالة كون الاثبات ملتبسا بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة الا من له تصرف فى دقائق المعانى (قوله غير حقيقى) صفة لاعتبار والمراد بالحقيقى المطابق للواقع أى الذى فى الواقع انه علة كان أمرا اعتباريا أو حقيقيا أى موجودا خارجا (قوله غير حقيقى) هو أى الاعتبار بمعنى المعتبر ففيه استخدام أى غير مطابق للواقع بمعنى انه ليس علة فى نفس الامر بل اعتبر بوجه تخيل به كونه صحيحا كان ذلك المعتبر أمرا اعتباريا أو موجودا فى الخارج (قوله علة له فى الواقع) خبر يكون (قوله كما اذا قلت الخ) تمثيل للمنفى (قوله فانه ليس فى شئ) أى فى مرتبة من مراتب حسن التعليل (قوله وما قيل) مبتدأ وقوله فغلط خبره ووجه الغلط أن الاعتبار هنا بمعنى نظر العقل وهو قد يكون حقيقيا اه يس (قوله ومنشؤه الخ) أى فنهم أن المراد بالاعتبار الامر الاعتبارى وأن المراد بقوله غير حقيقى أى غير موجود فى الخارج فاعترض بأنه لا حاجة لقوله غير حقيقى مع قوله باعتبار وقد فهمت المراد بكل من أن الاعتبار بمعنى نظر العقل والمنظور فيه يحتمل أن يكون مطابقا للواقع وان يكون غير مطابق له فيحتاج للتقييد حينئذ بقوله غير حقيقى (قوله أن أرباب الخ) بدل مما سمع (قوله على مقابل الحقيقى) أى الموجود خارجا (قوله ولو كان الامر كما توهم) أى من أن الاعتبارى لا يكون الا غير حقيقى (قوله لوجب أن يكون الخ) واللازم باطل فكذا الملزوم (قوله غير مطابق للواقع) أى مع أن بعضها مطابق للواقع وبعضها غير مطابق

قياسا ويمكن ردّه الى صورة قياس استثنائى أى لو كان مدحى لا عتب فيه لكان مدح ذلك القوم كذلك أيضا لكن التالى باطل فكذا المقدم (ومنه) أى من المعنوى (حسن التعليل وهو ان يدّعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف) أى بأن ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة (غير حقيقى) أى لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع كما اذا قلت قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم فانه ليس فى شئ من حسن التعليل وما قيل من أن هذا الوصف أعنى غير حقيقى ليس بمفيد هنا لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى فغلط ومنشؤه ما سمع أن أرباب المعقول يطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع

للواقع (قوله وهو أربعة أضرب) أي باعتبار الصفة وأما العلة في الجميع فهي غير مطابقة للواقع (قوله بيان علتها) أي بحسب الدعوى لا بحسب الواقع لانها بحسبه ليست علة لان الفرض أنها غير مطابقة للواقع (قوله اما أن لا يظهر لها في العادة علة) أي غير التي أريد بيانها (قوله وان كانت الخ) الواو للحال (قوله لا تخلو في الواقع عن علة) لما تقرر أن الشئ لا يكون الا لحكمة وعلة وتوجيهه لان القادر المختار وصف نفسه بالحكيم فهو يرتب الامور على الحكم تفضلا منه وانما عبر المصنف بلا يظهر دون لا يوجد (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله السحاب) أي عطاؤه جمع سحابة وقيل السحاب اسم جنس (قوله وانما حمت به الخ) أي فليس اتيانها بكثرة الامطار سببه طلب مشابهة الممدوح في الاعطاء لان السحاب لا تطلب المشابهة لانها ليست منها لما شاهدت من غزير عطائه (قوله بسبب نائلك) أي بسبب شهوده فحصل غيرة وتغيظ نشأ عنه الحمى فعلة الحمى التي هي علة في نزول المطر الغيرة والتغيظ (قوله وتفوقه) أي علوه (قوله الرحضاء) بالمهملتين والمعجمة على وزن السفهاء عرق الحمى (قوله أي المحبوب) اى المطر النازل (قوله فنزول المطر من السحاب) اى الذى تضمنه الكلام (قوله بأنه عرق حماها) اى بأنه حماها ذات العرق فهو من اضافة الصفة للموصوف وهو على حذف مضاف أي وتلك العلة غير مطابقة للواقع (قوله أو يظهر لها) أي في العادة اه سم (قوله علة غير الخ) أي مطابقة للواقع أم لا لجواز أن تكون من المشهورات الكاذبة (قوله المذكورة) أي التي يذكرها المتكلم (قوله لتكون المذكورة غير حقيقية) أي غير مطابقة للواقع أي ليست علة في الواقع (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله ما به الخ) اى ليس به سبب قتل الخ من غيظ او خوف حتى يكون القتل لاشفاء غيظه او للاستراحة من ترقب مضرتهم (قوله ولكن يتقى) اى ولكن حمله على قتلهم أنه يتقى اى يتجنب اخلاف ما ترجوه الذئاب منه من اطعامهم لحوم الاعداء لانه لو لم يقتلهم فات هذا المرجو للذئاب فالعلة تجنب خلف مرجو الذئاب المستلزم لتحقق مرجوهم فالعلة تحقيق مرجوهم (قوله فان قتل الاعداء) اى قتل الملوك الاعداء في العادة انما هو لدفع الخ (قوله وصفو المملكة) اى خلوها (قوله صدق) اى تحقق رجاء اى مرجو الراجين اى اطعامهم من لحوم الاعداء (قوله لما علم الخ) أي وانما علم بأن الذئاب ترجت منه ماذ كر لما علم الخ (قوله صارت الذئاب ترجو الخ) أي لانه عودها اطعام لحوم الاعداء (قوله وهذا) اى قوله ولكن يتقى الخ (قوله وصف بكمال الجود) اى حيث انه لو لم يصل اليه الا بالقتل ارتكبه (قوله حتى ظهرت الخ) فيه حمل الذئاب على حقيقتها ومنهم من حملها على الرجال وحمل اللحوم على الاموال والغنيمة اه يس (قوله العجم) اى الغير الناطقة (قوله اما ممكنة) اى ولو لم تقع (قوله كقوله) اى قول مسلم بن الوليد اه مطول (قوله يا واشيا) اى ساعيا بالكلام على وجه الافساد وقوله حسنت صفة لواشيا لان حسن الاساءة هو الصفة المعللة

(وهو أربعة أضرب لان الصفة) التي ادعى لها علة مناسبة (اما ثابتة) قصد بيان علتها (أو غير ثابتة) أريد اثباتها (والاولى اما أن لا يظهر لها في العادة علة) وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة (كقوله لم يحمك) أي لم يشابه (نائلك) أي عطاؤك (السحاب وانما حمت به) أي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها (فصبيها الرحضاء) أي المصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح (أو يظهر لها) أي لتلك الصفة (علة غير) العلة (المذكورة) لتكون المذكورة غير حقيقية فتكون من حسن التعليل (كقوله

ما به قتل أعاديه ولكن
يتقى اخلاف ما ترجو الذئاب
فان قتل الاعداء في العادة لدفع مضرتهم) وصفو المملكة عن منازعتهم (لا لما ذكره) من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبة صدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم من أنه اذا توجه الى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الاعادى وهذا مع أنه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى ظهرت للحيوانات العجم (والثانية) أي الصفة الغير الثابتة التي أريد اثباتها (اما ممكنة كقوله يا واشيا حسنت فينا

وعللها بقوله نجى الخ اى لاجل ان اساءتك اوجبت حذارى منك فلم ابك اذ لا تشعر بما عندى ولما تركت البكاء نجا انسان عينى من الغرق بالدموع فقد اوجبت اساءتك نجاة انسان عينى (قوله اساءته) اى افساده (قوله حذارك) مصدر مضاف للمفعول والفاعل محذوف كما اشار له الشارح ويتعدى بنفسه كما هنا وبمن كما فى قول المصنف حذاره منه (قوله من الغرق) ابرازه عدم ظهور الانسان من اطلاق اسم الملزوم على اللازم اوهو كناية عن العمى (قوله خوفا منه) أى خوفا من الواشى ان يطلع عليه فيشعر بها عنده (قوله أو غير ممكنة) عطف على ممكنة بأن تكون مستحيلة لان نية الخدمة انما تكون ممن له ادراك بخلاف غيره كالجوزاء (قوله كقوله لولم الخ) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا بهذا المعنى فترجمه اه مطول وقوله فترجمه أى عربه وقال المصنف فى الايضاح وأما الرابع فمعنى بيت فارسى ترجمته اه وقال كقوله ولم يقل كقولى اما للتجريد أو نظرا لمعناه فانه مقول للفارسى تأمل (قوله لولم تكن نية الخ) لوتفيد نفى مدخولها شرطا وجوابا فشرطها هنا نفى نية الخدمة وجوابها نفى رؤية نطاق الجوزاء فتفيد لو نفى هذين النفيين فتثبت نية الخدمة ورؤية نطاق الجوزاء والنطاق مايشد به الوسط وقد يكون مرصعا بالجواهر حتى يكون كعقد خالص من الدر وأراد بالانتطاق هنا حالة شبيهة بالانتطاق الحسى وهى كون الجوزاء أحاطت بها تلك النجوم كاحاطة النطاق الذى فيه جواهر فصار كعقد من الدر بوسط انسان واعلم أن اللام استعملت بين استعمال المناطقة وهو الاستدلال بالعلم بانتفاء التالى على العلم بانتفاء المقدم واستعمال اللغويين وهو الاستدلال بانتفاء المقدم على انتفاء التالى فى الخارج واعلم أن علة الانتطاق فى الخارج نية الجوزاء الخدمة فالانتطاق دليل على نية الخدمة أى العلم بها اذا علمت هذا فاعلم أن الرؤية علة للعلم بنية الجوزاء الخدمة فيكون جاريا على استعمال المناطقة وعلى هذا فالمراد بالعلة ما كان علة فى العلم ولكن الظاهر أن مرادهم بالعلة ما كان علة فى الوجود لا فى العلم (قوله الجوزاء) هى برج من البروج الفلكية (قوله من انتطق) أى مأخوذ منه وقوله أى شد النطاق أى المنطقة بوسطه (قوله صفة) وعلتها رؤية النطاق أى الحالة الشبيهة به وقوله غير ممكنة أى لان النية لا تكون الا من العاقل كما تقدم (قوله وفيه بحث) أى فيما قاله فى الايضاح (قوله لان مفهوم هذا الكلام) أى البيت أى مايفهم منه بحسب الاستعمال اللغوى وحينئذ فيقال ان فى هذا البحث اعتراضا باصطلاح على اصطلاح آخر (قوله علة لرؤية الخ) أى على قاعدة اللغة (قوله كما يقال الخ) تنظير من جهة أن الاول علة والثانى معلول (قوله وهذه) أى رؤية الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة الخ (قوله فيكون من الضرب الاول) وهو الصفة الثابتة اى لا من الضرب الرابع (قوله وماقيل الخ) حاصله أنه جواب عن المصنف برد قول المعترض فيكون من الضرب الاول وحاصله أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون من هذا الضرب بأن يراد الانتطاق الحقيقى لا حالة شبيهة به ولا شك أن رؤيته بالجوزاء

اساءته * نجى حذارك) أى حذارى اياك (انسانى) أى انسان عينى (من الغرق فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه) اذ لا يستحسنه (عقبه) أى عقب الشاعر استحسان اساءة الواشى (بأن حذاره منه) أى من الواشى (نجى انسانه من الغرق فى الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه (أو غير ممكنة كقوله

ولم تكن نية الجوزاء خدمته

لما رأيت عليها عقد منتطق)

من انتطق أى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء قيل خدمة الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا فى الايضاح وفيه بحث لان مفهوم هذا الكلام هو أن نية الجوزاء خدمة الممدوح علة لرؤية عقد النطاق عليها أعنى رؤية حالة شبيهة بانتطاق المنتطق كما يقال لولم تجئنى لم أكرمك بمعنى أن علة الاكرام هو المجىء وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون من الضرب الاول وماقيل

غير ثابتة (قوله انه) أى الشاعر وقوله أراد أن الانتطاق أى الحقيقى (قوله فهو مع أنه الخ) رد لما قيل من وجهين الاول مخالفته لما فى الايضاح والثانى أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقى كما ذكره هذا القائل (قوله مخالف لصريح كلام المصنف فى الايضاح) اذ كلامه صريح فى أن المعللة خدمة والطة رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل (قوله لان حديث انتطاق الجوزاء) الاضافة للبيان (قوله ثابت بل محسوس) أى فلا يكون من هذا القبيل المضرب (قوله والاقرب الخ) هذا يوافق ما فى الايضاح لا مخالف له كما هو ظاهره (قوله بانتفاء الثانى) هو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق لان نفى النفى اثبات وقوله على انتفاء الاول وهو عدم بنيته الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته لان نفى النفى اثبات (قوله على انتفاء الاول) أى على العلم به (قوله فيكون الانتطاق) أى المجازى علة الخ وعبارة المطول فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة الخ اه (قوله أى دليلا عليه) تفسير لقوله علة (قوله مع أنه) أى كون نية الجوزاء الخدمة (قوله مابنى على الشك) أى تعليل بنى الخ (قوله لان فيه) أى فى حسن التعليل ادعاء أى لتحقق العلة وقوله واصرارا أى على ادعاء التحقق (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله الغر) أى البيض لان البيض أكثرهم وعا من السود (قوله غبين) أى دفن (قوله أى تحت الربى) أى كما فى البيت الذى قبله وهو قوله

رباشفعت ريح الصباء بنسيمها * الى المزن حتى جادها وهو هامع

يعنى ساقت الريح المزن اليها وجادها من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل اه مطول قال الفنرى الربا جمع ربوة وهى التل المرتفع من الارض وشفعت ان كانت الرواية على صيغة المبنى للمفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كانت على صيغة المبنى للفاعل فالظاهر أنه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهى السحاب الابيض والضمير فى جادها للربا والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد فى البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع اه وقوله جمع ربوة مثلثة الراء كما فى سم (قوله الاصل ترقأ بالهمزة الخ) اعلم أن ترقى كعلم يعلم ورضى يرضى معناه صعد وأما رقأ بالهمزة يرقأ فمعناه سكن يسكن كما هنا (قوله فخففت) أى الهمزة للضرورة بقلبها الفا على غير قياس لان الهمزة التى تبدل الفا يشترط سكونها (قوله على سبيل الشك) فكأنه يقول أوجب لى بكاها الدائم الشك فى أن سبب ذلك تغييبها حبيبا تحت الربا ولا يخفى ما فى تسمية نزول المطر بكا من لطف التجوز وبه حسن التعليل اه ع ق (قوله نهى) أى السحاب تبكى عليها أى تنزل دموعها على الربا لاجل حبيبها الذى تحتها (قوله التفريع) بالعين المهملة وهو فى اللغة جعل الشئ فرعا لغيره وقد روى بالغين المعجمة وهو الافاضة والصب

انه أراد أن الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد أثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فهو مع أنه مخالف لصريح كلام المصنف فى الايضاح ليس بشئ لان حديث انتطاق الجوزاء أعنى الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس والاقرب ان يجعل لوههنا مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا أعنى الاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الاول فيكون الانتطاق علة كون نية الجوزاء خدمة الممدوح أى دليلا عليه وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن (وألحق به) أى بحسن التعليل (مابنى على الشك) ولم يجعل منه لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه (كقوله كأن السحاب الغر) جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (غبين تحتها) أى تحت الربا (حبيبا فارقا) الاصل ترقأ بالهمزة فخففت أى ما تسكن (له نوادمع) عال على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيبت حبيبا تحت تلك الربا فهى تبكى عليها (ومنه) أى من المعنوى (التفريع وهو أن يثبت

فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو أن المتكلم قد فرغ الحكم أي من المتعلق الاول الى الثاني اه فنري (قوله لتعلق امر) أي لمنسوب لامر فالمراد بالتعلق النسبة والارتباط ومصدوق الامر في البيت المخاطبون المضاف لهم الدماء ومتعلقه الدماء وقوله حكم أي محكوم به كالشفاء ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله لمتعلق له آخر كالاحلام أي لمتعلق كائن له وآخر صفة لمتعلق (قوله على وجه يشعر بالتفريع) أي تفريع الثاني على الاول والمراد بتفريعه علميته كونه ناشئا ذكره عن ذكر الاول حيث جعل الاول وسيلة اليه حتى ان الثاني في قصد المتكلم لا يستقل عن ذكر الاول أي فلا بد أن يكون اثبات الحكم للثاني على وجه التفريع على اثباته للاول وليس المراد التفريع في الوجود وقال الفنري أراد بالتفريع التعقيب الصوري والتبعية في الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف فيما يأتي لان شفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء احلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر أصلا فلا يرد أن التشبيه في قوله كما دماؤكم يدل على أن أمر التفريع على عكس ما ذكره الشارح اذ المشبه به أصل والمشبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب على أن الكاف في مثله ليست للتشبيه بل لمجرد التعليل كما قيل في قوله تعالى واذكروه كما هداكم اه (قوله والتعقيب) تفسير (قوله احترازا عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل) كذا في المطول بزيادة لفظة وهو قبل احترازا قال الفنري الظاهر ان هو راجع الى قوله على وجه يشعر الخ فالوجه أن يحترز بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب وأبوه راكب كما وقع في أكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللآخر الرجولية اه سم (قوله عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل) أي ماش فالحكم المشي والركوب والامر هو زيد ومتعلقه الغلام والاب فلو قيل كما أن أباه راكب كان من قبيل التفريع (قوله كقوله) أي قول الكميت من قصيدة يمدح بها أهل البيت اه مطول (قوله احلامكم) أي عقولكم جمع حلم بالضم وأما بالكسر فالتأني في الامر (قوله لسقام) بفتح السين المرض ومافي كما دماؤكم زائدة لا تمنع الجار من العمل كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم أي فبرحمة فتكون الدماء هنا مجرورا بالكاف وما بعده أعني تشفي من الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز أن يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره اه فنري (قوله من عض الكلب) بسكون اللام وقوله الكلب بكسر اللام أي العقور وهو الذي يأكل لحوم الناس (قوله انجع) أي انفع اه سم (قوله من شرب دم ملك) لان التداوي بالنجس غير شرب الخمر جائز وكيفية ذلك كما في ع ق والفنري أن يشرط الشريف من اصبع رجله اليسرى فيؤخذ من ذمه قطرة تجعل على تمرة ثم يطعمها المصاب فتبرأ باذن الله تعالى (قوله دم ملك) المناسب شريف لان البيت المذكور في آل البيت ولذا قال ع ق ان انفع أدويته دماء الاشراف (قوله

لتعلق أمر حكم بعد اثباته) أي اثبات ذلك الحكم (لمتعلق آخر) على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل (كقوله أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب) هو بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب المكلب ولا دواء له أنجع من شرب دم ملك كما قال الحماسي

قوله اليسرى في بعض النسخ اليمنى

قوله اه

بناة) جمع بان كقضاة جمع قاض وقوله وأساة جمع آس كقاض وهو الطبيب والعلاج يقال له أسى كفتى والدواء اساء كرداء وقوله كلم أى جراحة أى أنتم تبنون المكارم وتؤسونها باظهارها وتطبون جراح القلوب بالاحسان (قوله من داء الجهل) الاضافة للبيان (قوله بعد أنتم ملوك واشراف) أخذه من قوله كما دماؤكم الخ وقوله وأرباب العقول الراجحة الخ أخذه من قوله وأحلامكم الخ (قوله تأكيد المدح بما) أى بمدح يشبه الخ (قوله وهو ضربان) قال الحفيد الاظهر أن يقول ضروب لقوله فيما بعد ومنه ضرب آخر وكأنه زعم أن المشهور منه الضربان الاولان اه (قوله من صفة ذم) كالعيب فى البيت الآتى وقوله صفة مدح نائب فاعل يستثنى ككسر حد السيف من الاعداء (قوله بتقدير دخولها) أى بتقدير ادعاء دخولها على وجه الشك المفاد بالتعليق لان معنى الاستثناء أن يستثنى هذا العيب من المثنى الذى يتقدر دخوله ان كان عيبا وثمرة تقدير دخولها أن يكون الاستثناء متصلا فيتأتى التعليق بالمحال فان تعليق نقيض الدعوى على كون الفلول عيبا لا يتأتى الا اذا كانت الفلول داخلة فى العيب المثنى (قوله دخولها فيها) بأن ندعى أن لصفة الذم فردين فردا متعارفا وهو المشتمل على الذم وفردا غير متعارف وهو الفرد المشتمل على المدح كالشجاعة بأن ندعى أنها فرد من افراد العيب المثنى (قوله كقوله) أى قول النابغة الذبيانى اه مطول (قوله ولا عيب فيهم الخ) انما كان من تأكيد المدح بما الخ لان نفى العيب على وجه العموم مدح ثم أكد ذلك باثبات صفة المدح وانما كان مشبها للذم لان ما بعد اداة الاستثناء مخالف لما قبلها فان كان ما قبلها نفى عيب مثلا كما هنا كان ما بعدها اثبات عيب وعكسه وهكذا وحينئذ فما بعد غير ههنا صورة صورة ذم وان كان ليس ذما فى الواقع فهو يشبه الذم فى الصورة فتأمل (قوله جمع فل) بفتح الفاء كفلس وفلوس (قوله فى حد السيف) يقتضى أنه قيد فى مفهوم الفل اه سم وقال العصام فى أطوله جمع فل كمد والفل الثلم سواء كان فى حد السيف أو غيره اه (قوله الكتائب) جمع كتيبة وهى الجماعة المعدة للقتال (قوله أى مضاربة الجيوش) تفسير لقراع الكتائب على الملف والنشر المرتب (قوله أى ان كان فلول الخ) جواب ان محذوف أى ثبت العيب فيهم والا فلا وحاصله أن المدعى سالبة كلية أثبتم بدليل الخلاف وهو اثبات المدعى بابطال نقيضه وبيان الدليل أن قوله غير أن سيوفهم الخ يشير الى جملة شرطية مشتملة على موجبة جزئية وهى ثبت العيب فيهم وهى تناقض السالبة الكلية تقدير الشرطية ان كان فلول السيوف عيبا ثبت العيب فيهم لان الفلول قائم بسيوفهم واللازم وهو ثبوت العيب لهم باطل لانه معلق على محال وهو كون الفلول عيبا والمعلق على المحال محال واذا بطل اللازم الذى هو الموجبة الجزئية ثبت نقيضه وهو مدعانا الذى هو سالبة كلية وبهذا يظهر كلام المصنف (قوله ان كان فلول السيف) أى الفلول المعهود للسيف وهو الفلول من مضاربة الجيوش والا فالفلول قد يكون عيبا اه أطول (قوله فأثبت

بناة مكارم وأساة كلم
دماؤكم من الكلب الشفاء
ففزع على وصفهم بشفاء دمائهم
من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم
من داء الكلب بعد أنتم ملوك
وأشراف وأرباب العقول
الراجحة (ومنه) أى من المعنوى
(تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو
ضربان افضلهما ان يستثنى من
صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح)
لذلك الشئ (بتقدير دخولها فيها)
اى دخول صفة المدح فى صفة
الذم (كقوله ولا عيب فيهم غير ان
سيوفهم بهن فلول) جمع فل وهو
الكسر فى حد السيف (من قراع
الكتائب) اى مضاربة
الجيوش (اى ان كان فلول السيف
عيبا فاثبت شيأ منه) اى من العيب
(على تقدير كونه منه) أى كون
فلول السيف من العيب (وهو)

اى هذا التقدير وهو كون القلول من العيب شئ من العيب على هذا التقدير (فى المعنى تعليق بالمحال) كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فى سم الخياط (فالتأكيد فيه) اى فى هذا الضرب (من جهة انه كدعوى الشئ ببينة) لانه علق نقيض المدعى وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب متحقق (و) من جهة (ان الاصل فى) مطلق (الاستثناء هو (الاتصال) أى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر فى موضعه من ان الاستثناء المنقطع مجاز واذا كان الاصل فى الاستثناء الاتصال (فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها) يعنى المستثنى (يوهم اخراج شئ) وهو المستثنى (مما قبلها) اى ما قبل الاداة وهو المستثنى منه (فاذا وليها) اى الاداة (صفة مدح) وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع (جاء التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء الى الانقطاع (و) الضرب (الثانى) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ان يثبت لشئ صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء) أى يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشئ اداة استثناء (يليها صفة مدح أخرى له) أى لذلك الشئ (نحو أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش)

(محال) لانه كناية عن كمال الشجاعة (فهو) اى اثبات

الخ) كلام مستأنف وهو فعل ماض والفاعل ضمير يعود على الشاعر وهو تفريع على الشرطية (قوله أى هذا التقدير) أى المقدر (قوله بالمحال) وهو كون القلول عيبا (قوله حتى يبيض القار) وهو الزفت (قوله حتى يلج الجمل فى سم الخياط) أى حتى يدخل ما هو مثل فى عظم الجرم وهو البعير فيما هو مثل فى ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة اه فتدبر (قوله من جهة أنه) أى اثبات المدح فيه وقوله كدعوى الشئ أى الحسى (قوله نقيض المدعى) وهو عدم العيب وقوله وهو أى النقيض اثبات الخ وقوله بالمحال وهو كون القلول عيبا (قوله ان الاصل الخ) أى الكثير (قوله فى مطلق الاستثناء) أى فى مطلق أدوات الاستثناء بقطع النظر عن المواد والمحال فيزيد بما يأتى من أن الانقطاع أصل نظرا للمواد وقال سم قوله الاستثناء لعل المراد بها اداة الاستثناء ويؤيده أمران الاول انه لو أريد به لفظ الاستثناء لم يفد هنا شيأ اذ الموجود فى الامثلة الاداة لا لفظ الاستثناء والثانى قوله الآتى فذكر اداته الخ فجعل مدار فهم الاتصال على الاداة فتأمله اه (قوله أى كون الخ) تفسير للاتصال (قوله وذلك) أى كون الاصل الاتصال (قوله من أن الاستثناء المنقطع مجاز) أى الاداة مع الانقطاع مجاز أى ان استعمال الا فى المنقطع مجاز وأما اطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فحقيقة وهو قول وعليه ع ق وغيره (قوله مجاز) أى لان الاستثناء اخراج وهو فرع الدخول ولا دخول فى المنقطع أفاده بعض الافاضل وهذا على ان المراد بالاستثناء لفظ الاستثناء وهو قول حكى بصيغة التبريض (قوله تذكر اداته) أى الاستثناء بمعنى الاخراج ففيه استخدام (قوله يوهم) أى يوقع فى وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيأ من افراد ما انفاه من النفى ويريد اثباته حتى يتحصل فيهم شئ من العيب اه مطول (قوله وتحول الخ) أى بعد ان توهم الاتصال من مجرد ذكر الاداة والمراد يتحوله الى ما ذكر ظهور أن المراد الانقطاع (قوله على المدح) أى بعده كنفى العيب عنهم (قوله والاشعار الخ) عطف على المدح المجرور من عطف تفسير (قوله وتحويل) عطف على استثناء (قوله والضرب الثانى) وهو المفضول (قوله أن يثبت لشئ) كالنبى عليه الصلاة والسلام وقوله صفة مدح ككونه أفصح العرب (قوله ويعقب) أى اثبات الصفة لشئ وفى نسخة وتعقب بتشديد القاف أى تلك الصفة (قوله اداة استثناء) نائب فاعل يذكر (قوله يليها صفة مدح) ككونه من قريش قال ع ق ويؤخذ من مثالهم هنا لهذا الضرب أن الصفة الثانية لابد أن تكون مؤكدة للاولى ولو بطريق اللزوم حتى لو قيل مثلا زيد كريم غير أنه حسن الوجه لم يكن من هذا الباب اه (قوله أنا أفصح الخ) الحديث بهذا اللفظ غريب وأما بلفظ أنا أفصح من نطق بالضاد فروع فاثبات الافصحية على جميع العرب يشعر بكمالها وقوله غير أنى من قريش مستلزم لتأكيد الفصاحة اذ قريش أفصح العرب وانما كان هذا مشبها للذم لان أصل ما بعد الاداة مخالفته لما قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدح كما هنا فالاصل أن يكون ما بعدها سلب مدح فكان مدحا فى صورة ذم لان ذلك أصل دلالة

الاداة

الاداة (قوله بيد بمعنى غير) مختص بالمنقطع مضافا الى أن كذا فى الرضى وزعم المغنى أن بيد للتعليل فالمعنى أنا أفصح العرب لاجل انى من قريش ولا يخفى أن هذا التعليل لا يثبت المدعى وجعل ابن مالك تقدير الكلام ولا نقصان فى فصاحتى الا انى من قريش فهو من الضرب الاول وفى القاموس بيد وبايد بمعنى غير ومن أجل اه أطول (قوله وهو) أى غير اداة استثناء أى فبيد كذلك لانه بمعناه اه سم (قوله وأصل الاستثناء الخ) الوجه حذف لفظ أصل لانها توهم خلاف المراد خصوصا اذا انضم لها لفظ أيضا فانه يقتضى أن الاصل فى الاول الانقطاع فينافى مامر وقول الشارح كما أن الاستثناء فى الضرب الاول منقطع يشير لما قلنا اذ لم يتعرض للاصلية وبعضهم جعله اشارة الى أن هذا الضرب قد يكون الاستثناء فيه متصلا بأن كان المستثنى منه عاما نحو زيد يجمع كل كمال الا أنه كريم (قوله أن يكون منقطعا الخ) اما الانقطاع فى الضرب الاول فلان الغرض ان معناه أن يستثنى من العيب خلافه فلم يدخل المستثنى فى جنس المستثنى منه فيه وأما الانقطاع فى هذا الضرب فلانتفاء العموم فى المستثنى منه فيه وانما كان الاصل فى هذين الضربين الانقطاع لان ضابطهما لا يتأتى الا اذا كان الاستثناء منقطعا (قوله وهذا) أى كون الاصل فى هذين الضربين الانقطاع (قوله لا ينافى كون الاصل الخ) لان اصالة الانقطاع نظرا لخصوص الضربين واصالة الاتصال نظر المطلق الاستثناء فلا تنافى بين كلامى المصنف (قوله لكنه الخ) لما كان الاستثناء فى كل من الضربين منقطعا أراد أن يفرق بينهما فقال لكنه الخ وحاصل الفرق أن الضرب الاول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد اداة الاستثناء فيما قبلها لكونه صفة عامة والضرب الثانى لا يجوز فيه ذلك لعدم كون الصفة التى قبل الاداة عامة (قوله وهو ان ذكر اداة الاستثناء الخ) لا يخفى أن بين الوجه الثانى فى الضرب الاول والوجه الثانى فى هذا الضرب فرقا لان الاخراج فى الاول من صفة الذم المنفية فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة ذم أريد اخراجها من صفة الذم واثباتها للموصوف لان الاستثناء من النفى اثبات فاذا تبين بعد ذكره أنه صفة مدح أشعر بأنه لم يجد صفة ذم يثبتها فيجىء التأكيد والاخراج فى الوجه الثانى من صفة المدح المثبتة فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد اخراجها من المستثنى منه ونفيها عن الموصوف لان الاستثناء من الاثبات نفى فاذا تبين بعد ذكره أنه أريد اثباته له أيضا أشعر ذلك بأنه لم يمكنه نفى شىء من صفات المدح عنه فيجىء التأكيد أفاده سم وجوابه أن المراد بقوله الامن الوجه الثانى أى الاجمل ما قيل فى الوجه الثانى لا بعينه تأمل (قوله المبنى على تقدير الاستثناء متصلا) أى وهو غير ممكن فى هذا اه سم أى لان كلا من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصور شمول احداهما للاخرى فلا يتصور الاتصال (قوله ضرب آخر) هو يعود للاول فى المعنى اذ المعنى لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيبا ولو كان خلافه فى الصورة التركيبية قال الحفيد بنى أن يعلم أن الاستثناء فى هذا الضرب متصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين فانه منقطع فيهما أو فى حكمه اه وناقشه ع ش

بيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء (وأصل الاستثناء فيه) أى فى هذا الضرب (ايضا ان يكون منقطعا كما) ان الاستثناء فى (الضرب الاول) منقطع لعدم دخول المستثنى فى المستثنى منه وهذا لا ينافى كون الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه) أى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب (لم يتقدر متصلا) كما قدر فى الضرب الاول اذ ليس ههنا صفة ذم منفية عامة يمكن دخول صفة المدح فيها واذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلا فى هذا الضرب (فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثانى) وهو أن ذكر اداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شىء مما قبلها من حيث ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد من جهة انه كدعوى الشىء ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا (ولهذا) أى ولكون التأكيد فى هذا الضرب من الوجه الثانى فقط (كان الضرب (الاول) المفيد للتأكيد من وجهين (افضل ومنه) أى من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر)

بقوله فيه أنه ان جعل متصلا حقيقة خرج المثال عما نحن بصدده اذ ليس فيه تأكيد المدح بما يشبه الذم اذ حاصل المعنى انك ما عبت فينا أمرا من الامور الا الايمان جعلته عيبا وليس بعيب فى نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما لو قيل ما أنكرت من أفعال زيد الا مواصلة فلان وليست مما ينكر فالنزاع انما هو فى المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أولا وليس من تأكيد المدح بما يشبه الذم فى شئ لانه لم يستثن مدحا أكد به مدحا ونفى العيب وانما استثنى أمرا لم يسلم الدخول ويبقى النزاع فيه هل هو كما زعم المخاطب أو لا بخلاف قولنا لا عيب عندنا الا الايمان ان كان عيبا فهو بمنزلة ولا عيب فيهم البيت فالتأويل على الانقطاع متعين فيفيد هذا الضرب ما يفيده الاول من التأكيد بالوجهين وهما ان فيه من التعليق ما هو كاثبات الشئ بينة وان فيه الاشعار بطلب ذم فلم يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر اه (قوله وهو أن يوقى بمستثنى الخ) كالايمان وقوله معمولا لفعل وهو تنقم فيكون الاستثناء حينئذ مفرغا (قوله وما تنقم) أى ما فرعون فالخطاب لفرعون وهو حكاية عن معجزته (قوله أى ما تعيب) أى شيأ أو أصلا من الاصول الاصل الخ اه سم (قوله والمفاخر) تفسير (قوله نقم منه) بابه ضرب وفهم والاول هو الكثير (قوله اذ اعابه) أى فى شئ وقوله وكرهه أى لاجل ذلك الشئ (قوله من وجهين) لا يقال الوجه الاول مبنى على التعليق بالمحال كما تقدم ولا يجرى ذلك هنا لان كون الايمان عيبا ليس بمحال بدليل ان اعاديهم عليه وقعت منه بالفعل لانا نقول اعاديهم عليه لا يقتضى كونه عيبا ولا يخرجه عن كونه حقا قطعا لانها باطلة قطعا بمقتضى العقل السليم فليتأمل اه سم (قوله كالاستثناء) لانهما من واد واحد اذ كل منهما الاخراج ما هو بصدد الدخول (قوله كما فى قوله) أى قول أبى الفضل بديع الزمان الهمذانى يمدح خلف بن احمد السجستانى اه مطول وقوله الهمذانى هو بفتح الهاء والميم والسجستانى بكسر السين والجيم (قوله هو البدر) أقول هذا المثال على طريق الضرب الثانى السابق لانه أثبت أولا صفة مدح وعقبها باداة الاستثناء يليها صفة مدح أخرى الا أن تلك الصفة الاخرى تعددت فالظاهر أن التأكيد فيه من الوجه الثانى فقط اه سم (قوله هو البدر) أى فى الرفعة والشرف وقوله الا أنه البحر أى فى الكرم وقوله زاخرا أى مرتفعا من تراكم الامواج وهو حال من ضمير البحر لتأوله بالجواد وهو متحمل للضمير فلذا انتصب عنه الحال وقوله الضرغام بكسر الضاد المعجمة أى الاسد فى الجراءة والقوة وقوله الويل قال ع ق جمع رابل وهو المطر الغزير ولم يكتف بوصفه بكونه بحرا فى الكرم عن كونه ويلا فيه لان الويلية تقتضى وجود العطاء والبحرية تقتضى التهيؤ للاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة ومن الويلية كالفعل فلذا لم يكتف بالاول عن الثانى اه (قوله تأكيد الذم) هذا عكس ما سبق وقوله بما أى بذم يشبه المدح أى فى الصورة (قوله بتقدير) متعلق بمستثنى أى بواسطة تقدير دخولها فيها ومعلوم أن نفى صفة المدح ذم فاذا أثبت صفة ذم بعد هذا النفى الذى هو ذم جاء التأكيد وكان مشبها للمدح لما سبق من ان الاصل فيما بعد الا مخالفته لما قبلها فيكون ما بعدها اثبات صفة المدح

وهو ان يوقى بمستثنى فيه معنى المدح معمولا لفعل فيه معنى الذم (نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا) أى ما تعيب منا الا أصل المناقب والمفاخر وهو الايمان يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وهو كالضرب الاول فى افادة التأكيد من وجهين (والاستدراك) المفهوم من لفظ لكن (فى هذا الباب) أى فى باب تأكيد المدح بما يشبه الذم (كالاستثناء كما فى قوله

هو البدر الا انه البحر زاخرا

سوى انه الضرغام لكنه الويل) فقوله الا وسوى استثناء مثل بيد أنى من قريش وقوله لكنه استدراك يفيد فائدة الاستثناء فى هذا الضرب لان الا فى الاستثناء المنقطع بمعنى لكن (ومنه) أى من المعنوى (تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان أحدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشئ صفة ذم بتقدير دخولها) أى صفة الذم (فيها) اى فى صفة المدح (كقوله فلان لا خير فيه الا انه يسىء الى من أحسن اليه وثانيهما ان يثبت للشئ صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم أخرى كقوله فلان فاسق الا انه جاهل) فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثانى من وجه واحد

فتأمل

فتأمل (قوله وتحقيقهما) أى تحقيق وجه افادتهما التوكيد على الوجه المذكور (قوله على قياس مامر) ويأتى فيه الضرب الآخر أعنى الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق اه مطول (قوله وهو المدح بشئ) كالنهاية فى الشجاعة وقوله يستتبع أى يستلزم وقوله المدح بشئ آخر ككونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها (قوله كقوله) أى أبى الطيب اه مطول (قوله نهبت) أى أخذت على وجه القهر والاختطاف وقوله حويته أى ضممته لعمرك وهذا مبنى على قول المعتزلة القائلين بأن القاتل قطع على المقتول أجله ولو تركه لعاش فاذا جمع مابقى من أعمار قتلاه الى عمره كان خالدا الى آخر الدنيا ومذهب أهل السنة أنه لم يقطعه بل المقتول مات بانتهاء أجله وقوله لهنئت الدنيا أى تقبل لها هنيأ لك أى لهنئ أهلها بخلوده (قوله مدحه بالنهاية فى الشجاعة) لان اغتيال النفوس وأخذها قهرا انما يكون بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو جمعت لناهيها كانت خلودا دل ذلك على أن القتل ليس أمرا اتفاقيا يمكن لغير المتناهى فى الشجاعة بل هو لما عنده من نهاية الشجاعة ومدحه بالنهاية فى الشجاعة مدلول الكلام بالقصد الاول وأما كونه سببا لصلاح الخ فتابع له (قوله على وجه) هو كون الدنيا تهنأ بخلوده وقوله استتبع أى استلزم (قوله اذ لا تهنئة الخ) أى فلو لم يكن لهذا الممدوح فائدة لاهل الدنيا ما هنئ أهلها به اذ لا تهنئة الخ (قوله قال على الخ) أشار به الى أن قوله وفيه الخ ليس مخترعا للمصنف كما هو ظاهره بل من كلام على ففيه اشارة الى الاعتراض على المصنف (قوله الربعى) بفتحتين ومهملة نسبة الى ربيعة بن نزار وربيعة الازد وربيعة الجوع من تميم وربيعة بن رشدان بطن من جهينة وربيعة بن حصن بطن من كاب وربيع بطن من طيئ اه انساب (قوله وجهان آخران من المدح الخ) أى مدلولان بالالتزام وهما علو الهمة وعدم الظلم قال الحفيد بل وجوه منها الاشارة الى كمال همته حيث لم يلتفت الى العمر فنظر الى درجات الآخرة اه ووجه الاشارة قوله لو حويته اذ لو تدل على نفى ما دخلت عليه فدلت هنا على أنه لم يحوه أفاده سم (قوله أحدهما) هذا لازم لما جعل هو الاصل وهو النهاية فى الشجاعة (قوله أنه نهب الخ) أى مفاد أنه الخ وهو علو الهمة وذلك لان العدول عن الاموال الى الاعمار انما يكون لعلو الهمة (قوله وذلك) أى كونه نهب الاعمار دون الاموال (قوله من تخصيص الخ) لان تخصيص الشئ بالذكر يقتضى الحصر (قوله وهم) أى البلغاء (قوله يعتبرون ذلك) أى التخصيص والاعراض من حيث مايفهم منه اه بيم (قوله فى المحاورات) أى المخاصمات وقوله والخطابيات أى الظنيات (قوله وان لم يعتبره) أى التخصيص بالذكر أى فلا يفيد الحصر لانه لقب وهو لا مفهوم له كقولهم على زيد حج وقوله أئمة الاصول أى أكثرهم وقال به الدقاق والصيرفى من الاصوليين قال سم قد يقال هذا ظاهر بالنظر للمجرور فقط أى الاعمار اما اذا نظر الى مجموع الجار والمجرور

(وتحقيقهما على قياس مامر) فى تأكيد المدح بما يشبه الذم (ومنه) أى من المعنوى (الاستتباع وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ آخر كقوله نهبت من الاعمار مالو حويته لهنئت الدنيا بأنك خالد مدحه بالنهاية فى الشجاعة) حيث جعل قتلاه بحيث لو جمعت أعمارهم (على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) اذ لا تهنئة لاحد بشئ لا فائدة له فيه قال على بن عيسى الربعى (وفيه) أى فى البيت وجهان آخران من المدح أحدهما (أنه نهب الاعمار دون الاموال) كما هو مقتضى علو الهمة وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض عن الاموال مع أن النهب بها أليق وهم يعتبرون ذلك فى المحاورات والخطابيات وان لم يعتبره أئمة الاصول

فهو قيد وأئمة الاصول انما يعتبرون مفهومه اه (قوله والثاني الخ) هذا لازم لما جعل مستتبعا وهو انه كان سببا لصلاح الدنيا (قوله في قتلهم) أي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الاصلاح الدنيا وأهلها اه مطول (قوله والا لما كان للدنيا سرور بخلوده) بل سرورها بهلاكه (قوله اذ الفه قتله) ولا شك أن المعنى الآخر ملفوف في الكلام (قوله معنى آخر) مدحا كان أو غيره قال في المطول وهذا المعنى الثاني يجب أن لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بأنه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر

ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا * وأسعفنا فيمن نحب ونكرم
فقلت له نعماك فيهم أتمها * ودع أمرنا ان المهم المقدم

انه أدمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان أقرب اه وقوله فمن قال مبتدا خبره فقد سها والقائل صاحب المفتاح والاعتراض للمصنف في الايضاح وقول الشاعر أتمها أي أتم ما ابتدأته من النعمى أي الانعام واترك أمرنا فان أمرهم مهم والمهم مقدم اه سيرامي وقوله لان الشكاية مصرح بها أي في قوله أبا دهرنا اسعافنا وقوله ولو جعل التهنئة مدمجة لكان أقرب أي لان قوله فقلت له نعماك الخ دعاء للممدوح متضمن للتهنئة بالوزارة (قوله وقد أسند) أي يضمن وقوله الى المفعول الاول وهو قوله كلام (قوله فهو لشموله المدح وغيره اعم الخ) أقول لا يناسب تعداد كل منهما على حدة بل المناسب جعل الادماج محسنا ثم تقسيمه الى الاستتباع وغيره كما لا يخفى اه حفيد (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله أقاب الخ) أي كثيو تقليب الاجفان في ذلك الليل كثيرة أوجبت له الشك في أنه يمد على الدهر ذنوبه وقوله أجفاني جمع جفن كتفر وهو غطاء العين من أعلى وأسفل وقوله أعتبها اجعل اجفانه كالسبحة حيث يعتبها اذنوب الدهر وقوله الذنوبا أي ذنوب الدهر عليه من تفريقه بينه وبين الاحبة مثلا وعدم استقامة الحال لاذنوبه في الدهر اذ لا معنى لعدها على الدهر (قوله فانه الخ) علة لكون البيت فيه ادماج (قوله وصف الليل بالطول) أي المأخوذ من قوله أقاب فيه اجفاني الدال على كثرة تقليب الاجفان الدال على كثرة السهر الدال على طول الليل (قوله الشكاية) أي المأخوذة من قوله كاني أعد بها الخ وهو مفعول ضمن (قوله محتملا لوجهين) أي الحتم الاعلى السواء فلا يتناول التورية اه فتري، (قوله أي متباينين الخ) بيان للاختلاف (قوله ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين) أي كما يوهمه كلام المصنف فهو اعتراض عليه نحو رأيت العين في موضع يحتمل على السواء ان يراد به العين الجارية وان يراد به عين الذهب والفضة فليس من التوجيه لعدم تضاد المعنيين (قوله ليت عينيه سواء) تنازع فيه المصدر وهو قول والفعل وهو قال قال ع ق وهذا شطر بيت من بيتين أي من الرمل هما قوله

خاط لي عمرو قباء * ليت عينيه سواء

(و) الثاني (انه لم يكن ظالما في قتلهم) والا لما كان للدنيا سرور بخلوده (ومنه) أي من المعنوي (الادماج بقال أدمج الشئ) في ثوبه اذا لفه فيه (وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى) مدحا كان أو غيره (معنى آخر) وهو منصوب مفعول ثان ليضمن وقد أسند الى المفعول الاول (فهو) لشموله المدح وغيره (أعم من الاستتباع) لاختصاصه بالمدح (كقوله أقاب فيه) أي في ذلك الليل (أجفاني كاني * أعد بها على الدهر الذنوبا فضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر ومنه) أي من المعنوي (التوجيه) ويسمى محتمل الضدين (وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين) أي متباينين متضادين كالمدح والذم مثلا ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين (كقول من قال لا عور ابت عينيه سواء) يحتمل نفي صحة العين العوراء فيكون دعاء له والعكس فيكون دعاء عليه

فليسلني الناس طرا * أمديحا أم هجاء

روى أن رجلا أعطى لخياط اسمه عمرو ثوبا ليخيطه له فقال له الخياط لا أخيطه بحيث لا تعلم أقباء هو أم غيره فقال له هذا الشاعر لان فعلت ذلك لأقولن شعرا لا يدرى أهجاء أم غيره فلما خاط له القباء قال الشاعر ما ذكر ولا يفهم من ذكره أحسن الخياطة انه دعا له لانه جزاه الاحسان لاحتمال أن يكون أفسد الخياطة فدعا عليه أو هو توجيه باعتبار ما يفهم من صورة اللفظ لا بالنظر للقرينة اه وعبارة الفنرى فان قلت الظاهر ان الشاعر أراد المدح لانه بازاء خياطته وهو احسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستو الاحتمالان فلم يستقم عده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح أحد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تأمل اه (قوله متشابهات القرآن) نحو الرحمن على العرش استوى (قوله وهو احتمالها الخ) قال ع ق بعد أن نقل جميع هذه العبارة وفى هذا الكلام خبط لا يخفى لانهم اشترطوا فى التوجيه استواء المعنيين فى القرب والبعد فكيف يصح أن تكون المتشابهات بوجه توجيها مع كون أحد المعنيين فى المتشابهات بعيدا وهو المراد كما فى قوله تعالى والسماء بنيناها بايد الرحمن على العرش استوى فالمعنى المجازى وهو البعيد منهما هو المراد كما تقدم وأيضا قد ذكر السكاكى أن المتشابهات على الاطلاق من التوجيه باعتبار رد كل بعد ان أكثرها له معنى قريب وبعيد وهو يقتضى أن الذى يكون توجيها من المتشابهات بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم ان صح أن بعض المتشابهات تحتمل الضدين على السواء كانت من التوجيه الصرف لانها منه باعتبار وكذا ان صح ان التوجيه لا يشترط فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم تأمل اه بحروفه (قوله من قبيل التورية) أى وهى لا بد فيها من معنى قريب وبعيد والمراد البعيد وقوله والايهام عطف مرادف (قوله ويجوز أن يكون وجه المفارقة) أى مفارقة المتشابهات للتوجيه وهذا وجه آخر للفرق (قوله لا يجب تضادهما) يعنى بخلافهما فى التوجيه فانه يجب تضادهما فيه كالمدح والذم اه جربى (قوله ومنه الهزل الذى يراد به الجد) حاصله أن يذكر الشئ على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب الحقيقة قال فى الايضاح وترجمته تغنى عن تفسيره اه فنرى والجد بكسر الجيم ضد الهزل بفتح الهاء وسكون الزاى الذى هو اللهو واللعب وفى السيرة الحلبية يذكر أن مما أوصى به داود ولده سليمان عليهما الصلاة والسلام لما استخلفه يا بنى ايالك والهزل فان نفعه قليل ويهيج العداوة بين الاخوان اه (قوله اذا ما تميمى أتالك مفاخرا الخ) فان قولك وقت مفاخرة انسان فى حضورك لا تفتخر وقل لى كيف تأكل الضب هزل ظاهر لكنك تريد به الجد لانك تريد تعييبه بأن تنسبه الى أكل الضب فانه مما يتباعد عنه الاشراف وقوله عد أى تجاوز والاشارة فى قوله عن ذا الى الافتخار الذى دل عليه قوله

قال (السكاكى ومنه) أى من التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) وهو احتمالها الوجهين مختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو عدم استواء الاحتمالين لان أحد المعنيين فى المتشابهات قريب والآخر بعيد لما ذكر السكاكى نفسه من أن أكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ويجوز أن يكون وجه المفارقة هو ان المعنيين فى المتشابهات لا يجب تضادهما (ومنه) أى من المعنوى (الهزل الذى يراد به الجد كقوله

اذا ما تميمى أتالك مفاخرا
فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب

مفاخرا أفاده سم والضب قال السيوطي هو حيوان برى والجمع أضب وضباب والانثى ضبة قال ابن خالويه الضب لا يشرب الماء ويعيش سبعمائة سنة فصاعدا ويقال يبول في كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال ان سنه قطعة واحدة مفرج ومن شأنه أنه لا يخرج من جحره في الشتاء ويضرب به المثل في الحيرة وعدم الهداية وروى ابن أبي الدنيا عن أنس قال ان الضب ليموت في جحره هزالا من ظلم ابن آدم وحديث الضب الذي كلم النبي صلى الله عليه وسلم خرجه ابن عدي والحاكم والبيهقي في الدلائل وسقته في كتاب المعجزات والخصائص اه (قوله وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم) هو مبتدأ ثم يحتمل ان يكون خبره مضمر وعليه فقد حذف ثاني مفعولي سماه اختصارا أي سماه بذلك ويحتمل أن خبره كما وسوق ثاني مفعولي سماه اه سم والاول هو الظاهر كما يؤخذ من ع ق قال عبد الحكيم الظاهر ان يقول وهو ما سماه الا انه اعتبر المغايرة من حيث انه مسمى بالتجاهل ومن حيث انه مسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كما هو المشبه كذا وهو كما سيجيء كذا اه وقال غيره أشار بالكاف الى أن الوجه ما لكه السكاكي فهي كالكاف في قولك أخبرني زيد بالامر الفلاني وهو كذلك أي واخباره على ما هو عليه في الواقع اه (قوله سماه السكاكي) أي فسره وعرفه (قوله سوق المعلوم) قال ع ق والعبارة الثانية أفضل لوجهين أحدهما ما أشار اليه السكاكي من أنه يقع في قول الله تعالى كما في قوله سبحانه وما تلك بيمينك يا موسى قال فلا أحب أن يقال في الكلام المنسوب الى الله تعالى يتجاهل العارف يعني بخلاف غيره هذه العبارة فانها أقرب الى الادب ولفظ الغير فيها وان كان عبارة عن المجهول لكن دلالته استلزامية والآخر أنها أكمل في الدلالة على المقصود وظاهر كلام المصنف أن هذا الثاني تعريف للاول الا أن السكاكي اختار تسمية المعنى به وهو قريب مما ذكرناه اه بحروفه (قوله مساق غيره) أي سوقا كسوق غيره (قوله لنكتة) متعلق بتجاهل وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكي الا أنه أخره ليكون بيان النكات متصلا به اه عبد الحكيم (قوله لا أحب تسميته) أي سوق المعلوم الخ (قوله كالتوبيخ) مثال للنكتة (قوله في قول الخارجية) هي ليلى بنت طريف تر ثي أخاها وقد كان قتله يزيد وبعده

فتى لا يريد العز الا من التقى * ولا الرزق الا من قنا وسيوف

(قوله وهو) أي الخابور نهر وقوله ديار بكر محل بالحجاز والذي في ع ق وهو موضع من ديار بكر وبكر من عظماء الجاهلية اه (قوله مورقا) حال من الكاف عامله ما في الكاف من معنى الفعل أي أي شيء ثبت لك حال كونك مورقا (قوله أي ناضرا) أي ناعما لا ذابلا قال سم ولعله أخذه من المقام (قوله كأنك لم تجزع على ابن طريف) اسمه الوليد وكان رئيس الخارجية فهي تعلم أن الشجر لا يجزع لان الجزع لا يكون الا من العاقل فتجاهلت وأظهرت أنه من ذوي العقل وانه يجزع جزعا يوجب ذبوله فلما أورق وبجته على اخراج

(ومنه) أي من المعنوي (تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة) وقال لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى (كالتوبيخ في قول الخارجية أما شجر الخابور) وهو نهر من ديار بكر (مالك مورقا) أي ناضرا اذا ورق (كأنك لم تجزع على ابن طريف)

الورق وأظهرت انها حينئذ تشك فى جزعه فاذا كان الشجر يوبخ على عدم جزعه فأحرى غيره وعبارة المطول فهى تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت انظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم أنه ليس يجب فى كان أن تكون للتشبيه بل قد تستعمل فى مقام الشك فى الحكم اه (قوله والمبالغة) عطف على التوبيخ (قوله كقوله) أى قول البحترى اه مطول (قوله ألم برق الخ) فهو يعلم أن ليس ثم الا ابتسامها فلما تجاهل أظهر انه التبس عليه الامر فلم يدر أهذا الضوء لمع برق الخ وهذا غاية فى المدح حيث بلغت الى حيث يتحير فى الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها وقوله سرى صفة برق أى ظهر فى الليل وقوله أم ضوء مصباح قال فى الاطول ينبغى أن يصفه كالبرق بكونه فى الليل ليفيد قوة الضوء وكأنه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل فى النور القوى اه وقوله أم ابتسامتها اى ام هو ضوء أسنانها عند ابتسامها وهو عطف على مصباح أى أم ضوء ابتسامها كما فى سم وع ق وقوله بالمنظر المراد به الوجه والباء بمعنى فى كما فى ع ق والضاحى بالضاد المعجمة والحاء المهملة بمعنى الظاهر كما قال الشارح من ضحا الطريق ظهر (قوله كقوله) أى قول زهير اه مطول (قوله وسوف اخال أدرى اخال اعتراض بين سوف وأدرى وقد حذف مفعولا اخال والتقدير وسوف أدرى اخال على بحالهم حاصلا يعنى بما أدرى فى الحال ان آل حصن رجال أم نساء وفى الزمن الثانى اعلم ذلك وقد تحقق عنده أنهم رجال ولكن سلك طريق التجاهل مبالغة فى الذم اه سم (قوله أى أظن) تفسير لاخال (قوله وهو القياس) أى لانه مضارع خال والمضارع من الثلاثى كقام مفتوح (قوله أقوم الخ) معمول أدرى الاولى وقوله وسوف الخ معترض بينهما ولاشك انه يعلم أن آل حصن رجال لكن تجاهل وأظهر انه التبس عليه أمرهم فى الحال فلم يدر هل هم رجال أو نساء فنى تجاهله المنزل منزلة جهله اظهار بأنهم يلتبسون بالنساء فى قلة غنائهم وضعف فائدتهم وفى ذلك اظهار لنهاية ذمتهم وانهم فى منزلة النساء (قوله فيه دلالة الخ) أى حيث قابل القوم بالنساء (قوله هم الرجال خاصة) أى لغة وذلك على حد قوله تعالى لايسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولانساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن عروس الافراح اه سم (قوله والتدله) هو بالدال المهملة والهاء (قوله والتدهش) عطف مرادف أى اذهاب العقل (قوله فى قوله) أى قول الحسين بن عبد الله اه مطول (قوله بالله الخ) استعطاف للظبيات والقاع جمعه أقواع وأقوع وقيعان وأضاف الظبيات الى القاع لكونها فيه قال سم كذا قال المصنف والذى يظهر أن هذا من المبالغة فى مدح ليلى وانه من القسم السابق اه وقوله فلن لنا الخ هو يعلم أن ليلى من البشر فتجاهل وأظهر انه أدهشه الحب حتى لايدرى هل هى من الظبيات الوحشية أم من البشر فلذا سأل الظبيات عن حالها وقوله ليلاى أى ليلى المنسوبة الى (قوله وفى اضافة ليلى الخ) أى أن الاضافة فيها استلذاذ

والمبالغة فى المدح كقوله
ألم برق سرى أم ضوء مصباح
أم ابتسامتها بالمنظر الضاحى)
أى الظاهر (أو) المبالغة (فى الذم
كقوله
وما أدرى وسوف اخال أدرى)
أى أظن وكسر همزة المتكلم فيه هو الافصح وبنو أسد تقول أخال بالفتح وهو القياس
(أقوم آل حصن أم نساء) فيه دلالة على ان القوم هم الرجال خاصة (والتدله) أى وكالتحير والتدهش (فى الحب فى قوله * بالله يا ظبيات القاع) هو المستوى من الارض (قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر) وفى اضافة ليلى الى نفسه أولا والتصريح باسمها ثانيا استلذاذ

أكثر من عدم الاضافة وكذا التصريح باسمها وهو جواب عما يقال فيه اظهار وضع الاضمار (قوله وهذا) اى المذكور من النكات اه سم وفى نسخة وهذه اى النكت المذكورة وقوله انموذج اى جملة قليلة قال فى المصباح بضم الهمزة مايدل على صفة الشئ وهو معرب وفى لغة نموذج بفتح النون والذال مفتوحة مطلقا وهو مثال الشئ يعمل عليه اه وفى ع ق مانصه فى القاموس نموذج بفتح النون مثال الشئ والانموذج بالهمزة تصحيف يعنى ومع كونه تصحيفا جرى على الالسن اه (قوله وهى اكثر من ان يضبطها القلم) اى فلا تدخل تحت حصر فيها التعريض كما فى قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين تعريضا بأنهم على الضلال ومنها التحقير كقوله لمعروف ماهذا اشارة الى انه احقر من ان يعرف ومنها غير ذلك من الاعتبارات البلاغية المستفادة من تتبع تراكيب الشعراء وغيرهم اه ع ق (قوله القول بالموجب) اى اعتراف المتكلم بما يوجبه كلام المخاطب مع نفى مقصوده وذلك اما باثبات مناط مقصوده أى علته فى شئ آخر واما بحمل لفظه فى كلام على غير ما قصد منه اه عبد الحكيم والموجب بكسر الجيم اسم فاعل لان المراد به الصفة الموجبة للحكم وبفتحها اسم مفعول ان أريد به القول بالحكم الذى أوجبته الصفة اه من زهر الربيع فى أنواع البديع (قوله أحدهما أن تقع صفة الخ) الظاهر أن المراد بالصفة الواقعة كناية فى الآية مايدل على ذات باعتبار معنى كالاعز والصفة التى روعى اثباتها للغير المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلفت الصفتان لكن المتبادر بحسب العرف اتحادهما ويمكن أن يقال يصح أن يقال باثبات الصفة بالمعنى الاول عند اثباتها بالمعنى الثانى اه حفيد قال سم وعلى الاول ففيه استخدام اه أى لان الصفة الاولى فى قوله أن تقع صفة أريد بها معنى وأريد بالضمير فى قوله فتثبتها معنى آخر (قوله صفة) كالاعز والمراد بالصفة اللفظ الدال على معنى قائم بالشئ أعم من النعت النحوى بدليل مايأتى برلسى تأمل اه سم وقوله فى كلام الغير كالمنافقين وقوله كناية عن شئ أى فريق المنافقين قال سم هل المراد بالكناية عن الشئ هنا العبارة عنه لا المعنى المصطلح لها بناء على أن فى ثبوته هنا تكلفا بعيدا فان كون فريق الكفار الذى هو المراد بلفظ الاعز الذى هو الكناية لازم معنى الاعز غير واضح قلت الظاهر انه يجوز أن يراد بها معناها المعروف ويكفى فى اللزوم ادعاؤهم لانهم يدعون انهم لازم معنى الاعز فليتأمل اه (قوله فحكم) أى محكوم به كالاخراج (قوله فتثبتها لغيره) كالله ورسوله والمؤمنين أى للاعياء الى أن ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيد لأيها المخاطب لان الصفة المستلزمة للحكم انما هى لغير من عبرت بها عنه فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو استلزامها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها عنه (قوله من غير تعرض لثبوته له أو نفيه عنه) الاولى لاثباته له أو لانتفائه عنه اه أطول فلو تعرضت للحكم اثباتا أو نفيا خرج الكلام عن القول بالموجب (قوله يقولون) أى المنافقون لئن رجعنا أى من غزوة

وهذا انموذج من نكت الجاهل وهى اكثر من أن يضبطها القلم

(وضده) أى ومن المعنوى (القول بالموجب وهو نبرة بان أحدهما ان تقع صفة فى كلام الغير كناية عن شئ أثبت له) اى الذلك الشئ (حكم فتثبتها لغيره) اى فتثبت انت فى كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشئ (من غير تعرض لثبوته له) اى ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير (او نفيه عنه نحو) قوله تعالى (يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) فالاعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين

بنى المصطلق (قوله لفريقهم) أى المكنى عنه بالاعز اهسم (قوله فى الرد عليهم) فقد رد عليهم بأن العزة تناسب الاخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل لله ثم لرسوله ثم للمؤمنين لا لفريقكم ويلزم منه اثبات الذلة للمنافقين ولزم ثبوت العزة كون صاحبها هو المخرج بكسر الراء وثبوت الذلة كون صاحبها هو المخرج بفتحها ولم يتعرض لاثبات الحكم ولا لنفيه ولكن فهم بالالتزام فكان الكلام من القول بالموجب (قوله حمل لفظ وقع الخ) قال ع ق بمعنى ان الغير أطلق لفظا على معنى وحمله غيره من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر لم يرده المتكلم الاول اه (قوله مما يحتمله) أى من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ قال فى الاطول احتمالا حقيقيا أو مجازيا فقوله مما يحتمله للتعميم فلا يكون تعاريا عن الفائدة كما يتبادر الى الوهم اه (قوله بذكر متعلقه) متعلق بحمل والباء سببية والمراد بمتعلقه ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقا اصطلاحيا أولا (قوله أى انما يحمل الخ) كأنه أخذ الحصر من التخصيص بالذكر اه سم (قوله كقوله قلت الخ) قال فى المطول وأما قول الشاعر

واخوان حسبتهم دروعا * فكانوها ولكن للاعادى
وخلتهم سهاما صائبات * فكانوها ولكن فى فؤادى
وقالوا قد صفحنا مناقلوب * لقد صدقوا ولكن عن ودادى

فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى اه فيكون المعنى مختلفا بالنظر للمتعلق ونظر العصام فى أطوله فى كلام المطول فراجعه ان شئت (قوله اذ أتيت مرارا) ظرف لقلت أو ثقلت اه أطول (قوله قال ثقلت كاهلى بالايادى) أى منت على موأحسنت الى بأياديك والكاهل مابين الكتفين اه سم (قوله بالايادى) أى النعم جعل نعمه كثيرة حيث ثقلت كاهله (قوله المؤنة) أى المشقة من نحو أكل وشرب (قوله والمن) تفسير (قوله ومنه الاطراد) قيل الظاهر انه من اللفظى لان مرجعه الى حسن السبك وقد يقال بل الى حسن السبك فى معنى مخصوص هو النسب فللمعنى دخل فيه تأمل اه ع ق (قوله بأسماء الممدوح) الظاهر أن يقال باسم الممدوح الا أن يعتبر عطف آبائه على الممدوح فلكل من الممدوح وآبائه اسم اه حميد قال سم قد يشكل على الجواب تقدير الشارح فى المعطوف لفظ اسماء الا أن يقال أراد مجرد بيان العامل اه (قوله باسماء الممدوح) كما فى الحديث الآتى وقوله وغيره أى غير الممدوح كما فى البيت الذى ذكره المصنف (قوله وأسماء آبائه) المراد هنا بالاسماء اثنان فما فوق بدليل المثال اه ع ق (قوله على ترتيب الولادة) بأن يذكر الاب ثم أبوه وهكذا (قوله من غير تكلف فى السبك) أى فى نظم اللفظ قال الفنرى المراد من التكلف فى السبك أن يقع الفصل بين الاشياء بلفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت

وقد اثبت المنافقون لفريقهم اخراج المؤمنين من المدينة فأثبت الله تعالى فى الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم النهى هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم (والثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده) حال كون خلاف مراده (مما يحتمله) ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) اى انما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله قلت ثقلت اذ أتيت مرارا قال ثقلت كاهلى بالايادى) فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملك المؤنة فحمله على تثقيل عاتقه بالايادى والمن بأن ذكر متعلقه اعنى قوله كاهلى بالايادى (ومنه) اى من المعنوى (الاطراد وهو أن تأتى بأسماء الممدوح او غيره من غير تكلف) فى السبك (أسماء آبائه على ترتيب الولادة)

زيدا الفاضل ابن عمرو بن بكر وبه يسقط قول بعضهم لا يقال عدم التكلف لا يطلع عليه فكيف يمكن السامع الحكم بوصف الاطراد لانه ممنوع بل قد يطلع عليه بالقرائن كان تكون تلك الاسماء المرتبة مما يعلم انها لا تحتاج في هذا الترتيب المخصوص الى تكلف بل يمكن ترتيبها كذلك بسهولة اه يس وقال ع ق نفي التكلف يرجع فيه الى الذوق السليم فلا يكون ذكره من التعريف بخفي اه وعليه يأتي السؤال والجواب المتقدمان تأمل (قوله ان يقتلوك الخ) أي ان يفخروا بقتلك و يفرحوا به فلا يعظم علينا افتخارهم لان عندنا ما يخفف أذى افتخارهم وهو أنك أثرت في عزهم بقتل رئيسهم فكأنك أخذت بثأر وتقصك قبل قتلك فلا افتخار لهم في الحقيقة اه ع ق وقوله فقد ثلت بالالام أي أذهبت وقوله عروشهم أي عزهم وقوله بعتيبة أي بقتله (قوله وتضعضع) أي ضعف (قوله قد ثل عرشهم) أي هلك عزهم (قوله وفرحوا به) تفسير (قوله وهدمت الخ) تفسير (قوله فان قيل هذا) أي البيت وقوله من تتابع الاضافات أي من ذي تتابع أي وهو مخل بالفصاحة كما مر (قوله اذا سلم من الاستكراه) أي بأن كان غير ثقيل فالمخل بالفصاحة هو ما فيه ثقل (قوله الحديث) تمامه ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق ابن ابراهيم (قوله الجناس) بكسر الجيم مصدر جانس كقاتل قتالا وجامع جماعا قال ابن مالك في الخلاصة لفاعل الفعال وأقسام الجناس خمسة التام والمحرف والناقص واللاحق والمضارع والمقلوب وفي كل منها تفصيل بأتم ان شاء الله تعالى وذلك ان اللفظين ان اتفقا في كل شئ فهو التام وان اختلفا في الهيئة فقط فهو المحرف وان اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص وان اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب وان اختلفا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق أفاده ع ق (قوله وهو تشابههما في اللفظ) قال في العروس وقد يقال ان هذا الرسم يدخل فيه نحو قام زيد قام وغيره من التأكيد اللفظي فان ادعى ان هذا في الحقيقة لفظ واحد لاتحاد معناه ورد نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه لان الخشية الثانية غير الاولى فان قال هما متحدان في جنس الخشية ورد عليه نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر فان معناهما مختلف فليكن جناسا وليس كذلك ثم يرد عليه أنه غير جامع لخروج نحو يحيى يحيا احدهما اسم والآخر فعل فانهما في اللفظ متحدان لا متشابهان بل شئ واحد فان ادعى انهما متشابهان فانه حقيقتهما مختلفة في المعنى وانما تشابها في النطق فيدخل في الجناس نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر كما سبق و يرد عليه أيضا نحو قام زيد وقام عمرو فليس بجناس ثم ان مطلق المشابهة في اللفظ تصدق بما ليس بجناس كما اذا كانا متفقين في لام الكلمة فقط أو عينها أو فائها اه وجوابه لائح فتأمله اه سم وهو أن المراد المشابهة في جميع حروف اللفظين أو غالبها كما في ع ق وعبارته ثم المعتبر في التشابه كما أشرنا اليه أن يكون مجموع اللفظ كمجموع اللفظ كما تفيده الامثلة فلا يرد أن يقال التشابه المذكور صادق بالتشابه

(قوله ان يقتلوك فقد ثلت عروشهم بعتيبة بن الحرث بن شهاب) يقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم قد ثل عرشهم يعني ان تجمعوا بقتلك وفرحوا به فقد أثرت في عزهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم فان قيل هذا من تتابع الاضافات فهو مخل بالفصاحة قلنا قد تقرر ان تتابع الاضافات اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف والبيت من هذا القبيل كقوله عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم الحديث هذا تمام ما ذكره من الضرب (اللفظي) المعنوي (وأما) الضرب (اللفظي) فهو من الوجوه المحسنة للكلام (فهو أن يبنى اللفظين وهو تشابههما

فى لام الكلمة أو عينها أو فائها نعم الاتكال فى التعريف على قرينة منفصلة مما يبحث فيه اه (قوله تشابههما فى اللفظ) أى مع اختلافهما فى المعنى لاخراج التأكيد اللفظى (قوله فى اللفظ) أى فى التلفظ انما فسره به لانه لا معنى لتشابه اللفظين فى اللفظ ضرورة مغايرة وجه الشبه للطرفين والمراد بالتشابه التناسب بوجه مخصوص يعرف بتفصيله تعديد أنواعه كما سيأتى اه سيرامى (قوله فيخرج) أى بقوله فى اللفظ وقوله التشابه فى المعنى أى بأن يكون وجه الشبه بين اللفظين اتحاد المعنى بأن يكون معناهما واحدا وكذا تقول فيما بعده (قوله نحو أسد وسبع) قال سم للرجل الشجاع اه والظاهر انه غير متعين بل يصح أن يكون للحيوان المفترس (قوله أو فى مجرد العدد) أى فى العدد المجرد من النطق وكذا تقول فيما بعده (قوله أو فى مجرد الوزن) نحو ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس فى مجرد الوزن بل فى عدد الحروف أيضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافى بالنسبة الى التشابه المنفى فيهما فلا محذور اه فتدبر (قوله والتام منه الخ) وجه حسن الجناس التام مطلقا ان صورته صورة الاعادة وهو فى الحقيقة افادة (قوله أن يتفقا الخ) خبر المبتدا (قوله فى أنواع الحروف) أى حقائقها بأن تكون حقيقة الحروف واحدة (قوله نوع) أى رأسه فالالف نوع وتحته أصناف لانها اما مقلوبة عن واو أو عن ياء أو أصلية وللباء كذلك لانها اما مدغمة أولا مشددة أولا وعلى هذا القياس فلا يرد أن يقال النوع تحته أصناف والحروف الهجائية انما تحتها أشخاص لا أصناف وقد يجاب وهو أبعد من التكلف بأن المراد بالنوع هنا النوع اللغوى ولا يشترط فيه وجود أصناف تحته اه ع ق (قوله وبهذا) أى باشتراط الاتفاق فى الحروف وقوله يخرج أى عن التام فلا ينافى ان بينهما الجناس اللاحق وقوله نحو يفرح ويمرح فانهما اختلفا فى الفاء والميم (قوله وفى اعدادها) بأن يكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر قال عبد الحكيم الاولى وفى عددها وفى هيئتها اذ ليس توافق الكلمتين فى أعداد الحروف والهيآت الا أنه أورد صيغة الجمع نظرا الى المواد اه (قوله وبه يخرج نحو الساق والمساق) قال ع ق ولو أخر نحو هذا بالاتفاق فى أنواع الحروف الموجودة ما بعده اه قال يس ولا اعتبار بكون الحرف المشدد يعبر فنن كما يأتى اه والمساق مصدر ميمى بمعنى السوق (قوله وبه يخرج نحو البرد والبرد) بفتح أحدهما وضم الآخر اه مطول (قوله فان هيئة الكلمة الخ) الظاهر أن يقول فان هيئة الحروف كيفية تحصل لها باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام فى هيآت الحروف دون الكلمات اه عبد الحكيم (قوله فنحو ضرب وقتل الخ) أشار بهذا الى أن الاتحاد فى الهيئة لا يستلزم الاتحاد فى الحروف كما أن الاتحاد فى الحروف لا يستلزم الاتحاد فى الهيئة نعم الاتحاد فى الهيئة يستلزم الاتحاد فى العدد بناء على أن الهيئة كيفية تعرض للفظ باعتبار كثرته وقلته وصفة حروفه (قوله وفى ترتيبها) بأن يكون

(فى اللفظ) أى فى التلفظ فيخرج التشابه فى المعنى نحو أسد وسبع أو فى مجرد العدد نحو ضرب وعلم أو فى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل (والتام منه) أى من الجناس (أن يتفقا) أى اللفظان (فى أنواع الحروف) فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح (و) فى (اعدادها) وبه يخرج نحو الساق والمساق (و) فى (هيآتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد فان هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب مبنيا للفاعل والمفعول فانهما على هيئتين مع اتحاد الحروف (و) فى (ترتيبها) أى تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه

المقدم والمؤخر فى أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر فى الآخر ولو قال وفى ترتيبها الكان أوفق بما قبله فشروط التام أربعة قال سم فان اختلفا فى واحد من هذه الاربعة كان الجناس ناقصا ولا اعتبار هنا بحركة الحرف الاخير ولا بسكونه لانه عرضة التغيير اه (قوله والحتف) هو الموت (قوله من أنواع الكلمة) أى الاسم والفعل والحرف (قوله أو فعلين) نحو فلما قال لهم قال لهم فالاول من القبيلة والثانى من القول (قوله أو حرفين) لم يوجد له مثال ويمكن أن يمثل له بقولك اذا مررت بزيد فاسأل به بناء على أن الاختلاف بكنى فيه الاختلاف ولو بحسب الحقيقة والمجاز (قوله سمى مماثلا جريا الخ) قال ع ق والمستحق أن يسمى بالمماثل جريا على ذلك الاصطلاح كل من المتجانسين لا الجناس بينهما ولكن لا حجر فى الاصطلاح اه (قوله نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون مالبثوا غير ساعة) فى الاتقان وأنكر بعضهم كون الآية من الجناس وقال الساعة فى الموضعين بمعنى واحد والتجنيس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى ولا يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازا بل يكونان حقيقتين وزمان القيامة وان طال لكنه عند الله فى حكم الساعة الواحدة فاطلاق الساعة على القيامة مجاز وعلى الآخر حقيقة وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس كما لو قلت ركبت حمارا ولقيت حمارا تعنى بليدا اه مافى الاتقان بحروفه وأقول قضية تمثيل المصنف بهذه واقرار الشارح والسيد على ذلك عدم موافقتهم على ما قاله هذا البعض وعلى التسليم فالعمل بما قاله مخصوص بما اذا كان أحدهما حقيقة والآخر مجازا عن تلك الحقيقة لاطلاقه الانه كثر تمثيلهم بما يكون أحدهما مجازا كقوله فانه يحيى لدى يحيى فان الاول مجاز اذ الحياة حقيقة لا يتصف بها الكرم والثانى حقيقة لان الاعلام تتصف بالحقيقة والمجاز وكقوله البدعة شرك الشرك فان اطلاق الشرك على البدعة مجاز وكقوله من أيد عواصم عواصم ان أريد الايدى حقيقة فان وصفها بعواصم وعواصم مجاز الى غير ذلك مما يظهر بتتبع أمثلتهم والحكم يرد جميع تلك الامثلة مما لا مساغ له لكن تخصيص كلامه أعنى ذلك البعض بما قلناه ينافيه قوله بل يكونان حقيقتين فليتأمل اه سم وقال ع ق وقد يجاب على تقدير تسليم أن لا جناس بين اللفظ الحقيقى ومجازيه بأن الساعة صارت حقيقة عرفية فى القيامة اه هذا وقال الفنرى الالف واللام فى الساعة زائدة لا تعتبر ولا كذلك الميم فى مساق اه اى فلذلك كانت الآية من التام بخلاف ساق ومساق فليتأمل (قوله وان كانا من نوعين الخ) سيأتى مثال الاسم والفعل فى البيت ومثال الاسم والحرف رب رجل شرب رب آخر فرب الاول حرف جر والثانى اسم للعصير المستخرج ومثال الفعل والحرف علا زيد على جميع أهله أى ارتفع عليهم فعلا الاولى فعل والثانية حرف (قوله سمى مستوفى) لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر اه ع ق (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله

وبه يخرج الفتح والحتف (فان كانا) أى اللفظان المتفقان فى جميع ما ذكر (من نوع) واحد من أنواع الكلمة (كاسمين) أو فعلين أو حرفين (سمى مماثلا) جريا على اصطلاح المتكلمين من ان المماثلة هى الاتحاد فى النوع (نحو ويوم تقوم الساعة) أى القيامة (يقسم المجرمون مالبثوا غير ساعة) من ساعات الايام (وان كانا من نوعين) اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل وحرف (سمى مستوفى كقوله

مامات من كرم) ما موصولة موضعه رفع على الابتداء وخبره جملة قوله الخ ومن كرم الزمان بيان لما اهسم قال ع ق أي ماذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضي فصار كالميت في عدم ظهوره فانه أي فان ذلك الميت من الكرم يحيا أي يظهر كالحي لدى أي عند يحيى بن عبد الله البرمكي وهو من عظماء أهل الوزارة في الدولة العباسية اه وقال عبد الحكيم والمعنى كل كرم اندرس فانه يحيا ويتجدد عند هذا الممدوح ووقع في ديوان مصحح له من مات من حدث الزمان والمعنى كل من مات من حوادث الزمان اذا ابتلى بالشدائد المفضية الى الموت يحيا لدى يحيى بن عبد الله ويتخلص منها ولك أن تجعل ما في مامات نافية ومن زائدة اه (قوله تقسيم آخر) أي الى ثلاثة أقسام متشابه ومفروق ومرفوق فأقسام التام حينئذ خمسة (قوله أحد لفظيه) أي التام اهجربي (قوله مركبا) بأن لا يكون مجموعه كلمة واحدة بل كلمتين وجزء كلمة أخرى أو جزأين من كلمتين (قوله والآخر مفردا) الاولى مفردا أو مركبا كما في البيت الثاني الا أن يقال ان حاملنا مفرد تنزيلا فتنزل معمول الكلمة منزلة الجزء منها فقوله مفردا أي حقيقة أو تنزيلا (قوله سمي جناس التركيب) أي لتركب أحد لفظيه (قوله وحينئذ) أي حين اذ يكون جناس التركيب (قوله كقوله) أي قول أبي الفتح البستي اه مطول (قوله وعطاء) تفسير (قوله كقوله) أي قول أبي الفتح اه مطول (قوله كلكم قد أخذ الخ) هذان بيتان من مجزوء الرمل المخبون المحذوف والجام اناء يشرب فيه الخمر وقوله ولاجام لنا الخ قال الحفيد لا يخفى ان الاول مركب من اسم لا وخبرها والثاني من الفعل والمفعول لكنه مفرد نظرا الى أن الضمير المتصل وان كان منصوبا لكنه بمنزلة الجزء من الفعل اه وقوله لكنه مفرد الخ أي فيصدق على هذا المثال المقسم وهو أن أحد اللفظين مركب والآخر مفرد كما نبهنا عليه سابقا وقوله ما الذي ضر الخ استفهام انكاري فيه عتاب على الحاضرين في المجلس وتحسر على حرمانه ثمن الشرب وقوله لو جاملنا فالميم في جاملنا متصلة وفي جام لنا منفصلة (قوله هذا) أي كون المركب يقال له جناس مفروق اذا لم يكن الخ وقصده بهذا الاعتراض على المصنف حيث كان قوله والاخص باسم المفروق شاملا لما ليس من المفروق وهو المرفوق (قوله خص باسم المرفوق) أخذا من رفا الثوب جمع ما انقطع منه بالخياطة فكأنه رفى بعضه بهذه الكلمة فأخذنا اليم من طعم ورفينا بها صاب فصارت مصاب فالجناس بين مصاب وقولنا صاب بانضمام الميم الى صاب اه من ع ق وسم (قوله أهذا مصاب الخ) المصاب قصب السكر والصاب عصارة شجر مر صحاح اهسم (قوله وان اختلفا) شروع في الاقسام الاربعة وهي ما عدا التام من الخمسة وهي خارجة من الامور الاربعة في التام وبيان خروجها أن ينعدم منها واحد وتوجد الثلاثة فان انعدم اثنان أو ثلاثة لا يكون جناسا أصلا لبعد المشابهة (قوله عطف على قوله التام) فهو عطف جملة فعلية شرطية على جملة اسمية اهسم أي لانها في تأويل الشرطية

مامات من كرم الزمان فانه *
يحيى لدى يحيى بن عبد الله
لانه كريم يحيى اسم الكرم (وأيضا)
للجناس تقسيم آخر وهو انه (ان كان
أحد لفظيه مركبا) والآخر
مفردا (سمي جناس التركيب)
وحينئذ (فان اتفقا) أي اللفظان
المفرد والمركب (في الخط
خص) هذا النوع من جناس
التركيب (باسم المتشابه) لاتفاق
اللفظين في الكتابة (كقوله اذا ملك
لم يكن ذاهبه) أي صاحب هبة
وعطاء (ودعه) أي اتركه (فدولته
ذاهبه) أي غير باقية (والا) أي
وان لم يتفق اللفظان المفرد والمركب
في الخط (خص) هذا النوع من
جناس التركيب (باسم المفروق)
لافتراق اللفظين في صورة الكتابة
(كقوله كلكم قد أخذ الجام *
ولا جام لنا * ما الذي ضر مدير
الجام) أي الكاس (لو جاملنا) أي
عاملنا بالجميل هذا اذا لم يكن اللفظ
المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة
والا خص باسم المرفوق كقولك
أهذا مصاب أم طعم صاب (وان
اختلفا) عطف على قوله التام
منه ان اتفقا

اوعلى محذوف أى هذا ان اتفقا وان اختلف لفظا المتجانسين (فى هيآت الحروف فقط) أى اتفقا فى النوع والعدد والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا) لانحراف احدى الهيئتين عن الهيئة الاخرى والاختلاف قد يكون بالحركة (كقولهم جبة البرد جنة البرد) يعنى لفظ البرد والبرد بالضم والفتح (ونحوه) فى أن الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم (الجاهل اما مفرط أو مفرّط) لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عدّ حرفا واحدا وجعل التجنيس مما الاختلاف فيه فى الهيئة فقط ولذا قال (والحرف المشدد) فى هذا الباب (فى حكم المخفف) واختلاف الهيئة فى مفرط ومفرّط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح (و) قد يكون الاختلاف بالحركة والسكون جميعا (كقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشين من الاول مفتوح ومن الثانى مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثانى ساكن (وان اختلفا) أى لفظ المتجانسين (فى أعدادها) أى أعداد الحروف بأن يكون فى أحد اللفظين حرف زائد أو أكثر اذا سقط حصل الجناس التام (سمى) الجناس (ناقصا) لنقصان أحد اللفظين عن الآخر (وذلك) الاختلاف (اما بحرف) واحد (فى الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) بزيادة الميم (أو فى الوسط نحو جدّى جهدى) بزيادة الهاء

المناسبة لهذه اذ كأنه يقول فيها ان اتفق اللفظان فى جميع الاوجه السابقة فهو التام اه ع ق (قوله أو على محذوف) فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية (قوله والاختلاف قد يكون بالحركة) أى فقط أى أو بالسكون فقط أو بهما معا فأقسامه ثلاثة وقد مثل لها على الترتيب (قوله كقولهم جبة البرد جنة البرد) الاول بالباء والثانى بالنون والبرد كساء مخطط أى ان الجبة المأخوذة من أصناف البرد وهو الصوف وقاية من البرد (قوله يعنى لفظ البرد والبرد) وأما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق اه مطول (قوله فى أن الاختلاف فى الهيئة فقط) أى فليس من الجناس الناقص ودفع قوله ونحوه الخ توهم انه من الجناس الناقص حيث كان فيه حرف مشدد (قوله الجاهل اما مفرط) من الافراط وهو تجاوز الحد وقوله أو مفرط من التفريط وهو التقصير فيما لا ينبغى التقصير فيه (قوله لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما الخ) قال يس عبارة المسيد فى شرح المفتاح الا أن الحرف المشدد لما كان فى الصورة الخطية كالمخفف عدّ حرفا واحدا لا حرفين اه وافهم بتثنيته الضميران هنا حذفا والتقدير لان الحرف المشدد وان كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان عنهما الخ اه ع س قال الجربى والحاصل ان العبرة هنا بالحروف المكتوبة الثابتة وصلا ووقفا لا الملفوظة اه فتلخص ان الحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم الواحد لوجهين الاول ان اللسان يرتفع عند النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالحرف الواحد وان كان فى الحرفين ثقل ما الا أنه لم يعتبر لقرب أمره والثانى انهما فى الكتابة شئ واحد (قوله فى هذا الباب) أى باب التجنيس (قوله البدعة شرك الشرك) أى شبكة الكفر فهى مؤدية اليه أى ان اتخاذ البدعة دينا وعادة يؤدى الى العقوبة بوقوع الشرك بمنزلة من اتخذ نصب الشرك عادة للصيد فانه يؤدى الى وقوعه فيه (قوله فان الشين الخ) ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها فى الدرج ولا باللام المدغمة فى الشين لما عرفت فى مفرط ومفرط ه جربى (قوله حرف زائد) المراد بكونه زائدا انه لا مقابل له فى اللفظ الآخر لا كونه من غير الاصول (قوله سمى ناقصا) وأقسامه ستة لان الزائد اما حرف أو أكثر من حرف وفى كل اما أن تكون الزيادة فى الاول أو فى الوسط أو فى الآخر (قوله فى الاول) الاولى وهو الاول لان الحرف عين الاول لا مظروف فيه حتى يلزم عليه ظرفية الشئ فى نفسه وكذا قوله أو فى الوسط أو فى الآخر تامل ثم رأيت ع ق قال وقد تقدم ما فى قوله فى الاول أو فى الوسط أو فى الآخر من التسامح وأنه قصد بها أماكن متوهمة فأطلق عليها ما هو وصف الحرف اذ الحرف هو نفس الاول والوسط والآخر على ما يتبادر والخطب سهل اه بجروفه (قوله بزيادة الميم) أى على الكلمة الثانية والباقى مجانس لمجموع المقابل (قوله جدّى جهدى) الجد بفتح الجيم الغنى والحظ وأما الجد الذى هو أبو الاب فليس مرادا هنا والجهد بفتحها المشقة والتعب والتركيب يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المعنى حظى

وغناى من الدنيا مجردا تعاب النفس فى المكاسب من غير وصول اليها ويكون تشكيا واخبارا بأنه لا يحصل من سعيه فائدة والآخر أن يكون المعنى ان حظى من الدنيا وغناى فيها هو بمشقق وجهدى لا بالوراثة عن الاب والجد ويكون اخبارا بالنجابة فى السعى وان الغنى لا يتوقف على الوراثة اه ملخصا من ع ق (قوله وقد سبق الخ) جواب عما يقال ان جهدى بعد حذف الهاء منه يكون جدى بتخفيف الدال فلا يكون بينه وبين جدئ جناس تام (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله ولا اعتبار بالتنوين) أى فى عواص لزواله بالوقف والاضافة (قوله كما هو مذهب الاخفش) من جواز زيادتها فى الاثبات (قوله أو على كونها للتبعيض الخ) عبارة ع ق قوله من أيد يحتمل أن تكون فيه من للتبعيض اما بتقدير نعتا لمفعول محذوف أى يمتدون سواعد كائنة من أيد اذ السواعد بعض الايدى فكانه يقول يمتدون السواعد التى هى بعض الايدى واما بأن تجعل كهى فى قولهم هزمن عطفه وحرك من نشاطه أى هز بعض العطف لان العطف الشق والعضو للهز ونحوه الكتف مثلا وحركه بعض الاعضاء التى يظهر بتحريكها انشاطه اه (قوله هزمن عطفه) عطفا الرجل جانباه وحركه العطف كناية عن السرور اه حفيد (قوله أو على أنه صفة محذوف) أى ومن للتبعيض (قوله من أيد) أى كائنة من أيد (قوله جمع عاصية) أى بمعنى ضاربة بالعصا بمعنى السيف لا عاصية بمعنى مذنبة (قوله ضرب به الخ) أى لان من عصى بمعنى اذنب قال سم وقيل من العصيان اه والمراد بالعصا هنا السيف بدليل ما بعده (قوله قواض قواضب) فيه الشاهد أيضا فلو أتى به المصنف لكان أولى والقواضى جمع قاضية من قضى بكذا بمعنى حكم به (قوله أى يمتدون أيديا) هذا على جعل من زائدة وقوله ضاربات معنى عواص وقوله حاميات معنى عواصم وقوله للاولياء أى الاصدقاء والاصحاب وقوله حاكمة أى على الاعداء معنى قواض وقوله بالقتل متعلق بحاكمة والاسناد مجازى وقوله قاطعة أى لرقاب الاعداء معنى قواضب (قوله مطرفا) أى لتطرف الزيادة فيه (قوله ولم يذكر فى هذا الضرب الخ) أى ولم يمثل لما اذا كانت الزيادة بأكثر فى الاول أو الوسط اما لعدم وجود ذلك فى كلامهم أو قل بحيث لا يعتبر (قوله كقولها) هو من الكامل المرفل فنصف البيت الالف من الشفاء والهمزة من النصف الثانى (قوله أى الخنساء) أخت صخر فى رد كلام من لامها على البكاء عليه روى انها بكت عليه حتى ابيضت عيناها اه ع ق (قوله بين الجوانح) هى الاضلاع التى تحت الترائب وهى مما يلى الصدر كالاضلاع مما يلى الظهر الواحدة جانحة صحاح اه سم والبينية كناية عن القلب (قوله هذا النوع) وهو ما زيد فيه أكثر من حرف ويحتمل أن يريد به الذى وجدت فيه هذه الزيادة آخرا وعبارته فى المطول وربما سمى هذا الذى يكون أكثر من حرف اه وقال العصام فى أطوله وربما سمى هذا الضرب الذى يكون أكثر من حرف فى الآخر مذيلا وتجعل

وقد سبق ان المشدد فى حكم المخفف (أو فى الآخر كقوله يمتدون من أيد عواص عواصم) بزيادة الميم ولا اعتبار بالتنوين قوله من أيد فى موضع مفعول يمتدون على زيادة من كما هو مذهب الاخفش أو على كونها للتبعيض كما فى قولهم هز من عطفه وحرك من نشاطه أو على انه صفة محذوف أى يمتدون سواعد من أيد عواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا وعواصم من عصمه حفظه وحماه وتمامه * تصول بأسياف قواض قواضب * أى يمتدون أيديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء حاكمات على الاقران بسيوف صائلات على الاعداء قاطعة حاكمة بالقتل قاطعة (وربما سمى هذا القسم الذى تكون الزيادة فيه فى الآخر (مطرفا واما بأكثر من حرف واحد وهو عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر فى هذا الضرب الا ما تكون الزيادة فى الآخر (كقولها) أى الخنساء (ان البكاء هو الشفاء * من الجوى) أى حرقة القلب (بين الجوانح) بزيادة النون والحاء (وربما سمى هذا) النوع

مطلق مايكون الزائد فيه أكثر مرجع الضمير كما فى الشرح مما يؤثر به و بعيد عن هذا الاسم وفى قوله وربما اشارة الى عدم اشتهار التسمية اه فتأمل (قوله مذيلا) لان الزيادة فى آخره كالذيل (قوله فى أنواعها) قال ع ق والاختلاف فى أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا والا كان من الناقص اه (قوله فيشترط الخ) جواب الشرط (قوله كالفظى نصر ونكل) قال فى المطول واللفظى ضرب وفرق واللفظى ضرب وسلب اه قال الفنرى أو ورد ثلاثة أمثلة تنبيها على أن الحرف المتفق عليه اما فى الاول أو فى الوسط أو فى الآخر اه (قوله متقاربين) كان يكونا حلقيين معا أو شفويين معا اه ع ق فيكون المراد بمتقاربى المخرج مايشمل المتحدين فيه لان الدال والطاء مخرجهما واحد وكذا الهاء والهمزة تأمل (قوله مضارعا) لمضارعة المباين لصاحبه فى المخرج (قوله وهو ثلاثة أضرب الخ) لايخفى ان الضمير عائد على الحرف والشارح جعله عائدا على المضارع فيفسد المعنى فاحتاج الى تقدير وكأنه لان الحديث فى الجناس لا فى الحرف (قوله لان الحرف الاجنبى) أى المباين لمقابله (قوله اما فى الاول) فى زائدة (قوله نحو بينى الخ) أى نحو قول الحريرى وهو نثر وقوله كنى بكسر الكاف وتشديد النون أى بيتى والدامس المظلم وقوله طامس أى مطموس العلامات لايهتدى فيه الى المراد اه ع ق (قوله الخيل الخ) هو حديث وتمامه الى يوم القيامة والخير نائب فاعل معقود أو مبتدأ خبره معقود (قوله ولا يخفى تقارب الدال والطاء) أى فى دامس وطامس لانهما من اللسان مع أصل الاسنان وقوله وكذا الهاء والهمزة أى فى ينهون وينأون متقاربتان اذ هما حلقيتان وقوله وكذا اللام والراء أى فى الخيل والخير متقاربان لانهما من الحنك واللسان (قوله وان لم يكن الحرفان متقاربين) أى لتباعدهما فى المخرج (قوله سمى لاحقا) اذ أحد اللفظين ملحق بالآخر فى الجناس باعتبار جل الحروف (قوله وهو) أى الحرف الاجنبى (قوله فى الكسر من اعراض الناس) كسر العرض هتكه وابطاله بالزامه العيب وقوله والطعن فيها تفسير بأن يلحق العيب بصاحبها (قوله وبناء فعلة الخ) عبارة ع ق وبناء فعلة بضم الفاء وفتح العين يدل على اللزوم والاعتياد لان هذا الوزن يدل فى العربية على ذلك ولا يكفى فى بناء ذلك الوصف وقوع المشتق منه فى الجملة (قوله تفرحون فى الارض) أى تبطرون وتتكبرون فيها وبما كنتم تمرحون أى تتوسعون فى الفرح اه بيضاوى فالمرح نهاية الفرح (قوله وفى عدم تقارب الفاء والميم نظر) قد يجاب عنه بأن المراد من تقارب المخرج قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجى الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان وأنت خبير بأن هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجيهما الا على طول المسافة بينهما فليتأمل اه فنرى وتأمل ع ق وقد يجاب بأن جناس

(مذيلا وان احدهما) اى لفظا المتجانسين (فى أنواعها) أى انواع الحروف (فيشترط أن لا يقع الاختلاف (بأكثر من حرف) واحد والا لبعد بينهما التشابه ولم يسق التجانس كالفظى نصر ونكل (ثم الحرفان) اللذان وقع فيهما الاختلاف (ان كانا متقاربين) فى المخرج (سمى) الجناس (مضارعا وهو) ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبى (اما فى الاول نحو بينى وبين كنى ليل دامس وطريق طامس أو فى الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه أو فى الآخر نحو الخيل معقود فى نواصيها الخير) ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام والراء (والا) أى وان لم يكن الحرفان متقاربين (سمى لاحقا وهو أيضا اما فى الاول نحو ويل لكل همزة لمزة) الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما فى الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد (أو فى الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون) وفى عدم تقارب الفاء والميم نظر فانهما شفويتان وان أريد بالتقارب

التقارب لا يكفي حتى يوجد نوع خاص منه كان يكون الحرفان من موضع واحد مع اختلاف مّا وهنا افترق الموضعان لما علمت فالاولى لهذا البحث أن يمثل بنحو قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان الدال والهاء متباعدتان مخرجا اذ الاولى من اللسان مع اصول الاسنان والثانية من الحلق اه (قوله أن يكونا بحيث تدغم احداهما في الاخرى) أي والقاف والميم لا يدغمان وقوله فالهاء والهمزة علة لجواب الشرط المحذوف تقديره فلا يصح لان الهاء الخ وقوله ليستا كذلك أي لا تدغم احداهما في الاخرى مع أنه مثل بهما للمتقاربين (قوله نحو واذا جاءهم أمر من الامن) فان الراء والنون متباعدان مخرجا لان الراء من شدة اللسان على الحنك البلطي مع علو وجه التكرار والنون من شدة على ما يقرب الاسنان العليا قال سم وفي هذا نظر لان النون والراء من حروف الذلاقة اه سبكي أي وحروف الذلاقة التي يجمعها قولك مر بنفل تخرج من طرف اللسان فالراء والنون يخرجان منه ولذا اختار الفراء والجرمي أن نخرجهما واحد وقد يجاب عنه بأنه لما كانت الراء من صفاتها التفخيم والنون من صفاتها الترقيق نزلا لتباعدهما في الصفة منزلة المتباعدين (قوله وأخر) أي ذلك البعض (قوله تجنيس القلب) لوقوع القلب أي عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالنظر للآخر (قوله حسامه فتح الخ) هذا مأخوذ من قول الاعشى

حسامك فيه للاحباب فتح * ومحك فيه للأعداء حتف

اه مطول والحسام بضم الحاء السيف القاطع أي سيفه نصر لاتباعه وموت لاعدائه (قوله لانعكاس ترتيب الحروف كلها) فيه نظر لان التاء وقعت في اللفظين في مكانها وهو الوسط اه ع ق فالاحسن ما قاله في المطول من انه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى أولا ومن الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض اه (قوله اللهم استر عوراتنا) جمع عورة وهي الفعلة القبيحة اه أطول وقوله وآمن روعاتنا بفتح الراء جمع روعة الخوف أي آمنا مما نخاف (قوله بعض حروف الكلمة) وهو الراء والعين وما عداهما فهو في محله (قوله حينئذ) أي حين اذ وقع أحدهما في أول البيت والآخر في آخره (قوله بمنزلة جناحين) أي للظاهر وقوله للبيت متعلق باللفظين (قوله لاح أنوار الهدى الخ) الشاهد في لاح وحال وهو رمل مجزوء وزنه فاعلاتن (قوله واذا ولى أحد المتجانسين) أي أحد اللفظين المتجانسين بأن لم يكن بينهما فاصل (قوله أي تجانس كان) أي كان تاما أو ناقصا أو لاحقا أو مضارعا أو مقلوبا (قوله ولذا) أي لاجل ان المراد أي تجانس لا تجانس القلب فقط ذكره باسمه الظاهر مع أن المقام للاضمار لو كان المراد تجانس القلب (قوله من سبا) اسم رجل أو بلد والشاهد في سبا ونبا والباء في نبا لا دخل لها في ذلك (قوله وأمثلة الاقسام الاخر ظاهرة مما سبق) فمثال التام أن يقال تقوم الساعة في ساعة ونحو قولهم من طلب شيئا وجد

أن يكونا بحيث تدغم احداهما في الاخرى فالهاء والهمزة ليستا كذلك (أو في الآخر نحو واذا جاءهم أمر من الامن وان اختلفا) أي لفظا المتجانسين (في ترتيبها) أي ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم في أحد اللفظين بعض الحروف وأخر في اللفظ الآخر (سمي) هذا النوع (تجنيس القلب نحو حسامه فتح لاعدائه ويسمى قلب كل) لانعكاس ترتيب الحروف كلها (ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض) اذ لم يقع الانعكاس الا بين بعض حروف الكلمة (واذا وقع أحدهما) أي أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب (في أول البيت و) اللفظ (الآخر في آخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوبا مجنحا) لان اللفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله

لاح أنوار الهدى في
كفه في كل حال

(واذا ولى أحد المتجانسين) أي تجانس كان ولذا ذكره بالاسم الظاهر المتجانس (الآخر يسمى الجناس (مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا يقين) هذا من التجنيس اللاحق أو مثله الاقسام الاخر ظاهرة مما سبق

وجذ ومثال المحرف أن يقال هذه جبة وجنة من البرد للبرد ومثال الناقص قولهم جدّى جهدى ومثال المقلوب أن يقال حسامه للاولياء وإلاعداء فتح وحتف (قوله ويلحق بالجناس) أى فى التحسين فهذان الشيئان ليسا من الجناس ولكنهما ملحقان به فى كونهما مما يحسن به الكلام كحسن الجناس (قوله أحدهما الخ) حاصله ان هذا الاحد هو الاشتقاق الصغير وان الثانى أمران الاشتقاق الكبير وغيره والغير ليس هو الصغير بل توافق آخر كما بين الارض وأرضيتم قال ع ق وهذا النوع سهل التناول كأن يقال قام قائم وقعد قاعد وقال قائل ونحو ذلك اه (قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق) بأن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد قال سم لعله أراد الصغير ولذا قيد فى المطول الحروف الاصول بكونها متبدة وأراد بالشئ الثانى ما يعم الكبير ولا ينافى ذلك قوله الآتى وقد توهم الخ لجواز أن يريد توهم أنه الكبير فقط فليتأمل اه (قوله الاشتقاق) أى الصغير اذا الاشتقاق اذا أطلق لا ينصرف الا اليه وقوله فى الحروف الاصول أى على وجه الترتيب فلا بد منى هذا القيد وقوله فى الحروف الاصول خرج به الاشتقاق الاكبر كالثلب والثلم وقولنا على وجه الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجبذ والمرق والرقم وقوله مع الاتفاق فى أصل المعنى يخرج به الجناس لان المعنى فيه مختلف (قوله نحو فأقم وجهك للدين القيم) أصل أقم أقوم والقيم صفة مشبهة وأصله قيوم على وزن فيعل قال فى الاطول والقيم المستقيم المعتدل لإفراطه فيه ولا تفريط أو القيم بمصالح العباد أو على الاديان السابقة بالشهادة بصحتها اه (قوله من قام) أى من مصدره وهو القيام (قوله أن يجمعهما المشابهة الخ) لو قال ان يجمعهما شبه الاشتقاق لكان أخصر وأظهر قال ع ق والمراد بالمشابهة الامر المشابه فهى مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله وهى الخ اه وتحت المشابهة قسمان الاشتقاق الكبير وغيره (قوله فلفظة ما الخ) ان قلت فى هذا التفريع نظر لأن هذا المذكور لا يتفرع على هذا التفسير وهو قوله أى اتفاق بل الذى يتفرع عليه انها موصوفة فقط قلت وجه التفريع انه لما علم ان ما معناها اتفاق صح كل من الموصولية والموصوفية لانهما يؤديان ذلك المعنى فتأمله بلطف اه سم (قوله وزعم بعضهم انها مصدرية) وعليه فالمشابهة على حقيقتها (قوله أى اشباه اللفظين) مصدر مضاف للفاعل أى مشابهة الخ (قوله لفظا ومعنى) أى من جهة اللفظ والمعنى وقوله أما لفظا أى اما بيان للغلط من حيث اللفظ (قوله جعل الضمير) أى المستتر وقوله للفظين أى لانه جعل اللفظين فاعلا وهما مثنى فقد رجع الضمير المفرد لمثنى وهو لا يصح وقوله الا بتأويل بأن يؤول بالمذكور وقوله بعيد أى بالنسبة لغيره أى والتأويل لا يرتكب الا عند الاحتياج اليه فلذا قال فلا يصح أى التأويل عند الاستغناء عنه (قوله فلان اللفظين لا يشبهان الا بشتقاق) اذ الاشتقاق معناه التوافق فيما سبق نعم ان قدر مضاف صح أى اشباه توافق اللفظين قال سم ولعل التأويل هنا لما كان أبعد منه

(ويلحق بالجناس شيآن أحدهما بأن يجمع اللفظين الاشتقاق) وهو توافق الكلمتين فى الحروف الاصول مع الاتفاق فى أصل المعنى (نحو فأقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من قام يقوم (والثانى أن يجمعهما) أى اللفظين (المشابهة وهى ما يشبه) أى اتفاق يشبه (الاشتقاق) وليس باشتقاق فلفظة ما موصولة أو موصوفة وزعم بعضهم أنها مصدرية أى اشباه اللفظين الاشتقاق وهو غلط لفظا ومعنى اما لفظا فلانه جعل الضمير المفرد فى يشبه الى اللفظين وهو لا يصح الا بتأويل بعيد فلا يصح الاستغناء عنه وأما معنى فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق.

فى الوجه الاول لم يتعرض له الشارح هنا اه (قوله بأن يكون الخ) فيه ان هذا الضابط لشبه الاشتقاق غير مانع من دخول الغير لشموله للجناس التام لان فى كل من اللفظين فيه جميع ما فى الآخر وبعض أقسام الناقص كالمطرف نحو جدى جهدى وكالمذيل نحو الجوى والجوانح وأى فرق بين هذا المثال ومثال قال انى لعملكم من القالين وكالمضارع نحو طامس وطامس وغير ذلك فكيف يكون ملحقا ثم رأيت ع ق قال وذلك الشئ الذى يشبه الاشتقاق هو توافق اللفظين فى جل الحروف أو فى كلها على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان الى أصل واحد كما فى الاشتقاق وليسا فى الحقيقة كذلك لان أصلهما فى نفس الامر مختلف وذلك نحو قال انى لعملكم من القالين فقال مع القالين فى أحدهما من الحروف جل ما فى الآخر ويتبادر لكون الاول فعلا مشتقا من المصدر والثانى وصفا انهما من أصل واحد وليس كذلك لان الاول من القول والثانى من القلى فبينهما ما يشبه الاشتقاق على الوجه المذكور فكان ما بينهما ملحقا بالجناس وانما قلنا على وجه يتبادر منه انهما يرجعان الى أصل واحد كما فى الاشتقاق فلا يدخل فى هذا القسم نحو عواص وعواصم والجوى والجوانح فان فى كل من لفظيهما جل ما فى الآخر من الحروف وكذا نحو الحتف والفتح فان فى كل منهما مجموع ما فى الآخر وليس من الملحق فى شئ لعدم كون اللفظين فيما ذكر على الوجه المذكور اه بتصرف (قوله جميع ما يكون فى الآخر من الحروف) أى الاصول كقال وقالين وقوله أو أكثرها كالارض وأرضيتم لان الهمزة فى الارض أصلية وفى أرضيتم للاستفهام فليست أصلية (قوله لكن لا يرجعان الى أصل واحد) أى ولكن يتوهم فى بادئ الرأى انهما يرجعان الى أصل واحد فبذلك خرج الجناس بجميع أنواعه لانه لا يتأتى فيه هذا التوهم كما بيناه سابقا (قوله كما فى الاشتقاق) راجع للمنفى (قوله من القالين) أى المبغضين (قوله من القلى) بفتح القاف وسكون اللام لان مصدر الفعل الثلاثى المعتدى فعل كما قال فى الخلاصة

فعل قياس مصدر المعدى * من ذى ثلاثة كردّ ردّا

وسمع بكسر القاف وفتح اللام (قوله هو الاشتقاق الكبير) أى فقط مع أن المراد به ما يشمله وغيره (قوله أيضا) أى كالغلط فى ما المصدرية (قوله مثل القمر والرقم والمرق) فهذه الثلاثة بينها اشتقاق كبير ولعل الرقم والمرق مأخوذان من القمر بتقديم وتأخير (قوله وقد مثلوا) الواو للحال وقوله فى هذا المقام أى شبه الاشتقاق (قوله اثاقلتم) أصله تثاقلتم أى ملتم الى متاع الارض قلبت التاء ثاء ثم أدغم وأتى بهمزة الوصل ومحل الاستشهاد الارض وأرضيتم (قوله ليس كذلك) أى ليس بينهما اشتقاق كبير لوجهين الاول وجود الترتيب فيه والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب الثانى أن الالف فى الارض أصلية بخلافها فى أرضيتم كما بيناه فالتقييد بالكبير بنا فى هذا المثال الذى مثلوا به فيتعين أن المراد به ما هو أعم (قوله رد المجز) هو المشهور هنا كعضد

بأن يكون فى كل منهما جميع ما يكون فى الآخر من الحروف أو أكثرها لكن لا يرجعان الى أصل واحد كما فى الاشتقاق (نحو قال انى لعملكم من القالين) فالاول من القول والثانى من القلى وقد توهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضا غلط لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق فى الحروف الاصول دون الترتيب مثل القمر والرقم والمرق وقد مثلوا فى هذا المقام بقوله تعالى اثاقلتم الى الارض أرضيتم بالحياة الدنيا ولا يخفى أن الارض مع أرضيتم ليس كذلك (ومنه) أى من اللفظى (رد العجز على الصدر

وهو في اللفظ على خمس لغات كفلس وقفل وعلم وكتف اه أطول أي ارجاع العجز للصدر بأن ينطق به كما نطق بالصدر (قوله وهو في النثر) قال في الاطول ظاهر كلام المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فرده المصنف بقوله وهو في النثر ولا شتماله على الرد صار أهم فقدم (قوله أي المتفقين في اللفظ والمعنى) أي ولا يستغني بأحدهما عن الآخر (قوله أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى) فيه تصريح باشتراط اختلاف المعنى في الجناس اه سم (قوله أو الملحقين بهما) تحته قسمان كما أشار له الشارح بقوله يعني الخ (قوله وقد عرفت معناها) أي في بحث الارصاد وهو أنها في الاصل اسم لعظم الظهر ثم استعيرت للعلى المصوغ على هيئته ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام المزدوجة على حرف واحد لحسنها ولطافتها والتحقيق انها لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لاخرى كما سيأتي في السجع نقلا عن ع ق فصح التمثيل بقوله وتخشى الناس الخ وبقوله لسائل اللئيم الخ لان كلا منهما ليس معه أخرى (قوله فتكون الاقسام أربعة) لان اللفظين الواقع أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها اما مكررين أو متجانسات أو ملحقان بالمتجانسين اشتقاقا أو شبه اشتقاق فهذه أربعة (قوله والله احق ان تخشاه) ولا يضر في كونه في آخرها اتصال الضمير به لانه لكونه مفعوله كأنه من تتمته اه سم (قوله سائل اللئيم) الهمزة فيه أصلية أي طالب المعروف من الرجل الموصوف بالاذمة والرذالة وقوله ودمعه سائل الهمزة فيه ليست أصلية اذ أصله الياء فقلبت همزة كما في بائع والاول من السؤال والثاني من السيلان قال في الاطول وضمير معه الى السائل في المشهور ويحتمل الرجوع الى اللئيم وهو أبلغ في ذم اللئيم حيث لا يطيق السؤال اه (قوله استغفروا الخ) فبين استغفروا وغفارا شبه التجانس بالاشتقاق لان مادتهما المغفرة قال في عروس الافراح وانما جعل استغفروا في أول الفقرة وان كان أولها فقات لان المراد الفقرة في كلام نوح عليه السلام المحكي لا في الحكاية اه أي لان لفظ قلت لحكايتها (قوله في الملحقين) أي بالجناس وقوله اشتقاقا تمييز (قوله في الملحقين بشبه الاشتقاق) أي في الملحقين بالجناس بسبب شبهه الخ اه سم فصلة الملحقين محذوفة وباء بشبهه سببية (قوله حاصلة من ضرب أربعة) وهي كون اللفظين مكررين أو متجانسين أو ملحقين اشتقاقا أو شبه اشتقاق وقوله في أربعة وهي كون اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثاني اه سم (قوله ثلاثة عشر) أربعة في المكررين وأربعة في المتجانسين وأربعة في الملحقين اشتقاقا وواحد في الملحقين شبه اشتقاق (قوله وأهمل ثلاثة) أي من امثلة شبه الاشتقاق قال في المطول وأهمل لها اما لعدم ظفره بامثلتها واما اكتفاء بأمثلة الاشتقاق اه قال العصام في أطوله كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد أما عدم الظفر فلانه جعل من الامثلة قول الحريري فشغوف بآيات المثاني وهو متصل به قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى

وهو في النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين) أي المتفقين في اللفظ والمعنى (أو المتجانسين) أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى (أو الملحقين بهما) أي بالمتجانسين يعني اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبهه (في أول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر في آخرها) أي آخر الفقرة فتكون الاقسام أربعة (نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) في المكررين (ونحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) في المتجانسين (ونحو واستغفروا ربكم انه كان غفارا) في الملحقين اشتقاقا (ونحو قال اني لعملكم من القالين) في الملحقين بشبه الاشتقاق (و) هو (في النظم أن يكون أحدهما) أي أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقا أو شبه اشتقاق (في آخر البيت و) اللفظ (الآخر في صدر المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثاني) فتصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة في أربعة والمصنف أورد ثلاثة عشر مثالا وأهمل ثلاثة

تخليص عاني فيبعد غاية البعد أن يقال لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق وأما الاكتفاء بأمثلة قسم عن أمثلة قسم آخر بعيد فالوجه أن يقال جعل الملحقين بالمتجانسين قسما واحدا فاكتفى بايراد أربعة أمثلة لكل قسم الا انه زاد مثالا واحدا فى قسم اه باختصار (قوله كقوله) أى قول الاقيس الشاعر واسمه المغيرة بن عبد الله ينتهى نسبه لمضر بن نزار ولقب بالاقيس لحمرة وجهه وكان يغضب من ذلك اللقب وكان شريبا للخمر منهمكا به لا يدخل فى يده شئ الا أنفقه فيه وكان له ابن موسر فكان يسأله فيعطيه حتى كثر ذلك فمنعه وقال له الى كم أعطيك مالى وأنت لا تنفك عن شرب الخمر والله لا أعطيك شيأ أبدا فتركه حتى اجتمع قومه فى ناديهم وهو فيهم ثم جاء فوقف عليهم فشكاه اليهم وذمه فوثب اليه ابن عمه فلطمه فقاله اه من معاهد التنصيص باختصار وهذا شروع فى أمثلة المكررين (قوله سريع الخ) أى هذا المذموم سريع الى الشر فى لطم وجه ابن العم وليس بسريع الى العمل بما يدعى اليه من الندى أى الكرم اه ع ق (قوله يلطم بكسر الطاء) فهو من باب ضرب كما فى المصباح (قوله وقوله) أى قول صمة بن عبد الله القشيرى اه مطول والصمة بكسر الصاد الرجل الشجاع والذكر من الحيات سمى به هذا الشاعر (قوله تمتع) خطاب لصاحب يدل عليه السابق اه أطول والبيت السابق قوله

أقول لصاحبى والعيس تهوى * بنا بين المنيفة فالضمار

وقوله من شميم مصدر كالشم قال سم وأكثر ما يجئ فعيل فى الاصوات كالصهيل والهدير وقوله نجد ما ارتفع من الارض والتهامة ما انخفض منها (قوله من عرار) قال فى المطول وموضع من عرار رفع على أنه اسم ما ومن زائدة اه وفيه نظر لان ما اذا فصل بينها وبين اسمها أو تقدم خبرها بطل عملها اه سم (قوله وهى) أى العرار وقوله وردة أى تطلع وتفرش على وجه الارض لا ساق لها (قوله نعدمه) من باب علم (قوله وقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله ومن كان بالبيض) جمع بيضاء قال ع ق وهذه القضية شرطية اتفاقية لان الولوع بالكواعب يتوهم عمومه للطبيعة الانسانية فبين أنه اتفق له خلاف ذلك وأن من كان مولعا بالكواعب فهو بخلافه وانه مولع بالسيوف واستعمالها فى محالها بالحروب اه (قوله وهى الجارية) أى الانثى وقوله حين يبدو أى يظهر وقوله للنهود أى الارتفاع (قوله فمازلت بالبيض) جمع أبيض وهذا دليل جواب الشرط المحذوف أى فلا ألتفت اليه لانى مازلت الخ (قوله وقوله) أى فى ذى الرمة (قوله معرج) اسم مفعول بمعنى المصدر أى تعريج بمعنى إقامة قال فى المطول والتعريج على الشئ الاقامة عليه اه (قوله ألما الخ) من الالمام وهو النزول قال ع ق والمعنى أنى أطلب منكما أيها الخليلان أن تساعدانى فى الالمام بالدار التى ارتحل عنها أهلها فصارت القيلولة فيها والنزول فيها موحشة وأنا لو وجدت أهلها فيها ما كان مقيلها موحشا اه

(قوله كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه * وليس الى داعى الندى بسريع) فيما يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع الاول (وقوله تمتع من شميم عرار نجد * فما بعد العشية من عرار) فيما يكون المكرر الآخر فى عجز المصراع الاول ومعنى البيت استمتع بشم عرار نجد وهى وردة نامية صفراء طيبة الرائحة فما بعد ما نعدمه اذا أمسينا الخ وجنا من أرض نجد ومنابته (وقوله ومن كان بالبيض الكواعب) جمع كاعب وهى الجارية حين يبدو نديها للنهود (مغرما*) مولعا (فمازلت بالبيض القواضب) أى السيوف القواطع (مغرما) فيما يكون المكرر فى آخر المصراع الاول الآخر فى آخر المصراع الثانى (وقوله وان لم يكن الا معرج ساعة*) هو خبر كان واسمه ضمير يعود الى الالمام المدلول عليه فى البيت السابق وهو* الماعلى الدار التى لو وجدتها

(قوله بها أهلها) هذه الجملة فى موضع المفعول الثانى لوجد ويصح نصب أهلها بدلا من الهاء فى وجدتها وبهما هو المفعول الثانى (قوله ما كان الخ) جواب لو وقوله وحشا أى موحشا خبر كان وقوله مقيلها أى موضع قيلولتها اسم كان (قوله صفة مؤكدة) أى ان لوحظ جعل قليلا صفة لمعرج بعد تقييده بالاضافة لساعة وقوله مقيدة أى مخصصة أى ان لوحظ جعله صفة لمعرج قبل تقييده بالاضافة لانه حينئذ يصدق بالقليل والكثير (قوله من اضافة التعريج الى الساعة) والاضافة على هذا لامية بخلافها على الثانى فانها بمعنى فى لانها من اضافة الشئ الى ظرفه (قوله قليلها) ولا تضر الهاء فى كونه فى المجزلان الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به (قوله والضمير للساعة) قال العصام فى أطوله وضمير قليلها الى الساعة بتقدير مضاف أى قليل تعريج ساعة كما ذكره الشارح والاقرب أن يكون للتعريج بتأويل الاقامة اه (قوله فيما يكون المكرر الآخر) وهو قليلا (قوله وقوله) أى قول القاضى الارجانى اه مطول وهذا شروع فى أمثلة المتجانسين (قوله أى اتركانى) اشارة الى أن دعانى تثنية دع من ودع يدع اه عبد الحكيم (قوله سفاها) جعله الفنرى تمييزا وفيهم من حقيد الشارح انه مفعول له وعبارة الفنرى قوله هو الخفة وقلة العقل هذا على تقدير أن يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التمييز وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر أى ملامة مشافهة أو على الحال اه سم وقوله انه مفعول له فالمعنى اتركانى من لومكما الواقع منكما لاجل سفهكما أى خفة عقلكما فانى لا ألتفت اليه لان داعى الشوق الخ (قوله فداعى الشوق) هو جمال المحبوب وقوله قبل كما دعانى أى فأجبته فلا أجيبكما بعده (قوله وقوله) أى قول الثعالبى اه مطول (قوله واذا البلابل) الشاهد فى هذا مع الاخير وأما المتوسط فلا شاهد فيه عند المصنف كما سيأتى بيانه (قوله ببلبل) بضم الباءين (قوله وهو طائر) أى حسن الصوت (قوله أفصحت) أى نطقت ألسنتها نطقا حاليا من اللكنة قال عبد الحكيم يقال أفصح الاعجمى اذا انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة وحادث ولم يلحن والمراد باللغات النغمات وهى جعل كل كلمة نغمة اه (قوله فانف البلابل) أى أبعد الآخران وقوله باحتساء الخ من الحسو وهو الشرب أى بالشرب من كاسات الخمر فالخمر ق والمعنى انه يأمر بشرب آنية الخمر لدفع الاحزان التى حركها صوت ذلك الطائر لان الصوت الحسن مما يحرك الاشواق اه (قوله ببلبال) بفتح الباءين قاله حفيده (قوله ببلبلة بالضم) أى ضم الباءين (قوله أعنى البلابل الاول) اشارة الى أن المقصود بالتمثيل البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثانى فقال فى المطول فهو من هذا الباب على مذهب السكاكى دون المصنف اه أى لان السكاكى اعتبر قسما آخر وهو أن يكون اللفظ الآخر فى حشو المصراع الثانى ورأى المصنف تركه أولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثانى أصلا بخلاف المصراع الاول اه من سم ويس

(قوله

* بها أهلها ما كان وحشا مقيلها

(قليلا) صفة مؤكدة لفهم القلة من اضافة التعريج الى الساعة أو صفة مقيدة أى الا تعريجا قليلا فى ساعة (فانى نافع لى قليلها) مرفوع فاعل نافع والضمير للساعة والمعنى قليل التعريج فى الساعة ينفعنى ويشفى غليل وجدى وهذا فيما يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع الثانى

(وقوله دعانى) أى اتركانى (من ملامكما سفاها*) أى خفة وقلة عقل

(فداعى الشوق قبلكما دعانى) من الدعاء وهذا فيما يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع الاول

(وقوله واذا البلابل) جمع بلبل

هو طائر معروف (أفصحت بلغاتها*

فانف البلابل) جمع بلبال وهو الحزن (باحتساء بلابل) جمع بلبلة بالضم وهو ابريق فيه الخمر وهذا فيما يكون المتجانس الآخر أعنى البلابل الاول فى حشو المصراع الاول

(قوله لان صدره الخ) جواب عما يقال انه فى صدره (قوله وقوله) أى قول الحريرى فى المقامة الثامنة والاربعين وهى البصرية وقبل هذا البيت

بها ما شئت من دين ودنيا * واخوان تغالوا فى المعانى

والضمير فى بها راجع للبصرة وهذه الابيات فى مدحها (قوله مشغوف) بالغين بعد الشين قال ع ق البيت فى نفسه يحتمل معنيين أحدهما أن يكون الموصوف واحدا أى هذا مشغوف بآيات القرآن ومفتون مع ذلك لرقة قلبه برنة المزامير وأن يكون اثنين أى فهناك مشغوف بالآيات يهتدى بها ويتذكر وآخر مفتون بنغمات المزامير غفلة منه عن الدار الآخرة ومقام انشاد البيت يعين أحدهما وقد تعين الثانى به لان البيتين للحريرى ومقامه ما يقتضيهما المعنى الثانى ولم يجعل المثانى فى الموضعين من الملحق اشتقاقا مع اشتراكهما فى أصل المادة لان الوصفية تنوسيت فيهما اه (قوله أى القرآن) تفسير للمثانى وانما قيل فيه مثان لان القصص والوعد والوعيد تثنى فيه وتطلق المثانى أيضا على الفاتحة وعلى ما كان أقل من مائتين من الآيات (قوله أى بنغمات) أى أصوات تفسير لرنات وقوله أوتار المزامير تفسير للمثانى (قوله التى يضم الخ) أى يضم بعضها الى بعض وفى هذا اشارة الى التسمية (قوله وقوله) أى القاضى الارجانى والارجان من بلاد فارس اه أطول (قوله أملتهم الخ) من السريع وعروضه مطوية مكسوفة وضربه موقوف أى رجزتهم وقوله ثم تأملتهم أى تفكرت فى أحوالهم هل هم ممن يرجى خيره أولا وقوله فلاح لى أى بعد التأمل قال فى الاطول وقد أفاد باستعمال الفاء أنه ظهر بأدنى تأمل اه وقوله ان ليس فيهم فلاح بسكون اللام قال الفنرى ومن هذه القصيدة قوله

ياقوم قد طال مقامى بكم * من غير نفع الرواح الرواح

(قوله وقوله) أى قول البحترى اه مطول وهو من المتقارب وفى المعاهد البيت نسبه للبحترى غالب شراح التلخيص وليس الامر كذلك وانما هو للسرى الرفاء الموصلى وقد سرق معناه من بيت البحترى فالذى سبق الوهم فى نسبته اليه وبيت البحترى لفظه

بلونا ضرائب من قد نرى * فما ان رأينا لفتح ضريبا

وهو من قصيدة من المتقارب يمدح بها الفتح بن خاقان وبيت السرى الرفاء من قصيدة يمدح بها أبا الفوارس سلامة بن عبد اه بتصرف وهذا شروع فى أمثلة الملحقين اشتقاقا (قوله وطبع عليها) تفسير (قوله أبدعتها) قال ع ق فان قيل كونها طبائع وكونه أبدعها متنافيان اذ لا معنى لاحداث الطبائع وانما يتعلق الانشاء بالطبيعيات لا الطبيعيات قلنا المراد انك انشأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها من الاعطاء الاخم والبذل لكل نفيس أعظم بدليل قوله فى السماح اه (قوله فى السماح) أى فى الكرم والعطاء (قوله وأصله المثل الخ) أى فهو فى الاصل مثل مقيد ثم استعمل فى مطلق مثل (قوله

لان صدره هو قوله واذا تشغوف بآيات المثانى * أى القرآن (ومفتون برنات المثانى) أى بنغمات أوتار المزامير التى يضم طاق منها الى طاق هذا فيها يكون المجموع الاول (وقوله فى آخر المصراع الاول أملتهم ثم تأملتهم * فلاح) أى ظهر لى ان ليس فيهم فلاح) أى فوز ونجاة هذا فيما يكون المتجانس الاخر فى صدر المصراع الثانى (وقوله ضرائب) جمع ضريبة وهى الطبيعة التى ضربت للرجل وطبع عليها (أبدعتها فى السماح فلسمناري الك فيها ضريبا) أى مثلا وأصله المثل

المثل فى ضرب القداح هى بمعنى من وضرب بمعنى خلط والقداح السهام جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال وهو سهم القمار واضافة الضرب من اضافة الصفة للموصوف أى المثل من القداح المضروبة أى المخلوطة فكل واحد منها يقال له ضريب لانه يضرب به فى جملتها وهو مثلها فى عدم التمييز فى المضاربة (قوله فيما يكون الملحق الخ) لا يقال الضرائب والضريب من قبيل المتجانسين لان معنى الضرائب الطبائع والضريب المثيل وكلما اختلف معنى اللفظين كان من قبيل المتجانسين لانا نقول الاختلاف فى المصدوق لا ينافى الاتفاق فى أصل الاشتقاق الذى يقتضى الاتحاد فى مفهوم المشتق منه الذى هو المعتبر فى المشتقات كما تقدم وجنس الضرب متحد فيهما ولو كان فى الضرائب بمعنى الالزام بعد الايجاد الذى قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفى الثانى بمعنى التحريك الذى هو هنا أخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب فافهم اه ع ق (قوله وقوله) أى امرئ القيس اه مطول (قوله يخزن) فى المختار يقال خزنت الشئ خزنا من باب قتل جعلته فى الخزين وخزنت السر كتمته وخزن اللحم من باب تعب تغيرت ريحه مقلوب من خنزاه (قوله مما لا ضرر له فيه) أى وانما ضرره على غيره (قوله وقوله) أى قول أبى العلاء المعرى من البسيط (قوله لو اختصرتم) كان الظاهر أن يؤخر هذا بعد المثالين المذكورين بعده لانهما بقية الامثلة الاربعة للاشتقاق ومن التقديم توهم البعض ما ذكره أى لو تركتم كثرة الاحسان ولم تبالغوا فيه بل أتيتم بما يعتدل منه زرتكم ولكن أكثرتم من الاحسان فهجرتكم لتلك الكثرة لخروجها عن الاعتدال وقوله والعذب مجزأ أى ولا غرابة فى هجران ما يتجرن لخروجه عن حد الاعتدال لان الماء العذب الذى هو مطلوب فى أصله قد يهجر للافراط فى الخصر أى لتجاوزه الحد فى الصفة المستحسنة منه وهى خصره بفتح الخاء والصاد أى برودته اه ع ق (قوله فى الخصر) فى المختار يقال سم فى الصماح الخصر بالتحريك البرد ومثله فى القاموس ثم قال وكخلف البارد اه (قوله لكثرة انعامكم علىّ) أى وعجزى عن شكره فاستحييت من الاتيان اليكم بلا تمام بحق الشكر فالبيت مدح خلافا لمن قال انه ذم بدليل قوله يهجر (قوله حيث كان اللفظ الآخر) وهو اختصرتم وقوله فى حشو المصراع الاول أى لسبق لو عليه (قوله وفى هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق) لانه يتبادر كونهما من مادة واحدة وليس كذلك فان الاول وهو الواقع فى الحشو مأخوذ من مادة الاختصار الذى هو ترك الاكثار والثانى مأخوذ من خصر أى برد لا يقال لا مادة للخصر لانه نفسها اذ هو مصدر فليس هنا شبه اشتقاق اذ لم يؤخذ من شئ حتى يتبادر كونهما من أصل واحد لانا نقول يكفى فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول اذ التبادر يكفى فيه التوهم وهذا بناء على أن له فعلا أفاده ع ق (قوله وقد أوردتها فى الشرح) قال فى المطول وأما الامثلة الثلاثة التى أهملها المصنف فمثال ما يقع أحد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق

فى ضرب القداح هذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقا فى صدر المصراع الاول (وقوله اذا المرء يخزن عليه لسانه * فليس على شئ سواه بخزان) أى اذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره اليه فلا يحفظ على غيره مما لا ضرر له فيه وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا فى حشو المصراع الاول (وقوله لو اختصرتم من الاحسان زرتكم * وعذب) من الماء (يهجر للافراط فى الخصر) أى البرودة يعنى أن يعدى عنكم لكثرة انعامكم على وقد توهم بعضهم ان هذا المثال مكرر حيث كان اللفظ الآخر فى حشو المصراع الاول كما فى البيت الذى قبله ولم يعرف ان اللفظين فى البيت السابق مما يجمعهما الاشتقاق وفى هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق والمصنف لم يذكر من هذا القسم الا هذا المثال وأهمل الثلاثة الباقية وقد أوردتها فى الشرح

فى آخر البيت والملحق الآخر فى صدر المصراع الاول قول الحريرى

ولاح يلمى على جرى العنان الى * ملهى فسحقا له من لائح لاح

فالاول ماضى يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ماوقع الملحق الآخر فى آخر المصراع الاول قوله

ومضطلع بتلخيص المعانى * ومطلع الى تخليص عانى

فالاول من عنى يعنى والثانى من عنى يعنو ومثال ماوقع الملحق الآخر فى صدر المصراع الثانى قول الآخر

لعمرى لقد كان الثريا بمكانه * ثراه فأضحى الآن مثواه فى الثرى

فالثرى واوى من الثروة والثرى يائى اه وقوله قول الحريرى أى فى المقامة الرابعة والعشرين من قصيدة مطلعها

نهانى الشيب عما فيه افراحى * فكيف أجمع بين الراح والراح

وقوله قوله ومضطلع الخ أى قول الحريرى فى المقامة الثامنة والاربعين قال الفنرى والمضطلع بالشئ القوى عليه الناهض به وتلخيص المعانى اقتصاؤها لألفاظها وتحسين عباراتها وتخليص المعانى فكالك الاسير وبعد البيت المذكور

وكم من قارئ فيها وقارى * أضر بالجفون وبالجفان

وضمير فيها يرجع الى البصرة وقارئ الاول الذى يقرأ القرآن وقارى الثانى مطعم الضيفان واضرار الاول بالجفون لكثرة قراءته بالليل واضرار الثانى بالجفان لانه أطعم مافيها وجعلها خالية اه (قوله وقوله فدع الوعيد الخ) فى المعاهد البيت لان الكامل ولا أعرف قائله ونسبه صاحب الدر الفريد لعبد الله بن محمد بن أبى عيينة المهلبى اه (قوله الذباب) سمى بذلك لانه كلما يطرد يرجع فأصله ذب فاب أى طرد فرجع وقوله يضير أى يضر فكل منهما مأخوذ من الضرر والمعنى اترك وعيدك لانه ينشأ منه ضرر لانه كالعدم (قوله وقوله) أى قول أبى تمام فى مرثية محمد بن نهشل حين استشهد وقبله

ثوى فى الثرى من كان يحيا به الورى * ويغمر ضرف الدهر نائله الغمر

اه مطول وقوله ثوى فى الثرى أى أقام فى التراب وقوله ويغمر أى يزيل نائله الغمر أى الكثير (قوله بتر) أى مقطوعة الاستعمال اذ لم يبق الخ (قوله ومنه السجع) قال ع ف وهنا أربعة ألفاظ ينبغى استحضار مسمياتها لنزول الالتباس فى كثرة دورها على الالسن السجع والفاصلة والقرينة والفقرة فالقرينة قطعة من الكلام جعلت من اوجبة لاخرى والفقرة مثلها ان شرط فيها مقارنتها الاخرى والا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أولا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة الكلمة الاخيرة من القرينة والسجع توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لاخرى اه (قوله على حرف) على بمعنى فى (قوله مقصورا الخ) بمعنى ان تسمية الفاصلة سجعا انما هو لوجود التوافق

(وقوله فدع الوعيد فانى وعيدك ضائرى اطنين أجنحة الذباب يضير) وهذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا وهو ضائرى فى آخر المصراع الاول (ويقرأ وقد كانت البيض القواضب فى الوغى * أى السيوف القواطع فى الحرب (بواتر) أى قواطع لحسن استعماله اياها (فهى الآن من بعده بتر) جمع أبتر اذ لم يبق بعده من يستعملها استعماله وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا فى صدر المصراع الثانى (ومنه) أى من اللفظى (السجع قيل وهو توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد) فى الآخر (وهو معنى قول السكاكى هو) أى السجع (فى النثر كالقافية فى الشعر) يعنى ان هذا مقصود كلام السكاكى ومحصوله والا فالسجع على التفسير المذكور يتبغى المصدر أعنى توافق الفاصلتين فى الحرف الاخير

فيها ولولا ذلك ما سميت وعاد الحاصل الى أن العلة التي أوجبت التسمية هي المسماة في الحقيقة وفي القصد اه ع ق (قوله وعلى كلام السكاكي هو) أي السجع وفي نسخة هي أي الاسجاع (قوله في أواخر الفقر) حال من اللفظ أي حالة كون اللفظ كائنا في أواخر الفقر (قوله ولذا ذكره) أي لكون السجع نفس اللفظ (قوله ولذا ذكره الخ) استدلال على كونه على كلام السكاكي نفس اللفظ بأمرين أحدهما ذكره بلفظ الجمع والثاني قوله انها في النثر كالقوافي ولم يبين وجه الدلالة من الاول لوضوحه وهو أنه لو كان على كلامه بمعنى المصدر لم يجمعه اذ المصدر يصدق على القليل والكثير ولا يجوز جمعه الا اذا أريد به الانواع ولا يتأتى لرادتها هنا لانه في مقام التعريف لا ينظر فيه اليها وفيه نظر لورود مثله على تقدير ارادة اللفظ بأن يقال كيف ذكره بلفظ الجمع في مقام التعريف الذي لا ينظر فيه الى الافراد فينبغي أن يقال وجه الدليل انه لا يجوز جمع المصدر الا اذا أريد به الانواع ولم يدل دليل من كلام السكاكي على ارادتها وأما وجه الثاني فبينه بقوله وذلك لان القافية الخ وحاصله أنه نظر بالقوافي التي هي ألفاظ قطعا فيكون هو كذلك اه سم (قوله وذلك) أي وجه دلالة القول المذكور على أن السجع نفس اللفظ (قوله أو غير ذلك) كأن تكون من المحرك قبل الساكنين الى الانتهاء اه ع ق (قوله على تفصيل المذاهب) أي الاثني عشر مذهبا وقد ذكرها شيخ الاسلام على الخزرجية (قوله وليست) أي القوافي في عبارة الخ أي فيدل التشبيه على أن السكاكي أراد بالسجع اللفظ اه ع ق (قوله ومرجع المعنيين واحد) وهو التوافق المذكور فان المعنى الثاني نفس التوافق غير الاول الكلمة من حيث التوفق فهو المسمى في الحقيقة اه سم (قوله مطرف) على صيغة المفعول من الطريف وهو الحديث من المال لان الوزن في الفاصلة الثانية حديث وليس الوزن الذي كان في الفاصلة الاولى اه أطول وقال ع ق وانما سمي مطرفا لانه خارج في التوغل في الحسن الى الطرف بخلاف غيره كما يأتي أو لان ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو في الطرف وهو الحرف الاخير دون ما بينهما وهو الوزن اه (قوله أي الفاصلتان) أي الكلمتان الاخيرتان من القرينتين كما يدل له ما يأتي اه سم (قوله في الوزن) قال في العروس ينبغي أن يكون المعتبر هنا الوزن الشعري لا التصريفي اه بس والوزن الشعري مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة كمقابلة ضمة بفتحة والوزن التصريفي مقابلة حركة بنوع حركة كمقابلة ضمة بمثلها (قوله نحو قوله تعالى مالكم لا ترجون لله وقارا) الآية أي مالكم لا تخافون لله عظمة اه فتري والاطوار جمع طور كنور أي وقد خلقكم مراتب أولا عناصر ثم مركبات لتغذي الانسان ثم نطفا ثم علقا ثم مضغا ثم عظاما ولحوما ثم أنشأكم خلقا آخر اه أطول (قوله مختلفان وزنا) أي لان ثاني الاول متحرك والثاني ثانيه ساكن (قوله أي وان لم يختلفا في الوزن) أي

وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ المتواطئ الآخر في أواخر الفقر ولذا ذكره السكاكي بلفظ الجمع وقال انها في النثر كالقوافي في الشعر وذلك لان القافية نفسها أو الحرف الاخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذاهب وليست عبارة عن تواطؤ الكلمتين من أواخر الابيات على حرف واحد فالحاصل ان السجع قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار توافقها مع الكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى وقد تطلق على نفس توافقهما ومرجع المعنيين واحد (وهو) أي السجع ثلاثة أضرب (مطرف ان اختلفا) أي الفاصلتان (في الوزن نحو مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا) فان الوقار والاطوار مختلفان وزنا (والا) أي وان لم يختلفا في الوزن

كلم يختلفا فى التقفية لان قوله قبله ان اختلفا فى الوزن معناه مع الاتفاق فى التقفية اذ لايشمل الاختلاف فى التقفية أيضا بقرينة تعريف السجع حيث اعتبر فيه التوافق فى الحرف الاخير وحينئذ فلا يشمل قوله ولا ما اذا اختلفا فيهما ولا ما اذا اختلفا فى الوزن فقط لانه تفاه ولا ما اذا اختلفا فى التقفية فقط لانتفائها عن السجع بمقتضى التعريف فينحصر المتوازى الذى هو من أقسام ذلك فيما ذكر فيشكل قول الشارح الآتى وقد يختلف الوزن فقط الخ أى فى المتوازى كما هو صريح عبارة المطول لان المتوازى لايشمل ذلك كما تقرر ويجاب بأن الشارح لم يقصد أن ذلك داخل فى كلام المصنف بل قصد الاستدراك عليه بان هذه الاقسام خارجة من كلامه مع أنها من المتوازى نعم هذا الجواب لايناسب عبارة المطول ولا يضر ناذلك فليتأمل اه سم يتصرف (قوله فان كان ما فى احدى القرينتين) أى الفقرتين سميت بذلك لانها تقارن الاخرى أى جميعه دليل قوله أو أكثره (قوله أى التوافق الخ) تفسير للتقفية (قوله فترصيع) أى فالسجع المكائن فى الفاصلتين على هذه الصورة يسمى ترصيعا تشبيها له بجعل احدى اللؤلؤتين فى العقد فى مقابلة الاخرى مثلها اه ع ق وانظر لم عبر فى هذا القسم بالمصدر أعنى قوله ترصيع وفى القسمين الآخرين باسم المفعول أعنى قوله مطرف ومتوازا ولعله للتفنن فى التعبير تأمل (قوله يطبع الاسجاع الخ) قال ع ق شبه تزيين السجع بصاحبته خيار الالفاظ بجعل الحلى مطبوعا بالجواهر فعبر بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية اه والمناسب لكلامه انها استعارة مصرحة تبعية والمناسب للمكنية أن يكون المشبه الاسجاع تأمل واضافة جواهر لما بعده من اضافة المشبه به للمشبه وقوله ويقرع الاسماع الخ شبه الاسماع بأبواب تقرع بالاصابع لتفتح فعبر بما ذكر على طريق الاستعارة بالكناية (قوله فلا يقابله الخ) جواب أما (قوله كان مثالا لما يكون الخ) ليست الآذان موافقة للاسجاع فى الوزن بحسب لفظها الآن وان كانت موافقة بحسب أصلها اذ أصلها أأذان بهمزتين أفعال لانه لا ينظر الى الاصل فى مثل ذلك وليست موافقة لها فى التقفية اذ آخر تلك العين وهذه النون ويجوز أن يكتفى بذلك فى عدم التوافق وان كانت موافقة فى الوزن بحسب الاصل اه سم (قوله فتوازن) أى فهذا النوع من السجع يسمى متوازيا لتوازى الفاصلتين وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما التسمية يكفى فيها أدنى اعتبار اه ع ق (قوله أى وان لم يكن الخ) أى بالنظر لما عدا فاصلته اذ التوافق فى الحرف الاخير منهما معتبر فى مطلق السجع اه يس (قوله ولا كثره) يراد بالاكثر ما قابل الاقل فيصدق بالمساوى كما فى الآية فان النصف لم يوافق فصح التمثيل بالآية حينئذ (قوله فيها سرر مرفوعة) الآية السرر جمع سرير ومرفوعة عالية أكواب جمع كوب وهو كوز لاعروة له موضوعة أى على حافات العيون معدة لشربهم (قوله وقد يختلف الوزن فقط الخ) هذا من جملة ما دخل تحت الافهى صادقة بثلاث صور

(فان كان ما فى احدى القرينتين) من الالفاظ (أو) كان (أكثره) أى أكثر ما فى احدى القرينتين (مثل ما يقابله من) القرينة (الاخرى فى الوزن والتقفية) أى التوافق على حرف الاخير (فترصيع نحو فوه وبطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه) فجميع ما فى القرينة الثانية موافق لما يقابله من القرينة الاولى واما لفظ فهو فلا يقابله شئ من الثانية ولو قيل بدل الاسماع الآذان كان مثالا لما يكون أكثر ما فى الثانية موافقا لما يقابله فى الاولى (والافتوازن) أى وان لم يكن جميع ما فى القرينة ولا أكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازى (نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة) لاختلاف سرر وأكواب فى الوزن والتقفية وقد يختلف الوزن فقط

لان عدم الاتفاق فى الوزن والتقفية صادق بالاختلاف فيهما أو فى أحدهما (قوله نحو والمرسلات الخ) فالمرسلات مع العاصفات متفقتان تقفية ولم يتفقا وزنا وكل منهما نصف الفقرة كذا قيل وفيه نظر لان المعتبر من الوزن هنا الوزن الشعرى كما قيل لا الوزن النحوى وعليه فهما متوافقان اذ المتحرك فى مقابلة المتحرك والساكن فى مقابلة الساكن وعدد الحروف المنطوق بها واحد فيهما وان كان وزن المرسلات فى النحو المفعلات والعاصفات الفاعلات اه ع ق قال يس وفى المسائل السفرية لابن هشام علام انتصب عرفا الجواب ان كانت المرسلات الملائكة والعرف المعروف فعرفا اما مفعول لاجله واما منصوب به على نزع الخافض وهو الباء والتقدير أقسم بالملائكة المرسلة للمعروف أو بالمعروف وان كانت المرسلات الارواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فانتصابها على الحال والتقدير أقسم بالارواح أو الملائكة المرسلة متتابعة اه (قوله وقد تختلف التقفية فقط) أى دون الوزن لحصل على وزن هلك وقافيتهما مختلفة فان قافية الاولى اللام وقافية الثانية الكاف وكذا يقال فى ناطق وحاشد وأما بين الصامت والشامت فهما فاصلتان لابد فيهما من التوافق فى الحرف الاخير (قوله حصل الناطق والصامت) هذا آخر القرينة الاولى والباقى هو الثانية أى حصل عندنا اكتساب الناطق كالعبيد واكتساب الصامت كالدواب (قوله قيل الخ) ليس مراده التضعيف بل حكايته عن غيره (قوله ماتساوت قرائنه) نقل فى المطول عن ابن الاثير ركما مايدل على أن المراد التساوى فى عدد الكلمات ولا يشترط التساوى فى عدد الحروف فلا حاجة لجعل المشدد كاللام فى ظل بحر كما وان هذا مخالف لما سبق فى الجناس من جعل المشدد فى حكم المخفف اه يس قال ع ق وأحسن هذا الاحسن أقصره قرينة لسهولة ادراكه وعزة اتفاقه واقربه سمعه من السمع وأحسنه ما كان من لفظتين وينتهى الاقصر الى تسع كلمات وما زاد على ذلك تطويل وشرط الحسن أن لا تكون احدى القرينتين تكرارا للاخرى والا كان تطويلا كقوله طاروا واقين بظهورهم صدورهم وبأصلابهم نحورهم فان الظهور بمعنى الاصلاب والصدور بمعنى النحور اه (قوله فى سدر مخضود وطلح منضود) السدر شجر النبق والمخضود الذى لا شوك له كانه نضد أى قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السيدى شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر أحلى من العسل والمنضود الذى نضد بالحمل من أسفله الى أعلاه فليست له ساق بارزة وفى الصحاح نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض وظل ممدود أى ممتد لا تنسخه الشمس اه فترى (قوله خذوه) قرينة وغلوه قرينة ثانية وقوله ثم الجحيم صلوه قرينة ثالثة (قوله من التصلية) أى الاحراق بالنار (قوله أن تؤتى قرينة) فى بعض النسخ بالتاء وفى بعضها بالياء أى بقرينة وفى بعضها أن تولى قرينة أخرى باللام وعلى هذه النسخة الاخيرة شرح العصام فى أطوله حيث قال من الايلاء واخرى مفعول ثان للايلاء والاول قرينة نائب عن الفاعل

نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا وقد تختلف التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت (قيل وأحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم) أى بعد أن لا تتساوى قرائنه فالاحسن (ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى أو) قرينته (الثالثة نحو وقوله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه) من التصلية (ولا يحسن أن تؤتى قرينة) أى ان يؤتى بعد قرينة بقرينة أخرى (أقصر منها) قصرا (كثيرا)

الفاعل اه وكتب سم ونصه قوله أن تولى قرينة اخرى فالأقصر هى الوالية اه وحمل الشارح بقوله أى يؤتى بعد قرينة الخ أنسب بنسخة تؤتى بالتاء أو الياء من نسخة تولى (قوله أمده) أى غايته اه سم (قوله يبقى الانسان عند سماعه الخ) لان السمع يطلب مثل الاولى او قريبا منها فاذا سمع القصير كثيرا حصل ماذكر اه سم (قوله فيعثر) بابه نصر (قوله فيعثر دونها) ففاجأه خلاف مايترقب وهو مما يستقبح وذلك كما لو قيل خاطبنى خليلى وشفانى بكلامه الذى هو كالجوهر النفيس فاقتضيت به أحسن تنفيس اه ع ق (قوله احترازا عن نحو قوله الخ) فان القرينة الثانية أقصر لكن لا كثيرا قال ع ق فان الاولى من تسع كلمات بحروف الجر والثانية من ستة ولم يضر فيؤخذ منه أن الزيادة بالثلث لاتضر اه (قوله والاسجاع الخ) قال ع ق ثم أشار الى أمر يرتكب فى اكتساب حسن السجع وبين أنه مفتقر حتى صار أصلا فقال والاسجاع الخ أى الاصل الذى يرتكب ويفتقر لتحصيل الاسجاع ولتكثيرها هو سكون الاعجاز بالوقف اه وهو واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية ومستحسن عند اتفاقها (قوله مبنية على سكون الاعجاز) أى لان المطلوب الوقف عليها اذ الغرض أن يزاوج بينها ولا يتم فى كل صورة الا بالوقف واذا رأيتهم يخرجون الكلام عن أوضاعها للازدواج كما فى قولهم آتيك بالغدايا والعشايا أى بالغدوات فاطلبك بهم فى ذلك اه يس وقوله واذا رأيتهم أى رأيت البلغاء والعشايا جمع عشية كقضية وقضايا وقوله أى بالغدوات جمع غداة ولا تجمع على غدايا وانما تكلموا بها للازدواج (قوله أى أواخر الخ) أشار بهذا الى أن كلامه على حذف مضاف والفواصل تفسير للاعجاز (قوله اذ لا يتم التواطؤ والتزاوج فى جميع الصور الا بالوقف والسكون) وان تم فى بعض الصور وبدونهما بأن تتوافق حركة أواخر الفواصل لا يقال كان يمكن اعتبار غير السكون لان اخراج الحرف عن حركته الى السكون أولى من اخراجه الى حركة أخرى لاعتبار السكون فى الوقف والضرورة وغير ذلك ولانه الاصل فالرجوع اليه أولى اه سم (قوله التواطؤ) أى التوافق والتزاوج أى التشابه (قوله ما أبعد مافات) لان مافات من الزمان ومن الحادث فيه لا يعود أبدا وقوله وبما أقرب ماهو آت لانه لابد من بلوغه ولذا قال خير الثقلين عليه الصلاة والسلام بعثت أنا والساعة كهاتين وأشار الى اصبعيه المباركتين السبابة والوسطى من ع ق والاطول (قوله رعاية للادب وتعظيما) أى لالعدم وجوده فى نفس الامر (قوله اذ السجع فى الاصل هدير الحمام) أى ثم نقل لهذا المعنى ع ق (قوله ونحوه) بالرفع عطفا على المضاف أى ونحو الهدير كنصويت الناقة لا على المضاف اليه اذ الهدير قاصر على الحمام (قوله اذ لم يقل أحد الخ) رده ع ق بأن القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزؤه الا بما الايهام فيه ولا نقصان قياسا على تسمية الذات والسجع هدير الحمام ونغمات الكهنة ففيه من النقصان مايمنع من اطلاقه الا بالاذن ويؤيد هذا ماورد

لان السجع قد استوفى أمده فى الاول بطوله فاذا جاء الثانى أقصر منه كثيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها وانما قال كثيرا احترازا عن نحو قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ألم يجعل كيدهم فى تضليل (والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز) أى أواخر فواصل الفقرات اذ لا يتم التواطؤ والتزاوج فى جميع الصور الا بالوقف والسكون (كقولهم ما أبعد مافات وما أقرب ماهو آت) اذ لو لم يعتبر السكون لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت منون مكسور (قيل ولا يقال فى القرآن أسجاع) رعاية للادب وتعظيما له اذ السجع فى الاصل هدير الحمام ونحوه وقيل لعدم الاذن الشرعى وفيه نظر اذ لم يقل أحد بتوقف أمثال هذا على اذن الشارع

فى الحديث من النهى فى قوله صلى الله عليه وسلم اسجعا كسجع الجاهلية فتأمله اه (قوله وانما الكلام فى أسماء الله تعالى) أى الخلاف فى أنه يحتاج للاذن الشرعى أولا كما قال صاحب الجوهرة * واختير أن اسماءه توقيفيه (قوله بل يقال فواصل) لمناسبة ذلك لقوله تعالى فصلت آياته ثم هذا يدل على أن السجع اسم للكلمة الاخيرة اذ الفاصلة هى الكلمة الاخيرة وهو موافق لقول الشارح السابق فالحاصل أن السجع الخ وقد يطلق على مجموع الفقرة ومنه قول المصنف السابق وأحسن السجع ما تساوت قرائنه وقد يطلق على مجموع الفقرتين مجازا كما فى قوله لان الشطر نفسه الخ ولهذا احتاج الشارح الى قوله أعنى الكلمة الاخيرة من الفقرة اه يس (قوله وقيل السجع الخ) مقابل قوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر (قوله غير مختص بالنثر) أى بل يجرى فى النظم بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لكل فقرة سجعة فان اتفق فقرتا الشطرتين فهو غير تشطير والا فهو تشطير أو بان يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كالفية ابن مالك وجوهرة اللقانى وسلم الاخضرى (قوله قوله) أى قول أبى تمام من قصيدة من الطويل يمدح بها نصرا (قوله تجلى به) هذا الضمير وما بعده عائد الى نصر المذكور فى البيت قبله وهو قوله

سأحمد نصرا ما حييت وانثنى * لأعلم أن قد جل نصر عن الحمد

اه سم أى مادمت حيا (قوله تجلى به رشدى) أى ظهر بهذا الممدوح رشدى أى بلوغى للمقاصد بارشاده هذه فقرة ذات سجعة فى النظم اه ع ش (قوله ذا ثروة) أى غنى (قوله وفاض به ثمدى) أى كثر به مالى العليل قال سم لعله كالتأكيد لما قبله تأمله اه وفى المعاهد والرواية فى ديوانه بلفظ يجرى بدل ثمدى اه (قوله هو بالكسر الماء القليل الخ) قال العصام فى أطوله كذا ذكره الشارح فى المختصر وفى القاموس الثمد بالفتح ويحرك وككتاب الماء القليل لا مادة له وفى الديوان أيضا جعله بالفتح ومثله الصحاح اه (قوله والمراد هنا المال) أى القليل وفى نسخة المال القليل (قوله أى صار ذا ورى) أى نارا قال فى المطول وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب اه (قوله ذا ورى) يعنى أن الزناد صار ذا نارا بالممدوح فهذا يقتضى أن الممدوح محصل لشئ لم يكن حاصلا (قوله على أنه مضارع للمتكلم) فى نسخة على أنه متكلم المضارع وعليها ففيها قلب أى مضارع المتكلم (قوله فتصحيف) أى تغيير للفظ لانه أبدل فتحة الهمزة ضمة وأبدل فتحة الراء كسرة (قوله فتصحيف ومع ذلك يأباه الطبع) أى لعدم مطابقته لما قبله فى الفاعل فى كونه من طريق الغيبة فلم يجر الكلام على نمط واحد وجريانه مع امكانه أنسب لبلاغة الشاعر وأيضا فيه الايماء الى ما ينافى المقام لان فيه الايماء الى أن عنده أصل الظفر بالمراد ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده ورى له ثم صار بالممدوح ذا ورى أنسب لمقام المدح من أن يخرج نار زنده باعانة الممدوح مع مباشرته الورى

فالتسبب

وانما الكلام فى أسماء الله تعالى
(بل يقال) للاجماع فى القرآن
أعنى الكلمة الاخيرة من الفقرة
(فواصل وقيل السجع غير مختص
بالنثر ومثاله فى النظم قوله تجلى
رشدى وأثرى) أى صارت ذات
ثروة (به يدى * وفاض به ثمدى) هو
بالكسر الماء القليل والمراد هنا
المال (وأورى) أى صار ذا ورى
به زندى) وأما اورى بضم الهمزة
على أنه مضارع للمتكلم من
رايت الزند اخرجت ناره فتصحيف
مع ذلك يأباه الطبع (وهى السجع
على هذا القول) أى
بعدم اختصاصه بالنثر

بالتسبب اه ع ق بتصرف واختصار (قوله مايسمى التشطير) فان قلت هذا لايشمله تعريف السجع السابق لاختلاف الحرف الاخير قلت بل يشمله باعتبار كل شطر فانه يشتمل على سجعتين متفقتى الآخر وان لم يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاق آخرهما تأمل اه سم (قوله جعل كل من شطرى البيت الخ) أى ومن لازم ذلك أن يكون فى كل شطر سجعتان متفقتان ضرورة ان السجع موافقة فاصلة لاخرى فى الحرف فحيث حكم بأن السجعة فى الشطر مخالفة لسجعة الشطر الآخر لزم رعاية شرط السجع وهو الاتفاق فى الحرف الاخير أن فى كل شطر سجعتين ليتحقق معنى السجع فيه فحينئذ تكون سجعتاه مخالفتين لسجعتى الآخر فالمراد بالسجعة الجنس الشامل لاثنين فأكثر اه ع ق (قوله مخالفة لاختها) بأن لايتوافقا فى الحرف الاخير اه سم قال العصام فى أطوله أى مثلها واطلاق الاخت على المثل شائع فى اللغة قال الله تعالى كلما دخلت أمة لعنت اختها اه (قوله فى موضع المصدر) أى معناه المصدر (قوله أى مسجوعا سجعة) الظاهر أن سجعة بمعنى تسجيعا كما هو قضية كونها فى موضع المصدر وهو الموافق للمعنى لان كل شطر ليس سجعة بل سجعتين لكنه سجع تسجيعا فقوله أى مسجوعا تقدير للمفعول الثانى بجعل الذى هو عامل سجعة الذى هو فى موضع المصدر فتأمل اه سم وقال ع ق سجعة أى صاحب سجعة فلا اشكال ثم قال وانما قدرنا المضاف لما علم أن السجعة اما توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة وبكل تقدير لايكون الشطر نفس السجعة بل هو ذو سجعة اه (قوله لان الشطر ليس بسجعة) أى واحدة بل كل شطر فيه سجعتان (قوله أو هو مجاز الخ) فيكون أطلق السجعة على مجموع الشطر فيصح الكلام بلا تقدير اه ع ق (قوله تسمية للكل) هو الشطر وقوله باسم جزئه هو الكلمة الاخيرة من الشطر أو من آخر قرينته الاولى (قوله كقوله) أى قول أبى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية بلدة بالروم وقوله تدبير مبتدأ خبره فى البيت الثالث وهو قوله

لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد * الا تقدمه جيش من الرعب

اه مطول وقوله عمورية بفتح الاول وتشديد الثانى مضموما وتشديد الياء وقوله فى البيت ينهد بفتح الهاء وضمها أى ينهض ماضيه نهد بفتحها قال فى القاموس نهد النهد كمنع ونصر نهودا كعب والمرأة كعب ثديها والرجل نهض اه فما وقع لبعض من حشى المطول من المتأخرين من قوله ينهد بكسر الهاء خطأ (قوله بالله) متعلق بمعتصم ولله متعلق بمنتقم وفى الله متعلق بمرتغب فكل واحد متعلق بما قبله ولم يذكر لمرتقب معمولا قال ع ق وصف الممدوح فى البيت بأنه ممن يعتصم بالله أى يتحصن به تعالى ويتوكل عليه وينتقم ممن انتقم منه فى الله أى لاجل أخذ حق الله من ذلك المنتقم منه ويرغب فيما عند الله ويرتقب من الله تعالى ثوابه ويرجوه أن يرفع عنه عذابه فهو خائف راج كما هو صفة المؤمنين اه (قوله فالشطر الاول سجعة) ان كان اطلاق السجعة على جميع الشطر

مايسمى التشطير وهو جعل كل من شطرى البيت سجعة مخالفة لاختها) أى للسجعة التى فى الشطر الآخر فقوله سجعة فى موضع المصدر أى مسجوعا سجعة لان الشطر ليس بسجعة أو هو مجاز تسمية للكل باسم جزئه (كقوله تدبير معتصم بالله منتقم * لله مرتغب فى الله) أى راغب فيما يقربه من رضوانه (مرتقب) أى منتظر ثوابه أو خائف عقابه فالشطر الاول سجعة

بالمعنى المجازى السابق فواضح والافهو مشكل لانه سجعتان لاسجعة الا أن يراد بالسجعة هنا التسجيع بمعنى المسجع أى فالشطر الاول مسجع على الميم أو يراد بالسجعة هنا الجنس تأمل اه سم (قوله مبنية على الميم) أى ميم معتصم ومنتقم وقوله والثانى على الباء أى فى مرتغب ومرتقب تأمل سم وهل تسكن الميم وفاء بقوله السابق مبنية على سكون الاعجاز أولا كما هو المتبادر وانما يحتاج للسكون ان لم يحصل التوافق بدونه اه باختصار (قوله أى الكلمتين الاخيرتين الخ) يعنى ان مراد المصنف بالفاصلتين الكلمتان الاخيرتان أعم من أن يكونا فاصلتين حقيقة أو مصراعين بدليل ما يأتى له من التمثيل بالنظم للمماثلة التى هى نوع من الموازنة فى قوله مها الوحش كما سينبه الشارح على ذلك فكان الاولى للشارح هنا أن يقول يعنى الكلمتين الخ (قوله من الفقرتين) أى فى النثر وقوله أو من المصراعين أى فى الشعر اه سم (قوله نحو وغارق الخ) ونحو قوله

هو الشمس قدرا والملوك كواكب * هو البحر جودا والكرام جداول

والجداول جمع جدول وهو النهر الصغير فكان الكرام تستقى منه (قوله وغارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) الغارق جمع غرقة بالضم والفتح وهى الوسادة الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة أى منبسوطة اه فنرى وقوله بالضم والفتح أى ضم النون وفتحها وعبارة العصام فى أطوله جمع غرقة بضم الراء وفتح النون وضمها اه (قوله ولا عبرة بتاء التأنيث الخ) أى اذا كانت تبدل هاء فى الوقف والا فتعتبر كما بنت واخت (قوله على ما بين فى موضعه) أى فى علم القوافى اه سم (قوله وظاهر قوله دون التقفية الخ) فكر فى المطول ويحتمل أن يريد أنه يشترط فيها التساوى فى الوزن ولا يشترط التساوى فى التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فى مثل سرر مرفوعة وأكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع فى وغارق مصفوفة وزرابى مبثوثة وبالعكس فى مثل مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا اه (قوله عدم التساوى فى التقفية) نحو شديد وقريب وأما شديد ومجيد فسجع لا موازنة (قوله حتى لا يكون نحو فيها سرر الخ) أى لانه وجد فيها التساوى فى التقفية (قوله ويكون) عطف على النفى وهو لا يكون (قوله مباينة) أى لانه اشترط فى السجع التساوى فى التقفية واشترط فى الموازنة عدم التساوى فى التقفية (قوله الا على رأى ابن الاثير) أى فلا يتباينان وقوله فانه يشترط الخ تعليل لهذا المحذوف فعلى كلام ابن الاثير يكون وقارا وأطوارا ليس سجعا ولا موازنة فعلى كلامه يكون بينهما العموم والخصوص المطلق لانه اشترط فى السجع الموافقة فى الوزن والتقفية وفى الموازنة الموافقة فى الوزن دون التقفية فتكون الموازنة أعم (قوله دون الحرف الاخير) أى ولا يشترط فى الموازنة تساويهما فى الحرف الاخير الذى هو التقفية (قوله فنحو شديد وقريب الخ) أى اذا اختم بهما قرينتان أو مصراعان (قوله

مبنية على الميم والثانى سجعة مبنية على الباء (ومنه) أى من اللفظى (الموازنة وهى تساوى لفاصلتين) أى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين (فى الوزن دون التقفية نحو وغارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) فان مصفوفة ومبثوثة متساويتان فى الوزن لا فى التقفية اذ الاولى على الفاء والثانية على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث فى القافية على ما بين فى موضعه وظاهر قوله دون التقفية أنه يجب فى الموازنة عدم التساوى فى التقفية حتى لا يكون نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة من الموازنة ويكون بين الموازنة والسجع مباينة الا على رأى ابن الاثير فانه يشترط فى السجع التساوى فى الوزن والتقفية ويشترط فى الموازنة التساوى فى الوزن دون الحرف الاخير فنحو شديد وقريب ليس بسجع

وهو أخص من الموازنة واذا تساوى الفاصلتان فى الوزن دون التقفية (فان كان ما فى احدى القرينتين) من الالفاظ (أو أكثره مثل ما يقابله من) القرينة (الاخرى فى الوزن) سواء ماثله فى التقفية أولا (خص) هذا النوع من الموازنة (باسم المماثلة) وهو لا يختص بالنثر كما توهمه البعض من ظاهر قولهم تساوى الفاصلتين ولا بالنظم على ما ذهب اليه البعض بل يجرى فى القبيلين فلذلك أورد مثالين نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهدينا هما الصراط المستقيم وقوله مها الوحش) جمع مهاة وهى البقرة الوحشية (الا أنهاتا) أى هذه النساء (أوانس قنا الخط الا أن تلك) القنا (ذوابل) وهذه النساء نواضر والمثالان مما يكون أكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لعدم تماثل آتيناهما وهدينا هما وزنا وكذا هاتا وتلك ومثال الجميع قول أبى تمام

فأنجم لما لم يجد فيك مطمعا
وأقدم لما لم يجد عنك مهربا

وقد كثر ذلك فى الشعر الفارسى وأكثر مدائح ابى الفرج الرومى من شعراء النجم على المماثلة وقد اقتفى الانورى اثره فى ذلك (ومنه) أى من اللفظى (القلب) وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الاخير الى الاول لكان الحاصل بعينه هو هذا الكلام ويجرى فى النظم والنثر

(وهو أخص) أى مطلقا فكل مجنح موازنة ولا عكس (قوله سواء ماثله الخ) هذا بالنظر الى كلام ابن الاثير المذكور لا على ظاهر كلام المصنف من أنه يشترط فى الموازنة عدم التساوى فى التقفية اذ لا يتأتى عليه هذا التعميم اه من سم وفيه نظر اذ هذا التعميم انما هو فيما عدا الفاصلتين لان ما عدا ذلك هو المحدث عنه وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفية كما حل به الشارح أولا فالتعميم ظاهر على ظاهر كلام المصنف خلافا لما سم تأمل (قوله خص الخ) جواب ان اى فله اسمان موازنة ومماثلة (قوله بل يجرى) أى اسم المماثلة وقوله فى القبيلين أى النثر والنظم (قوله نحو وآتيناهما الخ) فى كل من الفقرتين أربع كلمات غير الفاصلتين والتوافق بينهما فى ثلاثة من الاربعة وهى الفعل وفاعله ومفعوله ولا تخالف الا فى الفعل (قوله وقوله) أى نحو قول أبى تمام اه مطول (قوله مها الوحش) بضم الميم بقره اه مغاهد وفى سم المها بالفتح جمع المهاة اه أى هن كهى الوحش فى سعة الاعين وسوادها وأهدابها وقوله الا أن هاتا أى لكن هؤلاء أوانس يأنس بهن العاشق دون الوحشيات فزدن فى الفضل بهذا المعنى وقوله قنا الخط أى فى طول القد واستقامته والقنا جمع قناة وهى الرمح والخط بالفتح موضع بالهاجرة باليمن تنسب اليه الرماح المستقيمة اه ع ق (قوله هاتا) فيه ان هاتا للمفردة المؤنثة والنسوة ليس مفردا أجيب بأنه مفرد حكما (قوله ذوابل) جمع ذابل من الذبول ضد النعومة والنضارة اه ع ق (قوله لعدم تماثل آتيناهما الخ) فيه مسامحة لان التخالف بين النعلين فقط وأما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله قول أبى تمام) الذى فى المطول أنه للبحترى قال الفنرى أى يمدح الفتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والضمير فى أنجم وأقدم للاسد اه (قوله فانجم الخ) أى امتنع الاسد قال ع ق والمعنى ان هذا الاسد لما لم يجد فيك الفرصة التى طمع فيها فى تنا ولك أنجم ولما عرف أنه لا ينجو منك أقدم داهشا فاقدامه تسليم منه لنفسه لعلمه بعدم النجاة لا للشجاعة اه وفيك وعنك متوازنان اتزانا عروضيا وهو كما تقدم مقابلة متحرك بمتحرك وان اختلف نوع الحركة فصح كون البيت مثالا للجميع (قوله على المماثلة) أى وارد وجار عليها (قوله الى الاول) أى منتهيا الى الاول (قوله كقوله) أى قول القاضى الارجانى اه مطول (قوله مودته تدوم الخ) قال ع ق لا شك أنك لو بدأت بالميم الاخيرة من البيت وقرأت منها البيت الى أوله لوجدت الحاصل هو الموجود أولا لكن مع تبديل بعض الحركات والسكنات وتخفيف ما شدد أولا وتشديد ما خفف أولا وكل ذلك لا يضر فى القلب لان التغيير فى القلب جائز حتى فى قصر الممدود ومد المقصور وحذف الالف وتصييره همزة وتصيير الهمزة ألفا اه قال سم قال فى عروس الافراح هذا الذى ذكره المصنف قلب الحروف وبقى نوع آخر يقال له قلب الكلمات كقوله

عدلوا فما ظلمت لهم دول * سعدوا فما زالت لهم نعم

(قوله مودته تدوم لكل هول

بذلوا فاشحث لهم شيم * رفعوا فازات لهم قدم

فهو دعاء لهم فاذا انقلبت كلمانه صار دعاء عليهم اه (قوله وهل كل الخ) أستفهام انكاري والمقصود وصف خليله بمن بين الاخلاء بالوفاء (قوله في مجموع البيت) أي حال كون القلب في مجموع الخ (قوله وقد يكون ذلك) أي القلب (قوله وربك فكبر) قال سم حرف العطف خارج عن ذلك اه (قوله في حكم المخفف) أي فلا يضر اختلاف لامي كل وفلك مثلا تشديدا وتخفيفا وقال في المطول لان المعتبر هو الحروف المكتوبة تأمل اه سم وقوله وقال في المطول لان الخ في بعض نسخ المختصر هذا التعليل (قوله نحو سلس) بمهملتين كما هو في النسخ الصحيحة قال ع ق وهو بفتح اللام وكسرها فالاول مصدر والثاني وصف اه قال في المصباح سلس سلسا من باب تعب سهل وسلس البول استرساله وعدم استمساكه لحصول مرض بصاحبه اه قال يس وفي الاطول ما يقتضي أنه شكس بالسين المعجمة والكاف والسين فانه قال ولا اعتداد بالنقط حتى انه ذكر الشارح المحقق في المختصر أن في شكس قلبا اه وشكس كشرس وزنا ومعنى كما في المصباح ودخل بنحو كشك وكعك وخوخ وباب وشش وساس (قوله بخلافه ثمة) ففتح مثلا اذ لقلبته صار حتفا فالاصل غير الذي حصل بالقلب (قوله ويجب ثمة الخ) لان التجانس لا يتحقق بدون ذكر اللفظين اه جربي (قوله ومنه التشريع) قال في العروس وهي عبارة لا يناسب ذكرها فان التشريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشرع المعظم فيكان اللائق اجتنابها اه يس (قوله ويسمى التوشيح) بالحاء المهملة أي التزيين وقوله وذا القافيتين وهو أنسب الاسماء (قوله يصح المعنى الخ) المراد بصحة المعنى تمام المعنى وتمام البيت عند الوقوف على كل منهما (قوله فان قيل الخ) حاصل السؤال اعتراض على المصنف حيث لم يشترط مع اشتراط صحة المعنى صحة الوزن أيضا مع أن الشعر لا يتحقق بدونها أجاب عنه بقوله قلنا الخ وحاصله ان لفظ القافية يشعر بذلك وكذا قوله بناء البيت اه من جربي (قوله ذات قافيتين) صفة للقصيدة تخلاصها للجنس أو حال منها اه سم (قوله على بحرين) وهو قليل متكلف ولذا لم يمثل له المصنف (قوله كقوله) أي قول الحريري في المقامة الثالثة والعشرين وبعده

دار متى ما أضحكت في يومها * أبكت غدا بعدا لها من دار

غاراتها لا تنقضي وأسرها * لا يقتدي بجلائل الاخطار

(قوله أي بعبالة) بكسر الحاء بمعنى الحبل أي حبل وصل للهلك كالحبل الموصل الى الصيد (قوله فان وقفت على الردى الخ) بأن اعتبرته تمام البيت أي وتفاعيله حينئذ أربعة ومصراعه على الياء الاولى من الدنية (قوله فالبيت من الضرب الثامن) لانه مجزوء كذا في بعض النسخ بالميم قبل النون وهو الصواب وما في بعضها من الثاني غير صواب (قوله من الكامل) وزنه متفاعلن ست مرات فيسدس على الاصل تارة ويربع

مجزوءا

(وهل كل مودته تدوم) في مجموع البيت وقد يكون ذلك في المصراع كقوله

* أراننا لا له هلا لا أنارا *

(وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر) والحرف المشدد في حكم المخفف وقد يكون ذلك في المفرد نحو سلس وتغاير القلب بهذا المعنى لتجانس القلب ظاهر فان المقلوب ههنا يجب أن يكون عين اللفظ الذي ذكر بخلافه ثمة ويجب ثمة ذكر اللفظين جميعا بخلافه ههنا (ومنه) أي من اللفظي (التشريع) ويسمى التوشيح وذا القافيتين (وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) أي من القافيتين فان قيل كان عليه أن يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التشريع هو أن يبني الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد فعلى أي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما قلنا القافية انما هي آخر البيت فالبناء على قافيتين لا يتصور الا اذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما والا لم تكن الاولى قافية (كقوله ياخاطب الدنيا) من خطب المرأة (الدنية) الخسيسة (انها * شرك الردى) أي حبالة الهلاك (وقرارة الاكدار) أي مقر الكدورات فان وقفت على الردى فالبيت من الضرب الثامن من الكامل

مجزوا اخرى وله تسعة ضروب وثلاثة أعاريض والعروض آخر المصراع الاول والضرب آخر المصراع الثانى وقد أشار الامام الخزرجى لضبطهما بقوله

وقل آخر الصدر العروض مثله * من الهجز الضرب اعلم الفرق باعتنا

(قوله وان وقفت على الاكدار الخ) بأن اعتبرته تمام البيت وتفاعيله حينئذ ستة ومصراعه على الهاء من انها (قوله فهو من الضرب الثانى) لانه مقطوع والقطع اسقاط ساكن الوتد المجموع وسو حرفان متحركان يليهما ساكن وتسكين المتحرك الثانى كأن تسقط نون متفاعلن وتسكن اللام فيصير متفاعل نحو أكدارى (قوله من آخر حرف فى البيت الخ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الاول وهو خلاف المشهور فكان الاولى العكس (قوله يليه) أى يلى الحرف ذلك الساكن (قوله مع الحركة التى قبل ذلك الساكن) فحرف تلك الحركة خارج عنها اه سم وقال فى المطول بعد قوله والقافية عند الخليل الخ مانصه ويروى عنه أيضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو أول القافية اه وعليه فحرف تلك الحركة منها (قوله وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين) قال فى المطول ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر لكان أحسن ليشمل نحو قول الحريرى

جودى على المستهتر الصب الجوى * وتعطفى بوصاله وترحمى
ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى * ثم اكشفى عن حاله لا تظلمى

اه تمثيل الفنرى وهذه الابيات على قوافٍ عديدة الاولى رائية فى المستهتر والمتفكر والثانية بائية فى الصب والقلب والثالثة ياءية فى الجوى والشجى وعلى هذا القياس اه (قوله بحيث اذا جمعت الخ) أى بأن يؤخذ ما بعد القافية الاولى من كل بيت ويجمع الماخوذ وينظم (قوله لزوم الخ) أى التزام مالا يلزم من حرف فقط أو حركة فقط أو هما كما سيأتى (قوله والتضمين) لتضمينه قافيته مالا يلزمها وقوله والاعنات أى الايقاع فيما فيه عنت أى مشقة لان التزام مالا يلزم فيه مشقة اه ع ق (قوله حرف الروى) قال يس يؤخذ من قول الشارح لانه يجمع الخ أن الاضافة غير بيانية والمعنى الحرف الذى يجمع بين الابيات ويحتمل أنها بيانية ولهذا قد يعبرون بالروى بدون حرف مرادا به الحرف المذكور اه (قوله اذا فتلته) ويلزمه الجمع (قوله لانه) أى الروى (قوله بين قوى الحبل) أى طاقاته (قوله الرواء) بكسر الراء والمد اه سم (قوله أو ما فى معناه) أى أو يجىء قبل ما فى معناه اه ع ق (قوله يعنى الحرف الخ) فاطلق الفاصلة على الحرف الذى تختم به الفاصلة فهو من تسمية الجزء باسم الكل والظاهر أن الفاصلة باقية على معناها الحقيقى وهو الكلمة الاخيرة من الفقرة أى حال كونه كائنا من الفاصلة (قوله ما ليس بلازم الخ) ما عبارة عن شئ كما قال الشارح والشئ أمور ثلاثة حرف وحركة معا كما فى الآتية والابيات وحرف فقط كالقمر ومستمر وحركة عند الخليل من آخر حرف فى البيت الى أول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن فالقافية الاولى من هذا البيت هو لفظ الردى مع حركة الكاف من شركه والقافية الثانية هى من حركة الدال من الاكدار الى الآخر وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين وهو قليل متكلف ومن لطيف ذى القافيتين نوع يوجد فى الشعر الفارسى وهو أن تكون الالفاظ الباقية بعد القوافى الاول بحيث اذا جمعت كانت شعرا مستقيم المعنى (ومنه) أى من اللفظى (لزوم مالا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات (وهو ان يجىء قبل حرف الروى) وهو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية أو ميمية مثلا من رويت الحبل اذا فتلته لانه يجمع بين الابيات كما ان الفتل يجمع بين قوى الحبل أو من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال (او ما فى معناه) أى قبل الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى (من الفاصلة) يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف الروى فى قوافى الابيات وفاعل يجىء هو قوله (ما ليس بلازم فى السجع) يعنى أن يؤتى قبله بشئ

فقط كقول ابن الرومى

لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد

والافما يكسبه منها وانها * لاوسع مما كان فيه وأرغد

حيث التزم فتح ماقبل الدال اه من المطول وقوله لما تؤذن من تقديم العلة على المعلول (قوله لوجعل القوافى) بأن حولت القوافى عن وزن الشعر وجعلت سجعا اه ع ق (قوله فمن زعم انه كان ينبغى الخ) قال خشيده أنت خبير بأن المعنى الذى ذكره الشارح قدس سره غير ظاهر من العبارة فتأمل اه قال سم أقول لكنه محمل صحيح (قوله ليوافق قوله الخ) أى ويكون فيه حينئذ اف ونشر مشوش (قوله لم يعرف معنى هذا الكلام) أى معناه الذى أريد به فليتأمل اه سم قال ع ق وانما مراده أن القواصل التى هى أعم من السجعة وغيرها وكذا القوافى لزوم مالا يلزم فيهما لا يلزم تلك القوافى ولا تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجاعا وتحويلها الى خصوص السجع ومعنى تحويلها الى السجع جعل جنسها الشامل لغير السجع مخصوصا بالسجعة اه فاندفع ما يقال لا معنى لجعل الفواصل اسجاعا لان الفواصل اسجاع وحاصل الدفع ان الفواصل أعم من السجع (قوله والا) أى والا يمكن المراد أن يكون الخ لان فى بيتين الخ يكون التعريف غير مانع لشموله كل بيت على حدته مع أن هذا البيت ليس من هذا النوع أى لزوم مالا يلزم (قوله كقوله) أى امرئ القيس فى معلقته (قوله بسقط اللوى الخ) السقط بكسر السين المهملة منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل موضع آخر بفتح الحاء المهملة والميم واسكان الواو وبينهما اه دماميني وسيأتى ان شاء الله تعالى فى الفصل الآتى آخر الكتاب فى مبحث الابتداء كلام للشارح على هذا البيت (قوله وهو ليس بلازم فى السجع) أى لو حولناه وجعلناه سجعا (قوله نحو فأما اليتيم الخ) فيه لف ونشر مشوش (قوله لصحة السجع بدونها) اى لو حولناه الى سجع آخر (قوله وقوله سأشكر عمرا الخ) اى سأبالغ فى شكره والا فأسل الشكر قد حصل قال الفنرى قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كم قميصه مشقوقا من تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الابيات اه وفى المعاهد الابيات من الطويل وقائلها عبد الله بن الزبير الاسدى فى عمرو بن عثمان بن عفان وكان سببها ما حكاه أبو عسابة قال بلغنى ان أول من أحدث نسبة فى الاسلام عمرو بن عثمان بن عفان أتاه عبد الله بن الزبير الاسدى فرأى عمرو تحت ثيابه ثوبا رديئا فدعا وكيله وقال اقترض مالا فقال هيهات ما يعطينا التجار شيأ قال فأربحهم ما شاؤا فاقترض له ثمانية آلاف درهم باثنى عشر ألفا فوجه بها اليه مع ثياب فقال عبد الله بن الزبير الابيات اه قال فى المطول وفى الاساس شكرت لله نعمته واشكر والى وقد يقال شكرت فلانا يريدون

نعمه

لوجعل القوافى أو الفواصل اسجاعا لم يحتج الى الاتيان بذلك الشئ ويتم السجع بدونه فمن زعم انه كان ينبغى ان يقول ما ليس بلازم فى السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروى أو ما فى معناه فهو لم يعرف معنى هذا الكلام ثم لا يخفى أن المراد بقوله يجىء قبل كذا ما ليس بلازم فى السجع أن يكون ذلك فى بيتين أو أكثر وفى فاصلتين أو أكثر والا فقى كل بيت أو فاصلة يجىء قبل حرف الروى أو ما فى معناه ما ليس بلازم فى السجع (كقوله فقا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل) قد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بلازم فى السجع وقوله قبل حرف الروى أو ما فى معناه اشارة الى أنه يجرى فى النثر والنظم (نحو فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) فالراء بمنزلة حرف الروى ويجىء الهاء قبلها فى الفاصلتين لزوم مالا يلزم لصحة السجع بدونها نحو فلا تقهر ولا تسخر (وقوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتى *

قوله أبو عسابة هكذا فى النسخ والذى فى المعاهد أبو غسانة بالغين المعجمة والنون فليحرر اه

أيادى) بدل من عمرا (لم تمنن وان هى جلت) أى لم تقطع أولم تخلط بمنة وان عظمت وكثرت نعمته وكأنه أى الشاعر أراد سأشكر لعمرو فحذف الجار وجعل أيادى بدل اشتمال من عمرو اه قال الفنرى فينبغى أن يقدر الرابطة أى أيادى له لوجوبه فى بدل البعض والاشتمال ثم قال قد جوز الفاضل المحشى فى شرح المفتاح كون أيادى مفعولا ثانيا أيضا وفيه نظر لانه مخالف لتصريح أئمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على التسامح اه (قوله أيادى) جمع ايد وهى النعم والايدى جمع يد وهى النعمة فهو جمع الجمع اه ع ق (قوله أى لم تقطع) من المن وهو القطع وقوله أولم تخلط بمنة أى لم يشبها منة من عمرو (قوله فتى) أى هو فتى وقوله غير محجوب قال سم يجوز رفعه نعتا للفتى بناء على عدم تعرف غير بالاضافة ونصبه على الحال منه أو من ضميره ان كان فيه ضمير بناء على انه بمعنى متفت اه (قوله رأى خلتى) أى أبصر أمارة فقرى وهى تقطع كم القميص وفى المثل الخلة تدعو الى السلة أى السرقة (قوله أى فقرى) تفسير مراد والا فمفهوم الخلة أعم من الفقر اه سم (قوله قذى عينيه) أى كقذى عينيه فهو تشبيه بليغ والقذى ما يسقط فى العين من عود ونحوه فيهاجها حتى يخرجه (قوله من حسن اهتمامه) أى اهتمام عمرو الممدوح بازالة فقره وقوله جعله أى جعل المادح فقره المعبر عنه بالخلة كالداء الخ (قوله الملازم لاشرف أعضائه) أى الممدوح وهو عيناه (قوله حتى تلافاه) بالفاء أى تداركه (قوله لصحة السجع بدونها) أى السجع المفروض أى لو جعلت القوافى سجعا لا يلزم فيه ذلك (قوله وأصل الحسن) أى شرطه فأطلق على الشرط أصلا باعتبار أنه لا بد منه كما أن الاصل كذلك (قوله من المحسنات اللفظية) اقتصر عليها لكثرة الغلط فيها والا فالاصل المذكور لكل من المعنوى واللفظى اه ع ق (قوله تابعة للمعانى) أى فالمعانى هى المقصودة بالذات والالفاظ تابعة لها (قوله أى لا أن تكون المعانى الخ) الوجه أنه تفسير لقوله دون العكس لا لقوله العكس لفساد المعنى تأمل اه سم (قوله توابع للالفاظ) أى الواقعة والحاضرة عنده (قوله متكلفة) أى متكلفا فيها غير متروكة على سجيتها وقوله مصنوعة أى قصد فيها الى الصناعة وتحصيل المحسنات اللفظية (قوله بخفاء الدلالات) أى اذا كانت الالفاظ مجازات أو كنايات وقوله وركاكة المعنى أى اذا كانت الالفاظ حقائق (قوله فيصير) أى اللفظ وفى نسخة فتصير بالتاء الفوقية أى الالفاظ البديعية (قوله على سيف من خشب) هو المعنى (قوله بل الوجه) أى الطريق وقوله ان تترك المعانى أى الواقعة والحاضرة عنده (قوله وعند هذا) أى عند الاتيان بألفاظ تليق بها (قوله وحين رتب الحريرى) أى أعطى وظيفة الانشاء ورتب فيها وطلب أن يكتب كما يؤمر فيأتى بالالفاظ تابعة للمعانى اه سم والحريرى هو أبو محمد القاسم بن على بن محمد بن عثمان البصرى الحرامى صاحب المقامات وفضلها أكثر من أن يحصر وأشهر من أن يذكر ومن عرفها حق معرفتها استدل بها على فضل هذا الرجل وغزارة مادته وكثرة اطلاعه ويقال ان الحريرى كان عملها أربعين مقامة

(فتى غير محجوب الغنى عن صديقه) ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت) زلة القدم والنعل كناية عن نزول الشر والمحنة (رأى خلتى) أى فقرى (من حيث يخفى مكانها) أى لانى كنت أستترها بالتجمل (فكانت) أى خلتى (قذى عينيه حتى تجلت) أى انكشفت وزالت باصلاحه اياها بأياديه يعنى من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم لاشرف أعضائه حتى تلافاه بالاصلاح بخرف الروى هو التاء وقد جىء قبله بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى السجع لصحة السجع بدونها نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك (وأصل الحسن فى ذلك كله) أى فى جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية (أن تكون الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس) أى لا ان تكون المعانى توابع للالفاظ بأن يؤتى بالفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما كانت كما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد المحسنات اللفظية فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعانى فيصير كمن صنع سيفا من خشب بل الوجه أن تنزل المعانى على سجيتها فتطلب لانفسها ألفاظا تليق بها وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ويتميز الكامل من القاصر وحين رتب الحريرى مع كمال فضله

وحملها من البصرة الى بغداد وادعاها فلم يصدقه فى ذلك جماعة من أدباء بغداد وقالوا انها ليست من تصنيفه بل هى لرجل مغربى من أهل البلاغة مات بالبصرة ووقعت أوراقه اليه فادعاها فاستدعاه الوزير الى الديوان وسأله عن صنعته فقال أنا رجل منشئ فاقترح عليه انشاء رسالة فى واقعة عنها فانفرد فى ناحية من الديوان وأخذ الدواة والورقة ومكث زمانا كبيرا فلم يفتح الله تعالى عليه بشئ فى ذلك فقام يخلان وكان الحريرى مولعا بتفتيش حيته عند الفكرة فنهاه أمير البصرة وتوعده على ذلك وكان كثير المجالسة له فبقى كالمقيد لا يتجاسر أن يعبث بلحيته فتكلم فى بعض الايام بكلام أعجب الامير فقال له سلنى شيأ حتى أعطيك فقال له أعطنى لحيتى قال قد فعلت وكان يسكن فى مشاتى البصرة وكان أصله منها ويقال انه كان له بها ثمانية عشر ألف نخلة وأنه كان من ذوى اليسار ولما رجع الى بلده عمل عشرة مقامات أخر وسيرهن واعتذر من عيه وحصره فى الديوان بما لحقه من المهابة وجاءه شخص غريب يزوره ويأخذ عنه شيأ فلما رآه استزرى شكله ففهم الحريرى ذلك منه فلما التمس منه ان يملى عليه قال له اكتب

ما أنت أول سار غره قمر * ورائد أعجبته خضرة الدمن

فاختر لنفسك غيرى انى رجل * مثل المجيدى فاسمع بى ولا ترنى

فخجل الرجل وانصرف وللحريرى تآليف حسان منها درة الغواص فى دفع أوهام الخواص ومنها ملحة الاعراب فى النحو وشرحها أيضا وله ديوان ورسائل وشعر كثير غير شعره الذى فى المقامات فمن ذلك قوله

قال العواذل ما هذا الغرام به * أما ترى الشعر فى خديه قد نبتا

فقلت والله لو أن المفند لى * تأمل الرشد فى عينيه ما ثبتا

ومن أقام بأرض لا نبات بها * فكيف يرحل عنها والربيع أتى

وله قصائد استعمل فيها التجنيس كثيرا وكانت ولادته فى سنة ست وأربعين وأربعمائة وتوفى سنة ست عشرة وقيل خمس عشرة وخمسمائة بالبصرة فى سكة بنى حرام نسبة الى طائفة من العرب سكنوا فى هذه السكة وخلف ولدين هما نجم الملك عبد الله وقاضى قضاة البصرة ضياء الاسلام عبيد الله رحمهم الله تعالى اه معاهد باختصار (قوله فى ديوان الانشاء) أى جعل كاتبا عند الملك يكتب الحجج والقضايا والدعاوى فقد كلف انشاء معان بألفاظ تطابق تلك المعانى (قوله عجز) أى عن أن يكتب كما يؤمر اه سم (قوله فقال ابن الخشاب) أى فى سبب عجزه اه سم وكان معاصرا له (قوله وذلك الخ) أى معنى كونه رجلا مقاماتيا (قوله فأين هذا) أى كتاب معانيه فرضية من كتاب معانيه واقعة بحاضرة (قوله فى الترجيح) أى التفضيل (قوله يكتب كما يريد) كالحريرى (قوله يكتب كما يؤمر) كابن الخشاب (قوله وبين الحالين بون بعيد) فان الحالة الثانية أبلغ من الاولى (قوله ولهذا) أى لان بينهما بونا بعيدا رعبارة ع ق وقد عرفت أن بين الحالين بونا بعيدا ألا ترى

فى ديوان الانشاء عجز فقال ابن الخشاب هو رجل مقاماتى وذلك لان كتابه حكاية تجرى على حسب ارادته ومعانيه تتبع ما اختاره من ألفاظه المصنوعة فأين هذا من كتاب أمر به فى قضية وما أحسن ما قيل فى الترجيح بين الصاحب والصابى ان الصاحب كان يكتب كما يريد والصابى يكتب كما يؤمر وبين الحالين بون بعيد ولهذا

الى الصاحب فانه طلب أن يجانس بين قم الذى هو فعل أمر وبين قم الذى هو اسم مدينة فلما لم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع فى نفس الامر يكون اللفظ فيه بليغا أنشأ العزل بلا سبب القاضى تلك البلدة فكتب اليه أيها القاضى بقم قد عزلناك فقم فتفطن القاضى بانه لا غرض له فى المعنى وأنه لا يناسب حاله وحال المكتوب اليه فصار الكلام فيه كالهزل فقال القاضى الخ اه (قوله قال قاضى قم) اسم بلدة (قوله والله ما عزلنى الا هذه السجعة) مقول القول قال سم يعنى أنه ليس له غرض فى عزلى وحامل عليه الا ذكر هذه السجعة فهى المقصودة دون المعنى فصار اللفظ متبوعا والمعنى تابعا اه

(خاتمة نسأل الله حسنها)

(قوله فى السرقات الشعرية وما يتصل بها) قال ع ق انما جمع هذه الاشياء فى الخاتمة ولم يجعلها بابا من البديع أو يجعل كل واحد منها بابا على حدة لوجهين أحدهما ان كلا منها ليس أمرا يعم كل كلام أما فى السرقات فظاهر لخروج التورية وكذا فيما يتصل بها لاختصاصها بالاخذ عن الغير وأما فى الابتداء والانتهاء والتخلص فلخروج ما ليس فى تلك المحال وهذا الوجه بعينه يمكن أن يجعل هو السر فى جعلها الاشتراكها فيه والوجه الثانى ان الحسن فيها دون الحسن فى غيرها مع سهولة التناول فلم تجعل بابا لقلة الاهتمام بشأنها وتيسرها باعتبار غيرها وان كان الناس يهتمون بأمورها أما فى السرقات فلما علم من أن الابتداع ارفع وأصعب من الاتباع وان كان فيه تغييرما وكذا فيما يتصل بها وأما فى الابتداء وما والاه فلما علم من أن رعاية تمام الحسن فى جميع أجزاء الكلام أعلى وأصعب ويمكن جعل هذا أيضا هو السر فى جعلها اه (قوله مثل الاقتباس والتضمين الخ) ستأتى معانى هذه الالقاب ووجه اتصال هذه بالسرقات كون كل من القبيلين فيه ادخال معنى كلام سابق فى لاحق (قوله لان المصنف قال) أى فى الايضاح الذى هو كالشارح لهذا المتن (قوله من أصول) أى مسائل (قوله وبقيت أشياء الخ) ظاهر كما ترى فى كون تلك الاشياء من نفس الفن لا خارجة عنه والا فلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله يذكرها فى علم البديع الخ وكذا قوله والثانى ما لا بأس بذكره لاشتماله الخ فانه ظاهر فى تعلق الخاتمة بهذا الفن اه سم (قوله وهو قسمان) أى الباقى أو مذكور بعض المصنفين وفى نسخة وهى (قوله ما يجب نزك التعرض له) أو لعده من المحسنات والاظهر مذكور رأى وان ذكره ذلك البعض (قوله لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام) مثل الموصل وهو أن يوقى بكلام يكون كل من كلمانه متصلة الحروف كقول الحريرى

فتنتنى لجفنتنى تجن * بتجن يفتن غب تجنى

وقوله لجفنتنى أى صيرتنى مجنونا وقوله تجن فاعل فتنتنى وجنتنى وهو اسم امرأة وقوله بتجن أى باعراض وقوله يفتن أى يتنوع وقوله غب تجنى أى بعد اعراض ومثل

قال قاضى قم حين كتب اليه الصاحب أيها القاضى بقم قد عزلناك فقم والله ما عزلنى الا هذه السجعة * (خاتمة للفن الثالث) * (فى السرقات الشعرية وما يتصل بها) مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح (وغير ذلك) مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء وانما قلنا ان الخاتمة من الفن الثالث دون ان نجعلها خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا لان المصنف قال فى آخر بحث المحسنات اللفظية هذا ما تيسر لى باذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث وبقيت أشياء يذكرها فى علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان أحدهما ما يجب نزك التعرض له لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام أو لعدم الفائدة فى ذكره

المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط

وأدرك ان زرت دارو درو * ددرّا وورد او ورد او وردا

أي وأدرك ان زرت دار المحبوبة المسماة بودود الدرّ والورد المعلومين ووردا أي عادة ووردا أي فرسا بين الاشقر والاحمر ومثل التعديل ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع أسماء مفردة على سياق واحد كقوله وضعنا في يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض ومنه قوله المتنبي

الخيل والليل والبيداء تعرفني * والسمهم والرمح والقرطاس والقلم

ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية كقوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام الآية اه مطول بزيادة (قوله لكونه داخلا الخ) مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب اه مطول (قوله اتفاق الخ) هذا توطئة والمقصود بالذات قوله فالاخذ والسرقة الخ (قوله على لفظ التثنية) حال من القائلين وليس صله اتفاق ولا القائلين ووجه هذا الضبط وراء كونه الرواية أن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعددا وقائل المأخوذ ولو متعددا أيضا اه من يس باختصار (قوله في الغرض على العموم) أي الكائن على العموم أي في الغرض العام للناس بأن تشترك الناس في معرفته اه جربي أي مع الاختلاف في وجه الدلالة أخذا من المقابلة قال سم قوله ان كان في الغرض ذكر في هذا الغرض أمرين الغرض وكونه على العموم فقابل الاول بقوله الآتي وان كان في وجه الدلالة أي على الغرض لا في الغرض ويبقى مقابل الثاني فانظر هل تركه أو يستفاد من كلامه ومن أين يستفاد اه أقول ذكر ع ق أن المصنف ترك مقابل الثاني لانه معلوم لا تفصيل فيه وانما تعرض لمفهوم الاتفاق في نفس الغرض وهو الاتفاق في الدلالة على الغرض لما فيه من التفصيل وعبارته ثم الاتفاق في نفس الغرض وهو على العموم يتضمن شيئين أحدهما كون الاتفاق في الغرض لا في الدلالة عليه من الجهة المعهودة للاتحاد وهي الدلالة بالحقيقة وثانيهما كون الغرض عام الادراك يخرج به الغرض الخاص أي المعنى الدقيق الذي لا يستخرجه الا الاذكياء وان كانت الدلالة عليه بالحقيقة ومن المعلوم أن الاغراض أي المعاني الدقيقة مما يتفاوت الناس في ادراكها فيمكن أن يدعى فيها السبق أي الغلبة والتقدم والزيادة وعدم ذلك ولكن هذا المعنى لم يتعرض له المصنف لانه معلوم لا تفصيل فيه اه وقال بعض الافاضل أقول قد يستفاد من كلامه بجعل المقصود من الغرض العام خصوص قيده وهو كونه عاما ويراد به ما لا يختص به البلغاء وغيرهم ويكون الخاص ما يختص به البلغاء تأمل (قوله ونحو ذلك) كالبلادة والذكاء واعتدال القامة (قوله فلا يعتد سرقة) جواب الشرط

لكونه داخلا فيما سبق من الابواب والثاني مالا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها (اتفاق القائلين) على لفظ التثنية (ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء) وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك (فلا يعتد) هذا الاتفاق (سرقة) ولا استعانة ولا أخذا من ذلك

(قوله

(قوله مما يؤدى هذا المعنى) كالانتهاب والاغارة والغصب والمسخ وما أشبه ذلك مما يأتى من الالقاب وانما قلنا ان هذه الالقاب تؤدى هذا المعنى الواحد لانها كلها تشترك فى الاستناد الى الغير فى التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ما سيجىء اه ع ق (قوله والاعجم) هو ضد الفصيح هنا (قوله والمفحم) بفتح الحاء وهو ضد الشاعر أى الذى لا قدرة له على الشعر (قوله أى طريق الدلالة) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز أو كناية أو تشبيه هو قوله على الغرض متعلق بالدلالة والمراد الغرض العام أى فالقائلان متفقان فى الطريق أى وفى الغرض العام وأما اذا اختلفا فيهما أو اتفقا فى الطريق واختلفا فى الغرض لا يتأتى فيه السرقة لان السرقة هى أخذ المعنى كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله كالتشبيه) تمثيل للوجه والمراد به الكلام الدال على التشبيه ليكون لفظا لان وجه الدلالة لفظ (قوله هيآت) أى صفات والمراد الجنس وقوله تدل على الصفة أى التى هى الغرض كالجود فى المثال الآتى (قوله لاختصاصها) علة لتدل أى لاجل اختصاصها بمن أى بموصوف هى أى تلك الصفة التى هى الغرض له أى لذلك الموصوف فيلزم أن تكون تلك الهيآت مستلزمة للصفة التى هى الغرض والانتقال من الملزوم الى اللازم كناية فعلم أن ذكر الهيآت داخل فيما يقابل الحقيقة الممثل لها بالتشبيه وذلك المقابل هو مطلق التجوز الشامل للكناية اه ع ق (قوله بالتهلل) أى البشاشة والسرور اه فنرى وعبارة ع ق أى تلون الوجه فرحا وسرورا فان هذه الهيآت أعنى كون الانسان متهلل الوجه وكون ذلك التهلل بسبب وكون ذلك السبب ورود السائلين ينتقل منها الى الوصف بالجود اه (قوله جمع عاف) ويجمع أيضا على عافون كقوله * ياخير من يمم العافون ساحته * (قوله بالعبوس) وهو تلون الوجه تلونا يدل على الاغتمام اه ع ق (قوله عند ذلك) أى ورود العفاة وكذا ما بعده (قوله مع سعة ذات اليد) قال ع ق فان ذكر هذه الهيآت أعنى كونه عبوسا وكون ذلك عند ورود العفاة وكون ذلك عند سعة اليد يدل على البخل فهذا من الدلالة الكنائية أيضا اه (قوله أى المال) تفسير لمجموع ذات اليد اه سم وقال العصام فى أطواله وذات اليد المال معنى ذات اليد لان اليد تفعل معه ما لا تفعل بدونه فكأنه يأمر اليد بالعطاء والامساك واليد مملوكة له اه (قوله وأما العبوس الخ) أى لانه عبوسه يدل على تأسفه على ما فات من مراتب السخاء بعدم وجدان المال (قوله فان اشترك الخ) دليل جواب الشرط فى قوله وان كان فى وجه الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره ففيه تفصيل فان اشترك الخ (قوله كتشبيه الخ) المراد به الكلام الدال عليه ليكون لفظا كما تقدم (قوله والاجاز الخ) هذه هى الحالة التى يمكن فيها تحقق السرقة لكن لا يتعين فيها السرقة ولذا فصلها كما سيأتى اه سم (قوله بأن يحكم بين القائلين فيه الخ) فيه اشارة الى أنه ليس المراد بالسبق هنا مجرد التقدم فى الزمن بل السبق الى علو المرتبة والكمال فان المتبادر من هذا السياق أن قوله

مما يؤدى هذا المعنى (لتقرره) أى تقرر هذا الغرض العام (فى العقول والعادات) يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم (وان كان) اتفاق القائلين (فى وجه الدلالة) أى طريق الدلالة على الغرض (كالتشبيه) والمجاز والكناية (وكذكر هيآت تدل على الصفة لاختصاصها بمن هى له) أى لاختصاص تلك الهيئات بمن تثبت تلك الصفة له (كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة) أى السائلين جمع عاف (و) كوصف (البخيل بالعبوس) عند ذلك (مع سعة ذات اليد) أى المال وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فمن أوصاف الاسخياء (فان اشترك الناس فى معرفته) أى معرفة وجه الدلالة (لاستقراره فيها) أى فى العقول والعادات (كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول) أى فالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق فى العرض العام فى انه لا يعد سرقة ولا أخذا (والا) أى وان لم يشترك الناس فى معرفته (جاز أن يدعى فيه) أى فى هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة) بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل

بأن يحكم الى قوله أكمل من الآخر تفسير للسبق وان الثانى تفسير للزيادة فليتأمل اه سم وعبارة ع ق قوله السبق أى اذا كان غريبا يمكن ادعاء السبق أى غلبة أحد الآتيين به الآخر بأن يكون أكمل منه وأفضل والزيادة أى زيادة أحدهما على الآخر فيه بالغلبة والآخر أنقص منه ويحتمل ان المراد بالسبق التقدم أى ان أحدهما أقدم والآخر أخذه منه اه (قوله وان أحدهما الخ) تفسير (قوله خاصى) أى منسوب الى الخاصة أى هذا المفهوم لايطلع عليه الا انشاصة وهم البلغاء (قوله غريب) تفسير لقوله خاصى لقوله فى بحث الاستعارة أو خاصية وهى الغريبة قال الشارح هناك أى التى لا يطلع عليها الا الخاصة اه سم (قوله لا ينال الا بفكر) تفسير لغريب أى لا يدرك الا الاذكياء كتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل (قوله عامى) أى تشارك العامة الخاصة فيه (قوله كامر) أى فى تشبيه الوجه البهى بالشمس فى قوله

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * الا وجه ليس فيه حياء

فان تشبيه الوجه البهى بالشمس مبتذل عامى لكن أضاف الى ذلك كون عدم الحياء من الشمس هو الذى أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه فخرج بذلك عن الابتذال اه ع ق (قوله الباقى على ابتذاله) زائد على ماهنا (قوله فالاخذ الخ) أى واذا تقرر هذا فالاخذ الخ اه المطول (قوله فالاخذ والسرقة الخ) تقسيم السرقة والاخذ الى النوعين المذكورين باعتبار كل من الضربين السابقين فكل منهما ينقسم الى ذلك اه سم (قوله أما الظاهر الخ) تحته ثلاثة عشر قسما لان المأخوذ ان كان المعنى مع اللفظ من غير تغيير للنظم فهذا قسم وان كان المأخوذ هو المعنى مع اللفظ وغير النظم فتحته أقسام ثلاثة لان الثانى اما أبلغ من الاول أو مثله أو دونه وان كان المأخوذ المعنى مع بعض اللفظ فتحته أقسام ستة لانه اما أن يغير فيه النظم أولا ويأتى فيه ما تقدم من الثلاثة وان كان المأخوذ المعنى وحده فتحته أقسام ثلاثة أيضا (قوله مع اللفظ كله) أى سواء كان فيه تغيير للنظم أولا وكذا يقال فى قوله أو بعضه (قوله فان أخذ اللفظ كله من غير الخ) أتى المصنف بقيود ثلاثة وسيأتى محترزها فى كلامه على اللف والنشر المشوش (قوله ويسمى نسخا) لانه نسخ كلام الغير ونسبه لنفسه اه ع ق وعبارة سم قوله نسخا لانه نقله الى نفسه من قولهم نسخت الكتاب أى نقلت ما فيه الى كتاب آخر وقوله وانتحالا يقال انتحل فلان شعر غيره وقول غيره اذا ادعاه لنفسه اه (قوله ابن الزبير) هو بفتح الزاى وكسر الباء كما فى القاموس لانه وازنه بأمير فليس هو الصحابى المشهور وعبارة ع ق وليس المراد به عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابى المعلوم وانما المراد به شخص آخر كان قدم على عبد الله بن الزبير الصحابى المعروف فلما حرمه من العطاء قال ابن الزبير أعنى هذا المذكور هنا للسيد عبد الله بن الزبير الصحابى لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال له السيد عبد الله بن الزبير الصحابى لن تراكبها اه (قوله انه فعل ذلك) أى النسخ والانتحال وأنه فعل يجوز

وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر وأن الثانى زاد على الاول ونقص عنه (وهو) أى مالا يشترك الناس فى معرفته من وجه الدلالة على الغرض (ضربان) أحدهما (خاصى فى نفسه غريب) لا ينال الا بفكر (و) الآخر (عامى) تصرف فيه بما أخرجه من الابتذال الى الغرابة كامر) فى باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصى والمبتذل العامى الباقى على ابتذاله أو المتصرف فيه بما يخرجه الى الغرابة (فالاخذ والسرقة) أى ما يسمى بهذين الاسمين (نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله) اما حال كونه (مع اللفظ كله أو بعضه أو) حال كونه (وحده) من غير أخذ شئ من اللفظ (فان أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أى لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات (فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن الزبير انه فعل ذلك بقول

كونه بدل اشتمال من عبد الله أى عن فعله ذلك بقول معن ويجوز كونه بدلا مما حكى اه سم وانظر هلا جوز كونه نائب فاعل حكى بل هو الاظهر اه يس (قوله معن) بضم الميم وفتح العين وهو غير معن (قوله أخالك) اخوة الصداقة أو النسب اه أطول (قوله النصفة) بفتح النون والصاد وهى اسم مصدر الانصاف اه ع ق (قوله ولم توفه حقوقه) عطف تفسير لما قبله اه يس (قوله على طرف الهجران) بكسر الهاء والاضافة بيانية اه سم (قوله ان كان يعقل) فيه اشارة الى أن ارتكابه الهجران هو قضية العقل قليتأمل اه سم وقال العصام فى أطوله من باب ضرب أى ان كان يبقى عقله بعد ظلمك وفيه اشارة الى أنه يصير مجنونا بظلمك وبهجران بقى عقله اه (قوله من أن الخ) من تعليلية أى من أجل أن تضيمه كما فى قوله تعالى أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة (قوله عن شفرة السيف) شفرة السيف حده صحاح اه سم (قوله وتحمل المشاق) تفسير (قوله مرحل) بالراء المهملة والحاء المهملة اه فترى وارى بالراء المهملة (قوله فأنشده هذين البيتين) لانه كان أمير هم يتناشدون عنده القصائد وقيل لان معاوية كان حاقدا عليه وعنده غيظ منه وفى بعض النسخ فأنشد ففعوله الاول محذوف أى أنشده ما سيأتى (قوله شعرت) بضم العين أى صرت شاعرا وبابه ظرف وقوله بعدى أى بعد علمى بأنك غير شاعر (قوله يا أبا بكر) كنية عبد الله بن الزبير (قوله فأنشد قصيدته) أنشد يتعدى الى مفعولين يقال أنشدنى شعرا ومفعوله الاول هنا محذوف أى أنشده اه فترى (قوله وانى لا وجل) أى أخوف من الوجل وهو الخوف وموضع على أيشا نصب لانه مفعول لا أدرى وقوله وانى لا وجل اعتراض وتغدو بالغين المعجمة أى يصبح الموت وأول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كما فى قبل وبعد أى أول كل شئ وحاصل المعنى وبقائك ما أعلم أينا يكون أقدم من الآخر فى غدو الموت عليه وانى خائف مترقب اه فترى وقوله بالغين المعجمة ليس بمتعين بل يصح كونه بالعين المهملة من العدو بل قال بعضهم انه الانسب اللهم الا أن تثبت الرواية بالمعجمة (قوله فأقبل معاوية الخ) أى التفت له لانه معه فى المجلس (قوله ألم تخبرنى الخ) استفهام تقريرى قال سم يفهم منه أن عبد الله بن الزبير أخبر معاوية بذلك فكانه لم يرد بنسبتهما اليه الافتخار بما ودعوى معرفة الشعر وما ليس له بل وجها صحيحا لا يوجب ذما وكان ذم هذا فى حد نفسه مع قطع النظر عن مقصد صحيح يخرجه عن الذم تامل اه وقوله بل وجها صحيحا أى كقوله هو أخى من الرضاع وأنا أحق بشعره وقوله فى حد نفسه خبر كان (قوله كما يقال الخ) مثال لابدال الكل نظر الان قوله فانك أنت لما كان من الامور العامة التى تشترك الناس فى معرفته والتعبير به كان المراد ما عداه (قوله الحطيئة) بالحاء والطاء المهملتين اسم الشاعر سمى به لقصره وقيل لدمامته (قوله دع المكارم الخ) مقول القول أى طلبها بدليل قوله لا ترحل لبغيتها والمكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة

معن بن أوس اذا أنت لم تنصف أخالك) أى لم تعطه النصفة ولم توفه حقوقه (وجدته * على طرف الهجران) أى هاجرا لك مبتدلا بك وبمؤاخاتك (ان كان يعقل ويركب حد السيف) أى يتحمل شدائد تؤثر فيه تأثير السيوف وتقطعه تقطيعها (من أن تضيمه * أى بدلا من أن تظلمه (اذا لم يكن عن شفرة السيف) أى عن ركوب حد السيف وتحمل المشاق (مرحل) أى مبعدا فقد حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزنى فأنشد قصيدته التى أولها

لعمرك ما أدرى وانى لاوجل

على اينا تغدو المنية أول

حتى أتمها وفيها هذان البيتان فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال ألم تخبرنى أنها لك فقال اللفظ له والمعنى له وبعد فهو أخى من الرضاعة وانا أحق بشعره (وفى معناه) أى معنى ما لم يغير فيه النظم (أن يبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها) يعنى أنه أيضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة

دع المكارم لا ترحل لبغيتها

والبغية بكسر الباء وضمها الحاجة كما فى المختار وقوله واقعد فانك الخ أى حاصل القعود الطعام والكسوة فلا احتياج الى طلب المكارم والرحلة اه سم بزيادة قال ع ق والمعنى لست أهلا للمكارم والمعالى فدعها لغيرك واقنع بالمعيشة وهى مطلق الاكل والستر باللباس فانك تناله بلا طلب بشق اه (قوله ذر المآثر الخ) مقول يقال وذر فى مقابلة دع والمآثر مقابل المكارم ولا تذهب مقابل لا ترحل واطلبها بدل لبغيتها واجلس بدل واقعد والاكل بدل الطاعم واللابس بدل الكاسى وأما فانك أنت فمذكور فى البيتين باللفظ (قوله وكما قال الخ) مثال لابدال البعض (قوله وقوفا) مع واقف كشاهد وشهود من اوقف بمعنى الحبس لا من الموقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور فى البيت متعد مفعوله مطيهم وصحبى فاعل به واتصابه على الحالية من فاعل نبك أى قفا نبك فى حال وقوف أصحابى مراكبهم على أى لاجلى قائلين لا تهلك بكسر اللام أسا أى من فرط الحزن وشدة الجزع وتجمل أى اصبر صبرا جميلا اه فنرى بزيادة (قوله أخذ) يحتمل أنه مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها وعليه فقوله أو أخذ بعض اللفظ عطف على كان ويحتمل أنه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشان قال بعض ويصح أن يكون على صيغة اسم الفاعل (قوله مع تغيير لنظمه) محترز قوله السابق من غير تغيير لنظمه وقوله أو أخذ بعض اللفظ محترز قوله كله فهو على اللف والنشر المشوش كما قدمنا قال ع ق والمراد بتغيير النظم هنا أن يدل على المعنى الاول أو على بعضه بوجه آخر بحيث يقال هذا تركيب آخر سواء كان بتبديل نوع التركيب كتبديل جملة شرطية مثلا بغيرها أو بدون ذلك اما مع افادة المعنى مثلا بطريق اللزوم أن افيد أولا صراحة وهو الاكثر أو بدون ذلك ويدل على أن هذا هو المراد ما يأتى من الامثلة اه (قوله أو أخذ بعض اللفظ) سواء كان مع تغيير النظم أو لا فتحته ستة أقسام والامثلة الآتية كلها لما اذا كان المأخوذ البعض (قوله اغارة) هى نهب المال اه سم (قوله ومسخا) لانه بدل صورة ما للغير بصورة اخرى والغالب كونها أقبح اه ع ق وقال سم لان المسخ تحويل الصورة الى ما هو أقبح منها وهنا حول الترتيب من صورة الى أخرى اه ومن هنا ينشأ اشكال فيما غير لمثل أو أبلغ اذ كل منهما ليس تغييرا الا قبح ولعل الجواب أنهم اكتفوا بحكمة التسمية وهى لا يلزم أن تكون مطابقة للمعنى اللغوى فى تعليله بل يكتفون فيها بأدنى مناسبة وقد يؤخذ هذا الجواب من قوله وهنا حول الترتيب الخ تأمل ع ش وكان حاصل الجواب ان المراد بالمسخ مطلق التحول من صورة الى صورة سواء كانت أقبح أولا فهو مجاز مرسل من اطلاق المقيد وارادة المطلق (قوله لحسن السبك) المراد به الخلو عن التعقيد اللفظى والمعنوى (قوله أو الاختصار) أى حيث يناسب المقام (قوله فممدوح) ويسمى حسن الاتباع (قوله كقول بشار الخ) قبله

قالوا حرام تلاقينا فقلت لهم * ما فى التلاقى ولا فى قبله حرج

وبعده البيت المذكور وبعده

أشكو الى الله هما لا يفارقني * وشرمافي فؤادي الدهر يعتلج

اه معاهد (قوله من راقب الناس) أي راعاهم ومشى على مزاجهم وعبارة ع ق أي راعاهم وحاذرهم فيما يكرهون فيتركه وفيما يتغون فيقدم عليه لم يظفر بحاجته كلها لانه ربما كرهها الناس فيتركها لاجلهم فتفوت مع شدة تشوقه اليها اه (قوله القتال) تفسير الفاتك وقوله الحريص على القتل تفسير اللهج اه سم وعبارة ع ق قوله الفاتك أي المقدم على القتل أو غيره من غير مبالاة بأحد اللهج أي الملازم لمطلوبه الحريص عليه من غير مبالاة قتلا كان أو غيره اه (قوله وقول سلم) أي الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به اه مطول وقبل هذا البيت

أهدى لي الشوق وهو حلو * أغن في طرفه فتور

وفاز الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير للنظم (قوله أي الشديد الجراءة) عبارة ع ق الجسور هو الشديد الجراءة فهو بمعنى الفاتك اللهج وهو أصرح في المعنى وأخصر فالمعنى في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس فاز بالمرغوب ومن راعاهم فاته المطلوب لكن بيت سلم أجود سبكا لدلالته على المعنى بلا حاجة للتأمل بما هو أخص وأوضح وأخصر لفظا كما لا يخفى وفي نفسي أن لفظ الفاتك اللهج أحسن من لفظ الجسور ولفظ الطيبات أحسن من لفظ اللذات والاختصار قد يدعى عدم مناسبته لان الغرض المرجى به ترك مراقبة الناس وذلك يناسبه البسط الدال على الاهتمام والتأكيد فانظره اه (فبيت سلم أجود سبكا) أي لان قول بشار الفاتك اللهج فيه غموض وخفاء وقيل من جهة أنه رتب على المراقبة الموت بخلاف بشار فانه رتب عليها عدم الظفر بالحاجة اه تمال في المطول روى عن أبي معاذ راويه بشار أنه قال أنشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو أخف منه وأعذب والله لا أكلت اليوم ولا شربت اه (قوله في البلاغة) أي الحسن وليس المراد بها مطابقة الكلام الخ لوجودها في كل منهما (قوله كقول أبي تمام) هو الاصل وهو من بحر الكامل (قوله في مرثية محمد) بتخفيف الياء قال في المطول وكان قد استشهد في بعض غزواته اه (قوله ابن حميد) كزبير اه أطول (قوله هيهات) اسم فعل ماض معناه بعد وفاعله محذوف أي بعد اتيان الزمان بمثله بدليل ما بعده وهو قوله لا يأتي الزمان بمثله أو بعد نسياني له بدلالة ما قبله وهو قوله

أنسى أبا نصر نسيت إذ أبى * من حيث ينتصر الفتى وينيل

هيهات الخ اه مطول بزيادة قال الفنري قوله أنسى احدى الهمزتين فيه محذوفة على نمط قوله تعالى أفترى على الله كذبا والاستفهام انكاري وينيل من الانالة وهي الاعطاء

من راقب الناس) أي حذرهم * وفاز بالطيبات (لم يظفر بحاجته * الفاتك اللهج) أي الشجاع القتال الحريص على القتل (وقول سلم) بعده (من راقب الناس مات هما) أي حزنا وهو مفعول له أو تمييز (وفاز باللذة الجسور) أي الشديد الجراءة فبيت سلم أجود سبكا واخصر لفظا (وان كان) الثاني (هو نه) أي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول (فهو) أي الثاني (مذموم كقول أبي تمام في مرثية محمد بن حميد

اه (قوله ان الزمان بمثله لبخيل) قال الشيخ عبد القاهر فى المسائل المشكلة قال الشيخ أبو على الفارسى فى هذا البيت تقصير لان الغرض من هذا الكلام نفى المثل وأن يقال انه يعز وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد أدخل بالغرض وجوّز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بالجود بمثله اه مطول (قوله وقول أبى الطيب) هو المأخوذ (قوله أعدى الزمان سخاؤه) أى سرى سخاؤه الى الزمان ولا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن يتعدى بما يتعدى به قال الفيومى الاعداء أن يتجاوز الشئ من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفى حديث لا عدوى أى لا يعدى شئ شيأ اه (قوله فسخابه) أى بايجاده على ما قاله ابن جنى أو باظهاره على ما قاله ابن فورجة وكذلك تقول فى واقد يكون به الخ (قوله وأخرجه من العدم) تفسيرى على سخابه اه ش (قوله ولولا سخاؤه) أى الزمان وقوله الذى استفاده منه أى من الممدوح وقوله لبخل أى الزمان وقوله به أى بالممدوح (قوله كذا ذكره) أى هذا التفسير ابن جنى فالبيت على ما ذكره ابن جنى من الغلو كما تقدم فى قوله

وأخفت أهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التى لم تخلق

لان الجود قبل وجود الممدوح غير موجود حتى يعدى الزمان فهو ممتنع ومثل ذلك لا يقال فيه انه فاسد كما قاله ابن فورجة وانما يقال فيه غير مقبول تأمل (قوله ابن فورجة) بفتح الفاء وضمها (قوله فاسد) الاولى غير مقبول لغلوه اذ ليس بفاسد كما قدمناه (قوله لان سخاء غير موجود) باضافة سخاء الى غير أى سخاء شخص غير موجود فسخا اسم ان وقوله لا يوصف بالعدوى خبرها وهو السريان للغير (قوله وانما المراد الخ) أى فالممدوح كان موجودا سخيا وكان الزمان بخيلا باظهار لى وهدايتى له لغزارة أموره عند الزمان فلما أعدى الزمان سخاء ذلك الممدوح جاد به على أى بالاتصال به والوقوف عليه بعد خفائه عنى فالمعنى ان الزمان هدانى اليه بعد البخل بالهداية فعرفته فاغنانى فالمعنى ولقد كان الزمان بخيلا باظهار لى اه ع ق (قوله لما أعدى سخاؤه) ظرف لقوله سخابه قال سم أى أعدى سخاؤه الزمان وهو بعد وجوده اه (قوله فالمصراع الثانى) فيه اشارة الى أن الشاهد فى المصراعين الاخيرين والا فالمصراع الاول من قول أبى الطيب أبلغ من المصراع الاول الذى لابى تمام تأمل (قوله لانه لا يشترط الخ) علة لمحذوف تقديره ولا يضر فى كونه مأخوذا منه تغاير فى المعنى والتعبير اذ اوقع الاشتراك فى الحاصل والمآل ولو مع زيادة شئ اذ لا يشترط فى هذا النوع الخ كما عبر بذلك ع ق أى لانهما اشتركا فى البخل وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الاخذ على تفسير ابن فورجة غير ظاهر لتغاير المعنيين كما لا يخفى (قوله أصلا) أى لا يشترط الاتحاد من كل وجه بل يكفى الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا لانهما مشتركان فى أصل البخل على ما قاله ابن فورجة (قوله كما توهمه البعض) أى توهم أنه يشترط الاتحاد من كل وجه (قوله والا لم يكن مأخوذا الخ)

(هيهات لا يأتى الزمان بمثله
ان الزمان بمثله لبخيل

وقول ابى الطيب

أعدى الزمان سخاؤه) يعنى تعلم الزمان منه السخاء وسرى سخاؤه الى الزمان (فسخابه) واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى استفاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جنى وقال ابن فورجة هذا تأويل فاسد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخابه على وكان بخيلا به على فلما أعدى سخاؤه اسعدنى بضمى اليه وهدايتى له لما أعدى سخاؤه (ولقد يكون به الزمان بخيلا) فالمصراع الثانى مأخوذ من المصراع الثانى لابى تمام على كل من تفسيرى ابن جنى وابن فورجة اذ لا يشترط فى هذا النوع من الاخذ عدم تغاير المعنيين أصلا كما توهمه البعض والا لم يكن مأخوذا منه على تأويل ابن جنى

فى الاستدلال بهذا الشعار بموافقة البعض على الاخذ على تأويل ابن جنى اه يس (قوله أيضا) أى كما لا يكون مأخوذا على تأويل ابن فورجة وانما لم يصرح به لان عدم الاخذ عليه حينئذ ظاهر فجعله كانه أصل مقيس عليه وعبارة ع ق فعلى هذا التقدير أى تقدير ابن فورجة لا يكون مأخوذا من الاول أيضا لان المعنى عليه ولتد يكون الزمان بخيلا باظهاره وهو مخالف للبخل بايجاده مثله الذى فى المصراع الاول ولكونه أظهر فى عدم الاخذ لم يتعرض له فى الشرح ويرجع المعنى الى حاصل واحد أيضا على هذا التقدير لانه اذا بخل باظهاره على العزنة فهو بخيل بفائدته اللازمة لوجوده الاسبب فيلزم البخل بوجوده لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم فنفى فائدته كنفيه فيلزم البخل بأمثاله اه بتصرف وعبارة سم وانما اقتصر الشارح على بيان التغاير على تفسير ابن جنى لان هذا المتوهم اعتقد عدم التغاير عليه وسلم الاخذ عليه ومنعه على تفسير ابن فورجة لاعتقاده التغاير عليه تأمل اه سم (قوله لان أبا تمام الخ) أى فهنالك مغايرة بحسب الظاهر وان كان فى نفس الامر لا مغايرة لان المراد من المثل الممدوح كما فى قولك مثلك لا يبخل أى أنت لا تبخل (قوله اذ المعنى على المضى) ان قلت من أين يستفاد المضى من قول أبى تمام * ان الزمان بمثله لبخيل * قلت من الجملة الاسمية الدالة على الثبات والدوام الشامل للمضى هذا وقد يقال العدول الى المستقبل فى كلام أبى الطيب قصدا الى الاستمرار وحكاية للحال الماضية الآن يقال لما لم يبق بخل الزمان بعد اعدامه اياه لم يحسن حمل المضارع على ذلك اه يس وانما كان المعنى على المضى لان الغرض أنه جاد به ووجد بالفعل (قوله فان قيل المراد الخ) أى فيكون المضارع واقعا موقعه (قوله وبذله) عطف على وجوده أو على سخا (قوله لكن اعدامه الخ) حاصله أنه بعد ايجاده صار الذى فى تصرف الزمان انما هو اعدامه واما ايجاده فلا يتعلق به لانه تحصيل للحاصل حينئذ (قوله باق بعد) أى بعد وجوده أو فى المستقبل وقوله فى تصرفه أى تصرف الزمان (قوله لاقرينة عليه) أى فلا يصح وبعد صحته الخ (قوله فأبعد من الذم) من بمعنى عن أى حقيق بأن لا يذم فأفعل التفضيل ليس على بابه (قوله مرتاد) اسم فاعل وأصله مرتيد (قوله الا الفراق) استثناء من دليلا ودليلا مفعول يجد ومفعوله الثانى ان كان الذى ينصب مفعولين محذوف أى موجودا الخ اه سم قال يس وفيه نظر والظاهر أن المفعول الثانى دليلا والاستثناء مفرغ على حد ما علمت الا الفقه اه (قوله على النفوس) أى على هلاكها (قوله وهو حال من سبلا) أى لانه فى الاصل صفة لها فلما قدم صار حالا قال فى المغنى فى تنبيه الظاهر أن لها من قول المتنبى

لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنايا الى أرواحنا سبلا

جار ومجرور ومتعلق بوجدت لكن فيه تعدى فعل الظاهر الى ضميره المتصل كقولك ضربه زيد وذلك ممتنع فينبغى أن يقدر صفة فى الاصل لسبلا فلما قدم عليه صار حالا منه كما ان قوله

أيضا لان أبا تمام علق البخل بمثل الممدوح وأبو الطيب بنفس الممدوح هذا ولكن مصراع أبى تمام أجود سبكا لان قول أبى الطيب واقد يكون بلفظ المضارع لم يقع موقعه اذ المعنى على المضى فان قيل المراد لقد يكون الزمان بخيلا بمثله أى لا يسمح بمثله قط لعلمه بأنه سبب لصلاح العالم والزمان وان سخا بوجوده وبذله للغير لكن اعدامه وافناؤه باق بعد فى تصرفه قلنا هذا لم تقدير لاقرينة عليه وبعد صحته فمصراع أبى تمام أجود لاستغنائه عن مثل هذا التكلف (وان كان) الثانى (مثله) أى مثل الاول (فأبعد) أى فالثانى أبعد (من الذم والفضل للاول كقول أبى تمام لو حار) أى تحير فى التوصل الى اهلاك النفوس (مرتاد المنية) أى الطالب الذى هى المنية على انها اضافة بيان (لم يجد * الا الفراق على النفوس دليلا وقول أبى الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنايا الى أرواحنا سبلا) الضمير فى لها للمنايا وهو حال من سبلا والمنايا فاعل وجدت

على أرواحنا كذلك اذا المعنى سبلا مسلوكة الى أرواحنا والك فى لها وجه غريب وهو أن تقدره جمعا للهاة كحصاة وحصى وتكون المنايا مضافا اليه ويكون اثبات اللهوات للمنايا استعارة شبهت بشئ يبتلع الناس ويكون أقام اللهام مقام الافواه لمجاورة اللهوات للفم اه ولم يستحضره سم فكتب ما هيأه التخمين اه يس وقول ابن هشام الظاهر ان لها أى لفظ لها وقوله ضربه زيد أى ضرب نفسه وقوله فينبغى أن يقدر صفة الخ فيكون المعنى هكذا لولا مفارقة الاحباب ما وجدت المنايا سبلا أخرى لها مسلوكة الى أرواحنا وقوله كحصاة وحصى أى مما يكون فيه الفرق بين مفرده وجمعه بالتاء وقوله وتكون المنايا مضافا اليه الاظهر أن يقول وهى مضافة الى المنايا وقوله استعارة أى بالكناية وقوله لمجاورة الخ أو هو من باب ذكر الجزء وارادة الكل (قوله وروى يد المنايا) أى بدل قوله لها المنايا (قوله وقد أخذ المعنى كله) لقائل أن يقول ان الاول أفاد ان انحصار السبب فى مفارقة الاحباب انما هو على تقدير التحير واشتباه الحال وقضية ذلك امكان سبيل آخر عند عدم التحير وكان حاصل المعنى أن المنية لها طرق الى الهلاك لكنها اذا اشتبهت عليه لا تجد طريقا حينئذ غير المفارقة وهذا المعنى لم يفده الثانى فكيف حكم بأخذ كل المعنى الا أن يقال ان هذه الزيادة التى قلنا ان الاول أفادها غير مرادة له أو انها غير معتبرة ههنا فليتأمل اه سم وعبارة ع ق وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو أنه لا دليل المنية على النفوس الا الفراق أما فى الاول فواضح وأما فى الثانى فلان لولا تفيد أن نفى الفراق بنفى الموصل كما أشرنا اليه فلزم انحصار الموصل فى الفراق على انه دليل أو جزء دليل فمعنى كل من البيتين يعود الى معنى الآخر فما يقال من أن فى الاول الحصر والتقييد بالحيرة فجاء أبلغ من الثانى لا عبرة به اه (قوله وبدل بالنفوس الارواح) الباء داخلة على المتروك (قوله وان أخذ المعنى وحده) أى دون اللفظ وهو عطف على قوله فان أخذ اللفظ (قوله واصله من ألم بالمنزل الخ) فأصل الالمام النزول بالمنزل ثم أطلق على مطلق القصد ووجه المناسبة هنا أنه اذا أخذ المعنى فقد قصده وكأنه نزل به اه يس (قوله فكأنه كشط) بابه ضرب وقوله جلدا هو اللفظ (قوله أى مثل ما سمى اغارة) أى مثله فى الانقسام الى ثلاثة أقسام وفى كون الاقسام هى كون الثانى أبلغ وكونه دونه وكونه مثله بدليل كلام الشارح (قوله والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية) أى والجملة من المبتدا وخبره الجملة خبر ضمير الشأن وسكت الشارح عن ذلك لظهوره لا ان ضمير الشأن لا محل له كضمير الفصل لانه مما لم يقل به أحد اه يس (قوله لخير) أى فهو خير وقوله وان يرث من راث يريث اه سم وفى المختار وراث على خبره أبطأ وبابه باع وفى مثل رب عجلة تهب ريثا اه (قوله أى يبطئ) من باب شرف قال فى المختار بطؤ بضم الطاء بطأ بضم الباء فهو بطئ بالمد وأبطأ فهو مبطئ اه (قوله أنفع) ألا ترى أنه يقع فى العادة أنك لو وعدت أحدا باحسان ثم أبطأت عنه فاذا أعطيته زدته على ما كنت تعطيه لو عجلت

وروى يد المنايا فقد أخذ المعنى كله مع لفظ المنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح (وان أخذ المعنى وحده سمى) هذا الاخذ (الماما) من ألم اذا قصد وأصله من ألم بالمنزل اذا نزل به (وسلخا) وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فكأنه كشط من المعنى جلدا وألبسه جلدا آخر فان اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس (وهو ثلاثة أقسام كذلك) أى مثل ما سمى اغارة ومسخا الان الثانى اما أبلغ من الاول أو دونه أو مثله (أولها) أى أول الاقسام وهو أن يكون الثانى أبلغ من الاول (كقول أبى تمام هو) ضمير الشأن (الصنع) أى الاحسان والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية أعنى قوله (ان يعجل نفع وان يرث) أى يبطئ (فخير) أنفع فى بعض المواضع أنفع

حياه

حياء من ابطائك وجبرا للابطاء اه سم (قوله والاحسن أن يكون الخ) لعل وجهه ان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب مايفيده الاول من الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد لتعدد الحكم فيه اذ فيه الحكم بأن ذلك المتعقل الصنع والحكم بأن الصنع من صفته ماذكر اه سم وقوله ان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر أى لانه مخالف للقياس من خمسة أوجه عوده على مابعده لزوما وأن مفسره لايكون الا جملة وأنه لايتبع بتابع وأنه لايعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه وانه ملازم الافراد اه يس (قوله الى حاضر فى الذهن) وهو الموعود به (قوله وهذا كقول أبى العلاء الخ) لعل مقصوده التنظير فى رجوع الضمير المتعقل الحاضر فى الذهن فان هذا هو المناسب فى بيت أبى العلاء اذ لايناسب فيه رجوع الضمير للشأن اذ مابعد الهجر لايصلح للخبرية عنه فليتأمل اه سم أقول فى المغنى فى الترجمة التى نصها المواضع التى يعود فيها الضمير على ماتأخر لفظا ورتبة والثالث أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هى الاحياتنا الدنيا قال الزمخشرى هذا ضمير لايعلم مابعنى به الا بما يتلوه وأصله ان الحياة الاحياتنا الدنيا ثم وضع هى موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هى النفس تحمل ماحملت وهى العرب تقول ماشاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن فى تمثيله بهى النفس وهى العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب جملتين وتحمل وتقول خبرين فى كلام ابن مالك ضعف لامكان وجه ثالث فى المثالين لم يذكره وهو كون هى ضمير القصة فان أراد الزمخشرى أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف فى كلام ابن مالك وحده اه والظاهر أن كلام أبى تمام والمعرى من هذا القبيل وان مابتهيج به الشارح أمر سهل قاله يس وبين البيتين مناسبة من وجه آخر وهو أن فى كل منهما أن الشئ المكروه قد يكون سببا فى المحبوب كما كان فى الاول ابطاء الاحسان سببا فى كثرته وفى الثانى الصدود سببا فى الوصال الا أن الظاهر انه لم يرد هذا بدليل قوله وهذا نوع من الاعراب فانه يشعر بأن كلامه من جهة الاعراب دون غيره أفاده سم (قوله حتى مايلم خيال) ضمير يلم للهجر واما مافقيل نافية أى حتى اذا انتفى الممامه وحصوله فهو خيال لعدم وجوده وقيل زائدة أى حتى اذا ألم فهو خيال لانه لعدم طلبه والاعتبار به بمنزلة المعدوم الذى هو خيال وقيل مصدرية أى حتى الممامه خيال والمعنى كما فى الثانى ويتعين رفع الفعل على هذا الثالث بخلاف الاولين فانه يجوز نصبه بحتى اه سم وعبارة ع ق حتى مايلم أى ينزل خيال من هذا الذى يهجرنا وبعض صدود الزائرين وصال أى لم ننل ممن هجرنا حتى الصدود لانا لاتلقاه لا يقظة ولا مناما والصدود قد يعد وصالا بالنسبة لمثل هذا الهجر اه ويلم بابه رد (قوله الراضة) أى المرتاضون الممارسون لصناعة الاعراب ومن العجب أنه تحرف فى نسخة سم بالراضية فقال قال فى الصحاح ان الراضية تجئ فى بعض اللغات بمعنى العالية وهذا المعنى يمكن هنا وانظر هل

والاحسن أن يكون هو عائدا الى حاضر فى الذهن وهو مبتدأ خبره الصنع والشرطية ابتداء كلام وهذا كقول أبى العلاء .. هو الهجر حتى مايلم خيال وبعض صدود الزائرين وصال وهذا نوع من الاعراب لطيف لايكاد ينتبه له الا الاذهان الراضة من أئمة الاعراب

يجوز أن تكون بمعنى المرضية أى المعتبرة اه قال يس وأصل راضة روضة جمع رائض ككامل وكملة وفى نسخة الراتضة أى المرتاضة للاعراب المقترنة عليه وعبارة ع ق وهذا الاعراب أعنى جعل الضمير عائدا على حاضر فى الذهن لطيف لا يكاد يتنبه له الاذهان الراضية أى المرتاضة بالاعراب من أئمة العربية لان التفطن لحاضر ذهنا يلتئم الكلام فيه ويحسن بحيث يفيد الكلام معه فائدة البيان بعد الاجمال مما لدق الخ اه (قوله وقول أبى الطيب الخ) أخذ منعنى وان يرث الخ فالبيتان مشتركان فى معنى وهو اثبات النفع فى البط المستفاد من الشطر الثانى فى البيت الاول ومن الشطر الاول فى البيت الثانى (قوله الجهام) بفتح الجيم (قوله ففى بيت أبى الطيب الخ) قد يقال بينهما تفاوت أيضا فان بيت أبى الطيب يدل على أن بطء سيبه مطلقا من الخير بخلاف بيت أبى تمام فانه يدل على أنه قد يكون لقوله فى بعض المواضع اه سم قال يس وفيه نظر لا يخفى اه (قوله واذا تألق الخ) من الكامل وشطر البيت على أل من قوله المصقول (قوله من عضبه) من زائدة (قوله أى سيفه القاطع) شبه لسانه بسيفه بجامع التأثير (قوله وقول أبى الطيب) من البسيط (قوله كأن ألسنهم الخ) قال ع ق ولا شك ان كلا منهما أى الكلامين تضمن تشبيه اللسان بآلة الحرب فى النفاذ والمضى وان كانت الآلة المعتبرة فى الاول السيف والآلة المعتبرة فى الثانى الرمح لكن بيت البحترى أجود الخ (قوله السنهم) بضم السين ان جرد من التاء والا فبكسرها كما فى ألسنة حداد وقوله فى النطق فى بمعنى عند وكذلك ما بعدها كما يدل عليه كلام الشارح وقوله على رماحهم متعلق بخرصانا (قوله بالضم والكسر) أى وبكون الراء قال بعضهم وهذا فى المفرد وأما الجمع فبكسر الخاء لاغير قال فى المختار والخرص بضم الخاء وكسرها الحلقة من الذهب أو الفضة (قوله فى المضاء) أى فى كونها ماضية وقوله والنفاذ تفسير (قوله فبيت البحترى أبلغ الخ) وأيضا فبيت أبى الطيب لفظ كان الذى يدل على الشك فى التشبيه بخلاف بيت البحترى فان فيه لفظ خلت الذى يفيد الرجحان اه سم وفيه أن كان قد تدل على اليقين * كقوله * كان الارض ليس بها هشام * نعم لا يجيئى قول ابى الطيب ألسنهم على رماحهم اه يس أى فان المتبادر من كلامه أن ألسنتهم قطعت وجعلت خرصانا رفيه من القبح ما لا يخفى (قوله من الاستعارة التخييلية) فيه تسمح والوجه أن أحدهما تخييل والآخر ترشيح (قوله بمنزلة الاظفار) التى اثباتها استعارة تخييلية كما سبق اه سم (قوله بمنزلة الاظفار للمنية) فانهما يخصان المشبه به وهو السيف (قوله ولزم من ذلك الخ) لان التخييلية والمكنية متلازمان على ما سبق اه يس (قوله تشبيه كلامه) أى لسانه باعتبار اخراج الكلام (قوله وهو استعارة بالكناية) قال ع ق فان قلت ليس فى كلام البحترى استعارة بالكناية وانما فيه ترشيح بالتشبيه لان المشبه بالسيف فى الحقيقة هو الكلام لا اللسان لان الموصوف بوجه الشبه وهو

(وقول أبى الطيب ومن الخير بطء سيبك) أى تأخر عطائك (عنى * أمرع السحاب الذى لا ماء فيه) أى السحاب الذى لا ماء فيه واتما ماء فيكون بطيئا ثقيل المشى فكذا حال العطاء ففى بيت أبى الطيب زيادة بيان لاشتماله على ضرب المثل بالسحاب (وثانيها) أى ثانى الاقسام وهو أن يكون الثانى دون الاول (كقول البحترى واذا تألق) أى لمع (فى النادى) أى المجلس (كلامه المصقول) المنقح (خلت) أى حسبت (لسانه من عضبه) أى سيفه القاطع (وقول أبى الطيب كان ألسنهم فى النطق قد جعلت * على رماحهم فى الطعن خرصانا) جمع خرص بالضم والكسر وهو السنان يعنى أن ألسنتهم عند النطق فى المضاء والنفاذ تشابه أسنتهم عند الطعن فكان ألسنتهم جعلت أسنة رماحهم فبيت البحترى أبلغ لما فى التظلى تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية فأن التألق والصقالة من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية

النفوذ والتأثير فيما يتعلق به هو الكلام لا اللسان قلت على تقدير تسليمه يلزم أن يكون أجود من بيت المتنبي بترشيح التشبيه كما زعمت على أنا لا نسلم أن التشبيه ليس للسان بل هو باعتبار تلبسه بما يوجب التأثير والمضاء في الارواح كالسيف في تلبسه بما يوجب التأثير من الحد والقطع ولا ينافي ذلك اعتبار الاستعارة بالكناية فيما تحقق به وجه الشبه وهو الكلام اه فان قلت فيه جمع بين الطرفين أجيب بأنهما مذكوران في تركيبين لا في تركيب واحد وأيضا ذكرا على وجه لا ينبئ عن التشبيه (قوله الختيان) بالكسر جمع فتى اه أطول (قوله أرحبهم) خبر كان والرحب بفتح الراء الواسع (قوله رحب الباع) هو قدر مد اليدين وقوله والذراع بكسر الذال المعجمة طرف المرفق إلى طرف الاصبع الوسطى (قوله أي سخي) فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الملابس وهو بسعة الذراع والباع الذي هو مقدار اليدين مع ما يتصلان به أو الراحة على كثرة المعطى لان الراحة والذراع والباع بها يحصل المعطى عند قصد دفعه فاذا اتسع كثيرا ما ذكر فلأبست السعة الكثيرة عند العطاء فأطلقت السعة على الكثرة لتلك الملابسة مع القرينة اه ع ق (قوله الضمير للملوك) أي في البيت قبله وهو

يروم المؤملون مدى جعفر * ولا يصنعون كما يصنع

اه مطول، قوله يروم أي يقصد وقوله مدى جعفر أي الغاية التي بلغها جعفر في الكرم (قوله هذا) أي افهم هذا (قوله لا يجيء الخ) أي لا يجيء في هذا الكلام الذي هو قوله معروفه أوسع قال سم يعني لان صيغة معروفه واسع تستعمل في العادة بمعنى دبره واسع وذلك ذم اه وعبارة ع ق ولكن لا يخفى ان الاول فاش الثاني في التعبير عن الكرم بطريق التجوز ولهذا قيل ان معروفه لا يعجب وقيل ان وجه كونه لا يعجب أن المعروف قد يعبر به عن الدبر فيقال معروفه أوسع أي الشئ المعروف منه كناية عن الدبر ولا يخفى ان هذا التوجيه انما يتجه ان صح الاخبار عن المعروف بقوله أوسع مرادا به هذا المعنى على وجه الكثرة والا فلا يخفى فساده لوجود المعروف في الكلام البليغ ولا يعتريه الاستهجان بوجه تأمل اه (قوله وأما غير الظاهر) قال ع ق وأما الاخذ غير الظاهر فأقسام ولم يعددها الى الابلغ والادنى المذموم والمساوي الابعد عن الذم لان أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث ما أخذ من حيث اعدم ظهورها منه فان اعتبرها راد من جهة أخرى خارجة عن معنى الاخذ كما يفيد ذلك قوله فيما يأتي وأكثر هذه الانواع يعني كلها مقبولة اه وغير الظاهر أنواعه كثيرة ذكر المصنف منها خمسة قال ع ق وضابطه أن يكون الثاني بحيث لا يدرك أنه مأخوذ من الاول الا بتأمل كما يتضح في الامثلة وحينئذ فالمثال الآتي في التشابه قريب من الظاهر بل ينبغي ان يجعل منه لان ادراك كون الثاني أصله الاول ظاهر لا يحتاج الى تأمل اه (قوله أن يتشابه المعنيان) أي من غير نقل لغيرهما بعده (قوله معنى البيت الاول) أي المأخوذ منه وقوله ومعنى البيت الثاني أي المأخوذ

(وثالثها) أي ثالث الاقسام وهو أن يكون الثاني مثل الاول (كقول الاعرابي) أبي زياد (ولم يلف أكثر الفتيان مالا * ولكن كان أرحبهم ذراعا) أي أسخاهم يقال فلان رحب الباع والذراع أي سخي (وقول أشجع وليس المذكور) أي الممدوح يعني جعفر بن يحيى (بأوسعهم) الضمير للملوك (في الغنى * ولكن معروفه) أي احسانه (أوسع) فالبيتان سيان لان هذا ولكن لا يجيء معروفه أوسع (وأما غير الظاهر فنه أن يتشابه المعنيان) أي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني (كقول جرير

فلا يهمه لمن ارب) أى حاجة ان الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف (وقول أبى الطيب

ومن فى كفه منهم قناة

كمن فى كفه منهم خضاب)

واعلم أنه يجوز فى تشابه المعنيين اختلاف البيتين تشبيها ومديحا وهجاء وافتخارا ونحو ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال فى اخفائه فغيره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته والى هذا أشار بقوله (ومنه) أى من غير الظاهر (أن ينتقل المعنى الى محل آخر كقول البحترى سلبوا) أى ثيابهم (وأثمرت الدماء عليهم * محمرة فكأنهم لم يسلبوا) لان الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم (وقول ابى الطيب يبس النجيع عليه) أى على السيف (وهو مجرد * عن غمده فكأنما هو مغمد) لان الدم اليابس بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف (ومنه) أى من غير الظاهر (أن يكون معنى الثانى أشمل) من معنى الاول (كقول جرير

اذا غضبت عليك بنو تميم

وجدت الناس كلهم غضابا

لانهم يقومون مقام كلهم (وقول أبى نواس)

ليس من الله بمستنكر

(لحاهم *) جمع لحية بمعنى كونهم فى صورة الرجال (سواء ذو العمامة والحمار) يعنى

(قوله من ارب) فى المختار الارب بالكسر الحاجة وكذا الاربة والارب بفتحتين والمأربة والمأربة بفتح الراء وضمها قلت ونقل الفارابى أيضا مأربة بالكسر (قوله لحاهم) بضم اللام وكسرها فاعل يمنع (قوله جمع لحية) بكسر اللام لا غير وهى شعر الخدين والذقن وفى المختار واللحية معروفة والجمع لحى بكسر اللام وضمها نظير الضم فى ذروة وذرى اه (قوله سواء الخ) جملة مستأنفة فى معنى العلة لما قبلها (قوله ذو العمامة) بالكسر وهى المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وحملها على الاولين أبلغ وعلى الثالث أوفق بقوله والحمار اه أطول (قوله وقول أبى الطيب) فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب له اه ملول فالمعنيان متشابهان من جهة أن الرجال مثل النساء فى الضعف فالبيت الاول فيه هذا المعنى وكذا البيت الثانى والتغاير بينهما باعتبار أن البيت الاول حكم بالتساوى والبيت الثانى حكم بالتشابه (قوله قناة) اى رمح (قوله خضاب) أى صبغ الحناء قال فى المختار الخضاب ما يختضب به وخضبه من باب ضرب واختضب هو وكف خضيب اه (قوله واعلم الخ) دخول على كلام المصنف (قوله تشبيها) هو وصف الجمال وفى بعض النسخ نسيبا بالسين المهملة وهو التغزل فى النساء بذكر أوصافهن يقال نسب الشاعر بالمرأة ينسب بالكسر نسيبا اذا تشبب بها وقد يطلق على التغزل مطلقا (قوله والى هذا أشار بقوله الخ) وجه الاشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى الى محل آخر وذلك صادق بأن ينقله من التشبيب الى أحد المذكورات اه سم (قوله الى مثل آخر) أى من موصوف الى موصوف آخر كالقتلى والسيف (قوله سلبوا) على صيغة المجهول اه فترى (قوله النجيع) قال فى المختار والنجيع من الدم ما كان يضرب الى السواد وقال الاصمعى دم الجوف خاصة اه (قوله وهو مجرد) حال من السيف اه يس أى والحال ان السيف خارج من الغمد (قوله مقام كلهم) أى لجمعهم جميع ما فى الناس من الكمال اه سم (قوله وقول أبى نواس) بنون مضمومة بعدها واو مخففة كنى بذلك لانه كان له ذؤابتان تنوسان على عاتقه أى تتزلان عليهما قال ع ق أى قوله لهرون الرشيد لما سجن الفضل البرمكى غيرة منه حين سمع عنه التناهى فى الكرم مشيرا الى أن فى الفضل شيأ مما فى هرون وأن فى هرون جميع ما فى الفضل وما فى العالم من الخصال مبالغة

قولا لهرون امام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على مابك من قدرة * فلست مثل الفضل بالواجد

* ليس من الله بمستنكر * البيت فأمر هرون باطلاقه اه والاحتفال الاجتماع والحاشد بالشين المعجمة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجد أى لا تجد مثل الفضل فى خدمتك وطاعتك (قوله ليس من الله الخ) الرواية الصحيحة بدون الواو وقبل ليس وهو من السريع مستفعلن مستفعلن فاعلات ردخله حذف السبب فصار فاعلن وفى بعض النسخ وليس بالواو وقبل ليس ففيه من العيوب الخزم وهو زيادة ما دون خمسة أحرف

فى صدر الشطر (قوله أن يجمع العالم) أى صفاته اهـ يس (قوله وغيرهم) أى من الملائكة والجن (قوله وهو أن يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول) قال ع ق فان قلت ماوجه كون الكلام الذى هو نقيض معنى الاول مأخوذا من ذلك الاول فان المتبادر أن نقيض الشئ ينافيه لانه منه قلت هو هو بعينه ولم يزد الا السلب فى الاثبات أو العكس ونريد بالسلب والاثبات هنا الاتيان بالمنافى فى الجملة وايضا نقيض الشئ فرع الشعور به فذلك الشئ هو الحامل على طلب النقيض فقد انتشأ النقيض عن الاول فانهم اهـ (قوله أجد الملامة) اى اللوم والانكار على وقوله فى هواك لذيذة بكسر الكاف خطاب لمؤنث قال ع ق أى أجد لذلك اللوم فيك لذة انساني حبى فيك حتى صرت ألتذ عطاق ذكرك على أى وجه كان اهـ وقوله فليلمنى اللوم جمع لائم كصائم وصوم قال العصام فى أطوله والمراد كل لائم كما يقتضيه المقام اهـ (قوله والانكار باعتبار القيد الذى هو الحال) أى أنه لا يحب الملامة فيه بل يحبه هو فقط فالنفى المستفاد من الاستفهام الانكارى منصب على القيد على حد قوله تعالى أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم (قوله كما يقال أتصلى الخ) فالمنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع الصلاة من حيث هى (قوله على تجويز الخ) أى بناء على تجويز الخ وهو مرتبط بقوله الذى هو الحال وعبارة العصام فى أطوله لتجويز كون المضارع المثبت حالا بالواو والضرورة أو على سبيل الشذوذ وأما تجويز البعض الحال اذا كان مضارعا مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام الشارح فلم نعثر عليه مع التفحص البليغ اهـ (قوله ويجوز أن تكون الواو للعطف) قال الفنرى رجحت الحالية لما فى العطف من ايهام تجويز عدم محبته مع محبة الملامة فيه اهـ (قوله راجع الى الجمع بين الامرين) قال فى المطول بمعنى لا يكون الا واحد اهـ وعبارة ع ق ويحتمل أن تكون الواو للعطف والعطف بالواو وان كان لا يقتضى المعية لكن يقتضى الاجتماع فى الحكم فحبه وحب اللوم فيه يقتضى عطف أحدهما على الآخر اجتماعهما فى الوقوع من شخص واحد وهو الحكم وهذا الاجتماع هو محط الانكار أى كيف يجتمع حبه وحب اللوم فى الوقوع منى اهـ (قوله وهذا نقيض معنى بيت أبى الشيص) لان فى هذا نفى محبة الملامة وفى ذلك اثباتها اهـ يس (قوله لكن كل منهما الخ) أما الاول فهو باعتبار أن لومه يتضمن ذكر المحبوب له ونسبته هو الى محبته واظهار ذلك وهذا أمر محبوب له وأما الثانى فباعتبار أنه صادر من العدو والصادر منه يكون مبغوضا اهـ يس (قوله ولهذا) أى لان كلا باعتبار (قوله قالوا الاحسن الخ) قال فى المطول الا أن يكون ظاهرا كما فى قول أبى تمام

ونغمة معتف جدواه أحلى * على أذنيه من نغم السماع

وقول أبى الطيب

والجراحات عنده نغمات * سبقت قبل بينه بسؤال

أن يجمع العالم فى واحد) فانه يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل من معنى بيت جرير (ومنه) أى من غير الظاهر (القلب وهو أن يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول كقول ابى الشيص أجد الملامة فى هواك لذيذة حبا الذكرك فليلمنى اللوم وقول أبى الطيب أحبه) الاستفهام للانكار والانكار باعتبار القيد الذى هو الحال أعنى قوله (وأحب فيه ملامة) كما يقال اتصلى وأنت محدث على تجويز الواو والحال فى المضارع المثبت كما هو رأى البعض أو على حذف المبتدأ أى وأنا أحب ويجوز أن تكون الواو للعطف والانكار راجع الى الجمع بين الامرين أعنى محبته ومحبة الملامة فيه (ان الملامة فيه من اعدائه) ومايصدر من عدو المحبوب يكون مبغوضا وهذا نقيض معنى بيت أبى الشيص لكن كل منهما باعتبار اخر ولهذا قالوا الاحسن

أراد أن تمام المدوح يتلذذ نغمات السائلين لما فيه من الكرم ونهاية الجود وأراد أبو الطيب أنه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته أن يعطي من غير سؤال اه قال الفنري عليه نغمة مبتدأ وأحلى خبره وجدواه أي اعطاءه مفعول معتف بمعنى سائل اه (قوله في هذا النوع) أي القلب (قوله أن يبين السبب) ليعلم ان التناقض ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة وقد بين في الاول أن سبب محبته اللوم تضمنه لذكر المحبوب وفي الثاني ان سبب عدم محبته صدوره من العدو اه يس قال ع ق فان قلت أي المعنيين أبلغ التلذذ بلومه في المحبوب أو بغض اللوم في المحبوب قلت الاظهر التلذذ باللوم لاقتضائه عدم الشغل عن حبه لعارض من العوارض ولو كان منافيا بخلاف بغض اللوم عند سماعه فانه يقتضي شغل القلب ببغض اللائم والفناء في الحبيب مطلقا بحيث لا يحس الا بحبه أعظم من العدو اه بسببه اه (قوله ويضاف اليه ما يحسنه) قال ع ق منه وهمه أنه ان لم يضف اليه شيء أصلا فهو ظاهر لان أخذ المعنى من الاول لا بس فيه كلا كان أو بعضا فيعد من الظاهر وأما اذا أضيف اليه ما لا يحسنه فالزيادة كالعدم فيكون المأخوذ ولو قل لا بس فيه أيضا فيصير من الظاهر بخلاف البعض مع تزيينه بما أضيف اليه فان ذلك يخرجه عن سنن الاتباع الى الابتداع فكأنه مستأنف فيخفى اه (قوله كقول الافوه) الاودي وهو في اللغة الواسع الفم الطويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين اه أطول (قوله وترى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد وجمعه طيور وأطيار وقوله على آثارنا جمع أثر بمعنى العلم أي مستعلية على أعلامه لما متوقعة فوقها فتكون الاعلام مظللة بها قاله في الاطول وترى بصرية وقوله رأي عين مصدر مؤكد لترى قال ع ق وانما أكد قوله ترى بقوله رأي عين لئلا يتوهم أنها بحيث ترى بالنسبة لمن أمعن النظر بتكلف لبعدها ولئلا يتوهم أن المعنى أنها لما تبعتنا كانها ما رئيت ولولم ترلبعد لانه يقال ترى فلانا يفعل كذا بمعنى أنه يفعله فهو بحيث يرى في فعله لولا المانع اه (قوله حال) أي من الطير وقوله أي واثقة فثقة مصدر بمعنى اسم الفاعل أي تراها حال كونها واثقة (قوله مما يتضمنه الخ) أي من العامل الذي يتضمنه قوله على آثارنا وهو كائنة قال ع ق فثقة على هذا جواب لسؤال مقدر اذ كانه قيل لماذا كانت الطيور على آثاركم فقال كانت على آثارنا وتبعتنا لثقتها الخ اه (قوله أن ستار) أي بأن فحذف الجار وهو متعلق بثقة قال ع ق يقال ماره أتاه بالميرة أي الطعام واطعمه اياه اه (قوله أي ستطعم) أي تأكل من طعم فلان يطعم أي أكل (قوله وقد ظللت) بالبناء للمجهول وقوله عقبان اعلامه من اضافة المشبه به للمشبه أي اعلامه التي هي كالعقبان في تلونها وفخامتها فالمراد بالعقبان الاعلام نفسها وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم راية تسمى العقاب لانها سوداء ولون العقاب أسود وكان من برد لعائشة رضي الله عنها ذكر ذلك أهل السير وقيل الاضافة على أصلها من مباينة

في هذا النوع ان يبين السبب (ومنه) أي من غير الظاهر (أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه) كقول الافوه وترى الطير على آثارنا * رأي عين (بمعنى عيانا (ثقة) حال أي واثقة أو مفعول له مما يتضمنه قوله على آثارنا أي كائنة على آثارنا لوثوقها (أن ستمار) اي ستطعم من لحوم من نقتلهم (وقول أبي تمام وقد ظللت) أي ألقى عليها الظل وصارت ذوات ظل (عقبان) أعلامه فحمى

عقبان طير في الدماء نواهل) من نهل اذا روى نقيض عطش (أقامت) أي عقبان الطير (مع الرايات) أي الاعلام وثوفا بانها تستطعم لحوم القتلى (حتى كانها * من الجيش الا أنها لم تقاتل ٤٠٩ فان اباتمام لم يلم بشئ من معنى قول الافوه رأى عين) الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عيانا لا تخيلا وهذا يؤكد شجاعتهم وقتلهم الاعادى (ولا) بشئ (من معنى قوله ثقة أن سستمار) الدال على وثوق الطير بالمرة لاعتيادها ذلك وهذا أيضا مما يؤكد المقصود فيل ان قول ابى تمام ظلمات الهام بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات مشعر بقربها من الجيش وفيه نظر اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو فى جو السماء بحيث لا يرى أصلا نعم لو قيل ان قوله حتى كانها من الجيش الهام بمعنى قوله رأى عين فانها انما تكون من الجيش اذا كانت قريبا منهم مختلطا بهم لم يبعد عن الصواب (لكن زاد) ابو تمام (عليه) أى على الافوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الافوه أعنى تسایر الطير على آثارهم (بقوله الا أنها لم تقاتل وبقوله فى الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها) أى باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش (يتم حسن الاول) يعنى قوله الا انها لم تقاتل لانه لا يحسن الاستدراك الذى هو قوله الا أنها لم تقاتل ذلك الحسن الا بعد أن يجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة فى عداد الجيش حتى يتوهم أنها ايضا من المقاتلة هذا هو المفهوم من الايضاح

الاول للثانى والمراد بعقبان الاعلام الصور المعمولة من ذهب أو فضة أو غيرهما على رؤس الاعلام وهذا يتوقف على أن تلك الصور صنعت على هيئة العقبان ولم يثبت اه ملخصا من ع ق ويس وقال الفنرى العقاب الراية وهو العلم الضخم شبهه بالعقاب من الطير لضخمه كذا فى الصحاح اه وقوله بعقبان طير معلق بظلات قال سم جمع عقاب للكثرة كغراب وغربان وجمع القلة أعقب اه وقوله فى الدماء نواهل جمع ناهل اسم فاعل أى يؤل أمرها حال تظليلها الاعلام الى أن تكون بعد وقوع القتلى نواهل فى الدماء فكأنه يقول ظلالها لرجائها النهل فى الدماء أفاده ع ق قال سم الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد اه أى مما يطلق على الاضداد (قوله اذا روى) يقال فى ضد العطش روى يروى كهوى يهوى ويقال فى رواية الحديث ونحوه روى يروى كهوى يهوى قال فى المختار روى من الماء بالكسر روى بوزن رضا وريا أيضا بكسر الراء وفتحها وارتوى وترّوى كله بمعنى وروى الحديث والشعر يروى بالكسر رواية فهو راو اه (قوله فان الخ) بيان لكون المأخوذ بعض المعنى لاجميعه وعبارة ع ق ثم بين بما أسقطه أبو تمام من المعنى الكائن فى البيت المأخوذ منه ومازاده فحسن به ما أتى من به ذلك المعنى بقوله فان أباتمام الخ اه (قوله لم يلم بشئ) أى لم يقصد شيأ من معنى قول الافوه الخ أطول ويلم من ألم الرباعى وما تقدم من قوله حتى ما يلم خيال من لم الثلاثى (قوله مما يؤكد المقصود) أى شجاعتهم وقتلهم الاعادى اه سم (قوله المام) أى اتيان بمعنى الخ (قوله بحيث لا يرى أصلا) فيه نظر لان الظل يضمحل بالبعد الكثير الذى يوجب عدم الرؤية ولذلك لم يحفظ رؤية الظل من غير رؤية صاحبه اه ع ق (قوله قريبا) خبر كان ولم يؤنثه لانه يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلطا لانه تابع (قوله لم يبعد عن الصواب) قال ع ق ويزيد هذا تأكيدا قوله أقامت مع الرايات لان صحبة الرايات فى المكانية تستلزم القرب اه (قوله محسنة للمعنى) عبارة المطول لبعض المعنى الذى أخذه من الافوه وهو تسایر الطير على آثارهم اه (قوله أعنى) أى بالمعنى المأخوذ من الافوه (قوله بقوله الا أنها الخ) أى زاد عليه بامور ثلاثة أحدها قوله الا أنها لم تقاتل وثانيها قوله فى الدماء نواهل وثالثها قوله أقامت مع الرايات الخ (قوله يعنى الخ) أى فالمراد بالاول الاول من الزيادات (قوله لانه لا يحسن الخ) لانه لو قيل ظلات عقبان الرايات بعقبان الطير الا أنها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن اه مطول (قوله هذا هو المفهوم الخ) أى الذى ذكره فى معنى قوله وبها يتم الخ اه سم أى من مرجع الضمير فى بها للاخير من الزيادات ومن تفسير الاول بالاول من الزيادات وعبارة الايضاح وأما أبو تمام فلم يشئ من ذلك لكن زاد على الافوه بقوله الا أنها لم تقاتل ثم بقوله فى الدماء نواهل ثم باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبذلك يتم حسن قوله الا أنها لم تقاتل اه (قوله هذا هو المفهوم من الايضاح) قال فى المطول وعليه التعويل اه وفيه ترجيح له

ويمكن أن يكون وجهه بعد كونه الموافق للايضاح أن كون هذه الزيادة محسنة علم من قوله ويضاف اليه مما يحسنه بخلاف كون بعض الزيادات محسنا للبعض فانه لم يعلم من ذلك اه سم (قوله وقيل معنى قوله الخ) عبر في المطول بقوله ويحتمل أن يكون قوله وبها يتم حسن الاول أي بهذه الزيادات الخ (قوله يتم حسن معنى البيت الاول) اى المعنى الذى أخذه أو بتمام من بيت الافوه الاول وهو تسابر الطيور على آثارهم واتباعها اياهم فى الزحف وفيه تكلف لاحتياجه الى التقدير وايهامه ان حسن معنى البيت الاول متوقف من حيث هو على هذه الزيادات وفيه مخالفة لما فى الايضاح أيضا اه ع ق (قوله وأكثر هذه الانواع ونحوها) الظاهر أن نحوها معطوف على هذه اى وأكثر نحو هذه الانواع مقبول وهذا الكلام يقتضى أن من هذه الانواع ما هو غير مقبول وأن من نحو هذه الانواع ما هو غير مقبول ايضا وتعليلهم القبول بوجود نوع تصرف فيه يقتضى قبول جميع الانواع غير الظاهر أعنى ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر ويؤيد ذلك ان الظاهر يقبل بالتصرف فكيف بغير الظاهر وبهذا يعلم ان الاولى اسقاط لفظ الاكثر ويقول وهذه الانواع ونحوها مقبولة اه ع ق (قوله من قبيل الاتباع) أى كونه تابعا لغيره وقوله الى حيز الابتداع أى الاحداث والابتكار فكأنه غير مأخوذ قال ع ق فان حسن الصنعة يصير المصنوع غير أصله حتى فى المحسوسات فان الشئ كلما ازدادت فيه لطائف وأوصاف كان أقرب الى الخروج عن الاصل والجنس ألا ترى الى الجوهر مع الحجر والمسك مع الدم اه (قوله وكلما كان) أى كل نوع من هذه الانواع يكون أشد خفاء وقوله كان اقرب الى القبول أى الى نهاية القبول والا فالجميع مقبول وبعد يتجه أن نهاية القبول خرجت عن هذا البيان فتأمل قاله فى الاطول (قوله مزيد تأمل) أى وأما أصل التأمل فلا بد منه فى غير الظاهر (قوله أى الذى ذكر الخ) فأفراد هذا بتأويل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله كله أفاده فى الاطول (قوله بان يعلم أنه كان الخ) بيان لسبب علم أن الثانى أخذ من الاول وينبغى أن يكون منه أيضا أن يقر أحد أنه أنشد للثانى بيت الاول فتأمله ثم عمل على نظيره ونحو ذلك اه سم (قوله حين نظم) أى حين نظم الثانى كلامه (قوله والا فلا يحكم الخ) أى بأن لم يعلم اخذه من الاول بأن علم الاول أو جهل الحال قال سم وعبارة المطول والا فلا يحكم بسبق أحدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة اه فقوله هنا ذلك اشارة الى السبق والاتباع والاحكام المذكورة اه (قوله والا الخ) اشارة الى أن قول المصنف لجواز الخ علة لمحذوف تقديره مما أشار له الشارح (قوله لجواز أن يكون الاتفاق الخ) أى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا أو فى المعنى وحده مطول (قوله أى بمجيئه) أى الخاطر اه ع ق (قوله من غير قصد للاخذ) أى بلا قصد من الثانى للاخذ من الاول بمعنى أنه يجوز أن يكون اتفاقهما بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثانى

وقيل معنى قوله وبها أى بهذه الزيادات الثلاث يتم حسن معنى البيت الاول (وأكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبوله) لما فيها من نوع تصرف (بل منها) أى من هذه الانواع (ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان أشد خفاء) بحيث لا يعرف كونه مأخوذا من الاول الابعد مزيد تأمل (كان أقرب الى القبول) لكونه أبعد عن الاتباع وأدخل فى الابتداع (هذا) أى الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثانى منه وكونه مقبولا اومردودا وتسمية كل بالاسامى المذكورة (كله) انما يكون (اذا علم ان الثانى اخذ من الاول) بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الاول حين نظم أو بأن يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بشئ من ذلك (لجواز أن يكون الاتفاق) فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى وحده (من قبيل توارد الخواطر اى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى للاخذ)

ولسانه كما ورد على الاول من غير سبق الشعور بالاول حتى يقصد الاخذ منه ويحتمل أن يراد بالخواطر العقول فيكون المعنى أنه يجوز أن يكون الاتفاق من توارد عقلين على أمر واحد أى ووروده ما عليه وتلقيهما اياه من مدد التوفيق من غير أن يستعين الثانى بالاول لعدم شعوره بقوله حتى يقصد الاخذ منه اه ع ق (قوله عن ابن ميادة) بفتح الميم وضبطه بعضهم بكسرها قال سم ميادة اسم امرأة صحاح اه فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وعبارة العصام فى أطرله المنسوب الى أمه ميادة وهى أمة سوداء اه (قوله مفيد) أى مستفيد للمال بشجاعته ومتلاف أى مفرق له أكرمه وتهلل تتورر وجهه فرحا بالعطاء لكن مع ذلك مهيب يخاف منه كما يخاف من السيف المهند المتخذ من حديد الهند اه سيرامى (قوله أين يذهب بك) هذا كلام يقال للضال كقوله تعالى فأين تذهبون اه يس (قوله قيل) أى فى حكاية ما وقع من المتأخر بعد المتقدم وقوله قال فلان كذا اى من بيت أو قصيدة وقوله وقد سبقه اليه أى الى ذلك القول فلان الخ وانما قلنا أو قصيدة لجواز تواردهما على الخواطر معنى القصيدة أيضا بل وفى لفظها فان الخالق على لسان الاول هو الخالق على لسان الثانى اه ع ق (قوله ليغتنم فضيلة الصدق) اذ لو ادعى سرقة مثلا اوعدمها فتدبره اه سم (قوله ونسبة النقص) لو ادعى السرقة مثلا الى الغير الذى هو الشاعر الثانى (قوله وبما يتصل) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تبعيضية قال فى الاطول وفى قوله وبما يتصل اشارة الى أن المتصل لا ينحصر فيما ذكر اه وفى بعض النسخ وما يتصل فالقول فاعل يتصل أى القول فى السرقات يتصل به القول أى الكلام فى الاقتباس الخ (قوله من نحو) أى بالتشديد كفرح اه يس (قوله وذلك) اى وجه اتصالها بالسرقات وعبارة ع ق ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها بها لتعلق المناسبة من حيث ان فى كل من هذه الالقاب أخذ شئ من شئ سابق مثل ما فى السرقات اه (قوله لان فى كل منها) أى فى كل واحد من الخمسة المذكورة وفى بعض النسخ منهما بضمير التثنية أى من الخمسة والسرقات الشعرية (قوله أما الاقتباس الخ) هو جائز بلاغة وأما شرعا فقال السيوطى فى كتابه الاتقان فى علوم القرآن فى آخر النوع الخامس والثلاثين وقد اشتهر عن المالكية تحريمه أى الاقتباس وتشديد النكير على فاعله وأما أهل مذهبنا فلم يتعرض له المتقدمون ولا أكثر المتأخرين مع شيوع الاقتباس فى أعصارهم واستعمال الشعراء له قديما وحديثا وقد تعرض له جماعة من المتأخرين فسئل عنه الشيخ عز الدين بن عبد السلام فاجازه واستدل بما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من قوله فى الصلاة وغيرها وجهت وجهى الخ وقوله اللهم فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا اقض عنى الدين وأغننى من الفقر وفى سنن ابى بكر رضى الله عنه وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون وفى آخر حديث لابن عمر تدكان لكم فى رسول الله اسوة حسنة

كما يحكى عن ابن ميادة انه أنشد لنفسه
مفيد ومتلاف اذا ما أتيته
تهلل واهتز اهتزاز المهند
فقيل له اين يذهب بك هذا للعطشة
فقال الآن علمت أنى شاعر اذ وافقته
على قوله ولم أسمعه (فاذا لم يعلم) ان
الثانى اخذ من الاول (قيل قال
فلان كذا وقد سبقه اليه فلان
فقال كذا) ليغتنم فضيلة الصدق
ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة
النقص الى الغير (وبما يتصل بهذا)
اى بالقول فى السرقات (القول
فى الاقتباس والتضمين والعقد
والحل والتلميح) بتقديم اللام على
الميم من لحمه اذا أبدى سره وذلك لان
فى كل منها اخذ شئ من الآخر
(اما الاقتباس فهو أن يضمن
الكلام) نظما كان او نثرا

اه وهذا كله انما يدل على جوازه فى مقام المواعظ والثناء والدعاء ولا دلالة فيه على جوازه فى الشعر وبينهما فرق فان القاضى أبا بكر من المالكية صرح بأن تضمينه فى الشعر مكروه وفى النثر جائز واستعمله أيضا فى النثر القاضى عياض فى مواضع من خطبة الشفاء وقال الشرف اسمعيل بن المقرى صاحب مختصر الروضة وغيره فى شرح بديعيته فما كان منه فى الخطب والمواعظ ومدحه صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ولو فى النظم فهو مقبول وغيره مردود وفى شرح بديعية ابن حجة الاقتباس ثلاثة أقسام مقبول ومباح ومردود فالاول ما كان فى الخطب والمواعظ والعهود والثانى ما كان فى الغزل والرسائل والقصص والثالث عام مغير بين أحدهما بما نسبه الله الى نفسه ونعوذ بالله ممن ينقله الى نفسه كما قيل عن واحد من بنى مروان انه وقع على بطاقة فيها شكاية من عمالها ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم والآخر تضمين آية فى معنى هزل ونعوذ بالله من ذلك كقول الشاعر

أوحى الى عشاقه طرفه * هيهات هيهات لما توعدون

وردفه يهتز من خلفه * لمثل هذا فليعمل العاملون

قلت وهذا التقسيم حسن جدا وبه أقول اه باختصار وقد أشار الى ذلك فى كتابه عقود الجمان فى علمى المعانى والبيان بقوله

قلت وأما حكمه فى الشرع * فذاك مشتد فى المنع

وليس فيه عندنا صراحه * لكن يحيى النووى أباحه

فى النثر وعظا دون نظم مطلقا * والشرف المقرئ فيه حققا

جوازه فى الوعظ والزهد وفى * مدح النبى ولو بنظم فاقتفى

وتابعنا السبكى جوازه نصر * اذا التميمى الجليل قد شعر

وقد رأيت الرافعى استعمله * وغيره من صلحاء كله

وقوله فذاك مشتد فى المنع قال شيخنا اللوذعى الكامل الشهير أبو الامداد الشيخ محمد الامير والظاهر حمل المنع على ما اذا تضمن شدة اساءة أدب فلا يكون تشديد كقول البهاء زهير

خط فى الارادف سطر * من بديع الشعر موزون

لن تنالوا البر حتى * تنفقوا مما تحبون

وأما نحو قوله

تجرد فى الحمام عن قشر اؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحه ملبوسا

وقد جرد الموسى لتزيين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤلك يا موسى

وقول محمد بن العفيف التلمسانى

يا عاشقون حاذروا * بتسما من ثغره

وطرفه الساحر منـ * ـه شككتمو فى أمره

يريد أن يخرجكم * من أرضكم بسحره

فالظاهر كراهته لما أنه لم يبلغ مبلغ الاول فى الاساءة وأما نحو قول ابن أبى زيد من أئمة المالكية آخر رسالته والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله فلا بأس به اه (قوله شيأ من القرآن الخ) مفعول ثان ليضمن والاول وهو الكلام مرفوع على أنه نائب أى يضمن الكلام كلاما يشبه القرآن أو الحديث وليس المضمن هو نفس القرآن أو الحديث لما سيأتى أنه يجوز فى اللفظ المقتبس تغيير بعضه ويجوز فيه نقله عن معناه الوارد فيه كما فى قوله أنزلت حاجاتى الخ فلو كان المضمن هو القرآن حقيقة لكان نقله عن معناه كفرا وكذلك تغييره أفاده السيرامى قال ع ق وسمى الاتيان بالقرآن أو الحديث على الوجه المذكور اقتباسا أخذا من اقتباس نور المصباح من نور القبس وهو الشهاب لان القرآن والحديث أصل الانوار العلمية اه (قوله يعنى على وجه الخ) أتى بالعناية اشارة الى أن النفى ليس منصبا على المقيد وهو الوجه والطريقة بل منصب على القيد وهو كونه من القرآن أو الحديث ففسر المتن أولا على ظاهره ثم أشار الى بيان المراد منه (قوله كما يقال الخ) راجع للمنفى (قوله فالاول) وهو الاقتباس من القرآن فى النثر (قوله كقول الحريرى) أى فى المقامة الثانية وتعرف بالحلوانية بعد انشاد قوله

فاصطرت لؤلؤا من نرجس وسقت * وردا وعضت على العناب بالبرد

(قوله فلم يكن الخ) أى لم يمض زمن يسير الا وأنشد أبو زيد انشادا غريبا وهو قوله

سألتها حين زارت نضو برتعها الـ * ـحقانى وايداع شيمى طيب الخبر

فزحزحت شفقا غشى سناقره * وساقطت لؤلؤا من خاتم عطر

(قوله فأغرب) بجيمة فمهملة أى أتى بشئ غريب بديع (قوله والثانى) وهو الاقتباس من القرآن فى النظم (قوله ان كنت أزمعت الخ) قيل أزمعت يتعدى بنفسه يقال أزمعت الامر ولا يقال أزمعت على الامر بخلاف العزم فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه وبعلى كأجمعته وأجمعت عليه والاول مذهب الكسائى والثانى مذهب الفراء ومافى قوله من غير ما جرم زائدة اه فترى والجرم بالضم الذنب وقوله فصبر جميل أى فأمرنا معك صبر جميل اقتبسه من قوله تعالى حكاية عن يعقوب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل والصبر الجميل هو الذى لا شكوى فيه والصفح الجميل هو الذى لا عتب فيه والهجر الجميل هو الذى لا غيبة فيه وقوله وان تبدلت بنا غيرنا أى اتخذت بدلا منا فى الصحبة والمحبة فحسبنا الله الخ اقتبسه من قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل اه ملخصا من المعاهد وع ق (قوله والثالث) وهو الاقتباس من الحديث فى النثر (قوله قول الحريرى قلنا الخ) أى فى المقامة التاسعة والثلاثين وتعرف بالصارية وقبله فلما رأينا نارهم نار الحباحب وخبرهم كسراب السباسب قلنا الخ ونار الحباحب ما تطاير من الشرار فى الهواء بتصادم حجرين أو بضرب حجر فى حافر وتلك نار لا منفعة فيها وقيل الحباحب رجل بخيل كان يوقد

شيأ من القرآن او الحديث لا على أنه منه) أى لا على طريقة أن ذلك الشئ من القرآن أو الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار بأنه منه كما يقال فى أثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبى صلى الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فانه لا يكون اقتباسا ومثل للاقتباس بأربعة أمثلة لانه اما من القرآن أو الحديث وكل منهما اما فى النثر أو فى النظم فالاول (كقوله الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب * و) الثانى مثل (قول الآخر ان كنت أزمعت) أى عزمت (على هجرنا * من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا * فحسبنا الله ونعم الوكيل * و) الثالث (مثل قول الحريرى قلنا شاهت الوجوه) أى قبحت

نارا ضعيفة لئلا يقصد فان أحس بانسان اطفأها لئلا يقتبس أحد من ناره وقيل نار الحباحب نار سراجه والبخله اذا جاء أحد يوقد نارا منه أطفأها وقيل الحباحب ذباب يطير بالليل له شعاع كالسراج وقوله خبرهم الخ بر بضم الخاء مصدر خبرت أخبر اذا امتحنت والسباسب والبسابس الارض المستوية واحدها سبسب وبسبس اه شريشي (قوله من الحصا) في نسخة من الحصباء وهي صغار الحصا (قوله وقال شاهت الوجوه) أي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن له مطول وعبارة ع ق أي قبحت وتغيرت بانكسارها وانهزامها وعودها بالخيبة مما تريد فلما فعل ذلك انهزم المشركون اه (قوله وقبح) بضم القاف وسكون الباء مخففة على وزن ضرب (قوله من قبحه) بابه منع وقوله بالفتح أي فتح الباء مخففة (قوله اى اللئيم) وقال العصام في أطوله واللكع كصرد اللئيم والعبد الاحمق اه (قوله والرابع) وهو الاقتباس من الحديث في النظم (قوله ان رقيبي سيئ الخلق فداره) الرقيب الحافظ والحارس والخلق بسكون اللام أي رقيبي قبيح الطبع غليظه فلاطفه لتنال معه المطلوب (قوله فداره) أي لئلا يمنعك عني اه سم قال يس صوابه بمنعني عنك اه (قوله والمخاتلة) هي المخادعة اه قدري وفي نسخة والمحايلة وهي المخادعة والتحيل (قوله وجهلك) مبتدأ خبره الجنة وما بعدها حال من الجنة بإضمار قد اه بصري (قوله اى أحيطت) أي فلا يتوصل الى كل منهما الا بارتكاب ذلك (قوله جنة وجهلك) من اضافة المشبه به للمشبه (قوله مالم ينقل الخ) أي الاقتباس الذي لم ينقل فيه الخ أي بل أريد به في كلام المقتبس بكسر الباء ذلك المعنى الاصلي بعينه (قوله عن معناه الاصلي) المراد به المفهوم منه وان كان الصادق مختلفا فالصادق في القرآن والحديث غيره في هذا الكلام والمفهوم واحد فحينئذ يكون الاستعمال حقيقة لانه مستعمل في مفهومه وان اختلف الصادق بخلاف ما اذا نقل فانه يكون مجازا (قوله كما تقدم من الامثلة) أي فان قوله كلمح البصر اوهو أقرب أريد به ذلك المقدار من الزمن كما أريد به في الاصل وقوله فصبر جميل على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشاهت الوجوه أريد به قبح الوجوه وتغيرها كما أريد في الاصل وكذا احفت الجنة بالمكاره فان المفهوم في الاصل والفرع واحد وان كان المراد بمصدوق الفرع خلاف الاصل لان الاختلاف في المصدوق لا عبرة به اه ع ق (قوله والثاني خلافه) قال في المطول ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام وحلق رأسه

تجرد في الحمام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لتزيين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤلك يا موسى اه

وأراد بقشر اللؤلؤ ثوبه واللؤلؤ بدنه وقوله يا موسى خطاب لآلة الحلق (قوله كقول ابن الرومي) قال في المعاهد البيتان من المزج وينسبان لابن الرومي لكن رأيت في الاغاني نسبتهما لاسمعيل القراطيسي ولفظه حدث أحمد بن بشر المربدي قال مدح اسمعيل

القراطيسي

وهو لفظ الحديث على ما روى أنه لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفا من الحصا فرمى به وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه (وقبح) على البناء للمفعول أي لعن من قبحه الله بالفتح أي أبعده عن الخير (اللكع) أي اللئيم (ومن يرجوه و) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) أي الحبيب (لي ان رقيبي سيئ الخلق فداره) من المداراة وهي الملاطفة والمخاتلة وضمير المفعول للرقيب (قلت دعني وجهلك الجنة حفت بالمكاره) اقتباسا من قوله صلى الله عليه وسلم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات أي أحيطت بمعنى لابد لطالب الجنة كما أنه لابد لطالب الرقيب من مشاق التكالف (وهما) أي الاقتباس (ضربان) أحدهما (مالم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم) من الامثلة (و) الثاني (خلافه) أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي (كقوله) أي كقول ابن الرومي

الفرطيسي الفضل بن الربيع لحرمه فقال فيه وذكر البيتين اه باختصار (قوله لئن أخطأت الخ) قبلهما

الاقل للذي لم يهده الله الى نفعي
لساني فيه محتاج * الى التطبيع والقطع
وأيامي وأضراسي * الى التكسير والقلع

لئن أسأت الخ (قوله لئن أخطأت في مدحك) أي حيث مدحتك وأنت لا تستحق المدح وقوله ما أخطأت في منعي أي لاستحقاقي المنع حيث مدحت من لا يستحق المدح اه سم (قوله مقتبس من قوله تعالى ربنا الخ) أي حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه السلام (قوله بواد غير ذي زرع) هو مكة المشرفة (قوله وقد نقله ابن الرومي الخ) أي على طريق المجاز المرسل أو الاستعارة قال ابن يعقوب لا يقال قوله وجهك الجنة حفت بالمكاره نقل الى جنة هي الوجه والى حفوف بالمكاره التي هي مشاق الرقيب والاصل الجنة الحقيقية والمكاره التي هي التكاليف فكيف يعد مما لم ينقل لانا نقول لا تجوز هنا فان الوجه شبه بالجنة والمكاره أريد بها مصدوقها اذا أريد بها على تأويل مشاق الرقيب وهو أحد مصادقها وقد تقدم أن الاتحاد في المفهوم يكفي ولا عبرة باختلاف المصدوق بعد اتحاد المفهوم بلا تجوز اه (قوله بتغيير يسير) خرج الكثير قال سم وانظر ضابطهما اه يس وعبارة ع ق وانما اذا غير كثيرا حتى ظهر أنه شيء آخر لم يسم اقتباسا كما لو قيل في شاهت الوجوه قبحت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك اه (قوله أو غيره) كالتقفية اه مطول وقال ع ق كاستواء القرائن في النثر (قوله كقوله) أي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه اه مطول (قوله أي وقع) فكان تامة (قوله ما خفت) أي الموت الذي كنت خائفا أن يكون (قوله وفي القرآن انا لله الخ) فقد نقص مما أخذ من الآية اللام من لله وانا واو الضمير من انا اليه قصد الاستقامة الوزن اه ع ق (قوله أن يضمن الشعر) خرج النثر فلا يجري فيه التضمين وقوله من شعر الغير خرج به ما اذا ضمن شيأ من نثر الغير فلا يسمى تضمينا بل عقدا كما سيأتي اه ع ق قال في المطول ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان أحسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعر شيأ من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اه (قوله بيتا كان او ما فوقه الخ) هذه الاربعة اتمام التنبيه أو عدمه ان كان مشهورا فالاقسام ثمانية قال ع ق والامثلة المطابقة لها ثمانية ولكن ينبغي الاستغناء بمثالي البيت عن مثالي الاكثر لطول الاكثر مع قلة وجوده ولكون طريق التنبيه فيهما واحدا لانفصاله فيهما عن المضمن كما ينبغي الاستغناء بمثالي المصراع عن مثالي الاقل لان طريق التنبيه فيهما متصل مع المضمن في بيت واحد غالبا مع قلة وجوده أيضا فالمحتاج اليه على هذا مثالا البيت لتضمين البيت ومثالان للمصراع فاما مثال تضمين المصراع مع التنبيه فأشار اليه المصنف بقوله كقوله على أني سأنشد الخ وأما مثال

(لئن اخطأت في مدحي * لقد أنزلت حاجاتي * بواد غير ذي زرع) هذا مقتبس من قوله تعالى ربنا اني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بعضهم المحرم لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي الى جناب لا خير فيه ولا نفع (ولا بأس بتغيير يسير) في اللفظ المقتبس (للوزن أو غيره كقوله قد كان) أي وقع (ما خفت أن يكونا * انا الى الله راجعونا) وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون (وانما التضمين فهو أن يضمن الشعر شيأ من شعر الغير) بيتا كان أو ما فوقه أو مصراعا أو ما دونه (مع التنبيه عليه) أي على أنه من شعر الغير

تضمين المصراع بدون تنبيه لاشتهاره فأشار له الشارح بقوله كقول الشاعر قد قلت الخ وأما مثال تضمين البيت مع التنبيه على أنه لغير المضمن فكقوله

اذا ضاق صدرى وخفت العدا * تمثلت بيتا بحالى يليق

* فبالله أبلغ ما أرتجى * وبالله أدفع مالا أطيق

فقوله تمثلت بيتا تنبيه على أن البيت من كلام غيره وأما مثاله بدون التنبيه لاجل وجود الشهرة فكقوله

كانت بلهنية الشبيبة سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة مجمل

وقعدت أنظر للفناء كراكب * عرف المحل فبات دون المنزل

فان البيت الثانى مشهور لمسلم بن الوليد الانصارى وابلهنية بضم الباء سعة العيش ورخاء الحال يقال فلان فى بلهنية أى فى سعة من العيش والشبيبة الشباب والصحو خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجمل الآتى بشئ جميل وأراد بالفناء الموت وربما اجتمع الامران التنبيه والشهرة فيكون التنبيه للتأكيد وذلك كقوله

كأنه كان مطويا على احن * ولم يكن فى قديم الدهر أنشدنى

ان الكرام اذا ما أسهلوا ذكروا * من كان يألفهم فى المنزل الخشن

الضمير للصاحب المذكور فى الابيات السابقة يشكو رجلا كان يصاحبه فى حال فقره وينشد له هذا البيت فلما ايسر تركه ونسى ما كان ينشده والمطوى المشمل والاحن الضغائن والشحناء وقوله ان الكرام أى أنشدنى هذا البيت فقوله أنشدنى تنبيه على أن البيت المذكور بعده لغيره وقوله اذا ما أسهلوا أى دخلوا فى السهل واتساع العيش ومن مفعول ذكروا ثم تضمين أقل من البيت قد يكون مع تمام المعنى بلا تقدير كما تقدم فى

* اضاعونى وأى فتى أضاعوا * وقد يكون بتقدير ويسمى تضمينا أيضا كقوله

كأنما أمس فى بؤس نكابده * والعين والقلب منا فى قذى وأذى

والآن أقبلت الدنيا علينا بما * تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا

يعنى اذا ما أسهلوا ذكروا الى آخر بيت ابى تمام السابق ولا بد من تقديره ليتم المعنى ولكن لا يعدون هذا من تضمين البيت ولو توقف المعنى على تمامه نظرا الى أن الموجود بعضه وأراد بالامس الزمان القريب لاحتقبته والبؤس الشدة والمكابدة المقاساة وقوله فى قذى وأذى فيه لف ونشر مرتب وقذى العين الخبث الذى يقع فيها حالة الوجع اه بزيادة من السيرامى والفنرى وغيرهما (قوله ان لم يكن ذلك مشهورا) فان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه مطرل (قوله وبهذا) أى بقيد التنبيه وما يقوم مقامه من الشهرة (قوله يتميز عن الاخذ والسرقة) لان فيها تضمين شعر أيضا وانما افترقا فى أن السارق يبذل الجهد فى اظهار كونه له والمضمن يأتى به منسوجا مع شعره مظهرا أنه لغيره وانما ضمنه اليه ليظهر الحذق واظهار كيفية الادخال للمناسبة

اه

اه ع ق (قوله أى قول الحريرى) أى فى المقامة الرابعة والثلاثين وتعرف بالزبيدية من قصيدة من الوافر أولها

لحال الله هل مثلى يباع * لكيما تشبع الكرش الجياع
وهل فى شرعة الانصاف أنى * أكاف خطة لا تستطاع
وان أبلى بروع بعد روع * ومثلى حين يبلى لا يراع

لحال أبعدك والكرش العيال وكرش الرجل عياله وصغار أولاده والشرعة الطريقة والانصاف العدل والخطة الامر والروع الفزع (قوله الذى عرضه) فى المختار عرض الجارية على البيع من باب ضرب اه وقوله أبو زيد أى السروجى الذى وقع فى مقامات الحريرى وقالوا الأصل له (قوله على أنى الخ) فاخبر الغلام عند العرض بأنه يوم البيع ينشد ماذكر وبه بقوله سأنشد على أن المصراع الثانى لغيره وقوله عند بيعى فى بعض النسخ يوم بيعى اه سم (قوله أضاعونى الخ) مفعول أنشد (قوله للعريجى) بسكون الراء وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله عنه ينسب الى العريج بسكون الراء وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن أبى الصلت اه مطول (قوله وتمامه الخ) وبعده

كأنى لم أكن فيهم وسيطا * ولم تك نعمتى فى آل عمرو

فتدبر (قوله لام التوقيت) بمعنى فى متعلقة باضاعونى كما يدل عليه كلام الشارح بعد وعبارة ع ق واللام فى ليوم كريهة توقيتية وأى استفهام أريد به التعظيم كما تقول عندى غلام واى غلام أى هو اكمل الغلمان واللام يحتمل ان تتعلق بأضاعونى فيكون المعنى انهم أضاعونى فى وقت الكريهة ووقت حاجتهم لسد الثغر فقد أضاعونى أحوج ما كانوا الى ويحتمل ان تتعلق بما تقيده أى من الكمال أى أضاعونى وأنا أكمل الفتيان فى وقت الكريهة وفى وقت الحاجة لسد الثغر اذ لا يوجد من الفتيان من هو مثلى فى تلك الشدائد وعلى هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريهة وسد الثغر وعلى كل حال ففى الكلام تقديم المضيعين وتخطئتهم على اضاعة مثل هذا القائل اه (قوله بكسر السين) واما بفتحها فهو القصد فى الدين (قوله فى وقت) اشارة الى أن اللام فى ليوم بمعنى فى كما قدمنا (قوله أحوج الخ) حال من الواو فى يراعوا وما مصدرية وكان تامة وقوله الى متعلق بأحوج أى حال كونهم أحوج الى مدة وجودهم وعبارة السيرامى أى حال كون هذا الوقت هو أحوج أوقاتهم الى والمقصود تنديمهم على اضاعتهم اياه اه (قوله أى كاملا) فراده بأى فتى نفسه لا التعميم (قوله وفيه تنديم الخ) لانهم اضاعوا وباعوا من لا غنى عنه لكونه كاملا فى الفتوة (قوله وتضمين) استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبره (قوله قد قلت لما اطلعت الخ) الوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من الخدين والشقيق وردا أحمر والغض بالمعجمتين الطرى والمراد به خد الحبيب وروضة آس مفعول اطلعت والآس

(كقوله) أى قول الحريرى يمكى ما قاله الغلام الذى عرضه أبو زيد للبيع (على أنى سأنشد عند بيعى اضاعونى وأى فتى اضاعوا) المصراع الثانى للعريجى وتمامه * ليوم كريهة وسداد ثغر * اللام فى ليوم لام التوقيت والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان أى أضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقى أحوج ما كانوا الى وأى فتى اى كاملا فى الفتيان أضاعوا وفيه تنديم وتخطئة لهم وتضمين المصراع بدون التنبيه لشهرته كقول الشاعر

قد قلت لما أطلعت وجناته * حول الشقيق الغض روضة آس
أعذاره الساري المجول ترفقا * ما فى وقوفك ساعة من باس

المصراع الاخير لابى تمام (واحسنه) أى أحسن التضمين (مازاد على الاصل) أى شعر الشاعر الاول (بشكتة) لا توجد فيه (كالتورية) اى الايهام (والتشبيه فى قوله اذا الوهم أبدى) أى أظهر (لى لماها) أى سمرة شفتيها (ونغرها * تذكرت مابين العذيب وبارق ويذكرنى) من الاذكار (من قدها ومدامعى * مجرّ عوالينا ومجرى السوابق) انتصب مجرى على أنه مفعول ثان ليذكرنى وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت مابين العذيب وبارق مجرّ عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابى الطيب والعذيب وبارق موضعان وما بين ظرف للتذكر أو للمجرّ والمجرى اتساعا فى تقديم الظرف على عامله المصدر أو ما بين مفعول تذكرت ومجرّ بدل منه والمعنى أنهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين فكانوا يجرّون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فالشاعر الثانى أراد بالعذيب تصغير العذب يعنى شفة الحبيبة وبيارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وهذا تورية وشبه تحتر قدها بتمايل الرمح وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق

زيد أخضر كذا فى شرح الايضاح للجلال الشاشى والمراد به ههنا الشعر الثابت على وجهه والهمزة فى أعذاره للنداء وعذار الرجل شعره النابت فى موضع العذار وأراد الساري بالنصب على أنه صفة لعذارا لا أنه سكنه للضرورة وترفقا أمر من ترفق يترفق أصله ترفقن قلبت النون الخفيفة الفا اه فنرى وقوله ترفقا أمر الخ فهو بفتح الفاء المشددة وقرّر الجربى انه مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وعليه فهو بضم الفاء (قوله المصراع الاخير لابى تمام) وهو صدر بيت وتمامه * تنقضى حقوق الاربع الادراس * (قوله بشكتة لا توجد فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزيد لشكتة والا فالزيادة على المضمن لا تدخله فلم يحترز بمطلق الزيادة عن شئ وانما احترز بكونها لشكتة زائدة على ما كان فالمحترز عنه هو الزيادة لغير ذلك أفاده ع ش (قوله كالتورية اى الايهام) مثال للشكتة وقد تقدم معناهما وهو أن يكون للكلام معنى بعيد وقريب ويراد به البعيد لقرينة (قوله فى قوله) اى الموجودين فى قوله اى قول صاحب التحبير بالحاء المهملة كتاب فى المعانى والبيان (قوله اذا الوهم) المراد اذا تخيلت ذلك اه سم اى لماها وثغرها (قوله اى سمرة شفتيها) هى نهاية الحمرة وفى نسخة اى حمرة (قوله وثغرها) اى اسنانها وقوله تذكرت جواب اذا (قوله من الاذكار) اى بقطع الهمزة اى لا من الادكار الذى هو الاتعاظ (قوله من قدها) متعلق بيذكرنى ومن للابتداء اه سم (قوله على انه مفعول ثان) والاول ياء المتكلم فى يذكرنى (قوله مطلع قصيدة لابى الطيب) أى أولها فالشاعر الثانى أخذ الشطر الاول وجعله شطرا ثانيا وأخذ الشطر الثانى وجعله شطرا ثانيا أيضا (قوله والعذيب الخ) شروع فى بيان مراد أبى الطيب ثم بين مراد المضمن اه سم (قوله موضعان) هذا معناهما القريب المشهور وسيأتى معناهما البعيد (قوله ظرف للتذكر) اى لقوله تذكرت ومازائدة وعلى هذا فقوله مجرّ وما عطف عليه مفعول تذكرت (قوله أو للمجرّ والمجرى) بناء على انهما مفعولان ويكون التقدير تذكرت جرّ العوالى واجراء السوابق حين وقع ذلك الجرّ والاجراء بين العذيب وبارق (قوله على عامله المصدر) اى لان مجرّ معناه الجرّ ومجرى معناه الاجراء (قوله أو ما بين مفعول الخ) على ان ما موصولة وبين صلتها اى تذكرت الذى استقر بين العذيب الخ وقوله ومجرّ بدل منه اى من ما الواقعة مفعولا وحينئذ يكون المراد بمجرّ ومجرى المكان او المصدر الذى هو جرّ الرماح واجراء الخيل (قوله والمعنى) اى معنى بيت ابى الطيب وقوله انهم اى القائل وقومه (قوله نزولا) جمع نازل كركوف جمع راقف وقعود جمع قاعد (قوله فكانوا يجرّون الرماح) أى التى هى العوالى وقوله عند مطاردة الفرسان جمع فارس اى طرد بعضهم بعضا وهذا معنى مجرّ عوالينا وقوله ويسابقون على الخيل معنى مجرى السوابق (قوله يعنى شفة الحبيبة) هذا هو المعنى البعيد وكذا ما بعده (قوله الشبيه بالبرق) اى فى اللمعان (قوله وهذا تورية) فالتورية فى ثلاثة مواضع وقوله وشبه اى ضمنا

لا صراحة قال سم فزاد على ابى الطيب بهذه التورية والتشبيه اه (قوله ولا يضر التغيير اليسير) احترز به من التغيير الكثير فانه يخرج به المضمن عن التضمين ويدخل فى حد السرقة ان عرف انه للغير والفرق بين الكثير واليسير موكول الى عرف البلغاء فما يقال فيه هو ذاك بعينه ولا فرق بينهما الا هذا الامر الخفيف الظاهر فيسير وما يقال فيه ليس هو لمخالفته اياه فى أمور تعده فكثيرا اه ع ق (قوله لما قصد) متعلق بالتغيير واللام للتقوية وقوله ليدخل علة للتغيير (قوله ليدخل فى معنى الكلام) أى لينتظم فيه ويناسبه اه سم (قوله فى يهودى) أى ذما له بكونه أقرع (قوله به داء الثعلب) أى وهوان تعظم احدى الرجلين وتتشيخ دون الاخرى اه سم وفى الصحاح وداء الثعلب علة معروفة يتناثر منها الشعر اه يس ومافى الصحاح هو المناسب لقوله * متى يضع العمامة تعرفوه * أى تعرفوا أن فيه هذا الداء (قوله أقول لمعشر الخ) المعشر الجماعة وقوله غلطوا أى فى حقه وقوله وغضوا أى بصرهم عنه أى لم يحترموه وقوله من الشيخ يعنى ذلك اليهودى وقوله الرشيد قال فى المطول أراد به الغوى أى الضال على طريق التهكم اه وقوله هو ابن جلا الخ مقول القول (قوله وهو أنا ابن جلا الخ) فمراد هذا الشاعر الاول الافتخار وانه ابن رجل جلا أمره واتضح وانه متى يضع العمامة للحرب وتوجه له يعرف قدره فى الحرب ونكايته بناء على ان المراد بالعمامة ملبوس الحرب أو متى يضع لثامها العمامة يعرف لشهرته ومراد الشاعر الثانى بقوله هو ابن جلا الخ التهكم باليهودى وانه ابن شعر أى صاحب شعر جلا الرأس منه وانكشف عن الرأس من هذا الداء أى داء الثعلب وانه طلاع الثنايا أى ركاب صعاب الامور وهى مشاق داء الثعلب ومشاق الذل والهوان ومراده بكونه متى يضع العمامة يعرفوه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف داؤه وعيبه وأراد بالمعشر اليهود وغلطهم ذكره على وجه التسليم لمناسبته اظاهر ما يفتخر به والا فلم يغلطوا فى تبعيده وانكاره اه من ع ق (قوله ليدخل فى المقصود) أى ينتظم فيه ويناسبه وهو كون من نسب اليه ماذكر على وجه التهكم متحدثا عنه لا متحدثا عن نفسه كما فى ذا التبيت اه ع ق (قوله استعانة) اظهر والتقوى بالبيت على تمام المراد بخلاف ماهو دون ذلك ورب على أصلها من القلة أخذا بالظاهر اه ع ق (قوله فادونه) كنصفه (قوله كأنه أودع الخ) كأن كان النظر للمعنى الحقيقى فى الموضعين وكأن اسقاط المطول لها بالنظر للمعنى المجازى للايداع والرفو تأمل اه سم (قوله أو غير ذلك) بأن كان حكمة من الحكم المشهورة (قوله يعنى اذا كان النثر الخ) حاصله ان النثر فى قوله ان ينتظم نثرا شامل للقرآن والحديث وغيرهما وقوله لا على طريق الاقتباس قيد فى القرآن والحديث فقط لان الاقتباس لا يكون الا فيهما كما تقدم (قوله اذا غير تغييرا كثيرا) لانه لا يغتفر فى الاقتباس من التغيير الا اليسير كما تقدم اه سم فهذا القيد يفهم من قوله لا على طريق الاقتباس (قوله أو أشير) أى أو غير تغييرا يسيرا لكن أشير الخ

(ولا يضر) فى المتضمن (التغيير اليسير) لما قصد تضمينه ليدخل فى معنى الكلام كقول الشاعر

يهودى به داء الثعالب

أقول لمعشر غلطوا وغضوا

من الشيخ الرشيد وانكروه

هو ابن جلا وطلاع الثنايا

متى يضع العمامة يعرفوه

البيت لسحيم بن وثيل وهو انا ابن جلا على طريقة التكلم فغيره الى طريقة الغيبة ليدخل فى المقصود (وربما يسمى تضمين البيت) فازاد (عن البيت استعانة وتضمين المصراع فادونه ايداعا) كانه أودع شعره شيأ قليلا من شعر الغير (ورفوا) كانه رفا خرق شعره بشئ من شعر الغير (وأما العقد فهو أن ينظم نثرا) قرآنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك (لا على طريق الاقتباس) يعنى اذا كان النثر قرآنا أو حديثا فنظمه انما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا

(قوله أو أشير الى أنه من القرآن) كقول الشاعر

اتلمني بالذى استقرضت خطا * واشهد معشرا قد شاهدوه
فان الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيبته الوجوه
يقول اذا تداينتم بدين * الى أجل مسمى فاكتبوه

اه مطول قال الفنرى عليه أتلمني اعطني والباء في بالذى للبدل اى بدل الذى استقرضته والمعشر الجماعة وضمير شاهدوه راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت أو الى الذى في بالذى وقوله عنت أى خضعت وذلت جملة معترضة بين اسم ان وخبرها اه (قوله والحديث) كقول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه

عمدة الخير عندنا كلمات * أربع قالهن خير البريه
اترك المشبهات وازهد ودع ما * ليس يعنيك واعملن بنيه

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات وقوله وازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات اه مطول قال الفنرى عليه أراد بالمشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة الشبه التي لا يعرف حلها وحرمتها اه (قوله اذ لا دخل فيه) أى في غير القرآن والحديث للاقتباس لانه انما يكون في القرآن أو الحديث كما علم من تعريفه السابق (قوله كقوله) أى قول أبي العتاهية من قصيدة من السريع وقبل هذا البيت

عجبت للانسان في فخره * وهو غدا في قبره يقبر

وبعد البيت

أصبح لا يملك تقديم ما * يرجو ولا تأخير ما يحذر
وأصبح الامر الى غيره * في كل ما يقضى وما يقدر

اه معاهد باختصار (قوله يفخر) من باب نفع ينفع اه مصباح (قوله الجملة) أى جملة يفخر كما في ع ق وعبارته وجملة يفخر في محل نصب على الحال وصح مجيء الحال من المضاف اليه وهو من لان المضاف بصدد السقوط والعامل ما تضمنته ما والتقدير أسأل عنه مفتخرا ولو قيل أسأل عنه مفتخرا في هذه الحال صح اه (قوله والفخر) مفعول معه أى أى شئ ثبت لابن آدم مع الفخر وقوله أوله أى أصله نطفة وقوله وآخره جيفة أى وحاله الاخيرة حال جيفة فمن أين يأتيه الافتخار اه ع ق (قوله لا يتقاصر عن سبك النظم) أى في الحسن وهو تفسير لما قبله (قوله وأن يكون) عطف على كان سبكه بالنظر للمعنى اذ معنى قوله اذا كان سبك الخ بشرط أن يكون سبكا مختارا أو الواو بمعنى مع وقوله الموقع الظاهر انه بمعنى الوقوع براسي اه سم (قوله كقول بعض المغاربة) أى في وصف شخص بأنه سيئ الظن لقياسه على نفسه غيره اه ع ق والمغاربة بجمع مغربي والباء للنسب والتاء في الجمع عوض عن ياء النسب (قوله فعلاته) أى أفعاله (قوله وحنظلت فخلاته) أى افكاره وثمارها تنافجوها

أو اشير الى انه من القرآن والحديث فان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد كعقدهما كان اذ لا دخل فيه للاقتباس

(قوله ما بال من أوله نطفة وجيفة آخره يفخر) الجملة حال أى ما باله مفتخرا (عقد قول علي رضي الله تعالى عنه وما لابن آدم والفخر وانما أوله نطفة وآخره جيفة وأما الحمل فهو وان ينتظم) وانما يكون مقبولا اذا كان سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع غير قلق

(قوله كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت فخلاته) أى صارت ثمارا نخيلاته كالحنظل

اه مصححه

اه

اه جربى قال ع ق وهذه الجملة تمثيلية فانه شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنة بغاية ما يستقبح من الاوصاف بحال من له نخلات تمر احلاوثم انقلبت تمر مر افى كون كل منهما تبدل مما يستملح الى الاتصاف بما يستقبح فاستعمل الكلام الذى يدل على الحالة الثانية فى الحالة الاولى على وجه التمثيل اه (قوله لم يزل سوء الظن يقتاده) أى لما كان قبيحا فى نفسه قاس الناس عليه فساء ظنه بهم فى كل شئ فصار سوء الظن يقوده الى ما لا احاصل له فى الخارج من التخيلات الفاسدة وقوله ويصدق توهمه الذى يقتاده يعنى انه لما كان يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم ان الناس كذلك فصار يصدق ذلك التوهم الذى أصله ما اعتاده لم يحصل بسبب ذلك الا الاثم والعداوة لان أكثر الظن اثم ومعاملة الناس باعتقاد السوء عداوة اه ع ق (قوله حل قول أبى الطيب) أى وزاد عليه قوله وحنظلت نخيلاته وعبارة ع ق وقد حل فى هذا البيت قول أبى الطيب الخ (قوله ويصدق) أى فى الناس ما يعتاده من توهم أنى من أمرى وهمه فى الناس لاعتياد مثله فى نفسه فان من الكلام المشهور ان الانسان لا يظن فى الناس أن يفعلوا معه الا ما يعتقد أن يفعل معهم اه ع ق باختصار (قوله لقول أعدائه) أى أعداء أبى الطيب المتنبى (قوله بتقديم اللام الخ) تعريض بما سيرده اه سم (قوله من لحنه) بتشديد الميم (قوله ونظر اليه) فكأن الشاعر أو الكاتب نظر الى المشار اليه وراءه أى لاحظه اه ع ق (قوله ولكثيرا ما الخ) تأييد لكونه بتقديم اللام اه سم (قوله وان أخذ مذهبا) قال بعضهم انه يجوز ارادته ههنا وانه هو والتلميح بتقديم اللام واحد وسبق ذلك فى الاستعارة اه سم (قوله فى فحوى الكلام) أى فى أثنائه (قوله أو مثل سائر) أى شائع (قوله أى ذكر واحد من القصة الخ) فالضمير للاحد لان العطف بأو (قوله والمذكور فى الكتاب الخ) ومثال التلميح فى النظم الى المثل قول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد أشار به الى المثل السائر وأصله لكليب وذلك انه لما سمع قول جساس لاعقرن حلاها وأعز على أهله منها ظن انه يريد فحلا لكليب يسمى علبان فقال دون علبان خرط القتاد فصار مثلا يضرب لكل أمر شاق لا يتوصل اليه الا بتكلف عظيم فيقال دونه خرط القتاد والقتاد شجر صلب له شوك كالابر وخرطه أن تمر اليد من أعلاه الى أسفله حتى ينتثر منه شوكه وأما فى النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريرى فبت بليلة نابغية وأحزان يعقوبية فأشار بقوله ليلة نابغية الى قول النابغة

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة * من الرقش فى أنيابها السم ناقع

والمساورة المقاتلة والضئيلة بالضاد المعجمة الحية الرقيقة والرقش الحيات الرقيقات والناقع الشديد وأشار بقوله وأحزان يعقوبية الى قصة يعقوب عليه السلام فى فقدان يوسف على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول العتبى فيالها من هزة تعتق أولادها أشار الى المثل أعق من الهرة تأكل أولادها اه من ع ق بتصرف

(لم يزل سوء الظن يقتاده) أى يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق) هو (توهمه الذى يعتاده) من الاعتياد (حل قول أبى الطيب)

اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه

وصدق ما يعتاده من توهم)

وتمادى مجيبه لقول عدائه . .

وأصبح فى ليل من الشك مظلم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه (وأما التلميح) بتقديم اللام على الميم من لحمه اذا أبصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون لمح فلان هذا البيت فقال كذا وفى هذا البيت تلميح الى قول فلان وأما التلميح بتقديم الميم على اللام أعنى الاتيان بالشئ المليح كما فى التشبيه والاستعارة فهو ههنا غلط محض وان أخذ مذهبا (فهو ان بشار) فى فحوى الكلام (الى قصة أو شعر) أو مثل سائر (من غير ذكره) أى ذكر واحد من القصة أو الشعر أو المثل فالتلميح اما فى النظم أو فى النثر والمشار اليه فى كل منهما اما أن يكون قصة أو شعرا أو مثلا تصريحية أقسام والمذكور فى الكتاب مثال التلميح فى النظم الى القصة والشعر

(قوله كقوله) أي قول أبي تمام وقبله

لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى * قلوبا عهدناها تطير وهي وقع
فردت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
نضاضوءها صبغ الدجنة وانطوى * لبهجتها ثوب السماء المجزع

فوالله الخ والضمير في أخراهم وفلهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار حوله وحومه غيره جعله دائرا فقوله وقد حوم الهوى قلوبا أي جعلها حائمة أي دائرة حول الاحباب وطير القلوب ما يتضاجع فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع أي والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاولى الشمس الحقيقي ادعاء والراغم الذليل وأصله الصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل شبه بظهور الشمس فيه والخدر الهودج نضا ذهب به وازاله والغدير في ضوئها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والصبغ اللون والدجنة الظلمة وانطوى انضم والمراد بانطواء الثوب المجزع خفاء الكواكب والمجزع ذو لونين لان لون السماء غير لون الكواكب اه ملخصا من المطول والفنري (قوله وصف) أي ذكر (قوله وطلوع شمس الخ) أي وجه الحبيب الشبيه بالشمس (قوله ثم استعظم ذلك) حتى كأنه لا يمكن عادة كرد الشمس اه سم (قوله وتجاهل تحيرا الخ) فكأنه يقول خلط علي الامر لما شاهدت فلم أدر هل أنا نائم ومارأيته حلم أم شمس الخدر رأى وجه الحبيب ألمت بنا أي أزلت بالركب فعاد ليلهم نهارا أم حضر يوشع فرد الشمس اه ع ق فعلم من هذا ان في البيت مقدمة محذوفة وهي أم شمس الخدر الخ (قوله وتدلها) مرادف (قوله أهذا حلم) بضم الحاء وبسكون اللام أوضعها كما في المختار ما يراه النائم في نومه (قوله يوشع) بن نون فتى موسى عليه السلام أي صاحبه (قوله فرد الشمس) أي ردها عن الغروب وأمسكها وليس المراد أنها كانت غربت فردها (قوله واستيقافه الشمس) أي طلبه من الله تعالى وقوف الشمس لما عزمت على الغروب اه ع ق والظاهر انه من عطف الخاص على العام لانه بعض القصة (قوله فلما أدبرت الشمس) أي كادت أن تغرب (قوله قبل أن يفرغ منهم) أي من قتالهم (قوله ويدخل السبت) لانه بالغروب تدخل ليلة السبت وهي مثله في الحرمة (قوله فرد له الشمس) أي أمسكها عن الغروب (قوله مع الرمضاء) أي مع ذكر الرمضاء ومع ذكر النار أي لعمرو الذي ذكر معه الرمضاء وذكر معه النار وعمرو هذا هو المذكور في البيت الاتي والمعنى لعمرو القاتل لكليب أرق منك يا مخاطب لان القاتل لكليب هو الذي ذكر معه الرمضاء والنار (قوله ترمض) من باب طرب اه مختار (قوله حال من الضمير في أرق) لم يجعل الحال من المبتدا لان الجمهور على عدم مجيئها منه خلافا لسيبويه لكن يرد عليه ان أرق اسم تفضيل وحاله لا تتقدم الا في مثل زيد مفردا أنفع من عمرو معانا وليس هذا الموضع منه فالحق تخريج البيت على مذهب سيبويه خصوصا والشارح

(كقوله
فوالله ما أدري أحلام نائم
ألمت بنا أم كان في الركب يوشع)
وصف لموقه بالاحبة المرتحلين
وطلوع شمس وجه الحبيب من
جانب الخدر في ظلمة الليل ثم
استعظم ذلك واستغرب وتجاهل
تحيرا وتدلها وقال أهذا حلم أراه
من النوم أم كان فيما بين الركب
ويوشع النبي عليه السلام فرد الشمس
أشار الى قصة يوشع عليه السلام
واستيقافه الشمس) على ما روى
ان انه عليه السلام قاتل الجبارين
يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف
ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل
السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا
الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ
من قتالهم (وكقوله لعمرو) اللام
للابتداء وهو مبتدا (مع الرمضاء)
على الارض الحارة التي ترمض
بها القدم أي تحترق حال من
الضمير في أرق

ذهب اليه فى والنار تلتظى أفاده يس (قوله مرفوع) معطوف على عمرو أى من غير تشتت المفردات لانه لم يقدر له خبرا لخبره خبرا لمعطوف عليه وهو أرق وصح الاخبار باسم التفضيل عن شيئين لانه يلتزم افراده وتذكيره ان كان مجردا من أل والاضافة وان كان موصوفه مثنى أو مجموعا أو مؤنثا تقول الزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو كما قال ابن مالك

وان لمذكور يضف أو جردا * ألزم تذكيرا وأن توحدا

قال يس لكن يرد عليه ان المعنى لا يساعده لانه ليس المقصود الاخبار عن النار بأنها أرق من الخاطب مع عدم ظهور ذلك المعنى الا بتكلف والاظهر ان النار مبتدأ وجملة تلتظى خبره والجملة حال من عمرو فهى مترادفة أو من ضمير الظرف أعنى مع الرمضاء فهى متداخلة اه (قوله تلتظى) أى تتوقد (قوله حال منها) أى النار (قوله وما قيل انها) أى جملة تلتظى (قوله من حلى) بكسر الفاء كرضى (قوله وعمرو هو جساس ابن مرة) فيه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحرث وجساس هو جساس بن مرة فليس أحدهما الآخر وقد ذكر فى شرح مجمع الامثال ان جساسا ركب فرسه وأخذ رمحه واتبعه عمرو ابن الحرث فلم يدركه حتى طعن كليبا فقتله صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس أغثنى بشربة ماء فقال جساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه عمرو فقال يا عمرو أغثنى بشربة ماء فنزل عمرو اليه وأجهز عليه وهذا صريح فيما قلناه فتنبه اه فتدبر قال فى المطول ولهذا البيت قصة وهى ان البسوس زارت اختها الهيلة وهى أم جساس بجارلها من جرهم بن ريان له ناقة وكليب قد حمى أرضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت فى ابل جساس ناقة الجرمى ترعى فى حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختلفا بضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه وغربتاه فقال جساس أيتها المرأة اهدئى فوالله لاعقرن لخالى هو أعز على أهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو أغثنى بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشب الشر بين تغلب وبكر أربعين سنة كلها التغلب على بكر ولهذا قيل أشأم من البسوس اه (قوله وهى ان البسوس بفتح الباء اسم امرأة وهى خالة جساس وقوله الهيلة بسكون الياء المثناة تحت وقيل بفتحها وقوله بجار أى مع جار وقوله له ناقة أى للجار وقوله وكليب اسم شخص وهو ابن ربيعة أخو مهلهل الطاهر وخال امرئ القيس وكان أعز الناس فى العرب وبلغ من عزه أنه اتخذ جرو كلب فاذا نزل بمنزل فيه كلاب قذف ذلك الجرو فيه فعوى فحيث بلغ عواؤه لا يرعى أحد عشب ذلك الموضع الا باذنه واذا جلس لا يمر أحد بين يديه اجلالا له ولا يحتبى أحد فى مجلسه غيره ولا توقد نار غير ناره ولا يجير تغلبى ولا بكرى رجلا ولا يحمى حمى الا باذنه وكان يحمى الصيد فيقول

(والنار) مرفوع معطوف على عمرو أو مجرور معطوف على الرمضاء (تلتظى) حال منها وبالتعميل انها صلة على حذف الموصول أى النار التى تلتظى فتعسف لا حاجة اليه (أرق) خبر المبتدا من حيث له اذا رحمه (وأحفى) من حفى عليه تلطف وتشفق (مثل فى ساعة الكرب) أشار الى البيت المشهور) وهو قوله (المستجير) أى المستغيث (بعمرو عند كربته) الضمير للموصول أى الذى يستغيث عند كربته بعمرو (كالمستجير من الرمضاء بالنار) وعمرو هو جساس ابن مرة وذلك انه لما رمى كليبا ووقف فوق رأسه قال له كليب يا عمرو أغثنى بشربة ماء

واردة (قوله من التفنن) أى أنماذ المختلفة وقوله وأنواع الاشارة قال سم يحتمل أن يريد اشارة البعد واشارة القرب واشارة المتوسط ويحتمل أن يريد وجوه التعبير وفنون المعانى فليراجع اه وعبارة ع وأنواع الاشارة أى اللطائف المشار اليها بما يناسب كل منها مانزل لاجله ومن خوطب به اه (قوله وكونها) أى الفواتح والخواتم هذا ظاهره امكنه فى المطول نص الاول بالفواتح والثانى بالخواتم حيث قال فانك اذا نظرت الى فواتح السور وجلها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وأنواع الاشارة ماتقصر عن وصف كنهه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد وعيد الى غير ذلك من الخواتم التى لايبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوف الى شئ آخر وكيف لا وكلام الله الخ اه ويجاب بحمل مافى المختصر على التوزيع فقوله لما فيها من التفنن وأنواع الاشارة راجع للفواتح ومابعد ذلك راجع للخواتم فيتفق الكتابان ويحتمل أن يبقى على عمومه وان كلا من جميع المذكورات يناسب الابتداء والانتهاء خصوصا مثل التحميدات تأمل اه سم (قوله وكونها بين أدعية الخ) أى لاتخلو عن كونها واحدا من المذكورات المناسبة للابتداء والانتهاء (قوله أدعية) كما فى الفاتحة وآخر البقرة ووصايا كما فى آخر آل عمران ومواعظ كآخر اذا زلزلت وتحميدات كأول الانعام وآخر الزمر وقوله وغير ذلك كالوعد والوعيد كما فى آخر الانعام والتبجيل والتعظيم كآخر المائدة (قوله رأصاب محزه) أى محله الذى ينبغى به فالمحز فى الاصل موضع القطع والمراد هنا موضع الكلام واللفظ (قوله وكيف لا الخ) يصح رجوعه لكلام المصنف أى وكيف لاتكون واردة الخ ويصح رجوعه لكلام الشارح قبله (قوله هذا المعنى) هو ورودها على أحسن الوجوه (قوله من ذكر الاهوال الخ) أى التى قديتوهم عدم مناسبتها للابتداء والختم اه يس (قوله الاهوال) كأول القارعة وآخرها وقوله الافزاع كأول الحج وقوله وأحوال الكفار كأول براءة وقوله وأمثال ذلك كذكر الغضب والذم كما فى آخر الفاتحة (قوله بالتأمل) أى فى معانى الفواتح والخواتم (قوله والقواعد) تفسير (قوله التى لايمكن الخ) ظاهر العبارة أن هذا نعت للاصول والقواعد المذكورة وعبارة ع فى لطائف القرآن لايمكن استقصاؤها الا العلام الغيوب (قوله وان كلا من السور الخ) الوقوف على ذلك لمن نور الله بصيرته (قوله مشتملة على لطف الفاتحة) أى الابتداء وقوله ومنطوية على حسن الخاتمة أى الختم وأشار به الى الختم قال ع وان مثل سورة براءة لمانزلت للمنابذة الى الكفار ومقاطعتهم بدئت بما يناسب ذلك من الامر بقتالهم وعذابهم والنبذ اليهم واسقاط عهدهم ولما انتهت الى مايناسب التحريض على اتباع الرسل قبل لقد جاءكم رسول الآية فوصفه بما لاعذر لاحد يستعمه فى ترك اتباعه ثم أمره بالاكتفاء بالله والتوكل عليه ان أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شئ فهذه ألفاظ هى

من التفنن وأنواع الاشارة فيها وكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميدات وغير ذلك مما وقع موقعه وأصاب محزه بحيث تقصر عن كنه وصفه العبارة وكيف لا وكلامه سبحانه فى الرتبة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة ولما كان هذا المعنى مما قد يخفى على بعض الادهان لما فى بعض الفواتح والخواتم من ذكر الاهوال والافزاع وأحوال الكفار وأمثال ذلك أشار الى ازالة هذا الخفاء بقوله (يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم من الاصول والقواعد المذكورة فى الفنون الثلاثة التى لايمكن الاطلاع على تفاريعها وتفاصيلها الا العلام الغيوب فانه يظهر بتفكرها ان كلا من ذلك وقع موقعه بالنظر الى مقتضيات الاحوال وان كلا من السور بالنسبة الى المعنى الذى يتضمنه مشتملة على لطف الفاتحة ومنطوية على حسن الخاتمة

النهاية

مخالفة القياس كما ذكر التنافر والثقل فكلام الشارح لعله مقصور وأجيب بأن الباء في بان بمعنى الكاف كما وقع في كلام الامام النووي (قوله والثقل) عطف تفسير (قوله والتقديم والتأخير) الظاهر انه من عطف الخاص على العام لان التعقيد يكون به وبغيره وان حمل التعقيد على التعقيد المعنوي والتقديم والتأخير على التعقيد اللفظي كان من عطف المغاير كما يدل على هذا الاخير عبارة مع ق وقوله الملبس صفة للتقديم والتأخير لانهما شيء واحد (قوله وان تكون الالفاظ الخ) هلا قال وان تكون متقاربة الخ كسابقتها فان تلك المواضع ألفاظ أيضا ولم أظهر في محل الاضمار ولم عبر بالالفاظ هنا ولم يعبر بالمواضع وأجاب بعضهم بأنه لو أضمر لعاد الضمير على المواضع الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط تقاربها لبعضها مع بعض وليس مرادا بل المراد تقارب ألفاظ كل منها تأمل (قوله متقاربة) أي متشابهة (قوله في الجزالة) هي ضد الركاكة والمتانة بمعنى الجزالة والرقة والسلاسة بمعنى واحد اي لطف النطق وتناسبه ضد الغلظ المستقبح اه ع ق (قوله من غير أن يكسى الخ) تفسير للمناسبة (قوله الشريف) اي لاشتماله على المحسنات البديعية وقوله المعنى السخيف أي بان يكون غير مطابق لمقتضى الحال (قوله أو على العكس) الاولى حذف على اي يكسى اللفظ السخيف المعنى الشريف (قوله بل يصاغان) اي اللفظ والمعنى وقوله صياغة تناسب وتلائم أي فيكون اللفظ شريفا والمعنى كذلك. (قوله وأصح معنى) أي أزيد في صحة المعنى فبرعاية الزيادة كان من هذا الباب والافصحة المعنى لا بد منها في كل شيء اه ع ق (قوله بأن يسلم) أي المعنى (قوله والامتناع) أي البطلان اه ع ق (قوله والابتذال) أي بأن يكون في غاية الظهور يعرفه كل أحد (قوله ومخالفة العرف) أي لان مخالفة العرف البليغي كالغرابة المخلة بالفصاحة أو هي نفسها اه ع ق (قوله ونحو ذلك) كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب اه ع ق قال بعض وفيه شيء لان هذا من علم المعاني (قوله لانه أول ما يقرع الخ) أي الابتداء بمعنى المبتدا به (قوله يقرع) من قرع يقرع من باب نفع بمعنى أصاب اه مصباح وفي المختار قرع الباب من باب قطع والاقرع الذي ذهب شعر رأسه من آفة وقد قرع من باب طرب فهو أقرع وذلك الموضع من الرأس القرعة بفتح الراء اه (قوله فان كان عذبا الخ) الاولى التعبير بأفعل التفضيل ليوافق ما تقدم للمصنف فهو لف ونشر مرتب فقوله عذبا راجع لقوله أعذب لفظا الخ (قوله فوعى جميعه) في المختار وعى الحديث يعيه وعيا حفظه اه (قوله كقوله) أي قول امرئ القيس اه مطول (قوله قفا نبك الخ) هذا أول شعر قاله امرؤ القيس لانه راهق ولم يقل شعرا فقال أبوه هذا ليس ابني اذ لو كان كذلك لقال شعرا ثم قال لاثنين من خاصته خذاه واذهبا به الى مكان كذا فاذبحاه وأتياني بدمه فضيا به حتى وصلا المحل المعين فشرعا ليذبحاه فبكى وقال البيت الى آخر

والنقل (واحسن سبكا) بأن تكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وأن تكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير أن يكسى اللفظ الشريف المعنى الخ أو على العكس بل يصاغان بصياغة تناسب وتلائم (وأصح معنى) بان يسلم من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف ونحو ذلك (أحدها الابتداء) لانه أول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا أعرض عنه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل (كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل)

القصيدة فرجعا به الى أبيه فقال لا هذا أشعر من على وجه الارض قد وقف واستوقف وبكى واستبكى ونعى الحبيب والمنزل فى نصف بيت فقام اليه واعتنقه وقبله وقال أنت ابنى حقا قال ابن عبد البر افتتح الشعر بامرئ القيس وختم بذى الرمة اه قال فى المطول وقدح بعضهم فى هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل فى نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك فى نصفه الثانى بل أتى فيه بمعان قلقلة فى ألفاظ غريبة فبين الاول اه قال العصام فى أطرله اقول قد نبه المصنف بايراده انه يكفى فى حسن الابتداء حسن الصراع اه (قوله بسقط اللوى) بكسر السين والتثليث لغة قاله العينى فى الشواهد (قوله منقطع الرمل حيث يدق) أى طرفه الدقيق (قوله ملتوى) المراد به المنعطف بعضه على بعض (قوله والمعنى بين اجزاء الدخول) أى ليصح العطف بالفاء لان بين لا تضاف الا الى متعدد الا فلا تحسن الفاء وانما يحسن الواو (قوله الدار) المراد بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل المثال (قوله كقوله) أى أشجع السلمى اه مطول (قوله وطرحه عليه) اشارة الى تضمين خلع معنى الطرح تعدى بعلى اه سم (قوله وينبغى أن يجتنب) فى نسخة ويجب وقوله فى المديح أى فى ابتدائه (قوله بالفرقة) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع الا انها توهم معنى آخر فربما يتطير منه (قوله العلوى) نسبة لعلى لانه من ذريته (قوله فقال له الداعى) أى ردا عليه وقوله موعد أحبابك يا أعمى أى لا أحبابى وقوله ولك المثل السوء أى الحال القبيح قال فى المطول وروى أيضا انه دخل على الداعى فى يوم المهرجان فأنشده

لا تقل بشرى ولكن بشربار * غرة الداعى ويوم المهرجان

فتطير به الداعى وقال يا أعمى تتبدئ بهذا يوم المهرجان

وقيل بطحه أى ألقاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح أدبه أبلغ من ثوابه اه ويوم المهرجان أول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور ولعب وقوله أبلغ من ثوابه أى احسن من الاعطاء له وفى الفنرى روى أنه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه أنشده اسحق الموصلى

يا دار غيرك البلا وعفاك * باليت شعرى ما الذى أبلاك

فتطير المعتصم وأمر بهدمه اه (قوله ويسمى كون الخ) يقتضى انه مسمى براعة الاستهلال نفس الكون المذكور مع انهم يقولون هى ان يأتى المتكلم فى أول كلامه بما يدل على مقصوده تأمل وعبارة العصام فى أطوله ويسمى أى الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء موافقا للمقصود على ما فسره الشارح (قوله براعة الاستهلال) هو فى الاصل أول ظهور الهلال ثم استعمل فى مطلق افتتاح الشئ واضافة البراعة الى الاستهلال على معنى الملابسة أى البراعة الحاصلة من الشاعر أو الكاتب الملابسة للاستهلال أى لابتداء الكلام اه ع ق (قوله من برع) بضم الراء وفتحها اه سم لكن

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

السقط منقطع الرمل حيث يدق

اللوى رمل معوج ملتو والدخول

وحومل موضعان والمعنى بين

أجزاء الدخول (و) فى وصف الدار

(كقوله)

قصر عليه تحية وسلام

خلعت عنيه جمالها الايام)

خلع عليه أى نزع ثوبه وطرحه عليه

(و) ينبغى (أن يجتنب فى المديح

ما يتطير به) أى يتشاءم به (كقوله

موعد أحبابك بالفرقة غد)

مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير

نشدها للداعى العلوى فقال له الداعى

موعد أحبابك يا أعمى ولك المثل

السوء (وأحسنه) أى أحسن

الابتداء (ما ناسب المقصود) بأن

يشتمل على اشارة الى ما سيق

الكلام لاجله (ويسمى) كون

الابتداء مناسبا للمقصود (براعة

الاستهلال) من برع الرجل

مجئ مصدره براعة على وزن فعالة يقتضى أنه بالضم فقط قال فى الخلاصة
فعولة فعالة لفعلا * وفى المختار انه من باب خضع وظرف (قوله اذ افاق أصحابه) أى فكان هذا الكلام فاق على غيره مما يشتمل على البراعة (قوله فى التهنئة) بالهمز قال ع ق وهى ايجاد كلام يزيد سرورا بما فروح به اه (قوله بشرى الخ) انما كان من البراعة لانه يشعر بأن ثم أمرا يسر وراء وانه امر حدث وهو رفيع فى نفسه يهنأ به ويبشر من سره فضمه الايماء الى التهنئة والبشرى التى هى المقصود من القصيدة وكذا قول أبى الطيب فى التهنئة بزوال المرض

المجد عوفى اذ عوفيت والكرم * وزال عنك الى أعدائك السقم

اه ع ق (قوله وكوكب المجد الخ) يحتمل أن يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سماء المجد جعل المجد كالسماء وأثبت له كوكبا هو المولود وأن يريد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد أى ظهر بهذا المولود قوة طالع المجد وكون كوكبه فى غاية الصعود اه أطول وقوله صعدا بكسر العين كما فى المختار (قوله فى المرثية) بالتخفيف مصدر رثى يرثى فانه مصدر ان الرثاء والمرثية اه من القاموس (قوله هى) أى القصة وما بعد الضمير تفسيره وقوله بملء فيها أى فهاء قال ع ق رامل بكسر الميم ما يملأ الشئ والمعنى انها تقول ذلك جهرة بلا اخفاء لان ملء الكلام الفم يشعر بطنطنته ورنينه الجهر به بخلاف الخفى فى طرف من الفم اه قال سم ولا قول للدنيا والمراد تبديل الابدان وتقلب الاحوال والمصراع الآخر فى محل النصب لانه مفعول قوله تقول اه وبعد البيت

فلا يغرركم منى ابتسام * فقولى مضحك والفعل مبك
بنى غبر الدولة اعتبروا فانى * أخذت الملك منه بسيف هلك
وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم فى سلك ملك
فلو شمس الضحى جارته يوما * لقال لها اعتوا أفمنك
ولو زهر النجوم أتت رضاه * تابى ان يقول رضيت عنك
فامسى بعد ما فرع البرايا * أسيرا القبر فى ضيق وضنك
أقدر أنه لو عاد يوما * الى الدنيا تسربل ثوب نسك

يقال فرعت قومى أى علوتهم بالشرف أو بالجمال والضنك الضيق اه فنرى (قوله الساوى) نسبة لساوة مدينة بين الرى وهمدان اه أنساب (قوله أى الخروج) أى وليس المراد به المعنى الاصطلاحى لما سيأتى فى كلام الشارح (قوله قال الامام الواحدى الخ) استدلال على مقدمة محذوفة تقديرها وأصل التشبيب ذكر أمور الشباب من أيامه واللهو والغزل (قوله واللهو) عطف على أيام وقوله والغزل هو ذكر النساء وذكر أوصافهن سمى غزلا أخذا من اجتماعهن للغزل كذا قيل (قوله وذلك) أى ذكر أيام الشباب الخ (قوله يكون فى ابتداء قصائد الشعر) قال العلامة السيوطى فى شرحه على

اذ افاق أصحابه فى العلم أو غيره
(كقوله فى التهنئة
شرى فقد أنجز الاقبال ما وعدا)
وكوكب المجد فى افق العلا صعدا
مطلع قصيدة لابى محمد الخازن يهنئ
الصاحب بولد لا بنته (وقوله) فى
المرثية (هى الدنيا تقول بملء فيها
حذار حذار) أى احذر (من
بطشى) أى أخذى الشديد
(وفتكى) أى قتلى فجأة مطلع قصيدة
لابى الفرج الساوى يرثى نخر الدولة
(وثانيها) أى ثانى المواضع التى
ينبغى للمتكلم أن يتأنق فيها
(التخلص) أى الخروج (مما شبب
به الكلام) أى ابتدئ واقتطع فان
الامام الواحدى معنى التشبيب
ذكر أيام الشباب واللهو والغزل
وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر

بانت سعاد مانصه اعلم انه كان اكثر عادة شعراء العرب انهم اذا أرادوا تقصيد قصيدة مدح افتتحوها بالتشبيب وهو المعبر عنه بالغزل وهو عند المحققين من أهل الادب يشتمل على أربعة أنواع النوع الاول ذكر ما فى المحب من الصفات التى تنشأ عن المحبة كالشغف والذهول والحزن ونحو ذلك النوع الثانى ذكر ما فى المحبوب من الصفات التى هى أسباب المحبة سواء كانت حسية كحمرة الخدود ورشاقة القد وما فى معناهما أو معنوية كالجلالة والخفر وما أشبه ذلك ويسمى هذا النوع تشبيبا أيضا النوع الثالث ذكر ما يتعلق بالمحب والمحبوب من هجر ووصل وسلوى واعتذار ووفاء واختلاف ونحو ذلك النوع الرابع ذكر ما يتعلق بغيرهما بسببهما من الوشاة والرقباء ونحوهما اه (قوله فسمى ابتداء كل أمر تشبيبا) اى فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد لانه استعمل اسم المقيد فى المطلق (قوله وان لم يكن فى ذكر الشباب) أى ولا اللهو ولا الغزل كما فى ع ق (قوله من نسيب) بيان لما وقوله الى المقصود متعلق بالتخلص وقوله مع رعاية الملاءمة بينهما هو محط الفائدة وفى نسخة من تشبيب وعلى هذه النسخة فالتشبيب مشترك بين وصف الجمال وبين الابتداء (قوله كالادب) أى الاوصاف الادبية وقوله وغير ذلك كالهجو والمدح والتوسل اه ع ق (قوله واحترز بهذا) أى بقوله مع رعاية الخ (قوله معناه اللغوى) هو مطلق الخروج وقوله والافالتخلص الخ أى والاراد اللغوى فلا يصح لان التخلص فى العرف الخ أى فيلزم عليه التكرار لان قوله مما شبب أى افتتح الخ من جملة مدلوله لكن قال ع ق ظاهر قوله الى المقصود مع رعاية الملاءمة أن التخلص الكائن مع المناسبة ينبغى أن يتأنق فيه بشئ زائد عليه والمقرر أن التخلص فى الجملة أعنى التخلص اللغوى وهو الخروج من أول الكلام لغيره فى الجملة ينبغى أن يتأنق فيه برعاية المناسبة بينه وبين المتخلص اليه فاذا روعيت فيه حصل التأنق وحصل التخلص الاصطلاحى وهو الخروج مما شبب به الكلام الى المقصود مع وجود المناسبة بينهما ويمكن تصحيح الكلام بأن يراد بالتخلص المذكور اللغوى ثم يقدر ضمير يعود اليه على طريق الاستخدام وخبره تخلص يتعلق به قوله مما شبب الخ فيكون تقدير الكلام من المواضع التى ينبغى التأنق فيها التخلص والتخلص الذى حصل فيه ذلك التأنق هو التخلص مما شبب به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة الخ وبهذا يعلم أن الكلام لا يصح بمجرد جعل التخلص مرادا به معناه اللغوى مع تعلق مما بعده به وذلك ظاهر اه بحروفه (قوله كيف يكون) أى الانتقال (قوله متلائم الطرفين) هما المقصود وما افتتح به الكلام (قوله من نشاطه) من زائدة (قوله على اصغاء ما بعده) أى على استماع السامع لما بعده فهو من اضافة المصدر للمفعول (قوله كقوله) أى قول أبى تمام فى عبد الله بن طاهر اه مطول (قوله تقول) بالفوقية والتحتية وقوله فى قومس بضم القاف وفتح الميم والظرف متعلق بقوله قومى وهو فاعل تقول ولا يخفى شدة تناسب قومى وقومس سيما مع تناسب السين والياء لان أحدهما

سمى ابتداء كل أمر تشبيبا وان لم يكن
فى ذكر الشباب (من نسيب) أى
كالادب
وصف الجمال (أو غيره)
والافتخار والشكاية وغير ذلك
(الى المقصود مع رعاية الملاءمة
بينهما) أى بين ما شبب به الكلام
وبين المقصود واحترز بهذا عن
الاقتضاب وأراد به ترك التخلص
معناه اللغوى والا فالتخلص
فى العرف هو الانتقال مما افتتح به
الكلام الى المقصود مع رعاية
المناسبة وانما ينبغى أن يتأنق
فى التخلص لان السامع يكون
مترقبا للانتقال من الافتتاح الى
المقصود كيف يكون فان جاء
حسنا تلائم الطرفين حز
من نشاطه وأعان على اصغاء
ما بعده والا فبالعكس فالتخلص
الحسن (كقوله تقول فى قومس)
اسم موضع (قومى وقد أخذت *
بنا السرى)

ينقلب بالآخر كما في سادس وبادى اه أطول وقوله وقد أخذت جملة خالية وقوله منها أي من هذا الشخص وقومه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرية سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث بالسرى والهدى وهم بنو أسد توهما أنهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من أبنية الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح اه مطول وقوله يؤنث السرى والهدى أي يؤنث فعلهما بأن يلحقه التاء مثلا كما هنا (قوله أي أثرفينا الخ) أشار به الى أن معنى أخذ أثر ومعنى في والسرى بمعنى السير ليلا (قوله وينقص من قرانا) بتخفيف القاف قال تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره (قول عطف على المهرى) أي أخذت منا السرى وأخذ منا خطا المهرية أي نقصت منا المهرية بخطاها ومشيها وتحريكها اياها لأو بتكلف مسايرتنا معها اه ع ق (قوله لا على المجرور وهي منا) أي لانه يكون التقدير نقصت منا السرى ونقصت السرى أيضا من خطا المهرية ولا معنى لنقص السرى من خطا المهرية من حيث انها خطا وحمله على ان السرى طال فنقص قوى المهرية كما نقص قوانا وكنى عن ذلك بنقص خطاها تكلف لاحاجة اليه لوجود غيره فان قلت فيه المبالغة في نقص قواهم حيث أفضى بطوله الى نقص قوى ما هو أقوى منهم وهو المهرية قلت لا يتعلق غرض بهذه المبالغة في المقام لان المقصود الاخبار بتشكيهم بطول السير ليخرج منه الى المقصود والمعنى الاول كاف فيه وعلى تقدير تسليمه فالعطف بأو ان المعادة الجار لا يرتكب مع امكان غيره وقد أمكن هنا اه ع ق (قوله جمع خطوة) بالضم اسم لما بين القدمين وبالفتح اسم لنقل القدم وتجمع على خطا كركوة وركا (قوله أي قبيلة) أي من اليمن من قضاعة بالهم أنجب الابل (قوله جمع أقود) قال في الخلاصة * فعل لنحو أحمر وحمرا *

(قوله مزاولة السرى) اى معالجته وقوله ومسايرة المطايا بالخطا أي مشينا معها بخطاها (قوله أمطلع الشمس) مفعول لقوله تؤم والجملة مقول القول وضبطه العصام في أطوله بالرفع على الابتداء وخبره تبغي أن تؤم أي قومه فالرابط محذوف (قوله تبغي أن تؤم بناء) ان قلت ما معنى طلبه قصد مطلع الشمس وهو ان طلب انما يطلب مطلع الشمس بعينه قلت المراد بالقصد المتوجه والذهاب الى جهة مطلع الشمس وكثيرا ما يطلق عليه لتعلقه به فكأنهم قالوا أتطلب بهذا المشي أن تتوجه الى جهة مطلع الشمس ثم المراد بالجهة النهاية اه ع ق (قوله ردع للقوم) أي ارتدعوا عما تقولون وانزجروا فاني لا اطلب لكم مطلع الشمس ولكن أطلب لكم مطلع الجود فقد خرج بالمناسبة الجوابية الى الممدوح الذي سماه مطلع الجود فكان فيه حسن التخلص اه ع ق قال في المطول وأحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول أبي الطيب

ودعهم والبين فينا كأنه * قنا ابن أبي الهيجاء في قلب فيلق

اه قال الفنري عليه البين الفراق والفيلق الجيش والجمع فيالق اه فقد تخلص من

أي أثرفينا السير بالليل ونقص من قوانا (وخطا المهرية) عطف على السرى لا على المجرور في منا كما سبق الى بعض الاوهام وهي جمع خطوة وأراد بالمهرية الابل المنسوبة الى مهرين حيدان أبي قبيلة (القود) أي الطويلة الظهور والاعناق جمع أقود أي أثرت فينا مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطا ومنه قول

يقول هو قوله (أمطلع الشمس تبغي) أي تطلب (ان تؤم) أي تقصد (بنا * فقلت كلا) ردع القوم ونبيه (ولكن مطلع الجود وقد ينتقل منه) أي مما يثنب به الكلام

(الى مالا يلائمه ويسمى) ذلك
الانتقال (الاقتضاب) وهو فى اللغة
الاقتطاع والارتجال (وهو) أى
الاقتضاب (مذهب العرب)
الجاهلية (ومن يليهم من
المخضرمين) بالخاء والضاد
المعجمتين أى الذين أدركوا
الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال
فى الاساس ناقة مخضرمة جدع
نصف اذنها ومنه المخضرم الذى
ادرك الجاهلية والاسلام كأنما قطع
نصفه حيث كان فى الجاهلية (كقوله
لو رأى الله أن فى الشيب خيرا
جاورته الابرار فى الخلد شيبا)
جمع أشيب وهو حال من الابرار
ثم انتقل من هذا الكلام الى
مالا يلائمه فقال (كل يوم تبدى) أى
تظهر (صروف الليالى * خلقا من
أبى سعيد غريبا) ثم كون
الاقتضاب مذهب العرب
والمخضرمين أى دأبهم وطريقتهم
لا ينافى أن يسلكه الاسلاميون
ويتبعوهم فى ذلك فان البيتين
المذكورين لابى تمام وهو من
الشعراء الاسلامية فى الدولة
العباسية وهذا المعنى مع وضوحه
قد خفى على بعضهم حتى اعترض
على المصنف بأن أبا تمام لم يدرك
الجاهلية فكيف يكون من
المخضرمين (ومنه) أى من
الاقتضاب (ما يقرب من التخلص)
فى انه يشوبه شئ من المناسبة

(قوله لك يعد حمد الله

السوديع الى وصف البين بالعظم الدال على عظم التوديع تأمل (قوله الى مالا يلائمه)
أى الى مقصود لا يلائمه (قوله الاقتطاع) لانه فى هذا قطعا عن المناسبة وقوله
والارتجال بالجيم أى الانتقال من غير تهيئ قال فى المختار ارتجال الخطبة والشعر
ابتداؤه من غير تهيئة لذلك اه (قوله أى الذين أدركوا الجاهلية والاسلام)
الشعراء على أربع طبقات الجاهليون كامرئ القيس وزهير وطرفة والمخضرمون
الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من أهل الاسلام كالفرزدق
وجرير وذى الرمة وهؤلاء كلامهم يستشهد دون بكلامهم فى اللغة والمحدثون من أهل
الاسلام الذين جاؤا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحترى وأبى الطيب ولا استشهاد
بكلامهم الا أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب
الكشاف فى أثناء تفسيره قوله تعالى كلما أضاء لهم مشوا فيه واذا أظلم عليهم قاموا لان
مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة والاتفاق فى الاول
يستلزم الاتفاق فى الثانى والقول بأن ما يقول بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل
هو بعمل الراوى أشبه وهو لا يوجب السماع اه فتدبر (قوله جدع) بالدال المهملة
أى قطع (قوله كأنما قطع نصفه الخ) المعنى أنه قطع منه شئ يشبه النصف
وهو الجزء الذى فات من عمره فى الجاهلية فهو ملغى غير معتبر كأنه مقطوع (قوله كقوله)
أى قول ابى تمام كما سيأتى فى كلام الشارح (قوله لو رأى الله أن فى الشيب الخ) قال
فى الاطول يحتمل أن نفى الخير عن الشيب ما جاء فى مدح الشيب وفضله فى الشرع فالاليق
بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله اه وقوله خيرا الرواية فى الديوان فضلا بدل خيرا قاله
فى المعاهد وقوله جاورته أى جاورت الله أى رحمته والابرار خيار الناس وقوله فى الخلد
أى فى جنة الخلد (قوله جمع أشيب) أى بمعنى شائب (قوله الى مالا يلائمه) أى مقصود
وهو مدح أبى سعيد فهذا مدح لابى سعيد وما قبله ذم للشيب ولا مناسبة بينهما قال سم قد
يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان أول كلامه يذم الشيب ويحتمل أن يكون أبو
سعيد اشيب فيكون مناسبا لاول الكلام اه ومثله فى يس ورده ع ق بقوله وأما ما يقال
من أنه لا يتعين أن يكون اقتضابا لاحتمال أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون ذكره مناسبا
لذم الشيب قبله فلا وجه له لان المتبادر مدح أبى سعيد ولان اللفظ لا يشعر بالمناسبة اذ ليس
فى البيت الثانى ذكر الشيب نعم لو قال مثلا وأبو سعيد أشيب فلا يبقى فيه خبر أمكن
ما ادعى على ما فيه من البرودة فافهم اه (قوله صروف الليالى) أى حوادثها ونوائبها
وقوله خلقا أى طبيعة حسنة وقوله غريبا صفة لخلقا وروى فى المعاهد رغيبا أى واسعا
(قوله من الشعراء الاسلامية) المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجودا زمن
الاسلام ولو كان كافرا (قوله وهذا المعنى) أى قوله كون الاقتضاب الخ (قوله ما يقرب
من التخلص) أى اقتضاب أو انتقال كما فى ع ق وليجعل هذا القسم تخلصا قريبا

امابعد) فانه كان كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة الانتقال من الحمد والثناء الى كلام آخر من غير رعاية ملاءمة لكنه يشبه التخلص حيث لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله (بل قصد نوع من الربط على معنى

من الاقتضاب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود والتخلص مبناه على ذلك (قوله امابعد) هذا مقول القول وقوله بعد حمد الله تقييد أى كقولك امابعد حال كونها واقعة بعد حمد الله (قوله فانه كان كذا وكذا) أشار به الشارح الى أن المراد امابعد مع جملتها التى هى فيها وبه يندفع مايقال ان السياق فى أقسام الكلام التى ينبغى للمتكلم أن يأتى فيها وأمابعد ليست كلاما (قوله والثناء) أى على الله ورسوله (قوله حيث لم يؤت بالكلام الآخر الخ) قال ع ق وتحقيق ذلك أن حسن التخلص فيه القصد الى ايجاد الربط بالمناسبة على وجه لايقال فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين أتى بأحدهما وهو الثانى بغتة والاقتضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام بعد الآخر على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثانى ولا ربط بينهما وأمابعد لما كان معناه مهما يكن من شئ فكذا وكذا أفاد أن ذلك الكذا مربوط بكل شئ ووقع على وجه اللزوم بالدعوى بعد الحمد والثناء ولما أفاد ماذكر ارتباط بما قبله لا فائدة الوقوع بعده ولا بد فلم يؤت به على وجه يقال فيه لم يرتبط بما بعده فأشبه بهذا الوجه حسن التخلص ولما كان مابعده شئ آخر لا ربط فيه بالمناسبة كان فى الحقيقة اقتضابا وبه يعلم ان جعل وجه المشابهة أنه لم يؤت بما بعده فجأة وحده لايكفى لان حسن التخلص فيه الاتيان بشئ آخر فجأة ولكن بضرب من المناسبة فافهم اه (قوله فجأة) قال فى المصباح فجئت الرجل فجأة من باب تعب وفى لغة بفتحتين جئته بغتة والاسم المفاجأة بالضم والمد وفى لغة وزان تمرة اه (قوله من غير قصد الخ) بيان للفجأة وقوله وتعليق تفسير لما قبله (قوله بل قصد نوع من الربط) أى والربط يقتضى المناسبة بين المعلق والمعلق عليه فالتعليق يتضمن نوع مناسبة (قوله فصل الخطاب) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتى (قوله قال ابن الانباري) القصد بنقل ذلك تأييد ذلك القيل والتورك على المصنف حيث حكاه بقيل مع أن المحققين أجمعوا عليه (قوله الفاصل من الخطاب) أى سواء كان ذلك الخطاب لفظ امابعد أو غيرها (قوله على أن المصدر بمعنى الفاعل) أى والاضافة على معنى من وكذلك مابعده الاضافة فيه على معنى من (قوله المفصول من الخطاب) أى المبين المعلوم (قوله بينا) أى علما بينا (قوله لان الواو للحال) أى والحال تقتضى مصاحبة مابعدها لما قبلها فالمحصل لنوع الارتباط هو الواو والحال مع لفظ هذا لانها متضمنة لمعنى عامل الحال وهو أشير (قوله أو مبتدأ محذوف الخبر) أى أو مفعول لفعل محذوف أى اعلم هذا (قوله بعد ماذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام) أى بقوله تعالى واذكر عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب اولى الايدى والابصار الآية (قوله الجنة) أى هى قوله حسن مآب وقوله وأهلها هو قوله للمتقين (قوله هذا ذكر) أى مذكور (قوله وهذا مشعر بأنه الخ) لان الجزء الثانى هنالك كان هو الخبر لاسم الاشارة دلى على أن اسم الاشارة مبتدأ حيث جذف الخبر اه سم (قوله فى هذا المقام) أى مقام الانتقال من

مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فانه كان كذا وكذا (قيل وهو) أى قولهم بعد حمد الله امابعد (فصل الخطاب) قال ابن الانبارى والذى أجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل أمر ذى شأن بذكر الله وتحميده فاذا أراد أن يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله امابعد وقيل فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب أى الذى يفصل بين الحق والباطل على ان المصدر بمعنى الفاعل وقيل المفصول من الخطاب وهو الذى يتبينه من يخاطب به أى يعلمه بينا لايلتبس عليه فهو بمعنى المفعول (وكقوله تعالى) عطف على قوله كقولك بعد حمد الله يعنى من الاقتضاب القريب من التخلص مايكون بلفظ هذا كما فى قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة (هذا وان للطاغين لشر مآب) فهو اقتضاب فيه نوع ارتباط لان الواو للحال ولفظ هذا أما خبر مبتدأ محذوف أى الامر هذا والحال كذا أو مبتدأ محذوف الخبر أى هذا كما ذكر وهذا يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى بعد ماذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها (هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب) باثبات الخبر أعنى قوله تذكر وهذا مشعر بأنه فى مثل قوله تعالى هذا وان للطاغين مبتدأ محذوف الخبر

غرض الى غرض آخر وقوله وزيد الفصل أى القطع بين الكلامين وقوله الذى هو أحسن أى عند البلغاء من الوصل أى التخلص فليس المراد بالفصل والوصل ماتقدم فى المعانى قال ع ق ومما يدل على انها أحسن من التخلص وقوع الانتقال بها كثيرا فى الكلام المميز وأيضا الربط بها انما هو على وجه المطابقة الحقيقية وهى مطردة بخلاف الربط بالمناسبة كالجوابية فى قوله * فقلت كلا ولكن مطلع الجود * وكالتشبيه فى قوله

* وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح

فقد لا يخلو من تحمل وعدم مطابقة ما فى نفس الامر اه وقال بعضهم المراد بالوصل وصل ماقبل حرف الربط بما بعده بأن يحذف لفظ هذا (قوله وهو علاقة) أى لفظ هذا وصلة كالعلة للاحسنية وقوله وكيدة أى قوية تشديدة أى يتأكد الاتيان بها عند الخروج من الكلام الى كلام آخر (قوله ومنه قول الكاتب هذا باب) قال ع ق لانه ترجمة على مابعده ويفيد أنه انتقل من غرض الى آخر والا لم يحتج للتبويب فلما كان فيه التنبيه على أنه أراد الانتقال لم يكن الاتيان بما بعده بغتة فكان فيه ارتباط ما وقد تقدم أن الربط بالمناسبة وجد فيه البغتة أيضا لان المأتى به بغت ماهو فيه لكن بمناسبة فعليه يقال نفى البغتة لا يكفى فى الربط بل التنبيه على أنه أراد الانتقال من شئ الى غيره يتضمن الجمع بين الشيئين فى ذكرهما فهو نوع من مطلق الارتباط فيجاب بأن الكلام الذى فيه الربط لمناسبة لا بغتة فيه أصلا لان البغتة هى مجئ مالا يترقب ولا يناسب وانما زدنا فى تقييد البغتة مالا يناسب لان المناسبة تقتضى ان الثانى من طريق الاول ومن نمطه فلم يفجأ النفس ماهو بعيد عن نمط الارتقاب فتأمله فان فيه دقة اه قال فى المطول ومن هذا القبيل لفظ أيضا فى كلام المتأخرين من الكتاب اه قال سم ولعل المراد أيضا فى ابتداء الكلام نحو وأيضا كنا اقلا فليتأمل اه وقوله الكتاب جمع كاتب (قوله الانتهاء) اى انتهاء قصيدة أو خطبة أو رسالة ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء (قوله ويرتسم فى النفس) أى يدوم ويبقى فيها (قوله فالانتهاء الحسن) أى مابه الانتهاء وهو فى المثال جميع البيتين اه سم (قوله كقوله) أى قول أبى نواس فى الخصيب بن عبد الحميد اه مطول (قوله وانى جدير الخ) فى كلام المصنف توريه لان معانى البيتين القريبة هى ماقصدها الشاعر والبعيدة هى ماقصدها المصنف باعتبار أن كلا منه ختمه وبلغ مناه فيه وبعد ذلك يطالب من مولاه أن يثيبه على ذلك وفى البيت الاول رد العجز على الصدر (قوله خليق) أى حقيق (قوله اذ بلغتك) أى وصلت اليك بالمديح وقوله بالمنى متعلق بجدير وهو على حذف مضاف أى ببلوغ المنى وقد أشار لذلك الشارح (قوله بالامانى) جمع أمنية وهى ما يتمناه الانسان (قوله الجميل) أى الاحسان والافضال (قوله أى فأنت أهل) أى فحذف المبتدا (قوله عاذر) أى ملتمس لك عذرا وهو اما عدم تيسر المعطى فى ذلك الوقت أو كونه قدم فى

قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو أحسن من الوصل وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر (ومنه) أى من الاقتضاب (قول الكاتب) هو مقابل الشاعر عند الانتقال من حديث الى آخر (هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الآخر بغتة (وما الها) أى ثالث المواضع التى ينبغى للمتكلم ان يتأنق فيها (الانتهاء) لانه آخر مايعيه السمع ويرتسم فى النفس فان كان حسنا مختارا تلقاه واستلذه حتى جبر ماوقع فيما سبقه من التقصير والا كان على العكس حتى ربما أنساه المحاسن الموردة فيما سبق فالانتهاء الحسن (كقوله وانى جدير) أى خليق (اذ بلغتك بالمنى) أى جدير بالفوز بالامانى (وأنت بما أملت منك جدير فان تولنى) أى تعطنى (منك الجميل فأهله) أى فأنت أهل لاعطاء ذلك الجميل (والا فانى عاذر) اياك بشكوره)

النهاية في الحسن ومعان هي القصوى في لطائف نكت هذا الفاتحة لثمرات لتعايم الدعاء بدئت بحمد المسؤل ووصفه بالاوصاف العظام لانها دعوى لا تقبول بجمع الخمس عليه في السؤال ثم قيد المسؤل بانه هو الذي لا يكون المغضوب عليهم ولا الضالين اظهارا للاختصاص وتعريضا بغير المؤمنين أنهم لا ينالون ما كانوا يدعون اه (قوله ختم الله لنا بالحسنى) هي كلمة الشهادة التي هي سبب في دخول الجنة وختم من باب ضرب يقال ختمت الكتاب طبعت عليه ومنه الخاتم بالكسر والفتح والكسر أشهر قالوا والخاتم حلقة ذات فص من غيرها فان لم يكن فص فهي فتخة بوزن قصبة وقيل الخاتم بالكسر الفاعل وبالفتح ما يوضع على الدنية اه مصباح (قوله بالذخر) بالذال المعجمة ما يكنز في الآخرة وبالدال المهملة ما يدخر في الدنيا من قوت وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله ما تعاقب الليل والنهار والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي المختار وآله الساكنة الاطهار وأصحابه الاخيار * قال جامعها الفقير الفاني مصطفى بن محمد بن عبد الخالق البناني حقق الله له أحاسن الاماني وبلغه به دار التهاني فانتهت بقسمة ما أوردته ونهاية ما أودعته في العاشر من شهر جمادى الثانية من شهور سنة ١٢١١ اثنتي احدى عشرة بعد المائتين والالف من هجرة من له العزة والشرف مستعينا برب السموات والارض من جاهل يتحامل أو حاسد يغرف الحق ويتجاهل ضارعا اليه جل جلاله وعز سلطانه أن لا يخيب سعينا فهو الجواد الذي لا يخيب آمل نعله ولا يخذل من انقطع عما سواه وأمله وان يخلصنا من محن الدنيا وفتن الدين ويجعلنا من حزبه المفلحين وأن يغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا ولاحبابنا ولمن دعا لنا وللمسلمين انه منعم كريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين

ختم الله لنا بالحسنى ويسر لنا الفوز بالذخر الاسنى بجرمة النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم وآله الطاهرين والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

---

* (يقول المتوسل الى الله بالجاه الصديق ابراهيم عبد الغفار الدسوقي)

تم طبع التجريد للعلامة الشيخ مصطفى البناني على مختصر السعد التفتازاني على ذمة كل من ذي الشرف النجاري السيد عبد الله نور الدين النهاري ومن ليس عن المساعي الخيرية ينثني الحاج طالب بن عبد الله المني وذي المسلك الادبي الفاضل الشيخ أحمد الحلبي بالمطبعة الباهرة الزاهية الزاهرة المتوفرة دواعي مجدها المشرقة كواكب سعدها بهمة من هو للمستبعد جمعه لا يدنى حضرة ناظرها حسين بك حسنى في ظل من تحلت به مراتب الخديوية وتجلت به دراري الداوريه وارث المولى الاماجيد وسلالة السراة الصناديد الجامع بين مآثر المجد وتالده المشتهر

أحاديث الخديوية من جدته ووالده عزيز الديار المصرية وسامي حضرته النبيلة
ومجمل أفكاره بعد له الجلي جناب اسمعيل بن ابراهيم بن محمد علي عطفه الله وأنجاله
الكرام وحرسهم بعينه التي لا تنام ولما تم طبعها التمام وتقلد وشاح الختام بادر الى
تقريظها أدهم البراعة في ميدان الابداع والبراعة فقال مؤرخا تمام طبعها مثنيا على
حسن وضعها مادحا من اعتنى بجمعها

ما وفاه النيل في ابانة * وكظام الارض تبغي النماء
ورياض سحت المزن بها * فكساها من نضور رداء
أصبح الشجر ورفيها ساجعا * ولاغصان التسابيح تباهي
ياحبيلي لي من حاشية * طالع السعد بها قد كملا
هي للصبيان كانت طردا * في جباه السعد تبغي بطلا
حاذقا يجمعها بجريدة * ويداوي صدعها والعللا
فتناها أخو نجدتها * مصطفى البناني تاج النبلا
فقضى بغيتها من فضله * وكساها ثوب حسن وحلا
أحرزت بالطبع ضبطا لم تكن * أحرزته بين أيدي الأولا
ثم لما كملت طبعا وقد * أبرزت من كل وجه جملا
قلت ياحلي فيها أرخا * طبع تحرير البيان اكتملا

١٠ ٨١ ٦١ ٩٤ ٤٩٢
١٢٨٤

هذا وكان تمام الطبع في التاريخ المذكور في رمضان ذي الفضل المأثور من سنة
مائتين وتسع وثمانين وألف من هجرة من خلقه الله على أكمل
وصف فالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
خاتم المرسلين وعلى آله وأصحابه وأنصاره
وأحزابه ما توالى الجديدان
وطلع الزهران